كتاب المقتصد

في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني

المجلد الأول

تحقيق

الدكتور كاظم بحر المرجان

الجمهوريـــة العراقيـــة
وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد للنشر
١٩٨٢

منشورات وزارة الثقافة والاعلام ــ الجمهورية العراقية

١٩٨٢

سلسلة كتب التراث
١١٥

﴿ محتويات المجلد الأول ﴾

مقدمـــة ١١
وصف النسخ ٥٧
منهج التحقيق ٦٩
الرموز والعلامات ٧٣

فهرس موضوعات الجزء الأول

١) باب ما اذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا ١٠١
٢) باب الاعراب ١٠٥
٣) باب البناء ١٣٣
٤) باب من أحكام الأسماء المعربة ١٦٣
٥) باب من اعراب الفعل ١٧٥
٦) باب التثنية والجمع ١٩١
٧) باب اعراب الأسماء ٢١٧
٨) باب الابتداء ٢٢١
٩) باب خبر المبتدأ ٢٦٣
١٠) باب من الابتداء ٣١٩
١١) باب الفاعل ٣٣٣
١٢) باب الفعل المبني للمفعول به ٣٥٢
١٣) باب الافعال التي لا تنصرف ٣٦٣

١٤) باب نعم وبئس ٣٧١
١٥) باب التعجب ٣٨١
١٦) باب العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ٤٠٥
١٧) باب ما ٤٣٧
١٨) باب ان واخواتها ٤٥١
١٩) باب ان وأن ٤٧٩
٢٠) باب ظننت وأخواتها ٥٠١
٢١) باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل ٥١٣
٢٢) باب أسماء الفاعلين والمفعولين ٥١٣
٢٣) باب الصفة المشبهة ٥٤٠
٢٤) باب الأسماء التي سميت بها الأفعال ٥٧٧
٢٥) باب الأسماء المنصوبة ٥٨٧
٢٦) باب المفعول به ٥٩٩
٢٧) باب الفعل الذي يتعدى الى مفعولين ٦١٥
٢٨) باب الفعل الذي يتعدى الى ثلاثة مفعولين ٦٢٩
٢٩) باب المفعول فيه ٦٣٩
٣٠) باب الظرف من المكان ٦٤٩
٣١) باب المفعول معه ٦٦٧
٣٢) باب المفعول له ٦٧٣
٣٣) باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول ٦٧٩
٣٤) باب الحال ٦٧٩

كلمـــة

للأستاذ الدكتور حسين نصار

العلماء رجال شأنهم شأن سائر الناس أمام المقادر، تختلف حظوظهم وتتنوع وتتفاوت .

وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) رجل محظوظ على أي مقياس قسته .

كان محظوظا في حياته ، لقي الترحيب والاحترام حيث حل ، وأخذ عنه أبناء كبار القوم في فارس والعراق والشام بل الكبار أنفسهم أيضا . وحاز شهرة مستفيضة في علم النحو والصرف حتى وصف بأنه إمام النحاة في عصره .

ولم يكن الحظ المجرد مرجع تلك الشهرة بل كان الرجل المرجع الأول ، وواتته الأقدار . كان محيطا بعلم من سبقه ، وسيبويه خاصة . وكان مستقل الفكر ، عميق التأمل ، مبتكر الرأي . فاستحق ما وصل اليه من معرفة .

وكان محظوظا في تلاميذه : أخذ عنه مباشرة أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى في ٣٩٢) فصار فيلسوف علم النحو ، وواحد علم اللغة ، وعلما خالدا على الأعوام ، لازلنا نحتج برأيه أو نستأنس أو نؤرخ .

وأخذ عن تلميذه وابن أخته – أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد الفارسي – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (المتوفى في ٤٧١) فصار واحد العرب في البلاغة والنقد واللغة ، قديما وحديثا .

عنيت الأجيال المتوالية بآرائه في البلاغة خاصة ، ووجدت فيها نبعاً فياضا بالعطاء.. ولا زال أبناء هذا الجيل يعودون إلى كتبه ، فيجدون فيها ذخائر لم يفطن إليها القدماء أو تنبهوا إلى اعماق ظاهرة ولم يفطنوا إلى أن تحتها أعماقا أبعدوا وأغزر وأغنى .

وعني الدارسون بحياته ، فاداروا حوله البحوث ، وألفوا عنه الكتب ، التي لم يقف سيلها إلى يومنا هذا .

وبين يدي قارىء هذا الكتاب أثر من آثار هذا العالم الفذ عبد القاهر الجرجاني ، يشرح فيه واحداً من كتب شيخه المعروف أبي على الفارسي .

أثر يجتمع فيه جهد هذين العالمين الكبيرين في مجال يمكن القول بأن العلماء أهملوه عند الجرجاني خاصة أو كادوا ، وأريد به مجال الدراسات النحوية واللغوية .

ويقدم هذا الأثر دارس أخلص للرجلين فاتخذ من أولهما موضوعا لرسالته الاولى (الماجستير) ومن ثانيهما موضوعا لرسالته الثانية (الدكتوراه) .

وقد أخلص كاظم بحر المرجان لكتاب « المقتصد » إخلاصه لصاحبيه . فنقب عن نسخه المخطوطة حتى خلص إلى ثلاث ، أخضعها لمنهج سليم دقيق في التحقيق : قراءة ، ومقابلة ، وتعليقا ، وفهرسة .

فخرج بهذه الصورة التي حصلت على مرتبة الشرف الأولى عند ما نوقشت إذ كانت دكتوراه ، واستحقت فخر صاحبها بها ، وأن توضع تحت أبصار القراء والدارسين .

ثم أخضع الكتاب لدراسة فاحصة متعمقة شاملة[1] ، أضاف إليها ما وقع إليه من المصادر والمراجع الأخرى .

فكشف عن المؤثرات العامة . التي وجهت الجرجاني في مسلكه وتفكيره ، والتقط منها شافعيته وأشعريته خاصة ، وتتبع ما خلفاه من آثار في أعماله المتنوعة .

---

(١) سوف تطبع الدراسة التي أشار اليها الأستاذ الفاضل في كتاب مستقل .

وأبان المؤثرات الخاصة التي كاد يحصرها في أستاذه أبي الحسين ، وحاول أن يؤرخ إصدار كتبه المختلفة .

ونخل الكتاب فاستخلص منه مصادره التي استقى منها المؤلف . سواء كانت من تأليف نحويين بصريين أم كوفيين أم بغداديين .

ثم أبان البناء النحوي في الكتاب ، والقضايا الكبيرة فيهِ ، مثل الإعراب والعوامل ، والأصول والفروع ، فكشف عن مفكر ذي رؤية شاملة ، ومنهج جدلي ، حول الدراسات النحوية إلى مجال تجريبي لتطبيق جملة من الأفكار المذهبية التي اعتنقها ، والمصطلحات النحوية إلى علاقات ذهنية شديدة الإنسجام والترابط على المستوى المعياري للنحو العربي .

وعندئذ استوى له الكتاب : تحقيق نص ، ودراسة ، واستبانت له قيمته ، ودفعه نفعه إلى أن يحرص على أن يخرجه إلى عالم النور ليشغل مكانه الجدير به في التراث العربي .

نفعنا الله به ، ونفع صاحبه ، .

حسين نصار

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مقدمـــة

تترك بعض الأسماء اللامعة في حياة أمة من الأمم ملامح مميزة في التراث الفكري والحضاري لتلك الأمة ، ونتاج هؤلاء هو محصلة علوم ومعارف متعددة استوعبها هؤلاء الناس وتمثلوها ثم تمكنوا على اعطائها بصورة تدعم المسار الفكري الذي كان هدفا لنشاط هؤلاء الاعلام . ثم يقع نتاج هؤلاء في دائرة البحث عبر العصور المختلفة باعثا للتقويم والتحليل .

وأول ما يدور في ذهن الباحث في فكرهم وانتاجهم سؤال مباشر : ما الذي هيأ لهؤلاء المبدعين أن يكونوا كذلك ؟ ويكون الجواب خاضعا أيضا لما عند الباحث من وسائل مؤثرة في تحديد جوابه ، وهي وسائل ذاتية وموضوعية .. وهكذا تصبح مهمة النظر الى التراث اكثر تعقيدا مما نتصور ، فالنتائج المتحصلة في زمن بعينه وعند باحث معين لا تسري فترات ممتدة في الطول فهي لذلك لا تمنع من معاودة النظر من آخرين ، وفي أزمان أخرى . وهذا يفسر لنا بدرجة معينة السيل الذي لا ينقطع من الدراسات التي حظى بها بعض الناس دون غيرهم .

ويتكثف الاهتمام في زمن ما ، عند ما تتفق مناهج البحث والثقافة المعاصرة مع أفكار عالم من العلماء ، وقد يكون هذا هو سبب الاهتمام المتزايد يوما بعد آخر بفكر عبد القاهر ، فقد نال تفكيره – وبالأخص البلاغي – قدرا وافرا من الدراسات لأنه في نطاق قضية مثارة اليوم بتركيز شديد هي قضية الشكل والمضمون فنحن نشهد الان عصر انهيار الأفكار النقدية التي كانت تحيط الزخرف اللفظي ، بل مجمل الأشكال الجمالية

المتوارثة ، بشيء كبير من الرعاية ، وهي الأشكال التي سار عليها الذوق العام وطبعته بطابعها نقدا أو انتاجا . فلقد رأينا تراجع الوزن الشعري الموروث وقافيته أطراً احتوت الشعر العربي حقبة طويلة .. ورافق ذلك – على مستوى النقد – سقوط تلك العبارات الموروثة الغامضة الدلالة التي كانت تطلق على كل شاعر . وأهم حقائق العلم الاجتماعي لعصرنا أن التطور المادي للمجتمعات الانسانية يستلزم تطورا في الأفكار والسلوك والقيم والمعرفة بانماط مناسبة .

وعلى هذا يمكن النظر الى حركة الاهتمام النقدي المعاصرة بعبد القاهر لا على أساس كونها رجوعا للتراث لتفسير حالات جدت قدر ما هي محاولة تطلع جديد لقضايا وأفكار في التراث سبقت . فالتراث عادة يكتسب حيادا موضوعيا ازاء محاولات التفسير والتحليل . ووسائل الباحث وأدواته تعطيه ما يمكنه استخلاصه عن طريقها من هذا التراث . وهذا مكمن اختلاف الباحثين أو جدلهم حول حقائق تبدو متباينة في موضوع بذاته .

وليس من باب التكهن والمجازفة بالقول انه يمكن لعبد القاهر ان يثير في المجال النحوي ما سبق ان أثاره في مجال علم المعاني وهو المجال الذي يقع عند المعاصرين من الباحثين تحت اصطلاح النقد او البلاغة . وعبد القاهر نفسه لا يمل من تكرار تأكيده العلاقة بين هذين المجالين من المعرفة ، لأنهما يتعلقان – عنده – بمسألة واحدة هي مسألة التعبير عن المعنى وتحديد قواعده الجمالية .

وكان نشر كتابيه المشهورين – اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز – مدعاة اهتمام واسع بفكره في مجال النقد ، ولكن ملاحظاته النحوية الكثيرة في أكثر الكتابين أهمية – وهو دلائل الاعجاز – لم تلق الاهتمام المناسب .

وهو تقصير لا تقع مسؤوليته على أحد ، ففكره النحوي لم ينشر كما نشر فكره البلاغي ، وان كان هنالك تقصير في البحث النحوي المعاصر برمته ، لم يعد بإمكان أحد الدفاع عنه .

فما المحت اليه من التصدع في الشكل الأدبي والشعري الموروث الذي سوغ الخروج

عن المضمون النقدي والبلاغي المماثل انسحب على البحث النحوي ببطء شديد ، ... وهذه مسألة جديرة بالتفكير حقا إذ إن التصدع – أو التطور – الآن في النمط المنطوق أو المكتوب أو المذاع من التعبير أشد وضوحا منه في المجال الابداعي شعرا ونثرا ، وليس التذرع بتقصير النحاة واللغويين المعاصرين وحده كافيا لتفسير هذا الأمر ، بل قد يكون – وهذا هو الأرجح – أن النشاط النحوي واللغوي قد ارتبط بالناحية الاعتقادية الموروثة وهي منطقة ما تزال تفضل النأي بشكل أو بآخر عن البحث الحر الذي يحمل في ثناياه احتمالات الخطأ والصواب ، في حين ان الالتزام الاعتقادي يرفض فكرة احتمال الخطأ بشكل قاطع .

ومهمة هذا البحث وضع عبد القاهر في دائرة الفكر النحوي ، دون افتعال أو حشر له بغير وجه حق ، فلقد أسهم بالبحث النحوي بمؤلفات عدة تحت أيدينا الآن واحد منها ... وفكر عبد القاهر سوف يسهم في المجال النحوي بقدر غير ضئيل مما يدفع الى الأمام بقضية المراجعة النحوية واللغوية المتنامية في هذه الأيام .

ونشر ارائه النحوية عن طريق « المقتصد » يعد ذا فائدة كبيرة في هذه القضية ، ولقد كانت أول صلتي بعبد القاهر نحويا ولغويا حين اعدادي لرسالة الماجستير في تحقيق كتاب التكملة ودراسته لأبي علي الفارسي . فلقد كان كتاب التكملة وعرا صعب المتناول عسيرا على الفهم ، وكنت التمس تقويم النص وادراكه مما على الكتاب من شروح ، ووجدت بكتاب عبد القاهر « المقتصد » الذي شرح فيه كتابي أبي علي : الايضاح في النحو ، والتكملة في الصرف ، خير معين لي في ذلك .

ولا يستطيع قارىء عبد القاهر الا أن يقف طويلا أمام أفكاره ، ولا باحث الا أن يطيل التأمل في أرائه ... وهكذا وجدتني وأنا أقرأ كتابه « المقتصد في شرح الايضاح » مدفوعا باغراء لا يقاوم لاخراج هذا النص النحوي القيم .

فعلى الرغم من الصيحات الكثيرة من دارسي عبد القاهر وكثرة ماتناول الرجل وأراءه من بحوث ودراسات .. وعلى الرغم أيضا من أن معظم أقواله وأرائه التي أثارت هذه البحوث والدراسات تأكيد للجانب النحوي ونظريته فان احدا لم يلتفت الى ما كتب

عبد القاهر من تصانيف في النحو واللغة وهي الأجدر بأن تكون المنبع الرئيس لآرائه وأفكاره .

ولم يكن بين أيدي دارسي عبد القاهر مما قال في علاقة النحو بالبلاغة (نظريته في النظم) سوى كتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة . وقد أثار في أولهما هذه القضية بشكل واضح ومركز .

وعبد القاهر بالأساس رجل نحوي ، وهكذا كان يسمى قديما ، وأقواله بالأساس أيضا دفاع عن النحو ، بل ان علم المعاني الذي قيل انه واضع أصوله لم يكن الا أحياء لروح المعنى والحس والتذوق في علم النحو بعد ان أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الاعراب فحولوه هدفا أولا وأخيرا . فاستنفد الجهد كله وضاعت القيمة المتوخاة من وضع قواعد وضوابط تقرب فهم اللغة لأبنائها وتذوقهم لها ومعرفتهم بأسرارها الجمالية وأسس نظمها وهذه أمور هي بالتأكيد أبعد مدى وأوسع غاية من مجرد الاعراب .

وعبد القاهر لا يرى في الاعراب – اوكما يسميه الصواب – غاية بنفسها فهو عنده أمر مفروض حصوله ، وانما الهدف هو المعاني المتوخاة من النظم ولذا فهو يطيل الحديث ويقلب وجوه المعنى حتى يهتدي للمعنى المطلوب الذي هو قصد المتكلم ومبتغاه فيما يقول .

والحق يدفعني أن أذكر هنا أن أحد رواد الدراسات النحوية المعاصرين ممن شغلتهم قضية النحو العربي قد وضع يده على ما قصد اليه عبد القاهر ، واعني الأستاذ ابراهيم مصطفى اذ قال : « فجمهور النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفا ، ولا اهتدوا منه بشيء وآخرون أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه ، وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه « علم المعاني » وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو ، فسموا علمهم « المعاني » وبتروا الاسم هذا البتر المضلل » .(١)

---

(١) احياء النحو ص ١٩ .

وقد ارتأى ابراهيم مصطفى الرجوع لمذهب عبد القاهر ووضعه منهجا للدراسات النحوية : « ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي . فان من المعقول ما أفاق لِحَظِّهِ من التفكير والتحرر ، وان الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها » .(١)

ودارسو النحو قبل غيرهم يدركون أن هنالك بونا كبيرا بين ما وضعه النحاة من أفكار مغرقة في الاستدلال والتعليل والتخيل المستند الى مقولات المنطق أو علم الكلام ، وبين ضرورات التطور اللغوي بوصفه واقعا حيا يتطور بتطور المجتمعات ذاتها ... لكن هذا البون الشاسع لا يمكن ملؤه باهمال التراث النحوي واللغوي أو ازدرائه وبالمقابل فان حل قضية النحو لا يأتي من وراء الاعتقاد بقدسية هذا التراث أو احاطته بعصمة موهومة .

لم يبق اذاً الا المدارسة بروح علمية موضوعية وأخذ ما كان منه نيّراً صالحا للامتزاج بواقع اللغة المعاصرة وادراج ما سوى ذلك ضمن تاريخ العلم .

ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لاخراج التراث النحوي وخاصة تراث علمائه الكبار ذلك أن ما بين أيدينا من كتب النحاة – على الرغم من أن بعضها لم يحقق تحقيقا علميا – يمثل تراث مرحلتين متباعدتين ، تراث علماء القرن الثاني ممثلا في كتاب سيبويه ، ثم تراث علماء القرنين السابع والثامن ممثلا بكتب المتأخرين من النحاة كمغنى ابن هشام ، وألفية ابن مالك وشروحها فيما بعد ...

صحيح انه اخرج في الآونة الأخيرة كتب نحوية تقع بين هاتين المرحلتين المتباعدتين كالمقتضب للمبرد ممثلا لتراث القرن الثالث ، والأصول لابن السراج وايضاح الفارسي ، وايضاح الزجاجي ممثلة لأفكار نحاة القرن الرابع ، ولكن هذا لا يكفي لربط الحلقة العلمية المتواصلة .

---

(١) المرجع نفسه ص ٢٠ .

وهذا ما يعطي أهمية خاصة « للمقتصد » بوصفه نموذجا لتراث القرن الخامس أولا وانتاجا لمؤلف مبدع أصيل هو عبد القاهر .

وأرجح ، بعد أن خرج هذا الكتاب ، أنه سيحظى بكثير من المعاينة والدرس ممن يعالج قضية النحو لما في الكتاب من آراء ولما مؤلفه من مواقف وأفكار تثير الجدل وتستحق التأمل تضعه في المقدمة من علماء النحو واللغة .

وأظنني في غنى عن أن أقول أنني بذلت جهدا شاقا يلمس من قراءة هذا الكتاب يضاعفه ما في أصول المخطوطة من هنات وما يحنح له مؤلفه من وعورة في الأسلوب وتعقيد في الأفكار واغراق في الجدل واقتناص لدقائق الأشياء .

لا أقول ذلك اعتزازا أو فخرا فهذا عملي وواجبي ، ولكني أقوله اعتذارا عما قد يكون فيه من مواطن الزلل .

وأخيرا فان هذا الجهد لم يكن ليتم دون الارشاد الصائب والتوجيه السديد اللذين لقيتهما من استاذي الفاضل الدكتور حسين نصار ، الذي عانى ماعانيته حتى نجز هذا العمل ، فله الشكر والعرفان .

تعريف بعبد القاهر :

الملامح الأساسية له – مما عرضت مصادر التراجم – أنه أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن[1] الجرجاني من أكابر النحويين[2] والامام المشهور[3] ، عالم النحو والبلاغة[4] والمتكلم[5] على مذهب الأشعري[6] والفقيه على مذهب الشافعي[7] مع الدين[8] المتين ، والورع والسكون .[9]

ومن ورعه وقناعته ما رواه السلفي من دخول لص عليه وهو في الصلاة فأخذ جميع ما وجد وعبد القاهر ينظر اليه فلم يقطع صلاته .[10]

وكان فارسي الأصل[11] ، جرجاني المولد[12] ، وقد أخذ النحو عن أبي الحسين

---

(١) ذكر الدكتور بدوي أن اسم جده محمد دون أن يشير الى مصدر ذلك ولم تذكر كتب الترجمة التي رجعت اليها هذا الاسم في نسبه . (انظر كتاب عبد القاهر الجرجاني ص ٥ للدكتور احمد بدوي) .

(٢) نزهة الألباء ٤٣٤ .

(٣) فوات الوفيات ٦١٢/١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وبغية الوعاة ٣٤٠ .

(٤) انباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٥) العقد المذهب لابن الملقن ١٣١ .

(٦) شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٤/٣ ، والعقد المذهب ١٣١/١ و وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، ومرآة الجنان ١٠١/٣ .

(٧) المصادر السابقة .

(٨) شذرات الذهب ٣٤٠/٣ .

(٩) طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٤/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢٣٠/١ وفوات الوفيات ٦١٣/١ .

(١٠) شذرات الذهب ٣٤١/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، والعقد المذهب ١٣١ .

(١١) أنباه الرواة ١٨٨/٢ .

(١٢) المصدر السابق ومعظم المصادر التي ترجمت له .

محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي[١٣] ابن اخت أبي علي الفارسي[١٤] ، الذي طرأ عليه في جرجان[١٥] وكان يحكي عنه كثيراً[١٦] ولم يأخذ عن غيره[١٧] ، لأن عبد القاهر لم يلق شيخا في علم العربية غيره[١٨] ، ولأنه أيضا لم يخرج عن جرجان[١٩] . وقد قرأ ونظر في تصانيف النحاة .[٢٠] والأدباء فتصدر بجرجان ، وحثت اليه الرحال[٢١] ، وصار الامام المشهور المقصود من الجهات[٢٢] ، وهو صاحب التصانيف[٢٣] الكثيرة الجيدة[٢٤] الجليلة[٢٥] اذ صنف في النحو والأدب كتباً مفيدة .[٢٦] وقد قال عنه السلفي ، وسمعت ابا محمد الأبيوردي يقول : ما مقلت عيني لغويا مثله ، واما في النحو فعبد القاهر »[٢٧] وهو أيضا من كبار أئمة العربية[٢٨] واللغة[٢٩] والبيان[٣٠] ، وأول من دون علم المعاني[٣١] ، وكلامه فيه وفي البيان يدل على

---

(١٣) معظم مصادر ترجمته .

(١٤) أنباه الرواة ١٨٨/٢ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وروضات الجنات ٤٢٤ ، وبغية الوعاة ٣١٠ - ٣١١ ، وطبقات الشافعية ٢٤٢/٣ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ - ١٧٨ .

(١٥) نزهة الألباء ٤٣٤ .

(١٦) المصدر السابق ، وانباه الرواة ١٨٨/٢ .

(١٧) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧ ، وروضات الجنات ٤٢٤ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(١٨) نزهة الألباء ٤٣٤ ، وذكر ياقوت في معجم الأدباء ١٦/١٤ أن من أساتذته القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني وسوف نناقش هذه المسألة في موضوع شيوخه .

(١٩) بغية الوعاة ٣١١ ، ونزهة الألباء ٤٣٤ ، وروضات الجنات ٤٢٤ ، - ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٢٠) انباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢٣٠/١

(٢٣) سوف يأتي ذكر مؤلفاته ومصادر ورودها .

(٢٤) نزهة الألباء ٤٣٤ .

(٢٥) انباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٢٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٧ ، ومرآة الجنان ١٠١/٣ .

(٢٧) طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ .

(٢٨) فوات الوفيات ٦١٢/١ ، ونزهة الألباء ٤٣٤ ، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٢٩) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ .

(٣٠) المصدر السابق ، وبغية الوعاة ٣١١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٣١) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦ .

جلالته وتحقيقه وديانته وتوفيقه[٣٢] ، وكان أماما بارعا ،مفتنا[٣٣] ، لكنه – عند بعض أصحاب التراجم[٣٤] – ضيق العطن لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك . فحينما شرح كتاب « الايضاح » بكتابه الموسوم « بالمقتصد » لم يأت بشيء له مقدار ، لكنه حين شرح « التكملة » لم يقصر بنسبته الى ما عهد منه فلو شاء لأطال .[٣٥]

وقد انتهت اليه رئاسة النحو في زمانه[٣٦] ، فهو فرد في علمه الغزير ، لابل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهير[٣٧] ، اذ اتفقت على أمامته الألسنة وتجملت بمكانه الأمكنة والأزمنة ، وأثنى عليه طيب العناصر ، وثنيت به عقود الخناصر[٣٨] ، وكتابه اعجاز القرآن يدل على معرفته بأحوال البلاغات ومجاز الايجاز . وله مسائل منثورة في هذا المجال أثبتها في مجلد هو « كالتذكرة » ، ولكنه لم يستوف القول حق الاستيفاء في هذه ، ومع هذا كله فان كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه .[٣٩]

ولم يزل مقيما بجرجان يفيد الراحلين اليه والوافدين عليه[٤٠] ، الى أن توفي سنة احدى وسبعين وأربعمائة[٤١] ، وقيل اربع وسبعين وأربعمائة .[٤٢]

وله شعر كثير[٤٣] ، وفيه ما هو في ذم الزمان وأهله[٤٤] . وكان من تلامذته

---

(٣٢) مرآة الجنان ١٠١/٣ .

(٣٣) النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٣٤) انفرد بذكر هذه الصفة عن عبد القاهر القفطي في أنباه الرواة ١٨٨/٢ وتابعه ابن مكتوم في تلخيصه ورقة ١١٢ .

(٣٥) انباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٣٦) النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٣٧) دمية القصر ١٧/٢ .

(٣٨) المصدر السابق

(٣٩) انباه الرواة ١٨٩/٢ .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) معظم مصادر ترجمته .

(٤٢) تلخيص ابن مكتوم ورقة ١١٢ ، ومرآة الجنان ١٠١/٣ ، ومفتاح السعادة ١٧٨/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وكشف الظنون ٦٠٢/١ .

(٤٣) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٢٦

(٤٤) تلخيص ابن مكتوم ورقة ١١٢ .

المذكورين الواردين الى العراق والمتصدرين ببغداد على بن زيد الفصيحي ، وقد تثقف على هذا العالم جماعة وأخذوا ما أخذه من عبد القاهر[٤٥] من هؤلاء التلاميذ ابو نصر احمد بن محمد الشجري الذي أخذ عنه كتاب « المقتصد » في النحو.[٤٦]

---

(٤٥) انباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٤١/٣ ونزهة الألباء ٤٣٤ .

(٤٦) انباه الرواة ١٨٩/٢ .

انظر ترجمته في المصادر الآتية :

نزهة الألباء ٤٣٤ – ٤٣٦ ، وانباه الرواة ، وقسم الترجمة ٢٠٢ جـ٢ / ١٨٨ – ١٩٠ ، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، والعقد المذهب لابن الملقن (مخطوط) بدار الكتب رقم ٥٧٩ ، ورقة ١٣١ ، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان ١٠١/٣ وفوات الوفيات رقم الترجمة ٢٤٩ جـ ١/٦١٢ – ٦١٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ودمية القصر للباخرزي رقم الترجمة ٢٤٠ جـ ١٧/٢ – ٢١ والعبر في تاريخ من عبر ٢٧٧/٣ وطبقات المفسرين للداودي رقم الترجمة ٢٩٥ ، جـ ٣٣٠/١ – ٣٣١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ – ١٧٨ ، وبغية الوعاة ٣١٠ – ٣١١ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ – ٣٤١ ، وكشف الظنون الصفحات ٨٢ – ١٢٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٦٠٢ ، ١١٦٩ ، ١١٧٩ ، ١٧٦٩ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة رقم الترجمة ٢٠٢ ص ١٢٦ – ١٢٧ وتلخيص ابن مكتوم (مخطوط) ورقة ١١٢ ، وروضات الجنات ٤٢٤ – ٤٢٥ والاعلام ١٧٤/٤ .

مؤلفـــاته :

ذكر معظم من ترجم لعبد القاهر من القدماء آثاره كلها أو بعضا منها ، وكذلك فعل بعض من كتب عنه من المحدثين[1] ، ولكن عرض بعض هؤلاء لآثاره لا يخلو من الخلط وعدم الدقة[2] ، وقد دفعني ذلك إلى ذكرها بالصورة التي أظنها أقرب الى الصحيح مع محاولة ترتيبها من حيث الموضوعات وزمن التأليف لأصل من ذلك الى موقع كتابه موضوع التحقيق منها .

كان عبد القاهر غزير التأليف فله مصنفات موزعة على علوم العربية والدين اذ ألف في النحو والصرف واللغة والعروض والأدب والبلاغة والتفسير وقد نشر بعض هذه الكتب وبعضها لا يزال مخطوطاً ، والقسم الآخر لا يعرف منها غير أسمائها .

ويمكن تفريق مؤلفات عبد القاهر على خمس مجموعات :

الأولى : مجموعة مؤلفاته النحوية واللغوية .

---

(١) انظر عبد القاهر الجرجاني ص ٣٠ – ٦٨ للدكتور بدوي ، وعبد القاهر الجرجاني ص ٢٥ – ٤٧ للدكتور احمد مطلوب .

(٢) على سبيل المثال ذكر الدكتور بدوي ان لعبد القاهر كتابا باسم « التكملة » ونقل ذلك عن القفطي في انباه الرواة . والصحيح ان كتاب التكملة هو لأبي علي الفارسي ، وشرحه عبد القاهر بالجزء الصرفي من كتاب « المقتصد » ، والذي ذكره القفطي هو ان عبد القاهر كان اكثر توفيقا في شرحه للايضاح منه في شرح التكملة ، وانظر عبد القاهر الجرجاني ٣٢/٣١ للدكتور بدوي وانباه الرواة ١٨٨/٢ .

الثانيـــة : مجموعة كتب خاصة بعلوم القرآن .

الثالثـــة : مجموعة مؤلفاته البلاغية .

الرابعـــة : مجموعة كتب في موضوعات أخرى ، أو غير معروفة الموضوع .

الخامسة : مجموعة كتب نشرت على أنها له ، ولم تذكرها كتب التراجم بين مصنفاته .

الأولى : المجموعة النحوية واللغوية :

لم تحدد كتب التراجم الفترة الزمنية التي كتب بها مصنفاته ولا بأي نوع من العلوم بدأ يكتب أو بأيها انتهى ، لكن القفطي[1] ذكر تاريخا معينا هو شهر رمضان سنة أربع وخمسين واربعمائة تمَّ فيه استنساخ كتاب المقتصد واجازة هذه النسخة من عبد القاهر نفسه . وهذا يعني أن المقتصد كتب قبل هذا التاريخ[2] بفترة ليست قليلة هي الفترة الزمنية الواقعة بين الانتهاء من تأليفه وشهرته وبين مجيء احمد بن محمد الشجري لاستنساخه واجازته من عبد القاهر .

ولهذا التاريخ أهمية كبيرة اذ يمكن استخلاص دلالة تفصح عن بداية مؤلفاته ، وفي ضوء ذلك يمكن استنتاج المتأخرة منها ، ذلك ان « المقتصد » ، هو الكتاب الثالث الذي صنفه عبد القاهر لشرح كتاب أبي علي الذائع الصيت « الايضاح » فقد كان شديد الاعجاب بهذا الكتاب فألف عليه ثلاثة شروح : أولها كتاب موجز سماه الايجاز . والثاني : كتاب كبير من ثلاثين مجلدا سماه « المغنى » . وثالثها كتاب متوسط من ثلاث مجلدات هو « المقتصد » .

وأفترض ان « المقتصد » هو آخر مؤلفاته النحوية واللغوية جميعا . فمن المعروف لنا

---

(١) انظر انباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٢) ظن الدكتور بدوي ان هذا التاريخ هو لكتابة المقتصد ذاته ، اذ قال وأتم عبد القاهر كتابه في شهر رمضان سنة أربع وخمسين واربعمائة وكتبه بخطه ، قرأه عليه من أوله الى آخره قراءة ضبط وتحصيل احمد بن محمد الشجري (انظر كتابه : عبد القاهر الجرجاني ص ٣١) والصواب ان هذا التاريخ لكتابة هذه النسخة لا لزمن التأليف .

أنه جاء بعد كتاب « المغنى » اذ في المقتصد اكثر من اشارة اليه[1] . وهذا لا يفسر لأول وهلة موقع كتاب الايجاز – الشرح الصغير لكتاب الايضاح – كما لا يحدد لنا أيضا زمن كتابة مؤلفاته النحوية الأخرى .

وبالنسبة « للايجاز » فمن المقبول تماما ان يكون أول شرح وضعه للايضاح اعتمادا على ما أشارت اليه كتب التراجم ، أولاً ولأن عبد القاهر لم يكن بحاجة الى أن يكتبه بعد أن شرح الايضاح بكتابيه المغنى والمقتصد .

وانسجاما مع هذا الفرض يمكن الحكم على مجموعة مؤلفاته النحوية الأخرى من حيث تسلسلها الزمني الخاص بها وكذلك من حيث موقعها بوصفها مجموعة من مجموعته النحوية واللغوية .

فكونها مجموعة يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، فأولها : كتاب العوامل المائة ، وثانيها : شرح له سماه كتاب « الجمل » ، وثالثها : شرح للجمل سماه كتاب « التلخيص » . والعوامل المائة أصغر كتبه التي بين أيدينا بل لعله أصغر كتبه على الاطلاق ، فهو لا يتجاوز بضع صفحات عدّد فيه باقتضاب شديد العوامل جميعها من أسماء وأفعال وأدوات ، اللفظي منها والمعنوي . دون شرح او استزادة فهو أقرب ما يكون تعدادا لعناوين العوامل ليس الا . ثم عمد الى شرحه باقتضاب بكتاب الجمل وشرح هذا بكتاب « التلخيص » .

ان طريقة تأليف هذه المجموعة توضح لنا أمرين : أولهما يؤيد ما ذهبنا اليه من ان الايجاز يسبق من حيث زمن التأليف المغنى والمقتصد فهو يبدأ بالمؤلف الصغير . وثانيهما : امكانية تحديد زمن هذه المجموعة بكونه يأتي بعد زمن تأليف المجموعة الأولى . ودواعي هذا الافتراض ان مجموعة الايضاح هي – استنتاجا لما عليه المقتصد وكونه اختصارا للمغنى – عرض مستفيض لآرائه النحوية واللغوية ، في حين أن مجموعته الثانية – وتحت أيدينا منها « العوامل المائة » و « الجمل » – لا تشتمل على أية آراء أو أفكار وانما هي

---

[1] انظر المقتصد ص ١/١ و ١٢٨ و ٣٥٥

عناوين وأبواب موضوعات . فمن البعيد على الذهن ان يكون قد كتب هذه المجموعة بعد كتابته لمجموعة شروح الايضاح . فالمرء عادة يبدأ الكتابة بالأفكار العامة التي يكونها في باب من أبواب المعرفة ، وعندما تتعمق معرفته وتتسع يعاود كتابة أفكاره مع ما أستجد لديه من آراء وتحليلات ، وهذا ما أظن أن عبد القاهر قد فعله . ومن المفيد أن نذكر هنا ان عبد القاهر المح الى هذه الفكرة حينما شرح الفرق بين التشبيه والتمثيل فقال : أعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة (أي الفكرة العامة) غير معرفته من طريق التفصيل »[1] ... فأنا نعلم أن الجملة أسبق الى النفوس من التفصيل .. ولذلك قالوا النظرة الأولى حمقاء – وقالوا : لم ينعم النظر ولم يستقصِ التأمل .[2]

وعلى هذا تكون مؤلفاته النحوية واللغوية مجموعتين هما من حيث الترتيب الزمني وموجبات التأليف كالآتي .

أ) مجموعة العوامل المائة وشروحها :

١) العوامل المائة[3] : وهو كتاب صغير سبقت الاشارة الى موضوعه وحجمه . وقد طبع عدة طبعات . وهو مشهور متداول وقد سماه صاحب كشف الظنون « الجرجانية »[4]

٢) كتاب الجمل : وهو شرح لكتاب العوامل المائة وهو كتاب مختصر أيضا ، وقد وصفه صاحب كشف الظنون وذكر أسماء من قام بشرحه من النحاة .[5]

---

(١) اسرار البلاغة ١٨٠ .

(٢) المصدر السابق ١٨٤ .

(٣) انظر : فوات الوفيات ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، ونزهة الألباء ٤٣٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ (سماه العوامل المائة في التصريف . ولعله اراد : العوامل المائة والعمدة في التصريف) .

(٤) انظر كشف الظنون ٦٠٢/١ ، ٩١٧٩/٢ .

(٥) انظر كشف الظنون ٦٠٢/١ . وانظر أيضا مفتاح السعادة ١٧٧/١ وانباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦٠٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ونزهة الألباء ٤٣٥ ، وشذرات الذهب ٤٢٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين ٣١٥ ، وقد نشر الكتاب مؤخرا في دمشق .

٣) كتاب التلخيص :

وهو شرح لكتاب الجمل المتقدم . وهو من كتب عبد القاهر المفقودة فلم تشر فهارس المخطوطات التي بين أيدينا لنسخة منه . لكن بعض المصادر ذكرته بين مؤلفاته .[١]

ب) المجموعة الثانية : مجموعة شروح كتاب الايضاح :

٤) الايجـــاز :

وهو شرح مختصر لكتاب الايضاح . وقد انفرد صاحب كشف الظنون[٢] بذكره وقال ان أوله الحمد لله الذي تظاهرت علينا الاؤه ، وهو من كتبه المفقودة أيضاً .

٥) المغنى في شرح الايضاح :

وهو شرح طويل لكتاب الايضاح قيل انه وضعه في نحو ثلاثين مجلدا[٣] . وأشار عبد القاهر في المقتصد الى هذا الكتاب ثلاث[٤] مرات ووصفه في مقدمة المقتصد فقال « .... وذكرتم ان ما عملت فيه – اي في الايضاح – من الكتاب الموسوم بالمغنى لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته وتسنم ذروته لاشتماله على مسائل جمة وفصول ممتدة ، اذ كان أكثر الغموض فيه ان احصن ما بذلت له وقتى من وثبة الأيام ، وتصرف الأحوال ، لأن جميع ما يدخل في جملة الانسان يألف للفناء والزوال ومعرض لحبالة الزمان .[٤]

---

(١) انظر : انباه الرواة ١٨٩/٢ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ونزهة الألباء ٤٣٥ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات المفسرين /٣٣١ .

(٢) انظر ص ٢١٢/١ .

(٣) انظر المصدر السابق وانظر أيضا : فوات الوفيات ٦١٢/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، ونزهة الألباء ٤٣٤ – ٤٣٥ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ وطبقات المفسرين للداودي ٢٣١/١ .

(٤) انظر مقدمة المقتصد و جـ ١٢٨/١ و ٣٥٥ .

٦) **المقتصد في شرح الايضاح :**

وهو شرح متوسط لكتاب الايضاح[١] اختصر فيه شرحه السابق له بكتاب المغنى . وهو موضوع التحقيق وسوف اعرضه في الفصل الآتي من هذا البحث .

٧) **المقتصد في شرح التكملة :**

وهو القسم الثاني من كتاب « المقتصد » والخاص بشرح كتاب « التكملة » لأبي علي الفارسي وهو يذكر عادة مع كتاب المقتصد في شرح الأيضاح وهو مقتصد من مثله على ما أسماه ... ولما تبرع في التكملة لم يقصر بنسبته الى ما عهد منه فلو شاء لأطال .[٢]

وقد بحثت في دراسة مفصلة حين اعدادي لرسالة الماجستير علاقة كتاب « الايضاح » بكتاب « التكملة » فوصلت الى انهما كتابان مستقلان[٣] ، وعلى هذا يكون كتابا « المقتصد في شرح الايضاح » ، و « المقتصد في شرح التكملة » مستقلين ايضا لأن الأول يعالج موضوعات نحوية ، والثاني يبحث في موضوعات لغوية .

٨) **العمدة في التصريف :**

وهو من كتب عبد القاهر التي لم تصل الينا ولا نعرف الا ما أشارت اليه كتب التراجم[٤] ، من أنه أحد مصنفات عبد القاهر ، واسمه يوضح انه خاص بموضوعات الصرف .

الثانية : مجموعة كتب خاصة بعلوم القرآن :

وهي مجموعة من المصنفات حول شرح سور من القرآن او هي شرح لكتب تبحث

---

(١) مقدمة « المقتصد » .

(٢) انباه الرعاة ١٨٩/٢ .

(٣) انظر الجزء الخاص بالدراسة من رسالة الماجستير وهي بعنوان « كتاب التكملة » لأبي على الفارسي ، دراسة وتحقيق ، ص ١٥ وما بعدها .

(٤) انظر كشف الظنون ١١٦٩/٢ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ وطبقات المفسرين للداودي ٢٣١/١ .

في علوم القرآن ولا يمكن معرفة مضامين هذه المجموعة أو الحديث عنها لأن أيا منها لم يصل الينا .

ويلاحظ في هذه المجموعة السمة ذاتها في مؤلفات عبد القاهر وهي وجود أكثر من مصنف في موضوع واحد . وهذه المجموعة هي :

٩) **شرح الفاتحة** : وصف هذا الكتاب في فوات الوفيات بأنه في مجلد واحد[١] ولا نعرف عنه أكثر من ذلك .[٢]

١٠) **اعجاز القرآن الكبير** :

وهو شرح لكتاب اعجاز القرآن من تأليف أبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفى سنة ٣٠٦ فقد شرحه عبد القاهر – كما ذكرت كتب التراجم – شرحين أولهما وسماه المعتضد[٣] والآخر صغير . وقد أشارت بعض الكتب[٤] لهذا الكتاب باسم اعجاز القرآن ، وبهذا الاسم ذكره القفطي ووصفه بأنه دل على معرفته بأصول البلاغات ومجاز الايجاز .[٥]

١١) **اعجاز القرآن الصغير** :

وهو شرح آخر صغير لكتاب اعجاز القرآن لأبي عبد الله الواسطى الذي تقدمت الاشارة اليه .[٦]

الثالثة : مجموعة مؤلفاته البلاغية :

تعد مؤلفات عبد القاهر البلاغية من أهم ما كتب في هذا الفن قديما ومنها جاءت

---

(١) انظر ٦١٣/١ .

(٢) المصدر السابق وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ والعقد المذهب ١٣١ و ، كشف الظنون ١٧٦٩/٢ .

(٣) انظر كشف الظنون ١١٠/١ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وبغية الوعاة ٣١١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣١١ .

(٤) انظر العقد المذهب ١٣١ و ، ونزهة الألباء ٤٣٥ .

(٥) انباه الرواة ١٨٩/٢ .

(٦) انظر كشف الظنون ١٢٠/١ ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وطبقات الشافعية للسبكى ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ وبغية الوعاة ٣١١ .

معظم أسس علم البلاغة ، وبسببها عرفه المحدثون بلاغيا أكثر منه نحويا لأن هذه المؤلفات نشرت وطبعت مرارا وهذه المؤلفات هي :

١٢) أسرار البلاغة .
١٣) دلائل الاعجاز .

وقد ناقش الكتابين وعرض لما فيهما معظم من كتب عن عبد القاهر من المحدثين كما ناقش هؤلاء قضية اي الكتابين أسبق من الآخر ، وقد رجح بعض الباحثين ان يكون أسرار البلاغة بعد دلائل الاعجاز .(١)

وأرجح أن يكون دلائل الاعجاز ألف بعد أسرار البلاغة بل لعله آخر كتبه على الاطلاق .

فهو يمثل من حيث الأفكار منتهى التجريد الذهني ، وهو من حيث موضوعه مزيج خصب لتفاعل الأفكار النحوية والبلاغية والدينية وهذا يعني أن أراءه في هذه الموضوعات قد اكتملت ونضجت – بعد ان ألف في كل منها كتبا مستقلة – فاستطاع أن يجد الصلات التي تربط بين هذه العلوم . وهذه سمات العالم الفيلسوف وهي ايجاد العلاقات الكلية بين علوم عصره التي تبدو متباعدة عند غيره . فالكتاب هو خلاصة ناجحة لأرائه بعد رحلة علمية شاقة . يضاف الى ذلك ما في الكتاب من غاية دينية فهو في الأساس دفاع عن اعجاز القرآن فأحسن ما يطمح له رجل على ورع ودين – كما وصفته مصادر

---

(١) قال بذلك الاستاذ خلف الله في بحثه : من الوجهة النفسية ص ١٠٧ .
وأيده الدكتور بدوي في كتابه عبد القاهر ص ٦٦ وقال : ونحن من جانبنا نؤيد هذا الترجيح مضيفين الى ما ذكره من القرائن انه عندما عرض للجناس والسجع في كتابه دلائل الاعجاز مبرهنا على أن الجمال فيهما لم يكن لأمر يرجع الى اللفظ قال : والقول فيما يحسن وفيما لا يحسن من التجنيس والسجع يطول ولم يكن غرضا من ذكرهما شرح أمرهما (دلائل الاعجاز ص ٤٠٢ – ٤٠٣) ثم قال الدكتور بدوي : « ثم رأينا في أسرار البلاغة يعرض الجناس والسجع عرضا مفصلا لهما وبخاصة التجنيس فلو ألف أسرار البلاغة قبل الدلائل لاشار الى أنه قام بذلك في موضع آخر » . وهذه ليست بالحجة القوية فقد رأينا أن من سمات عبد القاهر في التأليف انه يعاود الكتابة في موضوع بعينه أكثر من مرة دون ان يلزم نفسه غالبا بالاشارة . فالأساس في مجموعتيه النحوية يقوم في كل منهما على موضوع بعينه وكذلك في مجموعة مؤلفاته الخاصة بعلوم القرآن .

ترجمته – ان يربط تحليلاته وأراءه المعرفية بسند اعتقادي . اذ من المعروف ان المشاعر الدينية ترتكز على العقل والتفكير والتأمل في أواخر عمر الانسان – وبالأخص المفكر – أكثر مما تكون في سنى شبابه حيث تكون سيطرة العواطف أكبر وتأثيرها أقوى .

فالقريب الى الذهن أن يكون عبد القاهر كتب مؤلفاته النحوية أولا – وقد اشرنا الى ما يؤيد كون هذه مبكرة من ناحية التأليف – ثم عرج على البلاغة فألف فيها بوصفها فنا تطبيقيا كتابه أسرار البلاغة ، ثم انتهى الى أن يؤلف كتابا يجمع خلاصة أرائه في كتبه المتقدمة وموضحا حقيقة اعجاز القرآن ومدافعا عن مشاعره الدينية الشافعي المذهب ، والمتكلم على طريقة الأشعري .

فطابع الكتاب الذي ينهج نهج التجريد الذهني والربط الكلي بين الجزيئات من المعارف غايته الدينية كلها دلالات تحكم بتأخره من حيث زمن التأليف عن أسرار البلاغة .[1]

والكتابان معروفان اذ نشرا وطبعا عدة طبعات .

الرابعة : مجموعة كتب في موضوعات أخرى ، أو غير معروفة الموضوع .

١٤) كتاب العروض : لا نعرف عن هذا الكتاب غير اسمه الذي يدل على انه في العروض وقد انفرد بذكره ابن شاكر .[2]

١٥) كتاب المفتاح : وهو غير معروف من حيث موضوعه وهو أيضا من كتب عبد القاهر المفقودة ولكن ذكرته بعض المصادر واحدا من مصنفاته .[3]

---

(١) يفهم من عرض الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه المعقول واللامعقول في تراثنا الحضاري مايفيد تأخر أسرار البلاغة زمنيا عن دلائل الاعجاز عن طريق مناقشة بعض الأفكار المشتركة في كلا الكتابين ، انظر ص ٢٥٩ .

(٢) انظر فوات الوفيات ٦١٢/١ .

(٣) انظر المصدر السابق ٦١٣/١ ، والعقد المذهب ١٣١ و ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢٤٢/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٣١/١ ، وكشف الظنون ١٧٦٩/٢ .

وله جملة من الأفكار أثبتها في مجلد هو «كالتذكرة» له لم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سخرها . ومع هذا فان كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه» .(١)

الخامسة مجموعة من الكتب نشرت على انها له ولم تذكرها كتب التراجم بين مصنفاته :

١٧) الرسالة الشافية :(٢)

وفيها تفسير وتعليل لقضية اعجاز القرآن ، وعدم مقدرة العرب على معارضته او تقليده . واعتمد محققاها في نشرها على كونها ضمن «مجموعة» مخطوطة بدار الكتب . والأرجح فيها أنها ليس مؤلفا مستقلاً لها بل هي جزء مقتطع من كتاب دلائل الاعجاز فهي مشابهة له في الموضوع وطريقة العرض . ويؤيد ذلك وجود عبارة صريحة على صفحتها الأولى وبخط الناسخ وهي «هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الاعجاز .(٣)

١٨) المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام : وهي مجموعة شعرية نشرها الاستاذ عبد العزيز الميمني ضمن كتاب الطرائف الأدبية . وهناك شك كبير في أن تكون هذه المجموعة الشعرية من اختيار عبد القاهر ، بل أن ناشرها نفسه ذكر في مقدمتها «وهذا الاختيار لا أعرف أحدا يكون يعرفه أو يذكره في عداد تأليف الشيخ» .(٤)

ورجح الاستاذ الميمني كونها لعبد القاهر لظن مفاده «أنه حاول أن يقلد فيه استاذه» القاضي أبا علي الحسن بن عبد العزيز الجرجاني صاحب الوساطة وبلدته وخصيصه ،(٥) والناشر يرى أيضا ان هذا الاختيار بعثه على مطابقة الوساطة فانه

---

(١) أنباه الرواة ١٨٩/٢ .

(٢) نشرت هذه الرسالة ضمن كتاب بعنوان «ثلاث رسائل في اعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني . بتحقيق محمد خلف الله و د . محمد زغلول سلام مطبعة دار المعارف بمصر .

(٣) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص ١٧ .

(٤) الطرائف الأدبية ١٩٨ .

(٥) المصدر السابق .

على مذهب شيخه في تقديم أبي الطيب على الطائيين ثم تقديم البحتري على أبي تمام » .[1]

والأمر بمجمله – في رأينا – لا يشكل توثيقا لكون هذا المختار من وضع عبد القاهر ولا سيما أن أساسها يعتمد على تلمذة عبد القاهر للقاضي الجرجاني وهو أمر يحوطه شك كبير كما تبين من مناقشته التي تقدمت .

---

(١) المصدر السابق .

مؤلفاته النحوية – كتاب المقتصد في شرح الايضاح :

الحديث عن عبد القاهر نحويا يستلزم التنويه بما كتب في هذا الاتجاه ، ومؤلفاته النحوية تنتظم في مجموعتين محددتين :

الأولى : مجموعة العوامل المائة وشروحها .
والثانية : مجموعة شروح الايضاح .

والمجموعة الأولى – وبين أيدينا منها العوامل المائة وكتاب الجمل – ليس فيها آراء خاصة أو افكار تثير المناقشة أو تدعو الى الجدل او التأمل وانما هي ذكر لأبواب أو عرض لرؤوس موضوعات فحسب .

وأما المجموعة الثانية وهي مجموعة شروح الايضاح – فأولها الايجاز وهو من كتب عبد القاهر المفقودة ، وآخرها كتاب المقتصد في شرح التكملة ، وموضوعه الصرف واللغة ، ويتبقى منها الكتاب المخصص لموضوعات النحو وهو كتاب المقتصد في شرح الايضاح . وعلى هذا يكون الحديث عن عبد القاهر نحويا – بالضرورة – هو الحديث عن كتابه هذا .

ولا يفوتنا ان ننبه هنا الى أن في كتاب دلائل الاعجاز اشارات نحوية بالغة الأهمية لكن الكتاب – مع ذلك – لم يكن كتابا مخصصا للحديث عن موضوعات النحو مستقلة قدر ما هو دفاع عن النحو بكونه بابا عظيم الأهمية من أبواب المعرفة اللغوية ، ودعوة عالية الصدى للاهتمام بفهمه ومعرفة أسراره لأن في ذلك مدار البلاغة التي هي في جوهرها وحقيقتها – كما يرى عبد القاهر – توخي معاني النحو .

وكان عبد القاهر لا يمل من الاشارة في دلائل الاعجاز الى أن الاختلاف في المبنى النحوي يتبعه اختلاف في هيئة المعنى وأبعاده ، وضرب لنا مرات عدة أمثلة لجمل تبدو لأول وهلة انها ذات معنى واحد مثل زيد منطلق ، وان زيدا منطلق ، وان زيدا المنطلق ... الخ لكن من يعرف أسرار النحو ويدرك معانيه يرى بينها فروقا واضحة في المعاني .

لكن كل هذا لا يدفع للقول بأن الكتاب دفاع عن فكرة عامة متسعة أكثر منه عرضا لموضوعات النحو وشرحا لأبوابه . وهكذا يظل كتاب المقتصد في شرح الايضاح هو الكتاب الوحيد من كتب عبد القاهر التي بين أيدينا وعاءً لأفكاره عارضا فيه بتفصيل مناسب كل أبواب النحو المختلفة متابعا الأبواب التي تكلم عنها أبو علي في كتابه « الايضاح » وهي تغطي جميع الأبواب النحوية التي استقر النحاة الأوائل على اثباتها .

سبب التأليف :

كتاب « المقتصد » هو أحد الكتب الثلاثة التي ألفها عبد القاهر شروحا للايضاح ، فلقد كان ظهور هذا الكتاب مدعاة لاهتمام كثير من النحاة .(١)

ولعل في تلك القطعة الشعرية التي نظمها بعض الناس(٢) وهو يصف كتاب الايضاح صورة لما قوبل به هذا الكتاب عند تداوله :

اضعِ الكرى لتحفظ الايضاح ... وصل الغـــــدوّ لفهمه برواحِ
هـو بغيـــة المتعلمين ومن بغى ... حمـل الكتـاب يلجـه بـالمفتاح
لأبي على في الكتـاب أمـامـة ... شهـــد الرواة لها بفـوز قـداح
يفضى الى أسراره بنـوافـــــذ ... من علمه بهرت قوى الامداح
فيخـــاطب المتعلمين بلفظـــه ... ويحل مشكلـــــه بومضة واحى
مضت العصور فكـل نحو ظلمةٌ ... وأتى فكـان النحو ضوء صباح

(١) انظر كشف الظنون ٢١٣/١ وفيه ذكر للذين شرحوا الايضاح أو شواهده
(٢) هو أبو الحسن علي أحمد بن خلف النحوي . انظر معجم الأدباء ٢٤٧/٧ .

أوصى ذوي الاعراب ان يتذاكروا بحروفـــه في الصحف والألواح
فاذا هم سمعوا النصيحة انجحوا ان النصيحـــة غبهـــا لنجـــاح

ولسنا هنا بصدد مناقشة كون الايضاح يستحق مثل هذا الاهتمام أولا فالكتاب من كتب الأصول النحوية المقتضبة التي ألفت أساساً لتعلم النحو لا للتوسع أو التعمق في فهم خفاياه. والايضاح ذاته الف خاصة لتعليم أبناء أخي عضد الدولة.

ولهذا يبقى شغف عبد القاهر بالكتاب وبذل كل هذا الجهد والعناء في خدمته امرا غريبا نوعا ما ومدعاة للتساؤل والحيرة. وقد يكون للصلة التي ربطت عبد القاهر باستاذه أبي الحسين تأثير في ذلك فأبو الحسين – كما هو معروف – كان تلميذا لأبي علي وابن أخته، فربما يكون اهتمام عبد القاهر بالايضاح كل هذا الاهتمام من باب الوفاء لأستاذه أبي الحسين، وحفاظا على امتداد مدرسته. ورواية المقتصد جاءت موضحة لهذا الامتداد، فهي كما في مقدمة الكتاب: قال الشيخ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، أخبرنا الشيخ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث قال: أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار رحمه الله فقال:

غير ان السبب الداعي لتأليف المقتصد يتجاوز اعجاب عبد القاهر بكتاب الايضاح إلى سبب آخر وهو طلب أحد الناس من عبد القاهر ان يؤلف هذا الكتاب، ولم تذكر لنا المصادر اسم هذا الشخص، وليس هناك ما يدل عليه، ونحن نعرف عن عبد القاهر انه كان قد اتصل بأشخاص كثيرين منهم أستاذه أبو الحسين، والوزير نظام الملك، كما امتدح عبد القاهر بشعره أبا عامر الفضل بن اسماعيل الجرجاني وذكر من تلامذة عبد القاهر علي بن زيد الفصحي، ولا يمكن القول بترجيح اي من هؤلاء على أنه ذلك الشخص بل على العكس هنالك من الأسباب ما يرجح استبعاد اي منهم، فأبو الحسين مات قبل زمن تأليف الكتاب، لأن عبد القاهر يورد اسم أستاذه دائما متلوا بعبارة « رحمه الله » ولم يثبت لدينا ان لأبي عامر علاقة بالنحو، كما أن صلة عبد القاهر بنظام الملك متأخرة عن تأليف الكتاب، اذ انه ألف قبل سنة ٤٥٢ في حين ان نظام الملك استوزر بعد ذلك[1] أما استبعاد كون الشخص تلميذا لعبد القاهر فلان مافي المقدمة

---

(١) كانت مدة وزارة نظام الملك سبعا وعشرين سنة، وكان قتله سنة ٤٨٥ هـ، أي أنه استوزر سنة ٤٥٨ هـ، أنظر أخبار الدولة السلجوقية لصدر الدين الحسيني / ٦٧.

يرجح ذلك ، فهو يحدد لعبد القاهر طريقة التأليف وأسلوبه ونهجه ، وهذا لا يكون من تلميذ لأستاذ مثل عبد القاهر .

ويبدو ان هذا الشخص كان على معرفة بالنحو فهو ينتقد – على لسان عبد القاهر – كتاب المغنى – الشرح الكبير للايضاح – كما يتضح ذلك من مقدمة المقتصد ففيها قال عبد القاهر مخاطبا هذا الشخص : وعرضتم علي – أيدكم الله – رغبتكم في كتاب الايضاح وتحققه ، وتحصيل معانيه ونكته وذكرتم ان ما عملت فيه من الكتاب الموسوم بالمغنى لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته ، وتسنم ذروته ، لاشتماله على مسائل جمة ، وفصول ممتدة ... »[1]

ثم يحدد هذا المخاطب ملامح الكتاب لعبد القاهر فرأيتم الرأي آن املي عليكم كتابا متوسطاً يفضي بمتأمله الى أغراض هذا الكتاب ، ويعقد منه ومن هذا العلم نسبا ، ينفى عن طبعه وحشة الأجانب وتعدية أنس المجالس والمناسب ، ويلين له جانبا من عويصة ، ويهديه الى مصعب طريقه ، حتى يتوصل منه الى طلب الغاية ، ويطلع منه نجم السعي للنهاية » .[2]

ويذكر لنا عبد القاهر استجابته لهذه الرغبة ويحدد بدوره نهجه في التأليف باختصار شديد « فوجدت الميل الى ما يعمر معالمكم ويثمن مساعيكم اذهب في سبيل المروءة والكرم واشد مناسبة للسجاحة والشيم ، فأنا أذكر بحول الله ما يكشف عنه ظلمة الأشكال ، ويفيض عليه نور البيان ، ولا أتعدى المقدار الذي يشتمل مقاصده ، وما يفتقر اليه من الفروع والأصول .[3]

وزمن تأليف الكتاب فهو في باكورة حياة عبد القاهر العلمية ، ولكنه ليس أول كتبه ، فهو يأتي في آخر مؤلفاته النحوية وقبل كتاب المقتصد في شرح التكملة ، وسبق أن قطعنا بأنه قد ألف قبل سنة ٤٥٢ بفترة مناسبة ، فقد حصل أحد العلماء على نسخة من الكتاب ، كتبت في تلك السنة بخط عبد القاهر نفسه .

---

(١) مقدمة المقتصد .

(٢) مقدمة المقتصد .

(٣) مقدمة المقتصد .

لان الابواب اذا ارتفعت بمفتحة لم يكن فيها ضمير يعود الى الجنات عدن كما لا يكون
في حسن ما يعود الى المراة اذا ارتفع الوجه به واما قولهم ان الالف واللام يسد مسد
الضمير في نحو قولك الرجل ان قيام الالف واللام مقام الضمير من حيث انه يعاقب الاضافة فكما
يقوم مقام الضمير هنا كذلك تقوم مقام الظاهر في قولك الغلام والرجل لانك لا تعتد
على حسن تضيفهما الى شي كما يكون ذلك اذا لم يات الالف واللام نحو غلام زيد ورجل عمرو وانما
يطلب الضمير في الصفة لانه يعود الى الموصوف فيعلم انه له نحو مررت بامراة حسن
وجهها وليس الالف واللام بضمير فيعود الى شيء واذا كان كذلك وجب ان يعتقد ما ذكره
من ان في مفتحة ضمير الجنات عليه وان الابواب بدل من ذلك الضمير حتى كانه قال جنات
عدن مفتحة هي الابواب واستدل بقوله تعالى وفتحت السماء فكانت ابوابا على انه يجوز
ان يوقع التفتيح على الجنات وان كان ذلك للابواب في الحقيقة كما اوقع على السماء والغرض
الابواب واذا جاز ان يقال مررت برجل قايم الغلام فيجعل فعل الرجل في الظاهر كان ذا اجوز الغلام
واسهل ومشابهته لقولك ضرب زيد راسه من حيث ان التفتيح اوقع على الجنات كلها ورفع
ضميرها بمفتحة ثم ابدل الابواب التي هي بعض منها من ضميرها قصدا للبيان والدلالة على موقع
الفعل كما ان الضرب اوقع على زيد اطلاقا ثم ابدل منه الراس الذي هو بعضه ايضاحا ايضا
وهو كقولك ضرب زيد الراس اشد مشابهة لان الابواب ليست بمضافة كراسه وانما هي
كقولك الراس غير ان قصد الشيخ ابي علي ان يعلمك انه بمنزلة بدل البعض من الكل قال
الشيخ ابو علي وتقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة وان كان الصفة مضافة
الى ما فيه الالف واللام لان الاضافة في معنى الانفصال كما كان قولك مررت برجل ضارب زيد
غدا كذلك قال الشيخ ابو بكر اعلم ان الاضافة في قولك حسن الوجه اذا كانت لفظية من حيث
ان المعنى حسن وجهه كان وجودها كلا وجود فكما تقول مررت برجل حسن وجهه فتصف به
النكرة لانه عار من اسباب التعريف كذلك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصفه به لان
هذا السبب الذي هو الاضافة لا تاثير له في المعنى والتعريف يتعلق بالتاثير المعنوي دون اللفظي
ولو كان للاضافة هنا معنى لاوجب ان يتضمن معنى حرف نحو ان تقول مررت برجل حسن الوجه كما
تقول في غلام الرجل غلام للرجل قال الشيخ ابو علي فان اردت ان تصف به معرفة ادخلت
الالف واللام فقلت مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الحسنة الوجه قال الشيخ عبد القاهر

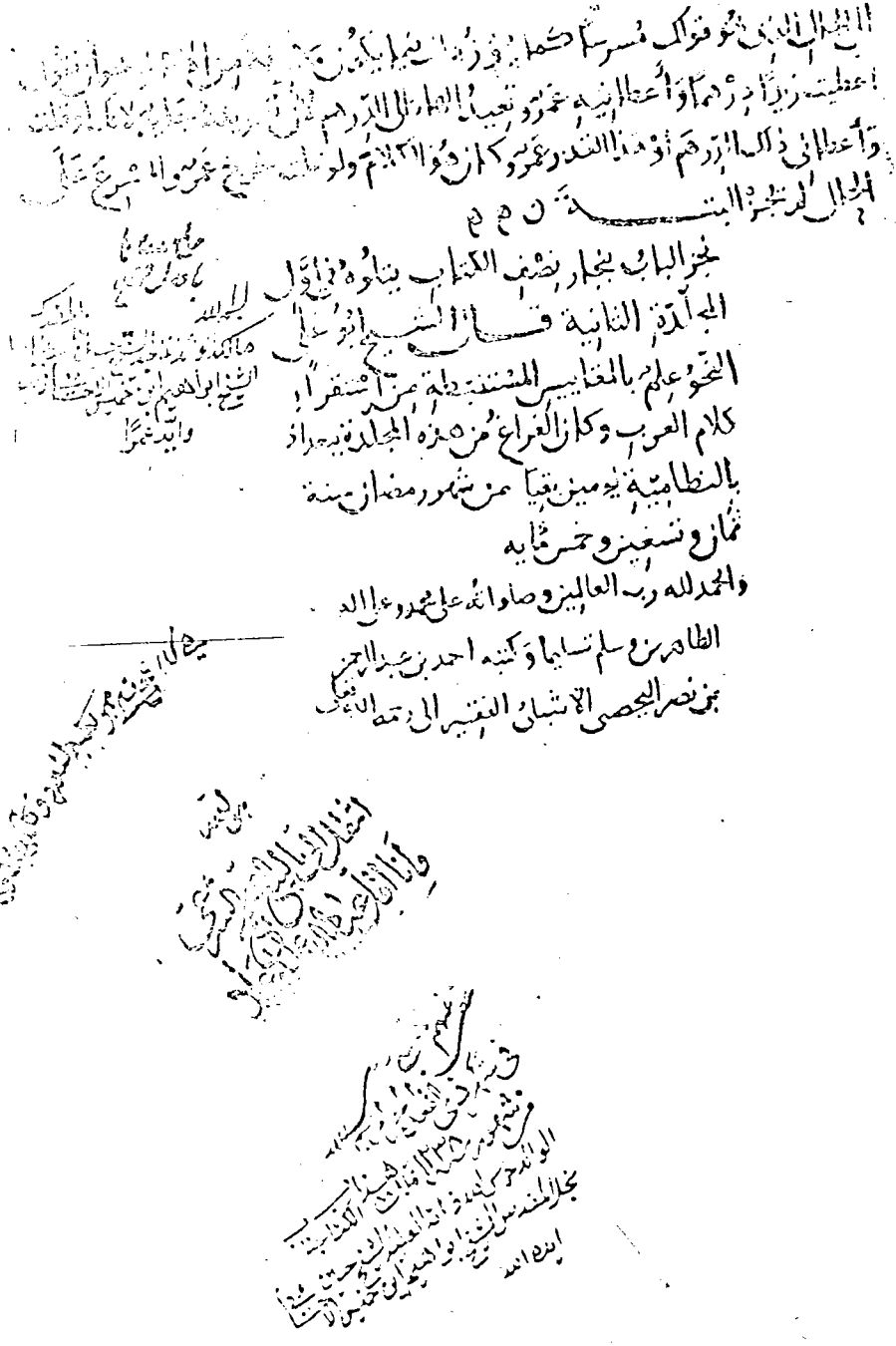

الى الحال الذي هو قولك مسرعا كما يوزن [illegible] فيما يكون [illegible] من [illegible] هو ان تقول
اعطيت زيدا درهما واعطانيه عمرو تعيد الهاء الى الدرهم [illegible] لانك لو قلت
واعطاني ذلك الدرهم او هذا القدر عمرو كان هو الكلام ولو قلت خرج عمرو المسرع على
الحال لم يجز البتة ن ه م

نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في اول
المجلدة الثانية قال الشيخ ابو علي
النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء
كلام العرب وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد
بالنظامية يومين بقيا من شهر رمضان سنة
ثمان وتسعين وخمسمائة
والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وعلى آله
الطاهرين وسلم تسليما وكتبه احمد بن عبد الرحمن
بن نصر البحصي الاشبيلي الفقير الى رحمة الله تعالى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شرح الأمير عبد القادر الجزائري

لكتاب

الإيضاح

د ١٨٦٥

لأبي علي الفارسي

نحو
٣٠٤

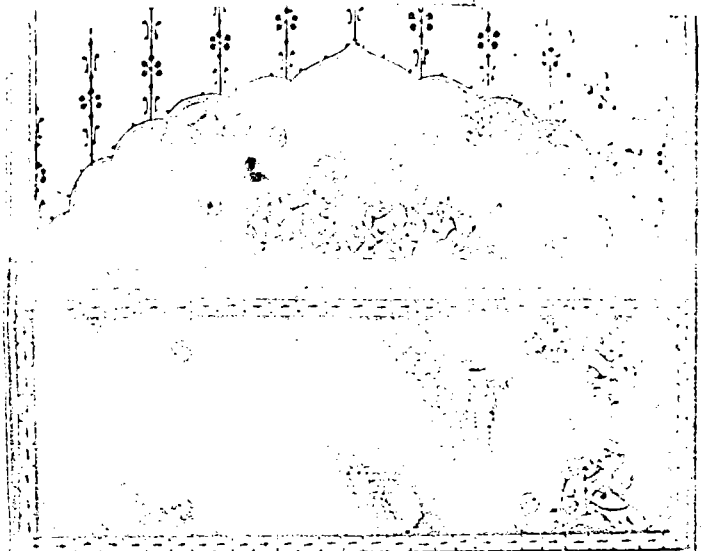

احمد الله عزت قدرته على نعمه التي تتقاصر عنها باع الشكر ٥ ومنحه التي تقل
لديها بسطة النشر ٥ واسئله التوفيق لسبل الصلاح ٥ والظفر بالسعادة
والنجاح واستقبال الصواب في جميع المقاصد ومصاحبة الرشد في كافة
المطالب ٥ انه ولي كل خير ٥ واصلي على النبي محمد وآله اجمعين ٥ عرضتم
علي ايدكم الله رغبتكم في كتاب الايضاح وتحققه وتحصيل معانيه ونكته ٥
وذكرتم ان ما عملت فيه من الكتاب الموسوم بالمغني لا يطول باع كل احد لبلوغ
رتبته ٥ وتسنم ذروته ٥ لاشتماله على مسائل جمة ٥ وفصول ممتدة ٥ اذ كان
اكثر الغرض فيه ان احصن ما بذلت له وقتي من وثبة الايام وتصرف الاحوال ٥ لان
جميع ما يدخل في جملة الانسان يألف للفناء والزوال ٥ ومعرض لحبالة الزمان ٥
فرأيتم الرأي ان املي عليكم كتابا متوسطا يفضي بمتأمله الى اغراض هذا الكتاب ويعتد منه
ومن هذا العلم نسبا ينفي عن طبعه وحشة الاجانب ٥ وتعدية انس المجانس والمناسب
ويلين له جانبا من عويصه ويهديه الى تصعب طريقه حتى يتوصل منه الى طلب الغاية ٥
ويطلع منه نجم السعي للنهاية ٥ فوجدت الميل الى ما يعمر معالمكم ويثمر مساعيكم اذهب
في سبيل المروة والكرم ٥ واشد مناسبة للسجاحة الشيم ٥ فانا اذكر فيه بحول الله
ما يكشف عنه ظلمة الاشكال ٥ ويفيض عليه نور البيان ولا اتعدى المقدار الذي
يشتمل على مقاصده ٥ وما يفتقر اليه من الفروع والاصول ٥ وارجو ان يقرن الله به
الخير والسداد بمنه ولطفه قال الشيخ ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن اخبرنا الشيخ
ابو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث قال اخبرنا الشيخ ابو علي الحسن بن احمد بن
عبد الغفار رحمه الله الكلام يأتلف من ثلثة اشياء اسم وفعل وحرف قال
اعلم ان الالف واللام في الكلام لاستغراق الجنس فلا يريد به

كلاما دون كلام كما انك اذا قلت الرجل خير من المرأة لم ترد به رجلا دون رجل وانما
يقصد الشياع واستغراق الجنس فليس من كلام الا وقد اشتمل عليه قوله الكلام كما انه
ليس من رجل الا وقد احاط به الرجل في قولك الرجل خير من المرأة وانما سمي كلاما ما كان
جملة مفيدة نحو زيد منطلق وخرج عمرو وقوله يأتلف حقيقته بان يقع الالفة
بين الجزئين وانما قال يأتلف من ثلثة اشياء ولم يقل الكلام ثلثة اشياء على ما جرت
عادة كثير من المتقدمين لاجل ان ذلك لا يخلو من غرضين احدهما ان يراد ان الكلام
ما يجتمع فيه هذه الثلاثة والثاني ان يراد ان كل جزء من هذه الاجزاء يكون
كلاما كما انك اذا قلت العلم هو النحو واللغة والفقه احتمل ان تريد ان كل واحد
من هذه الانحاء هو النوع النفيس وان تريد ان العلم لا يكون حتى يجتمع هذه الثلثة
وكل واحد من هذين الغرضين فاسد لاجل ان قولك زيد منطلق وخرج عمرو كلام
مفيد وليس بمشتمل على الاجزاء الثلاثة وقولك زيد او خرج من غير اسم غير مفيد
وكذا كل جزء انفرد كان عاريا من الافادة فلما ادى قولهم الكلام ثلثة اشياء
الى هذا الفساد ترك ابو علي استعماله الى ما يصح وهو قوله الكلام يأتلف من ثلثة
اشياء لان ها هنا بمنزلته في قولك خرجت من البصرة ولو قصد حذف الايتلاف
لوجب ان يقال الفاظ الكلام او اجزاء الكلام ثلثة اشياء او الكلم ان الكلم جمع كلمة
والكلمة تقع على كل جزء حرفا كان او اسما او فعلا وقال صاحب الكتاب هذا باب علم
ما الكلم من العربية فتقديره باب علم اي شيء الكلم من العربية قال الشيخ ابو علي فما جاز
الاخبار عليه من هذا الكلم فهو اسم ومثال الاخبار عنه قولنا عبد الله مقبل قام بكر فمقبل
خبر عن عبد الله وقام خبر عن بكر قال الشيخ الامام عبد القاهر اعلم ان ما ذكره مختص بالاسم
لاجل ان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما لو قلت خرج قام او قتل ضرب لم يكن كلاما
لاجل ان الفعل خبر واذا جعلت الخبر مسندا الى الخبر كنت تاركا للصواب لان الخبر من حقه
ان يسند الى مخبر عنه كقولك خرج زيد وكذا لو قلت حسن ان او خرج الى او خرج حتى لم يكن
في ذلك معنى الا ان يجعل الحرف اسما فتقول هذه ان حسنة ولو قبيحة كبيت الكتاب
شعر الام على لو ولو كنت عالما ٭ باذناب لو لم يغنني اوائله ٭ جعله اسما على ثلثة احرف
وادخل عليه التنوين كما يدخل على رجل وفرس وهذا بمنزلة ان تجعل الفعل اسما نحو يشكر
ويزيد فيصح الاخبار عنه لزوال معنى الفعلية فتقول جاءني يزيد ويعمر مقبل ولو قلت
يزيد وانت تريد الفعل لم يجز كما لم يجز ضرب قتل وليس الاخبار بمطرد في جميع الاسماء لاجل
ان كيف واين ومتى واذ وما اشبه ذلك اسما بلا خلاف والاخبار عنها ممتنع واذا تقرر
هذا علمت ان قوله فما جاز الاخبار عنه وصف للاسم وليس بحد لانك تقدر على طرده
وهو ان تقول كل ما صح الاخبار عنه فهو اسم ولا تقدر على عكسه وهو ان تقول كل ما لم يصح
الاخبار عنه فليس باسم لما ذكرنا من ان نحو كيف واين اسم والاخبار عنه مع ذلك ممتنع

فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى وقد جاء هذا الضمير مؤنثا فقال الله فانها
لا تعمى الابصار قال الشيخ عبد القاهر اعلم ان هذا الضمير يكون في اربعة
مواضع الاول الابتداء المحض كقولك هو زيد منطلق والثاني باب كان
كما تقدم والثالث باب ان كقوله تعالى انه من يأت ربه مجرما التقدير ان الامر
اذ ليس في الكلام شيء يصح ان يعود اليه الهاء في انه فقوله من يأت ربه مجرما
مع جزائه جملة في موضع خبر ان ولا يكون الضمير في باب ان مستكنا كما كان في باب
كان لان اسم ان منصوب وضمير المنصوب لا يكون مستكنا قط كما يكون ضمير
المرفوع الا تراك تقول ضربه ولا تستتر الهاء في ضرب كما تستتر المرفوع اذا قلت زيد
ضرب عمروا وانما ذلك لاجل ان المرفوع يكون فاعل الفعل والفاعل يتصل بالفعل
فيجوز ان يستكن فيه والمفعول فضلة فلا يتصل بالفعل اتصال ما يستكن فيه وهذا
مما يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل هذا واستتار الضمير في باب ان يمتنع من وجه اخر
وهو ان الحروف لا يستكن فيها الضماير وكذا قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله
لا يضيع اجر المحسنين وذلك اكثر من ان يحصى والرابع باب ظننت تقول ظننته
زيد خارج ويؤنث هذا الضمير على معنى القصة كقوله عز وجل فانها لا تعمى الابصار
اي فان القصة وعلى ذا قوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي
قال الشيخ ابو علي وعلى هذا قول من قرأ اولم يكن لهم آية ان يعلمه علماء
بني اسرائيل ففي يكن ضمير القصة وآية خبر مبتداء مقدم والجملة في موضع نصب
ولا يكون التأنيث في يكن لآية لما تقدم من انه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم
المعرفة قال الشيخ عبد القاهر اعلم ان التقدير اولم تكن القصة ان يعلمه
علماء بني اسرائيل كقولك علم بني اسرائيل آية كما تقول لم يكن زيد منطلق تريد لم يكن
القصة هذا وان يعلمه مبتداء وآية خبره وقدم عليه كما تقول منطلق زيد
وكقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك على ما تقدم في باب الابتداء ولا يجوز ان
تكون آية مرفوعة بانها اسم يكن لان ان يعلمه معرفة اذ هو كقولك علم بني اسرائيل
اصح منه فاذا جعلت آية اسم كان وجب ان تجعل ان يعلمه في موضع بانه خبر كان
فتجعل النكرة اسم كان والمعرفة الخبر كقولك كان رجل غلام زيد وكان منطلق عمرا
وذلك فاسد لا يجوز الا في ضرورة الشعر وانما اكد الشيخ ابو علي القول في هذه الآية
على ابي اسحاق الزجاج لانه قال ان آية اسم كان وذلك سهو منه بلا شبهة وليس ابو اسحاق
ممن يعتقد ذلك مذهبا كيف وقد تبين استحالة جعل النكرة مخبرا منه والمعرفة
خبرا ولا خلاف في فساد ذلك وهو في الشعر ايضا غير كثير ولكنه قد زل في هذا الموضع
عنه فكانه ظن ان الكلام عار من المعرفة ولو لم يكن ان مع صلته معرفة كاملة لما
كان الاكثر في قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا وما كان حجتهم الا ان قالوا النصب

على أن يكون أن اسم كان ولا منع كما يمتنع نصب المعرفة وإذا لم يجتمع معرفتان نحو أن
تقول كان منطلق زيدا فإن بعده مثل قوله أن قالوا وإذا كان معرفة كان جعل
النكرة اسما غير جائز فلا يبقى إلا أن يكون في يكن ضمير القصة كقوله تعالى فإنها لا تعمى
الأبصار سواء فاعرفه قال الشيخ أبو علي ومن ذلك قول الشاعر
ولا أبيات إن وجهك شانه خموش وإن كان الحميم حميم قال الشيخ عبد القاهر
اعلم أن في كان ضمير الأمر ألا ترى رفع الجزئين ولو لم يكن فيه ضمير الأمر لوجب أن يرفع
الحميم الأول به وإذا ارتفع أحد الجزئين كان لم يكن في الثاني إلا النصب فلما لم ينصب
فيقول وإن كان الحميم حميما علمت أن في كان ضميرا هو اسمه وأن قوله الحميم حميم جملة
من المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنها خبر كان كقولك كان زيد منطلق قال الشيخ
أبو علي وربما اضطر الشاعر فحذف الضمير من أن وليت قال فليت دفعت
الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال قال الشيخ عبد القاهر اعلم أن باب أن
لا يدخل على الفعل لأنه بمنزلة الفعل ومشبه به في عمل النصب والرفع نحو أن زيدا منطلق
وليت زيدا خارج على ما سترى بعيد فقوله فليت دفعت التقدير فليته إلا أن الضرورة
قادته إلى حذف الهاء ومثل ذلك ما رويناه من جهة شيخنا رحمه الله عن أبي زيد
كأنهن الفتيان اللعس كأنهن في أظلالهن الشمس التقدير كأنه ألا ترى أنه لو لم
يقدر ذلك لنصب فقال كأن في أظلالهن الشمسا كما تقول كأن في الدار زيدا ولا يجوز
هذا في غير الاضطرار عند الأكثر قال الشيخ أبو علي ولا يجوز كانت زيدا الحمى
تأخذ إن رفعت الحمى تأخذ بكانت لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها وهو زيد
الذي هو مفعول مفعولها فإن جعلت التأنيث في كانت للقصة ورفعت الحمى
بالابتداء وجعلت تأخذ جزء المبتدأ جازت المسألة قال الشيخ عبد القاهر
اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي فلا تقول ضربت وذهب عمرا
أريد بزيد ضربت عمرا وذهب زيد فترفع عمرا الذي هو معمول ضربت بين ذهب ومعموله
الذي هو زيد المرفوع بأنه فاعله لأن عمرا ليس من ذهب وزيد في شيء فمن المحال إيقاعه
بينهما وذلك أن ذهب يقتضي معموله الذي هو زيد وأنت تأتيه بشيء لا يناسبه فما هو
إلا بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه فينضم إليه طفيلي لا يلابسه بوجه وبعد هذه المقدمة
فإن قولك كانت زيدا الحمى تأخذ زيد فيه منصوب بتأخذ وفي تأخير ضمير الحمى فلا يخلو
من أمرين أحدهما أن ترفع الحمى بكانت وجعل التأنيث فيها لتأنيث الحمى كقولك
اشتدت الحمى لأجل أنك إذا فعلت ذلك كانت معمولة لها وإذا كانت معمولة لها
لم يجز أن يفصل بينهما زيد الذي ليس بمعمول لكانت ولا متعلق بالحمى بوجه لأنه منصوب
بتأخذ الذي يكون معمول كانت من حيث يكون خبرا لها لما ذكرنا من أن الفصل بالأجنبي
بين العامل والمعمول غير سائغ ويكون تقدير ذلك مع فساده كقولك كانت زيدا الحمى

تم هذا آخر ما هو المراد كتابته والمقصود صبابته
وكان اصحابك واقتصارا باتمامه مقتضى للوطر
وانتهاء مرضي للاشر الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام
على هادي السبل محمد المبعوث الى الكل وعلى آله البررة
واصحابه المهرة وقد وقع فراغ يد الفقير الى الله القدير ابراهيم
بن صالح بن محسن احسن الله اليه ذو المنن الآقسنوي الهاوي في
في يوم الاحد غرة جمادى الآخرة فلله الحمد في الاولى والآخرة
لسنة ثمانين والف من هجرة من به العالمين العزة والشرف بدار السلطنة
العلية قسطنطينية المحمية لا زالت محروسة الله موقية بدار افضل
الافاضل جامع جلائل الفضائل مولانا مصطفى بن ميرزا بن محمد
السيروزي المشتهر بالضحكي اضحكه الله تعالى في الدارين بالسعادة الابدية
والعزة السرمدية حال كونه قاضيا بمحلة دار الحديث كما دام ذكره مستطابا
في القديم دام كذلك في الحديث وباستكتابه ورغبته في احياء ذلك الكتاب
النادرة المسمى بالدرر النوادر ادام الله ذكره بالجميل
في السنة الانام مذكورا وجعل سعيه في اتمام ذلك الكتاب
مشكورا فالمسؤول ممن قراه وكتب منه ونظر اليه ان يذكر
كاتبه الفقير بالدعاء بالخير والثناء عليه
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
والله الموفق واليه يهدي السبيل

﴿ وصف النسخ ﴾

اعتمدت في تحقيق الكتاب على ما تجمع لدي من أصول مما ذكرته فهارس المخطوطات كبروكلمان وفهرس دار الكتب والجامعة العربية ، ومما لم يرد ذكره في هذه الفهارس كنسخة المكتبة الظاهرية .

ولم تكن بعض هذه الفهارس دقيقة في الاشارة الى نسخ الكتاب فمثلا لم تكن نسخة الأسكوريال ونسخة مكتبة مجلس شوراي ملي في ايران الا للنصف الثاني من الكتاب وهو الجزء الخاص بشرح كتاب التكملة .

فلم يبق بعد ذلك الا ثلاث نسخ مما أشير اليها في فهارس المخطوطات من ضمنها نسخة المكتبة الظاهرية التي عثرت عليها بالبحث المباشر في هذه المكتبة .

وركنت لواحدة من هذه النسخ واعتمدتها أصلا وسميتها أيضا نسخة الأصل واستعنت في ضبط النص وتقويمه بالأخريين ورمزت لها بالرمزين (ب) و (ج)

ثم قارنت نص ابي علي في المخطوطة بكتاب الايضاح العضدي المطبوع على ما فيه من مآخذ ليست يسيرة في تحقيقه وأخطاء كثيرة في طباعته – ورمزت للكتاب بالحرف (ط) .

وهناك بعض الملاحظات العامة بين النسخ مجتمعة سأوردها قبل ان آتي لوصف كل نسخة على حدة .

من هذه الملاحظات :

١) تشابه كبير جدا بين نسختي ب وج حتى في مواضع السقط . لكني تيقنت أن

احداهما ليست أصلا للأخرى لوجود عبارات سقطت من أقدمها وثبتت في الأخرى . والراجح في هذا التشابه أن أصولها واحدة . من هذا التشابه مثلا كتابة عبارة قدس الله روحه (المقصود عبد القاهر) في كلتا النسختين مرة واحدة وفي الموضع نفسه .

٢) قابلت النسخ بعضها ببعض فوجدت كثيرا من الكلمات والجمل قد سقطت من موضعها من السياق وثبتت في مكان قريب منه في الحاشية مع علامة « صح » وأحيانا نلاحظ رمزي « ز » و « الى » اشارة الى بداية زيادة في احدى النسخ على أخرى وانتهائها .

٣) هناك أغلاط في النسخ منها الكتابية أو الاملائية أو الصرفية . وقد أهملت الاشارة اليها في هوامش التحقيق لأنها من سهو النساخ ولا وجه لها تحمل عليه وسأذكر نماذج من ذلك عند وصف كل نسخة .

٤) اختلفت النسخ في صورة الكتابة عما عليه صورة الخط حاليا ويمكن التمثيل لهذه الاختلافات بالآتي .

أ) كتابة الألف الممدودة مقصورة (على صورة الياء) مثلا كلا تكتب : كلى ، كذا : كذى . دعا : دعى ، هكذا : هكذى . وبالعكس مثلا مرمى تكتب مرما ، أرطى : أرطا .

ب) تحذف الألف من بعض الأعلام مثل الحارث تكتب الحرث . سليمان : سليمن ، سفيان : سفين ، او تثبت في كلمات عهد حذفها فيها مثل هؤلاء تكتب : هاولاء . هذا : هاذا .

٥) هنالك خلط وعدم دقة في اعجام حروف المضارعة وخاصة بين التاء والياء منها .

٦) اهمال الهمزة الممدودة المتأخرة كما في صحراء اذ تكتب : صحرا ، أو أفراد للهمزتين المنقلبتين مدا . الآخر تكتب : الا اخر . او تسهيل الهمزة بشكل عام أو حذفها مثلا حينئذ تكتب : حينيذ ، المبتدأ : المبتدا .

٧) في بعض النسخ اشارات أو علامات لبعض الحروف . فني نسخة ج مثلا توضع (ح) صغيرة تحت حرف الحاء .

٨) يضاف أحيانا ألف بعد الأفعال المنتهية بواو مثل يخلو تكتب : يخلوا ، وتحذف بعض النسخ الألف اللاحقة لواو الجماعة مثل لم يقولوا تكتب : لم يقولو . أو اضافة الألف المميزة للأفعال المتصلة بواو الجماعة الى الأسماء المجموعة جمعا صحيحا عند اضافتها مثل الحافظو عورة العشيرة تكتب : الحافظوا ، والذائقو : الذائقوا .

٩) اختلفت النسخ في نصوص العبارات التي تسبق كل فقرة من كلام الشيخ أبي علي أو الامام عبد القاهر . وان كانت كل نسخة تلتزم غالبا في ذلك نسقا خاصا بها كالتزام نسخة الأصل عبارتي « قال الشيخ أبو علي « و » قال شيخنا الامام عبد القاهر « والتزام ب عبارتي « قال علي » و « قال الشيخ أيده الله » في القسم الأول من المخطوطة و « قال الشيخ رحمه الله » في القسم الآخر منها . والتزام ج عبارتي « قال الشيخ أبو علي » و « قال الشيخ عبد القاهر » .

١٠) مثل هذا الاختلاف موجود أيضا في عبارات التسبيح والاجلال التي تسبق الآيات فلكل نسخة عبارات حافظت عليها غالبا على امتداد الكتاب .

وقد اهملت في رسم الحروف وكتابتها كل الاختلافات المتقدمة واعتمدت الرسم المعاصر للخط العربي وصوبت الأخطاء الاملائية والكتابية والصرفية دون الاشارة الى ذلك في الهوامش لأنها من أخطاء النساخ ، فقد التزمت ما أثبتته نسخة الأصل في العبارات التي تسبق كلام أبي علي وعبد القاهر ، دون الاشارة الى ما اختلفت فيه النسختان الأخريان . ومثل ذلك فعلته في العبارات التي سبقت الآيات ، وسأورد وصفا لكل نسخة بشيء من الايجاز .

نسخة دار الكتب المصرية المكتبة التيمورية (الأصل)

هذه النسخة موجودة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية نحو وقد اعتمدتها أصلا لأنها أقدم النسخ مما تحت يدي من الأصول، فسنة كتابتها ٥٩٨ هـ وقد كتبها أحمد

بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي في المدرسة النظامية ببغداد ، والنسخة مرقمة باعتبار الأوراق لا الصفحات ويشير ترقيمها الى أن عدد أوراقها ٢٣١ ورقة . وليس الأمر كذلك . وانما الصحيح أن عدد أوراقها (٢٣٥) ورقة ، فقد فقدت ثلاث ورقات من مقدمتها لا كما أشير اليه في بداية النسخة بعبارة « وينقص من أوله ورقة .

ويلاحظ ان هناك ارتباكا في ترتيب الأوراق وترقيمها فقد انتزعت الورقة ٣٤ ووضعت في مقدمة النسخة . ولم يظهر الرقم الذي عليها ولكن يبدو أنها أعطيت الرقم ٤ من ملاحظة رقم الورقة التي تليها . كما أن الترقيم لم يدلل على موضعها الصحيح من الكتاب مما يرجح ان ترقيم النسخة من صنع آخر غير ناسخها . ومن هذا الارتباك في الترقيم أيضا أن الورقة ٩٨ سقطت من موضعها ووضعت بعد الرقم ١٠٠ وأعطيت رقم ١٠٠ مكرر ثم أعطيت الورقة التي تليها الرقم ٩٨ . كذلك فقدت الورقتان ٣ ، ٣٤ من النسخة ولم يشر لذلك عند الترقيم كما كرر ترقيم الأوراق ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤٧ و ٢٠١ و ٢١٩ .

ومتوسط عدد سطور كل ورقة (٢٥) سطرا ومتوسط كلمات السطر (١٧) أو (١٨) كلمة وقد كتبت النسخة بخط النسخ ، وقد كتب في أعلى الصفحة الأولى (التي هي في الحقيقة الورقة ٣٤ نزعت من مكانها ووضعت في أول المخطوطة) : هذا كتاب المقتصد للشيخ أبي بكر عبد القاهر الجرجاني وعليها أيضا تملك نصه « حرزه الشيخ دخيل الفارجي سنة ١٣٢٠ » .

وعليها أيضا ختم المكتبة التيمورية ويظهر فيه اسم « السيد محمد تيمور » وعبارة « بمصر سنة ١٣٣٠ » .

كما كتبت في الحاشية العليا من الصفحة نفسها عبارة في الفصل المقدر الذي هو أدعو الا أن المنادى لما دل عليه وعلى نيابته » ، ولعلها عبارة سقطت من موضعها من الورقة وكتبت في أعلاها .

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة :

١) هنالك الكثير من الصفحات قد لطخت فأصبحت غير مقروءة كلها أو قسم منها فمن الصفحات غير المقروءة تماماً ١٠٢ ط و١٠٣ ظ ، كما لطخت الأسطر الثلاثة الأخيرة من الصفحات ٣٣ و ، و ٣٧ و ، والورقة ٣٨ والصفحات ٣٩ ظ ، و ٤٠ ظ ، والأسطر الأولى من ٤١ و ، ٤٢ و ، ٥٠ ظ ، ١٠١ ظ ، كما أن هناك لطخات مختلفة في الصفحات ٩٦ و ، و٩٧ و ، و٩٨ و ، و٩٩ ، و١٠٠ و ، ١٠٠ ظ ، وقد أتممت كل ذلك من النسختين الأخريين .

٢) تكتب أحيانا كلمة « صح » بخط صغير فوق الكلمات التي سقطت من موضعها وكتبت في الحاشية كما كتب فوق قبل ص ٥٩ و ، أو يكون ذلك مع جملة أو جمل بكاملها كما في حاشية الصفحات ٦٥ و ، و ٨٧ ظ ، و ٩٨ و .

٣) تكتب بعض الكلمات بشكل أوضح كما في كتابة « الباب » أو « الفصل » .

٤) تغير خط الناسخ في الورقة ١٢١ فقط وكتب على هذه الورقة عبارة « آخر المجلدة الأولى » .

٥) يكرر أحيانا آخر كلمة من الصفحة فيضعها في اول الصفحة التالية لها .

٦) تكتب الشواهد الشعرية أحيانا ضمن الأسطر بعد ان تترك مساحة مناسبة كما في الشاهد (١٧) يضحكن عن كالبرد المنهم . وأحيانا تكتب كتابة شعرية فيفرد لها سطرا مستقلا ، وأحيانا يكتب بعد الشاهد كلاما نثريا كما في الشاهد (١٩) ربما تكره النفوس ... البيت .

٧) هنالك بعض الأخطاء الكتابية والنحوية وأخطاء في تحريك بنية الكلمة . فمن الأخطاء الكتابية : هذا النوع **كتبها** : هذا اللنوع (ص ٦٨ ظ) همزة : همزت (٧٧ ظ) الخارج . الخاج (٧٥ ظ) على عاملين : على ملين (٧٩ ظ) دخل : وخل (ص ٩١ و) ، أردت : أرت (٩٤ و) .

ومن النحوية : لأنَّ خروجَهُ كتبها : لأنَّ خُرُوجُهُ (ص ٣٢ ظ) ، ومع أنه خبرٌ : مع انه خبرا (ص ٨٥ و) ، وغير علاجٍ : وغير علاجا (ص ١١٣ ظ) ، لم تجر : لم تجرى (١٢٩ ظ) .

ومن أخطاء التحريك : فانما ضُمَّ (اي حيث) كتبها : ضَمَّ (١٥ و) او نحو مسلمٍ ومسلمون وزيدٍ والزيدون .

٨) وأخيرا فقد قرأ الأصل من رجل عالم ففي حواشي الصفحات كثير من التعليقات النحوية كما شرحت بعض كلمات الشواهد أوكتب فوقها تفسير بعض الكلمات فمثلا الشاهد (١٥) لانكحن ببه ، تجب أهل الكعبة ... الأبيات . كتب تعليقا عليه : ببه : عبد الله بن الحارث . تجبُ تغلبهم حسنا وكذلك الشاهد (٢٣) : وقد تطويت أنطواء الحضْبِ. كتب فوقه : « الحضب : الحية » . كما فسر اللجام في الشاهد (٣٤) بأنه جمع لجم وكذلك فسرت كلمات الشاهد (١١٨) ، و (١٦٠) وأحيانا تكمل بعض الشواهد مثل اتمام الشاهد (١٦٦) « وكان الكاس مجراها اليمينا » كتب في الحاشية صدره :ـــ أدرت الكأس عنا أم عمرو .

وتعليقا على الشاهد (٩٩) اعلاقة أم الوليد ... البيت . كتب في الحاشية : « الشاعر يخاطب نفسه » ثم فسر كلمة « الثَّغام بالفتح » نبت .

وقد يكتب أحيانا حاشية طويلة تعليقا على الشاهد كما في الشاهد (١٧٣) : فأرسلها العراك ... البيت .

وقد يورد في تعليقاته أبياتا من الشعر كما في ص ١٢ ظ ، اذ كتب في حاشيتها :

أنشدنا الشيخ الامام قال أنشدنا الجاحظ :

وكـــأن ارجلنـــا يجو مخضب بلوى عنيزة من مقيـــل الترمس
في حيت خالطت الخزامى عرفجا يـأتيك قـابس أهلهـا لم يقبس

قال الجاحظ : ذهب الى انه قد بلغ من رطوبة أغصانها أنها اذا حل بعضها ببعض لم يقدح » .

وكتب في نهاية نسخة الأصل :

قال الشيخ أبو علي :
النحو علم بالمقاييس المستنطبة من استقراء كلام العرب نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في أول المجلدة الثانية قال الشيخ أبو علي : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة .
والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وعلى آله الطاهرين وسلم تسليما . وكتبه احمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي الأشبيلي الفقير الى رحمة الله تعالى .

ثم كتب في هوامش هذه الصفحة أيضا :
« بلغ مقابلة بأصل صحيح » وكتب بعد ذلك :
بسم الله
مالكه الوالد الماجد الشيخ حسين نجل المقدس علما الشيخ ابراهيم بن خميس الاحسائي زِيدَ وأُيدَّ عمرا » ثم :

بسم الله
انتقل اليّ بالبيع الصحيح الشرعي وأنا أقل عباد الله علما وعملا غفر الله عنهم .

ثم كتب في أسفل الصفحة

بسم الله

في شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ١٢٣٨ تملك هذا الكتاب جناب الوالد حرس الله ذاته العلية الشيخ حسين نجل المقدس الشيخ ابراهيم بن خميس الاحسائي أيده الله .

نسخة مكتبة راغب باشا باسطنبول (ب) :

هذه النسخة مجلد ضخم تحت رقم ١٣٢٩ نحو. ويضم المجلد المقتصد في شرح الايضاح مع الجزء الخاص منه بشرح كتاب التكملة لأبي علي وفيه أيضا شرح شواهد كتابي الايضاح والتكملة ، فالصفات من ١ – ٣٤٢ لكتاب المقتصد في شرح الايضاح ومن ٣٤٢ – ٧٤٥ للجزء الخاص بشرح التكملة مع شواهد كتابي أبي علي الايضاح والتكلمة ، وتفصل خمس أوراق خالية بين كتاب عبد القاهر وشرح الشواهد ، وترقيم المجلد باعتبار الصفحات حتى الصفحة ٤٨٥ ثم يتحول الترقيم باعتبار الأوراق .

أما شرح شواهد الايضاح والتكملة الذي الحق في آخر المجلدة فهو لأبي بكر عبد الله ابن ميمون العبقري الأديب القرطبي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ . وقد رقمت شواهد الكتابين فبلغت الرقم (٣٤٠) اختص (٨٥) منها بكتاب الايضاح والبقية هي شواهد التكملة .

وقد كتب في أول المجلدة :

« شرح كتاب أبي علي الفارسي المسمى بالايضاح وشرح آخر لشواهد الايضاح « المتن لأبي علي » .

ومتوسط عدد سطور هذه النسخة (٣٤) سطرا . ومتوسط عدد كلمات كل سطر (٢١ – ٢٢) كلمة .

ولم يذكر اسم كاتب هذه النسخة غير ان سنة كتابتها ثبتت وهي سنة ٨٧٠ هـ .

والنسخة مكتوبة بخط النسخ ، وقد اعتنى كاتبها بها عناية كبيرة ، فقد كتب كلام عبد القاهر بالحبر الأسود ومتن أبي على بالحبر الأحمر كما كتب كلمه « قال » التي تسبق نص أبي علي وشرح عبد القاهر له بخط أكبر وأوضح وباللون الزعفراني (الأصفر المذهب) .

وتعد هذه النسخة من النسخ الموثوقة فالأرجح انها أخذت عن أصل كتب جزء منه في حياة عبد القاهر اذ انها تتبع اسم عبد القاهر في القسم الأول من المخطوطة بعبارة أيده

الله وقد أستبدلت هذه العبارة عند الصفحة ١٧٦ بعبارة رحمه الله ووردت عبارة « قدس الله روحه » في الصفحة ٢٠٢ منها .

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة :

١) وضع ختم المكتبة ورقم المخطوطة على الصفحة الأولى والثانية وختمها فقط على الصفحات ١١٢ و ١١٣ و ٢٧٢ و ٢٧٣ كما وضع ختمها وختم آخر على الصفحة قبل الأخيرة وختمها فقط على الصفحة التي قبلها .

٢) النسخة غير مشكولة الحروف ، وان كانت واضحة الخط .

٣) تختلف هذه النسخة مع الأصل عند الصفحة ١٥٢ وينتهي الاختلاف عند الصفحة ١٥٦ كما أن هناك اختلافا آخر عند الصفحة ٢٢٢ في بعض السطور .

٤) يكتب أحيانا في بعض السطور آخر حرف من آخر كلمة بعيدا عن بقية حروف الكلمة كما فعل في كلمة « خرج » (صفحة ١١١ سطر ٣) اذ أبعد حرف الجيم عن بقية حروف الكلمة . وكما كتب كلمة « جاز » (صفحة ١٣٨ سطر ٢٦) اذ كتب الزاي بعيدا عن بقية حروف الكلمة .

٥) يقسم أحيانا الكلمة الواحدة بين سطرين محافظة منه على النسق في الكتابة كما فعل في كلمة الاخلاق (ص ٢٠٥) اذ قسمها بين نهاية السطر ٢٧ وبداية السطر ٢٨ .

٦) كتبت الصفحة ٢٧٣ بخط ناسخ آخر وعاد خط الناسخ الأصلي بعدها .

٧) يكتب غالبا كلمة « شعر » قبل كل شاهد شعري . وقد يسقطها قبل انصاف الأبيات كما فعل قبل الشاهد (١٢) كلانا على مساء صاحبه حريص . وقد يسقطها أيضا قبل البيت التام .

٨) من أخطاء الكتابة فيها مؤنة كتبها : مؤنت وبنى : كتبها بنا ، ويامرء : يامرأ .. وهنالك أيضا بعض العبارات المكررة سهوا كتكرير عبارة « هل تضربن يا زيد » مما لم اثبته في الهوامش .

وكتب في نهاية المجلد :

نجز الكتاب من أوله الى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى أوائل من شهر ذي الحجة سنة سبعين وثمانماية حامدا الله ومصليا بالخير والله أعلم .

ثم كتب بيتان من الشعر هما :

أموت ويبقى كل ما قد كتبته فياليت من يتلو كتابي دعا ليا
لعل الهي يعفو عني بفضله ويغفر تقصيري وسوء فعاليا

وأخيراً فلقد صورت هذه النسخة مباشرة من مكتبة راغب باشا باسطنبول لكني وجدت بعد طبع النسخة أن التصوير لم يكن واضحا تماما ، اذ انها في غالبها لا تقرأ الا بمشقة كبيرة وبعض صفحاتها لا تقرأ البتة . ولم أوفق في اعادة تصويرها وهكذا رجعت اليها مرة أخرى وبذلت أقصى جهدي في قراءتها ومقابلتها مع الأصل لتقويم النص واستكمال ما سقط أو لطخ منه .

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (ج) :

وهي تحت رقم ٣٥٤ نحو وتقع ضمن مجلد ضخم يضم كتاب المقتصد في شرح الايضاح والتكملة . وعدد صفحات المقتصد في شرح الايضاح ٢١٩ ورقة .

ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٣٤) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٧) كلمة .

والنسخة مكتوبة بخط النسخ . وكاتبها هو ابراهيم بن صالح بن حسن وسنة كتابتها ١٠٨٠ هـ .

وثبت في الصفحة الأولى منها عنوان الكتاب وهو :

« شرح الامام عبد القاهر الجرجاني لكتاب الايضاح لأبي علي الفارسي » ويلي ذلك أربع صفحات كتب عليها فهرس بأسماء الموضوعات كما وشيت أعلى الصفحة الأولى بشيء من الزخرفة .

والملاحظات المميزة لهذه النسخة هي :

١) في الصفحة الأولى منها ختمان احدهما ختم المكتبة الظاهرية بدمشق ويبدو من الأختام تاريخ ١٣٣٨/١٩١٩ ، وفيها أيضا رقم النسخة (٣٥٦) نحو .

٢) هناك سقط عند الصفحة ٢٧ و (تقابل من الأصل ٢٤ و ، وينتهي عند الصفحة ٢٤ ظ منه) .

٣) يكتب الشواهد بطريقة نثرية وغالبا ما يسبقها بكلمة « شعر » .

٤) صفحات المخطوط مؤطرة بخطوط سود .

٥) يكتب كلمة باب مع عناوين الأبواب بخط أوضح من بقية الكلمات لكنه غالبا لا يفرد لهذه العناوين سطورا مستقلة وان كان يفعل ذلك في بعض الأحيان كما فعل في بابي « نعم وبئس » و « التعجب » .

٦) يكتب في نهاية كل صفحة عند حاشيتها أول كلمة من الصفحة التي تليها .

٧) على الرغم من أن النسخة مكتوبة بخط جميل وواضح الا أن كاتبها كثير الغلط والسهو اذ يلاحظ فيها كثرة التحريف والتصحيف والسقط في الكلمات والجمل ، كما ان هنالك الكثير من الأخطاء الكتابية والاملائية والنحوية . فمن أمثلة الأولى موصوفا كتبها : صوصوفا ، لغه : لغلة ، استدلالك : استدلاك ومن الاملائية حظ كتبها : حض ، واللام : اللا ، الابتداء: الابتداه ، مع : معى . ومن النحوية : سيرٌ شديدٌ كتبها : سيراً شديداً . كما أن هنالك الكثير من الكلمات والجمل المكررة سهوا . وقد أهملت الاشارة الى جميع ذلك .

وكُتِبَ في الصفحة الأخيرة من هذه النسخة بخط واضح ما نصه :

هذا آخر ما هو المراد كتابته والمقصود صبابته ، وختامه مسك ولقد صار اتمامه مقضى الوطر ، واختتامه مرضى الأثر ، الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام على هادي السبل محمد المبعوث على الكل ، وعلى آله البررة ، وأصحابه المهرة ، وقد وقع فراغ يد الفقير الى الله القدير ابراهيم بن صالح بن حسن ، احسن الله اليه ذو المنن ، البوسنوي الهوني في يوم الأحد غرة جمادى الآخرة ، فلله الحمد في الأولى والآخرة لسنة ثمانين وألف من هجرة من به للعالمين العزّ والشرف بدار السلطنة العلية ، قسطنطينية المحمية ، لا زالت بحراسة الله موقية ، بدار أفضل الأفاضل جامع جلائل الخصائل ، مولانا مصطفى بن ميرزا بن محمد السيروزي المشتهر بالضحكى ، اضحكه الله تعالى في الدارين بالسعادة

الأبدية والعزة السرمدية . حال كونه قاطنا بمحلة دار الحديث ، كما دام ذكره مستطابا في القديم . دام كذلك في الحديث . وباستكتابه ورغبته في أحياء ذلك الكتاب النادر ، المشحون بالدرر النوادر ، أدام الله ذكره بالجميل في ألسنةِ الأنام مذكورا ، وجعل سعيه في اتمام ذلك الكتاب مشكورا . فالمسؤول ممن قرأه وكتب منه ونظر اليه ان يرفد كاتبه الفقير الدعاء بالخير والثناء عليه ، من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها . والله الموفق ، واليه قصد السبيل » .

وجعلت الأسطر السبعة الأخيرة من هذا الكلام أصغر من سابقتها كما اطرت باطار من الخطوط المستقيمة والمتعرجة .

﴿ منهج التحقيق ﴾

دفعتني أهمية الكتاب الذي أحققه الى اتباع منهج حاولت جهدي أن يكون علميا سليما ليخرج « المقتصد » لعبد القاهر قريبا من الصورة التي أرادها له مؤلفه . وقد توخيت في ذلك الدقة في العمل والأمانة العلمية في المنهج .

وهو يقوم على القواعد والأسس الآتية :

١) المحافظة على النص كما ورد في نسخة المكتبة التيمورية – الأصل – وأما في المواضع التي سقطت فيها ورقة أو أوراق من الأصل أو تلك التي فيها لطخات مما يتعذر قراءته فقد اعتمدت في اكمالها على نسخة مكتبة راغب باشا – ب – مقارنة بنسخة المكتبة الظاهرية – ج – ولكثرة هذه المواضع فاني لم اشر اليها في أثناء التحقيق واكتفيت بذكرها عند وصف النسخ .

٢)غيرت في مواضع أخرى ، سوى ما تقدم ، ما رجحت أنه سهو أو تحريف أو تصحيف في الأصل وأثبت من بقية الأصول ما أعتقدت أنه الصواب ، ووضعت هذا الذي أدخلته في النص بين عاضدتين [ ] وأشرت في هوامش التحقيق الى صورته الأولى وأحيانا أثبت على مافي الأصل بعض الزيادات التي اتفقت بقية النسخ على ذكرها ، والتي رأيت فيها تقوية للمعنى أو زيادة توضيح ، وعمدت أيضا الى وضعها بين عاضدتين .

٣) وضعت في الهوامش ماكان زيادة في النسخ الأخرى على الأصل ، أو اختلافا معه بين فاصلتين صغيرتين « ... » مبتدئا بذكر رمز النسخة التي وردت فيها الزيادة أو الاختلاف ، وقد أثبت أحيانا كلمة أو أكثر من المتن خلوا من الفاصلتين من أجل تحديد موضع الزيادة .

٤) وضعت الآيات القرآنية التي وردت في المتن بين قوسين مزهرين – (۰۰۰۰۰۰) – وأشرت في الهوامش الى موضعها من المصحف الكريم مبتدئا برقم الآية ثم اسم السورة ورقمها ، واتممت في الهوامش ما اقتضى الحال اتمامه منها ، واثبت في المتن في بعض الآيات تكملتها التي وردت في النسخ الأخرى زائدة على مافي الأصل مشيرا الى مصدر هذه الزيادة .

٥) خرجت من كتب القراءات المعروفة الآيات التي ذكر المصنف لها وجها من القراءة .

٦) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث التي وردت فيها .

٧) خرجت – قدر المستطاع – النصوص التي ذكر المصنف أسماء قائليها من كتبهم – ان وجدت – والا فمن الكتب التي نقلت عنهم . وأما أقوال سيبويه فقد خرجتها جميعا من كتابه وعمدت أحيانا الى توثيق بعض المسائل النحوية المذكورة في المقتصد بما يشابهها او يتصل بها ، من الكتب الأخرى تبعا لموضوعاتها ، فالنحو من كتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما ، والمسائل – الخلافية من الأنصاف ، واللغوية من كتب اللغة أو المعاجم .

٨) وفيما يخص الشواهد الشعرية فقد عمدت الى تخريجها مبتدئا بدواوين قائليها فالمجاميع الشعرية ثم من كتب الشواهد كالخزانة والشواهد الكبرى للعيني ، وشواهد ابن عقيل ، وشواهد المغنى ، وشواهد العاملي ، والدرر اللوامع وغيرها ، وكذلك من كتب اللغة والنحو كالمخصص والمفصل وشرحه لابن يعيش ومن المجاميع الشعرية كالمفضليات والأصمعيات وجمهرة أشعار العرب ، ومن كتب الأدب كالشعر والشعراء وشروح سقط الزند وغيرها ، ومن كتب الأمالي للقالي والمرتضى وابن الشجري . كما خرجتها أيضا من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج . وابتدأت بالحديث عن نسبة الشواهد وأتممت ما كان منها شطرا من بيت أو جزءا منه ، ثم اتبعت ذلك بذكر المصادر التي وردت فيها بادئا بالتي ورد الشاهد فيها منسوبا فالتي لم تنسبه ، واكتفيت فيما يخص المنسوب بكونه قد نسب مرة واحدة في المصدر ، ثم ذكرت بعد ذلك رواياته المختلفة مبتدئا بالاختلاف في النسخ فالمراجع الأخرى .

وذكرت أخيرا موطن الاستشهاد بالشاهد ان لم يكن عبد القاهر قد ذكره بصورة تغنى عن اعادة ذلك ، وعمدت الى وضع نسبة البيت بين قوسين في المتن ان وردت في احدى النسخ مشيرا الى مصدر ذلك في هوامش التحقيق .

٩) ترجمت باختصار من كتب تراجم الاعلام لاعلام النحاة واللغويين الذين وردت أسماؤهم في الكتاب مع ذكر مرجع من تأليف المحدثين في ترجمة أي منهم ان وجد ، كما ترجمت أحيانا لقسم من الاعلام الآخرين كلما رأيت ضرورة لذلك .

١٠) عرفت الأماكن والمواضع غير المعروفة التي ورد ذكرها في الكتاب من معجم البلدان او المعاجم التي ذكرتها .

١١) فسرت الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج واعتمدت من بينها على اللسان بصورة أخص .

١٢) خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال ومن المصادر الأخرى

١٣) اغفلت الاختلاف في عبارات التسبيح والتبجيل التي تسبق الآيات ترجيحاً منى بأنها من صنع النساخ اذ غالبا ما ترد في كل نسخة على هيئة واحدة واكتفيت بصورتها التي وردت في نسخة الأصل فقط . وفعلت مثل هذا في العبارات التي تسبق نصوص أبي علي في الكتاب وشروح عبد القاهر لها مكتفيا بتثبيت العبارات التي وردت في الأصل فقط .

١٤) اتبعت التسلسل التاريخي في سرد المصادر والمراجع حيثما وردت الا في حالات معينة مثل وجود رابطة بين مصدرين ككتاب سيبويه وشرح الشنتمري لشواهده أو في التخريج من مادة لغوية واحدة وردت في أكثر من معجم .

١٥) حركت أواخر الكلمات في متن الكتاب وضبطت بنيتها بالشكل حرصا مني على سلامة النص .

١٦) قمت بصنع فهارس عدة للكتاب تيسر الافادة منه كفهرس الآيات الذي أتممت الآيات فيه ووضعت ما ورد منها في الكتاب بين قوسين وضبطت هذا الفهرس بالشكل ، كما صنعت فهرسا ثانيا للأحاديث النبوية ، وثالثاً للأمثال والأقوال ورابعا للشواهد الشعرية ، وأتبعت في هذا الفهرس نسقا خاصا بينته في مقدمته ، وصنعت كذلك فهارس أخرى للمدارس النحوية ، والمدن والأماكن والقبائل والاعلام .

﴿ الرموز والعلامات ﴾

(١) الأصل	: نسخة المكتبة التيمورية
(٢) ب	: نسخة مكتبة راغب باشا
(٣) ج	: نسخة المكتبة الظاهرية
(٤) ط	: الايضاح العضدي المطبوع
(٥) [.....]	: للزيادات على الأصل أو التغيير فيه
(٦) – (.....) –	: للايات
(٧) « ..... »	: في المتن لنصوص ابي علي ، وفي الهوامش للزيادات على الأصل او الخلافات معه .
(٨) / /	: للفصل بين صفحات مخطوطة الأصل
(٩) / /	: لأرقام الشواهد
(١٠) (.....)	: في الهوامش للزيادات المثبتة على متن ط من نسخهِ الأخرى .

« بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ »

* [أحمدُ اللهَ عزتْ قدرتُهُ على نِعَمِهِ التي يتقاصرُ عنها باعُ الشكرِ ، ومِنَحِهِ التي تقلُّ لديها بسطةُ النشرِ . وأسألهُ التوفيقَ لسبلِ الصلاحِ والظفَرِ بالسعادةِ والنجاحِ ، واستقبالَ الصوابِ في جميعِ المقاصِدِ ومصاحبةَ الرشدِ في كافةِ المطالبِ . أنَّهُ وليُّ كلِ خيرٍ ، وأصلي على النبيِّ محمدٍ وآلِهِ أجمعين .

عرضتمْ عليَّ – أيّدكُمُ اللهُ – رغبَتكم في كتابِ الايضاحِ وتحقّقِهِ ، وتحصيلِ معانيهِ ، ونكتِهِ ، وذكرتمْ أنَّ ما عملتُ فيهِ من الكتابِ الموسومِ بالمغنى لا يطولُ باعُ كلِّ أحدٍ لبلوغِ رتبتِهِ ، وتسنمِ ذروتِهِ ، لاشتمالِهِ على مسائلَ جمةٍ ، وفصولٍ ممتدةٍ ، اذْ كانَ أكثرُ الغرضِ فيهِ انْ أحصّنَ ما بذلتُ له وقتي من وثبةِ الأيامِ وتصرفِ الأحوالِ ، لأنَّ جميعَ ما يدخلُ في جملةِ الانسانِ يألفُ للفناءِ والزوالِ ، ومعرّضٌ لحبالةِ الزمانِ . فرأيتم الرأي أنْ أمليَ عليكم كتاباً متوسطاً يفضي بمتأملهِ الى أغراضِ هذا الكتاب ، ويعقدُ منه ومن هذا العلمِ نسباً ينفي عن طبعِهِ وحشةَ الأجانبِ ، وتعديةَ أنس المجالسِ والمناسبِ ، ويُلينُ له جانبا من عويصِهِ ، ويُهديهِ الى مصعبِ طريقِهِ[1] حتى يتوصلَ منه الى طلبِ الغايةِ ، ويطلعُ منه نجمُ السعيِ للنهايةِ . فوجدتُ الميلَ الى ما يعمرُ معالمَكم ، ويثمّنُ[2] مساعيَكُمْ أذهبَ في سبيلِ المروءة والكرمِ وأشدَّ مناسبةً للسجاحةِ والشيمِ .[3] فأنا أذكرُ

(*) الصفحات الأولى من الكتاب من نسخة . ب مقارنة بنسخة ج ، وهي مفقودة من نسخة الأصل . وقد أهملت ترقيمها . وسوف أشير الى نهاية هذه الصفحات وابتداء نسخة الأصل .

(١) ج : الى تصعب طريقه .

(٢) ج : ويعمر . تحريف .

(٣) ج : السجاحة : الشيم . سهو .

بحولِ اللهِ ما يكشفُ عنه ظلمةَ الأشكالِ ، ويُفيضُ عليه نورَ البيانِ ، ولا أتعدّى المقدارَ الذي يشتملُ على مقاصدِهِ ، وما يفتقرُ اليهِ من الفروعِ والأصولِ . وأرجو أنْ يقرنَ اللهُ بهِ الخيرَ والسَّدادَ بمنهِ ولطفهِ .

قالَ الشيخُ أبو بكرٍ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ ، أخبرنا الشيخُ أبو الحسينِ محمدُ بن الحسينِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الوارثِ ، قالَ أخبَرَنَا الشيخُ أبو عليٍ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ رحمهُ اللهُ فقال :

« الكلام يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ » .

قالَ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ :

اعلم أنَّ الألفَ واللامَ في الكلامِ لاستغراقِ الجنسِ ، فلا يريدُ بهِ كلاماً دونَ كَلامٍ ، كما أنَّكَ اذا قلتَ : الرجلُ خيرٌ منَ المرأةِ ، لم تُرِدْ بهِ رجلاً دونَ رجلٍ ، وانما تقصدُ الشياعَ واستغراقَ الجنسِ ، فليسَ من كلامٍ الا وقد اشتملَ عليهِ قولُهُ : الكلامُ ، كما أنَّهُ ليسَ من رجلٍ الا وقد أحاطَ بهِ الرجلَ في قولكَ :الرجلُ خيرٌ من المرأةِ . وانما سُميَّ كلاماً ما كانَ جملةً مفيدةً نحوَ زيدٌ منطلقٌ ، وخرجَ عمروٌ . وقولُهُ : « يأتلفُ » حقيقتُهُ بأنْ تقعَ الألفةُ بينَ الجزئينِ . وانما قالَ : « يأتلف من ثلاثةِ أشياءَ » ولم يقل : الكلامُ ثلاثةُ أشياءَ ، على ما جرت عادةُ كثيرٍ من المتقدمينَ لأجلِ أن ذلكَ لا يخلو من غرضين :

أحدُهما : أنْ يُرادَ أنَّ الكلامَ ما يجتمعُ فيهِ هذهِ الثلاثةُ .

والثاني : أن يرادَ انَّ كلَ جزءٍ من هذهِ الأجزاءِ يكونُ كلاماً . كما أنَّكَ اذا قلتَ : العلمُ هو نحوٌ ولغةٌ وفقهٌ[٣] احتملَ أنْ تُريدَ أنَّ كلَ واحدٍ من هذهِ الأنحاءِ هو النوعُ النفيسُ وأنْ تُريدَ أنَّ العلمَ لا يكونُ حتى تجتمعَ هذهِ الثلاثةُ . وكلٌ واحدٍ من هذينِ الغرضينِ فاسدٌ ، لأجلِ أنَّ قولَكَ : زيدُ منطلقٌ ، وخرجَ عمروٌ ، كلامٌ مفيدٌ ، وليسَ بمشتملٍ على

(٣) ج : هو النحو واللغة والفقه .

الأجزاءِ الثلاثةِ . وقولكَ : زيدٌ ، وخرجَ ، من غيرِ اسمٍ غيرُ مفيدٍ وكذا كلُّ جزءٍ انفردَ كانَ عارياً من الافادةِ ، فلما أدّى قولُهم : الكلامُ ثلاثةُ أشياءَ الى هذا الفسادِ تركَ أبو علي استعمالَهُ الى مايصحُّ وهو قولُهُ : الكلامُ يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ ، لأنَّ ها هنا بمنزلتهِ في قولِكَ خرجتُ من البصرةِ . ولو قصدَ حذفَ الائتلافِ لوجَب أنْ يقالَ : ألفاظُ الكلامِ أو أجزاءُ الكلامِ ثلاثةُ أشياءَ ، أو الكلمُ ، أنَّ الكلمَ جمعُ كلمةٍ ، والكلمةُ تقعُ على كل جزءٍ حرفاً كانَ أو اسماً أو فعلا . وقالَ صاحبُ الكتابِ[٤] : « هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربيةِ »[٥] فتقديرهُ بابُ علم أيِّ شيءٍ من الكلمِ من العربيةِ .

قالَ الشيخُ أبو علي :

« فما جازَ الأخبارُ عنهُ[٦] من هذهِ الكلمِ فهو اسمٌ . ومثالُ الاخبارِ عنهُ قولُنا :[٤] عبدُ اللهِ مقبلٌ ، قامَ[٨] بكرٌ . فمقبلٌ خبرٌ عن عبدِ اللهِ ، وقامَ خبرٌ عن بكرٍ » .

قالَ الشيخُ الامامُ عبدُ القاهرِ :

اعلم أنَّ ما ذكرهُ مختصٌ بالاسمِ ، لأجلِ أنَّ الفعلَ والحرفَ لا يصحُّ الأخبارُ عنهما ، لو قلتَ : خرجَ قامَ ، أو قتلَ ضربَ ، لم يكنْ كلاماً ، لأجلِ أنَّ الفعلَ خبرٌ ، واذا جعلتَ الخبرَ مسنداً الى الخبرِ كنتَ تاركاً للصوابِ ، لأنَّ الخبرَ من حقهِ أنْ يُسندَ إلى مخبَرٍ عنه ، كقولِكَ : خرجَ زيدٌ . وكذا لو قلتَ : حَسُنَ أنْ ، أو خرجَ الى ، أو خرجَ

---

(٤) صاحب الكتاب : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه وهو لقب بالفارسية معناه رائحة التفاح . وكان من أهل فارس لكنه نشأ في البصرة فصار امام البصريين في النحو غير منازع ، ولم يوضع في النحو مثل كتابه أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، وتوفي بقرية من قرى فارس يقال لها « ساوة » . واختلف في مولده ووفاته . ذكروا أن عام ولادته ١٢١ هـ ، وقيل في سنة وفاته : انها ١٦١ هـ أو ١٨٨ هـ ، أو ١٩٤ هـ ، انظر ترجمته في مراتب النحويين ٦٥ ، وأخبار النحويين ٣٧ – ٣٨ ، وطبقات الزبيدي ٦٦ – ٧٤ ، والفهرست لابن النديم ٧٦ – ٧٧ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٣ – ١٧٦ ومعجم الأدباء ١١٤/١٦ – ١٢٧ ، وانباه الرواة ٢٤٦/٢ ، وبغية الوعاة ٣٦٦ ، وسيبويه أمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف

(٥) سيبويه ج ١/ص ٢ .

(٦) ج : عليه ، تحريف .

(٧) ط : كقولنا . تحريف .

(٨) ط : وقام .

حتى ، لم يكنْ في ذلكَ معنىً إلاّ أن يُجعلَ الحرفُ اسماً ، فتقول : هذهِ أن حسنةٌ ، ولو قبيحةٌ ، كبيتِ الكتابِ .

/١/ أُلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالِماً بـأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْنِي أوائلُهْ(٩)

جعله أسماً على ثلاثةِ أحرفٍ وأدخلَ عليهِ التنوينَ كما يدخلُ على رجلٍ وفرسٍ ، وهذا بمنزلةِ أنْ تجعلَ الفعلَ اسماً نحو يشكرُ ويزيدُ فيصحُّ الأخبارُ عنهُ لزوالِ معنى الفعليةِ فتقول : جاءني يزيدُ ، ويعمرُ مقبلٌ . ولو قلتَ :ـــ يزيدُ ، وأنتَ تُريدُ الفعلَ لم يَجُزْ(١١) كما لم يجز(١٠) ضربَ قتلَ . وليس الأخبارُ بمطردٍ في جميعِ الأسماءِ ، لأجلِ أنَّ كيفَ وأينَ ومتى واذْ وما أشبهَ ذلكَ أسماءٌ بلا خلافٍ ، والأخبارُ عنها ممتنعٌ . واذا تقرَّرَ هذا علمتَ أنَّ قولَهُ : « فما جازَ الأخبارُ عنهُ » ، وصفٌ للاسمِ وليسَ بحدٍّ ، لأنَّكَ تَقدِرُ على طردهِ وهو أنْ تقولَ : كلُّ ما صحَّ الاخبارُ عنهُ فهو اسمٌ ، ولا تقدرُ على عكسهِ ، وهوَ أن تقولَ : كلُّ ما لم يَصِحَّ الأخبارُ عنهُ فليسَ باسمٍ ، لما ذكرنا من أنَّ نحوَ كيفَ وأينَ اسمٌ ، والأخبارُ عنهُ مع ذلكَ ممتنعٌ .

والحدُّ(١١) يجبُ أنْ يكونَ مطرداً ومنعكسا .

قالَ الشيخُ أبو عليٍ :

« والاسمُ الدالُّ على معنًى غيرِ عينٍ كالعلمِ (١٢) والجهلِ في هذا الاعتبارِ كالاسمِ الدالِ على عينٍ . تقولُ : العلمُ حَسَنٌ ، والجهلُ قبيحٌ فيكونُ حسنٌ خبراً عن العلمِ كما كانَ مقبلٌ خبراً عن عبدِ اللهِ في قولكَ : عبدُ اللهِ مقبلٌ .

---

(٩) لم ينسب سيبويه هذا الشاهد لقائل معين ، وتبعه في ذلك غيره من النحاة ممن استشهد بالبيت . انظر : سيبويه والشنتمري ٣٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٥/١ ، وابن يعيش ٣١/٦ ، وهمع الهوامع ٥/١ ، والدرر اللوامع ٢/١ - ٣ .
وورد في ج « لو لم تغتنى » . تحريف ، وكذا جاء في همع الهوامع . وروايته في المقتضب « بأعقاب لو » .
(١٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(١١) ج : والحديث « تحريف »
(١٢) ط : نحو العلم .

قالَ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ :

اعلم أنَّ الأسماءَ تكونُ موضوعةً على المعاني كما تكونُ موضوعةً على الأعيانِ والأشخاصِ . والموضوعُ على المعنى مثلُ العلمِ والجهلِ ، والموضوعُ على العينِ نحوُ زيدٍ وعمروٍ والرجلِ والفرسِ وهذانِ الضربانِ جاريانِ مجرىً واحداً في استقامةِ الأخبارِ عنهما ، تقولُ : العلمُ حسنٌ كما تقولُ : زيدٌ حسنٌ ، فتخبرُ عن المعنى الذي هو العلمُ كما تخبرُ عن العينِ الذي هو زيدٌ .

قالَ الشيخُ أبو عليٍ :

« ومن صفاتِ الاسمِ جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ عليهِ ولحاقِ التنوينِ بهِ[١٣] كقولنا : الغلامُ والفرسُ وغلامٌ وفرسٌ » .[١٤]

قالَ عبدُ القاهرِ :

اعلم أنَّهُ بَيَّنَ بقولهِ : ومن صفاتِ الاسمِ أنَّ ما ذكرهُ قبلُ من حديثِ الأخبارِ وصفٌ وليسَ بحدٍّ على ما بيّنا . وكلٌّ واحدٍ من الألفِ واللامِ والتنوينِ دليلٌ على الاسميةِ ، لأجْلِ أنَّ الألفَ واللامَ لا يكونُ في[١٥] غيرِ الأسماءِ فأما ما أنشدَهُ شيخُنا[١٦] عن أبي زيدٍ[١٧] من قولِ الشاعرِ :

---

(١٣) ط : له .

(١٤) ط : وفرس وغلام .

(١٥) سقطت « في » في ج .

(١٦) المقصود هو استاذه أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث انظر ترجمته في الدراسة .

(١٧) أبو زيد (١١٩ – ٢١٥ هـ) : هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري كان عالما بالنحو ، لكنه لم يكن مثل الخليل وسيبويه ، اذ غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب .
أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ٤٢ – ٤٤ ، وأخبار النحويين ٤١ – ٤٥ ، والفهرست لابن النديم ٨١ ، وطبقات الزبيدي ١٨٢ – ١٨٣ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٨٤ – ٨٥ ، ومعجم الأدباء ٢١٢/١١ – ٢١٧ وانباه الرواة ٣٠٧/٢ – ٣٥ ، وابن خلكان ٢٦٠/١ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١ ، وبقية الوعاة ٥٨٢/١ .

/٢/ يقولُ الخنَا وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً الى ربّنـا صوتُ الحمارِ اليُجَـدَّعُ
ويستخرِجُ اليربوعَ من نـافقـائِـهِ ومن جُحْرِهِ بالشيخةِ اليتقصَّعُ[١٨]

فلا اعتدادَ بهِ لشذوذِهِ قياساً واستعمالاً ، وانما جاءَ بهِ على معنى الذي يجدعُ[١٩] ، الذي يقدعُ[١٩] ، أي يقالُ : جَدعَ[٢٠] اللهُ أذنَهُ ، والذي يَقْصَعُ ، تَقصَّعَ اي دخلَ القاصِعَاءَ[٢١] ، واستعمالُ نحوِ هذا خطأٌ باجماع . فكلُّ لفظٍ دخلَهُ الألفُ واللامُ فاحكمْ بأنَّهُ اسمٌ ، وليسَ كلُّ ما يمتنعُ عليهِ اللامُ[٢٢] يُحكَمُ بالخروجِ من الأسماءِ ، لأنَّ الأعلامَ المفردةَ نحوَ زيدٍ وعمروٍ لا يدخلُها الألفُ واللامُ إلاّ قليلاً كقولِهِ :

---

(١٨) البيتان منسوبان لذى الخرق الطهوي – شاعر جاهلي – واسمه دينار بن هلال . وفي المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١١٩ اسمه قرط .
ونسبا له في نوادر أبي زيد ص ٦٦ – ٦٧ ، ومواد : (جدع) من اللسان ٣٩٠/٩ ، والتاج ٢٩٦/٥ – ٢٩٧ ، وفي اللسان فقط في مادتي (عجم) ٢٧٩/١٥ (الأول) وكذا في (لوم) ٤١/١٦ ، وفي التاج فقط في (قصع) ٤٧٠/٥ وأولها فيه في (فصل اللام باب الميم) ٦٨/٩ ، وثانيهما في (باب الألف اللينة) ٤٢٩/١٠ .
وفي كلام ياقوت في معجم البلدان ٣١٩/٥ – ٣٢٠ ما يفهم منه أنهما لابن ديسق ، وليس كذلك وانما هو الذي قيلت فيه الأبيات ، فقبل البيتين قوله :
أتـــــــاني كلام الثعلبي ابن ديسق فني أي هـــــــذا ويلـــــــه يتسرع
ونسبا لذي الخرق أيضا في شرح شواهد المغنى ش ٦٤ ج ١ ص ١٦٢ ، والشواهد الكبرى للعيني : ٤٦٧/١ ، وشرح الشواهد للعاملي ص ٥١ .
وهما غير منسوبين في المخصص ١٢١/٢ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥١ – ١٥٢ و ٣١٦ ، وابن يعيش ٢٥/١ و ١٤٢/٣ ، وأولها في المغنى ش ٦٨ ج ١ ص ٤٩ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/١ ، وثانيهما في شواهد الشافية ش ١٦٧ ج ٤ ص ٣٤٦ . وورد أولها في الدرر اللوامع ٦١/١ .
ورواية الأول في ج « اليجذع » تصحيف . وروى الثاني برواية « فيستخرج » في نوادر أبي زيد ، وابن يعيش والتاج ، وروى عجزه في ابن يعيش « ومن ربه » بدل « ومن حجره » وروى « بالشيخة » في ابن يعيش ، ومعجم البلدان ، وشواهد الشافية ، وفي الأخيرين اثبتا صواب رواية الشيخة وذكرا أنها موضع . وذكرها موضعا أيضا البكري في معجم ما استعجم ١٢٦٠/٤ . والشيخة – بالحاء المهملة – واحدة الشيح وهو نبات.
والشاهد في قوله اليجدع واليتقصع حيث أدخل الألف واللام على الأفعال وهذا شاذ ولا يعتد به .
(١٩) ج : يجذع وجذع . تصحيف .
(٢٠) في اللسان (قدع) ١٣٢/١٠ : « هذا فحل لا يقدع اي لا يضرب أنفه .
(٢١) في اللسان (قصع) ١٤٨/١٠ : القاصعاء جحر يحفره اليربوع فاذا فرغ ودخل فيه سد فه لئلا يدخل عليه حية أو دابة .
(٢٢) ج : وليس كل ما يمتنع عليه الألف واللام .

/٣/ باعدَ أُمَّ العمرِو من أسيرِهَا حرّاسُ أبوابٍ على قصورِها[٢٣]

باعدْتَهُ فتباعدَ هو ، وكذا كيفَ وأينَ وكم ومن وما جرى ذلكَ المجرى لا يدخلُ في شيءٍ منه الألفُ واللامُ مع أنه اسمٌ بلا خلافٍ ، ألا ترى أنَّكَ تقول : جاءني مَنْ أخوهُ منطلِقٌ ، فتخبرَ عنه كما تخبرُ عن زيدٍ اذا قلتَ : جاءني زيدٌ . والألفُ واللامُ دليلٌ على الأسميةِ ، وليسَ تعرّى اللفظِ منهُ بدليلٍ على أنه خارجٌ من الاسميةِ ، وكذا حكمُ التنوينِ ، لأنَّ المقصودَ هو التنوينُ[٢٤] الدالُّ على التمكنِ والفاصلُ بينَ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ[٢٥] ، وهذا لا يكونُ في الفعلِ والحرفِ ، ويكونُ التنوينُ على ضروبٍ :

أحدُها : هذا الذي ذكرناهُ .

والثاني : تنوينٌ يكونُ فاصلاً بينَ المعرفةِ والنكرةِ في نحوِ صَهْ ومَهْ ورويدَ ، فاذا قلتَ : صَهْ يا رجلُ ، مجرداً من التنوينِ ، كانَ المعنى أفعل السكوتَ . فاذا قلتَ : صَهٍ ، كانَ المعنى افعلْ سكوتاً ، وعلى هذا قولُهُ :

/٤/ نَزَلْنَا فَقُلْنَا أَيْهِ عن أُمِّ سالمٍ وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقِعِ[٢٦]

---

(٢٣) هذا الرجز منسوب لأبي النجم العجلي – واسمه الفضل بن قدامة ، أحد رُجّاز الاسلام المتقدمين – في المفصل ص ١٣ ، وشواهد الشافية ش ٢٤٨ ج ٤ ص ٥٠٦ والتاج (شنع) ٤٠٣/٥ .
وهو غير منسوب في المقتضب ٤٩/٤ (أولها) ، وابن يعيش ١٣٢/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح (أولها) ٣٩٤/١ ومغنى اللبيب ش ٦٩ ج ١ ص ٥٢ وشرح شواهده ١٧/١ (أولها) والدرر اللوامع ٥٣/١ . وورد في شواهد الشافية على أن الواو المميزة لا تلحق عمرا اذا دخله اللام للضرورة ، وبهذه الصورة ورد في المقتضب ، والتاج ، والدرر اللوامع . وقد لحقته هذه الواو في نسخ المقتصد وبقية المراجع .
وروايته في شرح التصريح « عن أسيرها » .

(٢٤) ج : من التنوين . تحريف .
(٢٥) ج : وبين مالا ينصرف .
(٢٦) البيت لذي الرمة في ديوانه ق ٣/٤٨ ص ٣٥٦ ، واصلاح المنطق ٢٩١ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥/١ ، والمخصص ٨١/١٤ ، وشروح سقط الزند – (التبريزي) ٩٨٠/٣ ، وابن يعيش ٧١/١ و ٣١/٤ و ٣٠/٩ ، ومادة (ايه) من اللسان ٣٦٦/١٧ والتاج ، والاشباه والنظائر ٢٢٠/٣ ، والخزانة ١٩/٣ . وغير منسوب في معاني القرآن ١٢١/٢ ، والمقتضب ١٧٩/٣ .
وروايته في غير المقتصد « وقفنا » بدل « نزلنا » ، وفي ابن يعيش « وقفنا وقلنا » وفي المقتضب « الرسوم البلاقع » .

كأنَّهُ قصدَ أنْ يقولَ : هات الحديثَ ، فحذفَ التنوينَ من أيهٍ وأجراهُ مجرى قولِكَ : صَهْ . واذا قلت : أيهٍ ، كانَ المعنى هاتِ حديثاً ، كما أنَّكَ اذا قلتَ : صهٍ ، كانَ المعنى أفعل سكوتاً ، وقد فصلَ التنوينُ بينَ حالِ التعريفِ وحالِ التنكيرِ . وعلى هذا المنهاجِ يجري رويدَ وبابُهُ .

والضربُ الثالثُ : تنوينٌ يكونُ عوضاً عن المضافِ اليهِ[٢٧] ، وذلكَ أنْ تقولَ : جئتكَ اذ كانَ كذا وكذا ، فتضيف اذ[٢٨] الى الجملةِ التي هي كانَ كذا وكذا كما تفعلُ ذلكَ بسائرِ أسماءِ الزمانِ نحوَ قولِكَ : جئتكَ حينَ كان كذا وكذا ، واذ الخليفةُ عبدُ الملكِ ، ثم تُدخلُ على اذ اسمَ زمانٍ وتحذفُ الجملةَ التي أُضيفَ اليها وذلك قولُكَ : حينئذٍ ويومئذٍ وساعة إذٍ وأوانَ إذٍ ، الأصلُ أنْ تقولَ : جئتُكَ حين اذ كان كذا وكذا ، وتجعلُ التنوينَ عوضاً منه ، وتكسرُ الذالَ من اذ لالتقائهِ مع التنوينِ الساكنِ فيصيرُ الكلامُ إلى قولكَ : حينئذٍ ، ولا يكونُ هذا الحذفُ الا بعدَ جريِ ذكرِ شيءٍ ، كأنَّ قائلاً يقولُ لكَ : خطبتُ في مجلسِ فلانٍ ، فتقول : لقيتُكَ حينئذٍ ، على تقديرِ حينَ اذ كانَ ما ذكرتَ ، أو حينَ خطبتَ . كما أنكَ تقولُ : مررتُ بكلٍّ قائما ، اذا تقدّمَ ذكرُ جماعةٍ ، كأنَّ قائلاً يقول : هل لكَ عهدٌ بالقومِ ؟ فتقول : مررتُ بكلٍّ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : أتيتُكَ حينئذٍ ، من غيرِ أنْ يتقدمَ ذكرُ قصةٍ ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : مررتُ بكلٍّ من غيرِ أن يسبقَ ذكرُ جماعةٍ . وقد تستعملُ اذْ مفردةً هذا الاستعمالَ كما أنشدَ الشيخُ أبو الحسينِ من قولِهِ :

/٥/ نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمَ عمروٍ بعاقبةٍ وأنتَ اذٍ صحيحُ[٣٠]

---

(٢٧) ج : من المضاف اليه .

(٢٨) ج : اذا . سهو .

(٢٩) ج : أن تحريف .

(٣٠) البيت لأبي ذؤيب الهذلي – واسمه خويلد بن خالد بن محرث ، شاعر جاهلي اسلامي – والبيت منسوب لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ق ٢/١٨ ص ١٧١ وديوان الهذليين (القسم الاول)/٦٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي (عجزه) (القسم الرابع) / ١٨٥٢ ، والمخصص ٥٦/١٤ ، ومواد : (اذذ) من اللسان ١٧/٥ والتاج ٥٥٢/٢ و (شلل) من اللسان ٣٨٦/١٣ والتاج و (تفسير اذ واذا واذن) من اللسان ٣٥٠/١٩ ، وشواهد المغنى ش ١٢٤ ج ٢٦٠/١ ، والخزانة ١٤٧/٣ .

=

والضرب الرابع : تنوين ينوب نابَ حرفِ الاطلاقِ في انشادِ بني تميمٍ ، وذلك قولُهُم :

/٦/ أقلي اللومَ عـاذلَ والعتابَـنْ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ[٣١]

الأصلُ العتابا وأصابا ، ثم قامَ التنوينُ مقامَ الألفِ الناشئةِ من اشباعِ الفتحةِ ، — وانما يفعلونَ ذلكَ إذا أرادوا تركَ الترنُمِ والغناءِ ، لأجل أن التنوينَ ليسَ فيهِ من الامتدادِ مافي الألفِ وأُختيها ، وهو معَ ذلكَ يشاكلُ حروفَ اللينِ لما فيه من الغنّةِ .

والضربُ الخامسُ : تنوينٌ يلحقُ الشعرَ المقيدَ منيفا[٣٢] وذلكَ قولُهُم :

وقاتمِ الأعماقِ خاوى المخْتَرَقْنْ
مشتبهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقَنْ[٣٣]

= وغير منسوب في الخصائص ٣٧٦/٢ وابن يعيش ٢٩/٣ و ٣١/٩ ، ومغنى اللبيب ش ١٣٠ ج ١ ص ٨٦ ، وشرح الأشموني ١٧/١ و ٤٢٠/٣ بقوله : « وأنت اذ صحيح » .
وروى « بعافية » في مغنى اللبيب وحاشية شرح التصريح .
وقد قصد عبد القاهر بقوله « اذ مفردة » أي معربة لعدم اضافة زمان اليها .
وقال غيره : إنَّ الأصل وأنت حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر .

(٣١) البيت لجرير في ديوانه ص ٦٤ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩٨/٢ – ٢٩٩ (أنشد سيبويه صدره وأتمه الشنتمري) ، والخصائص ١٧١/١ (صدره) و ٩٦/٢ (عجزه) والمفصل ٣٢٩ ، وشواهد المغنى ش ٥٥١ / ج ٧٦٢/٢ ، شرح الاشموني ١٢/١ ، والخزانة ٣٤/١ وما بعدها ، وشواهد الشافية ٢٤٢/٤ – ٢٤٣ (صدره) والتاج مادتي (ردف) ١١٤/٦ و (وصل) ١٥٦/٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٩١/١ وما بعدها ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦/١ ، والدرر اللوامع ١٠٣/٢ – ١٠٤ وأعاد انشاده ٢١٤ – ٢١٥ و ٢٣٦ – ٢٣٧ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ص ٢ وهو غير منسوب في نوادر أبي زيد ١٢٧ ، وصدره في المقتضب ٢٤٠/١ ، والمنصف ٢٤٢/١ ، وتمامه في الاقتصاب ٤١٦ ، وصدره في الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، وتمامه في الانصاف في مسائل الخلاف ٦٥٥/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٥٦٧ ج ٢/ص ٣٤٢ ، وهمع الهوامع ٨٠/٢ .

(٣٢) في اللسان (نوف) ٢٥٧/١١ « أنافت الدراهم على كذا زادت ، وأناف البناء فهو بناء منيف قال ابن جنى : وأنت تراهم قد استحدثوا في حبله من قوله « لما رأيت الدهر جها حبلهو » حرف مد أنافوه على وزن البيت .

(٣٣) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ق ١/٤٠ و ١٠٤/٢ ، ومجاز القرآن ٣٨٠/١ (أولها) ، وجمهرة اللغة (تقو) ٢٧/٢ و (خفق) ٢٣٦/٢ والموشح ٢١٩/١٧ ، وأولها في : المنصف ٣/٢ ومقاييس اللغة (خرق) ١٣٢/٢ و (قتم) ٥٨/٥ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) القسم الثاني

الغرضُ في الحاقِ هذا التنوينِ الدلالةُ على الوقفِ لأجلِ أنَّ الشعرَ مسكنُ الآخرِ ، فاذا قلتَ : خاوى المخترق ، لم يُعلمْ أواصلٌ أنتَ أم واقفٌ ، واذا ألحقتَ هذه الزيادةَ انفصلَ الوقفُ من الوصلِ ، وليسَ هذا بخارجٍ من القياسِ لأجلِ أنّهم كما فصلوا بين الوقفِ والوصلِ في الكلامِ بالحذفِ نحوَ أن تقولَ : جاءني زيدٌ ، فتحذفَ الحركةَ والتنوينَ ، كذلكَ يجوزُ أنْ يُفصلَ من الحالينِ في الشعرِ المقيدِ بالزيادةِ ، لأجلِ أنَّ الساكنَ لا يُقدرُ على اسكانِهِ ، ويُسمّى هذا التنوينُ الغالي ، لأنَّهُ قد جاوزَ حدَّ الوزنِ ، والغلوُّ مجاوزةُ الحدِّ ، واذا كانَ التنوينُ منقسماً إلى هذهِ الأقسامِ كانَ وصفُ الاسمِ بهِ أضعفَ من وصفهِ بالألفِ واللامِ . ألا ترى أنَّ جميعَ ضروبِ الألفِ واللامِ لا تكونُ في غيرِ الأسماء . ولا شُبهةَ في أنَّ الاختصاصَ المستمرَ في الأنواعِ كلِّها آكدُ من الاختصاصِ الكائنِ في نوعٍ واحدٍ وذلكَ أنَّ التنوينَ المختصَ بالاسمِ هو الذي يكونُ فرقاً بينَ ما ينصرفُ وبينَ مالا ينصرفُ والفاصلُ بين المعرفةِ والنكرةِ في صه ، والعوضُ من المضافِ اليهِ في حينئذٍ وقد ذُكِرَ للاسمِ حدودٌ لم يسلمْ منها شيءٌ . والصحيحُ أنْ يقالَ : كلُّ لفظٍ عُرِّيَ من الدلالةِ على الزمانِ لا من طريقِ الوضعِ ، وكانَ لَهُ اعرابٌ لفظاً أو تقديراً فهو أسمٌ .

قالَ الشيخُ أبو عليٍ :

« وأما الفعلُ فما كانَ مستنداً الى شيءٍ ولم يُسْندْ اليهِ شيءٌ ، مثالُ ذلكَ خرجَ عبدُ اللهِ ، وينطلقُ بكرٌ » .

قالَ عبدُ القاهرِ :

اعلم أنَّ الاسنادَ مجراهُ مجرى الاخبارِ ، فكأنَّهُ قالَ : وأما الفعلُ فما كانَ خبراً عن شيءٍ ولم يكنْ مخبراً عنه ، غير أن في الاسنادِ فائدةً ليست في الأخبارِ ، وهيَ أنَّ من

= /٥٨٢ والقسم الرابع /١٥٨٤ ، والمفصل ٣٢٩ . و (كلاهما) في شواهد الايضاح للقيس ق ٦٢ ، وثانيهما في اللسان (كلل) ١١١/١٤ . وكلاهما في مغنى اللبيب ش ٥٦٩ ج ٢ / ص ٣٤٢ ، والخزانة ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٨/١ وما بعدها والعيني (فقط) ٣٤٦/٣ وما بعدها ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ص ٤ و ١٢٨ ، وشرح الشواهد للعاملي ص ٩ ، والدرر اللوامع ٣٨/٢ .

وقد ذكرت رواية التنوين في المفصل ، ومغنى اللبيب ، والأشموني والخزانة ، والعيني ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي . ورويا دون التنوين في بقية المصادر .

الأفعالِ مالا يصحُّ اطلاقُ الأخبارِ عليه كفعلِ الأمرِ نحوَ ليضرب زيدٌ ، اذ الأمرُ لا يكونُ من حيث أنَّ الخبرَ ما دخلَهُ الصدقُ والكذبُ ، ويصحُّ أن يُطلقَ عليهِ الاسناد ، لأنَّ حقيقةَ الاسنادِ اضافةُ الشيءِ الى الشيءِ وامالتُهُ اليهِ وجعلُهُ متصلاً وملامساً ، وكذلك قال :

/٨/ فلما دخلناهُ أَضَفْنَا ظُهورَنَا الى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ[٣٤]

فوضعَ[٣٥] أَضَفْنَا موضعَ أسْنَدْنَا لاتفاقِهما في المعنى . واذا كانَ كذلكَ جازَ أنْ تقولَ في لِيَضْرِبْ زيدٌ[٣٦] أن[٣٧] الفعلَ مسندٌ الى زيدٍ[٣٧] ، لأنَّكَ قد أضفتَهُ اليهِ وعلقتَهُ بهِ ، فالاسنادُ اذاً يصلحُ لما يصلحُ له الأخبارُ ، والأخبارُ لا يصلحُ لكلِّ ما يصلحُ له الاسنادُ . فهذا حدٌّ مشتملٌ على ثلاثةِ أنواعٍ من الاحترازِ :

أوّلُها : احترازٌ من الاسمِ الذي يخبرُ عنه نحوَ زيدٍ وعمروٍ والعلمِ والجهلِ ، لأنَّ الفعلَ اذا لم يَسْتَقِمْ أنْ يكونَ مخبراً عنه ومسنداً اليهِ شيءٌ على وجهٍ من الوجوهِ فقد انفصلَ من الأسماءِ التي يصحُّ الأخبارُ عنها والاسنادُ إليها .

والثاني : احترازٌ من الاسمِ الذي يكونُ مسنداً الى غيرِهِ البتةَ ، نحو متى واذا وما شاكَلَهُمَا ، لأجلِ أنَّ الفعلَ يكونُ مقدماً على ما يُسندُ إليه كما ذكرَ من قولِهِ : خرجَ عبدُ اللهِ . وهذه الأسماءُ اذا اسندتْ الى شيءٍ كانَ مرتبتُها بعدَهُ ، تقول : القتالُ اذا خرجَ زيدٌ ، فيكونُ خبراً عن القتالِ ، ولا يكونُ أعنى القتالَ مؤخراً عنهُ ، فانْ قلتَ ، اذا

---

(٣٤) البيت لامرىء القيس في ديوانه ق ٤٩/١ ص ٥٢ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٤٩/٣ ص ٥٣ ، وجمهرة اللغة (ضفى) ٩٨/٣ ، ومقاييس اللغة (ضيف) ٣٨١/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤/٢ . وهو غير منسوب في مادة (حير) من اللسان ٣٠٦/٥ والتاج ١٦٦/٣ ، - و (ضيف) من اللسان ١٣/١١ . واستشهد عبد القاهر بالبيت على أن معنى المضاف هو الملصق بالشيء المحال اليه وليس منه . فكل ما أميل الى شيء وأسند اليه فقد اضيف . والهاء في دخلناه تعود الى البيت .

(٣٥) ج : فوضع .

(٣٦) ج : زيدا .

(٣٧) كذا في ج والعبارة في ب : « ان الفعل زيد الى مسند الى زيد » ولا معنى لها .

خرجَ زيدٌ القتالُ ، كانَ النيةُ بهِ التأخيرَ ، كما أنّكَ اذا قلتَ : منطلقٌ زيدٌ ، كان منطلقٌ مؤخراً في التقديرِ وان تقدمَ في اللفظِ ، وكذا متى وأينَ اذا قلت : أينَ زيدٌ ، فرتبةُ أينَ أن يقعَ بعدَ زيدٍ الا أنَّ التقديمَ وجبَ لأجلِ تضمنهِ معنى الاستفهامِ ، وهكذا حكمُ كيفَ وما أشبَهَهُ . والفعلُ لا يكونُ مؤخرا في النيةِ البتةَ ، ألا ترى أنّكَ تقول : ضربَ الزيدانِ ، فلا يجوزُ أنْ تؤخرَ ضربَ عنهما فتقول : الزيدانِ ضربَ ، فلوكانَ للفعلِ أصلٌ في تأخرهِ عن الفاعلِ المخبرِ عنهُ المسندِ اليه لوجبَ أنْ يجوزَ ما ذكرنا من قولكَ : الزيدانِ ضربَ ، واذا كانَ الفعلُ مقدماً على ما يُسْنَدُ اليهِ البتةَ لم تدخلْ عليهِ الأسماءُ التي تكونُ مستندةً الى غيرِها .

وقد يمكنُ أنْ يجابَ بجوابٍ آخر ، وهو أنَّ هذهِ الظروفَ التي تُسندُ الى المبتدأ نحوَ اذا وأينَ ، ليس الاسنادُ متعلقاً بها أنفسِهَا في الحقيقةِ ، بل هو متعلقٌ بما فيها من معنى الفعلِ . فاذا قلتَ : القتالُ اذا خرجَ زيدٌ ، فالمعنى القتالُ يقعُ في ذلكَ الوقتِ ، وكذا أينَ زيدٌ ، معناه أيُّ موضعٍ استقرَّ . فالمُسندُ على الحقيقةِ هو يقعُ واستقرَّ لا المكانُ الدالُّ عليه ، والزمانُ المعلومُ من اذا ، كما أنّكَ اذا قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، كانَ الخبرُ عن زيدٍ ما فيهِ من معنى استقرَّ لا الجارُ معَ المجرورِ ، ولكنَّ هذهِ الظروفَ لما تُرِكَ اظهارُ هذا الفعلِ المضمرِ فيها ودلّتْ هي عليهِ ، وفُهِمَ معناهُ منها قالوا : انّها تُخبِرُ عن ما قبلها ومسندةٌ اليها ، والأصلُ على ما عرَّفتكَ فهذا واضحٌ ، لكنَّ الجوابَ الأوّلَ أقوى وأصحُّ وأهمَّ فاعرفْهُ .

والثالثُ : احترازٌ من الحرفِ لأنَّهُ لا يكونُ مسنداً ولا يُسْنَدُ إليهِ ، ألا ترى أنّكَ لو قلتَ : زيدٌ إنّ ، أو عمروٌ إلى ، لم يكنْ كلاماً . واذا كانَ الفعلُ خبراً ومحتملاً لأن يُسندَ الى غيرهِ لم يدخلْ عليهِ الحرفُ فهذا حدٌّ للفعلِ لأنَّهُ مطرّدٌ منعكسٌ . ألا ترى أنّكَ قلتَ : كلُّ لفظٍ جازَ أن يُسْنَدَ الى الاسمِ مقدّماً عليهِ ولم يَجُزْ أن يُسْنَدَ إليه شيءٍ فهو فعلٌ ، وكلُّ مالم يحصلْ فيهِ هذهِ الشرائطُ فليسَ بفعلٍ ، كنتَ مصيباً . وهذا هو عينُ الطردِ والعكسِ . فان قلت : جاء في المثل[٣٨] : تسمعُ المَعيديّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه[٣٩] ، فأخبرَ

---

(٣٨) ج : جائني المثل . تحريف .

(٣٩) وأول من قاله ذلك المنذر بن ماء السماء في قصة معروفة والمقول فيه شقة بن ضمرة بن جابر من بني نهشل ،

بخبرٍ عن الفعلِ الذي هو تسمعُ ، فكيفَ قالَ الشيخُ أبو عليٍ : انَّ الفعلَ لا يُسْنَدُ اليهِ شيءٌ . فالجوابُ أنّا قَدّمْنَا استحالةَ جعلِ الفعلِ مخبَراً عنه اذ كانَ خبرا ، وكانَ ضمُّ الخبرِ الى الخبرِ نقضاً للعادةِ ودفعاً للمشاهدةِ . وأما تسمعُ فمحمولٌ على وجهين : أحدُهما : أن يكونَ حذفَ أنْ كأنَّهُ قالَ : أن تسمعَ بالمَعِيديّ خيرٌ من أنْ تراهُ ، وأنّ وما بعدَهُ في تأويلِ المصدرِ ، فأنْ تسمعَ بمنزلةِ سماعِكَ كأنَّهُ قالَ(٤٠) سماعك(٤١) بالمعيديّ خيرٌ من رؤيتِهِ ، ويوضحُ هذا التقديرَ اتيانُهم بأن في القرينِ أعنى أن تراهُ ، واذا حذفَ رفعَ الفعلَ كبيتِ الكتابِ :

/٩/ ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي(٤٢)

أرادَ انْ احضرَ الوغى يدلُّ على ذلكَ روايةُ مَنْ روى : ألا أيّها اللائمي(٤٣) انْ احضرَ الوغى ، وحذفُ أنْ كثيرٌ في الكلامِ وفي التنزيلِ .(٤٤)

= أعجب المنذر حديثه ولا منظر عنده . والمَعِيدي تصغير المعدي ، والدال مثقل وتخفف في هذا المثل . وروى المثل تسمعُ – بضم العين – وتسمعَ – بنصبها – على اضمار أن وقال الميداني والمختار فيه « أن تسمعَ » . وروى المثل أيضا لأنْ تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه « و» أن تسمعَ وروى « لا أن تراه » . أنظر : أمثال العرب للضبي ٩ ، والفاخر ٥٣ ، وجمهرة اللغة لابن دريد (دعم) ٢٨٣/٢ ، وجمهرة الامثال للعسكري ١٨٦/١ – ١٨٧ ، وفصل المقال ١٢١ ، ومجمع الأمثال ٥١٨ ، والتاج (عدد) ٤١٨/٢ ، وفرائد الال ١٠٨/١ .

(٤٠) كذا في ج . أولى : وفي ب : « كأنه قيل » .

(٤١) سقطت « سماعك » في ج .

(٤٢) لطرفة بن العبد في ديوانه ق ٥٤/١ ص ٢٧ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٥٦/١ ص ٣١٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٩٠ ، وسيبويه والشنتمري ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ و ١٣٦ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣١٩ والأمالي الشجرية ٨٣/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٠/٢ و ٥٦٥ (صدره) ، ومواد (أنن) من اللسان ١٧٣/١٦ والتاج ١٣١/٩ و (دنا) من اللسان ٢٩٨/١٨ والشواهد الكبرى للعيني ٤٠٢/٤ وما بعدها ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٦/٢ ، وشواهد المغنى ش ٦٠٩ ج ٨٠٠/٢ – ٨٠١ ، والخزانة ٥٧/١ وما بعدها ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧ ، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٩ ، – والدرر اللوامع ٣/١ . والبيت غير منسوب في مجالس ثعلب ٣٨٣/١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسه ٩٦ ، وابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ ، ومغنى اللبيب ش ٦٢٦ ج ٢/ص ٣٨٣ وهمع الهوامع ٦/١ .
وورد البيت في ب و ج برواية « أحضروا » . سهو .
ورواية الديوان احضرُ – بالوجهين الرفع والنصب ، وتفاوتت المصادر في ذكر احدى الروايتين أو كليهما .

(٤٣) ج : ألا : أيها اللاحي . وقد ذكر صاحب الخزانة هذه الرواية ٥٨/١ .

(٤٤) من ذلك ما ذكره سيبويه (٤٥٢/١) من قوله تعالى : (قل : أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) آية ٦٤/ الزمر ٣٩ . التقدير أن أعبد

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ نَزَّلَ الفعلَ منزلةَ المصدرِ كقولِ الشاعرِ أنشدهُ شيخُنا عن أبي زيدٍ :(٤٥)

/١٠/ وقالوا : ما تشاء فقلتُ ألهو إلى الأصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ(٤٦)

كأنَّهُ نَزَّلَ ألهو منزلةَ لهواً ، فكذلكَ يجوزُ أنْ يُنزَّلَ أسمعُ(٤٧) منزلةَ سماعِكَ . والاختيارُ من الوجهينِ الأولُ ، لأنَّ البيتَ لا يمتنعُ فيهِ تقديرُ أنْ أيضا ، واذا كانَ الأمرُ على ما وصفنا لم يكنْ هذا المثلُ بقادحٍ فيما ذكرهُ من أنَّ الفعلَ لا يُسندُ إليهِ شيءٌ ، ويزيدُ في وضوحهِ انَّكَ اذا قلتَ : تسمعُ بالمعيديّ ، وأنتَ لا تقصدُ الاسمَ كنتَ مخبراً لهُ بأنَّ السماعَ يقعُ منه كما تقولُ : ستسمعُ بحديثِ زيدٍ . واذا كنتَ مخبرا اياه بتسمعُ كانَ اتيانُكَ بخيرٍ محالاً لا يقبلَه الحسُّ ، فقد علمتَ أنَّ المعنى لا يُتصورُ إلاّ بعدَ تقديرِ الاسمِ .

قالَ الشيخُ أبو عليٍ :

« (٤٨ بعد قولهِ : خرجَ عبدُ الله ، وينطلقُ بكرٌ٤٨) ، واذهبْ ولا تضربْ . فقولنا : خرجَ وينطلقُ ، كلُّ واحدٍ منهما مسندٌ الى الاسمِ الذي بعدَهُ ، وكذلكَ قولُنا : اذهبْ ولا تضربْ ، الفعلُ فيهِ مسندٌ الى ضميرِ المخاطبِ المأمورِ أو المنهى ، وهو مضمرٌ فيه ، ولو أُسْنِدَ الى الفعلِ شيءٌ فقيلَ : ضحكَ خرجَ أوكتبَ ينطلقُ وما أشبهَ ذلك لم يكنْ كلاماً » .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ :

اعلم أنَّ الأسماءَ على ضربينِ : مظهرٌ ومضمرٌ ، فالمظهرُ نحو زيدٍ وعمروٍ ، والمضمرُ يكونُ متصلاً ومنفصلاً ، فالمنفصلُ نحوَ هوَ وأنتَ ، والمتصلُ نحوَ التاءِ في ضربتُ . وهذا بمنزلةِ زيدٍ وعمروٍ في أنَّ الفعلَ يُسندُ اليهِ كقولهِ(٤٩) . ما ضربَ زيداً الا أنتَ ، فيكونُ

---

(٤٥) وكذا أنشده ابن يعيش عن أبي زيد ، ولم أجده في النسخة المطبوعة من نوادره

(٤٦) لعروة بن الورد في ديوانه ق ١/٨ ص ٤٥ ، والفاخر ٢٢ – ٢٣ ، ومادة : (أثر) من مقاييس اللغة ١/٥٣ – ٥٤ واللسان ٥/٦٥ والتاج ٣/٥ ، ومعجم البلدان ٥/٨٠ ، وشرح درة الغواص ١٤٤ ، والدرر اللوامع ١/٣ والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢/١١ ، والخصائص ٢/٤٢٣ ، وابن يعيش ٢/٩٥ وروايته في الديوان والفاخر « وقالت » ، وفي الأخير أيضاً ما تريد « بدل » ما تشاء » ، وفي معجم البلدان « فقالت » ، وفي الخصائص ومقاييس اللغة برواية المقتصد ، وفيما عدا ذلك من المصادر برواية « فقالوا » .

(٤٧) سقطت « اسمع » في ج .

(٤٨ – ٤٨) اضافة من الشيخ عبد القاهر وهي تكرار لكلام الشيخ أبي علي المتقدم على هذا النص .

(٤٩) ج : تقول .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« **بابُ الاعراب** :(١) الاعرابُ أن تَخْتَلِفَ(٢) أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ ، مِثالُ ذلكَ : هذا رَجُلٌ ، ورأيْتُ رجلاً ، ومَرَرْتُ برجلٍ ، فالآخرُ من هذا الاسمِ قَدْ اخْتَلَفَ باعتقابِ الحركاتِ عليهِ(٣) واعتقابُ هذهِ الحركاتِ المختلفةِ [على الأواخرِ](٤) انّما هو لاختلافِ العواملِ التي هيَ هذا ورأيتُ والباءُ في مررتُ برجلٍ . فهذهِ عواملُ كلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخرِ » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القاهرِ :

اعلم أنَّ معنى الاعرابِ على وَجْهَيْنِ : أحدُهُما : أن يكونَ من قولِهم : اعْرَبَ عن نَفْسِهِ ، اذا بَيَّنَ ما في ضَميرِهِ(٥) وأَوْضَحَهُ لأنَّ حقيقةَ الاعرابِ ايضاحُ المعاني ، ومن ذلكَ قولُ الكميتِ أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ أبو الحسينِ(٦) رَحِمَهُ اللهُ :

/١١/ وَجَدْنَا لَكُمْ في آلِ حَمَ آيَةً تَـأَوَّلَهَـا مِنَّـا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ(٧)

---

(١) ط : باب « حد » الاعراب .

(٢) ج : يختلف .

(٣) ط : على آخره .

(٤) من ب و ج و ط . أبين .

(٥) ج : ماذا ضميره .

(٦) ب ، ج : شيخنا .

(٧) البيت للكميت بن معروف الأسدي في الهاشميات (قصيدة : طربت وماشوقا / ٤٩ ص ٤٠) وسيبويه والشنتمري ٢/٣٠ ، وعماز القرآن ٢/١٩٣ ، والمقتضب ١/٢٣٨ ، ٢/٣٥٦ ، وتفسير الطبري ٢٤/٢٤ ، وجمهرة اللغة ٣/٤٦٠ ، – والحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٢٨٦ ، ومواد (عرب) من تهذيب اللغة ٢/٣٦٢ والصحاح ١/١٧٩ واللسان ٢/٧٨ والتاج ١/٣٧٣ ، و (حمم) من اللسان ١٥/٤٠ والتاج ٨/٢٦٣ ، و (طسن) من اللسان ١٧/١٣٥ و (حوا) ١٨/٢٣٠ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) القسم الأول ٢٦٢ ، وشرح درة الغواص ٣٥ .

والمُعْرِبُ[٨] : الفَصِيحُ الذي يَكْشفُ عن مقاصدِهِ ويُوضِّحُهَا .

والوَجْهُ الثاني أن يكون اعربَ منقولاً من قولهم : عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ ، اذَا فَسَدَتْ[٩] ، فكأنَّ المعنى في الاعرابِ ازالةُ الفسادِ ورَفْعُ الابهامِ ، ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : هذا زيدْ ، ورَأيتُ زيدْ ، ومررتُ بزَيْدْ ، فلم تُغَيِّرْ آخِرَ الكلمةِ لكانَ ذلك لَبْساً وافساداً . فاذا خالفتَ بينَ الحركاتِ في آخِرِ الاسمِ ، ودلَلْتَ بكلِّ واحدةٍ على معنىً اتَّضَحَ المقصودُ وزَالَ اللَّبْسُ والفَسَادُ ، فأعْرَبْتُ على[١٠] هذا القولِ مِثْلُ أعْجَمْتُ بمعنى أزَلْتُ عُجْمَتَهُ ، وأشْكَيْتُ الرجلَ بمعنى أرْضَيْتُهُ وأزلْتُ شكايَتَهُ ، فهذه الهمزةُ تُسَمّى همزةَ السَّلْبِ .

وبَعْدُ ، فانَّ الاعرابَ في الحقيقةِ معنىً لا لَفْظٌ . ولهذا قالَ : الاعرابُ : أنْ تَخْتَلِفَ أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ . وقَوْلُهُ : أنْ تَخْتَلِفَ ، بمعنى الاختلافِ ، ولَيْسَ الاختلافُ بلفظٍ ، وإنّما هُوَ معنىً ، كما أنَّ الاسودادَ لَيْسَ بعينٍ وانّما هو معنًى يُعْرَفُ[١١] بالقلبِ ، فالمختلِفُ هو اللفظُ كما أنَّ المسودَّ هو العَيْنُ التي تَتَعلَّقُ برؤيةِ البصرِ ، فاذا قلتَ : جاءني زَيْدٌ ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فانَّ اختلافَ الحركةِ وكَوْنَهَا مَرَّةً ضَمَّةً ، وأُخْرَى فتحةً وثالثةً كسرةً لِيَدُلَّ هذا الاختلافُ على معانٍ مختلفةٍ ، اعرابٌ[١٢] ، وليسَ نفسُ الحركةِ باعرابٍ ، ألا تَرَى أنَّها اذا وُجِدَتْ ، ولم يُوجَدِ الاختلافُ لم تَكُنِ الكلمةُ معربةً ، وذلكَ أينَ وكَيْفَ . ألا تَرَى أنَّهما متحركانِ ، ولا يقولُ أحَدٌ أنّهما معربانِ ، لأجل أنَّ الاختلافَ غيرُ موجودٍ في آخِرِهِمَا ، فاذا قيلَ لَكَ [في][١٣] قولِكَ جاءني زَيْدٌ : ما الاعرابُ ؟ فَقُلْ اختصاصُ الضمةِ بهذهِ الحال . ومعنَى الاختصاصِ أنّها

---

(٨) ب ، ج : فالمعرب . وفي تهذيب اللغة للأزهري (عرب) ٣٦٢/٢ : ومُعْرِبٌ أي مُفْصِحٌ بالحقِّ .

(٩) في تهذيب اللغةِ للأزهري (عرب) ٣٦٤/٢ : « أبو عبيد عن أبي زيد : عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ عربا وذَرِبَت ذَربا فهي عَرِبَةٌ وَدَرِبَةٌ اذا فسدت . قلت : ونحتمل أن يكون التعريب على من يقول بلسانه المنكر من هذا لأنّه يفسد عليه كلامه كما فسدت معدته .

(١٠) ب ، ج : عن .

(١١) ج : يعرب . تحريف .

(١٢) ج : اعرب . تحريف .

(١٣) من : ج : الصواب . وقد سقطت من الأصل و ب .

تَزولُ // في قولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً [وكذا][14] الفتحةُ تزولُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ . فكلُّ واحدةٍ منها قد خُصَّتْ لدلالةٍ[15] على معنىً ، فهي تَزُولُ بزوالِ ذلك المعنى ، وتأتي صاحبتُها الموضوعةُ للمعنى الثاني ، وكذلكَ تأتي الثالثة[16] للمعنى الثالثِ .

فالحركةُ اذاً آلةُ الاعرابِ[17] ، لأنَّ الاختلافَ يحصلُ بها[18] ، ولوكانتِ الحركةُ اعراباً ، لَوجَبَ أنْ لا يقالَ : حركاتُ الاعرابِ ، اذِ الشيءُ لا يُضافُ الى نَفْسِهِ ، ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : حركاتُ الحركاتِ ، أو حَرَكاتُ الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ كانَ مُحالاً ، فهذهِ الاضافةُ بمنزلةِ قولِهم : مطيةُ حربٍ ، اذِ المعنى أنَّ هذهِ الحركاتِ بها يحصلُ الاختلافُ في آخرِ الكلمةِ كما أنَّ المطيةَ عليها يكونُ الحربُ ، فان قُلْتَ : فكيفَ قالَ : الاعرابُ أنْ تختلفَ أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ ، فَقَيَّدَ ولم يُطْلِقْ فيقولُ : الاعرابُ أن تختلفَ أواخرُ الكَلِمِ ؟ فالجوابُ أنَّ آخِرَ الكلمةِ قد يَخْتَلِفُ ولا يكونُ ذلكَ الاختلافُ اعراباً .

بيانُ هذا[19] أنَّكَ تقولُ : أخذتُ من زيدٍ ، فيكونُ النونُ ساكنا ثم تقولُ : أخذتُ منَ الرجلِ ، فيصيرُ مفتوحاً ، وتقولُ : من ابنكَ ، فيكونُ[20] مكسوراً . فهذا اختلافٌ كما تَرَى ، ولَيْسَ باعرابٍ ، كيفَ والحرفُ لا حظَّ لَهُ في الاعرابِ . فانّما[21] قالَ : أنْ تختلفَ أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ لينفصلَ من هذا الاختلافِ الذي وصفنا ، لأنَّ ذلكَ ليسَ لَهُ عاملٌ . ألا تَرَى أنَّ الفتحَ في قولِكَ : مِنَ الرجل ، لَيْسَ لَهُ عاملٌ ، كما يكونُ النصبُ في قولِكَ : رأيتُ زيداً ، برأيتُ . وانما الحركةُ في نونِ مِنْ ، لأجل التقاءِ الساكنَيْنِ .

---

(١٤) من ب ، ج . أولى . وفي الأصل و « ان » .
(١٥) ج : بالدلالة .
(١٦) ب ، ج : وكذلك الثالثة .
(١٧) ج آلة للاعراب .
(١٨) ج : فيها .
(١٩) ب ، ج : بيان ذلك .
(٢٠) ج : فيصير .
(٢١) ج : وانما .

فالاعرابُ يفتقِرُ الى [ثلاثِ][٢٢] شرائطَ :

أحداها : الاختلافُ . و [الثانية][٢٣] أن يكونَ ذلك الاختلافُ في آخرِ الكلمةِ . والثالثة :[٢٤] أنْ يكونَ باختلافِ العواملِ ، كقولكَ : جاءني زيدٌ ورأيْتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فعاملُ النصبِ غيرُ عاملِ الرفعِ ، وعاملُ الجرِّ غيرُ عامِلِهِمَا ، فكلُّ اختلافٍ وُجِدَ بهذهِ الصفةِ فهو اعرابٌ .

واعلمْ أنَّ النحويينَ جعلوا لهذهِ[٢٥] الحركاتِ ، اذا كانتْ في الاعرابِ ، ألقاباً مخصوصةً[٢٦] لا يسمّونَها بها اذا كانت في البناءِ . فالرفعُ والنصبُ والجرُّ للمعربِ ، والضمُّ والفتحُ والكسرُ للمبنيِّ ، فاذا قُلْتَ : جاءَني زَيْدٌ ، قُلْتَ : إنَّهُ مرفوعٌ . وإذا قُلْتَ : رأيْتُ زيداً ، قُلْتَ : انَّهُ منصوبَ . واذا قُلْتَ مَرَرْتُ بزيدٍ ، قُلْتَ : انّهُ مجرورٌ . وتقولُ في مُنْذُ : أنّهُ مضمومٌ ،[٢٧] وفي أَيْنَ : مفتوحٌ ، وفي هؤلاءِ : مَكْسُورٌ[٢٧] .

وقد تُسْتَعْمَلُ ألقابُ البناءِ في الاعرابِ ، فَيُقالُ لحركةِ[٢٨] زَيْدٍ في قَوْلِكَ . رَأيْتُ زَيْداً : الفَتْحُ . وذَلِكَ يُفْعَلُ اتّساعاً واعْتِماداً على وضوحِ المعنى ، والأجودُ أنْ لا يُفْعَلَ . ومثلُ هذا الوقفُ والجزمُ ، لأنَّ الجزمَ للمعربِ نحو لَمْ يَضْرِبْ ، والوقفَ للمبنيِّ نحوَ هَلْ وبَلْ .

فهذهِ ثمانيةُ ألقابٍ ، أرْبَعَةٌ للاعرابِ ، وأرْبَعَةٌ للبناءِ . وصاحبُ الكتابِ يُسمّيها المجاري[٢٩] . فهذا ظاهرُ ما عليهِ كلامُهُم ، وهو بَعْدُ يُحتاجُ الى فَضْلِ تَلْخِيصٍ . وذلكَ أنّا

---

(٢٢) من ب و ج . أبين .
(٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : والثاني . تحريف .
(٢٤) ب ، ج : والثالث . تحريف .
(٢٥) ج : هذه . تحريف .
(٢٦) سقطت « لا » في ج سهوا .
(٢٧ - ٢٧) بدله في ج : وأين وهؤلاء مكسور .
(٢٨) ج : كحركة . تحريف .
(٢٩) تحدث عنها سيبويه في ثاني أبواب الكتاب وسماه باب مجاري أواخر الكلم من العربية . انظر كتابه جـ ١ ص ٢ - ٧ .

قد أثبتنا أنَّ الاعرابَ عبارةٌ عن معنىً يحصلُ بالحركاتِ أو بالحروفِ ، وبَقِيَ أنْ يُعْلَمَ أنَّ // هذهِ الأسماءَ المستعملةَ في الاعرابِ أهيَ أسماءٌ لأنْفُسِ هذهِ الحركاتِ أم لا ؟ .

والقولُ فيها أنَّ الأصلَ في تسميةِ الحركاتِ الضمّةُ والفتحةُ والكسرةُ ، والمُرَادُ بهذهِ التسميةِ افادةُ نفوسِهَا فَقَطْ . فاذا قُلْتَ : ضُمَّ الكلمةَ ، فالمعنى أظْهِرْ لَفْظَ الحركةِ المخصوصةِ فيها ، كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : حَرِّكْ ، فالمعنى ألْفظْ(٣٠) بواحدةٍ من هذهِ الحركاتِ ، فلا فَصْلَ بينَ هذهِ الأسماءِ وبينَ الحركةِ في أنّها(٣١) تُفيدُ اللفظَ فَقَطْ ، إلاّ أنَّ الحركةَ عامةٌ ، وهذهِ الأسماءُ تُخَصِّصُ ، فتدلُّ الضّمةُ على هذهِ ، والفتحةُ على تِلْكَ ، والكسرةُ على الثالثةِ ، ثم إنَّهمْ لما وَجَدوا هذهِ الحركاتَ قد أتَتْ دالةً على معانٍ ، وصارَ اختلافُهَا(٣٢) عَلَماً لاختلافِ المعاني كالفاعليةِ والمفعوليةِ والاضافةِ ، جَعَلوا لَهَا في هذا الحدِّ اسماءً مفردةً(٣٣) لأنّها قد تَغَيَّرَتْ عن أحوالِها وصارتْ تُذْكَرُ لا لِتُفَادَ أنْفُسُها ، وَيَقَعَ اللفظُ بِهَا ، بَلْ ليدلَّ ذكرُهَا على أحوالٍ ومعانٍ ، فَغَيّروا الاسمَ لِتَغيّرِ المعنى .

وهذا قياسُ كلامِ العربِ ، فإنَّهم يَنْقلونَ المعنى الواحدَ من اسْمٍ الى اسْمٍ ولَفْظٍ الى لفظٍ ، لاختلافِ الحالِ بِهِ وزيادةِ خفةٍ فيهِ كقولِهم أولاً : الضربُ ، للفعلِ المعلومِ ، ثم اللّطْمُ ، لهذا الفعلِ بعينه اذا كانَ على الخدِّ(٣٤) ، وكقولِهم : الطَّعْنُ ، اذا كانَ بالرّمحِ ، والوجءُ(٣٥) بالسكينِ والرّشْقُ بالسَّهْمِ ، والعَبَقُ من الطِّيبِ ، والوَضَرُ من الدَّسَمِ(٣٦) ، وَهَكَذا الحُكْمُ في جميعِ الكلامِ .

---

(٣٠) ج : لفظ . تحريف .
(٣١) ج : انما . تحريف .
(٣٢) ج : وصيروا اختلافها .
(٣٣) ج : منفردة .
(٣٤) ج : على « الحد » . تصحيف .
(٣٥) في اللسان (وجأ) ١٨٥/١ « الوجء ووجأهُ باليدِ والسكينِ وجأً ، مقصور : ضَرَبَهُ .
(٣٦) في اللسان (وضر) ١٤٧/٧ « الوضر : الدرن والدسم . ابن سيده : الوضر : وسخ الدسم واللبن . وفي ج : « والوضم من الدسم » وهو تحريف ، فني اللسان (وضم) ١٢٦/١٦ : « الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب أو باريه يوحى به من الأرض .

فاذا قُلْتَ : رَفَعْتُ الاسمَ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : ضَمَمْتُهُ ضَمَّةً ، أرَدْتَ بها الدلالةَ على المعنى المخصوصِ ، كما أنَّ[٣٧] لَطَمْتُهُ[٣٨] بمعنى ضَرَبْتُهُ على خَدِّهِ[٣٩] ، فاستئنافُ الاسمِ في الموضعَيْنِ أفادَ الاختصارَ وكفاكَ مؤونةَ التطويلِ ، فالرَّفْعُ اذاً اسمٌ للضَّمَّةِ المختصةِ بحالٍ معلومةٍ ودلالةٍ مخصوصةٍ ، وكذا النَّصْبُ والجرُّ اسمانِ للفتحةِ والكسرةِ الدّالّتينِ على المعنيَينِ المخصوصَيْنِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وهذا الاختلافُ في الأواخرِ[٤٠] على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا : اختلافٌ في اللفظِ ، والآخرُ : اختلافٌ في المَوْضِعِ . فالاختلافُ في اللّفظِ على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا بتعاقبِ الحركاتِ ، والآخرُ : بالحروفِ . وحَرَكَاتُ الاعرابِ ثلاثٌ : رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ ، وقَدْ[٤١] تَقَدَّمَ ذكرُ ما يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بها قَبْلُ ،[٤٢ يعني بهذا ما قَدَّمَهُ من قولِهِ : هذا رَجُلٌ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ٤٢] . واختلافُ الآخرِ بالحروفِ في الأسماءِ[٤٣] كقولِهِم : أخوهُ وأَبُوهُ[٤٤] وفُوهُ وذو مالٍ[٤٥] ، وتثنيةِ الأسماءِ ، وجمعِهَا على حدِّ التّثنيةِ [جمعَ السلامةِ][٤٦] نحو مسلمانِ ومسلمونَ ، وكِلاَ اذا أُضيفَ الى المُضْمَرِ ، [نحوَ قولِهِم : جاءني الرجلانِ كِلاهُما ، ورَأَيْتُ الرجلَيْنِ[٤٧] كِلَيْهِمَا ، ومَرَرْتُ بالرجلَيْنِ كِلَيْهِما][٤٨] ، وفي الأفعالِ نحوَ يضربانِ ويذهبون[٤٩] وتضربينَ »[٥٠]

---

(٣٧) سقطت « أن » في ج .

(٣٨) ب : لطمت .

(٣٩) ج : حده . تصحيف .

(٤٠) ج : « الذي » في الأواخر ، ط : « الذي يكون » في الأواخر .

(٤١) كذا في ط . وهو أرجح . وفي نسخ المخطوطة « قد » .

(٤٢ - ٤٢) زيادة من عبد القاهر على نص أبي علي . يؤيد ذلك أنه غير مثبت في ط .

(٤٣) ط : « مثاله » في الأسماء .

(٤٤) ط : أخوك وأبوك .

(٤٥) ط : وذو مال « وحموها » .

(٤٦) من ب و ج . وفي ط : « وهو » جمع السلامة .

(٤٧) ج : الرجلان . سهو .

(٤٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . والسياق يقتضيه .

(٤٩) ب ، ج ، ط : ويضربون .

(٥٠) ب ، ج ، ط : وتضربين « يا امرأة » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ أصْلَ الاعرابِ أنْ يكونَ بالحركاتِ ، وإنّمَا يُعْدَلُ عنها لسببٍ . فأمَّا **قَوْلُهُمْ** : أخوهُ وأَبوهُ وفَوهُ وهَنُوهُ وذُو مالٍ ، فانَّ الذي دَعَاهُمْ الى جَعْلِ اختلافِ الحروفِ قائماً مقامَ اختلافِ الحركاتِ ، استثقالُهُمْ الحركةَ على حرفِ اللّينِ . ألا تَرَى أنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَتركُوا الحركةَ لَزِمَهُمْ أن يَقُولوا : // هذا أَبْوُهُ ، وَرَأَيْتُ أَبْوَهُ ، ومَرَرْتُ بأبوهِ ، وذلِكَ مُسْتَثْقَلٌ جدا ، فلمّا كانَ كذلكَ جُعِلَ(٥١) كلُّ واحدٍ من هذِهِ الحروفِ قائماً مقامَ نَظيرِهِ من الحركَةِ ، فَصَارَ الواوُ بمنزلَةِ الرّفعِ ، فَقُلْتَ : جاءَني أخوهُ(٥٢) كما تقولُ : أخٌ ، وَصَارَ الألِفُ بمَنْزِلةِ النّصْبِ ، فكانَ قَوْلُكَ : رَأَيْتُ أباهُ بمنزلَةِ(٥٣) رَأَيْتُ أَباً ، وَصَارَ الياءُ بمنزلَةِ الجرّ فكانَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بأبيهِ بمنزلةِ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بأبٍ ، وعَلَى هذا يَجْري أخواتُهُ .

وأمّا التثنيةُ والجمع نحوَ مُسْلِمَانِ ومُسْلِمونَ ، والأفعالُ نحوَ يضربانِ ويَضْرِبونَ وتَضْرِبينَ فَتُذْكَرُ فيما بَعْدُ .

وأمّا كِلاَ فانّهُ يُخَصُّ(٥٤) بالاعرابِ في حالِ الاضافة الى المُضْمَرِ ، تقولُ : جاءني الرجلانِ كِلاهُمَا ، ورَأَيْتُ الرجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ، (٥٥ ومَرَرْتُ بالرجلينِ كِلَيْهِما٥٥) ، فتجعلُ الألِفَ للرفعِ ، والياءَ أمّا للنّصْبِ وإمّا للجرّ ، كقولِكَ : مسلماتٌ [ومسلمينَ](٥٦) وَرَأَيْتُ مسلمينَ ، فانْ أَضَفْتَ الى(٥٧) المُظْهَرِ ، لم يَكُنْ لَهُ اعرابٌ ، تقولُ : جاءَني كِلا الرَجُلَيْنِ ، ورأيتُ كِلا الرجلَيْنِ ، ومَرَرْتُ بكلا الرجلَيْنِ ، وانّما كانَ كذلكَ لأنَّهم(٥٨) شبَّهوا كِلا بعَلَى فَقَلبوا ألِفَهُ ياءً في حالِ الجرّ ، نحو مَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِما ، كما تقولُ : عَلَيْهِما . ولمّا وَقَعَ هذا التشبيهُ لَمْ يُجْعل القَلْبُ مُسْتَمِرّاً في الأحوالِ كُلِّهَا ، فَلَمْ يُقْلَبْ في حَالِ الرّفْعِ لِيَحْصُلَ الاختلافُ في آخِرِهِ فيكونُ ذلكَ اعراباً ، اذ كان كِلا أسْماً ، وكانتِ

---

(٥١) ب : جعلوا .

(٥٢) ج : أبوه .

(٥٣) ج : بمنزلة « قولك »

(٥٤) ج : يختص .

(٥٥ - ٥٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر

(٥٦) من ب و ج ، وهو أرجح . وفي الأصل « مسلمين » .

(٥٧) سقطت « الى » في ج .

(٥٨) ب ، ج : لأجل أنهم .

الأسماءُ تَسْتَحِقُّ الاعرابَ ، فَقِيلَ : مَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِمَا . « وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا . « وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وجاءني كِلاهُما[٥٩] ، كَمَا ذَكَرْنَا من نحو مُسْلِمَانِ .

والذي دَعَانا الى أنْ جَعَلْنَا الاختلافَ في كِلاَ لأجْلِ تَشْبِيهِهِ بِعَلَى وَلَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ اعراباً مقصوداً قَصْدَهُ أنَّهم لَمْ يُغَيِّروهُ[٦٠] في حالِ الاضافةِ الى المُظْهَرِ ، والتزموا الألِفَ وقالوا : [٦١] جَاءَني كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرَجُلَيْنِ ، ورَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، كما أنَّ عَلَى لا تُقْلَبُ أَلِفُهُ معَ المُظْهَرِ ، ألا تَرَاكَ تَقُولُ : عَلَى زَيْدٍ [٦٢] وَلا تَقُولُ عَلَى زَيْدٍ[٦٢] .

وَبَعْدَ فَانَّ كِلاَ اسْمٌ مفردُ اللّفْظِ مُثَنَّى المعنى ، كَمَا أنَّ كُلّاً مفردُ اللّفْظِ مجموعُ المعنى ، ويَعُودُ الضّميرُ اليهِ على اللّفظِ وعَلَى المعنى ، فَعَودُهُ على اللّفْظِ كَقَوْلِهِ تعالى :— (كِلْتَا الجنّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) —[٦٣] فَهَذَا كقَوْلِكَ : هِنْدٌ ضَرَبَتْ ، في أنَّهُ مُفْرَدٌ ، ولوكانَ على المعنى لَقِيلَ : آتتا ، كما تَقُولُ : الهندانِ ضَرَبَتَا .— ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

/١٢/ كِلاَنَا عَلَى ماساءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ [٦٤]

قالَ : حَرِيصٌ على الأفْرَادِ ، وَلَمْ يَقُلْ : حَرِيصانِ وهَذَا هُوَ الأكْثَرُ فِي الأستِعْمَالِ .

(٥٩ — ٥٩) بدله في ج : وجاءني كلاهما ، ورأيت كليهما .

(٦٠) ب ، ج : لم يغيروا .

(٦١) ب ، ج : فقالوا .

(٦٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٦٣) آية ٣٣/ الكهف ١٨ .

(٦٤) أنشد سيبويه هذا البيت ولم ينسبه لقائل معين ، وكذلك تابعه من رواه بعده من النحاة . والبيت ثاني بيتين منسوبين في حماسة البحتري ص ١٨ لعمرو بن جابر الحنفي . وهما :

وَكَائِنْ من عَدوّ ظَلْتُ أُبْدِي لَهُ وِدّاً يُغَرِّبُهُ القَنِيصُ
أُكَاشِرُهُ وأعلَمُ أنْ كِلاَنَا على مَا سَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

والشاهِدُ فيهِ هنا وقوعُ خبر كلانا اسماً مفردا وهو حريصٌ ، وهذا دليل على أنّ كلا تأتي اسماً مفردا على اللفظ . انظر : سيبويه والشنتمري ٤٤٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٣ ، والأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦ و ٩٦١ وابن يعيش ٥٤/١ .
وذكر تمامه في حاشية الأصل ، وورد في ب و ج « على ما شاء » . تصحيف .
وأكاشره بمعنى أضاحكه .

وقَدْ جَاءَ الوجهُ الآخرُ، وهوَ الحملُ على المَعْنَى أنْشَدَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ :

/١٣/ كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أنْفَيْهِمَا رابِ(٦٥)

أَلا تَرَاهُ قالَ : أقْلَعَا ، وَلَو حَمَلَ على اللفظِ لَقَالَ : اقْلَعَ ، كَمَا قَالَ : رابِ ، وَلَمْ يَقُلْ : رَابيانِ ، لَمَّا قَصَدَ الحملَ على اللفظِ . وَيَجُوزُ هذانِ الوَجْهَانِ في كلٍّ ، تَقُولُ : كُلُّهُمْ ضَرَبْتُهُ ، وضَرَبْتُهُمْ ، على اللّفظِ وعَلَى المعني ، إلاّ أَنَّ الحَمْلَ على المعنى كَثِيرٌ في كلٍّ ، قَلِيلٌ في كِلاَ ، والسببُ فيهِ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُثَنَّى المعْنَى ، يُضْرَبُ في الأفرادِ من وجهٍ وهو أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قولِنَا : كلُّ واحدٍ مِنْهُما .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« والاختلافُ الكائِنُ في الموضعِ دونَ اللَّفْظِ مِثَالُهُ في الأسماءِ / نحوُ عَصَا ورَحَىً ومُثَنّىً ، ومُعَلّىً(٦٦) ، وفي الأفعالِ نَحْوَ يَخْشَى ويَغْشَى » .(٦٧)

قالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القاهِرِ :

اعلم أنَّ مِنَ الكَلِمِ مالا يَظْهَرُ الاعرابُ فيهِ ، وذلِكَ يكونُ بأسبابٍ .

أحَدُهَا : أنْ يكونَ آخرُ الكلمةِ حَرْفاً لا تَتَسَلَّطُ عليهِ الحركةُ ، كالأَلِفِ في العَصَا والرَحى(٦٨) ، لأن الألفَ لا تَحْتَمِلُ الحركةَ ، وَلَو الْتُمِسَ تحريكُهَا لَمْ تَثْبُتْ وانْقَلَبَتْ

---

(٦٥) الفرزدق في ديوانه ج ١/٣٤ قاله في أم غيلان عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلقَ الأسيدي والبيت منسوب له أيضا في نوادر أبي زيد ١٦٣ ، والخصائص ٢/٤٢١ و ٣/٣١٤ ، واللسان (سلف) ١١/٥٧ « ذكر أن ابن برى تردد في نسبته لجرير أو الفرزدق » والشواهد الكبرى للعيني ١/١٥٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ش ٣٢٥ ج ٢/٥٥٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٣ ، والدرر اللوامع ١/١٦ - ١٧ .

وهو غير منسوب في الأنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٤٧ ، وابن يعيش ١/٥٤ ومغنى اللبيب ش ٢٣٩ ج ١ ص ٢٠٤ ، وشرح الأشموني ١/٤٥ ، وهمع الهوامع ١/٤١ ، وشرح درة الغواص ١٤٧ .

(٦٦) ط : ومعطى .

(٦٧) ط : ويغشى « ويسعى » .

(٦٨) ب : والرحا . وفي اللسان (رحا) ١٩/٢٦ : « الرحا عند الفراء يكتبها بالياء وبالألف ، لأنَّهُ يقال : رحوت بالرحا ، ورحيت بها » .

هَمْزَةً ، أَلا تَرَى أَنَّهُمْ لَمّا قَصَدُوا تحريكَ الألفِ من دَابَّةٍ لم يَصِلوا الى ذَلِكَ حتّى قَلَبُوهَا همزةً فقالوا : دَأْبَةٌ (٦٩) وإذَا كانَ الاعرابُ بالحركةِ ، وكانَ الأَلِفُ مُمْتَنِعاً مِنْهَا ، لم يَكُنْ إلاّ أنْ يُقَدَّرَ الاختلافُ في النيّةِ ، فاذا قُلْتَ : [هذه](٧٠) عَصَا كانَ التّقديرُ في الألفِ أَنَّهَا بمنزلَةِ حَرْفٍ مرفوعٍ نحوَ الدّالِ من زيدٍ(٧١) في قولِكَ : جاءني زَيْدٌ ، حتّى كأَنَّكَ قُلْتَ : عَصَوٌ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الواوَ المَضْمومَةَ أَلِفاً ، واذا قُلْتَ : رَأَيْتُ عَصَاً ، وَمَرَرْتُ بِعَصاً ، كانَ بِهذِهِ المنزلةِ في كَوْنِ الأَلِفِ منصوباً أو مَجْرُوراً في التَّقْدِيرِ .

وكَذَا حُكْمُ كُلِّ أسمٍ كانَ في آخِرِهِ أَلِفٌ كَمُثَنّى ومُعلّى وحُبْلَى وبُشْرَى ، واذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بحُبْلَى ، كانَ تَقْدِيرُكَ أنَّ الأَلِفَ (٧٢ بمنزلةِ التاء المجرورةِ في قولِكَ : مَرَرْتُ بِضَارِبَةٍ٧٢) غَيْرَ أَنَّ بَيْنَ أَلِفِ عَصَا وألفِ حُبْلَى فصلاً(٧٣) ، وهو أنَّ أَلِفَ عَصَاً مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ متحركةٍ ، وَلَيْسَ أَلِفُ حُبْلى بِمُنْقَلِبَةٍ عن حرفٍ ، فالأَصْلُ في تقديرِ الاعرابِ نَحْوَ عَصَاً ، لأَنَّكَ تَقْدِرُ [على](٧٤) أن تقولَ : أن الألفَ مُنْقَلِبَةٌ عن حرفٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ ، ولا تَقْدِرُ على ذَلِكَ في حُبْلَى ، لأَنَّ أَلِفَهُ لَيْسَ بمنقلبةٍ(٧٥) عن شَيءٍ ، وانَّمَا هو زيادةٌ مَحْضَةٌ غير أَنَّهُ مَحْمُولٌ على عَصَاً من حيثُ يُقَالُ : انَّ الألِفَ في تقديرِ الاختلافِ ، بمعنى أنكَ(٧٦) لَوْ أوقعتَ مَوْقِعَهُ ما يَتَحَرَّكُ . لَكَانَ اختلافُ الحركاتِ موجوداً فيهِ .

وأمَّا يَخْشَى ويَغْشَى فَبِمَنْزِلَةِ عَصَا ، لأَنَّ الألِفَ فيهما مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ هُوَ لامٌ فالأَصْلُ يَخْشَى ويَغْشَى ، أَلا تَرَى إلى الخَشْيَةِ والغِشْيَانِ .

---

(٦٩) ب : دؤبة . تحريف .

(٧٠) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « هذا » سهو . فالعصا أُنْثى وفي التنزيل : (هي عصاي أتوكأ عليها) آية ١٨/طه ٢٠ ، وفيه أيضا (فألقى عَصَاهُ فاذا هيَ ثُعْبَانٌ مبينٌ) آية ١٠٧ / الاعراف ٧ وآية ٣٢/ الشعراء ٢٦ .

(٧١) ج : في زيد .

(٧٢ – ٧٢) بدله في : ج : بمنزلة الباء المجرورة في قولك : مررت بضارب .

(٧٣) ج : فضلا . تصحيف .

(٧٤) من ب و ج . والصواب اثباتها . وفي التنزيل . وفي التنزيل : (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء « آية ٧٥/ النحل ١٦ . وفيه : (وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء) آية ٧٦/ النحل ١٦ . ومن ذلك كثير . انظر مثلا الآيات ٣٤/ المائدة . ٥ ، و ٢١/ الفتح ٤٨ ، و ٨٧/ الأنبياء ٢١ .

(٧٥) ب ، ج : ليس بمنقلب .

(٧٦) ج : معنى أنك .

والسَّببُ الثاني أنْ يكونَ التحريكُ مُسْتَثْقَلاً ، فَيُتْرَكُ مع الاستطاعةِ وذلكَ نَحْوَ القَاضِي والغَازِي . ألاَ تَرَى أنَّكَ تقولُ : جاءني القَاضِي ، وَمَرَرْتُ بالقاضِي ، فلا تُبْرِزُ الحَرَكَةَ وتُسَوِيّ بَيْنَ الرَّفْعِ والجرِّ كما سَوَّيْتَ بَيْنَ الأحوالِ الثَلاثِ في نَحْوِ عَصاً ، والذي يَدْعُو الى ذَلِكَ اسْتِثْقَالُ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ في الياءِ فقط ، أَلا تَرَى أنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَقُولَ : هذا القَاضِيُ ، اذ الياءُ لا تَمْتَنِعُ من الحَرَكَةِ كَمَا يَمْتَنِعُ الأَلِفُ .

والسَّببُ الثَّالثُ أنْ يَكُونَ الاسمُ مَبْنِيّاً فلا يَظْهَرُ الاختلافُ(٧٧) في لَفْظِهِ وذَلِكَ نحوَ مَنْ وكَمْ . تقولُ : مَنْ جَاءَكَ ؟ وبمَنْ مَرَرْتَ ؟ وَمَنْ رَأَيْتَ ؟ فَتُقَدِّرُ اختلافَ الحَرَكاتِ فيهِ بدلالةِ أنَّكَ تَضَعُ مَوْضَعَهَ ما يَظْهَرُ فيهِ الاعرابُ فَتَجِدُهُ مُخْتَلِفاً ، وذلِكَ قولُكَ : بأيّ انسانٍ مَرَرْتَ ؟ وأيُّ انسانٍ جَاءكَ ؟ وأيَّ انْسانٍ رَأَيْتَ ، وهَكَذَا الحُكْمُ في كلِّ ما يُقَدَّرُ فيهِ الاعرابُ ، فليسَ المانِعُ من ابراز الاختلافِ الى لفظ مَنْ ما تَقَدَّمَ من امتناعِ الحرف منَ الحَرَكَةِ ، لأنَّ النونَ حَرْفٌ صَحيحٌ // يَحْتَمِلُ الحركاتِ كُلَّهَا ولا [اسْتِثقالٌ](٧٩) ، لأنَّ الحرفَ الصحيحَ لا تُسْتَثْقَلُ فيهِ الحَرَكَةُ ألا تَرَى أنَّ أحَداً لا يَتْرُكُ الاختلافَ في نحوِ رجلٍ وفَرَسٍ لأجلِ الاستثقالِ . والذي مَنَعَ من الاعرابِ(٨٠) اللفظي أنَّهم بَنَوْهُ وأَجْرَوهُ مجرى الحُروفِ .

قالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« والمُعْرَبُ منَ الكَلِمِ صنفانِ : الأسماءُ المتمكنةُ والأفْعَالُ المُضَارِعَةُ ، والحروفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ ، والأسماءُ(٨١) المُتَمَكِّنَةُ ما لَمْ تُشَابِهِ الحروفَ ولم تَتَضَمَّنْ مَعْنَاهَا » .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ أصْلَ الأسماءِ الاعرابُ(٨٢) ، وأَصْلَ الأفعالِ والحروفِ البِنَاءُ لأجلِ أنَّ

---

(٧٧) ج : الاعراب .

(٧٨) ب ، ج : ايراد .

(٧٩) من ج : الصواب ، وفي الأصل : ولا « الاستثقال » .

(٨٠) ج : فالذي منع عن الاعراب .

(٨١) ط : فالأسماء .

(٨٢) ب : اعراب .

الاسمَ يكونُ فيهِ معانٍ تُوجِبُ الاختلافَ كالفعاليةِ والمفعوليةِ والاضافةِ فَلَو لَمْ تَأتِ بالاختلافِ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ المَقَاصِدِ ، وليسَ كذلِكَ الأفعالُ والحروفُ ، لأنَّها تدلُّ صِيَغُها(٨٣) على مَعَانِيها ، أَلا تَرَى أنَّ ضَرَبَ للماضِي ، وسَيَضْرِبُ للمستقبلِ .

وكَذَا مِنْ لابتداءِ الغَايةِ ، وَلَيْسَ فيها شَيءٌ منَ المعاني التي تُوجِبُ اختلافَ اللَّفْظِ . فلو قيلَ(٨٤) : ضَرَبَ ضَرَبُ وضَرَبِ ، أو سَوْفَ وسَوْفُ وسَوْفِ لم يُفْدِ بهذَا الاختلافِ شيئاً ، ومِنَ المُحَالِ أنْ يُغَيَّرَ اللفظُ لغَيرِ معنىً . فلهذا قُلْنَا : انَّ أَصْلَ الفعلِ والحرفِ البِناءُ ، وأَصْلَ الاسمِ الاعرابُ . ثم انَّ الاسمَ قَدْ دَخَلَ على الحرفِ في البناءِ ، والفعلَ على الاسمِ في الاعرابِ ، وكلُّ ذَلِكَ لأجلِ المُشَابَهَةِ . فقالوا : كَمْ رَجُلاً جاءكَ ؟ ومَنْ لَقِيتَ ؟ فَبَنَوْهُمَا لِتَضَمّنِهِمَا مَعْنَى الحَرْفِ الذي هو هَمْزَةُ الاستفهامِ في قولِكَ : أعشرونَ(٨٥) رَجُلاً جاءكَ أمْ ثَلاثُونَ ، وكذا كُلُّ اسْمٍ بُنِيَ فَلِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ الحرفِ أو سَبَبٍ(٨٦) قريبٍ من ذَلِكَ على ما سَتَرَاهُ بَعْدُ .

وأما الفِعْلُ الذي دَخَلَ على الاسمِ في الاعرابِ فنحوُ يَفْعَلُ ، لأنَّكَ تقولُ : هُوَ يَفْعَلُ ، ولَنْ يَفْعَلَ ، فَتَجْعَلُ لَهُ ثلاثةَ أوجهٍ من الاختلافِ ، كَمَا كَانَ ذِلكَ في الأسماءِ نَحْوَ قولِكَ : جاءني زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، ومَرَرْتُ بزيدٍ . وإنَّمَا وَجَبَ هذا الاعرابُ لمشابَهَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وبَيْنَ الاسمِ ، ويأتيكَ ذكرُها بَعْدُ .

وقَوْلُهُ : « والأسماءُ المُتَمَكِّنَةُ ما لَمْ تُشَابِهِ الحروفَ ولَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَاهَا » يَعْنِي ما لَمْ يَكُنْ نَحْوَ ما ذَكَرْنَا من كَمْ ومَنْ ، ألا تَرَى أنَّ نَحْوَ زَيْدٍ وعَمْرٍو لا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى – الحَرْفِ كَمَا يَتَضَمَّنُ المبنيُّ من الأسماءِ نَحْوَ كَمْ وَمَنْ وكَيْفَ وأَيْنَ .

---

(٨٣) ب ، ج : صيغتها .
(٨٤) ب ، ج : فلو قلت .
(٨٥) ج : عشرون .
(٨٦) ب ، ج : أو بسبب .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

[والأسماءُ المُتَمَكِنَةُ][87] في الأمرِ العامِّ لا تَخْلُو مِنْ أنْ تكونَ اسمَ جِنْسٍ كأَسَدٍ وثَوْرٍ وفَهْمٍ وفَضْلٍ وضَرْبٍ وأَكْلٍ وبَياضٍ وسَوَادٍ ، أو مُشْتَقَّةً من ذَلِكَ كَفَهْمٍ وفَاضِلٍ وضَارِبٍ وآكِلٍ[88] وأَسْوَدَ وأَبْيَضَ ، أو منقولةً من ذلِكَ كرَجُلٍ يُسَمَّى بأَسَدٍ أو ثورٍ أو فَضْلٍ » .

قَالَ الشَّيخُ عَبْدُ القاهِرِ :

اعلم أنَّ الأسماءَ المُتَمَكِنَةَ منقسمةٌ الى هذِهِ الأقسامِ الثلاثةِ :

فالأوّلُ اسمُ الجِنْسِ الشَّائعِ في أُمَّتِهِ كقولِكَ : أَسَدٌ وثَوْرٌ وأكلٌ وفَضْلٌ . أَلاَ تَرَى أنَّ ذلكَ لا يخصُّ واحداً بعينِهِ وانّما يكونُ لكلِّ واحدٍ من أمّتِهِ // فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، جَازَ أنْ يكونَ زيداً أو عمراً أو بَكْراً ، وهذِهِ الأسماءُ تكونُ للأعيانِ والمعاني ، فالعينُ كالأَسَدِ والرجلِ ، والمَعْنَى كالفَهْمِ والعِلْمِ .

والقسمُ الثاني ما كانَ مُشْتَقًّا كأحمرَ وأسودَ ، لأنَّها مشتقانِ من الحمرة والسَّوادِ وهَكَذَا حُكْمُ ضَارِبٍ وآكلٍ ، لأنَّهُما مُشْتَقَانِ من الفعلِ الذي هو أَكَلَ وَضَرَبَ أو يَأْكُلُ ويَضْرِبُ والفِعْلُ مُشْتَقٌّ من المَصْدَرِ ، فَلِهَذا ذَكَرَ آكِلاً مع أَسْوَدَ .

والضربُ الثالِثُ وهوَ المنقولُ الى العلميةِ نحوَ زيدٍ ، لأنَّهُ منقولٌ من مَصْدَرِ زادَ يَزِيدُ زَيْداً وزِيَادةً ، وأنشدوا .

/١٤/ وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ فَأَجْمِعُوا أمْرَكُمْ طُرّاً فَكِيدونِي[89]

---

(٨٧) من ب و ج . أبين . وفي الأصل : « وهي » .

(٨٨) ط : وفاضل وآكل وضارب .

(٨٩) البيت لذي الأصبع العدواني في المفضليات ق ١٢/٣١ – ص ١٦١ برواية أبي عكرمة ، وأعاد رواية القصيدة التي منها الشاهد ص ١٦٣ .
ومنسوب أيضا في الكامل للمبرد ٢٩٣ ، وجمهرة اللغة (دزي) ٢٦١/٢ ، وأمالي القالي ٢٥٥/١ ، والموشح =

فَزَيدٌ مَصْدَرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ كأنَّهُ قالَ : زائدونَ ، كما تقولُ : قَوْمٌ صَوْمٌ بمعنى صائمون ، وكَذَا أسدٌ اسمُ رجلٍ منقولٍ من الأَسَدِ الذي هو اسمُ الجِنْسِ ، فقد صَارَ يَدلُّ زَيْدٌ على شَخْصٍ مخصوصٍ بَعْدَ أنْ كَانَ يدلُّ على مَعْنىً ، وهَكَذَا حُكْمُ الأسماءِ المنقولةِ الى العَلَميةِ فكلُّ اسمٍ نَقَلْتَهُ تَغيَّرَ مَعْنَاهُ .

ويُنْقَلُ الفِعْلُ الى العلميةِ ، وذَلِكَ نَحْوَ يشكرَ ويزيدَ وأحمدَ ، فَيَشكُرُ مضارِعُ شَكَرَ ، وأحمدُ من حَمِدْتُ ، وَقَدْ يكونُ منقولاً من الصَّوتِ كقولِهِمْ بَبَّهْ ، قالَ :

/١٥/ لأُنْكِحنَّ بَبَهْ
جَارِيَةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحِبَّهْ
تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَةْ(٩٠)

وَقَدْ يكونُ العَلَمُ مُرْتَجلاً نحوَ غَطَفَانَ ، لأنَّهُ ليس ها هنا شَيءٌ يُسَمَّى غَطَفَانُ فيقالُ انَّهُ منقولٌ منه ، كما قيل : إنَّ زيداً وأَسَداً منقولانِ من المصدرِ واسمِ السبعِ المعروفِ ،

= للمرزباني ٢٤ ، وأمالي المرتضى ١٨٣/١ ، ومواد (زيد) من اللسان ١٨٢/٤ والتاج ٣٦٦/٢ و (عشر) من اللسان ٢٥٠/٦ و (جمع) ٣٠٨/٥ .
وغير منسوب في الاشتقاق لابن دريد ٢٠ ، وتوجيه اعراب أبيات ٩٢ ، – ومقاييس اللغة (زيد) ٤٠/٣ ، وابن يعيش ٣٠/١ .
وورد في ب ، ج برواية « وكيدوني » . وروايته في الموشح « كلا فيكيدوني » . وفي المفضليات – رواية غير أبي عكرمة « شتى فكيدوني » ، وفي الكامل : « فأجمعوا كيدكم » وفي آمالي المرتضى « فأنتم معشر... وكيدوني » ، وفي مقاييس اللغة « كيدا فكيدوني » .

(٩٠) هذه الأبيات لهند بنت أبي سفيان بن حرب أخت معاوية ترقص ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب . وبيه حكاية صوت الصبي . بهذا المعنى وهو صوت نقل الى العملية كما استشهد به عبد القاهر . وبيه في الأصل للأحمق ، ويقال للسمين أيضا . والخِدَبَّة السمينة .
والأبيات منسوبة لأُم عبد الله في الاشتقاق ٧ ، وابن يعيش ٣٢/١ ، ومواد (جذب) اللسان ٣٣٥/١ والتاج ٢٢٩/١ ، و (وا) من اللسان ٣٧٧/٢٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٠٣/١ ، والدرر اللوامع ٤٧/١ . وغير منسوب في جمهرة اللغة (ولحج) ٢٤/١ ، والمنصف ١٢٨/٢ ، والخصائص ٢١٣/٢ ، وأسرار البلاغة ٣٧٤ ، والأشباه والنظائر ٣١٣/١ . ورواية الرابع في ب وج « تحب » وهو تصحيف ، (وبهذه الرواية ورد في ابن يعيش) وقد أرادت بتجب تغلب نساء قريش بحسنها . وهذا المعنى ذكرته حاشية الأصل التي نصت أيضا على أن بيه هو عبد الله بن الحارث بن نوفل رحمه الله ، وذكر معنى « تجب » المتقدم العيني في شواهده . وروى الأول والثاني فقط في اللسان والتاج ولم يرو الثالث في الاشتقاق ، والرابع في الأشباه والنظائر .

والأغلَبُ على الأعلامِ أن تكونَ منقولةً من الأسماءِ نَحْوَ زيدٍ وعَمْرٍو وأَسَدٍ وحَجَرٍ وكَلْبٍ وعَاصِمٍ وعَامِرٍ وسَعْدٍ . والمنقولُ مِنَ الفعْلِ والصوتِ والمرتجلُ قليلانِ بالاضافةِ الى ذلك .

واعلَمْ أنَّ أوّلَ الكلامِ في التأليفِ هو الاسمُ والفعلُ بَعْدَهُ لأنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُشْتَقٌّ من مصدرٍ ، فَضَرَبَ ويَضْرِبُ واضربْ مُشْتَقَّةٌ من الضربِ ، وكَذَا جميعُ الأفعالِ ، فَلاَ فَصْلَ بَيْنَ الرُّباعيّ والثُلاثي وذَوَاتِ الزّيادةِ ، فَدَحْرَجَ وانْطَلَقَ مُشْتَقَّانِ من الدَّحْرَجَةِ والانطلاقِ ، كما أنَّ ضَرَبَ مُشْتَقٌّ من الضَّرْبِ .

(٩١ قالَ الشَّيْخُ الامامُ :

الجيّدُ من العبارة أن يُقَالَ(٩١) : والدليلُ على ذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ(٩٢ على اثباتِ مَعْنًى للشيءِ في زمانٍ ، فَضَرَبَ يَدُلُّ٩٢) على زَمَانٍ ماضٍ وضَرْبٍ فيهِ ، وكذا يَضْرِبُ يَدُلُّ على زمانٍ حَاضِرٍ وضَرْبٍ فيهِ ، وسَيَضْرِبُ على زَمَانٍ آتٍ وضَرْبٍ فيهِ ، فالفعلُ(٩٣) يَتَضَمّنُ المصادرَ ، والمصادِرُ لا تَتَضَمَّنُهُ ، أَلا تَرَى أنَّ الضربَ لا يَدُلُّ على مَا يَدُلُّ عليهِ ضَرَبَ ، كَمَا يَدُلُّ هُوَ على مَا يَدُلُّ عليهِ الضَّرْبُ ، وإذا كانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الحكمُ بأنَّ الفعلَ فَرْعٌ للمَصْدَرِ ومأخوذٌ مِنْهُ ، كما أنَّ الأوانيَ المَصُوغَةَ من الفِضَةِ فَرعٌ عليها ،(٩٤) ومأخوذةٌ منها ، اذ حالُها مع الفضةِ كحالِ الفِعْلِ معَ المصدرِ ، أَلا تَرَى ان السِّوَارَ // فِضةٌ وليس الفِضَّةُ بسوارٍ ، لأنَّ فيهِ زيادةً ليستْ في الفِضَّةِ . كما أنَّ الفعلَ مَصْدَرٌ ولَيْسَ المصدرُ بفِعْلٍ ، لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الزمانِ والمصدرُ لا يدلُّ عليهِ . فلما كانَ الأمْرُ على ما وَصَفْنَا علمتَ أنَّ الفعلَ مأخوذٌ من المصدرِ ، كما كَانَتْ الصّورُ المختلفةُ مأخوذةً من الفضَّةِ .

ودليلٌ آخرُ من نفسِ ما نحنُ فيهِ ، وهو أنَّ المصدرَ يكونُ على مثالٍ واحدٍ نحو الضربِ ، والفعلُ يكونُ على أمثلةٍ مختلفةٍ ، كما أنَّ الفِضّةَ نوعٌ واحدٌ وما يُؤْخَذُ منها أنواعٌ وصُورٌ متفاوتةٌ .

(٩١ - ٩١) ساقط في ب ، ج .

(٩٢ - ٩٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٩٣) ج : والفعل .

(٩٤) ج : ومأخوذ . سهو .

ودليلٌ ثالِثٌ وهو أنَّ الفعلَ يَدلُّ على معنيين : الزمانِ والحَدَثِ ، – والمصدرُ يَدلُّ على معنىً واحدٍ ، فكما يُعْلَمُ ضرورةً أنَّ الأفرادَ أصلٌ للتثنيةِ ، كذلكَ يجب أنْ يُقْضَى بأنَّ المصدرَ الدالَّ على معنًى واحدٍ أصلٌ للفعلِ الدالِ[٩٥] على معنيين .

وأمّا عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ ، فانَّ لها مصادرَ متروكةً ، كما أنَّ رفيعاً له فِعْلٌ متروكٌ منَ الاستعمالِ[٩٦] ، وجاءَ في الشُّذوذِ عَسَى يَعْسَى عَسَىً ، كما جاءَ دَفُعَ رَفَاعةً ، فكما أنَّ رفيعاً بمنزلةِ شريفٍ في أنَّهُ مُشتقٌّ من نحوِ فَعُلَ وان لَمْ يُسْتعملْ رَفُعَ كما أسْتُعْمِلَ شَرُفَ ، كذلكَ[٩٧] عَسَى وما أشبهَهُ مشتقٌّ من مصدرٍ كَضَرَبَ[٩٨] وان لَمْ يُسْتعملْ مصدرُهُ كما أسْتُعْمِلَ مصدرُ ضَرَبَ[٩٨] وكذلكَ عَبادِيدُ[٩٩] جَمْعٌ لواحدٍ لم يُسْتَعْمَلْ .

والفروعُ التي تُرِكَتْ أُصُولُهَا فيها كَثْرَةٌ[١٠٠] ، ولهذا المعنى سَمّى النحويونَ نحوَ الضربِ والقَتْلِ مصدرا[١٠١] ، لأنَّ الأفعالَ إذا كانتْ مأخوذةً منه كانَ هو مصدراً لها ، كمصدرِ الابلِ الذي هو خِلاف المورِدِ . وفي دلائلِ هذا كَثْرَةٌ وفيما ذكرنا كافٍ .

قالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« وهذهِ الأسماءُ[١٠٢] المعربةُ تكونُ على ضربينِ : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ،

فالمنصرفُ ما دخَلَهُ الجرُّ والتنوينُ نحوَ مررتُ برجلٍ ، وذهبْتُ الى عمروٍ ، وغيرُ المنصرفِ ما كانَ ثانياً من جهتينِ [من الجهاتِ التسعِ التي تَمْنَعُ

---

(٩٥) ب : والدال . تحريف .

(٩٦) في اللسان (رفع) ٤٩٠/٩ : « ورجل رفيع الصوت أي شريف . قال أبو بكر ولم يقولوا منه رَفُعَ .

(٩٧) ب ، ج : « وكذلك » .

(٩٨ – ٩٨) ساقط في ب ، ج بسبب انتقال النظر .

(٩٩) في اللسان (عبد) ٢٦٦/٤ العباديد ، والعبابيد الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله . ولا يقع الا في جماعة ، ولا يقال للواحد عبديد ، والنسبة اليهم عباديدي ، قال أبو الحسن : لو كان له واحد لرد في النسب اليه » .

(١٠٠) ج : كثيرة .

(١٠١) ج : مصدر . سهو .

(١٠٢) سقطت « الأسماء » في ب .

الصرفَ][103] فَلَمْ يدخلْهُ الجرُّ مع التنوينِ وكانَ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً نحوَ رأيْتُ ابراهيمَ ومَرَرْتُ بابراهيمَ قبل[104] ، قوله تعالى – (فَحَيّوا بأَحْسَنَ مِنْهَا) –[105] [واذا دَخلَتِ الألفُ واللاّمُ على مالا ينصرفُ أو أُضيفَ أنجرَّ[106] ، كقولِكَ : مَرَرْتُ بالأحْمَرِ ، وبأحمرِ القومِ ، وبابراهيمِهم ، لأنَّ هذا مَوْضِعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ][107] »

قالَ شيخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهرِ :
اعلم أنَّ الأسماءَ على ثَلاثةِ أَضْربٍ :

أحدُها : [108] ما يدخلُهُ التنوينُ معَ الحركاتِ الثلاثِ[108] كرجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو . تقول[109] : هذا رَجُلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ، وصاحبُ الكتابِ يُسمّي هذا النوعَ الأمكنَ[110] . والأمكنُ بمنزلةِ قولِكَ : الأفْضَلُ والأقوى ، وهو مِنْ قولِهم : مَكَنَ يَمْكُنُ مَكَانةً[111] .

والضّربُ الثاني مالا يَلْحَقُهُ التنوينُ ولا يَجْري بالوجوهِ الثلاثةِ في حالِ التّعري من الألفِ واللّامِ والاضافةِ . وذلكَ بابُ مالا ينصرفُ كأحمدَ وأحمرَ ، تقولُ : هذا أحمرُ ، ورأيتُ أحمرَ ، ومَرَرْتُ بأحمرَ ، فيكونُ لفظُ الجرِّ كلفظِ النصبِ ، ولا تقول : مررتُ بأحمرِ كما قلتَ : برجلٍ ، ويُسمّى هذا الضّربُ المتمكنَ ولا يُسمّى الأمكنَ

---

(١٠٣) من ب و ج و ط . وأثباتها أبين .
(١٠٤) ط : بابراهيم (يا هذا)
(١٠٥) آية ٨٦/ النساء ٤ .
(١٠٦) ج : الجر . تحريف . ط : تجر . تصحيف .
(١٠٧) ما بين العاضدتين ساقط من الأصل وهو مثبت في بقية النسخ وط . والسياق يقتضي اثباته .
(١٠٨ – ١٠٨) بدله في ب و ج : « ما يدخله التنوين فكان في موضع الحركات الثلاث » .
(١٠٩) ب ، ج : وتقول .
(١١٠) قال سيبويه في ج ١/ص ٧ : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم . وتركه علامة لما يستثقلون » . وفي اللسان (مكن) ٣٠١/١٧ : « قال الجوهري : ومعنى قول النحويين في الاسم أنه متمكن أي أنه معرب كعمرو وابراهيم ، فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الأمكن كزيد وعمرو . انظر صحاح (مكن) ٢٢٠٦/٦ .
(١١١) لم يرد تصريف هذا الفعل في المعاجم مجردا كما أورده عبد القاهر ، وانما هو مزيد . ففي اللسان (مكن) ٣٠٢/١٧ : « مكنه الله من الشيء وأمكنه بمعنى ، وفلان لا يمكنه النهوض وتمكن من الشيء واستمكن : ظفر . والاسم من كل ذلك المكانة » .

ويُسمّى الأمكنُ متمكنا ، فاذا قيل : الاسمُ المتمكّنُ دخلَ تحتَه // ما ينصرفُ ومالا ينصرفُ . واذا قيل : الأمكنُ ، لم يقع الاّ على المنصرفِ كزيدٍ وعمرٍو .

واعلمْ أنَّ بابَ مالا ينصرفُ قُصِدَ أن يُمْنعَ التنوينَ لأنَّهُ شابهَ الفعلَ ، والتّنوينُ مِنْ علاماتِ التّمكُّنِ(١١٢) ولا يكونُ في الفعلِ ، فلمّا شَابهَ هذا النوعُ من الاسمِ الفعلَ أرادوا أنْ يَمْنَعوهُ بعضَ مالا يكونُ فيهِ وهو التّنوينُ ، ولم يَكُنِ الجرُّ مقصوداً بالمنعِ ، الا أنَّهُ مُنِعَ لكونهِ صاحباً للتّنوينِ ، وذلكَ أنَّهُ شَارَكَهُ في الاختصاصِ بالاسمِ ، فَلَمْ يَكُنْ في الفعلِ كما كانَ الرّفْعُ والنّصبُ ثم حَصَلَ لَهُ أنَّهُ قامَ مقامَ التنوينِ وعاقَبَهُ في الاضافةِ ، تقولُ : غلامٌ ، فتجدُ التّنوينَ ثابتاً فيهِ فاذا أضَفْتَهُ فقلتَ : غلامُ زيدٍ ، وَجَدْتَ المجرورَ قائماً مقامَ التّنوينِ ومعاقباً لهُ ، فلما كانوا قد جَعَلُوا بينَ الجرّ والتنوينِ هذه المناسبةَ والاتصالَ ، وَقَصَدوا أن يَمْنَعُوا هذا البابَ التّنوينَ مَنَعُوهُ(١١٣) الجرَّ أيضاً ، وقالوا : مَرَرْتُ بأحْمَرَ .

والدّليلُ على أنَّ الجرَ غيرُ مقصودٍ مَنْعُهُ البتّةَ ، وأنَّ ذَلكَ كما ذَكَرْنَا من مُصَاحَبَتِهِ التّنوينَ أنّهم لما أمِنوا الحاقَ التّنوينَ بأنْ دَخَلَ الاسمَ الاضافةُ أو الألفُ واللامُ(١١٤) ، أعادُوا الجرَّ فقالوا : مررتُ بأحمدِكُم وبالأحْمَرِ ، ولم يقولوا : بأحمدكُمْ ولا بالأحمرَ(١١٥) ، فلو كانَ من قَصْدِهِمْ مَنْعُ الجرِّ على انفرادِهِ لما أتوا بِهِ حيثُ أمِنوا الحاقَ(١١٦) التّنوينِ ، فينبغي أنْ يُقالَ : انَّ المنصرفَ ما يَدْخُلُهُ الجَرُّ مع التنوينِ ، وغيرَ المنصرفِ ما لَمْ يَدْخلْهُ الجرُّ مع التنوينِ . وكانَ الشّيخُ يُؤثِرُ هذهِ العبارةَ على قولِهِ : مالا يَدْخُلُهُ الجرُّ والتّنوينُ ، لأنَّ ظاهرَ ذلك أنّهما – لا يَدْخلانِهِ بحالٍ واذا قيلَ معَ التّنوينِ لم يَحْتَمِلْ ذلكَ ، وكانَ المعنى أنّهما لا يجتمعانِ . وأمّا وَجْهُ مشابهةِ هذا النوعِ للفعلِ فهو أنَّ الفعلَ بَعْدَ الاسمِ في التأليفِ بدلالةِ ما تقدّمَ من أنّهُ مُشْتَقٌّ من المصدر .

---

(١١٢) ب ، ج : المتمكن .
(١١٣) ب ، ج : منعوا .
(١١٤) ب : والألف واللام .
(١١٥) ج : بأحمر . سهو .
(١١٦) ج : لحاق .

وهذهِ الاسماءُ التي لا تَتَصَرَّفُ[117] يكونُ في كلّ واحدٍ منها سَبَبانِ فَرْعَانِ ، تقول : سعادُ ، فيكونُ فيه التعريفُ والتأنيثُ وكلٌّ واحدٍ منهما فَرْعٌ ، لأنَّ الشيءَ يكونُ منكوراً ثم يُعَرَّفُ ، وكَذَا التّأنيثُ[118] مَرْتَبَتُهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ التذكيرِ ، وكَذَا الأسبابُ التسعةُ فُروعٌ كُلُّهَا وستَرَاها في بَابِهَا ، فَسُعَادُ لمّا دَخَلَهُ فَرْعانِ شَابَهَ الفعلَ من وجهينِ من حيث أنّ الفعلَ فرعٌ ، وهذا الاسمُ قد دَخَلَهُ فرعيةٌ من وجهين . فبعدَ هذا البيانِ يعرفُ معنى قولهِ ما كان ثانياً من جهتينِ وذلك[119] أنَّ كلَّ فرعٍ ثاني الأصلِ[120] ، والأصلُ أولٌ لَهُ ، فالتأنيثُ ثانٍ للتّذكيرِ ، والتّعريفُ ثانٍ للتنكيرِ . وكذا جميعُ الأسبابِ ، واذا كانَ كذلكَ كان سعادُ بتأنيثه ثانياً للمذكرِ وبتعريفِهِ[121] ثانياً للمُنكَّرِ [فيكون][122] ثانياً من وجهينِ ، [123] واذا كانَ ثانياً من وجهينِ[123] ، والفِعْلُ ثانٍ للاسمِ كانَ مُشْبِهاً للفعلِ من وَجْهَيْنِ ، فهذا هو الصحيحُ في تفسيرِ هذهِ العبارةِ ، وهي مما [لم][124] يُسْبَقْ اليهِ الشيخُ أبو عليٍ .

وعَلَى هَذَا السَّنَنِ يكونُ كلُّ اسمٍ غيرَ منصرفٍ // إلاّ أنّا اكتفينا بذكرِ واحدٍ ، اذْ كانَ[125] المقصودُ أنْ يعرفَ معنى هذهِ اللفظةِ . وأمّا تفسيرُ أحكامِ الصّرْفِ ومَنْعِهِ فليسَ هذا موضِعَهُ .

واعلمْ أنَّ قولَهُ : « وكانَ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً » عبارةُ صاحب الكتاب[126] . وقد قالَ أصحابُنا : أنّ هذا تسامحٌ منه في العبارةِ ، لأنَّ الفتحَ من أسماءِ البناءِ ، وَمَا لا

---

(١١٧) ج : لاتنصرف .
(١١٨) ج : والتأنيث .
(١١٩) ب ، ج : وذاك .
(١٢٠) ب ، ج : ثان للأصل .
(١٢١) ب ، ج : وتعريفه .
(١٢٢) من ب و ج : الصواب وفي الأصل « يكون » تحريف .
(١٢٣ - ١٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٢٤) من ج . أصوب . وفي الأصل وب : مما « لا » .
(١٢٥) اذا كان . سهو .
(١٢٦) انظر سيبويه ج ١ ص ٦ ونص عبارته : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحا استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر » .

يَنْصَرِفُ لَيْسَ بمبنيٍّ ، فحقُّهُ عندَهُم أنْ يُقَالَ : وكانَ في موضعِ الجرِّ منصوباً . (١٢٧ قالَ الامامُ عَبْدُ القاهرِ١٢٧) : والقولُ فيهِ عندي أنَّ صاحبَ الكتابِ استعملَ الفتحَ تحقيقاً ، وأنَّ المعنى يَقْتَضِي استعمالَهُ هنا ، خصوصاً وانْ لَمْ يَكُنْ مالا ينصرفُ مبنياً .

بيانُ ذلكَ أنَّهُ قد ثَبَتَ أنَّ الأسماءَ التي هي الرفعُ والنّصبُ والجرُّ ليست تَدُلُّ على الحركاتِ فَقَطْ ، ولكنْ عليهَا مقترنةً بالدلالات المعلومةِ ، فالرفعُ اسمُ الضمةِ(١٢٨) اذا اقترنَ بهَا الدلالةُ على معنى مخصوصٍ واختصتْهُ(١٢٩) بحالٍ دونَ حالٍ ، وكَذَا النصبُ والجرُّ ، فاذا قيلَ : انَّ الاسمَ مرفوعٌ ، فالمرادُ أنَّ فيهِ ضمَّةً دالةً على معنىً مخصوصٍ من شأنِهَا أن تزولَ بزوالِ ذلكَ المعنى ، وكَذَا اذا قُلْتَ : منصوبٌ ، فالمُرادُ أنَّ فيهِ فتحةً جُعِلَتْ علماً لمعنىً لذا زالَ ذَلِكَ المعنى زالتِ الفتحةُ وكذا المجرورُ ، واذا قُلْتَ : مضمومٌ ومفتوحٌ ، فالمرادُ أنَّ فيهِ فتحةً وضمةً بمنزلةِ أنْ تقولَ : ممدودٌ ، مثلا ، تُريدُ : فيهِ مدّ في أنّكَ تقصدُ صفةَ اللفظِ لا كونَهُ دالاً على أمرٍ ، ونحنُ نعلمُ أنَّ الفتحةَ في دالِ أحمدَ اذا قلت : مررْتُ بأحمدَ وهذا غلامُ أحمدَ ، لا تدلُّ على ما تدلُّ عليه في رأيتُ أحمدَ ، وضربتُ(١٣٠) زيداً ، من المعنى ، وكيفَ والاسمُ مضافٌ اليه(١٣١ نعنى غلامَ أحمدَ١٣١) ، والفتحةُ في : زيداً ، تدلُّ على المفعوليةِ . (١٣٢ وانّما الفتحةُ هُنَا قائمةٌ مقامَ أختِهَا١٣٢) ، ونَابَتْ عَنْهَا لِعِلَّةٍ أوْجَبَتْ ذلكَ ، فلما كانَتِ الفتحةُ غيرَ دالةٍ على المَعْنَى الذي(١٣٣) لأجلِهِ سُمِّيَت نصباً ، سُمِّيَ الاسمُ مفتوحاً كما تقولُ : وكانَ الاسمُ في موضعِ الجرِّ محركاً بالفتحةِ ، واذا قلتَ : وكانَ في موضعِ الجرِّ منصوباً ، لم يَصحَّ على الظاهرِ اذ هو كقولكَ : وكانَ في موضعِ الجرِّ مفعولاً ، من حيثُ أنَّ المنصوبَ حقيقتُهُ أنْ يكونَ في الاسمِ فتحةٌ دالةٌ على المفعوليةِ فانما يحتملُ ذلكَ اذا تُؤُوِّلَ على أنَّ المرادَ : وكان في موضعِ الجرِّ على صورةِ المنصوبِ ولفظِهِ ، فأمّا أنْ يكونَ منصوباً على الحقيقةِ فلا يُتَصوَّرُ البَتَةَ .

(١٢٧ - ١٢٧) ساقط في ب و ج . وهي عبارة في غير موضعها ولعلها مقحمة من ناسخ الأصل .

(١٢٨) ب ، ج : اسم للضمة .

(١٢٩) ب ، ج : واختصت .

(١٣٠) ج : ورأيت .

(١٣١ - ١٣١) ساقط في ب و ج .

(١٣٢ - ١٣٢) بدله في ب و ج : وانما الفتحة هنا حركة قامت مقام اختها .

(١٣٣) ب : التي . تحريف .

ونظيرُهُ أنَّكَ تقولُ في العَدَدِ نحو ثلاثةِ رجالٍ : انّهُ يكونُ في حالِ التّنكيرِ مؤنّثاً . تُريدُ : صورتُهُ صورةُ المؤنَّثِ ، لا انّه في المعنى مؤنَّثٌ ، ولكنْ لَمّا كانَ التّاءُ عَلَماً للتأنيث في الكلامِ ، ثم وَجَدْتَهُ فيهِ جَازَ وصفُهُ بالمؤنَّثِ مجازاً ، كذلكَ الفتحةُ لما كانَتْ اذا وُجدتْ في الأسماءِ المعربةِ ، سُمّيَت نصباً ، جَازَ أن يُسمّى(١٣٤) هذا منصوباً ، واذا حَقَّقْتَ قلتَ : العَدَدُ تدخُلُهُ التّاءُ في حالِ التذكيرِ ، وتَسْقُطُ منه في حالِ التأنيثِ ، فكَذَا التحقيقُ في مسألتِنَا أن تقولَ : مالا ينصرفُ يُحَرَّكُ في حالِ الجرِّ بالفتحةِ ، أو يكونُ مفتوحاً في حالِ الجرِّ(١٣٥) ، أي كَذَا يكونُ لَفْظُهُ . فقد بانَ من هذهِ الجملةِ أنَّ الحقيقةَ ما ظنوهُ مجازاً ، والمجازُ ما تَوهّموهُ // حقيقةً فاعرفْهُ .

والضربُ الثّالثُ ما لَمْ يَكُنْ فيهِ تنوينٌ ولا اعرابٌ ، وكانَ مبنّياً على ما تقدَّمَ من نحوِ أينَ وكيفَ ، ويُسمّى غيرَ متمكنٍ ، فالمرتبةُ الأولَى : الجمعُ بينَ اختلافِ الحركاتِ والتّنوينِ . والثانيةُ : ابقاءُ الاعرابِ ومنعُ التّنوينِ . والثالثةُ : قنصُهُما جميعاً .

قَالَ الشّيخُ أبو علي :

« والأفعالُ المُضَارِعَةُ ما لحقتْ أوّلَهُ(١٣٦) زيادَةٌ من هذهِ الزياداتِ الأرْبَعِ (١٣٧ (التي هي أفعلُ أنا ، ونَفْعَلُ نحنُ ، وتَفْعَلُ أنْتَ أو هيَ ، ويَفْعَلُ هو)١٣٧) ، فهذهِ الأفعالُ أُعْرِبَتْ لمضارعتِهَا الاسمَ ، ومشابهتِهَا له بأنَّهُ(١٣٨) اذا قيلَ : هو يَفْعَلُ ، صَلحَ أن يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ(١٣٩) ، فاذا لحقَه السينُ(١٤٠) أو سوفَ فقيلَ : سيفعلُ أو سوفَ يفعلُ ، خَلُصَتْ للاستقبالِ ، وزالَ بدخولِ الحرفِ عليهِ الشّياعُ الذي كانَ فيهِ

---

(١٣٤) ج : أن سمي . تحريف .

(١٣٥) ب : في حال الجر « بها » ، ج : في حال الجر « بالفتحة » .

(١٣٦) ط : أوائلها .

(١٣٧ – ١٣٧) العبارة في ب ، ج ، ط : التي هي الهمزة في أفعل أنا ، والنون في نفعل نحن ، والتاء في تفعل أنت أو هي ، والياء في يفعل هو .

(١٣٨) ب ، ط : وذلك أنه .

(١٣٩) ب : للحال والاستقبال .

(١٤٠) ط : الحقت السين .

قبلُ[١٤١] فصارَ كالاسمِ الذي دَخَلَهُ لامُ المعرفةِ[١٤٢] نحوَ الرجلِ[١٤٣] فقصرتهُ على مخصوصٍ بَعْدَ أنْ كانَ شائعاً » .

قالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ الأفعالَ المضارعةَ هي المشابهةُ للأسماءِ ، والمُضارعةُ مُشتَقَّةٌ من الضرعَيْنِ[١٤٤] كأنَّ المعنى أن الشّيئَيْنِ اذا تَشَابَها فكأنَّهُمَا قد رَضَعَا من ضَرْعٍ واحدٍ ، وقيلَ انَّ ذلكَ لما بَيْنَ الضّرعَيْنِ من المُشَابَهَة . والمضارعُ ما كانَ في أوّلهِ احدى الزوائدِ الأربعِ التي هي الهمزةُ والياءُ والتاءُ[١٤٥] والنُّونُ ، فالهمزةُ في أفعلُ وهو للمتكلّمِ ، والتاءُ في تَفْعَلُ وهو للمخاطبِ أو المؤنّثِ الغائبةِ ، كقولكَ : هندٌ تَفْعَلُ ، والنّونُ في نفعلُ وهو للمتكلمِ ، اذا أشركَ غيرَهُ في الفعلِ ، والياءُ في يفعلُ وهو للمذكّرِ الغائبِ ، كقولكَ : زَيْدٌ يفعلُ ، وكانَ يجبُ ان يقولَ : الزياداتُ الأربعُ التي هي الهمزةُ في أفْعَلُ أنا ، والنونُ في نَفْعَلُ نحنُ ، والتاءُ في تَفْعَلُ أنتَ والياءُ يَفْعَلُ هُوَ ، الاّ أنَّهُ تَرَكَ ذلكَ اختصاراً .

وَمُضَارعةُ هذهِ الأفعالِ الأسماءَ[١٤٦] من ثلاثةِ أوْجهٍ :

أحدُهَا : أنَّ هذهِ الأمثلةَ فيها شِياعٌ وعمومٌ ثم يدخلُ عَلَيْها حرفٌ يُزيلُ شِياعَها ويُخلصُهَا لشيءٍ واحدٍ تقول : زَيْدٌ يأكلُ ، فيصلحُ أنْ يكونَ مُلْتَبساً بالفعلِ ، وأنْ لا يكونَ قد شَرَعَ فيهِ بَعْدُ ، فاذا قُلْتَ : سيفعلُ أو سوفَ يَفْعَلُ خلصَ لأحدِ الوجهينِ وهو الاستقبالُ فلا يصلحُ للحالِ بدلالةِ ما تقدَّمَ من أنَّهُ لا يجوزُ أن تقولَ : سيفعلُ ، وهو في الفعلِ . فلما كانَ كذلكَ صارَ[١٤٧] بمنزلةِ الأسماءِ الشائعةِ كرجلٍ وفَرَسٍ ، لأنَّكَ تقولُ : جاءني رَجُلٌ ، فلا يختصُّ بواحدٍ من النّوعِ ، ثم تُدْخِلُ عليهِ حرفاً يَخُصّهُ بواحدٍ معينٍ .

---

(١٤١) سقطت « قبل » في ج .

(١٤٢ - ١٤٢) بدله في ب وط : فصار كالاسم اذا دخل عليه لام التعريف .

(١٤٣) ط : نحو الرجل « والغلام » .

(١٤٤) ب : من الضرع .

(١٤٥) ب : والتاء والياء .

(١٤٦) ج : للأسماء .

(١٤٧) ج : وصار . تحريف .

تقولُ : جاءني الرجلُ الذي تعلمُ ، فيصيرُ بحيث تَضَعُ اليدَ عليهِ ، فقد تقرّرَ المشابهةُ بينَ الاسمِ وهذا النوعِ من الفعلِ من حيث أنّكَ أزلتَ الشّياعَ في كلِ واحدٍ منهما بحرفٍ أدخلْتَهُ على أولهِ . فالسّينُ في(١٤٨) سيفعلُ بازاءِ اللامِ في الرجلِ ، وهكذا حُكْمُ تَفْعَلُ وأفْعَلُ ويَفْعَلُ .(١٤٩)

والوَجْهُ الثاني من المُشَابهةِ أنّكَ تقولُ : ان زيداً ليَخرجُ ، فتدخلُ لامَ – الابتداءِ على يفعلُ وهو مما يَخْتَصُّ(١٥٠) بالأسماء ، ألا تَرَى أنَّ الابتداءَ لا يكونُ في الفعلِ ، كيفَ والفعلُ لا يُخْبَرُ عنهُ ، وكلُّ مبتدأٍ مُخْبَرٌ عنه فلمّا أدخلوا هذهِ اللامَ الموضوعةَ للأسماءِ على هذا القبيلِ // من الفعلِ فقالوا :(١٥١) انَّ زيداً ليفعلُ ، بدلَ قولكَ : إنّ زيداً لَفاعلٌ ، كان ذلكَ مشابهةً بينهُ وبينَ الاسمِ ، والدليلُ على ذلكَ أنَّهُ لا يدخلُ على كلِّ فعلٍ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : ان زيداً لَقَامَ ، فَتُدْخِلُهُ على مثالِ الماضِي المحضِ ، وأما قولُهُ :

/١٦/ حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَاموا فَمَا انْ من حَدِيثٍ ولا صَالِ(١٥٢)

فانّ اللامَ في لناموا للقسمِ مِثْلُها في قولكَ : واللهِ لَفَعَلَ ، ولَيْسَتْ بلامِ الابتداءِ في قولكَ : لَزيدٌ خَارجٌ ، ومِمّا يَقْطَعُ بأنَّ دخولَ اللام على يفعلُ في قولكَ : انَّ زيداً لَيَفْعَلُ لأجلِ تشبيههِم لَهُ بالاسمِ أنَّهُ(١٥٣) لا يدخلُ على مثالِ الأمرِ البتّةَ ، لو قلت : لِاضْرِبْ زيداً يا عمرو ، ولأكْرِم أخاكَ يا رجلُ لَمْ يَجُزْ . ولوكانَ للامِ الابتداءِ أصْلٌ في الفعلِ

---

(١٤٨) سقطت « في » في ج .

(١٤٩) سقطت « ويفعل » في ج .

(١٥٠) ج : « ما » يختص . تحريف .

(١٥١) ج : وقالوا .

(١٥٢) البيت لأمريء القيس في ديوانه ق ٢٣/٢ ص ٣٢ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٢٣/٢ ص ٣٨ ، والمفصل ٣٢٧ ، وشرحه لابن يعيش (صدره) ٢٠/٩ و ٩٧ ، واللسان (حلف) ٣٩٨/١٠ ، وشواهد المغنى ٣٤١/١ وش ٢٧٨ ج ٤٩٤/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٩٨/١ ، والدرر اللوامع ٤٨/٢ .
وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٢٩١ ج ١ ص ١٧٣ ، وهمع الهوامع ٤٢/٢ وورد في ب و ج « من حديث وصال » سهو .
والشاهد في قوله « لناموا » . والأصل « لقد ناموا » اذ أن لام القسم اذا دخلت على الفعل الماضي كان معها « قد » .

(١٥٣) ج : لانه . تحريف .

لَوَجَبَ أن تَدْخُلَ في كلِّ نَوعٍ منهُ ولا تَخْتَصَّ بالمضارعِ . فلما كانَ كذلكَ دلَّ على مشابهةِ هذا القبيلِ للأسماءِ .

والوَجْهُ الثالثُ أنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ يَكْتُبُ ، فيقعُ موقعَ كاتبٍ ويكونُ بمعناه والوجهانِ الأوّلانِ عليهما الاعتمادُ واياهما ذَكَرَ صاحبُ الكتابِ .(١٥٤)

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍ :

« فضارعتُهَا الاسمَ أوجبتْ لها جملةً اعرابُها الذي هو الرفعُ والنصبُ والجزمُ . فأما الرفعُ فيها خاصةً(١٥٥) فلوقوعِهَا موقع الاسمِ كقولِنَا : مَرَرْتُ برجلٍ يكتبُ ، – [فيكتب](١٥٦) ارتفعَ لوقوعِهِ موقعَ كاتبٍ ، فالمعنى الذي رَفَعْتَ بهِ غيرُ المعنى الذي أعْرَبْتَ بهِ » .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القاهرِ :

اعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ لما ضارعتِ الأسماءَ من حيثُ ذَكَرْنَا(١٥٧) استحقت بذلك أنْ يكونَ لَهَا الاعرابُ الذي حقيقتُهُ اختلافُ الآخرِ باختلافِ العوامل . كما كانَ ذلكَ للأسماءِ(١٥٨) ، فلكلٍّ واحدٍ من الأنحاءِ الثلاثةِ التي هي الرفعُ والنصبُ والجزمُ عاملٌ ، كما

---

(١٥٤) ذكر سيبويه هذين الوجهين من مشابهة الفعل المضارع للأسماء في ج ١ ص ٣ بقوله : وانما ضارعت – يقصد الأفعال – أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : ان زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق فعل اللام . وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذاك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة ... ولدخول اللام قال الله تعالى : وان ربك ليحكم بينهم (آية ١٢٤ / النحل ١٦) أي لحاكم ، ولما لحقها من السين وسوف ، كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة .

(١٥٥) ب ، ج ، ط : موقع الاسم « خاصة »

(١٥٦) من ب ، ج ، ط . الصواب .

(١٥٧) ج : ذكرما : تحريف .

(١٥٨) ج : الأسماء . تحريف .

أنَّ لكلِ واحدٍ من الرفعِ والنّصبِ والجرِّ عاملاً في الأسماءِ فعاملُ الرفعِ معنويٌّ ، وهو وقوعُهُ موقعَ الاسمِ . وذاكَ أنَّكَ تقولُ : زَيْدٌ يَكْتُبُ ، فيكونُ الموضعُ صالحاً للاسمِ . اذ لو قُلْتَ : زيدٌ كاتبٌ ، كانَ أسدَّ كلامٍ ، فالذي عملَ الرفعَ في يَفْعَلُ هو هذا المَعْنَى الذي ذَكَرْنَا ، ولَيْسَ عامِلُهُ بلفظيٍّ كما كانَ نحو إنَّ وضَرَبَ في قولِك : أنَّ زيداً منطلقٌ ، وضَرَبَ زيدٌ ، لفظياً ، لأنَّ وقوعَهُ موقعَ الاسمِ معنىً يُعَبَّرُ عنهُ ، وليسَ للسانِ فيهِ نصيبٌ . ومَعْنَى قولِ الشَّيْخِ أبي عليٍّ : « فالمعنى الذي رُفِعَتْ بهِ غيرُ المَعْنَى الذي أُعْرِبتْ [(١٥٩) به] انَّ جملة الاعراب وَجَبَتْ بالمضارعةِ الموصوفةِ والرفعُ وَجَبَ بوقوعِهِ مَوْقعَ الاسمِ ، فوجبُ الرَّفْعِ غيرُ مُوْجبِ الاختلافِ الذي هو الاعرابُ على الاطلاقِ .

وَيَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَ أنَّ المقصودَ بقولِهِ « ارتفعَ لوقوعِهِ موقعَ كاتبٍ » ، أنَّ وقوعَهُ موقعاً يصلُحُ للاسمِ هو الذي رَفَعَهُ لا أنَّ كونَهُ بمعنى كاتبٍ أوجبَ رَفْعَهُ . ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : يقومُ الزيدانِ ، ويَخْرجُ القومُ ، فترفعهُ وانْ لم يَكُنْ بمعنى قائمٍ اذ لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : قائمٌ // الزيدانِ . وقائمٌ القومُ ، فارتفاعُهُ لأجلِ وقوعِهِ موقعَ جنسِ الاسمِ . ألا تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : يقومُ الزيدانِ ، أمكنكَ أن تأتيَ بالاسم فتقولُ : الزيدانِ قائمانِ أو زيدٌ أخوكَ . واذا لم يكُنْ الفعلُ مرفوعاً لم تقدرْ على الأتيانِ بالاسمِ . ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : لَنْ يَخْرُجَ زيدٌ ، لمْ يمكنْكَ أن توقعَ الاسمَ بَعْدَ [لَنْ](١٦٠) فتقولُ(١٦١ : لَنْ١٦١) زيدٌ خارجٌ ، كَمَا يمكنكَ أنْ توقعَهُ بَعْدَ هَلْ مَثَلاً فتقولُ بدلَ قولِكَ هَلْ يَخْرجُ زيدٌ : هَلْ زَيْدٌ أخوكَ ؟ ولوكانَ موجبُ الرفعِ في يكتبُ موافقته لكاتبٍ في المَعْنَى ، دونَ وقوعِهِ موقعَ الاسمِ على الاطلاقِ ، لَوَجَبَ أنْ لا يجوزَ يقومُ الزيدانِ ، لانكَ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : قائمٌ الزيدانِ .

وعاملُ النّصبِ لَنْ وأخواتُهُ ، وعاملُ الجزمِ لَمْ وأخواتُهُ ، وسنذكرُ أحكامَهَا في موضِعِهَا ، فَقَدْ ثَبَتَ لكلِّ وجهٍ من هذهِ الوجوهِ التي جُعِلَتْ اعراباً للفعلِ عاملٌ كَمَا كانَ

---

(١٥٩) من ب ، ج . وهي كذلك في موضعها الأول من الأصل وفي ط ، وهي في هذا الموضع من الأصل « وفيه » .
(١٦٠) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « ان » . تحريف .
(١٦١ - ١٦١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

ذلكَ في الأسماءِ . فانْ قُلْتَ : أنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَرَبَ زيدا ، فيكونُ واقعاً مَوقعَ الاسمِ ، كَما وَقَعَ يكتبُ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَكْتُبُ . ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أمسِ ، بَدَلَ قولِكَ : ضَرَبَ أمسِ ، كانَ جائزاً ، فكيفَ لم تَرْفَعْ ضَرَبَ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ فتقولُ : ضَرَبُ كما رَفَعْتَ يَكْتُبُ ؟ . فالجوابُ أنَّ هذا غَلَطٌ لأجلِ(١٦٢) انَّ وقوعَ المضارعِ موقعَ الاسمِ انّما عَمِلَ فيهِ الرفعَ بَعْدَ استحقاقِهِ الاعرابَ بالمشابهةِ التي ذَكَرْنَا(١٦٣) ومثالُ الماضي لم تَحْصلْ له تلكَ المضارعةُ فيجبُ أنْ يعملَ فيهِ الرفعَ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ . ألا تَرَى أنَّ مثالَ الماضي لا يكونُ فيهِ شياعٌ وعمومٌ يرتفعانِ بحرفٍ يدخلُ عليهِ كَمَا كانَ في مثالِ يَفْعَلُ ، وانّما يكونُ مثالُ فَعَلَ لنوعٍ واحدٍ(١٦٤) من الزّمانِ . وكذا لا يدخُلُهُ لام الابتداءِ نحوَ : انّ زَيْداً لَقَامَ . وانما يعملُ العاملُ بَعْدَ أنْ يحصلَ موجبُ الاعرابِ ، فَكَما أنَّكَ تقولُ : أعجبني أنْ خَرَجَ زَيْدٌ ، فَتُدْخَلُ أنْ على خَرَجَ ولا يكونُ لَهُ عَمَلٌ ، كما يكونُ اذا قُلْتَ : يُعْجِبُني أنْ يخرجَ ، لأجلِ أنَّهُ لَمْ يُشَابهْ الاسمَ فيستحقّ النّصبَ كما استحقَّهُ يخرجُ بالمشابهةِ ، وكذا تقولُ : انْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ عمروٌ ، فلا تَجْزِمُهُ كما تَجْزِمُ في يَفْعَلُ اذا قُلْتَ : أنْ تَخْرُجْ أخْرُجْ . كذلكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَرَبَ ، فلا يعملُ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ فيهِ الرّفْعَ ، كما يعملُ في يضربُ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ ، لأنَّ موجبَ الاعرابِ اذا لم يحصلْ لم يكنْ للعاملِ تأثيرٌ في اللفظِ ، ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : مِنْ أيْنَ أنْتَ ؟ فلا تَعْمَلُ مِن(١٦٥) في أينَ كما تَعْمَلُ في زيدٍ ، لأنَّ الاسمَ لما فارقَهُ التمكّنُ الذي هو موجبُ الاعرابِ بمشابهةِ الحرفِ(١٦٦) ، وتضمنّهِ معناهُ لم يَكُنْ لدخولِ العاملِ تأثيرٌ في لَفْظِهِ . ونَظَرَ بعضُ الكوفيينَ الى هذا السؤالِ ولم يتحققْ الفرقَ بينَ موجبِ الاعرابِ وعامِلِهِ فاعترضَ على صاحبِ الكتاب من غيرِ بصيرةٍ // وهُوَ أحمدُ بنُ يَحْيَى(١٦٧) وكانَ الشّيخُ أبو الحسين رحمهُ اللهُ يقولُ : خَبَطَ

---

(١٦٢) سقطت «لأجل» في ب ، ج .

(١٦٣) ج : ذكرناها .

(١٦٤) ب ، ج : بنوع واحد .

(١٦٥) سقطت «من» من ب وج .

(١٦٦) ج : بمشابهته الحرف .

(١٦٧) احمد بن يحيى (٢٠٠ - ٢٩١) هو أبو العباس أحمد بن زيد بن سيار مولى بني شيبان ، المعروف بثعلب ،

=

أحمدُ بنُ يَحيَى(١٦٨) خَبْطاً في ذلكَ ، وهو وان كانَ(١٦٩) كبيراً فالحقُّ أكبرُ منهُ .

= أمام الكوفيين في النحو واللغة أخذ عن ابن سلام وابن الأعرابي وسلمة بن عاصم ، وروى عنه اليزيدي وعلي بن سليمان وابن بشار الأنباري ،

ولثعلب كتب كثيرة أهمها : المصون ، واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن ، والقراءات ، وحد النحو ، والمجالس ، والفصيح .

انظر ، ترجمته في طبقات الزبيدي ١٥٥ - ١٦٨ والفهرست لابن النديم ٤٣٨ هـ ومعجم الأدباء ١٠٢/٥ - ١٤٦ وانباه الرواة ١٣٨/١ - ١٥١ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي ، وبغية الوعاة ١٧٢ - ١٧٤ ، وطبقات القراء ١٤٨/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٢ ، والأعلام ٢٥٢/١ .

وقد تعرض النحاة الى موجب الاعراب في الفعل المضارع وعدمه في الفعل الماضي وتعليل ذلك . انظر سيبويه ٣/١ - ٤ ، والمقتضب ٨٠/٤ - ٨٢ ، والأنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٣ جـ ٢/ ٥٤٩ - ٥٥٥ .

(١٦٨) ج : يحيى بن احمد . سهو .

(١٦٩) ج : وهو ان كان .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ : « بابُ البناءِ »

البناءُ خِلافُ الاعرابِ ، وهو أنْ لا يختلفَ الآخِرُ باختلافِ العاملِ[1] ولا يَخْلُو البناءُ من أنْ يكونَ على سكونٍ أو على حركةٍ . فالبناءُ على السُّكونِ يكونُ في الاسمِ [2 والفعلِ والحرفِ ، فالبناءُ على السكونِ في الاسم2] نحوكَمْ ومَنْ واذْ ، تقولُ : بِكَمْ رجلاً مَرَرْتَ ؟ وكَمْ رجلاً[3] جاءَكَ ؟ وكم رجلاً ضَرَبْتَ ؟ فتختلفُ العوامل[4] ولا يختلفُ الآخِرُ كما اختلفَ آخرُ المُعْرَبِ حيث اختلفَ العاملُ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ البناءَ نقيضُ الاعرابِ ، لأنَّ حقيقتَهُ أنْ يثبتَ آخرُ الكلمة على صورةٍ واحدةٍ فلا يَتغيَّرُ بدخولِ العواملِ المختلفةِ . تقولُ : من جاءَكَ ؟ فيكونُ مَنْ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، اذ هو بمنزلةِ قولِكَ : أيُّ رجلٍ جاءكَ . وتقولُ : مَنْ لَقيتَ ؟ فيكونُ في موضعِ نصبٍ ، وبِمَنْ مَرَرْتَ ؟ فيكونُ في موضعِ جرٍّ ، ألا تَرَاكَ تقول : أيَّ رجلٍ لقيتَ ؟ وبأيِّ رجلٍ مَرَرْتَ ؟ فآخرُ الاسمِ باقٍ على السكون مع اختلافِ هذهِ العواملِ ، وليسَ بمتغيِّرٍ تَغيُّرَ زيدٍ في قولِكَ : زيدٌ جاءني[5] ولقيتُ زيداً ، ومَرَرْتُ بزيدٍ .

وأصلُ البناءِ السُّكونُ ، لأنَّهُ اذا كانَ نقيضُ الاعرابِ وَجَبَ أنْ يكونَ بنقيضِ

---

(١) ج : لاختلاف العامل .
(٢ - ٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(٣) ج : وكم رجالا . تحريف .
(٤) ج : فيختلف العامل .
(٥) ب ، ج : جاءني زيد . أولى ، لمقتضى السياق .

الحركةِ[٦] التي باختلافِهَا يحصلُ الاعرابُ . فانْ وجدَ شيءٌ مبنيٌّ على الحركةِ فلأَحَدِ ثلاثةِ أشياءَ .

أَوَّلُهَا : التقاءُ الساكنينِ ، وذلكَ نحوَ هؤلاءِ وأينَ وكيفَ . والأَصْلُ السُّكونُ ، الا أَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ قبلَ الهمزةِ في هؤلاءِ ساكنٌ ، وهوَ الألفُ ، حرِّكوهَا لئلا يجتمعَ ساكنانِ . وهكذا حكمُ أينَ وكَيْفَ لأنَّ قبلَ الحرفِ الأخيرِ[٧] منهما ياءً ساكنةً .

والسَّبَبُ الثاني : أنْ يَلْزَمَ الابتداءُ بالساكنِ . وذلكَ نحوَ الكافِ في ضَرَبَكَ ، بَنَوهُ[٨] على الحركةِ ، لأنَّه ضميرُ المنصوبِ ، [٩ والمنصوبُ في حكمِ المنفصلِ تقديراً[٩] وان اتصلَ لفظاً ، فلما كانَ كذلكَ ألزموهُ الحركةَ جرياً على مُقْتَضَى المعنى ، ولم يبنوهُ على السُّكونِ . كما جَعَلُوا ضميرَ الفاعلِ في قولكَ : قَامَا ، وقَامُوا ، ساكناً لما كانَ الفاعلُ مُتَّصلاً بالفعلِ تقديراً ولفظاً اذ كانَ[١٠] لا يجوزُ تقديمُهُ على الفعلِ كقولكَ : الزيدانِ ضَرَبَكُمَا[١١] كما تقولُ : زيداً ضَرَبْتُ ، فتقدَّمَ المفعولَ على الفعلِ ، ومن ذلكَ كانَ التشبيهُ في قولِ[١٢] مَنْ جَعَلَهُ اسماً فقالَ : جاءني كزيدٍ ، كما تقولُ : مثلُ زيدٍ ، ويدخلُ عليهِ حرفُ الجرِّ كقولِهِ :

/١٧/ يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[١٣]

---

(٦) ج : نقيض الحركة .
(٧) ج : الحروفِ الأُخَر .
(٨) ج : فبنوه .
(٩ - ٩) بدله في ج : والمنصوب في الحكم منفصل تقديرا .
(١٠) ج : اذا كان . سهو .
(١١) ج : الزيدان ضرب .
(١٢) ج : في قولك . سهو .
(١٣) البيت للعجاج يصف نسوة ، وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وقد نسب له في الشواهد الكبرى للعيني ٢٩٤/٣ وما بعدها ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨/٢ ، وشواهد المغنى ش ٢٨٧ ج ٥٠٣/١ ، والخزانة ٢٦٣/٤ وما بعدها ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٢٩ ، والدرر اللوامع ٢٨/١ .
والبيت لم ينسب في اصلاح المنطق ٢٥٥ ، والمخصص ١١٩/٩ ، - والمفصل ٢٨٩ ، ومادة (همم) من اللسان ١٠٤/١٦ والتاج ١١٠/٩ وهمع الهوامع ٣١/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٣ .
وورد في ج « يضحك » . تحريف . وانْهَمَّ البَرَدُ بمعنى ذابَ .

يُريدُ عن مثلِ البَرَدِ ، فالكافُ ها هنا اسمٌ بني على الحركةِ لئلا يلزمَ الابتداء بالسَّاكنِ مثل الكافِ في ضَرَبَكَ ، والتمثيلُ بهذا أوضحُ لأنَّه ينفصلُ لَفْظاً وتقديراً(١٤) كقولكَ : عَنْ كَالبَرَدِ ، والكافُ في نحوِ ضَرَبَكَ لا ينفصلُ مما قَبْلَهُ لَفْظاً وان انفصل تَقْدِيراً .

والسَّبَبُ الثالثُ : أنْ يَجْرِيَ للاسمِ(١٥) // تَمَكُّنٌ ثم يَعْرِضُ فيهِ البناءُ وذلكَ قولُهم : ياحَكَمُ في النِّداءِ ، لأجلِ أنَّ حكماً اسمٌ مُتصرِّفٌ بوجوهِ الاعرابِ في الكلامِ ، تقولُ : هذا حَكَمٌ ، ورأيْتُ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بحَكَمٍ ، فَلَمَّا قُصِدَ بناؤُهُ في حالِ النِّداءِ لعلةٍ تُذْكَرُ بعدُ بُنِيَ على الحَرَكَةِ ، ليكونَ فرقاً بينَهُ وبينَ مالم يَنَلْ نَصيباً منَ التَّمكُّنِ كَمَنْ واذْ ، فَلَيْسَ من لفظٍ مبنيٍّ على الحَرَكَةِ الا وفيهِ احْدَى هذهِ العِلَلِ التي وَصَفْنَا .

وَبَعْدُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ الأسماءَ أصْلُها الاعرابُ ، وأنَ البناءَ يأتيها لمشابهةٍ(١٦) تَتَقَرَّرُ بَيْنَها وبينَ الحروفِ ، كما أنَّ الأفعالَ أصْلُهَا البناءُ(١٧) ، وإنَّما أُعْرِبَ(١٨) منها ما يُضَارِعُ الأسماءَ . فَكَمْ في قولِكَ : كَمْ رَجُلاً ، بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ الذي هو همزةُ الاستفهامِ ، أَلا تَرَى أنَّه بمنزلةِ أنْ تقولَ : أَعشْرونَ(١٩) رجلاً جاءَكَ أم ثلاثونَ ؟ وأعشرينَ رجلاً ضربتَ أم ثلاثينَ ؟ وأبعشرينَ رجلاً مَرَرْتَ أم – بأربعينَ ؟ فلما تَضَمَّنَ كَمْ مَعْنَى الحرفِ بُنِيَ كما يكونُ الحرفُ مبنّياً .

وَهَكَذا حُكْمُ مَنْ في قولِكَ : مَنْ أتاكَ ؟ لأنَّهُ مُتَضَمّنٌ للاستفهام(٢٠) فكأنَّكَ قُلْتَ : أزيدٌ أتاكَ أمْ عَمْرٌو ؟ ويكونُ مَنْ موصولاً بمعنى الذي ، ومَوْصُوفاً بمعنى انسانٍ ، ودليلاً على المجازاةِ . فالموصولُ كقولِكَ : جاءَني مَنْ عَرَفْتُهُ فالذي أوْجَبَ بناءَ هذا أنَّهُ لم

---

(١٤) ج : تقديرا ولفظا .
(١٥) ج : الاسم . تحريف .
(١٦) ج : بمشابهة
(١٧) ب ، ج : كما أن أصل الأفعال البناء .
(١٨) ب ، ج : وانما يعرب .
(١٩) ج : عشرون . سهو
(٢٠) ب : لأنه يتضمن الاستفهام .

يَسْتَقلّ بنفسِهِ ، واحتاجَ الى ما ينضمُّ اليهِ من الصلةِ ، كقولِكَ : عرفْتُه وما أشْبَهَ ذلكَ من الجملِ . يَدُلُّكَ على امتناعِهِ من الاستقلالِ أنَّكَ لو قُلْتَ : جاءَني مَنْ ، وسَكَتَّ ، لم يصحَّ المقصودُ[٢١] ، فصارَ بمنزلةِ الحروفِ لأنَّها لا تستقلُّ بأنفسِها وتقتضِي شيئاً ينضمُّ اليها كقولِكَ : بزيدٍ مَرَرْتُ ، ومنَ البصرةِ خرجْتُ ، ولو قُلْتَ : خَرَجْتُ من ، لم يَكُنْ مُفيداً ، كما أنَّكَ لو قُلْتَ : جاءني مَنْ ، كان كذلكَ . فلهذهِ المشابهةِ بُنِيَ مَنْ في قولِكَ : جاءني مَنْ عَرَفْتُهُ .

ووجه ثانٍ وهو أنَّ الموصولَ لمّا كانَ لا يتمُّ معناهُ الا بصلتِهِ صارَ منزلتُهُ منها منزلةَ[٢٢] أولِ الاسمِ من آخرِهِ ، فكمَا أنَّ البعضَ من الاسمِ لا يعربُ ، لأنَّ الاعرابَ يُؤْتَى بِهِ[٢٣] للدَّلالةِ على المعاني العارضةِ في الأشياءِ كالفَاعليةِ ، ومحالٌ أن يُدَلَّ على دَوْنِ الشيءِ فاعلاً قبلَ أن يَدُلَّ على نفسِهِ باستيفاءِ اسمِهِ ، كذلكَ بنيَ الموصولُ نحوَ مَنْ اذ لو أُعْرِبَ لكانَ قد تُرِكَ مراعاةُ هذا المعنى الذي هُوَ كونُهُ في حكمِ بعضِ الاسمِ ، ولم يكنْ وصلُهُ [مما][٢٤] يحتملُ الاعرابَ ، فكانَ يُنقَلُ اعرابُهُ اليه كما يفعل في الاسمينِ يجعلانِ اسماً واحداً نحو حَضْرَمَوْتَ ، لأنّه يتم بالجملةِ ، واعرابُ الجملةِ مُحَالٌ فاعرفْهُ . وأما الموصوف فكقوله :

/١٨/ وكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا[٢٥]

---

(٢١) ب ، ج : لم يتضح المقصود

(٢٢) سقط قوله « منها منزلة » في ب وج .

(٢٣) سقطت « به » في ب ، ج .

(٢٤) من ب وج . الصواب . وفي الأصل « بها » . تحريف .

(٢٥) اتفق من نسب هذا البيت على أن قائله شاعر من الأنصار ، واختلفوا في تسميته ، فاكتفى سيبويه ٢٦٩/١ بنسبته للأنصاري دون ذكر اسمه ونص الشنتمري ، والعيني في الشواهد الكبرى ٤٨٦/١ على أنه حسان (وليس في ديوانه) وسماه ابن الشجري في أماليه ١٦٩/٢ كعب ابن مالك وفي ٣١١/٢ حسان . وقد نسب لكعب (فقط) في التاج (من) ٣٠٧/١٧ ، وعن الأمالي الشجرية رواه (منفردا) جامع ديوانه رقم ٦٨ ص ٢٨٩ . وسماه صاحب اللسان (من) ٣٠٧/١٧ ، بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري . وأثبت السيوطي في شرح شواهد المغنى ش ١٥٣ ج ٣٣٧/١ المذكورين جميعاً في نسبته ، وذكرهم أيضا صاحب الدرر اللوامع ٧٠/١ و ١٤٥/١ مع ابدال بشير بن عبد الرحمن بعبد الله بن رواحة ، وذُكِرَ هؤلاء جميعاً في الخزانة ٥٤٥/٢ .

والبيت غير منسوب في مجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، والجمل للزجاجي ٣١١ وابن يعيش ١٢/٤ ، ومغنى اللبيب ش ١٦٠ ص ١٠٩ ، وهمع الهوامع ١٦٧/١ .

=

فكأنَّه[٢٦] قالَ : على انسانٍ غيرِنَا ، فالعلَّةُ في هذا هيَ العلّةُ في الموصولِ ، لأنَ هذا لا يتمُّ ويفتقِرُ الى الصِّفَةِ ، كما يَفْتَقِرُ الأوّلُ الى الصِّلَةِ ، ألا تَرَى أنَّهُ لو قَالَ : عَلَى مَنْ ، لم يَكُنْ كَلاماً .

وأمّا الجَزَاءُ فكقولكَ : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فالذي // أَوْجَبَ بناءَ مَنْ فيهِ نيابَتُهُ عنِ الحرفِ[٢٧] الذي هو أن ، أَلا تَرَى أنَّ المقصودَ أنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ ، وانْ تَضْرِبْ عَمْراً أَضْرِبْ ، الاّ أنَّ مَنْ استغرقَ الجميعَ وعمَّ فَهَذَا بمنزلةِ مَنْ في حالِ الاستفهامِ من جهةِ تَضَمُّنِهِ معنَى الحرفِ .

وعَلَى هَذَا يَجْري مَا ، لأنَّهُ يكونُ مَوْصُولاً في قولِكَ : أخَذْتُ مَا عَرَفْتُهُ [٣ تُريدُ الذي عَرَفْتُهُ٢٨] ، ومَوْصُوفاً في نَحْوِ قَوْلِهِ :

/١٩/ ربَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ من الأَمْرِ لَهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ[٢٩]

= وروى في غير المقتصد وابن يعيش واللسان والشواهد الكبرى والتاج « فكفى بنا » وروى في ابن يعيش ومغنى اللبيب « على مَنْ غَيْرُنَا » – بالرفع – ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وذكر السيوطي في شواهد المغنى أنه يروي أيضا « شرفا » وعنه نقل صاحب الخزانة هذا .
واختلف النحاة أيضا في وجه الاستشهاد بهذا الشاهد ، فبعضهم على جعل « غيرنا » نعتا لمن باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة ، وبهذا الوجه أورده عبد القاهر ، وبعضهم يجوّز رفع « غير » باعتبار « من » موصولة وحذف عائد الصلة ، والتقدير : من هو غيرنا ، والجملة بعد من صفة لها أن جعلتها نكرة ، وصلة أن قدرتها موصولة .
وزعم الكسائي أن « من » في هذا الكلام ونحوه زائدة وأن تقديره « فكفى بنا فضلا على غيرنا » . وهو جار على ما يجوزه الكوفيون من زيادة الأسماء .

(٢٦) ج : كأنه .

(٢٧) ب : التي . تحريف .

(٢٨ – ٢٨) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر .

(٢٩) المشهور في هذا البيت أنه لأمية بن أبي الصلت . وذكر صاحب الخزانة ٢/٥٤١ وما بعدها – وانظر منها أيضا ٤/١٩٤ – أنه ينسب لآخرين غيره ، هم أبو قبيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي بن النجار ووجد أيضا في أبيات لحنيف بن عمير اليشكري – أدرك الجاهلية والاسلام – قال : رواها المرزباني له . (أقول : سماه المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٤٣ عمير الحنني وليس حنيف بن عمير) . ووجد في أبيات لأعرابي ، وقيل : انها لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، ونسبه العيني لأمية بن أبي الصلت . (أنظر الشواهد الكبرى ١/٤٨٤)
وقد نسب لأمية أيضا في سيبويه والشنتمري ١/٢٧٠ و٣٦٢ ، وكتاب الحيوان للجاحظ ٣/٤٩ ، وجمهرة =

أَرَادَ رُبَّ شَيءٍ تكْرَهُهُ النُّفُوسُ .
ويَكُونُ استفهاماً في قولِكَ : ما أَخَذْتُ ؟ تُريدُ أيَّ شَيءٍ أَخَذْتُ ؟
ويَكونُ للجزاءِ كَقَوْلِكَ : ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ .

فما في هذهِ الوجوهِ الأربعةِ بمنزلةِ مَنْ في جميعِ ما ذَكَرْنَا لأَنَّهُ لا يُسْتَغْنَى عنِ الصِّلةِ والصِّفةِ وَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى الحرفِ في الاستفهامِ والجزاءِ . وقد يكونُ ما بغيرِ صلةٍ ولا صفةٍ كقولِهِ تعالى :— (إِنْ تُبْدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)(٣٠) التَّقديرُ نِعْمَ شيئاً أَوْ نِعمَ الشَّيءُ فَمَا هَا هُنَا بُنِيَ ، وانْ لَمْ يَكُنْ فيهِ ما ذَكَرْنَا مِنْ مُشَابَهَةِ الحرفِ بالاحتياجِ الى الصِّلَةِ والصِّفَةِ ، لأَنَّه فارقَ الأسماءَ بما فيهِ من فَرْطِ الابهامِ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يَجْرِي(٣١) مَجْرَى شيءِ الذي هُوَ أعمُّ الأسماءِ على أَنَّهُ في الحَقيقَةِ لا يَسْتَقِلُّ ولا يَتَّضِحُ مَعْنَاهُ الاّ بِمَا قَبْلَهُ ، وهَذَا حُكْمُهُ في التَّعَجُّبِ اذا قُلْتَ ما أَحْسَنَ زَيْداً . وسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ في بَابِهِ انْ شَاءَ اللهُ .

وحُكْمُ الموصولاتِ نحوَ الذي والتي واللاتي حُكْمُ ما ذَكَرْنَا في مَنْ ، لأَنَّها مُفْتَقِرَةٌ الى الصِّلَةِ ، غيرُ مُسْتَقِلَّةٍ بأَنْفُسِهَا ، اذ لو قُلْتَ : جاءني الذي ، لَمْ يَكُنْ كَلاماً . كما أَنَّكَ لو قُلْتَ : دَفَعْتُ إلى [مَنْ](٣٢) ، من غيرِ اسمٍ تَضُمُّهُ(٣٣) اليهِ لم يَجُزْ .

وأَمَّا اذْا فانَّ بناءَهُ ، لأجلِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الحرفِ الذي هُوَ في . أَلاَ تَرى أنك اذا

= اللغة (جرف) ٨٢/٢ وابن يعيش ٣/٤ و ٣٠/٨ ، ومادة (فرح) من اللسان ١٦٦/٣ والتاج ٨٤/٢ ، وشواهد المغنى ش ٤٧٤ ج ٧٠٧/٢ ، والدرر اللوامع ٦٩/١ .
والبيت غير منسوب في المقتضب ٤٢/١ ، والفاخر ٢١٢ ، ومقاييس اللغة (فرج) ٤٩٩/٤ ، وأمالي المرتضى ١٣١/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ ، والمفصل ١٤٥ ، ومغنى اللبيب ش ٤٩٧ ج ١ ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وهمع الهوامع ٨/١ و ٩٢ .
وروى ربما تجزع في جمهرة اللغة ، ومقاييس اللغة ، وابن يعيش ٣٠/٨ ، والخزانة (في احدى رواياته) .
واستشهد عبد القاهر بالبيت على أن ما هنا نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس ، ويدل على أنها نكرة دخول رب عليها .

(٣٠) آية ٢٧١/البقرة ٢ .
(٣١) ج : جرى .
(٣٢) من ج . واثباتها يقتضيه السياق .
(٣٣) ج : تضمنه . تحريف .

قُلْتَ : جِئْتُكَ (٣٤ إذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : جِئْتُكَ٣٤) في زَمَنِ خُروج زَيْدٍ ، فاذْ صِيغَ على مَعْنًى في . أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لا يَظْهَرُ الى لَفْظِهِ لا تَقُولُ : جِئْتُكَ في إذْ كانَ كَذَا وكَذَا(٣٥) ، كما تَقولُ : جِئْتُكَ في زَمَنِ خروجِ زَيْدٍ . فهوَ بمنزلةِ كَمْ في أَنَّهُ مصوغٌ على مَعْنَى الحرفيةِ ، وفيهِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى وهي أنَّ إذْ يَلْزَمُهُ الاضافَةُ الى الجُمَلِ(٣٦) نحوَ جِئْتُكَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، حَتّى لا يُتصورُ لَهُ مَعْنًى دُونَها ومَتَى لَمْ يُضَفْ اليها لَفْظاً كانتِ الاضَافَةُ ثابتةً في المَعْنَى . نحوَ ما مَضَى في حينَئِذٍ ، فَلَمّا كانَ كذلكَ جَرَى مَجْرَى الموصولِ نَحْوَ مَنْ والذِي في الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ .

أحَدُهُمَا امتناعُهُ(٣٧) منَ الاستقلالِ بنَفْسِهِ ، وخُرُوجُهُ بذلكَ عن حكمِ الأسماءِ ودخولُهُ في شَبَهِ الحروفِ التي من شأْنِهَا أنْ لا تُتصوَّرَ مَعَانِيهَا الاّ بَعْدَ أنْ تَنْضَمَّ الى غَيْرِهَا .

والثّاني : أَنَّهُ اذا افْتَقَرَ الى الجملةِ التي يُضَاف إليها صارَ في حُكْمِ شَطْرِ الاسمِ فاسْتَوجَبَ البناءَ . وحُكْمُ اذا حُكْمُ إذ ، لأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنًى في ويَلزمُهُ أنْ يُضافَ الى الجملةِ ، وكذلكَ مَتَى ، لأَنَّهُ مُتَضِمِّنٌ للاستفهامِ ولَدَى(٣٨) ظَرْفُ مكانٍ بمنزلةِ اذْ . ومن الأسماءِ // المَبنية على السُّكونِ قَطْ ، الذي هو بمَعْنَى حَسْبُ ، سَبَبُ بِنائِهِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الأمرِ كقولِكَ : أكتَفِ واقْطَعْ .

ويَنْبَغِي أن تَعْلَمَ أنَّ الأسماءَ اذا حَصَلَ بَيْنَها وبينَ الحرفِ مُشَابَهَةٌ لم يَجِبْ بِنَاؤهَا ، وانما يجوزُ ذَلِكَ ، لأَنَّهُ يَصِحُّ(٣٩) أن لا يُعْتَدَّ بالمُشَابَهَةِ ويُتْرَكُ على الأصْلِ ، أَلاَ تَرَى أنَّ أيًّا فيهِ مَعْنَى الاستفهامِ ، كَمَا أنَّ كيفَ كذلكَ وهوَ مُعْرَبٌ مع ذلكَ ، فينبغي أنْ يُفْصَلَ بينَ الجوازِ والوُجُوبِ .

(٣٤ - ٣٤) ساقط في ب بسبب انتقال النظر .

(٣٥) ج : اذ كان كذلك .

(٣٦) ب ، ج : الى الجملة .

(٣٧) ب : امتناع .

(٣٨) ب ، ج كذا . تحريف .

(٣٩) ج : لايصح . سهو .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« والبناءُ على السُّكونِ في الفِعْلِ جميعُ أمْثِلَةِ الأمْرِ للمُخاطبِ اذا لَمْ يَلْحَقْ أوَّلَهُ حروفُ المُضَارعةِ(٤٠) نحو اقْرَأْ واكْتُبْ واجْلِسْ(٤١) وقُلْ وبعْ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ هذهِ الأمثلةَ مبنيةٌ على السُّكونِ على أصْلِ البناءِ ، لأنَّ الفعلَ أصْلُهُ البناءُ ولَيْسَ بينَ هذا النوعِ وبَيْنَ الاسمِ مُشَابَهَةٌ فيعربُ لذلكَ . وانَّمَا قَالَ : جميعُ أمثلةِ الأمر للمخاطبِ ، احْتِرازاً(٤٢) من الأمر للغَائِبِ كقولكَ : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ ٤٣ وكذا أمرُ المُتكلِّمِ نَفْسَهُ كقولكَ : لأَفْعَلْ كَذَا ، ولْنَفْعَلْ كَذَا٤٣) وقال(٤٤) : اذا لَمْ يَلْحَقْ أوَّلَهُ حروفُ المُضَارعةِ احترازاً من قولِ مَنْ يقولُ : لِتَضْرِبْ يا زَيْدُ كَمَا قُرِىءَ - (فَبذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) -(٤٥) لأجْلِ أنَّ الأمرَ باللامِ مجزومٌ مُعْرَبٌ ، كما أنَّ قَوْلَكَ : انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ كذلكَ . وَقَصْدُهُ أنْ يَذْكُرَ المَبنيَّ الموقوفَ ، ولو اقْتَصَرَ على قولِهِ : اذا لم يَلْحَقْ أوَّلَهُ حروفُ المضارعةِ جَازَ ، لأنَّهُ اذا كانَ مجزوماً لم يَكُنْ من حَرْفِ المُضَارعةِ(٤٦) بُدٌّ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وفي الحُروفِ نَحْوَ هَلْ وبَلْ »(٤٧)

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ (٤٨ الأَصْلَ في البِناءِ السُّكونُ٤٨) على ما تَقَدَّمَ ولا تكونُ الحركةُ في الحروفِ

---

(٤٠) ط : حرف المضارعة .

(٤١) ط : اقرأ واجلس وأكتب .

(٤٢) ج : احتراز . سهو .

(٤٣ - ٤٣) ساقط في خ .

(٤٤) ج : وانما قال .

(٤٥) آية ٥٨/ يونس ١٠ . وفي شواذ ابن خالويه ص ٥٧ : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء . النبي ﷺ . وعن الكسائي في رواية زكريا بن وردان ، وقد ذكرناه عن يعقوب (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) بالتاء فيهما . وانظر أيضا املاء ما من به الرحمن ج ١٦/٢ .

(٤٦) ج : حرف المضارعة .

(٤٧) ط : وفي الحرف نحو قد وهل وبل . ج : وفي الحروف نحو هل وبل وقد .

(٤٨ - ٤٨) بدله في ج : أصل البناء السكون .

إلاّ لِعلَّتَيْنِ منْ جُمْلَةِ العِلَلِ الثّلاثِ . [احْدَاهَا][٤٩] الابتداءُ بالسَّاكِنِ[٥٠] وذلكَ نَحْوَ واوِ العَطْفِ وفائِهِ وسائرِ الحروفِ الكائِنَةِ على حَرْفٍ واحدٍ . أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً ، فأَرَدْتَ اسكانَ الوَاوِ كُنْتَ مُتَعَرِّضاً للابتداءِ بالسَّاكِنِ ، وكَذَا لَوْ حَاوَلْتَ اسكانَ الياءِ واللاّمِ في بِزيدٍ ولَزَيْدٍ ، والابتداءُ بالسَّاكِنِ لا يكونُ .

والعِلَّةُ الثّانيةُ : التقاءُ السَّاكنينِ وذلكَ نحوَ انَّ وسَوْفَ ، لأنَّ ما قَبْلَ الحرفِ الأخيرِ منهما سَاكنٌ ، فلو بُنِيَ على السُّكونِ لالْتَقَى ساكنانِ ، ولَيْسَ في الحروفِ العِلَّةُ الثالثةُ ، لأنَّ الحرفَ لا تَمكُّنَ له بوجهٍ فيقال : انَّ شيئاً منهُ بُنِيَ على الحَرَكَةِ للدلالةِ على التَّمكُّنِ ، كما قُلْنَا في يا زيدُ ويا حَكَمُ . والحروفُ لا يُعَلَّلُ لبنائِها كَمَا يُعَلَّلُ لبناءِ الأسماءِ لأجْلِ أَنَّها غيرُ مُسْتَحِقَّةٍ[٥١] للاعرابِ بوجهٍ كما كَانَتْ الأسماءُ مُسْتَحِقّةً لَهُ[٥١] ، فالبناءُ هو الواجبُ والقياسُ في الحروفِ . والشيءُ اذا لم يُعْدَلْ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ لَمْ يَقَعْ فيهِ تَعْلِيلٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

والمبنيُّ على الحركةِ من الكَلامِ[٥٢] ينقسمُ بأقسامِ الحركاتِ[٥٣] التي هي الفتحةُ والضَّمةُ والكسرةُ ، فالبناءُ على الفتحةِ في الأسماءِ[٥٤] نحوَ أينَ وكيفَ وحَيْثُ ، وفي الأفعالِ جميعُ أمثلةِ الماضي نحو ذَهَبَ وعَلِمَ وَظَرُفَ[٥٥] واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ وفي الحروفِ نحوَ أنَّ ولعلَّ[٥٦] وثُمَّ وسَوْفَ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

---

(٤٩) من ج وب ، وهو الصواب . وفي الأصل : احدهما . سهو .

(٥٠) ج : بالسكون .

(٥١ - ٥١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٥٢) ج ، ط : من الكلم .

(٥٣) ط : بانقسام .

(٥٤) العبارة في : ج : « فالبناء على الفتحة يكون في الكلم الثلاث كما كان البناء على السكون كذلك ، فالمبني على الفتح في الأسماء » . وقد ورد هذا النص في ط أيضاً باستبدال قوله « في الأسماء » بقوله « من الأسماء » .

(٥٥) ج : وعلم وضرب ، ط : وعلم وظرف (وشرف) .

(٥٦) ط : نحو أن « وليت » ولعل .

اعلمْ أنَّ الفتحةَ بمنزلةِ السُّكونِ في مجيئِهَا في الاسمِ // والفعلِ والحرفِ ، فَمِنَ الأسماءِ المبنيّةِ على الفَتْحِ أينَ وكيفَ وحيثَ .

أما أينَ فَبُنيَ على الفتحِ لما ذَكَرْنَا من التقاءِ السَّاكنينِ ، وأصْلُ التقاءِ السَّاكنينِ الكَسْرُ ، كقولكَ : اضربِ اضربْ ، وانما أخْتِيرَ الفتحةُ استخفافاً وفِرَاراً مِـنَ الجَمْعِ بينَ الياءِ والكسرةِ ، وهذا حُكْمُ كيـفَ وحيثَ . وأمَّا سببُ البناءِ فَتَضَمُّنِ الحرفيةِ في كيفَ وأينَ ، لأنَّ أينَ سؤالٌ عن الأمكنةِ ، كأنَّهُ أُريدُ أنْ يُقالَ : أفي الدارِ زيدٌ أم في المسجدِ أم في السُّوقِ أم بالبصرةِ أم بالكوفةِ فَوُجِدَ ذلكَ يطولُ ويمتنعُ من أنْ يُسْتَوْعَبَ فَطُلِبَ شيءٌ يَشْتملُ(٥٧) على الأماكنِ كُلِّها . فقيلَ : أينَ زيدٌ فقدْ دَخَلَ تحتَهُ كلُّ مكانٍ . واذا اشتملَ على الجنسِ كانَ مكانُ زيدٍ الذي يَجْهَلُهُ السائلُ(٥٨) داخلاً تَحْتَهُ .

ونَظيرُهُ مَتَى في الأَزْمِنَةِ ، وكَيْفَ سؤالٌ عن الحالِ(٥٩) ، اذا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فكأنَّكَ قلتَ : أسقيمٌ أمْ صحيحٌ ؟ أعاقلٌ أمْ جاهلٌ ؟ غيرَ أنَّهُ أتَى بكيفَ للعمومِ والاستغراقِ كما قُلْنَا في أينَ ، فاذا قلتَ : كيفَ زيدٌ ؟ اشتملَ على جميعِ الأحوالِ ، كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أينَ زَيْدٌ ؟ كَانَ مُشْتَمِلاً عَلَى كَافَةِ الأماكنِ . غيرَ أنَّ بينَهُمَا فصلاً ، وهو أنَّكَ اذا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ لم يَجبْ على المسؤولِ أنْ يذكرَ في الجوابِ أكثرَ من مكانٍ واحدٍ ، كقولكَ : في المَسْجِدِ ، أو في الدارِ ، أو في السوقِ ، لأجلِ أنَّ شيئاً واحداً لا يكونُ لَهُ أكْثَرُ من مكانٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ . واذا قلتُ : كيفَ زيدٌ ؟ لَزِمَهُ أن يذكرَ جميعَ أحوالِهِ(٦٠) ، فيقولُ : حَسَنٌ لَبيبٌ عَالِمٌ صحيحٌ ، لأجلِ أنَّ الشيءَ الواحدَ يكونُ لهُ أحوالٌ كثيرةٌ في حالٍ واحدةٍ ، فقد اجتمعا في السؤالِ وافترَقا في مُقْتَضَى الجوابِ ، وَلَمَّا تَضَمَّنَ كلُّ واحدٍ منهما معنى حرفِ الاستفهامِ بُنِيَ كما يكونُ الحرفُ مبنيّاً .

وأما حيثُ ، فسببُ بنائِهِ لزومُ اضافتِهِ الى الجملِ ، نحوَ جَلَسْتُ حيثُ جَلَسَ(٦١)

---

(٥٧) ج : يشمل . تحريف .
(٥٨) ج : جهله السائل .
(٥٩) ج : عن الأحوال .
(٦٠) ج : جميع الأحوال .
(٦١) ج : حيث يجلس .

زَيْدٌ ، وامتناعُهُ من أنْ يستقلَّ بنفسِهِ حتى لو قُلْتَ حيثُ ، فَلَمْ تَصِلْهُ بجملةٍ لم يكنْ لَهُ معنى ، كما أنَّكَ لو قُلْتَ إذْ ، مجرَّداً من الاضافةِ لفظاً وتقديراً لم تصادِفْ لَهُ فائدةً ، ويجوزُ أن تَعْتَلَّ فيهِ بما ذَكَرْنَا في اذْ من أنَّه صِيغَ عَلَى مَعْنَى فِي . أَلاَ تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ ، كانَ المَعْنَى جلستُ في مكانِ جلوسِ زيدٍ ، كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : خَرَجْتُ اذ خَرَجَ زيدٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : خَرَجْتُ في زَمَنِ خُروجِ زيدٍ ، ثم انَّ في لمّا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِمَا وصِيغَا على معناهُ كما صِيغَ مَنْ وكَمْ على حرفِ الاستفهامِ فَلَمْ يَقُلْ : خَرَجْتُ في اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، ولا جَلَسْتُ في حيثُ زيدٌ جَالِسٌ ، كما لَمْ يَقُلْ : أكيفَ زَيْدٌ ؟ وَلا أَمَنْ عِنْدَكَ ؟ بُنِيَا كما بُنِيَ كَيْفَ وأَيْنَ . وَقَدْ تَجِيءُ في مُظْهَرَةً مع حيثُ نَحْوَ في حيثُ ، ولكنَّهُ لا يكثُرُ وانما الذي يَسْتَمِرُّ عليهِ الكلامُ ما قَدَّمْتُ من استعمالِهِ على حدِّ اذْ ، ومِنْ تَدْخُلُهُ دخولاً شائعاً نحوَ من حيثُ . وَحُكِيَ في حيثُ الضَّمُّ والفَتْحُ والأَشْيَعُ الضَّمُّ . وقد حَكَى الشَّيخُ أبو الحسينِ(٦٢) الكسرَ عن قُطْرُبٍ(٦٣) ولَيْسَ بالأعرفِ ، وحكى البغداديُونَ حَوْثَ وحَوْثُ(٦٤) ، فالواوُ فيهما لا يكونُ مُبْدَلاً مِنَ الياءِ في حيثُ ، لأنَّ ذَلِكَ لا يَكْثُرُ // في الأسماءِ المعربةِ ، والأسماءُ المُشَابَهَةُ للحروفِ خليقَةٌ بأن لا يكونَ فيها ما

---

(٦٢) ب ، ج : وقد روى شيخنا رحمه الله .

(٦٣) هو أبو علي محمد بن المستنير ، عالم باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وهو الذي لقبه بقطرب ، لأنه كان يباكره بالأسحار طلباً للعلم ، والقطرب دويبة تدبُّ ليلا دون أن تفتر .
ممن أخذ عنه محمد بن الجهم السمري ، وأبو القاسم المهلبي . له تصانيف عدة منها معاني القرآن والأضداد وكتاب المثلث وكتاب الأصوات . توفي سنة ٢١٩ ،
أنظر ترجمته في طبقات الزبيدي ٦٩ ، والفهرست لابن النديم ٧٨ – ٧٩ ، ومعجم الأدباء ٥٢/١٩ وانباه الرواة ٢١٩/٣ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٤٧ ، والمزهر ٤٠٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٤٢/١ ، والاعلام ٣١٥/٧ ، ومعجم المؤلفين ٥١٥/١٢ .

(٦٤) في اللسان (حيث) ٤٤٥/٢ : « قال الكسائي سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع فيقول حيث التقينا ، ومن حيث لا يعلمون ، ولا يصيبه الرفع في لغتهم قال : وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب فيقول من حيث لا يعلمون ، وكان ذلك حيث التقينا .
وفي سيبويه ٤٤/٢ : فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم ، حيث شبهوه بأينَ . وانظر المقتضب ١٧٨/٣ .

(٦٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة (حيث) ٢١٠/٥ : قال الليث : للعرب في حيث لغتان ، واللغة العاليه حيثُ ، الثاء مضمومة وهو أداة الرفع ترفع الاسم بعده ، ولغة أخرى حوت رواية عن العرب لبني تميم .

يشيعُ[٦٦] في الأسماءِ المُتمكِّنةِ من التَّصرُّفِ والاتِّساعِ ، فَضْلاً عما يَشِذُّ ويقلُّ ، لأنَّها جَوامدُ كالحروفِ .

وأما المَبْنيُّ على الفتحِ من الفعلِ فجميعُ أمثلةِ الماضِي ، ثُلاثيِّها ورُبَاعِيِّها وذواتِ الزَّوائدِ مِنْهَا ، وكانَ الأصْلُ[٦٧] السكونَ على ما ذَكَرْنَا ، الا أنَّهم بَنَوا هذا القبيلَ على الحركةِ للدلالةِ على التَّمكُّنِ ، وذاكَ أنَّ مثالَ الماضِي قد حَصَلَ له تَمكُّنٌ ليسَ لمثالِ الأمرِ ، لأنكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَرَبَ زَيْداً ، فيقعُ مَوْقِعَ الاسمِ ، وتقولُ : انْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ ، فيقعُ مَوْقِعَ المضارعِ ، لأنَّ المَعْنَى إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : انْ فَعَلْتَ غَداً فَعَلْتُ ، كَمَا تقولُ : انْ نَفْعَلْ غَداً .

وفِعْلُ الأمْرِ ليسَ لَهُ هذا التَّمكُّنُ ، لأنَّهُ لا يُوصَفُ بِهِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أضربْ زيداً ، ولا تقولُ : اضْرِبْ أضْرِبْ بمعنى إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، فَلَمَّا حَصَلَ لِمثالِ الماضِي تَمَكُّنٌ ليسَ لمثالِ الأمرِ بُنِيَ على أقْوَى العَلامَتَيْنِ ، وهو الحركةُ ، اذ هِيَ أقوى منَ السُّكونِ ، كَمَا أنَّ يا حَكَمُ ، لَمَّا كانَ مُتَصَرِّفاً في الكَلامِ كَقَوْلِكَ : هذا حَكَمٌ ، ورأيْتَ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِحَكَمٍ ، ثُمَّ قُصِدَ بناؤُهُ بُنِيَ على الحَرَكَةِ فَصْلاً بَيْنَهُ وبَيْنَ ما لَيْسَ نَحْوَ اذْ وكَمْ ، وجُعِلَ الحركةُ دليلاً على قوَّتِهِ فمثالُ الأمْرِ نحوَ أضْرِبْ ، بمنزلةِ كَمْ ومَنْ في أنَّهُ بُنِيَ على أصْلِ البناءِ الذي هُوَ السُّكونُ لِتَعَرِّيهِ[٦٨] من التَّمكُّنِ .

ومثالُ الماضِي بمنزلةِ يا حَكَمُ في أنَّهُ بُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ تَنْبِيهاً على التَّمكُّنِ فانْ قُلْتَ : فكيفَ أُخْتِيرَ الفتحةُ من بينِ[٦٩] جَميعِ الحَرَكَاتِ ؟ فالجَوابُ أنَّ الذي دَعَاهُـمْ الى بِنَائِهِ على الحَرَكَةِ هو قَصْدُهُم الفرقَ بينَهُ وبَيْنَ مِثَالِ الأمرِ ، والفَتْحَةُ كافيةٌ ، لأنَّ الفصلَ بَيْنَها وبينَ السُّكونِ واضحٌ ، وكانَتْ أولى الحركاتِ بالاختيارِ لِخِفَّتِهَا ، والفعلُ وانْ حَصَلَ له تَمكُّنٌ فليسَ بحاصلٍ لَهُ قُوَّةُ الأسماءِ . واذا كَانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ يُخَصَّ بأضعفِ

---

(٦٦) ج : مالا يشيع . سهو .
(٦٧) سقطت « الأصل » في ب وج .
(٦٨) سقط قوله « لتعريه » في ج .
(٦٩) سقطت « بين » في ج .

الحَركاتِ وأقربها الى السَّكونِ ليكونَ تَمكّنُ اللفظِ على [قدر][٧٠] تَمكُّنِ المَعْنَى . وقد يُقالُ : إنَّ الجَرَّ لما لم يَكُنْ في اعرابِ الفعلِ لم يكنِ الكَسْرُ في بنائِهِ ، ليكونَ حالُ الاعرابِ مُشَاكِلَةً لِحالِ البِنَاءِ ، ولَمّا مُنِعَ الفعلُ الكسرَ لهذَا المَعْنَى مُنِعَ الضَّمَّ ، لأنَّهُ أخو الكَسْرِ ، كما أنَّ الواوَ والياءَ أختانِ ، ألا تَرَى أنَّهم يَجْمعونَ بينَ الكَسْرَةِ[٧١] والضَّمَّةِ في نحوِ قولِهِ :

/٢٠/ أمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي مع قولِهِ :

وبِذَاكِ خَبَّرَنَا الغُدافُ الأَسْوَدُ[٧٢]

---

(٧٠) من ب و ج والصواب . وفي الأصل « قهر » تحريف .

(٧١) ج : الكسر . سهو .

(٧٢) هذان هما المصرع الأول لمطلع قصيدة النابغة الذبياني المشهورة ، – وعجز البيت الثاني منها ، وتمام رواية البيتين في الديوان ق ١/٢ و ٢ ص ٢٨ – ٢٩ :

أمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِ عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ
زَعَمَ البَوارِحُ أنَّ رِحْلَتَنَا غَدٌ وبِذاكَ تَنْعَابُ الغُرَابِ الأَسْوَدِ

ولا شاهد فيهما على هذه الرواية . وانما الشاهد على الرواية الأخرى التي ذكرها عبد القاهر وكثير من المراجع الأخرى وهي رواية عجز البيت الثاني « وبذاك خبرنا الغُدَاف الأسودُ » وبين الروايتين علاقة فقد ذكر ابن الاعرابي : « ان النابغة كان أقوى في قوله » أمن آل مية رائح أو مغتد » فورد يثرب فأنشدها ، فقالوا له أقويت ، فلم يعرف ماعابوا ، فألقوا على فم قَينة لهم فقالوا لها رتليه ومديه ، فقالت مغتد ، ثم قالت : الغراب الأسود ففطن » . وذكر ابن جنى في الخصائص ١/٢٤٠ : « أن لما أحسه وعرفه اعتذر منه وغيّرهُ الى قوله : « وبذاك تنعاب الغراب الأسود » .

ويؤيد ما ذكره عبد القاهر من أن العرب يجمعون بين الكسرة والضمة ما ذكره أبو الحسن من أن العرب لا تستنكر الاقواء ، وكان يقول : قَلَّتْ قصيدة الا وفيها الاقواء . (المرجع السابق) .

وقد نسب البيتان للنابغة أيضا في مختار الشعر الجاهلي ق ١/١٣ ، ٣ ص ١٨٣ ، وجمهرة أشعار العرب ٢٨ ، والفاخر ١٨٣ (الأول) والموشح للمرزباني ١٨ و ٣٨ – ٣٩ ، والخصائص ١/٢٤٠ وتوجيه اعراب أبيات ٩٨ ، والأزمنة والأمكنة ٢/٢٠٥ ، وشرح سقط الزند (البطليوسي) القسم الأول ٢٥٨ (الثاني) ، وروى عجزه في القسم الثالث ١٢٨٣ ، ورواه بتمامه التبريزي في القسم الثالث أيضا ١٣٣٤ ، وروى الثاني منهما في مواد (كفا) من التاج ١/١٠٨ و (حتم) من اللسان ٣/١٥ والتاج ٨/٢٣٦ و (قوا) من اللسان ٢٠/٧٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ١/٨١ – ٨٢ ، وشرح درة الغوّاص ١٩ ، والدرر اللوامع (الثاني) ١/٧٥ . وورد الثاني منهما غير منسوب في معاني القرآن ٣/١٣٣ .

وروي عجز البيت الثاني بروايات شتى ، فقد ورد في ب ، وج برواية .

« وبذاك خَبّرنا الغراب الأسود » وبهذه الرواية أيضا روى في جمهرة أشعار العرب والخصائص والموشح وشروح سقط الزند (التبريزي) وروى برواية « وبذاك تنعاب الغراب الأسودِ » في الديوان وشروح سقط الزند (البطليوسي ١/٢٥٨) واللسان ، وشرح درة الغواص ، وذكر ابن جني في الخصائص هذه الرواية أيضا . وروى في توجيه اعراب أبيات « وبذاك قد نعت الغرابُ الأسودُ » وروى في بقية المراجع برواية الأصل . وانفردَ الديوان بروايته « ان رِحْلَتَنَا غَدُ » وغيره رواه « ان رِحْلَتَنَا غداً » . والغداف : غراب القيظ .

كَمَا يَجْمَعونَ بينَ الواوِ والياءِ في نحوِ صُدودٍ وعَميدٍ كقولِهِ :

/٢١/ طَحَابِكَ قَلْبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيدَ الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ(٧٣)

وَلا يَجْمعُونَ بينَ الفَتْحَةِ وواحدةٍ من الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ قَلَّما يأتي(٧٤) جِمَالا مع جِمالى(٧٥) أو جِمالُو ، وكذلك(٧٦) لا يَجْمَعُونَ بينَ الألِفِ والواوِ ولا بَيْنَهُ وبينَ الياءِ ، فَلا يأْتي عِمَادٌ مع عميدٍ ، ولا مَعَ صُدودٍ ، ولما مُنِعَ الضمُّ والكسْرُ لما ذَكَرْنَا لم يَبْقَ الفَتْحُ فَبُنِيَ عَلَيْهِ ، والقولُ الأولُ أمْتَنُ وأذْهَبُ في التَّحقيقِ .

وأمّا المَبْنِيُّ على الفَتْحِ من الحروفِ فَنَحْوُ ما ذَكَرْنَا(٧٧) من أنَّ ولَعَلَّ ولَيْتَ ، أما أنَّ فاخْتِيرَ فيها(٧٨) الفتح كراهيةَ(٧٩) أن تَجْتَمِعَ كسرتانِ من غيرِ فَصْلٍ قويٍّ ، أَلا تَرَى أنَّهُ ليسَ بينَ الآخِرِ وبينَ الهمزةِ المكسورةِ الا حرفٌ ساكنٌ وهو النونُ المُدَّغَمَةُ .

وأمّا(٨٠) إنَّ فَبُنِيَ على الفَتْحِ اتباعاً لآخرِهِ أوَّلَهُ ، وكذلكَ(٨١) لَعَلَّ ، لأنَّ الأصْلَ عَلَّ(٨٢) ولم يُخْتَرِ الاتباعُ في انَّ ، لأنَّهُ يُفْضِي(٨٣) الى الثِّقَلِ ، وهُوَ اجتماعُ الكسرتَيْنِ ، واخْتِيرَ في أنَّ ، لأنه يؤدّى الى الخِفَّةِ ، هذا والاتباعُ – ضَرْبٌ من المُشَاكَلَةِ ، فلا يَجِبُ استمرارُهُ .

---

(٧٣) مطلع قصيدة علقمَة بن عبده التميمي التي مدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغساني . انظر ديوانه ق ١/١ ص ٢ . والبيت منسوب له أيضا في : المفضليات ق ١/١١٩ ص ٣٩٠ – ٣٩١ ، مختار الشعر الجاهلي ق ٤١٨/١ ، والموشح للمرزباني ٩٢ ، والأضداد للسجستاني ١٤٩ ، والأضداد لابن بشار الأنباري (الشنقيطي ٣٤٥ ، أبو الفضل ابراهيم ٣٩٤) والأمالي الشجرية ٦٧/٢ ، ومواد : (طحا) من اللسان ٢٢٨/١٩ والتاج ٢٢٣/١٠ و (ردف) من التاج ١١٤/٦ ، والمزهر للسيوطي (صدره) ٣٠٢/٢ ، والخزانة ٢٤١/٢ و ١٥/٣ – ١٦ ، وشواهد الشافية ٤٩٦/٤ .

(٧٤) ب : فلا يأتي .

(٧٥) ج : جمالي .

(٧٦) ب ، ج : وكذا .

(٧٧) ب ، ج : ما ذكره .

(٧٨) ب : فيه .

(٧٩) ب ، ج : وكراهية

(٨٠) ب ، ج : فأما .

(٨١) ب ، ج : وكذا .

(٨٢) ج : على . تحريف .

(٨٣) ج : يفضى . تحريف .

وأمّا لَيْتَ فمثلُ أيْنَ ، لأنَّهُ لو كُسِرَ لاجتمعَ ياءٌ وكَسْرَةٌ .

وحُكْمُ لَكِنَّ وكأنَّ حُكْمُ إنَّ وأنَّ ، لأنَّ كِنَّ في وَزْنِ انَّ ، وكأنَّ هُوَ أنَّ دَخَلَ عليهِ الكَافُ .

وأمَّا ثُمَّ فاختيرَ فيهِ الفتحُ استثقالاً لاجتماعِ الكسرةِ والضَّمَّةِ ، وسوف قَريبٌ من أينَ ، لأجلِ أنَّهُ لوكُسِرَ لاجتمعَ واوٌ وكَسْرَةٌ ، والكسرةُ قريبةٌ مِنَ الواوِ لقربِ الواوِ منَ الياءِ الذي هوَ مِنَ الكسرةِ ، ومن ذلكَ السِّينُ في سَيَفْعَلُ وأكثرُ الحروفِ المُفْرَدَةِ ، نَحْوَ واوِ العَطْفِ وفائِهِ ولامِ الابتداءِ في قولِكَ : لَزَيْدٌ ولامِ الجرِّ في قولِكَ : لَهُ ، وكافِ التشبيهِ في كَزيدٍ ، كُثُرَ الفتحةُ في ذلكَ لخِفَّتِهَا ، وقد تقدَّمَ أنَّ سببَ التَّحريكِ ما يلزمُ من الابتداءِ بالسَّاكنِ .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« والبناءُ على الكَسْرِ يكونُ في الاسمِ والحرفِ(٨٤) فالاسمُ نَحْوَ هؤلاءِ وأمْسِ(٨٥) [والحرفُ](٨٦) نحو لامِ الجرِّ وبائِهِ(٨٧) في بزَيدٍ ولزيدٍ » .(٨٨)

قالَ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ هؤلاءِ بُنِيَ على الكَسْرِ على أصْلِ التقاءِ السَّاكنَيْنِ ، اذْ ليسَ فيهِ(٨٩) ما يُسْتَنْكَرُ مِن اجتماعِ الياءِ والكسرةِ كما كانَ ذلكَ في أينَ ، أَلا تَرَى أنَّ قَبْلَ الحَرْفِ الأخيرِ [ألفاً](٩٠) والألفُ نهايةٌ في الخِفَّةِ والبُعْدِ من الثِّقَلِ ، فلا يكونُ للكسرةِ تأثيرٌ وكُلْفَةٌ على

---

(٨٤) ط : والحرف (دون الفَعَل) .

(٨٥) العبارة في ب و ج : فالاسم نحو هؤلاء وأمس « وحَذَار وبَدَارِ » وفي ط ... « وحذار وبداد » ، انظر المقتضب ١٧٩/٣ .

(٨٦) من ب ، ج ، ط ، وهو الصواب . وفي الأصل « والجر » تحريف .

(٨٧) ج ، ط : نحو باء الجر ولامه .

(٨٨) ط : في بزيد ولزيد .

(٨٩) ج : اذا لم يكن فيه .

(٩٠) من ج ، وهو الصواب . وفي الأصل « الياء » تحريف . والكلمة غير واضحة في ب .

اللِّسانِ مَعَهُ ، وحُكْمُ أمْسِ حُكْمُ هؤلاءِ ، لأنَّ ما قبلَ الحَرْفِ الأخيرِ حَرْفٌ صَحيحٌ ليسَ بياءٍ ولا واوٍ فَلا يَمْتَنِعُ فيهِ منَ الكَسْرِ الذي هُوَ أصْلُ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا يَمْتَنِعُ منهُ في أيْنَ وسَوْفَ .

وسَبَبُ البِنَاءِ في هؤلاءِ أنَّهُ لا يلزمُ المُسَمَّى ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : هؤلاءِ أخوتُكَ ، فأشرتَ الى جماعةٍ حاضرينَ ، ثم زالوا عن حَضْرَتِكَ ، لم يَبْقَ عليهم هذا الاسمُ ، اذ لا تقولُ : هؤلاءِ أخْوتُكَ ، وهُمْ غُيَّبٌ ، والأسماءُ أصْلُهَا أن تَلزمَ المُسَمَّياتِ ، ألا تَرَى أنَّ الرجلَ والفَرَسَ لا زَمَانَ لما وُضِعَا عليهِ في أوّلِ الأحوالِ ، وكذا نحوَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، لأنَّكَ اذا سَمَّيتَ انساناً بزيدٍ لَمْ تَنْتَقِلْ(٩١) عَنْهُ هذهِ اللفظةُ . فَلَمَّا خَالَفَ هؤلاءِ سائرَ الأسماءِ وخَرَجَ عن موضوعِ الاسمِ غُيِّرَ لفظُهُ وعُدِلَ بهِ عن منهاجِ الاعرابِ الذي يكونُ للأسماءِ الأصليَةِ(٩٢) الى منهاجِ الحروفِ وهُوَ البِنَاءُ .

وهَذَا هوَ موجبُ البناءِ في جميعِ أسماءِ الاشارةِ نَحْوَ ذَا وتَا ومَا جَرَى مجراهُ ، وكَذَا المضمراتُ ، لأنَّها لا تلزمُ المُسَمَّى ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ – لزيدٍ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، لم يَكُنْ لَهُ هذا الاسمُ في كلِّ حَالٍ لأنَّهُ اذَا زالَ عن حَضْرَتِكَ وانقطعَ الخِطابُ بينَكَ وبَيْنَهُ لم تَقُلْ لَهُ : أنْتَ ، وانَّما تقولُ : هُوَ فَعَلَ كَذَا ؛ وكذا .(٩٣) اذَا قُلْتَ : هُوَ فَعَلَ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ ، لأنَّهُ اذا حَضَرَ وخَاطَبْتَهُ قُلْتَ لَهُ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا الاّ(٩٤) أنْ تَقْصدَ // تنزيلَهُ منزلةَ الغائبِ٩٤) فتقولُ : هُوَ فَعَلَ كَذَا اجلالاً لَهُ وتعظيماً ، وليسَ [ذلكَ](٩٥) بالأصْلِ ولا بالخِطَابِ على الحقيقةِ .

وفي المُضْمَراتِ أمرٌ اخرُ ، وهو أنَّ(٩٦) صيغها تَدُلُّ على الاعراب [فللمرفوع](٩٧)

---

(٩١) ج : لم تستقل .
(٩٢) ج : للاسم الأصلي .
(٩٣) ج : وهكذا .
(٩٤ – ٩٤) بدله في ج : إلاّ أن تنزله منزلة الغائب .
(٩٥) من ج : الصواب في الأصل « بذلك » تحريف .
(٩٦) سقطت « ان » في ج .
(٩٧) من ج ، وهو أبين . وفي الأصل « فالمرفوع » .

صيغةٌ غيرُ صيغةِ المنصوبِ ، تقولُ : أنْتَ وهُوَ وهِيَ في المرفوعِ ، وإيّاكَ وايّاهُ وإيّاهُمَا في المنصوبِ ، وكَذَا البابُ . واذا كانَ كذلكَ كانَ محاولةُ الاعرابِ فيها بمنزلةِ اعرابِ الحروفِ في أنَّهُ يكونُ تَغْيِيرَ لفظٍ لغيرِ معنىً . فلو قِيلَ : أَنْتُ وأَنْتَ وأَنْتِ ، لكانَ كسوفَ وسوفُ وسوفِ ، فَلَكَ أنْ تَجْعَلَ هذا المَعْنَى أصلاً بنفسِهِ في ايجابِ بنائِهَا . وانْ شِئْتَ جعلتَ المعنى الأوّلَ أصْلاً وجَعَلْتَ هذا مُتَولِّداً عنهُ ، فزعمتَ أنَّ المضمراتِ لمّا استحقتِ البناءَ لوقوعِهَا على الحدِّ المذكورِ وخُولِفَ بينَ صِيَغِهَا ، لِيُفْهَمَ من ذلكَ ما كانَ يُفْهَمُ منَ الاعرابِ فاعرفْهُ .

وأمّا أمْسِ ، فسببُ بنائِهِ أنَّهُ قُدِّرَ فيهِ الألفُ واللاّمُ نحوَ الأمسِ ، يدلُّكَ على ذلكَ أنَّهمْ وصفوهُ بالمعرفةِ فَقَالوا : لَقَيتُهُ أمسِ الأحدَثِ ، فَلَمّا تَضَمَّنَ معنى الحرفيةِ صارَ بمنزلةِ مَنْ وكَمْ في أنَّها لمّا ضُمِّنَا مَعْنَى حرفِ الاستفهامِ بُنِيَا ، يدلُّكَ على ذلكَ أنَّ تقديرَ الألفِ واللامِ اذا زالَ زالَ البِنَاءُ وذلكَ قولُكَ : انَّ أمسَكَ قد مَضَى ، لأنَّكَ لمّا أضفْتَهُ لم تُقَدِّرْ على نِيَّةِ الألفِ واللاّمِ ، اذِ الاضافةُ والألفُ واللاّمُ لايجتمعانِ في هذا النَّحوِ . ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : فَعَلْتُ بالأمْسِكَ ، ولا جاءني الغُلامُكَ . وكَذَا اذا أُبْرِزَ الألفُ واللاّمُ أعربَ كقولِكَ : فعلت ذلكَ الأمسَ ، (٩٨ ومضَى الأمسُ بما فيهِ٩٨) ، فعودُ الاعرابِ اليهِ عندَ ظُهورِ الألفِ واللاّمِ الى لفظِهِ أو زَوالِ معناهُ عنهُ بالاضَافةِ يدلُّكَ على أن بناءَهُ كانَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهُ .

ومنَ الأسماءِ المبنيّةِ على الكَسْرِ جَيْرِ ومَعْنَاهُ اعترفُ وأقِرُّ ، كَمَا أنَّ مَعْنَى هَيهاتِ بَعُدَ . وبُنِيَ جَيْرِ على أصْلِ التقاءِ السَّاكنَيْنِ ، ولم يُعْنَ بِطَلَبِ الخِفَّةِ فيهِ ، كَمَا كَانَ ذلكَ في كَيْفَ وأيْنَ ، لأجلِ قِلّتِهِ في الاستعمالِ .

ومن ذلكَ فَعَالِ نحوَ رَقَاشِ وقَطَامِ ، وذلكَ(٩٩) على أرْبَعَةِ أوْجُهٍ وسيأتيكَ بيانُهُ في بَابِ مالا يَنْصَرِفُ ، لأنَّ ذَلِكَ موضعُهُ .

والمَبنيُّ على الكسرِ من الحروفِ باءُ الجرِّ ، ولامُ الأمْرِ في بِزيدٍ ، ولِيَفْعَلْ كَذَا .

(٩٨ - ٩٨) ساقط في : ج .

(٩٩) ج : وذاك .

فانّمَا بُنيا على الكَسْرَةِ لأجلِ أنَّ المقصودَ هوَ التّحريكُ فلا حَدَّ في ذلكَ ولا حَظْرَ.(١٠٠)

وحَكَى شَيْخُنَا - يَعْنِي أبا الحُسَيْن -(١٠١) عن أبي العَبّاسِ(١٠٢) أنَّهُ قالَ : ان البِنَاءَ في بِزيدٍ انّما بُنِيَ على الكَسْرِ لتكونَ حَرَكَتُهُ من جنسِ ما يُحْدِثُهُ وأُلزِمَ كافَ التشبيهِ في كَزيدٍ فاحتجَّ هُوَ بعضُ مَنْ انتصرَ لَهُ بأنَّ الكافَ لا يلزمُ الحرفيةَ ويكونُ اسْماً في نحوِ ما تقدَّمَ من قولِهِ :

يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ /١٧/ هَـذَا القَـدْرُ حَكَـاهُ

والوَجْهُ في جُلِّ هذا التّعليلِ أنَّ الكافَ ، اذا كانَ اسماً ، لم يَكُنْ عريقاً في الحرفيةِ ، واذا كانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ من عَمَلِ الجرِّ ما للباءِ الذي لا يفارِقُ الحرفيةَ ، وذلِكَ(١٠٣) أنَّ أصلَ الجرِّ للحروفِ ، وانَّما تعملُ الأسماءُ الجرَّ على مَعْنَى الحرفِ . فانّما قُلْتَ : غلامُ زَيْدٍ وخَاتَمُ فِضَّةٍ ، لأنَّ المَعْنَى غُلامٌ لزيدٍ ، وخَاتَمٌ من فِضَّةٍ .

وأمّا لامُ الجرِّ في نحوِ لِزيدٍ فأصلُهُ الفَتْحُ ، وإنّما //كُسِرَ للفرقِ بَيْنَهُ وبينَ لامِ الابتداءِ اذْ كانَ يَلْتَبِسُ في مواضعَ كَثيرةٍ(١٠٤) أَلا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : انَّ هَذَا لِعيسَى وانَّ هذا لَعِيسَى ، تُريدُ بأحدِهِمَا أن تقولَ : انَّ هذا مِلْكٌ لَهُ ، وبالآخرِ ان هذا لَهُوَ كَقولِكَ : انَّ

---

(١٠٠) ج : فلا جد في ذلك ولاحظ . تصحيف وتحريف .

(١٠١) سقط قوله «يعني أبا الحسين» في ج ، وهي مقحمة من الناسخ في الأصل و ب .

(١٠٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير ، الثمالي ، الأزدي ، البصري ، أخذ عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه كما أخذ أيضا عن السجستاني . وأخذ عليه أبو بكر الصولي ونفطويه النحوي .

له تصانيف كثيرة انظر ترجمته في مراتب النحويين /٨٣ ، وأخبار النحويين ٧٢ - ٧٥ ، وطبقات الزبيدي ١٠٨ - ١٢٠ ، والفهرست لابن النديم ٨٧ - ٨٨ ومعجم الأدباء ١١١/١٩ - ١٢٢ ، وانباه الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥٣ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة /٢٥٠ - ٢٥١ ، وبغية الوعاة ١١٦ - ١١٧ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/١٢ ، والاعلام ١٥/٨ .

(١٠٣) ج : وذاك .

(١٠٤) انظر في تعليل فتح هـذه اللام وكسرها سيبويه ٣٨٩/١ و المقتضب ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .

هَذَا لَزيدٌ ، لم يُفْصلْ بينَ الحالَيْنِ ، وَلاَلتبس لامُ الابتداءِ بلامِ المُلْكِ ، اذ ليسَ يظهرُ الاعرابُ في آخرِهِ فيفرقُ بينَ الحالَيْنِ بالرَّفْعِ والجرِّ . وكَذَا كنتَ تقولُ : لَعيسى غلامٌ ولِعيسى غلامٌ ، تُريدُ بأحدِهِمَا أنَّهُ غلامٌ ، وبالثَّاني أنَّ في مُلْكِهِ غلاماً ، فكانَ يلتبِسُ الأمرُ في ذلكَ فلا يُفْصَلُ بينَ الغَرَضَيْنِ .

والأسماءُ التي لا يظهرُ الاعرابُ في آخرِهَا كثيرةٌ فلمّا وَقَعَ هذا اللَّبْسُ كُسِرَ لامُ الجرِّ في كُلِّ اسمٍ ظَاهرٍ وانْ كَانَ مُعْرَباً لِيجرىَ البَابُ على سَنَنٍ واحدٍ ، وقوّى ذلكَ أنَّ الأسماءَ المعربةَ لفظاً كانَ يحصلُ هذا اللبْسُ فيها عندَ الوقفِ ، اذ لوقلتَ : انَّ هذا لِزيد ، تريد : المُلْكَ ، وانَّ هذا لَزيد ، تريد : أنَّهُ هُوَ ، لم يُفَرَّقْ بَيْنَ المقصودَيْنِ لِسُكونِ آخرِ الاسمِ ، فلمّا حَصَلَ هذا الالتباسُ في هذهِ المواضعِ الكثيرةِ أسْتَمرَّ الكسرُ في لام الجرِّ لينكشِفَ الاشتباهُ .

والدَّليلُ على أنَّ أصلَهُ الفَتْحُ أنَّهم فتحوهُ في المُضْمَرِ فقالوا : لَهُ ولَكَ اذْ كَانَ اللَّبْسُ مفقوداً ، أَلا تَرَى أنَّ لَفْظَ المرفوعِ غيرُ لَفْظِ المَجْرُورِ ، لأنَّكَ(١٠٥) تقولُ : انَّ هذا لأَنْتَ ، اذا أردتَ الابتداءَ ، وانَّ هذا لكَ ، اذا أردتَ المُلْكَ ، وانَّ هَذَا لَهُوَ ، وأنَّ هذا لَهُ ، وانَّ هَذين لأنْتُما ، وانَّ هذين لَكُمَا ، وكَذَا أنْتُمْ وأنْتَ ولكُم ولَكَ ، لأجْلِ(١٠٦) أنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ فيهِ الشَّيءُ الى أصْلِهِ أَلا تَرَى أنَّهم يَقُولونَ : أعْطَيْتُكُمْ ، فيحذفونَ الواوَ التي هي بازاءِ الأَلِفِ في أعطيتُكُما للاسْتِخْفَافِ(١٠٧) ، فاذا جَاءوا الى الضَّميرِ عَادُوا الى الأَصْلِ وردّوا الواوَ البتَّةَ فيقولونَ : الدِرْهَمُ أعطيتكمُوهُ وكقولِهِ عزَّ وجلَّ : (أنُلْزِمُكُمُوهَا)(١٠٨) ولا يقالُ أعطيتُكُمْهُ كما يقالُ : أعطيتكُمْ دِرْهَماً . وأمّا مَا حَكَاهُ يونُس(١٠٩) من أنَّ بعضَهُمْ قالَ : أعْطَيْتُكُمْهُ(١١٠) ، فَمِنَ الشُّذوذِ بحيثُ لا يُلْتفَتُ اليهِ ، وانّما المستعملُ الشَّائعُ رَدُّ الواوِ وهو لُغَةُ التّنزيلِ كَمَا تَرَى .

---

(١٠٥) ب ، ج : وكذلك .

(١٠٦) كذا في ب وج . الصواب . وفي الأصل « ولأجل » سهو .

(١٠٧) ج : للاستحقاق . تصحيف .

(١٠٨) آية ٢٨/ هود ١١

(١٠٩) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي ، من علماء البصرة في اللغة والنحو أخذ عن أبي عمرو والأخفش الكبير كما سمع عن العرب وقد روى عنه سيبويه كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وقيل : انه =

وممّا يَدلُّ على أنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ الشَّيءُ فيهِ الى أصْلِهِ أنَّهم يقولونَ : باللهِ ثم يُبْدِلونَ من الباءِ الوَاوَ فيقولونَ : واللهِ ، ثم يُبْدلونَ من الواو التَّاءَ فيقولونَ : تَاللهِ ، فاذا جَاؤا الى المضمرِ رَجَعُوا الى الأصْلِ الذي هو الباءُ البَتَّةَ فَقَالوا : بكَ لأفْعَلَنَّ ، وبهِ لأفعلنَّ : ولا يقولونَ : وَكَ ولا تَكَ ، واذَا ثَبَتَ أنَّ المُضْمَرَ يُرَدُّ فيهِ الشَّيءُ الى أصْلِهِ ثُمَ وُجِدَ اللَّامُ مفتوحاً في المُضْمَراتِ ، وَجَبَ القَضاءُ بأنَّ أصلَهَا الفَتْحُ دونَ الكَسْرِ .

وأمّا لامُ الأمرِ في لِيَفْعَلْ ، فقد يُمْكِنُ أنْ يُقالَ : إنّهُ كُسِرَ للفرقِ بَيْنَهُ وبينَ لامِ الابتداءِ اذ كانَ(١١١) قد يُلْتَبَسُ في(١١٢) حالِ الوَقْفِ في قولكَ : انَّ زيداً لَيَفْعَلْ ، وزيدٌ لِيَفْعَلْ ، تُريدُ لَيفعَلُ ولِيَفْعَلْ ، فلو لم تَكْسِرْ لالتبسَ ، وهذا غيرُ قَويٍّ ، والأوجَهُ أنْ يُقَالَ : انّه كُسِرَ اذْا كانَ المُفْتَقَرُ اليهِ الحركةَ فَقَطْ .

قَالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« وكذلكَ البِناءُ على الضَّمِّ يكونُ فيها ما دونَ الفِعْلِ فمثالُ الاسمِ المبنيِّ على الضَّمِّ أوّلُ وعَلُ وبَعْدُ وقَبْلُ(١١٣) ويا // حَكَمُ في النِّداءِ . ومثالُهُ في الحروفِ مُنذُ في من جر بها »(١١٤) .

= صنف كتاب « القياس في النحو » توفى سنة ١٨٢ هـ . انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٢١ – ٢٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٧ – ٣٠ ، وطبقات الزبيدي في ٤٨ – ٥٠ والفهرست لابن النديم ٦٣ ، ونزهة الألباء ٥٦ ، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ – ٦٧ ابن خلكان ٨٢٣ والبلغة في معرفة أئمة اللغة ٢٩٥ ، وطبقات القراء ٤٠٦/٢ ، وبغية الوعاة ٤٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/١٣ ، والأعلام ٣٤٤/٩ ، ويونس بن حبيب ، د . حسين نصار .

(١١٠) في سيبويه جـ ١/ ص ٣٨٩ : « وزعم يونس انه يقول : اعطيتُكُمْهُ وأعطيتُكُمْهَا كَمَا تقول في المظهر » .

(١١١) ج : اذا كان . سهو .

(١١٢) سقطت « في » في : ج .

(١١٣) ط : أول وقبل وبعد وعل .

(١١٤) قال المبرد في المقتضب ٣١/٣ : « فأما منذ فعناها – جررت بها أو رفعت – واحد وبابها الجر ، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلةِ مِنْ في سائر الأسماء . تقول : لم أرَكَ منذُ يومِ الجمعةِ ، أي : هذا ابتداء الغاية ، كما تقول : مِنْ عبد الله الى زَيْد ، وَمِنْ الكوفةِ سِرتُ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ الضَّمَّ لا يكونُ في الفعلِ ، وكذلكَ الكَسْرُ ، وانّما يكونُ الضَّمُّ في الأسماءِ (١١٥ والحروفِ ، فالضَّمُّ في الأسماء١١٥) مثل أولُ وعلُ وقبلُ وبَعْدُ ويا حكمُ وحيثُ أمّا نحوُ اولُ وعَلُ(١١٦) ففيهِ ثَلاثَةُ أسئلةٍ :

أحدُهَا : أنْ يُقالَ : لِمَ بُنِيَ ؟ والثّاني : أنْ يُقَالَ لِمَ بُنِيَ على الحَرَكَةِ ؟ والثّالثُ : أنْ يُقالَ : لِمَ بُنِيَ على الضَّمَّةِ . ؟

فأمَّا العِلَّةُ في بِنَائِهِ فهيَ أنَّ أوّلُ يُضافُ تقولُ(١١٧) : جِئْتُكَ أوّلَ القومِ ، وأوّلَ رجلٍ . وكَذَا تقولُ : قَبْلَ زَيْدٍ وبَعْدَ عمروٍ ، ثم يُحْذَفُ المُضَافُ اليهِ في اللفظِ ، (١١٨ ويُرادُ المَعْنَى ليبقى الاسمُ الأمكنُ العاري١١٨) من أسبابِ منعِ الصرفِ بغيرِ تنوينٍ ، وذلكَ مَخَالفةٌ للأسماءِ فَيُبْنَى حتى يُتَخَلَّصَ من هذا الخِلافِ ، وانّما لمْ يُمكنْ تنوينُهُ ، لأجلِ أنَّ المضافَ اليه اذا ثبتَ في التّقديرِ كانَ بمنزلَةِ ثَباتِهِ في اللفظِ ، فَكَمَا لا يجوزُ أنْ يُقَالَ غُلامُنْ زَيْدٍ ، كذلكَ لا يجوزُ أن تقولَ : جِئْتُكَ قَبْلاً ، وأنتَ تُريدُ قبلَ زيدٍ(١١٩) ، لامتناعِ الجَمْعِ بينَ الاضَافَةِ والتَّنوينِ . أَلا تَرَى أنَّ الشّاعرَ لمّا اضطرَّ الى حَذْفِ المُضَافِ اليهِ من اللفظِ لم يُنَوّنْ وذلكَ بيتُ الكتابِ .

/٢٢/ الاَّ عُلالةَ أو بُدَاهةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزَارةْ(١٢٠)

(١١٥ - ١١٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(١١٦) ج : أما نحو اول وعل « وقبل وبعد » .

(١١٧) ج : نحو.

(١١٨ - ١١٨) بدله في ج : ويراد المعنى فبقى الاسم عاريا .

(١١٩) سقطت « زيد » في ج .

(١٢٠) البيت للأعشى وقد أنشده سيبويه ٩١/١ مع بيت سابق له :

ولا نقاتل بالحصى ولا نرامي بالحجارة

وهو منسوب للأعشى في ديوانه ق ٤٩/٢٠ ص ١٥٩ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩٥/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، ومقاييس اللغة (بده) ٢١٢/١ و (عل) ١٣/٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) القسم الثاني ٨١٠ ، وابن يعيش ٢٢/٣ ، ومواد : (جزر) من اللسان ٢٠٥/٥ والتاج ٩٨/٣ ، و (علل) من اللسان ٤٩٧/١٢ والتاج ٣٢/٨ ، و (بده) من اللسان ٣٦٨/١٧ والتاج ٣٧٨/٩ ، والشواهد الكبرى للعيني

أرادَ ألاّ عُلالةَ سَابحٍ أو بُداهةَ سَابحٍ ، فلمّا قَدّرَ الاضافةَ لم يُنوّن فيقولُ : الاّ عُلالةَ ، كما لا ينوّنُ عندَ ظُهورِ المقدّرِ نحوَ الاّ عُلالةَ سَابحٍ .

وعِلّةٌ أُخرَى وهيَ أنَّ نحوَ قَبْلُ وبَعْدُ اذا حَذَفْتَ منهُ المُضَافَ اليهِ ونَوَيْتَهُ(١٢١) كانَ مَعْنَى الاضافةِ مُقَدَّراً فيهِ وَمُضَمَّناً لَفْظَهُ ، والاضَافَةُ مَعْنىً من مَعَاني الحروفِ ، فَتَجْرِي مَجْرَى أمْسِ في أنّهُ لمّا ضُمِّنَ التَّعريفَ من غيرِ أن يظهرَ حرفُهُ الى لفظِهِ بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ . واذا أظهرتَ المضافَ اليهِ فَقُلْتَ : من قبل زيدٍ ، كانَ معنى الاضافةِ مفهوماً من لفظِ المضافِ اليهِ ، ولم يَكُنْ هُوَ مُتَضَمِّناً لَهَا ، كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : الأمْسُ ، لم يَكُنْ التعريفُ مُضَمَّناً(١٢٢) فيهِ لظهورِ اللفظِ الدَّالِ عَليهِ فأعرفُهُ .

وأمّا سببُ بنائِهِ على الحركَةِ فَمَا ذَكَرْنَا من أنَّهم يجعلونَ الحركةَ دليلاً على التَّمكّنِ ، وفرقاً بينَ ما يكونُ البناءُ فيهِ عارضاً وبينَ ما يكونُ عريقَ البناءِ ، وذلكَ أنَّ قَبْلُ وبَعْدُ وأولُ وعَلُ تُعْربُ كلُّها . تقولُ : جِئْتُكَ من قَبْلِ زَيْدٍ ومِنْ بَعْدِهِ وقَبْلَهُ وبَعْدَهُ ، وجئتكَ أولَ رجلٍ [وهذا أوّلُ رجلٍ](١٢٣) ومَرَرْتُ بأوّلِ رَجُلٍ ، ويقولُونَ : من عَلِ فيجرّونَهُ ، كما يقولونَ : هذا حَكَمٌ ، ورأيتُ حَكَماً ومَرَرْتُ بِحَكَمٍ ، فاذا أُريدَ بناءُ هذهِ الكَلِمِ التي أُعْرِبَتْ في مواضع بُنيتْ على الحركةِ فَرْقاً بَيْنَهَا وبينَ كَمْ ومَا أشْبَهَهُ مما ليسَ له تمكّنٌ ، وأمّا سببُ بِنَائِها على الضَّمِّ ، – فانَّ الضَّمَّةَ أقْوى هذهِ الحركاتِ ، والموضعُ موضعُ الدَّلالةِ على التَّمكُّنِ فيُختارُ أقْوى هَذِهِ الألفاظِ ، وصَارَ الضَّمَّةُ عَلَماً لهذا الحَذْفِ ، فاذَا قِيلَ : مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ عُلِمَ أنَّ المُرَادَ من قَبْلِ ذاكَ(١٢٤) ومِنْ بَعْدِهِ ،

= ٤٢٣/٣ ، والخزانة ٨٣/١ و ٢٤٦٢ و ١٣١/٣ .

وغير منسوب في معاني القرآن ٣٢١/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٨/١ و ٢٢٣ . وورد في ج « لهد الحرارة » تحريف .

وروى « الا علالة أو بداهة قارح » في سيبويه والمقتضب وشروح سقط الزند والتاج (جزر) و (علل) و « الا بداهة أو علالة قارح » في الخصائص ، و « الا بداهة أو علالة سابح » . في اللسان (علل) و (بده) ومقاييس اللغة ومعاني القرآن ، وروى برواية الأصل في بقية المراجع .

(١٢١) ج : ونونته . تصحيف .

(١٢٢) ب ، ج : متضمنا .

(١٢٣) ما بين العاضدتين من ب و ج والسياق يقتضي اثباته .

(١٢٤) ج : من قبل ذلك .

وكَذَا اذا قيلَ من علُ وأولُ ، عُلِمَ أنَّ المَعْنَى من أعلى ذاكَ[١٢٥] وأولُ كلِّ شيءٍ ، تقول : أفْعَلُ هَذَا أوّلَ ، وجئْتُكَ أولَ ، تُريدُ : أولَ كلِّ شيءٍ // وأوّلَ القومِ ، والفَرْقُ بَيْنَ عَلُ وأخواتِهِ ، أنَّ الاضافَةَ لا تظهرُ مَعَهُ ، وانّما تَظْهَرُ مع ما هُوَ بمعناهُ[١٢٦] . أَلاَ تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُهُ مِنْ عَلِهِ ، كما تقولُ : جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِهِ ، وانّما تقولُ : من أعْلاهُ

وَبَدأَ الشّيخُ أبو علي بأوّلُ لِيُريكَ أنَّ الحركةَ في هذِهِ الأسماءِ ليست لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ كَمَا كانَ ذلكَ في أيْنَ وكَيْفَ وهؤلاءِ ، أَلا تَرَى أنَّ ما قَبْلَ الحَرْفِ الأخيرِ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ سَاكِنٌ ، فلولا بناؤهُمْ أوّلُ على الحَرَكَةِ مَعَ تَحرّكِ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ جَازَ أن يُتوَهَّمَ أنَّ حركةَ قَبْلُ وبَعْدُ كَحَرَكَةِ – أيْنَ وكَيْفَ . ويَجْرِي هَذَا المجرى الظروفُ التي يُقَدَّرُ فيها مَعْنَى الاضافَةِ كَقَولِهم : مِنْ فَوْقُ ومِنْ تَحْتُ وَمِنْ وراءُ يُحْذَفُ المضافُ اليهِ في جميعِ ذَلِكَ ويُبْنَى على الضَّمِّ ، ويُسَمّى هذا النوعُ غاياتٍ ، وذلكَ[١٢٧] أنَّكَ اذا قُلْتَ : جِئْتُكَ مِنْ قَبْلُ ، كانتِ الضَّمَّةُ غايةَ الاسمِ ، كما أنَّكَ اذا قلتَ مِنْ قَبْلِ زيدٍ ، كانَ زيدٌ آخِرَهُ .

ويَا حَكَمُ ، بمنزلةِ قَبْلُ وبَعْدُ في سَبَبِ بنائِهِ على الحَرَكَةِ ، وفي اخْتِيَارِ الضَّمَّةِ مِنْ بينَ الحَرَكَاتِ . فأمّا[١٢٨] عِلَّةُ بنائِهِ على الاطلاقِ ، فَغَيْرُ العِلَّةِ في قَبْلُ وبَعْدُ ، لأنَّهُ انَّما بُنِيَ لِوُقُوعِهِ مَوْقَعَ المَبْنِيّاتِ نَحْوَ أنْتَ وأيّاكَ والكافِ في ذَاكَ وهَاكَ ، أَلاَ تَرَى أنَّ المُنَادَى مُخَاطَبٌ ، يَدُلُّكَ على ذَلِكَ أنَّكَ تقولُ : يَا زَيْدُ فَعَلْتَ كَذَا وكَذَا ، وَلاَ تَقُولُ : فَعَلَ كَذَا وكَذَا[١٢٩] . كَمَا تَقُولُ في غَيْرِ النِّداءِ اذا حَدَّثْتَ[١٣٠] عَنْهُ ، واذَا كانَ زيدٌ وحَكَمٌ في قولِكَ : يا زيدُ ، ويا حَكَمُ نَائِباً مَنَابَ أنْتَ وَجَبَ بِنَاؤُهُ لاكْتِسَابِهِ شَبَهَ المَبنيِّ بِوقوعِهِ مَوْقِعَهُ .

وأمّا حَيْثُ فانّما ضُمَّ تشبيهاً بِقَبْلُ وبَعْدُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ عِلَّةِ بِنَائِهِ[١٣١] .

---

(١٢٥) ب ، ج : من أعلى ذلك .
(١٢٦) ج : مع ما هو في معناه .
(١٢٧) ج : وذاك .
(١٢٨) ب ، ج : وأما .
(١٢٩) سقطت « وكذا » في ج
(١٣٠) ب ، ج : حذفت . تحريف .
(١٣١) ب ، ج : وقد تقدم ذكره وعلة بنائه .

وأمَّا الضَّمُّ في الحروفِ فلايكونُ في غيرِ مُنْذُ وذَلِكَ اذَا جَرَرْتَ بِهَا [لأنَّ](١٣٢) مُذْ ومُنْذُ يكونانِ حَرْفَي جرٍّ(١٣٣) بِمَنْزِلَةِ مِنْ وأسمَيْنِ ، تقولُ : ما لقِيتُكَ مُنْذُ يومِ الجُمُعَةِ ، كَمَا تَقُولُ خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ ، وتَقُولُ : مَا لقيتُهُ مُنْذُ يَومانِ ، فترفعُ(١٣٥) ما بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لمُبْتَدَأٍ(١٣٦) ، (١٣٧ وذَلِكَ المُبْتَدَأُ ١٣٧) هُوَ مُنْذُ ، فاذا جَرَرْتَ بِهِ كانَ حَرْفاً ، وَلَيْسَ في الحروفِ مبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ اذا جَاوزتَ مُنْذُ ، وانّمَا بُنِيَ على الضَّمِّ دونَ الكَسْرِ الذي هو التقاءُ السَّاكنَيْنِ(١٣٨) اتبَاعَا لآخرِهِ أوّلَهُ ، اذْ لَمْ يَكُنْ(١٣٩) بينَ الذَّالِ والمِيمِ الاَّ حرفٌ سَاكِنٌ فهُوَ مِثْلُ انَّ في الاتْبَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ .

فصل في الدلالةِ على أسميةِ هذهِ الكَلِمِ المبنيَّةِ ؛ والأسماءُ التي ذَكَرَهَا كَمْ ، ومَنْ ، واذْ ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ ، وحَيْثُ ، وهؤلاءِ ، وأمْسِ ، وأوّلُ ، وعَلُ وبَعْدُ ، وقَبْلُ(١٤٠) ، وَيَا حَكَمُ .

أمَّا(١٤١) الدّليلُ على اسميةِ كَمْ فَهُوَ أنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ تقولُ : كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ . ؟ فيكونُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وكَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ فيكونُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وبِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ ؟ فَيَكُونَ في مَوْضِعِ جَرٍّ .

وحُكْمُ مَنْ حُكْمُ كَمْ اذَا كانَ للاستفهامِ والجَزاءِ ، لأنَّكَ تقولُ : مَنْ جَاءَكَ ؟ وبِمَنْ مَرَرْتَ ؟ ومَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وبِمَنْ تَمُرَّ(١٤٢) أَمُرَّ ، ومَنْ يَأتِكَ آتِهِ ، فيكونُ لَهُ الأحوالُ الثَّلاثُ من الاعرابِ . وأمَّا اذا كانَ مَوْصُولاً أو مَوْصُوفاً

---

(١٣٢) من ب و ج . الصواب وهي ساقطة من الأصل سهوا .
(١٣٣) ج . حرف جر ، تحريف .
(١٣٤) ج : مذ .
(١٣٥) ب : فيرتفع .
(١٣٦) ج : خبر المبتدأ .
(١٣٧ - ١٣٧) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(١٣٨) ج : أصل التقاء الساكنين .
(١٣٩) ج . اذا لم يكن . تحريف .
(١٤٠) ب ، ج : وقبل وبعد .
(١٤١) ج : وأما .
(١٤٢) ج : تمر

فالدَّليلُ على اسمِيّتِهِ واضحٌ ، لأنَّهُ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ زَيْدٍ وعَمْرٍو // تقولُ[143] : جَاءَنِي[144] مَنْ عَرَفْتُهُ ، ولَقِيتُ مَنْ عَرَفْتُهُ ، ومَرَرْتُ بِمَنْ عَرَفْتُهُ كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ومَرَرْتُ بِزَيدٍ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً[145] ، وكَذَا حُكْمُ المَوْصُوفِ .

وأمّا اذْ فالدّليلُ على أنَّها اسمٌ وقوعُ الأسماءِ مَوْقِعَهَا[146] ، أَلاَ تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُكَ اذْ كَانَ كَذَا وكَذَا[147] بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ : حِينَ كَانَ كَذَا وكَذَا [فاذْ[148]] اسمٌ كَمَا أنَّ حِينَ كَذالِكَ . والقَاطِعُ فيهِ أنَّكَ تَجِدُهُ مُعْرَبَ المَوْضِعِ ، فاذَا قُلْتَ جِئْتُكَ اذْ كَانَ كَذَا ، كانَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، واذا قُلْتَ : جِئْتُكَ بَعْدَاذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، كَانَ في مَوْضِعِ جَرٍّ كَقَولِكَ بَعْدَ حِينِ خُروجِ زَيْدٍ ،[149] والحروفُ لا يكونُ لَهَا اعراب[149] بِوَجْهٍ .

ولَيْسَ اذْ بِدليلٍ على الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الظَّرفيةِ والوَضْعِ ، كَمَا يَكُونُ الفِعْلُ نَحْوَ ضَرَبَ ، أَلاَ تَرَى قَوْلَكَ[150] : ضَرَبَ زَيْدٌ ، يَدُلُّ على وقوعِ الضَّرْبِ في زَمَانٍ ، ولَيْسَ باسمٍ وُضِعَ عَلَماً لِنَفْسِ الزَّمانِ كَمَا يَكُونُ اليومُ واللَّيْلَةُ . واذْ هو اسمٌ لِغَيْرِ الزَّمانِ[151] كاليومِ ، واذا فارقَ الحروفَ والأفعالَ لم يَبْقَ الاّ أنْ يَكُونَ دَاخِلاً في الأسماءِ ، ومُشْتَمِلاً عَلَيْهِ الحَدُّ المذكورُ الذي هُوَ قولُك[152] : كلُّ لَفْظٍ عُرِّيَ مِنَ الدّلالةِ على الزَّمانِ لا مِنْ طَرِيقِ الوَضْعِ والظرفية[153] ، وكَانَ لَهُ اعرابٌ لَفْظاً أو تَقْدِيراً فهو اسمٌ ، وهذا يُغْنِي عن الاسْتِدلالِ بِجَوَازِ الأخبارِ عن كَمْ ومَنْ ، إلاّ أنَّ الغَرَضَ في ذِكْرِ ذَلِكَ فَرْطُ الايضَاحِ

وأَمّا أيْنَ ، فَبمنزلةِ اذْ ، لأنَّهُ لَيْسَ بدليلٍ على الزَّمانِ ولَهُ اعرابٌ في التّقديرِ ، أَلاَ

---

(143) وتقول .

(144) سقطت « جاءني » في ب ، ج .

(145 - 145) بدله في ج : ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

(146) ب ، ج : في موقعها .

(147) سقطت « وكذا » في ج .

(148) من : ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فاذا » تحريف .

(149 - 149) بدله في ب و ج : والحروف لا اعراب لها .

(150) ب ، ج : ألا ترى أن قولك .

(151) ج : فعين الزمان . تحريف

(152) ج : ذلك : تحريف .

(153) سقطت « والظرفية » في ب و ج .

تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : مِنْ أيْنَ زَيْد ، بِمَنْزِلَةِ أنْ تقولَ : مِنْ أيِّ مَوْضِعٍ زَيْدٌ ، واذا تَعَرَّى من الفِعْلِيةِ والحَرْفِيةِ ثَبَتَتْ الاسميةُ .

وأمّا كَيْفَ فتقديرُ الاعرابِ فيهِ أنَّكَ تقولُ : كَيْفَ زَيْدٌ ، فيكونُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنَّهُ خَبَرُ المبتدإ(١٥٤) ألَا تَرَى أنَّكَ تقولُ بَدَلَهُ : أسَقِيمٌ زَيْدٌ(١٥٥) أمْ صَحِيحٌ ؟ فَتَجِدُهُ مُعْرَباً ، وتَقُولُ : كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ ؟ فَيَكُونُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِدلالةِ أنَّكَ(١٥٦) تَقُولُ : أسَقِيماً كانَ زَيْدٌ أمْ صَحِيحاً ؟ ، واذَا حَصَلَ لَهُ الاعرابُ ، وتَعَرّى من الدّلالةِ على الزّمانِ ، لَمْ يَكُنْ الا اسماً ، ويَجُوزُ أنْ يُقَالَ في كَيْفَ : انَّ الدَّليلَ على اسمِيتِهِ أنَّهُ يكوّنُ مع اسمٍ آخرَ كلاماً تاماً ، فلوكانَ حَرْفاً لم يَتمّ الكلامُ بقولِكَ : كيفَ زَيْدٌ ؟ كما لا يَتمُّ اذا(١٥٧) قُلْتَ : هَلْ زَيْدٌ ؟ غَيْرَ أنَّ هذا لا يَدُلُّ على أنَّه لَيْسَ بفعلٍ ، لَكنَّ الخلافَ لم يَقَعْ في أنَّه لَيْسَ بِفِعْلٍ .

وأمّا حَيْثُ فَبِمَنْزِلَةِ أيْنَ ، لأنَّه ظَرفُ مَكَانٍ غَيْرَ أنَّهُ عَارٍ منَ الاستفهامِ ، وأيْنَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ . وَتَقُولُ : مِنْ حَيْثُ ، كَمَا تَقُولُ : مِنْ أيْنَ ؟ .

وأمّا هؤلاءِ فَبَيِّنُ الأمْرِ ، لأنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وعمرٍو في وجوهِ الاعرابِ تَقْدِيراً . تقول : جَاءني هؤلاءِ ، ورأيْتُ هَؤلاءِ ، ومَرَرْتُ بِهؤلاءِ ، وَلَيْسَ فيهِ دِلالةٌ على الزّمانِ .

فأمّا أمْسِ ، فالدّليلُ على أنَّهُ اسمٌ ، وجُودُكَ الاعرابَ(١٥٨) في مَوْضِعِهِ ، تقولُ : سِرْتُ أمْسِ فيكونُ في موضعِ نَصْبٍ(١٥٩) ، وحَسْبُكَ دليلا عليه قَوْلُهم : لَقِيتُهُ أمْسِ الأَحْدَثَ ، ونَصْبُهم [صِفَتَهُ](١٦٠) . وتَقولُ : سِيرَ بِهِ أمْسِ ، فيكونُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِدِلالةِ أنَّكَ تقولُ : سِيرَ بِهِ أمْسُكَ والأمسُ فَتَجِدُهُ مَرْفُوعاً .(١٦١)

---

(١٥٤) ب ، ج : خبر الابتداء .
(١٥٥) سقط « زيد » في ج .
(١٥٦) « انك » مكررة في الأصل سهوا .
(١٥٧) ج : « كما » اذا . سهو .
(١٥٨) ب ، ج : وجود .
(١٥٩) ب ، ج : موضع النصب
(١٦٠) من ب و ج ، وهو الصواب . وفي الأصل « صيغته » تحريف .
(١٦١) ج : مرفوعا . تحريف .

وأمّا أوّلُ وأخواتُهُ ، فَشأنُهَا واضِحٌ لأنَّكَ تُعْرِبُهَا[١٦٢] اذا أعَدْتَ المُضَافَ // اليهِ أوْ أزلْتَهُ[١٦٣] من التَّقْديرِ ، فاعادَتُهُ كقولِكَ : مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ ومِنْ بَعْدِهِ وقَبْلَ زَيْدٍ وبَعْدَهُ ، وجئْتُكَ أوّلَ كُلِّ شَيءٍ ، أمّا ازالتُهُ منَ التَّقديرِ فكقولِكَ : فَعَلْتُ ذاكَ قَبْلاً وبَعْداً كقولِ الشّاعِرِ ، أنْشَدَهُ الشّيخُ أبو الحُسَينِ رحمهُ اللهُ :

/٢٣/ فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغصُّ بالمَاءِ الفُراتِ[١٦٤]

لا يُريدُ قَبْلَ شيءٍ بِعَيْنِهِ ، وانّما يُريدُ الشّياعَ ، ومثلُهُ أنْ تقولَ : ما تَرَكْتُ لَهُ أوّلاً وَلاَ آخِراً ، لا تُريدُ أوّلَ شيءٍ وآخرَهُ ، ولكنّكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى قَوْلِكَ : ما تَرَكْتُ لَهُ قديماً ولا حَديثاً . واذا ثَبَتَ الاعرابُ لهذهِ الأشياءِ كَمَا تَرَى لَمْ يَكُنْ في أسْمِيّتِهَا شُبْهَةٌ .

وأمّا المُنَادَى فَلا كَلامٌ فيهِ ، لأنَّهُ يكونُ مِنَ الأسماءِ المُعْرَبَةِ كَزَيْدٍ وعمرٍو ورَجُلٍ وفَرَسٍ ، ولا يَجِبُ أنْ تُذَكِّرَ العِلَّةُ في جَميعِ الأسماءِ المبنيّةِ ، ولأنَّ السُّنَنَ اذا عُرِفَ في البعضِ اكْتُفِيَ بِذَلِكَ . فكلُّ لَفْظٍ وَجَدْتَ فيهِ الشَّرائطَ المذكورةَ في الحَدِّ المتقدِّمِ ذِكْرُهُ

---

(١٦٢) ج : تعربها . تحريف .

(١٦٣) ب ، ج : أو انزلته . تحريف .

(١٦٤) نسب العيني (في الشواهد الكبرى ٤٣٥/٣) هذا البيت عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر . قال : وكان له ثار فأدركه . ونسبه صاحب الخزانة (٢٠٤/١ وما بعدها) الى يزيد ابن الصعق ، وذكره آخر أبيات خمسة ، وروى عجزه « أغصُّ بنقطة الماء الحميم » ونقل عن العيني أن هذه هي الرواية المشهورة فيه . أما روايته « أكادُ أغصُّ بالماء الفرات » ، فلعله من شعر آخر كما نقل عنه نسبة البيت المذكورة .

وهو منسوب الى عبد الله بن يعرب أيضا في شرح التصريح على التوضيح ٥٠/٢ ، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٣٨ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٤٧ ، والدرر اللوامع ٧٦/١ .
والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣١/٢ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٤٧ ودرة الغواص ٨٢ ، والمفصل ١٦٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨٨/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٣ ، والتاج (سوغ) ١٧/٦ و (حمم) ٢٥٩/٨ وروى البيت في ب و ج « فكنت قبلا » كما ذكر أن المشهور في روايته « أكاد أغص بالماء الحميم » ، وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن وفقه اللغة وسر العربية ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ، ودرة الغواص ، والشواهد الكبرى للعيني ، والتاج ، وشرح الشواهد للعاملي (وذكر أيضا رواية .. بالماء الفرات » . ونقل صاحب الخزانة عن الكسائي رواية أخرى هي « أكاد أغص بالماء المعين » . قال لكنه رواه ، وكُنْتُ قبلُ « بالرفع والتنوين . وعن الفراء : هذا التنوين نظير تنوين المنادى المفرد في ضرورة الشعر . ورُوِيَ في درة الغواص « وساغَ لي » وفيه وفي التاج « وكنت قُدْماً » .

فاحكُمْ بأنَّه اسمٌ *[فانْ قُلْتَ : فَقَدْ أجْمَعْتُمْ على تَسْمِيَةِ رُوَيْدَ وَصَهْ وَمَهْ أسماءً ، وعَدَدْتُمُوهَا في قبيلِ الأسماءِ التي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ، وَلَيْسَ في شَيءٍ منها ما اعْتُبِرَتْ من المَعَانِي في هذهِ الحَدِّ ، وكيفَ يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ مُتَضَمِّناً مَعانيَ هيَ من خَصَائِصِ الاسمِ وهيَ تُفِيدُ ما تُفِيدُهُ الأفعالُ منَ المَعْنَى ، فَصَهْ يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليهِ اسْكُتْ ، ورُوَيْدَ على ما يَدُلُّ عليهِ أمْهِلْ ، وهَيْهَاتَ على ما يَدُلُّ عليهِ بَعُدَ ، وشَتَّانَ على ما يَدُلُّ عليهِ افترقَ . فاذا جَميعُهَا دالةٌ على اقترانِ – حَدَثٍ بزمانٍ ، وأوّلُ ما اشترطْتَ في حدِّ الاسمِ ، التّعريّ من الدِّلالةِ على الزَّمانِ .

فالجوابُ أنَّ هذا مُوضِعٌ يُحْتَاجُ فيهِ الى فَضْلِ تَأَمُّلٍ ودِقّةِ نَظَرٍ وأقدِّمُ لكَ مُقَدِّمَةً ثم أخرُجُ مِنْهَا الى حَلِّ هذهِ الشُّبْهَةِ .

اعلم أنَّهم قد قَسَمّوا الكَلِمةَ الى ثلاثةِ أقسامٍ كَمَا لا يُخْفَى ، وهي الأسمُ والفِعْلُ والحَرْفُ ، وأجْمَعَ العُلماءُ على أنَّ هذهِ قسمةٌ لا مَزيدَ عَلَيْهَا وأنَّ جَميعَ اللغاتِ مُوَافِقَةٌ للغةِ العَرَبِ في هَذِهِ القِسْمةِ ، وأنَّ كُلَّ قاسمٍ قَسَّمَ الألفاظَ التي لَهَا دِلالةٌ لم يُزِدْ عَلَيْهَا قِسْماً رابعاً . واذا كَانَ هذا الأصْلُ ثَابِتاً فَلا بُدَّ أنْ يكونَ القَصْدُ في هذهِ القسمةِ أنَّ ها هنا أجناساً ثلاثةً مِنَ الدِّلالَةِ ، كلُّ جنسٍ منها مخالِفٌ لصَاحِبَيْهِ ، وأنَّ الاسمَ مَالَهُ جِنْسٌ خَاصٌ من تلك الدلالاتِ ، وكَذَا الفعلُ والحرفُ فلَيسَ اذاً كلُّ مالَهُ دلالةٌ يَجُوزُ(١٦٥) أن يُسَمّى اسماً لأنَّ ذلكَ يُؤدِّي الى أنَّ لا خِلافَ في الدِّلالاتِ(١٦٦) ، وأنَّ جميعَهَا راجعَةٌ الى حَقيقةٍ وَاحِدَةٍ ، وذلكَ مالا يَدَّعِيهِ مَنْ لَهُ حَظٌّ مِنَ المَعْرِفَةِ ، ثم انَّ أجْنَاسَ الدِّلالةِ انّما كانَتْ ثَلاثةً ، لأنَّ المدلولَ عليهِ امّا أنْ يكونَ الشَّيءَ نَفْسَهُ حتّى يتميّزَ بالعَلامةِ المنصوبةِ لَهُ عن غيرِهِ ، ويُعْلَمَ قَصْدُ المتكلّمِ اليهِ وهذهِ دِلالةُ القبيلِ الذي نُسميّهِ اسماً من الكَلِمِ . فَزَيْدٌ عَلامةٌ(١٦٧) تَدُلُّ السَّامعَ على أنَّكَ قَصَدْتَ هذهِ الذاتَ لا تلكَ . وكَذَا رَجُلٌ وفَرَسٌ

---

* هنا تبدأ زيادة على الأصل مأخوذة من ب مقارنة بنسخة ج . وقد أثبتها لأهميتها في توضيح أفكار عبد القاهر في حدود النحو وتعريفاته لأجزاء الكلام . وسوف أشير الى موضع نهايتها .

(١٦٥) كذا في ب . والصواب . وفي ج : «كما» يجوز . سهو .

(١٦٦) ج : في الدلالة .

(١٦٧) ج : علامته . تحريف .

وقدْرٌ وثَوْبٌ وضَرْبٌ وعِلْمٌ وجَهْلٌ . كلُّ واحدٍ من هذهِ الكَلِمِ يَدُلُ المخاطبَ على قَصْدِ المتكلّمِ الى هذا الجنسِ وهذا الشيءِ وهذا المَعْنَى دونَ غيره . فهيَ اذاً اسماءٌ كلُّهَا وذلكَ دلالةُ القبيلِ الذي نسميه الذاتَ . [أما(١٦٨)] اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، دَلَلْتَ على ضَرْبٍ وزَمانٍ بمعنـى اختصاصٍ وحالةٍ بَيْنَهُمَا . وذَلِكَ ما نُعَبِّرُ عَنْهُ بقولِنَا : أنَّ الفِعْلِ يَدُلُّ على زَمَانٍ خَاصٍ وحَدَثٍ فيهِ .

ومَرْجعُ ذلكَ كُلِّهِ الى أنَّهُ لم يَأتِ لِيُمَيِّزَ لَكَ ذَاتَيْ الحَدَثِ والزَّمانِ من غيرِهِمَا ، وانّما جَاءَ لَيدُلَّكَ على حَالةٍ بَيْنَهُا ويُركّبُهُمَا مقترنَيْنِ . فَلَيْسَ هوَ اذاً لأجْلِ الشَّيءِ نَفْسِهِ على الاطلاقِ ولا عَلامةً منصوبةً لتُميِّزَ الذاتَ من غَيْرِهَا ، وامّا أنْ يكونَ المدلولُ عليهِ معنىً يَعْتَرِضُ في هذينِ المذكورَينِ أحَدِهِمَا معَ الآخرِ نحو أنْ تقولَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فيأتلِفُ الفعلُ مع الاسمِ ويحصُلُ بائتلافِهِمَا فائدةٌ لا نعقلُهَا من كلٍّ واحدٍ منهما على الانفرادِ ثُمَّ تَعْتَوِرُ تلكَ الفَائدةَ مَعَانٍ وأوصافٌ كالنَّفْيِ في قولِكَ : ما ضُرِبَ زَيْدٌ ، والاستفهامُ في قولِكَ : أضُرِبَ زَيْدٌ ؟ فالنَّفْيُ كَمَا تَرَى مَعْنًى اعْتَرَضَ على الفعلِ والاسمِ بَعْدَ ائتلافِهِمَا . فَمَا كَانَ دِلالَتُهُ على هَذَا الجنسِ فانَّهُ من القَبيلِ الذي يُسَمّى حرفاً . ولو ثَبَّتَّ أفكارَكَ تَطْلُبُ وتَبْحَثُ لَمْ تَجِدْ في المعقولاتِ مدلولاً عليهِ يَخْرُجُ من هذهِ الأقسامِ الثّلاثَةِ . واذْ قَدْ ثَبَتَ هذا الأصْلُ فانَّ الجوابَ عَنِ السُّؤالِ أن الشُّبْهَةَ المعترضةَ هنا تَنْحَلُّ اذا تأملنا قولَ النّحْوِ في صَهْ بأنَّهُ اسمٌ لأسكتْ ، وذَاكَ أنَّ صَهْ واسكُتْ لو كانَا في حُكْمِ لَفْظَيْنِ يُوضَعَانِ على معنىً واحدٍ كالقُعودِ والجُلوسِ مَثَلاً على قولِ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا لكانَ قولُهُم : انّهُ اسمٌ لاسْكُتْ مُحَالاً]*

---

(١٦٨) كذا مقتضى السياق . وفي ب وج : « فانك . تحريف . لأن عبد القاهر يتحدث الآن عن القسم الثاني من أجناس الدلالة وهو دلالة الفعل بعد أن أشار الى القسم الأول وهو دلالة الاسم والذات ، كما سيذكر القسم الثالث وهو دلالة الحرف .

(*) هنا تنتهي الزيادة المأخوذة من ب مقارنة بنسخة ج . وقد ورد بعدها في النسختين قوله « ألا ترى » ولم أثبته ، لأنه لا معنى له في السياق .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلي :

« بابٌ من أحكامِ الأسْمَاءِ[1] المُعْرَبَةِ »

الأسماءُ المعربةُ على ضَربَيْنِ : صحيحٌ ومعتلٌّ ، فالصَّحيحُ في هَذَا الباب مالَمْ يَكُنْ آخِرُهُ أَلِفاً أو ياءً ولا واواً[2] وذلكَ نَحْوَ رَجُلٍ وَفَرَسٍ وثَوْبٍ وَوَعْدٍ[3] وَعِلْمٍ وذِكْرٍ . فهذا الضَّرْبُ[4] تَتَعَاقَبُ عليهِ حَرَكَاتُ الاعرابِ »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ الاعتبارَ في الصِّحَةِ هَا هُنَا أن يكونَ الحَرْفُ الأخيرُ غيرَ كائنٍ من الحروفِ الثَّلاثةِ التي هي الألفُ والواوُ والياءُ ، فلا فَصْلَ بَيْنَ ثَوْبٍ وَوَعْدٍ ورَجُلٍ وَفَرَسٍ ، وانْ كانَ نحوَ الثَّوبِ والوَعْدِ معدوداً في المُعْتَلِّ اذا جِئْتَ الى [التَّصْريفِ][5] فَلِهَذَا قالَ : فالصَّحِيحُ في هَذَا البَابِ ، وَلَمْ يَقُلْ : فالصَّحِيحُ عَلَى الاطْلاَقِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فالمعتلُّ[6] ما كَانَ آخِرُهُ ياءً أوْ واواً أو أَلِفاً[7] ولا يَخْلُو ما قَبْلَ هذهِ الحروفِ المُعْتَلَّةِ

---

(١) ب ، ج ، ط : من أحكام « أواخر » الأسماء .
(٢) ج ، ط : ألفا ولا ياءا ولا واوا .
(٣) ط : ووعد وثوب .
(٤) ج : فهذه الضرب
(٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « النظر » . تحريف
(٦) ج ، ط : والمعتل .
(٧) ط : ياءا أو ألفا أو واوا .

من أنْ يكونَ ساكناً أو مُتحرّكاً ، فَاذَا سَكَنَ ما قبلَ اليَاءِ والوَاوِ[٨] جَرَيَا[٩] مَجْرَى الصَّحيحِ في تَعَاقُبِ الحركَاتِ عَلَيْهِمَا [اعْتِقَابَهَا][١٠] عَلَى الصَّحيحِ ، وذلكَ قَوْلُهُمْ[١١] : ظَبْيٌ ونَحْيٌ وغَزْوٌ وَحِقْوٌ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ قَوْلَهُ : « وَلاَ يَخْلُو[١٢] ما قَبْلَ هذهِ الحروفِ المُعْتَلَّةِ من أنْ يكونَ ساكناً أو مُتحرِّكاً » تَسَامُحٌ في العِبَارَةِ ، لأَجْلِ أَنَّهُ ذَكَرَ الواوَ والياءَ والألِفَ ، ثم قالَ : « ولا يَخلو ما قَبْلَ هَذِهِ الحروفِ » ، ومعلومٌ أنَّ الألِفَ لا يكونُ ما قَبْلَهُ ساكناً البَتَّةَ ، كيفَ والأَلِفُ لا يَتحرَّكُ ، والسَّاكِنُ لا يكونُ قَبْلَهُ سَاكِنٌ الاّ والثَّاني مُدَّغَمٌ والأوّلُ حَرْفُ لينٍ نَحْوَ دَابَّةٍ وأُصيمٌّ ، فانّما[١٣] يَكُونُ ما قَبْلَ الأَلِفَ مَفْتُوحاً كَرَحَى[١٤] وعَصَا ، ولو الْتَمَسَ مُلْتَمِسٌ اسكانَ الحَاءِ مِنْ رَحَى ، لم يَقْدِرْ على النُّطْقِ بالأَلِفِ . فلو حَقَّقَ لَقَالَ : ولا يَخْلُو مَا قَبْلَ الواوِ واليَاءِ كذلكَ قَالَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ ، هَذَا ولا نَعُدُّ ذلكَ سَهْواً ، لأَنَّهُ يجُوزُ[١٥] أنْ يَكُونَ قَصَدَ الواواتِ والياءاتِ فَقَالَ : « هَذِهِ الحروفِ ، واستدركَ بقولِهِ بعد : « فاذَا سَكَنَ ما قَبْلَ الوَاوِ واليَاءِ »[١٦] وانّما[١٧] قالَ الشيخُ أبو الحُسَيْنِ :[١٨] أَنَّهُ تَسَامُحٌ // لأجْلِ أنَّ الظاهرَ يَقْتَضِي أنْ يكونَ قولُهُ : « هذهِ الحُرُوفِ ، اشارةً الى الأَلِفِ والوَاوِ واليَاءِ .

وبَعْدُ ، فانَّ الواوَ والياءَ اذا سَكَنَ ما قَبْلَهُمَا جَرَيا بوجوهِ الاعرابِ كَمَا يَجْرِي الصَّحِيحُ . تَقُولُ : هَذَا غَزْوٌ ، ورَأَيْتُ غَزْواً ، ومَرَرْتُ بِغَزْوٍ ، وَظَبْيٌ وَظَبْياً وبِظَبْيٍ ،

---

(٨) ط : الواو والياء .

(٩) ج : وجريا . سهو .

(١٠) من ج . وفي الأصل « اعتقابهما » تحريف .

(١١) ط : قولك تحريف .

(١٢) ج : لا يخلو . والصواب ما في الأصل و ب ، وكذا ورد في نص أبي علي - المتقدم ذكره .

(١٣) ب ، ج : وانما .

(١٤) ب : متحركا كرحى ، ج : متحركا كالرحى .

(١٥) ج : لأنه لا يجوز . سهو .

(١٦) ب ، ج : ما قبل الواو والياء .

(١٧) ج : وأما . تحريف .

(١٨) سقط قوله « أبو الحسين » في ب و ج

وذَلِكَ[١٩] أنَّ الحركةَ انّما تُسْتَثْقَلُ على اليَاءِ والوَاوِ ، اذا تَحَرَّكَ ما قَبْلَهُمَا ، كقولِكَ عَصَوٌ ورَحَيٌ . وأمّا اذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا فانَّ الحَرَكةَ فيهما قَليلةُ الحَظِّ من الثِّقَلِ ، لأنّكَ اذا وَقَفْتَ على السَّاكِنِ كَانَ ذَلكَ تَخْفِيفاً على اللِّسانِ واجْماماً لَهُ ، فاذا أخَذْتَ في الواوِ والياءِ سَهُلَ على اللسانِ الحركةُ فيهما ، واذا كانَ ما قَبْلَهُمَا مُتَحَرِّكاً ، كُنْتَ آخِذاً منهما من غيرِ تَرْفيهٍ للِّسانِ فَيَثْقُلُ ذَلِكَ جداً ، لأنَّ الحركةَ على الياءِ والواوِ مُسْتَثْقَلَةٌ لمُقَارَبَتِهَا[٢١] لَهُمَا من حَيْثُ أنَّ الحركاتِ أبْعَاضُ لهذهِ الحروفِ ، والمِثْلُ اذا اجتمعَ مع المِثْلِ ثَقُلَ ، ألا [تَرَاهُمْ][٢٢] لا يقولونَ : مَدَدَ ، في مدَّ لِفَرْطِ الكُلْفَةِ في اللّفْظِ بالمِثْلَيْنِ المُتَوالِيَيْنِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الصَّحيحُ ، لأنَّ الحَرَكاتِ لا تُناسِبُ الحروفَ الصَّحِيحَةَ ، فلا يَثْقُلُ الخروجُ من مُتَحرِّكٍ الى حرفٍ صَحيحٍ نحوَ حَكَمٍ ، كَمَا يَثْقُلُ الخُرُوجُ من مُتَحرِّكٍ الى حَرْفٍ مُعْتَلٍّ نَحْوَ عَصَوٍ . ولِهَذَا منَ الشَّأْنِ جَرَتِ الحركاتُ على الحرفِ الصحيحِ ، مُتَحرِّكاً كانَ ما قَبْلَهُ أوْ سَاكِناً ، ولَمْ تَجْرِ على الوَاوِ واليَاءِ الا بَعْدَ سكونِ ما قَبْلَهُمَا نَحوَ ظَبْيٍ وغَزْوٍ ، وكَانَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ يَقُولُ : انَّكَ اذا لَفَظْتَ بالبَاءِ من ظَبْيٍ والزَّايَ من غَزْوٍ ، وكَانَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ يَقُولُ : إنَّكَ اذا لَفَظْتَ بالبَاءِ من ظَبْيٍ والزَّايَ من غَزْوٍ ، كُنْتَ[٢٣] بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقِفُ ، اذْ[٢٤] اللفظُ بالسَّاكنِ وقفٌ في الحَقِيقَةِ ، واذَا انتهيتَ الى اليَاءِ والواوِ صرتَ كأنَّكَ تَبْتَدِيءُ ، والحرفُ اذا ابْتُدِيءَ بِهِ لَمْ يَكُنْ الا مُتَحَرِّكاً ، وهَذَا قولٌ لَطِيفٌ . وقَوْلُهُ[٢٥] في تَعَاقُبِ الحَرَكَاتِ اعْتِقَابَهَا ، بمنزلةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

/٢٤/ وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحَضْبِ[٢٦]

---

(١٩) ب ، ج : وذاك .

(٢٠) ب : واذا . سهو .

(٢١) ج : لمقاربتها . تحريف .

(٢٢) من ج . الصواب . وفي الأصل الا « ترى هم » . تحريف .

(٢٣) كذا في ب و ج . الصواب « وفي الأصل » « وكنت » . سهو .

(٢٤) كذا في ج . الصواب . وفي الأصل « اذا » سهو . وغير مقروءة في ب .

(٢٥) سقط « وقوله » في ج .

(٢٦) البيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج يمدح بها بلال بن أبي بردة في ديوانه ق ٣٢/٦ ص ١٦ ، والبيت منسوب له أيضا في سيبويه والشنتمري ٢٤٤/٢ ، والمخصص ١١٠/٨ و ١٨٧/١٤ ، واللسان (حضب) ٣١١/١ . وورد في ب : الخضب . تصحيف ، وفي ج : طويت . تحريف والشاهد فيه أنه أتى بالانطواء مصدرا مؤكدا لتطويت ، لأنّ معنى تَطَوَّيتُ وانْطَوَيْتُ سواء . والحَضْبُ والحِضْبُ ضرب من الحيّات ، وقيل هو الذكر الضخم منها .

ولم يَقُلْ : تَطوّى الحَضْبِ ، لأنَّ انْطَوَى وتَطَوَّى بمعنى واحدٍ ، فيجوزُ أنْ يقعَ مصدرُ أحدِهِمَا مَوْقِعَ صَاحِبِهِ ، فكذلكَ تَعَاقَبَ واعْتَقَبَ بمعنًى واحدٍ فيجوزُ أنْ يأتيَ بالاعتقابِ بَعْدَ تَعَاقُبٍ .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« والمدَّغَمُ فيهما كذلكَ (٢٧ نحوَ قولهم : كُرْسِيٌّ ووليٌّ ومرميٌّ وعَدُوٌّ٢٧) و [مغْزُوٌّ](٢٨) لأنَّ الدَّغَمَ يكونُ سَاكناً ، (٢٩ فسكونُ الياءِ من كرسيٍّ ومرميٍّ والواو في عدوٍ٢٩) ومغزوٍّ كسكونِ الباءِ في ظَبْيٍ والزَّاي في غَزْوٍ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ المُدَّغَمَ يلزمُهُ السُّكونُ ، فالواوُ والياءُ الأوليانِ في مَرْميٍّ ومَغْزُوٍّ بازاءِ البَاءِ(٢٩) والقافِ في ظَبْيٍ وحَقْوٍ ، فكما أنَّ نحوَ ظَبْيٍ وحَقْوا(٣١) يَجْري مَجْرَى الصحيحِ كذلكَ ما كانَ مُدَّغَماً فيهِ . قالَ الشَّيْخُ أبو الحسينِ : انَّ المدَّغَمَ فيهِ أقْوَى في تجرّي(٣٢) الحَرَكاتِ عَلَيْهِ ، لأجْلِ أنَّ ما قَبْلَهُ يَتَحَصَّنُ بالأدْغامِ ، يَدُلُّكَ على ذلكَ أنَّكَ تقولُ : اجْلوَّذَ واجلوّاذُ(٣٣) ، فَلا تَقْلِبُ الواوَ المُدَّغَمَةَ السَّاكِنَةَ ، لِكَسْرَةِ ما قَبْلَهَا ، ياءً كما تفعلُ ذلكَ اذا لَمْ تَكُنْ مُدَّغمةً في نحوِ ميقاتٍ وميعادٍ ، لأنَّهُمَا من الوَقْتِ والوَعْدِ ، والأصْلُ موقَاتٍ وموعادٍ ، الا أنَ الكسرةَ في الميمِ قَلَبْتَها ياءً . // واذا كانَ المُدّغمُ يَتَحَصَّنُ منَ التَّغييرِ ، كانَ الواوُ الأولى من مَغْزُوٍّ(٣٤) أشَدَّ امتناعاً من التّغيرِ من الزَّاي في غَزْوٍ . وكُلَّما كانَ

(٢٧ – ٢٧) ب ، ج : نحو قولهم : كرسيّ ومرمّى وعتوّ ووليّ ومغزو ، ط « نحو كرسي وولى (ومرضى) (ومرمى) وعتو وعدو ومغزو .

(٢٨) من ب ، ج ، ط : وفي الأصل غزو . تحريف .

(٢٩ – ٢٩) بدله في ط : فسكون الياء الأولى في كرسي ومرمى والواو الأولى في عتو .

(٣٠) ب ، ج : كالباء .

(٣١ – ٣١) ساقط من ج بسبب انتقال النظر .

(٣٢) ج : في جري .

(٣٣) في اللسان (جلذ) ١٤/٥ : « أجلوّذَ الليل : ذَهَبَ ، واجلوّذَ بهم السير اجلوّاذا اي دامَ ، مع السرعة وهو من سير الابل » .

(٣٤) ب : في مغزو .

[ما][35] قبلَ الواوِ اذهبَ في السكونِ وأبعدَ من الحركةِ ، كانَ الواوُ أقربَ الى الحركةِ والاعرابِ ، لأنَّ الذي سَوَّغَ اجراءَ الحركةِ[36] على الواوِ والياءِ في غَزْوٍ وظَبْيٍ هُوَ سُكُونُ ما قَبْلَهُمَا . ويُوَضِّحُهُ أنَّكَ لو قَصَدْتَ أنْ تُحَرِّكَ الواوَ الأولى من مَغْزُوٍ لم تَقْدِرْ على ذلكَ الا بَعْدَ فكِّ الادّغامِ . وكَذَا كلُّ مُدّغَمٍ لا تقدرُ على تحريكِهِ ، فهذا يُبَصِّرُكَ[37] أنَّ ما قَبْلَ الواوِ الذي هو حَرْفُ الاعرابِ في مَغْزُوٍّ أذْهَبُ في السُّكونِ من الزَّاي في غَزْوٍ ، فاعْرِفْهُ فانَّهُ من لَطِيفِ ما عَلقناهُ عَنْهُ[38] .

قالَ الشَّيْخُ أبو علّيٍ :

« ويَجْرِي هذا المَجْرَى كِساءٌ ورِداءٌ وآيٌ ورَأْيٌ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ قَوْلَهُ : « ويَجْرِي هذا المَجْرَى كِساءٌ ورِدَاءٌ » قَريبٌ منَ السَّهوِ ، لأجْلِ أنَّ الهمزةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ يجري عليه الاعرابُ متحرِّكاً كانَ ما قَبْلَهُ أو سَاكِناً . أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ : هَذَا خَطَأً ، وَرَأَيْتُ خَطَأً ، ومَرَرْتُ بِخَطَأٍ . كَمَا تَقُولُ : هَذَا حَكَمٌ ، وَرَأَيْتُ حَكَماً ، ومَرَرْتُ بِحَكَمٍ ، فَلَيْسَ جَرْيُ الحركاتِ عَلَى كِسَاءٍ ورِدَاءٍ لأجْلِ سُكُونِ ما قَبْلَ الهمزةِ فيهما ، كَمَا كانَ ذلكَ في غَزْوٍ وظَبْيٍ ، فليسَ ذا منَ البابِ ، وكانَ الشَّيخُ أبو الحُسَينِ يَعُدُّهُ سَهْواً . ويجوزُ أن يكونَ تَخليطاً وقعَ منَ النقلِ .

وأما آيٌ ورأيٌ فمنَ البَابِ لأنَّ الياءَ[39] لا تتحرَّكُ الا اذا سَكَنَ ما قَبْلَهُ . فآيٌ بمنزلةِ ظَبْيٍ وهو جَمْعُ آيةٍ [وكَذَا][40] رأيٌ ، لأنَّهُ جَمْعُ رايةٍ ، والرَّأْيُ : الذي هو ما يؤدي اليهِ الاجْتِهَادُ ، لأنَّ الغَرَضَ أن يكونَ ما قَبْلَ اليَاءِ أَلِفاً فلا فَصْلَ بينَ أنْ تكونَ منقلبةً عن الهَمْزةِ وبينَ أنْ لا تكونَ كذلكَ . الا أنَّ الأحْسَنَ أن يُرادَ جمعُ رايةٍ ، لأنَّ القَصْدَ الأَلِفُ ، فَما كَانَ أَلِفُهُ أخْلَصَ فهوَ أشْبَهُ وأولى ، فاعْرِفْهُ .

---

(٣٥) من ج : أولى .

(٣٦) ب ، ج : اجراءِ الحركاتِ .

(٣٧) ج : ينصرك . تصحيف .

(٣٨) ما علمنا عنه .

(٣٩) ج : لأن الباء . تصحيف .

(٤٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وهذا » . تحريف .

قالَ الشَّيخُ أبو عليٍّ :

« واذا تَحرَّكَ ما قبلَ هذهِ الحروفِ التي تَقَعُ في أواخرِ الأسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ فلا تَخلُو(٤١) الحركةُ من أنْ تكونَ فتحةً أو ضَمّةً أو كَسْرَةً(٤٢) ، فاذَا كانتِ الحَرَكَةُ فتحةً كانَ الآخِرُ أَلِفاً ، واذَا كانَ أَلِفاً صَارَ(٤٣) في الأَحْوَالِ الثَّلاثِ على صُورةٍ واحدةٍ ، تَقُولُ : هَذِهِ رَحَىً(٤٤) ومَرَرْتُ بِرَحَىً ، وَرَأَيْتُ رَحَىً(٤٤) .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ الوَاوَ والياءَ اذا انْفَتَحَ ما قَبلَهُمَا قُلِبَا أَلِفاً استثقالاً لِلْحَرَكَةِ فِيهِمَا مع تحريكِ ما قَبْلَهُمَا ، لما ذَكَرْنَا من أنَّ هذهِ الحركاتِ مناسبةٌ للحروفِ المعتلَّةِ فاذا قُلْتَ : عَصَوٌ وَرَحَيٌ جمعتَ بينَ أمثال وثَقُلَ ذلكَ ، ويُسْتَقْصَى هذا في التَّصريفِ . واذا صارَ آخرُ عَصاً وَرَحَىً أَلِفاً(٤٥) لم يَتَغَيَّرْ ، لأنَّ الأَلِفَ لا يحتملُ الحركةَ فيقدَّرُ فيهِ الاختلافُ كما تَقَدَّمَ في البابِ الأوّلِ من الاعرابِ واذا أَرَدْتَ التمثيلَ فينبغي // أنْ تُمَثِّلَ بالداخلِ عليهِ الألفُ واللامُ لِيَثْبُتَ الألفُ في الوَصْلِ والوَقْفِ ويَحصلَ الغرضُ(٤٦) فتقولُ : هذهِ الرَّحَى ، ومَرَرْتُ بالرَّحَى ، وَرَأَيْتُ الرَّحَى ، قالَ الشَّيخُ أبو الحسينِ : ولو ذَكَرَ بدلَ قولِهِ رَحَى الرَّحَى ، بالأَلِفِ واللامِ ، لكانَ أذْهَبَ في الوضوحِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وهذهِ الأسماءُ التي أواخرُها(٤٧) ألفٌ(٤٨) على ضَرْبَيْنِ : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ . فالمنصرفُ يلحقُهُ التَّنوينُ فيلتقي معَ الأَلِفِ فَيُحْذَفُ الأَلِفُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ في الدَّرْجِ

---

(٤١) ج : لا تخلو .

(٤٢) ط : فتحة او كسرة أو ضمة .

(٤٣) ط : كان

(٤٤ - ٤٤) بدله في ط : ورأيت رحى ومررت برحى .

سقطت « ألفا » في ج .

(٤٦) ويحصل الغرض « فيه »

(٤٧) ط : التي (يكون) (في) أواخرها .

(٤٨) ب : الألف .

نحوَ[٤٩] هَذِهِ رَحَىً فاعْلَمْ[٥٠] ، وهذهِ نوىً يا فتى . فاذا وَقَفْتَ وَقَفْتَ على الألِفِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ ما كانَ[٥١] منصرفاً [سقط][٥٢] الألفُ الكائنُ في آخِرِهِ بدخولِ التّنوينِ ، لأجلِ أن التّنوينَ ساكنٌ والألِفُ كذلِكَ ، والساكنانِ لا يجتمعانِ فتقول : هذِهِ رحىً فاعلمْ ، وانّما يذكرونَ فاعلم ، ويا فَتى[٥٣] وقَبْلُ[٥٤] في مثلِ هذهِ المواضعِ أرادَهُ للأدراجِ[٥٥] ، اذْ لو قالوا : هذهِ رَحَىً ، أدْرَكَهُ الوقفُ ولم يحصُلِ المقصودُ الذي هو ثَباتُ التّنوينِ . اذ الوقفُ يُسْقِطُ التنوينَ ، وانّما حُذِفَ الألفُ دونَ التّنوينِ لمّا التقيا ، لأجلِ أنَّ التنوينَ زيادةٌ جاءتْ لمعنىً ، وذلكَ المَعْنَى هو الفصلُ بينَ ما ينصرفُ ومالا ينصرفُ فلو حَذَفْتَهُ نَاقَضْتَ ، وكنتَ بمنزلةِ من يَفْعَلُ فِعْلاً كلا فعلٍ ، فاذا قُلْتَ . هذه رَحَىً فاعلم ، فالألفُ سَقَطَ من بعدِ الحاءِ ، والتنوينُ بَعْدَ الألفِ في التقديرِ ، كما أنَّكَ[٥٦] اذا قُلْتَ : هذِهِ عَصَوٌ ، كانَ التّنوينُ بَعْدَ الواوِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وغَيْرُ المنصرفِ مالا يَلْحَقُهُ[٥٧] التنوينُ ، فيثبتُ الألفُ في الوقفِ والوصلِ ، تقولُ : هذِهِ حُبْلَى ، وهذِهِ بُشْرَى[٥٨] وذَكَرْتُهُ ذِكْرى » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ الاسمَ اذا لَمْ يَنْصَرِفْ ثَبَتَ الألفُ في آخِرِهِ اذ لا يَدْخُلُهُ التنوينُ[٥٩] فيجبُ حَذْفُهُ لالتقاءِ السّاكنين . فالألف في نحوِ حُبْلَى ثابتةٌ وصلاً وَوَقْفاً .

---

(٤٩) ط : تقول

(٥٠) ط : يا (غلام) فاعلم

(٥١) ان كل ما كان

(٥٢) كذا الصواب . وفي النسخ « فاسقط » . تحريف .

(٥٣) ب ، ج : فاعلم يا فتى .

(٥٤) ج : وقيل . تصحيف .

(٥٥) ج : ارادة الادراج .

(٥٦) سقطت « انك » في ج .

(٥٧) ط : وغير المنصرف لا يلحقه .

(٥٨) ط : بشرى (يافتى) .

(٥٩) اذ لا يدخل التنوين .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وانْ كانتِ الحركةُ التي قبلَ الآخرِ كسرةً كانَ الآخرُ ياءً ، واذا صارَ(٦٠) آخرُ الاسمِ ياءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ(٦١) كانَ في الرَّفْعِ والجرِّ على صورةٍ واحدةٍ تقولُ هذا قاضٍ ، وذلك غازٍ(٦٢) ، ومررتُ بقَاضٍ وغَازٍ ، فيكونُ لَفْظُ(٦٣) الرفعِ كَلَفْظِ الجرِّ(٦٤) وكذلك هذا قاضِيكَ ، وذلكَ غَازِيكَ(٦٥) ، وكذلكَ اذا أُلْحِقَ(٦٦) الألفُ واللامُ نحوَ هذا القاضِي وهذا الغازِي(٦٧) فأمّا في النَّصْبِ فانَّ الياءَ تتحرّكُ في هذهِ المواضعِ بالفتحةِ .(٦٨) .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ القاضِيَ فاعِلٌ من قَضَى يَقْضِي ، والياءُ فيهِ بازاءِ الباءِ(٦٩) من ضاربٍ ، فكانَ الأصْلُ أن يُقَالَ : هذا قاضٍ ، ورَأَيْتُ قَاضِياً ، ومَرَرْتُ بقاضٍ الا أنهم استثقلوا الضَّمَّةَ ، والكسرةَ في الياءِ .

أما الكَسْرَةُ فلِمُجَانَسَتِهَا لَهَا وكَوْنِهَا مِنْهَا ، وأمّا الضَّمَّةِ فَلِشدّةِ قُرْبِهَا منها ، كما أنَّ الواوَ ، التي هي أصْلُ الضَّمَّةِ قريبةٌ منَ الياءِ ، فلّما كانَ كَذلِكَ أسْكَنُوهَا في الرفعِ والجرِّ فَقَالُوا : هذا قاضٍ ، ومَرَرْتُ بقاضٍ . فَسَقَطَ الياء في اللفظ لالتقائِه // مع التَّنوين ، كما سَقَطَ الألفُ في قولِكَ : هذه عَصَىً فاعلمْ .

وقَالُوا رأيتُ قاضياً فحرَّكُوا [الياءَ](٧٠) في حالِ النَّصْبِ بالفَتْحَةِ لأنَّها خَفِيفَةٌ ، وَسَبَبُ خِفّتِهَا أنَّها من الأَلِفِ والألفُ لا يكونُ الا سَاكِنَا ، والواوُ والياءُ يكونانِ ساكنَيْنِ

---

(٦٠) ب : واذا سار . تحريف ، ط : فاذا صار .

(٦١) وقبلها كسرة .

(٦٢) ب ، ج : تفعل هذا غاز وذلك قاض ، ط : تقول هذا قاص وذاك غاز .

(٦٣) ج : فيكون لفظا . تحريف .

(٦٤) ط : فيكون لفظ الجر والرفع واحدا .

(٦٥) ب ، ط : وذاك غازيك ، « ومررت بقاضيك وغازيك » .

(٦٦) ط : اذا لحق .

(٦٧) ط : وهذا الداعي « ومررت بالقاضي والداعي » .

(٦٨) ط : بالفتح .

(٦٩) ب : فيه كالياء . تصحيف . ج . فيه كالياء

(٧٠) من ب و ج . أبين .

ومُتَحرّكَيْنِ . ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : قَوْلٌ وبَيْعٌ وقِوامٌ وقِيامٌ . ومعلومٌ أنَّ السَّاكِنَ أخفُّ من المتحرّكِ ، فاذا كانتِ الفتحةُ ناشِئَةً من حَرْفٍ لا تَمَسُّهُ الحَرَكَةُ ، عُلِمَ ضرورةً[٧١] أنّها تكونُ أخَفَّ منَ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ الناشِئَتَيْنِ منَ الواوِ والياءِ اللتينِ تَدْخُلُهُمَا الحَرَكَةُ كثيراً . واذا امْتَنَعَتَا منها كانَ ذلكَ للثِّقَلِ ، لا لأنَّهُمَا لا يحتملانِهَا أصْلاً كما كانتِ الألِفُ ، هَذَا هو مَعْنَى قولِ أبي الحَسَنِ[٧٢] ، وأمّا اذا قُلْتَ : هَذَا القَاضِي وقاضِيكَ[٧٣] ، فانَّ الياءَ تَظْهَرُ الى اللَّفْظِ ساكنةً ، اذِ التنوينُ لا يكونُ مَعَ الألِفِ واللاّمِ والاضافةِ ، وهو بمَنْزِلَةِ أنْ تقولَ هذِهِ الرَّحَى ورحالٍ . وأمّا الغازي فأصْلُهُ غَازِوٌ من غَزَوْتُ ، فأُسكِنَ الواوُ اسْتِثْقَالاً للضَّمَّةِ والكَسْرَةِ فيهِ ، لأنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُهَا والكسرةَ قَريبةٌ مِنْهَا ، كما كانتِ الضَّمَّةُ قريبةً منَ اليَاءِ .

والواوُ المُظْهَرَه السَّاكِنَةُ اذا انْكَسَرَ ما قَبْلَها قُلِبَتْ ياءً ، فكأنَّهُ الغَازِو في التَّقْديرِ ، ثم الغَازِي ، كما قُلْنَا في مِيقَاتٍ ومِيعَادٍ ، واذا صَارَ الواوُ الى الياءِ جَرَى مَجْرى قاضٍ ، تقولُ : هذا غازٍ ومَرَرْتُ بِغَازٍ ، ورَأَيْتُ غَازِياً ، فانْ قُلْتَ : فكيفَ لَمْ يَرِدِ الواوُ في حَالِ النَّصْبِ فَقُلْتَ : رَأَيْتُ غَازُواً ، اذا كانَ الذي أوْجَبَ قَلْبَهُ ياءً في حالِ الرفعِ والجَرِّ سُكُونُهُ مع انْكِسَارِ ما قَبْلَهُ ، وقد زالَ أحدَ السَّبَبَيْنِ وهو السكون فيجب أن يزول الحكم ، كما أن بابَ مالا ينصرف اذا زال فيهِ[٧٤] أحَدُ السببينِ ارتفعَ الحكم ، وعاد الاسم الى الأصلِ نحوَ أن تقول في سعاد : كَمْ مِنْ سعادٍ جاءتْني فتصرف لزوالِ التعريفِ .

---

(٧١) ب ، ج : على ضرورة . تحريف .

(٧٢) أبو الحسن : سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط من أئمة النحو في البصرة ، أخذ عن سيبويه وهو الطريق الى كتابه ، اذا لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ، ولم يقرأه سيبويه على أحد ، وانما قُرِأَ على الأخفش بعد موت سيبويه . وكان من قرأ الكتاب على أبي الحسن الجرمي والمازني ، ويقال : ان الكسائي قرأه عليه سرا . وكان الأخفش يقول : « ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعَرَضَهُ علي ، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم اعلم به منه » .
توفي سنة ٢١٥ هـ وقيل ٢٢١ هـ . وله تصانيف كثيرة منها كتاب الاشتقاق وكتاب الأصوات وكتاب الأوسط بالنحو وكتاب العروض وغيرها انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٦٨ - ٦٩ ، وطبقات الزبيدي ٧٤ - ٧٦ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٤٢ - ٢٣٠ .

(٧٣) ب ، ج : وهذا قاضيك .

(٧٤) ج : عنه .

فالجوابُ أنَّهُمْ قَصَدُوا أنَّ لا يختلِفَ البابُ فأثبتوا الياءَ في حالِ النَّصْبِ ليكونَ مثل الحالين الأُخْرَيَيْنِ ، كَمَا قالوا : نَعِدُ وأَعِدُ وتَعِدُ ، فَحَذَفُوا الواوَ مِنْهَا لوجوبِ حَذْفِهَا في يَعِدُ طَلَباً لأنْ يَجْرِي البابُ على سَنَنٍ وَاحِدٍ ، – وهَذَا أقْيَسُ ، لأنَّهُ أُتبعَ فيه شيءٌ واحدٌ شَيْئَيْنِ ، وهو أنَّ حالَ النَّصْبِ تبعَ حالَ الجَرِّ والرَّفْعِ واتبعَ ثَمَّ ثلاثةُ أشياء شيئاً واحِداً فاعْرِفْهُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وليسَ في الأسماءِ اسمٌ آخِرُهُ(٧٥) حَرْفُ عِلَّةٍ وقَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، فاذا أدّى قياسٌ الى ذلِكَ رُفِضَ فأبدلت من الضَّمَّةِ كسرةٌ ، فصارَ الآخِرُ باءً مكسوراً ما قَبْلَهَا ، واذا(٧٦) صَارَ كذلِكَ كانَ بمنزلَةِ القاضِي والغَازِيَ ، وذلِكَ نحوَ(٧٧) قولهم : حَقْوٌ وأحْقٍ(٧٨) ، وجرْوٌ وأجْرٍ وقَلنسُوةٌ وقَلَنْسٍ(٧٩) وعَرقُوةٌ وعَرقٍ(٨٠) قال :(٨١)

/٢٥/ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ بالرَّقْمَتَيْنِ لَـــهُ أجْـرٍ واعْرَاسُ(٨٢)

---

(٧٥) ط : « في » أخره .

(٧٦) ط : فاذا .

(٧٧) سقطت « نحو » في ط .

(٧٨) في اللسان (حقا) ٢٠٦/١٨ : « الحِقْوُ الكَشْحُ ، وقيل مَعْقَدُ الازارِ . والجمع أحْقٍ وأحقاءٌ وحقيٌّ وحِقَاءٌ .

(٧٩) سقطت « وقلنس » في ج .

(٨٠) سقطت « وعرق » في ج وفي اللسان (عرق) ١١٩/١٢ – ١٢٠ ، والعَرْقُوة : خشبة معروضة على الدلو ، والجمع عَرقٍ . وأصله عَرْقُوٌ ، الا أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم ، انما تخص بهذا الضرب الأفعال نحو سَرْوَ وَبهْوَ ، فاذا أدى قِياس الى مثل هذا رفض فعدلوا الى ابدال الواو ياء فكأنهم حولوا عَرْقُواً الى عَرْقِي لم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها وبعدها النون ساكنة فالتقى ساكنانِ فحذفوا الياء وبقيت الكسرة دالة عليها .

(٨١) ط : قال « الشاعر » .

(٨٢) ورد هذا الشاهد في أبيات نسبت مرة لأبي ذؤيب – واسمه خويلد بن خالد بن محرث – وأخرى لمالك بن خالد الخناعي ، فنسب لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ق ٥/٣٢ ص ٢٢٦ ، وايضاح شواهد الايضاح للقيسي ق ٢ .

ونسب لمالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار الهذليين أيضا ق ١٣/١ ص ٤٤٢ ، وكتاب الوحوش للأصمعي ٢٤ ، واللسان (عرس) ١١/٨ .

والبيت لم ينسب في الايضاح ٢٠ ، والمخصص ٤٧/٤ ، وابن يعيش ١٢٣/٤ ، ٣٥/٥ و ٢٣/١٠ .

=

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ مقصودَهُ بقولهِ : « ولَيْسَ في الأسماءِ اسمٌ آخِرُهُ حرفٌ علةٍ // وقَبْلَها ضَمَّةٌ » . الأسماءُ المتمكنَةُ ، لأنَّ غيرَ المتمكِّنِ [يُوجَدُ][٨٥] ذلكَ فيهِ ، ألا تَرَى أنَّ هو اسمٌ وهذِهِ الضَّمَّةُ[٨٦] موجودةٌ فيهِ . فأصْلُ أحْقٍ وأجرٍ : أحْقُوٌ وأجْرُوٌ ، لأنَّهُ جُمِعَ على أفْعُلٍ مثلُ كَلْبٍ ، وأكْلُبٍ ، الا أنهُمْ استثقلوا الضَّمَّةَ في الواوِ فقالوا : أدلو ، ثم أنهم أبدلوا من الضَّمَّةِ كَسْرَةً فانقلبتِ الواوُ ياءً ، وذلكَ لئلا يكونَ آخرُ الاسمِ كآخرِ الفِعْلِ مثل يَغْزُو[٨٧] ويَدْعُو ، ويأتي استِقْصَاءُ ذلكَ في التَّصريفِ[٨٨] ، فتقولُ : هذهِ[٨٩] أدلٍ ومَرَرْتُ بأدْلٍ ، ورأيتُ أدلياً كغازٍ سَوَاءً ، وهذا رَفْضُ قياسٍ كَمَا تَرَى اذ قد تَرَكْتَ أفْعُلاً[٩٠] الذي هو قياسُ فَعْلٍ في الجمعِ الى أفْعُلٍ الذي لَيْسَ بقياسٍ ، ومِثْلُ ذَلِكَ[٩١] حُكْمُ عَرْقٍ ، لأنَّهُ جَمْعُ عَرقوةٍ على حدِّ تمرَةٍ وتَمْرٍ ، والأصْلُ[٩٢] عَرْقُوٌ ، ثم فُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بأدْلُوٍ ، وكذلكَ قَلَنْسٍ ، لأنَّ الأصْلَ قَلَنْسُوٌ ، ثم صارَ الى قَلَنْسٍ مصير أدْلُوٍ الى أدْلٍ .

وأمّا[٩٣] قَوْلُهم : أبوهُ وفُوهُ واتيانُهم بالواوِ مضموماً ما قَبْلَهُ ، فَلَبْسَ من هذا ، لأجْلِ أنَّ الواوَ لا يلزمُ كَمَا كانَ يَلزمُ في أدْلُوٍ لَوْ لَمْ[٩٤] يُقْلَبْ ياءً . والذي حُكِمَ بِرَفْضِهِ هو اللازمُ ، وأوردَ البيتَ لأجْلِ أجْرٍ ، لأنَّ أصْلَهُ أَجْرُوٌ كما ذكرناهُ[٩٥] ، وأعراسٌ جَمْعُ عُرْسٍ ، والياءُ بهذهِ المنزلةِ فمتى لزمَ وقوعُهَا طرفاً بعدَ ضمّةٍ في الاسمِ المتمكِّنِ في قياسٍ

= وروايته في المخصص واللسان « حول خيسته » وذكر اللسان رواية المقتصد أيضا ، وخيسة الأسد أجمته ، وأجر جماعة جرو ، واعراسه اناثه ، والواحدة « عرس » وهي اللبؤة .

(٨٣) من ب و ج ، وهو الصواب . وفي الأصل « يود » تحريف .

(٨٤) ب ، ج : وهذه الصفة .

(٨٥) ج : مثل غزو : تحريف .

(٨٦) ج : الى التصريف .

(٨٧) ب : فهذه .

(٨٨) ج : فعلا . تحريف .

(٨٩) ب ، ج : ومثلُ ذا .

(٩٠) ج : فالأصل .

(٩١) ب ، ج : فأما .

(٩٢) سقطت « لو » في ج .

(٩٣) ب ، ج : كما ذكرنا .

غَيِّرَ وحُوِّلَتِ الضَّمَّةُ كسرةً . وذلكَ قولُكَ في جَمْعِ ظَبْيٍ ، والأصلُ أظْبُيٌ كأكْلُبٍ ، ثم لزمَ أسكانُ الياء كما لزمَ في القاضِ فصارَ أظْبُيْ في التقدير فأبْدَلْتَ من الضَّمَّةِ كسرةً فصارَ أظْبِيٌ[٩٤] فَجَرَى مَجْرَى القاضِي ، واذا كانتِ الضَّمَّةُ تُقْلَبُ كسرةً ليصيرَ الواوُ ياءً ، كان أن يُعْمَلَ[٩٥] ذلكَ معَ الياءِ نَفْسِهَا لِتَبْقَى وتَسْلَمَ من اعتراضِ الضَّمَّةِ عليها أوْلَى ، وذلكَ[٩٦] أنَّهَا لا تقرُّ ساكنةً ظاهرةً بعدَ الضَّمَّةِ ولكنْ تَصيرُ واواً كمُوقِنٍ ومُوسِرٍ .

وأمّا الألِفُ فليسَ وُقُوعُها بعدَ الضَّمَّةِ من الممكنِ فيقالُ : انَّ قياساً يؤدي اليهِ يُرْفَضُ أوْلا يُرْفَضُ .[٩٧]

---

(٩٤) ج : ظبي : تحريف .
(٩٥) ب ، ج : أن يفعل .
(٩٦) ج : ذلك .
(٩٧) سقطت « أولا يرفض » في ب و ج

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بابٌ من اعرابِ الفِعْلِ :[1]

الأفعالُ على ضَرْبَيْنِ : معربٌ ومبنيٌّ ، فالمعربُ ما كانَ مُضَارعاً للاسمِ والمُضَارِعُ ما كانَ في أوّلِهِ همزةٌ أو نونٌ أو تاءٌ أو ياءٌ ، وذلكَ نحوَ أفْعَلُ أنا ، ونَفْعَلُ نَحْنُ ، وتَفْعَلُ أنْتَ أو هِيَ ، ويَفْعَلُ هُوَ ، واعرابُهُ على ثلاثةِ أوْجُهٍ[2] رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ ، فالرَّفْعُ خاصةً يكونُ فيها لما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ من وُقُوعِهَا موقعَ الأسماءِ ، وأمّا النّصْبُ فيها فبالحروفِ الناصِبَةِ لَهَا . وهيَ انْ ولَنْ وكَيْ واذاً ، وذلكَ[3] نحو لن يقومَ زيدٌ ، وأمرك أنْ تذهبَ وجئْتُكَ[4] كي تُعْطِيَنِي ، ويقولُ القائِلُ : أنا أرْعَى حَقَّكَ ، فأقولُ لَهُ[5] : اذاً أُكْرِمَكَ ، ويَنْتَصِبُ أيضاً بَعْدَ حتّى ، واللّامُ في قولِكَ :[6] سِرْتُ حتى أدْخُلَهَا وما كُنْتُ لأضْرِبَكَ ، وبَعْدَ الفاءِ في جوابِ النَّفْيِ[7] وما أشْبَهَ ذَلِكَ[8] ممّا كَانَ غيرَ واجبٍ في نحوِ ما جئتَنِي فأكرمَكَ ، وبعد الواوِ في نحوِ لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ .

والجزمُ فيها بحروفِ الجزمِ[9] وهي : لَمْ ، ولَمّا ، ولا في النَّهْيِ واللاّمُ // في الأمْرِ ، وذَلكَ نحوَ لمْ يَذْهَبْ عَبْدُ اللهِ ، ولمّا يَقُمْ زَيْدٌ ، ولا تَضْرِبْ أحداً ، ولِيَذْهَبْ

---

(١) ط : باب اعراب الأفعال
(٢) ط : ثلاثة أضرب
(٣) ط : ذلك
(٤) ب : وجئت
(٥) ج : فتقول له
(٦) ط : في (نحو) قولك
(٧) ط : جواب النفي (والاستفهام)
(٨) ج ، ط : وما أشبهه .
(٩) ط : بالحروف الجازمة .

عَبْدُ اللهِ ، ولْيَمْتَثِلِ الأَمْرَ(١٠) ، وحرُوفُ الجَزاءِ(١١) نحوَ(١٢) أنْ تكْرِمْنِي أكرِمْكَ ، وان تُعْطِنِي أعْطِكَ . »

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ بيانَ المُضَارعةِ واستحقاقَ هذا النّوعِ الاعرابَ بها قد تقدّم وعرّفْتُكَ أيضاً أنَّ الذي يعملُ وجوهَ الاعرابِ غيرُ الذي يوجبُهُ على الاطلاقِ ، لأنَّ المُوجِبَ هو المضارعَةُ ، وعاملُ الرّفْعِ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ ، وعاملُ النَّصْبِ لَنْ وأخواتُهُ ، وعاملُ الجَزْمِ لَمْ وأخَواتُهُ . وحروفُ النّصبِ أربعةٌ ، وحروفُ الجَزْمِ خَمْسَةٌ : لَمْ ، وَلمَّا ولا في النّهيِ ، ولامُ الأمْرِ ، وإنْ التي يُجَازَى بِهَا ، وفي جميعِ ذلكَ كلامٌ طويلٌ يأتي في مَوْضِعِهِ ، ولا فائدةَ في ذِكْرِهِ هنا غيرُ التَّكْرِيرِ ، وما ذكرهُ الشَّيْخُ أبو عليٍّ كافٍ في هذا الموضعِ ، اذ يُعْلَمُ بهِ كيفَ تكونُ صورةُ النَّصْبِ والجَزْمِ ومَا عامِلُهُمَا .

وبَعْد ، فانَّ الجزمَ في الفعلِ نظيرُ الجَرِّ في الاسمِ ، ولا يكونُ الجرُّ في الأفعالِ وَلا الجزمُ في الأسماءِ ، وأمّا (١٣)تخصيصُ الجَزمِ بالفعلِ فلأجلِ أنَّهُ اسقاطٌ وتخفيفٌ ، والفعلُ أثْقَلُ منَ الاسمِ . ألا تَرَى أنَّهم لم يَصُوغُوا فِعْلاً خُماسياً كما صَاغُوا الاسمَ نحوَ سَفَرْجَلٍ(١٤) وصَهْصَلِقٍ(١٥) ولا شبه في أنَّ التخفيفَ بالأثقلِ أشْبَهُ منهُ بالأخَفِّ .

وَوَجْهٌ آخرُ وهو أنَّ الاعرابَ في الفعلِ(١٦) فَرْعٌ على الاعرابِ في الاسمِ فَنَقَصَ عنهُ بأنْ اقتصرَ على حركتَيْنِ ، وجُعِلَ الوجهُ الثّالثُ منهُ السكونَ ، ليكونَ أضعفَ من اعرابِ (١٧) الاسمِ جرياً على القياسِ في حطِّ الفروعِ عن الأصولِ .

---

(١٠) ب ، ج ، ط : ولْيمتثل « ذلك » الأمر .

(١١) ب ، ج ، ط : وحرف الجزاء .

(١٢) ط : « وهو » نحو

(١٣) ب ، ج : أما .

(١٤) ب ، ج : كسفرجل .

(١٥) في اللسان (صهصلق) ٧٦/١٢ : صَوْتٌ صَهْصَلِقٌ أي شديد ، ورجل صهصلِقٌ الصوتِ شديده وامرأةٌ صَهْصَلِقٌ وصَهْصَلَيقٌ شديدة الصوتِ صَخّابة ومنهم من قيّدَ فقال : الصَهْصَلِقُ العَجوزُ الصَّخّابة .

(١٦) زيادة في ج بعد قوله « في الفعل » وهي « أي أولى » ولا معنى لها .

(١٧) ب ، ج : من الاعراب تحريف .

وأيضاً فلو أدْخَلَ الجزمَ على الأسماء لم يَخْلُ من أمرَينْ : أحدُهُما : أنْ يحذِفَ واحدٌ من الحركةِ والتّنوين ، والثاني : أن يحذِفَهُمَا (١٨) جميعاً ، فلا يجوزُ حَذْفُهُمَا ، لأنَّ الجزمَ لا يُحْذَفُ لهُ شيئانِ ، أَلا تَرَى أنَّ أَحَداً لا يقولُ : لم يَضْر ، في [لَمْ](١٩) يَضْربْ ، واذا لم(٢٠) يَجُزْ ذلكَ بَقِيَ أنْ تَحْذِفَ أحدَهُمَا ، فلو حَذَفْتَ واحداً من الحَرَكَةِ والتّنوينِ لم يَجُزْ لأنّكَ لو حَذَفْتَ التنوينَ لم يَجُزْ ، لأنَّ في حَذْفِهِ نَقْضاً للغَرَضِ اذ هو زيادة(٢١) جاءتْ لمعنىً ، والجَزْمُ لا تَسْقُطُ لهُ الزياداتُ الكائِنَةُ لمعنىً ، وإنما يُحْذَفُ لَهُ ما يكونُ منَ الكَلِمَةِ كالحَرَكَةِ التي لا [تَسْتَقلُّ](٢٢) بنَفْسِهَا في لَمْ يَضْربْ ، ومَا يَقومُ مقامَها نحو النّونِ في يضربانِ ونحوَ الواو الذي هو لامٌ في يَغْزُو ، ولو جَازَ(٢٣) أن تُحْذَفَ للجَزْمِ زيادةٌ كائنةٌ لِمَعْنىً لَوَجَبَ أنْ يُحذَفَ الضّميرُ نحوَ الألفِ من يَضْربانِ ، وذلكَ لا يُؤْثِرُهُ عاقِلٌ ، لأنَّهُ فِعْلٌ](٢٤) كلا فِعْلٍ ، واذا بطلَ حذفُ التنوينِ بقيَ(٢٥) أن تُحْذَفَ الحركةُ ، ولو حُذِفَتْ لم يسلم السّكونُ ، أَلا تَرَى أنَّ نحوَ حَكَمْ لو أسكنْتَ الحرفَ الأخيرَ منهُ كالميم لالتقى ساكنانِ : أحدُهُمَا الحرفُ المسكَّنُ ، والثاني : التّنوينُ ، فكنت تُحوِّجُ الى التزامِ ما فررْتَ منهُ ، فلمّا لم يُمْكِنْ حَذْفُ أحدِهِمَا تُرِكَ الجزمُ ، ولم يتكلفْ أنْ تُحْذَفَ حركةٌ وتُعَادَ أخْرَى لأنَّ(٢٦) ذلكَ فِعْلٌ كلا فِعْلٌ ، وحكى الشَّيْخُ أبو الحسين // أنَّ الشَّيْخَ أبا عليٍّ كانَ يُنْشِدُ في هذا الموضع قولَ الشّاعِرِ :

/٢٦/ رأى الأمْرَ يُفْضي الى آخرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أوّلا (٢٧)

---

(١٨) ج : أن تحذف .
(١٩) من ب و ج . أولى .
(٢٠) ج : واذ لم .
(٢١) ج : زيادات . تحريف .
(٢٢) من ج . وهو الصواب . وفي الأصل « تستقل » . تحريف .
(٢٣) ب ، ج : فلو جاز
(٢٤) من ب و ج . الصواب .
(٢٥) نفي . تصحيف .
(٢٦) في الأصل « ولأن » . سهو .
(٢٧) يتمثل النحاة عادة بهذا البيت حين يكون من نتائج الأمر الذي يُقْدَمُ عليه كذا وكذا ، وأن هذه النتائج تؤدي بدورها الى أخرى فيكون من الأوفق جعل آخرة الأمر أوله ، لأن الأمور ستؤول اليها .

=

فانْ قُلْتَ : انَّ من الأسماءِ مالا يكونُ فيه تنوينٌ(٢٨) كبابِ مالا يَنْصَرِفُ فهلا جازَ أن يدخلَهُ الجزمُ فَتُحذَفَ لهُ الحركةُ اذ لا يلتقي ساكنانِ ، أَلا تَرَى [أن] (٢٩) نحوَ أحمدَ لو أسكنتَ آخرَهُ لم يكُنْ فيه اجتماعُ ساكنَيْنِ ، فالجوابُ من وَجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أن أصلَ الأسماءِ التّمكُّنُ والتنوينُ وذلك هو الأكثرُ ، فَلَمّا امتنعَ الجَزْمُ في الأصلِ والاكثرِ تَبِعهُ الفرعُ والأقل(٣٠) .

والثاني : أن كثيراً من الأسماءِ في هذا البابِ يكونُ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ منهُ ساكناً نحوَ سُعادَ ، فلو حُذِفَ الحركةُ للجزمِ لكانَ الجمعُ بين السّاكنيْنِ (٣١) حاصلاً في الأدراجِ ، وهذا الاحتجاجُ يَصْلُحُ في كلِ شيءٍ . لأنَّهُ يُقَالُ أن منَ الأسماءِ نحوَ فَعْلٍ وغيرِ ذلكَ مما قبلَ آخرِهِ ساكنٌ ، فلو حُذِفَ الحركةُ من نحوِ زيدٍ وكتابٍ ، لوجبَ الجَمْعُ بينَ ثلاثةِ أحْرُفٍ سَوَاكنَ ، وذلكَ مِمّا لا يكونُ في كلامِ العربِ ، اذ الألفُ ساكنٌ والباءُ اذا حُذِفَتْ(٣٢) حَرَكَتُهُ كانَ كذلكَ والتّنوينُ ساكنٌ أيضاً ، فلو التمستَ حرفَ الحركةِ دَعَتْكَ الضرورةُ الى العودِ اليها ، وذلكَ فِعْلٌ لاعْرِقَ لَهُ في الحِكْمَةِ .

= وقد أورده ابن جني ثلاث مرات في الخصائص على حالات من هذا النوع قال في واحدة منها (٢٠٨/٢ - ٢٠٩) « ... وذلك أن تؤدي الصنعة الى حكم ما . مثله مما يقتضي التغيير ، فان أنت غيّرتَ صرت الى مراجعة مثل ما هربت منه ، فاذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ، ولا تتكلف عناءً ولا مشقة . وأنشدنا أبو علي - رحمه الله - غير دفعة بيتا مبنيّ معناهُ على هذا » . ثم أنشد البيت .
وقال ابن يعيش (١١٩/٥ - ١٢٠) : « فان صُغّر ما هو على حرفين مما لا أصل له أو مالا يعرف أصله نحو مَنْ وكَمْ وانْ التي للجزاءِ فجميعُ ذلك اذا سمى به ثم صغر يتم بالياء فيقال مُنَى وكُمَيّ ، لأنَّ أكثر المحذوفات من الياء والواو نحو أب وأخ ترجعُ في التصغير الى الياء فلما كانت تؤول الى الياء ، جلوا الزائد ياءً من أول أمره » ثم أنشد البيت .
وقد أنشده عبد القاهر أيضا في وضع مشابه حين علل عدم دخول الجزم على الأسماء .
والبيت غير منسوب فيما رأيت من المصادر
وانظر الخصائص ٢٠٩/١ و ٣١/٢ و ١٧٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧٧/١ .

(٢٨) ب ، ج : فيه التنوين .
(٢٩) من ب و ج . الصواب .
(٣٠) ج : والأول . تحريف .
(٣١) ب ، ج : بين ساكنين .
(٣٢) ج : اذا حذف .

ولما خُصَّ الفعلُ بالجزمِ لِمَا ذَكَرْنَا لم يَكُنْ ادخالُ الجرِّ عليهِ ، لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ على أربعةِ أنحاءَ في الاسمِ الذي هو الأصْلُ ، فأنْ لا يكونَ ذلكَ ،[٣٣] في الفعلِ الذي اعرابُهُ مُجْتَلَبٌ[٣٤] للمُضَارِعَةِ أولى وأجْدَرُ .

هذا[٣٥] كافٍ في مَنْعِ الفعلِ الجرَّ ، وأصْحَابُنَا يُبَيِّنونَ فسادَ دخولِ الجرِّ في الفعلِ ويقصدونَ بذلكَ المبالغةَ في الابانَةِ ، وعِلَلُ ذلكَ كثيرةٌ ، فأقربُهَا أن الفعلَ خَبَرٌ ، والخبرُ لا يكونُ الا نكرةً ، ألا تَرَى[٣٦] أنّه اذا وُجِدَ في الكلامِ تعلقتْ به الفائدةُ ، فاذا قُلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ بَكْرٍ ، لم يُسْتَفَدْ من جميعِ ذلكَ شيءٌ غيرَ ضَرَبَ ، لأنَّ هذهِ الأشياءَ معلومةٌ ، وانّما الذي لا يُعْلَمُ التباسُ الفِعْلِ بِهَا . وحقيقةُ التَّنكيرِ أنْ يكونَ الشيء مَجْهُولاً فلو كانَ للفِعْلِ حَظٌّ في التّخصُصِ والتعري عن التنكيرِ وجبَ أنْ لا يستفادَ ، لأنَّ المعلومَ لا يُفَادُ وانّما توجدُ الفائدةُ[٣٧] في غيرِ المعلومِ ، واذا ثَبَتَ هذا استحالَ الجرُّ في الفعلِ[٣٨] ، لأنَّهُ لا يكونُ الاّ بالاضَافَةِ .

والاضافةُ على ضَرْبَيْنِ : اضافةٌ بمَعْنَى اللامِ كقولكَ : غلامُ زَيْدٍ ، واضافةٌ بمعنى مِنْ ، كقولكَ : خاتَمُ فِضَّةٍ . فالاضافةُ اللاميةُ قد أفادتْ صفةً[٣٩] تعريفاً ، أَلاَ تَرَى أنَّ قولكَ : غلامٌ ، يصلحُ لكلِّ واحدٍ من أمَّتِهِ ، فاذا أضَفْتَهُ فقلتَ : غلامُ زَيْدٍ أختصَّ بواحدٍ وصارَ بحيثُ تَضَعُ اليدَ عليهِ ، وانْ أضَفْتَ الى نكرةٍ فقلتَ : غلامُ رَجُلٍ ، أفادَتْ تَخْصِيصاً من حيثُ يَدُلُّ على أنّه ليسَ غلامَ امرأةٍ ، وكذا الاضافةُ الكائنةُ بمَعْنَى مِنْ تُفيدُ تَخْصِيصاً ، أَلا تَرَى أنَّ قولَكَ : خاتَمُ فِضَّةٍ ليسَ بمنزلةِ قولِكَ : خاتَمٌ ، لأنَّ الاضافَةَ تَقْصرهُ على نوعٍ واحدٍ ، فلمّا كانَ الجرُّ بالاضافَةِ وكانتْ // غيرَ لائقةٍ بالفعلِ من حيثُ أنَّ الفعلَ اذا لم يَكُنْ في نَفْسِهِ تَخَصُّصٌ كانَ من تخصيصِ غيرِهِ أبْعَدَ ، تُرِكَ الجرُّ في الفِعْلِ .

---

(٣٣) ج : كذلك .
(٣٤) ج : مختلف . تحريف .
(٣٥) ب : فهذا .
(٣٦) سقطت « ألا ترى » في ج .
(٣٧) ب ، ج : وانما توجه الفائدة .
(٣٨) ج : في الاسم . سهو .
(٣٩) سقطت « صفة » في ب و ج .

وقد أُضِيفَ أسماءُ الزّمانِ الى الأفْعَالِ نحوَ قَوْلِهِمْ : جِئْتُكَ حينَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وذلكَ لِمابينَ الزَّمانِ وبين الفعلِ من التناسُبِ الشديدِ . أَلَا تَرَى أنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على الزمانِ ، ولأجْلِ اختلافِهِ صيغَ أمثِلَتُهُ كما بَيّنَا قَبْلُ ، وهَذِهِ الجملُ تكونُ في موضعِ جَرٍّ ، لأنَّهم تأوّلوا فيها المصدرَ.فقولُكَ : زَمَنُ خَرَجَ زيدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَمَنُ خروجِ زَيْدٍ . ثُمَّ ان ذلكَ ليسَ شيئاً يخصُّ الفعلَ ، فانَّ أسماءَ الزمانِ تُضَافُ الى الجملةِ من المُبْتَدأ والخبرِ على هَذَا التأويلِ فيقالُ : جِئْتُكَ زمنَ الخليفةِ عبدِ الملكِ ، بمعنى[٤٠] زَمَنِ خلافةِ عبدِ الملكِ ، ولم يَجُزْ أنْ تُدْخلَ حروفَ الجر على الأفعالِ لأنَّها جاءتْ[٤١] لتوصلَ الفعلَ الى الاسمِ ، تقولُ : مَرَرْتُ ، فَلا يَنْفذُ الفعلُ الى مفعولٍ[٤٢] ، فاذا قُلْتَ : بزَيدٍ ، أوصلَهُ الباءُ الى زَيْدٍ وأوْقَعَهُ عليهِ ، وكَذَا ذَهَبْتُ الى زَيْدٍ ،[٤٣] وأَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ[٤٣] وما أشْبَهَ ذلكَ . والفعلُ لا يكونُ مَفْعُولاً صَحيحاً نَحوَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، فيجبُ دخولُ حرفِ الجرِّ عليهِ اذ كانَ الفِعْلُ لا يَعْمَلُ في الفعلِ ، وإنما يَعْمَلُ في الاسمِ . وحروفُ الجَرِّ من شأْنِهَا أن تُوقعَ الفعلَ على الاسمِ ، واذا كانَ الجَرُّ باضافةِ اسمٍ الى اسمٍ نحوَ غُلامِ زَيدٍ وخَاتَمِ فِضَّةٍ ، أو حَرْفٍ الى اسمٍ نحوَ ما ذَكَرْنَا من بِزَيدٍ والى عمروٍ ، واستحالَ كلُّ واحدٍ من الوجْهَيْنِ في الفِعْلِ لَمْ يَكُنْ فيهِ الجَرُّ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فانْ ثَنّيتَ الفاعلَ في الفِعْلِ المضارعِ المرفوعِ الْحَقْتَ لعلامةِ[٤٤] التَّثْنِيَةِ ألِفاً وللرَّفْعِ[٤٥] نوناً مكسورةً ، وذلكَ[٤٦] هما يَضْرِبانِ ، ويَذْهبانِ ، فانْ جَمَعْتَهُ في الفعلِ المضارعِ المرفوعِ ، ألحقتَ الجمعَ[٤٧] واواً لِعلامةِ الرَّفْعِ نوناً مفتوحةً وذلكَ نحوَهُمْ

---

(٤٠) ج : بمنزلة .
(٤١) ب ، ج : لأجل أنها جاءت
(٤٢) ب ، ج : الى مفعوله .
(٤٣ - ٤٣) ساقط في ب ، ج بسبب انتقال النظر .
(٤٤) ج : العلامة . تحريف .
(٤٥) ط : و (العلامة) الرفع
(٤٦) ط : وذلك « نحو »
(٤٧) ج : للجمع .

يَضْرِبُونَ ويَذْهَبُونَ ، فانْ كانَ هذا الفعلُ لمخاطبٍ (٤٨) مؤنَّثٍ [الحقت لعلامةِ التأنيثِ] (٤٩) ياءً مكسوراً ما قَبْلَهَا و [للرفعِ] (٥٠) نُوناً مفتوحةً فَقُلْتَ : أنتِ تذهبينَ يا هَنْدِ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ قَوْلَهُ : « فإنْ ثنّيتَ الفاعِلَ في الفعلِ المُضَارِعِ » معناه أنْ تقولَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فيكونُ ضميرُ زَيْدٍ المستكنُّ في يضربُ فاعلَ الفعلِ . فاذا أرَدْتَ أن يكونَ الضميرُ للاثنين ، ألحقتَ الألِفَ فقلْتَ : الزيدانِ يَضْرِبانِ ، ولم يَقُلْ : فانْ ثَنّيتَ الفِعْلَ ، لأجْلِ أنَّ الفعلَ لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ أَلا تَرَى أنَّهُ ليسَ هَا هُنَا يَفْعَلُ ويَفْعَلُ فتجمعُ بينهما فتقولُ : يَفْعَلانِ ، كما أنَّ ها هنا زَيْداً وزَيْداً تَضُمُّ أحدَهُما الى الآخرِ فتقولُ : الزَّيدانِ ، لأجْلِ أنَّ الفعلَ جنْسٌ ، فاذا قُلْتَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، استغرقَ جميعَ أنواعِ الضَّرْبِ ولَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ دالاً على نوعٍ واحدٍ من الفعلِ ، واذا (٥١) كانَ مُسْتَغْرِقاً للجنسِ كانَ امْرُهُ (٥٢) واحداً جمعتَ الفاعِلَ أو أفْرَدْتَهُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ : يَضْرِبُ الزيدونَ ، ويَضْرِبُ الناسُ ، ويموتُ الخَلْقُ ، فيكونُ ذلك مُشْتَمِلاً على فِعْلِ كلِّ واحدٍ ، ولا يكونُ مثلَ رَجُلٍ وفَرَسٍ ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : جاءني رَجُلٌ ، لم يَكُنْ مشتملاً على جميعِ الجنسِ ، وانّما يَدُلُّ على واحدٍ من جِنْسِهِ مُبْهَمٍ . واذا كانَ الفِعلُ بهذهِ المنزلةِ // لم يُتَصَوَّرْ فيهِ التّثنيةُ والجمعُ ، لأنَّ حقيقةَ ذَلِكَ أن تَضُمَّ شيئاً الى شيءٍ كقولِكَ : زَيْدٌ والزيدانِ والزيدونَ ، واذا كانَ قَوْلُكَ : يَضْرِبُ ، مُشْتَمِلاً على كافةِ أنواعِ هذا الفِعْلِ لم تَجِدْ شيئاً آخَرَ (٥٣ تَضُمُّهُ من جِنْسِهِ كما تَجِدُ منْ جِنْسِ زَيْدٍ واحداً ٥٣) آخَرَ تقرنُهُ اليه . فلهذا قالَ : فانْ ثنيتَ الفاعِلَ ، ولم يقل : فانْ ثَنّيتَ (٥٤) الفِعْلَ كما تقولُ : انْ

---

(٤٨) ج : المخاطب . تحريف .

(٤٩) من ب و ج : وهو أبين . وفي الأصل : الحقته ياء ..

(٥٠) من ب ، ج . أبين .

(٥١) ب ، ج : فاذا .

(٥٢) سقطت « أمره » في ج .

(٥٣ - ٥٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٤) ج : بينت . تصحيف .

ثَنَّيتَ (٥٤) الاسمَ . وهَكَذا قَال صَاحِبُ الكِتَابِ (٥٥) ولو كانَ يجوزُ أنْ يقالَ : انَّ يَفْعَلانِ تثنيةٌ لقولِكَ : يَفْعَلُ هَذَا (٥٦)، كَمَا أنَّ قولَكَ : الزيدانِ تَثْنيةٌ لزيدٍ وزَيْدٍ ، لجازَ أن يقالَ : يضربانِ زَيْدٌ (٥٧) اذا أرَدْتَ فِعْلةَ الضَّربِ مرّتيْنِ ، وذلك بيّنُ الفَسَادِ لِمَا ذَكَرْنَا من قولِكَ : ضَرَبَ (٥٨) ويَضْرِبُ يشْتَمِلُ على كلِّ (٥٩) نَوْعٍ من جِنْسِهِ ، فاذا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، كانَ الظاهِرُ أنَّهُ فعلَ كلَّ نَوْعٍ من أنواعِ الضَّربِ ، وإنما يُعْلَمُ أنّه فعَلَ نوعاً دونَ نوعٍ كالضربِ بالسيفِ دونَ الضربِ بالخشَبِ والضربِ الشديدِ دونَ الضربِ الخفيفِ ، ومرّةً واحدةً دونَ مَرّتَيْنِ ، بدلالةِ الحالِ وتَنْبيهٍ عَلَيْهِ (٦٠) نَحْوَ أن تقولَ : ضَرَبَ ضَرْباً شَديداً ، أو ضَرْبَةً واحِدَةً [لأنَّ] (٦١)، الفعلَ يكونُ مقتضياً لواحدٍ من هذهِ الأنواعِ دونَ جَميعِهَا .

وبَعْدُ ، فانَّ الألفَ في يَفْعَلانِ اذا قُلْتَ : الزيدانِ يَفْعَلانِ ، اسمٌ قَائِمٌ مقامَ الزيدانِ كانَ الأَصْلُ أنْ يُقالَ : الزيدانِ يَضْرِبُ الزيدانِ ، وهذانِ [الرجلان] (٦٢) يَضْرِبُ الرِّجُلانِ ، الا أنَّهم تَركوا ذلكَ لأَمْرينِ :

أحدُهُمَا : الاختصارُ (٦٣)، وهو أنَّ قَوْلَكَ : الزيدانِ يَضْرِبُ الزّيدانِ ، وأخواكَ قامَ أخواكَ ، فيهِ تَكْريرٌ واطالَةٌ ، واذا قُلْتَ : الزّيدانِ يَضْرِبانِ ، وأخواكَ قَامَا ، كانَ مُخْتَصَراً .

---

(٥٥) قال سيبويه في ج ١/ص ٥ : « واعلم أن التثنية اذا لحقت الأفعال علامةً للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء فتضمَّ اليه يَفْعَلاً آخر ، ولكنك انما الحقته هذا علامة للفاعلين ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة ، لأنه يدركها الجزم والسكون فيكون الألف حرف الاعراب والآخر كالتنوين . فلما كان على حال يفعل في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة الرفع كما كان الواحد منع حرف الاعراب .

(٥٦) سقطت « هذا » في ج .

(٥٧) ب ، ج : زيد . سهو ، لأن زيدا تبقى هنا فاعلا فهذا المثال على تصور تثنية الفعل في قوله : يضرب زيد .

(٥٨) ب ، ج : يضرب .

(٥٩) سقطت « كل » في ج .

(٦٠) ب ، ج : أو تنبيه عليه

(٦١) من ب ، ج : وفي الأصل « لا أن » . تحريف .

(٦٢) من ب و ج . وهو أرجح . وفي الأصل « رجلان » .

(٦٣) سقطت « الاختصار » في ب و ج .

والثّاني : أنَّهُ كانَ يَلْبَسُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : أخواكَ قامَ أخواكَ ، – ورَجُلانِ ضَرَبَ الرَجُلانِ ، جازَ أن يُظنَّ أن الثاني غيرُ الأولِ ، واذا كانَ الألِفُ في قولِكَ : الزيدانِ يضربانِ اسماً كما أنَّ الزيدانِ كذلكَ ، ولَيْسَ الألِفُ هَا هُنَا بمنزلتهِ في تثنيةِ الاسمِ كقولِكَ : زَيدٌ وزَيْدَانِ ، لأنَّ الألِفَ في قولِكَ : يضربانِ يَدُلُّ على الشيءِ نَفْسِهِ ، كَمَا أنَّ الزيدانِ كذلكَ ، والألِفُ في قولِكَ : زيدانِ ورَجُلانِ ، يَدُلُّ على تثنيةِ الشيءِ فقط . كَمَا أنَّ التاءَ في ضَرَبَتْ(٦٤) هِنْدٌ ، تَدُلُّ على تأْنِيثِ العَيْنِ . وشَبَّهَ صاحِبُ الكتابِ(٦٥) الألفَ في يَضْربانِ اذا قلتَ : الزيدانِ يضربانِ بالتّاءِ(٦٦) في قلتُ : وذَلِكَ(٦٧) أنَّ التاءَ تَدُلُّ على العَيْنِ والتَّكلُّمِ ، كما أنَّ الألفَ يَدُلُّ على العينِ والتّثنيَةِ .

وحُكْمُ الواوِ في يَضْرِبُونَ حكمُ الألفِ ، لأنَّه ضميرٌ دالٌّ على العَيْنِ المجموعةِ . ولا يُقْصَدُ بالعَيْنِ هَا هُنَا الشخصُ دونَ غيرِهِ ، وانّما المقصودُ الشيءُ الذي عُلِّقَ عليهِ الاسمُ(٦٨) ، فلا فَصْلَ بينَ أنْ تقولَ : الزيدانِ يَحْسُنَانِ ، وبينَ أنْ تقولَ : الفِقْهُ والأدبُ يَحْسُنَانِ ، في أنَّ الألفَ يَدُلُّ على الشيءِ المُثَنَّى .

واعلمْ أنَّ منَ العَرَبِ مَنْ يلحقُ هذهِ الحروفَ قَبْلَ الفاعلِ نَحْوَ يَضْرِبَانِ الزَّيدانِ ، ويَضْربونَ الزَّيدونَ ، ويَجْعلُ الألفَ(٦٩) علامةً للتّثنيةِ كما جَعَلَ التاءَ(٧٠) في ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، عَلامةً // للتأنيثِ ، والعَلَمُ في ذلكَ قولُهُمْ : أَكَلُوني البراغيثُ(٧١) ، وذلكَ أنَّهُ بمنزلةِ يَضْرِبونَ الزيدونَ في لحاقِ الواوِ الفعلَ قَبْلَ الاسمِ الظاهرِ . وعلى ذلكَ قولُ الشّاعرِ .

---

(٦٤) ج : في « قولك » .

(٦٥) قال سيبويه في ج ١/ص ٥ : « ولم يكونوا ليحذفوا الألف (يقصد في مثل يضربان) لأنها علامة الأضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قُلت وقالتْ ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .

(٦٦) ج : فالتاء . تحريف .

(٦٧) ب ، ج : وذاك

(٦٨) ب ، ج : علق الاسم عليه .

(٦٩) ب ، ج : يجعل الألف .

(٧٠) ب ، ج : كما جعلوا التاء .

(٧١) هذه لغة بعض العرب . وقيل أنهم طي وقيل هم أزد شنؤة ، وقيل هم بنو الحارث بن كعب . وقد وردت هذه اللغة في كتب الحديث كثيرا اذ جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي ﷺ : « نحو قوله : يخرجن =

/٢٧/ يَلُومونَني في آشْتِراءِ النَّخيلِ أهْلي وكُلُّهُمُ أَلْوَمُ (٧٢)

فأهْلي مرفوعٌ بيلومُونَني ، والواوُ فيهِ دليلٌ على [أنَّ] (٧٣) الفاعِلَ بَعْدَهُ مجموعٌ ، وصَاحِبُ الكتابِ(٧٤) يُشَبِّهُ هذا بالتاءِ في قالتْ ، والأوّلَ بالتاءِ في قلتُ (٧٥) وغَرَضُهُ أنَّ الألِفَ والواوَ في قولِكَ : الزّيدانِ يَضْرِبانِ ، والزّيدونَ يضربونَ اسمانِ يدلّانِ على العينِ كما أنَّ التاءَ في قُلْتُ كذلكَ ، وأنّها في قولِكَ : يضربانِ الزّيدانِ ، ويضربونَ الزّيدونَ حرفانِ يدلّانِ على معنًى في الاسمِ ، كَمَا أن التاءَ في قولِكَ : قالتْ هِنْدٌ ، يدل على التأنيثِ في الفاعلِ ، ولا يَدُلُّ على العَيْنِ ، كيفَ وهوَ مذكورٌ أعني الفاعلَ كالزّيدانِ(٧٦) في قولِكَ : يَضْرِبَانِ الزيدانِ ، بعدَ الفِعْلِ ، فَلا فصلَ بَيْنَ هَذَا(٧٧) وبَيْنَ أنْ تقولَ : يضربُ الزيدانِ

العواتق وذوات الخدور (انظر الحديث وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الأحاديث النبوية لونسنك (عتق ١٢٧/٤ . ومثل هذا أيضا قوله عليه السلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل (المرجع السابق (عقب) ٢٩٠/٤ .

وفي هذه اللغة للنحاة قولان : قوم يقولون : هذه حروف دالة على حال الفاعل من كونه مثنى أو مجموعا . وقوم يقولون : انه لغة لقوم من العرب وقد وردت بكثرة ولذلك لا يلزم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا أسند لواحد منهما .

وقد مال عبد القاهر للرأي الأول وعلل له ، وهو أيضا رأى صاحب الكتاب الذي اعتبر هذه الحروف بمثابة التاء في قالت وقلت . أنظر سيبويه ٥/١

(٧٢) نسب هذا البيت لأحيحة بن الجلاح كما نسب الى أمية بن أبي الصلت . فقد نسب للأول في شرح شواهد المغنى ش ٩١ ج ٧٨٣/٢ ، ونسب لأمية في شرح التصريح على التوضيح ٢٧٥/١ وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٩ ، والدرر اللوامع ١٤٢/١ (قال : ونسبه صاحب التصريح لأمية ولعله أمية بن أبي الصلت) .

وهو غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ١٤٨ ، والأمالي الشجرية ١٣٣/١ وابن يعيش ٨٧/٣ و ٧/٧ ، ومغنى اللبيب ش ٥٩٩ ج ٢ على ٣٦٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ ، وشرح الأشموني ١٥٠/٢ وروايته في ابن يعيش « فكلهم يعذلُ » وذكر أن بعده :

وأهـــل الـــذي بـــاع يلحونـــه كما لُحِيَ البـــائـــعُ الأوّلْ

(٧٣) من ب و ج . وهي ساقطة من الأصل سهوا .

(٧٤) أنظر هامش ٢ ص ١١٥ .

(٧٥) ب : والأول والثاني قلت . تحريف .

(٧٦) « كالزيدون » في ب و ج ، على الاعراب لا على الحكاية كما في الأصل .

(٧٧) ج : من هذا . تحريف .

في أنَّ الفاعِلَ هو الاسمُ الظاهرُ . واذا قُلْتَ : الزّيدانِ يَضْرِبَانِ ، كان الفاعِلُ(٧٨) الضميرَ كما أنَّهُ(٧٩) في قُلْتُ ، كذلِكَ .

فان قُلْتَ : كيفَ قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ : فانْ ثَنّيتَ(٨٠) الفاعِلَ في الفعلِ وجمعتَهُ ، مع أنَّ الألِفَ في قولِكَ : الزيدانِ يضربانِ ، حرفٌ واحدٌ جُعِلَ أسماً للتثنيَةِ ، كما أنَّ نسوةً اسمٌ وُضِعَ لجمعِ المرأةِ ، وقولُهُ : ان ثنيت(٨٠) يَقْضِي(٨١) أن تَضُمَّ شيئا الى شيء ، كقولِكَ : زيدٌ وزَيدَانِ .

فالجوابُ أنَّ النحويينَ انّما يمتنِعونَ من تسميةِ نَحْوِ رَجُلٍ ونِسوةٍ جَمْعاً مخافةَ أنْ يُظَنَّ أنَّ رَجُلاً مثلُ رَجُلٍ ورجالٍ في كَوْنِهِ جمعَ تكسيرٍ عارياً من أحكامِ الواحدِ ، وفي(٨٢) نسوةٍ أنّهُ جَمْعٌ ، وأن الواحدَ متروكٌ ، فيقولونَ : انَّهُ اسمٌ وُضِعَ للجَمْعِ دلالةً على أن حُكمَهُ حُكْمُ المفردِ . وذلكَ الحُكْمُ أنّهُ يُصَغَّرُ على لَفْظِهِ فيقالُ : رُجَيلٌ ونُسَيَّةٌ فأمّا كَوْنُهُ جَمْعاً في المَعْنَى فِمِمّا لا يُشَكُّ فيهِ .(٨٣)

وكَذَا يقولونَ في أنْتُما : انّهُ صِيغَةٌ مقتضيةٌ للتثنيةِ ، لئلا يُتَوهَّمَ أنَّهُ جاءَ على أنْتَ وأنْتَ ، كَما كانَ الزيدانِ على زَيْدٍ وزَيْدٍ ، وليعلمَ أنَّهُ وُضِعَ للمُخَاطبينَ في أوّلِ حالِهِ فصارَ في حُكْمِ المفردِ ، وذلكَ الحكمُ امتناعُهُ من أنْ يَدْخُلَهُ التنكيرُ كمَا يَدْخُلُ الاسمَ اذا ثُنِّيَ على حدِّ هذا زيدٌ ، وذاكَ زَيْدٌ ، حتّى يلزمَ أنْ يُعَرَّفَ فيقالُ : الأنْتُمَا ، مَثَلاً . كَمَا يُقَالُ الزَّيدانِ . ولَيْسَ الامتناعُ من جهَةِ المعنى لأَجْلِ أنَّ التثنيةَ المعنويةَ موجودةٌ في انْتُما بِغَيْرِ شُبُهَةٍ(٨٤) ، فلو قِيلَ : فانْ ثَنَّيْتَ(٨٥) المخاطبَ قُلْتَ : أنْتُما ، كانَ أسَدَّ قولٍ ، وكذلكَ(٨٦) قولُهُ : فان ثَنَّيْتَ الفاعِلَ في الفِعْلِ ، صَحِيحٌ ، لأنَّهُ يَقصدُ المَعْنَى دونَ

---

(٧٨) ب ، ج : الفعل . تحريف

(٧٩) ج : كما أن التاء .

(٨٠) ج : فان بينت . تصحيف .

(٨١) ب ، ج : يقتضي .

(٨٢) ب : في . سهو .

(٨٣) ب : فما لاشك فيه ، ج : فما لا شك فيه .

(٨٤) ب ، ج : لغير شبهة .

(٨٥) ج : بأن ثنينا .

(٨٦) ب ، ج : فكذلك .

اللفظِ ، كَيْفَ ولا لَفْظَ لضميرِ الواحدِ في قولِكَ : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فَيتوهَّمُ أنَّهُ أرادَ أنْ يَضُمَّ لَفْظاً الى لَفْظٍ ، كما يجوزُ أن يُتَوَهَّمَ في أنْتُما أنَّهُ جاءَ على أنْتَ وأنْتَ ، وهَكَذَا قالَ صاحِبُ الكتابِ (٨٧). فقولُهُ : انْ ثَنَّيْتَ(٨٨) الفاعِلَ في الفِعْلِ ، بمنزلةِ أن تقولَ : فانْ أَرَدْتَ أنْ يكونَ الضميرُ لاثنَيْنِ ، وهَذَا صَحِيحٌ .

وأما الياءُ في أنْتِ تَفْعَلِينَ ، فضميرُ المرأةِ المُخَاطَبَةِ كالتّاءِ // في فَعَلْتِ . والنّونُ في هذِهِ الأمثلةِ الخمسةِ التي هيَ يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلانِ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ [بازاءِ](٨٩) الرَّفْعَةِ في قولِكَ : تَفْعَلُ . واذا قِيلَ : أنَّ النونَ اعرابٌ ، فالمقصودُ أنّهُ يختصُّ بحالِ الرَّفْعِ ، [لا أنَّ](٩٠) الحرفَ يكونُ اعراباً ، ولو جازَ ذلكَ لجازَ أنْ يكونَ في كلِّ مَوْضِعٍ اعراباً ، فَحُكْمُهُ على ما تقدّمَ في الحَرَكَاتِ من أنَّ اختصاصَ الضَّمّةِ بقولِكَ : جاءَني زَيْدٌ ، هو الاعرابُ لا الضَّمَّةُ نَفْسُهَا ، ومَعْنَى الاختصاصِ أنّها لا تَثْبُتُ في قولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً ، فكذلِكَ اختصاصُ النّونِ في يَفْعَلانِ ، اعرابٌ لأنَّهُ يَسْقُطُ في قولِكَ : لَمْ يَفْعَلا .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« [٩١] فانْ ألحقْتَ الفعلَ حرفاً جازماً أو نَاصِباً[٩١] حَذَفْتَ هذهِ النُّونَاتِ فَقُلْتَ : لَمْ تَفْعَلا ، وَلَنْ تَفْعَلا(٩٢) ، وَلَمْ تَفْعَلُوا ، ولَنْ تَفْعَلُوا ، ولَمْ تَفْعَلِي ، ولَنْ تَفْعَلِي يا امرأةُ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهرِ :

اعلمْ أنَّ النُّونَ اذا كانَ بازاءِ الرَّفْعَةِ وجبَ أنْ يَسْقُطَ سُقُوطَهَا . فَكَمَا لا تقولُ : لَمْ يَضْرِبُ ولَنْ يَضْرِبُ ، فَتُثْبِتُ الضَّمَّةَ معَ الناصبِ والجازمِ كذلكَ لا تقولُ : لَمْ يَفْعَلانِ ولَنْ يَفْعَلانِ (٩٣) ، بلْ تُسْقِطِ النّونَ البتَّةَ ، وقالَ النحويونَ : انَ النَّصْبَ تبع الجزمَ(٩٤) في

---

(٨٧) انظر سيبويه ج ٢/ص ٥ .

(٨٨) ج : ان بنيت . تصحيف .

(٨٩) من ب ، وهو الصواب . وفي الأصل « بالزاء » ، وفي ج : « بأن » . وكلاهما تحريف

(٩٠) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « لأن » . تحريف .

(٩١ - ٩١) بدله في ط : فانْ ألحِقَ حرفاً ناصِباً أو جَازِماً .

(٩٢) ب ، ج : لا تفعلا ولَن تفعلا .

(٩٣) ب ، ج : لم يفعلان و « لا » لن يفعلا .

(٩٤) ب ، ج : مع الجزم . تحريف .

الأفعالِ كما تَبِعَ الجرَّ في الأسماءِ[٩٥] في قولِكَ : رأيْتُ مسلمينَ ، ومررتُ بمسلمينَ ، ومقصودُهُمْ أنَّ حالَ النّصبِ مساويةٌ لحالِ الجزمِ في الحَذْفِ ، وتَعَرَّى الفعلِ من حرف يقومُ مقامَ النَّصْبَةِ في لَنْ يَفْعَلَ ، كَمَا كانَ النُّونُ بازاءِ الرَّفْعَةِ ، لأنَّهُ[٩٦] كانَ يجبُ أنْ يُقَالَ : لَنْ يَفْعَلانِ ، ثُمَّ حُذِفَ لاتباعِ النَّصْبِ الجزمَ ، كيفَ وقد نصّوا على أنَّ النُّونَ علامةٌ للرفعِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : انَّهُ علامةٌ للنَّصْبِ .[٩٧] وأما تَشْبيهُهُم لقولِكَ : لَمْ يَفْعَلا ولَنْ يَفْعَلا ، بقولِكَ : رَأيْتُ مسلمينَ ، ومَرَرْتُ بمسلمينَ ، فمن جهةِ اتفاقِ حالي الاعرابِ في اللفظِ فاعرفْهُ ، فَقَدْ يَظُنُّ مَنْ لا خبرةَ لَهُ أنَّ الأصلَ أنْ يُقالَ : لَنْ يفعلانِ ، الا أنَّهُ حُذِفَ لمتابعةِ الجزمِ وذلكَ سَاقِطٌ .

وخُصَّ الجزمُ باتباعِهِ ايّاه ولم يتبع الرَّفْعَ فيقال : لَنْ يَفْعَلانِ ويَفْعَلانِ لأجلِ أنَّ الجزمَ مختصٌّ بالأفعالِ ، والمختصُّ أوْلَى بأنْ يكونَ متبوعاً .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فانْ كانَ [الفعلُ][٩٨] لجماعةِ مؤنَّثٍ قُلْتَ : أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ ، ولَمْ تَفْعَلْنَ[٩٩] وهُنَّ يَفْعَلْنَ ، ولَمْ يَفْعَلْنَ[١٠٠] فَتُثْبِتُ[١٠١] هذهِ النُّونَ في الرفعِ والنصبِ والجزمِ[١٠٢] ولم تُحْذَفْ ، لأنَّها علامةُ جَمْعٍ وليستْ بدلالةِ الرفعِ[١٠٣] كالنونِ التي تقدّمَ ذِكْرُهَا » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ المُضَارِعَ اذا كانَ فَاعِلُهُ ضميرَ جماعةِ مؤنَّثٍ كانَ مبنّياً مَعَهُ [فَيَفْعَلْنَ][١٠٤]

---

(٩٥) ب ، ج : الجزم مع الأسماء . تحريف .

(٩٦) ب ، ج : لا أنه . تحريف .

(٩٧) ب ، ج : علم للنصب .

(٩٨) من ب ، ج : ط . أبين .

(٩٩) ج : ولم تفعلين . تحريف ، ط : ولم تفعلن « ولن تفعلن » .

(١٠٠) ط : ولن يفعلن .

(١٠١) ج : فتثبت .

(١٠٢) ط : في (حالة) الرفع والجزم والنصب

(١٠٣) ب ، ج : بدلالة للرفع .

(١٠٤) من ب ، ج : وهو الصواب ، وفي الأصل « فيعلن » . تحريف .

مبنيٌّ معَ النُّونِ كما أنَّ الماضي كذلكَ وهوَ فَعَلْنَ . ولم يَكُنْ فيهِ النُّونُ الكائنةُ في الأمثلةِ الخمسةِ ، لأنَّهُ مبنيٌّ والنُّونُ عَلَمُ اعرابٍ(١٠٥) فكَمَا لا تقولُ : ضَرَبونَ ، لأنَّ مثالَ الماضي مبنيٌّ كذلكَ لا يُأْتَى(١٠٦) بالنُّونِ الاعرابيةِ في يَفْعَلنَّ ، ويكونُ اللفظُ واحداً في الأحوالِ الثلاثِ ، تقولُ : هُنَّ يَفْعَلْنَ ، ولَنْ يَفْعَلْنَ ، ولَمْ يَفْعَلْنَ ، فلا تُغَيِّرُ ، كما أنَّكَ تقولُ : كَمْ رَجُلاً جاءكَ ، وكَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ وبِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ ؟ // فيكونُ كَمْ على صورةٍ واحدةٍ في الأحوالِ الثَّلاثةِ لأجْلِ البناءِ .

وأما النُّونُ فمنَ المحالِ أن(١٠٧) يُظَنَّ جوازُ سقوطِهِ في الجَزْمِ ، لأنَّهُ ضميرٌ لجمعِ المؤنثِ(١٠٨) بازاءِ الواوِ في تَضْرِبُونَ(١٠٨) لجمعِ المذكرِ ، فكَمَا تقولُ : لَمْ يَضْرِبُوا ، فلا يكون للجزمِ سبيلٌ على الواوِ ، اذ من أبينِ المُحالِ أنْ يحذفَ الفاعلُ للجزمِ ، كذلكَ لا يُحْذَفُ نونُ يَفْعَلْنَ لأجلِهِ . وسببُ بناءِ يَفْعَلْنَ أنَّهم شبَّهُوهُ بالماضِي نحوَ فَعَلْنَ ، فكَمَا أنَّ الماضي مبنيٌّ كذلكَ فيكونُ هذا مبنيّاً ، واذ جازَ أنْ يُشَبَّهَ الفعلُ بالاسمِ فيعربُ ، مع أنَّ الأصلَ(١٠٩) الاعرابُ للاسمِ ، كانَ أنْ يجوزَ تشبيهُ الفعلِ بالفعلِ في البناءِ مع أنَّ(١٠٩) أصلَ الفعلِ البناءُ أولى ، وهذا هُوَ قولُ صاحبِ الكتابِ .(١١٠)

وَوَجْهٌ آخرُ وهوَ أنَّ الفعلَ أصلُهُ البناءُ واعربَ لِمَا عَرَفْتَ من المُشَابَهَةِ فَلَمّا كانَ كذلكَ بَنَوْهُ في بَعْضِ الأحوالِ ليدلَّ على أنَّ الأصلَ البناءُ(١١١) كما صَحّحُوا القَوَدَ والحَرَكَةَ تنبيها على أنَّ أصلَ نحوِ بَابٍ ودارٍ : بَوَبٌ ودَوَرٌ ، وعلى هذا(١١٢) يَجْرِي كثيرٌ من كلامِهِمْ .

---

(١٠٥) ج : علم الاعراب .

(١٠٦) ب : لا تأتي .

(١٠٧) سقطت « أن » في ج .

(١٠٨ - ١٠٨) بدله في ب : « بالواو في يضربون » وفي ج : « بان في يضربون » . تحريف .

(١٠٩) ب ، ج : مع ما أن الأصل .

(١١٠) قال سيبويه ج ١ / ص ٦ : « .. وكانت في (أي فَعَلْنَ) وفَعَلَ شيئا واحدا من نَفْعَلُ اذ جاز لهم فيها الاعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء ذلك قولك : هُنَّ يَفْعَلْنَ ، ولَنْ يَفْعَلْنَ ، ولَمْ يَفْعَلْنَ ، وتفتح النون لأنها نون جمع ولا تحذف لأنها علامة اضمار وجمع في قول من قال . أكلوني البراغيث فالنون هاهنا في يفعلْنَ بمنزلتها في فَعَلْنَ ، وفُعِلَ بلام يَفْعَلُ ما فعِل بلام فَعَلَ لما ذكرت لك ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك : هَلْ تَفْعَلَنَّ » .

(١١١) أصل البناء . سهو .

(١١٢) ج : على هذا . سهو .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« واذا كانَ آخرُ الفعلِ ياءً أو واواً[113] أو ألِفاً نحوَ يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى ، فانَّ هذهِ الحروفَ كُلَّها تثبتُ ساكنةً في الرَّفْعِ ، وتُحْذَفُ كُلُّهَا في الجزمِ نحوَ لَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَغْزُ ، ولم يَرْمِ . وتحرَّكُ الياءُ والواوُ[114] في النَّصْبِ بالفَتْحَةِ . تقولُ : [115] لَنْ يَدْعوَ زَيْدٌ ، ولَنْ يَرْمِيَ عَمْرٌو ، والألفُ في النَّصْبِ تبقى على سُكُونِهَا[116] نحوَ لَنْ يَخْشَى ، فيكون لفظُ النَّصْبِ كَلَفْظِ الرَّفْعِ » .[117]

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ .

اعلمْ أنَّ الياءَ والواوَ[118] في يَغْزُو ويَرْمِي أُسْكِنَا في حالِ الرَّفْعِ اسْتِثقالاً للضَّمَّةِ فيهما ، وحُرِّكَا في حالِ النَّصْبِ نَحْوَ لَنْ يَغْزُوَ ولَنْ يَرْمِيَ لخفَّةِ الفَتْحَةِ ، وحُذِفَا للجزمِ فقيلَ : لم يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، لأنَّ الجَزْمَ صادَفَهُمَا ساكنَيْنِ فلم يَكُنْ بُدٌّ من حَذْفِهِمَا ، اذْ لو ثَبَتَا لكانَ الرفعُ والجزمُ واحداً في اللفْظِ ، وكذا قيلَ في يَخْشَى : لم يَخْشَ ، لأنَّ الألفَ ساكنةٌ أيضاً ، وكانَ ذلكَ[119] في الألفِ أوجبَ ، لأنَّهُ لا يتحرَّكُ البَتَّةَ ، وكلَّما كانَ أبْعَدَ من الحركةِ كانَ أقربَ من الحذفِ ، لأنَّ سببَ الحذفِ السُّكونُ ، والجزمُ اذا صادف حركةً حَذَفَهَا نحوَ لَمْ تضربْ ، وانْ[120] لَمْ يصادفْهَا حُذِفَ الحرفُ نَحْوَ لَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، ولم يَخْشَ . فأمّا يَضْرِبانِ فانّما حُذِفَ النُّونُ مع حَرَكَتِهِ لأجلِ أنَّ[121] الحركةَ فيهِ عارِضَةٌ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ هي والألِفُ وكَذَا في يَضْرِبونَ فهيَ بمنزلةِ الواوِ في يَغْزُو في [كَوْنِهَا[122]] ساكِنَةً .

---

(١١٣) ط : واوا أو ياء .

(١١٤) ط : وتتحرك الواو والياء .

(١١٥) ط : نحو .

(١١٦) ط : والألف تبقى في النصب على سكونها .

(١١٧) زيادة في ب وج بعد قوله « كلفظ الرفع » ونصها : « والمبني من الأفعالِ على ضربين : مبني على الفتح ، وهو جميع أمثلة الماضِي ، نحو ذَهَبَ وسَمِعَ ومبني على السُّكونِ ، وهو جميعُ أمثلةِ الأمرِ للمخاطبِ » . وهي في ط أيضا . ولم أثبتها في المتن ، لأن عبد القاهر لَم يتحدث عنها في كلامه بعد ذلك .

(١١٨) ج : الواو والياء .

(١١٩) سقطت « ذلك » في ج .

(١٢٠) ج : فان .

(١٢١) سقطت « ان » في ج

(١٢٢) من ب و ج . في الأصلِ « كونه . تحريف .

وجَرَتْ هذهِ الحروفُ الثلاثةُ مَجْرَى الحركاتِ وسَقَطَتْ سُقُوطَهَا ، لأنَّ الحركاتِ أبعاضٌ للحروفِ . وعَكْسُ هذا اجراؤُهُمْ الحَرَكَةَ مَجْرَى الحَرْفِ في قَدَمٍ وَجَمَزَى (١٢٣) على ما يُبَيَّنُ في مَوْضِعِهِ .

وأما الألفُ في لَنْ يَخْشَى فلم يمكنْ (١٢٤) أن يُفْصَلَ بينَ حالِ الرفعِ والنَّصْبِ فيهِ ، لأنَّ الألفَ ساكنةٌ لا تَحْتَمِلُ الحركةَ كما يَحْتَمِلُهَا الواوُ والياءُ ، وأمكنَ أن يُفْصَلَ بين حالِ الرَّفْعِ وحالِ الجزمِ لأن الجزم حذف والحذفُ مُسْتَطَاعٌ (١٢٥) في الأَلِفِ .

---

(١٢٣) ب ، ج : وجرى . تحريف . وفي اللسان (جمز) ١٨٨/٧ : جَمز الانسانُ البعيرَ والدابةَ يَجْمِزُ جَمْزاً وجَمَزَى وهو عدو دون الحُضْر وفوق العَنَقَ » ثم ذكر عن الأصمعي أنَّ ما جاء على بابه مثل بَشَكَى ومَرَطى لا يكون الا من صفة الناقة دون الجمل .

(١٢٤) ج : فلم يتمكن .

(١٢٥) ج : مستطا . تحريف .

(١ قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ١) :

« بابُ التَّثْنيةِ والجَمْعِ »

الاسمُ المُثَنَّى لا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ٢) مرفوعاً أو مَنْصُوباً أو مَجْرُوراً ، فانْ كانَ مَرْفُوعاً لحقتْه ألفٌ ونونٌ نحوَ رَجُلانِ وفَرَسَانِ وشَجَرَتَانِ وحَجَرانِ وضَرْبَتانِ . وان كانَ مجروراً أو منصوباً لحقته بدلَ الألفِ ياءٌ نحوَ مَرَرْتُ برجلَيْنِ ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ، والنّونُ(٣) مكسورةٌ وما قَبْلَ الألفِ والياءِ مفتوحٌ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ التثنيةَ والجَمْعَ يُقْصَدُ بِهِمَا الاختصارُ والايجازُ . فَكانَ الأصْلُ أن يقالَ : جاءني زَيْدٌ وزَيْدٌ الاّ أنَّهمَ رأوَا ذَلِكَ يطولُ اذا كانَ التّثنيةُ يَتْبَعُهَا الجَمْعُ ، فكانَ يَجبُ أنْ يُقَالَ زَيْدٌ وزَيْدٌ وزَيْدٌ الى ما يطولُ جِدّاً ، فَقَالُوا : الزّيَدانِ والزَيْدُونَ ، فَجَعَلُوا الألِفَ والواوَ عِوَضاً [عن](٤) ضَمِّ الاسمِ الى الاسمِ فحصلَ المَعْنَى مع اختصارِ اللفْظِ . وقريبٌ من هَذَا ما حُكِيَ من أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ (٥ رضوانُ اللهِ عَلَيْهِ٥) قِيلَ لَهُ بَعْدَ وفاةِ أبي بَكْرٍ الصّدِّيقِ (٦ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ٦) يا خَليفةَ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ ، فقالَ : هَذَا أمرٌ يطولُ ،

(١ - ١) ورد في ب و ج قوله : « باب التثنية والجمع . »

(٢ - ٢) بدله في ب و ج و ط : لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون .

(٣) ط : فالنون .

(٤) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « من »

(٥ - ٥) غير مثبت في ب .

(٦ - ٦) غير مثبت في ج .

أنْتُمْ المؤمنونَ ونَحْنُ أمراؤُكُمْ(٧) فَخُوطِبَ بأمير المؤمنينَ ، وانما اختارَ ذلِكَ كراهيةَ التكريرِ ، اذ كانَ يَجبُ أن يُقَالَ بَعْدَهُ : يا خليفةَ خليفةِ خليفةِ رسولِ اللهِ الى مالا نهايةَ لَهُ ، كَمَا كانَ يَجبُ أنْ يُقَالَ : زَيْدٌ وزَيْدٌ ، فالمُتَجَنَّبُ هو التكريرُ في الموضِعَيْنِ . وقد يَجِيءُ ذلكَ في الشِّعْرِ كَقَولِهِ : (٨)

/٢٨/ كَـأنَّ بَيْـنَ فَكِّهَـا والفَكِّ فـارةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ(٩)

كانَ الظاهِرُ أنْ يقولَ كأنَّ بينَ فَكَّيْهَا ، الا أنَّه عَدلَ الى التكريرِ لأجلِ الشِّعْرِ وحَسَّنَ ذلكَ أنَّ أحَدَهُمَا مُضَافٌ ، والثّاني فيهِ الألِفُ واللّامُ ، لو قال : كأنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وفَكِّهَا ، كانَ أقبحَ ، وَقَدْ يُقَالُ ذلكَ اذا قُصِدَ التكثيرُ كَمَا يُحْكَى(١٠) مِنْ أنَّ الشَّاعِرَ الحِرْمَازِي(١١) لما مَدَحَ الحَكَمَ بْنَ المُنْذِرِ(١٢) بقَوْلِهِ :

---

(٧) في تاريخ الكامل لابن الأثير ٢٤/٣ : « وهو (أي الخليفةُ عمر رضيَ اللهُ عنه) أول من دُعيَ بأميرِ المؤمنينَ ، وذلك أنّه لما ولي قالوا له : يا خليفة خليفة رسول الله . فقال عمر : هذا أمر يطول كلما جاء خليفة قالوا يا خليفة خليفة خليفة رسول الله ، بل أنتم المؤمنون وأنا أميركم ، فسمي أمير المؤمنين » .

(٨) بدل « كقوله » في ب : « كما قال الشاعر » .

(٩) هذا الرجز في زيادات ديوان رؤبة (وهي أبيات منقولة من نسخ وكتب مطبوعة) . رقم ١٢٢ ص ١٩١ ونسب البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي في جمهرة اللغة (سكك) ٩٥/١ ، وذكر أنهما ينسبان أيضا لأبي نُخَيْلَة (وهو أبو نخيلة الراجز واسمه حزن بن زائدة بن لقيط يرجع نسبه لتميم . انظر المؤتلف والمختلف ١٩٣) ، وقد نسبا لمنظور بن مرثد أيضا في تهذيب اصلاح المنطق ١٠/١ ، واللسان مواد : (ذبح) ٢٦٣/٣ و (زكك) ٣٢٠/١٢ ، ووردا أيضا في (خشا) ٢٥١/١٨ « دون نسبة » ونسبا لمنظور أيضا في الخزانة ٣٤٣/٣ وما بعدها .
وهما غير منسوبين في اصلاح المنطق ٧ ، ومعجم البلدان ١٥٠/٣ ، وابن يعيش ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، وشرح درة الغواص ٦٩ ، والتاج (برك) ١٠٨/٧ و (سكك) ١٤٢/٨ و (فلك) ١٦٨/٨ . والسك ضرب من الطيب .

(١٠) ب ، ج : كما حكى .

(١١) هو عبد الله بن الأعور أحد بني الحرماز بن مالك بن عمرو بن تميم الملقب بالكذاب الحرمازي . انظر « المؤتلف والمختلف ١٧٠ ، واللسان (سردي) ٢٣/١٢ » .

(١٢) هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن أقصى بن دعمي ، ولم أجد ترجمة للحكم هذا ، ولكن الطبري ذكر في تاريخه عن احداث سنة ست ومائة أن عامل شرط البصرة أيام هشام هو مالك بن المنذر بن الجارود وبقي حتى سنة تسع ومائة . أنظر تاريخ الطبري ٣٩/٧ وما بعدها .

/٢٩/ يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنَ الجَارُودِ(١٣)

حَكَّمَهُ وقالَ : سَلْ ما شِئْتَ فقالَ : مائةُ دِرْهَم ، فقال الحكم : لكَ مائةٌ ومائةٌ ومائةٌ .

وبَعْدُ ، فهذا يتعلّقُ(١٤) بهِ فَصْلانِ . الأوّلُ : أن يُقالَ : لماذا جُعِلَ الاعرابُ بالحروفِ(١٥ على خلافِ ما هُوَ في الأسماءِ الستة وهِيَ أبوهُ وأباهُ وأبيهِ ، وفُوهُ وحَمُوهُ وَهَنوهُ ؟١٥) ، والثّاني : أنْ يُقالَ : ما منزلةُ هذهِ الحروفِ منَ الكَلِمَةِ ؟ .

الفصلُ الأولُ :

اعلم أنَّ الحركاتِ ثلاثٌ فلما قُصِدَ الفَصْلُ بينَ التثنيةِ والمفردِ جُعِلَ اختلافُ الحروفِ (١٦ فيه بمنزلةِ اختلافِ الحركاتِ فَقُصِدَ أنْ يجعلَ كلَّ واحدٍ من هذهِ الحروفِ١٦) قائماً مقامَ ما يُجَانِسُهُ منَ الحَرَكةِ كما فُعِلَ ذلكَ(١٧) في أبوهُ وأباهُ وأبيهِ ، فلم يَقْدروا على ذلكَ اذْ لو جَعَلوا الواوَ علامةً للرَّفْعِ والألفَ للنصبِ والياءَ للجرّ لم يبقَ للجمعِ شيءٌ . فلمّا كانَ كذلكَ قَصَدُوا أنْ يَجْعَلُوا للرفعِ في كلِّ واحدٍ من التثنيةِ والجمعِ حَرْفاً مخصوصاً ويَشْرِكُوا بينَ الجرِّ في حرفٍ فَجَعلُوا الألفَ علامةً للرَّفْعِ في التثنيةِ . والواوَ في الجمعِ فقالوا : مُسْلِمانِ ومُسْلِمونَ ، ثم جَعَلوا الجرَّ بالياءِ في كلِّ واحدٍ منهما ، وفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بأنْ كَسَرُوا ما

---

(١٣) قائله الكذاب الحرمازي (هامش ٣) وقد نسب لرؤبة في القسم الثاني من ديوانه (أبيات مفردات منسوبة اليه وللعجاج) ق ٢٤ ص ١٧٢ وجاء بعده :

أنْتَ الجَوادُ بنُ الجَوَادِ المَحْمُودْ

وقد رد العيني (٢١٠/٤) هذه النسبة وأكد نسبته لرجل من بني الحرماز . وورد بهذه النسبة أيضا في سيبويه والشنتمري ٣١٣/١ ، ونسب لرؤبة في الصحاح (سردي) ١٤٩٦/٤ ، وله وللكذاب الحرمازي في المادة نفسها من اللسان ٢٣/١٢ ، وله ولرجل من بني الحارث في شرح التصريح ١٦٩/٢ . والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٢/٤ ، الكامل للمبرد ٢٦٣ ، وابن يعيش ٥/٢ .

(١٤) ب ، ج : فان هذا يتعلق .

(١٥ – ١٥) ساقط في ب ، ج : كما لم يذكر عبد القاهر أخاه وذا مال وهي من الأسماء الستة

(١٦ – ١٦) ساقط في ب ، ج بسبب انتقال النظر .

(١٧) كما فعل في ذلك . سهو .

قبلَ الياءِ في الجَمْعِ وفتحوهُ في التّثنيةِ فقَالوا : مسلمينَ ، ومَرَرْتُ بمسلمينَ [ثم أتبعوا النَّصْبَ الجرَّ فقالوا : رأَيْتُ مُسْلِمينَ ومَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ][18] ، وانّما // جُعِلَ النصبُ تابعاً للجرِّ دونَ الرَّفْعِ ، لأجلِ أنَّ بَيْنَ الجرِّ والنصبِ من المناسبةِ ما ليسَ بَيْنَهُ وبينَ الرَّفْعِ . أَلا تَرَى أنَّ كُلَّ واحدٍ منَ الجرِّ والنصْبِ فَضْلَةٌ في الكَلامِ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ ، فلا تَفْتَقِرُ الى أنْ تقولَ : الى[19] البصرةِ ، كما تقولُ : ضَرَبْتُ ، فلا تحتاجُ الى أنْ تقولَ : زَيْداً ، ولو قُلْتَ : ضَرَبَ ، ولم تَذْكرْ المرفوعَ لم يَجُزْ ، ولهذَا اتّفقا في الضّميرِ . فقلت : مَرَرْتُ بكَ ، وَرَأَيْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكُمَا ، ورأَيْتُكُمَا ، وكذا البابُ ، فلمَّا كانَ بينَ النصبِ والجرِّ هذا النسبُ كانَ النّصْبُ بمشاركةِ الجرِّ أولى من الرّفْعِ .

وانّما جَعَلْنَا الجرَّ متبوعاً لأمْرَيْنِ : أحدُهُمَا : أن الياءَ نظيرٌ للجرِّ ، فَلأَنْ تقولَ : ان أصلَهُ أن يكونَ للجرِّ وأنَّ النصبَ تابعٌ ، فتضعَ الحرفَ موضعَ الحركةِ التي تُجَانِسُهُ ، أولى من أنْ تقولَ : انهُ للنّصْبِ ، والجرُّ تابعٌ لَهُ ، فتجعلَ الياءَ قائِماً مقامَ ما لا يجانِسُهُ من الحركةِ معَ الاستغناءِ عَنْهُ .

والثاني : أنّ الجرَّ مختصٌّ بالأسماءِ ، والنصبَ[20] منتقلٌ الى الأفعالِ والمختصُّ بالشيءِ أولَى بأن يكونَ متبوعاً من غيرِهِ ، وهذا مقصودُهُم[21] اذا قالوا : انَّ الجَزْمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ ، وذلكَ أنَ الجزمَ لمّا اختصَ بالفعلِ وكان من شأنِهِ الحذفُ تبعهُ النّصْبُ في ذلكَ فقيلَ : لم يَفْعَلا ولَنْ يَفْعَلا ، على ما فَسّرْتُ لَكَ . ويُوضّحُ هذا أنَّ النصبَ لو تبعَ الرّفْعَ لكانَ قد شايعَ ما هُوَ مِثْلُهُ في المرتبةِ من جهةِ الانتقالِ واذا تابعَ الجرَّ كان مشايعاً لما هو أفضلُ منهُ ، ولا شُبْهَةَ في أن حقَّ المتبوعِ أنْ يكونَ أمكنَ في بابِهِ من التابعِ .

---

(١٨) ما بين العاضدتين من ب . والسياق يقتضي اثباته .

(١٩) « الى » مكررة في الأصل سهوا .

(٢٠) ب ، ج : والرفع . سهو ، لأن الحديث عن تبعية النصب للجر .

(٢١) ب ، ج : وهذا مقصدهم .

الفَصْلُ الثّاني :

اعلم أنَّ الألِفَ في مسلمانِ ورجلانِ حرفُ اعرابٍ . وفيه دليلٌ على الاعرابِ فهو بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ(٢٢) من زَيْدٍ في قولكَ : جاءَني زَيْدٌ ، ولَيْسَ بمنزلةِ الدالِ على انفرادِهِ ، ولا بمنزلةِ الحركةِ على انفرادِهَا . أمّا الدليلُ على أنّهُ ليسَ بمنزلةِ الدالِ متجردا من الرُّفْعَةِ فهو أنَّكَ تقولُ : جاءَني رَجُلانِ فتستفيدُ من الألِفِ الاعرابَ وليسَ كذلكَ الدالُ لأنّهُ لو قيلَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَعُرِيَّ من الحركةِ لم يُتَصوّرْ من نفسِ الدالِ اعرابٌ (٢٣). وأمّا الدليلُ على أنَّهُ ليسَ بمنزلةِ الحَرَكَةِ على انفرادِهَا فهو أنَّكَ لو اسقطْتَ (٢٤) الألفَ بطلَ معنى الاسمِ ولو أسقطتَ الحركةَ من دالِ زيدٍ فقلتَ : جاءني زَيْدْ ، مُسَكَّناً ، لم يبطلِ الاسمُ وانما يزولُ الاعرابُ فقطْ ، واذا ثبتَ هَذَا علمتَ أنَّ الألفَ في رَجُلانِ بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ ، وليسَ بمنزلةِ الدالِ منفرداً (٢٥) عن الرُّفْعَةِ (٢٦ولا بمنزلة الرَّفْعَة ٢٦) منفردةً عن الدالِ . وكَذا حكمُ الواوِ في مسلمونَ هو بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ من زَيْدٍ ، والياءِ في بمسلمينَ بمنزلةِ الدالِ المجرورةِ في الأصْلِ ، الا أنَّ النَّصْبَ تبعَهُ .

وأما النُّونُ في قولكَ : مسلمانِ ومسلمونَ ، فأنَّهُ عِوَضٌ منَ الحَرَكَةِ والتَّنوينِ ، وذلكَ(٢٧) أنَّ الألفَ في مسلمانِ حرفُ اعرابٍ كالتاءِ في قائمةٍ . فكما أنَّ التّاءَ يكونُ لَهُ حركةٌ وتنوينٌ كما يكونُ للميمِ في مسلمٍ واللامِ في رجلٍ فلما مُنِعَ الألِفُ // الحركةَ والتَّنوينَ جُعِلَ(٢٨) النُّونُ عوضاً منهما ، لأنَّ الاسمَ اذا لم يُبْنَ لم يَجُزْ أن يُعَرّى(٢٩) منَ الحَرَكَةِ والتَّنوينِ .

والدليلُ على أنَّ الألفَ ليسَ فيهِ تقديرُ حركةٍ كما يكونُ في ألفِ عَصَا (٣٠)

---

(٢٢) ب ، ج : الدال المضمومة . ومافي الأصل أولى لأن زيد معرب .

(٢٣) « اعراب » مكررة في ج . سهوا .

(٢٤) ج : لو سقطت . تحريف .

(٢٥) ج : منفردة .

(٢٦ - ٢٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٧) ج : وذاك .

(٢٨) ب ، ج : « كما » جعل . سهو .

(٢٩) ج : أن يعدي . تحريف .

(٣٠) ج : في الألف عصا . سهو .

أنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بمسلمينَ ، فلا تَقْلِبُ الياءَ ألِفاً معْ انْفِتاحِ ما قَبْلَهَا ، فلولا أنَّه عارٍ منَ الحَرَكَةِ (٣١) البَتَّةَ لما صَحَّ كما لا يصحُّ الياءُ في يَرْمِي ، اذا قُلْتَ : يُرْمَى اذا كانَ في تقديرِ الحركةِ ، فالياءُ في مسلمينَ بمنزلةِ الياءِ في البَيْعِ ، وقَالَ صاحِبُ الكتابِ : انَّ الألفَ حرفُ اعرابٍ غيرُ متحركٍ ولا مُنَوَّنٍ (٣٢). قال الشيخ أبو الحسين : قَوْلُهُ غيرُ متحرِّكٍ ، انما يُريدُ أنه ليسَ في تقديرِ الحركةِ كألفِ عَصَا اذ كلُّ واحدٍ (٣٣) يعلم ضرورةً أن الألفَ ساكِنٌ فليسَ يَقْصِدُ تعريفَ الضَّروراتِ ، وقولُهُ غيرُ منوّنٍ ، يعني بهِ أنَّ النونَ ليسَ بتنوينٍ تحرّكَ لالتقاءِ الساكنينِ هوَ والألفُ والدليلُ على ذلكَ أن النَّونَ لو كان تنويناً لوجبَ أنْ تقولَ : جاءني مُسْلِمَا كَما تقولُ : عَصَا ، ولا يقالُ : مُسْلِمانِ ، كما لا يقالُ : عَصَانِ .

فانْ قلتَ : انّهم حرّكُوهُ لئلا يلتبسَ بالمفردِ . فالجوابُ أنه لوكانَ الأَمْرُ على ذلكَ وجبَ أنْ يُحْذَفَ في الوقفِ فيقالُ : مُسْلِمَا(٣٤) ، ومُسْلِمُو ، وفي حالِ الألِفِ واللامِ نحو المُسْلِما ، والمُسْلِمو ، وقَريبٌ من هذا قولُ الفَرّاءِ(٣٥) : انَّ النُّونَ في رجلانِ جاءَ للفصلِ بينَ الاسمِ المُثَنّى والمفردِ المنصوبِ في رَأَيْتُ مُسْلِماً ، وقد دلَلْنَا على سقوطِهِ ، وذكرنا أسئلةً يُعْتَرَضُ بها على صاحبِ مَذْهَبِ صاحبِ الكتابِ ، والجوابُ على ذلكَ مستقصىً في المُغْني .

---

(٣١) ب ، ج : عن الحركة .

(٣٢) نص عبارة سيبويه (٤/١) : واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الاعراب غير متحرك ، ولا منون . يكون في الرفع ألفا ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ما قبلها ، ولم يُكْسَرْ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية .

(٣٣) ج : كل أحد .

(٣٤) ج : مسلمان . سهو .

(٣٥) الفراء : (١٤٤ - ٢٠٧ هـ) : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد وله بالكوفة وأخذ عن الكسائي وغيره . وكان على معرفة بأيام العرب وأخبارها وأسفارها . تقصىً علم النحو حتى قيل : الفراء أمير المؤمنين في النحو . من تصانيفه : كتاب الحدود ، ومعاني القرآن ، والمذكر والمؤنث .

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ٨٦ - ٨٩ ، وأخبار النحويين البصريين ، وطبقات الزبيدي ١٤٣ - ١٤٦ ، والفهرست لابن النديم ٩٨ - ١٠٠ ، ونزهة الألباء ١٢٤ ، ومعجم الأدباء ٩/٢٠ - ١٤ ، ووفيات الأعيان ٢٢٥/٥ - ٢٣٠ ، والنجوم الزاهرة ١٨٥/٢ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وبغية الوعاة ٤١١ - ٤١٢ ، ومعجم المؤلفين ١٩٨/١٣ - ١٩٩ ، والاعلام ١٧٨/٩ وأبو زكريا الفراء ، د. أحمد مكي الأنصاري .

فانْ قُلْتَ : فكيفَ زعمْتَ أنَّ النونَ في رَجُلانِ عِوَضٌ* منَ الحَرَكَةِ والتّنوينِ معَ قولِكَ : انَّ الألفَ بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ ، وهَلْ يجوزُ أن يقومَ[٣٦] الشيءُ مقامَ الشيءِ ثُمَ يُعَوَّضَ عنهُ مع ذلكَ ؟ فالجوابُ عن ذلكَ[٣٧] أنّا لم نَقُلْ : انَّ الألفَ في رَجُلانِ بمنزلةِ الدالِ[٣٨] والحركةِ على الاطلاقِ ، فانّما قُلْنَا : انّهُ بمنزلةِ الدالِ والرَّفْعَةِ[٣٨] وقولُنَا : الرفع ، لا يُرادُ بهِ جُنْسُ الحركةِ ، وانّما يُقْصَدُ بذلكَ اختصاصُ الضَّمَّةِ ، فاذا – قُلْنَا : انَّ زيداً مرفوعٌ فالمعنى أنَّ فيهِ ضَمَّةً تختصُّ بحالٍ دونَ حالٍ ، فحقيقةُ الرَّفْعِ يَرْجعُ الى الاختصاصِ ، فاذا قُلْنَا : انَّ الألِفَ بمنزلةِ الدالِ المرفوعةِ فهوَ بمنزلةِ أن تقولَ : انَّهُ بمنزلةِ الدالِ وفيه اختصاصٌ بحالٍ دونَ حالٍ كالفاعليَةِ في قولِكَ : جاءَني رَجُلانِ ، كما أنَّ الرَّفْعَةَ مَعْنَاها اختصاصُ الضَّمَّةِ بحالٍ دونَ حالٍ ، فالألفُ مُتَضَمِّنٌ للاختصاصِ الذي يكونُ في الضَّمَّةِ في قولِكَ : جاءني رجلٌ . وذاكَ أنَّكَ تقولُ في حالِ الجَرِّ : مَرَرْتُ برجلَيْنِ ، كما تقولُ : برجلٍ ، والنُّونُ عِوَضٌ من الحركةِ على الاطلاقِ ، فاذا قُلْتَ : جاءَني رجلانِ ، ورَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ، ومَرَرْتُ برجُلَيْنِ لم تقدّرْ أنَّ النُّونَ عوضٌ منَ الحركةِ المختلفةِ ، حتّى كأنَّهُ في حالِ الرَّفْعِ عوضٌ عن الضَّمَّةِ ، وفي حالِ الجرِّ عن الكسرةِ ، وفي حالِ النَّصْبِ عن الفَتْحَةِ ، بَلْ هُوَ عوضٌ عن لفظِ الحركةِ على الجملةِ ، وليسَ كذلكَ الألِفُ ، لأنَّهُ بمنزلةِ الدالِ من زَيْدٍ واختصاصِ // الضَّمَّةِ فالنُّونُ عوضٌ من لَفْظٍ ، والألفُ دليلٌ على مَعْنًى وهذا هو تلخيصُ ما حكاهُ الشَّيْخُ أبو الحسينِ عن الشّيخِ أبي عليٍّ ، لأنَّهُ قالَ : انّهم لما عَوَّضُوا الانقلابَ لم يَعْتَدُّوا بهِ اذ كانَ مَعْنًى لا لَفْظاً .

فالمقصودُ بهذا الكلامِ أنَّ الألفَ في رَجُلانِ حرف من نفسِ الكلمةِ كالدّالِ مِنْ زَيْدٍ ، الاّ أنّهم جَعَلُوا فيهِ اختلافاً كما كانَ في الحركاتِ . فجعلوا [ثباتَ[٣٩]] الألفِ بمنزلةِ الرَّفْعِ ، وانقلابَها[٤٠] الى الياءِ بمنزلةِ النَّصْبِ أو الجرِّ في قولِكَ : رَأَيْتُ مسلمينَ ،

(*) من هذا الموضع يوجد سقط في نسخة ج وينتهي فيما يقابله من الأصل في ص ١٣٠ الآتية عند قوله : « ليكون ألف مسلمان قد استوفى » وسأشير الى انتهائه .

(٣٦) ب : أن يقام .

(٣٧) سقطت « عن ذلك » في ب .

(٣٨ – ٣٨) بدله في ب : « والرفعة أي أن الضمة أعطيناها هذا الاسم ليفيد اختصاصها الدلالة على الفاعلية ونحوها » .

(٣٩) من ب . الصواب . وفي الأصل « بنات » . تحريف .

(٤٠) ب : وانقلابه .

ومَرَرْتُ بمسلمينَ[41] ، كَمَا قَالُوا : هَذَا أحمدُ ، ورَأَيْتُ أَحْمَدَ ، ومَرَرْتُ بأحمدَ ، فَقَدْ نَقَلوا اختلافَ الحركةِ الى حرفِ التّثنيةِ ، ولَمْ ينقُلوا الحركةَ . والاسمُ المتمكّنُ يستحقُّ اختلافاً بالحركةِ ، وَقَدْ حَصَلَ الاختلافُ هاهُنَا وهو معنىً ولم تَحصلِ الحركةُ التي هي لفظٌ ، فيجبُ أنّهُ يُعوّضَ عنها ليكونَ مسلمانِ بمنزلةِ مسلمٍ في استيفائِهِ الاختلافَ والحركةَ والتنوينَ ، فاعرِفْهُ فانّهُ من أسرارِ هذه الصناعةِ .

وبَعْدُ ، فالنّونُ له حالتانِ : يكونُ في أحداهُمَا عوضاً عن الحركةِ والتّنوينِ وفي الثانيةِ عِوَضاً عن الحركةِ وَحْدَهَا .

فالحالُ الأولى قولُكَ : رجلانِ ومسلمانِ ومسلمونَ ، أَلَا تَرَى أنّكَ تقولُ : مسلمٌ ، فتجدهُ مصاحباً[42] للحركةِ والتّنوينِ . واذا كانَ كذلكَ وجبَ أنْ يُجْعَلَ النُّونُ في هذهِ الحالِ عوضاً عنهما جَميعاً]* ، ليكونَ ألِفُ مسلمانِ قد أسْتَوفَى ما يكونُ للميمِ في مُسْلِمٍ . اذ الألفُ حرفُ اعرابٍ وكائِنٌ من أَصْلِ الكلمةِ كالميمِ ، كما أنَّ التاءَ في قائمةٍ حُكْمُهَا حكمُ الميمِ في قائمٍ من حيث أنّها تستحقُّ ما يستحقُّهُ الميمُ من الاعرابِ والحركةِ والتنوينِ .

والحالُ الثانيةُ كقولكَ في النّداءِ : يا رجلانِ ، النُّونُ عَوَضٌ من الحركةِ وَحْدَهَا بدلالةِ أنّكَ تقولُ : يا رجلُ ، فتجدُهُ عاريا من التّنوينِ ، وكَذَا اذا أدْخَلْتَ الألفَ واللامَ فقلتَ : الرجلانِ ، فانَّ النونَ عوضٌ من الحركةِ وَحْدَهَا ، لأنَّ التّنوينَ يعاقِبُ الألفَ واللامَ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : الرَّجُلُ .

وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ العلماءِ لَهُ حالةً ثالثةً وهو أنْ يكونَ عوضاً من التّنوينِ وَحْدَهُ ، وذلكَ قولُكَ : غُلاما زيدٍ ، لأنّكَ تُسْقِطُهُ سقوطَ التّنوينِ في قولكَ : غُلامُ زيدٍ ، والحركة لا تَسْقُطُ مع الاضافةِ . أَلا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : دِرْهَمْ زَيْدٍ باسكانِ الميمِ . وكانَ الشّيْخُ أبو الحسين يَذكُرُ هذا الوجهَ ، وذِكْرُهُ مما يُقْصَدُ بِهِ التقريبُ والتّسْهيلُ ، والاّ فهذِهِ

---

(٤١) ب : مررت بمسلمين ورأيت مسلمين .

(٤٢) ب : مصاحبة . تحريف .

(*) هنا ينتهي السقط في ج المشار اليه في الهامش (*) من الصفحة السابقة .

الحالَةُ عائدةٌ الى الحالةِ الأولى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : غلامانِ ، لم يَكُنْ بُدٌّ من أنْ يُعْتَقَدَ في النُّونِ كَونُهُ عوضاً من الحركةِ والتّنوينِ ، فاذا جاءَ الاضافَةُ لم يمكنْ أنْ يُقَالَ : انّها أوجبتْ أنْ يكونَ النُّونُ عوضاً من التّنوينِ وَحْدَهُ ، لأنَّ الكلمةَ باقيةٌ على حالِهَا . وانما يَجبُ أنْ يُقالَ : ان النُّونَ حُذِفَ وانْ كانَ لا تُحذَفُ الحركةُ ، لأجل أنَّهُ لو أُثْبِتَ عوضاً منَ الحَرَكَةِ على انفرادِهَا كما فُعِلَ ذلكَ في الرّجلانِ لحصلَ الفصلُ بينَ المُضَافِ والمضافِ اليهِ ، وجَمْعُ زيادتينِ على آخرِ الاسمِ . اذْ كانَ يجبُ أنْ يُقالَ : غلامانِ زيدٍ ، وذلكَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : غُلامُنْ زيدٍ ، في أنَّكَ تفصلُ بين الجارِ والمجرورِ // وتَجْمَعُ على آخرِ الاسمِ[٤٣] زيادتينِ : أحداهُمَا التّنوينُ ، والثانيةُ المضافُ اليهِ .

وبَعْدُ ، فانَّ مَنْ جَعَلَ النُّونَ في رجلانِ ، اذا أُريدَ اضافتُهُ ، عوضاً منَ التّنوينِ وَحْدَهُ كانَ قد عَرَّى الكلمةَ من عوضٍ للحركةِ اذ ليسَ في قولِكَ : غلاما رجلٍ ، حرفٌ يكونُ عوضاً مِنَ الحَرَكةِ ، فانْ يُقالَ : انَّ النُّونَ [٤٤ عوضٌ منهما وحُذِفَ معَ وجوبِ الحركةِ للمضافِ كراهيةَ ما ذَكَرْنَا مِنَ الفَصْلِ بينَ المُضافِ والمُضَافِ إليهِ خَيْرٌ من أن يُقالَ : انّ النُّونَ٤٤]جُعِلَ عوضاً من التّنوينِ على انفرادِهِ ، حتّى كأنَّهُ اعْتُقِدَ في نونِ غلامانِ عندْ قَصْدِ الاضافةِ أنَّهُ غيرُ النُّونِ في قولِكَ : جاءني رَجُلانِ ، ثم لم يُعَوّضْ عن الحركةِ مع ذلكَ ، اذ العدولُ عن الظاهرِ الى هذا المُتَنَاوَلِ البعيدِ لغيرِ فائدةٍ مما تركُهُ أحْسَنُ . فالاختيارُ ما ذَكَرْنَا من أنّ النُّونَ على وَجْهَيْنِ ، وهذا الوَجْهُ الثّالِثُ نوعٌ من الجري على مُقْتَضَى الظّاهرِ .

وأمّا هذانِ ، فانَّ النونَ فيهِ ليسَ بمنزلةِ النُّونِ في رَجُلانِ ، وانّما هو صِيغَةٌ مُرْتَجَلَةٌ للتّثنيةِ ، كَمَا أنَّ هؤلاءِ صيغَةٌ موضوعةٌ للجَمْعِ ، يَدُلُّكَ على ذلكَ أنَّهُ لو كانَ مُثَنًّى لوجبَ أنْ يَدْخلَهُ الألفُ واللامُ كَمَا يدخلُ سائرَ الأسماءِ المعارفِ اذا ثَنّيتَهَا كقولكَ : زَيْدٌ والزَّيدانِ ، فَلَمّا[٤٥] لم يَقُلْ : الهذانِ ، عَلِمْتَ أنَّهُ اسمٌ وُضِعَ للتثنيةِ في أوّلِ أحوالهِ بمنزلةِ كِلا ، فامتنعَ من الألِفِ واللامِ كما امتنعَ المعارفُ المفردةُ نَحْوَ زَيْدٍ

---

(٤٣) ب : الاسلام . تحريف .

(٤٤ - ٤٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٤٥) ج : فأما . تحريف .

وعَمْرٍو ، فلا فَصْلَ بينَ هذينِ وهؤلاءِ ، فلا يَنْبَغي أنْ يُقالَ : انّه يفسدُ قولَ النحويينَ في نونِ رَجُلانِ أنّهُ عوضٌ من الحركةِ والتّنوينِ ، لأنَّ النونَ في هذانِ بمنزلةِ الهمزةِ في هؤلاءِ في كونِهِ حرفاً صيغَ عليه الكلمةُ .

وأما كسرُ النونِ في التثنيةِ وفتحُها في الجمعِ فللفرقِ بينَ القبيلينِ ، ولأنَّ[٤٦] نونَ التثنية يَقَعُ بعدَ ألفٍ أو ياءٍ مفتوحٍ ما قَبْلَهَا ، فلمّا كانَ كذلكَ لم يُسْتَثْقَلْ فيهِ الكسْرُ الذي هو أصلُ التقاءِ السّاكنَيْنِ ، والنُّونُ في الجَمْعِ يَقَعُ بَعْدَ واوٍ مضمومٍ ما قَبْلَهَا أو ياءٍ مكسورٍ ما قَبْلَها فَيُختارُ فيهِ الفَتْحُ ليعادلَ خِفَّتُهُ ثِقَلَ الضَّمَّةِ والواوِ والكسرةِ والياءِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا الاسمُ المجموعُ فلا يخلو من أنْ يُجْمَعَ جَمعَ التكسيرِ أو جَمْعَ السلامةِ ، فجمعُ التكسيرِ يشملُ أولى العلمِ وغيرَهُم . تقول : رَجلٌ ورجالٌ ، كما تقولُ : سَبْعٌ وسِباعٌ [ومَلَكٌ وملائكةٌ][٤٧] ودِرْهَمٌ ودراهمُ وانسانٌ وأُناسي . وأما[٤٨] جَمْعُ السلامةِ : وهو الجمعُ الذي على حدِّ التّثنيةِ [وسُمّيَ جمعاً على حدِّ التثنيةِ لأنّه][٤٩] يَسْلَمُ فيهِ بناءُ الواحدِ كما يَسْلَمُ في التثنيةِ ، ولا يَتَغَيَّرُ[٥٠] نَظْمُهُ عَمّا كانَ عليهِ في الافرادِ ويكونُ[٥١] في الأمرِ العامِ لأُولي العِلْمِ ، ويلحقُهُ في الرّفعِ واوٌ [مضمومٌ ما قَبلَهَا][٥٢] وفي الجرِّ والنصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قَبْلَهَا . ويلحقُ بعدَ الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ ، وذلكَ قولُكَ : هؤلاءِ المسلمونَ ، وجاءني الصالحونَ والزّيدونَ والعَمْرُونَ . [ومررتُ بالصالحينَ وبالزّيدينِ ، والنصبُ كالجرِّ في هَذَا الجمعِ كما كانَ في التّثنيةِ[٥٣] وهذهِ النونُ التي تقعُ في

---

(٤٦) ج : وكان . تحريف .

(٤٧) من ب و ج وط . وقد أثبتها لأنها مقصودة بعينها ، ولا تدخل ضمن الأصناف المذكورة .

(٤٨) ط : فأما .

(٤٩) من ب ، ج ، ط . وهو أبين . وفي الأصل : وهو الجمع الذي على حد التثنية فانه يسلم ...

(٥٠) ط : ولا يُغَيَّر .

(٥١) ب ، ج ، ط : فانه يكون .

(٥٢) من ب و ج و ط . وأثباتها أولى .

(٥٣) ط : كما كان « قبله » في التثنية .

أواخرِ هذهِ الأسماءِ المثنّاةِ والمجموعةِ بدلٌ من الحركةِ والتّنوينِ اللّذيْنِ كانَا في المفردِ][٥٤] .

قالَ شيخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهرِ :

اعلم أنَّ هذا الكلامَ يتعلقُ بهِ فصلانِ . أحدُهُمَا : أن يُعْلَمَ على كم ضرباً يكونُ الجَمْعُ . والثاني . أنْ يُعلمَ المختصُّ بالآدميينَ .

الأوّلُ : اعلم أنَّ الجمعَ على ضربينِ : أحدُهُمَا // جمعُ التّكسيرِ كقولِكَ : رَجُلٌ ورجالٌ ، ودِرْهَمٌ ودَراهمُ ، ومعنى ذلكَ أن تنكسرَ صيغةُ الواحدِ ولا تسلمَ[٥٥] ألا تَرَى أنَّ رِجالاً قد تغيّرَ فيهِ صيغةُ رجلٍ وهو أنَّكَ كسرْتَ الراءَ وكانتْ مفتوحةً ، وفتحْتَ الجيمَ وكانتْ مضمومةً ، وزدْتَ ألِفاً ، وكذلكَ مسجدٌ ومَسَاجِدُ ، ومصباحٌ ومصابيحُ . ألا تَرَى أنَّكَ فتحْتَ السّينَ في مَسَاجِدَ ، وكانتْ ساكنةً ، وأتيْتَ بألفٍ زائدةٍ ، وكَذَا الرُّباعيّ نحوَ دِرْهَمٍ ودَرَاهِمَ ، لأنَّكَ فتحْتَ الدّالَ وكانتْ مكسورةً وزدْتَ ألِفاً ، وحركْتَ الرّاءَ الساكِنَةَ ، وهذا يكونُ لما يعقلُ وغيرِهِ ، ألا تَرَى أنَّ رجالاً للآدميينَ وسِبَاعاً للبهائمِ ، ودراهمَ لغيرِ الحيَوَانِ .

والضّربُ الثّاني : وهوَ جمعُ السلامةِ نحوَ مسلمٍ ومسلمونَ ، فهذا يَقْتَضِي الأوّلَ ، لأنَّ مثالَ الواحدِ يسلمُ فيهِ ألا تَرَى أنَّكَ لَمْ تُغَيّرْ في مسلمونَ شيئاً من صيغَةِ مسلمٍ ، ولَمْ تُزِدْ في وَسَطِ الكَلِمَةِ شيئاً ، وانّما ضَمَمْتَ الى آخرِهِ زيادتَيْنِ ضَمَّكَ التاءَ الى ضَارِبٍ[٥٦] اذا قُلْتَ : ضَارِبَةٌ ، ويُسَمّى الجمعُ الذي على حَدِّ التّثنيةِ والجَمْعِ الصّحيحَ ، وكلُّ ذلكَ يفيدُ ما ذكرتُ من سلامةِ بناءِ الواحدِ . وقد تَقَدّمَ القولُ في كَوْنِ الواوِ في [المُسْلِمونَ][٥٧] دليلا على الرفع ، وكونِ الياءِ دليلاً امّا على الجرّ وامّا على النَّصْبِ ، ولم يعتدّ الشيخُ أبو عليٍّ بما كانَ اسماً للجَمْعِ [كمعيزٍ][٥٨] وعبيدٍ ورَكْبٍ ونِسْوةٍ ، فيقولُ انَّ

---

(٥٤) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وهو أبين . وبدله في الأصل والنصب كالجر في الجمع » .

(٥٥) ج : ولا تسلم .

(٥٦) ج : الى « نحو » ضارب .

(٥٧) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « يسلمون » . تحريف .

(٥٨) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « كمعبد » . تحريف .

الجَمْعَ على ثلاثةِ أضربٍ ، لأنَّهُ قَصَدَ ما يُجْمَعُ لفظاً ومَعْنَىً وهو أنَّ رجالاً[٥٩] فَرْعٌ على لفظِ رجلٍ كَمَا أنَّ معناهُ فَرْعٌ على مَعْنَى رَجُلٍ ، وكَذَا مسلمونَ ، وأمّا نحوَ عبيدٍ وَرَكْبٍ فانَّهُ جَمْعُ مَعْنَىً . ويكفي دَليلاً على ذلكَ نِسوةٌ ، لأنّها ليستْ من لفظِ امرأةٍ فيصحُّ أنْ يُقالَ : إنّها فَرعٌ على أمرأةٍ .

الفصلُ الثّاني :

اعلم أنَّ جمعَ السلامةِ لا يكونُ في الموات والبهائم ، وانما يكونُ فيما يُعْلَمُ نحوَ مُسْلِمٌ ومسلمونَ وزيدٌ والزّيدونَ . قالَ الشّيخُ أبو الحسينِ : انّ عادةَ النحويينَ أن يقولوا : ما يعقلُ ، وعدلَ الشيخُ أبو علي عن ذلكَ الى قولِهِ : أولى العِلْمِ ، لأنَّ هذا اللفظَ قد[٦٠] يجري على القديمِ سبحانَهُ للتعظيمِ كقولِهِ عزَّ وجلَّ – (والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بأيْدٍ وانّا لَمُوسِعُون ، والأرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدونَ[٦١]) – ولا يوصفُ تَعَالَى جدُّهُ بالعقلِ قالَ الشّيخُ أبو الحُسَيْنِ : ولو قالَ : ما يعلمُ ، كانَ أجودَ من أولي العِلْمِ .

وأقولُ : انَّ ما قَصَدَهُ النحويونَ صحيحٌ ، لأنَّهم قَصَدُوا الجمعَ الحقيقيَّ وذلكَ في القديمِ سُبْحَانَهُ ، جلَّ جلالُهُ وَعَلا عن ذلكَ ، وانّما اختصَّ هذا الجمعُ بالآدميينَ ، لأنّهم الأولونَ والمُقَدَّمُونَ على أنواعِ الخلائقِ ، ألا تَرَى إلى قَوْلِهِ عزَّ وجلَّ – (ولَقَدْ كَرَّمْنَا بني آدمَ ...) الى قولِهِ : (وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا)[٦٢] .

وهذا الجمعُ فيهِ فضيلةٌ ، لأنَّ الواحدَ يعرفُ مِنْهُ ، ألا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : الزيدونَ ، عُرِفَ أنَّ الواحدَ زَيْدٌ ، وليسَ كذلكَ رجالٌ ، لأنَّهُ لا يعرفُ من لفظِهِ أنّهُ جمعُ فَعَلٍ أو فَعْلٍ أو فَعِلٍ ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من هذهِ الأمثلةِ تُجْمَعُ عليهِ كقولِكَ : (٦٣) جَبَلٌ وجِبَالٌ ، وكَلْبٌ وكِلابٌ ، ورَجُلٌ ورِجَالٌ . // فاذاً لا يُعْلَمُ أنَّ واحِدَ رِجالٍ رَجُلٌ

---

(٥٩) ب : « رجال » على الحكاية .

(٦٠) سقطت « قد » في ج .

(٦١) آية ٤٧ وآية ٤٨ / الذاريات ٥١ .

(٦٢) آية ٧٠ / الاسراء ١٧ وتمامها : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وحَمَلْنَاهُمْ في البَرِّ والبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ منَ الطَّيباتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) .

(٦٣) ج : تقول .

الاّ بَعْدَ معرفةٍ سابقةٍ ، هذا هُوَ مَعْنَى قَولِ صاحبِ الكتابِ[٦٤] على ما فَسّرهُ شَيْخُنَا أبو الحسينِ .

وَبَعْدُ ، فلوكانَ لا يُجْمَعُ على مثالِ رجالٍ الا ما هوَ على صيغةِ رجلٍ لَمَا أعطاهُ ذلكَ حَظّاً من الفضيلةِ المذكورةِ ، لأنَّ صيغةَ الواحدِ اذا لم تُوجدْ فيهِ وارتفعتْ مَعَهُ فَقد عُدِمَ ذلكَ الفضلَ فاعرفْهُ ، فلما كانَ كذلكَ اختصَّ هذا الجمعُ بما يعقلُ فلم يُقَلْ : الجمالُ ذاهبونَ ، والكِعابُ منكسرونَ ولا جَمَلٌ وجَمَلونَ ، وثوبٌ وثوبونَ . وكلُّ ما جاءَ على غيرِ ما ذكرْنَا فَلَهُ تأويلٌ . من ذلكَ أَرَضُونَ في جمعِ أَرْضٍ . انما الأصلُ أَرْضات كَجَفْنَةٍ وجَفَنَاتٍ ، وعرْصَةٍ وعَرَصَاتٍ ، لأنَّ الأرضَ مؤنثةٌ وأصلُهَا أرْضَة كَعَرْصَةٍ وغُرْفَةٍ[٦٥] وظُلْمَةٍ . ويكفي دليلاً عليه اعادتُهم التاءَ في التصغيرِ نحو أُرَيْضَةٍ ، فلمّا كانَ كذلكَ أنابُوا الواوَ والنُّونَ مناب الألفِ والتّاءِ ليكونَ تخصيصُهم لَهُ بما لايكونُ لأخواتِهِ نحوَ ظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ عوضاً عمّا مُنِعَ من التّاءِ الكائنِ في اخواتِهِ . ومن شأنِهم اذا حَذَفُوا من الكلمة ما يكونُ في نظائِرِهَا أن يَجْعَلُوا لَهَا شَيْئاً لا يكونُ لما لم يُحْذَفْ منهُ ذلكَ[٦٦] أَلا تَرَى أنَّ جميعَ أصحابنَا قالوا انّ الهمزةَ في ابنٍ واسمٍ عوضٌ من اللامِ المحذوفةِ[٦٧] واستدلوا[٦٨] على ذلكَ بأنَّهم لا يجمعونَ بينَهُمَا ، فلا يقولونَ : أَبْنَوِيٌّ واسْمَوِيٌّ وانّما يقولون : ابْنِيٌّ واسْمِيٌّ أو بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ[٦٩] ولا يُلْحِقُونَها في نحوِ رجلٍ وفرسٍ وغيرِ ذلكَ من الأسماءِ التي لم يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ ، واختصاصُ[٧٠] الهمزةِ بابنٍ واسمٍ وما أشْبَهُهمَا صارَ عوضاً من الحذفِ الذي لحقهُ . ومَعْنَى العِوَضِ أن يكونَ مختصاً بشيءٍ لا يكونُ لما لم يُحْذَفْ منهُ ، فكذلكَ

---

(٦٤) ما قَصَدَهُ بقولهِ « هَذَا هُوَ مَعْنَى قولِ صاحبِ الكتابِ اشارةٌ الى قولِ سيبويه في « باب تكسيرِ الواحدِ للجمعِ : « والقياس في فَعْلٍ ما ذكرنا وأما ما سوى ذلكَ فلا يعلم الا بالسمعِ ثُمَّ تُطلبَ النظائر » (انظر سيبويه ١٧٦/٢) .

(٦٥) ج : وعرفه . تصحيف . وقد ذكرها سيبويه في ١٨١/٢ - ١٨٢ .

(٦٦) ج : ذلك منه .

(٦٧) ب : عوض من اللام المحذوف ، ج : عوضا عن اللام المحذوفة .

(٦٨) ب ، ج : واستبدلوا . تحريف .

(٦٩) انظر سيبويه ٨٠/٢ و ٨٢ .

(٧٠) ب ، ج : فاختصاص .

تخصيصُ أرْضٍ بالجمعِ بالواو والنُّونِ[٧١] عوضٌ ممّا لحقَها من حَذْفِ تاءِ التأنيثِ[٧٢] الثابتِ في أخَواتِهَا نحو غُرفةٍ وظُلْمةٍ ، ألا تَرَى أنَّ أحداً لا يقولُ : ظُلْمَونَ وغُرْفُونَ [فلمّا][٧٣] كانَ الأصْلُ في أرْضٍ : أرْضَاتٍ ، وكانَ الجمعُ بالواو والنُّونِ[٧٤] لِمَا ذَكَرْنَا من قَصْدِهِم أنْ يخصّوهُ بشيءٍ لا يكونُ لما لم يُحْذَفْ مِنْهُ الفاءُ نحوَ غُرْفَةٍ ، حرّكُوا الرّاءَ بالفَتْحِ لئلا يَجْري مَجْرَى ما يعقلُ على كلِّ حالٍ ويكونُ تَنْبيهاً على أنَّ الأصلَ أَرْضَاتٌ . فانْ قلتَ : فقولُهُم : شَمْسٌ ودَلْوٌ وما أشْبَهَ ذلكَ بمنزلةِ أرْضٍ في أنَّهُ مُنِعَ تاءَ التأنيثِ في حالِ التّكثيرِ[٧٥] ولَمْ يَقُلْ معَ ذلكَ : شَمْسُونَ .

فالجوابُ أنَّ هذا غَلَطٌ منَ المسائلِ ، لأنّا لم نَقُلْ : انّ التغييرَ يجبُ التعويضُ عنهُ ، وانّما تقولُ : ان ذلكَ يجوزُ ، فلمّا كانَ الأصْلُ أن تُثْبتَ علامةَ التأنيثِ في لفظِ الاسمِ ، اذا قُصِدَ أن يكونَ مؤنّثاً بدلالةِ أنَّ [نحوَ[٧٦]] غُرْفَةٍ وظُلْمَةٍ أكثرُ من نحوِ دلوٍ وشَمْسٍ ، وأنَّ نحوَ دَلْوٍ وشَمْسٍ يُرَدُّ اليه التّاءُ في بَعْضِ الأحوالِ فيقالُ : دُلَيّةٌ ونُعَيْلةٌ وصُوَيقةٌ[٧٧] ، جازَ أن يُعوّضَ عن هذا المحذوفِ ، فيجعلُ لَهُ شيءٌ لا يكونُ لما لم يُحْذَفْ منهُ ، وذلكَ الشيءُ جَمْعُهُ بالواوِ والنُّونِ . ولم يَجبْ أن يُفْعَلَ ذلكَ فيما كانَ مثلَهُ كما أنَّ الهمزةَ في ابنٍ جُعِلَتْ عوضاً من المحذوفِ بدلالةِ // ما ذَكَرْنَا من أنَّهُ لا يكونُ فيما لم يَحْذَفْ منهُ نحوَ رجلٍ وثوبٍ ، ثُمَّ لَمْ يَطَّرِدْ ذلكَ في البابِ كلِّهِ ، فلم يَقُلْ في غَدٍ ودَمٍ : أغْدٌ وأدْمٌ[٧٨] ، لأنّ ذلكَ جاءَ على سبيلِ الجوازِ دونَ الوجوبِ فاعرفْهُ ، فقد رَأَيْنَا كثيراً من الناسِ لا يفرّقونَ بينَ الواجبِ والجائزِ فيغلطونَ ، ولو جازَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ في كلِّ شيءٍ لوجبَ أن يُقالَ : قِدْرُونَ وثَوْبُونَ ومكانُونَ ودارونَ وبابونَ ، وذلكَ لا يقولُهُ أحدٌ ، فقد

---

(٧١) ب ، ج : والواو والنون . سهو

(٧٢) ب ، ج : التاء التأنيث . سهو .

(٧٣) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « لما » .

(٧٤) ب ، ج : بالنون والواو .

(٧٥) ج : التكبير - تصحيف .

(٧٦) من ب . أولى .

(٧٧) ج : وشويقة . تحريف . وفي اللسان (سوق) ١٢/٣٥ : السويقة تصغير الساق ، وهي مؤنثة فلذلك ظهرت التاء في تصغيرها . وفيه أيضا (صوق) ١٢/٧٦ : « والصاق لغة في الساق . عنبرية .

(٧٨) ب : فلم يقل في غد ودم وأب : أدم .

دلَّ [اطرّادُهُ][79] فيما يعقلُ نحوَ الزّيدونَ والعَمْرونَ والصالِحونَ على أنَّ أصلَهُ أن يكونَ في ذلكَ القبيلِ .

ومما يُضمُّ اليه أرضَوُنَ قولُهم : سِنونَ ورِئُونَ وشئونَ وثُبونَ[80] وقلون[81] وما أشْبَهَ ذلكَ ممّا حُذِفَ لامُهُ ، لأنَّ الأصلَ في سَنَةٍ : سَنَوَةٌ بدلالةِ قولِهم : سَنَوات ، فَلَمّا حُذِفَ اللّامُ عُوِّضَ مِنْهُ بأنْ جُعِلَ له مالا يكونُ للتّامِ نحوَ جَمَلٍ وظُلْمَةٍ من الجمعِ بالواوِ والنُّونِ . وكُسِرَ السّينُ فلم يَقُلْ : سَنونَ ، ليكونَ ذلكَ تنبيهاً على أنّه لم يُجْمَعْ جَمْعَ : زيدٌ والزّيدونَ ، ومسلمٌ ومسلمونَ ، لأنَّ جمعَ السلامةِ الحقيقيّ لا يكونُ فيهِ تغييرٌ البَتَّةَ ، وحُكْمُ ثُبونَ حكم سِنونَ في أنَّ تخصيصَهُ بالواو والنُّونِ تعويضٌ (٨٢) منَ الحذفِ اللاحقةِ (٨٣)، وكذا البابُ . وقدْ قالوا : ثِبونَ ، فكَسَرُوا تنبيها على التكسيرِ كما قالوا : سِنونَ ، فكانَ الشيخُ أبو الحسينِ يقول : إنَّ (٨٤)مَنْ قَالَ : ثُبون ، فلم يَكْسِرْ كانَ قياسُهُ أن يعتقدَ اختلافَ (٨٥) التّقديرِ في الضَّمّةِ (٨٦) كَمَا يُفْعَلُ ذلكَ في ضَمَّةِ صادِ ما مَنْصُ في الحالَيْنِ على ما ستراهُ في بَابِهِ .

---

(٧٩) من ب و ج ، وهو الصواب . وفي الأصل « اطراحه » . تحريف .

(٨٠) في اللسان (ثبا) ١١٦/١٨ : الثُّبَةُ العُصْبَةُ من الفُرسانِ والجمع ثُبات وثُبون وثِبون على حد ما يطرد في هذا النوع .

(٨١) في اللسان (قلا) ٦١/٢٠ : والمِقلى كالقُلة . والمِقلى والمِقلاء كله عودان ، يلعب بهما الصبيان . والجمع قِلات وقُلون وقِلون على ما يكثر في أول هذا النحو من التغيير . وكان الفراء يقول : انما ضُمَّ أولها ليدل على الواو .

(٨٢) ج : تعويض . تحريف .

(٨٣) ب ، ج : اللاحق له .

(٨٤) سقطت « أن » في ج .

(٨٥) ج : خلاف . تحريف .

(٨٦) حدد سيبويه في كتابه (١٩٠/٢) أحكام هذا الباب بقوله : « وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فانك اذا أردت الجمع لم تكسّره على بناء ما يرد ما ذهب منه .. وذلك أنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين ، فكأنه عوض ، فاذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء ، وذلك قولك : هَنَة وهَنات ، وفئة وفِئات ، وشِية وشِيات ، وثُبة وثُبات وقُلة وقُلات . وربما ردّوها الى الأصل اذا جمعوها بالتاء . وذلك قولهم : سَنَوات وعِضوات . فاذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيّروا الاسمَ ، وذلكَ قولهم : سِنون وقِلون وثِبون ومِئون ، فانما غيّروا أول هذا ، لأنهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث ولا يلحق شيئا فيه للهاء ليس على حرفين . فلما كان كذلك غيّروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل ، نحو قولهم : هَنون ومَنون وبَنون .
وانظر أيضا التكملة لأبي علي الفارسي ٢١٤ - ٢١٥ .

ويوضِّحُ هذا عندي أنَّهم قالوا : بابٌ ودارٌ ، فقلبوا حرفَ اللينِ ألِفاً اذِ الأصْلُ بَوْبٌ ودَوَرٌ ، ثم صحّحُوا في بَعْضِ المواضعِ تنبيهاً على أنّ الأصْلَ الحركةُ فقالوا : القَوَدُ والحَرَكَةُ(٨٨) . فكَمَا(٨٨) يُعْتَقَدُ في بابِ دارٍ أنّه فَعَلٌ بتحريكِ العينِ وأنّ الألفَ بدلٌ من حرفٍ متحرّكٍ(٨٩) ، وان كانتِ الحركةُ غيرَ موجودةٍ في اللفظِ وجُودَها في القَوَدِ ، كذلكَ يُعتقدُ في ثُبُونَ وقُلُونَ أنَّ الضَّمَّةَ في الجمعِ غيرُ الضَّمَّةِ في الافرادِ نحوَ ثُبَةٍ وقُلَةٍ ، بدلالة أنّهم قالوا : ثُبُونَ وسِنونَ ، فغيّروا الحركةَ وان لم يحصلِ الاختلافُ في لفظِ قُلُون كما ظَهَرَ في سِنونَ حَمْلاً للشيءِ على نظيرِهِ . اذْ قَدْ عُلِمَ أن غَرَضَهم في كَسْرِ الصَّدْرِ من سِنونَ [ان](٩٠) يُعلم أنّه ليسَ كالزّيدونَ كما أنَّ الغرضَ في القَوَدِ أن يُعْلَمَ أنَّ نحو بابٍ ودارٍ لَيْسَ الألفُ أصْلاً فيهِ وأنه قَدْ انقلبَ عن حَرْفٍ متحرّكٍ [فيه](٩١) فاعرفْهُ . وعَلَى هذا(٩٢) يَجْرِي جميعُ ما كانَ كقُلُون ، وانّما كَثُرَ نحوَ ثبونَ وسِنونَ ولم يكثر نحو أرَضونَ ، لأجْلِ أنَّ المحذوفَ من نحوِ ثُبَةٍ وقُلَةٍ لامُ الفعلِ والمحذوفَ من(٩٣) أرضٍ تاءُ التّأنيثِ المردودُ في أُرَيْضَةٍ ، والأصليُّ أولى بأن يُعوّضَ عنه من الزائدِ ، ولهذا قلتُ : انَّ أرَضُونَ محمولٌ على نحو ثُبُونَ وقُلُونَ ، وذلكَ(٩٤) أنَّهُ لما حُذِفَ من أرضٍ شيءٌ ثَبَتَ في كثيرٍ منَ الأسماءِ [المؤنّثةِ](٩٥) عُوّضَ عن ذلكَ بأنْ جُعِلَ لهُ شيءٌ لا يكونُ لكلِّ ما كانَ مثلَهُ ، كما عُوّضَ منَ اللّامِ في ثُبونَ(٩٦) ولم يَجِبْ أن يَطّردَ // هذا في البابِ كلِّهِ فيقالُ : غَدُونَ(٩٧) ودَمُونَ

---

(٨٧) ج : والحركة . تحريف . وفي اللسان (حوك) ١٢/٣٠٠ : « ورجل حائك من قوم حاكة وحَوكة أيضا . وهو من الشاذ عن القياس المطرد في الاستعمال ، صحت الواو فيه لأنّهم شبهوا حركة العين بالألف التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأنّ فَعْلاً فَعَالٍ ، فكما يصح نحو جواب وجواد وكذلك يصح نحو باب والحوكة والقَوَدَ من حيث شُبّهت فتحة العين بالألف بعدها .

(٨٨) ج : كما .

(٨٩) ب ، ج : من الحرف المتحرك .

(٩٠) من ج : أولى . وفي الأصل « انه »

(٩١) من ب و ج . أبين .

(٩٢) ج : وعلى ذا .

(٩٣) سقطت « من » في ج .

(٩٤) ج : وذاك .

(٩٥) من ب و ج . أبين .

(٩٦) بنون . تصحيف .

(٩٧) ج : عدون . تصحيف .

كما لم يجب أن يُؤتَى بهمزةِ الوَصْلِ[٩٨] في كلِّ ذلك فيقال : أدْمٌ ، بمنزلةِ ابنٍ واسمٍ ، فاعرفْهُ فانّه من غَوامضِ هذهِ الصناعةِ .

وأما عِشْرونَ وثلاثونَ الى تسعونَ ، فانّ الذي جَوّزَ أنْ يكونَ الواوُ والنُّونُ في ذلكَ دليلاً على الجَمْعِ ، أنَّ العَدَدَ يقعُ على الأنواعِ كُلِّهَا ، فلمّا كانَ كذلكَ غُلِّبَ[٩٩] ما يَعْقِل على مالا يَعْقِلُ ، حتى كانَ نحوَ عِشْرونَ لا يكون الاّ لما يَعْقِلُ ، كما غُلِّبَ المذكرُ على المؤنّثِ في قولِهم : أخواكَ هندٌ وزيدٌ ، حتى كأنّهم قالوا : أخواكَ ، زيدٌ وعمروٌ ، فقصدوا مذكريْنِ . ومثلُهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ – (ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشي على أرْبَعٍ) –[١٠٠] فقالَ : مَنْ ، وهوَ لِمَا[١٠١] يَعْقِلُ منهم[١٠٢] ، وهذا الضّميرُ لا يكون الاّ لما [لا][١٠٣] يَعْقِلُ ، فليسَ ذا الاّ[١٠٤] على جهةِ التّغليبِ .

وليسَ عِشرونَ وثَلاثونَ على حَدِّ مُسْلِمٍ ومُسْلِمونَ ، كيف عِشْرونَ يفيدُ عشرةَ مرتّينِ ومسلمونَ لا يفيدُ مُسْلِماً مرّتينِ ، وكذلكَ ثلاثونَ يَدُلُّ على عَشْرةٍ ثلاثَ مراتٍ وأربعونَ على أربعِ مرّاتٍ وكذلكَ البابُ[١٠٥] ولا يدلُّ الثلاثونَ على ثلاثِ مراتٍ ثلاثةً[١٠٦] وهو التسعة[١٠٧] ولا الأربعونَ على الاثْني عَشَرَ ولا الخَمْسُونَ على ثلاثِ مراتٍ خَمْسَةً وهو خمسةَ عَشَرَ[١٠٨] ولوكانَ على حَدِّ مسلمٍ ومسلمونَ لوجبَ أن يكونَ كذلك ، ألا تَرَى أنَّ مسلمونَ يدلُّ على مُسْلِمٍ ثلاثَ مراتٍ أو أكْثَرَ .

---

(٩٨) ج : بالهمزة الوصل . سهو .

(٩٩) زيادة « على » في ج بعد « غُلِب » سهو .

(١٠٠) آية ٤٥ / النور ٢٤ . وفي ب : (فَمِنْهُم من يَمْشي عَلَى بَطْنِهِ ومنهم من يَمْشي على رِجْلَيْنِ ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشي على أرْبَعٍ) .

(١٠١) ج : ما . سهو .

(١٠٢) في الأصل : « ومنهم » سهو

(١٠٣) من ب و ج . وهو الصواب . وعبارة ج : « وهذا الضمير لا يكون الا مما لا يعقل » .

(١٠٤) ب ، ج : فليس دالا . تحريف .

(١٠٥) ب : وكذ الباب .

(١٠٦) سقطت « ثلاثة » في ب .

(١٠٧) ب ، ج : وهي التسعة .

(١٠٨) ب ، ج : وهي خمسة عشر .

فعِشرونَ وثلاثونَ وأربعونَ أسماءٌ مشتقَّةٌ من عَشرةٍ . وثلاثةٌ وأربعةٌ موضوعةٌ لأعدادٍ مخصوصةٍ ، الاّ أنّها أُلحِقتِ الواوَ والنُّونَ لما فيها من مَعْنَى الجَمْعِ . فكأنّهم قَصَدُوا أن لا يُزيلوا هذا اللفظَ فلم يُمْكِنْهُم أن يقولوا : أرْبَعٌ وثلاثٌ للالتباسِ ، فَصَاغُوا نحوَ أربعونَ وجَعَلُوا اعرابَهُ بالحروفِ كمسلمونَ ، وكَسَّرُوا(١٠٩) الصَّدْرَ من الأوّلِ وهوَ عشرونَ ، ليكونَ تنبيهاً على أن ذا لَيْسَ بجمعٍ كالمزّيدونَ وأنّهُ اسمٌ صِيغَ لذلكَ المَعْنَى(١١٠) ، وهذا العَدَدُ معَ الواوِ والنُّونِ فاعرفْهُ فأنّهُ قولُ الشّيخِ ، وقد تكلّمَ عليهِ غيرُهُ فَخَلَطَ .

وقَدْ يَأْتِي الواوُ والنُّونُ على الاستعارةِ كقولِهِ تَعَالَى – (كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)(١١١) و (رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدينَ)(١١٢) و (قَالَتَا : آتَيْنَا طَائِعِينَ)(١١٣) وذلك(١١٤) أنَّ هذهِ الأفعالَ لَمّا كانَتْ من خَصَائِصِ ما يعقلُ ثم أُسْنِدَتْ الى النُّجومِ وما أشْبَهَهَا حتى كأنّها يَعْقِلُ أجْرَى عَلَيْهَا الواوَ والنُّونَ كما يَجْرِي على ما يعقِلُ ، ومن ذلكَ بَيْتُ الكتابِ :

/٣٠/ تَمَزَّزْتُهَا والديكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ اذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنوا فتَصَوَّبُوا (١١٥)

---

(١٠٩) ب ، ج : فكسروا .

(١١٠) ب ، ج : لذا المعنى

(١١١) آية ٢٣/ الأنبياء ٢١ وآية ٤٠ / يس ٣٦ : وتمامها (وهو الذي خَلَقَ الليلَ والشمسَ والقمرَ كلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) و (لا الشمسُ ينبغي لَهَا أن تَدْرِكَ القمرَ ولا الليلُ سابِقُ النهارِ وكلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) .

(١١٢) آية ٤ / يوسف ١٢ . وتمامها (اذْ قالَ يوسفُ لأبيهِ يا أبَتِ إني رَأَيْتُ أحَدَ عَشَرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتُهُم لي سَاجِدِينَ) .

(١١٣) آية ١١ / فصلت ٤١ وتمامها (ثم اسْتَوَى الى السَّماءِ وهي دُخان فقالَ لَهَا وللأرْضِ ائتيا طَوعاً أوكُرْهاً قالت آتينا طَائِعِينَ) .

(١١٤) ب ، ج : وذاك .

(١١٥) للنابغة الجعدي في ديوانه ق ١/٤ ص ٤ ، وسيبويه والشنتمري ٢٤٠/١ ، ومجاز القرآن ٢٧٦/١ و ٣٨/٢ و ٨٣ ، والموشح للمرزباني ١١٢ (أشار الى أنه نُسِبَ خطأً الى الفرزدق) وفقه اللغة وسر العربية ٣٥١ ، وشرح سقط الزند (البطليوسي) ١٤٩١/٤ ، ومادة (نعش) من الصحاح ١٠٢٢/٣ واللسان ٢٤٨/٨ ، والتاج ٣٥٧/٤ ، وشواهد المغني ش ٥٨٠ ج ٢ ٧٨٢ والخزانة ٤٢١/٣ وما بعدها .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٢٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٥ ، ومغني اللبيب ش ٥٩٨ ج ٢ ص ٣٦٥ .

وورد برواية « شربت بها » في الديوان وسيبويه والشنتمري وشروح سقط الزند وابن يعيش ومغني اللبيب وشواهده والخزانة ، وبرواية « شربت اذا ما الديك » في مجاز القرآن ٨٣/٢ . والشاهد فيه تذكير « بنات نعش » لاخباره عنها بالدنو والنصوب كما يخبر عن العقلاء .

وقوله : تمززتها ، أي شربتها قليلا قليلا ، وتصوبوا أدنوا من الأفق للغروب . وبنو نعش أراد بنات نعش ، سميت كذلك لأنها شبهت بحملة النعش في تربعها .

فقالَ(١١٦) : بنو نَعْشٍ ، ولم يَقُلْ : بنات نَعْشٍ ، لاجرائهم النجوم مجرى ما يعقل ويفهم . وعلى هَذَا قَال :

/٣١/ وقُلْنَا للسيُّوفِ هَلُمُّنَا(١١٧)

خَاطَبَ السُّيوفَ كما يخاطبُ الرجالَ لأجلِ أن هَلُمَّ يَخْتَصّ(١١٨) بما يعقلُ كما أنَّ الطاعةَ والسُّجودَ كذلكَ . فلمّا استعملَهُ في السُّيوفِ أتى بالواوِ ، نحوَ هَلُمُّوا كما يقول للرجالِ ، ثم ألحقَ النُّونَ الشديدةَ فسقطتِ الواوُ (١١٩) لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ، ومَنْ امتنعَ من اجازةِ ذلكَ دَخَلَ عليهِ قولُهُ تَعَالَى :- (قَالَتَا : آتَيْنَا طَائِعِينَ) و (كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) لأنَّ ذلكَ لَيْسَ ممّا يعقلُ كما أنَّ السُّيوفَ // كذلكَ فَكَمَا جَازَ في هذا النّحْوِ أن يَجْري مَجْرَى ما يعقلُ لنسبة السُّجودِ والطَّاعةِ وما أشْبَهَهُمَا ممَّا (١٢٠) يكون للآدميينَ اليه ، كذلكَ جازَ لَهُ أنْ يقولَ : هَلُمُّنَّ ، لما اسْتَعْمَلَ هَلُمَّ الذي يكونُ للآدميينَ في السُّيوفِ وخَاطَبَهَا كما يخاطَبُ ما يَعْقِلُ ، وهذا واضح .

واعْلَم أنَّهم قَدْ يَجْمعونَ بينَ اسْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ على سبيلِ التَّغليبِ نحوَ العُمَرَانِ في أبي بكرٍ وعُمَرَ (١٢١ رضِيَ اللهُ عنهما(١٢١) ، والغَرَضُ في ذلكَ اختصارُ اللّفْظِ ولا يكونُ في كلِّ شيءٍ وانّما يُفْعَلُ ذلكَ اذا دلَّ الدّليلُ عليهِ ، لاختيارِهِمْ خِفَّةَ اللفظِ ، غلّبوا اسمَ عمرَ (١٢١رضيَ اللهُ عَنْهُ ١٢١) مع كونِهِ بعدَ أبي بكرٍ (١٢١رضيَ اللهُ عَنْهُ ١٢١)

---

(١١٦) ب ، ج : قال .

(١١٧) لم أعثر على تمامه ولا قائله فيما راجعت من المصادر ، وذكر المبرد في المقتضب ٢٥/٣ أن في هلمَّ مذهبين : الأول على لغة أهل الحجاز وهي أن تبقى على حالها فيقولون هلمَّ للواحد وللاثنين والجماعة . والثاني على لغة بني تميم كأنها تكون بمنزلة سائر الأفعال وتدخلها نون التوكيد فهم يقولون للواحد : هلُمَّ وللاثنين : هَلُمّا ، وللجماعة : هَلُمّوا ، ولجماعة النسوة : هَلُمُمْنَ ، وللواحدة : هَلُمِّي ، وانما هي (لَمْ) لحقتْها الهاء فعلى هذا تقول : هَلُمُّنَ يا رجل ، وهَلُمِّنَّ يا امرأة ، وهلُمْتَانِّ يا نسوة .
وعلى المذهب الثاني وردت عند عبد القاهر ، وان كان موضع الاستشهاد مختلفا وهو مخاطبة السيوف مخاطبة العاقل . أنظر أيضا : المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٣ وسيبويه ١٥٨/٢ .

(١١٨) ج : « مما » يختص .

(١١٩) ب ، ج : فسقط الواو .

(١٢٠) « مما » سقطت في ج .

(١٢١ - ١٢١) ساقط في ب و ج في المواضع الثلاثة . وحل الموضع في الأخير منها في ب قوله : « رحمه الله » .

في المرتبةِ اذ لو قَصَدُوا ذلكَ لاحتاجوا [الى] (١٢٢) أن يقولوا : أَبَوا بكرٍ (١٢٣). ومعلومٌ أنَّ لَفْظَ العُمَرَيْن أخْصَرُ (١٢٤) من ذلكَ . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (١٢٥)

/٣٢/ أُخِذَنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجومُ الطَّوالِعُ(١٢٦)

أَرادَ الشَّمْسَ والقَمَرَ فغلّبَ لفظَ القمرِ ، وانْ كانَ الشَّمْسَ أعظمَ أمراً . لأجلِ أنَّ القَمَرَ مذكَّرُ اللَّفْظِ والشَّمْسَ مؤنّثة ، وهم يغلّبون التذكيرَ على التأنيثِ كما تقدَّمَ قَبْلُ وفي الجَمْعِ قَوْلُهُ :

/٣٣/ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبِينَ قَدِي(١٢٧)

---

(١٢٢) من ب . وهو الصواب .

(١٢٣) ج : أبو بكر . سهو .

(١٢٤) ج : أخص . تحريف .

(١٢٥) ب ، ج : ومنه قوله .

(١٢٦) للفرزدق في ديوانه (دار بيروت ٤١٩/١) و جـ ٥١٩/٢ (بتحقيق الصاوي) ، والكامل للمبرد ٨٣ ، والموشح للمرزباني ١٠٣ ، وأمالي المرتضى ٥٧/٤ و ١٩٧ (عجزه) ، وأسرار البلاغة ٢٩٢ – ٢٩٣ ، والأمالي الشجرية ٤/١ ، ومغني اللبيب ش ٩٤٥ ج ٢ ص ٦٨٧ ، وشواهده ١٢/١ – ١٣ وش ٨٥٨ ج ٢ ص ٩٦٤ ، والمزهر ١٢٤/٢ – ١٢٥ ، والأشباه والنظائر ٤٣/٣ و ٧١ (عجزه) .
والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٣٣/٣ ، والمقتضب ٣٢٦/٤ .
وورد في ب و ج ، والنجوم الطالع « تحريف . وروايته في الموشح » والنجوم طوالع » .

(١٢٧) بعد هذا البيت قوله : ليسَ الامامُ بالشّحيحِ المِلْحِدِ .
والأرجح في نسبته هو أنه لحُميد الأرْقَط – وهو شاعر اسلامي من شعراء – الدولة الأموية ومعاصر للحجاج ، واسمه حميد بن مالك بن ربعي يرجع نسبه الى تميم . والبيت في مدح عبد الملك وتقاعس الشاعر عن نصرة عبد الله ابن الزبير وأصحابه ، كما نُسِبَ لآخرين غيره فقد نسبه الشنتمري (٣٨٧/١) لأبي نخيلة . وقد سمى لنا الآمدي (في المؤتلف والمختلف ١٩٣ – ١٩٤) – شاعرَيْن بهذا الاسم . أشهرهما أبو نخيلة الراجز واسمه حزن بن زائدة يرجع نسبه الى تميم . والثاني أبو نخيلة العكلي ، ولم يسمه بغير ذلك أو يترجم له . ونستبعد أن يكون أي منهما قائلاً للبيت فللأول شعر في مسلمه بن هشام بن عبد الملك كما أن الثاني غير معروف . وذُكِرَ أيضا في نسبته أبو بجلة . قال ابن يعيش (١٢٤/٣) عنه : ولا أعرف هذا وحرّف النعساني في هامش المفصل ص ١٣٩ ، والعاملي في شرح الشواهد ص ٣١ في اسمه فسمياه أبا بجداله . ونقل صاحب اللسان (الحد ٣٩٣/٤ – ٣٩٤) عن الجوهري نسبته لحميد بن ثور الهلالي وردّ ابن بري لهذه النسبة وتأكيد نسبته لحُميد الأرقط .
والبيت منسوب لحُميد الأرقط أيضاً في : الكامل للمبرد ٨٣ و ٦٢٣ ، وسمط اللالى ٤٧٤/١ – ٤٧٥ وكتاب التنبيه للبكري ٦١ ، واللسان (قدد) ٣٤٦/٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٥٧/١ – ٣٥٨ وشواهد المغنى ش ٢٧٢ ج ١ ص ٤٨٧ ، والخزانة ٤٤٩/٢ وما بعدها (ونقل عن ابن يعيش كلامه المتقدم) و ٣٤/٣ ، =

(١٢٨ في رواية من كسر[١٢٨]) ، أراد عبد الله وكقول الآخر :

/٣٤/ وكِسْرَى اذْ تَقَسَّمَــهُ بَنُوهُ بأسيافٍ كَمَا اقْتُسِمَ اللِّحامُ[١٢٩]

وإنما كانَ لَهُ ابنٌ واحِدٌ وهو شِيرُوَيهِ ، فَسمّى كلَّ من ساعدَهُ على صنيعهِ ابناً .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فانْ كَانَ الجَمْعُ مؤنَّثاً [لحقَتْهُ][١٣١] ألفٌ وتاءٌ فكانت[١٣٢] التَّاءُ مضمومةً في موضعِ الرَّفْعِ ومكسورةً في موضعِ الجرِّ والنَّصْبِ[١٣٣] [والنَّصْبُ كالجرِّ في هذا الجَمْعِ][١٣٤] كما كَانَ مثلَهُ في جمعِ المذكّرِ ويلحق التاءَ نونٌ ساكنةٌ بمنزلَةِ النُّونِ في

= وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣١ (وقد تقدم القول في نسبته الأخرى) ، والدرر اللوامع ٤٢/١ . وغير منسوب في مجاز القرآن ١٧٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، واصلاح المنطق ٣٤٢ و ٤٠١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ و ٨٩٦ و ١٠٧٦/٣ والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ والمفصل ١٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣١/١ ، ومغني اللبيب ش ٢٨٥ ج ١٧٠/١ ، وهمع الهوامع ٦٤/١ ، وشرح الأشموني ١١١/١ .

وروى في مجاز القرآن والدرر اللوامع « ليسَ أميري » ، ونقل صاحب الخزانة رواية أخرى له وهي « ليس أميري بالظلوم المُلْحِدِ » .

والرواية الأعرف فيه « الخُبَيْبَيْنِ » بهيئة التصغير مع التثنية ، والمقصود بهما عبد الله بن الزبير – وكنيته أبو خُبَيْبَ – ومصعب غلبه عليه لشهرته . ويروي « الخُبيبينَ » على صيغة الجمع . وهذه الرواية هي التي قصد اليها عبد القاهر وعليها يكون المقصود أبا خُبَيْبٍ وشيعته .

وقَدْ نِي بمعنى حَسْبِي ، وَقَدِي الثانية توكيدٌ لها .

(١٢٨ – ١٢٨) ساقط في ب و ج .

(١٢٩) البيت لعمرو بن حسّان (انظر معجم الشعراء للمرزباني ٢٣٢) . وقد نسبه الشاهد له في تهذيب اصلاح المنطق ٣/١ ، والمعرّب من الكلام الأعجمي ٢٨٢ ، ومعجم البلدان ٩٤/١ .

قال الجواليقي في المعرّب : « وكِسْرَى » أفصح من « كَسْرَى » والنسب اليه كَسْرَوى – بفتح الكاف – وهو اسم أعجمي . وهو بالفارسية « خُسْرَو » . وقد تكلمت به العرب . ثم ذكر البيت . وقد ورد في ج « أن تقسمه » . تحريف .

(١٣٠) ط : فان كان المجموع .

(١٣١)ما بين العاضدتين من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « الحقته » ألف وتاء سهو وفي ط : أُلْحِقَ ألفاً وتاءً .

(١٣٢) ط : وكانت .

(١٣٣) ب ، ج : في موضع النصب والجر . ط : في موضع الجر .

(١٣٤)ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وسقط من الأصل سهوا . والسياق يقتضي اثباته .

مسلمونَ[١٣٥] ، وذلكَ قولُكَ : هؤلاءِ مسلماتٌ وصالحاتٌ ، ومَرَرْتُ بمسلماتٍ ، ورأيتُ صالحاتٍ » .[١٣٦]

قالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القاهِرِ :

اعلمْ أن مسلماتٍ كانَ الأصْلُ فيهِ أن يقالَ : مُسْلِمَاتٌ ، فلا يحذفُ شيءٌ من الواحدِ الاّ أنّهم كرهُوا اجتماعَ علامتي تأنيثٍ في اسمٍ واحدٍ فحذفوهُ ، كَمَا قالوا في النَّسبِ الى بَصْرةٍ : بَصْريٌّ[١٣٧] ، ولم يقولوا : بَصْرَتيٌّ ، اذ كانَ يجبُ اجراؤُهُ على المؤنَّثِ فتجتمعُ تاءانِ نحو مَرَرْتُ بامرأةٍ بَصْرَتيّةٍ ، فاذا[١٣٨] حُذِفَ التّاءُ من نحوِ بصرةٍ في حال نسبةِ المذكَّرِ اليه وتعرّيهِ من تاءٍ آخرَ ، لأجْلِ أنَّ ذلكَ يلزمُ فيهِ في حالِ جريهِ على المؤنَّثِ كانَ[١٣٩] هَذَا أوْلَى بالحَذْفِ ، لأنَّ الألِفَ والتّاءَ اللذَيْنِ يَدُلانِ على التَّأنيثِ لا يفارقانِ الجَمْعَ ، كيفَ ومُفَارَقَتُهُمَا تُزيلُ مَعْنَى الجَمْعِ .

وبَعْدُ ، فَقَدْ كانَ يُمْكِنُ أنْ لا يتبعَ النَّصْبُ الجرَّ فيقالُ : مَرَرْتُ بمُسْلِمَاتٍ ، ورَأيتُ مُسْلِماتاً ، الاّ أنَّ ذلكَ لمّا وَجَبَ في جَمْعِ[١٤٠] المذكَّرِ اذ كُنْتَ لا تجدُ حَرْفاً آخرَ غيرَ الياءِ [فتجعلهُ][١٤١] علماً للنّصْبِ من حيثُ كانَ الرَّفْعُ قَدْ فَازَ بالألِفِ في التثنيةِ وبالواوِ في الجَمْعِ ، أحَبّوا اجراءَ الفَرْعِ[١٤٢] الذي هو التأنيثُ مَجْرَى الأَصْلِ الذي هوَ التَّذْكيرُ . واذا اتبعَ تَعِدُ // ونَعِدُ وأَعِدُ ويَعِدُ لأجلِ المُشَاكَلَةِ كانَ هذا أولى ، وذاكَ أنَّ الأمثلةَ الثلاثةَ التي هيَ تَعِدُ ، ونَعِدُ وأَعِدُ لَيْسَتْ بفروعٍ لِيَعِدُ بلْ كلٌّ واحدٍ مِنْهَا أصلٌ بنفسِهِ والتَّأنيثُ فَرْعٌ على التَّذْكيرِ ، والفَرْعُ أوْلى بالمُتَابَعَةِ من غَيْرِهِ ، فاذا قُلْتَ

---

(١٣٥) ب : في مسلمين ، ط : (التي) في مسلمون .
(١٣٦) ب ، ج ، ط : ومررت بمسلماتٍ وصالحاتٍ ، ورأيت مسلماتٍ وصالحاتٍ .
(١٣٧) ب ، ج : بصريون . وما في الأصل أولى .
(١٣٨) ج : واذا .
(١٣٩) ب ، ج : فكان .
(١٤٠) ج : في جميع . تحريف .
(١٤١) من ب و ج . وفي الأصل « فجعله » تحريف .
(١٤٢) ج : الفتح . تحريف .

جاءَتني(١٤٣) مسلماتٌ كانَ الألِفُ والتَّاءُ والضَّمَّةُ بمنزلةِ الواوِ في مسلمونَ(١٤٤) ، أَلا تَرى أَنَّكَ لو أسقطْتَ واحداً منَ الألفِ والتَّاءِ بَطَلَ مَعْنَى الجمعِ ، ولو اسقطْتَ الرّفعةَ لم تستفدِ الاعرابَ من التَّاءِ كَمَا تستفيدُهُ(١٤٥) منَ الوَاوِ . واذا(١٤٦) قُلْتَ : مَرَرْتُ بمسلماتٍ ، كانَ الألِفُ والتَّاءُ والجرُّ بمنزلةِ الياء في قولِكَ : بمُسْلِمينَ ، وكذا حالُ النَّصْبِ .

وأمّا [التنوين](١٤٧) في [مُسْلِمَاتٍ](١٤٨) فبمنزلةِ التَّنوينِ في مسلمٍ من وجهٍ ، وبمنزلةِ النُّونِ في مسلمونَ من آخرَ . أما(١٤٩) كَوْنُهُ بمنزلةِ التَّنوينِ فمن حيثُ أَنَّكَ تقولُ :— جاءتْني(١٥٠) المُسْلِماتُ ، فتحذِفُ(١٥١) معَ الألفِ واللّامِ كَمَا تَحْذِفُ التَّنوينَ في قولِكَ : المسلمُ ، وأما كَوْنُهُ بمنزلةِ النُّونِ فهو أَنَّهم قالوا : هذهِ عَرَفَاتُ مباركاً فيها ، فَعَرَفَاتُ اسمُ معرفةٍ لمواضع جَرَتْ مَجْرَى موضعٍ واحدٍ لاتصالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ فلم يَدْخُلْهَا الألفُ واللّامُ كما يدخلُ المعارفَ اذا جَمَعْتَ نحوَ الصّالحاتِ(١٥٢) والزَّيدون كما أَنَّ أَبَا نَيْنِ اسمٌ لِجَبَلَيْنِ(١٥٣) جَرَيَا مَجْرَى شيءٍ واحدٍ(١٥٤) ، اذْ كانَا لا يَفْتَرِقَانِ كما يفترقُ الأناسُ وما أَشْبَهَهَا(١٥٥) ، فتنَزَّلَ كلُّ واحدٍ منهما من صَاحبه بمنزلَةِ(١٥٦) اليدِ والرجلِ منَ

---

(١٤٣) ج : جاءني .
(١٤٤) ب ، ج : في المسلمون .
(١٤٥) ب ، ج : كما لا تستفيده . سهو .
(١٤٦) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل : « اذا » .
(١٤٧) كذا الصواب . وفي النسخ « النون » تحريف . وسيذكر المصنف بعد قليل ما أثبتناه .
(١٤٨) من ب وج وفي الأصل « مسلمان » . تحريف .
(١٤٩) ب ، ج : وأما .
(١٥٠) ب : جاءني .
(١٥١) ب ، ج : فتحذفه .
(١٥٢) ب ، ج : الطلحات .
(١٥٣) ب ، ج : اسم الجبلين .
(١٥٤) ج : مجرى اسم واحد .
(١٥٥) في المقتضب ٣٢٤/٤ : ومثل أَبَانَيْنِ (عَرَفَاتُ) . تقول : هؤلاء عَرَفَاتٌ مباركا فيها ، لأن (عرفات) اسم مواضعَ ، وليست مما يزول ، أو يفارق منه شيءٌ شيئا .
وقد شرح سيبويه في ٢٦٨/١ هذا الموضوع بتفصيل أكثر ملخصه قوله : « وتقول هؤلاءِ عرفاتٌ حَسَنَةٌ . وهذانِ أبانانِ بيْنَيْنِ . فإنما فرقوا بينَ أبانينِ وعَرَفَاتٍ وبينَ زَيْدَيْنِ وزَيْدِينَ من قبل أنهم لم يجعلوا التثنية والجمع عَلَما لرجُلَيْنِ ولا لرجالٍ بأعيانهم وجعلوا الاسم الواحد علما للشيء بنفسه ... واذا قالوا هذان أبانانِ وهؤلاء عرفاتٌ فانما أرادوا شيئا أو شيئين باعيانهما اللذين نشير لك اليهما .... ألا ترى أنهم لم يقولوا : أمرر بأبان كذا وأبانٍ =

الرَّجُلِ(١٥٧) وما أشْبَهَهُ ، فَلَمْ يَدْخُل عليهِ الألِفُ واللّامُ كَمَا دخلَ(١٥٨) على العَلَمِ [المُفْرَدِ](١٥٩) نحو زَيْدٍ حينَ ثُنِّيَ(١٦٠) فقيلَ : الزّيدانِ ، وذلك(١٦١) أن اللّامَ انما دَخَلَ عَلَى الأعْلامِ في التثنيةِ والجَمْعِ منْ حيثُ أنَّكَ اذا ثَنَّيْتَ العَلَمَ وجَمَعْتَهُ زالَ(١٦٢) عنهُ العَلَميّةُ التي صِيغَ عليها لتقديركَ الشّيَاعَ فيه ، نحوَ هذا زَيدٌ ، وذلكَ(١٦٣) زيدٌ ، ثم تقولُ : زيدانِ . كقولكَ : هذا رَجُلٌ ، وذاكَ رَجُلٌ ، ثم تقولُ : رجلانِ ، واذا كانَ كذلكَ احتيجَ الى اللّامِ ليُستفادَ التعريفُ كما يُحْتَاجُ اليهِ في الرَّجُلانِ وسائر أسماءِ الأجناسِ . وليسَ كَذا(١٦٤) عرفاتٌ لأنَّكَ لم تُرِدْ أن تقولَ : هذهِ عَرَفَةٌ (١٦٥ وتِلْكَ عَرَفَةٌ ١٦٥) ، مثل هذهِ دارٌ وتلكَ دارٌ ، فتحتاجُ [الى](١٦٦) أنْ تقولَ : العَرَفَاتُ ، وانّما جُعِلَ عَرَفَاتٌ علماً لتلكَ المواضِعِ التي هيَ في حكمِ مَوْضِعٍ واحدٍ فصارتْ كأنَّها مفردةٌ . فعرفاتٌ بمنزلةِ طلحةٍ في أنه اسمٌ(١٦٧) يَتَضَمّنُ التّعريفَ والتّأنيثَ ، فلو كانُوا(١٦٨) يُجرونَ [التّنوينَ](١٦٩) في مسلماتٍ مَجْرَى التّنوينِ على الاطلاق لما جازَ أن

= كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسما لما يُعْرَفَانِ به بأعيانهما . وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب انما يكون هذا في الأماكن والجبال وأشياء لا تزول فيصير كل واحد من الجبلين داخلا عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط ... والانسانان والدابتان لا يثبتان أبدا بأنهما يزولان ويتصرفان ويشار الى أحدهما والآخر غائب عنه . انظر أيضا معجم البلدان : عرفات : ٦/١٤٩ - ١٥٠ . وأبانين ١/٧٠ .

(١٥٦) ب ، ج : منزلة .

(١٥٧) سقطت « من الرجل » في : ب .

(١٥٨) ب ، ج : كما يدخل .

(١٥٩) من ب و ج . أبين .

(١٦٠) ج : بني . . تصحيف .

(١٦١) ب : وذاك .

(١٦٢) ج : زالت .

(١٦٣) ب : وذاك .

(١٦٤) ب ، ج : وليس كذلك .

(١٦٥ - ١٦٥) ساقط في ب بسبب انتقال النظر .

(١٦٦) من ب و ج . أولى .

(١٦٧) سقطت « اسم » في ب و ج .

(١٦٨) فلو كان . سهو .

(١٦٩) كذا الصواب . انظر هامش ٥ ص ١٤٦

يثبتَ في عرفاتٍ كَمَا لا يثبتُ التنوينُ في طلحةٍ ، فقد دلّك هذا[١٧٠] على أنّهُ بمنزلةِ النُّونِ في مسلمونَ ، لأجْلِ أنّكَ اذا سَمّيْتَ امرأةً بمسلمونَ لم تَحْذِفِ النُّونَ ، فقلتَ : أقْبَلَتْ مسلمونَ ، ورأيْتُ مسلمِينَ ومَرَرْتُ بمسلمينَ .

ومثل عرفاتٍ فيما ذكرت أذْرِعاتٌ[١٧١] والأكْثَرُ فيهِ التّنوينُ على ما ذَكَرْنَا[١٧٢] من اجرائِهم إيّاهُ مَجْرَى مسلمونَ ، والذي دَعَاهم الى ذلكَ ما ذَكَرْنَا من قَصْدِهِم جَرْيَ المؤنّثِ مَجْرَى المذكّرِ . فكما اتبعُوا النَّصْبَ الجرَّ مع الاسْتِغْناءِ ، كذلكَ جَعَلُوا التّنوينَ في مسلماتٍ بمنزلةِ النُّونِ في مسلمونَ من حَيْثُ ذَكَرْنَا ، وانْ لَمْ // يَكُنْ بمنْزِلَتِهِ[١٧٣] على الحقيقةِ . كيفَ والحركةُ موجودةٌ في حَرْفِ الاعرابِ منْ مُسْلِماتٍ فلا يمكنُ أنْ يُقالَ : أنّهُ عوضٌ منَ الحَرَكَةِ ، فانّما[١٧٤] هو تنوينٌ في الأصْلِ ، وجُعِلَ لَهُ هذا الاختصاصُ للتشبيهِ بالنُّونِ ، ولذلكَ حَذَفَهُ بَعْضُهُم فقالَ : عَرَفَاتُ وأذْرِعَاتُ ، كما تقولُ : طَلْحَةُ ، فلم يُعْتَدَّ بطلبِ التّشاكلِ واجراءِ الفَرْعِ مَجْرَى الأصْلِ . وقد نَصَّ صاحبُ الكتابِ على أنَّ هذهِ النونَ تنوينٌ وما ذَكَرْتُهُ من قولِهِمْ هذِهِ عرفاتٌ مباركاً فيها ، كلامُ العَرَبِ حَكَاهُ صاحبُ الكتابِ عنهم[١٧٥] ، ووجهُ الدلالةِ فيهِ على كَوْنِ عرفاتٍ معرفةً ان مباركاً فيها منصوبٌ

---

(١٧٠) ب : فقد دلك ذلك ، ج : فقد دل ذلك .

(١٧١) في العبارة في ب و ج ارتباك ونصها : « ومثل عرفات فيما ذكرت اذرعات فيه في أذرعات « والأكثر » وفي معجم البلدان ١/١٦٢ ، واذرعات بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب اليه الخمر ، واللغة الصحيحة في أذرعات الصرف . ومنع الصرف لغة فيه لأن سببا واحدا لا يمنع الصرف فالتاء التي فيه للجمع لا للتأنيث .

(١٧٢) في سيبويه جـ ٢ ص ١٨ : ومن العرب من لا يُنَوِّنُ اذرعات ويقول : هذه قُرَيشياتُ كما ترى شبهوها بهاء التأنيث » ، وقال الشنتمري في تعليقه على ذلكَ « وبعض العرب يُجْرِيها (أي اذرعات) ازاءها بحرى ما كانت فيه هاء التأنيث بعد ألف زائدة نحوَ أرْطَأةٍ وعلقاةٍ فلا يصرفها في المعرفة وهي لغة قليلة ضعيفة » .

(١٧٣) ب ، ج : بمنزلة . تحريف .

(١٧٤) ب ، ج : وانما .

(١٧٥) في سيبويه جـ ٢ ص ١٨ : « وقال في رجل اسمه مسلماتٌ أو ضَرَبَاتٌ : هذا ضَرَباتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى . وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت . وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجرّ جرا أشبهتْ عندهم الياء التي في مُسْلِمِينَ والياء التي في رَجُلَيْنِ ، وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى الى عَرَفَاتٍ مصروفة في كتاب الله عز وجلَ وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها ، ويدلّك أيضا على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفا ولاما وانما عَرَفَاتٌ بمنزلةِ جَمْعٍ ومثل ذلكَ أذرِعاتٌ سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امريء القيس : =

على الحالِ . ولوكانتْ عَرَفَاتٌ نكرةً لما انتصبَ على الحالِ[176] ، لأنَّ النكرةَ لا يكونُ لَهَا حالٌ الا في لُغَةٍ قليلةٍ ، وهذا كَلامُ جميعِ العربِ . واسْتُدِّلَ على كَوْنِهَا معرفةً بشيءٍ آخرَ وهوَ امتناعُهَا من الألفِ [واللامِ][177] وهي كذلكَ في التّنزيلِ كقولِهِ تَعَالَى : – (فاذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ) –[178]

=

تنوّرتها من أذْرعـــــاتٍ وأهْلُهـــــا بيثربَ أدْنَى دارِهـــــا نَظَرٌ عَـــــالِ

ولو كانت عرفاتٌ نكرةً لكانت اذا عرفات في غير موضع .

(١٧٦) ب ، ج : عنها الحال .

(١٧٧) من ب . أبين .

(١٧٨) آية ١٩٨ / البقرة ٢ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

بابُ اعرابِ الأسماءِ[1]

اعرابُ[2] الأسماء على ثلاثةِ أضْرُبٍ ، رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ ، فالرفعُ في الرُّتْبَةِ قبلَ النَّصْبِ والجَرِّ ، وذلكَ أنَّ الرَفْعَ يَسْتَغْني عنِ النَّصْبِ والجَرِّ نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، وعمروٌ مُنْطَلِقٌ . والنَّصْبُ والجَرُّ لا يكونانِ حتّى يتقدّمَ الرفْعُ نَحوَ قامَ زَيْدٌ قياماً ، [3] ومَرَرْتُ بعمروٍ اليومَ[3] » .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ أسبقَ الحَرَكَاتِ في الرُّتْبَةِ هوَ الرَّفْعُ ، وذلكَ لأجْلِ أنَّهُ يَسْتَغْني عن صاحِبَيْهِ وهما يفتقرانِ اليهِ . وتقولُ : قَامَ زَيْدٌ ، وعمروٌ مُنْطَلِقٌ ، فتجدُ الكلامَ صحيحاً من غيرِ النَّصْبِ والجَرِّ ، اذْ لا يجبُ أنْ تقولَ : قَامَ زَيْدٌ قِياماً ، ولا عمروٌ منطلقٌ اليومَ ، ولا أنْ تقولَ : قامَ زيدٌ الى عَمْرٍو . وانّما يكونُ للمنصوبِ والمجرورِ فائدةٌ لا يبطلُ بِعَدَمِهَا أصلُ الكلامِ . ولو قلتَ : زَيْداً[4] ، أو بعمروٍ ، لم يكنْ كلاماً حتى يتقدّمَ الرفعُ أنْ تقولَ : [5] ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، ومَرَرْتُ بعمروٍ ، أو يكونُ قدْ جَرَى ذِكْرُ انسانٍ فتضمرُهُ ، فتقولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ ومُرَّ بِعَمْرٍو[5] ، فذلكَ[6] الضّميرُ مرفوعٌ لا مَحَالَة ، واذا كانَ حالُ الرَّفْعِ

---

(١) جاء عنوان الباب في ب و ج قوله « قال الشيخ أبو علي » .

(٢) سقطت « اعراب » في ج .

(٣ - ٣) بدله في ب : « ومَرَرْتُ بعمروٍ وعَمْرٌو منطلقٌ اليومَ »

(٤) ب ، ج : بزيدا . تحريف .

(٥ - ٥) بدل هذه العبارة في ب و ج قوله : « ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ومر زيدٌ بِعمروٍ أو يكونُ ضُرِبَ زيدٌ ومُرَّ بِعَمْرٍو » قد جرى ذكر انسان فتضمرهُ فتقول : ضَرَبَ عمروٌ زيداً ومَرَرْتُ بِعَمْرٍو » والصوابُ ما هو مثبت في الأصل .

(٦) ب ، ج : وذلك .

مع صَاحِبَيْهِ[٧] على ما وَصَفْنَا من استغنائِهِ عنهما ، وافتقارِهِمَا اليهِ وجبَ الحُكْمُ بتقدّمِهِ في الرُّتْبَةِ .[٨]

واعلمْ أنَّ الرفْعَ للفاعلِ في الأصْلِ ، وكونُهُ في الابتداءِ[٩] فَرْعٌ على ذلكَ ، لأنَّ أصولَ الكلامِ على ثلاثةِ مَعَانٍ ، الفاعليةُ والمفعوليةُ والاضافةُ ، فالرَّفْعُ للفاعلِ ، والنَّصْبُ للمفعولِ ، والجرُّ للمُضَافِ اليهِ ، فالمبتدأُ والخبَرُ داخِلانِ على الفَاعلِ ، ويدلُّكَ على ذلكَ أنَّ المبتدأَ انّما يُؤْتَى بِهِ ليُخْبَرَ عنهُ . [والفِعْلُ[١٠]] هو الأصلُ في الاخبارِ ، واذا كانَ كذلكَ كانَ الفاعلُ قبلَ المبتدأِ في المرتبةِ ، كما أنَّ الفِعْلَ قبلَ الاسمِ في الاخبارِ ، يدلُّكَ على ذلكَ أنَّهُ لا يكونُ خبرُ المبتدأِ الا ألنكرةُ أو ما يتضمّنُ ضرباً من التّنكيرِ .أَلا تَرَاهم قَالُوا : أنَّ الأصْلَ أنْ يكونَ الخبرُ نكرةً كقولِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وأمّا زَيْدٌ أخوكَ ، وما أشْبَهَهُ فلا [يُعَرَّى][١١] من ذلكَ على كلِّ حالٍ[١٢] ، وهوَ المرادُ بقولي : ما يَتَضَمَّنُ ضَرْباً من التّنكيرِ ، وَسَنُبَيِّنُهُ[١٣] // واذا كانَ المبتدأُ يُؤْتَى بِهِ لأَجْلِ الاخبارِ ، وكانَ الفعلُ هُوَ المُقَدَّمَ والأصْلَ فيهِ [كانَ][١٤] ما يُخْبَرُ بِهِ عنهُ مُقَدَّماً في الرُّتْبَةِ . فَقَدْ علمتَ أنَّ أصلَ الرَّفْعِ أن يكونَ للفاعلِ . وقالَ أصْحَابُنَا : أنَّ المبتدأَ شُبِّهَ بِهِ[١٥] من حيثُ كانَ مُخْبَراً عَنْهُ ، فَجُعِلَ عَلامَتُهُ الرّفْعُ ، وَخَبَرُ المُبتدأِ شُبِّهَ بِهِ من حيثُ كانَ الجزءَ الثاني[١٦] من الجملةِ كما أنَّ الفاعلَ كذلكَ . ولَعَلَّ مَنْ يقولُ : انَّ[١٧] الأصْلَ المبتدأُ في الرّفْعِ ينظرُ الى اللفظِ فيقدِّرُ أنّهم لَمّا سمّوهُ مبتدأً كانَ هُوَ المُقَدّمَ وذلكَ من سلامةِ الجَانِبِ .

---

(٧) ج : مع صاحبه .
(٨) ب ، ج : في المرتبة
(٩) ب ، ج : في المبتدأ .
(١٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الفاعل » . تحريف .
(١١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : يعدي . تحريف .
(١٢) ب ، ج : على كل وجه .
(١٣) ب ، ج : ونبينه . وما في الأصل أولى .
(١٤) من ب و ج . وهو الصواب .
(١٥) ج : مشبه به .
(١٦) ج : والثاني . سهو .
(١٧) « ان » مكررة في الأصل سهوا .

قالَ الشّيخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا قولُهم : انَّ زيداً ذاهِبٌ ، فَمشبَّهٌ بالمفعولِ بهِ المقدَّم(١٨) نحوَ ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو ، وكذلكَ قَوْلُهم : ما بَكْرٌ خارِجاً ، مُشبَّهٌ بالفعلِ والفاعلِ(١٩) . واذا كانَ الرَّفْعُ في الرُّتْبَةِ قَبْلَهُمَا وَجَبَ أنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهُمَا في الذّكْرِ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّهُ لما قَدَّمَ أنَّ الرّفعَ يَسْتَغْني عن النّصْبِ ويتقدّمُ عليهِ سألَ نَفْسَهُ عن قَوْلِهم : انَّ زَيْداً ذاهِبٌ ، لأنَّهُ قدْ تَقَدَّمَ المنصوبُ فيهِ على المَرْفُوعِ تَقَدُّماً لازماً حتى لا يقالَ : انَّ منطلقٌ زيداً ، فأجابَ بأنَّ هذا على التّشبيهِ بالمفعولِ المُقَدَّمِ نحوَ قولِكَ : ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو ، وذلكَ أنَّ حَرْفٌ لا أصْلَ لَهُ في العَمَلِ ، ولكنَّهُ شُبِّهَ بالفعلِ فَجُعِلَ لَهُ مَنْصُوبٌ ومَرْفُوعٌ كَمَا يكونُ للفِعْلِ ، الاّ أنَّهُمْ ألزموهُ طريقةً واحِدةً لئلا يكونَ لَهُ تَصَرُّفٌ والتّشْبيهُ الجَيّدُ أنْ يقولَ : أنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ : ضَرَبَ زيداً غُلامُهُ ، لأجْلِ أنَّ المفعولَ هنا يَجبُ تقديمُهُ من حيثُ أنّ تأخيرَهُ يؤدّي الى الاضْمارِ قَبْلَ الذّكْرِ . ألا تَرَى أنَّ الهاءَ في غُلامِهِ يعودُ الى زيدٍ . فلو أخّرْتَ فقلتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، كُنْتَ قَدْ أضمرتَ الشيءَ قَبْلَ جَرْيِ ذِكْرِهِ ، وذَلِكَ غَيْرُ سَائِغٍ (٢٠) . فالمنصوبُ في قولِكَ : ضَرَبَ زيداً غُلامُهُ ، يجبُ تَقْديمُهُ كما يجبُ تقديمُ المنصوبِ في قولِكَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، اتّفقَا في التّقديمِ واللزومِ . وليسَ كذلكَ ما ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليٍّ من قولِهِ : ضَرَبَ(٢١) زيداً عَمْرٌو ، لأنَّ التقديمَ لا يلزمُ هُنَا ، فهو يُشْبِهُ : انَّ زيداً ذاهِبٌ ، من وجهٍ وما ذَكَرْتُهُ يُشْبِهُهُ من وجهَيْنِ ، الاّ أنَّ قَصْدَهُ أنْ يذكرَ تقديمَ المنصوبِ فقطْ ، والأوضحُ ما ذَكَرْنَا وهو قولُ الشّيخِ أبي الحُسَيْنِ . ثم قالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ : كما أنَّ قولَهم ما زَيْدٌ ذَاهِباً(٢٢) ، مُشَبَّهٌ

---

(١٨) ب : والمقدم . سهو .

(١٩) ب ، ج : بالفاعل والمفعول . سهو . « وأما مثبت في الأصل هو الصواب . وسوف يرد هذا النص من قول أبي علي في شرح عبد القاهر الآتي .

(٢٠) ج : غير شائع : تصحيف .

(٢١) « ضرب » مكررة في ج سهوا .

(٢٢) نص قول أبي علي المتقدم « ما بكرٌ خارِجاً » .

بالفعلِ والفاعلِ ، لِيُبَيِّنَ لكَ أنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ المنصوبُ تَقَدُّمَاً لازماً في قولِكَ : انَّ زيداً ذاهِبٌ ، مع أنَّهُ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ المُقَدّمِ ، كذلكَ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ البَتَّةَ في قولِكَ : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، حتّى لا يجوزَ أنْ تقولَ : ما منطلقاً زيدٌ وانْ كانَ اسمُ ما بمنزلةِ الفاعلِ في قولِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

والفاعِلُ يجوزُ أنْ يَتَأَخَّرَ عن المفعولِ لَفْظاً كقولِكَ : ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو ، وانّما وَجَبَ ذلكَ في المَوْضِعَيْنِ لأجْلِ أنَّ العامِلَ حَرْفٌ لا أصْلَ لهُ في العَمَلِ فانْ شُبِّهَ بنحو شَدَّ ومَدَّ[٢٣] وما شُبِّهَ بليسَ ، تقولُ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كما تَقولُ : مَدَّيدَ زَيْدٍ غُلامُهُ ، وما زَيْدٌ خارجاً ، كما تقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فالعملُ في المَوْضِعَيْنِ لَفْظِيٌّ ومَحْمولٌ على التّشبيهِ فأُلزما طريقةً واحدةً حتى يُفَرَّقَ بينَ مَا هُوَ أصلٌ وبينَ المُشَبَّهِ بهِ[٢٤] . وقولُهُ : وَجَبَ أنْ يُقَدَّمَ عليها في الذِّكْرِ ، يعني بالذِّكْرِ أنْ يُقالَ : انَّهُ قَبْلَ النَّصْبِ // والجَرِّ في المرتَبَةِ لأنَّ تَقَدّمَهُ عليها في اللفْظِ هو الدليلُ ، والشيءُ لا يجيءُ دليلاً لنفسهِ وانّما يُسْتَدلُّ بالشيءِ[٢٥] على غيرِهِ .

---

(٢٣) ج : مدوشد .
(٢٤) ج : وبين المشبّهِ . سهو .
(٢٥) ب ، ج : بشيء .

قالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« بابُ الأبتداءِ »

الابتداءُ وصفٌ في الاسمِ المبتدأِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، وصفةُ المبتدأِ[1] أنْ يكونَ مُعَرّىً من العواملِ الظّاهرةِ[2] ومُسْنداً اليهِ شَيءٌ ، مثالُ ذلكَ[3] زَيْدٌ منطلِقٌ ، وعَمْرٌو ذاهِبٌ ، والعِلْمُ حَسَنٌ ، والجَهْلُ قَبيحٌ . فزيدٌ ارْتَفَعَ بتعرّيهِ من العَوَاملِ الظاهرةِ نحوَ[4] انّ وكأنّ وظننْتُ وباسنادِ الانطِلاقِ[5] والذّهَابِ ونحوِها اليهِ » .[6]

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ العواملَ على ضَرْبَيْنِ : عاملٌ لَفْظِيٌّ وعامِلٌ مَعْنَويٌّ لاحظَّ للّسانِ فيهِ وانّما يُعَبَّرُ عَنْهُ .[7]

فالأوّلُ : نحوَ انَّ وكأنَّ وظَنَنْتُ ، تقول : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ عاملُ النَّصْبِ في زَيْدٍ انَّ وهو لفظيٌّ كَمَا تَرَى . وتقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فيكونُ الرَّافِعُ لزيدٍ ضَرَبَ ، وهُوَ لَفْظٌ بلا شُبْهَةٍ .

والثّاني : جاءَ منهُ اثنانِ ، أحَدُهُمَا : ما تقدّمَ ذكرُهُ من أنَّ عاملَ الرَّفعِ في الفعلِ المضارعِ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ . فيضربُ يَرْتَفِعُ لوقوعِهِ

---

(١) ط : وصنفه « الاسم » المبتدأ .

(٢) ب ، ج : من العوامل اللفظية .

(٣) ط : ومثاله .

(٤) ط : [من] نحو .

(٥) ج : واسناد الانطلاقي . خطأ .

(٦) ط : ونحو ذاك اليه .

(٧) ج : يعرونه . تحريف .

موقعَ ضاربٍ ، وليسَ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ بلفظٍ . والثاني ما يعملُ الرّفْعَ في الاسمِ المبتدأ ، وهوَ تعرّيهِ من العواملِ الظاهرةِ[٨] وما يَجْري مَجْرَاها ، وذلِكَ قولُكَ : زيدٌ منطلِقٌ ، فانّما عملَ الرّفعَ في زيدٍ تعريهِ من العواملِ اللفظيةِ وليس التّعري بلفظٍ كإنَّ وكأنَّ وانما هو مَعْنَىً ، وقولُ الشّيخِ أبي عليٍّ : فزيدٌ ارتفعَ بتعريّهِ من العوامل الظاهرةِ ، واسنادِ[٢] الانطلاقِ والذّهابِ ونحوِهِمَا اليهِ انّما ضَمَّ اسنادَ[٢] الخبرِ الى التّعرّي بياناً لذلكَ لأجلِ[٣] أنَّ التّعري من العواملِ لا يكونُ الا بعدَ أن يُسْنَدَ اليهِ الخبرُ اذ الاسمُ لا يُعرّى من العواملِ اللفظيةِ الا لأنْ يخبرَ عنهُ ، فانَّ لفظَ بزيدٍ ، من غيرِ خبرٍ مظهرٍ أو مضمرٍ لم يكن مبتدأً ، بل كانَ بمنزلةِ أن تصوّتَ صوتاً ، وذلكَ لا يكونُ له اعرابٌ وانما تقولُ : زَيدٌ وتسكتُ . فلّما كانَ التّعرّي من العواملِ لا يحصلُ الا معَ اسنادِ الخبَرِ ذَكَرَهُمَا جميعاً ، فَلا يَجبُ أنْ يُظَنَّ أنَّ الخبرَ يعملُ الرّفْعَ في المبتدأ كَمَا قالَ البغداديونَ .[٤] فانّهم زَعَموا أنّهما يَترافَعَانِ أي يعملُ كلُّ واحدٍ منهما الرّفْعَ في الآخرِ و[لأن[٥]] الاسنادَ عاملُ غيرِ التعرّي حتى كأنَّ زيداً في قولِكَ : زيدٌ مُنْطَلِقٌ يُرْفَعُ[١٣] بعاملَيْنِ فانّما العاملُ هو تعريّهِ من العواملِ اللفظيةِ كإنَّ وظَنَنْتُ ومَا جَرَى ذَلِكَ المَجْرَى[١٤] وهوَ مَعْنَىً لا لَفْظٌ . ولهذَا كانَ الشَّيْخُ أبو الحسينِ يقولُ[١٥] : عاملُ الرفعِ في الاسمِ المبتدأ تَعرّيهِ من العواملِ الظّاهرةِ ، وما يَجْري مَجْرَاهَا ،[١٦] ولا يَذْكُرُ الاسنادَ ، اذ قد عُلِمَ أنَّ التّعرّي لا يكونُ الاّ معَ الاسنادِ لما ذكرْتُ وأنّ الاسمَ لا يُلْفَظُ بِهِ مُفْرَداً .

---

(٨) ج : من العوامل الظاهرية .

(٩ - ٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٠) ج : ولأجل .

(١١) تعرض ابن الأنباري في الانصاف مسألة (٥) جـ ١ / ٤٤ - ٥١ الى الخلاف في العامل بالمبتدأ والخبر ولم يشر الى رأي البغداديين هذا وانما أشار الى رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان .

(١٢) من ج . الصواب . وفي الأصل لا أن . تحريف .

(١٣) ب ، ج : يرتفع .

(١٤) ج : هذا المجرى .

(١٥) ب : وهذا شيخنا رحمه الله يقول ، ج و : وهكذا كان شيخنا رحمه الله يقول .

(١٦) في المقتضب ١٢٦/٤ : « فأما رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء التنبيه والتعريه من العوامل غيره ، وهو أول الكلام ، وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . أنظر أيضا من المصدر نفسه ١٢/٤ .

فأمّا أنْ يكونَ قبلَهُ عامِلٌ نحوَ الفعلِ كقولكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَلايكونُ حِينئذٍ مبتدأً ، لأنَّهُ غيرُ مُعَرّىً من العوامِلِ . وامّا أنْ يكونَ مبتدأً مسنداً اليهِ الخبرُ نحوَ زيدٌ منطلِقٌ ، وما أشْبَهَهُ . واذا جاوزْتَ هذينِ القِسْمَيْنِ // كانَ محالاً وكانَ اللفظُ بهِ جارياً مَجْرَى التّصويتِ .

وأمّا قولُ الشّيخِ : ومَا يَجْرِي مَجْرَاهَا ، فالمقصودُ بهِ الأفعالُ المُضْمَرَةُ نحوَ أنْ تقولَ : انْ زيدٌ خَرَجَ خَرَجْتُ ، وانِ الزّيدونَ خَرَجُوا خَرَجْتُ . لأنّ الاسمَ الواقعَ بَعْدَ انْ مرفوعٌ في الظّاهِرِ ، بمنزلتِهِ[17] اذا قُلْتَ : الزّيدونَ خَرَجُوا ، في الابتداءِ . وليسَ حُكْمُهُ ذلكَ الحُكْمَ في التّقديرِ ، لأجلِ أنّهُ مرفوعٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظّاهِرُ . فالتّقديرُ في قولِكَ : انِ الزّيدونَ خَرَجُوا : انْ خَرَجَ الزّيدونَ خَرَجُوا . فأضْمَرَ الأوّلُ لدليلِ الثّاني عليهِ : فالاسمُ بَعْدَ أنْ غيرُ مُعَرّىً من العَوامِلِ اللفظيةِ على الاطلاقِ ، لأنَّ الفعلَ المضمرَ بمنزلةِ المُظْهَرِ ، وانّما حَملوا هذا النحوَ على الفعلِ لأجْلِ أنَّ أنْ لا يقعُ بعدهُ الاسمُ بدلالةِ أنَّ أحداً لا يقولُ : انْ زيدٌ أخوكَ خَرَجْتُ ، ولا انْ زيدٌ ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُكَ ، وانّما يُقَالُ : ان زيداً ضَرَبْتُهُ ، على اضمارِ الفعلِ ، فكَمَا نُصِبَ هنا بفعلٍ [مُضْمَرٍ][18] كذلكَ يُرْفَعُ الزّيدونَ في قولِكَ : انِ الزّيدونَ خَرَجُوا ، بفعلٍ مُضْمَرٍ . واذا كانَ مرفوعاً بالفعلِ لم يَكُنْ مُبْتَدأً ، كما أنّكَ لو أظهرتَ الفِعْلَ فقلتَ : انْ خَرَجَ الزّيدونَ ، كانَ كذلكَ . فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا .

وكانَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ يَحْكِي عنِ الشّيخِ أبي عليٍّ أنَّهُ كانَ يقولُ في المُبْتَدأِ : انَّ عاملَ الرَّفْعِ فيهِ هوكَوْنُهُ أولاً لثانٍ ، ذلكَ الثّاني حديثٌ عنهُ . فهو[19] بمنزلةِ أن تقولَ : « انّ العاملَ فيهِ تعرّيهِ من العواملِ الظاهرةِ ، لأنَّهُ لا يتعرّى منَ العواملِ حَتَّى يكونَ أوّلاً لثانٍ هو حديثٌ عنهُ ، فاعرْفهُ .

وقد ذَكَرْنَا أنَّ أصلَ الرّفْعِ أنْ يكونَ للفاعلِ ، وأنَّ المبتدأَ فَرْعٌ عليهِ ومُشَبَّهٌ بهِ ، من

---

(١٧) ج : لمنزلته . تحريف .

(١٨) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « مظهر » . تحريف .

(١٩) ب ، ج : فهذا .

حيثُ أنّ كلَّ واحدٍ منهما مُخْبَرٌ عنهُ . فموجِبُ الرّفْعِ غيرُ عامِلِهِ ، لأنَّ الموجِبَ مشابهةُ المبتدأِ للفاعلِ والعاملُ هو تعريّهِ من العواملِ كما أن موجبَ الاعرابِ في الأفعالِ المُضَارَعَةِ هوَ مُشَابَهتُهَا للأسماءِ على ما وَصَفْنَا ، وعاملُهُ غيرُ ذلكَ . فالرَّفْعُ عاملهُ وقوعُهُ موقعَ الاسمِ والنَّصْبُ عاملُهُ لَنْ ، والجَزْمُ لَمْ . ويُسمّى المبتدأُ مسنداً والخبرُ مسنداً اليهِ ، كما يُسمّى الاسمُ الأوّلُ في قولكَ : غلامُ زيدٍ مضافاً ، والثّاني مضافاً اليهِ ، وحقيقةُ الاسنادِ الاماليةُ كَمَا أنَّ الاضافةَ كذلكَ . أَلا تَرَى الى قولِهِ ، أنْشَدَهُ الشّيخُ :

فَلَمّـا دَخَلْنَـاهُ أَضَفْنَـا ظُهورَنَـا الى كلِّ حاريٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ /٨/

فأَضَفْنَا بِمَعْنَى أسْنَدْنَا(٢٠) كَمَا تَرَى ، (٢١ على أنَّ بينَ النّاسِ خِلافاً في المُسْنَدِ والمُسندِ اليهِ٢١) وهذا القَدْرُ كافٍ .

واعلمْ أنَّ صاحبَ الكتابِ لا يثبت منَ العاملِ المعنويّ الاّ هذيْنِ : أحدُهُمَا في الأفعالِ وهو وقوعُ المضارعِ موقعَ الاسمِ ، والآخرُ في الأسماءِ وهو تعرّي المبتدأِ من العواملِ الظاهرةِ ، وقد أثبتَ أبو الحسنِ(٢٢) عاملاً ثالثاً معنوياً ، وذاكَ أنّهُ(٢٣) اذا قالَ : مررتُ

---

(٢٠) ب ، ج : بمنزلة أسندنا .

(٢١) بدل هذه العبارة في ب و ج قوله : « على أن في المسند والمسند اليه خلافا بين الناس » ، وانظر عن الخلاف الذي أشار اليه المسألة الخامسة من الأنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٤ - ٥١ .

(٢٢) ب ، ج : أبو الحسين . تحريف .

وقد أشير الى مسألة هذه العوامل المعنوية الثلاثة في كتب النحاة في أكثر من موضع ، فبالنسبة للعامل المعنوي الأول (وهو وقوع المضارع موقع الاسم) قال سيبويه في ١/٤٠٩ : « اعلم أنها - أي الأفعال - اذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فأنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع . وقال المبرد في المقتضب جـ ٢ ص ٥ : « اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها .

وفيما يخص العامل المعنوي الثاني (تعرى المبتدأ من العوامل الظاهرة . أي الابتداء) فقد قال سيبويه في جـ ١ / ٢٧٨ : ... فان المبني عليه (أي على المبتدأ وهو الخبر) يرتفع به (أي بالمبتدأ) كما ارتفع هو (أي كما ارتفع المبتدأ) بالابتداء . وذلك قولك عبد الله منطلقٌ ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليُبْنَى عليه المنطلق . وقال المبرد في المقتضب ٤/١٢٦ : « فأما رفع المبتدأ فالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام ، وانما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . وانظر أيضا من المقتضب ٢/٤٩ و ٤/١٢ . والأنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٤ - ٥١ وعن العامل المعنوي الثالث

=

بزيدٍ الظَّريفِ ، ورأيْتُ زيداً الظريفَ [٢٤] وجاءني زيدٌ الظريفُ[٢٤] ، فانّه يجرُّ الظريفَ وما أشبَهَهُ بكونهِ صفةً لمجرورٍ ويرفعُهُ بكونهِ صفة لمرفوعٍ ، وينصبُهُ بكونهِ صفةً لمنصوبٍ . وكونُهُ صفةً لمجرور أو مرفوعٍ أو منصوبٍ[٢٥] مَعْنَىً يُعْرَفُ بالقلبِ ، وليسَ للّسانِ فيهِ نصيبٌ // كَمَا أنَّ وقوعَ المضارعِ موقعَ الاسمِ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَضْرِبُ[٢٦] وتَعَرّي المبتدأ من العواملِ اللفظيةِ كذلكَ ، وصاحبُ الكتابِ يجعلُ العاملَ في الصفةِ هوَ العاملَ في الموصوفِ[٢٧] . فاذا قُلْتَ : مررتُ بزيدٍ الظريفِ كانَ جرُّ الظريفِ عنده بالياء ، وكذا البابُ . والباءُ عاملٌ لفظيٌّ فاعْرِفْهُ فهُوَ جملةُ القولِ في هذا الفصلِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومن الأسماءِ المرتفعةِ بالابتداءِ الاسمُ الواقعُ بعدَ لولا في نحوِ قولِكَ : لولا زَيدٌ لذهبَ عمروٌ [فَزَيدٌ رُفِعَ بالابتداءِ ، وخبرُهُ محذوفٌ كأنَّهُ قالَ : لولا زيدٌ حاضرٌ أو مقيمٌ][٢٨] ، ولولا هذهِ [هي][٢٩] التي مَعْنَاهَا امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ ، وذلكَ أنَّ ذهابَ عمروٍ امتنعَ لوجودِ غيرِهِ . وليستْ لولا هذهِ التي[٣٠] مَعْنَاهَا التخصيصُ[٣١] [نحو قولكَ : لولا أعطيْتُ زيداً ولولا أخَذْتُ][٣٢] كقولِهِ :

= (عامل الصفة) فقد ذكر السيرافي (حاشية سيبويه ٢٤٧/١ مانصه : (يكون الاعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف . كما قال المبرد في المقتضب ٣١٥/٤ : النعت انما يرتفع بما ارتفع به المنعوت ، راجع قضية العامل المعنوي في المسائل الثلاث ورأى أبي الحسن الأخفش في المرتجل لابن الخشاب ١٣٧ - ١٣٩ .

(٢٣) سقطت « انه » في ج .

(٢٤ - ٢٤) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٥) ب ، ج : لمجرور أو منصوب أو مرفوع .

(٢٦) ب ، ج : يكتب .

(٢٧) في سيبويه ٢٠٩/١ - ٢١٠ « فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ ، فصارَ النعت مجرورا مثل المنعوتِ لأنهما كالاسمِ الواحدِ .

(٢٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

(٢٩) من ب و ج و ط ، واثباتها أصوب .

(٣٠) ج : هي التي .

(٣١) ج : التخصيص . تصحيف . وكذا في كل المواضع التي سترد فيها .

(٣٢) من ب و ط : أبين .

/٣٥/ تَعدُّونَ عَقْرَ النّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرى لولا الكمَّى المُقَنَّعَا(٣٣)

لأنَّ الاسمَ بعدَ لولا هذهِ لا يرتفعُ بالابتداءِ من حيثُ كانَ مَعْنَاهَا التَّخصيصُ . والتّخصيصُ يَقَعُ على الفِعْلِ .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ لولا على ضربَيْنِ : أحدُهُمَا أن يكونَ مَعْنَاهَا امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ ، كقولكَ : لولا زيدٌ لكانَ كَذَا وكَذَا . وهذهِ يقعُ بَعْدَهَا الاسمُ المبتدأُ نحوَ زيدٍ والقتالِ ، وما أشْبَهَ ذلكَ مما يُخْبَرُ عَنْهُ . فاذا قُلْتَ : لولا زيدٌ ، كانَ زيدٌ مرفوعاً بالابتداءِ وخَبَرُهُ محذوفٌ . والتّقديرُ : لولا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ، ولولا(٣٤) زَيْدٌ في مكانٍ ، ولولا القتالُ في زمانٍ لكانَ كَذَا وكَذَا ، وحُذِفَ هَذا الخبرُ [عَنْهُ](٣٥) حَذْفاً لازماً لطولِ الكلامِ بالجوابِ الذي هُوَ قولُكَ لكانَ كَذَا وكَذَا ، لأنَّ(٣٦) الحالَ تَدُلُّ عليهِ . ومثلُهُ قَوْلُهُمْ : ما رَأَيْتُ كاليومِ رَجُلاً ، (٣٧التّقديرُ : ما رأيتُ رَجُلاً٣٧) كرجلٍ أراهُ اليومَ ، ثم حُذِفَ

---

(٣٣) هذا البيت لجرير من قصيدة قالها للفرزدق . ونسب أيضا للأشهب ابن زميلة أو رميلة النهشلي (وهي أمه . شاعر مخضرم . أنظر في ترجمته : المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٢ ، والأغاني ١٥٣/٨ ، والعيني ٤٨٢/١ ، والخزانة ٥٠٩/٢) .

وهو منسوب لجرير في ديوانه ص ٣٣٨ ، والنقائض ٨٣٣ ، والكامل للمبرد ١٥٧ - ١٥٨ (وذكر أنه ينسب أيضا للأشهب بن رميلة) ، والخصائص ٤٥/٢ ، والمفصل ٣١٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٨/٢ و ١٤٤/٨ ، ومواد : (ضطر) من اللسان ١٦٠/٦ والتاج ٣٥١/٣ و (ما) من اللسان ٣٦٠/٢٠ والتاج ٤٤٦/١٠ ، وشواهد المغنى ش ٤٢٩ ج ٢ ص ٦٦٩ ، والخزانة ٤٦١/١ وما بعدها ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢١٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٣ ، والدرر اللوامع ١٣٠/١ - ١٣١ .

وهو منسوب للأشهب في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٢/١ و ١٩١ ، و ٣٤٦ ، والأمالي الشجرية ٢٧٩/١ و ٢١٠/٢ .

وغير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٢٤٥ ، والايضاح للفارسي ٢٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢١/٣ .

وفي اللسان (ضطر) : بنوضوطري : حي معروف . وقيل الضوطري الحمق . قال ابن سيدة وهو الصحيح ويقال للقوم اذا كانوا لا يغنون غناءً : بنو ضوطرى ، ومنه قول جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعقر أبيه غالب في معاقرة سُحَيْم بنْ وُثَيل الرياحي مائة ناقة .

ورواية الديوان ... أفضل سعيكم ... هلا الكمى المقنعا .

(٣٤) كذا في ب . الصواب . وفي الأصل و ج « لولا » سهو .

(٣٥) من ب و ج . أبين .

(٣٦) كذا في ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « ولأن » . سهو .

(٣٧ - ٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

ذلك وجُعِلَ الفعلُ للزمانِ كقولهم : نهارُكَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ ، حتى كأنَّ اليومَ هو الانسانُ المرئيُّ ، كَمَا كانَ[٣٨] النَّهارُ كأنَّهُ[٣٩] هو الصائمُ ، فقيلَ ، ما رأيتُ كاليوم رجُلاً ، كما تقول : ما رَأَيْتُ كزيدٍ رَجُلاً . ومِثْلُهُ قولُ الشّاعرِ :

/٣٦/ ما انْ رَأَيْتُ ولا سَمِعْتُ بِهِ كـاليومِ طَـالى أنْيقٍ جُرُبِ[٤٠]

الأصْلُ ما انْ رأيتُ كانسانٍ أوكطالٍ أراهُ اليومَ طالى[٤١] أنيقٍ ، بِمَعْنَى : ما رَأَيْتُ طالى أنيقٍ كطالٍ أراهُ اليومَ ، ثم جَعَلَ الفعلَ لليوم حتى كأنَّهُ الطّالى اتّساعاً فقالَ : ما رَأَيْتُ[٤٢] كاليومِ طالى أنيقٍ ، كما تقولُ : ما رَأَيْتُ كهذَا الانسانِ طالياً ، ونحو ذا من الحَذْفِ كثيرٌ في كَلامِهِم .

ولا يَقَعُ بَعْدَ لولا هذهِ التي تُفيدُ امتناعَ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ الاّ الاسمُ ، فانْ حُمِلَ في شيءٍ على الفعلِ فالتأويلُ غَلَطٌ كنحوِ ما أَنْشَدَهُ بَعْضُهُمْ من قولِهِ :

/٣٧/ قالت أمامة لمّا جئتُ زائرَها هلّا رَمَيْتَ ببعضِ الأسهمِ السُّودِ
لادرَّ درُّكِ انّى رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لَمحدودِ[٤٣]

---

(٣٨) ج : كما أن .
(٣٩) «كأنه» ساقطة في ب ، ج .
(٤٠) هذا البيت لدريد بن الصّمة الجشمي وبعده :
متبـــذلا تبـــدو محاسِنُـــهُ يضعُ الهِنـــاءَ مواضِعَ النُّقْبِ
يقال انه قالها عندما خطب الخنساء بنت عمرو الى أخويها صخر ومعاوية وهي تهنأ أبلها فرفضته . والبيت منسوب له في معاني القرآن ٢/٣٠٠ و٣/٨٥ ، واصلاح المنطق ١٢٧ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ٥٩ ، والأمالي للقالي ٢/١٦١ ، وابن يعيش ٥/٨٢ و ٨/١٢٨ ، وشواهد المغنى ش ٨٤٨ ج ٢ ص ٩٥٥ .
وغير منسوب في مغنى اللبيب ش ٩٣٠ ج ٢ ص ٦٧٩ .
وروايته في ابن يعيش ومغنى اللبيب وشواهده : «هانىء أنيق» وفي هذا الأخير أيضا «ولا سمعت بمثله» . وفي كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه : «هاني أنيق صُهْبِ» .
(٤١) سقطت «طالى» في ب و ج .
(٤٢) ب ، ج : ما ان رأيت .
(٤٣) ينسب هذان البيتان للجموح الظفري . وفي الخزانة ١/٢٢ : هو احد بني ظفر من سليم بن منصور ورويت لراشد بن عبد الملك السلمي . وقال صاحب اللسان في (غدر) ٦/٢١٩ : وقيل : هي لراشد بن عبد ربه .

=

وحُمِلَ(٤٤) على أنَّ الفِعْلَ وَقَعْ بَعْدَهُ وليسَ كذلِكَ ، لأنَّ قولَهُ : لا حُدِدْتَ(٤٥) بمنزلةِ لم أُحَدْ فكأنَّهُ قالَ : قَدْ رَمَيْتُهُم لَو لَمْ أُحَدْ(٤٦) كما أنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ – (فَلا صَدَّقَ ولا صَلَّى) –(٤٧) [بمنزلة](٤٨) فلم يُصَدِقْ ولم يُصَلِ وكذا قولُ الشَّاعرِ :(٤٩) //

/٣٨/ وأي أمرٍ سَيِّءٍ لافَعَلَهْ(٥٠)

= نسبا للجموح في جمهرة اللغة (ذرع) ٢٠٩/٢ (الثاني منهما) ، والأمالي الشجرية ٢١١/٢ (الثاني أيضا) ، وابن يعيش ٩٥/١ ، ومواد : (سود) من اللسان ٢١٦/٤ والتاج ٣٨٦/٢ و (عذر) من اللسان ٢١٩/٦ والتاج ٣٨٥/٢ . والخزانة ٢٢١/١ وما بعدها .

ولم ينسبا في المقصور والممدود لابن ولاد ٧٦ (الأول) ، والمخصص ١٩٥/١٥ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٧٣/١ وما بعدها .

ورواية الثاني في ب ، وج : « لولا جددت ولا عذري لمجدود . » تصحيف وذكر لهما صاحب الخزانةِ . نقلا عن آخرين – عدة روايات منها « لَمّا جِئْتُ طَارِقَهَا » ، « وهلّا رميتَ بباقي الأسهم السود » ، و « لادركَسْبُكَ » و « للهِ دَرُّكَ » قالَ : فيكون دعاء لها ، وبالرواية الأخيرة ورد الثاني في جمهرة اللغة والمخصص وفي مادة (عذر) من اللسان والتاج . كما روى « حتى حُدِدْتَ » في المقصور والممدودِ والمخصص .

وأما زوجته . وحلت محلها « خُلَيدة » في مادة (سود) من اللسان والتاج . والأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة ، يعني هلّا كتبت لي كتابا . ويقال الأسهم السود نظر مقلتيه ، وحُددت معناه حرمت ومنعت ، والعُذْرَى : المعذرة وقوله : « لولا حُدِدْتُ » هو على ارادة أن تقديره لولا أنْ حُدِدْتُ ، لأنَّ لولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره هي مخصوصة بالأسماء . وقد تقع بعدها الأفْعال – كما ورد في الشاهد – لكن عبد القاهر رفض ذلك وفسر « لا حُدِدْت » بأن معناه لم أُحَدْ . ويرى أن لا هنا مركبة مع الفعل وليس مع لو . وهذا الرأي ذكر في الخزانة على انه لابن الأنباري صاحب الأنصاف (انظر المسألة العاشرة : القول في الاسم المرفوع بعد لولا ٧٠/١ – ٧٨) .

(٤٤) ب ، ج : وحمله .

(٤٥) ب ، ج : لاجددت . تصحيف .

(٤٦) ب ، ج : لمم أحد . تصحيف .

(٤٧) أية ٣١/ القيامة ٧٥ .

(٤٨) من ب و ج . الصواب .

(٤٩) ب ، ج : قول الآخر .

(٥٠) هذا الرجزُ آخرُ أبياتٍ نُسِبَتْ لابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة ، قيلت في هجاء الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج من بني جبلة . وهذه الأبيات هي :

لا هُمَّ أنَّ الحارِثَ بنَ جَبْلَـــــهْ زَنَّـــا على أبيـــهِ ثُمَ قَتَلَـــهْ
وركَّبَ الشَّادِخَـــةَ المُحَجَّلَـــهْ وكـــانَ في جـــاراتِـــهِ لا عَهْـــدَ لَـــهْ
واي أمْرٍ سَيِّءٍ لافَعَلَهْ

لا هُمَّ : أصله اللّهمَّ ، وزنّا بمعنى ضيّقَ عليه . وركب الشادخةَ المُحَجَّلة أي ركب فعلة قبيحة . وقد وقع في قصة هذه الأبيات وأخبار من نسبت اليه وأسمائهم ارتباك كبير ، فسمى الأوّل في تهذيب اصلاح المنطق ٤/٢ – ٥ ابن الحارث بن العيف أخي بني سلمة . وسمي الآخر في معجم الشعراء عبد المسيح ابن علسة . وقصة الخلاف بين قائلها والمهجو مذكورة في المؤتلف والمختلف ١٥٧ – ١٥٨ في ترجمة حرملة بن عسلة – أخي عبد المسيح . =

يُريدُ لم يَفْعَلْهُ ، فَلا في قولِهِ : لولا حُدِدْتُ[٥١] مع الفعلِ وليْسَ بمركبٍ معَ لَوْ كَمَا يكونُ في قولِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لكانَ كَذَا .

والضَّرْبُ الثّاني في لولا : أنْ يكونَ للتحضيضِ[٥٢] ولا يقع بعده الا الفعلُ اما مُظْهَراً وامّا مُضْمراً ، فالمُظْهَرُ كقولِكَ : لولا ضَرَبْتَ زَيْداً ، بمنزلةِ قولِكَ : اضْرِبْهُ . والمُضْمَرُ نَحْوَ البيتِ الذي أنْشَدَهُ ، لأنَّ التَّقْديرَ : لولا تَعدُّونَ الكمىَّ [أو][٥٣] لولا تَعْقرُونَ الكمىَّ ، لأنَّهُ قد[٥٤] تَقَدّمَ . ذكرُ كلّ واحدٍ منَ العَقْرِ والعَدِّ في قولِهِ :

تَعدُّونَ عَقْرَ النيبِ / ٣٥ /

وانّما يَعْني بِهَذَا [أبا][٥٥] الفَرزدَقِ غالباً ، لأنَّهُ عاقرَ سُحَيمَ بْنَ وَثِيلٍ[٥٦] فَغَلَبَهُ فيقولُ جريرٌ : انكم تَتَجَاذَبُونَ[٥٧] الفخارَ في عقرِ الابلِ فما بالكُمْ لا تفْتَخِرونَ بمعاقرةِ الأبطالِ وقَتْلِ الكُماةِ ، وأنْشَدَ الشَّيْخُ [٥٨ أبو الحسين رحمةُ الله٥٨] في ذلكَ :

=

وقد رويت منسوبة لابن العفيف العبدي في اللسان (زنا) ١/٨٥ ، وله ولعبد المسيح بن عسلة في شواهد المغنى ش ٣٨٧ جـ ٢ ص ٦٢٤ .

والأبيات غير منسوبة في اصلاح المنطق ١٥٣ ، والمخصص ٣/١٤ و ٢٣/١٦ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، والأنصاف ٧٧/١ ، (الشاهد فقط ، ومغنى اللبيب ش ٤٠٥ ج ١ ص ٢٤٣ ، والتاج (زنا) ١٦٥/١٠ . والاستشهاد في قوله « لا فَعَلَهْ » حيث دخلت لا النافية على الفعل الماضي لفظا ومعنى ، وعبد القاهر يرى أنَّ لا هنا بمعنى لم ، والماضي بمعنى المضارع اذ ذكر أنَّ الشاعر قصد به « لم يَفْعَلَهْ » .

انظر أيضا في نسبة الأبيات ووجهة الاستشهاد فيها الخزانة ٢٢٨/٤ وما بعدها .

(٥١) ب ، ج : لولا جددت . تصحيف .

(٥٢) ج : للتخصيص . تصحيف .

(٥٣) من ب و ج . الصواب .

(٥٤) سقطت « قد » في ب ، ج .

(٥٥) من ب . الصواب .

(٥٦) سحيم بن وثيل شاعر مخضرم معروف له أخبار مع زياد بن أبيه كما ترددت قصته في المعاقرة مع غالب أبي الفرزدق في كتب الأدب . أنظر مثلا الاصابة في تمييز الصحابة ١٦٤/٣ والخزانة ١٢٣/١ - ١٣٠ ،

(٥٧) ب : تتقاذفون ، ج : تتحادثون .

(٥٨ - ٥٨) غير مثبت في ب و ج .

/٣٩/ دَعوا الفَخْرَ الاّ أنْ تروفوا كُرومَكُمْ وقَيْناً عِراقِيّاً وقَيناً شَآمِيا(٥٩)

فالكَرومُ : النّاقَةُ المُسنَّةُ . وكانَ غالبُ صاحبَ ابلٍ كثيرةٍ . وحَكَى الشَّيْخُ أبو الحسين(٦٠) أنّه أتى أميرَ المؤمنينَ علياً(٦١) رضِيَ اللهُ عَنْهُ فقالَ : مَنْ أنْتَ ؟ فقال : غالبٌ . فقالَ أميرُ المؤمنينَ : صاحبُ الابلِ الكثيرةِ ؟ فقالَ : نَعَمْ . فقال(٦٢) :- ما فَعَلْتَ بابِلِكَ ؟ قالَ : ذَعْذَعَتْهَا(٦٣) النَّوائِبُ وفَرَّقَتْهَا الحقوقُ . ففقالَ : ذاكَ خيرُ سُبُلِهَا ، مَنْ هَذَا الذي مَعَكَ ؟ فقالَ : ابْني وهوَ يقولُ الشِّعْرَ ، فانْ أذِنَ(٦٤) أميرُ المؤمنينَ أنْشَدَهُ . فَقَالَ : عَلِّمْهُ القرآنَ فانَّهُ خيرٌ لَهُ منَ الشِّعْرِ .

فلولا هذهِ [لا](٦٥) يَقَعُ بَعْدَهَا الاسمُ المبتدأُ لأخْتِصَاصِهَا بالفِعْلِ ، والفِعْلُ يَمْنَعُ منَ الابتداءِ ، لأنَّهُ يَعْمَلُ في الاسمِ ، فلا يُمْكِنُ أن يُعَرَّى منَ العواملِ لِيُخْبَرَ عَنْهُ ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : لَولا خَرَجَ زيدٌ ، لم يُمْكِنْكَ أن تَجْعَلَ زَيْداً مبتدأً [مُخْبَراً](٦٦) عَنْهُ . كيفَ وهوَ فاعِلٌ ، واسمٌ واحدٌ لا يكونُ فاعِلاً ومبتدأً ، كما لا يكونُ مفعولاً ومبتدأً . نحوَ أنْ تقولَ لولا زيداً ، على اضمارِ الفعلِ ، فاعرِفْهُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« الابتداءُ(٦٧) يختصُّ بهِ الاسمُ ، فاذاً لا يقعُ الاسمُ المبتدأُ بَعْدَ لولا هذهِ [التي

---

(٥٩) لم أهتدِ الى قائل هذا البيت فيما راجعت من المصادر . والكزوم : الابل الهاربة

(٦٠) ب ، ج : وحكى شيخنا رحمه الله .

(٦١) ب ، ج : على بن أبي طالب .

(٦٢) ب ، ج : ثم قال .

(٦٣) في اللسان (ذعع) ٤٥٣/٩ - ٤٥٤ : « الذعذعة التفريق ، وذعذعهم الدهر أي فرقهم ، وفي حديث علي رضوان الله عليه أنه قال لرجل ما فعلْتَ بابلك وكانت له ابل كثيرة فقال : ذعذعَتْهَا النوائبُ وفرقَّتْهَا الحقوق . فقال ذاك خير سبلها - أي خير ما خرجت فيه .

(٦٤) ب ، ج : فإن كان أذن .

(٦٥) من ب و ج . الصواب .

٦٦) من ب ، ج : الصواب . وفي الأصل « خبرا » . تحريف .

(٦٧) ب ، ط : والابتداء .

للتّحضيضِ][٦٨] كما لا يقعُ بَعْدَ أنْ التي للشّرطِ والجَزاءِ. نحوَ انِ اللهُ أمكَنَني من فلانٍ[٦٩] ولا بَعْدَ اذا في نَحْوِ- (اذا السَّماءُ انْشَقَّتْ) -[٧٠] وانما[٧١] هذهِ الأسماءُ بَعْدَ هذهِ الحروفِ محمولةٌ على الفعلِ دونَ الابتداءِ »[٧٢] .

قالَ شَيْخُنَا الامام عبد القاهر :

اعلم أنَّ قَوْلَهُ : والابتداءُ يختصُّ بِهِ الاسمُ ، يَعْني بهِ ما تقدَّمَ ذكرُهُ من أنَّ الفعلَ لا يكونُ مبتدأً وانّما [٧٣] لَمْ يَجُزْ فيهِ أنْ يكونَ مبتدأً ، لأَجْلِ أنَّهُ خبرٌ والمُبْتَدأُ من شأنِهِ أنْ يكونَ مُخْبَراً عَنْهُ ، فلا تقولُ في قولِكَ : لَوْلا خَرَجَ زَيْدٌ ؛ أنَّ خَرَجَ مبتدأٌ ، لأنَّهُ خبرٌ ، ولو جازَ ذلكَ لجازَ أنْ تقولَ : خَرَجَ عِنْدِي أو خَرَجَ ضَحِكَ ، كما تقولُ : زيدٌ عندي ، وزيد ضَحِكَ .

وليسَ الغرضُ بالابتداءِ أنْ يكونَ مَلْفُوظاً بِهِ[٧٤] أوّلاً ، فيقالُ : أنَّ الفعلَ والاسمَ واحِدٌ في ذلكَ ، وانّما المقصودُ بالابتداءِ هُنَا أنْ تُعَرِّيَهُ من العواملِ لتُخْبِرَ عَنْهُ . وذلكَ لا يَتَأَتَّى الاّ في الأسماء ، وانّما يكونُ ذلكَ المَعْنَى في الابتداءِ الذي هو نقيضُ الوَقْفِ // ولَوْ كانَ كذلكَ لما قيلَ أنَّ زيداً في قولك : لَوْلَا زَيْدٌ ، مبتدأٌ ، لأنَّ لولا اذا كانَ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ أوّلَ ملفوظٍ بِهِ فاعرفْهُ .

وأمّا تشبيهُهُ للولا التحضيضي[٧٥] بأنْ واذَا ، فمن حيثُ أنَّ أنْ[٧٦] - للمُجَازاةِ فلا يَقَعُ بَعْدَهُ [٧٧ الا الفعلُ كما أنَّ لَوْلا في هذا الضّربِ كذلكَ . فإنْ وَقَعَ بَعْدَهُ[٧٧] الاسمُ كانَ

---

(٦٨) من ب و ج و ط . أبين

(٦٩) ج : من فلان « فعلت » ، ط : من فلان « قتلته » .

(٧٠) آية ١/ الانشقاق ٨٤ .

(٧١) ط : فانما .

(٧٢) ط : دون الابتداء (كأنه اذا قال : ان امكنني الله ، فتقديره ان - أمكنني الله أمكنني ، فأخّر الفعل ، لأنَّ ما ظهر يدل عليه ويغني عنه) .

(٧٣) ب ، ج : ولما . تحريف .

(٧٤) سقطت « به » في ب .

(٧٥) ب ، ج : للولا التحضيض .

(٧٦) « ان » ساقطة في ب و ج

(٧٧ - ٧٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

محمولاً على فِعْلٍ مُضْمَرٍ . فاذا قلتَ : انِ اللهُ أمكنني من فلانٍ ، فانَّ التّقديرَ[٧٨] : ان أمكنني اللهُ أمْكَنَني منْ فلانٍ ، ثُمَّ تُرِكَ الأوّلُ لدليلِ الثّاني عليهِ ، كقولهِ تَعَالى :- (أَبَشَراً مِنّا واحِداً نَتَّبِعُهُ)[٧٩] - التّقديرُ : انتّبعُ بَشَراً نَتّبِعُهُ [ثم أضْمَرَ الدليلَ الظاهرَ الذي هو نَتّبِعُهُ عليهِ][٨٠] فاسمُ اللهِ تَعَالى في قولِكَ : انِ اللهُ أمْكَنَني ، غيرُ مبتدأٍ كما أنَّ زيداً في قولِكَ : انْ زيداً ضَرَبْتَهُ ، كذلكَ . وهَكذا حكمُ اذا[٨١] ، لأنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى المُجازاةِ[٨٢] . فالتقديرُ : اذا انْشَقَّتِ السماءُ انشقَّتْ . فالسّماءُ مرفوعةٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُهُ المُظْهَرُ ، ونحوُ ذا كثيرٌ وستراهُ بَعْدُ [٨٣ انْ شَاءَ اللهُ٨٣] .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وممّا يرتَفِعُ منَ الأسماءِ بالابتداءِ زيدٌ في قولِهم : أيْنَ زَيْدٌ ؟ وكيفَ عَمْرٌو ؟ فزيدٌ وعَمْرٌو يَرتفعانِ بالابتداءِ ، وكيفَ وأينَ خبرانِ قُدِّمَا عليهِمَا لما فِيهِمَا منْ مَعْنَى الاستفهامِ . والاستفهامُ لا يَتَقَدَّمُ عليهِ ما كانَ في حَيِّزِهِ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ التّقديرَ في قولِ الشّيخ أبي عليٍّ : زَيْدٌ ، في قولِهم : أيْنَ زَيْدٌ ؟ وكَيْفَ عَمْرٌو ؟ على قولِكَ : وعمروٌ في قولِهم : كَيْفَ عَمْرٌو ؟ الا أنَّهُ يَحْذِفُهُ[٨٤] للاختصارِ . وزَيْدٌ[٨٥] وعَمْرٌو في قولِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكَيْفَ عَمْرٌو ؟ مرفوعانِ بالابتداءِ وكَيْفَ وأَيْنَ[٨٦] [٨٧ خَبَرانِ . والأصْلُ : زَيْدٌ أيْنَ ، وعَمْرٌو كَيْفَ ؟٨٧] الاّ أنَّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلامِ فلذلكَ[٨٨] تَقَدَّمَ الخَبَرُ على المبتدأِ البَتَّةَ . ومَعْنَى قولِهِ : لأنَّ الاستفهامَ لا يُقَدَّمُ عليهِ[٨٩]

---

(٧٨) ب ، ج : فالتقدير .
(٧٩) آية ٢٤/القمر ٥٤ .
(٨٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . أبين .
(٨١) ب و ج : اذ . سهو .
(٨٢) ب ، ج : معنى المجازاة .
(٨٣ - ٨٣) غير مثبت في ب و ج .
(٨٤) ب ، ج : حذفه .
(٨٥) ب ، ج : فزيد .
(٨٦) ب ، ج : وأين وكيف .
(٨٧ - ٨٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٨٨) ب ، ج : فكذلك . تحريف .
(٨٩) ب ، ج : لا يتقدم عليه .

ما كانَ في حيّزِهِ ؛ أنَّ ما كانَ الاستفهامُ مُشْتَمِلاً عليهِ [فانَّهُ][٩٠] لا يَقَعُ قَبْلَهُ ، فلا تقولُ : زَيْدٌ أيْنَ ؟ لأجْلِ أنَّ الاستفهامَ قد التبسَ بزيدٍ ودَخَلَهُ . [٩١ وانّما كانَ كذلكَ لأنَّ الأصْلَ في الاستفهامِ ٩١] أنْ يكونَ بالحروفِ وصِيغَةُ الاسمِ على معناهُ فَرْعٌ على ذلكَ . فكَما لا يجوزُ أنْ تقولَ : زَيْدٌ عندكَ هَلْ ، وضَرَبْتَ زَيْداً ؟ تريدُ هَلْ زيدٌ عندَكَ ؟ ، وأضَرَبْتَ زَيْداً ؟ لأنَّ الحروفَ تَجِيءُ لافادةِ المَعَاني في الأَسْمَاءِ والأفْعَالِ ، فَلا تأتي بَعْدَ تَقَضِيّ ذكرِ الاسمِ والفعلِ ، كذلكَ ما يُصاغُ منَ الأسماءِ عَلَى مَعَانِيها تَقَعُ في مواقِعِهَا ، فَلاتقولُ : زَيْدٌ كَيْفَ ؟ ولا عَمْرٌو أيْنَ ؟[٩٢] كما لا تقولُ : زَيْدٌ في الدّارِ أمْ في المَسْجِدِ ؟ [٩٣ وسَقِيمٌ زَيْدٌ أم صَحِيحٌ ؟٩٣] بَلْ تَقولُ : أفي الدارِ[٩٤] زَيْدٌ أم في المَسْجِدِ ؟ أسَقِيمٌ زَيْدٌ أمْ صَحِيحٌ .

واذَا لَمْ يَكُنْ الشّيءُ داخِلاً في حَيّزِ الاستفهام جَازَ تَقْدِيمُهُ على كَلِمَتِهِ . تقولُ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وفي أيّ مكانٍ أنْتَ ؟ فتقدّمُ الباءَ[٩٥] وفي على مَنْ وأيّ معَ تَضَمّنِهِمَا الاستفهامَ ، لأنَّ الحرفَ لا يَدْخُلُ فيهِ مَعْنَى الاستفهامِ كَمَا يَدْخُلُ في الاسمِ نحوَ زيدٍ وعَمْرٍو . واذا قُلْتَ : مَنْ زَيْدٌ ؟ وأيُّ رجلٍ زَيْدٌ[٩٦] فاعرفْهُ .

ويَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّ بينَ أيْنَ وكَيْفَ فَصْلاً ، وذلكَ أنّا اذا قُلْنَا في قولكَ : أيْنَ زَيْدٌ : انَّ أيْنَ خَبَرٌ وزَيْدٌ مُبْتَدأٌ ، فانَّ المقصودَ أنَّ ما يُعْلَمُ بذكرِهِ منَ الفعلِ الذي هو اسْتَقَرَّ // [٩٧ والاسمُ الذي هو مُسْتَقِرٌّ٩٧] ، وبهِ يَتَعَلَّقُ أيْنَ ، خَبَرٌ ، اذِ التّقديرُ في قولكَ : أيْنَ زَيْدٌ ؟ [٩٨ أيَّ موضعٍ أستقرَّ زَيْدٌ أو مُسْتَقِرٌّ . فهذا المُضْمَرُ هُوَ الخَبَرُ في الحقيقةِ٩٨] . وكَذَا

---

(٩٠) من ب و ج . أبين .

(٩١ - ٩١) بدله في ب و ج : وانما كان كذلك لأجل أن أصل الاستفهام .

(٩٢) ب ، ج : وعمرو أين .

(٩٣ - ٩٣) بدله في ب و ج : وزيد سقيم أم صحيح .

(٩٤) ج : في الدار . سهو .

(٩٥) ج : فيقدم الباء .

(٩٦) ج : عمرو .

(٩٧ - ٩٧) ساقط في ج ، ب .

(٩٨) بدل هذه العبارة في ب و ج قوله : أي موضع استقر زيد ، فاستقر هو الخبر في الحقيقة .

سائرُ الظّروفِ تقولُ : القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ . فيكونُ المَعْنَى : يَقَعُ يومَ الجُمُعَةِ ، والفِعْلُ الذي تَتَعلَّقُ بِهِ الظّروفُ[٩٩] يكونُ[١٠٠] الخبرَ . وانّما تقولُ : انَّ الظرفَ خَبَرٌ نحوَ يومِ الجُمُعَةِ وأيْنَ ، وفي الدارِ ، لأجْلِ أنَّ مَعْنَى هذا الفِعْلِ يُسْتَفادُ من ذكرِهِ ، والاّ فَلو لَمْ يُقَدَّرْ هذا الفعلُ كانَ محالاً . أَلاَ تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : أيُّ مكانٍ زَيْدٌ ، فَرَفَعْتَ لَمْ تَرَ لَهُ فائدةً ، لأنَّ الرَّفْعَ يَمْنَعُ من اضمارِ هذا الفِعْلِ اذِ الظَّرْفُ يَكونُ مَنْصُوباً .

وأمّا كَيْفَ ، فَلَيْسَ يَتَعَلَّقُ بفعلٍ ، وانَّما هو اسمٌ قد اشْتَمَلَ عَلَى الأحوالِ كَمَا أنَّ مافي قولِكَ : ما عِنْدَكَ ؟ اسمٌ قد اشْتَمَلَ على الأشياءِ كلِّهَا[١٠١] ، بمنزلةِ أيُّ شيءٍ عندكَ ؟ وكَذَا مَنْ قَدْ[١٠٢] تَضَمَّنَ جميعَ ما يَعْقِلُ واشتَمَلَ عليهِ . فاذا قُلْتَ كَيْفَ عَمْرٌو ؟[١٠٣] فكأنَّكَ قُلْتَ : أسَقِيمٌ عَمْرٌو[١٠٤] أمْ صَحِيحٌ ؟ ، الاّ أنَّكَ أَتَيْتَ بِكَيْفَ للعَمومِ كَمَا قَدَّم قَبْلُ ، فكَما أنَّ سَقِيمٌ اسمٌ غيرُ ظرفٍ ، كَذَلِكَ كيفَ لا يكونُ ظرفاً . فانْ قُلْتَ : فانّهُ بِمَعْنى قَولِكَ : على أيّ حالٍ زَيْدٌ ؟ وفي أيّ حَالٍ عَمْرٌو ؟ فالجوابُ أنَّ هَذَا يُسْتَفَادُ أيضاً[١٠٥] من قولِكَ : أَسَقِيمٌ زَيْدٌ أمْ صَحِيحٌ ؟ أَلاَ تَرَى أنَّكَ [تقولُ][١٠٦] في أيّ هاتينِ الجالتينِ هُوَ ، فانْ كانَ ذلكَ يُوجِبُ أنْ تكونَ كَيْفَ[١٠٧] ظَرْفاً حتَّى يقالَ : انّهُ في موضعِ نَصْبٍ ، كَأَيْنَ فَيَنْبَغي أنْ يَجبَ مِثْلُهُ في قولِكَ : أسَقِيمٌ زَيْدٌ أمْ صَحِيحٌ ؟ فَقَدْ عَلِمْتَ أنَّ الأمْرَ لَيْسَ عَلَى ما زَعَمْتَ وأنَّ الاعتبارَ بالتّفْصِيلِ ، وهو أنَّهُ لمّا جَازَ أنْ تقولَ : أفي الدارِ أمْ في المَسْجِدِ[١٠٨] ، فَتُدْخِلَ حَرْفَ الجرِّ على ما هُوَ تَفْصِيلٌ لَهُ ،

---

(٩٩) ب ، ج : يتعلق به الظرف .

(١٠٠) ب ، ج : ويكون . سهو .

(١٠١) «كلها» رفعت من هذا الموضع في ب و ج ، ووقعت بعد قوله «على الأحوال» المتقدم ذكره .

(١٠٢) سقطت «قد» في ب .

(١٠٣) ب ، ج : كيف زيد .

(١٠٤) ب ، ج : أسقيم زيد .

(١٠٥) سقطت «أيضا» في ب ، ج .

(١٠٦) من ب و ج . الصواب . وهي ساقطة من الأصل .

(١٠٧) سقطت «كيف» في ب و ج .

(١٠٨) ب : أفي الدار زيد في المسجد . سهو .

عَلِمْتَ أنَّ أيْنَ في قولكَ : أيْنَ زَيْدٌ ؟ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ ولِذلكَ(١٠٩) دَخَلَهُ الجارُ فقلتَ : مِنْ أينَ أنْتَ ؟ كما تقولُ : أمِنَ البصرةِ أنْتَ أمْ مِنَ الكوفةِ ؟ . ولمّا لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : أفي سقيمٍ زَيْدٌ أو في صحيح ؟(١١٠) عَلِمْنَا أنَّ كيفَ الذي هو عبارةٌ عنهُ ومُتَرْجَمٌ لَهُ اسمٌ مُفْرَدٌ عارٍ من الظّرفيةِ واضمارِ الفعلِ الذي هو استقرَّ . فقولُهُ :

/٤٠/ فَقُلْتَ لَهُمْ : لا تَعْذِلُونِيَ وانْظروا الى النّازِعِ المقصورِ كَيْفَ يَكُونُ(١١١)

بمنزلةِ قولكَ : أسَقِيماً يكونُ أم صَحِيحاً في كونِهِ اسماً مفرَداً عارياً من تقديرِ الفِعْلِ . وَقَدْ يُسْتَدَلُّ على مخالفةِ كَيْفَ لأيْنَ ، فيما ذَكَرْنَا بأنَّهُ لم يَجُزْ أنْ يُقالَ : في كَيْفَ أو عَلَى كَيْفَ ، فَيَدْخُلَ عليهِ الجارُّ دَلَّ(١١٢) على كونِهِ غيرَ ظَرْفٍ ، كَمَا أنَّه لما جازَ أنْ يقالَ : مِنْ أيْنَ ؟ دلَّ على أنَّه ظَرْفٌ ، وهَذَا تأْنيسٌ(١١٣) وتَقْرِيبٌ .

وأما اذَا أَخَذْنَا بِمُقْتَضَى [التَّحقيقِ](١١٤) فانَّهُ لا يَدُلُّ على ذلكَ من حيثُ إنَّ الاسمَ قَدْ يكونُ ظَرْفاً في المَعْنَى مع امتناعِهِ(١١٥) من حرفِ الجرِّ . أَلا تَرَى أنَّ مَتَى ظَرْفٌ ، وانْ كانَ لا يَصحُّ أنْ يقالَ : في مَتَى ؟ أو مِنْ مَتَى ؟ فالحجَّةُ اذاً في التّفسيرِ والتّفصيلِ . فَلمّا وَجَدْنَا أيْنَ قَدْ أُجْمِلَ فيهِ ما هُوَ ظَرْفٌ من شأْنِهِ أنْ يَدْخُلَهُ الجَارُّ ، نحوَ

---

(١٠٩) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(١١٠) ب ، ج : أم في صحيح .

(١١١) هذا البيت لجميل في ديوانه ص ١٩٩ واللسان (نزع) ٢٢٨/١٠ ولم ينسب في المادة عينها من مقاييس اللغة ٤١٥/٥ ، وأمالي القالي ١٦١/١ وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٤/٥٤٦ ح ١٣٤٩/٣ . والشاهد فيه مجيء كيف أسما مفردا عاريا عن الظرفية ومن تقدير الفعل « استقر » .
وفي اللسان (نزع) ٢٢٧/١٠ – ٢٢٨ : نزع الانسان الى أهله والبعير الى وطنه ينزِعُ نِزاعا ونُزُوعا حنَّ واشْتاقَ .
وفيه أيضاً (قصر) ٤٠٩/٦ – ٤١٠ : قَصَرَ الشيء يقْصُره قَصْراً : حبسه . والقصر الحبس . قال الله تعالى : (حور مقصورات في الخيام) آية ٧٢/ الرحمن ٥٥ : أي محبوسات في خيام مخدّرات على أزواجهن .

(١١٢) كذا في ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل : « ودل » . سهو .

(١١٣) ب ، ج : تأقيس . تحريف .

(١١٤) من ب و ج . وفي الأصل : « الحقيق » . تحريف .

(١١٥) ج : من امتناعه . تحريف .

أفي الدارِ أمْ في المسجدِ ، عَلِمْنَا أنَّهُ ظَرْفٌ ، ولمّا لَمْ نَجِدْ ذلكَ في كَيْفَ وَرَأَيْنَاهُ مُشْتَمِلاً على مالا يُتَصَوَّرُ فيهِ الظَّرفيَّةُ // تبيّنا أنَّهُ اسمٌ غيرُ ظَرْفٍ . وهَكَذَا مَتَى جَعَلْنَاهُ ظَرْفاً ، لأنّا وَجَدْنَاهُ سؤالاً عن الأزْمِنَةِ وكائِناً بمنزلةِ أيومَ الجمعةِ أمْ يومَ السبْتِ(١١٦) فاعرِفْهُ فانّهُ من مواضعِ اللَّبْسِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتَقولُ : مَتَى الخُروجُ ؟ ومَتَى الصّبَاحُ(١١٧) ؟ ولا يَجوزُ مَتَى زَيْدٌ ؟ كَمَا لا يَجُوزُ زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لأنَّ ظُروفَ الزّمانِ لا تَتَضَمَّنُ الجُثَثَ [وظُروفَ الأمْكِنَةِ تَتَضَمَّنُ الأحْداثَ والجُثَثَ](١١٨) . قال شيخنا الامام ابو بكر :

« اعْلَمْ أنَّ مَتَى سؤالٌ عن الأزْمِنَةِ ، كَمَا أنَّ أيْنَ سؤالٌ عن الأمْكِنَةِ ، فَلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : مَتَى زَيْدٌ ، لأنَّ ظُروفَ الزّمانِ لا تكونُ خبَراً عن الأشْخاصِ لَعَدَمِ الفائِدَةِ في ذلكَ ، لأنَّ أحوالَهَا مع الأزْمِنَةِ حالٌ واحدةٌ ، أَلاَ تَرَى أنَّ زَيْداً يومَ الجُمُعَةِ هو الذي كانَ يومَ السّبْتِ ، ولَيْسَ يَقَعُ يوماً ويَنْقَطِعُ يوماً كالأحداثِ نَحْوَ القتالِ فلا يجوزُ أنْ تقولَ : زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لأنَّكَ لا تُفيدُ بذلكَ شَيْئاً . فأنْ قُلْتَ : خَرَجَ يومَ الجُمُعَةِ ، فأتَيْتَ بِفِعْلٍ جَازَ ، لأنَّ خُروجَهُ قَدْ يَخْتَصُّ [ببعضِ(١١٩)] الأوْقاتِ فهوَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : القِتالُ يومَ الجُمُعَةِ ، لأنَّهُ لا يكونُ في كلِّ وَقْتٍ فَيُفِيدُ ، فَلَمّا لم يَجُزْ : زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ ، لَمْ يَجُزْ مَتَى زَيْدٌ ؟ لأنَّ الاستفهامَ لم يُخْرِجْ مَتَى عَنْ أنْ يكونَ(١٢٠) زَمَاناً ، كَمَا لَمْ يُخْرِجْ أيْنَ مِنْ أنْ يكونَ مَكَاناً . وجَازَ أنْ تقولَ : أيْنَ زَيْدٌ ؟ لأنَّ حالَ الأشْخاصِ يَتَغَيَّرُ معَ الأزْمِنَةِ . أَلا تَرَى أنَّهُ يكونُ مرةً في الدارِ ، وأخْرَى في المَسْجِدِ ، وثالِثَةً في السّوقِ . فاذَا أخْبَرْتَ عنِ الأشْخاصِ بظروفِ المَكانِ أفَدْتَ ، فاعرِفْهُ .

---

(١١٦) ب ، ج : أيوم السبت أم يوم الجمعة .

(١١٧) ط : ومتى الصيام .

(١١٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . والسياق يقتضي اثباته .

(١١٩) من ب ، وهو الصواب . وفي الأصل و ج (بعض) . تحريف .

(١٢٠) ب ، ج : من أن يكون .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ عَبْدُ اللهِ[121] في نَحْوِ عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، وبَكْرٌ مَرَرْتُ بِهِ ، فالإخْتيارُ [الجيد[122]] في عبد الله الرَّفْعُ وضَرَبْتُهُ في موضعِ خَبَرِهِ » .

قالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ الأصْلَ قولُكَ : ضَرَبْتُ عبدَ اللهِ ، ثُمَّ يؤخَّرُ الفِعْلُ عن المفعولِ فيقالُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ ، ثُمَّ يُعَدَّى الفعلُ الى ضميرِ الاسمِ ويُرْفَعُ هو بالابتداءِ ، فيقالُ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، لأجْلِ أنَّ الفعلَ اذا تَعَدَّى الى ضميرِهِ لم يَتَعَدَّ اليهِ ، اذ لا يعملُ مَرَّتَيْنِ . واذا كانَ كذلكَ وَجَبَ رفعُهُ بالابتداءِ وجَعْلُ الجملةِ التي هيَ ضَرَبْتُهُ في موضعِ خَبَرِهِ ، ومِنْهُم مَنْ يَنْصبُ فيقولُ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ على اضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هذا الثّاني كأنَّهُ قالَ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، ثم تُرِكَ الأوّلُ لدليلِ هَذَا عليهِ ، وكَوْنِهِ مُفَسِّراً لَهُ . ولَيْسَ النَّصْبُ بالاختيارِ لأنَّكَ[123] إذَا قَصَدْتَ أنْ تَجْعَلَ الاسمَ مَنْصُوباً مَفْعُولاً فَمِنْ حَقِّكَ أنْ تقولَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ . فلا يُعدَّى الفِعْلُ الى ضميرِهِ ليَفْتَقِرَ الى اضمارٍ آخَرَ ، ولا تَتَنَاوَلْ هذا المتناولَ البعيدَ . ثم أنَّ هذا النحوَ على أرْبَعِ مَرَاتِبَ :

المرتبةُ الأولى : قَولُكَ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ، تُقَدِّمُ الفعلَ على المفعولِ .

والثانيةُ : أنْ تَقُولَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ ، فتؤخِّرُ الفعلَ عن المفعولِ وتُعْمِلُهُ فيهِ فتجريهِ مَجْرَاهُ مُقَدَّماً .

والثّالِثَةُ : أنْ تُعَدِّيَهُ الى ضَميرِهِ وتَرْفَعَهُ بالابتداءِ فتقولَ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ . حتى كأنَّكَ قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ مَضْروبٌ ، في كَوْنِهِ مَرْفُوعاً بالابتداءِ .

والرابعة : أنْ تُضْمِرَ فِعْلاً يَنْصبُهُ على شريطةِ التّفسيرِ فتقولَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ // وهي أقلُّ المراتبِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ من أنَّكَ تُضْمِرُ من غيرِ حاجةٍ الى الاضمارِ اذ قَوْلُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ ، يَكْفيكَ مؤونةَ النّصْبِ .

---

(١٢١) ب ، ج ، ط : « قولهم » عبد الله .

(١٢٢) من ب و ج و ط . أولى .

(١٢٣) ب : لأجل أنك ، ج : أنك . سهو .

وهَاهُنَا مَرْتَبَةٌ خَامِسَةٌ دونَ ما تَقَدَّمَ وهوَ أنْ تقولَ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُ ،[١٢٤] عَلَى تقديرِ الهاءِ . وانّما ضَعُفَ هَذَا لأجْلِ أنّهم كانُوا[١٢٥] يُضْمِرونَ الفعلَ ليكونَ زَيْدٌ مَنْصُوباً عندَ تعدّي الفعلِ الى ضميرِهِ[١٢٦] كقولِكَ : [زَيْداً ضَرَبْتُهُ][١٢٧] كانَ أنْ لا يرفعَ [زَيْدُ هُنَا][١٢٨] ويُنْصَبَ لئلا يفتقرَ الى اضمارِ الرّاجعِ الى المبتدأِ أوْلَى وأجْدَرَ . وأنْشَدَ :

/٤١/ قَدْ أصْبَحْتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي عليَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أصْنَعِ[١٢٩]

رَفعَ كُلُّهُ[١٣٠] على تقديرِ : كُلُّهُ لَمْ أصْنَعْهُ ، ولَوْلاَ ذَلِكَ لَوَجَبَ أنْ يُنْصَبَ كَمَا يُنْصَبُ اذا قالَ : لَمْ أصْنَعْ كُلَّهُ ، فَقَدَّمَ الفِعْلَ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ويَجُوزُ أنْ يُنْصَبَ عَبْدُ اللهِ بفعلٍ مضمرٍ يكونُ[١٣١] الذي ظَهَرَ تَفْسِيرَهُ ، كأنَّكَ قُلْتَ[١٣٢] ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ أو أهَنْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، فاسْتُغْنِيَ عنْ اظهارِ هَذَا الفعلِ لدليلِ[١٣٣] الثّاني عليهِ . فَممّا جاءَ[١٣٤] من ذلكَ[١٣٥] قَوْلُهُ عزَّ وَجَلَّ – (والقَمَرَ

---

(١٢٤) ب : عبد الله ضربت ، « ضربت » على ..

(١٢٥) ج : « اذ » كانوا .

(١٢٦) ب ، ج : الى ضمير به .

(١٢٧) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « زيد أضربته » . تحريف .

(١٢٨) من ب و ج . وهو الصواب . وعبارة الأصل «كان أن لا يرفع هذا . » تحريف .

(١٢٩) البيتان لأبي النجم العجلي في سيبويه والشنتمري ٤٤/١ ، ومجاز القرآن ٨٤/٢ ، ودلائل الاعجاز ١٨٤ وما بعدها ، وأسرار البلاغة ٣٦٠ ، ومغنى اللبيب ش ٣٣٥ ج ١ ص ٢٠١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٢٤/٤ – ٢٢٥ ، وشواهد المغنى ش ٢٢١ ج ٥٤٤/٢ – ٥٤٥ ، والخزانة ١٧٣/٢ و ٤٤٥ ، والدرر اللوامع ٧٣/١ – ٧٤ . وهما غير منسوبين في : معاني القرآن ٢٤٢/١ و ٨٤/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٣٠ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٨/١ و ٩٣ و ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ و ٩٠/٦ والأشباه والنظائر ٦٨/٤ .

الشاهد فيه وجوب رفع كله على تقدير الضمير العائد في « لم أصنعة » لاقتضاء المَعْنَى ذلك .

(١٣٠) سقطت «كله » في ب .

(١٣١) ط : يكون [جوابه] .

(١٣٢) ط : كأنه قال .

(١٣٣) ط : لدلالة .

(١٣٤) ج ، ط : فما جاء .

(١٣٥) ب ، ج ، ط : على ذلك .

قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[136] » .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

تَقَدَّمَ[137] أنَّ هذا الفعلَ يُضْمَرُ على شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، وأنَّ الاختيارَ أنْ لا يُضْمَرَ وانما قَالَ في قولِهِ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ : كأنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ أو أَهَنْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، وانّما قالَ : أَهَنْتُ[138] ، لأجلِ أنَّ الضَّرْبَ اهانَةٌ ، وكَذَا يَقُولُ صَاحِبُ الكتابِ ، فقولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[139] – [140] تقديرُهُ : وَقَدَّرْنَا القَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ . وقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُهُ – (انّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[141] فالتّقديرُ : انّا خَلَقْنَا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ[142] . وَقَد قُرِئَ – (والقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ) بالرَّفْعِ على الابتداءِ[143] كقولِكَ : عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ . كأنَّه ، واللهُ أعلَمُ ، والقَمَرُ مُقَدَّرٌ .

وانّما قُلْتُ في قولِهِ – (انّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – : إنَّهُ قَرِيبٌ منه ، وَلَمْ أَقُلْ

---

(١٣٦) آية ٣٩/يس ٣٦ .

(١٣٧) ب : اعلم قد تقدم ، ج : « قد » تقدم .

(١٣٨) ب و ج : فأتى بأهنت

(١٣٩) آية ٣٩/يس ٣٦ .

(١٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٤١) آية ٤٩/القمر ٥٤ .

(١٤٢) في سيبويه ٧٤/١ « وكذلك أنى زَيْدُ لَقِيتُهُ ، وأنا عمروٌ ضَرَبْتُهُ ، ولَيْتَنِي عَبْدُ اللهِ مَرَرْتُ بِهِ لأنّه انما هو اسم مبتدأ ثم ابتدىء بعده أو أسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدِيء بعده ، والكلام في موضع خبره . فأما قوله عز وجل : (انّا كل شيء خلقناه بقدر) فانما جاء على زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وهو عربي كثير .

(١٤٣) في التيسير ١٨٤ : الكوفيون وابن عامر (والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ) بنصب الراء . والباقونَ يرفعها . وفي املاء ما من به الرحمن ج ١٠٥/٢ : « قوله تعالى الى (والقَمَرُ) بالرفع مبتدأ و (قدرناه) الخبر . وبالنصبِ على فعل مضمر أي وقَدَّرْنَا القَمَرَ لأنه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل فَحُمِلَ على ذلك ، ومن رَفَعَ قال : هو محمول على (وآية لهم) في الموضعين ، وعلى (الشَّمْسُ) وهي أسماء لم يعمل فيها فعل . ومنازل اي ذا منازل فهو حال أو مفعول ثان ، لأنّ قدرناهُ بمعنى صيرنا . وقيل : التقدير قَدَّرْنَا له منازل » .

قوله : ومن رفع قال : هو محمول على (وآية لهم) في الموضعين وعلى (والشمس) ، اشارة الى قوله تعالى : وآيةٌ لَهُمْ الليلُ نُسلخُ منهُ النهارَ فاذاهُمْ مُظْلِمونَ . والشَّمْسُ تَجْري لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذلكَ تقديرُ العزيزِ العليمِ . والقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتّى عَادَ كالعُرْجُونِ القديمِ . لا الشَّمْسُ ينبَغي لَهَا أن تُدْرِكَ القَمَرَ – ولا الليلُ سابقُ النهارِ وكُلٌّ في فَلَكٍ يسبحون ، وآية لهم أن حَمَلْنا ذرّيتهم في الفلْكِ المشحونِ (الآيات ٣٧ – ٤١) / يس ٣٦ . أنظر معاني القرآن للفراء ٣٧٨/٢ .

مِثلهُ ، لأجلِ أنَّكَ اذا نَصَبْتَ القَمَرَ لم تَجدْ للنّصْبِ فائدةً لا توجَدُ(١٤٤) مع الرّفْعِ ولَيْسَ كَذَا قَوْلُهُ – (انّا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – [على تَقْديرِ خَلَقْنَا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ](١٤٥) لأنَّه لَوْ يُرْفَعُ لَمْ تَكُنْ فائِدَتُهُ كفَائدةِ النَّصْبِ . بيانُ ذَلِكَ أنَّكَ اذا قُلْتَ : إنّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ على تَقْديرِ : خَلَقْنَا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ ، اشْتَمَلَ الخَلْقُ على جميعِ الأشياءِ البَتَّةَ . كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : خَلَقْنَا كلَّ شيءٍ بِقَدَرٍ كانَ كذلِكَ . واذا قُلْتَ : انّا كلُّ شيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ ، بالرفع لم يَكُنْ مُتَمحِضاً للعموم ، لأنَّهُ يجوزُ أنْ يُظَنَّ أنَّ خَلَقْناهُ صفةٌ لشيءٍ في قولِهِ : كلُّ شيءٍ ، حَتّى كأنَّهُ قِيلَ : انّا كُلُّ شيءٍ مَخْلُوقٌ لَنَا بِقَدَرٍ ، أي كائِنٌ بِقَدَرٍ ، فَيجوزُ أنْ يكونَ(١٤٥) هَا هُنَا(١٤٦) ما لَيْسَ بمخلوقٍ في الأشياءِ(١٤٧) كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : كلُّ ظريفٍ ضَرَبْتُهُ في الدارِ ، جَازَ أنْ يُظَنَّ أنَّ ضَرَبْتُهُ صِفَةٌ لِظَرِيفٍ ، وأنَّ في الدارِ خَبَرُهُ ، حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ ظَرِيفٍ مَضْروبٌ ومُسْتَقِرٌّ في(١٤٩) الدارِ . فَيجوزُ أنْ يكونَ هَا هُنَا ظُرَفَاءُ لَمْ تَضْرِبْهُمْ وهُمُ الذينَ لَيْسُوا في الدارِ . وقَوْلُهُ : كُلُّ شيءٍ ، بمنزلةِ كلُّ ظريفٍ ، وخَلَقْنَاهُ بمنزلةِ ضَرَبْتُه ، وبِقَدَرٍ بمنزلةِ : في الدارِ ، فكَما يُحْتَمَلُ في قولِكَ : كلُّ ظريفٍ ضَرَبْتُ(١٥٠) // في الدارِ ، أنَّ جماعةً من الظّرفَاءِ ضَرَبْتَهُمْ ، وهُمْ المُشْتَمِلُ عليهم الدارُ فَقَطْ ، كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : – (كلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) – اذاً [رُفِعَ ؛ أنَّ](١٥١) كلَّ شيءٍ مَخْلوقٍ كائِنٌ بقدر ، وأن هُنَا(١٥٢) ما لَيْسَ بمَخْلُوقٍ ، واذا نَصَبْتَ لم يَحْتَمِلْ الاّ العمومَ . أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : كلَّ ظَرِيفٍ ضَرَبْتُهُ في الدارِ ، بالنّصْبِ على تقديرِ الاضمارِ كانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ في الدارِ كلَّ ظريفٍ [ضَرَبْتُهُ في

---

(١٤٤) ب ، ج : لم توجد .

(١٤٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

(١٤٦) ب : يجوز .

(١٤٧) ب ، أن يكون هنا .

(١٤٨) ب ، ج : من الأشْياءِ .

(١٤٩) ب : مضروب مستقر .

(١٥٠) ب ، ج : ضربته .

(١٥١) من ب و ج . وهو الصواب . وفي عبارة الأصل تحريف وارتباك ونصها « اذا وقع كل شيء مخلوق كائن بقدره » .

(١٥٢) ب ، ج : وان ها هنا .

الدار][153] وهَذَا يُفيدُ أنَّ الضربَ قَدْ عَمَّ جميعَ الظرفاءِ ، الاّ أنّه على صفةٍ مخصوصةٍ ، وهيَ أن كانَ في الدارِ دونَ غيرِهَا من الأماكنِ . [فكَذا][154] يكونُ التّقديرُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ : – (انّا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقَدَرٍ) – أنَّ الخَلْقَ قد عمَّ جميعَ الأشياءِ على صفةٍ وهي أنْ كانَ بقدرٍ ، فيكونُ الباءُ في بِقَدَرٍ مُتَعَلِّقاً بخلقناهُ وَلَا يكونُ فيه اضمارُ نحوَ كائنٍ ، وكَذا يكونُ في الدارِ في قولِكَ : كلَّ ظريفٍ ضَرَبْتُهُ في الدارِ مُتعلّقاً بضَرَبْتُهُ دونَ استقرَّ ، كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ[155] في الدارِ ، كلَّ ظَريفٍ ، كانَ كذلكَ . فني النّصْبِ هنا[156] فائدةٌ عظيمةٌ ، وبذلك[157] اختيرَ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في قولِهِ – (والقَمَرَ قَدّرْنَاهُ) – لأنَّ المقصودَ في الحالَيْنِ أنَّ التّقديرَ يُتَأَوّلُ بالقَمَرِ فاعرِفْهُ .

وبَعْدُ ، فانَّ هذا الإضمارَ على ثلاثةِ أضْرُبٍ :

أحَدُهَا : أنْ يكونَ الفِعْلُ فِعْلاً مُتعدّياً الى ضميرِ الاسمِ المنصوبِ فيكونَ[158] من جِنْسِ الأوّلِ في العَمَلِ ، وذلكَ قولُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، أَلا تَرَى أنَّهُ تَعدّى الى ضميرِ عَبْدِ اللهِ ، وهو مِثْلُ المُضْمَرِ في العَمَلِ ، لأنَّكَ تُقَدّرُ : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، أو أَهَنْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، فكلٌّ واحدٍ من المُضْمَرِ والمُظْهَرِ ناصِبٌ كَمَا تَرَى .

والضَّرْبُ الثّاني : أنْ يكونَ الفِعْلُ المُظْهَرُ مُتَعَدّياً الى شيءٍ هُوَ من سَبَبِ الاسمِ المنصوبِ بفعلٍ مُضْمَرٍ ، وذلكَ قولُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أخاهُ . التّقديرُ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أخاهُ ، أوْ أَهَنْتُ عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أخاهُ ، لأجْلِ أنَّ الضّرْبَ اذا وَقَعَ عَلَى ما هُوَ من سَبَبِ عَبْدِ اللهِ صارَ كأنَّهُ قَدْ وَقَعَ عليهِ . أَلا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : اكْرَمْتُ زَيْداً باكرامِ أخيهِ وأَهَنْتُهُ باهانةِ صاحبِهِ . ويقولُ الرجلُ للرجلِ : اذا أكْرَمَ صديقي فُلانٌ فَقَدْ أكْرَمَني .

---

(153) من ، ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .
(154) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « هَكَذا » . تحريف .
(155) ب : ضربته .
(156) ب : ها هنا .
(157) ب ، ج : وكذلك . تحريف .
(158) ب ، ج : ويكون .

واذا كانَ كذلكَ جَرَى قَوْلُكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أخاهُ ، مَجْرَى قولِكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُهُ ، في أنَّكَ تُضْمِرُ فِعْلاً يَنْصِبُ عَبْدَ اللهِ ، لأنَّ الثّاني تَفسيرُهُ[١٥٩] من حيثُ التبسَ بما هُوَ منْ سَبَبِهِ . ولو قُلْتَ : زيداً ضَرَبْتُ عمراً ، لم يَجُزْ ، لأجلِ أنَّ عَمْراً ليسَ من سَبَبِ زَيْدٍ ، اذ ليسَ فيهِ ذكرٌ يعودُ اليهِ ، كَمَا كانَ في أخاهُ في قولِكَ : عَبْدَ اللهِ ضَرَبْتُ أخاهُ ، ذكرٌ يعودُ الى عبدِ اللهِ . فان قُلْتَ : زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً في دارِهِ ، جَازَ النّصْبُ ، لأنَّهُ قد تَعَلّقَ بالفِعْلِ الواقعِ على عَمْرٍو ضَميرٌ عائدٌ الى زَيْدٍ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : لابَسْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً في دارِهِ ، أو ضَرَبْتُ[١٦٠] زيدا ضربت عمرا في دارِهِ [اذْ][١٦١] كانَ ضَرْبُكَ في دارِهِ اهانةً لَهُ واسْتِخْفَافاً[١٦٢] بِهِ فاعرِفْهُ .

والضّربُ الثّالِثُ : أنْ يكونَ الفِعْلُ الظّاهِرُ من غيرِ جِنْسِ المُضْمَرِ في العَمَلِ ، وذلكَ قَوْلُكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، فالفِعْلُ المُضْمَرُ نَاصِبٌ والمُظْهَرُ مُتَعَدٍّ بالجارّ ، غَيْرَ أنَّ ما يتعدى بالجارّ يعودُ الى النّاصِبِ . أَلَا تَرَى أنَّهُ يُقالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْراً . //(*) فَيُعْطَفُ بالنَّصْبِ لأجْلِ أنَّ الجارَّ مع المجرورِ في موضعِ نَصْبٍ ، اذ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : جُزْتُ زَيْداً ، أنْشَدَ :

/٤٢/ يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائِراً .[١٦٣]

---

(١٥٩) ب : فسره ، ج : يفسره .

(١٦٠) ج : وضربت .

(١٦١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اذا » سهو .

(١٦٢) ج : واستحقاقا . تصحيف .

(*) هذه الورقة يجب أن يكون ترقيمها ٣٤ من تسلسل نسخة الأصل ولكنها وُضِعَتْ في أول المخطوطة وعليها رقم ٣ . وقد أرجعتها الى موضعها الصحيح من الاصل . وتأكد موضعها هنا بالمقارنة مع بقية النسخ .

(١٦٣) نسب سيبويه هذا البيت للعجاج ، وتابعه الأعلم الشنتمري في ذلك (سيبويه ٤٩/١) وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) . وقد ذكر الاستاذ عبد السلام هارون أنه لم يجده في ديوان العجاج ولا ديوان رؤبة . (أنظر كتاب سيبويه بتحقيقه ٩٤/١ هامش ٣) . ووجدته مذكورا في ديوان رؤبة (القسم الثالث : الزيادات رقم ٣/١١٤) آخر أبيات ثلاثة وهي :

يَهْوَيْنَ في نَجْـــدٍ وغوراً غَـــائِرا فواسِقـــاً عن قَصْدِهَـــا جَوائرا
يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وغوراً غائِرا

والبيت غير منسوب في الخصائص ٤٣٢/٢ .

والشاعر يصف ظعائن يا تين مرة نجدا – وهو ما ارتفع من الأرض – ومرة غورا ، وهو ما انخفض منها . والمقصود تهامة .

فكأنَّهُ[١٦٤] قالَ : يَسْلُكْنَ نَجْداً وغَوْراً ، فكَما جَرَى المُتَعدّى بالجارّ مَجْرَى النّاصِبِ هُنَا حَمْلاً على المَعْنَى من حيثُ إنَّ المجرورَ مفعولٌ ، كذلكَ يكونُ التّقديرُ في قولِكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ : جزْتُ زيداً مررت به أو لَقِيتُ زيداً مَرَرْتُ بِهِ . وانما آثروا هذا لأجْلِ أنّهم لا يضمرونَ الجارَّ في الغالبِ . فَلَو لَمْ يُضْمِرُوا هَذَا النّاصِبَ لافتقروا الى أنْ يَقُولوا : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، فيضمروا الباءَ ، فَلمّا كانَ مَرَرْتُ بِهِ بِمَعْنَى قولِكَ : جزتُهُ أو لَقيتُهُ[١٦٥] أُضْمِرَ النّاصِبُ ، فاعرفْهُ وقِسْ عَلَيْهِ ، فنحوُ هذا من الاضمارِ أوسعُ من أنْ يُضْبَطَ كلُّهُ .

قالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« فانْ عَطَفْتَ هذا الاسمَ الذي يُخْتَارُ فيهِ الرّفْعُ [بالابتداءِ][١٦٦] على فعلٍ وفاعلٍ[١٦٧] أُخْتِيرَ فيهِ[١٦٨] النَّصْبُ ، وذلكَ نحوَ[١٦٩] قامَ عَبْدُ اللهِ ، وزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وسِرْتُ اليومَ ، وبَكْراً لقِيتُهُ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ العَطْفَ في الاسمينِ المختلفينِ نظيرُ التّثنيَةِ في الاسمَيْنِ المتّفقَيْنِ فقولُكَ : جاءَني زَيْدٌ وعَمْرٌو بمنزلةِ قولِكَ[١٧٠] جاءَني الزّيدانِ ، فَيُعْتَبَرُ في هذا الجنسِ كَمَا يُعْتَبَرُ هناكَ اللفظُ والجنْسُ . وذَاكَ[١٧١] أنّهُ لا يقالُ في زَيْدٍ وعَمْرٍو : الزّيدانِ[١٧٢] ، ولا في رَجُلٍ وفَرَسٍ : رَجُلانِ . فأمّا نَحْوَ العُمَرَانِ فعَلَى التّغليبِ ، و[ذاكَ][١٧٣] بعد أنْ قُدِّرَ أنَّ

---

(١٦٤) ب ، ج : كأنه .
(١٦٥) ب ، ج : أي لقيته . تحريف .
(١٦٦) من ب و ج و ط . أبين .
(١٦٧) كذا في ب و ج ، و ط الصواب . وفي الأصل « أو فاعل » . سهو .
(١٦٨) ج ، ط : فيها تحريف .
(١٦٩) ط : وذلك قولك .
(١٧٠) ب ، ج : منزلة قولك .
(١٧١) ج : وذلكَ .
(١٧٢) ب : والزيدان . سهو .
(١٧٣) من ب و ج : أولى . وهي غير مثبتة في الأصل .

كلَّ واحدٍ منهما عَمْرٌو ، فكَذَا لا يُعْطَفُ هنا اسمٌ على فِعْلٍ ولا فِعْلٌ على اسمٍ ، وانّما يُعْطَفُ كلُّ شيءٍ على جِنْسِهِ فيقالُ : جِئْتُ ، وذَهَبْتُ وقُمْتُ ، وقَعَدْتُ ، فيعطفُ الفِعْلُ(١٧٤) على الفعلِ ، وجاءَني زَيْدٌ وعَمرٌو ، فيعطفُ الاسمُ على الاسمِ .

واذا كانَ العَطْفُ مبيّناً على أنْ يكونَ الثّاني من جنْسِ الأوّلِ ، كانَ الاختيارُ في قولِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وعَمْرٌو كلّمتُهُ(١٧٥) النّصْبَ . كَقَولِكَ : وعَمْراً كلّمْتُهُ ، لأنّكَ اذا نَصَبْتَ أضْمَرْتَ فِعْلاً نحو قولِكَ : قامَ زَيْدٌ ، وكلّمْتُ عَمْراً كلّمْتُهُ . فتكونُ قَدْ عَطَفْتَ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ ، وهي قولُكَ : كلّمْتُ عَمْراً ، على جملةٍ من فِعْلٍ وفَاعلٍ ، وهي قولُكَ : قَامَ زَيْدٌ . واذا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو كلّمْتُهُ ، لَمْ يَكُنْ بعدَ الواو اضمارٌ ، وكانَ قَوْلُكَ : عَمْرٌو كلّمْتُهُ ، جُمْلةً من مبتدأٍ وخبرٍ . كقولِكَ : وعمروٌ أفْضَلُ مِنْهُ ، فتكونُ قَدْ عَطَفْتَ جملةً من الاسمِ على جملةٍ من الفعلِ . وهَذَا ليسَ في حُسْنِ الأوّلِ ، لتركِكَ المُشَاكلةَ ، وهي أن يكونَ الثّاني من جنسِ الأوّلِ ، – والمعطوفُ مُشَاكِلاً للمعطوفِ عليهِ ، ولا يُختار هذا النّصْبُ في الابتداءِ في قولِكَ : عمروٌ كلّمْتُهُ ، لأنّهُ ليسَ هُناكَ عَطْفٌ ، فيعتبرُ التّشاكلُ كَما كانَ في قولِهِ : قَامَ زَيْدٌ وعَمْراً كلّمْتُهُ ، فقد أنْقَلَبَتْ القصةُ عندَ العَطْفِ ، وهو أنَّ الرَّفْعَ كانَ الأحسن (١٧٦) في الابْتِداءِ . وقَدْ صارَ الآنَ غيرَ مُخْتَارٍ ، لأنَّ قَوْلَكَ : قامَ زَيْدٌ ، وعَمْراً كلّمْتُهُ أكثرُ من وعمروٌ كلّمْتُهُ . وانّما اختيرَ ذلكَ لأجْلِ أنّهُ اذاً جَازَ أنْ تَقُولَ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، فتنصبَ على الاضمارِ من غيرِ فَائِدَةٍ وجبَ أنْ يُخْتَارَ ذلكَ اذا أفادَ التّشاكلَ في قولِكَ : قامَ زَيْدٌ وعَمْراً كلّمْتُهُ . فممّا جاءَ من ذلكَ قَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ // – (والأرْضَ بَعْدَ ذلكَ دَحَاهَا) – (١٧٧) التّقديرُ ودَحَا الأرْضَ دَحَاهَا ، وأُضْمِرَ الفِعْلُ لِيُشَاكِلَ ما قَبْلَهُ منَ الفِعْلِ ، وهو قولُهُ تَعَالَى – (وأغْطَشَ لَيْلَهَا وأخْرَجَ

---

(١٧٤) « الفعلِ » مكررة في ج سهوا .
(١٧٥) ب : وكلمته . سهو .
(١٧٦) ب ، ج : كان الاختيار .
(١٧٧) آية ٣٠ / النازعات ٧٩ .
(١٧٨) آية ٢٩ / النازعات ٧٩ .

ضحاها) – (١٧٨) وقَالَ سبحانَهُ بَعْدَهُ : – (أخْرَجَ مِنْهَا ماءَهَا ومَرْعَاهَا ، والجبَالَ أرْسَاهَا) – (١٧٩) المَعْنَى : وأرْسَى الجبَالَ أرْسَاهَا ، وأضْمِرَ لِيُشَاكِلَ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ وهُوَ قَوْلُهُ : – (وأَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا) – ومنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ – (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أليماً) – (١٨٠) كأنَّهُ واللهُ أعْلَمُ ، ويُعَذِّبُ الظالِمينَ أعَدَّ لهم عَذَاباً أليماً ، فَهَذَا كَقولِكَ : زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، على تَقْدير : جزتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ ، لأنَّ أعَدَّ قد تَعَدّى الى ضمير الظالمينَ بالجارّ ، والفِعْلُ المُضْمَرُ نَاصِبٌ . قالَ الشَّاعِرُ ، وأنْشَدَهُ (١٨١) صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٤٣/ أصْبَحْتُ لا أمْلِكُ السِّلاحَ وَلا أمْسِكُ رَأْسَ البَعيرِ إنْ نَفَرَا
والـذِّئْبَ أخْشَاهُ انْ مَرَرْتُ بِـهِ وحْدِي وأخْشَى الرِّياحَ والمَطَرَا(١٨٢)

التَّقْديرُ : وأخْشَى الذِّئْبَ أخْشَاهُ ، فأضْمَرَ فِعْلاً ينْصبُ الذِّئبَ ولَمْ يَرْفَعْهُ ليكونَ مُشَاكِلاً لِمَا قَبْلَهُ من الفِعْلِ ونحوُ ذَا أكْثَرُ منْ أنْ يُحْصَى . ولَوْلا أنَّ هذهِ الجُمَلَ قَدْ تَجَانَسَتْ مِنْ حَيْثُ أنَّ كُلَّ واحدةٍ من الفعلِ والفَاعِلِ والمبتدأ والخَبَرِ أخْبَارٌ لمَا جَازَ أنْ تقولَ : قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ ، فترفعَ(١٨٣) بالابتداءِ ، وتَعْطِفَ جملة من المُبْتَدَأ وخبَرٍ على جُمْلَةٍ من

---

(١٧٩) آية ٣١ وآية ٣٢/ النازعات ٧٩ .

(١٨٠) آية ٣١/ الانسان ٧٦ .

(١٨١) ب ، ج : وأنشد . سهو .

(١٨٢) هذان البيتان للربيع بن ضبع الفزاري (وهو من المعمرين وترجمته في الخزانة ٣٠٨/٣ وما بعدها) وهما منسوبان له في سيبويه والشنتمري ، ونوادر أبي زيد ١٥٨ ، وكتاب المعمرين للسجستاني ص ٧ ، وأمالي القالي ١٨٥/٢ ، وأمالي السيد المرتضى ١٨٥/١ ، ومادة (ضمن) من اللسان ١٢٨/١٧ ، والتاج ٢٦٥/٩ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٧/٣ – ٣٩٨ (الثاني منهما) ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦/٢ ، والدرر اللوامع ٦٠/٢ (الثاني منهما) .
وهما غير منسوبين في كتاب الرد على النحاة ١٣٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٧ (أولهمـا) والأشباه والنظائر ٦٤/٤ .
ورواية الأوّل في ب و ج : « أصبحت لا أحمل » .. ولا أملك » وبهذه الرواية جاء في جميع المصادر المتقدمة الذكر .
ورواية الثاني في سيبويه : « ولا أردُّ رأس البعير .. » .
وأورد عبد القاهر البيتين دليلا عن أن نصب الذئب هو الذي يسوغه المعنى وقد اختار النحاة النصب من حيث ان قبله جملة مركبة من فعل وفاعل وهو قوله « لا أملك » وهو يجري عند العرب والنحاة مجرى قولهم ضربت زيدا وعمرا لقيته ، فكأنه قال ولقيت عمرا لتتجانس الجملتان في التركيب . وسوغ تجانس الجملتين عند عبد القاهر العطف بينهما لأن حكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا على نَسَقٍ واحد .

(١٨٣) ب : فترفعه .

فِعْلٍ وفَاعِلٍ ، لأنَّ العَطْفَ مَبْنِيٌّ عَلَى أنْ يَكُونَ الثّاني من جنْسِ الأوّلِ [وكَفَى دَليلاً على ذَلِكَ أنَّهم لا يَعْطِفونَ للمُسْتَقْبَلَ ، فَلا يُقَالُ : خَرَجْتُ أمْسِ وأخْرجُ اليَوْمَ](١٨٤) ويَدُلُّكَ على تَشَاكلِ الجُمْلَتَيْنِ أنَّ الجُمْلَةَ من المُبْتَدَأ والخَبَر قَدْ تَنُوبُ عن الجُمْلَةِ من الفِعْلِ والفَاعلِ في نَحْوِ قَوْلِهِ عزَّ وجَلَّ : – (أَدَعوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)(١٨٥) – (١٨٦ المَعْنَى أمْ صَمَتُّمْ ، فأنْتُم مُبْتَدأٌ وصَامِتُونَ١٨٦) خَبَرُهُ ، وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ التي هِيَ قَوْلُكَ صَمَتُّمْ ، فَلأجْلِ ذَا جَازَ أنْ تَقولَ : قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو وكَلَّمْتُهُ ، فَتَرْفعَ بالابتداءِ . فانْ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ ، كانَ الاخْتيارُ الرَّفْعَ ، لأجْلِ أنَّهُ كَمَا أُضْمِرَ هُنَاكَ لأجْلِ المُشَاكَلَةِ ، كذلكَ يَجبُ أنْ يُمْنَعَ (١٨٧) الاضْمارُ هُنَا ، ألا تَرَى أنَّ قَوْلَهُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، جُمْلَةٌ من الاسمِ ولو أضْمَرْتَ (١٨٨) فَقُلْتَ : وعَمْراً كَلَّمْتُهُ ، عَطَفْتَ جُمْلَةً من فِعْلٍ على أخْرَى من اسمٍ وأبْطَلْتَ المُشَاكَلَةَ ، فَقَدْ تُجنِّبَ (١٨٩) الاضمارُ هُنَا منْ حَيْثُ أوثِرَ ثَمَّ . وهَذَا أوْلَى ، لأنَّ الرَّفْعَ ، وتَرْكُ [الاضْمارِ] (١٩٠) هو الأصْلُ لتَحْصيلِ المُشَاكَلَةِ ، أوْجَبُ من العدولِ عَنْهُ لَهَا (١٩١) فاعْرِفْهُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ :– (وجَعَلْنَا في قُلُوبِ الذينَ اتَّبَعُوهُ رأفَةً ورَحْمَةً ورَهْبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا)–(١٩٢) فَقَوْلُهُ : ورَهْبَانِيةً محمولٌ على فِعْلٍ كأنَّهُ(١٩٣) قَالَ : وابْتَدَعُوا رَهْبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا ، أَلَا تَرَى أنَّ الرَّهبانيةَ لا يَسْتَقيمُ حَمْلُهَا عَلَى جعلنا مع وَصْفِهَا بقولِهِ عَزَّ

---

(١٨٤) ما بين العاضدتين من ب . واثباته أبين .

(١٨٥) آية ١٩٣/ الأعراف ٧ .

(١٨٦ – ١٨٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٨٧) ج : أن يمتنع .

(١٨٨) ب ، ج : فلو أضمرت .

(١٨٩) ج : يجب . تحريف

(١٩٠) من ب و ج . وهو الصواب . وقد سقط من الأصل سهوا .

(١٩١) سقطت « لها » في ج .

(١٩٢) آية ٢٧/ الحديد ٥٧ .

(١٩٣) ج : كما أنه . تحريف .

وَجَلَّ(١٩٤) [ابْتَدَعُوهَا](١٩٥) لأنَّ ما يَجْعَلُهُ هُوَ تَعَالَى لايَبْتَدِعُونَهُ هُمْ . وَجَعَلَ هذِهِ هيَ التي تَتَعدَّى الى مَفْعولٍ وَاحِدٍ ، لأنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عملَ كقولِهِ تَعَالَى – (وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ) –(١٩٦))

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى – (وَرَهْبَانِيةً ابْتَدَعُوهَا) – // لا يَخْلُو منْ أمْرَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنْ تكُونَ الرَّهْبانِيةُ مَنْصُوبةً بالعَطْفِ على قَوْلِهِ : وَرَحْمَةً . والثّاني : أنْ تكُونَ مَنْصُوبَةً باضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الظّاهِرُ ، كَمَا كَانَ الأرْضُ في قولِهِ تعالى(١٩٧) – (والأرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) –(١٩٨) كَذَلِكَ عَلَى مَا فَسَّرْنَا فَلا يَجُوزُ الوَجْهُ الأوّلُ ، لأجْلِ أنَّكَ اذَا عَطَفْتَ (رَهْبانِيةً) على قولِهِ : (ورَحْمَةً) ، وَجَبَ أنْ تَجْعَلَ ابْتَدَعُوهَا صِفَةً لَهَا حتّى كأنَّكَ قُلْتَ : وَرَهْبَانِيةً مُبْتَدَعَةً لَهُمْ . وهَذَا غيرُ جَائِزٍ ، لأنَّ الرَّهْبَانِيةَ لَوْ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الرَّحْمَةِ وُصِفَتْ بأنَّها مُبْتَدَعَةً مِنْ جِهَتِهِمْ .

واذا بطلَ هذا بَقِيَ الوَجْهُ الثّاني وهو أنْ يكونَ نَصْبُ [رَهْبَانِيَةً] بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ كأنَّهُ قالَ : وابْتَدَعُوا رهبانية ابْتَدَعُوهَا ، كَمَا كَانَ التَّقْديرُ في قولِهِ تَعَالى – (والأرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) – ودَحَا الأرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا . وحَسُنَ اضمارُ هَذَا الفِعْلِ الذي هُوَ ابْتَدَعُوا ، لأنَّ ما قَبْلَهُ(١٩٩) فِعْلٌ فَيُرَاعَى المُشَاكَلَةُ بأنْ يكونَ المعطوفُ جُمْلَةً من الفِعْلِ ، كَمَا أنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ الذي هو قَوْلُهُ : جَعَلْنَا ، كذلكَ . ولَوْ لَمْ يُضْمَرْ(٢٠٠) هذا الفِعْلُ

---

(١٩٤) قوله « عز وجل » غير موجود في ط .

(١٩٥) من ب و ج و ط . وهي غير موجودة في الأصل سهوا .

(١٩٦) آية ١/ الأنعام ٦ .

(*) بعد هذه الفقرة من كلام أبي علي يوجد كلام آخر مثبت في ب (ص ٥٩ و) وهو موجود أيضا في ط . انظر الايضاح ص ٣٢ – ٣٤ . ولم اثبته لأنَّ عبد القاهر أشار اليه اشارة يسيرة جدا ولم يشرحه حين شرح فقرة أبي علي هذه وانما تكلم عما هو مثبت في النسخ كلها .

(١٩٧) « تعالى » غير موجودة في ب .

(١٩٨) آية ٣٠/ النازعات ٧٩ .

(١٩٩) ب ، ج : مالا قبله . سهو .

(٢٠٠) ج : ولو يضمر . . سهو .

لقِيلَ :[٢٠١] ورَهْبَانِيةٌ ابْتَدَعُوهَا ، فَرُفِعَ بالابتداءِ ، وذَلِكَ يُبْطِلُ المُشَاكَلَة لعَطْفِكَ جملةً من الاسمِ على جُمْلَةٍ من الفِعْلِ .

وأمّا قَوْلُهُ : « وجَعَلَ هذِهِ هيَ التي تَتَعدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، فَلأجْلِ أنَّ قولَهُ : (رَأْفَةً ورَحْمَةً) ، لَيْسَ بَعْدَهُ شَيءٌ يَصحُّ أنْ يكونَ مفعولاً ثانِياً . وجُعِلَتْ على ثَلاثةِ أوْجُهٍ : أحَدُهَا : أنْ تَتَعدّى الى مَفْعولٍ واحدٍ فتكونُ بمنزلَةِ عَمِلَ وصَنَعَ وفَعَلَ وهوَ هَذَا الذي نَحْنُ فيهِ . والثّاني : أنْ تَتَعدَّى الى مَفْعُولَيْنِ كقولِكَ : جَعَلْتُ زَيْداً يَفْعَلُ كَذَا ، وجَعَلْتُ المتاعَ بعضَهُ فوقَ بَعْضٍ . وانّما هُوَ بمنزلَةِ قَوْلِكَ : صَيّرْتُ زَيْداً فاعِلاً كَذَا . والثّالِثُ : أنْ يستعملَ اسْتِعْمَالَ كَادَ كَقولِهِم : جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا ، مثل كادَ يَفْعَلُ [فاعرِفْهُ][٢٠٢] .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وممّا يَرْتَفِعُ فيهِ الاسمُ بالابْتِداءِ قَوْلُهُم : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وأكْثَرُ شُرْبِي السَّويقَ مَلْتوتاً[٢٠٣] ، وأخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً . فَضَرْبِي وأكْثَرُ وأخْطَبُ يَرْتَفِعُ[٢٠٤] بالابتداءِ . وقَائِماً سدَّ مَسَدَّ خبرِ المُبْتَدَأ ، والتّقديرُ : ضَرْبِي زَيْداً اذا كانَ قائِماً أو اذْ كانَ قائِماً » .[٢٠٥]

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ هَذَا الفَصْلَ يَشْتَمِلُ على ثلاثِ مسائلَ : اثْنَتانِ مِنْهمَا عَلَى وَجْهٍ واحدٍ . والثّالِثَةُ لَهَا حُكْمٌ لَيْسَ لها . فالأُوَلَيانِ ؛ قَوْلُهُ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وأكْثَرُ شُرْبِي السَّويقَ مَلْتوتاً . فَضَرْبِي مبتدأٌ بمنزلَةِ أنْ تقولَ : ضَرْبُ زَيْدٍ . الاّ أنَّ الاعرابَ لا يَظْهَرُ في لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ مَبْنِيّاً على الكَسْرِ لأجْلِ ياءِ المُتكلّمِ ، وزَيْداً مَفْعُولٌ بِهِ بِمَنْزِلَتِهِ في قولِكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً حَسَنٌ[٢٠٦] . ولَيْسَ هُنَا خَبَرٌ للمبتدأِ الذي هُوَ ضَرْبِي بازاءِ حَسَنٍ في قولِكَ :

---

(٢٠١) ج : أكقيل . تحريف .

(٢٠٢) من ب و ج . وقد أثبتها ، لأن عبد القاهر اعتاد أن يختم بها كلامه .

(٢٠٣) ب ، ج : ملتوتا « أي مخلوطا » والزيادة غير مثبتة في ط .

(٢٠٤) ج : ويرتفع . سهو .

(٢٠٥) ط : اذ كان قائما أو اذا كان قائما .

(٢٠٦) ب : ضَرْبُ عَمْرٍو زَيْداً حَسَنٌ .

ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً حَسَنٌ[٢٠٦] ، واذَا كَانَ كذلكَ وَجبَ أنْ يُضْمَرَ لَهُ خَبَرٌ ، وذَلِكَ المُضْمَرُ هُوَ قَوْلُكَ : اذَا كَانَ قَائِماً . فاذَا ظَرْفُ زَمانٍ قَدْ جُعِلَ خَبَراً عن ضَرْبِي كَمَا يَكُونُ سائِرُ ظُروفِ الزّمانِ أخْباراً عنِ المَصَادِرِ ، نحو القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ . وكَانَ فِعْلٌ حقيقيٌّ بمنزِلَةِ وُجِدَ وحَدَثَ ، وفيهِ ضَميرٌ لِزَيْدٍ ، واذا مُضَافٌ اليهِ كَمَا يُضَافُ // سائِرُ ظُروفِ الزّمانِ الى الجُمَلِ ، نحوَ قَوْلِكَ : زَمَنَ يكونُ قائِماً ، وقائِماً حالٌ من زَيْدٍ بمنزِلَتِهِ في قولِكَ : وُجِدَ زَيْدٌ قائِماً . ولا يكونُ الكَلامُ على غَيْرِ هذا الاضمارِ ، لأجْلِ أنَّكَ اذا لم تُضْمِرْهُ كانَ بمنزِلَةِ أنْ تقولَ : ضَرْبِي زَيْداً وتَسْكُتَ ، وذلكَ أنَّ قولَكَ : قائِماً ، ليسَ يَصِحُّ أنْ يكونَ خبراً عن ضَرْبِي ، كَمَا يكونُ حَسَنٌ في قَولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ . واذَا كانَ كذلِكَ عَلِمْتَ أنَّ التّقديرَ ما ذَكَرْنَا الاّ أنَّهم اسْتَغْنَوا عَنْ ذِكْرِ قَوْلِكَ : اذا كانَ ، لأنَّ الحالَ الذي هُوَ قائِماً يَدلُّ عليهِ لِكَوْنِهِ مُتَعَلِّقاً بِكَانَ[٢٠٧] المضافِ اليهِ اذا في قولِكَ : اذا كانَ ، كَما يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ اذا قُلْتَ : وُجِدَ زَيْدٌ قائِماً .

ويُوضِّحُ هَذَا أنَّكَ لو سُئِلْتَ عن وَقْتِ الضّرْبِ قُلْتَ : يَوْمَ الجُمُعَةِ ، أو حينَ خَرَجَ زَيْدٌ أو حِينَ يَكُونُ قائِماً ، وتَسْكُتُ . وانما تَقولُ ذلكَ اذا قَالَ لَكَ : كيفَ كانَ زَيْدٌ في حالِ ضَرْبِكَ ؟ وهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النّحويينَ : انّ قائِماً سَدّ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدَأ ، أي أنّه دلَّ عليهِ اذْ يُعْلَمُ أنَّ المَعْنَى ضَرْبَتَهُ وَقْتَ قيامِهِ ، فانْ أرَدْتَ أنَّ الضَّرْبَ كانَ فيما مَضَى قَدّرْتَ : ضَرْبِي زَيْداً اذْ كانَ[٢٠٨] قائِماً . فاذْ واذَا مَنْصُوبانِ كَسَائِرِ الظّروفِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : ضَرْبِي زَيْداً حينَ قَامَ وحِينَ يقومُ ، فَتَجِدُهُ مَنْصُوباً كيوم الجُمُعَةِ ، اذا قُلْتَ : ضَرْبِي زَيْداً يومَ الجُمُعَةِ وَيَتَعَلَّقُ كلٌّ واحدٍ من اذْ واذَا بفعلٍ تعلّقَهما بهِ في قولِكَ : القتالُ اذا خَرَجَ زَيْدٌ . فالتّقديرُ : ضَرْبِي زَيْداً وَقَعَ اذْ كانَ قائِماً ، وَيَقَعُ اذَا كانَ قَائِماً ، بازاءِ قَوْلِكَ : وَقَعَ حينَ قَامَ ويَقَعُ حينَ يَقُومُ . فحينَ يقوم بازاءِ اذا كانَ قَائِماً .

وهَذَا حُكْمُ قولِهِ : وأكْثَرُ[٢٠٩] شُرْبِي السَّويقَ مَلْتُوتاً ، لأنَّ أكْثَرَ مبتدأٌ يقتضِي خَبَراً ، ومَلْتُوتاً لا يكونُ خَبَراً ، لأنَّهُ حالٌ من السَّويقِ ، كَمَا كَانَ قائِماً حالاً منْ زَيْدٍ .

---

(٢٠٧) ب : لكان ، ج : فكان . وكلاهما تحريف .

(٢٠٨) ب : اذا كان .

(٢٠٩) ب : أكثر .

فالتّقديرُ : اذَا كانَ مَلْتُوتاً ، واذَا كانَ مَلْتُوتاً على مَعْنَى : اذا وُجِدَ مَلْتوتاً . فاذا هوَ خَبَرُ أكْثَرَ شُرْبِي ، كَمَا يكونُ حِينَ في قولِكَ : أكْثَرُ مَسِيري(٢١٠) حين يَخْرجُ زَيْدٌ . ولا فَصْلَ بَيْنَ : أكثرُ شُرْبِي وبَيْنَ شُرْبِي في أنَّ ظَرْفَ الزّمانِ يَكُونُ خبَراً عَنْهُ ، اذْ لاشُبْهَةَ في أنَّ أكْثَرَ منَ الشُّرْبِ كَمَا يَكُونُ زَيْدٌ منَ القَوْمِ في قولِكَ :
زَيْدٌ أفْضَلُ القَوْمِ ، لأنَّ أفْعَلَ يكونُ بَعْضاً مما يُضَافُ اليهِ أبداً .

وأمّا المسألَةُ الثّالِثَةُ فبمَنْزِلَةِ هاتَيْنِ في تَقْديرِ الخَبَرِ ، فالمَعْنَى أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ اذَا كانَ قائِماً ، غَيْرَ أنَّ التّأويلَ مُخْتَلِفٌ ، لأَنَّ في هذِهِ المسألةِ اتِّساعاً من وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنَّ أفْعلَ لا يُضَافُ الى مالا يكونُ مِنْهُ أَلَا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : زَيْدٌ أفْضَلُ الحميرِ ، لأنَّهُ لا يكونُ مِنْهَا ، ولا تقولُ أيْضاً : زَيْدٌ أشْعَرُ قَوْمِكَ ، اذا لَمْ يَكُنْ للقومِ حَظٌّ في الشِّعْرِ بوَجْهٍ ، لأنَّهم اذا ماتعَرَّوا عن هذِهِ الفَضِيلَةِ لم يَكُونوا مُجَانِسينَ لِزَيدٍ ، فلا يَصحُّ تَفْضِيلُهُ عليهم ، لأنَّ ذلكَ يكونُ اذَا جَازَ أن يُجَانِسوهُ وينزلُوا مَنْزِلَتَهُ(٢١١) ، فأمّا اذا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وبَيْنَهُمْ مُشَارَكَةٌ في الخصْلَةِ المَقْصُودَةِ فانّهُ لا يكونُ(٢١٢) للتّفْضيلِ وَجْهٌ . وأخْطَبُ هَذَا في الظّاهِرِ كِنَايَةٌ عن الأميرِ . وما يكونُ : بِمَعْنَى الزّمانِ (٢١٣ لأنَّ مَا مَعَ مَا بَعْدَهُ٢١٣) مَصْدَرٌ كَقَوْلِ الشّاعِرِ :

/٤٤/ يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيَالِي وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابا(٢١٤)

(*) [يُسَرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيَالِي ، فكَذَلِكَ ما يكونُ الأميرُ بمنزِلَةِ كَوْنِ الأميرِ ، والمَصْدَرُ

---

(٢١٠) ب ، ج : شربي

(٢١١) ب و ج : « وينزلوه » منزلته .

(٢١٢) ب ، ج : فانه لم يكن .

(٢١٣ - ٢١٣) بدله في ب : لأنها مع ما بعده « وفي ج : « لأن مع ما بعده » سهو.

(٢١٤) لم ينسب هذا البيت لقائل معين فيما اطلعت عليه من المصادر.
انظر : المفصل ٣١٤ ، وشرحه لابن يعيش ١٤٢/٨ ، والأشباه والنّظائر ١٨/٢ ، والدرر اللوامع ٥٤/١ .
والشاهد فيه قوله : ما ذهب الليالي ، وذلك أنه جعل ما مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل ، ولا عائد في اللفظ ولا مقدر لأنَّ الفعل لازم . والمراد يسر المرء ذهاب الليالي .

(*) هنا يبدأ موضع الورقة (٣٦) وقد سقطت من الأصل . وما يأتي من الكلام مأخوذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج وسوف أشير الى نهاية ما يقابل هذه الورقة من النسختين وابتداء كلام الأصل عند الورقة (٢٧) منه .

يدلُّ على الزّمانِ على تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ كَقَولِهِم : جِئْتُكَ[٢١٥] مَقْدِمَ الحاج ، وخفوق النّجْمِ . المَعنى زَمَنُ خفوقِ النجمِ . [٢١٦] فكَذَا التّقديرُ في قولكَ أخْطَبُ كونِ الأميرِ : أخطبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ ، يَعْني أخطبُ أوقاتِ وجودِ الأميرِ[٢١٦] ، ثُمَّ قَامَ مَا يكونُ مقامَ هَذَا ، فصارَ بمنزِلَةِ قولِكَ : أخْطَبُ أوقاتِ الأميرِ ، وليستِ الأوقاتُ من جنسِ أخطبَ في الظّاهرِ ، كَمَا لا تكونُ الحميرُ من جنسِ أفضلَ في قولِكَ : زيدٌ أفضلُ الحميرِ . الاّ أنّهم قَدْ يَجْعلُونَ الفِعْلَ للزّمانِ على السّعةِ فيقولونَ : نَهارُكَ صائمٌ ، وَلَيْلُكَ قائمٌ ، فَيَنْسِبونَ الصّومَ والقيامَ الى النهارِ والليلِ ، لأنّهما يَقَعانِ فيهِ . ومنهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ – (والنّهارَ مُبْصِراً) –[٢١٧] بِمَعْنَى أنّكم تُبْصِرونَ فيهِ ، ثم جَعَلَ الفِعْلَ لَهُ حتّى كأنَّهُ الذي يُبْصِرُ دونَ المُخَاطَبِ ، ونَحْوُ ذَا كَثيرٌ في كلامِهِم . فكذلكَ جَعَلَ أيامَ الأميرِ خَاطِبَةً على سَعَةِ الكلامِ ، لكونهِ خَطيباً فيها حتّى كأنَّهُ قيلَ : خَطَبَتْ أيّامُ الأميرِ ، ثم أدْخَلَ عليهِ همزةَ التّفضيلِ : أخطبُ أيامِ الأميرِ كما يُقَالُ مثلا : أقْوَمُ لياليكَ ليلةُ كذا . ثمَ قامَ ما يكونُ الأميرُ مقامَ : أوقاتِ الأميرِ . على ما فسرنا فاضيف إليه أخطب ما يكون الأمير فهذا الطرفُ[٢١٨] من المسْأَلَةِ قد صَحَّ وتقرّرَ كونُهُ بمنزلةِ أنْ تقولَ : أخْطَبُ أوقاتِ الأميرِ . وهَذَا هو الاتّساعُ الأوّلُ .

والاتّساعُ الثّاني : هُوَ حَذْفُ الذي تَقَدّمَ في المَسْأَلَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ ، لأنَّ المَعْنَى أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ اذَا كانَ قائماً . فاذا خَبَرٌ عن أخْطَبَ ، كَمَا كانَ خَبَراً عن ضَرْبِي في قولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً اذا كانَ قائماً ، وقَائماً هُنَا حالٌ كَمَا كانَ ثَمَّةَ ، غير أنَّ التّقديرَ في اذا مخالِفٌ لأَجْلِ أنَّهُ في موضعِ رَفْعٍ لكَوْنِهِ خَبَراً عن أخْطَبَ ، يَدُلُّكَ على ذلكَ أنَّكَ تقولُ : أخْطَبُ أيامِ الأميرِ يومُ الجُمُعَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أفْضَلُ الرّجالِ زَيْدٌ ، ولا يُمْكنكَ أنْ تقولَ : أخْطَبُ أيامِ الأميرِ يَقَعُ يومَ الجُمُعَةِ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ قولُكَ : أخْطَبُ أيامِ الأميرِ اذَا كانَ قَائماً ، بمنزلةِ أنْ تقولَ : أخْطَبُ أوقاتِ الأميرِ وَقْتُ قيامِهِ . فكَما أنَّ قَولَكَ : وَقْتُ قيامِهِ ، مرفوعٌ بأنّهُ خبر المبتدأ وغيرُ مُتَعلّقٍ بِفِعْلٍ

---

(٢١٥) سقطت « جئتك » في ج .

(٢١٦ – ٢١٦) بدله في ج عبارات فيها ارتباك ونصها « فكذا التقدير في قولك : أخْطَبُ كون الأمير معنى كون الأمير أخطب أوقات وجود الأمير » .

(٢١٧) انظر الآيات ٦٧/ يونس ١٠ و ٨٦/ النمل ٢٧ و ٦١/ غافر ٤٠ .

(٢١٨) ج : الظرف : تصحيف .

كَمَا كانَ اذا في قولِكَ : ضَرْبِي زَيْداً اذَا كانَ قائِماً ، لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَرْبِي زَيْداً يَقَعُ وَقْتَ قيامِهِ ، كانَ أحْسنَ كلام . ولو قُلْتَ : أخْطَبُ أوقاتِ الأميرِ يَقَعُ وقتَ قيامِهِ كانَ ظاهرَ الأخْتِلالِ . واذَا قَدْ اسْتُعْمِلَ غيرَ منصوبٍ كقولِ الشّاعِرِ :

/٤٥/ وبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِ اذَا راحَ أصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ (٢١٩)

فاذَا بَدَلٌ من غدٍ ومَجْرورٌ بِمَنْ ، لأنَّ المُبْدَلَ يَعْمَلُ فيهِ ما يَعْمَلُ في المُبْدَلِ منْهُ ، فكأنَّهُ قالَ : مِنْ وَقْتِ رَوَاحِ أصْحَابِي ، والظّروفُ اذا اسْتُعْمِلَتْ مَجْرورةً استعملتْ مرفوعةً في الأكْثَرِ ، ألا تَرَى أنَّكَ لمّا قُلْتَ : سِرْتُ في يومِ الجُمُعَةِ قُلْتَ : يومُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ ، فَرَفَعْتَهُ كذلكَ اذَا يكونُ في المَسْأَلَةِ مَرْفوعاً كَمَا كَانَ في البَيْتِ مَجْروراً . وَقَدْ جَوّزَ أبو الحَسَنِ الجَرَّ في اذَا ، وأجَازَ أبو العبّاسِ صَريحَ الرّفْعِ نحوَ اذا يَقُومُ زَيْدٌ اذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو ، بِمَنْزِلَةِ : وَقْتُ قيامِ زَيْدٍ وَقْتُ قُعودِ عَمْرٍو . واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا جَازَ أنْ يُحْملَ في المَسْأَلَةِ على الرّفْعِ ، لأنَّ المَعْنَى على قولِكَ : أخْطَبُ أوْقاتِ الأميرِ وَقْتُ قيامِهِ . فانْ أرَدْتَ أنْ تَنْصبَ اذا على الظّرْفِ ، فالوجْهُ عِنْدِي أنْ يكونَ ما مَصْدَراً عارياً من تَقْديرِ الزّمانِ ، فكأنَّهُ قالَ : أخْطَبُ كونِ الأميرِ ، وأخْطَبُ وجودِهِ . فَيَجْعَلُ كَوْنَهُ ووجودَهُ ممّا يَخْطبُ كما قَالَ :

---

(٢١٩) هذا البيت لأبي الطمحان القيني (قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ١٤٩ : اسمه حنظلة بن الشرقي أو ربيعة بن عوف بن تميم بن كنانة بن القين . وانظر أيضا في ترجمته الأغاني ١١/١٢٥ والخزانة ٣/٤٢٦) وينسب أيضا لهدبة بن الخشرم .

والبيت منسوب لأبي الطمحان في ديوان الحماسة ٢/٦٢ ، وشرحه للمرزوقي ق ٢/٤٧٨ ج ٣/١٢٦٦ ، وهو منسوب لهدبة في الكامل للمبرد ص ١٢٤٦ – ١٢٤٩ ، ومنسوب لكليهما في شواهد المغنى ش ١٢٨ ج ١/٢٧٤ وما بعدها .

وغير منسوب في الأمالي الشجرية ١/٢٧٦ و ٢٨٦ و ٣٠٠ ومغنى اللبيب ش ١٣٥ ج ١ ص ٩٤ وفي شرح المرزوقي : ويروي « يالهف نفسي من غد » . ويجوز أن تكون اذا في موضع بدلا من غد ، والبدل اذا جاء مؤكدا للمبدل منه ومفصلا جملة قد لا يستغني عن المبدل عنه ، واذا كان كذلك فليس لأحد أن يقول من شرط البدل أن يلغى المبدل منه ويجعل هو مكانه . واذا كان كذلك لم يجز أن يلي اذا العامل في غد ، وهو « على » أو « من » في الروايتين جميعا . وقد جوز أبو العباس وقوع اذا في موضع المجرور والمرفوع » .

/٤٦/ فانّما هيَ اقْبَالٌ وادْبارٌ(٢٢٠)

فَجعَلَهَا من الاقْبالِ حتّى كأنّها تَجَسّمَتْ منهُ ، فيكونُ قَوْلُكَ : اذَا كانَ قَائِماً ظرفَ زَمَانٍ جَاءَ خَبَراً عن المَصْدَرِ لأنَّ ما يكونُ اذَا كانَ مَصْدَراً كانَ أَخْطَبُ بَعْضاً منهُ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَشَدُّ ضَرْبِ زَيْدٍ يَقَعُ يومَ الجُمُعَةِ ، كانَ أشدُّ بَعْضاً مِنَ الضَّرْبِ .

واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا جَازَ أنْ تقولَ : أَخْطَبُ الأميرِ يَقَعُ وَقْتَ قيامِهِ وتقولُ : أَشَدُّ ما يُضْرَبُ زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ . فهو اذاً كقولِكَ : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّويق اذا كانَ مَلْتوتاً ، في أنَّ أَخْطَبَ عبارةٌ عن كونٍ ووجودٍ ، كَمَا أنَّ أَكْثَرَ بَعْضُ الشُّرْبِ . فانْ قُلْتَ : فكيفَ جَوزْتُمْ أن يكونَ ما يكونُ في تقديرِ الزّمانِ ؟ وهلا جَرَيْتُم على ذَا في البابِ ؟ فالجوابُ أنَّ الذي دَعَا النحويينَ الى ذلك أنَّهم قَالوا : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجُمُعَةِ ، بالرّفْعِ . فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ من أنْ يكونَ التّقديرُ أَخْطَبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ يومُ الجُمُعَةِ . اذْ لو قلتَ : أَخْطَبَ وجودِ الأمير يومُ الجُمُعَةِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وُجوداً ، ولا يَكونُ

---

(٢٢٠) عجز بيت قالته الخنساء – واسمها تماضر بنت عمرو بن الشريد – وتمام البيت برواية الديوان :

تَرْتَــعُ مَــا رَتَعَتْ حَتّى اذَا ادكرت فـإنّـمـا هيَ اقبـــالٌ وادْبَـــارُ

وهو منسوب لها في : ديوانها ٧٨ ، وسيبويه والشنتمري ١٦٩/١ ، والكامل للمبرد ١٦٢ و ٧٠٠ و ٧٣٨ (العجز في جميعها) ، والاضداد لابن بشار الأنباري ٢٧١ (الشنقيطي) / ٢٤٩ (ابو الفضل) ، والموازنة للآمدي ٧٦ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٨١ ، وأمالي السيد المرتضى ١٤٣/١ و ١١٥/٢ و ١٤٦ ، ودلائل الاعجاز ١٩٨ ، والأمالي الشجرية ٧١/١ ، ومواد : (قبل) من اللسان ٥٤/١٤ ، والتاج ٧٢/٨ و (سوا) من اللسان ١٣٥/١٩ ، والأشباه والنظائر ٢٢١/٤ ، والخزانة ٢٠٧/١ وما بعدها وغير منسوب في : المقتضب ٢٢٠/٢ ، والخصائص ٢٠٣/٢ و ١٨٩/٣ (العجز في كليهما) ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٠ (العجز) ، والأزمنة والأمكنة ٣١/١ ، وابن يعيش ١١٥/١ ، وشرح الأشموني (العجز) ٣٦٤/٢ .

وروايته في الأزمنة والأمكنة وأمالي السيد المرتضى ١١٥/٢ و ١٤٦ ، والشنتمري وابن يعيش واللسان والتاج : « تَرْفَعُ ما غَفَلَتْ » . وفي ابن يعيش « اذا ادّكرت ؟ وذُكِرَ في الخزانة أنه يروي « فانما هو » أراد فعلها . وقد شرح عبد القاهر في دلائل الاعجاز ص ١٩٩ فهمه لهذا البيت وهو يطابق وجه استشهاده به هنا فقال « وذاك أنها لم تُرِدْ بالاقبالِ والأدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وانما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها . وأنه لم يكن لها حال غيرهما . كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار .

الزّمانَ المَصْدَرَ في الحقيقةِ ، فلِهذَا جَازَ ذلِكَ التّقديرُ ، واذَا قَصَدْتَ النّصْبَ في اذا . فالوَجْهُ ما ذَكَرْتُ لَكَ ، فاعرِفْهُ فانَّهُ موضعُ الأشكالِ .

وكانَ الشّيخُ يُشَبِّهُ هَذَا بقولهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ومَوتٌ مائِتٌ . ووَجْهُ الشَّبَهِ(٢٢١) أنّهمْ جَعَلوا الأيامَ كُلَّها قَد خَطَبَتْ لجودةِ خُطْبَةِ الأميرِ فيها ، كَمَا جُعِلَ الشّعْرُ شَاعِراً لجودتِهِ ، والمُوتُ ذا مَوْتٍ لعظمته . والى هَذَا ذَهَبَ المُتَنَبّي في قولِهِ :

/٤٧/ وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتَ ذَا الشّعْرَ كُلَّهُ ولكِنْ لِشِعْرِي فيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرُ(٢٢٢)

وكذلِكَ يُجْعَلُ الوجودُ خاطِباً ، لأنَّ الفِعْلَ يَتَأَتّى من الفاعلِ بأنْ يكونَ مَوْجوداً كَمَا أنَّهُ يحصلُ منهُ في زمانٍ وهَذَا مما تَشْهَدُ الضرورةُ بصحّتِهِ . ومِثْلُهُ قَوْلُهُم : لَقِيتُ فلاناً لَمْحاً باصِراً . المَعْنَى أنَّ النَّظَرَ لافراطِهِ وشِدّتِهِ كأنَّ لَهُ نَظَراً ، فَباصِرٌ عَلَى مَعْنَى ذُو بَصَرٍ كلابنٍ وتامرٍ ، وكَذَا مائِتٌ وشَاعِرٌ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ بأنْ يكُونَ مثلَ قائلٍ وضاربٍ .

قالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

« ومِنْ ذَلِكَ قولُهُم : أقَائِمٌ أخَوَاكَ ؟ وأذاهِبٌ الزّيدَانِ ؟ فقائِمٌ وذَاهِبٌ يَرْتَفِعانِ بالابتداءِ ، وأخَواكَ والزّيدانِ ، يَرْتَفِعَانِ بِفِعْلِهِمَا . وقَدْ سَدَّ الفَاعِلانِ في كلِّ واحدةٍ(٢٢٣) من المَسْأَلَتَيْنِ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، وحَسُنَ ذَلِكَ وَجَازَ من حَيْثُ كانَ المَعْنَى أيقومُ أخَواكَ ؟ وأيَذْهَبُ الزّيدانِ » .

---

(٢٢١) ب : وجه التشبيه .

(٢٢٢) من القصيدة التي مدح بها علي بن أحمد بن عامر الأنطاكي ومطلعها :

أُطَاعِنُ خَيْلاً من فوارِسِها الدَّهْرُ وَحِيداً ، وما قَوْلي كَذَا ومَعِي الصَّبْرُ

والقصيدة في ديوانه ج ١٤٨/٢ – ١٥٩ والبيت المذكور هو الرابع من آخرها ص ١٥٨ . قال العكبري في شرحه : « أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ولكن شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته . وهو معنى قول الطائي :

تَغَايَرَ الشّعْرُ فيهِ اذا ارتِقْتُ لَهُ حتّى ظَنَنْتُ قوافيهِ سَتَقْتَتِلُ

انظر أيضا شواهد الشافية ١١٩/٤ .

(٢٢٣) ط : كل واحد .

قالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :(٢٢٤)

اعلمْ أنَّ قائِمٌ في قولِكَ : أقائِمٌ أخواكَ ، اسمُ فاعلٍ ، واسمُ الفاعِلِ يَعْمَلُ عَملَ الفِعْلِ اذا اعتمدَ على شيءٍ وَقَدْ اعتمدَ قائمٌ على همزةِ الاستفهامِ فَعَمِلَ الرّفْعَ في أخواكَ ، كَمَا يَعْمَلُ يَقومُ إذا قُلْتَ : أيَقومُ أخَواكَ ؟ وهَذَا حُكْمُ قَوْلِكَ : أذاهب الزّيدانِ ، لأنَّ ذاهِبٌ قَدْ جَرَى مَجْرَى يَذْهَبُ في رَفْعِ الزّيَدانِ وهَذَا] (*) // تَفْسِيرُ المَعْنَى ، وأمّا رَفْعُ قائمٍ وذَاهِبٍ فبالابتداءِ (٢٢٥)، لأنّها وان تَنَزّلا مَنْزِلَةَ الفِعْلِ فَلا يُمكنُ تَعْرِيَتُهُمَا من الاعرابِ الذي يكونُ للأسماءِ ، كَمَا لَمْ يُعَرّيا مِنَ التّنوينِ المُخْتَصِّ بالاسمِ ، فَكَمَا أنَّ زَيْداً في قولِكَ : أزَيْدٌ قَائِمٌ ، مرفوعٌ بالابتداءِ لِتَعَرّيهِ من العَواملِ اللفظيةِ ، كذلكَ قائِمٌ في قولِكَ : أقائِمٌ أخواكَ ، يَرْتَفِعُ بالابتداءِ لِمُسَاواتِهِ زَيْداً في التّعَرّي من العواملِ الظاهِرَةِ . فانْ قُلْتَ : انّ زَيْداً (٢٢٦) في قولِكَ : أزيدٌ قائِمٌ ، لَهُ خَبَرٌ وهو قائِمٌ ، ولَيْسَ لقائمٍ في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ ؟ خَبَرٌ فالجوابُ عَنْهُ ما ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليٍّ من أنَّ الفاعِلَ سَدّ مَسَدَّ خبَرِ المُبْتَدَأ .

وحَقيقَةُ ذلكَ أنَّ قائماً في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ لمّا كانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ لَمْ يُمْكنْ أنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بشيءٍ ، اذ الخَبَرُ لا يكونُ مُخْبَراً عَنْهُ ، فكَما أنَّكَ اذا قُلْتَ : أيقومُ الزّيدانِ ، لَمْ يَكُنْ ليقومُ خَبَرٌ لاستحالةِ ذَلِكَ ، كذَلِكَ لا يكونُ لقائمٍ الكائنِ بِمَعْنَاهُ خَبَرٌ ، الاّ أنَّهُ(٢٢٧) لما رُفِعَ لكونِهِ اسماً في اللّفْظِ صارَ الفاعِلُ كأنّهُ خَبَرٌ مِنْ جِهَةِ الظّاهِرِ لا المَعْنَى .

ولا يَنْبَغي أنْ يُظَنَّ أنَّ المَعْنَى في قوله : سَدَّ مَسدَّ خَبَرِ المبتدأ ، ما ذَكَرَهُ في قولِهِ : ضَرْبِي زَيْداً قائِماً ، لأجْلِ أنَّ ضَرْبِي اسمٌ مَحْضٌ يصحُّ الأخبارُ عَنْهُ ، وخَبَرُهُ مُضْمَرٌ ، وهو قَوْلُكَ : اذا كانَ ، عَلَى مَا فَسّرْنَا . وقائِمٌ في قولِكَ : أقائمٌ الزّيدانِ بمنزلَةِ الفِعْلِ في

---

(٢٢٤) هذه عبارة ج وقد أثبتها لأنها أقرب الى عبارة الأصل . وفي : ب : « قال الشيخ أيده الله » .

(*) هنا نهاية ما أخذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج مما يقابل الورقة (٣٦) الساقطة من الأصل . وبعده ستبدأ الورقة (٣٧) منه .

(٢٢٥) ج : فالابتداء . تحريف .

(٢٢٦) ج : ان زيدٌ . (جاء به مرفوعا على الحكاية لا الاعراب) .

(٢٢٧) ب ، ج : لأنه .

المَعْنَى . فالأخبارُ عَنْهُ لا يَحْصُلُ(٢٢٨) ، أما تَرَى(٢٢٩) أنَّكَ لا تَقُولُ : أقائمٌ الزّيدانِ حَسَنٌ ، كَمَا تَقولُ : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ . ولَو جَازَ أن يكونَ هُناكَ(٢٣٠) اضمارُ خبرٍ لَجَازَ ذَلِكَ اذا قُلْتَ : أيقومُ الزّيدانِ ؟ اذْ لا فَصْلَ بَيْنَ قائمٍ ويَقومُ ، في هذهِ المسألةِ من جهةِ المَعْنَى . والأخبارُ الحَقيقيُّ يَتَعَلَّقُ بالمَعْنَى لا باللفظِ ، فَهَذَا سَدَّ مَسَدَّ خبَرِ المُبْتَدَأِ من جهةِ اللَّفْظِ ، لأنَّ قائمٌ لَيْسَ بِمُخْبِرٍ عَنْهُ على الحَقيقَةِ . وذلكَ سَدَّ مَسَدَّ خبَرِ المُبْتَدَأِ مَعْنَىً وَلَفْظاً ، لأنَّ ضَرْبِي مَخْبَرٌ عَنْهُ .

فانْ قُلْتَ : فَمَا بالُكَ تَقولُ : ما قَائِمٌ بحَسَنٍ ، وما قَاعِدٌ بظَرِيفٍ ، فَتَخْبُرُ عن اسمِ الفاعلِ ؟ فالجوابُ أنَّ هذهِ مُغَالَطَةٌ ، لأنَّ قَوْلَكَ : ما قَائِمٌ بحَسَنٍ صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، كأنَّكَ قُلْتَ : ما انسانٌ قَائِمٌ بحَسَنٍ ، ولَوْلَمْ تُقَدِّرْ ذَلِكَ لأَحَلْتَ ، اذْ كُنْتَ لا تَجْعَلُ للقيامِ فَاعِلاً ، وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : ما يَقُومُ بحَسَنٍ وما ضَحِكَ(٢٣١) بحَسَنٍ . فَتَجْعَلُ حَسَناً خَبَراً عن نَفْسِ الفِعْلِ ، وذَلِكَ مُحَالٌ ، فانَّما صَحَّ أنْ تقولَ : ما قَائِمٌ بحَسَنٍ ، لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ التَّقْديرَ : ما انسانٌ قَائِمٌ وما أشْبَهَ ذَلِكَ ، ولا تَقْدُرُ على هذا الاضمارِ في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدَانِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : أإنسانٌ قائِمٌ الزّيدانِ ، كانَ مُحَالاً ، لأنَّ القائِمَ اذَا صَارَ للموصوفِ المذكورِ ، لم يَجُزْ أنْ يكونَ للزّيدانِ ، لأنَّ فِعْلاً واحِداً لا يكونُ لهُ فَاعِلانِ . فَقَدْ رَجَعَ القولُ الى أنَّ قائِماً في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ مُبْتَدَأٌ في اللفْظِ بمنزِلَةِ زَيْدٍ في قولِكَ : زَيْدٌ قائِمٌ وخَبَرٌ في المَعْنَى بمنزِلَةِ قائم في قولِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، والزّيدانِ خَبَرٌ في اللفْظِ ، ومُخْبَرٌ عَنْهُ في المَعْنَى ، ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ الزّيدانِ في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ مَرْفُوعاً(٢٣٢) بالابتداءِ ، أي لأجْلِ أنَّكَ اذا فَعَلْتَ ذلكَ أحتجْتَ الى أنْ تَجْعَلَ قَائِماً خَبَراً عَنْهُ مؤخَّراً في النيّةِ . والخَبَرُ يكونُ على عدةِ المُبْتَدَأِ ، فلا يَكُونُ المُفْرَدُ خَبَراً عن المُثَنَّى . أَلا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ : الزّيدانِ // قائمٌ ولكنْ تقولُ : قائِمَانِ ، وانّما يَكونُ الخَبَرُ على خلافِ المُبْتَدَأِ في الأفرادِ والتّثْنِيَةِ اذا لَمْ

---

(٢٢٨) ب ، ج : لا يتحصل .
(٢٢٩) ب ، ج : الا ترى .
(٢٣٠) ب ، ج : هنا .
(٢٣١) ب ، ج : وما يضحك .
(٢٣٢) ب ، ج : مرفوعين .

يَكُنْ لَهُ كَقَوْلِكَ : الزّيدانِ قائِمٌ أخُوهُمَا ، والزّيدونَ قَائِمٌ غُلامُهُمْ . فَلَوْ كَانَ الزّيدانِ في قولِكَ : أقائِمٌ الزّيدانِ مَرْفُوعَيْنِ بالابتداءِ ، لَوَجَبَ أنْ تقولَ : أقائِمانِ الزّيدانِ ، فَلَمّا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ ، وَجَبَ أنْ يَكُونَ رَفعُهُما بالفاعليةِ كما يكونُ اذا قُلْتَ : أيقومُ الزّيدانِ ؟ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ اسمَ الفاعلِ يَجْري مَجْرَى الفِعْلِ . فانْ قُلْتَ : أقَائِمٌ زَيْدٌ ، جَازَ أنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَدأ ، وقائِمٌ خبراً مُقَدَّماً عليهِ ، لأنَّهُ مُفْرَدٌ مِثْلُ زيدٍ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ قَوْلُهُمْ : كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ [أي مَعَ ضَيْعَتِهِ(٢٣٣)] وكلٌّ(٢٣٤) رُفِعَ بالابتداءِ ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ . وأنْتَ أعْلَمُ ورَبُّكَ ، وحَسُنَ حَذْفُ الخَبَرِ حيثُ طَالَ الكَلامُ ، وكانَ مَعْنَى الواوِ كَمَعْنَى مَعَ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ قَوْلَهُم : كلُّ رَجُلٍ مَرْفوعٌ بالابتداءِ ، وضَيْعَتُهُ مَعْطُوفَةٌ على ذَلِكَ وخَبَرُهُمَا مَحْذوفٌ . والتّقْديرُ : كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ مَشْغُولانِ ، أو مَقْرُونَانِ ، إلاّ أنّهم تَركوا هَذَا الخَبَرَ اذ كانَ(٢٣٥) في الكلامِ دَليلٌ عَلَيْهِ ، وكَانَ المَعْنَى كلُّ رَجُلٍ معَ ضَيْعَتِهِ . والضّيْعَةُ(٢٣٦) هُنَا مَعْنَاها الحِرْفَةُ ، كَذَا حَكَى شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ عن الشّيخِ أبي عليٍّ . وأنْشَدَ : (٢٣٧)

/٤٨/ وقلن : تَرَوَحْ لا يَكُنْ لَكَ ضَيْعَةٌ وَقَلْبُكَ مَشْغُولٌ ، وَهُنَّ شَوَاغِلُهْ(٢٣٨)

---

(٢٣٣) من ب و ج و ط . أبين .

(٢٣٤) ب ، ج : ط . : فكل .

(٢٣٥) ج : اذا كان . سهو .

(٢٣٦) في اللسان (ضيع) ٩٩/١٠ : ضَيْعَةُ الرجل حِرْفَتُهُ وصِنَاعَتُهُ ومَعَاشُهُ ومَكْسَبُهُ . يقال : ماضَيْعَتُكَ أي ما حِرْفَتُكَ .

(٢٣٧) ب ، ج : وأنشد « لجرير » .

(٢٣٨) هذا البيت لجرير كما في ب و ج وديوانه ص ٤٧٨ ومادة (ضيع) من اللسان ١٠٠/١٠ والتاج ٤٣٩/٥ . ورواية الديوان « لا تكن لك ضيعةٌ » فضيعة خبر لتكن واسمها محذوف تقديره هي (أي إمامة) التي وردت قبل ذلك في قوله :

لَقَـد طَـالَ كتماني أمـامَـةَ حبَّهـا فهـذا أوانُ الحُبِّ تبـدو شواكلُـهْ
وقـالَ اللواتي كُنَّ فيـهـا يَلُمْنَني لعـلَّ الهوى يومَ المُغَيزِلِ قـاتلُـهْ
وقلن : تَرَوَحْ لا تكن لك ضيعـة وقلبُكَ مشغولٌ وهنَّ شَواغلُـهْ

=

المَعْنَى لا يَكُنْ لَكَ حِرْفَةٌ وشُغْلٌ مع أنّكَ في هذِهِ الحالِ مِنْ شُغْلِ القَلْبِ ثُمَّ ابْتدأَ فَقَالَ(٢٣٩) : وَهُنَّ شَوَاغِلُهْ ، يَعْنِي النّساءَ ، ولا تَكُونُ الضّيعَةُ هَا هُنَا المَوْضِعَ ، أَلا تَرَى أنّ كُلَّ رَجُلٍ لا [تَكُونُ](٢٤٠) لَهُ ضَيْعَةٌ ولِكُلِّ واحدٍ حِرْفَةٌ ، فكأنَّ المَعْنَى أنَّ الانسانَ تَضِيعُ الأشْيَاءُ كُلُّهَا عِنْدَهُ ، لأَجْلِ ما يَتَعَاطَاهُ من الحِرْفَةِ وَلا يَشْتَغِلُ الاّ بِهَا . ولَفْظُ الحِرْفَةِ(٢٤١) يدلُّكَ على ذَلِكَ اذِ المَعْنَى [أنَّهُ](٢٤٢) يتحرّفُ إليها(٢٤٣) عن غَيْرِهَا .

وأمّا قَوْلُهُم : أنْتَ أعْلَمُ ورَبُّكَ ، فَمُلابَسَتُهُ لِمَا نَحْنُ فيهِ مِنْ حَيْثُ أنَّ أنْتَ مُبْتَدأٌ وأعْلَمُ خَبَرُهُ ، ورَبُّكَ مُبْتَدأ ثانٍ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، المَعْنَى وَرَبُّكَ كافِيكَ . الا أنَّ هذا الخَبَرُ حُذِفَ لطولِ الكَلامِ ، ولأنَّ المَعْنَى أنْتَ أعْلَمُ مَعَ رَبِّكَ ، كَمَا كَانَ ثَمَّ كلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ وَلا يَجُوزُ تَرْكُ هَذَا الخَبَرِ ، لأجْلِ أنَّكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ على ظاهِرِهِ أجْرَيْتَهُ مَجْرَى قَوْلِكَ : أنْتَ وزَيْدٌ أعْلَمُ . أي أعْلَمُ من غيركُمَا ، وذَلِكَ لا يُسْتَطَاعُ فِيما نَحْنُ فيهِ ، اذ لا تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَقولَ : أنْتَ وَرَبُّكَ أعْلَمُ مِنْ غَيْرِكُمَا ، جَلَّ اللهُ وتَعَالَى عَنْ أنْ يكونَ مِثْلَهُ شَيءٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وتَقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعَدَمُ [فَتَعْطِفُ](٢٤٤) العَدَمُ على المُضْمَرِ في سَوَاءٍ . والأحْسَنُ أنْ تُؤكِّدَ(٢٤٥) . وانْ شِئْتَ رَفَعْتَ سَواءً (٢٤٦ فَقُلْتَ : سَواءٌ(٢٤٦) هُوَ والعَدَمُ ، فَيَرْتَفِعُ هو بالابتداءِ والعَدَمُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وسَوَاءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ . »

= والأشكال : الأشباه والنواحي ، والمغيزل : جبل صغير .
ورواية التاج « وقلبَك لاتَشْغَلْ » .

(٢٣٩) ب ، ج : وقال .

(٢٤٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : لا « تكن » . سهو .

(٢٤١) ج : ولفظة الحرفة .

(٢٤٢) من ج : أبين .

(٢٤٣) سقطت « اليها » في ب .

(٢٤٤) من ب و ط . الصواب . وفي الأصل : فعطف . تحريف .

(٢٤٥) ب ، ج : أن تؤكده .

(٢٤٦ - ٢٤٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ سَوَاءً مَصْدَرٌ فَيقومُ مَقَامَ اسمِ الفاعلِ ، كَمَا أنَّ عَدْلاً وصَوْماً كَذَلِكَ . فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ ، فَجَرَرْتَ سَوَاءً ، كَانَ فيهِ ضَميرٌ للرَّجُلِ ، وكَانَ العَدَمُ مَعْطُوفاً على ذلكَ الضَّميرِ . والاختيارُ أنْ تقولَ : سَوَاءٌ هُوَ والعَدَمُ ، لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المُسْتكنَّ والمُتَصلَ اذا // عُطِفَ عَلَيْهِ أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ . أَلا تَرَى الى قَوْلِهِ تَعَالى – (انَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وقَبيلُهُ) – فَسَوَاءٌ بِمَنْزِلَةِ اسمِ فاعلٍ مُفْرَدٍ . كأنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ مُسْتَوٍ(٢٤٨ هُوَ والعَدَمُ والعَدَمُ شَريكُ الرَّجُلِ في الاسْتواءِ كَمَا أنَّ زَيْداً كَذَلِكَ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْتَوٍ٢٤٨) هُوَ وزَيْدٌ ، فانْ رَفَعْتَ سَوَاءً(٢٤٩ فَقُلْتَ : سَوَاءٌ٢٤٩) هُوَ والعَدَمُ ، كانَ هُوَ مُبْتَدأً والعَدَمُ مَعْطُوفاً [عَلَيْهِ](٢٥٠) وسَواءٌ خَبَراً لها مُقَدّماً ، كَقَولِكَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وضَرَبْتُهُ عَمْرٌو ، زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو ضَرَبْتُهُ . وسَوَاءٌ في هَذَا الوَجْهِ مُثَنّى في المَعْنَى ، اذِ التّقْديرُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هُوَ والعَدَمُ مُسْتَوِيَانِ . فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : هُمَا عَدْلٌ . وقَوْلُهُ : وانْ شِئْتَ رَفَعْتَ سَوَاءً ، يَعْني بَعْدَ الاتيانِ بالضّميرِ المُنْفَصِلِ ، لأجْلِ أنَّكَ اذَا لَمْ تَأْتِ بِهُوَ لَمْ تَقْدِرْ على الرَّفْعِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ والعَدَمُ سَوَاءٌ ، كانَ بَاطِلاً لِتَعرّى الكَلامِ مِمّا تَعْطِفُ عَلَيْهِ العَدَمَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ قَوْلُهُم : زَيْدٌ اُضْرِبْهُ ، وعَمْرٌو لا تُكْرِمْهُ ، فَزَيدٌ هَا هُنَا يَرْتَفِعُ(٢٥١) بالابْتِداءِ ، والأحْسَنُ فيهِ النَّصْبُ [فامّا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وزَيْدٌ أضْرِبُهُ(٢٥٢)

---

(٢٤٧) آية ٢٧/الاعراف ٧ .

(٢٤٨ – ٢٤٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٤٩ – ٢٤٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٥٠) من ب و ج . أولى .

(٢٥١) ب ، ط : فزيد يرتفع هاهنا .

(٢٥٢) كذا في ب . وهي في ج : ضَرَبَهُ . تحريف وفي ط : « لم اضربه » .

فالاختيارُ فيهِ الرّفْعُ . ويَجُوزُ فيهِ النَّصْبُ على اضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظّاهِرُ](٢٥٣) .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمَ أنَّ الأمْرَ والنهيَ يكونانِ بالفِعْلِ فَيَنْبَغِي أنْ يَقَعَ الابتداءُ بِهِ فيهما نَحْوَ اضْرِبْ زَيْداً ، ولا تَضْرِبْ عَمْراً ، وزَيْدا اضْرِبْهُ ، وعَمْراً لاتُكْرِمْهُ ، لأنَّكَ اذا نَصَبْتَ أضْمرْتَ الفِعْلَ على شَريطَةِ التّفْسيرِ . حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : أضْرِبْ زَيْداً أضْرِبْهُ ، ولا تَضْرِبْ زَيْداً لا تَضْرِبْهُ(٢٥٤) واذَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، وعَمْرٌو لا تُكْرِمْهُ ، لَمْ يَكُنْ(٢٥٥) هنا اضْمارٌ وكانَ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ هَذَا (٢٥٦) بالمُسْتَحْسَنِ ، لِمَا ذَكَرْنَا منَ أنّ الأمْرَ والنّهْيَ يَجِبُ أنْ يكونَ الابْتِداءُ بِهِمَا (٢٥٧) بالفِعْلِ دُونَ الاسمِ ، لِيَحْصُلَ التّجانُسُ بَيْنَ المَعْنَى واللفْظِ ، فَكَمَا أنَّ المَقْصُودَ الفِعْلُ حَتّى لا يَجُوزَ أنْ يَقَعَ مَوْقِعَهُ الاسمُ ، كَذَلِكَ يَجِبُ أنْ يكونَ مُبْتَدَأً بِهِ مُقَدَّماً في الذّكْرِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الخَبَرُ ، أعْنِي (٢٥٨) : ضُرِبَ زَيْدٌ ، لأنّكَ لَوْ قُلْتَ : لَزَيْدٌ ضَارِبٌ ، فَلَمْ تَأْتِ بالفِعْلِ كَانَ جَائِزاً . ولا يُمْكِنُكَ أنْ تَأْتِيَ بَدَلَ قَوْلِكَ : لا تَضْرِبْ زَيْداً بِجُمْلَةٍ منَ الاسْمِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أنْ يُقَدّمَ الفِعْلُ اذا قُصِدَ الأمْرُ ، ويُوَضِّحُهُ أنّكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، أمكَنَكَ أنْ تَقُولَ بَدَلَهُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، لم يُمْكِنْكَ أنْ تَأتِيَ بَدَلَ أضْرِبْهُ باسمٍ فيهِ مَعْنَى الأمْرِ . فأنْتَ اذاً تُحَاوِلُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، أنَّ تُوقِعَ مَوقِعَ الاسمِ فِعْلاً لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ . وأيْضاً فانَّ الخَبَرَ أصْلُهُ أنْ يَكُونَ مِمّا يَدْخُلُهُ الصّدْقُ والكِذْبُ ، ولَيْسَ الأمْرُ ، والنّهْيُ كَذَلِكَ ، لأنّكَ لا تَقْدِرُ على أنْ تَقُولَ لآمِرٍ أو نَاهٍ : صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ .

غَيْرَ أنَّ قَوْلَهُمْ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، يُتَأَوَّلُ على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنْ يَكُونَ على اضْمارِ القَوْلِ ، كأنَّهُ زَيْدٌ أقولُ فيهِ : اضْرِبْهُ ، واضمارُ القَوْلِ

---

(٢٥٣) ما بين العاضدتين من ب وج . وهو مثبت أيضا في ط . واثباته أولى لأنّ عبد القاهر عرض له في شرحه الآتي

(٢٥٤) ج : لا تضربه . سهو .

(٢٥٥) ب : ولم يكن . سهو .

(٢٥٦) ب ، ج : وليس هو .

(٢٥٧) ب ، ج : فيهما .

(٢٥٨) ب ، ج : أعني « قولك » .

مُسْتَمِرٌّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى – (والمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) –[٢٥٩] أيْ يَقُولُونَ : سَلامٌ[٢٦٠] . وهَذَا في التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ جِدًّا .

والوَجْهُ الثَّانِي : أنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى المَعْنَى ، وذَلِكَ[٢٦١] أنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : أضْرِبْهُ ، أوْجِبُ[٢٦٢] عَلَيْكَ ضَرْبَهُ . واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أوْجَبَ عَلَيْكَ ضَرْبَهُ ، كَانَ خَبَراً . فَلَمّا تُصُوِّرَ فيهِ هَذَا المَعْنَى اسْتُجِيزَ أنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَدأً ، واضْرِبْهُ في مَوْضِعِ خَبَرِهِ . كَمَا كَانَ ضَرَبْتُهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، عَلَى أنَّ – الأكثرَ النَّصْبُ كَمَا ذَكَرَ ، لأنَّ الأمْرَ بَعيدٌ عنِ الخَبَرِيّةِ ، وانْ كانَ يُتَصَوَّرُ فيهِ ما ذَكَرْنَا من مَعْنَى الايجابِ . على أنَّ // هَذَا النَّحْوَ من التَّقْدير يَضْعفُ التَّعَلُّقُ بِهِ من حَيْثُ أنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ قَلْبُهُ ، وهو أنْ يُقَالَ : انَّ الخَبَرَ أيضاً يَصِحُّ أنْ يُقَدَّرَ فيه مَعْنَى الأمْرِ . فاذا قِيلَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أو زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ فَفِيهِ مَعْنَى زَيْدٌ اعرِفْهُ بِهذِهِ الصِّفَةِ . وفي الانقيادِ لِمِثْلِ هذِهِ التَّقديراتِ رَفْعُ الحَقائِقِ وجَعْلُ الأقْسامِ كُلِّها شَرْحاً واحِداً .

---

(٢٥٩) آخر الآية ٢٣ وأوّل الآية ٢٤/ سورة الرعد ١٣ . وتمامها : (جَنّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وأزواجِهِم وذُرِّياتِهِم ، والملائكةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ من كلِّ بابٍ . سَلامٌ عَلَيْكُمْ بما صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدّارِ) .

(٢٦٠) سقطت « سلام » في ب و ج .

(٢٦١) ج : وذاك .

(٢٦٢) ب ، ج : وأوجب . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ : بَابُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ :

خَبَرُ المُبْتَدَأِ عَلَى ضربين[1] : مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ . فالمُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا : اسمٌ لا ضَميرَ فيهِ يَرْجعُ الى المُبْتَدَأِ . والآخرُ ما احْتَمَلَ ضَمِيراً راجعاً الى المُبْتَدَأِ واعرابُهُ اذَا كانَ مُفْرَداً رَفْعٌ . فالأوّلُ كَقَولِنَا : بَكْرٌ غُلامُكَ ، وعَبْدُ اللهِ أخُوكَ ، وهِنْدٌ أمُّ عَمْرٍو . والثّاني ما كانَ فيهِ ضَمِيرٌ يَرْجعُ إلى المُبْتَدَأِ . وذَلِكَ نَحْوَ عَبْدُ اللهِ ضَارِبٌ ، وبَكْرٌ ذَاهِبٌ[2] ، وعَمْرٌو كَرِيمٌ ، وهِنْدٌ حَسَنَةٌ . فَفِي هَذِهِ الأسماءِ ، الجَارِيةِ على الفِعْلِ [نَحْوَ ضَارِبٍ وذَاهِبٍ][3] والصّفاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى المُبْتَدَأِ[4] ، وذَلِكَ الضّمِيرُ مُرْتَفِعٌ بأنّه فَاعِلٌ .

قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ هَذَا الفَصْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَصْلانِ : أحَدُهُمَا : أنْ يُعْلَمَ[5] عَامِلُ الرفع في خَبَرِ المُبْتَدَأِ . والثّاني : أنْ يُعْلَمَ حَدُّ انْقِسامِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ .

الأول : اعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأِ في قولِكَ : زيدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرٌو ذَاهِبٌ[6] هو الثّاني من الجُزْئينِ ، ويعملُ الرّفْعَ[7] فيهِ ما يَعْمَلُ في المبتدأِ والمبتدأُ جَمِيعاً[8] ، اذا قُلْتَ : زَيْدٌ

---

(١) ب ، ج ، ط : « يكون » على ضربين .

(٢) ط : نحو : عبدُ اللهِ ذَاهِبٌ ، وَبَكْرٌ ضَارِبٌ .

(٣) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . أبين .

(٤) ط : الى المبتدأ .

(٥) ب : أن علم . تحريف .

(٦) ب ، ج : وهو ذاهب .

(٧) ب : وعلى الرفع .

ضَارِبٌ ، فانَّ زَيْداً يعملُ فيهِ الرفعَ تَعَرِّيهِ عنِ العواملِ اللفظيةِ(٩) . ثُمَّ أنَّ التعرّيَ ومعمولَهُ الذي هُوَ زَيْدٌ يَعْمَلانِ الرَّفْعَ في خبَرِهِ الذي هُوَ ضَارِبٌ . هَذَا هُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الكِتَابِ(١٠) وجَميعِ أصْحَابِنَا المُحَقّقينَ(١١) . ونَظيرُهُ عِنْدَهُمْ قَوْلُكَ : انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ . وذَلِكَ(١٢) انَّ أنْ يَعْمَلُ الجَزْمَ في الفِعْلِ الأوّلِ الذي هُوَ تَضْرِبُ ، ثُمَّ انَّ أنْ وتَضْرِبُ يَعْمَلانِ جَميعاً في فِعْلِ الجَزَاءِ الذي هُوَ أضْرِبُ . وهَذَا تَشْبِيهٌ حَسَنٌ ، لأجْلِ أنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ يَقْتَضِي فِعْلَ الجَزَاءِ فَلا يَتمُّ تَضْرِبْ الا بأضْرِبْ ، كَمَا أنَّ المُبْتَدَأَ يَقْتَضِي الخَبَرَ فَلا يتمُّ زَيْدٌ الاّ بِضَارِب . وانّما قَالوا : انّ الابتداءَ الذي هُوَ التّعَرِّيّ من العَوَاملِ اللفظيةِ يَعْمَلُ في زيدٍ ، ثُمّ انّهما جَميعاً يَشْتَرِكَانِ في رَفْعِ الخَبَرِ لأجْلِ أنَّ الابتداءَ والمبتدأَ(١٣) لَيْسَا بَشَيْئَيْنِ يُتَصوّرُ انفصالُ أحَدِهِمَا منَ صَاحِبِهِ . واذا اقْتَضَى المُبْتَدأُ الخَبَرَ اقْتَضَاهُ الابتداءُ أيْضاً . واذا اشْتَرَكا في اقْتِضَائِهِ وَجَبَ أنْ يَشْتَرِكَا في العَمَلِ فيهِ ، وَقَدْ مَثّلوا هَذَا بالنارِ والقِدْرِ والمَاءِ وذَلِكَ أنَّ النارَ تَعْمَلُ في القدرِ فَتَحْمَى ثم انّهما جَميعاً يَتَنَاصَرَانِ عَلَى العَمَلِ في الماءِ واحمائِهِ ، فكذَلِكَ التّعريّ يَعْمَلُ في زَيْدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ثُمَّ يَعْمَلانِ جَميعاً في ضَارِبٍ . وهَذَا تَمْثِيلٌ يُقْصَدُ بِهِ التّقْرِيبُ .

وبَعْدُ فانَّ الحقيقةَ تَعُودُ الى أنَّ التّعَرِّيّ منَ العَوَاملِ يَعْمَلُ في المُبْتَدَأِ والخَبَرِ الاّ أنَّهُ يَعْمَلُ في الخَبَرِ بواسِطَةِ المُبْتَدَأِ وبَعْدَ أنْ يَعْمَلَ فيهِ ، منْ حيثُ أنَّ الخبرَ لا يكونُ الا بَعْدَ

---

(٨) أي أن الذي يحدث الرفع في الخبر عاملان مجتمعان أولهما التعري عن العوامل . وهذا العامل ذاته يحدث الرفع في المبتدأ . وثانيهما : المبتدأ وهو معمول التعري .

(٩) ب ، ج : لتعريه من العوامل اللفظية .

(١٠) ذكر سيبويه علاقة المبتدأ والخبر والعامل في المبتدأ في جـ ١ / ص ٧ « باب المسند والمسند اليه » فقال : « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه ، وذلك أنك : اذا قلت عبد الله منطلق ، ان شئت أدخلت رأيت فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ، أو قلت : كان عبد الله منطلقا ، أو مررت بعبد الله منطلقا ، فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة .

(١١) ج : أصحاب المحققين . سهو . وانظر في هذه المسألة مثلا المقتضب ١٢٦/٤

(١٢) ب ، ج : وذاك .

(١٣) ب ، ج : المبتدأ والابتداء .

حصولِ المبتدأ والتّعري من العوامِلِ لا يتمُّ الا بَعْدَ الاتيانِ بالخَبَرِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ، ولَمْ تَجْعَلْ لَهُ خَبراً ، لَمْ يَكُنْ كَلاماً يُعْتَدُّ بِهِ فَيُجْعَلُ لَهُ أعرابٌ . فَلَمّا كَانَ الابتداءُ لا يَسْتَقِلُّ // الاّ بَعْدَ حُصُولِ الجُزْئَيْنِ جَمِيعاً جَازَ أنْ يَعْمَلَ في كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا ، وكَذَا انْ لَمّا كانَ(١٤) يَقْتَضِي الشَّرْطَ والجَوابَ جَازَ أنْ يَعْمَلَ فيهما ، غير أنَّهم جَعَلُوا المُبْتَدَأَ شَرِيكاً للابتداءِ في عَمَلِ الرَّفْعِ في الخَبَرِ لِمَا ذَكَرْتُ من أنَّ الابتداءَ والمُبْتَدَأَ لَيْسا بِشَيْئَيْنِ يُفَارِقُ أحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فاذَا(١٥) كَانَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أنْ يُقَالَ : انَّ المُبْتَدَأَ كالشَّرِيكِ للابتداءِ . وكَذَا انْ لا يَنْفَصِلُ من فِعْلِ الشَّرْطِ اذْ لَوْ قُلْتَ : انْ اذْ تَضْرِبْ(١٦) لَم يَجُزْ وَوَجَبَ [اقترانُ](١٧) أحَدِهِمَا بِصَاحِبِهِ فَلَمّا كَانَ – كَذَلِكَ ثَبَتَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي الجَزَاءَ ، واذَا اقْتَضَيَاهُ مَعاً عَمِلا فيهِ مَعاً .

وأمّا موجبُ كَوْنِ عَلامَةِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ الرَّفْعَ فَمَا ذَكَرْنَا مِنْ مُشَابَهَتِهِ الفَاعِلَ . قَالَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ : خَبَرُ المُبْتَدَأِ جزءٌ منَ الجُمْلَةِ مُفْتَقِرٌ اليهِ فَشَابَهَ الفَاعِلَ(١٨) ، وقوّى ذَلِكَ بأنَّه الجزءُ الثّاني من الجُمْلَةِ ، كَمَا أنَّ الفَاعِلَ كَذَلِكَ أَلا تَرَى أنَّ مَرْتَبَةَ مُنْطَلِقٌ بَعْدَ زَيْدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَمَا أنَّ مَرْتَبَةَ الفَاعِلِ بَعْدَ الفِعْلِ . فَزَيدٌ في قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، بَعْدَ قَامَ لا قَبْلَهُ . (١٩ فالّذي أوْجَبَ لَهُ أنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً غَيْرُ الذي عَمِلَ الرَّفْعَ فيهِ١٩) وذَلِكَ انَّ مُشَابَهَتَهُ للفاعلِ أوْجَبَتْ (٢٠ أنْ تَكُونَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِعَامِلٍ٢٠) . ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ العَامِلُ ما وَصَفْنَا منَ الابتداءِ والمُبْتَدَأِ ، كَمَا أنَّ مُشَابَهةَ يَفْعَلُ وأخَوَاتِهِ للاسمِ أوْجَبَتْ أنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِلافٌ آخَرُ باختلافِ العَوامِلِ .

وتِلْكَ العوامل(٢١) ثَلاثَةُ أشياءَ : عامِلُ الرَّفْعِ : وُقُوعُهُ موقعَ الاسمِ ، وعاملُ

---

(١٤) سقطت «كان» في ب و ج .

(١٥) ب ، ج : واذا .

(١٦) ب ، ج : ان أو تضرب .

(١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «افتراق» . تحريف .

(١٨) ب ، ج : فأشبه الفاعل .

(١٩ – ١٩) بدله في ب و ج عبارة فيها ارتباك ، ونصها : «فالذي أوجب له أن تكون علامته الرفع فيه .

(٢٠ – ٢٠) بدله في ب و ج «أن تكون علامته الرفع بعامل» .

(٢١) ب ، ج : ثم كانت تلك العوامل .

النَّصْبِ لَنْ[٢٢] ، وعَامِلُ الجَزْمِ : لَمْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَا غيرَ أنَّا أعَدْنَاهُ هُنَا لايضاحِ المَقْصُودِ في رَفْعِ خَبَرِ المُبْتَدأ ، فاعْرِفْهُ ، فَهُوَ جُمْلَةٌ ما يُحْتَاجُ الى ذِكْرِهِ في الفَصْلِ الأوّلِ .

الفَصْلُ الثّاني . وَهُوَ مَعْرِفَةُ انْقِسامِ[٢٣] خَبَرِ المُبْتَدأ .

اعْلَمْ أنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ يَكُونُ مُفْرَداً وجُمْلَةً ، وأصله أن يكون مفرداً . والمُفْرَدُ هو الجزءُ الوَاحِدُ الذي هُوَ نحو أخوكَ وضَارِبٌ وخَارِجٌ . والجُمْلَةُ ما كَانَ جُزْئَيْنِ نَحْوَ ضربَ أبوهُ ،[٢٤] وأخوهُ مُنْطَلِقٌ . ويَأْتيكَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ بَعْدُ .

فالمُفْرَدُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يَكُونَ اسماً مَحْضاً غيرَ صِفَةٍ كأخوكَ وغلامُكَ وأمُّ عَمْرٍو وزَيْدٌ وعَمْرٌو . تقولُ : زَيْدٌ أخُوكَ ، فيكونُ زَيْدٌ مُبْتَدأً ، وأخُوكَ خَبَرُهُ ، وكَذَا بَكْرٌ غُلامُكَ ، وهَذَا زَيْدٌ ، وغُلامي بَكْرٌ . لأنَّ الأولَ مِنَ الجُزْئَيْنِ في جَميعِ ذَلِكَ مُبْتَدأٌ ، والثّاني خَبَرٌ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصِفَةٍ ، ألَا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ أمٍ وَلا برَجُلٍ بكرٍ . واذَا كَانَ عَارِياً من الوَصْفِيَةِ كَانَ خَالِياً منَ الضّميرِ . فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ غُلَامُكَ ، لَمْ يَكُنْ في غلامِكَ ضَميرٌ يَعُودُ الى زَيْدٍ نحوَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ غُلامُكَ هُوَ ، مُعْتَقِداً [أنّ هُوَ][٢٥] تَأْكِيدٌ للضّميرِ[٢٦] في غُلامِكَ ، كَمَا يَكُونُ في الفِعْلِ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ . لأنَّ غُلامَكَ أسْمٌ مَحْضٌ ، كأَسَدٍ وثَوْرٍ وثَوْبٍ ، فَلا يَحْتَمِلُ الضّميرَ ، فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ غُلامُكَ ، قِيلَ أنَّهُ هُوَ هُوَ بمَعْنَى أنَّ زَيْداً هُوَ الغلامُ ، والغُلامَ هُوَ زَيْدٌ . بدلالةِ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَقَعُ مَوْقِعَ صَاحِبِهِ ، ألا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : جَاءني غُلامُكَ ، بمنزلةِ قَوْلِكَ : جَاءَني زَيْدٌ . وقَوْلُكَ : جَاءَني زَيْدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : جَاءَني غُلامُكَ ، ويُقَالُ لَكَ : مَنْ غُلامُكَ ؟ فتقولُ : زَيْدٌ ، كَمَا يُقَالُ : مَنْ زَيْدٌ تقول غلامي ،[٢٧] // فكلُّ

---

(٢٣) ب : أقسام .

(٢٤) ب ، ج : ضرب أخوه .

(٢٥) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « أنه » تحريف .

(٢٦) ب ، ج : لضمير .

(٢٧) كذا في ب . وفي ج : « من ، غلامي . سهو . والعبارة وما قبلها غير مقروءة في الأصل .

شَيءٍ[٢٨] قيلَ فيهِ هُوَ هُوَ ، فاعلمْ أنَّ المَقْصُودَ ما ذَكَرْنَا من أنَّ الاسمَ الأولَ ينوبُ عن الثاني ، فَهَذَا هو القِسْمُ الأوّلُ من خبرِ المبتدأِ المُفْرَدِ .

القِسْمُ الثّاني : وهُوَ مَا كَانَ صِفَةً نَحْوَ ضَارِبٍ وحَسَنٍ وشَدِيدٍ وكَرِيمٍ . أَلا تَرَى أنَّكَ تَقولُ[٢٩] مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ وحَسَنٍ وشديدٍ ، فَتَصِفُ بجميعِ ذَلِكَ . فَهذِهِ الأسماءُ اذَا كانَتْ أخْبَاراً كانَ فيها ضَميرٌ يَعودُ الى المُبْتَدَأ ، فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرٌو حَسَنٌ ، وبَكْرٌ كَرِيمٌ ، كَانَ في كلِّ واحدٍ من ضَارِبٍ وحَسَنٍ وكَرِيمٍ ذِكْرٌ راجعٌ الى الاسمِ الذي قَبْلَهُ ، وتُؤكدُ ذلكَ الضميرَ فتقولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ هُوَ ، وعَمْرٌو حَسَنٌ هُوَ ، كما تقولُ : زَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ ، فهذهِ الأسماءُ تَضَمَّنَتِ الضميرَ لأجْلِ أنّها بمنزلةِ الفِعْلِ ، وأصلُ احتمالِ الضميرِ للفِعْلِ ، لأجْلِ أنَّهُ لَيْسَ بِسِمَةٍ لشيءٍ يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ[٣٠] ، وانّما يَصحُّ مَعْنَاهُ بَعْدَ أنْ يُسْنَدَ الى غَيْرِهِ ، فَلا يكونُ لِضَرَبَ فائدةٌ ما لم تَسْنِدْهُ الى زَيْدٍ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ . فَلَمّا كَانَ كَذَلِكَ ، ثمَّ تَقَدّمَ عليهِ ذِكْرُ الاسم ، وَجَبَ أنْ يُضْمَرَ فيهِ وذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ . وذاكَ أنَّكَ لَمّا ابْتَدأْتَ فَذَكَرْتَ زَيْداً ، ثمّ جِئْتَ بَعْدَهُ بِضَرَبَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من أنْ[٣١] تنويَ فيهِ ضَميراً لَهُ . اذْ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ قَصَرْتَهُ على زَيْدٍ ، وكَانَ غيرَ مُخْتَصٍّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ . ثُمّ أنَّ الفِعْلَ يَحْتَاجُ الى فَاعِلٍ ، وزَيْدٌ اذَا تَقَدّمَ لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً لَهُ . واذَا خَلا مِنْ ضَمِيرِهِ بَقِيَ بلا فَاعِلٍ .

وكَذَا اذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ اضْرِبْ ، تُضْمِرُهُ في اضْرِبْ . اذْ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَمْ يَكُنْ هُوَ بِذَلِكَ الفِعْلِ أوْلَى مِنْ غَيْرِهِ . ويَتَّضِحُ ذَلكَ بأنَّكَ تقولُ في الاثنينِ : الزَّيدانِ ضَرَبَا ، ويا زَيْدَانِ [٣٢ أضْرِبا ، فَتَأْتِي بِلَفْظٍ ، وهُوَ الأَلِفُ ولا تَقُولُ : الزَّيدانِ ضَرَبَ ، ويا زَيْدانِ٣٢] أضْرِبْ . فَلَو لَمْ يَكُنْ في حَالِ الافرادِ مُتَضَمِّناً لضميرٍ يُتصورُ بِقَوْلِكَ هُوَ وأنْتَ ، لَمْ تَأْتِ في حالِ التّثْنِيَةِ بالألفِ .

---

(٢٨) ب ، ج : وكل شيء .
(٢٩) ب ، ج : ألا تَرَاك تقول .
(٣٠) ج : مستقل بنفسه .
(٣١) سقطت «ان» في ج .
(٣٢-٣٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

ولَيْسَ كذلكَ الاسْمُ ، لأنَّهُ يُوضَعُ على شيءٍ ويكونُ دَالاً على مَعْنًى في نَفْسِهِ . ألا تَرَى أنَّ الرَّجلَ يدلُّ على الصّورةِ المَخْصُوصَةِ ، ولَيْسَ تِلْكَ الصورةُ بحَدَثٍ يَحْدثُ من نَحْوِ زَيْدٍ وعَمْرٍو فيجبُ اسنادُهُ الى غَيْرِهِ ، كَمَا كَانَ ضَرَبَ وقَتَلَ خَبَراً عن حَدَثٍ وشَيءٍ خَارِجٍ منَ العَدَمِ الى الوجُودِ ، فَكَانَ يَحْتَاجُ الى شَيءٍ مَتْبُوعٍ يُنْسَبُ ويُسْنَدُ اليهِ ، وانّها[٣٣] يَحْتَمِلُ الضّميرَ منَ الأسماءِ مَا كانَ بمنزلةِ الفِعْلِ ، ومُتَضَمّناً لِمَعْنَاهُ ، وذَلِكَ كَضَارِبٍ وقَائمٍ وحَسَنٍ وكَريمٍ . ألا تَرَى أنَّكَ اذَا قُلْتَ : بَكْرٌ ضَارِبٌ ، فَقَدْ أخْبَرْتَ عنه بالضَّرْبِ ، ولَيْسَ الضّارِبُ بلَفْظٍ دَالٍّ على شَيءٍ هُوَ أصْلٌ في نَفْسِهِ غيرُ مُفْتَقِرٍ الى أنْ يَرْجعَ ويُسْنَدَ الى غَيرِهِ[٣٤] كَمَا يدلُّ الثّوبُ عَلَى شَيءٍ لَيْسَ بتَابعٍ لِغَيْرِهِ . والضّرْبُ لابُدَّ لَهُ من فَاعلٍ ، وكَذَا الحُسْنُ لا بُدَّ لَهُ من مَوْصُوفٍ . فاذَا قُلْتَ : ضَارِبٌ وحَسَنٌ ، لم يَسْتَقِلاَّ بأنْفُسِهِمَا ، وكَانَا تَابِعَيْنِ لنحوِ زَيدٍ وعَمْرٍو ، كَمَا يَتْبَعُ ضَرَبَ وحَسُنَ في قَوْلِكَ : حَسُنَ زَيْدٌ وضَرَبَ عَمْرٌو ، واذَا كانَ كذلكَ وتَقَدَّمَ ذِكْرُ المَنْسُوبِ اليهِ[٣٥] نَحْوَ زَيْدٍ في قَوْلِكَ :[٣٦] زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وعَمْرٌو حَسَنٌ ، وَجَبَ أنْ تُضْمِرَهُ في هَذَا التّابعِ المَنْسُوبِ اذْ لَوْ تَجْعَلْ في ضَارِبٍ ضَمِيراً لزيدٍ ، لَمْ تَكُنْ خَصَصْتَهُ بهِ . ولَيْسَ كَذَا بَكْرٌ وزَيْدٌ اذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ ، وأخُوكَ بَكْرٌ ، لأجْلِ أنَّهُ لا يَكُونُ // في زَيْدٍ ضَميرٌ يَعُودَ الى هَذَا . اذْ لَيْسَ هُوَ بلَفْظٍ دَالٍّ عَلَى حَدَثٍ وصِفَةٍ ، كَمَا كَانَ ضَارِبٌ وَحَسَنٌ . فَيَجبُ أنْ تُضْمِرَ فيهِ ما يَتَقَدّمهُ ، وانّما هُوَ دَليلٌ على شَخْصٍ مَعْلومٍ ، غَيْرَ أنَّ غَرَضَكَ في قولِكَ : هَذَا زَيْدٌ ، أنْ تُعَرّفَ المُخَاطبَ أنَّ الذي قَد حَضَرَهُ ، هو الانسانُ الّذي عَرّفَهُ بأنَّهُ يُسمّى بزَيدٍ[٣٧] ولَسْتَ تُخْبِرُهُ بحصولِ حَدَثٍ كما يَكونُ ذلكَ اذا قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ ، فتضمرُ هَذَا في ضَارِبٍ ، حَتّى كأنّكَ قُلْتَ : هَذَا ضَارِبٌ هُوَ .

وكَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ أخُوكَ ، لأنَّ اللفظةَ التي هي أخُوكَ دليلٌ على الشّخْصِ الذي يَدلُّ عليهِ زَيْدٌ . ولَيْسَ مَعْنَاهَا الدلالةَ على فِعْلٍ ، كَمَا كَانَ مَعنى ضَارِبٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لم يَجُزْ أنْ يُقَالَ : انَّ فيهِ ضَميراً لزيدٍ ، لأنَّهُ هُوَ زَيْدٌ ، والشيءُ لا يُضْمَرُ في اللفظِ

---

(٣٣) ب ، ج : فانما .
(٣٤) ج : ويستند الى ضميره .
(٣٥) ج : الينا . سهو .
(٣٦) ب ، ج : نحو قولك .
(٣٧) ب ، ج : يسمى زيدا .

الذي هُوَ دَليلٌ عليهِ . ولَوْ جَازَ ذَلكَ لجَازَ أنْ تقولَ : أنّ زَيداً يُضْمَرُ في زَيْدٍ . فانْ قُلْتَ : زَيدٌ مؤاخيكَ(٣٨) ، كانَ فيهِ ضَميرٌ ، لانَّ المَعْنَى مؤاخٍ لَكَ . فهوَ اخبارٌ عن فِعْلٍ يَقْتَضِي مَتْبُوعاً يُسْنَدُ اليهِ ويُجْعَلُ لَهُ . ولا بدَّ منْ أنْ تُضْمرَ زيداً فيهِ . وعلى ذَا يَجْرِي البابُ فاشْحَذْ لَهُ غَرْبَ ذِهْنِكَ فانَّ فيهِ أدْنَى غُموضٍ .

ومَعْنَى قَوْلِهِ : في هذهِ الأسماءِ الجاريةِ نحوَ ضاربٍ وذَاهبٍ والصّفَاتِ المشبهةِ بهَا ضميرٌ يَعودُ الى المُبْتَدَأِ وذَلِكَ الضّميرُ مُرْتَفِعٌ بأنَّهُ فاعلٌ » . أنَّ نحوَ ضَاربٍ على وَزْنِ يَضْربُ في الحَرَكَةِ والسّكونِ هَذَا(٣٩) يَعْني اذَا قِيلَ : جَارٍ على الفِعْلِ والصّفاتِ المشبهةِ بهَا ، أيْ بالأسماءِ الجاريةِ نَحْوَ حَسَنٍ وشَديدٍ ، لأنَّكَ تقولُ : حَسَنٌ وحَسَنَانِ وحسَنونَ ، كَمَا تقولُ : ضَاربٌ وضَاربانِ وضَاربونَ . ولذلكَ(٤٠) بَابٌ يُشْرَحُ فيهِ . وقَالَ : انَّ الضّميرَ مرتفعٌ بأنّهُ فاعِلٌ ، لأجْلِ أنَّ الضّربَ قَدْ جُعِلَ فِعْلاً لضميرِ زيدٍ في قَوْلِكَ : زَيدٌ ضَاربٌ . ألا تَرَى أنّه بمنزلةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْربُ . فَيَضْربُ للضّميرِ المُسْتكنِّ فيهِ(٤١) ، لأنَّ ذلكَ الضميرَ قَامَ مَقَامَ زَيدٍ ، فكَمَا أنّكَ اذَا قُلْتَ : يَضْربُ زَيْدٌ ، كانَ زَيدٌ فَاعلاً مرفوعاً بيَضْربُ ، كَذَلِكَ ضَميرُهُ قائمٌ مقامَهُ بهذِهِ المنزلةِ في قَولِكَ : زَيْدٌ يَضْربُ . ولا يَكُونُ يَضْربُ مُسْنداً الى زَيْدٍ ورافِعاً لَهُ لِمَا ذَكَرْنَا من أنّه لا يقالُ : الزّيدانِ يَضْربُ ، فَلو كَانَ يَجُوزُ أنْ يَرْفَعَ الفعلُ اسماً مُتَقدّماً عليهِ لَوَجَبَ أنْ يجوزَ الزّيدانِ يَضْربُ . فَلَمّا لَمْ يَجُزْ ذلكَ ووَجَبَ (٤٢) أنْ تَقولَ : الزّيدانِ يَضْربانِ ، عَلِمْتَ أنّ يَضْربُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَضْربُ ، مُتَضَمّنٌ بازاءِ الألفِ في يَضْربانِ ضَميراً راجعاً الى زَيْدٍ مَرْفوعاً بأنَّهُ فاعِلٌ . واذَا [تَقَرَّرَ] (٤٣) ذَلِكَ في يَضْربُ ، ثَبَتَ في ضَاربٍ ، لأنَّهُ بمَنْزِلَتِهِ وكَذَا حَسَنٌ وشَديدٌ ، لأنَّ جَميعَ ذَلِكَ صِفَاتٌ فهيَ تَقْتَضِي شَيْئاً تُسْنَدُ اليهِ . واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ حَسَنٌ ، لَمْ يَكُنْ في الكلامِ ما تستندُ حَسَناً اليهِ غير ضميرِ زَيدٍ ، اذ زيدٌ قد ارتفعَ بالابتداءِ وتَقَدّمَ عليهِ ، ولَو كَانَ فاعِلاً لحَسَنٍ

---

(٣٨) ج : فهو أخوك . تحريف .

(٣٩) سقط « هذا » في ج .

(٤٠) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(٤١) سقطت « فيه » في ج .

(٤٢) كذا في ب ، ج : الصواب . وفي الأصل « وجب » سهو .

(٤٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تقدر » تحريف .

لوَجَبَ أنْ يَقَعَ بَعْدَهُ وقوعَ أخوهُ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أخوهُ ، وزَيدٍ حَسَنٍ أخوهُ ، لأنَّ أخوهُ مرفوعٌ بِحَسَنٍ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« ويدلُّ على تَضَمّنِ هذهِ الأسماءِ لهذَا الضّميرِ الذي وَصَفْتُ من(٤٤) قَوْلِهم : مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ(٤٥) ، ومَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعونَ ، فلولا أنَّ في عَرَبٍ ضميراً مرفوعاً يعودُ الى الموصوفِ لَمَا جَازَ(٤٦) أنْ يُرْفَعَ(٤٧) أجمعونَ ، لأنَّهُ ليسَ في هذا الكلامِ شيءٌ يَصحُّ أن يُحملَ عليهِ أجمعونَ غيرَ هذَا الضميرِ .

وقَالوا : مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ(٤٨) كلُّهُ ، كأنَّهُ قَالَ(٤٩) : مَرَرْتُ بقاعٍ خَشِنٍ(٥٠) كلُّهُ ، أو صَلْبٍ كلُّهُ » .

// قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ الشيخَ أبا عليٍ استدلَّ على أنَّ في ضَاربٍ . وقائمٍ وحَسَنٍ وشَديدٍ ضميراً يعودُ الى زَيْدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ حَسَنٌ وعَمْرٌو شَدِيدٌ بقولِهم : مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ اجمعونَ . وذَاكَ أنَّ عَرَب جمعُ عربيٍّ ، على حدِّ قولِهم : رُومِيٌّ وروم ، وزَنْجِيٌّ وزَنْجٌ ، وسِنْدِيٌّ وسِنْدٌ ، يكونُ سقوطُ ياءى النّسَبِ(٥١) دليلاً على الجَمْعِ ، كَمَا يكونُ سقوطُ التّاءِ كذلكَ في قَوْلِهمْ : تَمْرَةٌ وتَمْرٌ . فَعَرَبٌ صِفَةٌ لقومٍ ، بمنزلةِ حَسَنٍ في قولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ . فكلُّ ما ثَبَتَ في عَرَبٍ ثَبَتَ في حَسَنٍ وضَارِبٍ وما أشْبَهَ ذَلِكَ .

---

(٤٤) « من » سقطت في ج و ط . واستبدلت في ب بكلمة « نحو » .

(٤٥) ط : مررت بقوم ضارب أبوهم .

(٤٦) ط : ماجاز .

(٤٧) ط : أن يرتفع .

(٤٨) في اللسان (عرفج) ١٤٧/٣ : العَرْفَجُ والعِرْفَجُ نبت وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرْفَجَةٌ . وقيل هو من شجر الصيف ، وهو لين أغبر له ثمرة خشناء كالحَسَكِ .

(٤٩) ط : كأنهم قالوا .

(٥٠) سقطت « خشن » في ج . وهي في الأصل في موضع من الصفحة غير مَقْروءٍ .

(٥١) ج : ياء النسب .

فالدليلُ على أنَّ عَرَباً قد استترَ فيهِ ضميرٌ مرفوعٌ عائدٌ الى القوم ، أنَّ أجمعونَ اسم يأْتي للتأكيدِ ولا يكونُ الاّ تَابعاً لشيءٍ ، كقَوْلِهم : جَاءني القومُ أجمعونَ ، وَرَأَيْتُ القومَ أجْمَعِينَ ، ومَرَرْتُ بالقومِ أجمعين ولا يَلي العواملَ ، أعني أنَّهُ لا يعملُ فيهِ عاملٌ على غيرِ طريقِ التَّبَعِ ، فلا تقولُ : جاءني أجمعونَ ، ورَأَيْتُ أجمعينَ ، ومَرَرْتُ بأجمعينَ . فاذَا كانَ أجمعونَ يَقْتَضِي شَيْئاً يجري عليهِ ويَتبعُهُ ولَمْ يَكُنْ في قَوْلِهم : مَرَرْتُ بقومٍ عربٍ أجمعونَ ، شَيءٌ مرفوعٌ يُجْعَلُ أجمعونَ تأكيداً لَهُ وجَارياً عليهِ ، عَلِمْتَ أنّ في عَرَبٍ ضميراً مرفوعاً بأنّهُ فاعِلٌ ، هذِهِ الصفةُ بمنزِلَةِ غلمانِهم ، اذا قلتَ مررْتُ بقومٍ عربٍ غِلمانُهم . فأجمعونَ جارٍ على ذلكَ الضّميرِ ، فكأنّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بقومٍ عربٍ هم أجمعونَ ، فأجريتَ أجمعونَ تأكيداً على الضّميرِ الذي هُوَ هُمْ . لأنَّ هَذَا المنفصلَ بمنزلةِ ذلكَ الضّميرِ(٥٢) الذي لا يظهرُ الى اللفظِ . فقد عَادَ قولُكَ : مَرَرْتُ بقومٍ عربٍ أجمعونَ ، الى أانه يُنزّلُ منزلةَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ غِلمانُهُم أجمعونَ . فكَما أنَّ غِلمانَهُمْ مرفوعٌ بِعَرَبٍ وفاعِلٌ لَهُ ، كَذَلِكَ الضّميرُ الجاري عليهِ أجمعونَ مرفوعٌ بهِ عَلَى أنَّهُ فاعِلٌ .

واذَا تَقَرَّرَ أنَّ في عَرَبٍ ضَميراً على ما وَصَفْنَا ، عَلِمْتَ أنَّ الحُكْمَ في جَميعِ ما يكونُ صِفَةً في المَعْنَى أنْ يَتَضَمَّنَ ضميراً عائداً الى ما قَبْلَهُ فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وقَوْمُكَ عَرَبٌ ، وأخُوكَ حَسَنٌ ، كَانَ كُلُّ واحِدٍ من هذِهِ الأخبارِ مُحْتَمِلاً ضَميراً يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ الذي قَبْلَهُ ، لأنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ والمَوْصُوفِ في أنَّهُ اذَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أضْمِرَ فيما تَعَلَّقَ بِهِ ، فَضَارِبٌ يَتَعَلَّقُ بِزَيدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، بالضّميرِ المُستكن فيهِ . كَمَا أنَّ عَرَباً يتعلَّقُ بقومٍ في قَوْلِهم : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ ، بتقديرِ ضَمِيرِ هِمْ فيهِ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ولَمَّا كَانَ اسمُ الفاعلِ يتضمّنُ هَذَا الضميرَ الذي ذَكَرْتُ ولَمْ يَكُنْ [كالضّميرِ الذي في الفِعْلِ](٥٣) في البَيَانِ والظّهورِ [الّذي في اللّفْظِ](٥٤) بالعَلاماتِ المَصُوغَةِ(٥٥)

---

(٥٢) ب ، ج : ذلك المضمر .

(٥٣) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وهو الصواب . والعبارة في الأصل « ولم يكن كالفعل » . سهو .

(٥٤) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وهو أبين .

(٥٥) ط : الموضوعة

للمضمرينَ ، أبرزوه اذْ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وذلكَ نَحْوَ[٥٦] هندٍ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ . فَهِنْدٌ تَرْتَفِعُ بالابتداءِ ، وزَيْدٌ ابتداءٌ ثَانٍ ، وضَارِبَتُهُ لِهِنْدٍ ، وقَدْ جَرَتْ خَبَراً على زَيْدٍ[٥٧] فَقَدْ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ اذ هِيَ[٥٨] لِهِنْدٍ وقَدْ جَرَتْ خَبَراً على زَيْدٍ فلذلِكَ أَبْرَزْتَ الضميرَ في ضَارِبَتُهُ[٥٩] وهُوَ هِيَ في قولِكَ : ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فهِيَ هذهِ تَرْتَفِعُ بأنّها الفاعِلَةُ .[٦٠]

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ :[٦١]

اعلَمْ أنَّ مَعْنَى قولِهِ : لمّا كانَ اسمُ الفاعلِ يَتَضَمَّنُ هَذَا الضميرَ ، لَمْ يَكُنْ كالفِعْلِ[٦٢] في البِنْيانِ والظهورِ بالعَلاماتِ المَصُوغَةِ للمُضْمَرِينَ // انَّ اسمَ الفاعلِ أنْ يكونَ[٦٣] الضّميرُ فيهِ مُسْتَكِنّاً ، سواءٌ كانَ الفاعِلُ مُخَاطَباً أوْ مُتَكَلِّماً أو غَائِباً . تَقولُ : أنَا ضَارِبٌ ، وأنْتَ ضَارِبٌ ، وهُوَ ضَارِبٌ ، فَتَجِدُ اللفْظَ واحِداً وانْ كانَ في التّقديرِ مُخْتَلِفاً ، وهو أنَّ الضَّميرَ في قولِكَ : أنَا ضَارِبٌ للمُتَكَلِّمِ ، وفي أنْتَ ضَارِبٌ للمُخَاطَبِ ، وفي زَيْدٌ ضَارِبٌ للغَائِبِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الفِعْلُ ، لأنَّ الفِعْلَ يَلْحَقُهُ علاماتٌ مُخْتَلِفَةٌ تَدُلُّ على اختلافِ هذهِ الأَحْوالِ[٦٤] ألا تَرَاكَ تقولُ : أنْتَ فَعَلْتَ في المُخَاطَبِ ، وأنا فَعَلْتُ في المُتَكَلِّمِ ، وزَيْدٌ فَعَلَ في الغَائِبِ ، فَلَفْظُ فَعَلْتَ غَيْرُ لَفْظِ فَعَلْتُ ، ولَفْظُ كلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ لَفْظِ فَعَلَ الكائنِ للغَائِبِ . فاذَا قِيلَ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أو ضَرَبْتُهُ ، فُصِلَ بَيْنَ الأحْوالِ ، فَيُعْلَمُ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ ، بِضَمِّ التّاءِ أنَّ الفِعْلَ لَكَ أيّها المُتَكَلِّمُ ، واذا قُلْتَ : ضَرَبْتَهُ ، بِفَتْحِ التّاءِ ، أنَّ الفِعْلَ للمُخَاطَبِ . واذَا قُلْتَ : ضَرَبَهُ ، أنّ الفِعْلَ لِزَيْدٍ .

ولَيْسَ كَذَلِكَ اسمُ الفَاعِلِ ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غلامَهُ أو ضَارِبُهُ ،

---

(٥٦) ب ، ج ، ط . نحو « قولهم » .
(٥٧) ج ، ط : وقد جرى على زيد
(٥٨) ط : اذ هو .
(٥٩) ط : فلذلك أظهرت الضمير الذي كان في ضاربته .
(٦٠) ط : فهي ترتفع بأنها فاعلة .
(٦١) هذه عبارة ج وهي أقرب الى الأصل . وفي ب : قال الشيخ أيده الله .
(٦٢) ج : لم يكن الفعل تحريف .
(٦٣) ب ، ج : ان اسم الفاعل يكون .
(٦٤) ب ، ج : تدل على الأحوال .

تُعيدُ الهاءَ الى شيءٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ ، لَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ الاّ أنَّ الفِعْلَ لزيدٍ [أنّهُ(٦٥)] قَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ ، فَلا شيءَ هُنَا أولى بهِ مِنْهُ ، فاذَا كانَ الفِعْلُ لِغَيْرِ زَيْدٍ (٦٦ وَجَبَ أنْ يَظْهَرَ ضَميرُ صَاحِبِ الفِعْلِ يَنْتَفِي اللَّبْسُ٦٦) ، فَيُقَالُ إذَا كَانَ الفِعْلُ للمُخَاطَبِ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أنْتَ ، وزَيْدٌ ضَارِبُهُ أنا ، اذَا كانَ للمُتكلِّم ، وزَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ ، اذا كانَ لِغَيْرِهِ مِمّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، كَقَوْلِكَ : عَمْرٌو وزَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ في الفِعْلِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أنَّ الفِعْلَ تَلْحَقُهُ علاماتٌ تُفَرِّقُ بَيْنَ المُخَاطَبِ والمُتكلِّم ، نَحْوَ ضَرَبْتَهُ وضَرَبْتُهُ . وكذا المُضَارِعُ(٦٧) لأنَّكَ تَقولُ : زَيْدٌ أضْرِبُهُ ، وعَمْرٌو تَضْرِبُهُ ، وعمروٌ يَضْرِبُهُ ، فيكونُ فِعْلُ المُتكلِّمِ غَيْرَ فِعْلِ المُخَاطَبِ . وفِعْلُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا غَيْرَ فِعْلِ الغَائِبِ ، فَلا يَلْتَبِسُ كَمَا يَلْتَبِسُ في اسمِ الفاعلِ ، فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ(٦٨) أضْرِبُهُ ، لَمْ يَسْبِقْ الى قَلْبِ المُخَاطَبِ أنَّ الفِعْلَ لِزَيدٍ ، لأنَّكَ لا تقولُ : أفْعَلُ ، في الغَائِبِ ، وانّما تَقولُ : يَفْعَلُ . واذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ ، كانَ مُقْتَضَى الظّاهِرِ أنَّ الفِعْلَ لِزَيْدٍ ، لأنَّهُ مُسْنَدٌ اليهِ ، وَلَيْسَ في لَفْظِهِ عَلامَةٌ تَدُلُّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ . فاذَا كانَ الفِعْلُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ أنْ يَبْرُزَ ضَميرُ صَاحِبِ الفِعْلِ ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أنَا وأنْتَ(٦٩) ، وكَذَا عَمْرٌو ، وأخُوهُ ضَارِبُهُ هُوَ ، اذاً جَعَلْتَ الفِعْلَ لِعَمْرٍو ، لأنَّكَ لو لَمْ تُبْرِزْ الضّميرَ لَظُنَّ أنَّ الفِعْلَ لِمَنْ جَرَى(٧٠) اسْمُ الفَاعِلِ عَلَيْهِ خَبراً وهُوَ أخوهُ . وهَذَا الأبْرازُ يكونُ(٧١) في الفِعْلِ أيْضاً ، وذَلكَ قَولُكَ : زَيْدٌ أخوهُ يَضْرِبُهُ هُوَ ، اذَا جَعَلْتَ الفِعْلَ لِزَيْدٍ ، لأنَّكَ لَوْ لَمْ تُبْرِزْ لالْتَبَسَ .

وعَلَى هَذَا بُنِيَ المَسْأَلَةُ التي هِيَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، لأنَّ هِنْداً مُبْتَدأٌ ، وزَيْداً مبتدأٌ ثانٍ ، وضَارِبَتُهُ خَبَرُ(٧٢) زَيْدٍ ، والفِعْلُ لِهِنْدٍ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الفاعلِ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ . أَلا تَرَى أن الضَّرْبَ لِهِنْدٍ ، وهُوَ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ

---

(٦٥) من ب . الصواب .

(٦٦ - ٦٦) العبارة في ج : وجب أن تُظهرَ صاحب الفعل لتنفي اللبس .

(٦٧) ب ، ج : وكذلك المضارع .

(٦٨) ج : زيدا .

(٦٩) ب ، ج : وأنت .

(٧٠) ب ، ج : جرت . تحريف .

(٧١) ب ، ج : أن يكون . سهو .

(٧٢) كذا الصواب . وفي النسخ « خبره » تحريف .

أنا ، في أنّكَ أبْرَزْتَ ضَميراً لِمُتَكلِمٍ لِمَا كانَ اسمُ الفَاعِلِ الذي هُوَ ضَارِبُهُ[٧٣] وكَانَ جَارياً علَى زَيْدٍ خبَراً وبَيْنَهُمَا فَصْلٌ . ذَلِكَ أنَّكَ[٧٤] لَوْ قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ ، ولَمْ تَقُلْ : هِيَ ، عُلِمَ أنَّ زَيْداً لاحظَّ لَهُ في الفِعْلِ ، اذْ لا تَقولُ : زَيْدٌ ضاربةٌ ، فَتُؤنِّثُ . ولو قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ ، ولَمْ تَقُلْ : أنْتَ وأَنَا ، لَمْ يُعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ لِغَيْرِ زَيْدٍ ، غَيْرَ أنَّ اللبْسَ لَمّا حَصَلَ في مواضِعَ أُجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ // واحدٍ فلم[٧٥] يُتْرَكِ الضّميرُ مُسْتَتِراً في نَحْوِ هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وانْ كانَ يُعْلَمُ أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدٍ ، لأنَّ ذَلِكَ أشْتَبَهَ[٧٦] في ما ذَكَرْنَا منْ نَحْوِ أنْ تَقولَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أنْتَ[٧٧] ، تُريدُ أنَّ الفِعْلَ لَكَ بِمَنْزِلَةِ أضْرِبُهُ ، أو أنَّهُ للمُخَاطَبِ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبُهُ .

وحِجَّةٌ ثَانِيةٌ وهيَ أنَّ اسمَ الفاعلِ فَرْعٌ على الفِعْلِ في احتمالِ [٧٨ الضّميرِ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الأسماءَ لا أصْلَ لَها في احْتِمالِ[٧٨] الضّمائرِ بدَلالةِ[٧٩] أنَّ ما كَانَ مِنْهَا[٨٠] اسْماً عارياً من شَبَهِ الفِعْلِ ومَعْنَاهُ نَحوَ زَيْدٍ وعَمْرٍو وثَوْبٍ ، وقَدْ[٨١] لا يَتَضَمّنُ ضَمِيراً بِوَجْهٍ ، وانّما يَتَضَمَّنُ نَحوُ ضاربٍ وذَاهِبٍ وَحَسَنٍ وَشَدِيدٍ لِمُوَافَقَتِهِ الفِعْلَ[٨٢] في المَعْنَى ، وكَفَى دليلاً على ذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ تَلْحَقُهُ ضَمائِرُ لَفْظِيَّةٌ نَحوَ التّاءِ[٨٣] في[٨٤] فَعَلْتُ وفَعَلْتُ ، والنّونِ في فَعَلْنَ ، ويُبْنَى لَهَا وهُوَ اسْكَانُ اللامِ مِنْ فَعَلْتُ[٨٥] ، ولا يَكُونُ هَذَا في الاسمِ البَتَّةَ .

---

(٧٣) ب ، ج : ضارب لك .
(٧٤) ب : وذلك أنك
(٧٥) ب ، ج : فكم . تحريف
(٧٦) ب ، ج : أشبه
(٧٧) ب : وأنت
(٧٨ - ٧٨) ساقط في ج بسبب التقال النظر .
(٧٩) ج : لابدله . تحريف .
(٨٠) سقطت « منها » في ج .
(٨١) ج : وقدر . تحريف
(٨٢) ج : لموافقة العمل
(٨٣) ب ، ج : « من » نحو التاء .
(٨٤) ب : فمن . تحريف .
(٨٥) ب ، ج : مصدر فعلت . تحريف .

واذَا كانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أنَّ نَحْوَ ضَارِبٍ وذَاهِبٍ فَرْعٌ عَلَى يَذْهَبُ ويَضْرِبُ في تَضَمُّنِ الضّميرِ ، واذَا كانَ فَرْعاً لَمْ يَجْرِ مَجْراهُ في التّصرفِ . فاذَا جَرَى اسمُ الفَاعِلِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لهُ أُبْرِزَ الضّميرُ ، وانْ لَمْ يَحْصُلَ لَبْسٌ ، لِيُفَرَّقَ بَيْنَ الفَرْعِ والأصْلِ(٨٦) : فيقالُ : هِنْدٌ(٨٧) زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، البَتَّةَ ، وانْ كانَ لا يَجبُ ذَلِكَ في الفِعْلِ . اذْ لا يَجبُ أنْ تَقُولَ : هِنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ هِيَ ، بَلْ يَجُوزُ أنْ تقولَ : تَضْرِبُهُ ، وتَسْكتُ .

وكَذَا تَقولُ : زَيْدٌ أخواهُ ضَارِبُهُمَا هُوَ ، فتُبْرِزُ معَ افْتِقَادِ اللّبْسِ [وَلا(٨٨)] تَفْعَلُ ذَلِكَ في الفِعْلِ أَلا تَرَاكَ تقولُ : زَيْدٌ أَخَواهُ يَضْرِبُهُمَا [ولا تَقولُ يَضْرِبُهُمَا](٨٩) هُوَ ، فانْ قُلْتَ ذَلِكَ ، كانَ تأكِيداً غَيْرَ واجبٍ كقولِكَ : فَعَلْتَ أنْتَ . فابرازُ الضّمير(٩٠) في هذهِ المواضع العاريةِ منَ اللّبْسِ ، قد دَلَّك(٩١) على أنّهُ لَمّا ذَكَرْنَا من امتناعِهم أنْ يَجْرِيَ الفَرْعُ مَجْرَى الأصْلِ ، فاعرفْهُ ، فانَّ هَذَا التعليلَ أذْهَبُ(٩٢) في التّحقيق ، وانْ كانَ الأوّلُ أقْرَب الى الفَهْمِ وأسهلَ .

واعلمْ بَعْدُ أنَّ الضّميرَ اذا أبْرَزْتَهُ جَرَى مَجْرَى اسمٍ ظاهرٍ كأخوهُ ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ(٩٣) فاذا قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فابرزْتَ الضّميرَ الذي هُوَ هِيَ ، ارْتَفَعَ بِضَارِبَةٍ ارتفاعَ اسمٍ مُظْهَرٍ . فكأنَّكَ قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ جَارِيتها(٩٤) ، وذَلِكَ أنَّ هِيَ(٩٥) ضَميرُ هِنْدٍ ومِنْ سَبَبِهَا ، كما أنَّ [جَارِيتَها](٩٦) كَذَلِكَ ، أَلا تَرَى أنَّ الضّميرَ المُضَافَةَ اليهِ الجَارِيةُ عائِدٌ الى هِنْدٍ ، فَلَيْسَ في ضَارِبَتُهُ ضَميرٌ ، كَمَا لَيْسَ في قائمٍ في قولِكَ : أقَائِمٌ

---

(٨٦) ب ، ج : بين الأصل والفرع .
(٨٧) ج : هذا . تحريف .
(٨٨) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « فلا » .
(٨٩) من ب و ج : واثباته يقتضيه السياق . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .
(٩٠) ب ، ج : فابرازهم الضمير .
(٩١) ج : فدل ذلك .
(٩٢) ج : ذهب . تحريف .
(٩٣) ب ، ج : وما أشبهه .
(٩٤) ب ، ج : جارتها . تحريف .
(٩٥) سقطت « هي » في ب و ج
(٩٦) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « جاريته » تحريف .

أخواكَ ؟ ضَمِيرٌ . ولو قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَةٌ هِيَ ، لَمْ يَجُزْ ، لأجْلِ أنّ هِنْداً مبتدأٌ ، وزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، [ضَارِبَتُهُ(٩٧)] خَبَرُ زَيْدٍ ، والخَبَرُ لا بُدَّ لَهُ من ذِكْرٍ عائدٍ الى المُبْتَدَأِ . واذَا قُلْتَ : ضَارِبَةٌ ، لَمْ يَكُنْ فيهِ ما يَعودُ الى زَيْدٍ فلا يُعْلَمُ أنّهُ لَهُ أو لِغَيْرِهِ ، واذا ثَبَتَ الهاءُ عُلِمَ أنَّكَ مُخْبِرٌ عَنْ زَيْدٍ بوقوعِ الضَّرْبِ عَلَيْهِ منْ هِنْدٍ ، فَقَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ ، في جُمْلَةٍ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنّها خَبَرُ هِنْدٍ . وَسَيَأْتِيكَ ذِكْرُ الجُمَلِ بَعْدُ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولَوْ ثَنَّيْتَ لَقُلْتَ : الهِنْدَانِ الزّيدانِ ضَارِبَتُهُمَا ، فَلَمْ تُثَنِّ(٩٨) ضَارِبَةٌ فتقول : ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا(٩٩) ، لأنّهُ يَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ المُقَدّم . كقولكَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ ضُرِبَتْ بِنْتَاهَا ، وتُضْرَبُ بِنْتَاهَا . ولا تَقُولُ : ضُرِبَتَا بِنْتَاهَا وَلا تُضْرَبَانِ بِنْتَاهَا . وَلَوْ قُلْتَ : ضَارِبَتَاهُمَا ، فَثَنَّيْتَ(١٠٠) ، لَمْ يَجُزْ الاّ عَلَى // قَوْلِ منْ يَقُولُ : أكَلُونِي البَرَاغِيثُ ، لأنَّ(١٠١) الأوّلَ أكْثَرُ في اسْتِعْمَالِهِم ، ومَنْ قَالَ ذَلِكَ(١٠٢) قَالَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ اذَا ثَنَّى : الهِنْدَانِ الزّيدَانِ ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا(١٠٣) فَجَعَلَ هُمَا(١٠٤) اظهاراً لِذَلِكَ الضّمير ، وارْتِفَاعُهُمَا بأنّهُمَا فاعِلانِ لِضَارِبَةٍ .(١٠٥) »

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ : الهِنْدَانِ الزّيدَانِ [ضَارِبَتُهُمَا](١٠٦) هُمَا ، الهِنْدَانِ فيهِ مُبْتَدَأٌ ،

---

(٩٧) من ب و ج : في الأصل ضاربته تحريف .

(٩٨) ط : ولم تُثَنِّ .

(٩٩) ط : ضاربتاها . تحريف .

(١٠٠) ط : تثنيته .

(١٠١) ب و ج : الا أن . تحريف .

(١٠٢) ج : ذاك .

(١٠٣) سقطت « هما » في ط .

(١٠٤) ج : فجعلها . تحريف

(١٠٥) ب ، ج : للضاربة .

(١٠٦) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « ضاربتاهما » تحريف ، لأنه لا يقال كذا الا على قول من قال : أكلوني البراغيث .

والزّيدَانِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ و [ضَارِبَتُهُمَا](١٠٦) خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثّاني ، والفِعْلُ للأوّلِ ، فَيَجِبُ ابرازُ الضّميرِ لمَجْرَى اسمِ [الفاعلِ](١٠٧) على غير مَنْ هُوَ لَهُ ، لأنَّهُ جَرَى على الزّيدَانِ وَهُوَ لِلْهِنْدَانِ ، والضّميرُ هُنَا لاثْنَتَيْنِ فتقولُ : ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، كَمَا قُلْتَ ثَمَّ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فَهُمَا المُتَّصِلُ بِضَارِبَةٍ عَائِدٌ الى الزّيدانِ ، وهُمَا المِنْفَصِلُ الى الهِنْدَانِ بازاءِ هِيَ في تِلْكَ المَسْأَلَةِ ، والذي يُشْكِلُ مِنْ هَذَا أنْ يقالَ إنَّكَ تقولُ : الهِنْدَانِ ضَارِبَانِ فَتُثَنّي اسمَ الفَاعِلِ اذا كانَ صاحِبُ الفِعْلِ مُثَنّىً ، ولا تَقُولُ : الهِنْدَانِ ضَارِبَةٌ ، فَكَيْفَ أفْرَدْتَ هُنَا فَقُلْتَ [ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، وَلَمْ تَقُلْ : ضَارِبَتَاهُمَا](١٠٨) ، فَتُثَنّي ، كَمَا أنَّ الهِنْدَانِ مُثَنّىً .

فالجَوابُ عَنْهُ ما ذَكَرْتُ من أنَّ الضّميرَ اذَا بَرَزَ جَرَى مَجْرَى الاسمِ الظّاهِرِ المُرْتَفِعِ باسمِ الفَاعِلِ ، وأنَّ قَوْلَكَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ بِمَنْزِلَةِ قولكَ [ضاربته(١٠٩)] جَارِيَتُهَا أو بِنْتُهَا في أنَّ اسمَ الفَاعِلِ الذي هُوَ ضاربةٌ قَدْ رَفَعَ اسماً واقِعاً بَعْدَهُ مُنْفَصِلاً ، واسمُ الفَاعِلِ اذا رُفِعَ بِهِ الاسمُ الظّاهِرُ كانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ ، أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : أَقَائِمٌ أخَواكَ ؟ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقولَ : أيَقُومُ أخَواكَ ؟ فاذَا كانَ(١١٠) الأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ ضَارِبَتُهُمَا في المَسْأَلَةِ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبُهُمَا [بِنْتَاهُمَا](١١١) فكأنَّهُ قِيلَ : الهِنْدَانِ الزّيدَانِ تَضْرِبُهُمَا بِنْتَاهُمَا(١١٢) ، لأَجْلِ أنَّ الضّميرَ المُبْرَزَ الذي هُوَ هُمَا الثّاني في قولكَ : ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، بمنزلَةِ بِنْتَاهُمَا ، فَكَمَا لا يَلحقُ الفِعْلَ الذي رَفَعَ بِنْتَاهُمَا ألفُ الضّميرِ اذ قَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظّاهِرُ ، فَلا تَقُولُ : أتَضْرِبَانِ بِنْتَاهُمَا ، كَذَلِكَ لا يُفْعَلُ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ الجاري مَجْرَاهُ فَتَقولُ : الهِنْدَانِ الزّيدانِ ضَارِبَتَاهُمَا بِنْتَاهُمَا ، (١١٣ لأَنَّ بِنْتَاهُمَا١١٣) قَدْ ارْتَفَعَ بِضَارِبَةٍ ، كما ارْتَفَعَ بِتَضْرِبُ في قولِكَ : تَضْرِبُهُمَا بِنْتَاهُمَا ، كما أنَّ

---

(١٠٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الفعل » . تحريف

(١٠٨) ما بين العاضدتين من ب و ج وهو الصواب . وفي الأصل : فقلت ، ضاربتاهما ، ولم تقل ضاربتاهما هما » .

(١٠٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ضاربتها » . تحريف .

(١١٠) ب ، ج . واذا كان .

(١١١) من ج . أبين .

(١١٢) سقطت « بنتاهما » في ج .

(١١٣ - ١١٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

أخواكَ ارْتَفَعَ بِقَائِمٍ في قَوْلِكَ : أَقَائِمٌ أخواكَ ، ارْتِفَاعَهُ بيقُومُ اذا قُلْتَ : أَيَقُومُ أخواكَ ، واذَا لَمْ تُثَنِّ ضَارِبَةً عِنْدَ رَفْعِ بِنْتَاهُمَا بِهِ فتقولُ : الزَّيدانِ ضَارِبَتاهُمَا بِنْتَاهُمَا ، لم تُثَنِّهَا أَيْضاً اذا رَفَعْتَ بِهَا الضَّميرَ المُنْفَصِلَ الجاري مَجْرَى بِنْتَاهُمَا ، فلا تَقولُ : الهِنْدَانِ الزَّيدانِ ضَارِبتَاهُمَا هُمَا ، لأنَّ هُمَا بَعْدُ بُروزِهِ قَدْ جَرَى مَجْرَى اسمٍ ظَاهِرٍ مُنْفَصِلٍ . وأما(١١٤) اذا قُلْتَ : الهِنْدَانِ ضَارِبتَانِ ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ لَمْ يَجْرِ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَيجبُ ابرازُ الضَّمير ، واذا لَمْ يَجبْ ابرازُ الضَّميرِ لَمْ يَجُزِ الافرادُ . اذ لو قُلْتَ : ضَارِبَةٌ ، لَمْ يُعْلَمْ أنَّ الضَّميرَ فيهِ مُفْرَدٌ أو مُثَنًّى كما يُعْلَمُ اذا لَفَظْتَ بِهِ فَقُلْتَ . الهِنْدَانِ الزَّيدانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، لأن هما يَدلُّ على التَّثْنِيَةِ . فاذَا ثَنَّيْتَ لَفْظَ الاسمِ دَلَّ على أنَّ الضَّميرَ المُسْتَكِنَّ فيهِ مُثَنًّى لا مِفْرَدٌ .

وتَقُولُ في الفِعْلِ : الهِنْدَانِ تَضْرِبَانِ ، ولا تَقُولُ : تَضْرِبُ ، لأنَّ المُضْمَرَ اثْنانِ فتأتي الأَلِفُ والنُّونُ . فَضَارِبتانِ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبَانِ // في أنَّ الأَلِفَ والنُّونَ في كلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا يَدلُّ على أنَّ ما قَبْلَهُ منَ الاسمِ مُثَنًّى ، وانْ كانَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ من حيث أنَّ الأَلِفَ والنُّونَ في ضَارِبَتَانِ بِمَنْزِلَتِهِمَا في الزَّيدَانِ ، اذ الأَلِفُ علامةُ التَّثنيةِ بدلالةِ أنَّكَ تُغيِّرُهُ كَمَا تُغيِّرُ أَلِفَ الزَّيدانِ ، والنُّونُ عِوَضٌ منَ الحركَةِ والتَّنوينِ ، والأَلِفُ في يَضْرِبَانِ اسمُ ضَميرٍ ، والنُّونُ(١١٥) عَلامَةُ الرَّفْعِ . فالضَّميرُ يَسْتَكِنُّ في اسمِ الفَاعِلِ مُفْرَداً كانَ أمْ مؤنّثاً أمْ مَجْمُوعاً ، ولا يَكونُ(١١٦) لَهُ لَفْظٌ كالأَلِفِ في يَضْرِبَانِ ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ من أنَّ الأَلِفَ في ضَارِبَتَانِ لَيْسَ بِضَميرٍ مِثْلَهُ في يَضْرِبانِ ، وانَّما هُوَ علامةٌ لتَثْنِيةِ الاسمِ بدلالةِ أنَّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بِضَارِبَتَيْنِ ، ورَأَيْتُ ضَارِبَتَيْنِ ، كما تَقولُ : رَجُلَيْنِ وبِرَجُلَيْنِ ، فَلَو كانَ ضَميراً لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا لا يَتَغَيَّرُ أَلِفُ يَضْرِبَانِ ، غَيْرَ أنَّ الاجتماعَ بَيْنَ ضَارِبَتَانِ وتَضْرِبَانِ مِنْ حَيْثُ أنَّكَ اذا لَمْ تَرْفَعْ بِضَارِبَةٍ اسماً ظَاهِراً الحقتَهُ الأَلِفَ والنُّونَ نَحْوَ الهِنْدَانِ ضَارِبتَانِ ، اذْ لَيْسَ هُنَا شَيءٌ يَرْفَعُهُ ضَارِبَةٌ كَمَا يكونُ اذَا قُلْتَ : ضَارِبَةٌ بنْتَاهُمَا (١٣٧ كما أنَّ الفِعْلَ

---

(١١٤) ج : وانما .

(١١٥) كذا في ب . وهو الصواب . وقد سقط واو العطف في ج . وهو في الأصل ضمن سطور غير مقروءة .

(١١٦) كذا في ب . وهو الصواب . وفي ج ولا يكن . تحريف .

كَذَلِكَ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : الهِنْدَانِ تَضْرِبُ بِنْتَاهُمَا[117] اذا رَفَعْتَ بِهِ الظّاهِرَ ولا تَأْتِي بالأَلِفِ والنُّونِ ، وهَذَا مَوْضِعٌ فيهِ [أَدْنَى أَشكالٍ][118] فَلْيَنْتَبِهِ النّاظِرُ فيهِ ولا يَتَلَقَّيَنَّ ما يَهْدِي اليهِ فِكْرُهُ في أَوّلِ وَهْلَةٍ بالقَبولِ .

وأَمّا قَوْلُهُ : ولا تَقولُ ضَرَبَتَا [بِنْتَاهَا ، ولا تَضْرِبَانِ بِنْتَاهَا][119] ، لأَنَّ الأَوّلَ أَكْثَرُ في اسْتِعْمالِهِم ، فانّما يَعْنِي بِهِ أَنَّ قوماً منَ العَرَبِ[120] يقولونَ : خَرَجُوا القَومُ ، وقَامَا غِلامَاكَ ، فَيُلْحِقونَ الفِعْلَ المرتفعَ بِهِ الاسمُ الظّاهِرُ علامةَ التّثنيةِ والجَمْعِ تَشْبِيهاً لذلكَ بالتّاءِ التي للتّأْنِيثِ[121] نَحْوَ قَامَتْ هِنْدٌ ، والأَصْلُ فيه . أَكَلوني البَراغِيثُ[122] ، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ وعرّفتُكَ أَنَّ صاحِبَ الكتابِ يُشَبِّهُ الأَلِفَ في يَضْرِبانِ بالزّيدانِ بالتّاءِ في قَالَتْ ، والأَلِفَ في الزّيدانِ يَضْرِبَانِ بالتاءِ في قُلْتُ :[123] يَعْنِي أَنَّ الأَوّلَ عَلامةٌ تَدُلُّ على تَثْنِيةِ الفَاعِلِ بَعْدَهُ ، والثّاني اسمٌ ضميرٌ قائِمٌ مقامَ الزّيدانِ .

وقَالَ : لأَنَّ الأَوّلَ أَكْثَرُ في اسْتِعْمَالِهِم ، يَعْنِي أَنَّ نَحْوَ قَامَ غُلاماكَ ، أَكْثَرُ . وهُوَ أَنْ تُجَرِّدَ الفِعْلَ من عَلامةِ الجَمْعِ والتّثْنِيةِ اذَا تَقَدَّمَ ثم أن أَرَدْتَ لُغَةَ مَنْ قَالَ : أَكلوني البَراغِيثُ ، قُلْتَ[124] : الهِنْدَانِ الزّيدانِ ضَارِبتاهُمَا هُمَا ، لأَنَّ هُمَا بِمَنْزِلَةِ بِنْتَاهُمَا ، وضَارِبَةٌ بِمَنْزِلَةِ تَضْرِبُ ، فَكَمَا تَقولُ : تَضْرِبَانِ بِنْتَاهُمَا على تلكَ اللغةِ كذلكَ تقولُ : ضَارِبتَاهُمَا هُمَا ، فَهُمَا في كلِّ وَجْهٍ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ كَبِنْتَاهُمَا سَواءٌ فاعْرِفْهُ .

(١١٧ - ١١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١١٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اشغال » . تحريف .

(١١٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . وهو الصواب . كما أنه مثبت في نص أبي على المتقدم ، وفي الأصل « بنتاهما ولا تضربان بنتاهما » . تحريف .

(١٢٠) في سيبويه ٢٣٦/١ : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضربني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانه وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة » .

(١٢١) ب ، ج : تشبيها لذلك بتاء التأنيث .

(١٢٢) ب ، ج : أكلوني البرغوث . تحريف .

(١٢٣) انظر سيبويه ٥/١ .

(١٢٤) ب ، ج : فقلت .

قَالَ الشّيْخُ أبو عِلِيّ :

« وتَقُولُ : زَيْدٌ الخُبْزُ آكِلُهُ هُوَ ، فَتُظْهِرُ الضّميرَ الذي في آكلٍ ، لأنَّهُ جَرَى على الخُبْزِ وهُوَ لِزَيْدٍ » .

قَالَ شَيْخُنَا الإمامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ قَوْلَهُ(١٢٥) : زَيْدٌ الخُبْزُ آكِلُهُ هُوَ ، زَيْدٌ فيهِ مُبْتَدَأٌ ، والخَبْزُ مُبْتَدَأٌ ثانٍ وآكِلُهُ خَبَرُ المبتدأ الثّاني . وجَازَ ذَلِكَ منْ حَيْثُ أنَّ الهاءَ تَعُودُ الى الخُبْزِ وآكلٌ لزيدٍ ، وقَدْ جَرَى على الخُبْزِ خبراً فَتُبْرِزُ ضَميرَ زَيْدٍ فَتَقولُ : آكِلُهُ هُوَ كَمَا أبْرَزْتَ ضَميرَ هِنْدٍ حَيْثُ قُلْتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ . فَزَيدٌ بِمَنْزِلَةِ هِنْدٍ ، والخُبْزُ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ ، وآكِلُهُ بِمَنْزِلَةِ ضَارِبَتُهُ ، وهُوَ بِمَنْزِلَةِ هِيَ واللّبْسُ هُنَا مَفْقُودٌ أيْضاً كَمَا كانَ ثَمَّ . أَلا تَرَى أنّهُ يُعْلَمُ انَّ الأكْلَ لِزَيْدٍ دُونَ الخُبْزُ كَمَا يُعْلَمُ هُنَاكَ أن الضّرْبَ لِهِنْدٍ دونَ زيدٍ ، الا أنَّ اسمَ الفاعلِ(١٢٦) يَبْرُزُ منهُ الضّميرُ مَتَى جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، لما ذَكَرْتُ(*) [مِنْ أنّهمُ أجْرَوا البابَ عَلَى سَنَنٍ واحدٍ ، ولأنَّهُ فَرْعٌ عَلَى الفِعْلِ فلا يَقْوَى قُوَّتَهُ ، فاذا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ أبْرَزَ الضّميرُ منهُ فَصْلا بَيْنَ الأصْلِ والفَرْعِ . يَدُلُّكَ على ذلكَ أنّكَ تقولُ : زَيْدٌ الخُبْزُ آكِلُهُ أو يَأْكُلُهُ ، ولا تَحْتَاجُ إلى أنْ تَقُولَ : هو لأنَّهُ فِعْلٌ ، لا يَبْرُزُ(١٢٧) مِنْهُ الضّميرُ ، وانْ جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ اذا عُدِمَ اللّبْسُ . وتَقولُ عَلَى هَذَا : زَيْدٌ للدرهَمُ مُعْطِيهِ هُوَ ، وعَمْرٌو الفَرَسُ مُجْرِيهِ هُوَ ، فَتُبْرِزُ الضّميرَ وانْ كانَ لا يَلْتَبِسُ ، لأنَّهُ يُعلَمُ أنَّ الدرهمَ لا يُعْطِي زَيْداً ، والفَرَسَ لا يُجْرِي عَمْراً . وتَقولُ : زَيْدٌ الدرهمُ يُعْطِيهِ ، ولا تُبْرِزُ لأنَّهُ فِعْلٌ . فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيّ :

« فانْ نَصَبْتَ على قولِ مَنْ قَالَ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، قُلْتَ : زَيْدٌ الخُبْزَ آكِلُهُ . ولَمْ يَلْزَمْ اظهارُ الضّميرِ » .(١٢٨)

---

(١٢٥) ب ، ج : قولك .

(١٢٦) كذا في ب . وفي ج . الاسم . وهي في الأصل ضمن سطور غير مقروءة .

(*) هنا بداية كلام مأخوذ من نسخة ب مقارنا بنسخة ج . وهو يقابل الورقة ٤٣ . وسأشير الى موضع انتهائها . وهي مفقودة من الأصل .

(١٢٧) من ب ، وفي ج : فلا تبرز .

(١٢٨) ط : الضمير « هاهنا » .

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ : (١٢٩)

اعلَمْ أنَّ مَنْ قَالَ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَنَصَبَ زَيْداً باضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الظّاهِرُ قَالَ : زَيْدٌ الخُبْزَ آكِلُهُ ، فَنَصَبَ الخبزَ باسمِ فاعلٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظاهِرُ ، كأنَّهُ قالَ : زَيْدٌ آكلٌ الخُبْزَ آكِلُهُ . ولا يَجبُ أنْ يُقَالَ : آكِلُهُ هُوَ ، لأجْلِ أنَّ آكلٌ المُضْمَرَ بِجَنْبِ مَنْ هُوَ لَهُ . واذا لَمْ يَجْرِ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ لم يُبْرَز الضّميرُ . وأما آكِلُهُ المُظْهَرُ فَلَيْسَ بِخَبَرٍ أيْضاً عن الخُبْزِ فَيُقَالُ : انّهُ جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ فَيَجبُ ابرازُ الضّميرِ . كَيْفَ والخُبْزُ مَنْصُوبٌ بآكلٍ المُضْمَرِ ، والمُخْبَرُ عَنْهُ المُبْتَدَأُ لا يكونُ مَنْصُوباً . واذَا كانَ كَذَلِكَ كانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تقولَ : الخُبْزَ زَيْدٌ آكِلُهُ ، فَتَنْصِبَ وتُقَدِّمَ ، لأنَّهُ اذا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ اسمُ الفاعِلِ بَعْدَهُ بِوَجْهٍ . ولَوْ رُفِعْتَ الخُبْزَ معَ التّقديمِ لَمْ يَجبْ اظهارُ الضّميرِ أيْضاً بِجَرْيِ اسمِ الفاعلِ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ : وذَلِكَ قَوْلُهُ : الخُبْزُ زَيْدٌ آكِلُهُ ، لأنَّ الخُبْزَ مُبتَدأٌ وزَيْدٌ مُبْتَدأٌ ثَانٍ ، وآكِلُهُ خَبَرُ المبتدأ الثّاني ، وهُوَ بجَنْبِ زَيْدٍ الذي هُوَ صَاحِبُ الفِعْلِ فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ ، لأنَّهُ لا يَجبُ ابرازُ الضميرِ بَعْدَ جَرْيِ ضَارِبَةٍ على هِنْدٍ التي هِيَ لَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيّ :

« وأمّا الجُمْلَةُ التي تكونُ خبَرَ المُبْتَدأ فَعَلَى أرْبَعَةِ أضْرُبٍ : الأوّلُ : أنْ تكونَ جُملةً مركّبةً من فِعْلٍ وفَاعِلٍ ، والثّاني أنْ تكونَ مُركّبةً من ابتداءٍ وخَبَرٍ . والثّالِثُ : أن تَكُونَ شَرْطاً وجَزَاءً . والرابعُ أنْ تكونَ ظَرْفاً . فالأوّلُ كقَوْلِنَا : زَيْدٌ قَامَ ، وزَيْدٌ قَامَ أبوهُ . فَزَيدٌ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ(١٣٠) ، وقَامَ في مَوْضِعِ خبَرِهِ ، وفيهِ ذِكْرٌ مُرْتَفِعٌ بأنَّهُ فَاعِلٌ(١٣١) ، وهَذَا الذّكْرُ يعودُ الى المُبْتَدَأ الذي هُوَ زَيْدٌ . وَلَوْلَا هَذَا الذّكْرُ لَمْ يَصِحّ أنْ تكونَ الجُمْلَةُ خَبَراً عن هَذَا المُبْتَدَأ(١٣٢) . أَلا تَرَى أنَّهُ لَوْ قَالَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، لمْ يَجُزْ ، فانّما كَانَ قَامَ

---

(١٢٩) كذا في ج ، وهو أقرب الى عبارة الأصل ، وفي ب : قال الشيخ أيده الله .

(١٣٠) ط : مرتفع بالابتداء .

(١٣١) كذا في ب و ط . وفي ج « فاعله »

(١٣٢) ط : عن هذا المبتدأ « الذي هو زيد » .

خبراً عَنْهُ مِنْ أجْلِ الذِّكْرِ العائِدِ مِنْهُ(١٣٣) الى المُبْتَدَأِ . وَمَوْضِعُ قَامَ معَ الذِّكْرِ الذي فيهِ رَفْعٌ لوقوعِهِ موقعَ خبَرِ المُبْتَدأِ .

والثّاني أنْ يكونَ خبرُ المُبْتَدَأِ جملةً(١٣٤) من ابتداءٍ وخبَرِهِ . وذلكَ نَحْوَ زَيْدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو غلامُهُ خَارِجٌ . فَزَيدٌ مُبْتَدَأٌ ، وأبوهُ مبتدأٌ ثانٍ(١٣٥) ، ومُنْطَلِقٌ خبَرُ المبتدأِ الثّاني ، والمبتدأُ الثّاني وخبَرُهُ جميعاً في موضعِ رَفْعٍ لوقوعِهِمَا موقعَ خبَرِ المبتدأِ الأوّلِ . كَمَا كَانَ قَوْلُكَ : قَامَ ،(١٣٦) وقَامَ أبوهُ ، كذلكَ في المسألَةِ الأُولَى . ولابدَّ من ذِكْرٍ يعودُ منَ الجُمْلَةِ الى المُبْتَدَأِ الأولِ(١٣٧) . ولو قُلْتَ(١٣٨) : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ عمروٌ(١٣٩) ، لم يَجُزْ كَمَا أنّه لو قِيلَ : زَيدٌ قَامَ عمروٌ ، لم يَجُزْ .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :(١٤٠)

اعلم أنّه قد ذَكَرْتُ لكَ في أوّلِ البابِ أنّ خبَرَ المُبْتَدأِ يكونُ مُفْرداً وجملةً وقَدْ ذَكَرَ أحكامَ المفردِ ، وأتبعته من التفسير ما يفتقر اليه . وقد انْتَهى الآنَ الى الجُمْلَةِ .

اعلم أنَّ الجُمَلَ على أرْبَعَةِ أضْرُبٍ كَمَا ذَكَرَ . فالأوّلُ : نَحْوُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وأخوهُ خَارِجٌ ، وهو الْجُمْلَةُ من المُبْتَدَأِ أو الخَبَرِ . والثّاني نحوَ خَرَجَ أبوهُ ، وقَامَ غُلامُهُ . وهَذَا هوَ الجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ . والثّالِثُ : انْ تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ ، وهُوَ الجُمْلَةُ منَ الشّرْطِ والجَزَاءِ . والرّابعُ نَحْوُ في الدّارِ وخَلْفَكَ ويوم الجُمُعَةِ ، وهوَ الجُمْلَةُ منَ الظّرْفِ ، وكونُ هذا الضّرْبِ جُمْلَةً يقعُ فيهِ كلامٌ من بَيْنِ الجَمِيعِ .

وانّما كانَ جُمْلَةً لأجْلِ أنّ في حرفُ جَرٍّ ، وحُرُوفُ الجَرّ لا بُدَّ لَهَا مِنْ فِعْلٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ ،

---

(١٣٣) ط : منها .

(١٣٤) ط : جملة « مركبة » .

(١٣٥) ط : فزيد ابتداء أول ، وأبوه ابتداء ثان

(١٣٦) ط : « زيد » قام .

(١٣٧) سقطت « الأول » في ط .

(١٣٨) ط : لو قلت .

(١٣٩) ط : زيد عمرو منطلق .

(١٤٠) عبارة ج وهي أقرب الى الأصل وفي ب : قال الشيخ أيده الله .

لأنها جَاءَتْ لتوصلَ بَعْضَ الأفعالِ الى الأسماءِ نَحْوَ قَوْلِكَ : قُمْتُ الى زَيْدٍ(١٤١) ، وذَهَبْتُ من دارِكَ . ولو قُلْتَ : الى زَيْدٍ أو بزَيْدٍ ، من غَيْرِ فِعْلٍ كانَ مُحَالاً ، واذا لم يَكُنْ في اللفْظِ كانَ مُقَدّراً في النّيةِ . فَقَوْلُكَ في الدّارِ ، يَتَعَلَّقُ بضَميرٍ نحوَ اسْتقرَّ في الدارِ ، فاذا قُلْتَ : زَيْدٌ في الدّارِ ، فالتّقديرُ : اسْتَقرَّ في الدّارِ ، واذا قَدّرْتَ استقرَّ كانَ فيهِ ضَميرٌ لزيدٍ فيكونُ الفِعْلُ مع ذَلِكَ جملةً كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ استقرَّ أخوهُ ، كانَ قولُكَ : اسْتقرَّ أخوهُ جُمْلَةً منَ الفِعْلِ والفَاعِلِ(١٤٢)

وهَذَا حكمُ الظّروفِ نحوَ يومَ الجُمُعَةِ وخَلْفَكَ وما أشْبَهَ ذلِكَ ، لأنَّ الأصْلَ في جَميعِ ذلكَ حَرْفُ الجرّ حُذِفَ . فاذا قُلْتَ : القِتَالُ يومَ الجُمُعَةِ ، فالتّقديرُ : في يومِ الجُمُعَةِ . وكَذَا زَيْدٌ خَلْفَكَ . الأصْلُ في خَلْفِكَ . فالفِعْلُ الذي هُوَ استقرَّ مُقَدَّرٌ هُنَا كَمَا قَدّرَ ثَمَّ . واذا كانَ كَذَلِكَ كانَ جملةً منْ حَيْثُ انَّ استقرَّ فِعْلٌ والضّميرُ مستكنٌّ فيهِ نَحْوَ استقرَّ هُوَ .

واعلمْ أنَّ مِنَ النّاسِ من لم يَعدّ الظّرفَ في الجُمَلِ وذاكَ لأجْلِ أنّه يُقَدّرُ فيهِ اسمَ فاعلٍ . فاذَا قالَ : زَيْدٌ في الدّارِ ، قَدّرَ مُسْتَقِرٌّ في الدّارِ دونَ استقرَّ ويَسْتَقِرُّ . واسمُ الفاعِلِ لا يكونُ جُمْلَةً وانّما يكونُ جُمْلَةً الفِعْلُ معَ الفَاعِلِ المُضْمَرِ فيهِ أو المُظْهَرِ . والمَذْهَبُ الصّحِيحُ أنّهُ منَ الجُمَلِ كَمَا ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليّ . ويدلُّ على صِحَّتِهِ أنّا رَأَيْنَاهُمْ لا يَصِلُونَ الأسماءَ نحوَ الذي والتي وما أشْبَهَ ذلكَ الاّ بالجُمَلِ كقولكَ : الذي أخُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، والذي خَرَجَ غُلامُهُ عَمْرٌو ، ولا يَجُوزُ الذي ضَارِبٌ زَيْدٌ ، ولا الذي ضَارِبٌ غُلامُكَ ، حتى يُقَالَ : الذي هو ضَارِبٌ زَيْدٌ ، والذي أخوهُ ضاربٌ زَيْدٌ ، فيُؤْتَى بجُزْءٍ اخرَ تَصِيرُ بِهِ الصِّلَةُ جُمْلَةً . ألا تَرَى أنّكَ لا تكادُ تَجدُ نحوَ قراءةِ مَنْ قَرأَ (تَمَامَاً على الذي أحْسَنُ)(١٤٣) لأنَّ التّقْديرَ هُوَ أحْسَنَ ، فَحُذِفَ المُبْتَدأُ الذي هُوَ هُوَ ، ولا يُقَالُ : الذي

---

(١٤١) كذا في ب . وهو الصواب . وفي ج : اقتالي زيد . تحريف .

(١٤٢) كذا في ب . وهو الصواب . وفي ج « والنعل » . تحريف .

(١٤٣) آية ١٥٤/ الانعام ٦ وتمامها : (ثم آتينا موسى الكِتَابَ تَمَاما عَلَى الذي أحْسَنَ) .
وقد فصل الفراء في معاني القرآن ١/٣٦٥ في قراءتها ووجوه اعرابها فَذَكَرَ أن معنى قراءة النصب : تماما على المحسن . كما قال (انَّ الانْسَانَ لَفي خُسْرٍ) . وفي قراءة عبد الله (تماماً على الذين أحْسَنُوا) تصديقاً لذلك .
وان شئت جعلتَ (الذي) على معنى (ما) ، تريد : تَمَامَا على مَا أحْسَنَ موسى ، فيكون المعنى : تماما على احسانه . ويكون (أحسن) مرفوعا) .

ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وانّما يَجِيءُ ذَلِكَ اذا طَالَ الكَلامُ نحوَ ما أَنَا بالذي قائِلٌ لَكَ شَيْئاً ، يُرِيدُ الذي هو قائِلٌ .

ثم أنّا بَعْدَ عِلْمِنَا أنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ الاّ جُمْلَةً وَجَدْنَا الظَّرْفَ قَدْ وُصِلَ بِهِ كَثيراً مُجَرّداً من جزءِ آخَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ](*) : // الذي في الدّارِ زَيْدٌ ، والذي عِنْدَكَ خَالِدٌ ، والذي أَمَامَكَ عَمْرٌو ، ولا يَجبُ أنْ يُقَالَ : الذي هُوَ في الدّارِ زَيدٌ ، والذي أخوهُ عِنْدَكَ زَيْدٌ ، فَيُؤتى بجُزْءِ آخَرَ فَتَقَرَّرَ أنَّ التّقديرَ استقرَّ دونَ مُسْتَقَرٌّ لأنَّ اسْتَقَرَّ يكونُ جُمْلَةً فَتَستَقِلُّ بِهِ الصِّلَةُ ، ومُسْتَقَرٌّ مُفْرَدٌ ، والمُفْرَدُ لا تَسْتَقِلُّ بِهِ الصِّلَةُ ، فلوكانَ المُقَدَّرُ ايّاهُ لم يَجُزْ الذي في الدّارِ زَيْدٌ ، وجَاءَني الذي عِنْدَكَ ، ولقيت الذي في دَارِكَ ، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : الذي ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وجَاءَني الذي خَارِجٌ .

ويَكْفِيكَ دَليلاً على صِحَّةِ قولِنَا وفَسَادِ قَوْلِ مُخَالِفِنَا أنَّكَ تُظْهِرُ ما تُقَدِّرُهُ فيكونُ الكلامُ صَحِيحاً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : جَاءني الذي اسْتَقَرَّ في الدّارِ . وتَرَى لَهُ النّظيرَ الكثيرَ نَحْوَ قَوْلِكَ : الذي قَامَ زَيْدٌ ، والذي خَرَجَ عَمْرٌو ، لأنَّ قَامَ فِعْلٌ وفيهِ ضَميرٌ يَعُودُ الى الذي ، فَقَدْ صَارَ(١٤٤) لِذَلِكَ جُمْلَةً ، كما أنَّ استقرَّ فيهِ ضَميرٌ وهُوَ فِعْلٌ [وتقولُ(١٤٥)] الذي مِسْتَقَرٌّ في الدّارِ فَتَجِدُهُ مُخْتلاً قليلَ النّظيرِ جداً ، اذ لا يُقَالُ : جَاءَني الذي ضَارِبٌ ، والذي قَائِمٌ ، فيوقعُ في الصّلةِ اسمُ فاعلٍ مُفْرَدٍ ، فالفِعْلُ مع الضّمير يكونُ جملةً والاسمُ لا يكونُ مع الضّمير جملةً ، فقولُكَ : الذي قامَ ، بمنزلةِ أن تأْتيَ بجُزْئَيْنِ ظَاهِرَيْنِ فتقولَ : الذي قَامَ أخوهُ ، فانْ قُلْتَ : انَّ التّقديرَ في قولِكَ : الذي في الدّارِ : الذي هُوَ في الدّارِ ، بدلالةِ أنّهُ يُسْتَعْمَلُ كثيراً ، دَخَلَ عليكَ أنْ تقولَ في قَوْلِكَ الذي قامَ زيدٌ ، والذي خَرَجَ عَمْرٌو : ان الصِّلَةَ لم تتمّ ، وانّ التّقديرَ : الذي هُوَ قام ، والذي هُوَ

= وفي تفسير القرطبي ١٤٢/٧ : (على الذي أحسنَ) ؛ قُرِيءَ بالنصب والرفع . فمن رفع – وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق – فعلى تقدير تماما على الذي هو أحسنُ » .
انظر أيضا : شواذ ابن خالويه ص ٤١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٤٨/١ .

(*) هنا نهاية ما أخذ من ب و ج مما يقابل الورقة (٣٤) الساقطة من الأصل .

(١٤٤) ب ، ج : وقد صار .

(١٤٥) من ب و ج . والصواب . وفي الأصل « لقول » تحريف .

خَرَجَ ، لأنّ ذلكَ يُسْتَعْمَلُ أيْضاً . فانْ قُلْتَ : هَذا لم يُكَلَّمْ ، [بَرَدَكَ(١٢٤٦)) الظّاهِرَ . وإنْ لَمْ تَقُلْهُ لم يَلْزَمْنَا أن نقول : إنَّ التّقديرَ في قولِكَ ، جَاءَنِي الذي في الدّارِ ، هُوَ في الدّار ، لأنَّ الاسْتِعْمَالَ بغَيرِ هُوَ كثيرٌ جدّاً ، كما أنَّ قَوْلَكَ : جَاءنِي الذي (١٤٧ قامَ ، منْ غَيْرِ هُوَ كذَلِكَ . ولَوْ كانَ قَوْلُكَ : جَاءَنِي الذي١٤٧) في الدّارِ على تَقْدِيرِ : هُوَ مُسْتَقِرٌّ في الدّار ، لَوَجَبَ أنْ يَقِلَّ قِلَّةَ قولِهِ تعالى(١٤٨) – (تَمَاماً عَلَى الذي أحْسَنُ) – في قراءَةِ مَنْ رَفَعَ ، نَحْوَ الذي ضَارِبٌ ، لأنَّ ذلكَ من العزّةِ بحيثُ لا يَخْفَى وانّما يكونُ ذلكَ في الغَالِبِ اذا أفْرَطَ طُولُ الكَلامِ نَحْوَ ما ذكرتُ لَكَ منْ قَوْلِهِمْ : ما أنَا بالذي قائِلٌ لَكَ شَيْئاً ، واذا كان الأَمْرُ(١٤٩) على مَا وَصَفْنَا عَلِمْتَ استقامةَ مَذْهَبِ الشّيْخِ أبي عَلِيٍّ وسُقُوطَ قولِ مَنْ يُخَالِفُهُ ، وهَذَا مَذْهَبُ صَاحِبِ الكتابِ(١٥٠) ، لأنَّهُ يُفَسِّرُ في الغَالِبِ باستقرَّ .

وَقَدْ يَأْتِي عَلَى ذَا اسئلةٌ ضَعِيفَةٌ تَرَكْنَا ذِكْرَهَا كَرَاهِيَةَ الاطَالَةِ(١٥١) . فَقَدْ حَصَلَ لَكَ أرْبَعَةُ أضْرُبٍ(١٥٢) من الجُمَلِ(١٥٢) وهيَ في الأصْلِ اثْنَتَانِ : الجُمْلَةَ منَ الفِعْلِ والفَاعِلِ ، والجُمْلَةُ منَ المُبْتَدأ والخبَرِ ، لأنَّ الشّرْطَ والجَزَاءَ يكونُ من فِعْلٍ وفَاعِلٍ نَحْوَ ان تَضْرِبْ أضْرِبْ ، غَيْرَ أنّه لَمّا خَالَفَ الظّاهِرَ حيثُ جَرَى الجُمْلَةُ فيه(١٥٤) مَجْرَى الجُزْءِ من امتناعِهَا(١٥٥) من أنْ تَسْتَقِلَّ بِنَفْسِها حتى تَنْضَمَّ اليها الثّانيةُ عُدَّتْ ضَرْباً مُفْرَداً وذَلِكَ أنّكَ(١٥٦) لا تقولُ : ان تَضْرِبْ ، من دُونِ أضْرِبْ ، ولا أضْرِبْ من دُونِ أنْ تَضْرِبْ ، لأنَّ المَعْنَى الذي وُضِعَ عليهِ اقْتَضَى جُمْلَتَيْنِ تَرْتَبِطُ احْدَاهُمَا بِصَاحِبَتِهَا وهو أنّهُ

---

(١٤٦) من ب و ج : وفي الأصل « لردك » تحريف .

(١٤٧ – ١٤٧) مكرر في ب سهوا .

(١٤٨) ج : قلة « نحو » قوله تعالى .

(١٤٩) ب : واذا كان كذلك الأمر .

(١٥٠) مذهب صاحب الكتاب الايحذف المبتدأ من جملة صلة الذي الا اذا كان خبر المبتدأ مشتقا عاملا ، انظر سيبويه ١/٢٧٠ و ٣٩٩ .

(١٥١) ب ، ج : كراهة الاطالة .

(١٥٢) ب ، ج : وقد حصل اربعة أضرب

(١٥٣) « من الجمل » مكررة في ج سهوا .

(١٥٤) سقطت « فيه » في ج .

(١٥٥) ب ، ج : في امتناعها .

(١٥٦) ب ، ج : وذاك أنك .

شَرْطُ وَجَزَاءٌ . ومَعْلُومٌ أنَّ الشّرْطَ من دونِ الجَزاءِ والجَزَاءَ مِنْ دُونِ الشّرْطِ لا يُفِيدُ [وأنْشَدَنَا الشَّيْخُ بَيْتاً لِنَفْسِهِ في نَحْوِ ذَا :

/٤٩/ وتَرْبِيةُ المَعْروفِ شَرْطُ تَمَامِهِ وهَلْ تَمَّ شَرْطٌ دونَ ذِكْرِ جَزَاءِ(١٥٧)]

وكَذَا ان جَازَيْتَ بالجُمْلَةِ منَ المُبْتَدأ والخَبَرِ نَحْوَ أنْ تَضْرِبْ فأنَا ضَارِبٌ ، لأنَّهُ // لا يَخْرِجُ مِنَ الضّرْبَيْنِ . وهَكَذَا(١٥٨) حُكْمُ الظّرْفِ ، لأنَّهُ اذا كَانَ التّقْديرُ عَلَى ما وَصَفْنَا منْ نَحْوِ استقرَّ كانَ جُمْلَةً منَ الفِعْلِ والفَاعلِ ، كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . غير أنَّهُ لَمّا كَانَ التزَمَ(١٥٩) اضْمَارَ هَذَا الفِعْلِ وناب الظَّرفُ عَنْهُ حتّى أنّهُ يقالُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ في الدّار : انَّ زَيْداً مُبْتَدأٌ ، والظّرْفَ خَبَرُهُ ، صارَ في حُكْمِ ما لَيْسَ مِنَ الأوّلِ في شَيءٍ وانْفَرَدَ بحدٍّ ، وكَذَا قَوْلُكَ : القِتَالُ اذَا خَرَجَ زَيْدٌ ، تَقُولُ : انَّ الظرفَ(١٦٠) خَبَرٌ عَنِ القِتَالِ ، كَمَا تَقَدّمَ لأنّ الفِعْلَ الذي هُوَ وَقَعَ ويَقَعُ قَدْ تُرِكَ اظْهَارُهُ ، ونَابَ هَذَا عَنْهُ ، فَقِيلَ : انّهُ خَبَرٌ ، وذَلِكَ هُوَ المُسْتَمِرُّ في كَلامِ صَاحبِ الكتابِ(١٦١) وجميعِ النّحويين ، فَلَمّا كانَ كلُّ واحِدٍ من الظّرْفِ والشّرْطِ والجَزَاءِ جُمْلَةً أخرَى في مُقْتَضَى الظّاهِرِ . قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ : انّ الجُمْلَةَ على أَرْبَعَةِ أضْرُبٍ ، والاّ فالأصْلُ ما ذُكِرَ في صَدْرِ الكتابِ أنَّ الكلامَ لا يَخْلُو منْ جُمْلَتَيْنِ : احداهما من مُبْتَدأٍ وخَبَرٍ ، والثّانِيَةُ منْ فِعْلٍ وفَاعلٍ .

وقَدْ ذَكَرَ الشّيْخُ أبو عليٍّ في الفَصْلِ الذي كَتَبْتُهُ الجُمْلَةَ منَ الفِعْلِ والفَاعلِ ، والمُبْتَدأَ والخَبَرِ فَقَال : مثالُ الفِعْلِ زَيْدٌ قَامَ ، وزَيْدٌ قَامَ أبوهُ ، فَزَيدٌ مُبْتَدأٌ وقَامَ فِعْلٌ وفيهِ ضَميرٌ يَعودُ إلى زَيْدٍ ، وهوَ فَاعِلُ قَامَ ، وأمّا قامَ أبوهُ ، فأمرهُ ظَاهِرٌ ، لأنّ قَامَ فِعْلٌ وأبوهُ

---

(١٥٧) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أولى .

(١٥٨) ب ، ج : وهذا .

(١٥٩) ج : كان القوم . تحريف .

(١٦٠) ج : ان الظروف . تحريف .

(١٦١) مذهب سيبويه والنحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا الا لما فيه معنى الفعل كالمصدر والمشتقات ، فقد قال في كتابه ٦٩/١ : الا ترى انك لا تقول : زيد حين يأتيني ، لأن حين لا تكون ظرفا لزيد . وتقول : الحر حين تأتيني فيكون ظرفا لما فيه من معنى الفعل . وجميع ظروف الزمان لا تكون أخبارا للجثث .

فاعِلُهُ . فَهُوَ جُمْلَةٌ لَفْظاً وتَقْدِيراً ، وقَامَ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ ، مُفْرَدٌ[١٦٢] اذ لَيْسَ بَعْدَهُ اسمٌ وجملةٌ تَقْدِيراً ، لأنَّ ضَميرَ زَيْدٍ مُسْتَكِنٌّ فِيهِ وجَازَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَامَ أبوهُ ، لِمَا فيهِ من الذِّكْرِ العَائِدِ الى زَيْدٍ وهُوَ الهَاءُ في أبوهُ ، ولو قُلْتَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، لم يَجُزْ ، لأجْلِ أنَّكَ اذا رَفَعْتَ عَمْراً بِقَامَ لَمْ يَكُنْ فيهِ ذِكْرٌ يَعودُ الى زَيْدٍ ، لأنَّهُ اذَا كانَ فِعْلاً لعَمْرٍو لم يَكُنْ فِعْلاً لزيدٍ فَفِعْلٌ واحِدٌ لا يَرْتَفِعُ بِهِ ظَاهِرٌ ومُضْمَرٌ ، كَمَا لا يَرْتَفِعُ بِهِ ظَاهِرانِ . فكَمَا لا يَجوزُ أنْ تقولَ : قَامَ زَيْدٌ عَمْرٌو ، فَتَرْفَعَ بِقامَ كلَّ واحدٍ منْ زَيْدٍ وعَمْرٍو وتَجْعَلَهُمَا فَاعلَيْنِ لَهُ ، كَذَلِكَ لا يجوزُ أنْ يُقَالَ في قَوْلِكَ ، زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، انَّ في قَامَ ضَميراً لزيدٍ قَدْ ارْتَفَعَ بِقَامَ وصَارَ فاعِلاً لَهُ معْ ارْتِفَاعِ عَمْرٍو بِهِ ، واذا عُرِيَّ قَامَ من الضّميرِ ولم يَتَعلّقْ بِعَمْرٍو ذِكْرٌ يَعودُ الى زَيْدٍ كَمَا كانَ في أبوهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ أبوهُ ، لم يَجُزْ قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو . فانْ قُلْتَ : قَامَ عَمْرٌو اليهِ ، جَازَ لأنَّكَ تُعلّقُ الجُمْلَةَ بِزَيْدٍ باعادَتِكَ الذِّكْرَ اليهِ وهُوَ الهاءُ في اليهِ . والذي أوْجَبَ[١٦٣] أنْ يكونَ في هذهِ الجُمَلِ ذِكْرٌ يعودُ الى المُبْتَدَأ أنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، فعرّيْتَ الجملةَ منَ الذِّكْرِ لَمْ تَلْتَبِسْ بزيدٍ ، واذا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ لَمْ تَكُنْ بِهِ أوْلَى مِنْهَا بِغَيْرِهِ . والخَبَرُ اذَا كانَ بِهَذِهِ الصّفَةِ[١٦٤] لَمْ يَكُنْ فيهِ فَائِدَةٌ ، اذِ الغَرَضُ مِنْهُ أنْ يُسْنَدَ الى مُخْبَرٍ عَنْهُ . ومَا لَمْ يَكُنْ فيهِ ذِكْرٌ يُعَلِّقُهُ بالمُخْبَرِ عَنْهُ لَم يُعْلَم أنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُ .

ومِثَالُ الجُمْلَةِ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ واقعةً خَبَراً قَوْلُكَ : زَيْدٌ أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، لأنَّ زَيْداً مُبْتَدَأٌ ، وأخُوهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، ومُنْطَلِقٌ خبرُ المُبْتَدَأِ الثّاني . غير أنَّ الجُمْلَةَ التي هيَ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ الأوّلِ الذي هُوَ زَيْدٌ ، وجَازَ ذَلِكَ لِمَا فِيها منَ العَائِدِ وهُوَ الهاءُ في أخوهُ ، فلو قُلْتَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنَّ الذي يَجُوزُ أنْ يَحْتَمِلَ // الضّميرَ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، فَلا يَخْلُو منْ أنْ تُضْمِرَ فيهِ ذِكْراً لزَيدٍ أو لِعَمْرٍو[١٦٥] أولَهُمَا

---

(١٦٢) ب ، ج : مفرد « لفظا » .

(١٦٣) « أوجب » مكررة في ب .

(١٦٤) ب ، ج : على هذه الصفحة .

(١٦٥) ج : أو عمرو .

جَمِيعاً ، فلا يَجُوزُ أنْ تُضْمِرَ فيهِ لأحَدِهِمَا لأنَّكَ لو أضْمَرْتَ لِزَيْدٍ تَرَكْتَ عَمْراً ضَائِعاً ولو أضْمَرْتَ لِعَمْرٍو تَرَكْتَ زَيْداً كَذَلِكَ [فَمُقْتَضَى(١٦٦)] الظّاهِرِ أنْ تُضْمِرَ فيهِ لِعَمْرٍو لأنَّهُ بَعْدَهُ ، واذَا كانَ فيهِ اضمارٌ لِعَمْرٍو دُونَ زَيْدٍ كانتِ الجُمْلَةُ عاريةً من ذِكْرٍ يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ فَيَصيرُ الى الفَسَادِ الذي وَصَفْنَا في قولِكَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو . ولا يَجوزُ أنْ تُضْمِرَ فيهِ لَهُمَا ، لأنّ اسْمًا واحِداً لا يكونُ لاثْنَيْنِ ، واذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا لم يَحْتَمِلْ ضميرَ كُلّ واحِدٍ مِنْهُمَا .

وبَعْدُ فانَّ الفِعْلَ اذَا لَمْ يَرْفَعْ مع أنّه الأصْلُ في العَمَلِ واحتمالِ الضّمائِرِ [ضَمِيرَيْنِ](١٦٧) نحْوَ أنْ تَقولَ : زَيْدٌ عَمْرٌو قَامَ فَتَجْعَلَ في قَامَ ضَميراً لكلّ واحِدٍ مِنْهُمَا ، كانَ اسمُ الفاعِلِ الذي هُوَ فَرْعٌ عليهِ أبْعَدَ من ذَلِكَ(١٦٨) . فانْ قُلْتَ انّكَ تقولُ : زَيْدٌ وعَمْرٌو قَاما ، فيكونُ فيهِ ضَميرُ كلّ واحِدٍ مِنْهُمَا . فالجوابُ أنّ هَذَا مُغَالَطَةٌ ، وذَاكَ أنّكَ اذا عَطَفْتَ أحدَ الاسْمَيْنِ على الآخَرِ وجَعَلْتَهُمَا شَرِيكَيْنِ نَحْوَ أنْ تقولَ : الزّيدانِ ، أضْمِرا دَفْعَةً واحِدَةً . أَلا تَراكَ تَجْعَلُ لَهُمَا حَرْفاً واحِداً ضَميراً وَلا تَأْتِي بعَلامَتَيْن ، ولَيْسَ كَذَلِكَ اذا لَمْ تَشْرِكْ بَيْنَهُمَا فَقُلْتَ : زَيْدٌ عَمْرٌو قَامَ ، لأنّها اذَا لَمْ يَشْتَرِكَا كانَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً بِخَبَرِهِ فَيَجبُ أنْ تُضْمِرَ كلَّ واحِدٍ(١٦٩) على انْفِرادِهِ فَتَجْعَلَ [لِلَفْظٍ](١٧٠) واحدٍ ضَمِيرَيْنِ ، وذَلِكَ لا يَجوزُ لأنَّ الفِعْلَ اذا لَمْ يَرْفَعْ ظَاهِرَيْنِ نَحْوَ قَامَ عَمْرٌو وخَالِدٌ كانَ أنْ لا يرفَعَ مُضْمَرَيْنِ أوْلَى ، ولمّا رَفَعَ اسْمَيْنِ قَدْ جُمِعَا نَحْوَ قَامَ الزّيدَانِ والزّيدُونَ ، جَازَ أنْ يَرْفَعَ ضميراً مَجْمُوعاً أو مُثَنّىً نَحْوَ ضَرَبا وضَرَبُوا ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وَقَدْ يُحذَفُ الرّاجعُ(١٧١) منْ هَذِهِ الجُمَلِ الى المُبْتَدَأِ الأوّلِ كَقَوْلِهِمْ : السَّمْنُ

---

(١٦٦) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « مقتضى » .

(١٦٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ضميران » تحريف .

(١٦٨) ج : أبعد عن ذلك .

(١٦٩) ج : كل واحد « منهما »

(١٧٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لفظة » تحريف .

(١٧١) ب ، ج ، ط : وقد تحذف الرواجع .

مَنَوانِ بدرهَـمٍ ، والتّقديرُ : مَنَوانِ مِنْهُ بِدرهمٍ ، ولا بُدّ[172] منْ تَقْديرِ هَذَا[173] ليعودَ الضّميرُ مِنْهُ الى المبتدأِ الذي هُوَ السَّمْنُ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُم : السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ ، السّمنُ[174] فيهِ مُبْتَدأٌ ، ومَنَوانِ مُبْتَدأٌ ثانٍ [175] ، وبدِرْهَمٍ خبرُ المُبْتَدأِ الثّاني ، وفيهِ ذِكْرٌ يعودُ اليهِ ، وذَاكَ أنَّ التّقديرَ : مَنَوانِ يَكُونَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ أوْ يُشْتَريانِ بدرهَمٍ . فالأَلِفُ في يَكُونانِ عائدٌ الى المَنَوَيْنِ ،[176] ثم انّ الجُمْلَةَ التي هِيَ قَوْلُكَ : مَنَوانِ بدرهمٍ في مَوْضِعِ خبرِ المُبْتَدأِ الأوّلِ الذي هو السَّمْنُ . وهي في الظّاهرِ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، في تَعَرّيها مِنْ عائدٍ الى السّمْنِ ، الا أنَّ التّقديرَ مَنَوانِ منهُ بدرهَمٍ ، فالهاءُ في مِنْهُ يَعودُ الى السّمْنِ لتتعلّقَ الجُمْلَةُ بهِ . فَهُوَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ من مَنْزِلَةِ غَيْرَ أنَّ هذا الحَذْفَ جَازَ في قَوْلِكَ : السّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ ، لدَليلِ الحالِ عَلَيْهِ لأنَّكَ اذا قُلْتَ : مَنَوانِ بدِرْهَمٍ ، عُلِمَ أنَّكَ لا تُريدُ منْ غَيْرِهِ ، ولَيْسَ كَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، لأنّهُ لا يُعْلَمُ ما تُريدُ ولا يَكُونُ فيهِ دَليلٌ على شيءٍ دونَ شيءٍ اذا كانَ يُحْتَمَلُ أنْ تُريدَ مُنْطَلِقٌ اليهِ ، ومِنْ عنْدَهُ أو [باذْنِهِ][177] أو غَيْرَ ذلكَ . فكلُّ مَوْضِعٍ قامَ فيهِ دليلٌ على الرّاجعِ ونيّة الحالِ عليهِ // جَازَ أن يُحْذَفَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ -- (ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ انَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) --[178] التّقْديرُ : انَّ ذَلِكَ [الصّبْرَ][179] مِنْهُ[180] ، لأنَّ ذَلِكَ ابتداءٌ ،

---

(١٧٢) ط : لابد .

(١٧٣) ج : هذا « التفسير » ، ط : هذا « في النفس » .

(١٧٤) ب ، ج : والسمن . سهو .

(١٧٥) ب ، ج : مثله ثان .

(١٧٦) ج : الى « المنوان » . على الحكاية .

(١٧٧) ج من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بأنه » . تحريف .

(١٧٨) آية ٤٣/ الشورى / ٤٢ .

(١٧٩) من ب و ج . أبين .

(١٨٠) ط : منه « أي من الصابر » .

- (وقولُه لمِن عَزْمِ الأمور) - في مَوْضِعِ الخَبَرِ، ولَمْ يَرْجعْ الى المُبْتَدَأِ الذي هُوَ - ([181] لَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ) - ذِكْرٌ في اللفْظِ » .[182]

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ اللامَ في قَوْلِهِ تَعَالَى : لَمَنْ صَبَرَ[183] لامُ الابتداءِ ، ومَنْ بِمَعْنَى الذي ، فكأنَّهُ واللهُ أعْلَمُ - : والذي صَبَرَ وغَفَرَ وذَلِكَ[184] بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : وزَيْدٌ ، في كَوْنِهِ اسْماً مُفْرَداً مُبْتَدَأً وَقَوْلُهُ تعالَى - (انّ ذَلِكَ) في حكم المُبْتَدَأِ ، لأنّ انّ من العَوَامِلِ الداخلةِ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ، فَلا فَصْلَ في الحقيقةِ بَيْنَ [قَوْلِهِ][185] :- (انَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزْمِ الأمور) - وبَيْنَ قَولِكَ : ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأمورِ. فَقولُ الشَّيْخِ أبي عليٍّ ان ذلك ابتداءٌ ، يَعْني أنّهُ في حُكْمِ المُبْتَدَأِ[186] لِمَا ذَكَرْنَا ، فَذَلِكَ اسمُ انّ ، وَقَوْلُهُ[187] - (لَمِنْ عَزْمِ الأمُورِ) خَبَرُهُ ، والذّكْرُ عائِدٌ مِنَ الفِعْلِ المُقَدّرِ في نَحْوِ ذا كأنَّهُ - واللهُ أعْلَمُ - انّ ذَلِكَ يكونُ من عَزْمِ الأمور، الاّ أنّ هَذَا الفِعْلَ لَمّا حُذِفَ وقَامَ حَرْفُ الجَرّ مَقَامَهُ ، انْتَقَلَ اليهِ لامُ الابتداءِ الذي يكونُ في خَبَرِ انّ فَقَوْلُهُ تَعَالَى - (انّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ) - جُمْلَةٌ وَقَعَتْ خَبَراً للمُبْتَدَأِ الذي هُوَ - (لَمَنْ صَبَرَ) ، وهيَ عَارِيةٌ منْ ذِكْرٍ عائدٍ الى مَنْ صَبَرَ كَمَا تَرَى ، فالتّقْديرُ : انّ ذلكَ مِنْهُ - لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ، فالهاءُ في مِنْهُ يَعُودُ اليهِ كَمَا عَادَ الى السّمْنِ في قَوْلِكَ : السّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بدرهم و (لَمَنْ صَبَرَ) - مُبْتَدَأٌ كالسّمْنِ ، و - (انَّ ذَلِكَ) - مُبْتَدَأٌ ثانٍ مثل مَنَوانِ ، و - (لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ) - خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثّاني مثل بدرهمٍ ، ومِنْهُ هُنَا كَمِنْهُ ثَمَّ ، ولَو تُقَدّرْ هَذَا أحْلْتَ . اذ لا يكونُ حينَئذٍ للجُمْلَةِ التي هِيَ - (انّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ) - تَعَلُّقٌ بِمَنْ صَبَرَ، فَيَبْطِلُ المَعْنَى ، وكَذَا مَنَوانِ بدرهمٍ ، ولا يتعلق بالسَّمْن لو لم تُقَدّرْ مِنْهُ ، ويكونُ بمَنْزِلَةِ أنْ تَذْكُرَ شَيْئاً على سَبيلِ الهَذيانِ .

---

(١٨١) ط : ولَمَنْ .

(١٨٢) ب ، ط : ذكر من اللفظ ، ج : في ذكر اللفظ . تحريف .

(١٨٣) سقط « لمن صبر » في ب و ج .

(١٨٤) سقطت « وذلك » في ب و ج .

(١٨٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قولهم » . تحريف .

(١٨٦) ب : في حكم الابتداء .

(١٨٧) ب : قوله .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وهذا النّحْوُ كَثِيرٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ هذهِ الجُمْلَةُ بأسْرِهَا مَحْذوفَةً(١٨٨) اذا كانت خبرا ، واذَا(١٨٩) جَازَ(١٩٠) حَذْفُ الجُمْلَةِ كُلِّهَا ، كَانَ حَذْفُ شَيءٍ مِنْهَا أسْهَلَ ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ من نِسَائِكُمْ انْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهرٍ (١٩١ واللائي لَمْ يَحِضْنَ(١٩٢) التّقْديرُ : واللائي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ١٩١) ، فَحَذَفَ الجُمْلَةَ(١٩٣) التي هِيَ خَبرُ المُبْتَدَأِ الثّاني لدلالةِ ما تَقَدّمَ عليهِ ، كَمَا يُحْذَفُ المُفْرَدُ لذلكَ في نَحْوِ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو [ومِمّا حُذِفَ خَبَرُهُ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَر جملةً قولُهُم : زَيدُ ضَرَبْتُ أباهُ وعَمْرٌو](١٩٤)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى - (واللائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ) - مُبْتَدَأٌ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى - (انْ ارْتَبْتُمْ فَعِدّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ) - جُمْلَةٌ من الشّرْطِ والجَزَاءِ في مَوْضِعِ الخَبَرِ ، ولا يَكُونُ - (فَعِدّتُهُنَّ) - خَبَراً لقولِهِ تَعَالَى - (واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ) - على الانْفِرَادِ [أعْنِي بالانْفِرَادِ أنَّ الجُمْلَةَ مِنَ الجَزاءِ دُونَ الشّرْطِ لا تَكُونُ خَبَراً(١٩٥)] وَقَوْلُهُ تَعَالَى - (واللائِي لَمْ يَحِضْنَ) - مُبْتَدأٌ أَيْضاً ولَيْسَ لَهُ خَبَرٌ في اللفْظِ ، والتّقديرُ : واللائِي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ ، الاّ أنّهُ حُذِفَ لدليلِ ما تقدّمَ عليهِ ، فاستدلَّ الشّيْخُ أبو عليٍّ بِهَذَا الحَذْفِ(١٩٦) على جَوازِ حَذْفِ الرّاجعِ الذي هُوَ مِنْهُ من قَوْلِهِ تَعَالَى - (وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ انّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمورِ) - لأنّهُ اذا سَاغَ حَذْفُ الجُمْلَةِ الواقِعَةِ خَبَراً وهِيَ فَعِدّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ // لأنَّ ما تَقَدَّمَ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَانَ حَذْفُ شيءٍ منَ الجُمْلَةِ وَهُوَ

---

(١٨٨) ب ، ج : محذوفة بأسرها .

(١٨٩) ط : فاذا .

(١٩٠) سقطت « جاز » في ج .

(١٩١ - ١٩١) ساقطٍ في ج بسبب انتقال النظر .

(١٩٢) آية ٤ / الطلاق ٦٥ . وفي ط : (اللائي لم يحضن) . سهو .

(١٩٣) ط : فحذفت الجملة .

(١٩٤) ما بين العاضدتين من ب و ج وهو مثبت في ط أيضا . واثباته أولى .

(١٩٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين .

(١٩٦) ج : بهذا الحرف . تحريف .

قَوْلُهُ :(١٩٧) مِنْهُ ، أَوْلَى بالجَوازِ . ونَظِيرُهُ منَ المُفْرَدِ ما ذَكَرَهُ من قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو ، لأنَّ التَّقْدِيرَ : وعَمْرٌو(١٩٨) مُنْطَلِقٌ فَحَذَفَ ، لأنَّ الأوَّلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وتَقولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وعَمْرٌو ، فَتَحْذِفُ ، والتَّقْدِيرُ : وعَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، اسْتِغْناءً بِذِكْرِ الأوَّلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وتَقُولُ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ درهمٌ ، فانّ كُلٌّ(١٩٩) بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ بَيْنَكُمْ درهمٌ ، فانْ جَعَلْتَ كُلاً ابْتِداءً ثَانياً عَلَى قِياسِ مَنْ قَرَأَ - (انَّ الأمرَ كُلَّهُ للهِ) -(٢٠٠) قُلْتَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ غلمانكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ كُلاً اسمٌ مَوْضُوعٌ للغَيْبَةِ(٢٠١) كالغلمان . وانْ شِئْتَ قُلْتَ في هَذَا الوَجْهِ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، فَحَمَلْتَ على المَعْنَى ، لأنَّ كُلاً هُوَ أَنْتُمْ في المَعْنَى ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في الغلمانِ ، لأنَّهُمْ لَيْسُوا الأوَّلَ .

قَالَ شَيْخُنَا الأمامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَكَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ لا يَخْلُو منْ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أنْ تَجْعَلَ أَنْتُمْ مُبْتَدأً ، وكُلُّكُمْ تَأْكِيداً لَهُ ، بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : أَنْتُم أَجْمَعُونَ . وانّما شَبَّهَهُ بأَجمَعُونَ ، لأنَّهُ لا يكونُ الا تَأْكِيداً تابعاً لِشَيْءٍ قَبْلَهُ واذَا كانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى ما لَمْ يُذْكَرْ ، اذِ التأكِيدُ في حُكْمِ السَّاقِطِ . فكأنَّكَ قُلْتَ : أَنْتُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، فَيكونُ دِرْهَمٌ مُبْتَدأً ثَانِياً ، وبَيْنَكُمْ خَبَرَهُ ، ثُمَّ تكونُ الجُمْلَةُ في مَوْضِعِ خبرِ المُبْتَدأِ الأوَّلِ ، وَلا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ على هَذَا الوَجْهِ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ

---

(١٩٧) ب ، ج : وهو قولك .

(١٩٨) ب ، ج : عمرو .

(١٩٩) ب ، ج ، ط : فيكون كل .

(٢٠٠) آية ١٥٤ / آل عمران ٣ . وفي التيسير في القرآآت للداني ص ٩١ « أبو عمرو : (كلُّه للهِ) برفع اللام . والباقون بنصبها » . وفي املاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٨٦ : (كلّه للهِ) يقرأ بالنصب على التوكيد أو البدل ولله الخبر ، وبالرفع على الابتداء ولله الخبر ، والجملة خبر أنّ » . وقال الفراء في معاني القرآن ١/٢٤٣ : « فمن رفع جعل (كل) اسما فرفعه باللام في لله كقوله (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهَهُم مسوّدة (آية ٦٠ / الزمر ٣٩) ومن نصب (كلَّه) جعله من نعت الأمْرِ) . قوله من نعت الأمر على مذهبه . والبصريون يعربون كله توكيدا .

(٢٠١) ب : وضع للغيبة .

كُلّكُمْ اذا كانَ تأكيداً بمَنْزِلَةِ السَّاقِطِ . واذا كانَ كَذلِكَ وَجَبَ أنْ يَعُودَ الذكرُ الى أنْتُمْ لا إليهِ ، وأنْتم ضَميرُ المُخاطَبينَ فَيَنْبَغي أنْ يَعُودَ الذِّكرُ اليهِ(٢٠٢) على لَفْظِ الخِطَابِ دُونَ الغَيْبَةِ ، فكَمَا لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : أنْتُمْ فَعَلُوا كَذَا فَتَأْتي بالوَاوِ الذي هُوَ ضَميرُ الغَائِبِيْنَ ، وانّما يَجبُ أنْ تقولَ : أنْتم فَعَلْتُم ، كَذَا لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : أنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهم دِرْهَمٌ اذا كَانَ كُلُّكُمْ تأكِيداً بِمَنْزِلَةِ السَّاقِطِ .

والوَجْهُ الثّاني أنْ لا تَجْعَلَ كُلُّكُمْ تأكِيداً لأنْتُمْ بِمَنْزِلَةِ أجْمَعُونَ ، ونَجْعَلَهُ مُبْتَدَأً ثانِياً كَقِراءةِ مَنْ قَرَأَ – (قُلْ : انّ الأمْرَ كُلَّه للهِ) – . أَلا تَرى أنّهُ لَوْ كَانَ تأكيداً لتَبِعَ ما قَبْلَهُ في النّصْبِ ، فَلَمّا رُفِعَ عَلِمْتَ أنّهُ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ تابعٍ . واذا أجْرَيْتَ قَوْلَكَ : أنْتُمْ كُلُّكُمْ هَذَا المَجْرَى كانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : كُلُّكُمْ ، في الابتداءِ وَلا تَجْعَلَ قَبْلَهُ أنْتُمْ ، واذَا ابْتَدَأْتَ بكُلِّكم كَانَ مَا بَعْدَهُ خَبَراً لَهُ فَيَجِبُ عَلَى مُقْتَضَى الظّاهِرِ أنْ تُعِيدَ الضّميرَ اليهِ عَلَى لَفْظِ الغَيْبَةِ فَتقولَ : أنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنّ كُلاًّ اسمٌ ظَاهِرٌ بِمَنْزِلَةِ الغلمانِ ، ولَيْسَ بِمُضْمَرٍ كأنْتُم ، فكَمَا تَقُولُ : أنْتُمْ غلمانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ لأنّ الغلمانَ لَيْسُوا بِمُخَاطَبِينَ كأنْتُمْ ، كَذلِكَ تَقُولُ : أنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ درهَمٌ ، فَيكونُ أنْتُمْ مُبْتَدأً ، وكُلُّكُمْ مُبْتَدأً [ثانٍ(٢٠٣)] ، ودِرْهَمٌ مُبْتَدأً ثالِثاً ، وبَيْنَهُمْ خَبَرُ المبتدإِ الثّالثِ ثُمَ المُبْتَدأُ الثّالِثُ مَعَ خَبَرِهِ وَهُوَ قَوْلُكَ : بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ الثّاني الذي هُوَ كُلُّكُم ، وعَادَ الذّكرُ اليهِ وهُوَ الضَّميرُ في بَيْنَهُمْ ثُمَ يَكُونُ المُبْتَدأُ الثّاني مع هَذِهِ الجُمْلَةِ خَبَرَ المُبْتَدأِ الأوّلِ الذي هُوَ أنْتُمْ ، والذّكرُ العَائِدُ اليهِ منْ قَوْلِكَ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ هُوَ الضّميرُ في كُلِّكم ، لأنّهُ للخِطَابِ(٢٠٤) فَهُوَ تَجانُسٌ لأنْتُمْ . وانْ حَمَلْتَ // الكَلامَ على المَعْنَى مَعَ جَعْلِكَ كُلِّكُم مُبْتَدأً ثانياً غَيْرَ تأكيدٍ لأنْتُمْ جَازَ أنْ تُعِيدَ الضّميرَ اليهِ على لَفْظِ الخِطَابِ فَتَقُولَ : أنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، (٢٠٥ وتقدرُ أنّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ في الابْتِدَاءِ : كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ٢٠٥)

---

(٢٠٢) سقطت « اليه » في ب .

(٢٠٣) من ب و ج : وفي الأصل « ثان » سهو .

(٢٠٤) ج : للخطأ . تحريف .

(٢٠٥ - ٢٠٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

لأجْلِ أنَّ كُلاً وانْ كَانَ اسْماً ظَاهِراً كالغلمانِ فَهُوَ عبارَةٌ عن أنْتُمْ وكائِنٌ اياهُ في المَعْنَى ، فَيَجُوزُ أنْ يَعُودَ الضّميرُ اليهِ على لَفْظِ الخِطَابِ ، كَمَا يَعُودُ الى أنْتُم ، ومِثْلُ هَذَا قَوْلُهُم : أنَا رَجُلٌ أفْعَلُ كَذَا ، يُعِيدُونَ الضّميرَ الى رَجُلٍ كَمَا يُعِيدونَهُ الى أنَا كَقَوْلِ الشّاعِرِ :

/٥٩/ أأكْرُمُ مِنْ لَيْلَى عَليَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الجَاهَ أمْ كُنْتُ امرءاً لا أُطِيعُهَا[٢٠٦]

أَلا تَرَاهُ قَالَ : لا أُطِيعُهَا ، فأعَادَ الضّميرَ الى قَوْلِهِ : امرءاً وانْ كان اسْماً ظَاهِراً كَزَيْدٍ ، كَمَا يُعِيدُهُ الى التّاءِ في كُنْتُ وأنَا اذَا قَالَ : كُنْتَ لا أُطِيعُهَا ، لا أُطِيعُهَا ، لأَجْلِ أنَّ امرءاً عبارةٌ عن المُتكلِمِ في المَعْنَى ولَيْسَ بِرَجُلٍ غَيْرِهِ والأَكْثَرُ الحَمْلُ على الظّاهِرِ نَحْوَ أمْ كُنْتُ امْرءاً [يُطِيعُهَا][٢٠٧] وكُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ .

وَلا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أنْ تَقُولَ : أنْتُمْ غلمانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، لأنَّ الغلمانَ اسمٌ ظاهِرٌ لَفْظاً ومَعْنَىً ، ولَيْسَ بِعِبَارَةٍ عَنْ أنْتُمْ ، واذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَظٌّ في الخِطَابِ لَمْ يَجُزْ أنْ يَعودَ الضّميرُ اليهِ الاّ عَلَى لَفْظِ الغَيْبَةِ ، كَمَا لاَ يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : أنَا غُلامي أفعل كذا ، لأن غلامك ليس اياك ، كما كان رجل إياك في قولك : أنا رجل أفْعَلُ كَذَا .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والثّالِثُ أنْ يكونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ شَرْطاً وجَزَاءً ، وذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٍ انْ تُكْرِمْهُ

---

(٢٠٦) قبل هذا البيت قوله :

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقد نسب ابن جني (في شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢) هذا البيت الى الصِّمة بن عبد الله القُشيري . (من شعراء الدولة الأموية ترجمته في المؤتلف والمختلف للأمدي ١٤٤ - ١٤٥ ، والأغاني ١٦٧/٥ والخزانة ٤٦٤/١) ونسبها ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢٨/١ - ٢٩ الى ابراهيم بن العباس الصولي ونسبها العيني في الشواهد الكبرى ٤١٦/٣ الى قيس ابن الملوح . (وهما في ديوانه ق ١٨٤ / ١ و ٢ ص ١٩٥) ، وذكر أنهما ينسبان أيضا الى عبد الله بن الدمينة .

وورد الشاهد منسوبا للمذكورين في شرح شواهد المغنى ش ١٠٨ ج / ٢٢١ و ٩١٥/٢ ، والخزانة ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ، والدرر اللوامع ٨٣/٢ - ٨٤ .

وغير منسوب في ديوان الحماسة ٤٦/٢ ، وشرحها للمرزوقي ق ٤٥٥ / ٢ ج ١٢٢٠/٣ وورد في ج « فتبتغي » . تصحيف .

(٢٠٧) من ب و ج . وسقط من الأصْل سهوا . واثباته يقتضيه المعنى .

يُكْرِمْكَ ، وبِشْرٌ انْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ عَمْرٌو[٢٠٨] ، فَزَيدٌ ابتداءٌ ، وقَوْلُهُ[٢٠٩] : انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، جُمْلَةٌ في مَوْضِعِ خبَرِهِ ، وَقَد عَادَ الذِّكْرُ [مِنْهَا][٢١٠] الى المُبْتَدَأِ ، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ لِوُقُوعِهَا مَوْقعَ الخَبَرِ .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلَمْ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ الجُمَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ أضْرُبٍ ، وفَسَّرْتُ مِنْهَا ضَرْبَيْنِ : المُبْتَدَأُ والخَبَرُ ، والفِعْلُ والفَاعِلُ . وبَقِيَ الثَّالِثُ والرَّابِعُ .

فالثَّالِثُ الشَّرْطُ والجَزَاءُ نَحْوَ أنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ . وَقدْ تَقَدَّمَ أنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ جُمْلَتَانِ وَجَبَ تَصَاحبُهُمَا فَجَرَتا مَجْرَى الجُمْلَةِ الوَاحِدَةِ . فَقَوْلُكَ : انْ تُكْرِمْهُ[٢١١] بِمَنْزِلَةِ أخُوكَ وَقَوْلُكَ : يُكْرِمْكَ بِمَنْزِلَةِ مُنْطَلِقٌ في احْتِياجِ أحَدِهِمَا الى صَاحِبِهِ ، وامْتِناعِهِ مِنْ أنْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ ، ولَمّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ أنْ يَعُودَ الذِّكْرُ الى المُبْتَدَأِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ منَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، بَلِ الوَاجِبُ أنْ يَعُودَ منْ أحَدِهِمَا ، فَعَودُهُ منَ الشَّرْطِ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أنْ تَضْرِبْهُ يَشْكُرْكَ عَمْرٌو . وذَاكَ أنَّ الهاءَ في تَضْرِبْهُ يَعُودُ الى زَيْدٍ ، وهو مُتَعَلَّقٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ . ولَيْسَ في الجَزاءِ الذي هُوَ قَوْلُكَ :[٢١٢] يَشْكُرْكَ عَمْرٌو ذِكْرٌ يَعُودُ الى زَيْدٍ المُبْتَدَأِ . ومِثَالُ عَوْدَةٍ منَ الجَزَاءِ دُونَ الشَّرْطِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ انْ تُعْطِنِي درهماً تُكْرِمْهُ ، لأنَّ الهَاءَ في تُكْرِمْهُ يَعُودُ الى زَيْدٍ ، وهُوَ جَزَاءٌ . ولَيْسَ في قَوْلِكَ : انْ تُعْطِنِي دِرْهَماً ، ذِكْرٌ رَاجِعٌ اليهِ . فانْ عَادَ من كُلِّ واحِدٍ منَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ كَانَ حَسَناً جَميلاً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ انْ تُكْرِمْهُ يَشْكُرْكَ . وذَاكَ أنَّ الهاءَ في تُكْرِمْهُ قَدْ عَادَ الى زَيْدٍ المُبْتَدأ ، والضَّميرُ المُسْتكنُّ في فِعْلِ الجَزَاءِ الذي هُوَ يَشْكُرْكَ عَائِدٌ اليهِ أيْضاً . أَلا تَرَى أنَّهُ الشَّاكِرُ . وانّا قُلْنَا : انّ ذَلِكَ لا يَجِبُ ، ولَمْ نَقُلْ : // انّهُ لا يَجُوزُ ، وبَيْنَ الجَائِزِ والوَاجِبِ فَصْلٌ عَظِيمٌ ، وهَذَا بِمَنْزِلَةِ أن تَقُولَ : زَيْدٌ أخُوهُ يَضْرِبُهُ ، فَتَجْعَلَ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جزءَي

---

(٢٠٨) ط : يشكر عمرو

(٢٠٩) ط : وقولك

(٢١٠) من ط . الصواب . وفي النسخ كلها « منهما » تحريف .

(٢١١) كذا في ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل : « فقولك بان تكرمه يكرمك » بمنزلة ... » سهو .

(٢١٢) ج : هو لك . تحريف .

الجُمْلَةِ ضَمِيراً عَائِداً الى المُبْتَدَأ ، وذَاكَ أنَّ زَيْداً مُبْتَدأ ، وأخُوهُ يَضْرِبُهُ ، جُمْلَةٌ في مَوْضِعِ خبَرِهِ ، وفِيهَا ذِكْرانِ : أحَدُهُمَا الهاءُ في أخُوهُ ، والثّاني في يَضْرِبُهُ . ومِثْلُهُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ أخُوهُ رَفِيقُهُ ، وهَذَا غيرُ وَاجِبٍ ، لأنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ قَامَ غُلامُهُ ، وزَيْدٌ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ . فَلا يَكُونُ في الجُمْلَةِ الاّ ذِكْرٌ واحِدٌ ، وذَلِكَ أكْثَرُ مِنْ أنْ يُحْصَى .

فانْ عَرّيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشّرْطِ والجَزَاءِ منْ عَائِدٍ الى المُبْتَدَأ نَحْوَ أنْ تَقُولَ زَيْدٌ انْ تُعْطِ أنْتَ عَمْراً يَشْكُرْكَ بَكْرٌ ، لَمْ يَجُزْ كَمَا لَمْ يَجُزْ قَوْلُكَ : (٢١٣) زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ لِتَعرّى الجُزْئَيْنِ جَمِيعاً منَ الذّكْرِ . وَقَدْ مَثّلَ الشّيْخُ أبُو عليٍّ هَذَا المَعْنَى في قَوْلِهِ : زَيْدٌ انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وبِشْرٌ انْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ عَمْرٌو . لأنَّ (٢١٤) قَوْلَهُ : انْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ عَمْرٌو ، قَد عَادَ الذّكْرُ فيهِ منْ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ وهُوَ الهاءُ في تُعْطِهِ ولَمْ يُمَثّلْ عَوْدُهُ منَ الجَزَاءِ ، لأنَّهُ اذَا ذُكِرَ جَوازُ عَوْدِهِ من أحَدِ مَا فَقَدْ حَصَلَ الغَرَضُ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَليٍّ :

« والرّابِعُ الظّرْفُ ، والظّرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظَرْفٌ منَ الزّمانِ ، وظَرْفٌ منَ المَكانِ (٢١٥) وظُرُوفُ المَكَانِ (٢١٦) تَكُونُ أخْباراً عَنْ الأحْدَاثِ والأشْخَاصِ . مِثالُ كَوْنِهَا أخْبَاراً عنِ الأحْداثِ قَوْلُنَا البَيْعُ في السُّوقِ ، والصّلاةُ في المَسْجِدِ ، والرّكْضُ في المَيدَانِ . ومِثَالُ كَوْنِهَا أخْبَاراً عنِ الأشْخَاصِ نَحْوُ زَيْدٍ في الدّارِ ، وعَمْرٌو في المَسْجِدِ (٢١٧) ، واللّصُ في الحَبْسِ . فأمّا ظُروفُ الزّمانِ فَتكُونُ أخْباراً عنِ الأحْدَاثِ دونَ الأشْخَاصِ وذَلِكَ نَحْوَ الخُروجُ غَداً (٢١٨ والرّحيلُ السّاعَةَ ٢١٨) ، ومَقْدِمُ الحاج

---

(٢١٣) ج : « في » قولك :

(٢١٤) كذا في ب و ج : أولى . وفي الأصل « ولأن » .

(٢١٥) ب و ج ، ط : ظرف من المكان وظرف من الزمان .

(٢١٦) ب ، ج : فظروف المكان .

(٢١٧) ط : نحو زيد في البيت وعمرو في الدار

(٢١٨ - ٢١٨) ساقط في ط .

المُحَرَّمُ . ولَوْ قِيلَ : زَيْدٌ غَداً ، وعَمْرٌو أمْسِ ، لَمْ يَسْتَقِمْ ، لأنَّ ظُروفَ الزّمانِ لا تَكُونُ أخْبَاراً [٢١٩] عن الجُثَثِ »

قَالَ شَيْخُنَا الامَامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الظَّرْفَ [٢٢٠] على ضَرْبَيْنِ : مَكَانٌ وزَمَانٌ ، فَالمَكَانُ [٢٢١] أعمُّ تَصَرُفاً في الأخبارِ مِنَ الزّمانِ ، لأنَّهُ يَكُونُ [٢٢٢] خَبَراً عن الأحْدَاثِ والجُثَثِ [٢٢٣] جَمِيعاً ، فالحَدَثُ نَحْوَ قَوْلِكَ : الضَّرْبُ في الدّارِ ، والمُرورُ في العَرْصَةِ [٢٢٤] ، والشّخْصُ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ في الدّارِ وعَمْرٌو خَلْفَكَ . وذَاكَ [٢٢٥] أنَّ الحَدَثَ والشّخْصَ قَدْ اشْتَرَكَا في أن [٢٢٦] الأمْكِنَةَ تَشْتَغِلُ بِهِمَا مَرّةً وتَخْلُو مِنْهُمَا أخْرَى ، والزّمانُ لا يكونُ خَبَراً الاّ عنِ الأحْدَاثِ نَحْوَ قَوْلِكَ : الخُرُوجُ غَداً ، ومَقْدِمُ الحاجِ المُحَرَّمُ ، لأنَّ مَقْدِمَ مَصْدَرٌ كالقُدُومِ . فانْ حَمَلْتَ مَقْدِمَ عَلَى الزّمانِ وقَدّرْتَ المُضَافَ كَقَوْلِهم : جِئْتُكَ مَقْدِمَ الحاجِ وخُفُوقَ النَّجْمِ ، يُريدونَ : زَمَنَ مَقْدِمِ الحَاجِ ، قُلْتَ : مَقْدِمُ الحَاجِ المُحَرَّمُ فَرَفَعْتَ ، لأنّكَ تُريدُ : زَمَنُ قُدُومِ الحاجِ المُحَرَّمُ ، فَيكونُ الثّاني الأوّلَ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أخُوكَ ، ويومُ خُرُوجِي الجُمُعَةُ [٢٢٧] ولا يَجُوزُ أنْ تَجْعَلَ الزّمانَ خَبَراً لِشَخْصٍ نَحْوَ أنْ تَقُولَ [٢٢٨] : زَيْدٌ في يومِ الجُمُعَةِ ، وعَمْرٌو أمْسِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فأمّا قَوْلُهم : الليلةَ الهِلالُ ، فَعَلَى مَعْنَى الليلةَ حدوثُ الهلالِ ، فَحَذَفَ

---

(٢١٩) ط . لأنّ ظروف الزمان تكون أخبارا . سهو .

(٢٢٠) ب ، ج : الظروف .

(٢٢١) ب ، ج : والمكان

(٢٢٢) ب ، ج : قد يكون .

(٢٢٣) ب ، ج : والأشخاص .

(٢٢٤) في اللسان (عرص) ٣١٨/٨ : « كلُّ جَوبةٍ متفتقةٍ ليس فيها بناء فهي عَرْصَةٌ . وتجمع عِراصاً وعَرَصَاتٍ . وعَرْصَةُ الدار وسطُها . وقيل : كلُّ بُقْعَةٍ بين الدور واسعة ليس فيها بناء » .

(٢٢٥) ب ، ج : ذلك .

(٢٢٦) سقطت « ان » في ج .

(٢٢٧) ب ، ج : « يوم » الجمعة .

(٢٢٨) ب ، ج : نحو قولك .

الحُدُوثَ ، وأَقامَ الهلالَ مَقَامَهُ ، ويَجُوزُ أنْ تَرْفَعَ الليلةَ فَتقولَ : الليلةُ الهِلالُ ، عَلَى تَقْدِيرِ // الليلةُ ليلةُ الهِلالِ ، فَتَحْذِفَ المُضَافَ الذي هو لَيْلَةُ[٢٢٩] كَمَا حَذَفْتَ[٢٣٠] الحُدُوثَ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلمْ أَنَّهُ لَمَا ذَكَرَ أنَّ الزّمانَ لا يكونُ خَبَراً عَنِ الأشْخَاصِ نَحْوَ زَيْدٌ أمْسِ ، والدّرْهَمُ غَداً ، سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : الليلةَ الهِلالُ[٢٣١] ، لأنَّ الهلالِ جثّةٌ والليلةَ خَبَرٌ عَنْهُ في الظّاهِرِ ، وهِيَ زَمَانٌ[٢٣٢] كَمَا تَرَى . فأجَابَ بأنَّ الكلامَ لَيْسَ على ظَاهِرِهِ ، وانّ فيهِ مَحْذُوفاً هُوَ المُخْبَرُ عَنْهُ . وذَلِكَ أنَّ التّقْديرَ : الليلةَ حُدُوثُ الهِلالِ ثم حُذِفَ[٢٣٣] المُضَافُ وأقِيمَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى – (وأسْألِ القَرْيَةَ) –[٢٣٤] والحُدُوثُ لَيْسَ بِجُثّةٍ وانّما هُوَ كالضّرْبِ والقَتْلِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : اليومَ ضَرْبُ الدِرْهَمِ ، وَغَداً نَقْشُ الدّينارِ ، فانْ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : الليلةُ الهلالُ ، كَانَ المَحْذُوفُ زَماناً مِثْلَ المُذْكُورِ لأنَّ التّقْديرَ : الليلةُ ليلةُ الهِلالِ . فَهَذَا هُوَ كَقَوْلِهِم : زَيْدٌ أخُوكَ .

وقَدْ أجَازَ الشّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ في قَوْلِهِم : الليلةَ الهِلالُ ، بالنّصْبِ انْ يَكُونَ الكَلامُ على ظَاهِرِهِ غَيْرَ مُقَدّرٍ على حَذْفِ المُضَافِ . قالَ : لأنَّ الهِلالَ يَكُونُ ظَاهِراً ثم [يَسْتَسِرُّ][٢٣٥] ثُمَ يَظْهَرُ ، فَلَمّا اخْتَلَفَتْ بِهِ الأحْوالُ جَرَى مَجْرَى الأحداثِ التي تَقَعُ مَرّةً وتَزُولُ أخْرَى ، فَجَازَ جَعْلُ الزّمانِ خَبَراً عَنْهُ . ويُوَضّحُ مَا قَالَهُ أنَّ للهلالَ لَيْسَ باسمٍ وُضِعَ عَلَماً لِلْنيّرِ ، كالشمْسِ وسَائِرِ أسماءِ الكَواكِبِ ، وانّما هُوَ اسمٌ يَتَنَاوَلُهُ في حَالِ دُونَ

---

(٢٢٩) ب ، ج ، ط : « الليلة » . سهو .

(٢٣٠) ب ، ج : كما حذف .

(٢٣١) ب ، ج : « الهلالُ الليلةَ » وما في الأصل أولى . انظر سيبويه ٢٠٨/١ .

(٢٣٢) ب ، ج : وزمان هي .

(٢٣٣) ج : وحذف

(٢٣٤) آية يوسف ١٢/٨٢ .

(٢٣٥) من ب و ج . وفي الأصل « يستتر » . تحريف . وما أثبتهُ الصواب لأنّ اللفظة سترد ثانية بصورتها المثبتة ، وكذلك لأنّ المعنى يقتضيها . في اللسان (سرر) ٢١/٦ « استَسَرَّ الهلالُ في آخر الشهر : خَفِيَ . قال ابن سيدة لا يلفظ به الا مزيدا والسَّرَرُ والسُّرُرُ والسِّرارُ كله الليلةُ التي يَسْتَسِرُّ فيها القمر .

حَالٍ ، والاسمُ الموضوعُ لَهُ هُوَ القَمَرُ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ اذا قِيلَ : الهِلالُ ، فكأنّه قِيلَ : اسْتِنَارَةُ القَمَرِ(٢٣٦) أو بُدُوُّ القَمَرِ ، أو ظُهُورُ النورِ في القَمَرِ وما أشْبَهَ ذَلِكَ : فَهُوَ اذَا مُتَضَمّنٌ لِمَعْنَى الحُدُوثِ ، فَيَجُوزُ أنْ تَجْعَلَ الليلة أخباراً عَنْهُ . هَذَا ومَنْ قَدَّرَ اضمارَ الحُدُوثِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ منَ التَعَلُّقِ بِهَذَا المَعْنَى ، فَيقولُ : انّه لَمّا كَانَ حَالُهُ ما تَقَدَّمَ أنّهُ يَسْتَسِرُّ(٢٣٧) ويَزُولُ ثُمَ يُوجَدُ ويَظْهَرُ صَارَ اذَا أُطْلِقَ ذِكْرُهُ فَقِيلَ : الهِلالُ ، عُلِمَ أنَّ المُرَادَ حُدُوثُهُ فَجَازَ اضمارُهُ . ولِذَلِكَ(٢٣٨) قَالَ أبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ السّري(٢٣٩) : « انّكَ لَوْ قُلْتَ : الشّمْسُ اليومَ والقَمَرُ لليلةَ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنّه غَيْرُ مُتَوَقَّعٍ »(٢٤٠) فَلا يَتَضَمّنُ الدلالةَ على الحُدُوثِ وذَلِكَ(٢٤١) أنَّ الشّمْسَ والقَمَرَ اسْمانِ عَلَمانِ وُضِعَا وَضْعَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وَلَمْ يُوضَعَا للدلالةِ على وجودِ صِفَةٍ وحالٍ بَعْدَ أنْ لَمْ تَكُنْ ، فَيَتَضَمّنَا الدلالةَ على الحُدُوثِ ، أوْ [يَجْرِيَا(٢٤٢)] مَجْرَاه ، فاعْرِفْهُ .

وَيَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّ كُلَّ واحدةٍ منْ هَذِهِ الجُمَلِ اذَا وَقَعَتْ خَبَراً لِمُبْتَدَأٍ كَانَتْ في مَوْضِعِ رَفْعٍ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ المُفْرَدِ . فاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ(٢٤٣) كانَ قَوْلُكَ : أخُوهُ مُنْطَلِقٌ(٢٤٣) في مَوْضِعِ رَفْعٍ لِوُقُوعِهِ مَوقِعَ المُفْرَدِ المَرْفُوعِ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ

---

(٢٣٦) ج : استارة القمر . تصحيف .

(٢٣٧) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يستسرهم » تحريف .

(٢٣٨) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(٢٣٩) ابن السراج (٢٦٠ - ٣١٦) : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي ، لازم المبرد وأخذ عنه واليه انتهت رئاسة النحو بعده . وممن أخذ عن ابن السراج من العلماء الزجاجي والسيرافي والرمّاني . ومن تصانيفه الأصول الكبير ومجمل الأصول والموجز والاشتقاق والجمل وكتاب الشعر وغيره . انظر ترجمته في أخبار النحويين ٨١ ، وطبقات الزبيدي ١٢٢ - ١٢٥ ، والفهرست لابن النديم ٩٢ - ٩٣ ، ونزهة الألباء ٣١٢ ومعجم الأدباء ١٩٨/١٨ ، - وانباه الرواة ١٤٥/٣ - ١٤٩ ووفيات الأعيان ٤٦٢/٣ - ٤٦٣ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزيادي ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وبغية الوعاة ٤٤ ،

(٢٤٠) قال ابن السراج في الأصول جـ ٢٤/١ : « والظروف من الأماكن تكون أخباراً عن المعاني التي ليست بجثث ، يعني المصادر نحو قولك : البيعُ في الدار ، - والضّربُ عندك . فان قال قائل : فأنت قد تقول : الليلةَ الهلالُ ، والهلالُ جثة ، فمن أين جاز هذا ؟ فالجواب في ذلك أنك انما أردت : الليلةَ حدوثُ الهلالِ لأنّك انما تقول : عند توقع طلاعه ، ألا ترى أنك لا تقول : - الشمسُ اليومَ ، ولا القمرُ الليلةُ ، لأنّه غير متوقع ، وكذلك ان قلت : اليومَ زيدٌ وأنت تريد هذا المعنى جاز » .

(٢٤١) ب ، ج : وذاك .

(٢٤٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يجري » تحريف .

(٢٤٣ - ٢٤٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

خَارِجٌ ، أو زَيْدٌ أخُوكَ ، أو زَيْدٌ حَسَنٌ ، وكَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ قَامَ أبُوهُ ، وزَيْدٌ في الدّارِ ، وزَيْدٌ انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ .

وكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ قُدِّرَ في مَوْضِعِهَا ما يَسْتَحِقُّ المُفْرَدُ في ذَلِكَ[٢٤٤] الموضعِ منَ الاعرابِ . فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أبوهُ ، كانَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ أبوهُ[٢٤٥] في مَوْضِعِ جَرٍّ ، لأنَّكَ اذَا أتَيْتَ بالمُفْرَدِ كانَ مَجْروراً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أو ضَارِبٍ ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ ، واذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ رَجُلاً // ذَهَبَ أخوهُ[٢٤٦] كانَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لأنَّكَ تَقُولُ : رَأيْتُ رجلا ذَاهِباً وَرَجُلاً حَسَناً ، فَتَجِدُ المُفْرَدَ مَنْصوباً في هَذَا المَوْضِعِ . وتَقُولُ : جِئْتُكَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ التي هِيَ خَرَجَ زَيْدٌ في مَوْضِعِ جَرٍّ [لاضَافَةِ][٢٤٧] اذْ اليهَا ، وأنْ كُنْتَ لا تقولُ : جِئْتُكَ اذْ كَوْنِ كَذَا ، لأجْلِ أنَّ هُنَا ما تَجِدُهُ مُضَافاً الى المُفْرَدِ وهُوَ بِمَعْنَى اذْ كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ حِينَ كَوْنِ كَذَا وحينَ خُروجِ زَيْدٍ ، فانْ كَانَتِ الجُمْلَةُ في مَوْضِعٍ لا يَقَعُ فيهِ المُفْرَدُ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الاعرابِ ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : جَاءني الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، لَيْسَ لِقَوْلِكَ[٢٤٨] : أخوهُ مُنْطَلِقٌ اعرابٌ لا رَفْعٌ ولا نَصْبٌ ولا جَرٌّ ، لأجْلِ أنَّهُ لا يَقَعُ هُنَا مُفْرَدٌ نَحْوَ أنْ تَقُولَ : جَاءَني الذي ضَارِبٌ أو جَاءَني الذي زَيْدٌ أو الذي حَسَنٌ ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أنَّ الصِّلَةَ لا تَكونُ الاّ جُمْلَةً فتقولُ : ان هذهِ الجُمْلَةَ لَهَا اعْرابٌ لِنِيابَتِهَا عن ذَلِكَ المُفْرَدِ كَمَا قُلْتَ في قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أخُوهُ ، انَّ الجُمْلَةَ في مَوْضِعِ جَرٍّ ، اذْ كانَ المَوْضِعُ يَصْلُحُ للمُفْرَدِ ، نَحْوَ بِرَجُلٍ خَارِجٍ أو حَسَنٍ ، وكَانَتِ[٢٤٩] الجُمْلَةُ اذَا وَقَعَتْ فيهِ اسْتَحَقَّتِ الاعرابَ الذي يَكونُ للمُفْرَدِ ، لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهُ ، فَلا يكونُ للجُمْلَةِ اعرابٌ الاّ اذَا وَقَعَتْ مَوْقِعاً يَصْلُحُ لِلْمُفْرَدِ عَلَى الاطْلاقِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(٢٤٤) ج : وذلك . سهو .
(٢٤٥) ب ، ج : ذهب أخوه .
(٢٤٦) ج . ذهب أبوه .
(٢٤٧) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « لاضافته » تحريف .
(٢٤٨) ب ، ج : كقولك . تحريف .
(٢٤٩) ب ، ج : فكانت .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وخَبَرُ المُبْتَدَأِ لا يَخْلُو مِنْ أنْ يَكونَ مُفْرَداً أو جُمْلَةً ، فاذَا كَانَ مُفْرَداً كَانَ هُوَ هُوَ أو مُنَزَّلاً هَذَا التَّنْزِيلَ(٢٥٠) . واذَا كَانَ جُمْلَةً فَلا بُدَّ من ذِكْرٍ يَعُودُ مِنْهُ الى المُبْتَدَأِ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامَامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

« قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ خبَرَ المُبْتَدَأِ لا يَخْلُو مِنَ الجُمْلَةِ والمُفْرَدِ ، وأنَّ المُفْرَدَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ضَرْبٌ يَكُونُ هُوَ هُوَ نَحْوَ زَيْدٌ أخُوكَ ، وذَاكَ أنَّ أحَدَهُمَا يَنُوبُ عنِ الآخَرِ تَقُولُ : جَاءَنِي أخُوكَ ، وجَاءنِي زَيْدٌ ، فَيَكونُ أحَدُهُمَا صَاحِبَهُ .

والثَّاني : مَا يكونُ فيهِ ضَمِيرٌ نَحْوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو ضَارِبٌ ، وهَذَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ « أوْ مُنَزَّلاً هَذَا التَّنْزِيلَ ، أي مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ هُوَ هُوَ ، وذَكَرْنَا أنَّ الجُمْلَةَ الواقِعَةَ خَبَراً لابُدَّ لَهَا منْ ذِكْرٍ عَائِدٍ الى المُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ غُلامُهُ ، وأنَّكَ لو قُلْتَ : زَيْدٌ ذَهَبَ عَمْرٌو ، لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ الذِّكْرِ في الجُمْلَةِ التي هِيَ قَوْلُكَ : ذَهَبَ عَمْرٌو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فانْ قُلْتَ فقولهم : سَوَاءٌ عَلَيَّ أقُمْتَ أمْ قعدتَ قَدْ خَلا(٢٥١) مِنْ (٢٥٢ أنْ يَكُونَ٢٥٢) منْ هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ ، قِيلَ : هَذَا كَلامٌ مَحْمُولٌ عَلَى المَعْنَى . والتَّقْدِيرُ

---

(٢٥٠) بعد قوله : مُنَزَّلاً منها هذا التنزيل « زيادة في ب وج ، وهي مثبتة أيضا في ط ص ٤٩ . ولم أثبتها في المتن ، لأنَّ عبد القاهر لم يتعرض لها في شرحه الآتي ، ونصها ، كقوله عز وجل -(وأزواجه أمهاتهم) - آية ٦/الأحزاب ٢٣ ، وكقوله : أبو يوسف أبو حنيفة أي يسد مسده . وكقول النابغة يصف دروعا :

عُلِينَ بكـــــــــديونٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً فَهُنَّ أضَاءُ صَافِيَـــاتُ الغَلائِـــلِ

انظر تخريج هذا البيت في التكملة لأبي علي الفارسي بتحقيقنا ص ٢١٠ .

(٢٥١) ب ، ط : وقد خلا ، ج : فقد خلا .

(٢٥٢ - ٢٥٢) مكرر في الأصل سهوا .

[فيه[٢٥٣]] سَوَاءٌ عَلَى القيامُ والقُعُودُ [فَسَواءٌ على هذا التّقديرِ خَبَرُ المُبْتَدَأِ][٢٥٤]

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

[٢٥٥ اعْلَمْ أنّهُ لَمّا ذَكَرَ الخَبَرَ٢٥٥] لا يَخْلُو مِنْ أنْ يَكُونَ مُفْرَداً كأخُوكَ ومُنْطَلِقٌ[٢٥٦] وجُمْلَةً مُتَضَمِّنَةً لِذِكْرٍ كَذَهَبَ أخُوهُ ، سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ قَوْلِهِم : سَوَاءٌ عَليّ أقمْتَ أمْ قَعَدْتَ ، اذ كَانَ نَاقِضاً في ظَاهِرِهِ لِمَا عَقَدَهُ في هذِهِ القِسْمَةِ[٢٥٧] . وذَاكَ أنَّ سَواءً كأنَّهُ مُبْتَدَأٌ في الظّاهِرِ . ولَيْسَ قَوْلُكَ : أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ مُفْرَداً كأخُوكَ ومُنْطَلِقٌ[٢٥٦] ، ولا جُمْلَةً فِيهَا ذِكْرٌ يَعُودُ الى سَواءٍ كَذَهَبَ أخُوهُ [في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ أخوهُ][٢٥٨] فأجَابَ بأنَّ هَذَا لَيْسَ على ظَاهِرِهِ ، وأنَّهُ مَحْمُولٌ // عَلَى المَعْنَى وهُوَ قَوْلُكَ سَواءٌ عَليَّ القِيامُ والقُعُودُ .

وبَعْدُ ، فَانَّ قَوْلَنَا : سَوَاءٌ عَلَيَّ القِيامُ والقُعُودُ لا يَخْلُو منْ أمْرَيْنِ : أحَدُهُمَا أن يَكُونَ سَواءٌ مبتَدَأً ، والقِيَامُ والقُعُودُ خَبَراً .

والثّاني أنْ يكونَ القِيامُ والقُعُودُ مُبْتَدَأَيْنِ ، وَسَوَاءٌ خَبَراً .

فَلا يَجُوزُ الأوّلُ ، لأنَّ سَواءً نكِرَةٌ والقِيامَ والقُعُودَ فِيهِما الألفُ واللامُ . واذا اجتمعَ المَعْرِفَةُ والنكِرَةُ لم يَكُنْ الخَبَرُ الا النكِرَةَ ، ألَا تَرَى أنَّكَ[٢٥٩] اذا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، والرَّجُلُ ذَاهِبٌ ، لَمْ يَكُنْ الخَبَرُ الاّ ذَاهِبٌ ومُنْطَلِقٌ ، لأنَّ زَيْداً والرَّجُلَ مَعْرِفَتَانِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أنَّ سَوَاءً خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِمَا كانَ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ سَوَاءٌ هُوَ والعَدَمُ

---

(٢٥٣) من ب و ج و ط . أبين .

(٢٥٤) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين . وهو مثبت أيضا في ط ونصه هنا : (فيكون سواء ...)

(٢٥٥ – ٢٥٥) بدله كلام فيه ارتباك في ب و ج ، ونصه « علم أن المبتدأ أن خبر المبتدأ »

(٢٥٦) مكرر في ب بسبب انتقال النظر .

(٢٥٧) ب ، ج : بهذه القسمة

(٢٥٨) ما بين العاضدتين من ب ، ج . واثباته الصواب . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٢٥٩) سقطت « انك » في ج .

[اذْ][٢٦٠] كانَ التّقْديرُ هُوَ والعَدَمُ مُسْتَوِيَانِ[٢٦١] ، فَكَذَلِكَ[٢٦٢] التّقْديرُ هُنَا : القِيامُ والقُعُودُ ، أو قِيامُكَ وقُعُودُكَ مُسْتَوِيَانِ عَلَيَّ . وسَوَاءٌ مَصْدَرٌ قَامَ مَقَامَ مُسْتَوِيانِ كَمَا تَقولُ : رَجُلانِ عَدْلٌ ، فَيَجْري مَجْرَى عَادِلانِ . وأيْضاً فانَّ الحِسَّ يَشْهَدُ بأنَّ سَوَاءً خَبَرٌ ، لأنَّ مَعْنَى الخَبَرِ مُتَصَوَّرٌ مِنْهُ وَهُوَ الاسْتِواءُ ، ومَعْنَى المُخْبَر عَنْهُ مُتَصَوَّرٌ في القِيامِ والقُعُودِ . كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : القِيامُ والقُعُودُ مُسْتَوِيانِ عَلَيَّ كَانَ كَذَلِكَ . ويَدْخُلُ عَلَى مَنْ جَعَلَ سَوَاءً مُبْتَدَأً أنْ يَقولَ في قَوْلِكَ سَوَاءٌ عَلَيَّ زَيْدٌ وعَمْرٌو : انَّ زَيْداً وعَمْراً لَيْسا بِمُبْتَدأيْنِ ، وأنَّ المُبْتَدَأَ سَوَاءٌ وهُمَا خَبَرٌ عَنْهُ وذَلِكَ دَفْعُ الظّاهِرِ .

ومِثْلُ ذَا في تَنْزِيلِ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ ، أعْني أنَّ قُمْتَ وقَعَدْتَ ، جَرَيَا مَجْرَى القِيامِ والقُعُودِ ، مَا مَضَى مِنْ قَوْلِهِم : تَسْمَعُ بِالمَعْيدِيّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ[٢٦٣] ، اذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَى تَقْدِيرِ أنْ . وقِيلَ : انَّهُ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ سَمَاعِكَ كَمَا قَالَ أبو زيدٍ[٢٦٤] : انَّ ألهو في البَيْتِ نُزِّل مَنْزِلَةَ لَهْوَاً ، وقُمْتَ وقَعَدْتَ بَعْدَمَا تَنَزَّلا مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ مُبْتَدَءانِ ، كما أنْ تَسْمَعَ ثَمَّ كَذَلِكَ .

ومِنْ تَنْزِيلِ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ قَوْلُهُم : جِئْتُكَ حِينَ كَذَا وكَذَا ، وهَذَا يَومَ يَخْرجُ زَيْدٌ ، لأنَّ التّقْديرَ : حِينَ كونِ كَذَا ، ويومَ خُروجِ زَيْدٍ . فَفي سَواءٍ ضَميرٌ يَعودُ الى القِيامِ والقُعُودِ في قَوْلِكَ : سَوَاءٌ عَلَيَّ القِيامُ والقُعُودُ ، بِدَلالَةِ أنَّهُ اذَا كانَ مُؤخَّراً في النيّةِ وكانَ التّرتيبُ [عَلَى][٢٦٥] قَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ سَوَاءٌ عَلَيَّ كَانَ كَقَوْلِكَ : القِيامُ والقُعُودُ يَسْتَوِيانِ عَلَيَّ . فَكَمَا أتَيْتَ بالضّميرِ الذي هُوَ الألِفُ في يَسْتَوِيَانِ ، كَذَلِكَ يَكُونُ في سَوَاءٍ ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ في اسمِ الفَاعِلِ اذَا قُلْتَ : مُسْتَوِيَانِ . ولَوْ لَمْ يَكُنْ يَتَضَمَّنُ

---

(٢٦٠) من ب . وفي الأصل و ج : « اذا » سهو .

(٢٦١) كذا في ب و ج . وفي الأصل : التقدير « سواء » هو والعدم مستويان . سهو .

(٢٦٢) ب ، ج : وكذا .

(٢٦٣) انظر ص هامش

(٢٦٤) يقصد الشاهد (١٠) ص ١٦ وهو :

وقَـــالوا : مَـــا تَشَاءُ فَقُلْتُ ألْهُو الى الاصبَـــــــاحِ آثِرَ ذِي أثيرِ

(٢٦٥) من ب و ج . الصواب .

الضّميرَ لما قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٌ هُوَ - والعَدَمُ ، فَتُؤَكِّدُهُ ، كَمَا تَقُولُ : يَسْتَوِي هُوَ والعَدَمُ ، فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولمّا كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ اذَا كَانَ مُفْرَداً هُوَ المُبْتَدَأُ في المَعْنَى أو مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ لَمْ يَجُزْ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ ذَا مالٍ ، لأنَّ عِلْمِي يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ ، وبِزيدٍ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بالمَصْدَرِ ، وكَانَ(٢٦٦) في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، فَيَجِبُ مِنْ أجْلِ ذَلِكَ أنْ يكونَ في كانَ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى (٢٦٧ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ٢٦٧) عِلْمِي(٢٦٨) وذَلِكَ الضَّميرُ هُوَ عِلْمِي في المعنى وذَا مالٍ خَبَرُ اسمِ كَانَ(٢٦٩) فاسْتحالتِ المَسْأَلَةُ(٢٧٠) // مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ : ذَا مالٍ ، هو عِلْمِي في المَعْنَى » .(٢٧١)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ قَوْلَكَ : عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ ذَا مالٍ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ، على زَيْداً كَانَ ذَا مالٍ ، لأنَّ زَيْداً مَفْعُولُ عِلْمِي ، وهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَعْرِفَتِي زَيْداً .

وبَعْدُ ، فَفِي(٢٧٢) الكَلامِ اسْمَانِ : أحَدُهُمَا علمي ، والآخَرُ زَيْدٌ . فَلا يَخْلُو كَانَ مِنْ أنْ يُضْمَرَ فيهِ أحَدُهُمَا(٢٧٣) فَلَا يَجُوزُ أنْ يُضْمَرَ فيهِ عِلْمِي ، لأنَّ ضَمِيرَ الشَّيءِ بِمَنْزِلَتِهِ ، وذَا مالٍ مَنْصُوبٌ بِكَانَ ، وخَبَرُ كَانَ يكونُ اسْمُهُ في المَعْنَى . فاذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ ذَا مالٍ ، كَانَ ذو مَالٍ كِنايةً عن زَيْدٍ ولَمْ يَكُنْ انْسَاناً غَيْرَهُ . فَلَوْ جَعَلْتَ في كَانَ اضْمَارَ

---

(٢٦٦) ط : ولما كان .

(٢٦٧ - ٢٦٧) ساقط في ب و ج .

(٢٦٨) سقط قوله « الذي هو علمي » في ب .

(٢٦٩) ط : خبر كان .

(٢٧٠) ج : فاستحالة المسألة ، ط : واستحالت المسألة .

(٢٧١) سقطت « في المعنى » في ط .

(٢٧٢) ج : بقي . تحريف .

(٢٧٣) ب ، ج : من أن يضمن أحدهما فيه .

عِلْمِي كُنْتَ(٢٧٤) بمَنْزِلَةِ مَنْ يَجْعَلُ ذَا مَالٍ خَبَرَ علمي(٢٧٥) فَتَقُولُ : كَانَ عِلْمِي ذَا مالٍ ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأنَّ العِلْمَ لا يكونُ ذَا مَالٍ ، واذا بَطلَ أنْ يَكُونَ في كَانَ ضَمِيرُ عِلْمِي لِيَرْجِعَ منَ الخبَرِ ذِكْرٌ الى المُبْتَدَأ [بيّ](٢٧٦) أنْ يَكونَ فيهِ ضَميرُ زَيْدٍ حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ ذَا مالٍ ، فاضْمارُ زَيْدٍ في كَانَ صَحِيحٌ ، لأجْلِ أنَّ زَيْداً يَكُونُ مُخْبَراً عنهُ بأنَّهُ ذُو مالٍ ، ولا يَسْتَحيلُ فيهِ ذَلِكَ(٢٧٨) كَمَا اسْتَحَالَ في العِلْمِ . غَيْرَ أنَّ الفَسَادَ يَحْصُلُ من وَجْهٍ آخَرَ ، وهو أنَّكَ اذَا أضْمَرْتَ زَيْداً في كَانَ تَنَزَّلَ(٢٧٨) مَنْزِلَةَ قَوْلِكَ : عِلْمِي بزَيْدٍ (٢٧٩) كانَ غُلامُهُ ذَا مَالٍ أوْ عِلْمِي بزَيْدٍ كانَ(٢٧٩) زَيْدٌ(٢٨٠) ذا مَالٍ . فَلا يَكونُ في قَوْلِكَ : كَانَ(٢٨١) ذَا مَالٍ ذِكْرٌ يَعُودُ الى عِلْمِي ، لأنَّ كَانَ اذَا احْتَمَلَ ضَمِيرَ زَيْدٍ لَمْ يَحْتَمِلْ ضَمِيرَ عِلْمِي . واذَا لَمْ يَكُنْ في الجُمْلَةِ مَا يَعُودُ الى عِلْمِي لَمْ يَجُزْ أنْ يَكُونَ خَبَراً لَهُ كَمَا لا يَجُوزُ أنْ يَكونَ قَوْلُكَ : قَامَ عَمْرٌو ، خَبَراً لِزَيْدٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو لِعَدَمِ الذِّكْرِ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ بَقِيَ المُبْتَدَأُ بلا خَبَرٍ فَتَفْسُدُ المَسْأَلَةُ ، اذِ الاتيانُ بالمُخْبَرِ عَنْهُ منْ غَيْرِ خَبَرٍ مُحَالٌ . فأنْ قُلْتَ : عِلْمِي زَيْداً كَانَ ذَا مَالٍ وَاقِعٌ ، وأتَيْتَ(٢٨٢) لِعِلْمِي بخَبَرٍ جَازَ ، لأنَّهُ يَسْتَغْنِي(٢٨٣) حِينَئِذٍ عَنْ أنْ يكونَ لَهُ في كَانَ ذِكْرٌ وَيَسْتَقِيمُ أنْ يَكُونَ واقِعٌ خَبَراً عَنْهُ ، لأنَّكَ تَقُولُ : عِلْمِي وَقَعَ ، وَلا تَقُولُ : عِلْمِي ذُو مَالٍ ، وَلا عِلْمِي تَمَوَّلَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : عِلْمِي بزَيْدٍ كَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، كَانَ مُسْتَقِيماً ، لأنَّ يومَ الجُمُعَةِ يَكُونُ خَبَراً عن عِلْمِي ، لأنّي أقولُ : كَانَ عِلْمِي بزَيْدٍ يَومَ الجُمُعَةِ ، فَيكونُ ظَرْفُ الزّمانِ

---

(٢٧٤) سقطت « كنت » في ج .
(٢٧٥) ب ، ج : خبر عن علمي .
(٢٧٦) من ب . الصواب . وفي الأصل و ج : « بني » . تصحيف » .
(٢٧٧) ب ، ج : ولا يستحيل ذلك فيه .
(٢٧٨) ب ، ج : ينزل .
(٢٧٩ – ٢٧٩) ساقط في ب ، ج : بسبب انتقال النظر .
(٢٨٠) ب : بزيد . تحريف .
(٢٨١) سقطت « كان » في ج .
(٢٨٢) ب ، ج : فأتيت .
(٢٨٣) ب ، ج : لأنه « لا » يستغني . سهو .

[خَبَراً](٢٨٤) عَنِ الحَدَثِ الذي هُوَ عِلْمِي ولاَ أَقُولُ : كَانَ عِلْمِي ذَا مالٍ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ عِلْمِي حَدَثٌ ، بِمَنْزِلَةِ القِتَالِ والخُرُوجِ ، وظُروفُ الزّمانِ تَكُونُ أَخْبَاراً عنِ الأَحْدَاثِ ، تَقُولُ : القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، والمَسِيرُ السَّاعةَ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تَضْمرَ عِلْمِي في كَانَ(٢٨٥) فَتَجْعَلَ(٢٨٦) يومَ الجُمُعَةِ خبَراً ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ عِلْمِي يَومَ الجُمُعَةِ ، فَتَضَعَهُ مَوْضِعَ ضَمِيرِهِ ، ولَمّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَ ذَا مالٍ خَبَراً عن عِلْمِي فَتَقولَ : كَانَ عِلْمِي ذَا مَالٍ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَضْمُرَ عِلْمِي في كَانَ فَتَقُولَ : عِلْمِي زَيْدٍ كَانَ ذَا مَالٍ ، لأَنَّ ضَمِيرَ الشّيءِ بِمَنْزِلَتِهِ ، فَلَو لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : (٢٨٧ كَانَ زَيْدٌ خَارِجاً : لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ٢٨٧) : زَيْدٌ كَانَ خَارِجاً ، ولَو لَمْ تَقُلْ : (٢٨٨ هَذَا غُلامُ زَيْدٍ ، لَمْ تَقُلْ٢٨٨) : هَذَا غُلاَمُهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« واعْلَمْ أَنَّ المُبْتَدَأَ قَدْ يُحْذَفُ . فَمِمّا حُذِفَ من ذَلِكَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ بَعْدَ لَوْلا في قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ خُرُوجُنَا اليومَ // فَزَيْدٌ بَعْدَ لَوْلا يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ(٢٨٩) والخَبَرُ مَحْذُوفٌ . ولَيْسَ قَوْلُكَ : لَكَانَ خُرُوجُنَا اليومَ مِنَ المُبْتَدَأِ في شَيءٍ ، انّما هُوَ حَدِيثٌ مُتَعَلّقٌ بِلَوْلا ، (٢٩٠) وَلَوْ كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ لَوْلا لَوَجَبَ٢٩٠) أَنْ يَكُونَ ايّاهُ في المَعْنَى ، أو يَكُونَ لَهُ فيهِ ذِكْرٌ مُظْهَرٌ أو مُقَدَّرٌ ، فَفي تَعَرِّيهِ(٢٩١) منْ ذَلِكَ كُلِّهِ

---

(٢٨٤) من ب و ج و ط . الصواب .

(٢٨٥) سقطت « في كان » في ج .

(٢٨٦) ب ، ج : وتجعل .

(٢٨٧ - ٢٨٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٨٨ - ٢٨٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٨٩ - ٢٨٩) بدله في ب و ج : « فزيد بعد لولا في قولك : لولا زيد يرتفع بالابْتِداءِ » ولم اثبت الزيادة لعدم اقتضاء المعنى لها . وهي أيضا غير مثبتة في ط .

(٢٩٠ - ٢٩٠) بدله في ب و ج : « ولوكان خبر زيد لوجب . » وفي ط : « ولوكان خبر المبتدأ الذي بعد لولا لوجب .

(٢٩١) ط : في تعريته .

دَلِيلٌ[٢٩٢] عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بخَبَرٍ»[٢٩٣]

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أن قَوْلك : لَوْلا زَيْدٌ لَخَرَجَ عَمْرٌو قَدْ[٢٩٤] حُذِفَ فيهِ خَبَرُ المُبْتَدأ . والتّقْدِيرُ لَوْلا زَيْدٌ[٢٩٥] مَوْجُودٌ . وَلَوْلا زَيْدٌ[٢٩٥] في مَكَانٍ ، ولَوْلا القِتَالُ في زَمَانٍ لَكَانَ كَذَا وكَذَا . وهَذَا الخَبَرُ لا يُسْتَعْمَلُ اظْهَارُهُ . وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرٌ[٢٩٦] ذَلِكَ . وأمّا قَوْلُكَ : لَخَرَجَ عَمْرٌو ، بَعْدَ قَولِكَ : لَوْلا زَيْدٌ ، فَجَوابُ لَوْلا بِمَنْزِلَةِ جَوابِ لَوْ في قَوْلِكَ : لَوْ جِئْتَنِي لأعْطَيْتُكَ ، ولَيْسَ بِخَبَرٍ للاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَوْلا ، لأجْلِ أنَّ الخَبَرَ امّا أنْ يَكُونَ مُفْرَداً كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أخُوكَ ، وعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ أو جُمْلَةً فيهَا ذِكْرٌ عَائِدٌ الى المُبْتَدَأ كَقَوْلِكَ : خَرَجَ غُلامُهُ ، ولَيْسَ قَوْلُكَ : لَخَرَجَ عمروٌ ، بِمُفْرَدٍ وَلا جُمْلَةٍ فيهَا ذِكْرٌ عائِدٌ الى زَيْدٍ[٢٩٧] كالهَاءِ في خَرَجَ غُلامُهُ . واذَا تَعَرّى منَ الذِكْرِ لَمْ يَكُنْ خَبَراً عن زَيْدٍ ، ولَيْسَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ ، في تَقْدِيرِ العَائِدِ ، أَلا تَرَى أنّكَ تَقُولُ : لَوْلا زَيْدٌ لفَارَقَنِي عَمْرٌو ولا تقدرُ على ذِكْرٍ يَعُودُ الى زَيْدٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أنْ يَكُونَ خَبَرُ زَيْدٍ في قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ ، مُضْمَراً على مَا ذَكَرْنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وكَمَا يُحْذَفُ[٢٩٨] خَبَرُ المُبْتَدَأِ في هَذَا النّحْوِ ، كَذَلِكَ حُذِفَ المُبْتَدَأُ في قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ – (لا يَغُرَّنكَ تَقَلُّبُ الذينَ كَفَروا في البِلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ)–[٢٩٩] أي تَقَلبهم مَتَاعٌ

---

(٢٩٢) ط : دلالة .
(٢٩٣) ط : بخبر « له » .
(٢٩٤) ج : وقد . سهو .
(٢٩٥ – ٢٩٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(٢٩٦) ج : ذكره . سهو .
(٢٩٧) ج : يعود الى زيد .
(٢٩٨) ب ، ج ، ط : وكما حذف .
(٢٩٩) آية ١٩٦ وجزء من آية ١٩٧ / آل عمران ٣ . وتمام الثانية (مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثم مأواهم جَهَنَّمُ وبئسَ المهادُ) .

قَلِيلٌ . وقَوْلِهِ – (وبَشَرٍ من ذَلِكُمْ النَّارُ)–[٣٠٠] أي هِيَ النّارُ . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ – (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[٣٠١] – أيْ أمْرِيْ أو شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أوْ يكُونُ قَدْ حَذَفَ الخَبَرَ فأرَادَ : صَبْرٌ جَمِيلٌ أمْثَلُ ، أو أجْمَلُ [٣٠٢] ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى – (مَتَاعٌ قَلِيلٌ) – خبر مبتدأ مَحذُوفٌ . التّقْدِيرُ : تَقَلُّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ . فَتَقَلُّبُهُمْ مُبْتَدَأٌ ، ومَتَاعَ خَبَرٌ . وشَبَّهَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ حَذْفَ الخَبَرِ بعْدَ لَوْلا[٣٠٣] بحَذْفِ المُبْتَدَأ هُنَا . والفَصْلُ بَيْنَ المَوْضِعَيْنِ أنَّ الخَبَرَ المَحْذُوفَ[٣٠٤] مِنْ قَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لا يُسْتَعْمَلُ اظْهَارُهُ ، والمُبْتَدَأُ المَحْذُوفُ[٣٠٤] في نَحْوِ هَذَا يَجُوزُ اظْهَارُهُ . أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَهُ : تَقَلُّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ، لَوْ كَانَ في غَيْرِ التَّنْزِيلِ لجَازَ اللفْظُ بِهِ جَوَازاً حَسَناً . وَلَوْ قُلْتَ [٣٠٥]لا يَغُرَّنَّكَ خُروجُ زَيْدٍ ، ثُمَّ قُلْتَ[٣٠٥] : خُرُوجُهُ بَاطِلٌ جَازَ . أمّا قَوْلُهُ – (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) – فَأشْبَهُ بِهِ ، لأنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الأمْرِ كَقَوْلِهِ :

/٥١/ يَشْكُو الِيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى[٣٠٦]

---

(٣٠٠) آية ٧٧/ الحج ٢٢ . وفي الأصل « بشر » .

(٣٠١) آية ١٨ ، و ٨٣/ يوسف ١٢ .

(٣٠٢) ج : أجمل أو أمثل) .

(٣٠٣) ب ، ج : « من » بعد لولا .

(٣٠٤ – ٣٠٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٠٥ – ٣٠٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٠٦) استشهد سيبويه بهذين البيتين ولم ينسبهما ، وكذلك لم تنسبهما بقية المصادر التي وردا فيها . أنظر : سيبويه والشنتمري ١٦٢/١ ، ومعاني القرآن ٥٤/٢ و ١٥٦ ، ومجاز القرآن ٣٠٣/١ ، والاضداد لابن بشار الأنباري ١٩٢ (الشنقيطي) و ٢٢٢ (أبو الفضل) واعراب ثلاثين سورة ١٩ ، والحجة في القراءات السبع ٧٤ ، وأسرار البلاغة ٣٨٨ ، – وتهذيب اصلاح المنطق ٢٣٠/١ ، وشروح سقط الزند (البطليوس) ٦٢٠/٢ ، ومادة (شكا) من اللسان ١٧١/١٩ والتاج ٢٠٣/١٠ ، وشرح الأشموني ٣١٢/١ .
وروايته في معاني القرآن ١٥٦/٢ والحجة في القراءات واللسان وشرح الأشموني : « شكَا اليّ » .
وذكر الأنباري في الأضداد : « ويروى طولُ السّرَى – بالرّفع – على أن الطول هو الذي يشكو الجمل على المجاز لا على الحقيقة . ورُوِيَ « صَبْراً جَمِيلاً » في معاني القرآن ، والأضداد ، والحجة في القراءات السبع ،

=

ويُلْتَزَمُ حَذْفُ المُبْتَدأِ في هَذَا المَوْضِعِ ، وتكونُ الجُمْلَةُ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ بِمَعْنَى الأمرِ كأنّه اذَا قالَ[٣٠٧] : أمري صَبْرٌ جَميلٌ ، فَقَدْ قِيلَ : اصبرْ . كَمَا أنَ قَوْلهم : رحمةُ اللهِ عليهِ ، بِمَعْنَى رَحِمَهُ اللهُ ، والدُعاءُ بمنزلةِ الأمْرِ والنّهي الاّ أنَّهُ اسْتعظَمَ أنْ يُقَالَ : أمرُ ونَهْيٌ فَلا يُسْتَعْمَلُ في هَذَا الموضعِ أمْري وشأْني ، وانْ كانَ يجوزُ في الكَلامِ أنْ يَظْهَرَ المُبْتَدأُ فَيُقَالَ : شأْني الصّبْرُ ، غَيْرَ أنَّ قَصْدَ الشّيخِ أبي علي أنَّ المُبْتَدَأَ حُذِفَ كَمَا حُذِفَ[٣٠٨] // الخَبَرُ بَعْدَ لَوْلا ، فالتّشبيهُ على الاطلاقِ صَحيحٌ ، ومِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْرُوفٌ)[٣٠٩] التّقْديرُ : أمْري طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْروفٌ [فأمْري مُبْتَدأٌ وطَاعَةٌ خَبَرُهُ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ][٣١٠] مَعْطُوفٌ على طَاعَةٍ . كَمَا تَقولُ : أمْري القيامُ والقعودُ . ويَجُوزُ أنْ يكونَ طَاعَةٌ مُبْتَدأً مَحْذُوفَ الخَبَرِ[٣١١] ، فَيَكُونُ التَّقديرُ ، طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْروفٌ أجْمَلُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ في قَوْلِهِ عزَّ وجَلَّ[٣١٢] : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) على ما ذُكِرَ . وأمّا (بِشَرٍّ من ذَلِكُمْ النّارُ)[٣١٣] فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ[٣١٤] التّقديرُ هِيَ[٣١٤] النّارُ ويكونَ وعْدُ اللهِ كلاما مُسْتَأنفاً .

=

واعراب ثلاثين سورة ، وشروح سقط الزند . وروى في اللسان « صَبْراً جَمِيلي » . ولا شاهد فيه على رواية « صبرا جميلا » . وقال الأعلم الشنتمري : والوجه فيه النصب لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر . وتقدير سيبويه (الذي رواه بالرفع) : في هذان أن يحمله على اضمار مبتدأ أو اضمار خبر ، فكأنه قال . أمْرُكَ صَبْرٌ جميلٌ ، أو صَبْرٌ جميلٌ أمثلُ . والقوى عندي انه مبتدأ لا خبر له لأنه اسم ناب مناب الفعل والفاعل ووقع وقعه وتعرى من العوامل فوجب رفعه . واستغنى عن الخبر فيه من معنى الفعل والفاعل » .

(٣٠٧) ب ، ج : اذا قيل .

(٣٠٨) ب ، ج : كما يحذف .

(٣٠٩) آية ٢١ / محمد ٤٧ .

(٣١٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر

(٣١١) ب ، ج : محذوف الخبر « مضاف » . وهي زيادة لم أتبين لها معنى .

(٣١٢) ب ، ج : كما كان كذلك في قوله تعالى

(٣١٣) من الآية ٧٢/الحج ٢٢ وتمامها : (واذا تُتْلَى عليهم آياتُنَا بيّناتٍ تَعْرِفُ في وجوهِ الذينَ كَفَروا المنكرَ يكادون يَسْطُونَ بالذينَ يَتْلونَ آياتِنا ، قُلْ أفأنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذلكم النارُ وعَدَهَا اللهُ الذينَ كَفَروا وبِئْسَ المصيرُ) .

(٣١٤ - ٣١٤) ساقط في ب ، ج

والوجْهُ الثّاني : أن يكونَ النّارُ مُبْتَدأً وَوَعَدَهَا اللهُ خبَراً ويكونُ كَلَاماً تَامّاً جَاءَ لِيُبَيّنَ قولَهُ(٣١٥) – (بِشَرٍّ من ذَلِكُمُ) كَمَا تقولُ(٣١٦) : عِنْدِي شَرٌّ(٣١٧) مِنْ هَذَا قد أعددت لَهُ السّيْفَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وقَدْ يَجُوزُ أنْ تُقَدِّمَ خبَرَ المُبْتَدَأِ فتقولُ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وضَرَبْتُهُ عَمْرٌو ، وتُريدُ عمروٌ ضَرَبْتُهُ ، ويَدلُّ على جوازِ تَقْديمِهِ قولُ الشّمّاخِ :

/٥٣/ كلا يَوَمي طُوالةَ وَصْلُ أرْوَى ظَنونَ آنَ مُطَّرحُ الظَّنونِ(٣١٨)

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعلم(٣١٩) أنّ مرتبةَ الخبَرِ أنْ يكونَ بَعْدَ المُبْتَدَأِ [لأنَّهُ] (٣٢٠) اذا لم يُعْلَمْ ما يُخْبَرُ عَنْهُ لَمْ يُسْتَفَدْ من الخبَرِ شيءٌ ، ويجوزُ تَقْديمهُ على المُبْتَدَأِ ، وتكونُ النّيّةُ بهِ التّأخيرُ . تَقولُ : مِنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وضَرَبْتُهُ عَمْرٌو ، فيكونُ ضَرَبْتُهُ بمنطَلِقٌ مُقَدَّمَيْنِ (٣٢١) في اللفْظِ مُؤَخّرَيْنِ (٣٢٢) في النيّةِ ، ولِهَذَا جَازَ أنْ يكونَ عَمروٌ مُضْمَراً في ضَرَبْتُهُ معَ التّقديمِ ،

---

(٣١٥) ب : ويكون حالا جاء ليبين قوله . تحريف . ج : ويكون تاما جاء لتبيين قوله .

(٣١٦) ب ، ج : كما تقول له .

(٣١٧) ب ، ج : بشر . تحريف .

(٣١٨) هذا البيت للشماخ في ديوانه ق ١/١٨ ص ٣١٩ ، والاضداد لابن بشار الأنباري ١٧٨ (الشنقيطي) و ٢٠٦ (أبو الفضل) . وأمالي القالي : ٣٠/٢ والايضاح للفارسي ٥٢ ، والمسلسل في غريب لغة العرب / ٢٦٥ ، والانصاف ٦٧/١ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٤ ، وسمط اللالي : ٦٦٣/٢ ، ومعجم البلدان : ٦٥/٦ ، ومادة (طول) من اللسان : ٤٤١/١٣ ومن التاج : ٤٢٤/٧ .
وصدره غير منسوب في المخصص : ٢١٠/١٥ .
وطُواله – بضم الطاء – موضع ببرقان فيه بئر (انظر معجم البلدان ٦٥/٦ ومعجم ما استعجم ٨٩٧/٣) وأروى محبوبته . والظنون القليلة الماء لعين البئر . وسوف يذكر عبد القاهر وجه استشهاد أبي علي بالبيت .

(٣١٩) ب : واعلم .

(٣٢٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الا انه » . تحريف .

(٣٢١) ب ، ج : متقدمين .

(٣٢٢) ب ، ج : ومؤخرين .

لأنَّكَ اذا نَوَيْتَ بهِ التأخيرَ عن عَمْرٍو لم يَكُنْ اضماراً قَبْلَ الذِّكْرِ ، وعلى ذَلِكَ قولُ العَرَبِ : تَميميٌّ أَنا ، ومَشْنوءٌ مَنْ يَشنوءُكَ ، فأَنَا مُبْتَدأٌ ، وتَميميٌّ خبرُهُ ، وهُوَ مُقَدَّمٌ عليهِ كَمَا تَرَى . وكَذَا مَشْنُوءٌ خَبَرٌ (٣٢٣) ومَنْ يَشنوءُكَ مُبْتَدأٌ . والمعنى الذي يَبْغَضُكَ مُبْغَضٌ .

وَوَجْهُ استدلالِ الشّيخِ أبي عليٍّ بالبَيْتِ على جَوازِ تَقْديمِ الخَبَرِ هو أنَّ قَوْلَهُ : وَصْلُ أرْوَى ، مُبْتَدأٌ وظَنُونٌ خَبَرُهُ وكِلا (٣٢٤) يَوْمَي طُوالَةَ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِظَنونٍ . والأصْلُ وَصْلُ (٣٢٥) أرْوَى ظَنُونُ كُلِّ واحدٍ من يَوْمَي طُوالَةَ . فكَمَا أنَّ كُلَّ يَوْمٍ مَعْمولُ ظَنونٍ ومُتَعلّقٌ بِهِ تَعَلُّقَ يومِ الجمعةِ بِخَارِجٍ في قَوْلِكَ : أنَا خَارِجٌ يومَ الجُمُعَةِ . أو أخْرجُ يومَ الجُمُعَةِ ، كذَلِكَ يكونُ كلا يَوْمَي طُوالَةَ ، مَعْمولَ ظَنونٍ ، والمعمولُ لا يَقَعُ الاّ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، فَلَم تَقُلْ : زَيْداً ضَرَبْتُ الاّ بَعْدَ أنْ جَازَ أنْ تَبْتَدِيءَ بضَرَبْتُ فتقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً . فلولا جَوازُ تقديمِ خبَرِ وَصْلِ أروى الذي هُوَ ظَنُونٌ عليه كقولِكَ ظَنونٌ وصَلٌ أرْوَى ، كَمَا قَالَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، لِمَا جَازَ أنْ تُقَدِّمَ على وَصْلِ أروى معمولَ ظَنونٍ الذي هُوَ كِلا يَوْمَي طُوالَةَ ، الجَاري مَجْرَى قَوْلِكَ : كلُّ واحدٍ من يَوْمَي طُوالَةَ .

وهَذَا بَنْيٌ عَلَى مَسْأَلَةٍ في الكِتَابِ (٣٢٦) وهيَ القِتَالُ زَيْداً حِينَ تَأْتِي (٣٢٧) ، لَمْ يَجُزْ هَذَا لأجْلِ أنَّ زَيْداً منصوبٌ بتَأْتِي ومَعْمُولٌ لَهُ في قَوْلِكَ : القِتَالُ حِينَ تَأْتِي زَيْداً ، فكَما (٣٢٨) لا يَجُوزُ أنْ تُقَدِّمَ تَأْتِي على حِينَ فتَقولَ مَثَلاً : القِتَالُ تَأْتِي حِينَ ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أنْ تُقَدَّمَ على حين زَيْداً ، الذي هُوَ مَعْمولُ تَأْتِي ، لأنَّ المَعْمُولَ لا يقعُ الا حَيثُ (٣٢٩) يقعُ العَامِلُ . فكَما امْتَنَعَ جوازُ تقديمِ المَعْمُولِ هُنَا لأَجْلِ امتناع

---

(٣٢٣) ب ، ج : خبره .

(٣٢٤) ج : وكل . تحريف .

(٣٢٥) ج : وصلى . تحريف .

(٣٢٦) ب ، ج : مبتدأ في الكتاب . تحريف .

(٣٢٧) مقتضى مسألة الكتاب هو انه لا يجوز ان يعمل المضاف اليه حين فيما قبلها : قال سيبويه في ٦٨/١ : « .. واذا قلت : زيد اذا يأتيني اضربُ ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدا اضربُ اذا يأتيني .. وكذلك حين اذا قلت ازيد حين يأتيك تضرب .

(٣٢٨) ج : وكما .

(٣٢٩) ب ، ج : بحيث .

تَقديم العَامِلِ ، كذلكَ دَلَّ تقديمُ المعمولِ الذي هُوَ كِلا يَوْمَي // طُوالةَ(٣٣٠) ، علَى جَوازِ تَقْديمِ العَاملِ الذي هُوَ ظَنونٌ فَاعْرِفْهُ فانّه أصلٌ من الأصولِ .

وانّما لَمْ يَجُزْ أنْ يَقَعَ المَعْمولُ حيثُ لا يَقَعُ العَامِلُ ، لأجْلِ انّ المعمولَ تَبَعٌ للعاملِ فَلَا يكونُ لَهُ تَصَرّفٌ لا يكونُ لعاملِهِ ، وأجملُ أحْوالِهِ أنْ يَقَعَ في مَوْقِعِهِ فأمّا أنْ يَفوتَهُ في التَّصرفِ والوقوعِ حيثُ لا يَقَعُ هُوَ فَلا(٣٣١) . ومِثَالُ ذَلِكَ أنْ يَجْلِسَ الغُلامُ حيثُ لا يَجْلِسُ السّيّدُ فَتَجْعَلَ مَرْتَبَتُهُ فوقَ مَرْتَبَةِ السّيّدِ ، وذَلكَ خُروجٌ مِنَ الحِكْمَةِ والتّسويةُ بَينَ السّيدِ والغلامِ لَيْسَتْ مِمّا يَحْسُنُ أيْضاً . الاّ أنَّ وَجْهَهَا(٣٣٢) أنَّهُ اذَا كَانَ تَابِعاً جَازَ أنْ يأخذَ رتبتَهُ لالتباسِهِ بِهِ(٣٣٣) ، وكونِهِ من جُمْلَتِهِ .

ولا يَجبُ أنْ يُظَنَّ أنَّ وقوعَ المَعْمُولِ حَيْثُ(٣٣٤) يَقَعُ العَامِلُ واجبٌ كَمَا يَظنُّ بَعْضُهُم (٣٣٥) حتّى دَعاهُ وَهمُهُ الى أنْ قَالَ : انّ هَذَا الذي أصّلَهُ النّحويونَ يَنْتَقِضُ بأشياءَ نَحْوَ أنْ تَقولَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وضَرَبَ الزّيدَانِ ، فَلَا يَجُوزُ أنْ يَقَعَ المَعْمُولُ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، لأجْلِ أنَّ الزّيدانِ مَعْمولُ ضَرَبَ وهُوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَقَعُ في مَوْقِعِهِ(٣٣٦) اذْ لا تقولُ : الزّيدانِ ضَرَبَ ، فَتُقَدّمُ الفاعلَ على الفِعْلِ ، وهَذَا سَهْوٌ ظَاهِرٌ ، لأنّا قُلْنَا : انّ المَعْمُولَ لا يَقَعُ الاّ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، ومَعْنَى هذهِ العِبَارةِ أنَّ المَعْمُولَ يَجُوزُ [وُقُوعُهُ](٣٣٧) حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، واذَا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْنَا ما ذَكروهُ ، وانّما يلزمُ مَنْ يقولُ : انّ المعمولَ يَجِبُ وُقُوعُهُ حيثُ (٣٣٨) يقعُ العاملُ .

---

(٣٣٠) ج : مطاولة . تحريف .

(٣٣١) ج : فلا « يكون له تصرف لا يكون لعامله » . وما في الأصل و ب أولى . لأنّ عبد القاهر هدف الى إلحزم القاطع امتناع وقوع المعمول حيث لا يقع العامل .

(٣٣٢) ج : الا ترى وجهها . تحريف .

(٣٣٣) سقطت « به » في ب ، ج .

(٣٣٤) ب ، ج : بحيث .

(٣٣٥) ب ، ج : كما ظن بعضهم .

(٣٣٦) ب ، ج : لا يقع موقعه .

(٣٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقوع » تحريف

(٣٣٨) من ب و ج . وهي ساقطة من الأصل سهوا .

وبَعْدُ فالذي ولّدَ هذهِ الشُّبهةَ أنَّ بَعْضَ أصْحابِنَا قَدْ يقولُ : انَّ المعمولَ يَقَعُ [بحيثُ][٣٣٩] يَقَعُ العَامِلُ فَيُظَنَّ انّهُ إخْبَارٌ منهُ بأنّ كُلَّ مَوْضعٍ [٣٣٩] يَقَعُ فيهِ مَوْضِعُ العَامِلِ[٣٤٠] وَقَعَ فيهِ المعمولُ . وهَذَا لَفْظٌ مُوهِمٌ أنه صَحيحٌ ألا تَرَاكَ تقولُ : الاسمُ يَدْخُلُهُ حَرْفُ الجرّ ، فيكونُ مُسْتَقيماً ، وانْ كانَ جَميعُ الأسماءِ لا يَدْخُلُها حَرفُ الجرّ ، لأنّكَ تَقْصدُ أنْ تُخْبرَ بأنَّ منْ هَذَا النّوعِ ما يَدْخُلُهُ الجارُّ . وكَذَا يَقْصدُ بقَولِهِ : المعمولُ يَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ لأنّ ذلكَ كائنٌ في هَذَا النّوعِ لا[٣٤١] أنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ يَجبُ أنْ يَقَعَ مَوْقعَ عَامِلِهِ . واللفْظُ الأصَحُّ أنْ يُقالَ : انّ المعمولَ لا يَقَعُ الاّ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ ، أو يُقالَ : يَجُوزُ وقوعُ[٣٤١] المعمولِ في مَوْقعِ العَامِلِ لِيُسْلَمَ منْ هَذَا الوَهْمِ ، فالعامِلُ فَوْقَ المَعْمولِ في الرُّتْبَةِ فَيختصُّ بمواضعَ لا يقعُ فيها المعمولُ . لِمَايكونُ للسيّدِ من الرُّتْبَةِ مالا يكونُ للعَبْدِ ، ولا يكونُ للمَعْمولِ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ بِهِ دونَ العَامِلِ ، كَمَا في ذَلِكَ منَ تَفَضّلِ التابع عَلَى المَتْبوعِ فاعْرِفْهُ ، فانّه مِمّا تقَدَمَ أنّكَ اذَا لم تُفرّقْ بينَ الجَوازِ والوُجوبِ دُفِعْتَ الى ضُروبٍ من التّخليطِ .

واعلمْ أنَّ للمبتدأِ والخَبَرِ انقساماً الى التّنكيرِ والتّعريفِ . فأمّا أنْ يكونَ أحدُ الجُزْئَيْنِ معرفةً والآخرُ نكرةً ، وأما أنْ يَكونَا مَعْرفَتَيْنِ ، وأمّا أنْ يَكونَا نَكِرَتَيْنِ[٣٤٢] فَهُمَا بهذِهِ عَلَى ثَلاثةِ أضْربٍ[٣٤٢] :

الأوّلُ : وهُوَ مَا كَانَ معرفةً فَنَكِرَةً . نَحْوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو حَسَنٌ . فَزَيْدٌ مَعْرِفَةٌ لأنّهُ اسم معروف[٣٤٣] ، ومُنْطَلِقٌ اسمٌ شائعٌ يكونُ لكلِّ واحدٍ . وهَذَا هُوَ الأصْلُ في الأخبارِ ، لأنَّ الخَبَرَ يَجبُ أنْ يكونَ مَجهولاً وما يُخْبَرُ عنهُ مَعْروفاً . فانْ جَعَلْتَ[٣٤٤]

(٣٣٩ - ٣٣٩) ساقط في ب و ج .

(٣٤٠) كذا في ب و ج . الصواب . وعبارة الأصل : « وهذا لفظ موهم غير أنه صحيح » سهو .

(٣٤١ - ٣٤١) ساقط في ج .

(٣٤٢ - ٣٤٢) بدله في ب و ج : فهذه ثلاثة أضرب .

(٣٤٣) ب ، ج : لأنه شخص معروف .

(٣٤٤) ب ، ج : ولو جعلت .

النّكرةَ مبتدأً والمعرفةَ خبراً لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنّ الأخبارَ[٣٤٥] بما يُعْرَفُ عَمّا لا يُعْرَفُ عَكْسُ العَادَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذَا ذَكَرْتَ للمُخَاطَبِ نَكِرَةً لم يَعْرِفْ شَيئاً . فاذَا أَتَيْتَ بِمَعْرِفَةٍ كُنْتَ ذاكراً ما يَعْرِفُهُ وذَلِكَ أنْ تقولَ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، فَتَزعُمُ أنَّ مُنْطَلِقاً مُخْبَرٌ عنهُ وزَيْدٌ خَبَرٌ ، فَتَجْعَلَ // ما يَعْرِفُهُ خَبَراً عَمّا لا يَعْرِفُهُ وهَذَا مُحَالٌ لا يُتَصَوَرُ وانّما الصحيحُ أن تُخبرَهُ بما لا يَعْرِفُهُ ، وهُوَ مُنْطَلِقٌ ، عَمّا يَعْرِفُهُ وهُوَ زَيْدٌ فاعْرِفْهُ .

والضّربُ الثّاني : وهو أنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيدٌ أخوكَ ، وبَكْرٌ غُلامُكَ ، وذَاكَ أنّ زيدٌ[٣٤٦] معرفةٌ ، وأخوكَ كذلكَ . ولا يصحُّ في الظّاهِرِ أن يكونَ كلُّ واحدٍ من المبتدأِ والخَبرِ معرفةً ، لأنَّ الاخبارَ عَمّا يعرفُ بما يعرفُ لا يُفِيدُ وانّما الافادةُ في الأخبارِ عَمّا يعرفُ بِمَا لا يعرفُ . الاّ أنَّ قولَهم : زَيدٌ أخوكَ ، وعَمْرٌو غُلامُكَ ، انّما جَازَ على أنْ يكونَ المخاطبُ قاصداً للأعراضِ[٣٤٧] عن شأنِ زَيْدٍ ومراعاةِ حَقّهِ على ما يُوجبُ اشتِباكُ النّسبةِ [بينَهُمَا[٣٤٨]] فيبنيهِ عَلَى ذَلِكَ ويُقَالُ : زَيدٌ أخوكَ . أو يكونُ قَدْ بَعُدَ عَهدُهُ بهِ حتّى لا يُثبّتَهُ ثم يحضرُهُ فيعرفُهُ[٣٤٩] بهذا الاسمِ الاّ أنّهُ لا يعرفُ أنّه أخوهُ الذي غَابَ عنهُ فيقالُ لَهُ : زَيْدٌ أخوكَ [أي][٣٥٠] هَذَا الذي عَرفتَهُ الآن هو الأخُ الذي فارقَكَ . واذا قُلْتَ : زَيدٌ أخي ، فوجهُ الافادةِ فيهِ أنّ المُخَاطبَ يعرفُ أنّ لكَ أخاً ، ويعرفُ زَيداً بعينِهِ فاذا[٣٥١] قُلْتَ : زَيدٌ أخي ، أفدْتَهُ النّسبَ بينكَ وبينَ زيدٍ ، فيعلمُ أنّ الأخَ الذي أخْبَرَ بِهِ هو زَيْدٌ .

وعَلَى هَذَا النّحوِ يَجْرِي الاخبارُ في كلِّ مَعْرِفَتَيْنِ . فحصولُ الفائدةِ على الجملةِ من تنكيرٍ وُجِدَ في الكلامِ كَمَا تَرَى ، لأنَّ المُخَاطَبَ لوكانَ يَعْلَمُ أنَّ زيداً أخوكَ ، ثم أخبرتَهُ

---

(٣٤٥) ج : لم يجز لان الاخبار .

(٣٤٦) ب ، ج : زيدا .

(٣٤٧) ب ، ج : قاصدا الاعراض .

(٣٤٨) من ب و ج . أبين .

(٣٤٩) ج : ويعرفه .

(٣٥٠) من ب و ج : الصواب . وفي الأصْلِ « أو » . تحريف .

(٣٥١) ب ، ج : واذا .

فَقُلْتَ : زَيدٌ أخي ، [كُنْتَ][352] مُحيلاً . اذِ الاخبارُ بِمَا أحاطَ عِلْمُهُ بِهِ[353] خارجٌ عن الصوابِ[354] . ولِهَذَا لم يَجُزْ أنْ يقولَ : الثّلجُ باردٌ والسّماءُ فَوْقَنا ، لأنَّ ذلكَ مَعْلُومٌ . وأمّا قَوْلُهُم : الله الهنا ، ومحمدٌ نَبيُّنَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

أحَدُهُمَا : أن تُذْكَرَ تَقَرُّباً وتَعَبُّداً .

والثّاني : أنْ يُقَالَ للجَاحدِ الذي يُعَرَّفُ بِجَهْلِ ذلكَ فَيُنَزَّلُ منزلةَ مَنْ يُخْبَرُ[355] بشيءٍ لا يَعْرِفُهُ .

وقَدْ يَأتِي ما يكونُ في الظّاهِرِ كالمستحيلِ فيصبحُ لغرضٍ ، وذَلِكَ قَوْلُهُمْ : زَيْدٌ زَيْدٌ فَهَذَا تكريرٌ لاسمٍ واحدٍ ولَيْسَ يُتَصَوَّرُ في الظاهرِ أنْ يكونَ المُخْبَرُ عَنْهُ والخَبَرُ شيئاً واحداً ، غيرَ أنَّ المَعْنَى زَيْدٌ على ما عرفتَهُ من الوتيرةِ والمنزلةِ ، فَصَارَ تكريرُكَ للاسمِ بمنزلةِ أنْ تقولَ : زَيدٌ على ما عرفتَهُ . وهَذَا مفيدٌ مُتَضَمِّنٌ لما لَيْسَ في الجزءِ الأوّلِ . وعلى ذلكَ قَوْلُهُ :

/٥٣/ أنَا أبو النّجمِ وشِعْري شِعْري[356]

أي شِعْري[357] كَمَا أبْلِغْتَ وعَرَفْتَ . وعَلَى هذا فَقِسِ البابَ . فكلُّ موضعٍ[358]

---

(٣٥٢) من ب و ج . الصواب . وقد سقطت من الأصل سهوا

(٣٥٣) « به » ساقطة في ج .

(٣٥٤) ب ، ج : عن العادة .

(٣٥٥) ب ، ج : من تخبره .

(٣٥٦) قائله أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد يرجع نسبه الى مالك ابن ربيعة بن عجل وكان يقول القصيد الى جانب الرجز فيجيد . وبقي الى أيام هشام وكان له معه اخبار (المؤتلف والمختلف للآمدي / ٣١٠ - ٣١١) .

وانظر : الكامل للمبرد / ٢٨ ، والخصائص : ٣٧٧/٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٣/١ و ١٦١٠/٤ ، وأمالي السيد المرتضى : ٢٤/٢ والمقتصد في شرح التكملة ٢٤ ظ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٨٤ ، والمفصل للزمخشري ٢٦ ، ومغني اللبيب ش ٥٤٤ ج ١ ص ٣٢٩ ، وشرح شواهده ش ٨٣٨ ج ٩٤٧/٢ - ٩٤٨ ، والخزانة : ٢١١/١ ، والدرر اللوامع : ٣٥/١ و ٧٦/٢ . واستشهد به عبد القاهر ليدل على أن عدم التغاير بين المبتدأ والخبر هنا مقصود به شيء آخر وهو أن الشاعر أراد أن شعره هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر

(٣٥٧) ب ، ج : أي وشعري .

(٣٥٨) ب ، ج : وكل موضع .

حَصَلَ فيهِ الفائدةُ جَازَ.

والضَّرْبُ الثالثُ : وهوَ أنْ يَكُونَا نكرتَيْنِ كقولِكَ : رَجُلٌ مِنْ قَبيلةِ كَذَا عالِمٌ والأخبارُ بالنّكِرةِ عن النَّكرةِ غيرُ مستقيمٍ في الأصْلِ ، اذ اسنادُ[٣٥٩] المجهولِ لا نصيبَ لَهُ في الافادةِ[٣٦٠] فانّما تأتي النّكرتانِ اذا وُجدَ تَخصّصٌ[٣٦٠] كما فعلتَ في تَخْصيصِكَ رَجُلاً بِقَوْلِكَ : من قَبيلةِ كَذَا ، ونحو أنْ تقولَ[٣٦١] : رَجُلٌ من آلِ فُلانٍ فارسٌ ، فتصفَهُ بكونِهِ من تلكَ القبيلةِ وتَحْصُلُ الفائِدَةُ ، لأنَّ المخاطبَ قَدْ يَجْهَلُ ذلِكَ ، ولو قُلْتَ : رَجُلٌ ذاهِبٌ ، لم يَجُزْ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ أنَّ الدّنيا لا تَخْلو من ذاهبٍ مَا . فانْ قُلْتَ : رَجُلٌ ذاهِبٌ من دَاري[٣٦٢] أو ذَهَبَ من دَاري[٣٦٢] جَازَ ، لأنَّ ذلكَ لا يعرفُهُ كلُّ أحدٍ . وقالوا في المَثَلِ : شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ[٣٦٣] فابتدأوا بالنّكرةِ ، لأنَّهُ يَتَضَمّنُ مَعْنَى النّفيِ كَقَوْلِكَ : ما أهرَّ ذا نابٍ الا شرٌّ.

وتقولُ : عندي مَالٌ ، فيكونُ مالٌ مبتدأً مع كونِهِ نكرةً ، لأجلِ حُصُولِ الاختصاصِ في الخَبَرِ اذ كلُّ واحِدٍ[٣٦٤] لا يَعْلَمُ أنَّ عندك مالا // ويَلْزَمُ في هَذَا النّحوِ تقدّمُ الخَبَرِ[٣٦٥] على المُبْتَدَأِ فلا يَكادُ يُقالُ : مَالٌ عِنْدِي ، وانّما يَجيءُ ذلكَ في حَالٍ قَريبةٍ من الاضْطرارِ. وذَلكَ أنّهم لو قَالُوا :[٣٦٦] مَالٌ عِنْدِي لَجَازَ أنْ يُظَنَّ أنَّ عندي صفةٌ للمالِ ، وأنَّ الخبرَ مقدّمٌ كقولِكَ : مالٌ عندي حَسَنٌ ، ومَا أشْبَهَ ذَلِكَ فَلَمّا كانَ كَذَلِكَ قُدِّمَ الخَبَرُ تَقْدِيماً يقربُ من اللازمِ لِيَرْتَفِعَ اللبْسُ[٣٦٧] ، لأنَّ الصِّفَةَ لا تَتَقَدَّمُ على

---

(٣٥٩) ج : اذا ساد.

(٣٦٠ - ٣٦٠) في ب و ج : « فانما يأتي بالنكرتان وجد تخصص » تحريف.

(٣٦١) ب ، ج : ويجوز أن تقول.

(٣٦٢ - ٣٦٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(٣٦٣) في مجمع الأمثال للميداني : ٢٥٠/١ : « يقال أهرَّ اذا حمله الهرير. وشرٌّ رفع بالابتداء وهو نكرة. وابتدأ بالنكرة هاهنا من غير صفة لأن المعنى ما أهر ذا ناب الا شر. انظر أيضا سيبويه ١٦٦/١ واللسان (هرر) ١٢٢/٧ وفرائد اللآلي ٣٠٦/١.

(٣٦٤) ج : لأنَّ كلَ أحد.

(٣٦٥) ب ، ج : تقديم الخبر.

(٣٦٦) ج : وذلك لو أنهم قالوا.

(٣٦٧) ب ، ج : ارتفع اللبس.

الموصوفِ . أَلاَ تَرَى أنّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بمالٍ عندكَ ، لم يَجُزْ أنْ تُقَدّمَ عندكَ على مالٍ ، فتقولُ : مَرَرْتُ بِعِنْدَكَ مالٌ ، كما أنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، لم يَجُزْ أنْ تقولَ : [مَرَرْتُ](٣٦٨) بِحَسَنٍ رجلٍ ، فَتُقَدِّمَ الصِّفَةَ على الموصوفِ . وأبو الحَسَن(٣٦٩) يُجوّزُ في قَوْلِكَ : عِنْدِي مالٌ ، أنْ يكونَ مرفوعاً بالفِعْلِ المقدّرِ ، لأنَّهُ اذَا قالَ : في الدّارِ زَيْدٌ ، جَوّزَ أنْ تَرفَعَ زَيداً باستقرَّ ولا تَجْعَلَهُ مبتدأ . وهَذَا الاعتقادُ أوْلَى بِهِ في قَوْلِكَ : عِنْدِي مَالٌ ، لأنَّ تقديمَ المالِ على عِنْدِي يُحْدِثُ اللّبسَ كما أَريتُكَ .

---

(٣٦٨) من ب و ج . أبين .

(٣٦٩) أبو الحسن : سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، بصري وأحد أئمة النحو فيها ، مولى لبني مجاشع بن دارم من تميم ، أخذ عن سيبويه على الرغم من أنه أسن منه ، وهو الطريق الى كتابه . اذ لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ولم يقرأه سيبويه على أحد ، قُرِيءَ على الأخفش بعد موت سيبويه ، وكان يقول : « ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعرضه علي ، وكان يرى أنه أعلم به منى وأنا اليوم أعلم به منه » ، توفي سنة ٢١٥ هـ . وقيل ٢٢١ . وله تصانيف كثيرة منها : كتاب الاشتقاق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الأوسط بالنحو ، وكتاب العروض ، وغيرها .

انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٦٨ – ٦٩ ، طبقات الزبيدي ٧٤ – ٧٦ ، معجم الأدباء : ٢٤٤/١١ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بابٌ منَ الابتداءِ » .(١)

« والأسماءُ(٢) على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ عارٍ منَ مَعْنَى الشّرطِ والجَزاءِ ، وضَرْبٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ .

فالأوّلُ نَحْوُ زَيْدٍ وعَمْرٍو وعَبْدِ اللهِ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النّحوِ لَمْ يَدْخُلِ الفَاءُ في خَبَرِهِ .(٣) تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولا يَجوزُ زيدٌ ، فَمُنْطَلِقٌ . فانْ جَعَلْتَ زَيْداً خبرَ مُبْتَدَأٍ محذوفٍ كأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، أيْ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَمْتَنِعْ . وعَلَى هَذَا قَولُ الشّاعِرِ :

/٥٤/ وقَائِلَةٍ : خَوْلانُ فانْكَحْ فَتَاتَهم .(٤)

---

(١) ب ، ط : باب من الابتداء « بالأسماء الموصولة » .

(٢) ط : الأسماء « المبتدأة » .

(٣) ط : في خبره (لأنّ الفاء انما تدخل لتعطف أو تكون جوابا) .

(٤) ورد البيت بتمامه في ب وج وسيرد كذلك في الأصل وتمامه :

وقائلةٍ : خولانُ فانكحْ فَتَاتَهم واكرومةُ الحيَّيْنِ خلوٌ كما هِيَا

وهو من شواهد سيبويه التي لم تعز لأحد . انظر : سيبويه والشنتمري ١/٧٠ و ٧٢ (صدره) والايضاح ٥٣ ، وشواهده ق ٥ وكتاب الرد على النحاة ١١٩ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٤/١١٨١٣ (صدره) وابن يعيش ١/١٠٠ و ٨/٩٥ ، واللسان (خلا) ١٨/٢٦٢ ، ومغنى اللبيب ش ٢٧٤ ج ١ ص ١٦٥ ، وشرح شواهده ش ٧٢٦ ج ٢/٧٣ ، والشواهد الكبرى للعيني : ٢/٥٢٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢٤٥ (صدره) ، والخزانة ١/٢١٨ و ٣/٣٩٥ (صدره) و ٤/٤٢١ و ٥٥٢ (صدره) والدرر اللوامع ١/٧٩ واستشهد به ابو علي على أنه يجوز دخول الفاء على اعتبار أن خولان خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفاء مبتدأ وما دخلت عليه الفاء خبرا . وخولان حي من اليمن والأكرومة الفعلة الكريمة . والحيان حي أبيها وحي أمها وخلو أي خالية من زوج .

أي هؤلاءِ خَولانُ فانْكَحْ [فَتَاتَهم][٥] » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ الفاءَ امّا أنْ تكونَ عاطفةً كقولكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً . أو لِلجَزَاءِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فأنْتَ مُكرَمٌ مَحْبُوٌّ.

والأسماءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ . أحَدُهُمَا : ما كَانَ مُعَرّىً عن مَعْنَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ[٦] ، نَحْوَ زَيْدٍ وعمرو . فَهَذَا لا يَدْخُلُ الفَاءُ في خَبَرِهِ تَقولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ولا يَجُوزُ زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، لأنَّهُ ليسَ هُنَا معنى الشَّرْطِ والجَزَاءِ فَتَدْخلُ الفَاءُ تَنْبيهاً عَليهِ . ولا يكونُ لِلْعَطْفِ ، لأنَّ الخبرَ لا يَصحُّ عَطْفُهُ على المُبْتَدَأ . كَيْفَ وحَرْفُ العَطْفِ يُوجِبُ مُشَارَكةَ الثّاني الأوّلَ . فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، كَانَ عَمْرٌو مَفْعُولاً كزيدٍ . فلو عَطَفْتَ الخَبَرَ على المُبْتَدَأ أوجبَ[٧] ذلكَ أنْ تَجْعَلَهُ مُخْبَراً عَنْهُ مِثْلَ المَعْطُوفِ عَلَيهِ ، وحَسْبُكَ فَساداً بما يُبْطِلُ مَعْنَى الخَبَرِ . واذَا تَقَرَّرَ هَذَا لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، على أنْ يكونَ مُنْطَلِقٌ خبرَ زَيْدٍ[٨] . فان قَدَّرْتَ أنَّ زَيْداً خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذوفٍ كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ ، وحَمَلْتَ مُنْطَلِقاً على مُبْتَدَأٍ آخَرَ جَازَ ، وذَلِكَ قَولُكَ هَذَا زَيْدٌ [فَهُوَ مُنْطَلِقٌ][٩] فَتكونُ الفَاءُ [لِعَطْفِ][١٠] جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ . كأنَّكَ قُلْتَ : تَنَبَّهْ لَهُ فهوَ مُنْطَلِقٌ ، لأنَّ قَولَكَ : هَذَا زَيْدٌ ، تَنْبيهٌ . وعَلَى هذا[١١] ما أنْشَدَهُ من قَولِ الشَّاعِرِ وهوَ من أبياتِ الكِتَابِ :

وقَائلةٍ : خَولانُ فانكحْ فتَاتَهم واكرومةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كَمَا هِيَا

---

(٥) من ب و ج و ط . أولى .

(٦) ب ، ج : متعريا من معنى الشرط والجزاء .

(٧) ب ، ج : أوجبت . تحريف .

(٨) ج : لزيد . تحريف .

(٩) من ب و ج : الصواب . وفي الأصل « فمنطلق » سهو .

(١٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « للعطف » . تحريف .

(١١) ب ، ج : وعلى ذلك .

المَعْنَى : هَؤلاءِ خولانُ فانْكَحْ . فَخولانُ خَبَرُ هؤلاءِ ، كَمَا كَانَ زَيْدٌ في قولِكَ : زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، على تَقْديرِ : فهوَ مُنْطَلِقٌ ، خبرَ هذا المُقَدّرِ . وقَوْلُهُ : أنكحْ ، جُمْلَةٌ من الفِعْلِ معطوفَةٌ على مَا قَبْلَهَا ، كَمَا أنَّ قَوْلَكَ : هُوَ مُنْطَلِقٌ ، جُمْلَةٌ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ عُطِفَتْ عَلَى مَا قَبْلَها . وقَدْ حَكَى أبو الحَسَنِ(١٢) : زَيْدٌ فَوَجَدَ ، عَلَى زيادةِ الفَاءِ والمَعْنَى زَيْدٌ وَجَدَ . فانْ قُلْتَ // عَلَى هَذَا : زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ ، كانتِ الفَاءُ زَائدةً وأبو الحَسَنِ يَسْتَكْثِرُ منْ زِيادةِ الفَاءِ . وعَلَى هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٥٥/ لاتَجْزَعِي انْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ واذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(١٣)

التّقديرُ : واذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ اجْزَعي ، والفاءُ(١٤) زائدةٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومَا كَانَ مُتَضَمّناً لِمَعْنَى الشّرْطِ والجَزَاءِ فالأسماءُ المَوْصُولَةُ والنّكراتُ المَوْصُوفَةُ . فالأسماءُ المَوْصُولَةُ(١٥) : الّذي والّتي والألفُ واللّامُ في نَحْوِ : القَائمُ زَيْدٌ(١٦) ،

---

(١٢) انظر همع الهوامع ١١٠/١ .

(١٣) للنمر بن تولب ، (أحد بني عُكل وهو من الشعراء المخضرمين) يعاتب زوجه .
والبيت منسوب له في : ديوانه ق ٤/٢٥ ص ٧٢ ، وسيبويه والشنتمري ٦٧/١ ، والكامل للمبرد ٦٢٠ ، والمفصل للزمخشري ٥٣ (صدره) والأمالي الشجرية ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٨٢/١ و ٣٨/٢ ، ومواد (عمر) من اللسان ٢٨٢/٦ و (نفس) منه ١٢٤/٨ ومن التاج : ٢٦١/٤ و (خلل) من اللسان ٢٢٤/١٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٢٥/٢ ، وشواهد المغنى ش ٢٦٣ ج ٤٧٢/١ - ٤٧٣ و ٨٢٩/٢ والخزانة : ١٥٢/١ و ٤٥٠ و ٦٤٢/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٥ .
وغير منسوب في : المقتضب ٧٦/٢ و ٧٨ ، وفصيح ثعلب ٨٨ ، وكتاب الرد على النحاة ١٣١ ، ومغنى اللبيب ش ٢٧٦ ج ١ ص ١٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٣٧/٢ (صدره) .
وفي منفس روايتان : النصب - وهي الأرجح - وعليها روى عبد القاهر البيت ، والرفع ، وترجح رواية النصب لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلا مظهرا أو مضمرا . وذكرت رواية الرفع في الخزانة ومغنى اللبيب وشرح الأشموني .
واستشهد عبد القاهر على زيادة الفاء الثانية . ولا تكون الزائدة الأولى لأن الظرف معمول أجزع ، فلوكانت الفاء الثانية هي جواب الشرط لامتنع تعليق الظرف بأجزع ، لأن ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبلها . لذلك وجب أن تكون ألفاء الأولى هي الرابطة لجواب الشرط والثانية هي الزائدة .

(١٤) ج : فالفاء .

(١٥) ب ، ج : فمن الأسماء الموصولة ، ط : فالأسماء الموصولة « نحو قولهم » .

(١٦) ب ، ج : القائم « هو » زيد . وسقط قوله « زيد » في ط .

والضّارِبُ والمُعْطي [ومَا كَانَ][17] في حُكْمِهِمَا[18] ، ومَنْ ومَا وأَى[19]

ومَعْنى المَوْصُولَةِ أنّها تَتمُّ بِصِلاتٍ[20] تُضَمُّ اليها . وصِلاتُهَا لا تكونُ الاّ جملةً[22] محتملةً للصدْقِ والكَذِبِ ، ولا بُدَّ من أن يرجعَ منها الى الموصولاتِ ذِكْرٌ . فَاذا استوفتِ المَوْصُولاتُ صِلاتِهَا على هذِهِ الشّرائِطِ كانَتْ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ مُفْرَدٍ نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو وعبدِ اللهِ ، تَحْتَاجُ[23] الى ما يَحْتَاجُ اليهِ زَيْدٌ وعَمْرٌو وحتّى تستقلَّ كلاماً ، والجُمَلُ التي يُوْصَلُ بِها هي التي ذَكَرْتُ قبلُ أنّها تكونُ أخباراً لمبتدأٍ . فمثالُ وَصْلِ الذي بالفِعْلِ والفَاعلِ : الذي قَامَ ، والذي قَامَ غُلامُهُ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، فالّذي اسمٌ موصولٌ وقَامَ صِلَتُهُ ، وفي قَامَ ذِكْرٌ مرفوعٌ بأنّهُ فاعِلٌ يَعُودُ[24] الى الذي [فاذا قُلْتَ : الذي قَامَ غُلامُهُ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، فالعائِدُ الى الاسمِ الموصولِ الهاءُ في غُلامِهِ وضَرَبْتُهُ][25] والذي قَامَ ، والذي ضَرَبْتُهُ ، بمنزلةِ زَيْدٍ يحتاجُ الى جزءٍ آخَرَ يَنضَمُّ اليهِ[26] حتى يكونَ كلاماً مُسْتَقِلاً . تقولُ : الذي قَامَ صَاحِبُكَ ، والذي ضَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ بِمَنْزِلَةِ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ شَيْخُنَا الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ هَذَا [الفَصْلَ][27] يَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ المَوْصُولاتِ ، وانّما قَدّمَهُ ، لأجلِ أنَّ دُخُولَ الفاءِ في الخَبَرِ لا يُتَصَوَّرُ الاّ بَعْدَ أن تُعْلَمَ حقيقةُ الوَصْلِ ، فنحن[28] نُفَسِّرُ هَذَا ثُمَّ نُتْبِعُهُ ذكرَ الفَاءِ .

---

(١٧) من ب و ج و ط . واثباته أبين .
(١٨) ط : في حكمها .
(١٩) ب ، ج : وما ومن وأي .
(٢٠) ط : بصلات (وعوائد) .
(٢١) ج : تضمر . تحريف .
(٢٢) ط : جملا .
(٢٣) ط : وتحتاج « الأسماء الموصولة » الى
(٢٤) ب ، ج ، ط : « وهو » يعود .
(٢٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو مثبت أيضا في ط
(٢٦) ط : يسند اليه .
(٢٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الفعل » . تحريف

اعلم أنَّ الموصولَ خَمْسَةٌ :

الّذي ومَا يَتفَرَّعُ عليهِ منَ التأنيثِ والتّثنيةِ والجَمْعِ كاللّذانِ أو الذينَ[٢٩] ، والّتي وتَثْنِيَتُها وجَمْعُهَا كاللّتانِ واللاّتي . والألفِ واللامِ الكائنِ بِمَعْنَى الذي في قَوْلِكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، تُريدُ الذي قَامَ زَيْدٌ ، ومَنْ ومَا وأي .

فالأوّلُ : وهوَ الّذي ، يُوْصَلُ بالجُمَلِ الأربعِ التي[٣٠] تَقَدّمَ ذِكْرُهَا في خَبَرِ المُبْتَدَأ[٣١] تقولُ : الّذي ضَرَبَ زَيْدٌ ، فيكونُ الّذي مبتدأً ، وضَرَبَ فيهِ ذِكْرٌ يَعُودُ الى الّذي وهُوَ مَعَ ذلكَ الذّكْرِ جُمْلَةٌ قَدْ صَارتْ صِلَةَ الّذِي ،[٣٢] كَمَا كَانَ خَبَراً في قَولِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ . وكَذَا قولُكَ : الّذي ضَرَبْتُهُ ، لأنَّ ضَرَبْتُ وانْ كانَ فِعْلاً لكَ ، فانّهُ قَدْ تَضَمّنَ العَائِدَ الى الذي وهُوَ الهاءُ فَجَازَ أنْ يَكونَ صِلَةً كَمَا جَازَ أنْ يَكُونَ خَبَراً في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .

ومَعْنَى الصِّلةِ أنَّ الأسمَ لا يكونُ تَامّاً في أصلهِ فَيُضَمُّ اليهِ ما يُتَمِّمُهُ وَيجبرُ نَقْصَهُ كَمَا تقولُ : هَذَا صِلَةُ هَذَا ، وَوَصْلُهُ ، أيْ يُكَمِّلُهُ ، ويُزيلُ نَقْصَهُ . أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَني الذي وَحْدَهُ ، لم يُفِدْ شَيْئاً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : جَاءَني جَعْ ، من جَعْفَرٍ مثلاً . فاذَا وَصَلْتَهُ بالجُمْلَةِ تَمَّ الاسمُ كَقَولِكَ : جَاءَني الّذي عَرَفْتُهُ كَمَا أنَّكَ أتْمَمْتَ الاسمَ فَقُلْتَ : جَاءَني جَعْفَرٌ ، أفادَ . فَالصِّلَةُ[٣٣] تَتَنَزَّلُ منَ الموصولِ بِمَنْزِلَةِ[٣٤] الجُزْءِ منَ الاسمِ ، ولِذَلِكَ لَمْ يَتمّ الكلامُ بالموصولِ والصلةِ كَمَا يتمُّ بنحوِ زَيْدٍ معَ جُمْلَةٍ . أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، وسَكَتَّ لَمْ يَكُنْ كَلاماً ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ، وتَسْكُتَ . وانْ كَانَ الّذي عَرَفْتَهُ بِمَنْزِلَةِ // قَوْلِكَ : زَيْدٌ عَرَفْتُهُ ، من حَيْثُ أنَّهُ اسمٌ ضُمَّ اليهِ جُمْلَةٌ في اللّفْظِ ، كَما ذَكَرْنَا من أنَّ الذي لا يتمُّ بِنَفْسِهِ ، وتكونَ الجُمْلَةُ التي تَنْضَمُّ

---

(٢٨) ج : نفسره : تحريف .

(٢٩) كتبت في الأصل « اللذين » . سهو .

(٣٠) ج : الذي . تحريف .

(٣١) أقسام الجمل الأربعة التي مرت هي : الأول : جملة مركبة من فعل وفاعل . الثاني . جملة مركبة من ابتداء وخبر . الثالث : جملة الشرط والجزاء . الرابع : جملة الظرف انظر ص (٢٨١) .

(٣٢) ج : صلة للذي .

(٣٣) ب ، ج : الصلة .

اليهِ مُتَمِمّةً ، ويَحْتَاجُ قَوْلُكَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، الى جُزْءٍ آخَرَ يتمُّ به كلاماً . كقولكَ : الذي ضَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، كَمَا تَقولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، والصِّلَةُ بالمبتدأِ والخبَرِ كَقَوْلِكَ : الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، وبالظَّرْفِ كَقَوْلِكَ : الذي في الدّارِ ، وبالشَّرْطِ والجَزَاءِ كَقَوْلِكَ : الذي انْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ .

ولو عَرّيْتَ الصِّلَةَ منَ الذّكْرِ العائدِ الى المَوْصُولِ لَمْ يَجُزْ . لا تقولُ : جَاءَنِي الّذي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَمَا لَمْ تَقُلْ [عَمْرٌو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وكَذَا لاَ تَقُولُ : جَاءَنِي الذي قَامَ عَمْرٌو كَمَا لَمْ تَقُلْ][35] زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، لأنَّ[36] الجُمْلَةَ اذا لَمْ تَتَضَمَّنْ مَا يَعُودُ الى الذي لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ ولَمْ يَحصُل المُقْصُودُ ، كَمَا لَمْ يَحْصُل المقصودُ في الخَبَر . فأمّا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى – (أَهَذَا الّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) –[37] فالتّقديرُ : بَعَثَهُ[38] اللهُ يُحْذَفُ هَذَا لَطُولِ الكَلام بالذي والفِعْل الذي هُوَ ضَرَبَ وفَاعِلِهِ والهَاءِ الّذي هُوَ المَفْعُولُ بِهِ[39] . فاذَا حُذِفَ الهَاءُ كَانَ أقْصَرَ قَلِيلاً . ويشبهُ صَاحِبَ الكِتَابِ[40] بقَولِهم : اشهيباءُ ، لأنَّهُ يُحْذَفُ مِنْهُ فَيُقَالُ : اشْهِبابٌ ، وذَلِكَ[41] لِفَرْطِ طُولِهِ . ومِنْ أحْسَن ما يدلُّ على أنّ اللَّفْظَ اذَا طَالَ حُذِفَ منهُ من غير أنْ يعتد بالحَذْفِ قَوْلُهُ :

/٥٦/ لمنِ الصّبيُّ بِجَانِبِ الصّحْرَاءِ مُلْقَىً غَيْرَ ذِي مَهْدِ[42]

---

(٣٤) ب ، ج : منزلة .

(٣٥) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته يقتضيه السياق وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٣٦) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل « ولأن » .

(٣٧) آية ٤١/ الفرقان ٢٥ .

(٣٨) ج : بعث . تحريف .

(٣٩) ب ، ج : الذي هو المفعول .

(٤٠) كلام عبد القاهر يوهم أنّ سيبويه شبه حذف الهاء من جملة الصلة لطولها بالحذف في اشيهاب ، وليس كذلك . فلم ينص سيبويه على حذف الهاء من الصلة ، وانما تحدث عن حذفها بشكل عام . وذكر السيرافي مواضع حذف الهاء بقوله « اعلم ان حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة والصفة والخبر . فأما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون اثباتها . وقد ورد بهما القرآن ، وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة واثباتها أحسن ، واما حذفها في الخبر فقبيح ، لأنّ الخبر غير المخبر عنه وليس هو معه كشيء واحد » .
انظر : كلام سيبويه في : ١/٤٤ – ٤٥ (وبهامش الصفحة الأخيرة كلام السيرافي) .

(٤١) ب ، ج : وذاك .

(٤٢) لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٤٠ (المكي) ، و ٣٦ (طبعة تونس) . ومفتاح العلوم للسكاكي ٢٢٨ .

وذَلِكَ أنَّ هَذَا البيتَ منَ الكَامِلِ وهُوَ مُسَدّسٌ : مُتَفَاعِلُنَ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ . وهَذَا مُخَمَّسٌ وتَمَامُهُ : مِنْ مُخبِري لِمَنْ الصّمِيُّ قَالُوا : انّهُ حَذَفَ ذَلِكَ لِطُولِ الكَلامِ . فَهَذَا يُؤْنِسُكَ بأنَّ فَرْطَ الطّولِ يَدْعُو الى الحَذْفِ ويُسَهِّلُ أمْرَهُ حَتّى كَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ .

ولِكوْنِ الحَذْفِ للطّولِ ، لَمْ يَخْتَارُوا الحَذْفَ حَيْثُ يكونُ الاسمُ مُخْتَصَراً . يَقُولُونَ : الضّارِبُهُ أنا زَيْدٌ . بمَعْنَى الّذِي ضَرَبْتُهُ(٤٣) . وَلا يَحْذِفُونَ الهَاءَ فَيَقُولُونَ : الضّارِبُ أنَا زَيْدٌ ، لأنَّ الضّارِبَ اسمٌ مُخْتَصَرٌ(٤٤) وَلَيْسَ في طُولِ الذي ضَرَبْتُهُ .

ولا يُوصَلُ بِغَيرِ هَذِهِ [الجُمَلِ](٤٥) الّتي تَقَدّمَ أنّها تَكُونُ أخْبَاراً ، فَلا يَدْخُلُ في الصّلَةِ الاستفهامُ والأمْرُ والنّهيُ والتّعجُبُ ، وما أشْبَهَ ذَلِكَ ممّا لَيْسَ بِخَبَرٍ مَحْضٍ ، لا تَقُولُ : جَاءَنِي الّذي أتُكْرِمُهُ ، وجَاءَنِي الذي هَلْ تَضْرِبُهُ ؟ وَلا رَأَيْتُ الّذِي أضْرِبْهُ ، والذي لاتَضْرِبْهُ ، لأجْلِ أنَّ الصّلةَ يُؤْتَى بِهَا للايضاحِ والتّبيينِ ، ولَيْسَ في الاستفهامِ والأمْرِ والنّهيِ ايضاحٌ . يَدُلُّكَ على ذَلِكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي الذي أتَضْرِبُهُ ، لم يَكُنْ في قولِكَ : أتَضْرِبُهُ ، تَبيينٌ لِمَعْنَى الذي ، كَمَا يَكونُ اذَا قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ . وذَلِكَ أنَّ الاسْتِفْهَامَ لَيْسَ بِشَيءٍ مَعْلومٍ ، تَبْيِيناً لِمُبْهَمٍ ، كَمَا يَكُونُ الخَبَرُ الذي يُوَضِّحُ . وكَذَا لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الّذي مَا أكْرَمَهُ وأكْرِمْ بِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ التّعَجُبَ مُبْهَمٌ عارٍ منَ البيانِ اذِ الانْسَانُ يَتَعَجَّبُ(٤٦) مِمّا يَسْتَبْهِمُ عَليهِ سَبَبُهُ .

فانْ أتيتَ بالقولِ مَعَ هَذِهِ الأشياءِ جَازَ لأنَّهُ يَصِيرُ اخْبَاراً . وذَلِكَ قَوْلُكَ :ـــ الّذي أقولُ فيهِ : اضْرِبْهُ ، والذي أقولُ فيهِ : أتَضْرِبُهُ ، والذي أقولُ فيهِ : ما أكْرَمَهُ . وانْ أضْمَرْتَ القولَ كَمَا تَقَدَّمَ في بَابِ الخَبَرِ فَقُلْتَ : الذي لاتَضْرِبْهُ ، جَازَ . والمَأْخُوذُ بِهِ الجَيِّدُ(٤٧) هُوَ اظهارُ القَوْلِ .

---

(٤٣) ب ، ج : ضربه تحريف .

(٤٤) ب ، ج : مختص . تحريف .

(٤٥) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « الجملة » .

(٤٦) ب ، ج : يعجبه .

(٤٧) ب ، ج : والمأخوذ بالجيد . تحريف .

والفَصْلُ بَيْنَ المَوْصُولِ والمُبْتَدَأ ، (٤٨ أنَّكَ اذا قُلْتَ٤٨) : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، أحْتُمِلَ أنْ يكونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ مَا لَيْسَ يَدْخُلُهُ الصّدْقُ والكَذِبُ ، لأجْلِ أنَّ المَعْنَى على النّصْبِ . فَقَوْلُكَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، بِمَنْزِلَةِ // أضربْ زَيْداً . كَمَا أنَّهُمْ قَالُوا : رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ اللفْظُ اسماً والمَعْنى على الفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رَحِمَهُ اللهُ . ولَو قُلْتَ : جَاءَنِي الّذِي أضْرِبْهُ ، لَمْ يُمْكِنْكَ أنْ تَنْصِبَ الذي بأضْرِبْهُ(٤٩) ، لأنَّ الذي لا بُدَّ لَهُ من صِلَةٍ . فاذَا نَصَبْتَهُ باضْرِبْ ، لَمْ تَكُنْ لَهُ صِلَةٌ . ولَيْسَ كَذَلِكَ زَيْدٌ ، لأنَّهُ اذَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً وكَانَ(٥٠) مَنْصوباً كَقولِكَ : اضْرِبْ زَيْداً ، لَمْ تَحْتَجْ الى خَبرٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أنْ تَقولَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، لأنَّ المَعْنَى أضْرِبْ زَيْداً . ولم يَجُزْ أنْ تقولَ : الّذي اضْرِبْهُ ، عَلَى مَعْنَى اضْرِبْ الّذي . اذِ الّذِي لا يتمُّ من غَيْرِ صِلَةٍ . فَلِهَذَا مِنَ الشّأْنِ كَانَ في الكَلامِ نَحْوُ قولِكَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، ولَمْ يَأْتِ نَحْوُ الذي أضْرِبْهُ ، الا مَعَ القولِ .

الثّاني منَ المَوْصُولاتِ مَنْ في قَوْلِكَ : جَاءَنِي مَنْ عرفتَهُ ، تُريدُ الذي عَرَفْتَهُ ، ويَكونُ مُخْتَصّاً بِمَا يُعْلَمُ فَلا يُقَالُ : أخَذْتُ مَنْ عَرَفْتَهُ ، تُريدُ : الدِّرهمَ الذي عَرَفْتَهُ والّذي يَصْلُحُ للنّوعَيْنِ . تَقولُ : جَاءَنِي الّذِي عَرَفْتَهُ ، تُريدُ : زَيْداً ومَا أشْبَهَهُ ، وأخَذْتُ الّذِي عَرَفْتَهُ تُريدُ : الدِّرْهَمَ . وذَلِكَ(٥١) لأجْلِ أنَّ الذي يُوصَفُ بِهِ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي الرَّجُلُ الّذِي مِنْ شَأنِهِ كَذَا وكَذَا . واذَا كَانَ صفةً جَرَى على زَيْدٍ والدّرهَمِ فتقولُ : أعْجَبَنِي الدِّرْهمُ الذي من شَأْنِهِ كَذَا ، كَمَا تَقولُ : زَيْدٌ الّذِي من شَأْنِهِ كَذَا . فَلَمّا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ المُشْتَرِكَةِ نَحْوَ الحَسَنِ والجَمِيلِ . تَقولُ : مَرَرْتُ بالجَمِيلِ ، تُريدُ الرّجُلَ ، وبالجميلِ ، تُريدُ شيئاً آخَرَ من المَوَاتِ . وذَلِكَ لأنَّ الأصْلَ أن تَذْكرَ الموصوفَ نحوَ(٥٢) قولِكَ : بالرّجلِ الجَمِيلِ و[بالثّوبِ(٥٣)] الجميلِ . واذَا حَذَفْتَهُ أعني المَوصُوفَ كَانَ(٥٤) مُقَدّراً في النيّةِ فيستوي اللفْظُ ، والتّقديرُ مختلِفٌ .

(٤٨ - ٤٨) بدله في ب و ج : كل اذا قُلْتَ . تحريف .
(٤٩) ب ، ج : باضرب .
(٥٠) ب ، ج : فكان .
(٥١) ب ، ج : وذاك .
(٥٢) ب ، ج : ونحو . سهو .
(٥٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الثواب » تحريف .
(٥٤) ب ، ج : فكان .

ومَنْ لا يُوصَفُ بِهِ ، أَلا تَرَاكَ لا تَقُولُ : مَرَرْتُ بالرّجلِ مَنْ أخوهُ مُنْطَلِقٌ لِتَجْعَلَهُ صِفَةً للرجلِ ، كَمَا تَقُولُ : بالرّجلِ الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ . ولذلكَ لَمْ يَدْخُلْهُ الألف واللامُ التي يُقْصَدُ بِهَا تَحْسِينُ اللفْظِ . لأنَّكَ انّما قُلْتَ : جَاءَنِي الرجلُ الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، (٥٥ لأنَّكَ وصفت بِهِ فلم يحسنِ اللفْظُ الا بالألفِ واللامِ من حيثُ أنَّكَ لو قُلْتَ : جَاءَنِي الرّجلُ الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ٥٥) ، وَجَدْتَ اللفْظَ مُتَنَافراً . فلمّا لم يُوصَفْ بِمَنْ لَمْ يُحْتَجْ الى أنْ يُلْحَقَ الألفَ واللامَ فَيُقال : جَاءَنِي الرجلُ ألمَنْ(٥٦) أخوهُ مُنْطَلِقٌ .

فَمَنْ اذاً اسمٌ خُصَّ بِجنسٍ كالرجلِ ، ولَيْسَ بِصِفَةٍ فَيَقْتَضِي الاشْتِراكَ . فَكَمَا أنَّ الانسانَ يَقَعُ على الادّميينَ ، كَذَلكَ مَنْ يَخْتَصُّ بِمَا يَعْلَمُ(٥٧) . وانّما شَبَّهْنَاهُ بالانسانِ لأنَّهُ يَقَعُ على المؤنَّثِ والمُذَكَّرِ . تقولُ : جَاءَنِي مَنْ عَرَفْتَهُ ، تُرِيدُ الرّجُلَ ، ومَنْ عَرَفْتَهُ تُرِيدُ المرأةَ . وقد يُؤَنَّثُ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى كقولِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لله ورَسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا [مَرَّتَيْنِ](٥٨) وكَذَلِكَ اذَا وَقَعَ على الجَمْعِ ، حُمِلَ على اللّفْظِ مَرّةً وعَلَى المَعْنَى أخْرَى وذَلِكَ(٥٩) قَوْلُهُ تَعَالَى – (بَلَى مَنْ أسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أجْرُهُ عندَ رَبّهِ ولا خَوْفٌ عَليهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) – قَوْلُهُ : وَجْهَهُ وَلهُ ، عَلَى اللفْظِ ، وعَلَيْهِمْ وهُمْ ، على المَعْنَى لأنَّهُ مَجْموعٌ . ويأْتِي الذي أيْضاً بِمَعْنَى الجَمْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى – (كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمّا أضَاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بنورِهِمْ وتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرونَ) .(٦١)

فاذَا(٦٢) وَقَعَ مَنْ في مَوْضِعٍ يَخْتَصُّ بالنّكرةِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُولاً وذَلِكَ نَحوُ ما تَقَدّمَ مِنْ قَوْلِهِ :

(٥٥ – ٥٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٥٦) ج : بمن . تحريف .

(٥٧) ب : بما « لم » يعلم . سهو .

(٥٨) آية ٣١/ الأحزاب ٣٣ ، والزيادة على مافي الأصل من ب و ج .

(٥٩) ب : وذاك . وسقطت في ج .

(٦٠) آية ١١٢/ البقرة ٢ .

(٦١) آية ١٧/البقرة ٢ .

//وكفى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبيِ مُحَمَّـدٍ إيَّـانَـا[٦٢]

وقوْلِ الآخر :

/٥٧/ رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[٦٣]

الثَّالِثُ : مَافِي قَوْلِكَ : أخَذْتُ مَا عَرَفْتُهُ ، ويَكونُ لِمَا لا يَعْلَمُ في الغَالِبِ . وقَدْ يَجْرِي مَجْرَى من[٦٤] كَمَا حَكَى أبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ العَرَبِ :[٦٥] سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا ، أجْرِيَ على القَدِيمِ سُبْحَانَهُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ سُبْحَانَ مَنْ سَخَّرَكُنَّ . وحُمِلَ على ذَلِكَ في أحَدِ الوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى – (والسَّمَاءِ ومَا بَنَاهَا) –[٦٦] والوَجْهُ الآخَرُ أنَّ مَا بِمَعْنَى المَصْدَرِ كأنَّهُ – واللهُ أعْلَمُ – والسَّمَاءِ وبِنَائِهَا . واذَا كَانَ مَوْصُوفاً لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الذِي نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ /١٩/

وحُكْمُ مَا ومَنْ حُكْمُ الَّذِي في جَمِيعِ ما ذَكَرْنَا من حَدِيثِ [الصِّلَةِ][٦٧] .

والرَّابِعُ : أي ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : لأضْرِبَنَّ أيُّهُمْ في الدَّارِ ، مَعْنَاهُ الذي في الدَّارِ مِنْهُمْ . فأيٌّ بِمَنْزِلَةِ الذي الاَّ أنَّهُ يُفِيدُ التَّبْعِيضَ . ألا تَرَى أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لأضْرِبَنَّ الذي في الدَّارِ ، لم يَدُلَّ الذي على أنَّ المَضْرُوبَ واحدٌ من جَمَاعَةٍ كَمَا يُفِيدُ أيُّهُمْ . وهَذَا حالُهُ في جَمِيعِ مُتَصَرِّفَاتِهِ . ألَا تَرَى أنَّه اذَا كَانَ اسْتِفْهاماً وجَزَاءً لَمْ يُعَرَّ[٦٨] مِنْ هَذَا المَعْنَى

---

(٦٢) ب ، ج : واذا

(٦٣) لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات ق ٦٧/٤٠ ص ١٩٨ ، والأمالي الشجرية ١٦٩/٢ ، والخزانة : ٥٤٦/٢ .

وغير منسوب في ابن يعيش ١١/٤ ، ومغني اللبيب ش ٥٤١ ج ١/ص ٣٢٨ . وشرح الأشموني : ١٦٢/١ ، والتاج (من) ٣٥٢/٩ ، وهمع الهوامع ٢٦/٢ وروى « غيظا قلبه » في المفضليات ، ومغني اللبيب ، وشرح الأشموني ، والتاج والدرر اللوامع . والشاهد فيه مجيء « من » نكرة بمعنى انسان بدليل دخول رب عليها وجملة « انضجت » في موضع جر على أنها صفة لمن .

(٦٤) ورد في التنزيل استعمال ما بمعنى من ذلك قوله تعالى (ولا تَنْكِحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الا مَا قَدْ سَلَفَ) . آية ٢٢/ النساء ٤ . التقدير : الا ما قد سلف ، وقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) . آية ٣/ النساء/ ٤ . التقدير : من طاب لكم .

(٦٥) أنظر المقتضب ٢٩٦/٢ وابن يعيش ٥/٤ – ٦ وشرح الكافية ٥٥/٢ .

(٦٦) آية ٥/الشمس ٩١ .

(٦٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « المسألة » تحريف .

(٦٨) ج : لم يعي . تحريف .

كَقولهم : أيُّهُم عِنْدَكَ ؟ وأيُّهُمْ تَضْرِبْ أضْرِبْ . واذَا حَذَفْتَ المُضَافَ اليهِ مِنَ اللفْظِ كَانَ مُقَدّراً في المَعْنَى كَقَولِكَ : أيٌّ جَاءَكَ . ولَوْ قُلْتَ : أيٌّ رَأيتَهُ ؟ وأنْتَ تَقْصدُ الاسْتِفْهَامَ عَنْ واحِدٍ غَيْرِ مُصَاحِبٍ لغَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ .

الخَامِسُ : الألِفُ واللّامُ في قَوْلِكَ : القائِمُ زَيْدٌ . الأصْلُ الذي يَقُومُ زَيْدٌ الا أنَّهُمْ نَزّلوا الألِفَ واللّامَ مَنْزِلَةَ الّذِي . وجَعَلُوا اسمَ الفَاعِلِ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ (٦٩كَرَاهِيَةَ أنْ يَدْخُلَ الألفُ واللّامُ عَلَى الفِعْلِ٦٩) . وبَيانُ ذَلكَ يَأْتِي في بَابِ الألِفِ واللّامِ من هَذَا الكِتَابِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« ويَجُوزُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى الخَبَرِ اذَا كَانَ المُبْتَدأُ مَوْصُولاً بالفِعْلِ أو بالظرفِ(٧٠) كَقَوْلِهِ تعالَى – (الذِينَ يُنْفِقُونَ أمْوَالَهُمْ باللّيلِ والنّهَارِ سِرّاً وعَلَانيةً فَلَهُمْ أجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عليْهِمْ)–(٧١) . ومِثَالُ المَوْصُولِ بالظّرْفِ [قَوْلُكَ](٧٢) : الّذِي في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ . وكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » .(٧٣)

قَالَ الشّيْخُ الأمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الغَرَضَ فِي ذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ الصِّلَةِ هَذَا الفَصْلُ : وذَلِكَ أنَّ المَوْصُولَ يَسْرِي فِيهِ(٧٤) مَعْنَى الشّرْطِ والجَزَاءِ (٧٥ فَيَدْخُلُ الفَاءُ في خَبَرِهِ . ويَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ حُصُولِ شَرِيطَتَيْنِ : احْدَاهَا أنْ تكونَ الصّلةُ منَ الفِعْلِ . والثانيةُ أنْ يكونَ الموصولُ غيرَ مَخْصُوصٍ ويَكُونَ شَائِعاً . ومثالُ ذلكَ قولهُ عزَّ وجلَّ – (الّذِينَ يُنْفِقُونَ أمْوَالَهُمْ) – أَلا تَرَى أنَّ الصِّلَةَ في قولِهِ تَعالَى – (الّذِينَ يُنْفِقُونَ أمْوالَهُمْ) – يُنْفِقُونَ . وهوَ فِعْلٌ ، ولَيْسَ يُرادُ بالّذِينَ قَوْمٌ بأعْيانِهِمْ ، بَلْ الغَرَضُ الجِنْسُ والكَثْرَةُ فالذّينَ مُبْتَدأٌ ولَهُمْ أجْرُهُمْ خَبَرُهُ . كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ لَهُ نَصِيبُهُ ، وقَدْ دَخَلَ الفَاءُ كَمَا تَرَى ، لأنَّ فيهِ مَعْنَى الشّرْطِ والجَزَاءِ٧٥) . أَلا تَرَى أنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَنْ أنْفَقَ فَلَهُ كَذَا وكَذَا ، وانْ يُنْفِقْ // انْسَانٌ فَلَهُ الأجْرُ .

(٦٩ – ٦٩) بدله في ب و ج : وبيان ذلك أن يدخل الألف واللام على الفعل . سهو .

(٧٠) ط : أو الظرف .

(٧١) آية ٢٧٤/ البقرة ٢ .

(٧٢) من ب . واثباته أولى . وهو في ج « كقولك » ، و ط : « قوله » .

(٧٣) آية ٥٣/النحل ١٦ .

(٧٤) ج : سيرى فيه . تحريف .

(٧٥ – ٧٥) من هنا ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

وانّمَا وَجبَ أنْ تكُونَ الصِّلةُ فِعْلاً ، لأجْلِ أنَّ المُجَازَاةَ المَحْضَةَ لا تكونُ الاّ – بالفِعْلِ كقَوْلِكَ : انْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوٌّ. ولَوْ قُلْتَ : انْ زَيْدٌ مِنطَلِقٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ ، لَمْ يَجُزْ ، فكذلكَ الّذِي ، انّما يَدْخُلُهُ مَعْنَى الجَزَاءِ اذَا كَانَتْ صِلَتُهُ فِعْلاً . فَلَوْ قُلْتَ : الّذِي أخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لَمْ يَجُزْ ، وَوَجَبَ أنْ تَقُولَ : لَهُ دِرْهَمٌ ، بِغَيْرِ الفَاءِ ، لأنَّ الّذِي هُنَا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ فِي تَعَرِّيهِ من حُكْمِ الجَزَاءِ . وأمّا اعتبارُ مَعْنَى الشِّياعِ فيهِ فلأجْلِ أنَّ الجَزَاءَ لا يكونُ الاّ في [الشِّياعِ و](٧٦) الشَّائِعِ ، تَقولُ : مَنْ يَخْرُجْ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ولا تَقولُ : زَيْدٌ يَخْرُجُ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَتَأْتِيَ بالمَخْصُوصِ . وكَذَلِكَ(٧٧) اذَا قُلْتَ : الّذي يَأْتِينِي ، وأنْتَ تُرِيدُ واحِداً بِعَيْنِهِ قَدْ عَهِدَهُ [المُتَكلّمُ](٧٨) لَمْ يَجُزْ أنْ تُدْخِلَ الفَاءَ في خَبَرِهِ فتَقولُ : الّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ . كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : الرّجُلُ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

فانْ [كَانَتِ](٧٩) الصِّلَةُ ظَرْفاً كَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ . تَقُولُ : الّذِي في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لأنَّ المَعْنَى مَنْ أسْتَقَرَّ في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وجَازَ أنْ تَدْخُلَ المُجَازَاةُ في الّذِي مَعَ كَوْنِ صِلَتِهِ ظَرْفاً ، وانْ كانَ لا يجوزُ الجَزاءُ بالظُّروفِ نَحْوَ أنْ تقولَ : انْ في الدَّارِ زَيْدٌ خَرَجْتُ ، وذَلِكَ(٨٠) أنَّ الّذِي لَيْسَ بِجَزَاءِ مَحْضٍ وانّما هُوَ بمَعْنَاهُ . وَلَوْ كَانَ مَحْضاً لَوَجَبَ أنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزوماً كَمَا يَكُونُ في قَوْلِكَ : مَنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمْكَ فاذَا(٨١) لَمْ يَكُنْ جَزاءً صَريحاً جَازَ أنْ يَقَعَ بَعْدَهُ غيرُ الفِعْلِ الصّريح . وَلا يَجُوزُ أنْ يَقَعَ بَعْدَهُ الاسمُ المَحْضُ لأنَّهُ لا يُشْبِهُ الجَزَاءَ حِينَئِذٍ بِوَجْهٍ ويَكُونُ عَارِياً منَ الفِعْلِ لَفْظاً وتَقْدِيراً فَاذَا قُلْتَ : الّذِي أخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَكُنْ فيهِ تَقْدِيرُ فِعْلٍ كَمَا يَكُونُ في قَوْلِكَ : الّذي في الدّار ، فَاعْرِفْهُ . وعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ – (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) –(٨٢) لأنَّ مَا مُبْتَدأٌ بِمَنْزِلَةِ الّذِي ، وبِكُمْ صِلَتُهُ ، وهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ كَمَا يَتَعَلَّقُ في الدار اذَا قُلْتَ : الّذِي في الدَّارِ . كَانَ المَعْنَى – واللهُ أعْلَمُ – والّذِي يَكُونُ بِكُمْ أو يَسْتقرّ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ

---

(٧٦) من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .
(٧٧) ب و ج : فكذلك .
(٧٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المكلم » . تحريف .
(٧٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « كان » . تحريف .
(٨٠) ب ، ج : وذاك .
(٨١) ب ، ج : واذا .
(٨٢) آية ٥٣/النحل ١٦ .

اللهِ . وبكمْ بمَعْنَى فِيكُمْ . كَقولُكَ : بِهِ غَبَبٌ(٨٣) فَقَوْلُهُ : مِنَ اللهِ ، خَبَرٌ مَا ، كَمَا يَكُونُ خَبراً في قَوْلِكَ الاحْسَانُ مِنَ اللهِ . ودَخَلَ الفَاءُ بمَعْنَى المُجَازَاةِ اذْ هُوَ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : انْ تَأْتِكُمْ نِعْمَةٌ فَمِنَ اللهِ . ولَوْ قُلْتَ : مَا بِكُمْ ، تُرِيدُ شَيْئاً بِعَيْنِهِ لَمْ يَجُزْ الاتيانُ(٨٤) بالفَاءِ كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : الاحْسَانُ فَمِنْ زَيْدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَلا يَجُوزُ الذي انْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ فَمُحْسِنٌ ، لأنَّ الشَّرْطَ قَدْ اسْتَوفَى جَزاءه في الصِّلَةِ فَلا يَكُونُ لَهُ جَزَاءانِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الجُمْلَةَ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ اذَا وَقَعتْ في صِلَةِ الّذِي نحو قولك : الّذِي انْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ ، لَمْ يَجُزْ أنْ تُدْخلَ الفَاءَ في الخَبَرِ فَتَقُولُ : فَمُحْسِنٌ ، لأجْلِ أنَّ الشَّرْطَ قَدْ أخَذَ مَا يَقْتَضِي مِنَ الجَوابِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : يُكْرِمْكَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ في الكَلامِ مَعْنَى مُجَازَاةٍ يَقْتَضِي الفَاءَ . كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَنْ يُكْرِمْنِي أكْرِمْهُ [لَمْ يَكُنْ الاتيانُ بِجَوَابٍ آخرَ نَحْوَ أن تَقولَ : مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ](٨٥) فَهُوَ مُحْسِنٌ ، اذِ(٨٦) الشَّرْطُ الوَاحِدُ لا يَكُونُ لَهُ أكْثَرُ مِنْ جَزَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلا تَقُولُ أيْضاً : الّذِي انْ تُكْرِمْنِي فَهُوَ مُحْسِنٌ ، فتجْعَلَ هُوَ مُحْسِنٌ خَبَراً للّذِي ، وتُدْخِلَ الفَاءَ بمَعْنَى المُجَازَاةِ ، لأجْلِ أنَّ قَوْلَكَ : انْ تُكْرِمْنِي شَرْطٌ مَحْضٌ ، وهُوَ يَقْتَضِي // الجَوابَ والّذِي فَرْعٌ عَلَى الجَزَاءِ المَحْضِ . فَاذَا احْتَاجَ الأصْلُ(٨٧) الى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ للفَرْعِ حَظٌّ فيه كَقَوْلِهِمْ :

شَغَلَ الحُلِيُّ أهْلَهُ أنْ يُعَارَا .(٨٨)

---

(٨٣) ب : كقوله : به غَبَبٌ ، ج : كقولك : به عيب . وفي اللسان (غبب) ١٢٨/٢ : « الغَبَبُ والغَبْغَبُ : الجلد الذي تحت الحَنَك . وقيل ما تغضَّنَ من جلد منبت العُثْنونِ الأسفلِ ، وخصَّ بعضهم به الديكة والشاةَ والبقر » .

(٨٤) ج : الانسان . تحريف .

(٨٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصْلِ بسبب انتقال النظر .

(٨٦) ج : انَ . تحريف .

(٨٧) ب ، ج : فاذا احتاج فأصل . تحريف

(٨٨) هذا مثل ومعناه أن أهل الحُليّ احتاجوا أن يعلقوه على أنفسهم فلذلك لا يعيرون . يضربه المسؤول شيئا هو =

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولا يَجُوزُ لَيْتَ الَّذِي يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَلا لَعَلَّ الذي في الدَّارِ فَمُكْرَمٌ »

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ لَيْتَ ولَعَلَّ يُزِيلانِ مَعْنَى الابْتِدَاءِ ، لأنَّهُمَا يَتَضَمَّنَانِ مَعْنَى الفِعْلِ . أَلا تَرَى انّ لَيْتَ للتَّمنِّي ولَعَلَّ للتَّرجِّي ، والشَّرْطُ والجَزَاءُ يَكونُ لَهُمَا صَدْرُ الكَلامِ كالإستِفهامِ . فكَما لا يَجُوزُ أنْ تَقولَ : ضَرَبْتُ مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِه ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : لَيْتَ الَّذِي في الدّارِ فَمُكْرَمٌ ، فَتُدْخِلَ الفَاءَ الذي يُؤْذِنُ بِمَعْنَى الجَزَاءِ مَعَ اخراجِ الَّذِي عنِ الابْتِدَاءِ . ويَجِبُ أنْ تقولَ : لَيْتَ الَّذِي في الدّارِ مُكْرَمٌ ، بِغَيْرِ فَاءٍ كَقَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْداً مُكْرَمٌ . وَقَدْ اخْتَلَفُوا في إنَّ ، هَلْ تَمْنَعُ منَ الفَاءِ أمْ لا . فَمَذْهَبُ أبي الحَسَنِ(٨٩) أنّها لا تَمْنَعُ ، وعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ : انَّ الَّذِي في الدّارِ فَمُكْرَمٌ . وذَاكَ(٩٠) أنّ إنَّ وإنْ امْتَنَعَ الجَزَاءُ المَحْضُ نَحْوَ قَوْلِكَ : إنَّ مَنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وانَّ أيَّهُم يَأتِكَ تَضْرِبْهُ ، فانَّ الَّذِي لَيْسَ بِجَزَاءٍ مَحْضٍ فَيكونُ دَرَجَتُهُ بَعْدَ دَرَجَةِ قَوْلِهِم : أيَّهم تَضْرِبْ أضْرِبْ ، فَلا يَمْتَنِعُ أنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ انَّ مَعَ تَقْدِيرِ مَعْنَى المُجَازَاةِ ، لأجْلِ أنَّ إنَّ لَهُ مَنْزِلَةً بَيْنَ الابْتِدَاءِ(٩١) المَحْضِ وبَيْنَ مَعْنَى الفِعْلِ كَلَيْتَ ، وذَاكَ أنَّهُ لا يُغَيِّرُ مَعْنَى الابْتِدَاءِ . أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، اذْ لا يُفِيدُ انَّ غيرَ التَّأكيدِ ، ولَيْسَ كَذَلِكَ لَيْتَ ، لأنَّ بَيْنَ قَوْلِكَ : لَيْتَ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ،(٩٢ وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ٩٢) فَصْلاً قَوِيّاً في المَعْنَى . فاذا انْحَطَّ انَّ دَرَجَةً عن لَيْتَ في تَغْيِيرِ حُكْمِ الابْتِدَاءِ وانْحَطَّ الذي عن دَرَجَةِ الجَزَاءِ المَحْضِ اسْتَوَيا في الرُّتْبَةِ فلا يُمْنَعُ(٩٣) أحَدُهَا مِنْ صَاحِبِهِ .

= أحوج اليه من السائل . وبهذا المعنى أورده عبد القاهر تدعيما لرأيه بأن احتياج الأصل للشيء يمنع أن يكون للفرع حظ فيه ، انظر : مجمع الأمثال للميداني : ٢٥٣/١ ، وفرائد اللال : ٣١٩/١

(٨٩) اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط اذ أجازه جمهور النحاة ومنعه الأخفش لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . أنظر همع الهوامع ١١٠/١ . وهذا يناقض ما نقله عبد القاهر عن الأخفش .

(٩٠) ج : وذلك .

(٩١) ج : من الابتداء . تحريف .

(٩٢ - ٩٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٩٣) ب ، ج : ولا يمتنع .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وأمّا النّكراتُ المَوْصُوفَةُ فكَقَوْلِنَا : كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ في الدّارِ فَمُكْرَمٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَكَ : كُلُّ رَجُلٍ مُبْتَدأٌ ويَأتِيني صِفَتُهُ ، وقَوْلُكَ : لَهُ دِرْهَمٌ ، في مَوْضِعِ الخَبَرِ(٩٤) ، وأدْخَلَ الفَاءَ لِمَعْنَى الجَزَاءِ(٩٥) اذْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : انْ يَأْتِيني رَجُلٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ . وكَذَا كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ فَمُكْرَمٌ ، لأنَّ المَعْنَى انِ اسْتَقَرَّ في الدّارِ رَجُلٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ .

والنُّكتَةُ في الاتيانِ بالفَاءِ وتَرْكِهِ في جَميعِ البابِ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : الذي يَأْتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكلُ رجلٍ يأْتيني فلهُ دِرْهَمٌ كَانَ المَعْنَى أنَّ الدِّرْهَمَ قَدْ أسْتُحِقَّ بالاتيانِ ، كَمَا يَكونُ اذَا قُلْتَ : انْ يَأْتِني انْسَانٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، واذَا اسْقَطْتَ الفَاءَ فَقُلْتَ : الّذِي يَأْتِيني لَهُ دِرْهَمٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيني لَهُ دِرْهَمٌ ، لم يَقْتَضِ اللَّفْظُ أنْ يكونَ الدِّرْهَمُ مُسْتَحَقاً بالاتْيَانِ . وكَانَ الظّاهِرُ أنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ لَهُ دِرْهَمٌ . وَلَوْ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لَمْ يَجُزْ لعُدُولِهِ عن أصْلِ الجَزَاءِ وهُوَ الفِعْلُ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ : الّذِي أخُوهُ مُنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« بَابُ الفَاعِلِ :

(٩٦ اعلَمْ أنَّ الفَاعِلَ رَفْعٌ٩٦) : وصِفَتُهُ أنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ اليهِ مُقَدَّماً عليهِ . ومِثَالُهُ : جَرَى الفَرَسُ ، وغَنِمَ الجَيْشُ ، ويَطِيبُ الخَبَرُ ، ويَخْرُجُ عَبْدُ اللهِ . وبِهَذَا المَعْنَى الّذِي ذَكَرْتُ ارْتَفَعَ(٩٧) الفَاعِلُ لاَ بِأنَّهُ أحْدَثَ شَيْئاً // عَلَى الحَقِيقَةِ ، ولِهَذا(٩٨) يَرْتَفِعُ في

---

(٩٤) ج : في موضع الجر . تحريف .

(٩٥) ج : بمعنى الجزاء . تحريف .

(٩٦-٩٦) بدله في ب و ج و ط . اعراب الفاعل رفع .

(٩٧) ب ، ج ، ط : يرتفع .

(٩٨) ط : فلهذا .

النَّفْيِ اذَا قُلْتَ(٩٩) : لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ(١٠٠) كَمَا يَرْتَفِعُ في الايجَابِ . وكَذَلِكَ أيقومُ زَيْدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلم أنَّ الفَاعِلَ رَفْعٌ ، والمَفْعُولَ نَصْبٌ ، والمُضَافَ اليهِ جَرٌّ . وانّما خُصَّ الفَاعِلُ بالرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ ، لأجْلِ أنَّ الرَّفْعَ أثْقَلُ مِنَ النَّصْبِ ، والفَاعِلَ أقَلُّ منَ المَفْعُولِ . أَلا تَرَى أنَّ فِعْلاً واحِداً يَكُونُ لَهُ عِدَّةُ مَفْعُولاتٍ ، ولا يَكُونُ لَهُ أَلا فَاعِلٌ واحِدٌ(١٠١) . وذَلِكَ قَوْلُكَ : أعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ . وتَأْتِي في كُلِّ فِعْلٍ بالمَصْدَرِ والحَالِ والظَّرْفِ نَحْوَ قُمْتُ قِيَاماً يَوْمَ الجُمُعَةِ عِنْدَ عَمْرٍو لاَبِساً كَذَا . وَعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ . واذَا كَانَ المَفْعُولُ يَكْثُرُ(١٠٢) هَذِهِ الكَثْرَةَ والفَاعِلُ يَقِلُّ كَانَ الأوْلَى أنْ يُخَصَّ الفَاعِلُ بالأثْقَلِ الذي هُوَ الرَّفْعُ ، والمَفْعُولُ بالأخَفِّ الذي هُوَ النَّصْبُ لتَكُونَ قِلَّةُ الفَاعِلِ مُوَازِيَةً(١٠٣) لِثِقَلِ الرَّفْعِ وخِفَّةُ النَّصْبِ موازيةً(١٠٣) لِكَثْرَةِ المَفْعُولِ . ومِثْلُ هَذَا مِثْلُ رَجُلٍ تَنْصَبُ(١٠٤) بَيْنَ يَدَيْهِ حَجَرَيْنِ : أحَدُهُمَا خَمْسَةُ أرْطَالٍ والآخَرُ عَشْرَةُ أرْطالٍ ، فَتَقُولُ لَهُ : أحْمِلِ الخَفِيفَ عَشْرَ مرّاتٍ والثَّقِيلَ خَمْسَ مرّاتٍ ، فَتَجْعَلُ كَثْرَةَ المُمَارَسَةِ بازَاءِ خِفَّةِ الوَزْنِ ، وقِلَّةَ المُمَارَسَةِ بازَاءِ ثِقَلِهِ فَتكونُ ثَابِتاً على الحِكْمَةِ . فانْ أمَرْتَهُ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ عَشْرَ مَرَّاتٍ نَاقَصَتْ(١٠٥) لِجَمْعِكَ عَلَيهِ ثِقَلَ الوَزْنِ وكَثْرَةَ العَمَلِ في حَالَةٍ واحِدَةٍ ، وخِفَّتَهُمَا في حَالٍ(١٠٦) ، وتَرْكُ الاقْتِصَادَ والاعْتِبارَ في التَّعادلِ(١٠٧) في المَوْضِعَيْنِ . وهَذَا تَمْثِيلٌ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا أبُو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ حِكايَةً عنِ الخَلِيلِ . ومَنْ قَالَ : انَّ الفَاعِلَ كَانَ يَجِبُ

---

(٩٩) ب ، ج ، ط : اذا قيل .

(١٠٠) ب ، ج ، ط : لم يخرج عبد الله .

(١٠١) ج : فعل واحد . تحريف .

(١٠٢) ج : بكثرة . تحريف .

(١٠٣) ج : موازنة .

(١٠٤) ب : يسحب .

(١٠٥) ج : ناقصت . تصحيف .

(١٠٦) ب ، ج : في حالة أخرى .

(١٠٧) ب ، ج : واعتبار التعادل .

أنْ يُنْصَب والمَفْعُول(١٠٨) أنْ يُرْفَعَ ، دَخَلَ قَوْلُهُ في هَذَا النّوعِ مِنْ تَرْكِ الحِكْمَةِ كَمَا وَصَفْنَا .

وهَا هُنَا طَرِيقَةٌ أُخْرَى . وهيَ أنْ يُرْفَعُ السُّؤالُ منْ أصْلِهِ وذَاكَ أنّهم لَو كَانُوا قَدْ نَصَبُوا الفَاعِلَ ورَفَعُوا المَفْعُولَ عَلَى مَا يَقْتَرِحُهُ هَذَا السّائِلُ لَكَانَ لآخَرَ(١٠٩) أنْ يَقُولَ : كَيْفَ لَمْ يُبْنَ الأمْرُ على العَكْسِ ؟ وكُلُّ سُؤالٍ انْقَلَبَ فَهُوَ بَاطِلٌ . فاللازِمُ اذاً اخْتِصَاصُ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بِعَلامةٍ لا تكونُ لِصَاحِبِهِ . ومَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ القَوْلِ فاقتراحٌ وتحكُّمٌ فاعْرِفْهُ .

وينْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّ وَصْفَ الفَاعِلِ عِنْدَ النَّحويينَ أنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ اليهِ مُقَدَّماً عَلَيْهِ ، نَحْوَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وطَابَ الخَبَرُ . ولَيْسَ الشَّرِيطَةُ أنْ يكونَ أحْدَثَ شَيْئاً . أَلا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الخَبَرُ ، ولَيْسَ للخبَرِ فِعْلٌ كَمَا يَكُونُ لِزَيْدٍ في قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . وكَذَا تَقُولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، فَتَرْفَعُهُ وَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ الفِعْلَ كَمَا تَرْفَعُ اذَا قُلْتَ : يَقُومُ زَيْدٌ . فَلَوْ كَانَ الفَاعِلُ مِنْ شَرْطِهِ أنْ يَكُونَ أحْدَثَ شَيْئاً لَمَا جَازَ رَفْعُ زَيْدٍ في قَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، لأنَّكَ قَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ الفِعْلَ . وكَذَا إذَا قُلْتَ : أيَقُومُ زَيْدٌ لأنَّكَ لَمْ تُثْبِتِ القِيامَ لَهُ . وانّما اسْتَفْهَمْتَ المُخَاطَبَ(١١٠) . واذَا كَانَ الأمْرُ عَلَى هَذَا تَقَرَّرَ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ أنَّ الاعْتِبَارَ في الفَاعِلِ أنْ يَكونَ الفِعْلُ مُسْنَداً اليهِ مُقَدَّماً عليهِ كَانَ أحْدَثَ شَيْئاً أو لَمْ يُحْدِثْهُ . وهَذَا التّلخيصُ(١١١) مِمّا لَمْ يُسْبَقْ اليهِ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ .

واعْلَمْ أنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ منَ الفِعْلِ ، ولِذَلِكَ لم يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ نَحْوَ أنْ تَقولَ : الزّيدانِ ضَرَبَ ، فَتُقَدِّمُ الزّيدانِ عَلَى فِعْلِهِمَا الّذِي // هُوَ ضَرَبَ وانّمَا مَثّلْنَا بالمُثَنّى دُونَ المُفْرَدِ ، لأنَّ مَنْ لا يُحَقِّقُ يَظُنُّ أنّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، وضَرَبَ زَيْدٌ ، حَتّى كأنَّهُ يَرْفَعُ زَيداً بضَرَبَ مُقَدَّماً كَانَ أو مُؤخّراً . فاذَا قُلْنَا لَهُ : انّ الفَاعِلَ لا

---

(١٠٨) المفعول . سهو .

(١٠٩) ب ، ج : لكان الآخر . تحريف .

(١١٠) ب ، ج : وانما استفهم المخاطب .

(١١١) ج : التخليص . تحريف .

يجُوزُ تَقْدِيمُهُ ، أخَذَ يُنَاقِضُ بهَذَا ويَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبَ . [أحْسَنُ كَلامٍ](١١٢) ، وَلا يَدْري أنَّ زَيْداً اذا قُدِّمَ كَانَ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، وكَانَ الفَاعِلُ ضَميرَهُ المُسْتَكِنَّ في ضَرَبَ ، بدَلالَةِ مَا ذَكَرْنَا من أنَّهُمْ لا يقولونَ : الزَّيدانِ ضَرَبَ(١١٣) . فَلو كَانَ زَيْدٌ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، مَرْفُوعاً بضَرَبَ(١١٤) وكانَ ضَرَبَ فَارِغاً من ذِكْرِ يَعُودُ اليهِ لَوَجَبَ أنْ يجوزَ الزَّيدانِ ضَرَبَ . فَلَمّا لَمْ يَقُولُوا الاّ ضَرَبَا ، عَلِمْتَ أنَّ الزَّيدانِ رَفْعُهُمَا بالابتداءِ ، والفَاعِلَ هو الألفُ في ضَرَبَا . فَاذَا تَقَرَّرَ هَذَا من طَرِيقِ المُشَاهَدَةِ وَجَبَ اعْتِقَادُهُ فِيمَا لاَ يَتَّضِحُ لَفْظاً وهُوَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فَتَقْطَعُ بأنَّ زَيْداً مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ ، وانَّ في ضَرَبَ ضَمِيراً لَهُ .

ومِمّا يَدُلُّ على اتِّصالِ الفَاعِلِ بالفِعْلِ أنَّهُمْ قَالُوا : ضَرَبْتُ ، فاسْكَنُوا لامَ الفِعْلِ لئلا يَجْتَمِعَ أرْبَعُ مُتَحرِّكاتٍ وَهُمْ يَجْتَنِبُونَ تَواليهَا في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فلا يَبْنُونَ مِثْلَ جَعْفَرٍ بتَحْرِيكِ الحُرُوفِ كُلِّهَا . وأمّا عُلَبِطٌ(١١٥) فَمَحْذُوفٌ من عُلابِطٍ . واذَا بَرَزَ الألِفُ الى اللفْظِ لَمْ يَتَوالَ أرْبَعُ مُتَحرِّكاتٍ لِفَصْلِ الألفِ بَيْنَهُمَا . وأمّا قَوْلُهُم : بَقَرَةٌ ، فانّما تَوالَى فِيهَا أرْبَعُ مُتَحَرِّكاتٍ(١١٦) لأجْلِ أنَّ التَّاءَ زِيَادَةٌ لا تَلْزَمُ الكَلِمَةَ . أَلا تَرَاهَا تَأْتِي مُنْفَصِلَةً نَحْوَ ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ ، فَهِيَ في حُكْمِ السَّقُوطِ والشَّيءِ المُنْفَصِلِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ بَقَرَةٌ كَبَقَرٍ في أنَّهُ لَيْسَ فيهِ أكْثَرُ من ثلاثِ مُتَحرِّكاتٍ . ولَوْ كَانُوا مِمَّا يَبْنُونَ ذلكَ لَفَعَلُوا في الأصولِ نَحْوَ جَعْفَرٍ . فَلَمّا عُدِمَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أنَّهُ لَيْسَ من أصُولِ كَلامِهم .

واذَا كَانَ الأمْرُ عَلَى هَذَا وَوَجَدْنَاهُمْ قَدْ أسْكَنُوا البَاءَ في ضَرَبْتُ لِئلّا تَجْتَمِعَ أرْبَعُ مُتَحرِّكاتٍ عَلِمْنَا أنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ منَ الفِعْلِ اذْ لوكانَ مُنْفَصِلاً لَمْ يَسْكُنْ ، كَمَا أنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلكَ عِنْدَ اتِّصالِ ضَميرِ المَفعُولِ بالفِعْلِ نَحْوَ ضَرَبَكَ زَيْدٌ ، فيقول : ضَرَبْكَ ،

---

(١١٢) من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

(١١٣) سقطت « ضرب » في ج .

(١١٤) سقطت « بضرب » في ج .

(١١٥) في اللسان (علبط) ٩/٢٣٠ « ورجلٌ عُلَبِطٌ وعُلابِط وعلابط ضخم عظيم . وناقةٌ عُلَبِطَة عظيمة . وصدر عُلَبِط عريض ، ولبن عُلَبِط رائب . وقيل كل غليظ عُلَبِطٌ . وكل ذلك محذوف من فُعالِلٍ ، وليسَ بأصلٍ ، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمةٍ واحدة .

(١١٦) ب ، ج : أربع حركات .

لأجْلِ أنَّ المفْعُولَ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلاً بالفِعْلِ . وكَانَ اتِّصالُ الكَافِ بِضَرَبَ لَفْظِيّاً لاَ مَعْنَوِيّاً واذَا لَمْ يَكُنْ الاتِّصالُ من جهَةِ المَعْنَى لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ . فالكَافُ في ضَرَبَكَ بِمَنْزِلَةِ الكَلِمَةِ المُنْفَصِلَةِ . ومِمّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ . وذَلِكَ أنَّ الأَلِفَ والواوَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ ، والنُّونَ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعَةِ في يَفْعَلُ أَلا تَرَاهَا تَسْقُطُ سُقُوطَهَا في قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلا ولَنْ يَفْعَلا ، فَلَوْلا أنَّ الأَلِفَ في يَضْرِبَانِ ، والواوَ في يَضْرِبُونَ ، قد تَنَزَّلاَ مِنَ الفِعْلِ مَنْزِلَةَ الحَرْفِ الأخيرِ كالبَاءِ في تَضْرِبُ ، لَمَا جَازَ أنْ تَقَعَ النُّونُ التي هي اعرابٌ كالرَّفْعَةِ في يَفْعَلُ بَعْدَهُمَا .

كَمَا أنَّ الرَّفْعَةَ في يَفْعَلُ لا يَجُوزُ أنْ تَقَعَ في شَيءٍ خَارِجٍ من حَدِّ الكَلِمَةِ . أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : يَفْعَلُ عَمْرٌو ، فَتَجْعَلَ الرَّفْعَةَ عَلَى عَيْنِ عَمْرٍو اعراباً لِيَفْعَلُ ، وتُسَكِّنُ اللاَمَ منهُ ، وتُجْرِيهِ مَجْرَى يَضْرِبُ عَمْرٌو ، لأجْلِ أنَّ اعرابَ الكَلِمَةِ لا يَنْفَصِلُ عَنْهَا(١١٧) كَمَا أنَّ المَعْنَى الذي هُوَ مُوجِبُ الاعْرابِ في الأَصْلِ نَحْوَ الفَاعِلِيَةِ والمَفْعُولِيةِ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ (١١٨ وضَرَبْتُ زَيْداً١١٨) ، لا يَكُونُ فِيمَا يُجَاوِرُ الاسْمَ . أَلا تَرَى أنَّ مَعْنَى المَفْعُولِيّةِ // يَكُونُ في نَفْسِ زَيْدٍ لافِي شَيءٍ يَقَعُ بَعْدَهُ ، فَكَذَا يَجِبُ أنْ يَكُونَ دَلِيلُهَا في لَفْظِ اسمِهِ البَتَّةَ ، واذَا ثَبَتَ هَذَا عَلِمْتَ أنَّ الأَلِفَ في يَفْعَلانِ آخرُ الكَلِمَةِ ، وجَرَى مَجْرَى اللاَّمِ (١١٩) في يَفْعَلُ اذ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ فَاصِلاً بَيْنَ الكَلِمَةِ والاعرابِ . فَهَذِهِ ثَلاثَةُ أدِلَّةٍ ، وفي ذَلِكَ دَلائِلُ كثيرةٌ وفِيمَا ذَكَرْتُ كِفَايَةٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وضُرُوبَ الأفْعَالِ الثَّلاثةِ الماضيةِ والحَاضِرَةِ والمُسْتَقْبلةِ في ارْتِفاعِ الفَاعِلِ بِهَا(١٢٠) سَوَاءٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الأفْعَالَ مُتَسَاوِيةُ المَرَاتِبِ في رَفْعِ الاسمِ اذَا أسْنِدَتْ اليهِ مُقَدَّمةً عليهِ ،

---

(١١٧) ب ، ج : لاينبغي أن ينفصل عنها .

(١١٨ - ١١٨) ساقط ب و ج .

(١١٩) ب ، ج : وجاء مجرى اللام .

(١٢٠) ج : بهما . تحريف .

فَالمَاضِي نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، والمُسْتَقْبَلُ نَحْوَ يقومُ [زَيْدٌ](١٢١) . وكَذَا ذَواتُ الزّوائدِ نَحوَ انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ . تَقولُ : إنْطَلَقَ زَيْدٌ ، ويَنْطَلِقُ زَيْدٌ وسَيَنْطَلِقُ عَمْرٌو . وكَذَا الرُّباعيُّ نَحْوَ دَحْرَجَ ، تَقولُ(١٢٢) : دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ ، ويُدَحْرِجُ الحجرَ ، وسَيُدَحْرِجُ زَيْدٌ ، وقَدْ تَدَحْرَجَ الحَجَرُ ، ويَتَدَحْرَجُ الحَجَرُ ، وسَيَتَدَحْرَجُ الحَجَرُ ، وَلا فَصْلَ في ذَلِكَ .

قالَ الشَّيْخ أبو عليٍّ :

« ومَرْتَبَةُ الفَاعِلِ أنْ يَتَقَدَّمَ على المَفْعُولِ به(١٢٣) نَحْوَ ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً . ويَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ المَفْعُولُ على الفَاعِلِ كَقَوْلِنَا : ضَرَبَ زَيْداً عَبْدُ اللهِ . وفي التَّنزيلِ : - (انّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) - » .(١٢٤)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلَمْ أنَّ الفَاعِلَ اذَا كَانَ لَهُ مِنَ الاتّصالِ بالفِعْلِ مَا وَصَفْنَا لَمْ يَكُنْ شُبْهَةٌ في أنَّ مَرْتَبَتَهُ(١٢٦) أنْ يَقَعَ بَعْدَهُ ، نَحْوَ ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً . ويَجُوزُ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ عَلَى الفَاعِلِ ، نَحْوَ ضَرَبَ زَيْداً عَبْدُ اللهِ ، ولَيْسَ بالأصْلِ ، وانّما يكونُ التَّقديمُ والتَّأخِيرُ(١٢٧) على قَدْرِ(١٢٨) العِنَايَةِ والاهتِمَام . وذَلِكَ أنَّكَ تَقولُ : أعْطَى الأميرَ زَيْدٌ ، فَتَقَدَّمَ الأميرَ وانْ كانَ مَفْعُولاً وكَانَ زَيْدٌ فَاعِلاً ، لأجْلِ أنَّ العِنَايَةَ بالأميرِ أكَدَ ولو قلت : أعطى زيد الأميرَ(١٢٩) كَانَ حَسَناً جَمِيلاً ، فانْ قُلْتَ(١٣٠) : (١٣١ أعْطَى زَيْداً الأميرُ فَقَدَّمْتَ المَفْعُولَ١٣١) الّذِي أصْلُهُ التَّأخِيرُ مَعَ

---

(١٢١) من ب و ج . واثباته أولى .
(١٢٢) ب ، ج : وتقول . سهو .
(١٢٣) سقطت « به » في ط .
(١٢٤) آية ٢٨ / فاطر ٣٥ .
(١٢٥) ج : ان الفصل . سهو .
(١٢٦) ج : مرتبتنا . سهو .
(١٢٧) ب ، ج : التأخير والتقديم .
(١٢٨) ج : على قلة . تحريف .
(١٢٩) ج : اعطى زيدا الأمير . سهو .
(١٣٠) سقطت « قلت » في ج .
(١٣١) بدله عبارة مرتبكة في ب و ج ونصها : أعْطَى زَيْدَاً الأميرُ فأخرْتَ الأميرَ فقدمت المفعول .

أنه غَيْرُ مُعْتَنىً بشأْنِهِ وأخَّرْتَ الأميرَ الذي استَحَقَّ(١٣٢) التَّقديمَ مِنْ وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا : العِنايَةُ ، والآخَرُ أنَّهُ فَاعِلٌ لَمْ يَحْسُنْ لأجْلِ أنَّكَ تُقَدِّمُ المَفْعُولَ منْ غَيْرِ اهْتِمامٍ يُوجِبُ ذَلِكَ . وعَلَى ذَا يُورِدُ قَوْلَهُ تَعَالَى :- (إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) - لأنَّ العُلَمَاءَ فَاعِلٌ ، وَقَدْ قُدِّمَ عَلَيْهِ(١٣٣) اسمُ اللهِ تَعَالى(١٣٤) واذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَّمَنا(١٣٥) بِهَذَا التَّرتيبِ الأدبَ كَمَا عَلَّمْنَا كَيْفَ نَحْمَدُهُ في قَوْلِهِ - (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ) -(١٣٦) وكَيْفَ نَدْعُوهُ بقَوْلِهِ - (ولله الأسماءُ الحُسْنَى فادْعُوهُ بِهَا) - سُبحانَهُ جَلَّ وَعَلا مِمّا يَقولُ الظّالِمونَ عُلُوّاً كَبِيراً . وَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ فِيمَا ذَكَرْنَا منَ التَّقديم والتّأخير : كأنَّهُمْ يُقَدِمونَ الذي بَيَانُهُ أهمّ لَهُمْ ، (١٣٨) وهُمْ بِشأْنِهِ أعنَى وانْ كَانَا جَمِيعاً يُهمَّانِهِمْ ويَعْنِيَانِهِمْ(١٣٩) . يُريدُ أنّهم وانْ كانوا يقصدون ذكرَ كلِ واحدٍ مِنَ المَفْعُولِ والفَاعِلِ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ الأميرَ زَيْدٌ فانَّهُمْ يُقَدّمونَ الذي هُوَ أجْزَلُ حَظاً منَ العِنَايَةِ والاهتِمَام مَفْعُولاً كانَ أوْ فَاعِلاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولذَلِكَ(١٤٠) جَازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، ولَمْ يَمْتَنِعْ (١٤١ كَمَا يَمْتَنِعُ١٤١) الاضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ // لأنَّ التّقْديرَ بِهِ التَّأْخِيرُ فكَمَا أنَّكَ لو قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ ، لَكَانَ اضْمَار زَيْدٍ بَعْدَ جَرْيِ ذِكْرِهِ ، فَكَذَلِكَ اذَا قُدِّمَ والنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ » .

---

(١٣٢) الذي « قد » استحق .

(١٣٣) ب ، ج : وقد تقدم عليه .

(١٣٤) ب ، ج : تعالى « عليه » سهو

(١٣٥ - ١٣٥) بدله في ب و ج : « وذاك أن الله علمنا » .

(١٣٦) آية ٢ / الفاتحة / ١ .

(١٣٧) آية ١٨٠/الأعراف ٧ .

(١٣٨) ب : ولهم . سهو . وهي ساقطة في ج .

(١٣٩) في سيبويه ١٤/١ - ١٥ : « وان قَدَّمْتَ المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول . وذلك قولك : ضرب زيدا عبدُ اللهِ لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ولم تُرِد أن تشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه ، وان كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حدُّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدّما وهو عربي جيد كثير كأنّهم انما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يُهَانهم ويَعْنيانِهم » .

(١٤٠) ط : وكذلك . تحريف .

(١١ - ١٤١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ : « ولِذَلِكَ[١٤٢] جَازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، يَعْنِي ولِكَوْنِ المَفْعُولِ في الرُّتْبَةِ بَعْدَ الفَاعِلِ جَازَ ذَلِكَ . وذَاكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، كَانَ في الظَّاهِرِ اضْمَاراً قَبْلَ الذِّكْرِ ، لأنَّ الهَاءَ في غُلامَهُ المنصوب [لِزَيْدٍ][١٤٣] وزَيْدٌ بَعْدَهُ ، واضْمَارُ الشّيءِ قَبْلَ ذِكْرِهِ لا يَجُوزُ ، الاّ أنَّ هَذَا جَازَ جَوَازاً حَسَناً ، لأجْلِ أن غُلامَهُ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، مَفْعُولٌ وزَيْدٌ فَاعِلٌ ، ومَرْتَبَةُ المَفْعُولِ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الفَاعِلِ . فاذَا قَدّمْتَهُ في اللفْظِ كَانَ مُؤَخَّراً في النِّيَةِ والتَّقْدِيرِ فَيَجْرِي قَوْلُكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ مَجْرَى قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الهَاءُ في « غُلامَهُ » اضْمَاراً بَعْدَ الذِّكْرِ لأنَّ زَيْداً مَذْكُورٌ قَبْلَهُ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ . وفي حُكْمِ ذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ :

« ولو جَعَلْتَ الغُلامَ الفاعلَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ فَقُلْتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، لَمْ يَجُزْ كَمَا جَازَ ذَلِكَ في المَفْعُولِ بِهِ » .[١٤٤]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا لا يَجُوزُ لأجْلِ أنَّ الفَاعِلَ مَرْتَبَتُهُ أنْ يَقَعَ بَعْدَ الفِعْلِ ، فَاذَا قُلْتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، فَرَفَعْتَ غُلامُهُ[١٤٥] بِضَرَبَ وأوْقَعْتَهُ بَعْدَهُ كَانَ واقِعاً في مَرْتَبَتِهِ . والشّيءُ اذَا وَقَعَ في مَوْضِعِهِ لَمْ يُقَدَّرْ فيهِ التّأخِيرُ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ غُلامُهُ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ[١٤٦] زَيْداً ، مُقَدّماً على زَيْدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً فَلا يَجُوزُ لأجْلِ أنَّ الهَاءَ[١٤٧]

---

(١٤٢) ج : وكذلك . تحريف .

(١٤٣) من ب و ج . الصواب في الأصل « بزيد » تحريف .

(١٤٤) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين نصها فاذا قال : ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ : جَازَ لتقدم ذكره . وفي التنزيل (واذا ابتلى ابراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ) و (لا ينفعُ نَفْساً ايمانُها) . الآية الأولى هي ١٢٤ / البقرة ٢ ، والثانية هي ١٥٨ / الأنعام ٦ .

(١٤٥) سقطت « غلامه » في ج .

(١٤٦) ج : غلام : تحريف .

(١٤٧) ب ، ج : فلا يجوز لأن الهاء .

المُتَعلِّقَ بِهِ ضميرُ زَيْدٍ ، فهو اضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ . وجَازَ ذَلِكَ أعْني قَوْلَكَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّ غُلامَهُ كَانَ مُقَدّماً في اللفْظِ دُونَ النِّيَةِ لَمَا ذَكَرْنَا منْ أنَّ مَرْتَبَةَ المَفْعُولِ أنْ يَقَعَ بَعْدَ الفَاعِلِ(١٤٨) ، فَاذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِ نُوِيَ بِهِ التَّأخِيرُ الى مَحلِّهِ ، واذَا تَأخَّرَ لَمْ يَكُنْ اضْماراً قَبْلَ الذِّكْرِ . فالفاعِلُ(١٤٩) اذَا وَقَعَ بَعْدَ الفِعْلِ وكَانَ ذَلِكَ مَرْتَبَتَهُ اسْتَحَالَ أنْ تَقُولَ : انّي أنْوي بِهِ التّأخِيرَ ، فأقولُ : انَّ قَوْلَكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً في تَقْدِيرِ : ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ ، لأجْلِ أنَّ النِّيَةَ انّما تُخَالِفُ اللفْظَ اذَا عُدِلَ بالشّيءِ عن المَوْضِعِ الذي يَسْتَحِقُّهُ . فأمّا اذَا وَقَعَ في رُتْبَتِهِ فَبَاطِلٌ أنْ يُقَالَ : انَّ النِّيَةَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ . أَلا تَرَى أنَّكَ تَقولُ في نَحْوِ هؤلاءِ مِنْ قَوْلِكَ جاءني هؤلاء : إنَّهُ مَرْفوعٌ في النِّيةِ لأجْلِ أنَّ البِنَاءَ صَرَفَهُ عَمّا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الاعرابِ فَتُقَدِّرُ ذَلِكَ فيهِ وتَقُولُ : انّ النِّيَةَ مُخَالِفَةٌ للفْظِ ، لأنّ اللَّفْظَ مَكْسُورٌ وهو في النِّيةِ مَرْفُوعٌ كَزَيدٍ في قَوْلِكَ : جَاءَني زَيْدٌ . فانْ قُلْتَ في قَولِكَ جَاءَني زَيدٌ : انَّ النيّةَ فيهِ مُخَالِفَةٌ للفْظِ كَانَ مُحَالاً ، لأجْلِ أن حَقَّ الفَاعِلِ الرَّفْعُ ، وهَذَا مَرْفُوعٌ وجَارٍ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَكَيْفَ تَقُولُ : انَّ التّقديرَ فيهِ مُخَالِفٌ للفْظِ ولَفْظُهُ(١٥٠) بَاقٍ على مَا يُوجِبُهُ التّقْديرُ ، وكَذَلِكَ يُوجِبُ التّقديرُ أنْ يكونَ الفَاعِلُ بَعْدَ الفِعْلِ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ // زَيْدٌ عَمْراً ، فَكَيْفَ(١٥١) تَقُولُ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ؛ انَّهُ وَقَعَ في غَيْرِ مَوْقِعِهِ وان النِّيَّةَ بِهِ التَّأخِيرُ ، والتّقْدِيرُ يُوجِبُ أنْ يكونَ بَعْدَ الفِعْلِ كَمَا هُوَ وهَذَا ظَاهِرُ التّنَاقُض . واذا ثَبَتَ هذهِ الجُمْلَة تبيّنَ فَسَادُ المَسْأَلَةِ التي هيَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ غُلامُهُ(١٥٢) زَيْداً ، لأنَّ فِيهَا أضْمَاراً قَبْلَ الذِّكْرِ البَتَّةَ .

فانْ قُلْتَ : فَمَا تَقُولُ في قَوْلِهِ تَعَالَى : — (واذَا ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ)—(١٥٣) أَلَيْسَ فيهِ اضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وذَاكَ أنَّ الهَاءَ في « رَبُّهُ » تعودُ الى ابراهيمَ ، واذَا نَوَيْتَ بِهِ التَّأخيرَ ، لأنَّهُ مَفعُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْتَ ، صَارَ الى قَوْلِكَ : واذَا ابْتَلَى رَبُّهُ ابراهيمَ ، فيكونُ

---

(١٤٨) سقطت « بعد الفاعل » في ب و ج .

(١٤٩) ب : والفاعل .

(١٥٠) ج : ولفظ : تحريف .

(١٥١) ب ، ج : وكيف .

(١٥٢) ج : قولك . سهو .

(١٥٣) آية ١٥٨/الأنعام ٦ .

اضْماراً قَبْلَ الذّكْرِ ؟ فالجواب أنَّ هَذَا في الظّاهِرِ كَمَا زَعَمْتَ الاّ أنَّ فيهِ شَيْئاً آخر ، وهوَ أنَّ قَوْلَكَ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، انّما فَسَدَ ، لأنَّ غُلامُهُ قَدْ تَقَدَّمَ على زَيْدٍ الّذِي الهاءُ ضميرُهُ لَفْظاً وتَقْدِيراً . وقَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ – (واذَا ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ)– قَدْ تَقَدّمَ فيهِ الضَّميرُ الذي هُوَ الهَاءُ في رَبُّهُ صَاحِبِ الضَّميرِ الذي هُوَ ابراهيمُ تَقْدِيراً لا لَفْظاً ، وهو أنَّ ابراهيمَ مَرْتَبَتُهُ أنْ يَقَعَ بَعْدَ « رَبُّهُ » لأنَّه منصوبٌ كَزَيْدٍ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً ، فَجَازَ لأجْلِ أنَّهُ في اللفْظِ مُضْمَرٌ بَعْدَ الذّكْرِ ، أَلا تَرَى أنَّ ابراهيمَ قَبْلَ الضَّميرِ ، كَمَا جَازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، حَيْثُ كَانَ مُقَدَّماً في اللفْظِ دونَ التَّقديرِ . والأصْلُ(١٥٤) في هَذَا البَابِ أنَّ الضّميرَ اذَا تَقَدّمَ لَفْظاً ، ولَمْ يَتَقَدّمْ تَقْدِيراً نَحْوَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، أو تَقَدَّمَ(١٥٥) تَقْدِيراً ولَمْ يَتَقَدّمْ(١٥٦) لَفْظاً نَحْوَ – (واذَا(١٥٧) ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ) – جَازَ فانْ تَقَدَّمَ لَفْظاً وتَقْدِيراً نَحْوَ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، لَمْ يَجُزْ البَتَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« وتَقُولُ : مَا أَرَدْتَ ؟ فَيكونُ [مَا](١٥٨) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ [وبِمَا مَرَرْتَ ؟ في الجَرِّ](١٥٩) ومَا جَاءَ بِكَ ؟ فَيَكُونُ مَا في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ وفي جَاءَ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى مَا وذَلِكَ الضّميرُ فاعلُ جَاءَ ، وبِكَ(١٦٠) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . وكَذَلِكَ مَا أَرْضَاكَ ؟ ومَا اسْخَطَكَ ؟(١٦١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ مَافي قَوْلِكَ(١٦٢) : مَا أَرَدْتَ ؟ للاسْتِفْهَامِ(١٦٣) ، وهُوَ في مَوْضِعِ

---

(١٥٤) ب : فالأصل .
(١٥٥) ج : وتقدم . تحريف .
(١٥٦) ب : أو لم يتقدم .
(١٥٧) ب ، ج : اذا .
(١٥٨) من ب و ج و ط . الصواب .
(١٥٩) من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .
(١٦٠) ج : وربك . تحريف .
(١٦١) ط : ما أسخطك وما أرضاك .
١٦) ب ، ج : في قوله .
، ج : الاستفهام .

نَصْبٍ – بأرَدْتَ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : أيَّ شَيءٍ أرَدْتَ ؟ وغَرَضُهُ في ايرادِ هذِهِ المَسْأَلَةِ أنْ يُرِيَكَ تَقديمَ المَفْعُولِ على الفِعْلِ . ألا تَرَى أنَّ أيَّ شَيءٍ مَنْصُوبٌ بأرَدْتَ وهُوَ مُقَدَّمٌ عَليهِ وفَاعلهُ التَّاءُ الذي هُوَ ضَميرُ المُخَاطبِ فَهُوَ كَقَوْلِكَ : زَيْداً ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ ولا يَكونُ أبْلَغَ منْ هَذَا التَّقديمِ ، لِأنَّ أيَّ شَيءٍ اسْتِفْهَامٌ ، والاسْتِفْهَامُ لا يكونُ الاّ في صَدْرِ الكَلامِ ، فلا يَجوزُ انْ تقولَ : أرَدْتَ أيَّ شَيءٍ فتؤخِّرُهُ[١٦٤] الى مَوْضِعِهِ كَمَا يَجُوزُ أن تقولَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْداً ، فَتُوقِعُ زَيْداً بَعْدَ عَبْدِ اللهِ ، ولا تُقَدِّمُ فتقولَ : زَيْداً ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ .

وأمّا قَوْلُهُ : مَا جَاءَ بِكَ ؟ فَبِمَنْزِلَةِ [١٦٥ أيُّ شَيءٍ جَاءَ بِكَ[١٦٥] . فأيُّ شَيءٍ مُبْتَدأٌ ، وجَاءَ فيهِ ضَميرٌ يَعودُ اليهِ كالألِف في قَوْلِهِ[١٦٦] : الزَّيدَانِ ضَرَبَا . وأرَادَ بِهَذَا أعْلامَكَ أنَّ مَا الكائِنَ بِمَعْنَى أيِّ شَيءٍ لا يكونُ مَرْفُوعاً بأنَّهُ فَاعِلٌ ، لأجْلِ أنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ على فِعْلِهِ بَلْ يَكُونُ مَرْفوعاً بالابْتِدَاءِ ، وجَاءَ مُتَضَمِّنٌ ضَميراً كَمَا كَانَ قَوْلُكَ الزَّيدانِ ضَرَبَا كَذَلِكَ . وأمّا بِكَ ، فَفي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أيُّ شَيءٍ أحْضَرَكَ ، فَهُوَ بازاءِ الكَافِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ الجارَّ مَعَ المَجْرورِ يَكونُ في مَوضعِ نَصْبٍ ، وكَذَا مَا أرْضَاكَ ، ومَا أسْخَطَكَ ؟ لأنَّ التَّقْديرَ : أيُّ شَيءٍ أرْضَاكَ // وأيُّ شَيءٍ أسْخَطَكَ ؟ فأي شَيءٍ مُبْتَدأٌ . [١٦٧ وفي أرْضَاكَ ضَميرٌ لَهُ[١٦٧] .

وتَقُولُ عَلَى هَذَا : أيَّ غُلامَيْهِ ضَرَبَ زَيْدٌ ، فَيجوزُ ، لأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ . اذ أصْلُ المَفْعُولِ أنْ يَتأخَّرَ عنِ الفَاعلِ . وانّما لزمَ تَقْدِيمُهُ هُنَا ، لأجْلِ الاسْتِفْهامِ وهُوَ عارِضٌ في الأسماءِ ، لأنَّ الاسْتِفْهَامَ[١٦٨] ومَا أشْبَهَهُ للحُروفِ[١٦٩] في الأصْلِ ، فَلا يُعْتَدَّ بِذَلِكَ ولا يُعْدَلُ لَهُ عنِ الأصْلِ المُسْتمِرِّ . فَكَمَا يَجُوزُ أنْ تقولَ : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، وغُلامَهُ ضَرَبَ زَيدٌ ، كَذَلِكَ يجوزُ هَذَا . ولو قُلْتَ : أيُّ غُلاميْهِ

---

(١٦٤) ب ، ج : فتؤخر .

(١٦٥ – ١٦٥) ساقط في ب و ج .

(١٦٦) ب ، ج : في قولك .

(١٦٧ – ١٦٧) بدله في ب و ج : وأرضاك فيه ضمير له .

(١٦٨) ب ، ج : لأن الاستفهام . تحريف .

(١٦٩) ب ، ج : حروف . تحريف

ضَرَبَ زَيْدٌ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ أيّاً مُبْتَدأٌ واقِعٌ في مَوْقِعِهِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ على زَيْدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً ، وجَارٍ(١٧٠) مَجْرَى قَوْلِكَ : ضَرَبَ غلامُهُ زَيْداً في الفَسَادِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وتَقولُ : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ ، وأكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي عبدُ اللهِ . فتحمل الاسمَ المذكورَ بَعْدَ الفِعْلَيْنِ على الفِعْلِ الآخرِ ولا تَحْمِلُهُ على الأوّلِ ، لأنّ الثّاني [منَ الفِعْلَيْنِ](١٧١) أقْرَبُ اليهِ . فَقَوْلُكَ : أكْرَمَنِي في المَسْأَلَةِ الأُولى : فِعْلٌ فَاعِلُهُ مُضْمَرٌ على شَرِيطَةِ التّفْسِيرِ . المَعْنَى أكْرَمَنِي عبدُ اللهِ ، وأكْرَمْتُ عبدَ اللهِ ، إلاّ أنَّ الفَاعِلَ أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لأنَّ المَفْعُولَ يُفَسِّرُهُ ويدلُّ عليْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَكَ : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ فيه فِعْلانِ : أحَدُهُمَا يَقْتَضِي مَنْصُوباً وهُوَ أكْرَمْتُ ، لأخْذِهِ فاعِلَهُ وهو ضَمِيرُ المُتكلّمِ ، والثّاني يَقْتَضِي فَاعِلاً وهُوَ أكْرَمَنِي ، لأنَّهُ قَدْ أخَذَ المَفْعُولَ وهُوَ الياءُ ، ولَيْسَ هُنَا الاّ اسْمٌ واحِدٌ وهُوَ عَبْدُ اللهِ . فَلا يُخْلُو مِنْ أنْ يَعْمَلَ كُلُّ واحدٍ [منهما](١٧٢) فيهِ أو أحَدُهُمَا . فلا يَجوزُ اعمالُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا اذِ الاسمُ الواحدُ لا يَعْمَلُ فيهِ عَامِلانِ في حَالٍ واحِدَةٍ . ولا يُمْكِنُ أنْ يكونَ مَنْصُوباً ومَرْفُوعاً الاّ في وَقْتَيْنِ . واذَا فَسَدَ القِسْمُ الأوّلُ بَقِيَ القِسْمُ الثّاني وهو أنْ يَعْمَلَ أحَدُهُمَا . فأوْلَى الفِعْلَيْنِ في قَوْلِكَ : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ بالعَمَلِ [أقربُهُمَا](١٧٣) الى الاسمِ وهُوَ أكْرَمْتُ فَتَنْصبُ بِهِ عَبْدَ اللهِ وتُضْمِرُ لأكْرَمَنِي فَاعِلاً ، لأنَّ الثّاني يُفَسِّرُهُ فكأنَّكَ قُلْتَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ ، ثُمَّ أضْمَرْتَ الأوّلَ لدليلِ(١٧٤) الثّاني عَلَيْهِ .

---

(١٧٠) ب ، ج : أو جار .
(١٧١) من ب و ج و ط . أبين .
(١٧٢) من ب و ج . أولى .
(١٧٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أقربها » تحريف .
(١٧٤) سقطت « الدليل » في ج .

وأمّا مَنْ قَالَ : انّ الفَاعِلَ هُنَا مَحْذُوفٌ ، فَقَدْ تَرَكَ الظَّاهِرَ ، لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ لابُدّ لَهُ من فَاعِلٍ . فأنْ يُقَالَ : أنَّهُ مُضْمَرٌ على شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ أوْلَى من أنْ يُقَالَ : انّهُ مَحْذُوفٌ ، اذِ المُضْمرُ بِمَنْزِلَةِ المُظْهَرِ وجَارٍ مَجْرَاهُ في الحُكْمِ ، والمَحْذُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ . فاذَا لَزِمَهُ التّسليمُ فيما يُدّعَى من اقْتِضَاءِ الفِعْلِ للفَاعِلِ اذْ لا تَقْدِرُ أنْ تقولَ : انَّ أكْرَمَنِي لَبْسَ لَهُ فَاعِلٌ لِمَا في ذَلِكَ منَ الاسْتحالَةِ كانَ الاضمارُ أوْلَى من الحَذْفِ ، وهَذَا واضِحٌ . وقَولُكَ : أكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي عَبْدُ الله تَرْفَعُ فيهِ الاسمَ الظّاهرَ ، لأنَّ أقربَ الفِعْلَيْنِ اليهِ هو الذِي يَقْتَضِي الفَاعِلَ وهُوَ أكْرَمَنِي ، وتَحْذِفُ المَفْعُولَ . فالأصلُ أكْرَمتُ عَبْدَ اللهِ وأكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ ، ثُمّ حَذَفْتَ المَفْعُولَ حَذْفاً ولم تُضْمِرْهُ فتقولَ : أكْرَمْتُهُ وأكرمني عَبْدُ اللهِ ، لأنَّ المفعولَ فَضْلَةٌ في الكلام فلا يَجبُ أنْ يُصَاحِبَ الفِعْلَ ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : ضَرَبْتُ ، وَلا تَذْكُرُ المَفْعولَ وَلا تقولُ : ضَرَبَ ، مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ مُظْهَرٍ أوْ مُضْمَرٍ ، وتَجدُ (١٧٦ أفْعَالاً لا مَفْعُولَ لَهَا نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ ، وَذَهَبَ عَمْرٌو١٧٥) . ولا تَجدُ فِعْلاً لَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ البَتَّةَ .

واذَا كانَ كذَلِكَ كَانَ(١٧٧) مِنْ حَقِّ الفَاعِلِ أنْ يُحَافَظَ عَلَيْهِ // مالا يُحَافَظُ على المفْعُولِ فَيُضْمرَ ولا يُحْذَفَ . فاذَا قُلْتَ : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُ عَبْدَ اللهِ كَانَ في أكْرَمني ضَمِيرٌ لعبدِ اللهِ كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ أكْرَمَنِي . الا أنَّ ضَميرَ الواحدِ لا يَظْهَرُ الى اللفْظِ . ويَتّضِحُ ذلكَ اذَا جَاوَزْتَ الواحدَ تقولُ : ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، فتضمرُ القومَ في ضَرَبُونِي . ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومَكَ ، فَتَحْذِفَ الفاعلَ حَذْفاً حتّى كأنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبَنِي قَوْمُكَ ، ثُمَّ اسْقَطْتَ الاسمَ رأساً ولم تُضْمِرْهُ . لأجلِ أنّ الفِعْلَ لا يُعرّى منَ الفَاعِلِ فاذَا لَمْ يَكُنْ مُظْهَراً كانَ مُضْمَراً . وتقولُ : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ ، فتحذفُ المفعولَ حَذْفاً لما ذَكَرْنَا منْ أنَّ المفعولَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ فَلا يَجبُ [اضْمَارُهُ](١٧٨) بَلْ يُحْذَفُ كأنَّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ (١٧٩ قَوْمَكَ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ ،

(١٧٥ - ١٧٥) ساقط في ح .

(١٧٦) ب : ولا تجد . سهو .

(١٧٧) سقطت «كان» في ب و ج .

(١٧٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «اظهاره» . تحريف .

ثمَّ اسْقَطْتَ المَنْصُوبَ[179] وَلمْ تُضْمِرْ فَتَقولَ : ضَرَبْتُهُمْ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

[180] فانْ أعْمَلْتَ الأوَلَ قُلْتَ[180] : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُهُ[181] عَبْدُ اللهِ . تَقْدِيرُهُ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُهُ[182] عَبْدُ اللهِ ، فأرَدْتَ اعمالَ الأوَّلِ رَفَعْتَ عَبْدَ اللهِ ، لأنَّ الأوَّلَ هُوَ أكْرَمَنِي وهُوَ يَقْتَضِي الرَّفْعَ ، واذَا رَفَعْتَ عَبْدَ اللهِ بأكْرَمَنِي كانَ النِّيةُ بِهِ[183] التَّقديمَ ، حتّى كأنَّكَ قُلْتَ : أكْرَمْنِي عَبْدُ اللهِ . واذَا كانَ كَذَلِكَ أتَيْتَ [بِضَميرِهِ][184] في الفِعْلِ الثّاني فَقُلْتَ :[185] وأكْرَمْتُهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ وضَرَبْتُهُ . لأنَّ التَّقديرَ[186] فيهِ مَاذَكَرْنَا منْ قَوْلِكَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ . واعمالُ الأوَلِ قَليلٌ . لأجْلِ أنَّ [الأولَى بالعَمَلِ هُوَ الأقْرَبُ][187] واذَا كُنْتَ تَقْصُدُ اعمالَ أكرمني فَمِنْ سَبيلِكَ أنْ تقولَ : أكْرَمَنِي عَبْدُ اللهِ وأكْرَمْتُهُ . ولا تَبْنِي الكلامَ على التّقديمِ والتّأخيرِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« وَجَاءَ القُرْآنُ بأعمالِ الثّاني [مِنَ الفِعْلَيْنِ][188] في قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (آتُوني أفْرِغْ

(١٧٩ – ١٧٩) ساقط في ج .

(١٨٠ – ١٨٠) بدله في ط : « فان اعمل الفعل الأول قال » .

(١٨١) ب ، ج : وأكرمت . تحريف . لأن الضمير يجب أن يلحق الفعل الثاني في هذه الحالة كما سيأتي ذكره في كلام عبد القاهر .

(١٨٢) ب ، ج : وأكرمت . تحريف .

(١٨٣) سقطت « به » في ب و ج .

(١٨٤) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « بضمير » .

(١٨٥) ب ، ج : وقلت .

(١٨٦) ج : تقدير . تحريف .

(١٨٧) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وبدله في الأصل : الأول بالعمل هو أقرب . تحريف .

(١٨٨) من ب و ج . أبين . وفي ط « من الفعل » . سهو .

عليهِ قِطْراً) -(١٨٩) . ولو اعْملَ الأوّلَ لقالَ(١٩٠) . آتوني أفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرا . أي آتوني قطراً افرغه عليه . وكذلِكَ(١٩١) - (هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَه) -(١٩٢) على أعْمالِ الثّاني » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى - (آتُوني أفْرِغْ عليهِ قِطْراً) (١٨٩) فيهِ فِعْلانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي مَفْعُولاً . فَلا يَخْلُو منْ أنْ تنْصبَ قِطْرا المَذْكورَ بأُفْرِغ أو بآتوني . فَلَوْ نَصَبْتَهُ بآتوني لم يَجُزْ لأنَّهُ اذا كَانَ مَنْصُوباً بآتوني كَانَ مُقَدّماً في النيّةِ نحو آتوني قِطْرا ، وكَانَ يَجبُ اضْمارُهُ في الفِعْلِ الثّاني نَحْوَ أنْ تَقُولَ : أفْرِغْهُ عليهِ ، كَمَا قُلْتَ :(١٩٣) ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ عَبْدُ اللهِ ، لأنَّ التَّقْديرَ : ضَرَبَني عَبْدُ اللهِ وَضَرَبْتُهُ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (هَاؤُمْ اقْرأوا كِتَابِيَهْ)(١٩٤) . وذَلِكَ(١٩٥) أنَّ هَاؤُمْ بِمَنْزِلَةِ خُذُوا ، تَقُولُ : هَاءَ ، أي خُذْ(١٩٦) ، (١٩٧ وهَاؤُمَا ، أي خُذَا(١٩٧) ، وهَاؤُمْ ، أي خُذُوا : فَكِتابيهْ مَنْصُوبٌ بأقْرَأُوا دُونَ هَاؤُمْ . اذْ لو كَانَ مَنْصُوباً لَوَجَبَ أنْ يُضْمَرَ في أقْرأوا (١٩٨ فيقالُ : اقْرأوهُ(١٩٨) .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومِنْ أعمالِ الثّاني قَوْلُهُ :

---

(١٨٩) آية ٩٦ / الكهف ١٨ .

(١٩٠) ب و ج و ط : لكان .

(١٩١) ط : وكذلك قوله (تعالى)

(١٩٢) آية ١٩ / الحاقة ٦٩ .

(١٩٣) سقطت « قلت » في ج و ب .

(١٩٤) آية ١٩ / الحاقة / ٦٩ .

(١٩٥) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(١٩٦) ج : خذوا . تحريف .

(١٩٧-١٩٧) ساقط في ج .

(١٩٨-١٩٨) ساقط في ب و ج .

/٥٨/ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا(١٩٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدَ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ فِي الاسْتِدْلالِ بِهَذَا البَيْتِ أدْنَى اشْكالٍ . وَوَجْهُهُ أنَّ قَوْلَهُ : وعَزَّةُ مُبْتَدَأٌ ، ومَمْطُولٌ خَبَرُهُ ، ومُعَنًّى كَذَلِكَ . وكُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ لِلْغَرِيمِ . أَلا تَرَى أنَّ المَعْنَى يُمْطَلُ غَرِيمُهَا(٢٠٠) ويُعَنَّى // غَرِيمُهَا . وكُلُّ وَاحِدٍ(٢٠١) مِنْ(٢٠٢) مَمْطُولٍ ومُعَنًّى يَقْتَضِي اسْماً يَرْفَعُهُ ، فَلا يَخْلُو غَرِيمُهَا مِنْ أنْ يَرْتَفِعَ بالأوّلِ الذي هُوَ مَمْطُولٌ أو بالثّانِي الذي هُوَ مُعَنًّى . فَلا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِمَمْطُولٍ لأجْلِ أنَّكَ(٢٠٣) لَوْ رَفَعْتَهُ بِهِ لَكَانَ مُقَدَّماً فِي النِّيَّةِ نَحْوَ أنْ تقولَ : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُهَا . واذَا تَقَدَّمَ وَجَبَ اضْمَارُهُ فِي مُعَنًّى الذي هُوَ بَعْدَهُ كَمَا يُضْمَرُ فِي قَوْلِكَ أكْرَمْتُ وأكْرَمَنِي عَبْدَ اللهِ اذَا نَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ بالأوّلِ الذي هُوَ أكْرَمْتُ ، ومُعَنًّى قَدْ جَرَى خَبَراً على عَزَّةَ وهو فِعْلٌ لِغَيْرِهَا . وقَدْ تَقَدَّمَ انَّ اسمَ الفَاعِلِ اذَا جَرَى على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ أبْرَزَ ضَمِيرُهُ كَقَوْلِكَ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ . فَلَوْ كَانَ فِي مُعَنًّى ضَمِيرٌ لَوَجَبَ أنْ يُبْرَزَ فَيُقَالُ : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى هُوَ غَرِيمُهَا ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أنَّ غَرِيمُهَا

---

(١٩٩) هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه ق ١٤/٨ ص ١٤٣ ، وذيل الأمالي ٥٥ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٦٠ ، وزهر الآداب ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ٨/١ ، ومادة (عزم) من اللسان ٣٣١/١٥ – ٣٣٢ والتاج ٣/٩ والشواهد الكبرى للعيني ٣/٣ – ٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣١٨/١ والدرر اللوامع ١٤٦/٢ – ١٤٧ .

وهو غير منسوب في الايضاح للفارسي ٦٦ ، والانصاف ٩٠/١ ، وشرح الأشموني (عجزه) ٣٠٦/٢ ، والأشباه والنظائر ١٢١/٣ وأعاد رواية عجزه في ١٠٣/٤ و ١٠٤ و ١١٠ وورد في ج : « معنّى » . تصحيف . وكذا حيثما وردت هذه اللفظة فيها . وروايته في ذيل الأمالي « ووفى غريمه » .

وذكر العيني القصة التي رواها عبد القاهر ثم خلاف البصريين والكوفيين في اعراب البيت ومما قاله : « غريمه مفعول وفىّ . واستدل به البصريون على أولوية أعمال الثاني في باب التنازع . بيانه أن قضّى ووفّى متوجهان الى الغريم وأعمل الثاني اذ لو أعمل الأول لقال فوفّاه .. الخ .

وعزة مبتدأ وغريمها مبتدأ ثان ومطول معنى خبره ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول ، ويقال ممطول خبره . ومعنّى حال من الضمير في ممطول . وعلى هذا لايكون تنازع وسيطيل عبد القاهر الحديث عن اعراب البيت ووجهات الرأي في ذلك .

(٢٠٠) ب ، ج : ممطل غريمها .

(٢٠١) ب ، ج : وكل واحد .

(٢٠٢) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ومن » . سهو .

(٢٠٣) ج : من أجل أنك .

اذَا كانَ مَرْفوعا بمَطْلولٍ كانَ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : وعَزّةُ مَمْطُولٌ غَريمُها ، فكَما أنّكَ[٢٠٤] اذَا أَتَيْتَ بمُعَنًى بَعْدَ غَريمُهَا وَجَبَ أنْ تقولَ : وعَزّةُ مَمْطُولٌ غَريمُهَا مُعَنًى هُوَ ، لأنَّهُ قَدْ جَرَى على عَزّة وهو فِعْلٌ للغَريم ، كَمَا تَقولُ : زَيْدٌ مَضْروبٌ أخُوهُ مُهَانٌ هُوَ فتَبْرزُ الضّميرَ الذي للأخِ في مُهَانٍ ، لأنّهُ خَبَرٌ لِزَيْدٍ وفِعْلٌ للأخِ ، كَذَلِكَ يَجبُ أنْ تقولَ : مُعَنًى هُوَ ، اذَا رَفَعْتَ غَريمُهَا بمَمْطُولٍ ، لكونِ غَريمُهَا مُقَدّماً في النّيةِ فَلمّا لَمْ يَكُنْ في البَيْتِ هَذَا الضّميرُ عَلِمْتَ أنّ غَريمُهَا مَرفوعٌ بالثّاني الذي هُوَ مُعَنًى وأنّ مَمْطُولٌ قَدْ أُضْمِرَ لَهُ فَاعِلٌ حتّى كأنَّهُ قِيلَ : وعَزّةُ مَمْطُولٌ غَريمُهَا مُعَنًى غَريمُهَا ، فانْ قُلْتَ فانّكَ اذَا أضْمَرْتَ غَريمُهَا في مَمْطولٍ وَجَبَ عليكَ أنْ تُبْرزَ الضّميرَ فتقولُ : وعَزّةُ مَمْطُولٌ هُوَ مُعَنًى غَريمُهَا ، لأنّكَ زَعَمْتَ فِيما مَضَى أنَّ الفَاعِلَ لا يُحْذَفُ حَذْفاً بَلْ يُضْمَرُ . وقُلْتَ : ضَرَبُوني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وَلَمْ تُجوّزْ ضَرَبَنِي[٢٠٥] وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ بالحَذْفِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ في مَمْطول ضَميرٌ للغَريم هُوَ خَبَرُ لعَزّة فَيجبُ اظْهَارُهُ . فالواجب أنّ ذَلِكَ لا يَجبُ[٢٠٦] لأجْلِ أنّهم أرادُوا في هذا الاضمارِ الاخْتِصَارَ والايجازَ [فَلَمْ][٢٠٧] يقُولُوا : ضَرَبَنِي عَبْدُ اللهِ وضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ ، وقَالُوا : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ عبدَ اللهِ ، لِئلا يُعَرّى الكلامُ من الاخْتِصَار . والضّمير المُنْفَصِلُ بمنزلةِ زَيْدٍ وعمرو في كَوْنِهِ اسْماً ظَاهِراً . فَلمّا كانَ اظهارُ الضّمير في نَحْوِ قَوْلِكَ[٢٠٨] : وعَزّةُ مَمْطُولٌ هُوَ مُعَنًى غَريمُهَا يُؤَدّي الى مِثْلِ ما وَقَعَ الفِرارُ منهُ ، اذْ كانَ هو اسْماً مُنْفَصِلاً كَغَريمُهَا تُرِكَ وَحَسَنٌ ذَلِكَ لأجْلِ أنَّ ذِكْرَ الاسْمِ في الثّاني وهُوَ غَريمُهَا يَدُلُّ على أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ للمُبْتَدَأ حَتّى لو وَضَعْتَ مَوْضعَ عزّة اسْماً مُذَكّراً مثل غَريمُهَا فَقُلْتَ : وزَيْدٌ مَمْطُولٌ مُعَنًى غريمُهُ ، عُلِمَ أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لزيدٍ ، اذ لَوْ كَانَ المَمْطُولُ لَهُ لَكَانَ المُعَنًى كَذَلِكَ ، لاتّفاقِهِمَا في المَعْنَى . ولَوْ كَانَ المُعَنًى لَهُ لَمْ يُرْفَعْ بِهِ الغَريمُ .

---

(٢٠٤) ج : فكأنك . تحريف .
(٢٠٥) ج : ضربني . تحريف .
(٢٠٦) ب ، ج : فالجواب اظهار ذلك لا يجب .
(٢٠٧) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « لم » .
(٢٠٨) ب ، ج : في قولك .

وحُكِيَ أنَّ عَزَّةَ دَخَلَتْ على أمِّ البَنينِ(٢٠٩) أختِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزيزِ فَقَالَتْ لَها(٢١٠) ما مَعْنَى قَولِ كُثيِّر : قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ . فَقَالت : كُنْتَ وعَدْتُهُ قُبْلَةً ثُمَّ تَحَرَّجْتُ مِنْهَا . فَقَالتْ : انْجزيهَا لَهُ وعليَّ إثْمُهَا . وذَكَرُوا أنَّ أم البنينِ اعْتَقَتْ لأجْلِ هذِهِ الكَلِمَةِ أربعينَ رَقَبَةً . وقَالتْ : يالَيْتَنِي لَمْ أقُلْهَا ، وكَانَ لكُثَيِّر عَبْدٌ تَاجرٌ فَبَاعَ من عزَّةَ شيئاً فَمَطَلَتْهُ(٢١١) فأنْشَدَ عندَ تَقَاضِيهَا : قَضَى كلُّ ذَى دَيْنٍ ... البيت ، فقيلَ لَهُ : // أتَعْرِفُ عَزَّةَ هذِهِ فَقَالَ : لا فَقَالُوا : هِيَ واللهِ التِي قَالَ صَاحِبُكَ البيتَ فيها . فأعْرَضَ وحَلَفَ أنْ لا يُطالبَهَا بِثَمنِ ذلكَ العَرْضِ .(٢١٢) وجَاءَ الى كُثَيِّر وأخْبَرَهُ . فَشَكَرَ صَنِيعَهُ وأعْتَقَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليٍّ :

« ومِنْ أعمالِ الأوّلِ قولُهُ :

/٥٩/ فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدنى مَعيشةٍ كَفَانِي ولَمْ أطْلُب قليل من المال(٢١٣) »

---

(٢٠٩) هي بنت عبد العزيز بن مروان وزوجة الوليد بن عبد الملك الأموي . وذكرت هذه الحكاية في الشواهد الكبرى للعيني ٤/٣ – ٥ ، والدرر اللوامع ١٤٦/٢ – ١٤٧ مع بعض الاختلاف فقد حل محل ام البنين سكينة بنت الحسين .

(٢١٠) سقطت « لها » في ب .

(٢١١) ب ، ج : فطلت .

(٢١٢) في اللسان (عرض) ٢٩/٩ : « والمعارضة بيع العَرْض بالعَرْض ، وهو – بالسكون – المتاع بالمتاع لانقد فيه . يقال : أخذت هذه السلعة عَرْضاً اذا اعطيت في مقابلها سلعة أخرى .

(٢١٣) في ط زيادة بعد بيت امريء القيس لم ترد في أيةٍ من النسخ ، كما لم يتطرق لها عبد القاهر في الشرح بل بدأ مباشرة بشرح بيت امرىء القيس . انظر الزيادة في الايضاح ٦٧ – ٦٨ .

ق ٥٢/٢ و٥٣ ص ٣٩ و ص ٤٢ – ٤٣ على الترتيب . والموشح للمرزباني ٢٧ وسمط اللالىء ٨٥/١ – ٨٦ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٥/٣ – ٣٧ ، وشواهد المغنى ش ٤٠٠ ج ٦٤٢/٢ ، والخزانة ١٥٨/١ ، وما بعدها ، والدرر اللوامع ١٢٢/١ .

وروى اولها منسوبا له في سيبويه ٤١/١ ، وفقه وسر العربية ٣٠٣ والانصاف ٨٣/١ – ٨٤ ، وروى عجزه في المفصل ٢١ وشرحه لابن يعيش ٧٨/١ وشواهد المغنى ٨٨٠/٢ . وروى بتمامه منسوبا في همع الهوامع ١١٠/٢ .

وروى ثانيهما منسوبا له في ديوان العجاج ١٩٦ ، والموازنة للآمدي ١٢١ ، والانصاف ٩٣/١ ، ومادة (أثل) من اللسان ٨/١٣ – ٩ والتاج ٢٠٢/٧ .

ورويا دون نسبة في مغنى اللبيب ش ٤١٧ ج ٢٥٦/١ . وروى الأول منهما دون نسبة في المقتضب ٧٦/٤ ،

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا البَيْتَ لامرىء القيسِ وهُوَ من أبياتِ الكِتَابِ وبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

ولكنّما أسْعَى لمَجْـــدٍ مُؤَثّـــلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدُ المؤثّلَ أمْثالِي(٢١٤)

وهُوَ لا يَخْلُو من أحَدِ أمْرَيْنِ : أمّا(٢١٥) أن تُعْملَ لم أطلبْ في قَليل من المَالِ فَتَنْصبهُ ، أو تُعملَ فيه كَفَاني فترفعهُ . فَلا يَجُوزُ أنْ تُعملَ لَمْ أطلبْ لأنّه لو فَعَلَ ذَلِكَ لكانَ التّقديرُ كَفَاني قَليلٌ من المَالِ ولَمْ أطْلُبْ قليلاً من المَالِ . وهَذَا مُتَنَاقِضٌ(٢١٦) لأنّهُ اذا جَعَلَ القليلَ منَ المالِ كافيَهُ كانَ منَ المُحالِ أن يقولَ بَعْدُ : ولكنّما أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤثّلٍ .

وَلا يَتّضِحُ هَذا الابيانِ آخَرَ ، وهوَ أنّ لو مَعْنَاهُ امتناعُ الشّيءِ لامتناعِ غَيرِهِ فاذَا قُلْتَ : لو جِئْتَنِي أعْطَيْتُكَ ، كانَ الاعطاءُ مُمْتَنِعاً لامتناعِ المجيءِ . فقولُهُ : فلو أنَّ ما أسْعَى : بمنزلةِ قولِكَ : فلو سَعَيْتُ كَفَانِي . واذا كانَ كذلكَ علمتَ أنَّ الكفايةَ ممتنعةٌ لامتناعِ السعيِ الكائنِ لأدْنَى معيشةٍ . واذا امْتَنَعَ الكفايةُ كانَ لَمْ أطلبْ دليلاً على ثَبَاتِ الطَّلَبِ ، لأنَّ لم أطلبْ نفيُ الطلب واذا امتنعَ نَفْيُ النّفْيِ حَصَلَ الايجابُ . ألا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : لو جِئْتَنِي لم أضْرِبْكَ ، كانَ الضّربُ ثابتاً لأجْلِ أنّ لَمْ(٢١٧) تُفيدُ النّفيَ ، فاذَا وقعَ في جَوابِ لو كانَ قد امْتنعَ نفيُ الضّرْبِ . واذا امتنعَ نفيُ الضّربِ ثَبَتَ الضّرب فالمُثْبَتُ بعدَ لو منفيٌّ والمنفيُ مثبتٌ . واذا أعْملتَ لَمْ أطلبْ في « قليلٌ »[فقلت](٢١٨) مثلاً : فلو سَعَيْتَ لأدْنَى معيشةٍ كَفَاني ولم أطلبْ قليلاً من المالِ كُنْتَ قد ناقَضْتَ من وَجْهَيْنِ :

= والايضاح للفارسي ٦٧ ، وعجزه في الخصائص : ٣٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢ .
وورد صدر الثاني منهما غير منسوب في همع الهوامع ١٤٣/١ .
وتفاوتت رواية أولها في المراجع بين « فلو أن » وبين « ولو أن » وروى الثاني في الموازنة « ولكنني اسعى » .

(٢١٤) هذانِ البيتانِ لامرىءِ القيسِ في ديوانهِ ومختار الشعر الجاهلي

(٢١٥) ج : لما . تحريف .

(٢١٦) زيادة « وهو » في الأصل قبل قوله « وهذا متناقض » .

(٢١٧) ج : لو . تحريف .

(٢١٨) من ب و ج . أصوب . وفي الأصلِ « قلت » .

أحَدُهُما أنَّ كَفَانِي اذا وَقَعَ(٢١٩) في جَوابِ لَوْ، كانَ المعنى أنَّ الكفايةَ ممتنعةٌ فاذَا أعملتَ لمْ أطلبْ في « قليلٌ » كنتَ قد أثبتَّ(٢٢٠) الطلبَ كما يكونُ ذلكَ في قولكَ : فلو سعيْتُ لم أطلبْ قليلاً منَ المالِ . وهذا ظاهرُ التّناقضِ ، لأنّه اخبارٌ مرةً بأنّ السّعيَ ليس ألأدْنَى معيشةٍ وان القليلَ منَ المالِ لا يكفيهِ ، ومرّةً بأنّهُ يَطلبُ القليلَ من المالِ .

والوجهُ الثّاني من التّناقضِ ما صَرَّحَ بهِ(٢٢١) في البيتِ الآخرِ . واذَا كانَ(٢٢٢) كذلكَ كانتِ الكفايةُ من القليل ممتنعةً منفيةً ، وطَلَبُ المُلْكِ ثابتاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بابُ الفِعْلِ المبنيِّ للمفعولِ بِهِ :

« الأفْعَالُ على ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ غيرُ مُتَعَدٍّ وفعلٌ متعدٍّ . فالأفعالُ التي لا تَتَعدّى لا تُبْنَى للمفعولِ بهِ . وذلكَ نحوَ [ذَهَبَ](٢٢٣) وجَلَسَ وقَامَ [ونامَ](٢٢٤) والمتعدّى ما نَصَبَ مفعولاً بهِ وذلكَ نحوُ عرفْتُ بَكْراً(٢٢٥) ، وأكْرَمْتُ بكراً ، وضربْتُ خَالداً . فَعرفْتُ وأكرمْتُ(٢٢٦) مبنيٌّ للفاعلِ . وان بنيتَهُ(٢٢٧) للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : أكْرِمَ زيدٌ ، وعُرِفَ خَالِدٌ واسْتُخْرِجَتِ الدّراهِمُ » .

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ الفعلَ على ضَرْبَيْنِ كَمَا ذُكِرَ مُتَعَدٍّ وغيرِ متعدٍّ . فالمُتعدّي ما كان لَهُ مفعولٌ به كزيدٍ وعمروٍ ، في(٢٢٨) قولِكَ : عرفتُ زيداً ، وأكرمْتُ عَمْراً .

---

(٢١٩) ج : ان وقع .

(٢٢٠) ج : ابيت . تصحيف .

(٢٢١) « به » ساقطة في ب .

(٢٢٢) ب ، ج : فاذا كان .

(٢٢٣) من غير الأصل . وفيه ضرب تحريف .

(٢٢٤) ب ، ج ، ط : اولى .

(٢٢٥) ط : زيدا .

(٢٢٦) ط : وأكرمت (وضربت) .

(٢٢٧) ط : فان بنيته .

(٢٢٨) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وفي » . سهو .

فهَذَا يُبْنَى للمفعولِ بهِ فيحذفُ الفاعِلُ، ويُقَامُ المفعولُ مقامَهُ ويُعْطَى اعرابَهُ. وكلُّ فعلٍ بُنِيَ للمفعولِ بهِ ضُمَّ الصدرُ منهُ اذَا كانَ حَرْفاً يثبتُ في الوَصْلِ والابتداءِ. وذلكَ قولُكَ: ضُربَ زيدٌ وأُكْرِمَ خَالِدٌ.(٢٢٩).

فانْ كانَ في أوّلِ الفِعْلِ همزةُ وصلٍ كان الضَّمُّ في أوّلِ المتحركّاتِ مِنْهُ. وذَلكَ قولُكَ في اسْتَخْرَجْتَ الدراهمَ: قد اسْتُخْرِجتِ الدّراهِمُ(٢٣٠)، وفي انْطَلَقَ زَيْدٌ قد انْطُلِقَ بِزَيْدٍ، وفي احْتَفَرَ البئرَ: قد احتفرَ البئر وذلكَ لأجْلِ أنَّ الهمزةَ لاتثبتُ في الادراجِ وانّما تكونُ في الابتداءِ فقطْ. فلّما كانَ كذلكَ جُعِلَ الضّمةُ في أقربِ المتحركاتِ الى الصّدْرِ فصارَ أستخرجَ من اسْتُخْرِجَ بمنزلةِ أكْرِم، وطلق من انطلق. بمنزلةِ ضربَ. وأمّا ضَمُّ الهَمزةِ في قولِكَ اذا ابتدأتَ: أُسْتُخْرِجَ الدراهمُ، فللاتباعِ والمقصودُ ضَمُّ التّاءِ.(٢٣١) وذَاكَ أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدّرْجِ(٢٣٢) فلا تكونُ حركتُهَا علامةً لِمَعْنًى، وقولُنَا: بُنِيَ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ، دلالةٌ على هَذَا التّغْيير، واخبارٌ بأنَّ الفِعْلَ لمّا أُريد اسنادُهُ الى المفعولِ بُنِيَ بناءً مَخْصُوصاً.

والضّربُ الثّاني: الذي هوَ غيرُ المتعَدّى: مالا يكونُ لهُ مفعولٌ بهِ نَحْوَ قامَ زيدٌ وذهبَ عمروٌ. فهَذَا الضّرْبُ لا يكونُ فيهِ البناءُ للمفعولِ، لأنَّ حقيقةَ ذلكَ أن تَخْتَزِلَ الفاعِلَ(٢٣٣) وتضعَ المفعولَ موضِعَهُ، فتقولُ في ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً: ضُرِبَ عَمْرٌو. واذَا لم يَكُنْ في قولِكَ: ذهبَ زيدٌ، مفعولٌ لم يُمْكِنْكَ اسقاطُ الفاعِلِ. اذ لو أسْقَطْتَهُ بقَى الفعلُ بلا شيءٍ يُسْنَدُ اليهِ.

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ:

« وهَذَا المفعولُ بهِ في المَعْنَى يَرْتَفِعُ باسنادِ الفِعْلِ اليهِ كما يَرْتَفِعُ الفَاعِلُ بِذَلِكَ ».

---

(٢٢٩) ب، ج: خالدا. سهو.

(٢٣٠) ب، ج: واستخرجت الدراهم. تحريف.

(٢٣١) كذا في ب. الصواب. وفي الأصل: « والمقصودة ضم التاء ». تحريف. وفي ج: « والمقصود ضمّةُ التاء ».

(٢٣٢) ب، ج: في الادراج.

(٢٣٣) ب: ان يترك الفاعل، ج: أن يحترك الفاعل. تحريف.

قالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ الشّريطةَ اذَا كانتْ ما ذكرْنا من [أن][٢٣٤] من يسنَدُ الفعلُ الى الاسمِ مُقَدّماً عليهِ ، فَلَا فَصْلَ بينَ ضُرِبَ زيدٌ وضَرَبَ زَيْدٌ في جَوازِ تَسْمِيةِ كلٍّ واحدٍ منهما فاعِلاً . واذَا جَازَ أنْ يُسَمّى نحو ماتَ زيدٌ ، فاعِلاً مع أنّه عارٍ منَ الفعلِ[٢٣٥] ومفعولٌ في المَعْنَى من حيثُ أنّ اللهَ تَعَالَى أماتَهُ ، جَازَ أيضاً أن يُسمّى زيدٌ في قولِكَ : ضُرِبَ زيدٌ فاعِلاً ، وانْ كانَ قد وقعَ عليهِ الفِعْلُ في المَعْنَى . وذاكَ لما ذكرْنَا من أنَّ الاعتبارَ بأنْ يكونَ الفعلُ مُسْنَداً إليهِ مقدّماً عليهِ .[٢٣٦]

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وقَدْ يُنْقَلُ الفعلُ الذي لا يتعدّى اذا أريدَ تعديتُهُ بالهمزةِ ، فيقالُ :ــ اذهبْتُ زيداً . ويوصلُ الى المفعول به بحرفِ الجرِّ فيقالُ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ[٢٣٧] . ويضعّفُ العينُ منْ الفِعْلِ الذي [لا][٢٣٨] يتعدّى فيتعدّى بذلكَ نحوَ فَرِحَ زَيْدٌ وفُرِّحَ زَيدٌ[٢٣٩] ، وخَرَجَ المتاعُ وخَرَّجتُهُ . فاذا تَعدّى بأحَدِ هذهِ الأشياءِ جَازَ أن يُبْنَى [٢٤٠] للمفعولِ فيقالُ في اذْهَبْتُ[٢٤٠] [زيداً][٢٤١] أُذْهِبَ زيدٌ . وفي ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ : ذُهِبَ بزيدٍ . وفي خَرَّجْتُ زيداً : خُرِّجَ زيدٌ » .[٢٤٢]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ الأسبابَ التي[٢٤٣] تَنْقُلُ الفعلَ من غيرِ المُتَعدّي الى المُتَعَدّى ثلاثةٌ :

---

(٢٣٤) من ب . و ج . الصواب .

(٢٣٥) ج : عن الفعل .

(٢٣٦) ب : متقدما عليه .

(٢٣٧) ط : ذهبت به .

(٢٣٨) من ب و ج و ط . الصواب .

(٢٣٩) ب ، ج : وفرحت ، ط : وفرحته .

(٢٤٠ – ٢٤٠) بدله في ط : « للمفعول به فتقول في أذهبت زيدا » .

(٢٤١) من ب و ج . الصواب . وهي في ط أيضا كما تقدم في الهامش السابق .

(٢٤٢) ط : وفي فرحت زيدا : فُرِّحَ زيدٌ .

(٢٤٣) ب : الذي . تحريف .

أحَدُهَا : الهمزةُ في قولِكَ : (٢٤٤ ذَهَبَ زيدٌ ، واذْهَبْتُ زَيْداً ، أو أَذْهَبَ زَيْدٌ عَمْراً .٢٤٤)

والثّاني : الباءُ في قولِكَ : ذَهَبَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمْرٌو بزيدٍ . فالباءُ بمنزلَةِ الهَمْزَةِ في ايصالِ الفِعْلِ الى الاسمِ . أَلا تَرَى أنّك اذا قُلْتَ : ذَهَبْتُ ، لم يَنْفُذْ // الفعلُ الى مفعولٍ بهِ كزيدٍ وعمروٍ ، فاذَا جئتَ بالباء فَقُلْتَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، انْفَذَتِ الباءُ الذّهابَ اليهِ ، كَما أَنْفَذَتْهُ الهمزةُ في قولِكَ : اذهبْتُ زيداً ، وكَذَا جميعُ حروفِ الجرِّ كقولِكَ(٢٤٥) : ذَهَبْتُ الى زيدٍ ، وخَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ .

والسببُ الثّالثُ : التّضْعيفُ في قَولكَ : فَرِحَ زيدٌ وفَرَّحْتُهُ . فَهَذَا بمنزلةِ الهمزةِ لَفْظاً ومعنًى ، لأنَّ فَرِحَ كانَ غيرَ نافذٍ الى مفعولٍ بِهِ ، فلما ضُعِفَتِ العَيْنُ تعدّى ونَصَبَ فَقُلْتُ : فَرَّحْتُ زَيْداً ، كَمَا قُلْتَ : أذْهبتُ زيداً . وحَرْفُ الجرِّ في قَوْلِكَ : ذَهَبْتُ بِزَيدٍ ، وانْ كانَ بمنزلَةِ الهَمْزَةِ في ايصالِ الفِعْلِ الى الاسمِ ، فأنَّهُ قدْ فارقَهَا من جهَةِ اللفْظِ . وذَاكَ أنَّ الهمزةَ لا تَعْمَلُ في الاسمِ الجرَّ ، وانّما يعملُ الفعلُ اذَا دخلتْهُ الهمزةُ النّصبَ ، والباءَ ليسَ كذلكَ . أَلا تَرَاهُ يعملُ في الاسمِ الجرَّ كقولِكَ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ . ومَعْنَى خَرَجَ المَتَاعُ وخرّجْتُهُ نَفَقَ و [عَلا](٢٤٦) النّظائرَ . ومِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : الخَارجيُّ ، لكلِّ شيءٍ فاقَ في جِنْسِهِ(٢٤٧) . فالمقصودُ أنّهُ خَرَجَ من جُمْلَةِ الأشكالِ أو فَارَقَهَا سُمِّيَ قَدْرٍ . والياءُ في خَارجيٍّ لتأكيدِ الصِّفَةِ مثله في أحْمَرِيٍّ .

(٢٤٤ – ٢٤٤) بدله في ب : « ذهبَ زيدٌ ، وأذهبَ زيدٌ عمراً ، واذْهَبْتُ زيداً » وفي ج: « اذهبَ زيدٌ عمرا ، واذهَبْتُ زَيْداً » .

(٢٤٥) ب ، ج : كقولهم .

(٢٤٦) كذا في ب و ج . وفي الأصل « على » تحريف .

(٢٤٧) في اللسان (خرج) ٧٤/٣ : « والخارجيُّ الذي يخرج ويَشْرُفُ بنفسه من غير أن يكون له قديم . وقيل : الخارجي كل ما فاق جنسه ونظائره .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« (٢٤٨ والأفعالُ التي تَتعدّى الى مَفْعُولٍ اذَا نُقِلَتْ بالهمزةِ تَعدّتْ الى مفعولَيْنِ٢٤٨) ، وذلكَ نَحوَ أضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً . فانْ كانَ يَتعدّى الى مَفْعُولَيْنِ فَنُقِلَ بالهمزةِ تَعَدّى الى ثَلاثةِ مَفْعولينَ (٢٤٩ وذلكَ نحو أريتُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النّاسِ ، تعدّى(٢٥٠) الى ثَلاثَةِ مَفْعُولين٢٤٩) ، لأنّهُ كانَ قبل النّقْلِ يَتعدّى الى(٢٥١) مَفْعُولَيْنِ في قَوْلِكَ : رَأى زَيْدٌ عَمْراً خيرَ النّاسِ . فالنّقْلُ بالهَمْزَةِ عَكْسُ بناءِ الفِعْلِ للمفعولِ بِهِ . لأنَّ بناءَ الفِعْلِ للمفعولِ بِهِ يَنْقُصُ مَعَهُ مفعولٌ . أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَنا : ضَرَبْتُ زَيْداً ، اذَا بَنَيْتَهُ للمفعولِ بِهِ قُلْتَ : ضُرِبَ زيدٌ ،(٢٥٢) فلم يتعدَّ الى مفعولٍ بِهِ ، وأعطيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، اذَا بَنَيْتَهُ(٢٥٣) للمفعولِ بِهِ ، قُلْتَ : أعْطِي زَيْدٌ درهماً ، فينقصُ(٢٥٤) أحَدُ المفعولينَ . والنّقْلُ بالهمزةِ في المُتَعَدّى(٢٥٥) يزيدُ مَعَهُ مفعولٌ كَمَا تَقَدّمَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ نقلَ الفعلِ بالهمزةِ يزيدُ في الكلامِ مفعولاً ، فانْ كانَ فعلٌ غير متعدٍّ عدّاه ، كقولكَ : ذَهَبَ زيدٌ ، واذهبْتُ زيداً . واذا كانَ(٢٥٦) مُتَعدّياً الى مفعولٍ واحدٍ عدّاه الى مفعولَيْنِ . وذلكَ قولُكَ : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، واضْرَبْتُ زيداً عَمْراً ، أي جعلتُهُ يَضْرِبُهُ أو كلّفْتُهُ ذلكَ . ومثلُهُ قولُهُم : أحفرته بِئْراً أي جعلته يحفرها . وألْحَمْتُهُ عِرْضَ

(٢٤٨ - ٢٤٨) بدله في ب و ج ط : « والأفعال التي لا تتعدى اذا نقلت بهمزة تعدت الى مفعول واحد فان كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد فنقل بالهمزة تعدى الى مفعولين » . وفي هذا الهامش ملاحظتان ، الأولى في ط زيادة على المتن وضعت بين قوسين بعد قوله فنقل بالهمزة . نصها : « أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل » . الثانية : في ج : تحريف في قوله « اذا نقلت « الى » اذا انقلبت » .

(٢٤٩ - ٢٤٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٥٠) ط . فتعدى

(٢٥١) « الى » مكررة في الأصل سهوا .

(٢٥٢) ب : ضربت زيد . تحريف .

(٢٥٣) ط : فاذا بنيته .

(٢٥٤) ط : فنقصت .

(٢٥٥) ط : في التعدي .

(٢٥٦) ب ، ج : وان كان .

فُلانٍ[٢٥٧] أي جَعَلْتُهُ يلحمُهُ فيأكلُ ، فَضَرَبْتُ وحفرتَ كَانَا يتعدّيانِ الى مفعولٍ واحدٍ في قَولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ، وحفرتُ بئراً ، فلمّا جاءتِ الهمزةُ تعدّياً الى مَفْعُولَيْنِ . وان كان الفعلُ يتعدّى[٢٥٨] الى مَفْعُولَيْنِ عَدّاه الى ثَلاثةٍ ، وذلكَ قولُكَ في عَلِمْتُ زيداً مُنْطَلِقاً : أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنْطَلِقاً . وكذلكَ[٢٥٩] قولُكَ : أرى اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ النّاسِ . وذلكَ أنّ رأيتُ اذَا قَصَدْتَ بهِ رؤيةَ القَلْبِ تعدّى الى مَفْعولَين كعلمت فان قصدت به[٢٦٠] رؤيةَ العينِ قلتَ : أريتُ زيداً عَمْراً ، أي جَعَلْتُهُ يراهُ . ولَمْ يَتجاوزْ مَفْعُولَيْنِ ، لأنّ رأيتُ الكائنَ بمَعْنَى أبْصَرْتُ لا يَتَعَدّى الى أكثرَ من مفعولٍ // واحدٍ ، فهوَ مثلُ ضَرَبْتُ اذا نَقَلْتَهُ بالهَمْزَةِ . وبناءُ الفِعْلِ[٢٦١] للمفعولِ بهِ ضدُّ النّقْلِ بالهَمْزَةِ لأنّهُ ينقصُ مفعولاً . فانْ كانَ الفِعْلُ مُتَعدّياً الى مفعولٍ واحدٍ جُعِلَ الكلامُ عارياً منَ المَفْعُولِ . وذلكَ قَوْلُكَ[٢٦٢] في ضَرَبْتُ زَيْداً : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وانْ كانَ مُتَعدّياً الى مَفْعُولَيْنِ صيّرهُ الى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وذلكَ قولُكَ : عُلِمَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، في عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً . وانْ كانَ مُتَعدّياً الى ثَلاثةِ مَفْعُولينِ جعَلَهُ[٢٦٣] مُتَعَدّياً الى مَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِكَ : أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْراً خيرَ النّاسِ .

وسببُ ذلكَ أنَّ النّقلَ الى التعدّي يَجْعَلُ الفاعِلَ مَفْعولاً . أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : ذَهَبَ زَيدٌ ، واذْهَبْتُ زَيداً ، فَتَجدُ زيداً الذي كَانَ فَاعِلاً مَفْعُولاً . وبناءُ الفِعْلِ للمفعولِ بهِ يَجْعَلُ المفعولَ فَاعِلاً ويُسْقِطُ الفاعلَ الأصْلِي واذَا كانَ كذَلِكَ زادَ لا مَحالةَ ثَمَّ مفعولٌ ونَقَصَ هُنا مَفْعُولٌ .

---

(٢٥٧) في اللسان (لحم) ٨/١٦ : « وفلان يأكل لحوم الناس أي يغتابهم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « وان الله يُبْغِضُ البيت اللحِمَ وأهلَه » فانه أراد الذي تؤكل فيه لحوم الناس أخْذاً .

(٢٥٨) ب ، ج : واذا كان الفعل متعدياً :

(٢٥٩) ب : كذا .

(٢٦٠) « به » ساقطة في ج .

(٢٦١) ب ، ج : وما الفعل . تحريف .

(٢٦٢) سقطت « قولك » في ب و ج .

(٢٦٣) ج : جعلته .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ : أعْطيتُ زيداً دِرْهَماً . فانْ بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعولِ بهِ قُلْتَ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً . فَيَرْتَفِعُ زَيْدٌ(٢٦٤) بالفعلِ . فانْ قَدّمْتَ زيداً قُلْتَ : زَيْداً أُعْطِيَ دِرْهَماً ، فارتفعَ زَيدٌ بالابْتِدَاءِ وفي أُعْطِيَ ضَميرٌ يَعودُ اليهِ(٢٦٥) . (٢٦٦ وانْ قَدّمْتَ الدّرهمَ معَ زَيدٍ٢٦٦) ، قُلْتَ : زَيْدٌ الدّرهمُ أُعطيَهُ . فانْ ثَنّيْتَ(٢٦٧) قُلْتَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ أُعطِيَاهُمَا . وفي الجميعِ (٢٦٨) : الزّيدونَ الدّراهمُ أُعْطُوْهَا » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنّكَ اذا بَنَيْتَ(٢٦٩) أُعْطِيَ منْ قَوْلِكَ : أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، للمفعولِ بهِ قُلْتَ : أعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً . واذَا قَدّمْتَ زيداً وضَعْتَ ضَمِيرَهُ مَوْضِعَهُ فقُلْتَ : زَيْداً أُعْطِيَ دِرْهَماً ، ولمّا كانَ زيدٌ مَرْفوعاً كانَ ضميرُهُ مرفوعاً . وقد عَلِمْتَ أنَّ الضّميرَ المرفوعَ يستكنُّ في الفِعْلِ اذَا كانَ للغائبِ المُفْرَدِ . أَلا تَراكَ تقولُ : زَيْدٌ ضُرِبَ ، فَلا يَظْهَرُ الى اللفْظِ كَمَا يَظْهَرُ في التّثنيةِ اذا قُلْتَ : ضُرِبَا . فَزَيدٌ في المَسْأَلَةِ مبتدأٌ وقَوْلُكَ : أُعْطِيَ درهماً ، جملةٌ في مَوْضِعِ خبَرِهِ . والرّاجعُ اليهِ (٢٧٠ الضّميرُ المُسْتكنُّ . أَلا تَرَى اذا أكدتَّهُ٢٧٠) قُلْتَ : أُعْطِيَ هُوَ . فان قَدّمْتَ الدرهمَ مع زَيْدٍ قُلْتَ : زَيدٌ الدّرهمُ أُعْطِيَهُ فَوَضَعْتَ مَوْضِعَ الدرهمِ ضميراً منصوباً وهو الهاءُ ، لأَنَّهُ كانَ كذلكَ قبلَ التّقديمِ ، فَزيدٌ مُبْتدأٌ والدّرهمُ مبتدأٌ ثَانٍ ، وأعْطِيهُ خبرُ المُبْتَدَأِ الثاني ، وَقَدْ عَادَ الذّكْرُ اليهِ وهُوَ الهاءُ ، ثم الجُمْلَةُ التي هيَ قَوْلُكَ : الدّرهمُ أُعْطِيَهُ في مَوْضع خَبَرِ المُبْتَدَأِ الأوّلِ الذي هُوَ زَيْدٌ . والذّكْرُ العائِدُ اليهِ هُوَ الضّميرُ المُسْتكنُّ في أُعْطِيَ . وَهَذَا حُكْمُ قولِكَ : الزّيدانِ الدّرهمانِ

---

(٢٦٤) ط : فترتفع زيدا .

(٢٦٥) ط : عليه .

(٢٦٦ - ٢٦٦) بدله في ب و ج و ط : « فان قدمت الدرهم مع تقديمك زيدا » .

(٢٦٧) ط : وان بنيت . تصحيف .

(٢٦٨) ب ، ج : وفي الجمع .

(٢٦٩) ج : اذا ثبت . تحريف .

(٢٧٠ - ٢٧٠) بدله في ب و ج : الضمير المستكن الذي اذا أكدته .

أُعْطِيَاهُمَا ، لأنَّ الزّيدانِ مبتدأٌ ، (٢٧١ والدّرهمانِ مُبْتَدَأٌ ثانٍ٢٧١) وأعْطِيَاهُمَا خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثّاني ، والعَائِدُ هُوَ الضميرُ المنصوبُ وهوَ هُمَا ثُمَ قَوْلُكَ : الدّرهمانِ أُعطِيَاهُما في موضعِ خبرِ المُبْتَدَأِ الأوّلِ وهو الزّيدانِ ، والذّكرُ الرّاجعُ اليهِ الألِفُ في أُعْطِيَاهُمَا . وهَذَا حُكْمُ الزّيدونَ الدّراهمُ أُعْطُوهَا ، سواء الواوُ للزّيدونَ ، والهاءُ للدّراهمِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ : أُعْطِيَ زَيْدٌ الدّرهَمَ ، فَتُقيم زيداً مقامَ الفاعلِ [وَهُوَ أحْسَنُ٢٧٢] ويَجُوزُ أُعْطِيَ الدّرْهَمُ زَيْداً ، // لأنّهما جَمِيعاً مفعولٌ بِهِمَا . فَجَازَ لِذَلِكَ أنْ تُقيمَ كلَّ واحدٍ منهمَا مَقَامَ الفَاعلِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ الأحْسَنَ في قولِكَ : أعطيتُ زيداً الدّرهمَ ، أنْ تضَعَ موضعَ الفاعلِ المفعولَ الأولَ الذي هو زَيدٌ فتقولَ : أُعطيَ زيدٌ الدّرهمَ ، وانْ وَضَعْتَ٢٧٣ الثّاني كَانَ جَائِزاً وذلكَ قَوْلُكَ : أعْطِيَ الدّرهمُ زيداً . وانّما كانَ الأوّلُ أحْسَنَ لأمْرَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنّه فاعلٌ في المَعْنَى . ألا تَرَى أنّكَ اذَا قُلْتَ : أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً ، كَانَ زَيْداً آخِذاً ، والآخِذُ فاعِلٌ كَمَا أنَّ المُعْطِي كَذَلِكَ . وليسَ للدّرهمِ حَظٌّ في الفَاعليةِ البتَّةَ لأنّهُ مأخوذٌ ، فأنْ تَضَعُ وضعَ الفاعلِ ما هوَ مُشَاكِلٌ لَهُ في المَعْنَى أولَى على كلِّ حالٍ .

والثّاني أنَّ المفعولَ الأوّلَ أقْرَبُ الى الفَاعِلِ في اللفْظِ . ألَا تَرَى أنَّ مَرْتَبَةَ زَيْدٍ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الدّرهمِ . فاذَا اسْقَطْتَ الفَاعِلَ كانَ الذي بِجَنْبِهِ أولى ، بموضعه٢٧٦ ورتبته من الذي ليسَ بمجاورٍ لَهُ .٢٧٥

(٢٧١ - ٢٧١) ساقط في ج .

(٢٧٢) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق ، ويؤكد ذلك شرح عبد القاهر لهذه الفقرة من كلام أبي علي .

(٢٧٣) ب : فان وضعت .

(٢٧٤) جـ لموضعه .

(٢٧٥) جـ : بمجاوز له تصحيف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« ولَوْ قُلْتَ : ضُرِبَ زَيْدٌ الضَّرْبَ ، لَمْ يَسْتَقِمْ أن تَرفَعَ الضَّربَ وتَنْصُبَ زَيْداً ، لأنّ الضَّربَ مصدرٌ ولَيْسَ بمفعولٍ به[٢٧٦] كالدّرهمِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعلم أنّ قولَكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً الضربَ وانْ كانَ بمنزلةِ : قَوْلِكَ : أعطيْتُ زَيْداً الدّرهمَ في كونِ كلٍّ واحدٍ من زَيدٍ والضّرْبِ مَنْصُوباً بالفعلِ ومَفْعُولاً لهُ[٢٧٧] فَقَدْ وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا من حيثُ أنّ الدرهمَ يُشْبِهُ زيداً لالتباسِ الفِعْلِ بهِ ، أَلا تَرَى أنّ الاعطاءَ يَشْتَمِلُ على الدّرهمِ والضّرْبُ ليسَ كَذَلِكَ ، لأنّهُ لا يُشَاكِلُ زيداً في اشتمالِ الفِعْلِ الذي هو ضربَ عليهِ . أَلا تَرى أنّكَ لا تقولُ : الضّرْبُ مضروبٌ على الحَقيقةِ كَمَا تقولُ : زَيْدٌ مَضْروبٌ ، واذَا كانَ كذلكَ لم يَجُزْ أن يقومَ الضّربُ مقامَ الفاعلِ مَعَ وجودِ ما هوَ أحقُّ بالفِعْلِ منهُ وهُوَ زيدٌ ، فتقولُ : ضُرِبَ زيدٌ الضّرْبَ ، ولا تقولُ ضُرِبَ الضّرْبُ زيداً ، كَمَا قُلْتَ : أعْطِيَ الدّرهمُ زيداً .

فانْ لم يَكُنْ في الكَلامِ زَيْدٌ أو نحوهُ[٢٧٨] حتى كأنّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ الضّرْبَ الذي تعلمُ ، جَازَ أنْ يُقالَ : ضُرِبَ الضّرْبُ الذي تَعْلَمُ على مَعْنَى أحْدِثَ الضّرْبُ الذي تعلمُ . وهَذَا التّقديرُ لا يستقيمُ مع وجودِ زيدٍ ، اذ لو قلتَ : أحْدَثَ زيداً الضّرْبُ الذي تَعْلَمُ ، لم يَجُزْ . ومَتَى وَجَدْتَ في الكلامِ مَنْصُوباً كزيدٍ وعَمْرٍو لم يَجُزْ أن تَضَعَ موضِعَ الفاعلِ غيرَهُ . فان عُرِّيَ[٢٧٩] الكلام من ذلك ووجدْتَ فيه مَصْدَراً ومَجْروراً وظَرْفاً كنتَ بالخيارِ في اقامةِ أيّ ذلكَ شِئْتَ مقامَ الفاعلِ وذلكَ قَوْلُكَ : سِرْتُ بزيدٍ يومَ الجُمعةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً . فاذَا حَذَفْتَ الفاعلَ قلتَ : سِيرَ بزيدٍ يومَ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً ، فوضعتَ بزيدٍ موضعَ الفاعلِ لأنَّ المَعْنَى سِيرَ زيدٌ ولكَ أنْ تَضَعَ كُلَّ واحدٍ منَ

---

(٢٧٦) سقطت به في ط .

(٢٧٧) ب ، ج : ومعمولا له .

(٢٧٨) ب ، ج : ونحوه .

(٢٧٩) ب : فان جرى . تحريف .

الأشياءِ الأُخَرَ مَوْضِعَهُ فَتَرْفَعَهُ وتَنْصبَ الباقي كقولِكَ :(٢٨٠) سيرَ بزيدٍ يومُ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ سيراً شديداً ، أو فرسخانِ يومَ الجُمُعَةِ سيراً شديداً أو سيرٌ شديدٌ يومَ الجُمُعَةِ فرسخَيْنِ . وجملةُ هذهِ الأشياءِ المتساويةِ في استحقاقِ محلّ الفاعلِ لعدمِ التفاضلِ بينَهُمَا فيه أربعةٌ : الجارُّ مع المجرورِ نحوَ بزيدٍ // وظَرْفُ الزّمانِ(٢٨١) وظرفُ المكانِ والمصدرُ .

والمفعولُ بهِ خَامِسُ هذهِ الأربعةِ في القيامِ مقامَ الفاعلِ وكونِ الصّيغَةِ التي هي فعل لَهَا الا أنّه اذا وُجِدَ في الكلامِ اسْقَطَ هذهِ الأربعةَ ومنَعَهَا أنْ تنالَ محلَّ الفاعِلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ : ذُهبَ بزيدٍ وجُلِسَ الى عمرو ، فيكونُ الجَارُّ والمجرورُ في موضع رَفْعٍ باسنادِ الفعلِ(٢٨٢) اليهما كما تقولُ : ما جَاءني من رجلٍ ، فيكونُ قولُكَ : من رجلٍ ، في موضعِ رفعٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنّكَ اذا قلتَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، كانَ الجارُ مع المجرورِ في موضعِ نصبٍ ، لأنَّ المَعْنَى اذهبْتُ زيداً . فاذا قُلْتَ : ذُهِبَ بزيدٍ ، كانَ قولُكَ : بزيدٍ ، في موضعِ رفعٍ كَما يكونُ زيدٌ مرفوعاً في قولِكَ : أُذْهِبَ زَيدٌ . وكذلكَ قولُكَ : جُلِسَ الى عمروٍ ، ولأنّه بمنزلةِ قولِكَ : جُولِسَ عمروٌ(٢٨٣) ، ولُقِيَ عمروٌ . وأمّا مَا جاءَني من رجلٍ ، فوجهُ مشابَهتِهِ لهذَا أنّ مِنْ مزيدةٌ . والاصلُ : ما جَاءني رجلٌ فَهُوَ ما بَعْدَهُ في موضعِ رفعٍ (٢٨٤ لأنّهُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ٢٨٤) ، ولا يُمْكِنُ أنْ يقالَ : انّ الباءَ بمنزلةِ مِنْ على الاطْلاقِ ، لأنكَ لَوْ قُلْتَ : ما جَاءني رجلٌ لم يختلّ الكلامُ بسقوطِ منْ وان تغيّر المَعْنَى

---

(٢٨٠) ب ، ج : الباء في قولك . تحريف .

(٢٨١) سقطت واو العطف قبل قوله : « ظرف الزمان » في ج سهوا .

(٢٨٢) ط : لاسناد الفعل .

(٢٨٣) ج : جلوس عمرو . تحريف .

(٢٨٤ - ٢٨٤) بدله في ب و ج « بانه فاعل فكذلك بزيد في قولك : ذهب بزيد في موضع رفع قائم مقام القائم » .

بزوالِ ما توجبُهُ من الشّياعِ واستغراقِ الجنس . ولو قُلْتَ : ذُهِبَ زيدٌ ، واسقطْتَ الباءَ حَصَلَ الاختِلالُ فلم يَسْتَقِمْ بوجهٍ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومن قرأَ : — (يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ) —(٢٨٥) فارتفاعُ رجالٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ(٢٨٦) دلَّ عليهِ يُسَبِّحُ كأنَّهُ قالَ : يُسَبِّحُهُ فيها (٢٨٧ بالغُدُوِّ والآصالِ٢٨٧ رِجَالٌ . قالَ الشّاعِرُ :(٢٨٨)

/٦٠/ لِيُبْكَ يزيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبط مما تُطيحُ الطّوائِحُ(٢٨٩)

---

(٢٨٥)آية ٣٦ ، ٣٧ النور ٢٤ .

(٢٨٦) ط : بشيء مضمر . والقراءة التي أشار اليها وهي « يسَّبح » له « بفتح الباء لابن عامر وأبي بكر . ويكون على هذه القراءة له أو فيها تقوم مقام الفاعل ورجال مرفوع بفعل محذوف كأنه قيل من يسبّحه ؟ فقال رجال أي يسبحه رجال . وقيل في رجال أيضا انه خبر لمبتدأ محذوف التقدير فيه : المسبح رجال . وقيل التقدير : فيها رجالٌ .

انظر : شواذ ابن خالويه / ١٠٢ ، التيسير/ ١٦٢ ، املأ ما من به الرحمن ٨٢/٢ .

(٢٨٧ – ٢٨٧) ساقط في ط .

(٢٨٨)كما قال الشاعر (الحارث بن نهيك) .

(٢٨٩) اختلف في اسم قائل هذا البيت اختلافا شديدا فنسبه سيبويه في ١٤٥/١ للحارث بن نهيك والشنتمري للبيد وليس في ديوانه (أنظر في سيبويه ايضا ١٨٣/١ و ١٩٩/١ « صدره » ونُسب كذلك للحارث بن نهيك في الايضاح للفارسي ٧٤ ، وايضاح شواهد الايضاح ق ١٦ (وأشار الى أنه ينسب أيضا لمزرد أخي الشماخ ولنهشل بن حرى) وابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٣/١ .

ونسب لنهشل بن حرى (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٧/٢ – ٦٣٨) في مجاز القرآن ٣٤٩/١ والخزانة : ١٤٧/١ .

ونسب في شرح الشواهد للعاملي ١٤٨ للحارث بن نهيك وضرار النهشلي وعن أبي عبيدة للمهلهل .

ونسب في الدرر اللوامع ١٤٢/١ – ١٤٣ لضرار بن نهشل .

وهو غير منسوب في المقتضب ٢٨٣/٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ و ٤٢٤ ، وتوجيه اعراب أبيات ٧٦ و الاقتضاب ٤٢٠ والمفصل ٢٢ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٣٥/٤ (العجز) ومواد (طيح) من اللسان ٣٦٩/٣ والتاج ١٩٣/٢ ومن الأخير فقط (خبط) ١٢٥/٥ و (ضرع) ٤٣٠/٥ ، ومغنى اللبيب ش ٨٧٠ ج ٢/ص ٦٢٠ وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ (صدره) والأشباه والنظائر ٢٩١/١ .

والمختبط طالب المعروف . والطوائح . المهالك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنّ قَوْلَهُ : يُسَبِّحُ لَهُ بمنزلةِ قَولِكَ : يُذْهَبُ بزيدٍ في أنَّ الفعلَ قد أُسْنِدَ الى الجارِ معَ المجرورِ وهُمَا لَهُ . واذا أُسْنِدَ الفعلُ اليهما لم يَجُزْ . أنْ يَرْتَفِعَ رجالٌ بهِ . ألا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : ذُهِبَ بزيدٍ ، لم يَكُنْ هُنَا فاعلٌ ، فارتفاعُ رجالٍ بفعلٍ آخَرَ وذاكَ أنّه لما قِيلَ : يُسَبِّحُ له ، عُلِمَ أنّ هناكَ مُسَبِّحاً . فكأنّهُ قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فجَاءَ في الجوابِ(٢٩٠) : يُسَبِّحُهُ رجالٌ . والبيتُ الذي(٢٩١) أنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ ، ومُشَابَهَتُهُ لهذَا أنَّ يزيدُ مفعولٌ قامَ مقامَ الفاعلِ . فالأصلُ : لِيُبْكِ انسانٌ يزيدَ ثم لِيُبْكَ يزيدُ ، وقولُهُ : لِيُبْكَ يزيدُ ، دليلٌ على أنَّ هناكَ باكياً كأنّه قالَ : يبكيهِ ضَارعٌ لخصومةٍ ، أو لِيَبْكيهِ ضَارِعٌ ، فَرُفِعَ بِفِعْلٍ مضمرٍ يفسّرهُ ما قَبْلَهُ ، وتُطيحُ بضمِّ حرفِ المُضَارعةِ . والطّوائحُ بمَعْنَى المَطَاوحِ جَمْعُ مُطِيحَة . كَمَا أنَّ اللواقحَ بِمَعْنَى الملاقحِ جمع مَلْقَحَةٍ .(٢٩٢) ولم يَرِو أحدٌ : تَطِيحُ ، بِفَتْحِ التّاءِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« بَابُ الأفعالِ التي لا تتصرّفُ وهي عَسَى(٢٩٣) ونِعْمَ وبِئْسَ وفِعْلُ التّعجُبِ »

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

[اعلمْ](٢٩٤) أنّ معنى امتناعِ التّصرفِ أنْ لا يَأْتِي فيهِ المُضَارِعُ واسمُ الفاعلِ والأمرُ والنهيُ . فلا يُقَالُ : يَعْسَى وهُوَ عاسٍ ولا تَعْسَ . وكَذَا لا يُقَالُ : يَنْعَمُ ويَبْئِسُ في هذا الموضعِ ، ولا نَاعِمٌ ولا يائسٌ ولا أنعمْ وأيأسْ ، ولا تَنْعَمُ(٢٩٥) ولا تيأسُ ، ولا ما يحسنُ(٢٩٦) زيداً ، كما يقولُ : ما أحْسَنَ زيداً .

---

(٢٩٠) ب : فجاء الجواب .

(٢٩١) « الذي » ساقطة في ب .

(٢٩٢) ج : ملحقة . تحريف . وفي اللسان (لقح) ٣/٤١٦ : « والملاقح الفحول ، الواحدُ ملقح ، والملاقح أيضا الأناث التي في بطونها أولادها الواحدة مُلْقَحة بفتحِ القافِ » .

(٢٩٣) « عسَى » ساقطة في ط .

(٢٩٤) من ب و ج . أصوب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٢٩٥) سقطت « ولا تنعم » في ج .

(٢٩٦) ج : ولا يحسن . سهو .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا عَسَى فانّ فاعِلَهُ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا ، أنْ يكونَ اسْماً كزيدٍ وعمرو . فاذَا أسندْتَ الى أَحَدِ هذهِ الأسماءَ لزمَ خَبَرَهَا أنْ ، وذَلِكَ قولُكَ : // عَسَى زَيْدٌ أَنْ يخرج ، وعَسَى عَبْدُ اللهِ أن يفهمَ . وقَالَ اللهُ عزّ وجلَّ - (فَعَسَى اللهُ أنْ يَأتِيَ بالفَتْحِ) -(٢٩٧) فَموضعُ أنْ معَ صِلَتِهَا نَصْبٌ والدليلُ على ذلكَ(٢٩٨) : عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسَا .(٢٩٩)) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ عَسَى من أفْعَالِ المُقَارَبَةِ ، فاذَا قلتَ : عَسَى زيداً أنْ يخرجَ ، كانَ زَيْدٌ فاعِلاً ، وكانَ أنْ في مَوْضعِ نَصْبٍ ، لأنَّ المَعْنَى : قَارَبَ أنْ يخرجَ . الاّ أنّهم يَلْتَزمونَ أنْ هُنَا فلا يَقُولونَ عَسَى زيدٌ الخروجَ كما تقولُ : قاربَ زيدٌ الخروجَ ، وذاكَ لأجْلِ أنّ أنْ اذَا دخلَ على يفعلُ لم يَصْلُحْ الاّ للاستقبالِ ، فَلمّا كانَ غَرَضُهم في عَسَى تقريبَ المُسْتَقْبَلِ لم يُفَارقوا الذي هُوَ علمُ الاستقبالِ . ويوّضِحُ ذلكَ أنّكَ اذا قُلْتَ : قاربَ زيدٌ الخروجَ ، لم يَكُنْ في اللفْظِ دليلٌ على أنّك تُريدُ خُروجاً فيما يُسْتَقْبَلُ . أَلا ترى أنّكَ(٣٠٠) لو قلتَ : قَارَبَ زيدٌ أمسِ الخروجَ ،

---

(٢٩٧) آية ٥٢ / المائدة

(٢٩٨)ب : والدليل على ذلك قولهم ، ج : والدليل على ذلك قوله ، ط : والدليل على ذلك قولهم (في المثل

(٢٩٩) وردت في ط زيادة بعد المثل وضعت بين عاضدتين ونصها (ولا ينتصب في خبر عسى غير ان مع صلتها وغير أبؤس بالنصب في هذا المثل) .

والمثل الذي رواه أبو علي تردد كثيرا في كتب الأمثال واللغة وقيل أن الذي قالته الزبّى (هكذا ضبطت في فصل المقال قال والزباء خطأ شائع) وقيل : أنّ الزّبى تمثلت به فقط . ففي فصل المقال ٣٣٥ - ٣٣٦ » قال الأصمعي : أصل هذا أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم وأتاه فيه عدو فقتلوهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ثم صغر الغار فقيل : غوير . قال ابن الكلبي : الغوير ماء لكلب معروف ، وهو بناحية السماوة . وهذا المعنى انما تكلمت به الزبّى « ثم ذكر قصتها مع قصير » والابؤس : الدواهي . .

انظر أيضا : جمهرة اللغة (رغو) ٣٩٧/٢ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٧٣/٢ - ٧٤ ، والمفصل ٢٧٠ ومجمع الأمثال ٣١٢/١ واللسان (غور) ٣٤٣/٦ و (بأس) ٣٢١/٧ .

(٣٠٠) ج : الا أنك .

كانَ جائزاً . فَلو قُلْتَ على هَذَا : عَسَى زيدٌ الخروجَ لم تَتّضِحْ الدلالةُ على أنّكَ تقرّبُ المستقبلَ واستدلَّ بقولِهم : عَسَى الغويرُ أبؤسا ، على أنَّ أنْ معَ صِلَتِهَا في قولِكَ : عَسَى زيدٌ أن يَخْرجَ منصوبةُ المَوضع . وذاكَ أنّهم رجعُوا في هذَا المثل الى الأصْل ، وأجْرَوا عَسَى مَجْرَى قاربَ ، حتّى قيلَ(٣٠١) : قَارَبَ الغويرُ أبؤسا . وأبؤسٌ جَمْعُ بؤسٍ [أو بأس](٣٠٢) فكأنّها لمّا تخيّلتْ أثارَ الشّرّ من ذلكَ الغار قالتْ : قَارَبَ الغويرُ الشِّدَّةَ والشّرَّ . وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣٠٣) : أنّهُ بمنزلَةِ قولِكَ : كَانَ الغُوَيْرُ أبْؤُسَا . وكانَ الغرضُ فيه أنّهم جَعَلوا لِعَسَى مَرْفوعا ومَنْصُوباً كما يَكُونُ ذَلِكَ لِكانَ . وممّا جَاءَ في عَسَى على غَيْرِ وَجْهِ الاسْتِعْمَالِ قولُ الشّاعر :

/٦١/ عَسَى طَيءٌ من طيءٍ بَعْدَ هذِهِ ستُطْفِيءُ غُلاتِ الكلَى والجوانِحِ(٣٠٤)

وذلكَ أنّه أتَى بالفِعلِ المَحْضِ في خبَرِهَا . أَلا تَرَى أنَّ أنْ لا يجوزُ تقديرُهَا مع السّينِ ، لأنهما لا يجتمعانِ اذ لا يقولُ أحدٌ أرْجُو أنْ ستخرجَ . غير أنّه لمّا رَأى السّينَ مثل أنْ في الدّلالةِ على الاستقبالِ وَضَعَهُ مَوْضعَهُ ، وانْ كانَ قد خالفَهُ من حيثُ أنّ الفعلَ لا يكونُ معهُ تأويلُ المَصْدَر . أَلا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : يُعْجِبُنِي سيخرجُ زَيْدٌ ، بمعنى خروج زيدٍ ، كَمَا تقولُ : يُعْجِبُنِي أن يخرجَ زَيْدٌ . ولَيْسَ هذَا بقبيحٍ ، وانْ كانَ يقلُّ في الاستعمالِ ، لأنَّ الغَرَضَ الأعظمَ في عَسَى الدّلالةُ على الاستقبالِ والسّينُ دليلُهُ .

---

(٣٠١) ب : حتى «كأنه» قيل .

(٣٠٢) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل «وأبأس» تحريف .

(٣٠٣) في سيبويه ١/٤٧٧ – ٤٧٨ : «واعلم أنّ من العرب من يقول : عَسَى يَفْعَلُ ، يشبهها بكاد يفعل ، فيفعلُ حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغويرُ أبؤسا ، فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان» .

(٣٠٤) هذا البيت لقسام – أو قسامه – بن رواحة السنبسي (انظر ترجمته في معجم الشعراء ٣٤٠) في ديوان الحماسة ١/٢٨٨ ، ومعجم الشعراء ٣٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٣٣٠/٤ ج ٢/٩٦٠ ، والمفصل ٣١٨ ، وشرحه لابن يعيش ٧/١١٨ و ٨/١٤٨ ، وشواهد المغنى ش ٢٣٩ ج ١/٤٤٥ ، والخزانة ٤/٨٧ ، والدرر اللوامع ١/١٠٧ .

وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٢٥١ ج ١ ص ١٥٣ .

وقد ذكر الزمخشري في المفصل «أن الشاعر لما انحرف في البيت عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة أن» والذي سوغ للشاعر ذلك اشتراك السين وأن في معنى الاستقبال ، وهذا هو ما قصد اليه عبد القاهر في الاستشهاد بالبيت .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليّ :

« والضَّرْبُ الآخرُ من فَاعلِ عَسَى أنْ تكونَ أنْ مع صِلَتِهَا في موضعِ رَفْعٍ (٣٠٥) ، وذَلِكَ قولُكَ : عَسَى أنْ يَذْهَبَ عمروٌ. فأنْ يَذْهَبَ في مَوضعِ رَفْعٍ [بأنّهُا](٣٠٦) فاعِلٌ ، وقَالَ اللهُ تَعالَى : – (عَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهُوَ خَيْرٌ لكم) – »(٣٠٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : عَسَى أنْ يَخْرجَ زَيْدٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : قَرُبَ أنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، ولا يُسْتَعْمَلُ المَصْدَرُ هُنَا فَلا يقالُ : عَسَى خروجُ زيدٍ ، ويُسْكَتُ كَمَا يُقَالُ : قَرُبَ خروجُ زَيْدٍ ، لما ذَكَرْنَا من أنّهُم قَصَدُوا أنْ [لا يَتجردَ](٣٠٨) اللفْظُ من عَلَمِ الاسْتِقبالِ ، ولم يُحْتَجْ هُنَا الى خَبرٍ كما احتيجَ الى ذَلِكَ في قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أن يخرجَ ، وذلكَ(٣٠٩) أنَّ الغرضَ تقريبُ الخروجِ لا تقريبُ زيدٍ . فاذَا قِيلَ : عَسَى زيدٌ ، وَجَبَ أنْ يُؤتَى بأنْ يخرجَ ليفيدَ ويَجْري مَجْرَى قاربَ زيدٌ أن يخرجَ . فأمّا اذا ذُكِرَ أنْ أولاً وجَرَى ذكرُ زيدٍ في صلتِهِ كقولِكَ : عَسَى أنْ يخرجَ زَيْدٌ // فلا التماسَ بعدَ ذلكَ . اذِ(٣١٠) الغرضُ تقريبُ الخروجِ وقَد حَصَلَ ، فيجري مَجْرَى قولك : قَرُبَ أنْ يخرجَ زيدٌ . فأنْ معَ ما بَعْدَهُ في قولِكَ : عَسَى أنْ يخرجَ زَيْدٌ ، وفي قَولِهِ تَعَالَى – (عَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً) – في مَوْضِعِ رَفْعٍ كَمَا كانَ زيدٌ مرفوعاً في قولِكَ : عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ ، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : إن عسَى لا يكونُ لَهُ منصوبٌ وتدّعِي أنّ قولكَ : عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ بمنزلةِ عَسَى أنْ يخرجَ زَيْدٌ ، عَلَى أنْ تَجْعَلَ أنْ يخرجَ ، بدلاً من زيدٍ وتَزْعُمُ أنّهُ في مَوْضعِ رَفْعٍ بأنّه فَاعِلٌ كقولِ الشّاعِرِ :(٣١١)

---

(٣٠٥) ط : في موضع اسم مرفوع .

(٣٠٦) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « فانها » تحريف .

(٣٠٧) آية ٢١٦/البقرة ٢ . وفي ب و ج : « وعسى » .

(٣٠٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : أن يتجدد « تحريف » .

(٣٠٩) ب ، ج : وذاك .

(٣١٠) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اذا » سهو .

(٣١١) ب ، ج : كقولك .

/٦٣/ ومَا كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ ولكنّـهُ بُنيـانُ قـومٍ تَهـدّمَـا(٣١٢)

حتّى إنّهُ(٣١٣) اذَا قِيلَ : عَسَى زيدٌ أنْ يخرجَ ، فَقَدْ قيلَ : قربَ زيدٌ خروجُهُ بمنزلةِ قولكَ : قَرُبَ خروجُ زَيْدٍ ، كما أنَّ قولَهُ : فما كانَ قيسٌ هُلْكُه هلكُ واحدٍ بمنزلةِ قَوْلَكَ : فَمَا كانَ هُلْكَ قَيْسٍ هُلْكُ واحدٍ ، لأجْلِ أنَّ قولهم(٣١٤) : عَسَى الغُوَيْرُ أبُؤْسَا ، يدلُّ على أنَّ عَسَى يكونُ بَعْدَهُ مرفوعٌ ومَنْصُوبٌ . ولهذَا شبّهَهُ بكانَ . ومَنْ قَالَ : انَّ التّقديرَ : عَسَى أنَّ الغويرَ أنْ يكونَ ابُؤْسَا (٣١٥ جَازَ لَهُ أن يَعْتَقِدَ هَذَا القولَ حتّى كأنَّهُ قالَ : عَسَى الغُويرُ كَوْنُهُ أبُؤْسا٣١٥) ثُمَّ وَضَعَ أنْ يكونَ موضِعَهُ ، وذَلِكَ ضَعِيفٌ . أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : اذَا جرَى ذكرُ الضّرْبِ : آمُرُكَ زيداً ، تريدُ : أنْ تَضْرِبَ زَيْداً ، كما تقولُ : زَيْداً ، تريد : اضْرِبْ زَيْداً لأنّكَ تَحْذِفُ أنْ معَ بَعْضِ صِلَتِهِ وتُبْقِي بَعْضاً ، وذَلِكَ بمنزلَةِ حذفِ جزء من الاسْمِ لأنَّ أنْ مَع صِلَتِهِ بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ . ولاتصالِ ما يَقَعُ بَعْدَهُ بِهِ لا يجوزُ تقديمُ ما بَعْدَ أنْ عَلَى مَا قَبْلَهُ نحوَ زَيْداً أنْ تَضْرِبَ خَيرٌ لكَ ، تريدُ : أنْ تضربَ زيداً ، فلذلكَ لم يَذْهَبْ أصْحَابُنَا الى هَذَا الوَجْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

«وربّما اضطرَّ الشّاعِرُ فحذَفَ أنْ من خبرِ عَسَى تَشْبِيهاً لَهَا بِكَادَ كما شبَّهَ(٣١٦) كَادَ بِعَسَى . قَالَ الشّاعِرُ :(٣١٧)

---

(٣١٢) لعبدة بن الطبيب ، مخضرم أدرك الاسلام فأسلم (انظر سمط اللالى ١/٦٩ – ٧٠) في سيبويه والشنتمري ١/٧٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٣/٢٦٣ ، ج ٢ ص ٧٩٢ ، والاعجاز والايجاز للثعالبي ١٤٧ ، وزهر الآداب ٤/١٠٤ ، وابن يعيش ٣/٦٥ .

والبيت غير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٥٦ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٩٩ . والنحاة يرون في هذا البيت ان « هلكه » مرفوع على البدلية من قيس فيكون « هلك » منصوبا بكونه خبر كان ، والى هذا ذهب عبد القاهر ، أو مرفوع على الابتداء و « هلك » خبره مرفوع .

(٣١٣) ب ، ج : كأنه .

(٣١٤) ج : لأن قولهم .

(٣١٥ – ٣١٥) ساقط في ج و ب بسبب انتقال النظر .

(٣١٦) ط : كما تشبه .

(٣١٧) سقط قوله « الشاعر » في ب و ج .

/٦٣/ عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتُ فيهِ يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ(٣١٨)

وقَالَ آخَـرُ :(٣١٩)

/٦٤/ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا(٣٢٠)

[أيْ يَذْهَبُ](٣٢١) والاخْتِيَارُ في كَادَ أنْ لا يُسْتَعملَ مَعَهَا أَنْ [لمقاربةِ(٣٢٢) الحالِ] وفي عَسَى أنْ يُذْكَرَ مَعَها أنْ [لتراخِيَها عنِ الحَالِ](٣٢٣) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كادَ مُجَانِسٌ لِعَسَى في افادةِ المُقَارَبةالاّ أنَّ كادَ أُتِيَ بهِ لأفْراطِ تَقْرِيبِ

---

(٣١٨) لهُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ العُذْري (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٤١/٢ - ٦٩٥) في سيبويه والشنتمري ٤٧٨/١ ، والكامل للمبرد ١١١ ، والأمالي للقالي ٧١/١ - ٧٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٨٤/٢ وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٦/١ ، وشواهد المغنى ٢٧٧/١ و ش ٢٣٧ ج ٤٤٣/١ ، والخزانة ٨٠١/٤ ، وشعراء النصرانية ١٠٠ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٦ ، وشرح الشواهد للعاملي ٩٩ ، والدرر اللوامع ١٠٦/١ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٧٠/٣ ، والأضداد لابن بشار الأنباري : ١٩ (الشنقيطي) و ٢٣ (أبو الفضل) ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٠٩ ، والايضاح للفارسي ٨٠ ، والمفصل ٢٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٧ و ١٢١ ومغنى اللبيب ش ٢٤٩ ج ١٥٢/١ ، وشرح الأشموني : ٤٣٧/١ ، وهمع الهوامع : ١٣٠/١ .

وروايته في شرح الشواهد للعاملي « عسى الهمُّ » وأشار الى رواية « عسى الكربُ » وتفاوتت المراجع بين رواية أمسيتُ - بالبناء على الضم - أو أمسيتَ - بالبناء على الفتح ، أو بهما معا ، ورواية الضم يخاطب الشاعر نفسه - كما قيل - وهو مسجون بالمدينة من أجل قتيل قتله . ورواية الفتح قيل يخاطب ابن عمه أبا ثمير .

(٣١٩) سقطت « آخر » في ب و ج ، وفي ط : « وكما قال » .

(٣٢٠) نسب بعضهم هذا البيت لرؤبة وقالوا : انه ليس في ديوانه . وهو فيه رقم ٢١ ص ١٧٢ في القسم الثاني « أبيات مفردات منسوبة لرؤبة وبعضها للعجاج » . وقبله : « رسم عفا من بعد ما قد امّحى » والبيت منسوب لرؤبة في : سيبويه والشنتمري ٤٧٨/١ ، والكامل للمبرد ١١١ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢١٠ ، والاقتضاب ٣٩٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢١٥/٢ ، وشرح درة الغواص ٣٢ ، والخزانة ٩٠/٤ ، والدرر اللوامع ١٠٥/١ .

وغير منسوب في : المقتضب ٧٥/٣ ، والايضاح للفارسي ٨٠ ، والمفصل ٢٧٠ والأنصاف ٥٦٦/٢ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، واللسان (مصح) ٤٣٥/٣ .

(٣٢١) من ب و ج و ط . أبين .

(٣٢٢) من ب و ج و ط . أبين .

(٣٢٣) من ب و ج . أبين . وفي ط : « لتراخيها عن كاد » .

الشّيءِ منَ الحَالِ ، وعَسَى أذهَبُ في الأستِقْبَالِ من كَادَ . ـمَا كَا كذلِكَ خُصَّ عَسَى بأنْ الذي هُوَ عَلَمُ الاسْتِقْبَالِ ، ولَمْ يَدْخُلْ أنْ عَلَى الفِعْلِ الذي يقرّبُهُ كَادَ(٣٢٤) فقيلَ : عَسَى زَيْدٌ أنْ يَخْرجَ ، وكادَ زَيْدٌ يَخْرجُ ، لأجل أنّهُ اذَا قَصَدَ بكَادَ التقريبَ من الحالِ جداً لم يَلْقَ بهِ أنْ الذي هُوَ دليلٌ على الاستقبالِ ، فاذَا قُلْتَ : كَادَ زيدٌ يَخْرُج ، فَقَدْ قَرّبْتَ الخُروجَ أشدَّ تقريبٍ ، أَلَا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ كَادَ زَيْدٌ يخرُجُ بَعْدَ سَنَةٍ ، وتَقولُ : عَسَى اللهُ أنْ يُدخلَني الجَنّةَ ، فتوقعُ عَسَى على ما لَيْسَ بشديدِ القُرْبِ(٣٢٥) من الحَالِ .

الا أنّهم يَحْذِفونَ في الشّعْرِ أنْ من عَسَى تَشْبِيهاً لهُ بِكَادَ لَهُ بِكَادَ كالبيتِ الذي أنشَدَهُ :

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيتُ فيهِ يكونُ .

كأنّهُ قالَ : كَادَ ذلكَ يكونُ ، ويُشَبَّهُ كادَ بِعَسَى فيقالُ : كَادَ زيدٌ أنْ يخرُجَ ولا يكونُ ذلكَ في حَالِ الاختيارِ . والنكتةُ في هَذَا أنَّكَ اذَا جَعَلْتَ أنْ فَاعِلَةً في عَسَى(٣٢٦) كقولِكَ : عَسَى أنْ يخرجَ زَيْدٌ ، لم يَجُزْ حَذْفُهَا كقولِكَ : عَسَى يَخْرُجُ الزّيدانِ كَمَا يجوزُ أنْ تقولَ : عَسَى زَيْدٌ يَخْرجُ ، وذَلِكَ(٣٢٧) أنَّ الفاعِلَ يَجِبُ أنْ يكونَ أسْماً مَحْضاً لَفْظَاً ومَعْنَىً . // وأنْتَ اذَا قُلْتَ : عَسَى يُخْرُجُ الزّيدانِ ، جَعَلْتَ الكلامَ بِمَنْزِلَةِ(٣٢٨) : ضَحِكَ خَرَجَ في ايلاءِ الفِعْلِ الفِعْلَ(٣٢٩) . وذَلِكَ بَعيدٌ مِنَ القِياسِ وغيرُ موجودٍ(٣٣٠) في الاستعمالِ . وجَازَ

---

(٣٢٤) ب : كان . تحريف .

(٣٢٥) ب ، ج : شديد القرب .

(٣٢٦) ب ، ج : فاعلة بعسى .

(٣٢٧) ب ، ج : وذاك .

(٣٢٨) ب ، ج : بمنزلة « قولك » .

(٣٢٩) سقطت « الفعل » في ب .

(٣٣٠) ب : وغير الموجود . تحريف .

أعني : حَذْفَ أنْ - في قولِكَ عَسَى زيدٌ يَخْرُجُ ، لأنَّ يخرجُ هُنَا في موقعِ المفعولِ(٣٣١) . والمفعولُ (٣٣٢لا يبلغُ مبلغَ الفاعلِ في اقتضاءِ الاسميةِ . أَلا تَرَى أنّه قد يقعُ موقعَ المفعولِ٣٣٢) ما ليسَ باسمٍ وهُوَ الجملةُ الواقعةُ في المفعولِ الثّاني من بابِ ظننْتُ وخبرِ كانَ نَحْوَ ظننتُ زيداً أبوهُ مُنْطَلِقٌ(٣٣٣) وكَانَ زيدٌ خَرَجَ غُلامُهُ . فأمّا الفاعلُ فلا يكونُ الا(٣٣٤) اسماً صَرِيحاً ، لأنَّهُ يكونُ مُخْبَراً عَنْهُ . ولا يُتَصوّرُ الاخبارُ الا عنِ الاسمِ ، فلمّا كانَ كذلكَ جَازَ أنْ يُحْذَفَ أنْ اذَا كَانَ أنْ يفعلَ في مَوضعِ نَصْبٍ ، ولم يَجُزْ اذَا كانَ فَاعِلاً وفي مَوْضِعِ رَفْعٍ واذَا قُلْتَ : كَانَ يخرجُ الزّيدانِ ، كَانَ في كَادَ ضميرُ القصّةِ ، كأنّه كَادَ الأمْرُ أو الحديثُ يَخْرُجُ الزّيدانِ وستَرَى ذلكَ بَعْدُ .

---

(٣٣١) ب ، ج : في موضع المفعول .

(٣٣٢ - ٣٣٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٣٣٣) ج : أخوه منطلق .

(٣٣٤) « الا » ساقطة في ب .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« **بابُ نِعْمَ وبِئْسَ** » :

نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلانِ مَاضِيانِ وفاعِلاهُمَا عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أن يكونَ الفاعِلُ مُضْمَراً قَبلَ الذِّكْرِ فيفسِّرُ بنكرة [منصوبةٍ][1] . والاخرُ أن يكونَ مُظْهراً . فالمضمرُ نحوَ نِعْمَ رَجُلاً عَبْدُ اللهِ ، وبِئْسَ غُلاماً زَيدٌ . ففي كلٍّ واحدٍ من نِعْمَ وبِئْسَ فاعِلٌ أُضْمِرَ قبلَ الذِّكْرِ فلزمَ تَفْسيرُهُ بالنَّكرةِ ليكونَ هَذَا التّفسيرُ في تبيّنِهِ المضمرَ بمنزلةِ تقديمِ الذّكر لهُ .[2]

والضربُ الآخرُ من فاعلِ نِعْمَ[3] أنْ يكونَ مُظْهَراً فيهِ الألفُ واللّامُ أو مُضَافاً الى مَافيهِ الألِفُ واللّامُ ، وذَلِكَ نَحْوُ قولِكَ :[4] نِعْمَ الرّجُلُ عَبْدُ اللهِ وبِئْسَتِ المرْأَةُ هِنْدٌ . والمضافُ الى ما فيهِ الألفُ واللّامُ نحوَ[5] نِعْمَ غلامُ الرّجلِ عمروٌ ، وبِئْسَ صَاحِبُ القومِ بَكْرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ أصْلانِ للصّلاحِ والرّدَاءةِ ، ويكونُ فَاعِلُهُمَا اسْماً يستغرقُ الجِنْسَ ، إمّا ظَاهرا وإمَّا مُضْمَراً .[6]

فالمُظْهَرُ نَحْوَ قَوْلِكَ : نِعْمَ الرّجلُ زَيْدٌ ، لا تُريدُ رَجُلاً دونَ رَجُلٍ وانَّمَا تَقْصدُ الرّجلَ على الاطلاقِ ، فالألفُ واللّامُ لافادَةِ الشّيّاعِ على حدِّ الجِنْسِ ، يَدلّكَ عَلَى ذَلِكَ أنّكَ لو قُلْتَ : نِعْمَ الرّجلُ الذي تَعْلَمُ زَيْدٌ ، تُريدُ واحداً بعَيْنِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، ولَو كَانَ اللّامُ فيهِ للعَهْدِ لَوَجَبَ أنْ يجوزَ وقوعُ سائرِ المعارفِ هُنَا كقولِكَ : نِعْمَ زيدٌ ، ونِعْمَ هُوَ ، وذَلِكَ لا يقولُهُ أَحَدٌ . وانْ كانَ الاسْمُ

---

(١) من ب و ج و ط . أولى .

(٢) ب ، ج ، ط : تقدم الذكر له .

(٣) ط : فاعل نعم (وبئس)

(٤) ج ، ط : وذلك قولك .

(٥) ب ، ض : نحو « قولك » .

(٦) ب : وأما ظاهرا . سهو .

مُضَافاً الى ما فِيهِ الألِفُ واللّامُ الكائِنُ بهذِهِ الصفّةِ جَازَ وذَلكَ قولُكَ : نِعْمَ غُلامُ الرّجلِ زَيْدٌ (٧فقد أفاد هذا كل غلام رجل كما أفاد قولِك : نعم الرجل زيد٧) كل رجل . فاذَا(٨) قُلْتَ : نِعْمَ الرّجلانِ زَيْدٌ وعَمْرٌو، كُنْتَ قَدْ قَصَدْتَ كلَّ رَجُلَيْنِ ، ولَمْ تَقُلْ : نِعْمَ الرّجلُ زيْدٌ وعمْرٌو، وانْ كانَ المُرادُ باللّامِ استغراقَ الجنْسِ لأجْلِ أنَّكَ أرَدْتَ أنْ يكونَ في اللفْظِ دليلٌ علَى [أنَّ](٩) المقصودَ اثْنانِ فكأنّكَ قُلْتَ : رَجُلانِ ثُمّ أدْخَلْتَ عليهِ الألِفَ واللّامَ فاسْتَغْرَقَا الجنْسِ بمَجْموعِهِمَا . وكَذَا الجَمْعُ في قَوْلِكَ : نِعْمَ الرّجالُ اخوتُكَ ، وهُوَ(١٠) بمنزلةِ قولِهِ عزَّ وجلَّ – (الرجالُ قوّامونَ على النّساءِ) –(١١) ولا شبهةَ في أنَّ الغرضَ هُنَا الجنْسُ لا رجالٌ بأعيانِهم .

وحُكْمُ بِئْسَ حكمُ نِعْمَ في جميعِ ما ذُكِرَ(١٢) لأنَّه نهايةٌ(١٣) في الذّمِ ، فاذَا قُلْتَ : بِئْسَ الرّجلُ زيدٌ // كُنْتَ جَعَلْتَهُ فوقَ جِنْسِهِ فيما يُوجِبُ النّقيصةَ والذمَّ .

والمُضْمَرُ كقولِكَ : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ ، والأصلُ نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زَيْدٌ . ثُمَّ تَرِكَ ذِكْرُ الأوّلِ ، لأنَّ النكرةَ المَنْصُوبةَ تَدلُّ عليهِ فَرَجُلاً نَصْبٌ على التّمييز مثلُهُ في قَوْلِكَ : عِشرونَ رَجُلاً . والمُميّز لا يكونُ الاّ نكرةً أَلا تَرى أنَّ أحداً لا [يقولُ](١٤) عِشرونَ الدّرهمَ . ولو أدْخلوا الألِفَ واللامَ على هَذَا فَقَالوا : نِعْمَ الرّجلَ ، بالنّصْبِ لَكَانَ نَقْضاً للغَرَضِ ، اذْ لو كَانُوا يُريدونَ الاتيانَ بالألِفِ واللام لرفَعوا فَقَالوا : نِعْمَ الرّجُلُ ، فَكَفَوا أنْفُسَهُمْ مؤونةَ الاضْمارِ ، فانّما أضْمروا الفاعِلَ قَصْداً للاخْتِصارِ اذْ كانَ نِعْمَ رجلاً ، يدلُّ على الجنْسِ الذي فُضِّلَ عليهِ .

(٧–٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(٨) ب ، ج : اذا .

(٩) من ب و ج . أولى .

(١٠) ج : وهو.

(١١) آية ٣٤/النساء ٤ .

(١٢) ب ، ج : ما ذكرنا .

(١٣) ج : لأنه لا نهاية . تحريف .

(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يكون » تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وقَدْ حُكِيَ أنّه جَاءَ[15] فاعِلُهُ مُظْهَراً على غيرِ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ . ولَيْسَ ذلكَ بالشّائعِ ، وأنشدَ في ذلكَ :

/٦٥/ فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لا سِلاحَ لَهُمْ وصَاحِبُ الرّكْبِ عثْمانُ بنُ عَفّان[16]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ هَذَا لا يكادُ يُوجدُ لَهُ النّظيرُ . والجَيّدُ نِعْمَ صاحبُ القَوْمِ . وقَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ : وكَانَ ذلكَ لأجْلِ أنّ قولَهُ : وصَاحِبُ الرّكبِ قد دلَّ عَلَى المقصودِ ، اذِ المُرادُ واحِدٌ . فاذَا أُتِيَ بالألِفِ واللّامِ في الركبِ فَكأنَّه قد أَتَى بهِ في القومِ . ولو نُصِبَ فقيلَ : نِعْمَ صاحبَ قومٍ ، كانَ حَسَناً . كما تقولُ : نِعْمَ غلامَ رجلٍ زيدٌ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، في الاضْمارِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا عَبْدُ اللهِ في قَوْلِكَ : نِعْمَ الرّجلُ عبدُ اللهِ ، فارتفاعُهُ على وَجْهَيْنِ :[17] أحَدُهُمَا : انْ يكونَ أرادَ بهِ الابتداءَ فأخّرهُ وكأنّه[18] قالَ قَبْلَ التّأخيرِ : عَبْدُ اللهِ

---

(١٥) ط : أنه « قد » جاء .

(١٦) نسب ابن يعيش في ١٣١/٧ هذا البيت لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه (المكي) ولكن فيه (ص ١٠٨ - ١٠٩) قصيدة بنفس االقافية وبنفس الروى يرثي بها عثمان بن عفان ومطلعها :

من سرّهُ الموتُ صَرْفاً لا مزاجَ لـه فليأتِ مأسدةً في دارِ عِثْمَانَا

وذكر ابن يعيش انه ينسب أيضا لكثير بن عبد الله النهشلي والى هَذَا نسبه العيني في الشواهد الكبرى ١٧/٤ . قال وهو المعروف بابن العزيزة وهي أمه وهو شاعر اسلامي أدرك معاوية . كما ذكر العيني أنه يُنْسبُ أيضا لاوس بن مغراء (ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٨٧/٢) .

والبيت غير منسوب في شرح الأشموني ١٩٩/٤ .

ومعنى قول أبي علي ان ذلك ليس بالشائع أنّ المرفوع بنعم وبئس لا يكون الا دالا على الجنس . ولا يجوز نصب صاحب قوم هنا على التمييز لأنه معطوف عليه مرفوع وهو قوله « وصاحبُ الركبِ » والمرفوع لا يعطف على المنصوب . وكان الذي جوّز عند عبد القاهر رفع نعمَ النكرة المضافة الى مالا ألف ولا لام فيه هو عطف ما فيه الألف واللام عليها . وحسّن ذلك أن المعطوف والمعطوف عليه بمعنى واحد .

(١٧) ب ، ط : على « أحد » وجهين .

(١٨) ط : كأنه .

نِعْمَ الرّجلُ ، فأخّرَ عبدَ اللهِ والنيّةُ بهِ[19] التّقديمُ كَما تقولُ : مَرَرْتُ بهِ المِسْكينُ ، تريدُ : المسكينُ مَرَرْتُ بهِ . فأمّا الراجعُ[20] الى المبتدأِ فانَّ الرجلَ لمّا كانَ شائعاً ينتظمُ الجنْسَ[21] كانَ عَبْدُ اللهِ داخِلاً تَحْتَهُ فصارَ بمنزلةِ الذّكْرِ الذي يَعودُ اليهِ[22] ، ولذلكَ شَبَّهُهُ سيبويه[23] بقولِهم : زَيدٌ ذهبَ أخوهُ . ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ :

/٦٦/ فأمّا الصُّدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أعجازاً شَديداً ضَريرُهَا[24]

وقَالَ آخرُ :

/٦٧/ فأمّا القِتَالُ لاقتالَ لديكُم ولكنَّ سيراً في عِراضِ المواكِبِ[25]

---

(١٩) ب ، ج ، ط : فيه .

(٢٠) ط : الرواجع . تحريف .

(٢١) ط : يتنظم الجنس (ويجمعه) .

(٢٢) ط : عليه .

(٢٣) في سيبويه ٣٠٠/١ : « واما قولهم : نعم الرجل عبد الله ، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله » ، يريد بذلك أن دلالة فاعل نعم (أي الرجل) على الجنس يقوم مقام الرابط بين المبتدأ والخبر .

(٢٤) نسب هذا البيت في الخزانة : ٥٥١/٤ لرجل من الضِّباب ، وكذلك وردت هذه النسبة في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ١٩ قال : وقيل لتوبة بن الحمير . وليس في ديوانه (طبعة بغداد) .
والبيت غير منسوب في الايضاح ٨٦ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٦ ، والاقتضاب ٣٩٣ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ ، واللسان (ضرر) ١٥٦/٦ .
وجعفر أبو قبيلة وهو جعفر بن كلاب وأخوه معاوية وهو أبو قبيلة سميت بالضِّباب ومنها قائل البيت قاله لخلاف بين قبيلته وبين بني جعفر .
واستشهد أبو علي بالبيت على أنه يشبه قوله : زيد نعم الرجل . فزيد تدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شيء . وفي البيت أيضا احلال للظاهر موقع المضمر فوجه الكلام ان يقول فاما الصدر فليس لجعفر .

(٢٥) نسب هذا البيت في الخزانة ٢١٧/١ للحارث بن خالد المخزومي وهو في ديوانه ق ٢/١ ص ٤٤ وبهذه النسبة ورد في الدرر اللوامع ٨٤/٢ – ٨٥ ، ونسبه القيس في شواهد الايضاح ق ٢٠ للوليد بن نهيك والى الكميت بن زيد بن معروف ، وفي الأغاني : ٣٨/١ انه مما هُجِيَ به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس . وعنه نقل ذلك في الشواهد الكبرى للعيني ٥٧٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٣/٢ ، وشواهد المغنى ش ٧٦ ج ١٧٧/١ – ١٧٨ .
والبيت غير منسوب في المقتضب ٧١/٢ ، والايضاح / ٨٦ ، وسر صناعة الأعراب ٢٦٧/١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٦ ، والمنصف لابن جنى ١١٨/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٩٠/١ (صدره) و ٣٤٨/٢ (بتمامه) ، وابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ ، ومغنى اللبيب ش ٨٠ ج ٥٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، والأشباه والنظائر ١٣١/٤ .

والوجهُ الآخرُ أنْ يكونَ عَبْدُ اللهِ في قولِكَ : نِعْمَ الرجلُ عبدُ اللهِ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كأنّه لما قِيلَ : نِعْمَ الرّجلُ ، قيلَ : مَنْ هَذَا الذي أثْنِيَ عليهِ ؟ فقيلَ[٢٦] عَبْدُ اللهِ . أي هُوَ عبدُ اللهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : نِعْمَ الرّجلُ عَبْدُ اللهِ ، كان على هَذينِ الوجهَيْنِ فانْ جَعَلْتَ عَبْدَ اللهَ مُقدّماً في النيّةِ حتّى كأنّه قِيلَ : عَبْدُ اللهِ نِعْمَ الرّجلُ ، كانَ مبتدأً وكانَ قولُكَ : نِعْمَ الرجلُ ، جملةً من الفِعْلِ والفَاعلِ في مَوْضِعِ خَبرِهِ ، والذي يشكلُ منهُ أنَّ الجُمَلَ اذا وَقَعْتَ اخباراً كانَ فيها ما يعودُ الى المُبْتَدَأِ كقولِكَ : زَيْدٌ خَرَجَ غُلامهُ : وزَيْدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، ولَيْسَ في قَوْلِكَ : نِعْمَ الرّجلُ ذِكْرٌ يعودُ الى عَبْدِ اللهِ من جهةِ // الظّاهرِ ، فَوجهُهُ ما ذَكَرَهُ من أنَّ[٢٧] الألفَ اللامَ في الرجلِ لَمّا كانَ للجِنْسِ واسْتِغراقِهِ اشتملَ على عبدِ اللهِ وغيرِهِ . واذَا كانَ كذلكَ كَانَ[٢٨] عبدُ اللهِ داخِلاً تحت الرجلِ في قولكَ : عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ ، فَجَرَى دخُولُهُ تَحْتَهُ في المَعْنَى مَجْرَى الذِّكْرِ اللفْظِي كَما قالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٢٩] : أنّهُ كقولِكَ : زَيْدٌ ذَهَبَ أخُوهُ فكمَا استقلَّ الكلامُ بالهاءِ في أخوهُ اذا كانَ راجعاً الى المبتدأِ الذي هو زيدٌ ، كذلكَ يستقلُّ قولُكَ : عبدُ اللهِ نعمَ الرّجلُ ، لأجلِ أنَّ الرّجلَ[٣٠] قد انتظمَ عبدَ اللهِ وغيرَهُ ، واذَا انْتَظَمَهُ لَمْ تَكُنْ الجُمْلَةُ التي هِيَ نِعْمَ الرّجلُ ، بأجنبية منهُ . كَما يكون ذلكَ اذا قُلْتَ عبدُ اللهِ قَامَ الرّجلُ الذي تعلم ، وعبدُ اللهِ خرجَ عمروٌ .

وأمّا ما أنشدَهُ ، فوجهُ مشابهتِهِ لهذَا[٣١] أنّ القِتالَ الأوّلَ في قَوْلِهِ : أمّا القتالُ ، مُبْتَدَأٌ ، والمُبْتَدَأُ اذا وَقَعَ بَعْدَ أمّا كانَ في خَبَرِهِ ذِكْرٌ كَمَا هُوَ شَرْطُ المُبْتَدَأِ في كلِّ موضع

---

(٢٦) ج : فقال .

(٢٧) سقطت « أن » في ج .

(٢٨) سقطت « كان » في ج .

(٢٩) أنظر ص ٣٧٤ هامش ٢٣ .

(٣٠) ب : لأن الرجل ، وسقطت « لأجل » في ج .

(٣١) ب ، ج : بهذا

كقولكَ : أمّا زيدٌ فأبوهُ خارجٌ ، فالهاءُ في أبوهُ عائدٌ الى زيدٍ ولَيْسَ في قولهِ : لاقتالَ لديكُمْ ، شيءٌ يعودُ الى القتالِ[٣٢] الذي بَعْدَ أمّا . وانّما هو كقَولكَ . فأمّا القتالُ فلا قتالَ لديكُمْ . لأن لا يَنْفي الجِنْسَ فاذَا قُلْتَ : لا رجلَ في الدار ، فقدْ نَفَيْتَ كلَّ رجلٍ واذا[٣٣] كانَ كذلكَ كانَ قولُهُ : لا قتالَ لديكُمْ مُشْتَمِلاً على القتالِ المتقدّمِ ذِكْرُهُ . فيجري قَولُكَ : أمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ فَلا[٣٤] قتالَ لديكُمْ ، مَجْرَى أن تقولَ : أمّا القتالُ الـ ـذكرتُ فهو مَنْفيٌّ عَنْكُمْ ، لأنّكَ اذا نَفَيْتَ عنهم كُلَّ قتالٍ كنتَ قد نَفَيْتَ ذلكَ المذكورَ أيضاً ، فَجَرى هذا الذّكْرُ المَعْنَويّ مَجْرَى اللفظيّ الذي[٣٥] هو قَوْلُكَ : فأمّا القتالُ الذي ذَكَرْتُ ، فانّه مَنْفيٌّ .

وكَذَا قولُهُ : فأمّا الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ، لأنَّ قولَهُ : لا صدورَ نفيٌ عامٌ . واذَا كانَ كذلكَ اشتملَ على جميعِ الصّدورِ فيدخلُ تحتَهُ الصّدورُ التي بَعْدَ أمّا . واذَا دخلَتْ تحتَهُ كانَ بمنزلةِ الذّكْرِ اللفظيّ ، كقولكَ : فأمّا الصّدورُ الذين ذَكَرْتُهُم فليسوا بشيءٍ . فكَما أنَّ الواوَ في لَيْسُوا تدلُّ على أنّكَ نَفَيْتَهُمْ ، وتعلّقُ الجملَة بالصّدورِ ، كذلكَ قولُكَ : لا صدورَ يدلُ[٣٦] عَلَى ذلكَ لاشتمالِهِ على كُلِّ صدورٍ . والفاءُ محذوفةٌ هَاهُنَا كَمَا كانَتْ في البَيْتِ الأوّلِ[٣٧] فقدْ تبيّنَ لكَ أن الذّكْرَ المعنويّ يَجْرِي مَجْرَى الذّكْرِ اللفْظيّ ، وان الرّجلَ في قولِكَ : عَبْدُ اللهِ نِعْمَ الرّجلُ ، اذا اشْتَمَلَ على عَبْدِ اللهِ لاستغراقِهِ الجنسَ جَرَى ذلكَ مَجْرَى الذّكْرِ اللفْظيّ ، كالهاءِ في أخوهُ اذَا قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ ذَهَبَ أخوهُ .

ويوضّحُهُ عندي قَوْلُهُ عزّ وجلَّ – (انّهُ مَنْ يَتّقِ ويَصْبِرْ فانَّ اللهَ لا يضيّع أجْرَ المُحْسِنينَ) –[٣٨] ، وذلِكَ أنَّ مِثْلَ ذَا يَقْتَضِي الذّكْرَ منَ الجوابِ ، أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ :

---

(٣٢) ب : القتل . تحريف .

(٣٣) ب : فاذا .

(٣٤) « فلا » ساقطة في ب و ج .

(٣٥) « الذي » ساقطة في ب و ج .

(٣٦) ج : يدلك .

(٣٧) ب ، ج : في الأول .

(٣٨) آية ٩٠ / يوسف ١٢ .

مَنْ يَأْتِنِي فأنَا أُكْرِمُهُ ، ومَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ . فالظّاهِرُ أنّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فأنّ اللهَ لا يُضيّعُ أجْرَهُ ، غَيْرَ أنَّ قَوْلَهُ . المُحسِنِينَ ، لَمّا كَانَ الألِفُ واللامُ فيهِ للجنْسِ دَخَلَ تَحْتَهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ ، وغَيْرُهُ . وكَانَ ذلكَ بمنزلةِ عودِ الذّكْرِ لَفْظاً نحوَ أنْ تقولَ : فانّ اللهَ لا يُضيّعُ أجْرَهُ ، ونَحْوُ ذا كثيرٌ في التّنزيلِ فاعْرِفْهُ .

وأمّا الوَجْهُ الثّاني فواضِحٌ . ونَظِيرُهُ أنْ يقولَ القَائِلُ : مَنْ هَذَا ؟ فتقولُ : زَيْدٌ ، تُريدُ هُوَ زَيْدٌ . وكَذَلِكَ نِعْمَ(٣٩) الرّجُلُ عَبْدُ اللهِ كأنّه قِيلَ : مَنْ هَذَا // الذي مَدَحْتَهُ ، فقلتَ : هُوَ عَبْدُ اللهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« واعْلَمْ أنَّ المَخْصوصَ بالمَدْحِ أو الذّمِ لا يكونُ الاّ من جِنْسِ المَذْكُورِ بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ ، كَعَبْدِ اللهِ وزَيْدٍ ونَحْوِهِمَا منَ الرجّالِ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ المُضَافُ الى القَوْمِ في قَوْلِهِ عزَّ وجلَّ – (سَاءَ مَثَلاً القومُ الذينَ كَذّبُوا بآياتِنا) –(٤٠) مَحْذُوفاً ، وتَقْديرُهُ : سَاءَ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ الذينَ كَذّبُوا ولا يكونُ الكلامُ عَلَى ظَاهِرِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ انَّ المَخْصُوصَ بالمَدْحِ يَنْبَغِي أنْ يكونَ مُجَانِساً لفاعلِ نِعْمَ ، فَلا تَقُولُ : نِعْمَ الرّجلُ فَرَسُ زَيْدٍ ، (٤١ لأنَّ الفَرَسَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الرّجالِ٤١) ، والغَرَضُ أنْ يُفَضَّلَ(٤٢) الشّيءُ على جِنْسِهِ لا عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، ويُؤدّى ذلكَ الى قولِكَ : فَرَسُ زَيْدٍ واحِدٌ مَحْمودٌ منَ الرّجالِ . وهَذَا ظَاهِرُ الإحَالَةِ . وكذَلِكَ المَخْصُوصُ بالذّمّ . واذَا كانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ حَمْلُ قَوْلِهِ تعَالَى – (سَاءَ مَثَلاً القومُ الذينَ كَذّبوا بآياتِنَا) – على ظَاهِرِهِ . لأنَّ ساءَ هاهنا بمنزلةِ بِئْسَ في أنّهُ يُذَمُّ بِهِ ، وفاعلُهُ من جِنْسِ المَنْصُوبِ الذي هُوَ مَثَلاً .

---

(٣٩) ب : كذلك ونِعْمَ ، سهو .

(٤٠) آية ١٧٧/الأعراف ٧ . وقوله تعالى « بآياتنا » غير مثبت في ط .

(٤١ – ٤١) بدله في ب وج : « لأن الرجل ليس من جنس الفرس » وما في الأصل أولى ، لأنّ الحديث عن المخصوص بالمدح لا عن الفاعل .

(٤٢) ج : ان يتفضل .

فكأنّهُ قالَ : ساءَ المَثَلُ ، كَمَا أنّكَ اذَا قُلْتَ : بِئْسَ رَجُلاً ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : بِئْسَ الرّجُلُ ، فَلَو أجْرَيْتَ على الظّاهِرِ جَعَلْتَ المَخْصُوصَ(٤٣) بالذم من غيرِ جِنْسِ فاعلِ ساءَ . ألا تَرَى أنّ القومَ لا مُجَانسةَ بَيْنَهُمْ وبينَ المَثَلِ ، فَيَجبُ تقديرُ مضافٍ مَحْذُوفٍ كأنّه ساءَ المَثَلُ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ الذينَ ، ثُمَّ أضْمَرَ فاعلَ ساءَ لدليلِ النّكرةِ عَلَيْهِ(٤٤) . (٤٥ فَهُوَ كَقَوْلِهِ : بِئْسَ غُلاماً٤٥) غُلامُ زَيْدٍ . فَقَوْلُكَ : مَثَلُ القَوْمِ ، هُوَ المَخْصُوصُ بالذّمّ كَمَا كانَ غُلامُ زيدٍ كذلكَ . فَهُوَ كَقَوْلِهِ : – (وأسألِ القريةَ) –(٤٦) في حَذْفِ المُضَافِ وكَقَوْلِ الشّاعِرِ :

/٦٨/ وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ خَلالَتُــهُ كَــأَبِي مَرْحَبِ(٤٧)

أراد كخلاله أبي مَرْحَبِ . وحَذْفُ المُضَافِ أكثرُ من أنْ يُحْصَى .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فأمّا قولُهُ عزَّ وجلَّ – (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الّذِينَ كَذّبُوا بآيَاتِ اللهِ) – فَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ قَوْلِهِ – (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذِينَ كَذّبُوا بآيَاتِنَا) –(٤٩) في حَذْفِ المُضَافِ منهُ فيكونُ

---

(٤٣) ب ، ج : لجعلت المخصوص .

(٤٤) ب : لدليل المنكر به ، لدليل المنكر لسببه .

(٤٥ – ٤٥) بدله في ب و ج : « فهو كقولك : نِعْمَ غُلاماً » .

(٤٦) آية ٨٢/يوسف ١٢ .

(٤٧) للنابغة الجعدي في ديوانه ك ٢/٤٤ ص ٢٦ ، وسيبويه والشنتمري ١/١١٠ ونوادر أبي زيد ١٨٨ – ١٨٩ ، والكنز اللغوي (الابل عن الأصمعي) ٨٤ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ٧٩ ، ودلائل الاعجاز ١٩٩ ، وسمط اللالىء ١/٤٦٥ ، ومواد (رحب) من اللسان ١/٤٠٠ والتاج ١/٢٩٦ . ومن اللسان فقط (شرب) ١/٤٧٤ و (بدر) ٥/١١٦ ، و (خلل) ١٣/٢٣٠ .
والبيت غير منسوب في : اصلاح المنطق ١١٢ ، والمقتضب ٣/٢٣١ ، – ومجالس ثعلب ١/٧٧ ، وأمالي القالي ١/١٩٢ ، وأمالي السيد المرتضى ١/١٤٤ ، والأنصاف ١/٦٢ ، والأشباه والنظائر ٤/٢٢١ . وروايته في اصلاح المنطق « وكيف وصالك » ، وفي مجالس ثعلب « وكيفَ يُصَاحَبُ » ، وفي أمالي القالي وسمط اللالي « وكيفَ تُصَادِقُ » ، وفي الأشباه والنظائر « وكيف أواصل » وحركت خِلالته بالوجهين الفتح والكسر في المصادر على اختلاف بنيها وهي في اللسان مثلثة . وأبو مرحب كنية الظل أو كنية عرقوب .

(٤٨) آية ٥/ الجمعة ٦٢ وتمامها (مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا التّوراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذِينَ كَذّبُوا بآياتِ اللهِ ، واللهُ لا يَهْدِي القومَ الظّالِمِينَ) .

(٤٩) آية ١٧٧/ الأعراف ٧ . وقوله تعالى (بآياتنا) غير مثبت في ط

مَوْضعُ الذينَ رَفْعاً . وقدْ يكونُ مَوْضعُ الذينَ جرّاً . والمَقْصُودُ بالذّمِ مَحْذُوفاً كما كَانَ مَحْذُوفاً(٥٠) من قولِهِ عزّ وجلّ – (نِعْمَ العَبْدُ انَّهُ أوّابُ) –(٥١) ولَمْ يَذْكُرْ أيُّوبَ لتقدّمِ ذِكْرِهِ .(٥٢) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ هذهِ الآيةَ على وَجْهَيْنِ ، فانْ حُمِلْتُ على حَذْفِ المُضَافِ كَانَتْ مثلَ الأُولَى . فكأنّه – واللهُ اعلمُ – بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ مَثَلُ الذينَ كَذّبُوا بآياتِ اللهِ فَمَثَلُ القَوْمِ فَاعِلُ بِئْسَ ، وهُوَ مُضَافٌ الى ما فيهِ الألِفُ واللّامُ للجنْسِ ، فهوَ كقَوْلِكَ : نِعْمَ غُلامُ الرّجلِ غُلامُ زَيْدٍ . وقَولُكَ : مَثَلُ الذينَ ، هُوَ المَخْصُوصُ بالذّمِّ . ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ الذي هُوَ مَثَلُ ، وأقيمَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ . فالذينَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ لأنَّ المُضَافَ اليهِ يَكْتَسِي اعرابَ المُضَافِ . ألا تَرَى أنَّ القَوْمَ في قَوْلِهِ : عَزَّ وجَلَّ – (سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ) – مَرْفوعٌ لِقِيامِهِ مَقَامَ المَخْصُوصِ بالذّمِّ الذي هُوَ مَثَلُ في قولك – سَاءَ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ وكَذَا القَريةُ في قَولِهِ تَعَالَى – (واسْألِ القَرْيَةَ) – مَنْصُوبَةٌ لِقِيامِهَا مَقَامَ أهْل في قَوْلِكَ : وأسْألْ أهلَ القَرْيَةِ . فانْ تَرَكْتَ هَذَا التّقديرَ كانَ قولُهُ – (الذينَ كَذّبُوا بآياتِ اللهِ) – في مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَيَجبُ أنْ يكونَ بَدَلاً ممّا قَبْلَهُ ، حَتّى كأنّهُ قِيلَ : بِئْسَ مَثَلُ الذينَ كَذّبُوا ، ولَمْ يَذْكرِ القَوْمَ // كَمَا أنّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ ثُلْثَيْهِمْ ، كَانَ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِثُلْثَيْهِمْ ، والمُبْدَلُ مِنْهُ في حُكْمِ السّاقِطِ أبَداً . وقَوْلُكَ : بِئْسَ مَثَلُ الذينَ كَذّبُوا لَيْسَ لَهُ مَخْصُوصٌ بالذمِّ ، فيكونُ التّقديرُ : بِئْسَ مَثَلُ الذينَ كَذّبُوا هَذَا الآنَ قَبْلَهُ – (كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أسْفَاراً) – فَهَذِهِ(٥٣) اشارَةٌ الى المَثَلِ المَذْكُورِ . واضْمَارُ هَذَا النّحْوِ كَثِيرٌ في التّنزيلِ . من ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى – (نِعْمَ العَبْدُ (٥٤ أنّهُ أوّابٌ) – التّقديرُ : نِعْمَ العَبْدُ ٢٥٤) أيّوبُ ، فأيوبُ هُوَ المَخْصُوصُ بالمَدْحِ ، كَمَا أنَّ المُقَدَّرَ في هذِهِ

---

(٥٠) ط : كما كان « المقصود بالمدح » محذوفا .

(٥١) آية ٤٤ / ص ٣٨ . وأنظر أيضا الآية ٣٠ من نفس السورة .

(٥٢) تقدّم ذِكْرُهُ في الآيةِ ٤١ ونصها (واذْكُرْ عَبْدَنَا أيُّوبَ اذْ نَادَى رَبَّهُ انِّيَ مَسَّنِي الشَّيطانُ بِنُصْبٍ وعَذَابٍ) .

(٥٣) ج : فهذا .

(٥٤ – ٥٤) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

الآيةِ هو المَخْصُوصُ بالذّمِّ. ومِثْلُهُ (والأرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ) ـ(٥٥) التّقديرُ: فَنِعْمَ المَاهِدُونَ نَحْنُ، وحُذِفَ لدليلِ الحَالِ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي:

«وتَقولُ: نِعْمَ الرّجلُ رَجُلاً زَيْدٌ، فانْ لَمْ تَذْكُرْ رَجُلاً جَازَ وإنْ ذَكَرْتَهُ فَتَأكِيدٌ.

قَالَ جَرِيرٌ:

/٦٩/ تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزّادُ زَادُ أبِيكَ زَادَا(٥٦)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، فانّما تَأتِي بِهَذِهِ النَّكِرَةِ المَنْصُوبَةِ لتدلَّ على ذلكَ المُضْمَرِ وتُبَيّنَ جِنْسَهُ، فاذَا اظْهَرْتَ المُضْمَرَ فَقُلْتَ: نِعْمَ الرّجُلُ، لَمْ تَحْتَجْ الى هَذِهِ، كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ في قَوْلِكَ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ: ضَرَبْتُ زَيْداً، فأظْهَرْتَ المُضْمَرَ النّاصِبَ(٥٧) لزيدٍ اسْتَغْنَيْتَ عن هَذَا المُظْهَرِ المُفَسِّرِ، فانْ ذَكَرْتَ النّكرَةَ فَقُلْتَ: نِعْمَ الرّجلُ رَجُلاً، كَانَ كالتّكريرِ الذي لا يَفْتَقِرُ اليهِ. كَقَولِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ، ولا يكادُ يُوجَدُ ذَلِكَ، فَتَقديرُ البَيْتِ الذي أنْشَدَهُ: فَنِعْمَ الزّادُ زَادَا(٥٨) زَادُ أبيكَ. فالزّادُ الأوّلُ الذي فيه الألِفُ(٥٩) واللّامُ فاعِلُ نِعْمَ، والنّكرةُ المَنْصُوبَةُ هيَ التي تَجِيءُ للتّفسيرِ في قَولِكَ نِعْمَ زَاداً، ونِعْمَ رَجُلاً، وزَادُ أبيكَ هُوَ المَخْصُوصُ بالمَدْحِ كَزيدٍ في قَوْلِكَ: نِعْمَ الرّجُلُ زَيْدٌ.

---

(٥٥) آية ٤٨/الذاريات ٥١.

(٥٦) لجرير في ديوانه ص ١٣٥ (من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز) والموازنة للآمدي ١٢٤ والايضاح ٨٨ وشرح شواهده للقيسي ق ٢١، - والخصائص ٨٣/١ و ٣٩٦، والمفصل ٢٧٣، وشرحه لابن يعيش ١٣٢/٧، واللسان (زود) ١٨١/٤، والشواهد الكبرى للعيني ٣٠/٤، وشواهد المغنى ٥٧/١، وش ٧٠٣ ج ٨٦٢/٢، والخزانة ١٠٨/٤، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦١، والدرر اللوامع ١١٢/٢.
وغير منسوب في المقتضب ١٥٠/٢، ومغنى اللبيب ش ٧٢١ ج ٤٦٣/٢، وشرح الأشموني ١٧٥/٣. و ٢٢١/٤ (العجز).

(٥٧) ب، ج: الناصبة. تحريف.

(٥٨) سقطت «زادا» في ج.

(٥٩) ج: الأول. تحريف.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بابُ التّعَجُبِ

التعجبُ يكونُ بِلَفْظَيْنِ : أحَدُهُمَا [قولُكَ][٦٠] ما أفْعَلَ[٦١] نَحْوَ ما أحْسَنَ زَيْداً ، وما أعْلَمَ عَمْراً .

والآخرُ : ما كانَ على أفْعِلْ بِهِ نَحْوَ [قولِكَ][٦٢] أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأحْسِنْ بِعَمْرٍو .

فأمّا قَوْلُهم : ما أحْسَنَ زَيْداً . فانّ مَا في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ ، ولا صِلَةَ لَهَا في هَذَا المَوْضِعِ كَمَا لَمْ[٦٣] تُوصَلُ في قَوْلِهِ تَعَالَى – (أنْ تُبْدُوا الصّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) –[٦٤] فكَما أنَّ مَا في هذِهِ الآيةِ لاصلةَ لَهَا وهِيَ وحدَهَا اسمٌ ، كَذَلِكَ في التعَجُبِ لا صلةَ لَهَا . وقولُكَ : أعْلَمَ فعلٌ ماضٍ ، وفيهِ ضَميرٌ يَعُودُ الى المُبْتَدَأِ الذي هُوَ مَا ، وذَلِكَ الضّميرُ رَفْعٌ بأنّه فاعِلٌ وزَيْداً ومَا أشْبَهَهُ نَصْبٌ بأنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ . وتَقْديرُهُ شَيءٌ أحْسَنَ زَيْداً . وهَذِهِ الهمزةُ [التي في أحْسَنَ][٦٥] هيَ التي تَدْخُلُ فتنقل الفِعْلَ من غَيْرِ التّعدّي الى التّعدّي الى المفعولِ بِهِ ، وقد تقدّمَ ذكرُهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ التَّعَجُّبَ من مواضعِ الابهامِ والبُعْدِ من الوضوحِ والبيانِ أَلا تَرَى أنَّ حقيقةَ قولِكَ : اعْجَبَنِي الشّيءُ ، أنَّكَ أنْكَرْتَهُ فَلَمْ تَعْرِفْ سَبَبهُ ولم تَأْنَس بِنَظَائِرِهِ ، ولا يُتَعجَّبُ الا من الشّيءِ الذي يَتَعدّى حدّ أشْكَالِهِ ، ويَبْلغُ مَرْتَبَةً فَوقَ مَرَاتِبِهَا واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ يكونَ ما في قَولِكَ : ما أحْسَنَ زَيْداً ، اسْماً مُجَرّداً من الصّلةِ والصّفَةِ .

---

(٦٠) من ب و ج و ط . أولى .

(٦١) سقطت « ما أفعل » في ط .

(٦٢) من ب و ج و ط أولى .

(٦٣) « لم » ساقطة في ج .

(٦٤) آية ٢٧١/البقرة ٢ وتمامها (انْ تُبْدُوا الصّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ، وانْ تُخْفُوهَا وتُؤتُوهَا الفقراء فهُوَ خيرٌ لكم ويكفّرُ عنكم سيّئاتِكم والله بما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) .

(٦٥) من ب و ج و ط . أبين .

وقَالَ الخليلُ(٦٦) في تَمْثِيلِهِ : انّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيءٌ أحْسَنَ زَيْداً . فَشيءٌ مُبْتَدأٌ ، وأحْسَنَ مَنقولٌ // بالهمزةِ من حَسُنَ ، كَمَا تَقولَ : ذَهَبَ وأذْهَبْتُهُ ، وكأنَّهُ(٦٧) حَسُنَ وأحْسَنْتُهُ ، بِمَنْزِلَةِ حَسَّنْتُهُ فكأنّك لمّا شَاهَدْتَ في زَيْدٍ حُسْناً مُتَنَاهِياً قُلْتَ : بشيءٍ حَسّنَهُ ، قَاصِداً الأخبارَ بأنّكَ مُشَاهِدٌ الجَمَالَ [الكاملَ](٦٨) الاّ أنّكَ لا تَعْرِفُ سَبَبَهُ ، وانّما تَعْرِفُ أنَّ شَيْئاً أحْدَثَهُ أو أوْجَبَهُ .

ومِثْلُ هَذَا(٦٩) أنَّ الانْسَانَ اذَا قَصَدَ تَعْظِيمَ(٧٠) خَطْبٍ يَتَلَقَّاهُ قَالَ : انّ رَجُلاً فَعَلَ ذَلِكَ ، وانّ أمراً أوْجَبَ هَذَا ، يُريدُ أنّهُ مِنَ العِظَمِ بحيثُ لا يُعْلَمُ منهُ الا هَذَا القَدْرِ اليسيرِ ، وشَبّهَهُ بقولِهِ تَعَالَى : (فَنِعِمَّاهِيَ) لأجْلِ أنَّ مَا فيهِ اسمٌ عارٍ من الصِّلَةِ والصِّفَةِ ، لأنَّ التّقديرَ : أنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمَ شَيْئاً هِيَ ، كَمَا تَقُولُ : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، تُريدُ : نِعْمَ(٧١) الرّجُلُ رَجُلاً ، فكَذَلِكَ(٧٢) التّقديرُ : نِعْمَ الشّيءُ شَيْئاً ، ثُمَّ [قَامَ مَا مَقَامَ](٧٣) شَيءٍ . وفي الكَلامِ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ . التّقديرُ : نِعْمَ شَيئاً ابْدَاؤُنا ، لأنَّ المَدْحَ انّما جَاءَ بَعْدَ قَولِهِ – (انْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ) . ويُقَوّيهِ انّه قَالَ بَعْدَ – (وانْ تُخْفُوهَا

---

(٦٦) الخليل (١٠٠ – ١٧٠) : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، الامام في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وهو أيضا أول من استنبط علم العروض وعلله . ومكنه من ذلك معرفته بأصول النغم والايقاع . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه سيبويه وغيره من أئمة النحو .

ومن تصانيفه كتاب العين ، والعروض ، والشواهد ، انظر مراتب النحويين ٢٧ – ٤١ ، وأخبار النحويين ٣٠ – ٣١ ، والفهرست لابن النديم ٦٣ – ٦٥ ، وطبقات الزبيدي ٤٣ – ٤٧ ، ونزهة الألباء ٥٤ ، ومعجم الأدباء ٧٢/١١ ، وانباه الرواة ٣٤١/١ – ٣٤٧ ، وابن خلكان وبغية الوعاة ٢٤٣ ، والخليل بن احمد ، د . مهدي المخزومي .

وقد قال سيبويه في ٣٧/١ : .. وذلك قولك ما أحسنَ عبدَ الله ، زعم الخليل انه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل . ولم يتكلم به .

(٦٧) ب ، ج . فكأنه .

(٦٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « العامل » تحريف .

(٦٩) ب ، ج : مثل هذا .

(٧٠) « تعظيم » ساقطة في ب و ج .

(٧١) « نعم » ساقطة في ج .

(٧٢) ب ، ج : وكذلك .

(٧٣) من ب . الصواب . وفي الأصل : ثم « قام مقام » ، و ج : قام ما قام » . وكلاهما تحريف .

وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) . فَكَما أنَّ الضَّميرَ الذي هُوَ قولُهُ : فَهُوَ ، عَائِدٌ الى الإخْفَاءِ ، والوَصْفُ بأنه خَيْرٌ(٧٤) واقعٌ عليهِ ، كَذَلِكَ المَدْحُ بِنِعْمَ يَجِبُ أنْ يُخَصَّ بِهِ الابْدَاءُ . واذَا حَذَفْتَ المُضافَ من قولِكَ : فَنِعْمَ شَيْئاً ابْداؤها ، وجَبَ [رَفْعُ](٧٥) ضَمير الصَّدَقاتِ ، لقيامِهِ مَقَامَ المَرْفُوعِ ، وضَميرُ المَرْفُوعِ هُوَ هِيَ .

فانتقالُ الضّميرِ من صِيغَةٍ الى صِيغَةٍ بِمَنْزِلَةِ انْتِقَالِ القَرْيَةِ في قَولِكَ : واسْألِ القَرْيَةَ لما حذَفَ المُضَافَ فقيلَ : واسألِ القريةَ ، من حَرَكَةٍ الى حَرَكَةٍ ، وذَاكَ أنَّ المُضْمَرَاتِ يَدُلُّ اخْتِلافُ صِيَغِهَا على الاعْرابِ ، كَمَا يَدُلُّ اختلافُ الحَرَكَاتِ والحُروفِ في الأسماءِ الظّاهِرَةِ عليهِ ، ولا يَمْتَنِعُ حَمْلُ الكَلامِ على الظّاهِرِ كأنَّهُ قيلَ فَنِعْمَ شَيْئاً الصَّدَقَاتُ في هذهِ الحالِ . فَما في قولِكَ : ما أحْسَنَ زَيْداً ، مبتدأٌ . وأحْسَنَ فيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ ، وذلكَ الضّميرُ هو الفَاعِلُ ، وزَيْداً مَنْصُوبٌ بأنَّهُ مَفْعُولٌ فَهُوَ في حُكْمِ الاعرابِ ، كَقولِكَ : زَيْدٌ اذْهَبَ عَمْراً .

ولا يَجُوزُ أنْ تَجْعَلَ مَا مَوْصُولاً وأحْسَنَ صِلَةَ لَهُ ، حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : الذي أحْسَنَ زَيْداً ، لأمْرَيْنِ :

أحَدُهُمَا ما ذَكَرْنَا من أنَّ التَعجُبَ من مواضعِ الابهامِ ، فالنّكرةُ بِهِ أليَقُ وذاكَ يكونُ اذَا جَعَلْتَ ما بمنزلةِ شيءٍ . واذَا جعَلْتَهُ بمنزلةِ الذي كانَ معرفةً .

والثّاني انَّ ما اذا كانَ بِمَعْنَى الذي وكانَ أحْسَنَ صلةً لهُ احتاجَ الى خبرٍ ، لأنَّ قولَكَ : الذي أحسنَ ، يَجْرِي مَجْرَى أنْ تقولَ : زَيْدٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ الموصولاتِ ، ولا مَعْنَى للاضْمارِ من غيرِ فائدةٍ . وهَذَا المَذْهَبُ أعْنِي تنزيلَ ما منزلةَ الذي وَجَعْلَ أحْسَنَ صلةً له شَيءٌ ذَهَبَ اليهِ أبو الحَسَنِ .(٧٦) وقَدْ أنْكَرَهُ أصْحَابُنَا . ويَزيدُهُ

---

(٧٤) ب ، ج : خير . تصحيف .

(٧٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقع » تحريف .

(٧٦) قال المبرد : ١٧٧/٤ : « وقد قال قوم : ان (احسن) صلة لـ (ما) والخبر محذوف . وليس كما قالوا ، وذلك ان الأخبار انّما تحذف اذا كان في الكلام ما يدل عليها » . وذكر الرضى في شرح الكافية ٢٨٨/٢ ان الأخفش قال : ما موصولة والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف . أي الذي حسن زيدا موجود .

وضُوحاً أنَّكَ اذا جَعَلْتَ مَا مَوْصُولةً وَجَبَ أنْ يكونَ التّقديرُ : الذي أحْسَنَ زيداً شيءٌ أي شيءٌ لا يقدرُ له على صفةٍ ، فَتُضْمِرُ(٧٧) الذي هُوَ المقصودُ منَ الحالِ لما ذَكَرْنَا من أنَّ الغَرَضَ في التَّعجُّبِ الاخبارُ عن جَهْلِ الشّيءِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« والضَّرْبُ الآخرُ من [لَفْظِي](٧٨) التَّعجُّبِ نحوَ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأعْلِمْ بِهِ وأَطْيِبْ بِهِ . فاللفظُ في هَذَا لَفْظُ الأمْرِ ، والمَعْنَى مَعْنَى الاخبارِ(٧٩) المَعْنَى صَارَ زَيْدٌ ذَا عِلْمٍ ، وذَا كَرَمٍ // والجَارُّ معَ المَجْرورِ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنَّهُ فَاعِلٌ . كَمَا أنَّهُمَا كَذَلِكَ(٨٠) في قولِهِم . كَفَى بِاللهِ . ومَا جَاءَنِي من رَجُلٍ .(٨١)

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَكَ : أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، الأصْلُ فيهِ : أكْرُمَ زَيْدٌ أي صَارَ ذَا كَرَمٍ . ثُمَ أنَّهُ نُقِلَ الى صِيغَةِ الأمْرِ ، وأدْخِلَ البَاءُ مزيدةً ليَخْتَصَّ بالتَّعَجُّبِ فَقَولِكَ : بِزَيدٍ ، في مَوْضعِ رَفْعٍ ، لأنَّ البَاءَ زَائِدَةٌ ، وشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِم : كَفَى بِاللهِ ، أيْ أنَّ الأصْلَ كَفَى اللهُ ، والبَاءُ زَائِدَةٌ . . واذَا قُلْتَ : كَفَاكَ بِهِم رِجَالاً ، كَانَ قَوْلُكَ : بِهِم ، في موضع رَفْعٍ بأنَّهُ فَاعِلٌ ، الاّ أنَّ الباء المَزِيدةَ لمّا عَملتِ الجرّ في اللفْظِ كانَ الضّميرُ هُنَا بِمَنْزِلَتِهِ اذَا كانَ مُجَرّداً على الحقيقةِ كَقَولِكَ : مَرَرْتُ بِهِم ، كَمَا أنَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : كَفَى بِزَيدٍ رَجُلاً ، في اللفْظِ بِمَنْزِلَتِهِ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فانْ حَذَفْتَ الباءَ قُلْتَ : كَفُوا رِجَالاً ، لأنَّ الضّميرَ اذَا كانَ مرفوعاً لَفْظاً ومَعْنَىً لم يَكُنْ الاّ واواً ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : الزّيدونَ ضَرَبَكَهُمْ ، كَذا(٨٢) مَاجَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، لأنَّ الأصْلَ ما جَاءَنِي رَجُلٌ .

والبَاءُ لا تَكْثُر زِيَادتُها في المَرْفُوعِ وانّما يتّسِعُ ذلكَ في المَنْصُوبِ كَقَوْلِهِ تَعالَى

---

(٧٧) « فتضمر » ساقطة في ب و ج .

(٧٨) من ب و ج و ط . أبين .

(٧٩) ب ، ج ، ط : معنى الخبر .

(٨٠) سقطت « كذلك » في ط ووقعت في آخر الفقرة .

٨١) ط : من أحد .

(٨٢) ب ، ج : وكذا .

- (ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) -(٨٣) ، لأنَّ حُروفَ الجرِّ لمّا جاءَتْ لأجْلِ المَفْعُولِيةِ نَحْوَ قولِهم : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . كَانَ القياسُ أنْ تكُونَ زِيَادَتُهَا كَائِنَةً فيما هُوَ منصُوبٌ في المَعْنَى لِيَتْبَعَ حالُ الزِّيادَةِ حَالَ الافادَةِ ، ومِثْلُهُ قَوْلُكَ : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، لأنَّ المَعْنَى حَسْبُكَ زَيْدٌ والبَاءُ دَاخِلٌ عَلَى المَرْفُوعِ مَزيداً .

والفَصْلُ بَيْنَ كَفَى باللهِ ، وأكْرِمْ بِزَيْدٍ ، أنَّ الأصْلَ الذي هُوَ الرَّفْعُ يُسْتَعْمَلُ في كَفَى فَيُقَالُ : كَفَى اللهُ . وكَذَا مَا جَاءَنِي رَجُلٌ ، وَحَسْبُكَ زَيْدٌ ،(٨٤) ولا يُسْتَعْمَلُ في أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، الرَّفعُ فلا تقولُ : أكْرَمَ زَيْدٌ ، بِهَذَا المَعْنَى وذَاكَ لِمَا تَقَدَّمَ من أنّهم جَعَلوا هَذَا التَّغييرَ تَنْبِيهاً على التَّعَجُّبِ ، وقَصَدُوا انْ تكُونَ الصِّيغَةُ مَخْصُوصَةً .

والدّليلُ عَلَى أنَّ أصْلَ أكْرِمْ بِزَيدٍ : أكْرَمَ زَيْدٌ ، عَلَى الأخْبَارِ بِعُلُوِّ رُتْبَتِهِ في الكَرَمِ وأنَّهُ صَارَ بحَيْثُ يُنْسَبُ اليهِ فيُقالُ : زَيْدٌ صَاحِبُ كَرَمٍ ، أنَّكَ تَقولُ : يَا رَجُلُ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا رَجُلانِ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا رِجَالُ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا هِنْدُ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا هِنْدَانِ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويَا نِسْوَةُ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ولا تَقُولُ : أكْرِمَا وأكْرِمُوا وأكْرِمِي وأكْرِمْنَ ، لأنَّهُ اخْبَارٌ كَقَولِكَ يا [رِجَالُ](٨٥) أكْرِمَ زَيْدٌ ، ولَيْسَ للمُخَاطَبِينَ حَظٌّ في الفِعْلِ فَيُضْمَرُوا فِيهِ ، وانما الفِعْلُ لِزَيْدٍ ، ولَوْ كَانَ عَلَى الظَّاهِرِ لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ : أكْرِمَا وأكْرِمُوا ، كَمَا يُقَالُ : اضْرِبَا واضْرِبُوا . وعَكْسُ هَذَا قَولهم : غَفَرَ اللهُ لِزَيْدٍ لأنَّ المَعْنَى اللّهمَّ أغْفِرْ لِزَيْدٍ . فاللفْظُ على الخَبَرِ والمَعْنَى على الدُّعَاءِ . كَمَا أنَّ أكْرِمْ بِزَيدٍ ، لَفْظُ الأمْرِ والمَعْنَى مَعْنَى الخَبَرِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ولا يَدْخُلُ في هَذَا البَابِ [منَ الأفْعَالِ](٨٦) الا مَا كَانَ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ . فانْ

---

(٨٣) آية ١٩٥/البقرة ٢ .

(٨٤) سقطت واو العطف قبل هذه الجملة في ب و ج .

(٨٥) من ب و ج/الصواب .

(٨٦) من ب و ج و ط . أبين .

زَادَ الفِعْلُ عَلَى ثَلاثَةِ أحْرُفٍ في اللَّفْظِ أوْ فِيمَا كَانَ[٨٧] في حُكْمِ اللفْظِ فانَّه لا يَدْخُلُ في هَذَا البَابِ . فَما زَادَ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ فلم يَدْخُلْ[٨٨] في هَذَا البَابِ فَنَحْوُ انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ و[كَذَلِكَ][٨٩] لم تَدْخُلِ الألوانُ في هَذَا البَابِ نحوَ احْمَرَّ واشْهابَّ ، لأنَّهَا زَائدةٌ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ التَّعَجُّبَ يَدْخُلُ فِيمَا كَانَ على فَعُلَ // أو صِيغَةٍ يَتَأَتَّى فِيهَا مِثْلُ فَعُلَ[٩٠] منْ غَيْرِ حَذْفٍ . وذَلِكَ قَوْلُكَ : كَرُمَ زَيْدٌ ، وعَلُمَ عَمْرٌو ، وانَّما كَانَ كَذَلِكَ لأنَّ الشَّيءَ[٩١] يُتَعَجَّبُ منهُ بَعْدَ أنْ يَتكَرَّرَ ويَجْرِي مَجْرَى الغَرِيزَةِ . أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقول : ما أضْرَبَ زَيْداً ، اذَا ضَرَبَ ضَرْبَةً ، وانَّما تقولُ ذلكَ بعدَ أنْ يَكثُرَ الفعلُ منهُ . وكَذا لا تقولُ : ما أعْلَمَ عَمْراً[٩٢] ، وعندَهُ عِلْمٌ يَسيرٌ ، فاذَا كانَ[٩٣] حُكْمُهُ حُكْمَ العَادَةِ كَانَ فَعُلَ مَخْصُوصاً بِهِ ، لأنَّهُ من أفْعَالِ الغَرَائزِ ككَرُمَ وظَرُفَ وشَرُفَ وغيرِ ذلكَ . فاذَا قُلْتَ : ما أضْرَبَ زَيْداً أوْ مَا[٩٤] أعْلَمَ عَمْراً ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ضَرُبَ زَيدٌ ، وعَلُمَ عَمْرٌو ثُمَ نَقَلْتَهُ بالهَمْزَةِ ، فَقُلْتَ : ما أعْلَمَهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ قَوْلِكَ : شَيءٌ جَعَلَهُ عَالِماً كَمَا ذَكَرْنَا .

ونَحْوَ فَعُلَ مَطَّرِدٌ عِنْدَ[٩٥] بَعْضِ النَّحويينَ في جَمِيعِ ما يُقْصَدُ التَّعَجُبُ مِنْهُ . كَقَوْلِكَ : كَتُبَ رَجُلاً زَيْدٌ . وقَالُوا قَضُوَ الرَّجُلُ من القَضَاءِ ، ورَمُوتِ اليَدُ يَدُهُ أي قَدْ بَلَغَا الغَايَةَ في ما يُحْذَقُ[٩٦] ، فتقولُ مِنْ هَذَا : ما أقْضَاهُ ، ومَا أرْمَى يَدَهُ .

---

(٨٧) ط : أو ما كان » .
(٨٨) ط : ولم يدخل .
(٨٩) من ج و ط . الصواب . وفي الأصل « ولذلك » تحريف .
(٩٠) ب : مثال فَعُلَ ، ج : لمثال فَعُلَ .
(٩١) ب ، ج : لأجل أن الشيء .
(٩٢) سقط « عمرا » في ب و ج .
(٩٣) ب : واذا كان .
(٩٤) ب ، ج : وما .
(٩٥) ج : وعند . سهو .
(٩٦) ب ، ج : في الحذق .

فَمَا كَانَ من الفِعْلِ زَائِداً على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ نَحوَ انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ ، فانَّ التَّعَجُّبَ لا يَدْخُلُ فيهِ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَقْدِرُ أنْ تَبْنِيَ فَعُلَ من انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ الا بَعْدَ الحَذْفِ ، كَقَوْلِكَ : طَلُقَ وخَرُجَ ، ومَا أَطْلَقَهُ وما أَخْرَجَهُ ، وذَلِكَ يُؤدِّي الى اللَّبْسِ . فلمّا كانَ كذلكَ استغنوا عنه بقولهم : ما أشدَّ(٩٧) اسْتِخْرَاجَهُ . وقَدْ يَجِيءُ الحَذْفُ في الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ :

/٧٠/ ما شَتَّتَا خَرْقَاءَ واهيَةَ الكُلَى سَقَى بهمَـــا سَاقٍ فَلَمْ تَتَبَلَّلا
بأَضْيَعَ منْ عَيْنَيْكَ للدَّمْعِ كُلَّمَا تَوَهَّمْتَ رَبْعاً أو تَذَكَّرْتَ مَنزِلا(٩٨)

المَعْنَى بأشَدَّ اضاعةً ، الا أَنَّهُ حذفَ الهمزةَ من أضَاعَ حتّى كأَنَّهُ قالَ ضاعت عيناكَ الدَّمْعَ ، ثمّ أدْخَلَ فيهِ أفعلَ الذي هُوَ جَارٍ مَجْرَى ما أفْعَلَهُ في الحُكْمِ (٩٩) وقَالُوا ، ما أعْطَاهُ وما أوْلاهُ ، من أعْطَى وأوْلَى ، فَحَذَفُوا الزِّيادةَ ثم أدْخَلُوا عليه همزةَ التَّعَجُّبِ . أَلا تَرَى أنَّ المَعْنَى ما أكْثَرَ أعطاءَهُ . ولا يُقَاسُ هذَا في حالِ الاختيارِ .

(٩٧) « ما » ساقطة في ج .

(٩٨) هذان البيتان لذي الرُّمةِ في ملحقات ديوانه رقم ٧٠ ص ٦٧١ ، والأمالي للقالي ٢٠٨/١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١٨ و ٣٧١ – وزُهر الآداب ٨٢/٤ ومواد (بلل) من اللسان (أولها) ٦٧/١٢ ، والتاج ٢٣٢/٧ و (سقى) من اللسان ١١٦/١٩ والتاج ١٨١/١٠ .
وغير منسوبين في مجالس ثعلب ٤١٣/٢ ، وديوان الحماسة ١١٢/٢ ، وشرحه للمرزوقي ق ١/٥٦٣ و ٢ ج ٣ ص ١٣٧٢ .
ورواية صدر الأول منهما في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة وشرحها للمرزوقي « فما شتتا » وفي غيرهما « وما شتتا » . وفي الديوان ومادة (سقى) « واهٍ كلاهما » . وفي الحماسة والتنبيه على شرح مشكلاتها وشرحها للمرزوقي واللسان (بلل) « واهيةَ الكُلَى » .
ورواية عجزه في الديوان ومادة (سعى) « سقى فيهما مستعجل لم تبلّلا » وفي شرح الحماسة فلم يتبللا . وروى في بقية المراجع « ولما تبلّلا » .
ورواية صدر الثاني في الديوان « بأَنْبَعَ » وروى عجزه فيه وفي مادة (سقى) « تعرفت دارا أو توهمت منزلا » وروى في مجالس ثعلب « توهمتَ رَفْعًا أو – توهمت منزلا » وفي الأمالي « تذكرْتَ ربعا أو توهمتَ منزلا » وفي التنبيه « تذكرْتَ رسما او توهمتَ منزلا » .
والشَّنَّةُ الدلو الخلق وهي السقاء البالي في الأصل . والخرقاء التي لا بصيرة لها في الأعمال .
والشاهد في قوله « باضيعَ من عينيكَ » كانَ الواجبُ أنْ يقولَ بأشَدَّ اضاعةً للدَّمْعِ ، فجاء بهِ على حذفِ الزوائِدِ أوْ على رأي سيبويه في جَوازِ بناءِ التَّعَجُّبِ مما كانَ على أفعلَ مما زاد على الثَّلاثيِّ .

(٩٩) ب : فلحكم . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليّ :

« فأمّا عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ[100] فهوَ في الحُكْمِ زائدٌ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ : يَدُلُّكَ[101] على ذلكَ أنَّ الياءَ والواوَ صَحَّتا فيه كَمَا صَحَّتا[102] في أسْوَدَّ وأبْيَضَّ . ولَوْلا ذَلِكَ لاعْتَلَّتَا كما اعْتَلَّتَا في هَابَ وخَافَ ، فانْ أُرِيدَ التّعجُّبُ من شيءٍ من هذا النّحوِ قيلَ فيهِ : ما أشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ وما أحْسَنَ احْمِرارَهُ ، ومَا أشَدَّ دَحْرَجَتَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ عَوِرَ وصَيِدَ وحَوِلَ محذوفاتٌ من اَعْوَرَّ واَحْوَلَّ واصْيَدَّ وذاكَ أنَّ – الأفعالَ التي تَأْتِي للألوانِ[5] والعيوبِ بابُها[104] افْعَالَّ وافْعَلَّ كاسْوَدَّ وأبْيَضَّ وغيرِ ذلكَ مما لا يُحْصَى . فاذَا قالُوا : فَعِلَ ، فيها فانّهم ينوونَ المحذوفَ ، يَدُلُّكَ على ذلكَ تَبْقِيتُهم حُكْمَهُ وهُوَ تَصْحِيحُ الواوِ والياءِ في عَوِرَ وصَيِدَ . اذ لو لَمْ يَكُنْ[105] التّقْديرُ فيهما اعورَّ واصيدَّ لوجبَ أنْ يُقالَ : عارَ وصادَ ، كَما قَالُوا : هَابَ وخَافَ ، والأصْلُ خَوِفَ وهَيِبَ ، لأنَّ الواوَ والياءَ (106 اذا تَحرَّكَتَا حركةً لازمةً[106] وانْفَتَحَ ما قَبْلَهُمَا قُلِبَا أَلِفاً[107] فلَمّا قَالُوا : عَوِرَ ، فَصَحّحُوا الواو عَلِمْتَ أنَّ المَحْذُوفَ مُرَادٌ ومنزلة منزلة الثابتِ // في اللفْظِ واذَا عادَ المَحْذُوفُ سُكِّنَ ما قَبْلَ الوَاوِ أَلا تَرَاكَ تقولُ[108] : اعْوَرَّ ، فَتُسَكِّنُ العينَ . فَلمّا كَانَ الأمرُ على ما وَصَفْنَا لم يَقُلْ : ما أعورَهُ وما أحْوَلَهُ ، كَما لا يُقَالُ في آحْمَرَّ : ما أحْمَرَهُ ، وفي آبْيَضَّ : مَا أبْيَضَهُ ، فَقَدْ سَوَّى الشَّيْخُ أبو عليٍّ بينَ ما كانَ من أفعالِ الألوانِ والعُيوبِ نَحْوَ احمارَّ وبينَ مالم يَكُنْ مِنْهَا نَحْوَ آسْتَخْرَجَ ، وجَعَلَ العِلّةَ في المَوْضِعَيْنِ أنَّ المِثَالَ على أكثرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ ، ولم يَجْعَلِ العلّةَ في نَحْوِ احْمارَّ كونُهُ خِلْقَةً . أَلا تَرَاهُ أجْرَى عَوِرَ

---

(100) ج : وصيد « البعير » .

(101) ط : يدل .

(102) ط : كما صحت . تحريف .

(103) ط ، ب ، ج : الوان . تحريف .

(104) ب ، ج : بأنها . تحريف .

(105) ج : اذا لم يكن . سهو .

(106 106) في ب ، ج : « اذا تحركتا ولازمه » . تحريف .

(107) ب : قلبتا الفا .

(108) سقطت « تقول » في ج .

مَجْرَى أعورّ وجَعَلَ سَبَبَ امْتناعِهم من أنْ يَقُولوا : ما أعْوَرَهُ ، أنَّهُ على أكثرَ من ثَلاثةِ أحْرفٍ في التّقْديرِ و [هَذَا](١٠٩) المَذْهَبُ الواضِحُ . ولَهُمْ في هَذَا مَذْهَبٌ آخرُ وهو أنْ تكونَ دِلالَةُ هذِهِ الأفْعالِ عَلَى الألْوانِ والعُيوبِ علّةً لامتناعِ دُخولِ التّعجُّبِ عليها . قالوا : لأنَّها خِلْقَةٌ كاليَدِ والرّجْلِ فكَما لَمْ يَقُولُوا : ما أيْدَاهُ وما أرْجَلَهُ ، ولكن ما أشدَّ يَدَهُ ومَا أقْوَى رِجْلَهُ(١١٠) . كَذَلِكَ يُقَالُ : ما أشَدَّ حُمْرَتَهُ ، وأقْوَى سَوَادَهُ ، وأقْبَحَ عَوَرَهُ . ولا يُقَالُ : ما أعْوَرَهُ ، ومَا أحْمَرَهُ . وحُكْمُ زَرِقَ وما أشْبَهَهُ حُكْمُ عَوِرَ ، لأنَّهُمْ اذَا ذَكَرُوا فَعِلَ فالمقصودُ أفْعَلَ فَيَجْري على حُكْمِ الأصلِ ، فلا يُقَالُ : ما أزْرَقَهُ كَمَا لا يُقَالُ : ما أحْمَرَهُ . وقَدْ يَأْتِي ذلكَ في ضَرُورةِ الشِّعْرِ . قَالَ :

/٧١/ أمّا المُلوكُ فَأَنْتَ اليومَ الأمُهُمْ لُؤْماً وأبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبّاخِ .(١١١)

فَهَذَا عَكْسُ قَوْلِهِ :

---

(١٠٩) من ب . اولى .

(١١٠) ب ، ج : وأقوى رجله .

(١١١) ورد هذا البيت بروايته هذه لطرفة بن العَبْدِ في ديوانه (طبعة بيروت) ص ١٨ .

وروى مع بيت آخر برواية مختلفة في ذيل ديوانه (طبعة بيروت) رقم ٧ ص ١٠٥ وروايته البيتين :

أنْتَ ابنُ هِنْدٍ فَسأخْبِرْ مَنْ أبوكَ اذاً لا يُصْلِحُ المُلْكَ الا كُلُّ بَذّاخِ

اذْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كانَ شَرَّفَنِي قَدْماً وأبْيَضُهُمْ سِربالَ طبّاخِ

وذكر صاحب الخزانة البيتين ونسبهما لطرفة وقال أنهما في هجاء عمرو بن هند ملك الحيرة . ثم نقل عن ابن الكلبي قوله : « ان هذا الشعر منحول » .

وذُكِرَ البيت في كتاب الجمل للزجاجي (١١٦) ومراجع أخرى برواية أخرى هي :

اذا الرجالُ شَتَوا واشتدَّ أكلهم فأنْتَ أبيضُهم سِربالَ طبّاخِ

وبهذه الرواية نسب لطرفة في التاج (بيض) ١١/٥ .

وبرواية المقتصد ورد منسوبا له في اللسان (بيض) ٣٩٣/٨ ودون نسبة في معاني القرآن ١٢٨/٢ ، وأمالي السيد المرتضى ٦٣/١ وشرح التصريح ١٧١/٤ ..

وبرواية الجمل ورد دون نسبة في الأنصاف ١٤٩/١ و ١٥١ وشروح سقط الزند ١٣٦١/٣ ، وابن يعيش ٩٣/٦ واللسان (بيض) ٣٩١/٨ و (عمى) ٣٤٩/١٩ ، والأشباه والنظائر ١٧١/٤ (العجز) وشرح درة الغواص ٥٤ .

وروى « قدما » محل « لوما » في الديوان والخزانة والتاج (بيض) .

/٧٣/ بِيضٌ مَفَارِقُنَا(١١٢)

فِيمَنْ رَوَى بالغَيْنِ المُعْجَمَةِ » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى التّعَجُّبِ قَوْلُهم : هَذَا أفْضَلُ من هَذَا ، وزَيْدٌ أفْضَلُ(١١٣) منْ عَمْرٍو ، ولا يُسْتَعْمَلُ قَوْلُهُمْ : هَذَا أفْعَلُ مِنْ هَذَا ، فِيمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ ما أَفْعَلَهُ ولا أفْعِلْ بِهِ . فَلا [يُقَالُ](١١٤) هَذَا أعْوَرُ مِنْ هَذَا ، كَمَا لَمْ يَقُلْ : ما أعْوَرَهُ ولا أعوِرْ ولكنّ هَذَا أشَدُّ من هَذَا حُمْرَةً وأزْيَدُ من هَذَا صَمَماً [وأكْثَرُ دَحْرَجَةً وما أشْبَهَ ذلكَ](١١٥) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ قَوْلَهُ(١١٦) : أفْعَلُ مِنْ هَذَا لا يدخلُ الاّ فيما يَدْخُلُ فيهِ ما أفْعَلَهُ فلا تَقُولُ : زَيْدٌ احْمَرُ من عَمْرٍو ، كما(١١٧) لا تقولُ : ما أحْمَرَهُ ، ولا عَمْرٌو أطْلَقُ من زيدٍ من انْطَلَقَ ، كما لا تقولُ : ما أطْلَقَهُ . وانّما جَرَى أفْعَلُ منهُ مَجْرَى ما أفْعَلَهُ لأنّه تفضيلٌ ، كما

---

(١١٢) هذا جزء من بيت ذكره ابن قتيبة في الشّعر والشّعراء ٦٣٨/٢ في مقطوعة شعرية منسوبة للحارث بن نهيك النهشلي أولها :

آنَسَا بَنِي نَهْشَلٍ لا تَدَّعِي لأبٍ عنهُ ولا هُوَ بالأبناءِ يَشْرِينَا

بِيضٌ مفارِقُنَا ، تَغْلِي مَرَاجِلُنَا نَأْسُو بأموالِنَا آثَارَ أيْدِينَا

وقد رَوَى عَجُزَهُ عجزا لبيت من المُفَضَّلِيّة رقم ١٢٨ المنسوبة للمرقّش الأكبر وهذا البيت هو :

شُعْثٌ مَقَادِمُنَا نُهْبَى مَرَاجِلُنَا نَأْسُو بأموالِنَا آثَارَ أيْدِينَا

انظر أيضا الخزانة ٥١٠/٣ كما نسبت القصيدة التي منها البيت الى بشامة بن حزن النهشلي في العيني ٣٧٠/٣ .

والغارفة الناقة السريعة سميت غارفة لأنها ذات قطع ، وابل غوارف وخيل مغارف كأنها تغرف الجري غرفا ، وفرس مَغْرَفٌ .

(١١٣) ط : أعْلَمُ .

(١١٤) من ب و ج و ط . أولى .

(١١٥) من ب و ج و ط . أبين .

(١١٦) ب ، ج : « اعلم أن قولك » .

(١١٧) ب : وكما . سهو .

أعْلَمَ زَيْداً كان اخْباراً بأنَّهُ فاقَ أشكالَهُ ، كما أنّكَ اذا قُلْتَ : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، كُنْتَ قَضَيْتَ لهُ بالسَّبْقِ والسُّموِّ عليهِ . وأمّا أفْعِلْ بهِ فَجديرٌ بأنْ يَجْرِي مَجْرَى ما أفْعَلَهُ لأنّهُ تَعَجُّبٌ مَحْضٌ فلا تقولُ : أحْمِرْ بِزَيْدٍ كَمَا لا تقولُ : ما أحْمَرَهُ .

ومِمّا لا يُبْنَى منهُ فِعْلُ التّعجُّبِ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ فَلا يُقَالَ منْ ضُرِبَ زيدٌ : ما أضْرَبَهُ ، بِمَعْنَى ما أكْثَرَ ضَرْبَ عمرٍو لهُ ، أو ضَرْبَ النّاسِ لهُ . ولم أرَ لهم في علّةِ امتناعهِ أكثرَ من أنّه يؤدِّي الى اللبْسِ والقولِ فيهِ أنّ هاهنا أمْرَيْنِ : كلُّ واحدٍ منهما يُوجِبُ تركَ بناءِ فِعْلِ التّعجُّبِ(١١٨) من فُعِلَ .

أحَدُهُمَا أنّهم قد اتّفقُوا على أنَّ التّعجُّبَ أصْلُهُ أنْ يدخُلَ فيما هو غَرِيزَةٌ ولِذَلِكَ(١١٩) حَمَلُوهُ على فَعُلَ وجَعَلُوهُ عَلَماً له في نحو قَضُوَ الرجلُ زَيْدٌ ، وعَلُمَ الرّجلُ عَمْرٌو . وقالوا : انَّ الأفعالَ التي لا تكونُ غريزةً لا يَدْخُلُهَا التّعجُّبُ الاّ بَعْدَ أن تَجْرِي مَجْرَى الغريزةِ ، بأنْ يتكرَّرَ وقوعُها من أصْحَابِهَا // أو تقعَ منهم على صِفَةٍ تَقْتَضِي تمكُّنهم فيها . فلا يقالُ : ما أضْرَبَ زيداً ، وهوَ ضَارِبٌ ضربةً خفيفةً ، لا بَلْ يُقَالَ ذلكَ اذا كَثُرَ هذا الفعلُ أو وقعَ بقوةٍ وصَدَرَ على حدٍّ يُوجِبُ فَضْلَ [قُدْرَةٍ](١٢٠) منهُ عليهِ . واذَا ثَبَتَ هَذَا الأصلُ وجَبَ الامتناعُ عن التَّعَجُّبِ في فِعْلِ المفعولِ ، لأنَّ الفعلَ يصحُّ أنْ يصيرَ كالغريزةِ والعَادةِ للفاعلِ الذي مِنْهُ يُوجَدُ فأمّا المفعولُ فلا يُتَصوَّرُ فيهِ ذلكَ . اذ لا يكونُ وقوعُ الفعلِ على زَيْدٍ من غيرهِ غريزةً له على الحقيقةِ . كيفَ ولا حَظَّ لهُ في ايجادِ الفِعْلِ . وأكْثَرُ ما يُمْكِنُ أنْ يقالَ : انّه يَعْتَادُ الضّربَ بمعنى يَمْرُنُ على احتمالِهِ واحتمالُ الفِعْلِ الواقعِ من الغَيْرِ عليهِ معنىً خارجٌ عن الفعلِ (١٢١ فلا يصيرُ الفِعْلُ١٢١) مُتَمَكِّناً فيهِ تَمكُّنَ الغريزةِ لكونه مُحْتَملاً لهُ . فلو جازَ أنْ يكونَ فِعْلُ غَيرِكَ غريزةً لكَ لجازَ أنْ يكونَ سوادُ عمرٍو صفةً لزيدٍ وخِلقةً لَهُ معَ كَوْنِهِ أبْيَضَ . فلمّا كانَ كذلكَ لَمْ يُبْنَ فعلُ التّعَجُّبِ

---

(١١٨) ب ، ج : الفعل التعجب ، تحريف .

(١١٩) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(١٢٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قدرته » . تحريف .

(١٢١) ج : يحرز . تحريف . وفي اللسان (مرن) ١٧/٢٩٠ : « مَرَنَ الشيء يمرن مرونا اذا استمر وهو لين في صلابة .

(١٢٢ - ١٢٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

من فِعْلِ المفعولِ اذْ كانَ يؤدّي الى أنْ يقالَ : ضُرِبَ زيدٌ ، بِمَعْنَى صارَ فِعْلُ غيرِهِ غريزةً لهُ وذلكَ مُحالٌ كما تَرَى .

والثّاني من الأمْرَيْنِ أنَّ فِعْلَ التّعجُّبِ منقولٌ بالهمزةِ من غيرِ التّعدّي الى التّعدّي . فقولُكَ : ما أحْسَنَ زيداً ، بمنزلة : عَمرٌ اذهب زيداً في أنّكَ نَقَلْتَهُ من حَسُنَ بِمَعْنَى شيءٌ جَعَلَهُ حَسَناً ، كما أنّ عمروٌ(١٢٣) اذْهَبْ زَيداً ، بمعنى جَعَلَهُ ذَاهِباً . ولا يصحُّ النّقلُ للتّعديةِ في فِعْلِ المفعولِ ، لأنَّ الغرضَ فيها جَعْلُكَ غيرَكَ فاعلاً لفِعْلٍ من شأن ذلكَ الفعلِ [أنْ](١٢٤) يُوجَدُ منه . كقولِكَ : أذْهَبْتُ زيداً أي [حَمَلْتُهُ](١٢٥) على الذّهابِ وجَعَلْتُهُ يفعلُهُ . فالذّهابُ فِعْلُ زيدٍ الا أنّهُ كانَ تاركاً لهُ فحملْتَهُ عليهِ ، أوْ عاجزاً عنهُ فأعَنْتَهُ على فِعْلِهِ . فكلُّ فِعلٍ مُتعدٍّ كانَ تعدّيهِ بنقلِ الهَمْزَةِ . فالمفعولُ فيهِ فاعِلٌ في المَعْنَى والأصْلِ . والمفعولُ القائِمُ مقامَ الفاعلِ في قولك : ضُرِبَ زَيدٌ (١٢٦ لاحَظَّ لهُ في الفِعْلِ بوجهٍ . اذ لا يُتَصوَّرُ أن يكونَ لزيدٍ في قولِكَ : ضُرِبَ زيدٌ١٢٦) فعلٌ تحملُهُ عليهِ(١٢٧) وتجعلُهُ فاعلاً لَهُ لأنّه بمنزلةِ قولِنَا : أُوقِعَ بِهِ الضّرْبُ . فالفعلُ لمنْ أوْقَعَهُ دونَ زيدٍ . فأنْتَ اذاً تُحاولُ بتعديةِ ضُرِبَ أنْ تجعلَ زيداً فاعِلاً . وهذَا الفِعْلُ الذي تَزعمُ أنّكَ تعدّيهِ يَقْتَضِي أنّه مفعولٌ فهما في طَرَفي نقيضٍ . واذَا ثَبَتَ هَذَا وكانَ فِعْلُ التّعجّبِ منقولاً بهمزةِ التّعدّي ، ثبتَ أنّه لا يجوزُ ادخالُهُ على فِعْلِ المفعولِ . فلا يصحُّ ما أضْرَبَ زيداً ، بِمَعْنَى ما أكْثَرَ ضَرْبَ غيرِهِ لهُ ، لأنَّ أفعلَ وُضِعَ بمعنىً جَعَلَهُ فاعِلاً على ايجادِ الفعلِ لا بمعنىً جَعَلَهُ مفعولاً وصيّره يُوقِعُ بِهِ الفِعْلَ فاعرفْهُ .

فان قلتَ : فَقَدْ قالُوا : أبْعتُ الفرسَ أي عَرَضْتُهُ للبَيْعِ وأقْتَلْتُهُ [أي](١٢٨) لعَرَّضْتُهُ للقَتْلِ . فهذَا على مَعْنَى جَعَلْتُهُ مما يُبَاعُ وممّا يُقْتَلُ ، فالهمزةُ داخلةٌ على فِعْلِ المفعولِ فكيفَ انْكَرْتَ ذلكَ ؟ فالجوابُ أنَّ هذهِ الهمزةَ ليستْ همزةَ النّقْلِ للتعديةِ ، وانّما

---

(١٢٣) ج : عمرا . تحريف .
(١٢٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بأن تحريف .
(١٢٥) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « جعلته » تحريف .
(١٢٦ - ١٢٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٢٧) « عليه » ساقطة في ب .
(١٢٨) من ب و ج . أولى .

هيَ هَمْزَةٌ نُقِلَ بها الفِعْلُ من مَعْنَىً الى مَعْنَى . فأقْتَلْتُ بمنزلةِ قَتَلْتُ . وذاكَ أنَّ التعريضَ للفِعْلِ شَطْرٌ منَ الفِعْلِ كما أنَّ الأمْرَ بالفعلِ فِعْلٌ يصيرُ به الأمْرُ // فاعِلاً كقولهم : بَنَى الأميرُ القَصْرَ ، وضَرَبَ الدِّينارَ . الا أنَّهم على عادةِ تَوسّعِهم يُعبّرونَ عن المَعْنَى الواحدِ بلفظَيْنِ اعتباراً لاختلافِ الحالِ والمَوْضعِ فينزّلونَ الشيءَ الواحدَ اذا وَقَعَ على حدّينِ منزلةَ الشّيْئَيْنِ كقولهم : لَطَمْتُ للضّرْبِ اذا كانَ على الخَدِّ وباليدِ . ولكزْتُ اذَا كانَ بالرّجلِ كيفَ اتفّقَ ، وَوَعَيْتُ للجمعِ اذا كانَ في العِلْمِ ونَحْوِهِ ، وأوْعَيْتُ اذَا كانَ في المَتَاعِ . فكذلكَ فَرّقُوا بينَ قَصْدِ الفِعْلِ تَعْريضاً وبَيْنَهُ تَصْريحاً . وقد يجوزُ أنْ يقولَ المُعْرِضُ للقَتْلِ : أنَا قَتَلْتُهُ على الحقيقةِ فقدْ تَقَرّر أنَّ فعلَ التّعجّب ممّا لا سبيلَ لهُ على فِعْلِ المفعولِ . وقد عَرَفْتَ أنَّ كلَّ موضعٍ امتنعَ فيهِ ما أفْعَلَهُ (١٢٩ امتنعَ فِيهِ أفْعِلْ بهِ) وأفعلُ مِنْ هَذَا ، لأنّهنَّ أخواتٌ ، فاذاً لا يجوزُ في ضُرِبَ زيدٌ أضْرِبْ بزيدٍ ، ولا زيدٌ أضربُ من عمرٍو ولكنّكَ تقولُ : ما أشَدَّ ما ضُرِبَ زيدٌ أو ضَرْبُ زيدٍ ، وأشْدِدْ بضربِ زَيْدٍ ، وضَرْبُ زيدٍ أشَدُّ من ضَرْبِ عمرو . كما قُلْتَ في انْطَلَقَ واقْتَدَرَ ، ويكونُ المَصْدَرُ في قولِكَ : ما أشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ ، وأشْدِدْ بَضَرْبِ زيدٍ ، على مَعْنَى فِعْلِ المفعولِ كقولِهم : عَجِبْتُ من دَفْعِ النّاسِ بَعْضِهِمْ ببعضٍ . فالدّفْعُ(١٣٠) مُضَافٌ الى النّاسِ . والمرادُ بهِ دَفْعُ فاعلٍ غيرِ مقصودٍ بالتّسميةِ والذّكْرِ . والمَعْنى(١٣١) مِنْ أنْ دُفِعَ النّاسُ كَذَلِكَ يُقَالُ : ما أشدَّ ضَرْبَ زيدٍ ، والمَعْنَى ما أشدَّ ما ضُرِبَ زيدٌ . وقد جَاءَ هذَا الذي ذَكَرْتُ أنّهُ لا يجوزُ في أفعالٍ كقولِهم : أزْهَى ، في زُهِيَ ، وأجَنُّ في جُنَّ ، وأعْرَفُ ، من عُرِفَ تقول فلانٌ أعْرَفُ من أنْ يُخْفَى شأنُهُ . تُريدُ أنّهُ أكْمَلُ في كونِهِ مَعْروفاً . قال(١٣٢) :

/٧٣/ ومَا قَامَ منّا قَائِمٌ في نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ الا بالتي هيَ أعْرَفُ(١٣٣)

---

(١٢٩) ساقط في ب .

(١٣٠) ب : فالرفع . تحريف .

(١٣١) ب ، ج : فالمعنى

(١٣٢) ب : وقال .

(١٣٣) للفرزدق في ديوانه ج ٢/٥٦٠ (الصاوي) ، ورقم ٦١ ج ٢/٢٩ (طبعة بيروت) ، وسيبويه والشنتمري ١/٤٢٠ ، وجمهرة أشعار العرب ١٦٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٣٤ – ٥٣٥ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣٩٠ ، والخزانة ٣/٦٠٧ .
وروايته في شرح الحماسة « بالذي هو أعرف » .

وعلى ذلكَ أشْهَرُ من شُهِرَ[134] ، وأعْنَى من عُنِيَ : قالَ صَاحِبُ الكِتَابِ :[135] كأنّهم يُقدّمون الذي بيانُهُ أهَمُّ لهم وهُمْ بِشَأنِهِ أعْنَى . والذي جَوّزَ ذلكَ أنَّ هذِهِ أفعالٌ تؤدّى مَعْنى فِعْلِ الفاعلِ وان كانَ صيغَتُها صيغةَ فِعْلِ المفعولِ أَلا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : شُهِرَ زيدٌ وعُنِيتُ بحَاجَتِكَ [ولم تُرِدْ الا ما تُريدُ بقولِكَ : أشْهَرُ واعْتَنَيْتُ بحَاجَتِكَ][136] واهْتَمَمْتُ[137] بِهَا من الاخبارِ بحصولِ الشُّهْرَةِ[138] في زيدٍ ووجودِ العِنَايَةِ في نَفْسِكَ .

وكذَا زُهِيَ وجُنَّ بمنزلةِ صَلِفَ ومَرِضَ في أنَّ المفهومَ حُصُولُ الصِّفَةِ في الشّيءِ ، وكونُهُ عليها ، وليسَ كذلكَ ضُرِبَ وقُتِلَ ، لأنَّ قولَكَ : ضُرِبَ زيدٌ يُوجِبُ أنْ يكونَ للضَّرْبِ فاعلٌ مخصوصٌ معلومٌ عندكَ أو عندَ غيرِكَ ، الا أنَّهُ تُرِكَ ذِكْرُهُ فلم يُسَمَّ[139] ، وأُسْنِدَ الفعلُ الى المفعولِ ، لأنَّهُ اختصَّ بهِ[140] من جهةِ وقوعِهِ عليهِ ، كما اختصَّ بالفاعلِ من جهةِ وقوعِهِ منهُ . ولا تقولُ : ضُرِبَ زيدٌ ، بمعنى حَدَثَ فيه الضَّربُ من غيرِ ضاربٍ ، ولا كُسِرَ بِمَعْنَى حَصَلَ فيهِ الكسرُ من غيرِ كاسرٍ حتّى كأنّه انْكَسَرَ بنفسِهِ .

ومن ذلكَ كلُّ ما عُدَّ مُعَدٌّ عُنِيتْ كَهُزِلَتْ وعُقِمَتِ المرأةُ ورُهِصَتِ الدّابَةُ[141] ، ولا يمتنعُ القياسُ من ادْخالِ التعَجُّبِ والتّفضيلِ عليه[142] ، نحوَ ما[143] اهْزَلَهُ ، وما أعْقَمَ هذهِ المرأةَ ، اذ ليسَ يُقْصَدُ في شيءٍ من ذلكَ الدلالةُ على قَصْدِ قاصدٍ الى // احداثِ صفةٍ و [تَصْيير][144] الشيء اليها ، فَهَزُلَ كَضَعُفَ ونَحُفَ وَرَهِصَ[145]

---

(١٣٤) ب : في شهر .

(١٣٥) نص عبارة سيبويه في كتابه ١/١٥ : «كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم .

(١٣٦) ما بين العاضدتين من ب و ج . والسياق يقتضيه . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١٣٧) ب : وانعمت ، ج : وانغمت . وكلاهما تحريف .

(١٣٨) ب : الشهر . تحريف .

(١٣٩) ب ، ج : فلم يسند . تحريف

(١٤٠) ج : أخص به .

(١٤١) ورهضيت . تصحيف . وفي اللسان (رهص) ٨/٣١٠ : « رَهِصَتِ الدابة ووَقَرَتْ من الرَّهْصَةِ والوَقْرَةِ . قال ثعلب رَهِصتِ الدابة أفصح من رُهِصَتِ والرَّهْصَةُ أن يذوي باطن حافر الدابة من حجر تطؤه مثل الوقرة .

(١٤٢) ب : والفضل عليه . تحريف .

(١٤٣) « ما » ساقطة في ج .

(١٤٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تصدير » . تحريف .

(١٤٥) ج : ورهض . تحريف .

وعَقِمَتْ في مُقَابَلَةِ حَبِلَتْ .

ومِنْ ذَلِكَ نَحِسَ . تقولُ : ما أنْحَسَهُ ، لأنَّهُ في مُقَابلةِ سَعِدَ في افادةِ حصولِ الرجلِ على الصِّفةِ المعلومةِ . فكلُّ ما تمكّنَ في تَضمّنِ مَعْنَى الفِعْلِ الفَاعِلِ فهذَا حُكْمُهُ . قالَ صاحِبُ الكتابِ(١٤٦) في قولهم ما أشهاها ، بمعنى ما أفضلَها في كونِهَا بحيث [تُشْتَهى](١٤٧) أنَّهُ على تقديرِ فَعُلَ وان لم يُسْتَعْمَلْ كأنه يُقدّرُ شَهُوَتْ اي صَارتْ بحيثُ تُشْتَهَى ثُمَ يُبْنَى فعلُ التّعجُّبِ منه . وقال في(١٤٨) ما أمْقَتَهُ : أنَّهُ على فَعَلَ وانْ لم يُسْتَعْمَلْ كَمَا أنَّ ما(١٤٩) أبْغَضَهُ على بَغُضَ ، وأشارَ الى أنهما كَسَائِرِ ما تُرِكَ من الأصولِ نحوَ قولِهم : رَفِيعٌ وشَدِيدٌ وفقيرٌ . ولم يُسْتَعْمَلْ رَفُعَ وفَقُرَ وشَدُدْتَ يا هذَا الا في حالِ شذوذٍ .

وكَذَا مَحَاسِنُ ومَشَابِهُ على مَحْسِنٍ ومَشْبُهٍ ولم يُسْتَعْمَلا . فان قُلْتَ : أفيجوزُ أنْ يكونَ جميعُ ما ذكرتَ محمولاً على هَذَا الأصلِ فيكون أعْنَى وأشْهَرَ وأجَنَّ وأزْهَى [وانْحَسَ](١٥٠) على تقدير : عَنُوَ وشَهُرَ وجَنُنَ وزَهُوَ ونَحُسَ بمعنى صارَ بهذهِ الصِّفةِ في الجميعِ فيكونُ فِعْلُ التّعَجُّبِ داخِلاً على فِعْلِ الفاعلِ على ما يُوجِبُهُ القياسُ ؟ ،

فالجوابُ أنَّ ذلكَ قد يُمْكِنُ اعتقادُهُ في الظّاهِرِ الا أنَّ فيه بُعْداً وتَعَسُّفاً اذا حَقَّقْتَ النَّظرَ . وذاكَ أنَّ هذهِ الأفعالَ قد تمكّنْت في شَبَهِ فعلِ الفاعلِ ، وافادةِ معناهُ حتّى إنَّ منها ما لم يَأْتِ منهُ فَعَلَ مُتعدّياً فيحملُ عَلَيْهِ حَمْلَ(١٥١) ضَرِبَ على ضَرَبَ ، وذلكَ مثلُ نُحِيَ [وطُلَّ] ونَفِسَتِ المرأةُ ، اذ ليس هاهنا نَحاه [وطَلَّ دَمُهُ](١٥٢) ونَفِسَ المرأةَ . وكذا جُنَّ لا يُقَالُ فيه : جَنَّهُ بمعنى صَيّرهُ بهذهِ الصّفةِ ، وانّما يُقَالُ : جَنَنْتُهُ بِمَعْنَى السّيرِ المُجَرَّد .

---

(١٤٦) ب ، ج : وقال صاحب الكتاب في ٢/٢٥١ - ٢٥٢ : وتقول : ما أبْغَضَنِي له وما امقتني له وما أشهاني لذلك انما تريد انك ماقت وانك مُبْغِضٌ وانكَ مُشْتَهٍ .

(١٤٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « منتهى » تحريف .

(١٤٨) قال سيبويه : ٢/٢٥٢ : وتقول ما أمقَتَهُ وما أبْغَضَهُ اليّ انما تريد أنه مقيت وانه مُبْغَض اليك .. « فكأن ما أمقَتَهُ وما أشهاها على فَعُلَ وان لم يُستعمل كما تقول : ما أبْغَضَهُ الى وقد بَغُضَ فجيءَ على فَعُلَ وفَعِلَ وان لم يستعمل .

(١٤٩) « ما » ساقطة في ج .

(١٥٠) من ب و ج . وسقط من الأصل سهوا ، بدليل قوله بعد ذلك : « ونحس » .

(١٥١) ج : حمله .

(١٥٢) من ب و ج . واثباتها أولى . وفي اللسان (نحى) ٢٠/١٨٥ :- « الأصمعي : زُهِيَ فلان فهو مزهوّ ، ولا يقال زَهَا : ويقال نحى فلان وانتحى ولا يقال نَحَا . ويقال انتحى فلان اي افتخر وتعظم » . وفيه أيضا

=

وهَكَذَا كثيرٌ من هذا البابِ لا يكونُ لهُ فعلٌ متعدّياً ، ولكن يُعدَّى بُعْضُهَا اذا أُريدَ فيه أنْ يُقَالَ : جَعَلَهُ غَيْرُهُ بهذهِ الصّفةِ بالنّقلِ الى أفْعَلَ كقولهم : أصَابَهُ ما أجَنَّهُ . فلمّا جَازَ أن يَأتيَ في هذا النّوعِ أفْعَلَ للتّعْدِيَةِ كما يَجِيءُ في ذَهَبَ وأذهبته ثبت أن [بناءَ](١٥٣) فِعْلِ التّعجُّبِ مِنْهُ جائزٌ ، لأنّ العلّةَ المانعةَ من بنائهِ في ضُرِبَ كانت امتناعُ ضُرِبَ من احتمالِ التّعدية ، والنّقلِ الى أفْعَلَ لأجْلِهَا . وقَدْ فُقِدَ هذا الامتناعُ فيما نَحْنُ فيهِ ، اذ قد جَاءَ فيه أجنَّهُ على مَعْنَى جَعَلَهُ كائناً بهذهِ الصّفةِ على حَدِّ أمْرَضَهُ واسْقَمَهُ سواء . ولم يمتنع اذ لم يُرَدْ بجُنَّ أن يُقَالَ صيّره غَيْرُهُ(١٥٤) بهذهِ الحالةِ فيكون تعديتُهُ بمعنى جَعَلَهُ يُصَيّرُهُ غيرهُ الى كَذَا فيلزم أن تُعَدّىَ منهُ(١٥٥) فعلاً ليس هو صَاحبَهُ كما لزمَ ذلكَ في ضُرِبَ زيدٌ ، حيث لم يَكُنْ زيدٌ صاحبَ الضّربِ والذي منهُ يُوجَدُ .

وكَذَا العلّةُ الأُخْرَى المذكورةُ في ضُرِبَ مفقودةٌ هُنَا لأنَّ قولَكَ : زُهِيَ اذا كانَ يدلُّ على حصولِ الصّفَةِ فيه دلالةَ صَلِفَ كانَ ذلكَ في حُكْمِ الغَريزةِ لَهُ . ولمْ يَكُنْ كالضّرْبِ الذي لا يُتَصَوّرُ أنْ يكون غريزةً لمن أوقع(١٥٦) بهِ فيخرجُ بذلك عن حدِّ التّعجُّبِ . واذا كانَ الأمرُ على ذلكَ ضَاقَ العُذْرُ في المَنْعِ من دخولِ // التّعجُّبِ فيهِ . فان قلتَ : التّعديةُ جَاءتْ في القَليلِ من هذهِ الأفْعَالِ فاقْصُرْ(١٥٨) أنْتَ أيْضاً النّقْلَ الى أفْعَلَ للتّعجب على ما جاءَ فيهِ ذلكَ في غيرِ التّعجّبِ . فالجوابُ أنَّ ذلكَ لا يلزمُ ، لأنَّ التّعجُّبَ من شَأنِهِ أن يُنْقلَ لهُ مالا يُنْقل في غيرهِ منَ الكلامِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : ما أظْرَفَهُ ، وما أعْرَفَهُ ، وما أحْكَمَهُ ، وما أقواهُ ، ولا يأتيَ في شيءٍ من ذلكَ أفْعَلَهُ اذا جَاوزْتَ التعجبَ ، لأنّهُ ليس كلُّ فِعْلٍ يُعَدّى بالهمزةِ . فأمّا في التّعجّبِ فَتَطّردُ التعديةُ بالهمزةِ .(١٥٩)

= (طلل) ٤٣٠ « والطلُّ هدر الدم . وقيل : أن لا يثأر به او تقبل ديته . قال أبو زيد : طُلَّ دمه وأطلّه الله ، ولا يقال : طلَّ دمه بالفتح . وأبو عبيدة والكسائي يقولانه » .

(١٥٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بقاء » . تحريف .

(١٥٤) ب : غير . تحريف .

(١٥٥) ج : أن تعديه منه . تحريف .

(١٥٦) ب ، ج : لمن أوقع فيه .

(١٥٧) ج : فيخرج « فيه » . سهو .

(١٥٨) ب : فاقصره . تحريف .

(١٥٩) ب ، ج : بالهمزة « فيه » .

فقصودي في الاحتجاجِ بأجُنَّ ونحوِهِ أنَّ النقلَ الى أفعلَ لمّا جَاءَ في جُنَّ دلَّ على جوازِهِ للتعجُّبِ في كلِ ما هو مثلُهُ في الجري مَجْرَى فعلِ الفاعلِ ، والتّعرّي من افادةِ مفعوليةٍ صريحةٍ على حدِّ ضُرِبَ وكُسِرَ ، فأطْلَقَ لنا قَوْلُهم : أجَنَّهُ ، أن نقولَ(١٦٠) : ما أزْهَاهُ وما انْحَسَهُ وما أهْزَلَهُ ، لموافقَةِ هذهِ له في المَعْنَى كَمَا أنَّ ظَرُفَ وعَقُلَ وعَرُفَ لما كانتْ بمنزلةِ ذَهَبَ وخَرَجَ في كونها أفْعَالاً على ثلاثةِ أحْرُفٍ ليست تدلُّ على لونٍ ولا عيبٍ جَازَ أن تُعدّى للتّعجّبِ ، فيقالُ : ما أظْرَفَهُ ، وما أعْقَلَهُ ، وما أعْرَفَهُ ، كما يقالُ في ذَهَبَ وخَرَجَ مَا(١٦١) أذْهَبَهُ وأخْرَجَهُ في غيرِ التّعجُّبِ ولم يَجُزْ أن تقولَ في انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واحْمَرَّ : ما أفْعَلَهُ . لأنَّ النّقل لم يثبتْ لهذَا الجِنْسِ في غيرِ التّعَجّبِ ، لامتناعِهِ منهُ بزيادتهِ على ثَلاثةِ أحرفٍ ، واذَا لم يُوْجَدْ في الجنس أصلاً قبلَ التعجُّبِ لم يَكُنْ للتّعجّبِ أن يُدْخِلَه عليهِ واذَا (١٦٢ كانَ الأمرُ على هذا١٦٢) كان الحَمْلُ على تقديرِ فِعْلٍ غيرِ مستعملٍ تكلّفاً ، لأنّ ذلكَ لا يُحْمَلُ عليهِ ما وُجِدَ عنهُ مندوحةً .

فأمّا حَمْلُهُ ما أشْهَاهَا وما أمْقَتَهُ على فَعُلَ ، فلأجلِ أنَّ أشْهَى لَمْ يأتِ فيهِ فُعِلَ فيقالُ أنّهُ نابَ عن فَعُلَ . كما قُلْنَا في جُنَّ وزُهِيَ ، فلا بدَّ من تقديرِ فِعْلٍ ما . واذا احتيجَ الى التّقديرِ فالأولَى أن يُقَدّرَ الأصلُ الذي هُوَ فَعَلَ بفتحِ الفاء ، لأنّكَ ان قدرْتَ فُعِلَ احتجْتَ الى أن تقولَ : أنّه قامَ مقامَ(١٦٣) فَعُلَ كما قُلْتَ في زُهِيَ الظّاهرِ المستعملِ ، وهَذَا تَعَسّفٌ وعُدولٌ عن الظّاهرِ والأصْلِ من غيرِ فائدةٍ .

وقالوا أيضاً شَهيَةٌ فدلّت(١٦٤) على شَهُوَ كما دلَّ رفيعٌ على رَفُعَ(١٦٥) . وأمّا ما أمْقَتَهُ فكأنّهُ حَمَلَهُ على فَعُلَ وان كانَ قد قيلَ : مُقِتَ مثلِ شُهِرَ وزُهِيَ ، لأنّهُ رآهُمْ قالوا : مَقِيتٌ ووجّهُ المَعْنَى مع ذلكَ كَمَعْنَى بغيضٍ ، فَحَملهُ على أن – يكونَ من مَقُتْ ، وان كانَ يجوزُ أن يكونَ من مُقِتَ ، ويكون مَقِيتٌ منه لقولِهم : ممقوتٌ كمَزْهُوٍّ ومجنونٍ ،

---

(١٦٠) ب ، ج : أن يقولوا .

(١٦١) « ما » ساقطة في ب و ج .

(١٦٢ – ١٦٢) بدله في ب عبارة مرتبكة ونصها « واذا كان الأمر على هذا كان » .

(١٦٣) ب : قائم مقام .

(١٦٤) ج : فدل .

(١٦٥) ب ، ج : على « ان التقدير » رفع .

حملاً للشيءِ على ما هو بمعناهُ وشِبْهِهِ ، ويجوزُ أن يكونَ دعاهُ ذلكَ أنّ مُقِتَ لم يتمكّنْ في النّيابةِ عن فِعْلِ الفَاعلِ تمكّنَ زُهِيَ وجُنَّ وشُهِرَ . فانْ كَوْنَهُ على حدِّ ضُرِبَ كثيرٌ كقولِكَ : مُقِتَ الرّجلُ تريدُ لحقهُ المَقْتُ (١٦٦ من ماقتين١٦٦) كما تقولُ : أبْغِضَ الرجلُ وتُكرِّهَ . ويقلُّ فيه نحوَ مَقْتَهُ فَمُقِتَ ، ومُقِتَ في النّاسِ كما تقولُ : شَهَرْتُهُ فَشُهِرَ وشُهِرَ في النّاسِ . ولا يَمْتَنِعُ مَعَ ذلكَ أن يُحْمَلَ على أنْ يكونَ من مُقِتَ بمَعْنَى كذلكَ كأَزْهَى وأشْهَرَ ، فقد جَاءَ ذلكَ في أفعالٍ لم (١٦٧ تتمكّنْ تَمكّنَ زُهِيَ وَجُنَّ وشُهِرَ١٦٧) وذلكَ // قَوْلُهُم : أحْمَدَ وأَهْيَبَ وأعْيَبَ(١٦٨) فهذا من حُمِدَ وهَيِبَ وعَيِبَ . وأنْتَ اذا قُلْتَ : هَيِبَ الرجلُ وعَيِبَ كذا أردت هابَهُ هائبٌ وعابَهُ عائبٌ .

وكَذَا أحْمِدَ الرجلُ تُريدُ حَمِدَهُ حَامِدٌ ، وقد يُتَصَوّرُ فيهِ خصوصاً أن يكونَ بِمَعْنَى زُهِيَ في افادةِ مَعْنَى فِعْلِ الفَاعِلِ كقولِكَ : حُمِدَتْ هذهِ الخَصْلَةُ تُريدُ هي مما يُحْمَدُ .

فأما في هَيِبَ وعَيِبَ فلا يكادُ يكونُ(١٦٩) ، ولكنّهُ لا يمتنعُ مع ذلكَ أن يكونَ قد بُنِيَ مِنْهُ أفْعَلُ كأنّهُ أُريدَ أن يُوصَفَ الشّيءُ في حالِ التفضيلِ بكونهِ على صِفَةِ الهَيْئَةِ وقُصِدَ أنْ يقالَ : هو أزيدُ في كونِ(١٧٠) هذهِ الحَالةِ فيهِ من جِهَةِ نَفْسِهِ صارَ كأنّهُ قد قيلَ : هَيِبَ بِمَعْنَى عَظُمَ وجَلَّ في العيونِ .

وكَذَا أعْيَبُ ، كأنّهُ لمّا أُريدَ أنْ يُقَالَ : هو أقْبَحُ وأكْثَرُ تَضَمّناً للعيبِ(١٧١) قيلَ : (١٧٢ أعْيَبُ حتّى كأنّه قد قيلَ١٧٢) : عيبَ(١٧٣) بِمَعْنَى قَبُحَ ورَذُلَ . وكَذَا أحْمَدُ مَعْنَاهُ أكثر تضَمّناً للحَمْدِ(١٧٤) وأجْمَعُ لهُ وأقْوَى فيهِ فكأنّهُ قيلَ : هو أشرفُ وأجْمَلُ في أنَّ

(١٦٦ - ١٦٦) بدله في ب و ج : وتُكُرِّهَ ، من ماقيت أنظر اللسان (مقت) وسيبويه ٢٥٢/٢

(١٦٧ - ١٦٧) بدله في ب ارتباك ونصه : « لم تتمكن وزهي تمكن وشهر » .

(١٦٨) ب ، ج : احمد وأعيب وأهيب .

(١٦٩) ب ، ج : فلا يكون .

(١٧٠) ج : في كونه . تحريف .

(١٧١) ب ، ج : لما يوجب للعيب .

(١٧٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٧٣) ج : أعيب . سهو .

(١٧٤) ب ، ج : لما يوجب الحمد .

القَصْدَ أنْ جُعِلَ(١٧٥) الحَمْدُ صِفَةً لهُ خاصةً كالجمالِ والشّرْفِ لا أن تخبرَ بكثرةِ وقوعهِ عليهِ من غيرِهِ .

وأمّا ما يأتي في الأثر من قولهِ عليهِ السلامُ : أخوفُ ما [أخافُ](١٧٦) على أمّتي كَذَا فَظَاهِرُهُ أنّه من هَذَا . اذِ المَعْنَى أكثرُ ما أخافَهُ تَضَمُّناً للخوفِ واذْهَبَهُ في كونِهِ بِصِفَةِ كَذَا(١٧٧) فَهُوَ كَقَوْلِكَ : أحمدُ من حَمِدَهُ زَيْدٌ . ويجوزُ أنْ يكونَ أخوفُ مَحْذُوفاً من أخاف يُخِيفُ ، كَما كانَ ما أعْطَاهُ مَحْذُوفاً من أعْطَى فيكونُ المَعْنَى أشَدُّ ما أخافَهُ اخافةً ، وأولاهُ بأنْ يكونَ مُخِيفاً كَذَا ، كما أنَّ ما أعْطَاهُ بِمَعْنَى ما أشدَّ أعطاءَهُ .

ويقوّى الوِجْهُ الأوّلُ مجيء (١٧٨ أوْجَى في مقابلتهِ من وُجِيءَ١٧٨) وان حُمِلَ هذا النّحوُ ، اعني ما كانَ مثلَ هَيبَ وعَيْبَ في ضُعْفِ تمكنّهِ في النّيابةِ عن فعلِ الفاعلِ والجري مجراهُ ، على فِعْلٍ متروكٍ فيقدر(١٧٩) أنَّ أهْيَبُ وأعْيَبُ وأحْمَدُ وأخوفُ جاءت على هَيُبَ وعَيُبَ وحَمُدَ وخَوُفَ(١٨٠) أي صَارَ ذا هَيْبَةٍ وعَيْبٍ وحَمْدٍ وخَوْفٍ كَانَ حَسَناً قوياً . ويُؤنسكَ بهذا البابِ كلِّهِ من أنّ أصولَهُمْ أبدا اجراءُ الشّيءِ مَجْرَى ما يدخلُهُ مَعْنَاهُ وانْ خَالَفَهُ في موضوعِهِ وأصْلِهِ وَوَقَعَ وَضْعُهُ على ما يُنَافِي دخولَ الحُكْمِ المقصودِ فيهِ . أَلا تَراهم قالوا [اجْتَوَرَ](١٨١) ، فَصحّحوا الواوَ وهم يُعلّونَ افْتَعَلَ نحوَ اجتار واشْتَارَ ، لأنّه في مَعْنَى تَجَاوَرُوا ، وتَجَاوَرَ يجبُ فيه تصحيحُ الواوِ لكونهِ على وَزْنِ تَفَاعَلَ .

---

(١٧٥) ب ، ج : أن يجعل .

(١٧٦) كذا الصواب . وفي الأصل والنسخ أخوف ما أخوف على أمتي كذا . تحريف وفي المسند للإمام أحمد بن حنبل (حديث رقم ١٤٣ جـ ١/١٤٣ - ١٤٤) : حدثنا أبو سعيد حدثنا دَيْلَم بن غَزْوان ، عَبدّي ، حدثنا ميمون الكُرْدِي عن عمر بن الخطاب ان رسول الله ﷺ قال : « ان اخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان » .

(١٧٧) ب ، ج : بصفته كذا .

(١٧٨ - ١٧٨) بدله في ب و ج « وأرمى في مقابلته رمى » تحريف . وفي اللسان (وجى) ٢٠/ ٢٥٦ : « الوجا الحفا وقيل شدة الحفا . ووجَى وجاً . وقيل بالوجا أن يشتكي البعير باطنَ خُفّه والفرس باطن حافره ، وأوجى الرجل جاء لحاجة أو صيدٍ فلم يُصْبِها » .

(١٧٩) ب ، ج : فقدر .

(١٨٠) ب : وخوف وحمد .

(١٨١) من ب . الصواب . وفي الأصل « اخترا » . تحريف .

ومَنْعُ ألفِ تَفَاعَلَ من اعلالِ الواوِ من حيثُ أنّكَ لو قلبتَ الواوَ ألفاً لالْتَقَى ألِفَانِ ولَزِمَ سقوطُ إحداهما . وفي(١٨٢) ذلك ابطالٌ للبناءِ والصّيغَةِ ، فقد أُعيرَ اجْتَوَرُوا حكمَ تَجَاوَرُوا مع عدمِ العلّةِ الموجبةِ له اعتباراً لحق اجتماعِهِمَا وتَنَاسُبِهِمَا في المَعْنَى .

وكذلكَ قَالوا : يَذَرُ ، فَفَتَحُوا عينَ الفِعْلِ . وذلكَ لا يُفْتَحُ الا اذَا كانَ الماضِي مكسورَ العينِ ، أوكانَ العينُ أو اللامُ حرفَ حَلْقٍ وليسَ في يَذَرُ واحدةٌ منَ العِلّتَيْنِ . لأنّ الماضيَ لوكانَ فَعِلَ لكانَ يَوْذَرُ كيَوْجَلُ . وليْسَ فيهِ حَرْفُ حَلْقٍ(١٨٣) كمَا تَرَى ، ولكنّه لمّا كانَ في مَعْنَى // يَدَعُ أُجْرِيَ مَجْرَاهُ في اللفْظِ وهَذَا أصْلٌ مستمرٌّ في كلامِهِمْ لا تكادُ تَجِدُ باباً لم يُؤْخَذْ بهِ في مَوْضعٍ منهُ . اذِ المُنَاسَبَةُ العائدةُ الى المَعَاني وسيلةٌ قويةٌ .

واذا كانَ كذلكَ فغيرُ مستندٍ أنْ يلحقَ فُعِلَ بعضَ أحكامِ فَعُلَ اذا نَاسَبَهُ وأدّى مَعْنَاهُ ولا يلزمُ أن(١٨٤) يلحقَ كلَّ أحكامِ فَعُلَ ويسوّى(١٨٥) بَيْنَهُمَا حتى يقالَ : آعَنْ مثلاً واشْهَرْ فيصاغُ منهُ الأمرُ كما يُصَاغُ من فَعُلَ . ولكنَ يُقَالُ : لِتُعْنَ ولْتُشهَرْ ، لأنّهُ لو سُوّيَ بينَ المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ بهِ في كلِّ شيءٍ لم يَكُنْ ذلكَ تَشْبيهاً بل كانَ ادعاءً أنّهُ نَفْسُ ذلكَ الشّيءِ وبَعْضٌ من جِنْسِهِ . ومنْ هَذا المَعْنَى قولُهُم : رَجُلٌ حميدٌ وامرأةٌ حميدةٌ . قال صاحب الكتاب : (١٨٦) شَبّهوهُ برشيدٍ ورَشيدةٍ وسَعيدٍ وسَعيدةٍ حيثُ كانَ نَحْوُهُمَا في المَعْنَى ، فَحميدٌ كقتيلٍ وجَريحٍ (١٨٧ الا أنّه لما خَرَجَ(١٨٧) عن حدِّهِا فأُريد شيءٌ كائنٌ بهذهِ الصِّفَةِ كما يُرادُ ذلكَ في رَشيدٍ وسَعيدٍ ، ولَحِقَهُ التّأنيثُ الذي يلحقُ ما ليسَ في مَعْنَى المَفْعُولِ . فهَذَا يَشْهَدُ للبابِ كلّهِ من

---

(١٨٢) سقطت واو العطف في ج .

(١٨٣) سقطت « حلق » في ج .

(١٨٤) « أنْ » ساقطة في ج .

(١٨٥) ج : ويسمى . تحريف .

(١٨٦) تعرض سيبويه لموضوع بناء الخصال والصفات في ٢/٢٢٣ وما بعدها فقال : وتجيء الأسماء على فعيل وذلك قبيح ووسيم وجميل وشقيح ودميم . وقالوا : نضير كما قالوا وسيم ، فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى .. ثم قال : « وقالوا رشيد كما قالوا سعيد وقالوا الرشاد كما قالوا : الشقاء » .

(١٨٧ - ١٨٧) ساقط في ج .

حيثُ أنّه كَما يَجُوزُ أنْ يُجْرَى حَميدٌ مَجْرَى سعيدٍ لموافَقَتِهِ لهُ بأداءِ(١٨٨) مَعْنَى كونِ الشّيءِ بِصِفَةٍ لا [يَشْتَرِطُ](١٨٩) فيها التّعلّقُ بقصدِ قاصدٍ، ولكنّها تكونُ عائدةً الى نَفْسِ الشّيءِ الموصوفِ بِهَا، كذلكَ يجوزُ أنْ يُجْرَى نحوُ زُهِيَ وعُرِفَ مَجْرَى فَعُلَ أو فَعِلَ كصَلِفَ اذا وافَقَهُ في أداءِ هذا المَعْنَى الذي ذكرتُ مِنْ قَصْدِ الاخبارِ بحصولِ الحالةِ والصّفَةِ في الشّيءِ من غَيْرِ أنْ يُشْتَرَطَ فيها تَحصيلُ مُحَصِّلٍ، وقَصْدُ قَاصِدٍ الى ايجادِهَا.

ويقوّى صحةُ مجيءِ أفْعَلَ في عَيِبَ وهَيِبَ (١٩٠) وحُمِدَ وان لم تَكُنْ كَزُهِيَ، وشُهِرَ في افادةِ مَعْنَى فِعْلِ الفاعلِ أنّهم قَالُوا: رجلٌ مستورٌ وسَتِيرٌ فاستَعْملوهُ استعمالَ عفيفٍ. والأصْلُ من سُتِرَ، الاّ أنّهُ لما لم يُقْصَدْ هُنَا سِتْرٌ ساترٍ كما يُرَادُ اذا قيلَ: هَذَا مَسْتورٌ مُغَطّى، دَخَلَهُ مَعْنَى فَعيلٍ وفاعلٍ كعفيفٍ وزَاهدٍ. ولم يَدْخُلْ هَذَا المَعْنَى في سُتِرَ، لأنّه لم يُسْتَعْمَلْ بمعنى عَفَّ وزُهِدَ. واذا جَازَ هَذَا جَازَ أيضا أن يُعْتبرَ مَعْنَى فِعْلِ الفاعلِ في حُمِدَ وعَيِبَ وهَيِبَ في حالِ التّفضيلِ فيقالُ: أعْيَبُ وأهْيَبُ وأحْمَدُ، ولا يُعْتَبَرُ ذلكَ في غيرِهِ. فلا يُقالُ: عُيِبَ وهُيِبَ على حد زُهِيَ، وجُنَّ، وعلى ذلكَ تقولُ: هو أسْتَرُ، فتعتبرهُ اعتبارَ أعفَّ وأزْهَدَ.

ومثل ذلكَ أنهم قالُوا: أرَى زَيْداً منطلقاً بمعنى أحْسَبُ زيداً منطلقاً وهو منقولٌ من أَرَيْتُهُ زيداً منطلقاً اي أعْلَمْتُهُ. الا أنّهُ لمّا لم يَكُنْ هَا هُنَا مُعْلِمٌ و [مُرٍ](١٩١) على الحقيقةِ. وانّما أرادَ ما يَهْجِسُ في نَفْسِهِ فصارَ كأنّهُ يُرى ويُحدَّثُ ويُعْلَمُ من جهةِ نفسِهِ وخاطِرِهِ، جَرَى في الافادةِ مجرى أنْ تقولَ: أرَى فتأتي بِلَفْظِ فِعْلِ الفاعلِ كَمَا كانَ شُهِرَ بمعنى اشْتَهَرَ أو ظَهَرَ(١٩٢) حيث لم يُرَدْ شَاهِرٌ، لكنّه خرجَ عن مَعْنَىً رَأَيْتُ من حيثُ أنَّ رأيتُ الذي يتعدّى الى مفعولَيْنِ يكونُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ، وأرَى بِمَعْنَى أحْسَبُ لا بِمَعْنَى أعْلَمُ.

---

(١٨٨) ب، ج: بأزاء. تحريف.

(١٨٩) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «يشترك». تحريف.

(١٩٠) ج: في هيب وعيب.

(١٩١) من ب و ج. الصواب وفي الأصل: و «هو». تحريف، لأنه اراد اسم الفاعل من أرى كما قصد بقوله «معلم» اسم الفاعل من أعلم.

(١٩٢) سقطت «أو ظهر» في ب و ج.

وسببُ ذلكَ أنّه لمّا كانَ القَصْدُ(١٩٣) جَعْلَهُ نَفْسَهُ بمنزلةِ مَنْ يَعْلَمُ زَيْداً منطلقاً ، من جهةِ الخاطرِ وما يَهْجِسُ في النّفْسِ عَرَضَ في البَيْنِ مَعْنَى الظَّنِّ // لأنَّ الخَواطرَ تكونُ ظُنوناً وتَخيّلاً فقد تغيّر المَعْنَى وصارَ الفِعْلُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ يُؤدّى مَعْنَى فِعْلِ الفَاعِلِ بِحسبِ ما عرضَ في الحالِ منَ المَعَاني فهوَ كَمَا مَضَى الا أنَّ الغَرَضَ في ذكرِهِ أنَّ هذا المَعْنَى اختصَّ ببَعْضِ [متصرفاتِ](١٩٤) الفعلِ فلم يُقَلْ : أريتُ بِمَعْنَى حَسِبْتُ ، ولا أنا مُريُ بِمَعْنَى ظانٍّ وحاسبٍ ، فكذلك(١٩٥) يُقَالُ : أعْيَبُ ، ويرادُ كونُ عَيبَ في حالِ التّفضيلِ بمعنى فعلِ الفاعلِ نحوَ صارَ بهذهِ الصِّفَة ، ولا يُرادُ بقولكَ(١٩٦) ، عَيِبَ الرجلُ . فاعرفْهُ .

وقالوا : أكْسَى من الكَعْبَةِ ، فهو من كُسِيَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ من اكْتَسَى بحذفِ الزّيادةِ(١٩٧) ، كأحوجَ من احْتَاجَ . وقولهم : أشْغَلُ من ذاتِ النَّحْيَيْنِ(١٩٨) مثلُ أزْهَى وأشْهَرَ ، لأنَّهُ قد قيلَ : شُغِلْتُ عنكَ ، لا يرادُ شغلُ شاغلٍ وانما يُرادُ اتّفقَ ذلك وصِرْتُ بهذهِ الحالِ . ولا يَنْبَغِي أن تحملَهُ على أشْغَلَ ليَديهِ أو لنفسهِ . فالمَعْنَى اذا تأملتَ على

---

(١٩٣) ب ، ج : الفصل . تحريف .

(١٩٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مصروفات » . تحريف .

(١٩٥) ب ، ج : وكذلك .

(١٩٦) ب ، ج : في قولك .

(١٩٧) في اللسان (كسى) ٢٠/٨٨ - ٨٩ « واكْتَسَى ككَسَى وكسَاهُ إياه كَسْواً . قال ابن جنى وأما كَسِيَ زيدٌ ثوباً وكَسَوْتُهُ ثوباً فانه وان لم ينقل بالهمزةِ فانه نقل بالمثال الا تراه نقل من فَعِلَ الى فَعَلَ ، وانما جاء بفَعَلَ لما كان فَعَلَ وأفْعَلَ كثيراً ما يتعاقبانِ على المعنى الواحد نحو جَدَّ في الأمْرِ وأجدَّ وصددته عن كذا وأصدَدْتُهُ . ويقال : فلان أكْسَى من بَصَلَةٍ اذا لبسَ الثياب الكثيرة . وهذا من النوادر أن يقال للمُكْتَسِ كاسٍ بمعناه ، ويقال : فلان اكسى من فلان اي أكثر اعطاء للكسوة من كَسَوْتَهُ اكْسُوهُ ، وفلان اكْسَى من فلان اي أكثر اكتساء منه .

(١٩٨) هذا مثل قيل في امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية ولها حكاية معروفة مع خَوّات بن جُبير الأنصاري .

والنِّحي والنَّحيُّ والنَّحْيُ : الزِّقُ وقيل وهو ما كان للسمن خاصة .

انظر فصل المقال ١/٣٩٥ « برواية : انه لأشغل من ذات النحيين ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢/٢٥ - ٢٦ ، ومجمع الأمثال للميداني ١/١٧٣ برواية أخرى من ذات النحيين » و ١/٢٥٥ و ١/٢٦٢ « برواية : أشح من ذات النحيين » واللسان (نحى ٢٠/١٨٣ ، وفرائد اللال ١/٢١٢ برواية أخرى .. » و ١/٣٢٧ - ٣٢٨ » برواية أشغل » .

قولكَ : أذهب ، لكونهِ[١٩٩] بهذِهِ الصّفةِ لا بمعنى أجعل لنفسِهِ كذلكَ . وقالوا : ما أشْغَلَنِي عنكَ بهذا المَعْنَى .

وأمّا قولُهم : أحبَّ فمن قولهم : حبَّ [٢٠٠] على تقديرِ : حَبُبَ[٢٠٠] ، وعليهِ جَاءَ حبّذَا ، لأنَّهُ مركبٌ من حبَّ وذَا . فَحَبُبَ اليَّ ، بمنزلةِ بَغُضَ اليَّ . وعلى ذلكَ قولُهُ :[٢٠١]

/٧٤/ فَقُلْتُ : اقْتلوهَا عَنْكُمُ بِمزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[٢٠٢]

فأصلُ هَذَا : وحَبُبَتْ مَقْتُولَةً ، على أنْ يكونَ مثل كَرُمَ رَجُلاً زَيدٌ في كونهِ فَعُلَ يُفيدُ التَّعَجُّبَ والمدحَ ثم زِيدَ الباءُ كما قالوا : كَفَى باللهِ ، والأصْلُ كَفَى اللهُ ليدلَّ على التَّعَجُّبِ ويؤكّدُهُ . واذَا جئْتَ بالباءِ صَارَ الضّميرُ المرفوعُ المُسْتَكِنُّ في حَبُبَتْ مَجْرُوراً ، واذَا صَارَ مَجْروراً خَرَجَ عن أنْ يكونَ مُسْتَكِنّاً وانْتَقَلَ عن كونهِ في تقديرِ هيَ مُسْتَكِنَّةٌ[٢٠٣] الى هَا فتقولُ : حَبُبَ بِهَا ، كَمَا تقولُ : زَيْدٌ كَفَى رَجُلاً ، تُريدُ كَفَى هُوَ . [٢٠٤] فاذا أرَدْتَ ادخالَ الباءِ[٢٠٤] قُلْتَ : زَيْدٌ كَفَى بِهِ رَجُلاً فَزَالَ الاضْمَارُ عن الفعلِ وظهرَ[٢٠٥] على

---

(١٩٩) ب ، ج : اذهب في كونه .

(٢٠٠ - ٢٠٠) ساقط في ب و ج .

(٢٠١) سقطت « قوله » في ب .

(٢٠٢) للأخطل غوث بن غياث التّغلبي في ديوانه ص ٤ ، واصلاح المنطق ٣٥ ، وتهذيبه.للتبريزي ٥٤/١ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٣٧٨/٣ - ١٣٧٩ ، واللسان (قتل) ٦٨/١٤ و (كفى) ٩١/٢٠ ، والشواهد الكبرى ٢٦/٤ ، وشواهد الشافعية ١٤/٤ - ١٥ و ٣٨ (العجز) ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٣ ، والدرر اللوامع ١١٨/٢ - ١١٩ .

والبيت غير منسوب في ابن يعيش ١٢٩/٧ ، وشرح الشافية للاستربادي (العجز) ٤٣ و ٧٧ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٩٦ . ورواية الديوان « فأطيبْ بها » .

والاستشهاد بالبيت على أن حُبَّ للمدح والتعجب ، وأصلها بضم العين للتحويل الى المدح ، فان نُقِلَتْ حركة العين الى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبٌّ بالضم ، وان حذفت ضمة العين صار حُبَّ بالفتح ، ويجب الادغام في الحالين لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن . والفاعل المؤنث المجرور بالباء ؛ لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحْبِبْ بها - وهذه رواية الديوان - وقد دخلت الباء ، لأنها دليل التعجب . وقال عبد القاهر هي زائدة كالباء في كفى بالله .

(٢٠٣) ب ، ج : تسكنه . تحريف .

(٢٠٤ - ٢٠٤) بدله في ب « فاذا ادخال الباء » . سهو ، وفي ج : « فاذا أدخل الباء » .

(٢٠٥) سقطت واو العطف قبل الفعل « ظهر » سهوا .

صورةِ المجرورِ لزيادةِ الباءِ فيهِ ثُمَ تُنْقَلُ الضّمّةُ من حَبُبَ بها من العَيْنِ [الى][٢٠٦] الفاءِ ، وتدغمُ الباءُ في الباءِ فيقالُ : حُبَّ ، كما يقالُ : حُسْنُ الوَجْهِ وَجْهُكَ . والأصْلُ : حَسُنَ[٢٠٧] . ويجوزُ أن يكونَ أعْنى أحَبَّ حُبَّ فهوَ مَحْبوبٌ . فَقَدْ جَرَى حُبَّ مَجْرَى شُهِرَ في تَضَمّنِهِ مَعْنَى صَارَ كَذلِكَ . يَدُلُّكَ أنَّ محبوباً قد استُعْمِلَ استعمالَ فَعِيلٍ الكائنِ بمعنى فَاعلٍ . فقيلَ : هُوَ محبوبٌ اليَّ ، كَمَا يُقَالُ : هُوَ بَغِيضٌ اليَّ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : هو مُحَبٌّ اليّ كَمَا لا تقولُ : هُوَ مُبْغَضٌ اليَّ . وانّما يقالُ : مُحَبٌّ عندِي ، ومُبْغَضٌ عندِي فاعْرِفْهُ .

---

(٢٠٦) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٢٠٧) ب ، ج : والأصل حسنى . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بَابُ العواملِ التي تَدْخُلُ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ .

وهيَ كانَ(٢) وأخواتُهَا ، وإنَّ وأخواتُهَا ، وظَنَنْتُ وحَسِبْتُ ونحوهما . فأمّا كَانَ(٣) وصَارَ وأصْبَحَ وأمْسَى وظَلَّ وبَاتَ ، وما زَالَ(٤) ومَا دَامَ وما بَرِحَ وما فَتِيءَ وَلَيْسَ فانّها تَدْخُلُ على المُبْتَدَأِ ، والخَبَرِ فيصيرُ ما كانَ مَرْفوعاً(٥) بالابتداءِ قَبْلَ دُخولِ هذهِ الأشياءِ عليهِ مُرْتَفِعاً بكانَ ، وما كانَ مُرْتَفِعاً بأنّه خبرُ مُبتدأٍ مُنْتَصِباً بأَنَّهُ خَبَرُ كَانَ ، وذلكَ قولُكَ : كانَ عَبْدُ اللهِ ذَاهِباً ، وكانَ بكرٌ خَارِجاً ، وما زَالَ أخوكَ كَرِيماً ، وما أُكَلِّمُكَ(٦) ما دُمْتُ مُقِيماً ، وأمْسَى زَيْدٌ // مَسْروراً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الأبوابَ الثّلاثةَ من شأْنِهَا أنْ تَدْخُلَ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ وتَعْمَلَ فيها(٧) . ولكلِّ بابٍ مِنْهَا مذهبٌ مخصوصٌ في عملِهِ . فبابُ كانَ يرفعُ المُبْتَدَأَ ويَنْصُبُ الخَبَرَ . وبَابُ أنَّ يَنْصَبُ المُبْتَدَأَ ويرفعُ الخَبَرُ ، وبَابُ ظَنَنْتُ يَنْصُبُهُمَا مَعاً . ويدلكَ على أنّها عواملُ داخلةٌ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ أنّكَ اذَا قُلْتَ : كَانَ زيدٌ أخاكَ ، وانّ زيداً أخوكَ . وظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً . ثم اسْقَطْتَ هذهِ الأشياءَ وَجَدْتَ ما كانَ عَمِلَتْ فيهِ مُبْتَدَأً وخبراً . وذلكَ قولُكَ : زيدٌ أخوكَ . فانْ قلتَ : فانّكَ تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً راكباً ، وجَاءني زيدٌ مُنْطَلِقاً ، فتجدُ ما عَمِلَ فيهِ جَاءَنِي وضَرَبْتُ بعدَ حَذْفِهِمَا مُبْتَدَأً وخَبَراً . كقولِكَ : زَيدٌ رَاكِبٌ ، وزيدٌ منطلِقٌ ، فكيفَ قالَ النّحويونَ في نحوِ كَانَ : انّهُ داخِلٌ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ ولَمْ يَقُولُوا ذَلكَ(٨) في هَذَا ؟ .

---

(١) ط : باب العوامل الداخلة .

(٢) « كان » مكررة في ج سهوا .

(٣) ج : فأما « ما » كان . سهو .

(٤) ط : وبات (وأضحى) وما أنفكّ وما زال .

(٥) ب ، ج : ط : مرتفعا .

(٦) ط : ولا أكلمك (اليوم)

(٧) ب ، ج : فتعمل فيهما .

(٨) ب ، ج : وذلك . سهو .

فالجوابُ بأنّ هذا مُغالَطَةٌ . والفَصْلُ بَيْنَهُمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً رَاكِباً لَمْ يَكُنْ قولُكَ : راكِباً بلازم ، لو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً ، فَسكتَّ[٩] كانَ أحْسَنَ كَلام[١٠] . ولو قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيداً أوخِلْتُ زَيْداً ، ولم تَذْكُرِ المنصوبَ الثّاني ، لم يَجُزْ . كَمَا أنّكَ اذا ذَكَرْتَ المُبْتَدأ دونَ الخَبَرِ كانَ كذلكَ . وكَذَا قولُكَ : جَاءني زَيْدٌ راكِباً ، لأنّكَ لو قُلْتَ : جاءني زيدٌ . كانَ تاماً ، ولو قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ أو لَيْسَ زَيْدٌ ، لم يَكُنْ تاماً . فَهَذَا هوَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

فالأوّلُ من العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ كانَ وأخواتُها ، دَخَلَتْ على المبتدأِ والخَبَرِ فَرَفَعَتِ المُبْتَدَأَ ، كَمَا يَرْفَعُ سائرُ الأفعالِ الأسماءَ . وذلكَ أنَّ الشّرْطَ في الفاعلِ أنْ يُسْنَدَ اليهِ الفِعْلُ مُقَدّماً عليهِ . وقَدْ حَصَلَ ذلكَ في اسمِ كانَ . ونَصَبَتِ الخَبَرَ على التّشبيهِ بالمفعولِ نحو ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، ولَيْسَ بمنزلةِ المَفْعُولِ علىالحَقِيقَةِ . ألا تَرَى أنَّ عَمراً غير زيدٍ ، وقائمٌ هو زَيْدٌ في قولِكَ : كانَ زيدٌ قائماً . وهيَ أفعالٌ غيرُ حقيقيةٍ[١١] . ومَعْنَى ذلكَ أنّها سُلبتِ الدلالةَ على الحدَثِ . وانّما تَدلُّ على الزّمان فقط . فاذَا قُلْتَ : كانَ زيدٌ قائِماً ، كانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : قَامَ زيدٌ في أنّه[١٢] يدلُّ على قيامٍ في زَمانٍ ماضٍ ، فلمّا سُلِبَتْ هذهِ الأفعالُ الدلالةَ على الحَدَثِ عُوضّتِ الخَبَرَ[١٣] ، فلم يُسْكَتْ على فَاعليها ، لو قُلْتَ : كَانَ زَيدٌ ، لم يَجُزْ حتّى تأتي بالخَبَرِ فَتَقُولَ : مُنْطَلِقاً[١٤] أو قائِماً . وكَذَا تقولُ يكونُ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وسيكونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً[١٤] ، لأنَّ كانَ ويكونُ يدلُّ على الزّمانِ فقط ، فلا تحصلُ[١٥] الفَائِدَةُ الا بعدَ الاتيانِ بالخَبَرِ كَمَا أنّكَ لو قُلْتَ : زَيدٌ فيما مَضَى ، لم يكنْ كلاماً حتى تأتي بخبرٍ ، فتقول : زيدٌ أخوكَ فيما مَضَى . وكَذَا لو قُلْتَ : زَيْدٌ فيما يُسْتَقْبَلُ ، لم يَجُزْ حتى تقول : مُنْطَلِقٌ أو خَارِجٌ ، وانّما شُبِّهتْ بِمَا مَضَى وما يُسْتَقْبَلُ[١٦] ، لأنَّ كانَ يدلُّ على الزّمانِ فقط . فقولُكَ[١٧] : كَانَ زيدٌ ، بمنزلة قولِكَ : زيدٌ فِيما يُسْتَقْبَلُ

---

(٩) ب ، ج : وسكت .
(١٠) ب ، ج : أحسن الكلام .
(١١) ب : غير حقيقة . تحريف .
(١٢) ج : فانه .
(١٣) ج : عوض الخبر . تحريف .
(١٤ - ١٤) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(١٥) ب ، ج : ولا تحصل .
(١٦) ب ، ج : وبما يستقبل .
(١٧) ب ، ج : وقولك .

فكما لا يتمُّ من ذكرِ جزءٍ [18] معَ ما يدلُّ على الزّمان كلامٌ ، كذلكَ لا يتمُّ من كانَ معَ جزءٍ[18] واحدٍ كلامٌ . ويجبُ الاتيانُ بجزءٍ آخرَ نحوَ أنْ تقولَ : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً .

فانْ قُلْتَ : فانّكَ تقولُ : القِتالُ فيما يُسْتَقْبَلُ ، فيكونُ كَلاماً . فالجَوابُ أنَّ هَذَا يُضْمَرُ فيهِ الفِعْلُ نحوَ قولِكَ // القِتَالُ يقعُ فيما يُسْتَقْبَلُ . والحِسُّ يَشْهَدُ بِصِحَّةِ ذلكَ . واذا كان الأمرُ عَلَى هَذَا لم يَكُنْ ما ذَكَرْنَا بِمُنْكَرٍ .[19]

فهذهِ الأفعالُ أمُّ البابِ منها كانَ وهي على مَا ذَكَرْنَا .

ومنها صَارَ كقولِكَ : صَارَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، ومَعْنَاهُ الانتقالُ من شيءٍ الى شيءٍ كقولِكَ : صَارَ زيدٌ غنياً بَعْدَ أنْ كانَ فَقِيراً .

وكَذَا أصْبَحَ وأمْسَى في قولِكَ : أصْبَحَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وأمْسَى زَيْدٌ مَسْروراً . ولَيْسَ يراد بهما[20] الصّباحُ والمَسَاءُ ، وانّما يدلانِ على مَعْنًى قريبٍ من مَعْنَى صَارَ . وكَذَا ظَلَّ وبَاتَ [21] تقولُ : ظَلَّ زيدٌ مَسْروراً ، وباتَ زيدٌ فاعِلاً كَذَا وكَذَا[21] .

وأمّا ما زالَ وما دامَ ففيهما كلامٌ .

اعلمْ أن زَالَ فيهِ مَعْنَى النّفي وما للنّفي . والنّفيُ اذا دخَلَ على النّفي صَارَ ايجاباً واثباتاً . أَلا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : انْتَفَى الشّيءُ ، كانَ ضدَّ الاثباتِ فاذا أدخلتَ عليهِ النّفيَ صارَ موجباً . وذَلِكَ قولُكَ : ما انْتَفَى الشّيءُ . ويُعْلَمُ ضَرورةً أنّ نفيَ النّفي اثباتٌ . واذَا كان كذلك كان قولُكَ : ما زالَ بمنزلةِ كان في أنّهُ ايجابٌ ، ولهذَا لم يَجُزْ أنْ تقولَ : ما زالَ زيدٌ الا مُنْطَلِقاً ، كما لا تقولُ : كَانَ زيدٌ الا منطلقاً ، لأجْلِ أنَّ الا يُؤتَى بهِ لنَقْضِ النّفي : كقولِكَ : ما مَرَرْتُ الا بزيدٍ ، وما ضَرَبْتُ الا زيداً ، نَفَيْتَ

(١٨ ١٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٩) ب ، ج : بمنكسر . تحريف .

(٢٠) « بهما » ساقطة في ج .

(٢١ ٢١) بدله في ب و ج : « تقول زيد مسرورا ، وبات فاعلا كذا وكذا » .

المرورَ والضربَ أوّلاً ثم أدْخَلْتَ إلا فأثْبَتَهُمَا لزيدٍ ، وأبْطَلْتَ النّفيَ ونَقَضْتَهُ . واذا كان الكلامُ ثابتاً لم يُحْتَجْ الى اثباتِهِ . ألا تَرَاكَ لا تقولُ : (٢٢مَرَرْتُ الا بكلِّ أحدٍ٢٢) لأنَّ قولَكَ : مَرَرْتُ بِكلِّ أحَدٍ اثباتٌ فلا يُحْتَاجُ الى الا ، لأنّ اثبات الثّابتِ ومحاوَلَةَ نقضِ النّفيِ معَ تعرّي الكلام منهُ مُحَالٌ لا يُتَصَوَّرُ .

وحُكْمُ ما بَرِحَ وما فَتِيءَ وما أنْفَكَّ حكمُ ما زالَ ، لأنّ في جميعِ ذلكَ مَعْنَى النّفيِ فاذَا دَخَلَ عليهِ النّفْيُ صارَ اثباتاً .

وأمّا ما دَامَ ، فمُخالِفٌ لما زَالَ ، لأنّ ما فيه بِمَعْنَى المَصْدَرِ . وذلكَ المَصْدَرُ بِمَعْنَى الزّمانِ . تقولُ : اجلسْ ما دامَ زَيدٌ جالِساً ، فيكونُ التّقديرُ دوامَ زيدٍ جالساً ، أو داومَ جلوسِ زيدٍ ، على تقديرِ زمنِ دوامِ جلوسِ زيدٍ ، ثُمَ يُحْذَفُ المُضَافُ الذي هو الزّمَنُ ، ويقامُ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ وهوَ المَصْدَرُ ، كقولِهم(٢٣) : جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج ، أي زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِ ، وخُفوقَ النّجمِ ، أي زَمَنَ خُفوقِ النّجمِ . فَما مع دامَ بمنزلةِ المَصْدَرِ على مَعْنَى الزمانِ كَمَا ذكرنَا ولا يَجيءُ الا مُتَعَلِّقاً بشيءٍ . كقولكَ : أجْلِسُ(٢٤) ما دَامَ زَيْدٌ جالِساً . ولا تقولُ : ما دَامَ زَيْدٌ جَالِساً ، من غيرِ شيءٍ . كما لا تقولُ يَومَ الجُمُعَةِ ، وتَسْكُتُ . وذلكَ أنّه اذا كانَ ظرفاً اقتضَى لا محالةَ فِعْلاً يقعُ فيهِ ، فكَما لا يصِحُّ أنْ تقولَ : يومَ الجُمُعَةِ ، فتذكرهُ منصوباً على الظّرْفِ من غيرِ أنْ تَذْكُرَ فعلاً يقعُ فيه نحوَ خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، كذلكَ لا يَصِحُّ أنْ تقولَ : ما دَامَ زيدٌ منطلقاً ، حتّى تأتيَ بما يَقَعُ فيهِ . نحوَ أجْلِسُ ما دامَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، بمنزلةِ قولك : أجْلِسُ زمنَ دوامِهِ مُنْطَلِقاً ، وأجلسُ مدةَ كونِهِ بهذِهِ الصّفةِ فاعْرِفْهُ .

وآخرُ هذهِ الأفعالِ ليسَ في قولكَ : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وليسَ زَيْدٌ أخاكَ . فهذهِ الأفعالُ التي تَقدّمَ ذكرُهَا ما عَدَا(٢٥) لَيْسَ تكونُ على ضَرْبَيْنِ :

(٢٢ - ٢٢) بدله في ب : « الا بكل واحد » .

(٢٣) ب : كقولك .

(٢٤) سقطت « اجلس » في ج .

(٢٥) ج : ماعاد . سهو .

أحدُهُما أنْ لا(٢٦) تسكتَ فيها على المَرْفوعِ ، وتأتي بالخبرِ المَنْصُوبِ كقولِكَ : كانَ زيدٌ أخاكَ . وذلِكَ اذَا جَعَلْتَهَا دالةً على الزّمانِ فَقَطْ // وتُسمّى ناقصةً .

والضّرْبُ الثّاني أنْ تَجْريَ مجرَى سائرِ الأفعالِ ، فيقالُ : كانَ زيدٌ ، ويسكت . وذلكَ اذا أُريدَ بهِ مَعْنى وَقَعَ وحَدَثَ(٢٧) كقولِهِ تَعالَى - (وانْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ) -(٢٨) وتُسمّى تامةً ومن ذلك قَولُ الشّاعِرِ :

/٧٥/ وانْ لَمْ يَكُنْ الاّ تَعَلّلُ سَاعَةٍ قَلِيلاً فأنّنى نَافِعٌ لِيْ قَلِيلُهَا(٢٩)

أو معرّجُ ساعةٍ(٣٠) . (٣١ المَعْنَى وانْ لَمْ يُوجَدْ الا تَعَلّلُ ساعةٍ٣١) كأنّهُ قالَ : (٣٢ فانْ لَمْ يوجَدْ الا أنْ اتعلّلَ قليلاً فالأمْرُ كذَا٣٢) .

وكَذَا أمْسَى زَيْدٌ وأصْبَحَ اذَا أجْرَيتَهُمَا مَجْرَى صَارَ كانتا ناقِصَتَيْنِ فَلا تدلاّنِ(٣٣) على الصّباحِ والمَسَاءِ ، وانْ أجْرَيْتُهُا مَجْرَى اسْتيقَظُوا و [نَامُوا](٣٤) ومَجْرَى أفْجَرَ لأنّهُ

---

(٢٦) ب : احدهما « ما » أن لا . سهو .

(٢٧) ج : وجدت . تصحيف .

(٢٨) آية ٢٨٠ / البقرة ٢ .

(٢٩) لذي الرُّمة في ديوانه (ص ٥٥٠) وكتاب النوادر للقالي ٢١٦ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٣ ، والخزانة ٥٦٤/٢ .
والبيت غير منسوب في ديوان الحماسة ١٣٥/٢ ، وشرحها للمرزوقي ق ٢/٥٩٠ ج ١٤٢٢/٣ .
وسقطت « لي » في ب و ج . وروايته في الحماسة وشرحها للمرزوقي « الا مُعَرّجُ ساعةٍ » . والمراد فيه الاّ تعرجُ ساعةٍ . وفي التنبيه وكتاب النوادر للقالي « الا معرّسُ » وروى قليلٌ - بالرفع - في نوادر القالي والخزانة والمعرسُ . موضع التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (اللسان عرس) ١١/٨ - ١٢) .
والشاهد في البيت عند عبد القاهر مجيء « يكن » تامة . ومن نصب تعلّل (أو معرج أو معرس) فعلى الخبرية وعدّها ناقصة ، والتّقدير : وان لم يكن الإلمامُ الا تعلل ساعة .

(٣٠) ب ، ج : أو معرج ساعة « معرج . سهو .

(٣١ - ٣١) ساقط في ب و ج

(٣٢ - ٣٢) بدله في ب ، ج : « وان لم يوجد الا تعلّلٌ قليلاً فلأمْرٍ كذا » .

(٣٣) ب ، ج : ولا يدلان .

(٣٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقاموا » . تحريف . والعبارة في سيبويه ٢١/١ مع شيء من الاختلاف .

يدلُّ على حَدَثٍ وهوَ الدّخولُ في الوقتِ المُعَيَّنِ فهما تَامّتانِ .

وكَذَا زَالَ ، اذا أَرَدْتَ بهِ تفريقَ الشّيءِ كقولكَ : زَالَ زيدٌ الشّيءَ يَزِيلُهُ . ودَامَ ، اذا أَرَدْتَ بهِ ثَباتَ الأَمْرِ ، كقولكَ : دَامَ الأَمْرُ وبَرِحَ اذا قُلْتَ : ما بَرِحْتُ من مَكَانِي مثل ما دُمْتُ . ولا يكونُ في ليسَ الا الاتيانُ بجزءَيْنِ كقولكَ : لَيْسَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، لأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا لَهُ تَصَرُّفَ أخواتِهِ . أَلا تَرَى أنّ لَفْظَهُ أَيْضاً غيرُ مُتَصَرِّفٍ كَمَا يَتَصرّفُ لَفْظُ كَانَ .

ولِكانَ من بينِ الجميعِ أربعةُ أَوْجهٍ : الأَوّل والثّاني ما ذكرتُ ، والثّالِثُ أنْ تكون زائدة نحو ما حُكِيَ من قولهم : انّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ . وقَالَ الشّاعِرُ ، أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ :

/٧٦/ جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوا على كَـــانَ المُسَوَّمَـــةِ العِرابِ(٣٥)

انّما هو على المُسَوَّمةِ العِرابِ . وكَانَ مزيدةٌ . والوجهُ الرابعُ أنْ تكونَ بمعنى صَارَ كقولِ الشّاعِرِ :

/٧٧/ بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيوضُها(٣٦)

---

(٣٥) لم ينسب هذا البيت لقائل معين . وروته أكثر المراجع عن الفراء .
أنظر : توجيه اعراب أبيات ٢٥٨ ، والمفصل ٢٦٥ ، ومفتاح العلوم للسكاكي ٥١ ، وابن يعيش ٩٨/٧ – ٩٩ ، ومادة (كون) من اللسان ٢٥٣/١٧ والتاج ٣٢٥/٩ ، وشرح الأشموني ٣٧٦/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤١/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٩١/١ ، والأشباه والنظائر ٣١١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٠/١ ، والخزانة ٣٣/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٨٤ ، والدرر اللوامع ٨٩/١ .
وروى « سَراة بني أبي بكر » في غير المقتصد والمفصل وشرحه ومفتاح العلوم والشواهد الكبرى وشروح التصريح . وأشير في الدرر اللوامع الى رواية « جياد بني أبي بكر » .
وروى « تسامى » في توجيه اعراب ، ومفتاح العلوم ، وابن يعيش ، وشرح الأشموني ، والشواهد الكبرى ، وشرح التصريح ، وشرح الشواهد للعاملي .
وذكر في الخزانة أنه يروي « المطهمة » بدل « المسومة » .

(٣٦) هذا البيت لعمرو بن أحمد الباهلي في ديوانه ص ١١٩ واللسان (عرض) ٤٩/٩ ، و (كون) ٢٤٩/١٧ ، والخزانة ٣١/٤ ، والتاج (عرض) ٤١/٥ .
ونسب في ابن يعيش ١٠٢/٧ لابن كنزة . =

المَعْنَى صارت البَتّةَ .

قَالَ الشّيخُ أبو عليّ :

« واذَا اجتمعَ في هذا البابِ معرفةٌ ونكرةٌ ، فالذي يُجْعَلُ اسمَ كانَ منهما المعرفةُ ، كما كانَ المبتدأُ المعرفةَ[٣٧] . وذلكَ قولُكَ : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، فالذي شَغَلَتْ بهِ كانَ المعرفةُ ، والنكرةُ الخبرُ . وقد يَجيءُ في الشّعرِ للاضطرارِ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً . ولا يجوزُ هَذَا حيثُ لا يُضْطَرُّ اليهِ تَصْحِيحُ وَزْنٍ ولا اقامةُ قافيةٍ[٣٨] واذَا[٣٩] اجْتَمَعَ مَعْرِفَانِ كانَ لكَ أنْ تَجْعَلَ أيّهما شِئْتَ الاسمَ . تقولُ . كَانَ أخُوكَ زَيْداً ، وكانَ زَيدٌ أخاكَ . وكذلكَ قُرِىءَ – (فَمَا كانَ جَوابُ قومِهِ الا أنْ[٤٠] قالوا) – [بالرفعِ والنَّصْبِ][٤١] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّ كانَ اذَا دَخَلَ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ وَجَبَ أنْ يكونَ حُكْمُهَا حكمَ الابتداءِ المَحْضِ . فكَما أنّكَ لا تَجْعَلُ النَّكرةَ مبتدأً والمعرفةَ خبراً ، كقولِكَ : مُنْطَلِقٌ[٤٢] زَيْدٌ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَهُ[٤٣] معرفةً فتقولُ كان منطلِقٌ زيدا ، بلِ الواجبَ أن تجعلَ المَعْرِفَةَ الاسمَ والنكرةَ الخبرَ ، فتقولُ : كَانَ زيدٌ منطلقاً . وانْ جَاءَ شيءٌ على غيرِ ما وَصَفْنَا فلضرورةِ الشّعْرِ [كقولِهِ][٤٤]

= والبيت غير منسوب في المفصل ٢٦٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٨/١ وشرح الأشموني ٣٣٧/١ . وروايته في اللسان « كأنه » . والتيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها والحَزْنُ ما غَلُظَ من الأرض . وذُكِرَ في الخوانة انه يروي « أُريهم سهيلا والمطيّ كأنّها » .

ط : المعرفة (والخبر النكرة) .

(٣٨) زيادة في ط بعد قوله : « ولا اقامة قافية » وهي غير مثبتة في أية نسخة (أنظر الزيادة في الايضاح ص ٩٨ – ٩٩) .

(٣٩) ط : فاذا .

(٤٠) تردد هذا الجزء من قوله تعالى في الآيات ٥٦/ النمل ٢٧ و ٢٤ و ٢٩/ العنكبوت ٢٩ وذكر الزمخشري في الكشاف ١٣٠/٢ أن الأعمش قرأ بالرفع ثم قال والمشهورة (أي قراءة النصب) أحسن .

(٤١) من ب و ج ط أبين .

(٤٢) ب ، ج : منطلقا . سهو .

(٤٣) ب ، ج : والخبر .

(٤٤) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « كقولك » تحريف .

/٧٨/ كأنَّ سَبِيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(٤٥)

// فَعَسلٌ نكرةٌ ومزاجها مَعْرِفَةٌ. وذَلِكَ لضرورةِ الشِّعْرِ.(٤٦)

وقد يُذْكَرُ فيهِ وَجْهٌ آخرُ يَصْرِفُهُ عن الاضطرار، وليسَ بذلكَ الواضح وهو قولُهُم أنَّ عسلاً والعسلَ بمعنىً واحدٍ. اذ ليسَ يدلُّ واحدٌ منهما على عَسَلٍ بعَيْنِهِ. وانّما يُرادُ بهِ الجِنْسُ فلا فصْلَ بين أنْ تقولَ: العَسَلُ وبَيْن أنْ تقولَ: عَسَلٌ. وَوَجْهُ ضعْفِهِ(٤٧) أنَّ الداخلَ عليهِ الألفُ واللامُ وانْ كان بمنزلةِ العارِي منهمَا في أنَّهُ لا يدلُّ على العَيْنِ، فانَّ الألفَ واللامَ للتعريف جِنْساً كان أو عَهْدا، يدلّكَ على ذلِكَ أنّكَ تقولُ: أخذْتُ من العَسَلِ الحلو [مزّةُ](٤٨) ولا تقول من العَسَلِ حلوٍ كمَا تقولُ: من عَسَلٍ حلوٍ. ولو كان مَجراهُمَا واحِداً لوجبَ أنْ يستويَا في الوَصْفِ فيُوصَفُ كلٌّ واحدٍ منهما بالنّكِرةِ. فلمّا لَمْ يَكُنْ ذلكَ عَلِمْتَ أنَّ العَسَلَ لهُ حَظٌّ من التّعريف(٤٩) ليسَ لِعَسَلٍ. واذا كان كذلكَ لم يَكُنْ بينَ قولِهِ: يَكونُ مزاجها عَسَلٌ، وبين قولِكَ: يكونُ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، كبيرُ فرقٍ(٥٠). فالصّحيحُ أنّه للضرورةِ. ورَوى شَيْخُنا رحمهُ اللهُ عن أبي عثمان(٥١): يكونُ مزاجُها عسلاً وماء على اضمار، كأنه قال: وهُناك ماء.

---

(٤٥) لحسان بن ثابت في ديوانه (نشر المكي) ص ٨، وسيبويه والشنتمري ٢٣/١، ومعاني القرآن ٢١٥/٣، والمقتضب ٩٢/٤، والكامل للمبرد ٧٣، والجمل للزجاجي ٥٨ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٧، والمفصل ٢٦٤ (العجز)، ومعجم البلدان ٣٢١/٢، واللسان (سبأ) ٨٦/١، وشواهد المغنى ش ٦٨٩ ج ٨٤٩/٢، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ والخزانة ٤٠/٤، والدرر اللوامع ٨٨/١.

والبيت غير منسوب في مختار أشعار العرب ١٠١، وهمع الهوامع ١١٩/١ وروايته في الديوان ومعاني القرآن وشواهد المغنى « فكأنَّ خبيئةً » وفي المقتضب والهمع والدرر اللوامع « كان سلافة » وأشير في الأخير لرواية « كأن سبيئة ». وفي شرح المرزوقي ١٩٣/٤ « كأنَّ مُدامةً ».

وبيت راس اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة ينسب اليها الخمر احداهما ببيت المقدس والأخرى بنواحي حلب. (معجم البلدان).

(٤٦) ج : الضرورة الشعر. تحريف.

(٤٧) ب، ج : ووجه ضعيف. تحريف.

(٤٨) من ب. أوْلَى. وفي ج : « مرة ». تصحيف.

(٤٩) ب، ج : في التعريف.

(٥٠) ب، ج : كثير فرق.

(٥١) أبو عثمان : بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، من أهل البصرة، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي

=

واسمُ كانَ وخبرُها على ما ذَكَرْتُ في الابتداء من الأوجهِ الثّلاثةِ :

أحدُهَا[٥٢] أنْ يكونَ الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةً ، كما تَقَدّمَ .

والثّاني : أن يكونا مَعْرِفَتَيْنِ[٥٣] كقولِكَ : كانَ زيدٌ أخاكَ . ويجوزُ جَعْلُ أيّهما شِئْتَ منصوباً والآخرِ مرفوعاً .

والثّالِثُ : انْ يكونَا نكرتيْنِ كقولِكَ : كانَ رجلٌ من آلِ فلانٍ فارساً ، وتَعْتَبِرُ الفائدةَ في ذلكَ . ولَوْ قُلْتَ : كَانَ رجلٌ فارساً لم يَجُزْ . كَمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : رَجُلٌ فَارِسٌ كانَ كذلكَ ، اذ لَسْتَ تذكرُ للمُخَاطَبِ مالم [يُحِطْ][٥٤] بهِ عِلْمُهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« ويستقيمُ أن تقدّمَ الخَبَرَ على الاسمِ فتقولُ : كانَ أخاكَ زيدٌ ، وكانَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ[٥٥] . وَقَالَ تَعالَى جدّهُ – (وكانَ حَقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنينَ) –[٥٦] . وقَالَ سبحانَهُ[٥٧] – (أَكَانَ للنّاسِ عَجَبَاً أنْ أوْحَيْنَا إلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ) –[٥٨] . ويجوزُ أيْضَاً : مُنْطَلِقاً كَانَ زيدٌ ، وشَاخِصاً صَارَ بكرٌ[٥٩] [لأنَّ العَامِلَ مُتَصَرّفٌ]

= زيد ، وروى عنه اليزيدي والمبرد ، وغيرهما قدم الى بغداد أيام الخليفة المعتصم ، فأخذ عنه علماؤها . من تصانيفه التصريف ، والعروض ، وما يلحن فيه العامة . توفي سنة ٢٤٨ هـ .

أنظر ترجمته في مراتب النحويين ٧٧ – ٨٨ ، وأخبار النحويين ٥٧ – ٦٥ ، وطبقات الزبيدي ٩٢ – ١٠٠ ، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ ، وأنباه الرواة ٢٤٦/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢١٢ ، والأعلام ٤٤/٢ ومعجم المؤلفين ٧١/٣ .

(٥٢) زاد في الأصل « أن » سهوا قبل قوله « أحدها » .

(٥٣) ب : « على » معرفتين . سهو .

(٥٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يخطر » . تحريف .

(٥٥) ب ، ج ، ط : عمرو .

(٥٦) آية ٤٧ / الروم ٣٠ .

(٥٧) ب ، ج ، ط : وقال سبحانه « وتعالى » .

(٥٨) آية ٢/يونس ١٠ ، وقوله تعالى « الى رجل منهم » غير موجود في ب و ج ، و ط .

(٥٩) ب ، ج : عمرو .

(٦٠) من ب و ج و ط . واثباته أبين .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كانَ في قولكَ : كَانَ زَيْدٌ قائماً مُشَبَّهٌ بضَرَبَ في قولكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً فيجوزُ فيه تقديمُ المنصوبِ على المَرْفوع ، نَحْوَ كانَ مُنْطَلقاً زيدٌ ، كقوله تعالَى - (وكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمنينَ) - ، فحَقّاً خَبَرُ كانَ ، وقَدْ تَقَدّمَ على اسْمِه[٦١] الذي هُوَ نَصْرُ المُؤْمنينَ ، فهوَ كتقديم المعفول على الفاعل ، كقولكَ : ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو . ويجوزُ تقديمُ المَنْصوب على كانَ نَفْسه نحوَ مُنْطَلقاً كانَ زَيْدٌ .

واستدلَّ الشَّيْخُ أبو عليٍّ على ذَلِكَ بقولِهِ تَعالَى - (وانْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) -[٦٢] . وذَلِكَ أنّا قَدّمْنَا في بَابِ الابتداءِ أنّ المعمولَ لا يَقَعُ [٦٣] الا حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ[٦٣] ، وأنهُ لا يَجُوزُ : القِتالُ زَيْداً حينَ تَأتِي[٦٤] ، لأنّ زَيْداً معمولُ تأتي ، فكَمَا لا يتقَدّمُ تَأتِي على حينَ[٦٥] كَقَوْلِكَ : تَأتِي حينَ[٦٥] ، كذلِكَ لا يجوزُ تقديمُ زيدٍ الذي هُوَ معمولُهُ عليهِ . واذا تَقَرَرْ هَذا الأصلُ عُلِمَ من الآيةِ جوازُ تقديم خبرِ كانَ على كَانَ لأنَّ يظلمونَ خبرُ كانَ كقولكَ : كانُوا ظَالِمينَ ، وأنْفُسَهُمْ منصوبٌ بيظْلِمونَ ومعمولٌ لَهُ ، كَمَا كَانَ زَيْدٌ منصوباً بتأْتِي . فلوكَانَ لا يجوزُ تقديمُ // خَبَرِ كانَ الذي هُوَ يَظْلِمونَ على كانُوا كقولِكَ : يَظْلِمونَ كَانُوا ، لما جَازَ تقديمُ معمولِهِ الذي هو أنْفُسَهم عليهِ . كَمَا أنَّ تأْتِي لمّا لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ على حينَ لم يَجُزْ تقديمُ زيدٍ الذي هو معمولُهُ عليهِ .

وحُكْمٌ صَارَ وأمْسَى وأصبحَ وظَلَّ وباتَ حكمُ كانَ في جوازِ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ وعلى الفعلِ نَفْسِهِ . ولا يَجُوزُ في ما دَامَ وما زَالَ وما بَرِحَ وما فَتِيءَ ، وما انْفَكَّ تقديمُ المنصوبِ على الفِعْلِ ، ويجوزُ تقديمُهُ على المَرْفُوعِ تقولُ : ما دَامَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، لا تقولُ مُنْطَلِقاً ما دَامَ زَيْدٌ .[٦٦] وانّما مَنَعَ من ذَلِكَ في ما دَامَ[٦٦] خَاصَةً أنَّ مَا مَعَ دامَ في

---

(٦١) ب : على الاسم .

(٦٢) آية ١٧٧/الاعراف ٩٧ .

(٦٣) بدله في ب و ج : « الا حيث يجوز وقوع العامل) .

(٦٤) ج : حتى تأتي . تحريف .

(٦٥ - ٦٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

بدله في ج « وانما منع ذلك في دام » .

تأويلِ المَصْدَرِ كَمَا فَسّرْنَا . ومعمولُ المَصْدَرِ لا يَتَقَدّمُ عليهِ ، لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : أعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبُكَ . فما دَامَ بمنزلةِ أنْ معَ صلتِهِ ، فكَمَا لا يَتَقَدّمُ ما يكونُ في صلةِ أنْ عليهِ ، كذلكَ لا يتقدّمُ ما يتعلقُ بصلةِ ما عليهِ . فلا يَجوزُ أجْلِسُ منطلقاً ما دَامَ زيدٌ ، كما لا يجوزُ أنْ تقولَ : يُعْجِبُنِي زيداً أن يَضْربَ عَمْرٌو ، وتريدُ :[٦٧] أنْ يَضْرِبَ عمروٌ زيداً .

وأمّا ما بَرِحَ ومَا زَالَ فبهذِهِ[٦٨] المَنْزِلَةِ في امْتِنَاعِ التّقديمِ نحوَ مُنْطَلِقاً [زَالَ][٦٩] زَيْدٌ وخَارِجاً ما بَرِحَ عَمْرٌو . وأمّا العِلّةُ [في مَا زَالَ][٧٠] فغَيْرُ العِلّةِ في مَا دَامَ وانّما امْتَنَعَ تقديمُ المَنْصُوبِ على ما زَالَ[٧١] وأخَوَاتِهِ ، لأجْلِ أنَّ ما للنّفيِ وهو جَارٍ مَجْرَى حرفِ الاستفهامِ[٧٢] في اقتضائِهِ صَدْرَ الكَلامِ ، وأنْ لا يَعْمَلَ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ . ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : زيداً ما ضَرَبْتُ ، كما لا تقولُ : زَيْداً أضَرَبْتَ ؟ تُريدُ : أضَرَبْتَ زَيْداً . واذَا كانَ كذلكَ لم يَجُزْ قَوْلُكَ : مُنْطَلِقاً ما زالَ زَيْدٌ ، لأنّكَ تُقدّمُ ما هُوَ مُتَعلّقٌ بِمَا بَعْدَهُ عليهِ . فمنطلقاً بمنزلةِ زَيْداً في قَوْلِكَ : ما ضَرَبْتُ زَيْداً . فَلا يجوزُ ذا كَمَا لَمْ يَجُزْ ذَاكَ .[٧٣]

وأمّا ليسَ ففيهِ اختلافٌ ، وتَراهُ في كلامِ الشّيْخِ أبي عليٍّ بُعَيْدَ ، وأُتْبِعُهُ [التفسيرَ][٧٤] على ما يَجِبُ وبحولِ اللهِ وحُسْنِ توفيقِهِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

وهَكَذَا خَبَرُ لَيْسَ في قولِ المُتَقَدّمينَ من البَصْريينَ . وهو عندي القياسُ ، فتقولُ : مُنْطَلِقاً ليسَ زيدٌ . وقد ذَهَبَ قومٌ الى أنَّ تقديم خبرِ ليسَ على لَيْسَ لا يجوزُ ، ولم يَخْتلِفوا في جوازِ تقديمِ خَبَرِهَا على اسْمِهَا نحو ليسَ مُنْطَلِقاً زيدٌ » .

---

(٦٧) ب ، ج : تريد .

(٦٨) ج : فهذه . تحريف .

(٦٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل ما « دام » . سهو .

(٧٠) من ب و ج . واثباته أبين .

(٧١) ج : على زال . سهو .

(٧٢) ج : مجرى الاستفهام .

(٧٣) ب و ج : كما لا يجوز ذاك .

(٧٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « التقدير » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الشيخَ أبا عليٍّ[٧٥] جوّزَ تقديمَ خبرِ ليسَ[٧٥] على ليسَ . والإختيار المَذْهَبُ الثّاني . وأشارَ في التعليلِ والاحتجاجِ على هَذَا المَذْهَبِ الذي قُلْنَا : انه الاختيار [الى][٧٦] أنّهم قاسوا لَيْسَ على ما فَلم يُجوّزوا انْ يقالَ : مُنْطَلِقاً ليسَ زيدٌ ، كَمَا لا يَجُوزُ مُنْطَلِقاً ما زَيْدٌ . ثم رَدَّ عَلَيْهِمْ بأنْ قالَ : انّ ليسَ مُخَالِفٌ لِمَا بدلالةِ أنّهم قد أجْمَعُوا على جَوازِ تقديم خبرِ ليسَ على اسْمِهَا نَحْوَ لَيْسَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ [معَ امتناعِ ذلكَ في مَا نحوَ مَا مُنْطَلِقاً زَيْدٌ][٧٧] ، فكَما خَالَفَ لَيْسَ مَا في جوازِ تقديمِ[٧٨] الخَبَرِ[٧٩] على الاسمِ ، كَذلِكَ لا يُسْتَبْعَدُ أنْ يُخَالِفَهُ في جَوازِ تَقْديمِ الخَبَرِ عَلَيْهَا ، وتُلْحَقُ بأخَوَاتِهَا . فَهذَا هو أقْوى ما يَكونُ منَ الاحتجاجِ للشيخِ أبي عليٍّ .

والذي يدلُّ على أنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ جَوازِ تقديمِ خَبَرِ لَيْسَ على لَيْسَ نحوَ مُنْطَلِقاً لَيْسَ زَيْدٌ أنَّ لَيْسَ قد مُنِعَ التّصرفَ فلا يَجْرِي مَجْرَى ضَرَبَ ، كَمَا جَرَى كَانَ مَجْرَاهُ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : كَانَ يكونُ وسَيكونُ // وهُوَ كائِنٌ وكُنْ ، كَمَا تقولُ : ضَرَبَ ويَضْرِبُ ، وسَيَضْرِبُ وهو ضَارِبٌ ، واضْرِبْ . ولا يَكُونَ شَيءٌ من هَذَا النّحوِ في لَيْسَ . واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ لا يَجْرِي مَجْرَى ما في قلّةِ التّصرفِ لأجْلِ أنّها فعلٌ ومَا حَرْفٌ ، والفِعْلُ أقْدَمُ من الحَرْفِ[٨٠] وأقْوى مِنْهُ ، وتَلْحقُهَا الضّمائرُ نحوَ لَسْتُ[٨١] ولَسْتُمَا ولَسْتُمْ ولَيْسَ ولَيْسَا[٨٢] ولَيْسُوا . ولا يكونُ شَيءٌ منْ ذلكَ في مَا .

واذَا كانَ لَيْسَ أضْعَفَ تَصَرّفاً من كانَ وأقْوَى أمْراً منْ مَا وَجَبَ أنْ يكونَ لَهَا مرتبةٌ بَيْنَهُمَا . فلا يَجُوزُ [فِيهَا][٨٣] تقديمُ المَنْصُوبِ عَلَيْهَا نَفْسَها نحوَ مُنْطَلِقاً ليسَ زَيْدٌ ، كَمَا

---

(٧٥) بدله في ب و ج : « اختار جواز تقديم خبر ليس .

(٧٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الا » تحريف .

(٧٧) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٧٨) ج : تقدير : تحريف .

(٧٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٨٠) ج : من الحروف .

(٨١ - ٨١) ج : ليست . تحريف .

(٨٢ - ٨٢) سقطت « ولبسا » في : ب .

(٨٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فيها » تحريف .

يجوزُ منطلقاً كان زَيْدٌ ، لتنحطَّ درجةً عن كَانَ ، ويَجوزُ تقديمُ المَنْصُوبِ على المرفوعِ نَحْوَ لَيْسَ منطلقاً زيدٌ ، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : ـــ (لَيْسَ البِرَّ أن تُولُّوا وُجُوهَكُمْ) ـ (٨٤) ، وانْ لم يَجُزْ تقديمُ ذلكَ في نَحو مَا مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، ليرتفعَ درجةً(٨٥) عن مَا لأنّها أقْوَى (٨٦ فَقَدْ أخذَ لَيْسَ شَبَهاً٨٦) من كَانَ ، وشَبَهاً من مَا ، وصَارَ لها منزلةٌ بينَ المَنْزِلَتَيْنِ ، فاعْرِفْهُ فانّه مَذْهَبٌ قَد بَلَغَ النّهايةَ في السَّدَادِ وهو اختيارُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ . وهَذَا الذي ذَكَرْتُهُ هُوَ مَعْنى كَلامِهِ وعَيْنُ تَرتيبِهِ .(٨٧)

ولَيْسَ لِصَاحِبِ الكتابِ في ذَلِكَ نَصٌّ . وقَدْ استدلَّ بَعْضُ أصْحَابِنا على أنَّ مَذْهَبَهُ جَوازُ تقديمِ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا [بمسألةٍ](٨٨) في موضعٍ من كتابِهِ(٨٩) . وقد ذَكَرْتُ ذلكَ في المَغْني وبيّنْتُ وجهَ تعريّها من الدلالةِ . وفي كلامِهِ دليلٌ على ما ذَكَرْنَا لأنّه قَالَ : انّ ليسَ تَتَصرّفُ تَصَرّفَ أخواتِها(٩٠) . فاعْرِفْهُ .

فَهَذِهِ الأفْعالُ مُنْقَسِمةٌ الى قِسْمَيْنِ . أحدُهُمَا ما يَجوزُ فيهِ تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ وعلى الفِعْلِ وذلكَ كَانَ وصَارَ وأمْسَى وأصْبَحَ وظَلَّ وبَاتَ .

والقسمُ الثّاني ما يَجُوزُ فيهِ تقديمُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ فقطْ وذَلِكَ ما زَالَ ومَا بَرِحَ وما فَتِيءَ وما انْفَكَّ ومَا دَامَ ولَيْسَ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

---

(٨٤) آية ١٧٧/البقرة ٢ .

(٨٥) ج : ان تقع درجة . تحريف .

٨٦ - ٨٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فقد أخذ شبها ليس » . سهو .

(٨٧) ج : وعن ترتيبه . تحريف .

(٨٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مسألة » . تحريف .

(٨٩) ب ، ج : في موضع كتابه .

(٩٠) في سيبويه ٢١/١ : « وقد يكون لكانَ موضعٌ آخرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيهِ تقول : قد كان عبد الله ، أي خُلِقَ عبد الله . وقد كان الأمر ، أي وَقَعَ الأمرُ ، وقد دام فلان ، اي ثبت . كما تقول : (رأيت زيداً ، تريد رؤية العين . وكما تقول : أنا وجدته ، تريد وجدان الضالة . وكما يكون أصبح وأمسى مرةً بمنزلة كان ومرةً بمنزلةِ قولك : استيقظوا وناموا . وأما ليس فانه لا يكون فيها ذلك لأنّها وُضِعَتْ موضعا واحداً ومن ثم لم تُصَرَّفْ تَصَرّفَ الفعل الآخرُ » .

« وتقولُ : زَيْدٌ كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقاً ، فَتَرْفَعُ زيداً بالابتداءِ ، وكَانَ ومَا بَعْدَهَا في مَوضعِ رفعٍ بأنّهُ خبرُ المبتدأِ وأبوهُ مرتفعٌ بأنّهُ اسمُ كانَ ، ومُنْطَلِقاً نَصْبٌ بأنّهُ خَبَرُهَا . فان شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدٌ كانَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَجَعَلْتَ في كَانَ ذكراً عائداً[٩١] الى زَيْدٍ ، وجَعَلْتَ الجُمْلَةَ التي هيَ أبوهُ منطلقٌ ، في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنّهُ [٩٢] خَبَرُ كَانَ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : زيدٌ كانَ أبوهُ منطلقاً فنصبْتَ منطلقاً[٩٣] ، كَانَ أبوهُ مَرْفوعاً بأنّهُ اسمُ كانَ ، ولَمْ يَكُنْ في كانَ ذِكْرٌ[٩٤] البَتّةَ . كما لا يكونُ اذَا قُلْتَ في الابْتِدَاءِ : كَانَ أبو زيدٍ مُنْطَلِقاً .[٩٥] فيكونُ زيدٌ مبتدأً وتكونُ الجُمْلَةُ التي هيَ كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقاً[٩٥] في مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنّها خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ زَيْدٌ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ أبوهُ عَمْراً[٩٦] ، لأنّ أبوهُ مرفوعٌ بضَرَبَ كَمَا أنّهُ مرفوعٌ بكَانَ في المَسْأَلَةِ . وانْ قُلْتَ : زَيْدٌ كانَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَرَفَعْتَ مُنْطَلِقٌ كانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وكَانَ في كَانَ ذِكْرٌ يَعُودُ الى زَيْدٍ حَتّى كَأنكَ قُلْتَ : زَيْدٌ كَانَ هُوَ ، ويكُونُ أبوهُ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ ، ومُنْطَلِقٌ خبَرَهُ وتكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضع نَصْبٍ بأنّها خبَرُ كَانَ ثُمَ تكونُ الجُمْلَةُ التي هيَ كَانَ أبوهُ مُنْطَلِقٌ في مَوْضِعِ // رَفْع بأنّها خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ زَيْدٌ والذّكْرُ العَائِدُ مِنْهَا الى زَيْدٍ [ما في كانَ[٩٧] منَ] الضميرِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وكذلكَ الحديثُ المرويُّ : كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حتّى يَكونَ أبواهُ هُمَا اللذانِ يُهوّدانِهِ ويُنَصّرانِهِ[٩٨] . وهُمَا اللذينِ . وكَذَا[٩٩] قولُ الشّاعرِ :

(٩١) كذا في ب و ج و ط . وفي الأصل « ذكر عائد » . سهو .

(٩٢) ب ، ج : بأنها .

(٩٣) ج : فنصب منطلقا .

(٩٤) ب ، ج : ضمير .

(٩٥ - ٩٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٩٦) كذا في ج . الصواب . وفي الأصل عمرو . سهو ، والجملة في ب : ضَرَبَ زَيْدٌ أبوه عمرا . سهو .

(٩٧) ما بين العاضدتين من ب . واثباته أبين . وهو في ج : « ما كان من الضمير » . سهو .

(٩٨) ب ، ج : وينصرانه « ويمسحانه » . أنظر في تخريج الحديث : الموطأ لمالك - الجنائز باب ١٦ حديث ٥٢ ، وسنن أبي داود - السنة حديث ٤٧١٤ ، والترمذي - القدر ٣٠٣/٨ ، ٣٠٤ ، ومعجم ونسناك (فطرة) ١٨٠/٥ أنظر أيضا سيبويه ٣٩٦/١ .

(٩٩) ب ، ج : وكذلك .

/٧٧/ مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ رَوْضَ الأماني لم يَزَلْ مَهْزُولاً »[١٠٠]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّ قَوْلَهُ عليهِ السّلامُ : كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرَةِ ، الغَرَضُ منهُ قَوْلُهُ حتى يكونَ أبواهُ هُمَا اللّذانِ ، فهوَ يحتمِلُ أربعةَ أوجهٍ :

أحَدُهَا أنْ تَرْفَعَ أبواهُ بيكون وتجعلَهُ اسمَهُ وتجعلَ هُمَا مبتدأً واللذانِ خَبَرَهُ ثم تجعلَ الجُمْلَةَ التي هُمَا اللذانِ ، في موضعٍ بأنّها خبرُ يكون .

والوَجْهُ الثّاني أنْ تَجْعَلَ ابَواهُ اسمَ كانَ وتجعلَ هُمَا[١٠١] فَصْلاً ، والفَصْلُ أنْ لايكونَ لَهُ اعرابٌ ، ويكونُ ثُبوتُهُ وسَقُوطُهُ واحِداً . تقولُ : كَانَ زيدٌ هُوَ المُنْطَلِقَ كَمَا تقولُ : كَانَ زيدٌ المُنْطَلِقَ ، فكذلكَ تَنْصُب اللذينِ على أنّه خبرُ يكونُ ويتنزّلُ هما[١٠٢] منزلَة غيرِ الملفوظِ بهِ حتّى كأنّه قالَ : حتى يكونَ أبواهُ اللذينِ[١٠٣] يهوّدانِهِ .

والوَجْهُ الثّالثُ أنْ تَجْعَلَ في يكون ضميراً يعود الى المولودِ وتجعلَهُ اسمَ كانَ وتجعلَ أبواهُ مرفوعاً بالابتداءِ وتجعلَ قولَهُ : هما اللذان ، جملةً من مبتدأٍ وخبَرٍ مَرْفوعةَ الموضعِ[١٠٤] لكونِهَا خبَرَ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ ابواهُ ، ثم تَجْعَلَ الجُمْلَةَ التي هيَ قولُكَ : أبواهُ هُمَا اللذانِ في موضعِ نَصْبٍ بأنّها خبَرُ كَانَ ، لأنّكَ أعْطَيْتَ كَانَ اسْمَهَا[١٠٥] وهو ضميرُ المولودِ .

---

(١٠٠) هذا البيت لأبي تمام من قصيدة مدح بها نوح بن عمرو السكسكي (أنظر ديوانه ق ١٢٣/١٢ ج ٦٧/٣ . أنظر أيضا الايضاح ١٠٣ . وشرح شواهد الايضاح ق ٢١ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٩٣/٣ . ووجه الاستشهاد في البيت هو رفع قوله « مرعى عزمه » بالابتداء ، وروض الأماني خبره . والجملة خبر كان وأسمها مضمر فيها يعود الى المبتدأ وهو « من » في أول البيت .

وفي ط : بعد الشاهد بيت آخر (وهو الشاهد رقم ٧٨ الآتي) ولم يرد في أية نسخة من نسخ المخطوطة .

(١٠١) ج : وتجعلها . تحريف .

(١٠٢) ج : وتنزلها . تحريف .

(١٠٣) ج : اللذان : سهو .

(١٠٤) ب ، ج : مرفوع الموضع . تحريف .

(١٠٥) ب ، ج . اسمه .

والوَجْهُ الرابعُ أنْ تَجْعَلَ في يكونُ ضميراً وترفعَ أبواهُ بالابتداءِ كما ذَكَرْنا . الا أنّكَ تَجعلُ هُما[106] فَصْلاً ولا تَجعلُهُ مبتدأً ثانياً ، وتجعلُ اللذانِ خبَرَ أبواهُ ، ثُمّ تَجْعَلُ الجُمْلَةَ التي هي أبواهُ اللذانِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنّها خبرُ كانَ ، ولا يكونُ لقولِكَ هُمَا اعرابٌ ، لأنّه اذَا كَانَ فَصْلاً كانَ بمنزلةِ مَا في قَولِهِ تعالَى - (فَبِمَا رحمةٍ [مِنَ اللهِ]) -[107] واذَا رَفَعْتَ أبواهُ بيكون وقُلْتَ : حتّى يكونَ أبواهُ هُمَا اللذانِ ، لم يَجُزْ أنْ يكونَ هُمَا فَصْلاً لأنّه اذَا كانَ فَصْلاً كانَ في حُكْمِ السّاقِطِ ، فَيَجبُ أنْ تَنْصبَ اللذانِ بأنّه[108] خبرُ يكون . فاذَا لَمْ تَنْصب اللذانِ معَ جَعْلِكَ أبواهُ اسمَ كانَ لم يَجُزْ في هُما الا أنْ يكونَ رفعاً بالابتداءِ ، ويكونُ اللذانِ في مَوْضِعِ خَبَرِهِ . وكَذَا اذا نَصَبْتَ فَقُلْتَ حتى يكونَ أبواه هُمَا اللذين ، لَمْ يَجُزْ في هُمَا الا أنْ يكونَ فَصْلاً جَارياً مَجْرَى السّاقِطِ ، اذ لَوْ جَعَلْتَهُ مُبْتَدأً لَوَجَبَ أنْ تَرْفَعَ اللذانِ فتجعلهُ خَبَرَهُ فاعْرِفْهُ .

وما البَيْتُ الذي أنْشَدَهُ فَطَريفُ الشّأنِ لأجْلِ أنّه من قَصيدةِ أبي تمامٍ التي أولها :

يومَ الفِراقِ لَقَدْ خُلِقْتَ طَويلا لَمْ تُبْقِ لي صَبْراً ولا مَعْقُولاً[109]

وقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

لَوْ جَازَ سُلْطَانُ القُنُوعِ وحُكْمُهُ في الخَلْقِ ما كَانَ القَلِيلُ قَلِيلا[110]

والشّيْخُ أبو عليٍّ ليسَ ممن يَحْتَجُّ ببيتٍ مُحْدَثٍ في الاعرابِ ، وانّما يَحْتَجُّ[111] بأشْعَارِ المُوَلّدِينَ في المَعَاني فقط . لأنّ ذَلِكَ شيءٌ مُشْتَرَكٌ . فأمّا حديثُ اللفْظِ فلِلْمُعْرِبِ وكَانَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ يَحْمِلُهُ على أنْ يكونَ // جَرَى في المَجْلِسِ هَذَا الخَبَرُ فقالَ هُوَ أو بَعْضُ الحَاضِرِينَ : ومثلُ ذَا بيتُ فلانٍ تَقْرِيباً فَألْحِقَ ذلكَ بحاشيةِ الكِتَابِ ثم وَقَعَ في

---

(١٠٦) ج : تجعلها . تحريف .

(١٠٧) آية ١٥٩ / آل عمران ٣ وتتمتها من ب و ج .

(١٠٨) ب ، ج : لأنه .

(١٠٩) القصيدة في ديوانه رقم ١٢٣ ج ٣ ص ٦٦ - ٧١ . ورواية الديوان « لم تُبْقِ لي جَلَدَا » . وفي الأصل : « يوم العراق » تحريف .

(١١٠) البيت ١٣ من القصيدة المذكورة ج ٦٧٣ . وفي الأصل « لو جاز » . تصحيف

(١١١) ج : وانما يحتج « ممن يحتج » . سهو .

العمودِ . فأمّا يكونُ دونَهُ فبعيدٌ . فانْ قِيلَ[113] : انَّ هَذَا النّحوَ لما كانَ مشهوراً مُسْتَغِيناً عن الحُجّةِ وكانَ القَصْدُ فيهِ زيادةَ البَيانِ بالتّمثيلِ أوردَ هذا البيتَ لم يُمْتَنَعْ وقد يُقالُ : والى هَذَا ذَهَبَ فلانٌ في قَوْلِهِ ، ولا يُقْصَدُ بذَاكَ[114] الاحتجاجُ ، وانّما[115] يرادُ ايضاحُ قَصْدِهِ وتقريبُ المَسْلَكِ .[116]

وبَعْدُ ، فانّ مُشَابهَتَه لما نحنُ فيهِ أنّه اذَا نَصَبَ[117] روضَ الأماني كَانَ قد رَفَعَ مَرْعَى عَزْمِهِ بكانَ ولم يَجْعَلْ فيهِ ضميراً لمَنْ[118] ويكونُ العائدُ الى مَنْ الهاءُ في عَزْمِهِ وهُمومِهِ . وانْ رَفَعَ روضَ الأماني كانَ جَعَلَ في كانَ ضَميراً لِمَنْ[118] ، ورَفَعَ مَرْعَى عَزْمِهِ بالابتداءِ ، وجَعَلَ رَوْضَ الأماني خَبَرَهُ ، ثم جَعَلَ الجُمْلَةَ التي هي قَوْلُهُ مَرْعَى عَزْمِهِ رَوْضَ الأماني ، في مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنّها خَبَرُ كَانَ وعَلَى هَذَا بيتُ الكتابِ :

/٨٠/ اذَا مَا المَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ ماتريد من الفخار[119]

يَجُوزُ في عَبْسٍ النّصبُ على أنّهُ خَبَرُ كانَ وان أبوهُ مرفوعٌ بأنّهُ اسمُ كانَ ، والرّفْعُ على أنَّ في كَانَ ضميراً للمرءِ وأبوهُ عَبْسٌ ، جُمْلَةٌ من مُبْتَدَأٍ وخَبَرٍ ، فاعْرِفْهُ .

---

(١١٢) هذا التعليل لعبد القاهر – (نقلا عن أستاذه أبي الحسين – لاستشهاد أبي علي بيت أبي تمام بعد أطرف ما ذكر من تعليلات في هذه المسألة وأقربها الى القبول . ولم يفطن له غيره من العلماء الذين تعرضوا لها ومن هؤلاء ابن خلكان في وفيات الأعيان (١/٢٣٣) فقد ذكر أن دافع أبي علي لذلك هو ارضاء عضد الدولة الذي كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا وعلل الزمخشري الأمر بغير ذلك فقد قال في الكشاف (١/٣٥) : أنه – أي أبو تمام – وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه .
انظر أيضا شواهد الايضاح للقيسي ق ٢١ ، وديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣/٦٧ .

(١١٣) ب ، ج : وان قيل .

(١١٤) ب ، ج : بذلك .

(١١٥) ب ، ج : فانما .

(١١٦) ب : وقرب المسلك .

(١١٧) ب ، ج : اذا نصبت .

(١١٨ – ١١٨) ب ، ج : ضمير المرء . تحريف .

(١١٩) نسب سيبويه (١/٣٩٦) لرجل من عبس وتابعه في ذلك الشنتمري ، – وصاحب اللسان في (زود) ٤/١٧١ ، و (نصر) ٨/٦٨ و (منى) ٢٠/١٦٢ .
وروايته في كل ما تقدم « ما تريد الى الكلام » .

فَصلٌ في تَفْسيرِ الفَصْلِ : اعْلَمْ أنَّ هَذَا الفَصْلَ يكونُ منَ الضّمائِرِ ويحتاجُ الى شَرِيطَتَيْنِ .

احْداهُمَا أنْ يكونَ بينَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ أو مَا هُوَ جَارٍ مَجْرَى ذَلِكَ[١٢٠] من بَابِ كَانَ وبَابِ إنَّ وبَابِ ظَنَنْتُ .

والثّانيةُ أنْ يكونَ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ . فمثالُ وقوعِهِ بَيْنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، يجوزُ أنْ تَجعلَ هُوَ فَصْلاً عارياً من الاعرابِ وتجعلَ المُنْطَلِقُ خبرَ زَيْدٍ ، ويكونُ الكلامُ من جُزْئَيْنِ وانْ لم تَجْعَلْهُ فَصْلاً جَازَ أيضاً ، وَهُوَ أنْ تَجْعَلَهُ مبتدأً وتجعلَ « المُنْطَلِقُ » خبرَهُ ، وتجعلَ الجُمْلَةَ في مَوضعِ خبرِ زيدٍ . غيرَ أنّكَ اذا جَعَلْتَهُ فَصْلاً لم يَجُزْ اسقاطُ الألفِ واللامِ منَ المنطلقِ لما ذَكَرْنَا من أنّه لا يكونُ الاّ بينَ معرفتَيْنِ .

ومثالُ وقوعِهِ في بابِ كانَ قولُكَ : كَانَ زيدٌ هُوَ المنطلق ، تنصبُ المنطلقَ ، لأنَّ هُوَ لا اعتدادَ بهِ ، وفي هذا يتّضِحُ الأمْرُ ، لأنّكَ اذَا لَمْ تَجْعَلْهُ فَصْلاً رَفَعْتَ المنطلقَ فقلتَ : كانَ زيدٌ هو المنطلقُ كقولِكَ : كانَ زيدٌ أبوهُ المنطلقُ . وكَذَا[١٢١] حُكْمُ الضمائرِ كلِّها كقولِكَ : كُنّا نحنُ المُنْطَلِقينَ ، وكَانُوا همْ المُنْطَلِقينَ . قالَ اللهُ تَعالَى – (ولكِنْ كَانُوا هُمْ الظّالمينَ) –[١٢٢] . [١٢٣]فكَذَا تقولُ : ولكنْ كُنْتُمْ أنْتُمْ الظّالمينَ[١٢٣] . ولو قُلْتَ : كَانَ زيدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً ، لَمْ يَجُزْ لأنَّ ما بَعْدَهُ نكرةٌ ولا يَقَعُ هوَ الاّ بينَ المَعْرِفَتَيْنِ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : كانَ رجلٌ هُوَ منطلقاً ، لأنَّهُ اذا لَمْ يَجُزْ وقوعُهُ بينَ نكرةٍ ومَعْرِفَةٍ كانَ وقوعُهُ بينَ نكرتَيْنِ أبْعَدَ .

وقالوا : ما كَانَ زيدٌ هُوَ خَيْراً منكَ ، فَفَصلُوا لأنَّ خَيْراً قد تَخَصّصَ بمنكَ ، فَصَارَ يُقَارِبُ بالمَعْرِفَةِ . ولا يجوزُ ذلكَ في النّكِرَةِ المَحْضَةِ البَتّةَ نحوَ قولِكَ : كانَ زيدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً . وأمرٌ[١٢٤] آخرُ وهو أنّهم [يزعمون][١٢٥] أنّا اذا قُلْنَا : كانَ زيدٌ هُوَ خَيْراً

---

(١٢٠) ب ، ج : وما هو جار مجراه .

(١٢١) ب ، ج : وهذا .

(١٢٢) آية ٧٦/الزخرف ٤٣ .

(١٢٣ - ١٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٢٤) ب ، ج : وامرأة . تحريف .

(١٢٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ويزعموا » سهو .

منكَ ، فأنّا نُقَدِّرُ فيه(١٢٥) // الألفَ واللامَ الا أنَّ اتصالَ مِنْ بخيرٍ يمنَعُ من اللّفْظِ بالألفِ واللام . وأمّا قولُكَ : كانَ زيدٌ هُوَ مُنْطَلِقاً ، فَلا يُتَصَوَّرُ هَذَا المَعْنَى فيه لأنَّهُ لا مَانِعَ [في](١٢٦)مُنْطَلِقٍ من أنْ يَدْخُلَهُ الألفُ واللامُ ظاهراً . فاذَا قُصِدَ مَعْنَاهَا أنْ يكونَ فيهِ وَجَبَ اظْهَارُهَا لعدم ما يَمْنَعُ منهُ .

وبَنَوا على هذا الأصْلِ مسألةً . وهيَ قَوْلُنَا : كانَ زيدٌ هُوَ يقولُ ذاك ، جَوّزوا أنْ يكونَ هُوَ فَصْلاً اذا كانَ الخبرُ مُضارعاً فانْ كَانَ بَدَلَ يقولُ ، قائل ، لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ هُوَ فَصْلاً . قَالُوا . لأنّا نُقَدِّرُ في يقولُ مَعْنَى الألفِ واللّامِ ويصحُّ هذَا التقدير ، لأنّ يقولُ يَمْتَنِعُ من أنْ يَظْهَرَ فيهِ الألفُ واللّامُ . (١٢٧وأمَا اذا كانَ الخَبَرُ فَاعِلاً١٢٧) فانّهُ يحتملُ لظهورِ الألف واللّام فيهِ فلا مَعْنَى لتقديرهَا .

ويؤنِسُ بهذَا الأصلِ أنّا نُقَدِّرُ الاعرابَ في الاسمِ اذَا كانَ هناكَ مانعٌ مِنْ ظُهُورِهِ نحوَ البناءِ في مَنْ وَكَمْ وكونِ الحرفِ حرفاً شأنَهُ السّكونُ نحوَ حُبْلَى والقَاضِي ، فانْ كانَ الاسمُ عارياً من الأسبابِ(١٢٨) المَانِعَةِ من ظُهُورِ الاعرابِ كانَ تقديرُهُ فيهِ مُحَالاً . فَلا يجوزُ أنْ يُقالَ في نَحْوِ زيدٍ : أنّهُ في تقديرِ الرّفْعِ ثُمّ لا يَظْهَرُ فيهِ الرّفْعُ كَمَا يُقَالُ في مَنْ : انّهُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ وانْ كانَ الرّفْعُ لا يَظْهَرُ لأنَّ هَاهُنَا مانِعاً وهُوَ البِنَاءُ ولا مانعَ ثَمَّ(١٢٩) . كذَلِكَ في خيرٍ مِنْكَ ، وفي يقول ، مانعٌ من ظُهُورِ الألفِ واللّامِ [فيجوزُ](١٣٠) أنْ يُجْعَلا في تقديرِها ، ولا مانعَ في مُنْطَلِقٍ ولا في قَائلٍ(١٣١) . فاذَا أُريدَ تَقْدِيرُهَا لَمْ يَصحّ ، لأنَّ التقديرَ هناكَ ظُهورُهَا لفظاً . (١٣٣ ثم أنّ مَعْنَى قولهم١٣٣) : انّ يقولُ في تقديرِ الألفِ واللامِ أنّهُ لوكانَ مكانَهُ اسمٌ فاعِلٌ لظَهَرَ فيهِ الألفُ واللامُ . وكَذَا لوكانَ مكانَ خَيرٍ اسمٌ

---

(١٢٦) « فيه » ساقطة في ب و ج .

(١٢٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « من » . تحريف .

(١٢٨ – ١٢٨) بدله في ب و ج : « واما اذا كان الخبر قائلاً » وكلاهما جائز . والمقصود بقوله « فاعلا » في الأصل اسم الفاعل .

(١٢٩) ج : عن الأسباب .

(١٣٠) ب ، ج : ثمة .

(١٣١) من ب و ج . وهو الصواب . وفي الأصل « فيجب » سهو ، لأن الموضع موضع جواز لا وجوب .

(١٣٢) ب ، ج : وفي قائل .

(١٣٣ – ١٣٣) كذا في ب . الصواب . وفي الأصل « ثم ان بمعنى قولهم » . وفي ج « ثم معنى قولهم » . وكلاهما تحريف .

لا يَتّصلُ بهِ مِنْ لَظَهَرَتِ الألفُ واللامُ فيهِ كقولِنَا : كانَ زَيْدٌ هو المُفَضّلُ مَثَلا .

وقَدْ سألوا أنْفُسَهُمْ في هَذَا المَوْضِعِ سؤالاً وأجابُوا عَنْهُ وهُوَ أنْ يقالَ : كَيْفَ لَمْ يُجَوّزوا أنْ يكونَ هُوَ فَصْلاً معَ الماضِي كَمَا جَوّزْتُم معَ المُضَارِعِ ؟ فاذَا قُلْتُمْ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ قَالَ ذاكَ(١٣٤) لِمَ لَمْ(١٣٥) تُجوّزوا أنْ يكونَ هو فَصْلاً كَمَا جَوّزتمُوهُ في كانَ زيدٌ هُوَ يقولُ ؟ وأجابُوا عَنْهُ(١٣٦) بأنَّ المضارعَ (١٣٧ مُشَابَهٌ للاسمِ . والألِفُ واللامُ من صفاتِ الاسمِ وخَصَائِصِهِ ، فجَازَ تقديرُهَا معَ المُضَارِعِ ١٣٧) لِمَا بَيْنَهُ وبينَ الاسمِ من الامتزاجِ ، ولم يَجُزْ في الماضِي الذي لم يَنَلْ هذِهِ المُشَابَهَةَ . وكانَ تَحْقِيقُ هَذَا أنّ الفعلَ المُضَارِعَ لمّا كانَ ممتزجاً بالاسمِ على ما نبتَ حتّى استحقَّ بذلكَ الاعرابَ جَازَ أن يقالَ : أنّه في تقديرِ اسمٍ دَخَلَهُ الألفُ واللّامُ ولم يَجُزْ ذلكَ في الماضِي لأنَّهُ اذا لَمْ يَكُنْ مُشبهاً للاسمِ كانَ تقديرُ ما هُوَ من صفاتِ الاسمِ وخَصَائِصِهِ فيهِ وَضْعاً للشيءِ في غيرِ مَوْضِعِهِ . فالأوّلُ منزلَتُهُ(١٣٨) أنْ يصفَ الشيءَ بوصفِ ما هُوَ من سَبَبِهِ ، كقولِكَ مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ . والثّاني بمنزلةِ أنْ تُريدَ وصفَ الشّيءِ بِوَصْفِ ما ليسَ من سَبَبِهِ كقولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُ(١٣٩) عمرٍو . وهُوَ محالٌ كما لا يخفى .

وقد قاسُوا على هَذَا الأصْلِ من طريقِ العَكْسِ قولُهُم : مَرَرْتُ بالرجلِ خَيرٍ منكَ ، وذَاكَ أنّ الألفَ واللامَ هَا هُنَا [ثابتةٌ](١٤٠) والتقديرُ // في هذهِ المسألةِ سقوطُهَا ، لوصفِ الاسمِ بخيرٍ وهو نكرةٌ . فقد قُدّرَتْ هَا هُنَا محذوفةً وهي ملفوظٌ بِهَا وقد قُدِّرَتْ(١٤١) هناكَ كأنّها ملفوظٌ بِهَا وهِيَ مَعْدُومةٌ في اللّفْظِ .

---

(١٣٤) ج : قال ذلك .

(١٣٥) « لم » ساقطة في ب و ج .

(١٣٦) « عنه » ساقطة في ج .

(١٣٧ - ١٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٣٨) ب ، ج : بمنزلة .

(١٣٩) ب ، ج : وجهه : تحريف .

(١٤٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ثانية » . تصحيف .

(١٤١) ب ، ج : وقدرت .

ومثالُ الفَصْلِ في بَابِ أنّ قَولُكَ : أنّكَ أنْتَ الخَارِجُ ، حُكمهُ حُكْمُ الابتداءِ نحوَ زيدٌ هو الخَارِجُ ، في أنَّ اللّفْظَ لا يختلِفُ وانّما يكونُ ذلكَ في التّقديرِ . أَلا تَرَى أنّ خبَرَ أنّ مرفوعٌ ، فَلا فَصْلَ بينَ أنْ تقولَ : أنّكَ أنْتَ الخَارِجُ ، على أنْ تَجْعَلَ أنْتَ فَصْلاً ، وتَجْعَلَ الخَارِجَ مَرْفوعاً بأنَّ ، حَتّى كأنّكَ قُلْتَ : أنّكَ الخَارِجُ ، ولَمْ تَأْتِ بأنْتَ ، وبَيْنَ أنْ تَجْعَلَ أنْتَ مبتدأً ، وتَجْعَلَ الخَارِجَ في مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، ثُمَّ تجعلُ الجُمْلَةَ في مَوْضِعِ خَبرِ أنَّ . وقولُهُ تعالَى – (فَرَجَعُوا الى أنْفُسِهِم فَقَالُوا انّكُمْ أنْتُمْ الظّالِمُونَ) – [١٤٢] يحتملُ الوَجْهَيْنَ ، ألا أنّكَ اذا جَعَلْتَ ذلك فَصْلاً لَمْ [يَجُزْ] [١٤٣] اسقاطُ الألفِ واللامِ . فلا تقولُ : أنّكَ أنْتَ مُنْطَلِقٌ ، وأنْتَ تَجْعَلُ أنْتَ فَصْلاً .

ومثالُهُ في بابِ ظَنَنْتُ ، قولُكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ المُنْطَلِقَ ، فَتَنْصِبُ ، كَمَا قُلْتَ : كَانَ زيدٌ هو المُنْطَلِقَ ، وعَلِمْتُك أنْتَ الخَارِجَ ، وعَلِمْتُ الزّيدَيْنِ هُمَا الخَارِجَيْنِ ، وحَسِبْتُ الزّيدِيْنِ هُمُ الخَارِجَيْنِ ، وكَذَا البَابُ . ولا تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ مُنْطَلِقاً ، لأنَّ ما بَعْدَهُ نكرةٌ . ويجوزُ أن تقولَ ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ خَيْراً من عَمْرٍو ، لِمَا [١٤٤] ذَكَرْتُ منْ أنَّ هَذَا قد قَرُبَ من المَعْرِفَةِ بهذَا التّخصيصِ وامْتَنَعَ لذلكَ منَ الألفِ واللامِ كَمَا يَمْتَنِعُ المَعْرِفَةُ . أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : زَيْدٌ الأفْضَلُ من عَمْرٍو فتجمعَ بينَ مِنْ واللامِ . وخَيْرٌ من كَذَا بِهَذِهِ المنزلةِ .

ويَجبُ أنْ يكونَ الفَصْلُ ضَمِيراً مَرْفُوعاً نحوَ قولِكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ الخَارِجَ ، ولا تَقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً [١٤٥] ايّاهُ الخارجَ ، وتجعلُ ايّاهُ فَصْلاً . وكَذَلِكَ يَنْبَغِي أنْ يكونَ من جِنْسِ ما قَبْلَهُ انْ كانَ غائِباً فَغَائِبٌ ، وانْ كانَ مُتَكَلِّماً فمتكلمٌ ، وان كانَ مخاطباً فمخاطبٌ ، وانْ كانَ مجموعا فمجموعٌ ، فلا تقولُ : ظَنَنْتُ الزّيدِينَ نحنُ المُنْطَلِقِينَ ، لأنَّ نَحْنُ ليسَ بضَمِيرِ غَيْبَةٍ . وانّما يَجبُ أنْ تقولَ : هُمْ المُنْطَلِقِينَ ، وكَذَا البابُ ، وفي الفَصْلِ كلامٌ كَثِيرٌ ليسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ . وما تَقَدّمَ كافٍ في مَعْرِفَةِ الأصُولِ .

---

(١٤٢) آية ٦٤/الأنبياء ٢١ .

(١٤٣) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(١٤٤) ب ، ج : ولما . سهو .

(١٤٥) كذا في ب و ح . وفي الأصل : « زيد » . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتَقولُ : مَنْ كَانَ أخاكَ ؟ ومَنْ كَانَ أخوكَ ؟ فاذَا رَفَعْتَ قَوْلَكَ : أخوكَ ، كَانَ مَنْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ . واذَا نَصَبْتَ أخاكَ كانَ [مَنْ] (١٤٦) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ ، وفي كَانَ ذِكْرٌ يَعُودُ الى مَنْ . وانْ (١٤٧) وَضَعْتَ مَوْضِعَ مَنْ أيٌّ (١٤٨) ظَهَرَ الاعرابُ فيهِ (١٤٩) تقولُ : أيُّهُمْ كانَ أخاكَ ، وأيَّهُم كانَ أخوكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّ [قَولَكَ] (١٥٠) مَنْ كانَ أخوكَ ، يجُوزُ فيه وَجْهَانِ :

أحَدُهُما أنْ تنصبَ أخاكَ بأنّهُ خبرُ كانَ فَتجْعَلَ مِنْ ، مبتدأً ، وتَجْعَلَ في كَانَ ذِكْراً (١٥١) يعودُ اليهِ مرفوعاً بأنّهُ اسْمُهُ ، واذَا حَصَلَ لكانَ الاسمُ لَمْ يَحْتَمِلْ الأخَ ، إلاّ أنْ يكونَ خبراً لهُ ، وخَبرُ كانَ لا يكونُ الا مَنْصُوباً .

والوجْهُ الثّاني أنْ تَرْفَعَ الأخَ فتقولُ : مَنْ كانَ أخوكَ ؟ وذَلِكَ اذَا جَعَلْتَ أخوكَ اسمَ كانَ ، وتَجْعَلُ مَنْ خبرَ كانَ ، ويكونُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، ووَجبَ تَقْدِيمُهُ ، لأنَّ الاستفهامَ يقتضي صَدْرَ الكلامِ كَمَا تَقَدّمَ قبلُ .

ويَتَّضِحُ ذلكَ في أيّ لأنّهُ مُعْرَبٌ لَفْظاً . تقولُ : أيُّهُمْ كانَ أخاكَ ؟ فيكونُ أيٌّ مُبْتَدَأً ويكونُ // قَوْلُكَ : كَانَ أخاكَ ، جُمْلَةً من فِعْلٍ وفَاعلٍ في مَوْضعِ خبَرِهِ والعائدُ اليهُ الذِكْرُ الذي هُوَ اسمُ كانَ . وأيَّهم كانَ أخوكَ ، اذَا رَفَعْتَ الأخَ بكَانَ وجَعَلْتَ أيّا الخَبَرَ . وهَذَا دليلٌ على جوازِ تقديمِ خَبرِ كَانَ على كَانَ نَفْسِهَا (١٥٢) . أَلا تَرَاهُمْ جَعَلوا خَبَرَهُ شيئاً يَلْزَمُهُ التّقْديمُ (١٥٣) وهُوَ الاسْتِفْهَامُ ، فَلَوْ لَمْ يَجُزْ أنْ يُقالَ :- مُنْطَلِقاً كانَ زيدٌ ، فيقدّمُ

---

(١٤٦) من ب و ج و ط . أبين .

(١٤٧) ط : واذا .

(١٤٨) ب ، ج ، ط : « أيا » على الاعراب ، وهي في الأصل على الحكاية .

(١٤٩) ب ، ج : فيه الاعراب .

(١٥٠) من ب و ج . أبين .

(١٥١) كذا في ب و ج . أولى وفي الأصل « ذكرٌ » على البناء لما لم يسم فاعله .

(١٥٢) ب ، ج : نفسه .

(١٥٣) ب : التقدير . تحريف .

المنصوبَ على كَانَ ، لما جَازَ أنْ يكونَ خَبَرُهُ اسْتِفْهَاماً . كَمَا أنّه لَوْ لَمْ يَجُزْ تقديمُ المَفْعُولِ على الفِعْلِ نحوَ : زَيْداً ضَرَبْتُ ، لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ المفعولُ ما فيه استفهامٌ نَحْوَ : أيُّهم ضَرَبْتَ ؟ .

قَالَ [١٥٤] الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وقد أجَازُوا في الابتداءِ هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، على أنْ يكونَ هُوَ ضميرَ القصّةِ والحديثِ ، والجُمْلَةُ في موضعِ الخَبَرِ . واذَا [١٥٥] دَخَلَ على هذَا الكلامِ كانَ ، اسْتَتَرَ الضّميرُ فيها وارْتَفَعَ زيدٌ بالابتداءِ ومُنْطَلِقٌ بأنّهُ خَبَرٌ ، والجُمْلَةُ في مَوضعِ نَصْبٍ بِكَوْنِهَا [١٥٦] خَبَراً لِكَانَ ، وذَلِكَ قَولُهُمْ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ ضميرَ القِصّةِ يقعُ في صدرِ الكلامِ ، ويقعُ بَعْدَهُ المُبْتَدأُ والخَبَرُ وغيرهُمَا من الجُمَلِ للتفسيرِ نحوَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ هُوَ ضميرَ القصّةِ والأمرِ ، كأنّكَ قُلْتَ : الحديثُ مُنْطَلِقٌ ، ثم أُضْمِرَ ذلكَ لأنَّ هذهِ الجُمْلَةَ تُفَسِّرُهُ . وهَذَا مثلُ ما تَقَدّمَ من قولهم : أكْرَمَنِي وأكْرَمْتُهُ [١٥٧] ، في أنّه أُضْمِرَ قبلَ الذّكْرِ على شَرِيطَةِ التّفْسيرِ . فالضّميرُ في أكْرَمَنِي بمنزِلَةِ هُوَ [١٥٨] في قَوْلِكَ : هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَهُوَ مُبْتَدأٌ والجُمْلَةُ في موضعِ خَبَرٍ .

وعَلَى ذَلِكَ قولُهُ تعالَى :- (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ) -[١٥٩] أيْ قُلْ : الأمرُ لله أَحَدٌ هَذَا هُوَ أقْوَى الوَجْهَيْنِ وأوْضَحُهُمَا . فانْ أدْخَلْتَ كانَ على هَذَا الكلامِ كَمَا تُدْخِلُهُ على قَوْلِكَ : [١٦٠] هُوَ أخوهُ خَارِجٌ ، وأنْتَ تَجْعَلُ الضّميرَ لشيءٍ تَقَدّمَ ذِكْرُهُ قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ

---

(١٥٤) كذا في ب و ج . أولى وفي الأصل « وقال » .
(١٥٥) ط : فاذا .
(١٥٦) ط : لكونها .
(١٥٧) ب ، ج : وأكرمت عبد الله .
(١٥٨) « هو » ساقط في ج .
(١٥٩) آية ١/الاخلاص ١١٢ .
(١٦٠) ب ، ج : قوله .

مُنْطَلِقٌ ، فَيَسْتَكِنُّ الضّميرُ في كَانَ لأنَّ ضميرَ المرفوعِ المفردِ الغائبِ يستكنُّ في الفعلِ كقولِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، فَقَوْلُكَ كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، بمنزلةِ قولِكَ : كانَ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، اذَا جَعَلْتَ في كانَ ضَميرَ زيدٍ وما أشْبَهَهُ ، فضميرُ الأمرِ في مَوْضِعِ اسمِ كانَ والجُمْلَةُ التي بَعْدَ كَانَ مَنْصُوبةُ المَوْضِعِ بأنَّها خبَرُهُ . وعلَى ذَلِكَ قَولُ الشّاعرِ [وهُوَ](١٦١) منْ أبْياتِ الكِتَابِ :

/٨١/ اذَا مُتَّ كَانَ النّاسُ صِنْفَانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتَ أصْنَعُ (١٦٢)

فَفي كانَ ضميرُ الأمْرِ ، والنّاسُ صنفانِ ، جملةٌ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ في مَوْضِعِ الخَبَرِ ، كأنّهُ قَالَ : اذَا مُتَّ كانَ الأمرُ قولُكَ النّاسُ صِنْفَانِ . وتقولُ : كانَ خَرَجَ أخَواكَ ، فيكونُ في كَانَ ضميرُ الأمْرِ ويكونُ خَرَجَ أخَواكَ في مَوضعِ الخَبَرِ . ولا يَجُوزُ أنْ يكونَ فارِغاً لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ لا يدخلُ على الفِعْلِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ونَظِيرُ هَذَا في إنَّ(١٦٣) انّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وقَالَ تَعالَى – (انّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فانَّ لَهُ [جَهَنّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا ولا يَحْيَى] – (١٦٤) وقَدْ جَاءَ هذا الضّميرُ مُؤَنّثاً قَالَ الله

---

(١٦١) من ب و ج . أوْلَى .

(١٦٢) للعُجَير السَّلُولي – شاعر اسلامي مقل اسمه عُجَير بن عبد الله بن كعب من بني سلول بن مرة . (أنظر العيني ٢/٨٥)

والبيت منسوب له في : سيبويه والشنتمري ١/٣٦ ، ونوادر أبي زيد ١٥٦ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٩٥ ، ٢٣٢ ، والشواهد الكبرى للعيني (الموضع السابق ، وشرح الشواهد للعاملي ٨٣ ، والدرر اللوامع ١/٤٦ .

وغير منسوب في : كتاب الجمل للزجاجي ٦٣ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٩ ، وابن يعيش ١/٧٧ و ٣/٨٦ و ٧/١٠٠ ، وشرح الأشموني ١/٣٦٧ ، وهمع الهوامع ١/٦٧ و ١١١ .

وروايته في ج : « بالذي كنت صانع » تحريف وفي نوادر أبي زيد :

« نصفين : شامِت ومُثْنٍ بَصْدعيَ بَعْضِ ما كُنْتُ أصنعُ »

« والصّرع والصَّرْعُ والضِّرْعُ : الضرب والفن من الشيء . ويقال : أنّه ليَفعل ذلك على كلِّ صِرْعَةٍ أي يفعل ذلك على كل حال » . ولا شاهد فيه على رواية النوادر . اذ إن الشاهد فيه على رواية المقتصد أنّه اضمر في كان ضمير الشأن والأمر وأخبر عنه بالجُملة الاسمية بعده .

(١٦٣) « في ان » ساقطة في ب و ج .

(١٦٤) آية ٧٤/طه ٢٠ ، وتكملتها من ب و ج . والآية في ط : لغاية « فان له جهنم »

تعالَى - (فانّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ) -[١٦٥] » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :
اعْلَمْ أنَّ هَذَا الضّميرَ يكونُ في أرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :
[الأوّلُ][١٦٦] : الابْتِداءُ المَحْضُ كَقَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

والثّاني بابُ كَانَ كَما تَقَدَّمَ .
والثّالِثُ : بَابُ أنّ كَقولِهِ عَزّ وجَلَّ - (انّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مجرماً) - والتّقْديرُ : [١٦٧] انّ الأمْرَ ، اذ لَيْسَ في الكَلامِ شيءٌ يصحُّ أنْ يعودَ إليهِ الهاءُ في أنّهُ فقولُهُ //
- (مَنْ يَأْتِ رِبَّهُ [مُجْرِماً]) -[١٦٩] مَعَ جُزْئَيْهِ جملةٌ في موضعِ خَبرِ أنَّ .

ولا يكونُ الضّميرُ في بابِ انَّ مُستكنّاً كَمَا كَانَ في بَابِ كَانَ ، لأنَّ اسمَ انَّ مَنْصُوبٌ وضميرُ المَنْصُوبِ لا يكونُ مُسْتَكنّاً قَطْ كَمَا يَكونُ ضَميرُ المَرْفُوعِ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : ضَرَبَهُ ، ولا تَسْتَتِرُ الهَاءَ في ضَرَبَهُ كَمَا يَسْتَتِرُ المَرْفُوعُ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً ، وانّما ذَلِكَ لأجْلِ أنَّ المرفوعَ يكونُ فَاعِلَ الفِعْلِ ، والفَاعِلُ يَتّصِلُ بالفِعْلِ فَيجوزُ أنْ يستكنَّ فيهِ ، والمفعولُ فَضْلَةٌ فلا يَتّصِلُ بالفِعْلِ اتّصالَ ما يستكنُّ فيهِ وهَذَا ممّا يَدلُّ على أنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ منَ الفِعْلِ . هَذَا واستِتارُ الضّميرِ في بَابِ أنّ يمتنعَ من [وَجْهٍ آخَرَ][١٦٨] وهوَ أنَّ الحروفَ لا تَسْتَكِنُّ فيها الضّمائِرُ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعالَى - (أنّهُ مَنْ يَتّقِ ويَصْبِرْ فانّ اللهَ لا يُضيعُ أجْرَ المُحْسِنينَ) -[١٧٠] وذَلِكَ أكْثَرُ منْ أنْ يُحْصَى .

والرّابعُ بابُ ظَنَنْتُ تقولُ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ خَارِجٌ . ويؤنّثُ هذَا الضّميرُ على مَعْنَى القصّةِ كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : - (فانّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ) - أيْ فانّ القِصّةَ وعلى ذَا قَوْلُهُ :

---

(١٦٥) آية ٤٦/الحج . ١٢
(١٦٦) من ب و ج . أولى .
(١٦٧) ب ، ج : التقدير .
(١٦٨) الزيادة من ب و ج .
(١٦٩) من ب و ج . وفي الأصل « أوجه آخر » ، وما أثبتُه أولى .
(١٧٠) آية ٩٠/يوسف ١٢ .

/٨٢/ عَلَى أنَّها تَعْفُو الكُلومُ وانّما نُوكَّلُ بالأدْنَى وانْ جَلَّ مَا يَمْضِي (١٧١)

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وعلى هَذَا قولُ منْ قَرَأَ (١٧٢) – (أوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيةٌ أنْ يَعْلَمَهُ علماءُ بَني اسْرائِيلَ) – (١٧٣) فَفي تَكُنْ ضميرُ القصّةِ ، وآيةٌ خَبَرُ ابتداءٍ (١٧٤) مقدمٌ والجملةُ في موضعِ نَصْبٍ . ولا يكونُ التأنيثُ في تَكُنْ لأيةٍ لما تقدّم من أنّه اذا اجْتَمَعَ معرفةٌ ونكرةٌ (١٧٥) فالاسمُ المعرفةُ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ التقديرَ : أو لَمْ تَكُنْ القصةُ أنْ يعلمَهُ علماءُ بني اسرائيلَ آيةٌ كقولِكَ : عِلْمُ بني اسرائيلَ آيةٌ كما تقولُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، تريدُ لَمْ تَكُنْ القصّةُ هَذَا فأنْ يعلمَهُ مبتدأٌ ، وآيةٌ خَبَرُهُ ، وقُدِّمَ عليهِ كَمَا تقولُ : مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وكَقَوْلِهِمْ : تميميٌّ أنا ، ومَشْنُوءٌ

---

(١٧١)لأبي خِراش ، خويلد بن مرّة الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٨/٢ ، وديوان الحماسة ٢٣٥/١ ، والأمالي للقالي ٢٧١/١ ، والخصائص ١٢٠/٢ ، وزهر الآداب ١٥٩/٣ ، وسمط اللالىء ٦٠١/١ ومعجم البلدان ١٨٢/٧ – ١٨٣ ، وشواهد المغنى ش ٢٢١ ج ١ / ٤٢١ ، والبيت غير منسوب في : المفصل ١٣٤ بقوله « على أنها تعفو الكلوم » ، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٣١ ج ١٤٥/١ . وورد في الأصل « على أنها تعفى » تحريف .

وروايته في الديوان « بَلَى أنّها » وبهذه الرواية ورد في أمالي القالي والخصائص وزهر الآداب وسمط اللالىء ومعجم البلدان .

والكُلومُ جمع كَلْم وهو الحزن عند ابتداء المصيبة .

والشاهد فيه كون الضمير في أنّها للقِصّة وخبر أن الجُملةُ بَعْدَها .

(١٧٢) ط : قول من قال .

(١٧٣) آية ١٩٧/الشعراء ٢٦ : وفي التيسير ١٦٦ : « ابن عامر (أَوَلَمْ تَكُنْ) بالتاء (لهم آيةٌ) بالرفع ، والباقون بالياء والنصب . وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه « فالحجة لمن رفع الآية أنّه جعلها اسم كان ، والخبر (أنْ يَعْلَمَهُ) . والحجة لمن نصب انه جعل (الآية) الخبر ، والاسم (أنْ يَعْلَمَهُ) ، لأنه بمعنى « عِلْم علماء بني اسرائيل » فهو أولى بالاسم لأنّهُ معرفة ، والآية نكرة . وهذا شرط « كان » اذا اجتمع فيها معرفة ونكرة المعرفة كانت بالاسم أولى من النكرة .

أنظر أيضا في وجوه اعراب الآية وقراءاتها : معاني القرآن للفراء ٢٨٣/٢ ، وشواذ ابن خالوية ١٠٧ ، واملاء ما من به الرحمن ج ٨٨/٢ – ٨٩ .

(١٧٤) ب ، ج : خبر مبتدأ .

(١٧٥) ط : نكرة ومعرفة .

مَنْ يَشنوءكَ ، عَلَى ما تَقَدّمَ في بَابِ الابتداءِ ، ولا يَجُوزُ أنْ تكونَ آيةٌ مرفوعةً بأنّها اسمُ تَكُنْ ، لأنَّ أنْ يَعْلَمَهُ معرفةٌ اذ هُوَ كقولِكَ : عِلْمُ بني اسرائيلَ بل(١٧٦) أبلغُ منهُ . فاذَا جَعَلْتَ آيةٌ اسمَ كانَ وَجَبَ أنْ تجعلَ أنْ يعلَمَهُ في موضعِ نصبٍ بأنّهُ خبرُ كانَ فتجعلُ النكرةَ اسمَ كانَ والمعرفةَ الخبرَ كقولِكَ : كانَ رَجُلٌ غلامَ زيدٍ ، وكانَ منطلِقٌ عمراً ، وذلكَ فاسدٌ لا يجوزُ الاّ في ضرورةِ الشِّعْرِ ، وانّما أكّد الشّيْخُ أبو عليٍّ القولَ في هذهِ الآيةِ ردّاً على أبي اسحقَ [الزجاجِ](١٧٧) لأنّهُ قالَ : ان « آيةٌ » اسْمُ كان ، وذلكَ سهوٌ منهُ بلا شبهةٍ . وليسَ أبو اسحقَ ممّنْ يعتقدُ ذلكَ مذهباً . كيفَ وقَدْ تبيّنَ استحالةُ جعلِ النكرةِ مُخْبَراً عنهُ ، والمعرفةِ خبراً . ولا خلافَ في فَسادِ ذلكَ ، وهو في الشِّعرِ(١٧٨) غيرُ كثيرٍ ولكنّهُ زَلَّ(١٧٩) [في](١٨٠) هذا الموضعِ خاصةً ، فكأنّهُ ظَنَّ أنَّ الكلامَ عارٍ من المَعْرِفَةِ . ولَوْ لَمْ يَكُنْ أنْ مع صِلَتِهِ مَعْرِفَةً كاملَةً لما كانَ الأكثرُ في قولِهِ تَعالَى - (فَمَا كَانَ جَوابَ قومِهِ الا أنْ قَالُوا) -(١٨١) و - (ما كَانَ حُجَّتَهُمْ الا أنْ قَالُوا) -(١٨٢) النَّصْبَ على أنْ يكونَ أنْ اسمَ كانَ(١٨٣) [ولامْتَنَعَ](١٨٤) كما يَمْتَنِعُ نصبُ المعرفةِ اذا(١٨٥) لَمْ يَجْتَمِعْ معرفتانِ

---

(١٧٦) « بل » ساقطة في ب و ج سهوا .

(١٧٧) من ب و ج . أبين .

وأبو اسحق الزجاج : هو ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي أخذ مع ابن كيسان النحو عن المبرد حتى استقامت لها رئاسته بعده . كان الزجاج أشد لزوما لمذهب البصريين . وممن أخذ عنه أبو علي الفارسي وابن درستويه النحوي وغيرهما توفي ببغداد سنة ٣١١ هـ . له مصنفات كثيرة أهمها : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والقوافي ، والعروض ، وفعلت وأفعلت أنظر ترجمته في : أخبار النحويين ٨٠ ، وطبقات الزبيدي ١٢١ - ١٢٢ ، - ونزهة الألباء ٣٠٨ - ٣١٢ ، ومعجم الأدباء ١٣٠/١ - ١٥١ ، وأنباه الرواة ١٥٩/١ - ١٦٧ ، وابن خلكان ١١/١ - ١٢ ، والنجوم الزاهرة ٢٠٨/٣ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٥ - ٦ ، وبغية الوعاة ١٧٩ - ١٨٠ ،

(١٧٨) ب ، ج : في الشعر « أيضاً » .

(١٧٩) ب ، ج : ولكنه قد زل .

(١٨٠) من ب و ج . وفي الأصل « من » . سهو .

(١٨١) أنظر الآيات ٥٦/ النحل ٢٧ و ٢٤ و ٢٩/العنكبوت ٢٩ .

(١٨٢) آية ٢٥/ الجاثية ٤٥ . وقراءة الرفع للأعمش . وقد ذكر الزمخشري ان قراءة النصب هي المشهورة والأحسن . أنظر الكشاف ١٣٠/٢) .

(١٨٣) كان عبد القاهر متابعا للفراء بالاكتفاء بذكر أن دون صلتها وجعلها خبرا لكان . ففي اعراب الآية ١٩٧/ الشعراء ٢٩ المتقدمة الذكر قال الفراء في معاني القرآن ٢٨٣/٢ « (الآية) منصوبة و (أن) في موضع رفع ولو قلت : (أو لم تكن لهم آية) بالرفع (أن يعلمه) تجعل (أن) في موضع نصب لجاز ذلك » .

(١٨٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولا منع » تحريف .

ج : واذا ، سهو .

نَحوَ أنْ تقولَ : كَانَ مُنْطَلِقٌ زَيْداً ، فانْ يَعْلَمَهُ مثلُ قولِهِ : أنْ قالُوا ، واذا كانَ معرفةً كانَ جَعْلُ النّكرةِ اسماً // غيرَ جائزٍ فلا يَبْقَى الا أنْ يكون في يَكُنْ ضميرُ القصّةِ كقولِهِ تعالَى - (فانّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ) - سواءً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ (١٨٦) رحمهُ اللهُ (١٨٦)

« ومِنْ ذلكَ قولُ الشّاعرِ :

/٨٣/ ولأنْبأنَّ أنَّ وَجْهَكَ شَأنَهُ خُموشٌ وانْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمٌ » (١٨٧)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ رَضِيَ اللهُ عنهُ :

اعلمْ أنَّ في كانَ ضميرَ الأمرِ ، أَلا تَرَاهُ رَفعَ [الجُزْئَيْنِ] (١٨٨) وَلو لَمْ يَكُنْ فيهِ ضميرُ الأمرِ لَوَجَبَ أنْ يرْفَعَ الحميمَ الأوّلَ بهِ ، واذَا ارْتَفعَ أحدُ [الجُزْئَيْنِ] (١٨٨) بكَانَ لَمْ يَكُنْ (١٨٩) في الثّاني الا النّصْبُ ، فلمّا لَمْ يَنْصِبْ فيقولَ : وانْ كَانَ الحَمِيمُ حَمِيمًا ، عَلِمْتَ أنَّ في كانَ ضميراً هُوَ اسْمُهُ وأنّ قَولَهُ : الحَمِيمُ حَمِيمٌ ، جُمْلَةٌ من المبتدأِ والخبَرِ في موضعِ نَصْبٍ بأنّها خبَرُ كانَ كقولِكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وربّما اضْطرَّ الشّاعِرُ فَحَذَفَ الضّميرَ من أنّ وليتَ قَالَ :

/٨٤/ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى ما خَيّلَتْ نَاعِمَي بَالِ (١٩٠)

(١٨٦ - ١٨٦) غير مثبت في ب و ج .

(١٨٧) هذا البيت لعبد قيس بن خُفَاف البُرجَمي (أنظر الشعر والشعراء ١/١٦٥) والبيت منسوب له في نوادر أبي زيد ١٢٦ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٢٢ وهو غير منسوب في الايضاح ١٠٥ .
وروايته في نوادر أبي زيد « ولا أنبأن » تحريف .
وفي ط بعد الشاهد زيادة وضعت بين عاضدتين ولم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١٠٦)

(١٨٨ - ١٨٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الخبرين » . تحريف .

(١٨٩) ج : كان لم يكن . تحريف .

(١٩٠) هذا البيت لعَدِي بن زيد العبادي في ديوانه ق ١٠٦/١ ص ١٦٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ص ٩٧ و ١٣٧ و ٢٥٢ « صدره » وشواهد المغنى ش ٤٣ ج ٢/٦٩٧ .

قَالَ الشّيْخُ الأمامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ بَابَ أنَّ لا يدخُلُ على الفعلِ لأنّهُ بمنزلةِ الفِعْلِ ومُشَبّهٌ بهِ في عَمَلِ النَّصْبِ والرّفْعِ نحوَ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، ولَيْتَ زيداً خَارِجٌ ، على ما سَتَرى بُعَيدَ . فقولُهُ فليت [دَفَعْتَ] (١٩١) التقديرُ فَلَيْتَهُ ، الا أنَّ الضّرورةَ قادَتْهُ الى حَذْفِ الهَاءِ . ومِثْلُ ذَلِكَ ما رَوَيْنَاهُ من جِهَةِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ عن أبي زيدٍ :

/٨٥/ كـأنّهُنَّ الفَتَيـاتُ اللُّمْسُ كـأنَّ في اظلالهنَّ الشّمْسُ (١٩٢)

التّقديرُ كأنّهُ ، أَلا تَرَى أنّهُ لَوْ لَمْ يُقَدّرْ ذلكَ لَنَصَبَ فَقَالَ : كأنَّ في اظْلالِهِنَ الشّمْسا ، كما تقولُ : كأنَّ في الدارِ زَيْداً ، ولا يَجُوزُ هَذَا في غيرِ الاضطرارِ عندَ الأكْثَرِ .

قَالَ الشّيخُ أبو علي :

« ولا يَجُوزُ كانَتْ زَيْداً الحُمّى تَأْخُذُ ، إنْ رَفَعْتَ الحُمّى بِكَانَتْ لِفَصْلِكَ بَيْنَ كَانَ واسْمِهَا بأجْنَبِيّ [مِنْهَا] (١٩٣) وهُوَ زَيْدٌ الذي هُوَ مفعولُ مفعولِهَا . فانْ جَعَلْتَ التّأنيثَ في كَانَتْ للقِصّةِ ، ورَفَعْتَ (١٩٤) الحُمّى بالابْتِداءِ ، وجَعَلْتَ تَأْخُذُ خبرَ المُبْتَدَأِ جَازَتِ المَسْأَلَةُ » . (١٩٥)

وهو غير منسوب في الايضاح ١٠٦ ، والأمالي الشجرية ١٨٣/١ و ٢٩٥ ، والأنصاف ١٨٣/١ ، ومغني اللبيب ش ٤٨١ ج ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٨١/٤ و ٣٩١ .

ورواية الأصل « رَفَعْتَ ... وبِتْنَا » . والأرجح أنهما تحريف ، وأثبتُّ رواية ب و ج والتي عليها جميع المصادر المذكورة .

وعدّ النحاة مباشرة الفعل ليتَ هنا ممّا لا يسوغ الا في الضرورة لأنها لا تباشر الأفعال ومن هنا قدروا فليتَهُ . وهذا هو وجه الاستشهاد فيه عند عبد القاهر أيضا .

(١٩١) من ب و ج . وفي الأصل « رفعت » . تحريف .

(١٩٢) في نوادر أبي زيد ص ٢٥ البيت لِعِمَارة أنشده لأبي العباس محمد بن يزيد وعمارة هذا هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفي اليربوعي . اتصل بالمأمون وبقي الى أيام الواثق . وكان المبرد يستحسن شعره (معجم الشعراء ٢٤٧) .

وورد في ب و ج « الفتيان . كأنهنَّ في » . تحريف .

(١٩٣) من ب و ج و ط . أبين .

(١٩٤) كذا في ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل : رفعت . سهو .

(١٩٥) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين . ولم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١٠٧)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ لا يَجُوزُ الفصلُ بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمولِ بالأجْنَبِيِّ ، فلا تقولُ : ضَرَبْتُ وذَهَبَ عَمْراً [١٩٦] زيدٌ ، تُريدُ : ضَرَبْتُ عَمْراً وذَهَبَ زيدٌ ، فَتُوقِعُ عَمْراً الذي هُوَ مفعولُ [١٩٧] ضَرَبْتُ بينَ ذَهَبَ ومَعْمولِهِ الذي هُوَ زَيْدٌ المرفوعُ بأنّه فاعِلُهُ ، لأنَّ عَمْراً ليسَ مِنْ ذهَبَ وزيدٍ في شيءٍ ، فَمنَ المحالِ ايقاعُهُ بَيْنَهُمَا ، وذَلِكَ [١٩٨] أنَّ ذَهَبَ يَقْتَضِي معمولَهُ الذي هُوَ زَيدٌ ، وأنْتَ تأتيهِ بشيءٍ لا يُنَاسِبُهُ فَمَا هُوَ الا بِمَنْزِلَةِ من يَطْلُبُ رَفيقَهُ وأخَاهُ فينضمُّ اليه [طُفَيليٌّ] [١٩٩] لا يلابِسُهُ بِوَجْهٍ .

وبَعْدَ هذِهِ المُقَدّمةِ فانَّ قولَكَ : كانَتْ زَيْداً الحُمّى تَأخُذُ ، زَيْدٌ فِيهِ مَنْصُوبٌ بتأخذُ ، وفي تَأخُذُ ضميرُ الحُمّى فلا تَخْلُو من أمْرَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ ترفعَ الحُمّى بِكَانَتْ [٢٠٠] وتَجْعَلَهَا اسمها . والثّاني أنْ تَرْفَعَهَا بالابتداءِ ، فَلا يَجُوزُ رَفْعُهَا بكانتْ [٢٠٠] وجَعْلِ التّأنيثِ فيهَا لتأنيثِ الحُمّى كقولِكَ [أشْتَدّتْ] [٢٠١] الحُمّى ، لأجْلِ أنّكَ اذَا فَعَلْتَ ذلكَ كانتْ معمولةً لَهَا ، واذَا [٢٠٢] كَانَتْ معمولةً لَهَا لَمْ يَجُزْ أنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا زيدٌ الذي لَيْسَ بمعمولٍ لِكَانَتْ ولا مُتَعلّقٌ بالحُمّى بوجهٍ لأنّه منصوبٌ بتأخذُ الذي يكونُ معمولَ // كانَتْ من حيثُ يكونُ خبَراً لَهَا لما ذَكَرْنَا من أنَّ الفَصْلَ بالأجْنَبِيِّ بينَ العَامِلِ والمَعْمُولِ غيرُ سائغٍ ، ويكونُ تَقْديرُ ذَلِكَ مع فَسَادِهِ كقولِكَ : كانَتْ زَيْداً الحُمّى آخِذَةً ، بنصبِ آخِذَةً .

واذَا بَطَلَ هَذَا بَقِيَ الوجهُ الثّاني ، وهُوَ أنْ يكونَ في كَانَ ضميرُ القصّةِ ، ويكونَ التّأنيثُ مِثلَهُ في قولِهِ – (فانّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ) – [٢٠٣] وتكونَ الحُمّى مرفوعةً

---

(١٩٦) ب : عمرو . سهو .

(١٩٧) ب ، ج : معمول .

(١٩٨) ب ، ج : وذاك .

(١٩٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : طفلي . تحريف ، لأنّ النسبة الى رجل يدعي طُفيل الاعراس أو طُفيل العرائس وهو من أهلِ الكوفةمن بني عبد الله ابن غطفان ، وكان يأتي الولائم دون أن يدعى اليها . فصارت (طفيلي) صفة لكل من يفعل ذلك (اللسان (طفل) ٤٢٩/١) .

(٢٠٠ – ٢٠٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٠١) من ب و ج . وفي الأصل : أنشدت . تحريف .

(٢٠٢) ب : فاذا .

(٢٠٣) آية ٤٦/الحج ٢٢ .

بالابتداءِ . فَكأنَّكَ قلت : كَانَتِ القِصّةُ زيداً الحُمّى آخِذَةً[٢٠٤] ، ولا يَكُونُ فيهِ فَصْلٌ بالأجْنَبِيِّ ، لأنَّ كانَتْ اذَا أخَذَتِ القِصّةِ اسماً لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَظٌّ في الحُمّى فيقالُ : انّ زَيْداً قَدْ فَصَلَ بينَ كانَ واسْمِهَا . وقَدْ يَجِيءُ الفَصْلُ بالجُمَلِ المُؤكَّدةِ نحوَ قولِكَ : خَرَجَ واللهِ زيدٌ . فواللهِ جملةٌ منَ القَسَمِ اذ هُوَ في – تقديرِ احلفُ باللهِ ، وقد فَصَلَ بِهَا بينَ الفِعْلِ والفَاعِلِ ، وذَلِكَ لأجْلِ أنّها لَمّا كَانَتْ تؤكّدُ مَعْنَى الكَلامِ الذي هُوَ خَرَجَ زيدٌ ، جَرَى ذِكْرُهَا مَجْرَى ذِكْرِ ما يناسبُ الفِعْلَ والفاعلَ فلم يَكُنْ فَصْلاً [بالأجْنَبِيِّ][٢٠٥] في الحَقيقةِ . ولو قُلْتَ خَرَجَ ذَهَبَ زَيْدٌ عَمروٌ ، لم يَجُزْ لأنّ قولَكَ ذَهَبَ زَيْدٌ لا يَتَضمّنُ [تأكِيداً][٢٠٦] بقَوْلِكَ : خَرَجَ عَمْرٌو ، فيسوغُ أنْ يكونَ فَاصِلاً بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :

/٨٦/ فَقَدْ أدْرَكَتْنِي والحَوَادِثُ جَمّةٌ أسِنّةُ قومٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ[٢٠٧]

فَقَولُهُ والحَوَادِثُ جَمّةٌ ، جُمْلَةٌ اعْتَرَضَتْ بينَ الفِعْلِ الذي هُوَ[٢٠٨] أدْرَكَتْنِي وبَيْنَ فاعِلِهِ الذي هُوَ[٢٠٨] أسِنّةُ قومٍ . ويَصْرِفُ ذلكَ عِنْدِي الى المُنَاسَبَةِ والخُروجِ منَ الأجْنَبِيِّ أنّ الأصْلَ : وَقَدْ[٢٠٩] أدْرَكَتْنِي أسِنّةُ قومٍ والحَوادِثُ جَمّةٌ ، ولا شُبهَةَ في أنَّ الجُمْلَةَ[٢١٠] الواقِعَةَ بَعْدَ الواوِ في مَعْنَى الحَالِ ، اذْ لو قُلْتَ : وقَدْ أدْرَكَتْنِي أسِنّةُ قومٍ في هذهِ الحالِ كانَ حَسَناً . فاذَا كانَ كذلِكَ كانَتِ الجُمْلَةُ[٢١٠] التي هِيَ قَوْلُهُ : والحَوَادِثُ جُمّةٌ ،

---

(٢٠٤) ج : آخذةً . سهو .

(٢٠٥) من ب و ج . الصواب . وفي ج : « بينَ الأجنبي » . تحريف .

(٢٠٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تأكدا » . تحريف .

(٢٠٧) نُسِبَ هَذا البيت في شواهد المغنى (ش ٦١١ ج ٨٠٧/٢) عن ابن حبيب لرجل من بني عبد الله بن دارم اسمه جُوبرية بن زيد . قال : وقيل : ان اسمه حويرثةَ بن بدر . وذكر مثل هذا الكلام في الدرر اللوامع ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .
والبيت غير منسوب في : الخصائص ٣٣١/١ و ٣٣٦ . ومادة (فشل) من اللسان ٣٤/١٤ والتاج ٥٨/٨ ، و (هيم) من اللسان ١١١/١٦ ومغنى اللبيب ش ٦٢٨ ج ٣٨٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٨/١ وروايته في ب و ج « وقد أدركتني » . وبهذه الرواية ورد فيما عدا شواهد المغنى من المراجع . وروى في مادة (فشل » « ولا فُشْل » جمع فَشل وهو الرجل الضعيف . وذكرها أنه يُروي « ولا فُسَل » يعني جمع فَسْلٍ .

(٢٠٨ – ٢٠٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٠٩) ب ، ج : قد . سهو .

(٢١٠ – ٢١٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

معمولةً لأدركتني من حيثُ يكونُ حالاً ، فكأنّهُ وقَدْ أدْركتْني كائِناً في زَمانٍ صَعْبٍ أسِنّةُ قَوْم . كَمَا أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى [٢١١] – (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ، وَطائِفَةٌ قَدْ أهمّتْهُم أنْفُسُهُمْ) – [٢١٢] بِمَنْزِلَةِ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ والحَالُ هَذِهِ ، فاعْرِفْهُ .

---

(٢١١) « تعالى » غير مثبتة في ب و ج .
(٢١٢) آية ١٥٤ / آل عمران ٣ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ مَـا »

ومِمّا يَجْري مَجْرَى لَيْسَ في رَفْعِهَا الاسمَ الذي يَكُونُ مُبْتَدأً ونَصْبِهَا الخَبَرَ ما في لُغَةِ أهْلِ الحِجَاز وذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ما زَيْدٌ ذَاهِباً ، ومَا عَبْدُ اللهِ خَارِجاً ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ لِمُشَابَهَتِهَا لَهُ[1] في نَفْيِ ما في الحَالِ والدّخولِ على الابتداءِ والخَبَرِ . وقَالَ اللهُ تعالَى – (مَا هَذَا بَشَراً) –[2] و[3] – (مَا هُنَّ امّهاتِهِمْ) –[4] وَقَدْ دَخَلَتْ على خَبَرِهَا البَاءُ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ وذَلِكَ قَوْلُهُمْ : ما زَيْدٌ بِذَاهِبٍ ، وما بَكْرٌ بِخَارِجٍ .[5]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الحُرُوفَ اذَا دَخَلَتْ على الاسمِ والفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلٌ نَحْوَ هَلْ وبَلْ وهمزةِ الاستفهامِ ومَا أشْبَهَ ذلكَ ، فما أصلُهَا أنْ لا تعملَ شيئاً لأنّها بمنزلةِ ما ذَكَرْنَا في الدُّخولِ على القَبِيْلَين تقولُ : ما زَيْدٌ أخوكَ ، ومَا خَرَجَ عَمْرٌو . الاّ أنّهم شَبّهُوهَا بليسَ فأعْطُوهَا عَمَلَهَا الرّفْعَ والنّصْبَ[6] نحوَ ما زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وكَقَوْلِهِ تعالَى – (مَا هَذَا بَشَراً) – ومُشَابَهَتُهَا لليسَ من وَجْهَيْن : أحَدُهُمَا الدّخولُ على المُبْتَدَأ

---

(١) ط : لها .
(٢) آية ٣١/يوسف ١٢ .
(٣) ط : و (قال) .
(٤) آية ٢/المجادلة ٥٨ .
(٥) زيادة في ط لم ترد في النسخ (انظر الايضاح ١١٠) .
(٦) ج : عمل الرفع والنصب .

والخبَر ، والثّاني : نَفْيُ ما في الحَالِ ، ألا تَرى أنّكَ[٧] اذَا قُلْتَ : // ما زَيْدٌ خَارجٌ ، كُنْتَ تَنْفي الحالَ ، وتقولُ مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ ، فَتُدْخِلُهُ على المُضَارع على أنّكَ تَنْفي أنْ يكونَ فيهِ[٨] خُرُوجٌ في الحَالِ أو مَا هُوَ في حُكْم الحَالِ . والمرادُ بقَوْلي : مَا هُوَ في حُكْم الحَالِ [الحالةُ][٩] المَحْكيّةُ . ومن شأنِهِمْ اجراءُ الشّيء مَجْرَى مَا يُشَابِهُهُ[١٠] منْ وَجْهَيْنِ ، أَلا تَرَى أنّ بابَ مَالا يَنْصَرفُ لَمّا أشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْن مُنِعَ بَعْضُ مَالا يَكونُ في الفِعْل وهُوَ الجرُّ مَعَ التّنوين فَقِيلَ : مَرَرْتُ بأحْمَدَ وابراهيمَ ، فكذلكَ مَا لمّا شَابَهَ ليسَ من هَذين الوَجْهَيْن عملَ في المبتدأ الرّفْعَ وفي الخَبَر النّصْبَ ، كَمَا يَعْمَلُ ذَلكَ ليسَ فَقِيلَ : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً[١١] ، كَمَا تَقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وقَوّى الشّيْخُ أبو عليٍّ[١٢] مُشَابهَةَ ما لليسَ بدخولِ البَاءِ في الخَبَر نحوَ ما زيدٌ بخَارجٍ ، فَهَذَا لُغَةُ أهْلِ الحِجَاز . وأمّا بنو تميمٍ فلا يَجْعلونَ لَهَا عَمَلاً ويُجْرونَها مَجْرَى أخَواتِهَا التي تَدْخُلُ على القَبيلَيْنِ نَحْوَ هَلْ وبَلْ . قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ في قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ : - (مَا هَذَا بَشَراً) - وبَنو تَميمٍ يَرْفعونَ الاّ مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ[١٣] في المصحفِ[١٤] .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فانْ نَقَضْتَ النّفيَ فَقُلْتَ[١٥] : مَا زَيدٌ الاّ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَكُنْ الا الرّفْعُ . وقَالَ تَعالَى - (وما أمْرُنا الاّ واحِدَةٌ) -[١٦] ومِمّا يَجْري مَجْرَى نقضِ النّفي : ما زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ وقِياسُ لَكِنْ [الخَفيفَةِ][١٧] أنْ تكونَ مثلَ بَلْ . تقولُ [١٨ ما زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ[١٨] .

---

(٧) ج : الأتراك .

(٨) ب ، ج : منه . والضمير هنا يعود لزيد .

(٩) من ب و ج . وسقطت من الأصل سهوا .

(١٠) ج : ما يشابه .

(١١) ب : منطلق . سهو .

(١٢) ج : وقول الشيخ أبي علي . تحريف .

(١٣) « هي » ساقطة في ج .

(١٤) سيبويه ٢٨/١ . وفيه « يرفعونها » بدل « يرفعون » التي في النسخ

(١٥) سقطت « فقلت » في ج .

(١٦) آية ٥٠/القمر ٥٤ .

(١٧) من ب و ط . وهي في ج « الحقيقة . تصحيف .

(١٨ ١٨) بدله في ط : ما زيد قاعدا لكن قائم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المُشَابَهَةَ من وَجْهَيْنِ ، فَاذَا بَطَلَ أحدُهُمَا بَطَلَ العَمَلُ المُسْتَحِقُّ بِهَا وذَلِكَ أنَّ قَوْلَكَ ما زَيْدٌ الا مُنْطَلِقٌ ، قَدْ[١٩] انْتَقَضَ فيهِ النَّفْيُ بالا فَعُرِيَ مَا مِنْ أحَدِ وَجْهَيْ المُشَابَهَةِ الواقعةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ ليسَ في الأصْلِ ، فَعادَ الى أصْلِهِ وهُوَ أنْ لا يعملَ شَيْئاً ، فَقِيلَ : ما زَيْدٌ الا مُنْطَلِقٌ البَتَّةَ . ولم يُجَوَّزْ : ما زَيْدٌ الا مُنْطَلِقاً ، كَمَا يجوزُ : ليس زيدٌ الا مُنْطَلِقاً . فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أنْ تُعرِّيَ بابَ مالا يَنْصَرِفُ من أحَدِ السَّبَبَيْنِ . نَحوَ أنْ تقولَ في أحمدَ : هَذَا أحْمَدُ ، ومررتُ بأحْمَدٍ آخَرَ ، فَتُنَكِّرُهُ ، وتُبْطِلُ مَنْعَ الصَّرْفِ بزوالِ أحَدِ السَّبَبَيْنِ ، وتُعيدُهُ الى أصْلِهِ . وقَوْلُكَ : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أحْمَدُ ، اذا لم تُنَكِّرْهُ في أنَّ وجْهَيِ المُشَابَهَةِ باقيانِ فيهِ .

وأمّا قولُكَ : مَا زيدٌ قَائِماً بل قَاعِدٌ ، فَانَّها[٢٠] كَانَ بِمَنْزِلَةِ نَقْضِ النَّفْيِ لأجْلِ أنَّ بَلْ للاضْرابِ[٢١] ، فاذَا جَاءَ بَعْدَ النَّفْيِ عُدِلَ بالكلامِ الى الايجَابِ . تَقولُ : مَاضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، فَتُثْبِتُ الضَّرْبَ لعَمْرٍو مع كَوْنِهِ مَنْفِيّاً عَمّا قبلَ بَلْ . واذَا كانَ كذلكَ مُنَزَّلاً منزلةَ الاّ في نَقْضِ النَّفْيِ ، فكَمَا قُلْتَ : ما زَيْدٌ الاّ مُنْطَلِقٌ ، فَرَفَعْتَ الخَبَرَ ولَمْ تَجْعَلْ لِمَا عَمَلاً كَذَلِكَ تقولُ : ما زَيدٌ قائِماً [٢٢]بَلْ قَاعِدٌ . ولَوْ كَانَ بَلْ عَارِياً[٢٣] من نَقْضِ النَّفْيِ لَوَجَبَ أنْ تقولَ : ما زَيْدٌ قَائِماً[٢٢] بَلْ قَاعِداً ، لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ جَارٍ مَجْرَى العَامِلِ . فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْداً وعَمْراً ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً ، أَلا تَرَى أنَّ الواوَ لمّا تَعرّتْ منْ نَقْضِ النَّفْيِ عملتْ في قولِكَ : ما زَيْدٌ قَائِماً وذَاهِباً ، اذْ كانَ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ العَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : ما زَيْدٌ قَائِماً مَا هُوَ ذَاهِباً ، فَقَوْلُكَ : مَا زَيْدٌ قائِماً بَلْ قَاعِدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ما زَيْدٌ قَائِماً ما هُوَ قَاعِداً ، الاّ أنّ بَلْ لَمّا تَضَمّنَ نَقْضَ النَّفْيِ بِمَا فيهِ مِنَ الايجابِ [والرّجوعِ من المنفي][٢٤] الى المُثْبَتِ صَارَ قَوْلُكَ : ما زَيْدٌ قَائِماً

---

(١٩) كذا في ب و ج . أوْلى . وفي الاصل « فقد »

(٢٠) ب ، ج : وانما .

(٢١) ب ، ج : للاستدراك . سهو .

(٢٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٣) « من » مكررة في الأصل .

(٢٤) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق .

بَلْ قَاعِدٌ بِمَنْزِلَةِ ما هُوَ الاّ قَاعِدٌ في أبْطَالِ النّصْبِ // وكَذَلِكَ ما زَيْدٌ قَائِماً لكنْ قَاعِدٌ ، هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ما زيدٌ قائِماً : (٢٥ ما هو قاعدا٢٥) من حَيْثُ ذَكَرْنَا أنَّ حَرْفَ العَطْفِ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِير العَامِلِ فَيَنْبَغِي أنْ يكونَ لَهُ عَمَلُ العَامِلِ . الاّ أنَّ لكِنْ لَمّا تَضَمّنَ مَعْنَى الاسْتِدْراكِ صارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَأتِيَ بِمَا مَعَ الاّ فتقولُ : ما زَيْدٌ قَائِماً ما هُوَ الاّ قاعِدٌ ، فَلا يَجُوزُ الاّ الرَّفْعُ .

وَيَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّ الأصْلَ اذَا عَطَفْتَ فَقُلْتَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً وذَاهِباً ، (٢٦ أنْ تقولَ : وهُوَ ذَاهِباً٢٦) ، فَتجعلُ للوَاوِ مَرْفُوعاً ومَنْصُوباً كَمَا يَكُونَ لِمَا ، لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ يقومُ مَقَامَ العَامِلِ ، الاّ أنَّ ذَلِكَ يُتْرَكُ ذِكْرُهُ لدليلِ الحَالِ عَلَيْهِ ويُعْطَفُ في اللّفْظِ الخَبَرُ على الخَبَرِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : مَا زَيْدٌ قَائِماً وعَمْرٌو ذَاهِباً ، فتذكرُ الاسمَ والخَبَرَ بَعْدَ الوَاوِ ، لأنّكَ لا تَقْدرُ على اضمارِ عمرو ، فَقَدْ رَأَيْتَ أنَّ الواوَ عَمِلَ عملَ مَا اذَا كَرَّرْتَ فَقُلْتَ : ما زَيْدٌ قَائِماً ما عَمْرٌو ذَاهِباً . فالأَصْلُ في قَوْلِكَ مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ ، بَلْ هُوَ قَاعِداً ، عَلَى أنْ يكونَ هُوَ مَعْطُوفاً على زَيْدٍ وقَاعِداً على قَائِمٍ . الا أنَّ العملَ بطلَ فلمْ يَعْمَلْ بَلْ(٢٧) كَمَا عملَ الواوُ لما ذَكَرْنَا ، فَلا تَظنّ أنَّ قَولَكَ : بَلْ قَاعِدٌ ، لا يُشْبِهُ تَمثيلَنَا بقولِكَ : مَا هُوَ الاّ قَاعِدٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وكذَلِكَ انْ قَدّمْتَ الخَبَرَ عَلَيْهِ (٢٨) فَقُلْتَ : مَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، ومَا مُسِيءٌ مَنْ اعْتَبَ(٢٩) . وَقَدْ زَعَموا أنَّ قَوْماً يَنْصبونَ هَذَا (٣٠ والأعرفُ الأكْثَرُ غَيْرُ ذَلِكَ٣٠) » .

(٢٥ - ٢٥) مكرر في ب . وهو في ج « ما هو قاعد » . وكلاهما سهو .

(٢٦ - ٢٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٧) « بل » ساقطة في ب و ج .

(٢٨) ب : انْ قدمْتَ عليه الخبر ، ط : انْ قدمْتَ الخبر .

(٢٩) هَذَا مَثَلٌ . وروايته لمن يعتذر الى صاحبه ويخبر أنه سيُعتب . وفي اللسان (عتب) ٦٧/٢ . « والعُتْبَى اسم على فُعْلى يوضع موضع الاعتاب وهو الرجوع عن الأساءة الى ما يُرْضي العاتب ، وانما يعاتب من تُرجّى عنده العتبى » ثم روى المثل .

أنظر أيضا سيبويه ٢٩/١ ، والمقتضب ١٩٠/٤ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٦١/٢ ، وفرائد اللال ٢٥٢/٢ . وروايته في الأخيرين « ما أسَاءَ مَنْ أعْتَبَ » .

وورد بعد المثل في ط كلام وُضِعَ بين عاضدتين لم يرد في النسخ . (أنظر الايضاح ١١١) .

(٣٠ - ٣٠) ج : « والاعراب ... » تحريف . ط : « والأكثر الأعرف غير ذلك » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ ما فرْعٌ عَلى ليسَ ، فلا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ ، لا يَجُوزُ أن تَقُولَ : مَا مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، فتعملُ مَا مَعَ تقديمِ الخبرِ على الاسْمِ كَمَا تَقولُ : لَيْسَ مُنْطَلِقاً زيدٌ ، اذِ الفَرْعُ لا يَقْوَى قُوّة الأصْلِ ، ولَيْسَ الشَّيءُ اذا شُبِّهَ بالشَّيءِ أجْرِيَ مَجْرَاهُ في كلِّ شَيءٍ أَلا تَرَى أنَّ بَابَ مَالا يَنْصَرِفُ انّما أجْرِي(٣١) مَجْرَى الفِعْلِ في بَعْضِ الأحْوالِ وهُوَ أنْ مُنِعَ الجرَّ معَ التّنوينِ ، وليْسَ يُمْنَعُ(٣٢) جميعَ مالا يكونُ في الفِعْلِ ، فكَذَلِكَ مَالا يُعْطَى جَمِيعَ ما لِلَيْسَ من التّصرّفِ . وعَلى هَذَا تَجْرِي الفُرُوعُ معَ الأُصُولِ في الغَالِبِ وهُوَ القياسُ المُنْقَادُ ، فمَنْ أعْتَبَ في قَوْلِكَ(٣٣) : مَا مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ مُبْتَدأٌ ، ومُسِيءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عليهِ . وعُنِيَ بقولهِ : وقَدْ زعَمُوا أنَّ قَوْماً يَنْصبونَ هَذَا أنّهم يَقُولونَ : (٣٤) مَا مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، فمِنْ ذلِكَ بَيْتٌ أنْشَدَهُ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٨٧/ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ اذْ هُمْ قُرَيْشٌ واذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٣٥)

أرَادَ واذْ مَا بَشَرٌ مثلَهُمْ فاعمل ما معَ التّقديمِ والظّريفُ أنَّ هذَا البيتَ للفرزدقِ وهوَ من بَني تميمٍ وهُمْ لا يُعْمِلونَ ما بوجهٍ فقد أخَذَ لغةَ أهلِ الحِجَازِ وزَادَ عليهم فأعملَهُ مُقَدّماً خبَرَهُ على اسمِهِ . وقَدْ تُؤوّلَ على غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهُوَ أنْ يكونَ مثلَهُمْ منصوباً على الحالِ ويكونَ الخَبَرُ مضمراً كأنّه واذْ مَا هناكَ مِثْلَهُمْ بَشَرٌ(٣٦) ، فيكونُ بَشَرٌ مُبْتَدأً وهناكَ خبَراً مقدّماً

---

(٣١) ج : انما جرى .

(٣٢) ب ، ج : ولم يمنع .

(٣٣) ب ، ج : في قوله .

(٣٤) ب : يقول . سهو .

(٣٥) للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز في ديوانه (الصاوي) ٢٢٣/١ ، و (دار بيروت) ١٨٥ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ والمخصص ٧٧/٤ (بقوله : واذ ما مثلهم بشر) و ١٦٠/١٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٩٦/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٨/١ ، والاقتراح للسيوطي ٤٣ ، وشواهد المغنى ش ١١٦ ج ٢٣٧/١ و ٧٨٢/٢ (بقوله والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب ش ١٢٢ ج ٨٢/١ ، وشرح الأشموني ٣٤٠/١ .

وسقطت « هم » في ب و ج . وروايته في الخزانة « قَدْ أعَادَ اللهُ دولَتَهُمْ » وفي الاقتراح « واذ ما مثلهم نفرٌ » .

(٣٦) سقطت « بشر » في ب و ج .

عليهِ ، ومثلَهُمْ حالاً من النّكرةِ التي هيَ بَشَرٌ ولو أُخِّرَ لكانَ صفةً نَحْوَ واذْ ما هناكَ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ الا أنّهُ لَمّا قُدِّمَ لم يَجُزْ الا النّصْبُ على الحالِ لامتناعِ الصّفَةِ منْ أنْ تَتقدّمَ على الموصوفِ وهُوَ كقولِهِ :

/٨٨/ لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ(٣٧)

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« وتَقولَ : ما زَيْدٌ بآكلٍ(٣٨) طَعَامَكَ ، وما زَيْدٌ طَعامَكَ بآكلٍ ، فانْ قُلْتَ : ما طَعَامَكَ زَيْدٌ ، بآكلٍ ، لَمْ يَجُزْ . وكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ(٣٩) : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكلٍ ولَيْسَ(٤٠) طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً ، [لَمْ يَجُزْ](٤١) لِمَا تَقَدّمَ مِنْ أنّهُ لا يُفْصَلُ بَيْنَ الفَاعِلِ

---

(٣٧) هذا البيت لكُثَيِّر عزة وتمامه على هذهِ الرواية .

لِعَزّةَ مُوحِشاً طلـــــلُ قـــــديمُ عَفَـــــاهُ كـــــلُّ اسْحَمَ مستـــــديمُ

ورواه سيبويه في ٢٧٦/١ منسوبا لكثير برواية :

لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلُ .

قالَ الشنتمري وتمام البيت : يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ .

وبرواية المقتصد ورد منسوبا لكثير في شرح التصريح على التوضيح ٣٧٥/١ (وأشار لرواية سيبويه) والخزانة ٥٣١/١ ، والتاج (وحش) ٣٦٣/٤ و (سحم) ٣٣٢/٨ .

وعلى هذه الرواية ورد صدره دون نسبة في المفصل ٦٣ .

وبرواية سيبويه والشنتمري منسوبا في اللسان (خلل) ٢٣٣/١٣ ؛ وشواهد المغنى ش ١٢١ ج ٢٤٩/١ (وأشار لرواية الزمخشري ، وأحل « لغيره » بدل « لعزة ») .

وورد برواية سيبويه والشنتمري دون نسبة في اعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٣٨ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، ومغنى اللبيب ش ١٢٧ ج ٨٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٦٣/٣ وشرح الأشموني ٢٦/٣ .

واستُبدلت بعزة في بعض المراجع ميّةُ او أشيرُ لها معا . قال صاحب الخزانة : « ومن روى ميّة قال : انه لذي الرمة .

وفي اللسان « لسلمى موحِشاً » .

وروايته في شواهد المغنى « لميةَ موحِشٌ » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وقد أشار الى الروايات الأخرى .

والخِلّة بطانة يُغْشى بها جفن السيف تنقش بالذهب وغيره والجمع خِلل وخِلال .

والشاهد فيه « موحشا طَلَلُ » فوحشا حال من النكرة التي هي طلل والمسّوغ تقدّم الحال على النكرة . ولو تأخرت الحال لأصبحت صفة للنكرة

(٣٨) ج : يأكل . تصحيف وكذا في بقية المواضع التي سترد .

(٣٩) ب ، ج ، ط : ان قلت .

(٤٠) ج ، ط : أو ليس .

(٤١) من ب و ج و ط . أبين .

وفعْلِهِ [٤٢] بالأجْنَبِيِّ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ قولكَ : ما زَيْدٌ بآكلٍ طَعَامَكَ ، زَيْدٌ فيه اسمُ ما ومَرفوعٌ بِهِ ، وبآكلٍ خَبَرُهُ والمَعْنَى آكِلاً ، وَطَعامَكَ منصوبٌ بآكلٍ ومعمولٌ لَهُ ، ولَيْسَ لِمَا فيهِ حَظٌّ . فاذَا أوقَعْتَهُ بينَ مَا وبَيْنَ زيدٍ الذي هُوَ اسْمُهُ فَقُلْتَ : مَا طَعامَكَ زَيْدٌ بآكِلٍ ، أوْ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً ، كُنْتَ فَصَلْتَ بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمُولِ بالأجْنَبِيِّ فَصَارَ في الامتناعِ بمنزلةِ مَا فَسَّرْنَا في قولكَ : [٤٣] كَانَتْ زَيْداً الحُمَّى تَأخُذُ ، فانْ قُلْتَ : ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلٌ ، جَازَ لأنَّكَ اذَا رَفَعْتَ آكِلاً لَمْ تَكُنْ قَدْ جَعَلْتَ لِمَا عَملاً في زَيْدٍ . فاذا [٤٤] لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مَعْمُولَهُ كَانَ وقوعُ طَعَامِكَ بَيْنَهُ وبَيْنَ زيدٍ جائِزاً ، اذْ لا يكونُ فَصْلاً بَيْنَ العَامِلِ والمَعْمُولِ بالأجْنَبِيِّ ، فاذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بآكلٍ طَعَامَكَ ، ولَيْسَ [٤٥] زَيْدٌ آكِلاً طَعَامَكَ ، لَمْ يَجُزْ تَقْديمُ طَعَامِكَ عَلَى زَيْدٍ البَتَّةَ ، لأجْلِ أنَّهُ معمولُ آكلٍ ولَيْسَ بمعمولِ لَيْسَ ، فاذَا أوْقَعْتَهُ بَيْنَ [لَيْسَ] [٤٦] واسْمِهِ الذي هُوَ زَيْدٌ فَقُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكِلٍ ، كُنْتَ فَصَلْتَ بالأجْنَبِيِّ وذَلِكَ غَيْرُ سَائِغٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فانْ أضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَتِ المَسْأَلَةُ »[٤٧]

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ أرادَ [٤٨] بالاضْمارِ ضَميرَ القِصَّةِ نَحْوَ ما تَقَدَّمَ من قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، عَلَى تَقْديرِ : لَيْسَ الأمْرُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، [٤٩] ويظنَّ أنَّ هَذَا سهْوٌ [٤٩] ، لأجْلِ أنَّهُ

---

(٤٢) ط : بين الفعل وفاعله .

(٤٣) ب ، ج : في قوله

(٤٤) ب ، ج : واذا .

(٤٥) ب ، ج : أوليس .

(٤٦) من ب و ج . وسقطت من الأصل سهوا .

(٤٧) زيادة في ط لم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١١١) .

(٤٨) ب ، ج : اذا أراد . سهو .

(٤٩ - ٤٩) بدله في ب و ج « وينظر في الظاهر أن هذا سهو » .

قَالَ : لا يجوزُ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكلٍ ، ثُمَّ قالَ : فانْ أضْمَرْتَ في لَيْسَ جازَتِ المَسْأَلَةُ ، وظَاهِرُ هَذَا بَقْتَضِي أنَّهُ يَجُوزُ(٥٠) أنْ تقولَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكِلٍ ، فَتُدْخلُ البَاءَ مَعَ ضَميرِ القصّةِ(٥١) ، والبَاءُ لا تَدخُلُ الاّ اذَا كَانَ الخَبَرُ مَنْصُوباً نحوَ قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِباً ، وأنْتَ اذَا أضْمَرْتَ الأمرَ في لَيْسَ كَانَ آكلٌ خَبَراً وكَانَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً ، ولَمْ يَكُنْ لِلَيْسَ فِيهما عَمَلٌ ، والبَاءُ لا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، الاّ أنّ مقصودة(٥٢) فانْ أضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَ التّقديمُ على الاطّلاقِ لأنّكَ تتركُ البَاءَ بحَالِهِ مع الاضمار ، يَدلُّكَ عَلَى هَذا أنّهُ ذَكَرَ لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً . ولا شُبْهَةَ في أنَّ مِثْلَهُ لا يَخْفَى عليهِ أنَّ لَيْسَ اذَا أُضْمِرَ فيهِ الشّأنُ والأمْرُ لَمْ يَكُنْ آكِلٌ منصوباً ، فكيفَ يَجُوزُ أنْ يكونَ ذَهَبَ وهْمُهُ في قولِهِ : جَازَتِ المَسْأَلَةُ الا أنَّ الاعْرابَ لا يَتغيَّرُ بالاضْمار ، وأنّكَ تقولُ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكلٍ ، فَتُثْبِتُ البَاءَ مع أنَ آكِلاً في مَوْضِعِ رَفْعٍ لأنَّهُ خبَرُ المُبْتَدَأِ . فَلَيْسَ هَذَا بِسَهْوٍ ولكنّهُ تَسامحٌ في العِبَارَةِ . ولو حقّق اللفْظَ لقالَ : فانْ أضْمَرْتَ في لَيْسَ جَازَ(٥٣) التّقديمُ ، لأنّكَ تَرْفَعُ زيداً بالابْتداءِ فتقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ ، واذَا كَانَ زيدٌ مُبْتَدَأً لَمْ يَكُنْ لليسَ عملٌ فيهِ ، فَيجوزُ تَقْدِيمُ « طَعَامَكَ » عليهِ وايقاعُهُ بَيْنَهُ وبَيْنَ لَيْسَ ، لأنَّ زَيْداً اذَا لَمْ يَكُنْ من لَيْسَ في شيءٍ كَانَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا وتَرْكُ الفَصْلِ سواءً ، وانّما معمولُ لَيْسَ ضميرُ الأمرِ ، وهُوَ مستكنٌّ فيه [ولا](٥٤) يَتَمَيَّزُ عنهُ فَضْلاً أنْ يَقعَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وَلا يَجُوزُ معَ ما لأنّها لَيْسَتْ بِفِعْلٍ فَيُضْمَرُ فِيها ، أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ : زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقاً ، ولا تَقولُ : عَمْرٌو مَا مُنْطَلِقاً » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

---

(٥٠) ب ، ج : لا يجوز . سهو .

(٥١) ب ، ج : اضمار القصة . سهو .

(٥٢) ب ، الا أن مقصودة « أن يقول » .

(٥٣) ب : لجاز .

(٥٤) من ب . الصواب . وفي ج : « لا » . وسقطت من الأصل سهوا .

اعْلَمْ أنَّ ضَمِيرَ [الأَمْرِ][55] والشأنِ بمنزلةِ سَائرِ الضّمائرِ فَلا يُضْمَرُ في الحُروفِ ، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : ما طَعَامُكَ زيدٌ آكِلٌ ، عَلَى أنّكَ تَجْعَلُ[56] في مَا ضميرَ القِصّةِ وَجَعَلْتَ قَوْلَكَ : زَيْدٌ آكِلٌ -جُمْلَةً مَنْصُوبةً بأنّها خبرُ مَا كَمَا قُلْتَ : لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، عَلَى أنْ تُضْمِرَ في لَيْسَ الأمْرَ والشّأنَ ، وتَجْعَلَ الجُمْلَةَ // في مَوضعِ نَصْبٍ بأنّها خَبَرُ لَيْسَ ، حتى كأنّكَ قُلْتَ : لَيْسَ الأمْرُ عَلَى[57] هَذَا ، لأجْلِ أنّهُ لَو جَازَ أنْ تُضْمِرَ في مَا الأمرَ والشّأنَ لَجَازَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ما مُنْطَلِقاً ، فَتُضْمِرَ اسمَهُ في مَا كَمَا أضْمَرْتَهُ في لَيْسَ حيثُ قُلْتَ : زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقاً ، فَلَمّا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ عَلِمْتَ أنّ مَا مفارقٌ للَيْسَ في حَديثِ الاضْمارِ .

ومِمّا يُوضّحُ ذَلِكَ أنّ لَيْسَ لمّا أُضْمِرَ فيهِ قيلَ : الزّيدانِ لَيْسَا مُنْطَلِقَيْنِ ، والزّيدُونَ لَيْسُوا مُنْطَلِقِينَ ، وذَلِكَ لا يَتَأتّى في مَا بِوَجْهٍ ، لأنّهُ حَرْفٌ ، والحُرُوفُ لا تَحْتَمِلُ الضّمائِرَ البَتّةَ ، لأنّ مِنْ شأنِها أنْ تُقَيّدَ معانيَ في الأفعالِ والأسماءِ[58] ولَيْسَ فِيها مَعْنَى خَبَرٍ فيكونُ لَهَا فاعِلٌ يُضْمَرُ اذَا تَقَدّمَ ذِكْرُهُ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ في الأفْعَالِ ، فانّما يَجُوزُ أنْ تقولَ : مَا طَعَامَكَ . زَيْدٌ آكِلٌ ، على أنْ لا تجعلَ لِمَا عَمَلاً ألْبَتّةَ ، وتَرْفَعَ زَيْداً بالابْتِدَاءِ ،[59] وتَجْعَلَ آكِلا خَبَرَهُ . ويَجوزُ تَقْديمُ « طَعَامَكَ » لأنّهُ اذَا كَانَ زَيْدٌ مُبْتَدأً لَمْ يَكُنْ فيهِ حَظٌّ ، فَلا يَكُونُ طَعَامَكَ « فَضْلاً » ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : ليسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، على أنْ لا تَجْعَلَ في لَيْسَ ضميرَ القصّةِ ، لأنّ لَيْسَ لا بُدَّ لَهُ من اسمٍ ، لأنّهُ فِعْلٌ والأفْعالُ لا تُعْرَى مِنْ مَرْفوعِ فَاعلٍ البَتّةَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ لَيْسَ زَيْدٌ بخارجٍ ولا ذَاهِبٍ أخُوهُ فترفعُ قَولَكَ : أخوهُ ، بذَاهِبٍ .[60] ولَوْ وَضَعْتَ مَكانَ الأخِ أجْنَبِيّاً فَقُلْتَ : لَيْسَ زيدٌ بِخَارجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، لَمْ يَجُزْ

---

(٥٥) من ب و ج : أبين .
(٥٦) ب و ج : جعلت .
(٥٧) « على » ساقطة في ب .
(٥٨) ب ، ج : في الأسماء والأفعالِ .
(٥٩) ب ، ج : « لما » بالابتداء . سهو .
(٦٠) ب ، ج : فأخوه مرفوع بذاهب .

لأنَّكَ قد عَطَفْتَ بالواوِ عَلَى عامِلَيْنِ(٦١) » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ أَخُوهُ ، كَانَ كُلُّ واحدٍ مِنْ ذَاهِبٍ وخَارِجٍ (٦٢) خَبَراً عن زَيْدٍ . أَمّا خَارِجٌ فلأَنَّهُ فِعْلُهُ وفيهِ ضَمِيرٌ يَعودُ اليه ، وأَمّا ذَاهِبٌ فلأَنَّ الذي ارْتَفَعَ بِهِ هُوَ أَخُوهُ وهُوَ من سَبَبِهِ (٦٣ وفِعْلُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ ٦٣) بِمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ في أَنَّهُ يكونُ خَبَراً عَنْهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ أَبُوهُ كَمَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ . وكَذَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ يَخْرُجُ أَبوهُ ، كَمَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ يَخْرُجُ ، واذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى ما وَصَفْنَا كَانَ قَوْلُكَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ أَخوه ، بمنزلةِ قولِكَ : لَيْسَ زيدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ ، اذَا جَعَلْتَ كلَّ واحدٍ من خَارِجٍ وذَاهِبٍ لزيدٍ نَفْسِهِ ، فأخوهُ مَرْفُوعٌ بذاهبٍ كَمَا يَرْتَفِعُ بِهِ ضميرُهُ في قولِكَ : مَا زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ هُوَ ، لِمَا ذَكَرْنَا منْ أَنَّ أخوهُ من سَبَبِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ضَميرِهِ نَفْسِهِ . فانْ أَتَيْتَ بأَجْنَبِيٍّ فَقُلْتَ : (٦٤) لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَرْفَعَ عَمْراً بِذَاهِبٍ(٦٥) ، لأَجْلِ أَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَهُ خَبَراً عَنْ زَيْدٍ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِذَاهِبٍ عَمْرٌو ، وهَذَا فَاسِدٌ ، لأَنَّ عَمْراً لَيْسَ منْ سَبَبِ زَيْدٍ ، فَلا يَكُونُ فِعْلُهُ خَبَراً عَنْهُ اذِ (٦٦) الخَبَرُ يَجِبُ أَنْ يكونَ فيهِ ما يُعَلِّقُهُ بالمُخْبَرِ عَنْهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : (٦٧) كانَ زَيْدٌ خَارِجاً عَمْرٌو ، لأَنَّكَ قد عَرَّيْتَ قولَكَ : خَارِجاً عَمْرٌو ، مِنْ ذِكْرٍ يَعُودُ الى زَيْدٍ ، واذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ ذَاهِباً خَبَراً عن زيدٍ ، لم يَجُزْ أَنْ تَرْفَعَ عَمْراً بِهِ كَمَا رَفَعْتَ أَخوهُ في قولِكَ : لَيْسَ زيدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ أَخُوهُ ، لِمَا ذَكَرْنَا من أَنَّ عَمْراً اذَا لَمْ يَكُنْ [مِنْ] (٦٨)

---

(٦١) ط : عاملين ، مختلفين » .

(٦٢) ب ، ج : من خارج وذاهب .

(٦٣ - ٦٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٦٤) ب : وقلت ,

(٦٥) ب : بذاهبا . سهو .

(٦٦) ب ، ج : واذا . تحريف .

(٦٧) ب : ولا تقول .

(٦٨) من ب و ج . الصواب .

سَبَبِهِ لَمْ يَجُزْ أنْ تضعه موضعَ ضَمِيرِهِ ، واذَا لَمْ يَجُزْ رَفْعُ عَمْرٍو بِذَاهِبٍ وَجَبَ أن تَعْطِفَهُ على زَيْدٍ ، وتجعلَ في ذَاهِبٍ ذِكْراً من عَمْرٍو وتَجْعَلَهُ خَبَراً عنهُ ، فَتَقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عمرٌو ، تُريدُ : ولا عَمْرٌو بِذَاهِبٍ . فانْ قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ // وَلا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، على هَذَا المَعْنَى لَمْ يَجُزْ ، لأنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى عَامِلَيْنِ ، وذلك أنكَ عَطَفْتَ عَمْراً على زَيْدٍ الذي رَفَعَهُ لَيْسَ ، وذَاهِباً عَلَى خَارِجٍ الذي جَرَرْتَهُ بالباءِ ، ولا يَجُوزُ أنْ تَعطفَ بحرفٍ واحدٍ على عَامِلَيْنِ ، وانّما يَجبُ أنْ تُعيدَ البَاءَ فتقولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا بذَاهِبٍ عَمْرٌو ، على تَقْدير : وَلا عَمْرٌو بذَاهِبٍ حَتّى يكونَ الواوُ قد عَطفَ عَمْراً على زَيْدٍ فَقَطْ . ولذلكَ(٦٩) لَمْ يُجَوِّزُوا : لَيْسَ زَيْدٌ في الدارِ ولا القصرِ عَمْرٌو ، لأجْلِ أنّكَ تعطفُ عَمْرٌو(٧٠) على زَيْدٍ والقَصْرُ على الدّارِ بواوٍ واحدةٍ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ ، لأنَّ حرفَ العَطْفِ يَقُومُ مَقَامَ العَامِلِ ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ عَمْرا(٧١) ، ولا يَبْلُغُ من قُوّةِ حَرْفٍ واحدٍ أنْ يَقومَ مَقَامَ عامِلَيْنِ . وأنْتَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ (٧٢قولِكَ : ولا عَمْرٌو ذَاهِبٌ٧٢) فَتُقيمُ الواوَ مَقَامَ لَيْسَ في رَفْعِ عَمْرٍو ومَقَامَ البَاءِ في جرّ(٧٣) ذَاهِبٍ ، وذَلِكَ(٧٤) بَاطِلٌ . وقَدْ حُكِيَ أنَّ أبَا الحَسَنِ كَانَ يُجوّزُ هَذَا ثُمَ رَجَعَ عنهُ(٧٥) وما ذَاكَ لِضَعْفِ هَذَا المَذْهَبِ ، ولا خِلافَ بَيْنَ جَميعِ أصْحابِنَا أنَّهُ لا يَجُوزُ البَتَّةَ . ولَيْسَ في قَوْلِكَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ أخُوهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلَيْنِ ، لأنَّ أخوهُ يَرْتَفِعُ بِذَاهِبٍ ، فَلا يَحْتَاجُ الى عَطْفِهِ عَلَى زَيْدٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ كُنْتَ قَدْ

---

(٦٩) ب ، ج : وكذلك .

(٧٠) ب ، ج : عمرا . على الاعراب ، وما في الأصل على الحكاية .

(٧١) ب ، ج : وضربت عمرا .

(٧٢ - ٧٢) في ب و ج : قولك : « ليس زيد بخارج » ولا عمرو ذاهب .

(٧٣) ج : في خبر . تحريف .

(٧٤) ب : وذاك .

(٧٥) ذكر المبرد في المقتضب ٤/١٩٥ - ١٩٦ أن العطف على اسم ليس وخبرها المجرور ممتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين هما ليس وحرف الجر .
وقال : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ، وهذا عندنا غير جاز » . وقد أجازه سيبويه . أنظر كتابه : ١/٣١ - ٣٢ .

عَطَفْتَ بالواوِ ذَاهِباً على خَارِجٍ فقطْ ، كَمَا يكونُ ذَلِكَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ(٧٦) فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرٌو ، لَجَازَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرٌو ، كُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ بالوَاوِ عَمْراً عَلَى زَيْدٍ ، واذَا عملَ لَيسَ الرَّفْعَ في الاسمِ عَملَ النَّصْبَ في الخَبَرِ فَلَا يُحْتَاجُ فيهِ الى حَرْفِ عَطْفٍ آخَرَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ بَدَلَ قَوْلِكَ لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرٌو : (٧٧لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولَيْسَ ذَاهِباً عَمْرٌو٧٧) ، فَاعَدْتَ العَامِلَ جَازَ . فَكَذَلِكَ اذا جئْتَ بالواو لأَنَّهُ(٧٨) قَائمٌ مَقَامَهُ .

وحَرْفُ العَطْفِ يَعْمَلُ ما يَعْمَلُهُ العَامِلُ الذي يَنُوبُ عَنْهُ ، فاذَا كَانَ للعَامِلِ عَمَلانِ رَفْعٌ ونَصْبٌ كانَ للحَرْفِ مِثْلُهُ ، وانَّما الذي لا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ عَمَلَيْنِ هُمَا(٧٩) لعَامِلَيْنِ ولا يَعْمَلُ لَيْسَ الجرَّ ، فاذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخارجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، احْتَاجَ كُلُّ واحِدٍ من ذَاهِبٍ وعَمْرٍو والى مَا يَعْطِفُهُ على عَامِلِهِ فَلا يَجُوزُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ بَدَلَ قولِكَ لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عمروٌ : (٨٠ليسَ ذَاهِبٍ عمروٌ ، ٨٠) لَمْ يَجُزْ الجرُّ معَ اعَادَةِ لَيْسَ الذي قَامَ الواوُ مَقَامَهُ . وانَّما يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ أنْ تُعِيدَ لَيْسَ والبَاءَ(٨١) فتقولُ : لَيْسَ بذَاهِبٍ عَمْرٌو . واذَا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ولا ذَاهِبٍ عَمْرٌو ، كُنْتَ قَدْ أَقَمْتَ الواوَ (٨٢مقامَ لَيْسَ والباءِ٨٢) وذَلِكَ عَطْفٌ على عَامِلَيْنِ فاعْرِفْهُ .

---

(٧٦) ب : ولا بذاهب : تحريف .

(٧٧ – ٧٧) بدله في ب : وليس زيد بخارج ليس ذاهبا عمرو . سهو .

(٧٨) كذا في ب و ج . وفي الأصل « ولأنه » . سهو .

(٧٩) « هما » ساقطة في ب و ج .

(٨٠ – ٨٠) بدله في ب : « ليس زيد بخارج « ليس ذاهب عمرو .

(٨١) سقطت « والباء » في ج .

(٨٢ – ٨٢) بدله في ب : مقام لم قلت ، ج مقام الباء . وكلاهما سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولَوْ جَعَلْتَ موضعَ لَيْسَ مَا فَقُلْتَ : [٨٣] مَازَيْدٌ بِخَارِجٍ ولا ذَاهِباً عَمْرٌو ، لَمْ يَجُزْ كَمَا جَازَ ذَلِكَ في لَيْسَ [٨٤] لأنَّكَ إِي لَيْسَ [٨٤] تُقَدِّمُ الخبرَ على الاسمِ فتقولُ : لَيْسَ ذَاهِباً عَمْرٌو ، ولا تقولُ : ما ذَاهِباً عَمْرٌو ، واذَا [٨٥] لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الخَبَرِ [٨٦] في مَا في هَذَا النَّحْوِ فكَذَلِكَ [٨٧] لا يَجُوزُ فيما عُطِفَ عَلَيْهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ما زَيْدٌ قَائِماً ولا ذَاهِباً عَمْرٌو ، كانَ [٨٨] أجْمَلُ أحوالِ الوَاوِ أنْ يكونَ بِمَنْزِلَةِ // ما اذا اعدْتَهُ ، فاذَا لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : مَا زيدٌ قَائِماً ما ذَاهِباً عَمْرٌو ، فَتُقَدِّمُ خَبَرَها على اسْمِهِ كَانَ أنْ لا يجوزُ ذَلِكَ في الوَاوِ الذي هُوَ نَائِبٌ مَنَابَ ما نَحْوَ ما زَيْدٌ قَائِماً ولا ذَاهِباً عَمْرٌو ، أجْدَرَ .

---

(٨٣) ب ، ج : ولو جعلت ما موضع ليس فقلت .

(٨٤ - ٨٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر . وفي ط : لأنك « تجيز » في ليس .

(٨٥) ط : فاذا .

(٨٦) ب : تقدّم الخبر

(٨٧) ب : كذلك .

(٨٨) ب : وكان . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو علي :

بَابُ أنَّ وأخَواتِهَا :

وهيَ أنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ وهَذِهِ الحروفُ تَدْخُلُ على الابتداءِ[1] ، فَيَنْتَصِبُ بِهَا ما كَانَ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ ، ويَرْتَفِعُ بِهَا ما كَانَ يَرْتَفِعُ بِخَبَرِ الابْتِدَاءِ ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : انَّ عَبْدَ اللهِ ذَاهِبٌ ، وكَأنَّ عَمْراً أخوكَ ، ولَيْتَ بَكْراً صَاحِبُنَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذِهِ الحروفَ السّتةَ شُبِّهتْ بالفِعْلِ فَجُعِلَ لَهَا مَنْصُوبٌ ومَرْفُوعٌ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ في الفِعْلِ . فانَّ وأنَّ بوزن مَدَّ ، وآخرُهما مبنيٌّ على الفَتْحِ ، كَمَا أنَّ آخرَ الأفعالِ الماضيةِ كذلكَ ، وكَذَا لعلَّ ، لأنَّ الأصْلَ عَلَّ واللامُ داخِلَةٌ عَلَيْهِ ولِذَلِكَ[2] يَأْتِي في الشِّعْرِ كَثيراً عَارِياً من اللامِ كقولِهِ :

/٨٩/ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِهَا[3]

---

(١) ب ، ج ، ط : تدخل على المبتدأ أو الخبر .

(٢) ب ، ج : وكذلك . تحريف .

(٣) هذان البيتان أنشدهما الفراء في معاني القرآن ٩/٣ مع بيت آخر هو فتستريحَ النفسُ من زَفَرَاتِهَا » وعزا الأبيات الى بعض العرب وأعاد روايتها جميعا في ٢٣٥/٣ مع بيت رابع هو :

وتنقع الغلّة من غُلاتها .

وعن الفراء نقلت معظم المراجع الأخرى رواية الأبيات .

أنظر : الخصائص ٣١٦/١ ، واللسان (علل) ٥٠٠/١٣ و (لمم) ٢٤/١٦ ، ومغنى اللبيب ش ٢٥٨ ج ١٥٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٦/٤ ، وشرح شواهد المغنى ش ٢٤٦ ج ٤٥٤/١ ، وشواهد الشافية ١٢٩/٤ . ورواية الثاني في ج « يدللنَ » . تحريف وحمل بعض النحاة الشاهد على غير ما ذهب اليه عبد القاهر وذلك أنهم عدّوا علَّ حرفَ جرٍ فرُويَ البَيْتُ بجرّ « صروفِ » .

وكقولِ الآخر :

/٩٠/ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا .(٤)

ولكِنَّ أصلُها كِنَّ رُكِّبَ مَعَهَا لا كَمَا لَوْ مَعَ لا . ولَيْتَ مثلُ لَيْسَ(٥) وكَأنَّ أصْلُهَا أنَّ دَخَلَ عليهَا الكافُ فَلمّا حَصَلَ بينَ هذِهِ الحروفِ وبينَ الفعلِ مُشَابَهَةٌ على الاطْلاقِ أُجْرِيتْ مَجْرَاهُ في أنْ جُعِلَ لَهَا مَرْفُوعٌ ومَنْصُوبٌ وقُدِّمَ فيها المَنْصُوبُ على المرفوعِ ، فقيلَ : انّ زَيْداً ذَاهِبٌ . وقَدْ تَقَدّمَ أنَّ هَذَا مُشَبَّهٌ بقولِكَ : ضَرَبَ زيداً غُلامُهُ (٦ لأنّه لا يجوزُ تأخيرُ المَنْصُوبِ على المَرْفُوعِ نحوَ أنّ ذَاهِبٌ زَيْداً كَمَا لا يَجُوزُ ذَلِكَ في قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ٦) ، اذْ لو أخّرْتَ فَقُلْتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً ، كُنْتَ قَدْ أضْمرْتَ زيداً قبلَ الذّكرِ . وانّما أُلْزِمَ هذا الوجهُ لأجْلِ أنّهُ لَيْسَ للحَرْفِ حَظٌّ في العَمَلِ ، وانّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الفِعْلِ وفَرْعٌ عليهِ . والقياسُ(٧) أنْ يَلْزَمَ طريقةً واحدةً ولا يَجُوزُ فيهِ الوَجْهَانِ ، نحو أنّ زيداً ذَاهِبٌ ، وأنَّ ذاهِبٌ زَيْداً لئلا يجريَ مَجْرَى الفِعْلِ ، نحوَ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، وضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، وكَانَ تَقْديمُ المَنْصُوبِ أولى ليكونَ أبْعَدَ من مُشَابَهَةِ الفِعْلِ اذ الأصلُ فيه أنْ يكونَ الفَاعِلُ بِجَنْبِهِ ، فاذَا أُخِرَ المرفوعُ هُنَا حَصَلَ مخالفةُ هذهِ الحروفِ للفِعْلِ وانْحِطَاطُهَا عن رُتْبَتِهِ .

وبَعْدُ ، فاذَا قُلْتَ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، كانَ زَيْدٌ مَنْصُوباً بأنَّ ، وكَانَ في الأصْلِ

---

(٤) ينسب هذا البيت مرة لرؤبة وأخرى للعجاج . وهو في القسم الثاني من ديوانه (أبيات ومفردات منسوبة له وللعجاج) رقم ٢/٧٥ ص ١٨١ وقبله : تقول بنتي : قد أنَى إنَاكا

وهو منسوب لرؤبة في سيبويه والشنتمري ٣٨٨/١ (وأعاد روايته في ٢٩٩/٢) والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٢/٤ ، وشواهد المغنى ٤٤٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٢ (ونفى نسبته للعجاج) .

ونسب للعجاج في اللسان (علل) ٥٠١/١٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٣/٤ ، وهو غير منسوب في المقتضب ٧١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ٧١٤/٢ ، والمفصل ١٣٦ ، والانصاف ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٤٨ ج ١٥١/٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٣/١ ، والدرر اللوامع ١١٠/١ - ١١١ و ١٠٣/٢ .

(٥) سقطت « مثل ليس » في ب و ج .

(٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٧) ب و ج : فالقياس .

مُبْتَدَأً (٨ ومُنْطَلِقٌ مَرْفُوعاً بأنَّ ، وكَانَ مَرفُوعاً بأنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ٨) وقَالَ الكوفيون(٩) أنَّهُ بَاقٍ على رَفْعِهِ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ لأجْلِ أنَّهُ لو جَازَ أنْ يكونَ الخَبَرُ باقِياً على [سُنَنِهِ لكانَ](١٠) الاسمُ المبتدأُ أولَى بذلكَ ، فَلَمَّا نُصِبَ المُبْتَدَأُ بأنَّ وَجَبَ أنْ يكونَ رَفعُ الخَبَرِ أيْضاً . ولَيْسَ في كلامِ العَرَبِ شَيءٌ يَعْمَلُ النَّصْبَ في الأسماءِ ولا يَعْمَلُ الرَّفْعُ . ومن المُحَالِ تركُ القِياسِ ومُخَالَفَةُ الأصولِ بغيرِ فائدةٍ //

فصل :

اعْلَمْ أنَّ الكافَ في كأنَّ كافُ التّشبيه(١١) ، رُكِّبَ أنَّ كَمَا رُكِّبَ لو مَعَ ولا ودَخَلَ الكافُ على ثَلاثةِ أشياءَ أحَدُهَا : أنَّ . والثّاني أي في قولهم : كأيٍّ من رجلٍ . بمعنى كَمْ من رَجُلٍ . والثّالِثُ ذا في قَوْلِهم : عندي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً ، وخُلِعَ منها مَعْنَى التَشبيهِ في كأيٍ وكَذَا الّتي (١٢ في قولِكَ : كَذَا وكَذَا دِرْهَماً . وبَقِيَ ذلكَ(١٣) في كَأنَّ ، أَلا تَرَى أنَّكَ(١٤) تقولُ : كأنَّ زيداً الأسَدُ ، فَتُشبِّهُهُ بالأسدِ . فالأصْلَ : أنَّ زيداً كالأسدِ ، ثُمَّ نُقِلَ الكافُ الى صَدْرِ الكَلامِ ومُزِجَ بأنَّ وفُتِحَ كَمَا يُفْتَحُ اذا دَخَلَ عليهِ حرفُ الجَرِّ في الكَلامِ ، نحوَ قولِكَ : أخْبِرْتُ بأنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ .

فانْ كانَ(١٥) قد بَطلَ عَمَلُ الكَافِ في المَعْنَى مراعاةً للَّفْظِ ، كَمَا تَقولُ : مَا جَاءَنِي من أَحَدٍ ، فَتَجرُّ لَفْظاً وان لَمْ يَكُنْ في المَعْنَى جَرٌّ ، كَقولِهِ(١٦) عَزَّ

---

(٨) بدله عبارة مرتبكة في ب و ج نصها : « ومنطلق مرفوعا بأنه خبر المبتدأ بأن وكان » .

(٩) أنظر المسألة ٢٢ (القول في رافع الخبر بعد « أنّ » المؤكدة) من كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٦ – ١٨٥ . ونرى في آخرها ان ابن الأنباري قد أخذ كلام عبد القاهر بنصه تقريبا في الرد على ادعاء الكوفيين .

(١٠) من ج أولى . وفي ب : « سنته لكان » وفي الأصل سببه كان » . تحريف .

(١١) في سيبويه ١/٤٧٤ : « وسألت الخليل عن كأن أنها أنّ لحقتها الكاف للتشبيه . ولكنها صارت مع أنّ بمنزلة كلمة واحدة .

(١٢) ج : وكذا اللذ . تحريف .

(١٣) ج : ونفى ذلك . تصحيف .

(١٤) « أنك » ساقطة في ب .

(١٥) ب ، ج : وان كان .

(١٦) ج : وكقوله . سهو .

وجَلَّ - (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) -[١٧] الكافُ زيادةٌ وقد جُرّ بهَا كما يُجَرُّ اذَا لَمْ تَكُنْ مزيدةً نحوَ زيدٍ كالأسَدِ .

وعَلامَةُ الجرّ المُتَعَلّقةِ باللفْظِ في أنّ هيَ الفَتْحُ ، وذَلِكَ أن أنَّ منْ شأْنِهَا أنْ تُفْتَح اذَا دَخَلَتْ عليها حُروفُ الجرّ الحقيقيةُ ، فكذلكَ[١٨] اذا دَخَلَها حَرْفُ الجرّ الذي لَيسَ لَهُ تأثيرٌ في المَعْنَى ، ولَيْسَ لأنَّ في قولِكَ : كَأنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، اعرابٌ بِوَجْهٍ ، وذلكَ أنّ مَعْنَى قولِنا في أنّ ؛ أنَّ[١٩] مَوضعَها جَرٌّ او رَفْعٌ ، أنّها بمنزلةِ مَصْدَرٍ[٢٠] مجرورٍ أو مرفوعٍ . فاذَا قلتَ : عَجِبْتُ من أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، قُلْنَا : أنّهُ مَجْرُورٌ ، لأنَّكَ تقولُ : عَجِبْتُ من انْطِلاقِكَ ، ولو قُلْتَ في قَوْلِكَ : كأنَّ[٢١] زَيْداً مُنْطَلِقٌ : أنَّ أنَّ في مَوْضِعِ جَرٍّ ، لَوَجَبَ أنْ تقولَ : كانْطلاقِ زَيْدٍ بمَعْنَاه ، وهَذَا مُحَالٌ ، لأنَّ قَوْلَكَ : كانطلاقِ زَيْدٍ[٢٢] ، لَيْسَ بكلامٍ تامٍ ، [٢٣] وقولُكَ كأنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، كَلامٌ تامٌ[٢٣] ، فَقَدْ عَلِمْتَ أنَّ هَذَا بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وأنَّ الكافُ مُنِحَ بأنَّ للتشبيهِ فقطْ ، وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ الى أنَّ قولَكَ : انَّ زَيْداً منطلقٌ في قولِكَ : كأنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ في مَوْضِعِ جَرٍّ بالكَافِ وذلكَ منْ الغَلَطِ الواضحِ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ حقيقةَ قَولِنا : انّهُ مجرورٌ ، الاخبارُ بأنّه في مَوْضعِ مصدرٍ مفردٍ ، وذلكَ لا يَتأتّى هُنَا اذ لو قلتَ : كانطلاقِ زَيْدٍ ، لم يَكُنْ كَلاماً .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« ولا يَجُوزُ تَقْديمُ الخَبَرِ في هَذَا البابِ كَمَا جَازَ في كَانَ[١٠] الاّ أنْ يكونَ ظَرْفاً ، نحوَ أنَّ في الدارِ عَمْراً ، وانّ أمَامَكَ راكِباً ، لأنَّ الظروفَ قد اتّسعَ فيها » .

---

(١٧) آية ١١/الشورى ٤٢ .
(١٨) ب : وكذلك .
(١٩) « أن » ساقطة في ج .
(٢٠) ج : بمصدر . تحريف .
(٢١) ج : كأنك . سهو .
(٢٢) « زيد » ساقطة في ج ، ب .
(٢٣) ساقط في ج .
(٢٤) ط : في (باب) كان .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أنَّهُمْ امْتَنَعُوا من تَقْدِيمِ الخَبَرِ على الاسْمِ ، نحوَ أنَّ ذَاهِبٌ زيداً ، كَمَا قَالُوا : كَانَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ ، لأنَّ هَذَا حَرْفٌ جَامِدٌ فلا يَتَصرَّفُ تَصَرُّفَ الفِعْلِ ، كَمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ ما تَصَرَّفَ لَيْسَ ، فانْ كانْ كانَ ظَرْفاً جَازَ تَقْدِيمُهُ ، كَقَوْلِكَ : إنَّ في الدّارِ زيداً ، فزيداً اسمُ [انَّ](٢٥) ، وفي الدّارِ خَبَرُهُ ، وذاكَ أنَّ الظّروفَ يَجِيءُ فيها من التّوسّعِ مالا يَجِيءُ في غَيْرِهَا ، أَلا تَرَى أنّهم يَفْصلونَ [بِها](٢٦) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ نَحْوَ بيتِ الكِتَابِ .

/٩١/ كأنّ أصواتَ من ايغَالِهِنَّ بِنَا أواخِرُ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ (٢٧)

التّقديرُ كأنَّ أصواتَ أواخِرِ // المَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيجِ فَفَصَلَ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ بقولِهِ : من ايغَالِهِنَّ ، وهوَ بِمَنْزِلَةِ : في الدّارِ ، في قَوْلِكَ : انَّ في الدّارِ زَيْداً .

وكُلَّ مَا كَانَ فيهِ حَرْفُ الجَرِّ لَفْظاً أوْ تَقْدِيراً فَهُوَ ظَرْفٌ ، ولا يَجُوزُ أن تُقَدّمَ الظرفَ على أنَّ لا تَقولُ : في الدّارِ انَّ زَيْداً ، لأنّهُ لَمْ يَبْلُغ من قوّةِ الحَرْفِ أنْ يعملَ فيما قَبْلَهُ ولَمْ يبلغْ أيضاً من ضَعْفِ [الظّرفِ](٢٨) أنْ يعملَ فيهِ [الحَرْفُ](٢٩) مُقَدَماً عليهِ .

---

(٢٥) من ب و ج . الصواب ، وفي الأصل « كأن » . سهو .

(٢٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « به » . سهو .

(٢٧) لذي الرمة في ديوانه ق ٢٥/٩ ص ٧٦ ، وسيبويه والشنتمري ٩٢/١ و ٢٩٥ (لم يذكره الشنتمري) و ٣٤٧ ، وجمهرة اللغة (سمي) ٥٤/٣ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالوية ١٢٥ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٠٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ٦٥ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٥٧٣/٤ ، والأنصاف ٤٣٣/٢ ، واللسان (نقض) ١١٢/٩ ، والخزانة ١١٩/٢ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٧٦/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣/٣ ، وأسرار البلاغة ٨١ ، والاقتضاب للبطليوس ٤٣٧ ، وابن يعيش ١٠٣/١ و ١٠٨/٢ و ٧٧/٣ و ١٣٢/٤ .

وروايته في الديوان « انقاض الفراريج » وذكر رواية المقتصد .

(٢٨) من ب و ج . الصواب . وسقط من الأصل سهوا .

(٢٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الحروف » سهو .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فانْ عَطَفْتَ على أنَّ وما عملتْ فيه اسماً نحوَ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعمروٌ ، كَانَ[٣٠] في عَمْرٍو الرّفْعُ والنّصْبُ ، فالرّفْعُ جَوازُهُ مِنْ وجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا مُسْتَحْسَنٌ ، وهو أنْ تَعْطفَ على مَوضعِ أنَّ وما عملتْ فيهِ ، لأنَّ [مَوضِعَهُمَا][٣١] رَفْعٌ ، ولَمْ يَتَغَيّرْ مَعْنَى الابْتِداءِ عَمّا كانَ عليهِ قَبْلُ .

والآخَرُ : أنْ تَعْطِفَهُ على الضّميرِ المَرْفوعِ الذي في اسمِ الفاعلِ فانْ حُمِلَ[٣٢] على هَذَا الوَجْهِ وَجَبَ أنْ يُؤكَّدُ فيقالُ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعَمْرٌو ، كَمَا جَاءَ – (أسْكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) –[٣٤] و – (أنّهُ يَرَاكُمْ هو وقَبيلُهُ) – والنّصْبُ أنْ تَحْمِلَهُ[٣٦] على لَفْظِ ما عملَ فيهِ[٣٧] أنّ دونَ مَوْضِعِهَا » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أنَّ لا تُفيدُ مَعْنىً زَائداً على التّأكيدِ ، والتّأكيدُ لا يُبْطِلُ مَعْنَى الابتداءِ ، اذْ لَيْسَ في التّأكيدِ مَعْنىً أكْثَرُ من أنّكَ تُحقّقُ الجُمْلَةَ وتُثْبِتُ قَدَمَها في الصّدْقِ . فاذا قُلْتَ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ في المَعْنَى . واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أنْ تقولَ : انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعمروٌ ، فَتَعْطِفُ عَمْراً على مَوضعِ زَيْدٍ ويكونُ الخَبَرُ مُضْمراً ، كأنّهُ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، الاّ أنّهُ تُرِكَ ذِكْرُهُ لدليلِ الأوّلِ عليهِ ، كَمَا تقولُ في الابتداءِ المَحْضِ : زَيْدٌ منطلقٌ وعَمْرٌو ، فَهَذَا وَجْهٌ من الرّفْعِ المَعْطُوفِ . والذي يُشْكِلُ منهُ أنّهُ لا يجوزُ الحَمْلُ على المَوْضِعِ ما لَمْ تفرغْ من خبرِ الأوّلِ ، لا تقولُ : انّ زيداً وعمروٌ غُلامكَ ، كَمَا تقولُ : انَّ زيداً غلامُكَ وعَمْرٌو .

---

(٣٠) ب ، ج ، ط : جاز .

(٣١) من ب و ج و ط : الصواب . وفي الأصل « موضعها » تحريف .

(٣٢) ج : أجمل : تحريف .

(٣٣) ب ، ج و ط : كما جاء « في قوله تعالى » .

(٣٤) آية ٣٥/البقرة ٢ و ١٩/الأعراف ٧ .

(٣٥) آية ٢٧/الاعراف/٧ .

(٣٦) ب : « على » أن تحمله .

(٣٧) ط : ما عملت فيه .

والقولُ فيهِ : انَّ سببَ امتناعِهِ من حيثُ أنّكَ اذا رَفَعْتَ عمراً اعْتِباراً للمَوضِعِ كانَ مرفوعاً بالابتداءِ وكانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : عمروٌ وانّ زَيْداً ، في أنّ عمروٌ لا يكونُ فيهِ تأثيرٌ لأنَّ . فاذا قلتَ : انّ اخوتَكَ وعمروٌ ظُرَفاء ، احْتَجتَ الى أن تَرْفَعَ الظّرفاءَ [بكلِ][38] واحدٍ من أنّ والابتداءِ ، لأنّهُ خبرُ اخوتِكَ المنصوبُ بأنّ وعمروٌ المرفوعُ بالابتداءِ . وذاكَ[39] أنّ أنَّ اذا نَصَبَتْ اخوتَكَ وَجَبَ أن (٤٠ يُرْفَعَ خَبَرُهُ ، وعمروٌ اذا ارتفعَ بالابتداءِ وَجَبَ أنْ٤٠) يَرْتَفِعَ خَبَرُهُ أيضاً بالابتداءِ على الحَدّ الذي عَرَفْتَهُ في بابِهِ[41] ، فاذَا كانَ الظّرفاءُ خبراً عن اسمِ انَّ وعنِ المبتدأِ الواقعِ بعدَهُ أفْضَى بكَ الحالُ الى أنْ تُعملَ فيهِ كلَّ واحدٍ من أنَّ والابتداءِ ، ولا يعملُ في اسمٍ واحدٍ عامِلانِ ، ولو جَازَ هَذَا لجازَ أنْ يكونَ زيدٌ في قولِكَ : أقائِمٌ زيدٌ ، مرفوعاً بالابتداءِ والفِعْلِ مَعاً ، وذلكَ لا يقولُهُ عارِفٌ ، فلمّا كانَ كذَلِكَ لَمْ يُجوِّزِ الحملُ على الموضعِ في قولِكَ : انّ اخوتَكَ وعمراً ظرفاءُ ، ولزمَ النَّصْبُ ليكونَ كلُّ واحدٍ مِنَ المعطوفِ[42] والمعطوفِ عليه معمول إنَّ ، حتىَ يصحَّ أنْ يعملَ في الظرفاءِ الذي هُوَ خبرٌ عنِ الجميعِ ، ولا يفتقرُ الى أعمالِ عاملَيْنِ في اسمٍ واحدٍ . وليسَ كذلكَ حالُ التّأخيرِ ، نحو انَّ زيداً غلامُكَ وعمروٌ لأجْلِ أنّكَ تُقَدِّرُ لعمروٍ خبراً نحوَ أنَّ زيداً // غُلامُكَ (٤٣ وعمروٌ غُلامُكَ٤٣) ، فتذكرُ اسمَيْنِ أحَدُهُمَا مرفوعٌ بالابتداءِ ، والآخرُ بأنّ ، ولا يكونُ الخبرُ اسماً واحِداً فيفتقِرُ الى أن تُعْمِلَ فيهِ عامِلَيْنِ .

ولا يجوزُ أنْ يُقَالَ : كيفَ لا تُفَرّقُ الخبرَ في مَسْأَلَتِكَ لتسلمَ من هذا الفسادِ ؟ لأجل أنّ تفريقَ الخَبَرِ يُفْضِي بكَ الى ما هُوَ أقْبَحُ ممّا وَصَفْتَ ، وذاكَ[44] أنّكَ لا تخلو من أمْرَيْنِ :

---

(٣٨) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « فكل » . تحريف .
(٣٩) ب ، ج : وذلك .
(٤٠ - ٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٤١) ج : في « مابه » تحريف .
(٤٢) سقطت « المعطوف » في ج .
(٤٣ - ٤٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٤٤) ب ، جـ : وذلك .

أحَدِهُمَا : أنْ تقولَ : انّ هنداً وعمروٌ خارجةٌ وقاعِدٌ ، فَتَعْطِفُ . وهَذَا لا يجوزُ من حيثُ أنّ خارجةً ، اذا كانتْ خبرَ هندٍ كانَ رَفْعُهَا بأنّ كَما أنّ نصبَ هندٍ بهِ ، فَما بَالُكَ تَعْطِفُ عليهِ قاعداً الذي لا عملَ لأنَّ فيهِ .

والثّاني : أنْ تقولَ : انّ هنداً وعمروٌ خَارِجَةٌ قَاعِدٌ ، فَلا تَعْطِفُ ، وهَذَا فَاسِدٌ من حيث أنَّ قولَكَ : وعَمْرٌو ، يكونُ فَصْلاً بينَ اسمِ أنَّ وخبرِهِ بالأجْنَبِيّ ، وتكونُ خَارِجَةٌ فَصْلاً بينَ عمرٍو وخَبَرِهِ الذي هُوَ قَاعِدٌ ، وذلكَ فاسدٌ قياساً واسْتِعْمَالاً . – وأيْضاً فانّ الاسمَ يُعْطَفُ على الاسمِ اذَا قُصِدَ اشْتِراكُهُمَا في الخَبَرِ نحوَ زَيْدٌ وعمروٌ خَارِجانِ[٤٥] ، وزيدٌ وعمروٌ ، أحَدُهُمَا[٤٦] خَارِجٌ والآخرُ قَاعِدٌ . وأنْتَ اذا قُلْتَ : انّ هنداً وعَمْرٌو خارجةٌ قاعِدٌ ، لم يَكُنْ عمروٌ شريكَ هِنْدٍ في الخَبَرِ . فكيفَ يجوزُ أنْ تقولَ : انّهُ معطوفٌ عليهِ في التّقديرِ ، ولو جَازَ هَذَا لجازَ أنْ تقولَ : كانَتْ هندٌ وعمروٌ خارِجةً قاعدٌ ، على أنْ تعطفَ عمراً على هِندٍ التي هي اسمُ كانَ معَ امتناعِكَ من أنْ تعطفَ خبرَهُ على خَبَرِ هندٍ وتجعَلَهُ[٤٧] شريكاً لَهُ كما جَعَلْتَ عَمْراً شريكَ هِندٍ . فهذا النّحوُ انما يصحُّ فيه العَطْفُ على سبيلِ اتباعِ الجملةِ الجملة[٤٨] دونَ اتباعِ المفردِ المفرد[٤٩] ، وذلكَ يحصلُ اذا أخّرْتَ فقلتَ : كانتْ هندٌ خارجةٌ وعمروٌ قَاعِدٌ اليومَ ، وان هنداً خارجةٌ وعمروٌ قَاعِدٌ ، فاعْرِفْهُ . ونعودُ الى ما كنّا فيهِ .

والوَجْهُ الثّاني في العَطْفِ في قولِكَ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو ، وان عطفت[٥٠] على الضّميرِ في مُنْطَلِقٌ . واذا قَصَدْتَ ذلكَ وَجَبَ أنْ تأتيَ بضميرٍ مُنْفَصِلٍ ، فتقولُ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعَمْرٌو حتّى يحسن ، وانّما قالَ : أحدُهُمَا مُسْتَحْسَنٌ وهُوَ الحَمْلُ على

---

(٤٥) جـ : خارجا . تحريف .

(٤٦) كذا في ب و جـ . أولى . وفي الأصل «واحدهما» .

(٤٧) ب ، جـ : وتجعل .

(٤٨) سقطت «الجملة» في ب و جـ .

(٤٩) سقطت «المفرد» في ب و جـ .

(٥٠) ب : وان تعطفه ، ج : وان يعطفه . تصحيف .

المَوْضِعِ ، بِمَعْنَى أنَّ الحملَ على الضّميرِ غَيرُ مُسْتَحْسَنٌ اذَا لم تُظْهِرْهُ لا أنّه(٥١) يُسْتَحْسَنُ في كلِّ حَالٍ ، لأنّ العَطْفَ على الضّمائرِ بمنزلَةِ العَطْفِ على المُظْهَرَاتِ في الاستمرارِ ، وانّما الذي يَقْبُحُ ولا يَسْتَمرُّ ، هُوَ العَطْفُ على الضّميرِ المَرْفُوعِ المُتّصلِ أو المستكن من غيرِ أنْ تؤكدَهُ بالمنفصلِ . فأما اذَا ثَبَتَ بالمُنْفَصِلِ فَلَيْسَ فيهِ استنكارٌ بوجهٍ نحوَ قولِهِ تَعالَى - (اسكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ) - و - (أنّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وقَبِيلُهُ) - فلو قُلْتَ في كَلامِكَ : اسْكُنْ وزَيْدٌ ، ويراكُمْ وقَبِيلُهُ ، كانَ قَبيحاً . وبيانُ ذلكَ يأتي في مَوْضِعِهِ . ثم انّ اظهارَ الضّميرِ هُنَا أوْلَى لأجْلِ أنك لو قُلْتَ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو ، لَمْ يُعْلَمْ أنّكَ عَطَفْتَ على مَوْضعِ أنّ معَ ما دخلَ عليهَا أو على الضّمير ، فاذا قلتَ : انّ زيداً منطلِقٌ هُوَ وعمرٌو ، عُلِمَ أنّ العَطْفَ على الضّميرِ ، فالفرق بينَ هَذَا والوجْهِ الأوّلِ أنّكَ لا تحتاجُ في هذا الوجهِ الى خبرٍ اخَرَ ، لأنّ عمراً اذَا عَطَفْتَهُ على الضّميرِ في مُنْطَلِقٍ ارتفعَ بهِ كَمَا يَرْتَفِعُ بالفعلِ اذا قلتَ : انّ زيداً يَنْطَلِقَ هُوَ وعمْرٌو ، أو يَنْطَلِقُ أخوه // وعمرٌو ، واذَا كانَ فَاعِلاً للانطلاقِ وشَرِيكاً لضميرِ زيدٍ ، لَمْ يُحْتَجْ الى الخبرِ كَما أنّكَاذا قُلْتَ : انْطَلَقَ عَمْرٌو ، لم تَحْتَجْ الى الاتيانِ بخبرٍ نحوَ انطلقَ عمروٌ منطلقٌ ، فمنطلقٌ (٥٣ يكون فِعْلاً للضّمير٥٣) الذي هُوَ هُوَ وعمروٌ مَعاً كَما يكونُ الفعلُ . وليسَ كذلكَ الوجهُ الأوّلُ ، لأنّ عمراً يكونُ فيهِ بمنزلةِ المُبْتَدَأِ الذي ليسَ قَبْلَهُ ما يُعْطَفُ عليهِ ، والمُبْتَدَأ يحتاجُ الى الخَبَرِ .

قَالَ الشّيْخُ ابو عليٍ :

« ولكنّ في هَذَا البابِ بمنزلةِ انّ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنّ لكنَّ يفيدُ الاستدراكَ ، والاستدراكُ لا يُنَافِي مَعْنَى الابتداءِ كَما لا يُنافيهِ التوكيدُ ، فيجوزُ فيه العملُ على المَوْضعِ نحوَ أن تقولَ : ما خَرَجَ زَيْدٌ لكنَّ أخاكَ خَارِجٌ

---

(٥١) سقطت « انه » في ب .

(٥٢) ب : ج : والفرق .

(٥٣ - ٥٣) بدله في ب ، ج : يكون خبرا عن الضمير .

وعمروٌ ، تعطفُ عمروٌ[٥٤] على موضعِ أخاكَ مع لكنَّ كأنّكَ قلتَ : بل أخوكَ خَارجٌ وعمروٌ ، كَمَا كانَ قَوْلُكَ : انَّ زيداً منطلقٌ وعَمْرٌو بمنزلةِ قَوْلِكَ : زيدٌ منطلِقٌ وعمروٌ . وأمّا [العَطْفُ][٥٥] على الضّميرِ نحوَ لكنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعمروٌ ، والنّصْبُ على اللفْظِ نحوَ لكنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وعمراً ، فلا شبهةَ في جَوازِهِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

« فأمّا سائرُ الحروفِ فلا يجوزُ أنْ يُجْعَلَ العَطْفُ مَعَهَا على موضعِ الابتداءِ لأنَّ موضِعَهُ قد زَالَ بدخولِهَا من أجْلِ ما تَضَمّنَتْ[٥٦] من مَعْنَى الفِعْلِ ، ولكنّهُ يُرفَعُ على الحملِ على الضّميرِ الذي في الخَبَرِ ويُنْصَبُ فَيَتْبَعُ ما انْتَصَبَ بهذِ الحروفِ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّ ليتَ مَعْنَاهَا التّمني ولَعَلّ تُفيدُ التّرجي ، وكأنّ للتّشبيهِ . وهَذَا كُلُّهُ من مَعَاني الفِعْلِ فيبطلُ مَعْنَى الابْتِداءِ بدخولِهَا . أَلَا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : لَيْتَ زيداً مُنْطَلِقٌ ، لم يَكُنْ بِمَعْنَى الابتداء ، كقولِكَ : زَيْدٌ منطلقٌ ، كَمَا كَانَ قولُكَ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ[٥٧] بمنزلةِ زيدٌ مُنْطَلِقٌ[٥٧] . واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : انّي أحملُ العطفَ على الابتداءِ لزوالِ ذلكَ كما يزولُ في قَوْلِكَ مَثَلاً : ضَرَبْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، فالرّفْعُ يكونُ من جهةِ العَطْفِ على الضّميرِ[٥٨] نحوَ لَيْتَ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُوَ وعَمْرٌو ، وأمّا النّصْبُ على اللفْظِ فلا شبهةَ فيهِ .

ولِتَضمّنِ هذهِ الحروفِ مَعْنَى الفِعْلِ أعملوهَا في الحَالِ نحو قَوْلِهِ :[٥٩]

/٩٢/ كأنّه خَارِجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ[٦٠]

---

(٥٤) ج : عمرا .

(٥٥) من ج . الصواب . وفي الأصل « العطاف » . تحريف .

(٥٦) ط : ما تضمن .

(٥٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٨) ب : نحو الضمير .

(٥٩) ب ، ج : « في » نحو قوله » .

(٦٠) للنابغة الذبياني في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١٦ ص ١١ و ١٥١ على الترتيب ومجاز القرآن ٢/١٣٢ ،

=

وذَلِكَ(٦١) أنّ مَعْنَى كأنَّ التّشبيهُ فكأنّهُ قالَ : أُشَبِّهُهُ خارِجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفّودُ(٦٢) شربٍ ، ولا يجوزُ(٦٣) ذلكَ في أنّ لا تقول : انّه خارِجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سفّودُ شَرْبٍ ، وانّ زيداً قائماً أخوكَ ، لأنّ انّ ليسَ فيهِ مَعْنَى الفِعْلِ ، أَلا تَرَى أنّكَ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : أؤكّدُ زَيْداً ، كَمَا تقدرُ أنْ تقولَ : أشبّهُ زيداً ، فالتأكيدُ مَعْنًى يلحُق (٦٤ جملةَ الكَلامِ ويَسْرِي فِيهَا ولَيْسَ هُوَ بِمَعْنًى٦٤) يتناولُ الاسمَ نحو زيدٍ فَيَنْصَبَ عنهُ(٦٥) حالٌ ، والحالُ لا تَنْتَصِبُ الا عن فعلٍ أو مَعْنى فعلٍ يقعُ فيها ، اذْ هيَ بمنزلةِ الظّرْفِ الذي لا يُتَصوّرُ كونُهُ ما لَمْ يحصلْ فِعْلٌ يقعُ فيهِ .

واعلَمْ أن الفصلَ بينَ هذِهِ الحُروفِ وبينَ ما يعملُ فيهِ بالظّرفِ جائزٌ كقولِكَ : انّ في الدّارِ زيدٌ قَائِمٌ ، فَمِنْ ذلكَ بيتُ الكِتَابِ //

/٩٣/ فَلَا تُلْحِنِي فِيهَا فانَّ بِحُبِّهَا أخاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ(٦٦)

فأخَاكَ منصوبٌ بأنَّ وقولُهُ : بِحُبِّها فاصِلٌ بَيْنَهُمَا ولا يجوزُ ذلكَ في غَيْرِ الظّرْفِ ، لاتقولُ : انَّ زيداً أخويكَ ضَاربانِ . وهذهِ الحُروفُ لا تَدْخُلُ الا عَلَى ما يصحُّ أنْ يكونَ مبتدأً وخبراً تقولُ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ سديداً لأنّكَ لو قُلْتَ : زيدٌ منطلقٌ ، كانَ

والخصائص ٢٧٥/٢ ، ومقاييس اللغة (سفد) ٨٢/٣ ، و (فأد) ٤٦٩٤ ، والاقتضاب ٢٩٩ والأمالي الشجرية ١٥٦/١ و ٢٧٧/٢ ، واللسان (فأد) ٣٢٥/٥ (العجز) ، والخزانة ٥٢١/١ .

والبيت غير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ٣٥٠ (الشنقيطي) و ٣٩٩ (أبو الفضل) ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٧٠ ، والأشباه والنظائر (صدره) ٢٤٢/٣ . وروايته في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة « سفودنار » . والشاهد فيه مجيء « خارجا » حالا من الفاعل المعنوي وهو الهاء وقد سقطت « جنب » في ج .

(٦١) ج : وذاك .

(٦٢) ج : بسفود .

(٦٣) « ولا يجوز » مكررة في الأصل سهوا .

(٦٤) بدله في ج عبارة مرتبكة نصها « جملة ليس فيه معنى الفعل الا ترى أنك لا تقدر الكلام ويسوى فيها الكلام هو بمعنى » .

(٦٥) ب : فنصب عنه ، ج : فينتصب عنه .

(٦٦) هذا البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة لأحد ، أنظر سيبويه والشنتمري ٢٨٠/١ ، ومغنى اللبيب

أسدٌ كَلامٍ ، وكَذَا قَوْلُكَ : لَيْتَ زيداً أخوهُ خَارِجٌ ، (٦٧ لأنّكَ لو قُلْتَ : زيدٌ أخوهُ خارجٌ٦٧) كانَ حَسَناً ، ولو قُلْتَ : ليتَ زيداً عمروٌ خَارِجٌ ، كَانَ فَاسِداً لأنّكَ لو قُلْتَ : زَيْدٌ عَمروٌ خَارِجٌ ، كانَ كَذَلِكَ . وعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ويجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ على خَبَرِ انَّ وعَلَى اسْمِهَا اذا فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ(٦٨) ، فمثالُ دُخُولِهَا على الخَبَرِ : أنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وانّ زَيداً(٦٩) لأخوكَ و (انَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَومَئِذٍ لَخَبيرٌ)(٧٠) . ومثالُ دُخُولِهَا على الاسمِ انّ في الدّارِ لزيداً أو أنّ عِنْدَكَ لَبَكْراً . »

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمَ أنَّ هَذِهِ اللامُ لامُ الابتداءِ [في](٧١) قَوْلِكَ : لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولَعَمْرُو خَارِجٌ ، وأصْلُها أنْ تَدْخُلَ على أنّ نحوَ لأنَّ زيداً منطلقٌ ، الاّ أنّها لما(٧٢) شاكَلَتْ أنّ في التأكيدِ كرهُوا أنْ يَجْمعوا بَيْنَهُمَا لاجتماعِ حَرْفَيْنِ لمعنىً فأوقعوهَا بعد أنّ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ :

أحَدُهَا : أنْ تدخلَ على الاسمِ ، (٧٣ ولا تدخل على الإسمِ٧٣) الا بَعْدَ أن يحصلَ بينَهُ وبينَ أنّ فَصْلٌ ، وذلكَ قَوْلُكَ : انّ في الدّارِ لزيداً ، لأجْلِ أنّكَ لو أدْخَلْتَهَا على الاسمِ انّ من غيرِ فصلٍ كُنْتَ عائداً الى ما فَرَرْتَ منهُ اذ لا فَصْلَ بينَ أن تقولَ :

= ش ٩٥٥ ج ٢/٦٩٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٣٠٩ ، وشواهد المغنى ش ٨٦٦ ج ٣/٩٦٩ ، وهمع الهوامع ١/١٣٥ ، وشرح الأشموني ١/٤٧٥ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦١ ، والدرر اللوامع ١/١١٣ . والشاهد فيه قوله « بحبها » حيث تقدم معمول خبر إن على اسمها لكونه جاراً ومجروراً .

(٦٧) ساقط في ب ، ج بسبب انتقال النظر .

(٦٨) ط : اذا فصل بينهما ظرف .

(٦٩) ب ، ج : وان عمرا ، وان بكرا .

(٧٠) آية ١١/العاديات ١٠٠ .

(٧١) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٧٢) « لما » ساقطة في ب و ج .

(٧٣ - ٧٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

لأنَّ زيداً منطلقٌ ، وبينَ : انّ لزيداً مُنْطَلِقٌ ، اي التقاءِ الحَرْفَيْنِ واذَا كانَ كذلكَ لَمْ يكنْ لدخولِ اللّامِ على اسمِ انّ من غيرِ فاصلٍ وجهٌ .

والضَّرْبُ الثّاني من وقوعِ اللامِ بعد أنّ ، ان **تدخلَ على الخبَرِ** نحوَ : ان زيداً لَمنطلقٌ(٧٤) وقولُهُ : — (وانّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) —(٧٥) ، وجَازَ دخولُهُ عَلَى الخَبَرِ من حيثُ كَانَ عبارةً عن المبتدأِ .

والضّربُ الثّالثُ : أنْ تدخلَ على شيءٍ يَتعلّقُ بالخَبَرِ ويكونُ مَعْمُولاً لَهُ اذَا وَقَعَ في مَوْقِعِهِ ، وذلكَ قَوْلُكَ(٧٦) : انّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، وانَّ عَمْراً لَفِي الدّارِ جَالِسٌ . ومن ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

/٩٤/ ان امرءاً خَصّني عَمْداً مَوَدَّتَهُ على التّنائي لَعِنْدِي غيرُ مَكْفورِ(٧٧)

فَعِنْدِي معمولٌ للخَبرِ الذي هو مكفورٌ ، وقَدْ دَخَلَ عليهِ اللّامُ لتقدّمِهِ ووقوعِهِ موقع الخَبَرِ(٧٨) ، فهو بمنزلةِ طَعَامَكَ في قولكَ : انَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، لأنّه معمولُ آكلٍ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« (٧٩ فاذَا أدْخَلْتَ اللّامَ على اسمِ انَّ(٧٩) وعلى خَبَرِهَا عَلَّقَتْ الفعلَ الذي يُلْغَى عَنْهَا فلم يَعْمَلَ فيها ، وذلكَ نحوَ عَلِمْتُ أنَّ زيداً لَقائمٌ ، وظَنَنْتُ أنَّ في الدّارِ لَزَيْداً »(٨٠)

---

(٧٤) ج : المنطلق . تحريف .

(٧٥) آية ١٢٤/النحل ١٦ .

(٧٦) « قولك » ساقطة في ج .

(٧٧) لأبي زبيد الطائي (واسمه حرملة بن المنذر ، من المخضرمين) في ديوانه ق ٤/٢١ ص ٧٨ ، وسيبويه والشنتمري ٢٨١/٢ ، ومادة (خصص) من اللسان ٢٩٠/٨ والتاج ٣٨٧/٤ ، وشواهد المغنى ش ٨٤٤ ، ج ٩٥٣/٢ .

والبيت غير منسوب في المفصل ٢٩٥ ، والأنصاف ٤٠٤/١ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٩٢٥ ج ٦٧٦/٢ ، وهمع الهوامع ١١٦/١ و ٥٩/٢ .

(٧٨) ج : موضع الخبر .

(٧٩) بدله في ب و ج « واذا دخلت هذه اللام على اسم ان » ، ط : فاذا دخلت هذه اللام على أن » سهو .

(٨٠) زيادة على كلام أبي علي في ط وضعت بين عاضدتين (أنظر الايضاح ١١٩) .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ اللامَ اذَا دَخَلَتْ على الجُمْلَةِ مَنَعَتْ بابَ علمتُ من العملِ فِيهَا وذلكَ قولُكَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ منطلقٌ ، وظَنَنْتُ لعمروٌ خارجٌ . قَالَ اللهُ تعالَى – (ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ من خَلاقٍ) –(٨١) لَمَنْ اشْتَرَاهُ مبتدأٌ ومَالَهُ في الآخِرَةِ من خَلَاقٍ (٨٢ جملةٌ في مَوْضِعِ ٨٢) الخبَرِ كأنّهُ – واللهُ أعْلَمُ – للَذِي اشْتَرَاهُ .

ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : عَلِمْتُ لَزيداً خَارجاً ، كَمَا تقولُ : عَلِمْتُ زيداً خَارجاً لأنَّ اللامَ عَلَمُ // الابتداءِ فهيَ تُوجِبُ أنْ يكونَ ما بَعْدَهَا مَرْفُوعاً ، فاذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ منطلقٌ ، كَانَ موضعُ كل واحدٍ من الجُزْئَيْنِ نَصْباً بعَلِمْتُ . أَلا تَرَى أنَّ العِلمَ قد اشتَمَلَ على ذَلِكَ ، وأنّهُ لا فَصْلَ في المَعْنَى بينَ أن تقولَ : عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً في أنّكَ تجعلُ العلمَ مُشْتَمِلاً على الجُمْلَةِ في المَوْضِعَيْنِ ، وانّمَا يَقَعُ الفَصْلُ من جِهَةِ اللّفْظِ وهو أنّ اللامَ اذَا دَخَلَتْ أفْضَتْ بالجُزْئَيْنِ الى الرّفْعِ فعلمتَ (٨٣ مع اللامِ عاملةً تقديراً لا لَفْظاً . وهَذَا حَقِيقةُ التّعليقِ .

ونَعُودُ بَعْدَ [تقرير](٨٤) هذا الأصْلِ الى قولِكَ : ان زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، وذاكَ أنَّ اللامَ اذَا كَانَ مَرْتَبَتُهَا أنْ تقعَ قَبْلَ أنَّ كانَ وقوعُهَا بَعْدَهُ مَانِعاً لَعَلِمْتُ من أنْ تعملَ ، فاذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ أنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، كَسَرْتَ أنَّ البَتّةَ لأجْلِ أنَّ اللامَ يَقْتَضِي أبطالَ العَمَلِ كَمَا أريتُكَ في قولِهم : عَلِمْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فابطالُ(٨٥) العَمَلِ في أنَّ أنْ تكونَ مكسورةً لأنَّ علامةَ عملِ عَلِمْتُ في انّ هي فَتْحَتُهُ وكذلكَ حَالُ كُلّ عَامِلٍ ، ودُخُولُهَا (٨٦ على مَا بَعْدَ انَّ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِهَا٨٦) عَلَيْهَا ، لأنَّ الأصْلَ التّقديمُ ، فكأنكَ قُلْتَ : (٨٧)

---

(٨١) آية ١٠٢ البقرة ٢ .

(٨٢ – ٨٢) بدله في ب و ج : « جملة خلاق حملة في موضع الخبر » سهو .

(٨٣) ب ، ج : فاعلمت . تحريف .

(٨٤) من ج . الصواب وفي الأصل « تقدير . تحريف .

(٨٥) ج : وأبطال .

(٨٦ – ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٨٧) ب ، ج : فكأنك تقول .

عَلِمْتُ لأَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فكَما لا يجوزُ أنْ تقولَ : عَلِمْتُ لَزيداً مُنْطَلِقاً ، فَتُعْمِلُ ما قَبْلَ اللامِ فِيمَا بَعْدَهُ ، كَذَلِكَ لا يجوزُ أنْ تقولَ : عَلِمْتُ أنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، فَتَفْتَحُ معَ دخولِ اللامِ قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ : ولَو كانَ أصْلُ اللامِ أنْ يقعَ بَعْدَ انَّ لَمُنِعَتْ انّ من العملِ ، ولم يُقَلْ : انّ في الدّارِ لَزيداً ، فينصبُ الاسمُ بانّ مع وقوعِ اللّامِ بَعْدَهُ كَما منعتْ علمتُ حيثُ قُلتَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَلمّا لَمْ يَمْنعِ اللامُ أنَّ من العَمَلِ فيما بَعْدَهَا علمتَ أنّ مرتبَتَها أنْ تَقعَ قَبْلَ أنَّ نَحْوَ لأَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، وأنّ دخولَها على مَا بَعْدَ انَّ لَفْظِيٌّ لا تَقْدِيريٌّ . فعلمتُ في قولِكَ : علمت أنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، قد عَمِلَ في المَعْنَى دونَ اللفْظِ من حيث أنّكَ كَسَرْتَ أنَّ والمَعْنَى على الفَتْحِ اذ هو في تقديرِ : عَلِمْتُ انْطِلاقَ زَيْدٍ . وأنَّ اذا كانَ بمَعْنَى اسمٍ مُفْرَدٍ كَانَ مَفْتُوحاً . وعَكْسُ هَذَا كأنَّ زيداً منطلقٌ ، لأنَّ الكافَ هناكَ عملَ في اللفْظِ من حيثُ أنّهُ فَتَحَهُ ، ولَمْ يَعْمَلْ في المعنى من حيث أنّ المَعْنَى على الكَسْرِ نَحْوَ أنَّ زيداً كالأسَدِ فالكَسْرُ هُنَا لفظيٌّ كالفَتْحِ هناكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ولا تدخُلُ هذه(٨٨) اللام الاّ على اسمِ أنّ وخَبَرِهَا(٨٩) أو تقعُ قبلَ الخَبَرِ . فمثالُ وقوعِهَا قبلَ الخَبَرِ : انّ زَيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، وانّ بكراً لَفي الدارِ جَالِسٌ ، ولو قُلْتَ : انّ بكراً جَالِسٌ لَفي الدّارِ ، وانّ زيداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ لم يَجُزْ [لأنّها](٩٠) دخلتَ على فَضْلَةٍ وشيءٍ مُسْتَغْنًى عنهُ ، وانّما تدخلُ على اسمِ انّ وخَبَرِهَا لأنّها لامُ الابتداءِ ، فَحُكْمُهَا أنْ تقعَ قبلَ أنَّ ، وانما فُصِلَ بينهما كراهيةَ [اجتماعِ](٩١) حَرْفَيْنِ مُتّفِقَيْنِ في المَعْنَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القاهِرِ :

قَدْ تَقَدّمَ أنّ مرتبةَ اللامِ أنْ تقعَ قبلَ أنَّ ، وأنّ تأخيرهَا الى ما بَعْدَهَا لأجْلِ اسْتِنْكارِهِم أنْ يَلْتَقِي حَرْفَان مُتَجَانِسانِ ، واذَ كانَ اللّامُ للابْتِداءِ في الأصْلِ وَجَبَ أنْ يدخلَ على مَا يَلْتَبِسُ بهِ مَعْنَى الابتداءِ وذلكَ اسمُ أنَّ – وخَبَرُهَا ، لأنهما مبتدأٌ وخبَرٌ في

---

(٨٨) سقطت « هذه » في ط .

(٨٩) ب ، ج : أو « على » خبرها .

(٩٠) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « لأنه » تحريف .

(٩١) من ب و ج و ط . الصواب . وسقطت من لأصل سهوا .

الأصْلِ . أَلا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : انّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فأسْقَطْتَ انَّ صادفْتَ الكلامَ مبتدأً وخبَراً وذَلِكَ قولُكَ : زَيْدٌ // لَمُنْطَلِقٌ ، فاذَا قُلْتَ : انّ زَيْداً لَمُنْطَلِقٌ ، وانَّ في الدّارِ لَزَيْداً ، لم تَكُنْ قد أخْرجْتَ اللامَ من محلِ الابْتِداءِ على الحَقِيقَةِ ، واذا[٩٢] قلتَ : انَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ ، كنتَ قد أخْرَجْتَهَا من موضعِ الابتداءِ لَفْظاً ومَعْنَىً ، لأنَّ طَعَامَكَ مفعولُ آكِلٍ ، ولا حَظَّ للابتداءِ فيه بِوَجْهٍ ، اذ لَيْسَ بِخَبَرٍ ولا مُخْبَرٌ عَنْهُ . واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ انْ تُدْخِلَ عليهِ اللامَ . ووَجْهٌ آخرُ من فَسَادِ ذَلِكَ وهو مَا أشارَ اليهِ الشّيْخُ أبو عَلِي [أنّ هَذَا][٩٣] فَضْلَةٌ ، والتّأكيدُ لا يَليقُ بالفَضْلَةِ[٩٤] ، وانّما يُؤكَّدُ ما يَتَعَلّقُ بهِ صِحّةُ الكَلامِ .

فانْ قُلْتَ : كَيْفَ زَعَمْتَ فيما مَضَى أنّ اللامَ يَقَعُ بَعْدَ أنّ على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ وَجَعَلْتَ الضّربَ الثّالِثَ قولُكَ : انَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، فأدْخَلْتَ اللامَ على الفَضْلَةِ ، ثم جِئْتَ تُنكِرُهُ هُنَا ؟ فالجوابُ أنَّ بينَ المَوْضِعَيْنِ فَصْلاً ، وذَلِكَ[٩٥] أنَّ الفَضْلَةَ التي هيَ طَعَامَكَ لمّا تَقَدَّمَتْ وَوَقَعَتْ بَعْدَ المُبْتَدأ حَلَّتْ مَحَلَّ الخَبَرِ ، فَجَازَ أنْ يدخلَ اللامُ عَلَيْهَا لحقّ التّقدمِ والوقوع موقعَ ما اللامُ لَهُ ، وهو آكِلٌ الذي هُوَ عَامِلُهُ . فأمّا اذَا كَانَ الأكلُ مقدّماً فلا مَعْنَى لادخالِ اللامِ عَلَى الفَضْلَةِ ، لأجْلِ أنَّ الأصْلَ اذَا كَانَ في مَوْضِعِهِ كانَ أولَى بهِ مِنَ الفَرْعِ الذي يَدْخُلُهُ اللامُ لوقوعِهِ موقعَ الأصْلِ ، وصَارَ مَنْ قَوْلِهِم : شَغَلَ الحُلِيُّ أهْلَهُ أنْ يُعَارَا .[٩٦]

قَالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

« واعْلَمْ أنّهُ لا يجوزُ أنْ تقولَ : انّ الذاهبَ[٩٧] جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، لأنّكَ لا تُفيد بالخَبَرِ شَيْئاً لَمْ يُسْتَفَدْ منَ المُبْتَدأ . وحُكْمُ الجُزءِ الذي هُوَ الخَبَرُ أنْ يُفيد ما لَمْ يُفِدْهُ

---

(٩٢) ب ، ج : فاذا » .

(٩٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « انهما » . تحريف

(٩٤) ب ، ج : بالفضلات .

(٩٥) ب ، ج : وذاك .

(٩٦) أنظر صفحة ٢٦٧ هامش ٤ .

(٩٧) ب ، ط : ان الذاهبة . تحريف

المبتدأُ ، ومن ثُمّ ضَعُفَ : سِيرَ بِهِ سَيْرٌ ، لأنَّ تَوْلِكَ : سِيرَ بِهِ ، قَدْ عُلِمَ منه السَّيْرُ إلاّ أنْ تُريدَ بقولِكَ : سيرٌ ، ضرباً من السَّيرِ أيْ : سَيْرٌ وَاحِدٌ لا سَيْرَانِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ مِنْ حَقّ كلِّ واحدٍ من جُزْئَيِ الجُمْلَةِ أنْ يَخْتَصَّ بفائدةٍ (٩٨ اذْ لَوْ لَمْ يَتَضَمّنْ الا ما يَتَضَمّنُهُ صَاحِبُهُ٩٨) لكانَ تَكْرِيراً ، والتّكريرُ يجْرِي مَجْرَى ما لَمْ يُذْكَرْ ، والجُزْءُ الواحدُ لا يَتمُّ منهُ كَلامٌ ، فلو قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ ، وأنْتَ لا تَقْصدُ نحوَ ما تَقَدّمَ من قَوْلِهِ :

أنَا أبُو النَّجمِ وشِعْرِي شِعرِي /٥٣/

كانَ مُحَالاً(٩٩) ، لأجْلِ أنَّ الجزءَ الثّاني لا يَتَضَمّنُ فائدةً لكونهِ تَكْرِيراً . وبَعْدَ هَذَا الأصل يُعْرَفُ المقصودُ من قَوْلِهِ : انَّ الذّاهِبَ جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، وذَاكَ أنَّ قولَهُ : (١٠٠) انَّ الذّاهِبَ جَارِيتُهُ ، يُعْلَمُ منهُ أنَّ الرّجلَ المقصودَ صَاحبُ الجَارِيةِ ، لأنَّ المَعْنَى انّ الذي ذَهَبَتْ جَارِيتُهُ ، فَجَارِيتُهُ مَرْفُوعَةٌ بالذّاهِبِ ، كَمَا ارْتَفَعَتْ بالفعلِ في قولِكَ : انّ الذي ذَهَبَتْ جَارِيتُهُ والجَيّدُ أنْ تقولَ : انّ الذّاهِبَةَ جَارِيتُهُ ، لأنَّ المُؤنّثَ الحقيقيّ يُلزمُ ما يُسْنَدُ اليهِ علامةَ التأنيثِ كقولِكَ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ فقولُكَ : الذّاهبةُ جَارِيتُهُ اسمُ أنَّ ، واسمُ أنّ بمنزلَةِ المُبْتَدَأ . فاذَ قُلْتَ : انَّ الذّاهِبةَ جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا ، كنتَ قَدْ جَعَلْتَ الخَبَرَ شيئاً لا يُخْتَصُّ بفَائِدةٍ ، لما ذَكَرْنَا من أنّ الذّاهِبَةَ جاريتُهُ يُفيدُ أنّهُ صَاحِبُهَا .

وأمّ قولُهم : سِير بِهِ سَيْرٌ ، فَوجهُ ضَعْفِهِ أنّكَ اذَا قُلْتَ : سِيرَ ، عُلِمَ منهُ حدوثُ السّيرِ ، فاذا رفعتَ قولَكَ : سَيْرٌ بِهِ(١٠١) كنتَ جَعَلْتَ الفَاعِلَ مالا فائدةَ فيهِ فان أرَدْتَ أنْ تقولَ : سِيرَ به سيرٌ واحِدٌ ، جَازَ لأنّ سِير لا يدلُّ على سَيْرٍ واحدٍ . ولهذَا لمْ يَجُزْ أنْ

---

(٩٨) بدله في ب اذا لو تضمن ما تضمنه صاحبه

(٩٩) ب : كان محلا . تحريف .

(١٠٠) ب ، ج : قولك .

(١٠١) « به » ساقطة في ج ، ب .

تقولَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ لأنّهُ ليسَ في قَوْلِكَ : ضَرْبٌ ، مِنَ الفَائِدَةِ // الاّ ما في ضُرِبَ ، وكانَ الوجهُ أنْ تقولَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ لأنّهُ لا يدلُّ على الشّديدِ دونَ غيرِهِ . فاذا قُلْتَ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ ، كانَ في الفَاعِلِ فائدةٌ غيرُ موجودةٍ في الفعلِ ، وعلى ذلكَ قولُهُ تعالَى – (فَاذَا نُفِخَ في الصّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) –(١٠٢) ففي النّفْخَةِ من جهَةِ توقيتِهَا فائدةٌ ليستْ في نُفِخَ ، ووَصْفُها بواحدةٍ تحقيقٌ لِتِلْكَ الفائدةِ وتوكيدٌ لَهَا .

قَالَ الشّيخُ أبو عَليٍّ :

« وانّما جَاءَ في التّنزيلِ – (فانْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ) –(١٠٣) لأنهُ يُفيدُ العددَ متجرّداً منَ الصِّغرِ والكِبَرِ . »

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّ قولَهُ : فانْ كَانَتَا ، الألِفُ فيهِ ضَميرُ الاثنيْنِ ، والتّاءُ عَلامةُ التّأنيثِ ففيهِ دليلٌ على التّثنيةِ التي تُستفادُ من قولِهِ : اثْنَتَيْنِ ، فهوَ في الظّاهرِ بمنزلةِ قَولِكَ : ان الذاهبةَ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا ، في أنّ الخَبَرَ (١٠٤ لا يَتَضمّنُ الاّ ما يتضمّنُ الاسمُ ١٠٤) الاّ أنّ في الآيةِ حكمةً وهيَ أنّهُ كانَ يَحْتَمِلُ اذَا قِيلَ : فانْ كانَتَا أنْ يُرادَ الكبرُ أو الصِّغرُ نحوَ أنْ يُقالَ : فانْ كَانَتَا كَبيرتَيْنِ ، أوْ كانَتَا صَغيرتَيْنِ ، فلمّا جَاءَ لَفْظُ التّثنيةِ وقِيلَ : فانْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ، عُلِمَ أنَّ الصِّغرَ والكِبَرَ لا اعتبارَ بِهِمَا ، وانّ الاعتبارَ بالعَدَدِ فَقَطْ . وهَذَا قولُ أبي عُثْمَانَ(١٠٥) وقد يكونُ الشّيءُ بمنزلةِ التّكريرِ في اللفْظِ ومُتَضَمّناً للافَادَةِ في المَعْنَى . أَلا تَرَى الى ما تَقَدّمَ منْ قَوْلِهِ :

أنا أبُو النّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي /٥٣/ فقوله : شعري شِعْرِي / تكريرٌ في اللّفْظِ ، الاّ أنّهُ حَسُنَ من حيثُ كانَ المَعْنَى وشِعْرِي(١٠٥) عَلَى ما عَرَفْتَهُ . فكذلكَ اثْنَتَيْنِ وانْ كانَ يُفيدُ في الظّاهرِ ما يفيدُهُ الألفُ في كَانَتَا ، فانّ الفَائِدَةَ

---

(١٠٢) آية ١٣/الحاقة ٦٩ . وفي الأصل « واذا » . سهو.

(١٠٣) آية ١٧٦/النساء ٤ .

(١٠٤ – ١٠٤) بدله في ب و ج : يتضمن ما يتضمن الاسم .

(١٠٥) ب ، ج : شغري .

حَصَلَتْ بغرضٍ مخصوصٍ وهو التّسويةُ بينَ الصّغيرِ والكبيرِ. وذَكَرَ أبو عثمانَ أنّهُ سألَ أبا الحَسَنِ عنها فَلَمْ يَأْتِ بمُقْنِعٍ، وذلكَ أنّهُ قالَ: انّ المَعْنَى فانْ كانَ من تركِ اثْنتين. وهذا حملٌ للخاصِ عَلَى العامِ، وهُوَ بمَنْزِلَةِ أنْ يقولَ للموجودِ من البَيانِ لم يُوجَدْ، فالصّحيحُ(١٠٦) ما ذَكَرَ أبو عُثْمانَ. والذي يقبلُهُ القياسُ حَمْلُ العامِ على الخَاصِ.

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ:

« ولا يجوزُ: أن المُصْطَلِحَ. وأخاهُ مُخْتَصِمٌ، رَفَعْتَ الأخَ أوْ نَصَبْتَهُ. فانْ زيدٌ(١٠٧) في المَسْأَلَةِ اسمٌ اخَرُ وثُنِيَ الخبرُ فقيلَ: انّ المُصْطَلِحَ(١٠٨) وأخوهُ وزَيْداً مُخْتَصِمانِ استقامَتْ(١٠٩) ».

قَالَ الشّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ:

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ: انّ المُصْطَلِحَ وأخوهُ، فيهِ وجوهٌ منَ الفَسَادِ لابُدَّ منْ تَفْصِيلِهَا.

فأوّلُهَا أنْ تقولَ: انّ المُصْطَلِحَ وأخوهُ مُخْتَصِمٌ، فَسَادُهُ من حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ من الاخْتِصَامِ والاصْطِلاحِ(١١٠) يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ، وقد أعْطيتَ الاصطلاحَ فاعِلَيْهِ(١١١) أحدُهُما ضميرُ الألفِ واللامِ الكائنِ بمعنى الذي، لأنَّ قولَكَ انَّ المُصْطَلِحَ بمنزلةِ: انَّ الّذِي اصْطَلَحَ هُوَ، والثّاني أخوهُ المعطوفُ عليهِ والجيّدُ في العَطْفِ أنْ تقولَ: انّ المُصْطَلِحَ هو وأخوهُ، فَتُبْرِزُ الضّميرَ المرفوعَ كقولِهِ -(إنّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وقَبِيلُهُ)-(١١٢) فالجَانِبُ الأوّلُ الذي هُوَ قولُكَ: انّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخوهُ، صَحِيحٌ لأخذِ الاصْطلاحِ فاعِلَيه. والجَانِبُ الثّاني فَاسِدٌ، لأنّكَ قُلْتَ مُخْتَصِمٌ، فلم تُعْطِهِ الا فَاعِلاً واحِداً وهُوَ ضَميرُ المُصْطَلِح، وذلكَ غيرُ جَائزٍ. ألا تَرَى

---

(١٠٦) ب: والصحيح.

(١٠٧) ج: فان زيدا. تحريف.

(١٠٨) ط: ان المصطلح (هو)

(١٠٩) ب، ج، ط استقامت «المسألة».

(١١٠) ج: والاصلاح. تحريف.

(١١١) ج: وعليه. تحريف.

(١١٢) آية ٢٧/الأعراف ٧.

أنّكَ لا تقولُ : زَيْدٌ مُخْتَصِمٌ ، وتَسْكُتُ ، ولا أخْتَصِمَ زَيْدٌ من غير فَاعِلٍ آخَرَ . وانّما تقولُ : الزّيدانِ مُخْتَصِمَانِ // واخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو .

والوَجْهُ الثّاني مِنَ الفَسادِ أنْ تقولَ : انّ المُصْطَلِحَ وأخَاهُ(١١٣) مُخْتَصِمانِ . وَوَجْهُ بُطْلانِهِ أنّكَ نَصَبْتَ الأخَ بالعَطْفِ على المُصْطَلِحِ ، واذَا نَصَبْتَهُ لَمْ يَكُنْ فاعلَ الاصْطلاحِ اذ لَوْ كَانَ فَاعِلَهُ لوجَبَ أنْ يكونَ مَعْطُوفاً على الضّميرِ المَرْفُوعِ في المُصْطَلَحِ . والمَعْطوفُ على الضّميرِ المَرْفُوعِ لا يكونُ مَنْصُوباً . فَقَوْلُكَ : انَّ المُصْطَلِحَ وأخَاهُ ، بمنزلَةِ قَوْلِكَ : انّ الذي اصْطَلَحَ وأنَّ أخَاهُ مُخْتَصِمَانِ . وهَذَا يُفْضِي بالاصْطِلاحِ الى فَاعِلٍ واحدٍ وهُوَ ضَميرُ الذي ، وذَلِكَ لا يجوزُ كَمَا لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ للاخْتِصَامِ فاعِلٌ واحِدٌ . فَقَدْ صَحَّ الطّرفُ(١١٤) الثّاني وهُوَ قَوْلُكَ : مُخْتَصِمَانِ(١١٥) لأخْذِ الاخْتِصَامِ فَاعِلَيْهِ : أحدُهُمَا ضميرُ المُصْطَلِحِ الجاري مَجْرَى قَوْلِكَ : انّ الرّجلَ الذي اصْطَلَحَ . والثّاني ضَميرُ الأخِ المنصوبِ في قَوْلِكَ : انّ المُصْطَلِحِ وأخَاهُ . وفَسَدَ الطّرفُ(١١٤) الأوّلُ ، لأنّ الاصْطِلاحَ لَمْ يأخُذْ فَاعِلَيْهِ .

والوَجْهُ الثّالِثُ مِنَ الفَسَادِ أنْ تقولَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ مُخْتَصِمانِ ، فَترفَعَ أخوهُ لأنّكَ عَطَفْتَهُ على الضّميرِ في المُصْطَلِحِ وجَعَلْتَهُ شَريكَهُ في الفِعْلِ حَتّى كَأنّكَ قُلْتَ : انّ الذي اصْطَلَحَ هُوَ وأخُوهُ (١١٦ وانّ الذي صَالَحَهُ أخُوهُ١١٦) ، ثُمَّ جَعَلْتَ مُخْتَصِمَانِ خَبَراً عن المُصْطَلِحَيْنِ حتى كأنّكَ قلتَ(١١٧) : انّ الذي أصْطَلَحَ هُوَ وأخُوهُ أمسِ مُخْتَصِمانِ اليومَ(١١٨) . فَهَذَا من طريقِ الظّاهِرِ صحيحٌ لأجْلِ أنّكَ قد أعْطَيْتَ كلَّ واحدٍ منَ الاصطلاحِ والاخْتِصَامِ (١١٩) فَاعِلَيْنِ . فوجهُ فَسَادِهِ (١٢٠ منَ الظّاهِرِ أنّكَ اذا قُلْتَ١٢٠) : انَّ المُصْطَلِحَ هوَ وأخوهُ ، كنتَ رَفَعْتَ الأخَ بأنّهُ معطوفٌ على الضّميرِ في

---

(١١٣) « وأخاه » ساقطة في ب ، ج .

(١١٤) ج : الظرف . تصحيف .

(١١٥) ج : مختصان . تحريف .

(١١٦) بدله في ب و ج « وصالحه أخوه » .

(١١٧) ج : كأنه قبل .

(١١٨) ج : يخصمان اليوم .

(١١٩) ب ، ج : والاختصار . تحريف .

(١٢٠ - ١٢٠) بدله في ب و ج : « من حيث اذا قلت » .

المُصْطَلِحِ . وكَانَ فَاعِلاً ولَمْ يَكُنْ[١٢١] لأنَّ فيهِ عملاً . فاذَا قُلْتَ بعدَ ذلكَ : انَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ مُخْتَصِمَانِ ، كُنْتَ رَفَعْتَ مُخْتَصِمانِ بأنَّ معَ أنَّكَ لَمْ تَنْصُبْ بِهَا[١٢٢] كلَّ واحدٍ منَ الأخِ والَّذِي اصْطَلَحَ . وانَّ لا ترفعُ خبَرَ ما لَمْ تَنْصُبْهُ ، لا يَجوزُ أنْ تقولَ ، ضَرَبْتُ زَيْداً وانَّ عمراً ذَاهِبَانِ ، تجعلُ ذَاهِبانِ[١٢٣] خبَراً عَنْ عَمْرٍو . وزيدٍ المَنْصُوبِ بضربْتُ . وكَذَا لا يَجُوزُ جَاءني زَيْدٌ أمْسِ وانَّ عَمْراً ذَاهِبانِ اليومَ [فَتَجْعَلَ][١٢٤] ذَاهِبانِ خبَراً عَنِ المَنْصُوبِ بأنَّ والمرفوعِ بِجَاءني لِتَقَدّمِ ذِكْرِهِ . وانّما يَجبُ أنْ تقولَ : جَاءني زَيْدٌ وانَّ عَمْراً ذَاهِبٌ مَعَهُ ، فَتَجْعَلَ ذَاهِباً خبراً عن عَمْرٍو ، ويَكونُ الخَبَرُ مفرداً كما أنَّ ما عَمِلَ فيهِ انّ كذلك . واذا ثَبَتَ هَذَا عَلِمْتَ أنَّ قَولَكَ : انّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ مُخْتَصِمَانِ ، فَاسِدٌ لأنَّكَ رَفَعْتَ مُخْتَصِمَانِ بأنَّ معَ أنه خَبَرٌ عن كلِّ واحدٍ منَ الأخِ والمُصْطَلِحِ ، ولَيْسَ لأنَّ عَمَلٌ الا في أحَدِهما وهُوَ المُصْطَلِحُ وانّما لَمْ يَجُزْ أنْ ترفعَ إنَّ خبرَ ما لَمْ تَنْصبْهُ كقولِكَ : جَاءني زَيْدٌ وانّ عَمْراً ذَاهِبانِ ، لأجْلِ أنَّ الخبرَ في الاسمِ لا يكونُ الاّ بَعْدَ المُخْبَرِ عنهُ ، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : جَاءَني زَيْدٌ ، ثم تقولُ : مُنْطَلِقٌ ، منْ غَيْرِ أنْ تجْعَلَ قبلَ الخبَرِ ضَمِيرَه فتقولُ : هُوَ مُنْطَلِقٌ ، من حيثُ أنَّ الاسمَ الوَاحِدَ لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا لَمْ يُسْنَدْ الى آخَرَ . [١٢٥] وكَذَا لَوْ قُلْتَ[١٢٥] : ضَرَبْتُ عَمْراً أمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقَانِ اليومَ ، تُريدُ أنْ تجعلَ مُنْطَلِقَانِ[١٢٦] خبراً عَنْ عَمْرٍو وزَيْدٍ ، لَمْ يَسْتَقِمْ حتّى تقولَ . ضَرَبْتُ عمراً أمْسِ ، وهوَ[١٢٧] وزَيْدٌ مُنْطَلِقَانِ اليومَ ، فتذكرَ كلَّ واحدٍ منْ زَيْدٍ وعَمْرٍو قبلَ الخَبَرِ .

ولا خِلافَ[١٢٨] في أنَّ الضّميرَ في اسمِ الفَاعِلِ لا يَتمُّ بِهِ الكَلَامُ ، اذْ لَو جَازَ ذَلِكَ

---

(١٢١) ب ، ج : لم يكن .
(١٢٢) ب ، ج : به .
(١٢٣) ب : ذاهبا . تحريف .
(١٢٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فجعل » . تحريف .
(١٢٥) بدله في ب و ج : « وكذا اخوه قلت » . تحريف .
(١٢٦) ج : منطلقا . تحريف .
(١٢٧) سقطت « وهو » في ج .
(١٢٨) ب ، ج : « ولا حذف » . تحريف .

لَوجَبَ أنْ تقولَ : الذي ضَاربٌ زيدٌ ، فتجعلُ الضّميرَ في ضَاربٍ مَعَهُ كلاماً تَامّاً كَمَا يَكونُ // مع الفِعْلِ اذا قلتَ : الذي ضَرَبَ ، واذَا كانَ كَذَلِكَ أدّى قولُكَ : ضَرَبْتُ عَمْراً أمْسِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقانِ اليومَ ، الى أنْ تَجْعَلَ اسمَ الفَاعلِ كَلاماً من غَيْرِ أنْ يَتقدّمَ اسمٌ تُسْنِدُهُ اليهِ(١٢٩) وذَلِكَ فَاسِدٌ(١٣٠) . فَكَذَلِكَ(١٣١) اذَا قُلْتَ : انّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأخُوهُ مُخْتَصِمانِ ، كُنْتَ جَعَلْتَ مُخْتَصِمانِ خَبَراً عمّا لَمْ تَعْمَلْ فيه أنّ لأنّها عَملتْ في مُخْبَرٍ عنه واحدٍ وهُوَ المُصْطَلِحُ ومُخْتَصِمَانِ خَبَرٌ عنِ شَيْئَيْنِ : أحَدُهُمَا المُصْطَلِحُ والآخَرُ الأخُ الذي لاحَظَّ لأنَّ فيهِ . وذَلِكَ بمَنْزِلَةِ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وانَّ عَمْراً مُخْتَصِمانِ ، فتجعلُ اسمَ الفَاعِلِ مُثّنى مع أنَّ المخبرَ عنهُ المذكورَ قبلَهُ مفردٌ ، وهَذَا باطِلٌ فاعْرِفْهُ ، فانَّ فيهِ أدْنَى غُمُوضٍ .

فَصِحَّةُ المَسْأَلَةِ أنْ تَأتِيَ باسمٍ آخَرَ فتقولَ : ان المُصْطَلِحَ هُوَ وأخوهُ وزَيْداً مُخْتَصِمانِ ، فَتَجْعَلَ أخوهُ شَريكَ الضّميرِ في المُصْطَلِحِ ، وتَجْعَلَ زَيْداً مَعْطُوفاً على اسمِ أنَّ وهُوَ المُصْطَلِحُ ، حتّى كأنّكَ قلتَ : انّ الرجلَ الذي صَالَحَهُ أخوهُ وزيداً مُخْتَصِمَانِ .

قَالَ الشّيخُ أبو عليّ :

« وتقولُ : انّهُ زيدٌ منطلقٌ ، تُريدُ : إنّ القِصّةَ وأنَّ الأمْرَ .(١٣٢) وقَدْ يَجُوزُ أنْ تَحْذِفَ هذهِ الهاءَ في الشّعْرِ كَمَا قَالَ :

/٩٥/ انَّ مَنْ لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ ألمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ(١٣٣)

---

(١٢٩) ب ، ج : اسم مسند اليه .

(١٣٠) زيادة في ب و ج بعد قوله « فاسد » نصها « وان المصطلح » ، ولا معنى لها .

(١٣١) ب ، ج : وكذلك .

(١٣٢) ط : ان القصة وأن الأمر زيد منطلق .

(١٣٣) للأعشى في ديوانه ق ١٢/٦٨ ص ٣٣٥ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٩/١ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ١٨٠/١ ، وشواهد المغنى ش ٨١١ ج ٩٢٤/٢ ، والخزانة ٤٦٣/٢ - ٤٦٤ و ٦٥٤/٣ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٢٢ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ٣٢٦ ، الأمالي الشجرية ٢٩٥/١ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ومغنى اللبيب ش ٨٥٦ جـ ٦٠٥/٢ ، والاشباه والنظائر ١٣٩/٤ . وروايته في الديوان « من يُلْمِني على بَني بِنْتِ حَسّانَ » ولا شاهد فيه على هذه الرواية واشير لذلك أيضا في الخزانة ٦٥٤/٣ . وروى في شواهد المغنى « في بني ابنةِ حسّان » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ ضميرَ الأمْرِ والشّأْنِ يدخلُ عليهِ كلُّ ما يدخلُ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ منَ العَواملِ تقولُ : أنّهُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فتكونُ الهَاءُ ضميرَ الأمْرِ والشّأْنِ وتكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضعِ رَفْعٍ لأنّها خبرُ أنَّ ، كما قُلْتَ : كَانَ زيدٌ(١٣٤) مُنْطَلِقٌ ، وأضْمرتَ(١٣٥) القصّةَ في كانَ ، وكانتِ الجملةُ في مَوْضعِ نَصْبٍ بأنّها خبرُ كانَ ويُحْذَفُ الضّميرُ في ضرورةِ الشّعْرِ فيقال : انَّ خرجَ زَيْدٌ ، يُرادُ : أنّهُ خَرَجَ زَيدٌ . أنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٩٦/ فَلَو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ اقَامَةً وانْ كانَ سَرْجٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرّعَا(١٣٦)

التّقديرُ : فَلَو أنّهُ ، لأنَّ بَابَ أنَّ لا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ من حيثُ أنّهُ مُشَبَّهٌ بالفِعْلِ ، وكَذَا البَيْتُ الذي أنْشَدَهُ لأنَّ التّقْدِيرَ أنّه مَنْ لامَ ، لأنَّ قَوْلَهُ : مَنْ لامَ ألْمَهُ ، شَرْطٌ وجَزَاءٌ ، والجَزَاءُ(١٣٧) لَهُ صَدْرُ الكَلامِ ، فَلَو لَمْ تُقَدّرْ ضَمِيرَ الأمْرِ نَصَبْتَ قَوْلَهُ : مَنْ لامْ بأنَّ وذَلِكَ يُبْطِلُ ما يَسْتَحقُّهُ الجَزَاءُ مِنَ الابْتِداءِ الصّريحِ . أَلا تَرَى أنَّ أحَداً لا يقولُ : انّ أيّهم يَأتِكَ تَضْرِبْهُ يَعْمَلُ ما قَبلَ الجَزاءِ فيهِ ، وانّما يَجِبُ أنْ يُقالَ : انّه أيُّهُمُ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ ،(١٣٨) فَيُؤتى بضميرِ القِصّةِ لِيرتَفِعَ أيٌّ بالابتداءِ . وقولُهُ : مَن لامَ ألْمَهُ ، بمنزلةِ قولِكَ : أيُّ انسانٍ يَلُمْنِي أَلَمْهُ ، فَمَنْ في موضعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ واسمُ أنّ هُوَ الضّميرُ المَحْذُوفُ .

---

(١٣٤) ج : كان زيدا . تحريف . وكذا في الموضعين الآخرين .

(١٣٥) ب ، ج : فاضمرت .

(١٣٦) هذا البيت للراعي النُّميري ولكنه لم يثبت في متن ديوانه وانما أُلحق في حاشية ق ٦٦ ص ٩٨ نقلا عن اللسان (سرح ٣١٠/٣) وهو في المادة ذاتها من التاج ١٦٢/٢ ونسب له أيضا في سيبويه والشنتمري ٤٣٩/١ والخزانة ٣٨١/٤ .

والشاهد فيه حذف الضمير من أنّ للضرورة ولذلك وليها الفعل في اللفظ . وحرف التوكيد لا يليه الا الاسم مضمرا أو مظهرا .

والسرح : المال الراعي . وحَقَقْتُ الشيءَ . واحْقَقْتُهُ اي حقّقْتُهُ .

(١٣٧) ج : فالجزاء .

(١٣٨) ج : فتضربه .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلي :
« وأنْشَدَنَا عَليٌّ بنُ سُليمانَ [الأخْفَشُ](١٣٩)

/٩٧/ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّيّ ما ارْتَوى المَاءَ مُرْتَوِي(١٤٠)

انْ حملتَ الضّميرَ(١٤١) عَلَى كَانَ كانَ مُرْتَوِي في مَوضعِ نَصْبٍ ، وانْ حَمَلْتَهُ على لَيْتَ نَصَبْتَ قَوْلَهُ : وشَرُّكَ ، ومُرْتَوِي مَرْفُوعٌ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :
اعْلَمْ أنَّ هَذَا البَيْتَ قَدْ وَقَعَ في تَفْسِيرِهِ تَخْلِيطٌ من جهَةِ النّقْلِ فلَيْسَ يُتَصوَّرُ منه شيءٌ . والصّحيحُ ما أذكرهُ لكَ . اعلمْ أنَّ كَفَافاً لا يَخْلُو منْ أحَدِ أمْرَيْنِ : أمّا أنْ يكونَ مَنْصُوباً // بلَيْتَ أو يكونَ خَبَراً مُقَدّماً على كَانَ ، فانْ جَعَلْتَهُ خَبَراً لكانَ رَفَعْتَ قولَهُ : خَيْرُكَ وشَرُّكَ ، فكَأنَّكَ قُلْتَ : فَلَيْتَ كَانَ - خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ كَفَافاً عنّي ، (١٤٢ بمنزلةِ قَوْلكَ : مَكْفُوفَيْنِ عنّي١٤٢) ، لأنَّ الكَفَافَ مَصْدَرٌ فيقعُ(١٤٣) على الوَاحدِ والاثْنَيْنِ

---

(١٣٩) من ب وج وط . أبين . وهو أبو الحسن النحوي الملقب بالأخفش الصغير ، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي ، وروى عنه علي بن هارون وأبو عبد الله المرزباني . وكان ثقة الا انه لم يصنف شيئا . عاش فقيرا وتوفى ببغداد سنة ٣١٥ هـ انظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ١٢٥ - ١٢٧ ، ونزهة الألباء ٣١٢ - ٣١٣ ، ومعجم الأدباء ٢٤٦/١٣ - ٢٥٧ ، وأنباه الرواة ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ ، وابن خلكان ٤٦٢/٤ ، والنجوم الزاهرة ٢١٩/٣ ، والبلغة في تأريخ أئمة اللغة / ١٥٨ ،

(١٤٠) ليزيد بن الحكم الثقفي في أمالي القالي ٦٨/١ ، والأمالي الشجرية ١٧٧/١ و ٢٨٥ و ٢٩٤ ومغنى اللبيب في ٤٨٠ ج ٢٨٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٣١/٤ و ١٣٩ ، والخزانة ٤٩٦/١ و ٣٩٠/٤
والبيت غير منسوب في الايضاح ١٢٣ ، والانصاف ١٨٤/١ .
وسيبين عبد القاهر وجه الاستشهاد بالبيت ، وفي الخزانة ٣٩٠/٤ اشارة الى رأي عبد القاهر في هذا الشاهد فقد جاء فيها « ولم يذكر أحد منهم رواية نصب خيرك الا صاحب اللباب قال فيما علقه عليه : ذكر عبد القاهر في هذا البيت وجها آخر يخرجه عما نحن فيه من اضمار الشأن ان كفافا اسم ليت وفي كان ضميره وخيرك منصوب بالخبرية . وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك . انتهى . وأفاد فائدتين : احداهما أن قوله وشرك منصوب في رواية نصب خيرك . والثانية ان كفافا مصدر مؤول باسم المفعول على تقدير موصوف . وقد ورد بعد الشاهد في ط زيادة لم ترد في النسخ (أنظر الايضاح ١٢٣) .

(١٤١) ب ، ج ، ط : ان حملت العطف .

(١٤٢) بدله في ب و ج : « بمنزلة مكفوفة عني » .

(١٤٣) ب ، ج : يقع .

والجميع كقولكَ : رَجُلانِ عَدْلٌ ، وقَومٌ عَدْلٌ ويكونُ في لَيْتَ اضمارُ الحديثِ والشأنِ ، لأنّكَ اذا نصبْتَ كَفافاً بكانَ نَوَيْتَ بهِ التّأخيرَ(١٤٤) فَيلي الفِعْلَ لَيْتَ نحوَ : لَيْتَ كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ كَفافاً ، واذا(١٤٥) وَلِيَهُ الفِعْلُ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من اضْمارِ الأمْرِ نحوَ لَيْتَهُ كانَ ، وانْ نَصَبْتَ كَفافاً بِلَيْتَ لَمْ يَكُنْ من هَذَا البَابِ ، وكَانَ اسمَ لَيْتَ وقولُهُ كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ في موضعِ خَبَرِهِ ، ويَجبُ نَصْبُ خَيْرِكَ وشَرِكَ لأنّكَ تَجْعَلُ في كانَ ضَميراً لكَفافٍ ، واذَا جَعَلْتَ في كَانَ ضميرَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ خَبَرُكَ ، وَوَجَبَ نَصْبُهُ بأنّهُ خبرُ كانَ فكأنّهُ : فَلَيْتَ شَيْئاً مَكْفُوفاً كانَ هُوَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وشَرُّكَ . ويَجْري مَجْرَى قَولِكَ : فَلَيْتَ خَيرَكَ كُلَّهُ وشَرَّكَ كَانَا مَكفوفَيْنِ عَنّي في المَعْنَى ، والوَجْهُ الأوّلُ أوْضَحُ وفي الثاني تَعَسُّفٌ . وأمّا [قَوْلُهُ](١٤٦) : ما أرْتَوى الماءَ مرتوٍ ، فَفي مَوْضعِ نَصْبٍ على كُلِّ حَالٍ ، لأنّهُ ظَرفٌ كَقَولِكَ : [لا أفْعَلُ](١٤٧) ذَلكَ مَاحَنَّتِ النِّيبُ(١٤٨) ، فالمَعْنَى : فَلَيْتَ الأمْرُ كذلكَ وَقْتَ ارتواءِ المَاءِ مرتوٍ ، بمنزلَةِ ما فَسّرْنَا في قَوْلِكَ : أفْعَلُ ذَلِكَ ما دامَ زيدٌ عنْدِي ، وأجْلِسُ ما دامَ زَيْدٌ جَالِساً ، وارْتَوى بمعنى اسْتَقى . وهَذَا بيانُ ما ذَكَرَ شَيْخُنَا أبو الحُسْنِ رَحِمَهُ اللهُ ، فأمّا ما في الكِتَابِ(١٤٩) منَ التّفْسيرِ فَلا اعْتِمَادَ عليهِ لأنّهُ مُخَلّطٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

« وقَدْ تَدْخُلُ ما على إنَّ فَتَكفّهَا عن عَمَلِهَا النَّصْبَ [وذَلِكَ قولُهُ تَعالَى – (انّما أنْتَ مُنْذِرٌ) –(١٥٠) وكَذَلِكَ كأنَّ ، قالَ اللهُ تَعالَى – (كأنّما يُسَاقُونَ الى المَوْتِ) –(١٥١)](١٥٢) وكَذَلِكَ لَعَلَّ . قَالَ الشّاعِرُ :

---

(١٤٤) ج : التأخر .

(١٤٥) ب ج : وكذا .

(١٤٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قولك » . سهو .

(١٤٧) من ب . الصواب

(١٤٨) هذا مَثَلٌ ومعناه لا آتيك أبدا . أنظر مجمع الأمثال للميداني ١١٣/٢ ، واللسان (نسيب) ٢٧٥/٢ ، وفرائد اللال ١٠٨/٢ وروايته في مجمع الأمثال وفرائد اللال : « لا آتيك ماحنت النيب » . وورد في الأصل « لأفعل » وفي ج : البيت « وكلاهما تحريف .

(١٤٩) ب ، ج : فاما ما « صح » في الكتاب . والمقصود كتاب أبي علي .

(١٥٠) آية ٧/الرعد ١٣ .

(١٥١) آية ٦/الأنفال ٨ .

(١٥٢) ما بين العاضدتين من ب و ج وهو مثبت أيضا في ط واثباته أبين .

/٩٨/ أعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا(١٥٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ما تَدْخُلُ على هذِهِ الحُروفِ الخَمْسَةِ فتكفُّهَا عن العملِ وتُهيئُها لأنْ يقعَ بَعْدَهَا المُبْتَدأُ والخَبَرُ والفِعْلُ والفَاعِلُ . تَقولُ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وكَانَّ عَمْراً خَارِجٌ ، ولَعَلَّ زَيْداً في الدّارِ ، وبَلَغَني أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ لكلِّ واحدٍ من هذهِ الحُروفِ النّصبُ والرَّفْعُ ، فاذَا(١٥٤) ضَمَمْتَ اليها ما مَنَعْتَهَا عنِ العَمَلِ وقلتَ : انّما زَيْدٌ منطلقٌ ، وانّما خَرَجَ زيدٌ ، ولَعَلّما زيدٌ يَنْطَلِقُ ولَعَلَّمَا خَرَجَ زَيْدٌ ، كقولِكَ : لَعلمّا أضَاءتْ ، لأنَّ أضَاءَتْ فِعْلٌ قَدْ وقعَ بَعْدَ لَعَلَّ لدخولِ ما الكافّةِ . وتقولُ : لَيْتَما زَيْدٌ خَارِجٌ ، ولَيْتَما خَرَجَ زَيْدٌ ، وكأنّمَا زَيْدٌ خَارِجٌ ، وكأنّما خَرَجَ زَيْدٌ ، ولكنّما (١٥٥ زَيْدٌ خَارِجٌ ، ولكنّما١٥٥) خَرَجَ زَيْدٌ ، والأصْلُ في الكَفِّ بيتُ الكِتَابِ :

/٩٩/ أعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّد بَعْدَمَا أفْنَانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ(١٥٦)

---

(١٥٣) للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١ (الصاوي) وج ١٨٠/١ (دار بيروت) والأمالي الشجرية ٢٤١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ و ٥٧ (صدره) وشرح شواهد الايضاح لابن برى ق ١١ ، وشواهد المغنى ش ٤٥٤ ج ٦٩٣/٢ - ٦٩٤ ، والدرر اللوامع ١٢٣/١ - ١٢٤ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٢٧ ، والمفصل ٢٩٢ ، ومغنى اللبيب ش ٤٧٦ ج ٢٨٧/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ (بقوله : لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا) . وشرح الأشموني ٤٩٧/١ ، وشرح درة الغواص ٥٤ .

وورد في ج : « أضاف لك » تحريف . وروايته في شواهد المغنى « يا عبد شمس » .

(١٥٤) ج : واذا .

(١٥٥ - ١٥٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٥٦) للمرار بن سعيد الفقعسي (شاعر اسلامي . أنظر ترجمته في المؤتلف ١٧٦ ومعجم الشعراء ٤٠٨) والبيت منسوب له في سيبويه والشنتمري ٦٠/١ (سماه سيبويه هنا المرار الأسدي ولم ينسبه الشنتمري) و ٢٨٣/١ ، واصلاح المنطق ٤٥ ، والكامل للمبرد ١٩٤ ، وجمهرة اللغة (خلس) ٢٢٠/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٤٢/٢ ، ومواد (علق) من اللسان ١٣٤/١٢ و (ثغم) منه ٣٤٥/١٤ و (فنن) منه ٢٠٥/١٧ ومن التاج ٣٠٣/٩ و (ما) من التاج ٤٤٨/١٠ ، وشواهد المغنى ش ٥٠١ ج ٧٢٢/٢ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ، والدرر اللوامع ١٧٦/١ (سماه : مرار الأسدي) .

وغير منسوب في المقتضب ٥٤/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٦٣ ، وابن يعيش ١٣١/٨ (بقوله : بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس) ، وشرح الشافية ٢٧٣/١ ، ومغنى اللبيب ش ٥٢٢ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

والشاهد فيه انه أضاف بعد الى الجملة بعدها لأن « ما » اتصلت بها فكفتها عن الاضافة الى المفرد وهيأتها للاضافة الى الجملة .

فَبَعْدَ يُضَافُ كقولِكَ : بَعْدَ زيدٍ ، ولا يَقَعُ بَعْدَهُ الا الاسمُ ، فَلَمّا دَخَلَ عليهِ ما كَفَتْهُ عنِ العَمَلِ ، فَوَقَعَ بَعْدَهُ المُبْتَدأُ وهو قولُهُ : أفْنانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ ويقعُ بَعْدَهُ الفِعْلُ كقولِكَ : جِئْتُكَ بَعْدَ ما خَرَجَ زَيْدٌ . وقد يُقَالُ : انّما زَيْداً خَارِجٌ فيجعلُ ما لَغْواً كقولِهِ تعالَى – (فَبِمَا رَحْمَةٍ منَ اللهِ) –(١٥٧) . وقَدْ جَاءَ ذَلِكَ في لَيْتَ نَحْوَ لَيْتَمَا زيداً خَارِجٌ ، كَبيتِ الكِتابِ :

/ ١٠٠ /قَالَتْ الا لَيتمَا هَذَا الحَمَامُ لَنا الى حَمَامتِنَا ونِصْفُهُ فَقَدِ(١٥٨)

// فقَدْ(١٥٩) رواهُ بِنَصْبِ الحَمام ورَفْعِهِ ، فاذَا نَصَبْتَهُ كانَ ما لَغْواً . فاذَا(١٦٠) رَفَعْتَهُ احْتَمَلَ أمْرَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يكونَ ما كافةً ويكونَ هذا الحَمَامُ مبتدأً ولَنَا خَبَرُهُ والثّاني أنْ يكونَ التّقديرُ : ألا لَيْتَمَا هُوَا هَذا الحَمام . بمعنى ألا لَيْتَ الذي هُوَ هَذا الحمامُ كقراءةِ مَنْ قرأ – (تَماما على الذي هُوَ أحْسَنُ) –(١٦١) على تقدير الذي هُوَ أحسنُ ، فيكونُ ما اسْماً في موضع نَصْبٍ ، ويكونُ على القَوْلِ الأوّلِ حَرْفاً عارياً منَ الاعْرَابِ .

---

(١٥٧) آية ١٥٩/آل عمران ٣ .

(١٥٨) للنابغة الذبياني في ديوانه ق ٢٩/١ ص ١٦ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٣٤/١ ص ١٥٣ ، وسيبويه والشنتمري ٢٨٢/١ (رواه بالرفع) ، ومجاز القرآن ٣٥/١ و ٥٨/٢ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمفصل ٤٩٣ و (صدره) ، والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ و ٢٤١ ، والأنصاف ٤٧٩/٢ و ٤٨٣ (بقوله : أو نصفه فقد) وابن يعيش ٥٤/٨ (بقوله : الا ليتَ هذا الحمام لنا) و ٥٨/٨ (بتمامه) ومغني اللبيب ش ٩٣ ج ٦٣/١ والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٤/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/١ وشواهد المغني ش ٨٩ ج/٢٠٠ ، والخزانة ٢٩٧/٤ ، وشرح الشواهد المعاملي ١٠٩ ، والدرر اللوامع ٤٤/١ و ١٢١ .
والبيت غير منسوب في اللسان (قدد) ٣٤٦/٤ (العجز) ، وهمع الهوامع ٦٥/١ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/١ .
وروى برواية « ونصفه فقد » في الديوان ومختار الشعر الجاهلي ومجاز القرآن واللسان وهمع الهوامع والدرر اللوامع وروى فيما عدا ذلك من المصادر وبرواية : « أو نصفه فقد » .
والمقصود بقالت : زرقاء اليمامة وقد تكلم الشاعر بحالها وهو يرجو النعمان أن يكون حكيما . وفقد : بمعنى حسب مثل قد وقدني ، وقطى وقطني .

(١٥٩) ج : قد .

(١٦٠) ب ، ج : واذا .

(١٦١) آية ١٥٤/الأنعام ٦ وأنظر في قراءتها ص ٢١٩ – ٢٢٠ هامش ٣ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« **بابُ أنَّ وأنَّ**[1]

وعَمَلُ أنَّ المفتوحةِ كَعَمَلِ أنَّ المكسورةِ ، ومَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ [2 لأنّ المفتوحةَ مَعَ ما بَعْدَها[2] في تأويلِ اسْمٍ تقولُ : بَلَغَنِي أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ المَعْنَى بَلَغَنِي انْطلاقُكَ ، فوضعُ أنَّ ومَا بَعْدَهَا منَ الاسمِ والخَبَرِ رفعٌ بالفِعْلِ ، وعَجِبْتُ من أنَّكَ مُنْطَلِقٌ فيكونُ في مَوْضِعِ جَرٍّ ، وعَلِمْتُ أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ في موضعِ نَصْبٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أنَّ[3] المفتوحةَ بمنزلةِ المَكْسُورَةِ في عَمَلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ والدخولِ على المبتدأِ والخَبَرِ . ومُخالِفَةٌ لَهَا في المَعْنَى ، لأنَّ المفتوحةَ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ تقولُ : بَلَغَنِي أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ [بِمَنْزِلَةِ][4] بَلَغَنِي انْطِلاقُكَ ، وعَجِبْتُ من أنَّكَ مُنْطَلِقٌ فيكونُ [5] بمنزلةِ قولِكَ : وعَجِبْتُ من انْطِلاقِكَ ، وعرفْتُ أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ[5] في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، كَمَا تقولُ : عرفْتُ انْطِلاقَكَ ، فقد تَصَرَّفَ أنَّ المفتوحةُ تَصَرُّفَ المَصْدَرِ في كَوْنِها فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً ، ولا تكونُ أنَّ مبتدأةً[6] في اللفْظِ كما يكونُ المَصْدَرُ ، لا

---

(١) ط : باب (من) أنَّ وأنَّ .

(٢ - ٢) في ب و ج : « لأن أن المفتوحة مع ما بعدها » ط « لأن أن المفتوحة مع ما بعدها من (الاسم والخبر) .

(٣) « أنَّ » ساقطة في ب و ج .

(٤) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٥) ساقط في ب بسبب انتقال النظر .

(٦) ج : مبتدأ .

تقولُ(٧) : أنّكَ مُنْطَلِقٌ خيرٌ لَكَ ، كَمَا تقولُ : انْطِلاقُكَ خيرٌ لَكَ ، لأجْلِ أنّهُمْ لو ابتدأوا بأنَّ لكانَ [يَعْرِضُ](٨) أنْ تَدْخُلَ عليهِ أنَّ نحوَ قولِكَ : أنَّ أنّكَ مُنْطَلِقٌ خَيْرٌ لكَ ، وهَذَا مُسْتَنْكَرٌ لاجْتِماعِ حَرْفَي تأْكِيدٍ .

واذَا كَانُوا يَمْتَنِعونَ من الجَمْعِ بَيْنَ اللّامِ وأنَّ نحوَ لأنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ مع أن اللّامَ موافِقٌ لأنَّ في المَعْنَى دونَ اللفْظِ كانَ امتناعُهُمْ منَ الجَمْعِ بَيْنَ أنَّ وأنَّ مع اتّفَاقِهِمَا لفظاً ومَعْنَى أشَدَّ ، ولمّا رَفَضُوا أن تكونَ أنَّ المَفْتوحَةَ مُبْتَدَأً بِهَا في اللفْظِ وهي مَرْفُوعَةٌ بالابْتِداءِ نَحْوَ ما ذَكَرْنَا من قولِكَ : أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ أحبَّ اليّ ، لم يُوقِعُوهَا في صَدْرِ الكلامِ بوجهٍ ولم يَكُنْ بُدٌّ من أنْ تكونَ واقِعَةً حَشْواً ، فلم يَقُولُوا : أنّكَ منطلق عَرَفْتُ ، وانْ كانَ أنَّ في مَوْضعِ نَصْبٍ بأنّها مفعولةٌ . وكانَ المفعولُ في نِيّةِ التأخيرِ ، فاذَا قُلْتَ . زَيْداً ضَرَبْتُ ، كَانَ التّقديرُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، لأجْلِ أنّهم لما تَركوا ايقاعَ أنَّ في صَدْرِ الكَلامِ وهيَ مُبْتَدَأٌ(٩) ، نحوَ أنّكَ مُنْطَلِقٌ أحبُّ اليَّ ، مَعَ أنَّ صَدْرَ الكَلام للابتداءِ في الحَقيقةِ [مكانَ تقديمِ المَفْعُولِ مَجازاً اتْبعُوا المجازَ الحقيقةَ](١٠) لأنَّهُ فَرْعٌ والابْتِدَاءُ أصْلٌ ، فاذا تُرِكَ الأصْلُ الذي هُوَ وقوعُهَا في صَدْرِ الكَلام وهيَ مُبْتَدَأةٌ نحوَ أنّكَ مُنْطَلِقٌ خَيْرٌ لَكَ ، كَانَ وقوعُهَا وهيَ مَفْعُولَةٌ نحوَ أنّكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ ، جَديراً بأنْ يَتْبعَ الأصْلَ فَلا يَقَعُ أنَّ في صَدْرِ الكَلامِ البَتَّةَ . وأمّا قَوْلُهُ تعالَى ـ(وأنَّ المَسَاجِدَ للهِ) ـ(١١) فانّ اللامَ مُضْمَرَةٌ قَبْلَهُ كأنَّهُ قِيلَ : ولأنَّ المَسَاجِدَ(١٢) ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَمْ تَكُنْ أنَّ واقعةً في صَدْرِ الكَلام ، بَلْ كَانَتْ مَلْفوظاً بِهَا بَعْدَ شَيءٍ ، فاذَا كانَتْ مرفوعةً(١٣) بالابْتِدَاءِ لَزِمَهَا التّأخيرُ كقولِهِمْ : أحَقٌّ أنّكَ ذَاهِبٌ ؟ فَحَقٌّ خَبَرٌ وأنّكَ ذَاهِبٌ مُبْتَدَأٌ وكَذَا قَوْلُهُمْ : في حَقٍّ أنّكَ ذَاهِبٌ ، فأنّكَ ذَاهِبٌ مُبْتَدَأٌ ، وفي حَقٍّ

---

(٧) ج : لأنك تقول . تحريف .

(٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بغرض تصحيف » .

(٩) ب ، ج : مبتدأة .

(١٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق ، وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١١) آية ١٨/ الجن ٧٢ .

(١٢) ب ، ج : ولأن المساجد لله » .

(١٣) « مرفوعة » ساقطة في ج .

خَبَرُهُ بمنزلةِ قَولِكَ : أفي حَقّ ذهابُكَ كما تقولُ : في الدّارِ زَيْدٌ فيكونُ زيدٌ مَرْفوعاً بالابتداءِ . وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ :

/١٠١/ أفي الحَقِّ أني مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وأنَّكَ لاخُلٌّ هَواكَ ولا خَمْرُ(١٤)

واذَا حَصَلَ قبلَ أنَّ المفتوحةِ ظَرْفٌ جَازَ أنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا انَّ كقولِكَ : انَّ لَكَ(١٥) أنّكَ تِجيءُ وتُكْرَمَ ، وانَّ لَكَ أنّه لا يُسَاءُ اليكَ ، لأجْلِ أنَّ الاسْتِنْكارَ وَقَعَ من اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتّفقَيْنِ ، فَاذَا حَصَلَ الفَصْلُ لَمْ يَحْصلِ الاجْتِمَاعُ فَيَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : انَّ في الدّارِ لَزَيْداً ، لأنَّكَ أدْخَلْتَ اللّامَ على اسمِ انَّ لمّا حَصَلَ الفَصْلُ ، ولم تَقُلْ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ خَيْرٌ لَكَ ، كَمَا لَمْ تَقُلْ : انَّ لَزيداً مُنْطَلِقٌ ، لالتقاءِ حَرْفَي تَأكيدٍ . واعْلَمْ أنَّ كلَّ [واحدةٍ](١٦) منَ المَفْتُوحَةِ والمكسورةِ المُشَدّدَتَيْنِ بمنزلةِ كلِّ واحدةٍ منَ المُخَفّفَتَيْنِ ، وأنَّ(١٧) المفتوحةَ المُشَدّدَةَ معَ مَا بَعْدَهَا في تأويلِ المَصْدَرِ . فاذَا قُلْتَ : بَلَغَنِي أنّكَ مُنْطَلِقٌ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تقولَ بَلَغَنِي انْطلاقُكَ ، كَمَا أنَّ المُخَفَّفَةَ كَذَلِكَ ، تقولُ : يُعْجِبُنِي أنْ تَخْرجَ ، فيكونُ بِمَعْنَى يُعْجِبُنِي خُروجُكَ .

وتُفَارِقُ المُخَفّفَةُ المُشَدّدَةَ من حيثُ أنّها تكونُ مبتدأةً في اللّفظِ أَلا تَرَاكَ تقولُ : أنْ تَخْرُجَ خَيْرٌ لَكَ ، لأجْلِ أنّها لَيْسَتْ كالمُشَدّدَةِ في التّأكيدِ فَلا يُسْتَنْكَرُ [اجْتِماعُهَا](١٨) مع إنَّ ، نحو إنَّ أنْ تَخْرُجَ خيرٌ لَكَ . وإنْ المُخَفّفَةُ المكسورةُ بمنزلةِ أنَّ

---

(١٤) نُسِبَ هذا البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح وهو في ديوانه ق ٢/١١٢ ص ١٢٧ ، ونسب في شرح التصريح على التوضيح ٣٤٩/١ لقائد - بالفاء - بن المنذر القشيري . وسماه السيوطي في شرح شواهد المغنى ش ٧٧ ج ١٧١/١ - ١٧٢ عابد بن المنذر العسيري . وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣٠٤ اشارة لعائذ بن نمى القشيري . والبيت غير منسوب في ديوان الحماسة ٦٢/٢ ، وشرحها للمرزوقي ٩٨٣/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٧٧ ج ١ ص ٥٥ ، والدرر اللوامع ٨٧/٢ .

وروايته في ديوان الحماسة « لاخلّ لدى ولا خَمْرٌ » .

(١٥) سقطت « ان لك » في ج .

(١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « واحد » سهو .

(١٧) ب ، ج : فان .

(١٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اجتماعها » تحريف .

المشدّدةِ في اقْتِضائِهَا صدرَ الكلامِ تقولُ : انْ تَخْرجْ أخرجْ . فتكونُ ممتنعةً من أنْ تقعَ حَشْواً . كَمَا أنَّكَ تقولُ : انَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، فتكونُ (١٩ الثّقيلةُ كذلكَ١٩) في صَدْرِ الكَلامِ وتكونُ مع(٢٠) ما يَدْخُلُ عليهِ جُمْلَةً وكلاماً تاماً . كَمَا أنّ الثّقيلةَ كذلكَ . فالمُخَفَّفتانِ في الفِعْلِ بمنزلةِ المُشَدّدتَيْنِ في الاسمِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

وأمّا المكسورةُ فانَّها تقعُ في المَوْضعِ الذي يَتَعَاقَبُ عليهِ الابْتِداءُ والفِعْلُ ، فانْ اخْتَصَّ الموضعُ بالاسم دونَ الفِعْلِ أو بالفعلِ(٢١) دونَ الاسمِ وَقَعَتِ المفتوحَةُ(٢٢) دونَ المَكْسُورَةِ . فمنَ المواضعِ التي تُكْسَرُ فيها قَوْلُكَ مُبْتَدِئاً : انَّ زيداً منطلقٌ ، كَسَرْتَ أنَّ(٢٣) لأنَّ الموضعَ يصلحُ للاسمِ والفعلِ . وكذلِكَ اذَا وَقَعْتَ بعدَ الاسمِ الموصولِ كقولِكَ : أعْطَيْتُهُ ما انّ شَرَّهُ خَيْرٌ من جَيِّدِ ما مَعَكَ . قَالَ تعالَى :- (وآتَيْنَاهُ من الكُنوزِ ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعَصْبَةِ -(٢٤) أَلا تَرَى أنَّ الموصولَ يُوصَلُ تارةً بالاسمِ وتارةً بالفِعْلِ . وكَذَلِكَ الحِكَايةُ (٢٥كقولِكَ : قَالَ زَيْدٌ٢٥) انَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ . وتقول . لولا أنكَ جئتَني لعاقَبْتُ زيداً ، فَتَفْتَحُ أنَّ(٢٦) ، لأنَّ الموضعَ يختصُّ بالاسمِ . وتقولُ : لو(٢٧) أنَّهُ جَاءَ لأكْرَمْتُهُ [فتفتحُ](٢٨) لأنَّ الموضعَ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الحدَّ في الكَسْرِ والفَتْحِ أنَّ الموضعَ اذَا اخْتَصَّ بأحَدِ

(١٩ - ١٩) ساقط في ب و ج .

(٢٠) « مع » ساقطة في ج .

(٢١) ج ، ط : أو الفعل .

(٢٢) ط : المفتوحة (فيه) .

(٢٣) « ان » ساقطة في ج .

(٢٤) آية ٧٦/ القصص ٢٨ .

(٢٥ - ٢٥) بدله في ب و ج « كقولك في قال أن زيد » . سهو .

(٢٦) ج : لتفتح ان . تحريف .

(٢٧) ط : لولا . سهو .

(٢٨) من ب و ج و ط . الصواب .

(٢٩ - ٢٩) ساقط في ج .

القَبيلَينِ (٢٩ الفعلِ أو الاسم ٢٩) وَجَبَ الفتحُ ، فاذَا(٣٠) لَمْ يَخْتَصّ بأحدِهِمَا وفَلَحَ لَهُمَا وجَبَ الكَسْرُ . بَيانُ ذَلِكَ أَنَّكَ تقولُ : قَالَ زَيْدٌ : أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ قَالَ اللهُ تَعالَى - (اذ قَالتِ الملائِكَةُ : يا مَرْيَمُ انَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ) -(٣١) وذَلِكَ(٣٢) أَنَّكَ تَحْكِيَ بَعْدَ(٣٣) القول // والحكايةُ تكونُ بكلِّ [واحدةٍ](٣٤) من الجُمْلَتَيْنِ المبتدأِ والخبرِ والفعلِ والفاعلِ . تقولُ . قَالَ زَيْدٌ : عَمْرٌو منطلقٌ ، وقالَ زيدٌ : خَرَجَ عَمْرٌو . واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الموضعَ غيرُ مُخْتَصٍّ بأحَدٍ منَ القَبيلَينِ(٣٥) فَيَجِبُ الكَسْرُ .

وكَذا الصِّلَةُ كما ذُكِرَ من قَولِهِ : أعْطَيْتُهُ ما إنَّ شَرَّةَ خيرٌ من جَيِّدِ ما مَعَكَ (٣٦ لأجْلِ أنَّ الصِّلَةَ لا تَقْتَضِي الفِعْلَ دونَ الاسمِ والاسمَ دونَ الفعلِ بَلْ يصلحُ لَهَا كُلُّ واحدٍ من النّوعَيْنِ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : أعْطَيْتُهُ ما شَرُّهُ خَيْرٌ من جيِّدِ مَا مَعَكَ٣٦) . فَيكونُ شَرُّهُ مبتدأً ، وخيرٌ من جَيِّدِ ما مَعَكَ ، خبرهُ ، وتكونُ الجُمْلَةُ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ صِلَةً . وتقولُ : أعْطَيْتُهُ(٣٧) ما يَفْضُلُ شَرُّهُ خيرَ ما مَعَكَ ، فتكونُ(٣٨) الصلةُ جملةً من الفعلِ والفاعلِ وكذا تقولُ جاءني الذي اخوهُ خارجٌ وجاءني الذي خَرَجَ أخوهُ . واذَا كانَ الموضعُ منقسماً بينَ القَبيلَينِ غيرَ مختصٍّ بأحَدِهِمَا وَجَبَ الكَسْرُ تقولُ : جَاءني الذِي أنَّ أخاهُ خارجٌ ، ولا يَجوزُ الفَتْحُ ، وكَذَا قَولُهُ تَعالَى - (ما إنَّ مفاتِحَهُ لَتنوءُ بالعُصْبَةِ) - لأنَّ ما بمنزلةِ الذي ، كأَنَّهُ وآتَيْنَاهُ منَ الكُنوزِ الذي انَّ مفَاتحهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ . وهَذَا حكمُ جميعِ ما صَلُحَ للقَبيلَيْنِ ثُمَ أدْخَلْتَ عليهِ أنَّ .

واذَا اختَصَّ الموضعُ بأحدِهِمَا لم يَكُنْ الاّ الفتحُ ، وذلكَ يُمثَّلُ بلولا التي مَعْنَاهَا

(٣٠ - ٣٠) ب ، ج : واذا وفي ج : واذا سهو .

(٣١) آية ٤٥/آل عمران ٣ .

(٣٢) من ب ، ج : وذاك .

(٣٣) ب : بعده . تحريف .

(٣٤) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « واحد » سهو .

(٣٥) ب ، ج : بأحد القبيلين .

(٣٦ - ٣٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٧) ب ، ج : أعطيت .

(٣٨) وتكون .

امتناعُ الشّيءِ لوجودِ غَيْرِهِ ، ولو ، لأنَّ[٣٩] لولا هذهِ تَختصُّ بالاسمِ . أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : لولا زيدٌ لَخَرَجَ عمروٌ ، ولا تقولُ لولا خَرَجَ عمروٌ لَخَرَجَ زَيْدٌ . واذَا كانَ الموضِعُ مُخْتَصّاً بالاسمِ وَجَبَ الفتحُ ، ولو[٤٠] مختصٌّ بالفِعْلِ . ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : لو زيدٌ أخوكَ لكانَ كَذَا وكَذا ، [٤١ وانّما تقولُ : لَو خَرَجَ لَكَانَ كَذَا وكَذَا[٤١] . فانْ جَاءَ [بَعْدَهُ][٤٢] الاسمُ فَعَلَى اضمارِ الفِعْلِ كقولِهِمْ : لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمْتَنِي ،[٤٣] التّقديرُ : لو لَطَمْتَنِي ذاتُ سِوارٍ لَطَمْتَنِي ، وكَقَوْلِكَ :[٤٤] إنْ زَيْدٌ خَرَجَ خَرَجْتُ ، وانْ زيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ . وكَذَا قولُهُ تَعالَى – (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تملكونَ) –[٤٥] ، لأنَّ[٤٦] أَنْتُمْ مرفوعٌ بفعلٍ لو أَظْهِرَ لتَنزّلَ الواوُ فيهِ [٤٧ مَنْزِلَتَهُ نحوَ [لَوْ][٤٨] تملكونَ تملكونَ[٤٧] كأنّهُ لو يَمْلِكُ أَنْتُمْ تملكونَ ، ثمَّ جَاءَ الضّميرُ المُتّصِلُ لما برزَ الفِعْلُ الى اللفْظِ . ولَوْ كَانَ يجوزُ أنْ يقعَ بَعْدَهُ الاسمُ المُبْتَدَأُ لجاءَ مُصَاحِباً لِمَا [لا][٤٩] يُقَدّرُ فيهِ على الفعلِ بوَجْهٍ نحوَ قَوْلِكَ : لَوْ زيدٌ أخوكَ لكانَ كَذَا وكَذَا وهَذَا لا يقولُهُ أحَدٌ . ولا خِلافَ في اختِصَاصِهِ بالفعلِ ، وقَدْ نصَّ عليهِ الشّيْخُ أبو عليٍّ كَمَا تَرَى فتقولُ : لو أنّهُ جَاءَ لأكْرَمْتُهُ ، ولولا أنّكَ جِئْتَنِي لأعطيتُكَ فتفتحُ البَتَّةَ . فَهَذَا هو العقدُ ، والذي يَشْكُلُ سببُ ذلكَ وعِلّتُهُ .

---

(٣٩) ج : ان . سهو .

(٤٠) ب ، ج : ولولا . سهو .

(٤١ – ٤١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٤٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بعد » . سهو .

(٤٣) هذا مَثَلٌ . وذكر أبو عبيد في فصل المقال ٣٠٣ عن الأصمعي أن معناه هو « لوكان هذا الذي ظلمني نِدّا لي وكان له شرف قد احتملته ولكنه ليس بكفء فهو أشدّ على » .

وقيل ان قائله هو حاتم الطائي في قصة معروفة .

انظر المقتضب ٧٧/٣ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٨/٢ ، ومجمع الأمثال : ٨١/٢ ، و ١٠٨ ، وفرائد اللآل ١٤٣/٢ .

وروى في مجمع الأمثال ١٠٨/٢ ، وفرائد اللال « لو غير ذات سوار لطمتني »

(٤٤) ب ، ج : كقولك .

(٤٥) آية ١٠٠/الأسراء ١٧ .

(٤٦) ب ، ج : ان

(٤٧) بدله في ج : منزلة تملكون . سهو .

(٤٨) من ب . الصواب .

(٤٩) من ب و ج . الصواب .

اعلَمْ أنَّ الكَسْرَ انّما وَجَبَ عند صلاحِ المَوْضِعِ للفعلِ والاسمِ ، لأجْلِ أنَّهُ اذَا كانَ كَذَلِكَ اقتضَى الجملةَ ، والمفتوحةُ لا تكونُ جملةً . فَلَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي أنَّ أخاهُ منطلقٌ ، كانَ بمنزلةِ قَولِكَ : جَاءني الذي انطلاقُ أخيهِ ، وهَذَا ليسَ بكلامٍ ، لأنَّ قولَكَ : انطلاقُ أخيهِ جزءٌ واحدٌ ، والصّلةُ لا تَستَقِلُّ الا بالجُمْلِ . واذا كسرْتَ فقلتَ : جَاءني الذي انّ أخَاهُ مُنْطَلِقٌ ، كانَ جملةً بمنزلةِ قَولِكَ : جَاءني الذي أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ جَارياً على مَقْتَضَى الصّلَةِ ، واذا كَانَ المَوضعُ مُخْتَصاً بالاسمِ اقْتَضَى المفردَ . أَلا تَرى أنَّ لولا لمّا اختصَّ بالاسمِ وقعَ بَعْدَهُ المفردُ المَرْفُوع نحوَ لولا زيدٌ لكانَ كَذَا // وكَذَا ، ولا يكونُ الاعرابُ على(٥٠) هَذَا النّحوِ الا في المفتوحَةِ ، لأنّها بمنزلةِ الاسمِ المُفْرَدِ(٥١) ، فاذَا قُلْتَ : لَولا أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، كَانَ بمنزلةِ قَولِكَ : لَوْلا انطلاقُ زيدٍ . فَكَمَا صَحَّ أنْ يكونَ الانْطِلاقُ مَرْفُوعاً بالابْتِداءِ ، كذلكَ يَصحُّ أنْ تكونَ أنَّ المَفْتوحَةَ مرفوعةً بهِ . ولَوْ كَسَرْتَ فَقُلْتَ : لولا إنَّ زيداً منطلقٌ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : لولا زَيْدٌ منطلقٌ . والجملةُ لا تكونُ مبتدأةً ، كيفَ والمبتدأُ مُخْبَرٌ عنهُ ، والجملةُ لا يصحُّ الاخبارُ عَنْهَا . (٥٢ ألا تَرَى أنّكَ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : لولا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ موجودٌ لكانَ كَذَا وكَذَا ، تجعلُ مَوْجُوداً خَبَراً عن قَوْلِكَ٥٢) ، زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : كَمَا تفعلُ اذَا قُلْتَ : لولا انطلاقُ زَيْدٍ موجودٌ ، واذَا اقْتَضَى المفردُ لم يَكُنْ الاّ الفتحُ ، لأنَّهُ عَلامةُ الافرادِ .

وتقولُ : بَلَغَنِي أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فتفتحُ ، لأنَّ بَلَغَنِي فعلٌ يَقْتَضِي فَاعِلاً والفاعلُ لا يكونُ الاّ اسماً مفرداً . فلو قلتَ : بَلَغَنِي إنّكَ منطلقٌ بالكسرِ ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : بَلَغَنِي أنْتَ منطلقٌ . وكَذَا لَوْ قُلْتَ : عَجِبْتُ من أنَّكَ منطلقٌ بالكَسْرِ بمنزلةِ قولِكَ : عَجِبْتُ من أنْتَ منطلقٌ . وهَذَا محالٌ ، لأنَّ الفَاعِلَ لا يكونُ جملةً . وكَذَا حَرْفُ الجَرِّ لا يدخلُ على الجُمْلَةِ(٥٣) ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الفَتْحُ نحوَ بَلَغَنِي أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، ليكونَ اسماً مرفوعاً بأنّهُ فَاعِلٌ كقولِكَ : بَلَغَنِي انْطِلاقُكَ وكَذَا لَوْلا لأنَّهُ(٥٤) اذا اخْتَصَّ بالفعلِ اقْتَضَى ذلكَ الفعلُ فاعلاً ، ولا يكونُ الفَاعِلُ الا

(٥٠) زيادة «الا» قبل «على» في الأصل سهوا .
(٥١) ج : اسم مفرد .
(٥٢ - ٥٢) ساقط في ج .
(٥٣) ب : على الجمل .
(٥٤) ب ، ج : وكذا لولا أنه . تحريف .

اسماً [مَحْضاً][٥٥]، تقولُ : لو وَقَعَ انطلاقُكَ لكانَ كَذَا وكَذَا . ثُمَ تقُولُ : لو أنّكَ منطلقٌ ، على تَقْديرِ لَوْ وقعَ أنّكَ منطلقٌ ، الا أنّ هذا الفعلَ ممّا تُرِكَ استعمالُهُ لطولِ الكلامِ بأنْ وصِلَتِهِ .

ومثلهُ أنّكَ تقولُ : عَلِمْتَ أنّكَ منطلقٌ ، وظَنَنْتُ أنّكَ خَارجٌ ، فيكونُ التّقديرُ : ظَنَنْتُ أنّكَ خَارجٌ واقِعاً ، كقولِكَ : ظَنَنْتُ خروجَكَ واقِعاً الا أنَّ المفعولَ الثّاني يُتْرَكُ مع أنّ لطولِ الكلامِ بأنْ وصلتِهِ ، ولا يُحْذَفُ معَ المَصْدَرِ ، لأنّه مُخْتَصٌّ اللفْظِ فتقولُ : ظَنَنْتُ انْطِلاقَكَ واقعاً . فكَذا[٥٦] تقولُ : لو وَقَعَ انطلاقُكَ ، فَلا تحذفُ الفِعْلَ ، ولو أنّكَ منطلقٌ ، فتحذفُهُ ولهذَا نَظائِرُ .

واعْلَمْ أنّ لاصحابِنا في هذهِ المسألةِ قولاً يحتاجُ الى مَعْرِفةٍ . قَالوا في : علمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ : انَّ أنَّ المفتوحةَ وانْ كانتْ مع اسمِها وخبرِها في تأويلِ المصدَرِ[٥٧] حتّى أنّها تكونُ فاعلةً ومفعولةً ومضافاً اليها كَمَا عَرَفْتَ فتقولُ :- [٥٨ بَلَغَنِي أنّكَ مُنْطَلِقٌ٥٨] ، كما تقولُ : بَلَغَنِي انْطلاقُكَ[٥٩] ، فانّكَ اذا قُلْتَ : علمتُ أنَّ زيداً منطلِقٌ ، جَرَى في صِلَتِها ذكرُ الحَديثِ والمُحَدَّث عَنْهُ ، فتصيرُ كأنّكَ قلتَ : عَلِمْتُ زيداً مُنْطَلِقٌ . وهَذَا كلامٌ قد يُغلِّطُ مَنْ ينظرُ الى ظاهرِهِ فيتوَّهَمُ أنّهُمْ جَعَلوا أنَّ في حكمِ اللغوِ مثلاً حيثُ أجْرَوا : علمت أنَّ زيداً منطلقٌ مَجْرَى : علمتُ زيداً منطلقاً ، وليسَ كذلكَ . فَغَرَضُهُمُ[٦٠] أنَّ الحديث والمُحَدّثَ عنهُ اذَا جَرَى ذِكرُهَا في صِلَتِهَا دلَّ ذلكَ[٦١] أنَّ المقصودَ الأخبارُ بعلمِ زَيْدٍ مُنْطَلِقاً . واذَا ثَبَتَ ذلكَ عُلِمَ أنَّ المرادَ والمَعْنَى علمتُ انْطِلاقَهُ

---

(٥٥) من ب و ج . وفي الأصل « مختصا » . تحريف .

(٥٦) ب ، ج : فكذلك .

(٥٧) ب ، ج : في تأويل اسم مفرد

(٥٨ - ٥٨) بدله في ج عبارة مرتبكة نصها « بلغني انطلاقك أنك منطلق » .

(٥٩) « انطلاقك » ساقطة في ج .

(٦٠) ج : تعرضهم . تحريف .

(٦١) « ذلك » ساقطة في ب و ج .

واقِعاً مَوْجُوداً // فَلَمْ نُحْتَجْ الى ذِكْرِهِ.(٦٢) واذا قُلتَ : عَلِمْتُ انطلاقَهُ ، لم يدلّ على ذلكَ ، اذ لا يكونُ معهُ حَدِيثٌ ومُحَدَّثٌ عنهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فاذَا وَقَعَ(٦٣) المكسورةُ والمفتوحةُ في مَوْضِعٍ فالتأويلُ مختلفٌ تقولُ : أوّلُ ما أقولُ : انّي أحمدُ اللهَ فتكسرُ الهمزةَ من إنّي(٦٤) وتَفْتَحُهَا ، فاذَا [كَسَرْتَهَا](٦٥) كَانَ قولُكَ أوّلُ ما أقولُ ، مبتدأٌ محذوفُ الخَبَرِ تقديرُهُ : أوّلُ قولي : انّى احمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ ، واذَا فتحتَ الهمزةَ من أنّى كانَ التّقديرُ : أولُ قَولِي أنّيْ أحمدُ اللهَ ، كأنّهُ قَالَ : أوّلُ قولي . الحمدُ للهِ ، فَجَازَ لأنّ الثّاني هُوَ(٦٦) الأوّلُ كَمَا تقولُ : أوّلُ شَأنِي أنّي خارجٌ ، فتفتحُ لأنَّ الخروجَ شأنٌ وأمرٌ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

(٦٧ اعْلَمْ أنّ قَوْلَهُ أولُ ما أقولُ٦٧) : انّى احمدُ اللهَ وأنّى أحمدُ اللهَ ، بالفَتْحِ والكسرِ على مَذْهَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فاذا كَسَرْتَ كانَ في الكلام محذوفٌ كأنَّهُ قَالَ : أوّلُ ما أقولُ : انّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ ، على أنْ تَحْكِي ما بَعْدَ القولِ كأنّهُ قالَ : أوّلُ ما أقولُ : أنَا أحمدُ الله ثَابتٌ ، بمنزلةِ قولِكَ : أوّلُ قولي هذا اللفظةُ وهذا الكلامُ موجودٌ أو ثابتٌ . فأوّلُ قولي مبتدأٌ وموجودٌ خبرُهُ ، وقولُكَ : أنّي أحمدُ اللهَ جملةٌ محكيةٌ بعدَ القولِ كما تقولُ : أوّلُ قَوْلِي : انَّ عَمْراً منطلقٌ كانَ يومَ الجُمُعَةِ ، وأعْجَبَنِي أوّلُ قولِ زيدٍ : انَّ عمراً خَارِجٌ . واذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ :(٦٨) أوّلُ ما أقولُ [أنّي أحمدُ اللهَ لَمْ يَكُنْ في الكلامِ

---

(٦٢) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل « ذكر » . سهو .

(٦٣) ط : وقعت .

(٦٤) ج : من أن .

(٦٥) من ب و ج و ط . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٦٦) ب ، ج : وهو .

(٦٧ – ٦٧) بدله في ب « اعلم أن الكسر والفتح لا يجتمعان الا عند اختلاف التأويل فانما جاز أن تقول أول ما أقول » وفي ج وردت هذه العبارة بسقط « أول ما تقول » .

(٦٨) ب ، ج : قلت .

محذوفٌ وكانَ أوّلُ مَا أقولُ][٦٩] مبتدأً ، وأنّي أحمدُ اللهَ خَبَرُهُ ، بِمَعْنَى أوّلُ الشّيء الذي أقولُهُ الحمدُ للهِ . كَمَا ذَكَرَ من قولِهِ : أوّلُ شَأْنِي أنّي خَارجٌ ، بمنزلةِ أوّلُ شَأْنِي الخُرُوجُ ، فالحمدُ للهِ هو أوّلُ ما أقولُ كَما أنَّ الخروجَ هو أوّلُ شَأْنِي ، فهذا من بابِ هُوَ هُوَ كزيدٍ أخوكَ . وما في هَذا القولِ يجبُ أنْ يكونَ موصولاً نَحْوَ[٧٠] أوّلُ ما أقولُهُ : ليكونَ بمعنى أوّلُ مقولي الحمدُ للهِ ، ولا يكونُ على الوَجْهِ الأوّلِ موصولاً لأنّكَ اذَا قلتَ : أوّلُ مَقُولي ، لم تَقْدِرْ أنْ تحكَى بعدَ القولِ الجُمْلَةَ فتقولُ : أوّلُ مَقُولي : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ موجودٌ ، لأنَّ الحكايةَ انّما تأْتِي[٧١] بعدَ المَصْدَرِ لكونِهِ في حُكْمِ الفِعْلِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليّ :

« وتقولُ : ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خلقني ، فتفتحُ أنَّ بعدَ مذ[٧٢] ، ولا بُدَّ من أنْ تقدّرَ حذفَ المضافِ قبلَ أنَّ جعلتَ مذ حرفاً أو اسْماً » .[٧٣]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ :

اعلم أنّكَ اذا قلتَ : ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خلَقَني ، فلا يَخْلو من أنْ تجعلَ[٧٤] مُذْ حرفَ جرٍ أو اسْماً ، فانْ جعلتَهُ حرفاً جارا كانَ قولُكَ : انّ اللهَ خَلَقَني في موضعِ جرٍّ بمنزلةِ قولِكَ : مُذْ خَلْقِ اللهِ لي ، ويكونُ كقولِهِمْ : جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاجِ ، وخُفوقَ النّجْمِ ، في تقديرِ المُضَافِ ، كأنّهُ ما رأيْتُهُ مذْ زمنِ خَلْقِ اللهِ لي كَمَا [٧٥]كانَ المَعْنَى جِئْتُكَ زَمَنَ خُفوقِ النّجْمِ ، واذَا كانَ الموضعُ مختصّاً بالاسمِ لم يَكُنْ الا الفَتْحُ وكَذَا اذا جَعَلْتَ مُذْ اسْماً كانَ أنَّ في موضعِ رَفْعٍ كأنّهُ قالَ : ما رأيتُهُ مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللهِ لي كَمَا[٧٥]

---

(٦٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٧٠) ج : فنحو .

(٧١) في ج : تتأتى .

(٧٢) ط : بعد مذ (أي مذ زمن خلق الله اياي) .

(٧٣) زيادة في ط بعد قوله أسماء . لم تثبت في النسخ (أنظر الايضاح ص ١٣٢)

(٧٤) « تجعل » ساقطة في ج .

(٧٥ - ٧٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

تقولُ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومانِ ومُذْ يومُ الجُمْعَةِ ثُمَ حذَفْتَ المضافَ الذي هُوَ زَمَنُ وأقمتَ المضافَ اليهِ الذي هُوَ خَلْقُ مقامَهُ فصارَ الى قَوْلِكَ : مُذْ خَلْقُ اللهِ . واذَا كانَ الحالُ يُفْضِي الى المَصْدَرِ نحوَ خَلْقِ الله لم يَكُنْ الا الفَتْحُ في أنَّ ، لأنَّ المفتوحةَ تكونُ بمنزلةِ المَصْدَرِ .

فانْ قلتَ : فانّكَ تقولُ : ما رأيْتُهُ مُذْ زَمَنُ خَرَجَ زَيْدٌ ومُذْ زَمَنُ // زَيْدٌ خارِجٌ ومُذْ زَمنُ خروجِ زيدٍ ، فَيصلحُ الموضعُ للاسمِ والفِعْلِ فكيفَ لَمْ تكسرْ أنَّ ؟ فالجوابُ أنّهُمْ اذَا قالوا : ما رأيْتُهُ مُذْ زَمَنُ خَرَجَ(٧٦) زيدٌ ، فانَّ الفِعْلَ فيهِ فَرْعٌ على المَصْدَرِ . وكَذَا جميعُ الأفْعَالِ التي يضافُ اليها أسماءُ الزمانِ وانّما أتَوا(٧٧) بالفِعْلِ حِرْصاً على أنْ يكونَ في اللفْظِ دليلٌ على الزّمانِ ، فاذا قيلَ : يومَ خرجَ زيدٌ ويومَ يخرجُ ، عُلِمَ الزّمانُ من اللفْظِ . واذَا كانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ للكَسْرِ وَجْهٌ ، لأجْلِ أنّكَ اذا قُلْتَ : ما رأيْتُهُ مُذْ أنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، جَرَى الفِعْلُ في صِلَةِ أنَّ فتحصلُ الدّلالةُ على الزّمانِ من جهةِ اللفْظِ . واذَا كانَ كذلكَ وجبَ الفَتْحُ ، لأنَّ المصدرَ الأصلُ ، فالعدولُ عنهُ لغيرِ حَاجةٍ لا مَعْنَى لَهُ . ولو كانَ الفِعْلُ في قولِكَ : جِئْتُكَ يومَ خَرَجَ زيدٌ ، بمنزلةِ المَصْدَرِ في قولِكَ : يومَ خروجِ زيدٍ في(٣٨) تقاربِ المَعْنَى واللفْظِ ولَمْ يَكُنْ فيه من الدّلالةِ على الزّمانِ مالا يكونُ في المَصْدَرِ ، لما نَزّلوهُ مَنزِلَتَهُ بوجهٍ . فاذَا كانَ قولُكَ : أنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، وانَّ اللهَ خَلَقَنِي ، جاريا مَجْرَىً واحِداً في ان لَفْظَ الفعلِ يوجدُ في الكلامِ ويحصلُ منه الدلالةُ اللفظيةُ على الزّمانِ ولَمْ يَكُنْ الا الرجوعُ من كسرِهِ الى فتحهِ ، كانَ تَرْكُ الأصلِ الذي هُوَ المَصْدَرُ خارجاً من الحكمةِ فاعْرِفْهُ .

ويزيدُهُ وضوحاً أن الجملةَ اذا أُضيفَ اليها كانَ التّقديرُ في مَوْضِعِهَا الجَرَّ لحقِّ الاضافةِ . ولو أمكنَ(٧٩) اظهارُ الجرِّ في لَفْظِهَا لم يُقدّر . أَلا تَرَى أنَّ الاسماءَ التي لا يكونُ

---

(٧٦) ج : خروج زيد . تحريف .

(٧٧) ب ، ج : وانما ، أقول ، أتوا .

(٧٨) ، في ، ساقطة في ج .

(٧٩) ب ، ج : ولو لم يكن . تحريف . وعبارة الأصل هي الصواب . وقد سبق أن أشار الى هذا المعنى في ص ٣٦٢ حين قال : انا نقدر الاعراب في الاسم اذا كان هناك مانع من ظهوره نحو البناء في من وكم ... فان كان الاسم عاريا من الأسباب المانعة من ظهور الاعراب كان تقديره فيه محالا .

فيها أحدُ الأسبابِ التي تَمْنَعُ الاعرابَ لا يجوزُ أن يُتْرَكَ الاعرابُ فيها لَفْظاً اعتماداً على التّقْديرِ . فكذلكَ هُنَا اذَا أمكنَ أنْ يُؤتى في اللفظِ بما يدلُّ على الجرِّ وعملِ العاملِ فيهِ ، وهو فتحةُ أنَّ ، لَمْ يَجُزْ تركُهُ ، كَمَا لا يجوزُ تركُ الجرِّ الصّريحِ ، نحوَ أنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ يا هذا ، فتترك الجرَّ اللفْظيَّ زاعماً أنَّهُ مقدّرٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ولَوْ قُلْتَ : علمت أنْ يقومَ زيدٌ فنصبتَ الفِعْلَ(٨٠) بأن لم يَجُزْ لأنَّ هَذَا من مواضع أنَّ لأنَّهُ مما ثبتَ(٨١) واستقرَّ كما لم يحسن أرجوك أنّكَ تقومُ ، وأطمعُ أنّكَ تُعطِيني ، لأنَّهُ(٨٢) مما لم يَثْبتْ ولم يستقرَّ . ولكنْ تقولُ : أرجو أنْ تقومَ ، وأطمعُ(٨٣) أن تُعْطيني . وفي التّنزيل – (والذي أطمعُ أنْ يغفرَ لي خَطِيئَتِي) – »(٨٤)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ :

اعْلَمْ أنّ العِلْمَ من مواضعِ التّقديرِ والتّحقيقِ ، والطمعَ والرجاءَ من مواضعِ الشّكِ وغيرِ الثّباتِ . وأنَّ المشدّدَةَ تفيدُ التّوكيدَ ، والمخففّةَ لا تفيدهُ . واذا كانَ كذلكَ وجبَ أن تقرنَ المشدّدَةَ بما كانَ تقريراً والمخففّةَ بما كانَ شكّاً . يُقالُ(٨٥) : عَلِمْتُ أنّكَ تقومُ ، وعَلِمْتُ أنَّ زيداً يَخْرُج ، وأرجو أنْ يخرجَ زيدٌ ، وأطمعُ أنْ يُعْطِيَني . ولو قيلَ : عَلِمْتُ أنْ يخرجَ زَيْدٌ ، وأرجو أنَّ زيداً يخرجُ ، لكانَ قلباً للعادةِ من حيثُ يُقْرَنُ ما هو [علمٌ](٨٦) التّوكيدِ بِمَا لا تقرير (٧٨ فيهِ ، وما هو عار من التّوكيدِ بما هو تقريرٌ(٨٧) . ولهذَا كانتِ المخففّةُ للشّرْطِ والجزاءِ . ولَمْ تَكُنْ المثقلّةُ في حالِ الكَسْرِ فقيلَ : انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ

---

(٨٠) ج ، ط : فتنصب الفعل .
(٨١) ط : مما « قد » ثبت .
(٨٢) ج : لأنها .
(٨٣) ج : وأرجو .
(٨٤) آية ٨٢/الشعراء ٢٦ . وقوله « خطيئتي » غير موجود في ط .
(٨٥) ب ، ج : فيقال .
(٨٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « على » تحريف .
(٨٧ – ٨٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

ولم يقل : انَّ تضربْ أضربْ . فان قيلَ : أرجُو أنّكَ تُعْطِيني ، فلأجلِ الدلالةِ على قوةِ // الرجاءِ . وعلى هَذا يُقَالُ : أخْشَى أنّهُ يَفْعَلُ ، اذا حققتَ الخشيةَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« فانْ وَقَعَتْ بعدَ علمْتُ أنْ الخفيفةُ كانَتْ مُخَفَّفَةً من الثّقيلةِ كقولِهِ تعالَى – (أَفَلا يَرونَ أنْ لا يَرْجعَ اليهم قَوْلا) –(٨٨)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلم أنَّ المُشدَّدَةَ تُخَفَّفُ ، واذا خُفِفَتْ لم تَخْلُ من أمْرَيْنِ :
أحدُهُما أنْ يقعَ بَعْدَهُ الاسمُ(٨٩) كَبيتِ الكِتَابِ :

/١٠٢/ في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هنالِكَ كلُّ من يَحْضَ ويَنْتَعِلُ(٩٠)

---

(٨٨) آية ٨٩/طه ٢٠ ، وبعد الآية في ط زيادة وضعت بين عاضدتين نصها (تقديره : انه لا يرجع اليهم قولا) .

(٨٩) ب ، ج : ان تقع بعد الاسم . سهو .

(٩٠) ينسب هذا البيت للأعشى . والأرجح انه لُفّق من بيتين في ديوانه أولها .

في فتيـــة كسيوفِ الهنـــدِ قـــد عَلِموا أنْ ليسَ يـدفـع عن ذي الحيلـةِ الحِيَلُ

وثانيهما :

أمـــا ترينـــا حفـــاةً لا نِعـالَ لَنـــا أنّـــا كـــذلكَ مـــا نحنى ، ونَنْتَعِـــلُ

انظر ديوانه ق ٦/٣٨ و ص ٥٩ وشواهد المغنى ش ٥١ ج ٢/٧٢٦ . وفي الخزانة ٣/٥٤٧ (قال السيرافي : وفي كتاب أبي بكر مبرمان ان هذا الصراع – اي العجز – معمول أي مصنوع ، والثابت المروي : ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل « قال الشاهد في كلتا الروايتين واحد لأنّهُ في اضمار الهاء في ان ، وتقديره أنْ هالك وان ليس يدفع) .

وقال العيني في الشواهد الكبرى ٢/٢٨٧ – ٢٨٨ ، قائله الأعشى ميمون بن قيس وقيل عبد الله بن الأعور وقيل غير ذلك . وفي شرح الشواهد للعاملي ص ١١٦ : قائله الأعشى وقيل هو لزيد بن ثابت الشيباني .

والبيت منسوب للأعشى في سيبويه والشنتمري ١/٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ و ٢/١٢٣ ، والمنصف لابن جنى ٣/١٢٩ (العجز) والأمالي الشجرية ٢/٢ ، والأنصاف ١/١٩٩ ، والخزانة ٤/٣٥٦ (احاله على الموضع الأول الذي تقدم ذكره) ، والدرر اللوامع ١/١٩٩ .

وغير منسوب في المقتضب ٣/٩ ، والخصائص ٢/٤٤١ (العجز) ، والمفصل ٢٩٨ ، وشرحه لابن يعيش ٨/٧١ ، وهمع الهوامع ١/١٤٢ (العجز) .

التّقديرُ أنّهُ هَالِكٌ على أن يكونَ الهاءُ ضميرَ القصّةِ ، وقولُهُ : كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ هَالِكٌ ، جُمْلَةٌ منَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ مرفوعةٌ بأنّهَا خَبَرُ أنَّ ، فلمّا خُفّفَتْ حُذِفَ اسْمُهَا وصارَ التّخْفيفُ عَلَماً لِذَلِكَ .

والثّاني : أنْ يقعَ بَعْدَهُ الفِعْلُ ، وذلكَ نحوُ ما ذكرهُ من قولِهِ : عزَّ وجَلَّ : - (أفَلا يَرَون أنْ لا يَرْجعَ اليهِمْ قَوْلا) - ولا يكونُ التّخفيفُ معَ الفِعْلِ الا بَعْدَ وُجُودِ أحَدِ الحروفِ الأرْبَعَةِ التي هيَ لا وقد وسوفَ والسّين ، تقول :(٩١) وعَلِمْتُ أن قد خرجَ زَيْدٌ ، وعلمتُ أن لا يخرجُ زيدٌ ، وعَلِمْتُ أن سيخرجُ زيدٌ . قالَ عزّ من قائل - (عَلِمَ أنْ سَيكونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) -(٩٢) ، وكَذَا عَلِمْتُ أن سوفَ يخرجُ زَيْدٌ . ولو قلتَ : عَلِمْتُ أن خَرَجَ زَيْدٌ ، وأنْ يخرجُ زيدٌ من غيرِ واحدٍ من هذهِ الحروفِ لَمْ يَجُزْ ، وذاكَ أنّهُم جَعَلوا هذهِ الحروفَ عِوَضاً مما لحق أنْ من التّفسيرِ . هذا هو قولُ صاحبِ الكتَابِ .(٩٣) قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ أنّهُمْ لم يعوّضوا من التّغييرِ في نَحْوِ :

أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى .

وعوّضوا في نَحْوِ : عَلِمْتُ أنْ قد خَرَجَ زيدٌ ، وذلكَ(٩٤) أنّ أن لَحِقَهَا في ذلكَ الموضعِ ضربٌ واحدٌ من التّغييرِ وهو الحَذْفُ ، ولحقَها هنا ضربانِ : أحَدُهُما الحَذْفُ ، والآخرُ وقوعُ الفِعْلِ بَعْدَهَا . وذاكَ أنَّ هَذَا البابَ موضوع(٩٥) للأسماءِ في الأصْلِ ، من حيثُ إنَّهُ مُشَبَّهٌ بالفِعْلِ ، واذا عُدِلَ به عن الأصْلِ من وَجْهَيْنِ كانَ التّغييرُ أقْوَى فيحتاج الى التّعويضِ ، واذَا كانَ التّغييرُ وَجْهَاً واحِداً لَمْ يُعْتَدَّ بهِ وجازَ أن لا يُعوّضَ ، ويقوّى

---

(٩١) ب : وتقول .

(٩٢) آية ٢٠/المزمل ٧٣ .

(٩٣) في سيبويه ٤٨٢/١ : « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : « قد علمتُ أن تفعل ذاك ، وقد علمت ان فعل ذاك ، حتى تقول سيفعل أو قد فَعَلَ أو تنفى فتدخل لا ، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنَّهُ فكرهوا ان يدعوا السين أو قد اذ قدروا على أن تكون عوضا ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين .

(٩٤) ب و ج : وذاك .

(٩٥) ب ، ج : موضع . تحريف .

هاذا عندك[٩٦] بابُ مالا ينصرفُ . ألا تَرى أنّهُ اذا اجتمَعَ سَبَبانِ جُعِلَ لذلكَ حُكْمٌ وتأثيرٌ ، واذَا انْفَرَدَ السّبَبُ لم يُعْتَدَّ بهِ وصَارَ بمنزلةِ مالمْ يوجدْ فَيُصْرَفُ [٩٧ نحوَ زَيْدٍ وعمروٍ[٩٧] لأنّهُ ليسَ فيهِ الا التعريفُ ، ولا يصرفونَ أحمدَ ، لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ والتعريفَ ، وعلى ذَا[٩٨] يجري كثيرٌ من كلامِهم ، يجعلونَ للسّبَبَيْنِ[٩٩] تأثيراً لا يكونُ للواحدِ .

ومَعْنَى التّعويض في هذا أنَّ هذهِ الحروفَ اذَا لزمتْ أنَّ في هذا الموضعِ كأنَ ذلكَ ضَرْباً من التّصرفِ لا يكونُ ذلكَ في سائرِ المواضعِ ، كما أنَّ الهمزةَ في ابنٍ واسمٍ اذا خُصَّتْ بالمحذوفِ اللّامِ فلم يُقَلْ ابنوٌ كانَ ذلكَ تَعْويضاً من اللامِ المحذوفِ . وقولُهُ تَعالَى – (وأنْ ليسَ للانسانِ الا ما سَعَى) –[١٠٠] جَازَ أنْ يَقَعَ ليسَ وَهُوَ فِعْلٌ بَعْدَ أنْ ، وهيَ مخففةٌ من الثّقيلةِ من غيرِ أنْ يَصْحَبَهَا أحدُ الحروفِ الّتي مَضَتْ لأمْرَيْنِ :

أحَدُهُما : أنّ ليسَ فعلٌ جَامِدٌ لا تصرّفَ لَهُ مُتَمكّنٌ في شَبَهِ الحَرْفِ فَلَمْ يُعتدَّ بهِ وصَارَ كأنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِعْلٌ .

والثّاني : أنَّ لَيسَ مُتَضمّنٌ لِمَعْنَى النّفي فتَنزلَ ما فيهِ من النّفي مَعَهَا منزلةَ حرفِ النّفي مع الفعلِ فكانَ أنْ ليسَ بمنزلةِ أنْ لا يكون فاعرفْهُ .

فان قلتَ : علمتُ أن يخرجَ زيدٌ ، وأن لا يخرجَ زيدٌ ، فنصبتَ لم يَكُنْ سَدِيداً لِمَا تقدّم من أنَّ هذَا // من مواضعِ التّقريرِ فيليقُ به المشدّدةُ دونَ المخففةِ . ويَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَ أنّا وانْ ذكرْنَا في الحروفِ الأربعةِ [الكائنةِ][١٠١] تَعْويضاً فانَّ غيرَهَا من حروفِ النّفي يُشَارِكُهَا في هذا الحكمِ كانْ ولَمْ ، قَالَ تَعالَى – [أيَحْسَبُ] أنْ لَمْ يَرَهُ

---

(٩٦) ج : عندي .

(٩٧ – ٩٧) بدله في ب : « نحو زيد » ، ج : « نحو زيد عمو » . سهو .

(٩٨) ب و ج : وعلى ذلك .

(٩٩) ج : للسين » تحريف .

(١٠٠) آية ٣٩/النجم ٥٣ .

(١٠١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الكناية » . تحريف .

أحَدٌ) -(١٠٢) ، فأنْ مخففةٌ من الثّقيلةِ ولم تَعْويضٌ(١٠٣) ، وكَذَا تقولُ : عَلِمْتُ أنْ لَنْ يخرجَ زيدٌ وبينَ أنّها لا تكونُ الناصبةَ من حيثُ أنّها لوكانتْ ايّاها لَمَا دَخَلَتْ على أنْ وهي اختُها في نَصْبِ الفعلِ المُضَارعِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فأمّا(١٠٤) حَسِبْتُ وأخواتُها فيقعُ بَعْدَهَا النّاصبةُ للفعلِ والمخففةُ منَ الثّقيلةِ . وقد قُرِيءَ - (انْ لا تكونَ فِتْنَةٌ) -(١٠٥) رَفْعاً ونَصْباً . »(١٠٦)

قَالَ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ حَسِبْتُ وظَنَنْتُ وخِلْتُ تكونُ للشّكِ مرةً وللتّحْقيقِ أخْرى . فالشّكُ هو الذي لا شبهةَ فيه ، والتّحقيقُ كقولِهِ عزّ وجلَّ - (وانّها لَكَبِيرةٌ الا عَلَى الخَاشِعِيْنَ الذينَ يَظُنّونَ أنّهُمْ مُلَاقُو ربِّهم) -(١٠٧) . فاذَا قُصِدَ الشّكُ نُصِبَ الفعلُ فقيلَ : حَسِبْتُ أنْ لا يخرجَ زيدٌ ، وجازَ حَسِبْتُ أن يخرجَ زيدٌ ، لأنّ الشّكَ لا يليقُ بهِ (١٠٨ الاّ الخفيفةُ ، والخفيفةُ١٠٨) تنصبُ الفعلَ ، وانْ(١٠٩) أريدَ التّقريرُ(١١٠) والتحقيقُ كعلمتُ كانَ أنْ بَعْدَهَا مخففةً من الثّقيلةِ وَوَجَبَ رفعُ الفعلِ والاتيانُ بأحدِ الحروفِ التي ذَكَرْنَا نحوَ قولِكَ : حَسِبْتُ أن لا يخرجُ زيدٌ ، بالرّفْعِ ، وأن سيخرجُ زيدٌ أو أن سوف يخرجُ زيد . واذَا

---

(١٠٢) آية ٧/البلد ٩٠ ، والزيادة فيها من ب و ج .

(١٠٣) ب ، ج : ولم يعوض . تحريف .

(١٠٤) ط : وأما .

(١٠٥) آية ٧١/ المائدة ٥ . وفي التيسير للداني ص ١٠٠ « أبو عمرو وحمزة والكسائي (الا تكونُ) برفع النون والباقون بنصبها . وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٠٨ : « فالحجة لمن رفع انه جعل « لا » بمعنى ليس ، لأنها يجحد بها كما يجحد بلا ، فحالت بين أن وبين النصب . وقال البصريون : (أنّ) هذه مخففة من المشددة ، وليست أن التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه الا بفاصلة ، أما بلا أو بالسين ليكون ذلك عوضا من التشديد ، وفاصلة بينها وبين غيرها . ومنه قوله تعالى :
(عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى) انظر أيضا : إملاء ما من به الرحمن ج ١/١٢٣ - ١٢٤ .

(١٠٦) ب ، ج : نصبا ورفعا .

(١٠٧) آية ٤٥ ، ٤٦/البقرة ٢ .

(١٠٨) ب ، ج : « الا المخففة ، والمخففة » .

(١٠٩) ب ، ج : فان .

(١١٠) ج : التقدير . تحريف .

دخلَ السّينُ لم يَجُزْ الا أن تكونَ المخففةُ من الثّقيلةِ ، لأجلِ أنَّ [أن](١١١) الناصبةَ للفعلِ علمُ الاستقبالِ ، والسّينُ كذلكَ فلا يجتمعانِ ، فكذلكَ لا يكونُ النّصبُ مع السّينِ وسوفَ ، نحوَ قولكَ(١١٢) : حَسِبْتُ أنْ سيخرجُ زيدٌ ، كما تقولُ : ان لا يخرج زيدٌ . فاذا جَاءَ السّينُ وجبَ أن تكونَ حَسِبْتُ للتّحقيق . وأمّا قولُه عزَّ وجلَّ – (وحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ) – فاذَا نَصَبْتَ كانَ على الظّاهرِ كأنّهُم تَوهَّمُوا أو رَجَوْا(١١٣) أنْ لا تكونَ فتنةٌ ، واذا رُفِعَ كانَ بمعنى عَلِمْتُ وتكونُ انْ مخففةً من الثّقيلةِ ، كأنّهُ وحَسِبُوا أنّهُ لا تكون فتنةٌ . فالضّميرُ للأمرِ والشّأنِ ، والمَعْنى أنّهم قَطَعُوا بذَلِكَ واعتقدوهُ دونَ أن يكونوا نافِينَ للفتنةِ على سَبيلِ الرّجَاءِ والطّمَعِ ، كأنّه : وعلموا أنّه لا تكونُ فتنةٌ ، لأنّ ذلكَ وانْ كانَ جَهْلاً على الحقيقةِ فانّه كانَ عِنْدَهُمْ عِلماً لفرطِ جَهْلِهِمْ ، ومثلُ هَذَا أنْ تقولَ : فلانٌ يَعْلَمُ أنّ هَذَا حقٌّ وهو باطِلٌ ، تُريدُ أنّه يَقْطَعَ بذلكَ ويَظنُّهُ حقيقةً ، وهو جَاهِلٌ أنَّ ما يدعيهِ عِلْماً شَكٌّ وجَهْلٌ(١١٤) . واذَا اطْلَقْتَ العلمَ بوجهٍ لم يَكُنْ الا الشّديدةُ ألا تَرَى أنّكَ تقولُ : لا تعلمُ أنّ زيداً خارجٌ ، ولم تعلمْ أنَّ عَمْراً خَرَجَ ، فَتأْتِي بالشّديدةِ وانْ كمتَ لم تُثْبِتْ لهُ العِلْمَ ، لأنَّ كَوْنَهُ غيرَ ثابتٍ (١١٥ لِمَنْ تَحَدَّثَ عنهُ لا يُخْرِجُهُ عن حقيقتِهِ١١٥) فهوكقولِكَ : لم يتقرّرْ أنّ زيداً خَارِجٌ ، ولم يَتَحقّقْ (١١٦ أنّكَ خَارِجٌ١١٦) . وكذلكَ كونُ ما قَطَعُوا بِهِ خِلاف ما اقْتَضَى وَهْمُهُمْ لا يُوجِبُ العدولَ عن الحكمِ المُتَعَارَفِ للعِلْمِ في اللفْظِ فاعْرِفْهُ .

فصل : اعلمْ أنَّ أنْ(١١٧) المفتوحةَ من المخفّفةِ على أربعةِ أضْربٍ :

الأوّلُ : النّاصبةُ للفعْلِ ، نحوَ أرجو أن تقومَ ، وأن تخرجَ خيرٌ لكَ . وتكونُ فاعلةً ومفعولةً ومُضَافاً // اليها ومبتدأةً لَفْظاً ومَعْنىً ، فالفاعلُ بَلَغَني أنْ خرجَ زيدٌ ، ويُعْجِبُني

---

(١١١) من ج : أبين .

(١١٢) ب ، ج : نحو أن تقول .

(١١٣) ب ، ج : أو رجعوا . تحريف .

(١١٤) ب ، ج : جهل وشك .

(١١٥) بدله في ب و ج : « في هذا الموضع لا يخرجه عن معناه الأصلي » .

(١١٦ – ١١٦) ساقط في ب .

(١١٧) « أنْ » ساقطة في ب .

أنْ يخرجَ زيدٌ ، والمفعولُ قولك : أرْجو أنْ يقومَ ، والمضافُ اليه : ما سببُ أنْ خرجتَ ، وخرجتُ رجاءَ[118] أنْ يخرجَ ، وما دَعاكَ الى أنْ تَخْرجَ والمبتدأُ أنْ تخرجَ خيرٌ لكَ ، هو[119] كقولِكَ : خروجُكَ خيرٌ لكَ .

والضّرْبُ الثّاني : المخففّةُ من الثّقيلةِ نحوَ ما تقدّمَ من قولِهِ تَعالَى - (أَفَلا يَرَونَ أنْ لا يَرْجعُ [اليْهم قَولا]) -[120] عَلَى مَا بيّنَا .[121]

والضّرْبُ الثّالِثُ أنْ تكونَ بِمَعْنَى أيْ كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ - (وانْطَلَقَ المَلأ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا) -[322] المَعْنَى أيْ أمْشُوا ، وتكونُ أنْ هذهِ عبارةٌ عن الفِعْلِ[123] ، وتُصَاحِبُ من الألفاظ ما يَتَضَمّنُ مَعْنَى القولِ ، ولا يَكُونُ صَريحاً كقولِكَ : كَتَبْتُ اليهِ أنْ [124] أضْرِبْ زَيْداً[124] كأنّهُ كتبتُ اليهِ وقُلْتُ : اضْرِبْ زيداً ، فنابَ أنْ مناب القولِ فصارَ بانْضِمَامِهِ الى كتبتُ بمنزلةِ ما يفيدُ القولَ وزيادةً فكأنّه قيلَ : قُلْتُ كتابةً لكَ [125] أو قُلْتُ لكَ في كِتَابِي[125] اضْرِبْ زَيْداً . وليسَ من حَقّها أنْ تأتيَ معَ مجردِ القولِ نحوَ أنْ تقولَ : قُلْتُ لزيدٍ أن أفعلَ كَذَا لأنّها نائبة[126] عن القولِ ومشيرةٌ اليهِ . فاذَا جاء اسْتُغنيَ عَنْهَا .

وأمّا قولُهُ تَعالَى - (وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا) - فَعَلَى وَجْهَيْنِ :
أحَدُهُمَا : انْ يكونَ الانْطِلاقُ على الظّاهِرِ ، وأتَى أنْ لأجْلِ أنّهم فَارَقُوا مَجْلِسَ النّبي صَلّى اللهُ عليهِ وَسَلّمَ وكانَ دَعَاهُمْ الى التّوحيدِ [وتَرْكِ][127] الآلهةِ . كأنّ بَعْضَهم

---

(١١٨) ج : وجاء . تحريف .
(١١٩) ب ، ج : وهو .
(١٢٠) آية ٨٩/طه ٢٠ وتتمتها من ب .
(١٢١) ب ، ج : على ما بيّناه .
(١٢٢) آية ٦/ص ٣٨ .
(١٢٣) ب ، ج : عن القول .
(١٢٤ - ١٢٤) ساقط في ب .
(١٢٥ - ١٢٥) ساقط في ب ، ج .
(١٢٦) ثابتة . تحريف .
(١٢٧) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

قَالَ لَبَعْض : امْشُوا[١٢٨] واصْبِرُوا وَلا [تَكْفُروا][١٢٩] في هَذَا فَلَمّا كَانَ في انْطَلَقَ مَعْنَى القَوْلِ من حيثُ أنّ القومَ انْطَلَقُوا عن مَجْلِسِ تَنَاظُرٍ فلا بُدَّ من أنْ يتحدثَ بَعْضُهُمْ مع بَعْضٍ في حَالِ الانْطلاقِ . وجرَى ذَلِكَ مَجْرَى كتبتُ في ملاءَمتِهِ للقولِ فَجَاءَ أنْ عبارةً عن القولِ لدليلِ الحَالِ عليهِ كأنّه واللهُ أعلمُ – انْكَروا وأعْرَضُوا وقالُوا : امْشُوا واصْبِروا

الوَجْهُ الثّاني[١٣٠] أنْ يكونَ الانْطِلاقُ بمَعْنَى المَضَاءِ في القَوْلِ[١٣١] فكأنّهُ انْطَلَقُوا في الكَلامِ أنْ امشُوا بمنزلةِ كَتَبْتُ أنْ أفعلْ ، لأجلِ أنّ انطلقَ ليسَ بصريحِ القولِ فيجوزُ أنْ يوضَّحَ بأنّ الذي يُقْصَدُ بهِ القولُ . وقيلَ في امْشُوا : أنّهُ من المَشَاءِ[١٣٢] الذي يُرادُ بهِ الزّيادَةُ والنّماءُ . كأنّهُ قيلَ : ازْدَادُوا قوةً . وبقويّهِ قَولُهُ تعالَى بَعْدُ[١٣٣] – (واصْبِرُوا [على آلهتِكُمْ]) – .[١٣٤]

والضّرْبُ الرّابعُ من أن :[١٣٥] أنْ تكونَ لَغْواً في نحوِ قولِهم : لمَا أنْ جَاءَ زَيْدٌ كلّمْتُهُ . المَعْنَى لمّا جَاءَ زَيْدٌ .

وكَذَا انْ المكسورةُ على أربعةِ أضربٍ : فالأوّلُ : الجَازمةُ نحوَ انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ وتَختصُّ بالفِعْلِ كما أنَّ النّاصبةَ في قولِكَ : يُعْجِبُني أن يقومَ زيدٌ كذلكَ .

والثّاني أنْ تكونَ نافيةً بمنزلةِ مَا كقولِهِ عزَّ وجَلَّ – (انِ الكَافِرونَ الا في غُرورٍ) –[١٣٦]

---

(١٢٨) ب : « أن » امشوا .

(١٢٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تكفروا » . تحريف .

(١٣٠) ب ، ج : والوجه الثاني .

(١٣١) ب : المضاف القول . ج : المضاف للقول . وكلاهما تحريف .

(١٣٢) ب ، ج : أنه « يكون » من المشاء . وفي اللسان (مشى) ٢٠/١٥٠ « وأصل المَشَاء النماء والكثرة والمناسل . ومنه الماشية تكون من الابل والغنم » .

(١٣٣) ب : قوله بعده .

(١٣٤) تتمه الآية من ب و ج .

(١٣٥) « أن » ساقطة في ب و ج .

(١٣٦) آية ٢٠/الملك ٦٧ .

والثّالِثُ : أنْ تكونَ مخففةً منَ الثّقيلةِ ، ويقعُ بَعْدَهَا الاسمُ والفِعْلُ الا أنَّ اللامَ يلزم ما يكونُ بَعْدَهَا فيقالُ – (انْ زيدٌ لَمنطلقٌ ، وانْ عمروٌ لخَارِجٌ . قَالَ اللهُ تَعَالَى – (وانْ كُلٌّ لمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) –ف(١٣٧) التّقديرُ وانَّ كلُّ الجميعُ . وما مزيدةٌ وانّما أُلزِمَ اللامُ الخبرَ وكانَ في حالِ التّثقيلِ لا يلزمُ واذ كُنْتَ تقولُ : انّ زيداً منطلقٌ ، وأنَّ زيداً لمنطلقٌ ، لأجْلِ أنّهُمْ لو اسقطوا(١٣٨) اللامَ لالتبَسَ المُخففةُ من الثّقيلةِ بالنّافيةِ . فكانَ اذا قِيلَ أنَّ زيدٌ(١٣٩) خارجٌ لم يُعْلَمِ ايرادُ أنَّ زيداً خَارِجٌ أو مَا زيدٌ خارجٌ . فلمّا كانَ كذلكَ جُعِلَ اللامُ علماً لكونها مُخَفّفَةً من الثّقيلةِ فَلا تَقُلْ : انْ زيدٌ منطلقٌ الا وأنتَ تُريدُ النّفيَ . واذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الفعلُ دخلَ اللامُ في صِلتِهِ أيضاً [كقولِهِ](١٤٠) عزَّ وجلَّ – (وانْ كَانَتْ لَكبيرةً) –(١٤١) // المَعْنَى وأنّها كَانَتْ كبيرةً . فلو لم تدخل(١٤٢) اللامُ لم يُعْلَمْ أنافيةً أم موجبةً ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ(١٤٣) : ان كانَ زيدٌ لَخَارجاً بمَعْنَى : مَا كانَ زيدٌ خَارجاً . وهَذَا الالتباسُ لا يكونُ في حالِ التّثقيلِ ، لأنَّ النّافيةَ لا تكونُ ثقيلةً ، وبطلَ عملُ أنَّ بعدَ التّخفيفِ لأنّها نَصَبَتْ ورَفَعَتْ لموازنةِ الفِعْلِ . وقَدْ زَالَتْ هذهِ المشابهةُ بالتّخفيفِ . ومنهمْ منْ ينصبُ بِهَا بعدَ التّخفيفِ فقولُ : انّ زيداً لمنطلقُ ويُجريها مَجْرَى الفعل اذا لحقَهُ الحذفُ نحوَ لم يكُ ، في أنّه يعملُ منقوصاً ومخفّفاً كما يعمل اذَا كانَ باقياً(١٤٤) على تَامِهِ . ولا يلزمُ اللامَ على هذا لأجْلِ انّ النافيةَ لا يُنْصَبُ بها فلا يُقالُ : انّ زيداً منطلقٌ بمعنَى ما زيدٌ منطلقٌ واذَا كانَ كذلكَ كانَ اللبْسُ مفقوداً كَمَا فُقِدَ في حالِ التّثقيلِ .

واعْلَمْ أنَّ هذهِ(١٤٥)اللامَ ليستْ حَرْفاً متجردا للفرقِ بينَ النّافيةِ والمُثبتةِ بل هي لامُ

---

(١٣٧) آية ٣٢/يس ٣٦ .

(١٣٨) ج : اذا اسقطوا .

(١٣٩) ج : ان زيدا . سهو .

(١٤٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «كقولك» سهو .

(١٤١) آية ١٤٣/البقرة ٢

(١٤٢) ب : لم تدخلها

(١٤٣) ب ، ج : الا تراك تقول .

(١٤٤) ب ، ج : نافيا . تصحيف .

(١٤٥) ب ، ج : ان هذا . تحريف .

الابتداءِ التي كانَتْ في حالِ التّنقيلِ نحوَ أنَّ زيداً لمنطلقٌ . غيرَ أنَّ التّخفيفَ لمّا أفْضَى بأنْ الى أنْ صارَتْ كالنّافيةِ لَفْظاً جعلَ اللامَ التي صحبَتْهَا في حالِ التّثقيلِ لازمةً لَهَا فصارَ لزومُهَا فرقاً بينَ الحَرْفَيْنِ . فأمّا أنْ تكونَ حَرْفاً أتَى للفصلِ فَلا . ولهذَا لَمْ يَجوّزْ أصْحَابُنَا : إنْ ضربتُ لزيداً ، وأنْ خرجَ لَزيدٌ ، بمعنى أنّ زيداً ضَرَبْتُهُ ، وانّ زيداً خرجَ ، لأنَّ زيداً اذَا كانَ مفعولَ ضَرَبْتُ وفاعلَ خرجَ فَلَيْسَ لهُ تَعلُّقٌ بالابتداءِ وحُكْمِهِ بوَجْهٍ . وقد أجازَهُ الكوفيون(١٤٦) وليس بثَبْتٍ رَووا : انْ تزينكَ(١٤٧) لَنَفْسُكَ . ولا يجوزُ قياسُ هذا على خبرِ كَانَ نحوَ (١٤٨انْ كانَ زيدٌ لَمُنْطَلِقاً لأنَّ خبرَ كانَ١٤٨) خبرُ مبتدأٍ في الأصْلِ ودخلَ(١٤٩) كَانَ عليهِ فَنَصَبْتُهُ . ألا تَرَاكَ اسْقَطْتَهَا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ اللامُ واقعةً حيثُ الابتداء وحْدَهُ

ويجوزُ في بابِ ظننتُ أن تقولَ : انْ ظننتُ زيداً لمنطلقاً ، وانْ علمتُ بكراً لَفي الدّارِ(١٥٠) ، لأنَّ مفعولَي هذَا البابِ كاسمِ بابِ كانَ وخبرِهِ في كَوْنِهِمَا مبتدأً وخبراً في الأصلِ وليسَ كذلكَ أنْ ضربتُ لَزيداً ، لأنَّ زيداً لا سبيلَ فيهِ الى تقديرِ الابتداءِ ، اذ لا تقدرُ أن تقول : انّه كانَ مبتدأً أو خبراً في الأصْلِ دَخَلَ عليهِ العاملُ كما تقولُ في بابِ كانَ وظننتُ فانّكَ اذَا أزلتَ عنهُ العاملَ الذي هو ضَرَبْتُ لم تجدهُ مبتدأً ولا خبراً ، اذ ليسَ مَعَهُ جزءٌ آخرُ فيكوّنا مبتدأً وخبراً كما كانَ مع المَنصوبِ بأنّهُ خبرُ كانَ جزءٌ آخرُ يلزمُهُ وهو اسْمُهَا اذَا زالَ العاملُ الذي هُوَ كانَ ، وُجدَ مبتدأً وخَبَراً .

---

(١٤٦) ذكر ابن في الأنباري الأنصاف مسألة ٩ جـ ٢/٦٤٠ - ٦٤٣ أن سبب اجازة الكوفيين له هو أن « عندهم بمعنى ما النافية واللام التي في الخبر بمعنى الا . وحجة الكوفيين ورود ذلك في التنزيل كقوله تعالى (وان كادوا ليَستفِزُونكَ من الأرض ليُخرِجوكَ منها . آية ٧٦/ الاسراء ١٧ .

(١٤٧) ب ، ج : تريبك . تصحيف .

(١٤٨ - ١٤٨) مكرر في ب سهوا .

(١٤٩) ب ، ج : دخل .

(١٥٠) ج : في الدار . سهو .

والضَّرْبُ لرّابعُ : أنْ تكونَ مزيدةً في نحوِ قولِهِ :

/١٠٣/ فَمَا إنْ طِبنَّا جُبْنٌ ولكنْ مَنَـايَـانَـا ودولـةُ آخَرِينَـا(١٥١)

والمَعْنَى فَمَا طِبْنَا ، ولهذه المزيدة حكمٌ وهو أنّها تُبْطلُ عملَ مَا فلا يجوزُ اعمالُهَا عملَ ليسَ مع انْ لا يُقَالُ : ما أنْ زيدٌ مُنْطَلِقاً .

وتكونُ كلُّ واحدةٍ من المُشَددتَيْنِ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا ما مَضَى . والثّاني أنْ يكونَ المكسورةُ بِمَعْنَى نَعَمْ كبيتِ الكتابِ :

/١٠٤/ وَيُقلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتَ : انّهْ(١٥٢)

والمَفْتُوحَةُ بِمَعْنَى لَعلَّ كقولِهم : ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَري شيئاً ، أي لَعَلَّكَ تَشْتَرِي .

---

(١٥١) لفَروةَ بن مُسَيْك المرادي في – صحابي مخضرم – (انظر الاصابة ٢٢١/٥)
والبيت منسوب له في سيبويه والشنتمري ٤٧٥/١ ، والكامل للمبرد ١٩٣ ، واللسان (طيب) ٤٢/٢ – ٤٣ ، وشواهد المغنى ش ٢١ ، ج ٨١/١ – ٨٣ ، والخزانة ١٢١/٢ و ٤٨٧/٤ ، والدرر اللوامع ٩٤/١ .
وروى ابن يعيش البيت مرات عدة دون نسبة (أنظر مثلا ١٢٠/٥ ، ٥/٨ ، و ١١٣) ونسبه في ١٢٩/٨ للكميت .
والبيت غير منسوب في المقتضب ٥١/١ و ٣٦٤/٢ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٣٣ (أبو الفضل) و ٢٠٣ (الشنقيطي) ، والخصائص ١٠٨/٣ (صدره) ، والمنصف ١٢٨/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٢٤ ج ٢٥/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٦٢/٤ .
وورد في ج « فا ان ظننا » تصحيف . و « أو دولة أخرينا » . سهو .
وروى « وما ان » في سيبويه والشنتمري والكامل والخصائص والمنصف والخزانة وروى برواية « وطعمة اخرينا » في الأضداد وشواهد المغنى ٨٣/١ .
(١٥٢) لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ٢/٢٨ ص ٦٦ ، وسيبويه والشنتمري ٤٧٥/١ (لم ينشده الشنتمري) و ٢٧٩/٢ ، وجمهرة اللغة (انن) ٢٢/١ ، والأمالي الشجرية ٣٢٢/٢ ، وابن يعيش ١٣٠/٣ و ٧٨/٨ و ١٢٥ ، واللسان و (بيد) ٦٧/٤ ، و (أنن) ١٧٢/١٦ وشواهد المغنى ش ٤٦ ج ١٢٦/١ والخزانة ٤٨٥/٤ .
والبيت غير منسوب في الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ٢١٨ ، والمفصل ٣٠٠ ، وسمط اللالىء ٩٣٩/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٤٩ ج ٣٨/١ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« بَابُ ظَنَنْتُ وأخواتِها(١)

وهيَ ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ(٢) وأرَى ، وعَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ اذا لم تُرِدْ(٣) ادراك البصر ، وزعمتُ [ونُبِّئْتُ](٤) . فهذهِ الأفْعالُ(٥) // تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَأِ والخَبَرِ فتنصُبُ الاسمَ الذي كَانَ يرتفعُ بأنّه المفعولُ الأوّلُ ، وتنصبُ الاسمَ الذي كانَ يرتفعُ بأنّهُ خبرُ المبتدأِ بأنّه المفعولُ الثّاني . وذَلِكَ قولُكَ : ظَنَنْتُ عبدَ اللهِ خَارِجاً ، وخِلْتُ بَكْراً شَاخِصاً ، وأرَى زيداً ذَاهِباً ، وقد تَقَعُ في موضعَ المفعولِ الثّاني الجملُ التي وَقَعَت أخباراً للمُبْتَدَأِ . وكذلكَ في بابِ كانَ وأنَّ ، وذلكَ قولُكَ : ظننتُ زيداً أبوهُ منطلقٌ . فموضعُ الجملةِ التي هيَ أبوهُ منطلقٌ ، نصبٌ لوقوعِها في مَوضعِ المفعولِ الثّاني .

قَالَ :(٦)

/١٠٥/ فانْ تَزْعُميني كُنْتُ أجْهَلُ فيكُمُ فانّي شريْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالجَهْلِ(٧)

---

(١) ط : وأخوتها . تحريف .

(٢) سقطت « دخلت » في ط .

(٣) ط : لم يرد « به » .

(٤) من ب و ج و ط . أولى

(٥) ب ، ج : فهذه الألفاظ .

(٦) ب ، ط : قال الشاعر .

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ق ٩/٦ ص ٥٠ ، وسيبويه والشنتمري ٦١/١ ، والأضداد لابن السكيت (ثلاثة كتب) ١٨٥ - ١٨٦ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٧٤ (أبو الفضل) و٦١ (الشنقيطي) ، وشواهد الايضاح ق ٢٦ ، ومادة (زعم) من اللسان ١٥٦/١٥ والتاج ٣٢٥/٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٨٨/٢ - ٣٨٩ ، وشواهد المغني ج ٦٧/٢ و ٨٣٤ (صدره) وشرح الشواهد للعاملي ١٣٢ ، والدرر اللوامع ١٣١/١ .

والبيت غير منسوب في الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب) ١٠٧ ، والايضاح ١٣٤ ، والمخصص ٣٤/٣ ، ومغني اللبيب ٦٦٦ ج ٤١٦/٢ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ هذا البابَ من العواملِ الداخلةِ على المبتدأِ والخبرِ كبابِ كانَ وانَّ ، الا أنَّ هذهِ الأفعالَ تُغيِّرُ اعرابَ الابتداءِ لَفْظاً ومَعْنىً . وذلكَ أنَّكَ تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، فتنصبُ كلَّ واحدٍ من الجُزْئَيْنِ ، وليسَ النَّصْبُ من اعرابِ الابتداءِ البَتَّةَ . وليسَ كذلكَ بابُ كانَ وأنَّ ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : كانَ زيدٌ مُنْطَلِقاً ، وانَّ عَمْراً منطلقٌ ، فيكونُ أحدُ الجُزْئَيْنِ مرفوعاً . فهذَا يُفْسِدُ قولَ مَنْ قالَ : آن اسمَ كانَ وخبرَ انَّ باقياً على الرَّفْعِ الأصْلِيِّ دونَ أن يكونَ رَفْعُهُمَا بكانَ ، وانْ يكونُ هَذَا غيرَ ذلكَ في التّقديرِ ، لأجْلِ أنَّ قولكَ ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً قد انْتَصَبَ فيهِ كلّ واحدٍ من الجُزْئَيْنِ فاذَا ثَبَتَ انّ ما يدخلُ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ يَعْمَلُ فِيهما مَعا دلَّ ذلكَ على صِحَّةِ ما ذَهَبَ اليهِ أصْحَابُنَا .

وهذهِ الأفعالُ سبعةٌ : عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وخِلْتُ ، وحَسِبْتُ ، ورَأيْتُ اذَا كانَ بمعنى عَلِمْتُ ، ووَجَدْتُ بمعنى عَلِمْتُ ، كقولكَ وجَدْتُ زيداً ذا الحِفَاظِ ، وزَعَمْتُ بمعنى عَلِمْتُ ، وأرَى أصْلُهُ من أرَيْتُ ثُمَ بُنِى المفعولُ بهِ فقيلَ : أريتُ زَيْداً منطلقاً ، وَدَخَلَهُ مَعْنَى ظَنَنْتُ فأرَى مضارع أرَيْتُ . والغَالِبُ عليهِ مَعْنَى الشّكِ هو المضارعُ كَمَا مَضَى في بابِ التَّعَجُّبِ .

فهذهِ الأفعالُ تعملُ في المُبْتَدأِ والخَبَرِ كَمَا ذَكَرْنَا تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً أخاكَ ، ووَجَدْتُ زَيْداً ذَا الحِفَاظِ ، فيكونُ الذي كأنَّهُ مبتدأٌ مفعولاً أولاً ، والذي كانَ خَبَراً مفعولاً ثَانياً . وتُعْتَبَرُ صِحَّةُ الكلامِ بأنْ يُسقطُ الفعلُ فانْ استقامَ ما بَعْدَهُ مبتدأً وخبراً كانَ الكلامُ سَدِيداً ، وانْ لم يستقمْ لَمْ يَجُزْ . تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً أخاكَ ، فيستقيمُ ، لأنَّكَ اذا اسْقَطْتَهُ قلتَ : زيدٌ أخوكَ ، ولو قلتَ : ظَنَنْتُ زيداً عمروٌ أخوكَ ، لم يَجُزْ ، لأنَّكَ لو قلتَ : زيدٌ عمروٌ أخوكَ ، كانَ كَذَلِكَ . وتقعُ الجُمَلُ في موضعِ المفعولِ الثّاني كَمَا وَقَعَتْ في خَبَرِ الابتداءِ تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً أبوهُ مُنْطَلِقٌ . فيكونُ أبوهُ منطلقٌ جملةً في موضعِ نَصْبٍ بأنّها المفعولُ الثّاني .

وجُمْلَةُ القولِ أنَّ المفعولَ الثّاني يكونُ على الوجوهِ الثّلاثةِ التي قدّمَ ذكرُهَا في خَبَرِ المُبْتَدَأِ .

فالأوّلُ وهو أن يكونَ هُوَ هُوَ كقولِكَ : ظَنَنْتُ زيداً أخاكَ ، وظَنَنْتُ زيداً غُلامَكَ ، لأنّكَ تقولُ : زَيْدٌ غُلامُكَ ، فيكونُ الغُلامُ هُوَ زيداً(٨) ، ولا يكونُ فيهِ ضميرٌ .

والثّاني ظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً ، لأنَّ منطلقاً وانْ كانَ زَيْداً كما كانَ غُلامُكَ فانّهُ مخالفٌ لَهُ من جهةِ تَضَمّنِ الضّميرِ ألا تَرى أنّكَ تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً هُوَ وعمروٌ ، فَتُؤَكِّدُ الضّميرَ وتقولُ : ظَنَنْتُكَ مُنْطَلِقاً // أنْتَ وعمروٌ ، ولا تَقُولُ ظَنَنْتُ زيداً غُلامُكَ هُوَ وعَمْرٌو ، لأنّهُ ليسَ في غُلامِكَ ذِكْرٌ فتؤكدُهُ للعَطْفِ عَلَيْهِ .

والثّالثُ : الجملةُ نحوُ ما ذَكَرْنا من قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زيداً أبوهُ مُنْطَلِقٌ ويجبُ انْ يكونَ فيها ذكرٌ يعودُ الى المفعولِ الأوّلِ . وهذا حكمُ باقي الجملِ تقولُ : ظننتُ زيداً في الدّارِ ، وظننتُ زيداً قامَ غُلامُهُ ، وظننتُ زيداً انْ تكرمْهُ يُكْرِمْكَ(٩) ، ولو قلتَ : ظننتُ زَيداً قامَ عَمروٌ ، لَمْ يَجُزْ لعدمِ الذّكرِ . وأمّا قَولُهُ :

فانْ تَزْعُميني كنتُ أجْهَلُ فيكُمُ فانّي شريتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالجهلِ /١٠٥/

فانَّ ضميرَ المُتكلّمِ هو المفعولُ الأوّلُ والجملةُ التي هيَ كنتُ أجهلُ فيكُمُ ، في موضعِ نصبٍ بأنّها المفعولُ الثّاني كأنّهُ قالَ : فانْ تَزْعُميني كائناً أجهلُ فيكمُ ، أو كائناً جاهلاً ، وزعمتُ بمعنى عَلِمْتُ . قالَ شَيْخُنا رحمهُ اللهُ : هو عِلمٌ مع قولٍ : فكأنّهُ قالَ فانْ كنتِ تقولينَ عن عِلْمٍ .

قالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« واذا ابْتَدأْتَ بهذهِ الأفعالِ فقلتَ : ظننتُ زيداً منطلقاً ، أعْمَلْتَها في المفعولَيْنِ وانْ وسّطْتَها أو أخّرْتَها كنتَ بالخيارِ في الأعمالِ والالغاءِ ، وذلكَ قولُكَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، وبَكْرٌ حَسِبْتُ شَاخِصٌ . قالَ الشّاعِرُ :

---

(٨) ج : هو زيد . سهو .

(٩) ب : اكرمك .

/١٠٦/ أبا لأراجيزِ ابنَ اللّؤمِ تُوعِدُنِي وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللّؤمُ والخَوَرُ[١٠]

فقولُكَ في الأراجيزِ اذا ألغيتَ خلتُ كانَ[١١] في موضعِ رفعٍ بأنّهُ خبرُ المبتدأِ[١٢] ولو أعملتَ خِلْتُ كانَ في مَوضعِ نَصْبٍ من حيثُ كانَ يكونُ في موضعِ المفعولِ الثّاني . »

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهرِ :

اعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ تُلْغَى اذا توسّطتْ أو تأخّرتْ ، وتعملُ اذا تقدّمتْ تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، وزيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ . وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، فترفعُ الجُزْئَيْنِ بالابتداءِ ، ولا تجعَلُ لِظَنَنْتُ عملاً عندَ التّوسطِ ، والتّأخرِ أنْ شِئْتَ الألغاءَ . وانْ شِئْتَ الأعمالَ ، قلتَ زيداً ظَنَنْتُ منطلقاً وزيداً منطلقاً ظَنَنْتُ ، فتنصُب الجُزْئَيْنِ كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ في حَالِ التّقْديمِ فهو عَلَى [ثلاثِ][١٣] مراتبِ :

المرتبةُ الأولَى : التقديمُ ، كقولِكَ : ظننتُ زيداً منطلقاً ، لا يجوزُ الاّ الاعمالُ ، لأنّ التّقديمَ من اعلامِ العِنايةِ[١٤] ، والالغاءُ من دلائلِ ضَعْفِهَا فلا يجتمعُ الألْغَاءُ والتّقديمُ .

والمرتبةُ الثّانيةُ التّوسطُ ، ويحسنُ فيها الألْغاءُ والاعمالُ تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ،

---

(١٠) ينسب هذا البيت للعين المنقري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر بن عبيد بن الحارث بن تميم (أنظر العيني ٤٠٤/٢ ، قالهُ في هجاء العجاج) .
والبيت منسوب في سيبويه والشنتمري ٦١/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٤٤ ، وابن يعيش ٨٤/٧ – ٨٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٠٤/٢ وشرح التصريح على التوضيح ٢٥٣/١ ، والتاج (رجز) ٣٧/٤ ، والدرر اللوامع ١٣٥/١ .
وغير منسوب في الايضاح ١٣٥ ، وأمالي المرتضى ٩٠/٤ والمفصل ٢٦١ ، وروى صدره في الحيوان ٢٦٦/٤ و٢٦٧ « أبا الأراجيز » أي صاحب الأراجيز وعجزه في الشواهد الكبرى « رأس اللؤم والفشلِ » وأشار الى رواية « الخوار » وفي التاج « رأس النوكِ والفشلِ » .

(١١) سقطت « كان » في ط .
(١٢) ط : خبر المبتدأ (مقدم عليه) .
(١٣) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « ثلاثة » . سهو .
(١٤) ج : الغاية . تحريف .

وزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً ، وانّما تَساويَا لأجْلِ أنَّ واحداً من المفعولَيْنِ تقدّمَ والفعلُ واقعٌ بينَهما فهو متأخرٌ من وجَهٍ ومتقدّمٌ من آخرَ.

والمرْتَبَةُ الثّالِثَةُ التّأخرُ . والأحْسَنُ فيهِ الألغاءُ(١٥) نَحوَ زيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ لأنَّ الفعلَ لاحظَّ لَهُ في التّقدمِ(١٦) بوجهٍ ، واذَا كانَ كذلكَ ضَعُفَ أمرهُ وحَسُنَ الغاؤهُ لأجلِ أنّكَ اذَا لفظْتَ الجزئَيْنِ قبلَ الفعلِ كانَ الابتداءُ أقربَ اليهما من الفعْلِ وأولَى العامِلَيْنِ الاقربُ ، وليسَ كذلكَ حالُ التّوسطِ لأنّكَ اذا لَفَظْتَ بأحَدِ الجُزْئَيْنِ بعدَ الفعلِ لم يكنِ الابتداءُ بأقربَ اليهِ بل كان مرتبةُ الابتداءِ مساويةً لمرتبةِ الفعلِ لأجْلِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الجُزْئَيْنِ لا يتمُّ الا بصاحبهِ . والابتداءُ قَدْ استَولَى // على الجزء الأوّلِ والفعلُ على الثّاني فَهُمَا كَشيءٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا لهذا أنْ يأخذَه أخذَ ذلكَ(١١٧) حَذْوَ النّعْلِ بالنّعْلِ(١٨) . وأمّا حالُ التّقديمِ نَحوَ ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً فليسَ للابتداءِ فيهِ حَظٌّ بوجهٍ فلذلكَ لم يَجُزْ الا الأعمالُ .

وأمّا البيتُ فالذي يُحتاجُ اليه قولهُ في الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ . لأنّ الأصلَ خِلْتُ اللؤمَ والخَوَرَ في الأراجيزِ(١٩) فاللؤمَ والخَوَرَ المفعولُ الأولُ ، وفي الأراجيزِ المفعولُ الثّاني قيلَ : وخلتُ اللؤمَ والخورَ كائِنَيْنِ في الأراجيزِ ، فلّما قَدّمَ أحدَ المفعولَيْنِ توسّطَ الفعلُ فجازَ الغاؤُه كقولِكَ : منطلقٌ ظننتُ زيدٌ ، لأنَّ الغَرَضَ هُوَ توسّطُ الفِعْلِ فلا فَصْلَ بينَ أن يتقدّم المفعولُ الثّاني وبينَ أنْ يتقدّمَ الأوّلُ فقولُهُ في الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ الخَوَرُ ، بمنزلةِ أن تقولَ : اللؤمُ والخَوَرُ خِلْتُ في الأراجيزِ ، في حصولِ التّوسطِ . وأما قولُهُ : ولو أعْمَلْتَ خِلْتُ كانَ في مَوضعِ نَصْبٍ فانّما يَعْني بهِ أنّكَ لو فعلتَ ذلكَ في كلامِكَ ونصبتَ

---

(١٥) سقطت « الالغاء » في ج .

(١٦) ج : في التقديم .

(١٧) ب ، ج : ذاك .

(١٨) ج : حذو الفعل بالفعل . تحريف . وفي اللسان (حذا) ١٨/١٨٤ « حذا النعل حذوا وحِذاءً قدّرها وقطعها وحذوت النعل والقُدّة بالقُدّة قدرتها عليها . وفي الحديث : لتركبن سَنَنَ من كان قبلكم حذو النعل . أي تعملون مثل اعمالهم كما تقطع احدى النعلين على قدر الأخرى .

(١٩) ب ، ج : والاراجيز . سهو .

اللوْمَ والخَوَرَ كانَ في الأراجيز منصوبَ الموضعِ [لا أنَّ][20] الأعمال يجوزُ مع بقاءِ البَيْتِ على هيئتِهِ لأجلِ أنّ الفعلَ اذا عملَ النّصبَ في أحدِ المفعولَيْنِ عملَ في الثّاني البَتّةَ ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُ زيدٌ ، وذَاكَ أنَّ احدَ الجُزْئَيْنِ اذَا رَفَعْتَهُ بالابتداءِ وجبَ أن ترفعَ الآخرَ لأنَّ الابتداءَ لا يكونُ الا بحصولِ مُخْبَرٍ عنهُ وخبرٍ فاذا نَصَبْتَ احدَهُمَا ورفعتَ الآخرَ أدّى ذلكَ الى أنْ يكونَ المبتدأ مرفوعاً والخبرُ منصوباً نحوَ زيدٍ منطلقاً وهذا بَيّنَ الاحالةِ .

واعلمْ أنَّ لهذهِ الأفعالِ[21] . خصائصَ ليست لغيرِهَا منَ الأفعالِ .

[أحدَاهَا][22] الالغاءُ كَمَا وَصَفْنَا ، ولا يكونُ ذلكَ في نَظَائِرِهَا ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : زيدٌ أعطيتُ درهمٌ ، كَمَا تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ وذلكَ[23] لأنَّ الالغاءَ لم يُفْسِدِ الكلامَ . ألا تَرَى أنَّ قولكَ : زيدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ ، بمنزلةِ : مقيمٌ في ظَنّي ، وليسَ كذلكَ قولُكَ : زيداً[24] أعطيتُ دِرْهَمٌ ، لأنّكَ لَوْ قُلْتَ : زيدٌ درهمٌ في اعطائي كانَ مُحَالاً ، وكذلكَ الفِعْلُ المُتَعَدّى الى مفعولٍ واحدٍ نَحوَ ضَرَبْتُ زيداً ، يستحيلُ فيهِ الالغاءُ ، لأنّكَ اذا حاولتَ الغاءَ ضربتُ عن زَيْدٍ لزمكَ انْ تدعَ الاسمَ كالشّيءِ المُطَّرَحِ الذي لا يكونُ لَهُ وجْهٌ يُحملُ عليهِ اذْ لا يكونُ مبتدأً من حيثُ لا يجدُ خَبَراً ، وليسَ هُنَا فعلٌ فيكونُ فاعلاً . فالمفعوليةُ قد سَلَبْتُهُ ايّاهَا . ولا يجوزُ أنْ تقولَ : انّي أقولُ زيد ضربت ، فاجعلُ ضَرَبْتُ خبراً عنه ، لأنَّ ضربتُ لا يكونُ خبراً عنهُ حتى تُقَدّرَ تَعَدّيهِ الى ضَميرِهِ نحوَ زيدٌ ضربْتُهُ من حيثُ لابدَّ للجملةِ من ذكرِ عائدٍ الى المُبْتَدَأِ واذَا فَعَلْتَ ذلكَ كنتَ مُعْمِلاً لا مُلْغِياً .

والثّانيةُ أنّها تُعلَّقُ نحو قَوْلِكَ : عَلِمْتُ لَزيدٌ منطلقٌ ، وظَنَنْتُ لَعمروٌ خَارِجٌ ، وعلمتُ أنَّ زيداً لَمنطلقٌ ، كما فَسّرْنَا في بابِهِ . وكَذَا ما كانَ من كَلِمِ الاسْتِفْهَامِ نَحوَ

---

(٢٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الا أن » . تحريف .

(٢١) ب ، ج : لهذا الباب .

(٢٢) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « أحدهما » . تحريف .

(٢٣) ب : وذاك .

(٢٤) سقطت « زيد » في ب .

قولكَ : عَلِمْتُ أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ ، وعلمتُ أيُّهم في الدّارِ . وكقولِهِ عزَّ وجلَّ - (لِنَعْلَمَ اي الحِزْبَين أحْصَى) -(٢٥) لأجْلِ أنّ الاستفهامَ يَقْتَضِي صَدْرَ الكَلَامِ كَمَا يَقْتَضِيهِ اللامُ فيمنعُ الفعلَ من أن يعملَ فيه لَفْظاً كما فعلَ اللامُ . فاذَا قلْتَ : علمت أزيدٌ(٢٦) عندَكَ // أم عمروٌ ، وكانَ الجزءانِ اللذانِ هُمَا قولُكَ : زيدٌ عندَكَ أم عمروٌ(٢٧) في موضعِ نَصْبٍ لأنَّ العلمَ قد وقعَ عليهِ في الحقيقةِ كَمَا كَانَ في قولِكَ : علمْتُ لَزيدٌ عندَكَ . وانّما رُفِعَ وعُدِّلَ الى الابْتِداءِ محافظةً على اللّفْظِ ولا يكونُ هذا في غيرِ هذهِ الأفعالِ فلا تقولُ : أعطيتُ لَزيدٌ درهمٌ (٢٨ ولا أعطيتُ أزيدٌ درهمٌ٢٨) ، لأنَّ ذلكَ لا يؤدي المَعْنَى ويُفْسِدُ الكلامَ .

والثّالِثَةُ أنّها اذا تَعَدّتْ الى أحَدِ المَفْعُولَيْنِ [تَعَدّتْ](٢٩) الى الثّاني فلا يجوزُ أنْ تقولَ : ظَنَنْتُ منطلقاً ، من غيرِ زيدٍ كما تقولُ : أعطيتُ درهماً ، من غيرِ زيدٍ . وذلكَ أنَّ هذهِ الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأِ والخبرِ ، فكَما لا بُدَّ للمبتدأِ منَ الخَبَرِ والخَبَرِ منَ المُبْتَدَأِ ، كذلكَ لا يُسْتَغْنَى واحدٌ من المَفعولَيْنِ عن صَاحِبِهِ ، وليسَ أعطيتُ بداخلٍ على المبتدأِ والخَبَرِ ، أَلا تَرَى أنّكَ لو قلتَ : زيدٌ دِرْهَمٌ ، من قولِكَ : اعطيتُ زيداً درهماً ، لم يَكُنْ كلاماً كَما يكونُ قولُكَ : زَيْدٌ منطلقٌ من قولِكَ : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، كلاماً .

والرّابعةُ : أنّكَ تقولُ : ظَنَنتَني منطلقاً ، وظَنَنتُكَ خارجاً ، فتعدّى فعلَ الضّميرِ المتّصلِ الى متصلٍ من جِنْسِهِ . ولا يكونُ هَذَا في سَائِرِ الأفْعالِ لا تقول : أعْطَيْتُني درهماً وأعْطَيْتَكَ درهماً ، وانّما يقالُ : اعطيتُ نَفْسي وأعطيتَ نَفْسَكَ ، وكَذَا لا تقولُ : ضَرَبْتُني وَضَرَبْتَكَ ، وانّما يقالُ : ضربْتُ نَفْسي وضَرَبْتَ نَفْسَكَ . وتقولُ في الغَائِبِ : زيدٌ ظَنَّهُ مُنْطَلِقاً ، فتعدّى فعلَ الضّميرِ المستكنّ الى الضميرِ المُتّصلِ . ولا يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ ضَرَبَهُ ، وانّما تقولُ : ضَرَبَ نَفْسَهُ .

---

(٢٥) آية ١٢ / الكهف ١٨ .

(٢٦) ب ، ج : لا زيد ، تحريف .

(٢٧) سقطت « أم عمرو » في ب و ج .

(٢٨ - ٢٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تعدى » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقاً ، فتجعلُ الهاءَ ان شِئْتَ ضميراً لزيدٍ وان شِئْتَ ضميراً للمصدرِ . فانْ جَعَلْتَ الهاءَ لزيدٍ ، فانْ زيداً يرتفعُ بالابتداءِ وقولُكَ : ظَنَنْتُهُ منطلقاً ، في موضعِ خبرِهِ . وانْ شئتَ نَصَبْتَ زيداً على قولِ(٣٠) مَنْ قالَ : زيداً(٣١) ضرَبْتُهُ فقلتَ : زَيْداً ظَنَنْتُهُ منطلقاً . فانْ جَعَلْتَ الهاءَ كنايةً عن المصدرِ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : زيداً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، كأنَّكَ قُلْتَ : زَيْداً ظَنَنْتُ ظَنّاً [مُنْطِلقاً(٣٢)] » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ قولَكَ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقاً ، فيه وجوهٌ .

أحدُهَا أنْ تجعلَ زيداً مبتدأً وتجعلَ الهاءَ في ظننْتهُ المفعولَ الأوّلَ ومنطلقاً المفعولَ الثّاني ، كأنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ غلامَهُ منطلقاً . وتكونُ الجملةُ التي هيَ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، في مَوْضعِ رَفْعٍ بأنّهَا خبرُ المبتدأِ الذي هُوَ زَيْدٌ .

والوَجْهُ الثّاني أنْ تقولَ : زيداً ظننْتُهُ منطلقاً(٣٣) ، فتجعلُ زيداً منصوباً بفعلٍ مضمرٍ يفسّرُهُ هذا الظّاهرُ كأنَّكَ قلتَ : ظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً كَمَا كانَ قولُهُمْ : زيداً ضَرَبْتُهُ ، على تقديرِ ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ . ولا تكونُ [للجُمْلَةِ](٣٤) الّتي بعدَ زَيْدٍ اعرابٌ كما كانَ ذلكَ حينَ رَفَعْتَ زيداً بالابتداءِ .

والوجهُ الثّالثُ : أنْ تقولَ : زيداً ظَنَنْتُهُ منطلقاً ، فتجعلُ الهاءَ ضميراً للمصدرِ كأنَّكَ قلتَ : زيداً ظَنَنْتُ ظَنّاً منطلقاً . وذَاكَ أنَّ المصدرَ يُضْمَرُ لدليلِ الفِعْلِ عليهِ كقولِهم : مَنْ كَذَبَ كانَ شَرّاً لَهُ ، يُريد كانَ الكَذِبُ شَرّاً [لَهُ](٣٥) ولا يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقاً على أنْ تجعلَ الهاءَ ضميرَ المَصْدَرِ ، لأجْلِ أنَّ هَذَا الفعلَ اذا تعدّى الى

---

(٣٠) ط : في قول .

(٣١) ج : زيد . سهو .

(٣٢) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « بمنطلقا » . تحريف .

(٣٣) سقطت « منطلقا » في ج .

(٣٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الجملة » تحريف .

(٣٥) من ب و ج . أولى .

مفعولٍ واحدٍ وَجَبَ تعدّيهِ الى الآخَرِ[٣٦] فكَما لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ [ظننْتُ][٣٧] منطلقاً كذلكَ لا يجوزُ // أنْ تكونَ الهاءُ في ظَنَنْتُهُ في قَوْلِكَ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً ، ضميرَ المَصْدَرِ ، لأنَّ المصدرَ لا يقومُ مقامَ المفعولِ . فاذا قلتَ : ضربْتُ ضرباً ، لَمْ يَكُنْ الضّربُ بمنزلةِ زَيْدٍ ، وأنْتَ تأْتي به حيثُ لا مفعول ، نحوَ قمتُ قياماً .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فانْ الغيتَ ظَنَنْتُ اذا عَدّيتَهُ الى المَصْدَرِ كما تُلغيهِ اذَا لم تُعَدِّهِ رَفَعْتَ فقلتَ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، كما تقولُ زيدٌ ظننتُ مُنْطلِقٌ وأقبحُ من هذا أنْ تقولَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنّاً مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا عَدّيتَ الفعلَ الى المَصْدَرِ كانَ ذلكَ توكيداً لَهُ وتَشْدِيداً . أَلا تَرى أنّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، كَانَ ذِكْرُ ضَرْباً توكيداً للفِعْلِ والا فليسَ فيهِ الا ما في الفعلِ من وقوعِ الحَدَثِ . واذَا كان كذلك كانَ الغاءُ الفعلِ مع تعديهِ الى المصدرِ ضعيفاً ، لأجْلِ أنّ المُلْغَى لا يليقُ بِهِ التّأكيدُ ، فاذا قَصَدْتَ الالغاءَ فَمِنْ سبيلِكَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، ولا تُعديهِ الى المَصْدَرِ ولا الى ضَميرِهِ فتقول : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقٌ ، فانْ فَعَلْتَ ذلكَ جَازَ على قُبْحٍ . تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقٌ ، كما قلتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، لأنَّ الهاءَ اذَا كانَ المَصْدَرِ لَمْ يَكُنْ مفعولاً قالَ : وأقْبَحُ مِنْ هَذَا أنْ تقولَ : زَيْدٌ ظننتُ ظنّاً منطلقٌ ، يَعْني أنَّ الغاءَ الفِعْلِ عندَ تَعدّي الفعلِ الى صَريحِ لَفْظِ المَصْدَرِ أقبحُ من الغائهِ عند تعدّيهِ الى ضَميرِهِ . وذَلِكَ أنَّ المَصْدَرَ تكريرٌ وتوكيدٌ للفِعْلِ لَفْظاً ومَعْنىً ، لأنَّ في الظّنِ لفظَ ظَنَنْتُ والضّميرُ تأكيدٌ معنىً لا لَفْظاً . وكلّما كانَ أذْهَبَ في التّأكيدِ كانَ أبعدَ من الالغَاءِ . فالوجهُ أنْ تقولَ : زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنّاً مُنْطَلِقاً ، فَتُعْمِلُ اذا عَدّيْتَ الى المَصْدَرِ .

---

(٣٦) ج : الى الأحرف . تحريف .

(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ظننته » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« فانْ قَدَّمْتَ ظَنَنْتُهُ فقلتَ : ظَنَنْتُهُ(٣٨) زَيْداً مُنْطَلِقاً لَمْ يَكُنْ فيهِ(٣٩) الا النَّصْبُ (٤٠ كما لَمْ يَكُنْ فيهِ الا النَّصْبُ ٤٠) اذا لَم تُعَدِّ الفعلَ الى المصدرِ ، لأنّ الفعلَ اذا عُدِّيَ الى المصدرِ(٤١) لم يُلْغَ كما لا يُلْغَى اذا لم يُعَدَّ اليهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ المصدرَ توكيدٌ للفعلِ فلا يَزيدُهُ ضَعْفاً انْ لم يُزِدْهُ قوةً . واذَا كانَ الغاءُ الفِعْلِ معَ التّقديمِ ممتنعاً نحوَ ظَنَنْتُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَانَ ذلكَ مع تَعديّهِ الى المَصْدَرِ نحوَ ظَنَنْتُهُ زيدٌ منطلقٌ ، اذْهَبَ في الامتناعِ .

قَالَ الشيخُ أبو علي :

« واذَا قُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، كانَ ذاكَ اشارةً الى المصدرِ كأنّك قلتَ : ظَنَنْتُ ذاكَ الظَّنَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : ظَنَنْتُ ذاكَ فانّ ذَاكَ يَجْرِي مَجْرَى الهَاءِ في ظَنَنْتُهُ اذَا جَعَلْتَهُ كنايةً عنِ المَصْدَرِ . وكلٌّ واحدٍ من الضّميرِ والمُبْهَمِ ليسَ بصريحِ المَصْدَرِ وانّما كنايةٌ عنهُ . وشبّه شيخُنَا رحمهُ اللهُ هذَا بقولِهِ :

/١٠٧/ فَعَادَيْتُ شَيْئاً والدّريسُ كأنّما يُقَلِّبُــهُ وَرْدٌ منَ المومِ مُرْدِمُ(٤٢)

---

(٣٨) ب : ظننت . تحريف .

(٣٩) سقطت « فيه » في ط .

(٤٠ - ٤٠) بدله في ب : كما لا يكون الا النصب .

(٤١) ط : الى المصدر « فتقدم » . تحريف وزيادة .

(٤٢) لأبي خِراش الهذلي - واسمه خويلد بن مرّة - في ديوان الهذليين ١٤٤/٢ ، والكنز اللغوي (القلب والأبدال لابن السكيت) ٥٧ ، و (غرر) من اللسان ٣٢١/١ ، والتاج ٤٤٨/٣ .

ورواية الديوان « فعديت .... يزعزعه ورد » وفي الكنز اللغوي : له إلْدَةٌ سُفْعُ الوجوهِ كأنّما يناكدهم وردٌ من الموم مُرْدِم .

وروى في (غرر) « فغاررت ... يزعزعه وعك » . وعلى هذه الرواية يستقيم المعنى .

وغاررت : تنبهت وعدّيت وعاديت : انحرفت قليلا والدّريس : الثوب الخلق ، والمُرْدِم : الملازم يقال : اردمت عليه الحمى اذا لازمته . والموم : الحمّى .

وذاكَ أنّهُ وضعَ قولَهُ : شَيْئاً ، موضعَ المصدرِ كأنّهُ قالَ : فعاديتُ عَداءً[٤٣] والشّيءُ مبهمٌ يعمّ العَدَاءَ وغيرَهُ كما أنّ ذاكَ يكونُ واقعاً على الظّنِ وغيرِهِ فقد وضعَ العامَّ موضع الخاصِّ في كلِّ واحدٍ من المَوْضِعَيْنِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ولَوْكانَ اشارةً الى غيرِهِ لَمْ يَكُنْ منَ المفعولِ والثّاني بُدٌّ الا أنْ تَجْعَلَ الظّنَ بِمَعْنَى التّهمةِ فانّه يجوزُ حينئذٍ الاقتصارُ فيهِ على مفعولٍ واحدٍ . وعَلَى هَذَا قَولُهُ تَعالَى – (ومَا هُوَ على الغَيبِ بِظَنِينٍ) –[٤٤] اي بِمُتّهَمٍ // ومَنْ قَرَأَ : بِضَنِينٍ[٤٥] بالضّادِ أرادَ أنّه لا يبخلُ بما عِنْدَهُ من علمِ الوَحْيِ =[فَلَا يُعْلِمُ بِهِ أحداً][٤٦] حتى يأخذَ[٤٧] حُلواناً كما يفعلُ الكُهّانُ » .

قَالَ الشّيْخُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ ذاكَ لوكانَ اشارةً الى نحوِ زيدٍ وعَمْرٍو لَمْ يَجُزْ أنْ يُسْكَتَ عليهِ كَمَا لا يَجوزُ أنْ تقولَ في الابتداءِ وذلكَ[٤٨] . وَوَجَبَ أنْ تقولَ : ظَنَنْتُ ذاكَ مُنْطَلِقاً كَمَا تقولُ اذَا ابتدأْتَ : ذاكَ مُنْطَلِقٌ .. فانْ جَعَلْتَ ظَنَنْتُ بمعنى اتّهمْتُ لَمْ يتجاوزْ مفعولاً واحداً . تقولُ : ظَنَنْتُ زيداً ، بمعنى اتّهمتُهُ . وقَولُهُ تَعالَى : – (ومَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ) – أي بِمُتّهمٍ . فَظَنِينٌ[٤٩] بِمَعْنىً مَظْنُونٍ . كقتيلٍ ومقتولٍ . وأمّا اذَا كانَ بالضّادِ فالمَعْنَى عَلَى ما ذَكَرَ من أنّهُ لا يَبْخَلُ بِمَا عِنْدَهُ من علمِ الوَحْيِ ضَمَعاً في العَطِيّةِ فِعْلَ الكُهّانِ .

---

(٤٣) في ب عبارة غير مقروءة بعد قوله « عداء » وهي لم ترد في الأصل و ج .

(٤٤) آية ٢٤/ التكوير ٨١ .

(٤٥) في التيسير للداني ص ٢٢٠ : « ابن كثير وأبو عمرو والكسائي » بظنين « بالظاء والباقون بالضاد . وفي معاني القرآن ٢٤٢/٣– ٢٤٣ : « وقرأ عاصم وأهل الحجاز وزيد بن ثابت (بضنين) وهو حسن . وفي املاء ما من به الرحمن ج ١٥٠/٢ : (بظنين) بالظاء أي منهم وبالضاد اي ببخيل » وعلى تتعلق به على الوجهين أنظر أيضا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٣٦ .

(٤٦) ما بين العاضدتين من ب و ج و ظ . واثباته أبين .

(٤٧) ط : يأخذ « عليه » .

(٤٨) ج : ذاك .

(٤٩) ب ، ج : وظنين .

ونَظيرُ ظَنَنْتُ في أنّهُ يتعدّى مرّةً الى مفعولٍ وأخرَى الى مَفْعُولَيْنِ عَلِمْتُ ، لأنَّهُ ، بِمَعْنَى عرفْتُ . تقولُ : عَلِمْتُ زيداً ، بمنزلَةِ : عرفتُ زَيْداً . وتُريدُ أنّكَ عرفْتَ نَفْسَهُ . ولم تُرِدْ أنّكَ عَلِمْتَ شَيْئاً منهُ . كَقولِكَ : عَلِمْتُ زَيْداً أخاكَ . وكَذَا وجدْتُ اذا كانَ بمعنى الاصابةِ ، كقولِكَ : وجَدْتُ الضّالةَ . ورَأَيْتُ اذا كانَ من رؤيةِ البَصَرِ . وزعمْتُ اذا أرَدْتَ بهِ القولَ فقط ، تقولُ : زَعَمْتُ ذاكَ كما تقولُ : قُلْتُ ذاكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« **بابُ الأسماء التي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ**

وذَاكَ[1] أسماءُ الفَاعلِينَ والمَفْعُولينَ والصِّفاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا والمَصَادِرِ التي أعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ والأسماءِ التي سُمِّيَتِ الأفعالُ بِهَا » .[2]

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ هذهِ جملٌ ويُفصّلُها لَكَ بَاباً بَابَا .[3]

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« **بابُ أسماءِ الفَاعِلِيْنِ والمَفْعُولَينَ** :

اسمُ الفاعلِ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ أحدُهَا : أنْ يكونَ لما مَضَى . والآخَرُ : أنْ يكونَ للحالِ . والثّالِثُ أنْ يكونَ للمستقبلِ . فالذي يعملُ عملَ الفِعْلِ ما كانَ للحالِ أو المُسْتَقبَلِ[4] دونَ مَا مَضَى . وانّما أُعمِلَ اسمُ الفاعلِ عملَ الفِعْلِ لِمَا كَانَ[5] جارياً عليهِ في حَرَكَاتِهِ وسُكُونِهِ وتَأْنيثِهِ [وتذكيرِهِ][6] وأنّه يُثَنّى ويُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ أو الألفِ والتّاءِ كَمَا يَلحقُ الأفعالَ علامةُ التّثنيةِ والجَمْعِ . واسمُ المفعولِ في ذَاكَ[7] كاسمِ الفاعلِ » .

---

(١) ط : وذلك .

(٢) ط : بها الأفعال .

(٣) سقطت « بابا » في ب .

(٤) ج : للحال والمستقبل ، ط : للحال أو للمستقبل .

(٥) ط : اذا كان .

(٦) من ب و ج و ط . أولى .

(٧) ج ، ط : في ذلك .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنّ الأسماءَ لا أصلَ لها في العَمَلِ . أَلَا تَرَى أنَّ نَحْوَ رَجُلٍ وفَرَسٍ لا يَرْفَعُ ولا يَنْصِبُ وانّما العَمَلُ للفِعْلِ ومَا يُشَابِهُهُ . فاسمُ الفَاعِلِ عَلَى ثَلاثةِ أَضْرُبٍ كَمَا أنَّ الزّمانَ كَذَلِكَ فالّذي يعملُ عملَ الفِعْلِ ما كانَ للحالِ أو الاستقبالِ كقولِكَ : زيدٌ ضَارِبٌ عمراً السّاعَةَ . وهَذَا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً . ولا يجُوزُ أنْ تقولَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زيداً أمْسِ ، لأجْلِ أنَّ اسمَ الفاعلِ يُشَبَّهُ بالفعلِ في العملِ ، والمُشَابَهَةُ منْ وجوهٍ .

أحدُهَا أنَّ الفعلَ لمَا دخلَ على الاسمِ في الاعرابِ الذي هوَ مُسْتحقَّه في الأصْلِ (٨ دَخَلَ الاسمُ على الفعلِ في العملِ الذي هُوَ لَهُ في الأصْلِ٨) ، فَلَمّا قِيلَ(٩) : هُوَ يضربُ ولَنْ يضربَ ولم يَضْرِبْ ، فَجُعِلَ آخَرُهُ مختلفاً باخْتِلافِ العَوامِلِ كَمَا كَانَ ذلكَ في الاسمِ . كَذَلِكَ يُعْطِى الاسمُ عملَهُ ، فيقالُ : هَذَا رجلٌ ضَارِبٌ أبوهُ زيداً ، كما يُقَالُ : يَضْرِبُ أبوهُ زيداً .

والوجهُ الثّاني أنّهُ جارٍ على الفعلِ ، فاذا قلتَ : ضربٌ كانَ على وزنِ يَضْرب في حَرَكَتِهِ وسُكُونِهِ .

الثّالثُ : أنّهُ يُثَنّى ويُجْمَعُ فيقالُ : ضَارِبانِ وضَارِبونَ وضَارِبةُ وضَارِبتانِ . // وضارباتٌ والتّشبيهُ في هَذَا من جهةِ اللّفْظِ والظّاهِرِ . وذلكَ أنّ ضَارِبانِ كيضربانِ ، وضَارِبونَ كيضربونَ في لحاقِ الألفِ والنّون والواو والنّونِ . وأمّا التّقديرُ فمختلِفٌ لأجْلِ أنَّ الألفَ والواوَ في ضاربانِ وضَارِبونَ حَرْفانِ بمَنْزِلَتِهِمَا في رَجُلانِ والزّيدانِ والزّيدونَ . وهُمَا في يَضْرِبانِ ويَضْرِبونَ اسْمانِ قائمانِ مقامَ الاسمِ الظّاهِرِ كَمَا تَقَدّمَ ، والنّونُ في ضَارِبانِ وضَارِبونَ عوضٌ من الحَرَكَةِ والتّنوينِ ، وفي(١٠) يَضْرِبَانِ ويضربونَ قائمٌ مقامَ الرّفعةِ فالتّشابهُ من جهَةِ الظّاهِرِ دونَ التقديرِ ، فَلِهَذَا قَالَ الشّيْخُ أبو علي : وانّهُ يُثَنّى ويُجْمَعُ كَمَا يَلحَقُ الأفْعَالَ علامةُ التّثنيةِ والجَمْعِ ، ولَمْ يَقُلْ : كَمَا تُثَنّى الأفْعَالُ وتُجْمَعُ .

(٨–٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٩) ج : فكما قيل .

(١٠) سقطت واو العطف في ب و ج .

وأمّا مُشابهةُ ضَارباتٍ لِيَضْرِبْنَ فأنْقصُ من مُشَابَهَةِ يَضْرِبانَ لضَاربانِ[11]، لأنَّ الألفَ والتّاءَ لا تُشْبِهُ ضميرَ جماعةِ النّساءِ في الفِعْلِ من حيثُ أنَّ الضّميرَ نونٌ مُفْرَدَةٌ فالمُشَابَهَةُ من جهةِ أنَّ في المَوْضِعَيْنِ ما يدلُّ على الجَمْعِ فقطْ ، ولوكَانَ الألِفُ والواوُ في ضَاربانِ[12] [وضَارِبُونَ][13] بمنْزِلَتِهِمَا في تَضْرِبَانِ وتَضْرِبُونَ[14] معنًى لوجَبَ أنْ [لا][15] يُقال : مررتُ بضاربَيْنِ وضاربينَ ، فَتُغَيّر الألفَ والواوَ كَمَا لا يُفْعَلُ ذلكَ في يَضْرِبانِ ويَضْربونَ . واذَا كانَ كذلكَ عَلِمْتَ أنّهُا حرفانِ مثلَهُا في الزّيدانِ والزّيدونَ . ولا يُوجدُ في مثالِ المَاضِي هذهِ المضارعةُ كُلُّهَا ألا تَرَى أنَّ اسمَ الفَاعلِ لا يَجْري على مِثَالِ فَعَلَ فليسَ ضَاربٌ كَضَرَبَ في الوَزْنِ كَمَا كَانَ مثل يَضْرِبُ . ولَمْ يُؤْخَذْ لَهُ الاعرابُ من الاسمِ كما أُخِذَ ليضربُ اذ لَمْ يَقُلْ ضَرْبُ بضمّ البَاءِ ، وضَرْبَ ، بالنصب ، وضَرْبْ ، بالجزم . كَمَا قِيلَ : يَضْرِبُ ولنْ يضربَ ولم يَضْربْ[16] . وانّما فيهِ من مُشَابهةِ الفعلِ حديثُ الجَمْعِ والتّثنيةِ [وهُوَ][17] انْقَصُ أيْضاً لأجْلِ أنّكَ تقولُ : ضَرَبَ ، وضَرَبا وضَرَبُوا وضَرَبَتَا ، فلا يكونُ بَعْدَ الألفِ والواوِ نونٌ كَمَا كَانَ ذلكَ في يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبَانِ وتَضْرِبُونَ . واذَا كانَ كذلكَ لم يشبهْ ضاربانِ وضاربونَ كما يُشبههمَا يَضربانِ وتضربونَ ،[18] فلمّا كانَ بينَ اسمِ الفعلِ اذا كانَ للحالِ والاستقبالِ وبينَ فِعْلِهما الذي هُوَ يَفْعَلُ مُشَابهةٌ من هذهِ الوجوهِ التي ذَكَرْنا[19] ولَمْ يَكُنْ ذلكَ بينَ اسمِ الفاعلِ الماضِي وفِعْلِهِ الذي هُوَ فعلٌ أعملَ اسمُ الفاعلِ اذا كانَ للحالِ أو الاستقبالِ[20] عَمَلَ الفِعْلِ فَقِيلَ : هَذَا رجلٌ ضَاربٌ أبوهُ زيداً[21] السّاعةَ أو غداً كما يقالُ : يَضْرِبُ أبوهُ زيداً

---

(١١) ب ، ج : لضاربتان .

(١٢) ب : في ضاربتين . .

(١٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ويضربون » . تحريف .

(١٤) ب ، ج : في يضربان ويضربون .

(١٥) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(١٦) سقطت « ولم يضرب » في ب و ج .

(١٧) من ب و ج . أولى .

(١٨) ج : ويضربون .

(١٩) ب ، ج : الذي ذكرنا .

(٢٠) ب ، ج : للحال والاستقبال .

(٢١) ب : وزيد . سهو .

السّاعةَ أوْ غَداً ، فَرُفِعَ بهِ[٢٢] أبوهُ ونُصِبَ زيدٌ ، ولَمْ يَقُلْ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَاربٍ أبوهُ أمس زيداً ، كَمَا يُقالُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَرَبَ أبوهُ زيداً لما ذَكَرْنَا [منْ][٢٣] أنَّ الاسمَ فَرعٌ على الفِعْلِ في العملِ فلا يَعْمَلُ الا بعدَ أنْ يُشَابِهَهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« وانّما يَعملُ عملَ الفِعْلِ اذَا جَرَى وَصْفاً على موصوفٍ أو خَبَراً لمبتَدأ أو حالاً لذي حالٍ ، وذلكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ ، وبِغُلامٍ ضَاربٍ أبوهُ عَمْراً ، وبامرأةٍ مُعْطٍ أبُوها زَيْداً دِرْهَماً . فَقائِمٌ وضَارِبٌ ومُعْطٍ عَملتْ عملَ أفعالِهَا التي يَجْري اسْمُ الفاعلِ عليها . وكذلكَ تقولُ : زيدٌ قائمٌ أبوهُ ، وبكرٌ قائمةٌ جاريتُهُ ، و [مثالُ الحالِ][٢٤] وهَذَا زيدٌ قائِماً غُلامُهُ . فَقَائِماً حالٌ لزيدٍ [٢٥] وجَازَ ذلكَ للذّكْرِ الرّاجعِ [٢٥] من الصّفةِ // الى الموصوفِ ، ومنَ الخَبرِ الى المُبْتَدأ ومن الحالِ الى ذِي الحالِ .

واسْمُ المفعولِ بهِ في ذلكَ يَجْرِي مَجْرَى اسمِ الفَاعِلِ ، تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ مضروبٍ أخوهُ[٢٦] ، وبغُلام[٢٧] مُعْطىً أبوهُ دِرْهَماً ، كَمَا تقولُ [مررتُ][٢٨] برجلٍ يضربُ أبوهُ[٢٩] ، وبِغُلامٍ يُعْطِي أخوهُ[٣٠] دِرْهَماً . وممّا يجْرِي هذا المَجْرَى قولُكَ : أقائِمٌ أخواكَ ، ومَا ذَاهِبٌ غُلاماكَ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ فرع على الفعلِ ، فلا يقوى قوّتَهُ لأنَّ مراتبَ الفُروعِ بعد مراتبِ الأصولِ . فلا يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ الا بَعْدَ أنْ يعتَمِدَ على شيءٍ . والذي يقعُ اعتمادُهُ عليهِ خمسةُ أشياءَ :

---

(٢٢) « به » ساقطة في ب .
(٢٣) من ب و ج . أولى .
(٢٤) من ب و ج . أبين .
(٢٥ - ٢٥) بدله في ب و ج : « وذلك الذكر الراجع » .
(٢٦) ط : أبوه .
(٢٧) سقطت واو العطف في ج .
(٢٨) من ب و ج و ض . أولى .
(٢٩) ج ، ط : أخوه .
(٣٠) ب ، ج : أبوه .

أوّلها : الموصوفُ في قولكَ : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً . فقد نُصِبَ زيداً باعتمادِهِ على الموصوفِ الذي هُوَ رجلٌ . وتقولُ مررتُ برجلٍ ضاربٍ غُلامُهُ زيداً فترفعُ الغلامَ وتنصبُ زيداً . فالضّرْبُ للغلامِ واسمُ الفاعلِ صفةُ الرجل لأنّهُ اذا كانَ الفاعلُ من سببِهِ كانَ بمنزلةِ أنْ يكونَ الفعلُ لهُ فتكونُ الهاءُ في غلامهِ بمنزلةِ الضميرِ المستكنِّ [اذا](٣١) قلتَ : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، ولو قلتَ : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو وزيداً ، لم يَجُزْ لأنَّ عمراً ليسَ منَ الرّجلِ في شيءٍ كما كانَ غُلامُهُ ، ولا شُبهةَ في أنّ فعلَ ما هُوَ من سببكَ صفةٌ لكَ ، كَمَا أنّ فعلَك كذلكَ ، فأنْتَ موصوفٌ بضربِ غلامِكَ كما تُوصفُ بضربِكَ ، ولو كانَ الصّفةُ لا تكونُ الا ما هُوَ لنفسِ الموصوفِ لوجبَ أنْ يُقالَ في نحوِ قولِكَ : فلان أبوهُ شريفٌ : انَّ شرفَ الأبِ ليسَ بصفةٍ لَهُ وانّهُ يَجبُ أنْ يُقالَ : مررتُ برجلٍ شريفٍ ، وفُلانٌ رجلٌ شريفٌ دونَ أبويهِ حتى تكونَ صفةً ، وذلكَ لا يقولُه عاقِلٌ .

والثّاني ممّا يَعْتَمِدُ عليهِ اسمُ الفاعلِ هُوَ المبتدأُ كقولكَ : زيدٌ قائمٌ غلامُهُ وزَيْدٌ قائمٌ غُلاماهُ ، وعمروٌ ضَارِبٌ أخواهُ بكراً . فقائمٌ خبرٌ عن زيدٍ ومعتمدٌ عليهِ وفاعلُهُ غلاماهُ . وانّما كانَ خبراً عن زيدٍ مع كونهِ فعلاً للغُلامَيْنِ ، لأنّهُمَا منْ سببِهِ فهوَ بمنزلةِ أنْ يكونَ الفعلُ لَهُ . أَلا تَرَى أنّكَ اذَا قُلْتَ : أخبرتُ عن زيدٍ بقيامِ غُلاميهِ ، كانَ في الحُسْنِ كقولكَ : أخبرتُ عن زيدٍ بقيامهِ . ولا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ المُبتدأُ مبتدأً صرْيحاً وبينَ أن تدخلَهُ العواملُ المختصةُ بهِ في صحةِ الاعتمادِ عليهِ . تقولُ : كانَ زيدٌ قائماً غلاماهُ ، وانّ زيداً ضاربٌ أبوه عمراً ، وظننتُ زيداً ضارباً غلامُهُ بكراً ، فيقعُ الاعتمادُ حَسَبَ وقوعِهِ قبلَ دخولِ هذهِ العواملِ .

والثّالثُ : ذُو الحالِ في قولكَ : هَذَا زيدٌ قائماً غلامُهُ ، فقائماً حالٌ من زيدٍ وفعلٌ للغُلامِ ، لأجْلِ أنّهُ من سَبَبِهِ فَهُوَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : هَذَا زَيْدٌ قائماً ، فتجعلُ الفِعْلَ لَهُ ، ويدلّكَ على أنَّ الغُلامَ مرفوعٌ بقائمٍ ، وأنَّ زيداً لا ضَميرَ لهُ فيهِ أنّكَ تقولُ : هذهِ هندٌ

---

(٣١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فاذا » . تحريف .

قائِماً غُلامُهَا ، فلوكانَ الفعلُ لهندٍ لوجبَ أنْ تقولَ : هذهِ هندٌ قائمةٌ غلامُهَا ، وعلى هَذَا قَوْلُهُ : (٣٢)

/١٠٨/ سَأَغْسِلُ عَنّي العَارَ بالسَّيفِ جَالِبا عليَّ قَضَاءُ اللهِ ما كانَ جَالِباً(٣٣)

لأنّ جالِباً حالٌ من فاعلِ(٣٤) سأغسلُ ، وقضاءُ الله مرفوعٌ بهِ . وجَازَ أن يكونَ حالاً لَهُ وان كانَ فعلاً لقضاءِ اللهِ ، لأجلِ تعلّقِ الذكر بِهِ ، وهُوَ الياءُ في عليّ كقولِكَ : سيغسلُ زيدٌ العارَ عن نفسِهِ جالباً // عليه قضاءُ اللهِ كَذا وكَذَا فيكون حالاً من زيدٍ لأجْلِ(٣٥) أنّ عليهِ متعلّقٌ بِهِ كَمَا يتعلّقُ بالفعلِ اذا قُلْتَ : جَلَبَ عليهِ ، واذا عَادَ الذّكْرُ اليهِ كانَ الغرضُ حاصِلاً فَهُوَ كقولِكَ : هذهِ هندٌ قائِماً غُلامُهَا . ومَنْ قالَ : انَّ هذا النّحوَ لا يكونُ حالاً ، لأجْلِ أنَّ الفعلَ لَيْسَ للأوّلِ ، لزمهُ أن يقولَ في قولِ اللهِ تَعالَى - (وَهُمْ يَلْعَبُونَ لاهيَةً قُلُوبُهُمْ) -(٣٦) انَّ اللهوَ غيرُ مَنْسُوبٍ الى القلوبِ ولا كائِنٍ فعلاً لَهَا . واذَا كانَ كذلكَ لزمَهُ أنْ يقولَ : وهُمْ يَلْعَبُونَ لاهينَ ، وذَلِكَ لاشبهَةَ في فسادِهِ ، فلا هيةً حالٌ من الضّميرِ

---

(٣٢) ب ، ج : قول الشاعر .

(٣٣) لسَعْد بن ناشب - من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم (شاعر اسلامي) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ١٠/١ ج ٦٧/١ ، وزهر الآداب ١٩٣/١ ، وسمط اللالى ٧٩٣/٢ - ٧٩٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٧١/١ - ٤٧٢ ، والخزانة ٤٤٤/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٥٣ .

والبيت غير منسوب في دلائل الاعجاز ١٤٥ .

ونقل صاحب الخزانة ٤٤٤/٣ - ٤٤٥ ، أقوال العلماء في رواياته ووجوه اعرابها ومما قاله : « قال التبريزي ويروي « قضاء الله » بالرفع والنصب ، فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا على ، وما في موضع المفعول ، ويكون القضاء بمعنى الحكم . والتقدير سأغسل العار من نفسي باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه . واذا نصب القضاء يكون مفعولا وفاعله ما ، ويكون القضاء الموت المحتوم كما يقال للمخلوق خلق والمعنى جالباً الموت على جالبه . وقيل ان كان في قوله « ما كان » في معنى صار . وقال ابن جنى أراد جالبه اياه فحذف الضمير مع اسم الفاعل كما يحذف مع الفعل نفسه في مثل قوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) اي قاضية في معنى قاض اياه .

وعلى رواية الرفع وتخريجها استشهد عبد القاهر بالبيت .

(٣٤) ج : عن فاعل .

(٣٥) ب ، ج : لأجله . تحريف .

(٣٦) آية ٣/الأنبياء ٢١ .

في يَلْعَبُونَ وفعلٌ للقلوبِ ، لأجْلِ أنّها من سَبَبِهِمْ بالذِّكْرِ المُتعلّقِ بهَا . ولو كَانَ كونُ جالبٍ فعلاً لقضاءِ اللهِ يمنعُ أنْ يكونَ حالاً من المُتكلّمِ لوجَبَ أنْ لا يجوزَ نحوُ جاءَ من قولِهِ تَعالَى - (القريةِ الظّالمِ أهْلُهَا) -(٣٧) لأنَّ الظلمَ للأهْلِ . وقد وَصَفَ باسمِ الفاعلِ القريةَ اذ لو لَمْ يَكُنْ لَهَا صفةٌ لما جُرَّ ، ولو كانَ للقريةِ حظٌّ في ذلكَ بوجهٍ لَوَجَبَ أنْ يقالَ القريةِ الظالمةِ ، فانّما كانَ الظالمُ صفةً للقريةِ معَ كونِ أهلِهَا مرفوعاً بهِ وفاعِلاً لَهُ لأجْلِ الضّميرِ المتعلّقِ بهِ ، والتّكلّفُ في هذا النّحوِ بمنزلةِ الدلالةِ على أنّهُمْ يَرْفَعُونَ الفاعلَ .

وبَعْدُ فانّكَ اذا جَعَلْتَ جالباً فعلاً لقضاءِ اللهِ وحالاً منهُ لَمْ يَخْلُ من أمْرَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنْ تجعلَهُ وتجعلَ عليّ متعلّقاً بمحذوفٍ كأنّهُ قالَ : قَضَاءُ اللهِ يقعُ على جَالِباً ما كانَ جَالِباً فهذا لا يجوزُ لأجْلِ أنّكَ اذَا اعْتَقَدْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ العاملَ في الجَالِبَ ما في عَليّ مِنْ معنى الفعلِ ، والحالُ لا يتقدّمُ على عَامِلِهِ اذا(٣٨) كان العاملُ(٣٩) معنى فعلٍ . لا يجوزُ أن تقولَ : قائِماً في الدّارِ زيدٌ ، فتقدّمُ قائماً على عاملِهِ الذي هو في الدّارِ ، وذلكَ مشروحٌ في بَابِهِ .

والثّاني : أنْ نجعلَ عليّ متعلّقاً بجَالِباً كَمَا يَتَعَلّقُ بالفِعْلِ اذَا قُلْتَ : جَلَبَ عَلَيّ ، وهَذَا أذْهَبُ في الاسْتِحالةِ ، لأجْلِ أنّكَ اذا جَعَلْتَ جَالِباً حالاً من قَضَاءِ اللهِ احْتَجْتَ الى أنْ تجعلَ قَضَاءَ اللهِ مبتدأً ، والمبتدأُ لا يكونُ بغيرِ خبَرٍ ، وهذَا بمنزلةِ أنْ تقولَ : قَضَاءُ اللهِ جالباً ، ومَنْ جَوّزَ ذلكَ لزمهُ أنْ يقولَ : زيدٌ قَائِماً فيأتي بَعْدَ المُبْتَدَأِ بالحَالِ الذي هُوَ زِيادَةٌ في الفَائدةِ ويَتْرُكُ الخبرَ الذي لا يستقلُّ الكلامُ دونَهُ . ولو كَانَ قَضَاءُ اللهِ مرفوعاً بالابتداءِ لكانَ أجملَ ما يمكنُ أنْ يقالَ : جالبٌ عليٌّ قضاءُ اللهِ ، فيرفعَ ليكونَ خبراً لهُ . وهَذَا واضِحٌ لِمَنْ يَعْرِفُ العَرَبِيّةَ .

والسّبَبُ الرّابعُ : همزةُ الاستفهامِ في قولِهِم : أقائِمٌ أخواكَ ، لأنّ قائِماً قد رَفَعَ أخواكَ لاعتمادِهِ على المهزةِ كما يَرْفَعُهُ الفعلُ اذا قلتَ : يقومُ أخواكَ .

---

(٣٧) آية ٧٥/النساء ٤ .

(٣٨) ب ، ج : واذا . سهو .

(٣٩) سقطت « العامل » في ب و ج .

والخامِسُ : مافي قَولِكَ : مَا ذَاهِبٌ غلاماكَ ، لأنَّ غلاماكَ[٤٠] مرفوعٌ بذاهبٍ . وقَد تَقَدّمَ حكمُ اعرابِ هذا النّحوِ في بَابِ الابتداءِ . ولو قُلْتَ : قَائِمٌ أخواكَ ، لَمْ يَجُزْ عندَ صَاحِبِ الكتابِ[٤١] لأنّهُ لَمْ يَعْتَمِدْ على شيءٍ فلا يعملُ عملَ الفِعْلِ ويَجوزُ عندَ أبي الحَسَنِ .[٤٢] واسمُ المفعولِ في جميعِ ما ذَكَرْنَا بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ مضروبٍ أخوهُ فيكونُ أخوهُ مَرْفُوعاً بمضروبٍ كَمَا يَرْتَفِعُ بيَضْرَبُ ، وهَذَا جارٍ على يُضْرَبُ في التّقديرِ ، لأنَّ الواوَ زيادةٌ جاريةٌ مَجْرَى التي تَنْشأُ من الأشباعِ فكأنّهُ مضروبٌ على وزنِ يُضْرَبُ ، وانّما زادُوا // الواوَ لأجْلِ رَفْضِهِمْ مثالَ مَفْعُل في الكَلامِ . وأمّا مُكْرَمٌ ومُعْطَى فَجَازَ على الفِعْلِ لَفْظاً . أَلا تَرَى أنّكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ مُكْرَمٍ أخُوهُ ، كانَ بمنزلةِ[٤٣] يُكْرَمُ أخوهُ في الوَزْنِ . وكَذَلِكَ قولُكَ : مررتُ برجلٍ مُعْطَىً أبوهُ دِرْهَماً بمنزلةِ أنْ تقولَ : يُعْطَى أبوهُ دِرْهَماً ، فأبوهُ مرفوعٌ بمُعْطَىً ، ودرهمٌ منصوبٌ بهِ . ولو قلتَ : مُعْطىً أخواكَ درهماً ، لَمْ يَجُزْ عندَ صاحبِ الكتابِ كما لم يَجُزْ : قائمٌ أخواكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فاذَا كانَ اسمُ الفَاعِلِ لما مَضَى لَمْ يَعْمَلْ عملَ الفعلِ لو قُلْتَ : مررتُ برجلٍ ضَارِبٍ أبوهُ زيداً أمْسِ ، لَمْ يَجُزْ . وقد أجازَ بعضُهُم ذلكَ واحتجَّ بقولِهِ تعالَى – (وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ) –[٤٤] وقَالَ مَنْ لَمْ يُجِزْ[٤٥] : أنَّ هذهِ الآيَةَ لا دلالةَ فيها على اجازةِ ذلكَ ، لأنّها حكايةُ حالٍ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلم أنّ الذي أجَازَ أنْ يقالَ : مَرَرْتُ اليومَ برجلٍ ضَاربٍ أبوهُ عَمْراً أمْسِ ، هو

---

(٤٠) سقطت « غلاماك » في ج .

(٤١) في سيبويه ١/٢٧٨ : وزعم الخليل انه يستقبح ان يقول : قائم زيد وذاك اذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ » . وقد جوز الفراء والأخفش والكوفيون الابتداء بالنكرة المشتقة دون ان تعتمد على استفهام او نفي . انظر مجالس ثعلب ١/٣٧٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ و ٢/٤٩٥ ، وهمع الهوامع ١/٩٤ .

(٤٢) ج : عند الحسن . سهو .

(٤٣) ب ، ج : بمنزلته . تحريف .

(٤٤) آية ١٨/ الكهف ١٨ .

(٤٥) ب ، ج ، ط : من لم يجزه .

الكسائي(٤٦) واحتجَّ بهذهِ الآيةِ : لأنّ باسطاً في الظّاهرِ ماضٍ الا أنّهُ في الحقيقةِ مُختَلٌّ جداً لأجْلِ أن المَعْنَى على الحالِ . ألا تَرَى أنّكَ (٤٧ لو أوقعتَ المُضَارعَ موقعَهُ٤٧) نحوَ وكلبُهم يَبْسُطُ ذراعيهِ وجدْتَهُ مستقيماً . (٤٨ واذا وقعَ اسمُ الفاعلِ٤٨) في موضعٍ يقتضِي المضارعَ فليسَ هوَ بماضٍ وانْ كانَ المَعْنَى على المُضِيِّ لأجْلِ أنَّ الحالَ الماضيةَ تُحْكَى على صورةِ الحَاضِرةِ فَهُوَ كقولهِ تَعالَى – (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدوّهِ) –(٤٩) فكَمَا جَاءَ اسمُ الاشارةِ وانْ لَمْ يَكُنْ هناكَ شيءٌ يُشَارُ اليهِ ، لأنَّ القَصْدَ حكايةُ الحَالِ المنقضيةِ . كذلكَ يَجيءُ اسمُ الفَاعِلِ بمعنَى الحالِ حتّى كأنّه قيلَ : كلبُهم باسِطٌ ذراعيهِ الآنَ . ولو كَانَ هَذَا يُعَدُّ ماضِياً لوجبَ أنْ لا يجيءَ نحوَ قولهِ تَعالَى – (واذ قالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا) – الى قولهِ – (يُذَبِّحُونَ أبْنَاءَكُمْ ويَسْتَحيونَ نِسَاءَكُمْ) –(٥٠) الاّ على لَفْظِ الماضِي ، وذلكَ لا يُشَكُّ(٥١) في اخْتِلالِهِ .

وأكثرُ ما يُذكَرُ منَ الأمثلةِ في كونِ اسمِ الفاعلِ (٥٢ ماضياً نحوَ قولهِ : مررْتُ برجلٍ ضَاربٍ زيداً أمْسِ . ولا يخلصُ اسمُ الفاعلِ٥٢) فيها من احتمالِ حكايةِ الحَالِ ، ألا تَرَى أنّهُ يحتملُ أنْ تُريدَ مررتُ برجلٍ يضربُ زيداً أمسِ ، فتجعلُ يضربُ حكايةَ حالٍ ثم تَضَعُ ضارباً مكانَهُ فينبغي أنْ يُقَرِّرَ ذلكَ في نفسِ السّامعِ بأنْ يقالَ : سيأتيكَ غداً رجلٌ ضاربٌ زيداً أمسِ ، فانّهُ هَا هُنَا لا يحتملُ حكايةَ الحالِ ، وكذَا انْ – قيلَ : أمسِ متعلّقٌ في المسألةِ بضاربٍ لا بمرَرْتُ ، كانَ في ذلكَ ما يُبْعِدُهَا عن احتمالِ حكايةِ الحالِ

---

(٤٦) الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز . أعجمي الأصل . نشأ بالكوفة وترأس مدرستها النحوية كما أنه صار من القراء السبعة . توفي ١٩٧ هـ . أنظر ترجمته في الفهرست ٤٤ – ٤٥ و ٩٧ – ٩٨ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٥٧ – ٤٥٨ ، ومعجم الأدباء ١٣/١٦٧ – ٢٠٣ وأنباه الرواة ٢/٢٥٦ .

(٤٧) بدله في ب و ج : « ولو اوقعت موقعه المضارع » .

(٤٨) بدله في ب و ج عبارة مرتبكة ونصها « واسم اذا وقع الفاعل » .

(٤٩) آية ١٥/القصص ٢٨ .

(٥٠) آية ٦ / إبراهيم ١٤ ونامها (واذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عليكُم اذْ انْجاكُمْ من آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ ويُذَبِّحونَ أبْنَاءَكُمْ ويَسْتَحيونَ نِسَاءَكُمْ وفي ذَلِكُمْ بَلاءٌ من رَبِّكُمْ عَظِيمٌ) .

(٥١) ب ، ج : وذلك مما « لا يشك .

(٥٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

لأنّكَ[٥٣] لا تقولُ : يضربُ زيداً أمسِ على أنّكَ تحكي الحالَ ، واذا قلتَ : رأيتُ زيداً يُسرِعُ أمسِ ، فأمسِ متعلّقٌ برأيتُ لا بيسرعُ ، كيفَ والزّمانُ الذي وقعَ فيه الاسراعُ لَمْ يَكُنْ حينَ وقوعِهِ ماضِياً فيقعُ عليهِ اسمُ أمْسِ انّما يقعُ عليهِ امْسِ في وقتِ كلامِكَ هَذَا .

وممّا يُبيّنُ ذلكَ أنَّ هَذَا التّقديرَ يؤدّي الى أبْطالِ مَعْنَى حكايةِ الحَالِ لأنَّ حقيقَتَها أنّكَ تَتصَوّرُ ذلكَ الزّمانَ موجوداً ، وتَتخيّلُ أنّهُ وقتُكَ الذي أنْتَ فيهِ أوْ أنّكَ في ذلكَ الوَقْتِ . ومحالٌ أنْ تتخيّلَهُ حالاً ثم تُوقِعُ عليهِ أمْسِ الذي هو صريحُ المَاضِي لأنّهُ هدمَ ما تَبْنيهِ // وقَلَبَ ما تُريدُهُ ، وبمنزلَةِ من أرادَ العُدُولَ عن ظَاهرٍ فعدلَ الى ظاهرٍ أبلغَ منهُ في معناهُ ، لأنّ أمسِ بالمُضي[٥٤] أخَصُّ من صيغَةِ فَعَلَ ألا تَرَى أنَّ صيغةَ فَعَلَ قَدْ يُنْقَلُ الى المُسْتَقْبَلِ في الجَزَاءِ وأمسِ لا يقعُ على المُسْتَقْبَلِ أبَداً ولا عَلَى الحَالِ . فأمّا قَوْلُكَ : لَقِيتُكَ اذ الحَجّاجُ أميرٌ [فانّما][٥٥] جَازَ ذلكَ لأنّكَ لم تَجْعَلْ قولَكَ : الحَجّاجُ أميرٌ فِعْلاً اذْ ظرفٌ لَهُ ،ولكنكَ أضفْتَ اذْ الى هذهِ الجملةِ متأوّلاً فيها مَعْنَى المَصْدَرِ ولَيْسَ في ذَلِكَ تناقضٌ وانّما المُنَاقضةُ أنْ تقولَ : أنْتَ تفعلُ اذِ الحجّاجُ أميرٌ [وتَظْهَرُ من هَذَا الموضعِ مسألةٌ وهي أنّكَ اذا قُلْتَ : كُنْتُ : خَارجاً أمسِ ، وكنتُ أفْعَلُ أمْسِ ، وَجَبَ أنْ لا يكونَ أمسِ مُتَعلّقاً بخارجٍ ولا بأفعلَ لأنّهما حالانِ ، ولو علّقْتَهُ بهِمَا كُنْتَ بمنزلةِ أنْ تُوقِعَ فِعْلاً هو موجودٌ اليومَ في أمْسِ ، وذلكَ تَقْديرٌ لا يُتَصَوَّرُ وليسَ معناهُ في الظّاهرِ ما تعلّقَ بهِ أمْسِ سوى كُنْتُ . وعلى تعليقِهِ بكُنْتُ سؤالٌ وهُوَ أنْ يُقَالَ كانَ هَا هُنَا ناقصةٌ لا محالةَ ، والنّاقِصَةُ لا تدلُّ على الحَدَثِ[٥٦] ، ومَعْنَى الظّرْفِ أنّ حَدَثاً وقعَ فيهِ فكَيْفَ وجهُ تعلّقِ الظّرْفِ بهِ ؟ ومِثْلُ هذهِ المَسْأَلَةِ كانَ مَالِكُ خَمْسينَ درهَماً أمْسِ][٥٧]

---

(٥٣) سقطت «لأنك» في ب و ج .

(٥٤) ب ، ج : بالمعنى .

(٥٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «قائماً» . تحريف .

(٥٦) ج : على الحديث . تحريف .

(٥٧) ما بين العاضدتين زيادة من ب و ج . واثباتها أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« قَالُوا(٥٨) : انّما (٥٩ أُعْمِلَ عملَ الفِعْلِ ٥٩) لمشابهتِهِ الفعلَ فكَمَا أُعْرِبَ المُضَارِعُ اذْ كانَ(٦٠) للحَالِ والاستقبالِ ، كذلكَ أُعْمِلَ اسمُ الفَاعلِ وكَمَا لَمْ يُعْرَبِ الفِعْلُ المَاضِي كذلكَ لَمْ يَعْمَلْ اسمُ الفَاعِلِ اذَا كانَ للمَاضِي » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ الأفعالَ دَخَلَتْ على الأسْمَاءِ في الاعرابِ ، والأسماءَ على الأفعالِ في العَمَلِ . فكَمَا لَمْ يؤخَذْ للماضِي اعرابٌ من الاسمِ ، فلم يُقَلْ : ضَرَبَ وضَرَبُ وضَرَبِ كَذَلِكَ لَمْ يُعْطِ اسمُ الفاعلِ اذَا كانَ بمعناهُ (٦١ عَمَلَهُ فَلَمْ يُقَلْ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ أبوهُ زيداً أمْسِ ، كما يُقَالُ : ضَرَبَ أبوهُ زيداً أمْسِ ، وكَمَا أُخِذَ للمضارعِ الاعرابُ منَ الأسمِ فقيلَ : يَضْرِبُ ، ولَنْ يُضْرَبَ ، ولَمْ يُضْرَبْ ، كذلكَ أُعْطِيَ اسمُ الفَاعِلِ اذَا كانَ بمعناهُ(٦١) وهُوَ أنْ يكونَ للحالِ والاستقبالِ عَمَلَهُ فقيلَ : هَذَا رجلٌ ضَارِبٌ أبوهُ زيداً الآنَ أو غَداً . كَما يُقَالُ : يَضْرِبُ أبوهُ زَيْداً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَاربٍ عمرٍو غـداً ، فتحذِفُ التّنوينَ ليخفَّ اللّفْظُ بالحَذْفِ والمَعْنَى مَعْنَى الأعمالِ وثباتِ التّنوينِ . وعلى ذلكَ(٦٢) قولُهُ تَعالَى - (فَلَمّا رَأَوهُ عَارِضاً مُسْتَقبِلَ أودِيَتِهِم قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) -(٦٣) وقولُهُ تَعالَى - (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ) -(٦٤) وقوله سبحانه - (ألا أتِي الرَّحْمَنَ عَبْداً) -(٦٥) وقَالَ الشّاعِرُ :

---

(٥٨) ج : وقالوا .

(٥٩ - ٥٩) بدله في ب و ج : وانّما عمل اسم الفاعل عمل الفعل .

(٦٠) ب ، ط : اذا كان .

(٦١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٦٢) ط : وعلى هذا .

(٦٣) آية ٢٤/الأحقاف ٤٦ .

(٦٤) آية ١٨٥/آل عمران ٣ .

(٦٥) آية ٩٣/مريم ١٩ .

/١٠٩/ سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطٍ رَأْسَهُ نَـاجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ(٦٦)

فالمَعْنى فيه التّنوينُ والنّصْبُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ اسمَ الفَاعلِ انّما يَعْمَلُ لِمُشَابَهَةِ الفعل فلا يكونُ اذَا عملَ(٦٧) الا نكرةً ولا يجوزُ فيهِ الاضافةُ الحقيقيةُ كَمَا لا يجوزُ ذلكَ في الفعلِ(٦٨) وانّما تجيءُ فيهِ الاضافةُ لفظيةً من حيثُ أنّهُ اسمٌ منوّنٌ فيحذَفُ منهُ التّنوينُ ويُضَافُ الى مَا انْتَصَبَ بِهِ . والمَعْنَى على ثَبَاتِ التّنوينِ . فيقالُ : هَذَا رجلٌ ضَارِبُ زيدٍ غَداً والمَعْنَى ضَارِبٌ زيداً غداً ، ولذلكَ وُصِفَتْ بِهِ النّكِرةُ ، وذاكَ أنَّ الاضافَةَ لو كَانَتْ حقيقيةً لَوَجَبَ أنْ يكونَ ضاربُ زيدٍ بمنزلةِ غُلامُ زيدٍ في التّعريفِ . والمعرفةُ لا تكونُ صفةً للنّكرةِ فلما قِيلَ : هَذَا رجلٌ ضَارِبُ زيدٍ غَداً ، علمتَ أنَّ الاضافةَ لا مَعْنَى لَهَا وأنَّ حُكْمَها متعلّقٌ باللفْظِ فقطْ . وعلى ذلكَ قولُهُ تَعالَى – (فَلَمّا رَأوهُ عَارِضاً مستقبل أوْدِيَتِهِم) – والاضَافَةُ في اللفْظِ دونَ المَعْنَى ولو كانَتْ معنويةً (٦٩)لَوَجَبَ الاتيانُ(٦٩) بالألفِ واللامِ ، لأنَّ كُلَّ مضافٍ كانَتْ اضافَتُهُ حقيقيةً وكانَ المُضَافُ اليهِ معرفَةً جَازَ فيهِ(٧٠) أنْ تُتْرَكَ الاضافة ويدخلُ الألفُ واللامُ // على المُضَافِ ألا تَرَى أنّكَ لَوْ قُلْتَ بدلَ قولِكَ : مَرَرْتُ بِغُلامِ زيدٍ : مَرَرْتُ [بالغُلامِ](٧١) جَازَ ، ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ظريفِ القومِ كانَ الاتيانُ [بالألفِ واللامِ](٧٢) نحوَ مَرَرْتُ بزيدٍ الظّريفِ ، جائزاً . فَلَمّا لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ عَارِضاً المُسْتَقْبِلِ

(٦٦) للمرّار الأسدي – في سيبويه والشنتمري ١/٨٥ و ٢١٢ . وغير منسوب في الايضاح ١٤٣ وشواهده ق ٢٧ ، والمخصص ٧/٦٣ واللسان (عردس) ٨/١٣ .

ومعطى رأسه : ذلول منقاد ، يعني البعير ، وناجٍ : سريع من النجاء وهي السرعة والمتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقره ، والشاهد فيه : اضافة « معط » الى الرأس مع نيةِ التنوين والنصب . والدليل عليه اضافة « كل » اليه لأن كلا هنا لا تضاف الى نكرة .

(٦٧) سقطت « اذا عمل » في ب و ج .

(٦٨) ب ، ج : في المعنى .

(٦٩) بدله في ب : لوجب ان يجوز الاتيان ، ج : لوجب ان لا يجوز الاتيان . سهو .

(٧٠) « فيه » ساقطة في ب و ج .

(٧١) من ب و ج . أصوب . وفي الأصل « بغلام » .

(٧٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بالكلام » . تحريف .

علمتَ أنَّ الاضافةَ غيرُ حقيقيةٍ وأنّ المَعْنَى على التّنوينِ نحوَ (مُسْتَقْبلاً أو دَبِرِهم) وهَذَا[٧٣] حكمُ جميعِ هذا النّحوِ . والتّقديرُ في قولِهِ تَعالَى – (هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) – مُمْطِرٌ لَنَا . والبَيْتُ الذي أنْشَدَهُ من أبياتِ الكِتَابِ . ووجهُ الدّلالةِ منهُ قولُهُ [بكلٍّ][٧٤] مُعْطِي رأسَهُ ، لأنَّ التّقديرَ بكلٍّ مُعْطٍ رَأْسَهُ . أَلا تَرَى أنَّ مَا بَعْدَهُ نكرةٌ وهوَ قولُهُ : ناجٍ . ولوكانتِ الأضافةُ معنويةً ، لَوَجَبَ أنْ يجوزَ بكلٍّ [المُعْطِي][٧٥] رأسَهُ النّاجي وذلكَ لا يقولُهُ أحدٌ ، لأنَّ كلاً في نحو ذَا – الموضعِ يقعُ بَعْدَهُ المُفْرَدُ النّكرةُ ليكونَ بمعنى الجمعِ كقولكَ : جَاءَنِي كلُّ رَجُلٍ ولا يَقَعُ بَعْدَهُ المعرفةُ المفردةُ البَتَّةَ . لا تقولُ : جَاءني كلُّ الرجلِ الذي عرفْتَ ، ومُعْطَى هُنَا[٧٦] معتمدٌ على موصوفٍ في التّقديرِ كأنّهُ قالَ : بكلِّ بعيرٍ مُعْطٍ رَأْسَهُ ، لا بُدَّ من ذلكَ لأنّ الضّميرَ في رأسِهِ يعودُ اليهِ ، وكذلكَ الضّميرُ المستكنُّ في معطٍ . وبَعْدَهُ :

مُغْتَـــالِ احْبُلـــهِ مُبِينٍ عُنُقُـــهُ فِي مَنْكَبٍ زَيْنِ المَطِيّ عَرَنْدَسِ[٧٧]

والتّقديرُ مغتلٍ أحْبُلَهُ . ومن ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

/١١٠/ ظَلِلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مستقبلِ الرّيحِ صَائِمِ[٧٨]

التّقديرُ : مستقبلٍ الريحَ . أَلا تَرَى أنَّ صائمَ نكرةٌ واقعةٌ بعدَهُ . وكَذَا قولُهُ بَعْدَهُ :

---

(٧٣) ب ، ج : فهذا .

(٧٤) من ب و ج . الصواب .

(٧٥) من ب وج . الصواب . وفي الأصل « معطى » . تحريف ، لأن الألف واللام يجب وجودها لأجل أن يعمل اسم الفاعل المعطى « في رأسه .

(٧٦) ب ، ج : هذا .

(٧٧) أنظر المراجع المتقدمة في تخريج الشاهد (١٠٧) فهي ذكرته بعده وروايته في ابن يعيش واللسان « مبين عنقه » . وورد في الأصل « فرفدس » . تحريف . والعرندس الأسد الشديد .

(٧٨) البيتان لجرير في ديوانه ص ٥٥٤ وشرح سقط الزند (التبريزي) ٤٠٨/١ ورواها البطليوسي في ٤٠٩/١ . وهما غير منسوبين في مجالس ثعلب ٧١/١ .
وأولها منسوب لجرير في سيبويه ٢١١/١ ، ومواد (بقق) من اللسان ٣٠٤/١١ ، و (سنن) من اللسان ٩٠/١٧ والتاج ٢٤٦/٩ ، و (حرر) من التاج ١٣٦/٣ ، والدرر اللوامع ١٤٩/٢ – ١٥٠ .
وثانيهما غير منسوب في جمهرة اللغة (ذأوى) ١٧٥/١ . =

/١١١/ أغرَّ منَ البُلْقِ الجيَادِ يَشفُّهُ أذَى البقِّ الا ما احْتَمَى بالقَوائِمِ[٧٩]

وهَذَا النّحوُ أكْثَرُ منْ أنْ يُحْصَى .

قَال الشّيْخُ أبو علي :

« وأمّا[٨٠] قولُهُم : هَذَا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهماً ، فدرهماً يَنْتَصِبُ[٨١] على اضْمارِ فعلٍ دلَّ عليهِ مُعْطٍ . ومثلُ ذلكَ قولُهُ تَعالَى - (فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعِلُ اللّيْلِ سَكَناً ، والشّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً) - »[٨٢]

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلم أنّه قد تقدّمَ أنّ اسمَ الفاعلِ الماضِي لا يعمل عمل الفعلِ . فاذَا قلتَ : هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهماً ، فانّ مُعْطِي بمنزلةِ غلامٍ في قولِكَ : غلامُ زيدٍ لأنّهُ قد صارَ اسماً بعيداً من العملِ وعُرِفَ بالاعطاءِ ، فكأنّهُ قيلَ : هَذَا الذي عُرِفَ باعطاءِ زيدٍ . وأمّا درهماً فينتصبُ بما يدلُّ الحالُ عليهِ وذلكَ[٨٠] انّهُ لمّا قيلَ : هَذَا مُعْطِي زيدٍ أمْسِ ، بمنزلةِ هَذَا الذي عُرِفَ باعطاءِ زيدٍ ، فكأنّهُ قيلَ : ماذَا أعْطاهُ ؟ فقيلَ : أعطاهُ درهماً ، كَمَا تقدّمَ من قولِهِ تَعالَى : - (يُسَبِّحُ لهُ فِيهَا بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ) -[٨١] وذلكَ[٨٢] أنّ رجالٌ مرفوعٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ لأنّه لمّا قيلَ : يُسَبِّحُ لَهُ ، عُلِمَ أنَّ هُناكَ مُسَبِّحاً فكأنّهُ

= ورواية الثاني في جمهرة اللغة وشروح سقط الزند (البطليوسي) واللسان (بقق) « من البلق العتاق ، ورواه التبريزي في شروح سقط الزند » من البلق رمّاح يظل يشفّه » . ومستن الحرور : موضع أستنانها أي انطلاقها بسرعة . والصائم الواقف الممسك عن المشي . والبيت في تشبيه الخيمة التي نصبوها للاستظلال بالفرس . والشاهد في الأول وصف « فرس » النكرة بقوله « مستقبل الريح » وهي بمنزلة النكرة لأنّ الاضافة لم تكسبها تعريفا بدليل قوله بعد ذلك « صائم » وهو نكرة وصفه لمستقبل .

(٨٠) ط : فأما .

(٨١) ب ، ط : نصب .

(٨٢) آية ٩٦/الأنعام/٦ . ووردت الآية في ب (وجعل الليل) وذكر ابن خالوية في الحجة) ١٢١ : يقرأ باثبات الألف وخفض الليل ، وبطرحها ونصب الليل . وقد علل كلا القراءتين . وأنظر معاني القرآن ٣٤٦/١ .

(٨٣) ب ، ج : وذاك .

(٨٤) آية ٣٦/النور ٢٤ .

(٨٥) ب ، ج : وذاك .

قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ [٨٦ فقِيلَ : يُسَبِّحُهُ٨٦] رجالٌ . وكَذَا قولُهُ تَعالَى - (فَالِقُ الاصباحِ ، وجَاعِلُ الليلِ [سَكَنا][٨٧] ... الآية ، لما قيل : جَاعِلُ اللّيلِ بمنزلةِ قولِكَ : خالقُ الليلِ ، كمَا تقول : الهُ الخلقِ . فكأنّهُ قيلَ : كيفَ خَلَقَ ؟ ومَاذَا جَعَلَهُ فقيلَ : جَعَلَهُ سَكَناً ، وجَعَلَ الشّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً . ونحوَ ذا أكثرُ من أنْ يُحْصَى .

ولو كانَ يجوزُ أن يعملَ اسمُ الفاعلِ الماضِي لوجبَ // أنْ يقالَ : مَرَرْتُ اليَوم برجلٍ مُعْطٍ أبوه [زيداً][٨٨] درهماً أمْسِ ، فينصبُ بهِ ويرفعُ لا أن يلزمَ الاضافةَ نَحوَ مُعْطي زيدٍ درهماً . ومنْ هَذَا النّحوِ من الإضمارِ قولُهُ تَعالَى - (يَطُوفُ عَلَيهِمْ [٨٩]ولْدَانٌ مُخَلَّدونَ) -[٩٠] الى قولهِ تَعالَى - (وحُورٌ عِينٌ)[٩١]وذلكَ انّه لمّا قِيلَ : يَطوفُ عليهم[٩٢]، عُلِمَ أنَّ ذلكَ لَهُمْ ، فكأنّهُ [قالَ][٩٣] واللهُ اعلمُ - ويُعْطُونَ حُوراً عِيناً ، ونحوُ ذَا أكثرُ منْ أنْ يُحْصَى في التّنزيلِ وغيرِهِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ولو قلتَ هذا ضَارِبُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً لكانَ[٩٤] قَبيحاً ، نَصَبْتَ عمراً أو جَرَرْتَهُ ، لِفَصْلِكَ بينَ حرفِ العَطْفِ وما عُطِفَ بِهِ بالظّرفِ . وقد جَاءَ ذلكَ في الشّعْرِ . قَالَ الأعْشَى :

/١١٢/ يوماً تَرَاها كَشِبْهِ أردية العُصْبِ ويوماً أديمَها نَغِلا »[٩٥]

(٨٦ - ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٨٧) من ب و ج . واثباته أبين .

(٨٨) سقطت « اليوم » في ب و ج .

(٨٩) من ب و ج . الصواب .

(٩٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٩١) آية ١٧/الواقعة ٥٦ .

(٩٢) آية ٢٢/ الواقعة ٥٦ . وفي النسخ كلها (وحورا عينا) .

(٩٣) من ب و ج . الصواب . وسقطت من الأصل سهوا .

(٩٤) ج : كان .

(٩٥) للأعشى في ديوانه ق ٤/٣٥ ص ٢٣٣ ، والايضاح ١٤٨ ، وشواهده للقيس ق ٢٧ ، ومواد : (خمس) من =

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ يَجُوزُ أنْ تقولَ : هَذَا رجلٌ ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمراً ، بالنَّصْبِ والجَرِ . فالجرُّ على اللفْظِ ، والنَّصْبُ على المَوْضعِ ، لأنَّ التَّقديرَ : ضاربٌ زيداً لِمَا تقدَّمَ من أنَّ الاضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ ، وعَلَى ذلك قولُهُ ، وهُوَ(٩٦) من أبياتِ الكِتابِ :

/١١٢/ هَلْ أنْتَ باعِثُ دينارٍ لِحَاجَتِنَا أو عبدَ [ربٍ] أخَا عونِ بنِ مِخْراقِ(٩٧)

فدينارُ اسمُ رجلٍ وهو مجرورٌ في اللفْظِ ، ومنصوبٌ في المعْنَى ، فلذلكَ عُطِفَ عليهِ عبدُ ربٍّ بالنَّصْبِ . وقالَ : أخَا عونِ بنِ مخراقٍ على الصِّفةِ لعبدِ ربٍّ لأنَّهُ اسمٌ علمٌ كعبدِ اللهِ .

وبَعْدَ هَذَا فانَّهُ يَجِبُ أنْ تعلمَ أنَّكَ اذا قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً وعَمْراً ، وأنا اضرب زيداً وعمرا فانَّ حرفَ العَطْفِ قائمٌ مقامَ العَاملِ ونائبٌ عنهُ حتّى كأنَّكَ قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً – ضَرَبْتُ عَمْراً ، وأنَا أضْربُ زيداً أضْرِبُ عَمْراً ، وهُوَ يَقْصُرُ عن رتبةِ الفعلِ ،

= مقاييس اللغة ٢١٨/٢ واللسان ٣٧١/٧ التاج ١٤٠/٤ و (نغل) من اللسان ١٩٤/١٤ والتاج ١٤٨/٨ و (ادم) من اللسان ٢٧٥/١٤ والتاج ١٨١/٨ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٩٧٤/٣ .

والبيت غير منسوب في الخصائص ٣٩٥/٢ و ٣٩٦ (العجز) .

وروايته في غير المقتصد والايضاح وشواهده « كشبه اروية العصب » ، وفي الخصائص « كمثل اردية العصب » .

والشاهد في البيت هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى . وذكر ابن جنى في الخصائص ٣٩٥/٢ انه يمكن جعل « اديمها » . معطوفة على « ها » من تراها . التقدير تراها يوما كمثل اردية العصب وأديمها يوما آخر نغلا .

والخمس والعصب بمعنى واحد وهو نوع من البرود . وقيل برود اليمن والنغل وصفن نغلَ الشيء اذا فسد . والحديث عن الأرض .

(٩٦) « من » ساقطة في ج .

(٩٧) قال العيني في الشواهد الكبرى ٥٦٣/٣ : « قائل هذا البيت مجهول وقيل انه مصنوع وقيل انه لجرير بن الخطفي (وليس في ديوانه) ونقل هذا الكلام صاحب الدرر اللوامع في ٢٤/٢ .

وذكر صاحب الخزانة ٤٧٦/٣ أن البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة الى أحد وقيل : هو لجابر بن رألان السنبسي – وسنبس حي من طي – ونسب الى جرير والى تأبط شراً كما أشار الى انه مصنوع .

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٨٧/١ والمقتضب ١٥١/٤ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢٥١/١ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ وشرح الأشموني ٨٧/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٥٤ وشرح الشواهد للعاملي ٢٧٤ .

وورد في الأصل « أو عبد عون أخا عون » . سهو .

وعون ومخراق علمان لرجلين .

لأنّهُ حرفٌ وانّما قامَ مقامَ الفِعْلِ لضربٍ من الاختِصارِ وتجنّبِ التّكريرِ . واذَا كانَ كذلكَ وجبَ أن يكونَ(٩٨) ما يعملُ فيهِ بجنبهِ نحوَ أنْ تقولَ : أضربُ زيداً اليومَ وعمراً غداً . ويقبحُ أنْ تقولَ : وغداً عمراً ، فتفصلُ الواوَ من معمولهَا الذي هُوَ عمروٌ بالظّرْفِ الذي هو غداً ، لأنَّ في ذلكَ إجراءً للحرفِ مَجْرَى الفعلِ لأنّكَ تقولُ : اضربُ غداً عمراً ، ولا يكادُ يُوجدُ هذا في حالِ الاختيارِ وانّما يكونُ ذلكَ في الشّعْرِ نحوَ قولِهِ :

ويوماً اديمَهَا نَغلا

وذلكَ(٩٩) أنّ أديمَهَا منصوبٌ بالواوِ لأنّهُ قائمٌ مقامَ الفِعْلِ الذي قَبْلَهُ وهُوَ تَرَاها من حيثُ أنّ أديمَهَا معطوفٌ على الضّميرِ الذي في تَرَاها ، وقَد فُصِلَ بينَ الواوِ وبينَ ما نصبَهُ بالظّرْفِ الذي هو يوماً ،وذلكَ جائزٌ على قُبْحٍ ولا يكونُ الا في(١٠٠)غالبِ الأمْرِ(١٠١) ويجيءُ بعدَ تقريرِ هذَا الى اسمِ الفاعلِ ، فاذا قُلْتَ : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً عمراً(١٠٢) (١٠٣)فانَّ الواوَ قائمٌ مقامَهُ ، فكأنّكَ قلتَ : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً وعَمْراً(١٠٠) . واذا كانَ اسمُ الفاعلِ فرعاً على الفعلِ ، وكانَ الواوُ قائماً مقامَهُ كانَ فرعَ الفرعِ فيكونُ هنا بعدَ الفعلِ بدرجتَيْنِ . ولمّا كانَ كذلكَ كانَ أمرُها اذا قامتْ مقامَ اسمِ الفَاعلِ أضْعَفَ منهُ اذا قامَ مقَامَ الفعل . فقولُكَ : هذا رجلٌ ضَاربٌ // زيداً اليومَ وغداً عَمْراً أقبحُ من قولِهِ : ويوماً أديمَهَا نُغِلا ، لأنَّ العاملَ في البَيْتِ فعلٌ وهوَ تَرَاها .

وكانَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ يجعلُ هذا على ثَلاثِ مراتبَ وذلكَ أنَّ الفِعْلَ يجوزُ فيهِ ذلكَ جَوَازاً حَسَناً نحوَ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ اليومَ زيداً فهو المرتبةُ الأولى(١٠٤) ، والمرتبةُ الثّانيةُ انّهُ

---

(٩٨) ج : يجوز تحريف .
(٩٩) ب ، ج : وذاك
(١٠٠ - ١٠٠) ساقط في ج .
(١٠١) ب : في غالب الأمر .
(١٠٢) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ضارب زيدا وعمرا . سهو .
(١٠٣ - ١٠٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٠٤) ج : « في » المرتبة الأولى .

لا يجوزُ في الحروفِ العاطفةِ اذا قامتْ مَقَامَهُ (١٠٥ يعني الفِعْلَ١٠٥) الا على قُبْحٍ وفي حالِ اضطرارٍ نحوَ قولِهِ : ويوماً أديمَهَا نَغِلا .

والمرتبةُ الثّالِثَةُ أنّهُ لا يجوزُ في اسمِ الفَاعِلِ البَتّةَ وكانَ يُشيرِ الى أنّه يَجبُ أنْ لا يجوزَ في النّظمِ فان استُعْمِلَ كانَ قَبيحاً جائزاً وكانَ في الفعلِ حَسَناً في الشّعْرِ وقبيحاً مردوداً في النّثْرِ فاعْرِفْهُ .

وأمّا اذَا جَرَرْتَ فَقُلْتَ : مررتُ برجلِ ضَاربِ زيدٍ اليومَ وغداً عمرٍو ، فهوَ اقْبَحُ منَ النّصْبِ لأنّهُ اذا كانَ لا يفصلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ في نَفْسِ اسمِ الفاعلِ(١٠٦) الا في الضرورةِ نحوَ قولِهِ :

/١١٤/ وكرارِ خَلْفَ المُحْجَرِينَ جَوادِهِ اذا لَمْ يُحَامِ دونَ انْثَى حَلِيلُهَا(١٠٧)

أرَادَ وكّرار جوادِهِ فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بالظّرْفِ الذي هُوَ خَلْفَ ، كانَ أنْ لا يجوزُ ذلكَ في الواوِ الذي هو قائمٌ مقامَهُ وحرفٌ واحدٌ أولى وذلك أنّه اذا كانَ على حَرْفٍ واحدٍ كانَ اتّصالُه أشَدَّ ألا تَرَاهُمْ يقولونَ : وهيَ ولهوَ ، ولا يقالُ منذُ هوَ منطلقٌ* هذَا بيانٌ لما أدّى اليه النّظَرُ وكشفَ عنهُ التّأملُ . اعلَمْ أنّهُ لا يتمُّ أنْ نجعلَ الظّرفَ اذا هو وقعَ بينَ الواوِ وبينَ المفعولِ في قولِنَا : هو ضاربٌ اليومَ زيداً وغداً عمراً ، فصلاً حتّى نجعلَ الواوَ لا يُعْطَفُ من جميعِ معمولاتِ الفِعْلِ وما يَعملُ عملَ الفِعْلِ الا شيئاً واحداً وأنْ تجعلَها في قولِنَا : أعْطَيْتُ زيداً درهماً وعمراً ديناراً ، لا تضعُ شيئاً أكثرَ من أنْ تعطفَ عمراً على زيدٍ ولا يُجْعَلُ لَها في نَصْبِ الدّينار تأثيرٌ او لا نجعلُها قد نابتْ عن أعطيْتُ في نصبِهِ كما نَابَتْ عنهُ

(١٠٥ - ١٠٥) ساقط في ب و ج .

(١٠٦) ب ، ج : في نفس الاسم .

(١٠٧) للأخطل يمدح همام بن مطرف التغلبي في ديوانه ٢٤٥ ، وسيبويه والشنتمري ٩٠/١ ، والخزانة ٤٧٣/٣ . والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٨١/٢ ، والمقتضب ١٥١/٤ .
ورواية الديوان :

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا اذا لم يحم انثى حليلها

ومعاني القرآن « دون المُحْجَرِينَ » .

(*) من هنا يبدأ سقط كبير في ب و ج ينتهي بنهاية الورقة ١٠٠ مكرر وسأشير الى موضع انتهائه .

في نَصْبِ عمرو، وذلكَ مالا شُبهةَ في امتناعِ القولِ بهِ، اذا لم يصحَّ القولُ بذلكَ كانَ حالُ الظّرْفِ مع المفعولِ كحالِ المفعولِ الثّاني معَ الأوّلِ فكَما أنّكَ لو قلتَ : أعطيتُ زيداً الدّرْهَم والدّينارَ عَمْراً لم يَكُنْ الدّينارُ فَصْلاً بينَ الواو وما عُطِفَ بها ولكنْ تَقْديماً لأحدِ معمولِها على الآخَرِ كذلكَ اذا قُلْتَ هُوَ ضَاربٌ زيداً اليومَ وغداً عمراً ، لَمْ يَكُنْ غداً فصلاً بينَ الواو وما عُطِفَ بهَا تقديماً لمعمولٍ لَها على مَعْمُولِ ذلكَ لأنّها كما تنوبُ عن العاملِ في نصبِ المفعولِ كذلكَ تنوبُ عنهُ في نَصْبِ الظّرْفِ ، وليسَ الظّرفُ معمولَ شيءٍ غَيرها حتى يكونَ فَصْلاً بَيْنَها وبينَ ما عُطِفَتْ ولا هيَ عاطفةٌ للمفعولِ وحْدَهُ دونَ الظّرْفِ بل هيَ عاطفةٌ لهما جَميعاً .

وسَبَبُ الشُّبْهَةِ في هَذَا أنَّ العادةَ قد جرتْ بأنَّ تُوضَع اليَدُ من بينِ معمولاتِ العَامِلِ على واحدٍ أَبَداً فيقالُ قد عَطَفَتِ الواوُ كَذَا على كَذَا ولا يُعْرَضُ لذكرِ الباقي فاذَا قِيلَ قد جَرَى ضَرَبْتُ زيداً أمْسِ وعمراً اليومَ . قَالُوا عَطَفَتِ الواوُ عَمْرواً على زَيْدٍ وانْتَصَبَ اليومَ // على الظّرْفِ ، وذلكَ للتّقريبِ على المُتَعَلّمِ ولوكانَ الحرفُ لا يعطفُ معمولاتِ الفِعْلِ الا واحداً وكانَ ما عدا ذلكَ الواحدَ غيرَ داخلٍ في حُكْمِهِ ، لكانَ يَنْبَغي اذا قُلْتَ : أعْطى زيدٌ عَمْراً درهماً وبكرٌ عبدَ اللهِ ديناراً أن تكونَ لم تعطفْ بالواوِ الا الفاعلَ على الفاعلِ ويكونُ المفعولانِ قد انْتَصَبَا بانْفسِهِما ودخَلَهُمَا الاعرابُ بغيرِ عاملٍ ولا نائبٍ عن عاملٍ ، وهذا بَيّنُ الفَسَادِ . واذَا ثَبَتَ صِحّةُ المسألةِ التي هي قولُنَا : هُوَ ضاربٌ زيداً اليومَ وغدا عمراً ، وبَانَ أنّهُ لا يكون غداً فصلاً بينَ الواوِ ومعمولِها بلْ تقديماً لمعمولِهَا على آخَرَ ، وأنْ لا فصلَ بينَ تَقْديمِ الظّرْفِ على المفعولِ المُنْتَصِبِ بالواوِ ، وتقديمِهِ على المفعولِ المنتصبِ باسمِ الفاعلِ فَكَما لا قُبْحَ في أنْ تقولَ : هُوَ ضاربٌ اليومَ زيداً ، فتقدّمَ اليومَ على زيدٍ كذلكَ لا قُبْحَ في أنْ تقولَ : وغداً عَمْراً . فتقدّم غداً على عمرٍو ، وذاكَ لأنّك لستَ تَفْصِلُ في الحالَيْنِ بينَ العاملِ ومَعْمُولِهِ ولكنْ تَقَدّمُ احدَ معموليهِ على الآخرِ .

واذا قد عرفتَ هذا فاعلمْ أن ليسَ الحالُ مع الجرِ كذلكَ ، فلو قلتَ : هو ضاربٌ زيدٍ اليومَ وغداً عمرٍو ، قَبُحَ ولَمْ يَسُغْ الا في ضرورةِ شعرٍ لأنَّ المجرورَ كالجزءِ منَ الجَارِّ فلا يجوزُ الفَصْلُ بَيْنَهُ وبَينَهُ لا بأجنبيٍّ ولا بغيرِهِ . والنّكتةُ انّا اذا قَدّمْنَا الظّرْفَ في مسألةِ النّصْبِ

كُنّا قَدْ أجزْنَا في الواو شَيْئاً هو جَائِزٌ في اسمِ الفَاعلِ الذي نَابَ الواوُ عنهُ ، واذَا قَدّمْنَا الظّرْفَ مع الجرِ كُنّا قَدْ ارْتكَبْنَا في الواوِ أمراً لا يسوغُ لَنَا في اسمِ الفاعلِ . تَفْسيرُ هَذَا أنّا اذا قُلْنَا هُوَ ضاربٌ اليومَ زيداً فَفَصَلْنَا بالظّرْفِ بينَ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ المنصوبِ بهِ كَانَ حَسَناً جميلاً ، ولو قُلْنَا : هُوَ ضَاربُ اليومَ زيدٍ فَفَصَلْنَا بالظّرْفِ بينَ اسمِ الفاعلِ وما أضَفْنَاهُ اليهِ وَجَرَرْنَاهُ بهِ كانَ قَبيحاً . وقَدْ ذكرَ أبو العَبّاسِ(١٠٨) هذهِ المسألةَ في المُقْتَضَبِ على وفقِ ما شَرَحْتُهُ لكَ . قَالَ : « وتقولُ هَذَا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ غداً ، وينصبونَ عمراً ، الا أنّ الثّاني كلّما تَبَاعَدَ منَ الأوّلِ قوَى النّصْبُ فاختيرَ نحوَ قولِكَ : هَذَا مُعْطي زيدٍ اليومَ الدراهمَ وعمراً الدّنانيرَ ، والجرُّ جَيّدٌ بالغٌ بِمَعْنَى أنْ تقولَ : وعمروٍ الدّنانيرَ ، فتجرّ عَمْراً عَطْفاً لهُ على زيدٍ من قولِهِ : هَذَا مُعْطَى زيدٍ ، ثُمَ قَالَ : « ولو قلتَ : هَذَا معطى زيدٍ اليومَ الدّراهمَ وغداً عَمْراً الدّنانيرَ لم يَصْلُحْ الا النّصْبُ ، لأنّكَ لم تَعْطِفِ الاسمَ على ما قَبْلَهُ وانّما أوقعتَ العطفَ على الظّرْفِ فلم يَقْوَ الجرُّ . أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وعمروٍ ، ولا تقولُ : مَرَرْتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمروٍ ، فاذَا اعْمَلْتَهُ عملَ الفِعْلِ جَازَ لأنَّ النّاصِبَ ينصبُ ما تباعَدَ عَنْهُ ، أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : هُوَ ضَاربٌ اليومَ زيداً وغداً عمراً كما تقولُ : يَضْربُ اليومَ زيداً وغَداً عَمْراً » ، انتهى كلامُ أبي العباسِ . قد حَكَمَ كَمَا تَرَى بأنّ لا قُبْحَ في أنْ تُوقِعَ الظّرْفَ بينَ الواو وبينَ المفعولِ وقاسَ اسمَ الفاعلِ في ذلكَ على الفِعْلِ وسوّى بَيْنَهُمَا ، وقولُهُ : لأنَّ النّاصِبَ ينصبُ ما تباعدَ عَنْهُ ، مَعْنَاهُ // أنّهُ قَدْ يَنْصبُ النّاصبُ شَيْئَيْنِ وأكثرَ واذَا نَصَبَ أكثرَ من شيءٍ واحدٍ فلا بُدَّ من أنْ يتراخَى بعضُ ما ينصُبُهُ عنهُ وانْ يكونَ لَهُ نصبٌ فيما تباعَدَ عَنْهُ ، اذ لا يمكنُ أنْ يليَهُ أكثرُ من شيءٍ واحدٍ ، وليسَ كَذَلِكَ حالُ الجارّ ، لأنّهُ لا يعملُ الجرَّ في أكثرَ من شيءٍ واحدٍ ، لأنَّ الجرَّ انّمَا يكونُ امّا بحرفٍ يوصلُ بهِ فعلٌ أو ما يَجْري مَجْرى الفِعْلِ الى اسمٍ ، او باسمٍ يُضَافُ الى اسمٍ . وليسَ يصحُّ جرُ اسمَيْنِ بحرفٍ ولا اضافةُ اسمٍ واحدٍ الى اسْمَيْنِ ، واذَا كانَ كَذَلِكَ كانَ مُحَالاً أنْ يكونَ فيهِ ما كانَ في النّاصبِ من عَمَلِهِ فيما تَباعد عَنْهُ ، وفيما لا يليهِ ولا يتّصلُ بهِ . وقد ذكرَ أبو بكرٍ هذهِ المَسْأَلَةَ في الأُصُولِ(١٠٩) ونَقَلَ كلامَ أبي العَبّاسِ أو أكْثَرَهُ على وجْهِهِ ولم يَعْتَرِضْ على شيءٍ

---

(١٠٨) انظر المقتضب ١٥١/٤ .

(١٠٩) انظر : الأصول لابن السراج جـ٨١/١ (بحث مسائل بين باب اسم الفاعل » وفيه :
الا ان الثاني كلما تباعد من الأولى قوى فيه النصب واختير . تقول : هذا معطى زيد الدراهم وعمرا الدنانير ،

منهُ ولَمْ يَذْكُرْ فيهِ خِلافاً .

فانْ قالَ قائِلٌ : انَّ الظَّرْفَ الذي هو غداً في قولِكَ : هُوَ ضَاربٌ زيداً اليومَ وغداً عمرو ، يكونُ مَعْمُولاً هُوَ او معَ الجَرّ كما كانَ معَ النّصْبِ من حيثُ كُنّا نعلمُ أنّها قد جَعَلْتَهُ زَمَاناً للضّرْبِ في الحَالَيْن ، واذَا كانَ كذلكَ كانَ حالُهُ مع الجرّ كَحَالِهِ معَ النّصْبِ في أنّهُ يكونُ تَقْدِيماً لأحدِ مَفْعُولَيها على الآخَرِ ، لا فَصْلاً بَيْنَهَا وبينَ المعمولِ ، قيلَ : انَّ الجوابَ عن هَذَا قدْ تَقدّمَ وما قُلْنَا : انّ سببَ الفَسَادِ في تقديمِ الظّرْفِ الذي هُوَ غَداً على عمرو في قولِكَ : هُوَ ضَاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمروٌ ، واذا جَرَرْتَ هُوَ أنّ موضوعَ الجارِّ على أنْ لا ينفصلَ على المَجرورِ وانْ يكونَ محلُّ المجرورِ منهُ محلَ التّنوينِ من الاسمِ فالمفعولُ وغيرُ المفعولِ فيهِ سواءٌ ومحالٌ أنْ يجوزَ مالا يجوزُ فيما نابتْ عنهُ ، فاذَا كانَ لا يجوزُ أنْ نفصلَ بينَ اسمِ الفاعلِ نَفْسِهِ وبينَ ما تُضيفُهُ اليهِ فتقولُ : هو ضاربُ اليومَ زيدٍ ، كانَ أنْ لا يجوزَ الفصلُ بينَ الواوِ التي هيَ نائبةٌ عنهُ وفرعٌ عليهِ وبينَ المجرورِ بعدَهَا أوْلَى وأجْدَرَ .

هَذَا واذَا حقّقنا وَجَدْنَا الظّرْفَ اذا نَحنُ أضَفْنَا اسمَ الفاعلِ الى المفعولِ وجَرَرْنَا بهِ في حكمِ الأجنبيّ وذاكَ أنّ أصلَ الجرِّ للحروفِ ولا يُجَرُّ اسمٌ الا على معنى حرفٍ ، ومن ثمّ قُلْنَا : اضافةُ بمعنى اللامِ واضافةٌ بمعنى مِنْ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ ضاربٌ في عملهِ الجرَّ في حكمِ الحرفِ ، وفي عملهِ النّصْبَ في حكمِ الفعلِ ، واذا كان كذلكَ كانَ فَصْلُكَ بما انْتَصَبَ بهِ بَيْنَهُ وبينَ مَنْ جَرّ بهِ بمنزلةِ أنْ تقولَ : مررتُ باليومِ زيدٍ فتفصلَ بما انتصبَ بالفعلِ بينَ الحرفِ وبينَ مَنْ جَرَّ بهِ فاعرفْهُ واحسنْ تدبّرَهُ ففيهِ غُموضٌ

= ولو قلت : هذا معطى زيدٍ اليومَ الدراهمَ وغدا عمرا الدنانيرَ ، لم يصلح فيه الا النصب ، لأنّكَ لم تعطف الاسم على ما قبله ، وانما أوقعت الواو على غدٍ ففصل الظرف بين الواو وعمرو ، فلم يقو الجرُّ . فاذا اعملته عمل الفعل جاز لأنَّ الناصب ينصب ما تباعد عنه ، والجار ليس كذلك .

ثم قال في ٨٢/١ : « فاذا قلت : عبد الله جاريتُكَ أبوها ضاربٌ فبين النحويين فيه خلاف ، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام ، وبعض يجيزه .

وأبو العباس يجيز ذلك ويقول : ان ضارباً يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير وانما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك : كانت زيدا الحُمّى تأخذُ » .

واعلمْ أنّه قد جازَ تقديمُ الظّرفِ على المفعولِ فيما بَعْدَ الواوِ على الوَجْهِ الذي تراهُ في بيتِ الأعشى . وفي التنزيلِ في قولِهِ تَعالَى : – (ربَّنَا آتِنَا في الدّنيا حَسَنَةً وفي الآخرَةِ حَسَنَةً وقِنَا عَذَابَ النّارِ) –(١١٠) . فَحَسنةٌ الثّانيةُ مفعولةٌ معطوفةٌ بالواوِ على الأولى ، وقولُهُ (في الآخرةِ) قَدْ وقعَ بينَها وبينَ الواوِ كَما تَرى ، فهُوَ اذاً ظرفٌ قد فُصِلَ بهِ بينَ الواوِ وبينَ المفعولِ مثلُ يوماً في قولِهِ :

ويَوْماً أديمَهَا نَغِلا

وذلكَ لأنَّ الواوَ كَمَا تنوبُ عن الفعلِ الذي هُوَ آتِنَا في نَصْبِ حسنةٍ الثانيةِ كذلكَ تنوبُ عنهُ في عملِهِ في موضعِ الجارِ معَ المجرورِ الذي هو في الآخرةِ وهَذَا ما لستُ أرى فيهِ مَوْضِعاً للشّبهةِ ، فَلا أدْري كيفَ اتّفقَ أنْ وضعَ الشّيْخُ أبو عليٍ هذهِ المسألةَ على ما وَضَعَها عليهِ ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ //

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ ثنيتَ اسمَ الفاعلِ قلتَ : هذَانِ ضَاربانِ زيداً غداً ، فانْ(١١١) حَذَفْتَ النّونَ منَ التّثنيةِ كَمَا حذَفْتَ التّنوينَ من الواحدِ أضفْتَ فقلتَ : هذانِ ضاربانِ زيدٍ غداً ، والجَمْعُ(١١٢) هؤلاءِ ضاربونَ زيدٌ وضاربو زيدٍ » .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القاهرِ :

اعْلَمْ أنَّ حكمَ النّونِ حكمَ التّنوينِ ، لأنّهُ يُحْذَفُ للاضافةِ كَمَا يُحْذَفُ التّنوينُ . فتقولُ : هذانِ رجلانِ ضَاربا زيدٍ غداً ، وهؤلاءِ رجالٌ ضَاربو زيدٍ غدا ، فَتَصِفُ بهِ النكرةَ لأنَّ التّقديرَ : ضاربانِ زيداً وضاربونَ زيداً ، والنّونُ مكفوفٌ لَفْظاً(١١٣) كما كانَ التّنوينُ كذلكَ . في قولِكَ : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ ، وقولُهُ تَعالَى – (هَذَا عَارِضٌ

---

(١١٠) آية ٢٠١/البقرة ٢ .
(١١١) ط : وان .
(١١٢) ج : وفي الجمع .
(١١٣) ب : لفظا « لاتقديرا » .

مُمْطِرُنا) –(١١٤) ويجوزُ العَطْفُ هُنَا على الموضعِ كما تَقَدّمَ نَحوَ هذانِ ضاربا زيدٍ وعمراً ، وضاربو بكرٍ وخالداً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ الحقْتَ الألِفَ واللامَ اسمَ الفاعلِ قلتَ : هَذَا الضّارِبُ ولا يجوزُ اضافة الضارب الى زيدٍ . فانْ ثَنّيْتَ قلتَ : هذانِ الضّاربانِ زيداً (١١٥ فان حَذَفْتَ النّونَ قلتَ : (١١٥) هذانِ الضاربا زيدٍ ، وكذلكَ الجميعُ » .

قالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنّكَ اذا ألحقتَ الألفَ واللامَ تغيّر الحكمُ . وذلكَ ان قولَكَ : الضّاربُ ، بمَعْنَى الذي يَضْرِبُ ، فيعملُ في كلّ حالٍ تقولُ (١١٦ هذَا [الضّاربُ](١١٧) زيداً أمسِ(١١٦) . وهذَا الضاربُ زيداً الآنَ وغداً . وذلكَ(١١٨) أنّ اسمَ الفاعلِ هُنَا قائمٌ مقامَ الفعلِ فهوَ اسمٌ لفظاً فقط ، وانّما عَدَلوا عن لفظِ الفعلِ الى اسمِ الفاعلِ كراهيةَ أنْ يدخلَ الألفُ واللامُ على لفظِ الفعلِ وانْ كانَ قد تَنزّل منزلةَ الذي لأنّ كونَه بمنزلةِ الذي(١١٩) فرعٌ ، وأصْلُهُ أن يكونَ للتعريفِ أو للجنسِ فلما لم يصحّ ذلكَ في الفعلِ أعني التّعريفَ والجنْسَ ، من حيثُ كانَ الفعلُ خبراً مجهولاً لا يُتَصَوّرُ تعريفُهُ وكانَ جنساً كما تقدّمَ في صدرِ الكتابِ(١٢٠) ، لم يُحبّوا أنْ يدخلَ على(١٢١) لفظِهِ وانْ كانَ قد تنزّلَ منزلةَ ما يصحُّ دخولُهُ على الفعلِ معنىً وهو الذي لتكون حالُ الفرعيةِ(١٢٢) تابعةً لحالِ الأصليةِ ، واذا كانَ المَعْنَى على الذي ، كانَ في اسمِ الفاعلِ حكمُ الفعلِ سواءً يعملُ في الأحوالِ الثلاثة كَمَا ذَكَرْنَا .

---

(١١٤) آية ٢٤/الأحقاف ٤٦ . وقوله « هذا » غير موجود في ب و ج .

(١١٥ – ١١٥) بدله في ب و ط : « وان حذفت النون أضفت فقلت » وكذا في ج مع « التنوين » موضع « النون » .

(١١٦) ساقط في ج .

(١١٧) من ب . الصواب . وفي الأصل « الضاربو » . تحريف .

(١١٨) ب ، ج : وذاك .

(١١٩) ب : بمعنى الذي .

(١٢٠) ب ، ج : صدر الكلام . تحريف .

(١٢١) ب ، ج : عليه .

(١٢٢) ب ، ج : على الفرعية .

ولا يَجُوزُ الاضافةُ في ذَا نحوَ أن تقولَ : هذَا الرجلُ الضّاربُ زيدٍ كما قلتَ : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ ، لأجْلِ أنّ الاضافةَ امّا أنْ تكونَ لفظيةً أو معنويةً فلا تجوزُ اللفظيةُ لأجلِ أنَّ الغرضَ فيها أنْ يُحْذَفَ التّنوينُ فيحصلَ في اللفْظِ اختصارٌ وتخفيفٌ بسقوطِ التّنوينِ ، ويعاقِبُهُ المفعولُ المنصوبُ فيجرُّ لقيامِهِ مقامَ – التّنوينِ في اللفظِ . وليسَ في الضّاربِ تنوينٌ فَيُحْذفُ ، لذلك فاذا قُلْتَ : الضّاربُ زيدٍ ، كنت قد عَدَلْتَ عن الأصلِ الذي هُوَ النّصْبُ لغير غرضٍ لفظيٍّ ولا حقيقيٍّ ، وأمّا الاضافةُ المعنويةُ فاسْتِحالَتُهَا في قولِكَ : الضّاربُ واضحةٌ وذلكَ أنَّ الضّاربَ معرفةٌ من حيثُ أنّه بمنزلَةِ الذي ضَرَبَ والمعرفةُ لا تُضاف . ألا تَرَاكَ لا تقولُ : جاءني الرجلُكَ ، ولا مَرَرْتُ بالغلامِ زيدٍ .

فانْ ثنّيْتَ أو جمعتَ فقلتَ الضّاربانِ // زيداً والضاربونَ زيداً[123] ، جَازَ الاضافةُ في اللفْظِ نحوَ الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ ، [124] وذلكَ أنّ ها هُنَا[124] نوناً تسقطُ ، ويعاقبهُ المضافُ اليهِ فيكونُ في الاضافةِ فائدةٌ لفظيةٌ كَما كانَ في قولِهِ[125] ضَارِبا زيدٍ وضَاربو زيدٍ . وأمّا المعنويةُ فلا سبيلَ اليها بوجهٍ ، وعَلَى ذلكَ قولُهُ عزَّ وجلَّ – (والمقيمي الصّلاةِ) –[126] وقالَ الشّاعرُ :

/١١٥/ الفَارِجِي بَابَ الأميرِ المُبْهَمِ[127]

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وقَدْ يَجُوزُ اذَا حَذَفْتَ النّونَ من اسمِ الفاعلِ في الاثنَيْنِ والجميعِ[128] اذَا

---

(١٢٣) ب ، ج : عَمْرا .

(١٢٤) بدله في ب و ج : « واذا كان هاهنا » سهو .

(١٢٥) ب ، ج : في قولك .

(١٢٦) آية ٣٥/ الحج ٢٢ . وفي الأصل « والمقيم » . تحريف .

(١٢٧) نسبه سيبويه في ٩٥/١ لرجل من بني ضبة وتابعه الشنتمري في ذلك وذكر انه ينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه .

أنظر أيضا المقتضب ١٤٥/٤ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٠١ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٧٧١/٤

وروايته في المقتضب وكتاب الجمل « الفارجو بابَ » ، والفارج الفاتح . والمبهم المغلق . والبيت في وصف قوم اشرافٍ لا يحجبون عن الأمراء .

والشاهد فيه اضافة اسم الفاعل الى ما بعده .

(١٢٨) ج : والجمع .

ألْحَقَتْهُ الألفَ واللّامَ أن تَنْصبَ فتقول : الضّاربو زيداً وهَكَذَا أنْشَدُوا :

/١١٦/ الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لا يَأْتِيهِمُ من ورائِهِمْ نَطَفُ(١٢٩)

والأكثرُ الجرُّ كما قَالَ تَعالَى – (والمُقيمي الصّلاةِ) –

قَالَ الشّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنّ منهم مَنْ يقولُ : الضّاربا زيداً ، والضّاربو زيداً ، فلا يحذفُ النون لأجْلِ الاضافةِ ولكنّه يحذفُ لطولِ الكلام ولا يجعلونَ(١٣٠) لحذفِهِ تأثيراً في الحكم ويُبقُونَ النّصْبَ(١٣١) على أصلهِ . والبيتُ الذي أنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ . فعورةَ العَشيرةِ نصبٌ بالحافظو ، لأنَّ التّقدير : الحافظو عورةَ ، فالنّونُ حُذِفَ في الوجهِ الأولِ اختصاراً واعْتُدَّ به من وجهٍ وهو أنه جعلَ المنصوبَ مجروراً ، ليكونَ بمنزلةِ ما أضيفَ في الظّاهرِ . وهذا هو الأكثرُ من الاستعمالِ والأحسنُ في القياسِ لأجْلِ أنّ النّونَ اذا حُذِفَ وَجَبَ أنْ يكونَ لهُ [أثَرٌ](١٣٢) في اللفْظِ واذَا قُصِدَ النّصْبُ

---

(١٢٩) أختُلف في نسبة هذا البيت فنسبه سيبويه لرجل من الأنصار . وقال الشنتمري هو قيس بن الخطيم ، أنظر ديوانه (ليبزك) ق ١/١٤ ص ٤٥ وحاشية الديوان طبعة (بغداد) ق ٥ حاشية البيت ٢٠ ص ٦٣ .
ونسبه ابن السكيت لعمرو بن امريء القيس الخزرجي – جد عبد الله بن رواحه – ونسب في شروح سقط الزند الى الحارث بن ظالم المري ، وذُكِر في نسبته في الخزانة اسما قيس بن الخطيم وشُريح بن عمرو من بني قريضة ومالك بن العجلان الخزرجي .
والبيت منسوب للمذكورين على خلاف في ورود اسمائهم في المصادر – في سيبويه والشنتمري ٩٥/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢١٢ وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٨ وتهذيب اصلاح المنطق ١١٤/١ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٦٤ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٠٧/٣ ومادة (وكف) من اللسان ٢٨٠/١٠ والتاج ٢٧١/٦ ، والخزانة ١٨٨/٢ و ٣٢٧ و ٤٨٣ و والـ ٤٠٠/٤ و ٤٧٣ والدرر اللوامع ٢٣/١ – ٢٤ .
وغير منسوب في اصلاح المنطق ٦٣ ، والمقتضب ١٤٥/٤ وكتاب الجمل للزجاجي ١٠١ والايضاح ١٤٩ والمنصف لابن جنى ٦٧/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٢ (صدره) وشرح الأشموني ٣٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ صدره والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا لطول الاسم وقد نصب ما بعده على تقدير ثبات النون . ويجوز فيه الخفض وحذف النون على الاضافة وروى في بعض المصادر « من ورائنا وكفى » .
والنطف والوكف بمعنى واحد وهو العيب .

(١٣٠) ب ، ج : ولا يجعل .

(١٣١) ب ، ج : ويبقى النصب .

(١٣٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أكثر » تحريف .

وجبَ أنْ يبقى النّونُ لفظاً غير أنَّ بعضَهُم يحذفُ ولا يعتدُ بالحذفِ حرصاً على ابقاءِ[١٣٣] لفظ النّصْبِ وقد قُرِيءَ - (والمقيمي الصّلاةَ) -[١٣٤] بالنّصْبِ وليسَ [بالأعرفِ][١٣٥] والأصلُ في حذفِ النّونِ لامتدادِ الاسمِ بيتُ الكِتَابِ :

/١١٧/ أبني كليبٍ انّ عَمّى اللذا قَتَلا المُلوكَ وفَكّكَا الأغْلالا[١٣٦]

أرادَ اللذانِ فحذفَ النّونَ لطولِ الاسمِ بالصّلةِ اذ قد اجتمعَ الذي والفعلُ والفاعلُ والمفعولُ ، لأنّ جميعَ يتعلّقُ بالموصولِ داخلٌ في جملتهِ وجارٍ مَجْرى الجزءِ[١٣٧] من الاسمِ . أَلا تَرى أن تقديمَهُ ممتنعٌ ، فلا تقولُ : جَاءني زيداً الذي ضَرَبَ أخوهُ ، تُريد الذي ضربَ أخوهُ زيداً ، ثم تَحملُ نحوَ الضاربانِ والضاربونَ على ذا لأنّهُ بِمَعْنَى الذي كَمَا فَسَّرْنَا .

---

(١٣٣) ج : على ايفاء . تصحيف .

(١٣٤) في شواذ ابن خالويه ص ٩٥ : « والمقيمي الصلاةَ » بالنصب ، ابن أبي اسحق . والمقيمين ، بالنون ، الصلاة ابن مسعود . وفي املاء مامن به الرحمن ج ٢/٧٥ : (والمقيمي الصلاة) الجمهور على الجر بالاضافة ، وقرأ الحسن بالنصب ، والتقدير (والمقيمين) فحذف النون ، تخفيفا للاضافة . أنظر أيضا معاني القرآن ٢/٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٣٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بالاعراب » . تحريف .

(١٣٦) للأخطل غياث بن غوث التغلبي في ديوانه ص ٤٤ ، وسيبويه والشنتمري ١/٩٥ ، وأدب الكاتب ١/٢٣٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ ، والاشتقاق لابن دريد ٣٣٨ ، والموشح للمرزباني ١٣١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢١٢ والمفصل ١٤٣ والأمالي الشجرية ٢/٣٠٦ ، وسمط اللالىء ١/٣٥ ، ومعجم البلدان ٧/٢٧١ ، ومادة (لذا) من اللسان ٢٠/١١١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ والخزانة ٢/٤٩٩ ، والدرر اللوامع ١/٢٣ .

ونسب للفرزدق في ابن يعيش ٣/١٥٤ والشواهد الكبرى للعيني ١/٤٢٣ - ٤٢٤ (وذكر انه نسب أيضا للأخطل) .

والبيت غير منسوب في المنصف لابن جني ١/٦٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٧٩ ، وهمع الهوامع ١/٤٩ .

وقد ذكر ابن الشجري في أماليه ان حذف النون من قوله اللذا وأصله اللذان تخفيفا لاستطالة الموصول بالصلة هذا قول البصريين (وهو أيضا موضع الاستشهاد عند عبد القاهر) .

أما الكوفيون فحذف النون عندهم في اللذان لغة في اثباتها طالت الصلة أم لم تطل .

والبيت في هجاء جرير . وبنوكليب بن يربوع هم رهطه . وقول الشاعر « ان عمّى اللذا » يقصد بها عمرا ومرة ابني كلثوم . والأول قتل عمرو بن هند ، والثاني قتل المنذر بن النعمان بن المنذر .

(١٣٧) ج : مجرى الجر . تحريف .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فانْ حُذِفَ[138] النّونُ ممّا لا ألفَ ولا لامَ فيهِ لم يَجُزْ[139] الا الجَرُّ وكانَ النّصْبُ لحناً . قالَ أبو عثمانَ قال أبوْ زيدٍ : وكانَ أبو السمال[140] يقرأُ حَرْفاً يلحنُ فيهِ بعد أنْ كانَ فصيحاً وهو قولُهُ تعالَى - (انّكُمْ لذَائِقو العَذَابَ الأليمَ) -[141] .

قَالَ الشّيْخُ عبدُ القاهِرِ :

اعلمْ أنّ النّونَ انّما حُذِفَ منَ الضّاربا زيداً ، والضّاربو زيداً مع نصبِ زيداً على ضعفٍ حَملاً لَهُ على الذي وتشبيهاً بهِ من جهةِ انّه موصولٌ[142] واسمٌ طويلٌ . فاذَا لم يَكُنْ في الاسمِ ألفٌ ولامٌ لَمْ يَكُنْ طويلاً ولا موصولاً بمعنى الذي فان نصبْتَ وجبَ اثباتُ النّونِ نحوَ ضاربانِ زيداً وضاربون زيداً ، وانْ حَذَفْتَ النُّونَ وجبَ الجرُّ ، لأنَّ النونَ انَّما تُحْذَفُ للاضافةِ ، ولو قُلْتَ : هذانِ ضَاربا زَيْدٍ وضَاربو زيداً فَنَصَبْتَ كان خطأً . وانّما كانَ أبو السمالِ[143] مَقْضِيّاً عليهِ باللحْنِ ، لأجْلِ // أنّهُ نصبَ العذابَ لأليمَ معَ حذفِ النّونِ وليسَ في ذائقو ألفٌ ولامٌ فيكونُ كالحافظِ عورةَ العَشيرةِ . وقد حَكَى أبو الحَسَنِ أنّهُ سَمِعَ أعرابياً يقرأ - (غيرُ مُعْجِزي اللهَ) -[144] وذلكَ عندَهُمْ لَحْنٌ وجارٍ مَجْرَى الغلطِ المردودِ البَتَّةَ .

---

(١٣٨) ب ، ج ، ط : فان حذفت .

(١٣٩) ط : لم يكن .

(١٤٠) من ب و ج الصواب وفي الأصل أبو (السماك) تحريف .
وأبو السمال : هو قعنب العدوي البصري ، له اختيار في القراءة يشذ فيه عن عامة القراء . وقد رواه عنه أبو زيد . انظر طبقات القراء لابن الجزري ٢/٢٧ .

(١٤١) آية ٣٨/الصافات ٣٧ . وقد وردت فيها قراءة النصب وقراءة الجر بالاضافة وقراءة النصب على الشذوذ وسهو من قارئه ، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب اذا كان فيه الألف واللام . وفي شواهد ابن خالويه ١٢٧ ان قراءة النصب لأبي السمال . وفي املاء ما من به الرحمن ٢/١٠٧ ان الوجه هو قراءة الجر بالاضافة وقراءة النصب شاذة .

(١٤٢) ج : الموصول .

(١٤٣) ب ، ج : أبو السماك . تحريف .

(١٤٤) ورد قوله تعالى (غيرُ مُعْجِزي اللهِ) في الآيتين ٢ و ٣/ التوبة ٩ ولم ارَ هذه القراءة في كتب القراءات التي راجعتها .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ الصّفةِ المُشَبّهَةِ[1]

هذه الصفاتُ مشبهةٌ باسمِ الفَاعِلِ كما كانَ اسمُ الفعلِ مُشَبّهاً بالفعلِ ، وذلكَ نحوُ حَسَنٍ وشَديدٍ وكريمٍ وَجْهُهُ ، شَبَهُهَا باسمِ الفاعلِ أنّها تُذَكّرُ وتُؤنّثُ وتُثنّى وتُجْمعُ بالواو والنّونِ والألفِ والتّاءِ ، تقولُ : حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنانِ [وحسناتٌ][2] وحسنونَ ، وشديدٌ[3] وشديدونَ وشديداتٌ . وتَقصرُ[4] هذهِ الصّفاتُ عن رتبةِ اسمِ الفاعلِ بأنّها ليستْ جاريةً على الفعلِ [5] ولَمْ تَكُنْ على أوزانِهِ[5] كما كانَ ضاربٌ في وزنِ الفِعْلِ على[6] حَرَكاتِهِ وسُكُونِهِ . تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ ، وشديدٍ ، سَاعِدُهُ ، وزيدٌ كريمٌ أبوهُ ، فيرتفعُ الوَجْهُ والسّاعِدُ والأبُ بهذهِ الصّفاتِ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ هذه الصفاتِ لا تَجْرى على أفْعالِهَا فليسَ حَسَنٌ بجارٍ على يَحْسُنُ ولا كريمٌ [7] على يَكْرُمُ ولا كَرُمُ[7] وكَذَا شديدٌ وظَرِيفٌ وقوّى وصَعْبٌ وما أشبَهَ ذلكَ لا يجري[8] شيءٌ منه على الفعلِ . ونحوَ حَسَنٍ انّما يَجْرِي على الفعلِ الماضي فقطْ ، لأنّهُ على

---

(١) ط : المشبهة « باسم الفاعل »

(٢) من ب و ج . و ط . أولى .

(٣) ط : وشديد « وشديدة (وشديدان) .

(٤) ط : وتنقص .

(٥ - ٥) بدله في ط : فلم تكن على أوزان الفعل .

(٦) ب ، ج ، ط : وعلى .

(٧ - ٧) بدله في ب : على مكرم ولا يكرم .

(٨) ج : ولا يجري .

وزنِ حَسُنَ . وهو بالاضافة الى مالا يَجْرِي على كلّ ضربٍ منَ الفعلِ قليلٌ فمرتبةُ هذهِ الصّفاتِ بعدَ مرتبةِ أسماءِ الفاعلينَ ، لأنّها تَجْرِي على الأفعالِ كَمَا ذَكَرْنَا من أنَّ ضارباً على وزنِ يَضْرِبُ فهذهِ مشبهةٌ بأسماء الفاعلينَ من حيثُ أنّها تؤنّثُ وتُذكّر وتُثنى وتجمعُ تقول : حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنانِ وحَسَنَتَانِ وحَسنونَ وحَسَناتٌ ، كما تقولُ : ضَارِبٌ وضَارِبَةٌ وضَارِبَانِ وضَارِبتانِ وضَارِبونَ وضَارِباتٌ ، فلمّا حَصَلَ بينَها وبينَ أسماءِ الفاعلِ هذهِ[٩] المشابهةُ أُجريتْ مَجْراها في أنْ أُعطيتْ عملَ افْعَالِهَا فقيلَ : مَرَرْتُ – برجلٍ حَسَنٍ[١٠] أبوهُ ، وغُلامٍ كريمٍ أبواهُ ، وامرأةٍ حَسَنٍ غُلامَاهَا ، تَرفعُ هذهِ الأسماءَ الظّاهرةَ بالصّفةِ كَما تَرفَعُ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَحْسُنُ وَجْهُهُ ويَكْرُمُ أبواهُ .

فانْ قلتَ : كَيْفَ زَعَمْتَ أنَّ هذهِ الصّفاتِ تعملُ لِمُشَابَهَتِهَا اسْمَ الفاعلِ – ونَحْنُ نَرَاها بمعنى الفعلِ المَاضِي من حيثُ أنَّكَ اذا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ كريمٍ أبواهُ فالمَعْنَى كَرُمَ[١١] أبواهُ ، لأنَّ الكرمَ شيءٌ وُجدَ قديماً ولَسْتَ تُخْبِرُ بأنّهُ صارَ يَكْرُمُ في هذهِ الحالِ[١٢] . واسمُ الفاعلِ لايعملُ بِمَعْنَى الماضِي[١٣] ، أفيجوزُ أنْ يزيدَ الفرعُ على الأصْلِ ؟ فالجَوابُ أنّها لم تَخْرُجْ عن حكمِ اسمِ الفاعلِ بكونِ – المَعَاني التي دَخَلَتْ عَلَيْهَا[١٤] مُتَعَلّقةً بالمَعْنَى ،[١٥] لأنَّ معنى الحالِ وحُكْمَهَا موجودانِ فيها . وذَاكَ أنَّ حَدَّ الحَالِ ما تقدّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنّهُ المَعْنَى الذي يكونُ مَوْجُوداً[١٦] في زَمانِ الأخبارِ كقولِكَ : زيدٌ يُصلّي ، تُريدُ في حالِ حَدِيثِكَ ملتبسٌ بالصّلاةِ ، فزمانُ الفعلِ والحَدَثِ[١٧] بهِ زمانٌ واحدٌ . ثُمَّ انّ هذَا الموجودَ في وقتِ الأخبارِ على ضَرْبَيْنِ :

---

(٩) ب ، ج : « على » هذه .
(١٠) سقطت « حسن » في ب و ج .
(١١) ج : كريم . تحريف .
(١٢) ب ، ج : في هذه الحالة .
(١٣) ج : بمعنى الماضي . تحريف .
(١٤) ب ، ج : التي دلت عليها .
(١٥) ب ، ج : بالمضي .
(١٦) ج : يكون الموجود .
(١٧) ب ، ج : والحديث . تحريف .

أحدُهُما أنْ يكونَ شيئاً لَمْ يَكُنْ قبلَ هذهِ الحالِ كقولِكَ : زيدٌ يُصَلّي ، تُريدُ أنَّ اشتغالَهُ بالصّلاةِ حَصَلَ في زَمانكَ هذا ، ولم يَكُنْ قبلَ ذَلِكَ .

والثّاني أنْ يكونَ // الفِعْلُ قد وُجِدَ قبلَ حَالِكَ ، الا أنّه امْتَدَّ واتّصلَ حتى اقْتَرَنَ بزمَانِكَ هَذَا وهو بَعدُ موجودٌ . مثالُهُ قولُكَ : زَيْدٌ يَعْلَمُ فنوناً من العِلْمِ ، فَعِلْمُهُ ذلكَ قد كانَ من قبلُ ، الا أنّه لمّا لَمْ يَنْقَطِعْ وكانَ موجوداً في وقتِكَ هذا كانَ حالاً . ولهذا قَالَ صاحِبُ الكتابِ(١٨) . وممّا هُوَ كائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ فَجعَلَ من شرطِ الحَالِ كونَ الفعلِ (١٩ وسلامَتَهُ عنِ الانقِطاعِ ١٩) .

فأمّا اعتبارُ أنّهُ كانَ قبلُ أولاً فكاعتباره في الطَّرْفِ الثّاني وهو أنّهُ يكونُ(٢٠) من بَعْدُ أو لا يكونُ . وتلكَ زِيادَةٌ خَارِجَةٌ عنِ المقصودِ . واذَا ثَبَتَ(٢١) هَذَا تَبَيّنَ انَّ هذهِ الصّفاتِ ليستْ بِخَارجةٍ عنْ أن يكونَ عَمَلُهَا بِمَعْنَى الحَالِ . وذلكَ أنّكَ اذَا قُلْتَ : زيدٌ حَسَنٌ أبوهُ ، فالحُسْنُ ، موجود في هذهِ الحَالِ ، كَمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوهُ ، كانَ الضّرْبُ موجود . فأمّا أنَّ هَذَا الحُسْنَ قد كانَ – موجوداً في الأزمنةِ التي كانَ(٢٢) قبلَ زَمانِكَ هذَا . فلو كانَ مما يَقْدَحُ في كونِهِ حالاً لوجَبَ أنْ يقدحَ في الفعلِ أيضاً ، نحوَ زيدٌ يعلمُ علوماً كثيرةً ، وما أشْبَهَ ذلكَ ، وكَذَا اسمُ الفاعلِ لأنّكَ تقولُ : زيدٌ قائِمٌ غُلامُهُ ، تريدُ الحالَ ، والقِيَامُ مَعَ ذلكَ قَدْ كانَ قبلَ حَالِكَ هذهِ(٢٣) بزمانٍ لأنّهُ وانْ سبقَ في الحُدوثِ فانّهُ قد دامَ واتّصلَ حتى قارنَ هذا الزّمانَ وصَحِبَهُ . وانّما(٢٤) كانَ يلزمُ ماقالَهُ السّائلُ لوكانتْ هذه الصفاتُ توجدُ عاملةً والمعنى فيها أنّها كانتْ وانقطعَتْ فهي

---

(١٨) قال سيبويه في فاتحة كتابه وهو يتحدث عن تقسيم الكلام في باب « هذا باب علم ما الكلم من العربية » « ... وأما الفعل فأمثلةٌ أخذتْ من لفظ احداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » .

(١٩ – ١٩) بدله في ب و ج : وعلامته من الانقطاع . تحريف .

(٢٠) ب ، ج : أن يكون .

(٢١) ب ، ج : فاذا كتبت . تحريف .

(٢٢) سقطت « كان » في ب و ج .

(٢٣) ب ، ج : وهذه . سهو .

(٢٤) ب ، ج : فانما .

مفقودةً في الحالِ نحوَ أنْ تقولَ مثلاً : زَيْدٌ حَسَنٌ أبوهُ أمْسِ قبيحٌ اليومَ . وذلكَ لا يقولُهُ أحَدٌ ، وانَّما يُقَالُ : زَيْدٌ كانَ حَسَناً أبوهُ ، فيدخلُ كانَ لِيُنْبِيءَ أنَّ قولَهُ :(٢٥) زَيْدٌ حَسَنٌ أبوهُ ، الدّالَّ على الحالِ حالٌ محكيّةٌ ، وليستْ بحَاضِرَةٍ . ومثلُهُ قولُكَ : كانَ زَيْدٌ يقومُ غلامُهُ ، وكانَ عمروٌ يضربُ أبوهُ بَكْراً ، فكَما أنَّ يقومُ ويَضْرِبُ حالٌ مع كانَ كذلكَ حَسَنٌ وما أشْبَهَهُ يكونُ حالاً . وكَذَا اسمُ الفاعلِ تقولُ : كانَ زيدٌ قَائِماً غُلاماهُ ، فتعملُ لأنّه في حُكْمِ يقومُ غُلاماهُ ، اذ ليسَ المرادُ : كانَ زيدٌ فَعَلَ غلاماهُ القيامَ قَبْلَ الحال التي تَذْكُرُهَا وتَحْكيها ، بلْ تُريدُ أنَّ القيامَ كانَ مقترناً بِهَا ثُمَ أنَّ مَعْنَى الحالِ لهذهِ الصّفاتِ ألزمُ منهُ لأسماءِ الفَاعِلينَ والمَفْعولِينَ ، وذَلِكَ انَّ الأسماءَ تكونُ بِمَعْنَى المستقبلِ والحالِ على مَا مَضَى من أنّكَ تقولُ : ضَارِبٌ أبوهُ الآنَ أو غداً(٢٦) وتكونُ بِمَعْنَى المَاضِي واذا(٢٧) لم تَعْمَلْ كقولِكَ : هَذَا مُعْطِي زيدٍ ، تريدُ اعطاءً قد مَضَى وانْقَطَعَ .

وقَالُوا : انَّ هذهِ الصّفاتِ لا تكونُ بِمَعْنَى المَاضِي ولا بِمَعْنَى المستقبلِ فلا يُقالُ : زيدٌ حَسَنٌ ، يُرادُ حُسْنٌ قد كانَ وانْقَطَعَ ولا زَيْدٌ حَسَنٌ أبوهُ غَداً ، على مَعْنَى سَيَحْسُنُ(٢٨) ، ولا زَيْدٌ حَسَنٌ غداً ، لا فَصْلَ بينَ أنْ تَذْكُرَ مُعْمَلاً في الظّاهرِ وبينَ أنْ تذكرَ(٢٩) غيرَ معملٍ في أنّهُ لا يحملُ الاستقبالَ . قالوا لأنَّ هذهِ صفاتٌ وحقُّ الصّفَةِ أنْ تَصْحبَ الموصوفَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ولا يَسْتَحْسِنونَ مررتُ برجلٍ خيرٍ مِنْهُ أبوهُ ، فترفعُ(٣٠) الأبَ بخيرٍ ، وان كانَ صفةً ، (٣١ كَمَا رَفَعُوا بِحَسَنٍ وكريمٍ لأنَّ خيراً وانْ كانَ صفةً٣١) فقد تَعَرّى(٣٢) من

---

(٢٥) ب ، ج : ان قولك .
(٢٦) ب ، ج : وغدا .
(٢٧) ب ، ج : وان .
(٢٨) ج : يستحسن . تحريف .
(٢٩) ب ، ج : بذكره .
(٣٠) ب : يرفعون ، ج ، ط : فيرفعون .
(٣١ - ٣١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(٣٢) ب ، ط : كما رفعوه .

المُشَابهاتِ التي من هذهِ الصّفاتِ التي ذَكَرتُها وبينَ الفِعْلِ » .[٣٠]

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّ خيرا عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحدُهُمَا : // أنْ يكونَ مُصَاحِباً لِمَنْ بِمَعْنَى أخْيَرَ .

والثّاني أنْ لا يكونُ كذلكَ . فاذَا كانَ بمعنى أخْيَرَ كقولِكَ : مَرَرْتُ برجُلٍ خيرٍ من زيدٍ ، وَجَبَ أنْ لا تُعْمَلَهُ فتقولَ : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوهُ ، وأمرأةٍ خيرٍ منها أبُوها ، كما تقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ أبُوهَا ، لأجْلِ أنَّ خيراً لَمّا امْتَنَعَ من التّأنيثِ والتّثنيةِ والجَمْعِ لم يُشْبِهْ اسمَ الفاعلِ كما أشْبَهَهُ حَسَنٌ وشَدِيدٌ . ألا تَرَى أنّكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ برَجُلَيْنِ خَيْرَيْنِ من زيدٍ ، ورجالٍ خَيْرَيْنِ من زيدٍ ، وامرأةٍ خَيْرَةٍ[٣٥] من زَيْدٍ ، وامرأتَيْنِ خَيْرَتَيْنِ من زَيْدٍ ، ونِسَاءٍ خَيْراتٍ من زَيْدٍ كَمَا تقولُ : ذلكَ في حَسَنٍ على ما تَقَدّمَ من أجْلِ أنَّ حَسَناً لا يَتّصِلُ بِهِ مِنْ فتمتنعُ هذهِ الأشياءُ فيهِ فالأحْسَنُ الأفْصَحُ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ [ابوهُ خيرٌ[٣٦] مِنْهُ] وَلا تَرْفَعُ بِهِ الظّاهرَ لتُعريّهِ من مشابهةِ اسمِ الفاعلِ .

ومِنْهُمْ مَنْ يقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ فيرفعُ بِهِ الظّاهرَ ولهذَا قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ : ولا يَسْتَحْسِنونَ [ولَمْ يَقُلْ : ولا يَجوزّونَ ، وانّما جَازَ ذَلِكَ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى][٣٧] نَحْوَ مَرَرْتُ برجلٍ مُفَضّلٍ أبوهُ ، أو فَاضلٍ أبُوهُ ، ولَيْسَ بالأكْثَرِ . ومِثْلُ هَذَا مَرَرْتُ[٣٨] برجلٍ أفْضَلُ منهُ أبوهُ ، تَرْفَعُ أفْضَلَ ليكونَ أبوهُ مرفوعاً بالابْتِداءِ وأفْضَلُ خَبَراً مُقَدّماً عليهِ ، كأنّكَ قُلْتَ : بِرَجُلٍ أبُوهُ أفْضَلُ منهُ وذلكَ[٣٩] أنَّ هذَا مُمْتَنِعٌ منَ التّأنيثِ

---

(٣٣) ط : فقد تعرت .

(٣٤) في ط بعد قوله « وبين الفعل » زيادة لم ترد في النسخ (انظر الايضاح ١٥١) .

(٣٥) ج : خير . سهو .

(٣٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « خير من أبوه » . سهو . وذلك لأنه قال بعده : « ولا ترفع به الظاهر » .

(٣٧) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين .

(٣٨) ب ، ج : « نحو » مررت

(٣٩) ب ، ج : وذاك .

والتّثنيةِ والجَمْعِ ، اذْ لا يقالُ : أفْضَلانِ مِنْهُ وأفضلون منه وقد يقالُ : مَرَرْتُ برجلٍ أفْضَلُ منهُ أبوهُ ، وليْسَ بالأشْرَفِ ، وانّما هُوَ محمولٌ على المَعْنَى نحوَ قولِكَ : فاضِلٌ أبوهُ ، لأنَّ المُفَضّلَ فاضِلٌ على كُلِّ حالٍ كما أنَّ المُنْبَتَ نَابِتٌ ولذلكَ جَاءَ نحوُ قولهِ تَعالَى – (واللهُ أنْبَتَكُمْ منَ الأرْضِ نَباتاً) –(٤٠) .

والوَجْهُ الثّاني من خيرٍ أنْ يكونَ غيرَ مصاحبٍ لِمَنْ ، ويكونُ بمَعْنَى خَيْرٍ فيؤنّثُ ويُثنى ويُجْمَعُ ، تقولُ : خَيْرَةٌ وخَيْرَانِ وخَيْرَتَانِ وخَيْرُونَ(٤١) وخَيْرَاتٌ وكَفَى دليلاً عليهِ قولُهُ تَعالَى – (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) –(٤٢) فهذَا بمنزلةِ ظريفٍ وكريمٍ (٤٣) في مضارَعَةِ اسمِ الفاعلِ بدخولِ هذهِ الأشياءِ عليهِ فلا يُسْتَنْكَرُ انْ يعملَ عملَ الفِعْلِ ، ويقالُ ، مَرَرْتُ بامرأةٍ خيرٍ أبوهَا ، كَمَا يُقالُ : كَريمٍ أبوهَا .(٤٤) والفَصْلُ بينَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرٌ منهُ أبوهُ وخَيْرٍ منه أبوهُ في حُكْمِ الاعرابِ ، ما ذَكَرْنَا منْ أنَّ أبوهُ يكونُ مَرْفُوعاً بالابتداءِ اذا رَفَعْتَ خَيْراً (٤٥ ويكونُ خيرٌ٤٥) مؤخراً عنهُ في النّيّةِ على أنّه خَبَرُهُ . واذَا كانَ خبراً له كانَ فيهِ ضميرٌ يعودُ اليهِ . واذَا جَرَرْتَ فقلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ كانَ أبوهُ مَرفُوعاً بهِ(٤٦) ولَمْ يَكُنْ فيهِ ذِكْرٌ لأنَّهُ اذا لَمْ يَكُنْ خَبَراً كانَ تَقْدِيرَ الذِكْرِ مُحَالاً كما أنَّكَ اذا قلتَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ فاضلٍ أبوهَا لَمْ يَكُنْ في فاضلٍ ذِكْرٌ لأنَّ أبوهَا مرفوعٌ بهِ .

وأمّا نَحْوَ أسودَ وأبيضَ فيعملُ(٤٧) عملَ الفِعْلِ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ أسودُ أبوهُ ، وأمرأةٍ أحمرُ غُلامُها ، وهو بَيْنَ حَسَنٍ وخَيرٍ منه في المَرْتَبَةِ(٤٨) فيرتفعُ عن خيرٍ منهُ ، بأنّهُ

---

(٤٠) آية ١٧/نوح ٧١ .
(٤١) « وخَيّرون » ساقطة في ج .
(٤٢) آية ٧٠/الرحمن ٥٥ .
(٤٣) ب ، ج : كريم وظريف .
(٤٤) زيادة في ج بعد قوله « كريم أبوها » نصها : والفصل بين أن تقول : مررت برجل خير أبوها » والفصل ... ولا معنى لها .
(٤٥ – ٤٥) ساقط في ب و ج .
(٤٦) سقطت « به في ب .
(٤٧) سقطت « فيعمل » في ب .
(٤٨) ب ، ج : في المبنية . تحريف .

يُثَنّى فيقالُ : أسودانِ ، كما يقالُ : ضَاربانِ وحَسَنَانِ(٤٩) ويَجْمَعُ ويؤنّثُ على الاطلاقِ ، فيقالُ : سودٌ وسَوْدَاءُ ، وحُمْرٌ وحَمْرَاءُ . ولا يكونُ ذلكَ في خيرٍ منهُ بوجهٍ ، وينحطُّ عن بابِ حَسَنٍ وشَديدٍ من حيثُ لم يَكُنْ جَمْعُهُ وتأْنِيثُهُ // على حَدِّ جَمْعِ حَسَنٍ وتأْنيثِهِ اذْا لَمْ يُقَلْ : أسودةٌ وأحْمَرَةٌ ، ولا أحمرونَ وأسودُونَ واحمراتٌ وأسوداتٌ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ولا بُدّ في هذهِ الصّفاتِ من ذكرٍ يعودُ منهَا الى الموصوفِ . فَقَولُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ قد عادَ الى(٥٠) الموصوفِ الذي هُوَ [رجلٌ](٥١) [المذكورُ](٥٢) ذكرٌ ممّا ارتفعَ بالصّفةِ التي هي قولُنَا حَسَنٌ ، والذّكرُ هُوَ الهَاءُ في وَجْهِهِ » .

قَالَ الشّيْخُ عبدُ القاهرِ :

اعلمْ أنَّ الصفةَ من حَقّهَا أنْ تَتضمّنَ عائداً الى الموصوفِ ، تقولُ :(٥٣) مررتُ برجلٍ حَسَنٍ ، فيكونُ فيهِ ذِكرٌ(٥٤) مُسْتكنٌّ ، ومَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، فَتُؤنِّثُ ، لأنَّ الفعلَ لَها فاذَا رَفَعْتَ الظّاهِرَ بالصّفةِ وَجَبَ أنْ يكونَ من سَبَبِ المَوْصُوفِ كقولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ وكريمٍ (٥٥ غُلامُهُ ، فترفعُ وَجْهَهُ وغُلامَهُ بِحَسَنٍ وكَريمٍ ٥٥) مع أنّهما صفةٌ لرجلٍ ، لأجْلِ أنَّ في الغُلامِ والوجهِ ذكراً يعودُ اليهِ وهوَ الضّميرُ الذي أضيفَا اليهِ فتقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا ، ولا تقولُ :– حَسَنَةٍ . لأجْلِ أنَّ الفعلَ للوجهِ . ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ عمروٌ ، لم يَجُزْ (٥٦ لأجْلِ أنَّ عمراً لَيْسَ منْ سَبَبِهِ٥٦) ولا تكونُ الصّفةُ صفةً حتى تكونَ ملابِسَةً للموصوفِ .

---

(٤٩) سقطت « وحسنان » في ب و ج .

(٥٠) ب ، ج ، ط : فقد عاد منه الى .

(٥١) من ب و ج . أبين .

(٥٢) من ب و ط . الصواب . وفي ج : المذكر ، وفي الأصل « المنكور » ، وكلاهما تحريف .

(٥٣) ج : وتقول .

(٥٤) ب ، ج : ضمير .

(٥٥ – ٥٥) ساقط في ج و ب بسبب انتقال النظر .

(٥٦ – ٥٦) بدله في ب و ج عبارة مرتبكة ونصها في الأولى « لأجل أنّ الفعل للوجه ولو قلت » . وفي الثانية « لأنّ الصفة للوجه ولو قلت .

وهذهِ الصّفاتُ بمنزلةِ أسماءِ الفاعِلينَ في أنّها لا تعملُ الا بَعْدَ أنْ تَعْتَمِدَ على شَيءٍ فلا تَقُلْ : حَسَنٌ غلاماكَ وظريفٌ أخواكَ ، وشَديدٌ ساعداكَ ، كما لَمْ تَقُلْ : قائِمٌ أخواكَ ، وانّما يَجبُ أنْ تقولَ : أحَسَنٌ أخواكَ : وهذهِ أولى منْ أنْ لا يكونَ لها عملُ الفِعْلِ غيرُ معتمدةٍ على شيءٍ لأجلِ أنّها أضعفُ من أسماءِ الفاعِلينَ اذ هيَ بَعْدَهَا في المرتبةِ ومُشَبّهةٌ بِهَا ، وليستْ جاريةً على الفِعْلِ ويكونُ اعتمادُهَا على الهمزةِ كَمَا ذَكَرْتُ وعلَى[٥٧] ما نحوَ ما حَسَنٌ غلاماكَ ، وعَلَى[٥٧] الموصوفِ نحوَ مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ غلاماهُ ، والمبتدأِ نحوَ زيدٌ حَسَنٌ غلاماهُ ، وعلى[٥٧] ذي الحالِ نحوَ هذا عمروٌ قويّاً غلاماهُ ، وجَاءني زيدٌ حَسَناً ثيابُهُ . ويَجبُ أنْ يكونَ الفَاعِلُ في جميعِ ذلكَ من سَبَبِ الأوّلِ الذي هوَ المُوصوفُ أوِ المُبْتَدَأِ أو ذو الحَالِ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فاذَا حُذِفَ الضّميرُ من قولِكَ[٥٨] : وَجْهُهُ ، فَقِيلَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أو حَسَنِ وَجْهٍ ، لَمْ يَعُدْ هذَا الذّكْرُ من الصّفةِ الى المَوْصُوفِ فَجُعِلَ حَسَنٌ للرّجلِ دونَ الوَجْهِ في اللفْظِ وصَارَ الحُسْنُ شَائعاً في جُمْلَتِهِ كأنّهُ وَصَفَهُ بأنّهُ حَسَنٌ [العَامّةِ][٥٩] بَعْدَ أنْ كَانَ الحُسْنُ مقصوراً على الوَجْهِ دونَ غيرِهِ » .[٦٠]

قَالَ الشّيْخُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّهُمْ يقولونَ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وهو الأصْلُ ، لأنّ الحُسْنَ للوجهِ ثم أنّهُم ينقلونَ الضّميرَ الذي أضِيفَ اليهِ الوَجْهُ الى الصّفةِ التي هيَ حَسَنٌ حتّى كأنَّ الرجلَ قد شَاعَ الحُسْنُ في جميعِ أجْزائِهِ فقيلَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ [٦١ واذَا ارْتَفَعَ بِهِ ضَمِيرٌ[٦١] لَمْ يمكن أنْ يرتفعَ بِهِ الوَجْهُ لأنّهُ لا يرتفعُ بفعلٍ واحدٍ اسْمَانِ ظَاهِرَانِ ولا ظَاهِرٌ

---

(٥٧) « على » ساقطة في ب و ج .

(٥٨) « قولك » ساقطة في ب و ج و ط .

(٥٩) من ب و ج و ط . وفي الأصل « القامة » . تحريف .

(٦٠) ب ، ج ، ط : دون سائره .

(٦١ - ٦١) بدله في ب و ج : فاذا ارتفع به ضميره .

ومُضْمَرٌ ، واذَا كانَ امْتنعَ ذلكَ في الفِعْلِ كانَ في هَذَا الذي هُوَ محمولٌ عليهِ أولَى فكَما لا تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ // حَسَنٍ غلامُهُ جاريتُهُ ، فترفعُ بِحَسَنٍ فَاعِلَيْنِ ، كَذَلِكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، فَنَقَلْتَ الضّميرَ الذي هُوَ لصاحبِ الوَجْهِ الى الصِّفَةِ وَرَفَعْتَهُ بِهَا لَمْ يَكُنْ انْ ترفعَ بِهَا الوجهَ فاذا أُرِيدَ أنْ يُبَيَّنَ الموضعُ [الموسومُ][٦٢] بالحُسْنِ أُضِيفَ الصّفةُ اليهِ فقيلَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ .

وعَلَى ذَا[٦٣] يَجْرِي قولُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الغُلامِ ، لأنَّ الأصْلَ حَسَنٍ غُلامُهُ ، ثُمَ نُقِلَ الفِعْلُ الى صَاحبِهِ حتّى كأنَّ الحُسْنَ لَهُ ، لأجْلِ أنَّهُ لَمّا كانَ صِفَةً لما هُوَ مِنْ سَبَبِهِ كانَ بمنزلةِ أنْ يكونَ صِفَةً لَهُ فَجازَ أنْ يَرْتَفِعَ ضَمِيرُهُ بِحَسَنٍ [في][٦٤] قولكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الغُلامِ ، كَمَا يَرْتَفِعُ اذَا كانَ الفِعْلُ لَهُ على الحَقِيقةِ نَحْوَ مررتُ برجلٍ حَسَنٍ ، واقْتَصَرَ على أنْ يدلَّ اضافةُ الصّفةِ الى الغلامِ وما أشْبَهَهُ على مَوْضعِ الحُسْنِ ومَا جَرَى مَجْرَاهُ من الصّفاتِ نحوَ قولِكَ مَرَرْتُ برجلٍ مُؤَدِّبِ الغُلامِ ، وقائمِ الغُلامِ ، وغيرُ ذلكَ .

وفِعْلُ ما كانَ من سَبَبِكَ بمنزلةِ الفِعْلِ الذي لكَ ، ولذلكَ قُلْتَ : أزيداً ضربتَ غُلامَهُ ؟ كما قُلْتَ : أزيداً ضَرَبْتَهُ ؟ فكانَ وقوعُ الفِعْلِ على غُلامِهِ[٦٥] بمنزلةِ وقوعِهِ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا فَسّرْنَا في بابِهِ ، فكذلكَ كونُ الفعلِ لغُلامِهِ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الغُلامِ ، وقائمِ الغُلامِ ، بمنزلةِ كونِهِ لَهُ نحوَ مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وقائمٍ في أنَّ ضميرَهُ يرتفعُ بِهِ الا أنَّ الفعلَ اذَا كانَ لهُ كانَ رَفْعُ ضَميرِهِ بالصّفَةِ رفعاً – لَفْظاً ومَعْنىً ، واذَا كانَ لغيرِهِ كانَ على المَجَازِ . فالوجهُ في قولِكَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، فاعلٌ في المعنى دونَ اللفْظِ . وفي[٦٦] قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ فاعِلٌ لفظاً ومَعْنىً .

---

(٦٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المرسوم » . تحريف .
(٦٣) ج : وعلى هذا .
(٦٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقولك » . سهو .
(٦٥) ب ، ج : على الغلام .
(٦٦) سقطت واو العطف في ب و ج سهوا .

ثُمّ أنَّ الذي يُضَافُ اليهِ نحوَ حَسَنٍ يكونُ على وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ فيهِ الألفُ واللامُ نحوَ حَسَنِ الوَجْهِ ، والثّاني أنْ يكونَ عارياً من الألفِ واللامِ نحوَ حَسَنِ الوَجْهِ ، والثّاني أنْ يكونَ عارياً منَ الألفِ واللامِ نكرةً نحوَ حسنِ وجهٍ . فالأوّلُ هو الأكثرُ ، وذلكَ[٦٧] أنّه لمّا كانَ الأصْلُ مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وكانَ وَجْهُهُ معرفةً بالاضافةِ ، أحبّوا أنْ يكونَ الذي يقومُ مَقَامَهُ معرفةً[٦٨] بالألفِ واللامِ ، ليقعِ المعرفةُ موقعَ المعرفةِ ويَحصلَ التّشاكلُ من جهةِ اللفْظِ[٦٩] ، فأما[٧٠] حَسَنُ وجهٍ ، فجائزٌ وليسَ في كَثْرَةِ الأوّلِ . فمن ذلكَ ما حَكَاهُ من قولِهم : هو حديثُ عهدٍ بالوَجَعِ ، وأنْشَدَ :

/١١٨/ ألكني الى قَومي السّلامَ رسالةً بآيةِ ما كَانوا ضِعَافا ولا عُزْلا
ولا سيءِ زيٍّ اذا مـاتَ لَبَّسُوا الى حَاجةٍ يوما مُخَيَّسَةً بُزْلا[٧١]

لَمْ يَقُلْ : سيءِ الزِّي ، ومَنْ قَالَ ذَا[٧٢] ، لم يَعْتَبِرِ التّشاكلَ ، وقال : انّ الذي يُفْتَقَرُ اليهِ أنْ يُعْرَفَ مَوْضِعُ الحُسْنِ ، والنّكرةُ في ذلكَ تُغنى غَناءَ المَعْرِفَةِ .

---

(٦٧) ب ، ج : وذاك .

(٦٨) ب ، ج : ومعرفة . سهو .

(٦٩) ب ، ج : من جهة الظاهر .

(٧٠) ب ، ج : وأما .

(٧١) هذان البيتان لعمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي – شاعر اسلامي (أنظر معجم الشعراء ٢١٢) . وهما منسوبان له في سيبويه والشنتمري ١٠١/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٩٦/٣ ، وشواهد المغنى ش ٦٥٨ ج ٨٣٥/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٧٩ ، والدرر النوامع ٦٤/٢ (وأعاد رواية الثاني في ٦٤/٢) ، وغير منسوبين في المنصف لابن جنى ١٠٣/٢ .
وورد أولها منسوبا في مادة (الك) من اللسان ٢٧٣/١٢ والتاج ١٠٤/٧ .
وغير منسوب في شروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٧١٢/٤ (صدره) ، ومغنى اللبيب ش ٦٧٢ ج ٤٢٠/٢ ، شواهد الشافية ٢٨٨/٤ .
وورد ثانيهما دون نسبة في المقتضب ١٦٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٤٧/٤ والكنى : بلغ عني من الالوكة وهي الرسالة . والخيسة المذللة بالركوب ، اي الابل ، والبزل جمع بازل وهو المسن . والشاهد فيه اضافة « سيء » وهي صفة مشبهة الى « زي » وهو نكرة على تقدير اثبات الأول فتكون معرفة . والنكرة هنا تغنى غناء المعرفة .

(٧٢) من ب . « اذا » تحريف وهي في المواضع المطموسة من الأصل .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« والدليلُ على ذلكَ قولُهُم : مررْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، وتَأنيثُهم لِحَسَنَةٍ ، فلو كانَ حَسَنٌ بعدَ حذفِ الضّميرِ الذي كَانَ في وجههِ على حدّه قبلَ انْ يحذفَ لما أَنّث حسنةً في قولِكَ : مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، كَمَا لَمْ يُؤنّثْ في قولهم : مررتُ // بامرأةٍ حَسَنٍ وجهُهَا لكنَّ تأنيثَهم الصِّفةَ اذا جَرَتْ على المؤنّثِ يدلُّ على ما ذكرتُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

« اعلمْ أنّ الشّيْخَ أبا عليٍ استدلَّ على أنَّ الضّميرَ في قولِكَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، منقولٌ الى حَسَنٍ ، وانَّ الفعلَ لصاحبِ الوَجْهِ حتّى كأنَّ الحُسْنَ قد شَملَ كافةَ اجزائهِ بأنّهم قالُوا : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ فأنّثُوا البَتّةَ كما يَفعَلُونَ اذا أرادُوا أنَّ الحُسْنَ قد شاعَ في جميعِهَا نحوَ مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، فلو لم يكنْ في حَسَنٍ في قولكَ : مررْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ضميرٌ للرجلِ الذي جَرَى حَسَنٌ عليهِ صفةً(٧٣) لما جازَ التّأنيثُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، كما أنّهُ لمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ ضميرٌ لرجلٍ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، اذْ كانَ وجهُهُ قد ارْتَفَعَ بهِ لم يَجُزِ التّأنيثُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا ، ووجبَ التذكير لأنّ الفعلَ ليسَ لِمَا جَرَى الصّفةُ عليهِ وانّما هُوَ لما بَعْدَهَا كوجهِهَا وغُلامِهَا وأخيها في قولِكَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ غلامُها وبامرأةٍ حَسَنٍ أخُوها . وهَذَا هو الدّليلُ القَاطِعُ وعليهِ العَمَلُ والحُكْمُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ولَمْ يَسْتَحْسِنُوا : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ ولا بامرأةٍ حَسَنٍ الوجهُ ، – وأنتَ تُريدُ منها(٧٤) لما ذكرتَ من أنَّ الصفةَ يُحْتَاجُ فيها الى ذِكْرٍ يَعُودُ منها الى الموصوفِ ولو استحْسَنُوا هذا الحذْفَ من الصِّفَةِ كما استحسنُوهُ في الصِّلَةِ لَمَا قالُوا : مررْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ » .

---

(٧٣) ب ، ج : صفة عليه .

(٧٤) ب ، ج : منه . وسقطت في ط .

قالَ الشّيْخُ عبدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ ، فرفعتَ الوجهَ لم تَخْلُ من أمرَيْنِ :

أحدُهُمَا : انْ ترفعَ الوجهَ بِحَسَنٍ وتجعلَ فيهِ ضميراً للرّجُلِ او ترفعَ بِهِ الوَجْهَ فقطْ فلا يجوزُ أنْ ترفعَ الوَجْهَ مع تقديرِ ضميرِ الرّجلِ ، لما تقدّمَ من أنّهُ لا يَرْتَفِعُ بشيءٍ واحدٍ فاعلانِ . واذا بَطُلَ هذَا بَقِيَ القسمُ الثّاني وهُوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، فترفعَ الوجهَ بحَسَنٍ ولا تجعلُ فيهِ ضميراً للموصوفِ . وتقولُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهِ ، فلا تُؤنّثُ لأجلِ أنَّ الفعلَ للوجهِ وعارٍ منَ الضّميرِ(٧٥) ، وهَذَا قبيحٌ غيرُ جَائزٍ الا في حالِ الاضْطِرارِ . وذَاكَ أنّكَ تُعَرّى الصّفةَ من عائدٍ الى الموصوفِ . وذلكَ لا يجوزُ لأنّ الصّفةَ اذا لم تَلْتَبِسْ بالموصوفِ الذي قَبْلَهُ ولم تَتَعلّقْ بِهِ لم تكُنْ بِهِ أولَى منها بغيرِهِ .

ومَقْصُودُ الشّيْخِ أبي علي بقولِهِ : ولو اسْتَحْسَنُوا هَذَا الحَذْفَ في الصّفةِ كَمَا اسْتَحْسَنوهُ في الصّلةِ لَمَا قَالُوا : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، أنّه لا يجبُ أنْ يُقالَ : انّ التّقديرَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ الوجهُ منها ، فَيَحْذُفُ الرّاجعُ الى الموصوفِ كَمَا يُحْذَفُ الرّاجعُ الى الموصولِ في نَحْوِ – (أَهَذَا الذي بعَثَ اللهُ رَسُولاً) –(٧٦) . والفَصْلُ بَيْنَهُمَا أنَّ اتصالَ الصّلةِ بالموصولِ أشَدُّ من اتصالِ الصّفةِ . أَلا تَرَى أنّ الموصولَ لا يكونُ له فَائِدَةٌ متجرداً من الصّلةِ . فلو قُلْتَ : جَاءني الذي ، ولَمْ تَقُلْ : ضَرَبْتُهُ أو مَا أشْبَهَ ذلكَ ، لم يَكُنْ كلاماً ولَيْسَ كذلكَ الموصوفُ لأنّه يستقلُّ بنفسهِ في الغَالِبِ فلو قُلْتَ : مررتُ برجلٍ ولم // تقلْ(*) : حَسَنٌ ، كانَ المَعْنَى صحيحاً ، واذَا كانَ اتّصالُ الصّلةِ بالموصولِ أشدَّ كانَ اذهبَ في كونِهِ مَعَهَا شَيْئاً واحِداً حتّى كأنّها من تركيبِهِ فيحذفُ الهَاءُ لطولِ الكَلامِ ولذلكَ شُبّهَ باشْهِيبابٍ حيثُ قَالُوا : اشهباب ، واذَا لم يَكُنِ امتزاجُ الصّفةِ بالموصوفِ بالغاً هذا المبلغَ كانَ الحَذْفُ منها غيرَ حَسَنٍ ، لأنّه لا يَسْتقيمُ اعتبارُ طولِ الكلامِ .

---

(٧٥) ب ، ج : عن الضمير .

(٧٦) آية ٤١/الفرقان ٢٥ .

(*) هذه الصفحة (١٠٢ ظ) غير مقروءة في الأصل واثبتها من ب و ج .

وبَعْدُ فانّ المحذوفَ من نحو – (هَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) –(٧٧) شيءٌ واحدٌ ، وهُوَ الضّميرُ المنصوبُ والمحذوفُ من الصّفةِ في قولِ هؤلاءِ شيئانِ حرفٌ وضَميرٌ . وهُمَا مِنْهَا في قولِكَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ منها . ويَزيدُ في قُبْحِ ذلكَ وسقوطُهُ أنّكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، حَصَلَ لكَ الغَرَضُ وتضَمّنَ الصّفةُ العائدَ الى الموصوفِ فَلا عُذْرَ في تكلّفِ هَذَا الوَجْهِ الذي يَدْعُو الى حَذْفِ كَلِمَتَيْنِ وتعريةِ الصّفةِ من عائدٍ يعودُ الى الموصوفِ فانْ أرَدْتَ رَفْعَ الوَجْهِ وجَبَ انْ تقولَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا ، فتضيفُهُ الى الضّمير . ولوكانَ هَذَا مجوّزاً عندَهُم لما قَالُوا : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ فينقُلوا الفَعَلَ الى المرأةِ ولَلزمُوا الرفعَ نحوَ حَسَنٍ الوجهُ فلما جعلُوا المرأةَ فاعلةً مع أنّ الفعلَ ليسَ لهَا علمْتَ أنّ ذلكَ لئلا يُعرّى الصفةُ منَ الذّكْرِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فأما(٧٨) قولُهُ تَعالَى – (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأبْوَابُ) –(٧٩) فليسَ على مفتحةٍ لهم الأبواب منها ، ولا عَلى أنَّ(٨٠) الألفَ(٨١) واللّامَ سَدّتَا(٨٢) مَسَدَّ الضميرِ العَائِدِ منَ الصّفَةِ ، ولكنَّ الأبوابَ بدلٌ من الضّميرِ الذي في مُفتّحةٍ لأنّكَ تقولُ(٨٣) : فُتِحَتِ الجنانُ اذا فُتّحَتْ أبوابُها . وفي التّنزيلِ – (وفُتِحَتِ السّماءُ فَكَانَتْ أبْواباً) –(٨٤) فصارَ ذلكَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ » .

قَالَ الشّيْخُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ – (جَنّاتِ عَدْنٍ) – في مَوْضعِ نَصْبٍ على أنّها مُبْدَلَةٌ من قولهِ تَعالَى

---

(٧٧) (رسولا) من ج وغير موجودة في ب .
(٧٨) ط : وأما .
(٧٩) آية ٥٠/ص ٣٨ .
(٨٠) سقطت « أن » في ط .
(٨١) زيادة في ب بعد قوله « الألف » وهي غير واضحة المعنى ولم ترد في ج و ط . ونصها : « في الأصل فليس ذ مفتحة لهم الأبواب ولالهم الأبواب ولا انه على ان تريد منها ولا على ان الألف « واللام سدتا ..
(٨٢) ط : سدت . تحريف .
(٨٣) ط : لانك (قد) تقول .
(٨٤) آية ١٩/النبأ ٧٨ .

- (وانَّ للمُتَّقينَ لَحُسْنَ مآبٍ) -(٨٥) كأنه والله أعلمُ أنّ قولَهُ للمُتّقينَ لَجنّاتُ عدنٍ ، فمُفتّحةٌ صفةٌ لجنّاتِ عدنٍ لأنّها نكرةٌ ، اذ ليسَ عَدن تُعْلَمُ وانّما هو كقولكَ : جَنّاتُ اقامةٍ . كقولهم : مَطيّة حربٍ ، وفي مُفتّحةٍ ضميرُ الجنّاتِ ، ولذلكَ أنّث كما تقولُ : مررتُ بجنّاتٍ مفتحّةٍ ولم يجوّزْ الشّيْخُ أبو عليٍ أنْ يكونَ التّأنيثُ في(٨٦) مفتحةٍ للأبوابِ ، وتكونُ مرفوعةً بها ، فلا يكونُ فيها ضميرٌ لجنّاتِ عدنٍ . وذاكَ أنّ مَنْ ذهبَ الى ذلكَ قالَ ما ذكرهُ من أنَّ التّقديرَ مُفتّحةٌ الأبوابِ منها ، وانّ الألفَ واللّامَ سدَّ مسدّ الضّميرِ اذا قُلْتَ جَنّاتُ عَدْنٍ مُفتّحةٌ أبوابُها ، فلا يجبُ الأخذُ بالأوّلِ وهو أنْ يكونَ التّقدير : جنّاتُ عدنٍ مُفتّحاً لهمُ الأبوابُ منها ، (٨٧) على أنْ يكونَ منها هو العائدُ الى الموصوفِ الذي هو جَنّاتٌ ويكونُ مُفتّحة فارغةٌ من ضَميرَها حتّى كأنّه قيلَ : جَنّاتَ عَدْنٍ مُفتّحاً لهُمْ الأبوابُ ، لأنَّ الأبوابَ اذا كانتْ مرفوعةً بمُفتّحةٍ جازَ تركُ التّأنيث ، كما تقولُ : فُتِحَ الأبوابُ . وذاكَ كَمَا ذَكَرْنَا من أنّكَ تحذفُ الرّاجعَ منَ الصّفةِ وتجعلُهَا عاريةً مما يعلّقُها بالموصوفِ ، نحو مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهِ // لأنَّ الأبوابَ اذَا ارتفعتْ بمُفتّحةٍ لم يكنْ منها ضميرٌ عائدٌ الى جَنّات عدنٍ ، كما لا يكونُ في حَسَنٍ ما يعودُ الى امرأةٍ اذا ارتفعَ الوَجْهُ بهِ .

وأمّا قولُهُمْ : انّ الألفُ واللامَ يسدُّ مَسَدَّ الضّميرِ فمحالٌ ، لأجْلِ أنَّ قيامَ الألفِ واللّامِ مقامَ الضّميرِ من حيثُ أنّهُ يُعاقِبُ الأضافةَ ، فكَمَا يقومُ مَقَامَ الضّميرِ هُنَا كذلكَ يقومُ مقامَ الظّاهرِ في قولِكَ : الغُلامُ والرّجلُ لأنّكَ لاتقدرُ على أنْ تُضيفَهُمَا الى شيءٍ ، كَمَا يكونُ ذلكَ اذا لم تأتِ الألفُ واللامُ نحوَ غُلامِ زيدٍ ورَجُلِ عمروٍ ، وانّما يُطْلَبُ الضّميرُ في الصّفَةِ ، لأنّهُ يعودُ الى الموصوفِ فيُعْلَمُ(٨٨) أنّهَا لَهُ ، نَحْوَ مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا ، وليسَ الألفُ واللامُ بضميرٍ فيعودُ(٨٩) الى شيءٍ . واذَا كانَ كذلكَ وجَبَ أنْ يُعْتَقَدَ ما ذَكَرْهُ من أنَّ في مُفتّحةٍ ضميراً لجنّاتِ عدنٍ ، وأنَّ الأبوابَ بدلٌ من ذلكَ

---

(٨٥) آية ٤٩/ص ٣٨ .
(٨٦) سقطت « في » في ب و ج .
(٨٧) سقطت « منها » في ج .
(٨٨) ج : فعلم .
(٨٩) ب ، ج : يعود .

الضّمير حتّى كأنّهُ قَالَ : جَنّاتُ عَدْنٍ مُفَتّحةً هيَ الأبوابُ . واستدلَّ بقولهِ تعالَى - (وفُتِحَتْ السّماءُ فكانتْ أبواباً) - على أنّهُ(٩٠) يجوزُ أن يُوقعَ التّفتيحُ على الجَنّاتِ ، وان كانَ ذلكَ للأبوابِ على الحقيقةِ كَمَا أوقع على السّماءِ ، والغرضُ الأبوابُ ، واذَا جازَ أن يقالَ : مَرَرْتُ برجلٍ قائمِ الغلامِ فَيُجْعَلَ فعلُ الغُلامِ للرّجلِ في الظّاهرِ كانَ ذَا أجْوَزَ وأسهَلَ ، ومشابَهَتُهُ لقولِكَ : ضُربَ زيدٌ رَأْسُهُ من حيثُ أنّ التفتيحَ أُوقعَ على الجَنّاتِ كُلِّهَا ، ورُفعَ ضَميرُها بمُفَتّحةٍ ، ثُمَّ أُبْدِلَ الأبوابُ التي هيَ بَعْضٌ منها من ضميرِهَا قَصْداً للبَيانِ والدّلالةِ على موقعِ الفعلِ ، كَمَا أنَّ الضّرْبَ أُوقِعَ على زيدٍ اطلاقاً ثُمَّ أبْدِلَ منهُ الرأسُ الذي هُوَ بَعْضُهُ أيضَاحاً أيضاً وَهُوَ [لقولِكَ](٩١) : ضُربَ زَيْدٌ الرأسُ أشَدُّ مشابهةً ، لأنَّ الأبوابَ لَيْسَتْ بمضافةٍ كرأسِهِ ، وانّما هي كقولِكَ : الرأسُ ، غيرَ أن قَصْدَ الشّيْخِ أبي عليٍ أن يُعْلِمَكَ أنّهُ بمنزلةِ بَدَلِ البَعْضِ من الكُلِّ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ فتصفُ بهِ النكرةَ وانْ كانَ الصّفةُ مضافةً الى مافيهِ الألفُ واللّامُ . لأنَّ الاضافةَ في مَعْنَى الانْفِصالِ كَمَا كَانَ قولُكَ : مَرَرْتُ برجلٍ ضَارِبِ زيدٍ غداً كذلكَ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ الاضافةَ في قولِكَ : حَسَنُ الوَجْهِ ، اذَا كانَتْ لَفْظيةً من حيثُ أنَّ المعنى حَسَنٌ وَجْهُهُ كانَ وجودُهَا كلا وجودٍ . فكَما تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ فتصفُ بهِ النّكرةَ ، لأنّهُ عارٍ من أسبابِ التّعريفِ ، كذلكَ(٩٢) تقولُ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ فتصفهُ بهِ(٩٣) ، لأنّ هذَا السّبَبَ الذي هُوَ الاضافةُ لا تأثيرَ لَهُ في المَعْنَى . والتّعريفُ يَتعلّقُ بالتّأثيرِ المعنويِّ دونَ اللّفْظيِّ . ولوكانَ للاضَافةِ هُنَا مَعْنَى لوجبَ أنْ يُتصوّرَ مَعْنَى

---

(٩٠) ب ، ج : لأجل أنه .

(٩١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «كقولك» . تحريف .

(٩٢) وكذلك . سهو .

(٩٣) ب ، ج : وتصف به .

حرفِها نحوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ كَمَا تقولُ في غلامِ الرجلِ : غلامُ للرجلِ .(٩٤)

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ أرَدْتَ أنْ تَصِفَ بِهِ معرفةً أدخلْتَ الألفَ واللّامَ(٩٥) فَقُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ ، وبِهِنْدٍ الحَسَنَةِ الوَجْهِ » .

قالَ الشّيْخُ عبْدُ القاهرِ : /:/

اعلَمْ أنّهُ اذَا كانَ لا يتَعَرّفُ بالاضافةِ فليس الا أنْ تُعَرّفَهُ(٩٦) بالألفِ واللامِ اذَا أرَدْتَ وصفَ المعرفةِ بِهِ . فتقولُ : مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ لأنّ المَعْنَى الحَسَنُ وَجْهُهُ فهوَ مُضَافٌ لفظاً وغيرُ مُضافٍ تقديراً . وكَذَا مَرَرْتُ بهندٍ الحَسَنَةِ الوَجْهِ تُؤنّثُ لأنّ الضميرَ فيهِ لِهِنْدٍ ، فانْ رَجَعْتَ الى الأصْلِ فَقُلْتَ : مررتُ بهندٍ الحَسَنِ وَجْهُهَا ، لم تُؤنّثْ ، لأنّكَ رَفَعْتَ وَجْهَهَا بِهِ ، ولم يَكُنْ فيهِ ضميرٌ كَمَا قُلْتَ في النّكرةِ مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا . وانّا لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : الغُلامُكَ ، والرّجلُ زيدٍ ، حيثُ كانَتْ الاضافةُ [حقيقةً](٩٧) فَلَمْ يَجُزْ أنْ (٩٨ تَجْمَعَ تَعْرِيفَيْنِ٩٨) في اسمٍ كَمَا لا يَجْتَمِعُ تأنيثانِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ويجوزُ أنْ تنصبَ الوجهَ(٩٩) فتقولُ : مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجهَ ، تَشْبِيهاً بالضّاربِ الرجلَ كما تقولُ : [مررتُ](١٠٠) بالضّاربِ الرّجلَ ، فَتُشَبّهُهُ بالحَسَنِ الوَجْهِ » .

---

(٩٤) ب ، ج : غلاما للرجل » . على الاعراب والأصل على الحكاية .

(٩٥) ب ، ط : الألف واللام « على الصفة » .

(٩٦) ج : تعريفه . تحريف .

(٩٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « حقيقة » . تحريف .

(٩٨ - ٩٨) بدله في ب و ج : ان يجتمع تعريفان .

(٩٩) ج : ان ينتصب الوجه .

(١٠٠) من ب و ج و ط . أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأصْلَ في الضّاربِ الرّجلِ أنْ يُنْصَبَ ، لأنّهُ بمنزلةِ الفِعْلِ نَحْوَ الذي ضَرَبَ ، وفي الحَسَنِ الوَجْهِ أنْ يُجَرَّ ، لأنّ فعلَهُ غيرُ مُتَعدٍّ ، اذ لا تقولُ : حَسُنَ فلانٌ وجهَ زيدٍ ، كما تقولُ : ضَرَبَ زيداً . ثم يَدْخُلُ كلُّ واحدٍ منهما على صَاحِبِهِ ، فَيُجرّ الرجلُ في قولِكَ : الضّاربُ الرجلِ على التّشبيهِ بالحَسَنِ الوجهِ ، ويُنْصَبُ الوجهُ فيقالُ : مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجهَ ، تَشْبيهاً بالضّاربِ الرجلَ ، ولا يجوزُ انْ تقولَ : الضّاربُ زيدٍ ، لأنّهُ لا ألفَ ولامَ فيهِ . فَيُشْبِهُ الحَسَنَ الوَجْهِ .

وفي حَسَنِ الوجهِ وُجُوهٌ أحَدُهَا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ وهُوَ الأوّلُ ، لأنّ الحُسْنَ للوجهِ . والثّاني حَسَنُ الوجهِ ، ليكونَ معرفةً مثلَ وَجْهُهُ . والثّالث : حَسَنُ وجهٍ . والرّابعُ : حَسَنٌ الوجهَ بالنّصبِ على التّشبيهِ بالضّاربِ الرّجلَ .(١٠١) والخَامسُ : حَسَنٌ وَجْهاً على التّمييزِ كقولِهِ تَعالَى – (بالأخْسرينَ أعمالاً) –(١٠٢) . وتقولُ : مَرَرْتُ بقومٍ حَسَنِينَ وُجُوهاً . والسّادِسُ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، على أنَّ تَرْفَعَهُمَا جميعاً فتجعلُ وَجْهَهُ مُبْتَدأً وحَسَنُ خبراً مُقَدّماً عليهِ والجُمْلَةُ في مَوْضعِ جَرٍّ . والسّابعُ : قَوْلُهُم : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِهَا ، باضافةِ حَسَنَةٍ الى وَجْهِهَا كما تقولُ : حَسَنَةِ الوَجْهِ . وهوَ قليلٌ ، وقدْ حَكَمَ عليهِ صاحبُ الكتابِ بالرداءةِ(١٠٣) . قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : ووجهُ ضعفِهِ أنّكَ اذا نَقَلْتَ الضّميرَ من الوجهِ في قولِكَ : بامرأةٍ حَسَنٍ وَجهِهَا الى الصّفةِ فقلتَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ لَمْ تَحْتَجْ الى كونِهِ في الوَجْهِ . ويُبيّن ذلكَ أنَّ الفعلَ كَما عرفتَ للوجهِ في الأصلِ ، فاذا كانَ مُضَافاً الى ضميرِ الموصوفِ الذي هُوَ صاحِبُهُ كانَ على صفةٍ يمكنُ مَعَهَا رَفْعُهُ واجراؤهُ على أصْلِهِ وحقيقتِهِ فَلا يحسنُ جرّهُ بالاضافةِ ، وجَعْلُ الفعلِ لِصَاحبِهِ الذي هُوَ مستعارٌ لَهُ من جهتِهِ لأنّهُ اذا كانَ متهيئاً لأنْ يرتفعَ بفعلِهِ ، كانَ هُوَ أولَى

---

(١٠١) ب ، ج : بضارب الرجل .

(١٠٢) آية ١٠٣/ الكهف ١٨ .

(١٠٣) في سيبويه : ١٠٢/١ : « وقد جاء في الشعر حَسَنَةٌ وجهها ، شبّهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديءٌ ، لأنّهُ بالهاء معرفة كما كان بالألفِ واللامِ وهو من سببِ الأوّلِ كما انه من سببه بالألف واللام .

بهِ من المرأةِ التي اذا رُفِعَ ضَميرُهَا بهِ فعَلَى سبيلِ الاستعارةِ والتّوسلِ بدالّةِ(١٠٤) أنّهُ من سَبَبِهَا وليسَ كذلِكَ اذا قُلْتَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ ، لأنّكَ قد أخرَجْتَ الوجهَ بقطعِ ضميرِ المرأةِ عنهُ من أنْ يصلحَ لكونهِ // فاعلاً كما صَلُحَ ثَمَّ ، فاذَا كانَ(١٠٥) كذلكَ حَسُنَ لكَ أنْ تجعلَ فعلَهُ لصَاحبتهِ(١٠٦) وترفعَ ضَميرَهَا بهِ ، واتّضَحَ عُذْرُكَ في اعادةِ الفعلِ ، لأنّكَ لمْ تفعلْ ذلكَ بقيتِ الصّفةُ عاريةً من ذكرٍ يعودُ الى الموصوفِ كَمَا بيّنا ، فتقولُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، حتّى كأنَّ الحُسْنَ لَهَا خاصةً دونَ الوَجْهِ ، ثُمّ تُضيفُ الى الوَجْهِ فتقولُ : حَسَنَةِ الوَجْهِ ، لتَدُلَّ على أنَّ الحُسْنَ نُسِبَ اليها لوجودهِ في هَذَا الجِنْسِ مِنْهَا . وقد أنْشَدَ صَاحِبُ الكتابِ على هذا المذهبِ الشّاذِّ :

/١١٩/ أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرّسَ الرّكْبُ فيهِمَا ... بحَقْلِ الرّخامَي قد عَفَا طَلَلا هُمَا
أقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً ... كُمَيْتَ الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا(١٠٧)

فَجَونَتَا مُصْطَلاهُمَا بمنزلةِ قولكَ : هَذِهِ امرأةٌ حَسَنَةُ وَجْهِهَا ، وامرأتانِ حَسَنَتا وُجُوهِهِمَا . فالأصْلُ أقَامتْ جَارتَا صَفاً جَونٌ مُصْطلاهُمَا مثلُ جَونٌ مُتَوقّدُهُمَا على أنْ يكونَ جَونٌ صفةَ جارتا صَفاً وفِعْلاً لِمُصطَلاهُمَا : كما يكونُ حَسَنٌ في قولكَ : هَذِهِ امرأةٌ

---

(١٠٤) ب ، ج : والتوسل بدلالة .
(١٠٥) ب ، ج : واذا كان .
(١٠٦) ب : كصاحبه . ج : لصاحبه . وكلاهما تحريف .
(١٠٧) هذان البيتان للشماخ (واسمه معقل بن ضرار بن حرملة) في ديوانه ق ١٧/١ و ٢ ص ١٧ - ١٨ وسيبويه والشنتمري ١٠٢/١ ، وثانيهما في مقاييس اللغة (ثلث) ٣٨٥/١ ، وأمالي المرتضى ١١٨/٣ ، والمفصل ٢٣١ وعجز الأول في معجم ما استعجم ٦٤٦/٢ ، وكلاهما في معجم البلدان ٣٠٦/٣ ، وابن يعيش ٨٣/٦ - ٨٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٨٧/٣ ، والخزانة ١٩٨/٢ ، ٤٧٧/٣ (الثاني) ، والتاج (حقل) ٢٨٢/٧ (الأول) وشرح الشواهد للعاملي ٢٧٧ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، والدرر اللوامع ١٣٢/٢ - ١٣٣ .
وورد ثانيهما دون نسبة في الخصائص ٢٤٠/٢ (عجزه) ، وشرح الأشموني ١٣٧/٤ .
واستشهد بهما سيبويه على قبح اضافة الصفة مجردة من (أل) الى مضاف الى ضمير الموصوف ، وذلك في قوله : وجونتا مصطلاهما « حيث أضاف الصفة وهي جونتا الى المضطلى وهو مضاف الى ضمير الموصوف وهو (جارتا صفا) . ومنع سيبويه هذه الاضافة اختيارا وخصها بالضرورة ، ومنعها المبرد مطلقا في الشعر وغيره وتأول البيت على ان الضمير راجع الى الأعالي والأعالي بمعنى الاعلين . قالوا ولفظ الجمع اذا أريد به الاثنان جاز أن يعود الضمير مثنى على المعنى ، والى هذا التأويل أشار عبد القاهر في كلامه عن وجه الاستشهاد بالبيتين .

حَسَنٌ وَجْهُهَا ، فِعْلاً للوجهِ ورافِعاً لَهُ وصفةً للمرأةِ ثُمَّ جعلَ الفِعْلَ الذي هُوَ للمُضْطَلَى لجارتَا فقالَ : جَوْنَتا ، وجَرَّ مُضْطَلاهُمَا مع كونِهِ مُضَافاً الى ضميرِ صَاحِبَتِيهِ الجَارَتَيْنِ ، كما جَرّ وَجْهَهَا في المَسْأَلَةِ فقيلَ : هذهِ امرأةٌ حَسَنَةٌ وَجْهِهَا . والصّحيحُ المُسْتَحْسَنُ(١٠٨) أن يقالَ : جَوْنَتَا المُصْطَلَى ، كَما كَانَ المُخْتَارُ الجَيّدُ هذهِ امرأةٌ حَسَنَةُ الوجهِ ، بتركِ الاضَافةِ الى الضّميرِ اذَا – أُرِيدَ أضَافَةُ الصّفةِ اليهِ وجَعْلُ الفعلِ للأوّلِ . قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمهُ اللهُ : وقَدْ حُمِلَ البيتُ على غيرِ ما ذَكَرَهُ وهوَ أنْ يكونَ هُمَا في مُضْطَلاهُمَا غيرَ عائدٍ الى الجارتينِ ، ولكنْ الى الأعالي على المَعْنَى . وذلكَ أنّ الجَمْعَ في هذا النّحوِ مَعْنَاهُ التّثنيةُ فقولُهُ تَعالَى – (فَقَدْ صَغَت قُلوبُكُمَا) –(١٠٩) أصْلُهُ وحقيقتُهُ قَلْبَاكُمَا ، فكذلكَ قَوْلُهُ : كُميتا الأعالي مَعْنَاهُ كُميتا الأعْليينَ . واذَا كانَ كذلكَ جَرَى مَجْرَى أنْ تقولَ : كُميتا الأعليينَ(١١٠) جَوْنَتا مُصطَلَى الأعليينَ ، في أنّكَ أضَفْتَ الصّفةَ الى شيءٍ لَمْ يُضَفْ الى ضميرِ فَاعِلِهَا ، ومثلُهُ منَ الكَلامِ [هذهِ](١١١) أمْرأةٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ نَقيّةُ لونِهِ ، تُريدُ : نَقيّة لونِ الوَجْهِ ، وفُلانٌ لَطيفُ العِبَارةِ حَسَنُ تَرتيبِهَا ، تُريدُ : حَسَنُ تَرتيبِ العِبَارةِ ، الا أنّكَ تُضْمِرُهَا لَجَرى ذِكْرِهَا ، بمنزلةِ(١١٢) أنْ تقولَ : حَسَنَةُ الوَجْهِ نَقيّتُهُ و (١١٣ ولطيفُ العِبَارَةِ حَسَنُهَا الا أن الفرقَ بَيْنَهُمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : نَقيّتُهُ١١٣) كُنْتَ أضَفْتَ الى ضميرِ الوَجْهِ الذي هُوَ من سَبَبِ المرأةِ الموصُوفَةِ ، واذَا قُلْتَ : نَقيّةُ لونِهِ أضَفْتَهُ الى شيءٍ هو من سَبَبِ ما هُوَ من سَبَبِهَا ، وذلكَ مستمرٌ . تقولُ : هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ وجهِ الأخِ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أخيهِ فيجري ما هُوَ من سَبَبِ سَبَبِهِ مَجْرَى ما هو من سَبَبِهِ ، كَمَا جَرَى ما هُوَ من سَبَبِ الشّيءِ مَجْرَى الشّيءِ نَفْسِهِ فاعْرِفْهُ .

والثّامِنُ : أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وجْهَهَا بالنّصْبِ على التّشبيهِ بالمفعولِ كما قُلْتَ : حَسَنٌ الوجهَ بالنّصْبِ مثل ضاربٍ الرجلَ ، وأنْشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

---

(١٠٨) ب ، ج : والصحيح والمستحسن .

(١٠٩) آية ٤/التحريم ٦٦ : وفي الأصل « قد » وفي ج : قلوبكم . سهو .

(١١٠) ج : الأعَلِيينِ . تحريف .

(١١١) من ب و ج . أولى .

(١١٢) ب ، ج : « فهو » بمنزلة .

(١١٣ – ١١٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

/١٢٠/ كُومَ الذُّرَا وادِقةً سُراتِهَا[١١٤] .

بتنوينِ وادِقةٍ وكسرِ التّاءِ من سُراتِهَا على أنْ تكونَ في موضعِ النّصْبِ // وهَذَا مثلُ حَسَنَةٌ وَجْهِهَا بالجرِّ في القِلّةِ ، والأكثرُ وادقةَ السراتِ ، وكَذَا المعرفةُ فيهِ بَعْضُ هذهِ الوجوهِ تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنِ وَجْهُهُ ، والحَسَنِ [الوَجْهِ][١١٥] والحَسَنِ وَجْهاً والحَسَنِ الوَجْهَ ، ولا يجوزُ الحَسَنُ وجهٍ كَما جَازَ حَسَنٌ وجهٍ ، كَرِهُوا أنْ يُضافَ المعرفةُ في اللفْظِ الى النّكرةِ . ولا يجوزُ مَرَرْتُ بزيدٍ الحَسَنُ وَجْهُهُ ، عَلَى أنْ تَجْعَلَ الحَسَنَ مبتدأً ووَجْهُهُ خبراً ، أوْ وَجْهُهُ مُبْتَدَأٌ والحَسَنُ خبراً لهُ ، كأنّهُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وَجْهُهُ هُوَ الحَسَنُ ، لأنَّ – الجُمَلَ لا تُوصَفُ بِهَا المعارفُ الا بَعْدَ ادخالِ الذي نَحْوَ أنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ الذي وَجْهُهُ الحَسَنُ فاعْرِفْهُ .

---

(١١٤) قبل هَذَا الرجز قوله : أنْعَتُهَا الىَّ من نُعَّاتِها . ورواية الأصمَعي للشاهد في الأصمعيات ق ٣٤/٧ « مندّحة السّرات وادِقَاتِهَا » ونسبه لعمر بن لجأ التيمي . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . ونسبه العيني في الشواهد الكبرى ٥٨٣/٣ – ٥٨٤ الى عمير بن لجأ – بالحاء المهملة – التيمي ونقل البغدادي في الخزانة ٤٧٩/٣ عن العيني هذه النسبة وقال : والمعروف عمرو بن لجأ التيمي . وذكر البغدادي أيضا – عن ابن الاعرابي – انه لبعض الأسديين يصف ابلا .

وهو غير منسوب – نقلا عن العيني – في الدرر اللوامع ١٣٥/٢ .

وشرح الأشموني ١٣٦/٤ .

وورد في ب و ج « شراتها » . وكذا حيثما وردت في بقية المواضع .

والشاهد فيه ورود معمول الصفة المشبهة المجردة من أل التي هي قوله « وادقة » اسما مضافا الى الضمير منصوبا بها ، وذلك يدل على أنه يجوز نصب وجهه « في قولنا » زيد حسن وجهه « لأنه على صورة المسموع . ويدل على أنه يجوز نصب « وجه » في قولنا : زيد حسن وجه أبيه ، لانتفاء الفارق بين الاسم المضاف الى الضمير والاسم المضاف الى اسم مضاف الى الضمير والكرم : الناقة العظيمة . وذُرى الشيء – بالضم – اعلاه ، وابل وادقة البطون والسرر أي اندلقت لكثرة شحمها ودنت من الأرض .

(١١٥) من ب . الصواب . وفي الأصل « وجه » وفي ج « وجهه » . وكلاهما تحريف .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ المَصَادِرِ التي أُعْمِلَتْ عملَ الفِعْلِ :

المَصَادِرُ [التي][1] تَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ على ثَلاثةِ أضْربٍ : أحدُهـا أنْ تُنوّنَ ، والآخرُ أنْ تُضَافَ ، والثّالِثُ أنْ يدخلَ عليْهَا الألِفُ واللامُ فَمِثالُ ما أُعْمِلَ منَ المصادِرِ وهو منّونٌ قولُهُمْ : أعْجَبَني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً ، وانْ شِئْتَ ضربٌ عمراً زيدٌ ، فزيدٌ يَرْتَفِعُ بالمَصْدَرِ كَمَا يَرْتَفِعُ بالفعلِ اذا قُلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً[2] وممّا جاءَ من ذلكَ في القرآنِ قولُهُ تَعالَى – (ويَعْبُدونَ من دونِ اللهِ مالا يَمْلكُ لهمْ رِزْقاً من السّمَاواتِ والأرْضِ شَيْئاً) –[3] وقولُهُ تَعالَى – (أوْ اطْعَامٌ في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) –[4]

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المَصَادرَ فروعٌ على الأفْعالِ في العَمَلِ كَما أنَّ الأفْعَالَ فُروعٌ عليها في الاشْتِقاقِ ، وذاكَ أنَّ المَصَادِرَ أسماءٌ مُعَلّقةٌ على أشياءَ فهيَ كالغُلامِ والرّجلِ والثّوبِ والدّارِ في أنّها لا أصلَ لَها في العَمَلِ وانّما تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا للأفعالَ في تَضَمّنِ حُروفها . فَلَفْظُ ضَرَبَ موجودٌ في الضّرْبِ ، وعَلَى هَذَا يَجْري البابُ فَكُلُّ فعلٍ كانَ لَهُ نَصْبٌ ورفعٌ كانَ ذلكَ لِمصدرِهِ ، تقولُ : أعْجَبَني ضَرْبٌ زَيْدٌ عمراً كَمَا تقولُ : أعْجَبَني أنْ ضَرَبَ زيدٌ

---

(١) من ب و ج . الصواب .

(٢) زيادة في ب وج بعد قوله : « عمرا » نصها « وينتصب به كما ينتصب بالفعل » . وهي في ط : « وينتصب به أيضا .

(٣) آية ٧٣/ النحل ١٦ .

(٤) آية ١٤/ البلد ٩٠ .

عمراً ، ويجوزُ أنْ تقدّمَ المفعولَ على الفاعلِ ، فتقولَ أعْجَبَني ضَرْبٌ زيداً عمروٌ ، كَمَا تقولُ : أعْجَبَني أنْ ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، فأَنْ معَ ما بَعْدَهَا[٥] بمنزلةِ المَصْدَرِ ، ويَتصرّفُ تَصَرّفَهُ فيكونُ فاعلاً ومفعولاً ومُضَافاً اليهِ و [مبتدأً][٦] فالفاعِلُ كقولِكَ : أعْجَبَني أنْ خرجَ زيدٌ ، والمفعولُ كقولِكَ : أرجو أنْ يخرجَ زيدٌ ، والمضافُ اليهِ كقولِكَ : بَلَغَني خبرُ أنْ خرجَ زيدٌ ، والمبتدأُ كقولِكَ : أنْ يخرجَ زيدٌ خيرُ لكَ ، فلمّا كانَ أنْ بمنزلةِ الاسمِ الذي هُوَ المَصْدَرُ في الاعرابِ وفي هذهِ المَعَاني كانَ المصدرُ بمنزلتِهِ في امتناعِ تقديمِ[٧] ما يَعملُ فيهِ عليهِ ، لا يجوزُ أنْ تقولَ : أعجَبَني زيداً ضربُ عمروٍ ، ولا أعجَبَني زيداً ضَرْبُكَ ، تريد : ضَرْبُكَ زيداً ، كَمَا لا يجوزُ أنْ تقولَ : أعْجَبَني زيداً أنْ ضَرَبْتُ ، تريد : أنْ ضَرَبْتُ زيداً . ولهذا لم يُجوّزْ : أذَكراً أنْ تَنتجَ ناقَتُكَ أحبُّ اليكَ أمْ أُنثى ، لأنّ ذَكَراً منصوبٌ بِتَنْتجُ ، فلا يجوزُ تقديمُهُ على أنْ ، لأنَّ جميعَ ما يتعلّقُ بفعلِ الصِّلَةِ كالجُزءِ منهُ ، فكَما لا يجوزُ تقديمُ بعضِ حروفِ الاسمِ على بعضٍ كذلكَ لا يجوزُ هذَا ، ولذلكَ لَمْ تَقُلْ جَاءني زيداً الذي ضَرَبَ ، تُريدُ الذي ضَرَبَ زيداً ، لأنَّ زيداً // منصوبٌ بفعلِ الصّلةِ فلا يجوزُ تقديمُهُ على الموصولِ كَمَا لا يجوزُ تقديمُ جميعِ الصّلةِ عليهِ نحوَ جَاءَني ضَرَبَ الذي ، تريدُ الذي ضَرَبَ .

وبَعْدُ فانّ المَصادرَ على الضُّروبِ الثّلاثةِ التي ذَكَرهَا . فالأوّلُ : المنّونُ نحوَ ما ذَكَرْنَا ، وقولُهُ تَعالَى[٨] – (مَالا يَملِكُ لَهُمْ رزْقاً منَ السَّمَاواتِ والأرْضِ شَيْئاً) –[٩] لأنَّ شيئاً منصوبٌ برزقاً فكأنَّهُ مالا يَمْلِكُ أنْ يرزقَ شيئاً . والفَاعِلُ يُحْذَفُ[١٠] لدليلِ الحَالِ عليهِ ، فالأصْلُ مالا يملِكُ لهُمْ رزقاً هُوَ شَيْئاً ، عَلَى أنْ يكونَ فاعلُ رزقاً كزيدٍ في قولِكَ : أعْجَبَني ضربٌ زيدٌ عمراً ، وكَذَا قولُهُ تَعالَى – (أوْ إطْعَامٌ في يومٍ ذِي مَسْبَغَةٍ يَتِيماً) – لأنَّ يتيماً منصوبٌ باطْعَامٍ ، كأنَّهُ أو أنْ يُطْعِمَ يتيماً .

---

(٥) ج : مع مابعده .
(٦) من ب و ج الصواب . وفي الأصل : « ومسندا » تحريف .
(٧) ب : في تقديم . ج : في تقويم . وكلاهما سهو .
(٨) ب ، ج : وكقوله تعالى .
(٩) آية ٧٣ / النحل ١٦ .
(١٠) ج : محذوف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ويُمْكِنُ أنْ يكونَ مِنْ هذَا قولُهُ تَعالَى – (قد أنزلَ اللهُ اليكم ذَكَرا رسولاً) –(١١) كأنّهُ [قالَ](١٢) لا يَمْلِكُ أنْ يَرزُقَ شيْئاً أوْ أنْ يُطْعِمَ يتيماً وانْ ذَكَرَ رَسُولاً » .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنّ قولَهُ تَعالَى – (قَدْ أنْزَلَ اليكُمْ ذَكَراً رَسُولاً) – اذَا جُعِلَ من هَذَا البابِ كانَ المَعْنَى واللهُ أعلم – أنّهُ أوْحَى اليكم وأعلمكُمْ بأنّهُ ذَكَرَ رَسُولاً وخَصّهُ بالرّسالةِ كَمَا [قَالَ اللهُ](١٣) تَعالَى – (يَا أيُّهَا النّبيُّ أنّا أرْسَلْنَاكَ شَاهِداً ومُبَشِّراً) –(١٤) فكأنّهُ قد أعلمَ اللهُ ذِكْرَهُ رَسُولاً وبَعَثَهُ رَسُولاً . فالفَاعِلُ محذوفٌ كأنّهُ قد أنزلَ اللهُ اليكم ذَكَراً هو رَسُولاً ويكونُ هو عائِدٌ الى اللهِ تَعالَى . ويَتّضِحُ ذلكَ اذَا أضَفْتَ فَقُلْتَ : ذَكْرُهُ رسولاً . وأمّا مَنْ لَمْ يَنْصِبْ رسولاً بِذِكْرٍ فانّهُ يَجْعَلُ في الكَلَامِ مُضَافاً كأنّهُ قيلَ قد أنْزَلَ اللهُ اليكم ذَا ذِكْرٍ رَسُولاً ، ويكونُ الوَجْهُ أنْ يكونَ ذا ذِكْرٍ صفةً في الأصْلِ نحوَ رَسُولاً ذا ذكر ثمَّ قَدّمَ ونصبَ على الحالِ كقولِهِ :

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ /٨٨/

وقِيلَ : أنّهُ اذَا كانَ على هَذَا كانَ المُرَادُ جبريلَ عليهِ الصّلامُ ، وممّا يُقَارِبُ هَذَا في أنّهُ يَجِبُ أنْ يكونَ على حَذْفِ المُضَافِ ويَقَعُ فيهِ لَبْسٌ قولُهُ تَعالَى – (ألَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ . ارَمَ ذاتِ العِمَادِ) –(١٥) التّقديرُ – واللهُ اعْلَمُ – بعادٍ صاحبِ ارَمَ ذاتِ ، وارَمُ اسمُ الموضعِ وهو في مَوْضعِ جرّ الا أنّهُ مُنِعَ الصّرْفُ لأجْلِ التّعريفِ والتّأنيثِ . أمّا التّعريفُ فَلا شُبْهَةَ فيهِ . وأمّا التّأنيثُ فلقولِهِ تَعالَى : ذَاتِ العِمَادِ .

---

(١١) آية ١٠/ الطلاق ٦٥ .

(١٢) من ج و ط . أبين .

(١٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . وهو ساقط من الأصل .

(١٤) آية ٤٥/ الأحزاب ٣٣ .

(١٥) الآيتان ٦ و ٧/ الفجر ٨٩ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وممّا جَاء في الشّعْر من ذلكَ : (١٦)

/١٣١/ فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ منكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كالمَوَارِدِ(١٧)

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلَمْ أنَّ الدّلالةَ في قولِهِ : ورَهْبَةٌ عِقَابَكَ ، لأنّهُ مَصْدَرٌ مُنَوّنٌ وقدْ نُصِبَ بهِ عِقَابَكَ . فكأنّه قالَ : ولولا أنْ نَرْهَبَ عِقَابَكَ .

قَالَ الشّيْخُ [أبو عليٍ](١٨)

ولو قُلْتَ : أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً اليومَ عندَ زيدٍ ، فَجَعَلْتَ الظّرْفَيْنِ مُتَعلّقَيْنِ بالمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ أنْ تُقَدّمَهُمَا عليهِ ، ولو جعلْتَ اليومَ مُتَعلّقاً بأعْجَبَنِي كأنّكَ أرَدْتَ أنَّ الاعجابَ كانَ اليومَ(١٩) وجَعَلْتَ قَوْلَكَ : عندَ زيدٍ من صِلَةِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ لأنّكَ فَصَلْتَ بينَ الصّلةِ والمَوْصُولِ بشَيءٍ أجْنَبِيٍّ منهما(٢٠) . وذَلِكَ(٢١) // أنَّ اليومَ اذا كانَ من صِلَةِ أعْجَبَنِي فَلا مُلَابَسَةَ لَهُ بصلةِ المَصْدَرِ . فانْ جَعَلْتَ ظَرْفَ المَكَانِ وَهُوَ قَوْلُكَ : عِنْدَ زَيْدٍ من صِلَةِ المَصْدَرِ فَقَدّمْتَهُ فقلتَ : أعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٌ عَمْراً عندَ زيدٍ اليومَ ، جَازَ . وانْ جَعَلْتَهُ مُتَعلّقاً بأعْجَبَنِي معَ اليومَ جَازَ أيضاً ولم يَمْتَنِعْ أنْ تُقَدّمَهُ على ضَرْبٍ فتقولُ :

---

(١٦) ط : من ذلك « قوله » .

(١٧) من شواهد سيبويه غير المنسوبة الى أحد .
أنظر سيبويه والشنتمري ٩٧/١ ، والايضاح ١٥٦ ، وشواهده للقيسي ق ٢٩ وتوجيه اعراب أبيات ٢٦٢ ، وابن يعيش ٦١/٦ .
والشاهد فيه تنوين رهبة ونصب ما بعدها بها على معنى وان نرهب عقابك . والموارد الطرق الى الماء .

(١٨) من ب و ج و ط . أولى .

(١٩) ط : كان (في) اليوم .

(٢٠) ط : (ليس) مهما .

(٢١) ب ، ج : وذاك .

أعْجَبَنِي عندَ زيدٍ ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ . ويَجُوزُ أيضاً أنْ تُقَدّمَهُ على أعْجَبَنِي فتقولُ : عَنْدَ زَيْدٍ أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً اليومَ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّهُ يَحْتَاجُ أوّلاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ الى مَعْرِفَةِ أصْلَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنَّ مَا يَتَعَلّقُ بصلةِ المَصْدَرِ لا يجوزُ تَقْديمُهُ عليهِ نَحْوَ أنْ تقولَ : أعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبٌ عَمْرٌو .

والثّاني أنّه لا يَجُوزُ أنْ يُفْصَلَ بينَ بَعْضِ الصّلةِ وبَعْضٍ بما هُوَ أجْنَبِيٌّ منَ المَصْدَرِ ، والأجْنَبِيُّ مَا لَمْ يُعْمَلْ فيهِ ، فلا تَقولُ : أعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ اعْجَاباً شَدِيداً عَمْراً ، لأجلِ أنَّ اعْجَاباً منصوبٌ بأعْجَبَنِي ولا حَظَّ للمَصْدَرِ فيهِ ، وعَمْراً الواقعُ بعدَ اعجاباً منصوبٌ بالمَصْدَرِ الذي هُوَ ضَرْبٌ ، ومِنَ المُحَالِ أنْ تتركَ مَا هُوَ منْ جُمْلَةِ المَصْدَرِ وتأْتِي بِشَيءٍ لا يُلابِسُهُ فَتُوقِعُهُ بَيْنَهُمَا .

وبَعْدُ فانَّ هذهِ المَسْأَلَةَ يجوزُ فيها وُجُوهٌ : أحَدُهَا : أنْ تُعَلّقَ كلَّ واحدٍ من الظّرْفَيْنِ بالمَصْدَرِ الذي هُوَ ضَرْبٌ . ومَعْنَى تَعَلُّقِهِمَا بهِ(٢٢) أنّكَ تَجْعَلُ الظّرْفَ واقِعاً فيهِا ، فاذَا فَعَلْتَ ذلكَ جَازَ أنْ يَقَعَا بَعْدَ المصدرِ أيَّ موقعٍ شِئْتَ ، ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عليهِ نَحْوَ أنْ تقولَ : أعجبني اليومَ عندَ زيدٍ ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً ، كَمَا لا يجوزُ أن تقولَ : أعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبٌ عَمْرٌو فَتَقَدّمَ المفعولَ الذي انْتَصَبَ بالمَصْدَرِ عليهِ .

والوَجْهُ الثّاني أنْ تجعلَ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا مُتَعلّقاً بأعْجَبَنِي ، فاذَا فعلتَ ذلكَ لم يَجُزْ فيهما الا أنْ يتقدّمَا على المصدرِ نحوَ أعجبني اليومَ عند زيدٍ ضَرْبٌ زيدٌ عَمْراً ، تُريدُ أنْ الاعجابَ كانَ في هذا اليومِ(٢٣) وفي هَذَا المَكَانِ أوْ أن يَتأخرا عن جميعِ صِلَتِهِ نحوَ أنْ تقولَ : أعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عندَ زيدٍ ، ولا يَجُوزُ أنْ تُوقِعَ أحَدَهُمَا ولا كُلَّ

---

(٢٢) ب ، ج : تعليقها به .

(٢٣) ب ، ج : في هذا الزمان .

واحدٍ مِنْهُمَا بينَ بَعْضِ الصِّلَةِ وبَعْضٍ ، لِمَا ذَكَرْنَا منْ أنَّ الفصلَ بالأجنبيِّ لا يجوزُ . واذَا كانَ الظّرفَانِ معمولَيْنِ لأعْجَبَنِي لمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وبَيْنَ المَصْدَرِ ملابسةٌ وكانَ بمنزلةِ قولِكَ : اعْجَاباً شَدِيداً في المَسْأَلَةِ التي وَقَعَ بها التّمثيلُ نحوَ أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٌ اعْجَاباً شَدِيداً عَمْراً .

والوَجْهُ الثّالِثُ أنْ تُعَلّقَ أحدَ الظّرفَيْنِ باعجبني(٢٤) والآخر بالمصدرِ فأيُّهُمَا تَعَلّقَ بأعْجَبَنِي(٢٤) وَجبَ تَأخيرُهُ عن صِلَةِ المَصْدَرِ أو تَقْديمُهُ على المَصْدَرِ . ولَمْ يَجُزْ ايقاعُهُ بينَ بَعْضِ الصِّلَةِ وبعضٍ لكونِهِ أجْنَبيّاً وأيُّهما تَعلّقَ بالمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ تَقْديمُه عليهِ فهذَا هُوَ العِيارُ في هذهِ المسألةِ والباقي الى التّأملِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومثالُ ما أعمِلَ منَ المصادرِ عملَ الفعلِ وهُوَ مضافُ قولُكَ : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ ، وسَرّني ضَرْبُ عمروٍ خالداً [فَمَا أضَفْتَ اليهِ المصدرَ منَ الفاعلِ والمفعولِ انْجرَّ بالاضافةِ اليهِ وجَرَى الاسمُ الآخرُ على أصلهِ ، تقولُ اعْجَبَنِي ضَرْبُ عمروٍ خالداً](٢٥) اذا كانَ عمروٌ فاعلاً . وضَرْبُ عمروٍ خالِدٌ اذا كان عمروٌ مفعولاً فمِن اضافتِهِ الى الفاعلِ قولُهُ تَعالَى // – (وَلَوْلا دِفَاعُ اللهِ النّاسَ [بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ]) –(٢٦) ومن اضافتهِ الى المفعولِ من غيرِ أنْ يُذْكَرَ مَعَهُ الفاعِلُ – (لا يَسْأَمُ الانْسانُ من دُعاءِ الخيرِ) –(٢٧) و

(٢٤ – ٢٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٥) ما بين العاضدتين ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر . واثبتُّهُ من ب و ج و ط .

(٢٦) هذا جزء من الآية ٢٥١/البقرة ٢ والآية ٤٠/الحج ٢٢ . والزيادة من ب و ج وتمام الأولى (لَفَسَدَتِ الأرْضُ ولكنَّ اللهَ ذو فضلٍ على العَالمينَ) وتمامُ الثّانية (لَهُدّمت صَوامعُ وبيعٌ صلواتٌ ومَساجِدُ يذكرُ فيها اسمُ اللهِ كثيرا ولينصرنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ انّ الله لقويٌّ عزيزٌ) .

وقراءة الأصل (دِفاعُ الله) في الآية الأولى لنافع ويعقوب وسهل .
وقرأ سائر القراء (تفسير أبي حيان ٢٦٩/٢) . ونسبت هذه القراءة في الآية الثانية الى نافع والحسن وأبي جعفر (المرجع السابق ٣٧٣/٦) . ووردت قراءة (دَفْعُ الله) في ب و ج وقراءة (دفاع الله) في سيبويه ٧٦/١ .

(٢٧) آية ٤٩/فصلت ٤١ . وقبلها في ط « قوله تعالى » .

– (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ [الى نِعَاجِهِ]) –(٢٨) . وممّا جَاءَ من اضافته الى المفعولِ ومَعَهُ الفاعِلُ [في الشّعْرِ قَوْلُهُ](٢٩)

/١٢٢/ أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ لِعَيْنَيكِ من ماءِ الشّؤونِ وكِيفُ(٣٠)

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ المصدرَ اذا أُضِيفَ كانَ(٣١) على أربعةِ أضْرُبٍ :

أحَدُهُمَا : (٣٢) أنْ يُضَافَ الى الفاعلِ وينصبَ المفعولَ نحوَ عَجِبْتُ منْ ضربِكَ زيداً ، أو منْ ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً ، وسرّني اعطاؤُكَ زيداً درهما وكَذَا الآيَةُ – (ولولا دِفاعُ اللهِ النّاسَ) –(٣٣) لأنَّ الفاعلَ اسمُ اللهِ تَعالَى . ومن ذلكَ قولُ الشّاعرِ :

/١٢٣/ فَلا تُكثِرا لَومي فانَّ أخاكُمَا بِـذِكراهُ لِيلى العامريةَ مُولَعُ(٣٤)

فليلى منصوبٌ بالمصدرِ الذي هو ذِكْراهُ والضميرُ فاعلٌ .

والضّرْبُ الثّاني : أنْ يُضَافَ الى المفعولِ ويُلْفَظَ بالفاعلِ مرفوعاً نحوَ عَجِبْتُ من ضربِ عمروٍ خالدٌ ، تَجْعَلُ عَمْراً مفعولاً وخالداً فاعِلاً ، كأنَّكَ قُلْتَ : عَجِبْتُ من أنْ

---

(٢٨) آية ٢٤/ ص ٣٨ . وتتمتها من ب و ط ، وفيها قبل الآية ، قوله تعالى ،

(٢٩) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

(٣٠) للحُطيئة في ديوانه ق ١/٥٧ ص ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٣٥٠/١ ، وشواهد الايضاح للقبس ق ٢٩ ، ومادة (رسم) من اللسان ١٣٢/١٥ والتاج ٣١٢/٨ ، والبيت غير منسوب في الايضاح ١٥٨ ، وأمالي المرتضى ١٣٦/٣ ، وابن يعيش ٦٢/٦ .

والشاهد فيه اضافة رَسْم دار – وهو هنا مصدر من رسم الدار يرسمها اذا جعل فيها رسوما ، أي آثار – الى مفعوله . ومَرْبَع هنا رفع بأنه فاعل .

والمربع : مطر الربيع ، والمصيف مطر الصيف . والشؤون مجاري الدمع .

(٣١) سقطت « كان » في ب و ج .

(٣٢) ب ، ج : وأحدهما .

(٣٣) ب و ج : دفع الله .

(٣٤) لا يوجد هذا البيت في ديوان مجنون ليلى المطبوع وهو في ابن يعيش ٦٣/٦ . والشاهد هو أنّ في البيت مصدرين : أحدهما لَومي ، والآخر بذكراه . وفي الأول اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله للعلم به . وفي الثاني اضافة المصدر الى الفاعل وتأخير المفعول .

ضَربَ عَمْراً خَالِدٌ ، وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ أنْتَ ، فتجعلُ أنْتَ فَاعِلاً ، لأنَّ ضميرَ المُخَاطَبِ المرفوعِ هُوَ أنْتَ اذا لم يَكُنْ مُتّصلاً بالفِعْلِ نحوَ فَعَلْتَ ، ولمّا اضفْتَ الى الفاعلِ قلتَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ زيداً ، لأنَّ ضميرَ المُخَاطَبِ المجرورِ هو الكافُ لا غيرُ . ومن هذَا قَوْلُهُ :

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مربعٌ ومصيفُ

لأنَّ الرّسمَ مَصدرُ رَسَمَ المَطَرُ الدّارَ يَرْسمُهَا رَسْماً . فالأصْلُ أمِنْ رَسْمٍ داراً مربعٌ ومصيفٌ بمنزلةِ قولِكَ : أمنْ رسمَ داراً مربعٌ ومصيفٌ ، فمربعُ فاعِلٌ وداراً مفعولٌ قد أنْجرَّ باضافةِ المَصْدَرِ اليهِ كقولِكَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمروٌ سواءٌ . والمَعْنَى : أمن أجلِ أنْ صارَ الدارُ رَسْماً .

والضّرْبُ الثّالِثُ : أنْ يُضَافَ الى المفعولِ من غَيْرِ ذكرِ الفَاعِلِ كقولهِ عزَّ وجلَّ (لا يَسأمُ الانْسَانُ من دُعَاءِ الخَيْرِ) الأصْلُ من دعائِهِ الخيرَ بمنزلةِ قولِكَ من أنْ يدعوَ هُوَ الخيرَ فحذفَ الفاعِلَ الذي هو ضميرُ الانسانِ لدليلِ الحالِ عليهِ وهو جَرْيُ ذكرِهِ وأُضيفَ المصدرُ الى المفعولِ الذي هُوَ الخَيْرُ فَجَرَّهُ . وكَذَا قَوْلُهُ – (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكِ) – (٣٥ الأصْلُ بسؤالِهِ نَعْجَتَكَ٣٥) .

والضّرْبُ الرّابعُ : أنْ يكونَ مَبْنِيّاً للمفعولِ القائمِ مقامَ الفَاعِلِ نَحْوَ أنْ تقولَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ ، تُريدُ : منْ أنْ ضُرِبَ زيدٌ كمسألةِ الكتابِ(٣٦) عَجِبْتُ من دَفْعِ الناسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ (٣٧ اي مِنْ دُفِعَ النّاسُ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ٣٧) . فالنّاسُ مفعولٌ قائمٌ مقامَ الفَاعلِ(٣٨) . فَهَذَا هو المَصْدَرُ المبنيُّ للمفعولِ بهِ كفُعِلَ في قولِكَ : ضُرِبَ زيدٌ .

(٣٥ – ٣٥) ساقط في ب و ج .

(٣٦) أنظر سيبويه ٢/٧٦ .

(٣٧ – ٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٨) ب ، ج : قام مقام الفاعل .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« واذَا أضَفْتَهُ الى المفعولِ جَازَ أنْ تَنْصِبَ المعطوفَ عليهِ وتَحْمِلَهُ على المَعْنَى كما قُلْتَ في اسمِ الفَاعلِ هذَا ضَاربُ زيدٍ وعمراً وعلى هذا قَوْلُهُ :

/١٢٤/ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الافلاسِ واللَّيَّانا(٣٩)

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاضافةَ هُنَا فَرْعٌ على التَّنوينِ ، والأصْلُ ذاكَ كما أنَّ اسمَ الفَاعِلِ كذلكَ ، فكَما قُلْتَ : هَذَا رجلٌ ضَاربٌ زيدٍ وعمراً ، كذلكَ(٤٠) تقولُ : أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ وخالداً عمروٌ ، لأنَّ زيدٍ في مَوْضعِ نَصْبٍ . والأصْلُ ضَرْبٌ زَيْداً . والبيتُ الذي أنْشَدَهُ من أبياتِ الكتابِ ، والدّلالةُ في قولِهِ : مَخَافَةَ الافلاسِ واللّيّانا لأنّ اللّيّان معطوفٌ على مَوضعِ الافلاسِ اذ الأصلُ مخافةً الأفلاسَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : قد كُنْتُ داينْتُ [لأني](٤١) خِفْتُ الأفلاسَ واللّيانا . وبَعْدَهُ يُحْسِنُ بيعَ الأصْلِ والقِيَانا(٤٢) .

---

(٣٩) بعد هذين البيتين في ط بيت ثالث هو « يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقيانَا . وقد ذكره عبد القاهر بعدئذ . وتنسب هذه الأبيات لرؤبة أو لزياد العنبري فنسبت للأول في ديوانه (أبيات مفردات) ق ٧/٩٩ – ٩ ، وسيبويه ٩٨/١ ، وللثاني في شرح التصريح على التوضيح ٦٤/٢ – ٦٥ (ونفى أن تكون لرؤبة) ، والأبيات منسوبة لكليهما في الشواهد الكبرى للعيني ٥٢٠/٣ ، – وشواهد المغنى ش ٧١٦ ج ٨٦٩/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٦٢ . وغير منسوب في شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري ٩٨/١ والايضاح ١٥٩ ، والمفصل ٢٢٥ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/١ و ٣/٢ وابن يعيش ٦٥/٦ ، ومغنى اللبيب ش ٧٣٧ ج ٤٧٦/٢ .

والشاهد في قوله : واللياناً حيث نصب وجعله معطوفا على مفعول المصدر المجرور لفظا وهو الافلاس المنصوب محلا اتباعا لمحله .

واللّيان مصدر لويته بالدين ليا وليانا اذا مطلته وهو مصدر نادر .

(٤٠) ب ، ج : وكذلك . سهو .

(٤١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لأن » . تحريف .

(٤٢) الأصْل : أصل الحال ولعله يعني به الابل لأنها كانت أصل اموالهم . وفي البيت عندهم اضمار عامل أي « وأن يبيع » . ويجوز أن يكون نصب « القيان » على حلوله محل المضاف المنصوب الذي قد حذف وأصله وبيع القيان فلما حذف البيع حل المضاف اليه محله . ويجوز فيه أيضا ما ذكره عبد القاهر من أن القيان معطوف على موضع الأصل المنصوب .

فالقيانُ معطوفٌ على مَوْضِعِ الأصْلِ لأنَّ مَوضِعَهُ منصوبٌ كأنَّهُ قَالَ يُحْسِنُ بَيْعاً الأصلَ والقيانَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

وتقولُ(٤٣) على هذا : أعجَبَني ضربُ زيدٍ وعمروٌ بكراً(٤٤) فترفعُ عمراً تحملُهُ(٤٥) على المَعْنَى اذا كانَ زيدٌ فاعلاً لأنَّ موضِعَهُ اذَا كانَ فَاعِلاً(٤٦) رَفْعٌ . وعَلَى هَذَا حُمِلَ وَصْفُهُ على الموضعِ في قولِهِ .

/١٢٥/ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومِ(٤٧)

[فالمعقِّبُ في المَعْنَى فَاعِلٌ](٤٨)

---

(٤٣) ط : ويجوز .

(٤٤) سقطت « بكرا » في ب و ط .

(٤٥) ب : بأن تحمله .

(٤٦) ب : « زيد » فاعلا .

(٤٧) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري وتمام البيت :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

والشاهد منسوب للبيد في ديوانه ق ١٥/٢٧ ص ١٢٨ ، ومعاني القرآن ٢/٦٦ ، وجمهرة اللغة (بعق) ٣١٣/١ ، ومادة (عقب) من مقاييس اللغة ٨٢/٤ والمخصص ٨١/١٦ و ١٦٣/١٦) وشواهد الايضاح للقيس ق ٣٠ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٤٧ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/١ و ٣٢/٢ ، والأنصاف ٢٣٢/١ و ٣٣١ ، ومعجم البلدان ٤٣/٤ و ٢٠٠ ، وابن يعيش ٦٦/٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥١٢/٣ – ٥١٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٦٤/٢ ، والخزانة ٣٣٤/١ وشرح الشواهد للعاملي ٢٦٠ ، والدرر اللوامع ٢٠٣/٢ – ٢٠٤ .

وعجزه غير منسوب في الايضاح ١٥٩ ، والمفصل ٢٢٥ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ ..وبتمامه دون نسبة في شرح الأشموني ٤٠/٤ ، ورواية الديوان « وهاجمه » وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن وجمهرة اللغة والمخصص وتوجيه اعراب وابن يعيش واللسان والتاج . وبقية المراجع على رواية المقتصد : « وهاجها » ، ويمكن توجيه كلا الروايتين لأنّ البيت في وصف حمار وأتانه .

والشاهد فيه وصف المعقب على الموضح بقوله المظلوم « لأن المعقب في المعنى فاعل كانه قال طلبا المعقبُ حقّه ثم اضاف المصدر الى المعقب وهو فاعل بدليل انه قال المظلوم بالرفع حملا للوصف على الموضع والمعقب الذي يرجع مرة بعد أخرى .

(٤٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأصْلَ اذا كانَ التّنوينُ كانَ المجرورُ اذا كان فاعِلاً قَبْلَ الاضَافَةِ مرفُوعَ الموضعِ كَما كَانَ المفعولُ منصوبَ الموضعِ فيجوزُ الحَمْلُ على المَوْضِعِ في الفاعلِ كَما جَازَ في المفعولِ . تقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ وعمروٌ بَكْراً وعَجِبْتُ من ضَرْبِكَ وزيدٌ خالداً ، كأنَّكَ قُلْتَ : عَجِبْتُ من ضربِ زيدٌ وعمروٌ خَالِداً ومن ضربِ أنْتَ وزيدٌ بمنزلةِ قولِكَ : عَجِبْتُ من أنْ ضربَ زيدٌ وعمروٌ ومنْ أنْ ضَرَبْتَ أنْتَ وعمروٌ وعلى ما ذُكِرَ[٤٩] من بيتِ لبيدٍ ، لأنَّ المظلومَ صِفَةٌ للمُعقِّبِ ورفعَهُ لأنّ المُعقّبَ فاعِلٌ مرفوعُ المَوْضِعِ كأنَّهُ قالَ طَلَباً المعقّبُ المظلومُ حَقَّهُ كقولِكَ : كَما يَطْلُبُ المعقّبُ المظلومُ حَقَّهُ وتَمامُ البَيْتِ :

حَتّى تَهجّرَ في الرَّواحِ وهَاجَها طَلَبُ المُعَقّبِ حَقَّــــهُ المَظْلُومُ

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومثالُ ما أعْمِلَ من المَصَادرِ وفيهِ الألِفُ واللّامُ قولُكَ : أعْجَبَنِي الضّرْبُ زيدٌ عمراً ، والشّتْمُ بَكْرٌ خالداً قبيحٌ .[٥٠] وممّا جاءَ في الشِّعْرِ من هذا قولُهُ :

/١٢٤/ ضَعيفُ النّكايةِ أعْداءَهُ يَخَــالُ الفِرارَ يُراخي الأجَــلْ[٥١]

فهذَا بمنزلةِ قولِكَ [أعْجَبَنِي أنْ شَتَم بكرٌ خَالِداً ، وهو قبيح][٥٢] وأقْيَسُ الوُجوهِ

---

(٤٩) ب ، ج : ما ذكره .

(٥٠) ب ، ج : « وهو قبيح » .

(٥١) من شواهد سيبويه غير المنسوبة.أنظر سيبويه والشنتمري ٩٩/١ ، - والايضاح ٤٣٩/٣ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمفصل ٢٢٤ ، وشرحه لابن يعيش ٥٩/٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٠٠/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٦٣/٢ ، وشرح الاشموني ٧/٤ (صدره) ، والخزانة ٤٣٩/٣ ، وشواهد ابن عقيل الجرجاوي ١٤٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٥٨ ، و الدرر اللوامع ١٢٤/٢ - ١٢٥ .
والشاهد فيه أعمال المصدر المعرف باللام « النكاية اعداءه » لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون .

(٥٢) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وفي : ط : انّ شتمَ بكر خالداً قبيحٌ . وفي الأصل « الشتم بكر خالدا قبيح » . تعريف .

[الثّلاثَةِ][٥٣] في الأعمالِ الأوّلُ ثم المُضَافُ . ولم أعلم شَيْئاً من المَصادرِ بالألفِ واللامِ مُعْمَلاً في التّنزيلِ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ : ضَعِيفُ النّكايةِ اعداءَهُ قد انْتَصَبَ فيهِ اعداءه بالمَصْدَرِ الداخلِ عليه اللّامُ[٥٤] وهو النِّكايةُ كما يَنْتَصِبُ [بالعاري][٥٥] من اللامِ نحوَ ضَعيفُ نكايةٍ اعداءَهُ فهوَ في الظّاهِرِ كقولكَ : من الضَّرْبِ زيدٌ عَمْراً .

وتُجْعَلُ هذهِ المَصَادِرُ على ثَلاثِ مَراتبٍ .

المرتبةُ الأُولى للمنوّن كقولِهِ تَعالَى : - (أو اطْعَامٌ // في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً) -[٥٦] وذلكَ أنَّهُ[٥٧] انّما يعملُ المَصْدَرُ عملَ الفِعْلِ للتّشبيهِ بهِ[٥٨] فيجبُ أنْ يكونَ نكرةً مثلَهُ . والمنوّنُ نكرةٌ لفظاً ومَعْنَىً ، أمّا اللفْظُ فهو أنّهُ عارٍ من أسبابِ التّعريفِ ، وأما المعنى فظاهرٌ اذ لَيْسَ باسمِ علمٍ يُرادُ بهِ شيءٌ بعينِهِ كزيدٍ وعمروٍ .

والمرتبةُ الثّانيةُ[٥٩] للمضافِ ، نحوَ عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ عمراً لأجْلِ أنّ هذا مُشْبِهٌ للفعلِ مَعْنىً من حيثُ كانَتِ الاضافةُ في تقديم الانْفِصَالِ ومخالفٌ لَفْظاً لأنَّ ظَاهِرَهُ مُشَاكِلٌ لما يكونُ اضافَتُهُ حقيقيةً[٦٠] نحوَ غُلامِ زيدٍ ، ولا شُبْهَةَ في أنَّ المُشَاكَلَةَ الجامعةَ لِجَهَتَي اللفْظِ والمَعْنَى أبينُ وأتَمُّ من المُشَاكَلَةِ الكائنةِ من جهةِ المَعْنَى دونَ اللفْظِ .

والمرتبةُ الثالثةُ للداخلِ عليه الألفُ واللامُ نحوَ عَجِبْتُ منَ الضّرْبِ زيدٌ

---

(٥٣) من ب و ط . أبين ، وفي ج : « وهو الثلاثة » سهو .

(٥٤) ب ، ج : الألف واللام .

(٥٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بالعادي » . تحريف .

(٥٦) آية ١٤/ البلد ٩٠ .

(٥٧) ب ، ج : وذاك انه .

(٥٨) ب ، ج : على التشبيه به .

(٥٩) ج : المرتبة الثانية .

(٦٠) ب ، ج : اضافة حقيقية .

عَمْراً . وذلكَ[٦١] أنَّ الألفَ واللامَ لا يُزَادُ في أسْماءِ الأجْنَاسِ فيقالُ : ان دخولَها كلا دخولٍ كَما قيلَ : انَّ الاضافةَ لفظيةٌ لا معنويةٌ واذا كانَ كذلكَ كانَ الألِفُ واللامُ يُخْرِجُ المصدرَ[٦٢] من شَبَهِ الفعلِ فلذلكَ لا يكادُ يُوجَدُ المصدرُ مُعْمَلاً وفيهِ الألِفُ واللامُ ولكنْ يُعدّى بحرف الجر نحوَ أنْ تقولَ : عجبتُ من الضّرْبِ لهُ والاعطاءِ لهُ فتجريهِ مجرى مالا أصلَ لهُ في العَمَلِ فيحتاجَ الى ما يُعدّيه .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومَنْ قَالَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، فأضافَ المصدرَ الى الفَاعِلِ لم يَقُلْ في[٦٣] اسمِ الفاعلِ[٦٤] لما يَلزمُ فيه من اضافةِ الشّيءِ الى نفسهِ وذاكَ[٦٥] أنَّ ضَارباً هو زيدٌ في المَعْنى ، وليسَ الضَّرْبُ ايّاهُ وانّما [هُوَ][٦٦] شيءٌ غَيْرُهُ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعلمْ أنَّ المصدرَ اسمٌ يَدُلُّ على معنًى كالغلامِ والثّوبِ وليسَ بكنايةٍ عن الفاعلِ ولا إيّاه في المَعْنَى كما يكونُ اسمُ الفاعلِ كذلكَ ، وذلكَ أنّكَ اذا قُلْتَ : زيدٌ ضَاربٌ ، كانَ في ضاربٍ ضميرٌ لهُ يَخصُّهُ بهِ ويَجْعَلُهُ مشتملاً عليهِ ، واذا قلتَ : لزيدٍ ضربٌ ، لم يكنْ ضَرْبٌ زيداً ، ولا متضمّناً لضميرٍ لَهُ أَلا تَراكَ تقولُ يُعْجِبُني من زيدٍ ضَرْبٌ عمراً ، فلا يكونُ في ضربٍ ضميرٌ كما يكونُ في الفعلِ اذا قلتَ : يُعْجِبُني من زيدٍ أنْ يضربَ ، يدلّ عليهِ أنّك تقولُ : يُعْجِبُني من الزّيدِينَ ضربٌ ومن الزّيدينَ ضَرْبٌ عمراً ، ومن هندٍ ضربٌ غُلامَها ، فَتَجِدُ اللّفْظَ واحداً ولوكانَ فيه ضَميرٌ لَوَجَبَ أن يلحقَهُ ما يلحقُ اسمَ

---

(٦١) ب ، ج : وذاك .

(٦٢) ب ، ج : تخرج المصادر .

(٦٣) « في » ساقطة في ط .

(٦٤) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله اسم الفاعل نصها (فتقول : عجبت من ضارب زيد كقولك : من ضرب زيد) .

(٦٥) ط : وذلك .

(٦٦) من ب و ج : أولى . وفي ط : « وانما هو غيره » .

الفاعلِ من التثنيةِ والجمعِ والتّأنيثِ نحوَ ضَاربانِ وضاربونَ وضَاربةٌ وضاربتانِ وضارباتٌ .

واذَا كانَ كذلكَ جازَ أن تقولَ : يُعْجِبُني ضربٌ زيدٍ عمراً ، فَتُضِيفُ المصدرَ الى الفاعلِ لأنّه بمنزلةِ قولِكَ : يُعْجِبُني غلامُ زيدٍ في أنَّ المُضَافَ شيءٌ غيرُ المضافِ اليهِ ، ولو قُلْتَ : أعجَبَني ضاربُ زيدٍ عمراً ، لم يَجُزْ لأنَّ ضارباً هو زيدٌ فلا يَصِحُّ اضافَتُهُ اليهِ(٦٧) لأنَّ الشيءَ لا يُضَافُ الى نَفْسِهِ أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : زيدٌ أبي عَبْدِ اللهِ ، وأبو عَبْدُ اللهِ كنيةُ زيدٍ . وأوضَحُ من ذا أنَّكَ تقولُ : عَجِبْتُ من قيامِ زيدٍ ، ولا تقولُ : عَجِبْتُ من قائمِ زيدٍ ، لأنّ القياسَ ليسَ بزيدٍ وقائمٌ هو زيدٌ // ولو جعلتَ المصدرَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ [كقولِهم : رجلٌ عَدْلٌ أي عادلٌ كانَ بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ](٦٨) في امتناعِ اضافتِهِ فلا تقولُ : أعْجَبَني عَدْلُ زيدٍ كما لا تقولُ : عَادلُ زيدٍ ، ويتّضِحُ القياسُ(٦٩) بأنْ تقولَ : أعْجَبَني عَدْلُهُ هندٍ من قولِهم : امرأةٌ عَدْلَةٌ بمعنى عادلةٍ على ما حَكَاهُ أبو حاتمٍ (٧٠) لأنّ ذلكَ لا يكونُ الا بِمَعْنَى اسمِ الفاعلِ فاعْرِفْهُ .

واعلم أنّي مَثّلْتُ لكَ في امتناعِ اضافةِ اسمِ الفاعلِ بأنْ يكونَ فيه ضميرٌ ليكونَ أوْضَحَ في الاستحالةِ وكونِها اضافةً للشّيء الى نَفْسِهِ . ويَنبغِي أنْ تعلمَ بعدَ ذلكَ أنّه اذا لم يَكُنْ فيهِ ضميرٌ بل كانَ الظّاهرُ مُرْتَفِعاً بِهِ كقولِكَ : هَذَا ضَارِبٌ أبوهُ زيداً ، فان اضافَتَهُ في الفَسَادِ بتلكَ المنزلةِ فلا يجوزُ أنْ تقولَ : هَذَا ضَارِبُ أبيهِ زيداً فَتُضِيفُ ضاربُ الى فاعلِهِ الذي هو أبوهُ ، لأنّهُ مثلُ قائمٍ في قولِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ في كونِهِ أياه في المَعْنَى كَمَا كَانَ قائمٌ زيداً .

---

(٦٧) سقطت « اليه » في ج .

(٦٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٦٩) ب ، ج : ويتضح الفساد .

(٧٠) أبو حاتم السِّجِسْتاني : هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم النحوي البصري أمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر . وكتابه في القراءات من كتب أهل البصرة الأربعة التي يفتخرون بها (الثلاثة الأخرى : العين للخليل . وكتاب سيبويه . والحيوان للجاحظ) . توفي سنة ٢٥٥ هـ .

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٢٣ ، وانباه الرواة ٢/٥٨ ، معجم الأدباء ١١/٢٦٣ ، الفهرست ٨٦ - ٨٧ ، وفيات الأعيان ١/٢١٨

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فأمّا قَولُهُ :

/١٢٧/ لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنّني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا(٧١)

فمن أنْشَدَ كَرَرْتُ كان على أعمالِ الضّرْبِ في مِسْمَعٍ . فانْ قُلْتَ : فهل يكونُ على أنّه أرادَ أنّي(٧٢) كَرَرْتُ على مِسْمَعٍ فلم أنكلْ عن الضّرْبِ فلمّا حذَفَ الجارَّ وصلَ كَرَرْتُ الى مِسمَعٍ [فنُصِبَ](٧٣) كقولِهِ :

/١٢٨/ كأنّه واضِحُ الأقْرابِ في لِقَحٍ أسْمَى بِهِنَّ وعَزّته الأناصِيلُ(٧٤)

يُريدُ : عزّت عليهِ فلّما حَذَفَ على [أوصلَ](٧٥) الفِعْلَ ، فانَّ ذلكَ لا يُحْمَلُ عليهِ ما وُجِدَ مندوحةٌ [عنهُ](٧٦)

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّ الشَّيْخَ أبا عليٍ اختَارَ أنْ يكونَ نصبُ مِسْمَعَ وهو اسمُ رجلٍ بالمصدرِ

---

(٧١) ينسب هذا البيت للمرار الأسدي ولمالك بن زغبة الباهلي – شاعر جاهلي – فهو منسوب للأول في سيبويه والشنتمري ٩٩/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٠١/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٤٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٥٨ – ٢٥٩ ، ومنسوب لثاني في شواهد الايضاح للقيسي ق ٣١ ، والخزانة ٤٣٩/٣ ، والدرر اللوامع ١٢٥/٢ . والبيت غيره منسوب في المقتضب ١٤/١ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٣٦ ، وروايته في المقتضب وكتاب الجمل والدرر اللوامع : « لحقت فلم انكل » . وفي شرح الأشموني « لقيت ولم أنكل » . ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين لأن مسمعاً سوف ينصب بلحقت وسمعت بينما هو في رواية كررتُ منصوب بالمصدر المحلى بالألف واللام ، ولا ينصب بكررت لأنه لا يتعدى بنفسه وانما يتعدى بحرف جر . يقال : كررت عليه ولا يقال كررته .

ومسمع هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . والمُغيرة : الخيل التي تغير .

(٧٢) ب ، ج : أنني .

(٧٣) من ب و ج و ط . أولى .

(٧٤) للأخطل في ديوانه ص ١٤ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٦٢ ومادة (نصل) من اللسان ١٨٨/١٤ والتاج ١٣٧/٨ . وورد في ج « فكانها » وهذه رواية الديوان أيضا . وورد في الأصل « أناصيل » . تحريف .

(٧٥) من ج و ط . الصواب ، وفي الأصل « وصل » ، و ب « الوصل » وكلاهما تحريف

(٧٦) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « منه » . تحريف .

الذي هوَ الضَّرْبُ دونَ أنْ يكونَ الأصْلُ كررتُ على مسمعٍ ثم حذفَ الجارَّ وعدّى الفعلَ فقالَ : كَرَرْتُ مِسْمَعا لأجْلِ أنَّ حذفَ على قليلٌ وليسَ بشيءٍ يَجِدُ القياسُ فيه سَعَةً ، وأما عَزّتْ عليهِ وعَزّتُهُ فان ذلكَ مُسْتَعْمَلٌ كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (وعَزّني في الخِطَابِ) – كَقَوْلِهِمْ[٧٨] غَلَبَهُ وغَلَبَ عليهِ : وعَلاه وعَلا عليهِ ، ونحوَ كررتُ زيداً ، لا يوجدُ فالحملُ عليهِ غيرُ حَسَنٍ فان قالَ[٧٩] : ان اعمالَ المَصْدَرِ مع اللام قليلٌ كما أنَّ حذفَ على كذلكَ ، فالجوابُ أنَّ الأمرَ كذلكَ الا أنَّ أعمالَ المَصْدَرِ ليسَ فيه حَذْفٌ . والقولُ الأحْسَنُ ما لَمْ يَكُنْ مؤدّياً الى الحذفِ لا سيّما[٨٠] اذَا كانَ على غير حَدِّهِ وفي غيرِ موضعِهِ . وأمّا مَنْ رَوى لَحقْتُ فلا شُبْهَةَ في نصبِ مِسْمَعٍ بهِ . وأمّا قولُهُ كأنّه واضحُ الأقرابِ فان المرادَ حمارٌ يَطْرُدُ أتنَهُ ، واسْمَى بهنّ مثل أنْجَدَ بهنَّ كأنّه قالَ : أنْجَدَ بهنَّ السماواتِ ،[٨١] والأناصيلُ الشوك ، وانّما شَبّهَ لمعانَ البَرْقِ بوضوحِ الأقْرَابِ .

---

(٧٧) آية ٢٣/ ص ٣٨ .
(٧٨) ب ، ج : وكقولهم .
(٧٩) ب ، ج : فان قلت .
(٨٠) ب ، ج : ولا سيما .
(٨١) ب ، ج : السماوة . تحريف .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ الأسماءِ التي سُمِّيت بها الأفعالُ

وهي رويدَ ونحوهُ . أكثرُ ما تستعملُ هذهِ الأسماءُ في الأمْرِ والنّهي ، لأنَّ الأمْرَ والنَّهْيَ قد يُسْتَغْنَى [عنهما اذا كانَا للحَاضرِ][1] بدلالةِ الأحوالِ فيهما على الأفْعالِ ألا تَراكَ أنّكَ[2] قد تقولُ[3] لمن أشالَ سَوْطاً او شَهَرَ سَيْفاً : // وتَسْتَغْني عنْ أنْ تقولَ[5] : اضربْ وأوقعْ[6] لدلالةِ[7] الحَالِ عليهِ ، فكذلكَ اسْتُغْنِيَ عن الأفعالِ بألفاظِ هذهِ الأسماءِ التي سميّتْ بها وذلكَ نحوَ قولِكَ رويدَ زيداً ، تريد : أرودْ زيداً ، وحيَّ هل الثّريدَ ، وعليكَ زيداً اي الزَمْهُ ، ودونَكَ عَمْراً ، وأيهِ ، وتَراكِها ، ومَنَاعِهَا ، وأنْشَدَ أبو زيدٍ :

/١٢٩/ أعَيّاشُ قد ذَاقَ القُيونُ مراريَ واوقدْتُ نَاري فادنُ دونَكَ فاصْطَلِ[8]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنّ هذهِ الأسماءَ يُؤتى بِهَا لِضَرْبٍ منَ الاخْتِصارِ ، فَصَهْ ومَهْ يقومانِ مَقَامَ اسْكُتْ ، واكفُفْ ورويدَ مقامَ ارْوِدْ ، وأيهِ مقامَ حَدِّثْ ، ويكونُ للواحدِ والجَميعِ والمؤنّثِ والمذكّرِ على صورةٍ واحدةٍ ، وشَبّه الشّيْخُ أبو عليٍ هذا باضمارِهِم الفعلَ لدليلِ الحَالِ عليهِ ، نحوَ أنْ تقولَ اذَا جَرَى ذِكْرُ الضّرْبِ أو ظَهَرَ بعضُ أعلامِهِ : زيداً أو عَمْراً ،

---

(١) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « فيها اذا كان الحاضر » . تحريف .
(٢) ب ، ج ، ط : الا ترى أنّكَ .
(٣) سقطت « قد » في ج .
(٤) ب ، ج ، ط : زيدا « أو عمرا » .
(٥) ط : وتستغنى عن قولك . وفي ج عبارة الأصل مع سقوط « عن » .
(٦) ب ، ج ، ط : اضرب واجمع .
(٧) ط : بدلالة .
(٨) لجرير يهجو عياش بن الزبرقان في ديوانه ص ٤٥٨ ، ونوادر أبي زيد ١١٣ والكامل للمبرد ٢٠٩ ، ومعجم الشعراء ٢٧٨ ، واللسان (دون) ٢٢/١٧ - ٢٣ . والبيت غير منسوب في الايضاح ١٦٥ .
وروايته في الكامل « قد ذاق القيون مواسمي » وفي معجم الشعراء « مريوتي » وفي اللسان « مراستي » والشاهد في قوله « دونك » هي من أسماء الأفعال بمعنى الزم .

تريد : اضرب . فتتركُ ذِكْرَهُ لدليلِ الحَالِ عليهِ . وذَاكَ[٩] أنَّ الاضْمَارَ اختصـارٌ ، كما أنَّ تسميةَ الفِعْلِ بهذهِ الاسماءِ كذلكَ وهي على ضَرْبَيْنِ : مفردٌ ومضافٌ . فالمفردُ كرويدَ وهو مصدرٌ في الأصْلِ من أرودَ يُرْودُ أرْوَاداً ، ومعنى أرْوَدَ : أمهلُ[١٠] ، وما هو خلافُ الارهاقِ ، وحُذِفَ زوائِدُهُ كقولهم : عَمْرَكَ اللهَ ،[١١] بِمَعْنَى بعميرَكَ اللهَ ثم صُغِّرَ ، وإنْ شئتَ قلتَ : صُغِّرَ تَصغيرَ التّرخيمِ ، وسمّى بهِ الفعلُ ، وجُعِلَ هذَا[١٢] الحذفُ والتّغييرُ دليلاً على أنّه قد خُلِعَ منهُ مَعْنَى المَصْدريّةِ ، وبُنِيَ كَمَا أن فعلَ الأمْرِ مبنيٌّ وتراكِهَا ومَنَاعِهَا بمعنى اتركْهَا وامْنَعْهَا . وهذا بمنزلةِ رُويدَ في أنّهم جَعَلوا اسمَ الفِعْلِ من تركيبِهِ ، لأنَّ تَراكِ من حروفِ اتركْ كما أنَّ رويدَ من حروفِ أرودْ وأنْشَدَ :

/١٣٠/ رويدَ علياً جُدَّ ما ثَدْيُ امّهِم الينـــا ولَكـنْ بعْضُهُمْ مُتَماينُ[١٣]

وفي رُوَيدَ ثلاثةُ أوْجُهٍ :

أحَدُهَا : ما ذَكَرْنَا من كَوْنِهِ اسمَ فعلٍ .

والثّاني : أنْ يكونَ مصدراً فَيُضَافُ الى [المفعول][١٤] يُقَالُ : رُويدَ زيدٍ ، كأنّهُ

---

(٩) ب ، ج : وذلك .

(١٠) ج : « أي » أمهل » .

(١١) عَمْرَكَ اللهَ : أي عبادتك الله .

(١٢) ج : هذه . تحريف .

(١٣) نسب سيبويه والشنتمري في ١/١٢٤ هذا البيت للهذلي دون ذكر اسمه وبهذه النسبة ورد في شرح ديوان عروة بن الورد ٤٣ ، ومواد (جدد) من اللسان ٤/٨٢ و (رود) منه ٤/١٧٢ و (مين) منه ١٧/٣١٥ ومن التاج ٩/٣٥٥ . والبيت من قصيدة في شرح أشعار الهذليين (ق ٢/١٤ ص ٤٤٧) نسب لمالك بن خالد الخناعي وقيل أنها للمعطل الهذلي وهو أحد بني رُهم بن سعد بن هذيل . ونسب البيت لمالك بن خالد الخناعي ثم الهذلي في الكنز اللغوي (الابل عن الأصمعي) ص ٨٥ . والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/٢٠٨ و ٢٧٨ وابن يعيش ٤/٤٠ ، والمزهر للسيوطي ٢/١٧٠ . وروايته فيما عدا المقتصد وسيبويه وشرح أشعار الهذليين « ولكن ودهم متباين » . وفي المزهر للسيوطي « ولكن ودهم متثابر » . وفي اللسان (ورد) وروى « ولكن بعضهم متيامن » اي ذاهب الى اليمن . وفي مادة (مين) من اللسان والتاج : قيل : ويروي متيامن اي مائل الى اليمن . وروى متمائن . اي متقادم . وفي حاشية الأصل : « ويروي متمائن بالهمزة من غير هذا المعنى ، يريد متقادم وهذا على قول من روى : « ولكن بغضهم » . والشاهد فيه نصب « عليا » برويد على أنّه اسم فعل أمر .

(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الفعل » تحريف .

قيلَ : أرْوادُ زيدٍ ، والأصْلُ أروداً لزيدٍ[١٥] عَلَى [معنى][١٦] أرْوَدَ أروداً زيداً[١٧] ثُمَ حُذِفَ الفعلُ وأُضِيفَ المصدرُ الى المفعولِ ، فرويدَ في هذا الوجهِ مصدرٌ حُذِفَ زوائدُهُ وتُرِكَ على مصدريتِهِ .

والوجهُ الثّالثُ : أن يكون صفةً كقولِهم : ساروا سيراً رُويداً ، والمَعْنَى سيرا هيّناً[١٨] وكذا قولُهم : ضَعْهُ وَضْعاً رُويداً ، فهذا كأنّه بمنزلةِ قولهم : رجلٌ عدلٌ ، في كونهِ مصدراً جُعِلَ اسْماً ، ويُلْحقُ الكافُ رويدَ في الوَجْهَيْنِ الأوَلَيْنِ ويختلفُ التّقديرُ فيها فاذا جعلتَ رويدَ اسمِ فِعْلٍ كانَ الكافُ – متجرّداً للخِطابِ بمنزلةِ كاف[١٩] ذاكَ وهَاكَ والنّجاكَ ، يقولُ : رويدَكَ زيداً فكَما أنَّ الكافَ في ذاكَ حرفٌ لا مَوْضِعَ لهُ من الاعرابِ ، لأنَّ ذالا يُتَصوّرُ كونُهُ مضافاً فيقالُ : انَّ الكافَ ضميرٌ مضافٌ اليهِ بمنزلتِهِ في غُلامِكَ ، لأنّهُ اسمُ اشارةٍ والاشارةُ المعرّفة له لا تفارقُهُ ، والاسمُ يُضَافُ [للتّعريفِ][٢٠] والتّخصيصِ // فاذَا كانَ من جهةِ نَفْسِهِ لم تَصِحَّ اضافتُهُ[٢١] لأنَّ تعريفَ المعرفةِ محالٌ كالكتابةِ على السّوادِ ، فكذلكَ رُويدَ اذَا كانَ اسمَ فعلٍ[٢٢] كانَ بمنزلةِ ارودَ ، والفعلُ لا تصحُّ اضافتُهُ لأنّه نكرةٌ لا يفارقُهُ التّنكيرُ فهو يمتنعُ من الاضافةِ للزومهِ التّنكيرَ الذي هو ضدُّ مُقْتَضَاها . واذا بطلَ جوازُ اضافتِهِ ثَبَتَ أنَّ الكافَ اذا اتّصَلَ بِهِ فقيلَ : رويدَكَ زيداً ، لمْ يَكُنْ الا حرفَ خطابٍ . فانْ جعلتَ رُويدَ مصدَراً كانَ الكافُ حينئذٍ اسماً ضميراً بمنزلتِهِ في غُلامِكَ وصَاحِبَكَ ، لأنَّ المصدرَ يُضَافُ الا تَرَاكَ تقدرُ على أنْ تضعَ موضِعَ الكافِ اسماً مجروراً ظَاهِراً فتقول : رويدَ زيدٍ ، ولا تقدِرُ في ذلكَ على أنْ تقولَ : ذَا زيدٍ ، ولا في رويدَ اذا كان بمعنى رويدَ زيدٍ ، اذ

---

(١٥) ب ، ج : ارادوا زيدا .
(١٦) من ب و ج . أبين .
(١٧) سقطت « زيدا » في ج .
(١٨) ب ، ج : سيرا مبينا .
(١٩) سقطت « كاف » في ب و ج .
(٢٠) من ب . الصواب . وفي الأصل و ج : « التعريف » . تحريف .
(٢١) ج : لا تصح اضافته .
(٢٢) ب : فعل اسم . سهو .

قولك : [اورد][٢٣] زيدٍ مُحَالٌ ، فكَذَا ما هُوَ اسمٌ لَهُ . ومن ذلكَ حَيْهَلْ الثَّريدَ ، لأنّهُ اسمٌ لقولِكَ : ائتِ الثَّريدَ . وفيه لغاتٌ ، حيّهلَ مركباً من حيَ وهَلَ مبنيانِ على الفَتْحِ كخَمْسَةَ عَشَرَ ، وحيّهلاً بالتّنوينِ ، وحَيهّلا بالألفِ ، والألفُ أصْلُهَا أنْ تلحقَ في الوقتِ لَحَاقَها ضميرَ المُتكلّم في قولِكَ : أنا ، ثم [يبقى][٢٤] حكمُ الوقفِ في الأصْلِ كما يُفْعَلُ في أنا كقراءةِ من قَرَأَ (لكنّا)[٢٥] ، وقولُ الشّاعِرِ :

/١٣١/ فكَيْفَ أنَا وانْتِحَالي القوافيَ بَعْدَ المَشيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[٢٦]

والمُضَافُ كقولِكَ : دُونَكَ عَمْراً ، وعَليكَ زَيْداً ، وهُمَا اسمانِ لقولِكَ الزمْ زيداً ، وأمّا قولُ جريرٍ :

فاذْنُ دَونَكَ /١٢٩/

فانَّ دونَكَ فيهِ اسمٌ[٢٧] لأذْنُ ، كأنّه أذْنُ اذْنُ ، كَذَا [٢٨ قَالَ الشّيْخُ أبو الحُسَيْنِ ٢٨] .

---

(٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اروبد » . تحريف .

(٢٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يبني » . تحريف .

(٢٥) آية ٣٨/ الكهف ١٨ . وفي المحتسب ٢٩/٢ : قرأ (لَكِنْ هُوَ اللهُ ربّي) ساكنة النون من غير ألف – عيسى الثقفي ، وقراءه أبي بن كعب والحسن : (لكن أنا هُوَ اللهُ ربي) قال أبو الفتح : قراءة أبي هذه هي أصل قراءة أبي عمرو وغيره (لكِنّا هو الله ربي) ، فخففت همزة (أنا) بأن حذفت وألقيت حركتها على ما قبلها . فصارت (لكننا) ثم التقت النونان متحركتين فاسكنت الأولى ، وأُدغمت في الثانية فصارت (لكنّ) في الأدراج ، فاذا وقفت الحقت الألف لبيان الحركة فقلت (لكِنّا) .

أنظر أيضا التكملة للفارسي ٣٤ ، المنصف لابن جني ٢٨/٢ – ٢٩ ، – البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٧/١ – ١٠٨ ، شواذ ابن خالويه ، التيسير للداني ١٤٣ .

(٢٦) للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ق ٦٨/٥ ص ٨٩ ، والكامل للمبرد ٢٥٠ ، وشرح الكتاب للسيرافي (٥٢٨ نحو) ٢٥٠/١ ، وشواهد الايضاح ق ٧٧ واللسان (نحل) ١٧٤/١٤ .

والبيت غير منسوب في التكملة للفارسي ٣٥ (صدره) ، وابن يعيش ٤٥/٤ .

وروايته في الديوان : فما أنا أم ما انتحالي القوافي ... البيت وذكر المبرد هذه الرواية أيضا ووصفها بأنها الرواية الوحيدة .

والشاهد فيه الحاق الألف في الوصل وهو مخصوص بالشعر .

(٢٧) ب ، ج : الاسم .

(٢٨ – ٢٨) ساقط في ب و ج .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومنهُ قولُهم : بَلْهَ زَيْداً ، انّما هُوَ بمنزلَةِ دَعْ زيداً . ومن قالَ : بَلْهَ زيدٍ ، جَعَلَهُ مَصْدَراً مُضَافاً الى المفعولِ بهِ كقولِهِ تَعالَى – (فَضْرَبَ الرّقابِ) –[٢٩]

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ مَنْ قَالَ : لله زيداً ، جَعَلَهُ اسماً للفِعْلِ بمنزلةِ رُوَيدَ ، ومَنْ جَرَّ جَعَلَهُ مصدراً مضافاً الى المفعولِ بمنزلةِ قولِكَ[٣٠] : تَرْكَ زَيْدٍ ، الأصْلُ اتْرُكْ تَرْكاً زيداً ، ثُمَّ حَذَفَ الفِعْلَ فبقَى تَرْكاً زيداً ، ثُمَ أُضِيفَ الى المفعولِ فَبَقِيَ تَرْكَ زيدٍ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعالَى – (فَضَرْبَ الرّقابِ) – الأصْلُ فاضْرِبْ ضَرْبَا الرِّقابَ [٣١ ثُمَ ضَرْباً الرّقابَ[٣١] ثُمَ أُضِيفَ الى المَفْعُولِ قَبْلَهُ زيدٍ ، وانْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كَمَا كَانَ للتّرْكِ ، فانّهُ محمولٌ عليهِ ، وهوَ بمنزلةِ قولِكَ : ويحَالَهُ في أنّهُ مصدرٌ لم يُسْتَعْمَلْ فِعْلُهُ ولكونهِ مَصْدَراً جَاءَ فيهِ القَلْبُ نحوَ بَهْلَ زَيْدٍ ، وحَكَى أبو زيدٍ ذلكَ[٣٢] لأنَّ القَلْبَ تَغييرٌ وتَصَرُّفٌ ، وأسماءُ الفعلِ مبنيةٌ بمنزلةِ الحُروفِ فلا يَليقُ بها ذلكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ويَدلُّكَ على أن هذهِ الكَلمَ اسماءٌ وليستْ بحروفٍ أنَّ الحرفَ والاسمَ لا يستقلُّ بهما كلامٌ الا في النّداءِ ، وليسَ ذلكَ بنداءٍ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الواضحَ في هذا أنْ يقالَ : ان كلَّ واحدٍ من هذهِ الأسماءِ يستقِلُّ // بهِ الكَلامُ ، فاذَا قُلْتَ : صَهْ ، كَانَ كلاماً تامّاً ولوكانَ حَرْفاً لَمْ يَكُنْ كذلكَ لأنَّ الحرفَ لا يستقِلُّ بهِ الكَلَامُ . فقدْ عَلِمْتَ أنّهُ اسمٌ لفعلٍ ، واذَا كانَ اسماً للفعلِ كانَ لذلكَ[٣٤]

---

(٢٩) آية ٤/ محمد ٤٧ .
(٣٠) ب ، ج : قوله .
(٣١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر
(٣٢) ب ، ج : حكى ذلك أبو زيد : وأصل بَهْلَ هذه بَلْهَ ، وقد حصل فيها القلب فصارت بَهْلَ .
(٣٣) ب ، ج : كذلك . تحريف .

الفعل فَاعِلٌ فتحصلُ الجُمْلَةُ . وأمّل قَولُهُ يدلّكَ على أنّ هذهِ الكلمَ اسماءٌ أنَّ الحرفَ والاسمَ لا يَسْتقِلّ بهما كلامٌ إلا في النّداءِ ، فأجودُ ما يمكنُ أنْ يُقالَ فيهِ : انّ قولَكَ : رُويدَ زيداً ، لا يَصِحُّ أنْ يُجْعَلَ بمنزلةِ يا عَبْدَ اللهِ في أنّه حرفٌ مع اسمٍ لأنَّ هذَا ليسَ بنداءٍ ولَيْسَ بذاكَ الواضحِ . والمقصودُ ما ذَكَرْنا من أنَّ الكلامَ يستقِلُّ بواحدٍ من هَذَا .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وقَدْ جَاء شيءٌ منه(٣٥) في الخبَرِ وذَلِكَ قولُهُمْ : شَتّانَ زيدٌ وعمروٌ ، بمعنى(٣٦) بَعُدَ زيدٌ وعَمْرٌو ، وقالوا سُرعَانَ ذا إهالةً وقالوا : هيهاتَ(٣٨) ، يُريدونَ بَعُدٌ(٣٩) قال(٤٠) :

/١٣٢/ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقَ وأَهْلُهُ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ تواصلُهْ(٤١)

---

(٣٤) سقطت « يا » في ج .

(٣٥) ب ، ج ، ط : من ذلك .

(٣٦) ط : فهذا بمنزلة .

(٣٧) هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته . وقيل : انه في رجل كانت له نعجة عجفاء يسيلُ رُغامها هزالا فظن أنه ودك . فقال : سَرْعان ذا اهالةً . واهالةً على الحال ، وذا اشارة الى الرغام ، وسرعان بمعنى سرع . أنظر مجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١ ، واللسان (سرع) ١٦/١٠ .

(٣٨) ط : هيهات « زيد » .

(٣٩) ب ، ج : يريدون بذلك بعد ، ط : يريدون به بعد زيد .

(٤٠) ب ، ج : وقال .

(٤١) لجرير في ديوانه ص ٤٧٩ ، والايضاح ١٦٥ ، وشواهده للقيس ق ٣٤ ، ومقاييس اللغة (عق) ٦/٤ ، والخصائص ٤٢/٣ ، ومعجم البلدان ٢٩١/٦ ، وابن يعيش ٣٥/٤ ، ومادة (هيه) من اللسان ٤٥١/١٧ والتاج ٤٢٣/٩ ، والشواهد الكبرى للعيني ٧/٣ ، (قال : وقيل انه لقيس مجنون بني عامر والأول – اي نسبته لجرير – هو الصحيح) و ٣١١/٤ (صدره) ، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٨/١ و ١٩٩/٢ ، والدرر اللوامع ١٤٥/٢ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣٥/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٢ ، وسمط اللالىء ٣٦٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٩/٤ .

ورواية الديوان ومعاني القرآن : فايهات ايهات العقيق ومن به .

وفي هذا البيت خلاف بين الفارسي وبعد القاهر ومن النحاة في تأويله فهما يريان العقيق فيه معمولا لهيهات الثاني ، أما معمول هيهات الأول فهو مضمر . ويرى غيرهما من النحاة ان العقيق معمولا لهيهات الأول ، وأتى بهيهات الثاني لمجرد التنويه والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعل له أصلا .

والعقيق وادى لبني كلاب .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ :

اعلمْ أنَّ شَتّانَ اسمٌ للفعلِ في غيرِ الأمرِ لأنَّكَ اذا قُلْتَ : شَتّانَ زَيْدٌ وعمروٌ ، فالمَعْنَى تَبَاعَدَ زيدٌ وعمْرٌو ، وذلكَ(٤٢) أنَّ الرجلَ يقولُ [أنَّ](٤٣) بَيْنَهُمَا مقاربةً في خَصْلَةٍ من الخِصَالِ فتقولُ : شَتّانَ زيدٌ وعمْرٌو ، تَقْصدُ نفيَ المُقاربةِ كأنَّكَ قلتَ : افترقَ زيدٌ وعمروٌ ، واذَا دخلَ ما نحو شَتانَ ما زيدٌ وعمروٌ [كقولهِ أي كقولِ الأعْشَى](٤٤) .

/١٣٣/ شَتّانَ ما يَوْمي على كُورِهَا ويومُ حيانَ أخي جَابِرِ(٤٥)

فزيادةُ مِثلها في قولهِ : جُدْ ما ثدى امّهمْ ، وشَتّانَ اسمٌ أُخِذَ من تركيبِ ما هُوَ مُقَارِبٌ لمَعْنَى التّباعدِ والافتراقِ . كما أنَّ تَراكِ كذلكَ ، وسَرعانَ اسمُ سَرُعَ ، فَذَا فَاعِلُ سُرعانَ وأهالةً نَصْبٌ على التّمييزِ كقولِكَ : سَرُعَ ذا اهالةً (٤٦ وكَرُمَ زَيْدٌ رَجُلاً٤٦) . وهيهاتَ اسمٌ لِبُعُدَ ، تقولُ : هَيْهَاتَ زَيْدٌ فَتَرْفَعُهُ بهِ والعقيقُ في البَيْتِ مرفوعٌ بهيهاتَ الثّاني . والأوّلُ قَدْ أُضْمِرَ له على شَرِيطةِ التّفْسيرِ فكأنّهُ قالَ : فهيهات(٤٧) العقيقُ هَيْهَاتَ العقيقُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عليٍّ :

« وَلا يَجُوزُ أنْ(٤٨ يَتَقَدّمَ شَيءٌ مِنْ مَفْعُولِ هَذِهِ الكَلِمِ عَلَيْهَا٤٨) ، لأنَّهَا لَيْسَتْ

---

(٤٢) ب ، ج : وذاك .

(٤٣) من ب و ج : أولى .

(٤٤) ما بين العاضدتين من ب و ج . أبين . وبدله في الأصل : «كقولك» . تحريف .

(٤٥) للأعشى في ديوانه ق ١٨/٥٧ ص ١٤٧ ، واصلاح المنطق ٢٨٢ ، والمخصص ١٤/٨٥ - ٨٦ ، والاقتضاب للبطليوسي ٢١٦ و ٣٨٨ ، ومعجم البلدان ٨/٤٢١ ، وابن يعيش ٤/٣٧ و ٦٨ ومواد (شتت) من اللسان ٢/٣٥٤ والتاج ١/٥٥٧ و (ما) من التاج ١٠/٤٤٩ .

والبيت غير منسوب في اعراب ثلاثين سورة ١٠٨ ، والموشح للمرزباني ٨٨ ، ومقاييس اللغة (شت) ٣/١٧٨ .

وروى في المزهر « ما نومي ... ونوم » . تصحيف .

وحيان وجابر رجلان من بني حنيفة ، وكان حيان أشهر وأعلى ذكرا من جابر فاضافه اليه اضطرارا .

(٤٦ - ٤٦) بدله في ب و ج : « نصب زيد رجلا » . تحريف .

(٤٧) ج : وهيهات .

(٤٨ - ٤٨) بدله في ب و ج : ان يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها .

كالأفْعالِ في قُوّتِهَا[٤٩] . وقَوْلُهُ تَعالَى – (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) – لَيْسَ [يَنْتَصِبُ][٥١] عَلَى[٥٢] عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللهِ ، ولَكِنْ كِتَابَ[٥٣] مَصْدَرٌ دَلَّ عَلَى الفِعْلِ النّاصِبِ لَهُ ما تَقَدَّمَ[٥٤] ، وذَلِكَ أنَّ قَوْلَهُ تَعالَى – (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمّهاتِكُمْ) –[٥٥] فيهِ دلالةٌ على أنَّ ذلكَ مَكْتُوبٌ عليهِمْ فانْتَصَبَ كِتَابُ اللهِ بهذَا الفِعْلِ الذي دَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَهُ مِنَ الكَلامِ . وعَلَى ذَلِكَ[٥٦] قَوْلُ الشَّاعِرِ [أبي كَبير الهُذَلِيّ][٥٧]

/١٣٤/ مَا أنْ يَمَسَّ الأرْضَ الا جَانِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طيَّ المَحْمَلِ[٥٨]

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الأسماءَ فروعٌ على الأفعالِ فلا تتصرّفُ تصريفَهَا[٥٩] ولا يجوزُ تقديمُ

---

(٤٩) ب ، ج ، ط : في القوة .

(٥٠) آية ٢٤/ النساء ٤ .

(٥١) من ب و ج . الصواب .

(٥٢) ط : على « معنى » .

(٥٣) ب ، ج ، ط : كتاب « الله » .

(٥٤) ب ، ج : « مع » ما تقدم . سهو .

(٥٥) آية ٢٣/ النساء ٤ . وأنظر هذه الآية والآية التي تليها في فهرس الآيات .

(٥٦) ط : وعلى هذا .

(٥٧) من ب و ج . أبين .

(٥٨) لأبي كبير الهذلي – واسمه عامر او عويمر بن الحليس (جاهلي وقيل مخضرم) من قصيدة له في ديوان الهذليين ٩١/٢ ، ورويت القصيدة أيضا لتأبط شرا . وقيل أن أبا كبير قالها في وصف تأبط شرا .

والبيت منسوب لأبي كبير في سيبويه والشنتمري ١٨٠/١ وديوان الحماسة ١٧/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ٨/١٢ ج ٩٠/١ ، والمخصص ١١٨/٨ و ١١٣/١٦ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٥ ، والاقتضاب البطليوسي ٢٤١) وشواهد الايضاح لابن بري ق ١٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٤/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٤/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٣/١ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٠٤/٣ و ٢٣٣ ، والايضاح ١٦٦ ، والانصاف ٢٣٠/١ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٧١٠/٢ و ١١٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢ .

والشاهد في قوله « طيَّ المحمل » فهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا لوجود ما يدل عليه وهو قوله « ما ان يمس الأرض الا منكب منه وحرف الساق » لأن هذا القول يدل على انه طوى طيا .

والمحمل : حمالة السيف .

(٥٩) ب ، ج : تصرفها .

مفعولِهَا عليهَا نحوَ أنْ تقولَ : زيداً عليكَ وعمراً دونَكَ . وأمّا قولُهُ تَعالَى – (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) – فليسَ نَصْبُهُ بعليكُمْ (٦٠ ولكنّهُ مصدرٌ٦٠) فعلٍ محذوفِ الأصْلِ كَتَبَ اللهُ كتاباً عليكُمْ ، ثَمَّ أُضْمِرَ الفعلُ لدليلِ ما تقدّمَ عليهِ من قَوْلِهِ – (حُرِّمَتْ عليكُمْ امّهاتُكُمْ) – فَبَقِيَ كتاباً اللهُ عليكُمْ ، ثُمَ أُضِيفَ المَصْدَرُ الى الفَاعلِ كَمَا أُضِيفَ // الى المفعولِ في قولِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وشَبَّهَهُ بقولِهِ طيٌّ المَحْمَلِ من جهَةِ أنّه مَصْدَرٌ حُذِفَ فِعْلُهُ لدليلِ الكلامِ عليهِ ، لأنّهُ لمّا قَالَ : ما أنْ يَمَسَّ الأرضَ الا مَنْكَبٌ(٦١) منهُ وحرفُ السّاقِ [طيٌّ المَحْمَلِ](٦٢) عُلِمَ أنّهُ طَيّان فقالَ : طَيّ المَحْمَلِ ، على تَقْدِيرِ طُوِيَ طيٌّ المَحْمَلِ .(٦٣)

(٦٠ – ٦٠) ساقط في ب وبدله « فليس » . سهو .

(٦١) ب ، ج : جانب منكب . سهو .

(٦٢) ما بين العاضدتين من ب و ج . أبين .

(٦٣) ب : على المحمل . تحريف .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ الأسماءِ المنصوبة

الأسماءُ المنصوبَةُ على ضَرْبينِ : أحدُهُمَا ما يَجيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ . والآخرُ ما يجيءُ مُنْتَصِباً عن[1] تمامِ الاسمِ فَمَا يَجيءُ بعدَ تمامِ الكَلامِ على ضَرْبَيْنِ : مفعولٌ ومشبهٌ بالمفعولِ . فالمفعولُ[2] علَى [ضُروبٍ][3] مفعولٌ مُطْلَقٌ ، ومفعولٌ بهِ ، ومفعولٌ فيهِ ، [4 ومَفْعُولٌ مَعَهُ4] ، ومَفْعُولٌ لَهُ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

أعْلَمْ أنّهُ قَد [فَصّلَ][5] المنصوباتِ في هذَا الفَصْلِ وجَعَلَها على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا ما يجيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ نحوَ ضَرَبْتُ زيداً . والثّاني ما يجيءُ بَعْدَ تمامِ الاسمِ وذلكَ نحوَ عشرونَ دِرْهَماً . وبَدَأَ بما يَجيءُ بَعْدَ تمامِ الكَلامِ فَقَسّمَهُ قسمَيْنِ : أحَدُهُمَا مفعولٌ والثّاني مُشَبّهٌ بِهِ . فَبَدَأَ بالمفعولِ وجَعَلَهُ عَلَى خَمْسَةِ أقسامٍ ، ثُمَّ ذكرَها واحداً بَعْدَ واحدٍ . وأنا اكتبُ ذلكَ وأُتْبِعُهُ التفسيرَ بحولِ اللهِ .[6]

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« الأوّلُ من ذلكَ وهو المفعولُ المُطْلَقُ ، وهو الذي لم يُقَيَّدْ بشيءٍ من حروفِ

---

(١) سقطت « منتصبا » في ج .

(٢) ط : والمفعول .

(٣) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « ضربين » . سهو .

(٤ - ٤) ساقط في ط .

(٥) كذا مقتضى السياق . وفي النسخ كلها « حصل » تحريف .

(٦) ب ، ج : بحول الله « وقوته » .

الجرّ ، وهو أسماءُ الأحْداثِ والفِعْلُ غيرُ المُتَعدّى الى المفعولِ[٧] والمُتَعَدَّى يتعدّى الى المَصْدَرِ ، تقولُ : قُمْتُ قياما ، ونِمْتُ نوماً ، وضَرَبْتُ ضَرْباً ، وعَلِمْتُ عِلماً ، وظَنَنْتُ ظَنّاً ، فَتعدّى نِمْتُ الى المَصْدَرِ كَمَا تَعدَّى اليهِ ضَرَبْتُ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ مَعْنَى المُطْلَقِ أنْ لا يقيّد بِشَيءٍ من حروفِ الجرّ نَحْوَ أنْ تقولَ مفعولٌ بهِ أو فيهِ أوَلَهُ ، ويُقَالُ : المفعولُ على الاطلاقِ وهو المَصْدَرُ نحوَ الضّرْبِ والقتلِ ، والفِعْلُ يَتعدّى الى مصدرِهِ فينصبُهُ ، نقولُ : قُمْتَ قِياماً ، لأنَّ المَعْنَى أحْدَثْتُ قِياماً وأحدَثْتُ حَدَثاً . والمَصْدَرُ أوْلَى الأشياءِ أنْ يُطْلَقَ عليهِ[٨] لَفْظُ المفعولِ . ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : قُمْتُ قِياماً ، كنتَ قد أخرجْتَ القيامَ من العَدَمِ الى الوجودِ ، وفَعَلْتَهُ على الحقيقةِ ولَيْسَ كذلكَ سائرُ المَفْعُولاتِ . ألا تَرَى أنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً لم تَكُنْ قد أخْرَجْتَ منَ العَدَمِ الى الوُجُودِ شَيْئاً من زيدٍ وانّما هُوَ مِنْ خلقِ اللهِ تعالَى البَتّةَ ، وانّما أوقعتَ بهِ أمراً ، ولذلكَ قِيلَ : المفعولُ بهِ . ألا تَرَى أنَّكَ عملْتَ بهِ الضّرْبَ ، ويُعْلَمُ ضرورةً أنَّ المفعولَ[٩] على الحقيقةِ ما أخْرَجَهُ الفاعِلُ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ ، والمصدرُ بهذهِ الصّفةِ . واذَا كانَ – كذلكَ سُمّيَ المطلقُ ، اذْ لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : أنَّ القيامَ في قولِكَ : قُمْتُ قِياماً قد فَعَلَ بهِ شيءٌ كما قلتَ في قولِكَ : ضربتُ زيداً . فقدْ ثَبَتَ أنَّ سِمةَ المفعوليةِ بالمصدرِ أولى منها بغيرِهِ منَ الأقسامِ . وتسمّى المصادرُ الأحداثَ والحَدَثَانِ ، – وذلكَ أنّها تحدثُ مرةً بَعْدَ أُخْرَى ولا تكُونَ ثابتةً كزيدٍ وعَمْرٍو ، ويسمّيها المعانيَ أيضاً لأجْلِ أنّها ألفاظٌ لا تَدُلُّ على أشْخَاصٍ كزيدٍ وعَمْرٍو والرّجلِ والفرسِ ألا تَرَى // أنَّ الضَّرْبَ والقتلَ والقِيامَ لا يَدُلُّ شيءٌ منهُ على شَخْصٍ وانّما يدلُّ عَلَى مَعْنَى . ويسمّيها الفعلَ ايضاً ، وهذَا على مُتقْتَضَى العَادةِ . وهو أنَّ الضّرْبَ فِعْلٌ ، يُفْعَلُ في الحقيقةِ ، الا أنَّ النحويينَ لا يسمّونَهُ فِعْلاً ليفصلَ بينَهُ وبينَ الألفاظِ المُشْتَقَةِ من هذهِ المصادرِ لاختلافِ الأزْمِنَةِ

---

(٧) ج : الى المفعول « به » .
(٨) ب ، ج : بأن يطلق عليه .
(٩) ب : المفعول به .

كَضَرَبَ ويَضْرِبُ . وقَدْ تَقَدَّمَ في صدرِ هَذَا الكتابِ أنّ نحوَ الضَّرْبِ والقتلِ سُمّي مصدراً . لأنَّ الأفعالَ أشْتُقّتْ منهُ ، فكأنّها صَدَرَتْ عنهُ صدورَ الابلِ عن المَاءِ .

واعلمْ أنَّ الفِعْلَ غيرَ المُتعدّى نحوَ قُمْتُ ، والمُتَعَدّى نحوَ ضَرَبْتُ ، يَجْرِيَانِ مَجْرًى واحداً في تَعدّيها الى المَصدر تقولُ : أضربتُ زيداً ضرباً كما تقولُ قُمتُ قياماً لاجْتِماعِهمَا في المَعْنَى المقصودِ وهُوَ أنّكَ فَعَلْتَ القيامَ واخْرَجْتَهُ منَ العَدَمِ الى الوجودِ ، كما أنَّ الضَّرْبَ كذلكَ : الا أنَّ الضّرْبَ لمّا كانَ فِعْلاً مِنْكَ(١٠) يتناولُ غيرَكَ ، وحركةً مؤثّرةً اقْتَضَى اللفْظُ الدالُّ عليهِ شيئاً يتناولُهُ بالعَمَلِ ، ويؤثّر فيهِ فقلتَ : ضَرَبْتُ زيداً ضرباً . والقيامُ لمّا كانَ فِعْلاً يَحْصُلُ منكَ ، ولا يؤثّر في غيركَ ، لم يقتضِ ما يَدُلُّ عليهِ شيئاً يعملُ فيهِ ، فَلَمْ يَقُلْ : قمت زَيْداً . والألفَاظُ والأدلّةُ تُغيَّرُ وتَتَغيَّرُ على حَسَبِ التّغييرِ في المَعَانِي فاعْرِفْهُ .

قَالَ(١١) الشّيْخُ ابو عليٍ : »

« وعَلِمْتُ عِلْماً ، وظَنَنْتُ ظَناً ، لِيُريكَ أنَّ المتعدّيَ الى مفعولَيْنِ بمنزِلَةِ المتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ .

وهَكَذَا حُكْمُ ذوَاتِ الزّوائدِ نحوَ انطَلَقْتُ انْطِلاقاً واسْتَخْرَجْتُ اسْتِخْراجا ، والرباعي نحوَ دَحرَجْتُ دحرجةً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« واذا عرفْتَ المصدرَ فهوَ كذلكَ تقولُ : ضَرَبْتُ الضّرْبَ الذي تعرفُ ، وقمتُ القِيامَ الذي تَعْلَمُ ، وكذلكَ اذَا ثَنّيْتَ أوْ جَمَعْتَ ، تقولُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ وضَرَباتٍ » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلَمْ أنَّ المصادرَ على ضَرْبَيْنِ : مبهمٌ ومُوَقّتٌ . فالمبهمُ نحوَ قَعَدْتُ قُعوداً ، وضَرَبْتُ

---

(١٠) ب ، ج : فعلامنك « يحصل منك » .

(١١) ب ، ج : وقال .

ضَرْباً ، يفيدُ الشّياعَ ولا تُريدُ نوعاً دونَ نوعٍ (١٣) . والمُوقّتُ(١٤) كقولكَ : ضربْتُ ضربةً ، تُريدُ المرّةَ الواحدةَ ، فليسَ هذا كالأوّلِ في الابهامِ ، ألا تَرَى أنّهُ يَدُلُّ على شيءٍ منهُ محدودٍ محصورٍ بالعَدَدِ ، وليسَ كذلكَ ضَرَبْتُ ضرباً ، لأنّهُ شائعٌ مبهمٌ لا يَقْتَضِي المرّةَ الواحدةَ دونَ المرّتَيْنِ ، كَمَا لا يَقْتَضِي الضّعيفَ دونَ القوّي . فالمبهمُ تأكيدٌ للفعلِ لا يَتضمّنُ فائدةً تَزيدُ على ما دلَّ عليهِ الفعلُ لأنّ الفعلَ يدلُ على الحدث مطلقاً ، والمؤقّتُ(١٥) يتَضمّنُ زيادةً ليستْ في الفِعْلِ وهيَ التّحديدُ والاختِصاصُ بالمرّةِ والمرّتَيْنِ . وحقيقةُ لتّوقيتِ (١٦ التحديدُ من قولهم ١٦) : وَقّتُّ لَهُ ، اذَا بَيّنْتَ لَهُ وَقْتاً مَعْلُوماً محدوداً . وأصْلُهُ أنْ يُوصَفُ بهِ الزّمانُ فيقالُ : يومٌ مُوَقّتٌ ، وما أشْبَهَ ذلكَ ، الا أنّهُ لمّا كانَ يفيدُ التّحديدَ وكانَ المقصودُ منهُ استُعيرَ لغيرِ الزّمانِ فقالوا : معرفةً مُوَقّتَةً في نحو زيدٍ وعمرو . وكذَا كلُّ موضعٍ قُصِدَ فيه مَعْنَى نَفيَ الشدياع والإبهام ، فهو اذاً يَصْلُحُ لكلّ ما يصلحُ لهُ التّعريفُ . وَلا // يَصْلُحُ التّعريفُ لكلّ ما يصلحُ لَهُ التّوقيتُ . أَلا تَرَى أنَّ هَذَا الذي نحنُ فيهِ لا يجوزُ وصْفُهُ بالتّعريفِ ، وذلكَ أنَّ كلَّ تعريفٍ تحديدٌ وليسَ كلُّ تحديدٍ تعريفاً ويُثَنّى هذا الموقّتُ ويُجْمَعُ فيقالُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ . وقولُ الشّيْخ أبي عليٍ : « وكَذَلِكَ اذا ثَنّيْتَ وجَمَعْتَ »(١٧) يَعْني أنَّ المُثّنَى (١٨) والمجموعَ بمنزلةِ المُفْرَدِ في صِحّةِ انْتِصَابهمَا على المَصْدَرِ ، ثُمَ أنَّ الجمعَ انْقَصُ تَوْقِيتاً منَ المُفْرَدِ والاثْنَيْنِ لأنَّ قَوْلَكَ : ضَرَباتٍ يَصْلُحُ لعقودِ القِلّة (١٩) كلّها ، ولكنّه لا يَخْرُجُ عن حدِّ التّوقيتِ (٢٠) من حيثُ أنّه يَدُلُ على عَدَدٍ ، وهو أنّهُ جَمْعٌ للثّلاثَةِ وما فَوْقَها ، وقولُكَ ضرباً الذي ، ليسَ بمَوَقّتٍ لا يدلُّ على هَذَا المَعْنَى بوجهٍ . فان قلتَ : ضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَبَاتٍ ، كانَ مثلَ ضَرْبَةٍ وضَرْبَتَيْن . في كمالِ التّحديدِ والتّوقيتِ ، الا أنَّ الفعلَ يكونُ واقعاً في ضَرَبْتُ

---

(١٣) سقطت « دون نوع » في ب و ج .
(١٤) ب : والمؤنث . تحريف .
(١٥) ب ، ج : والمؤنث . تحريف .
(١٦ - ١٦) بدله في ب : تحدد من قولهم .
(١٧) ب ، ج : او جمعت .
(١٨) ب ، ج : ان المؤنث . تحريف .
(١٩) ب ، ج : العقود القلة . تحريف .
(٢٠) ب ، ج : على حد التوقيت .

ضَرَبَاتٍ على المَصْدَرِ الصّريحِ ، وفي ضَرَبْتُ ثَلاثَ ضَرَباتٍ على ما هُوَ مَصْدَرٌ من جِهَةِ المَعْنَى وليسَ بِهِ (٢١ وذَاكَ أنَّ العدد٢١) عبارةٌ عن المَعْدُودِ وليسَ باسمٍ لَهُ . ولا يَجوزُ الجَمْعُ في المُبْهَمِ فلا يُقَالُ : قَتَلْتَ قَتُولاً وضَرَبْتُ ضُروباً الا ما جَاءَ على أنْ يُفَرِقَ الجنْسَ ، فَيَجْعَلُ أنواعاً كقولِهِ تَعالَى – (وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا) –(٢٢) كأنَّهُ قيلَ : ظَنٌّ كذا وظَنٌّ كَذَا ، ثُمَ جُمِعَ فَجَرى مَجْرى قَوْلِكَ : وتَظُنّونَ ضُرُوباً من الظّنِ . ولا يَطّرِدُ هَذَا ، ألا تَرَى أنّهُمْ لَمْ يَقُولوا : السُّلوبَ والنُّهوبُ . وانّما يكونُ ذلكَ غَالِباً فيما يَنْجَذِبُ الى الاسميةِ نحوَ العِلْمِ والحِلْمِ . يَجْرِي العلمُ على المَعْلُومِ ، ويُنَزِّلُ الحلمُ منزلةَ الغَرِيزَةِ والطّبيعةِ كأنّهُ(٢٣) لَمْ يَقُلْ : عَلِمْتُ عِلْماً ، وحلمْتُ حِلْماً . فيقالُ : الحُلُومُ والعُلُومُ(٢٤) ، كَمَا قَالَ :

/١٣٥/ هَلْ مِنْ حُلُومٍ لأقوامٍ فَتُنْذِرَهُمْ (٢٥) مَا جَرَّبَ النَّاسُ من عَضّي وتَضْرِيسي

فَاذَا قُصِدَ الحدثُ المَحْضُ فالأكثرُ الأعرَفُ أنْ يقالَ : ضُروبٌ من القَتْلِ وضروب من العلم وضُروبٌ منَ الجَهْلِ .

وأمّا التَّثنِيَةُ فأصْلَحُ قليلاً منَ الجَمْعِ تقولُ : ظَنَنْتُ بي ظَنّيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وقتلتُهُ قَتْلَيْنِ ، وقمتُ قِيامَيْنِ ، على أنّ الأَحْسَنَ أنْ يقالَ : ضَرْبَيْنِ منَ القَتْلِ ، ونَوْعَيْنِ منَ القِيامِ وسيأتي بيانُ ذلكَ في مَوْضِعِهِ . فانْ قُلْتَ : عَلِمْتُ علوماً ، كانَ الظّاهِرُ أنّها(٢٦) مفعولٌ بِهَا أنْ تقولَ : عَلِمْتُ قصيدَةَ كَذَا ، أي فَهِمْتُهَا ، فانْ قلتَ : عَلِمْتُ زَيْداً عُلُوماً ، تُريدُ ضُروباً منَ العِلْمِ ، كأنّكَ عَلِمْتَ بالاستدلالِ والأخبارِ والمُشَاهَدَةِ ، وجَازَ

(٢١ – ٢١) بدله في ب و ج : وذلك أن المعنى .

(٢٢) آية ١٠/الأحزاب ٣٣ .

(٢٣) ب ، ج : حتى كأنه .

(٢٤) ب ، ج : العلوم والحلوم .

(٢٥) لجرير في ديوان ص ٣٢٣ ، ومادة (حلم) من اللسان ٣٥/١٥ والتاج ٢٥٦/٨ والبيت غير منسوب المخصص ١٧/٣ و ٨٠/١٣ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٦٢٣/٤ .
وقد قال ابن سيدة ان الحلوم احد ما جمع من المصادر. وذكر انه يجمع أيضا على أحلام .

(٢٦) ج : أنه .

على بُعْدٍ قِياساً على – (وتَظُنّونَ باللهِ الظُّنونَا) – ويُؤنَسُ بهِ مَجيءُ الجَمْعِ في لَفْظِ العِلْمِ .

واعْلَمْ أنَّ المَصْدَرَ يُوصَفُ فيَتَخَصّصُ . تقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديداً فيخرجُ عنِ الشّياعِ المطلقِ الى شِياعٍ انْقَصَ من حيثُ يَقَعُ على نوعٍ دونَ نوعٍ . وهَكذَا[٢٧] حُكْمُ الوصفِ أبداً ، يَجْعَلُ الشّيءَ يتناولُ بَعْضَ ما كانَ يتناولُهُ قَبْلَ أنْ يُوصَفَ[٢٨] وكَذَا الموقّتُ . تقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً شَديدةً ، فيصيرُ أخَصَّ وانْقَصَ شِياعاً ، لأنَّهُ كانَ أخصَّ منَ المُبْهَمِ بدلالتهِ على العِدّةِ . وقد اكْتَسَبَ الآنَ اخْتِصاصاً ثانياً[٢٩] بأنْ قُصِرَ على الشّدّةِ دونَ ضِدّهَا .

ثم إنَّ للمصدرِ انْقِسَاماً ثانياً الى التّعْريفِ والتّنكيرِ . فالنّكرةُ ما تَعرّى مِنْ عَلَمِ التّعريفِ كقولكَ // ضَرَبْتُ ضَرْباً وضربةً . والمَعْرِفَةُ ما عُرِفَ بالألفِ واللامِ . والألفُ واللامُ يكونُ للعَهْدِ وللجِنْسِ . فالعَهْدُ كقولكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الذي تَعْلَمُ تُشيرُ الى فِعْلِكَ الذي فَعَلْتَهُ بِعَينِهِ دونَ جِنْسِهِ . وكَذَا اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ تلكَ الضّرْبَةَ[٣٠] التي رَأَيْتَ فقطْ . تريدُ واحدةً بِعَيْنِهَا فتعريفُ العَهْدِ يُبْطِلُ الإبهامَ من حيثُ إنَّ حقيقَتَهُ أن تَقْصُرَ الشيءَ على واحدٍ معيّنٍ . والابهامُ أنْ يصلحَ لكلِّ شيءٍ منَ الجنْسِ فهما يَتَدَافَعَانِ ولا يبطلُ التّوقيتُ لأنّه يفيدُ العددَ ، والتعريفُ لا ينافيهِ . والجنْسِ أنْ تقولَ : كَثُرَ القَتْلُ والضّرْبُ ، تريدُ العمومَ والشّياعَ . فَهَذَا يُنْصَبُ على المَصْدَرِ في الغَالِبِ اذا وُصِفَ نحوَ قولِكَ : قدْ ضُرِبَ الضّرْبَ الشّديدَ ، وقُتِلَ القتلَ الذريعَ ، وأعْطِيَ [الاعطاءَ][٣١] الكثيرَ . فانْ لم يُوصَفْ فالأحْسَنُ أنْ يُقالَ : قد ضُرِبَ ضَرْباً ، وأُعطِيَ اعطاءً ، فلا يُعرّفُ بالألفِ واللامِ . وذلك[٣٢] أنَّ الفِعْلَ تدلُّ صِيغَتُهُ على الحَدَثِ كما عَرِفْتَ . والمَصْدَرُ المبهمُ اذا انْتُصِبَ بهِ كانَ تأكيداً

---

(٢٧) ج : وهذا .

(٢٨) ج : وصف . تحريف .

(٢٩) ج : ثابتا .

(٣٠) ب ، ج : تلك الضربة « والضربة » .

(٣١) من ب وج . الصواب . وفي الأصل « العطاء » وهو تحريف . لأن العطاء اسم لما يعطى وليس مصدرا . انظر اللسان (عطا) ١٩/٣٠٠ .

(٣٢) ب : وذاك .

بمنزلةِ أنْ تكرّرَ فتقولُ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، في أنّه لا يفيدُ معنىً زائداً ، فلا مَعْنَى للتّعريفِ فيهِ . اذ يَكْفِي في التّأكيدِ أنْ تذكرَ لَفْظَ المَصْدَرِ . فانْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، تُريدُ ما يُسْتَحَقُّ انْ يُسمّى ضرباً على الحَقيقةِ حتّى كأنَّ ما سَواهُ لَيْسَ بضربٍ على حدِّ قولهم : زيدٌ هُوَ الرّجلُ . أيّ المُسْتَحَقُّ(٣٣) لهذا الاسمِ لكمالِهِ في حدودِ الرُّجوليةِ واستيعابِهِ وشرائطَها جَازَ ، لأنَّهُ يَجْري مَجْرَى قولِكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الكاملَ في تَضمنّهِ مَعْنَى ليسَ في الفِعْلِ . وكذَا قولُهُ :

/١٣٦/ لَعَمْري لَقَدْ أحْبَبْتُكِ الحُبَّ كُلَّهُ وزِدْتُكِ حُبّاً لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ(٣٤)

لأنَّ كُلَّهُ يُخَصِّصُهُ ويَجْعَلُهُ بمنزلةِ قَولِكَ : الضَّرْبَ الشَّديدَ في افادةِ ما ليسَ في الفِعْلِ من حيثُ أنّ الفعلَ لا يدلُّ على الكلِّ دونَ البَعْضِ ولا البَعْضِ دونَ الكُلِّ بَلْ يَدُلُّ على الجِنْسِ مُطْلَقاً . فتقييدُهُ بلفظِ الاحاطةِ بمنزلةِ تقييدِهِ بما يَجْري مَجْرى التّبعيضِ كقولِكَ : الحبُّ اليسيرُ فاعْرِفْهُ .

وأمّا الموقتُ فيعملُ فيهِ الفعلُ وهو مُعَرّفٌ بالألفِ واللامِ الكائنِ للجِنْسِ تَقُولُ : قَدْ يَضْرِبُ الضّربةَ ، فَيُغْنِي غَناءَ الضّرباتِ الكثيرةِ ، وانّه ليرمي الرميةَ فَيُصمي(٣٥) من غيرِ أنْ يُثَنّيَها . وذاكَ لِمَا عرفْتَ من أنّ الفعلَ لا يدلُّ على الموقتِ فلا يكونُ في حكمِ التكريرِ للتأكيدِ .

وللمصدر انْقسامٌ ثالثٌ الى ما هُوَ منْ لفظ الفعل وما ليس من لَفْظِه . (٣٦ فالذي من لَفْظِهِ نحوَ ضَرَبْتُ ضَرْباً وضَرْبَةً . والذي لَيْسَ منْ لَفْظِهِ(٣٦) كقولِكَ : ضَرَبْتُ أنواعاً من الضّرْبِ . فأنواعاً نُصِبَتْ لِكَونِها مَصْدَراً في المَعْنَى وليستْ منْ لَفْظِ ضَرَبْتُ . ومنْ ذلكَ ضَرَبْتُهُ(٣٧) ثلاثَ ضرباتٍ ، عَلَى مَا مَضَى ومثلُهُ ضَرَبْتُهُ أي ضُربَ ، وأيّما ضربٍ ،

---

(٣٣) ج : والمستحق . تحريف .

(٣٤) هذا البيت رواه ابن جنى في الخصائص ٤٤٨/٢ برواية ، « ولم يك قط يعرف » ولَمْ يَنْسبه لأحد . والشاهد في قوله أحببتك الحب . اذا جاء المصدر المبهم على لفظ الفعل (الا على التوكيد لانتظامه لجميع الوصف واغتراقه واستيعابه .

(٣٥) في اللسان (صمى) ٢٠٣/١٩ : أصْمَى الرمية انفذها .

(٣٦ - ٣٦) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٣٧) ج : ضربت .

لأنَّ أياً يكونُ أبداً منْ جنْسِ ما يُضَافُ اليهِ . فاذا أُضِيفَ الى المَصْدَرِ فهو مَصْدَرٌ في المَعْنَى فَيَنْتَصِبُ بالفعل . وكَذَا قولُهُمْ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، لأنَّ الأصلَ في هذا ضربةٌ بسوطٍ ، ثم أنَّ الضَّرْبَ لما كانَ يَحْصُلُ بالسّوطِ جُعِلَ كأنَّه السَّوطَ فقيلَ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، اختصاراً وايجازاً ومبالغةً . فالسّوطُ اذْا ليسَ منْ لَفْظِ ضَرَبْتَ ، ولكنّه يَنْتَصِبُ على المَصْدَرِ لكونِهِ مَعْنىً ضربةً ، ويُثَنّى ويُجْمَعُ فيقالُ : سَوْطَيْنِ وثلاثةَ أسواطٍ // بمنزلةِ ضَرْبَتَيْنِ وثَلاثِ ضَرَباتٍ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« ويتعدّى الفعلُ الى ما كانَ ضَرْباً من الحَدَثِ وانْ لم يُشْتَقّ منْ لَفْظِهِ وذلكَ(٣٨) قَعَدَ القُرْفُصَاءَ ، واشْتملَ الصّماءَ ، ورَجعَ القَهْقَرَى ، لأنَّ قَعَدَ اذا تَعدّى الى القُعودِ [الذي يَشْمَلُ القرفصاءَ وغيرَهُ](٣٩) فقَد تَعدّى الى القُرْفُصاءِ في الجُمْلَةِ اذْ كانَ ضَرْباً من القُعودِ [وكذلكَ الاشْتِمالُ](٤٠) »

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعلَمْ أنَّ قولَهُم : قَعَدَ القُرْفُصاءَ ، واشْتَمَل الصّماء ، ورجَعَ القَهْقَرَى على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُما : أنَّ القُرْفُصَاءَ وانْ لم يكنْ من لفْظِ قَعَدَ فإنّهُ مُجَانِسٌ لَهُ في المَعْنَى اذ هو نوعٌ من القعودِ ، فاذَا جَازَ أنْ تقولَ قَعَدَ قُعوداً ، فَتُعدّيهِ الى هذا الشّائع الذي يَتَضَمّن القُرْفُصَاءَ وغيرَهُ فلأنْ يجوزَ تعدّيتُه الى هَذَا الذي هو بَعْضٌ منهُ أوْلَى . وهذا حُكْمُ القَهْقَرى والصّماءَ ، لأنَّ القَهْقَرى وانْ لَمْ يَكُنْ [من](٤١) لَفْظِ رَجَعَ فانّهُ ضَرْبٌ من الرّجوعِ . وكذلك الصمّاءُ ضَرْبٌ من الاشْتِعالِ وانْ لَمْ يَكُنْ منْ لَفْظِ اشتملَ ويقوى هَذَا أنَّكَ

---

(٣٨) ط : وذلك « نحو قولك » .

(٣٩) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته أبين .

(٤٠) ما بين العاضدتين من ب و ط . وفي ج : وذلك الاشتمال « تحريف .

(٤١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « في » تحريف .

تقولُ : قَعَدْتُ نوعاً من القُعُودِ ، فيكونُ لَفْظُ النّوع مَنْصُوباً بالمصدريةِ ، لاشتمالِ القُعودِ عليهِ في المَعْنَى .

والوَجْهُ الثّاني أنْ يكونَ في الكلامِ موصوفٌ محذوفٌ كأنّهُ قِيلَ : رَجَعَ الرّجعةَ القَهْقَرى ، وقَعدَ العقدةَ القُرْفَصَاءَ ، واشْتملَ الاشتِمالةَ الصّماءَ ، فيكونُ المصدرُ على هَذَا الوجهِ مشاكلاً للفعلِ لفظاً ومَعْنىً . وكانَ(٤٢) على الوجهِ الأوّلِ مُشَاكِلاً لَهُ معنىً لا لَفْظاً ، ويكونُ القَهْقَرى والصّماءُ والقُرْفَصاءِ من بابِ الأبْرقِ والأجْرَعِ (٤٣) . ومثْلُهُ في احتمالِ الوَجْهَيْنِ قولُهُمْ(٤٤) : تَبَسَمْتُ وميضَ البَرْق ، لأنّ هذَا النحوَ يُحْمَلُ على اضمارِ نحوِ تَبَسمْتُ وَومَضْتُ(٤٥) وميضَ البَرْقِ ، ويُسْتَغْنَى عن ذِكْرِهِ لدّلالةِ تبسمْتُ عليهِ . ويُتَأوّلُ على أنْ يكونَ « وميضَ منصوباً بنفسِ تبسمت لأنه لما كان بمعناه قام مَصدرُهُ مقامه . فكأنه قيل : تَبَسّمْتُ تبسُّمَ البَرْقِ فالموميضُ تَبَسُّمٌ في المَعْنَى كَمَا أنَّ القُرْفَصَاء قُعُودٌ . وكَذَا جميعُ المَصَادِرِ التي تَقَعُ وقعَ غيرِهَا كقولهِ تعالَى – (واللهُ أنْبتكُم منَ الأرْضِ نَبَاتا) –(٤٦) على الوَجْهَيْنِ امّا أنْ يكونَ على تقديرِ أنْبَتكُمْ فَنَبَتُمْ أنْبَاتا(٤٧) ثم أضْمرَ لأنَّ الأنباتَ يدلُّ عَلَى النّباتِ . وأمّا أنْ يكون منصوباً بنفسِ أنبتكم لأنَّ النباتَ داخلٌ في ضمنِ الأنْبَاتِ ، فحقيقةُ أنْبَتَهُ جَعَلَهُ يَنْبُتُ فهو اذاً في دخولهِ تَحْتَهُ كالقُرفصاءِ في دخولهِ تحتَ القعودِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فاذَا(٤٨) قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زيدٍ عمراً ، وضَرْبَ الأميرِ اللص ، فالمَعْنَى

---

(٤٢) ب ، ج : فكان .

(٤٣) ج : والأجرج . تحريف . وفي اللسان (برق) ٢٩٨/١١ : جبل أبرق فيه لونان من سواد وبياض . وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق وفيه (جرع) ٣٩٦/٩ « الأجرع المكان الواسع الذي فيه حُزونة وسهولة » وقول عبد القاهر « ويكون القهقرى والصماء والقرفصاء من باب الأبرق والأجرع » اي أنهما مثلها في احتمالها وجهين من المعنى .

(٤٤) ج : نحو قولهم .

(٤٥) ب ، ج : فومضت .

(٤٦) آية ١٧/ نوح ٧١ .

(٤٧) ب ، ج : نباتا . تحريف .

(٤٨) ب ، ج ، ط : واذا .

ضَرَبْتُهُ ضَرْباً مثلَ ضَرَبِ[٤٩] الأميرِ اللصّ . ولا يجوزُ انْتِصَابُهُ على حدِّ ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ، لأنّى لا أفْعَلُ فِعْلَ غَيرِي ، ولكنْ قد أفْعَلُ مثلَهُ .[٥٠] وعَلَى هذَا قولُهُ تَعالَى – (كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيامُ كما كُتِبَ على الذينَ منْ قَبْلِكُمْ) –[٥١] المَعْنَى كتابةً مِثْلَ ما كُتِبَ عليهم » .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : ضَرَبْتُ ضربَ زيدٍ عمراً ، التّقديرُ فيهِ : ضَرَبْتُ ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً ، فَضَرباً هو المنصوبُ بأنّهُ مصدرٌ ، ومِثْلَ منصوبٌ على أنّه صفةٌ له ، وضربِ زَيدٍ مضافٌ اليهِ مثلُ ، ثُمَ يُحْذَفُ الموصوفُ الذي هو ضَرْباً فيبقى ضَرَبْتُ مثلَ ضَرْبِ زيدٍ ، كما تقولُ : مَرَرْتُ بمثلِكَ ، تُريدُ بانسانٍ مثلِكَ . ألا تَرَى الى قولِهِ :

/١٣٧/ يَارُبَّ مثلِكَ في النّساءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَــدْ مَتّعْتُهــا بِطَلاقِ[٥٢]

// فأنّثَ غَرِيرةً وبيضاءَ مع أنَّ المِثْلَ مذكّرٌ لجريهِ على مُؤَنَّثٍ في التّقديرِ نحوَ ربَّ [امرأةٍ][٥٣] مثلِك ثم يُحْذَفُ مثلُ فَيَبْقَى ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ ، كَمَا حُذِفَ أهلٌ في قولِهِ تعالَى – (واسألِ القريةَ) –[٥٤] . وانّما حَمَلْنَا هذَا الكلامَ على هذا التّقديرِ لأنّا لو أخَذْنَا بموجِبِ الظّاهرِ فَنَصَبْنَا ضَرْبَ زيدٍ في قَولِكَ ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ كَمَا تَنْصِبُ ضرباً اذا

---

(٤٩) سقطت « ضرب » في ط .

(٥٠) ج ، ط : مثل فعله ، ب : مثله فعله . تحريف .

(٥١) آية ١٨٣/ البقرة ٢ .

(٥٢) لأبي محجن الثقفي – واسمه مالك بن حبيب وقيل عبد الله بن حبيب . وقيل كنيته اسمه (اسلامي) – وليس في ديوانه (شرح أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل) . أنظر ترجمة أبي محجن في الشعر والشعراء ٤٢٣/١ والبيت منسوب له في سيبويه والشنتمري ٢١٢/١ و ٣٥٠ (الشنتمري بصدره) وابن يعيش ١٢٦/٢ . وغير منسوب في المقتضب ٢٨٩/٤ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٩١ (الشنقيطي) و ٣٣٣ (أبو الفضل والمفصل ٨٦ . وروايته في الأضداد (فلرب ... غريزة بلهاء) . والغريزة الغافلة عن صروف الدهر . والمتعة ما توصل به المرأة من مال وغيره بعد الطلاق .

(٥٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المرأة . تحريف .

(٥٤) آية ٨٢/ يوسف ١٢ .

(٥٥) سقطت « هذا » في ب و ج .

قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، لَزِمَنَا أنْ نقولَ : انّ المَعْنَى أحْدَثْتُ ضربَ زيدٍ ، وهذا مُحَالٌ لأنَّكَ[٥٦] لا تَقْدِرُ على أنْ تُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوجودِ ما قد فُعِلَ مرّةً [اذِ][٥٧] المَوجُودُ لا يَقْدِرُ على [إيجادِهِ][٥٨] فانّما تَقْدِرُ على أنّ تحذفَ فعلاً يشبهُ ما أحْدَثَهُ عمروٌ نحو أنْ يكونَ ضَرَبَ بالسّيْفِ ضَرْباً مخصوصاً اوكَتَبَ خَطّاً مثلَ مَا فَعَلَهُ . فأمّا أنْ تقولَ : انّي أفْعَلُ نَفْسَ ما فَعَلَهُ فَمُحالٌ وشاهد بفسادِهِ الضّرورةُ .

وقَوْلُ الشّيْخِ أبي علي : لأنّي لأفعلُ فِعْلَ غيري يُوهِمُ أنَّ الامتناعَ من اجراءِ ضَرَبْتُ ضَرْبَ زيدٍ مَجْرَى قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أنّ الضّرْبَ لِغَيْرِكَ وليسَ مَقْصُودُهُ هَذَا . وانّما الغَرَضُ أنَّ الفِعْلَ اذا افْعِلَ مرّةً لم يُقْدَرْ على اعادتِهِ نَفْسِهِ . فلا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ الفعلَ لكَ وبينَ أن يكونَ لغيرِكَ .[٥٩] فاذا قلتَ : ضربْتُ زيداً ضربي عَمْراً ، كانَ المَعْنَى مثلَ ضَرْبِي ، لأنّكَ لا تَقْدِرُ على أن تفعلَ بزيدٍ فِعْلاً فَعَلْتَهُ بعَمْرٍو . كما لا تَقْدِرُ على أنْ تفعلَ فِعْلاً فَعَلَهُ غَيْرُكَ ، فلا فَصْلَ بينَ المَوْضِعَيْنِ ، لأنَّ الاستحالةَ من حيث أنَّ الشَيءَ اذا أُخْرِجَ منَ العَدَمِ الى الوُجودِ مرةً لم يُقْدَرْ على نَفْسِهِ ثانيا . وقد يُسْتَعْمَلُ مثلُ فيقالُ : ضَرَبْتُ مثلَ مَا ضَرَبَ زيدٌ ، وكَمَا ضَرَبَ زيدٌ . وعلى ذلكَ الآيةُ التي ذَكَرَهَا . التّقديرُ كُتِبَ عليكم الصيامُ كِتَابَةً مِثْلَ ما كُتِبَ عَلَيْهِم . فالكافُ بمنزلةِ مثل في افادةِ التّشبيهِ ومَا معَ ما بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ المَصْدَرِ كأنَّهُ كتابةً مثلَ كتابتِهِ عَلَيْهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومثلُ هَذَا في الاتّساعِ والحَذْفِ قولُهُمْ في صَريحِ الطّلاقِ : أنْتِ واحدةٌ ، تقديرُهُ أنْتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ ، فَحُذِفَ المُضَافُ والمُضَافُ اليهِ وأُقِيمَ صفةُ المُضَافِ اليهِ مقامَ الاسمِ المُضَافِ » .

---

(٥٦) ب ، ج : لأجْل أنك .

(٥٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اذا » . تحريف .

(٥٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الجادة » . تحريف .

(٥٩) ج : أن يكون « الفعل » لغيرك .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : أنْتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ [حذف منه أولا المضاف الذي هو ذات ، فبقي انت تطليقة واحدة](٦٠) ثُمَ حُذِفَ الموصوفُ الذي هُوَ تَطْليقَةٌ ، فَبَقِيَ أنْتِ واحِدَةٌ ، فهوَ مثلُ ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ في أنَّكَ حَذَفْتَ مُضَافاً ومَوْصُوفاً .

واعْلَمْ(٦١) أنَّهم قد يَحْذِفُونَ الفِعْلَ ويجعلونَ المَصْدَرَ عِوضاً مِنْهُ وذَلِكَ على ضَرْبَيْنِ .

أحَدُهُمَا : أن يكونَ في الأمْرِ كقولِكَ : ضَرْباً زَيْداً ، تريدُ : اضْرِبْ زيداً ضَرْباً ، وقِياماً يا عمروُ ، تريد : قُمْ قِيَاماً .

والثّاني في الخَبَرِ كقولِهِم : انَّما أنْتَ سَيْراً يُريدونَ تسيرُ سيراً .

---

(٦٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته الصواب . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٦١) ب : فاذا علم . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ المفعولِ بِهِ »

الأفعالُ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُما : مالا يتعدّى الى المفعولِ بِهِ والآخرُ ما يتعدّى الى المفعولِ بِهِ . فَمَا(١) لا يتعدّى الى المفعولِ(٢) نحوَ قَامَ وغَابَ وذَهَبَ(٣) ، فانْ أَرَدْتَ تَعْدِيَتَهُ الى المفعولِ(٢) عدّيتَهُ بحرفِ الجَرِّ تقولُ : (٤) ذَهَبْتُ بزيدٍ(٥) ، وقُمْتُ بِهِ ، وحَلَلْتُ بِهِ . وان شِئْتَ قلتَ : أذهبْتُهُ ، وفي التّنزيلِ – (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ // يَذْهَبُ بالأبْصَارِ) –(٦) وفيهِ – (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) –(٧) وكَذَلِكَ حَلَلْتُ بِهِ وأحْلَلْتُهُ . وكذلكَ قَوْلُهُ – (لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ [أُولِي القُوَّةِ]) –(٨) انّما هُوَ نَاتِ العُصْبَةُ ، ونُؤْتُ بِهِم وكذلكَ قَوْلُهُ :

/١٣٨/ دِيارُ الّتي كادَتْ ونَحْنُ على مِنىً تَحُلُّ بِنَا لَولا نَجَاءُ الرَّكَائِبِ(٩)

---

(١) ب ، ج ، ط : فما .
(٢) ب ، ج ، ط : الى المفعول به .
(٣) ب ، ج : وذهب وغاب .
(٤) ط : فتقول .
(٥) ب ، ج ، ط : ذهبت به .
(٦) آية ٤٣/ النور ٢٤ .
(٧) آية ٢٠/ الأحقاف ٤٦ .
(٨) آية ٧٦/ القصص ٢٨ وتكملتها من ب و ط .
(٩) لقيس بن الخطيم في ديوانه (طبعة ليبزك) ق ٢/٤ ص ١١ و (طبعة بغداد) ص ٣١ وذكر القيسي في شواهد الايضاح ق ٣٦ أن لحسان بن ثابت بيتاً مثله وهو :
ديار التي كادت ونحن على منىً تحل بنا لولا نجاء الرواحل
(أنظر ديوانه ٣١٣) . والبيت منسوب له في اللسان (حلل) ١٣/١٧٣ ، والبيت غير منسوب في الايضاح ١٦٩ ، والأزمنة والأمكنة ١/٢٧٨ ، والتاج (باب الألف اللينة) ١٠/٤٢٩ .

أي يَجْعَلُنَا نَحُلُّ ، وكذلكَ(٢١ جَاءَ وأجابه١٠) وقد يُعَدَّى الفعلُ الذي لا يتعدّى بِتَضْعيفِ العَيْنِ وذلكَ (١١ قولُهُمْ في غَابَ : غَيَّبْتُهُ ، وفي فرح : فَرَّحْتُهُ »١١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأسبابَ التي يُعدّى بها الفِعْلُ ثَلاثَةٌ :

أوّلُها : الهمزةُ في قولِكَ : ذَهَبَ زيدٌ وأذْهَبْتُهُ . ألا تَرى أنّ ذَهبَ كانَ غيرَ نافذٍ الى شيءٍ دونَ الفاعلِ وكنتَ(١٢) لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : ذَهَبْتُ زيداً ، فلما جِئْتَ بالهمزةِ تعدّى اليه فقلتَ : أذْهَبْتُ زيداً . وقد تَقَدّم أنّ نقلَ الفِعْلَ يزيدُ في الكلامِ مفعولاً .(١٣)

والسَبَبُ الثّاني هُوَ البَاءُ(١٤) في قولِكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ . أَلا تَرَى أنَّهُ أوقعَ الذهابَ على زيدٍ كما فعلتِ الهمزةُ في قولِكَ : أذْهَبْتُ زيداً ، الا أنَّهُ لما أتى بَعْدَ الفِعْلِ دَخَلَ على الاسمِ فكانَ ، لهُ فيهِ عملٌ وهوَ الجرُّ والهمزةُ لمّا دَخَلَتْ على صدرِ الفعلِ ولم يَتّصِلْ بالاسمِ لَمْ يَكُنْ لَها(١٥) عملٌ فنصبَ(١٦) الفِعْلُ الاسمَ نحوَ أذْهَبْتُ زَيْداً ، فالبَاءُ في ذَهَبْتُ بِزَيدٍ ، جُزْءٌ مِنَ الفِعْلِ ودَاخِلٌ في جملتِهِ من وجهٍ ، وهو أنّهُ أوْصَلَهُ الى زيدٍ وأوْقَعَهُ عليهِ في المعنى ، ومتّصِلٌ بالاسمِ من وجهٍ اخرَ وهو أنّهُ داخلٌ عليهِ لَفْظاً والهمزةُ من جملةِ الفعلِ لَفْظاً ومَعْنىً . فالباءُ اذا على ما هو حقيقةُ التّوسطِ بينَ الشّيْئَيْنِ .

واعْلَمْ أنّكَ اذا قلتَ : ذهبتُ بزيدٍ ، كانَ على وَجْهَيْنِ : أحدُهُما : أنْ تُريدَ أنّكَ صَاحَبْتَهُ كقولِهِ :

---

(١٠) بدله في ب و ج : «جاء به وجئت به وأجاء» تحريف وفي ط : «جاء وأجأته وجاء به» .
(١١) بدله في ط : قولك في غاب وفرح : غيبته وفرحته» .
(١٢) كذا في ب و ج . وفي الأصل «كنت» . سهو .
(١٣) ب ، ج : يزيد مفعولا في الكلام .
(١٤) ج : البناء . تحريف .
(١٥) سقطت «لها» في ب .
(١٦) ج : فينصب .

/١٣٩/ خليليَّ مُرّابي على أُمِّ جُنْدبِ(١٧)

والثّاني : على(١٨) أن لا يكونَ صَاحِبَتُهُ ويكونُ المَعْنى على أنّكَ نَجّيتَهُ وأزلْتَهُ عن مكانِهِ . ويَدُلُّ على ذلكَ قَوْلُهُ تعالَى – (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبْصَارِ) – أَلا تَرَى أنّ الأبْصَارَ لَيْسَتْ بأشخاصٍ كَذَا البرقُ فَيَتَصَوَّرُ فيهِ المُصَاحَبَةُ . وانّما المَعْنَى أنَّ البرقَ يكادُ يُزيلُ نورَ البَصَرِ و[يغنيه](١٩) فَلا فَصْلَ بينَ أنْ تقولَ : ذَهَبَ بِبَصَرِهِ ، وبينَ أنْ تقولَ : أذهبَ بَصَرَهُ واذَا كانَ الأمْرُ على هذا ثَبَتَ أنَّ الباءَ والهمزةَ بمنزلةٍ واحدةٍ وانَ المُصَاحَبَةَ لا تَجبُ في واحدٍ منهما ، فكَما أنّكَ اذا قُلْتَ : اذْهَبْتُ زيداً لَمْ يَجِبْ أنْ تكونَ صاحبْتَهُ ، كذلكَ اذا قلتَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ (٢٠ وانما ذلكَ على الجوازِ في المَوْضِعَيْنِ٢٠) هذا هو مذهبُ صاحبِ الكتابِ(٢١) وأوردَ الشّيْخُ أبو علي هذه الآيةَ رَداً على من يُخَالِفُهُ فيقولُ : انّ البَاءَ تُوجبُ المصاحبةَ وانّكَ لا تقولُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ حتّى تكونَ [صَحِبْتَهُ](٢٢) لأجْلِ أنّه لوكانَ يُوجبُ المصاحبةَ لوجَبَ أنْ لا يجيءَ فيما يَسْتحيلُ فيه ذلكَ ، أَلا تَرَى أنّكَ لا تَقْدِرُ عَلَى أنْ تقولَ : انّ البَصَرَ صاحبُ البرقِ . فانْ قُلْتَ أنّ المَعْنَى أنَّ البرقَ يزولُ فيزولُ معهُ الأبصارُ حتى كأنّها يَتَصَاحَبَان على المَجَازِ فالجَوابُ أنَّ هذا يَبْطُلُ بقولهم : ذَهَبْتِ الشّمْسُ بِبَصَرِهِ ، لأنّهُ يَعْلَمُ أنَّ البصرَ معَ بقاءِ الشّمْسِ // زَالَ وأنّها لَمْ يتَصَاحَبَا في الانْقِطاعِ ، ولَوكانَ الأمْرُ على هَذَا لَوَجَبَ أنْ لا يُقَالَ : ذَهَبَ البَرْقُ بِبَصَرِهِ ، الا بعدَ أنْ يزولَ البَرقُ والبَصَرُ في زَمانٍ واحدٍ . وهَذَا تَعْسُفٌ باردٌ . وكَذَا(٢٣) الآيةُ الأُخْرى التي

---

(١٧) هذا صدر بيت لامرىء القيس وتمامه :

خليليَّ مرا بي على أمِّ جُنْدُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤادِ المُعَذَّبِ

والبيت لامرىء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١/٣ ، ص ٤١ و٤٣ على الترتيب ، ومعاني القرآن ٧٨/٣ – ٧٩ والموشح ٢٨ – ٣٠ و١٥١ – ١٥٢ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٩٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٢٧/٢ و ٥٠٧/٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١

واللبانات جمع لبانة وهي الحاجة

(١٨) سقطت « على » في ب و ج .

(١٩) من ب و ج الصواب . وفي الأصل و « يغنيه » . تحريف .

(٢٠ – ٢٠) بدله في ب و ج : وانما يجوز ذلك في الموضعين .

(٢١) تعرض سيبويه للتعدية في ٢٣٢/٢ الى ٢٣٤ كما ذكر الفراء في معاني القرآن ١٩/١ أنهم قد يجمعون بين همزة التعدية وحرف الجر « الباء » الذي يفيد التعدية أنظر أيضا مجالس ثعلب ١٩٦/١ .

(٢٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « صبته تحريف .

(٢٣) ب ، ج : وكذلك .

هي قولُهُ – (ما انْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ) – لأنَّ الباءَ بمنزلةِ الهَمْزَةِ فكأنّه قالَ : لِتَنُيءُ العُصْبَةُ ، فقولُهُ(٢٤) : نَأتِ العُصْبَةُ ، بمنزلةِ قولكَ : ثَقُلَتْ في نهوضِهَا ، واذَا قلتَ : نَاءت المفاتيحُ بالعُصْبَةِ ، كَانَ بمنزلةِ قولكَ : [أثْقَلَتْهُمْ فهوَ مِثْلُ قولِكَ](٢٥) ذَهَبَتِ الشّمْسُ ببصرهِ واذْهَبَتْهُ . وكَذَا قَوْلُهُ :(٢٦) :

تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الرّكائِبِ

لأنَّ المَعْنَى تَجْعَلُنَا نَحُلُّ كَمَا الشَّيْخُ أبو علي . أَلا تَرَاهُ يَذْكُرُ أنّهم مَرّوا بالمرأةِ وصَادَفُوهَا في المَوْضِعِ المذكورِ فَشَوّقَتْهُمْ وملكَتْ قلوبَهُمْ حتّى كادتْ – تُحلُّهم عن ظُهورِهِم . ولَيْسَ المَعْنَى أنّها كانَتْ مَعَهُمْ فَصَاحَبَتْهُمْ في الحُلولِ حتّى تقولَ : انّ قولَهُ تَحُلُّ بِنَا ، بِمَعْنَى تَحُلُّ معنا . كَمَا تَقولُ في ذَهَبْتُ بزيدٍ : ان المَعْنَى ذَهَبْتُ مَعَهُ .

قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ(٢٧) رحمَهُ اللهُ :
وهَذَا في المَعْنَى بمنزلةِ قولِ الآخرِ :

/١٤٠/ قَدْ عَقَرَتْ بالقَوْمِ أمُّ الخَزْرَجِ اذَا مَشَتْ سَأَلَتْ وَلَمْ تَـدَحْرَجِ

يُريدُ أنّها اسْتولتْ على قُلُوبِهِم فَوَقَفُوا يَنْظُرونَ اليها حتّى كأنّها قَدْ عَقَرت رَواحِلَهُمْ فَعَجِزُوا عن المُضِيّ . والى هَذَا ذَهَبَ في قولِهِ [المتنبي](٢٩)

---

(٢٤) ب ، ج : فقولك .
(٢٥) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته الصواب . وهو ساقط في الأصل بسبب انتقال النظر .
(٢٦) ب ، ج : قولهم . تحريف .
(٢٧) سقطت « أبو الحسين » في ب و ج .
(٢٨) نسب التبريزي هذين البيتين في شروح سقط الزند ١٩٦٩/٥ لأبي النجم .

العجلي – واسْمُهُ الفَضْلُ بنَ قُدامةَ – ورواهما برواية :

قَـــد عَقَرَتْ بِـــالقومِ أخْتُ الخَزْرَجِ قَـــامت أبَـــا النجم الرحيـــل والشجى

والرحيل والشجي : موضعان . والبيتان غير منسوبين في الاضداد لابن بشار الأنباري ٢٨٧ (الشنقيطي) و ٢٥٠ (أبو الفضل) ورواية الثاني « شالت ولم تدحرج » .
(٢٩) النسبة من ب و ج .

/١٤١/ وقفْنَا كأنا كلُّ وَجْدٍ قُلُوبِنَا تَمَكنَّ من أذوادِنَا في القَوائمِ(٣٠)

المَعْنَى أنّهُمْ وقفوا بالمَنَازِلِ يَفْضُونَ فيها حقَّ التذكُرِ للعُهُودِ السّالِفَةِ ويحيّون داعيةَ الشّوقِ فكأنَّ مافي قُلُوبِهُمْ من الشَّوقِ والحُزْنِ قَدْ حَصَلَ في قوائمِ ظُهُورِهِمْ حتى عَجزَتْ عن المَسيرِ(٣١) . كما كانَ المَعْنَى هُنَاكَ أنّ المرأةَ قَدْ عَقَرَتْ رَوَاحِلَهُمْ وأعْجَزَتْهَا عن السّير حتّى كأنّها شَوَقَتْهَا لِمَا شَوَقَتْ أصْحَابَهَا .

والسَّبَبُ الثّالِثُ : تَضْعِيفُ العَيْنِ نحوَ غَابَ وغَيّبْتُهُ ، وفَرِحْتُهُ و [وسَرَبَ وسَرّبْتُهُ](٣٢) هوَ بازاءِ الهَمْزَةِ في أذْهَبْتُهُ . ألا تَرَى أنَّ فَرِحَ كَانَ غيرَ مُتَعدٍّ فَلَمّا ضَعّفْتَ العَيْنَ تَعَدّى .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وأما الفِعْلُ المُتَعدّى فَعَلى ثَلاثَةِ أضْرُبٍ : أحَدُهَا : ما يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ ، والآخرُ : ما يَتعدّى الى مَفْعُولَيْنِ . والثّالثُ : ما يتَعَدّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولينَ . فما يتَعَدّى الى مفعولٍ واحدٍ ، فقد يَكونُ عِلاجاً وغَيْرَ علاجٍ . فَمَا كان عِلاجاً فنحوَ ضَرَبْتُهُ وقَتَلْتُهُ وأخَذْتُهُ وكَسَرْتُهُ ونَقَلْتُهُ . ومَا كانَ غيرَ علاجٍ فَنحوَ عَلِمْتُهُ وظَنَنْتُهُ وفَهِمْتُهُ وذَكَرْتُهُ وهَوَيْتُهُ » .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ غيرَ المُتَعدّى مَا لَمْ يَنْصِبْ مفعولاً بهِ نَحوَ ما تَقَدّمَ من قولِكَ قَامَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمروٌ ، والمُتَعدّى ما نَصَبَ مفعولاً بهِ والمُتَعدّى على ضَرْبَيْنِ :

---

(٣٠) من القصيدة التي مدح بها أبا محمد الحسن بن عبيد الله بن طغج (أنظر الديوان ٤/١١٠ . والأذواد : جمع ذود وهو ما بين الثلاثة الى العشرة من الابل .

(٣١) ب ، ج : عن المشي .

(٣٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « شرب وشربته » . تصحيف . وفي اللسان (سرب) ١/٤٤٤ . وسَرَبَ يَسْرُبُ سُروبا خرج ، وسَرَبَ في الأرض يَسْرُبُ ذهب « وفيه أيضا ١/٤٤٧ - ٤٤٨ : « يقال سَرّبت اليه الشيء اذا - أرسلته واحدا واحدا ، وسرب عليه الابل اي ارسلها قِطعةً قِطعة » .

أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ الفِعْلُ مَصُوغاً عليهِ ، وذَلكَ نحوَ ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ وعَلِمْتُ وظَنَنْتُ .

والثّاني أنْ لا يكونَ كذلكَ ، ويكونُ منقولاً الى التّعدّي بزيادةٍ وذلكَ ما تَقَدّمَ من نحوِ أذْهَبْتُهُ وفَرّحْتُهُ . ألا تَرَى أنّ أصْلَهُمَا ذَهَبَ وفَرِحَ ثُمّ دَخَلَهُمَا زيادةٌ أفْضَتْ بهِمَا الى التّعدّي ، وليسَ كذلكَ ضَرَبَ وعَلِمَ اذ ليسَ لها أصْلٌ غيرُ مُتَعدٍّ نُقِلا عَنْهُ كيفَ وهُمَا على ثلاثةِ أحْرُفٍ . والنّقْلُ انّما يكونُ بزيادةٍ // تَنيفُ على الثّلاثةِ كالهَمْزَةِ في أذْهَبَ ، والرّاءِ الأولى في فَرّحَ .

وبَعْدُ فانّ الفِعْلَ اذا تَعدّى كانَ على ثلاثةِ أضْرُبٍ : أحَدُهَا : ما يَتعدّى الى مَفْعُولٍ واحدٍ . والثّاني ما يَتعدّى الى مَفْعُولَيْنِ والثّالثُ ما يَتَعَدّى الى ثَلاثةِ مَفْعُولينَ . وليسَ هُنَا فِعْلٌ يَتعدّى الى أكثرَ من ثلاثةِ مفعولينَ [فالأوّلُ][٣٣] ما يَتَعَدّى الى مفعولٍ واحدٍ نحوَ ضَرَبْتُ زيداً . وقولُهُ : « وقد يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاجٍ ، يَعْني بالعِلاجِ أنْ يكونَ من أفْعالِ الجَوارِحِ الّتي تَشْتَمِلُ عليْهَا الرؤيةُ نحوَ اليَدِ والرّجْلِ واللسانِ . فكلُّ فِعْلٍ كانَ بما يُشْبِهُ[٣٤] اليدَ والرّجْلَ نحوَ الضّرْبِ والقَتْلِ والمَشْيِ والقيامِ والقُعودِ كانَ عِلاجاً . ومَا لَمْ يَكُنْ عِلاجاً فأفعالُ القُلُوبِ وما جَرَى ذَلِكَ المَجْرَى نحوَ هَوِيْتُهُ وفَهِمْتُهُ لأنَّ ذلكَ لَيْسَ مِمّا يُعَالَجُ ويُرَى وانّما يَخْبُرُ عَنْهُ صاحبُهُ ويستدلُّ بالشّمائلِ والأحوالِ عليهِ ولَمْ يَعْنِ الشّيْخُ أبو عليٍ بقولِهِ : يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاجٍ أنّ ذلكَ لا يكونُ الا في الأفعالِ [المتعديةِ][٣٥] الى مفعولٍ واحدٍ . ألا تَرَى أنّ كَسَوْتُ يَتَعَدّى الى مفعولَيْنِ وهُوَ علاجٌ كأخَذْتُ . وقولُكَ : عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً يتعدّى الى مفعولَيْنِ وليسَ بِعِلاجٍ . فكلُّ واحدٍ من النّوعَيْنِ موجودٌ فيما يَتَعدّى الى مفعولَيْنِ ، وانّما قَصْدُهُ أنْ يَذْكُرَ أنّ ما يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ يكونُ عِلاجاً وغيرَ علاجٍ [لأنَّ][٣٦] ذلكَ يَخْتَصُّ بهذا النّوعِ دونَ غيرِهِ . فانْ قُلْتَ : فكيفَ ذَكَرَ

---

(٣٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الأولى » . تحريف .
(٣٤) ج : ما يشبه . تحريف .
(٣٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « للتعدية » . تحريف .
(٣٦) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « لا أن » . تحريف .

عَلِمْتُ وظَنَنْتُ وَهُوَ في ذِكْرِ ما يَتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ . ألا تَرَى أنّهُ قَسّمَ المُتَعدّى ثلاثةَ أقْسَامٍ ثم أخذَ في التّفضيلِ فَقَالَ : فَمَا يَتَعَدّى الى مفعولٍ واحدٍ ، يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاجٍ . ولَمْ يَقُلْ : والفِعْلُ يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاجٍ فيجوزُ لَهُ ذِكْرُ ما يَتعدّى الى مفعولَيْنِ . فالجوابُ أنّ الأمرَ كَمَا ذَكَرْتُ الا أنّهُ يَقْصِدُ بِهِما ما يَتعدّى الى مَفْعُولٍ واحدٍ وذَاكَ اذَا جَعَلْتَ عَلِمْتُ بمنزلةِ عَرفْتُ ، وَظَنَنْتُ بمنزلةِ اتّهمْتُ . وهَذَانِ لا يتجاوزانِ مفعولاً واحِداً ولذلكَ عَدّاهُما فقالَ : عَلِمْتُهُ وظَنَنْتُهُ ، كَمَا قَالَ : فَهِمْتُهُ . وأما ماذكرتُ فانما كونُ مثلَ فهمْتُ اذا قَصَدْتَ التّذكّر ، فان قَصَدْتَ الذّكْرَ باللسانِ كانَ عِلاجاً كَقُلْتُ ونَطَقْتُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍ :

« وأفْعَالُ الحواسِ الخمس كلُّها متعديّةٌ نحوَ رَأَيْتُهُ وشَمَمْتُهُ وذِقْتُهُ ولَمسْتُهُ وسَمِعْتُهُ . الا أنَّ سَمِعْتُ يتعدّى الى مفعولَيْنِ ولا بُدّ منْ أنْ يكونَ الثّاني مما يُسْمَعُ كقولكَ : سمعتُ زيداً يقولُ ذاكَ(٣٧) ، ولو قُلْتَ : سَمِعْتُ زَيْداً يضربُ أخاكَ ، لَمْ يَجُزْ [فانْ اقْتَصَرْتَ على مفعولٍ واحدٍ وَجَبَ أنْ يكونَ ممّا يُسْمَعُ](٣٨) .

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الحوّاسَ هيَ العَيْنُ والأَنْفُ والفَمُ واليَدُ والأذُنُ ، فَرأيْتُ فعلُ العَيْنِ وذاكَ(٣٩) اذا جَعَلْتَهُ بمنزلةِ أبْصَرْتُ فقلتَ : رَأَيْتُ زَيْداً وسَكَتَّ . وشَممْتُ فعلُ الأنْفِ ، وذُقْتُ فعلُ اللّسانِ ، ولَمَسْتُ فِعْلُ اليَدِ وسَمِعْتُ (٤٠ فعلُ الأُذُنِ وسَمِعْتُ٤٠) منْ بَيْنِ هذهِ الخَمْسَةِ يتعدّى الى مفعولَيْنِ . كقولِكَ : سَمِعْتُ زيداً شِعراً وسَمِعْتُ زيداً كلاماً . ويجوزُ أنْ تحذفَ المفعولَ الأوّل فتقولُ : سَمِعْتُ شِعْراً ، وسَمِعْتُ قولَ زيدٍ ، ولا يَجُوزُ أنْ

---

(٣٧) سقطت « ذاك » في ط .

(٣٨) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وأثباته أبين .

(٣٩) ب ، ج : وذلك .

(٤٠ - ٤٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

تَحْذِفُ الثّاني وتُثْبتَ الأوّلَ فتقولُ : سَمِعْتُ زَيْداً ، وتَسْكُتُ لأنّه // لا يفيدُ ، وانّما خُصَّ سَمِعْتُ بالتّعدّي الى مفعولَيْن ، لأجْل أنّه يقعُ على القولِ والنُّطْق والقولُ لابدَّ لَهُ من قائلٍ يُسْمَعُ منهُ . وليسَ كَذَا أخواتُ سَمِعْتُ ، لأنَّ رَأَيْتُ لا يَقْتَضِي أكثرَ من شيءٍ يَقَعُ عليهِ الرّؤية . وكَذَا ذُقْتُ يَقْتَضِي مَذُوقاً فقط ، ولا يجبُ أنْ يكونَ الذّوق مُسْنَداً الى شيء كَما يَجبُ(٤١) أنْ يكونَ المسموعُ كذلكَ . ولو قلتَ(٤٢) : سمعتُ زَيْداً يقتلُ ، لم يَجُزْ ، لأنَّ القَتْلَ ليسَ مما يُسْمَعُ .

واعْلَمْ أنَّ قولَ الشّيْخِ أبي عليٍّ في سَمِعْتُ أنَّ الثّاني يَنْبَغِي أنْ يكونَ مما يُسْمَعُ كقولِكَ : سَمِعْتُ زيداً يقولُ ذاكَ ، يقتضي ظاهرهُ أنَّ يقولَ هو المفعولُ الثّاني ، ويقولُ جملةً من فعلٍ وفاعلٍ . والجملةُ لاتقعُ مفعولةً الا في بَابِ العَوَامِلِ الدّاخلةِ على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ كَظَنَنْتُ وعَلِمْتُ . ولا يُمْكِنُنَا أنْ نقولَ : انَّ سَمِعْتُ داخلٌ على المُبْتَدأِ والخَبَرِ لأنّا نَجدُهُم يقولونَ : سَمِعْتُ زيداً شِعْراً ، والشّعْرُ ليسَ بزيدٍ ، فلوكانَ داخِلاً على المُبْتَدَأِ والخَبَرِ لم يَجُزْ أنْ يقعَ في الثّاني ما ليسَ بالأوّلِ في المعنى ، كما لم يَجُزْ في بابِ ظننْتُ ، ولَوَجَبَ أنْ لا يجوزَ الاقتصارُ على مفعولٍ واحدٍ نحوَ سمعتُ شعراً . فاذاً ينبغي أن يُحْملَ على أنْ تقولَ : حَالَ حتّى كأنّكَ قلتَ : سَمِعْتُ زيداً في حالِ قولِهِ كذا ، وفي حالِ انشادِهِ ، لكنّهُ يَدُلُّ على المفعولِ . ويُغْنى عنهُ من حيثُ أنّكَ اذا سَمِعْتَهُ في حالِ القولِ ، فقد سَمِعْتَ القولَ . فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ قلتَ : فقدْ جَاءَ في التّنزيلِ : - (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اذْ تَدْعُونَ) -(٤٣) فاقْتَصِرَ(٤٤) على مفعولٍ واحدٍ ، ولَيْسَ ممّا يُسْمَعُ . فالقولُ انّ المَعْنَى هَلْ يَسْمَعُونَ دُعاءكُم ، فَحُذِفَ المُضَافُ واقيمَ المُضَافُ اليهِ مَقامَهُ . كَمَا جَاءَ في الآيةِ الأُخْرَى(٤٥)

---

(٤١) ب ، ج : كما لايجب . سهو .
(٤٢) ب ، ج : واذا قلت .
(٤٣) آية ٧٣/ الشعراء ٢٦ .
(٤٤) ط : فاقتصرت : تحريف .

– (انْ تَدْعُوهم لايَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ) –[٤٦] » .

قَالَ الشّيْخُ الإمام أبو بَكْر :

اعْلَمْ أنّه لمّا ذَكَرَ قَبْلُ أنّ سمعتُ اذا حُذِفَ أحَدُ مفعوليهِ وَجَبَ أنْ يكونَ الثّاني من جنْسِ المسموعِ سَأَلَ نَفْسَهُ عن قولهِ عَزّ وجَلَّ – (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ اذ تَدْعُونَ) – لأجْلِ أنَّ المفعولَ هو ضمير المخاطبينَ وليسَ ذلكَ بمسموعٍ ، وانّما هو مسموعٌ منهُ ، فَحَمَلَهُ على حَذْفِ المُضَافِ نحوَ هل يَسْمعونَ دُعاءَكُمْ ؟ وذلكَ مما لا شُبْهَةَ في [تقديرِهِ][٤٧] اذ لا بُدّ من مسموعٍ . ولو قُلْتَ[٤٨] : سَمِعْتُ زيداً ، وزعمتَ أنْ لا مفعولَ غَيْرَهُ في الكلامِ البَتّةَ كنتَ محيلاً ، لأنَّ زيداً ليسَ بقولٍ فيشتملُ عليهِ السّمْعُ ، وحَسَّنَ ذلكَ ، ودلَّ عليهِ قولُهُ تَعالَى – (اذْ تَدْعُونَ) –

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومنَ الأفْعالِ ما يتعدّى بحرفِ جرٍّ فَيتّسعُ[٤٩] ويُحْذَفُ[٥٠] حَرْفُ الجرّ فَيتعدّى الفعلُ الى المفعولِ بغيرِ حرفِ جرٍ ، وذلكَ قولُهُم[٥١] : دَخَلْتُ البيتَ والأصلُ[٥٢] الى البيتِ[٥٣] يدلُّ على ذلكَ أنَّ مصدرهُ على فُعولٍ وأنَكَ قد تنقلُهُ بالهمزةِ فتقولُ : أدْخَلْتُهُ ، وبحرفِ الجرّ فتقولُ : دَخَلْتُ بهِ . وأنَّ مثلَهُ وخِلافَهُ غيرُ متعدّيْنِ ، فخِلافُهُ خَرَجْتُ ، ومثلُهُ غُرْتُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَهُم : دخلتُ البيتَ ، في الظّاهرِ بمنزلةِ فعلٍ متعدٍّ الى مفعولٍ وليسَ

---

(٤٥) ط : كما جاء في الأخرى

(٤٦) آية ١٤/ فاطر ٣٥ .

(٤٧) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « تقدير » . تحريف .

(٤٨) ب : فان قلت .

(٤٩) ط : فيتسع « فيه » .

(٥٠) سقط واو العطف قبل قوله « يحذف » في ج .

(٥١) ب ، ج : ومن ذلك قولهم ، ط : فمن ذلك قولهم .

(٥٢) ط : والأصل (فيه) .

(٥٣) ج : دخلت في البيت .

كذلكَ في المَعْنَى لأنَّ الأصْلَ فيه أنْ يَجِيءَ مع الجَارِّ كقولكَ : دَخَلْتُ في البيتِ أو الى البَيْتِ . واستدلَّ على أنّه لَيْسَ بمصوغٍ على التّعدّي كَضَرَبْتُ وعرفْتُ ، بأشياءَ منها أنّ مصدرَهُ على فُعولٍ . تقولُ : دَخَلْتُ دُخولاً . وفُعُولٌ من مصادر(٥٥) غيرِ المُتَعدّى . فأمّا(٥٦) ما جَاءَ [من نحوِ](٥٧) جَحَدَهُ جُحُوداً ، وشكَرَهُ شُكوراً ، ولَزِمَهُ لُزوماً ، ونَهكَهُ المرضُ نُهوكاً ، وَوردَهُ // وُرُوداً فَشاذٌّ كشذوذِ فَعْلٍ فيما لا يتعدّى نحوَ سَكَتَ سَكْتاً ، وهدأَ هَدْأً وعَجَزَ عَجْزاً والشّواذُ لا يُعْمَلُ عليها . وقد أتَى في بَعْضِ ذَلِكَ غيرَ فُعولٍ وهُوَ الجَحْدُ والشُّكْرُ والنّهْك . ولم يَقُلْ : دَخَلْتُ الدّارَ دَخْلاً ، فَقَدْ دلَّ هَذَا عَلى أنَّ دَخَلْتُ موضوعٌ على غيرِ التّعدّي ، ولهذَا قالَ في وَلْجَتُهُ أنَّ التّقديرَ وَلَجْتُ فيهِ ، لأجْلِ أنّهُ يُقَالُ : وُلُوجاً .

ومنها أنَّ مثلَهُ غيرُ متعدٍّ وهُوَ غُرْتُ ، تقول : غُرْتُ في البيتِ ، ولا تقولُ غُرْتُ(٥٨) البيتَ ، واللفظانِ الكائنانِ بِمَعْنىً واحدٍ مَتَى ثَبتَ لأحَدِهِمَا أمْرٌ معنويٌّ وَجبَ ثَباتُهُ للآخَرِ لا مَحالةَ ، اذ لا يُتَصَوَّرُ اتّفاقُهُمَا في المَعْنَى مع الاخْتِلافِ في شيءٍ مما يعودُ الى الحقيقةِ . والتّعدّي معنىً في الفعلِ ووصفٌ لازمٌ لَهُ فكيفَ يجوزُ أنْ يكونَ مَوْجُوداً في دَخَلْتُ وغيرَ موجودٍ في غُرْتُ الكائنِ بمعناهُ ؟

ومنها [أنَّ](٥٩) نَقيضَهُ الذي هُوَ خَرَجْتُ غَيْرُ متعدٍّ . تَقُولُ : خَرَجْتُ منَ البَيْتِ فتعديهِ بحرفِ الجَرّ ولا تقولُ : خَرَجْتُ البيتَ ، ولا خَرَجْتُ البصرةَ ، كما لا تقولُ : قَعَدْتُ المسجدَ .

قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ : والشّيءُ يُعْتَبَرُ بِمِثْلِهِ وضِدِّهِ . وذُكِرَ في حديثِ الضّدِ قولُهم . قَصُرَ فهو قصيرٌ ، وطَالَ فهو طَويلٌ ، وجَوْعَانُ وجَوْعَى كَشَبْعَانَ وشَبْعَى وظَمْآنَ وظَمْآى وصَدْيانَ وصَدْيا كرَيّانَ ورَيّا .

---

(٥٤) ب : فيدل ، ج : ويدل .
(٥٥) ج : من مصادره . تحريف .
(٥٦) ب ، ج : وأما .
(٥٧) من ب و ج . الصواب .
(٥٨) ج : قلت . تحريف . وفي اللسان (غور) ٣٣٩/٦ : وغار في الشيء غَوْراً وغُؤورا وغيارا : دخل .
(٥٩) من ب و ج . الصواب .

وأقولُ : انّ هذَا التّشبيهَ ليسَ يَصِحُّ حملُهُ على ظَاهِرِهِ وذلكَ أنَّ مُراعاةَ التّساوي بينَ الضّدّيْنِ في الأبنيةِ ليسَ شيئاً يُوجبُهُ المَعْنَى حتى لو تُرِكَ لكانَ مُنَافِياً للحقيقةِ مستحيلاً ولكنّه أَمْرٌ من الأمورِ التي يُطْلَبُ بِهَا تحصيلُ التّشاكلِ ، وحُكْمٌ من الأحكامِ الجَائزةِ المُسْتَحْسَنَةِ دونَ الواجبةِ اللازمةِ ولذلك قَالُوا : جَاعَ يَجُوعُ وشَبِعَ يَشْبَعُ فلم يُراعُوا ذلكَ في الفِعْلِ . وكَذَا قالُوا :(٦٠) جَائِعٌ ، ولم يَقُولُوا . شَائِعٌ ، لأنَّهُ يُفْعَلُ على طريقةِ الأحْسَنِ والأشْبَهِ فَلا يُطَالَبُونَ بِمراعاتهِ أبَداً .

واذَا كانَ كذلكَ كانَ هذا الاتّفاقُ المُشَاهَدُ بينَ الضّدّيْنِ في الأمْثِلَةِ أمراً متعلّقاً بواضعِ اللغةِ فلو قُلْنَا : ان اعتبارَ دَخَلْتُ بِضِدِّهِ ، الذي هُوَ خَرَجْتُ من هذا النَمَطِ ، كُنّا قائلينَ : إنّ دَخَلْتُ ، قَدْ كانَ يجوزُ أنْ يكونَ مُتعدّياً ، ولكنّهُ جُعِلَ غيرَ متعدٍ ليكونَ مُشَاكِلاً لضِدّهِ كما جُعِلَ قَصيرٌ على هذهِ الزِّنَةِ ليكونَ كطويلٍ . وهذَا قولٌ يَنْطقُ بأنَّ التّعدّي والامتناعَ من التّعدي ممّا يَتعلّقُ بوضعِ الوَاضعِ حتّى كأنَّ ضَرَبْتُ صارَ مُتعدّياً لأنّه كَذَا وُضِعَ ، ولو كانَ موضوعاً على الامتناعِ منَ التّعدّي لكانَ جَائِزاً . وهَكَذَا قُمْتُ ، امْتَنَعَ من أنْ يَتَعدّى لوقوعِهِ كذلكَ في الوَضْعِ وذلكَ من المُحَالِ الظّاهرِ الذي تَدْفَعُهُ الضّرورةُ لأنَّ كونَ الفعلِ مُتعدّياً أو غيرَ متعدٍ شيءٌ يتعلّقُ بمعاني الأفعالِ وحَقَائِقِهَا لا بأَلْفاظِهَا وصِيَغِهَا . اذ حقيقةُ التّعدي ما تقدّمَ من كونِ الفِعْلِ فعلاً متناولاً شَيْئاً وحَدَثاً مؤثّراً ، وغيرُ المُتعدّى // أن [لا](٦١) يكونَ كذلكَ ، وحَقَائِقُ الأشياءِ لا يكونُ لواضعِ اللّغةِ فيها حُكْمٌ ، فلو جَازَ أنْ يكونَ ضَرَبْتُ مُتعدّياً لأنَّهُ كَذَا وُضِعَ واسْتُعْمِلَ لَجَازَ أنْ يُقَالَ أنَّ الرجلَ صَارَ انْساناً والفَرَسُ بهيمةً بالوضعِ فانما يتعلّقُ باللغةِ أنَّ ضَرَبَ بُنِيَ على فَعَلَ مَثلاً ورُكّبَ من هذهِ الحروفِ دونَ غيرِهَا ، ونحوَ ذلكَ من الأمورِ المُتعلّقةِ بالألفاظِ والأبْنيةِ .

واذَا ثَبَتَ هذهِ الجُمْلَةُ وَجَبَ أنْ يكونَ اعتبارُ دَخَلْتُ بِخَرَجْتُ على وجهِ الوُجوبِ ، وأنْ يكونَ المُرادُ انَّ كلَّ فِعْلٍ فمن حُكْمِهِ أنْ يكونَ مثلَ ضدِهِ في التّعدّي وغير التّعدّي(٦٢) حتّى اذَا خرجَ عن ذلكَ كانَ خُروجاً لَفْظِيّاً ، وكانَ المَعْنَى والتّقديرُ(٦٣) على

---

(٦٠) سقطت « قالوا » في ج .

(٦١) من ب و ج . الصواب .

(٦٢) سقطت « وغير التعدي » في ب و ج .

(٦٣) ب : وكان والتقدير . تحريف . ج : وكان التقدير .

مُساواتِهِ لِضِدِّهِ ، والأمرُ اذَا تَأَمَّلْنَا كذلكَ ، ألا تَرَى أنَّ السَّوادَ والبَياضَ بهما تَقَعُ البدايةُ حيثُ يُرادُ ذِكْرُ ضِدَيْنِ(٦٤) وفِعْلاهُمَا متساويانِ في هذَا المَعْنَى تقولُ : أسْوَدَ وابْيَضَّ ، فَتجدهُمَا غيرَ متعدّيَيْنِ ، ولو حاولتَ أن تصّورَ في أحدِهمَا تعدياً لَمْ يُتَصوّرْ . والعلّةُ في ذَلِكَ(٦٥) أنَّ الشّيءَ لا يكونُ ضِداً لغيرِهِ حتّى يكونَ مقابلاً لَهُ . وانما يُقَابِلُ الشيءَ ويقعُ بازائِهِ ما يكونُ من جِنْسِهِ . فاذَا اخْتَلَفَ الفِعْلانِ في التّعدي كَانَا جِنْسَيْنِ اثْنَيْنِ . واذا كانَ كذلكَ تَدَافَعَ أنْ يكونَا ضِدَيْنِ ولا يَكونَا مُتَّفِقَيْنِ في التّعدِي وغيرِ التّعدي . فالمقصودُ اذاً في ذكرِ التّسويةِ بينَ الأبنيةِ أنَّ الشّيءَ لما كانَ يَقَعُ ضِدّه موقعَ المِثْلِ في نحوِ هذهِ المَعَاني رُوعي الاتّفاقُ بَيْنَهُمَا في كثيرٍ من المَواضعِ حَسَبَ ما يُراعى بينَ المِثْلَيْنِ لا أنَّ الاعتبارَيْنِ على سَواءٍ فاعْرِفْهُ .

وأمّا استدلالُ الشّيْخ أبي علي بأنّكَ تَنْقُلُهُ بالهمزةِ فتقولُ : أدْخَلْتُهُ وبحرفِ الجّر تقولُ :(٦٦) دَخَلْتُ بهِ فليسَ لَهُ وَجْهٌ ، لأنَّ النّقْلَ بالهمزةِ يكونُ في المُتَعدّى وغيرِ المُتَعدّى . ألا تَراكَ تقولُ : احْفَرْتُهُ بِئْراً ، كَما تقولُ أذْهَبْتُ زَيْداً ، فَلا يَدلُّ قولُكَ : أدْخَلْتُهُ الدّارَ على أنَّ قولَكَ : دَخَلْتُ الدّارَ على تقديرِ حَرْفِ الجّرِ ، لأنَّ ذلكَ لا يَخْتَصُّ بغيرِ المُتَعدّى نحوَ ذَهَبَ زيدٌ وأذْهَبْتُهُ ، فيدُلُّ على أنَّ دَخَلْتُ غيرُ مُتَعدٍّ ، ولوكانَ ادخلتُ لا يَنفذُ الى غيرِ البيتِ حتى يقالَ : أدخلتُ البيتَ فقط ، لكانَ يدلُّ على أنَّ دَخَلْتُ متعدٍّ بحرفِ الجرِّ ، كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : أذْهَبْتُ زيداً ، فلم يَتَجاوَزْ مفعولاً واحداً دلَّ ذلكَ(٦٧) على أنَّ ذَهَبَ يجبُ أنْ يُعدّى بالجارِ فيقالُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، ولا يُقَالُ ذَهَبْتُ زيداً ، ولا يقولُ ذلكَ أحَداً(٦٨) ، بَلْ يُقَالُ : أدْخَلْتُ زيداً البيتَ ، فيزيدُ(٦٩) النقلُ مفعولاً ، فلا فَصْلَ بينَ أدْخَلْتُ ودَخَلْتُ في أنّهُ تَعدّى الى البيتِ كانَ مُفْتَقِراً الى دليلٍ في تقديرِ حرفِ

---

(٦٤) من ب ، ج : ذكر الضدين .
(٦٥) ب ، ج : وعلة ذلك .
(٦٦) ب ، ج : فتقول .
(٦٧) ب ، ج : دلك ذلك .
(٦٨) ب ، ج : ولا يقول أحد ذلك .
(٦٩) سقط قوله « البيت » في ب و ج .

الجرّ على ما مَضَى . فَلا أدْري كيفَ وَقَعَ هذا في كلامِ الشّيْخِ أبي عليٍ مع وضوحِهِ . وأقربُ ما أصرفُهُ اليهِ أنْ يكونَ تَخْليطاً من جهةِ النّقْلِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وقد تَزادُ في الأفعالِ المتعدّيةِ حروفُ الجرّ (٧٠ وذلكَ قَرَأْتُ بالسُّورةِ ، وقَرَأْتُ السُّورةَ ٧٠) ، (٧١ وألْقَى يَدَهُ ، وألْقَى بيدِهِ ٧١) وفي القرآنِ - (أَلَمْ يَعْلَمْ بأنَّ اللهَ يَرَى) -(٧٣) وفي موضعٍ آخر - (وَيَعْلَمُونَ أنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبينُ) -(٧٤)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبُ بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا تَوكِيدٌ لما ذَكَرَهُ في دَخَلْتُ البيتَ ، أي أنّهم كَمَا حَذَفُوا الجارَّ لَفْظاً وقدّروهُ مَعْنىً كذلكَ أثْبَتُوهُ في نحوِ ما ذَكَرَهُ من قولِهِ تَعالَى - (أَلَمْ يَعْلَمْ بأنَّ اللهَ يَرَى) - لَفْظاً وأسْقَطُوهُ مَعْنىً . ألا تَرَى أنَّ عَلِمْتُ لا يتعدّى بالجارّ ، تقولُ : عَلِمْتُ زيداً (٧٥ مُنْطَلِقاً ، وعَلِمْتُ زَيْداً ٧٥) . وأمّا قَولُهُم عَلِمْتُ بزيدٍ ، فالباءُ مزيدةٌ مثلُهَا في بأنّ اللهَ ، وكَذَا قولُهُم : أَلْقَى بيدِهِ قَالَ اللهُ تَعالَى - (وَلا تُلْقُوا بأيْدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) -(٧٦) الأصْلُ أَلْقَى يَدَهُ ، ومِثْلُهُ قَرَأْتُ بالسُّورةِ لأنَّ الأصْلَ قَرَأْتُ السورةَ كقولِكَ تَلَوْتُهَا . ونَظِيرُ ذلكَ أنْشَدَ الشِّعْرَ(٧٧) . وأنشدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

/١٤٢/ سودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ(٧٨)

---

(٧٠) ج : فزيد . تحريف .

(٧١ - ٧١) بدله في ب و ج . « وذلك نحو قرأت السورة وقرأت بالسورة .

(٧٢ - ٧٢) بدله في ط : وألقى بيده وألقى يده .

(٧٣) آية ١٤/ العلق ٩٦ .

(٧٤) آية ٢٥/ النور ٢٤ .

(٧٥) ساقط في ب و ج : سبب انتقال النظر .

(٧٦) آية ١٩٥/ البقرة ٢ .

(٧٧) ب ، ج : أنشدت الشعر .

(٧٨) هذا عجز بيت ينسب للراعي النميري وللقتال الكلابي . وتمام البيت :
تلكَ الحرائرُ لا ربـــــــات أخْمِرَةٍ سودُ المَحَـــــاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بـــــالسُّورِ

وأمّا الباءُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عنْ سَبيلِهِ) –[٧٩] فلا تكُونُ زائدةً ، لأنَّ أفعلَ لا يَقْوَى قوةَ الفِعْلِ فيعدّى بالجارّ[٨٠] . ألا تَرَاكَ لا تقولُ أنَا أضْرَبُ زيداً منّي لعمرٍو ، كَمَا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولكن تأتي باللّام فتقول : أنا أضْربُ لزيدٍ منى لعَمْرٍو ، فكَذَا[٨١] تقولُ : أنَا أعْلَمُ بزيدٍ منكَ ، وانْ قلتَ علمتُ زيداً بغيرِ الباءِ ، ولذلكَ قَالوا [في][٨٢] قولِهِ تعالَى – (انَّ رَبَّكَ هُوَ أعْلَمُ بمن ضَلَّ عن سَبيلِهِ) – انَّ التّقديرَ [في][٨٣] هُوَ أعْلَمُ : يَعْلَمُ من يَضلُّ عن سَبيلِهِ ، فنصبَ مَنْ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عليهِ الحَالُ . وكَذَا قَوْلُهُ :

/١٤٣/ فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَيّاً مُصَبّحَاً ... ولا مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوارِسَا
أكرَّ وأحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمْ ... وأضْرَبُ مِنّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا[٨٤]

=

فهو منسوب للراعي في ديوانه ق ٥٦/٧ ص ٧٨ ، وجَمهرة اللغة ٤١٤/٢ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٢٠ (العجز) ، والمخصص ٢٠١/١٤ ، ومعجم البلدان ٢٥٨/٣ ، ومواد : (قرأ) من اللسان ١٢٣/١ والتاج ١٠١/١ ، و (لحد) من اللسان ٣٩٤/٤ و (سور) من اللسان ٥٢/٦ والتاج ٢٨٣/٣ و (قتل) ٦٤/١٤ . وشواهد المغنى ش ١٥٢ ج ٣٣٦/١ – ٣٣٧ واستشهد منه بقوله « لا تقرأنَ بالسّور) في ٩١/١ ، والخزانة ٦٦٧/٣ .

ونسب البيت للقتال الكلابي في معجم البلدان ٣٤١/٦ والخزانة في الموضع السابق نسبته للراعي . وهو غير منسوب في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٤/١ « بقوله : لا يقران بالسور » ومجالس ثعلب ٣٦٥/١ ، واعراب ثلاثين سورة ١٣٣ (العجز) وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣/١ و ٥٠٠/٢ و ٦٠٦ و ١٢٤٤/٣ (العجز في جميعها) ، والمفصل ٢٨٥ (العجز) ومغنى اللبيب ش ٣٢ ج ٢٩/١ ورواية صدره فيا عدا الديوان والخزانة « من الحرائر » .

والشاهد في قوله لا يقرأن بالسور أراد لا يقرأن السور فزاد الباء في المفعول به .

(٧٩) آية ١٢٥/ النحل ١٦ .

(٨٠) ب : الجار . تحريف .

(٨١) ب ، ج : وكذا .

(٨٢) من ب و ج . الصواب .

(٨٣) كذا مقتضى السياق . وفي ب و ج : « وهو » وفي الأصل « ان التقدير هو أعلم » . سهو .

(٨٤) هذان البيتان للعباس بن مرداس السلمي من قصيدة عدت من المنصفات وهما له في ديوانه ق ١١/٢٠ و ١٢ ص ٦٩ ، ونوادر أبي زيد ٥٩ ، والأصمعيات ق ١١/٧٠ ، ١٢ ، وديوان الحماسة ١٢٣/١ ، وشرحها للمرزوقي ق ١٥١/١ و ٢ ج ٤٤٠/١ – ٤٤١ . وروى عجز الثاني في ١٧٠٠/٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٥٨٦/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ (الثاني) ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٤٩/١ (عجز الثاني) ، والخزانة ٥١٧/٣ – ٥١٨ .

=

حَمَلوهُ على أنَّ قَوْلَهُ : وأضْرِبُ كلامٌ مقطوعٌ ، ثُمَّ قالَ مُبْتَدِئاً القَوانِسَا أيْ نَضْرِبُ القَوانِسا(٨٥) ، فاعْرِفْهُ .

وثانيهما غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ١٠٦/١ ومغنى اللبيب ش ٨٦٨ ج ٦١٨/٢ والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ و ١٧٣/٤ (عجزه) ، وعجزه أيضا غير منسوب في المفصل ٢٣٧ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢٥٧/١ ، وشرح الأشموني : ٢٩٠/٤ . ورواية الأول في الديوان « ولا مثلنا لما التقينا » . والشاهد فيه نصب القوانس باضمار فعل دل عليه اضرب ، وتقديره ضربنا بالسيوف أو نضرب القوانس ، ولا يجوز أن يكون معمولا لأفعل التفضيل في البيت .

(٨٥) ب ، ج : بالقوانسا .

[قَالَ الشَّيْخُ أبو علي][1]

« بابُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدّى الى مَفْعُولَيْنِ »

الأفعالُ المتعدّيةُ الى مَفْعُولَيْنِ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُما : يجوزُ الاقتصارُ فيهِ على [2] أحَدِ المَفْعُولَيْنِ والآخَرُ لا يجوزُ فيهِ الاقْتِصارُ على[2] أحَدِهِمَا دونَ الآخرِ . وقَدْ تَقَدّمَ ذكرُ هَذَا الضَّرْبِ في بابِ العواملِ الداخلةِ على الابتداءِ[3] . فأمّا ما يتعدّى الى مفعولَيْنِ ويجوزُ الاقْتِصارُ على أحَدِهِمَا فنحوَ أعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً ، وكَسَوْتُ عَمْراً ثوباً ، وتقولُ : أعْطَيْتُ زَيْداً ، ولا تَذْكُرُ ما أعْطَيْتَهُ وأعْطَيْتُ دِرْهَماً ولا تَذْكُرُ مَنْ أعْطَيْتَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المُتَعدّي الى مَفْعُولَيْنِ على ضَرْبَيْنِ كَمَا ذَكَرَ .
فَالضَّرْبُ الأوّلُ بَابُ ظَنَنْتُ وقَدْ تَقَدّمَ ذِكْرُهُ وانّه لا يَجُوزُ فيهِ الاقْتِصارُ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ . فلا تقولُ خِلْتُ مُنْطَلِقاً ، ولا خِلْتُ زَيْداً ، بَلْ يَجِبُ أنْ تقولَ : خِلْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، فتذكرُ الجُزْءَيْنِ لأجْلِ أنّه دَاخِلٌ على المُبْتَدَإِ والخَبَرِ كبابِ كانَ . فكَما لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : لَيْسَ زَيْدٌ ، وتَسْكُتُ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : خِلْتُ مُنْطَلِقاً ولا خِلْتُ زَيْداً ، ولا يَسْتَقِيمُ حتّى تَأْتِيَ بالمفعولَيْنِ جَميعاً .

والضَّرْبُ الثّاني هَذَا الذي وُضِعَ البَابُ عليه وهوَ نَحْوُ[4] أعْطَيْتُ وكَسَوْتُ .

---

(١) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . وأثباته الصواب وهو ساقط من الأصل سهواً .
(٢ - ٢) ساقط من ط بسبب انتقال النظر .
(٣) ط : على الابتداء « والخبر » .
(٤) سقطت « نحو » في ج .

وأعْطَيْتُ[٥] منقولٌ بالهمزةِ من عَطَوْتُ // الكائنِ بمعنى أخَذْتُ وتَنَاوَلْتُ في قولِهِ :

/١٤٤/ وتعطو برَخْصٍ غير شثنٍ كأنّهُ أساريعُ ظبيٍ او قساويكُ أسحِلِ[٦]

فَتَقولُ : عَطَوْتُ دِرْهَماً ، أيْ أخَذْتُ ، وأعطيتُ زيداً درهماً أي جعلتُهُ يأخذُهُ ، كما أنّكَ اذا قلتَ : أحفرتُ زيدا بئراً ، كانَ المعنى جعلتُهُ يحفرُهَا وأمّا[٧] كسوتُ فصوغٌ على التّعدّي الى مفعولَيْنِ ، كقولِكَ : كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً . فَهذَا البَابُ يجوزُ فيه الاقْتِصَارُ على أحدِ المَفْعُولَيْنِ . تقولُ : أعْطَيْتُ زَيْداً ، ولا تَذْكُرُ ما أعْطَيْتَهُ كما تقولُ : عَطَوْتُ وأخَذْتُ ، ولا تَذْكُرُ ما أخَذْتَهُ ، وأعْطَيْتُ دِرْهَماً ، ولا تَذْكُرُ مَنْ أعْطَيْتَهُ [كما تَقُولُ : أخَذْتُ دِرْهَماً ولا تَذْكُرُ المَأْخُوذَ منهُ فتقولُ : أخَذْتُ دِرْهَماً من زَيْدٍ][٨] وكَذَا تقولُ : كَسَوْتُ زَيْداً ولا تَذْكُرُ مَا كَسَوْتَهُ وكَسَوْتُ جُبَّةً ، ولا تَذْكُرُ مَنْ كَسَوْتَهُ . وأما السّكوتُ على الفَاعِلِ وتَرْكُ ذِكْرِ المَفْعُولَيْن فلا شبهةَ في جوازِهِ ، وذلكَ قولُكَ : أعطيْتُ وكسوتُ ، كما قلتَ : ضَرَبْتُ ، وكذلكَ[٩] تقولُ : ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ فيَجوزُ عندَ صاحبِ الكتابِ[١٠] وهوَ الصّحيحُ .

---

(٥) ب ، ج : فاعطيت .

(٦) لامريء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١/٣٨ ص ١٧ ، ٢٨ ، على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته / ٣٩) ص ٣٥ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٣ ، والكنز اللغوي (خلق الانسان للأصمعي) ٢١٠ ، – والكامل للمبرد ٤٩ ، وجمهرة اللغة (بظى) ١/٣١٢ و (حسل) ٢/١٥٥ ، ومقاييس اللغة (عطو) ٤/٣٥٣ ، وسمط اللالىء ١/٣٨٢ ، ومعجم البلدان ، ٦/٨٣ ، وابن يعيش ٧/١٤٤ ، ومواد (سرع) من اللسان ١٠/٧ و (سحل) منه ١٣/٣٥٢ ومن التاج ٧/٣٧٣ و (شثن) من اللسان ١٧/٩٧ والتاج ٩/٢٥٠ و(ظبا) من اللسان ١٩/٢٤٩ والتاج ١٠/٢٣١ . وتعطو من العطو وهو التناول ، والفعل عطا يعطو عطوا . والرخص : اللين ، والشثن : الجاف الغليظ ، وظبي موضع بعينه . وأساريعه دواب بيض تكون فيه تُشبّه بها أصابع أنامل النساء ، والأسحل شجر يستاك به .

(٧) ب ، ج : فأما .

(٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . وأثباته أوْلَى .

(٩) ب ، ج : وكذا .

(١٠) في سيبويه ١/١٨ – ١٩ : « وأما ظننت ذاك ، فانما جاز السكوت عليه لأنك تقول : ظننت ، فتقتصر كما تقول ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فذاك هاهنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك خِلْتُ وحَسِبْتُ »

قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ :

ويدلُّ عليهِ قَولُهُم في المَثَلِ : مَنْ يَسْمَعُ يَخَلْ(١١) ، فَخِلْتُ مَنْطُوقٌ بِهَا من غيرِ مَفْعولٍ . وذَهَبَ أبو الحَسَنِ الى امتناعِ جَوازِ السُّكوتِ على الفَاعِلِ في بَابِ ظَنَنْتُ وعَلِمْتُ . وحَكَى الشَّيْخُ أنَّ الشَّيْخَ أبا عليٍ كانَ يَحْتَجُّ لَهُ بأنَّهُمْ قد أجْرَوا هذه الأفعالَ مجرى القَسَمِ فأجَابُوهَا بِمَا يُجَابُ بِهِ القَسَمُ(١٢) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى(١٣) – (وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) –(١٤) . وقَولِ الشّاعِرِ :

/١٤٥/ ولَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي أنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا(١٥)

فَكَمَا(١٦) أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُقْتَصَرَ على القَسَمِ ويُسْكَتَ عن المُقْسَمِ عليهِ ، فكذلكَ لا يَسوغُ أنْ يُذْكَرَ الفَاعِلُ في هذهِ الأفعالِ من غيرِ المفعولِ فهذا تَقْرِيبٌ .

والحَقِيقَةُ بَعْدُ مع ما صَاحَبَ الكِتَابَ ، وذلكَ(١٧) أنَّ جَوازَ السُّكوتِ على الفَاعِلِ ليسَ من جِهةِ اجَازَتِهم لَهُ في وَضْعٍ واستعمالٍ فيقالُ : أنّهم مَنَعُوا هذهِ الأفعالَ أن يسوغَ

---

(١١) هذا مثلٌ ومعناه أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه أو مَنْ يسمع الشيء ربما ظن صحته . أنظر مجمع الأمثال ١٦٩/٢ ، وفرائد اللال ٢٦٣/٢ .

(١٢) ب ، ج : بما يجاب في القسم .

(١٣) « تعالى » غير مثبته في ب و ج .

(١٤) آية ٤٨/ فصلت/ ٤١ .

(١٥) نسب سيبويه في ٤٥٦/١ هذا البيت للبيد ، وتابعه في ذلك الشنتمري وآخرون لكن الموجود في ديوان لبيد المصراع الثاني وصدره : صَادَفْنَ منه غِرَّةً فأصَبْنَهُ . ق ٣٩/٤ ص ٣٠٨ . وبرواية الديوان أورده الزوزني في شرح المعلقات (معلقة لبيد / ٣٩) ص ٢٣٥ والعيني في الشواهد الكبرى ٤٠٥/٢ – ٤٠٦ ، وأشار الى هذه الرواية أيضا البغدادي في الخزانة ١٣/٤ – ١٤ .

وورد البيت منسوبا للبيد برواية سيبويه في شرح التصريح على التوضيح ٢٥٤/١ وشواهد المغنى ش ٦٣٨ ج ٨٢٨/٢ (أشار الى وجه الخلاف في البيت) ، والخزانة (الموضع السابق) والدرر اللوامع ١٣٧/١ .

والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٦٥١ ج ٤٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٩٠/٢ .

والشاهد فيه تعليق « لتأتين منيتي » بعلمت على نية القسم والمعنى علمت والله لتأتينَّ منيتي .

(١٦) ج : وكما .

(١٧) ب ، ج : وذاك .

هذا الحكْمُ فيها[18] لاعطائِهم ايّاها حكمَ القَسَم في غير ما نَحْنُ بصَدَدِهِ وانّما ذلكَ شيءٌ اجازَتْهُ الحقيقةُ من حيثُ أنَّ الفائدةَ تَحْصُلُ بالخَبَر والمُخْبِر عَنْهُ فَمَا تَجاوزَ ذلكَ فهوَ زيادةٌ فيها وفَضْلُ بيانٍ أنْ ذُكِرَ فَحَسَنٌ جَميلٌ ، وان لم يُذْكَرْ لَمْ يلزَمْ ولمْ يَبْطُلِ الكلامُ كما لم يَبْطُلْ بأنْ تَتركَ ذكرَ الفَاعِلِ .

واذَا كانَ كذلكَ فبِنَا أنْ ننْظرَ في هذهِ الأفْعالِ فانْ كانَ السكوت على فَاعليها صحيحاً في المَعْنَى ، ولم يكنْ قد عَرَضَ فيها معنىً يحيل جوازُهُ ، كَما كانَ في كانَ وأخواتِها مثلاً ، حيثُ سُلبتِ الدّلالةُ على الحَدَثِ فلم تُتِمَّ مع الفَاعلِ كلاماً مفيداً ، فليسَ لنا أنْ نَمْتَنِعَ من اجازةِ ذلكَ متعلّقينَ بحَدَثِ القَسَمِ لأنَّ الحقائقَ لا تَبْطُلُ بالعِلَلِ ، وَقَدْ [وَجَدْنَا][19] ذلكَ أعْني السكوتَ على الفاعلِ مستعملاً مستقيماً في المَعْنَى ، وهُوَ قولُهُم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ . ونحوٌ منه قولُ بَعْضِ المُحْدثينَ وهو أبو فِراسٍ الحَمْدَانيُّ :

/١٤٦/ وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بكَ الظُّنو نَ ، لأنَّهُ من ضَنَّ ظَنّا[20]

قولُهُ[21] : ظَنّا ، مذكورٌ من غيرِ مفعولٍ ، والكلامُ صحيحٌ //

واذَا جِئْنَا الى الاستشهادِ بما يتعلّقُ بالمعاني والحقَائِقِ فالقديمُ والمُحْدَثُ فيه سَواءٌ . ويَدلُّ عليهِ أيْضاً قولُهُ تعالَى – (وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوءِ وكُنْتُمْ قَوْماً بُورَا) –[22] وذَاكَ أنَّ ظَنَّ السُّوءِ مصدرٌ وليسَ بمفعولٍ . كيفَ ولوكانَ مفعولاً لم يَجُزْ باجماعٍ حتّى يُؤتَى بمفعولٍ ثَانٍ لِمَا عرفْتَ من أنَّ هَذَا البابَ لا يحتمِلُ الاقتصارَ على أحَدِ المفعولَيْنِ ، وبعيدٌ أنْ يُقالَ :

---

(١٨) ب ، ج : ان يسوغ فيها هذا الحكم .

(١٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « جوزنا » . تحريف .

(٢٠) هذا البيت في ديوان أبي فراس برواية :

ولقد أسَأتُ بكَ الظّنو نَ ، لأنَّهُ من ظَنَّ ظَنّا

وهو البيت الرابع والأخير من المقطوعة رقم ٣٣٧ ج ٤١٧/٢ وأشير في هامش الديوان الى ورود رواية « ولقد ظننت » في أحدى نسخه .

(٢١) ب ، ج : فقوله .

(٢٢) آية ١٢/ الفتح ٤٨ وتمامها : (بَلْ ظَنَنْتُمْ أنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ والمُؤْمِنُونَ الى أهْلِيهِمْ أبداً وزُيِّنَ ذلكَ في قلوبِكُمْ وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السّوءِ وكُنْتُمْ قَوْماً بُورَا) .

انَّ ظَنَنْتُمْ بمعنى اتهمتُمْ ، لأنَّ ما قبلَهُ من قولهِ عزَّ وجلَّ – (بَلْ ظَنَنْتُمْ أنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرّسولُ والمؤمنونَ الى أهْلِيهم أبَدا) – يُوضّحُ كونَهُ بِمَعْنَى خِلْتُمْ وحَسِبْتُمْ اذْ لا مَعْنَى لقولكَ اتّهمْتُمْ أنْ لَنْ ينقلبَ الرّسولُ ، فالتُّهمةُ تَقَعُ في مواضعِ الخِيانَةِ وما أشْبَهُهَا .

فَالوَجْهُ في قولِ أبي الحَسَنِ . واحتجاجُ الشّيْخِ أبي عليٍ على أنْ يُحْمَلا عَلَى الأغْلَبِ كانَ المقصودُ انَّ هذهِ الأفعالَ لما كانَتْ تُفيدُ اعتراضَ أمْرٍ من الأمورِ في الخَاطِرِ على حدِّ التّرجُّحِ بينَ أن يكونَ وبينَ أنْ لا يكونَ أو تَقَرُّرهُ أو ثَبَاتُه(٢٣) في النّفْسِ وُجِبَ أنْ يكونَ ذلكَ الأمرُ مذكوراً(٢٤) لتحصلَ الفَائِدةُ . كَمَا أنَّ القَسَمَ لمَّا كانَ يُؤْتَى بهِ لتوكيدِ امرٍ وتحقيقهِ لَزِمَ ذِكْرُ ذلكَ . ثُمَّ لما حصلَ الفَائِدَةُ في مواضعَ من غيرِ أنْ يذكرَ ما تتناولُهُ هَذِهِ الأفعالُ جَازَ اذْ لامستزادَ بَعْدَ صِحّةِ المَعْنَى وحصولِ الافادةِ . ويُوضّحُهُ أنَّ القَسَمَ الذي احتجَّ بهِ الشّيْخُ ابو عليٍ قد يُذكرُ فِعْلُهُ في مواضعَ من غيرِ جَوابٍ فيفيدُ نَحْوَ أنْ تقولَ : فُلانٌ يَحْلِفُ في اليوم ألفَ مرةٍ ، وأَلَى فلانُ اليّةً كاذبةً ، ومَنْ اقْسَمَ باللهِ ثم حَنَثَ في يَمينِهِ كانَ الحكمُ كَذا وكَذَا . فَقَدْ بانَ واستقرَّ أنَّ المذهبَ المستقيمَ ما ذهبَ اليه صاحِبُ الكتابِ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِنْ هَذَا البَابِ كلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ الى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ونَقَلْتَهُ بالهَمْزَةِ فتعدّى الى مَفْعُولَيْنِ وذلكَ نَحْوَ أضْرَبْتُ زيداً عَمْراً . وتقولُ : أتَى زَيْدٌ الماءَ وأبَيْتَهُ الماءَ . قَالَ :(٢٥)

/١٤٧/ قَدْ أوِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهيَ صَاويةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً من بَارِقٍ تَشِمِ(٢٦)

---

(٢٣) ب ، ج : وثباته .

(٢٤) ج : الا مذكورا . تحريف .

(٢٥) ب ، ج : قال الشاعر .

(٢٦) لساعدة بن جؤية الهذلي (يصف بقر وحش) في ديوان الهذليين ص ١٩٨ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٣٧ ، ومواد (أبي) من اللسان ٤/١٨ والتاج ٣/١٠ ، و (صوَى) من اللسان ٢٠٧/١٩ والتاج ٢١٥/١٠ ، وشواهد المغنى ج ١٥٧/١ و ش ٥٣٠ و ج ٧٤٣/٢ والدرر اللوامع ٧٣/٢ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٧٣ ، والمخصص ١١٥/١١ و ١٦٧/١٥ ، ومغنى اللبيب ش ٥٤٧ ج ٣٣٠/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٧/٤ (العجز) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ ضَرَبْتُ يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ ، فاذَا نَقَلْتَهُ بالهمزةِ تَعدَّى الى مفعولَيْنِ فقلتَ : أضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً . أي جَعَلْتُهُ يَضْرِبُهُ ، كأحفرتُ زيداً بئْراً . وقَدْ تَقَدّمَ أنَّ النَّقْلَ بالهمزةِ يُزيدُ مَفْعُولاً أبداً . وكَذَا قولُهُ أبيتُهُ الماءَ . المَعْنَى جَعَلْتُهُ يَأْبَاهُ ويَعافُهُ ، وقَوْلُهُ : قد أُوبيَتْ(٢٧) كلَّ ماءٍ يَعْني الأُتُنَ فالأصْلُ على قَوْلِكَ : أبيْتُها الماءَ ، أيْ جَعَلْتُها تَأْبَاه ، ثَمَّ بُنِيَ الفِعْلُ للمفعولِ بهِ فصارَ الفِعْلُ مُتَعدّياً الى مفعولٍ واحدٍ ، فقيلَ : أوبُيتُ(٢٧) كلَّ ماءٍ ، كَمَا تقولُ : أضْرَبَ زَيْدٌ عَمْراً . وصاويةٌ يابسَةٌ عَطَشاً . ويُقَالُ : صَوٍ صَاو . واذَا كانَ الرّيُّ مُنَاسِباً للنّضَارةِ حتّى يكونَ من أوصافِ الرّطيبِ كقولِهم : ريّان للعصنِ النّضِرِ كانَ العَطَشُ أيْضاً مناسِباً لليُبْسِ ، ومُشَارِكاً لَهُ . ويُوضّحُ هذهِ الجملةَ قولُهُ :

/١٤٨/ ظَمْأَى النِّسا من تَحْتِ رَيّا مِنْ عَالْ(٢٨)

// فَكأنَ المَعْنَى أنْ هَذِهِ الأُتُنَ قد عافتِ الماءَ لتَغَيُّرِهِ ، فَمَهْمَا تَجِدْ أثَرَ بارقٍ فانها

= وورد في ب و ج : « أوتيت » . تصحيف . وروى في الديوان « فهي طاوية » أي ضامرة ، وفي الايضاح ومغنى اللبيب » فهي ضاوية » أي هزيلة . وفي مادة (أبي) « فهي ضَادية » وفي الدرر اللوامع « فهي ظامية » .

والشاهد في قوله « قد أوبيت كل ماء » حيث عدى الفعل « أوبى » الى مفعولين لما نقله بالهمزة ، الأول منهما نائب عن الفاعل ، والثاني كل ماء وأوبيت أي منعت . وتَشِم تنظر ، من شام البرق أي نظر أين يمطر .

(٢٧) ب ، ج : اوتيت . تصحيف .

(٢٨) ينسب الرجز لدُكين بن رجاء يصف فرسا . وقد رويت قبل الشاهد أبيات هي :

يُنجيهِ من مثلِ حامِ الأغلالْ
وقعُ يَدٍ عَجْلَى ورِجْلٍ شِمْلالْ
ظمأ النسا من تحت رَيّاً مِنْ عَالْ

وهذه الأبيات منسوبة لدكين في تهذيب اصلاح المنطق ٣٩/١ - ٤٠ ومواد (غلل) من اللسان ١٤/١٤ - ١٥ والتاج ٥٠/٨ ، و (ظما) من اللسان ٢٥١/١٩ . وغير منسوبة في اصلاح المنطق ٢٦ ، ومقاييس اللغة (علو) ١١٧/٤ (الشاهد وبيت آخر) والمخصص ١٤٤/١٣ (الشاهد فقط) .

وقوله « ظمأى النسا » يريد به ان موضع النسا من الفرس قليل اللحم وأعلى الفرس سمين ، وتحمد هذه الصفة في الخيل .

تشيمه[٢٩] ومثلُ هَذَا قولُهم : أودَّ[٣٠] زيدٌ عَمْراً أنْ يَفْعَلَ كَذَا ، أيْ جَعَلَهُ يَودّهُ ، فهذا منقولٌ من قولِكَ : وَدّ كَذَا وأوْدَدْتُهُ[٣١] فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِنْ هَذَا البَابِ ما أصْلُهُ أنْ يَتعدّى الى المفعولِ الثّاني بحرفِ جرٍّ ، ثُمّ يُتّسَعُ فيحذفُ حَرْفُ الجرّ فَيتعدّى الفِعْلُ الى المَفْعُولِ الثّاني فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : اخْتَرْتُ زَيْداً منَ الرّجالِ ثم يتّسِعُ[٣٢] فتقولُ : اخْتَرْتُ الرّجالَ زيداً ، واستغفرْتُ اللهَ من ذَنْبِي ، واسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْبِي ، وكَذَا[٣٣] أمَرْتُ زَيْداً الخيرَ ، وأمرْتُهُ بالخيرِ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : أخْتَرْتُ منَ الرّجالِ زَيْداً ، فِعْلٌ يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ بغيرِ حرفِ الجرِّ ، والى الثّاني بهِ[٣٤] فَالمُتَقدِّمُ في الرّتْبَةِ هُوَ المَنْصُوبُ كقولِكَ : أخْرَجْتُ زيداً منَ الرّجالِ وميّزْتُ[٣٥] زَيْداً منَ الرّجَالِ ، فانْ قَدّمْتَ مِنَ الرّجَالِ ، كَانَ النِّيةُ بِهِ التأخيرَ ، كَمَا أنّكَ اذَا قُلْتَ : أخَذْتُ منكَ دِرْهَماً ، كانَ مرتبةُ[٣٦] الدّرهَمِ قبلَ مرتبةِ منكَ ، وانّما يُقَدَّمُ مِنْ في نحوِ هَذَا لأنَّ البَيَانَ فيهِ فَيُعْنَى بِهِ ، واذَا[٣٧] حُذِفَ مِنْ فَقِيلَ : [اخْتَرْتُ][٣٨] الرّجالَ زيداً ، جَرَى مَجْرَى أعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً ، في الظّاهرِ . وعَلَى ذَلِكَ قولُهُ تَعالَى – (واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) –[٣٩] الأصْلُ من قَومِهِ ،

---

(٢٩) ج : تشبه . تحريف .
(٣٠) ج : ود . تحريف .
(٣١) ب ، ج : وأوددته كذا .
(٣٢) ط : تتسع (فيه)
(٣٣) ط : وكذلك .
(٣٤) سقطت « به » في ج
(٣٥) كذا في ب و ج . وفي الأصل « ميزت » وما أثبته أولى .
(٣٦) ج : كان للرتبة . تحريف .
(٣٧) ب ، ج : فاذا .
(٣٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أخذت » . تحريف .
(٣٩) آية ١٥٥ / الأعراف ٧ .

فالمفعولُ الصّحيحُ هُوَ زَيْدٌ في المَسْأَلَةِ ، وفي الآيةِ سَبْعِينَ رَجُلاً ، أَلا تَرَى أنَّ الاختيارَ وَقَعَ عليهِ ولَمْ يَقَعْ على القومِ والرّجالِ ، وإنّما الْتَبَسَ بِهِم من حيثُ كانَ الاختيارُ منهُمْ فَقَطْ .

وكَذَا أمرتُكَ الخَيْرَ(٤٠) ، الأصلُ أمَرْتُكَ بالخَيْرِ ، فالمفعولُ الأصْلي هو ضميرُ المُخَاطَبِ ، وزَيْدٌ(٤١) اذَا قُلْتَ أمرت زيداً الخيرَ فهو المأمورُ(٤٢) ، والخَيْرُ مأمورٌ بهِ ، كَمَا أنَّ الرّجالَ في قولِكَ : أخْتَرْتُ الرِّجالَ زيداً ، مُخْتَارٌ مِنْهُمْ .

وأمّا اسْتَغْفَرْتُ اللهَ فانّه يَتعدّى بالجارِ أيْضاً في قولِكَ : اسْتَغْفَرْتُ من ذَنْبٍ ، كَمَا تقولُ : تُبْتُ من ذَنْبٍ ، ويُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فيقالُ : اسْتَغْفَرْتُهُ ذَنْباً ، أنْشَدَ :

/١٤٩/ أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ اليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ(٤٣)

وَهَذَا(٤٤) هُوَ قَوْلُ(٤٥) صَاحبِ الكِتابِ وجميعِ العلماءِ بَعْدَهُ في اسْتَغْفَرْتُ والأمْرُ

---

(٤٠) مثل هذه الجملة ما استشهد به سيبويه في ١٧/١ من قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

أمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

وقد قال سيبويه بعد ذلك : وانما فصل هذا انها أفعالٌ توصل بحروف الاضافة فتقول : اخترت فلانا من الرجال وسميته بفلان كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها واستغفر الله من ذلك فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل » . قال « وليست استغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم وانما يتكلم بها بعضهم .

(٤١) ب : وزيدا ، ج : ويزيد . تحريف .

(٤٢) ب ، ج : هو المأمور .

(٤٣) من شواهد سيبويه غير المنسوبة لأحد .

أنظر : سيبويه والشنتمري ١٧/١ ، ومعاني القرآن ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٦/١ ، والمخصص ١٤٤/١٤ ومقاييس اللغة (وجه) ٨٩/٦ ، وأمالي المرتضى ٤٧/٣ ، والاقتضاب للبطليوسي ٤٦٠ ، وابن يعيش ٦٣/٧ (صدره) و ٥١/٨ ، ومادة (غفر) من اللسان ٣٣٠/٦ والتاج ٤٥١/٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٢٦/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ و ١٤٣/٣ (صدره في الموضعين) والخزانة ٤٨٦/١ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٠٩ .

وروايته في شرح الأشموني ٢٨٦/٢ والخزانة « لست أحصيهِ » – والشاهد فيه عند النحاة ان الشاعر أراد « من ذنب » فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب . أما عبد القاهر فيرى فيه تأويلا آخر ذكره بعد الشاهد .

(٤٤) ب ، ج : فهذا .

(٤٥) ج : هو من قول .

فيهِ لَعَمْري عَجيبٌ ، فأنّا اذَا تَأَمَّلْنَا ما عليهِ الكَلامُ وَجَدْنَا اسْتَغْفَرْتُ على غَيْرِ ما أصّلوهُ ، وذَاكَ أنَّ اسْتَغْفَرْتُ بِمَعْنَى سَأَلْتُ اللهَ أنْ يغفرَ والسّينُ والتّاءُ اذَا كانَا(٤٦) بِمَعْنَى الطّلَبِ . والسّؤالِ كَانَ مَجْراهُمَا مَجْرَى همزةِ النّقْلِ في افادَةِ الفِعْلِ مفعولاً ، تقولُ : نَطَقَ زَيْدٌ ، فَتَراهُ غيرَ مُتَعدٍّ ، فاذَا قُلْتَ : اسْتَنْطَقْتُ زيداً ، حَصَلَ مفعولٌ كَمَا يَحْصُلُ اذَا قُلْتَ : انْطَقْتُ زَيْداً ، وكَذَا تقولُ : كَتَبْتُ الكِتَابَ ، واسْتَكْتَبْتُ زيداً الكتابَ ، فَيتعدّى الى مفعولَيْنِ ، بَعْدَ أنْ كَانَ مُتَعَدّياً الى واحدٍ(٤٧) ، وغَفَرَ فِعْلٌ(٤٨) يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ(٤٩) كالذَّنْبِ بغيرِ حرفِ جرٍ(٥٠) تَقُولُ : غَفَرَ اللهُ ذَنْبَهُ // واللهّم أغْفِرْ ذَنْبي . فَلَو كانَ اسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْباً ، مثلَ اخترْتُ الرِّجالَ زَيْداً في كونِهِ مَوْضوعاً على التّعدّي بحرفِ الجرّ في الأصْلِ لَوَجَبَ أنْ يكونَ ذَلِكَ مُسْتَعْملاً في غَفَرْتُ أيْضاً على حالٍ ، فَيُقَالُ : غَفَرَ اللهُ من ذَنْبِهِ ، واللهمَّ اغْفِرْ منْ ذَنْبٍ(٥١) ، وذلكَ مالا خِلافَ في امْتِنَاعِهِ ، كَيْفَ وقَدْ اختلفا في قولِهِ تَعالَى – (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) –(٥٢) فَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ :(٥٣) انّ المفعولَ مَحْذُوفٌ نحوَ يَغْفِرُ بَعْضاً من ذُنُوبِكُمْ ، وجعلَ أبو الحَسَنِ مِنْ مزيدةً ولَمْ يَحملْهُ واحدٌ مِنْهُما على أنْ يكونَ متعدّياً بِمِنْ اذْ كانَ بمنزلةِ سَتَرَ في التّعدّي ، واذا كانَ الأمْرُ على هذهِ الجُمْلَةِ كانَ تَعدّيةُ اسْتَغْفَرْتُ بِمِنْ فَرْعاً وكائناً من بابِ الجَمْلِ على المَعْنَى والنّظيرِ كقولِهِ تَعالَى – (فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أمْرِهِ) –(٥٤) الأصلُ يُخَالِفُونَ أمْرَهُ ، لكنْ لَمّا كانَ فيهِ مَعْنَى – يَعْدِلُونَ ويَنْحَرِفُونَ عُدِّيَ بَعْنْ ، فَكَذَلِكَ اسْتَغْفَرْتُ لمّا كانَ فيهِ معنى تُبْتُ وأنَبْتُ عُدِّيَ بِمَنْ .

---

(٤٦) ب ، ج : اذا كانتا .

(٤٧) ب ، ج : الى « مفعول » واحد .

(٤٨) سقط « فعل » في ب و ج .

(٤٩) سقط « واحد » في ج .

(٥٠) ج : بغير حرف الجر .

(٥١) ب ، ج : من ذنبه .

(٥٢) أنظر آية ٣١/ الأحقاف ٤٦ وآية ٤/ نوح ٧١ .

(٥٣) لم يشر سيبويه الى هذه الآية ولكنه تحدث عن قولهم : استغفر الله من ذلك ، وذكر أنهم لما حذفوا حرف الجر عمل الفعل . ثم قال : « وليست استغفر الله ذنبا . وامرتك الخير أكثرَ في كلامهم جميعا ، وانما يتكلم بها بعضهم » . أنظرْ كتابه ١٧/١ .

فاذَا قِيلَ : اسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْباً ، كانَ بمنزلةِ أنْ يُقالَ : خالَفْتُ أمرَ زيدٍ ، في جَرْيِهِ على أصْلِهِ وموضُوعِهِ . فكَيْفَ يجوزُ أنْ يجريَ مَجْرَى اخْتَرْتُ الذي لا يَصحُّ لَهُ مَعْنىً حتى تقدّرَ تَعدِيَهُ بِمَنْ ؟ هَذَا كَما تَرَاهُ في غايةِ الوضوحِ ، فَلا أدْري كَيْفَ اسْتَمرّوا على عَدِّهِ في هَذَا البَابِ ، ومَا عِذْرُهُمْ فيهِ ؟ اللهُمَّ الا أنْ يقالَ : انّهُ وانْ كانَ مُسْتَحقاً في أصْلِهِ انْ يَتعدّى بغيرِ مِنْ ، فانّهم لَمّا تأوّلوا فيهِ مَعْنَى تُبْتُ وأجْرُوهُ مَجْراهُ صَارَ التّعدّي بِمَنْ أصلاً فيه ، فَلَمّا حُذِفَ في بَعْضِ المَوَاضعِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ اخْتَرْتُ في كونهِ مَعْدولاً بهِ عن التّعدّي بِمَنْ الى تناولِ الاسْمِ بِنَفْسِهِ ، هَذَا ما يمكنُ أنْ يقالَ فيهِ ، واللهُ أعْلَمُ بالصّوابِ .

ومِنْ هَذَا البابِ قولُهم : كِلْتُهُ كَذَا وكَذَا جَرِيباً ، وَوَزَنْتُهُ عِشرينَ دِرْهَماً ، والأصْلُ كِلْتُ لَهُ ، وَوَزَنْتُ لَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الكلامُ كَمَا حُذِفَ مِنْ والبَاءُ في اخْتَرْتُ وأمَرْتُ ، فتعدّى الفعلُ الى مفعولَيْنِ وجَرَى مَجْرَى أعْطَيْتُ في الظّاهر ، قَالَ تَعالَى – (وإذَا كالوهُمْ أو وَزَنُوهُمْ) –(٥٥) والمَعْنَى كَالُوا لَهُمْ أو وَزَنُوا لَهُمْ ، ولَمْ يُذْكَرِ المَكيلُ والمُوْزُونُ .

وأمّا قولهم كَسَبْتُهُ كَذَا ، فبهذهِ المنزلةِ من حَيْثُ أنَّ الأصْلَ كَسَبْتُ لَهُ ، ولكن بَيْنَهُ وبينَ ما مَضَى فَرْقاً وهو أنّه اذَا حُذِفَ منهُ اللام كانَ لَهُ مَعْنَى لا يكونُ مع اللام ، تقولُ : كَسَبْتُ زَيْداً مالاً ، فيكونُ المَكْسوبُ أخَصَّ بهِ منه اذا قلتَ كسبتُ لزيدٍ مالاً ، أَلا تَرَى أنّكَ قد تقولُ : كَسَبْتُ لهُ مالاً ، بمعنى انَّ المالَ لكَ وفي حُكْمِكَ ، لكنّكَ كَسَبْتَهُ لأجْلِهِ حتى ينتفعَ بهِ او تُنْفِقُهُ عليهِ ، كقولِهم : فلانٌ يكسبُ المالَ لأطفالِهِ ، مثل يجمعُ لهم ، وليس كذلكَ كسبتَهُ مالاً ، لأنّه يدلُ على أنَّ المالَ لهُ وفي حُكْمِهِ ، فقد تَغَيَّرَ اذا المعنى بحذف اللام ، ودَخَلَهُ مَعْنَى مَلَكْتَهُ مالاً ، وما أشْبَهَ ذلكَ ممّا يستحقُّ في أصْلِهِ مفعولَيْنِ ، وليسَ كذَا // أَخَذْتُ الرّجالَ زيداً ، لأنَّ مَفهومَهُ ومفهومَ أخْتَرْتُ من الرّجالِ ، واحدٌ . وتقولُ : أمَرْتُ خيراً ، ولا تَذْكُرُ المأمورَ ، كما قُلْتَ : أعْطَيْتُ درهماً ، ولم تَذْكُر المأمورَ ، كما قُلْتَ : أعْطَيْتُ درهماً ، ولم تَذْكُرْ مَنْ أعْطَيْتَهُ ، وأمَرْتُ زيداً ، ولا تَذْكُرْ ما أَمَرْتَ بهِ ، كَمَا قُلْتَ : أعْطَيْتُ زيداً ، ولم تَذْكُرْ ما أعْطَيْتَهُ قَالَ تعالَى – (واسْتَغْفِروا رَبّكُمْ ثم

---

(٥٥) آية ٣/ المطففين ٨٣ .

تُوبوا اليهِ) -(٥٦) وتقولُ : أمرْتُ ، فَلا تَذْكُرُ المفعولَ البَتَّةَ ، كما قُلْتَ : أعْطيتُ وكَسَوْتُ ، وتركْتَ ذكرَ المَفْعُولَيْن وعَلَى ذا قَوْلُكَ : اسْتَغْفَرْتُ لزيدٍ ، لأنَّ لزيدٍ ليسَ منَ المفعولَيْن في شيءٍ وانّما هو تَبْيينٌ لموضع الاسْتِغْفَار كما تقولُ : أخَذْتُ لأجْل زَيْدٍ ، وأعْطَيْتُ لأجل زَيدٍ ، قَالَ تَعالَى - (اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ) -(٥٧) ، واذَا قُلْتَ : اللهمَّ اغفرْ لزيدٍ ، كانَ التّقديرُ اللهمَّ اغفر لزيدٍ ذُنُوبَهُ .

قَالَ الشّيْخُ ابو عليٍ :

« وفي التّنزيلِ - (إفْعَلْ ما تُؤْمَرُ) -(٥٨) و - (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤمَرُ) -(٥٩) فَهَذَا انْ جَعَلْتَ مَا مَوْصُولةً كانَ على أمْرتُكَ الخيرَ كان الأصلُ تُؤْمَرُ بهِ ، فلمّا بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعولِ بهِ نَقَصَ مفعولٌ من المَفْعُولَيْنِ وبَقِيَ مفعولٌ واحدٌ ، فَعَدّيْتَ الفِعْلَ اليهِ فقلتَ : تؤمرهُ ، ثم حذفتَ الراجعَ الى الموصولِ ، كما حُذِفَ(٦٠) من قولهِ تَعالَى - (أهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً) -(٦١) ، فانْ(٦٢) جعلتَ مَا(٦٣) بِمَعْنَى المَصْدَرِ لم تَحْتَجْ الى راجعٍ كما تحتاجُ(٦٤) مع أنْ الى راجعٍ من صِلَتِهَا .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهرِ :

اعْلَمْ أنّك اذَا جَعَلْتَ ما في قولهِ :- (أفْعَلْ ما تُؤمَرْ) بِمَعْنَى الذي كانَ اسماً مثلَهُ ، وكانَ تُؤمَرُ صِلَتَهُ ، والأصْلُ افْعَلْ ما تُؤمَرُ بهِ ، كقولكَ :(٦٦) الذي تُؤمَرُ بِهِ ، ثم

---

(٥٦) آية ٩٠/ هود ١١ .
(٥٧) آية ٦/ المنافقون ٦٣ . وفي الأصل : واستغفر « بدل » استغفرت « سهو .
(٥٨) آية ١٠٢/ الصافات ٣٧ .
(٥٩) آية ٩٤/ الحجر ١٥ .
(٦٠) ط : كما حذفته .
(٦١) آية ٤١/ الفرقان ٢٥ .
(٦٢) ط : وان .
(٦٣) ط : ما « مع الفعل » .
(٦٤) ط : كما لم تحتج .
(٦٥) ب ، ج : مافي قوله تعالى .
(٦٦) ج : كقوله .

حُذِفَ البَاءُ كَما حُذِفَ منَ الكلام(٦٧) ، نحوَ أمَرْتُكَ الخيرَ ، فكأنَّهُ أفْعَلْ الذي يأمُرُكَ بهِ اللهُ . ثُمَ يأمُرُكَهُ اللهُ ، ثم اذَا بُنِيَ الفِعْلُ للمفعولِ تُرِكَ ذِكْرُ اسمِ اللهِ وَوُضِعَ ضميرُ المَنْصُوبِ المُخَاطَبِ في قولِكَ : (٦٨) يَأمُرُكَهُ ، موضعَ الفاعلِ فارتفعَ ، وهذا الضّميرُ اذا صَارَ الى الرّفْعِ استكنَّ في الفعلِ فيصيرُ تُؤمَرَهُ ، مثلَ قولِكَ : تُعْطَاهُ ، تقولُ : أمَرْتَهُ تُؤمَرَهُ ، كما تقولُ : أعْطَيْتَهُ تُعْطَاهُ ثُمَّ تحذِفُ الهاءَ الذي في تُؤمَرَهُ في قولِكَ : افْعَلْ الذي تُؤمَرَهُ ، كما حُذِفَ من قولهِ تَعالَى(٦٩) – (أهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً) – ، التّقديرُ أهَذَا الذي بَعَثَهُ اللهُ(٧٠) ، فيصيرُ أفْعَلْ الذي تُؤمَرُ .

واذَا عَرَفْتَ ذلكَ في الذي عرفتَ في مَا فَهَذَا هو التّرتيبُ اذَا جَعَلْتَ ما بمعنى الذي في قولهِ تَعالَى – (يا أَبَتِ افْعَلْ ما تُؤمَرُ سَتَجِدُني انْ شَاءَ اللهُ من الصّابرينَ) – ، وما بمنزلةِ الذي في حذفِ الرّاجعِ منه لَفْظاً ، أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : خُذْ مَا تُعْطَى ، تُريدُ ما تُعْطاهُ ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ – (وفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأنْفُسُ) –(٧١) الأصْلُ تَشْتَهِيهِ ، وَقَدْ قُرِيءَ بِهِ ، فأنْ جَعَلْتَ مَا بمَعْنَى المَصْدَرِ بمَنْزِلَةِ أنْ كانَ قولِكَ : أفْعَلْ أمْرَكَ ، ويَكونُ المَصْدَرُ مُضَافاً الى المَفْعُولِ المرفوعِ في المَعْنَى كَمَا تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ، تُريدُ عَجِبْتُ من أنْ تَضْرِبَ ، ولا يُحْتَاجُ في هَذَا الوَجْهِ الى تَقْدير ذِكْرٍ لأجْلِ أنَّ مَا اذَا كَانَ بمَعْنَى المَصْدَرِ كَانَ حَرْفاً ، والحَرْفُ ممّا يَصِحُّ عَوْدُ الضَّمِيرِ // اليهِ ، لأنَّ الضَّميرَ يَعُودُ الى مَا يُحَدَّثُ عَنْهُ ، والحَرْفُ لا يَكُونُ حَدِيثاً ولا مُحَدَّثاً عَنْهُ ، كَمَا عَرَفْتَ ، ويَتَّضِحُ ذَلِكَ بأنْ ، لأنَّهُ لا يَكُونُ مَوْصولاً بمَعْنَى الذي كَمَا يَكُونُ مَا ، فَاذَا قُلْتَ : عَجِبْتُ من

---

(٦٧) ب ، ج : كما يحذف في الكلام .

(٦٨) ب ، ج : في قوله .

(٦٩) « تعالى » غير مثبتة في ب ، ج .

(٧٠) ب ، ج : بعثه الله « رسولا » .

(٧١) آية ٧١/ الزخرف ٤٣ . ونصها في التنزيل (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وأكوابٍ وفِيهَا ما تَشْتَهِيهِ الأنْفُسُ الأعْيُنُ وأنْتُمْ فيها خَالِدونَ) . وفي التيسير للداني ١٩٧ : « نافع وابن عامر وحفص « تشتهيه الأنفس بهائين » والباقون بواحدة » . وفي الحجة في القراءات السبع لأبن خالوييه ٢٩٦ – ٢٩٧ : « فالحجة لمن اثبتها – أي الهاء – انه أظهر مفعول تشتهي ، لأنه عائد على « ما » والحجة لمن حذفها : انه لما اجتمع في كلمة واحدة فعل وفاعل ومفعول خففها بطرح المفعول لأنه فضلة في الكلام .

أنْ تَضْربَ لَمْ يُتَصوَّرْ رُجوعُ ذِكْرِ مَنْ تَضْربَ الى أنْ . وكَذَا ما أنْشَدَهُ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْن رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أبي عُثْمَانَ :

يَسُرُّ المَرْءَ مـا ذَهَبَ اللّيـالِي وكَـانَ ذَهَـابُهُنَّ لَـهُ ذَهَـابَـا

أرَادَ يَسُرُّ المَرْءَ ذَهَابُ اللّيالي ، ولو حَاوَلْتَ في قَوْلِهِ : مَا ذَهَبَ الليالِي تَقْدِيرَ ذِكْرِ لم [يمكنْ][٧٢] كَمَا يُمْكِنُ في قَوْلِهِ تَعالَى – (أفْعَلْ ما تُؤْمَرُ) – لأنَّ ما هَا هُنَا لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ المَصْدَرِيّةِ ، اذْ لو قُلْتَ : يَسُرُّ المَرْءَ الذي لَهُ ذَهَبَ اللّيالي مَثَلاً لَمْ يُفِدْ ولَمْ يَكُنْ مُلائِماً للمَقْصُودِ حَتّى لو أثْبتَّ بشَيءٍ آخَرَ فَقُلْتَ : يَسُرُّ المَرْءَ الذي لَهُ ذَهَبَ الليَالِي [٧٣ أو ذَهَبَ لَهُ اللَيَالِي٧٣] ، لَمْ يَكُنْ صَحِيحاً من جهةِ المَعْنَى ، لأنَّ الغَرَضَ أنَّ انْقِضَاءهَا يَسُرُّهُ ، بدلالةِ قولِهِ : وكان ذَهَابُهُنَ لَهُ ذَهَاباً ، وهَكَذَا حُكْمُ فاصدعْ بما تُؤْمَرُ ، أمّا أنْ يكونَ التّقديرُ فاصْدَعْ بالذي تُؤْمَرُهُ ، أو فَاصْدَعْ بأمْرِكَ ، فاعْرِفْهُ .

---

(٧٢) من ب و ج . الصاواب ، وفي الأصل « يكن » . تحريف .

(٧٣ – ٧٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدّى الى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ » :

هَذَا البَابُ منقولٌ بالهمزةِ [أو بتضعيفِ العَيْنِ][1] في الفِعْلِ[2] الذي يَتَعدّى الى مَفْعُولَيْنِ ، ولا يَجوزُ الاقتصارُ على أحَدِهِمَا دونَ الآخرِ ، فلمّا نَقَلْتَهُ بالهمزةِ أو بالتّضْعيفِ صَارَ الفَاعِلُ مَفْعُولاً أوّلَ[3] فَتَعَدّى الفِعْلُ الى ثلاثةِ مَفْعُولَيْنِ وذلكَ قولُكَ : أَرَى اللهُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النّاسِ ، وأعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً أخَاكَ ، وكذلكَ أنْبَأَ ونبَأَ ، وانّما تَعَدّى أنْبَأَ ونَبَّأَ الى ثَلاثةِ مَفْعُولينَ ، لأنَّ النَبَأَ الخَبَرُ والأخبارُ اعلامٌ ، فأجْرَى مَجْرَى أعْلَمْتُ في التّعدّي » .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أنّ النَّقْلَ بالهمزةِ يَزيدُ مفعولاً ، فاذَا نَقَلْتَ عَلِمَ من قولِكَ : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْراً خيرَ النّاسِ ، تَعَدّى الى ثَلاثةِ مَفْعُولينَ ، لأنَّ الفاعلَ يَصيرُ مفعولاً ، فتقولُ : أعْلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً خيرَ النّاسِ ، فزيدٌ منصوبٌ ، وكانَ مرفوعاً قَبْلَ النّقْلِ في قولِكَ : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْراً خيرَ النّاسِ ، فزيدٌ مفعول الآنَ ، وكانَ فَاعِلاً لِعَلِمَ وهو في المعنى عالمٌ ، لأنّهُ اذَا أُعْلِمَ عَلِمَ ، كَمَا أنَّ زيداً في قولِكَ أضْرَبْتُ زيداً عَمْراً ، ضَاربٌ في الحَقِيقَةِ ، لأنّه اذَا كُلِّفَ الضّرْبَ وجُعِلَ يَضْرِبُ كانَ ضَارباً لا مَحَالَةَ .

وحُكْمُ أريتُ حكمُ أعْلَمْتُ ، اذا قَصَدْتَ رؤيةَ القَلْبِ تقولُ : رأي زَيْدٌ عَمْراً خيرَ

---

(١) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته الصواب .

(٢) ب ، ط ، ج : من الفعل .

(٣) ب ، ط : مفعولا أولا .

النّاسِ ، فاذَا نَقَلْتَ فقلتَ : أرَيْتُ زيداً عمراً خيرَ النّاسِ ، فانْ كانَ المُرَادُ بهِ رؤيةُ العَيْنِ لَمْ يَتجَاوَزْ مفعولَيْن ، لأنّهُ قَبْلَ النّقْل لا يَتعدّى الى أكثرَ من مفعولٍ واحدٍ كما تَقَدّمَ من أنّه بمنزلةِ أبْصَرْتُ فتقولُ : أرَيْتُ زَيْداً عَمْراً أَي جعَلْتُهُ يُبْصِرهُ ، فانْ قلتَ : أرَيْتُ زيداً يَضْربُ أخاكَ ،(٤) تَجْعَلُ يَضْربُ أخَاهُ في موضع المفعولِ الثّاني ، لم يَجُزْ لأجْل أنّه يَتعدّى الا الى الاسم كزيدٍ وعمرٍو ، وذَاكَ أنّكَ اذا قُلْتَ : أرَيْتُ زيداً عَمْراً ، كانَ المَفْعُولُ الثّاني هو الذي كَانَ في قولِكَ : رَأَيْتُ عَمْراً ، فكَما لا يَتعدّى رَأَيْتُ الا الى اسمٍ كذلك أرَيْتُ . وأيْضاً // فانَّ ذلكَ يَنْبَغي أنْ يكونَ ممّا يُرَى بالعُيونِ والجُمَلُ نحو يضرب أخاه . وأخوه منطلق ، ليست ممّا تُرَى عَيْناً وانّما تُرَى قَلْباً فَيجبُ أنْ تقولَ : عَلِمْتُ زيداً يَضْربُ أخَاهُ ، فانْ قُلْتَ : أرَيْتُ زَيْداً وهو يَضْربُ أخَاهُ ، وقدّرتَ مفعولاً محذوفاً نحوَ قولِكَ : أريتُكَ زيداً في هذهِ الحَالِ أو أريتُ زيداً كَذَا . وهو في هذهِ الحَالِ ، كانَ جَائِزا لأنّهُ لا يكونُ أعْني يَضْربُ أخَاهُ – حينئذٍ في موضع المفعولِ الثّاني من أرَيْتُ .

وأمّا أنْبَأْتُ ونَبَّأْتُ فَلَيْسَ لهما أصْلٌ في التّعدّي الى ثَلاثةِ مَفعولينَ ألا تَرَى أنّه لَيْسَ هُنا فِعْلٌ نحوَ نبّأ بازاءِ عَلِمَ يَتعدّى الى مَفْعُولَيْنِ فيقالُ : انَّ أنْبَأْتُ نُقِلَ منهُ بالهمزةِ كأعْلَمْتُ ، ونَبَّأْتُ بالتّضعيفِ كفَرَّحْتُ من فَرِحَ ، وانّما جَرَيَا مَجْرَى أعْلَمْتُ من حيثُ كانَ مَعْنَاهُمَا الأخْبَارُ ، وكانَ الأخبارُ قريباً من الاعلامِ والا فالأصْلُ فيهما التّعدّي الى مفعولٍ واحدٍ كقولِكَ : أنْبَأْتُ زيداً بكذا ، كأخْبَرْتُ ثُمَ يَحْذفِ حَرْفَ الجَرِّ فيقالُ : أنْبَأْتُهُ كَذَا ، كقولهِ – (مَنْ أنْبَأَكَ هَذَا) –(٥) الأصْلُ بهَذَا ، وقَالَ تَعالَى – (نَبِيءْ عِبَادِيَ أنّي أَنا الغَفُورُ الرّحِيمُ) –(٦) فَهَذَا يَجُوزُ أنْ يكونَ على تقديرِ الباءِ كما تقولُ : هو خَليقٌ أنْ يفعلَ كَذَا ، بأنْ يَفْعَلَ(٧) فَيَجْري مَجْرَى قَولِ الشّاعر [وهو أبو ذؤيب

---

(٤) ب ، ج : يضرب أخاه .
(٥) آية ٣/ التحريم ٦٦ .
(٦) آية ٤٩/ الحجر ١٥ .
(٧) « يفعل » مكررة في الأصل سهوا .

الهُذَلي][8] :

/١٥١/ أَدَانَ وَأَنْبَـــأَهُ الأَوْلُونَ بِـــأَنَ المُـــدَانَ مَلِيٌّ وَفِي[9]

فَاذَا عَدَيْتَ أَنْبَأْتُ ونَبَّأْتُ الى ثَلاثَةِ مفعولِينَ[10] فقلتَ : أَنْبَأْتُ زيداً عمراً خيرَ النّاسِ ، كانَ كأعلَمْتُ[11] سواءً .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ولا يَجُوزُ أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خالداً ، لأنَّ المفعولَ الثّالثَ في هذا البَابِ هو الثّاني في المَعْنَى كَما كانَ[12] الثّاني في بابِ عَلِمْتُ هوَ الأوّلَ في المعنى وعمروٌ لا يكونُ خَالِداً ، فانْ كانَ الكلامُ الدّاخِلُ عليهِ عَلِمْتُ ، عمروٌ خالِدٌ ، أي يَسدُّ مَسَدَّهُ ويقومُ مَقَامَهُ كما تقولُ : أبو يوسفَ ابو حَنِيفةَ ، أي يُغْنِي غَنَاءَهُ ، وجَازَ ذلكَ لأنَّ الثّاني حينئذٍ في حكمِ الأوّلِ . وعَلَى هَذَا قولُهُ تعالى – (وأزواجه أمهاتُهُمْ) –[13] أيْ هُنَّ مِثْلُهُنَّ في التّحريمِ ، ولَيْسَ المرادُ انّهنّ والداتٌ لأنّهُ قد جَاءَ في الآيةِ[14] الأُخرى (أنّ أُمهاتُهم إلاّ اللائي وَلَدْنَهم)[15] فَنَفَى أن تكونَ الأمُ غيرَ الوالدةِ ، وإنْ كانَ للرجلِ اسمانِ جازتِ المسألةُ على ذلكَ أيضاً .

---

(٨) النسبة من ب و ج .

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ٣/٧ ص ٩٩ ، وديوان الهذليين ٦٥/١ ، وجمهرة اللغة (دنى) ٣٠٥/٢ ، والاقتضاب ٣٧٦ ومواد (وأل) من اللسان ٢٤١/١٤ والتاج ١٥٠/٨ ، و (دين) من اللسان ٢٥/٧ و ٢٦ . وبنفس هذه المادة ورد دون نسبة في مقاييس اللغة ٣٢٠/٢ .

وروايته في ديوان الهذليين « أنَّ المدانِ الملى الوفي » .

و « أدان » أي باع بيعا الى أجل فصار له دَين . والضمير في أدان يعود على كاتب ذكره قبل هذا البيت في قوله :

عرفتَ الـــدّيـــارَ كرقمِ الـــدوا ةِ يُزَبْرُهَـــــا الكَـــــاتِبُ الحِمْيَرِيّ

و « ملى وفى » اي مَلِيءَ الذمة وفى بما عليه .

(١٠) سقطت « مفعولين » في ب ، ج .

(١١) ج : اعلمت . تحريف .

(١٢) ط : كما يكون .

(١٣) آية ٦/ الأحزاب ٣٣ .

(١٤) قوله « الآية » غير مثبت في ط .

(١٥) آية ٢/ المجادلة ٥٨ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ :

اعلمْ أنَّ أَعْلَمْتُ إذا كانَ منقولاً من عَلِمْتُ كانَ(١٦) حكمُ المفعولِ الأولِ حكم الفاعلِ في بابِ عَلِمْتُ ، وحكمُ المفعولِ الثاني والثالثِ حكمَ المفعولينِ في علمتُ ، فكما أنَّ المفعولينِ في علمتُ يجريانِ على سَمتِ المبتدأِ والخبرِ في أن الثانيَ منهما يكونُ الأولَ كقولكَ : علمتُ زيداً أخاكَ ، لأنَّكَ تقولُ في الابتداءِ زيدٌ أخوكَ ، فتجدُهُ هُوَهُوَ أو يكونُ اسماً فيهِ ذكرٌ عائدٌ الى الأوّلِ(١٧) كقولكَ : (١٨ علمتُ زيداً١٨) منطلقاً ، أو جملةً فيها ذكرٌ يعودُ الى الأوّلِ ، كقولكَ : زيدٌ يضربُ أخوهُ ، كذلكَ يجبُ أنْ يكونَ المفعولُ الثّاني والثّالثُ في أعلمتُ على ذلك // فتقولُ : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً أخاكَ ، فَيَصِحُّ لأجلِ أنك لو أسقطتَ أَعْلَمْتُ معَ المفعولِ الأوّلِ الذي هُوَ زيدٌ بقيَ مبتدأٌ وخبرٌ ، وهو قولُكَ : عمروٌ أخوكَ ، وكذا تقولُ : أَعلمْتُ زيداً عمراً منطلقاً لأنَّكَ تقولُ : عمروٌ منطلقٌ ، فتصادفُهُ سديداً . وتقولُ : أَعلمْتُ زيداً عمراً يضربُ أخوهُ ، فيكونُ صحيحاً ، لأنَّكَ تقولُ : عمروٌ يضربُ أخوه ، فيكونُ حَسَناً .

وكما لا يجبُ أنْ يكونَ في المفعولِ الأوّلِ من بابِ علمتُ ذكرٌ يعودُ الى الفاعلِ وشيءٌ يعقدُ بينهما نسباً لأنَّكَ تقولُ : علمتُ زيداً خارجاً ، فلا يكونُ زيدٌ منكَ أيُّها المتكلمُ في شيءٍ ، كذلكَ تقولُ : أَعلمْتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ فلا يكونُ في المفعولِ الثّاني ذكرٌ يعودُ الى الأوّلِ ، ولا يكونُ منه في شيءٍ أَلا تَرَى أنّ عمراً ليسَ مناسباً لزيدٍ في قولكَ : أَعلمْتُ زيداً عمراً خيرَ النّاسِ وذاكَ لِمَا ذكرْنا [من](١٩) أنَّ المفعولَ الأوّلَ هاهنا(٢٠) هو الفاعلُ في بابِ عَلِمْتُ .

فَقَوْلُهُ : اعْلَمَ اللهُ زَيْداً عَمْراً خَالِداً ، بَعْدَ هذهِ المُقَدِّمةِ لا يخلو من ثَلاثةِ أحْوالٍ :

---

(١٦) ب ، ج : وكان . سهو .
(١٧) ج : عائد « يعود » الى الأول
(١٨ - ١٨) ساقط في ج .
(١٩) من ب و ج . أولى .
(٢٠) في ب ، ج : « هنا » بدل « هاهنا » .

أحَدُهَا أنْ يكونَ الكلامُ على ظَاهِرِه ، وذَاكَ[٢١] لا يجوزُ لأنَّ خَالِداً لا يكونُ عمراً ، واذَا لَمْ يَكُنْ ايّاهُ لَمْ يَكُنْ المفعولَ الثّالثَ في هذا البابِ كما لم يَكُنْ[٢٢] المفعولَ الثّاني في قولِكَ : عَلِمْتُ عَمْراً خَالِداً ، ولاخبَرَ المُبْتَدَأ في قولِكَ : عَمْرٌو خَالِدٌ .

والثّانيةُ : أنْ تَحْمِلَ الكلامَ على المعنى ، حتّى كأنّك قلتَ : عمروٌ خالدٌ أي يَسدُّ مَسَدَّهُ »[٢٣] ، ويَجْري مَجْراهُ ، ويُوضّحُهُ ما ذكَرَهُ من قولِهم : أبو يوسفَ أبو حنيفةَ ، فهذا يصدرُ على المُبَالغةِ ، فيجعلُهُ أبو يوسفَ كأنّه نفسُ أبي حنيفةَ ، لشدّةِ الشَّبَهِ والتحقيقُ قولُك أبو يوسُفَ مثلُ أبي حنيفةَ وعمروٌ مثلُ خالدٍ وهذا صحيحٌ لأنّكَ اذا أخبرتَ بالمماثلةِ كنتَ مفيداً ، وانّما تَعْدِلُ عن السّدادِ اذا قلتَ : أنّي أقولُ : عمروٌ وخالدٌ ، على أنَّ هذا ذلكَ[٢٤] كقولِكَ مثلاً : زيدٌ أخوكَ ، مع كونِ كلّ واحدٍ من الاسمَيْنِ معلّقاً على واحدٍ غيرِ صاحبِهِ . فاذا تقرّرَ قولُكَ : عمروٌ وخالدٌ مفيداً قلتَ : عَلِمْتُ عمراً خَالِداً ، كما تقولُ : عَلِمْتُ عَمْراً مثلَ خالدٍ . واذَا تقرّرَ في عَلِمْتُ كانَ صَحِيحاً في أعْلَمْتُ فتقول أعْلَمْتُ زيداً عمراً خَالِداً .

والحَالةُ الثّالثةُ : هي أنْ يكونَ للرجلِ اسْمانِ فتقولُ : زَيْدٌ عَمْرٌو ، حتّى كأنّه قد عُرِفَ بزيدٍ في قبيلةٍ وبعمروٍ في أُخْرَى ، فتقولُ لرجلٍ مِمّنْ عَرَفَهُ بعمروٍ اذا سَمِعَ بالاسمِ الذي هو زيد : زيدٌ عمروٌ ، أي هو الذي عَرَفْتَهُ ثُمَ بعمروٍ ، فيجري مجرى قولِكَ : زيدٌ غُلامُكَ . فعلى هذا التّقديرِ يَصِحُّ ما ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليٍ من أنّهُ يكونُ للرجلِ اسمانِ ، والعرب لا تُسمي باسمَيْنِ ، ولذلكَ قَالُوا : ثَابِتُ قُطْنَةَ ، وقيسُ قُفَّةَ ، فأضَافوا الاسمَ الى اللّقَبِ لَمّا صارَ كالاسمِ الثّاني ليكونَ في الظاهرِ اسماً واحِداً ، وقد يكونُ للرجُلِ اسمٌ ولَقَبٌ ، ثُمَ يُسْتَعْمَلُ اللّقَبُ بغيرِ اضافةٍ كثيراً نحوَ مُزَيقِياء ، لرجلٍ يسمى عمروُ بن

---

(٢١) ب ، ج : وذلك .

(٢٢) ب ، ج : كما لا يكون

(٢٣) ج : اي سد مسده .

(٢٤) ب ، ج : ذاك .

عامرٍ[٢٥] . قال الشاعرُ :-[٢٦] //

/١٥٢/ وهُمْ على ابنِ مُزَبقياءَ تنازَلوا والخيلُ بينَ عجاجَتَيْها القَسْطَلُ[٢٧]

ولُقّبَ بذلكَ لأنّه كانَ يلبسُ كلَّ يوم حلةً وتُمزّقُ لئلا يلبسَها بعد ، ومثل ذلِكَ واحدٌ آخرُ يعرف بالحَلالِ ، واسمُهُ قيس[٢٨] وهو الذي عيّر الراعي كثرةَ ابلهِ فقال فيه الراعي :[٢٩]

/١٥٣/ وعيّرني تلكَ الحلالُ ولم يَكُنْ لَيَجْعَلَها لابنِ الخَبيثَةِ خالِقُهْ
ولكنّما أجْدَى وأمْتَعُ جِدَّهُ بِفَرْقٍ يُخَشّيه يُهَجْهِجُ ناعِقُهْ[٣٠]

ذَكَرَ[٣١] اللّقَبَ وحدَهُ كَما تَرى ، ولكنّكَ اذَا أرَدْتَ ذِكْرَ الاسمِ واللقَبِ مَعاً أضَفْتَ فقلْتَ : عمروٌ مُزَيقياءَ ، وقيسُ الحلالِ ، كما قُلْتَ : ثابتُ قُفَّةَ[٣٢] ، فليسَ هُوَ بخارجٍ ممّا أصّلْنا ، وانّما كانَ يكونُ ناقِضاً لَهُ لو قِيلَ : عمروٌ مزيقياءُ ، فأجْرَى اللّقَبَ على الاسمِ عَطْفَ بيانٍ ، كَما تَجْرِي الكُنيةُ والاسمُ أحَدُهُمَا على الآخرِ ، وانّما يَجْري

---

(٢٥) مزيقياء : لقب عمرو بن عامر بن مالك وهو من ملوك اليمن سمي بذلك لأنه - كما قيل - كان يمزق كل يوم حله فيخلعها على أصحابه ، وقيل انه كان يلبس كل يوم حلتين فيمزقها بالعشي لأنه يأنف أن يلبسها أحد غيره وقيل ان طائرا مزق عليه اي ذرق ورمى بسلحة عليه ، وهو القائل

أنـــا ابنُ مُزَيقيـــا عمرو وجَـــدّي أبوهُ عـــــامرٌ مـــــاءُ السّماءِ

(٢٦) سقطت « الشاعر » في ب ، ج .

(٢٧) للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ١) جـ ٢/٧١٨ ، وجمهرة اللغة (زقم) ٣/١٤ .
وابن مزيقياء هو الحارث بن مزيقياء ، وعجاجتيها يعني عجاجتي الجيشين اللذين التقيا . والقسطل الغبار .

(٢٨) هو قيس بن عاصم بن قيس شاعر من بني بدر من ربيعة بن عبد الله بن الحارث بن نمير ويعرف بابن ذؤيبة وهي أمه .

(٢٩) سقطت « الراعي » في ب ، ج .

(٣٠) لم يثبت هذان البيتان في ديوان الراعي . بل ذكر ثانيهما في حاشية القصيدة ٧٥ ص ١٠٨ نقلا عن اللسان .
وثانيهما أيضا منسوب اليه في اصلاح المنطق ص ٧ ، ونسب كلاهما اليه في تهذيب اصلاح المنطق ١٠/١ ، ومواد (هجج) من اللسان ٢٠٩/٣ ، والتاج ١١٣/٢ - ١١٤ ، وثانيهما في (متع) من اللسان ٢٠٨/١٠ والتاج ٥٠٨/٥ وكلاهما في (فرق) من اللسان ١٧٩/١٢ والتاج ٤٥/٧ ، وأولهما في (حلل) من اللسان ١٨٤/١٣ والتاج ٢٨٧/٧ .
وثانيهما غير منسوب في المخصص ١٤/٨ ، ورواية الأوّل في مادة (فرق) : وعيّرني الابل الحلال . والفِرْقُ : القطعة من الغنم . ويقال هي الغنم الضالة ويخشيه : يفزعه ، وهجهج زجر للغنم مبنى على الفتح والناعق هنا راعي هذه الغنم والمقصود به الحَلال نفسه .

(٣١) ب ، ج : فقد ذكر .

(٣٢) ب ، ج : ثابت قطنة .

اللّقَبُ على الاسم اذَا كانَ أمّا اللقبُ وأما الاسْمُ مُضَافاً ، تقولُ : هَذَا زيدٌ وزنُ[٣٣] سبعةَ ، وهَذَا عَبْدُ اللهِ بَطَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وتَقُولُ : أعْلَمَ اللهُ زيداً هَذَا قَائِماً العِلْمَ اليقينَ اعلاماً ، فالعِلْمُ اليقينُ يَنْتَصِبُ بفعلٍ دلَّ عليهِ أعلمَ ، ولا يجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ بأعلمَ ، لأنَّهُ اذا تَعدّى الفعلُ الى مصْدَرِهِ[٣٤] لم يَجُزْ أنْ يتعدّى الى آخرَ ، كَمَا أنّه اذَا تَعدّى الفِعْلُ الى المفعولِ الذي يَقْتَضِيهِ لم يَجُزْ أنْ يَتعدّى الى آخرَ لاسْتِيفائِهِ ما يَقْتَضِيهِ[٣٥] ممّا يَتَعدّى اليهِ » .

قَال الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أعلمَ اللهُ زيداً هَذَا قائِماً العِلْمَ اليقينَ اعْلاماً كانَ زيدٌ المفعولَ الأوّل ، وهَذَا اشَارَةٌ الى شيءٍ حاضرٍ غيرِ زيدٍ وهو المفعولُ الثّاني ، وقَائِماً المفعولُ الثّالِثُ ، وفيهِ ضَميرٌ يَعودُ الى هَذَا حتّى أنّكَ لو[٣٦] وضَعْتَ مَوْضِعَهُ شيئاً[٣٧] من سَبَبِهِ قلتَ : أعْلَمَ اللهُ زيداً هَذَا قائِماً أخوهُ العِلْمَ اليقينَ اعلاماً . والعِلْمُ اليقينُ مصدرُ فِعْلٍ دلَّ عليهِ اعلم ، كأنّه أعْلَمَهُ فَعَلِمَ العِلْمَ اليقينَ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ العِلْمُ اليقينُ منصوباً بأعْلَمَ حَمْلاً على المَعْنَى ، كما يقولونَ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ – (واللهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نَبَاتاً) –[٣٨] : انَّ نَبَاتاً مصدرٌ قامَ مقامَ أنباتٍ[٣٩] ، لأنّه اذَا نَبَتَ كانَ منَ اللهِ أيْضاً ،

---

(٣٣) في اللسان (سبع) ١٣/١٠ « ووزن سبعة لقب » .
(٣٤) ج : الى مصدر .
(٣٥) ب ، ج : لاستيفاء ما كان يقتضيه .
(٣٦) « لو » ساقطة في ج .
(٣٧) ب ، ج : الشيء .
(٣٨) آية ١٧/ نوح ٧١ .
(٣٩) ج : أنبأت . تحريف .

حتّى كأنّه ونَبتُّمْ باذنِ اللهِ نَباتَا ، وذلكَ[٤٠] أنّ أعْلَمَ هَذَا قد تَعدّى الى مَصْدَرِهِ وهو اعلاماً ، فلا يَتَعدّى الى مصدرٍ آخرَ . أَلا تَرى أنّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْباً الضَّرْبَ الذي تَعْلَمُ ، فتُعدّيهِ الى مَصْدَرَيْنِ ، لأنَّ فِعْلاً واحداً لا يَقْتَضِي أكثرَ من مَصْدَرٍ واحدٍ ، فاذَا أخذَ ما يَقْتَضِيهِ لم يَجُزْ الأتْيانُ بشيءٍ آخرَ كما أنّه اذَا اقْتَضَى مفعولاً واحِداً لَمْ يَجُزْ الاتيانُ بمفعولَيْنِ ، فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً ، فأخَذَ مفعولَهُ لَمْ يَتجاوزْهُ ، وأمّا أنْبَتكُمْ فلمْ يَتَعدّ الى مصدرِ نَفْسِهِ الذي هو انباتا[٤١] فيجوزُ أن يقعَ نباتٌ موقعَ مَصدَرِهِ حتّى كأنَهُ قِيلَ : أنْبَتكُمْ // انْباتاً على أنّه كما عَرّفْتُكَ يُتأوَّلُ[٤٢] على اضمارِ الفِعْلِ أيْضاً ، نَحْوَ أنْبَتكُمْ فَنَبَتُمْ انْباتاً وكذلكَ[٤٣] تَبسَّمَتْ وميضَ البَرْقِ على[٤٤] أنَّ تَبسَّمَتْ بمَعْنَى ومَضَتْ ، فيُعدّى الى[٤٥] الوَمِيضِ ، ويكونُ على اضْمَارِ الفِعْلِ نحوَ تَبسَّمَتْ فَومَضَتْ وميضَ البَرْقِ ، فانْ قلتَ . تَبسّمَتْ وميضَ البَرْقِ تَبسُّماً[٤٦] لَمْ يَجُزْ الا أنْ يكونَ وميضَ نصباً على الاضمارِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فاذَا اسْتوفَتْ هذهِ الأفعالَ التي ذَكَرْناها في أبوَابِهَا مفعولَيْهَا[٤٧] فَتَعَدّتْ الى أسمائِهِم ، تَعدّت بَعْدَ ذلكَ الى المَصَادرِ وأسماءِ الزّمانِ ، والمَكَانِ والمفعولِ لَهُ والحَالِ ، تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ عمروٍ تَقْويماً لَهُ مُجَرّداً من ثيابِهِ ضَرْباً شَدِيداً .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المُتَعدّى اذا أخَذَ ما يقتضيهِ من المفعولِ صَارَ بمنزلةِ [٤٨] غيرِ

---

(٤٠) ب ، ج : وذاك .

(٤١) حرّكت « انبات » في الأصل بالكسر سهوا ، وفي ب و ج : « انباتا » .

(٤٢) ج : تناول . تحريف .

(٤٣) ب ، ج : وكذا .

(٤٤) ب ، ج : « يكون » على .

(٤٥) « الى » ساقطة في ب .

(٤٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وتبسماً » . سهو

(٤٧) ج : مفعولين .

(٤٨ - ٤٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

المُتَعدّي ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً ، فأعْطَيْتَ ضَرَبْتُ مَفْعُولَهُ صَارَ بمنزلةِ[٤٨] قُمْتُ في أنَّهُ لا يَتعدّى الى مفعولٍ آخرَ مثلَ زيدٍ ، ويَتعدّى الى الزّمانِ والمكانِ والمفعولِ لَهُ والحالِ والمصدرِ. ومثالُهُ ما ذَكَرَ من قولِهِ : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ أمامَ عمروٍ تقويماً لهُ مجرّداً من ثيابِهِ ضَرْباً شَديداً ، فيومَ الجمعةِ زمانٌ ، وأمامَ عمروٍ مكانٌ ، وتقويماً له مفعولٌ لَهُ ، لأنَّ المَعْنَى ضَرَبْتُهُ لأقوّمَ ، ومجرداً من ثيابه ، حالٌ من زيدٍ وضَرْباً شديداً مَصْدَرٌ ، وما لا يتعدّى بهذهِ المنزلةِ . تقولُ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ فَرْسَخَيْنِ طلباً للحاجةِ راكباً فَرَساً سيراً شديداً ، فتُعدّى سِرْتُ الى هذهِ الأشياءِ الخمسةِ كما تُعدّى ضربْتُ ، واذا كانَ غيرُ المُتَعدّى ينفذُ الى هذهِ الأشياءِ كانَ المُتَعدّى أوْلَى بذلكَ اذْ هُوَ أقْوى على كلِّ حالٍ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وسَائِرُ الأفعالِ في التّعدي الى هذهِ الأشياءِ بمنزلةِ ضَرَبْتُ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّهُ يقولُ : لافَصْلَ بينَ مالا يتَعَدّى كَسِرْتُ ، وما يَتَعدّى الى مَفْعُولَيْنِ كَعَلِمْتُ وأعْطَيْتُ ، وثَلاثَةٍ كأعْلَمْتُ وما يَتَعدّى الى مفعولٍ واحدٍ كَضَرَبْتُ في أنَّ جميعَ ذلكَ يَتعدّى الى هذهِ الأشياءِ الخَمْسَةِ تَعَدّى ضَرَبْتُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

قَالَ أبو عُثْمَانَ : لا يجوزُ أنْ يُنْقَلَ من هذهِ الأفعالِ غيرُ ما اسْتُعْمِلَ ، ولم يَجُزْ : أظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً .

قَالَ الشّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الأفعالَ المتعديةِ الى ثَلاثةَ مفعولينَ في الاستعمالِ أرْبَعَةٌ أعْلَمْتُ وأرَيْتُ ، وأنْبَأْتُ ونَبَّأْتُ ، ولم يجوّز أبو عثمان أنْ يُقَاسَ على أعْلَمْتُ فيقالُ : أظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً ، كما يُقَالُ : أعْلَمْتُ ، وجوّزَهُ أبو الحَسَنِ . وتقول : أحْسَبْتُ زيداً عَمْراً مُنْطَلِقاً ، أيْ جَعَلْتُهُ يَحْسِبُهُ مُنْطَلِقاً][٤٩] . وقولُهُ قياسٌ .

---

(٤٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

قالَ الشّيْخُ أبو عَليٍّ

« بَابُ المفعولِ فيهِ :

المفعولُ فيهِ على ضَرْبَيْنِ ، ظَرْفٌ منَ الزّمانِ ، وظَرْفٌ منَ المَكَانِ فجميعُ الأفعالِ تَتعدّى الى جميعِ ضروبِ الزّمانِ(١) نكِرَتِهَا ومَعْرِفَتِهَا ومُوَقَّتِها ومُبْهَمِها ، وانّما تُعدّى الى جميع ضُروبِ أسماءِ الزّمانِ كَمَا تُعَدّى الى جميعِ ضُروبِ المَصَادِرِ لاجْتِماعِهِمَا في أنَّ الدّلالةَ وقعتْ عليهما من لَفْظِ الفِعْلِ ، أَلا تَرَى أنّه اذَا قَالَ : ضَرَبَ أوْ يَضْرِبُ ، عُلِمَ الزّمانُ من صِيغَةِ الفِعْلِ ولَفْظِهِ // كَمَا عُلِمَ المصدرُ منهُ لتَضمّنِهِ حروفَهُ ، فَلمّا اجْتَمَعَا في هَذَا المَعْنَى اجْتَمَعا في تَعدّي الفعلِ الى جميعِ ضُرُوبِهِمَا ، وذلكَ قَوْلُكَ : قُمْتُ يوماً ولَيْلَةً وسِرْتُ الليلةَ التي عرفتَ [وقَدِمْتُ شهرَ رَمَضَانَ](٢) ، وخرجتُ غُدْوَةً ، وأقَمْتُ شَهْراً وانْتَظَرْتُهُ حِيناً ، والحينُ اسمٌ مُبْهَمٌ يقعُ على القَليلِ والكَثيرِ من الزّمَانِ كقولِهِ :

/١٥٤/ تَنَاذَرَهَا الرّاقُونَ من سوءِ سُمِّها تُطَلِّقُـهُ حِينـاً وحِينـاً تُراجِـعُ(٣)

---

(١) ب ، ج ، ط : ظروف الزمان .

(٢) من ب و ج ، ط . أبين .

(٣) النابغة الذبياني في ديوانه ق ١٣/٣ ص ٤٧ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١٣/٢ ص ١٥٧ ، والكامل للمبرد ٥٠٧ ، وجمهرة اللغة (حقل) ١١٣/٣ ، وشواهد الايضاح لابن برى ق ١٧ ، ومواد (طور) من اللسان ١٧٨/٦ - ١٧٩ ، و (نذر) منه ٥٥/٧ والتاج ١٨٧/٩ ، و (عدد) من اللسان ٢٧٤/٤ (عجزه) . والبيت غير منسوب في الاشتقاق لابن دريد ١٠٩ ، والايضاح ١٧٧ وعجزه دون نسبة أيضا في مقاييس اللغة (طلق) ٤٢١/٣ ، والمخصص ١١٣/٨ و ١٦٥/٩ ، والخزانة ٩٣/٢ .

ورواية عجزه في الديوان . « تراسلهم عصرا وعصرا تراجع » وذكر فيه أن أبا عبيدة روى البيت :

تُنـاذَرَهـا الحاوونَ من سُوءِ سَمْعِهَـا تُطَلِّقُـهُ طوراً وطوراً تُراجِـعُ

والعصران في رواية الديوان الغَداة والعشى .

وروى عجز البيت في جمهرة اللغة والخزانة والايضاح وشواهده لابن برّي واللسان (حين) برواية المقتصد ،

=

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الظَّرْفَ عندَ النّحويينَ ما كان منصوباً على معنى حرفِ الجرّ الذي هُوَ في [كقولكَ][٤] خَرَجْتُ يومَ الجُمعةِ ، وجلستُ خَلْفَكَ ، أَلا تَرَى أنَّ المَعْنَى في يومِ الجُمُعَةِ ، وفي خَلْفِكَ . ألا أنَّ حرفَ الجرِّ اذا ظَهَرَ وعملَ الجرَّ لم يسمّوهُ ظرفاً ، وكانَ اسماً بمنزلةِ سائرِ الأسماءِ المجرورةِ ، فقولُكَ خَرَجْتُ في يومِ الجُمُعَةِ بمنزلةِ قولِكَ : ذَهَبْتُ[٥] الى زيدٍ ، في أنَّ يومَ الجُمُعَةِ لا يكونُ ظَرْفاً . وكَذَا اذا قُلْتَ : يومُ الجُمُعَةِ يومٌ[٦] مُبَارَكٌ ، كَانَ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ مُبَارَكٌ ، لأنَّهُ ليسَ في مَعْنَى في ، ومِثْلُهُ : انَّ يومَ الجُمُعَةِ مبارَكٌ لأنَّ أنَّ قد عملَ فيهِ كما يعملُ في زيدٍ .

وبَعْدُ فانَّ ظُروفَ الزّمان لمّا شاكلتِ المصادرَ في أنّ صيغةَ الفِعْلِ تدلُّ عَلَيْهَا ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبَ دلَّ صِيغَتُهُ على زَمانٍ ماضٍ ، كَمَا يدلُّ على المَصْدَرِ الذي هُوَ الضَّرْبُ ، واذا قلتَ يَضْرِبُ ، دلَّ على زمانٍ حاضرٍ أو مستقبلٍ ، جَرَتْ مَجْرَى المصادرِ في تَعَدَّى الفِعْلِ الى جميعِ أنواعِهَا نكرتِهَا ومعرفتِهَا ومؤقتِهَا ومُبْهَمِها . فالنّكرةُ قولُكَ : قُمْتُ يوماً وليلةً ، ونظيرُهُ في المَصْدَرِ ضَرَبْتُ ضربةً ، وهَذَا هو الموقّت أيضاً ، لأنّه محدودٌ ، كما أنَّ الضربةَ كذلكَ . فَلا يكونُ قولُكَ : يوماً لكلِّ زمانٍ ، وانّما يكونُ لنوعٍ مخصوصٍ ، كما أنَّ ضربةً كذلكَ .

والمعرفةُ كقولِكَ : سرتُ اليومَ الذي عرفتَ ، تريدُ يوماً بعينِهِ ، فهو كقولِكَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الذي تَعْلَمُ . وكَذَا قولُكَ : قَدِمْتُ شهرَ رمضانَ اذا أَرَدْتَ واحداً بعينِهِ ، وانْ لَمْ تَقْصِد التَّعيينَ ، وقلتَ : خروجُ الحاجِ شهرُ رمضانَ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : قُمْتُ

=

وروى فيما عدا ذلك من المراجع برواية « تطلقه طورا وطورا تراجع » . والشاهد فيه استعمال (حينا) – بمعنى الزمان القصير . وتناذرها : أي أنذر بعضهم بعضا لأنها لا تجيب راقيا . ووردت في ط زيادة بعد الشاهد نصها « وقيل انه يقع على ستة أشهر وعلى أربعين سنة .

(٤) من ب : وفي الأصل « لقولك » ، ج : قولك »

(٥) ب ، ج : « خرجت » ذهبت . سهو

(٦) سقطت « يوم » في ب ، ج .

يوماً من وجهٍ ، وهو أنَّكَ تُريدُ زَماناً محدوداً غيرَ معيّنٍ ومفارِقاً لَهُ من اخرَ وهو أنّه لا يقعُ على كلِ ما كانَ من جِنْسِهِ أعني في كونهِ شَهْراً ، كَمَا يَقَعُ على كُلّ ما سَاواهُ في الحَدّ . ويومُ الجُمُعَةِ بهذهِ المنزلةِ معرفةٌ من وجهٍ ، ونكرةٌ من وجهٍ آخَرَ(٧) . فانْ قصَدْتَ جمعةَ اسبوعِكَ كانَ معرفةً كزيدٍ ، وأمّا غُدوةً في قولِهِ :(٨)خَرَجْتُ غُدوةً ، فَنكِرَةٌ مؤقتةٌ كقولِكَ : سِرْتُ يوماً ، وكَذَا أقَمْتُ شَهْراً ، الا أنَّ الشّهْرَ محدودٌ .

[والمبهمُ](٩) كالحِينِ والوقتِ والزّمانِ ، فاذَا قلتَ : سِرْتُ وقتاً لَمْ يَكُنْ معرفةً ، اذ لا يَدُلُّ على زمانٍ بعَيْنِهِ ، ولا مؤقتاً لأنّهُ لا يَدُلُّ على نوعٍ مخصوصٍ كاليومِ والليلةِ ، وقد وَقَعَ الحِينُ في البيتِ // الذي أنْشَدَهُ على القَدْرِ الذي يكونُ بينَ تَحرّكِ الوَجَعِ وسكونِهِ ، وذلكَ قليلٌ وانّما يَصِفُ مَلْدُوغاً . ألا تَرَاهُ قالَ قَبْلُ :

/١٥٥/ فَبتُّ كأني سَاوَرَتْنِي ضئيلةٌ من الرُّقْشِ في أنْيَابِهَا السُّمُّ ناقعُ(١٠)

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومنْ ظُروفِ الزّمانِ ما يُسْتَعْمَلُ اسْماً وظَرْفاً ، ومنها ما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً ولا يُسْتَعْمَلُ اسْماً ، فَمَا(١١) اسْتُعْمِلَ اسْماً وظَرْفاً اليومُ والليلةُ والسّاعةُ والحِينُ والشّهْرُ والسّنَةُ والعَامُ ،

---

(٧) ب ، ج : من آخر .

(٨) ب ، ج : في قولك .

(٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « ومبهم » . تحريف .

(١٠) للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١١/٣ ص ٤٦ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١١/٢ ص ١٥٦ ، وسيبويه والشنتمري ٢٦١/١ ، والكامل للمبرد ٥٠٧ ، والموشح للمرزباني ٤١ ، والأزمنة والأمكنة ٣١/٢ ، ومواد : (طور) من اللسان ١٧٨/٦ – ١٧٩ و (نذر) من التاج ٥٦١/٣ ، و (نقع) من اللسان ٢٣٨/١٠ والتاج ٥٢٩/٥ ، ومغني اللبيب ش ٨٢٢ج ٥٧١/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ٧٣/٤ وشواهد المغني ج ٨١٦/٢ و ٩٠٢ (العجز) ، والدرر اللوامع ١٤٨/٢ .

والبيت غير منسوب في شجر الدر ١٨٥ ، والمخصص ١١٤/٨ ، وشروح سقط الزند (التبريزي والخوارزمي) ٢٠٠٤/٥ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٤ برواية « أبيتُ كأني » .

(١١) ط : فما .

تقولُ : اليومُ يومٌ مباركٌ ، والليلةُ [ليلة][12] أُسيرُ فِيهَا ، ومَضى حِينٌ لذلكَ ، وانسلخَ الشّهْرُ ، ودَخلَتِ السّنةَ .[13]

قَالَ الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفَصْلَ بينَ الاسمِ والظّرْفِ ما ذكرتُ لكَ من أنَّ الظّرْفَ ما كانَ منصوباً على مَعْنَى في كقولكَ [خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، والاسمُ ما عُرِّيَ من معنى في كقولكَ][14] : اليومُ يومٌ مُبَارَكٌ ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تَقْدِرَ على أنْ تُقَدِّرَ في هنا ، وكذا قولُكَ : انقضتِ السنةُ ، اذ لو قلت : انقضتْ في السنةِ ، قاصداً هذا المَعْنَى كانَ محالاً . وكذا قولُكَ : خَرَجْتُ في يومِ الجمعةِ ، لأنّكَ اذا أظْهَرْتَ في لم تقدرْ على تقديرِهِ مرةً أخرَى ، كما لا تَقْدِرُ على تكريرِهِ لَفْظاً ، نحو في يومِ الجُمُعَةِ . ويَجْري هذا التّخيّلُ منكَ مَجْرَى أنْ تُقَدّرَ في الكلامِ مَعْنَى الشّيءِ وتَنْسبَهُ[15] الى بَعْضِ اجزائِهِ من اسمٍ أو فعلٍ مع وجودِ دلالتِهِ وعلامتِهِ الصّريحةِ فيه ، نحو أنْ تقولَ في قولِكَ : أفوقَ السّطْحِ هو أم تحتَ السّطْحِ ، أو زيدٌ هو أم عمروٌ : انَّ فوقَ وزيدٌ مثلاً في تقديرِ معنى الهمزةِ مع وجودِكَ الهمزةَ قَبْلَهُمَا عَياناً ظاهرةً ،[16] وذلكَ ، ممّا لا يُشَكُّ في استحالتِهِ .[16] . وظروفُ الزّمانِ منقسمةٌ الى قسمَيْنِ[17] : قسمٌ يكونُ ظَرْفاً واسْماً ، نحوَ ما ذَكَرْنَا من يومِ الجُمُعَةِ والسّنَةِ تقولُ : مَضَيْتُ السّنةَ الى بَغْدادَ فيكونُ ظَرْفاً ، ومَضَتِ[18] السّنَةُ فيكونُ اسماً كزيدٍ اذا قُلْتَ : مَضَى زيدٌ . وهَذَا حكمُ جميعِ ما ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليٍ

والضّرْبُ الثّاني : مالا يكونُ الا ظَرْفاً ولَمْ يُسْتَعْمَلْ اسماً وهو ما أكْتُبُهُ لكَ الآنَ من كلامِهِ وأُتْبِعُهُ التّفسيرَ .

---

(١٢) من ط . الصواب . وقد سقطت من النسخ كلها

(١٣) ج : ومضت السنة .

(١٤) ما بين العاضدتين من ب و ج والصواب اثباته . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١٥) ج : ويشبه . تصحيف .

(١٦ - ١٦) بدله في ب و ج : « وذلك مالا يشك في استحالة » . تحريف .

(١٧) سقطت « الى قسمين » في ب و ج .

(١٨) ب ، ج : ومضيت . تحريف .

قَال الشّيْخُ أبو علي :

« وما أسْتُعْمِلَ ظَرْفاً ولَمْ يُسْتَعْمَلْ اسماً فنحوَ ذاتَ مرةٍ ، وبَكْراً وسَحَراً[١٩] اذا عَنَيْتَ سَحَراً بعينِهِ ولم تُرِدْ سَحَراً منَ الأسْحارِ ، وضُحَىً اذا - [أرَدْتَ][٢٠] ضُحى يومِك ، وعَشِيّةَ وعَتْمَةَ ، اذا أرَدْتَ عَشِيّةَ يومِكَ ، وعَتْمَةَ لَيْلَتِكَ ، وهذهِ الأسماءُ[٢١] لا تُسْتَعْمَلُ الا ظُروفاً .

قَالَ الشّيْخُ عبْدُ القَاهِرِ :

أعْلَمْ أنَّ مالا يُسْتَعْمَلُ الا ظَرْفاً هو الذي لا يُجَرُّ ولا يُرْفَعُ ، فلا تقولُ : سِيرِ بهِ ذاتُ مرةٍ ، ولا خَرَجْتُ في ذاتِ مرةٍ ، وانّما تقولُ : خَرَجْتُ ذاتَ مرّةٍ ، فتَنْصبُ البَتّةَ ، ومعنى ذاتَ مرةٍ : وذاتُ من اضافةِ المُسَمّى الى الاسم فكأنَّهُ [٢٢ خَرَجْتُ في صَاحِبَةِ هذهِ اللفْظِ٢٢] الذي هو مرّةٌ ، أو خَرَجْتُ زماناً اسمهُ كبيتِ الكتابِ :[٢٣]

/١٥٦/ اليْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلّعَتْ نَوازِعُ منْ قَلْبِي ظَمَاءٌ وأَلْبُبُ[٢٤]

المعنى اليكم أصحابَ هذهِ اللفظةِ ، فأصحابُ المسمَّونَ ، وآلُ النّبي الاسمُ ، فكذلكَ[٢٥] ذاتَ مُسَمًّى ومرةً // اسمُ . فاذا قلتَ : خَرَجْتُ ذاتَ مرّةٍ كانَ [كقولِكَ] : [٢٦] خَرَجْتُ مَرّةً ، كما أنَّ قولَهُ : ذوي آلِ النّبي بمنزلةِ قولِكَ : آل

---

(١٩) ج : وبكرٍ أو سحرٍ . تحريف . ط : وبكراً (وبكرةً) سَحَراً .

(٢٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « اذا لم ترد » والعبارة في ط :- « وضحى (وضحيا) اذا أردت .

(٢١) ط : فهذه الأسماء .

(٢٢ - ٢٢) بدله في ب و ج : « خرجت صاحبة اللفظ » . سهو .

(٢٣) غير موجود في كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ولعله مثبت في النسخة التي كانت لدى المصنف .

(٢٤) للكميت في الهاشميات (قصيدة طربت / ١٩) ص ٣٩ ، والخصائص ٢٧/٣ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١١١ ، وشرح الحماسة المرزوقي ٤٢٢/٣ (المصدر) والمفصل ٩٣ ، وشرحه لابن يعيش ٥٤/١ و ١٢/٣ ، ومواد (لبب) من اللسان ٢٢٥/٢ والتاج ٤٦٥/١ و (ذو) من اللسان ٢٤٥/٢٠ والتاج ٤٣٥/١٠ و (ذا) من اللسان ٣٤٩/٢٠ ، و (نسا) من اللسان ١٩٤/٢٠ ، والخزانة ٢٠٥/٢ .

وروايته في التاج (ذو) : « نوازع قلبي من ظماء وألبب » .

والشاهد فيه اضافة ذوي آل النبي هي من باب اضافة المسمى الى الاسم اي يا أصحاب هذا الاسم .

(٢٥) ب ، ج : وكذلك .

(٢٦) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « قولك » تحريف .

النّبي ، وذَا صباحٍ في قولِكَ سِرْتُ ذا صباحٍ بهذهِ المنزلةِ ، لأنَّ المَعْنَى سِرْتُ صَبَاحاً ، ويَجُوزُ أنْ يكونَ صِفَةَ زَمَانٍ مَحْذُوفٍ كأنَّهُ قالَ : سِرْتُ وَقْتاً ذَا صباحٍ كقولِكَ : وَقْتاً ذَا بَيَاضٍ . وقَالُوا في قولهم ، سِرْنا ذاتَ يومٍ : وانَّ التّقديرَ : سِرْنا مرةً ذاتَ يومٍ (٢٧) . ولا تُسْتَعملُ الا ظرفاً فلا تقولُ : سِرْتُ في ذِي صَبَاحٍ ، وانّما جاءَ ذاكَ (٢٨) فيما لا يُعْتَدُّ بهِ لقلّةِ نَظِيرِهِ .

وأمّا بَكْراً في قولِكَ : سِرْتُ بَكْراً ، فلا يكونُ الا ظَرْفاً وهوكقولِكَ : سِرْتُ بَكْرَةَ يومي ، في المَعْنَى فلا تقولُ : خَرَجْتُ في بَكرٍ ، ولا بَكْرٌ مَوعِدُكَ وأمّا سَحَرَ فانّه اذا كانَ معرفةً لَمْ يَكُنْ فيه الا النّصْبُ كقولِكَ : خَرَجْتُ سَحَرَ ولا يُصْرَفُ لأنَّهُ معدولٌ عن الألفِ واللامِ ، فالتقديرُ سِرْتُ السَحَرَ ، فقد اجْتَمَعَ فيهِ العَدْلُ والتّعريفُ وهُوكَعُمَرَ . فانّ صَغّرْتَهُ قلتَ : سُرْتَ سُحَيْراً مصرفتَهُ لأنَّ الصيغةَ التي استقرَّ العَدْلُ عليها قد زالت بالتّصْغيرِ ، كَمَا [زَالَت](٢٩) صِيغةُ عمرَ في قولِكَ : عُمَيْرٌ ، وبَقِيَ فيه التّعْريفُ كَما بَقِيَ في عُمَيرٍ والسّبَبُ الواحِدُ لا يَمْنَعُ الصّرْفَ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : سِرْتُ في سُحَيْرٍ ، وأنْتَ تَقْصُدُ أنَّهُ تصغيرُ سَحَرٍ المعرفةِ في قولِكَ : سِرْتُ سَحَرَ ، لما ذَكَرْنَا من أنّهُ لا يُسْتَعْمَلُ الا ظَرْفاً ، والتّصغيرُ أوْجَبَ الصّرْفَ والتّنوينَ لا العدولَ بهِ عن نَهْجِ الظّرفيةِ ولَيْسَ التّنوينُ بمُوجِبِ الاسميةَ في هذا البابِ ، ألا تَرَى أنّ قولَكَ : سِرْتُ بَكْراً ، منوّنٌ ولا يُسْتَعْمَلُ أسْماً مع ذلكَ . وكَذَا ضُحَى اذا أرَدْتَ ضُحَى يومِكَ ، لا تقولُ : عند ضُحَىً موعِدُكَ ، ولا وَقْتُكَ ضُحَىً ، وانّما تقولُ : سِرْتُ – ضُحَىً ، فتستعملهُ منصوباً البَتّةَ ، فانْ أرَدْتَ سَحَراً من الأسْحَارِ ، وضَحْوةً من – الضَحَواتِ ، جَازَ الاسْميّةُ تقولُ : سِرْتُ في سَحَرٍ ، وخَرَجْتُ في ضُحَى ، لا تُريدُ ضَحْوَةَ يوم (٣٠) بعَيْنِهِ . وأمّا عَشِيّةٌ وعَتَمَةٌ فانّكَ اذا قَصَدْتَ عَشِيّةَ يَوْمِكَ وعَتَمَةَ ليلتِكَ ، قلتَ : (٣١) خَرَجْتُ عَشِيّةً ، وعَتَمَةً ، فنصبتَ (٣٢) على الظّرْفِ ولم تَسْتَعْمِلْهَا اسْتِعْمَالَ الأسماءِ غيرِ الظّروفِ ، فانْ لَمْ تُرِدْ ذلكَ وأرَدْتَ عَشِيّةً

---

(٢٧) ب ، ج : مرة وذات . سهو .
(٢٨) ب ، ج : ذلك .
(٢٩) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « زال » .
(٣٠) سقطت « يوم » في ب و ج .
(٣١) ب ، ج : فأنت .
(٣٢) ج : فأنت « نصبت »

من العَشيّاتِ وعَتْمَةً من العَتَماتِ جازَ لكَ(٣٣) أن تَستعملَها اسمَيْنِ فتقولُ : هذهِ عَشيّةٌ طَيّبةٌ ، وعَتْمَةٌ باردَةٌ .

[قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ : فلم تَصْرفْهُمَا للتّعريفِ والتأنيثِ كطحلةٍ ولا تَسْتَعْملْهُمَا غيرَ ظرفينِ فلا تقولُ : عشيةَ موعِدِكَ ، ولا خرَجْتُ في عشيةٍ ، فانْ قصدْتَ التّنكيرَ قلتَ : خَرَجْتُ عشيةً من العَشيّات فصرفتهمَا لزوالِ التّعريفِ كَمَا تقولُ : ربّ طلحةٍ رأيتُهُ ، وتجوزُ الا سميةُ كقولِكَ : خَرَجْتُ في عَشيّةٍ وعَتْمَةٍ بازاء قوله :

/١٥٧/ بَكَرْنَ بكوراً واسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ فَهُنَّ ووادي الرّسِّ كاليَدِ في الفَمِ(٣٥)

وهَذَا البابُ مقصورٌ على السَّماعِ فكلُّ ما اسْتُعْمِلَ اسْماً وظَرْفاً جَازَ لَكَ استعمالُهُ كَذَلِكَ ولا يجوزُ القياسُ] .(٣٤)

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وهذهِ الظّروفُ رُبّما كانَ العملُ فيها كلِّها ، وربّما كانَ في بَعْضِهَا . فممّا يكونُ العَمَلُ في بَعْضِهِ قولُكَ : أتيتُكَ يومَ الجُمعةِ ، وقدمْتُ شهرَ رَمَضَانَ ، فالاتيانُ في بَعْضِ يوم الجُمُعةِ ، والقدومُ في بَعْضِ شهرِ رمضانَ ، ومَا كانَ العملُ فيه كلُّه ، صُمْتُ يوماً ومن ظروفِ المَكانِ سِرْتُ فَرْسَخاً(٣٦) وبريداً وميلاً . فما كان من ذلكَ في جَوابِ كمْ كانَ العَمَلُ فيهِ كلِّهِ وجَازَ أنْ لا يكونَ(٣٧) مؤقتا تقولُ : كَمْ سِرْتَ ، فيقول : عِشْرينَ

---

(٣٣) ب ، ج : جاز ذلك . تحريف .

(٣٤) ما بين العاضدتين زيادة من ب و ج . واثباتها يقتضيه السياق .
والأرجح أنّها سقطت من الأصل بسبب انتقال النظر . وكرر ما بعد الشاهد في ب و ج قبل الزيادة

(٣٥) لزهير بن ابي سلمى في ديوانه ق ٩/١ ص ١٠ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١١/١ ص ٢٢٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته / ١١) ص ١٤٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٨ ، والكامل للمبرد ٤٨٢ و ٦٠ (الصدر ، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج ص ٤ ، والأزمنة والأمكنة ١٥٩/١ ، ومواد (رسس) من اللسان ٤٠٢/٧ ، والتاج ١٦٢/٤ ، و (دلج) من التاج أيضا ٤٣/٢ .
وعجز البيت غير منسوب في مقاييس اللغة (رس) ٣٧٣ .
ووادي الرس : موضع ، والسحرة الثلث الأخير من الليل .

(٣٦) كذا في ب و ط . وفي ج « فرسخان » . تحريف . وهي في موضع غير مقروء من الأصل .

(٣٧) كذا في ب و ط . وفي ج : « أن يكون » تحريف . وهي في موضع غير مقروء من الأصل .

فَرْسَخاً ، وكم أقمتَ فيقولُ : ثَلاثينَ يَوْماً . ولا يمتنعُ أنْ تقولَ الثّلاثينَ يوماً فَيَضَمُّ الى العَدَدِ التّعريفُ ، لأنَّ التعريفَ لا يُخْرِجُهُ عن أنْ يكونَ عَدَداً .(٣٨)

ومَا كانَ جوابَ مَتَى فانّه لا يكونُ الا مؤقتاً ، ولا يَقْتَضِي أنْ // يكونَ العملُ فيه كلّه . تقولُ : مَتَى سَرْتَ ، فتقولُ : يومَ الجُمُعَةِ ، واليومَ الذي قَدِمَ فيه فلانٌ ، ويوماً خَرَجَ فيه زيدٌ فتوقّتُهُ . ولو قَالَ في جَوابِ متى سرتَ ؟ : وقتاً أو حِيناً أو زمَاناً أو نَحْوَ ذلكَ ، لَمْ يَجُزْ لأنَّهُ لم يُزِدِ(٣٩) السّائلَ في هَذَا الجوابِ على ما كانَ عِنْدَهُ ، والصّيفُ والشّتاءُ يكونُ في جوابِ مَتَى ، ويجوزُ أنْ يكونَ جوابَ كم من حيثُ كانَ عدداً .

قَال الشّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الظروفَ على ضَرْبَيْنِ :

أحَدُهُمَا ما يَسْتَغْرِقُهُ العَمَلُ كقولِكَ : صُمْتُ يوماً ، أَلا تَرَى أنَّ الصَّومَ لا يكونُ في بَعْضِ اليومِ ، واستغراقُ العَمَلِ المكانُ كقولِكَ : سِرْتُ فَرْسَخاً ، أَلا تَرَى أنَّ المَعْنَى تحديدُ المَوْضِعِ الذي سِرتَ فيهِ ، فلا تَذْكُرُ فَرْسَخاً الا وقد اسْتَغْرَقَهُ العَمَلُ .

والضَّرْبُ الثّاني : ما يكونُ العَمَلُ في بَعْضِهِ كقولِكَ : قَدِمْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، فالقدومُ في بَعْضِ اليومِ لا مَحالةَ ، وكَذا تقولُ : صَلّيْتَ يومَ الجُمُعَةِ ، يكونُ الفِعْلُ في البَعْضِ .

وذَكَرَ الشّيْخُ أبو علي مَتَى وكَمْ ، فَيَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَ أنّ كَمْ يَقْتَضِي العددَ أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : كم رجلاً عِنْدَكَ ، كَانَ المَعْنَى أعِشرونَ رَجُلاً أم ثَلاثُونَ . فاذا قُلْتَ : كم سِرْتَ كانَ سؤالاً عن عددِ مدةِ السّيرِ ، فجوابُهُ أنْ تقولَ : عِشرينَ يوماً . فاذَا قَالَ ذلكَ كانَ المَعْنَى أنَّ السَّيرَ قد اسْتَغْرَقَ هذهِ الأيامَ كُلَّها . كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : كم رَجُلاً ضَرَبْتَ ، فقالَ : عِشْرينَ ، وَجَبَ أنْ يكونَ الضّرْبُ قد وَقَعَ على الجَمِيعِ فلا تقولُ في

---

(٣٨) ط : عددا (محدودا) .

(٣٩) ب ، ج : لم يرد . تصحيف .

جَوابِ كَمْ سِرْتَ ؟ ثَلاثِينَ فَرْسَخاً ، وأنْتَ سِرْتَ عِشْرِينَ فَرْسَخاً ، وان قلتَهُ كانَ كَذَا ، لما ذَكَرْنَا من أنْ كَمْ سؤالٌ عن العَدَدِ فلا يَنْبَغِي أنْ تَذْكُرَ الا القدرَ الذي سِرْتَ فيهِ .

وأمّا مَتَى فانّهُ سؤالٌ عن تَعْيينِ وقتِ السّيرِ ، فَلا يَأْتِي في جوابِهِ الا المخصوصُ كقولِكَ : يَوْمَ الجُمُعَةِ . ولو قلتَ في جوابِ السّائِلِ متى سرتَ ؟ يوماً أو حِيناً ، كانَ مُحَالاً لأجْلِ أنّهُ يَعْلَمُ هذا القَدَرَ ، اذَا لا يكونُ السَّيرُ الا في زَمانٍ ما ، وانّما الذي [لا](٤٠) يَعْرِفُهُ [هوَ](٤١) التّخْصيصُ فيجبُ أنْ تقولَ : يومَ الجمعةِ ، كما أنّهُ اذا قالَ لكَ ما أخذْتُ وجبَ أنْ تبيّنَ فتقولَ : درهماً أو ديناراً ، والدّرْهَم الذي عَرَفْتَ . ولو قلتَ : شيئاً ، كنتَ تاركاً للإفادة ، لأنَّ السّائلَ يعرفُ هَذَا القدرَ . وكَذَا(٤٢) اذا قلتَ في جوابِ مَتى(٤٣) سِرْتَ ؟ : يوماً خَرَجَ فيهِ زيدٌ ، جَازَ لأنّكَ قد خَصّصْتَهُ بخروجِ زيدٍ فصارَ ذلكَ عِلْماً يوصلُهُ الى معرفةِ ذلكَ اليومِ ، اذ يُمْكِنُهُ أنْ يقولَ لواحدٍ آخَرَ : ما اليومَ الذي خرجَ فيهِ زيدٌ ؟ فَيدلُّهُ على عَيْنِ(٤٤) اليومِ بهذهِ العَلامَةِ ، فانْ أتيتَ في كم بالتّعريفِ فقلت في جَوابِ كم : سرتُ الثّلاثينَ يوماً او الشّهْرَ . الذي عرفتَهُ ، جازَ كما يَجُوزُ أنْ تقولَ في جوابِ كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ : العِشْرينَ الذينَ عَلِمْتَهُمْ ، لأنَّ الغرضَ العَدَدَ فلا فَصْلَ بينَ أنْ يكونَ المعدودُ معرفةً وبينَ أنْ يكونَ نكرةً ، وكذا مَتَى لو جَاءَ في جوابِهِ معرفةٌ تتضمّنُ العددَ لم يمتنعْ ، وذلكَ قولُكَ في جوابِ متى سِرْتَ ؟ : الشّهْرَ الذي عَرَفْتَهُ ، وشَهرَ رمضانَ الماضِي لأنَّ الغرضَ التعريفُ والعددُ لا ينافيهِ ، كَمَا لا يُنَافِي التّعريفُ العددَ .

وأمّا الصّيفُ والشّتاءُ فانّهُما يَصلحانِ جواباً لكمْ من حيثُ تَضمّنَا العددَ . فاذا قُلْتَ

---

(٤٠) من ب و ج . الصواب .
(٤١) سقطت « كذا » في ج .
(٤٢) سقطت « متى » في ب و ج .
(٤٣) ج : على عن . تحريف .
(٤٤) ب ، ج : والشهر .

// في جَوابِ كم سِرْتَ ؟ : الصّيْفَ أو الشّتاءَ كانَ بمنزلةِ قولكَ : الأشهرَ الثّلاثةَ التي عرفْتَها ، ويكونُ السّيْرُ قد اسْتَغْرَقَ الجميعَ . ويَصلُحَانِ لمَتَى من جِهَةِ التّعريفِ ، فاذَا قلتَ في جَوابِ متَى سِرْتَ ؟ : الصّيفَ أو الشّتاءَ كانَ بمنزلةِ قولكَ : يومَ العيدِ ، في أنّه زمانٌ مَخصوصٌ ولا يجبُ أنْ يكونَ السّيْرُ في الجميعِ .

(٤٥ ب ، ج : والشتاء .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ الظَّرْفِ[1] منَ المَكَانِ

الظروفُ من المَكَانِ لَيْسَتْ كالظُّروفِ من الزّمانِ في أنّ جميعَ الأفعالِ تتعدّى الى جميعِ ضُروبِها[2] . وانّما يَتعدّى الفعلُ الذي لا يَتعدّى الى ما كانَ منها مُبْهَماً .[3] ومعنَى المُبْهَمِ أن لا تكون لها نهايةٌ مَعْروفَةٌ ولا حدودٌ محصورةٌ [4] فَمِنْ ذلك الجهاتُ السِّتُّ[4] فأمّا ما لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مبهماً فانَّ الفِعْلَ الذي لا يتعدّى اليهِ ، كَمَا لا يتعدّى الى غيرِ ذلك من أسماءِ الأشْخَاصِ المؤقّتة ، تقولُ : قُمْتَ أمَامَكَ ، وسِرْتُ وَرَاءَكَ وخَلْفَكَ ويَمينَكَ[5] ويَسْرَتَكَ ، وشَامَةَ زيدٍ . وكذلكَ عندَ ، لأنّها أشَدُّ ايْهَاماً من خَلْفٍ وبابِهِ .

وأمّا ما كانَ من الأماكنِ مَخْصُوصاً ، فانَّ الفِعْلَ الذي لا يَتَعَدّى اليهِ . لا تقولُ : أقَمْتُ بغدادَ ولا قَعَدْتُ السُّوقَ ، ولا قُمْتُ المَسْجِدَ لأنَّ هذهِ الأماكنَ مخصوصةٌ كزيدٍ وعَمْرٍو ، ويَنْفَصِلُ بَعْضُهَا من بَعْضٍ بصورٍ وخُلُقٍ[6] ، فهي في ذلكَ كالأناسي ونحوِهِمْ من الجُثَثِ المخصوصةِ ، فكَما[7] لا يتعدّى الفِعْلُ الذي لا يتعدّى الى الأناسي ، كذلكَ لا يتعدّى الى ما كانَ من الأماكنِ بمعناهم في الاخْتِصاصِ » .

---

(١) ب ، ج ، ط : باب الظروف .
(٢) ط : ضروبه .
(٣) ط : مبهما منها .
(٤) بدله في ط : كالجهات الست .
(٥) ب ، ج ، ط : « وقدامك » ويمينك .
(٦) الخَلْقُ والخُلُقُ : السجية .
(٧) ب ، ج ، ط : وكما .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ظروفَ المَكانِ لمّا يَحْصُلْ لها ما حَصَلَ لظروفِ الزّمانِ من مشاكلةِ المَصْدَرِ لم يَتَعَدّ الفِعْلُ الى جميعِ ضُروبِهَا ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبَ ويَضْرِبُ وسَيَضْرِبُ ، لم يَكُنْ في هذهِ الأمثلةِ دليلٌ عَلَى // مكانٍ كما يكونُ فيها دلالةٌ على زمانٍ دونَ زَمانٍ ، فلمّا كانَ الأمْرُ على ما وَصَفْنَا تَنَزّلَ المكانُ من الفعلِ منزلةَ المفعولِ بهِ . منَ الفِعْلِ غيرِ المتعدّي . فكَما أنَّ نحوَ زيدٍ وعَمْرٍو ، لا يَتعدّى اليهِ الفِعْلُ غيرُ المُتَعدّى نحوَ قامَ وقَعَدَ[٨] ، فلا تقولُ : قُمْتُ زيداً . كذلكَ لا يتعدّى الى الأمكنةِ ، فلا تقولُ : قعدتُ المسجدَ ، وانما يتعدّى الفعلُ غيرُ المُتَعدّى الى ما يُشَاكِلُ ظروفَ الزّمانِ نحوَ الجهاتِ السّتّ التي هي الخَلْفُ والأمامُ والتَحْتُ و[الفَوقُ][٩] واليَمْنَةُ واليَسْرَةُ ، تقولُ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ وقَعَدْتُ أمامَكَ ، فتُعدّى الفعلَ الذي لا يتَعَدّى إليها . وكذلك[١٠] حُكْمُ بَاقي الجِهَاتِ .

ومشاكلة هذا النوع الظروف الزمان من وجهين : احدهما أنه مبهم غير محدود ، ألا ترى أنك اذا قلت : خلف زيد ، كان غير محصورٍ ، وكانَ هَذَا اللفْظُ واقِعاً على جميعِ ما يقابِلُ ظهره الى أن تنقطعَ الأرْضُ ، وكَذَا اذا قُلْتَ : امامَ زيدٍ ، وتحتَ زيدٍ ، وفوقَ زيدٍ ، لم يكن لشيءٍ من ذلكَ غايةٌ ، فَهَذَا كالزّمانِ سواءٌ أَلا تَرَى أنّكَ اذا قلتَ : أمامَ زيدٍ ، دلَّ على كلِّ زمانٍ ماضٍ من لَدُنْ خلقِ الدّنيا الى وقتِ حديثِكَ ، واذا قلتَ : سَيَضْرِبُ ، دلَّ على كلِّ زمانٍ مُسْتَقْبَلٍ .

والوَجْهُ الثّاني : انَّ هذا لا يتقرّرُ على وَجْهٍ واحدٍ ، كَمَا أنَّ الزّمانَ كذلكَ أَلا تَرَى أنَّ الخَلْفَ يصيرُ أمَاماً ، واليمنةَ يسرةً ، والتحتَ فوقاً ، كما أنَّ الزّمانَ المستقبلَ يصيرُ حاضِراً والحاضرَ يصير ماضياً ، فغدٌ يصيرُ الى اليومِ واليومُ الى الأمْسِ ، فلمّا شاكلَ هذا

---

(٨) ب ، ج : قام وفعل .

(٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « الفرق » . تحريف .

(١٠) ب ، ج : وكذا .

النّوعُ من المكَانِ الزّمانَ سلك به[11] منهاجَهُ ، فَنَفَذَتْ اليهِ الأفْعَالُ غيرُ المُتعدّيةِ نُفُوذَهَا الى الزّمانِ ، فقلتَ : جَلَسْتُ // خَلْفَكَ كما تقولُ : خَرَجْتُ يومَ الجُمُعَةِ ونحوَ المَسْجِدِ والسُّوقِ ، لمّا لَمْ يُشَابِهْ الزّمانَ اذْ كانَ مَحْصُوراً مُخْتَصاً بصورٍ وخُلُقٍ تفرّق بينَ بَعْضِهَا وبَعْضٍ ، كما يكونُ ذلكَ في الأناسِ ، نحوَ زيدٍ وعَمْرٍو ، ولَمْ يَكُنْ فِيها التّنَقُّلُ الذي يكونُ للجهاتِ السّتِّ ، اذِ الدّارُ لا تتحوّلُ مسجداً في كلِّ ساعةٍ ، كما يتحوّلُ الخَلْفُ أماماً ، لم يَتعدَّ اليها الفِعْلُ الذي لا يَتَعَدّى الى نحوِ زيدٍ وعمرٍو ، فلم تَقُلْ : قَعَدْتُ المَسْجِدَ ولا أقَمْتُ بَغْدَادَ . وَوَجَبَ الاتيانُ بحرفِ الجَرِّ نحوَ قولِكَ : قَعَدْتُ في المَسْجِدِ ، كما تقولُ : قَعَدْتُ الى زَيْدٍ .

وأمّا عندكَ ولَديكَ فهما جَارِيَانِ مَجْرَى الجهاتِ السّتِّ في تَعَدّى الفِعْلِ غيرِ المُتعدّى اليهما ، تقولُ : جَلَسْتُ عندَكَ ولديكَ ، كَمَا تقولُ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ ، لأنّهُما مُبْهَمَانِ غيرُ مَحْصُورَيْنِ ، كما أنَّ الجهاتِ السّتَّ كذلكَ . قالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : انَّ عندَ أشَدُّ ابْهَاماً من لديّ ، لأنّكَ تقولُ : عِنْدِي مَالٌ ولَيْسَ هُوَ مَعَكَ ، تُرِيدُ أنّه في مِلْكِكَ أو تَحْتَ يَدِكَ . ولا تقولُ : لديّ مالٌ ، الا وهُوَ مَعَكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عَليّ :

« وقَدْ يُتَسَّعُ فَيُحْذَفُ حَرْفُ الجرّ فيصلُ الفِعْلَ الذي لا يَتَعَدّى الى ما كانَ مخصوصاً من الأماكنِ وذلكَ نحوُ قولُ الشّاعرِ :

/١٥٨/ لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَمَا عَسَلَ الطّرِيقَ الثّعْلَبُ[12]

---

(١١) « به » ساقطة في ب و ج .

(١٢) لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٩٠ ، وسيبويه والشنتمري ١/١٦ ، وأنشده سيبويه (فقط) في ١٠٩ ، ونوادر أبي زيد ١٤ – ١٥ ، والكامل للمبرد ٢٠٨ ، وجمهرة اللغة ٣/٣٢ والمخصص ١٤/٧٦ و٧٨ (العجز) ومادة (عسل) من اللسان ١٣/٤٧٣ والتاج ٨/١٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٥٤٤ ، وشواهد المغنى ش ٢ ج ١/١٧ و٢/٨٨٥ (العجز) والخزانة ١/٤٧٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٦ ، والدرر اللوامع ١/١٦٦ و ٢/١٠٥ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٢ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٦٢ ، والأمالي =

وقَالَ آخَرُ : (١٣)

/١٥٩/ فَلأبْغِيَنَّكُمُ قَنَـاً وعُوارِضَاً ولأقْبِلَنَّ الخَيْـلَ لابَةَ ضَرْغَدِ(١٤)

والمعنى : كَمَا عَسَلَ في الطَّريقِ ، ولأبْغِيَنَّكُمْ بِقَنا وعُوارِضٍ .

وقد اسْتَعْمَلُوا اسماءَ مخصوصةً استعمالَ الظُّروفِ ، وحكمُ ذلكَ أنْ يُحْفَظَ ولا يُقَـاسَ(١٥) ، وذلكَ قولُهُمْ : هُمَـا خَطّـانِ جَنَـابَتَى أَنْفِها ، يَعْنِي الخَطَّيْنِ اللذَيْنِ اكْتَنَفَا أنْفَ الظَّبيةِ(١٦) ، وزيدٌ مِنّي(١٧) مَنَاطَ الثُّرَيا ، وهوَ مِنّى مَعْقَدَ الأزارِ ومقعدَ القَابلةِ ، وذلكَ اذَا لَصَقَ بِهِ منْ بينِ يَدَيْهِ أمّا معقدَ الأزارِ فيريدُ بِهِ قربَ المَنْزِلَةِ . قالَ :

=

الشجرية ٤٢/١ و ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٣ ج ١١/١ ، وشرح الأشموني ٢٦٨/١ (بقوله : كما عسل الطريق الثعلبُ) .

وأوله في ديوان الهذليين « لذ » بالكسر ، اي تلتذ الكف بهزه ، وهو في صفة رمح ، وورد أوله في جمهرة اللغة بنفس هذه الرواية « لذ » ولكن بالرفع وعَسَل من العَسَلان : وهو سير سريع في اضطراب .

والشاهد فيه وصول الفعل « عسل » الى الطريق وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف تشبيها بالمكان ، تشبيها بقول العرب ذهبت الشام الا ان الطريق أقرب الى الابهام من الشام . فالطريق تكون في كل موضع يُسار فيه وليس الشام كذلك .

(١٣) ب ، ط : وقال الآخر .

(١٤) لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥ ، والمفضليات ق ٣/١٠٧ ص ٣٦٣ ، والأصمعيات ق ٣/٧٨ ص ٢١٦ ، وسيبويه والشنتمري ٨٢/١ و ١٠٩ ، – ومعجم البلدان ١٠٩/١ – ١١٠ ، ٢٥٩/٣ و ١٦٣/٧ ، ومواد (عرض) من اللسان ٤٧/٩ ، والتاج ٤٨/٥ – ٤٩ ، و (قبل) من اللسان ٥٧/١٤ ، و (ضرغد) من التاج ٤٠٥/٢ . والخزانة ٤٧٠/١ . والبيت غير منسوب في المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨ ، والايضاح ١٨٢ والمخصص ١٦٣/١٥ و ٤٧/١٧ (صدره) ورواية الديوان :

« فلأبْغِيَنَّكُمُ الملا وعُوارضا ولأوردنَّ ... البيت .

وقناجَبَل في ديار بني ذبيان وعُوارض – جبل لبنى أسد ، واللابة : الحرة ذات الحجارة السود ، وضرغد حرة أو جبل بعينه . والشاهد فيه نصب « قنا وعوارضا » بحذف حرف الجر للضرورة لأنهما مكانان مختصان . لا ينصبان نصب الظرف فهما بمنزلة « ذهبت الشام » في الشّذوذ .

(١٥) ب ، ج ، ط : ولا يقاس « عليه » .

(١٦) أنظر اللسان (جنب) ٢٦٨/١ ، فقد أورد هذه العبارة منسوبة لسيبويه ثم جاء فيه بعد ذلك قوله : « كذا وقع في كتاب سيبويه ووقع في الفخ (وهو كتاب أبي عمر الجرمي) . جنبي أنفسها » انظر سيبويه ٢٠٢/١ .

(١٧) سقطت « منى » في ط .

/١٦٠/ قَدْ كَانَ منّا حَيْثُ تُعْكَى الأُزُر[١٨]

وقَال آخَرُ :

/١٦١/ كَانَ مكانَ الثَّوبِ من حَقْوَيْهَا .[١٩]

وفَسَّرَ [أبو عَمْر][٢٠] الازارَ هُنَا المرأةَ ، فكأنَّهُ يُريدُ أنَّ قُرْبَهُ منهُ قُرْبُ المرأةِ وأنْشَدَ :

/١٦٢/ الا أبْلِـغْ حَفْصِ رَسُولاً فِدَىً لكَ من أخي ثِقَةٍ ازَاري[٢١]

---

(١٨) نسب القيسي (في شواهد الايضاح ق ١٨ عن ابن بري) هذا البيت لحصين بن بكير الربعي ورواه « كان منا بحيث يعكى الأزار » كما ذكر ابن بري ان أبا علي غير في رواية البيت . فذكر أنه رواه برواية « كان منا بحيث تُعكى الأزرة » وبهذه الرواية ورد دون نسبة في الايضاح ١٨٢ . وورد دون نسبة أيضا في اللسان (ازر) ٧٥/٥ برواية « كان منها بحيث تعكى الأزار » قال والازار المرأة على التشبيه ، وعكا الشيء عكواً شده . الأزرة جمع أزار « ثم فُسِّرتْ » تُعْكَى » بتُعْقَد .

(١٩) لأبي جندب الهذلي – واسمه أبو جندب بن مرة القِردي – في شرح أشعار الهذليين ق ٤/٢ ص ٣٤٩ ، وديوان الهذليين ٨٦/٣ ، – وشواهد الايضاح للقيسي ق ٣٩ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٣ .

ورواية الشاهد في شرح أشعار الهذليين وديوان الهذليين كانا مكانَ ... البيت : وهو أرجح .

وجه الاستشهاد في البيت ما أراده من قرب المنزلة .

(٢٠) كذا في ط . وفي النّسخ كلها أبو « عمرو » . وروى قول أبي عمر الذي ذكره عبد القاهر – في اللسان (ازر) ٧٥/٥ معزوا لأبي « عمرو » الجرمي . والأرجح فيما ورد في النسخ واللسان انه تحريف فالمشهور في كتب التراجم ان الجرمي هو أبو « عمر » وليس أبا « عمرو »

وأبو عمر الجرمي : هو صالح بن اسحق مولى جرم بن ريان من قبائل اليمن بصري قدم بغداد . أخذ عن الأخفش كتاب سيبويه ، وقرأه عليه المبرد . كما أخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وتوفى سنة ٢٢٥ .

من مصنفاته المختصر في النحو وكتاب الفرخ ومعناه فرخ كتاب سيبويه . أنظر ترجمته في : أخبار النحويين ص ٥٥ – ٥٧ ، وطبقات الزبيدي ٧٦ – ٧٧ ونزهة الألباء ١٤٣ ومعجم الأدباء ٦٠٥/٢ ، وأنباه الرواة ٨٠/٢ – ٨٣ ووفيات الأعيان ٢٢٨/١ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٩٦ – ٩٧ ، وبغية الوعاة ٨٠/٢ والمزهر ٤٠٨/٢ .

(٢١) هذا البيت لأبي المنهال نُفيلة الأكبر الأشجعي يخاطب به عمر بن الخطاب وذكر الأمدي في المؤتلف والمختلف ٦٢ – ٦٣ ان اسمه هو بُقيلة الأكبر .

=

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأمْكِنَةَ المخصوصةَ أصلُهَا أنْ يتعدّى اليها الفِعْلُ غيرُ المُتَعدّى بحرفِ الجرّ ، فانْ جَاءَ شيءٌ من ذلكَ بغيرِ حَرْفِ الجرّ ، فَعَلَى أنَّهُ حُذِفَ اتّساعاً ، وذلكَ يُسْمَعُ لا يُقَاسُ عليهِ في حالِ الاخْتِيارِ ، فمن ذلكَ البَيْتَانِ وهما مِنْ آياتِ الكِتَابِ . فالأصلُ كما عَسَلَ في الطّريقِ ، لأنَّ الطريقَ موضعٌ مخصوصٌ وكذلكَ قَنَاً وعُوارِضاً ، الأصْلُ بِقَناً وَعُوارِضِ ، لأنّها مَوْضِعَانِ مَخْصُوصَانِ كالمَسْجِدِ والسُّوقِ ، وكذلكَ(٢٢) قولُهُ : هُمَا خطّانِ جَنَابَتَيْ أنْفِهَا ، التّقْدِيرُ في جَنَابَتَيْ [أنْفِهَا](٢٣) ، لأنَّ جَانِبَيْ أنْفِ الظبيةِ مكانٌ مخصوصٌ فحكمُهُ حكمُ قولِكَ : هذَا المالُ في يدِ زَيْدٍ . وهذَا مَنَاطَ الثُّرَيّا ، لأنَّهُ موضعٌ مَخْصُوصٌ ، فاذَا // قلتَ : زَيْدٌ منّى مَنَاطَ الثُّرَيّا ، فالمعنى في مناطِ الثُّرَيّا والمقصودُ البُعْدُ ، ويُقالُ : هو مناطُ الثّريّا يُراد الرِّفْعَةُ ، ومقعدَ القابلةِ يراد به شدّةُ المقاربة ، وكذلكَ معقدَ الأزارِ ، كأنّهُ قيلَ : هوكالجزء منّى أو يُلابِسُنِي ملابسةَ مَلْبَس ، ويُخَصُّ الأزارُ بذلكَ لأنَّ الانْسَانَ لا يُعرّى منها اذا عُرِّي من جميعِ الثّيابِ ، وقد أوْقعوا الأزارَ على المَرْأةِ من حيثُ قَالُوا [مَفْرُشٌ](٢٤) في قولِهم : فُلانٌ كريمُ [المَفَارِشِ](٢٤) .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« واعْلَمْ أنَّ هذهِ الظروفَ يجوزُ أن يُتَّسَعَ فيها ، فَتُنْصَبُ نصبَ المفعولِ بهِ ، فانْ كَنَيْتَ عنهُ وهو ظرفٌ قلتَ : الذي سِرْتُ فيهِ يومُ الجُمُعَةِ ، وان كَنَيْتَ عنهُ وقد

=

وهو منسوب لنفيلة الأكبر في مواد (أزر) من اللسان ٥/٧٥ والتاج ٣/١٢ وفي (قلص) من اللسان ٨/٣٥٠ « لرجل من المسلمين يخاطب عمر ابن الخطاب » . وكذا في المنتخب من كنايات الأدباء ص ٣ . والبيت غير منسوب في المسلسل في غريب لغة العرب ٢٦٩ .

(٢٢) ب ، ج : فكذلك .

(٢٣) من ب و ج . أولى .

(٢٤ - ٢٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مفرش » و « المفارش » . تحريف .
وفي اللسان (فرش) ٢١٧ و ٢١٨ : « والفُرُشُ والمَفَارِشُ النساء ، وفلان كريم المفارش اذا تزوج كرائم النساء » .

اتّسعتَ[٢٥] ونَصَبْتَهُ نَصْبَ[٢٦] المفعولِ بهِ قلتَ : الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمُعَةِ . واذا اضفتَ الى شيءٍ منهُ فقلتَ : يا سائرَ اليومِ ، ويا ضاربَ اليومِ ، لم يكن الا اسْماً ، وخرجَ بالاضافةِ اليهِ عن أنْ يكونَ ضرفاً ، لأنّها اذا كانَتْ ظَرْفاً كانت في مرادةً فيها ومقدّرةً مَعَهَا [بدلالةِ][٢٧] ظهورِهَا مع علامةِ الضّميرِ ، فارادةُ ذلكَ فيها يمنعُ من[٢٨] الاضَافَةِ إليها ، ألا تَرَى أنّكَ اذا حُلْتَ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ بحرفِ جرٍّ نحوَ غلامٌ لزيدٍ ، لم تَصِحَّ الاضَافةُ ومُنِعَ منها الحَرْفُ ، فقولُهُ تَعالَى - (بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنّهارِ) -[٢٩] قد خرَجَ اللّيلُ والنّهارُ في اللّفْظِ بالاضافةِ اليْهِمَا عَنْ أنْ يَكُونَا ظَرْفَيْنِ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الظّروفَ اذا اتُّسِعَ فيها كانَ حقيقةُ الاتّساعِ أنْ لا يُقَدَّرُ فيها حرفُ الجرّ الذي هو في ، فيقالُ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، ويُنَزّلُ في التّقديرِ مَنْزِلَةَ زيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولا تكونُ في مقدّرةً مع يومِ الجُمُعَةِ ، كما لا تكونُ مع زَيدٍ . ويُتَبيَّن هذا بأَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بالذي فانْ قلتَ : سِرْتُ يومَ الجُمُعَةِ ، وأنْتَ تقصدُ أنّه اسمٌ عارٍ من الحَرْفِ الذي هو في ، كزيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ، قلتَ : الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمُعَةِ ، كما تقولُ : الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ ، ولا تقولُ : الذي سِرْتُ فيهِ ، كَمَا لا تقولُ : الذي ضَرَبْتُ فيهِ زيدٌ .

وانْ[٣٠] قلتَ : سرتُ يومَ الجُمُعَةِ ، وأنْتَ تُقَدّرُ فيه الثّبَاتَ على الظّرفيةِ قلتَ : الذي سِرْتُ فيهِ يومُ الجُمُعَةِ ، فجئتَ بني ولم تَقُلْ : سِرْتُهُ كما أنّكَ اذا قلتَ جَلَسْتُ في المَسْجِدِ ، ثم أخبرتَ عنهُ قُلْتَ : الذي جَلَسْتُ فيهِ المَسْجِدُ ، ولم تَقُلْ : جَلَسْتُهُ . ومما

---

(٢٥) ط : وقد استعت « فيه » .

(٢٦) ج : بنصب . تحريف .

(٢٧) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « فدلالة » . تحريف .

(٢٨) سقطت « من » في ط .

(٢٩) آية ٣٣/ سبأ ٣٤ .

(٣٠) ب ، ج : فان

يُعْلَمُ بِهِ كونُ الظَّرْفِ مُتَّسعاً فيهِ ومُنْجذِباً الى حكمِ الأسماءِ نحو زيدٍ وعمرٍو ، الاضافةُ نحوَ قولِكَ : ياسائرَ اليومِ ، ويا ضَارِبَ اليوم زيداً ، ويا سارقَ الليلةِ أهلَ الدّارِ ، فالأصلُ يا سائرا اليومَ ، على أنْ يكونَ اليومَ منصوباً نَصْبَ زيدٍ في قولِكَ : يا ضارباً زيداً ، ثمَّ تُضِيفُهُ اليه فتقولُ : يا سَائرَ اليومِ ، كما تقولُ : يا ضاربَ زيدٍ . فاليوم في قولِكَ : يا سائرَ اليومِ عارٍ من تقديرِ في ، كما أنَّ زيداً في قولِكَ : يا ضاربَ زيدٍ ، كذلكَ ، ألا تَرَى أنَّكَ لو قدّرْتَ في لم تَخْلُ من أحدِ أمريْنِ أمّا أنْ تجعلَ الجرَّ فيهِ بني ، او تَجْعَلَهُ بالاضافةِ ، فلو جَعَلْتَ الجرَّ بفى لم يَجُزْ ، لأنَّ التّنوينَ محذوفٌ ، ولا يُحْذَفُ الا للاضافةِ ، ولَو جَازَ أنْ يكونَ مجروراً بفي لَجَازَ أن – تقولَ : يا سائرَ في اليومِ ، وزيدٌ سائرٌ في اليومِ ، فَتَأتي بحرفِ الجرِّ معَ // سقوطِ التّنوينِ الذي هُوَ علمُ الاضَافَةِ ، فَلَمّا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ التّنوينِ مع ظهورِهِ وَجَبَ أنْ لا يجوزَ حَذْفُهُ مع تقديرِهِ .

ولو جَعَلْتَ الجرَّ في اليومِ بسائرٍ دونَ في الذي تعتقدُ ثَباتَهُ كانَ فاسِداً من وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنَّ المُضَافَ لا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وبينَ المُضَافِ اليهِ ، فَكَمَا لا تقولُ يا سائرَ في اليومِ الجُمُعَةِ[٣١] ، وجاءني غِلامُ لزيدٍ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ في قولِكَ : يا سائرَ اليومِ ؛ انَّ في مقدَّرةٌ مع اضافةِ سَائرٍ الى اليومِ وجَرِّهِ بِهِ .

والوَجْهُ الثّاني : منَ الفَسَادِ أنَّكَ اذا قُلْتَ : انّ في مقدّرةٌ مع جرِّ اليومِ بسائرٍ ، لم تَخْلُ من أمْرَيْنِ : أحَدُهُمَا : أنْ تُبْطِلَ عملَ في . والثّاني : أن تَجُرَّ بِهِ اليومَ كما جَرَرْتَهُ بسائرٍ ، فلا يَجوزُ الأوّلُ لأجْلِ أنَّ حُروفَ الجرِّ لا يَبْطُلُ عَمَلُهَا حتّى أنّها اذا كانَتْ مزيدةً عملَتْ عملَهَا في حالِ الافادَةِ ، نحوَ ما تَقَدَّمَ من قولِهِ تعالَى – (ولا تُلْقُوا بأيدِيكُمْ الى التَّهْلُكَةِ) –[٣٢] ولا يجوزُ الثّاني ، لأنَّ أسماً واحِداً لا يعملُ فيهِ عامِلانِ مُتّفِقَانِ في حالٍ واحدةٍ ، كما لا يَعْمَلُ فيهِ عاملانِ مُخْتَلِفَانِ . واذَا كانَ الأمرُ على هذا علمْتَ أنَّ قولَكَ : يا سائرَ اليوم بمنزلةِ : يا ضَارِبَ زيدٍ ، في أنَّ اليومَ قد جُعِلَ عارياً من تقديرِ في . وأما قَوْلُهُ

---

(٣١) ب ، ج : في يوم الجمعة .
(٣٢) آية ١٩٥/ البقرة ٢ .

عزَّ وجَلَّ - (بَلْ مَكْرُ اللّيْلِ والنّهارِ) -[٣٣] فبهذِهِ[٣٤] المنزلةِ ، لأنَّ المَصْدَرَ مُضَافٌ اليهِ ، كَمَا أنَّ اسمَ الفَاعِلِ كذلكَ في قولِكَ : يا سَائرَ اليوم ، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : انَّ التّقديرَ : بل مَكْرٌ في الليّلِ والنّهارِ[٣٥] ، كَمَا لَمْ يَجُزْ ثَمَّ ، ولكنّكَ تُقَدِّرُ بل مُكْرٌ الليلَ والنَّهارَ على أنْ يكونَ نَصْبُهُمَا نَصْبَ زيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً [٣٦]كما قُلْنَا في سائرِ اليومَ[٣٦] أنّكَ قدرتَهُ يا سائراً اليومَ ، بمنزلةِ ياضارباً زيداً ، ثُمَّ تُضيفُ المَصْدَرَ الى الليّلِ والنّهارِ المجعولينَ بمنزلةِ المفعولينَ على الاتّساعِ فتقولُ : بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنّهارِ ، كَمَا تُضِيفُ الى المفعولِ في قولِكَ : أعْجَبَنِي ضَرْبُ زيدٍ عمروٌ ، كما أضَفْتَ اسمَ الفاعلِ الذي هوَ سائرٌ في قولِهِ : يا سَائرَ اليومِ اضافةَ ضَاربٍ الى المَفْعُولِ الحقيقيّ في قولِهِ : يا ضَاربَ زيدٍ . وفيهِ وَجْهٌ آخَرُ لا يُتَصوَّرُ في يا سَائرَ اليومِ ، وهو أنْ تجعلَ اللّيلَ والنّهارَ كأنّهما يمكرانِ على سَعَةِ الكَلامِ كقولِهِم : نَهارُكَ صَائمٌ ، وليلُكَ قائِمٌ ، حتّى كأنّهُ قيلَ : مَكْرٌ ليلِكُمْ ونهارِكُمْ ، فيكونُ المَصْدَرُ على هذا الوجهِ مُضَافاً الى الفَاعِلِ بمنزلتِهِ في قولِكَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عمراً ، وكانَ في الوَجْهِ الأوّلِ مُضَافاً الى المفعولِ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وعلى ذلكَ قولُ الشّاعرِ :

/١٦٣/ تَروّحِي أجْدَرَ أنْ تَقِيلي غداً بِجَنْبيّ بَاردٍ ظَلِيلِ[٣٧]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

---

(٣٣) آية ٣٣ سبأ ٣٤ .

(٣٤) ج : فهذه . تحريف .

(٣٥) سقطت « والنهار » في ج .

(٣٦ - ٣٦) بدله في ب و ج : « كما قلت يا سائر اليوم » .

(٣٧) هذا الرجز لأحيحةَ بنُ الجُلاحِ في شرح التصريح على التوضيح ١٠٣/٢ ، وشرح الشواهد للعَاملي ٢٩٧ . وهو لم ينسب في الايضاح ١٨٤ ، والأمالي الشجرية ٣٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/٤ . وورد في ج « تقبلي » . تصحيف . وكذا في بقية المواضع التي سترد . وسوف يذكر عبد القاهر وجه الاستشهاد بالبيت .

اعْلَمْ أنَّ مشابهةَ هذا لِمَا تَقَدّمَ من حيثُ انَّ التقديرَ : تَزَوَّجِي تَأْتِي مكاناً أجْدَرَ أنْ تَقِيلِي فيهِ ، ثُمَّ جَعَلَ ضميرَ المَكانِ مفعولاً على السَّعَةِ حتّى كأنَّهُ قالَ : مكاناً أجْدَرَ أن تَقيليهِ ، كما تقولُ : يَومُ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ فَتَجْعَلُهُ مفعولاً على السَّعَةِ ، ثُمَّ حُذِفَ الهاءُ العَائِدُ الى المَكَانِ فَصَارَ تَقِيلِي ، كما تقولُ : النّاسُ رَجُلانِ رَجُلٌ أكرَمْتُ ، ورَجُلٌ أهَنْتُ ، تُريدُ أكْرَمْتُهُ // وأهَنْتُهُ ، فتحذفُ الرّاجعَ الى الموصوفِ .

فانْ قُلْتَ : فكيفَ شَبَّهْتَهُ بهذا والعائدُ مَوْجُودٌ لأجْلِ أنَّ في أجْدَرَ ضميراً يعودُ اليهِ ، كَمَا يكونُ ذلكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أفْضَلَ من زيدٍ ؟ فالجَوابُ أنَّ الأمرَ كما زَعَمْتَ الا أنَّ(٣٨) المَعْنَى يَطْلُبُ ذكراً آخرَ في نحوِ هَذَا . أَلا تَرَاكَ تقولُ : زَيْدٌ أجْدَرُ من عَمْرٍو بأنْ تَضْرِبَهُ ولا تقولُ : أجْدَرُ منْ عَمْرٍو بأنَّ تَضْرِبَ أنْتَ بَكْراً ، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : النّاسُ رَجُلانِ : رَجُلٌ أكْرَمْتُ زَيْداً ورَجُلٌ [أهَنْتُ](٣٩) عَمْراً . واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا كانَ حَذْفُ الهاءِ من قولِهِ : انْ تَقيليه ، بمنزلتهِ في قولِكَ : هَذَا رَجُلٌ أكْرَمْتُ ، تُريدُ أكْرَمْتُهُ ، وانّما قُلْنَا : انّه جَعَلَ الظّرْفَ مفعولاً على السَّعَةِ فقالَ : تَقَيليهِ ولم نَقُلْ إنّه أراد تَقِيلي فيهِ ، ثَمَّ حَذَفَ قولَكَ فيهِ رأساً ، لانا اذا قلنا أنْ تَقيليهِ كُنّا حَذَفْنَا شيئاً واحِداً ، وحذفُ شيءٍ واحدٍ أحْسَنُ من [حذفِ](٤٠) شَيْئَيْنِ بلا شُبْهَةٍ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِثْلُهُ : (٤١) »

/١٦٤/ رُبَّ ابنِ عمٍ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زادَ الكَسَلْ(٤٢)

---

(٣٨) ج : لأن . تحريف .

(٣٩) من ب و ج . وفي الأصل « أهبت » . تصحيف .

(٤٠) من ب و ج . أولى .

(٤١) ط : ومثله « قول الشاعر » .

(٤٢) زادت ب و ج بيتين اخرين على ما في الأصل بترتيب مختلف فالأبيات في النسختين هي :

رُبَّ ابنِ عمٍ لسُليمى مُشْمَعِلْ في السَّفْرِ وشَوّاشٍ وفي الحي أزِلْ
طبّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسَلْ أوْزَعَ في السَّفْرِ وفي الحيِّ غَزِلْ

=

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ سَاعاتِ الكَرَى مجرورٌ بِطَبّاخٍ ، وزادَ الكَسَلِ منصوبٌ بِهِ فَهُوَ كقولِكَ : يا سارقَ الليلةَ أهلَ الدّارِ ، ويا ضاربَ اليومَ زيداً ، فكَما(٤٣) أنَّ اليومَ والليلةَ مجروران وخارجانِ من الظّرفيةِ على ما أوْضَحْنَا قُبَيل ، كذلكَ ساعاتُ الكَرى خارجةٌ من الظّرفيةِ وعاريةٌ من تقديرِ في . ويُروى : طَبّاخِ ساعاتِ الكرى زادِ الكَسَلْ بجرّ زادٍ ، فَسَاعاتُ الكَرَى على هذهِ الرّواية في موضعِ نَصْبٍ ، وفي مقدّرةٌ مَعَها حتّى كأنّه قالَ : طَبّاخٍ في(٤٤) سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسَلِ وفَصَلَ ما بَيْنَ المُضَافِ والمضافِ اليهِ بالظّرْفِ كقولِ الآخَرِ :

كـأنَّ أصواتَ من ايغالِهِنَّ بِنَا أواخِرِ المَيْسِ أصْوَاتُ الفَارِيجِ /٩١/

أراد كأنَّ أصواتَ أواخرِ المَيْسِ ، فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بقولِهِ من ايغالِهِنَّ بِنَا(٤٥) ، ولا يَجُوزُ هَذَا الا في ضَرورةِ الشّعْرِ على قُبْحٍ .

=

وقد استشهد سيبويه في جـ ١/٩٠ ببيتي الأصل ونسبهما للشماخ وقيل لأخيه وقيل لأبي النجم وقيل لابن المعتز . وقائل هذا الرجز جبار ابن أخي الشماخ .

ونسب الأول والثاني منها مع بيتين آخرين لجبار بن جزء (أخي الشماخ) في ديوان الشماخ ق ٢٤/٤٣ ص ٣٨٩ - ٣٩٢ .

ونسب الأبيات (عدا الثاني) بترتيب مختلف للشماخ في الكامل للمبرد ١١٣ . وأولها منسوب له في الأمالي الشجرية ١/١٢٥ و ٢/٢٥٠ .

وبيتا الأصل دون نسبة في مجالس ثعلب ١/١٥٢ ، وجمهرة اللغة ٢/٤٠٢ (بينهما : في السفر .. البيت) ، والايضاح ١٨٦ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ (أولها) و ٩٨٢ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١/١٣٠ (أولها مع قوله في السفر .. البيت) وابن يعيش ٢/٤٦ و ٣/٢٠ ، واللسان (عسل) ١٣/٤٧٤ والمقصود بابن عم سليمي هو الشماخ ، والمشمعل : الجاد في الأمر النشيط في كل ما أخذ فيه من العمل .

(٤٣) ج ، ب : وكما .

(٤٤) « في » ساقطة في ج .

(٤٥) سقطت « بنا » في ب ، ج .

قَال الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومن ظُروفِ المَكَانِ ما يُسْتَعْمَلُ اسْماً وظَرْفاً ومِنْهَا ما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً ولا يُسْتَعْمَلُ اسْماً ، فالأوّلُ كَخَلْفٍ وقُدّامٍ وأمامٍ . والثّاني نحوَ(٤٦) عِنْدِي وسِوَى وسَوَاءَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ظُروفَ المَكَانِ بمنزلةِ ظُروفِ الزّمَانِ ، في أنَّ فِيهَا [ما](٤٧) يتصرف فيكونُ اسماً فيجر ويُرْفَعُ ويُعرّى من تقديرِ في كَخَلْفٍ وأمامٍ تقولُ : خُذْهُ من خَلْفِهِ ، ومن أمَامِهِ ، ومنْ تَحْتِهِ ، وهَذَا خَلْفُهُ وأَمامُهُ ، كما قلتَ : خرجتُ في يومِ الجمعةِ ، ومضى يومُ الجُمُعَةِ . ومنها مالا(٤٨) يكونُ الا ظَرْفاً كعندَ وسِوَى ، تقول : جَلَسْتُ عندَكَ ، ولا تقول : في عندِكَ ، ولا هَذَا عِنْدُكَ ، كما تقولُ : هذا خَلْفُكَ .

وأما قولُهم : هذا من عندِ فلانٍ ، (٤٩ فقَدْ قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ٤٩) : انّ ذلكَ لكثرةِ تَصرّفِ مِنْ . ولا يَدْخُلُهُ سَائِرُ حُروفِ الجَرِّ ، وكَذَا لا تقولُ (٥٠ في حَالِ السِّعَةِ٥٠) هَذَا لِسَواكَ ، ولا هو علَى سِواكَ وانّما تقولُ : مَرَرْتُ بِمَنْ سِواكَ . // وبرجلٍ سِوَاكَ ، فَيَجْري مَجْرَى قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ مَكانَكَ ، ويكونُ مَنْصُوباً في تقديرِ في كأنّكَ قلتَ : قامَ مقامَكَ ، ونَزَلَ مكانَكَ كما تقولُ : أخَذْتُ هَذَا بدلَ ذلكَ . وحُكْمُ سَواءَ حُكْمُ سِوَى(٥١) ، فالفَتْحُ(٥٢) مع المدِّ ، والكَسْرُ مَعَ القَصْرِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ويدلّكَ(٥٢) على استعمالِهم ايّاه اسْماً قولُهُ :

---

(٤٦) ط : نحو عند

(٤٧) من ب و ج . الصواب .

(٤٨) سقطت « ما » في ج .

(٤٩ - ٤٩) بدله في ب و ج : « فقال شيخنا رحمه الله » .

(٥٠ - ٥٠) ساقط في ب و ج .

(٥١) ج : الحكم سوى .

(٥٢) ب ، ج : والفتح .

(٥٣) ط : ويدل .

/١٦٥/ فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمامُهَا(٥٤)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أَنَّهُ يعني بقولهِ اياه نحوَ خلفٍ وامامٍ ، ووجهُ الدّلالةِ منَ البَيْتِ أنَّ خَلْفُهَا وأمامُها مرفوعانِ ، والرّفْعُ لا يكونُ الاّ فيما كانَ اسماً عارياً من الظّرفيةِ كقولِكَ : يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ ، وتقديرُ البَيْتِ انّ قولَهُ : غَدَتْ ، فيه ضميرُ الوَحْشِيّةِ ، وقولَهُ كِلا الفَرْجَيْنِ مُبْتَدأٌ والمَعْنَى كِلا الجَانِبَيْنِ وقولَهُ : تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ ، جُملة في موضع خبرهِ ، وقد عادَ الذّكْرُ اليهِ وهو الهاءُ في أنّه ، وفاعلُ تَحْسَبُ ضميرُ الوَحْشِيّةِ أيضاً ثُمَ خَلْفُهَا وأَمامُهَا بدلٌ من كِلا الفَرْجَيْنِ كما تقولُ كِلا غُلامَيْكَ تَظُنُّ(٥٥) انّه خَارِجٌ زيدٌ وعمروٌ ، وان قصدْتَ تَبيينَ المَعْنَى فَقُلْ : فَغَتِ الوَحْشِيّةُ تَحْسَبُ كلَّ واحدٍ من فَرْجَيْهَا ذَا مَخَافَةٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وقَالوا مَنَازِلُهُمْ يَميناً وشِمَالاً . وقَالَ تَعالَى - (عنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمَالِ عزينَ) -(٥٦) »

---

(٥٤) للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٤٨ ص ٣١١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته/٤٨) ص ٢٣٩ ، وجمهرة أشعار العرب ٧٠ ، وسيبويه والشنتمري ٢٠٢/١ ، واصلاح المنطق لابن السكيت ٧٧ ، والأضداد لابن السكيت (ثلاثة كتب) ١٨٠ ، والأضداد للأصمعي (ثلاثة كتب) ٢٥ ، والمقتضب ١٠٢/٣ و ٣٤١/٤ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٣٧ (الشنقيطي) و ٤٦ (أبو الفضل) ، وجمهرة اللغة (جرف) ٨٢/٢ ، ومقاييس اللغة (ام) ٢٩/١ ، والأزمنة والأمكنة ٢٣١/١ ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٤٢ ، وتهذيب اصلاح المنطق ١٣٧/١ ، والأمالي الشجرية ١١٠/١ و ٢٥٢/٢ وابن يعيش ٤٤/٢ و ١٢٩ ومواد : (فرج) من اللسان ١٦٦/٣ والتاج ٨٣/٢ ، و (أم) من اللسان ٢٩١/١٤ و (كلا) من اللسان ٩٣/٢٠ ومن التاج ٣١٨/١٠ و (ولى) من اللسان ٢٩١/٢٠ والتاج ٤٠١/١٠ والدرر اللوامع ٢٣١/١ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٧ ، والمخصص ١٣٧/٥ وهمع الهوامع ٢١٠/١ . وروايته في مادة (فرج) « قعدت كلا الفرجين » وأشير الى الديوان الى هذه الرواية . وكلا الفرجين اي في كلا الفرجين . والفرج : الواسع من الأرض والمولى في البيت معناه : أولى . قال الأصمعي أراد بالمخافة الكلاب ومولاها صاحبها .

(٥٥) ج : فظن . تحريف .

(٥٦) اية ٣٧/ المعارج ٧٠ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّ اليمينَ والشِّمالَ بمنزلةِ الخَلْفِ والامامِ في أنّها يستعملانِ ظَرْفَيْنِ واسمين فهما في قولِكَ : منازلُهُمْ يَميناً وشِمالاً ظَرْفاً لأنّهُما مَنْصوبانِ على تقديرِ في كأنّه قيلَ : منازلُهُمْ استقرتْ يميناً وشِمالاً ، وهُما اسمانِ في قولهِ تَعالَى – (عن اليَمينِ وعَنِ الشِّمَالِ عزينَ) – لدُخولِ(٥٧) حرفِ الجرّ عليهِمَا ، فلو قَدّرْتَ في جمعتَ بينَ حرفي جرٍ وفَصَلْتَ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ ، وكانَ على ما ذَكَرْنَا من الفَسَادِ في قولِكَ : يا سائرَ اليومِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا قولُهُ : (٥٨)

/١٦٦/ وكَانَ الكاسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا(٥٩)

فَمَنْ رفع مَجْرَاهَا بالابتداءِ كانَ اليمينُ في موضعِ الخَبَرِ كقولكَ : زيدٌ عِنْدَكَ ، ومن أبْدَلَ المَجْرَى من الكاسِ جَازَ أنْ ينصبَ اليمينَ على وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يَجْعَلَ المَجْرَى اليمينَ على الاتّساعِ أو يُريدُ المَجْرَى مَجْرَى اليمينِ فَيَحْذِفُ المضافَ يُقيمُ المُضَافَ اليهِ مقامَهُ . والآخَرُ أنْ يَجْعَلَهُ ظرفاً فينصبَ اليمينَ نصبَ الظروفِ ولا يَنْصبُه بكانَ ويكونُ في موضعِ نصبٍ (٦٠ بأنّهُ خبرُ كانَ ٦٠).

---

(٥٧) ب ، ج : بدخول .

(٥٨) ج ، ط : ومن ذلك قوله .

(٥٩) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم وتمام البيت كما في ب و ج .

صَدَدْتِ الكَاسَ عَنّا أمَّ عمرٍو وكَانَ الكَاسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا

والبيت منسوب لعمرو بن كلثوم في شرح المعلقات الزوزني (معلقته/٥) ص ١٦٤ ، وجمهرة أشعار العرب ٧٥ ، وسيبويه والشنتمري ١١٣/١ (العجز) و ٢١٠ (سيبويه فقط) ، وتوجيه أعراب ابيات ٢٠٠ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٣٧٨/٣ ورواه البطليوسي في ١٣٧٩/٣ والخوارزمي في ١٣٧٩/٣ – ١٣٨٠ ، ومادة (مين) من اللسان ١١١/١٧ والتاج ٢٥٨/٩ ، والدرر اللوامع ١٦٩/١ .

وقد نسب البيت في معجم الشعراء ٢٠٥ الى عمرو بن عدي بن نصر اللخمي – ابن أخت جذيمة الأبرش – وأشير في الدرر اللوامع الى هذه النسبة على أنها الصواب .

والبيت غير منسوب في كتاب الفاخر ٢٣٢ ، والايضاح ١٨٧ ، والاقتضاب للبطليوسي ٤٤٦ .

(٦٠ – ٦٠) بدله في ج عبارة مرتبكة وهي « بأنه خبر بانه في موضع الخبر لكان » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ هذا البيتَ يحتملُ وُجُوهاً :

أحَدُهَا أنْ تَجْعَلَ الكاسَ اسمَ كانَ وتجعلَ مَجْرَاهَا مبتدأً وتَجْعَلَ اليمينَ جملةً من الظَّرْفِ في موضعِ خبرِهِ . فَمَجْرَاهَا بمنزلةِ زَيْدٍ ، واليمينُ بمنزلةِ عِنْدَكَ ، والجُمْلَةُ التي هي مَجْرَاهَا اليمينُ في موضعِ نصبٍ بأنّها خبرُ كَانَ وفيها ذِكْرٌ يعودُ الى اسمِ كانَ ، وهوَ الضّميرُ في مَجْرَاهَا ، كأنّه قَالَ : وكانَ الكاسُ جَرْيُها على اليمينِ ، لأنَّ قولَك : اليمينُ ، وعلى اليمينِ ، وفي اليمينِ ، واحدٌ في المَعْنَى .

والوَجْهُ // الثَّاني : أنْ تجعلَ مَجْرَاهَا بدلاً من الكأسِ حتّى كأنّهُ قالَ : وكانَ مَجْرَى الكاسِ ، ثم تَجْعَلُ اليمينَ في تقديرِ حَذْفِ المُضَافِ فكأنّه قالَ : وكَانَ مَجْرَى الكاسِ مَجْرَى اليمينِ ، كقولِكَ : وكانَ جَرْيُ الكاسِ جرَى اليمينِ ، أي يَتَصَرَّفُ تصرفَ اليَمينِ ، فتكونُ اليمينُ منصوبةً نصبَ جرى في قولِكَ : جَرْيَ اليمينِ ولا يكونُ فيها تقديرُ في البَتَّةَ كما أنّكَ اذا قُلْتَ : وكانَ جَرْيُ الكَاسِ جَرْيَ اليمينِ ، لم يُمْكِنْكَ أنْ تقولَ : انَّ في الكلامِ تقديرَ في ، اذِ المَصْدَرُ الذي هُوَ الجَرْيُ ليسَ بظرفٍ . فكَذَا[٦١] يكونُ تقديرُ اليمينِ[٦٢] اذا قامَ مَقَامَهُ ، ولأنَّ اليمينَ وان نُصِبْتْ لوقوعِهَا موقعَ المُضَافِ المنصوبِ ، فانّها في المَعْنَى مضافٌ اليها . وقد تَقَدّمَ أنَّ المُضَافَ اليهِ من الظروفِ لا يكونُ فيها تقديرُ في كقولِهِ تَعَالَى - (بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنَّهَارِ) -[٦٣] .

والوَجْهُ الثّالِثُ : أنْ تَجْعَلَ مَجْرَاهَا بدلاً من الكأسِ ، ولا تَجْعَلُ في الكلامِ مُضَافاً مَحْذُوفاً ، ولكنْ تَجْعَلُ المَجْرَى اليمينَ على الاتِّساعِ فكأنّهُ قالَ فكانَ جَرْيُ الكأسِ اليمينَ ، على أنْ تجعلَ اليمينَ كأنّه من الجَرْيِ كَمَا قَالَتْ :[٦٤]

---

(٦١) ب : وكذا .

(٦٢) ج : « في » تقدير اليمين .

(٦٣) آية ٣٣/ سبأ ٣٤ .

(٦٤) ب : كما قال .

[تَرْتَعُ][٦٥] ما غَفَلَتْ حَتّى إذَا ادكَرَتْ فـانّها هـيَ أقبـالٌ وأدبـارُ /٤٦/

جَعَلَتْهَا كأنها مخلوقةٌ من الاقبالِ والأدبارِ. ويَضعُفُ أنْ يُقالَ : انّ - الشَّيْخَ أبا علي قصدَ في قولِهِ : أحدَهُمَا أنْ يجعلَ المَجْرَى اليمينَ على الاتِّساعِ أنَّ مَجْرَى يُرادُ بهِ المكانُ حتّى كأنَّهُ قَالَ : وكانَ[٦٦] الكأسُ موضعُ جَرْيِهَا اليَمِينَا ، لأنَّكَ اذا جعلتَ مَجْرَاهَا اسمَ مكانٍ كانَ من جِنْسِ اليَمينِ ، ولا يُحْتَاجُ[٦٧] أنْ يقالَ : أنّه اتِّسَاعٌ ، ألا تَرَى أنّ قولَكَ موضعُ جَرْيِ الكأسِ اليمينُ ، بالرّفْعِ صحيحٌ جارٍ مَجْرَى قولِكَ : زيدٌ أخوكَ ، وتقولُ : موضعُ جلوسِ يَمينُكَ ، كما تقولُ : موضعُ جلوسي أمَامُكَ ، والمَسْجِدُ ، فلوكانَ تقديرُ لشَيْخ أبي علي أنَّ مَجْرَاهَا اسمُ مكانٍ لما قالَ : [أنْ][٦٨] تجعلَ المَجْرَى اليمينَ على الاتّساعِ ، لأنَّ قَوْلَكَ : كانَ وضعُ الكأسِ اليمينَ ، ليس باتِّساعٍ بل هُوَ على الظّاهِرِ.

والوَجْهُ الرّابعُ : انْ تجعلَ اليمينَ ظرفاً في تقديرِ في ، لأنَّ المَجْرَى مصدرٌ فيكونُ ظرفَ المكانِ عَنْهُ. كقولِكَ : وكانَ جَريُ الكأسِ في اليمينِ ، كَمَا تقولُ. وكانَ جريُ الكاسِ عِنْدَكَ ، ثُمَّ تكونُ الجملةُ الظرفيةُ في موضعِ نَصْبٍ لأنَّها خبرُ كَانَ.

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« وممّا لا يكونُ الا علَى حَذْفِ المُضَافِ منهُ قولُ الشّاعِرِ :

/١٦٧/ كَأنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْـهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتْهُ الصَّوانِع [٦٩]

---

(٦٥) من ب و ج. الصواب. وفي الأصل «ترفع». تحريف.

(٦٦) ج : وكأس. تحريف.

(٦٧) ب ، ج : فلا يحتاج.

(٦٨) من ب و ج. الصواب. وكذا في نص أبي علي المتقدم. وفي الأصل «أو» تحريف.

(٦٩) للنابغة الذبياني في ديوانه ق ٥/٣ ص ٤٣ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٥/٢ ص ١٥٦ ، ومقاييس اللغة (قضم) ٩٩/٥ و (نمق) ٤٨٢/٥ والتاج ٨١/٧ والمفصل ٢٣٩ ، وشرحه لابن يعيش ١١٠/٦ ، ومواد : (ذيل) من اللسان ٢٧٦/١٣ والتاج ٣٢٢/٧ ، وشواهد الشافية ٨٢/٤ و ١٠٦ وما بعدها.
والبيت غير منسوب في الايضاح ١٨٩.
وروايته في مختار الشعر الجاهلي « عليه حصير » وقد أشير الى هذه الرواية في الديوان. والقضيم هو الحصير يعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك.

وكَذَلِكَ قولُ ي الرمة :

/١٦٨/ فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحِفٍ جَرَعَ المِعَى قِيَامَاً تَفَالِي مُصْلَخِمّاً أميرها (٧٠)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ قولَهُ : كَأنَّ مَجَرَّ الرَّامِساتِ ذُيولَها ، مَجَرَّ فيهِ مَصْدَرٌ بمنزلةِ قولِكَ : كأنَّ [جَرَّ](٧١) الرّامِسَاتِ ، يَـــــدُلُّكَ على ذاكَ نَصْبُ ذُيولِهَـــــا .

اذْ لو كانَ اسمُ مكانٍ لم يَكُنْ لَهُ عمَلٌ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : جَلَسْتُ في مَجَرِّ زَيْدٍ ذيلَهُ ، وأنْتَ تُريدُ المكانَ ، وانّما تقولُ في مجر ذيلِ زيدٍ كَمَا (٧٢) // تقولُ في مكانِ ذيلِهِ المجرورِ . فاذَا وَجَدْتَ ذُيولَها في البَيْتِ منصوبةً عَلِمْتَ أنَّ المَجَرَّ مصدرٌ كالجرِّ وليسَ باسمِ المكانِ ، واذا كانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ يكونَ في الكلامِ مُضَافٌ محذوفٌ كأنَّهُ قالَ : كأنَّ موضعَ مَجَرِّ الرّامساتِ ، كقولكَ : كأنَّ موضعَ جَرِّ الرَّامِسَاتِ قضيم ، والقَضِيمُ جلدٌ أبيضُ يُكْتَبُ فيهِ . ويَجُوزُ أنْ يكونَ التّقديرُ كأنَّ مجرَّ الرّامِسَات مَجَرُّ قضيمٍ كقولِكَ : كأنَّ مَجَرَّ الرّامِسَاتِ جرُّ قضيمٍ ، والأوّلُ أبْيَنُ وعليهِ ، وَضَعَ الشَّيْخُ أبو علي كلامَهُ . أَلا تَرَى الى البيتِ الثّاني لأنَّ التّقديرَ : فَظَلَّتْ بمكانٍ ملقى واحفٍ جَرَعَ المِعَى ، فكلُّ واحدٍ من واحفٍ وجَرَعِ المِعَى اسمُ مكانٍ ومَلْقَى مصدرٌ بمنزلةِ اللقيِّ فكأنَّهُ قالَ : فَظَلَّتْ بمكانِ لُقَيِّ واحفٍ جَرَعِ المِعَى ، أي بالموضعِ الذي يَنْتَهِي فيه واحفٌ الى أولِ حدودِ جَرَعِ المِعَى ،

=

والرامسات الرياح الشديدات الهبوب .

والشاهد فيه قوله « كان مَجَرَّ الرَّامسات » اذ التقدير فيه كان آثار جر الرامسات ذيولها فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فأعرب باعرابه ، وبغير هذا التقدير لا يستقيم المعنى لأنّه سيكون كأن جر الرامسات ذيولها حصير . وهذا خلاف المقصود .

(٧٠) لذي الرمة في ديوانه ق ٤١/٤٠ ص ٣١٠ ، ومواد (صلخم) من اللسان ٢٣٤/١٥ ، و (صمم) من التاج ٣٦٨/٨ .

والبيت غير منسوب في الايضاح ١٩٠ .

ورواية الديوان « ايفالي » اي يكدم بعضُها بعضاً والضميرُ يعود على الحمير وبملقى واحف : اي حيث ألقى واحف جرع المعى . والجرع الرمل . والمصلخم الساكت او المستكبر . وواحف وجرع المعى موضعان .

(٧١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بجر » تحريف .

(٧٢) « كما » مكررة في الأصل سهوا .

فَيَلْقَى أحدُهُمَا الآخَرَ . كَما تقولُ : الْتَقَى المَوضعانِ ايْ اتَّصلَ حدُّ هذَا بحدِّ ذاكَ[٧٢] فَمَلْقَى مصدَرٌ كالمَجرِّ في ذلكَ البيتِ ، وجَرَعَ المِعَى منصوبٌ بمَلْقَى كما يُنْصَبُ بِلُقِيّ ، كَما كَانَ ذبولُهَا منصوبةً بمَجرٍّ ، كما انْتَصَبَ بجرٍّ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مَلْقَى اسمَ مكانٍ لما ذَكَرْنَا من أنَّ اسمَ المكانِ لا يعملُ النَّصْبَ . ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : وظَلَّتْ بمكانِ جَرَعِ المِعَى ، فتنصبُ بالمكانِ وَهَذَا في وصفِ الأُتُنِ ، ومَعْنَى [تَفَالَى][٧٣] يَفْلِي بَعْضُهَا بَعْضاً ، فاعْرِفْهُ فانّه من أسرارِ هذا الكتابِ .

---

(٧٣) ج : بحد ذلك .

(٧٤) من ج . الصواب . وفي الأصل « تفال » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ المفعولِ مَعَهُ »

الاسمُ الذي يَنْتَصِبُ بأنَّهُ مفعولٌ معهُ يعملُ فيهِ الفِعْلُ الذي قَبْلَهُ بتوسطِ الحَرْفِ ، وذلكَ قولُهم : اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ ، (١ وجَاء البردُ والطَّيالِسَةَ ١) وما صَنَعْتَ وأباكَ ، والمَعْنَى(٢) اسْتَوى الماءُ مَعَ الخَشَبَةِ ، وما صَنَعْتَ معَ أبيكَ . وقَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

١٦٩/ فاليت لا أنْفَكَّ أحْذُو قَصِيدةً تَكُونَ وايّاها بها مَثَلاً بَعْدِي (٤)

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : ما صَنَعْتَ وزَيْداً ، فانَّ زَيْداً يَنْتَصِبُ بالفعلِ الذي هو صنعتَ بوساطةِ الواوِ(٥) ، وذلكَ(٦) أنَّكَ لمّا قلتَ : ما صَنَعْتَ ، لم يُمْكِنْكَ أنْ تُعدّيَهُ

(١ - ١) ساقط في ط .

(٢) ط : فالمعنى .

(٣) وقال الشاعر « وهو أبو ذؤيب يخاطب خالدا » .

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٩/١ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٥ ، والبيت غير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٣٠٧ ، - والايضاح ١٩٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٥/١ . وورد في الأصل « فياليت » . تحريف وفي ج « أحد وقصيدة » .

ورواية الديوان : « فاقسمت ... ادعك واياها » . وفي شرح التصريح « أحدو قصيدة » .

وقد أشير الى هاتين الروايتين في الديوان . والضمير في تكون يعود الى ابن أخته وكان يرسله الى معشوقته أم عمرو فأفسدها عليه .

والشاهد في اعتبار للبيت من باب جاء والطيالسة ولا يصح جعل الواو عاطفة لأنه قال « وأياها » وهو ضمير منصوب ، ولا يجوز عطفه على ضمير تكون المرفوع . اذ لوكانت الواو عاطفة لقال : تكون أنْتَ وهي .

(٥) ج : بواسطة الواو .

(٦) ج : وذاك .

الى زيدٍ وتُوقِعَهُ عليهِ ، اذ لا تقولُ : أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ زيداً . وكَذَا جَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ ، كانَ لا يمكنُكَ أنْ تقولَ : أنْ تقولَ : جَاءَ البردُ الطيالسة ، فتوقعُ على الطَّيالِسَةِ ، فلمّا جئتَ بالواو صارَ متوسطاً بَيْنَهُمَا ، وأوْصَلَ الفعلُ الى الاسمِ فقلتَ : ما صنعتَ وأباكَ ، وجَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ ، فنصبتَ زيداً وما أشْبَهَهُ بالفعلِ الذي لم يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ بعدَ تقويتكَ ايّاهُ بالواو ، كَمَا أنَّكَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، فلم ينفذْ الى اسمٍ نحوَ أنْ تقولَ : مررتُ زيداً ، فَجِئْتَ بحرفِ الجرّ حتى أوصلَهُ اليهِ فقلتَ مَرَرْتَ بزيدٍ [لأنَّ](٧) الباءَ لَهُ عملٌ في الاسمِ وهو الجرُّ والواوُ لا عملَ لَها ، وانّما يعملُ الفِعْلُ باعانتِهَا لَهُ(٨) النّصْبَ حتى كأنّها بمنزلةِ الهمزةِ في قولِكَ : ذَهَبْتُ وأذْهَبْتُ زيداً ، في أنّها لما دَخَلَتْ على الفعلِ صَيَّرَتْهُ من غيرِ العملِ الى العملِ وأعْطَتْهُ // أن يلابسَ(٩) الاسمَ بعدَ أنْ لَمْ يَكُنْ لهُ ذلكَ ، ثم صارَ قَوْلُكَ : ما صَنَعْتَ وزيداً ، وجَاءَ البردُ والطَّيالسةَ ، يُفِيدُ مَعْنَى ما صَنَعْتَ مع أبيكَ (١٠ وجَاءَ البردُ مع الطَّيالِسَةِ ١٠)، كَما أنّ قولَكَ : أذْهَبْتَ زيداً ، يُفيدُ معنى قولِكَ حَمَلْتُهُ على الذَّهابِ ، وانّما لَمْ (١١ يَجْعَلُوا للواوِ عملاً هُنا ١١)، وانْ كانَ واقِعاً بجنبِ الاسمِ كَمَا كانَ الباءُ في قولِكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، ولم يَكُنْ في صدرِ الفِعْلِ وكائنا(١٢) معهُ كأحَدِ حروفِ التّركيبِ كالهمزةِ ، لأجْلِ أنَّ الواوَ أصْلُهُ أنْ يكونَ حرفَ عطفٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً وعَمْراً ، وجاءني زيدٌ وعمروٌ ، وحرفُ العَطْفِ لا يكونُ لهُ عملٌ مُخْتَصٌّ فيهِ(١٣)، وانما يَعْمَلُ على سبيلِ النّيابةِ عن الفعلِ المتقدّمِ وغيرِهِ منَ العواملِ . فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ زيداً (١٤ وعَمْراً ، فانّما تنصبُ عمراً لأجلِ أنّ الأصلَ ضَرَبْتُ زيداً ١٤)، وضَرَبْتُ عمراً ، ثمَّ أنَّ الواوَ أقيمَ مقامَهُ اخْتِصاراً وايجَازاً . فلمّا لم يَكُنْ للواوِ أصلٌ في العملِ لم يُحِبُّوا أنْ يَجرّوا بهِ هنا فيقولوا : ما صنعتَ وأبيكَ ، وانْ

---

(٧) من ج . الصواب . وفي الأصل « الا أن » . تحريف .

(٨) سقطت « له » في ب و ج .

(٩) ب ، ج : ان لا يلابس . سهو .

(١٠ - ١٠) بدله في ج : « جاء البرد والطيالسة » سهو .

(١١ - ١١) بدله في ب : « لم يجعلوا هنا للواو عملا » ، ج : « لم يجعلوا للواو هنا عملا »

(١٢) ج : في صدر الفعل كائنا .

(١٣) ب ، ج : مختص به .

(١٤ - ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

كانَ الواوُ قد أوصلَ الفعلَ كما أوصلَهُ الباءُ في مررتُ بزيدٍ ، وذَهَبْتُ بعمرٍو ، فأَجْرَوهَا مَجْرَى الهمزةِ في أذْهَبْتُ في أنّها اذا دَخَلَتْ على الفعلِ كانَ العملُ للفعلِ مَعَها وهو[١٥] النَّصْبُ ، ولا يكونُ لها عملٌ مخصوصٌ في الاسم لئلا يَكُونوا قد عَدلوا بالواو عن أصلهِ البَتَّةَ .

ويَدلُّكَ على صحةِ ما ذَكَرْنَا أنّهُ لا ينفكُّ من معنى العطفِ ، ألا تَرَى أنَّ قولَكَ : اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةُ ، واسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ واحدٌ . وكيفَ لا يكونُ كذلكَ واسْتَوى يقتضِي فاعِلَيْنِ فلو لم يكُنْ في الكلامِ معنى العطفِ لم يَجُزْ البَتَّةَ . واذا قلتَ : جاءَ البردُ والطَّيالسةَ ، فهو كقولكَ : جَاءَ البردُ والطّيالسةُ ، اذ لو قلتَ : وجاءتِ الطيالسةُ ، كانَ صحيحاً . غيرَ أنَّ في العدولِ عن لَفْظِ العَطْفِ فائدةً أخْرَى وهي الدَّلالةُ[١٦] على الاقترانِ فاذا قلتَ : جاءَ البردُ والطَّيالسةَ ، عُلِمَ أنَّكَ تقولُ : اقْتَرَنَا وتَصَاحَبَا . ولو قلتَ : جَاءَ البردُ والطيالسةُ ، بالرَّفْعِ على العَطْفِ لم يَكُنْ في نفسِ اللفْظِ دَلالةٌ على الاقْترانِ والتّصاحبِ ، كما أنَّكَ اذا قلتَ : جَاءَ زيدٌ وعمروٌ ، لم يَكُنْ فيه دلالةٌ على أنّهما جاءا في دَفْعَةٍ واحدةٍ ، بل يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما جَاءَ على انْفِرَادِهِ ، وهَذَا[١٧] هُوَ النُّكْتَةُ والحِكْمَةُ في العُدُولِ عن سَنَنِ العَطْفِ الى النّصْبِ بجعلِ[١٨] الواوِ مُعيناً للفعْلِ وجاذِباً لهُ الى العَمَلِ كما تَفْعَلُ الهمزةُ والبَاءُ في أذْهَبْتُ زيداً ، وذَهَبْتُ بزيدٍ فاعْرِفْهُ [فانّهُ][١٩] من غوامِضِ الصِّنَاعَةِ .

وأمّا البيتُ الذي أنْشَدَهُ فلا يكونُ الا على مَعْنَى مَعَ ، أَلا تَرَى أنَّهُ قالَ تكونُ وإيّاها ، وايّاها ضميرُ امرأةٍ كانَ يُحِبُّهَا واسْمُهَا أمُّ عمرٍو . والضّميرُ في تكونُ للمُخَاطَبِ فكأنَّهُ قالَ : تكونُ أنْتَ وأمُّ عمرٍو بهَا ، أي بالقَصيدَةِ مثلاً ، ولو قَصَدَ العَطْفَ لقالَ : تكونُ أنْتَ وهيَ ، ولم يَقُلْ : ايّاها لأنَّ ايّاها ضميرُ المنصوبِ فاعْرِفْهُ .

---

(١٥) سقطت واو العطف قبل «هو» في ج .

(١٦) ب ، ج : وهي دلالة .

(١٧) ب ، ج : فهذا .

(١٨) ج : تجعل الواو .

(١٩) من ب و ج . الصواب .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومما تُؤلَ على هَذَا في التنْزيلِ قولُهُ تعالَى – (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاءَكُمْ) –[٢٠] حَمَلَهُ قومٌ على هَذَا حيثُ[٢١] لَمْ يَجُزْ أنْ يَعْطِفَ على ما قَبْلَهُ ، وذلكَ أنَّهُ لا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ // شُرَكَائِي ، انّما يُقَالُ : جَمَعْتُ شُرَكائِي وأَجْمَعْتُ أَمْرِي ، فَلَمّا لَمْ يَجُزْ في الواو والعطفُ جَعَلَهَا بمنزلةِ مَعَ مثلَ جَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ ، وقد يكونُ[٢٢] على قولِهِ : فاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ واجْمَعُوا شُرَكاءَكُمْ [٢٢] فَيُضْمَرُ للشّركاءِ فِعْلٌ[٢٣] يَصحُّ أنْ تُحْمَلَ عليهِ أَسْمَاؤُهُمْ كَمَا قَالَ :

/١٧٠/ يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحَا[٢٤]

يُريدُ متقلِّداً سَيْفاً وحامِلاً رُمْحاً ، لأَنَّهُ لا يقالُ : تَقَلَّدْتُ الرُّمْحَ كما لا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ الشّركاءَ .

---

(٢٠) آية ١٠/٧١ .

(٢١) سقطت « حيث » في ج .

(٢٢) بدله في ط : « على قوله عز وجل (فاجمعوا أمركم) يريد : فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم . والصواب مافي الأصل وبقية النسخ .

(٢٣) ط : فيضمر للشركاء فعلا .

(٢٤) هذا البيت لعبد الله بن الزّبعرى في الكامل للمبرد ص ١٨٩ (أعاد روايته في ٢٠٩ و ٤٠٣) وايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٤٦ .

وهو غير منسوب في مجاز القرآن ٦٨/٢ ، والمقتضب ٥١/٢ والايضاح ١٩٥ ، والموازنة للآمدي ١٠٩ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٤٣ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٧/٣ وفقه اللغة وسر العربية ٣٠٦ ، وأمالي المرتضى ٤١/١ ، و ١٧٠/٤ ، – والمخصص ٣٦/٤ ، ٢٣٢/١٤ ، وذيل الأمالي ٢٥ ، ودرة الغواص ٥٩ ، والأمالي الشجرية ٣٢١/٢ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٦١٢/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، ومواد : (مسح) من اللسان ٤٣٠/٣ ، والتاج ٢٢٣/٢ ، و (قلد) من اللسان ٣٦٩/٤ والتاج ٤٧٦/٢ ، – و (جمع) من اللسان ٤٠٨/٩ ، و (جدع) من التاج ٢٩٧/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٣ ، وشرح درة الغواص ١٠٢ ، والخزانة ٣٣٠/١ .

وورد في ط بعد الشاهد قوله : و (زوجك في الوغى) ، على أنها رواية أخرى في البيت . والذي ورد في بعض المراجع رواية « ورأيت زوجك في الوغى » (هذه رواية الموازنة للآمدي ، والحجة لابن خالوية ودرة الغواص للحريري ، وشرحها للخفاجي) وروى في فقه اللغة وسر العربية « يا ليت شيخك » وفي المخصص وشرح الحماسة للمرزوقي « يا ليت بعلك » ، وفي الأنصاف « يا ليت بعلك في الوغى » .

قَالَ أبو الحَسَنِ :

قَومٌ منَ النّحويينَ يقيسونَ هَذَا في كلِّ شَيءٍ وقومٌ يَقْصرونَهُ على ما سُمِعَ منهُ وقَوِيَ هذا القولُ الثّاني .(٢٥)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَهُ تَعالَى – (فأجْمَعُوا أمْرَكُمْ وشُركاءَكُمْ) – على الوَجْهَيْنِ – اللذينِ ذَكَرَهُمَا . فانْ(٢٦) جعلتَ الواوَ بمَعْنَى معَ كانَ نَصْبُ الشّركاءِ كَنَصْبِ الطّيالسةِ في قولِكَ : جَاءَ البردُ والطّيالسةَ ، ويكونُ الشّركاءُ في المَعْنَى مرفوعاً حتّى كأنَّهُ قالَ : فاجْمعُوا أمْرَكُمْ ولْيَجْمَعْهُ شُرَكَاؤُهُمْ ، كَما كانَ الطّيالِسَةُ كذلكَ في قولِكَ : جَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ ، وانّما حُمِلَ على هَذَا دونَ أنْ يكونَ معطوفاً على لَفْظِ أمْرِكُمْ لأجْلِ أنَّ الاجماعَ لا يقعُ على الشّركاءِ وحرفُ العَطْفِ يقومُ مقامَ العاملِ فلا تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً والعِلْمَ ، لأنَّهُ لا يصلحُ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ العلمَ ، كذلكَ لا يكونُ شُركاءَكُمْ معطوفاً على أمركم لأنَّكَ لا تقولُ : أجَمَعْتَ شُركائِي ، واذا لَمْ يَكُنْ معطوفاً على أمرِكُمْ كانَ منصوباً بمَعْنَى معَ (٢٧ كما كانتِ الطّيالِسَةِ ٢٧) ويكونُ في المَعْنَى كقولِكَ : فاجمعوا أمْرَكُمْ أنْتُمْ وشركاؤُكُمْ(٢٨) وَقَدْ قُرِيءَ بالرَّفْعِ الا أنَّهُ ليسَ بالأعْرَفِ .(٢٩)

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يكونَ شُرَكَاؤُكُمْ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ كأنّه – واللهُ أعلمُ –

---

(٢٥) قال ابن الشجري في أماليه ٣٢/٢ : ان هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ولا يخرج به عن المراد بالأول . فيقررون في قوله : ياليت زوجك .. البيت : وحاملا رمحا .

(٢٦) ب ، ج : وان .

(٢٧ – ٢٧) بدله في ب و ج : « كما كان في الطيالسة » .

(٢٨) ج : أنهم شركاؤكم . سهو .

(٢٩) في معاني القرآن للفراء ج ٤٧٣/٢ : « وقد قَرأ الحسن (وشركاؤكم) بالرفع ، وانما الشركاء هاهنا المحتم ، كأنه أراد : اجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم ، ولست اشتهيه لخلافه للكتاب ، ولأن المعنى فيه ضعيف لأن الالهة لا تعمل ولا تُجمع .

وفي شواذ ابن خالوية ص ٥٧ ان قراءة الرفع للحسن ويعقوب وسلام أنظر أيضا املاء ما من به الرحمن ج ١٧/٢ .

وأجْمَعُوا شُركاءَكُمْ كالبيتِ الذي أنْشَدَهُ ، وذَاكَ أنّ قولَهُ : متقلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً قد عُطِفَ فيهِ الرّمحُ على السَّيفِ في الظّاهِرِ ، ولا يُقَالُ : تَقَلّدْتُ الرُّمْحَ كما لا يُقَالُ : أجمعتُ الشّركاءَ ، فَيَحْمَلُ انتصابُ الرُّمْحِ على اضمارِ فعلٍ آخَرَ يصلُحُ لهُ كأنّهُ قالَ : وحَامِلاً رُمْحاً . وأمّا ما حكاه عن أبي الحَسَنِ من أنَّ قَوْماً يقيسونَ هذَا في كلِّ شيءٍ ، وآخرينَ يقصرونَهُ على المسموعِ ، فانّما يَعْنِي أنّهم يُجوّزونَ القياسَ في النَّصْبِ على المفعولِ مَعَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ المفعولِ لَهُ

الاسمُ المُنْتَصِبُ(١) بالفعلِ الذي قَبْلَهُ ، وانّما تذكُرُهُ لِيُعْرفَ الغرضُ الذي من أجْلِهِ فعلتَ ذلكَ الفعلَ ، فهو جوابُ لِمَ ، كَمَا انَ الحالُ جوابَ كيفَ ، وذلكَ قولُكَ : ضَرَبْتُهُ تقويماً لهُ ، جِئْتُكَ أكراماً لكَ وأكْرَمْتُهُ [حَذَرَ](٢) شرّهِ ، فَالمَعْنَى ضَرَبْتُهُ للتّقويمِ ، وجِئْتُكَ(٣) للاكرامِ وأكْرَمْتُ للحذَرِ ، فلما حُذِفَ الحرفُ وَصَلَ الفعلُ الى المَصْدَرِ فنَصَبَهُ ، (٤وممّا جاءَ من ذلكَ في الشّعْرِ٤) قولُهُ :

/١٧١/ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ [جُمْهُورِ](٥) مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّرِ الهُبُورِ(٦)

---

(١) ط : الاسم الذي ينتصب .

(٢) من ب و ج و ط : الصواب . وفي الأصل « حضر » . تحريف .

(٣) ب ، ج ، ط : وجئتك .

(٤) بدله في ج ، ط : « ومما جاء في الشعر من ذلك » .

(٥) من ب و ج و ط . الصواب . وقد سقطت من الأصل سهوا .

(٦) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ق ١٩/٨٦ و ٨٨ ص ٢٣٠ ، وسيبويه والشنتمري ١/١٨٥ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٤٦ ، والاقتضاب للبطليوسي ٢٣٠ ، والمفصل ٦٠ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/٨٩١ ، وابن يعيش ٢/٥٤ والخزانة ١/٤٨٨ .

وهو غير منسوب في الايضاح ١٩٧ .

ورواية البيت الثالث منها فيما عدا نسخ المقتصد ، والهول من تهول الهبور « والتهول تفعل من الهول وهو ان يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره . وذكرت رواية المقتصد (تهور الهبور) في الخزانة ١/٤٨٩ قال :

=

ويجوز أنْ يكونَ هذا المصدرُ معرفةً ونكرةً ، وما أنشدتُهُ قد جَاءَ فيه الأمرانِ جميعاً(٧) // .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المفعولَ لَهُ عَذْرُ الفِعْلِ وعِلَّتُهُ ، والمَعْنَى الذي يَقَعُ من أجْلِهِ ، كما أنَّ الحالَ تبيينُ الهَيْئَةِ(٨) ، فاذَا قلتَ : جِئْتُكَ أكراماً لكَ ، فالمعنى جِئْتُكَ لاكرامٍ ، كأنَّ قائلاً قالَ لكَ : لِمَ جئت ؟ أو ما سَبَبُ المَجيءِ ؟ فقلتَ : للاكرامِ جئتُ . كما أنَّكَ اذا قلتَ : جئتكَ راكباً ، كان بياناً لهيئتِكَ في المجيءِ(٩) ، حتّى كأنَّ قائلاً قَالَ لكَ : كيفَ جئتَ ؟ وعلى أيِّ صفةٍ ؟ فقلتَ : جِئْتُ رَاكِباً . وكانَ الأصْلُ أنْ تأتيَ باللامِ فتقولُ : جِئْتُكَ لاكرامٍ ثم تُرِكَ لأنَّ الحالَ تدلُّ عليهِ ، فلما جُذِفَ نَصَبَ ما بَعْدَهُ ، كَمَا يكونُ ذلكَ في جميعِ ما يُحْذَفُ فيهِ حرفُ الجرِّ ، كقولِكَ : مارمْتُ مكانَ كَذَا ، وزَيْدٌ لا يَريمُ مكانَهُ ، والأصلُ لا يَريمُ من مكانِهِ ، كما تقولُ : لا يَزولُ من مكانِهِ ، ولا يَبْرَحُ من مكانِهِ ، وعَلَى ذلكَ قولُ الشّاعِرِ (١٠ أنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ١٠) :

/١٧٢/ أبَانا فَلا رمْتَ من عيننا فـــأنـــا بخيرٍ اذَا لَمْ تَرِمْ
أرَانـــا اذَا أضْمَرَتْكَ البلا دُ تُجْفَى ويُقْطَعُ منّا الرَّحِمْ(١١)

= « والنهور الانهدام اي والمخافقة من نهور الأمكنة المطمئنة . والعاقر . الرملة التي لا تنبت ، والجمهور العظيمة ، والزعل النشاط ، والهبور جمع هبر وهو ما تطامن من الأرض .
والشاهد فيه نصب مخافة وما عطف عليه على المفعول له . وقد ذكر فيما عطف على « مخافة » أوجه أخرى من الاعراب . (أنظر الخزانة ١/٤٨٨ - ٤٨٩) .

(٧) سقطت « جميعا » في ج .
(٨) ب ، ج : تبيين الصورة .
(٩) ب ، ج : لهيئة في المجيء .
(١٠ - ١٠) بدله في ب و ج : أنشده الشيخ .
(١١) البيتان للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب . وقد وردا في الديوان وبينهما بيت ثالث هو :
ويـــا أبتـــا لا تزل عنـــدنـــا فـــأنـــا نخاف بـــأن تُخْتَرَمْ
أنظر ديوانه ق ٤/٥٢ و ٥٣ و ٥٤ ص ٤١) .
وثانيهما منسوب له في الكامل للمبرد ٦٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٤٠ و ١٥١٥ ، ومادة (ضمر)) من =

ويكونُ المفعولُ له معرّفاً بالألفِ واللامِ ومضافاً ونكرةً . وقد جاءَ الأوجهُ الثّلاثَةُ في الذي أنْشَدَهُ . النّكرةُ قولُهُ : مخافةً ، والمعرفةُ بالألفِ واللامِ (١٢) قولُهُ والهولَ ، والمضافُ قولُهُ : وزَعَلَ المحبورِ . وجَعَلَ الشّيْخُ أبو عليٍ المضافَ والداخلَ عليهِ الألفُ واللامُ نوعاً واحِداً فقالَ : وما أنشدتُهُ قَد جَاءَ فيه أمرانِ ولم يَقُلْ : الأمورُ الثّلاثَةُ .

وفي هٰذا البابِ أصْلٌ يُحْتَاجُ الى معرفتِهِ وهو أنَّ(١٣) من شَرْطِ المَنْصُوبِ على أنّه مفعولٌ لَهُ أنْ يكونَ شيئاً يشتملُ الفعلَ المعلّلَ بِهِ على معناهُ حتى يصحَّ أنْ يُقَالَ : انّ هذا الفعْلَ ذلكَ الفعلُ ، وأنّه داخلٌ في ضِمْنِهِ وانّكَ اذا فَعَلْتَ هذا فقدْ فَعَلْتَ ذلكَ(١٤) ، كقولِكَ : ضَرَبْتُهُ تقويماً لهُ ، ألا تَرَى أنّه يستقيمُ أنْ تقولَ : تقويمُهُ ضَرْبُهُ ، وتقويمُهُ في ضَرْبِهِ ، وأنّكَ اذا ضَرَبْتَهُ فقد قَوّمْتَهُ . وكذا جئتكَ أكراماً لكَ ، لأنَّ المعنى أنَّ قصدَهُ واختصاصَهُ بالمجيءِ اكرامٌ لهُ حتّى يصحَّ أنْ تقولَ : انّكَ اذا جئْتَهُ فقد اكرمتَهُ ، فالمفعولُ لهُ معنىً في الفعلِ ، ونتيجةٌ لَهُ وثمرةٌ يقصدُهَا الفاعِلُ . فالضّاربُ يفعلُ الضّرْبَ ليحصلَ التقويمَ الذي هو نتيجتُهُ وفائدتُهُ ، وكذلكَ الجَانِي يفعلُ(١٥) المجيءَ ليقعَ الاكرامُ الذي من شَأنِهِ أنْ ينتجَ ويحصلَ منهُ . فهو اذاً غَرَضُ الفاعلِ في فِعْلِهِ ، والغَرَضُ لا يتميّزُ ولا ينفصلُ عن الفعلِ . وقَدْ يَأتِي(١٦) منصوباً في هذا البابِ مالا يَصحُّ وَصْفُهُ بالغرضِ ، كقولِهم : قَعَدَ عن الحَرْبِ جُبْناً ، وفَعَلَ ذلكَ عَجْزاً ، فَالجُبْنُ والعَجْزُ(١٧) لا يكونَانِ مَقْصُودَيْنِ كَمَا كانَ التّقويمُ والاكرامُ الا أنّهُ لا يخرجُ عن الأصلِ الذي قدمتُ من حيث

اللسان ٦/١٦٤ والتاج ٣/٣٥٣ وكلاهما منسوبان له في درة الغواص ٦٤ وشرحها للخفاجي ١١٠ والدرر اللوامع ٢/١٢٧ .

ورواية الأول في درة الغواص وشرحها « ايا أبتا لا تَرْمِ عندنا » وفي الشرح قال : « ويروى : لا تَزَلْ » ، وفي (ضمر) من التاج : « وتقطع منك » .

(١٢) ج : والمعرف بالألف واللام .

(١٣) سقطت « ان » في ج .

(١٤) ب ، ج : ذاك .

(١٥) ج : يفْعِل . تصحيف .

(١٦) ج : وقد يتأتى .

(١٧) ب ، ج : فالعجز والجبن .

أنَّ القعودَ عن الحربِ جُبْنٌ في المَعْنَى كما أنَّ الضَّرْبَ تقويمٌ[١٩] . ويُقَالُ[٢٠] ما المَعْنَى في قعودِهِ ؟ فتقولُ الجُبْنُ ، كما يُقَالُ : ما المَعْنَى في ضَرْبِهِ ؟ فتقولُ : التَّقويمُ ، الا أنَّ اطلاقَ لَفْظِ الغَرَضِ لا يصحُّ عليهِ ، ولكنْ يُقالُ هو عِلَّةٌ وسببٌ ومعنى في الفعلِ يَقْتَضِي وجودَهُ بوجودِهِ . أعنى أنَّهُ اذَا // قعدَ عن الحربِ فقدْ جَبُنَ ، واذا فعلَ كذَا فقد عَجِزَ ، كما أنَّهُ اذا ضربَ فقد قَوَّمَ ، اذا كانَ المَعْنَى في الضَّرْبِ التَّقويمَ .

وكذا جئتُهُ مخافةَ الشَّرِّ ، [٢١ لأنَّ فِعْلَهَ المجيءَ ، يَتَضَمَّنُ المخافةَ٢١] واذا وُجِدَ المجيءُ فقد وُجِدَ الخوفُ . الا أنّها لا تُسمّى غرضاً من حيثُ أنَّ فاعلَ المجيءِ لا يقصدُ المخافةَ ، كما لَمْ يَقْصدْ فاعِلُ القعودِ الجُبْنَ ، ولكنَّ كلَّ واحدٍ منهما معنًى في الفِعْلِ . فانْ قَدّرْتَ في المَخَافَةِ مَعْنَى الاحْتِرازِ [٢٢ جَازَ أنْ يُسَمّى غرضاً ، لأنَّ الاحترازَ٢٢] معنىً يُقْصَدُ كالرَّفْعِ في قولِكَ : فعلتُ كَذَا دفعاً للشَّرِّ .

فَجُمْلَةُ القولِ أنّه ما مِنْ شيءٍ يَنْتَصِبُ على معنى المفعولِ لَهُ الا وهُوَ داخِلٌ في ضِمْنِ الفعلِ الذي قَبْلَهُ في المعنى على وجهٍ من الوجوهِ . ولا تكونُ فيهِ هذه الصفةُ الا بعدَ شرائطَ : احْدَاها : أن يكونَ مصدراً . والثانية : أن يكونَ فِعْلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ . والثالثة : أنْ يكونَ مقارناً للفِعْلِ المعلّلِ في الوجودِ . وقد اجتمعتْ هذه الشرائطُ في ضَرَبْتُهُ تقويماً [لَهُ][٢٣] لأنَّ التَّقويمَ مصدرٌ ، وهو فعلُ الضّاربِ ، اذ ليسَ المقوِّم غيرَهُ ، ومقارِنٌ للضربِ في الوجودِ . ومتى فُقِدَتْ هذهِ الشرائطُ [كُلُّهَا][٢٤] . أو بَعْضٌ منها فَقَدْ خَرَجَ عن هذا الأصْلِ . فاذَا[٢٥] كانَ اسْماً غيرَ مَصْدَرٍ كقولِكَ : جِئْتُكَ لزيدٍ ، لم يكنْ من جنسِ الفعلِ فَيُتَصَوَّرُ دخولُهُ فيهِ ، واذا كانَ فعلاً لغيرِ مَنْ لهُ الفِعْلُ الأوّلُ كقولِكَ : جِئْتُكَ

---

(١٨) ب ، ج : هو الجبن .
(١٩) ب ، ج : هو التقويم .
(٢٠) ب ، ج : ثم يقال .
(٢١ - ٢١) بدله في ج : « لأن فعله المجيء نفس المخافة » .
(٢٢ - ٢٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٢٣) من ب و ج . أولى .
(٢٤) من ب ، ج . أولى .
(٢٥) ب ، ج : واذا .

لاكرامِكَ الزائرينَ ، فهوَ كذلكَ ، لأنَّ فعلَ هذا لا يدخلُ تحتَ فعلِ ذاكَ ، وكذَا اذا لم يُقَارِنِ الأوّلَ في الوجودِ كقولِكَ : خَرَجْتُ اليومَ لمخاصَمَتِكَ زيداً أمسِ ، لأنَّ الفعلَ الكائنَ أمْسِ لا يُتَصوّرُ كونُهُ تحتَ الفِعْلِ الكائنِ اليومَ ، فاعتبرْ هذهِ الأحوالَ كلَّها ، فمتى فقدتَ شيئاً منها فيما تجعلُهُ علةً للفِعْلِ فاعلمْ أنَّه قد خرجَ عن الأصلِ الذي أصلْتَ ، واذا خرجَ عنهُ لم يَجُزْ نصبُهُ وحذفُ اللام ، فلا تقولُ :(٢٦) جئتكَ زيداً ، ولا أكرامُكَ الزائرينَ ، ولا خرجتُ مخاصمتَكَ زيداً أمسِ ، بل يلزمُكَ اثباتُ اللامِ في جميعِ ذلكَ فاعْرِفْهُ ، فقد تقرّرَ المذهبُ وطريقةُ الاستعمالِ فيهِ وبَقِيَ أنْ تَعْرِفَ العِلّةَ التي أوجَبَتْ اختصاصَ النّصْبِ بمَا كانَ على الأصْلِ المذكورِ وامتناعِهِ فيما خَرَجَ عنهُ ، وهيَ أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُهُ تقويماً لَهُ ، وكانَ التّقويمُ داخِلاً في ضِمْنِ ضَرَبْتُ موجوداً بوجودِهِ(٢٧) أشْبَهَ المصدرَ الذي يكونُ من نَفْسِ ضَرَبْتُ كقولِكَ : ضَرَبْتُ ضربةً . فكما نَصَبْتَ ضربةً بضربْتُ ، لأنَّ أجناسَ المَصْدَرِ داخلةٌ في ضمنِ الفعلِ من حيثُ أنَّ الفعلَ عامٌّ وقَدَّرْتَهُ تقديرَ أحدثْتُ ضربةً ، كذلكَ تَنصبُ تقويماً بضربتُ لدخولِهِ تَحْتَهُ ، حتى أنَّكَ قلتَ : قَوّمتُهُ تقويماً ، (٢٨ أو أَحْدَثْتُ تقويماً .٢٨)

وأمّا اذا لم يَكُنْ مما يدخلُ تَحْتَهُ بأنْ يكونَ غيرَ مصدرٍ كزيدٍ في قولِكَ : خَرَجْتُ لزيدٍ ، أو فِعْلاً(٢٩) لغيرِ فاعلِ الفِعْلِ الأوّلِ كقولِكَ : جِئْتُكَ لاكرامِكَ الزائرينَ ، أو سَابِقاً للفعلِ الأوّلِ في الوجودِ . نحوَ خَرَجْتُ اليومَ لمخاصمتِكَ زيداً أمسِ ، فلا معنى لنصبِهِ لأنَّ الفعلَ لا يقتضيهِ فيكونُ مجراهُ مجرى // المصدرِ الكائنِ من لفْظِهِ نحوَ ضَرَبْتُ ضربةً ، فلا يُتَصوَّرُ أنْ تكونَ أنْتَ أحْدَثْتَ زَيْداً بالخروجِ ، واكرامُ المخاطبِ الزائرينَ بالمجيءِ اليهِ ، ومخاصمتُكَ زيداً أمسِ بخروجِكَ اليومَ ، فاعْرِفْهُ .

---

(٢٦) ب ، ج : ولا تقول

(٢٧) ب ، ج : وموجودا بوجوده .

(٢٨ - ٢٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٩) ب ، ج : وفعلا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ ما انْتُصِبَ على التّشبيهِ بالمفعولِ :

وهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا ما كانَ المَنْصُوبُ فيهِ هُوَ المرفوعُ ، والآخَرُ ما كانَ المَنْصُوبُ فيهِ بعضَ المرفوعِ . فالأوّلُ على ضروبٍ منها ما كانَ خبرَ كانَ وأخواتِهَا ، وخبرَ ما ، واسمَ أنَّ ، وقد تقدّمَ ذكرُ ذلكَ . ومنها التّمييزُ والحَالُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّه قد تَقَدّمَ في أوّلِ المَنْصُوباتِ أنَّ المفعولَ على ضَرْبَيْنِ : مفعولٌ ومُشَبَّهٌ بالمفعولِ ، وقد قَسّمهُ قِسْمَيْنِ : أحَدُهُمَا ما كانَ المنصوبُ فيهِ هوَ المرفوعُ ، وذلكَ كخبرِ كانَ ، أَلا تَرى أنّكَ اذا قلتَ : كانَ زيدٌ منطلقاً ، لم يكون المنطلقُ غيرَ زيدٍ . وكذا اسمُ أنَّ ، فاذا قلتَ : انَّ زيدا منطلقٌ لم يَكُنْ شيئاً غيرَ المنطلقِ . والضّرْبُ الثّاني : ما كانَ المنصوبُ فيهِ بعضَ المرفوعِ ، وسيأتيكَ ذِكْرُهُ فهوَ يذكرُ [أوّلاً][1] ما بقيَ من القِسْمِ الأوّلِ وذلكَ الباقي هو التّمييزُ والحَالُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : بابُ الحَالِ

الحَالُ تُشْبِهُ الظّرْفَ من حيثُ كانَتْ[2] مفعولاً فيها ، كَما أنَّ الظّرْفَ كذلكَ ، وذلكَ قولُكَ : جَاءني زيدٌ راكباً ، وخَرَجَ عمروٌ مسرعاً ، فمعنى هذا خَرَجَ زيدٌ في حالِ

---

(١) من ب و ج . أولى .

(٢) ج : من حيث كان .

الاسراعِ ، ووقت الاسراعِ ، فأشبهتْ ظروفَ الزَّمانِ ، ولذلكَ عملتْ فيها المَعَاني التي ليستْ بأفعالٍ محضةٍ ، كما عملتْ في الظُّروفِ فقالُوا : في الدّارِ زيدٌ قائماً ، فعملَ فيها المَعْنَى الذي هُوَ في الدّارِ . ولم تَكُنْ كالظّرْفِ[٣] في عملِ المعنى فيها تقدّمتْ أو تَأخَّرَتْ لأنَّها مفعولٌ صحيحٌ ، والمفعولُ الصّحيحُ انما يعمل فيه الفعلُ المَحْضُ ، فلم يُجيزوا قائماً في الدّارِ زيدٌ ، كما أجَازوا : كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ ، فأعْمَلُوا المَعْنَى الذي هُوَ لكَ في الظَّرْفِ الذي هُوَ كلَّ يومٍ ، لأنَّ معنى الفعلِ أضْعَفُ من الفعلِ المَحْضِ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الحالَ قد اكْتَسَتْ شبهاً من الظَّرْفِ[٤] وشَبَهاً منَ المفعولِ الصّحيحِ ، فأمّا مشابَهَتُهَا الظَّرْفَ ، فمن حيثُ أنّكَ اذا قلتَ : جَاءَ زيدٌ[٥] راكباً ، فالمعنى جَاءَني زيدٌ في حالِ الرّكوبِ . ويقولُ القائلُ في أي حالٍ جاءَكَ زيدٌ ؟ كما يقول في أيّ موضعٍ زَيْدٌ ، فهذا وجهُ مُشابَهتِهَا الظَّرْفَ .

وأما مُشَابَهَتُهَا المفعولَ الصَّحيحَ ، فمن حيثُ أنّكَ اذا قلتَ : جَاءني زيدٌ راكباً ، وجدْتَهُ عارياً من حرفِ الظّرْفِ ، أَلا تَرَى أنَكَ[٦] لا تقولُ : جَاءَنِي زيدٌ في راكبٍ ، كما لا تقولُ في قولِكَ : ضَرَبَ زيدٌ عمراً : ضَرَبَ زيدٌ في عمرٍو . ومُشَابَهَةُ الحَالِ للمفعولِ الصّحيحِ أقوى من مشابهتِهَا الظَّرْفَ فلما كانَ الحالُ تتضمّنُ [مشابهةً][٧] تجمعُ النّوعينِ كانَ لَها شَطْرٌ من حكمِ كُلٍّ واحدٍ منها ، فلم تَجْرِ مَجْرَى المفعولِ الصّحيحِ على الاطْلاقِ ولا مَجْرَى الظّرْفِ على الاطلاقِ .

فأمّا وجهُ امتناعِهَا من أنْ تجرَى مجرى المفعولِ الصّحيحِ ، فهوَ أنَّ معنى الفعلِ يعملُ فيها كما يعملُ فيها الفِعْلُ // المَحْضُ . تقولُ في الدّارِ زيدٌ قائِماً ، فتنصبُ قائماً بما

---

(٣) ط : كالظروف .
(٤) ب ، ج : من الظروف .
(٥) ب ، ج : جاءني زيد .
(٦) ب ، ج : ألا ترالك .
(٧) من ب و ج . المثبت وفي الأصل « مشابه » . تحريف .

في[٨] الدّارِ من مَعْنَى الفعلِ الذي هُوَ استقرَّ وثَبَتَ ، كما تُعْمِلُ فيها الفعلَ المظهرَ في قولِكَ : جاءَ زيدٌ راكباً فقد خرجتَ بعملِ معنى الفِعْلِ فيها من حكمِ المفعولِ الصّحيحِ ، لأنَّ المفعولَ الصّحيحَ يعملُ فيهِ الفعلُ المحضُ المستعملُ اظهارُهُ ، نحوَ ضربَ في قولِكَ : ضربَ زيدٌ عمراً ، وكانَ في قولِكَ : كان زيدٌ أخاكَ ، لأنَّ خبرَ كانَ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ ، كما أنَّ الحالَ كذلكَ ، الا أنَّ خبرَ كانَ بقيَ على سَمتِ المفعولِ فلم يعملْ فيه الا فعلٌ مَحْضٌ .

وأمّا امتناعُ الحالِ من أنْ تجريَ مَجْرَى الظّرْفِ على الاطلاقِ ، فهو أنَّ مَعْنَى الفعلِ اذا عملَ لم يجُزْ تقديمُهَا عليهِ ، فلا تقولُ : قائماً في الدّارِ زيدٌ ، وان كنتَ تقولُ : كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ ، فتقدّمُ الظّرْفَ الذي هو كلَّ يومٍ ، على عاملِهِ الذي هو لَكَ ، مع أنّهُ معنى فعلٍ وليسَ بفعلٍ مَحْضٍ ، فقد خرجَ الحالُ من حكمِ الظّرْفِ من هذا الوَجْهِ ، أعني امتناعَها من التّقديمِ على عاملِها الضعيفِ ، نحوَ قائماً في الدّارِ زيدٌ ، كما خرجتُ من حكمِ المفعولِ الصّحيحِ بجوازِ عملِ معنى الفعلِ فيها ، كقولكَ : في الدّارِ زيدٌ قائماً ، أو في الدّارِ قائماً زيدٌ ، فلها منزلةٌ بينَ[٩] المَنْزِلَتَيْنِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« واذا كانَ الفِعْلُ المَحْضُ يضعفُ عملُهُ فيما تقدّمَ عليهِ بدلالةِ قولِهِمْ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ، وامتناعِهِم من رفعِ زيدٍ لو أُخِّرَ فأوقعَ بعدَ ضَرَبْتُ ، فأنْ يضعفَ عملُ المعنى فيما تقدّمَ عليهِ أجْدَرُ . فلذلكَ أجازوا في الدّارِ زيدٌ قائماً ، وفي الدّارِ – قائماً زيدٌ ، ولم يُجيزُوا : قائماً في الدّارِ زيدٌ ، لِمَا تقدّمَ على المَعْنَى لأنَّ هذا مفعولٌ صحيحٌ في الأصْلِ ، وانّما شُبّهَ بالظّرْفِ للمشابهةِ التي بَيْنَهُمَا . فلا يَجِبُ أنْ يُسَوَّى بهِ . كما أنَّ مالا ينصرفُ لما أجْرِيَ مجرى الفِعْلِ للشّبهِ العارضِ منهُ فيهِ . لم يَجِبْ أنْ يسوّى بينَهُ وبينَ الفِعْلِ في جميعِ أحوالِهِ » .

---

(٨) سقطت « بما » في ج .

(٩) سقطت « بين » في ج .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلم أنَّهُ قِوىَ امتناعَهُمْ من تقديمِ الحَالِ على مَعنى الفعلِ ، نحوَ قائماً في الدّارِ زيدٌ [بشيئين][10] أحدُهُما : أنَّ الفعلَ المَحْضَ يضعفُ عملُهُ بالتّقديمِ بدلالةِ أنّهُمْ يقولونَ : ضربْتُ زيداً ، فلا يجوّزونَ الا اعمالَهُ فاذا قدّموا فقالُوا : زيداً ضَرَبْتُ ، جوّزوا أبطالَ عملِهِ في الظّاهِرِ ، وهُوَ أنْ يقولُوا : زيدٌ ضَرَبْتُ ، على تقديرِ الهاءِ . فلولا أنَّ الفعلَ يضعفُ عملُهُ بتقديمِ مفعولِهِ عليهِ لما صَرَفُوا ضربْتُ عن العملِ في زيدٍ حَمْلاً لَهُ على شيءٍ مُضْمَرٍ بَعْدَهُ ، ولا امْتَنَعُوا[11] من أجازةِ رفعِ زيدٍ البَتَّةَ ، كما يمتنعونَ منهُ اذا وقعَ بعدَهُ ، فلا يقولُ أحدٌ : ضربتُ زيدٌ ، على تقديرِ ضربْتُهُ زيدٌ ، لأنَّهُ واقعٌ بعدَ الفعلِ فهو يَقْوَى على العملِ فيهِ .

وأبيّنُ من هذَا أنَّكَ تقولُ : زيدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ [12] وزيدٌ مقيمٌ[12] ظَنَنْتُ ، فتلغى الفعلَ اذا تأخَّرَ عن أحدِ المفعولَيْنِ أو عنهما جَمِيعاً ، حتّى لا يكونُ [لهُ][13] عملٌ في مفعوليهِ ، لا لَفْظاً ولا تَقْدِيراً . قالَ :[14] [وأعْني][15] بالتّقديرِ أنّكَ لا تُثْبِتُ لها ضميراً فتشغلُهُ بهِ[16] ، كما أثبتَ في : زيدٌ ضَرَبْتُ هاءً محذوفةً [هي ضميرُ زيدٍ][17] واذا تَقَدّمَ عليهما لم يَجُزْ الغاؤُهُ البَتَّةَ . فلا تقولُ : ظَنَنْتُ زيدٌ مقيمٌ . فاذا كانَ // الفِعْلُ المحضُ نحوَ ضَرَبْتُ وظَنَنْتُ ، يضعفُ عملُهُ فيما تقدّم عليهِ[18] ، كانَ معنى الفِعْلِ فوقَهُ في الضَعْفِ ، فلا يعملُ عندَ تقدّمِ المفعولِ . واذَا كانَ كذلكَ ، لَمْ يَجُزْ قولُكَ : قائماً في الدّارِ زيدٌ ، لأنَّ في الدّارِ اذا كانَ لا يَقْوَى على العملِ فيما قَبْلَهُ ، كنتَ اذا قَدّمْتَ قائماً عليهِ بمنزلةِ من

---

(١٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فشيئين » . تحريف .
(١١) ج : ولا امتنعوا تحريف .
(١٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لا » . تحريف .
(١٤) سقطت « قال » من ب و ج . وهو أولى . لأن ما بعدها من الكلام لعبد القاهر نفسه .
(١٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وأعلى » . تحريف .
(١٦) ج : تشغله به .
(١٧) من ب و ج . أبين .
(١٨) ج : فيما يتقدم عليه .

يُبْطِلُ عَمَلَهُ ، واذا بَطَلَ النّصْبُ لم يكنْ حالاً فيجبُ أنْ تقولَ : قائمٌ في الدّارِ زيدٌ ، على أنْ تَجْعَلَهُ خبرَ مبتدأٍ كقولِكَ : منطلقٌ زيدٌ .

والثّاني : مما احتجَّ بهِ الشّيْخُ أبو علي أنَّ الحالَ وان شَابَهَ الظّرْفَ من حيثُ عبّرْتَ عنه بالظّرفيةِ فقلتَ في قولِكَ : جاءني زيدٌ راكباً : في حالِ الركوبِ ، [19] وفي هذه الهيئةِ ، وبهذهِ الصِّفَةِ[19] ، فانّه لا يجبُ أن يجريَ مجرى الظّرْفِ في كلِّ حالٍ . كما أنَّ مالا ينصرفُ نحوَ أحمدَ وابراهيمَ ، لما أشْبَهَ الفعلَ أجْرِي مَجْرَاهُ في بَعْضِ الأحوالِ ، وهو أنّهُ مُنِعَ الجرَّ مع التنوينِ . ولم يُنزّلْ منزلةَ الفعلِ في لكلِّ شيءٍ ، فَيُمْتَنَعُ الاضافَةَ والألِفَ واللامَ وغيرَ ذلكَ مما لا يكونُ في الفعلِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« وفي الحالِ شَبَهٌ من التّمييزِ أيْضاً ، وذلكَ أنَّ قولَنا : [5] جَاءَ زيدٌ ، يحتملُ المجيءُ أنْ يكونَ على ضروبٍ شتّى وصفاتٍ مختلفةٍ ، فاذَا قالَ : راكباً أو ماشياً ، فقد بَيّنَ بالحالِ[21] الابهامَ الذي كانَ في المَجِيءَ ، كما أنَّهُ اذَا قالَ : امتلأ الاناءُ ماءً ، فقد بَيّنَ بالمفسِّرِ[22] ما امتلأ منه الاناءُ فلذلكَ كانَ الحالُ نكرةً ، كما أنَّ المُمَيِّزَ كذلكَ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القاهرِ :

اعْلَمْ أنَّ الحالَ يُشْبِهُ التّمييزَ من وَجْهَيْنِ :

أحدُهُمَا : أنّهُ نكرةٌ ، كما أنَّ التّمييزَ كذلكَ ، لا تقولُ : جَاءني زيدٌ الرّاكِبَ . ومررْتُ بعمرٍو القائمَ ، كما لا تقولُ : عِشْرونَ الدّرهمَ ، وامتلأ الاناءُ الماءَ ، بل تقولُ : جاءني زيدٌ راكباً ، وامتلأ الاناءُ ماءً .

والوجْهُ الثّاني : أنّ فيهِ بياناً وكَشْفاً للابهامِ ، كما أنَّ التّمييزَ كذلكَ . ألا تَرَى أنَّكَ

---

(١٩) ساقط في ب و ج .
(٢٠) ط : أن قولك .
(٢١) ج : فقد بين الحال .
(٢٢) ج : فقد بين المفسر . تحريف .

تقولُ : جَاءَني زيدٌ ، فيسبقُ الى قلبِ المُخَاطَبِ جميعُ ما يحتملُهُ المجيءُ من الأحوالِ . فاذا قُلْتَ : راكباً ، أو رَاجلاً ، كَشَفْتَ ذلكَ الابهامَ ، وقصرتَ علمَ المخاطبِ على نوعٍ مخصوصٍ من جميعِ ما كانَ يَظُنُّهُ . كما أنّكَ اذا قُلْتَ : امْتَلأَ الاناءُ ، احتملَ كلَّ ما يشتملُ عليه الأواني ، فاذا قلتَ : ماءً ، بَيّنْتَ .

وأمّا الوجهُ الذي يفارقُ منهُ الحالُ التمييزَ فهو أنَّ أصلَ الحالِ أن يكونَ صفةً ، كقولِكَ جاءني زيدٌ راكباً ، وأصلَ التّمييزِ أن يكونَ اسماً كقولِكَ : امتلأَ الاناءُ ماءً ، وعشرون درهماً ، لأنَّ الحالَ هو ما يحتملُ التَّحوُّل والتَّنقُّلَ . وحقيقتُها أنّها الهيئةُ التي يكونُ عليها الشَّيءُ عندَ ملابسةِ الفِعْلِ واقعاً (٢٣ منهُ ، أو واقِعاً٢٣) عليهِ ، فاذَا قُلْتَ : جَاءني زيدٌ راكباً ، فالرّكوبُ هيئةُ زيدٍ عندَ وقوعِ المَجيءِ منهُ ، وكذلكَ ضَرَبْتُ زيداً قائماً ، القيامُ هيئةٌ لهُ عندَ وقوعِ الضّرْبِ عليهِ ، وهَذَا المعنى بَابُهُ الصِّفَاتُ . والتّمييزُ يقصدُ بهِ تبيينُ الجنْسِ نحوَ أن تقولَ : عشرونَ ، فلا يُدْرَى من أي جنْسٍ هو ، فتقولُ : عِشْرونَ درهماً ، فَيَجبُ أنْ يكونَ من الأسماءِ ، أَلا تَرَى أنّكَ لو قلتَ : امْتَلأَ الاناءَ صافياً ، لَمْ يَكُنْ // فيهِ بيانٌ ، لأنَّ الصِّفَةَ تصلحُ لغيرِ نوعٍ ، اذِ الصّفاءُ يُوصَفُ بهِ غيرُ الماءِ مما (٢٤) يكونُ في الأواني فاذَا(٢٥) جَعَلْتَهُ تمييزاً لَمْ يَكُنْ [سالكاً](٢٦) سبيلَ البَيَانِ ، وكَذَا لو قلتَ :- عشرونَ حَسَناً ، كانَ على الابهامِ ، فانّما يجبُ أنْ تقولَ : عشرونَ دِرْهَماً ، وعشرونَ رَجُلاً ، ليعرفَ جنسٌ مخصوصٌ ، ثم انْ أردْتَ وصفَ ذلكَ وَصَفْتَهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فان قلتَ : فقدْ قَالوا : طَلَبْتُهُ جهدَكَ ، وطاقَتَكَ ، ورَجَعَ عودَهُ على بدئِهِ(٢٧) ، وأرسلَها العِراكَ(٢٨) ، وهذهِ معارفُ وهي أحوالٌ فالقولُ : ان هذهِ الأشياءَ ليست

(٢٣ - ٢٣) ساقط في ج . بسبب انتقال النظر .
(٢٤) ب ، ج : « فما » تحريف .
(٢٥) « فاذا » مكررة في سهوا .
(٢٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مالكا » تحريف .
(٢٧) ج : على يديه . تحريف .
(٢٨) وردت هذه الجملة في بيت لبيد الآتي وهي موضع الاستشهاد في البيت

أحوالاً ، وانّما الحالُ الفعلُ[٢٩] الذي وقعتْ هذه المصادرُ في موضعِهِ[٣٠] ، فالتّقدير : طلبَتَهُ تجتهدُ ، وارسلَها تعترِكُ ، فدلَّ جهدُك ، والعراكُ على تجتهدُ وتعترِكُ . فالفعلُ هو الحالُ في الحقيقةِ ، وهذه الألفاظُ دالةٌ عليهِ .

قَال الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّه لما اشترطَ التّنكيرَ في الحالِ قَدّرَ[٣١] ، كأنَّ سائلاً سأَلَهُ عن قولهم : طلبتَه جهدَكَ ، ورجعَ عودَهُ على بدئِهِ[٢٧] وارسلَها العِراكَ فقالَ : [ان][٣٢] جهدَكَ معرّفةً بالاضافةِ ، وكذا عودُهُ ، والعراكُ معرَّفٌ بالألفِ واللامِ فقد وقعتِ المعرفَةُ موقعَ الحالِ . فأجابَ بأنَّ الكلامَ ليس على ظاهِرِهِ وان هذه الأشياءَ محمولةٌ على أنّها مصادرُ أفعالٍ مضمرةٍ ، فاذا قلتَ : طلبتَهُ جهدَكَ ، فكأنّكَ قلتَ : طلبتَهُ وتجتهدُ جهدَكَ بمنزلةِ قولِهِ :[٣٣] تَجْتَهِدُ اجتهادَكَ ، على أنْ يكونَ تجتهدُ جملةً من الفِعْلِ في موضعِ الحَالِ . كَمَا تقولُ : مرَّ زيدٌ يسرعُ فيجري مَجْرَى قولِكَ : مسرعاً ، فكذلكَ طلبتَهُ تجتهدُ بمنزلة قولِكَ طلبته / مجتهدا ، الا أنه أضمِرَ وجُعِلَ المَصْدَرُ دليلاً عليهِ ، كَمَا تقولُ : انّما أنْتَ سيراً ، تُريدُ : تَسيرُ سَيْراً .

فانْ قلتَ أنّكَ تقولُ : جَاءَني زيدٌ ، يسيرُ سيراً ، ولا تقولُ : يسيرُ[٣٤] سيرَةً . وكذا تقولُ : جِئْتَني تسرعُ اسراعاً ، ولا تقولُ : تُسرِعُ اسراعَكَ ، فالجوابُ أنَّ الأمْرَ كما زَعَمْتَ ، فالأصْلُ أنْ تقولَ : طلبتُهُ تجتهدُ جهدَكَ ،[٣٥] الا أنّهم لمّا حَذَفُوا الفعلَ الذي هوَ[٣٦ تجتهدُ أحبّوا أنْ يكونَ٣٦] في لَفْظِ ما يدلُّ على تجتهدُ الذي هُوَ حالٌ من المُخَاطَبِ ذكرٌ يعودُ اليهِ ، كما يكونُ ذَلِكَ في الحالِ ، اذِ المصدرُ بدلالتِهِ على الفِعْلِ قد أشْبَهَ ما هُوَ

---

(٢٩) وردت في حاشية الأصل قوله : « قال الشيخ : انما قدره بالفعل ، لأن - الفعل لا يكون الا نكرة .

(٣٠) ب ، ج في موضعها .

(٣١) سقطت « قدر » في ب و ج .

(٣٢) من ب ، ج أولى

(٣٣) ب ، ج بمنزلة قولك

(٣٤) يسر . تحريف .

(٣٥) ب ، ج : جهدا .

(٣٦ - ٣٦) بدله في ب و ج عبارة مرتبكة نصها « يجتهد جهدا الا أنهم » .

نَائِبٌ مَنَابَهُ . فلمّا كانَ كذلكَ ، أُضِيفَ الى ضميرِ المُخَاطَبِ فقيلَ : جهدَكَ . وليسَ كذَا اذا اظْهَرْتَ الفعلَ فقلتَ طلبتَهُ تجتهدُ جهداً ، لأنَّ المصدرَ لا يكونُ حينئذٍ كالنّائبِ عن الحالِ . كيفَ الحالُ هُوَ الفعلُ المذكورُ ، فلا يَحْتَاجُ الى أن يتّصلَ بالمَصْدَرِ ذكرُ ذي الحالِ .

وقريبٌ من هذا ما تقدّمَ من قولِهِ – (كِتَابُ اللهِ عَلَيْكُمْ) –(٣٧) لأنَّ الأصْلَ كَتَبَ اللهُ كتاباً ، ثم لمّا حُذِفَ الفِعْلُ أُضِيفَ المَصْدَرُ الى اسمِ اللهِ الذي كَانَ فاعلَ الفعلِ وهَذَا واضِحٌ .

وبهذهِ المنزلةِ قولُكَ : رجعَ عودَه على بدئِهِ(٣٨) ، تقديرُهُ رجعَ يعودُ عودَهُ على بدئِهِ(٣٨) ، ثم حُذِفَ الفعلُ ، وجُعِلَ المَصْدَرُ دليلاً عليهِ ، وأُضِيفَ الى ضميرِ ذي الحالِ .

وأمّا // أرسلَها العِراكَ فاوضحُ من هَذَا في حديثِ المصدريةِ فالتقديرُ فأرسلَهَا تَعْتَرِكُ العِراكَ على معنى تعترِكُ الاعتراكَ على قولِهِ تعالَى – (واللهُ أنْبَتَكُمْ منَ الأرْضِ نَبَاتا) –(٣٩) ، لأنَّ الاعتراكَ قريبٌ من العِراكِ ، ألا تَرَى أنّه لا فَصْلَ بينَ أنْ تقولَ : عاركَ بَعْضُها بَعْضاً ، وبينَ أنْ تقولَ : أعْتَرَكَتْ (٤٠ أنشدَ للبيدٍ٤٠) :

/١٧٣/ فَأرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشفِقْ على نغصِ الدِّخَالِ(٤١)

---

(٣٧) آية ٢٤/ النساء . ٤

(٣٨) ج : على يديه . تحريف .

(٣٩) آية ١٧/نوح ٧١ .

(٤٠ – ٤٠) ساقط في ب و ج .

(٤١) للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٤١/١١ ص ٨٦ ، وسيبويه والشنتمري ١٨٧/١ ومواد (عرك) من اللسان ٣٥٢/١٢/١ ، و (دخل) منه ٢٥٨/١٣ ومن التاج ٣٢١/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢١٩/٣ ، والخزانة ٥٢٤/١ .

والبيت غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ٢٢٣ .

وروايته في مادة (دخل) فأوردها ، وأشير في توجيه اعراب أبيات الى أنه يروي « على نغض » بالضاد معجمةً وهو تزاحم الابل على الحوض ، ووردت هذه الرواية في القاموس المحيط نغض والبيت في وصف حمار الوحش واتانه .

=

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ويدلُّكَ[٤٢] على صحةِ ذلكَ أنَّ [المضمرَ][٤٣] لم يقعْ أحوالاً في شيءٍ لأنَّهُ لا دَلالةَ فيهِ[٤٤] على لَفْظِ الفِعْلِ ، كَمَا في ألفاظِ المصادرِ دلالةٌ عليهِ . ألا تَرَى أنَّهُمْ لم يُجيزوا : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعمروٍ قبيحٌ ، وانْ كانَ[٤٥] هو ضميرَ مروري ، لأنَّ هوَ لا دلالةَ على لفظِ الفعلِ فيهِ ، كما في لفظِ المصدرِ دلالةٌ على لَفْظِهِ ، واذَا كانَ الأمرُ على هَذَا فقولُ من ذَهَبَ الى أنَّ خبَرَ كانَ والمفعولَ الثّاني من ظَنَنْتُ أحوالٌ ، فاسِدٌ . لأنَّهُ قد يقعُ[٤٦] مضمراً في نحوِ كُنْتُهُ وظَنَنْتُهُ اياهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعلَمْ أنَّهُ استدلَّ على أنَّ هذهِ الأشياءَ مصادرُ بأنَّ الحالَ لا يكونُ [مضمراً][٤٧] البَتّةَ . وقصدُهُ أنْ يفسدَ ذلكَ من وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُما أنَّ المصدرَ لوكانَ هو الحالُ على الحقيقةِ لوجبَ أنْ يقالَ جاءني زيدٌ اياه ، ويُرادُ مثلاً : جَاءَني زيدٌ الاسراعَ ، فَيُضْمَرُ لدليلِ جَرْيِ الذِّكْرِ عليهِ ، فَلمّا لَمْ يَقُلْ ذلكَ علمتَ أنَّ قولَهُمْ : فأرْسَلَهَا العِراكَ ، صَادِرٌ على ما ذَكَرْنَا من قيامِ المَصْدَرِ مقامَ الفِعْلِ ، لأنَّ لفظَ المَصْدَرِ يدلُّ عَلَى الفِعْلِ ، فَيَصِحُّ أنْ يُضْمِرَ استغناءً بذكرِ المَصْدَرِ . ولَفْظُ ضميرِ المَصْدَرِ لا يدلُّ على الفعلِ ، فلا يجوزُ أنْ يقومَ مقامَهُ ، ويَجْرِي مَجْرَى النّائبِ عَنْهُ ، لأنَّهُ ليسَ من جِنْسِهِ لَفْظاً وانْ كانَ من جِنْسِهِ مَعْنىً . فلو قلتَ بدلَ قولِكَ ، أرسَلَهَا[٤٨] العِراكَ ، العِراكُ أرسلَها اياهُ ، كنتَ قد وضعتَ موضعَ الفعلِ ما ليسَ من

= والشاهد في وقوع المصدر المعرف باللام حالا فالعراك مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا يقال اورد ابله العراك اذا أوردها جميعا الماء .

(٤٢) ط : ويدل .

(٤٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المصدر » . تحريف . والعبارة في ط : ان المضمرة لم تقع .

(٤٤) ب ، ط : فيها .

(٤٥) ج : واذا كان . سهو .

(٤٦) سقطت « قد يقع » في ج .

(٤٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مصدرا » . تحريف .

(٤٨) ب : فارسلها .

جنسِهِ ، وذلكَ لا يجوزُ ، لأنَّ المصدرَ انما نَابَ ذِكْرُهُ عنِ ذكرِ الفعلِ في نحوِ : انّما أنْتَ سيراً ، لتَضمّنِهِ حروفَ الفعلِ ، ولهذا [شَبّهَهُ بامتناعِهم][٤٩] من أنْ يقولوا : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو عمرا قبيحٌ فيعملون ضميرَ مروري في بعمرٍو ، كما أعملوا مروري في بزيدٍ ، وكذا[٥٠] لا يُقَالُ : ضَرْبِي زيداً حَسَنٌ ، وهو يضمر قبيحٌ ، وذلك[٥١] أنَّ المصدرَ انّما أعملَ عملَ الفِعْلِ لتضمنّهِ حروفَهُ ، أَلا تَرَى أنَّ الضَّرْبَ فيهِ حروفُ ضَرَبَ ، وليسَ في ضميرِ المَصدَرِ لَفْظُ الفعلِ ، فلا يَجُوزُ أنْ يعملَ عَمَلَهُ ، فكذلكَ لا يجوزُ أنْ يقومَ مقامَ الفعلِ ضميرُ المَصْدَرِ ، لِتَعريّهِ من حروفِ الفِعْلِ ، وأمّا مَنْ جَعَلَ العِراكَ نَفْسَهُ حالاً ، وجوّزَ أنْ يكونَ الحَالُ معرفةً ، فيلزمهُ انْ يَجوَّزَ اضمارَهُ نحوَ أنْ تقولَ اذا جَرَى ذكرُ الاسراعِ : جَاءني زيدٌ ايّاهُ ، وأرْسَلَهَا ايّاه ، وذلك سَاقِطٌ .

والوَجْهُ الثّاني من الرَّدِّ الذي قَصَدَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍ : انّ الحالَ لوكَانَ لها // أصْلٌ في التّعريفِ لوجبَ أنْ يقعَ المُضْمَرُ الذي لا يكونُ الا معرفةً حالاً فتقولُ : جَاءني زيدٌ ايّاكَ ، وجئتني ايّاه ، كما تقولُ : جَاءني زَيْدٌ مُشْبِهاً لكَ ، فلمّا لَمْ يَقُلْ ذلكَ [عَلِمْتَ][٥٢] أنَّ أصلَ الحالِ التّنْكيرُ . ويدلُّكَ على قصدِهِ الرَّدَّ بما ذَكَرْنَا [منْ][٥٣] أنَّ الحالَ لوكانَ لها أصْلٌ في أنْ تقعَ معرفةً لوجبَ أنْ يقعَ المضمرُ فيها ، أنّهُ أخذَ يردُّ على مَنْ يزعمُ أنَّ خبَرَ كانَ حالٌ في قولكَ : كانَ زيدٌ قائماً ، بأنّهم يقولونَ : كُنْتُهُ فيكون المُضْمَرُ خبَرَ كانَ ، ولوكانَ حالاً لامتنعَ كما أمْتَنَعَ أنْ تقولَ : جئتَنيهِ وجَاءَ زيدٌ ايّاي[٥٤] ، وذهبْتَهُ ، وكذا المفعولُ الثّاني في بابِ ظننتُ ، نحوَ ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، لوكانَ حالاً لم يقعْ موقعَهُ المضمرُ نحوَ ظَنَنْتُ زيداً ايّاهُ فاعْرِفْهُ فانّهُ قد وقعَ في كلامِ الشّيْخِ أبي عليٍ أدْنَى اختلاطٍ ، وترتيبُهُ على ما ذكرتُ لكَ .

---

(٤٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اشبه فامتناعهم » . تحريف .

(٥٠) ب ، ج : فكذا .

(٥١) ب ، ج : وذاك .

(٥٢) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « عملت » تحريف .

(٥٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لمن » . تحريف .

(٥٤) ب ، ج : اياك .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وقد يَسدُّ[٥٥] الحالُ مسدَّ خبرِ المُبْتَدَأِ في نحوِ ضَرْبِي زيداً قائماً ، وقولُهم : هذا بُسْراً أطيبُ منهُ تَمْراً ، فَبُسْراً وتَمْراً انْتَصَبَا على الحالِ ومعنى هذا الكلام : هذا اذَا كانَ بُسْراً أطْيَبُ منهُ اذَا كانَ رُطباً[٥٦] ، ولو قالَ : هذا بُسْرٌ أطيبُ منهُ عِنَباً ، لم يَجُزْ النّصْبُ في البُسْرِ والعِنَبِ ، كَما جازَ في البُسْرِ والرّطَبِ ، لأنَّ البُسْرَ لا يتحولُ عِنَباً كما يتحولُ رَطْباً » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

قد تقدّمَ في صدرِ الكِتَابِ تفسيرُ ضَرْبِي زيداً قائِماً ، وانَّ التّقديرَ ضَرْبي زيداً اذَا كانَ قائِماً ، وكذَا قولُهُمْ : هَذَا بُسْراً أطيبُ منه تمراً ، – والتّقديرُ فيهِ : هَذَا اذَا كانَ بُسْراً أطيبُ منهُ اذَا كانَ تَمْراً ، واستدلَّ الشّيْخُ أبو عليٍ على أنَّ التّقديرَ في هذا ما ذَكَرْنَا من قولِكَ اذا كانَ ، أنّكَ لو قلتَ : هذا بُسْراً أطيبُ منه عِنباً ، لم يَجُزْ ، اذ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : هذا اذَا كانَ بُسْراً أطيبُ منه اذا كانَ عِنَباً ، لأجْلِ أنَّ البُسْرَ لا يتحوّلُ عِنَباً كما يتحوّلُ رُطَباً ، وإنّما يتحوّلُ الحِصْرِمُ عَنِباً . فانْ قلتَ : هذا حِصْرَماً أطْيَبُ منه عِنَباً ، جَازَ اذا صَحَّ الغَرَضُ .

فانْ قلتَ فماذَا دعاكم الى أنْ جَعَلْتُمْ قائِماً في قولِهم : ضَرْبِي زَيْداً قائِماً حَالاً ، ولم تقولوا : انّهُ خبرُ كانَ ، فالجَوابُ انْ [كانَ في][٥٧] قولِكَ : اذا كانَ زيدٌ قائِماً ، بمعنى وُجِدَ فلا يتعدّى الى المفعولِ [اي فَلا يكونُ لَهُ الخبرُ الذي يَجْرِي مَجْرَى المفعولِ في وقوعِهِ معرفةً ونكرةً][٥٨] فكأنّكَ قلتَ : ضَرْبِي زيداً اذا وُجِدَ قائِماً ، والذي دَعَاهُمْ الى ذلكَ أنّهُمْ لم يستعملوا هُنا الا النّكرةَ ، ولو كانَ خبرَ كانَ لَجاء في شيءٍ من هَذَا النّحوِ المعرفةُ ، هذا وعندهم أنَّ كانَ الناقصةَ يَضْعُفُ اضمارُهَا .

---

(٥٥) ط : وقد سد .

(٥٦) ب ، ج : « تمرا » رطبا .

(٥٧) من ب و ج . الصواب .

(٥٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والحَالُ على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ منتقلٌ كقولنا : جَاءَ زيدٌ راكِباً وضربٌ غير منتقلٍ كقولِهِ تَعالَى – (وَهُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً) –(٥٩) » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أصلَ الحالِ أنْ يكونَ ممّا يتحوّلُ ويَنْتَقِلُ كالرُّكوبِ والمَشْيِ وما جَرَى ذلكَ المَجْرَى ، واذا كانَتْ غيرَ منتقلةٍ كانتْ مؤكّدةً نحو قولِهِ تَعالَى // – (وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) –(٥٩) ، لأنَّ الحقَ لا يزولُ عن التّصديقِ ، كما يزولُ زيدٌ عن الركوبِ الى حالٍ أُخْرَى ، فهو قريبٌ في خروجهِ على سَنَنِ التّأكيدِ من قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (فَاذَا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةً واحِدَةً) –(٦٠) لأنَّ قولَهُ : واحدةً ، حالٌ مؤكّدةٌ(٦١) اذِ النّفْخَةُ لا تكونُ الا واحدةً ، كَمَا أنَّكَ اذَا قلتَ : ضَرَبْتُ ضربةً ، أو خَرَجْتُ مَرّةً كانَ كذلكَ .

ولأنَّ حقَ الحالِ ان تكونَ مما(٦٢) يتحوّل لم يَسْتَحْسِنوا أنْ يُقَالَ : جَاءني زيدٌ طويلاً ، لأنَّ كَوْنَهُ بهذهِ الصِّفَةِ لا يتحوّلُ عنهُ تحوّلَ الركوبِ ونحوِهِ فَلا يُفِيدُ ويَخْرُجُ الى ضَربٍ منَ الاسْتِحَالَةِ ، وهو أنَّكَ جَعَلْتَهُ طَويلاً في حالِ مَجيئِهِ ، حَتّى كأنَّهُ يَجُوزُ أنْ يُقْصَرَ في غيرِ هذهِ الحَالِ . ولَكِنْ انْ قِيلَ : جَاءَني زَيْدٌ مُتطاولاً كَانَ حَسَناً لأنَّ ذلكَ مثلُ – الرُّكُوبِ في جَوازِ التَّحَولِ عَلَيهِ .

---

(٥٩) آية ٩١/البقرة ٢ .
(٦٠) آية ١٣/ الحاقة ٦٩ .
(٦١) ب ، ج : صفة مؤكدة .
(٦٢) ج : يكون ما . تحريف .

كتاب المقتصد

في شرح الإيضاح

لعبد القاهر الجرجاني

المجلد الثاني

تحقيق

الدكتور كاظم بحر المرجان

الجمهوريـــة العراقيـــة
وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد للنشر
١٩٨٢

منشورات وزارة الثقافة والاعلام ــ الجمهورية العراقية

١٩٨٢

سلسلة كتب التراث
١١٦

﴿فهرس موضوعات المجلد الثاني﴾

الصفحة

٣٦)	باب التمييز	٦٩١
٣٧)	باب الاستثناء	٦٩٩
٣٨)	باب ما جاء بمعنى الا من الكلام	٧٠٨
٣٩)	باب الاستثناء المنقطع	٧١٩
٤٠)	باب تمييز الاعداد	٧٢٩
٤١)	باب كم	٧٤١
٤٢)	باب النداء	٧٥٣
٤٣)	باب الترخيم	٧٩١
٤٤)	باب النفي بلا	٧٩٩
٤٥)	بـــاب النكرة المضافة	٨٠٨
٤٦)	باب المنفي بلا المضارع للمضاف	٨١٣
٤٧)	بـــاب الأسماء المجرورة	٨٢٢
٤٨)	باب حتى	٨٤٠
٤٩)	باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر	٨٤٥
٥٠)	باب مذ ومنذ	٨٥٣
٥١)	باب القسم	٨٦٢
٥٢)	باب الأسماء المجرورة باضافة أسماء مثلها اليها	٨٧٠
٥٣)	باب الاضافة التي ليست بمحضة	٨٨٣
٥٤)	باب توابع الأسماء في اعرابها .	٨٩٦
٥٥)	بـــاب الصفـــة الجاريـــة على الموصوف	٩٠٠
٥٦)	بـــاب وصف المعرفة	٩١٧

الصفحة

٥٧)	باب عطف البيان	٩٢٧
٥٨)	باب البدل	٩٢٩
٥٩)	باب حروف العطف	٩٣٧
٦٠)	باب مالا ينصرف	٩٦٣
٦١)	باب ما كان على وزن الفعل	٩٧٥
٦٢)	باب الصفة التي لا تنصرف	٩٨٣
٦٣)	باب التأنيث	٩٨٥
٦٤)	باب ما كان في آخره ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث	٩٩٧
٦٥)	باب التعريف	١٠٠٣
٦٦)	باب العدل	١٠٠٧
٦٧)	باب الجمع الذي لا ينصرف	١٠٢٥
٦٨)	باب الأسماء الأعجمية	١٠٣١
٦٩)	باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا	١٠٣٥
٧٠)	باب اعراب الأفعال	١٠٤٣
٧١)	باب الأفعال المرفوعة	١٠٤٥
٧٢)	باب الأفعال المنصوبة	١٠٤٩
٧٣)	باب الحروف الجازمة	١٠٩١
٧٤)	باب المجازاة	١٠٩٥
٧٥)	باب النون الثقيلة والخفيفة	١١٢٩
٧٦)	باب من الألف واللام	١١٤٥

قال الشيخ أبو علي : « باب التمييز »

جُمْلَةُ التّمييزِ أنْ يَحْتَمِلَ الشَّيءُ وُجُوهاً فَتُبيِّنُهُ بأحَدِهَا . والعَامِلُ في التّمييزِ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ وغَيْرُ فِعْلٍ فَمَا عَمِلَ فيهِ الفِعْلُ فَنحوُ تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً ، وتَصبَّبَ بَدَنُ زَيْدٍ عَرَقاً ، وٱمتلأَ الإنَاءُ مَاءً . فالمنصوبُ في هَذَا المَوْضُوعِ هُوَ مرفوعٌ في المَعْنَى لأنَّ المتصببَ هو العَرَقُ ، والذي مَلأَ الأنَاءَ المَاءُ ، والذي تَفَقَّأَ الشَّحْمُ ، « فالمَوْضُوعُ في هَذَا البَابِ هُوَ المَنْصُوبُ(١) كَمَا كَانَ الحَالُ المنصوبُ(٢) في قَوْلِكَ : أجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ، هُوَ المرفوعَ في المَعْنَى » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ التمييزَ مَنْصُوبٌ كالحالِ . ونَصْبُهُ في هَذَا البَابِ عَنْ تَمامِ الكَلامِ فَاذَا قُلْتَ : تفقَّأَ زَيْدٌ ، كَانَ الفِعْلُ قَدْ أخَذَ فَاعِلَهُ فَلمّا ٱحْتَجْتَ الى شَيءٍ يُبَيِّنُ نَصَبْتَهُ ، اذْ لا يَكُونُ مَا بَعْدَ الفَاعلِ الاّ المفعولُ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ، فَقولُكَ : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً ، بِمَنْزِلةِ قَولِكَ : جَاءني زَيْدٌ رَاكِباً في أنَّكَ لَمّا تَمَّ الكَلامُ نَصَبْتَ مَا بَعْدَهُ .

وَيَنْبَغي أنْ تَعْلَمَ أنَّ الشَّيْخَ أبا عَليٍّ لم يُرِدْ في تَشْبِيهِهِ التّمييزَ(٣) نَحْوَ تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً بالحَالِ انَّهُ مَرْفُوعٌ في المَعْنَى ، كَما أنَّ رَاكِباً هو المرفوعُ في قولِكَ : جاءني زيدٌ راكباً ، أنّهما يَجْرِيانِ مَجْرَىً واحِداً على الأطْلاَقِ ، كيفَ وأنْتَ اذا قلتَ : تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً ، وتَفَقَّأَ

(١ - ١) بدله في ب و ج و ط . « فالمرفوع هو المنصوب في هذا الباب » .
(٢) ج : حال المنصوب . تحريف .
(٣) ج : في تشبيه التمييز .

شَحْماً ، فليسَ العَرَقُ والشَّحْمُ : الرجلَ على الاطلاق ، وإنّما هو شيءٌ مِنْهُ واذا قلتَ : جَاءَني زيدٌ راكباً ، فانّ راكباً هو زيدٌ كُلُّه ، وعبارةٌ عنهُ ، وليسَ باسمٍ وُضِعَ على شيءٍ كالعَرَقِ والشَّحْمِ ، وانّما هو بمنزلةِ الفِعْلِ في أنّه يتضمّنُ ضميرَ الفَاعلِ ويشتملُ عليهِ كلِّهِ . أَلا تَرَى أنَّ قولَكَ : جَاءني زيدٌ يُسْرِعُ ، بمنزلةِ مُسْرِعاً في المَعْنَى . وهَذَا(١) وَجْهٌ من الافتراقِ .

وَوَجْهٌ آخرُ وهو أنَّكَ اذا قُلْتَ : تَصَبَّبَ بدنُ زيدٍ عرقاً ، فالمعنى تَصَبَّبَ العرقُ ، فالفعلُ للعرقِ على الحقيقةِ ، ولَيسَ للبدنِ فيه شيءٌ . وكَذَا قولُهُ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، لأنَّ الشَّحْمَ هو المُتَفَقِيءُ ، وليسَ لزيدٍ حَظٌّ في الفِعْلِ . فهو كقولِكَ : حَسُنْتَ وجهاً ، وحَسُنْتَ غُلاماً ، في أنَّ الفِعْلَ للوجهِ والغُلامِ في الحقيقةِ ، واذا قُلْتَ : جاءني زيدٌ راكِباً فالأمرُ بالعكسِ من هَذَا ، لأنَّ الفِعْلَ لزيدٍ في الحقيقةِ وراكبٌ تابعٌ لهُ وعبارةٌ عَنْهُ ، فلهذَا قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : فالمنصوبُ في هذا الموضعِ هو مرفوعٌ في المَعْنَى ، ولم يَقُلْ : هو المرفوع /كما قَالَ في الحالِ فاعْرِفْهُ .

وبَعْدُ فانَّ المُميِّزَ كما ذكرَ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا ما كانَ بعدَ فعلٍ مَحْضٍ ، والثّاني ما لَمْ يَكُنْ كذلكَ ، فالبابُ موضوعٌ على ما كانَ بعدَ فعلٍ مَحْضٍ نحوَ تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، ولا يكونُ الا نكرةً منصوبةً ، فكأنَّ الأصلَ تَفَقَّأَ شَحْمُ زيدٍ وتَصَبَّبَ عرقُهُ ، فلما نُقِلَ الفعلُ الى صاحبِ الشَّحْمِ والعَرَقِ ، فقيلَ تَفَقَّأَ زيدٌ وتَصَبَّبَ ، احتيجَ الى البَيانِ فنصبَ الذي كانَ فاعِلاً فقيلَ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً . ولَمَّا لَمْ يَجُزْ فيه الجرُّ ، كما جَازَ في حَسَنِ الوَجْهِ ، حيثُ كان الفعلُ نحو تَفَقَّأَ لا يصحُّ أضَافَتُه الى الشَّحْمِ ، كما أُضيفَ حَسَنٌ الى الوَجْهِ لم يَبْقَ الا النَّصْبُ(٥ اذ الرّفْعُ قد أُخِذَ منهُ مَرَّةً٥) ولم يُجَوِّزْ الا النَّكِرَةُ فلا يُقَالُ : الشَّحْمُ ، ولا حَسُنْتَ الوجهَ والغلامَ ، كما قَالوا : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ ، لأجْلِ أنَّ ذلكَ على التّشبيهِ بضارب الرّجلَ وهذا لا يُشْبِهُ ذلكَ البَتَّةَ .

---

(٤) ب ، ج : فهذا .

(٥ - ٥) بدله في ب و ج : « اذ قد أخذ منه الرفع مرة » .

وأيْضاً فان الألِفَ واللامَ جَاءَ فيهِ معَ النَّصْبِ بشفاعةِ الجَرِّ [نحوَ][٦] حَسَنِ الوجهَ ، وهذا لما لم يَثْبت لَهُ الجَرُّ ، لم يَكُنْ فيهِ ألفٌ ولامٌ ، وكانَ نكرةً محضةً على أصلِ التّمييزِ . اذِ الغرضُ فيه الدّلالةُ على الجنْسِ ، والنّكرةُ كافيةٌ في ذلكَ فاعْرِفْهُ . وأما قولُهم : اَمْتَلأَ الأناءُ ماءً ، فليسَ مثلَ تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، أَلاَ تَرَى أنَّكَ لا تقدِرُ على أنْ تقولَ : امتلأَ مَاءُ الاناءِ ، كما تقولُ : تَفَقَّأَ شَحْمُ زيدٍ ، غير أنّه لما كانَ يَمْلأُ الاناءَ قَرُبَ من ذلكَ وكانَ فاعِلاً في الحقيقةِ .

قالَ الشَّيخُ ابو عليٍ :

« وسيبويه لا يُجيزُ التّقديمَ في هذا ، فَلاَ يقولُ : شَحْماً تَفَقَّأَ زيدٌ وأجَازَ غيرُهُ التّقديمَ وأنْشَدَ في ذلكَ :

/١٧٤/ أتَهْجُرُ سَلْمَى للفراقِ حَبِيبَهَا وما كَادَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ[٧]

---

(٦) من ب و ج . الصواب .

(٧) ذكر العيني في الشواهد الكبرى ٢٣٥/٣ من نسب لهم هذا البيت فقال : ينسب للمخبل السعدي واسمه ربيع إبن ربيعة بن – مالك . وقيل انه لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ونسبه ابو الحسن بن سيدة لقيس بن معاذ بن الملوح العامري

والبيت منسوب للمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، وشواهد كتاب سيبويه للشنتمري ١٠٨/١ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٤٦ ومادة (حبب) من اللسان ٢٨١/١ والتاج : ١٩٦/١ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢١٤ (وذكر نسبته لاعشى همدان وقيس بن معاذ) وهو غير منسوب في المقتضب ٣٧/٣ ، والجمل للزجاجي ٢٤٦ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠٥ ، والايضاح ٢٠٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٢٩/٣ (العجز) والمفصل ٦٦ ، والانصاف ٨٢٨/٢ و ٨٣١ وابن يعيش ٧٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/٣ (العجز) ، والدرر اللوامع ٢٠٨/١ وروايته في ج و ط : وما كان « ووردت روايات البيت أو أشير اليها في المراجع المتقدمة . وهي روايات « ليلى وسلمى » و « للفراق وبالفراق » و « وما كاد وما كان » ، و « نفسا ونفسى » و « تطيب ويطيب » بالتذكير والتأنيث .

وذكر أكثر من مرجع أن الرواية الصحيحة هي « وما كان نفسى بالفراق تطيب » ولا شاهد في هذه الرواية ، وأشير في الدرر اللوامع الى رواية اخرى للبيت هي « أتوذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب » ولا شاهد أيضا في هذه الرواية .

وبين النحاة خلاف في هذا البيت ملخصه « ان نفسا وقع تمييزا حيث تقدم جوازا على عامله المتصرف وهو « تطيب » وهذا مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمى وهذا الأمر قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بالمسموع منه . والجمهور يرى أنّ التمييز يشبه النعت في الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا

قَال أبو اسْحَقَ : الرّوايةُ : وما كانَ نَفْسي بالفراقِ تَطِيبُ .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ صاحبَ الكتابِ لا يجوزُ تقديمَ المَنْصُوبِ في هَذَا البَابِ على الفعلِ نحوَ شَحْماً تَفَقَّأتْ(٨) ، وأجَازَهُ أبو العَبَّاسِ(٩) ، وقال : أنَّ العاملَ فعلٌ مَحْضٌ ، فيجوزُ

=

يجوزُ تقديمُ التّمييز . ويعللون ورود « نفسا » في البيت على أنّها ضرورة أو نصب على التمييز بفعل محذوف يدل عليه المذكور. وحينئذ ينتفى تقديم التمييز على العامل المتصرف .

انظر أيضا الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٢٠ جـ ٢/٥٨٢٨ وابن يعيش ٢/٧٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٢٣٥ – ٢٣٩ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٨) ب ، ج : تفقأ زيد .

(٩) علّل سيبويه في ١/١٠٥ لماذا لا يصحُّ تقديم المفعول في مثل قوله امتلأت ماءً وتفقأت شحماً كقوله : « ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنّه فعل لا يتعدى الى مفعول وانما هو بمنزلة الانفعال ، وانّما اصله امتلأت من الماء وتفقأت من الشحم فحذف هذا استخفافا ، وكان الفعل أجدر أن يتعدّى اذا كان هذا ينفذ وهو في أنهم ضعفوه مثله » .

وأما اجازة أبي العباس المبرد لذلك فهي في قوله في المقتضب ٣/٣٦ : « واعلم أن التّبيين اذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت : تفقأت شحما ، وتصببت عرقا ، فان شئت قدمت ، فقلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه لأنّه يراه كقولك : عشرون درهما ، وهذا أفرههم عبدا ، وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأنّ عشرين درهما انّما عمل في الدرهم مالم يؤخَذْ من الفعل . ألا تَرَى أنّه يقول : هذا زيد قائما ، ولا يجيز قائما هذا زيد ، لأنّ العاملَ غير فعل . وتقول : راكبا جاء زيد ، لأنّ العامل فعل ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز اذا كان العامل فعلا . وهذا رأي ابن عثمان المازني .

وجاء في الخصائص ٢/٣٨٤ : « فاما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه ابو العباس من قول المخبل .

أتهجرُ ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب .

« فتقابله برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحق ايضا :

وما كان نفس بالفراق تطيب .

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم . وذلك ان هذا المميّز هو الفعل في المعنى ، الا ترى أن أصل الكلام تصببت عرقى ، وتفقأ شحمى ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي ، فخرج الفاعل في الأصل مميِّزا ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز اذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل . وفي الانصاف في مسائل الخلاف مسألة في هذا الموضوع ، انظر آخر هامش ٣ ص ٦٢٩ .

تقديمُهُ . وكأنَّهُ قاسَ ذلكَ على الحَالِ ، كقولِهم : راكباً جاءَ زيدٌ ، وليسَ الأمرُ على ذلكَ لأجْلِ أنَّ المنصوبَ في هذا البابِ هوَ الفاعلُ على الحقيقةِ ، ألاَ تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، كانَ الفِعْلُ للشَّحْمِ البَتَّةَ . وتقولُ : حسن زيد غلاما ، ودابةً وثوباً فلا يكونُ له حَظٌّ في الفِعْلِ من جهةِ المَعْنَى . وليسَ كذلكَ قولُكَ : جَاءني زَيْدٌ راكباً ، لأنَّ الفِعْلَ لزيدٍ على الحقيقةِ ، وراكباً تابعٌ لهُ ، فلمّا كانَ المنصوبُ في قولِكَ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، فاعِلاً مَحْضاً لهُ الفِعْلُ في الحقيقةِ ، وكان الذي أُسْنِدَ إليهِ الفِعْلُ فعلاً لَفْظاً لا مَعْنًى ، لم يقدَّمْ على الفعلِ كما لا يُقدَّمُ اذا جُعِلَ فاعلاً لفظاً ، فقيلَ : تَفَقَّأَ شحمُ زَيْدٍ . ولمّا لمْ يَكُنْ راكبٌ الفاعلَ على الحَقِيقَةِ في قولِكَ : جاءني زيدٌ راكِباً ، وكانَ الفِعْلُ لزيدٍ كانَ الفِعْلُ قد اسْتَوْفَى فاعِلَهُ لفظاً ومعنًى ، فكان ما بَعْدَهُ من المنصوبِ في حكمِ المفعولِ المَحْضِ نحوَ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، والمنصوبُ في قولِكَ : تَفَقَّأَ زيدٌ شَحْماً ، وحَسُنَ وَجْهاً ، بمنزلةِ الفاعلِ ، اذِ الفعلُ قد أخذَ فاعِلَهُ لَفْظاً لا مَعْنًى ، فَلَمْ يَجُزْ تَقْديمُهُ ، كما لا يَجُوزُ تقديمُ الفاعلِ // نحو أنْ تقولَ : وجُوهُكُمْ حَسُنَ ، تريدُ : حَسُنَ وجُوهُكُمْ ، فتُقَدِّمُهُ .

وأمّا البَيْتُ الذي أنْشَدَهُ فقد ذَكَرَ أنَّ الرِّوايةَ : ومَا كانَ نَفْسي بالفِراقِ تَطِيبُ .

فَنَفْسي اسمُ كانَ ، وتَطِيبُ خَبَرُهَا ، كأنَّه(١٠) قالَ : ومَا كانَ نفسي طيبةً . وأمّا وجهُ استِدْلالٍ من رَوَى ومَا كادَ نَفْساً ، فمن حيث انَّ كادَ فيه ضميرُ القصّةِ ، وفي تطيبُ ضميرٌ لِسَلْمَى فكأنَّه قالَ : وما كادَ تَطيبُ سَلْمَى نَفْساً ، ثم قَدَّمَ نَفْساً ، ولو رُوِيَ : وما كادَ نَفْساً بالفراقِ يَطيبُ [بالياءِ](١١) على التّذْكير ، لم يَكُنْ الدّليلُ حينئذٍ قاطعاً ، لأنَّهُ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ في كادَ ضميرُ الحبيبِ في قولِهِ : أتهجرْ سَلْمَى للفراقِ حَبِيبَهَا .

فكأنَّهُ قالَ : ومَا كادَ حَبِيبُهَا نَفْساً يطيبُ بالفراقِ ، فَجَعَلَ النَّفْسَ فاعلَ كادَ بمنزلةِ

---

(١٠) ب ، ج : فكأنه .

(١١) من ب و ج . ابين .

أنْ يُقالَ : ما كادَ نَفْسُ حبيبِهَا تَطيبُ بالفراقِ ، ويقوّى هذَا الوجهَ قولُهُ : وما كان نَفْسي بالفراقِ تَطِيبُ ، لأنَّ نَفْسي هُوَ حَبِيبُهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِنْ هَذَا البابِ قولُهُ :ـــ (فانْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً)(١٢) ـــ وقَرَرْنَا بهِ عَيْنَا ، والمَعْنَى طِبْنَ بِهِ أنْفُسَا ، وقَرَرْنَا بهِ أعْيُنَا ، فوقعَ الواحدُ موقع الجَمْعِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأصْلَ طَابَتْ أنْفُسُنَا ، وقَرّتْ أعْيُنُنَا ، ثم جُعِلَ الفِعْلُ لما يلتبسُ بهِ الفاعلُ وهُو المُضَافُ إليهِ فقيلَ : طِبْنَا وَقَرَرْنَا ، فوجبَ أن يُبَيَّنَ ، فنُصِبَ الذي كانَ فاعِلاً فقِيلَ : طِبْنَا أنْفُساً ، وَقَرَرْنَا أعْيُنَا ، ويوضعُ الواحِدُ موضعَ الجَمْعِ لأنَّ الغَرَضَ الدلالةُ على الجِنْسِ ، والواحدُ يحصلُ منه المُرَادُ في ذلكَ ، وكلٌّ واحدٍ منَ الجَمْعِ والمفردِ كثيرٌ في الاستعمالِ ، فالمفردُ كَمَا ذَكَرَهُ من قولِهِ تَعَالَى ـــ (فانْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً) ـــ والجَمْعُ كقولِ جريرٍ(١٣) :

/١٧٥/ يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِ حَتّى لا حَرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أرْكَانَا(١٤)

وقَدْ يُوضَعُ الواحِدُ في موضعِ الجَمْعِ في غيرِ النَّصْبِ كبيتِ الكِتَابِ :

/١٧٦/ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فـانَّ زَمـانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ(١٥)

---

(١٢) آية ٤ / النساء ٤ .

(١٣) ج : كقول الجرير . تحريف .

(١٤) لجرير في ديوانه ص ٥٩٥ ، وشرح درة الغواص ٢٥٤ وورد في الأصل « أوكانا » . تحريف . والشاهد فيه مجيء التمييز « أركانا » على صيغة الجمع .

(١٥) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلوها .
انظر سيبويه ١٠٨/١ ، ومعاني القرآن ١٠٢/٢ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وتفسير الطبرى ١٢٣/١ ، والمفصل ٢١٣ ، والأمالي الشجرية ٣١١/١ و ٢٥/٢ و ٣٨ ، وابن يعيش ٨/٥ و ٢١/٦ ، والخزانة ٣٧٩/٣ - ٣٨١ ، والدرر اللوامع ٢٥/١ .

أرادَ في بعضِ بطونِكم . ونحوُ ذَا كثيرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومَا كانَ العَامِلُ فيهِ غيرَ فِعْلٍ يُذْكَرُ(١٦) في بابِ ما يَنْتَصِبُ عن تمامِ الاسمِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ يُريدُ نحوَ عِشْرونَ دِرْهَماً ، لأنَّ عامِلَهُ ليس بفعلٍ ، وستَرى بَيَانَهُ في موضِعِهِ انْ شَاءَ اللهُ .

ورواية صدره في معاني القرآن والمقتضب وتفسير الطبري في نصف بطنكم تعيشوا ، والأمالي الشجرية ، كلوا في نصب بطنكم تعفّوا .

والشاهد فيه استعمال « بطن » بمعنى الجمع اي في بعض بطونكم .

(١٦) ب ، ج : « فهو يذكر .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

ليسَ يَخْلو الاستثناءُ من انْ يكونَ في كلامٍ موجبٍ أو غيرِ موجبٍ . فالاستثناءُ من الكلامِ الموجبِ نصبٌ مثالُ ذلكَ : جَاءَ القَوْمُ الاّ زَيْداً ، وخَرَجَ أصحابُك الاّ عبدَ اللهِ ، وانْطَلَقَ النّاس الا إخْوَتَك ، فانتصابُ الاسمِ إنّما هُوَ بما تقدّم في الجملةِ من الفِعْلِ أو مَعْنَى الفِعْلِ[1] بتوسّطِ الاّ ، كما أنّ الاسمَ الذي بعدَ الواوِ في بابِ المفعولِ معهُ منتصبٌ بتوسّطِ الواوِ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قلتَ : خرجَ القومُ الاّ زَيْداً ، كانَ زيدٌ المُسْتَثْنَى منَ القومِ ، لأنّكَ قد أخْرَجْتَهُ من جُمْلَتِهم ، وزَعَمْتَ أنّه // لم يُشَارِكْهُم في الخروجِ ، والمُسْتَثْنَى منصوبٌ ونَصْبُهُ بالفعلِ الذي قَبْلَهُ بوساطةِ[2] الاّ فاذَا قلتَ خَرَجَ القومُ ، لم يَكُنْ الفِعْلُ بنافذٍ الى شيءٍ ، فاذَا أتَيْتَ بالاّ أوْصَلَهُ الى زيدٍ وكانَ[4] فيهِ هَذَا المَعْنَى الذي هُوَ اخراجُهُ من جُمْلَتِهم ، كَمَا أنّكَ تقولُ : مَرَرْتُ فلا يَتعدّى ، فَتَأْتِي بالبابِ فتقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، فَتُوصِلُ الباءُ الفعلَ الى زيدٍ ويَكُونُ فيهِ المَعْنَى الذي تَرَاهُ . الا أنّ الاّ لم يَجُزْ

---

(١) ب ، ج : ومعنى الفعل .

(٢) ج : بواسطة .

(٣) ب ، ج : فكان .

(٤) ب ، ج : وكذلك ، ط : ونحو ذلك .

زيداً ، ونُصِبَ كَمَا نُصِبَ ما بعدَ الواوِ في قولِكَ : جَاء البردُ والطَّيالِسةَ ، وذاكَ أنّ الاّ ليسَ منَ الحروفِ التي خُصَّتْ بعملٍ من حيثُ أنّها تَدْخُلُ على الاسمِ والفعلِ كقولِكَ : ماخرجَ الاّ زيدٌ ، وما أراكَ الا تَفْعَلُ كَذَا . كَمَا أنَّ الواوَ كذلكَ في قولِكَ : ضَربتُ زيداً وعمراً ، وقُمْتُ ، وقعدْتُ ، فلمّا كانَ كذلكَ . ثَمَّ جُعِلَ في هذا المَوْضِعِ واسطةً بينَ الفعلِ الذي هو خرجَ وبينَ زيدٍ . نُصِبَ فقيلَ : خَرَجَ القومُ الاّ زيداً ، كما نُصِبَ ما بعدَ الواوِ في قولِكَ : جَاءَ البردُ والطّيالِسةَ ، ولم يَكُنْ له عَمَلٌ في الاسمِ ، لكونهِ واسطةً ، كَمَا كانَ للباءِ في : مَرَرْتُ بزيدٍ . وانّما كانَ النّصْبُ مشتركاً بَيْنَهُ وبينَ الفِعْلِ فاعْرِفْهُ ، فانّه موضعٌ فيه . أدْنَى أشكالٍ .

قَالَ الشّيْخُ ابو علي :

« فانْ كانَ الكلامُ المذكورُ فيهِ الاّ غيرَ موجبٍ فانّه لا يَخْلو من أنْ يكونَ تامّاً أو غيرَ تامٍ ، فمثالُ غيرِ التّامِ : ما جَاءني الاّ زيدٌ ، وما ذَهَبَ الاّ عمروٌ ، فَهَذَا لا يكونُ فيهِ الا الرّفْعُ ، لأنَّ الفِعلَ مُفَرّغٌ لما بَعْدَ الاّ ، فالعَامِلُ فيه ما قبلَ الا . وكذا[٤] ما ضَرَبْتُ الا زيداً ، وما مَرَرْتُ الا بعَمْرو . ومثالُ التّامّ نحوَ : ما جَاءني أحَدٌ ، وهَلْ جَاءَكَ رَجُلٌ ، فان[٥] اسْتَثْنَيْتُ في هَذَا[٦] رفعْتَ الاسم الذي بَعْدَ الا فقلتَ : ما جَاءني أحدٌ الا زَيْدٌ ، وهَلْ جَاءَكَ رَجُلٌ الا زَيْدٌ ، [ورفَعْتَهُ[٧]] لأنَّكَ أبْدَلْتَ الاسمَ الذي بَعْدَ الا مما قَبْلَهُ[٨] فصارَ : ما جَاءني أحَدٌ الا زيدٌ ، بمنزلةِ ما جَاءني الا زَيْدٌ ، والبَدَلُ من المنصوبِ والمجرور بمنزلةِ البَدَلِ من المرفوعِ وانْ شِئْتَ نَصَبْتَ ما بَعْدَ الاّ في هَذَا ، كما نَصَبْتَ في الايجابِ ، لأنَّ الكَلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْسِ ، كما تَمَّ في الايجابِ فقلتَ : ما جَاءَني أحَدٌ إلاّ زيداً » .

---

(٥) ط : فان .

(٦) ب ، ج : من هذا .

(٧) من ب وج وط . وفي الأصل « ورفعه » . تحريف .

(٨) ج : ماقبله . تحرف .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاسْتِثْنَاءَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ من كلامٍ موجبٍ ، والثّاني أنْ يكونَ من كلامٍ موجبٍ ، وغَيْرُ المُوجَبِ ثلاثةُ أضْرُبٍ : النَّفْيُ والنّهيُ والاسْتِفْهَامُ . والمَوْجبُ مالَمْ يَكُنْ واحِداً مِنْها كالخَبَرِ المُثْبَتِ(٩) نحو جَاءَني زيدٌ ، وكَذَا الأمْرُ نحوَ اضْرِبْ زيداً ، فالاستثناءُ من المُوجَبِ نحوَ ما تقدّمَ من قولِكَ : جَاءني القومُ الاّ زَيْداً . ألاَ تَرَى أنَّ جَاءَني كلامٌ مُوجَبٌ ولَيْسَ بِنَفْيٍ ولا نَهْيٍ ولا اسْتِفْهامٍ .

وغَيْرُ المُوجَبِ على ضَرْبَيْنِ ، أحَدُهُمَا أنْ لا يكونَ لِلاّ فيهِ عملٌ لَفْظاً . والثّاني أنْ تكونَ عاملةً فيه لَفْظاً ومَعْنىً . فالأوّلُ ما ذَكَرْهُ من أنْ يكونَ ما قبلَ الاّ مُفَرّغاً لما بَعْدَهُ ، كقولِكَ : ما جَاءَني الا زيدٌ ، وما رَأَيْتُ الاّ زيداً ، وما مَرَرْتُ الاّ بزيدٍ . فهذَا بمنزلةِ أنْ تقولَ : جَاءَني زيدٌ ، ورَأَيْتُ زيداً ، ومَرَرْتُ بزيدٍ ، في أنَّ الاّ لم يُغَيّرْ شيئاً من اللفظِ ، وانّما غَيّرَ المَعْنَى ، وذلكَ(١٠) أنَّ قولَكَ : جَاءني زَيْدٌ ، لا يدلُّ على أنَّ غيرَهُ لم يَأْتِكَ . فاذَا قُلْتَ : ما جَاءَني الاّ زيدٌ ، كَانَ الاّ دالةً على تَخَصّصِ(١١) المجيءِ بزيدٍ . فالاّ في هَذَا الموضعِ // بمنزلةِ سَائِرِ الحروفِ التي تُغَيّرُ المَعَانِي دونَ الألْفاظِ نحوَ هَلْ . ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ : هَل زيدٌ أخُوكَ ؟ فيكونُ لها تأثيرٌ في المَعْنَى دونَ اللّفْظِ .

والضّرْبُ الثّاني : وهُوَ مَا كانَ الفِعْلُ قبلَ الاّ غيرَ مفرّغٍ لما بَعْدَهُ كقولِكَ : ما جَاءَني أحَدٌ ، وما رَأَيْتُ أحداً ، وما مررْتُ بأحدٍ ، فاذا أرَدْتَ الاستثناءَ في هذا جازَ النَّصْبُ ، كقولِكَ : ما جَاءَني أحدٌ الا زيداً(١٢) ، وما ضَرَبْتُ أحداً الا زَيْداً وما مَرَرْتُ بأحدٍ الاّ زيداً ، لأنَّ قولَكَ ما جَاءَني أحَدٌ ، وما مَرَرْتُ بأحَدٍ ، ومَا ضَرَبْتُ أحداً ، كلامٌ تامٌّ مقتضٍ لشيءٍ آخَرَ ، فهو كقولِكَ : خَرَجَ القَومُ ، فاذَا أرَدْتَ الاسْتِثْنَاءَ نَصَبْتَ لتمامِ

---

(٩) سقطت « المثبت » في ب وج .

(١٠) ب ، ج : وذاك .

(١١) ج : على مخصص . تحريف .

(١٢) ج : الا زيد . تحريف ، لأن المقصود بالمثال النصب .

الكلام فقلتَ : ما جَاءَني أحَدٌ الا زيداً ، كما قلتَ : خرجَ القومُ الاّ زيداً . ويجوزُ في هذا الرَّفْعُ ، وهوَ أنْ تجعلَ الفِعْلَ الواقعَ قبل الاّ بمنزلةِ المفرَّغِ لما بَعْدَهَا ، وذلكَ أنْ تقولَ : ما جَاءَني أحَدٌ الا زيدٌ ، فتبدلُ زيداً من أحدٍ ، والبَدَلُ تابعٌ للمبدلِ منهُ ، فالعملُ فيهِ[١٣] من جنسِ العَمَلِ في المُبْدَلِ منه[١٣] .

وإنّما قُلْتَ[١٤] : انَّ قولَكَ : ماجَاءني أحَدٌ الاّ زيدٌ ، بمنزلةِ المُفرَّغِ لما بَعْدَ الاّ لأجْلِ المُبْدَلَ منه في حُكْمِ السَّاقِطِ فقولُكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فوقَ بَعْضٍ ، بمنزلةِ قولكَ : جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ فوقَ بَعْضٍ هذا مِمَّا يشهد [الحِسُّ][١٥] بِصِحَّتِهِ ، واذَا كانَ كذلكَ كانَ أحدٌ في قولكَ : ما جَاءَني أحَدٌ الاّ زيدٌ ، بمنزلةِ غيرِ الملفوظِ بِهِ حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ ، واذَا كانَ الأمْرُ كذلكَ[١٦] كانَ ما قبلَ الاّ مُفَرَّغاً لِمَا بَعْدَهُ فلا يَعْمَلُ لَفْظاً وَيَعْمَلُ مَعْنىً . وكَذَا اذَا أبْدَلْتَ من المنصوبِ والمجرورِ كقولكَ : ما مَرَرْتُ بأحَدٍ الاّ زيدٍ ، كأنَّكَ قلتَ : ما مررتُ الاّ بزيدٍ ، وتقولُ : ما ضَرَبْتُ القومَ الاّ زيداً فتعتقدُ أنَّ نصبَ زيدٍ بَضَرَبْتُ دونَ الاستثناءِ حتّى كأنَّكَ قلتَ : ما ضربتُ الاّ زيداً . ولا يجوزُ هَذَا البَدَلُ في المُوجبِ نحوَ أنْ تقولَ : جَاءَني القومُ الاّ زيدٌ ، لِفَسَادِ المَعْنَى اذِ المُبْدَلُ منهُ يَجبُ أنْ يكونَ في حُكْمِ السَّاقِطِ ، واذا أسْقَطْتَ القومَ بَقِيَ جاءني الاّ زيدٌ ، وهذا محال لأنَّ القصدَ أنْ تجعلَ زيداً خَارِجاً من جُمْلَةِ القومِ عارياً من المَجيءِ[١٧] ، فَاذَا[١٨] جَعَلْتَهُ فاعلَ المَجيءِ كنتَ قَدْ اسقطْتَ القومَ وأثبتَهُ ، وهذا عكسُ الغرضِ ، واذا قصدتَ أنْ تَجْعَلَ الفعلَ لزيدٍ لزمكَ أنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ ، وتتركُ الاّ اذِ الغرضُ في الأعلى زعمِك[١٩] الاثباتُ[٢٠] والاثباتُ بِها انّما يكونُ من بعدِ

(١٣ - ١٣) بدله عبارة مرتبكة في ب وج ، نصها في ب : « من جنس العمل في العمل المبدل منه » وفي ج : « من جنس العمل في العمل المبدل منه » .

(١٤) ب ، ج : وانما قلنا .

(١٥) من ب وج . الصواب وفي الأصل « الحسن » تحريف .

(١٦) ب ، ج : واذا كان كذلك .

(١٧) ب ، ج : عن المجيء .

(١٨) ب ، ج : واذا .

(١٩) سقطت « على زعمك » في ب وج .

(٢٠ - ٢٠) ساقط في ب و ج .

النَّفي [٢٠] ، فاذا لم تَنْفِ المجيءَ عن غيرِ زيدٍ نحوَ أن تقولَ ماجاءَني أحَدٌ ، كانَ من المُحَالِ أن تُدْخِلَ الاّ على زيدٍ ، لأنَّهُ انّما دَخَلَ عليهِ في قولِكَ : ما جاءَني أحَدٌ الاّ زيدٌ ، لتثبتَ لَهُ ما نفيتَ عن غيرِهِ[٢١] ، فاذا قُلْتَ : جاءني الاّ زيدٌ ، كنتَ قد جَعَلْتَ الاّ بمنزلةِ السَّاقطِ ، وذلكَ محالٌ ، لأنَّ الاّ لا تُزَادُ فاعْرِفْهُ . وحكمُ الاستفهامِ والنَّهْيِ حكمُ النَّفْيِ ، تقولُ : هَلْ جاءَكَ الاّ زيدٌ ، ولا يَأْتِينَّكَ[٢٢] الاّ زيدٌ ، فلا يكونُ لألاّ عملٌ ، لكونِ الفِعْلِ قَبْلَهَا مُفَرَغاً لِمَا بَعْدَهَا ، وهَلْ جَاءَكَ أحَدٌ الا زيدٌ ، فيجوزُ البَدَلُ // والنَّصْبُ على الاسْتِثْنَاءِ ، [٢٣] وعلى ذلكَ قولُهُ تَعَالَى - (ولا يَلْتَفِتْ منكمْ أحَدٌ الا امرأتَكَ) -[٢٤] قُرِئَ بالرَّفْعِ على البدلِ ، وبالنَّصْبِ على الاسْتِثْنَاءِ[٢٣] فالاّ عَلَى ضَرْبَيْنِ . أحَدُهُمَا أنْ تعملَ لَفْظاً ومَعْنَىً وهو قولُكَ : جَاءَنِي القَوْمُ الاّ زيداً ، او مَا جَاءَنِي أحَدٌ الاّ زيداً . والثّاني أنْ تعملَ في المَعْنَى دونَ اللفْظِ كقولِكَ : ما جَاءَنِي الا زيدٌ ، ومَا جَاءَنِي أحَدٌ الا زَيْدٌ ، اذَا[٢٥] أبْدَلْتَ على مَا فَسَّرْنَا . وكذلكَ[٢٦] اذَا قُلْتَ : جَاءَنِي القومُ الاّ زيداً[٢٧] فَجَعَلْتَ الاّ معَ بَعْدَهُ بمنزلةِ[٢٧] غيرٍ ، كأنَّكَ[٢٨] قلتَ : جَاءَنِي القَومُ غيرَ زيدٍ ، على ما [تَرَاهُ][٢٩] بَعْدُ ، فلا يَتَعَدّى الاستثناءُ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ .

ونَظِيرُ الاّ في هَذَا المَعْنَى لا تقولُ : لا رجلَ في الدّارِ ، ولا خيراً ، من زيدٍ عندَكَ ، فيعملُ لَفْظاً ومَعْنَىً ، وتقولُ : مررتُ بمالٍ لا زيدٍ ، ولا عمروٍ ، وما جَاءَنِي لا زيدٌ ولا عمروٌ ، ومررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا عاقلٍ ، فتعملُ معنًى ولا تعملُ لفظاً .

---

(٢١) ب : ما نفي عن غيره ، ج : ما بني من غيره . تحريف .

(٢٢) ج : ولا يأتيك .

(٢٣ - ٢٣) ساقط في ب بسبب انتقال النظر .

(٢٤) آية ٨١/ هود ١١ . وفي معاني القرآن للفراء ٢/٢٤ : « الا امرأتَكَ) منصوبة بالاستثناء . وقد كان الحسن يرفعها ، ويعطفها على (أحد) اي لا يلتفت منكم احد الا امرأتك . وورد في التيسير ص ١٢٥ ان قراءة الرفع لابن كثير وأبي عمرو ، والباقون بالنصب .

انظر الينا الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٦٥ ، وإملاء مأمن به الرحمن ٢/٢٣ .

(٢٥) ب ، ج : واذا .

(٢٦) ب ، ج : وكذا .

(٢٧ - ٢٧) ساقط في ب و ج .

(٢٨) ب : انك . تحريف .

(٢٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قراه » . تحريف .

قَال الشَّيخُ أبو عليٍ :

« فان قَدّمْتَ المُسْتَثْنَى فقلتَ : ما جاءَني الا زيداً أحدٌ لم يَكُنْ في المُسْتَثْنَى الا النَّصْبُ لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ في قولكَ : ما جَاءني أحدٌ الا زيدٌ قد بَطُلَ بتقدّم الذي كان يكونُ بدلاً على المُبْدَلِ منهُ ، فَبَقِيَ النّصْبُ على أصْلِ الاسْتِثْناءِ وَلَمْ يَجُزْ غَيْرُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ البدلَ لا يتقدّمُ على المُبْدَلِ منهُ ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ : جَعَلْتُ بَعْضَهُ مَتَاعَكَ فوقَ بَعْضٍ ، فاذَا قلتَ : ما جَاءَني الاّ زيداً أحَدٌ ، لم يَجُزْ في زيدٍ الاّ النَّصبُ على الاستثناءِ لأنَّكَ لو رَفَعْتَ فَقُلْتَ : ما جاءَني الاّ زيداً أحَدٌ كنتَ قدّمتَ البدلَ على المُبْدلِ منهُ ، اذِ الرّفْعُ لا يكونُ الا عَلَى البَدَلِ ، وهَذَا مِثْلُ قولِهِ :

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طللٌ قَدِيمُ /٨٨/

لأنّه كانَ يقولُ لعزّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ فيكونُ الاختيارُ الرَّفْعَ على الصّفَةِ ، ويجوزُ النّصْبُ على الحال . فلما قَدّمهُ لم يَجُزْ الا النَّصْبُ ، لأنَّ الصِّفَةَ لا تَتَقَدّمُ على الموصوفِ ، كَمَا لا يَتَقَدّمُ البَدَلَ على المُبْدَلِ منهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وقد يُحْمَلُ في هذا البابِ البَدَلُ على الموضعِ لاستحالةِ حَمْلِهِ على اللّفْظِ ، وذلكَ قولُهُم : ما أتاني من أحَدٍ الا زَيْدٌ ، فزيدٌ محمولٌ على موضعِ الجارّ والمجرورِ(٣٠) وموضعُهُمَا رفعٌ بأتاني ، وكذلكَ لا أحَدَ فيها الاّ عَبْدُ اللهِ ، حملتَ عبدَ اللهِ على موضع لا مع أحدٍ ، لأنَّ الموضعَ رفعٌ بالابتداءِ . ولم يَجُزْ الحملُ على اللّفْظِ لأنَّ لا لاتعمَلُ في المعارفِ ، وانّما تعملُ في الأسماءِ الشّائِعَةِ وكذلكَ مِنْ في قولكَ : ما جَاءني من أحَدٍ .

---

(٣٠) ب ، ج : مع المجرور.

قال الشّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ لا ومِنْ هاتَيْنِ لا تَعْمَلانِ الاّ في النّكراتِ كقولكَ : هَلْ من رجلٍ في الدّارِ ، ولا رجلَ في الدّارِ . ولا تقولُ : هَل مِنَ الرجلِ الذي تَعْلَم في الدّارِ ، وهل مِنْ عبدِ اللهِ في الدّارِ ، وكَذَا لا تقولُ : لا الرجلَ الذي تَعْلمُ في الدّارِ ، ولا عَبْدَ اللهِ في الدّارِ . فاذا أرَدْتَ البدلَ في قولِكَ : ما أتاني من أحدٍ ، حملتَ على المَوضِعِ // فقلتَ : ما أتاني من أحَدٍ الا عَبْدُ اللهِ ترفع البَتَّةَ ، لأَنَّ الموضعَ رَفعٌ ، اذِ الأَصْلُ ما أتاني أحدٌ ، ولا يجوزُ الجَرُّ كقولكَ : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ اللهِ ، كما قلتَ : ما مررتُ بأحَدٍ الاّ عبدِاللهِ ، لأَجْلِ ما ذَكرْنَا من أنَّ مِنْ لا تعملُ في المَعارفِ ، وأنْتَ اذا جَرَرْتَ عَبْدَ اللهِ كنتَ قدأعملْتَهُ في المعرفةِ ، اذِ البَدَلُ في حكمِ المُبْدَلِ منهُ ، فاذا قلتَ : ما أتاني من أحدٍ الا عَبْدِ الله ، كان بمنزلةِ قولكَ : ما أتاني الا من عبدِاللهِ ، وهَذَا فَاسدٌ .

وليس كذلكَ الباءُ لأنّه يعملُ في المَعارفِ ، كما يعملُ في النّكراتِ ، الاّ تَرَى أنّكَ تقولُ : ما مررتُ الا بعبدِ اللهِ ، وكَذا حكمُ لا ، تقولُ : لا أحَدَ فيها الا عَبْدُ اللهِ ، فترفعُ عبدَ اللهِ اذا أردْتَ البدلَ حملاً على (٣١ المَوْضِعِ لأنَّ موضعَ لا مع عملتْ فيهِ رفعٌ بالابتداءِ فكأنّكَ قلتَ : لا فِيها أَحَدٌ الا عَبْدُ اللهِ ولا يجوزُ أنْ تقولَ : لا غلامَ رجلٍ فيها الا عَبْدَ اللهِ ، فتنصِبُ حملاً على ٣١) اللفْظِ ، لأَجْلِ أنَّ لا لا (٣٢) تعملُ في المعارفِ ، فلا تقدرُ أنْ تقولَ بَدَلَ قولِكَ لا أحدَ فيها ، لا عَبْدَاللهِ فيها . واذا امتنعَ الحَمْلُ على اللفْظِ لم يَجُزْ الا الحملُ على المَوْضعِ وهو الرَّفْعُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو علي :

« وتقولُ : ما أكلَ أحدٌ الا الخبزَ الاّ زيداً ، فلا يكونُ في زيدٍ الا النّصْبُ ، لأنّ المعنى كلُّ النّاسِ أكلَ الخبزَ الا زيداً . وتقولُ : ما جاءَني الاّ زيدٌ الا عمراً ، فترفعُ أحَد

(٣١-٣١) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

(٣٢) سقطت « لا » في ب .

الاسمَيْنِ وتنصبُ الآخرَ ، ولا يجوزُ رَفْعُهُمَا جميعاً الا أنْ تُدخلَ حرفَ العَطْفِ فتقولُ : والاّ عمروٌ ، لأنَّ فِعْلاً واحداً لا يرتفعُ بهِ فاعِلانِ الا على جهةِ الاشتراكِ بالحرْفِ » .

قالَ الشّيخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلمْ أنّكَ اذا قلتَ : ما أكلَ أحدٌ الا الخبزَ ، فأتيتَ بالاّ نَقَضْتَ ما في ما من [مَعْنَى][33] النّفي ، وعَدَلْتَ بالكلامِ الى الايجابِ . فقولُكَ : ما أكلَ أحدٌ الا الخبزَ ، جارٍ مَجْرى قولِكَ : كلُّ النّاسِ أكلَ الخُبْزَ ، والاستثناءُ من الكلامِ الموجبِ لا يكونُ الا مَنْصوباً[34] فتقولُ : ما أكلَ أحَدٌ الا الخبزَ الا زيداً ، كما تقولُ : خَرَجَ القومُ الا زيداً ، وأكلَ القومُ الاّ زيداً . وأمّا قولُكَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ الاّ عمراً ، فترفعُ أحدَهُمَا وتَنْصُبُ الآخر ، وذلكَ[35] انّك اذا قُلْتَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ ، كانَ كلاماً تامّاً ، فما يجيءُ بَعْدَهُ يكونُ منصوباً كقولِكَ : جَائني القومُ الاّ زيداً . ولو رَفَعْتَهُمَا جميعاً فقلتَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ الاّ عمرٌ ، لم تَخْلُ من أمريْنِ : أحدُهُمَا أنْ تجعلَهُ بَدَلاً . والثّاني انْ ترفعَ كلَّ واحدٍ منهما بالفِعْلِ . فلا يجوزُ أنْ تقولَ : ما جَاءني الاّ زيدٌ الا عَمْرٌ ، على أنْ تجعلَ عمراً بدلاً من زيدٍ ، لأنّكَ اذا فَعَلْتَ ذلكَ كُنْتَ جَعَلْتَ زيداً في حُكْمِ السّاقطِ كأحدٍ في قولِكَ : ما جَاءني[36] أحدٌ الا زيدٌ ، حتى كأنّكَ قلتَ : ما جَاءني[36] الاّ عَمْرٌو ، وليسَ المَقْصُودُ هَذا وانما تُريدُ انّ كلّ واحدٍ من زيدٍ ومن عمرٍو قد جَاءكَ ، هَذَا ولو جَعَلْتَ ذلكَ مقصودَكَ لم يَسْتَقِمْ ، لأنَّ ابدالَ زيدٍ من عمرٍو وأحدُهُمَا / / ليسَ الآخرَ ولا بَعْضَهُ ولا مُشْتَمِلاً عليهِ محالٌ داخِلٌ في الغَلَطِ بل في أقْبحِ ما يكونُ منهُ ، ولو رَفَعْتَهُمَا جميعاً بجَاءني لم يَجُزْ ، لأنَّ فعلاً واحداً لا يرفعُ اسْمَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ . ألاَ تَرَاكَ لا تقولُ : خَرَجَ زيدٌ عمرٌ ، تُريدُ اثْنَيْنِ ، فانْ أتيْتَ بالواوِ وقلتَ : ما جَاءني الا زيدٌ والاّ عَمروٌ ، جَازَ لأنّكَ قد أتيتَ بما يُدْخِلُ الثّاني في حُكْمِ الأوّلِ ، ويَتَنَزَّلُ بهِ منزلةَ الأوّلِ فكأنّكَ

---

(٣٣) من ب وج . اولى .
(٣٤) ب ، ج : منكويا . تحريف .
(٣٥) ب ، ج : وذاك .
(٣٦-٣٦) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظرة .
(٣٧-٣٧) مكرر في ب وج .

قلتَ : (٣٧ ما جاءني الاّ زيدٌ٣٧) ما جَاءني الاّ عمروٌ ، فهو(٣٨) كقولكَ : خَرَجَ زيدٌ وعمروٌ ، لأنّهُ(٣٩) يَجْرِي مَجْرَى أنْ تقولَ : خَرجَ زيدٌ خرَجَ عمروٌ ، ولو نَصَبْتَهُمَا جميعاً فقلتَ : ما جَاءني الاّ زيداً الاّ عمراً ، كان مُحالاً لتعرّي الفِعْلِ من الفاعلِ .

---

(٣٨) ب : فهذا ، ج : وهو

(٣٩) كذا في ب وج . الصواب . وفي الاصل ، ولانه ، سهو .

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« بَابُ ما جَاءَ بمعنى الاّ من الكلامِ[1]

[2 قدْ جَاءَ من الأسماءِ2] والأفعالِ والحروفِ ، فأمّا الاسمُ فنحوَ غيرٍ وسِوى وسَواءٍ ولا سيّما . وحكمُ غيرٍ اذا وقعتْ في الاستثناءِ أنْ تُعْرَبَ بالأعرابِ الذي يجبُ للاسمِ الواقعِ بعدَ الا تقولُ : أتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، فتنصبُ غيرَ نَصْبَكَ الاسمَ الذي يقعُ بعدَ الا في قولِكَ : جَاءني القومُ الا زيداً ، وكذلكَ ما جَاءني أحَدٌ غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِ زيدٍ ، وأصْلُ غيرٍ أنْ تكونَ صِفَةً خِلافَ مِثْلٍ ، وأصْلُ الا أنْ تكونَ استثناءً[3] ثم تَدْخُلُ كلُّ واحدةٍ منهما[4] على صَاحِبَتِها ، فيجوزُ في قولِكَ : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، أنْ تجعلَ غيراً صفةً للقومِ ، فتقولُ : جاءني القومُ غيرُ زيدٍ . وكذلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى – (لا يَسْتَوي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أولي الضَّرَرِ)[5] – مَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ صفةً للقاعدِينَ ،

---

(١) ب ، ج ، ط : من الكلم .

(٢-٢) بدله في ب وج : قد جاء « بنحو ذلك » من الاسماء .

(٣) ط : للاستثناء .

(٤) ج : منها . تحريف .

(٥) آية ٩٥ / النساء ٤ . وفي معاني القرآن ١/٢٨٣-٢٨٤ : « يرفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين ، كما قال (صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب) . وقد ذكر ان (غير) نزلت بعد ان ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب . الا أنّ اقترانَ (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع لأنّ الاستثناء ينبغي ان يكون بعد التمام . فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون الا فلانا وفلانا . وقد يكون نصبا على انه حال . ولو قُرئتْ خفضا لكان وجها ، تجعل من صفة المؤمنين .
وفي البحر المحيط لأبن حيان ٣/٣٢٠ و ٢٣١ : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة « غيرُ » برفع الراء ، ونافع وابن عامر والكسائي بالنصب ورويا عن عاصم وقرأ الأعمش ، وأبو حيوة بكسرها . قراءة الرفع فوجّهها

ومَنْ جرَّ جعَلَهُ صفةً للمؤمنينَ ، وَمَنْ نَصَبَ جعَلَهُ استثناءً ، وكذلكَ الا تقولُ ، جاءني القَوْمُ الا زيداً ، فَتَنْصبُ الاسمَ بَعْدَ الا على الاسْتِثْنَاءِ ، ويجوزُ أنْ تَرْفَعَهُ اذا جعلتَ الا ومَا بَعْدَهَا صِفَةً فتقولُ : جَاءني القومُ الا زيدٌ ، وعَلَى هَذَا قولُهُ تَعَالَى[٦] – (لَوْ كَانَ فيهمَا آلِهَةٌ الا اللهُ لَفَسَدَتَا) –[٧] . والمنصوبُ والمجرورُ في هذا كالمرفوعِ .

قَالَ الشّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ غيراً اسمٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، فاذَا اسْتُثْنِيَ بهِ ، أُعْطِيَ الاعرابُ الذي يكونُ للاسمِ الواقعِ بَعْدَ الاّ . تقولُ : جَاءني القَوْمُ غيرَ زيدٍ ، فتنصبُهُ اذا قصدْتَ الاستثناءَ [لأنَّهُ][٨] يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : جاءني القومُ[٩] الا زيداً . وتقولُ : ما جَاءني أحَدٌ[١٠] غيرُ زيدٍ ، فَتَرْفعُ غيراً على البَدَلِ ، كما قُلْتَ : ما جَاءني أحَدٌ[١٠] الا زَيْدٌ . ويَجُوزُ أنْ تَنْصِبَهُ فتقولُ : ما جَاءني أحَدٌ غَيْرَ زيدٍ [١١كما تقولُ : ما جَاءني أحَدٌ الاّ زيداً[١١] فتنصبُ ما بَعْد المنفيّ على الاستثناءِ ، كما تَفْعَلُ ذلكَ في المُوجَبِ .

والنّكتةُ في هذا أنَّكَ قلتَ : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، فَنَصَبْتَ غيراً من غيرِ واسطةٍ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ تنصبَ زيداً في قولِكَ : جَاءني القومُ الاّ زيْداً من غيرِ واسطةِ الا فتقولُ : جَاءني القومِ زيداً .

الاكثرون على الصفة ... واما قراءة النصب فهي على الاستثناء من القاعدين . وقيل استثناء من المؤمنين ، والاول اظهر لأنه المحدث عنه .

وقيل انتصب على الحال من القاعدين . وأما قراءة الجر فعلى الصفة للمؤمنين كتخريج (غير المغضوبِ عليهم) على الصفة من الذين انعمت عليهم .

انظر ايضا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠١ .

(٦) « تعالى » غير مثبتة في ب ، وبدلها في ط : عز وجل .

(٧) آية ٢٢ / الانبياء ٢١ .

(٨) من ب وج . الصواب . وفي الأصل : « لا » تحريف .

(٩) سقطت « القوم » في ج .

(١٠-١٠) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر .

(١١-١١) بدله في ب وج عبارة فيها ارتباك وتكرار ونصها « كما جاز أن تقول : ما جاءني أحد غير زيد ، كما جاز ان تقول ما جاءني أحد الا زيدا » .

قَالَ شَيْخُنَا [أبو الحُسَيْنِ][12] // رَحِمَهُ اللهُ :

وانّما جَازَ ذلكَ لأجْلِ أنّ غيراً موضوع على الابهامِ ، الاَ تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ غَيْرِكَ ، فكلٌّ من جَاوزَ المُخَاطبَ قد دخَلَ تحتَ غيرٍ . فلما كانَ فيهِ هذا الابهامُ المفرطُ أشْبَهَ الظُّروفَ المبهمةَ نحوَ خَلْفَكَ وأمامَكَ ، فكما يتعدّى الفعلُ غيرُ المتعدّي الى الظروفِ بغيرِ واسطةٍ كقولِكَ : جَلَسْتُ خَلْفَكَ ، كذلكَ جَازَ أنْ يتعدّى الفِعْلُ الى غيرٍ في قولِكَ : جَاءني القومُ غَيْرَ زيدٍ ، وانْ لم يَكُنْ هنا واسطةٌ توصلُهُ اليهِ كالواو في قولِكَ : جَاءَ البرد والطّيالِسَةَ . ولم يَجُزْ أنْ تقولَ : جاءني القومُ زيداً ، كَما لمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : جَلَسْتُ زيداً . واحتاجَ الى الاّ للوساطةِ كقولِكَ : جاءني القومُ الاّ زيداً ، كما قلتَ : جَلستُ الى زيدٍ ، فأَتَيْتَ بالجارّ الذي يوصلُ الفِعْلَ الى الاسمِ .

وَينْبَغي أنْ تعلمَ أنَّ أصلَ غيرٍ أنْ تكونَ صفةً جاريةً على شيءٍ كقولِكَ مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ ، وهَذَا رجلٌ غَيْرُكَ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً غيرَكَ ، كمِثْلِكَ سواء ، وأرادَ الشَّيخُ أبو علي بقولِهِ : « وأصْلُ غيرٍ أنْ يكونَ صفةً خلافَ مثلٍ » ، المعنى دونَ اللفْظِ ، وذلكَ[13] أنَّكَ اذا قلت : مررتُ برجلٍ غيرِكَ ، كانَ المقصودُ أنَّهُ مُخَالِفٌ لهُ في الشّمائلِ والمَذَاهِبِ . واذا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، كَانَ المَعْنَى أنّهُ مواقعٌ لَهُ[14] ، وقد يكونُ على خِلافِ هَذَا المَعْنَى كقولِكَ : مررتُ برجلٍ غيرِكَ ، تُريدُ أنَّكَ لم تمرَّ[15] بالمُخَاطَبِ ، ومررتَ بمنْ جَاوَزَهُ ، ولا تَقْصدُ المخالفَةَ في [الاخلاقِ][16] وما أشْبَهَهَا ، فهذَا لَيْسَ بنقيضٍ مثلٍ على الحقيقةِ ، لأنّه يفيدُ المُخَالَفَةَ نَفْساً وأصْلاً ، ومثلُ يُفيدُ الموافقةَ في الفروعِ كالأخلاقِ والصُّوَرِ وما جرى ذلكَ المَجْرَى إذِ الرجلُ لا يكونُ نَفْسَ غيرِهِ وانّما يكونُ

---

(١٢) كذا الصواب . وفي الأصل « ابو الحسن » تحريف . ولم يثبت الاسم في ب وج ويؤيد صحة ما اثبتهُ ان عبدالقاهر يلتزم دائما سبق كلمة شيخنا لاسم « ابي الحسين » واحيانا كثيرة يتبعه بـ « رحمه الله » كما في النسخ كلها .

(١٣) ب ، ج : وذاكِ .

(١٤) ب ، ج : موافق له .

(١٥) ب ، ج : لم تمرر .

(١٦) من ب.ج . الصواب . وفي الأصل « الاخلاف » تحريف .

موافقاً لهُ . الاّ أنّ غيراً لمّا تَضَمَّنَ معنى الخِلافِ في كلِّ موضعٍ جَازَ له أنْ يقولَ : انّها خِلافُ مِثْلٍ .

وبَعْدُ فغيرٌ داخلٌ على الاّ في الاسْتِثْناءِ ، فالأَصْلُ أنْ تقولَ : جَاءني القومُ غيرُ زيدٍ ، فَتُعْرِبُه باعرابِ ما قَبْلَهُ . وانّما قلتَ : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، بالنَّصْبِ تَشْبِيهاً لَهُ بالاّ في قولِكَ : جَاءني القومُ الاّ زيداً ، فلمّا تَضَمَّنَ مَعْنَى الاّ وكَانَ اسماً جَرَى عليهِ الاعرابُ الذي يكونُ للاسمِ الواقعِ بَعْدَ الاّ .

وقَوْلُهُ تَعَالَى – (لا يَسْتَوي القَاعِدونَ منَ المُؤمنينَ غَيْرُ أولي الضَّرَر) – اذا [رَفَعْتَ][17] كانَ صِفَةً للقاعدِينَ ، كأنّكَ قلتَ : لا يَسْتَوي القَاعِدونَ – الأصِحَّاءُ ، وانْ جَعَلْتَهُ مَجْروراً كانَ صِفةً للمؤمنينَ كأنّه لا يَسْتَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ الاصِحَّاءِ ، والمَعْنَى واحِدٌ . وكَذَا اذا نَصَبْتَ فقلتَ : لا يَسْتَوي القَاعِدونَ من المؤمنينَ غيرَ أُولي الضَّرَر ، لأنّه يَجْري مَجْرَى قولِكَ : لا يَسْتَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ الاّ أصْحَابَ الضَّرَرِ .

وقد دَخَلَ الاّ على غيرٍ في الصِّفَةِ التي هي أصْلُهُ ، كمَا دَخَلَ غيرٌ عليهِ في الاسْتِثْناءِ ، تقولُ : جَاءني القومُ الا زيدٌ ، فترفعُ ما بَعْدَ الاّ كما ترفعُ غيراً اذا قُلْتَ : جَاءني القومُ غيرُ زيدٍ . وتَعربُ الاسمَ الواقعَ بعدَ الا باعرابِ غيرٍ في حالِ الوَصْفِيّةِ / / فتقولُ : مَرَرْتُ بالقومِ الا زيدٍ ، كما تقول : مررتُ بالقومِ غيرِ زيدٍ . كما اعربْتَ غيراً باعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ الاّ حيثُ جَعَلْتَهُ استثناءً فقلتَ : جَاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، كما تقولُ : جَاءني القَوْمُ الاّ زيداً . فالصِّفَةُ عارِضةٌ في الاّ والاستثناءُ عارضٌ في غيرٍ .

ويَنْبَغي أنْ يُعْلَمَ أنه لا يجوزُ أنْ يقولَ : جَاءني الاّ زيدٌ ، على مَعْنَى جاءني غيرُ زيدٍ ، ولا مررْتُ بالاّ زيدٍ ، كما تقولُ : مَرَرْتُ بغيرِ زيدٍ ، لأجْلِ أنَّ الاّ لا أصْلَ لَهُ في الصِّفَةِ وانّما هو محمولٌ على غيرٍ ، فلا يَجْري مَجْرَاهُ ولا يَكُونُ الا تَابِعاً لشيْ في اللفْظِ نحوَ

---

(١٧) من ب وج . الصواب : وفي الاصل « وقعت » . تحريف .

جاءَني القومُ الا زيدٌ . وشَبَّهَهُ صاحِبُ الكِتَابِ بأجْمعُونَ[18] في أنَّه لا [يَسْتَقلُ][19] بنفسِهِ ويكونُ تابعاً ، فَلا تقولُ : ضَرَبتُ أجمعينَ ولا جاءَني أجمعونَ وإنّما تقولُ جَاءني القَومُ أجْمَعونَ ، كذلكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ بالا زيدٍ ، ويَجبُ انْ تقولَ : مررتُ بالقومِ الا زيدٍ فاعرِفْهُ .

ومِنَ الصِّفَةِ في الاّ ما ذكرهُ في قولِهِ[20] تَعَالَى – (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ الاّ اللهُ لَفَسَدَتَا) –[21] . المَعْنَى : لوكانَ فِيهِمَا آلِهةٌ غيرُ اللهِ لَفَسَدَتَا . ولا يجوزُ أنْ يكونَ الرَّفْعُ على البَدَلِ ، لأنَّ البدلَ في الاثباتِ غيرُ جَائزٍ . الاَ تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : جَاءني القومُ الاّ زيدٌ ، على حدِّ قولِكَ : ما جَاءني أحَدٌ الاّ زَيْدٌ [22]لأجْلِ أنَّ البدلَ يُوجبُ اسقاطَ الأوّلِ ، فقولُكَ : ما جَاءني أحَدٌ الا زَيْدٌ[23] بمنزلةِ قولِكَ : ما جَاءني الاّ زَيْدٌ . وليسَ كذلكَ[23] جَاءني القومُ الاّ زيدٌ ، لأجْلِ أنَّكَ لا تقدرُ على أنْ تقولَ : جَاءني الاّ زيدٌ ، لما تَقَدَّم من أنَّ رفعَ زيدٍ بالفعلِ يُوجبُ اثباتَ المجيءِ لَهُ ، وليسَ المَعْنَى هذا ، وانّما الغَرَضُ أنْ تَنْفيَ المَجيءَ عَنْهُ ، فيجبُ أنْ تقولَ : جَاءني القَومُ الاّ زيداً ، بالنّصْبِ . واذا كَانَ كذلكَ علمْتَ أنّ قولَهُ تَعَالَى – (لَوكَانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ) – بمعنى : غيرُ اللهِ ، وأنَّ قولَهُ : – آلهةٌ) لا يجوزُ أنْ يكونَ في حكمِ السّاقِطِ ، ولَوْ أسْقَطْتَهُ[24] لكانَ بمنزلةِ قولِهِ[25] : لوكَانَ فيهما الاّ اللهُ . وهَذَا باطِلٌ لما تَقَدَّمَ من أنَّكَ لا تقولُ : جَاءني الاّ زيدٌ ، اذِ الغرضُ في الاّ اذا جاءتْ قَبْلَ تمامِ الكلامِ أنْ تُثْبِتَ بِهِ ما نفيتَهُ كقولِكَ : ما جَاءني الاّ زَيْدٌ ، وليسَ في قولِكَ : جَاءني ، نفيٌ فيحتاجُ الى اثباتٍ ، وقولُهُ : لَوكانَ ،

---

(١٨) قال سيبويه في ٣٧١/١ : « ولا يجوز ان تقول : ما أتاني الا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، انما يجوز ذلك صفةً . ونظير ذلك من كلام العرب اجمعون لا يجري في الكلام الا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار.

(١٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يشتغل » تحريف .

(٢٠) ب ، ج : من قوله .

(٢١) آية ٢٢ / الانبياء ٢١ .

(٢٢-٢٢) ساقط في ب و ج . بسبب انتقال النظر .

(٢٣) ب ، ج : وليس كذا قولك .

(٢٤) ب ، ج : اذ لو اسقطته .

(٢٥) ب ، ج : بمنزلة قولك .

ليسَ بمنفيٍ . ولو جازَ أنْ تقولَ جَاءني الاّ زيدٌ ، على اسقاطِ الاّ مثلاً حتّى كأنّه قِيل : جَاءني زيدٌ ، والا زَيدٌ لكانَ لا يجوزُ في الآيةِ اذ قولُكَ : لوكانَ فِيهِمَا الا اللهُ ، على جَعْلِ اسمِ اللهِ فاعلَ كانَ ، واسقاطُ الاّ جارٍ مَجْرَى قولِكَ : لوكَانَ فِيهِمَا الله(٢٦) لَفَسَدَتَا ، ونعوذُ باللهِ من هذَا المَعْنَى .

وأمّا سِوَى وسواءٌ فبمنزلةِ غيرٍ في قولِكَ : جَاءني القومُ سِوى زيدٍ ، يجوزُ أنْ يكونَ استثناءً ، وكَذا سواءٌ .

وأما لا سيّما فَلَهُ وَجْهَانِ : أحَدُهُما أنْ تقولَ : جَاءني القَومُ لا سيما زيدٍ ، فَتجرّ وتجعلُ ما زائدةً ، كأنّكَ قلتَ : لا سيّ زيدٍ ، بمنزلةِ لا مِثْلَ زيدٍ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ تقولَ : لا سيّما زيدٌ ، فتجعلُ مَا بِمَعْنَى الذي وزَيداً خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، كأنّكَ قُلْتَ : لا سيَّ الذي هوَ زيدٌ كقراءةِ مَنّ قَرَأَ – (انَّ اللهَ لا يَسْتَحِي أنْ يضربَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ) –(٢٧) بالرَّفْعِ ، لأنَّ التّقديرَ ما هُوَ بَعُوضَةٌ ، اي(٢٨) أنْ يضربَ الذي هو بعوضةٌ ، فَمَا فَوْقَها مثلاً ، وهذَا جُمْلَةُ ما فيهِ مَعْنَى الاستثناءِ من الأسماءِ .

وقَد بَقِيَ الافْعالُ / / والحروفُ ، وسَنَذْكُرُ ذلكَ مُتْبِعاً كلامَ الشيخِ أبي علي .

قَالَ الشّيخُ ابو عليٍ :

« ومَا جَاءَ(٢٩) من الأفْعالِ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء فقولهُم : لا يكونُ ، ولَيْسَ ،

---

(٢٦) ب : « الا » الله .

(٢٧) آية ٢٦/ البقرة ٢ . وذكر ابن خالوية في مختصر شواذ القرآن ان قراءة الرفع لرؤبة بن العجاج . وفي املاء ما من به الرحمن ج ١٤/١ : ان قراءة الرفع قراءة شاذة وفيها تجعل ما بمعنى الذي وتحذف المبتدأ اي الذي هو بعوضة . ويجوز ان يكون ما حرفا ويضمر المبتدأ التقدير مثلا هو بعوضة . وذكر الرفع في معاني القرآن ٢٢/١ : « والرفع في بعوضة » هاهنا جائز ، لأنَّ الصلة ترفع واسمها (يقصد الموصول) منصوب ومخفوض . انظر ايضا تفسير الطبري ١٣٥/١-١٣٧ .

(٢٨) سقطت « اي » في ج .

(٢٩) ب ، ج : ومما جاء .

وَعدَا[٣٠] ، وخَلاَ[٣١] ، فاذَا جَاءَتْ وفيهَا مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ففِيهَا اضمارُ اسمٍ لا يُسْتَعْمَلُ اظهارُهُ . وذلكَ قَوْلُهم[٣٢] : أتاني القومُ لا يكونُ عَمْراً ، وأتَوْني لَيْسَ زيداً . تقديرُهُ : لا يكونُ بَعْضُهُمْ عَمْراً [ولَيْسَ بَعْضُهُمْ زيْداً][٣٣] وكَذَا خَلا وَعدَا .

قَالَ الشّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : أتاني القومُ لا يكونُ زيداً ، فالمَعْنَى لا يكونُ بَعْضُهم زَيْداً ، فزيدٌ مَنْصوبٌ بأنّه خبرُ كانَ ، واسمُ كانَ هو المضمرُ الذي ذُكِرَ وهو مِمّا تُرِكَ استعمالُهُ ، كَخَبرِ المُبْتَدأِ بَعْدَ لولا في قولِكَ : لولا زَيْدٌ لكانَ كَذَا وكَذَا ، لأنَّ التّقديرَ لولا زيدٌ موجودٌ ، الاّ أنَّ ذلكَ لا يُسْتَعْمَلُ على ما تقدّمَ بيانهُ في صدرِ الكِتَابِ ، واذَا كانَ التّقديرُ أتاني القومُ لا يكونُ بَعْضُهم زَيْداً ، حَصَلَ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، لأنَّكَ اذَا نَفَيْتَ أنْ يكونَ زيدٌ بَعْضَهُم فَقَدْ أخرَجْتَهُ من جملتِهم . هَذَا هوَ صريحُ الاسْتِثْنَاءِ فهوَ كقولِكَ : أتاني القومُ الاّ زيداً ، وكَذَا حُكْمُ لَيْسَ وَعَدا وخَلاَ ، تقولُ : أتاني القومُ ليسَ زيداً ، تُريدُ : لَيْسَ بَعْضُهُم زيداً ، – وأتاني القومُ عَدَا زيداً ، تُريدُ : جَاوزَ بَعْضُهم زَيْداً ، وكَذَا قولُكَ : أتاني القَوْمُ خَلاَ زيداً ، لأنّ خَلا جَارٍ مَجْرَى عدا في تَضمّنِهِ مَعْنَى المُفَارقةِ ، الاّ تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : خَلَوْتُ من هذَا الأمْرِ ، كانَ المَعْنَى أنَّكَ فارَقْتَهُ وجَاوزْتَهُ .

وقَالُوا : خَلاَكَ ذَمٌ[٣٤] فاسْتَعْمَلُوهُ استعمالَ عَدَا وجَاوَزَ ، واذَا كانَ كذلكَ جَازَ أنْ

---

(٣٠) سقطت واو العطف في ج .

(٣١) سقطت « وخلا » في ج .

(٣٢) ط : قولك .

(٣٣) من ب و ج . أولى .

(٣٤) هذا مَثَلٌ يضربُ في عذر من طلب الحاجة ولم يتوانَ . وفي مجمع الامثال للميداني ١٨/٢ : « افعلْ كذا وخلاك ذم . قال ابن السكيت : ولا تقل : وخلاك ذنب . وقال الفراء كلاهما من كلام العرب . وهو من قول قصير اللخمي قاله لعمرو بن عدي . وقوله : وخلاك ، الواو للحال وخلا معناه عدا . اي افعلْ كذا وقد جاوزك الذم فلا تستحقه » .

وكذلك ذكر المثل في ١٥٨/١ في قصة الزباء مع قصير .

انظر ايضا : فصل المقال ٢٦٤ ، واللسان (خلا) ٢٦٦/١٨ وفرائد اللال : ٦٤/٢ .

يُعدّى الى المفعولِ الصّحيحِ نحو زَيدٍ وعمرو، فَيُقَالُ : خَلاَ بعضُهم زيداً [35] كما تقول : جاوزَ بَعْضُهم زيداً[35] والدّليل علَى أنَّ التّقديرَ ما ذَكَرْنَا أنّك تقولُ : [36] أتَتْني النِّسَاءُ لَيْسَ هنداً، فلولا أنَّ التّقديرَ : ليسَ بَعْضُهُنَّ هنداً، لما ذُكِرَ الفِعْلُ، ولو كانَ الفِعْلُ لما تقدّم دونَ البَعْضِ لكانَ يَجبُ أنْ يُقَالَ : أتاني القومُ لَيْسُوا زيداً، وأتَتْني[37] النِّسَاءُ لَسْنَ[38] هِنْداً. فَلمّا قِيلَ، لَيسَ، ولا يكونُ، من غيرِ ضميرِ الجماعةِ، عَلِمْتَ أنَّ التّقديرَ ما ذَكَرْنَا من قولِكَ : لَيس بَعْضُهُم زيداً، وهَذَا هُوَ المُتَقَبَّلُ السّابقُ الى الأفئِدَةِ، اذ يعلم[39] أنّهم لا يكونونَ زيداً، وانّما هُوَ بَعْضُهُمْ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا الحروفُ[40] فَحَاشَا وهو حرفٌ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ، تقولُ : أتَاني القومُ حاشَا زيدٍ، فوضعُ الجارِّ معَ المجرورِ نَصْبٌ، وكذلك[41] خَلاَ في قولِ بَعْضِهم، تَقولُ : ما أتَاني القومُ خَلا عَبْدِاللهِ، فانْ أدخلْتَ مَا على خَلاَ فقلتَ : ما خَلا عَبدَاللهِ [نَصَبْتَ][42] عَبْدَاللهِ، ولم يَجُزْ فيهِ غيرُ ذَلِكَ وكَانَ موضعُها ومَا بَعْدَها نَصْباً.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : أتَاني القَوْمُ حَاشَا زيدٍ، فانَّ حَاشَا حرفُ جرٍّ كالباءِ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ، وقد أوْصَلَ الفِعْلَ الى زيدٍ، كما أوْصَلَ الباءُ في قولِكَ : مررت بزيد، الا أنّه ضُمّنَ معنى الاسْتِثْنَاءِ، وكَانَ هذا تنبيهٌ على أنَّ الأصْلَ في قولِكَ : جَاءني القَوْمُ الاّ زيداً، الجَرُّ. وانَّ امتناعَهُمْ من ذلكَ لأجْلِ دُخولِ الاّ عَلَى القَبِيلَيْنِ // فَلَمّا

(٣٥-٣٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.
(٣٦) سقطت « تقول » في ب و ج.
(٣٧) ج : وايثني تصحيف.
(٣٨) ب، ج : ليس. سهو.
(٣٩) ج : اذ « انه » يعلم.
(٤٠) ط : فاما الحرف.
(٤١) ب، ج : وكذا.
(٤٢) من ج و ط. الصواب. وفي الأصل : « فنصبت » تحريف.

جَعَلوا حَاشَا مُخْتَصّاً بالأسماءِ كانَ حرفَ جَرٍّ يتَوَسَّطُ بينَ الفِعْلِ والاسمِ كسائرِ حروفِ الجرّ .

فاذاً قد ظهرَ في هذا الموضعِ تعدّي الفعلِ الى المُسْتَثْنَى ، لأنَّ حَاشَا اذا كانَ حرفَ جرٍ ، وكانتْ حروفُ الجرّ لا يكونُ لها بُدٌّ من انْ تجيءَ معديّةً الأفعالَ الى الاسماءِ ومعطيةً ايّاهَا أعني الأفعالَ ، ملابسةَ الاسمِ ومباشرَتَهُ على وَجْهٍ من الوجوهِ ، لم يَبْقَ شبهةٌ في أنَّ الفِعْلَ الذي وَقعَ الاسْتِثْناءُ منهُ قَدْ تعدّى الى الاسمِ المُسْتَثْنَى إلاّ أنَّهُ تَعَدّ على حَدِّ السَّلْبِ ، كَمَا مَضَى شَرْحُهُ في الحاشِيَةِ ، وهذَا حُكْمُ خَلا في قولِكَ : ما أتَاني القومُ خَلا عَبْدِ اللهِ لأنَّهُ حرفُ جَرٍّ تَضَمّنَ مَعْنَى الاسْتِثْناءِ .

وقد رُوِيَ في عَدَا [أيضاً][٤٣] الحرفيةُ كقولِكَ : جَاءني القَوْمُ عَدَا زيدٍ ، وَعلَى هَذَا يجْرِي حَاشَا في قولِ أبي العَبّاسِ[٤٤] لأنَّهُ يَجْعَلُهُ فِعْلاً من قولِهِ :

/١٧٧/ وَمَا أُحاشي مِنَ الأقوامِ منْ أحِدِ[٤٥]

فيقولُ : جَاءني القومُ حَاشَا زيداً ، بِمَعْنَى جَعَلُوا زيداً [في][٤٦] حَشاً مِنْهُم .

---

(٤٣) من ب و ج . أولى .

(٤٤) قال المبرد في المقتضب ٣٩١/٤ : وما كان فعلا فحاشا وخلا ، وان وافقا لفظ الحروف ، اما سيبويه فنص على حرفيتها بقوله في ٣٧٧/١ : « وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » . وعلل المبرد فعليتها بكونها تشبه خلا .

(٤٥) هذا عجز بيت للنّابغة الذبياني في مدح النعمان بن المنذر . والبيت بتمامه :

وَلا أرَى فَاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشي مِنَ الأقوامِ منْ أحَدِ

وهو منسوب للنابغة في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ٢١/١ ص ١٣ و ١٥١ على الترتيب ، والجمل للزجاجي ٢٣٧ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٧٠ (العجز) والانصاف ٢٧٨/١ ، ٢٨٢ – (العجز) ، ومادة (حشا) من اللسان ١٩٨/١٨ والتاج ٩٠/١٠ ، وشواهد المغني ش ١٧٤ ج ٣٦٨/١ ، والخزانة ٤٤/٢ ، والدرر اللوامع ١٩٨/١ .

وغير منسوب في مغني اللبيب ش ١٨٦ ج ١٢١/١ ، وشرح الأشموني ٥٠٧/٢ وروى « ولا احاشي » في مختار الشعر الجاهلي .

والشاهد فيه مجيء حاشا فعلا متصرفا .

(٤٦) من ب و ج . الصواب .

والحَشَى هُوَ الجَانِب[٤٧] كقولِهِ :

(١٧٨) يَقولُ الذي أمْسَى الى الحَزْنِ أَهْلُـهُ بأيّ الحَشَى أمْسَى الخَلِيطُ المُبَايِنُ[٤٨]

فانّهُ[٤٩] اذَا قَالَ : جَاءني القومُ حَاشَا زيداً ، فَقَدْ قَالَ : فَارَقَ بَعْضُهم زيداً . فهو حرفُ جرٍّ مرةً ، وفِعْلٌ أُخْرَى كخَلاَ وعَدَا . فالتّقديرُ في [الصِّيغَةِ][٥٠] مُخْتَلِفٌ في الحَالَيْنِ ، فَخَلا في قولِكَ : جَاءني القومُ خَلاَ زيدٍ ، غيرُ خَلاَ في قولِكَ خَلا زَيداً . كما أنَّ عَلَى في قولِكَ : مررتُ على زَيْدٍ ، غيرُهُ في قولِكَ : عَلاَ زَيْدٌ السَّطْحَ ، فاذَا أدْخَلْتَ مَا على خَلاَ لم يَكُنْ الاّ النَّصْبُ كقولِكَ : جَاءني القومُ ما خَلاَ عَبْدَ اللهِ ، لأنَّ مَا بِمَعْنَى المَصْدرِ كقولِهِ :

يُسَرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللّيالِي وكَانَ ذَهَابهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

المَعْنَى يَسرُّ المرءَ ذهَابُ الليالي ، وكذلكَ يكونُ التّقديرُ في قولِكَ أتاني القومُ ما خَلاَ عَبْدَ اللهِ ، خلوَ بعضِهم عبدَ اللهِ ، فوضعُ ما مَعَ ما بَعْدَهَا نَصْبٌ لكونِهَا بمعنى المَصْدَرِ . كَمَا كَانَ ما ذَهَبَ اللّيالِي في موضعِ رفعٍ لجَرْيِهَا مجرى قولِكَ : ذَهَابُ الليالي فكأنَّ مَا هَا هُنَا في تقديرِ الزّمانِ ، كَمَا دَامَ في قولِكَ : أجْلِسُ ما دامَ زيدٌ جَالِساً ، تُريدُ : اجلسُ وقتَ دوامِ زيدٍ جالِساً ، ثم تحذفُ المضافَ فتقولُ : أجْلِسُ دوامَ زيدٍ جَالِساً ، كما قالوا : جِئْتُكَ خفوقَ النَّجْمِ يُريدُونَ وقتَ خُفوقِ النّجْمِ ثم وُضِعَتْ ما دَامَ موضعَ المَصْدَرِ ،

---

(٤٧) في اللسان (حشا) ١٩٤/١٨ : الحشى ما اضْطَمَّتْ عليه الضلوع ، وقول المعطل الهذلي :
يقول الذي امسى ... البيت ، يعني الناحية

(٤٨) هذا البيت من قصيدة لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين ق ٩/٢ ص ٤٤٦ . ونسبت القصيدة ايضا للمعطل الهذلي وهو احد بني رُهْم بن سعد بن هذيل . ونسبت القصيدة للمعطل (فقط) في ديوان الهذليين ٤٥/٣ . والبيت منسوب له ايضا في اللسان (حشا) ١٩٤/١٨ ، وغير منسوب في مقاييس اللغة (حشوي) ٦٥/٢ (العجز) والمخصص ١١٨/٥ و ٥٨/٢ ، (العجز) و ١٦٠/١٥ . وقد سقطت « امس » الثانية في ج .
وروايته فيما عدا المقتصد واللسان « الى الحرز » ومعناه الذي لا يبالي . وقال السكري في شرح اشعار الهذليين : ويروي « بأي حشا » والخليط : الذي يخالطون في الدار ، والمباين : المفارق .

(٤٩) ب ، ج : فكأنه .

(٥٠) من ب وج : الصواب . وفي الأصل « الصفة » . تحريف .

فكذلكَ يكونُ التَّقديرُ : أتاني القومُ وَقْتَ خُلُوٍّ بعضِهم عَبْدَاللهِ ، ثم خُلُوّ بعضِهم عَبْدَاللهِ ، ثم وُضِعَ مَا معَ الفِعْلِ موضعَ المصْدَرِ ، وأُضْمِرَ الفَاعِلُ الذي هو بَعْضُهُم كما تَقدَّم ، فصارَ قولُكَ جَاءني القومُ ما خَلاَ عَبْدَاللهِ ، بمنزلةِ قولِكَ : جَاءني القومُ وَقْتَ مفارقَتِهم عَبْدَاللهِ واذَا أخبَرْتَ بأنَّهم أتوْكَ في حالِ مفارقتِهم عَبْدَاللهِ فقد عُلِمَ أنَّه ليسَ فيهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« بابُ الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ

[الاستثناءُ المُنْقَطِعُ][1] أنْ لا يكونَ المُسْتَثْنَى من جِنْسِ المُسْتَثْنَى منهُ وذلكَ نحوَ ما جَاءني أحَدٌ الا حِماراً ، فالاختيارُ فيه النَّصْبُ ، وانْ كانَ الكلامُ غيرُ موجبٍ ، ومن ذلكَ قولُهُ :

وَمَا بالرَّبْعِ من أحَدٍ إلاّ أوَارِيُّ[2]

---

(١) من ب و ج و ط اولى . والأرجح انه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٢) هذه اجزاء من بيتين للنابغة الذبياني استشهد بهما سيبويه في ٣٦٤/١ ، والأبيات هي :

يا دارَ ميّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطَالَ عليها سَالِفُ الأبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلانا أسائِلُهَا ... عيّتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ من أحَدِ

الا أوارِيُّ لأيامَا أبيّنُهَا ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومةِ الجَلَدِ

كما أعاد الشنتمري رواية الأول والثالث منها . والابيات الثلاثة في ديوان النابغة ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١ و٢ و٣ ص ٢-٣ و ١٤٩ على الترتيب . وقد ورد البيتان الثاني والثالث (كلاهما او احدهما او اجزاء منهما) . منسوبين له في مجاز القرآن ٣٢٨/١ ، والكنز اللغوي (كتاب القلب والابدال لابن السكيت) ص ٥ ، وجمهرة اللغة ١٢٤/٣ ، والجمل للزجاجي ٢٣٩-٢٤٠ ، وتوجيه اعراب ابيات ١٦٢ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٤٧ ، والانصاف ١٧٠/١ و ٢٦٩ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٧٨٧/٢ ، وابن يعيش ٨٠/٢ و١٢/٨ و ١٢٩ ومواد (اصل) من اللسان ١٦/١٢ والتاج ٢٠٨/٧ و (بين) من اللسان ٢١٥/١٦ والتاج ١٤٩/٩ والشواهد الكبرى للعيني ٥٧٨/٤ .

ودون نسبة في المقتضب ٤١٤/٤ ومجالس ثعلب ٥٠٤/٢ ، والايضاح ٢١١ ومفتاح العلوم للسكاكي ٢٧٠ وهمع الهوامع ٢٢٣/١ و٢٢٥ .

وذكر في رواية اولها « اصيلانا » و « اصيلالا » على أن أصله « اصيلان » فابدل النون لاما . وأصيْلان مصغر جمع اصيل . وفي رواية ثانيها « الا أواري » و « الا الاواري » وهي محابس الخيل واحدها آري . وفي الديوان . « وقد روى أبو عبيدة والأصمعي الاواريُ والنُّؤيُ » بالضم » . والشاهد فيه نصب اواري » على انه من باب الاستثناء المنقطع . وان كان بعض النحاة يستشهد به على عكس ذلك تماما فيرفع « اواري » على البدل من الموضع ويقدر ما بالربع من احد الا اواريُ على اعتبارها من جنس احد على سبيل المجاز والاتساع .

فالاواريُّ ليسَ // من جنسِ أحدٍ.

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابو بكرٍ:

اعْلَمْ أنَّ الاستثناءَ المُنْقَطِعِ ما لم يكُنْ من جنسِ المُسْتَثْنَى منهُ، كقولكَ: ما جَاءنِي أحَدٌ الا حِمَاراً، فالاختيارُ النصبُ لأنكَ لو رَفَعْتَ فقلتَ: ما جاءني أحَدٌ الا حِمَارٌ كنتَ قد أبْدَلْتَ الثّاني ممّا يُجَانِسُهُ. والبَدَلُ يَنْبَغِي أنْ يكونَ منَ جِنْسِ المُبْدَلِ منهُ، واذا نَصَبْتَ كانَ استثناءً مُخْرِجاً من جِنْسِ ما قَبْلَهُ، وقد يُخْرَج الشَّيْءُ مما لا يُجَانِسُهُ اذا شَارَكَهُ في الفِعْلِ، أَلا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: جَاءَني رَجُلٌ لا حِمَارٌ: فتخْرِجُ حِمَاراً مما دَخَلَ فيهِ رَجُلٌ، لأنَّهُ وانْ لم يشاركْهُ في جِنْسٍ(٤) فقد شاركَهُ في الفِعْلِ. واذَا كَانَ كذَلِكَ جَازَ أنْ تقولَ: ما جَاءني أحدٌ الا حِمَاراً، فتخرجُ حماراً مما دَخَلَ فيهِ أحدٌ من نفيِ المجيءِ. واذا اخرجْتَهُ من نفيِ المجيءِ أثبتَّ المجيءَ، كَمَا أنَّكَ اذا أخْرَجْتَ زَيْداً في قَوْلكَ: جاءَني القومُ الا زيداً، من اثباتِ المَجيءِ نَفَيْتَ المَجيءَ عَنْهُ. ومنهمْ مَنْ يرفعُ فيقولُ: ما جَاءني أَحَدٌ الا حِمَارٌ، كأنَّهُ يُغَلِّبُ اسمَ الادميينَ على غيرِهِمْ، فيصيرُ الحِمَارُ داخلاً تحتَ أحدٍ فيبدِلُهُ منهُ، كَمَا تُبْدِلُ زَيْداً في قَوْلِكَ: ما جَاءني أَحَدٌ لاَ زيدٌ، ويقاربُهُ ما تقدّمَ ذكرُهُ في صدرِ الكتابِ من قولِهِ تَعَالَى (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)(٥) الآية. والبَيْنُ في هَذَا بيتُ الكتابِ:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ الاّ اليَعَافِيرُ والاّ العِيسُ(٦)

---

(٣) كذا في ب و ج. اولى. وفي الاصل «قلت».

(٤) ب، ج: في الجنس.

(٥) آية ٤٥ سورة النور ٢٤.

(٦) هذا الرجز لِجران العودِ - واسمه عامر بن الحارث - وروايته في ديوانه ص ٥٢:

الـــذئبُ او ذو لَبَـــدٍ هموسُ بَسَابِساً ليس بـــــــه أنيسُ
الا اليَعَـــــــافيرُ والا العيسُ وبقرٌ مُلَمَّـــــــــعٌ كُنُوسُ

وورد منسوبا له برواية المقتصد في الشواهد الكبرى للعيني ١٠٧/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦٣/١ والخزانة ١٩٧/٤، وشرح الشواهد للعاملي ١٧٧، والدرر اللوامع ١٩٢/١.

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٣/١ (انشد سيبويه فقط اولها) و ٣٦٥/١، ومجاز القرآن ١٣٧/١ و ٧٨/٢ و ٢٢٧ والمقتضب ٣١٩/٢ (اولها) و ٣٤٧/٢ و ٤١٤/٤، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣٣، والانصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١ و ٣٧٧ (الاول)، وابن يعيش ١١٧/٢ (اولها)، ومفتاح العلوم للسكاكي

جَعَل اليعافيرَ أنيسَ ذلكَ المَكَانِ فدخلتْ تحتَ قولِهِ أنيسُ فأبدلَهَا منهُ[٧] حتى كأنَّه قالَ : ليسَ بها أنيسٌ الاّ قَوْمُكَ .

وقولَ النّابغَةِ :

ومَا بَالرَّبْعِ من أحَدِ الا أَوارِيُّ .

انما نصبَ لأنَّ الاواريَّ ليست من جنسِ أحدٍ ، وهيَ أبْعَدُ منَ اليعافيرِ والحمارِ ، لان اليعافيرَ حيوانٌ كالآدميينَ فهناكَ أدْنَى مُشَابهةً وليس الاواريُّ بحيوانٍ .[٨]

قَالَ شيخُنا أبو الحُسَيْنِ رحمهُ اللهُ :

والروايةُ[٩] الواضِحَةُ الا الاواريَّ بالألف واللاّمِ لأنَّهُ اذا أُنْشِدَ[١٠] بغيرِ الألفِ واللامِ فقيلَ : الاّ أواريَّ لم يكن النصبُ مقطوعاً بهِ من جهةِ اللفْظِ ، لأنَّهُ لا ينصرفُ فلا يمتنعُ انْ يكونَ في موضعِ جرّ بالبدلِ من أحَدٍ كما تقولُ : مَرَرْتُ بقناديلَ ، فاذَا[١١] ادْخَلْتَ الألِفَ واللاّمَ فقلْتَ : الاّ الأوّاريّ ، لم يحتملْ الاّ أنْ يكونَ منصوباً نَصْباً صَحِيحاً ، لأنَّه لا يمتنعُ من الجرّ معَ دخولِ الألفِ واللاّمِ ، ألا تراك تقولُ : مررتُ بالأواريّ فتَجُرُّ البَتّة .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍ :

« ومن ذَلِكَ[١٢] – (لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمْرِ اللهِ الاّ مَنْ رَحِمَ) –[١٣] فَعَاصِمٌ

=

١٩٨ و ٢٧٠ ، والتاج (الا) . ١٠/٤٢٧ و (باب الالف اللينة) ١٠/٤٥١ وشرح الأشموني ٢/٤٤٠ . وروايته في سيبويه ٢/٧٨ ، والمقتضب ٢/٣١٩ و ٣٤٧ « وبلد ليس به » .

(٧) ب ، ج : فلا بد لها منه . تحريف .

(٨) ج : حيوان . تحريف .

(٩) ب : فالرواية .

(١٠) كذا في ب وج . الصواب . وفي الأصل « نشد » . تحريف .

(١١) ب ، ج : واذا .

(١٢) ط : ومن ذلك « قوله عز وجل » .

(١٣) آية ٤٣ – هود ١١ .

فاعِلٌ ، ومَنْ رَحِمَ معصومٌ ، والمفعولُ ليسَ بفاعلٍ ، ومنهمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُتَّصِلاً(١٤) فيقولُ : انَّ عَاصِماً(١٥) معناهُ لا ذَا عِصْمَةٍ الا مَنْ رَحِمَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ عاصم إنْ كَانَ بمنزلةِ ضَاربٍ وقاتلٍ كانَ مَنْ رَحِمَ في موضعِ نَصْبٍ ، لأنَّ من رَحِمَ معصومٌ اذِ التَّقديرُ الاَّ مَنْ رَحِمَ اللهُ ، والمَعْصُومُ لَيْسَ من جِنْسِ العَاصِمِ ، وانْ جعلتَ عاصماً على مَعْنَى النَّسَبِ كقولِهم : عِيشَةٌ راضِيَةٌ(١٦) بمعنى ذاتِ رِضًى ، كانَ مَنْ رَحِمَ جائزاً رَفْعُهُ / / لأنَّه يكونُ بمنزلةِ قَولِكَ لا معصومَ من امرِ اللهِ الا مَنْ رَحِمَ ، كما أنَّ قولَكَ : عِيشةٌ راضِيَةٌ بِمَعْنَى مَرْضِيَّةٍ وقولُهُ :

/١٨١/ أنَاشِرَ لا زالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةْ(١٧)

بمعنى ما شورةٍ أي مقطوعةٍ ، ولا شبهَةَ في أنَّ مَنْ رَحِمَ من جِنْسِ المَعْصُوم .

قَالَ الشَّيخُ أبو عليٍ :

« ذِكْرُ الضَّرْبِ الثَّاني من القِسْمَةِ . الأُولَى وهو مَا انْتَصَبَ من الأَسماءِ عَنْ تمامِ اسمٍ ، ولَمْ يَنْتَصِبْ عن تمامِ كلامٍ ، أكْثَرُ ما يكونُ هَذَا الضَّرْبُ في الاعدادِ والمَقَادِيرِ ، والمقاديرُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ : ممسوحٌ ومَكِيلٌ وموزونٌ ، فَمَا كَانَ على مَعْنى المِسَاحةِ فقولُهم : ما في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَاباً ، فقدْرُ الرَّاحةِ مقدارٌ . يجوزُ أنْ يكونَ من

---

(١٤) ط : (استثناءً) متصلا .

(١٥) ط : ان عاصما .

(١٦) ورد هذا القول في التنزيل مرتين كلاهما على الكسر . (انظر آية ٢١ – الحاقة ٦٩ وآية ٧ – القارعة ١٠١).

(١٧) هذا عجز بيت قالته نائحة همام بن مرة بن ذهل بن شيبان . وقيل قالته امه وكان قد قتله غدرا ناشرة من بني تغلب والبيت بتمامه :

لقد عيّلَ الايتامَ طعنةُ ناشِرَهْ انَاشِرُ لا زالَتْ يمينُكَ آشرهْ

والبيت منسوب لنائحة همّام في الاضداد لابن بشار الانباري ١٢٨ (أبو الفضل) و ١١٠ (الشنقيطي) ، وتهذيب اصلاح المنطق ٦١٦ والبيت غير منسوب في إصلاح المنطق ٤١ ، والخصائص ١٥٢/١ ، والاقتضاب للبطليوس ١٦٠ ، وجمهرة اللغة (رشن) ٣٤٩/٢ . وروايته في اصلاح المنطق (الاعيّل) . ٦٨/١ ومواد (اشر) من اللسان ٧٩/٥

والتاج ١٤/٣ ، و (نشر) من اللسان ٦٥/٧ والتاج ٥٦٦/٣ و (ضمن) من اللسان ١٣٠/١٧ (العجز) .

السَّحَابِ ، ومن غيرِهِ . فاذَا قال[18] : سَحَاباً بَيَّنَ بِهِ ذلكَ المُبْهَمَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قلتَ : مافي السَّماءِ قَدْرُ رَاحةٍ ، كانَ مُبْهَماً اذْ يَحْتَمِلُ أنْ تُريدَ الظَّلامَ والضِّياءَ وغيرَ ذلكَ ، فتحتاجُ الى مَا يُبَيِّنُهُ ، كما احتاجَ قولُكَ : امتلأَ الأناءُ ، فتقولُ : قَدْرُ راحةٍ سَحَاباً ، فتنصبهُ عن تمامِ الاسمِ كَمَا نَصَبْتَ في امتلأَ الاناءُ عن تمام الكلامِ ، ومَعْنَى تمامِ الاسمِ أنَّه لما نُوِّنَ ثَمَّ فلم يمكنْ اضافتُهُ الى ما بَعْدَهُ ، لأنَّ التَّنوينَ والاضافةَ لا يجتمعانِ ، فَنُصِبَ شَبيهاً باسمِ الفاعلِ[19] في قولكَ : أنَا ضَارِبٌ زيداً ، لأنَّكَ اذا نَوَّنْتَ لم يكُنْ الاَّ النَّصْبُ كَمَا أنَّ مَعْنَى تمامِ الكلامِ أنَّكَ لما قُلْتَ : امتلأَ الإناءُ ، تَمَّ الكلامُ لأخْذِ الفِعْلِ فَاعِلَهُ . فَلَمَّا أُتِيَ بشيءٍ يُبَيِّنُ المقصودَ نُصِبَ تَشْبيها بالمفعولِ بهِ[20] في قولكَ : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، لأنَّه يَأْتِي بَعْدَ تمامِ الكَلامِ . الاَ تَرَى أنَّ قولَكَ : ضَرَبَ زيدٌ ، كلامٌ تامٌّ . وفي المفعولِ بيانٌ أيضاً ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ[21] أو قلتَ[22] : انَا ضَارِبٌ زيداً ، كانَ مبهماً شائِعاً في أُمَّةِ الضَّرْبِ ، فاذَا قلتَ : عَمْراً ، بَيَّنْتَ وانتزعْتَ الابهامَ ، كما أنَّكَ اذا قُلْتَ : تَصَبَّبْتُ عَرَقاً ، ومَا في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابا ، كانَ كذلكَ .

قالَ الشَّيْخُ أبو علي :

ومَا كَانَ على مَعْنى الكَيْلِ[23] فَقَوْلهُم : عِنْدي قَفِيزانِ بُرّاً ، (24فالقفيزُ يجوزُ أنْ يكونَ24) من البُرِّ ومن غيرِهِ ، كَمَا كَانَ قَدْرُ الرَّاحةِ كذلكَ ، ومَا كَانَ على مَعْنَى الوَزْنِ فقولهُم : عِنْدِي مَنَوانِ سَمْناً » .

---

(١٨) سقطت « قال » في ج .
(١٩) ب ، ج : تشبيها باسم الفاعل .
(٢٠) سقطت « به » في ب .
(٢١) ب ، ج : « زيداً » سهو .
(٢٢) ب ، ج : وقلت . سهو .
(٢٣) ج : المكيل .
(٢٤-٢٤) بدله في ط : فالقفيزان يكونا ← ن .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهرِ :

اعْلَمْ أَنَّ القَفِيزَيْنِ في المَكِيلِ ، والمَنَوَيْنِ في الموزونِ بمنزلةِ قَدْرِ راحةٍ في المسوحِ . وفيهِمَا نونٌ تَمْنَعُ من الاضافةِ كَمَا كَانَ في قولِكَ : قَدْرُ رَاحةٍ تنوينٌ . فاذا قُلْتَ : عندي قفيزَانِ وَمنَوانِ ، لم يُعْرَفْ مَقْصودُكَ من الأَجْنَاسِ فتأتي بواحدٍ مِنْها ، وتقولُ : قفيزانِ بُرّا ، ومَنَوانِ سَمْناً ، وتَنْصِبُهُ عن تمامِ الاسمِ تشبيهاً بقولِكَ : هَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْداً ، فكَمَا لا يكونُ مع ثباتِ النُّونِ في ضَارِبانِ اضافةٌ ، كذلكَ لا يكونُ هُنَا الا النَّصْبُ .

قَالَ الشَّيخُ أبو عليٍ :

« وقَالوا : لي مثلُهُ رَجُلاً / / فَنَصبوا رَجُلاً لحجزِ الاضَافَةِ بينَهُ وبينَ مِثْلٍ ، وانْ لم يَكُنْ ما تقدَّمَ من المقاديرِ ، ولكنْ لمّا كانَ مثلُهُ شَائعاً في اشياءَ مبهماً فيها صارَ النّاصِبُ لذلكَ في التّبيينِ كتبيينِ النّاصبِ في المقاديرِ . وَقَوْلُ الأَعْشَى :

/١٨٢/ يَا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَهْ[٢٥]

يَجُوزُ أَنْ يكونَ موضعُ جاره الموقوفُ [عليه][٢٦] آخرهَا نَصْباً بأَنَّهُ تمييزٌ يدلُّ على ذلكَ جَوَازُ دخولِ مِنْ عليها في نحوِ قولِ الآخَرِ :

---

(٢٥) هذا مصراع مطلع قصيدة للأعشى . والمصراع الآخر هو :
بَانَتْ لتُحْزِنَنا غُفَارَهْ .
وقد ورد في ديوانه ق ١٢٠/١/ ص ١٥٣ على أنه صدر للبيت وبهذه الصورة ورد أيضا منسوبا له في التاج ، مواد : (صار) ١١١/٣ و (غفر) ٤١٣/٢ .

وورد على أنه عجز البيت منسوبا له في جمهرة اللغة (رعف) ٣٨٠/٢ و (جر) ٢٢٢/٣ ، ومقاييس اللغة (عفر) ٦٤/٤-٦٥ ، واللسان مواد (بشر) ١٢٨/٥ و (جور) ٢٢٥/٥ و (غفر) ٢٦٦/٦ . وشواهد الايضاح للقيسي ق ٤٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٦٣٨/٣ .
وورد هذا المصراع منفردا منسوبا للاعشى في الايضاح ٢١٣ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٢٠/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١١٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٨٣ .
وورد منفردا دون نسبة في شرح اشعار الهذليين ج ٨٩/١ وشرح الاشموني ٦٣/٣ و ١٦٥/٤ .
والشاهد فيه وقوع جارة تمييزا بعد ما يدل على التعجب وهو ما أنت .

(٢٦) من ب و ج . أبين .

يَا سَيِّداً ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الأَكْتَافِ رَحْبِ الذِّراعْ[٢٧]

وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ موضِعُهَا نصباً على الحَالِ ، والعاملُ فيها مافي الكلامِ من معنى الفعلِ ، لأنَّ مَعْنَى ما أَنْتِ جَارهْ ، نَبَلْتِ جَارةً[٢٨] فتنتصبُ جارةً[٢٩] كما انْتَصَبَ آيةً في قولِهِ تَعَالى - (هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) -[٣٠] .

قَالَ الشَّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : لي مِثْلُهُ ، كانَ مبهماً كما أَنَّ قولَكَ : لي قَفِيزَانِ ، كذلكَ ، وقد تَمَّ بالإضافةِ الى ضميرِ المذكورِ نحوَ زيدٍ وعمرو ، كما تَمَّ قفيزانِ بالنُّونِ ، فاذَا أَتَيْتَ بما يُبَيِّنُهُ لم يَكُنْ فيهِ الاّ النَّصْبُ فتقولُ : لي مثلُهُ رَجُلاً ، كما قلتَ : لي قَفِيزَانِ بُراً . فَهذَا[٣١] النَّصْبُ مُشْبَهٌ لقولِكَ : أَنَا مُعْطِيهِ دِرْهماً ، لأنَّ اضافَتَهُ الى الهاءِ تمنعُ من جرِّ درهمٍ ، وتُوجبُ نَصْبَهُ . فكذلكَ مِثْلُهُ يَنْصبُ ما بَعْدَهُ لامتناعِ الاضافةِ مع ثَباتِ الهاءِ . فالمِثْلُ[٣٢] مقياسٌ ، كما أَنَّ القفيزَيْنِ مقدارٌ . وأما قَوْلُهُ :

---

(٢٧) نسب هذا البيت في المفضليات ق ٤/٩٢ ص ٣٢٢ للسّفاح بن بكير اليربوعي ، ونسب له أو لرجل من بني قريع يرثي يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير في شواهد الايضاح للقيس ق ٤٨ والخزانة ٢/٥٣٧ ، والدرر اللوامع ١/١٤٩ و٢٠٨ و٢/١١٩ .

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢/٣٧٥ والايضاح ٢١٣ ، والمخصص ٢/١٥٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣٩٩ .

وروايته في المفضليات :

يا فارساً ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع .

وأُشير لهذه الرواية في الدرر اللوامع ١/١٤٩ ، ورواه الفراء في معاني القرآن « موطأ الاعقاب . وقال : انشدنيه بعض بني سليم (موطأٌ) بالرفع . وانشدنيه الكسائي (موطأ) بالخفض .

وروى في الخزانة والدرر اللوامع « رحيب الذراع » .

والشاهد في قوله : « ما أنت من سيد » على أن موضعه تمييز ، يدل على ذلك دخول من عليه كما قالوا : للهِ دره مِنْ فارسٍ ولله درّه فارسا .

(٢٨) ج : تمثلت جارة . تحريف ، ط : نبلت جارة (وكرمت جاره) .

(٢٩) ط : فتنصب جارة (على الحال) .

(٣٠) آية ٧٣ / الاعراف ٧ .

(٣١) ب ، ج : وهذا .

(٣٢) ب ، ج : والمثل .

يَا جَارَتَا ما أنْتِ جَارَهْ

فقد ذَكَرَ فيهِ وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ جارةً تمييزاً لأَجْلِ أنَّ قَولَه : مَا أنْتِ ، مدْحٌ شَائِعٌ اذ لا يَدْرِي من أيِّ خَصْلَةٍ يَتَعَجَّبُ ، فاذا قالَ : جَارةً ، بَيَّن المقصودَ فاستدلَّ[٣٣] على جوازِ كونِهِ تمييزاً بأنَّ مِنْ يدخلُ عليهِ اذ لو قُلْتَ ما أنْتِ من جارةٍ ، كانَ صَحِيحاً ، ومِنْ ، من اعلامِ التَّمييزِ ، ألاَ تَرَى أنَّكَ تقولُ : عندِي قَفِيزَان من بُرٍّ . وكَذَا جَمِيعُ ما يكونُ تمييزاً ، فانَّ مِنْ يدخلُ عليهِ ، بل هو الأصْلُ فيهِ ، فهو كقولِهِمْ : وَيْحَهُ رَجُلاً ، وَوَيْحَهُ من رَجُلٍ .

والوَجْهُ الثّاني أَنْ يكونَ حالاً ، فكأنَّهُ لمّا قَالَ : ما أنْتِ ، فَكَانَ بمنزلَةِ قولِكَ : أيُّ[٣٤] شَيءٍ أنْتِ ، جَرَى هذا الكلامُ مَجْرَى قولِكَ : نَبُلْتِ وعَظُمْتِ ، من حيثُ كانَ تَعَجُّباً صادراً مَصْدَرَ المَدْحِ ، كما تقولُ : مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَكَ ، فَنَصَبَ جَارةً على الحَالِ ، كأنّه قالَ : نَبُلْتِ مُجَاورَةً ، كَمَا تقولُ : ما أنْتِ في حَالِ المجاورةِ ، وأنشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

وأَنْتَ ما أنْتَ في غَبْراءَ مُظْلِمَةٍ اذَا دَعَت اللَّيْهَا الكاعِبُ الفُضُلُ[٣٥]

فالمَعْنَى ما أنْتَ في هذهِ الحالةِ ، وشُبِّهَ هَذَا بأيةً في قولِهِ تَعَالَى (هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم آيَةً) ، وذاكَ أنَّ العَامِلَ في آيةً ما في الكَلاَمِ من مَعْنَى الفِعْلِ ، لأنَّ قولَهُ : هذهِ نَاقةُ

---

(٣٣) ب ، ج : واستدل .

(٣٤) ج : انى . تحريف .

(٣٥) للكميت في ديوانه ج ٢ / القسم الأول رقم ٣٩٩ ص ٩٠ ، وكتاب الفاخر ٢٥٩ ، ومادة (أل) من مقاييس اللغة ٢٠/١ ، واللسان ٢٥/١٣ ، والتاج ٢١١/٧ ، والمخصص ٨٩/١٣ . وفي الأخير ألَّ يَؤُلُّ الاّ وأَللالَ وأَلِيلاً رفع صوتَهُ بالدعاء . وقد يكون أَلَّلَيهَا (في البيت) أنه اراد الالل (المصدر) ثم ثنّاه كأنّه يريد صوتا بعد صوت . وقد يكون الليها ان يرد اصوات النساء بالنَّبطية اذا صَرَخْنَ

والشاهد في قوله : في غبراء ، على أنها في موضع نصب على الحال وعامله ما في قوله : ما أنت ، من معنى التعظيم كانه قال : عظمتَ حالا في غبراء .

اللهِ ، بمنزلةِ قولِكَ : تَنَبَّهُوا فكما تقولُ : تَنَبَّهُوا لَهَا آيةً ، فتكونُ آيةً حالاً من تَنَبَّهُوا ، كذلكَ يكونُ حكمُ (هذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيةً) وَعَلَى هذَا قَالُوا : هَذَا زَيدٌ مَعْروفاً ، كأنَّه قيلَ : انتَبِهْ لَهُ مَعْروفاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِي :

وجميعُ ما يُفَسَّرُ منَ المَقَادِيرِ والأعدادِ ، فَمِنْ تدخلُ عليه نَحْوَ مافي السَّمَاءِ قَدْرُ راحةٍ من السَّحَابِ ، وَلِي عِشْرونَ من الدراهم ، ولله درُّهُ من الرِّجالِ ومنهُ (٣٦ ما يدخلُ عليه مِنْ فيقره٣٦) على افرادِهِ [كقولِهِ : للهِ دَرُّهُ من رَجُلٍ](٣٧) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الأصْلَ في التَّبيين مِنْ كقولِكَ : ما في السَّماءِ قَدْرُ رَاحَةٍ من السَّحَابِ ، ولي عِشْرونَ من الدَّراهمِ ، الا أنهم اختَصَّروا فَحَذَفُوا مِنْ ونَصَبُوا المميِّزَ تشبيهاً بالمفعولِ نحوَ ما تَقَدَّمَ ، فقيلَ : ما في السَّماءِ قَدْرُ رَاحةٍ سَحَاباً ، ولله دَرُّهُ رَجُلاً ، فاستعمالُ الأصْلِ الذي هُوَ مِنْ جَائِزٌ حَسَنٌ . وهو يدخلُ على الجَمْعِ في الغَالِبِ نَحْوَ عِشْرونَ من الدَّراهمِ ، وقد يَدْخُلُ على النَّكرةِ المفردةِ نحوَ للهِ دَرُّهُ من رَجُلٍ ، وَوَيْحَهُ من رجلٍ ، وذلكَ(٣٨) أنَّ الغرضَ الدلالة على الجِنْسِ ، والواحِدُ في ذلك يعملُ عملَ الجَمْعِ فَيُعْدَلُ اليه رغبةً في الاخْتِصَارِ .

(٣٦-٣٦) بدله في ب و ج : « وما يدخل على من فيقره » وفي ط : ما تدخل عليه من فتقره » .

(٣٧) من ب و ج . وأثباته ابين . وقد وردت هذه العبارة ايضا في ط مع ابدال « قولك » مكان « قوله » .

(٣٨) ب ، ج : وذاك .

« بابُ تمييز الأعْدادِ

أسْماءُ الأعدادِ لابْهامِهَا من حيثُ كانَتْ تقعُ على جميعِ المَعْدُوداتِ بمنزلةِ المقاديرِ في احتياجِها الى ما يُبيِّنُهَا[1] كاحتياجِ المقاديرِ اليهِ ، وهذه الاعدادُ المُبيَّنةُ على ضَرْبَيْنِ : أحدُهُمَا ما يلحقُهُ تنوينٌ ، والآخرُ ما يلحقُهُ نونٌ أو في حكمِ ما يلحقُهُ النُّونُ . فالذي لَحقَهُ التّنوينُ هو ما كانَ من الثَّلاثَةِ الى العشرةِ ، فَهذَا يُضَافُ الى الجَمْعِ الذي بُنِيَ لأَدْنَى العَدَدِ وذلكَ ما كَانَ على أفعُلٍ وافْعَالٍ وأفْعلَةٍ وفِعْلَةٍ ، وذَلكَ نحوَ ثلاثَةِ أبْيَاتٍ ، وخمسةِ أثوابٍ[2] ، وخمسةِ أجْرِبَةٍ ، وأرْبَعةِ غِلْمَةٍ ، وأقلُّ العَدَدِ العَشْرَةُ فما دُونَها » .

قالَ الشّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاعدادَ لمّا كانت مبهمةً كالمقاديرِ ، افتقرتْ الى ما يبيِّنُها ، فاذا قلتَ ثلاثةٌ أو عشرةٌ أوْ عِشرونَ ، فلم يُعْلَمْ أيُّ نوعٍ تقْصدُ وَجَبَ أنْ تأتيَ بما يُبيِّنُ ويُزيلُ الابْهامَ .

والتّبيينُ على ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أنْ يكونَ بالاضافةِ . والثّاني : أنْ يكونَ بالمنْصوبِ . فالمُضَافَةُ تَخْتَصُّ العَشْرَةَ فما دُونَهَا . تقولُ : ثلاثةُ دراهمَ وأربعةُ دراهمَ وخمسةُ أثوابٍ ، وعَشْرةُ غِلمةٍ . ويَجبُ أنْ يُضِيفَ الى أمثلةِ أقلّ العَدَدِ التي ذَكَرَها من أفْعُلٍ وأفْعَالٍ وأفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ . فأفْعُلٌ كأكْلُبٍ ، وأفعالٌ كأبياتٍ وأثوابٍ ، وأفْعِلَة كأجْرِبَةٍ ،

---

(١) ط : ما بينها . تحريف .

(٢) ب ، ط : وخمسة اثواب « وثلاثة اناسي » ، ج : وخمسة اثواب « وثلاثة أرؤس » .

وفِعْلَةٍ كغِلْمَةٍ وصِبْيَة ، فلا تقولُ : ثلاثةُ غِلمانٍ ، لأنَّ الغِلمانَ للكَثْرَةِ ، والثلاثةُ الى العَشْرَةِ من عُقودِ القلَّةِ فيجب أنْ تقولَ : ثلاثةُ غِلْمَةٍ . فإنْ لَمْ يَكُنْ للجمعِ مثالُ قِلَّةٍ جَازَ أنْ تُضِيفَ الى مثالِ الكَثْرَةِ ، وذلكَ قولُكَ : ثلاثَةُ دراهِمَ ، وأربعةُ دَنانيرَ ، لأنَّهُ لَيْسَ هُنَا جَمْع مُفْرِدٍ للقليلِ كأكْلُبٍ وأفْلُسٍ .

ولا يجوزُ الاضَافَةُ فيما دُونَ الثّلاثَةِ ، لأنَّ اسمَ الجِنْسِ يدلُّ في ذلكَ على العَدَدِ ، فاذَا قلتَ : عندي رجُلٌ // عُلِمَ الافرادُ كما يُعْلَمُ الجِنْسُ . وكَذَا التّثنيةُ اذا قلتَ : رَجُلَانِ ، دلَّ الصِّيغَةُ على العَدَدِ كَمَا يدلُّ على الجِنْسِ . وليس كذلكَ الجَمْعُ لأنَّكَ اذا قلتَ : رجالٌ او دراهمُ أو أثْوابٌ ، لم يدلَّ شيءٌ منه على عقدٍ مخصوصٍ من العَدَدِ ، واذا كانَ كذلكَ احتجْتَ الى أنْ تُضِيفَ اليهِ ما تقصدُ من العَدَدِ فتقولُ : ثلاثةُ دراهمَ وأربَعَةُ أثوابٍ ، وعشرةُ رجالٍ ، ولم تَحْتَج الى أنْ تقولَ : واحدُ رجالٍ ، واثْنا دراهمَ وقد جَاءَ ذلكَ في الشِّعْرِ وهو قولُهُ :

ظَرْبُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ(٣)

---

(٣) منسوب هذا الرجز لجندل بن المثنى الطهوي وقيل : هو لخِطام المجاشعي ، كما ينسب لدكين ، وقيل فيه ايضا : انه لسلمى الهذلية ونقل عن ابن السيرافي شمّاء الهذلية . وقبل الشاهد قوله كأنَّ خُصَيْهِ من التّدلدُلِ . وهو منسوب على اختلافٍ في ذلك في فصيح ثعلب ٨٤-٨٥ وشواهد الايضاح للقيس ق ١٢٧ ، وفرائد القلائد ٣٦٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧١/٢ والخزانة ٣٦٧/٣ ، وشرح شواهد العاملي ٤٠٤ ، والدرر اللوامع ٢٠٩/١ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٣٧/٢ و٢٠٢ وديوان الحماسة ٣١٩/٢ ، واصلاح المنطق ١٦٧-١٦٨ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، والسيرافي (١٣٧ نحو) ٢٩/٢ ظ و (٥٢٨ نحو) ٢٧١/٦ ، وكتاب التكملة للفارسي ١٤٩ ، والمنصف ١٣١/٢ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٥١٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٨٣٦ ، ٢ ص ٤ ، والمخصص ١٩٦/١٣ و٩٨/١٦ و٨٩/١٧ ، ودلائل الاعجاز ٢٤٧ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٢٥/٢ والأمالي الشجرية ٢٠/١ ، وابن يعيش ١٤٤/٤ و١٦/٦ و١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦/١ و١٦٠ و١٨/٢ ، ومواد (هدل) من اللسان ٢١٦/١٤ والتاج ١٦٩/٨ و (ثنى) من اللسان ١٢٦/١٧ والتاج ٥٩/١٠ ، و (خصا) من اللسان ٢٥١/١٨ وشرح الأشموني ٣٦٤/٣ .

وروايته في الحماسة والمقتضب وفصيح ثعلب وشرح الحماسة والتنبيه على مشكلاتها « ظرف جراب » . والشاهد فيه اضافة اثنتين الى الحنظل . وانما جاز على تقدير ثنتان من الحنظل والحنظل اسم يقع على جميع الجنس . كما يقال ثلاثة فلوس اي ثلاثة من هذا الجنس . وكان الوجه ان يقول حنظلتان فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها الى العشرة .

فَهذَا وجهٌ من الشّذوذِ ، ووجهٌ آخرُ وهو أنّهُ كان يجبُ أنْ يُضِيفَهُ الى ما يدلُّ على القليلِ ، لأنَّ أجملَ احوالِ الاثْنَيْنِ أنْ يكونَ بمنزلةِ ثلاثةٍ ، فكَمَا تقولُ : ثلاثُ حَنْظَلاتٍ ، وثلاثُ تَمْرَاتٍ ، كذلكَ كانَ يجبُ للشّاعرِ أنْ يقولَ ثِنْتا حنظلاتٍ .

والضّرْبُ الثّاني من التبيينِ وهُوَ المنصوبُ ، انّما يكونُ اذَا اثبتَ في الاسمِ ما يمنعُ من الاضافةِ نحو النُّونِ في عشرونَ ، وجَعَلَ أبو عليٍ تلك ثلاثةَ أقسامٍ :

أحَدُهَا ما يلحقُهُ تنوينٌ وهو ما تقدّمَ ، وأنّه يُضَافُ نحو ثلاثةِ دراهمَ وقد يُنْصَبُ ، وذلكَ قولُ بَعْضِهم : ثلاثةُ أثواباً ، وذلكَ أنّهم لما نَوّنوا نَصَبوا المميِّزَ لامتناعِ الاضافةِ ، كقولِكَ : مافي السّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَاحَاباً .

والقسمُ الثّاني : ما كانَ فيهِ نونٌ نحوَ مَا ذَكَرْنا من عِشْرِينَ ، وهَذَا موضوعٌ[٤] على التّبيينِ بالمفردِ النكرةِ المنصوبِ نحوَ عِشْرونَ درهماً ، و[لا][٥] يكونُ فيه الاضافَةُ نحو عِشرو درهمٍ ، تقولُ[٦] : عشرةُ دراهمَ ، لأنّهم شَبّهوا عشرونَ بضاربونَ في اللفْظِ ، لما احتاجَ الى مميِّزٍ وأتوا بالنكرةِ المفردةِ فنصبوهَا فقالُوا : عِشْرونَ دِرْهَماً ، وثلاثونَ رجلاً[٧] ، [كَمَا][٨] قالوا ضاربونَ رجلاً ، ولم يقولوا : عِشْرونَ رجالاً ، لأنَّ الغَرَضَ هو الدّلالةُ على الجِنْسِ لأنَّ اسمَ العددِ يدلُّ على الجَمْعِ والنكرةِ تبلغُكَ المطلوبَ من معرفةِ الجِنْسِ ، فاختيارُهَا أوْلَى اذ هي أخَفُّ من الجمعِ والمعرفةِ .

والقِسْمُ الثّالِثُ : نحوَ خمسةَ عَشَرَ ، لأنَّ فيهِ تقديرُ تنوينٍ ، اذِ الأصْلُ خمسةٌ وعشرةٌ على ما ستراهُ بَعْدُ .

---

(٤) ب ، ج : موضع .
(٥) من ب وج . الصواب . وسقط من الأصل سهوا .
(٦) ب ، ج : كما تقول .
(٧) ب : رجالا . تحريف .
(٨) من ب وج . الصواب . وفي الاصل « لما » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وهَكَذا كانَ القياسُ في ثلاثِ مائةٍ وأربعِ مائةٍ أنْ يُبيّنَ بالجمعِ فيقالُ : ثلاثُ[٩] مئاتٍ أو مئينَ ، ولكنّه مما اسْتُغْنِيَ فيه بلفظ الواحدِ عن الجَمْعِ ، وربّما جَاءَ في الشِّعْرِ [ثلاثُ مئاتٍ واربعُ مئينَ][١٠] ونحوهَا مضافاً الى الجَميعِ[١١] على القياسِ المتروكِ . وممّا يُبَيّنُ بالواحدِ من اسماءِ الاعدادِ المنوّنةِ قولُهُم[٢] مائةُ درهمٍ ومائةُ ألفٍ[١٢] ، وكذلكَ الألْفُ تُضِيفُهُ الى المفردِ فتقولُ : ألفُ درهمٍ وألفُ ثوبٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الشَّيْخَ أبا عليٍ انّما جَعَلَ القياسَ في ثلاثِ مائةٍ الى تسعِ مائةٍ أنْ يُضَافَ الى الجَمْعِ نحو ثلاثِ [مئاتٍ][١٣] أو مِئينَ ، لأجْلِ أنَّ المائةَ تَبْيِينُ لثلاثٍ كَمَا كَانَ الدراهمُ في قولِكَ : ثَلاثَةُ دراهمَ كذلك ، فكَمَا لا يقولونَ : ثَلاثَةُ درهمٍ ، وثلاثةُ ثوبٍ ، كَذلكَ كانَ القياسُ أنْ لا يقالَ : ثلاثُ مائةٍ ، ويُؤْتَى بالجمعِ الا أنّهم اسْتَغْنَوا بالواحدِ عن الجميعِ[١٤] نحوَ ما تَقَدَّمَ من قولِهِ :

كُلُوا في بَعْضِ // بَطْنِكُمُ

وذَلك هُنا اولى ، لأنَّ الغرضَ الدّلالةُ على الجنْسِ والواحدُ يَكْفِي هذهِ المؤونةَ . وانّما جُعِلَ الجَمْعُ القياسَ[١٥] ، لأنَّ البابَ الذي هو العَشْرةُ فما دُونَها الى الثلاثةِ مبنيٌّ على التّبيينِ بالجَمْعِ . ومعلومٌ أنَّ الأقْيَسَ أنْ يَطّرِدَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ ويَجِيءُ الجَمْعُ في

---

(٩) سقطت « ثلاث » في ب وج .
(١٠) من ب وج وط . الصواب . وبدله في الاصل « ثلاث مائة » تحريف .
(١١) ج : الى الجمع .
(١٢-١٢) بدله في ط : « مائة الف ومائة درهم » .
(١٣) من ب و ج . الصواب . في الأصل : مائة . سهو .
(١٤) ج : عن الجمع .
(١٥) ب ، ج : قياسا .

[الشّعْر][16] كَمَا ذُكِرَ ، فَمِنْهُ قولُهُ :

ثَلاثُ مِئِينٍ للمُلوكِ وفَى بِهَا ... رِدائي وَجلَّتْ عن وجُوهِ الأهاتمِ[17]

وأمّا مائةٌ فانّها تُضَافُ الى ما يُبيِّنُها ، كَمَا تُضَافُ عَشْرَةٌ ، الاّ أنّ المُبيِّنَ مفردٌ نحو مائةِ درهمٍ [وذلكَ أنَّ مائةً يتجاذَبُهَا][18] شَبَهَانِ .

أحَدُهُمَا : مَعَ عَشْرَةٍ ، وهو أنّ مائةً عشرُ عشراتٍ ، كما أنَّ عَشْرَةً عشرُ مراتٍ واحداً .

والشَّبَهُ الثّاني : مع تسعينَ من حيثُ انّها جمعُ كثرةٍ ، ولأنّها [تليهِ][19] أيضاً . فَلمّا كانَ كذلكَ أُعْطيتِ المائةُ من حُكْمِ كلٍّ واحدٍ منَ القَبيلَيْنِ شَطْراً فَجُعِلَ ما يبيِّنُها[20] مجروراً ليكونَ كعَشْرةٍ . ولم يُجْمَعْ فيقالُ [21]مائةُ دراهمَ[21] ، ومائةُ رجالٍ ، ليكونَ كالتّسعينَ[22] في التّبيينِ بالمفردِ اذ لا يُقَالُ : تِسعونَ دَراهِمَ ، ولا تِسْعُونَ رِجَالاً .

وقَالوا : مائتا دِرْهمٍ ، فأضَافُوا مُثَنَّاهَا الى المفردِ . ولم تَمْتَنِعِ الاضَافَةُ هُنَا كَمَا

---

(١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل « الشيْ » تحريف .

(١٧) للفرزدق في ديوانه (طبعة بيروت) ج ٢/٣١٠ و (الصاوي ط ١ ٢/٨٥٣ والنقائض ٢/٨٦ والأمالي الشجرية ٢/٢٤ و ٦٤ وسمط اللالىء ١/٥٩٩ ، واللسان (روى) ١٩/٣١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٤٨ ، والخزانة ٣/٣٠٢ وما بعدها .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢/١٧٠ ، والمفصل ٢١٣ ، وشرحه لابن يعيش ٦/٢١ .

وروايته في الديوان والنقائض وسمط اللالىء واللسان « فدى لسيوف من تميم وفي بها » . وأُشير لها في الشواهد الكبرى والخزانة ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والشاهد في قوله « ثلاثُ مئينٍ » حيث بين ثلاث بالجمع على القياس المتروك والشاذ في الاستعمال . قال ابن يعيش : هذا في الشعر على القياس لان الشعر يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . والاهاتم : هم قوم الاهتم وهو لقب سنان بن سمى لأنه هُتمت ثنيته يوم الكلاب .

(١٨) ما بين العاضدتين من ب . وهو الصواب . وكذا في ج ايضا مع وضع « المائة » مكان « مائة » . وبدله في الاصل « وذلك ينجا بها » . تحريف .

(١٩) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل « قلية » تحريف .

(٢٠) ب ، ج : ما بينها .

(٢١-٢١) مكرر في ب .

(٢٢) ب ، ج : كتسعين .

امْتَنَعَتْ في قولكَ : اثْنا رجال (٢٣أو اثنا رجل٢٣) ، لأنَّ مائتين(٢٤) اسمُ عددٍ فلا يدلُّ على الجِنْسِ المعدودِ ، وانّما يدلُّ على الجِنْسِ المخصوصِ منَ العَدَدِ ، اذ يعلمُ أنّها عَشْرُ عَشْراتٍ مَرّتَيْنِ . فَلمّا كانَ كذلكَ احتاجَ الى الاضافةِ الى المعدودِ ، ولم يَكُنْ قولُكَ : درهمانِ ورجلانِ اسمَ عددٍ . وقد جاءَ في الشِّعْرِ نحوَ مائتانِ رَجُلاً نُصِبَ لما أُثْبِتَ النونُ كما قيلَ : ثَلاثَةٌ اثواباً ، حيثُ أثْبَتَ التّنوين وعلى ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

اذا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ(٢٥)

وحُكْمُ الألفِ حُكْمُ المائةِ في الاضافَةِ الى المفردِ النَّكِرَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليّ :

« فانْ أرَدْتَ تَعْرِيفَ شيءٍ من ذلكَ بالألفِ واللاّمِ ألحَقْتَهَا الاسمَ الثّاني المضافَ اليه فقلتَ : عَشْرَةُ الأثوابِ ، وخَمْسَةُ الأثوابِ(٢٦) وألفُ الدِّرهمِ ومائةُ الثّوبِ .

(٢٣-٢٣) ساقط في ب و ج .

(٢٤) ب ، ج : « مائة » . وما في الاصل أرجح .

(٢٥) استشهد سيبويه بهذا البيت مرتين بنسبتين مختلفتين . فنسبه مرة (١/١٠٦) للرُّبيع بن ضبع الفزاري ، وتابعه الأعلم الشنتمري في ذلك ، ثم عاد سيبويه (١/٢٩٣) ونسبه ليزيد بن ضبّة ، وخالفه الاعلم وأكد نسبته للرّبيع . ونقل البغدادي في الخزانة ٣/٣٠٦ عن ابن المستوفي نسبته ليزيد بن ضبة . قال : والصحيح انه للرّبيع .
والبيت منسوب للربيع ابن ضبع الفزاري في كتاب المعمرين ص ٧ وجمهرة اللغة ٣/٢١٥ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ٨٣ ، وأمالي القالي (النوادر) ٣/٢١٥ ، وامالي المرتضى ١/١٨٣-١٨٤ ، والاقتضاب ٣٦٩ والمفصل ٢١٤ ، وسمط اللالى ٢/٨٠٣ (العجز) ، واللسان (فتى) ١٩/ص ٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٤٨١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٣/٣٠٦ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٩ ، والدرر اللوامع ١/٢١٠ .
وغير منسوب في المقتضب ٢/١٦٩ ، ومجالس ثعلب ١/٣٣٢ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٦ ، ومقاييس اللغة (فتى) ٤/٤٧٤ ، والمخصص ١/٣٨ و ١٥/١٣٢ ، ومفتاح العلوم ٧٠ ، وابن يعيش ٦/٢١ . وذكر في الخزانة أنّ صدره يُروى برواية « ستين عاماً » و « تسعين عاما » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين . والشاهد فيه اثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها للضرورة .

(٢٦) ط : خمسة الابواب .

قالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قلتَ : ثَلاثَةُ دراهمَ ، فالمَعْنَى : ثلاثةٌ من دراهمَ ، وكَذَا اذا قُلْتَ : مائةُ ثوبٍ ، وألفُ ثوبٍ ، فالمَعْنَى مائةٌ من ثوبٍ ، وألفٌ من ثَوْبٍ ، فاذَا أرَدْتَ التعريفَ عَرّفْتَ الثّاني بالألفِ واللاّمِ تقولُ : ثلاثةُ الأثوابِ التي تعلمُ ، وألفُ الثّوبِ بمنزلةِ ألفِ الثّيابِ ، وذاكَ أنَّكَ لو ادْخَلْتَهُ على الأوّلِ فقلتَ : الثّلاثةُ ، امتنعَ من الاضافةِ الى الْمُميّزِ ، ويأتي بيانُ هذا في غيرِ هذا الموضعِ .

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« فاذَا زادَ على العَشْرةِ شيءٌ جُعِلَتِ العَشْرةُ مع اسمِ العَدَدِ الذي زَادَ على العَشْرةِ اسماً واحِداً ، وبُنيا على الفَتْحِ ، وجُعِلَ الاسمُ الثّاني بمنزلة ما ثَبَتَ[٢٧] فيهِ النُّونُ من أسماءِ الأعدادِ ، وذلِكَ قولُكَ : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً وثلاثَةَ عشرَ ثَوْباً .[٢٨]

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ أَصْلَ أَحَدَ عَشَرَ ، أَحَدٌ وعَشْرَةٌ ، الاّ أنّهم حَذَفُوا الواوَ وجَعَلوا الاسْمَيْنِ اسماً واحِداً فَقَالوا : أحَدَ عَشَرَ . وبَنَو الأوّلَ على الفَتْحِ ، لأنَّ الصّدْرَ من كلّ اسْمَيْنِ جُعِلاَ اسْماً واحِداً مقصورٌ على الفَتْحِ نحوَ حَضْرَموتَ من حيثُ أنَّ الثّاني زيادةٌ ضُمّتْ الى الأوّلِ فهو كتاءِ التأنيثِ في قولِكَ : ضَارِبٌ وضَارِبَةٌ . فكما يُفْتَحُ ما قبلَ تاءِ التّأنيثِ كذلكَ يُفْتَحُ الصّدْرُ من الاسْمَيْنِ المجعولِ أحَدُهُمَا مع صَاحِبِه شيئاً واحِداً . وأمّا الاسمُ الثّاني الذي هو عَشَرٌ فَبُنِيَ على الفَتْحِ لتَضمّنِهِ مَعْنى حرف العطفِ الذي هو الواوُ ، وحركةُ الواوِ الفَتْحُ . وحُذِفَ التّاءُ فلم يُقَلْ : أحَدَ عَشْرةَ ، اذ كانَ لا يُحتاجُ اليهِ من حيثُ أنَّ التّاءَ في عشرةٍ

---

(٢٧) ب ، ج ، ط : ما يثبت .

(٢٨) ب ، ج : من اسماء العدد .

(٢٩) ط : درهما .

تدلُّ على التّذكيرِ ، وأحَدٌ[٣٠] اذا[٣١] لم يَكُنْ فيه عَلامَةُ التّأنيثِ عُلِمَ منهُ التّذكيرُ ، وكَذَا ثَلاثَةَ عَشَرَ[٣٢] الى تِسْعَةَ عَشَرَ تدلُّ فيهِ التّاءُ على التّذكيرِ ، ولا يُطْلَبُ من اسمٍ واحدٍ اكثرُ من علامةٍ واحدةٍ .

وانَّها[٣٣] اختَارُوا مَزْجَ أحَدِ الاسْمَيْن بالآخر ، ليكونَ دالاً على أنَّ الأخْذَ وقعَ دُفْعَةً واحدةً . فاذا قِيلَ : أخَذْتُ خَمسَةَ عَشَرَ ، كانَ الظّاهرُ أنّه أخَذَها مرَّة . ولو قَالَ : أخَذْتُ خَمْسَةَ عَشْرَةً[٣٤] ، لم يَكُنِ الظَّاهِرُ مقتضياً لذلكَ بلِ الغَالِبُ على الافْتِدَةِ أنْ تكونَ مأخوذةً في دُفْعَتَيْنِ فاعْرِفْهُ . فانّه قولُ أبي اسحقَ على ما حَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فأمّا اثْنَا عَشَرَ ، فَانَّ عَشْراً فيهِ بمنزلةِ النُّونِ في اثْنَيْنِ لمُعَاقَبَتِهَا لَهَا ، [ويعرَبُ][٣٥] اعرابَ الاسمِ المُضَافِ ، ولا يَجُوزُ اضَافَةُ اثْنَيْ عَشَرَ كما لا يجوزُ اضافَةُ ما فيه نونُ التّثنيةِ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ عَشَرَ ، كما تُحْذَفُ النّونُ من الاسمِ [المُثّنى][٣٦] لزوالِ مَعْنَى العَدَدِ بالحَذْفِ .

وقَالَ الشّيخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ اثنا عَشَرَ أُعْرِبَ من بينِ هذهِ العقودِ للدّلالةِ على أنَّ أصْلَ البابِ الاعرابُ ، وليسَ يَجبُ أنْ يُعَلَّلَ لاختصاصِ[٣٧] هذا بالاعرابِ من بَيْنِ الجَميعِ ، كما

---

(٣٠) ج : « وأحداً » . على العطف على اسم ان .

(٣١) كذا في ب وج . أولى . وفي الأصل « اذ » .

(٣٢) سقطت « عشر » في ج .

(٣٣) ب ، ج : انما .

(٣٤) ب ، ج : « خمسة وعشرة » . وما في الاصل ارجح . لأنّ المقصود هو مزج الاسمين وليس العطف كما في ب وج .

(٣٥) من ب وج . الصواب وفي الاصل : « ولعرف » . تحريف .

(٣٦) من ب وج وط . الصواب وفي الاصل « المبنى » تصحيف .

(٣٧) ب ، ج : لاختصاصهم .

لا يَجبُ أنْ يُعَلّلَ لِتَصْحِيحِهم القَوَدَ والقُصْوَى دونَ البابِ والعُلْيَا وذاكَ[٣٨] أنَّ الغَرَض الدّلالةُ على الأَصْلِ ، فيجبُ أنْ يُعْرَبَ واحِدٌ من البَابِ ولو أُعْرِبَ خَمْسَةَ عَشَرَ أوْ تِسْعَةَ عَشَرَ ، لكانَ هَذَا السُّؤالُ قائِماً ، فلا يَجبُ التّعليلُ في هذَا من طريقِ النَّظَرِ والقياسِ ، وان ذَكَرْنَا[٣٩] في نحوِ ذَا شَيْئاً فلإبَانَةِ فَرْطِ الحِكْمَةِ .

وأمّا الاسمُ الثّاني في اثْنَا عَشَرَ فانّما بُنِيَ لأنَّهُ عاقَبَ النُّونَ في اثْنَيْنِ وَقامَ مَقَامَها ، ولم يُبْنَ على الكَسْرَةِ ، وانْ كانَ حركةُ النُّونِ ايّاهَا ، ليكونَ كاخواتِهِ فلا يجوزُ أنْ تُضيفَ اثني عَشَرَ ، لأجْلِ أنَّكَ لا تَخْلُو من أنْ تُثْبِتَ عَشَرَ فتقولُ : اثنَا عَشَرَكَ ، أو تَحْذِفُ عَشَرَ . فلا يَجُوزُ أنْ تُثْبِتَهُ فتقولُ : اثْنَا عَشَرَكَ ، كما تَقولُ : خَمسَةَ عَشَرَكَ ، لأجْلِ[٤٠] أنَّ عَشَرَ اذا كَانَ قَائِماً مَقَامَ النُّونِ لم [٤١يَجُزْ اجتِمَاعُهُ مع الاضافةِ٤١] كما أنَّ النُّونَ كذلكَ ، فمن حيثُ امتنَع أنْ تقولَ : اثْنانِكَ[٤٢] امتنَع أنْ تقولَ : اثْنَا عَشَرَكَ ، ولو حَذَفْتَ عَشَرَ[٤٣] كما تَحْذِفُ النُّونَ فقلتَ : اثناكَ ، بَطلَ العَدَدُ ، ولم يُعْلَمْ [٤٤أتُريدُ شَيْئَيْنِ أم أشياءَ عِدّتُها٤٤] اثْنَا عَشَرَ .

قَالَ الشّيْخُ ابو عليٍ :

« فاذَا ضُوعِفَ أدْنَى العقودِ وهو العَشَرَةُ اشْتُقَّ [لَـهُ][٤٥] اسمٌ من لَفْظِ العَشْرَةِ وأُلْحِقَ الواو والنُّونَ[٤٦] ، او الياءَ والنّونَ ، وذلك نَحْوَ عشرونَ ، وكذلكَ ما بَعْدَهُ الى

---

(٣٨) ج : وذلك .
(٣٩) ج : فان ذكرها . تحريف .
(٤٠) « لاجل » مكررة في الأصل .
(٤١-٤١) مكرر في ب سهوا .
(٤٢) ب ، ج : اثنابك . تحريف .
(٤٣) ج : عشرة .
(٤٤-٤٤) بدله في ب و ج : « الشيئين تريد ام الاشياء التي عددها » .
(٤٥) من ب و ج و ط . أبين .
(٤٦) ج : والياء والنون .

التّسعينَ . والذي يُبَيَّنُ به يكونُ واحِداً نكرةً نحوَ عشرونَ دِرْهَماً ، فاذَا بلغَ العَدَدُ المائةَ تركتَ التَّنوينَ(٤٧) وأضَفْتَ فقلتَ : مائةُ درهمٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْر :

اعْلَمْ أنَّ عِشرونَ مضاعفُ عشرةٍ (٤٨وهو اسمٌ مُشْتَقٌّ من لَفْظِ عَشْرَة٤٨) والْحِقَ الواوَ والنّونَ لتضمّنِهِ معنى الجَمْعِ وقد تقدّمَ في صدرِ الكتابِ(٤٩) أنَّ هَذَا ليسَ بِجَمْعٍ على حَدّ مسلمٍ ومسلمونَ . اذ لو كانَ كذلكَ ، لوجبَ أنْ يقعَ ثلاثونَ على ثلاثةٍ ثَلاثَ مراتٍ ، كما يقعُ المسلمونَ على ثلاثةِ أنفُسٍ أو كَانَ يَجبُ أنْ يقعَ على ثَلاثِ مراتٍ (٥٠تسعةً تسعونَ ، فلمّا اخْتصَّ ثلاثونَ بثلاثِ مراتٍ٥٠) عشرةً ، علمتَ أنّه اسمٌ وُضِعَ مع الواوِ والنّونِ لهذَا العَقْدِ المخصوصِ ، وجُعِلَ اعرابُهُ بالحَرْفِ . فَهذَا مُشْبَهٌ لتأنيثِ شَمْسٍ ودَلْوٍ من حيثُ انَّ الواوَ والنُّونَ لا يدلُّ على جمعٍ حقيقيّ اذ ليسَ هُنَا عَشْرٌ جُمِعَ على عِشْرونَ ، كما جُمِعَ مسلمٌ على مسلمونَ ، ومفارِقٌ لهُ من حيثُ انَّ في الاسمِ مَعْنى الجَمْعِ من حَيْثُ كانَ عدداً ، وليسَ في شَمْسٍ ودلوٍ معنى تأنيثٍ حقيقيّ بِوَجْهٍ فاعْرِفْهُ . فانَّ الزّمانَ قد أدْبَرَ(٥١) حتّى قد يتكلمُ كثيرٌ من أهلِهِ بِما يَشِينُ الكتابَ الاشتغالُ بافْسادِهِ .

ويَجبُ أنْ يُعْلَمَ أنَّ جَعْلَهُم لكلِّ عَقْدٍ نَوْعاً آخرَ من التَّصرّفِ جَيّدُ المُنَاسَبَةِ للحكمةِ وذلكَ(٥٢) أنّهم جَعَلوا ما قبلَ العَشْرَةِ مُضَافاً الى المُمَيِّزِ المجموعِ وما بَعْدَها الى العِشْرينَ ، اسْمَيْنِ جُعِلا اسماً واحِداً والمميِّز منصوبٌ . ولما بَلَغُوا(٥٣) العشْرينَ أفْرَدُوا ونَصَبُوا أيضاً وجَعلوهُ بالواوِ والنُّونِ ، وأضَافُوا مائةً وهي عَقْدٌ آخرُ ، فَجَرَوا على أصْلِ كلامِهِم وهو تَغييرُ اللفْظِ للمَعْنَى نَحْوَ خَرجَ وقَعَدَ(٥٤) . فكما انْتقلَ العَدَدُ من عقدٍ الى عقدٍ كذلكَ غَيّروا

---

(٤٧) ب : والنون .

(٤٨-٤٨) مكرر في ب .

(٤٩) ب ، ج : في صدر الكلام .

(٥٠-٥٠) مكرر في ب وج بسبب انتقال النظر .

(٥١) ب : قد ادبر ورث . سهو ، ج : قد ادبر ورث قدره .

(٥٢) ب ، ج ، وذاك .

(٥٣) ب ، ج : ولما جاوزوا .

(٥٤) ب : خرج وعقد ، ج : خرج وقصد .

التَّصَرّفَ [فيهِ][55] فاعْرِفْهُ فانّهُ قولُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ .

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

فانْ أردْتَ التّعريفَ عرّفْتَ الثّاني فقلتَ : مائةُ الدَّرْهَمِ ، وانْ عرّفْتَ أحَدَ عَشَرَ دِرْهماً ونحوَهُ قلتَ : الأَحَدَ عَشَرَ ، وعلى هَذَا القياسِ ما بَعْدَهُ الى العِشْرِينَ » .

قالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّه قَدْ تَقَدّمَ أنّ التّعريفَ في مائةِ درهمٍ أنْ تُلْحِقَ الألِفَ واللاّمَ الاسمَ الثّاني فتقولُ : مائةُ الدّرهمِ [56] ، لأنّكَ لو أدْخَلْتَهُ على الأوّل امتنعَ الاضَافَةُ . وأمّا أَحَدَ عَشَرَ فانّهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فاذا أرَدْتَ تَعْرِيفَهُ ادْخَلْتَ الأَلِفَ واللاّمَ على أوّلِهِ فقلتَ : الأَحَدَ عَشَرَ والخَمْسَةَ عَشَرَ ، ولا تُدْخِلُهُ على كُلٍّ واحدٍ منهما فتقولُ : الأحَدَ العَشَرَ ، لأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يُعَرَّفُ من مَكَانَيْنِ ، وانْ[57] جاءَ ذلكَ فَعَلَى زيادةِ الألفِ واللامِ في الاسمِ [58] الثّاني ، [59]وتُدْخِلُ الألفَ واللاّمَ في الثّاني[59] دونَ الأوّلِ فتقولُ : خَمسةَ العَشَرَ ، لأنَّ علمَ التّعريفِ لا يكونُ في حَشْوِ الاسمِ .

---

(٥٥) من ب و ج . ابن .

(٥٦) ج : المائة الدرهم .

(٥٧) ب ، ج : فان .

(٥٨) سقطت « الاسم » في ب و ج .

(٥٩-٥٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

قَالَ الشَّيخُ ابو عليٍ :

« بابُ كَـمْ » :

اعْلَمْ انَّ كمْ تستعملُ في موضعَيْنِ في الخَبَرِ والاسْتِفهامِ ، فاذَا اسْتعملتَها في الخَبَرِ بَينتَها[1] بالواحدِ والجَميعِ وأضَفْتَها[2] الى المعدودِ ، كَمَا تُضِيفُ الاعدادَ المنوّنة ، وذلكَ قولُكَ :كَمْ رجلٍ عندَكَ ، وكَمْ غِلمانٍ لكَ ، فَكَمْ موضِعُهَا رَفْعٌ بالابتداءِ وهيَ مُضَافةٌ الى غِلمانٍ وعندَكَ ولَكَ في موضعِ الخَبَرِ . والقياسُ [أنْ تُبيَّنَ][3] بالواحدِ[4] من حيثُ كانَ عدداً كثيراً . فأمّا تَبْيينُهم لَهُ بالجَمْعِ فَعَلى القياسِ المتروكِ في ثلاثِ مائةٍ ونَحْوِهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ كَمْ له وَجْهَانِ من التّصرّفِ أحَدُهُمَا أنْ يكونَ خبراً ، والثّاني انْ يكونَ اسْتِفْهَاماً ، فانْ كانَ خَبَراً بُيِّنَ بالاضَافَةِ الى الجَمْعِ أو الى الواحدِ تقولُ : كَم غلامٍ رَأَيْتُ ، كأنَّكَ[5] قلتَ : كَثيراً من الغِلمانِ رأيتُ . وتقولُ كَمْ غِلمانٍ رأيتُ ، فَتضيفُ الى الجَمْعِ . فاضَافتُهُ الى الواحدِ على القياسِ ، لأنَّهُ عددٌ كثيرٌ فهو كمائةِ درهمٍ . وغيرِ ذلكَ من الاعدادِ اذا جاوزت العشرة ، لأنّ التّبيينَ في جميعِ ذلكَ بالواحدِ ، وانْ لم يَكُنْ فيهِ الاضافةُ . وأمّا تَبْيينُهم لَهُ بالجَمْعِ ، فَلاجْلِ أنَّهُ لما بُيِّنَ بالاضافةِ أشْبَهَ بابَ عَشْرةٍ فقيلَ : كَمْ غِلمانٍ لكَ ، كَمَا يُقَالُ : عَشْرَةُ غِلمانٍ فَيُبَيَّنُ بالجَمْعِ[6] وَعَنَى الشّيْخ ابو عليٍ بقولِهِ :

---

(١) ط : فاذا استعملته في الخبر بينته .

(٢) ط : وأضفته .

(٣) من ب و ج : الصواب . وفي الأصل (اتبين) تحريف .

(٤) ج : الواحد . تحريف .

(٥) ج : لانك .

(٦) ب : فيتبين بالجمع ، ج : فتبين بالجمع .

فعلى القياسِ المتروكِ في ثلاثِ مائةٍ ، أنّه كان يجبُ أن يُبَيَّنَ بالجَمْعِ من حيثُ كانَ موضوع[٧] هذا البابِ أعني الثلاثةَ الى العَشْرَةِ علَى أنْ يُضافَ الى جَمْعٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« تقولُ[٨] : كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ ، وان شِئْتَ قلتَ : جاءوكَ ، عَلَى مَعْنى كَمْ دونَ لَفْظِها ، وفي القرآن : (وكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمَاواتِ لا تُغْني شَفَاعَتُهُمْ)[٩] و (وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاهَا) ثم قال (أوهُمْ قائِلونَ)[١٠] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهرِ :

اعْلَمْ انّ كَمْ اسمٌ موضوعٌ للكثرةِ ، فيعودُ اليهِ الضّميرُ على اللفْظِ مرَّةً وعلى المَعْنَى أخْرَى ، فيقالُ : كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ وجَاؤكَ ، وعلى ذلك[١١] قولُهُ تَعَالَى (وكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمَواتِ لا تُغْني شَفَاعَتُهُمْ)[١١] ، لَمْ يَقُلْ :[١٢] شَفَاعَتُهُ . فهوَ بمنزلةِ كلٍّ في أنّه يُحَمَّلُ الضَّميرُ على لَفْظِهِ وعَلَى مَعْنَاهُ فاللفْظُ كقولِهِ تَعَالَى (وكُلُّهم آتيهِ يومَ القِيَامةِ فَرْداً)[١٣] ، والمَعْنَى كقولِهِ تَعَالَى (وكُلٌّ أتَوهُ دَاخِرِينَ)[١٤] .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وقَدْ تُجْعَلُ كَمْ في الخَبَرِ بمنزلةِ عشرينَ ، فَيُنْصَبُ ما بَعْدَهَا ، ويُخْتَارُ ذلكَ اذا وقَعَ الفَصْلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ ، وذَلكَ كقولِهِ :

---

(٧) ب : موضع .
(٨) ب : وتقول .
(٩) آية ٢٦/ النجم ٥٣ .
(١٠) آية ٤ / الاعراف ٧ . وتمامها (وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاهَا فَجاءَهَا بأسُنَا بَيَاتا أوْ هُمْ قَائِلونَ) .
(٤) ب : وعلى هذا .
(١٢) ب ، ج : ولم يقل .
(١٣) آية ٩٥/ مريم ١٩
(١٤) آية ٨٧ / النمل ٢٧ .

(١٨٨) تَوُمُّ سِنَانَـاً وكَـمْ دُونَـهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوِدِباً غَارُهَا[١٥]

اعْلَمْ أنّهم يقولونَ في الخَبَرِ : كَمْ في الدّارِ رَجُلاً ، فينصبونَ تَنكُّباً للفصلِ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، اذ لو[١٦] قالوا : كَمْ في الدّارِ رَجُلٍ ، كانَ قولُكَ في الدّارِ فاصلاً بينَ[١٧] الجَارِّ الذي هو كَمْ وبينَ المجرورِ الذي هُوَ رجلٍ فقولُهُ : وكَمْ دونَهُ من الأَرْضِ مُحْدَوِدِباً غَارُهَا ، الأَصْلُ كَمْ مُحْدَوِدِبٍ غارُهَا من الأَرْضِ . ثم لما أوقعَ قولَهُ : دونَهُ ، بعد كَمْ نَصَبَ فقالَ : مُحْدَوِدِباً ، اذ لو جَرَّ لكانَ قولُهُ : دُونَهُ من الأَرْضِ ، فاصِلاً بينَ كَمْ ومُحْدَوِدِبٍ المجرورِ بِهِ . ومِثْلُهُ البَيْتُ الآخَرُ :

(١٨٩) كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ اذْ لا أَكَادُ من الإِقْتارِ أَحْتَمِلُ[١٨]

أخْبَرَ أنَّ فَضْلَهُم قَدْ غَشِيَهُ كثيراً ، ولم يَقْصد الاستفهامَ ، فالأَصْلُ كم فَضْلٍ نَالَنِي ، على أنْ يكونَ كَمْ مبتدأً ، ويكونَ نَالَنِي مَسْتُوراً فيهِ ضَميرُهُ وتكونَ الجُمْلَةُ في موضعِ الخَبَرِ كأَنَّهُ [قَالَ][١٩] كَمْ فَضْلٍ نائِلٌ ايّايَ ، كَمَا تَقولُ : كَمْ غلامٍ ضَاربٌ

---

(١٥) نسب هذا البيت لزهير بن ابي سلمى ولابنه كعب ، كما نسب للأعشى . وليس في ديوان واحد منهم ، غير انه في ديوان الاعشى قصيدة على نفس وزن البيت وقافيته (ق ٦٤ ص ٣١٧-٣١٩) مطلعها :

لمثاءَ دار عفا رسمها فا ان تبيّن اسطارها

ونسب البيت لزهير في سيبويه والشنتمري ٢٩٥/١ ، وللشعراء الثلاثة في شواهد الايضاح لابن برى ق ٢٥ ، ولزهير ولكعب في الشواهد الكبرى للعيني ٤٩١/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٨ . وهو غير منسوب في الايضاح ٢٢٠ ، والمفصل ١٨١ ، والانصاف ٣٠٦/١ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ، واللسان (غور) ٣٤٠/٦ ، والاشموني ٨٣/٤ . والشاهد فيه الفصل بين « كم » وتمييزها وهو « مُحْدَوْدِباً » لقبح الفصل بين الجار والمجرور . التقدير « كم محدودب غارها دون الارض » الا انه لما فصل بينهما نصب محدودبا . ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب يرد كثيراً في كلامهم بخلاف الفصل بين الجار والمجرور .

(١٦) سقطت « لو » من ب .

(١٧) ب : من . تحريف .

(١٨) للقطامي في ديوانه ق ٣٩/١ ، ص ٣٠ وجمهرة أشعار العرب ١٥٣ وسيبويه والشنتمري ٢٩٥/١ . والشواهد الكبرى للعيني ١٩٤/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، والدرر اللوامع ٢١٢/١ .
والبيت غير منسوب في المقتضب ٦٠/٣ ، والانصاف ٣٠٥/١ ، وشرح الاشموني ٨٢/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/١ . ورواية صدره في الديوان « فضلٌ » بالرفع .

(١٩) من ب و ج . أبين .

ايّاكَ ، ثُمَّ لما أوْقعَ نَالَنِي بَيْنَ كَمْ وفَضْلٍ ، نَصَبَهُ فَقَالَ : فَضْلاً ، لِيَتَخَلَّصَ منَ الفَصْلِ بَيْنَ الجَارّ والمَجْرورِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا كَمْ اذَا كانَتْ في الاسْتِفْهَامِ فهيَ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُنَوّنٍ(٢٠) ، ولاَ تُبَيَّنُ الا بالأسْماءِ المُفْرَدَةِ في قَوْلِ البَصْريينَ(٢١) وذلكَ نَحْوكَمْ رَجُلاً جَاءكَ ، وكَمْ غُلاَماً مَلَكْتَ ، ولاَ يَجُوزُ كَمْ غِلمانَاً لكَ ، كَمَا لا يجوزُ عِشْرونَ دَرَاهِمَ لَكَ »(٢٢)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كَمْ في الاسْتِفْهَامِ لا يُعرّى من مَعْنى الكَثْرةِ ، فاذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلاً جَاءَكَ (٢٣فالمَعْنَى أعِشْرونَ رَجُلاً جَاءكَ(٢٣) . أمْ ثَلاثُونَ . ولَمَّا كَانَ مُتَضَمِّناً لِمَعْنَى الكَثْرَةِ ، واحْتَاجُوا الى الفَصْلِ بَيْنَ الخَبَرِ والاستفهامِ نَصَبُوا مُمَيِّزَها في الاسْتِفْهامِ ، والزَمُوهَا النَّكِرةَ المُفْرَدَةَ ، لأنَّ المُميِّزَ المنصوبَ لَمْ يَجِيءْ في شيءٍ من الاعدادِ مَجْمُوعاً ، ألاَ تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : عِشْرونَ أثواباً ولا خَمْسةَ عَشَرَ دَرَاهِمَ ، وقَدْ غَلَبَ المُفْرَدُ على التّمييزِ حَتّى جَاءَ فيما لَيْسَ بِعَدَدٍ نَحْوَ ما تَقَدَّمَ من قولِهِ تَعَالَى (فَإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً)(٢٤) ، فَلا يَجوزُ أنْ تقولَ في الاستفهامِ : كَمْ رِجَالاً عِنْدَكَ ؟ كَمَا لا تقولُ : أعِشْرونَ رِجَالاً عِنْدَكَ أم ثَلاثُونَ ؟

وانّما جَرَى كَمْ مَجْرى عِشْرونَ ، لأجْلِ أنّهم قَد روا فيها التّنوينَ من حيثُ كانَتْ اسماً ، وكانتِ الاسْماءُ تَسْتَحِقُّ التّنوينَ في الأصْلِ ، واذَا كانَ كذلكَ كانَ قريباً في قَولِهم : هُنَّ حَوَاجُّ بيتَ اللهِ ، لأنّهم نَصَبُوا بِهِ كَمَا يَنْصبونَ بما فيهِ تَنْوينٌ من حيثُ أنّه انّما سَقَطَ

---

(٢٠) ب ، ج : بمنزلة « مافيه » عدد منون . ولم ترد هذه الزيادة في ط .

(٢١) ذكر سيبويه في ٢٩٢/١ : ان الخليل ويونس لم يجيزا ان يكون مميزكم اسما مجموعا . وأجاز ذلك الاخفش بشرط ان يكون مبينا للاصناف كقولهم : كم غلمانا لك . اذا اردت كم صنفا من الغلمان لك . وأجاز الكوفيون ان يكون المميز جمعا مطلقا . انظر شرح الكافية ٩٦/٢ وهمع الهوامع ٢٥٤/١ .

(٢٢) سقطت « لك » في ج .

(٢٣-٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر

(٢٤) آية ٤/ النساء ٤ .

لسببٍ وهوَ مُشَابَهَتُهُ الفِعْلَ[٢٥] على ما سَتَراهُ في بَابِ مالا يَنْصَرِفُ ، كذلكَ أَصْلُ كم التّنوينُ ، وانّما أوجب اسْقَاطَهُ البِنَاءُ لمشابهةِ الحروفِ ، فقد اجْتَمعا في / / أنَّ أَصْلَ كلِّ واحدٍ منهما التّنوينُ ، وانْ كانَ مالا ينصرفُ يفارقُ المَبْنَى من حيثُ انّهُ ينوَّنُ في الشّعْرِ نحوَ قولِهِ :[٢٦]

قَواطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمى[٢٧]

« فانْ قُلْتَ : كَمْ لكَ غِلماناً ، جَازَ أنْ تنصبَ غِلماناً على الحَالِ ويكونُ العاملُ فيهِ ما في لكَ من مَعْنَى الفِعْلِ ، كأنَّكَ أَرَدْتَ كَمْ نَفْساً لكَ[٢٨] غِلماناً ، فَحَذَفْتَ[٢٩] المفسِّر وعلى هذا تَقولُ[٣٠] : كَمْ دِرْهمُكَ وكَمْ دِرْهَمٌ لكَ . تريدُ : كَمْ دانِقاً ، أوكَمْ قِيرَاطاً دِرْهَمٌ لَكَ :

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : كَمْ لكَ غِلماناً ، كانَ المُفَسِّرُ محذوفاً ، كأنَّكَ قلتَ : كَمْ

---

(٢٥) ب ، ج : مشابهة الفعل .

(٢٦) سقطت « قوله » في ب وج .

(٢٧) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ق ٤٧/٢٤ ص ٢٩٥ ، وسيبويه والشنتمري ٨/١ و٥٦ ، وسمط اللالئ ٨١٧/٢ ، واللسان (حمم) ٤٨/١٥ و (منى) ١٦٢/٢٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ وهو غير منسوب في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٨٠ ، والموشح للمرزباني ٩٤ ، ومقاييس اللغة (الف) ١٣١/١ والخصائص ١٣٥/٣ ، والمخصص ١٠٧/٧ ، والانصاف ٥١٩/٢ ، وروى البيت « أو الفا » بدل « قواطنا » في المراجع المتقدمة عدا سيبويه ٨/١ ، والحجة والموشح وسمط اللالئ والانصاف والدرر اللوامع .

والشاهد فيه ورود جمع اسم الفاعل (قواطنا او أو الفا) على صيغة مالا ينصرف وقد نون وعمل كما يعمل مفرده فنصب ما بعده .

والحَمي مقصود به الحمام حذفت الفه فاجتمع حرفان من جنس واحد فلزمه التضعيف فابدل من الميم ياءً كما تقول في تظننت : تظنيْتُ وذلك استثقالا للتضعيف ثم كسر ما قبل الياء لئلا تقلب الفا ، وقد يكون حذف فيه الميم للترخيم في غير نداء وأبدل من الألف ياء .

(٢٨) سقطت « لك » في ط .

(٢٩) ج ، ط : فحذف .

(٣٠) ب ، ج : وعلى هذا « القول » تقول .

نفساً لكَ غِلماناً ؟ ويكونُ غِلماناً مَنْصوباً على الحَالِ . والعَامِلُ فيهِ ما في لكَ من مَعْنَى الفعلِ ، كأنَّكَ قلتَ ، كَمْ نَفْساً استقرّوا لكَ غِلماناً ؟ وكَمْ نَفْساً استقرّوا لكَ مَمْلوكينَ ؟ وحَذْفُ المُفَسِّرِ اذا دلَّ الحالُ عليهِ كثيرٌ ، نحوَ ما ذَكَرَ من قولكَ : كَمْ دِرْهَمُكَ ؟ تُريدُ ، كَمْ دانِقاً درهمُكَ ؟ فدانِقاً مُفَسِّرٌكمْ ، وحُذِفَ لدليلِ الحَالِ عليهِ لأنَّكَ اذَا ذكرتَ الدرهمَ عُلِمَ أنَّكَ تَسألُهُ عن وزنهِ ، وأنَّكَ تُريدُ الدّانِقَ ، وما أشْبَهَهُ . وتقولُ : كَمْ حِنطَتُكَ ؟ وكَمْ مَالُكَ ؟ تريد : كَمْ جَريباً أو كم قَفيزاً حِنطَتُكَ ؟ وكَمْ دِرهماً مالكَ ؟ وتقول أيضا : كم غِلمانُكَ ؟ تريد كَمْ نَفْساً ؟ فان قَدَّمْتَ غِلماناً على لكَ فَقُلْتَ : كم غِلماناً لكَ ؟ لم يَجُزْ لأنَّكَ لو جَعَلْتَهُ حالاً كنتَ أعْمَلْتَ معنى الفِعْلِ في الحالِ مؤخراً عَنْها ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ . ولَوْ جَعَلْتَهُ تَمييزاً لم يَجُزْ ، كَمَا لا يَجُوزُ عِشْرونَ غِلماناً ، فالجائِزُ كم غُلاما لكَ ، وكَمْ لَكَ غُلاماً ؟ بتقديم[31] لكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وتكونُ كَمْ في مَوْضِعِهَا منَ الخَبَرِ والاستفهامِ مبتدأةً ومفعولةً وفاعلةً في المعْنَى ، فمثالُ الابتداءِ قد تَقَدَّم . ومثالُ المفعولِ كقولكَ في الخَبَر : كَمْ غِلمانٍ قَدْ رَأَيْتُ ، وان شِئْتَ كم غُلامٍ قد رَأَيْتُ ، وفي الاستفهامِ : كم غُلاماً قد[32] رأيْتُ ؟ فوضعُ كَمْ نَصْبٌ بأنَّهُ مفعولٌ بهِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أعِشْرينَ غُلاماً رَأَيْتَ أمْ ثَلاثِينَ ؟ فقامَ كَمْ مقامَ اسمِ العَدَدِ[33] ، فانْتَظَمَ جميعَ اسْمَائِهِ .

ومثالُ كَوْنِها فَاعِلةً في المَعْنَى كَمْ غُلاماً جَاءكَ ، فكمْ في موضع رَفْع بالابتداء ، ولا يكونُ رَفْعاً بالفِعْلِ ، كما أنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ جَاءكَ ، لا يكونُ رَفْعاً بالفعلِ ، انّما يكونُ رَفْعاً بالابتداءِ ، ولا يتقدَّمُ الفِعْلُ عَلَى كَمْ ، لأنَّ الاستفهامَ لا يَرْتَفِعُ بِمَا قَبْلَهُ » .

---

(٣١) ج : بتقدير . تحريف .

(٣٢) سقطت « قد » في ب و ج .

(٣٣) ب ، ج : اسماء العدد .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كَمْ قَدْ تَضَمّنَ الاستفهامَ والعَدَدَ . فاذا قلتَ : كَمْ غُلاماً لكَ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : أعِشْرونَ غُلاماً لكَ أمْ ثَلاثونَ ؟ واذَا كانَ مُتَضمّناً للاستفهامِ كانَ بمنزلةِ مِنْ . فلا يَجُوزُ فيه الا ثَلاثةُ أضْرُبٍ من العَمَلِ :

أحَدُهَا : الرَّفْعُ بالابتداءِ كقولِكَ : كَمْ غُلاماً عِنْدَكَ ؟ تُريدُ أعِشْرونَ غُلاماً عِنْدَكَ أمْ ثَلاثُونَ ؟ فَكَمْ مُبْتَدأٌ وعِنْدَكَ خَبَرُهُ .

والضَّرْبُ الثّاني مِنَ العَمَلِ النَّصْبُ على المفعوليةِ ، كقولِكَ : كَمْ غُلاماً رَأَيْتَ ؟ وكَم رَجُلاً ضَرَبْتَ ؟ فكم منصوبٌ برأيتَ وضربتَ كأنّكَ قُلْتَ : أعِشرينَ رَجُلاً ضَرَبْتَ أمْ ثَلاثِين ؟ وجَازَ ذلكَ لأنَّ المفعولَ يَتَقَدَّمُ على الفِعْلِ كقولِكَ : زَيْداً ضَرَبْتُ ، فهو بمنزلةِ قولِكَ : مَنْ رأَيْتَ ؟ فَتنصبُ مَنْ برأيتَ كأنّكَ قلتَ : أيَّ انسانٍ رَأَيْتَ .

والضَّرْبُ الثَّالِثُ مِنَ العَمَلِ الجَرُّ ، لأنَّ (٣٤حروفَ الجَرِّ تَتَّصِلُ بالمجرور٣٤) فتدخلُ على الاسمِ مع تَضَمّنِهِ الاستفهامَ تقولُ : بِكَمْ غُلاماً(٣٥) مَرَرْتَ ؟ فَبِجْري مَجْرَى قَوْلِكَ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ وبأيِّهم مَرَرْتَ ؟ فهوَ بمنزلةِ قولِكَ : أبِعشرينَ رَجُلاً مَرَرْتَ ام بِثَلاثينَ ؟ وانّما تَقَدّمتِ(٣٦) الهمزةُ هنا على البَاءِ ، لأنّهم لو قَالُوا بأعشرينَ ، كانَ فَصْلاً بينَ الجَارِّ والمجرورِ ، ولَيْسَ في [حُكْمِ](٣٧) كَم حرفٌ يَدلُّ على الاستفهامِ ، وانّما هُوَ مَصُوغٌ على ذَلِكَ . وَقدْ ذَكَرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ وجهَ تَقَدُّمِ الجَارّ على الاسمِ المُتَضَمّنِ للاستفهامِ ، ولا تكونُ كَمْ نَفْسُهَا فاعلةً ، لأنَّ الفعْلَ لا يتأخرُ عن الفاعلِ . الا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : الزَّيدونَ ضَرْبَ ، والاستفهامُ يَقْتَضِي صَدْرَ الكلامِ ، فلو جَعَلْتَ كَمْ مرفوعاً بالفِعْلِ وقُدّمَتْ على ما يقتضيهِ حكمُ الاستفهامِ أبْطلت حكمَ الفاعلية ، ولو رفَعْتَها

(٣٤ - ٣٤) بدله في ب و ج : « حرفُ الجر يتصل بالمجرور » .

(٣٥) ب ؛ ج : بكم رجلا .

(٣٦) ب ، ج : وانما قُدِّمَت .

(٣٧) من ب و ج . أبين .

بالفعلِ وأوْقَعْتَها بَعْدَهُ على موجبِ حكمِ الفاعلِ فقلتَ : جَاءكَ كَمْ رَجُلاً ؟ كنتَ أبْطلتَ حكمَ الاستفهامِ ، فليسَ يَصحُّ طرفٌ من العَمَلِ الاّ بِفَسَادِ طرفٍ آخرَ . فاذَا كَانَ كذلك لم تَكُنْ فاعلةً لفظاً ومَعْنَىً ، وانّما يكونُ ضميرُهَا فَاعِلاً ، تقولُ : كم رَجُلاً جَاءكَ ، فيكونُ في جَاءَ ضميرُ مرفوعٌ بأنّهُ فاعلٌ كالواوِ . واذا قلتَ : كَمْ رَجُلاً جَاءوكَ ؟ فهذا يَعْني بقولِهِ تكونُ فاعلةً في المَعْنَى ، وكَمْ في الخبرِ بمنزلتِهَا في الاستفهامِ من جهةِ لزومِ التّقديمِ لَها . فلا يجوزُ أنْ تقولَ : يُعْجبُني ضربُكَ كَمْ رجلٍ(٣٨) ، (٣٩)ولا أعلمُ أنّه جَاءَكَ كَمْ رجلٍ(٣٩) ،لأنّهم أجْرَوها مجرىً واحداً في الحَالَيْنِ ، فلهذَا قالَ : كَمْ في مَوضِعَيْهَا من الخبرِ والاستفهامِ فسوّى بَيْنَهُمَا .

قَالَ الشّيخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ كَمْ تُرى الحَرورِيّةَ رجُلاً ، اذا أعملتَ تُرَى كأنّكَ قلتَ : أعشرينَ رَجُلاً تُرى الحرورية(٤٠) ، وانْ شِئْتَ ألغيتَ فقلتَ : كَمْ تُرىَ الحَرورِيّةُ رَجُلاً . وقد يَجُوزُ أنْ يُفْصلَ بينَ كَمْ وبينَ مُمَيِّزِهَا في الكلامِ نحوَ كَمْ في الدّارِ رَجُلاً ، ولا يجوزُ ذلكَ في عِشْرينَ ونحوِهِ الا في الشِّعْرِ كقولِهِ :

عَلَى أنّنِي بَعْـدَمَـا قَـدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ
يُـــــــذَكّرِنيكِ حَنِيـنُ العَجُو لِ ونَوْحُ الحَمَامةِ تَدْعُو هَدِيلاً(٤١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :
اعْلَمْ أنَّ تُرَى تُلْغَى وتُعْمَلُ اذَا تَوسّطَ المَفْعُولَيْنِ كقولِكَ : زَيْداً تُرَى مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ

---

(٣٨) ب ، ج رجلا .
(٣٩) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر .
(٤٠) الحرورية : جماعة من الخوارج منسوبة الى موضع بظاهر الكوفة اسمه حروراء وقد نسبوا اليه لانه كان اول اجتماعهم به حين خالفوا عليا عليه السلام . وهذه النسبة نادرة والقياس فيها حَروراوي .
انظر الملل والنحل ١٩٩/١ واللسان (حرر) ٢٥٨/٥ .
(٤١) هذان البيتان للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه . (القسم الثاني ق ١/٦٦ و ٢ ص ١٣٦ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٨٩/٤ ، وشواهد المغني ش ٧٨٣ ج ٩٠٨/٢ ، والخزانة ٥٧٣/١ و ١١٩/٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٧ ، والدرر اللوامع ٢١٠/١ .

تُرَى مُنْطَلِقٌ . فاذَا قُلْتَ : كَمْ تُرَى الحَرورِيةُ رَجُلاً ، فَرَفَعْتَ الحَرورِيةَ ، كانَ كَمْ في مَوْضعِ رَفْعٍ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أعِشْرونَ رَجُلاً . في ظَنِّكَ الحَرورِيةُ أمْ ثلاثونَ فالحَرورِيةُ مُبْتَدأ ، وكَمْ خبَرُهُ . ولزم تقديمُهُ بَعْدَ الالغاءِ مِنْ وجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا : الاستفهامُ كَما تَقولُ : كَيْفَ زَيْدٌ ، والثّاني رَفْعُ الحَرورِيةِ ، لأنَّ ذلكَ لا يجوزُ الاّ بَعْدَ تَقدُّمِ أحَدِ المفعولَيْنِ ، كقولِكَ : مُنْطلقٌ تُرَى زَيْدٌ . ولو قلتَ : تُرَى زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، لم يَجُزْ ووَجَبَ الاعمالُ وانْ اعملتَ تُرى ونَصبْتَ الحَرورِيةَ كانَ كَمْ في موضعِ نَصْبٍ [بأنّه(٤٢) المفعولُ الثّاني كَمَا تَقُولُ : أعِشْرينَ رَجُلاً تُرى الحَرارِيةَ .

وأعْلَمْ أنَّهُ يجوزُ أنْ تَفْصِلَ بينَ كَمْ وبَيْنَ مميّزِهَا فتقولُ : كَمْ في الدّارِ رَجُلاً ، جَوازاً حَسَناً . ولا يَجُوزُ عِشرونَ في الدّارِ رَجُلاً ، الا في(٤٣) ضرورةِ الشِّعْرِ . قَالَ صَاحبُ الكِتابِ(٤٤) : انَّ كَمْ مَنَعَ بَعْضَ ما لِعشْرينَ من التّمكُّنِ فَجُعِلَ هذا عِوَضاً . ومَعْنَى ذلكَ : أنَّ عشرينَ تكونُ فاعلةً لَفْظاً ومَعْنَى كقولِكَ : أعْجَبَنِي عِشْرونَ ، ومفعولةً واقعةً في مَرْتَبَتِهَا نحوَ ضَرَبْتُ عِشْرينَ . ولا يجوزُ ذلكَ في كَمْ ، فَلمّا مُنِعَ بعضُ ما لِعشرينَ مِنَ التَّصرفِ جُعِلَ له ضَرْبٌ مِنَ التَّصرُّفِ لا يكونُ لِعشرينَ ليحصلَ التّعادلُ في

=

وهما غير منسوبين في سيبويه والشنتمري ٢٩٢/١ ، والمقتضب ٥٥/٣ (أولها) ، ومجالس ثعلب ٤٩٢/٢ والايضاح ٢٢٤ ، والأزمنة والأمكنة ٢٩٩/١ ، (اولها) ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٢٤١/٣ (ثانيها) و (الخوارزمي) بعجز الثاني أيضا في ٩٨٠/٣ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ٢٧٠ (ثانيها) ، وابن يعيش ١٣٠/٤ (أولها) ومادة (كمل) من اللسان ١١٨/١٤ والتاج ١٠٤/٨ (أولها) .

ورواية الاول في مادة (كمل) « على انه » .

والشاهد في اولها ، وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولا » بالمجرور ضرورة . وهذا يقوى الفصل بين كم وتمييزها تعويضا لعدم تمكن « كم » من التصرف في الكلام من جهة التقديم والتأخير اذ هي واجبة التقديم . والثلاثون ونحوها لها هذا التصرف وتفقد الصدارة . ولذا وجب اتصال التمييز بها الا في الضرورة كما في الشاهد .

(٤٢) من ب و ج . وفي الاصل : « فانه » تحريف .

(٤٣) سقطت « في » في ب وج .

(٤٤) مقتضى كلام سيبويه في ٢٩١/١-٢٩٢ : انه يجوز الفصل بين كم ومميزها ويقبح الفصل بين العدد ومميزه قال : ان كم درهما لك ، أقوى من كم لك درهما وان كانت عربية جيدة .. ولو قال اتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام » .

[الصَّيَغِ][45] فاعْرِفْهُ . فهوَ قَوْلُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ : كَمْ جَاءَكَ رَجُلٌ ، فتجعلُ كَمْ مِراراً ، ويكونُ مَوْضِعُهَا نَصْباً بأنّها ظَرْفٌ كأنَّكَ قلتَ : كَمْ يَوْماً او كَمْ مَرّةً جَاءكَ رَجُلٌ . وممّا يَنْتَصِبُ الاسمُ بَعْدَهُ انتصابَ الأسماءِ بَعْدَ العَدَدِ المنَوَّنِ قولُهم : لَهُ عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً . فكَذا كنايةٌ عن العَدَدِ ، وفُصِلَ قَوْلُكَ : ذَا ، من كَذَا بينَ الكَافِ وبينَ الدّرهمِ[46] فانْتصبَ على التّبيينِ . وممّا يَجْرِي مَجْرَى كم في أنَّ المُرادَ بهِ التّكثيرُ قولُهُمْ : كأين رَجُلاً جَاءكَ . فالمَعْنَى كم رجُلاً جَاءَكَ[47] ، وأكثرُ ما يُسْتَعمَلُ معَ مِنْ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى (وكأيّن من قَرْيَة عتَتْ عنْ أمرِ رَبِّهَا)[48] ، وقَالَ الشَّاعِرُ :

وكَأَيِّنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لو أُصِبْتُ هُو المُصَابَا[49]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قلتَ : كَمْ جَاءكَ رَجُلٌ ، وكَمْ جَاءَكَ زَيْدٌ ، كَانَ المُفَسِّرُ محذوفاً لدليلِ الحالِ عليهِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : كَمْ مَرّةً جَاءكَ زَيْدٌ ، وكَمْ يَوْماً جَاءَكَ زَيْدٌ . فكَمْ[50] في موضعِ نَصْبٍ على الظَّرْفِ ، كأنَّكَ قلتَ : أعِشْرِينَ يَوْماً جَاءكَ زَيْدٌ أمْ ثَلاثِينَ ؟

---

(٤٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الصنيع » . تحريف .

(٤٦) سقطت « الدرهم » في ج .

(٤٧) ج : جاءوك . تحريف .

(٤٨) آية ٨ الطلاق ٦٥ .

(٤٩) لجرير في ديوانه ص ٢٧ ، ومغنى اللبيب ش ٧٥٣ ج ٢/٤٩٥ وشواهده ش ٧٣٤ ج ٢/٨٧٥ ، والخزانة ٢/٤٥٤ ، والدرر اللوامع ١/٤٦ و ١٨١ والبيت غير منسوب في الايضاح ٢٢٥ ، وابن يعيش ٣/١١٠ و ٤/١٣٥ وهمع الهوامع ١/٦٨ و ٢/٧٦ .

والشاهد فيه مجيْ « كأين » بمعنى كم مراداً بها التّكثير .

(٥٠) ب ، ج : وكم .

وأمّا كَذَا فانَّهُ جَرَى مَجْرَى كَمْ من حيثُ انّهم لمّا أدْخَلُوا الكافَ على ذَا كانَ بمنزلةِ اسمٍ مُضَافٍ كقولِكَ : لِي ملؤُهُ عَسَلاً ، فَنَصبْتَ ما بعْدَهُ فقلت عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً . قال الخَليلُ(٥١) : كأنّه قالَ له : عِنْدِي(٥٢) كالعَدَدِ دِرْهَماً . وانّما قصدَ أنْ يُبَيّنَ كونَهُ عبارةً عن عَدَدٍ مُبْهَمٍ ، فكأنَّكَ اذا قلتَ : عِنْدِي كَذَا وكَذَا دِرْهَماً ، فقد قلتَ : عِنْدِي عَدَدُ ما دِرْهَماً .

وأمّا كَأيّن فبمنزلةِ كَمْ في الدّلالةِ على العَدَدِ الكثيرِ ، والأصْلُ كأيّنْ وهوَ الأكْثرُ في الاسْتِعْمَالِ . وأمّا كائِن فمقلوبٌ منهُ وتَرْتيبُ ذلكَ أنَّهُ قُلِبَ(٥٣) بأنْ أخّرَ الهمزةَ التي هي فاءُ الفعلِ ، فَصَارَ كَيَاءٍ بوزنِ كَعَلَفٍ ثم خُفّفَ اليَاءُ كقولِ الفَرَزْدَقِ ، أنْشَدَهُ الشّيخُ رَحِمَه اللهُ :

/١٩٣/ فَنَظَرْتُ نَصْراً والسِّمَاكَيْنِ أيهُمَا عَلَيَّ من الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مواطِرُه(٥٤)

فَصَارَ [كَيَاءٍ](٥٥) بَعْدَ التّخفيفِ بوزنِ كعَفٍ ، لأنَّ الياءَ عَيْنٌ ، والهمزةُ فَاءٌ ، ثم قُلِبَ اليَاءُ ألِفاً ، كَمَا قَالُوا في طَيءٍ : طَائِي ، والأصْلُ طَيّيٍ بَوَزْنِ طَيْعيٍّ ، وفي حِيرَةٍ :

---

(٥١) في سيبويه ١/٢٩٨ : « وقال الخليل : كأنهم قالوا له كالعدد درهما وكالعدد من قرية . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به . وانما تجيءُ الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيْ واحد » .

(٥٢) سقطت « عندي » في ب و ج .

(٥٣) ج : قلت : تصحيف .

(٥٤) للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ٢) جـ ١/٣٤٧ (من قصيدة قالها في نصر بن سيار) ومواد (حير) من اللسان ٥/٣٠٦ و (أيا) من اللسان ١٩/٥٩ والتاج ١٠/٢٨ .
والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب ش ١١٨ ج ١/٧٧ وشواهده ش ١١٤ ج ١/٢٣٦ .
ورواية ب و ج : تنظرت نسراً وهي ايضا رواية التاج (أي) . وروى « تنظرت نصراً » في الديوان واللسان (ايا) ومغنى اللبيب وشواهده . وفي الاخير ذكر ان للبيت رواية اخرى هي « انتظرت نصرا ... واستقلت مواطره » وروايته في اللسانِ (حير) « تأملت نسرا » .
والسِّمَاكَيْنِ « كوكبان يقال لاحدهما الاعزل وللآخر السماك الرامح . وأيهُمَا خفف أيّها . وهو موضع الاستشهاد والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب .

(٥٥) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل « كيل » تحريف .

حَارِيٌّ[٥٦] ، وفي زَبَنِيةٍ لِعَلَمٍ زَبَانِيٌّ[٥٧] . فالنّونُ في كَاءٍ تنوينٌ بمنزلتِهِ في كساءٍ فالوَقْفُ عليهِ ، كالوَقْفِ على كِسَاءٍ في حَالّ الرَّفْعِ والجَرِّ لأنَّ الهمزةَ يَلْزَمُهَا الكَسْرَةُ لوقوعِهَا موقعَ لامِ الفعْلِ التي هي الياءُ الثّانيةُ في كائِيٍّ ، ولو وَقَفْتَ على كائنٍ وقَفْتَ : كاءٍ ، بهمزةٍ سَاكِنَةٍ كالوقفِ على كِساءٍ سَوَاءُ ، ويَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ إنّا حِينَ قَدَّرْنَا حَذْفَ احْدَى اليَائيْنِ من أيٍّ بَعْدَ القلبِ تَخْفِيفاً جَعَلْنَا[٥٨] المحذوفةَ الثّانِيَةَ التي هيَ لامُ الفِعْلِ ، وان كانتِ الأُولَى التي هي العَيْنُ سَاكِنَةً ، وكَانَ السّاكِنُ أضْعَفَ ، لأجْلِ أنَّ الحَذْفَ الى الطّرْفِ[٥٩] أسْرَعُ وبِهِ أخَصُّ ، الا تَرَى الى كثرةِ يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ ، أعْنِي ما حُذِفَ لامُهُ ، وقِلّة نحوِ مُذْ . فَلِهَذَا قُلْنَا وَزْنُهُ كَعَفٍ ، ولم تَقُلْ كلَفٍ . ويُسْتَعْمَلُ معَ نحوِ كاءٍ من رجلٍ ، وكَاءٍ من صَدِيقٍ كقولِهِ :

/١٩٤/ وكَائِنْ تَرى من يَلْمَعِيٍّ مُخَطْرَبٍ ولَيْسَ لَهُ عِنْدَ العَزَائمِ جَوْلُ[٦٠]

وعَلَى هَذَا يَجْرِي الكلامُ .

---

(٥٦) ب ، ج : « في جيرة : جاري » . تصحيف . وفي اللسان (حير) ٣٠٦/٥ : « والحيرة بالكسر بلد بجنب الكوفة ، والنسبة اليها حيري وجاري على غير قياس ، وهو نادر معدول النسب قلبت الياء فيه الفا وهو قلب شاذ غير مقيس . انظر معجم البلدان ٣٧٦/٣ وما بعدها .

(٥٧) في اللسان (زين) ٥٦/١٧ : « وبنو زبينة حي ، النسب اليه زباني على غير قياس ، كأنهم ابدلوا الالف مكان الياء في زبيني » .

(٥٨) ب ، ج : جعلت . وما في الأصل أرجح .

(٥٩) ج : الى الظرف . تصحيف .

(٦٠) ينسب هذا البيت لطرفة بن العبد وليس في ديوانه (طبعة بيروت) والبيت منسوب له في المخصص ٥٢/٣ وتهذيب اصلاح المنطق ١٠٦/١ وسمط اللاليْ ١٩٢/١ ومواد (خضرب) من اللسان ٣٤٧/١ ، و (حظرب) منه ٣١٣/١-٣١٤ ، و (خضب) من التاج ٢٣٧/١ ، و (لمع) من اللسان ٢٠٣/١٠ ومن التاج ٥٠٤/٥ .

والشاهد في البيت استعمال كائن متبوعة بحرف الجر من « مثلها مثل كم الخبرية .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بابُ النِّداءِ »

الأسْماءُ المُنَاداةُ لا تَخْلُو من أنْ تكونَ مفردةً أو غيرَ مفردةٍ ، فالمفردُ[1] على ضَرْبَيْنِ : معرفةٌ ونكِرَةٌ ، فالنّكِرةُ منصوبةٌ في النّداءِ وذلكَ قولُكَ : يا رَجُلاً ويا غُلاماً . فغلامٌ ورَجُلٌ في هذَا الموضعِ يُرادُ بهِ الشّائعُ الذي لم يَخْتَصَّ بالقَصْدِ اليهِ ، وتَوجّهِ الخِطَابِ نحوَهُ ، كما يقولُ الأعْمى : يا رجُلاً خُذْ بِيَدِي ، ويا غُلاماً أجْزِني[2] ، فلا يُقْصَدُ بذلكَ غُلاماً بِعَيْنِهِ ولا رَجُلاً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنّ أصْلَ المُنادَى المفعوليةُ على تقديرِ أدْعُو أو أُريدُ[3] الا أنّهم تَرَكُوا اظْهارَ هذَا الفِعْلِ وجَعَلُوا يا كالخَلَفِ منهُ لدّلالتِهِ عليهِ . وكَانَ في ذلكَ اخْتِصَارٌ وَرَفْعُ لَبْسٍ[4] اذ لو قِيلَ أدْعُو زَيداً ، أو أُريدُ زَيْداً ، [5]لجازَ أنْ يظنَّ بالمتكلمِ أنّهُ قَصَدَ الاخبارَ[5] بدعائِهِ زَيْداً فيما يستقبلُ ، لأنَّ أفْعَلَ لا يَخْتَصُّ بالحالِ بَلْ يكونُ مُشْتَرَكاً بَيْنَهُ وبينَ الاستقبالِ ،

---

(١) ب ، ج : فالمفردة .

(٢) ب ، ج ، ط : أجرني .

(٣) ب ، ج : ادعو وأريد .

(٤) ب ، ج : ورفع للبْسِ .

(٥ - ٥) بدله في ب و ج : « لجاز ان يظن المخاطب قاصدا الاخبار » .

(٦) في سيبويه ١٤٧/١ : « ومما يدلك على أنه - أي النداء - ينتصب على الفعل وان يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا اياك ، انما قلت : يا اياك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل وصاريا وأيا و أي ، بدلا من اللفظ بالفعل » .

فَلَمّا كَانَ كذلكَ الْتزمَ تركُ اظهارِ هذا الفِعْلِ ، وجُعِلَ يَا كالنّائبِ عَنْهُ فَصَارَ قولُكَ : يا عَبْدَاللهِ ، وياغُلامَ زَيْدٍ ، يُفيدُ في أنّكَ في حالِ دُعائِهِ وأنّ في نفْسِكَ ارادةً مُتوجّهةً اليهِ وقَصْداً مُخْتَصّاً بهِ . وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٦) : أنَّ الأصْلَ أنْ تقولَ : يا ايّاكَ أعْني ، فمعنى هَذَا أنَّ المُنَادَى منصوبٌ ومُخَاطَبٌ . فالأصْلُ أنْ يُؤتَى بالضميرِ المَنْصوبِ(٧) الذي هو ايّاكَ الا أنَّ الاسمَ الظَّاهرَ نحوَ عَبْدِ اللهِ قامَ مَقامَهُ ، ونَابَ يا عنِ الفِعْلِ النّاصِبِ لَهُ ، وكأنّه جَمَعَ بَيْنَ يا وبَيْنَ أعْني ليَجْعَلَ يا دَليلاً على كونِ المُتكلّمِ في حَالِ الدّعاءِ ، وتَنْبيهاً على ذَلكَ ، غَيْرَ أنّهم اختَصروا فاضْمروا هذَا الفِعْلَ اضْماراً لازماً ، وصَارَ يا كالعِوَضِ منهُ . وكانَ هَذَا أذْهَبَ في الجَزْمِ (٨) لما ذَكَرْنَا من أنّه لا يَلْتَبِسُ بالخَبَرِ ، واذا كانُوا يَضْمرُونَ الفِعْلَ في نحوِ قولهم : ايّاكَ أنْ تفعلَ كَذَا ، لأنَّ الأصْلَ ايّاك باعِد منْ أنْ تفعلَ كَذَا ، مع أنَّ اضمارَهُ لا يُفيدُ شَيْئاً مِنْ رَفْعِ اللبْسِ كانَ اضمارُ أعْني في قولِكَ : يا أعْني عَبْدَاللهِ مع ما فيهِ من رَفْعِ اللّبْسِ أوْلَى بالجوازِ وأعرقَ في الحِكْمَةِ .

وَبعْدُ فانَّ المُنَادَى المُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ : مَعْرِفَةٌ ونكرةٌ ، فالنّكِرَةُ جَارِيةٌ على أصْلِ النّداءِ ، لأنّها منصوبةٌ البَتّةَ كقولكَ : يا رَجُلاً خُذْ بيَدِي لا تُريدُ رَجُلاً مَخصوصاً ، وانّما القَصْدُ(٩) واحداً من هذا النّوعِ . فكلُّ من أجَابَكَ من الأمّةِ فَذَاكَ مَقْصُودُكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا المَعْرِفَةُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ أحَدُهُمَا : مَا كَانَ معرفةً قبلَ النِّداءِ ، والآخَرُ ما كانَ مُتعرِّفاً في النّداءِ لتوجهِ الخِطَابِ اليهِ وتَخَصُّصِهِ بهِ منْ بَيْنِ جِنْسِهِ [وكلا الضَّرْبَيْنِ مبنيٌّ على الضَّمِّ](١٠) . فَمِثالُ الأوّلِ يا زَيْدُ ويا عَمروُ ، وقد تُحْذَفُ [يا](١١) مِنْ هَذَا النّحوِ

---

(٧) سقطت « المنصوب » في ب وج .
(٨) ب ، ج : الحزم . تصحيف .
(٩) ب ، ج : وانما تقصد
(١٠) من ب وج و ط . واثباته أبين
(١١) من ب و ج و ط . ابين .

كَمَا جَاءَ في القرآنِ : (يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا)(١٢) ، ومِثَالُ الثّاني : يَا رَجُلُ ويَا امْرأةُ(١٣) .

قَالَ الشّيخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المعرفةَ في غيرِ النّداءِ نحوَ زيدٍ وعَمْرٍو ، والنّكرةَ نحوَ رجُلٍ وما أشْبَهَهُ [يَسْتَوِيانِ](١٤) في التّعريفِ اذا ضُمَّا كقولِكَ : يا زَيْدُ ، ويَا رَجُلُ ، وسَبَبُ التّعريفِ في رَجُلٍ أنَّكَ أقْبَلْتَ على واحدٍ من الجِنْسِ وخَصَصْتَهُ بالنِّداءِ فَجَرَى مَجْرَى أنْ تقولَ : الرَّجلُ ، فَتأْتِي بلامِ التّعريفِ ، وتقصر الاسمَ على واحدٍ من الجِنْسِ بِعَيْنِهِ . وقد اخْتَلَفَ النّاسُ في نَحْوِ زيدٍ وعمرٍو ، هَلْ(١٥) يكونُ في حَالِ النّداءِ باقياً على عَلَمِيتِهِ أم لا ، فالذي يَدلُّ على أنّه نُكِّرَ(١٦) حتى جُعِلَ جِنْساً نحوَ قولِكَ : زَيدٌ من الزَّيدِينَ ، كما تقولُ : رجلٌ من الرِّجَالِ ثم خُصَّ بالنّداءِ من بَيْنِ الجِنْسِ فقيلَ : يا زيدُ كما تقولُ : يَا رَجُلُ ، انّا وَجَدْنَا يا يمتنعُ من أنْ يجتمعَ مع الألفِ واللاّمِ نحوَ يا [الرَّجُلُ](١٧) ، كَمَا يمتنعُ اجتماعُ حَرْفَي تعريفٍ ، واذا ثَبَتَ أنَّ (١٨يا في قولِكَ :١٨) يا رَجُلُ ، جَارٍ مَجْرَى الألفِ واللاّمِ ، وجَبَ أنْ لا يَدْخُلَ على نحوِ زيدٍ وعمرو مع بَقَاءِ التّعريفِ فيهِ ، كَمَا أنّهم أجمعوا على أنّ العَلَم اذا أُضِيفَ نُكِّرَ ، فانّما يُقَالُ : رَأَيْتُ زَيْدَكُم بَعْدَ أنْ يُقَدَّرَ زيدٌ من الزّيدِينَ كقولِهِ :

/١٩٥/عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بأبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي(١٩)

---

(١٢) آية ٢٩ - يوسف ١٢ .

(١٣) ب ، ج ، ط : يا رجل ، ويا غلام ، ويا امرأة .

(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل « يستروبان » . تحريف .

(١٥) ب : وهل . سهو .

(١٦) ج : نكرة .

(١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الاصل « رجل » . تحريف .

(١٨ - ١٨) ساقط في ب و ج .

(١٩) نسب المبرد في الكامل ٥٢٤ هذا البيت لرجل من طي ، وكان واحد منهم يقال له : زيد ، من ولد عروة بن

=

ولو قُدِّرَ أنَّ زيداً مخصوصٌ بالواحدِ المعيّن حتّى كأنَّ أحَداً لا يُعرَفُ(٢٠) غَيْرَهُ بهذا الاسم ، كَانَ اضافَتُهُ محالاً ، لأنَّ الغرضَ من الاضافةِ التّعريفُ . واذَا كانَ الاسمُ مُتَضَمّناً للتّعريفِ ، كانَ اضافَتُهُ بمنزلةِ المُعَرَّفِ(٢١) بالألفِ واللاّمِ نحوَ الرّجلِكَ والغُلامِكَ ، وهذَا فاسدٌ . فَاذَا تَقَرَّر أنَّ الضَّمَّ وادْخَالَ ، يا من اسبابِ التّعريفِ ، وجَبَ أنْ يكونَ زَيْدٌ في قولِكَ : يا زَيْدُ قد انْتُزِعَ منهُ مَعْنى العَلَميةِ ، فَجعِلَ شَائِعاً في أمةٍ نحوَ قولِكَ : واحِدٌ من الزَّيْدينَ ثمَّ عُرِّفَ بالنّداءِ فقيلَ : يا زَيْدُ ، كَمَا يُقَالُ : يارَجُلُ ، ويُوضِّحُ ذلكَ (٢٢ انّهم حَمَلُوا هذا الوَصْفَ فيهِ نحوَ قولِهِ :

باعَدَ أمَّ العَمْرِ عن أسِيرِهَا حُرّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا(٢٣)

زيد الخيل قتل رجلا من بني أسد يقال له : زيد ، ايضا وعن المبرد فعل ذلك العيني في الشواهد الكبرى ٣٧١/٣ ، والبغدادي في الخزانة ٣٢٧/١ .

والبيت غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ٢٣٣/١ ، والمفصل ١٢ ، وشرحه لابن يعيش ٤٤/١ ، واللسان (زيد) ١٨٣/٤ ومغني اللبيب ش ٧١ ج ٥٢/١ ، وشواهده ش ٦٧ ج ١٤٥/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٣/١ .

وورد في ج « يوم الصفا » . تحريف .

وروى المبرد عجز البيت برواية : « بابيض من ماء الحديد يماني » ثم ذكر للبيت رواية اخرى هي :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الغِرار يمان

ورواية عجزه في الأزمنة والامكنة « بأبيض من ضامي الحديد يمان .

والنقا الكثيب من الرمل .

والشاهد فيه أنّه اضاف زيدا الى المضمر فجرى تعريفه بالاضافة مجرى أخيكَ وصاحِبِكَ .

(٢٠) ج : لا يعرى . تحريف .

(٢١) ج : بمنزلة « اضافة » المعرف .

(٢٢ - ٢٢) بدله في ب و ج : « أن نحو قوله : باعد ام العمرو .... البيت ، حملوه على وجهين » .

(٢٣) ورد هذا الشاهد في اول الكتاب ، وقد كتبت « العمرو » هناك باثبات الواو المميّزة بينه وبين عمر ، لان ذلك الموضع نقل من نسختي ب و ج اللتين اثبتاها في كلا الموضعين من الكتاب وفي نسخة الأصل ورد « العمرو » مرة باثبات الواو المميزة واخرى بعدمها . وقد حافظت هنا على هاتين الصورتين كما وردتا في الأصل . ويرى قسم من النحويين ان عمرا اذا دخله الالف واللام لضرورة الشعر لا تلحقه هذه الواو المميزة (انظر شواهد الشافية ٥٠٦/٤-٥٠٧) . ورواية البيت في ب ، ج هنا « من اسيرها » كروايته فيهما في أول الكتاب .

على وَجْهَيْنِ[٢] .

أحَدُهُمَا : أنْ تَكُونَ اللاّمُ زائدةً غيرَ مُعْتَدٍّ بِهَا ، حتى كأنه قالَ أمَّ عمرٍو .

والثّاني : أن يكونَ نكَّرَ حتّى قالَ : عَمروٌ مِنَ العَمْرِينَ ، ثمَّ عَرَّفَهُ بالألفِ واللاّمِ ، فقالَ : أمَّ العَمْرو كما تقولُ : أمَّ الرَّجلِ . ولَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : انَّ الألفَ واللاّمَ للتعريفِ مثلَهُمَا في الرَّجلِ مع بَقَاءِ الاسمِ على العَلَميةِ . لفسادِ الجَمْعِ بينَ تَعريفَيْنِ ، فَيَا في قولِكَ : يا زَيْدُ : لا يَخْلُو منْ أنْ تُجْعَلَ زائدةً غيرَ مؤثرةٍ ، كما تُجْعَلُ الألفُ واللاّمُ ، أو تكونَ للتّعريفِ فتنكرُ الاسمَ وتعرفُ بيا وبنائِهِ على الضَّمِّ كما تفعلُ ذلكَ في يَا رَجُلُ فلا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ يا زائدةٌ كما قِيلَ في الألفِ واللاّمِ لأجْلِ أنّ يا في قولِكَ : يا زَيدُ ، تُفيدُ ما تفيدُهُ في قولِكَ[٢٤] : يَا رَجُلُ ، وزَيْدٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ كَمَا أنَّ رَجُلاً كذلكَ ، ولا يَقُولُ عاقِلٌ : انَّ الألِفَ واللاّمَ في قولِهِ : أمَّ العَمْرو اذَا كانَتْ مزيدةً افادَتْ ما تُفِيد في الرَّجُلِ ، لأنَّ المَزيدَ لا يكونُ لَهُ أثَرٌ في المَعْنَى ، كما في قولِهِ تَعَالى (فبما رَحْمةٍ من الله)[٢٥] واذَا لَمْ يَجُزْ أن تكونَ يا زائدةً ، كقولِ مَنْ قَالَ في امِّ العَمْرِ : [٢٦]ان الألفَ [واللامَ] مزيدةٌ[٢٦] لم يَبْقَ الا القِسْمُ الثّاني : وهو أنَّ الاسمَ قد نُكِّرَ فقيلَ : زَيْدٌ من الزّيدينَ ، كما تقولُ : رَجُلٌ من الرِّجَالِ ، ثم عُرِّف بيا ، كَما قِيلَ : انَّهُ نكَّرَ عمراً ثم عَرَّفَهُ بالألفِ واللاّمِ في قوله : امَّ العَمْرِ . وممّا[٢٧] يَقْطَعُ بذلكَ أنَّهم قَالوا : يااللهُ ، فَقَطَعُوا همزةَ الوَصْلِ عِنْدَ النّداءِ حَتّى لم يَقُلْ : يااللهُ ، في الأعرفِ . وذَلكَ[٢٨] أنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ قالَ : انَّ الألفَ واللاّمَ في اسمِ اللهِ[٣٠] عَزَّ وجَلَّ عِوضٌ من الهَمْزةِ المحذوفةِ التي

---

(٢٤) سقطت « قولك » في ب و ج .

(٢٥) آية ١٥٩ آل عمران ٣ .

(٢٦ – ٢٦) كذا مقتضى السياق . وعبارة الاصل : « ان الالف مزيدة » وعبارة ب و ج : « ان اللام مزيدة » والذي اثبته ورد قبل ذلك بقليل في كل النسخ كما سيرد فيها بعد ذلك .

(٢٧) ب ، ج : مما .

(٢٨) ب ، ج : وذاك .

(٢٩) علل سيبويه في ٣٠٩/١ نداء ما فيه الالف واللام في مثل قولهم : يالله اغفر لنا بقوله « وكأن الاسم – اي لفظ الجلالة – والله اعلم اله فلما ادخل فيه الالف واللام حذفوا الالف وصارت الالف واللام خلفا منها . فهذا ايضا مما يقويه ان يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف » .

(٣٠) وردت زيادة في ج بعد قوله « اسم الله » ونصها : « في حال الاختيار فلا يأتي الاله » . والعبارة غير واضحة المعنى وقد اشير الى اول الزيادة وآخرها بكلمتي « من » و « الى » .

هي فَاءُ الفِعْلِ في الهِ على وَزْنِ فِعالٍ ، بدلالةِ أنَّهُ لا يُجْمَعُ بينَ الألفِ واللاّمِ والهمزةِ في حالِ الاختيارِ فلا يَأْتِي الالَهُ الاّ في الشِّعْرِ كقولِهِ :

/١٩٦/ مَعَاذَ الالهِ أنْ تكُونَ كَظَبْيَةٍ ولا دُمْيَةٍ ولا عَقِيلةِ رَبْرَبِ(٣١)

وكَذَا الألفُ واللاّمُ في الناسِ عِوَضٌ من الهمزةِ في أُناسٍ ، لأنَّه لا يُقَالُ الأُنَاسُ الا ضرورةً ، كما أنشدَ أبو عُثْمانَ فيما حَكَى شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ(٣٢) رَحِمَهُ الله :

/١٩٧/ انَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا(٣٣)

ثم انَّهم خَلَعُوا مِنْهُمَا مَعْنَى التَّعريفِ في حَالِ النِّدَاءِ ومَحَضُوهُمَا للتّعويضِ ، وقَطَعُوا همزةَ الوَصْلِ تَنْبِيهاً على تَغْيِيرِهِم لَهُمَا عن المِنْهَاجِ المُتَعارَفِ مِنْ افَادةِ التّعريفِ ، كَمَا انَّ الفِعْلَ اذا سُمِّيَ بِهِ قُطِعَ همزةُ الوَصْلِ مِنْهُ ، نحوَ أنْ تقولَ : جَاءني اقْتَربَ ، ورَأَيْتُ اقْتَرَبَ ، ومَرَرْتُ باقْتَربَ ، واضْرِبْ ، ورأيتُ اضْربْ ، ومررت باضربْ ، ليدلَّ على أنَّهُ لَيسَ على نَهْجِهِ الأصْلِي ، وأنّه قَدْ تَغَيَّرَ حُكْمُهُ وانتقَلَ من بَابِ الأفْعالِ الى بَابِ الأسماءِ ، فكذلكَ قَطعَ همزةَ الوَصْلِ في يَا اللهُ ، لِيُعْلَمَ أنَّ الالِفَ واللاّمَ ليسَ لَهُمَا حَظٌّ

---

(٣١) هذا البيت للبَعيث بن حريث الحنفي (ترجمته في المؤتلف والمختلف ٥٦) في ديوان الحماسة ١/١٠٥ ، وشرحها للمرزوقي ق ١٣٠/٥ ج ١/٣٧٨ ، والخزانة ١/٣٥٠-٣٥١ ، والدمية الصورة من العاج ونحوه سميت كذلك لانها كانت تصور اولا بالحمرة ، فكانها اخذت من الدم ، والربرب القطيع من البقر . وجاز العطف بالنفي لاشتمال المتقدم على معنى النفي مثل قوله « أى الله ان اسمو بام ولا اب » .
والشاهد هو أنّ الالف واللام في الله بدل من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا كما في البيت .

(٣٢) سقط قوله : « ابو الحسين » في ب و ج .

(٣٣) نسب ابو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين ص ٣٣-٣٤ هذا البيت لذي جَدَن الحميري ، ونقل صاحب الخزانة في ١/٣٥١ عن السجستاني هذه النسبة ، كما رد نسبة البيت لعبيد بن الابرص . والشاهد غير منسوب في الخصائص ٣/١٥١ ، والمخصص ١٧/١٤٠ و ١٤٥ والامالي الشجرية ١/١٢٤ و ٢/١٣ ، وابن يعيش ٢/٩ و ٥/١٢١ ومواد (أنس) من اللسان ٧/٣٠٨ ، و(نوس) ٨/١٣١ والتاج ٤/٢٦٥ ، والاشباه والنظائر ١/١٢٩ ، وشواهد الشافية ٤/٢٩٦ .
ووجه الاستشهاد بالبيت هو ان اجتماع ال والهمزة في الأناس لا يكون الا في الشعر . قال ابن يعيش واجتماعهما في قولهم : ان المنايا ... البيت ، فردود لا يعرف قائله . ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة .

في التَّعريفِ وانّهما عوضٌ مَحْضٌ ، حتّى كأنّكَ اذا قلتَ : يا اللهُ فقد قلتَ : يا صمد في أنَّ الألفَ واللاّمَ ليس فيهما تَعْريفٌ . ولوكانُوا يجوّزونَ الجَمْعَ بينَ تَعْريفَيْنِ ويُبْقونَ العَلَمَ على تعريفِهِ ولا ينكّرونَهُ ، كما يُنكّرُ في الاضافةِ لوجبَ أنْ يوصل الهمزةُ حيثُ يُنَادَى ما فيهِ الألفُ واللامُ ، كما يُفْعَلُ ذلكَ في سائرِ الكَلام نحوَ الرَّجُلِ فَيُقَالُ : ياالله ، فَلمّا لم يَقُلْ ذلكَ عَلِمْتَ أنّهم لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ الاّ للدّلالةِ على امتناعِهِم من الجَمْعِ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ .

فانْ قُلْتَ فكيفَ لم تَقْطَعِ الهمزةَ في غيرِ النِّداء مع قولكَ : إنَّ الألِفَ واللاّمَ عوضٌ ، واستدلالكَ على ذلكَ بانّهم لا يقولونَ : الالهُ والأُناسُ ، فكانَ يُقَالُ شكَرْتُ اللهَ . فالجَوابُ أنّهم لم يَجْعَلُوا الألفَ واللاّمَ في غيرِ النّداءِ عوضاً مِنَ [الفَاء][٣٤] المحذوفِ فَقَطْ ، وانّما جَعَلوهُمَا عَوضاً مع افادَتِهِمَا التّعريفَ الذي يكونُ في سائرِ الكَلاَمِ ، كَمَا جَعَلُوا الهمزةَ في ابنٍ واسمٍ عِوَضاً من اللاّمِ المحذوفِ بدلالةِ أنَّ أحَداً لا يقولُ : أَبْنويٌ ، ولا أسمويٌّ ، فيجمعُ بينَ الهمزةِ واللاّمِ ، وانّما يُقَالُ : بَنَويٌّ وسَمَويٌّ بردّ اللاّمِ او ابنيٌّ واسميٌّ من غيرِ اللاّمِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ هذا في صدر الكِتَابِ عند ذِكْرِ ثُبون وقُلُون .

ومِثْلُ ذا قولُهُمْ : أَاللهِ لَتَفْعَلَنَّ[٣٥] ، وذلكَ[٣٦] أنَّهُمْ جَعَلُوا هَمْزَةَ الاستفهامِ عِوَضاً من واو القَسَمِ بدلالةِ أنَّ أحَداً لا يقولُ : أواللهِ لَتَفْعَلَنَّ[٣٥] ، فيجمعُ بينَ الواوِ والهمزةِ فقد جُعِلَ الهمزةُ هُنَا عِوَضاً من الواوِ القَسَميّةِ مع افادَتِهَا المَعْنَى الموضوعةَ هِيَ لَهُ ، أعْني الاستفهامَ ، فكذلكَ جُعِلَ الألِفُ واللامُ في اسمِ اللهِ عِوَضاً من الهَمْزَةِ المَحْذُوفَةِ من اله ، بدَلالةِ ما ذَكَرْنَا من أنّهُمْ لا يقولونَ : الالهُ ، مع أنّهُمَا يُفيدانِ التّعريفَ الذي وُضِعَا لَهُ في سائرِ الكلامِ فَعملا هنا عَمَلَهُمَا في الحَسَنِ والعَبَّاسِ والرَّجُلِ وزيادةً وهي كونُهما عِوَضاً من الهمزةِ المحذوفةِ من اله ، ثم أنّهُمْ لَمّا قَصَدُوا الدُّعاءَ ، وكانوا لا يجمعونَ بينَ [تعريفين][١٣٧] نحويا الرَّجُلُ ، مَحَضُوهُمَا للتّعْويضِ ونَزَعُوا مِنْهُمَا مَعْنَى التّعريفِ ، وقَطَعُوا همزةَ الوَصْلِ ايذاناً بأنّهُمَا قد صارا من نفسِ الكَلِمَةِ كالألفِ واللام في ألْسِنَةٍ مَثَلاً

---

(٣٤) من ج . الصواب . وفي الاصل : الغاء ، وفي ب : النداء ، وكلاهما تحريف .
(٣٥) ب ، ج : لأفعلن .
(٣٦) ب ، ج : وذاك .
(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « التعريف » تحريف .

فاعْرِفْهُ فانّهُ قاطعٌ ، وأوْلِهِ طَرَفاً من فِكْرِكَ ، ففيهِ أدْنَى دقةٍ . وهَذَا أعني أنَّ الأعلامَ تُنكَّرُ ثُمَ تُعَرَّفُ بالنِّداءِ والبنَاءِ على الضَّمِّ مذهبُ أبي العبّاسِ(١٣٨) وكثيرٌ من أصْحَابِنَا ، ولَيْسَ لصاحبِ الكِتَابِ نَصٌّ في ذلكَ . وقد خَالَفَ أبو بَكْرٍ أبَا العبّاسِ ، ولَهُ أسْئِلَةٌ في ذلك(١٣٩) ولَيْسَ يَسَعُ المَوْضِعُ لِذِكْرِهَا ، وانّمَا أطْلَنَا هذهِ الاطالةَ أيْضاً لأشكالِ المَوْضعِ وأنّهُ لا يَكَادُ يَتحقّقُ بأقلَّ مِنْ هَذَا البيانِ .

وأمّا قولُ الشّيْخِ أبي عليٍ : على أنَّ يَا تُحْذَفُ من هَذَا النّحوِ كَمَا جَاءَ في القرآنِ - (يُوسُفُ // اعْرِضْ عَنْ هَذَا) -(٤٠) [فَقَيِّدَ](٤١) بقولِهِ من هذا النّحوِ ، لأنّهُ لا يُحْذَفُ من جميعِ الأسماءِ المناداةِ ، وانّمَا يكونُ ذلكَ في الاعلامِ نحوَ يوسفَ ، ولا يُقَالُ : رَجُلٌ تَعَالْ ، ولا رَجُلاً خُذْ بيَدي ، وانّما يَجيءُ ذلكَ في الشِّعْرِ . وانّما كانَ كذلكَ ، لأنَّ نِداءَ الأسْمَاءِ الأعلامِ أكْثَرُ فَيُطْلَبُ فيها منَ التّخفيفِ مالا يُطْلَبُ في غيرِهَا ، ولذلكَ خُصَّتْ بالتّرخيمِ نحويًا حَارِ .

فانْ قُلْتَ فَقَدْ زَعَمْتَ أنَّ هذا يُنكَّرُ حَتَّى يصيرَ بمنزلةِ رَجُلٍ وأنَّهُ لا فَصْلَ بينَ قَوْلِكَ : يا زَيْدُ ، ويا رَجُلُ ، في كونِ التَّعريفِ بيَا والضَّمِّ(٤٢) فالجوابُ أن هَذَا مغالطةٌ لأجْلِ أنَّ سببَ الحَذْفِ هو انَّ النِّداءَ بهذِهِ الأسْمَاءِ أكثرُ مِنْهَا بالأسماءِ التي هي نكِراتٌ في أصْلِ الوَضْعِ ولَيْسَ سَبَبُهُ التَّعريفَ أوِ التّنْكيرَ(٤٣) فَيَلْزَمُنَا ما ذكرتَ . فاعْرِفْهُ .

---

(٣٨) علل المبرد رأيه هذا في المقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ فقال : فان كان للمنادي واحدا مفردا معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين وانما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته مالا يكون معربا . وقد ناقشه أبو بكر بن السراج في كتابه الأصول ٢٥٨/١ - ٢٥٩ فقال : « فزيد وما أشبهه معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ، ولوكان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعرفه . وأنظر أيضا الأنصاف مسألة ٤٥ « المنادي المفرد العلم معرب أو مبني ٣١٣/١ - ٣٣٥ .

(٣٩) ب ، ج : أسئلة في ذلك » غير متينة » .

(٤٠) آية ٢٩/يوسف ١٢ .

(٤١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فبقيد » . تحريف .

(٤٢) ج : بناء الضم . تحريف .

(٤٣) ب ، ج : التعريف والتنكير .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِي :

« فهذانِ الضَّرْبَانِ بُنِيَا على الضَّمِّ لوقوعِهِمَا مَوقِعَ أسماءِ الخِطابِ . وأسْمَاءُ الخِطابِ تَغْلِبُ عليها معاني الحُرُوفِ بدلالةِ أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تقعُ فيه أسماءٌ يكونُ فيها دلالةٌ(٤٤) على الخِطَابِ ، وقد تكونُ للخِطاب مجردةً من مَعَانِي الأسْمَاءِ وذلكَ مثلُ الكَافِ في ذلكَ وأولئكَ وهنالكَ والنَّجَاكَ ، والتَّاءُ في أَنْتَ ، فلما وَقَعَتْ هذهِ الأسماءُ في النِّداءِ موقعَ الحروفِ وما يَغْلِبُ عليهِ شَبَهُ الحروفِ بُنِيَتْ »

« اعْلَمْ أنَّهُ يُحْتَاجُ أوّلاً الى معرفةِ شَيْئَيْنِ : أحَدُهُمَا : وَجْهُ وقوعِ هذهِ الأسماءِ موقعَ كَلِمَ الخِطَابِ . والثَّاني الفَصْلُ بَيْنَ ما هُوَ حَرْفٌ مَحْضٌ وبَيْنَ ما هو اسمٌ فيه مُشَابِهُ الحَرْفِ(٤٥) من عَلاماتِ الخِطابِ .

فالأوّلُ : أعْلَمْ أنَّ النِّداءَ خِطابٌ بلا شُبْهَةٍ ، فاذَا قُلْتَ : يا زَيْدُ جَرى مَجْرَى قولِكَ : يا ايّاكَ ، وأدعوكَ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تُعِيدُ اليهِ الضَّميرَ على لَفْظِ الخِطَابِ ، فتقولُ : يا زَيْدُ فعلتَ كَذَا(٤٦) ، وأنْتَ أعْطَيْتَنِي كَذَا ، كَمَا تقولُ : أدعوكَ ، وأقولُ لَكَ : أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، فلولا أنَّ هَذَا الظَّاهِرَ قد قَامَ مقامَ المُضْمَرِ لَمَا أعَدْتَ اليهِ الضَّميرَ العائِدَ الى نحوِ ايّاكَ وأنْتَ ، ولَقُلْتَ : يا زَيْدُ فَعَلَ كَذَا ، ويا رَجُلُ هو فَعَلَ كَذَا ، كما تقولُ في غيرِ النِّداءِ : زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا ، والرَّجُلُ فَعَلَ(٤٧) ، وَلا تَقولُ : زَيْدٌ فَعَلْتَ ، والرَّجُلُ الذي تَعْلَمُ أنْتَ ضَرَبْتَ غُلامَكَ ، والأصْلُ(٤٨) في هَذَا هو المُضْمَرُ نحوَ ايّاكَ ، والمُظْهَرُ قائمٌ مَقَامَهُ ، ويُحْكى أنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : يا ايّاكَ(٤٩) ، وليسَ بالأعْرَفِ ، ولم يَذْكُرْهُ صَاحِبُ الكِتَابِ ، وكأنَّهُمْ آثروا المُظْهَرَ وأقاموهُ مقامَ المُضْمَرِ(٥٠) ، لأجْلِ أنَّ

---

(٤٤) ط : دلالات .

(٤٥) ج : مشابه الحروف .

(٤٦) ج : وكذا .

(٤٧) ب ، ج : فعل « كذا » .

(٤٨) ب ، ج : فالأصل .

(٤٩) نقل سيبويه في ١٤٧/١ هذا القول عن العرب وعلّل له . وهذا سهو من عبد القاهر .

(٥٠) ج : المظهر . سهو .

المُخاطَبِ قد يكونُ مُعْرِضاً[٥١] عن المُخاطِبِ ، مُتَباعِداً عن مَكانِهِ ، فاذَا قَالَ لَهُ : يا ايّاكَ ، ويَا أدْعوكَ ، لم يُعْلَمْ أنّهُ [يَعْنيهِ][٥٢] أوْ يَعْني غَيْرَهُ ، فاذَا ذَكَرَ الاسمَ الظّاهرَ ، وقالَ : يا زَيْدُ ويا رَجُلُ ، عُلِمَ أنّهُ يَقْصدُهُ وتَنبهَ لَهُ[٥٣] أَلا تَرَى أنّكَ لا تقولُ لِمَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْكَ : يا فُلانُ ، ويَا رَجُلُ ، الا اذَا قَصَدْتَ فَرْطَ ايضاحٍ ، وذَكَرَ مالا يُحْتاجُ اليهِ لجري العَادةِ[٥٤] [بذلكَ][٥٥] ، وانّمَا تقولُ على التّحقيقِ ، يا رَجُلُ ، ويا فلانُ ، بَعْدَ أنْ تَجدَهُ غَافِلاً عن خِطَابكَ غيرَ مُنْصِتٍ // لكَ ، [ويكونُ][٥٦] النداءُ تَنْبيهاً واسْتِعْطافاً جَاءَ فيهِ ما هُوَ كالتّصويتِ[٥٧] نحوَ قولهم : يا نَوْمانُ ويا هَنَاهُ ، قَالَ امرؤُ القَيْسِ :

/١٩٨/ وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا : يَا هَنَاهُ ويْحَكَ ألْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّْ[٥٨]

وهَذَا وَجْهُ وقوعِ المُنَادَى موقعَ المكنياتِ التي هي أعلامُ الخطابِ .

الثاني : وهو الفصلُ بينَ الحرفِ والاسمِ من كَلِمِ الخِطابِ .

اعْلَمْ أنَّ في ذلكَ ما هُوَ اسمٌ يدلُّ على العَيْنِ وعَلَى مُخَاطَبَتِهِ ومنهُ [٥٩ ما هُوَ حَرْفٌ مُتَعَرٍّ عن مَعْنَى الأسميةِ ومُتَجَرّدٌ للخِطابِ٥٩] ، فالأوّلُ نَحْوَ الكافِ في ضَرَبْتُكَ ، ومَرَرْتُ

---

(٥١) ب : عوضا . تحريف .

(٥٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بعينه » . تصحيف .

(٥٣) ج : وبينه له . تصحيف .

(٥٤) ج : يجري العادة .

(٥٥) من ب و ج . أبين .

(٥٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « ولكون . تحريف .

(٥٧) ج : كالتصوت .

(٥٨) لأمريء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١٩/٢٩ ص ١٦٠ و ١١٨ ، على الترتيب وكتاب الجمل للزجاجي ١٧٥ والأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ و ٤٣/١٠ ومواد : (هنن) من اللسان ٣٢٩/١٧ ، و (هنا) منه ٢٤٢/٢٠ ومن التاج ٤٥٧/١٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٦٤/٢ . وعجز البيت غير منسوب في المفصل ٣٦٩ . والشاهد في قوله : يا هناه ، فهو اسم لا يستعمل الا في النداء ، ومعناه يا هذا ، أو يا رجل وأكثر استعماله عند الجفاء والغلظة .

(٥٩ - ٥٩) بدله في ب و ج : ومنه ما هو اسم يدل على العين الاسمية متجرد للخطاب .

بكَ ، والتّاءِ في فَعَلْتُ وفَعَلْتَ والتّاءِ والميمِ في فَعَلْتُمْ وفَعَلْتُمَا ، وكَذَا فَعَلْتِ وفَعَلْتُنَ ، لأنَّ هذهِ كُلَّهَا ضَمائرُ يَدُلُّ كلٌّ – واحدٍ منها على نَفْسِ المُخَاطَبِ وخِطابِهِ . فالكافُ في ضَرَبَكَ بمنزلةِ زَيْدٍ وعَمْرٍو في دلالتِهِ(٦٠) على الشّيءِ ، غيرَ أنّهُ تَضَمّنَ زيادةً عَرِيَ منها زيدٌ وهي الخِطَابُ . أَلا تَرَى أنّه لو كانَ حرفاً للخِطابِ فَقَطْ لكانَ ايقاعُ الضَّرْبِ عليهِ مُحَالاً ، فَلمّا تُصوِّرَ بذكرِ الكافِ أنَّ المُخَاطَبَ مضروبٌ عُلِمَ أنَّهُ اسمٌ كزيدٍ في قولِكَ(٦١) : ضَرَبْتُ زيداً ، وكَذَا التَّاءُ في فعلتَ ، ضميرُ الفَاعِلِ واسمٌ بمنزلةِ زيدٍ في قولِهِ : فَعَلَ زيدٌ ، الا أنَّ فيهِ مَعْنَى الخِطَابِ ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ اسماً لَمْ يُتَصَوَّرْ منهُ مَعْنَى الفَاعليةِ ، ولَوجَبَ أنْ يُؤتَى بَعْدَهُ باسمٍ فيقالُ : فَعَلْتَ زيدٌ ، فكانَ التّاءُ يدلُّ على الخطابِ ، ويكونُ زيدٌ فاعلاً بَعْدَهُ ، كَمَا انَّ التَّاءَ في ضَرَبْتُ ، لَمّا لَمْ يَكُنْ ضَميراً ، وكَانَ حَرْفاً دَالاً على أنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ ، ذُكِرَ بَعْدَهُ فَقِيلَ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ .

فانْ قُلْتَ : فَهلا زَعَمْتَ أنَّ التّقديرَ ضَرَبْتَ أنْتَ ، بدلالةِ أنَّ ذلكَ يُسْتَعْمَلُ كثيراً ، فتجعلُ التَّاءَ علامةً للخِطابِ مع كونِ(٦٢) علامةِ الخِطابِ موجودةً في الفَاعلِ ، كما جَعَلْتَ التَّاءَ في ضَرَبَتْ ، علامةً للتّأنيثِ مع وجُودِهِ في الفَاعلِ الذي هُوَ هِنْدٌ ولا يصحُّ التّأنيثُ في نفسِ الفِعْلِ على الحقيقةِ ، وانَّما أُنِّثَ لتَأنيثِ الفَاعلِ ، كذلكَ يُجْعَلُ فيهِ عَلَمُ الخِطابِ وانْ لم يصحَّ مخاطبةُ الفعلِ ، لأنَّ فاعِلَهُ الذي هو أنْتَ مخاطبٌ ، فالجوابُ أنَّ بينَ المَوْضعَيْنِ فَصْلاً وذلكَ(٦٣) أنَّ التّأنيثَ معنىً لازمٌ ، أَلا تَرَى أنَّ المؤنَّثَ لا يكونُ مذكراً ، فيطلبُ أنْ يكونَ الفعلُ مُتَضمّناً لعلامةِ التّأنيثِ ، ليحصلَ التّشاكلُ بينَ الاسمِ والفعلِ ، والا بتأنيثُ الفِعْلِ مُحَالٌ ، كما ذكرتُ في الحاقِ التّاءِ في ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، لأجْلِ تأنيثِ هندٍ ، لأنَّ الفاعلَ يتصلُ بالفِعْلِ فيدخلُ الفِعْلَ لذلكَ ما يكونُ فيهِ من التّأنيثِ وغيرُهُ على ما ذَكَرْنَا في صَدْرِ الكتابِ ولَيْسَ كذلكَ الخطابُ لأنَّهُ [لا](٦٤) يلزمُ ، أَلا

---

(٦٠) ج : ودلالته . سهو .

(٦١) ب ، ج : في قوله .

(٦٢) ج : مع كونه . تحريف .

(٦٣) ب ، ج : وذاك .

(٦٤) من ب و ج . الصواب

تَرَى أنَّ الشّيءَ لا يكونُ مُخَاطباً أبداً بل يكونُ مرّةً محدثاً عنهُ ، ومرّةً[٦٥] متكلماً ومرةً عارياً من جميعِ ذَلِكَ فلمّا كانَ الخِطابُ لا يلزمُ الفَاعِلَ لم يَجُزْ أنْ يُجْعَلَ في الفِعْلِ علامةُ خِطابٍ ليشاكلَ الفاعلَ ، كما جُعِلَ فيهِ علامةُ تأنيثٍ لذلكَ ، لأنَّ التّأنيثَ يَعكسُ // ذا[٦٦] ، لما ذَكَرْنَا في أنَّهُ[٦٧] لازمٌ والخِطابُ غيرُ لازمٍ ، أَلا تَرَى أنَّ الفِعْلَ لا يُعْطِي جميعَ ما يكونُ في الفَاعِلِ[٦٨] ، فلا يُرْفَعُ لرَفْعِهِ ، نحوَ أنْ تقولَ ضَرَبَ زيدٌ[٦٩] ، فترفَعُهُ لِيُشَاكِلَ زيداً في الرَّفْعِ ، وذلكَ[٧٠] أنَّ الرَّفْعَ لا يلزمُ الاسمَ اذِ الاسمُ لا يكونُ موضوعاً على الفَاعليةِ حتّى لا يُعَرّى مِنْهَا كما يكون[٧١] موضوعاً على التّأنيثِ لكونِهِ خِلْقةً غيرَ زائلةٍ ، واذَا[٧٢] لَمْ يَكُنْ المَعْنَى عَرِيقاً في الاسمِ لم يَجبْ أنْ يتبعَ الفِعْلُ الفاعلَ في تَضَمّنِ علامتهِ ، فَيُرْفَعُ لرفعِ الفاعلِ ، كَمَا أُلحِقَ علامةَ التّأنيثِ لتأنيثِ الفَاعلِ ، ويلزمُ التأنيثُ[٧٣] لكونِ الفاعلِ مؤنّثاً ، ويقوّى ذلكَ أنَّ التّثنيةَ والجَمْعَ لمّا لم يَلْزَمَا وكانَ الاسمُ يكونُ مرّةً لواحدٍ ومرّةً مُثَنّى وأخرَى مَجْمُوعاً لم يُلْحقوا الفِعْلَ علامةَ التّثْنيةِ والجَمْعِ الا قليلاً نحو أكلوني البَراغيثُ ، ولم يَلْزَمْ أيْضاً في تلكَ اللغةِ البعيدةِ من الاسْتِعْمَالِ لزومَ التّاءِ في ضَرَبْتُ .

واذَا لَمْ يَكنْ الفّاء في ضَرَبْتُ علامةً للخِطابِ وَجَبَ أنْ يكونَ ضَميراً مُتَضَمِّناً الدَّلالةَ[٧٤] على الخِطابِ ، وعامِلاً عملَ الاسمِ وزيادةً كما دلَّ مَنْ في قولِكَ : مَنْ زَيْدٌ ؟ على الشّيءِ والاستفهامِ عنهُ ، وكَمْ على العَدَدِ والاستفهامِ . وذلكَ بالمُضْمَرَاتِ أليْقُ ، لأنَّ الغَرَضَ فيها الاختصارُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ قلتَ : الزّيدونَ قاموا ، حتّى لا تفتقرَ

---

(٦٥) سقطت «ومرة» في ب و ج .
(٦٦) ب ، ج : بعكس اذا .
(٦٧) ب ، ج : من أنه .
(٦٨) ب ، ج : في «لفظ» الفاعل .
(٦٩) ب : «زيد» ضرب زيد . سهو .
(٧٠) ب ، ج : وذاك .
(٧١) ج : ما يكون . تحريف .
(٧٢) ب : وانما . تحريف .
(٧٣) ب ، ج : ويلزم «علم» التأنيث .
(٧٤) ب ، ج : متضمنا للدلالة .

الى أنْ تقولَ : الزّيدونَ قَام الزّيدونَ ، فالتّاءُ في ضَرَبْتَ تَدُلُّ على شخصٍ كزيدٍ وعَمْرٍو ، وعلى مَعْنىً زائدٍ يُفيدُه الحرفُ في ذلكَ(٧٥) ، وهو الخِطابُ ، كما أنَّ كَمْ يدُلُّ على ما يدلُّ عليهِ الاسمُ الذي هُوَ نَحْوَ عِشْرونَ وثلاثونَ ومعنىً آخرُ يُفيدُهُ(٧٦) الحرفُ في قولِكَ : أعشرونَ ، وهو الاستفهامُ .

ويُفْسِدُ ذلكَ شيئانِ آخرانِ :

أحَدُهُمَا : أنَّهُ يُقالُ في الغَالبِ ضَرَبْتَ ، من غيرِ أنْتَ ، واذَا ذُكِرَ ذلكَ كانَ معدوداً في ما يجيءُ [للتّكريرِ](٧٧) والتّوكيدِ ، كقولِكَ : أنْتَ أنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، فلو كانَ الفَاعِلُ أنْتَ ، وكَانَ التّاءُ في ضَرَبْتَ عَلَماً للخِطابِ كالتّاءِ في أنْتَ ، لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ : ضَرَبْتَ أنْتَ ، فلا يَترك ذِكْرَ أنْتَ كَما يُقَالُ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، لأنَّ أنْتَ اسمٌ منفصلٌ فلا يُضْمَرُ اذَا جُعِلَ فَاعِلاً وانّما يكونُ الضّميرُ المستكنُّ في قولِكَ : اضربْ ، شَيْئاً في النِّيةِ ، ولا يكونُ لَفْظاً . ألا تَرَى أنَّهُمْ اذَا جَعَلوا الضّميرَ المنفصلَ فاعلاً أسندُوا اليهِ الفِعْلَ كَما يُسْنَدُ الى زيدٍ فيقولونَ : ما ضَرَبَ زيداً الا أنْتَ ، واذَا كَانَ كذلكَ لم يَجُزْ اضْمَارُهُ في الفِعْلِ . والفِعْلُ اذَا لم يُضْمَرْ فيهِ الفَاعِلُ أُظْهِرَ الى اللفْظِ ، فَلَمّا كَانَ الغَالِبُ ضربْتَ ، عَلِمْنَا أنَّ التَّاءَ هو الفَاعِلُ وليسَ بِمُتَجَرِّدٍ للخِطابِ .

والثّاني : انَّ أجْمَلَ أحوالِ الخِطابِ أنْ يَكون بمنزلةِ التَّأنيثِ غيرِ الحَقيقيِّ نحوَ غرفةٍ وظُلْمَةٍ وشَمْسٍ ودَلْوٍ ، فلو كانَ الفَاعِلُ أنْتَ والتّاءُ في فَعَلْتَ للخِطابِ فقط لوجَبَ أنْ يُسْقَطَ فيقالُ فَعَلَ أنْتَ في كثيرٍ منَ الأحوالِ كَمَا أنَّ(٧٨) غرفةً وظُلْمَةً يُسْقَطُ من فِعْلِهِ [تاءُ التّأنيثِ](٧٩) نحوَ أنْ تقولَ حَسُنَ الغُرْفَةُ ، وكقولِهِ تَعالَى - (وَقَالَ نِسْوَةٌ في المَدِينَةِ) -(٨٠) فَلَمّا لَمْ يَقُلْ : ضَرَبَ أنْتَ ، وقِيلَ : ضَرَبْتَ ، وعَلِمْنَا أنَّ التّاءَ [لَيْسَ](٨١) // بعلامةٍ للخِطابِ ويَزيدُ في فَسَادِ ذلكَ ما ذَكَرْنَا من أنَّكَ تقولُ : ما

---

(٧٥) ب ، ج : في ذاك .

(٧٦) ج : يفيد .

من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : لتكرير . تحريف .

(٧٨) ب ، ج : كما أن « نحو » .

(٧٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « كالتأنيث » . تحريف .

(٨٠) آية ٣٠/ يوسف ١٢ .

(٨١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لست » تحريف .

ضَرَبَ زيداً الا أنْتَ ، فيكونُ أنْتَ فاعِلاً ولا يَلْحَقُ معَ ذلكَ التَّاءُ الذي يزعمُ السَّائِلُ أنه علامةُ خِطابٍ كتاءِ التَّأنيثِ . وهم(٨٢) يقولونَ : ما خَرَجَتْ الا النِّسْوَةُ ، كَقَولِهِ : /١٩٩/ وَمَا بَقِيَتْ الا الضَّلوعُ الجَرَاشِعُ(٨٣)

فَتَاءُ التَّأنيثِ في بَقِيَتْ لأجْلِ أنَّ الفَاعِلَ هو الضُّلوعُ [فَلمَّا لَمْ يَأْتِ](٨٤) بِوَجْهٍ نحوَ قولِكَ : ما ضَرَبْتَ زيداً الا أنْتَ ، عَلِمْنَا أنَّ التَّاءَ ليسَ مَجْراهُ كَمَجْرَى تَاءِ التَّأنيثِ ، فأعْرِفْهُ فانه مَوضِعٌ مُلْتَبِسٌ .

الثَّاني من كَلِمِ الخِطَابِ وهوَ ما كَانَ حَرْفاً مَحْضاً عارياً من الأسميةِ والاعْرابِ وذلكَ نحوَ الكافِ في ذلكَ(٨٥) وهُنَاكَ والنَّجَاكَ ، أَلا تَرَى أنَّ اضافةَ اسمِ الاشارةِ الى المُخَاطَبِ لا يستقيمُ ، اذ لو جَازَ اضافَتُهُ لوجَبَ أنْ تقولَ : ذَا زيدٍ وهَذَا زَيْدٍ ، فَتُضيفُ الى غيرِ المُخَاطَبِ . وذَلِكَ فَاسِدٌ ، لأنَّ اسمَ الاشارةِ قَدْ تَعَرَّفَ بِهَا . والاضَافَةُ تَقْتَضِي التَّعريفَ ، ولا يَجْتَمِعُ تَعْرِيفَانِ ولا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ كما يُمْكِنُ تنكيرُ الأعلامِ نحوَ أنْ تقولَ : زيدٌ مِنَ الزَّيدِينَ ثُمَ تقولُ : زَيْدُكُمْ ، لأنَّ التَّنكيرَ لا يتأتَّى فيهِ ، ألا تَرَاكَ تقولُ : رُبَّ ذَا عِنْدِي ورُبَّ هذا ظريفٍ ، كَمَا تقولُ : رُبَّ زيدٍ ظَرِيفٍ ، ورُبَّ خالدٍ قَدْ جَلَسَ مَجْلِسَكَ هَذَا . واذَا تَقَرَّرَ أنَّ ذا لا تصحُّ اضافَتُهُ ثَبَتَ أنَّ الكافَ في ذلكَ(٨٦) ليسَ بضميرٍ مِثْلُهُ في غُلامِكَ ، واذَا لَمْ يَكُنْ ضميراً كانَ حَرْفَ خِطابٍ فقطْ ، فَذَا دليلٌ

---

(٨٢) ج : وهو . تحريف .

(٨٣) هذا عجز بيت لذي الرمة . والبيت بتمامه برواية الديوان (ق ٤٥/٤٣ ، ص ٣٤١) :

طَوَى النَّحْزُ والأجْرَازُ مـــا في غُرُوضِهَـــا فما بَقِيَتْ الا الضَّلوعُ الجَرَاشِعُ

وهو منسوب لذي الرمة أيضا في مجاز القرآن ٣٩٤/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٧٧/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٩ .

وغير منسوب في المخصص ١٦٥/١٠ ، وشرح الأشموني ١٦٧/٢ (العجز) ، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٠ وروايته في شرح الأشموني والجرجاوي – والعاملي « الا الضلوع » .

والنَّحز : الركل بالعقب ، والاجراز واحدها جرز وهي الارضون اللاتي لا تنبت ، والغروض حزم الرجال . الواحد غرضة . والجراشع المنتفخة الغليظة وهي جمع جُرْشُع .

والشاهد في قوله : بقيت ، حيث أنثت التاء فيه مع فصله بالا من فاعله المؤنث امجازي وهو الضلوع ، وهو جائز عند بعضهم ومنهم عبد القاهر . والجمهور لا يجوز عندهم اثبات التاء الا في الشعر .

(٨٤) من ب و ج . الصواب .

(٨٥) ب ، ج : في ذاك .

(٨٦) ب : في ذاك .

على[٨٧] الشّيءِ الذي يكونُ عَيْناً وغيرَ عينٍ ، والكافُ دليلٌ على الخِطابِ ، وهَذَا حُكْمُ أولئِكَ * [وهنالك .

وأما النّجاءَ فلا شُبْهَةَ في أنَّ الكافَ ليسَ بضميرٍ لأنَّ النّجَاءَ فيهِ الألِفُ واللامُ وهُمَا لا يَجْتَمِعَانِ مع الاضافةِ وليسَ هُنَا شيءٌ يُنْصَبُ فتقولُ : انَّ الكافَ في موضعِ النَّصْبِ لأنَّ قولَكَ : النَّجَاءُ ، بمنزلةِ انْجُ ، ولَيْسَ لهذَا حَظٌّ في النَّصْبِ . واذَا بَطَلَ أنْ يكونَ الكافُ في النّجاكَ ضميرَ منصوبٍ أو مجرورٍ لم يَبْقَ الا أنْ يكونَ حرفاً جَاءَ للخطابِ مُتَعَرِّياً من الاعرابِ . والتَّاءُ في أنْتَ بمنزلةِ الكَافِ لأنَّهُ حرفُ خِطَابٍ ، والاسمُ هو الهمزةُ والنُّونُ .

فَبَعْدَ هذهِ المقدّمةِ نذكرُ وَجْهَ بناءِ قولِكَ : يا زيدُ ويا رجلُ على الضَّمِّ . إعْلَمْ أنَّ هَا هُنَا ثلاثةُ أوْجهٍ . أحَدُهَا : أنْ يُعْلَمَ موجبُ البناءِ على الاطلاقِ . والثّاني : موجبُ الحركةِ ، والثّالث موجبُ تخصيصهِ بالضَّمِّ من بينِ الحركاتِ .

فأمّا موجبُ بِنَائِهِ ، فوقوعُهُ موقعَ كَلِمِ الخِطَابِ التي ذَكَرْنَا أنَّها تكونُ حُروفاً محضةً ككَافِ ذاكَ ، وأسماءً مكتسيةً شبهَ الحروفِ ككافِ ضَرَبَكَ وغُلامِكَ لأنَّهُ يُفيدُ الخِطابَ كما يُفِيدُهُ كافُ ذاكَ ، وجَميعُ هذهِ الكَلِمِ مبنيةٌ لمّا وقعَ المُنَادَى هَذَا الموقعَ وَتَعَرَّفَ بهِ حَتّى صَارَ النّكرةُ الذي هو رجلٌ في قولِكَ : يا رَجُلُ ، بحيثُ تَضَعُ اليدَ عليهِ ، كما أنَّ الضّمائرَ كذلكَ فَسَرى فيهِ // مَعْنَى البنياتِ والحروفِ بُنِيَ ، كما أنَّ أيْنَ وكيفَ لما تَضَمّنا مَعْنَى الهمزةِ في قولِكَ : أَسَقِيمٌ زيدٌ أم صحيحٌ ، وأفِي الدّارِ زيدٌ أمْ في المنزلِ ، بُنِيَا فهذَا سَبَبُ البِنَاءِ على الاطلاقِ .

وأمّا البناءُ على الحركةِ فلأجْلِ ما تقدّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنَّ هَذَا النَّحوَ قد جَرَى متمكناً في الكلامِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : هَذَا حَكَمٌ ، ورأيتُ حَكَماً ، ومررتُ بحَكَمٍ ، فاذا قلتَ : يا حَكَمُ ، بنيتَهُ على الحركةِ لتفرّقَ بينَ هَذَا الذي قد جَرَى لَهُ التَّمكُّنُ ثم عرضَ لَهُ البَنَاءُ وبينَ ما صَادَفَهُ البَنَاءُ في أوّلِ أحوالِهِ نحوَ كَمْ ومَنْ .

وأمّا التَّخصيصُ بالضّمِّ فلأجلِ أنّ النَّصْبَ حركةُ حالِ الاعرابِ الأصليةِ في

---

(٨٧) ج : على « أن » سهو .

(*) هنا يبدأ سقط في ب و ج يعادل ثلاث صفحات من الأصل تقريبا وسأشير الى موضع انتهائه .

قولِكَ : ادعوا زَيداً ، ويا رجلاً ، فلم يُحِبُّوا أنْ يبنوهُ على الفَتْحِ ليكونَ قَدْ أبْعِدَ عن حركةِ الاعرابِ . ولا يمكنُ أنْ يُقَالَ : خِيفَ اللبْسُ بالنّكرةِ ، لأنّها تكونُ منونةً في قولِكَ : يا رَجُلاً . وهَذَا لو بُنِيَ على الفَتْحِ لقِيلَ : يا رَجُلَ ، غيرَ مُنَوّنٍ الا أنْ تُفَرِّعَ الى بابِ مالا ينصرفُ نحوَ أحمدَ وأصفرَ فيقالَ : أنّهم لو قَالُوا : يا أحْمَدَ ، وهم يُريدونَ البناءَ ، ويا أحمدَ ، يقصدونَ نداءَ النّكرةِ الشائعةِ والنّصْبَ الصّحيحَ كقولِكَ : يا رَجُلاً ، لم ينفصلْ أحدُهُمَا عن الآخرِ . ولم [يُبْنَ][88] على الكَسْرِ [لأنّهُ][89] كانَ يلتبسُ بالمُضَافِ نحوَ ياغُلام ،وذلكَ هو الغَالِبُ في نداءِ المُضَافِ ، فلمّا خَرَجَ الفَتْحُ والكَسْرُ من اليَدِ لما ذَكَرْنَا لم يبقَ الا الضَّمُّ ، فهذا تعليلٌ قريبٌ ، والأمْتَنُ ما ذَكَرْنَا في صدرِ الكِتَابِ ممنْ أنَّ هَذَا النّحْوَ لما خُصَّ بالبناءِ على الحَرَكَةِ للدلالةِ على التّمكّنِ ، عُمِدَ الى أقْوَى الحَرَكَاتِ ليكونَ أبْلَغَ في التَّمكُّنِ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فأمّا المفردُ النّكِرَةُ فلم يُبْنَ ، لأنّهُ لَمْ يَقَعْ هَذَا الموقعَ بدلالةِ أنَّ نداءَهُ شَائِعٌ ، وكذلكَ المُضَافُ لأنَّ تَعرُّفَهُ بالاضافةِ دونَ الوقوعِ مَوْقِعَ حروفِ الخِطابِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الشَّيْخَ أبا عليٍ قد سوّى بينَ العَلَمِ والنّكِرَةِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد تَعَرَّفَ بوقوعِهِ موقعَ اسماءِ الخِطابِ ، وبُنِيَ لذلكَ . فلا فَصْلَ بينَ قولِكَ : يا زَيْدُ ، ويَا رَجُلُ ، في أنَّ التّعريفَ بوقوعِهِ موقعَ أسماءِ الخِطَابِ ، ألا تَرَى أنَّهُ جَعَلَ سَبَبَ الثّباتِ على الأصْلِ الذي هُوَ النَّصْبُ في النّكرةِ أنّها لَمْ تَقَعْ موقعَ أسْمَاءِ الخِطابِ ، ووقوعَ يا رجلُ ، ويا زَيْدُ ، وذلكَ أنّها شائعةٌ ، فلا يَخْتَصُّ الخِطابُ اذا قلتَ : يا رَجُلاً ، بواحدٍ من الأمّةِ دونَ غيرِهِ ، كما يكونُ اذا قُلْتَ : يا رَجُلُ ، فلمّا لم يَتَعرّفْ لم يَجْرِ مجرى أنْتَ

---

(٨٨) كذا الصواب . وفي الأصل : لم « يبق » . تحريف .

(٨٩) كذا الصواب . وفي الأصل « لا انه » . تحريف .

وايّاكَ ، فلم يُبنَ(٩٠) كما بُنِيَ يا رجلُ لما وَقَعَ موقعَ أنْتَ وتنزّلَ منزلتَهُ .

وأمّا المُضَافُ كقولك : يا غُلامَ زيْدٍ ، فانّه وانْ كانَ واقعاً موقعَ أسماءِ الخِطَابِ فانَّ تَعرّفَهُ بالاضافةِ دونَ الوقوعِ موقعَ المضمراتِ . هذا قولُ الشَّيْخِ أبي عليٍ كما تَرَى ، فلما لم يكنْ يكتسي التّعريفَ من الوقوعِ موقعَ المُضْمَراتِ // لَمْ يُبْنَ كما بُنِيَ يا رَجُلُ . ولَوْ كانَ مذهبُ الشّيْخِ أبي عليٍ أنَّ زيداً في قولكَ : يا زَيْدُ ، لم يَتَعرّفْ بتَخْصيصهِ بالخِطابِ من بَيْنِ الزّيدينَ تَخْصِيصَ رَجُلٍ في قولكَ : يا رَجُلُ من بينِ الرّجالِ ، لم يُجْعَلْ العلةَ في الثّباتِ على الأصلِ في المُضَافِ أنَّهُ لم يتعرفْ بالنداءِ . اذ لوكانَ زيدٌ في قولكَ : يا زيدُ ، باقياً على العَلَمِيَّةِ لم يُبْنَ لأنَّهُ كانَ لا يَجْرِي مَجْرَى المضمراتِ ولا يَكْتَسِي ما فِيهَا منَ التّعريفِ كَمَا لم يَكْتَسِهِ المُضَافُ في قولكَ : يا غلامَ زيدٍ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ وَصَفْتَ المفرد بالمفردِ كانَ في الوَصْفِ ضَرْبَانِ : الرّفْعُ والنَّصْبُ فالرّفْعُ على اللفْظِ والنّصْبُ على المَوْضِعِ . فمثالُ الرّفْعِ يا زيدُ الظّريفُ ، ويا عمرُو العاقِلُ . ومثالُ النّصْبِ : يا عمرُو العَاقِلُ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المُنَادَى المفردَ اذا وُصِفَ حُمِلَ صفتُهُ على المَوضعِ مَرّةً وعلى اللّفْظِ أُخْرى . أمّا الحملُ على المَوْضِعِ فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأنَّ سائرَ المبنيّاتِ يُصَاحِبُهَا التّوابعُ على المَوْضعِ دونَ اللّفْظِ ، ألا تَرَاكَ تقولُ : جَاءني هَؤلاءِ الظّريفُونَ ، وهؤلاءِ الرّجالُ ، فترفعُ الصّفةَ ، وانْ كانَ لفظُ الموصوفِ مكسوراً لأجلِ أنّ الموضعَ مرفوعٌ بالفَاعليةِ . وعلى هذا سَنَنُ المَبنيّاتِ ، فالمُنَادَى اذا كانَ موضعُهُ نَصْباً لكونهِ مفعولاً نحوَ ما تَقَدّمَ من أنَّ التّقديرَ أدْعُو أو أُنادِي ، لم تكُنْ شُبْهَةً في نصبِ صفتِهِ نحوَ قولكَ : يا زَيدُ الظّريفَ ، وعلى ذَا قولُهُ :

(٩٠ كذا الصواب . وفي الأصل : لم « يبق » . تحريف .

/٢٠٠/ فَمَا كَعْبُ بنُ مامَةَ وابنُ سُعْدَى بأفْضَلَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوَادَا(٩١)

وأمّا الرّفْعُ في الصِّفَةِ نحوَ يا زَيْدُ الظّريفُ فَعَلَى اللّفْظِ دونَ المَوْضعِ . فانْ قُلْتَ فكيفَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : لقيتُهُ أمسِ الأحدثِ ، بجرِ الصّفةِ وَوَجَبَ النّصْبُ حَمْلاً على الموضعِ البَتّةَ ، وكذا لَمْ تَقُلْ : جَاءني هؤلاءِ الظّريفِينَ اتّباعا للفْظِ ، فالجوابُ أنَّ المُنَادَى مخالِفٌ لما ذكرتَ ، وذَلِكَ أنَّ الضَّمَّ لمَّا اطّردَ في كلِ معرفةٍ مفردٍ أشْبَهَ في الظّاهِرِ ما يَرْتَفِعُ بالفعلِ نحوَ جَاءَني أحْمَدُ ، فَحُمِلَ صِفَتُهُ على اللفْظِ ، كما يُفْعَلُ ذلكَ في المعربِ نحوَ قولكَ : جَاءَني أحْمَدُ الظّريفُ ، ولم يَجُزْ ذلكَ في نحوِ أمْسِ ، لأنَّهُ كلُّ ما كانَ ظَرْفاً كأمْسِ يَطَّرِدُ فيهِ البِنَاءُ على الكَسْرِ ، ألا تَرَى أنَّ اليومَ والليلةَ ، ومَا أشْبَهَ ذلكَ ظُروفٌ لَمْ يَدْخُلِ البِنَاءُ في شيءٍ مِنْهَا ، وكَذَا هؤلاءِ لا يَطَّرِدُ البِنَاءُ على الكَسْرِ في نَظَائِرِهِ ، ألا تَرَى أنَّ هذا اسمُ اشارةٍ وليسَ بمبنيٍّ على الكَسْرِ ، وعلى هَذَا تَجْرِي المَبْنِيّاتُ في الغَالبِ .

فاذا كان الأمْرُ على ما وَصَفْنَا عَلِمْتَ أنَّ جَوازَ حَمْلِ الصِّفَةِ على المُنَادَى في قولكَ : يا زَيْدُ الظَّريفُ ، لأجْلِ أنّهُ لَمّا استمرَّ الضَّمُّ في كل مُنَادىً مفردٍ معرفةٍ شَابَهَ الفَاعِلَ ، فَجَازَ اجراءُ الصّفَةِ على اللفْظِ .

---

(٩١) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز . والبيت في ديوان جرير ١٣٥ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والكامل للمبرد ١٣٢ ، ٤٠٠ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٠١ ، والأمالي الشجرية ٣٠٧/١ ، ومعجم البلدان ٦٨/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٥٤/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٦٩/٢ وشواهد المغنى ش ١٣ ج ٥٦/١ - ٥٧ ، والخزانة ١١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٥٣/١ .

وغير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ١٦٥ ، ومغنى اللبيب ش ١٦ ج ١٩/١ ، والتاج (باب الألف اللينة) ٤٥٩/١٠ .

وكعب بن مامة هو الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدي هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد - المشهور وسُعْدَى امه . قال ابن الشجري في أماليه « ويروي أروى ، مكان سعدي ، وقيل المراد به عثمان بن عفان » .

ولم ترد رواية « بأفضلَ منك » في غير الأصل ، ويدلها في الشواهد الكبرى وشواهد المغنى والتاج « بأكرمَ منك » ، وفي الديوان وبقية المراجع « بأجودَ منك » . والشاهد فيه نصب « الجواد » على الموضع لكونه صفة للمنادي « عمر » المبني على الضم لفظا والمنصوب محلا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

فانْ وَصَفْتَهُ // بمضافٍ لم يَكُنْ في الصِّفَةِ الا النَّصْبُ ، وذَلِكَ نَحوَ يا زَيْدُ غلامَ عمروٍ ، ويا بَكْرُ صاحِبَ بِشْرٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنَّ الصِّفَةَ كالجُزْءِ من الموصوفِ بدلالةِ أنَّها لا تَتَقَدَّمُ عليهِ . لا تقولُ : مررتُ بظريفِ رَجُلٍ ، ولا العاقل الرجلِ ، تريدُ : برجلٍ ظَريفٍ ، وبالرَّجلِ العَاقلِ ، واذَا كانَ منزلتُهَا من الموصوفِ هذهِ المنزلةَ جَازَ أنْ يُعْتَبَرَ فيها من الحكمِ ما يُعْتَبَرُ فيهِ فكَما لَمْ يَكُنْ في المُنَادَى اذا كانَ مُضَافاً الا النَّصْبُ نحوَ يا غُلامَ زيدٍ ، كذلكَ لا يكونُ في صفةِ المُنَادَى اذا كانَتْ مُضَافَةً غَيرَه كقولِكَ : يا زَيْدُ أخَا عمروٍ ، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : يا زَيْدُ أخُو عمروٍ ، ويا بَكْرُ صَاحِبُ بِشْرٍ ، فترفعُ حَمْلاً على اللفْظِ كما فعلتَ ذلكَ في المُفْرَدِ حيث قلتَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ ، ولهذا قالَ الخليل(٩٢) : أنَّهم جَعَلوا وصفَ المُنَادَى اذَا كانَ مُضَافاً بمنزلتِهِ اذَا كانَ مُنَادىً . يَعنِي أنَّكَ اذا قلتَ : يا زَيْدُ أخَا عمروٍ ، فكأنَّكَ قلتَ : يا أخَا عمروٍ ، وعلى ذلكَ أُنْشِدَ عنِ العَرَبِ .

/٢٠١/ أزَيْدُ أخَا وَرْقَاءَ أنْ كُنْتَ ثائِراً فقد عَرَضَتْ أحْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِم(٩٣)

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والدَّليلُ على جَوازِ وَصْفِ المُفْرَدِ المضمومِ في النِّدَاءِ ، وانْ كانَ قَد وقعَ مالا

---

(٩٢) انظر سيبويه ١/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٩٣) من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلوها .

انظر سيبويه والشنتمري ١/٣٠٣ ، والمفصل ٣٨ ، وشرحه لابن يعيش ٢/٤ واللسان (حنا) ١٨/٢٢٣ . وانفردَ الأصْلُ بروايةِ « أفناء سَعْدٍ » وروايةُ سيبويه والشّنتمري والمفصل : أحناء حيّ ، وروايةُ ابن يعيش : أحناء امر » . وفي اللسان (فني) ٢٠/٢٤ : « وأفناء اي اخلاط ورجل من افناء القبائل اي لا يدري من أي قبيلة هو » وأما احناء الأمور فاطرافها . جمع حنوة . وأثبت رواية الأصل على الرغم من تفرّدِها لا مكان حمل المعنى عليها أيضا . والشّاهد في موضع ساقط من ب وج . وورقاء حي من قيس . وأخا ورقاء اي من قوم ورقاء كما يقال : فلان أخو تميم اي من قومهم ، و « ثائرا » طالبا للثأر .

والشاهد فيه نصب « أخا ورقاء » على المحل ، لأنه بدل من المنادي - المفرد .

يُوصَفُ من حروفِ الخِطابِ أنَّهُمْ كما أجْرَوْهُ مَجْرَى الخِطابِ(٩٤) فَقَدْ أجْرَوهُ مَجْرَى الأسْماءِ المُظْهَرَةِ الموضوعةِ للغَيْبَةِ وذلكَ في قولِهم : يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ ، فأضَافُوهُ الى ضَميرِ الغَيْبَةِ كما أضَافُوا(٩٥) الى ضميرِ المُخَاطَبِ في قَولِهم : يا تميمُ كُلُّكُمْ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الشَّيْخَ أبَا علي كأنَّ قائِلاً قالَ لَهُ كيفَ جَوَّزْتُمْ وصفَ المُنَادَى المضمومِ نحوَ يا زيدُ العَاقِلُ ، مَعَ قولِكُمْ أنَّهُ جَرَى مَجْرَى أسْماءِ الخِطابِ نحوَ أنْتَ وايّاكَ ، وهلا امْتَنَعْتُمْ منْ أنْ تَصِفُوهُ كَما لا توصفُ المُضْمَراتُ فلا يُقَالُ : أنْتَ الظَّريفُ خارجٌ ، وجئْتَني الظَّريفُ ، فتجعلُ الظَّريفَ صِفَةً لأنْتَ ولا ايّاكَ الظريفَ ضَرَبْتُ ، فأجَابَ بأنَّ المُنَادَى المَضْمومَ وانْ وقعَ مَوقعَ كَلِمِ الخِطابِ فَلَمْ يَجْرِ مَجْرَاها في كلِّ حالٍ . واسْتَدَلَّ على أنَّهُمْ لم يَصْرِفُوهُ عَنْ حُكْمِ الغَيْبَةِ رَأْساً بقولِهم : يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ ، وذَاكَ أنَّهُمْ أعادوا الضَّميرَ على لَفْظِ الغَيْبَةِ الى تميمٍ مع أنَّه منادىً مضمومٌ ، كما يفعلونَ ذلكَ في غيرِ النِّدَاءِ نحوَ قولِكَ : جَاءني تميمَ كُلُّهُمْ ، جَرْياً على الأصْلِ اذ لم يَكُنْ المُنَادَى من اعلامِ الخِطابِ في الأصْلِ]* ألا تَرَى أنَّ نحوَ زيدٍ وعمرٍو ، لم يُوضَعْ للخِطابِ كأنْتَ وإيّاكَ ، وانّما سَرَى فيهِ في هذا المَعْنَى في هذا المَوْضِعِ المخصوصِ ، فلا يَجبُ أن يُعْدَلَ بهِ عن أصْلِهِ عُدُولاً مُسْتَمِرّاً ، فكَما أنَّهُمْ جَوَّزُوا كُلُّهُمْ ، وانْ كانَ لا يجوزُ ذلكَ في المِضْمَرِ المَحْضِ ، نَحْوَ قولِكَ : أنْتُمْ كُلُّهُمْ ، وضَرَبْتُكُمْ كُلَّهُمْ . كذلكَ لا يجوزُ أنْ تقولَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ ، وانْ لَمْ يَجُزْ // أنْ تقولَ : أنْتَ الظَّريفُ خَارجٌ ، وجئْتَني الظَّريفُ ، فتصفُ المُضْمَرَ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ مَعْنَى الخِطابِ عارضٌ في المُنَادَى ، وانّما هُوَ في الأصْلِ اسْمٌ ظَاهِرٌ بمنزلةِ الفَاعلِ ولا يَجبُ(٩٦) أنْ يُمْنَعَ جميعَ مالا يكونُ في المُضْمَرِ ، ويَعْضِدُ ذلكَ أنَّ الشَّيءَ اذَا شُبِّهَ بالشَّيءِ لم يَجبْ اجراؤُهُ على سَنَنِهِ في كلِّ حَالٍ ، ألا تَرَى أنَّ ما لَمّا شُبِّهَ بليسَ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ جَميعُ لِلَيْسَ منَ التَّصرُّفِ ، فلم يُقَلْ : ما مُنْطَلِقاً زَيْدٌ كَمَا

---

(٩٤) ط : (أسماء) الخطاب .

(٩٥) ط : كما أضَفُوهُ .

(*) هنا ينتهي السقط في ب و ج ، والمشار اليه في ص ٧٧١

(٩٦) ب ، ج : فلا يجب .

قِيلَ : لَيْسَ مُنْطَلِقاً زيدٌ ، وكَذَا بَابُ ما لَمْ يَنْصَرِفْ(٩٧) لمّا شُبِّهَ بالفِعْلِ لم يَجْرِ مَجْرَاهُ في جميعِ أحوالِهِ فَيَمْنَعُ الجرَّ في كُلِّ حَالٍ ، وانّما مُنِعَ الجرَّ معَ التَّنوينِ نحوَ مَرَرْتُ بأحمدَ(٩٨) ، على ما سَتَرَاهُ في بَابِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ : والّذِي دَعَا الشَّيْخَ أبَا علي الى هَذَا الاحْتِجاجِ في جَوازِ وَصْفِ المُنَادَى المُفْرَدِ ما ذُكِرَ عنِ الأَصْمَعِيِّ(٩٩) من أَنَّهُ لم يَجِدْهُ في أشْعارِ العَرَبِ . قال : ولَعَلَّ مَنْ يَنْتَصِرُ لَهُ ، يقولُ في بَيْتِ جَرير ، يَا عُمَرُ الجَوادَا /٢٠٠/ أنَّ نَصْبَهُ على أعْنِي ، وليسَ هَذَا بقادحٍ في ما أجازُوهُ لمساعدةِ القِياسِ والاسْتِعْمَالِ ، أمّا القياسُ فقد تَقَدَّمَ ، وأمّا الاسْتِعْمَالُ فناهيكَ دليلاً على ثُبَاتِهِ روايةُ صَاحِبِ الكتابِ(١٠٠) لأَنَّهُ قالَ :— وسألتُ الخليلَ عن قولهم : يا زَيْدُ الظَّريفُ بماذا رَفَعوهُ ثم ذَكَرَ عَنْهُ في الجَوابِ ما أثْبَتناهُ قَبْلُ . واذَا جَاءَتْ رِوَايتُهُ سَقَطَ حديثُ غَيْرِهِ ، وأنْشَدَ : /٢٠٢/ اذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فانَّ القَولَ ما قَالَتْ حَذَامِ(١٠١)

---

(٩٧) ب ، ج : مالا ينصرف .

(٩٨) ب ، ج : بأحمر .

(٩٩) الأصمعي (١٢٣ – ٢١٦ هـ) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع ، الباهلي البصري ، عالم اللغة والنحو والغريب والأخبار . قدم بغداد واتصل بالرشيد وقربه ، أخذ عن حَمّاد بن سلمة وحماد بن زيد الأزدي . وممن روى عنه ابن أخيه عبد الرحمن ابن عبد الله والسجستاني والرياشي واليزيدي وغيرهم . وذكر له القفطي اكثر من أربعين كتابا منها : المقصور والممدود ، والهمزة والخيل ، وفعّلَ وأفْعَلَ ، والألفاظ ، والنوادر .
أنظر ترجمته في : أخبار النحويين ٤٥ – ٥٢ ، ومراتب النحويين ٤٦ – ٦٥ ، وطبقات اليزيدي ١٨٣ – ١٩٢ والفهرست لابن النديم ٨٢ ، ونزهة الألباء ١٥٠ – ١٧٢ ، وأنباه الرواة ١٩٧/٢ ، – ٢٠٥ ، وابن خلكان ٢٤٤/٢ – ٢٤٩ والنجوم الزاهرة ١٩٧ و ٢١٧ وبغية الوعاة ٣١٣ – ٣١٤ ، والأصمعي حياته وآثاره . د عبد الجبار الجومرد .

(١٠٠) ناقش سيبويه في ٣٠٣/١ الخليلَ في هذه المسألة فقال : « قلت : أرأيت قولهم يا زيدُ الطويلَ ، علامَ نصبوا الطويل ؟ قال : نُصِبَ لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على أعني . فقلت أرأيتَ الرفع على أي شيء هو اذا قال يا زيدُ الطويلُ ، قال هو صفة لمرفوع . »

(١٠١) نسب المفضل بن سلمة في كتاب الفاخر ص ١١٧ هذا البيت لديسم بن طارق . قال : وحكى أبو عبيدة انه سمع ابن الكلبي يقول : ان هذا البيت للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل .
ووردت نسبته هذه لكليهما في اللسان والتاج مع تحريف في اسم ديسم الى « وسم » و « شيم » (أنظر

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عليٍّ :

« والتَّأكيدُ في هَذَا كالصِّفَةِ ، تَقُولُ : يا بَكْرُ أجْمَعُونَ وأجْمَعِينَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ التَّأكيدَ من جُمْلَةِ التَّوابعِ فَقِياسُهُ قِياسُ الصِّفَةِ ، تقولُ : يا بَكْراً أجْمَعُونَ فترفعُ على اللفْظِ ، كما تَقُولُ : يا زَيْدُ الظَّريفُ ، ويا بَكْرُ أجْمَعينَ ، فتنصبُ على المَوْضعِ ، كَمَا قَالَ : يا عُمَرُ الجَوَادَا . الا أنَّكَ اذا قلتَ : يا زَيْدُ الظَّريفَ بالنَّصْبِ جَازَ أنْ لا تجعلَ الظريفَ تَابعاً لموضعِ زَيْدٍ ، وتَنْصُبَهُ بفعلٍ مضمرٍ نحوَ أعْنِي الظَّريفَ ، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : يا بَكْرُ أجْمَعِينَ ، على أعْنِي لأجْلِ أنَّ أجمَعونَ لا يكونُ الا تابعاً ولا يَلِي العواملَ . أَلا تَراكَ لا تقولُ : جَاءني أجْمَعُونَ ، وَضَرَبْتُ أجْمَعِينَ[١٠٢] . كَمَا تقولُ : جَاءني الظَّريفُ ، ورَأَيْتُ الظَّريفَ ، فاذَا جَعَلْتَ أجْمَعِينَ في قولِكَ : يا بَكْرُ أجْمعِينَ منصوباً بأعْنِي لَمْ يَكُنْ تَابعاً ، وبكرٌ قَبيلةٌ . واذَا قُلْتَ : يا بَكْرُ كُلَّكُمْ أوكُلَّهُمْ ، لَمْ يَجُزْ الا النَّصْبُ لأنَّهُ مُضَافٌ . فهوَكقولِهِ : أَزَيْدٌ أخَا وَرْقَاءَ ، وأجْمَعُونَ بمنزلةِ الظَّريفِ لأنَّهُ – ليسَ بِمُضَافٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ[١٠٣] أبو عليٍ :

مواد : (نصت) من اللسان ٤٠٤/٢ والتاج ٥٩١/١ و (رقش) من اللسان ١٩٥/٨ و (حذم) منه ٨/١٥ ومن التاج ٢٣٨/٨) .

ونسب للجيم بن صعب (مع تحريف في اسمه في بعض المراجع) في شروح سقط الزند (التبريزي) ٥١٢/٢ ، ١٥٠٩/٤ ، و (البطليوسي) ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢ – ٢٢٦ ، ونسب البيت في المزهر للسيوطي ٢٩٥/٢ الى زهير بن جناب الكلبي (وقال عنه أنه من قدماء الشعراء) . والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٩٤/٢ ، والكامل للمبرد ٢٧٠ والخصائص ١٧٨/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١٥٣ ، والأمالي الشجرية ١١٥/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٣٧١ ج ٢٢٠/١ وروى برواية « فانصوها » بدل « فصدقوها » في معاني القرآن ومادة (نصت) ومغنى اللبيب (وأشير فيه الى الرواية الأخرى) و « حَذَامِ » : هي زوج لجيم بن صعب وهي بنت العتيك بن أسلم ابن يذكر بن عزة . وأورد عبد القاهر البيت على أنّ سيبويه كَحَذَامِ هذه في قبول قوله لمنزلته في النحو وعلو مقامه .

(١٠٢) ب ، ج : أجمعون .

(١٠٣) سقطت « الامام » في ب و ج .

« وعَطْفُ البَيَانِ كالصِّفَةِ تقولُ : يا زَيْدُ زَيْدُ ، على اللفْظِ ، ويا زَيْدُ زَيْداً على المَوضِعِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ عطفَ البَيَانِ [كقولِكَ][(١٠٤)] مررتُ بأَبِي عَبْدِ اللهِ زيدٍ ، ومَرَرْتُ بهَذَا زَيدٍ ، فهو مُجَانِسٌ للصِّفَةِ لما فيهِ من البَيَانِ . ويُبَيِّنُ بأكثرَ من هَذَا في بَابِهِ انْ شَاءَ اللهُ . فاذا قلتَ // يَا زَيْدُ زَيْدُ ، ويا غُلامُ زَيْدٌ ، جَازَ فيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ في الصِّفَةِ ، وقلتَ يا غلامُ زيدٌ ، فنوّنْتَ ولم تترك التّنوينَ ، لأنَّهُ غيرُ مَبْنِيٍّ اذ ليسَ بِنَفْسِ المنادَى فيجبُ بناؤُهُ لوقوعِهِ موقعَ المبنيّاتِ . والصفةُ في قولِكَ : يا زيدُ العاقلُ ، غير مبنيّةٍ أيْضاً لأنَّ النِّدَاءَ لم يَقعَ عَلَيْهَا . الا أنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَ من التّنوينِ فَحَرَكَةُ العَاقِلِ في قولِكَ : يا زيدُ العَاقِلُ حركةُ اعرابٍ وحركةُ زيدٍ حَرَكَةُ بِنَاءٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا[(١٠٥)] البَدَلُ فانَّكَ تقولُ فيهِ : يا زَيْدُ زَيْدُ أقْبِلْ ، فلا تُنَوّنُ زيداً اذَا أبْدَلْتَ . وكَذَلِكَ تقولُ : يا زَيْدُ أخَانَا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ البدَلَ في حُكْمِ تكرير العَامِلِ ، أَلا تَرَى الى قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (قَالَ المَلأُ الذينَ اسْتَكْبَرُوا من قومِهِ للذينَ استُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم) –[(١٠٦)] وذَلِكَ[(١٠٧)] أنَّ – (مَنْ آمَنَ) – بَدَلٌ من قولِهِ – (للذينَ اسْتَضْعَفُوا) – وقَدْ كُرِّرَ فيهِ اللامُ الذي هُوَ العَامِلُ في البَدَلِ منهُ . فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ زَيْدٍ فكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ بزَيْدٍ . فَقَوْلُكَ : يا زَيْدُ زَيْدُ اذا أبْدَلْتَ بمنزلةِ يا زَيْدُ يا زَيْدُ ، واذَا كانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ الا

---

(١٠٤) من ب و ج . أوْلَى .
(١٠٥) ط : فأما .
(١٠٦) آية ٧٥/الأعراف ٧ .
(١٠٧) ب ، ج : وذاك .

الضَّمُّ . لأنَّ المفردَ المقصودَ - بالخِطابِ اذا وَلِيَ يا لَمْ يَكُنْ فيهِ الا البِنَاءُ على [الضَّمِّ][108] ألا تَرَى أنَّ أحداً لا يقولُ : يا زَيْداً ويا رَجُلاً ، قاصِداً واحداً بعَينِهِ . وقولُهُ : وكذلكَ يا زَيْدُ أخَانَا ، يَعْني أنَّ البدلَ اذَا كانَ في حكمِ تكريرِ العَامِلِ كانَ بمنزِلَةِ قولِكَ : يا زَيْدُ يا أخَانَا .

وبَعْدُ فَأنَّ المُضَافَ اذَا كانَ لا يجوزُ فيهِ الا النَّصْبُ في حالِ كَونِهِ صِفَةً نحوَ يا زَيْدُ صَاحِبَ بِشْرٍ ، معَ أنَّ الصِّفَةَ ليستْ في حكمِ تكريرِ العَاملِ ، كَانَ أنْ لا يجوزَ غَيْرُهُ في البَدَلِ مَعَ ما وَصَفْنَا من كونِهِ مُقَدّراً تكريرُ عامِلِهِ أوْلَى وأجْدَرُ فأعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ : يا زَيْدُ وعَمْرو ، فتعطفُ بالواوِ عَمْراً على زَيْدٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الواوَ تُدْخِلُ الثّاني فيما دَخَلَ فيهِ الأوّلُ ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً [109] كانَ بمنزلةِ قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً[109] فكذلكَ قَولُكَ : يا زَيْدُ وعَمْرُو بمنزلةِ قولِكَ : يا زَيْدُ يا عَمْرُو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ : يا زَيْدُ والحَارِثُ ، وان شِئْتَ نَصَبْتَ فقلتَ : والحارِثَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : يا زَيْدُ والحَارِثُ ، فَرَفَعْتَ كانَ على اللّفْظِ كقولِكَ : يا زَيْدُ الظَّرِيفُ ، وجَازَ أنْ تعطفَ ما فيهِ الألِفُ واللامُ على المُنَادَى بيَا ، وانْ كانَ لا يَجُوزُ أن تَقولَ : يا الحَارِثُ ، لأجْلِ أنّ الواوَ وانْ كانَ يُتَنَزّلُ منزلةَ العَاملِ فليسَ بمنزلةِ يَا في كونِهِ

---

(١٠٨) من ب و ج : الصواب .

(١٠٩ - ١٠٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

عَلَماً للنّداءِ(١١٠) الذي يُفيدُ التّعريفَ ، فَلا يمتنعُ أنْ يجتمعَ معهُ الألِفُ واللامُ ، وانْ كانَ ممتنعاً اجتماعُهُمَا معَ يا نَفْسِهِ ، لأنَّ الواوَ اذَا لَمْ يَكُنْ عَلَماً لأنَّهُ كما قَامَ مقامَ يا فقد يقومُ مقامَ سَائرِ العَوامِلِ نَحوَ ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً ، من حيثُ كانَ حرفَ // عَطْفٍ لم يَجْتَمِعْ عَلَما تَعْريفٍ في قولِكَ : والحَارِثُ كَما يَجْتَمِعُ في قولكَ : يا الحَارِثُ ، ويُوضِّحُ هَذَا أنَّكَ قلتَ لَيْسَ زيدٌ خَارِجاً ، ولا عَمْرٌو ذَاهِباً ، فادْخلتَ الواوَ على لا وانْ كانَ قائِماً مَقَامَ لَيْسَ في رَفْعِهِ عَمْراً ونَصْبِهِ خَارِجاً ، حتّى كأنَّكَ كرَّرْتَ فقلتَ : لَيْسَ زيدٌ خَارِجاً ، ليسَ عمروٌ ذَاهِباً ، مَعَمَا أنّه لا يجوزُ أنْ تقولَ : لَيْسَ زَيْدٌ خَارِجاً ، ولا لَيْسَ عَمروٌ ذَاهِباً ، أو لَيْسَ [لا](١١١) عمروٌ ذَاهِباً ، لأجْلِ انّ الواوَ ليسَ بموضوعٍ(١١٢) للنّفْيِ ، ولا كَائِنٌ عَلَماً لَهُ كَلَيْسَ فلا يَمْتَنِعُ الجَمْعُ بينَ الواوِ ، ولا(١١٣) كَمَا امتنعَ الجَمْعُ بَيْنَهُ وبَيْنَ لَيْسَ ، فكذلكَ يَجُوزُ الجَمْعُ بينَ الواوِ والألفِ واللامِ في قولِكَ : والحَارِثُ ، وانْ كانَ لا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا وبَيْنَ ما قَامَ الواوُ مَقَامَهُ وهويَا . وأمّا النَّصْبُ في قولِكَ : والحَارِثَ فَعَلَى الموضعِ كقولِهم : يا زَيْدُ الظّريفَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ : يا أيّها الرّجلُ ، ويا أيُّهَا النَّاسُ فلا يَجُوزُ في النَّاسِ والرّجلِ الا الرّفْعُ ولَيْسَ هَذَا(١١٤) بمنزلةِ يا زَيْدُ الظّريفُ لأنَّ الرَّجُلَ هَا هُنَا هو المقصودُ بالنِّداءِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُمْ لمّا قَصَدُوا نِداءَ ما فيهِ الألِفُ واللامُ ، وكَرِهُوا الجَمْعَ بينَ يا والألفِ واللامِ نحويَا الرَّجُلُ ، أتَوا بأيّ وجَعَلُوهُ وَصْلَةً الى نِداءِ ما فيهِ الألِفُ واللامُ ، من حيثُ جَعَلُوا أيْ منادىً مُفْرَداً كقولِكَ : يَا أيْ ، كَمَا تَقُولُ : يا عَمْرُو . وجَعَلُوا الرَّجُلَ صفةً لَهُ

---

(١١٠) ب ، ج : في النداء .
(١١١) من ب و ج . الصواب .
(١١٢) ب : بموضع . تحريف .
(١١٣) ب : « لا » ولا . سهو .
(١١٤ سقطت « هذا » في ج .

فسرى فيهِ مَعْنَى النِّداءِ حَتَّى كأنَّهُ قيلَ : يا رَجُلُ فَجعلُواها(١١٥) فَصْلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجلِ كأنَّهم جَعَلُوهُ تَنْبِيهاً على أنَّ المقصودَ بالنِّداءِ هُوَ الرَّجلُ .

وَوَجَبَ الرَّفْعُ ، فلم يَجُزْ فيهِ الوَجْهَانِ ، كَما جَازَ في يَا زيدُ الظَّريفَ لأمْرَيْنِ :

أحَدُهُمَا : انَّ الرَّجلَ وانْ كانَ في اللفْظِ صفةً لأي كَما كَانَ – الظَّريفُ صفةً لزيدٍ فانَّهُ المقصودُ بالنِّداءِ . اذ ليسَ أي باسمٍ مقصودٍ قَصْدُهُ ودالٍّ على شيءٍ مُنْفَرِداً ، كزيدٍ ، واذَا كانَ كذلكَ جُعِلَ التزامُ الرَّفْعِ في الرَّجلِ مع كونهِ صفةً ايذاناً بأنَّهُ المقصودُ بالنِّداءِ . فيجبُ أنْ يكونَ لَفْظُهُ موافقاً للفظِ المُنَادَى ، اذْ لا فصلَ بينَ الرَّفْعِ والضَّمِّ فَحركَةُ لامِ الرَّجُلِ في قولِكَ : يا أيُّها الرجلُ بمنزلةِ حركتِهِ في قولِكَ : يا رَجُلُ ، من جهةِ اللفْظِ ، وانْ كانَتْ تلكَ حركَةَ اعرابٍ مَثْلَها في قولِكَ : جَاءني زَيْدٌ ، وهذهِ حركةُ بِناءٍ مِثْلَها في قَبْلُ وبَعْدُ .

والثّاني أنَّ الصِّفَةَ كالجزءِ منَ الموصوفِ واذَا لَزِمَتْهُ(١١٦) قَوِيَ الاتّصَالُ فيجري اللامُ من الرَّجُلِ في قولِكَ : يا أيُّها الرَّجُلُ ، مَجْرَى آخرِ الكَلِمَةِ فكَما أنَّ اخرَ الكلمةِ في نَحْو يا جَعفرُ ، يُضَمُّ ، كذلكَ جعِلَ حركةُ اللّامِ في قولِكَ : يا أيُّها الرَّجُلُ ، الرَّفْعَ ليكونَ مُشَاكِلاً لذلكَ في اللفْظِ وينفصِلُ مِمّا لا يلزمُ نحوَ يا زيدُ الظّريفُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، اسْتَغْنَيْتَ عن الظّريفِ . ولو قُلْتَ : أيْ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ أياً مُبْهَمٌ ، لا يستقلُّ بِنَفْسِهِ فاعْرِفْهُ .

وقد جَوَّزَ أبُو عُثْمانَ(١١٧) النَّصْبَ نحوَ يا أيُّها // الرَّجُلَ قِياساً على يا زَيْدُ الظّريفُ ، وقد أنكرَهُ أصْحَابُنَا لِمَا أشَارَ اليه الشَّيْخُ أبو علي وفَسّرْنَاهُ .

---

(١١٥) ب : وجعلوها . تحريف .

(١١٦) ب : الزمته . تحريف .

(١١٧) رأى ابي عثمان المازني أنه يجوز نصب الصفة التي تأتي بعد المنادي « أيها » قياسا منه على صفة المنادي المفرد العلم . أنظر شرح الكافية ١٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٧٥/١ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وأمّا غَيْرُ المُفْرَدِ منَ الأسماءِ المناداةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا ما كَانَ مُضَافاً ، والآخرُ ما أشْبَهَ المُضَافَ لِطُولِهِ ، والمُضَافُ كقولِكَ :(١١٨) يا عَبْدَ اللهِ ويا غُلامَ زَيْدٍ(١١٩) ، ويا عَبْدَ مَرَّةٍ ، ويَا رَجُلَ سوءٍ ، وانْ [وَصَفْتَ](١٢٠) المُضَافَ بمفردٍ لم يَكُنْ الا نَصْباً ، لأنَّهُ لا مَوْضِعَ هُنَا مُخَالِفاً للفظِ كَمَا كانَ في المُفْرَدِ المضموم [فانْ أبْدَلْتَ منَ المُضَافِ مفرداً ضَمَمْتَ المفردَ فَقُلْتَ : يا غُلامَنَا زَيْدُ ، ولم تُنَوِّنْ زَيْداً ، لأنَّ البَدَلَ في التّقديرِ من جُمْلَةٍ أُخرَى فكَأنَّكَ قُلْتَ : يا زَيْدُ](١٢١)

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّهُ قد ذَكَرَ المُفْرَدَ وأحْكامَهُ وجميعَ ضُرُوبِهِ ، وقد انْتَهَى الى ما لَيْسَ بمفردٍ وقَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ : أحَدُهُمَا : مَا كَانَ مُضَافاً . والثّاني : مَا كَانَ مُشَبَّهاً بالمُضَافِ .

فالأوّلُ المُضَافُ وهو عَلَى ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا مَا كَانَ مُضَافاً الى معرفةٍ نَحْوَ غُلامِ زَيْدٍ . والثّاني : مَا كَانَ مُضَافاً الى نكِرةٍ نَحْوَ : عَبْدُ مَرَّةٍ تريد : امرأة ، ورَجلُ سوءٍ ، فلا يكونُ في المُضَافِ الا النّصْبُ نحوَ يا غلامَ زيدٍ ، ويا صَاحِبَ بَكْرٍ(١٢٢) ، وقَدْ ذَكَرْنَا أنّهُمْ رَجَعُوا إلى الأصْلِ في المُضَافِ فاعْرَبوهُ ، ولم يَبنوهُ كَمَا بَنَوا نَحْوَ زيدٍ ورجلٍ في قولِكَ : يا زَيْدُ ويَا رَجُلُ ، فانْ قُلْتَ فقد قَالَ الشَّيخُ أبو علي في قولِكَ يا غُلامَ زيدٍ : أنَّهُ لم يُبْنَ لأجْلِ أنَّهُ تَعَرَّفَ بالاضافةِ دُونَ الوقوعِ موقعَ حروفِ الخِطابِ حَتَّى كأنَّهُ أجْرَاهُ مَجْرَى قولِكَ : أدْعُو عَبْدَ اللهِ ، في أن لا يكونَ للدُّعاءِ تأثيرٌ في تعريفِهِ ، فكيفَ لم يُبْنَ نحويَا رَجُلَ سَوءٍ ، اذا قُصِدَ قَصْدَ واحدٍ بعَيْنِهِ ، لأنَّ تَعَرُّفَهُ يكونُ بالنّداءِ لا محالةَ ، اذ ليسَ سَوءٍ بمعرفةٍ فَيعرِّفُهُ وكَذَا يا عَبْدَ مَرَّةٍ ، فهو بمنزلةِ يا رَجُلُ في كَوْنِهِ مُتَعرِّفاً بالنّداءِ(١٢٤)

---

(١١٨) ب ، ج ، فالمضاف كقوله ، ط : فالمضاف كقولك

(١١٩) ط ، ويا غلام بكر

(١٢٠) من ب و ج و ط ، الصواب وفي الأصل « ضفت » تحريف .

(١٢١) ما بين العاضدتين من ب ، ج ، ط واثباته الصواب وقد تطرق اليه عبد القاهر في شرحه الآتي :

(١٢٢) ب ، ج : ويا صاحب عمرو .

(١٢٣) سقطت « يا » في ج .

(١٢٤) سقطت « بالنداء » في ج .

فالجَوابُ أنَّهم قد رَجعُوا في المُضَافِ الى الذي هو النَّصْبُ ، وطَردوا(١٢٥) ذلكَ في البَابِ كُلِّهِ فَلَمْ يُفرِّقُوا بينَ المُضَافِ الى المعرفةِ والمُضَافِ الى النَّكرةِ ، لاتفاقِ النَّوعَيْنِ في سُقوطِ التّنوينِ واتّصالِ الثّاني بالأوّلِ ، ولِيَجْرَى البَابُ على سَنَنٍ واحِدٍ ولا حَرَج في ذَلِكَ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ من أنَّ أصْلَ الاسماءِ الاعرابُ ، فاذَا وَقَعَ مَوقِعَ المَبْنِيِّ لم يُوجِبِ القِياسُ بناءَهُ حَتْماً واجباً ، وانّما يجوزُ ذلكَ ، أَلا تَرَى الى ما قَدّمْنَا ذِكْرَهُ انَّ أيّاً بمنزلةِ مَنْ وكَيْفَ [في](١٢٦) تَضَمّنِ مَعْنَى الاستفهامِ .

ثُمَّ أنّهُمْ أعربوهُ ثَبَاتاً على الأصْلِ ، فانْ وُصِفَ المُضَافُ بمفردٍ لمْ يَجُزْ الا النّصْبُ ، وذلكَ قولُكَ : يا غُلامَ زيدٍ الظّريفَ ، ويَا عَبْدَ اللهِ العَاقِلَ . وانّمَا كَانَ كذلكَ لأجْلِ أنَّ هَذَا لَيْسَ [بمضمومٍ](١٢٧) فَيُحْمَلُ صِفتُهُ(١٢٨) عَلَى اللفْظِ مَرَّةً ، وعلى الموضعِ أُخْرَى ، وانّما الموضعُ واللفْظُ واحِدٌ ، لأنَّهُ مُعْرَبٌ منصوبٌ على أصْلِهِ ، وانّما يُقالُ : اعرابُ الموضعِ كَذَا ، اذا صُرِفَ عَمّا يَسْتَحِقُّهُ منَ الاعرابِ .

فانْ أبدلتَ منهُ لم يَكُنْ الا الضَّمُّ ، لأجْلِ أنَّ البَدَلَ في حُكْمِ تكريرِ العَاملِ . فاذَا قلتَ : يا أخَانَا زيدُ ، فكأنَّكَ قلتَ : يا أخَانَا يا زَيْدُ(١٢٩) ، والمفردُ // اذا وَلِيَ يا لم يَكُنْ فيهِ إلاّ الضَّمُّ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا المُنَادَى المُشَابِهُ للمُضَافِ لِطُولِهِ فحكمُهُ النَّصْبُ ، كَمَا كانَ المُضَافُ كذلكَ ، وذَلِكَ قولُكَ : يا خَيْراً من زَيْدٍ ، ويا ضَارِباً رَجُلاً فتنصبُ خيراً وضَارِباً معرفةً

---

(١٢٥) ب ، فطردوا

(١٢٦) من ب ، ج ، الصواب

(١٢٧) من ب ، ج الصواب وفي الأصل « المضمر » تحريف

(١٢٨) ب : صيغته ، تحريف

(١٢٩) سقطت « يا » في ج .

أَرَدْتَ [بِهِ][130] أو نكرةً ، وانّما يكونُ معرفةً اذا قصدتَ بهِ الى واحدٍ بعينهِ كَمَا تَقْصِدُ بقولكَ : يا رَجُلُ الى مخصوص ، أوْ تَجْعَلُهُ اسمَ شيءٍ بِعَيْنِهِ ، فيصيرُ بمنزلةِ زيدٍ في النِّدَاءِ أَلا تَرَى أَنَّكَ لو سميّتَ رَجُلاً ثَلاثةً وثَلاثينَ[131] لقلتَ : يا ثلاثةً وثلاثينَ فَنَصبْتَ للطّولِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ما أشْبَهَ المُضَافَ جارٍ على منْهَاجِهِ في لزومِ النَّصْبِ . وذلكَ قولكَ : يا خَيْراً من زيدٍ ، ويا ضَارِباً رَجُلاً ، والمُشَابَهَةُ من ثلاثةِ أوْجُهٍ :

أحَدُهَا : أنَّ الأوّلَ عاملٌ في الثّاني ، أَلا تَرَى أنَّ ضَارِباً قَدْ نَصَبَ رَجُلاً . وكَذَا خيراً من زيدٍ ، لأنَّكَ انْ قُلْتَ : انَّ حرفَ الجَرِّ مِنْ جملةِ الاسمِ المجرورِ كانَ الأوّلُ الذي هو خيرٌ قَدْ عَمِلَ في موضعِ الجارِ[132] مع المجرورِ ، كما يَعملُ مررتُ في بزيدٍ ، فموضعُ قولكَ : من زيدٍ ، نَصْبٌ بخيرٍ حتّى كأنَّكَ قلتَ : يا فَاضِلاً زيداً ، كَمَا كَانَ مررتُ بزيدٍ بمنزلةِ : جُزْتُ زَيْداً . وان قلتَ : انَّ مِنْ مُتَعلِّقٌ بخيرٍ كانَ العَمَلُ ظَاهِراً وهو الجَرُّ

والفَصْلُ بينَ الموضِعَيْنِ أنَّكَ اذَا جَعَلْتَ مِنْ مِنْ جملةِ خيرٍ كَانَ عَمَلُهُ الجَرَّ في زيدٍ ، حتى كان جُمْلَةُ قولكَ : خَيْرٌ من ، عَامِلٌ ، من حيثُ أنَّ الحرفَ[133] لا يكونُ لَهُ عملٌ ما لم يتعلقْ بشيءٍ . أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : من زيدٍ ، من غيرِ أنْ تَأتيَ بشيءٍ آخَرَ ، واذا جَعَلْتَ مِنْ مِنْ[134] جملةِ زيدٍ من حيثُ أنّهُ مُتّصِلٌ بهِ لَفْظاً كانَ عملُ خيرٍ النَّصبَ في موضعِ الجَارِّ مع المجرورِ .

والوَجْهُ الثّاني من المُشَابَهَةِ[135] أنَّ الثّاني من تمامِ الأوّلِ ومُتّصلٌ بهِ ، أَلا تَرَى

---

(١٣٠) من ب و ج و ط . أولى .
(١٣١) ب ، ج ، ط : بثلاثة وثلاثين .
(١٣٢) ب ، ج : موضع الجر . تحريف .
(١٣٣) ج : ان المعرف . تحريف .
(١٣٤) سقطت « من » في ب .
(١٣٥) ج : من المشابه . تحريف .

أنَّكَ اذا قلتَ : يا خيراً ، أو يا خيراً مِنْ ، لم يَتِمَّ حتى تذكرَ زيداً فتقولُ : من زيدٍ . وكَذَا ، يا ضَارِباً رَجُلاً ، لأنَّكَ لو قلتَ يا ضَارِباً ، لم يتمَّ الاسمُ ، وكَانَ بمنزلةِ قولكَ : يَا رَجُلاً ، لأنَّهُ لا يُعْلَمُ أيُّ نوعٍ ضَرَبَ ، ويكونُ شَائِعاً . وهَذَا بمنزلةِ غلامِ زيدٍ ، وعَبْدِ مَرَةٍ ، لأنَّ زيداً ومَرَةً من تمامِ الأوّلَيْنِ .

والوَجْهُ الثّالثُ قريبٌ من الثّاني . وهو أنَّ الأوّلَ يَتخَصّصُ بالثّاني كَمَا أنَّ المُضَافَ يَتخَصّصُ بالمُضَافِ اليهِ . أَلا ترَى أنَّكَ اذا قلتَ : يا ضَارِبَاً صَلُحَ أنْ يكونَ ضَرَبَ رَجُلاً او امرأةً أو غيرَ ذلكَ ممّا يَتَنَاوَلَهُ هذا الفِعْلُ . فاذا قلتَ : يا ضَارِباً رَجُلاً ، خَصَصْتَهُ بنوعٍ وأزَلْتَ بَعْضَ شياعِهِ ، كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : عَبْدَ مَرَةٍ ، خَصَّصْتَ المُضَافَ الذي هو عَبْدٌ بالمضافِ اليهِ الذي هُوَ مَرَةٌ . واذا[136] قلتَ : غُلامُ زيدٍ ، عَرَفْتَهُ بزيدٍ . فَلَمّا حصلَ بينَ هَذَا النّوْعِ والمُضَافِ هذهِ الوجوهُ من المُضَارعةِ ، أُجْرِيَ مَجْرَاهُ في النَّصْبِ فَلَمْ يَقُلْ : يَا خَيْرٌ من زَيدٍ // ولا يا ضَارِبُ رجلاً . كما لا يُقَالُ : يا غلامُ زيدٍ ، ونُوِّنَ فقيلَ : يا خيراً من زَيْدٍ ، لأجْلِ أنَّهُ ليسَ بمنزلةِ المُضَافِ في سقوطِ التّنوينِ أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ في جميعِ الكلامِ : هذا خَيْرٌ من زَيْدٍ ، ورأيتُ خَيْراً من زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بخيرٍ من زيدٍ . اذ ليسَ يُضَافُ خيرٌ الى مِنْ ، كَمَا يُضَافُ غُلامٌ الى زَيْدٍ في قولِكَ : غُلامُ زيدٍ ، فيعاقبُ الاضافةُ التّنوينَ . وانّما حَصَلَ المُضَارِعَةُ بَيْنَهُمَا من حيثُ ذَكَرْنَا فَنُصِبَ فاعْرِفْهُ .

واعْلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : يَا خَيْراً منْ زَيْدٍ ، جَازَ أنْ يكونَ نكرةً ومعرفةً فانْ كانَ نكرةً كانَ بمنزلةِ المُضَافِ الى النّكرةِ نحويا رَجُلَ صِدْقٍ ، ويَا عَبْدَ مَرَةٍ ، اذا لَمْ تُرِدْ واحِداً بعينِهِ مقصوداً بالخِطابِ . وانْ كانَ معرفةً كانَ على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ مخصوصاً بالخِطابِ ، فيتعرف بذلكَ كَمَا يَتَعَرَّفُ رَجُلٌ في قولِكَ : يَا رَجُلُ ، ولم تَبْنِهِ ، وانْ كانَ تَعَرَّفَ بالنِّداءِ كَمَا بَنَيْتَ المفردَ ، لأجْلِ ما ذَكَرْنَا في

---

(136) ب ، ج : فاذا .

(137) ب ، ج : وذاك .

قولكَ : يَا عَبْدَ مَرَةٍ ، اذا قَصَدْتَ قَصْدَ واحدٍ بِعَيْنِهِ . وذَلِكَ[١٣٧] أنّا عَرَّفْنَاكَ كونَ هذا الضَّرْبِ بمنزلةِ المُضَافِ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ تَجعلَهُ اسمَ رجلٍ حتّى كأنَّكَ تقولُ : جَاءَنِي خَيْرٌ من زَيْدٍ الظَّرِيفُ ، ومَرَرْتُ بخيرٍ من زَيْدِ العَاقِلِ ، كَمَا تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ العاقِلِ ، فاذَا نَادَيْتَهُ قلتَ : يا خَيْراً من زَيْدٍ ، فَيَجْرِي مَجْرَى أنْ تُنَادَى زيداً في قولكَ : يا زَيْدُ . وكانَ قَصْدُ الشَّيْخِ أبي عليٍ في تشبيهِ هَذَا بزيدٍ أنَّكَ اذَا نَادَيْتَهُ تَنكَّرَ ثم تَعَرَّفَ بالنّداءِ ، كما فَسَّرْنَا في زيدٍ ، الا أنَّ هذا لا يُبْنَى على الضّمِ كما بُنِيَ[١٣٨] زَيْدٌ ، لأجْلِ أنّهُ يُشْبِهُ المُضَافَ فاعْرِفْهُ .

وأمّا يا ثَلاثةً وثَلاثينَ في اسمِ رَجُلٍ ، فانَّكَ نَصَبْتَهُ لأنَّهُ طويلٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ المُضَافِ ، فالنَّصْبُ في ثلاثةٍ لأجْلِ النِّداءِ ، وفي ثَلاثينَ ، لأجْلِ أنّهُ لمّا كانَ يَتْبَعُهَا في الكَلامِ بحرفِ العَطْفِ لأجْلِ المَعْنَى الموجبِ للعطفِ من ذكرِ العَدَدِ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ أُجْرِيَ ذلكَ المَجْرَى وانْ لم يَكُنْ فيهِ مَعْنى عطفٍ على الحقيقَةِ ، اذْ قد سَمَّيْتَ بالأجزاءِ كُلِّهَا . فَنُصِبَ الثّاني لِنَصْبِ الأوّلِ ثَبَاتاً على المِنْهَاجِ الأوّلِ ، كما تَرَكْتَ خيراً من زَيْدٍ بَاقِياً على حَالِهِ ، وانْ كَانَ قد بَطَلَ مَعْنَى التّفضيلِ الذي يَقْتَضِي الجَرَّ بمنْ وصَارَ زيدٌ آخرَ الاسمِ لَفْظاً ومَعْنىً ، من حيثُ أنَّكَ اذَا سَمَّيْتَ بِهِ صَارَ دليلاً على الرّجُلِ دونَ التّفْضيلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ولو نَادَيْتَ جَمَاعَةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُهَا لرفعتَ فَقُلْتَ : يا ثَلاثَةُ والثَّلاثُونَ ، فيمن قالَ : يا زَيْدُ والحَارِثُ ، ومَنْ قَالَ : والحَارِثَ[١٣٩] ، [١٤٠ نَصَبَ الثّلاثِينَ ، أو قَالَ : يا ثلاثةُ و [يا][١٤١] ثلاثُونَ[١٤٠] .

---

(١٣٨) ب ، ج : كما يبنى .

(١٣٩) ط : ومن نصب الحارث .

(١٤٠) بدله في ط : ومن نصب الحارث نصب الثلاثين (فقال : يا ثلاثَةُ والثّلاثِينَ) أو يا ثلاثة ويا وثلاثون .

(١٤١) من ب و ج . الصواب . وهو مثبت في ط كما تقدم في الهامش السابق .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا أَرَدْتَ أنْ تُنَادِي جَمَاعَةً عِدَّتُهَا ثَلاثَةٌ وثَلاثُونَ (١٢٢ قُلْتَ يا ثَلاثَةُ ، كَمَا تقولُ[١٤٢] : يَا رَجُلُ ، فَبنيتَهُ على الضَّمِّ لأَنَّهُ مُنَادَى مفردٌ مخصوصٌ بالنِّداءِ ، ثُمَ عَطَفْتَ عليهِ الثَّلاثُونَ ، وجَعَلْتَهُ شَرِيكاً لَهُ ، ويَجُوزُ فيهِ[١٤٣] النَّصْبُ والرَّفْعُ . فالنَّصْبُ على المَوْضعِ ، تقولُ : يا ثَلاثةُ و // الثَّلاثِينَ ، كَمَا قُلْتَ يا زَيْدُ والحَارِثُ ، والرَّفْعُ على اللَّفْظِ وذلكَ قولُكَ : يا ثَلاثَةَ والثَّلاثُونَ ، كقولِكَ يا زَيْدُ والحَارِثُ . وجَازَ دخولُ الألفِ واللامِ ، لِمَا ذَكَرْنَا منْ أنَّ الواوَ ليسَ بعَلَمٍ للنِّداءِ كَيَا ، فَلا يمتنعُ من أنْ يجتمعَ معهُ الألفُ واللامُ وقد تَقَدَّمَ تَفْسيرُ ذلكَ ، وانْ كَرَّرْتَ يا فَقُلْتَ : يا ثَلاثةُ ويا ثَلاثُونَ ، لم يَكُنْ فيهِ الا الضَّمُّ لأَنَّهُ قد وَلِيَ يا . فَحكْمُهُ حُكْمُ ثَلاثَةٍ ، فكَما قُلْتَ يا ثلاثةُ فضَمَمْتَ ، كذلكَ جئْتَ هُنَا بالواوِ الذي هُوَ مِنْ جِنْسِ الضَّمِّ ليدلَّ على ذلكَ ، وأسْقَطْتَ الألِفَ واللامَ لأَنَّهُمَا لا يجتمعانِ معَ يا كما قُلْتَ : يا زَيْدُ ويَا حَارِثُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وَوَجْهُ شَبَهِ هَذَا الضَّرْبِ بالاضَافةِ أنَّ الثَّاني مُخَصَّصٌ للأوّلِ ، كَمَا أنَّ المُضَافَ اليهِ مُخَصِّصٌ للمضافِ ، والأوّلُ عاملٌ في الثّاني ، كَمَا أنَّ المُضَافَ عاملٌ في المُضَافِ اليهِ وهو من تَمامِـهِ كَمَا أنَّ المُضَافَ اليهِ من تمامِ المُضَافِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا عندَ ذكرِ خيراً من زيدٍ ، وبيّنَا وَجْهَ العَمَلِ مِنَ الأوّلِ في الثّاني .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ نَعتَّ المفردَ بابنِ فُلانٍ أو ابنِ أبي فُلانٍ ، نَصَبْتَ ابْناً ، – وجَعَلْتَهُ معَ الأوّلِ

(١٤٢ – ١٤٢) بدله في ب و ج : « فقلت : يا ثلاثة ، كما كنت تقول » .

(١٤٣) ب ، ج : ويجوز « لك ، فيه .

كالشيءِ الواحدِ ، فقلتَ : يا زَيْدَ بنَ عمروٍ ، ويا بَكْرَ بن أبي زَيْدٍ ، والكُنْيَةُ في هَذَا البَابِ كالعَلَمِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الابْنَ اذا وَقَعَ بَيْنَ عَلَمَيْنِ نحوَ زيدٍ وعمروٍ ، جُعِلَ معَ الأوّلِ شَيْئاً واحِداً(١٤٤) ، وبُنِيا على الفَتْحِ في [النِّداءِ](١٤٥) ، وذَلِكَ(١٤٦) قَولُكَ يا زيدَ بن عمروٍ ، (١٤٧ فالأصْلُ يا زَيْدُ بنَ عمرو١٤٧) على أنْ يكونَ زَيدُ مضموماً لأنَّهُ منادىً مفردٌ وابنُ عمروٍ منصوباً لأنَّهُ صفةٌ مضافةٌ كأخا ورقاءَ في قولِهِ : أزيدُ أخَا ورقاءَ ، ثُمَ أنَّهُمْ قَصَدُوا بناءَ الأوّلِ معَ الثّاني ، واتباعَهُ ايّاهُ فَبَنوهُمَا على الفَتْحِ الذي هو حركةُ ابنٍ المُسْتَحَقَّةُ في حَالِ الاعرابِ ، لأنَّهُ مُضَافٌ والمُضَافُ لا يكونُ الا مَنْصُوباً منادىً ، (١٤٨ كانَ هُوَ نَفْسُهُ١٤٨) كقولكَ : يا غُلامَ زَيْدٍ ، ويا بنَ عمروٍ . أو صفةً لمنادى كقولكَ : يا زَيْدُ صاحبَ بِشْرٍ . لأجْلِ أنَّهُ اذَا أُريدَ بناءُ الأوّلِ معَ الثّاني كانَ الأولى أنْ يُبْنَى على احْدَى الحَرَكَتَيْنِ ولا يُؤتَى بأجْنَبِيَّةٍ فأوْلَى هاتَيْنِ الفَتْحَةُ ، لأنها حركةُ ابنٍ في حالِ الاعرابِ والضَّمَّةُ في زَيْدٍ حَرَكَةُ بناءٍ ، والحَرَكَةُ التي تكونُ لها في حالِ الاعرابِ أوْلَى بأن تكونَ متبوعةً من حركةِ البِناءِ فَقِيلَ : يا زَيْدُ بنَ عمروٍ بفَتْحِهِمَا مَعاً ولَمْ يُقَلْ : يا زَيْدُ بْنُ عمروٍ فَيُضَمُ الثّاني ويُبْنَى معَ الأوّلِ لِضَمِّ الأوّلِ .

وأيضاً فانَّ الفَتْحَةَ في دالِ زيدٍ في قولكَ : يا زيدَ بنَ عمروٍ ، من جِنْسِ ما يَسْتَحِقُّهُ في الأصْلِ ، لأنَّ أصْلَهُ النّصْبُ . ولا فَصْلَ بينَ النَّصْبِ والفَتْحِ في اللفْظِ ، وانّما يَخْتَلِفَانِ في المَعْنَى ، وهو أنَّ الفَتْحَ لحركةِ البِنَاءِ والنَّصْبَ للاعرابِ . وليسَ // لابنِ المضافِ حَظٌّ في الضَّمِّ البَتَّةَ بوجهٍ ، لأنّ المُضَافَ لا يكونُ الا منصوباً . واذَا كانَ الأمرُ على هَذَا كانَ

---

(١٤٤) ج : كالشيء الواحد .

(١٤٥) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « البناء » . تحريف .

(١٤٦) ب ، ج : وذاك

(١٤٧ - ١٤٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٤٨ - ١٤٨) بدله في ب و ج : كان هو في نفسه .

أنْ تَبْنِيهُمَا على الفَتْحَةِ التي هي حركةُ ابنٍ في حالِ الاعرابِ وحركةُ زيدٍ في المَوْضعِ أولى مِنَ البِنَاءِ على الضَّمّةِ التي هي حركةُ زيدٍ في حالِ البناءِ ، ولَيْسَتْ بملتبسةٍ بابنٍ المُضَافِ بوجهٍ فاعْرِفْهُ .

ومِثْلُ هَذَا في أنّهُ لمّا أُريدَ بِنَاؤهُ بنَى على الحركةِ المستحقّةِ في حَالِ الاعرابِ ما ذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ من قولهم : يا ابنَ أمَّ ، بِفَتْحِ الميمِ وذلكَ(١٤٩) أنّهُمْ لمّا أرادُوا أنْ يبنوا كُلَّ واحدٍ منَ الابنِ والأُمِّ معَ صاحبِهِ ، بَنَوهُمَا جَمِيعاً على الحركةِ الاعرابيةِ التي يَسْتَحقُّهَا ابنُ في قولكَ : يا أبْنَ أميّ ، اذَا أَضَفْتَ ، ويا ابنَ زَيْدٍ فاعْرِفْهُ .

وحُكْمُ الكنيةِ حكمُ الاسمِ المفردِ تقولُ : يا زَيدَ بنَ أبي عمرٍو ، كَمَا تَقُولُ : يا زيدَ بنَ عمرٍو ، لأنَّ الكُنْيَةَ عندَهُمْ عَلَمٌ ، وقد لا يكونُ للرجل اسمٌ وتكونُ كنيتُهُ كالاسمِ وذلكَ ما حَكَى أبو عثمانَ(١٥٠) [يعني الجَاحِظَ](١٥١) من أنَّ أبَا عمرٍو بنَ العلاءِ وأبا سفيانَ(١٥٢) أسْمَاؤُهُما كُنَاهُمَا(١٥٣) . ويُحْكَى أنَّ الأصْمَعيَّ قَالَ سَأَلْتُ أبا

---

(١٤٩) ب ، ج : وذاك .

(١٥٠) في البيان والتبيين ٣٢١/١ : « وكان أبو سفيان بن العلاء ناسبا ، وكلاهما كُناهما أسماؤهما . وكذلك أبو عمرو بن العلاء بن لبيد وأبو سفيان بن العلاء بن لبيد التغلبي » .

(١٥١) ما بين العاضدتين من ب و ج أبين . وأبو عثمان الجاحظ هو عمرو بن – بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ . عالم البصرة المشهور وصاحب التصانيف في فنون كثيرة ، واليه تنسب الفرقة المعتزلية المعروفة بالجاحظية . كان تلميذا للمتكلم المشهور أبي إسحق ابراهيم بن سيار المعروف بالنظام كانت ولادته في البصرة وقيل أنها عام ١٥٠ هـ ، ووفاته فيها أيضا سنة ٢٥٥ هـ أنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم ص ١٦٩ و ٢٢١ ، ومعجم الأدباء ٧٤/١٦ – ١١٤ ، ووفيات الأعيان ١٤٠/٣ – ١٤٤ والأعلام ٢٣٩/٥ ، ومعجم المؤلفين ٧/٨ – ٩ .

(١٥٢) أبو عمرو بن العلاء وأبو سفيان ابن العلاء اخوان قيل في نسبهما أنهما من بني مازن بن مالك بن عمرو بن تميم . قدما الى الكوفة وأخذ الناس عنهما .

فأما أولهما فقد اختلف في اسمه فقيل إنه زيان وقيل ربان وقيل هو ابو عمرو ولا اسم له غيره . صار أبو عمرو أمام أهل البصرة في القراءة واللغة والنحو ، وكان الأصمعي ينقل عنه كثيرا ، خرج من البصرة قاصدا الشام فمات في الطريق وقيل : انه رجع من الشام الى الكوفة ومات فيها ، وكان ذلك سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٩ هـ وذكر ابن خلكان في الوفيات ان اسم أبو عمرو هو العريان .

وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فوُصِفَ بأنه كان ناسبا ، اي عالما بالأنساب (أنباه الرواة ١٢٥/٤) . أنظر ترجمة أبي عمرو في مراتب النحويين ١٣ – ٢٠ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٨ – ٣١ ، وطبقات

(١٥٣) كذا في ب و ج الصواب وفي الأصل أسماؤهما وكناهما . تحريف .

عمرو . عن اسمِهِ فقالَ : أبو عمرو ، فلم أراجعْهُ لهيبتِهِ . وقَدْ ذُكِرَ أنَّ اسْمَهُ زَيانُ(١٥٤) وغيرُ ذلكَ والخِلافُ فيهِ يدلُّ على ضَعْفِهِ ، (١٥٥وفي لَفْظِ صاحبِ الكتابِ دليلٌ أنَّ كنيتَهُ هي الاسم١٥٥) وهو أعْلَمُ النّاسِ بحديثِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ولو أضَفْتَ الابنَ الى غيرِ العَلَمِ لَضَمَمْتَ الأوّلَ فقلتَ : يا زيدُ ابنَ(١٥٦) أخِينَا ، ويا بَكْرُ ابنَ صَاحبِ المالِ ، وكذلكَ يا رجلُ ابنَ زيدٍ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنّ الاعلامَ تُخَصُّ بضروبٍ من التّغييرِ(١٥٧) لا يكونُ في غيرِهَا من ذلكَ الحكايةُ في لغةِ أهلِ الحِجَازِ . وذلكَ قولُكَ في سؤالِ من يقولُ رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ وقولُهُم : مَوْرَقٌ ومَوْهَبٌ . أَلا تَرَى أنَّهُ ليسَ في الكلامِ مَفْعَلٌ مما فاؤُهُ واوٌ . وانّما يَجيءُ مَفْعَلٌ كموعدٍ . فكذلكَ خُصَّ البِنَاءُ بالعَلَمَيْنِ اذا وَقَعَ بَيْنَهُمَا الابنُ فقيلَ : يا زيدَ بنَ عمرٍو (١٥٨ بفَتْحِهِمَا ، ولم يَقُلْ : يا رَجُلُ بنَ عمرو١٥٨) لأنَّ الأوّلَ من الاسمَيْنِ ليسَ بِعَلَمٍ . وكَذَا يا بَكْرُ ابنَ صاحبِ المالِ ، لأنَّ الثّاني لَيْسَ بِعَلَمٍ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

« وَقَدْ تدخلَ اللامُ الجَارَّةُ في الاسمِ المُنَادَى وذلكَ نحوَ يا لَزيدٍ ويَا لَعَمْرٍو . وانّما

= الزبيدي ٢٨ – ٣٤ ، ونور القبس ٢٥ – ٣٧ ، والفهرست لابن النديم ٤٢ ، ونزهة الألباء ٢٤ – ٢٩ ، وابن خلكان ١٣٦/٣ – ١٤٠ ، والنّجوم الزاهرة ٢٢/٢ ، وطبقات القراء ٢٨٨/١ – ٢٩٢ ،

(١٥٤) ب : ريان . تصحيف ، وفي وفيات الأعيان لابن خلكان ١٣٦/٣ ، – والصحيح ان كنيته اسمه ، وقيل زيّان ، وقيل غير ذلك ، وليس بصحيح

(١٥٥) بدله في ب و ج . وذكر صاحب الكتاب أن كنيته هي الاسم وفي سيبويه ٢٦٤/١ اشارة الى ذلك حينما قال .. « كما أريد بابي الحارث وزيد معنى واحد واستغنى به . ومثل هذا في بابه مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية » .

(١٥٦) كتبت « ابن » في ج و ط بدون ألف في المواضع الثلاثة .

(١٥٧) ب : من التفسير . تحريف .

(١٥٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

تدخلُ هذهِ اللامُ للاستغاثةِ والتّعَجُّبِ(١٥٩) ، فانْ عَطَفْتَ على هَذَا الاسمِ اسماً ألحَقْتَهُ اللامَ وكَسَرْتَ اللام(١٦٠) في المعطوف [فقلت](١٦١) يا لَزيدٍ ولعمروٍ . قَالَ :

/٢٠٢/ يَا لِلْكَهُولِ ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ(١٦٢)

فاللامُ في يا لَلْكُهُولِ دَاخِلةٌ على مدعوٍ، وفي العَجَبِ على مدعوٍ اليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ اللامَ تَدْخُلُ للاسْتِغَاثَةِ أو للتّعَجُّبِ(١٦٣) ، فالأسْتِغَاثَةُ كقولهم : يا لَزيدٌ ، للخَطْبِ الجليل . (١٦٤ وقولِ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يالله لِلْمُسْلِمينَ١٦٤) فَتَحَ الأوّلَ وكَسَرَ الثّاني ، للفرقِ بينَ المَدعوِّ والمدعوِّ اليهِ .

فَإِذَا قيلَ : يا لَزيدٍ للخطبِ // الجليلِ فكأنَّهُ أدْعُو زيداً(١٦٥) لِلْخَطْبِ الجليلِ .

---

(١٥٩) ج ، ط : أو التعجب .

(١٦٠) كذا في ب و ط . وفي الأصل «كسرت اللام» سهو . والعبارة في ج :- «الحقته وكسرت اللام» .

(١٦١) من ب و ج و ط . الصواب .

(١٦٢) هذا عجز بيت . والبيت بتمامه :

يَبْكِيكَ نـــاءٍ بَعِيـــدُ المدّارِ مُغْتَرِبٌ يـــا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبّـــانِ للعَجَبِ

وقد نسب القيس في ايضاح شواهد الايضاح (ق ٥١) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي أو أبي زبيد الطائي . وهو ليس في ديوان أبي زبيد (طبعة بغداد) .

وذكر العيني في الشواهد الكبرى ٢٥٧/٤ : ان قائل البيت مجهول وتابعه في ذلك شرّاح الشواهد من المتأخرين (أنظر شرح الشواهد للعاملي ٣٥٦ ، والدرر اللوامع ١٥٥/١) .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٥٦/٤ ، والكامل للمبرد ٦٠٢ وكتاب الجمل للزجاجي ١٨٠ ، والايضاح ٢٣٦ (العجز) ومادة (لوم) من اللسان ٣٧/١٦ ، والتاج ٦٦/٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨١/٢ .

وذكر في اللسان رواية أخرى للعجز هي « يا للرجال وللشباب للعجب » والشاهد فيه كسر لام المستغاث لأن هناك عطفا بغير ياء وسبب الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستغاثة والجارة .

(١٦٣ - ١٦٣) ب ، ج : وللتعجب .

(١٦٤ - ١٦٤) بدله في ب و ج : « وقول عمر : يالله للمسلمين . وقد ذكر المبرد في الكامل ص ٦٠١ أنَّ عمر رضي الله عنه صاح بقوله هذا عندما طعن .

(١٦٥) ج : زيد . سهو .

واللامُ المفتوحةُ خُصَّتْ بالمستغاثِ دونَ المستغاثِ إليهِ ، لأجلِ أنَّ المستغاثَ مُنادىً ، [والمُنَادَى][166] جارٍ مَجْرَى المضمَراتِ عَلَى ما فَسَّرنَا قَبْلُ . و[لامُ][167] الجرِّ تُفْتَحُ في المُضْمَرِ ، أَلا تَرَى إلى لَكَ ولَهُ . فإن عطفْتَ اسماً فيه لامُ جَرٍّ[168] على المدعوِّ قلتَ : يا لَزيدٍ وَلِعَمْرٍو ، تَكْسِرُ اللامَ في المعطوفِ وذلكَ[169] أنَّ موجبَ الفتحِ في الأصلِ هُوَ الفَصْلُ بينَ المدعوِّ والمَدعوِّ إليهِ إذْ لَوْ قِيلَ يَا لِزيدٍ لِبَكْرٍ ، بكسرِ اللامينِ لَمْ يُعْلَمِ الفصلُ بينَ المدعوِّ والمدعوِّ إليه .

وأمَّا قولُنَا أَنَّهُ فُتِحَ في المُنَادَى لِمناسبَةِ المضمرِ[170] فالقصدُ بهِ أنَّ المنادَى كانَ بالمفتوحةِ أولَى بعدَ أنْ أَوْجَبَ حصولُ اللبسِ فتحَ أحدِ اللامينِ . والواوُ يكفي مؤونةَ هذا الالتباسِ ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذَا قُلْتَ : يا لَزيدٍ ، ففتحتَ[171] اللامَ عُلِمَ أَنَّهُ مَدْعُوٌّ . فإذَا جئتَ بالعطفِ فقلتَ : وَلِعَمْرٍو ، دَلَّ الواوُ على دخولِ الثّاني في حكمِ الأَوَّلِ فَلا يفتَقِرُ إلى فتحِ اللامِ لِرَفْعِ اللبسِ كيفَ والمدعوُّ إليهِ لا يُعْطَفُ عَلَى المدعُوِّ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : يا لَزَيْدٍ وَلِلْخَطَبِ الجليلِ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ قولَكَ : للخَطْبِ متعلِّقٌ بِيَا لَزيدٍ ومعمولٌ لهُ مِنْ حيثُ كانَ المعنَى أدعو الخطبَ الجليل[172] . وإنَّما يكونُ العطفُ فِيمَا لَيْسَ بمعمولٍ كقولِكَ : مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو ، ولا تقولُ : مررتُ وَبِزَيْدٍ ولا ضَرَبْتُ وزيداً ، ولأجلِ إساءَتِهِ مِنْ حيثُ أَنَّهُ عِلَّةُ الفعلِ . فاذَا اقتضَاهُ كانَ الإتيانُ بالعَطْفِ محالا ، لأنَّ الغرضَ في العَطْفِ أن تُدْخِلَ الثاني في الأَوَّلِ ، فلا تَعْطِفُ مَا هُوَ متعلِّقٌ بِمَا قبلَهُ ، وداخِلٌ في جُمْلَتِهِ ، فلَو قَدَرْتَ أنْ تقولَ : ضربتُ زيداً عَمْراً ، لَمْ تَقُلْ : وعَمْراً ، كَمَا أَنَّكَ لمّا قَدَرْتَ أنْ تقولَ : عملتُ زيداً منطلقاً ، لم تقلْ : ومُنْطَلِقاً . وإذَا عُلِمَ أنّ المعطوفَ في يا لَعمرٍو ولِزَيدٍ ليسَ بمدعوٍّ إليهِ لَمْ يَكُنْ إلا مدعوّاً .

---

(١٦٦) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « فالمنادى » .
(١٦٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « واللام » . تحريف .
(١٦٨) ب : لام الجر .
(١٦٩) ب ، ج : وذاك .
(١٧٠) ب ، ج : لمناسبته المضمر .
(١٧١) ج : فهمت . تحريف .
(١٧٢) ب : ادعو للخطب الجليل .

والتّعجُّبُ كقولِكَ : يا لَلْماءِ ، كأنَّكَ تَرَى ماءً يعجبُكَ فتناديهِ تقولُ : تعالَ حتَّى ترَى فإنَّكَ عجيب الشأنِ فَلا يعرِفُكَ كُلُّ أحَدٍ . والبيتُ الذي أنشَدَهُ قد جَمَعَ المدعوَّ وهوَ قولُهُ : يا للكهولِ ، والمعطوفَ على المدعوِّ ، وهو قولُه : ولِلْشُبّانِ . والمدعوَّ إليه وهو لِلْعَجَبِ .

وقال[1] الشيخُ أبو علي :

« بابُ التَّرخيمِ

التّرخيمُ حذفُ أواخرِ الأسماءِ المفردَةِ المعرّفةِ في النداءِ . ولا يُرَخَّمُ مُسْتَغَاثٌ بِهِ ، [2] ولا نَكِرَةٌ ولا اسمٌ مضافٌ[2] . وانَما يُرَخَّمُ من الأسماءِ ما عَمِلَ فيه النداءُ البناءَ ، فأمَّا مَا لَمْ يُبْنَ للنِداءِ فإنَّهُ لا يُرَخَّمُ .

قال الشّيْخُ الإمامُ أبو بكرٍ :

اعلم أَنَّ الترخيمَ إنَّما يجوزُ بعدَ شرائِطَ . إحدَاها : أنْ يكونَ الاسمُ عَلَماً قبلَ النداءِ . والثّانيةُ : أنْ يكونَ مَضْمُوماً في النداءِ . والثالثةُ : أنْ يكونَ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ [وذلكَ قولُكَ : يا حَارِ ويا جَعْفَ لأنَّ جعفراً عَلَمٌ ومَضمومٌ في النّداءِ في قولكَ : ياجعفرُ ، وكائِنٌ على ثلاثةِ أحرفٍ][3] فَكُلُّ اسمٍ[4] وُجِدَ فيهِ هذهِ الشرائطُ الثلاثُ جازَ ترخيمُهُ . فلا تقولُ في راكبٍ : يا راكِ . لأنَّهُ ليسَ // بِعَلَمٍ . وإنَّما جاءَ من ذلكَ : يا صَاحِ في صاحبٍ ، لأنَّهُمْ يستعملونَهُ في النّداءِ كثيراً ، ولا تقولُ : يا صَاحِ زيدٍ ، لأنَّهُ مضافٌ . وكذَا لا تقولُ : يا زَيْ ، في زَيْدٍ ، لأنَّ زيداً على ثلاثةِ أحرفٍ . وقَدْ جوَّزَ[5] البغداديُّونَ ترخيمَ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ اذَا تحرَّكَ أوسَطُهُ نحوُ عُمَرَ يقولونَ : يا عُمَ ، ولمْ يُنْكِرْهُ أصحابُنَا لأنّه قياسٌ ، وذلِكَ أنَّهُمْ ينزلونَ الحَرَكَةَ منزلةَ الحرفِ فيقولونَ :

---

(١) ب ، ج : قال .

(٢ - ٢) بدله في ج و ط : « ولا يرخم اسم مضاف ولا نكرة » .

(٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين . والأرجح أنه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٤) ب ، ج : وكل اسم .

(٥) ج : وقد جوزوا . سهو .

جَمَزِيٌّ ، في جَمَزَى ، كَما يقولونَ في حُبَارَى : حُبَارِيٌّ . ولا يجوِّزونَ جَمَزَوِيٌّ كما يُجوِّزُونَ حُبْلَوِيٌّ ، لأنَّ الحَرَكَةَ في الميمِ قَدْ تَنَزَّلَتْ منزلَةَ حَرْفٍ حتَّى كأنَّهُ جَمْازِيٌّ . وكذلكَ عُمَرُ يَجْرِي مَجرى عامِرٍ . وهذَا التعليلُ لأصحابنَا لا لَهُمْ . ولو قلتَ : يالَجَعْفَرٍ ، لم تُرَخِّمْ لأنَّهُ ليسَ بمضمومٍ ، وإنَّما هو مجرورٌ بلامِ الاستغاثةِ . وكذَا إذَا قلتَ : يا جعفرنا ، لأنَّهُ منصوبٌ مِنْ جهةِ أنَّهُ مضافٌ . وقولُ الشَّيْخِ أبي عليٍّ : وإنَّما يُرَخَّمُ مِنَ الأسماءِ ما عَمِلَ فيهِ النداءُ البناءَ ، ليسَ[٦] على الظّاهرِ ، ومقصوده من الأسماءِ الأعلامُ الكائنةُ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ . أَلا تَرَى أنَّ زَيْداً وَرَجُلاً في قولِكَ : يا زيْدُ ويا رَجُلُ ، مضمومانِ ولا يُرَخَّمَانِ بِوَجْهٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« والترخيمُ على ضربينِ أحدُهُمَا : أنْ تحذِفَ آخرَ الاسمِ ، وتَدَعَ الباقِي على ما كانَ عليهِ قبلَ الحَذْفِ منَ الحركةِ أو السُّكونِ .[٧] والآخرُ أنْ يُجْعَلَ بمنزلةِ اسمٍ مُفْرَدٍ لَمْ يُحْذَفْ منهُ شيءٌ . فمثالُ الأوّلِ أنْ تقولَ في حارثٍ ومالِكٍ وجعفرٍ وبرثُنٍ وهِرْقَل : يا حارِ ويا جعفَ ، ويا برثُ ويا هِرْق أقبِلْ . وتُضمُّ هذهِ الحروفُ كلُّها في القولِ الثّاني » .

قَالَ الشيخُ الإمامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الترخيمَ لا يتعدَّى هذينِ الوَجْهَيْنِ . فإذا تُرِكَ الاسمُ بعدَ الحذفِ على[٨] صورتِهِ قَبْلَهُ وقِيلَ في حارثٍ : يا حارِ ، بالكسرِ كانَ المحذوفُ بمنزلةِ الثّابتِ في اللفظِ فكَما أنّكَ تقولُ : يا حارثُ بكسرِ الراءِ البتةَ ، كذلِكَ تقولُ : يا حَارِ ، فتكسِرُ إذَا نَوَيْتَ المحذوفَ ، وهَذَا هُوَ الأكْثَرُ أنشدَ :

/٢٠٤/ أحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[٩]

---

(٦) ج : « لأنه » ليس . سهو .

(٧) ج : والسكون .

(٨) ب : وعلى . سهو .

(٩) لامرىء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ٦٧/١ ص ٢٤ و ٥٤ على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته /٧٠) ص ٥٤ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٦ ، وسيبويه والشنتمري ٣٣٥/١ ، والأزمنة والأمكنة

وقالَ : (١٠)

/٢٠٥/ أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا(١١)

واذا ضَمَمْتَ فَقُلْتَ : يا حَارُ ، كُنْتَ جَعَلْتَهُ بمنزلةِ اسمٍ لم يَدْخُلْهُ الحَذْفُ حتّى كأنّكَ قلتَ : يا حَارُ ، فقد قلتَ : يا زَيْدُ ، فالمحذُوفُ هُنَا ساقِطٌ لَفْظاً وحُكْماً ، وفي القولِ الأوّلِ ساقِطٌ لَفْظاً لا حُكْماً .

وَقَالَ(١٢) الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ كانَ في آخرِ الاسمِ زِيادَتانِ زِيدَتَا مَعاً حَذَفْتَهُمَا مَعاً وذَلِكَ قَوْلُكَ في رجلٍ

= ١٠٥/٢ و ٣٦٤ ، وسمط اللالى ٥٣/١ ، والأمالي الشجرية ٨٨/٢ ، ومعجم البلدان ١٢٦/٧ ، واللسان مواد :—

(ومض) ١٢٠/٩ و (كلل) ١١٧/١٤ و (حبا) ١٧٥/١٨ ، وشواهد الشافية ٣٩/٤ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ (صدره) ، والأنصاف ٦٨٤/٢ . وابن يعيش ٨٩/٩ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ (صدره) ، والأنصاف ٦٨٤/٢ . وابن يعيش ٨٩/٩ .

وروايته في غير الديوان ومختار الشعر الجاهلي والأمالي الشجرية ومعجم البلدان ، من المراجع المتقدمة « أصاح ترى برقا » يريد به « صاحبي » فحذف ياء المتكلم ، وحذف آخر المضاف أيضا . وروايته في المقتضب « أحارُ أرى » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وروى في الخصائص « أعني على برق » ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا .

و « تَرى » المقصود بها « أترى » بهمزة الاستفهام الا أنه استغنى عنها بحرف النداء المماثل لها وهو الهمزة قبل « حار » . والحَيِّ المتدانى من السحاب ، والمكلّل منه : ما كان بعضه على بعض .

والشاهد في قوله : « احار » يريد به « حارث » فحذف الثاء .

(١٠) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل : وقال آخر . سهو .

(١١) صدر هذا البيت لأمريء القيس وعجزه للحارث بن التوأم اليشكري (أو التوأم اليشكري) .

والبيت منسوب لأمريء القيس فقط في سيبويه والشنتمري ٢٨/٢ ، ونسب له هو والتوأم في ديوان امريء القيس ق ١/٢٨ ص ١٤٧ ، ومادة (بحس) من اللسان ٩٨/٨ والتاج ٢٤٥/٤ .

وله وللحارث بن التّوام في مختار الشعر الجاهلي ق ١/٢٨ ص ١١٢ ، ومعجم البلدان ٢٧٩/١ .

والبيت غير منسوب في المخصص ٤٤/١٧ .

ورواية صدره في غير المقتصد ومادة (بحس) : « احار ترى بريقا » والوهن وقت من الليل . ووجه الاستشهاد فيه مثله في البيت السابق له .

(١٢) ب ، ج : قال .

اسمُهُ مَرْوَانُ وسَعْدَانُ : يا مَرْوَ أقْبِلْ ، ويا سَعْدَ أقْبِلْ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الألِفَ والنُّونَ زائدتانِ يَتَصَاحَبَانِ ، فلا تَأْتِي أحْدَاهُمَا مفردةً عن صَاحِبَتِيهَا . فاذَا أرَدْتَ ترخيمَ الاسمِ حَذَفْتَهُمَا ، وكَانَ حُكْمُ ما يَبْقَى منَ الاسمِ عَلَى الوَجْهَيْنِ // المُقَدَّمَيْنِ(١٣) . فأمّا أنْ تقولَ : يا مَرْوَ فَتُتْرُكَ الواوَ على فَتْحَتِهِ ، كَمَا قُلْتَ : يا حَارِ بالكَسْرِ أوْيَا(١٤) مَرْوُ بالضَّمِّ ، كَمَا - قُلْتَ : يا حَارُ ، فَتُجْرِيهِ مَجْرَى يا زَيْدُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ كَانَ(١٥) قَبْلَ آخرِ الاسمِ حَرْفُ مَدٍّ زَائدٍ (١٦ اتْبَعَتْهُ الزّائدَ في الحَذْفِ١٦) اذَا كَانَ الاسمُ على أكثرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ فَقُلْتَ في رَجُلٍ اسْمُهُ مَنْصُورٌ : يا مَنْصُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ منصوراً اذَا رَخَّمَ لَمْ يَخْلُ من أحدِ أمْرَيْنِ : امّا أنْ تحذفَ الرّاءَ والواوَ جميعاً أو تَحذفَ أحدَهُمَا . فاذَا أرَدْتَ حذفَ أحَدِهِمَا وَجَبَ حَذْفُ الرّاءِ (١٧ لأنّهُ في آخرِ الاسمِ ، والتّرخيمُ لا يكونُ حَشْواً . واذا حَذَفْتَ الرّاءَ ١٧) فقلتَ : يا مَنْصُو ، وجَبَ حذفُ الواوِ أيضاً لأنّها زائدةٌ . واذَا حُذِفَ الأصلُ كانَ الزائدُ بهِ أولى (١٨ قَالَ الشّيْخُ أبو

---

(١٣) ب : المتقدمين .

(١٤) ب ، ج : ويا . سهو .

(١٥) ب ، ج : وان كان .

(١٦ - ١٦) بدله في ج : اتبعته الزائد « بالأصلي » بالحذف .

(١٧ - ١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٨) كتبت هذه العبارة منفردة بخط واضح كما تكتب مثيلاتها السابقة لنصوص أبي علي التي يفسرها عبد القاهر . وهذا وهم من الناسخ اذ هي استمرار لكلام عبد القاهر ، ويدل على ذلك أنها ساقطة من ج ، وهي من ب مقحمة في موضعها . وبخط غير الناسخ الأصلي ، وهذا يعني أنها لم تكن أيضا في أصل النسخة وانما أدخلت عليها عن طريق المقابلة بنسخة أخرى .

علي[18] : اتبعتَهُ الزائدَ في الحَذْفِ ، يَعْني بِهِ أنّ الزيادةَ هي المقصودةُ[19] بالحَذْفِ ، الا أنَّهُ لمّا لم يُتوصّلْ الى حَذْفِهَا الا بحَذْفِ الرّاءِ لوقوعِهَا قَبْلَهُ ، حُذِفَا جَميعاً وأجْرِيَا مَجْرَى الألفِ والنّونِ في مَرْوَانَ ، فكانَ[20] الشّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ يُنْشِدُ في هَذَا الموضعِ :

/٢٠٦/ ويُرَى البَريءُ معَ السَّقِيمِ فَيُلْطَخُ[21]

فاذَا قُلْتَ : يا مَنْصُ ، على قولِ مَنْ يقولُ : يا حَارِ ، بالكَسْرِ كانَتِ الضَّمَّةُ هي التي في منصورٍ لأنّ الاسمَ باقٍ على صورتِهِ فانْ قُلْتَ : يا مَنْصُ ، عَلَى قولِ مَنْ يقولُ : يا حارُ ، بالضمِّ كانَ التقديرُ أنَّ الضمةَ في الصّادِ غيرُ التي كانَتْ قبلَ التّرخيمِ ، لأنَّكَ إذا وجَدْتَ آخِرَ يا حارُ يختلفُ في الحالينِ وجبَ أن تُقَدِّرَ ذلك الاختلافَ في يا مَنصُ أيضاً . فكما أنَّ الكسرةَ إذا قلتَ : يا حارِ ، وأنتَ تَنْوي المحذوفَ غيرُ الضّمّةِ إذا قلتَ : يا حارُ ، قاصداً إجراءَهُ مجرى الاسمِ المستأنفِ ، كذلكَ يجبُ أنْ تكونَ الضَّمةُ في يا مَنْصُ ، إذا نويتَ المحذوفَ مخالِفَةً للضمَّةِ إذا لَمْ تنوِ المحذوفَ . ومثلُ هذا قولُهُمْ : فُلْكٌ للواحدِ ، وفُلْكٌ للجميعِ . فالضمَّة[22] في فُلكٍ اذا أَرَدْتَ الأفرادَ نحوَ قولِهِ تعالى – (في الفُلْكِ المشحونِ) –[23] غيرُ الضّمةِ اذا أَرَدْتَ الجمعَ نحوَ قولِهِ عزَّ وجلَّ – (حتّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وجَرينَ بهم) – لأنَّها في حالِ الأفرادِ بمنزلةِ الضَّمَّةِ في بُرْدٍ ، وفي حالِ

---

(١٩) ب : هي المقصود . تحريف .

(٢٠) ب : فكأن . تحريف

(٢١) لم اعثر على هذا الشطر او تمامه فيما راجعت من كتب النحاة وهو بعد ذلك ليس شاهدا على مسألة نحوية أو لغوية وانما تمثل به الشيخ أبو الحسين على أنّ حرف المد الزائد في مثل قولهم : « منصور » هو المقصود بالحذف عند الترخيم ، الا أن ذلك يتعذر دون حذف الراء وهي حرف أصلي . فدخل الحذف للراء وهي لم تكن مقصودة لاتصالها بالواو المقصودة بالحذف .
وقد جاء في ب و ج بعد هذا الشطر قوله : « وكان ينشد أيضا : ان الفتى بابن عم السوء مأخوذ » . والمقصود « بكان ينشد » : الشيخ أبو الحسين .

(٢٢) ب ، ج : والضمة .

(٢) آية ١١٩/ الشعراء ٢٦ .

(٢٤) آية ٢٢/ يونس ١٠ .

الجمعِ بمَنْزِلَتِهَا في سُقْفٍ وَرُهْنٍ في جمعِ سَقْفٍ وَرَهْنٍ[٢٥] لأنّهم كسَّروا فُعْلاً على فُعْلٍ، كما كسَّروا فَعْلاً على فُعْلٍ نحو سَقْفٍ وَسُقْفٍ. فكما أنَّ الضمَّةَ في سُقْفٍ مخالفةٌ للفتحةِ في سَقْفٍ، كذلكَ يجبُ أن تكونَ الضمَّةُ في فُلكٍ في حال الأفرادِ غيرهَا في حالِ الجمعِ ونحوَ ذا كثيراً في كلامِهم[٢٦]. ولو كانَ لا يُقَدَّرُ هذا الاختلافُ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إنَّ أَنَّ في قولِكَ: بَلَغَنِي أَنَّ زيداً منطلقٌ، هي أَنَّ في قولِكَ أَنَّ يثنٌّ أَنينا، وأَنَّ التقدير غيرُ مُختلفٍ فيهما. وهذا لا يقولُهُ عاقلٌ، لأنَّ - الأوّلَ حرفٌ، والثّاني فعلٌ.

قالَ الشيخُ أبو عليٍّ:

« فإنْ كانَ اسمُهُ // سعيداً أو ثموداً أو حِماراً[٢٧] قلتَ: يا سَعِي أَقبلْ[٢٨] ويا حِمَا[٢٩]، ويا ثَمُو، فِي مَنْ قالَ: يا حارِ، ويا ثَمِي، فيمَنْ قالَ: يا حارُ[٣٠].

قالَ الشيخُ الامامُ أبو بكرٍ:

اعلمْ أنّ نحوَ سعيدٍ وحمارٍ[٣١]، وانْ كانَ بمنزلةِ منصورٍ في أنَّ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ الأصليِّ حرفٌ زائدٌ، وهو الياءُ في سعيدٍ فإنَّ الزائدَ يَبقى ولا يُحْذَفُ فيُقالُ: يا سَعِ، كما قيلَ: يا منصُ، ويا سَرَحُ في سَرْحونٍ، لأجلِ أنَّهُ لو حُذِفَ لبقيَ الاسمُ على أَقَلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ وليسَ كذلكَ منصورٌ، لأنّكَ إذا قلتَ: يا مَنْصُ، فَحَذَفْتَ الواوَ مع الراءِ بَقِيَ ثلاثةُ أَحرفٍ، فلمّا كانَ كذلكَ أثبتَ الياءَ فقيلَ: يا سَعِي، لئلا ينقصَ الاسمُ عن أَقلِّ الأصولِ الذي هو ثلاثةُ أحرفٍ. وعلى ذلك بيتُ الكتابِ:

---

(٢٥) في اللسان (رهن) ١٧/٤٨: الرهن معروف والجمع ورَهُون ورَهان ورُهُن بضم الهاء. قال الأخفش جمعه على رُهْن. قال: وهي قبيحة لأنه لا يجمع فَعْل على فُعُل الا قليلا شاذا وذكر أنهم يقولون سَقْف وسُقُف قال: وقد يكون رُهُن جمعا للرِّهان، كأنه يجمع رَهْن على رِهان ثم يجمع رِهان على رُهُن مثل فِراش فُرُش.

(٢٦) ب: من كلامهم.

(٢٧) ج: او خمارا.

(٢٨) سقطت «أقبل» في ط.

(٢٩) ج: ويا خما.

(٣٠) ب، ج: يا حار «اقبل».

(٣١) ج: وخمار.

/٢٠٢/ تَنكَّرْتِ مِنّا بعدَ معرفةٍ لَمِي[٣٢]

يريدُ لَمِيس فحذفَ السّينُ وبقيَ ياءُ فعيلٍ فالسّينُ بازاءِ الدّالِ من سعيدٍ . وأما ثمودُ فإنّكَ إذا رَخَّمْتَهُ على قولِ مَنْ يقولُ : يا حَارِ ، بالكسرِ قلتَ : يا ثَمو ، فتركْتَ الاسمَ على هيئتِهِ ، لأنّكَ تنوي المحذوفَ ، وإنْ سلكتَ سبيلَ مَنْ قالَ : يا حَارُ ، بالضمِّ قلتَ : يا ثَمِي ، فَقَلَبْتَ الواوَ ياءً ، لأجلِ أنَّ هذا في حُكمِ الاسمِ الذي يُحْذَفُ منهُ شيءٌ . وإذا كانَ كذلكَ كانَ الواوُ في يا ثمو آخرَ الاسمِ ، والاسمُ إذا حَصَلَ في آخرِهِ واوٌ قبلَها ضَمَّةٌ أُبدِلَ من الواوِ الياءُ ، ألا ترَى الى أَدْلٍي[٣٣] في الأَدلُو ، فكما لا يُقالُ : الأَدلُو ، فكذلكَ[٣٤] لا يُقالُ : يا ثمو ، إذا أَسْقَطْتَ الدّالَ لفظاً وحُكْماً وجَعَلْتَ الواوَ آخرَ الكلمةِ .

قالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« وتقولُ في رجلٍ اسمُهُ طائفيةٌ أو مَرجانةٌ : يا طائفيَّ أَقبِلْ ويا مَرْجانَ [تعالَ][٣٥] فلا تحذِفُ مع تاءِ التأنيثِ غيْرَها ، كما لا تَحْذِفُ من نحوِ حَضْرَموتَ ومَعْدِي كربَ إلا[٣٦] الاسمَ الثانيَ المضمومَ الى المصدرِ » .

قالَ الشيخُ الإمامُ أَبو بكرٍ :

إعلمْ أَنَّ تاءَ التأنيثِ زيادةٌ تأْتي منفصلةً [كقولِكَ][٣٧] ضَاربٌ وضاربةٌ ، وهي بمنزلةِ موت في حَضْرَموتَ ، لأنّ موتَ زيادةٌ ضُمَّتْ إلى الأَوَّلِ ، كما أَنَّ التاءَ كذلكَ ،

---

(٣٢) صدر بيت لاوس بن حجر .

والبيت بتمامه :

تَنكَّرتِ مِنّا بعدَ معرفةٍ لَمِي وبَعدَ التّصَافِي والشَّبَابِ المُكَرَّمِ

والبيت لأوس في ديوانه ق ١/٤٨ ص ١١٧ ، - وسيبويه والشنتمري ١/٣٣٦ (سيبويه بصدره وأتمه الشنتمري) والأمالي الشجرية ٢/٨١ .

والشاهد فيه ترخيم « لَميس » بحذف السين .

(٣٣) ج : الى الأدلي .

(٣٤) ب ، ج : كذلك .

(٣٥) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « تعالى » . تحريف .

(٣٦) ج : لا . سهو .

(٣٧) من ب و ج . الصواب .

فإذا رَخَّمْتَ نحوَ طائفيَّة قُلتَ : يا طائفيُّ أَقْبِلْ كما قُلْتَ : يا حَضْرَ أَقْبِلْ ، ولا تحذِفُ غيرَ التاءِ .

وَبَعْدُ فانّكَ إذا حَذَفْتَ حرفاً لم تَحْتَجْ إلى حَذْفِ حرفٍ آخرَ لحصولِ التّرخيمِ ، وليستِ التاءُ في مَرجانةَ وطَائفيَّةَ زيادةً تأتي مَعَ ما قبلَها مِنَ الألفِ والنّونِ والياءِ بنِ فيجبُ أَن تُصاحبَها في الحذْفِ كما صاحبَ النونُ في مَرْوَانَ الألفَ ، واذ كانا [يُزادانِ][٣٨] معاً ، فانْ سَمَّيْتَ بطائفيٍّ ومَرجانٍ من غيرِ التاءِ قُلْتَ : يا طائفِ ، ويا مرجَ ، لأنّكَ لم تحذِفْ التاءَ فحذفْتَ الياءينِ والألفَ والنونَ لأنهما يتصاحبانِ في الزيادةِ ، ومما يَخْتَصُّ بتاءِ التأنيثِ [أَنَّكَ][٣٩] تقولُ [٤٠ في ثُبَةَ : يا ثُبَ ، فتحذِفُ التاءَ٤٠] وانْ كانَ الاسمُ يَبْقَى على حَرْفَيْنِ وذاكَ لأَجْل أَنَّهُا أَقعدُ الحروفِ في الزّيادةِ لاتْيَانِها منفصلةً في الغَالبِ نحوَ ضَاربٍ وضَاربةٍ .

---

(٣٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يزان » . تحريف .

(٣٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فانك » سهو .

(٤٠ - ٤٠) بدله في ب و ج : « وفي نحو ثبة فتحذف التاء » . وفي اللسان (ثبا) ١١٦/١٨ : « الثُّبة العُصْبةُ من الفرسان والجمع ثُبات وثُبون وثبون على حدّ ما يطّرِدُ في هذا النوع . وتصغيرها ثُبَيّة .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍّ :

« بابُ النفيِ بلا

الأسماءُ النكرةُ التي تُنفى بلا هيَ الأسماءُ الشّائعةُ // التي يُرادُ بنفيها نفيُ الجنْسِ والبناءُ على الفَتْحِ مطَّرِدٌ فيها إذا [كانَتْ مفردةً][1] كما كانَ البناءُ على الضمِّ مُطَرِداً في الأسماءِ المُناداةِ [المفردةِ][2] المعرفةِ وذلكَ نحوَ لا رجلَ في الدّارِ ، ولا غُلامَ عندَ زيدٍ .

قالَ الشيخُ الإمامُ أبو بكرٍ :

إعْلَمْ أنَّ النّكرةَ نحوَ رَجُلٍ يَشْتَمِلُ على الجنْسِ كلِّهِ من طريقِ البَدَلِ وذلكَ أنّكَ تقولُ : جاءني رجلٌ ، فَيَصْلُحُ لكلِّ واحدٍ من الأُمَّةِ فيكونُ زيداً أو عمراً أو بكراً ، ولا يكونُ لأكثرَ مِنْ واحدٍ . فإذا دَخَلَ عليها لا استغرقتِ الجنسَ وذلكَ قولُكَ : لا رجلَ في الدّارِ ، قد اشْتَمَلَ النَّفْيَ على كلِ رجلٍ حتى لا يجوزُ أنْ تقولَ : لا رجلَ في الدّارِ بل رجلانِ .

وبَعْدُ فانَّ لا استحقتْ في الأصلِ عملَ أنَّ في قولِكَ : انَّ زيداً منطلقٌ ، لأنّها نقيضةُ انَّ من حيثُ كانت نفياً ، وكانَ أنَّ اثباتاً وتوكيداً وهم يُجرونَ الشّيءَ مجرى نَقِيضِهِ . الا تَراهم جرّوا بكم تَشْبيهاً لَهُ بربَّ من جهةِ التّضادِّ وهو أنّ كمْ للتّكثيرِ ، وربَّ للتقليلِ ، فوجبَ أنْ يُقَالَ لا رَجُلاً ذاهِبٌ ، كما تقولُ : انّ رجلاً ذَاهِبٌ . الا أنَّهُمْ بنوا لا مَعَ ما دَخَلَ عليهِ منَ الاسمِ المفردِ على الفَتْحِ ولم يبنوهُمَا على حَرَكَةٍ أُخرَى ، لأنّها قد استحقّتْ ما ذَكَرْنَا[3] من مُشَابَهتِهَا انَّ النَّصبَ في الأصل . فلما قُصِدَ البناءُ بُنِيَ على الحركةِ

---

(١) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل «كان مفردا» سهو.

(٢) من ب و ج و ط . أبين .

(٣) ج : بما ذكرنا . تحريف .

المستحقّةِ دونَ أخرى أجنبيةٍ . ومثلُهُ ما ذَكَرْنَا في بابِ النّداءِ من قولهم : يا ابنَ أمَّ ، وبنائِهم لَهُ على الحركةِ التي استَحَقَّهَا في حالِ الاعرابِ اذَا اضفتَ فقلتَ : يا ابنَ أمّي ، فاذا قلتَ : لا رجلَ عِندِي ، كان لا معَ رجلٍ بمنزلةِ اسمٍ مبتدأٍ كأنَّ مع اسمهَا في قولِهم : انَّ زيداً عندكَ وكانَ عِنْدِي في موضعِ خَبَرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وقد يُحْذَفُ الخبرُ مع لا هذهِ وذلكَ نَحْوَ[٤] لا الهَ الا اللهُ والمَعْنَى لا الهَ لنا أو في الوجودِ الا اللهُ . ولا حولَ ولا قوةَ لنا[٥] الا باللهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ

اعلم أنَّ حذفَ الخبرِ يكثرُ في النّفي وذلكَ[٦] أنَّهُ يكونُ مبنياً على كلامٍ مُتَقَدّمٍ قَدْ جَرَى فيه ذكرُ الخَبَرِ كأنَّ قائِلاً يقولُ : هَلْ مِنْ طَعَامٍ عندَكَ فتقولُ : لا طعامَ . ولا تذكرُ عندي ، لأنَّ تَقَدّمَ ذكرِهِ في السّؤالِ يَغْنيكَ عن اعادتِهِ . وعَلَى هَذَا قَوْلُكَ : لا الهَ الا اللهُ ، لأنَّهُ في الأصْلِ رَدٌّ على الجَاحدِ حتّى كأنَّهُ يقولُ : هَلْ لَنَا من الهٍ غيرُ اللهِ ، فتقولُ لَهُ لا الهَ لَنَا الا اللهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« والمنفيُّ في هذا البابِ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : مفردٌ ومضافٌ ومضارعٌ للمضافِ والمفردُ[٧] على ضَرْبَيْنِ : مفردٌ غيرُ موصوفٍ ، ومفردٌ موصوفٌ . فالمفردُ غيرُ الموصوفِ نحوَ ما ذَكَرْنَا . و [المفردُ][٨] الموصوفُ يَجْري اذا وُصِفَ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ : أحدُهُمَا أنْ تَجْري الصِّفَةُ على الموصوفِ في لَفْظِهِ فَتُنَوَّنُ . وذلكَ نحوَ لا رَجُلَ ظريفاً عندكَ ، ولا غُلامَ

---

(٤) ط : وذلك قولك .
(٥) سقطت « لنا » في ط .
(٦) ب : وذاك .
(٧) ب ، ج : فالمفرد .
(٨) من ب و ج و ط . أولى .

صالحاً لكَ . والوَجْهُ الثّاني : أنْ تجعلَ المنفيَّ وصِفَتَهُ اسماً واحِداً مثلَ خَمْسَةَ عَشَرَ[٩] ، فتقولُ : لا رَجُلَ ظَرِيفَ عندَكَ[١٠] . ومثلُ هَذَا في جَعْلِهِمْ // الصّفةَ معَ الموصوفِ شيئاً واحِداً ، يا زَيْدَ بنَ عمرٍو ، كأنّكَ قلتَ : يا أمْرءَ عَمرٍو .[١١] والوَجْهُ الثّالثُ : أنْ تُجْرَى الصفةَ على موضعِ الموصوفِ[١٢] فتقولُ : لا رَجُلَ ظَرِيفٌ عندَكَ ، لأنَّ موضعَ لا مع رجلٍ رفعٌ بأنّهُ موضعُ ابتداءٍ فتجريهِ على المَوْضعِ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عبدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ المنفيَّ على الأقسامِ التي ذَكَرهَا . فالأوّلُ المُفْتَقِرُ الى ذكرِهِ في هذا الفصلِ هو المفردُ وهُوَ يَجْرِي على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أن يكونَ متجرّداً من الوَصْفِ نحوَ ما قدَّمَ من قولِكَ : لا رَجُلَ في الدّارِ ، اذا جعلتَ في الدّارِ خَبَراً .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يكونَ موصوفاً وذلكَ على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ :

أحَدُهَا أنْ تقولَ : لا رَجُلَ ظريفاً[١٣] عِنْدَكَ ، فتنصبُ الصِّفَةَ وتُنَوِّنُها[١٤] ، وانْ كانَ الموصوفُ مبنياً اتباعاً للفْظِ ، كما قلتَ : يا زَيْدُ العاقِلُ ، فرفعتَ الصِّفةَ [لِتُشَاكِلَ][١٥] الموصوفَ . الا أنَّ هذَا لمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ ألِفٌ ولامٌ نَوّنْتَهُ . والبِنَاءُ على الفَتْحِ مُطَرِدٌ في كلِ مفردٍ [منفي][١٦] كَمَا أنَّ البِنَاءَ على الضَّمِّ كذلكَ في كلِ مفردٍ منادىً اذَا خُصَّ بالخِطابِ على أنَّ النصبَ هنا لهُ وَجْهٌ آخرُ ، وهو ما ذكرتُ من أنّ أصلَ الاسمِ الذي يدخلُ لا عليهِ أنْ يَنْتَصِبَ انتصابَ اسمِ أنَّ . فاذا كانَ كذلكَ جَازَ أنْ تكونَ الصِّفَةُ محمولةً على الأصْلِ .

---

(٩) ط : مثل خمسة عشر ، «ونحوه» .

(١٠) ط : عندك «ولا غلام صالح عندك» .

(١١) ب ، ط : يا ابن عمرو .

(١٢) ط : على موضعه .

(١٣) ج : طريف . سهو .

(١٤) ج : وتنويها . تصحيف .

(١٥) من ب و ج . الصواب وفي الأصل «للتشاكل» . تحريف .

(١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «مبني» . تحريف .

والضَّرْبُ الثّاني أنْ تمزجَ الصِّفَةَ بالموصوفِ وتَجْعَلَهُمَا مثلَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم تُدْخِلُ عليهما لا فَتَبْنِيهِمَا مَعَهُ ، ويكونُ في الحُكْمِ كأنَّكَ جَعَلْتَ اسماً واحداً مع لا شَيْئاً واحِداً كقولِكَ : لا رَجُلَ . وشَبَّهَهُ بقولِهم : يا زَيْدُ ابنَ عمرٍو ، ومن حيث أنَّ الصفةَ التي هي ابن قد فُتِحَتْ وجُعِلَتْ مع زَيْدٍ شَيْئاً واحِداً ، وبُنيا على الفَتْحِ ، وحركةُ الاسمِ المبنيّ مع لا في قولِكَ : لا رَجُلَ ظَرِيفَ ، هي التي كَانَتْ مستحقةً لَهُ كَمَا أنَّ حركةَ ابنٍ في قولِكَ : يا زَيْدُ بنَ عمرو . كذلكَ . وأما تشبيهُهُ لقولِكَ : يا زيدَ بنَ عمرٍو ، بقولكَ[17] : يا مرءَ عمرٍو فمن حيثُ أنَّ حركةَ الرّاءِ تبعتْ حركةَ الهمزةِ فكانتْ[18] فتحةً كَمَا أنَّ حركةَ الهمزةِ كذلكَ وانْ [كانَ][19] الحركةُ في الهمزةِ للاعرابِ وفي ابنٍ للبناءِ . هذا تشبيهُ صاحبِ الكتابِ[20] . قَالَ شَيْخُنَا رحمهُ اللهُ : ولو قالَ يا امرأةَ عمرٍو ، فأدخلَ التّاءَ كانَ قريباً أيضاً ، وذلكَ[21] أنَّهُ كان يجعلُ الفتحَتَيْنِ في يا زيدَ بنَ عمرٍو ، بازاءِ الفَتْحَتَيْنِ في الرّاءِ والهمزةِ من امرأةٍ من حيث أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما للبناءِ .

والوَجْهُ الثّالثُ : أنْ ترفعَ الصِّفةَ فتقولُ : لا رَجُلَ ظريفُ الدّارِ لأجْلِ أنَّ لا [معَ][22] ما دَخَلَ عليهِ في موضعِ [رفعٍ][23] بالابتداءِ فكأنَّكَ قلتَ : ما رَجلٌ ظَرِيفٌ في الدّارِ ، وان كانَ مالا يفيدُ ما يفيد لا من استغراقِ الجِنْسِ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وان شئتَ حَذَفْتَ الخبرَ . وقولُ الشّاعرِ :

---

(١٧) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وبقولك » . سهو .

(١٨) ب ، ج : وكانت .

(١٩) من ب ، ج . أبين .

(٢٠) في سيبويه ١/٣١٣ - ٣١٤ : ومثل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو. وانما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك زيد بمنزلة الرفعة في راء امرىء ، والجر بمنزلة الكسر في الراء ، والنصب كفتحة الراء وجعلوه تابعا لابن » .

(٢١) ب : وذاك .

(٢٢) من ب و ج . الصواب .

(٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقع » . تحريف .

/٢٠٨/ وَرَدَّ جَازِرهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ولا كريمَ من الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[٢٤]

ان[٢٥] شئتَ جعلتَ مصبوحاً صفةً على الموضعِ ، واضْمَرْتَ الخبرَ ، وانْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبَراً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعلم أنَّكَ اذا قلتَ : لا رجلَ ظريفٌ ، بالرفع كان لكَ وجهان : أحدُهُمَا : أنْ تجعلَ ظريفاً صفةً على الموضعِ حتّى كأنَّكَ قلتَ : لا رجلَ ظريفاً . والوجهُ الثّاني : أنْ تَجْعَلَهُ خَبَراً . ويكونُ مضمراً[٢٦] في القولِ // الأوّلِ كأنَ قائلاً قالَ لكَ : هل عندكَ رجلٌ ظريفٌ ، فقلتَ : لا رجلَ ظريفٌ ، وأظْهَرْتَ الخَبَرَ الذي هو [عندكَ][٢٧] . وكَذَا بيتُ الكتابِ الذي أنْشَدَهُ محمولٌ على الوَجْهَيْنِ . فانْ جَعَلْتَ مصبوحاً خبراً لم تَحْتَجْ الى اضمارٍ ، وانْ – جَعَلْتَهُ صفةً لكريمٍ على المَوْضعِ احْتَجْتَ الى اضمارِ الخبرِ حتى كأنَّكَ [قلتَ][٢٨] ولا كريمَ مصبوحاً هناكَ .

---

(٢٤) هذا البيت ملفق من بيتين وردا ضمن أبيات في ديوان حاتم الطائي وأخباره ص ١٥ منسوبة لرجل من النبيت ابن قاصد (وهم حي من اليمن) اجتمع مع حاتم والنابغة خاطبين لأمرأة فاختارت حاتما . والبيتان هما :

ورد واردهم حرفا مصرّمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليحُ
اذا اللقاح غدت ملقّى اصرّتُها ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

وورد البيت منسوبا (وبروايته التي في المقتصد) الى رجل من النبيت في سيبويه والشنتمري ٣٥٦/١ .

ونسب الزمخشري في المفصل ٢٩ البيت لحاتم الطائي وهو وهم منه وقد ذكرت هذه النسبة (مع تصويبها بأن البيت لرجل من النبيت) في ابن يعيش ١٠٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٦/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٦٨/٢ – ٣٦٩ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٢٧ ونسب عن الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي (وليس في ديوان الهذليين) .

ووردت هذه النسبة في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٥٢ وابن يعيش ١٠٧/١ ، كما ذكرها العيني (الموضع المتقدم) .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٧٠/٤ ، والايضاح ٢٤٠ ، كما ورد البيتان بروايتهما التي في الديوان وبرواية سيبويه دون نسبة في اللسان (صرر) ١٢١/٦ ، وثانيهما في نفس المادة من التاج ٣٣٠/٣ ، وأولهما فيه (ملح) ٢٢٨/٢ . والحرف : الناقة الضامر والشاهد فيه رفع « مصبوح » على توجيهين : الأول أنه نعت لاسم لا محمولا على الموضع الثاني انه خبر للا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع المبتدأ .

(٢٥) ط : وان .

(٢٦) ب : ويكون « الخبر » مضمرا .

(٢٧) من ج . الصواب . وفي الأصل : « عندي » . سهو .

(٢٨) من ب و ج . الصواب . وفي **الأصل « فقلت »** . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليّ :

« والعَطْفُ فيما ذَكَرْنَا كالصِّفَةِ ، تحملُهُ على اللّفْظِ ، مرةً وعلى الموضعِ أُخْرَى . فمن الحملِ على اللّفْظِ قولُهُ :

/١٠٩/ لا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابْنِهِ(٢٩)

ومنَ الحملِ على المَوْضعِ قولُهُ :

/٢١٠/ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لي انْ كانَ ذاكَ ولا أبُ(٣٠)

---

(٢٩) هذا صدرُ بيت ينسب لرجل من عبد مناة بن كنانة . وقد ورد بتمامه في ب و ج ، برواية : فلا أبَ وأبناً مثلَ مروانَ وابنهِ اذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأزَّرَا

وهو منسوب بهذه النسبة في الشواهد الكبرى للعيني ٣٥٥/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٤٢/١ – ٢٤٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ١٢٣ ، والدرر اللوامع ١٩٧٦/٢ – ١٩٨ (وأشار الى نسبة شرح شواهد الكشاف التي سيرد ذكرها) .

ونسب البيت في ايضاح شواهد الايضاح للقيس ق ٥٣ الى الكميت بن معروف والكميت الأسدي ، وليس في ديوان الكميت الأسدي (طبعة بغداد) وقد أشار القيس الى نسبته الأخرى . وذكر في الخزانة ١٠٣/٢ أنه من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل وأشير الى النسبة الأخرى .

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والايضاح ٢٤١ ، وابن يعيش ١٠١/٢ و ١١١ ، وشرح الأشموني ٢٥/٢ (صدره) .

وروايته في سيبويه والمقتضب مثل الأصل ، وفي ابن يعيش « ولا أب » وفيما عدا ذلك من المراجع « فلا أب » .

وروى عجز البيت في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨ ، برواية : « اذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا » .

والشاهد في أب للبناء ، وهي مع التنوين في « أبنا » للأعراب .

وأراد بمروان هو ابن الحكم بن العاص وبابنه هو عبد الملك بن مروان لأنَّ البيت في مدحهما .

(٣٠) نسب سيبويه (وتابعه الشنتمري) في ٣٥٢/١ هذا البيت الى رجل من مذحج ونسبه غيره من العلماء الى آخرين . وممن نسب اليهم البيت همام أخي حسان بن مرة ، وضمرة بن ضمرة (او ابن جابر) وهُنَيّ (أو هاني) بن أحمر ، وعمرو بن الغوث من طي وعامر بن جوين الطائي ومنقذ بن مرة الكناني ، وزرافة الباهلي .

وقد تفاوتت المراجع التي نسبت البيت بين هؤلاء الشعراء كما تفاوتت في ذكر أسماء العلماء الذين نسبوه . وهذا المراجع هي : المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٨ ، ومعجم البلدان ١١٨/١ واللسان (حبس) ٣٦٢/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٤٠/١ – ٢٤١ وشواهد المغنى ش ١ ج ٩٢١/٢ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ العَطْفَ يكونُ فيهِ وَجْهَانِ من الوجوهِ المُتَقَدِّمةِ في الصِّفَةِ : أحَدُهُمَا الحملُ على اللَّفْظِ كقولِكَ : لأرْجُلَ وامرأةً في الدّارِ ، وبيتُ الكِتَابِ الذي أُنْشِدَ :(٣١)

لا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابْنِهِ اذَا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأزَّرَا

فقولُهُ : وابناً ، معطوفٌ على لفظِ الأبِ في قولِهِ : لا أبَ ، الا أنَّ الحركةَ في أبِ للبِنَاءِ ، وفي المعطوفِ للاعرابِ . أَلا تَرَى أنَّهُ مُنَوَّنٌ فهو كقولِكَ : لا رَجُلَ ظريفاً ، في الحملِ على اللفْظِ .

والوَجْهُ الثّاني : هو الحملُ على الموضعِ ، والرفعُ كقولِهِ :

لا أمَّ لي انْ كانَ ذاكَ ولا أبُ

فالأبُ معطوفٌ على [موضعِ](٣٢) لا أمَّ وهو بمنزلةِ قولِكَ :

لا أمَّ لي انْ كانَ(٣٣) ذاكَ وأبُ ، لأنَّ لا للتّكريرِ ولا يكونُ في العَطْفِ .

الوَجْهُ الثّالثُ(٣٤) : وهو البِنَاءُ نحوَ لا رَجُلَ ظريفَ ، فلا تقولُ لا أبَ وابنَ ، لأنَّ المعطوفَ منفصلٌ من المعطوفِ عليهِ لَفْظاً ومَعْنَىً ، وامّا اللفْظُ فهو أنَّ حرفَ العَطْفِ يفصلُ بَيْنَهُمَا ، وأما المَعْنَى فهو أنَّهُ ليسَ ايّاهُ ، أَلا تَرَى أنَّ الابنَ في قولِهِ : لا أبَ وابناً ، ليسَ الأبُ في المَعْنَى كما يكونُ ظريفٌ الرَّجُلُ في قولِكَ : رَجُلٌ ظَرِيفٌ . واذَا

= والبيت غير منسوب في المقتضب ٣٧١/٤ وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٣ ، والايضاح ٢٤١ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٨٥٠ ج ٥٩٣/٢ وشرح الأشموني ١٨/١ (العجز) .
وورد في الأصل « ان كان ذلك » تحريف . وروايته في المغنى ، وشواهده ، والدرر اللوامع : « هذا وجدكم » .
والشاهد فيه عطف « أب » على موضع « لا أم » المرفوع .

(٣١) ب ، ج : الذي أنشد .
(٣٢) من ب و ج . الصواب .
(٣٣) ب ، ج : وان كان . سهو .
(٣٤) ج : الثاني . تحريف .

كانَ كذلكَ لَمْ يمكنْكَ أنْ تقولَ : اني أجعلُ المعطوفَ والمعطوفَ عليهِ شيئاً واحِداً كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم أبْنِيهُمَا مع لا فأقولُ : لا أبَ وابنَ كما قلتَ ذلكَ في الصِّفَةِ والموصوفِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وتقولُ : لا حولَ ولا قوّةَ الا باللهِ ، فتجعلُ لا الثّانيةَ بمنزلةِ الأُولَى وتُضْمِرُ(٣٥) الخَبَرَ . فانْ جَعَلْتَ لا الثّانيةَ هي التي تُزادُ في النّفْيِ نحوَ ليسَ زَيْدٌ ولا أخوهُ عِنْدَكَ كان في [الاسْمِ](٣٦) الواقع بَعْدَهَا النَّصْبُ على اللفْظِ كما جَاءَ لا أبَ وأبْناً . وجَازَ أيْضاً فيهِ الرّفعُ على المَوْضِعِ فتقولُ : لا حولَ ولا قوةَ ، كما قالَ : ولا أبَ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا يجوزُ فيهِ وجوهٌ :

أحَدُهَا أنْ تقولَ : لا حَوْلَ ولا قُوّةَ ، فتجعلُ لا في كلِ واحدٍ منها نافيةً ، وتبنى حولَ وقوّةَ مَعَهَا كما تقولُ : لا رَجُلَ .

والثّاني : أنْ تجعلَ لا الثّانيةَ مؤكدةً للنّفي غيرَ عاملةٍ وتعطفَ قوّةً على لَفْظِ حولَ فتقولُ : لا حولَ ولا قوةً ، وتُنوّنُ لأنّهُ معرّفٌ غيرُ مبنيٍّ كقولِهِ : لا أبَ وأبْناً ، لأنَّ لا اذَا كانَ مزيداً للتوكيدِ مثله في قولِكَ : ليسَ زيدٌ ولا أخوهُ مُنْطَلِقَيْنِ ، لم يَكُنْ له عملٌ فَيَجْرِي ما بَعْدَهُ مَجْرَى ما ليسَ فيهِ لا كقولِهِ : وابناً ، فتنصبُ عَطْفاً على اللفظِ ، كما قلتَ في الصِّفَةِ : لا رَجُلَ ظَرِيفاً عِنْدَكَ فنوّنْتَ حَيْثُ كانَ معرباً .

الثّالِثُ : (٣٧) أنْ تقولَ ، لا حَوْلَ ولا قوّةَ ، فتبنى الأوّلَ علَى الفَتْحِ وتعطفُ الثّاني // على مَوْضِعِهِ المرفوعِ حتى كأنّهُ ما حولٌ ولا قوةٌ . وتكونُ لا أيضاً زائدةً غيرَ عاملةٍ ومثلُهُ سواءٌ قولُهُ : ولا أبَ ، لأنَّ الأبَ مَعْطُوفٌ على [موضعِ](٣٨) الأمِ في قولِهِ : لا أمَّ لي ،

---

(٣٥) ج : وتضم . تحريف .

(٣٦) من ب و ج : الصواب . وفي الأصل (اسم) . تحريف .

(٣٧) ب ، ج : والثالث .

(٣٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « نوع » . تحريف .

واذَا جِئْتَ بالرَّفْعِ فلا يجوزُ البِنَاءُ والبَتَّةَ ، لأنَّ لا اذا بُنِيَ مع الاسمِ كانَ حَرَكَتُهُمَا الفَتْحَ نحوَ لا رَجُلَ ، البَتَّةَ . فلا تقولُ : لا حَوْلُ ولا قُوَّةُ ، فَتَضمُّ ولا [تنوّنُ][39] قاصداً بناءَهُ مع لا كَمَا قُلْتَ : لا رَجُلَ ، فبنيتَ على الفَتْحِ .

والوَجْهُ الرّابعُ : أنْ تقولَ : لا حولٌ ولا قوةٌ ، فَترفَعُهُمَا مَعاً ، ولا تَجْعَلُ للاعملاً وذاكَ أنَّهُمْ اذا كرّروا جوّزوا الابتداءَ ، نحو[40 لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ 40] ، ولا رَجُلٌ ولا امرأةٌ في الدّارِ .

والوَجْهُ الخَامِسُ : أنْ تقولَ : لا حولٌ ولا قوةَ ، فتجعلُ لا الأُوْلَى بمعنى ليسَ وترفعُ ما بَعْدَهُ كما ترفعُ ما بَعْدَ لَيْسَ كبيتِ الكِتَابِ :

/٢١١/ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[41]

كأنَّهُ قالَ : لَيْسَ بَرَاحٌ عندي ، فكذلكَ يكونُ هَذَا كقولِكَ : لَيْسَ حولٌ الا باللهِ ، ثُمَّ جعلتَ الثّانيةَ نافيةً مبنيةً مع ما دَخَلَتْ عليهِ حتّى كأنَّكَ قلتَ : ليسَ حولُ الا باللهِ ولا قوةُ[42] الا باللهِ .

والوَجْهُ السّادِسُ : أنْ تجعلَ الأُوْلَى نافيةً مبنيةً مع الاسمِ ، – والثّانيةَ بِمَعْنَى ليسَ ، كأنَّكَ قلتَ : لا حولَ وليسَ قوةٌ الا باللهِ .

---

(٣٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تنوين » . تحريف .

(٤٠ – ٤٠) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٤١) هذا البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد ، وفي مادة (برج) من اللسان والتاج نسب البيت لسعد بن ناشب أيضا .
والبيت منسوب لسعد بن مالك في سيبويه والشنتمري ١/٢٨ و ٣٥٤ (وبقوله : « لابراح » في ١/٣٥٧) ، وديوان الحماسة جـ ١/١٣٩ ، – وذيل الأمالي ٢٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ١٠/١٦٧ ج ٢/٥٠٠ والأمالي الشجرية ١/٢٨٢ و ٣٢٣ و ٢/٢٢٤ و (برح) من اللسان ٣/٢٣١ والتاج ٢/١٢٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢/١٥٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٩ ، والأشباه والنظائر ٤/١٦٠ ، وشواهد المغنى ج ٢/٥٨٣ ، ٦١٢ والخزانة ١/٢٢٣ وشرح الشواهد للعاملي ٩٤ ، والدرر اللوامع ١/٩٧ .
وغير منسوب في المقتضب ٤/٣٦٠ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٢ ، والمفصل ٣١ ، والأنصاف ١/٣٦٧ ، وابن يعيش ١/١٠٨ ، ومغنى اللبيب ش ٣٩٦ ج ١/٢٣٩ ، وهمع الهوامع ١/١٢٥ ، وشرح الأشموني ١/٤٢٢ . ونيرانها يعني نيران الحرب . وقوله : أنا ابن قيس ، فيه اضافة الى جدّه الا على اعتزازا به .

(٤٢) ب . ج : وليس قوة .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« بابُ النكِرَةِ [المُضَافَةِ][1]

النّكرةُ المضافةُ تَنْتَصِبُ [بَعْدَ][2] لا انتصاباً صَحِيحاً ، كَمَا تَنْتَصِبُ بَعْدَ إنَّ ، وذلكَ نحوَ لا غلامَ رجلٍ عِنْدَكَ ، ولا صَاحِبَ سَفَرٍ لَهُ . ويدلُّ على انتصابِ المضافِ قولُهُمْ : لا خيراً من زيدٍ عِنْدَهُ ، فكَما انْتَصَبَ خير [3 وثَبَتَ التّنوينُ فيهِ3] ثَبَاتَهُ في المُعْرَبِ كذلكَ تكونُ الفَتْحَةُ في لا غُلامَ عِنْدَكَ ، فتحةَ اعرابٍ لامتناعِ بناءِ المُضَافِ مع غيرِهِ وجَعْلِهِ مَعَهُ بمنزلةِ شَيءٍ واحِدٍ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قلتَ : لا غُلامَ رَجُلٍ عندكَ ، فالحركةُ للاعرابِ بمنزلتِهَا في قولكَ : رأيتُ غُلامَ رجلٍ ، وذلكَ أنّ الحركةَ لوكانتْ للبناءِ مثلَهَا في المفردِ اذَا قلتَ : لا رَجُلَ ، لما قَالُوا : لا خيراً من زيدٍ بالتّنوينِ . وذاكَ أنّ هَذَا مُشَابِهٌ للمُضَافِ ، أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : يا خيراً من زَيْدٍ بالتّنوينِ كما تقولُ : يا غلامَ رجلٍ . فاذا وجدتَ هذا الذي اعرابُهُ اعرابَ المُضَافِ منوناً علمتَ أنَّ الحركةَ في قولكَ : لا غُلامَ رجلٍ اعرابيةٌ ، اذ لو كانَ قولُكَ : لا خيراً من زيدٍ مبنّياً ، لما نُوّنَ كما لا يُنَوّنُ المفردُ في قولكَ : لا رَجُلَ عندكَ ، ولوكانَ المضافُ مما يثبتُ فيهِ التّنوينُ لَثَبَتَ ، الا أنَّ الاضافةَ تُعَاقِبُ التّنوينَ ، ولوكانَ تَعرّى الاسمِ في قولكَ : لا غُلامَ رَجُلٍ ، من التّنوينِ [4 يَقْتَضِي أنْ يكونَ مَبْنِيّاً4] لوجبَ أنْ يقالَ ذلكَ في كلِّ مُضافٍ مرفوعاً كانَ أو مَنْصوباً أوْ مَجْروراً .

---

(١) من ب و ج و ط . أولى .

(٢) من ب و ج و ط . الصواب .

(٣ - ٣) بدله في ط : وثبت فيه التنوين .

(٤ - ٤) بدله في ب : يقتضي انه مبني .

وانّما امتنعُوا من بناءِ المُضَافِ مع لا ، لأنَّ ذلكَ يؤَدّي الى جَعْلِ ثلاثةِ أشياءَ شيئاً واحِداً . اذِ المضافُ والمضافُ اليهِ شيئانِ ولا – ثَالِثٌ . فان قلتَ : فكيفَ زعمتَ في قولِهم : لا رَجُلَ ظريفَ عندكَ ، أنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ يُبْنَيانِ // مع لا فالجوابُ انّا قُلْنَا : انَّ الصّفةَ والموصوفَ يُجْعَلانِ اسماً واحِداً كخمسةَ عَشَرَ ، ثم يدخلُ لا عليهِ وبينَ الصّفةِ والموصوفِ منَ الاتصالِ والامتزاجِ ما ليسَ بينَ المُضَافِ والمضافِ اليهِ « أَلا تَرَى أنَّ الصِفَةَ هي الموصوفُ في المَعْنَى . فاذا قلتَ : رجلٌ ظريفٌ ، كانَ ظريفٌ رَجُلاً وليسَ المضافُ اليهِ المضافَ في المَعْنَى ، أَلا تَرَى أنّكَ اذا قلتَ غلامُ رجلٍ ، لم يكنِ الرجلُ الغلامَ ، فلما كانَ كذلكَ جَازَ أنْ تُبْنَى الصِّفةُ مع الموصوفِ ويُجْعَلا اسماً واحِداً كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم يُجْعَلُ مع لا شيئاً(٥) واحداً . ولم يَكُنْ ذلكَ جَعْلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئاً واحداً في الحقيقةِ ، اذ كانَ الصِّفَةُ الموصوفَ(٦) في المَعْنَى . ولم يَجُزْ في المضافِ والمُضافِ اليهِ ، لأنّ المضافَ اليهِ ليسَ المضافُ في المَعْنَى فلم يَقُلْ مَثَلاً : لا غَلامَ رَجُلَ عندَكَ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« وقد تلحقُ لامُ الاضافةِ [في الاضافةِ وذلكَ](٧) نحوُ لا أَبا لزيدٍ ، فالأبُ منصوبٌ بلا واللامُ مقحمةٌ غيرِ معتدٍّ بها من جِهَةِ ثَباتِ الألفِ في الأبِ . ومن جهةِ تهيئةِ الاسمِ لعملِ لا فيهِ معتدٌّ بِهَا » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنّ الأبَ اذَا أُضِيفَ رُدَّ لامُ فِعْلِهِ كقولِكَ : أبو زيدٍ ، ورأَيْتُ أبا زيدٍ ، ولا لا تعملُ في المعارفِ ، فلا تقولُ : لا غلامَ زيدٍ عِنْدَكَ ، ولا صَاحبَ الرّجلِ الذي تعلمُ عندَكَ ، لأن المضاف الى المعرفة معرفة ، فغلام زيد بمنزلةِ زيدٍ ، وغُلامُ الرّجلِ الذي تعلم بمنزلةِ الرّجلِ ، فكَما لا يجوزُ أنْ تقولُ : لا الرجلَ الذي تَعْلَمُ [فتعمَلُ لا في المعرفةِ النصبَ ، كذلك لا يجوزُ : لا غلامَ الرجلِ الذي تعلُم](٨) عندَكَ واذا كان كذلكَ كانَ

---

(٥) ج : مع الأشياء . تحريف .

(٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « الصفة والموصوف » تحريف .

(٧) من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

(٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

اللامُ في قولهم : لا أبا لزيدٍ ، مُعتدًّا بها من وجهٍ وغيرَ مُعْتَدٍّ بها من وجهٍ ، فوجهُ الاعتدادِ بها[٩] أن الأبَ لوكان مُضَافاً على الحقيقةِ لكانَ معرفةً ولا [لا][١٠] تنصِبُ المعارفَ كما ذَكَرْنَا في هذهِ المُقَدّمة . فلولا أن اللامَ غيرُ داخلةٍ في حكمِ الزيادةِ والأسقاطِ لما جاز أن تنصِبَ الأبَ بلا فتقول : لا أبَ [لزيد][١١] .

وأما وجهُ تركِ الاعتدادِ فثباتُ لامِ الفعلِ فيه ، لأنه يعُود عند الأضافةِ . الا ترى أنك لا تقولُ : رأيتُ الآباءَ ، وانما تقولُ الأبَ بغيرِ لامِ الفعلِ ، فلولا أنّ اللامَ في تقديرِ السّاقطِ من وجهٍ ومقاربةً لِمَا في قولِهِ تَعَالَى – (فَبِمَا رَحْمَةٍ) –[١٢] لَمَا عادَ لامُ الفِعْلِ الذي هُوَ من أعْلامِ الاضافةِ . فَهَذَا مَعْنَى قولِ الشَّيْخِ أبي عليٍ : واللام مقحمةٌ غيرُ معتدٍّ بِهَا من جهةِ ثَبَاتِ الألفِ في الأبِ لأنَّ الألفَ هو لامُ الفِعْلِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ : .

« وعَلَى هَذَا تقولُ : لا غُلامَيِ لِزَيْدٍ [١٣ ولا يَدَى لَهُ١٣] فَتَحْذِفُ النُّونَ للاضافةِ كَمَا تَحْذِفُهَا[١٤] اذا لم تَدْخلِ اللامُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ النّونَ تُحْذَفُ للاضافةِ كَمَا يُعَادُ لامُ الفِعْلِ في الأبِ لَهَا . فاذَا قُلْتَ : لا غُلامَى لِزيدٍ ، كَانَ اللامُ غيرُ مُعْتَدٍّ بِهَا من جهَةِ سقوطِ النُّونِ كما تسقطُ اذَا لم يَكُنْ اللامُ نحوَ غلاما زيدٍ ، ومعتدّاً بها من جهةِ عَملِ لافي الاسمِ لأنّها لوكانتْ ساقطةَ البَتَّةَ لما جَازَ أنْ تعملَ لا فيهِ ، لأنَّ اللامَ اذا كانَتْ في حكمِ غيرِ الملفوظِ بهِ كانَتِ الاضافةُ حقيقيةً[١٥] فيتعرّفُ الاسمُ . والمعرفةُ لا تنصبُهُ لا ، أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : لا غُلامَ الرَّجُلِ

سقطت « بها » في ج .

(١٠) من ب . الصواب . وسقطت من الأصل و ج سهوا .

(١١) من ب و ج . الصواب ، وفي الأصل لا « أب » . تحريف .

(١٢) آية ١٥٩ / آل عمران ٣ .

(١٣ – ١٣) بدله في ط : ولا يدي بها لك .

(١٤) ج : كما « لم » تحذفها .

(١٥) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « كان الاضافة حقيقة » . تحريف .

الذي تَعْلَمُ عندكَ فاذا كانَ لا عاملةً في قولِكَ لا غُلَامَى لِزَيْدٍ ، علمتَ أنَّ الاضافةَ غيرُ حقيقيةٍ من وجهٍ ، وأن اللامَ مانعةٌ لها من التّعريفِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« فانْ قلتَ : لا غُلامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لم يَجُزْ حذفُ النّونِ(٥) ، لأنَّكَ قد حِلْتَ بينَ المُضَافِ والذي تقعُ الاضافةُ اليهِ بصفةِ المَنْفِيِّ (١٧ فلم يحسن الفَصْلُ١٧) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليهِ . (١٨ ولَمْ يَجُزْ أنْ تَحْذِفَ النُّونَ١٨) مِنَ الصِّفَةِ لأنَّ ذلكَ انّما جَاءَ في الاسمِ المنفيِّ لا في صِفَتِهِ ، وربّما حَذَفَ الشّاعِرُ هذه اللامَ للحاجةِ والتّقديرُ بِهَا الثّباتُ قَالَ :

/٢١٢/ أبا الموتِ الذي لا بُدَّ أنّى مُلاقٍ لا أبَـــاكِ تُخَوفِيني(١٩)

قَالَ الشّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قلتَ : لا غُلامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لكَ ، فَلا تَخْلُو اذَا قَصَدْتَ حذفَ النّون من أنْ تحذفَ نُونَ غُلامَيْنِ أو نونَ ظَرِيفَيْنِ ، فلا يجوزُ أنْ تحذفَ نونَ غُلامَيْنِ فتقولُ : لا غُلامَيْ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لأنَّ النّونَ انّما حُذِفَ في غُلامَيْ لِزَيْدٍ على تقديرِ سقوطِ اللام ،

---

(١٦) ط : لم يجز حذف النون « للاضافة كما تحذفها اذا لم تدخل اللام » .

(١٧ - ١٧) كذا في ب و ط . الصواب . وفي ج : « فلم يجز الفصل » ، وفي الأصل « فلم يحسن للفصل » .

(١٨ - ١٨) بدله في ط : « ولم يجز حذف النون » .

(١٩) هذا البيت لأبي حية النميري - واسمه الهيثم بن الربيع بن كثير النميري . أنظر المؤتلف المختلف / ١٠٣ ، وذكر القيس في ايضاح شواهد الايضاح ق ٥٤ أن البيت ينسب أيضا لعنترة بن شداد ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ٣٦٢/١ للأعشى ، وليس في ديوان اي منهما .

والبيت منسوب لأبي حية النميري في مجاز القرآن ٣٥٢/١ ، وشواهد الايضاح للقيس (الموضع المتقدم) ، ومواد (خعل) من اللسان ٢٢٣/١٣ و (أبي) منه ١٢/١٨ ومن التاج ٥/١٠ و (فلا) من اللسان ٢٢/٢٠ ، والخزانة ١١٨/٢ . والدرر اللوامع ١٢٥/١ .

وغير منسوب في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل للمبرد ٥٦٣ ، والايضاح ٢٤٥ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠١/٢ ، - وتوجيه اعراب أبيات ١٥٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٥/١ .

والشاهد فيه حذف لام الاضافة في قوله « لا أباكِ للضرورة الشعرية والأصل أن يقول . لا أبا لك .

فاجملُ احوالِ قولِكَ : لا غُلامي ظَرِيفَيْنِ لَكَ [أنْ][٢٠] يكونَ بمنزلةِ المُضَافِ ، وليسَ في الكلامِ مضافٌ قد فُصِلَ بَيْنَهُ وبينَ المُضَافِ اليهِ بِصِفَتِهِ ، لا تقولُ : رَأَيْتُ غُلامَيْ الظّرِيفَيْنِ زيدٍ ، تُرِيدُ : غُلامَى زيدٍ الظّرِيفَيْنِ ، وانّما يَجِيءُ الفَصْلُ بالظّرْفِ نحوَ ما تَقَدَّمَ من قولِهِ :

كـأَنَّ أصواتَ من ايغَالِهِنَّ بِنَا أواخرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَرَاريحِ /٩١/

ويَكُونُ ذلكَ في ضرورةِ الشّعْرِ أَيْضاً ولو حذفتَ النُّونَ من ظريفين لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنَّ الموصوفَ يُضَافُ دونَ الصفة ، أَلا تَرَى أنّكَ تقولُ : مَرَرْتُ بِغُلامَيْكَ الظّرِيفَيْنِ ، ولا تقولُ : مَرَرْتُ بغلامَيْنِ ظَرِيفَيكَ [بالياءِ[٢١] وَحْدَهَا] وأنْتَ تجعلُ الظّرِيفَيْنِ صفةَ الغُلامَيْنِ كقولِكَ : مَرَرْتُ بِغُلامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ وتُحْذَفُ هذهِ اللامُ ضرورةً كما أنْشَدَهُ من قولِهِ :

لا أبَاكِ تُخَوِفِينِي

ولا يَجُوزُ ذلكَ في حَالِ الاختيارِ.

---

(٢٠) من ب و ج . الصواب ، وفي الأصل « أو » تحريف .

(٢١) من ب و ج . أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« بَابُ المَنْفِيِّ بِلا[1] المُضَارِعِ للمُضَافِ .

وذَلِكَ لا خيراً من زيدٍ عندكَ ، ولا ضَارِباً بَكْراً في دارِكَ ، ولا عِشْرِينَ دِرْهَماً لكَ . [2] فضارعةُ هذا للمُضَافِ[2] أنه عاملٌ فيما بَعْدَهُ ، كَمَا أنَّ المُضَافَ عاملٌ فيما بَعْدَهُ ، والمعمولُ فيهِ من تَمامِ الأوّلِ كَمَا أنَّ المُضَافَ اليهِ من تَمامِ المُضَافِ .

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ أبو بَكْرٍ :

قد تَقَدَّمَ في بابِ النِّداءِ أنَّ هَذَا مُشَابِهٌ للمُضَافِ من ثَلاثَةِ أوْجُهٍ فاعرابُهُ اعرابُ المُضَافِ ، فَلمّا كانوا يَنْصِبُونَ المُضَافَ بلا نَصْباً صَحِيحاً نَوّنُوا هَذَا لأنَّ حركةَ الاعرابِ يُصَاحِبُهَا التّنوينُ في الاسمِ الأمْكَنِ كما أنَّهُمْ قَالُوا في النِّداءِ : يا خيراً من زَيْدٍ ، فأثبتوا التّنوينَ اذ كانَ مُعْرَباً ولَمْ يَكُنْ مَبْنِيّاً كالمَضْمُومِ في قولكَ : يا زَيْدُ ولَمْ يَكُنْ فيهِ ما منعَ منَ التّنوينِ ، لأنَّهُ وانْ شَابَهَ المُضَافَ فليسَ بمضافٍ على الحَقِيقَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ لا مرورَ بزيدٍ ، ولا نزولَ على عمرٍو ، ان[3] جعلتَ على والباءَ مُتَعلّقَيْنِ بمحذوفٍ ، كأنَّكَ قُلْتَ : لا مرورَ ثابتٌ بزيدٍ ، ولا نزولَ واقعٌ على عمرٍو وعَلَى هَذَا قَوْلُهُ

---

(١) سقطت « بلا » في ب .

(٢-٢) بدله في ط : فضارعة هذا المضاف .

(٣) كذا في ب و ج . وفي الأصل « وان » . سهو .

تعالَى - (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ اليومَ) -(٤) وانْ(٥) جَعَلْتَ // الجَارّيْنِ من صلةِ المَصْدَرِ نَصَبْتَ ونَوّنْتَ واضمرتَ لَهُمَا خَبَراً ، وانْ شِئْتَ أظْهَرْتَهُ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : لا مرورَ بزيدٍ ، يَجْرِي على وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنْ لا يُنَوّنَ وذلكَ اذا لم تَجْعَلْ بزيدٍ متعلّقاً بهِ وقَصَدْتَ أنْ تنفَى المرورَ على الاطلاقِ وَجَعَلْتَ بزيدٍ [متعلقاً بمحذوفٍ كأنَّهُ لا مرورَ كَائِنٌ بزيدٍ أو يكونُ](٦) كَمَا تقولُ : لا رَجُلَ في الدَّارِ ، تريد : لا رَجُلَ مُسْتَقِرٌّ في الدَّارِ ، أو استقرَّ في الدّارِ ، واذَا كانَ التّقديرُ هَذَا كانَ المرورُ في قولِكَ لا مرورَ بزيدٍ بمنزلةِ رَجُلٍ في قولِكَ : لا رَجُلَ في كونِهِ مُفْرَداً ، فلا يكونُ فيهِ الا البِنَاءُ على الفَتْحِ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ تُنَوّنَ فتقولُ : لا مُرُوراً (٧ وذَلِكَ اذَا جَعَلْتَ بزيدٍ مُتَعلّقاً به ومعمولاً حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : لا مُروراً٧) زَيْداً ، فِي كَوْنِ ذلكَ مفعولاً للمرورِ ، كَمَا تقولُ : لا ضَرْباً زَيْداً ، وذَلِكَ(٨) أنَّ بزيدٍ اذا تَعَلَّقَ بمرورٍ صارَ منَ جُمْلَتِهِ أشْبَهَ المضافَ لطولهِ كخيرٍ من زيدٍ وقد عرفتَ أنَّ المضارعَ للمضافِ منصوبٌ معربٌ فتقولُ : لا مروراً بزيدٍ ، ولا نُزولاً على عمرو ، كما قلتَ : لا خيراً من زَيدٍ ، ويكونُ الخَبَرُ محذوفاً كأنَّهُ لا مروراً بزيدٍ (٩ عندي أو لا مروراً بزيدٍ٩) اليومَ .

والفَصْلُ بَيْنَ المَوْضِعَيْنِ أنَّكَ اذا قُلْتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، فَجَعَلْتَ بزيدٍ متعلّقاً بمحذوفٍ يكونُ خَبَراً لم يُحْتَجْ الى شيءٍ آخَرَ لفظاً ولا تَقْدِيراً ، واذا قُلْتَ : لا مروراً

---

(٤) آية ٩٢/يوسف ١٢ .

(٥) ط : فان .

(٦) ما بين العاضدتين من ب و ج . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٧-٧) مكرر في ب بسبب انتقال النظر .

(٨) ب ، ج : وذاك .

(٩-٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

بزيدٍ ، كانَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كقولِكَ : لا غُلامَ رجلٍ ، ولا خَيْراً من زَيْدٍ ، فَيَقْتَضِي خَبَراً أما لَفْظاً ، وأمّا تَقْدِيراً نَحْوَ أنْ تقولَ : لا مُرُوراً بزيدٍ اليومَ ، أو عِنْدِي ، أو واقع ، أو ما جرى ذلكَ المَجْرَى . وأمّا في المَعْنَى فليسَ بَيْنَهُمَا كبيرُ فَرْقٍ في بَعْضِ الأحْوَالِ ، وذاكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لا مُروراً بزيدٍ واقعٌ ، ولا ضَرْباً زَيْداً هَا هُنَا ، كانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : لا مرورَ واقعٌ بزيدٍ ، في أنَّكَ أرَدْتَ أنْ تنفَى المرورَ عن زيدٍ وتخبرَ بأنَّهُ لا يُمَرُّ بهِ ، وكَذَا تَخْبرُ بأنَّهُ لَمْ يَقَعْ عليهِ الضَّرْبُ ولا يقعُ مَثَلاً . وقد يُتَصوَّرُ الفرقُ اذا ذكرتَ الخبَرَ ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : لا مروراً بزيدٍ عندي ، كنتَ [نَفَيْتَ عن زيدٍ][10] مروراً مَخْصُوصاً دونَ مرور . واذا قلتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، تريدُ : يقعُ بزيدٍ ، كنتَ قد عَمَمْتَ حَتَّى - كأنَّ أحداً لا مرورَ لَهُ بِهِ .

وممّا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : لا مرورَ بزيدٍ ، كانَ الظَّاهِرُ الذي يَتَقَرَّرُ في عِلْمِ المُخَاطَبِ أنَّكَ قد عَمَّمْتَ كلَّ مرورٍ بالنَّفْيِ فاذا قلتَ : لا مروراً بزيدٍ ، كانَ الأصْلُ أنْ يَنْتَظرَ المُخَاطَبُ خبراً يكونُ فيهِ تَخصيصٌ [11 أيْ يكونُ فيهِ مَعْنىً زائدٌ على الوقوعِ والوجودِ11] نحوَ أنْ تقولَ : لا مروراً بزيدٍ عندي ، أو يومَ الجُمُعَةِ ، أوْ مَا أشْبَهَ ذلكَ فانْ [فَرغْتَ][12] من حديثِهِ ولم يذكرِ الخبَرَ حَمَلَهُ[13] حينئذٍ على العُمومِ . اذ يُعْلَمُ أنَّ الاضمارَ نحوُ قولِكَ : واقعٌ أو يقعُ او في الوجودِ ، لأنَّ ذلكَ [هُوَ][14] الذي يُترَكُ ذِكْرُهُ لدليلِ الحَالِ عليهِ وشَهادةِ الحِسِّ بِهِ . فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ منطلقٌ وعمروٌ ، في أنَّكَ اذا ذكرْتَ عمراً بَعْدَ الفَراغِ منَ الأخبارِ عن زيدٍ كانَ حَقُّ المُخَاطَبِ أنْ يظنَّ أنَّكَ تقصدُ أنْ تخبرَ عنه بشيءٍ آخرَ . فاذا سَكَتَّ عليهِ عُلِمَ أنَّكَ تريدُ الأوّلَ // اذَا أضْمَرتَهُ لدليلِ الحَالِ عليهِ ، ولو قَصَدْتَ خَبَراً آخرَ لذكرتَ[15] فقلتَ : وعمروٌ قاعِداً ، وعمروٌ

---

(١٠) من ب و ج . الصواب . والعبارة في الأصل : كنت « لقيت » مرورا ..

(١١ - ١١) ساقط في ب و ج .

(١٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « عرفت » . تحريف .

(١٣) ج : جملة . تصحيف

(١٤) من ب . أبين .

(١٥) ب ، ج : ذكرت .

عِنْدِي ، والأوّل ، أعني قولَكَ : لا مرورَ بزيدٍ ، [بمنزلةِ أنْ تقولَ : زيدٌ وعَمْرٌو مُنْطَلِقانِ لأجْلِ أنَّ لا مرورَ بزيدٍ](١٦) كلامٌ تامٌ اذ ليسَ بهِ حَاجَةٌ الى خبرٍ فليسَ(١٧) مِن حَقِّ المُخَاطَبِ أنْ ينتظرَ خبراً لصحَّةِ الكلامِ كما لا يحتاجُ في قولِكَ : زيدٌ وعمروٌ [منطلقانِ](١٨) الى شيءٍ آخرَ لأنَّكَ قد أعطيتَهُ الأخبارَ عن كلٍّ واحدٍ منهما ، فاذَا ذَكَرْتَ زيادةً كانَ ذلكَ مالا يجبُ توقعُهُ نحوَ قولِكَ(١٩) : لا مرورَ بزيدٍ عندي ، كما تقولُ : زَيْدٌ وعمروٌ منطلقانِ اليومَ ، فاعْرِفْهُ ، فانّه واضحٌ لمتأمّلِهِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو علي :

« وتقولُ على الوَجْهِ الأوّلِ : لا آمرَ بالمعروفِ لك (٢٠ ولا أمراً يومَ الجمعةِ٢٠) [لكَ](٢٢) اذا نفيتَ آمِرِي يومِ الجُمُعَةِ خَاصةً دونَ سائرِ أيّامِ الأسبوعِ ، فانْ(٢٢) عَمَّمْتَ بالنفيِ جميعَ الآمرينَ قلتَ : لا آمرَ يومَ الجمعةِ لكَ فيومُ الجُمُعَةِ عَلَى هَذَا متعلّقٌ بلكَ ومعمولٌ لَهُ ، وعلى الوَجْهِ الأوّلِ متعلّقٌ بآمرٍ .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ في ترتيبِ هَذَا الفَصْلِ أدْنَى اشتباهٍ ، فَينبغي أنْ يُعْلَمَ أنَّهُ قَالَ : وتقولُ على الوَجْهِ الأوّلِ ، يعني بالأوّلِ أنْ تجعلَ المنفيَّ مفرداً غيرَ متعلّقٍ بشيءٍ يضارعُ بهِ المُضَافَ كقولِهِ تَعالَى – (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ) – ثُمَّ استأنفَ الكلامَ بقولِهِ : لا أمرَ يومَ الجُمُعَةِ ، فكأنّهُ قالَ : وتقولُ : لا آمرَ بالمعروفِ لَكَ ، وتقول : لا آمراً يومَ الجُمُعَةِ (٢٣ لَكَ ، اذَا نَفَيْتَ آمِرِي يومَ الجُمُعَةِ٢٣) وذَكَرَ الوَجْهَيْنِ : التّنوينَ وتركَ التّنوينِ ، ونُفَسّرُ بعدَ تقديرِ وَجْهِ العِبَارَةِ المَسْأَلَتَيْنِ .

---

(١٦) ما بين العاضدتين من ب و ج واثباته أبين . والأرجح انه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١٧) ج : وليس .

(١٨) من ج . الصواب في الأصل « منطلق » سهو .

(١٩) ب ، ج : نحو أن تقول .

(٢٠ – ٢٠) العبارة ط (وعلى الوجه الثاني) لا أمراً يوم الجمعة

(٢١) من ب و ج و ط الصواب

(٢٢) ب : إذا ، ج : فاذا

(٢٣ – ٢٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : لا آمرَ بالمعروفِ لكَ ، تتركُ فيهِ تنوينَ آمرٍ ، وتجعلُهُ مبنيّاً على الفَتْحِ معَ لا كقولكَ : لا رَجُلَ ، ويكونُ بالمعروفِ مُتعلِّقاً بمحذوفٍ ، كأنَّهُ قالَ : لا آمرَ يكونُ بالمعروفِ ، وجَاءَ بلكَ تَوْضِيحاً . فهوَ مُتعلّقٌ بما في المعروفِ من مَعْنَى الفِعْلِ . فلمّا قَالَ : لا آمرَ ، كانَ نفياً لجميعِ الآمرينَ ثم جَاءَ بالخبَرِ فقالَ : يكونُ بالمعروفِ ، وجَعَلَهُ نفياً لآمري المعروفِ كَمَا أنَّكَ اذا قلتَ : لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ ، فجعلتَ ظريفاً خبراً صارَ نَفْيُكَ العَامُّ مخصوصاً بالظّرفاءِ(٢٤) من غِلمانِ الرّجالِ . أَلا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : لا غُلامَ رجلٍ ظَرِيفٍ ، ولكن هاهنا غُلامَ رجلٍ لئيمٍ كانَ حَسَناً ، لأنَّ اللئام لَمْ يَدْخُلُوا تَحْتَ النّفيِ . فانْ أرَدْتَ أنْ تعلّقَ قولَكَ بالمعروفِ بآمرٍ ، كَمَا يكونُ اذا قُلْتَ : آمر بالمعروفِ ، كان معمولاً لآمر كما يكونُ زيدٌ معمولَ ضاربٍ في قولِكَ : لا ضَارباً زيداً [فتقولُ : لا آمر بالمعروفِ لكَ كما تقولُ : لا ضَارباً زَيْداً] لكَ ، ولا يكونُ تقديرُ فعلٍ في بالمعروفِ ، ولكنّه يكونُ في لكَ كَما يكونُ قولُكَ : لا ضَارباً زَيْاً لكَ ، كذلكَ(٢٦) وكَمَا لا يكونُ زَيْدٌ الا متعلّقاً بضاربٍ ، كذلكَ(٢٦) لا يكونُ بالمعروفِ اذا نوَّنتَ فقلتَ : لا آمراً بالمعروفِ ، الا متعلقاً بآمرٍ ، فاعْرِفْهُ ، فانّهُ تفسيرُ المَسْأَلَةِ الأُولَى .

المَسْأَلَةُ الأُخرَى ، أعْلَمْ أنّكَ اذا قُلْتَ : لا آمراً يومَ الجُمُعَةِ ، فَنَوّنْتَ آمراً كانَ يومُ الجُمُعَةِ متعلّقاً بآمرٍ ومعمولاً لَهُ ، كزيدٍ في قولكَ ، لا آمراً زيداً ، وذلكَ أنّكَ قَصَدْتَ أنْ تنفي آمِري يومِ الجُمُعَةِ دونَ سائرِ أيامِ الأسبوعِ فهوَ قريبٌ من قولِكَ : لا غُلامَ رَجُلٍ ، تَنْفي غُلمانَ الرّجالِ دونَ غيرِهِمْ فقولُكَ : لا آمراً يومَ الجُمُعَةِ ، بمنزلةِ قولِكَ : لا غُلامَ // رَجُلٍ في أنّه بمنزلَةِ جزءِ واحدٍ يَقْتَضِي خَبَراً فَخَبَرُهُ لكَ ، فكأنّهُ قالَ : لا آمرَ يومِ لَكَ ، فهذَا وَجْهٌ . والوَجْهُ الثّاني : أنْ تقولَ : لا آمرَ يومَ الجُمُعَةِ لكَ ، فتجعلُ النّفْيَ عَاماً ولا تنوّنُ لكَوْنِهِ مفتوحاً فكأنّكَ قلتَ : لا رَجُلَ يومَ الجُمُعَةِ لكَ ، وقولُ الشّيْخِ أبي علي : انَّ يومَ الجُمُعَةِ يكونُ على هَذَا الوجهِ مُتعلّقاً بِلَكَ ، لأجْلِ أنّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنى الفِعْلِ

---

(٢٤) ج : فالظرفاء . تحريف .

(٢٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أولى . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

فكأنَّهُ[٢٧] لا آمرَ يكونُ لَكَ يومَ الجُمُعَةِ . وكَانَ عَلَى القَوْلِ الأوّلِ متعلقاً بآمرٍ ، يَعْني يومَ الجُمُعَةِ اذَا كانَ من تَمَامِهِ ، كَمَا كَانَ زيدٌ من تَمامِ ضَارِبٍ في قولِكَ : لا ضَارِباً زَيْداً على مَا وَصَفْنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلي :

« وَيَقْبُحُ أنْ تقولَ : لا زَيْدٌ عندكَ ، حَتّى تُتْبِعَهُ بشيءٍ فتقولُ : وَلا عَمْرٌو » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ لا موضوعةٌ للنكرةِ اذ أصلُهَا النّفيُ الشّائعُ[٢٨] وذلكَ لا يَتَأتّى مَعَ التّعريفِ ، فلَمّا كانَ الأصْلُ المُسْتَمِرُّ ما ذَكَرْنَا لَمْ يُدْخِلُوهَا على المَعْرِفَةِ وانْ أرادُوا رَفْعَ بَعْدَهَا فلم يَقُولُوا : لا زيدٌ عندكَ ، كَمَا يقولونَ : ما زيدٌ عندكَ ، وانْ جَاءَ شَيءٌ منهُ ففي ضَرورةِ الشِّعْرِ . والذي يَكْثُرُ في الكَلامِ التّكريرُ كقولكَ : لا زيدٌ عندكَ ولا عَمْرٌو ، وانّما جَاءَ هَذَا مبنيّاً على السّؤالِ نَحْوَ أنْ يقولَ : أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ ، فتقولُ : لا زَيْدٌ عندي ولا عمروٌ ، والمفردُ لا يفتقرُ الى ذكرِ الاسمِ ، فاذا قيلَ : أزيدٌ عندكَ ، كَانَ الجَوابُ أنْ تقولَ : لا ، كأنَّكَ قلتَ : لا أصْلٌ لذلكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وقَالُوا : لا نولَكَ أنْ تفعلَ[٢٩] ، فَلَمْ يُكَرِّرُوا لأنّهُ صارَ بمنزلَةِ لا يَنْبَغِي لكَ ، فأجْرَوْهَا[٣٠] مَجْرَاهَا حيثُ كَانَتْ بِمَعْنَاهَا ، كما أجْرَوا يَذَرُ مَجْرَى يَدَعُ لاتّفاقِهِمَا في المَعْنَى » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ نَوْلَكَ مُعَرّفةٌ بالاضَافَةِ ، كَمَا أنَّ زيداً مُعَرَّفَةٌ بالعَلَميّةِ وَقَدْ وَقَعَ مرفوعاً بَعْدَ

(٢٦ - ٢٦) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٧) ب : وكأنه .

(٢٨) كذا في ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « والشائع » . سهو .

(٢٩) نولك ان تفعل كذا أي ينبغي لك أن تفعل كذا . واذا قال : لا نولك ، فكأنه قال : أقْصِرْ . أنظر اللسان (نول) ٢٠٨/١٤ .

(٣٠) ط : وأجروها .

من غير تكْرير ، وذَاكَ لأجْلِ مُشَاكَلَتِهَا لقولكَ : لا يَنْبَغِي لَكَ في المَعْنَى ، فكَمَا أنَّ قولَكَ : لا يَنْبَغي لا يكونُ فيهِ تكريرٌ كذلكَ لَمْ يَكُنْ في نولكَ [٣١] وكأنّه مأخوذٌ من النَّوْلِ الذي هو العَطِيَّةُ والعَرَضُ [٣٢] ، ليس ما اعطيتُ أن تقولَ [٣٣] كَذَا ، أي ليس خُلُقُكَ هَذَا ولا يَليقُ بكَ ، لأنَّكَ اذا أخْبَرتَ بأنّه لم يُعْطِ ذلكَ ولم يُجَوِّزْ لَهُ فقد كَفَفْتَهُ عنهُ . فَنَولُكَ مبتدأٌ وأنْ يفعلْ خَبَرُهُ . وشَبَّهَهُ الشَّيْخُ أبو علي بِبَذَرَ ، وذَلِكَ أنَّ يَدَعُ فُتِحَ منهُ عينُ الفِعْلِ لأنَّ اللامَ حرفُ حَلْقٍ ولَيْسَ في بَذَرَ حَرْفُ حَلْقٍ ، الا أنَّهُ لمّا تَنَزَّلَ منزلةَ يَدَعُ في المَعْنَى جَعِلَ لَفْظُهُ كَلَفْظِهِ . فكذلكَ لا نَولُكَ أنْ تَفْعَلَ كَذَا ، لمّا كانَ فيه مَعْنى لا يَنْبَغِي لكَ أنْ تفعلَ كَذَا ، جَازَ أنْ يَقَعَ بعد [٣٤] لا من غير تكرير وانْ كانَ هَذَا اسماً ، ويَنْبَغِي فِعْلاً ، كَمَا أنَّ يَذَرُ لَيْسَ فيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَمَا في يَدَعُ الا أنَّهُ اعتبرَ المَعْنَى لا اللَّفْظَ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وكذلكَ اذَا فُصِلَ بينَ لا والاسمِ بحشو كُرِّرَ [لا] [٣٥] لأنَّ البناءَ فيهما [٣٦] مع الفصلِ [٣٧] بَيْنَهُمَا وبينَ الاسمِ لا يمكنُ [٣٨] [٣٩] وذلكَ قولُهُ تَعَالَى [٣٩] – (لا فِيهَا غَولٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) – [٤٠]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا فَصَلْتَ بينَ لا والاسمِ لم يُمْكِنْ جَعْلُهُمَا شيئاً واحِداً نحوَ أنْ // تقولَ : لا فِيها رَجُلٌ ، لأنَّ الشَّيْئَيْنِ اذَا جُعِلا شَيْئاً واحِداً كانَ الفصلُ بَيْنَهُما بمنزلةِ الفَصْلِ بينَ الرَّاءِ من رجلٍ وباقيهِ بَلْ أَقْبَحُ ، لأنَّ الغَرَضَ في البِنَاءِ أنْ يمتزجَ أحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ .

---

(٣١) ج : في قولك . تحريف .
(٣٢) ج : والغرض . تصحيف .
(٣٣) ب ، ج : « أن تفعل » وكذا ورد المثال عند أبي علي .
(٣٤) سقطت « بعد » في ب .
(٣٥) من ب و ج و ط . الصواب .
(٣٦) ط : فيها . تحريف .
(٣٧) ج : مع الفصول . تحريف .
(٣٨) ب ، ج ، ط : لا يجوز .
(٣٩ – ٣٩) بدله في ط : وذلك نحو .
(٤٠) آية ٤٧/الصافات ٣٧ .

فاذَا جِئْتَ بالفَصْلِ نَاقَضْتَ يَدُلُّكَ على [ذلكَ][41] أنَّكَ لا تَجدُ شيئاً من بابِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وحَضَرَموتَ ، قد فُصِلَ أحَدُ الاسْمَيْنِ فيهِ عنِ الآخرِ ، واذَا لَمْ يُمْكِنِ البِنَاءُ على الفَتْحِ وَجَبَ الرَّفْعُ فتقولُ : لا فِيهَا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، فتكَرِّرُ ، لأنَّ التّكريرَ يَجِبُ[42] معَ الرّفْعِ على الابتداءِ ، وقد يُرْفَعُ من غيرِ الفَصْلِ للتكريرِ كقولهِم : لا رَجُلٌ في الدّارِ ولا امرأةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعالَى – (فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ) –[43] ، وقوله عزَّ وجَلَّ – (لا بَيْعَ فيهِ ولا خُلَّةٌ) –[44] ، وذلكَ لما ذَكَرْنَا من أنّه مبنيٌّ عَلَى السّؤالِ نحوَ أنْ يُقَالَ : أَرَجُلٌ في الدّارِ أم امرأةٌ ، فَيُؤتَى بالجَوابِ عَلَى نَهْجِهِ فيقالُ : لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، فَيَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّ أَصْلَ الرّفْعِ أنْ يكونَ مع التَّكْرِيرِ لأجْلِ الحَمْلِ على السّؤالِ ، فانْ كَانَ في الكلامِ فَصْلٌ نحوَ لا فيها رَجُلٌ ولا امرأةٌ وَجَبَ الرّفْعُ والتّكريرُ لئلا يَحصلَ الفَصْلُ بينَ لا وما تُبْنَى مَعَهُ ، وكَذَا اذا وَقَعَ بَعْدَهُ المعرفةُ نحوَ لا زيدٌ في الدّارِ[45] ولا عمروٌ وَجَبَ التّكريرُ لئلا تعملَ لا في المعارفِ . ولم يَجُزْ تركُ التّكريرِ كَمَا يجوزُ في النّكرةِ نحوَ أنْ تقولَ في قولِكَ : لا رَجلٌ فيها ولا امرأةٌ ، لا رَجُلَ فيهما ، بالفَتْحِ وتَسْكُتَ لأنّكَ اذا تركتَ التّكريرَ وجبَ البناءُ الذي عليه وُضِعَ لا ، وذلكَ لا يكونُ في المَعَارِفِ ألا تَرَاكَ تقولُ : لا زَيْدٌ فيها . فاعْرِفْهُ .

وقد تُجْعَلُ لا بِمَعْنَى لَيْسَ فيقعُ بَعْدَهُ الاسمُ مرفوعاً من[46] غَيْرِ تكريرٍ ، كبيتِ الكِتَابِ :

/٢١٣/ تَاللهِ لولا ان يُحَشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيمُ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ[47]

فمستصرخٌ اسمٌ والخَبَرُ محذوفٌ كأنَّهُ حِينَ لَيْسَ مُسْتَصْرَخٌ هُنَاكَ .

---

(٤١) من ب و ج الصواب .
(٤٢) ب ، ج : يكون .
(٤٣) آية ١٩٧/البقرة ٢ . أنظر في وجوه قراءة هذه الآية الكشاف ٨٣/١ .
(٤٤) آية ٢٥٤/البقرة ٢ .
(٤٥) سقطت « في الدار » في ب .
(٤٦) سقطت « من » في ب و ج .
(٤٧) هذا الرجز للعجاج وينسب أيضا لابنه رؤبة .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وتَقولُ : لا خيرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، فيجوزُ أنْ تَجْعَلَ الباءَ الخبرَ كَما تَقُولُ : لاعيبَ بِهِ ، فالجملةُ[٤٨] صِفَةٌ للاسمِ المجرورِ فانْ جَعَلْتَ الجُمْلَةَ وصفاً للخَبَرِ المنفيّ كانتِ الباءُ في قولِكَ بخيرٍ ، للنّفيِ كما تقولُ : لستَ بزيدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ لا خيرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النّارُ ، يَتعلَّقُ المَعْنَى فيهِ بالجُمْلَةِ التي هي قولُكَ : بَعْدَهُ النَّارُ ، فانْ جَعَلْتَها صِفَةً للمَنْفِيِّ حتّى كأنَّكَ قلتَ : لا خيرَ بَعْدَهُ النّارُ بخيرٍ ، كانَ الباءُ زائدةً لتأكيدِ النّفيِ ، كَمَا تقولُ : لَسْتَ بزيدٍ ، فكأنَّهُ[٤٩] ما خيرٌ بَعْدَهُ النَّارُ بخيرٍ ، فَخَيْرٌ معَ لا في حُكْمِ المُبْتَدأِ وبَعْدَهُ النَّارُ جملةٌ مرفوعةٌ [بأنَّها][٥٠] صفةُ هَذَا المُبْتَدأِ وقولُكَ : بخيرٍ ، خَبَرُ المُبْتَدأِ ، كأنَّهُ لا خيرَ بَعْدَهُ النَّارُ خيرٌ ، ودَخَلَ البَاءُ على المرفوعِ لتأكيدِ مَعْنَى النّفيِ ولِهَذَا شَبَّهَهُ بقولكَ : لَسْتَ بزيدٍ ، غيرَ أنَّ زيداً في موضعِ النّصْبِ اذ تقولُ : لَسْتَ[٥١] زيداً ، وخَيْرٌ في قولِكَ : بخيرٍ ، في موضعِ رفعٍ بأنَّهُ خبرُ المُبْتَدأِ ، كظريفٍ في قولِكَ : لا رَجُلَ ظَرِيفٌ . وانْ جَعَلْتَ الجملةَ التي [هي في][٥٢] قولِكَ : بَعْدَهُ النَّارُ في موضعِ جرٍ بأنَّها صفةُ خَيْرٍ المجرورِ بالباءِ ، كانَ البَاءُ غيرَ مزيدةٍ ، وكانَ بمَعْنَى فِي . كَمَا تقولُ : لا عيبَ بِهِ ، تُريدُ : لا عيبَ فيهِ ، فكأنَّهُ قِيلَ : لا خيرَ في خيرٍ هذهِ صِفَتُهُ . ومَعْنَى ذلكَ : لا خَيْرَ في نعمةٍ بَعْدَهَا // النَّارُ فالبَاءُ على هَذَا القولِ مُتَعلّقٌ بمحذوفٍ ، كأنَّهُ لا خيرَ موجودٌ في خيرٍ هذهِ صِفَتُهُ ، فاعْرِفْهُ .

= فهو للعجاج في ديوانه ق ١/٤١ و ٢ ص ٤٥٩ ، وجمهرة اللغة (حقن) ١٨٣/٢ ، ومواد : (طبخ) من مقاييس اللغة (أول البيتين) ٤٣٧/٣ واللسان ٦/٤ ، والتاج ٢٦٨/٢ و (فنخ) من اللسان ١٥/٤ ، و (حشش) منه ١٧٢/٨ .

والرجز منسوب لرؤبة في الأمالي الشجرية ٢٨٢/١ ، والأشباه والنظائر ١٦٠/٤ . وهو غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٥٧/١ (بقوله : حين لا مستصرخ) ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢ (ثانيهما) ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٨/١ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ (ثانيهما) والدرر اللوامع ٩٨/١ . والحَشْيُ : ايقاد النار ، والطُّبَّخُ جمع طابخ .

ومعنى قوله حين لا مستصرخُ أي لا مستغاثُ .

(٤٨) ط : والجملة .

(٤٩) سقطت « فكأنه » في ج .

(٥٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فأنها » . تحريف .

(٥١) ب : « ليس » تحريف .

(٥٢) من ب و ج . الصواب .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« بابُ الأسماءِ المجرورةِ »

الأسْمَاءُ المجرورةُ على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَنْجَرُّ[1] بحرفِ جرٍّ وضَرْبٌ يَنْجَرُّ باضَافَةِ اسمٍ مثلِهِ اليهِ ، فأمّا ما ينجرُّ بحروفِ الجرِّ فنحوُ ما ينجرُّ بعدَ مِنْ نحوَ خَرَجْتُ منَ البصرةِ الى الكُوفَةِ[2] ، وهي[3] لابتداءِ الغَايةِ وتكون للتّبعيضِ ، وتكونُ زائدةً في نَحْوِ ما جَاءني من أحدٍ . والى مَعْنَاهَا انتهاءُ الغَايةِ وفي : مَعْنَاهَا الوِعاءُ ، وذلكَ نحوُ المالِ في الكيسِ واللّصِّ في الحَبْسِ . ويُتَّسَعُ فيها فيقالُ : فلانٌ[4] ينظرُ في العِلْمِ ، وأنَا في حَاجَتِكَ ، والباءُ : مَعْنَاهَا الالْصَاقُ والاخْتِلاطُ كقولِكَ : كَتَبْتُ بالقَلَمِ ، وعَمِلَ النَّجَّارُ بالقَدُومِ . وتكونُ زائدةً في قَوْلِهِمْ : كَفَى باللهِ ، وبِحَسْبِكَ أنْ تفعلَ كَذَا ، وألْقَى يَدَهُ ، وألْقَى بِيَدِهِ ، واللامُ ؛ مَعْنَاهَا التّحقيقُ والمُلْكُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الجرَّ لا يكونُ الا بالاضَافَةِ . والاضَافَةُ[5] على ضَرْبَيْنِ : اضافةُ اسمٍ الى اسمٍ ، وذِكْرُهُ يأتي بَعْدُ ، واضَافَةُ حَرْفٍ الى اسمٍ وهو الذي نَحْنُ فيهِ . وهَذَا الفَصْلُ قد اشْتَمَلَ على خَمْسَةٍ من حروفِ الجرِّ مِنْ وإلَى وفي والباءُ واللامُ .

---

(١) ب : يجر .
(٢) ط : من الكوفة الى البصرة .
(٣) ب ، ج ، ط : فهي .
(٤) ب ، ج ، ط : زيد .
(٥) سقطت « والاضافة » في ج .

فمن له وجوهٌ أحَدُهَا : أنْ تكونَ لابتداءِ الغَايةِ كقولِكَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ الى الكُوفَةِ ، فالبَصْرَةُ مبتدأُ خُروجِكَ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ تكونَ للتّبعيضِ كقولِكَ : أخَذْتُ من الدّراهِمَ لأنَّ المَعْنَى أخَذْتُ بَعْضَهَا ، ولا يَنْفَكُّ مِنْ مَعْنَى ابتداءِ الغَايَةِ أيْضاً ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : أخَذْتُ منَ الدّراهِمِ ، فَقَدْ أخْبَرْتَ بأنَّها موضعُ أخْذِكَ ، كَمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ ، كنتَ مُخْبِراً بأنَّها مَنْشأُ خُروجِكَ ، غَيْرَ أنَّها في الدّراهِمِ أفادَتِ التَّبْعِيضَ اذْ كانَ ذلكَ مُمْكِناً فِيهَا ، ولَمْ تُفِدْهُ في قولِكَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ ، لأنَّكَ اذا فارقتَها كُنْتَ قد فَارَقْتَ جميعَ نَواحِيهَا ، اذْ لا يصحُّ أنْ تكونَ خَارِجاً منها وغيرَ خَارِجٍ . ولا يُرادُ بقولِكَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ ، أنَّكَ خَرَجْتَ من موضعٍ مِنْهَا ، ولَمْ تُفَارِقْ حُدودَهَا .

والوَجْهُ الثّالِثُ : أنْ تكونَ للتّبيينِ كقولِهِ تَعالَى : - (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ منَ الأوْثَانِ)-(٧) ، لأنَّ الرِّجْسَ [يكونُ](٨) في الأوْثَانِ (٩ وغيرِهَا ، فلمّا قيلَ من الأوثانِ٩) تُبيِّنَ الموضعُ الذي خُصَّ بالاجْتِنَابِ ، وكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الكِتَابِ ، هَذَا بَابُ علمِ ما الكَلِمُ منَ العربيةِ(١٠) ، لأنَّ الكَلِمَ يَكُونُ في العَرَبيةِ(١١) والفارسيّةِ ، فَلمّا أتى بمَنْ رفعَ الابهامَ وبَيّنهُ ، فكأنَّهُ قَالَ : هَذَا بابُ عِلمِ أيّ شيءٍ الكلمُ من العَرَبيّةِ ، وهَذَا أيضاً قريبٌ من ابتداءِ الغَايةِ في قولِكَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ الى الكوفةِ . ولرجوعِ هذهِ الوجوهِ الى ابتداءِ الغَايةِ قَالَ أبو العَبّاسِ :(١٢) انَّ مَعْنَاهَا ذَاكَ فَقَطْ . ومنَ التّبيينِ قولُكَ : خَاتَمٌ من فِضَّةٍ ، وبابٌ من ساجٍ .

---

(٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « غير خارج » سهو .

(٧) آية ٣٠/الحج ٢٢ .

(٨) من ب و ج الصواب .

(٩-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٠) انظر سيبويه : ٢/١ .

(١١) ب ، ج : بالعربية .

(١٢) في المقتضب ٤٤/١ - ٤٥ : ومنها « من » وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة الى المدينة . وفي الكتاب : « من فلان الى فلان » فمعناه ان ابتداءه من فلان ومحله فلان . وكونها في التبعيض راجع الى هذا . وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فاذا أردت التبعيض قلت : أخذت من ماله ، فانما رجعت بها الى ابتداء الغاية .

والوَجْهُ الرّابعُ : أنْ تكونَ مزيدةً في قولِكَ : مَا جَاءَني من أحَدٍ المَعْنَى ما جَاءني أحَدٌ ، وكَذَا ما رَأَيْتُ من أَحَدٍ ، تُريدُ : ما رَأَيْتُ أحَداً ، والقِيَاسُ أنْ تكونَ مزيدةً في المنصوبِ // لأنَّ حروفَ الجرِّ موضوعةٌ لِمَعْنَى المفعوليةِ ، أَلا تَرَى أنَّها تُوصِلُ الأفعالَ الى الأسماءِ وتُوقِعُهَا عَلَيْهَا . فاذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أوقعتِ الباءُ المرورَ عليهِ ، وكَذَا اذا قُلْتَ : خَرَجْتُ منَ البَصْرَةِ ، كانَ مِنْ معلقةً الخروجَ بالبصرةِ ، وكَذَا البَابُ . واذَا كانَتْ مَوْضُوعةً لِمَعْنَىً المفعوليةِ كَانَ دخُولُهَا في حَالِ الزِّيادةِ على المَنْصُوبِ أقيسَ ، لِجَعْلِكَ حَالَ الزِّيادَةِ تابعةً لحالِ الأصْلِ . فقولُكَ : ما رَأَيْتُ مِنْ رَجُلٍ ، أحسنُ من قولِكَ : ما جَاءني مِنْ أحَدٍ . وصَاحِبُ الكِتَابِ[13] لا يُجوّزُ زِيَادَتَهُ في الوَاجِبِ فاذا قلتَ : رأيتُ من رَجُلٍ ، بمَعْنَى رَأَيْتُ رَجُلاً ، لَمْ يَجُزْ عِنْدَهُ ويَجُوزُ عندَ أبي الحَسَنِ ، واحتَجَّ أبو الحَسَنِ بقولِهِ تَعالَى – (يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) –[14] ، المَعْنَى يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ .

والثّاني : الى ، ومَعْنَاهَا عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحَدُهُمَا : أنْ تكونَ نقيضةَ مِنْ في قولِكَ : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ الى الكُوفَةِ . فالكوفَةُ مُنْقَطَعُ السَّيرِ ، كما كانتِ البصرةُ مُبْتَدَأُهُ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ تكونَ بمعنى مَعَ كقولِهِ تَعالَى – (لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ الى نِعَاجِهِ)[15] ، أيْ معَ نِعَاجِهِ .

والثّالِثُ : في ، وأصلُهَا الدّلالةُ على الظّرفيةِ ، وذلكَ عَنَى بقولِهِ : وفي معناها الوِعَاءُ . فاذا قلتَ : الخُروجُ في يومِ الجُمُعَةِ فقد أخْبَرْتَ بأنَّ اليومَ قد اشتملَ على

---

(١٣) ذكر سيبويه في ١/١٧ ان من لا تزاد في الواجب – اي المثبت – وتدل امثلته على أنها تزاد اذا سبقت بالنفي وكان مجرورها نكرة أنظر سيبويه ١/٢٧٩ و ٣٤٥ و ٣٦٢ . ومنع المبرد كذلك زيادتها في الواجبِ أنظر المقتضب ١/٤٥ . ولم يشترط الأخفش في زيادة من أشترطه سيبويه اذ جوز زيادتها في المثبت أنظر : المغنى ١/٣٥٨ ، ٣٧١ والهمع ٢/٣٤ .

(١٤) آية ٣١/ الأحقاف ٤٦ .

(١٥) آية ٢٤/ ص ٣٨ .

الخُروجِ ، وصَارَ وعاءً لَهُ . وكَذَا قَولُكَ : الرَّكْضُ في المَيْدَانِ ، وزَيْدٌ في الدارِ . وأمّا قولُهُمْ : زَيْدٌ يَنْظُرُ في العِلْمِ ، فكَأنَّ العِلْمَ جُعِلَ وعاءً لِنَظَرِهِ . وكَذَا اذا قُلْتَ : زَيْدٌ يُفكِّرُ في المُشْكِلِ ، لأنَّ فكرَهُ قَدْ وَقَعَ فيهِ ، فَتَنَزَّلَ ذلكَ منزلةَ الوعاءِ . فلا يجوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ المَعْنَى زيدٌ يَنْظُرُ في كتبِ العِلْمِ ، وانَّ ذلكَ انّما جَازَ(١٦)لأجْلِ أنَّ الكُتُبَ مَحَلٌّ يَشْتَمِلُ عَلَى النَّظَرِ ويَقَعُ هو فيهِ(١٧) ، كَمَا يقعُ الرَّكْضُ في المَيْدَانِ لأجْلِ أنَّ النَّظَرَ يُرادُ بِهِ(١٨) نَظَرُ القَلْبِ ، ولوكَانَ لا يجوزُ ذلكَ الا على هَذَا التّقديرِ لَوَجَبَ انْ لا يُقَالَ(١٩) : زَيْدٌ يفكّر في العِلْمِ .

وأمّا قَولُهُمْ : أنا في حَاجَتِكَ فمناسبتُهُ للظّرفيةِ من حيثُ أنَّهُ لما صَرَفَ العنايةَ اليها صَارَتْ كأنَّها قد اشتملَتْ عليهِ لِغَلَبَتِهَا على قَلْبِهِ وهَمِّهِ ، أو يكونُ الأصلُ أنا أسْعَى في حاجَتِكَ ، وما أشْبَهَ ذلكَ منَ الفِعْلِ ، ثُمَ تُرِكَ لدلالةِ الحالِ عليهِ ، وضُمِّنَ حرفُ الجرِّ كَمَا ضُمِّنَ في قولِنَا : في الدّارِ ، مَعْنَى(٢٠) اسْتَقَرَّ .

والرّابعُ : البَاءُ ، وأصْلُهَا الألْصَاقُ نحوَ كَتَبْتُ بالقَلَمِ (٢١ اذ - المَعْنَى أنّكَ الصقتَ الكتابةَ بالقَلَمِ ٢١) ، وكَذَا اذا قُلْتَ : مررتُ بِزَيْدٍ ، المَعْنَى ألْصَقْتُ المرورَ بِهِ ، وتكُونُ على وجوهٍ :

أحَدُهَا أنْ تكونَ بمنزلةِ الهمزةِ في قولِكَ : ذَهَبْتُ بِهِ ، وأذْهَبْتُهُ ويكونُ مقصوداً فيهِ المُصَاحَبَةُ ولا يكونُ فالأوّلُ كقولِهِ :

خَلِيلَيَّ مُرا بي على أُمِّ جُنْدُبِ /١٣٩/

---

(١٦) كذا في ب و ج . وفي الأصل : وان ذلك انما جاز « ذلك » سهو .
(١٧) ب ، ج : هم عليه .
(١٨) ب ، ج : « انما » يراد به .
(١٩) سقطت « لا » في ج .
(٢٠) ج : « بمعنى » تحريف .
(٢١ - ٢١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

المَعْنَى أمِرَّاني عَلَيْهَا وانْتَما مَعي[٢٢] ، ومَا لا يكونُ مُتَضَمّناً للمصاحبةِ كقولِهم : ذَهَبَ فلانٌ بالمالِ ، يُرادُ أهْلَكَهُ وأبادَهُ ، ولا يُرادُ أنَّهُ فَازَ بِهِ وحَصَّلَهُ ، ويُوَضِّحُهُ قولُهُم : ذَهَبَ بماءِ وَجْهِهِ ، المَعْنَى أذْهَبَهُ وأزَالَهُ ونحو ما تقدَّمَ من قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبْصَارِ) –[٢٣]

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يكونَ مُتَضَمّناً // لِمَعْنَى التّعليلِ[٢٤] على طريقِ السَّبَبِ كقولِكَ : بنعمةِ اللهِ وَصَلْتُ الى كَذَا ، [٢٥] وبزيدٍ فَعَلْتُ كَذَا[٢٥] المَعْنَى [٢٦]بسببِ معونهِ زيدٍ لي فَعَلْتُ[٢٦] .

والوَجْهُ الثّالِثُ : أنْ تكونَ مزيدةً وذلكَ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ تدخلَ على المرفوعِ كقولِهِ تعالَى : – (كَفَى باللهِ حَسِيباً) –[٢٧] المَعْنَى كَفَى اللهُ ، ومِنْ هَذَا قولُهُ :

/٢١٤/ أَلا هَلْ أتاها والحَوَادِثُ جَمَّةٌ

بأنَّ امْرءَ القيسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا[٢٨]

المَعْنَى أَلا هَلْ أتاهَا أنَّ امْرءَ القيسِ وأنَّ في موضعِ رفعٍ اذْ هِيَ بمَنْزِلَةِ قولِكَ : أَلا هَلْ أتاهَا بَيْقَرَةُ امْرِيء القيسِ ، وكَذَا بِحَسْبِكَ أنْ تفعلَ كَذَا ، لأنَّ الأصْلَ حَسْبُكَ أنْ تفعلَ كَذَا ، فَحَسْبُكَ مرفوعٌ بالابْتِداءِ وأنْ تَفْعَلَ خَبَرُهُ ، كأنَّهُ كِفايَتُكَ هَذَا ، والباءُ زائدةٌ .

---

(٢٢) زيادة في ج بعد قوله « معي » نصها : « وكذا خرج بثيابه ، المعنى خرج وعليه ثيابه .

(٢٣) آية ٤٣/ النور ٢٤ .

(٢٤) ج : لمعنى التقليل . تحريف .

(٢٥) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٢٦) بدله في ب و ج : بسبب زيد فعلت .

(٢٧) آية ٦/ النساء ٤ .

(٢٨) لامريء القيس في ديوانه (تحقيق السندوبي) ص ٦٩ . (البيت غير مثبت في ديوانه تحقيق أبي الفضل) ومعاني القرآن ٢٢/٣ ، وجمهرة اللغة (برق) ٢٧٠/١ ، والخصائص : ٣٥٥/١ والمنصف لابن

والثّاني : أنْ تَدْخُلَ على المنصوبِ كقولِهِ تَعَالَى - (وَلا تُلْقُوا بِأَيدِيكُمْ) -(٢٩) ، المَعْنَى : ولا تُلْقُوا أيديكُمْ ، ومِنْ هَذَا قَوْلُهُ تعالَى - (فَستُبْصِرُ ويُبْصِرونَ بأيّكم المُفْتُونَ) -(٣٠) لأنّه وانْ كانَ على مَعْنَى أيُّكُمْ المُفْتُونَ ، فانَّ موضعَ أيّ نَصْبٌ لوقعِ مافي الكَلامِ من مَعْنَى العِلْمِ عليهِ فهوَ بمنزلتِهِ في قولِكَ(٣١) : عَلِمْتُ أيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ . وقد تَقَدَّمَ أنَّ الأقيسَ في حروفِ الجرِّ أنْ تدخلَ على المنصوبِ دونَ المرفوعِ .

والوَجْهُ الرّابعُ : أنْ تكُونَ بِمَعْنَى الظّرفيةِ كقولِهِ :

ومَا بالرّبْعِ من أحَدِ /١٧٩/

والخَامِسُ : اللامُ ، وأصْلُهُ المُلْكُ والتّحقيقُ تقولُ : المَالُ لزيدٍ ، فَتُضيفُ المالَ اليهِ وتُخبرُ بأنّهُ مِلْكٌ لَهُ . وقد يَكُونُ على الاستحقاقِ المَجَازيّ كقولِهم : السَّرجُ للدّابةِ ، والجُلُّ للفرسِ ، وذلكَ أنَّهُ لمّا اختَصَّ ودامَ ملابَسَتُهُ لَهَا جرَى مَجْرَى المملوكِ ، وانْ كانتِ الدّابّةُ مما لا يكونُ لها مِلْكٌ وكَذَا قولُكَ : هَذَا العَسَلُ لَهُ حَلاوةٌ صَادِقَةٌ وذلكَ(٣١) أنَّهُ لمّا اختصَّ بضربٍ منَ الحَلاوَةِ ، لا تكونُ في غيرِهِ ، ولَمْ يَنْفَكَّ منهُ ، صَارَ كَأَنَّهُ قد مَلَكَها فقيلَ : لِهَذَا العَسَلِ حلاوةٌ ، فَقُرِّرَ ذلكَ لهُ كَمَا يُقَرِّرُ المالُ لزيدٍ اذا قيلَ : لزيدٍ مالٌ ، وقد يقالُ : زيدٌ لهذَا الشَّأنِ ، فيجعلُ كأنَّ الشَّأنَ قد مَلَكَهُ لكونهِ مهيئاً لَهُ ومُعَدّاً لمُمَارَسَتِهِ . وكَيفَ تُصَرِّفُ اللامَ فأنَّهُ لا يُعَرّى من مَعْنَى المُلْكِ والتّقريرِ(٣٢) ، وقد تكونُ

= جنى ٨٤/١ ، ومقاييس اللغة (بقر) ٢٨٠/١ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٦٤ ، وسمط اللالي ٤٠/١ ، والاقتضاب للبطليوسي ٢٧٧ ، والمفصل ٢٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢٣/٨ ، ومادة (بقر) من اللسان ١٤١/٥ والتاج : ٥٥/٣ ، - والخزانة ١٦١/٤ .

والبيت غير منسوب في المخصص ١١٣/٣ و ٣٧/١٢ ، والأنصاف ١٧١/١ ، وبيقر الرجل : أهجر من أرض الى أرض أو نزلَ الحضَر أو أقام هناك أو ترك البادية . وتملكُ اسم امرأة قيل أنها أم امريء القيس وقيل أنها جدته من قبل امه او امهاتها .

والشاهد فيه زيادة الباء مع أنَّ الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل أتاها .

(٢٩) آية ١٩٥/ البقرة ٢ .
(٣٠) آية ٦/ القلم ٦٨ .
(٣١) ب : في قولهم .
(٣٢) ب ، ج : وذاك .
(٣٣) ج : والتقدير . تحريف .

زائدةً في نحوِ قولِهِ تَعالَى – (رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الّذِي) –[٣٤] ، لأنّ المَعْنَى رَدِفَكُمْ .

وأمّا اذَا تَقَدَّمَ المعمولُ كقولِهِ – (انْ كُنْتُمْ للرّؤيَا تَعْبُرونَ) –[٣٥] فانَّ الأجودَ فيهِ أنْ لا تكونَ زائدةً ، وتكونُ[٣٦] مُؤَكِّدةً لعملِ الفِعْلِ وقَاصِرَةً لَهُ على العَمَلِ ، لأنَّ المعمولَ لما تَقَدَّمَ على الفعلِ ضَعُفَ الفعلُ قليلاً ألا تَرى أنّهُمْ قد يُبْطِلونَ عملَهُ فيقولونَ : زيدٌ[٣٧] ضَرَبْتُ ، على تقديرِ ضَرَبْتُهُ ، فاذَا دَخَلَ اللامُ فقيلَ : لِزيدٍ ضَرَبْتُ ، صَرَفَتِ الابتداءَ عن الاسمِ وخَصَّصْتَهُ[٣٨] بالفعلِ الذي يعملُ فيهِ النّصبَ في حالِ التأخيرِ البَتَّةَ نحوَ ضربتُ زيداً ، فاعْرِفْهُ . وقَدْ حَكَى أبو الحَسَنِ عنهم : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ ، وجَاءَ ذلكَ في التّنزيلِ كما ترى وهُوَ حَسَنٌ في القِيَاسِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِنْهَا رُبَّ وهيَ في التّقليلِ نَظيرُكُمْ في التّكثيرِ ، فاذَا دَخَلَتْ على النّكرةِ الظّاهرَةِ لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ وذلكَ قَوْلُهُمْ ربَّ رَجُلٍ يفْهَمُ وربَّ رجلٍ في الدّارِ ، فوضعُ رُبَّ مع المجرورِ بها مَوْضِعُ نَصْبٍ ، والفِعْلُ الذي يَتَعَلَّقُ بهِ قد يُحْذَفُ في كثيرٍ من الأمْرِ للعِلْمِ بهِ لأنّها تستعملُ جَواباً وتقديرُهُ : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ أدركتُ أو لَقِيتُ ، فَتَحْذِفُ كَمَا حُذِفَ ما // يَتَعَلَّقُ بهِ الجَارُّ للدلالةِ عليهِ في نَحْوِ قَولِهِ تعالَى – (وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ من غيرِ سُوءٍ في تِسْعِ آياتٍ الى فِرْعَوْنَ)[٣٩] ، ولَمْ يَذْكُرْ مُرْسِلاً لدلالةِ الحَالِ عَلَيْهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ رُبَّ أَصْلُهَا أنْ تكونَ مُنَاقِضَةً لِكَمْ ، وقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٤٠] : انَّ كَمْ

---

(٣٤) آية ٧٢/ النمل ٢٧ .

(٣٥) آية ٣/ يوسف ١٢ .

(٣٦) ج : وقد تكون .

(٣٧) « زيد » مكررة في الأصل سهوا .

(٣٨) ب ، ج : وخصيته . تحريف .

(٣٩) آية ١٢/النمل ٢٧ .

(٤٠) وجه تشابه رب وكم عند سيبويه في ان كليهما يأتي للعدة قال في ١/٣٤٥ : « .. لأن رب انما هي للعدة بمنزلة كم فخولف بلفظها حين خالفت اخواتها » .

في الخبرِ كقولِكَ : كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ ، نَظِيرُ رُبَّ ، والمَقْصودُ أنَّ رُبَّ للتّقليلِ وكَمْ للتّكثيرِ وقد صَرَّحَ الشَّيْخُ أبو عليٍ فقالَ : ورُبَّ في التَّقليلِ نظيرُ كَمْ في التّكثيرِ تقولُ : رُبَّ رجلٍ يَفْهَمُ ، وأنْتَ تَقْصِدُ أنْ تُقَلِّلَ ذلكَ وتقولُ : رُبَّمَا فَعَلَ كَذَا ، تُريدُ أنَّهُ يفعلُهُ في بعضِ الأوقاتِ ولا يُسْتَكْثَرُ منهُ ، وقد غَلَبَ على رُبَّ الاستعمالُ بِمَعْنَى الكثرةِ كقولِهم : رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ ، وربَّ يومٍ منَ [شأْنِهِ][41] كَذَا وكَذَا ، يقصدونَ بذلكَ الكثرة[42] ، أَلا تَرَى أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِهِ في مواضعَ المَدْحِ وعددِ المآثرِ نحوَ قولِكَ : وانْ غَيَّرَ الدَّهْرُ من حالكَ فربَّ يومٍ لكَ من شأْنِهِ كَذَا وكَذَا كَمَا قالَ :

/٢١٥/ أَلا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالحٍ ولا سِيَّما يومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[43]

وكَذَا ربّما كقولِهِ :

/٢١٦/ فانْ تُمْسِ مهجورَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفودُ[44]

لا شُبْهَةَ في قَصْدِهِ التكثيرَ ، أَلا تَراهُ قَصَدَ أنْ يضعَ الازْدِحَامَ بازاءِ الخُلُوِّ ، فليسَ يقولُ : أَنَّهُ أقامَ هناكَ وفودٌ مرةً أو مَرَّتَيْنِ . وشَبَّهَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ هَذَا بما يجيءُ من

---

(٤١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « شابه » تصحيف .

(٤٢) ب ، ج : بذلك الوفور .

(٤٣) لامريء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ٩/١ ص ١٠ و ٢٤ على الترتيب ، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته/١٠) ص ١٥ والمفصل ٦٩ (العجز) ، وشرحه لابن يعيش ٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ش ٢٢١ ج ١٤٠/١ و ٣١٣ ، والخزانة ٦٣/٢ ، والتاج (جلل) ٢٦١/٧ و (سوو) ١٨٨/١٠ ، والدرر اللوامع ١٩٩/١ .

والشاهد فيه مجيء رب دالة على التكثير .

(٤٤) لأبي عطاء السندي (واسمه أفلح بن يسار شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٦٦/٢ – ٧٧٠ ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٨١ ، والعيني ٥٦٠/١ – ٥٦١) قاله في رثاء يزيد بن هبيرة وقيل معن بن زائدة .

والبيت منسوب لأبي عطاء في ديوان الحماسة ٢٣٨/١ ، والتنبيه على شرح مشكلاتها لابن جني ٢١٦ وشرحها للمرزوقي ق ٣/٢٦٦ ج ٨٠٠/٢ ، وأمالي القالي ٢٧١/١ ٢٧٢ ، وزهر الآداب ٢١٣/٣ ومادة (عهد) من اللسان ٣٠٧/٤ – ٣٠٨ والتاج ، /٤٤٢ . وهو غير منسوب في الأشباه والنظائر ٨٥/٢ ، والشاهد فيه مجيء رب للتكثير .

الاستفهامِ على طَريقةِ التّقريرِ كقولِهِ تَعالَى – (أَنْتَ قُلْتَ للنّاسِ اتّخِذُونِي) –[45] وجميعُ ما يجيءُ في التّنزيلِ ، وكقولِ جَريرٍ :

/٢١٧/ أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ راحِ[46]

وذلكَ أنَّ الهمزةَ أَصْلُهَا الاستفهامُ كقولِكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ؟ وأَخَرَجْتَ ؟ ثُمَ غَلَبَ[47] عليها التّقريرُ[48] الذي هُوَ نَقِيضُ الشَّكِ ، كَمَا أنَّ أَصْلَ رُبَّ للتّقليلِ ، ثُمَ غَلَبَ عَليها التّكثيرُ فاعْرِفْهُ ، فانه موضعٌ قَلّما يَتكلَّم عليهِ .

وبَعْدُ فانَّ رُبّ لا تَدْخُلُ الا على النّكراتِ المَوْصوفَةِ كقولِكَ : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ ، ورُبَّ رَجُلٍ ظَرِيفٍ . ويُحْذَفُ الفِعْلُ الذي يتعلّقُ بِهِ رُبّ المعنى : رُبَّ رجلٍ يَفْهَمُ لَقِيتُ او أَدْرَكْتُ ، فَرُبَّ مَعَا دَخَلَ عليهِ في مَوضعِ نَصْبٍ ، [49]كَمَا أنَّ الجارَّ معَ المجرورِ[49] في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، كَذَلِكَ . وشَبَّهَهُ بقولِهِ تَعالَى :– (وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ) – الآية ، لأنَّ التّقديرَ : مرسلاً الى فرعونَ ، والى[50] متعلّقٌ بِمُرْسَلٍ ، وقد حُذِفَ لدليلِ الحَالِ عليهِ . ولا يَحسنُ أنْ يتعلّقَ الى بقولِهِ تَعالَى – (تَخْرُجْ بَيْضَاءَ) – لأنَّ قَبْلَهُ قولُهُ – (فلّما جَاءَهَا نُودِيَ أنْ بورِكَ مَنْ في النّار ومَنْ حَوْلَهَا) –[51] فالكَلامُ[52] في حديثِ

---

(٤٥) آية ١١٦ / المائدة ٥ .

(٤٦) لجرير في ديوانه ص ٩٨ ، (من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان) وجمهرة أشعار العرب ٣٧ ، ومجاز القرآن ١/٣٥ – ٣٦ و ٢/١١٨ و ١٥٠ وذيل الأمالي للقالي ٤٤ ، والأعجاز والايجاز للثعالبي ١٤٨ ، وتهذيب اصلاح المنطق ١/١١٥ – ١١٦ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١/٢٨١ ، والأمالي الشجرية ١/٢٦٥ ، ومغنى اللبيب ش ١١ ج ١/١٧ ، وشرح شواهده ش ٩ ج ١/٤٢ – ٤٣ ، والشواهد الكبرى للعيني ١/١١٤ ، والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/٢٩٢ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، وابن يعيش ٨/١٢٣ . والشاهد فيه مجيء همزة الاستفهام لمعنى التقرير والتأكيد .

(٤٧) ب : ثم ، قد ، غلب .

(٤٨) ج : التقدير . تحريف .

(٤٩ – ٤٩) بدله في ج : كما أن الجار موضع المجرور . تحريف .

(٥٠) ج : فالى .

(٥١) آية ٨ / النمل ٢٧ .

(٥٢) ب : قال كلام . تحريف .

الأرْسَالِ . وأيْضاً فانَّهُ قِيلَ (وأدْخُلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غيرِ سُوءٍ في تِسْعِ آياتٍ (٥٢ الى فِرْعَوْنُ) فلو جَعَلْتَ الى متعلّقاً بتخرجْ كانَ في تِسْعِ آياتٍ٥٢) كَذَلِكَ وليسَ المَعْنَى أنَّ اليدَ تَخْرُجُ في تسعِ آياتٍ وانّما المقصودُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ مُوسَى عَليهِ السّلامُ يَخْرج الى فرعونَ في تَسعِ آياتٍ ، وخروجُ اليَدِ بَيْضَاءَ(٥٣) واحدةٌ من الآياتِ التِّسعِ ، واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ يكونَ التّقديرُ على ما ذَكَرَهُ الشّيْخُ أبو عليٍ من قولِهِ - (وأدْخُلْ يَدَكَ [في جيبكَ](٥٤) تَخْرُجْ بَيْضَاءَ من غيرِ سوءٍ في تسعِ آياتٍ) مرسلاً الى فِرْعَونَ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ :

وألْيَقُ من ذَا بهذَا الموضعِ قولُهُم : بسمِ اللهِ ، اذِ المَعْنَى // أبْتَدِيءُ بسمِ اللهِ . وانّما كانَ هَذَا أليقُ لأجْلِ أنّه قد غَلَبَ تركُ الاستعمالِ على ما يتعلّقُ بهِ رُبَّ ، كَمَا أنَّ هَذَا لا يُسْتَعْمَلُ في الغَالِبِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومما عَمِلَ فيهِ رُبَّ قولُ الأعْشَى :

/٢١٨/ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو مَ وأسْرَى من مَعْشَرٍ أقْتَالِ(٥٥)

(٥٢ - ٥٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٣) ج : البيضاء . تحريف .

(٥٤) من ب و ج . الصواب .

(٥٥) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس . ونسبه العيني في الشواهد الكبرى ٢٥١/٣ لأعشى همدان - واسمه عبد الرحمن بن عبد الله وتابعه في هذه النسبة العاملي في شرح الشواهد /٢١٩ .

والبيت لأعشى قيس في ديوانه ق ٧١/١ ص ١٣ ، وجمهرة أشعار العرب ٦١ ، والكنز اللغوي (كتاب الأبل عن الأصمعي) ٩٧ ، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٩٧ (الشنقيطي) و ٣٣٩ (أبو الفضل) وأمالي القالي ٩٠/١ و ٧/٢ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٥٥ ، وسمط اللآلي ٢٨٤/١ و ٦٣٧/٢ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٨٢٢/٢ ، والمفصل ٢٨٦ ، وشرحه لابن يعيش ٢٨/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٨٤٢ ج ٥٨٧/٢ ، وشرح درة الغواص ١٥٨ ، والدرر اللوامع ٥/٢ .

وروايته في ج والمفصل وشرح درة الغواصة وشرح الشواهد للعاملي « من معشر أقيال » وهو جمع قيل ومعناه الملك ، وأكثر ما يستعمل الأقيال في ملوك حمير . وروى في جمهرة أشعار العرب ، من معشر ضلال « وأشار الى رواية « أقتال » وهو جمع قتل بمعنى العدو والرِفْد : القدح الضخم .

فَقَوْلُهُ : من مَعْشَرِ أَقْتَالِ[٥٦] لا يكونُ الا مُتَعلّقاً بمحذوفٍ ولا يكونُ من صِلّةِ [قولِهِ][٥٧] أسْرَى ، لأنَّ أسْرَى معطوفٌ على رُبَّ فكَما أنَّ ما تعملُ فيهِ رُبَّ لابدَّ لَهُ من صِفَةٍ فكذلكَ ما يُعْطَفُ عليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المجرورَ بربَّ في قولِهِ : رُبَّ رِفْدٍ قد وَصَفَهُ بقولِهِ هَرَقْتُهُ . فالجملةُ في مَوضعِ جَرٍ فكأنَّهُ قَالَ : رُبَّ رِفْدٍ مُهْرَاقٍ ، وقولُهُ[٥٨] وأسْرَى معطوفٌ على رِفْدٍ ، فكأنَّهُ قالَ : رُبَّ أسْرَى ، وقد عَلِمْتَ أنَّ ما يَدْخُلُ عليهِ رُبَّ لا بُدَّ من أنْ يوصفَ فلا تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ ، حَتّى تقولَ يَفْهَمُ أو ظَرِيفٍ وما أشْبَهَ ذلكَ . واذَا كانَ الأمْرُ عَلَى هَذَا وَجَبَ أنْ يكونَ حرفُ الجَرِّ الذي هو من في قولِهِ : من مَعْشَرٍ ، متعلِّقاً بمحذوفٍ يكونُ صِفَةً لأسْرَى ، حتّى كأنَّهُ قَالَ : رُبَّ أسْرَى كائِنَيْن من مَعْشَرٍ . فهو بمنزلةِ قولِكَ : رُبَّ رَجُلٍ في الدّارِ ، في أنَّكَ وصفتَ النّكِرَةَ بقولِكَ : في الدّارِ ، لتعلّقِهِ بمحذوفٍ نحوَ استقرَّ ، ولو جَعَلْتَ مِنْ في قولِهِ من مَعْشَرٍ ، متعلّقاً بنَفْسِ الأسْرَى حتّى كأنَّكَ قلتَ : ربَّ مأخوذَيْنِ من مَعْشَرٍ ، على أنْ تُعلِّقَ بهِ مِنْ تعليقَكَ اياهُ بالفعلِ في قولِكَ : أخَذُوا من مَعْشَرٍ ، لم يَجُزْ لأنَّكَ اذَا فَعَلْتَ ذلكَ كانَ قولُكَ : مِنْ مَعْشَرٍ دَاخِلاً في صِفَةِ[٥٩] أسْرَى ومعمولاً لَهُ كَزيدٍ في قولِكَ : رُبَّ ضَاربٍ زيداً ، واذَا كانَ كذلكَ بَقِيَ المجرورُ بِرُبَّ مِنْ غيرِ صِفَةٍ ، وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : رُبَّ خيرٍ من زيدٍ ، في أنَّ الجَمِيعَ اسمٌ واحدٌ بمنزلةِ أنْ تقولَ : رُبَّ أسْرَى ، وتسكتُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« وقَالُوا رُبَّهُ رَجُلاً ، فأضْمَرُوا مَعَهُ قبلَ الذّكْرِ على شَرِيطةِ التّفْسيرِ كَمَا فَعَلوا ذلكَ في نِعْمَ رَجُلاً ، وانّما دَخَلَتْ رُبَّ على هَذَا المُضْمَرِ[٦٠] وهيَ انّما تدخلُ على النّكِرَاتِ ،

---

(٥٦) ج : أقيال .
(٥٧) من ب و ج . أبين .
(٥٨) ب ، ج : فقوله .
(٥٩) ب : في صلة .
(٦٠) ب ، ج ، ط : على هذا الضمير

من أجْلِ أنَّ هَذَا الضّميرَ ليسَ بمقصودٍ قَصْدُهُ فلمّا كانَ غيرَ معيّنٍ أشْبَهَ النكرةَ فَصَارَ في حُكْمِهَا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الضّميرَ في قولِهم : رُبَّهُ ، شَائِعٌ لا يُرادُ بهِ شَيءٌ مخصوصٌ وانّما يدلُّ على شيءٍ ما فَيُفَسَّرُ بالنَّكرةِ فَيُقَالُ : رُبَّهُ رَجُلاً ، ولوكانَ مَخْصُوصاً مثلَهُ اذا قلتَ : لي مثلُهُ رَجُلاً ، تُريدُ نحو زيدٍ وعمروٍ ، لوَجَبَ أنْ يجوزَ ربكَ رَجُلاً ، كما تقول : لي مثلُكَ رَجُلاً ، فلما لم يَجُزْ ذلكَ عَلِمْتَ أنَّ الهاءَ في رُبَّهُ غيرُ مخصوصٍ . ولو جَازَ ذلكَ لجَازَ أن تقولَ : رُبَّ الرجلِ الذي تعلمُ ، وشَبَّهْهُ بنعمَ رجلاً من حيثُ أن النّكرةَ المنصوبةَ تُفَسِّرُ المضمرَ الذي هو فاعلُ نعمَ . فاذا قلتَ : نعم رجلاً عُلِمَ أنّكَ تريد : نعم الرَّجُلُ كما أنّكَ اذا قلتَ ربُه رجلاً ، عُلِمَ أنّكَ تريدُ رُبَّ رَجُلٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وقد كَفّوا رُبَّ بما (٦١ كما كَفّوا بِهَا غَيْرَهَا٦١) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ ما اذا دَخَلَتْ على رُبَّ كَفَّتْها عنِ العَمَلِ ، وهيأَتْهَا للدخولِ على الفِعْلِ كقولِكَ(٦٢) // رُبّما أقَامَ بهِ بَعْدَ الوفودِ وفودٌ ، يعني بقولهِ : كَمَا كَفّوا بها غيرَها إنّما(٦٣) وكأنّما(٦٤) ولَيْتَمَا ولَعَلّما وبَعْدَمَا منَ الأسماءِ كبيتِ الكِتَابِ .

اعَلاقــةً أمَّ الـوَلِيِّــدِ بَعْــدَمَــا أفْنَانُ رأسَكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ /٩٩/

وتُجْعَلُ ما زائدةً فيقالُ : رُبّما رجلٍ أنْشَدَ أبو زيدٍ :

(٦١ - ٦١) بدله في ط : كما في قولهم ربما كما كفوا بها غيرها .
(٦٢) ب ، ج : كقولك .
(٦٣) ج : أنها . تحريف .
(٦٤) ب : فكأنكا . تحريف .

/٢١٩/ مـا ويَّ يـارُبَّتَما غَـارةٍ شَعَواءَ كـاللَّـذعـةِ بـالمَيْسَمِ[٦٥]

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ولمّا كانَتْ رُبَّ انّما تأتي لِمَا مَضَى وَجَبَ أنْ تكونَ رُبَّما كذلكَ أيْضاً تدخلُ على المَاضِي كقولِهِ :

/٢٢٠/ رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شَمَـــــالاتُ[٦٦]

وَقَدْ يَقَعُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا على تأويلِ الحكايةِ وذلكَ في نَحْوِ قولِهِ تَعالَى : – (رُبَّما يَودُّ الذينَ كَفَرُوا) –[٦٧] فهذِهِ[٦٨] حكايةُ حالٍ تكونُ كَمَا قالَ[٦٩] اللهُ تَعالَى – (فَوَجَدَ

---

(٦٥) لضمرة بن ضمرة النهشلي في نوادر أبي زيد ٥٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٣٠/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٧ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٤ ، والدرر اللوامع ٤٢/٢ .
والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢٣٦/٢ ، والمخصص ١٥٦/٧ و ١١٦/١٦ ، والأنصاف ١٠٥/١ ، ومواد (ربب) من اللسان ٣٩٣/١ و (شعا) منه ١٦٤/١٩ و (موا) منه ١٧٠/٢٠ و (ما) منه ٣٦٢/٢٠ ومن التاج ٤٤٨/١٠ ، والأشباه والنظائر ٨٥/٢ ، وروى البيت في ب و ج « شعواء كاللدغة » .
والشاهد فيه زيادة ما
بعد رب في قوله « ربما غارةٍ » دون ان تكفها عن العمل .

(٦٦) هذا البيت لجُذيمةَ الأبرش – كان ملكا وهو جُذيمة بن مالك بن فهم . ويقال له أيضا الوضّاح . أنظر المؤتلف والمختلف ٣٤ .
ونسب البيت في المفصل ٣٣١ لعمرو بن هند ، وفي شواهد المغنى ٣٩٣/١ ان ابن حزم نسبه غلطا لتأبط شرا .
والبيت منسوب لجُذيمة الأبرش في سيبويه والشنتمري ١٥٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ٢١٠ ، والمؤتلف والمختلف ٣٤ ، وابن يعيش ٤٠/٩ (أشار الى نسبته لعمرو بن هند) ، ومواد (شيخ) من اللسان ٥١٠/٣ و (شمل) منه ٣٨٩/١٣ ومن التاج ٣٩٦/٧ و (ما) من التاج ٤٤٨/١٠ . والشواهد الكبرى للعيني ٣٤٤/٣ و ٣٢٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ و ٢٠٦ ، وشواهد المغنى ش ١٩٦ ج ٣٩٣/١ و ٧٢٠/٢ ، والخزانة ٥٦٧/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٩ ، (أشار الى نسبته لتأبط شرا) .
والبيت غير منسوب في المقتضب ١٥/٣ ، والايضاح ٢٥٣* ، والأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ومغنى اللبيب ش ٢٠٩ ج ١٣٥/١ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، الشمالات جمع شمال الرياح وعادة ما تهب سريعة من ناحية القطب . والشاهد فيه دخول ربما على الفعل الماضي ودخول النون في « تَرْفَعَنْ » في البيت ضرورة .

(٦٧) آية ٢/ الحجر ١٥ .

(٦٨) ط : وهذه .

(٦٩) ط : كما جاء .

فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا من شِيْعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوِهِ) –[٧٠] ولا يكونُ هَذَا على اضمارِ كَانَ في قياسِ قولِ سيبويهِ[٧١] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

« اعْلَمْ أنَّ رُبَّ موضوعةٌ للماضِي تقولُ : رُبَّ بلدةٍ قَطَعْتُ ، ورُبَّ رَجُلٍ أتَيْتُ[٧٢] ولا تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ أراهُ غَداً ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الأصْلُ في رُبَّمَا أنْ تَدْخُلَ على المَاضِي كقولِهِ : رُبَّمَا أوفيتُ ، وكقولِ الآخرِ :

رُبَّمَا أقَامَ /٢١٦/

وأمّا قولُهُ تَعالَى – (رُبَمَا يَودُّ الذينَ كَفَرُوا) – فراجع الى المُضِيِّ اذا حَقَقْتَ ، وذاكَ انّما ما يخبرُ اللهُ تَعالَى بكونه فيما يَسْتَقْبِلُ لصدقِ الوعدِ بهِ وتحققِهِ بمنزلةِ الموجودِ الحاصلِ ، واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ يَوَدُّ في قولهِ [تَعالَى][٧٣] بمنزلةِ وَدَّ في المَعْنَى ويُوضِّحُهُ قولُه تَعالَى – (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ اذِ الأغْلالُ في أعْناقِهِمْ) –[٧٤] فأتَى اذ [٧٥وهو للماضي ٧٥] بَعْدَ مجيء سوفَ الذي هُوَ عَلَمُ الاستقبالِ ، لأنَّ ذلكَ صَارَ بمنزلةِ المَوجُودِ لتعرّيهِ من الرَّيْبِ[٧٦] فلَما كَانَ كذَلِكَ أُطْلِقَ عليهِ لَفْظُ المُضِيِّ تنبيهاً على ما ذَكَرْتُ منَ التّحقّقِ والجريِ مجرى ما دخَلَ تَحْتَ الوجودِ في اسْتِحَالَةِ الامتناعِ عليهِ فكذلكَ أُدْخِلَ ربما الذي هو للماضي على المُضَارعِ الذي هُوَ يَوَدُّ ليَجْرِيَ ذلكَ مَجْرَى الداخلِ تَحْتَ المُضِيِّ في القربِ من الموجودِ والتّعري من الشّكِ . وشَبَّهَهُ الشَّيْخُ أبو علي بقولهِ تَعالَى – (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوِهِ) من حيثُ إنَّه لما حُكِيَ هذهِ الحالُ الماضيةُ جَرَتْ

---

(٧٠) آية ١٥/ القصص ٢٨ .

(٧١) اشترط النحاة أن يقع الزمن الماضي بعد رب فذكر الفراء في معاني القرآن ٨٢/٢ ان الأصل في رب أن يقع الزمن الماضي بعدها » . وقد جاء في القرآن الكريم دخول رب في الفعل المضارع كما في الآية السابقة وفسروا هذا بأن المستقبل في الآية منزل منزلة الماضي . أنظر آراء سيبويه في رب في ٢١٢/١ و ٢٧٠ و ٣٤٥ و ٣٥٣ – ٣٥٤ .

(٧٢) ب ، ج : رأيت

(٧٣) من ب و ج .

(٧٤) آية ٧١/غافر ٤٠ .

(٧٥ – ٧٥) بدله في ب و ج : وهما للماضي . تحريف .

(٧٦) ب ، ج : من الرتب . تصحيف .

مَجْرَى الحَاضِرِ ، كما أنَّ ذلكَ المستقبلَ لما نُزِّلَ منزلةَ الماضِي من جِهَةِ تَقَرُّرِهِ في اليقينِ جَرَى مَجْرَى المُشَاهَدِ الموجودِ ، ولم يَحْمِلْهُ على اضْمارِ كانَ لأنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ : أنَّهُ لا يُضْمَرُ في كلِّ موضعٍ (٧٧) واذَا كانَ كذلكَ كانَ الحَمْلُ على ما يُغْنَى عن اضمارِهِ أولَى بالقبولِ والعملِ عليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وقد أضْمرُوا رُبَّ بَعْدَ الواوِ نحوَ قولِهِ :

وقَاتمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ /٧/

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ .

اعْلَمْ أنَّ رُبَّ مضمرٌ بعدَ الواوِ في نَحْوِ ما ذَكَرَهُ ، وذلكَ لكثرةِ الاستعمالِ فقد قَالُوا(٧٨) : انَّ الواوَ عِوضٌ من رُبَّ وليسَ ذلكَ بسديدٍ قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : يدلُّ على سُقوطِهِ ما جَاءَ من قولِ رؤبةَ أيضاً .

/٢٢١/ بَلْ بلدٌ ملءُ العِجَاجِ قَتَمُه لا يُشترى كفّانُهُ وجَهْرَمُه(٧٩)

لأنَّ الواوَ لوكانَ عِوَضاً من رُبَّ لمَا جَاءَ الجرُّ معَ بَلْ ، واذا كانَ كذلكَ علمتَ أنَّه مضمرٌ بَعْدَهُ ، والواوُ // حَرْفُ عَطْفٍ . وأجودُ مِنْ هَذَا أنْ يُقَالَ : ان الواوَ لَوكانَ عوضاً

---

(٧٧) ذكر سيبويه في ١٢٣/١ - ١٣٤ أنه لا يجوز اضمار « كان » في كل مكان قال : « لا يجوز لك ان تقول : عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريد : كُنْ عبدَ الله المقتولَ ، ثم قال : « واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب وتظهر ما أظهروا » .

(٧٨) ب ، ج : وقد قالوا .

(٧٩) هذا الرجز لرؤبة في ديوانه ق ٣٤/٥٥ و ٣٥ ص ١٥٠ (من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح) ، والمخصص ١٠٢/١٦ ، ومعجم البلدان ١٨٣/٣ ، ومواد (ندل) من اللسان ١٧٨/١٤ و (جهرم) منه ٣٧٨/١٤ و (جهم) من التاج ٢٣٥/٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٣٩/١ و ٣٣٥/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٩ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٥ ، والدرر اللوامع : ٣٨/٢ . وهو غير منسوب في الأمالي الشجرية ١٤٤/١ (أول البيتين) ، والأنصاف ٥٢٩/٢ ومغنى اللبيب ش ١٦٨ ج ١١٢/١ ، وشرح الأشموني ٣٢٧/٣ .

أنظر أيضا تخريج الشاهد رقم ١١٠ ص ١٦٠ من كتاب التكملة لأبي علي الفارسي بتحقيقنا .

لوجبَ أنْ لا يجوزَ ظهورُ رُبَّ مَعَهُ ، واستعمالُ رُبَّ معَ الواوِ نحوَ ربَّ بلدٍ ، شَائِعٌ .

ويدلّكَ على صِحَّةِ ذلكَ أنَّ همزةَ الاستفهامِ في قولِكَ : اللهِ لأفعلنَّ ، لما صارتْ عِوضاً من واوِ القَسَمِ لم يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا فيقالُ : أو اللهِ . وكَذَا أشْباهُ ذلكَ . وانّما ذكرتُ ذَا لأنّي رأيتُ بَعْضَهُمْ يَذْهَبُ الى أنَّ جميعَ حُروفِ العَطْفِ تكونُ عِوضاً من رُبَّ ومَنْ كَانَ هَذَا مَذْهَبُهُ لم [يفكرْ][٨٠] في قَوْلِهِ : بَلْ بَلَدٍ ، وأجْراهُ مَجْرَى ، وبلدٍ . فانْ قُلْتَ : فَكَيْفَ تكُونُ الواوُ عاطفةً في قولِهِ :

وقاتمِ الأعْمَاقِ /٧/

فالجوابُ أنَّ كلامَهم اذَا صَدَرَ في الشّعْرِ كانَ مبنياً على شيءٍ يتقدَّمُ فكأنَّهُ أنا صبور جَلْدٌ فكم فعلتَ كَذَا وكَذَا ، ورُبَّ قاتمِ الأعْمَاقِ من شأْنِهِ كَذَا قطعتُ . ومثلُ ذَا فيما ذَكَرَ بَعْضُ أصحابِنا قولُهم : أمّا بَعْدُ ، في الاسْتِهلالِ فهوَ في الأصْلِ مبني على كَلامٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« وهَذَا ضَرْبٌ آخرُ من حُروفِ الجَرِّ وهو ما كَانَ غيرَ ملازمٍ للجَرِّ فمن ذلكَ الواو والتَّاءُ وحَتّى ، فأمّا الواوُ التي تُسْتَعْمَلُ في القَسَمِ وهيَ عِنْدَهُمْ بدلٌ من الباءِ التي تُوصِلُ الحِلفَ الى المحلوفِ بِهِ ، نحوَ أحْلِفُ باللهِ وانّما تستعملُ معَ الاسمِ المُظْهَرِ ، فاذا كَنَيْتَ عن المحلوفِ بِهِ رَدَدْتَ الباءَ فقلتَ : بِهِ لأفْعَلَنَّ ، أنْشَدَ أبو زيدٍ :

/٢٢٢/ رَأَى بَرْقاً فأوْضَحَ فوقَ بَكْرٍ فلا بكَ ما أسالَ ولا أغَامَا[٨١]

---

(٨٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يكفر » . تحريف .

(٨١) لعمرو بن يربوع بن حنظلة في نوادر أبي زيد ١٤٦ ، وجمهرة اللغة (غمى) ١٥٢/٣ ، وسمط اللالي ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١١٦٧/٣ ورواه البطليوسي في ١١٦٨/٣ .
والبيت غير منسوب في الايضاح ٢٥٥ ، والخصائص ١٩/٢ ، - والمخصص ٥٢/١٤ ، وابن يعيش ٣٤/٨ و ١٠١/٩ واللسان (أهل) ٣٢/١٣ .
والشاهد فيه مجيء باء القسم - على الأصل - متصلة بالمضمر فهذه الباء تبدل بالواو في القسم حينما تدخل على الظاهر كقولك : وزيدٍ .

والتّاءُ في نحوِ تَاللهِ لأفْعَلَنَّ – (وتَاللهِ لأكيدنَّ أصْنَامَكُمْ) –[٨٢] وهيَ عندَهُمْ بدلٌ منَ الواوِ كَمَا كانَتْ في تُجَاهٍ بدلاً من الواوِ واجَهْتُ . ولا تُسْتَعْمَلُ الا في اسمِ اللهِ كما لَمْ تُسْتَعْمَلِ التّاءُ في أسنتوا الا في خِلافِ الخِصْبِ ولا تَدْخُلُ في غيرِ اسمِ اللهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنَّ الواوَ لم يلزمِ الجرَّ لأجْلِ أنّه بَدَلٌ من الباءِ في قولهم : باللهِ ، وليسَ لَهُ أصْلٌ في الجرِّ ، أَلا تَرَاهُمْ لا يستعملونَهُ في غيرِ القَسَمِ حَرفَ جرٍّ ، فلا يقولُ أحدٌ : مررتُ وزيدٍ ، بمعنى بزيدٍ ، وانّما يكونُ ذلكَ عندَ القَسَمِ فقط . وكذلكَ التَّاءُ في تَاللهِ[٨٣] ، وانّما هو بدلٌ من الوَاوِ في واللهِ كتُجاهٍ وتُخْمَةٍ ، ولا يُستعملُ في غيرِ هَذَا من الأسماءِ فلا يُقالُ تَالرّحمَنِ ولا تَرَبِّ الكَعْبَةِ . وأمّا ما حَكاهُ أبو الحَسَن من قولهم [٨٣ ترّبى ، فَشَاذٌّ لا يؤخَذُ بهِ ، وشبَّهَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍ بقولهم[٨٤] : أسنتوا في خِلافِ الخِصْبِ ، وذلكَ[٨٥] أنَّ الأصْلَ السَّنة وأفْعَلُوا مِنْهَا على الأصْلِ اسْنَوُوا[٨٦] ، لأنَّ لامَ الفعلِ واوٌ ، أَلا تَرَى الى سَنَواتٍ ثم يَجِبُ انقلابُ الواوِ ياءً لكونِها رابعةً كقولِكَ : أغزيْتُ[٨٧] ، ثُمَّ أنهم أبْدَلُوا من هذهِ الياءِ تاءً ، لأنَّ الابدالَ [يَخْتَصُّ][٨٨] بالجَدْبِ ، فلا يُقَالُ : اسْنَتُوا ، بِمَعْنَى دَخَلُوا في العَامِ ، وانّما قَالُوا : أسْنَوا اذِ البدلُ لا يلزمُ في كلِّ موضعٍ فكذلكَ قالُوا : تَاللهِ ، ولم يَقُولُوا : تَالرّحمَنِ ، وانْ كانَ كلُّ واحدٍ منهما قسماً . والحَسَنُ ما كانَ يقولُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ من أنَّ البَاءَ هُوَ الأصْلُ فتدخُل على المُظْهَرِ والمُضْمَرِ كقولِكَ : باللهِ[٨٩] لأفْعَلَنَّ ، وبهِ لأفْعَلَنَّ ، وبِكَ لأفْعَلَنَّ ، كَمَا أنْشَدَهُ من قولِهِ :

---

(٨٢) آية ٥٧/الأنبياء ٢١ .
(٨٣) ب ، ج : في الله . سهو .
(٨٤ – ٨٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر
(٨٥) ب ، ج : وذاك .
(٨٦) ب ، ج : اسنؤوا . تحريف .
(٨٧) ب ، ج : اعزبت . تصحيف .
(٨٨) من ب و ج . الصواب .
(٨٩) ب : تالله . تصحيف .

فَلا بكَ

لأنَّ(٩٠) لا زائدةٌ(٩١) والمَعْنَى فيكَ ، والواو فَرْعٌ // عَلى البَاءِ فلا تَدخلُ إلا على المُظْهَرِ لا يقالُ : وكَ لأفعلنَّ ، ولا وهَ لأفعلنَّ ، فينقصُ على الباءِ بدرجةٍ . والتّاءُ فرعٌ على الواوِ فتختصُّ باسمِ اللهِ تَعالَى ، ولا يكونُ لَهُ تصرّفٌ فانّه فرعُ الفرعِ ، فهو بَعْدَ الباءِ بدرجتيْنِ .

(٩٠) سقطت «لأن» في ج .

(٩١) ب : لأنّ لا زيادة .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

بَابَ حَتّى

« وهي تُسْتَعْمَلُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ :

أحَدُهَا أنْ يكونَ حرفَ جرٍّ كالى وذلكَ نحوُ قولِهِ - (سَلامٌ هِيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) -(١) ويَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَ هذهِ باضْمَارِ أنْ ، كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللامِ باضمارِ أنْ ، والآخَرُ(٢) أنْ تكونَ عاطِفَةً وذلكَ نَحْوُ(٣) ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زيداً ، فزيدٌ من القَوْمِ وانّما تَذْكُرُ حتى لتعظيمٍ أو تحقيرٍ أو قوّةٍ أو ضَعْفٍ . والتَّعْظيمُ(٤) مَاتَ النّاسُ حتّى الأنبياءُ ، والتّحقيرُ قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشَاةُ . والثّالِثُ : أنْ تكونَ حَرْفاً من حُروفِ الابتداءِ يُسْتَأْنَفُ بَعْدَهَا كَمَا يُسْتَأْنَفُ بَعْدَ امّا واذَا وذلكَ نحوُ قولِهِ :

/٢٢٣/ وحتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ(٥)

---

(١) آية ٥/القدر ٩٧ .

(٢) ج : والأخرى .

(٣) ط : نحو (قولك) .

(٤) ب ، ج ، ط : فالتعظيم .

(٥) هذا عجز بيت لامريء القيس . والبيت بتمامه كما سيرد في كل النسخ بعد قليل :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتّى تكلَّ عزيمهم وحَتّى الجيادُ ما يقدْنَ بأرْسَانِ

وورد البيت بتمامه في هذا الموضع في ب وج لكن رواية صدره فيها هنا : « سريت بهم حتى تكلَّ مطيهم » . وهو لامريء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١٦/٩ ص ٩٢ و ٧٦ على الترتيب ، وسيبويه والشنتمري ٤١٧/١ و ٢٠٣/٢ ، والكنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٤٧ ، وجمهرة اللغة (طمو) ١١٨/٣ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٧٨ ، ومقاييس اللغة (مطو) ٣٣١/٥ - ٣٣٢ ، وأمالي المرتضى ٤٠/٣ ، والمخصص ١٢١/١٤ و ٢٤٠/١٤ وشواهد الايضاح للقيسي) ق ٧٠ و (ابن بري) ق ٣١ ، وشرح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٦٥/٤ ، والمفصل ٢٨٤ (العجز) ، وشرحه لابن يعيش ٧٩/٥ و ٣١/٧

أَلا تَرَى أنّها ليستْ عاطفةً لدخولِ العَطْفِ عَلَيْهَا ولا جارةً لارتفاعِ الاسمِ[٦] . بَعْدَهَا .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّ حَتّى اذا كانَ حرفَ جرٍّ كالى لم يَدْخُلِ الا على الاسمِ ، اذِ الجَرُّ يَخْتَصُّ بهِ . وذَلِكَ قولُكَ : ضَرَبْتُ القومَ حتى زيدٍ ، وقولُهُ تَعالَى - (حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) ، ويكونُ مَا بَعْدَ حَتّى داخِلاً فيما قَبْلَهُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسِها ، كَانَ المَعْنَى أنَّ الأكلَ قد اشتملَ على الرّأسِ . وكَذَا قولُكَ : ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيدٍ ، المَعْنَى أنَّ زيداً قد ضَرَبْتَهُ . واذَا كانَتْ عاطفةً كانَ مَجْرَاها مجرَى الجارّةِ في تَضمّنِ مَعْنَى الغَايةِ . تَقولُ : ضَرَبْتُ القَومَ حَتّى زيداً ، ومَررتُ بالقومِ حتّى زيدٍ ، وجَاءني القومُ حتى زيدٌ ، يدلّكُ على تضمنّهِ معنى الغايةِ أنَّكَ لَوْ جَرَرْتَ كَانَ المَعْنَى صَحيحاً ، وانّما[٧] يتغيّر الحُكْمُ بالعَطْفِ ، وهو أنَّها[٨] وهو أنَّها[٨] تُتْبِعُ الثّانيَ الأولَ كالواوِ ، وتكونُ لتعظيمٍ أو تحقيرٍ ، فأمّا التّعظيمُ ماتَ النَّاسُ حتى الأنبياءُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تُعظِّمُ موتَهُمْ ، والتّحقيرُ نحوُ قولِكَ[٩] : قَدِمَ الحاجُّ حَتّى المُشَاةُ .

= (العجز) و ١٩/٨ واللسان مواد (غزا) ٣٥٩/١٩ و (مطا) ١٥٣/٢٠ ، ومغنى اللبيب ش ١٩٥ ج ١٢٧/١ ، وشرح شواهده ش ١٨٣ ج ٣٧٤/١ ، والأشباه والنظائر ٢٠/٢ ، والدرر اللوامع ١٨١/٢ - ١٨٩ .

والبيت غير منسوب في شرح ديوان العجاج ٢٤٩ و ٤١٨ والايضاح ٢٥٧ و ٣١٧ (العجز في الموضعين) وشرح الأشموني ٤٣٧/٤ .

وقد روى « سريت بهم » في سيبويه والشنتمري ، والجمل للزجاجي والمخصص ، واللسان (والأشباه والنظائر ، وشرح الأشموني ، الدرر اللوامع ، وفي سوى ذلك من المراجع « مطوت بهم » وبرواية « حتى تكل غزيهم » في المخصص واللسان ، و « حتى تكل غزاتهم » في ابن يعيش وابن بري ، وفي سوى ذلك من المراجع « حتى تكل مطيهم » .

والشاهد فيه جعل حتى التي في العجز عاملة ولذلك جاء بعدها المرفوع فهي غير « حتى » التي في صدر البيت التي عملت النصب .

(٦) ب : لامتناع الأسم . تحريف .

(٧) ب ، ج : فانما .

(٨) ب ، ج : وانها .

(٩) ب ، ج : كقولك .

وهيَ مُخَالِفَةٌ لحروفِ العَطْفِ لأنَّ ما بَعْدَهَا يَجبُ أنْ يكونَ مُجَانِساً لِمَا قَبْلَهَا فلا تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ حتى حِماراً ، وضَرَبْتُ الرِّجالَ حتى امرأةً ، كَمَا تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وحِماراً(١٠) ، فانْ قلتَ : ضَرَبْتُ أخوتَكَ حَتّى هِنْداً جَازَ لأنّ اسمَ الأخوةِ قد اشتملَ على هندٍ من جهةِ التّغْليبِ ، فَصَارَ كقولِكَ : ضَرَبْتُ القومَ حتى زَيْداً ، والمَعْنَى الذي أوجَبَ كَونَ ما بَعْدَ حَتَّى من جِنْسِ ما قَبْلَهَا ، هو أنّها للغايةِ والدّلالةِ على أحدِ طَرَفَي الشّيءِ . ولا يُتَصَوَرُ أنْ يكونَ طَرَفُ الشّيءِ(١١) من غيرِهِ فلو قلتَ : رَأَيْتُ القَوْمَ حَتّى حِماراً ، كنتَ جَعَلْتَ الحمارَ طرفاً للقومِ ومنقطعاً لهمْ ، وذلكَ محالٌ . ولهذَا كانَ فيها التّعظيمُ والتّحقيرُ ، وذلكَ أنَّ الشّيءَ اذا أُخِذَ من أدْنَاهُ فأعلاهُ غايةٌ لهُ وطَرَفٌ ، فالأنبياءُ غايةُ جِنْسِ النّاسِ ، اذا أخَذْنَا من أدْنَى المراتبِ واسْتَقْرَيْنَاها صَاعِدينَ // واذَا أَخَذْنَا من أعْلَى الشّيءِ فأدْنَاهُ طَرَفٌ لَهُ ، وذَلِكَ كالمُشَاةِ في الحاجِ ، تَأخذُ من الأقوياءِ الرّاكبينَ وتنزلُ فتنتهي الى المُشَاةِ ، وهي منقطعُ الجِنْسِ كما كَانَ الأنبياءُ في الوَجْهِ الأوّلِ .

وفي حَتّى أصْلٌ آخرُ ، وهو أنَّ المذكورَ بَعْدَهَا على ضَرْبَيْنِ :

أحَدُهُما : أنْ يكونَ شيئاً يَنْتَهِي بهِ الشّيءُ كالرّأسِ في السّمَكَةِ .

والثّاني أنْ يكونَ المذكورُ شيئاً يَنْتَهِي عندَهُ الشّيءُ كالصّبَاحِ لليلَةِ . فاذَا كَانَ المذكورُ بَعْدَ حَتّى من الضربِ الأولِ وهو ما يَنْتَهِي بهِ الشّيءُ جَازَ فيهِ الجرُّ والعَطْفُ نَحْوَ أكَلْتُ السمكةَ حَتّى رأسِهَا ، وحتى رَأْسَهَا . واذَا كانَ من الضّربِ الثّاني لم يَجُزْ الا الجرُّ وامتنع العَطْفُ تقولُ : سَهَرْتُ البارحةَ حتى الصّبَاحِ (١٢ ولو قلتَ حتى الصّباحَ(١٢) بالنّصْبِ لَمْ يَجُزْ لأنَّ الصّبَاحَ لَيْسَ جُزءاً منَ الليلةِ ، كَمَا كَانَ الرأسُ جزءاً من السّمَكَةِ ، وانّما الليلةُ [منتهيةٌ](١٣) عندَ وجودِ أوّلِ جزءٍ من الصّباحِ . واذَا كانَ حتّى حرفاً يُبْتَدأُ ما

---

(١٠) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « حمارا » . تحريف .

(١١) ج : طرفي الشيء .

(١٢ - ١٢) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « شبهة » . تحريف .

بَعْدَهُ كأمّا ، دَخَلَ على الاسمِ والفعلِ . تقولُ : خَرَجتِ النِّسَاءُ حتّى هندٌ خَارِجَةٌ ، وحتَّى خرجتْ هِنْدٌ ، فَتَدْخُلُ عليهِ واوُ العَطْفِ لأنَّهُ لَيْسَ بحرفِ عَطْفٍ . يدلّكَ على ذلكَ ما أنْشَدَهُ من قولِ امريءِ القَيْسِ ، وأوّلُ البيتِ :

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيّهم وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ / ٢٢٣ /

والجِيادُ(١٤) مبتدأٌ ، ومَا يُقْدَنَ خَبَرُهُ ، والواوُ داخلةٌ عليهِ ، لأنَّها ليست حرفَ عطفٍ . ولو جَازَ أنْ تكونَ حرفَ عَطْفٍ لَوَجَبَ أنْ لا يجوزَ دخولُ حرفِ عطفٍ آخَرَ عليها (١٥كَمَا لَمْ يَجُزْ ذلكَ١٥) حيثُ قَطَعْنا بكونِها حرفَ عَطْفٍ نحوَ أنْ تقولَ في قولِكَ : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيداً ، (١٦ ضَرَبْتُ القومَ وحتّى زَيْداً١٦) وذلكَ فَاسدٌ ، لأنَّهُ لا يُجْمَعُ بينَ حرفَيْ عَطْفٍ ، أَلا تَرَاكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ فَعَمْراً ، فقولُكَ(١٧) : وحَتَّى الجيادُ بمنزلةِ قولِكَ : أمّا(١٨) الجيَادُ في كونِ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً ، والعاطِفَةُ بهذهِ المَنْزِلَةِ في الدُّخولِ على الجملةِ(١٩) ، فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ القومَ حتَّى ضربتُ عمراً ، جَازَ أنْ تكونَ حَتّى عاطفةً ، لأنَّكَ تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وضَرَبْتُ زيداً ، فانْ أدْخَلْتَ الواوَ لَمْ تَكُنْ للعَطْفِ ، وكَذَا اذا كَانَ ما بَعْدَهَا اسماً يُعْطَفُ بالواوِ كقولِكَ : أكَلْتُ السّمكةَ حتّى رَأْسَهَا نَصَبْتَ الرأسَ بالعَطْفِ كَمَا نَصَبْتَ اذا قلتَ : ورَأْسَها . فاذا قلتَ : أكَلْتُ السَّمَكَةَ حتى رَأْسُها مأكولٌ ، كَانَ حَتّى حرفَ ابتداءٍ ، لأنَّكَ لو أَرَدْتَ العَطْفَ لقلتَ حَتّى رَأْسَها فَنَصَبْتَ . كما تقولُ : أكلتُ السّمكةَ فَرَأْسَها ، ولا تقولُ : أكلتُ السّمكةَ فرأسُها مأكولٌ ، لأنَّ العَطْفَ في المفردِ يُغْنِيكَ عَنْ هَذَا .

وأعْلَمْ أنَّكَ اذَا قلتَ : أكلْتُ السمكةَ حتّى رَأْسِها ورَأْسَها(٢٠) بالجَرِّ والنّصْبِ ، لم يَكُنْ بالكلامِ حاجةٌ الى شيءٍ فان قلتَ : حَتّى رأسُهَا فرفعتَ احتجْتَ الى خبرٍ لِجَعْلِكَ

---

(١٤) ب ، ج : فالجياد .
(١٥ - ١٥) ساقط في ب و ج .
(١٦ - ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٧) ب ، ج : فقوله .
(١٨) ب ، ج : وأما .
(١٩) ب ، ج : على الجمل .
(٢٠) سقطت «ورأسها» في ب و ج .

رَأْسَهَا مبتدأً فتقولُ : بَلْ حَتّى رَأْسُهَا مأكولٌ[٢١] ، ويجوزُ أنْ تَحْذِفَهُ فتقولُ : حَتّى رَأْسُها لدليلِ الحالِ عليهِ ، كَمَا تقولُ : زَيْدٌ منطلقٌ وعمروٌ ، تريدُ : وعمروٌ منطلقٌ ، فانْ قلتَ : خَرَجَ القَوْمُ حتى زَيْدٌ غَضْبَانُ لم يَجُزْ أنْ تَحْذِفَ الخَبَرَ ، لأنَّ الخروجَ لَيْسَ من جِنْسِ الغَضَبِ فيدلُّ عليهِ // .

(٢١) سقطت « مأكول » في ب و ج .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو عليٍ :

بَابُ ما يستعملُ مرّةً حَرْفَ جرٍّ ومرَّةً غيرَ حرفِ جرٍّ.

من ذلكَ عَلَى وعَنْ وكافُ التّشبيهِ ومُذْ ومُنْذُ[1] تقولُ : عَلَى زيدٍ ثَوْبٌ ، فَهَذَا حَرْفٌ ، الا أنّها تَتعلّقُ[2] بالفِعْلِ كَمَا أنَّ قَوْلَكَ : في الدّارِ زيدٌ ، كذلكَ . وأمّا استعمالُهُمْ لها أسْماً فقولُ الشَّاعِرِ :

/٢٢٤/ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[3]

---

(١) ب ، ج : ومنذ ومذ .

(٢) ط : انه متعلق .

(٣) لمزاحم بن الحارث العقيلي (شاعر اسلامي . أنظر طبقات ابن سلام ٥٨٣ والعيني ٣٠١/٣) في نوادر أبي زيد ١٦٣ والكنز اللغوي (كتاب الابل عن الأصمعي) ١٠٠ ، وجمهرة اللغة (باب ما يستعار فيتكلم به في غير موضعه) ٤٩١/٣ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٦٤ ، والاقتضاب ٤٢٨ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، ومواد (علا) من اللسان ٣٢١/١٩ و (جهل) من التاج ٢٦٨/٧ و (صلل) منه أيضا ٤٠٥/٧ ، والشواهد الكبرى للعيني (الموضع المتقدم) ، وشرح التصريح ١٩/٢ ، وشواهد المغني ٢٢٣ ج ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦ والخزانة ٢٥٤/٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجوي ١٢٥ وشرح الشواهد للعاملي ٢٣١ ، والدرر اللوامع ٢٦/٢ - ٣٧ . والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٥٤/٣ والكامل للمبرد ٤٨٨ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٧٣ ، والايضاح ٢٥٩ ، والمخصص ٦٤/٢٤ ، (الصدر) و ٦٥/١٦ ، والمفصل ٢٨٨ ، - (الصدر) ومغني اللبيب ش ٢٣٣ ج ١٤٦/١ ، والأشباه والنظائر ٦/٢ (المصدر) ، وشرح الأشموني ٣٠٤/٣ .

وروى « بعد ما تم خمسها » في سيبويه والشنتمري ، ونوادر أبي زيد ، والمقتضب والكامل للمبرد ، وجمهرة اللغة ، والمخصص (الموضع الأول) ، والتاج (جهل) وروى « بزيزاءَ مجهلِ » بدل « ببيداءَ مجهلِ في كثير من المواضع المتقدمة وكلاهما بمعنى واحد .

والشاهد فيه دخول « من » على « على » لأنها اسمٌ في تأويل فوق .

فَدُخُولُ مِنْ عَلَيْهِ قَدْ دَلَّكَ [عَلَى][٤] أنّها اسمٌ وتقولُ : رَمَيْتُ عنِ القَوْسِ ، فتوصلُ بِهَا الفِعْلِ[٥] الى المفعولِ كَمَا تُوصِلُهُ بالباءِ اليهِ في نحوِ مررتُ بزيدٍ . [وقد استُعْمِلَتْ أسْماً][٦] . قالَ الشّاعِرُ :

/٢٢٥/ جَرَتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الخَطِّ أوْ سَمَاهِيجْ[٧]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الكافَ وعَلَى وعَنْ تُسْتَعْمَلُ أسماءَ وحروفاً فالذي اسْتَعْمَلَ هَذَا الفَصْلُ عليهِ هُوَ عَلَى وعَنْ . أمّا عَلَى فاستعمالُهُ حَرْفاً في قولِكَ : مررتُ على زَيْدٍ ، وذَاكَ أنّهُ أوصلَ الفِعْلَ الذي هوَ مَرَرْتُ الى الاسمِ الذي هو زَيْدٌ ، كما تَفْعَلُ البَاءُ كَذَلِكَ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، فَكَما أنَّ البَاءَ حرفُ جَرٍّ كذلكَ علَى يَجبُ أن تكونَ حَرْفاً هُنَا . وهَذَا حُكْمُهَا في جميعِ المواضعِ التي يصلُ فيها الفِعْلُ الى الاسمِ بوساطتِها كقولِكَ : أخذْتُ على زيدٍ ، وغَضِبْتُ عَلَى زيدٍ .

---

(٤) من ب و ج . الصواب .

(٥) ط : الفعل بها .

(٦) ما بين العاضدتين من ط . واثباته يقتضيه المعنى كما يتفق في السياق مع مافي الأصل ، والذي في ب و ج يؤيد ذلك ، ونص عبارة ب أما كونها اسما كقول الشاعر » . سهو . ونص عبارة ج : « أما كونها اسما فكقول الشاعر »

(٧) ينسب هذا الرجز لرجل من بني سعدة ، وأكثر المراجع تذكر مع هذين البيتين بيتين آخرين على الترتيب الآتي :

يـــا دَارَ سَلْمَى بينَ داراتِ العُوجْ جَرَتْ عليـــهِ كـــلّ ريحٍ سَيْهُوجْ
هَوجـــاءَ جـــاءتْ من بلادٍ يـــا جَوْجْ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِ أوْ سَمَـــاهِيجْ

والرجز منسوب لرجل من بني سعدة في الكنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٣٨ ، والأمالي للقالي ١٤٧/٢ ، والأزمنة والأمكنة ٧٩/٢ ، وسمط اللالي ٧٧١/٢ ، وشواهد الايضاح (للقيس) ق ٦٥ (ولابن بري) ق ٣٢ ومواد (سمج) من اللسان ١٢٤/٣ والتاج ٦٠/٢ و (سمهج) من اللسان ١٢٦/٣ والتاج ٦١/٢ .

وغير منسوب في الايضاح ٢٥٩ ، وجمهرة اللغة (جسه) ٩٦/٢ ، والمخصص ٨٦/٩ ، والتنبيه للبكري ١٠٩ ، والمعرب من الكلام الأعجمي ٢٠٣ ، والأمالي الشجرية ٢٥٤/٢ ، والدرر اللوامع ١٩/١ .

والسيوج الشديدة . و « سماهج » جزيرة في البحر تدعى بالفارسية « ما شي ما هي » . فعربتها العرب (المعرب ٢٠٢) .

والشاهد فيه مجيء « عن » اسما بدليل دخول حرف الجر « من » عليه .

وأَمّا كَوْنُها اسْماً فِي نحو مَا أَنْشَدَهُ من قولِهِ : غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ، لأنَّ مِنْ قد دَخَلَ عليهِ فهوَ بمنزلةِ قولِكَ : غَدَتْ مِنْ أعلاهُ ، ولَوكَانَ حَرْفاً لَمْ يَدْخُلْهُ الجَارُّ ، كَمَا لا يجوزُ أنْ يَدْخُلَ على الباءِ مَثَلاً حرفُ جرٍّ مِثْلِهِ كقولِكَ : خَرَجْتُ مِنَ [بالبصرةِ](٨) وما أشْبَهَ ذلكَ . والضَّميرُ في غَدَتْ للقَطَا ومن ذلكَ قولُهُ :

/٢٢٦/ فَمَلَّكَ بالَّليْطِ الذي تَحْتَ قِشْرِهَا كغِرْقِيءِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ من علَوْ(٩)

فَكَمَا أنَّ هذا اسمٌ كَذَلِكَ عَلَى في قولِهِ : من عليهِ ، اسمٌ .

فَأَمّا(١٠) عَنْ فاستعمالُهُ حرفاً كقولِكَ : رَمَيْتُ عن القوسِ ، لأنَّهُ قَدْ أوْصَلَ الرمْيَ الى القَوْسِ (١١ وصَيّرهُ مُلْتَبِساً بهِ ، كَمَا يفعلُ الباءُ في قولِكَ : رميتُ بالقوسِ ١١) ، و (١٢ وعَلَى في قولِهِ ١٢) : رَمَيْتُ على القوسِ ، كَمَا قَالَ :

/٢٢٧/ أرْمِي عَلَيهَا وَهْيَ فَرْعٌ أجْمَعُ(١٣)

ومَعْنَى عَنْ المُجَاوزةُ ، أَلا تَرَى أنَّك اذا قلتَ : رَمَيْتُ عنِ القَوْسِ ، كَانَ المَعْنَى أنّ السهمَ قد جَاوَزَهَا ، وكَذَا اذا قلتَ : أخَذْتُ عنهُ العِلْمَ ، كَانَ المَعْنَى أنَّ العِلْمَ قد تَعَدّى اليكَ ولوكانَ ممّا يَنْتَقِلُ عن موضِعِهِ كالسَّهْمِ لكانَ زائلاً ، كَمَا أنَّكَ اذَا قلتَ : أدَّيْتُ عنهُ المالَ ، فَالمَعْنَى أنَّ الدَّينَ قد زَالَ عنهُ وذَهَبَ . وهَذَا مُخَالِفٌ لقولِكَ رَمَيْتُ

---

(٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « البصرة » . تحريف .

(٩) لأوس بن حجر في ديوانه (ق ٢٢/٣٧ ص ٩٧) واصلاح المنطق ٢٥ والخصائص ٣٦٧/٢ و ١٧٢/٣ ، والمخصص ١٠٣/٢ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٣٨/١ ومواد (ليط) من اللسان ٧٣/٩ والتاج ٢١٩/٥ ، (ملك) من اللسان ٣٨٥/١٢ و (علا) منه أيضا ٣١٧/١٩ و (قيض) من التاج ٨١/٥ .
والشاهد في قوله « من علو » . والتقديرُ : من أعلى كذا ، ثم المضاف اليه . ومثل ذلك قولهم من قبلُ ومن بعدُ اي من قبل ذلك ومن بعده . وعلو في الشاهد اسم بدليل دخول حرف الجر عليه .

(١٠) ب ، ج : وأما .

(١١ - ١١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٢ - ١٢) بدله في ب و ج : وعلى قولك . تحريف .

(١٣) هذا الرجز منسوب لحُميد الأرقط (يصف فيه قوسا عربية) في الشواهد الكبرى للعيني ٥٠٤/٤ - ٥٠٥ ، وشرح التصريح ٢٨٧/٢ . وبعد الشاهد قوله : وهي ثَلاثُ أذْرعٍ واصْبَعْ .

عَنِ القَوْسِ ، مِنْ وَجْهٍ وهو أنَّ السَّهْمَ يجاوزُ القَوْسَ الى غَيْرِهَا ، والدَّيْنُ لا يُجَاوزُ الى غَيْرِهِ وانّما يزولُ فقط . هَذَا هو مُقْتَضى الظّاهِرِ ، وكأنّه جَاءَ عن في هَذَا المَوْضعِ حيثُ كانَ المَعْنَى أنّه يلتزمُ الدَّينَ عنهُ ، ثم يُؤديّه ، واذَا كَانَ كذلكَ اتّضحَ مَعْنَى الأنْتِقَالِ ، لأنَّهُ اذَا نَابَ عنهُ فقد نُقِلَ الحقُّ من ذِمَّةٍ الى ذِمَّةٍ كما يُنْقَلُ السّهْمُ من القَوسِ الى المَرْمَيّ . فَعَنْ فيهِ مَعْنَى مِنْ وزيادَةٌ ، وهُوَ ذَكَرْنَا من المجاوزةِ ، يدلُّكَ على تَضَمُّنِهِ مَعْنَى مِنْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : رَمَيْتُ عنِ القَوسِ ، كان المَعْنَى مبتدأً الرّمي منها . واذَا تُصَوَّرَ مَعْنَى ابتداءِ الغَايةِ // فَقَدْ حَصَلَ المُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا . فكلُّ موضعٍ لم يَصْلُحْ الا لأنْ يَتَضِّحَ(١٤) فيهِ مَعْنَى التَّعدِي كانَ مَخْصُوصاً بِمَنْ فَلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : أدّيتُ الدَّينَ من زيدٍ ، ولا عَقَلْتُ من زيدٍ ، لأنَّ هَذَا موضعُ التّعدِي فقطْ ، واذَا كَانَ موضعُ لا يَجبُ أنْ يكونَ متمحّضاً للتّعدِي جازَ أن يقعَ فيه كلُّ واحد منهما كقولهم : سَقَاهُ من الغَيْمَةِ (١٥ وعنِ الغَيْمَةِ ، وذلكَ أنَّكَ اذا قُلْتَ : سَقَاهُ منَ الغَيْمَةِ ١٥) كَانَ المَعْنَى لأجْلِ الغَيْمَةِ ، وهَذَا مِنْ عَمَلِ مِنْ . واذَا قلتَ : سَقَاهُ مِنَ الغَيْمَةِ ، فكأنَّكَ قلتَ : نَقَلَهُ عنِ الغَيْمَةِ ، وأزالَهُ عَنْهَا ، وجَاوَزَ [بِهِ](١٦) حُكْمَهَا بأنْ حَصَلَ لَهُ الذي(١٧) هُوَ نَافٍ لَهَا . فانْ كانَ موضعٌ لا يناسِبُ مَعْنَى المُجَاوَزَةِ لَمْ يُجُزْ أنْ يَقَعَ فيهِ عَنْ ، فلا تقول : زَيْدٌ أفْضَلَ عَنْ عمرو ، لأجْلِ أنَّكَ لا تقصدُ أنَّ أحَدَهُمَا قد انْفَصَلَ من صاحبِهِ البَتَّةَ وتَعدّاهُ ، وانّمَا المَعْنَى أنَّ فَضْلَ زيدٍ بَدَأَ من هَذَا المَوْضِعِ في الزِّيادةِ(١٨) ولَمْ تُرِدْ أنَّهُ جَاوَزَ عَمْراً ، كَمَا يُجَاوزُ السَّهْمَ القوسَ ،

= والرجز غير منسوب في شواهد الشنتمري على الكتاب ٣٠٨/٢ (لم ينشده سيبويه وذكر الشنتمري أن الجرمي أنشده) واصلاح المنطق ٣١٠ ، وجمهرة اللغة ٤٩١/٣ ، أمالي المرتضى ٢٥/٢ ، المخصص ٣٨/٦ و ٨٠/١٦ ، والاقتضاب ٤٣٢ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٠ ، ومواد (ذرع) من اللسان ٤٤٧/٩ ، والتاج : ٣٣٣/٥ و (رمى) من اللسان ٥٢/١٩ ، والتاج ١٥٦/١٠ ، والخزانة ١٠٤/١ . والشاهد في قوله « أرمي عليها » والمقصود عنها حيث وضع « على » موضع « عن » وتدخل بعض هذه الحروف على بعض لتقاربها في التأدية عن المعنى .

(١٤) ج : لأن يصح .

(١٥ - ١٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٦) من ب و ج . أبين .

(١٧) ب : « الزي » الذي ، ج : الري « الذي » . تصحيف . في الزيادة .

(١٨) سقطت « في الزيادة » في ب و ج .

وكَانَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ يقولُ : انَّ مِنْ تُسْتَعْمَلُ فِي ما ينتقلُ كقولِكَ : أخَذْتُ مِنْهُ الدّراهِمَ ، وعَنْ [فِيما][19] لا يَنْتَقِلُ كقولِكَ : أخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ ، وَهَذَا تَقْرِيبٌ وتَمْهِيدٌ لِمَذْهَبِ الاستعمالِ ، والا فَعَنْ لا يُعَرّى منَ الانتقالِ . أَلا تَرَى أنَّ العلمَ وانْ لَمْ يَكُنْ قد انتقلَ انتقالَ زوالٍ فقد حَصَلَ لكَ مِثْلُ ما كانَ لَهُ . وكذلكَ اذَا قُلْتَ : أخَذْتُ عنهُ الحديثَ ، كانَ الحديثُ كأنّه منتقلٌ اليكَ ، وانْ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ كما تزولُ الدّراهِمُ . وذَاكَ لأجْلِ أنَّ شيئاً واحِداً يَصِحُّ أنْ يَعْلَمَهُ أكثرُ من واحدٍ ولا يَصِحُّ أنْ يكونَ درهمٌ واحِدٌ عندَ أكْثَرَ من واحدٍ في حالٍ واحدة . وأمّا استعمالُ عَنْ أسماً فنحوُ ما أنْشَدَ من قولِهِ :

جَرَتْ عليهِ كلُّ ريحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أوْ سَمَاهِيجْ /٢٢٢/

لأنَّ مِنْ قَدْ دَخَلَ عليهِ . ولَوْ كَانَ حَرْفاً لَمْ يَجُزْ أنْ يدخلَ عليهِ حرفُ الجرِّ فأنهُ قَالَ : من جَانِبِ يمينِ الخَطِّ ، والخَطُّ ما أشْرَفَ على البَحْرِ ، وسَمَاهِيجُ اسمُ جَزيرةٍ ، وجَرَتْ أنْ شُدِّدَ كانَ في الكلامِ مفعولٌ مَحْذُوفٌ كقولِكَ : جَرَّتْ ذَيْلَها ، وانْ خُفِّفَ كانَ من جَرَى يَجْرِي ، والتّخفيفُ هو الذي أُخِذَ بِهِ عندَ القِراءةِ .

قَالَ الشَّيْخُ ابو عليٍ .

« وأمّا كافُ التّشبيهِ ، فالدّلالةُ على أنّها حرفٌ وصْلُهُم الذي بِهَا كثيراً في حَالِ السَّعَةِ ، وذلكَ قولُهُم : جَاءَنِي الذي كَزيدٍ ، فَصَارَ ذلكَ بمنزلةِ قولِكَ : جَاءَنِي الذي في الدَّارِ ، ولم يَكُنْ عِنْدَهُمْ مثل[20] جَاءَنِي الذي مِثْلُ زيدٍ ، وقَالوا : كُنْ كَمَا أنْتَ ، ومَعْنَاهُ كُنْ كالذي أنْتَ ، ويَجُوزُ أنْ تكونَ ما كافةً ، وقد استعملتَ اسْماً [21] في نحوِ قولِ الشّاعِرِ[21] :

/٢٢٨/ أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ[22]

---

(١٩) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « فيها » . تحريف .

(٢٠) ط : بمنزلة .

(٢١ - ٢١) بدله في ب و ج : « في نحو قول الأعشى »

(٢٢) للأعشى في ديوانه ق ٦١/٦ ص ٦٣ ، والكامل للمبرد ٤٤ ، وسمط اللالي ٨٧٥/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٢٩/٢ و ٢٨٦ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، واللسان (دنا) ٢٩٨/١٨ ، والأشباه والنظائر ١١٥/٤ ، والشواهد

فالكافُ فَاعلة لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّ الكافَ تُسْتَعْمَلُ اسْماً وحَرْفاً ، فاسْتِعْمَالُهُ حَرْفاً قولُهُمْ : جَاءَنِي الذي كَزَيْدٍ . وَوَجْهُ الدّلالةِ منهُ أنَّهُ لا يَخْلُو // من أنْ يكونَ اسْماً أو حَرْفاً . فلا يجوزُ أنْ يكونَ اسْماً لأنَّهُ اذَا كانَ كذلكَ كانَ مفرداً كقولِكَ : مثلُ زَيْدٍ . والصِّلَةُ لا تَسْتَقِلُّ بالمفردِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : جَاءَنِي الذي مثلُ زَيْدٍ ، وانّما تقولُ : جَاءَنِي الذي هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ ، أو جَاءنِي الذي أبوهُ مثلُ زَيْدٍ ، فتأتِي بِجُزْءٍ آخَرَ يكونُ مثلُ مَعَهُ جملةً ، واذَا كَانَ كذلكَ بَطَلَ أنْ يكونَ الكافُ في قولِكَ : جَاءنِي الذي كَزَيْدٍ أسْماً ، واذَا بَطَلَ الأسميّةُ تَقَرَّرَ الحَرْفيّةُ .

وانّما وَجَبَ الأتيانُ بالحَرْفِ دونَ الاسمِ في هَذَا الموضعِ لأجْلِ أنَّ حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بالفِعْلِ ، والفِعْلُ يكونُ جملةً اذ لا يفارقُهُ الفَاعِلُ . فاذا قلتَ : جَاءَنِي الذي كَزَيْدٍ ، كَانَ المَعْنَى جَاءني الذي استقرّ كزيدٍ ، كَمَا أنَّكَ اذا قلتَ : جَاءني الذي في الدّارِ(٢٣) ، كَانَ المَعْنَى جَاءنِي الذي استقرَّ في الدّارِ ، فيكونُ الفِعْلُ الذي هو استقرَّ معَ الضّميرِ المستكنّ فيهِ جملةً وُصِلَ بها الذي . ولَيْسَ ، كذلكَ الاسمُ ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : جَاءنِي الذي مِثْلُ زيدٍ ، لم يَكُنْ مثلُ مُتعلِّقاً بفعلٍ ، لأنَّ ذلكَ من خَصَائِصِ الحروفِ من حيثُ أنَّها جَاءتِ لتوصلَ الأفعالَ الى الأسماءِ كقولِكَ : مررتُ بزيدٍ ، وذَهَبْتُ الى عمرٍو وليسَ الاسمُ بِصَادرٍ ليوصلَ الفِعْلَ الى شيءٍ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : مررتُ غلامَ

= الكبرى للعيني ٢٩١/٣ ، والخزانة ٢٦٣/٣ وما بعدها ، شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٤ ، والبيت غير منسوب في المقتضب ١٤١/٤ ، والايضاح ٢٦٠ ، - والخصائص ٣٦٨/٢ ، وتوجيه اعراب أبيات ١١٥ ، وهمع الهوامع ٣٧٢ .

وروايته في الديوان وسمط اللالي « هل تنتهون ولا ينهي » وفي غير المقتصد والخصائص ، وتوجيه اعراب أبيات ، والأمالي الشجرية والخزانة « كالطعن يذهب فيه » .

والشاهد فيه استعمال الكاف من قوله « كالطّعن » اسما بمعنى مثل .

وهناك من يقول أن الفاعل يقدر شيءٌ أو شطط و « وكالطِعْنِ » جار ومجرور صفة له . وعلى هذا التأويل لا شاهد فيه .

(٢٣) سقط قوله « الدار » في ب .

زيدٍ ، عَلَى أنَّ يكونَ الغُلامُ موصلاً للمرور الى زيدٍ كَمَا يَفْعَلُ حَرْفُ الجَرِّ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ، واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا عَلِمْتَ أنَّ الكافَ في قولِكَ : جَاءَنِي الذي كَزَيدٍ ، حرفٌ بمنزلةِ في اذَا قُلْتَ : جَاءَنِي الذي في الدَّار(٢٤) ، ولا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ التَّقْديرَ جَاءَنِي الذي هُوَ كَزَيْدٍ ، لأجْلِ أنّ ذلكَ قليلٌ غيرُ مُتَّسَعٍ . فلا يَقُولُ أَحَدُ جَاءَنِي الذي قَائِمٌ ، وخَرَجَ الذي قَاعِدٌ ، الا في حَالٍ غيرِ حَالِ السَّعَةِ . ثُمّ لا يَحْسُنُ في كلِّ شَيءٍ ، وانّما يكونُ ذلكَ حَيْثُ يَطُولُ الكلامُ كَمَا مَضَى في صَدْرِ الكِتَابِ ما(٢٥) أَنا بالذي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً ، وقولُهُمْ : جَاءَنِي الذي كزيدٍ ، مُطَّرَدٌ مستعملٌ في حَالِ الاختيارِ .

ومِنْ هَذَا احْتَرَزَ الشَّيْخُ أبو عليٍ بقولِهِ : « فالدّلالةُ على أنّها حَرْفٌ وَصْلَهُمْ الذي بِهَا كثيراً في حَالِ السَّعَةِ » ، فَقَيَّدَ بقولِهِ : في حَالِ السَّعَةِ ، ليعلمكَ أنَّهُ لا يكونُ على اضْمارِ المبتدأ نحوَ جَاءَنِي الذي هُوَ كَزَيْدٍ ، كَمَا تقولُ : جَاءَنِي الذي هو مثلُ زيدٍ . فليسَ للكافِ اعرابٌ ينفردُ بهِ ، وانّما هوَ مع المجرورِ في موضعِ نَصْبٍ كقولِكَ : بزيدٍ ، في مَرَرْتُ بزيدٍ .

وأمّا قولُهُم : كُنْ كَمَا أنْتَ ، فقد ذَكَرَ فيهِ وَجْهَيْنِ :
أحَدُهُمَا : أنْ تكونَ ما بِمَعْنَى الذي .
والثّاني : أنْ تكونَ كافةً .

فاذا جَعَلْتَ ما بمَعْنَى الذي ، جَازَ أنْ يكونَ الكافُ حرفاً كأنَّهُ قالَ : - كالّذي هُوَ أنْتَ ، فَحَذَفَ المُبْتَدَأَ كقولِهِ تَعَالَى - (تَمَاماً عَلَى الذي أحْسَنَ) -(٢٦) وتكونُ مافي موضعِ جَرٍّ . وانْ جَعَلْتَ ما كافةً كانَ للظَّاهِرِ أنْ يكونَ اسماً كُفَّ بِمَا كَبَعْدَ في قولِكَ :

بَعْدَمَا أفنانُ رَأسِكَ /٩٩/

فَيَكونُ الخَبَرُ محذوفاً كأنَّهُ قيلَ : كُنْ كَمَا أنْتَ كَائِنٌ . ولوكانَ حَرْفاً لم يَمْتَنِعْ ، لأنَّ الحروفَ تُكَفُّ بِمَا ، أَلا تَرَى الى رُبَّمَا ، ولَمْ يَكُنْ أنْ تَجْعَلَ مَا مزيدةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

---

(٢٤) ب : الذي « كزيد » في الدار . سهو .
(٢٥) سقطت « ما » في ج .
(٢٦) آية ١٥٤/ الأنعام ٦ .

- (فَبِمَا رَحْمَةٍ منَ اللهِ) -[٢٧] اذْ لَوْ كَانَ كذلكَ لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ : كماكَ ، فلما رَأَيْنَا بَعْدَهَا أنْتَ الذي هُوَ ضَميرُ المَرْفُوعِ عَلِمْنَا // أنَّ الكَافَ قَدْ كُفَّتْ عنِ الجَرِّ .

هَذَا ومَا ذَكَرْنا أنَّهُ كَانَ يلزمُ أنْ يُقَالَ من قولِكَ : كماكَ ، مُمْتَنِعٌ من حيثُ أنَّ الكافَ لا يدخلُ على الضّميرِ المُتَّصلِ . لا سيّما اذا كانَ الضّميرُ كافاً ، ومثل هَذَا في الكَفِّ قولُهُ :

/٢٢٩/ وانَّ الحُمْرَ منَ شَرِّ المَطَايا كَمَا الحَبِطَـــاتُ شَرُّبني تميمٍ[٢٨]

فَمَا كافةٌ وما بَعْدَهُ جُمْلَةٌ من مبتدأٍ وخَبَرٍ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كالذي الحَبطاتُ شَرُّبني تميمٍ ، لم يَكُنْ كلاماً . ومِثْلُهُ منَ الكَلامِ[٢٩] زَيْدٌ صَدِيقي كَما عَمْرٌو أخِي .

ويَنْبَغِي أنْ تعلمَ أنَّ التّشبيهَ منها اذَا كَانَتْ مكفوفةً يَتَعَلَّقُ بمضمونِ الجُمْلَتَيْنِ قَبْلَها وبَعْدَهَا فأنْتَ في قولِكَ : زَيْدٌ صَدِيقي كما عمرو أخي قد شَبَّهْتَ كونَ زيدٍ صديقاً بكونِ عمرو أخاً . وكذلكَ شَبَّهَ الشّاعِرُ كونَ الحُمْرِ شرَّ جِنْسِهَا بكونِ الحَبِطاتِ شرَّ جِنْسِهَا .

وأما بَيْتُ الأعْشَى :

أَنَنْتَهونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ /٢٢٨/

---

(٢٧) آية ١٥٩/ آل عمران ٣ .

(٢٨) لزيادة الأعجم (من معاصري جرير والفرزدق أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٤٣٠ - ٤٣٣) والبيت منسوب له في الشواهد الكبرى للعيني ٣/٣١٦ ، والخزانة ٤/٢٧٨ وما بعدها .
وعجز البيت غير منسوب في شرح الأشموني ٣/٣١٨ .
وذكر العيني ان صدره يروي « وان الخر » ورد البغدادي في الخزانة هذه الرواية كما ذكر للصدر رواية « فان النيب من شر المطايا و « وجدنا النيب » والحبطات هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم .
والشاهد فيه ان الكاف المكفوفة بما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى تشبه كون الحمر من شر المطايا بكون الحبطات شر بني تميم ووجه الشبه بينها وجود كلا الأمرين .

(٢٩) ب ، ج : في الكلام .

فالكافُ فيه اسمٌ كأنَّهُ قَالَ(٣٠) ولَنْ يَنْهى مثلُ الطَّعْنِ ذَوي شَطَطٍ ، لأجْلِ أنَّكَ لو جَعَلْتَهُ حَرْفاً كَانَ التَّقديرُ ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ شيءٌ استقرَّ كالطَّعْنِ . فاذا حَذَفْتَ شيئاً جَعَلْتَ ما بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ : استقرَّ كالطَّعْنِ (٣١ فاعِلاً لَيَنْهَى ، حتَّى كأنَّكَ قلتَ : ولَنْ يَنْهَى استقرَّ كالطَّعْنِ٣١) ، وهَذَا فَاسِدٌ ، لأنَّ الفَاعِلَ لا يكونُ الا اسْماً مَحْضاً . ألا تَرَى أنَّ أحداً لا يقولُ : أعْجَبَنِي في الدَّارِ ، يريدُ : أعْجَبَنِي شَيءٌ في الدَّارِ ، فهذا عَنَى الشَّيْخُ أبو عليٍ بقولِهِ : « فالكَافُ فَاعِلَةٌ لأنَّ الفَاعِلَ لا يَحْذَفُ فَنَبِّهْكَ على أنَّ الكلامَ غيرُ محمولٍ عَلَى قولِكَ : ولَنْ يَنْهَى شيءٌ كالطَّعْنِ .

ولَيْسَ حُسْنُ هَذَا المُضْمَرِ عِنْدَ الأبرازِ بمُجَوِّزٍ حَمْلَ الكَلامِ عليهِ ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : جَاءني رِجُلانِ يُسْرِعانِ ، كَانَ حَسَناً ولو أضْمَرْتَ الموصوفَ فقلتَ : جَاءني يُسْرِعَانِ ، كَانَ فَاسِداً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : بَابُ مُذْ ومُنْذُ

« مُذْ ومُنْذُ يجوزُ أنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ منهما اسْماً ، ويجوزُ أنْ يكونَ حَرْفاً [جَاراً](٣٢) ، والأغْلَبُ عَلَى مُذْ أنْ يكونَ اسْماً للحَذْفِ ، أمّا الموضعُ الذي يكونانِ فيهِ حَرْفَي جَرٍّ فقولُكَ : مُذْ(٣٣) كَمْ سِرْتَ ، فَمُذْ(٣٤) حرفٌ(٣٥) لايصَالِهَا الفعلَ الى كَمْ ، كَمَا كَانَ البَاءُ في قولِكَ : بِمَنْ تَمُرُّ ، كذلكَ . وكذلكَ اذَا قلتَ : أنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ ، فَقَدْ أضَفْتَ الكونَ الى الليلةِ بِمُذْ أو مُنْذُ(٣٦) لأنَّ المَعْنَى أنْتَ عِنْدَنَا في الليلةِ . فَهَذَا للوقتِ الحَاضِرِ .

---

(٣٠) وردت في الأصل عبارة « جعلته حرفا كان التقدير » بين قوله : « كأنه قال » وقوله : « ولن ينهى ... » وقد اسقطتها لأنها مقحمة على السياق كما أنها مثبتة في ب و ج .

(٣١ - ٣١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٢) من ب و ج و ط . أبين

(٣٣) ط : منذ .

ط : فمنذ . وهي ساقطة في ج .

(٣٥) ب : حرف « جر » .

(٣٦) ج : بمذ ومنذ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ مُذْ ومُنْذُ يستعملانِ اسمين وحَرْفَيْن ، فاذَا كَانَا حَرْفَيْنِ جُرَّ ما بَعْدَهُمَا ، وذَلِكَ نحوُ ما ذكرهُ من قولهم : مُذْ كَمْ سِرْتَ ؟ لأَجْلِ أنَّ مُذْ قَدْ أَوْصَلَ سرتَ الى كَمْ ، كما يُوصِلُهُ الباءُ فيما ذكرهُ من قولكَ : بِمَنْ تَمرُّ ؟ فكأَنَّهُ قِيلَ : أَمَذْ عِشْرِينَ يوماً سِرْتَ أَمْ ثَلاثِينَ ؟ كَمَا أنَّ قولَكَ : بِمَنْ تَمرُّ ؟ بمنزلةِ أبزَيْدٍ تَمرُّ أَمْ بِعَمْرٍو ؟ وبأيّ رجلٍ تَمرُّ ؟ وممّا يدلُّ على كَونِهِ حَرْفاً قولُهُم : أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ ، لأنَّ المَعْنَى أَنْتَ [استقررتَ](٣٧) عِنْدَنَا مُذِ الليلةِ ، فَمُذْ أَوْصَلَ الاستقرارَ والكونَ // الى الليلةِ كَمَا يَفْعَلُ ذلكَ في اذَا قُلْتَ : أَنْتَ عِنْدَنَا في الليلةِ .

ومُذْ في الأزمنةِ بمنزلةِ مِنْ في الأمْكِنَةِ ، فاذا قُلْتَ : خَرَجْتُ مُذْ يومِ الجُمُعَةِ ، كانَ المَعْنَى أنَّ الخروجَ ابتداؤهُ وأولُ وقتهِ يومُ الجُمُعَةِ ، كَمَا أَنَّكَ اذا قلتَ : خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، دَلَّ مِنْ على أنَّ البَصْرَةَ أَوّلُ مكانِ الخروجِ ، وقَدْ تَدْخُلُ مِنْ على الأزمنةِ قليلاً كقولِهِ :

/٢٣٠/ أَقْوِينَ من حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ(٣٨)

---

(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « استقر » تحريف .

(٣٨) هذا عجز أول بيت من قصيدة لزهير بن أبي سُلْمى . والبيت بتمامه :

لِمَنِ الـــــدِّيـــــارِ بِقُنَّـــــةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وقيلَ بل هو موضوعَ من حَمّاد الرواية وقد نسبه لزهير في قَصة معروفة لحماد مع المهدي أو الرشيد .

والبيت منسوب لزهير في ديوانه ٨٦ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١٠ ص ٢٦٣ ، وكتاب الجمل ١٥٠ ، ودرة الغواص ٦٧ ، والأنصاف ١/٣٧٠ - ٣٧١ و ٣٧٥ (العجز) وابن يعيش ٤/٩٣ و ٨/١١ ، واللسان (من) ١٧/٣١٠ ، ومغنى اللبيب ش ٥٥٩ ج ١/٣٣٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٢١٢ ، وشواهد المغنى ش ٥٤٢ ج ٢/٧٥٠ ، وشرح درة الغواص ١١٩ ، والخزانة ٤/١٢٦ ، - وشواهد الشافية ٤/٢٥٤ ، والدرر اللوامع ١/١٨٦ .

وعجز البيت غير منسوب في المخصص ١٤/٦٩ ، وشرح الأشموني ٣/٣٠٩ .

وروايته في العيني وشواهد المغنى ، وشرح الأشموني ، وشرح درة الغواص ، والدرر اللوامع « مذ حجج ومذ دهر » لا شاهد فيه على هذه الرواية . وروى في غير المقتصد وشواهد الشافية برواية « دهر » بدل « شهر » والشاهد فيه استعمال من التي لابتداء الغاية المكانية في الزمان . وهذا رأي قال به الكوفيون . ويرى فيه البصريون أن المعنى من أجل مرور أحجج وشهر . فمن تعليلية وليست ابتدائية ويرى الأخفش أن (من) في هذا البيت زائدة في الكلام فكأن الشاعر قال : أقوين حججا ودهرا .

وقَوْلُهُ تَعالَى – (مِنْ أوّلِ يومٍ أحقُّ أنْ تقومَ فيهِ) –[٣٩] ، وحُمِلَ ذلكَ على التّأويلِ كأنَّهُ[٤٠] واللهُ أعلمُ مِن تأسيسِ أوّلِ يومٍ .

والذي دَعَاهُمْ الى هَذَا أنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ :[٤١] انَّ مِنْ للأمْكِنَةِ . وَهَذَا صَحيحٌ ، لأنَّ الأكثرَ ذلكَ فكأنّه أرادَ أنَّ مِنْ موضوعُ المَكَانِ وأنَّهُ ان دَخَلَ على الزَّمانِ فَعَلَى ضَرْبٍ من الاسْتِعَارَةِ ، وانّما قَالَ : والأغلبُ على مُذْ أنْ يكونَ اسماً للحذفِ ، لأجْلِ أنَّ الحذفَ بالأسماءِ أليقُ منهُ بالحروفِ . فاذَا كانَ منذُ اسماً كانَ [التّصرّفُ][٤٢] بهِ أليقَ ، لأنَّ الاسمَ أقْوَى من الحَرْفِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :[٤٣]

« وأمّا الموضعُ[٤٤] الذي يكونَانِ فيهِ اسْمَيْنِ فيكونُ[٤٥] عَلَى ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يكونَ بِمَعْنَى الأمَدِ ، فينتظمَ أوّل الوَقْتِ الى آخرِهِ . – والآخَرُ أنْ يكونَ أوّلَ الوَقْتِ ، فأمّا الأمَدُ فقولُكَ : لَمْ أرَكَ مُذْ يومانِ ، أيْ أمَدُ ذلكَ يَوْمَانِ ، فَمُذْ ابتداءٌ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ ، وهو اسمٌ من أسْمَاءِ الزَّمانِ ويَوْمَانِ خبَرُ لَهُمَا[٤٦] ، ولا تُسْتَعْمَلُ اسْماً الا في الابْتِداءِ خَاصةً ، والنّكرةُ يَخْتَصُّ بِهَا [هَذَا][٤٧] البَابُ ، لأنَّ الغَرَضَ السّؤالُ عن عِدَّةِ المُدّةِ التي انْقَطَعَتِ الرّؤيةُ فيها ، وانْ خُصِّصَ لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا أنَّهُ اذا خُصِصَّ ما في جَوابِ كَمْ لَمْ

---

(٣٩) آية ١٠٨/ التوبة ٩ . وتمام الآية : (لا تَقُمْ فيه أبداً . لَمَسْجِدٌ أُسِسَ على التّقوى من أولِ يومٍ أحقُّ ان تقومَ فيه ، فيه رجالٌ يُحِبُّونَ ان يَتَطَهّروا والله يحب المطّهّرينَ) .

(٤٠) سقطت « كأنه » في ج .

(٤١) قال سيبويه في ٣٠٧/٢ : « وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، ذلك قولك : من مكان كذا وكذا الى مكان كذا وكذا . – وتقول اذا كتبت : كتابا : من فلان الى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها :

(٤٢) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « المتصرف » . تحريف .

(٤٣) ورد في ب وج وط بعد قوله : قال الشيخ أبو علي ، عبارة « قال أبو بكر » والأرجح انها من وهم الناسخ .

(٤٤) ج ، ط : والموضع .

(٤٥) ج ، ط : يكون .

(٤٦) ب : خبرها .

(٤٧) من ب وج وط أولى وورد بعده في ط عبارة : « دون المعرفة » موضوعة بين عاضدتين .

يَمْتَنِعَ ، لأنَّ التّخصيصَ فيهِ لَيْسَ يُخْرِجُهُ عن أنْ يكونَ عدَّةً ، وأمّا أوّلُ الوَقْتِ فقولُكَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ . المَعْنَى أوّلُ ذلكَ يومُ الجُمُعَةِ ، فَهَذَا الضَّرْبُ يُحْتَاجُ الى التّوقيتِ وتخصيصِ يومٍ بِعَيْنِهِ .(٤٨)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ مُذْ ومُنْذُ اذَا كانَا اسْمَيْنِ كَانَ مَا بَعْدَهُمَا مرفوعاً . ويَكُونُ ما بَعْدَهُمَا على ضَرْبَيْنِ :

أحَدُهُما أنْ تقصدَ الدَّلالةَ (٤٩ على أوّلِ المُدّةِ٤٩) وآخرِها ، كقولكَ : لم أرَكَ منذُ يومانِ ، ومُذْ يَوْمَانِ ، أرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ المُدَّةَ المنقطعَ فِيهَا الرّؤيةُ مَا مِقْدَارُهَا ، فكأنَّكَ قلتَ : أمَدُ ذلكَ يَوْمَانِ ، وأوّلُ وَقْتِهِ وآخِرِهِ يومانِ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ انقطعَ الرؤيةُ في ثلاثةِ أيامٍ ولا يَوْماً واحِداً ، كما أنَّكَ اذا قلتَ في جوابِ من يقولُ : كم سِرْتَ ؟ : فَرْسَخَيْنِ ، لَمْ يَجُزْ أنْ تكونَ سِرْتَ ثلاثةً ولا واحِداً ، وانّما يَجِبُ أنْ يكونَ السَّيْرُ اشْتَمَلَ على القَدْرِ الذي ذكرتَ حتّى كأنَّكَ قلتَ : أوّلُ [مكانِ](٥٠) سيري وآخرُهُ فرسخانِ ، ولا يَجِبُ الاتيانُ بالمعرفةِ ، وانّما الذي يَجِبُ هُوَ العَدَدُ ، فانْ أتَيْتَ بما فيهِ التّعريفُ والعَدَدُ لَمْ يَمْتَنِعْ ، وذلكَ قولُكَ : لَمْ أرَكَ مُذْ المُحَرَّمُ ، ولم أرَكَ مُذْ الشِّتاءُ ، كأنَّكَ قُلْتَ(٥١) : لَمْ أرَكَ مُذْ ثلاثةُ أشْهُرٍ(٥٢) ، ومذ ثلاثونَ يَوْماً ، لأنَّ التَّعريفَ لم يُخْرِجْهُ من افادةِ العَدَدِ ، فَجَازَ كما جَازَ أنْ تقولَ في جوابِ كم سِرْتُ ؟ : الشِّتاءَ والصَّيْفَ ، تأتي بالمعرفةِ المحصورةِ . ويُوَضِّحُهُ أنَّكَ لو قلتَ : لَمْ أرَكَ (٥٣ الشِّتاءَ ، كَانَ// صَحيحاً كَما أنَّكَ . لو قُلْتَ : لم أرَكَ٥٣) ثلاثَةَ أشْهُرٍ ، ٥٤) كانَ كَذَلِكَ .

---

(٤٨) ب ، ج ، ط : وقت بعينه .

(٤٩ - ٤٩) بذله في ب و ج : على غاية وقت الفعل .

(٥٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ما كان » . تحريف .

(٥١) سقطت « قلت » في ج .

(٥٢) ب ، ج : منذ أربعة أشهر .

(٥٣ - ٥٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٤) ب ، ج : أربعة أشهر .

والضَّرْبُ الثّاني : مِنْ مَعْنَى مُذْ ومُنْذُ أنْ لا تَقْصِدَ انْتِظَامَ أوّلِ الوَقْتِ وآخِرِهِ ، وانّما تُريدُ الدِّلالةَ على ابتداءِ الغَايةِ دونَ انْتِهائِهَا ، فَهَذَا يَقْتَضِي التَّخصيصَ كقولِكَ : ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ ، (٥٥ كأنَّكَ قلتَ : أوّلُ الوقتِ الذي انْقَطَعَ فيهِ الرّؤيةُ يومُ الجُمُعَةِ ٥٥) بمنزلةِ الجارِّ في قولِكَ : أنْتَ عندَنَا مذ الليلةِ ، لأنَّ المَعْنَى فيه الأخبارُ بأوّلِ وقتِ الكونِ . ولو قُلْتَ : عندَنَا مُذْ وَقْتٍ ، لَمْ يَجُزْ لأنَّ الجارَّ بمنزلةِ مِنْ في أنَّ الغَرَضَ الدّلالةُ على [ابتداءِ](٥٦) الغَايةِ ، ولا يَتحصّلُ المقصودُ في ذلكَ الا بالتّخصيصِ ، كما أنَّكَ لو قلتَ : خَرَجْتُ من مكانٍ ، كانَ مُحَالاً وذلكَ أنَّ كُلَّ أحدٍ يَعْلَمُ أنَّ(٥٧) ابتداءَ الكونِ كانَ في زمانٍ مَا ، وكذلكَ يَعْلَمُ أنَّ أوّلَ الخروجِ في مَكَانٍ مَا ، فَلَيْسَ يُفِيدُ كلامُكَ الا [ما](٥٨) كَفَتِ الضَّرورةُ أمْرَهُ . فالواجبُ(٥٩) أنْ تقولَ : أنْتَ عِنْدَنَا مُذْ يومُ الجُمُعَةِ ، لأنَّ كلَ أحدٍ لا يعلمُ أن ابتداءَ الكونِ كانَ في يومِ الجُمُعَةِ وكَذَا تقولُ : خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، لأنَّ ذلكَ لا يعرفُهُ كلُّ أحَدٍ . وكَذَا لو قُلْتَ : أنْتَ عندنَا مذ أسْبُوعٌ ، بالرّفعِ ، على أنْ تُريدَ أوّلَ الوَقْتِ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ كلَّ أحَدٍ يَعْلَمُ أنَّ ابتداءَ الكونِ كانَ في أسبوعٍ مَا ، فانْ قُلْتَ : أنْتَ – عندَنا مذِ الأُسبوعُ الفُلانيّ ، كَانَ صَحِيحاً لأنَّهُ جَارٍ مَجْرَى قَوْلِكَ : أوّل وقتِ ذلكَ أسبوعٌ كَذَا . ولو قُلْتَ : أوّل ذلك أسبوعٌ ، لم يَجُزْ .

وجُمْلَةُ القَوْلِ أنَّكَ اذا رَفَعْتَ ما بَعْدَهُمَا جَازَ ثَلاثَةُ أوْجُهٍ :

أحَدُهَا : التّنكيرُ نحوَ لَمْ أرَكَ مذ يومانِ ، تُريدُ : أوّلُ الوقتِ وآخرُهُ .

والثّاني : التّعريفُ على أنْ تقصدَ ذلكَ أيْضاً نحوَ ما ذَكَرْنَا من قولِكَ : لَمْ أرَكَ مُذِ المحرّمُ ، تُريدُ أنَّكَ لم تَرَهُ في الشَّهْرِ كُلِّهِ ، وَيَنْبَغِي أنْ تقولَ ذلكَ عندَ انسلاخِ الشّهْرِ .

(٥٥ – ٥٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الابتداء » . تحريف .

(٥٧) سقطت « ان » من ج .

(٥٨) من ب و ج . الصواب .

(٥٩) ب : فالجواب .

والوَجْهُ الثّالِثُ : وهو أنْ تُريدَ أوّلَ الوَقْتِ فتقولُ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، واذا جررتَ لَمْ [يَجُزْ](٦٠) الا هَذَا الوَجْهُ الأخيرُ ، وهوَ قَصْدُ أوّلِ الوَقْتِ ، كَمِنْ في الأمْكِنَةِ سَواءٌ . فان قُلْتَ : فَمَا الفَصْلُ بَيْنَ أنْ تقولَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يوم الجُمُعَةِ ، فَجَرَرْتَ أوْ رَفَعْتَ وأنْتَ تُريدُ أوّلَ الوَقْتِ ، وبَيْنَ أنْ تقولَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ(٦١) ، وأنْتَ تقصدُ أوّلَ الوقتِ وآخرَهُ ؟ فالجَوابُ أنّكَ اذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مذ يَومُ الجُمُعَةِ ، تُريدُ أوّلَ الوَقْتِ وآخَرَهُ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : مُذُ اليومُ ، في أنَّ الرؤيةَ لَمْ تَلْتَبِسْ بيوم الجُمُعَةِ بوجهٍ ، كَمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومانِ ، كَانَ المَعْنَى أنَّ الرؤيةَ لَمْ تَحْصُلْ في جزءٍ من اليَوْمَيْنِ البَتَّةَ ، لأنَّ يومَ الجُمُعَةِ هَا هُنَا بمنزلةِ أنْ تقولَ : ما رَأَيْتُهُ اثْنَتا عَشْرَةَ ساعةً ، أو عَشْرُ ساعاتٍ مَثَلاً . واذا قلتَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يوم الجُمُعَةِ ، فجَرَرْتَ على ابتداءِ الغَايةِ ، كَانَ المَعْنَى أنَّ الرّؤيةَ انقطعتْ في يوم الجُمُعَةِ ، وأنّكَ رأيتَهُ فيه ثم فَارَقَكَ ، فتكونُ الرُّؤيةُ ملتبسةً ببعضِ يوم الجُمُعَةِ ، كَمَا أنّكَ اذا قُلْتَ : انقطعَ الرؤيةُ في يوم الجُمُعَةِ ، كَانَ مُحْتَمِلاً هَذَا وجَارياً مَجْرَى قولِكَ : افْتَرَقْنَا يومَ الجُمُعَةِ . *[فان قُلْتَ قَدْ بَنَيْتَ البَابَ كُلَّهُ على أن الرَّفْعَ يَقْتَضِي في وَجْهَيْهِ الأمدَ وانتظامَ أوّلِ الوَقْتِ وآخِرَهُ كقولِكَ . ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، وأنَّ الجَرَّ عَلَى خِلافِ ذلكَ وهو أنّه يَقْتَضِي أوّلَ الوَقْتِ ، وأنّهُ لخَليقٌ بذلكَ مِنْ حيثُ أنَّ مُذْ اذَا جَرَّت فهي بمنزلةِ مِنْ اقتضاءِ الابتداءِ . واذَا كَانَ هَذَا كذلكَ فَمَا وجهُ قولهم : ما رأيتُهُ مذ يَوْمَيْنِ ؟ ومَا بَالُ الجَرِّ في هذا النَّحْوِ لا يُوجِبُ أوّلَ الوَقْتِ ، كيفَ واذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مذ يومين ، فهو بمنزلةِ أنْ تدفعَ(٦٢) في أنَّ الرّؤيةَ مفقودةٌ في جميعِ المُدَّةِ المذكورةِ ؟ فالجوابُ أنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الرّفْعِ والجَرِّ قائمٌ بكلِّ حَالٍ . وايجَابُ أوّلِ الوَقْتِ وكونُ مَسْأَلَةِ القَصْدِ اليهِ لازمٌ للجَرِّ .

---

(٦٠) من ب و ج . الصواب .

(٦١) زيادة في ج بعد قوله : مد يوم الجمعة نصها « تريد أول الوقت » وقد أشير في النسخة نفسها الى هذه الزيادة بكلمتي « زيد » و « الى » عند بدايتها ونهايتها .

(*) هنا بداية زيادة اثبتها من ب مقابلة مع ج والسياق يقتضي اثباتها لأنها تكملة لأفكار عبد القاهر التي ذكرها قبلها . وتقدر الزيادة بورقة من أوراق نسخة الأصل . وقد تكون هي كذلك وسقطت منها وسوف أشير الى نهايتها .

(٦٢) ج : ترفع . تحريف .

ونُبيّنُ هَذَا في هذهِ المَسْأَلَةِ التي أذْكُرُهَا لكَ وهيَ رَأَيْتُكَ منذ سَنَةٌ تَتكلّمُ في حاجةِ زيدٍ ، اذَا رَفَعْتَ كانَ المَعْنَى أنَّ رؤيةً كانَتْ في وقتٍ ثم فُقِدَتْ ، وغايةُ المَسْأَلَةِ اليها من وقتِكَ هَذَا سَنَةٌ ، وجُمْلَةُ الأمَدِ مِنْ لَدُنْ كَانَتْ الى هذا الوقتِ ، هَذَا القَدْرُ من الزّمانِ الذي تُعبّرُ عنهُ بسَنَةٍ . واذَا قُلْتَ(٦٣) أنَا أَرَاكَ مُنْذُ سَنَةٍ تتكلّمُ في حاجةِ زيدٍ ، فجرَرْتَ ، فالمَعْنَى أنَّ رؤيةً كانَتْ واتّصَلَتْ فأنْتَ بَعْدُ في الرّويةِ لكنَّ غَرَضَكَ أنْ تُبيّنَ أنَّ هذهِ الرؤيةَ منكَ اتّصلَتْ في مُدّةٍ وأنَّ أوّلَها أوّلُ سَنَةٍ من هَذَا الوَقْتِ . ولَمْ يَجُزْ أنْ تَرْفَعَ لأنَّكَ لم تُرِدْ أنَّ الرّؤيةَ انْتَهَتْ وتَمَّتْ فتحدُّهَا(٦٤) وتُقَدّرُهَا ، وتحصرُ مسافةَ زَمَانِهَا بَلْ هِيَ بَعْدُ مُمْتَدَّةٌ باقيةٌ حتّى أنَّكَ تقولُ : أراكَ مُنْذُ سَنَةٍ تَتكلّمُ في هذهِ الحَاجةِ وتَسْعَى فِيهَا ولم تُقْضَ بَعْدُ . واذَا كَانَ كذلكَ فرؤيتُكَ لَهُ مُتكلّماً في الحَاجةِ وسَاعِياً فِيها دائمةٌ لم تَنْقَطِعْ . ومثلُهُ منَ الكَلامِ أَرَى زيداً يَقْرَأُ كتابَ كَذَا منذ سنةٍ ، وقد بَلَغَ النّصْفَ ، فأنْتَ في هذا تُخْبِرُ(٦٥) باتّصالِ القِراءةِ بَعْدُ ، ولكنَّكَ أرَدْتَ أنْ تقولَ : انَّ أوّلَها كَانَ في وقتٍ هو ابتداءُ سَنَةٍ من وَقْتِكَ هَذَا . فالبَابُ اذاً على ثلاثةِ أوْجُهٍ :

أحَدُهَا : أنْ تُريدَ أوّلَ الوَقْتِ ولا تَقْصدُ مُدَّةً لَها أوّلُ وآخِرُ بوجهٍ . كقولكَ : ما رأَيْتُهُ مذ يومُ الجُمُعَةِ .

والثّاني : ما رَأَيْتُهُ مذ يَومانِ ، تذكرُ أوّلاً وآخِراً وتُقَدّرُ معَ ذلكَ الفِعْلَ وانقطاعَهُ وتجعلُهُ مُوازِياً(٦٦) لهذهِ المُدّةِ .

والثّالِثُ : أنْ تَذْكُرَ مدّةً من ابتداءِ فعلٍ الى وقتِكَ الذي تَتكلّمُ فيهِ ، ولَكِنْ لا تُقَدّرُ الفِعْلَ بالمُدّةِ ولا تَمْسَحُهُ(٦٧) مثلاً بها ، لأنَّكَ تُريدُ أنَّ ذلكَ الفِعْلَ بعدُ كائِنٌ لَمْ يَبْلُغْ غايَتَهُ ولَمْ تَنْتَهِ أجْزَاؤُهُ ، فيحتاجُ الى بيانِ أمَدِ زَمانِهِ الذي كَانَ فيهِ . ثم أعْلَمْ أنَّكَ اذَا

---

(٦٣) سقطت « قلت » في ج .

(٦٤) كذا في ج الصواب . وفي ب : فتجدها . تصحيف .

(٦٥) كذا في ج . الصواب . وفي ب : الخبر . تحريف .

(٦٦) ج : موازنا .

(٦٧) كذا في ج . الصواب . وفي ب : ،ولا شبهه . تحريف .

جَرَرْتَ فقلتَ : لم أرَكَ مُذْ يومِ الجُمُعَةِ ، كانَ [٦٨] مُذْ حَرْفاً بمنزلةِ في اذَا قُلْتَ : لم أرَكَ في يومِ الجُمُعَةِ ، وحَرْفُ الجَرِّ يتعلَّقُ بما قَبْلَهُ تَعلُّقَ زيدٍ بِضَرَبْتُ [٦٩] في قولِكَ : ضَرَبْتُ [٦٩] زَيْداً . فكما لا يَعَدُّ بزيدٍ جملةً مستأنفةً ، كذلكَ لا يكونُ قولُكَ : مذ يومِ الجُمُعَةِ ، وفي يومِ الجُمُعَةِ جملةً على انفرادِهَا . فانْ قِيلَ : اذا كانَ مُذْ في حالِ الرَّفْعِ معَ الاسمِ المرفوعِ بَعْدَهُ جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ فكيفَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : ما رأيتُهُ ومُذْ يومانِ ، فَتَعْطِفَ إحْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَلَى الأُخْرَى كَمَا تفعلُ ذلكَ فيما مَثَّلْتَ وهو قولُكَ : ما رَأَيْتُهُ وأَمَدُ ذلكَ يَومَانِ ؟ وكيفَ خَالَفَ التّفسيرُ المُفَسَّرَ ؟ .

فالجَوابُ أنَّ قولَكَ : مُذْ يَومانِ ، وانْ كانَ جملةً مُسْتَأنَفَةً فانَّ هذهِ الجُمْلَةَ من حيثُ المَعْنَى كأنَّهَا جزءٌ منَ الكَلامِ الذي قَبْلَهَا ، أَلا تَرَاهَا تُفيدُ التّجديدَ في الفِعْلِ السّابقِ ذِكْرُهُ ، وتعلمُ أنّهَا مُخَصِّصةٌ أعْني أنَّكَ لو قُلْتَ : ما رأيتُهُ ، ولم تَقُلْ : مُذْ يومانِ ، كَانَ نَفْياً للرُّؤيَةِ في عُمومِ الزّمانِ المَاضِي ، ولما قُلْتَ : مُذْ يومانِ ، قَيَّدْتَ العمومَ وخَصَّصْتَهُ . فَلَمّا امتزجَ مَعْنَى احْدَى الجُمْلَتَيْنِ بالأخْرَى جَرَتَا مَجْرَى جُمْلَةٍ [٧٠] وَاحِدَةٍ فلم يَجُزْ فِيها العَطْفُ كَمَا كَانَ ذلكَ في القَسَمِ وجَوَابِهِ والشَّرْطِ والجَزَاءِ .

وأمْرٌ آخَرُ وهُوَ أنَّ قولَكَ : مُذْ يَومانِ ، لا يُؤدّى المَعْنَى المفهومَ من قولِكَ : أمَدُ ذلكَ يَوْمَانِ ، ألا بَعْدَ أنْ يَسْبِقَ الكلامُ الأوّلُ الذي هو قولُكَ : ما رَأَيْتُهُ . ولو ابتدأْتَ بِهِ لَمْ يَجُزْ ، فَلمّا كانَ كذلكَ كانَ أشَدَّ لِتداخُلِ الجُمْلَتَيْنِ وجَرْيِهِمَا مَجْرَى جُمْلَةٍ واحدةٍ ، ولَيْسَ كذلكَ قَولُكَ : أمَدُ ذلكَ يَوْمَانِ ، لأنَّهُ كلامٌ مستقلٌّ بمعناهُ ، غيرُ مُفْتَقِرٍ الى ما يتقدّمُهُ حَتّى يُفَسِّرَهُ وتُبَيِّنَ أمْرَهُ .

ويُوضِّحُ هذا الموضعَ جداً أنّا نقولُ : زيداً ضَرَبْتُهُ ، فيكونُ زيداً - منصوباً لا محالةَ بفعلٍ مُضمرٍ نحوَ ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ ، واذَا نَظَرْنَا الى هذا التّقديرِ وَجَدْنَا الكلامَ

---

(٦٨) سقطت «مذ» في ج .

(٦٩ - ٦٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٧٠) سقطت «جملة» في ج .

جُمْلَتَيْنِ من حيثُ أنَّ ضَرَبْتُهُ ، جملةٌ . وضَرَبْتُ زَيْداً ، جُمْلَةٌ ، ثُمَّ لا يجوزُ عطفُ قولِنَا : ضَرَبْتُهُ ،(٧١) على زَيْدٍ اعتباراً لكونِهِ جملةً ، لأجْلِ أنَّ هذا التّقديرَ انّمَا يَظْهَرُ ويُعْلَمُ بهذَا الظّاهِرِ . فَلَمّا كَانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ لذلكَ الفِعْلَ المُضْمَرِ حكمُ الجُمْلَةِ من حيثُ لَمْ يَسْتَقِلَّ بنفسهِ ، واحْتَاجَ الى هَذَا الظّاهِرِ في بيانِهِ لَهُ . كذلكَ لا يكونُ قَوْلُنَا : مُذْ يَومَانِ في حُكْمِ جملةٍ مستقلَّةٍ لافتقارِهَا في أنْ يصيرَ المقصودُ بِهَا معلوماً الى الجُمْلَةِ التي قَبْلَهَا]* .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والفَصْلُ بينَ الرّفْعِ والجَرِّ بمُذْ أنَّكَ اذا جَرَرْتَ بِمُذْ كَانَ الكلامُ جملةً // واحدةً ، واذَا رَفَعْتَ كانَ الكلامُ جُمْلَتَيْنِ » .

قَالَ الشّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لَمْ أَرَكَ مُذْ يومانِ ، كَانَ مُذْ مبتدأً ويومانِ خبَرَهُ كقولكَ : أَمَدُ ذلكَ يَوْمانِ ، فيكونُ الكَلامُ جُمْلَتَيْنِ : أحْدَاهُمَا قولُكَ : لَمْ(٧٢) أَرَكَ ، والثّانيةُ قَوْلُكَ : مُذْ يَومَانِ ، كما أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لم أَرَكَ وأيامُ البَيْنِ طَويلةٌ ، كَانَ كذلكَ . واذَا جَرَرْتَ فقلتَ : لَمْ أَرَكَ مذ يومِ الجُمُعَةِ ، كَانَ مُذْ حَرْفاً بمنزلةِ في اذا قُلْتَ : لَمْ أَرَكَ في يومِ الجُمُعَةِ ، وحَرْفُ الجَرِّ بما قَبْلَهُ تَعَلَّقَ زيدٍ بضَرَبْتُ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فكَمَا لا يُعَدُّ زيدٌ جملةً مُسْتَأْنَفَةً كذلكَ لا يكونُ قولُكَ : مُذْ يومِ الجُمُعَةِ ، وفي يوم الجمعَةِ جملةً على انفِرَادِهَا ، ويجبُ أنْ يكونَ داخِلاً فيما قَبْلَهُ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ الكَلامُ جُمْلَةً واحدةً فاعْرِفْهُ .

---

(٧١) كذا الصواب . وفي ب و ج : ضربته . تحريف .

(*) هنا تنتهي الزيادة المثبتة من ب و ج والمشار اليها في ص ٨٦٢ ،

(٧٢) ج : ثم . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« **بَابُ القَسَمِ** » :

القَسَمُ جملةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا الخَبَرُ(١) ، ولَمّا كانَ(٢) في الأصْلِ جملةً منَ الجُمَلِ التي هي أخبارٌ جاءَتْ على مَا جَاءَتْ عليهِ أخَواتُهَا في كونِهَا(٣) مَرَّةً جملةً من فِعْلٍ وفَاعِلٍ ، وأخْرَى من مُبْتَدَأٍ وخَبَرٍ الا أنَّها لا تَسْتَقِلُّ بأنْفُسِهَا حتّى تُتْبعَ بما يُقْسَمُ عليهِ . ونَظِيرُهَا من الجُمَلِ الشَّرْطُ في المُجَازَاةِ في أنّها وانْ كَانَتْ جُمْلَةً فقد خَرَجَتْ عن أَحْكامِ الجُمَلِ من جهةِ أنّها لا تُفِيدَ حتّى يَنْضمَّ اليها الجَزَاءُ ، فالجُمْلَةُ التي منَ الفِعْلِ والفاعِلِ(٤) في القَسَمِ قَوْلُهُم : أحْلِفُ باللهِ ، وكَثيراً ما يُحْذَفُ أحْلِفُ للعلم بهِ والاسْتِغناءِ بذلكَ عَنْهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ القَسَمَ لمّا كانَ موضوعُهُ عَلَى أنْ يُؤَكَّدَ بِهِ كَلامٌ ، لَمْ يَجُزْ السكوتُ عليهِ ، فلا تقولُ : أحْلِفُ باللهِ ، وتَسْكُتُ بَلْ يَجبُ أنْ تَأْتِيَ بالمُقْسَمِ عليهِ فتقولُ : أحْلِفُ باللهِ لأفْعَلَنَّ ، لأنَّكَ لَمْ تَقْصِدِ الأخبارَ بالحَلْفِ فَقَطْ ، وانّما قَصَدْتَ أنْ تُخْبِرَ بأمرٍ نحوَ لأفْعَلَنَّ ، الا أنَّكَ أكَّدْتَهُ ونَفَيْتَ عنهُ الشَّكَّ بأنْ أقْسَمْتَ عليهِ . وشَبَّهُهُ بالشَّرْطِ من حيثُ إنَّكَ لو قُلْتَ : إنْ تَضْرِبْ ، وانْ يَخْرُجْ زيدٌ ، لَمْ يَجُزْ السَّكْتُ(٥) عَلَيْهِ ، لأنَّ - موضوعَهُ على ما يَمْنعُهُ منَ الاسْتِقْلالِ ، وهو أنّهُ اشتراطٌ والشَّرْطُ لا يَتِمُّ الا بالجَزَاءِ فَلَمّا

---

(١) ج : مؤكد بها الخبر .
(٢) ب ، ج : واذا كان .
(٣) ط : من كونها .
(٤) ط : من فعل وفاعل .
(٥) ب ، ج : السكوت . وهما بمعنى واحد أنظر اللسان (سكت) ٣٤٧/٢ .

كانَ كذَلِكَ جَرَى الجُمْلَةُ التي هيَ شِرْطٌ مَجْرَى الجُزءِ الوَاحِدِ لأنَّها تَقْتَضِي الجَوابَ ، ويستحيلُ تَعرّيها منهُ بكلِّ وَجْهٍ ، كما يَسْتَحِيلُ تَعرّى المُخْبَرِ عنهُ منَ الخَبَرِ(٦) . فَلَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : أنْ تَضْرِبْ ، حتّى تُتْبِعَهُ الجزاءَ ، فتقولُ : أضْرِبْ ، وان [تأتني](٧) فأنْتَ مُكْرَمٌ محبوٌّ ، ولا أنْ تقولَ أحْلِفُ باللهِ ، حتّى تَقُولَ : لأفعلَنَّ ، كما لم يَجُزْ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ، قاصِداً الأخبارَ حتى تقولَ : مُنْطَلِقٌ .

ويكونُ القَسَمُ جملةً من فِعْلٍ وفَاعِلٍ ومن مبتدأٍ وخبَرٍ ، فالفِعْلُ والفَاعِلُ قولُهُ : أحْلِفُ باللهِ ، لأنَّ أحْلِفُ فِعْلٌ ، والبَاءُ يُوصِلُ الفِعْلَ الى المحلوفِ بِهِ ، فهو بمنزلةِ قولِكَ : أُمِرَ بزيدٍ ، ويُحْذَفُ هَذَا الفِعْلُ كثيراً لدليلِ الحَالِ عليهِ ، كَمَا يُحْذَفُ ابْتَدَيءُ في قولهم :(٨) بسمِ اللهِ ، وغيرِ ذلكَ .
وأمّا قولُهُ :

/٢٣١/ بِاللهِ رَبِّكَ انْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَـذَا ابْـنُ هَرْمَةَ واقِفاً بِالبَابِ(٩)

فَلَيْسَ بِقَسَمٍ ، وانّما هُوَ // اسْتِعْطَافٌ كأنَّهُ قالَ : بِحَقِّ نِعْمَةِ اللهِ عليكَ افْعَلْ . وكَذَا قولُ الآخرِ :

---

(٦) ج : من المخبر . تحريف .
(٧) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « تأتي » تحريف
(٨) سقطت « في قولهم » في ب و ج .
(٩) هذا البيت لابن هرمه واسمه ابراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة وقيل : ابن سلمة بن عامر بن هرمة ، وكنيته أبو اسحق كان يوصف بأنه من ساقة الشعراء – أي متأخريهم – وكان الأصمعي يقول فيه ختم الشعراء بابن هرمة ، وهو آخر الحجج ، مدح ملوك بني مروان وبقي الى آخر أيام المنصور . وقيل في ولادته أنها سنة تسعين هـ . وتوفي سنة ١٧٦ هـ .
وأنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٥٣/٢ – ٧٥٤ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٠ – ٢١ ، والأغاني ٣٦٧/٤ – ٣٩٧ ، وسمط اللالي ٣٩٨/١ ، والنجوم الزاهرة ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٦٨٢/٢ ، والخزانة ٢٠٤/١ .
والبيت في ديوانه ق ١/١١ ص ٧٠ .

/٢٣٢/ بِدَينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ اليكَ نُعْمَا وهَلْ قَبَّلْتَ بَعْدَ النَّومِ فَاهَا(١٠)

كأنَّهُ قالَ : أسْأَلُكَ بِحَقِّ دِينِكَ أن تُصْدِقَنِي وتُعَرِّفَنِي الحَقِيقَةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والتي منَ الابْتِدَاءِ والخبَرِ قَوْلُهُمْ : لَعَمْرُكَ لأفعلنَّ ، وعَلَيَّ عَهْدُ اللهِ وأيمُنُ اللهِ ، وهذهِ الأقسامُ تُتَلَقَّى باللامِ وبأنَّ وبلا ومَا(١١) ، وذلكَ قولُكَ : واللهِ انَّ زيداً منطلقٌ ، وباللهِ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ ، ووالله لا يقومُ زَيْدٌ ، وأيمنُ اللهِ لأفْعَلَنَّ ، والبَاءُ التي أضَافَتِ الحَلِفَ الى المحلوفِ بهِ في قولِهم : أحْلِفُ باللهِ ، قد تُبْدَلُ منها الواوُ فيقالُ : واللهِ ، وتبدل من الواو التَّاءُ فيقالُ : تَاللهِ(١٢) ، وفي القُرْآنِ : - (وتَاللهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ) .(١٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ ، فعمرُكَ مبتدأٌ وخبَرُهُ محذوفٌ . التّقديرُ لَعَمْرُكَ قَسَمِي ، فهذَا يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : أقْسَمْتُ بعمرِكَ ، واللامُ لامُ الابْتِدَاءِ ، والعَمْرُ والعُمْرُ ، وانْ كَانا(١٤) مُتَّفِقَيْنِ في المَعْنَى فَلا يُسْتَعْمَلُ في اليمينِ الا الفَتْحُ لأنَّ ذلكَ يَجْرِي مَجْرَى المَثَلِ وفي الاخْتِصَاصِ ضَرْبٌ من تَغْيِيرِ اللفْظِ لتغيير المَعْنَى ، وكَذَا اذا قُلْتَ : عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ [لأنَّ عَهْدَ اللهِ](١٥) مُبْتَدَأٌ ، وعليَّ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عليهِ ، كأنَّهُ : عَهْدُ

---

(١٠) ينسب البيت لقيس بن الملوح . وهو في ديوانه (على ابدال نعما بليلى) ق ٢٩٩/١ ص ٢٨٦ ومنسوب له في الأمالي ٢٤/٢ ، وشواهد المغنى ش ٧٩٣ ج ٩١٣/٢ ، والخزانة ٢١٠/٤ و ٢١١ ، والبيت غير منسوب في المفصل ٣٤٧ (الصدر) ، وشرحه لابن يعيش ١٠٢/٩ ومغنى اللبيب ٨٣٥ ج ٥٨٤/٢

وروايته في الديوان والأغاني اللبيب وشواهده :

بِرَبِّكَ هَـــــلْ ضَمَمْتَ اليكَ ليلى قُبَيْـــلَ الصُّبْحِ أوْ قَبَّلْتَ فَـــاهَـــا

والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف وهم يطلقون على مثل هذا النوع القسم الاستعطافي .

(١١) ط : وبما .

(١٢) ج : بالله . تصحيف .

(١٣) آية ٥٧/الأنبياء ٢١

(١٤) ب : كانتا .

(١٥) من ج . الصواب . وهو ساقط من الأصل و ب بسبب انتقال النظر .

اللهِ يَجبُ عَليَّ ، ثم تَنزَّلَ هَذَا الكلامُ منزلةَ قولكَ : (١٦ أحْلِفُ باللهِ ويَكُونُ هَذَا بمنزلةِ قولكَ :١٦) في الدَّارِ زَيْدٌ ، في أنَّ زيداً يَرْتَفِعُ بالابتداءِ ويكونُ الظَّرْفُ خَبَرَهُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ على مَذْهَبِ أبي الحَسَنِ مِثْلَ : أحْلِفُ باللهِ في كَوْنِهِ جُمْلَةً من الفِعْلِ ، لأنَّهُ يرفعُ الظَّاهِرَ بالظَّرْفِ فكأنَّهُ قالَ : يَجِبُ عَليَّ عَهْدُ اللهِ ، وأيمنُ اللهِ بمنزلةِ لَعَمرُكَ في أنَّهُ مُبْتَدأٌ محذوفُ الخَبَرِ كأنَّهُ قَالَ : أيمنُ اللهِ يَمِيني .

ويُتَلَقَّى القَسَمُ بأربعةِ أحْرُفٍ : اللامُ وأنَّ ولا ومَا ، فاللامُ وانَّ – للايجابِ تقولُ : واللهِ لأفْعَلَنَّ ، فيكونُ لأفْعَلَنَّ كلاماً مُوجباً ، وتقولُ : واللهِ انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، فانْ قُلْتَ : واللهِ انَّ زيداً لا يَقُومُ ، فأنَّهُ اثْباتٌ لأنَّ أنَّ دَخَلَ على الجُمْلَةِ ، وكانَ الخَبَرُ مَنْفِياً فأكَّدَ النَّفْيَ وقَرَّرَهُ والنَّفيُ كقولكَ : واللهِ ما يَقُومُ زيدٌ ، ووالله لا يَخْرجُ ، وكَذَا حُكْمُ جميعِ الأقْسَامِ ، فلا فَصْلَ بينَ واللهِ ولَعَمْرُكَ ، وأيمنُ اللهِ ، وعليَّ عَهْدُ اللهِ في أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهَا يُجَابُ بهذهِ الأشْياءِ . و [تدخلُ](١٧)اللامُ على المَاضِي كقولكَ : واللهِ لَكَذَب(١٨) لأنَّ الماضِي قد يَفْتَقِرُ الى التّوكيدِ كما يَفْتَقِرُ اليهِ المستقبلُ فَلا استنكارَ في القَسَمِ عَلَيْهِ .

واستعمالُ قَدْ غَالِبٌ نحوَ واللهِ لقدْ خَرَجَ وتَرْكُهُ جَائِزٌ حَسَنٌ ، وقَدْ تَقَدَّمَ(١٩) من قولِهِ :

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا /١٦/

ويَدلُّ(٢٠) على صِحَّةِ القَسَمِ في المَاضِي المَحْضِ أنَّكَ تقولُ : واللهِ مَا خَرَجَ فَلا يُمْكِنُكَ الاتيانُ بِقَدْ ، وأمَّا البَدَلُ في البَاءِ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ قُبَيْلُ .

(١٦ - ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٧) من ب و ج الصواب . وفي الأصل : قد اخل « تحريف .

(١٨) قال سيبويه في ٤٥٤/١ : « وسمعنا من العرب من يقول : واللهِ لَكَذَبْتُ . والله لَكَذَبَ . فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، وانمَا تدخل على غيرِ الواجب .

(١٩) ب ، ج : كما تقدم .

(٢٠) ب ، ج : وبدلك .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ : « وقولهم لعمرك[٢١] ان زيدا منطلق لعمرك فيهِ يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ ، وخَبَرُهُ مُضْمَرٌ ، ولا يُسْتَعْمَلُ اظهارُ هَذَا الخَبَرِ ، كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ[٢٢] اظهارُ خبَرِ الذي بَعْدَ لَوْلا وقد[٢٣] تُحْذَفُ لا في النّفي منَ اللفْظِ وهو مُقَدَّرٌ في المَعْنَى و [ذَلِكَ][٢٤] قَوْلُهُمْ : واللهِ أفْعَلُ ، يُرِيدونَ [بهِ][٢٥] لا أفْعَلُ

/٢٣٣/ تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأيامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[٢٦]

وجَازَ حَذْفُهَا للدَّلالةِ عَلَيْهَا ، أَلا تَرَى أنَّه لوكَانَ ايجَاباً لَمْ يَخْلُ[٢٧] من اللامِ أو مِنَ النُّونِ او مِنْهُمَا جَميعاً . وألِفُ أيمُنِ أَلِفُ وَصْلٍ كالّتي تَلْحَقُ لامَ المَعْرِفَةِ[٢٨] ، وقد يُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيَصِلُ الفِعْلُ الى الاسمِ المَحْلُوفِ بِهِ وذلكَ نَحْوُ[٢٩] اللهَ لأفْعَلَنَّ ، ورُبَّما أُضْمِرَ حَرْفُ الجَرِّ فقيلَ : اللهِ لأَفْعَلَنَّ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّهُ شُبِّهَ الخَبَرُ المحذوفُ في قولكَ : لَعَمْرُكَ انَّ زيداً مُنْطَلِقٌ بِخَبَرِ المُبْتَدَأِ الواقعِ

---

(٢١) ط : « وتقول : والله لكذب (زيد » « وقولهم .

(٢٢) ب : كما لا يستعمل .

(٢٣) « قد » مكررة في الأصل وساقطة في ج .

من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل . « وكذلك » تحريف .

(٢٥) من ب و ج و ط . أولى .

(٢٦) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ٣/١ ج ٥٦/١ ، وديوان الهذليين ١٢٤/١ ، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٦٦ ، – ومواد (كور) من اللسان ٤٧١/٦ – ٤٧٢ و (بقل) من التاج ٢٣١/٧ ، وفي هذه المادة من اللسان ٦٤/١٣ – ٦٥ نسب البيت لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي وهذا وهم وتحريف فمالك من خناعة * وليس من خزاعة وهذا ما أثبته صاحب اللسان في (جيد) ١٣٧/٤ في نسب الشاعر .

والبيت منسوب للهذلي (دون ذكر اسم) في اصلاح المنطق ٣٦٥ – ٣٦٦ ، وابن يعيش ٩٧/٩ – ٩٨ (أنظر أيضا ١١١/٧) .

وهو غير منسوب في الايضاح ٢٦٤ ، والمفصل ٣٤٥ (أتمه النعساني ونسبه لأبي كبير الهذلي) . ومتبقل اي حمار يأكل البقل .

والشاهد في قوله يبقى حيث حذف لا النافية . والذي سوغ هذا – الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب لأن الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو أحدهما .

(٢٧) ط : لم يخل (كلام)

(٢٨) ب ، ج : لام التعريف .

(٢٩) ط : وذلك قولك .

بَعْدَ لَوْلا من جهةِ التزامِ الاضْمَارِ ، فَلا يُسْتَعْمَلُ لَعَمْرُكَ قَسَمِي كَمَا لا يُقَالُ : لَوْلا زَيْدٌ موجودٌ لكانَ كَذَا وكَذَا ، وأيْمُنُ اللهِ بهذهِ المَنْزِلَةِ ، لأنَّ التّقديرَ أيْمُنُ اللهِ يَمِيني ، ولا يُسْتَعْمَلُ هَذَا الخَبَرُ . ويُحْذَفُ لا لدليلِ الحَالِ عليهِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) –(٣٠) المَعْنَى لا تَفْتَؤُ . وكَذَا قولُ الشَّاعِرِ :

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأيَامِ

التّقديرُ لا يَبْقَى أَلا تَرَى أَنَّهُ قَصَدَ نَفْيَ البَقَاءِ وسَلَكَ سَبيلَ التّنْبيهِ وذكر الموتِ . ولَوْ كَانَ يَصْلُحُ المَوْضِعُ للايجابِ لَوَجَبَ أنْ يكونَ فيهِ اللامُ نحوَ تاللهِ لَيَبْقَى كَمَا تقُولُ : تَاللهِ ليخرجْ زَيْدٌ ، ولا تقولُ : تاللهِ(٣١) يخرجُ زيدٌ غَداً ، فحذَفَ لا ومَا في مثلِ هَذَا المَوْضعِ بازاءِ زِيَادَتِهِمَا في نحوِ قولِهِ تَعالَى – (فَبِمَا رَحْمَةٍ) –(٣٢) و – (لئلا يعلمَ أهْلُ الكِتَابِ) –(٣٣) ، لأنَّ المَعْنَى لأنْ يعلمَ ، وقولُ الشّاعِرِ :

/٢٣٤/ أفَعَنْكَ لا بَرقٌ كأنَّ ومَيضَهُ غَـابٌ تَسَنَّمَـهُ ضِرَامٌ مُثْقِبُ(٣٤)

التَّقديرُ أفَعَنْكَ بَرْقٌ ، ولا مزيدةٌ .

وأمّا حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ الذي هو البَاءُ في باللهِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

---

(٣٠) آية ٨٥/ يوسف ١٢ . وقوله تعالى (تفتوء) غير مثبتة في الأصل .

(٣١) ج : بالله . تحريف .

(٣٢) آية ١٥٩ / آل عمران ٣ .
آية ٢٩/ الحديد ٥٧ .

(٣٤) لسَاعدةَ بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ٢٧٢/٢ ، – ومعجم البلدان ٢١٢/٢ ، ومواد (شيم) من اللسان ٢٢٢/١٥ والتاج ٣٦٣/٨ و (لا) من اللسان ٣٥٤/٢٠ والتاج ٤٤٢/١٠ و (عنن) من التاج ٢٨٤/٩ .
والبيت غير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ١٨٥ – (الشنقيطي) و ٢١٣ (أبو الفضل) ، والمخصص ٦٥/١٤ .
وروايته في ديوان الهذليين « أفنك » روى في معجم البلدان « غاب تشبّيه » . وفي التاج (عنن) و (لا) برواية المقتصد : « تسنمه » ، وأشير الى هذه الرواية في اللسان (شيم) . وفيما عدا ذلك من المراجع « غاب تشيمه » . وتشيمه أي دخل فيه وتسنمه اي علاهُ .
والشاهد فيه زيادة « لا » لأن المقصود أفعنك (أي أفنك) برق .

أحَدُهُمَا : أن يُحْذَفَ ويوصلَ الفِعْلُ الى الاسمِ فينصِبَهُ فيقالُ : اللهَ لأفْعَلَنَّ ، كأنَّهُ حَلَفْتُ اللهَ لأفْعَلَنَّ ، وعَلَى ذلكَ بيتُ الكِتَابِ :

/٢٢٥/ الا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ ومَنْ قَلْبُهُ لِي في الظِّباءِ السَّوَانحِ (٣٥)

التّقديرُ الا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ باللهِ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يُضْمَرَ ويَبْقَى الجَرُّ فيقالُ : اللهِ لأفْعَلَنَّ ، كَمَا أضْمَرُوا رُبَّ في قولِهم :

/٢٢٦/ وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ(٣٦) .

---

(٣٥) لم ينسب سيبويه هذا البيت في ٢٧١/١ كما لم يذكره الشنتمري في هذا الموضع ونسبه كلاهما في ١٤٤/٢ لذي الرمة .

والبيت في ديوان ذي الرمة (القسم الثاني : أبيات مفردات منسوبة الى ذي الرمة وبعضها غير صحائح) رقم ٢٣/ ص ٦٦٤ ، ونسب له أيضا في المخصص ١١١/١٣ ،

وصدر البيت غير منسوب في المفصل ٣٤٧ . وبتمامه دون نسبة أيضا في ابن يعيش ١٠٣/٩ .

ورواية عجزه في سيبويه (الموضع الأول) : « ومن هو عندي في الظباء السوانح » .

والشاهد فيه حذف حرف الجر الذي هو الباء من قوله : « الله » والمعنى الا رب من قلبي له بالله ناصح ، اي احلف بالله .

(٣٦) هذا الرجز لرؤبة وبعده : كأن لونَ أرضِهِ سَمَاؤُهُ .

وقد نسب للعجاج في مقاييس اللغة (عمى) ١٣٤/٤ .

وهو لرؤبة في ديوانه ق ١/١ ص ٣ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٥٧٢/٤ ، والأمالي الشجرية ١٤٣/١ و ٣٦٦ و ٣٩/٢ ، ومادة (عمى) من اللسان ٣٣٢/١٩ والتاج ٢٥٥/١٠ ، ومغنى اللبيب ش ٩٦٠ ج ٦٩٥/٢ ، والشواهد الكبرى ٥٥٧/٤ ، ورواه العيني فيه « ومهمهٍ مغبّرة ارجاؤه » . والمهمه : المفازة ، والأعماء والمعامي : اغفال الأرض التي لاعمارة فيها او هي المجاهل وقوله : عاميه اعماؤه ، اي متناهية في العمى على حد قولهم : ليل الائل .

والشاهد في قوله : « وبلد » ، والمقصود « ورب بلد » . ولا تكون – هذه الواو للعطف لأن البيت في أول الأرجوزة فليس هناك معطوف عليه .

كَمَا فَسَّرْنَا والأكثرُ النّصْبُ لأنَّ الجارَّ لا يُضْمَرُ الا قليلاً . ويُقَالُ لأفْعَلَنَّ ، في الابْتِدَاءِ ويُرَادُ القَسَمُ نحو واللهِ لأفْعَلَنَّ ، هو قولُ الخليلِ(٣٧) (٣٨ ويَجْرِي عَلِمْتُ وما أشْبَهَهُ مَجْرَى القَسَمِ ٣٨) تقولُ : عَلِمْتُ لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ وعَلِمْتُ ما يَخْرُجُ زَيْدٌ(٣٩) ، وعلَى ذَلِكَ بيتُ الكِتَابِ :

ولَقَـــدْ عَلِمْتُ لتـــأتِينَّ مَنِيَّتِي انَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا /١٤٥/

كأنَّهُ قَالَ : اقْسَمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي ، والذي أوْجَبَ ذلكَ مُضَارَعَةُ عَلِمْتُ للقَسَمِ في افادةِ التّحْقِيقِ و [التّقريرِ](٤٠) والا فليسَ لبابِ عَلِمْتُ [أصْلٌ](٤١) في القَسَمِ .

وأمّا هَمْزَةُ أيمُنٍ فموصولةٌ غير ثَابِتَةٍ في الدّرْجِ . وشَبّهَهَا بالهمزةِ في قولِكَ : الرّجُلُ ، من حيث أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما مفتوحةٌ وستَرَى بيانَ(٤٢) ذلكَ في بَابِهِ(٤٣) // .

---

(٣٧) قال سيبويه في ١/٤٥٥ : « وسألته – يعني الخليل – عن قوله لتفعلَنَّ ، اذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به ، فقال : انما جاءت على نية اليمين وان لم يتكلم بالمحلوف به » .

(٣٨ – ٣٨) بدله في ب و ج : ويجري مجرى القسم علمت وما أشبهه .

(٣٩) ب : وعلمت ما يخرج زيد « وقلت ما يخرج زيد » .

(٤٠) من ب و ج الصواب . وفي الأصل : و « التقدير » . تحريف .

(٤١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : و « التقدير » . تحريف .

(٤٢) سقطت « بيان » في ج .

(٤٣) ب ، ج : في بابه « ان شاء الله » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بَابُ الأسمَاءِ المجرورةِ : باضافةِ أسماءٍ مِثْلِهَا اليهَا .

والاضَافَةُ[1] عَلَى ضَرْبَيْنِ : اضافةٌ مَحْضَةٌ وهيَ التي لا يُنْوَى بها الاتّصالُ . واضَافةٌ غيرُ مَحْضَةٍ وهي [2 ما يُنْوَى بها الانْفِصَالُ[2] والاضَافَةُ المَحْضَةُ تَجيءُ على ضَرْبَيْنِ : اضَافَةٌ بِمَعْنَى اللامِ ، واضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ ، فالّتي بِمَعْنَى اللامِ نحوُ دارِ زيدٍ ، وثَوْبِ عمرٍو ، وغلامِ بَكْرٍ ، وكلّ الدّراهمِ ، فَمَعْنَى هَذَا دارٌ لزيدٍ ، وثوبٌ لِبَكْرٍ ، وكلٌّ للدّراهمِ ، وكلُّ اسمٌ لاجزاءِ الشَّيْءِ ، فكَمَا[3] أنَّكَ اذَا أضَفْتَ الأجزاءَ الى المتجزيءِ كانَ بِمَعْنَى اللامِ ، فكذلكَ اذَا أضَفْتَ اليهِ كلاماً كانَ كذلكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاضافةَ الحقيقةَ اذا كانتِ بِمَعْنَى اللامِ فهيَ كقولكَ : دارُ زيدٍ ، وثوبُ عمرٍو ، لأجْلِ أنَّكَ لا تقصدُ الانْفِصَالَ في ذلكَ ، اذ لا تَقْدِرُ أنْ تقولَ : دارٌ زيداً ، كَمَا تقولُ في قولِكَ[4] مررتُ برَجُلٍ ضَارِبِ زيدٍ : برجلٍ[5] ضَارِبِ زيداً ، ولا أنْ تقولَ : دارٌ لزيدٍ ، وغُلامٌ لِعَمْرٍو ، وانْ كانَ الأصْلُ ذلكَ[6] لأجْلِ أنَّكَ تريدُ بقولكَ : دارُ زَيْدٍ وغُلامُ بَكْرٍ ، داراً بِعَيْنِهَا وغلاماً بِعَيْنِهِ ، واذَا قُلْتَ : دَارٌ لزيدٍ ، وغُلامٌ لِعَمْرٍو ، لم يَكُنْ في الكَلامِ دليلٌ على التّعريفِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : أعْجَبَنِي غلامٌ لزيدٍ الحَسَنُ

---

(١) ب ، ج ، ط : الاضافة .

(٢-٢) بدله في ب و ج و ط : « ما نوى به الانفصال » .

(٣) ط : وكما .

(٤) سقطت « في قولك » في ب و ج .

(٥) سقطت « برجل » في ب و ج .

(٦) ب ، ج : ذاك .

وَجْهُهُ ، فَتَصِفُهُ بالمعرفةِ ، كَمَا تقولُ : أعْجَبَنِي غلامُ زَيْدٍ الحَسَنُ وَجْهُهُ ، (٧ فانّها يقولُ النّحويونَ٧) : انّ المَعْنَى غلامٌ لزيدٍ(٨) ، ايضاحاً لِمَعْنَى الجرِّ ، لأنَّ اللامَ مقدّرةٌ كيفَ والمُضَافُ اليهِ يُتَنَزّلُ(٩) منَ المُضَافِ منزلةَ التّنوينِ ويُعَاقِبُهُ ، فَكَمَا لا يجوزُ أنْ يُفْصلَ بينَ التّنوينِ والمُنَوَّنِ شيءٌ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ يكونَ اللامُ(١٠) فَاصِلاً بينَ المُضَافِ اليهِ والمُضَافِ ، وأيْضاً فلوكانَ اللامُ مقدرةً هُنَا حتّى يكونَ الجَرُّ بِهَا لوجبَ أنْ لا يحذفَ التّنوينُ فيقالُ : غُلامٌ زيدٍ(١١) كَما يكونُ ذلكَ اذَا ظَهَرَ نحوُ غلامٍ لزيدٍ ، وذَلِكَ لا يقولُهُ أحَدٌ .

وانَّما قُلْنَا انّ الجَرَّ بمعنى اللامِ قَصْداً الى أنَّ الاسمَ انّما عَمِلَ الجَرَّ حيثُ كانَ في الكَلامِ مَعْنَى حرفِ الجَرِّ ، لأنَّ الأسماءَ المَحْضَةَ لا أصْلَ لَهَا في العَمَلِ ، وانّما العَمَلُ للأفعالِ والحروفِ ، أَلا تَرَى أنَّ شيئاً من هذهِ الأسماءِ لا يَعْمَلُ رَفْعاً ولا نَصْباً .

وأمّا كُلُّ الدّرَاهِمِ فانَّ الاضافةَ بِمَعْنَى اللامِ من حيثُ إنَّ كلاً اسمٌ يَشْتَمِلُ على الأجْزَاءِ ، فَكَما أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أجْزاءُ الدّراهمِ ، كانَ بمعنى : اجزاءٌ للدّراهمِ ، كذلكَ اذا قُلْتَ : كلُّ الدّراهمِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أنْ تقولَ : أجْزَاء الدّراهِمِ ، وتُريدُ من الدَّراهمِ ، ولا يجوزُ ذلكَ في كلٍّ ، وذلكَ أنَّ الأجزاءَ تَقَعُ على القَليلِ والكثيرِ ، والكلُّ لا يَقَعُ على البَعْضِ ، فيجوزُ أنْ تقولَ : أخَذْتُ أجزاءً من الكِتَابِ ، وأجْزَاءً منَ الدَّراهمِ ، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ : أخَذْتُ كلاً من الدَّراهمِ ، لأنَّ ذلكَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : أخَذْتُ جميعَ الأجْزَاءِ من جميعِ أجْزَاءِ الدّرَاهمِ ، وهَذَا مُحَالٌ لأنَّ مِنْ(١٢) يَقْتَضِي التّبعِيضَ ، وكلٌّ يَقْتَضِي نفيَ التّبعيضِ وهُمَا(١٣) ضِدّانِ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أنَّ المَعْنَى كلُّ الدّراهمِ .

(٧-٧) بدله في ب : فانّما قال النحويون ، ج : فانما يقال النحويون . تحريف .

(٨) في المقتضب ١٤٣٩/٤ : « وأما الأسماء المضافة الى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد ، كقولك : مال زيد
وكما تقول : هذا أخو لزيد وجار له ، وصاحب له . فهذا بمنزلة قوله : جاره وصاحبه » .

(٩) ج : يتزل .

(١٠) ب ، ج : الكلام . تحريف .

(١١) ب : غلامن زيد .

(١٢) ب ، ج : لأجل أنّ من .

(١٣) ب ، ج : فهما .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍ :

« ولا تُضِيفُ المعارفَ[١٤] وانّما تُضَافُ النّكراتُ ، فاذَا أَضَفْتَ // النَّكِرةَ الى المَعْرِفَةِ فاختصتْ بالاضَافَةِ أكْتَسَبَتْ[١٥] منَ المعْرِفَةِ التَّعريفَ الذي فيها نحوَ : غلامُ زيدٍ[١٦] ، ولو أضَفْتَ معرفةً الى نكرةٍ فقلتَ : هَذَا زَيْدُ رَجُلٍ ، تَنكَّرَ . واذَا أضَفْتَ نكرةً اختَصَّتْ بالاضافةِ ، وانْ لَمْ تَتعرّفْ نحوَ : راكبُ حِمَارٍ [وغُلامُ رَجُلٍ][١٧] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنَّ الاضافةَ بِمَعْنَى اللامِ تَقْتَضِي التّعريفَ أو التّخْصِيصَ .[١٨] فالتّعريفُ اذَا كانَ المُضَافُ اليهِ معرفةً كقولِنَا : غُلامُ زيدٍ ، وذَاكَ[١٩] أنَّكَ لو قُلْتَ : [٢٠] غُلامٌ ، كَانَ شَائِعاً في أُمّتِهِ غيرَ مُخْتَصٍّ بواحدٍ ، فاذَا أضَفْتَهُ[٢١] فقلتَ : غُلامُ زَيْدٍ ، تَعَرَّفَ وصَارَ لواحدٍ بِعَيْنِهِ ، ويَكْتَسِي منهُ تَعْرِيفَهُ ، [وذَاكَ][٢٢] أنَّ قَدْرَ المَعْنَى على قَدْرِ اللفْظِ ، فكَمَا دَخَلَ المُضَافُ اليهِ في المُضَافِ وتَنَزَّلَ منهُ منزلةَ التّنوينِ القوي لا يُتَصوَّرُ فيهِ الانْفِصَالُ كذلكَ يَجِبُ أنْ يمتزجَ مَعْنَى الثّاني بالأوّلِ لتكونَ مرتبةُ اللفْظِ على قَدْرِ مرتبةِ المَعْنَى .

والضَّرْبُ الثّاني : وهُوَ التّخْصِيصُ كقولِكَ : رَاكِبُ فَرَسٍ ، وذاكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : راكبٌ ، كانَ شَائِعاً في اجْنَاسِ ما يُرْكَبُ ، فاذَا قلتَ : رَاكِبُ فَرَسٍ خَصَّصْتَهُ بالاضَافَةِ ، وزَالَ عَنْهُ بَعْضُ الشِّيَاعِ ، وانْ لَمْ يَتعرّفْ كَمَا تَعَرَّفَ غلامٌ في قولِكَ : غلامُ زَيْدٍ ، واذَا لَمْ يَكُنْ في المُضَافِ اليهِ تَعْرِيفٌ لَمْ يَكُنْ في المُضَافِ لأنَّهُ [٢٣ يَأْخُذُ منهُ التّعريفَ ٢٣] ، فاذَا لَمْ يَحْصُلْ – للأصْلِ كانَ الفرعُ بَعِيداً مِنْهُ . وانّما الذي في المُضَافِ

---

(١٤) ب : ولا تضاف المعارف .

(١٥) ج ، ط : اكتسبتَ .

(١٦) زيادة في ط بعد قوله « غلام زيد » وضعت بين عاضدتين . أنظر الايضاح ٢٦٧ .

(١٧) من ب و ج و ط . أبين .

(١٨) ج : والتخصيص .

(١٩) ج : وذلك .

(٢٠) ب ، ج : اذا قلت .

(٢١) ب : فاذا أضفت .

(٢٢) من ب و ج : الصواب .

(٢٣ – ٢٣) بدله في ب و ج : لأنه يأخذ التعريف منه .

اليهِ في قولِكَ : - راكِبُ فَرَسٍ ، اختِصاصٌ فَحَصَلَ مثلُهُ في المَضافِ الذي هُوَ راكِبٌ . واذَا كَانَ الأمْرُ على ما وَصَفْنَا من أنَّ الاضافةَ تَقْتَضِي التّعريفَ أو التّخصيصَ لم يَجُزْ اضَافَةُ المَعارفِ ، لأنَّ الشيءَ اذَا كانَ معرفةً استَغْنَى عن(٢٤) أسْبَابِ التّعريفِ فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : جَاءَ في الغُلامِ زَيْدٍ ، لأنَّ الألِفَ واللامَ تُعَرِّفُ ، واذَا حَصَلَ التّعْريفُ بسببٍ لَمْ يُحْتَجْ الى مِثْلِهِ .

وأمّا الأعْلامُ ، فانّها تُضَافُ بَعْدَ أن تُنَكَّرَ فلا تقولُ : جَاءني زَيْدُكُمْ حَتّى تقولَ : زَيْدٌ منَ الزّيدِينَ كَمَا تقولُ : رَجُلٌ مِنَ الرِّجَالِ ، ثُمَّ تعرّفُهُ بالاضَافَةِ ، لأنَّهُ اذَا كَانَ باقياً على تعريفِهِ لَمْ يَكُنْ مفتقراً الى الاضَافَةِ فَكَأَنَّ(٢٥) طَلَبَ تَعْرِيفِهِ كالكِتَابَةِ على السَّوادِ ، ولِهَذَا يَتَنَكَّرُ(٢٦) بالاضَافةِ الى النَّكِرَةِ كقولِهِ(٢٧) : زَيْدُ رَجُلٍ ، وذَلِكَ(٢٨) أنَّكَ لما نَكّرْتَهُ وجَعَلْتَهُ شَائِعاً في أُمّتِهِ صَارَ بمنزلةِ قولِكَ . غُلامٌ ، فَكَما أنَّكَ اذَا قُلْتَ : غُلامُ رَجُلٍ كَانَ الاضَافَةُ مُنْشِئَةً اخْتِصَاصاً لا تَعْرِيفاً . كَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدُ رَجُلٍ ، ولَوْ قَدّرْتَ أنَّكَ أضَفْتَ زيداً وهو مَعْرِفَةٌ حَتَّى كَأَنَّهُ لا يكونُ هَذَا الاسمُ لغيرِ الواحدِ المُعَيّنِ كنتَ مُتَعَرِّضاً للاحالةِ ، اذِ التّعريفُ والتّنكيرُ ضِدّانِ فاجْتِمَاعُهُمَا ظَاهِرُ الفَسَادِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِنَ الأسْمَاءِ أسماءٌ قَدْ أُضِيفَتْ الى المَعَارِفِ ولَمْ تَتَعَرَّفْ بذلكَ ، للابهام الذي فيها ، وأنَّها لا تَخصُّ شيئاً بعينِهِ . فَمِنْ ذلكَ غيرٌ ومِثْلٌ وسِوى تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ ، وبفلانٍ مِثْلِكَ ، فَتَصِفُ بِهَا النّكرةَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ غيراً موضوعةٌ على ما يُنَافِي التَّعْرِيفَ . وذَاكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : مررْتُ

---

(٢٤) سقطت « عن » في ب و ج .

(٢٥) ب ، ج : وكان .

(٢٦) ج : ولهذا تنكر .

(٢٧) ب ، ج : كقولك .

(٢٨) ب ، ج : وذاك .

بِغَيْرِكَ ، فَكُلُّ // مَنْ عَدَا[٢٩] المُخَاطَبَ غَيْرُهُ . وكَذَا اذا قلتَ : مررتُ بغيري ، فكلُ مَنْ جَاوزَكَ فهو غَيْرُكَ وتقولُ : مررتُ بِغَير زيدٍ ، فيكونُ كُلُّ من ليسَ بالشَّخْصِ الذي كنيتَ عنهُ بزيدٍ دَاخِلاً تَحْتَهُ . واذَا كَانَ موضُوعُهُ عَلَى هَذَا الذي نَرَاهُ لَمْ تَكُنِ الاضَافَةُ مُعَرِّفَةً لَهُ فيُوصفُ بِهِ النّكرةُ فيقالُ : مررتُ برجلٍ غيرِكَ وبامرأة غيرِكَ .

ثُمَّ يَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنّكَ اذا قلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ ، كَانَ عَلَى مَعَانٍ : أَحَدُهَا أنْ تُريدَ الأخبارَ بأنَّ مرورَكَ وقعَ على المُخَاطَبِ ورَجُلٍ آخَرَ .

والثّاني : أنْ تُريدَ أنّكَ لم تَمرَّ بالمُخَاطَبِ ، وانّما مررتُ بِغَيْرِهِ .

والثّالِثُ : أنْ تريدَ مررتُ برجلٍ يُخَالِفُكَ في المَذْهَبِ والطّريقَةِ . ويدُلُّكَ على أنَّ امتناعَ غيرِ منَ التّعريفِ لأجْلِ ما وَصَفْتَاه من تَضَمُّنِ الابهامِ ، أنّكَ اذَا أضَفْتَهُ الى مَالا يُخَالِفُهُ إلا شيءٌ واحِدٌ كانَ معرفةً ، وذَلِكَ أنْ تَقُولَ : عليكَ بغيرِ الحَرَكَةِ ، وَوَجَدْتُ في زيدٍ غيرَ الحركةِ فيكونُ مَعْرِفةً لأنَّ الذي [يُضَادُّ][٣٠] الحركةَ هو السّكونُ ، ولذلكَ وصَفْتَ بهِ المعرفةَ فقلتَ عليكَ بالحَرَكَةِ غيرَ السكونِ ، والسّكونُ غيرُ الحَرَكَةِ ولو كَانَ للمُخَاطَبِ مَنْ يُخَالِفُهُ في شَيءٍ مخصوصٍ ، ويكونُ ذلكَ[٣١] المُخَالِفُ معروفاً بخلافِهِ فقلتَ : مررتُ بغيرِكَ ، كَانَ معرفةً بمنزلةِ قولِكَ : مَرَرْتُ بالذي عَرَفْتُهُ بخِلافِكَ . ولم يَجُزْ أنْ تَصِفَ بِهِ النكرةَ فتقولُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ غَيرِكَ ، كَما لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : مررتُ برجلٍ الذي عَرَفْتُهُ بخِلافِكَ ، عَلَى أنْ تجعلَ الذي صفةً لرجلٍ النّكرةِ . وتقولُ : رُبَّ غيرِكَ رَأَيْتُهُ ، كَمَا تقولُ : رُبَّ مخالفٍ لكَ رَأَيْتُهُ ، فانْ قَصَدْتَ المخصوصَ لَمْ يَجُزْ أنْ تُدْخِلَ عليهِ رُبَّ كما لا يجوزُ أنْ تقولَ : رُبَّ مُخَالِفِكَ .[٣٢] وأنْتَ تقصدُ رَجُلاً مَعْرُوفاً

---

(٢٩) ب : من هذا . تحريف .

(٣٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يضاه » . تحريف .

(٣١) ب ، ج : ذاك .

(٣٢) ب ، ج : رب مخالفك « وتقول : رب غيرك رأيته » وأنت ...

بخلافِهِ ، لأنَّ ذلكَ في الفَسَادِ كقولِكَ : رُبَّ [الرَّجلِ][٣٣] الذي تَعْلَمُ رأيتُ ، ورُبَّ زيدٍ الظَّريفِ عَلِمْتُ .

وحُكْمُ مِثْلٍ حُكْمُ غيرٍ في الابْهَامِ ، لأنَّ المُمَاثَلَةَ تكونُ معَ أنواعٍ وأشياءَ كثيرةٍ ، كَمَا أنَّ المُخَالَفَةَ كذلكَ فاذَا قلتَ : مررتُ بمثلِكَ ، لم يَخْتَصَّ بواحدٍ دونَ واحدٍ لأنَّ كلَّ مَنْ مَاثَلَهُ في أمْرِهِ فهُوَ ذلكَ[٣٤] الذي عَنَيْتَ . فلذلكَ تُوصَفُ بهِ النَّكِرَةُ فيقالُ : مَرَرْتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، ويَدْخُلُهُ رُبَّ كبيتِ الكِتَابِ :

يـا رُبَّ مِثْلِكَ في النِّسَاءِ عَزيزةٌ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ /١٣٧/

وتَكُونُ المُمَاثَلَةُ على غيرِ وَجْهٍ تقولُ : مَرَرْتُ بمثْلِكَ ، تُريدُ أنَّكَ مَرَرْتَ – [بانْسَانٍ وتقولُ : مَرَرْتُ بمثلِكَ ، تريدُ أنَّكَ مررتَ][٣٥] بمَنْ هُوَ مُشَاكِلٌ لَهُ في أخْلاقِهِ وأَسْبَابِهِ وغيرِ ذلكَ ممّا يكونُ في غَيْرِهِ ، فَإنْ كانَ للمخاطبِ مَنْ يُشَابِهُهُ بخَصْلَةٍ قد عُرِفَ بها ولَمْ يَكُنْ ذلكَ لكلِّ أحَدٍ فقلتَ : مررتُ بمثلِكَ ، تريدُ ذلكَ[٣٦] ، كانَ معرفةً ولَمْ يَجُزْ وصفُ النَّكِرَةِ بهِ ، نَحْوَ مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ ، كَمَا لا يجوزُ أنْ تقولَ : مررتُ برَجُلٍ الذي عُرِفَ بِمُشَابَهَتِكَ .

وحُكْمُ سِوَى حُكْمُ غيرٍ ، لأنَّهُ بمعناهُ . وبَيْنَ غيرٍ وسِوَى فرقٌ وهوَ أنَّ سِوى عندَهُمْ ظَرْفُ مكانٍ في الأصْلِ . وحَقُّهُ أنْ لا يَلِي العواملَ ، لأنَّهُ أبدا في تقديرِ فِعْلٍ كما تكونُ الظّروفُ ، والظروفُ لا يُتَصوّرُ فيها[٣٧] أنْ تَلِيَ العواملَ ، لأنَّ المَعْنَى المُقَدَّرَ فيها عاملٌ ونَاصِبٌ لَها ، ومُحَالٌ أنْ يَلِي معمولٌ عامِلَيْنِ في حالٍ واحدةٍ [فَلِهَذَا][٣٨] كانَ الأحْسَنُ

---

(٣٣) من ب . و ج . الصواب . وفي الأصل « الرجل » . تحريف .
(٣٤) ب ، ج : فهو ذاك .
(٣٥) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أولى . والأرجح انه ساقط . من الأصل بسبب انتقال النظر .
(٣٦) ب ، ج : ذاك .
(٣٧) سقطت « فيها » من ب و ج .
(٣٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فلها اذا » تحريف .

// أنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ برجلٍ سِواكَ ، وقَبُحَ أنْ يقالَ[٣٩] ، مَرَرْتُ بسواكَ لأنَّهُ في مَعْنَى مكانِكَ . فاذَا قُلْتَ [مَرَرْتُ][٤٠] برجلٍ سِواكَ ، فكأنَّكَ قلتَ : برجلٍ اسْتَقَرَّ[٤١] في مكانِكَ ، أو سدَّ مكانَكَ ، واذا قصدتَ ايلاءَهُ - العاملَ[٤٢] أبْطَلْتَ عنهُ مَعْنَى الظّرفيةِ ، وذلكَ أخراجٌ للاسمِ عن مَوْضوعِهِ .

واذَا قَدْ ثَبَتَ هذهِ الجُمْلَةَ فَيَنْبَغِي أنْ يكونَ القياسُ في [٤٣سِوَى أن لا يجوز٤٣] فيها التّعريفُ كَمَا جَازَ في غيرٍ ، لأنَّهُ[٤٤] اذَا كانَ في تَقْدِيرِ مَكَانِكَ كانَ ظَرْفاً ومحالٌ تعريفُ الظَّرْفِ . ولَوْ جَازَ فيهِ التَّعْريفُ لجَازَ أنْ يُوصَفَ المعارفُ بالظّرفِ نحوَ : مَرَرْتُ بزيدٍ في الدَّارِ ، تريدُ أنْ [تجعلَ][٤٥] في الدّارِ صفَةَ زيدٍ ، وهُمْ اذَا قَصَدُوا هَذَا المَعْنَى تَوَصَّلُوا اليهِ بالذي كَمَا يَفْعَلُونَ ذلكَ عندَ قَصْدِهِمْ وصفَ المعارفِ بالجُمَلِ فيقولونَ :[٤٦] مَرَرْتُ بزيدٍ الذي في الدَّارِ ، وبزيدٍ الذي[٤٧] أخُوهُ مُنْطَلِقٌ .

وكَذَلِكَ[٤٨] سِوَى لا يكونُ للمُعْرِفَةِ الا بالّذي نَحْوَ : مَرَرْتُ بزيدٍ الذي سِواكَ . وأمّا غَيْرٌ فلا يَحْتَاجُ الى الذي بَلْ اذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لا تُنَافِي التّعريفَ وُصِفَ بها المَعْرِفَةُ كَمَا بَيّنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَقَدْ زَعَمُوا أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَجْعَلُ واحِدَ أُمِّهِ ، وعَبْدَ بَطْنِهِ نَكِرَةً ، وانْ كَانَ الأكْثَرُ أنْ يكونَ مَعْرِفَةً » .

---

(٣٩) ب ، ج : ان تقول .
(٤٠) من ب و ج . الصواب .
(٤١) سقطت « استقر » في ب و ج .
(٤٢) ب : العوامل .
(٤٣ - ٤٣) مكرر في ب و ج .
(٤٤) ب ، ج : لأجل أنه .
(٤٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تحصل » .
(٤٦) كذا في ب . الصواب . وفي الأصل و ج : « ويقولون » .
(٤٧) في الأصل « الذي هو » . وقد اسقطت « هو » لزيادتها . وهي غير مثبتة في ب و ج .
(٤٨) ب : فكذلك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنَّ أوّلُ ما يُحْتَاجُ الى مَعْرِفَتِهِ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ ما يَعُودُ اليهِ الضَّميرُ المُتَّصلُ بِبَطْنٍ وأمٍّ فَلا يَخْلُو مِنْ أمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أنْ يكونَ عَائِداً الى (٤٩ نَفْسِ واحدٍ وعبدٍ . والثّاني أنْ يكونَ عائداً الى٤٩) غَيْرِهِمَا . فلا يَجُوزُ أنْ يكونَ عَائِداً الى نَفْسِ واحدٍ وعبدٍ ،(٥٠) لأجْلِ أنَّ ذلكَ يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : عَبْدُ بَطْنِ عبدٍ ، وَوَاحِدُ أمِّ واحدٍ أو عَبْدُ بَطْنِ ذلكَ العَبْدِ ، وواحِدُ أمِّ ذلكَ الوَاحِدِ . وهَذَا مُحَالٌ مِن حيثُ أنَّ المُضَافَ يَكْتَسِي من المُضَافِ اليهِ التَّعْرِيفَ . فاذَا قُلْتَ : أمُّهُ وعَبْدُهُ ، فانَّكَ تُعَرِّفُ الأُمَّ والعَبْدَ باضافَتِهِ الى الضّمير ، فاذَا قُلْتَ واحِدُ أمّهِ ، والهاءُ لواحدٍ(٥١) كُنْتَ قد ناقَضْتَ ، لأجْلِ أنَّ الأُمَّ اذَا كَانَ تَعْرِيفُهَا بضمير الواحدِ ، كانَ اضَافَةُ واحدٍ اليها مُحَالاً ودَاخِلاً في التّناقضِ من حيث أنَّكَ تَأخُذُ التّعريفَ لأُمّ من ضميرِ واحدٍ ثُمَ تأْخُذُ لواحدٍ التَّعريفَ من أمٍّ ، (٥٢ واذَا كانَ تَعْرِيفُ أُمٍ ٥٢) من واحدٍ كانَ التمَاسُ تعريفِهِ بهَا بمنزلةِ أنْ يُعَرَّفَ الشَّيْءُ بنفسِهِ وذلكَ مستحيلٌ . وهُوَ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ غلامُ زيدٍ ، فَتُعَرِّفُ زيداً بغلامٍ مع أنَّ تَعَرُّفَ غُلامٍ بنفسِ زَيْدٍ ، وكقولِكَ : زيدُ غُلامِهِ ، وصَاحِبُ غُلامِهِ ، والضّميرُ في غُلامِهِ لزيدٍ وصاحبٍ وذا ظاهر الفَسَادِ اذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ فيهِ .

واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ يعودَ الضَّميرُ في عَبْدِ بَطْنِهِ ، وواحِدِ أمِّهِ الى شَيءٍ غير عبدٍ وواحدٍ نَحْوَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ عَبْدُ بَطْنِهِ ، وعمروٌ واحِدُ أمِّهِ ، فيعودُ الهَاءُ الى زيدٍ وعمرٍو ، وكَذَلِكَ(٥٣) نَسِيجُ وَحْدِهِ ، يعودُ الهَاءُ فيهِ الى غيرِ نسيجٍ ، وانّما يعودُ الى شَيءٍ

(٤٩ - ٤٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقالِ النظر .

(٥٠) ب ، ج : عبد وواحد .

(٥١) ب ، ج : للواحد .

(٥٢ - ٥٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٥٣) ب ، ج : وكذا .

يُخْبَرُ عنهُ بهِ نحوَ قولِكَ زيدٌ نسيجُ وَحْدِهِ . واذَا كانَ الضّميرُ في أمِّهِ وبَطْنِهِ لزيدٍ في قولِكَ : زَيْدٌ عَبْدُ بَطْنِهِ ، وواحِدُ أمِّهِ ، كَانَ تَعْريفُ عَبْدٍ وواحدٍ بغيرِ // ضَميرِهما وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : زَيْدٌ عَبْدُ غُلامِهِ ، وخَالِدٌ عَبْدُ أخيهِ ، فَاذَا قُلْتَ : جَاءَنِي واحِدُ أمِّهِ ، وعَبْدُ بَطْنِهِ ، جَازَ أنْ يكونَ معرفةً بأنْ يكونَ تَقَدّمَ الذِّكْرُ نحوَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ واحِدُ أمِّهِ ، فيكونُ ذلكَ كِنايةً عنهُ . فكأنَّكَ اذا قلتَ : جَاءَنِي واحِدُ أمِّهِ ، فقد قُلْتَ : جَاءَنِي الكَامِلُ النَّبيلُ الذي عرفتَ ، واذَا قُلْتَ : جَاءَنِي نَسِيجُ وَحْدِهِ ، فكَأنَّكَ قلتَ : جَاءَنِي الذي عَرَفْتَهُ بالكَمَالِ ، وجَاءَنِي الذي عُرِفَ بأنَّهُ مُنْقَطِعُ القَرِينِ ، واذَا جُعِلَ نكرةً فعَلَى أنَّهُ يُوصَفُ بهِ(٥٤) نَكِرةٌ محذوفةٌ ، وذلكَ نحوُ ما أنْشَدَهُ شَيْخُنَا أبو الحُسَيْنِ(٥٥) رَحِمَهُ اللهُ :

/٢٣٧/ أَمَاوِيَّ إنّي رُبَّ واحدِ أمِّهِ قَتَلْتُ فَلا غُرْمٌ عَلَيَّ ولا خَذْلُ(٥٦)

كَأنَّهُ قَالَ : رُبَّ انسانٍ واحدِ أُمِّهِ بمنزلةِ [قولِكَ](٥٧) رُبَّ انسانٍ عَزيزٍ مُعَظَّمٍ ، وذلكَ أنَّ رُبَّ لا يَدْخُلُ على المَعَارِفِ فَهُوَ كقولِهِ :

---

(٥٤) سقطت « به » في ج .

(٥٥) سقط قوله « أبو الحسين » في ب و ج .

(٥٦) هذا البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ص ٥١ (نشر دار صادر) ، وروايته هنا :

أمـــاويَّ انّي ربَّ واحـــدِ أمِّـــهِ أجَرْتُ فلا قَتْـــلٌ عليـــــهِ ولا أسْرُ

وهو البَيت العاشر من قصيدته التي يخاطب بها امرأته ماوية ومطلعها :

أمـا ويَّ قد طالَ التّجنُّب والهَجْرُ وقـــد عـــذرتني في طلابكم الهَجْرُ

فالقصيدة رائية وليست لامية . وقد روى عجزه ب فالقصيدة رائية وليست لامية . وقد روى عجزه بروايات تناسب القصيدة من حيث الروى منها رواية اللسان (وحد) ٤٦٣/٤ وهي « أخذت فلا قتل عليه ولا اسر » الدرر اللوامع ٥٦/٢ وهي « تركت فلا قتل لديه ولا أسْر » . وروى عجزه في المرجع الأخير أيضا برواية قريبة من رواية المقتصد هي « ملكت فلا أسر لديَّ ولا قتل » كما أشير هنا الى رواية أخرى هي « أقلت فلا عزم على ولا جدل » . قال : جدل من جدل عليه اذا صال عليه بالظلم . ثم نفى صاحب الدرر اللوامع صحة هذه الرواية ، وأشار الى أن القصيدة التي منها الشاهد رائية . (أنظر أيضا هامش – الأمالي للقالي ج ٦٣/٤) . والشاهد في قوله « ربّ واحد أمّه » حيث ان واحد أمه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان أضيف الى معرفة لتوغله في الابهام . فعلى الرغم من الاضافة لم يتعين المضاف فهو نظير غيرك ، ولذلك وقع مجرورا لرب ، وهي لا تدخل الى على النكرة .

(٥٧) من ب و ج . أولى .

وقَدْ قُلْنَا أنَّكَ لو قلتَ : جَاءني غُلامُ غُلامِهِ ، عَلَى أنْ تُعِيدَ الضَّميرَ في غُلامِهِ الى الغُلامِ الأوّلِ دونَ أن يكونَ تَقَدَّمَ ذكرُ اسمٍ آخَرَ نحوَ قولكَ : زَيْدٌ غُلامُ غلامِهِ ، ثم تقولُ اعادةً لما جَرَى في الكلامِ الأولِ : جَاءَنِي غُلامُ غُلامِهِ ، بمنزلةِ قولكَ : جَاءنِي الدّليلُ[٥٨] مَثَلاً ، كَانَ بمنزلةِ أنْ يستميحَ الرَّجُلُ انْسَاناً فيقولُ لَهُ : أعْطِنِي شَيْئاً ثُمَّ اطلبهُ مني لأعْطيكَهُ ، وذلكَ أنَّكَ اذَا قلتَ : غُلامُ غُلامِهِ ، كنتَ عَرَّفْتَ الثّاني بضميرِ الأوَّلِ ، ثُمَّ عَرَفتَهُ بما أخَذَ التَّعْريفُ مِنْهُ ، واذَا كانَ هَذَا الثّاني مُحْتَاجاً الى تَعْريفِهِ كَانَ من المُحَالِ أنْ تَطلبَ تعريفَهُ بهِ ، وكَانَ الثّاني طَالِبا مِنَ الأوّلِ أنْ يُعَرِّفَهُ حتّى يُعَرِّفَ هُوَ الأوّلَ ، وهَذَا مثالُ ما ذَكَرْنَا سواءً فاعْرِفْهُ فانَّهُ موضعٌ مُشْكِلٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وممّا يُضَافُ أسْمَاءُ الظّروفِ وذلكَ نحوُ خَلْفَ زيدٍ وفَوْقَ الأرْضِ ، وتَحْتَ السَّقْفِ ، فهذهِ[٥٩] الاضَافَةُ بِمَعْنَى اللامِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : هَذَا خَلْفُ زيدٍ ، فالمَعْنَى خَلْفٌ لزيدٍ ، وكَذَا اذا قُلْتَ : فوقَ زَيْدٍ ، وتَحْتَ عمروٍ ، لأنَّكَ تقولُ في جَميعِ ذلكَ : جهةٌ لزيدٍ ، وجَرَى مَجْرَى قولِكَ : مَكَانُ زَيْدٍ ، وهَذَا مِثْلُ مِثْلِكَ وغَيْرِكَ في البُعْدِ مِنَ الاخْتِصَاصِ ، لأنَّكَ اذا قلتَ : جَلَسْتُ خَلْفَ زيدٍ ، لم يَخْتَصَّ بمكانٍ دونَ مكانٍ وكَذَا تَحْتَ زيدٍ وفَوْقَ عمروٍ . فانْ كانَ المُتكلّمُ مُشيراً الى جهةٍ مخصوصةٍ في حَالِ حضورِ زيدٍ كانَ ذلكَ تَعْريفاً للجهةِ وانْ لم يَكُنْ للمكانِ ، اذ كلُّ ما يلي ظَهْرَهُ فهو خَلْفَهُ ، غيرَ أنَّ المُخَاطَبَ اذا عرفَ أنَّ [ظَهْرَهُ][٦٠] يُقَابِلُ الكَعْبَةَ مثلاً او اليمينَ أو اليسارَ كانَ ذلكَ ضرباً من التَّعريفِ ، نَحْوَ أنْ يُعَرَّفَ الرَّجُلُ بمشابهةٍ مخصوصةٍ فيكونُ مثلُكَ بذلكَ مَعْرِفَةً .

---

(٥٨) ب ، ج : الدليل . تصحيف .

(٥٩) ب ، ج : وهذه .

(٦٠) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « يظهر » . تحريف .

وأمّا تعريفُ[٦١] العَيْنِ فلا يكونُ في هَذَا النَّحْوِ، وانّما يكونُ ذلكَ في الدَّارِ والمَسْجِدِ وما أشْبَهَ ذلكَ.

ومِمّا يَجْرِي مَجْرَى التَّعريفِ في ذَا ما ذَكَرَهُ من قولِهِ: فَوْقَ الأرْضِ، وتَحْتَ السَّقْفِ، لأنَّ قَوْلَهُ[٦٢] تَحْتَ السَّقْفِ // وانْ كَانَ مُفْرَطَ الشِّياع من حَيْثُ أنَّهُ[٦٣] لا يَنْحَصِرُ، فانَّ وَجْهَ التَّعريفِ من حيثُ أنَّهُ[٦٣] يُعَرِّفُ جهةً مَخْصُوصةً، ولَيْسَ كذا قَوْلَكَ: تَحْتَ زيدٍ في قولِهِ: [٦٤] جَلَسْتُ تَحْتَ زيدٍ من الأرضِ، [٦٥] ولا يَعْلَمُ أيْنَ[٦٦] كَانَ مَوْضِعُهُ هَذَا أشْيَعَ منهُ أنْ لا يختصَّ بجهةٍ دونَ أُخْرَى وانَّما الذي يُعْلَمُ أنَّ زيداً كانَ في مكانٍ أرْفَعَ منْ مكانِهِ، وكَذَا فَوْقَ البيتِ وفوقَ الكَعْبَةِ، لأنَّ المُضَافَ اليهِ مكانٌ مخصوصٌ فَيَتَعَرَّفُ المُضَافُ ويدلُّ على الجهَةِ المَخْصُوصَةِ. وأمّا قولُكَ: فوقَ الأرْضِ، وتَحْتَ الأرْضِ، فنهايةٌ في الابهامِ لأنَّ المُضَافَ اليهِ هُوَ الأرْضُ مُبْهَمٌ شائعٌ، اذِ اللامُ للجنْسِ فلا يُسْتَفَادَ حينئذٍ [٦٧ مكانٌ دونَ مكانٍ[٦٧]. فانْ قُلْتَ: فوقَ الأرْضِ التي من شَأْنِهَا كَذَا. كَانَ كقولِكَ فوقَ البَيْتِ في التَّخْصيصِ فاعْرِفْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ:

« والاضَافَةُ التي بِمَعْنَى مِنْ نحوُ قولِكَ[٦٨]: ثَوْبُ خَزٍّ، وبَابُ سَاجٍ وكِساءُ صُوفٍ، فَمَعْنَى هَذَا ثَوْبٌ من خَزٍّ، وبابٌ من سَاجٍ ويَنْفَصِلُ هَذَا من البَابِ الأوّلِ، بأنَّ المُضَافَ[٦٩] قد يَقَعُ عليهِ اسمُ المضافِ اليهِ [هَاهُنَا ولا يَقَعُ هناكَ اسمُ المُضَافِ اليهِ

---

(٦١) ب: التعريف. تحريف.

(٦٢) ب، ج: لأن قولك.

(٦٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(٦٤) ب: في قولك:

(٦٥) سقطت «من الأرض» في ب و ج.

(٦٦) كذا في ب و ج. الصواب. وفي الأصل «وأين». تحريف.

(٦٧ - ٦٧) بدله في ب و ج: جهة دون جهة.

(٦٨) ط: (فهي) نحو قولك.

(٦٩) ط: ان المضاف.

على المُضَافِ][٧٠] . أَلا تَرَى أنَّ البابَ منَ السّاجِ سَاجٌ ، والحَلْقَةُ من الفِضَّةِ فِضَّةٌ ، وليسَ[٧١] غلامُ زيدٍ بزيدٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الاضافَةِ بِمَعْنَى مِنْ ، لأنَّ الغرضَ مِنْهَا تَبْيينُ النَّوعِ فاذا قلتَ : خَاتَمٌ ، لم يُعْلَمْ من أيِّ نوعٍ هُوَ ، فتقولُ : خَاتَمُ فِضَّةٍ أو خَاتَمُ ذَهَبٍ ، لتُبَيِّنَ المقصودَ ، والمَعْنَى على قولِكَ : خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ لأنَّ مِنْ للتّبْيينِ ، ولو قُلْتَ : خَاتَمٌ لِفِضَّةٍ ، وبَابٌ للسّاجِ[٧٢] ، لَمْ يَجُزْ اذ لَيْسَ المَعْنَى أنَّ الفِضّةَ تملكُ الخَاتَمَ ، [٧٣]أو تستحقُّ الخَاتمَ أو تختصُّ الخَاتمَ[٧٣] ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ في قولِكَ : غُلامُ زيدٍ [٧٤]وجُلُّ الفَرَسِ ، وابْنُ زيدٍ[٧٤] .

والفَصْلُ بينَ المُضَافِ بِمَعْنَى اللامِ والمُضَافِ بمعنى مِنْ ، ما ذَكَرَهُ من أنَّ الاضافةَ اذا كانَتْ بِمَعْنَى مِنْ وقعَ الثّاني على الأوّلِ . أَلا تَرَى أنَّ – الفِضَّةَ تقعُ على الخَاتمِ المصنوعِ مِنْهَا ، وكَذَا السّاجُ يقعُ على البَابِ . فلو قُلْتَ : مَرَرْتُ بساجٍ ، والمرورُ ببابٍ منهُ ، كَانَ جَائزاً ، وانّما يدلُّ البَابُ والحَلْقَةُ على الصَّنْعَةِ ، ولَيْسَ كذلكَ غُلامُ زَيْدٍ ، لأنَّكَ لا تقولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وأنْتَ تَعْني الغلامَ لاسْتِحَالَةِ قولِكَ : غلامٌ من زيدٍ ، كَمَا قُلْتَ : بَابٌ من سَاجٍ . فلو قلتَ : جَاءني رئيسُ القَوْمِ ، جَازَ أنْ تكونَ الاضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ كأنَّكَ قلتَ : الرّئيسُ منَ القَوْمِ . وذلكَ[٧٥]أنه من جُمْلَتِهِمِ ، كَمَا

---

(٧٠) من ب و ج و ط . واثباته أبين .

(٧١) « ليس » مكررة في الأصل سهوا .

(٧٢) ب ، ج : لساج .

(٧٣ – ٧٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر ، أو على الاختصار .

(٧٤ – ٧٤)في اللسان (جلل) ١٣/١٢٥ : « وجُلُّ الدابة وجُلُّها الذي تُلْبَسَهُ لِتُصَان بِهِ . والفتح لغة تميمه معروفة ، والجمع جِلال وأجلال » .

(٧٥) ب ، ج : وذاك .

أنَّ البابَ مِنَ السّاجِ . ولو قُلْتَ : جَاءنِي القومُ ، كانَ دَاخِلاً تَحْتَهُ ، كَما أنَّكَ اذا قلتَ : أعْجَبَنِي السَّاجُ ، اشْتَملَ على البَابِ وغَيْرِهِ . وكذلكَ قولُكَ : مَرَرْتُ بِظُرَفَاءِ القَوْمِ ، لأنَّ المَعْنَى بالظُّرَفَاءِ مِنَ القَوْمِ . فانْ أضَفْتَ الرئيسَ الى القَوْمِ اضافةَ السَّيِّدِ الى العَبْدِ كانَ بِمَعْنَى اللامِ نحوَ ، رئيسٌ للقومِ وسَيِّدٌ القَوْمِ ، كَمَا تقولُ : هُوَ سَيِّدُ هَذَا العَبْدِ ، تُريدُ سَيِّدٌ لَهُ . وذلكَ أنَّ السَّيِّدَ يَسْتَحِقُّهُ العَبْدُ من جهةِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ مِنْ بَيْنِ المَالِكِينَ ، كَمَا يَسْتَحِقُّ السَّيِّدُ العَبْدَ لاختصاصِهِ بِهِ من بينِ المملوكينَ .

// قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

بَابُ الاضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ :

وهيَ على أرْبَعَةِ أضْرُبٍ من ذلكَ اسمُ الفَاعلِ اذا أضَفْتَهُ وأنْتَ تريدُ التّنوينَ نَحوَ هذَا ضَاربُ زَيْدٍ غداً . والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرِبُ يَدلُّ عَلَى أنّها ليستِ بِمَحْضَةٍ وأنَّها في تقديرِ الانْفِصالِ أنَّكَ تَصِفُ بِهِ النَّكرةِ نحوَ[1] هَذَا رجلٌ ضَاربُ زيدٍ غداً ، [2] والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرِبُ[2] ، فلولا تقديرُ الانْفِصَالِ فيهِ[3] مَا جَرَى وَصْفاً على النَّكِرَةِ ولَمَا انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاضَافَةَ التي تُسمّى غيرَ مَحْضَة ما كَانَ لَفْظِيّاً لا مَعْنَوِيّاً ، وهَذِهِ الاضَافَةُ على ضُروبٍ ، والأوّلُ ما ذَكَرَهُ من اضَافَةِ اسمِ الفَاعلِ نَحْوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، ضَاربِ زيدٍ غَداً ، فَتَصِفُ بِهِ النّكِرَةَ لأنَّ التّقديرَ : ضَارِبٍ زيداً غَدَاً ، ولَوْ كَانَتْ حَقِيقِيّةً لَمْ يَجُزْ وَصْفُ النَّكرةِ بِهِ ، لأنَّ المُضَافَ الى المعرفةِ معرفةٌ ، والنَّكِرَةُ لا تُوصفُ بالمَعْرِفَةِ ، وأمّا قولُهُ : « ولِمَا انْتَصَبَ على الحَالِ » ، فمقصودةٌ أنَّكَ تقولُ : هَذَا زَيْدٌ ضَاربُ عمرو غَداً ، والحَالُ لا تكونُ الا نكرةً ، فلولا أنّ التّقديرَ ضَارباً عمراً ، لم يَجُزْ كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ أخَاكَ .

---

(١) ب ، ج : ط : « في » نحو .

(٢-٢) ساقط في ب و ج و ط .

(٣) سقطت « فيه » في ب و ج .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والثَّاني الصِّفَةُ الجَاري اعْرابُهَا على ما قَبْلَها وهي في المَعْنَى لَمَا أُضِيفَتْ اليهِ نحوَ : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، والتَّقديرُ فيهِ الانْفِصالُ لأنَّ الأصْلَ حَسَنٍ وَجْهُهُ وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعلَمْ أنَّكَ اذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، كانتِ الاضَافَةُ لفظيةً لأنَّ المَعْنَى حَسَنٍ وَجْهُهُ ، الا أنَّكَ لما نَعَلْتَ ضميرَ صَاحبِ الوَجْهِ الى حَسَنٍ لم يمكنْ أنْ ترفعَ الوَجْهَ بهِ ، لأنَّ الفِعْلَ الواحدَ لا يرفعُ اسْمَيْنِ فلما احْتَجْتَ الى أنْ تُبَيِّنَ مَوضعَ الحُسْنِ أضَفْتَ الصِّفةَ اليهِ . وقَدْ تَقَدَّمَ بَيانُ هَذَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والثَّالِثُ اضَافَةُ أفْعَلَ الى ما هُوَ بَعْضٌ لهُ نحوَ قولهم : هو أفْضَلُ القَومِ وأعْلَمُ النَّاسِ ، فأفْضَلُ مضافٌ الى جماعةٍ هو أحَدُهَا ، والجَمَاعَةُ تَشْتَرِكُ في هذهِ الصِّفَةِ ، الا أنَّ صِفَتَهُ زائدةٌ على صِفَتِهِم ، ومِنْ فِيهَا لابتداءِ الغَايةِ ، لأنَّ المجرورَ بِهَا هو المَوْضِعُ الذي ابْتَدَأَ مِنْهُ فَضْلُهُ في الزِّيادَةِ(٤) في قَوْلِهِ : أفْضَلُ مِنْهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ : اعْلَمْ أنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ أفْضَلُ القَومِ ، كانَ الاضَافَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنْ تقولَ : زَيْدٌ أفْضَلُ مِنَ القَومِ ، ثم تَحْذِفُ مِنْ وتُضِيفُ أفْضَلُ اليهِ ، فهذَا مِنَ الاضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ(٥) ، لأنَّ المَعْنَى عَلَى ثَبَاتِ مِنْ ، ومِنْ قولِكَ : زَيْدٌ أفْضَلُ مِنَ القَومِ ، لابتداءِ الغَايةِ ، لأنَّ المَعْنَى لَن فَضْلَهُ أرْتَقَى في

---

(٤) ط : بالزيادة .

(٥) ب ، ج : « منه » بمحضه .

مَراتِبِ الزِّيادَةِ من هذا الموضع . واذَا كانتِ الاضَافَةُ غيرَ مَحْضَةٍ كانَ نكرةً فتقولُ : هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كَمَا تَقولُ : أَفْضَلُ منَ القَوْمِ .

والضَّرْبُ الثّاني أنْ يكونَ التَّقديرُ في قولِكَ : أَفْضَلُ القَوْمِ(٦) أَنَّكَ تقولُ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ الّذي عُرِفَ بالفَضْلِ // ثُمَّ تُضِيفُ فتقولُ : أَفْضَلُ القَوْمِ ، بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، *[وَلا يَجبُ في هَذَا الوَجْهِ أنْ يكونَ زَيْدٌ مُفَضَّلاً على القَوْمِ وأنْ يكُونُوا قد شَارَكُوهُ في الفَضْلِ ، بَلْ يَجُوزُ أنْ يكونَ قد فُضِّلَ على غَيْرِهِمْ ، وعُرِفَ بذَلِكَ فقِيلَ هُوَ الأَفْضَلُ كما تقولُ : هُوَ الفَاضِلُ ، واذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يُحْتَجْ الى المُشَارَكَةِ كَمَا أَنَّكَ اذا قلتَ : زَيْدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، لم تُرِد أَنَّهم قد شَارَكُوهُ في الفَضْلِ الا أَنَّهُ زَادَ عَلَيْهِمْ ، ويَجبُ ذلكَ في الوَجْهِ الأَوّلِ ، لأَنَّهُ اذَا كَانَ بمَعْنَى : أَفْضَلُ مِن القَوْمِ ، وجبَ أَنْ يكونَ لَهُمْ حَظٌّ في هذهِ الخَصْلَةِ ، إذِ(٧) التّفضيلُ لا يكونُ الا بعدَ أَنْ يَحْصُلَ التّشاركُ ، فَلا تقولُ : زَيْدٌ أَفْقَهُ من عَمْرٍو ، ولا تقدرُ على تصويرِ الزِّيادَةِ الا بَعْدَ اثباتِ جنسِ الفِقْهِ لكلِّ واحدٍ مِنْهُمَا . ولَيْسَ كَذَا قَوْلُكَ : زَيْدٌ فاضلُ القَوْمِ ، لأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ في القومِ رجُلٌ واحِدٌ يُعْرَفُ بالفَضْلِ مِنْ جُمْلَتِهِم]* حَتّى كأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ أمامُ القَوْمِ ، ويَكُونُ معرفةً صَريحةً في هَذَا الوَجْهِ .

وبَعْدُ فَيَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، وأَنْتَ تَجْعَلُهُ واحِداً منهم البَتَّةَ فانَّهُ يُشْبِهُ قولَكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، من وَجْهٍ ويُفَارِقُهُ من آخرَ ، أمّا وَجْهُ المُفَارَقَةِ فَهُوَ أَنَّكَ اذا قلتَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لَمْ يَكُنْ زيدٌ من جُمْلَتِهِمْ ، بدَلالةِ أَنَّكَ تقولُ : الانسانُ أَفْضَلُ مِنَ الحَمِيرِ واذَا قُلْتَ : زيدٌ أَفْضَلُ القَوْمِ ، وَجَبَ أَنْ يكونَ داخلاً فيهم حتّى لو قلتَ : جَاءني القومُ ، عُرِفَ أَنَّ زيداً قد جَاءَ ولا يَجُوزُ(٨) أَنْ تقولَ :

---

(٦) ج : « زيد » أفضل القوم .

(*) هنا تبدأ زيادة أثبتها من ب مقارنة مع ج . والسياق يقتضي اثباتها .

(٧) ج : اذا . تحريف .

(٨) ب ، ج : فلا يجوز .

الانسانُ أفْضَلُ الحَمير لأنّه لا يكونُ مِنْهَا ولا يكونُ لَفْظُ الحَمِيرِ مُشْتَمِلاً على الانْسانِ . (٩) ويجوزُ أنْ تقولَ : الانسانُ(٩) أفْضَلُ الخَلائقِ لأنَّ الخلائقَ(١٠) تَشْمَل الجميعَ .

وأمّا وجهُ مُشَابَهَتِهِ فهوَ أنّكَ اذا قلتَ : زَيْدٌ أفْضَلُ القَومِ ، فالخبريةُ التي هي أصْلُ التّنكيرِ موجودةٌ ، كما تَجدُهَا مع مِنْ ، ألا تَرَى أنّكَ اذا قلتَ : زَيْدٌ أفْضَلُ القَوْمِ ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ : زيدٌ أُخْبِرُكَ بأنّهُ يزيدُ على قَومِهِ في الفَضْلِ ، كَمَا أنّكَ اذا قلْتَ : زيدٌ أفْضَلُ من القومِ ، كنتَ مخبراً بأنّه فَوقَ القَومِ ، غيرَ أنّكَ لا تُفيدُ أنّهُ منهمْ . واذا قلتَ : جَاءني أفضلُ القومِ . فكأنّكَ قلتَ : جَاءني انسانٌ أُخْبِرُكَ بأنّهُ يَفضُلُ القومَ(١١) ، كما أنّكَ اذا قلتَ : جَاءني أفْضَلُ من القومِ ، كنتَ قد أخبرتَ بأنَّ الذي أتاكَ يَفْضُلُ القومَ الا أنّكَ لم تُفِدْ كونَه مِنْهُمْ . ولَيْسَ كَذَا اذَا كانَ أفْعَلُ معرفةً مَحْضَةً ، ولَمْ يَكُنْ مُشَابِهاً لأفْعَلَ من وجهٍ(١٢) وذاكَ أنّكَ تقولُ على ذلكَ الوجهِ : زَيْدٌ أفْضَلُ القَومِ ، فيكونُ المَعْنَى زيدٌ هو الذي عُرِفَ بالفَضْلِ من بينِ القومِ ، وقيل فيه : أفْضَلُ فلا تقصدُ أنْ تخبرَ المخاطبَ بأنَّ زيداً يزيدُ على القَومِ ، وانّما تريدُ أنْ تخبرَهُ بأنَّ زيداً هَذَا الذي يَجْرِي ذِكْرُهُ هو الذي عُرِفْ بأنّهُ الأفْضَلُ المقدَّمُ في القومِ وأمّا على الوَجْهِ الأوّلِ فلا تُريدُ ذلكَ ولكنْ تكونُ مُخْبِراً له بأنّهُ يَفْضُلُهُمْ لا أنَّ هذا ذاكَ الأفْضَلُ .

ويَتّضِحُ الفَصْلُ بينَهُمَا بالعبارةِ ، وهو أنّكَ اذا قصدتَ مَعْنَى مِنْ قلتَ : زيدٌ انسانٌ يفضل القومَ مع كونهِ من جملتِهم فيكونُ مَعْنَى التّنكيرِ مُتَصوَّراً فيهِ . واذَا قَصَدْتَ المعرفةَ قلتَ : زيدٌ هو الرجلُ الذي بَلَغَكَ أنّهُ الأفْضَلُ المُقَدَّمُ في القومِ ، ويزيدُهُ وضوحاً أنّكَ اذَا(١٣) أَرَدْتَ مَعْنَى مِنْ جَازَ أنْ تقولَ في قولِكَ . مَرَرْتُ برجلٍ أفْضَلِ القَوْمِ : مَرَرْتُ برجلٍ أفضل من باقي القومِ ومِنْ كُلِّ مَن سِواهُ مِنَ القَوْمِ ، فتأتي بصريحِ

---

(٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(١٠) ج : الخلق .
(١١) ب ، ج : أفضل القوم .
(١٢) ج : الأفعل بوجه .
(١٣) سقطت « اذا » في ج .

التَّفْضِيلِ بِمَنْ ، واذَا قَصَدْتَ المعرفةَ لَمْ يُمْكِنْ ذلك ، لا تقول في قولِكَ [زيدٌ][14] أفْضَلُ القَوْمِ ، وجَاءني أفْضَلُ القومِ الذي عَرَفْتُهُ ؛ جَاءني الأفْضَلُ من بَاقي القَوْمِ ، وانّما تقولُ : جَاءني الأفْضَلُ منَ القومِ ، بِمَعْنَى : الأفْضَلُ من القومِ ، والذي عُرِفَ بأنّه الأفْضَلُ المُقَدَّمُ[15] من جملةِ القَوْمِ ، ولا يَصحُّ أنْ تقولَ : الذي عُرِفَ من باقي القومِ بأنَّهُ أفْضَلُ من غيره . واذَا كانَ الأمْرُ على هَذَا كانَ الاضَافَةُ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ أفْضَلُ القومِ // منفصلةً مِنْ وَجْهٍ ، وَهُوَ أنّكَ تتصورَ فيهِ[16] مَعْنَى أفْعَلَ من قولِكَ : أفضلُ من بَاقِي القومِ ، وغيرَ منفصلةٍ من آخرَ ، وهو أنَّكَ اذا قلتَ : زيدٌ أفضلُ مِنَ القومِ ، [17] لَمْ يَكُنْ زيدٌ فيهم كما يَكُونُ اذا قلتَ : زَيْدٌ أفضلُ القومِ [17] ، فَلا يَجبُ أنْ يُحْمَلَ عَدُّ أصْحَابِنَا لهذَا في بابِ الاضافَةِ التي ليستْ بِمَحْضَةٍ على الأطلاقِ ، أَلا تَرَى أنَّ غيرَ ذا من الأنواعِ التي مَضَتْ لا تُغَيِّر[18] الاضافةُ فيهِ شيئاً . فقولُكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبُ زيدٍ غَداً ، بمنزلةِ قولِكَ : ضَارِبٌ زيداً في المَعْنَى .

والقولُ فيهِ : أنَّ التغييرَ في أفْضَلِ القومِ من وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا : أنَّهُ حُذِفَ منهُ وجُرَّ بِهِ كَمَا حُذِفَ التّنوينُ من ضَارِبٍ وأضِيفَ الى زَيْدٍ .

والثّاني أنَّ المحذوفَ كلمةٌ على حَرْفَيْنِ وهيَ مِنْ ، ولَيْسَتْ حَرْفاً يُصَاحِبُ الاسمَ ، ولا يُتَصوَّرُ فيه الانفصالُ كالتّنوينِ ، فَلَمّا كانَ التَّغييرُ في أفعَلَ مِنْ ، اذَا أُضِيفَ ، أغْلَظَ مِنْهُ في نَحْوِ ضَارِبٍ ، جُعِلَ لَهُ تَأثِيرٌ في المَعْنَى من وَجْهٍ وهو أنَّكَ لما قُلْتَ : مررتُ برجلٍ أفْضَلِ القومِ ، دَلَّ على أنَّهُ من جملةِ القَوْمِ ، فاذَا[19] قلتَ : أفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لم يَدُلَّ عليهِ ولم يُجْعَلْ للتّغييرِ في ضَارِبٍ أثَرٌ في المَعْنَى هذا ، ولَمْ يُعْدَلْ بِهِ عن حُكْمِ أفعَل

---

(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بزيد » . تحريف .
(١٥) ب ، ج : بأنه أفضل مقدم .
(١٦) ب ، ج : تتصوره .
(١٧ - ١٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٨) ب ، ج : لاتفيد . تحريف .
(١٩) ب ، ج : واذا .

مِنْ[٢٠] كلِّ وجهٍ أَلا تَرَى أَنَّهُ يَسْتَوِي فيهِ المؤَنَّثُ والمُذَكَّرُ والواحِدُ والجَمْعُ . تقولُ : [٢١] هِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ[٢١] والزَّيدانِ أَفْضَلُ القَوْمِ ، والزَّيدونَ أَفْضَلُ القَوْمِ ، كَما يَكونُ ذلكَ في أَفْضَلَ مِنَ القَوْمِ ، لِمَا تَرَاه بَعْدُ ، فَتَأَمَّلْ هَذَا فَقَدْ طَالَ بَحْثِي عَنهُ ولم أجدْ أحداً تكلَّم فيهِ بشيءٍ يَشْفِي الغُلَّةَ ، وهَذَا ما لاحَ بَعْدَ مُرَاجعةِ الفِكْرِ[٢٢] مرّةً بَعْدَ أُخْرَى واللهُ أَعْلَمُ .[٢٣]

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وأَفْعَلُ[٢٤] هَذَا المُضَافُ هو الذي اذَا لم يُضَفْ ولَمْ يَدْخُلْهُ الأَلِفُ واللامُ وُصِلَ بِمَنْ ويكونُ المُذَكَّرُ[٢٥] والمؤَنَّثُ على لَفْظٍ واحدٍ تقولُ : هِنْدٌ أَفْضَلُ من دَعْدٍ ، وزيدٌ أَعْلَمُ من مُحَمَّدٍ[٢٦] ، فاذَا أَدْخَلْتَ الأَلِفَ واللامَ تَعَاقَبَتاهُمَا ومِنْ ثَمَّ تقولُ : زَيْدٌ الأَفْضَلُ ، والزَّيدانِ الأَفْضَلانِ ، وهُمُ الأَفَاضِلُ ، فَثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ وفي التَّنزيلِ – (الا الذينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا) –[٢٧] والمُؤَنَّثُ الفُضْلَى والفُضْلَيانِ والفُضَلُ والفُضْلياتُ ، وفي التَّنزيلِ – (فأولئكَ لهمُ الدَّرَجَاتُ العُلَى) –[٢٨] ومنهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّة :

/٢٣٨/ هَادِيهِ في أُخْرِياتِ اللَّيْلِ مُنْتَصِبُ[٢٩]

---

(٢٠) سقطت « من » في ب و ج .

(٢١ – ٢١) بدله في ب و ج : هذا أفضل القوم .

(٢٢) ج : بعد مراجعة الفكر « الى استشارة الخاطر .

(٢٣) ب ، ج : والله أعلم « بالصواب . »

(٢٤) ب : فافعل .

(٢٥) ط : للمذكر .

(٢٦) ب ، ج ، ط : من عمر .

(٢٧) آية ٢٧/هود ١١ .

(٢٨) آية ٧٥/ طه ٢٠ .

(٢٩) هذا عجز بيت لذي الرمة . والبيت بتمامه

حَتَّى اذا مَا جَلا عن وَجْهِهِ فَلَقٌ هَادِيهِ في أُخْرِياتِ اللَّيْلِ مُنْتَصِبُ

والبيت لذي الرمة في ديوانه ق ٨٥/١ ص ٢٢ ، وشواهد الايضاح للقيس ق ٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ١٨٣ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ تقولُ : هِنْدٌ أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ والهِنْدَاتُ(٣٠) أَفْضَلُ مِنْ جميعِ النِّساءِ ، فيكونُ في جميعِ الأحْوالِ على صورةٍ واحدةٍ ، وذَلِكَ(٣١) أنَّ مَعْنَاهُ لما لم يَتِمَّ الا بِمَنْ كانَ كالجُزءِ منهُ . فَلَوْ أُلْحِقَ علامةَ التّثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ فقيلَ : الزَّيدانِ أَفْضَلانِ مِنَ القومِ ، والزّيدونَ أَفْضَلُونَ من هؤلاءِ ، لكانَ ذلكَ أَبْطالاً لما وَجَبَ لهذَا الحَرْفِ مِنَ الاتّصالِ المَعْنَويّ ، ولَمْ يَكُنْ أنْ يُلْحَقَ هذه – العلامات بعدَ مِنْ لأَنَّهُ حرفٌ لا يحتملُ التّغييرَ ، فلما كان كذلكَ جُعِلَ في جميعِ الأحوالِ على صورةٍ واحدةٍ . فأمّا اذَا أُضِيفَ فقيلَ : أَفْضَلُ القوم فلا يخلو من الوَجْهَيْنِ اللذينِ ذَكَرْنَا . فان أَرَدْتَ مَعْنَى مِنْ وَجَعَلْتَ الاضَافَةَ غيرَ مَحْضَةٍ وقَصَدْتَ // أنَّ القومَ قد شَارَكوهُ في الفَضلِ [ولَمْ تُقَدّرْ أَنَّكَ قلتَ : زيدٌ الأَفْضَلُ ، بمعنى الذي عُرِفَ بالفَضْلِ](٣٢) ثُمَ أَضَفْتَهُ ونَزَعْتَ الألِفَ واللامَ كقولِكَ : زيدٌ فَاضِلُ القَوْمِ ، حتّى كأَنَّكَ قلتَ : زيدٌ الأَفْضَلُ في القومِ ، جَرَى مَجْرَى ما يَظْهَرُ فيهِ « مِنْ » فتقولُ : هِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ ، ودَعْدٌ أَحْسَنُ بَنَاتِكَ ، والزّيدانِ أَفْضَلُ القومِ ، والزَّيدُونَ أَفْضَلُ القومِ ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ . فَمِنَ التَّأنيثِ قَوْلُهُ :

/٢٣٦/ ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جيداً وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالا(٣٣)

= وهو غير منسوب في الايضاح ٢٧٠ .

وورد في ب و ج بتمامه برواية :

حَتّى اذَا مـا انْجَلى عن وَجْهِهِ أُفُقٌ هَـادِيـهِ في أُخريـاتِ الليـلِ مُنْتَصِبُ

وروايته في الايضاح وشواهده « حتى اذا مَا انْجَلَتْ » وفي جمهرةِ أشعارِ العرب « حتى اذا ما انجلى عن وجهه فرق .

والشاهد فيه جمع أُخْرَى على أُخْرَيَاتٍ . وتُجْمَعُ أُخْرَى أيْضاً على أُخَرَ قال تَعَالى (فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ) آية ١٨٤/ البقرة ٢ .

(٣٠) ب ، ج : والهندان .

(٣١) ب ، ج : وذاك .

(٣٢) من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٣٣) لذي الرمة ق ٣٢/٥٧ ص ٤٣٧ ، والكنز اللغوي (خلق الانسان للأصمعي) ، والكامل للمبرد ٤٦١ ،

والجَميعُ قَوْلُهُ(٣٤) عَزَّ وجَلَّ – (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ على حَيَاةٍ) –(٣٥) ، – (وأَكْثَرُهُمْ الفَاسِقُونَ) –(٣٦) و – (أَكْثَرُهُمُ لا يُؤْمِنُونَ) –(٣٧) وقول الشاعر :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَـايـا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ /٢١٧/

وقَوْلُ الآخَرِ :

/٢٤٠/ أَلَسْتُمْ أَقَلَّ النَّاسِ عندَ لِوائهِم وأَكْثَرَهُمْ عِنْدِ الـذَّبِيحَةِ والقِدْرِ(٣٨)

وَقَوْلُ الآخَرِ :

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتّى لا حَرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا(٣٩) /١٧٥/

وهَذَا النَّحْوُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى . ومَنْ قَالَ : أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ : هِنْدٌ أَكْبَرُ بَنَاتِكَ ، ويَجِبُ أَنْ تقولَ : كُبْراهُنَّ ، لَزِمَهُ [أَنْ يقولَ](٤٠) أَنَّ قولَ ذِي الرُّمَّةِ : ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ ، وغيرُ ذلكَ مما ذَكَرْنَا خَطَأً ، وأَنْ لا يقولَ : زَيْدٌ مِنْ أَجَلِّهم قَدْراً ، وهذهِ النِّعْمَةُ من أَشْرَفِ النِّعَمِ ، لأَنَّهُ اذَا لم يُجوِّزْ أَنْ يقعَ أَفْعَلُ على الجَمَاعَةِ وعَلَى المؤَنَّثِ لم

= والخصائص ٤١٩/٢ والمفصل ٢٣٣ ، وشرحه لابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان (ثقل) ٩٣/١٣ والأشباه والنظائر ١٩١/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ .

والبيت غير منسوب في همع الهوامع ٥٩/١ .

وروايته في الديوان « خذا » بدل حبدا » وفي الخصائص والأشباه والنظائر « وجها » . وفي الكامل « وأحسنهم قذالا » . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والشاهد في قوله « وأحسنه » حيث عمد الى أفراد الضمير والموضع موضع جمع . كما أن لفظ الجمع قد تقدم في الأول ، فترك اللفظ ، وما يتطلبه الموضع واستعمال الأفراد .

(٣٤) ب ، ج : والجمع كقوله .

(٣٥) آية ٩٦/ البقرة ٢ . والآية غير مثبتة في ب و ج .

(٣٦) آية ١١٠/ آل عمران ٣ .

(٣٧) آية ١٠٠/ البقرة ٢ .

(٣٨) لم اهتد لقائل هذا البيت فيما راجعت من المصادر . والشاهد في قوله أكثرهم حيث دل الضمير على الجمع والموضع أيضا موضع جمع .

(٣٩) كذا في ب و ج . وفي الأصل « أوكانا » . تحريف .

(٤٠) من ب و ج . الصواب .

يَجُزْ أنْ تقولَ : زَيْدٌ مِنْ أَجَلِّهم ، كَمَا لا تقولُ : زَيْدٌ مِنْ فَاضِلِهِمْ ، لأنَّ مِنْ للتّبعيضِ فَيَقْتَضِي أنْ يكونَ ما بَعْدَهُ أكْثَرَ ممّا قَبْلَهُ . ويَجبُ أنْ تقولَ : زَيْدٌ مِنْ أجَالِّهِمْ . وهذهِ النِّعْمَةُ من وُلَّى النِّعَمِ بالشّكْرِ ، ولا تَقولُ : من أُولى النِّعَمِ (٤١) ، وأنْ تقولَ : عَائِشَةُ عُلْمَى أزواجِ النّبيّ (٤٢ ولا يَجُوزُ أعْلَمُ أزْوَاجِ النّبيّ ، لأنَّهُ لا تقولُ : عائشةُ الأعْلَمُ٤٢) من أزواجِ النّبيّ صَلَّى اللهُ عليهِ [وسَلَّمَ](٤٣) ..وتقولُ : هذهِ المَرْأَةُ قُتْلا هُنَّ للمُحِبِّ ، ولا تقولُ أقْتَلُهُنَّ ، وهُوَ يقولُ(٤٤) : هِنْدٌ كُبْرَى بَنَاتِي حياءً ، ولا يَقولُ : أكْبَرُهُنَّ حَياءً وأن تقولَ : دَعْدٌ ضَرْبَى أخواتِها ، ولا تقولُ : أضْرَبُ أخواتِها ، وهندٌ خُرْجَى النّساءِ الى كَذَا وكَذَا ، ولا يقول : أخْرجُ النِّساءِ ، وزَوْجَتُهُ حُبّي الزّوجاتِ أو [وُقْحَى](٤٥) الزّوجاتِ ولا تقولُ : أحبّا الزّوجاتِ وأوْقَحُهُنَّ ، وهذهِ النِّعْمَةُ نُفْسَى النِّعَمِ ، ولا تقولُ : أنْفَسُ النِّعَمِ . ومَنْ أنْكَرَ هَذَا كَانَ عندَ أهْلِ العَربيّةِ بمنزلةِ من يُنْكِرُ [رَفْعَ](٤٦) الفاعلِ .

فانْ أرَدْتَ بالاضافةِ مَعْنَى فَاضلِ القَوْمِ كأنَّكَ قلتَ : زَيْدٌ الأفضَلُ بمنزلةِ قولِكَ : زَيْدٌ المُفَضَّلُ ، ثُمَّ تُضِيفَ وتَحْذِفُ الألِفَ واللامَ فانّكَ تُثْنِي وتَجْمَعُ فتقولُ : الزّيدانِ أفْضَلا قومِكَ ، والزّيدونَ أفْضَلُو قومِكَ وهِنْدٌ فُضْلَى نِسَائِكَ ، كما قُلْتَ : الزّيدانِ مُفَضَّلا قومِكَ ، والزّيدونَ مُفَضّلُو قومِكَ ، وهندٌ مُفَضَّلَةُ نِسَائِكَ(٤٧) .

والفُعْلَى نحوَ الأفْضَلِ والفُضْلَى لا يَسْتَمرُّ في كلِّ شيءٍ . ومَنْ طَرَدَهُ فَعَلَى القياسِ . وامْتِنَاعُهُ مِنَ الأطّرادِ أدَلُّ دليلٍ على أنّهُمْ يجعلونَ أفْعَلَ في حَالِ الاضَافَةِ على صُورَةٍ واحدةٍ في التّأنيثِ والتّذكيرِ ، لأنَّهُ اذَا لم يَقُلْ : المَرْأَةُ الضُّرْبَى والخُرجَى ، لم يَكُنْ بُدٌّ من أنْ يقالَ : هذهِ المَرْأَةُ أضْربُ النِّسَاءِ وأخْرَجُهُنَّ // فَهَذَا حُكْمُ الاضَافَةِ في أفْضَلَ .

---

(٤١) ج : من أول النعم « بالشكر » .

(٤٢ - ٤٢) بدله في ج : لأنه لا يقال : عائشة على .

(٤٣) من ب و ج .

(٤٤) ب ، ج : وتقول .

(٤٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقح » . تحريف .

(٤٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وقع » . تحريف .

(٤٧) ب ، ج : مفضلة قومك .

وأمّا اذَا أدْخَلْتَ الألِفَ فلا بُدَّ من ظُهورِ التّأنيثِ والتّثْنِيَةِ والجَمْعِ . تَقُولُ : زَيْدٌ الأفْضَلُ ، والزّيدانِ الأفْضَلانِ ، والزّيدونَ الأفْضَلُونَ والأفاضِلُ ، انْ أرَدْتَ(٤٨) التّكسيرَ وهِنْدٌ الفُضْلَى ، والهندانِ الفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الفُضْلياتُ والفُضَلُ ، وقولُهُ تَعَالَى : - (الدّرَجَاتُ العُلَى) -(٤٩) جَمْعُ العُلْيَا وقولُ ذِي الرُّمَّةِ :

هَادِيهِ في أُخْرَيَاتِ اللّيْلِ /٢٣٨/

انّما هُوَ جَمْعُ أُخْرَى . ولا يُسْتَعْمَلُ فُعْلَى هذهِ بغيرِ الألفِ واللامِ أو الاضَافَةِ كقولِكَ : الفُضْلَى وفُضْلاهُنَّ ، فلو قلتَ(٥٠) : رَأَيْتُ فُضْلَى ، لم يَجُزْ لأنَّ مَعْنَى قولِكَ : الأفْضَلُ : المعروفُ بالفَضْلِ ، فلا يليق التّنْكِيرُ بِهِ ، كَمَا أنَّ قولكَ الذي عُرِفَ لا يكونَ نَكِرةً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولا يَجُوزُ زيدٌ أفْضَلُ أخْوَتِهِ اذا أضَفْتَ الأخوةَ الى ضميرِ زيدٍ أخرَجْتَهُ مِنْهُمْ باضَافَتِكَ ايّاهُمْ اليهِ ، ولما خَرَجَ مِنْهُمْ لم تَجُزْ اضَافَتُهُ اليهم لخروجهِ عن جُمْلَتِهِمْ ، كَمَا لا يَجُوزُ زَيْدٌ أفْضَلُ الحَمِيرِ ، لأنّهُ ليسَ مِنْهَا ، وأفْعَلُ هَذَا انّما يُضَافُ الى شيءٍ هُوَ بَعْضُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ هذه المَسْأَلَةَ يَتعلّقُ صَحَّةُ كلِّ واحدٍ من طَرَفَيْهَا بِفَسَادِ الآخَرِ وذلكَ أنّكَ(٥١) اذا قلتَ : زَيْدٌ أفْضَلُ أخْوتِهِ ، كانَ قد اجْتَمَعَ فيهِ ضِدّانِ من حيث أنَّ اضافةَ الأُخُوَةِ الى ضميرِ زيدٍ يُوجِبُ خُروجَهُ من جُمْلَتِهِم ، أَلا تَرَى أنّكَ اذا قلتَ · جَاءني

---

(٤٨) ب ، ج : اذا أردت .
(٤٩) آية ٧٥/طه ٢٠ .
(٥٠) ب ، ج : ولو قلت .
(٥١) ب ، ج : وذاك .

أخوهُ زيدٍ ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ دَاخِلاً تَحْتَ المَجيءِ اذ لو قُلْتَ : (٥٢ جَاءَنِي أخْوةُ زيدٍ ، وزيدٌ قد ماتَ كانَ صَحِيحاً٥٢) ، ولو جَازَ أنْ يدخلَ زيدٌ في جُمْلَةِ الأخوةِ معَ اضَافَتِهِمْ اليهِ لَوَجَبَ أنْ تقولَ : رَأَيْتُ أخوةَ زيدٍ وهُمْ ثَلاثةٌ ، وهذا لا يقولُهُ أحَدٌ وانّما يُقَالُ : رَأَيْتُ أخَوَى زَيْدٍ ، لئلا يَدْخُلَ زَيْدٌ تَحْتَ المُضَافِ اليهِ لاسْتِحَالةِ اضَافَةِ الشّيءِ الى نَفْسِهِ . وأفْعَلُ في قولِكَ : زَيْدٌ أفْضَلُ أخوَتِهِ يَقْتَضِي أنْ يكونَ هُوَ مِنْهُمْ ، لأنَّهُ لا يُضَافُ الا (٥٣ الى مَا هُوَ بَعْضٌ مِنْهُ٥٣) ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : زَيْدٌ أفْضَلُ الحَمِيرِ ، لأنَّهُ لا يكونُ مِنْهَا . واذَا كَانَ المُضْمَرُ(٥٤) الذي أُضِيفَ اليهِ الأخْوةُ في قولِكَ : زَيْدٌ أفْضَلُ اخوتِهِ ، يَقْتَضِي خُرُوجَهُ من جُمْلَةِ الأُخوةِ وأفْعَلُ يَقْتَضِي دُخُولَهُ فيهم ، كَانَ الأمْرُ على ما ذَكَرْنَا من أنَّ صِحَّةَ أحدِ الطَّرَفَيْنِ يَقْتَضِي فَسَادَ الآخَرِ .

فأمّا اذا قلتَ : زَيْدٌ أفْضَلُ الأُخْوةِ ، فانّه يكونُ صَحِيحاً لأنَّكَ تقولُ » :(٥٥) جَاءَنِي الأخوةُ ، فيكونُ زيدٌ دَاخِلاً تَحْتَهُمْ ، اذ هُوَ كقولِكَ : جاءني المُتَنَاسِبُونَ . فأما قول الفَرزدق(٥٦) : هُوَ أشْعَرُ أهْلِ جِلْدَتِهِ ، فانَّ أفْعَلَ فيهِ ليسَ بِمَعْنَى التّفْضيلِ ، وانّما هُوَ بِمَعْنَى قولِكَ : هُوَ شَاعِرُ أهْلِ جِلْدَتِهِ ، أيْ هُوَ الذي يُذْكَرُ مِنْ جَمِيعِهِمْ بالشِّعْرِ . ولو قلتَ : عَلَى هَذَا زَيْدٌ أفْضَلُ عَشيرَتِهِ ، كَانَ كقولِكَ : زَيْدٌ أمامُ عَشِيرَتِهِ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

والرّابعُ اضَافَةُ الاسمِ الى الصِّفَةِ ، وذلكَ نحوُ صلاةِ الأُولَى ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ فهذَا كلامٌ مُخْرَجٌ عن حَدِّهِ والأصْلُ فيهِ الصَّلاةُ الأُولَى // والمَسْجِدُ الجَامِعُ ، فَمَنْ أضَافَ فَيَنْبَغِي أنْ يكونَ أرادَ : صَلاةُ السّاعةِ الأُولى مِنْ زَوالِ الشّمْسِ ، ومَسْجِدُ الوَقْتِ

(٥٢ - ٥٢) بدله في ب و ج : جاءني اخوة زيد الميت .

(٥٣ - ٥٣) بدله في ج : الا الى العلي هو بعض منه . تحريف .

(٥٤) ب ، ج : الضمير

(٥٥) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لا تقول » . سهو .

(٥٦) قاله الفرزدق لسليمان بن عبد الملك في نُصيب الشاعر . وكان الفرزدق ونُصيب قالا شعرا في حضرة سليمان فوفق نصيب وأخفق الفرزدق . أنظر قصة ذلك في الكامل ١٠٤ - ١٠٥ .

(٥٧) في اللسان (جلد) ٩٧/٤ ، الجِلدةُ : الطائفةُ .

الجَامِعِ أو اليومِ الجامعِ ، وقَالَ تَعالَى(٥٨) - (قُلْ : إنْ ، كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ) -(٥٩) ، وقالَ - (ولَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) -(٦٠) فالآخِرَةُ(٦١) صِفَةُ الدّار ، والاضَافَةُ عَلى تَقْدِيرِ دَارِ(٦٢) السَّاعةِ الآخِرَةِ ، وكَذَلِكَ - (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ اذْ قَضَيْنَا) -(٦٣) .

قَالَ الرَّاعِي :(٦٤)

/٢٤١/ وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيِّ يأْدُو مُدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا(٦٥)

فهذا على جانبِ المكانِ الغربي ولا يكونُ على غيرِ ذلكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الإمَامُ :

اعْلَمْ أنَّ جملةَ القولِ في هَذَا أنَّ الموصوفَ والصِّفةَ شيءٌ واحِدٌ ، فاذا قلتَ : جَاءنِي زيدٌ الظَّريفُ ، لَمْ يَكُنْ الظَّريفُ غيرَ زيدٍ ، فكَما لا يجوزُ اضَافَةُ الشّيءِ الى نَفْسِهِ نَحوَ أنْ تقولَ : زَيْدُ زَيْدٍ ، أو زَيْدُ أبي عبدِ اللهِ ، وأبُو عَبْدِ اللهِ كُنْيَتُهُ لأجْلِ أنَّ الاضافةَ يُطْلَبُ مِنْهَا التَّعريفُ والتَّخْصيصُ والشّيءُ لا يُعَرَّفُ بِنَفْسِهِ ، لأنَّهُ انْ كانَ فيهِ تعريفٌ كانَ مُسْتَغْنِياً عنِ الاضَافَةِ وانْ كانَ عَارِياً مِنْهُ كانَ اذهَبَ في الاحالةِ ، اذ لا يَصيرَ شيئاً آخَرَ بأنْ

---

(٥٨) ب ، ج : وقال الله « تعالى » ، ط ، وقال « عز وجل » .

(٥٩) آية ٩٤/البقرة ٢ .

(٦٠) آية ١٠٩/ يوسف ١٢ .

(٦١) ط : والآخرة .

(٦٢) سقطت « دار » في ج .

(٦٣) آية ٤٤/ القصص ٢٨ .

(٦٤) ب : وقال الراعي . والراعي هو حُصَيْنُ بن معاوية . ويقال هو عبيد بن حصين ، ويكنى ابا جندل من بني نمير ، سمي بالراعي لأنه يصف راعي الأبل في شعره وقيل لبيت بعينه من الشعر كان قد قاله . وكان معاصرا لجرير والفرزدق . وقد هجاه اولها لاتهامه بالميل للفرزدق (أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤١٥/٢ - ٤١٨ ، - والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٢) .

(٦٥) البيت ليس في ديوان الراعي ، وهو منسوب اليه في الايضاح ٢٧٢ ، وشواهده للقيسي ق ٦٧ ، والأنصاف ٤٢٧/٢ .

وغير منسوب في مواد (دبب) من اللسان ٣٥٨/١ والتاج ٢٤٣/١ و (شعر) من اللسان ٧٩/٦ .

والبيت في وصف حمار وحشي . وأدا في مشيه يأدوا أدْوَا ، وهو من المَشْيَيْنِ ليس بالسريع ولا بالبطيء ، والشِّعَارِ - بفتح الشين وكسرها الشجر الملتفُّ ، ومدب السيل موضع جريه . وفي موضع الاستشهاد بالبيت =

يُضَافَ اسْمُهُ الى اسْمِهِ ، واذَا ثَبتَ هَذَا [عَلِمْتَ][٦٦] أنَّ جميعَ ما ذَكَرَهُ من قولِهِمْ : صَلاةُ الأُولى ، ومَسْجِدُ الجَامعِ ، وجَانِبُ الغَرْبِيِّ لا يصحُّ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وأنَّ التّقديرَ على ما ذَكَرَهُ من قولِهِ : صلاةُ السَّاعةِ الأُولَى ، ومَسْجِدُ اليومِ الجَامعِ ، ودارُ السَّاعةِ الآخرةِ ، وجَانِبُ المكانِ الغَرْبِيِّ ، وكَذَا قَوْلُهُمْ : بَقْلَةَ الحَمْقَاءِ ، التّقديرُ : بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، لأنَّ البَقْلَةَ اسْمٌ لما نَبَتَ مِنْ تلكَ الحَبَّةِ ، وَوَصْفُهُ الحَبَّةَ[٦٧] بالحمقِ هُوَ التَّحقيقُ ، لأنَّها الأصْلُ ومِنْهَا[٦٨] تَتَفَرَّعُ الخُضْرَةُ .

= خلاف بين النحاة . فالكوفيون يرون أن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي وقد أضاف الجانب الى الغربي ويذهب البصريون الى أن الكلام على تقدير مضاف إليه يكون موصوفاً بالمضاف اليه الظاهر في الكلام أي جانب المكان الغربي فهو باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والى هذا ذهب عبد القاهر على الرغم ما في الرأي من تكلف .

(٦٦) من ب ، ج الصواب وفي الأصل عملت . تحريف .

(٦٧) ب و ج : وصف الحبة .

(٦٨) سقطت واو العطف في ج .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ تَوابعِ الأسْمَاءِ في اعْرابِهَا .

وهي خمسةُ أشياءَ : تأكيدٌ ، وصِفَةٌ ، وعَطْفُ بَيانٍ ، وَبَدَلٌ وعَطْفٌ بحرفٍ ، وجَميعُ هذهِ التّوابعِ يَجْري عليهِ اعرابُ الاسمِ الذي تَتْبَعُهُ في الخَفْضِ والرَّفْعِ والنَّصْبِ .

فأمّا التّأكيدُ ، فانَّهُ يكونُ بتكريرِ الاسمِ بلَفْظِهِ أو بمعناهُ فمثالُ تكريرِهِ بلفظِهِ نحوُ رأيتُ زيداً زيداً ، ومثالُ تكريرِهِ بمعناهُ : رَأَيْتُ .(١) زيداً نَفْسَهُ ومَرَرْتُ بكم أنفسكم . ويؤكد الاسم(٢) أيضاً بما يكونُ للاحاطةِ والعمومِ ، وذلكَ نحوُ جَاءَني القومُ أجمعونَ ، وجاءني أخوتُكَ كلُّهُم ، وكَذَا(٣) جَاؤني أجمعونَ [وجاؤني كلُّهم](٤) ولو قُلْتَ : جَاؤني أنْفُسُهُمْ ، لم يَحْسُنْ حتى تؤكِّدَ فتقولُ : جَاؤني همْ أنفسُهم لأنَّ أنْفُسَهُمْ اسمٌ يلي العواملَ في نحوِ : جَاءني نفسُ زيدٍ وأخْرجَ(٥) اللهُ نَفْسَهُ ، فلم يَحْسُنْ لذلكَ أن تحملَهُ على المضمرِ(٦) حتى تؤكِّدَ كما لم يَحْسُنْ ذلكَ في العطفِ .

فأمّا كُلُّهُمْ ، فانّها وانْ كانت قد تلي العواملَ فانّها مشابهةٌ لأجْمَعِينَ من حيث كانتْ للاحاطةِ والعمومِ كأجمعينَ ، فَحَسُنَ أنْ تجريَ على المُضْمَرِ من غيرِ أن يُؤكَّدَ

---

(١) ب : « هو » رأيت ، ج : « نحو » رأيت .
(٢) ب ، ج : وتؤكد الأسماء .
(٣) ط : وكذلك .
(٤) من ب و ج و ط : أولى .
(٥) ج : فأخرج . تحريف .
(٦) على الضمير .

فالمضمرُ[٧] والمظهر في التأكيدِ [بهما][٨] سواءٌ ، تقولُ :-[٩] جاؤني أجمعونَ ، كما تقولُ : جاءني أخوتُكَ أجمعونَ ، وكذلكَ [جاؤني][١٠] كُلُّهُمْ //

// قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ التّأكيدَ على الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ أحَدُهُمَا : تكْريرُ اللفْظِ والمَعْنَى نحوَ ضَرَبْتُ زيداً زَيْداً ، لأنَّ الثّاني هو الأوّلُ . والآخرُ : تكريرُ المَعْنَى دونَ اللفْظِ كقولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً نَفْسَهُ ، لأنَّ نَفْسَهُ يدلُّ على زَيْدٍ ولَيْسَ أيّاهُ . ويكونُ هَذَا النَّوعُ من التّأكيدِ في المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، فالمُظْهَرُ كقولِكَ : رأيتُ زيداً نَفْسَهُ ، وغُلامَيْكَ أنْفُسَهُمَا وغِلمانَكَ أنْفُسَهُمْ ، وكَذَا المَجْرورُ والمرفوعُ .

فأمّا المُضْمَرُ فلا يَخْلُو من أن يكونَ مرفوعاً أو مَنْصُوباً أو مجروراً ، فانْ كانَ مَرْفُوعاً مُتَّصلاً لم يُؤكَّدْ بالنّفْسِ الا بَعْدَ الاتيانِ بالضّميرِ المنفصلِ نحوَ : جَاؤني هُمْ أنْفُسُهُمْ ، ولا يُقَالُ : جَاؤني أنْفُسُهُمْ في حالِ الاختيارِ والعِلَّةُ أنَّ النّفْسَ تَلي العواملَ . ومَعْنَى قولِنَا : أنَّ الاسمَ يلي العواملَ ، أنَّهُ يكونُ فاعِلاً ومفعولاً ومُضَافاً اليهِ بنفسهِ غيرِ تابعٍ لشيءٍ ، تقولُ : جَاءني نَفْسُهُ ، ورَأَيْتُ نَفْسَهُ ، ومررتُ بنفسِهِ ولو جعلتَ النّفْسَ تأكيداً للمضمرِ[١١] المرفوعِ في الفعلِ ونحوِهِ من غيرِ أنْ تَأتيَ بالضّميرِ المنفصلِ التبسَ الفاعلُ بالتّأكيدِ في كثيرٍ من الأمْرِ .

فَمِنْ ذلكَ أنَّكَ لو قلتَ : هِنْدٌ ضَرَبَتْ نَفْسُهَا ، لَمْ يُعْلَمْ أرَفَعْتَ نَفْسُهَا بالفِعْلِ حَتّى كأنَّكَ قلتَ : ضَرَبَتْ نفسُ هندٍ ، أمْ جَعَلْتَ في ضَرَبَتْ ضميراً لهندٍ وأكَّدْتَهُ بالنّفْسِ . واذا قلتَ : ضَرَبَتْ هِيَ نَفْسُهَا ، فأتيتَ بالضّميرِ المُنْفَصِلِ عُلِمَ أنَّ الفعلَ غيرُ فارغٍ منَ الضّميرِ ، اذِ المنفصلُ تأكيدٌ للمتّصلِ ، فَلا يكونُ حيثُ يَتَعَرّى الفِعْلُ من

---

(٧) ط : والمضمر .
(٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لها » . تحريف .
(٩) ب و ج : وتقول .
(١٠) من ب و ج و ط . اولى .
(١١) ب ، ج : للضمير .

المُتّصلِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ : ذَهَبَ هُمَا الزّيدانِ ، لأنَّ ذهَبَ إذا ارْتَفَعَ بِهِ الزّيدانِ لم يَكُنْ فيهِ ضَميرٌ . ولَمْ تَقُلْ : ذَهَبَا ، فيصحُ أنْ تَأْتِيَ بالضّميرِ المنفصلِ نحوَ : ذَهَبَ هُمَا ، كما تقولُ : ذَهَبَا هُمَا .

واذَا دلَّ الاتيانُ بالضّميرِ المنفصلِ في قولِكَ : هِنْدٌ ضَرَبَتْ هِيَ نَفْسُهَا عَلَى أنَّ (١٢ في الفِعْلِ ضميراً عُلِمَ أنَّ١٢) نَفْسَهَا تأكيدٌ ولَيْسَ بفاعلٍ اذ لا يَرْتَفِعُ بفعلٍ واحدٍ شيئانِ ، و [كَذَا](١٣) قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسُهُ ، لأنَّكَ اذَا أَرَدْتَ التّأكيدَ وَجَبَ الاتيانُ بالضّميرِ المِنْفَصِلِ نحوَ قولِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ نَفْسُهُ ، اذ لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ذلكَ لَمْ يُعْلَم أنَّهُ تأكيدٌ وجَازَ أنْ يُظَنَّ أنَّهُ مرفوعٌ بالفعلِ كَغُلامُهُ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ غُلامُهُ ، ونَحْوُ ذَا مِنَ المواضِعِ التي يَلْتَبِسُ فيها الفَاعِلُ بالتّأكيدِ كثيرٌ .

وقد لا يكونُ هَذَا اللّبْسُ في بعضِ المواضعِ ، وذلكَ قولُكَ : ضَرَبْتَ نَفْسُكَ ، لأجْلِ أنَّ الضّميرَ لهُ لَفْظٌ فيعلمُ أنَّ الفِعْلَ غيرُ فارغٍ ، وأنَّ النّفْسَ تأكيدٌ لأنَّهُ اذا كانَ فَاعِلاً وجبَ أنْ يقالَ : ضَرَبَ نَفْسُكَ ، كما تقولُ : ضَرَبَ غُلامُكَ ألا أنَّهُمْ يُلْزِمُونَ الضَّميرَ المنفصلَ فيقولونَ في حَالِ الاختيارِ ، ضَرَبْتَ أنْتَ نَفْسُكَ وضَرَبْتُمَا أَنْتُمَا أنْفُسُكُمَا ، وضَرَبْتُمْ أنْتُمْ أنْفُسُكُمْ ، لأجْلِ أنَّهُ لَمّا الْتَبَسَ في كثيرٍ منَ المَواضعِ وَوَجَبَ الاتيانُ بالضّميرِ المنفصلِ لِرَفْعِ اللّبْسِ ، أُجْرِيَ البَابُ عليهِ فلم يُؤَكَّدْ ضميرُ مرفوعٍ في حالِ الاختيارِ الا بَعْدَ أنْ يُؤتَى بالضّميرِ المُنْفَصِلِ . وأمَّا جَاؤنِي // أنْفُسُهُمْ ، فَلا يَحْصُلُ فيهِ اللّبْسُ لأنَّكَ اذَا جَعَلْتَ النَّفْسَ فَاعِلاً قلتَ : جَاءَنِي أنْفُسُهُمْ ، أوْ جَاءتْنِي ، كَمَا تَقُولُ : جَاءنِي أشْخَاصُهُمْ ، فَهُوَ [كقولِكَ](١٤) : ضَرَبْتَ [أنْتَ](١٥) نَفْسُكَ .

ولا كَلَامَ في المَنْصُوبِ والمَجْرُورِ تقولُ : رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، وكَذَا البابُ ، ولا يكونُ شيءٌ مِمّا كانَ في المَرْفُوعِ ، اذْ لَيْسَ فيهِ لَبْسٌ ، فَلا يَجِبُ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُكَ ايّاكَ نَفْسَكَ ، وأمّا المَجْرورُ فَلَيْسَ لَهُ ضميرٌ مُنْفَصِلٌ ، وأمّا كُلُّهُمْ

(١٢ - ١٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٣) من ب ، ج . الصواب وفي الأصل : « وذلك » . تحريف .

(١٤) من ب ، ج . الصواب . وفي الأصل « قولك » . تحريف .

(١٥) من ب و ج . الصواب .

وأجْمَعُونَ فأنَّهُمَا يَجْرِيانِ مَجْرَى النَّفْسِ من حيثُ أنَّهُمَا تأكيدٌ معنىً لا لَفْظاً ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : جَاءنِي القومُ كُلُّهُمْ ، لَمْ يَكُنْ كُلُّهُمْ من لفظِ القومِ ، وكَذَا أجْمَعُونَ ، ويُفَارِقَانِ النَّفْسَ من حيثُ أنَّهُمَا يَجْرِيَانِ على الضَّميرِ المرفوعِ من غيرِ تأكيدٍ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ ، تقولُ : جَاؤنِي أجْمَعُونَ ، وجَاؤنِي كُلُّهُمْ ، وذَلِكَ أنَّ أجْمَعُونَ لا يَلِي العَامِلَ بِوَجْهٍ ، اذ لا تقول : جَاءنِي أجْمَعُونَ ، ولا رَأَيْتُ أجْمَعِينَ . فأيُّ موضعٍ وقعَ [فيهِ][16] عُلِمَ أنَّهُ تأكيدٌ ، فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بقومٍ حِسَانٍ أجْمعُونَ ، عُلِمَ أنَّهُ غيرُ مَرْفُوعٍ بِحِسَانٍ ارتفاعَ الغِلْمَانِ اذا قلتَ : مَرَرْتُ بقومٍ حِسَانٍ غِلْمَانُهُمْ ، ولَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بقومٍ حِسَانٍ أنْفُسُهُمْ جَازَ أنْ يُظَنَّ أنَّ أنْفُسُهُمْ . رَفْعٌ بأنَّهُ فَاعِلٌ لأنَّكَ تقولُ : حَسُنَ أنْفُسُهُمْ ، ولا تقولُ : حَسُنَ أجْمَعُونَ .

وأمّا كُلُّهُمْ فَيَلِي العَوامِلَ في القليلِ نحوَ : جَاءنِي كُلُّهُمْ ، ورَأَيْتُ كُلَّهُمْ ، الا أنَّهُ يُجْرَى مَجْرَى أجْمَعِينَ في أنَّهُ يُجْعَلُ تأكيداً للمرفوعِ مُتَّصِلاً نحوَ : جَاؤنِي كُلُّهُمْ ، لأنَّ الأصْلَ فيهِ أنْ لا يكونَ الا تأكيداً لمساواتِهِ أجْمَعُونَ في مَعْنَى الاشْتِمالِ والاحَاطَةِ .

من ب و ج . أبين .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

بَابُ الصِّفَةِ الجَارِيَةِ عَلَى المَوْصُوفِ .

الصِّفَةُ مثلُ المَوْصُوفِ في تعريفِهِ وتَنْكِيرِهِ ، فَصِفَةُ المَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَصِفَةُ النَّكِرَةِ نَكِرَةٌ ، ولا يَجُوزُ وَصْفُ المَعْرِفَةِ بالنَّكِرَةِ ، ولا النَّكِرَةُ بالمَعْرِفَةِ لأنَّ الصِّفَةَ يَنْبَغِي (١ أنْ تكونَ الموصوفَ١) في المعنى ، والنَّكِرَةُ تَدُلُّ عَلَى العُمُومِ والشِّيَاعِ ، والمَعْرِفَةُ مَخْصُوصَةٌ ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ الجَمِيعُ واحِداً ، والواحِدُ جَمِيعاً ، لَمْ يَجُزْ أنْ يُوْصَفَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا الا بِمَا يُلائِمُهُ ومَا هُوَ وَفْقُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الصِّفَةَ هِيَ الموصوفُ في المَعْنَى ، فاذَا قُلْتَ : جَاءنِي زَيْدٌ الظَّرِيفُ لَمْ يَكُنْ الظَّرِيفُ غَيْرَهُ ، وانّما الظَّرِيفُ عِبَارَةٌ عن قولِكَ : مَحلُّ الظُّرْفِ ، فَلا شُبْهَةَ في أنَّ صِفَةَ زيدٍ لا تكونُ في غيرِهِ فلا يُوصَفُ بالحُسْنِ ولا حَظَّ لَهُ في ذلكَ ، واذَا كَانَ مُشْتَمِلاً على الظَّرافَةِ لم يَكُنْ قَوْلُكَ : الظَّرِيفُ ، اذْ لو جَعَلْتَهُ لغيرِهِ لم يَكُنْ صِفَةً لَهُ . واذَا كَانَ الصِّفَةُ الموصوفَ وَجَبَ أنْ يَدْخُلَهَا ما يَدْخُلُ المَوْصُوفَ من التَّعريفِ والتَّنكيرِ ، فكَما لا يكونُ الواحِدُ جَمِيعاً نحوَ أنْ تقولَ في قولِكَ . جَاءنِي زَيْدٌ ؛ انّه جَمَاعةٌ ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ أنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ ، لأجْلِ أنَّكَ اذا قُلْتَ : جَاءنِي رَجُلٌ ، كَانَ شَائِعاً غيرَ مخصوصٍ بزيدٍ دونَ عمرٍو ، واذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ، والرَّجُلُ ، كانَ مقصوراً عَلَى واحدٍ // بِعَيْنِهِ عارياً من الشِّياعِ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : جَاءنِي الرَّجُلُ ظَرِيفٌ ، لأنَّ الرَّجُلَ اذا كانَ يدلُّ على واحدٍ مَخْصُوصٍ وظَرِيفٍ على الشِّياعِ والعُمومِ لم يَكُنْ أحَدُهُمَا موافقاً

(١ - ١) بدله في ب : ان تكون الموصوف ، وفي ط : أن تكون « على وفق » ـ الموصوف .

لصاحبِهِ ، وكانَ[٢] بمنزلةِ أنْ تقولَ : جَاءني الرَّجُلُ الظُّرَفَاءُ ، فَتَجْعَلُ الجَميعَ صِفَةً للمفردِ من حيثُ أنَّ الشِّياعَ زائدٌ عَلَى التَّخْصيصِ ، كَمَا أنَّ الجمعَ زيادةٌ على الأفرادِ ، وكَمَا لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : جَاءني الرِّجالُ ، فتذكرُ الجمعَ وتُريدُ[٣] أنَّهُ واحِدٌ لاستحالةِ أنْ يكونَ شيءٌ واحِدٌ مفرداً ومجموعاً الى غيرِهِ في حالٍ واحدةٍ ، كذلكَ لا يَجُوزُ أنْ تَصِفَ النَّكِرَةَ بالمَعْرِفَةِ فتقولُ : جَاءني رَجُلٌ الظَّريفُ ، لأنَّ رَجُلٌ شَائِعٌ في أمَّتِهِ غيرُ مخصوصٍ بواحدٍ والمَعْرِفَةُ مِنْ حَقِّهَا أنْ تَخْتَصَّ بواحدٍ بعَيْنِهِ ، فاذَا جَعَلْتَ المَعْرِفَةَ صِفَةَ النَّكِرَةِ[٤] نَحْوَ جَاءَنِي رَجُلٌ الظَّريفُ الذي تَعْلَمُ ، كُنْتَ جَعَلْتَ المَخْصُوصَ الشَّائِعَ وذلكَ مُحَالٌ ، لأنَّ الذي يكونُ شَائِعاً لا يكونُ مَخْصُوصاً في حالٍ واحدةٍ كَمَا أنَّ المُفْرَدَ لا يكونُ جَمْعاً في حالٍ واحدةٍ ، فقد أدّى قولُكَ : جَاءنِي رَجُلٌ – الظَّريفُ الذي تَعْلَمُ ، على أنْ تَجْعَلَ المعرفةَ صِفَةً للنّكرةِ الى أنْ تجعلَ الجمعَ صفةً للمفردِ نحوَ قولِكَ : جَاءنِي الرّجلُ الظّرفَاءُ ، وَرَجُلٌ ظَرِيفونَ ، وزَيْدٌ الكريمُ الأجلاءُ ، وعَمْرٌو الفَاضِلُ الأدباءُ ، فتجعلُ شَيْئاً واحِداً مُفْرَداً وجَمْعاً حَتّى كأنَّهُ يُوصَفُ مَرّةً بالمفردِ فيقالُ : الفَاضِلُ ، وثانيةً بالجَمْعِ فيقالُ : الأُدَبَاءُ ، وذلكَ مُسْتَحيلٌ فاعْرِفْهُ . وَهُوَ[٥] تفصيلُ ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبو عَلي وهَذَا التّعليلُ المُلَخَّصُ ليسَ لأحدٍ غَيْرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فأمَّا النَّكِرَةُ فتوصفُ بخمسةِ أشياءَ : الأوّلُ منها ما كانَ [٦] حِلْيَةً من موصوفٍ[٦] أوْ لِشَيْءٍ من سَبَبِهِ نحوَ[٧] مَرَرْتُ برجلٍ أزْرَقَ وأسودَ ، وَوَصْفُهُ بِمَا كَانَ لِشيءٍ من سَبَبِهِ نَحْوَ[٧] مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ أبوهُ . »

---

(٢) ب ، ج : فكان .

(٣) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصْلِ « تريد » .

(٤) ج : صفة للنكرة .

(٥) ب ، ج : فهو .

(٦-٦) بدله في ب و ج : حلية للموصوف .

(٧) ط : « وذلك » نحو .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الصِّفَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أضْرُبٍ : الأوّلُ الحِلْيَةُ ، نحو الطَّويلُ والأزْرَقُ والأسْوَدُ ، ويَجْري هَذَا المَجْرَى الحَسَنُ والجَمِيلُ اذا حُسْنَ الأعْضَاءِ ، فتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ جميلٍ ، وبرجلٍ جميلٍ أبُوهُ ، لأنَّ صِفَةَ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ بمنزلةِ صِفَةِ نَفْسِهِ . وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ أبُو عمروٍ ، لَمْ يَجُزْ لأنَّ صِفَةَ ما ليسَ بِمُلْتَبِسٍ بهِ لا يكونُ صِفَةً لَهُ ، وقد تكونُ الصِّفَةُ ممتنعةً من أنْ يرتفعَ بها ما هُوَ من سَبَبِ المَوْصُوفِ نحوَ ما تَقَدَّمَ من أنَّهُمْ لا يَسْتَحْسِنونَ : مررتُ برجلٍ خيرٍ منهُ أبوهُ ، وأمّا رفع ضميرِهِ نحوَ مَرَرْتُ برجلٍ خيرٍ مِنْ زيدٍ ، فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأنَّ الصِّفَةَ لا بُدَّ لَهَا مِنْ تَضَمُّنِ ضميرٍ عائدٍ الى الموصوفِ ، وقَدْ يُسْتَغْنَى عَنْ أنْ يرتفعَ بها اسْمٌ ظَاهِرٌ يكونُ من سَبَبِ الموصوفِ نحوَ أبوهُ ، وانّما رُفِعَ المُضْمَرُ ولَمْ يُرْفَعِ المُظْهَرُ ، لأنَّ المُضْمَرَ يَتَّصِلُ بِهِ ، والمُظْهَرُ ليسَ كَذَلِكَ ، لأنَّهُ ظَاهِرٌ منفصلٌ والعاملُ في المُنْفَصِلِ يَفْتَقِرُ الى قُوَّةٍ لا يَفْتَقِرُ اليها العَامِلُ في المُتَّصِلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« والثّاني مَا كَانَ فِعْلاً للموصوفِ // او لِشَيءٍ من سَبَبِهِ تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبٍ وقائمٍ ، وتَصِفُهُ بما يكونُ لشيءٍ من سَبَبِهِ فتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذَاهِبٍ أبُوهُ وقائمٍ غُلامُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ نحوَ قَائمٍ وذَاهِبٍ لَيْسَ من الحِلْيَةِ كالطّويلِ والأحْمَرِ ، وانّمَا هو فِعْلٌ يحدثُ ويزولُ ، وهُوَ بمنزلةِ الحِلْيَةِ في أنَّهُ يكونُ للمَوصُوفِ ولِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ . تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ وامرأةٍ ذَاهِبَةٍ ، فيكونُ في قائمٍ وذاهبةٍ ضميرٌ يعودُ الى الموصوفِ (٩ واذَا كانَ كذلكَ كَانَ فِعْلاً للموصوفِ٩) وتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبٍ أبُوهُ ، وأمرأةٍ قائمٍ

---

(٨) ط : وذلك نحو.

(٩-٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

غُلامُهَا ، فترفعُ الأبَ والغُلامَ باسمِ الفاعلِ ، وهُوَ صِفَةٌ للذي قَبْلَهُ لأنَّ الفَاعِلَ من سَبَبِهِ ، فلو قلتَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمٍ غلامُ عَمْرٍو ، لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنَّ الفَاعِلَ ليسَ من سَبَبِ المَرْأَةِ ، فَلا يكونُ فِعْلُهُ صِفَةً لَهَا كَمَا كانَ في قولِكَ : مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبٍ غُلامُهُ ، وامرأةٍ قائمٍ غُلامُهَا .

مِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا ، ومِنَ الجبَالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا) –(١٠) لأنَّ ثمراتٍ مَنْصُوبَةٌ بأخْرَجْنَا ، ومُخْتَلِفاً صِفَةٌ لَهَا وهُوَ فِعْلٌ للألْوَانِ ولذلكَ جَازَ أنْ [لا](١١) يَلْحَقَهُ تَاءُ التَّأنيثِ لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ اذَا كانَ قبلَ الجموعِ ، لَم يَجبْ لَحَاقُ علامةِ التَّأنيثِ لَهُ كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (وقَالَ نِسْوَةٌ في المَدِينَةِ) –(١٢) وكَذَلِكَ كُلُّ ما كانَ تأنيثُهُ غيرَ حقيقيٍّ فَلَيْسَ في مختلفاً ضَميرٌ لثمراتٍ البَتَّةَ ، لأنَّ الظَّاهِرَ قد ارْتَفَعَ بِهِ ، كَوْنُهُ من سَبَبِهَا باتّصالِ ضَميرِهَا بِهِ ، بمَنْزِلَةِ أنْ يكونَ الفِعْلُ لَهَا كقولِكَ : ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفَةً ، فكذلكَ قَوْلُهُ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمٍ غُلامُهَا ، بمنزلةِ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمةٍ ، فيكونُ قيامُ غُلامِهَا صِفَةً لَهَا كَمَا أنَّ قِيَامَهَا نَفْسَهَا كَذَلِكَ ولَيْسَ(١٣) الاختلافُ في الألوانِ بمنزلةِ القيامِ والذَّهابِ وانّما(١٤) أوْرَدْنَاهُ لِنُبَصِّرَكَ أنَّ فِعْلَ ما كَانَ من سَبَبِهِ بمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ فَقَطْ .

ولَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بأمرأةٍ قائمٌ عمروٌ في دَارِهَا ، أو بأمرأةٍ قَائِمٌ عَمْرٌو عِنْدَهَا ، كَانَ سَدِيداً . لأنَّ عَمْراً وانْ لَمْ يَكُنْ من سَبَبِهَا كالغُلامِ وما أشْبَهَهُ فانَّ الضَّميرَ المُتَعَلِّقَ بما هُوَ من جُمْلَةِ الصِّفَةِ بمنزلةِ الهَاءِ في غُلامِهَا في قولِكَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ قائمٍ غُلامُهَا ، فقيامُ عمروٍ في دَارِهَا صِفَةٌ لَهَا في الحَقِيقَةِ كَمَا أنَّ قِيامَ غُلامِهَا كَذَلِكَ .

---

(١٠) آية ٢٧/ فاطر ٣٥ .

(١١) من ب و ج . الصواب .

(١٢) آية ٣٠/يوسف ١٢ . وقوله تعالى وفي المدينة «غير مثبت في ب و ج .

(١٣) ب ، ج : فليس .

(١٤) ب : واذا . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والثَّالِثُ ما كَانَ غيرَ علاجٍ ولا تَحْلِيَةٍ[١٥] وذَلِكَ نحوُ مَرَرْتُ برجلٍ عالمٍ أَبُوهُ ، ورَجلٍ فَهْمٍ أَبُوهُ ، وبرجلٍ ظَرِيفٍ غُلامُهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ العِلاجَ مَا كَانَ من أفْعَالِ الجَوارحِ نحوَ الذَّهَابِ والقِيَامِ والقُعُودِ والضَّرْبِ والكَسْرِ وما أشْبَهَ مِمّا يكونُ لَهُ كُلْفَةٌ على الجوارحِ ، وغيرَ العلاج ما لَمْ يَكُنْ من فِعْلِ الجَوارحِ ، وكَانَ إمّا فِعْلاً من أفْعَالِ // القُلوبِ كالعِلْمِ والفَهْمِ ، أوْ خُلُقاً في الانسانِ كالكَرَمِ [والظُّرْفِ ، وقد جَعَلَ هَذَا ضَرْباً ثالثاً ونوعاً على حِدَةٍ وَمَنَعَ أنْ يكونَ حليةً لأنَّ الحِلْيَةَ كأنَّها مقصورةٌ على ما يُعْرَفُ بالعَيْنِ كالطُّولِ والحُمْرَةِ ، وما شاكل ذلكَ مِمّا يكونُ هيئةً أو في حُكْمِ الهَيْئَةِ فغيرُ العِلاجُ اذاً ما لَمْ يَكُنْ فِعْلَ جَارِحَةً ولَمْ يَكُنْ للعَيْنِ فيهِ نَصيب][١٦] ، وكانَ يُعْرَفُ بالتَّجْرِبَةِ والنَّظَرِ المُتَعلّقِ بالقلبِ كالعِلْمِ والجَهْلِ والظَّرافةِ والكَرمِ والفِطْنَةِ والذَّكَاءِ ، أَلا تَرَى أنَّ نَحْوَ العلمِ والجَهْلِ والفَهْمِ ليسَ كالطولِ والحُمْرَةِ ، ولا نَصِيبَ للعَيْنِ فيهِ ، فَلَوْ قَالَ الأعْمَى : زَيْدٌ عَالِمٌ أو جَاهِلٌ[١٧] ، [جَازَ][١٨] أنْ تَكونَ [١٩ مَعْرِفَةُ ذلكَ من جِهَةِ نَفْسِهِ دونَ أنْ يكونَ ١٩] قَدْ أخْبَرَ بِهِ ، ولو قَالَ : زيدَ احمر ، أو زيد أسود ، أو زيد طويل ، أو زَيْدٌ أسْمَرُ ، وَجَبَ أنْ يكونَ ذلكَ معلوماً لهُ من جِهَةِ التّوقيفِ والأخْبَارِ .

والعِلاجُ بمنزلةِ التّحليةِ في احتياجِهِ الى العَيْنِ ، فلو قَالَ : قَامَ زيدٌ كانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ [أحْمَرُ][٢٠] ، فانْ سَمِعَ دَوِيّاً وشيئاً دَلَّهُ على القِيَامِ ومَا أشْبَهَهُ فذلكَ لَيْسَ بعلمٍ

---

(١٥) ج : نخلية . تصحيف . وكذا في المواضع التي سترد فيها .

(١٦) بدله ما بين العاضدتين في ب و ج : والتحلية تكون على ضربين : أحدهما يعرف بالعين كالطول والحمرة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب

(١٧) ب ، ج : جاهل أو عالم .

(١٨) من ب و ج : الصواب .

(١٩ - ١٩) ساقط في ب و ج . بسبب انتقال النظر .

(٢٠) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « أحمد » . تحريف .

عَلَى الحَقِيقَةِ ، وانّما يَكونُ على غَلَبَةِ الظَّنّ وانْ تَحَقَّقَ بِهِ ، فذلكَ الذي صَارَ دَليلاً عليهِ بمنزلةِ سَمَاعِهِ صَوْتَ المُخْبِرِ(٢١) وكَذَا حُسْنُ الخَلْقِ وقُبْحُهُ من هذا البَابِ ، لأنَّ حُسْنَ الخَلْقِ قَرِيبٌ من الكَرَمِ في المَعْنَى وقُبْحُهُ من اللؤْمِ ، وهُمَا مِمّا لَيْسَ بعلاجٍ (٢٢ فهَذَا الذي لَيْسَ بعلاجٍ ٢٢) ولا حِلْيَةٍ بمنزلةِ العِلاجِ والحِلْيَةِ فيما ذَكَرْنَا . تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلٍ عالمٍ ، وأمرأةٍ ظَرِيفةٍ ، فَتَصِفُهُ بِمَا هُوَ لَهُ . وتقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ظريفٍ غلامُهُ ، وامرأةٍ عالمٍ أبُوهَا ، وجاريةٍ جليلٍ(٢٣) صَاحِبُهَا ، فتصفُ بِمَا هُوَ لغيرِ المَوْصُوفِ لكونِ ذلكَ مِنْ سَبَبِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والرَّابعُ النَّسَبُ وذلكَ نَحْوُ : مررتُ برجلٍ ها شميٍّ ، ورجلٍ(٢٤) بصريٍّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ .

اعْلَمْ أنَّ الاسمَ المَحْضَ اذَا نُسِبَ اليهِ صَارَ صِفَةً ، تقولُ : هَاشِمٌ وحَاتِمٌ وزيدٌ ، فلا يَصِحُّ الوَصْفُ بِهِ نحوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلِ زيدٍ وبرجلٍ حَاتِمٍ ، وبرجلٍ قريشٍ ، فاذَا نَسَبْتَ اليهِ فقلتَ : هَاشِمِيٍّ ، وزَيْدِيٍّ وقُرشيٍّ ، صَارَ بمنزلةِ سَائِرِ الصِّفَاتِ فتقولُ : مررتُ برجلٍ هاشميٍّ ، (٢٥ ورجلٍ بصريٍّ ، وامرأةٍ هاشميَّةٍ٢٥) وبصريةٍ ، فتُلْحِقُ علامةَ التّأنيثِ كما الحَقْتَ حَسَناً وقائِماً وطَويلاً ، وتجعلُهُ صِفَةً مع كونِهِ لغيرِ المَوْصُوفِ فتقولُ : مررتُ برجلٍ من قريشٍ هندّي غلامُهُ ، ومَرَرْتُ بامرأةٍ من البَصْرَةِ كوفيٍّ أبُوهَا ، كَمَا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ قصيرٍ طويلٍ غُلامُهُ ، وبأمرأةٍ قبيحةٍ حَسَنٍ زَوْجُهَا ، وجَازَ أنْ ترفعَ ببصريٍّ وكوفيٍّ ، لأجْلِ أنَّه لما صَارَ الاسمُ صِفَةً بالنَّسَبِ جَرَى مَجْرَى سَائِرِ

---

(٢١) ب ، ج : وصوت المخبر . سهو .

(٢٢ - ٢٢) ساقط في ب و ج . بسبب انتقال النظر .

(٢٣) ب ، ج : خليل .

(٢٤) ب ، ج : وبرجل .

(٢٥ - ٢٥) ساقط في ب و ج .

الصِّفَاتِ في لحاقِ علامةِ التّأنيثِ(٢٦) والتّثنيةِ والجَمْعِ لَهَا(٢٧) نحْوَ بَصْرِيَّةٍ وبَصْرِيّانِ وبَصْرِيّتَانِ وبَصْرِيّونَ(٢٨) وبَصْرِيّاتٌ فَتُنْزل مَنْزِلَةَ // حَسَنٍ وشَدِيدٍ في مُشَابَهَةِ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ كَمَا فَسَّرْنَا في بَابِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والخَامِسُ ما وُصِفَ بِذِي الذي بِمَعْنَى صَاحِبٍ لا بِقَوْلِهِمْ : ذُو الذي بِمَعْنَى الذي ، لأنَّ هَذَا لا يَدْخُلُ في صِفَةِ النَّكِرَةِ ، لأنَّهُ مَعْرِفَةٌ وذَلِكَ نَحْوُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ ، وهَذَا رَجُلٌ ذُو مَالٍ ، وهذهِ امرَأَةٌ ذاتُ مالٍ ، ورَجُلانِ ذَوَا مالٍ ، ورِجَالٌ ذَوو مالٍ ، وامْرَأتانِ ذَوَاتَا مالٍ ، ونِسَاءٍ ذَوَاتِ مالٍ ، وَلا تُضَافُ هذِهِ الكَلِمَةُ الى المُضْمَرِ لأنَّها انّما تُذْكَرُ لِيُتَوَصَّلَ بِهَا الى الوَصْفِ بأسْمَاءِ الأجْنَاسِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الكَلِمَةَ انّمَا تُذْكَرُ(٢٩) لِيُتَوصَّلَ بِهَا الى الوَصْفِ بأسماءِ الأجْنَاسِ(٣٠) وذلكَ أنَّكَ لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ سِوَارٍ ، ورَجُلٍ ثَوْبٍ وغُلامٍ فَرَسٍ ، فاذَا أتَيْتُ بذِي فقلتَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ سِوارٍ ، ورَجُلٍ ذِي ثَوْبٍ وغلامٍ ذِي فَرَسٍ ، صَحَّ المَعْنَى واللّفْظُ جَمِيعاً . واعرابُهُ في المُفْرَدِ كاعرابِ فُوهُ وأبُوهُ ، كما تَقَدَّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ . وأمّا في المُؤَنَّثِ فانَّكَ تُلْحِقُ التّاءَ ويكونُ الاعرابُ فيهِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ مَالٍ ، وكَذَا الجَمْعُ لأنَّكَ تقولُ : جَاءني ذَوَاتُ مَالٍ ، ومَرَرْتُ بذواتِ مَالٍ ، وَرَأَيْتُ ذَوَاتِ مالٍ تَكْسِرُ التَّاءَ(٣١) في النَّصْبِ والجَرِّ كَمَا تَفْعَلُ في تَاءِ مُسْلِمَاتٍ .

---

(٢٦) ب ، ج : علامات التأنيث .
(٢٧) ب ، ج : بها .
(٢٨) سقطت « وبصريون » في ج .
(٢٩) ب ، ج : انما اجتلبت .
(٣٠) ب : بالأسماء الأجناس . تحريف .
(٣١) ب ، ج : بكسر التاء .

وأمّا جَمْعُ المُذَكَّرِ فَمِثْلُ سَائِرِ جموعِ السّلامَةِ(٣٢) نَحْوَ هؤلاءِ رجالٌ ذُوو مالٍ ومَرَرْتُ برجالٍ ذَوي مَالٍ ، ورَأَيْتُ رِجَالاً ذَوي مالٍ ، الفظ النَّصْبِ كَلَفْظِ الجَرِّ مثل التّثنيةِ سواءً كقولكَ : رَجُلانِ ذَوَا مَالٍ ، وبرَجُلَيْنِ ذَوَى مَالٍ وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ ذَوَى مَالٍ ، ومَنْزِلَةُ هَذَا في المَعْنَى مَنْزِلَةُ صاحبٍ (٣٣ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بأمرأةٍ صَاحِبَةِ سِوارٍ ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ صَاحبِ٣٣) فرسٍ ، غَيْرَ أنَّ صَاحِباً لا يَلْزَمُ هَذَا المَعْنَى ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ صَاحِبَكَ ، فيكونُ مَعْنَاهُ مَعْنَى قولكَ : بزيدٍ رَفيقِكَ . فَذُو موضوعٌ لأنْ يضافَ الى أَسماءِ الأجْنَاسِ فَقَطْ ولا يُضَافُ الى المُضْمَراتِ ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذِيكَ ، وامرأةٍ ذاتِكَ(٣٤) لأجْلِ أنَّ المُضْمَرَ مَعرِفَةٌ ، والذي(٣٥) يُضَافُ اليهِ مِثْلُهُ في التَّعريفِ والنّكِرَةُ لا تُوصَفُ بالمَعْرِفَةِ . وانّما جَازَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ذُو مَالٍ ، لأنَّ مالا لَيْسَ بمَعْرِفَةٍ ، فَيُعَرِّفُهُ . ولَمَّا لَمْ يَجُزْ اضَافَةُ هذهِ الكَلِمَةِ الى المُضْمَرِ في أوّلِ أحْوالِ الاسمِ ، وهُوَ التّنكيرُ رُفِضَ ذلكَ في الجَمْعِ (٣٦) فَلَمْ يُقَلْ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِيكَ ، وانْ كانَ زَيْدٌ يَقْتَضِي المَعْرِفَة من حيثُ كانَ عَلَماً ، وانّما يُقالُ : بزيدٍ صَاحِبِكَ في هَذَا المَوْضِعِ . ويَدلُّكَ على أنَّهُمْ لَمْ يُضِيفُوهُ الى المُضْمَرِ ، لأجْلِ أنَّهُ لا يَصِحُّ التنكيرُ فيهِ بِوَجْهٍ ، أنّهُمْ قَالُوا : مررتُ بزيدٍ ذِي المالِ ، فأضَافُوهُ الى ما فيهِ الألِفُ واللامُ للتعريفِ ، لأجْلِ أنَّهُ كانَ نكرةً في الأصْلِ ، نحوَ مَرَرْتُ برجلٍ ذِي مَالٍ ، فَلَمّا ثَبَتَ لَهُ الاضَافَةُ في أوّلِ أحوالِ الاسمِ الذي هُوَ التّنْكِيرُ ، وكَانَ اسْمَ جِنْسٍ جَازَ اضَافَتُهُ اليهِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً ، لأنَّ التّعريفَ لَيْسَ بأوّلِ أحوالِهِ // فالجِنْسِيَّةُ موجودةٌ فيهِ . والمُضْمَرُ لَمّا كانَ معرفةً في أوّلِ أحوالِهِ ، اذْ لا يكونُ في المُضْمَرَاتِ مِثْلُ رَجُلٍ وفَرَسٍ ، ثُمَّ يُعَرَّفُ بالألِفِ واللامِ ، لَمْ يَجُزْ اضَافَتُهُ اليهِ البَتَّةَ ، وكَذَا الأعْلامُ أَلا تَرَى أنَّ أحَداً لا يقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ذِي عمروٍ الظَّرِيفُ ، وجَاءنِي زَيْدٌ ذُو خَالِدٍ العَاقِلُ لأنَّ العَلَمَ أوّلُ أحْوالِهِ التَّعْرِيفُ ، فانْ نَكَّرْتَهُ جَازَ ذَلِكَ فيهِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي زَيْدٍ عاقلٍ ، وبامرأةٍ ذاتِ عمروٍ ظَرِيفٍ ، وكَمْ

---

(٣٢) كذا في ب و مج . الصواب . وفي الأصل « سائد جموع السلامة » . سهو .

(٣٣ - ٣٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٤) ج : ذايك . تصحيف .

(٣٥) ب ، ج : فالذي .

(٣٦) ب ، ج : في الجميع .

مِنْ ذِي زَيْدٍ قَدْ لَقِيتُ ، ورُبَّ ذِي خَالدٍ قد[37] جَاءني كما تَقُولُ : رُبَّ ذِي غُلامٍ ، لأنَّكَ اذَا نكرْتَ العَلَمَ صَارَ اسْماً منَ أسْمَاءِ الأجْنَاسِ[38] نحوَ : رَجُلٍ وفَرَسٍ ، وهذهِ الكَلمةُ موضوعةٌ لَهَا في الأصْلِ . ونَظِيرُهَا الذي في المَعَارِفِ ، وذلكَ[39] أنَّه اجْتُلِبَ لِيُتَوصَّلَ الى وَصْفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ أخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومَرَرْتُ بالرجلِ أبوهُ عِنْدَكَ ، ولَقيتُ أخَاكَ فَعَلَ كَذَا . فاذَا أتَيْتَ بالّذي فَقُلْتَ : جَاءني زَيْدٌ الذي أخُوهُ مُنْطَلِقٌ ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ الذي أبُوهُ عِنْدَكَ ، وَلَقِيتُ أخَاكَ الذي فَعَلَ كَذَا ، صَحَّ اللفْظُ والمَعْنَى كَمَا كانَ ذَلِكَ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ .

وَلا يَكونُ الذي الا في المَعْرِفَةِ لأنَّهُ لَهُ وُضِعَ . وكَذَا ذُو لا يكونُ الا في النَّكِرَةِ أو ما يكونُ منقولاً مِنْهَا أوْ كَائِناً من أسْمَاءِ الأجْنَاسِ نَحْوَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِي المالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْت برجلٍ الذي تَعْلَمُ ، لَمْ يَجُزْ ، لأنَّ رَجُلاً نَكِرَةٌ ، وكَذَا لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذلكَ وعمرٍو ذِيهِم ، لم يَجُزْ لأنَّ المُضَافَ اليهِ مُضْمَرٌ . والمُضْمَرُ لا أصْلَ لهُ في التَّنكير ، كَمَا كَانَ المَالُ في قولِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ذِي المَالِ نكرةً عُرِّفَتْ بالألِفِ واللامِ . فأمّا قَوْلُهُمْ : ذَوُوهُ ، فَمِنْ هَذَا البَيْتُ الذي أنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عن أبي الحَسَنِ :

/٢٤٢/ انّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ
أحْسَنُ المَعْرُوفِ مَا لم تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ[40]

---

(٣٧) سقطت «قد» في ب و ج .
(٣٨) ب ، ج : الأسماء الأجناس . تحريف .
(٣٩) ب ، ج : وذاك .
(٤٠) ذكر السيوطي في المزهر ٩٤/١ – ٩٥ ان الزجاجي نسب هذا الشعر في شرح أدب الكاتب لاعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة والرجز غير منسوب في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٨ وابن يعيش ٥٣/١ ، والدرر اللوامع ٦١/٢ .
ورواية الثاني في التنبيه والمزهر « أهنأ المعروف » وفي الدرر اللوامع « أفضل المعروف » . وقدم البيت الثاني على الأول في المزهر .
والشاهد في قوله « ذووه » حيث أضاف « ذوو » الى المضمر وذلك غير مستساغ لأن المضمر لا يوصف به . وقد جاء الشاهد على سبيل الشذوذ .

وذا شَاذٌّ لا اعتدادَ بِهِ .

وَلا يَجبُ أنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا من قَصَدَ الصَّوابَ وهوَ كثيرٌ في كلامِ العَامَّةِ ، دونَ كلامِ العربِ ، ولوكَانَ لَهُ أصْلٌ لوجبَ أنْ يجيءَ في المُفْرَدِ وسَائِرِ المضمراتِ نحوَ ذيهِ ، وذاهُ ، وذيكَ ، وذِيكما ، وَذُوكُم ، فَذِيكُمْ وذوكَ ، - وذِيكَ ، وذيكُنَّ ، وذُوهُ ، وذُوهُمَا وذُوهُمْ ، وذَلِكَ لا يقولُهُ أَحَدٌ فاعْرِفْهُ .

وأمّا ذُو الذي بِمَعْنَى الذي فيوصفُ بِهِ المعارفُ البَتَّةَ ، كَمَا أنَّ الذي كذلكَ كقولِهِ :

/٢٤٣/ قُولا لهذَا المرءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فـــانَّ المَشْرِفيَّ الفَرائِضُ
أَظُنُّكَ دونَ المالِ ذَو جِئْتَ تَبْتَغِي ستلقاكَ بِيضٌ للنّفوسِ قَوابِضُ(٤١)

كأنَّهُ قَالَ : دونَ المالِ الذي جِئْتَ تَبْتَغِيهِ فَحَذَفَ الرّاجعَ ، وقَالُوا : انَّ مؤنَّثَ هذا ذاتُ مبنّيةٌ على الضَّمِّ ولا تكثرُ في الاسْتِعْمَالِ ولَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجلٍ ذو أخوهُ مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَجُزْ //

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والمَنْصُوبُ والمرفوعُ(٤٢) في أجراءِ الصِّفَةِ عليهما كالمجرورِ . »

---

(٤١) نسب هذان البيتان في ديوان الحماسة ق ١/٢١١ و ٣ ج ١/١٨٥ - ١٨٦ لقوال الطائي (شاعر اسلامي من شعراء آخر الدولة الأموية) . ونسبهما المرزباني في معجم الشعراء ٩٠٧ لمعدان بن عبيد بن عدي بن عبد الله الطائي . قال : هي للقوال الطائي . ولعل معدان كان يقال له القوال .
وهما منسوبان لقوال الطائي في شرح الحماسة للمرزوقي ق ١/٢١١ و ٣ ج ٢/٦٤٠ - ٦٤٢ والأنصاف ١/٣٨٣ (أولها) والخزانة ٢/٢٩٥ و ٥١٤ (أولها) .
وأولها غير منسوب في شرح الأشموني ١/١٧٤ .
وورد الثاني في ج « الذي تبتغي » . تحريف .
والشاهد في قوله : « ذو جاء ساعيا » و « ذو جئت تبتغي » فذو فيه بمعنى الذي وهي لفظة طائية تلازم هذه الصورة في كل الأحوال . وقد وقعت في الشاهد وصفا لمشابهتها لذو الموضوعة للوصف بأسماء الأجناس .

(٤٢) ط : والمرفوع والمنصوب .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنّكَ تقولُ : هذا رَجُلٌ قائمٌ وقائمٌ أبوهُ ، ورَأَيْتُ رَجُلاً قَائِماً قَائِماً(٤٣) أَبُوهُ ، كما قُلْتَ ذلكَ في حالِ الجَرِّ ، وانّما يُبْدَأُ بالجرِّ في حالِ التّمثيلِ ، لأنَّهُ أبْعَدُ من الالتباسِ ، ألا تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : هَذَا رَجُلٌ ظريفٌ ، جَازَ أن لا يكونَ ظريفٌ صفةً ، ويكونُ خبراً آخرَ كقولِهم هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ ، واذا قلتَ : جَاءنِي رجلٌ ظَريفٌ ، لم يَسْتَحِلْ أنْ يكونَ ظريفٌ مقطوعاً مبنيّاً على مبتدأٍ نحوَ هُوَ ظَريفٌ . ولو قلتَ : رأيت رجلاً ظريفاً ، جازَ أنْ يكونَ نصبهُ بفعلٍ مضمرٍ نحوَ أعْني ظريفاً ، فَلا يتخلّصُ المنصوبُ والمرفوعُ مِنْ مُداخَلَةٍ على كلِّ حالٍ . وليسَ كذلكَ المجرورُ ، لأنَّكَ اذا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، لم يحتملْ ما احتملَهُ النَّصْبُ والرَّفْعُ . لأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ مجروراً بشيءٍ مضمرٍ . اذ لا يضمرُ الجارُّ ولا يكونُ لجارٍّ آخرَ هنا وجهٌ ، ولا يكونُ مقطوعاً مِنْهُ ، لأنَّ المجرورَ لا يكونُ خبراً لمبتدأٍ ، كَمَا يكونُ المرفوعُ . فَلَمّا كانَ المجرورُ هذهِ حالُه اختيرَ الابتداءُ بهِ في التّمثيلِ واتْبعَ(٤٤) المنصوبُ والمرفوعُ . فاعْرِفْهُ فإنّه قولُ الشّيْخِ أبي عليٍ على ما حَكَى شَيْخُنَا عَنْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« والنّكراتُ تُوصفُ بالجُمَلِ التي ذَكَرْتُ أنّها تكونُ [أخْباراً](٤٥) للمبتدأِ ، وتكونُ صلةً للذي . فمن ذلكَ قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ : - (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) -(٤٦) - فقوله (أنزلناه) ، جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ وهي صفةُ الكتابِ(٤٧) ومَوْضِعُهَا رفعٌ ،

---

(٤٣) سقطت « وقائما » في ب و ج .

(٤٤) ب ، ج : فاتبع .

(٤٥) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « أخبر » . تحريف . وفي اللسان (خبر) ٥/٣٠٨ : والخبر النبأ والجمع أخبار ، وأخابير جمع الجمع » .

(٤٦) آية ٩٢/الأنعام ٦ . وفي ب و ج « هذا كتاب .. الآية .

(٤٧) ب ، ج : صفة للكتاب .

يَدلُّكَ(٤٨) على أنَّ موضعَها(٤٩) رفعٌ (٥٠ رفعُ مباركٍ بَعْدَهَا٥٠) فلو ظهرَ في أنْزَلْنَا اعرابٌ كَمَا ظهرَ في المفردِ كانَ رفعاً » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

أعْلَمْ أنَّ الجُمَلَ نكراتٌ كلُّها فتوصَفُ بكلِّ واحدةٍ منها الأسْمَاءُ النّكراتُ . وهي أرْبَعُ كَمَا تَقَدَّمَ في أولِ الكتابِ ، [فالأولى](٥١) الجملةُ من المبتدأِ والخَبَرِ نحوُ : مررتُ برجلٍ أبوهُ خارجٌ . فأبوهُ خارجٌ في موضعِ جرٍّ بأنّها صفةٌ لرجلٍ .

والثّانية : الجُملَةُ منَ الفِعْلِ والفَاعلِ كقولكَ : مررتُ برجلٍ قامَ غلامُهُ

والثّالثةُ : الظرفُ كقولكَ : مررتُ برجلٍ في الدّارِ .

والرّابعَةُ : الشَّرْطُ والجزاءُ كقولكَ : مررتُ برجلٍ أنْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ ، ومررتُ برجلٍ أن تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ ، ويجبُ أنْ يكونَ فيها ما يعودُ الى الموصوفِ . فلو قلتَ : مررتُ برجلٍ عمروٌ خَارِجٌ ، لم يَجُزْ لأنَّ الجُمْلَةَ أجْنَبِيةٌ مِنَ الموصوفِ . وقَالَ الشَّيْخُ أبو علي : والنّكراتُ تُوصَفُ بالجملِ التي ذَكَرْتُ أنّها تكونُ أخباراً للمبتدأِ وصلةً للذي ، ولَمْ يَقُلْ : تكونُ أخباراً للمبتدأِ فقط ، لِيُعْلِمَكَ أنَّ ذلكَ ينبغي أن يكونَ(٥٢) مما يَدْخُلُهُ الصّدْقُ والكِذْبُ نحوَ : أخوهُ مُنْطَلِقٌ وَضَرَبْتُهُ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ أمراً ونَهْياً أو استفهاماً أو مَا جَرَى ذلكَ المَجْرَى مما لا يكونُ خبراً مَحْضاً . فلا تقولُ : مررتُ برجلٍ أضْرِبْهُ ، ومررتُ برجلٍ هَلْ ضَرَبْتَهُ ، لأنَّ هذهِ

---

(٤٨) ب ، ج : يدلك « بذلك » .

(٤٩) ط : موضعه .

(٥٠ - ٥٠) بدله في ب و ج : « أن مبارك الذي بعدها قد وصف به الكتاب وصفه بأنزلناه رفع » وكذا العبارة في ط مع ابدال « قد وصف » بـ « ووصف » ، و « رفع » بـ « مرفوع » .

(٥١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الأول » . تحريف .

(٥٢) في الأصل زيادة « ذلك » بعد قوله . ان يكون « سهوا .

الأشياءَ لا يكونُ فيها وضوحٌ ، والصِّلَةُ والصِّفَةُ // يُطْلَبُ فيها(٥٣) التَّوضيحُ ، فانْ كانَ الحالُ موافقةً لشيءٍ من ذَلِكَ وَصحَّ غَرَضٌ بأنْ يضمرَ القولُ جازَ نحو ما أنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عن الأَصْمَعِيِّ

/٢٤٤/ حَتَّى اذَا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ جَاءوا بمَذقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ(٥٤)

كأنَّهُ قَالَ : جَاءوا بِمَذْقٍ يقالُ عِنْدَهُ : هَلْ رأيتَ الذِئْبَ قَطْ لما فيهِ من الغُبْرةِ والكُدْرةِ ، ولو لَمْ يَقُلْ : بالجملِ التي ذكرتُ أنّها تكون أخباراً للمبتدأِ وصلةً للذي ، جَازَ أن يُظَنَّ أن الوصفَ بالأمرِ وما أَشْبَهَ ذلكَ جائزٌ لأنَّ ذلكَ قدْ يكونُ في خبرِ المبتدأِ نحوَ : زيدٌ أضْرِبْهُ ، وعمروٌ لا تُكْرِمْهُ وزَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ، ولا يكونُ ذلكَ في الَّذِي البَتَّةَ فلا يُقَالُ : جَاءنِي الذي أضْرِبْهُ ، ورأَيْتُ الذي هل ضَرَبْهُ ، وانّما جَازَ ذَلِكَ في المُبْتَدَأ ، لِمَا ذَكَرْتُ من أنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ أضْرِبْهُ ، وأضْرِبْ زَيْداً ، واحِدٌ ، فَلمّا صَحَّ الفَائِدَةُ جَازَ أنْ يكونَ الخَبَرُ أمْراً في اللَّفْظِ ، واذْ(٥٥) كَانَ زيدٌ في المَعْنَى مفعولاً مَنْصُوباً .

ولَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ برجُلٍ أضْرِبْهُ ، لم يَكُنْ لَهُ فَائِدَةٌ ، اذ لا تقدرُ على أنْ تَجْعَلَ رَجُلاً منصوباً ، فتقولُ : مَرَرْتَ باضربْ رجلاً ، وكَذَا لَوْ قُلْتَ جَاءنِي الذي أضْرِبْهُ ، لم

---

(٥٣) ب ، ج :: منهما .

(٥٤) نسب المبرد هذا الرجز في الكامل ٥١٨ الى أحد الرجاز دون ان يذكر اسمه . وقيل هو العجاج وليس في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وهو منسوب للعجاج في الشواهد الكبرى للعيني ٦١/٤ - ٦٢ والخزانة ٢٧٥/١ ، أنظر أيضا ٢٩٣/٢ ، ٤٨٢ ، ٥٥٣ و ٢٠٣/٣ و ٢٣/٤ ، ٢٩٥ . وفي جميع هذه المواضع بالبيت الثاني فيما عدا الموضع ٣٠٣/٣ ، فبقوله « هل رأيت الذئب قط) . وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٩ ، وشرح شواهد العاملي /٣٠٥ ، والدرر اللوامع ١٤٨/٢ - ١٤٩ .

وهو غير منسوب في شرح الحماسة للمرزوقي ٢١٤/١ (ثانيها) ، والمخصص ١٧/١٣ ، وأسرار البلاغة ٣١١ ، والمفصل / ١١٥ (ثانيها) ، والأنصاف ١١٥/١ (ثانيها) ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، ومغنى اللبيب ش ٤٠٨ ، ج ٢٤٦/١ ، وشرح التصريح ١١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٦/٤ (ثانيها) والتاج (خبر) ١٨٠/٣ .

والشاهد في قوله « هل رأيت » حيث وقعت هذه الجملة صفة لمذق على تقدير القول . وذلك لأن الجمل التي تقع صفة يشترط فيها أن تكون خبرية . وجملة الشاهد استفهامية . وقد جعلت هذه الجملة معمولة للصفة المحذوفة . والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت ، أو يقول فيه من رآه هذا القول .

(٥٥) كذا في ب و ج . الصواب ، وفي الأصل « اذا » . تحريف .

يُمْكِنُكَ أنْ تجعلَ الذي منصوباً بوقوعِ أضْرِبْ عَلَيْهِ فتقولُ : جَاءني أضْرِبْ[٥٦] الّذِي ، لأنَّ الذي لا يَسْتَقِلُّ بنفسِهِ ، ولا بُدَّ لَهُ من صِلَةٍ ، فاذا قلتَ : اضربْ الذي ، كَانَ مُحَالاً ، ولو قلتَ بدل قولك : زيدٌ أضْرِبْهُ : أضْرِبْ زيداً ، كانَ أسدَّ كلامٍ فاعْرِفْهُ فأنَّهُ موضعٌ مُشْكِلٌ .

وأستَدِلُّ على رَفْعِ الجُمْلَةِ التي هيَ أنْزَلْنَاهُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (وهَذَا كِتَابٌ أنْزَلْنَاهُ) – بأنَّ المُفْرَدِ الذي وَقَعَ بَعْدَهُ مرفوعٌ ، وذلكَ[٥٧] أنَّ قولَهُ : – (مُبَارَكٌ) صِفَةٌ كما أنَّ – (أنْزَلْنَاهُ) – كذلكَ ، كأنَّهُ : وهَذَا كِتَابٌ مُنَزَّلٌ مُبَارَكٌ ، وكَذَا حُكْمُ[٥٨] كلِّ مُفْرَدٍ جَاءَ بَعْدَ جملةٍ معرفةِ المَوْضِعِ ، تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ أبوهُ خَارِجٌ ظَرِيفٌ ، فَتجرُّ لأنَّ الجملةَ مجرورةُ المَوْضِعِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومَا كَانَ صفةً للنّكرةِ[٥٩] ، جَازَ أنْ يكونَ حالاً الى المعرفةِ[٦٠] الا الفِعْلَ الماضِي فأنَّهُ لا يكونُ حالاً متى يكونُ مَعَهُ قَدْ مضمرةً أوْ مُظْهَرَةً أوْ تجعلُ الماضي وصفاً لمحذوفٍ كقولِهِ تَعالَى – (أوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) –[٦١] (٦٢ أيْ جَاؤُوكُمْ قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ٦٢) ، فَحُذِفَ الموصوفُ المنتصبُ على الحالِ وأقيمَ[٦٣] صِفَتُهُ مقامَهُ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (حَصِرَتْ) دُعَاءً »[٦٤] .

---

(٥٦) سقطت « اضرب » في ب و ج .
(٥٧) ب ، ج : وذاك .
(٥٨) ب ، ج : وهذا حكم .
(٥٩) ب ، ج : لنكرة .
(٦٠) ب ، ج ، ط : للمعرفة .
(٦١) آية ٩٠/النساء ٤ .
(٦٢ – ٦٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٦٣) ب ، ج ، ط : وأقام .
(٦٤) ب ، ج : دعاءه .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الحالَ نكرةٌ كَما أنَّ [صِفَةَ](٦٥) الصِّفَةِ نكرةٌ ، فكلُّ ما كانَ صِفَةً للنكرةِ كانَ حَالاً للمعرفةِ تقولُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً ، كَمَا تقولُ [مَرَرْتُ](٦٦) (٦٧ برجلٍ قائمٍ ، وهَذَا زَيْدٌ قَائِماً غُلامُهُ ، كَمَا تقولُ ٦٧) : برجلٍ قائمٍ غُلامُهُ فهذَا(٦٨) حُكْمُ المُفْرَدِ .

وأمّا الجُمْلَةُ فانّها تكونُ حالاً أيضاً تقولُ : جَاءني زيدٌ يُسْرِعُ بهِ فَرَسُهُ ، (٦٩كما تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلٍ يُسْرِعُ بِهِ فَرَسُهُ ٦٩) ، وهَذَا زيدٌ أخوهُ منطلقٌ ، فتكونُ الجملةُ في موضعِ نَصْبٍ بأنّها حَالٌ . وأمّا الفِعْلُ المَاضِي فانّها لَمْ يَكُنْ حالاً في الظّاهِرِ نحوَ أنْ تقولَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وجَاءني زَيْدٌ // سَارَ غُلامُهُ ، كما قلتَ : مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ ، وجَاءني رَجُلٌ سَارَ غُلامُهُ ، لأجْلِ أنَّ الحالَ مَا حَضَرَ ، والماضِي منقطعٌ منقضٍ ، فان أُتِيَ بقد جَازَ وذلكَ قولُكَ : هَذَا زيدٌ قد قَامَ ، لأجلِ أنَّ قد تُقَرِّبُ الماضي من الحَالِ ، فَيَجْرِي مَجْرَى الحَاضِرِ نحوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بزيدٍ يقومُ ، وهَذَا زيدٌ يقومُ .

ومِثْلُ ذَا قَوْلُهُمْ : قد قَامَتِ الصَّلاةُ ، وذلكَ أنَّهُمْ لَمّا قَصَدُوا الأخْبَارَ بأنَّ الصلاةَ كأنّها(٧٠) قائمةٌ أتَوا بقد لِيُعْلَمَ أنَّ القصدَ اشرافُها على القيامِ . ولَو قيلَ : قامتِ الصَّلاةُ ، كانَ الظّاهِرُ أنّها قد انْقَطَعَتْ . فقد جَرَى قولُهُمْ : قد قامتِ الصَّلاةُ مَجْرَى قولِكَ : تقومُ الصَّلاةُ ، تريدُ الحالَ كقولِكَ : هَذَا زيدٌ يقومُ ، ويجوزُ أنْ تجعلَ الماضِي [صِفَةً](٧١) لمحذوفٍ هو حالٌ فيقالُ : هَذَا زيدٌ قَامَ ، كأنّهُ قِيلَ : هَذَا زيدٌ رَجُلاً قَامَ ، فقامَ صِفَةٌ لرجلٍ ، وهو حالٌ . وجَازَ أنْ يكونَ الاسمُ حَالاً . لأنَّ الصِّفَةَ فِعْلٌ . واذا كانَ كذلكَ كانَ في المَعْنَى غيرَ اسمٍ مَحْضٍ ، أَلا تَرَى أنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : هَذَا زيدٌ موصوفاً

---

(٦٥) من ب و ج . الصواب .
(٦٦) من ب و ج . الصواب .
(٦٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٦٨) ج : وهذا .
(٦٩ - ٦٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٧٠) ب ، ج : كانت . تحريف .
(٧١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وصفة » . تحريف .

بالقيامِ ، أو هَذَا زَيْدٌ مذكوراً بالقيامِ . ولَوْلا ذلكَ لم يَجُزْ ، لأنَّ الحالَ يَجبُ أنْ تكونَ متضمنةً لِمَعْنَى الوَصْفِيَّةِ منْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا الأنتقالَ والتَحولَ . وذلكَ لا يكونُ في الأسماءِ اذِ الرجلُ لا يكونُ امرأةً ، كما يكونُ الراكِبُ [راجلاً](٧٢) .

وعَلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ قولُهُ عَزَّ وجلَّ – (أو جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) – (٧٢ فأمّا أن يضمرَ قَدْ كأنّهُ أو جاؤكُمْ ، قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم٧٣) ، أو يجعلَ حَصِرَتْ صِفَةً لمحذوفٍ هو حالٌ ، كما ذَكَرَ من قولِهِ : أو جاؤكم قوما حصرت صدورهم . ويكون هذا حاضرا لأن المعنى قولك : أو جَاؤُكُمْ قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ بمنزلةِ قولكَ : أو جَاؤُكُمْ موصوفينَ بِحَصْرِ الصُّدورِ ، أوْ جَاؤُكُمْ معروفينَ أو مَذْكُورينَ بذلكَ ، وكونُهُمْ مذكورينَ بذلكَ حَاضِرٌ موجودٌ وكَذَا اذا قلتَ : هَذَا زيدٌ رجلاً قامَ ، بِمَعْنَى هَذَا زَيْدٌ مذكوراً بالقِيامِ ، كَانَ كونُهُ مذكوراً بالقِيَامِ حَاضِراً ، وانْ لَمْ يَكُنِ القِيامُ كذلكَ فاعْرِفْهُ .

وأمّا قَوْلُهُ أنّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ دُعَاءً فذلكَ قولُ [أبي العَبّاسِ](٧٤) محمدِ بنِ يزيد ، ولَيْسَ بسديدٍ ، لأجْلِ أنَّ بَعْدَهُ – (أنْ يُقَاتِلُوكُمْ أوْ يُقاتِلُوا قَوْمَهُمْ) –(٧٥) ، وهَذَا(٧٦) أجْمَلُ أحوالِهِ أنْ يكونَ بمنزلةِ قولِكَ : ضَيَّقَ اللهُ صُدُورَهم

---

(٧٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « رجلا » . تحريف .

(٧٣ – ٧٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٧٤) من ب و ج . أبين وقد ورد قول المبرد هذا في المقتضب ٤/١٢٤ – ١٢٥ حيث قال : « وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهي قوله – (او جاؤكم حَصِرَت صُدُورُهُمْ) – وليس الأمر عندنا كما قالوا ، ولكن مخرجها والله اعلم اذا قرئت كذا – الدعاء ، كما تقول : أُمِنوا قُطِعَتْ أيديهِمْ وهو من الله ايجاب عليهم . فأما القراءة الصحيحة فانما هي (أو جاؤكم حَصِرَةً صدُورُهُم . وقد وصف عبد القاهر قول المبرد هذا بأنه ليس بسديد كما رد عليه من المحدثين الشيخ عضيمه بقوله : هذه جرأه من المبرد فصنيعه هذا يشعر بأن قراءة (حَصِرَتْ) بالتاءِ المفتوحةِ ليس بصحيحة مع ان القراء السبعة اتفقوا عليها . ولَم يقرأ (حَصِرَةً) الا يعقوب من العشرة ثم قال : وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءاتِ المتواترة .

(٧٥) آية ٩٠/النساء . والآية بتمامها – (الا الذينَ يصلونَ الى قومٍ بينكُمْ وبينَهُمْ ميثاقٌ أو جاؤكم حَصِرَت صدورُهُمْ ان يقاتلوكُمْ او يقاتلوا قومَهُمْ ولو شَاءَ اللهُ لَسَلّطَهُمْ عليكم فلقاتلوكم . فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم ، وألقوا اليكم السلم فما جَعَلَ الله لكم عليهم سبيلا) .

(٧٦) ب ، ج : فهذا .

من قتالِكُمْ أوْ قِتَالِ قَوْمِهِمْ ، وجَعَلَ اللهُ مكروهاً لَدَيْهِمْ أحَدَ القِتَالَيْنِ ، واذَا قلتَ : ذلكَ كنتَ قد دَعَوْتَ . فالجملةُ بأنْ تحصرَ صُدُورُهُمْ من قتالِ قَوْمِهِمْ ، وذلكَ لا يجوزُ لأنَّهُ دعاءٌ لَهُمْ من حيثُ أنَّهُمْ اذَا كَرِهُوا قِتَالَ قَوْمِهِمْ قَوِيَتْ شَوْكَتُهُمْ واجْتَمَعَتْ كَلِمَتُهُمْ ولم يَتَبَدَّدْ شَمْلُهُمْ . وانّما يَنْبَغِي أنْ يكونَ الدُّعاءُ بأنْ يُحَبَّبَ اليهم قِتَالُ قَوْمِهِمْ نحوَ جَعَلَ اللهُ بأسهم بَيْنَهُمْ(٧٧) ، واذَا(٧٨) كَانَ الأمْرُ على هَذَا عَلِمْتَ اختلالَ هَذَا القَوْلِ (٧٩ وأنَّهُ بمنزلةِ جَاؤُكُمْ قَدْ حَصِرَتْ٧٩) بمنزلةِ قَوْلِكَ : أو جَاؤُكُمْ // حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ كَقَوْلِهِ تعالَى – ([يلعبون] لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ) –(٨٠) أعْنِي أنَّ الفِعْلَ للصُّدور ، وهُوَ حَالٌ لَهُمْ كَمَا أنَّ اللهوَ فِعْلٌ للقلوبِ وحَالٌ لأصْحَابِهَا فاعْرِفْهُ فانّه الصّوابُ الذي [لا](٨١) مَحِيدَ عَنْهُ .

---

(٧٧) وردت عبارة « بأسهم بينهم » أيضا في التنزيل . قال تعالى – (لا يقاتلونكم جميعا الا في قرىً مُحَصَّنَةٍ او من وراء جُدُرٍ باسْهُم بينهم شديدٌ تَحْسَبُهُمْ جميعا وقلوبُهُمْ شتّى ذلك بأنّهم قومٌ لا يعقلون) آية ١٤/ الحشر ٥٩ .

(٧٨) ب ، ج : فاذا .

(٧٩ – ٧٩) بدله في ب و ج عبارة مرتبكة نصها « وأنه بمنزلة قولك : أو جاؤكم موصوفين بضيق الصدور او بمنزلة جاؤكم قد حصرت » .

(٨٠) آية ٢ و ٣/ الأنبياء ٢١ . وقوله تعالى (يلعبون) من ب و ج .

(٨١) من ب و ج . الصواب .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« **بَابُ وَصْفِ المَعْرِفَةِ** :

المَعَارِفُ خَمْسَةُ أشْيَاءَ ، العَلَمُ الخَاصُّ نحوَ زيدٍ وعمرٍو ، والمُضْمَرُ والمُبْهَمُ ومَا دَخَلَهُ الألِفُ واللامُ ، وما أضِيفَ الى أَحَدِ هذهِ الأشْيَاءِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :(١)

اعْلَمْ أن العلمَ مَعْرِفَةٌ بالوَضْعِ ، وهو أنَّكَ تُسَمِّي الرَّجلَ باللفْظَةِ التي هيَ زيدٌ فَيعرَّفُ بِهَا وتصير علامةً لَهُ ، فاذَا قلتَ : زيدٌ ، عُلِمَ الرجلُ بجميعِ صِفَاتِهِ .

وأمّا المضمَرُ فمعرفةٌ من حيثُ أنَّ الشيءَ انما يُضْمَرُ بَعْدَ جري ذِكْرِهِ ومَعْرِفَتِهِ ، ولا فَصْلَ بينَ ضَميرِ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَة في أنّه لا يكونُ واحدٌ مِنْهُمَا نكرةً . تقولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فتكونُ الهاءُ معرفةً كزيدٍ ، لأنّه لا يكونُ في هذا الكلام الا لَهُ ، وهَذَا هو التّعريفُ ، وكَذَا اذَ قلتَ : جَاءني رَجُلٌ فَضَرَبْتُهُ ، لأنَّ رجلاً وانْ كانَ نكرةً في أوّل كلامِكَ ، فأنّكَ لَمّا ذَكَرْتَهُ عَرّفْتَهُ بَعْضَ التّعريفِ ، وصَارَ إخْبَارُكَ عَنْهُ بالمجيءِ من الأسبابِ التي تقرّر(٢) له عند [المتكلم](٣) تَعرُّفاً . فاذَا أضْمَرْتَهُ فقلتَ : ضَرَبْتُهُ ، كانَ ضَميرُهُ معرفةً لِمُسَاواتِهِ زيداً في قولِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، من حيثُ أنّه لا يكونُ لغيرِهِ في هَذَا الكَلِمِ .

---

(١) ب : قال الشيخ أيده الله ، ج : قال الشيخ عبد القاهر .

(٢) ب ، ج : تقدر . تحريف .

(٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المكلم » . تحريف .

ويَدُلُّكَ على أنَّكَ اذَا ذَكَرْتَ النّكرةَ نحوَ أنْ تقولَ : جَاءني رَجُلٌ مِنْ شَأنِهِ كَذَا ، كَسَبْتَهُ بذكركَ لَهُ ، وأخبارِكَ عنهُ تعريفاً عندَ المُخَاطَبِ أنَّكَ اذا أعدتَ ذِكْرَهُ عَرَفْتَ بالألِفِ واللامِ ، نَحْوَ أنْ تقولَ : جَاءني رَجُلٌ من شَأنِهِ ومِنْ قِصَتِهِ ، وفِعْلِ ذلكَ الرّجلِ كذا ، وأَيحْسُنُ أنْ يُكْرِمَكَ رَجُلٌ ثُمَ تُسِيءُ الى ذلكَ الرجل ؟ ولو قلتَ : ثُم تُسِيءُ الى رجلٍ ، لم يَجُزْ لأنَّهُ لا يُعْلَمُ حينَئِذٍ أتريدُ ذلكَ(٤) الذي ذكرْتَهُ أولاً أم لا ؟ بل دلَّ على أنَّكَ تَقْصدُ أنْ تذكرَ رَجُلَيْنِ ، وكذا لو قلتَ : جَاءني رجلٌ ثم ضربتُ رجلاً ، لم يُسْتَفَدْ من هَذَا الكلامِ الا أنَّكَ ضَرَبْت رجلاً غيرَ الذي جَاءَكَ .

ويزيدُ في وضوحِ ذلكَ أنّك تقولُ : جَاءني رَجُلٌ أمسِ ، فيعرفُ المُخَاطَبُ كونَ هذهِ القصّةِ لرجلٍ منَ الرِّجالِ ، ثم تقولُ : فَعَلَ الذي اخبرتُكَ بحديثِهِ كَذَا ، فتأتي بالذي ، وهوَ للمعرفةِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : فَعَلَ الذي من شأنهِ كَذَا ولم تخبره بشيءٍ ولم تعرّفهُ كانَ مُحَالاً ، فهذا تَعَرَّفَ بقصةٍ تختصُّ بهِ وذِكْرٍ ، كَمَا أنَّ نحوَ زيدٍ وعمروٍ تعريفُ عينٍ .(٥)

وقَدْ يكونُ نَفْسُ ذا في الأعْلامِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ قد تُخْبِرُ عن رجلٍ لا تعرفهُ بأمرٍ وشأنٍ يصير ذلكَ علماً له عندكَ واختصاصاً بفضلِهِ من أمّتِهِ ، نحوَ أنْ يقالَ : ببغداد(٦) رَجُلٌ عالِمٌ يُحْسِنُ إلى الفقراءِ ، ويُحَافِظُ على أهْلِ الفَضْلِ واسمُهُ عمروٌ ، حتّى يصيرَ بحيثُ تُخْبِرُ عَنْهُ فتقولُ : كَانَ عمروٌ من شأْنِهِ كَذَا // وفَعَلَ عمروٌ وكَذَا ، وكَاتَبْتُ عَمْراً ، فيصيرُ معرفةً عِنْدَكَ وانْ لَمْ تَعْرِفْهُ بعَيْنِهِ ، وهَذَا حُكْمُ البِلادِ والأماكِنِ التي لم تُشَاهِدْهَا قد صارتْ معارفَ عندكَ بأخبارٍ أَتَتْكَ وصِفَاتٍ تُمَيِّزُها من أشْكَالِهَا ، فاذَا شَاهَدْتَهَا كانَ المُشَاهَدَةُ مُفْضِيةً بكَ الى زيادةِ تَعْرِيفٍ ، فَعَلَى ذَا فأجْرِ البَابِ .

---

(٤) ج : ذاك .

(٥) ب ، ج : تعريف وضع .

(٦) ج : ببغداد . وفي المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٧٣ - ٧٤ :- و « بغداد » اسم أعجمي . كأن « بَغْ » صنمٌ و « داذ » عطية ، فكأنها عطية الصنم . وكان الأصمعي يكره ان يقول « بغداد » وينهى عن ذلك لهذا المعنى ويقول « مدينة السلام » .

وأمّا الضَرْبُ الثّالِثُ وَهُوَ المُبْهَمُ نَحوَ هَذَا وذَلكَ[٧] ، فانّما كانَ مَعْرِفَةً لأجْلِ أنَّكَ تُشيرُ الى شيءٍ بِحَضْرَتِكَ ، فالاشارةُ تُفيدُ التَّعريفَ لأنّها تَخصُّ وتُفَضِّلُ .[٨]

وأمّا الضَرْبُ الرّابعُ : وهُوَ ما دَخَلَهُ الألِفُ واللامُ ، فنحو أن تقولَ : فَعَلَ الرجلُ كَذَا ، تريدُ واحِداً قد عَهِدَهُ عيناً أو بَلَغَهُ عنهُ حديثٌ خَصَّصَهُ عِنْدَهُ نحوَ ما تقدّم الآنَ .

والألِفُ واللامُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ في الأسماءِ الحقيقيّةِ .

أحَدُهَا : تعريفُ العَيْنِ نحوَ : هَذَا الذي ذَكَرْنَاهُ .

والثّاني تعريفُ الجنْسِ نحوَ قولِكَ : الرّجُلُ[٩] أفْضَلُ من المَرْأةِ لا تريدُ رجلاً بعَيْنِهِ ، وانّما تُشيرُ الى الجنْسِ الذي قد ثَبَتَ في الأفْئِدَةِ كأنَّكَ قلتَ : الضَّرْبُ الذي من شأنِهِ كَذَا أفْضَلُ من الضَّرْبِ الآخرِ . وكَذَا المَلِكُ أفْضَلُ من الانْسَانِ ، والدّينارُ خَيْرٌ من الدّرهمِ ، واذا دَخَلَ على الجَمْعِ - استَغْرَقَ الجنْسَ كما يكونُ في المُفْرَدِ ، وذلكَ نحوُ قولِهِ عَزَّ وجَلَّ - (الرِّجَالُ قَوّامونَ على النِّسَاءِ)-[١٠]

والضَّرْبُ الثّالِثُ : أن تكونَ مزيدةً في نحوِ الذي والتي . وذاكَ أنَّ الأصْلَ لَذِي ولَتِي على وَزْنِ عَمِي وتُعرّفُهُ بالصِّلَةِ نحوُ قولِكَ : الذي من شأنِهِ كَذَا واللامُ زِيدَتْ لتحسينِ اللفْظِ نحوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بالرّجلِ الذي فَعَلَ كَذَا ، فيكونُ اللفْظُ حَسَناً مُتَشاكِلاً ، ولو قلتَ : مَرَرْتُ بالرّجلِ الّذِي فَعَلَ كَذَا[١١] لَمْ يَجُزْ لَهُ[١٢] ذلكَ الأنتظامُ ويُوَضِّحُ أنَّ تَعرُّفَهُ ليسَ بالألِفِ واللامِ أنَّ مَن ومَا بمنزلتِهِ فيهما ألفٌ ولامٌ . تقولُ : [١٣] جَاءَنِي مَنْ عَرَفْتَهُ ، فيكونُ بمنزلةِ[١٤] الذي عَرفْتَهُ ، سواءً ، ومن زيادةِ اللامِ ما ذكرناهُ في بَابِ النِّداءِ من قولِهِ :

---

(٧) ب ، ج : وذاك .
(٨) ب : وتفضل . تصحيف .
(٩) ب : الذي . تحريف .
(١٠) آية ٣٤/ النساء ٤ .
(١١) سقطت «كذا» في ب و ج .
(١٢) ج : ولم يجز له . تحريف .
(١٣) ب ، ج : وتقول .
(١٤) ج : بمنزلته . تحريف .

بَاعَدَ أمَّ العَمْرِ من أسيرِهَا /٣/

عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ .

وأما الألِفُ واللامُ بِمَعْنَى الذي في نحوِ الضّارِبِ والقَائمِ ، فانّا لَمْ نذكُرْهُ في هذهِ القِسْمَةِ ، لأنَّ اسمَ الفَاعلِ هُنَا فعلٌ في المَعْنَى كالذي ضَرَبَ ، ولوكانَ اسماً حقيقياً لكانَ مُفْرَداً كالرَّجُلِ والفَرَسِ واسمُ الفَاعلِ في قولِكَ الذي هُوَ ضَارِبٌ .

وأمّا الضَّرْبُ الخَامِسُ فهوَ ما أضيفَ الى واحدٍ من هذهِ الأرْبَعَةِ ، ولا شُبْهَةَ في تعريفهِ لأجْلِ ما تَقَدّمَ من أنَّ المُضَافَ الى المعرفةِ مَعْرِفَةٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فأمّا المَضْمَرُ فلا يُوصَفُ بالأسماءِ المُظْهَرِهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المُضْمَرَ لما كَانَ ما يُعَرِّفُهُ مُصَاحِباً لَهُ ، ومُشْتَمِلاً عليهِ الحالُ وذاكَ أنَّ الشّيءَ لا يُضْمَرُ الا بَعْدَ جَرْيِ ذِكْرِهِ أو قيامِ دلالةٍ عليهِ تَتَنَزَّلُ منزلةَ ذكرِهِ ، أعني نحوَ قولِهِ عَزَّ وجَلَّ – (ما تَرَكَ على ظَهْرِهَا من دَابَّةٍ) –(١٥) لم يُحْتَج الى الصِّفَةِ ، لأنَّها تَأْتِي للبيانِ ، فاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ الظّريفِ ، ذكرتَ الصِّفةَ لِئلا يلتبسَ من تَعْنِي (١٦ بِمَنْ لا تَعْنِي١٦) اذ يكونُ هذا الاسمُ لأكثرَ من واحدٍ ، ولأنَّ // المُضْمَرَ موضوعٌ للاخْتِصَارِ والايجازِ ، فانّا يُقالُ : أخواكَ قامَا ، وزيدٌ مررتُ بهِ ، كراهيةَ أنْ يُقَالَ : أخواكَ قَامَ أخواكَ ، وزيدٌ مررتُ بزيدٍ ، والصِّفَةُ أوّلاً لا يَجْرِي ذِكْرُهَا معَ المُظْهَرِ ، نحوَ زيدٌ

---

(١٥) آية ٤٥/ فاطر ٣٥ .

(١٦ – ١٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

الظَّريفُ مررتُ بِهِ ، وأخواكَ الظَّريفانِ قَامَا . واذا كانَ القَصْدُ أنْ يوضعَ موضعَ الموصوفِ لَفْظٌ مختصرٌ ولا يُوفى بهِ(١٧) كانَ ذِكْرُ الصِّفَةِ [نَقْضَا](١٨) للغرضِ وأبْطالاً في عَجْزِ الصّنيعِ لما عُقِدَ في صَدْرِهِ .(١٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو عَليٍّ :

« وحُكْمُ الصِّفَةِ أنْ تكونَ اعمَّ من الموصوفِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الطويلِ ، كَانَ الطّويلُ أعمَّ من زيدٍ وهَذَا حُكْمُ الصِّفَةِ ، لأنَّها مشتركةٌ ، فالطُّولِ يكونُ لعمرٍو وكَمَا يَكُونُ لزيدٍ ، وزيدٌ لا يكونُ لكلِّ أحَدٍ ، والصِّفَةُ مع الموصوفِ أخَصُّ من كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا على انفرادِهِ ، لأنَّ قولَكَ : زيدٌ الطّويلُ ، أخَصُّ من قولِكَ : زيدٌ ، على انفرادِهِ والطّويلُ ، على انفرادِهِ ، لأنَّ زيداً يدلُّ على شيءٍ لا يدلُّ عليهِ الطّويلُ ، وكَذَا الطّويلُ (٢٠ يدلُّ على شيءٍ لا يَدُلُّ عليهِ زيدٌ ٢٠) ، واذا اجْتَمَعَا كانَ لَهُمَا(٢١) ، فائدةٌ لا تكونُ لأحدِهِمَا منفرداً(٢٢) . ومثالُهُ أنَّ الشَّرْحَ والمشروحَ اذا اجْتَمَعَا كانَ لهما فائدةٌ لا تكونُ لكل واحدٍ منهما على انفرادِهِ .

قَالَ أبو عليٍ :

« فالعَلَمُ الخَاصُّ يوصفُ بثلاثةِ أشياءَ : بالمُضَافِ الى مِثْلِهِ ، وبالألِفِ واللامِ ، وبالأسماءِ المُبْهَمَةِ(٢٣) ، فالمُضَافُ نحوُ : مَرَرْتُ بزيدٍ صاحبِ عمرٍو ، وبزيدٍ أخيكَ ،

---

(١٧) ب ، ج : ولا يؤتى به . تحريف .
(١٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « نقصا » . تصحيف .
(١٩) ج : في صدر . تحريف .
(٢٠ - ٢٠) بدله في ب و ج : يدل على مالا يدل عليه زيد .
(٢١) ب ، ج : كان فيهما .
(٢٢) ب : منفردا « لهما » سهو .
(٢٣) ب : وبأسماء الصفة . تحريف .

(٢٤ والألفُ واللام٢٤) نحوُ بعمرٍو الطّويلِ ، والمبهمُ(٢٥) نحوُ : مررتُ بزيدٍ هَذَا ، وبعمرٍو ذَاكَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ(٢٦) أنَّ المَعْرِفَةَ اذاً كانَتْ على خَمْسَةِ أضْرُبٍ ، ولَمْ يَجُزْ(٢٧) الوصفُ بالمُضْمَرِ . اذ ليسَ بِمُتَضَمِّنٍ مَعْنَى الوَصْفيّةِ ، وانّما هُوَ قائِمٌ مقامَ الاسمِ ، فاذَا قُلْتَ : زيدٌ ضَرَبْتُهُ ، كانَ الهَاءُ اسماً مثلَ زيدٍ . واذَا امتنعَ الوَصْفُ بالمُضْمَرِ وكانَ العَلَمُ موصوفاً لَمْ يَبْقَ الا ثَلاثَةُ أضْرُبٍ المبهمُ ، والمُعَرَّفُ بالألفِ واللامِ ، والمضافُ ، فتصفُ العَلَمَ بكلِّ واحدٍ مِنْهَا .

أمّا المُضَافُ فنحوُ مررتُ بزيدٍ صاحِبِ عمرٍو ، فصاحبُ مَعْرِفَةٌ باضَافَتِهِ الى عَمْرٍو . واذَا تَعَرَّفَ كانَ مُسَاوِياً لزيدٍ (٢٨ فَيَصِحُّ أن يكونَ صِفَةً لَهُ ولو أَضَفْتَهُ الى نكِرةٍ فقلتَ : بزيدٍ صاحبِ رجلٍ ، لم يَجُزْ أنْ يكونَ صفةً لزيدٍ٢٨) لأنَّ المُضَافَ اليهِ اذَا كانَ(٢٩) نكرةً كانَ المُضَافُ مِثْلَهُ . وقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ المعرفةَ لا تُوصَفُ بالنَّكِرَةِ ، ولهذَا قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : وبالمُضَافِ الى مثْلِهِ ، ولَمْ يَقُلْ بالمُضَافِ ، على الاطلاقِ .

وأمّا ما فيهِ الألِفُ واللامُ فلا شُبْهَةَ فيهِ ، لأنَّهُ مَعْرِفَةٌ نَحوَ مَرَرْتُ بزيدٍ الطَّويلِ ، وبعمرٍو العاقلِ .

وأمّا المبهمُ نحوَ مَرَرْتُ بزيدٍ هَذَا ، فانّما جَازَ الوصفُ بهِ معَ أنَّهُ اسمٌ كزيدٍ ، حَمْلاً على المَعْنَى حتّى كأنَّهُ قيلَ : مررتُ بزيدٍ الحَاضِرِ .

(٢٤ - ٢٤) ساقط في ط . سهو .

(٢٥) ط : وبالمبهم .

(٢٦) سقطت « اعلم » في ب و ج .

(٢٧) ب ، ج : لم يجز . سهو .

(٢٨ - ٢٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٩) ب : واذا كان . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« وأمّا المبهمةُ فتُوصَفُ بأسماءِ الأجْنَاسِ التي فيها الألفُ واللامُ ، نحوَ مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ ، وقد تُقَامُ الصِّفَةُ مقامَ الموصوفِ فتقولُ : مَرَرْتُ بهذا الطّويلِ ، وأحْسَنُ [من][30] ذلكَ أن يكونَ صِفَةً مقصورةً على جِنْسٍ // كالعاقلِ والكاتبِ والضّاحكِ ، ولا يُوصَفُ المُبْهَمُ بالمُضَافِ ، لا تقولُ مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ وأنْتَ تُريدُ الصِّفةَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ما يقتضيهِ المُبْهَمُ منَ الوَصْفِ هو اسمُ الجِنْسِ ، فاذا قلتَ : هَذَا ، وكانَ بحَضْرَتِكَ اجناسٌ خِفْتَ الالتباسَ ، فذكرتَ اسمَ الجِنْسِ ليعلمَ أيَّ نوعٍ تَقْصدُ ، وذلكَ قولُكَ : هذا الرَّجُلُ ، وهذا الغُلامُ لأنَّ المخاطَبَ قد كانَ عرفَ[31] بقولِكَ : هذا ، أنّكَ تُشيرُ شيءٍ حَاضرٍ فلما ذكرْتَ اسمَ الجِنْسِ فقلتَ : هَذَا الرجُلُ ، عَرَفَهُ بعينِهِ ، وانْتَفَى عَنْهُ الالتباسُ . واذا لم يَكُنْ بحضرتِكَ الا واحدٌ ، كَفَى أنْ تقولَ : هَذَا ، لأنَّ – الاشارةَ لا تقعُ الا اليه . فانْ ذكرتَ الجنسَ نحوَ : هَذَا الرجلُ ، كانَ تأكيداً ولا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ الألفَ واللامَ في قولِكَ : هَذَا الرَّجُلُ ، للاشَارَةِ لأنَّ اللامَ لو كانَ يتَضَمَّنُهَا لاسْتَغْنَى عن هذا ومَا أشْبَهَهُ ، وامتنعَ مِنَ الاجتماعِ مَعَهُ ، اذ لا يجمعُ بينَ عَلامَتَيْنِ مُتّفِقَتَيْنِ .

والألِفُ واللامُ اشارةٌ الى الجنْسِ ، وهَذَا اشارةٌ الى المقصودِ ، فَلا فَصْلَ بينَ استعمالِ لَفْظِ الاشارةِ هُنَا وبَيْنَهُ في قولِكَ : الرّجلُ الذي تَعْلَمُ ، لأنَّكَ تقولُ : أنَّهُ اشارةٌ الى العَيْنِ ، وكَذَا اذا قلتَ : الرَّجُلُ خيرٌ من المَرْأةِ ، كانَ اشارةً الى الجنْسِ . ومَعْنَى الاشارةِ في هذهِ[32] المواضعِ الدّلالةُ فَلا يَنْبَغِي أن يُظَنَّ أنَّ الألِفَ واللامَ في قولِكَ : هَذَا الرَّجُلُ ، كلمةُ اشارةٍ . ولاقتضاءِ المُبْهَمِ الجنسَ لم يَحْسُنْ : مَرَرْتُ بهذَا الطّويلِ ،

---

(٣٠) من ب و ج و ط . الصواب .

(٣١) ب ، ج : كان قد عرف .

(٣٢) ج : في هذا . سهو .

حَسُنَ قولُكَ : بهَذَا العاقِلِ ، وهذا الكاتبِ ، وذلكَ[٣٣] أنَّ الصِّفَةَ قائمةٌ مقامَ الموصوفِ ، والعَاقِلُ أشَدُّ مجانسةً للرجلِ منَ الطّويلِ لأجْلِ أنَّ العاقلَ لا يكونُ لكلّ جِنْسٍ ، ولَيْسَ كذلكَ الطّويلُ ، لأنَّهُ أعَمُّ فلا يُقَارِبُ الرّجلَ في كونِهِ مقصوراً على نوعِ مقاربةِ العاقلِ والكَاتِبِ .

وأمّا امتناعُهُم من أنْ يقولوا : مَرَرْتُ بهذَا ذي المَالِ ، لأجْلِ أنَّ المُبْهَمَ اذا احتاجَ الى الصِّفَةِ كانَ اتّصالُهَا بهِ أشدَّ من اتّصالِها بزيدٍ ونَحْوِهِ . واذَا كانَ كَذلكَ كُنْتَ جَعَلْتَ ثلاثةَ أشياءَ : المبهمَ والمضافَ والمضافَ اليهِ شيئاً واحِداً . ويُوَضِّحُ ذلكَ أنَّهُ لا يقعُ الفَصْلُ بينَ المُبْهَمِ وصفتهِ بحالٍ ، فلا يقولُ أحَدٌ : مررتُ بهَذَا واللهِ الرجلِ ، ولقيتُ هَذَا والخطوبُ كثيرةٌ الخَطْبَ ، كما يُفْصَلُ بهذهِ الجُمَلِ المؤكدةِ بينَ الموصوفِ والصِّفَةِ في غيرِ ذا من المواضعِ نحوَ قَوْلِهِ تعالَى : - (وأنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) -[٣٤] وقَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ : لا تقولُ : « مَرَرْتُ بهذَا ذي المَالِ ، وأنْتَ تُريدُ الصِّفَةَ ومَقْصُودُهُ أنَّكَ انْ أرَدْتَ البدلَ جَازَ حَتّى كأنَّكَ قلتَ : مررتُ بذِي المالِ » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« وأمّا[٣٥] الألفُ واللامُ فيوصَفُ بالألفِ واللامِ وما أُضِيفَ الى ما فيهِ الألِفُ واللامُ نَحْوَ : مَرَرْتُ بالرّجلِ الجميلِ ، وبالغُلامِ صَاحِبِ القومِ . فأمّا[٣٦] المُضَافُ الى المعرفةِ فيوصفُ بِمَا أُضِيفَ كاضافتِهِ كقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بأخيكَ صاحبِ عمرٍو ، وبالألفِ واللامِ كقولِكَ : مَرَرْتُ بأخِيكَ[٣٧] الظّريفِ ، وبالأسماءِ المُبْهَمَةِ كقولِكَ : مررتُ بِصَاحِبِكَ ذاكَ وبأخِيكَ[٣٨] هَذَا .

---

(٣٣) ب ، ج : وذاك .
(٣٤) آية ٧٦ الواقعة ٥٦ .
(٣٥) ط : فأما .
(٣٦) ط : وأما .
(٣٧) ط : بصاحبك .
(٣٨) ط : وأخيك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ ابُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ المُعَرَّفَ بالألفِ واللامِ اذا وُصِفَ بمثلِهِ نَحوَ مررتُ بالرَّجُلِ // الطَّويلِ ، وبالرَّجُلِ العَاقِلِ ، فلا شُبْهَةَ فيهِ ، وكَذَا لو وَصَفْتَ بِمَا أُضِيفَ[٣٩] الى ما فيهِ الألفُ واللامُ نحوَ مررتُ بالرَّجُلِ صاحبِ القومِ ، لأنَّ ما أُضِيفَ الى المعرفةِ بمنزلتِهِ في التَّعريفِ .

[٤٠] وأمّا المُضَافُ[٤٠] الى المعرفةِ نحوَ غلامِ زيدٍ ، وصاحبِ عمروٍ ، فَيُوصَفُ بما يُوصَفُ بهِ العَلَمُ . فالأوّلُ الألِفُ واللامُ نحوَ مررتُ بِغُلامِ زَيْدٍ الظَّريفِ .

والثّاني : المُضَافُ نحوَ مَرَرْتُ بأخِيكَ صاحبِ عمروٍ ، ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ – بأخي رجلٍ صاحبِ عمروٍ ، فَجَعَلْتَ صاحبَ عمروٍ صِفَتَهُ لم يَجُزْ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ المُضَافَ الى النكرةِ[٤١] نكرةٌ لا تُوصَفُ بالمعرفةِ .

والثّالِثُ ممّا يوصفُ بهِ المُضَافُ المبهمُ نحوَ ، مَرَرْتُ بأخِيكَ هَذَا كأنَّكَ[٤٢] قلتَ : مَرَرْتُ بأخِيكَ الحَاضِرِ .

ويَنْبَغِي أنْ تعلمَ أنَّ ما فيهِ الألِفُ واللامُ لا يُوصَفُ بالمُبْهَمِ فلا يقالُ : مَرَرْتُ بالرَّجلِ هَذَا . نَصَّ عليهِ صَاحِبُ الكِتَابِ :[٤٣]

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« والعَلَمُ الخَاصُّ نحوَ زيدٍ وعمروٍ لا يوصفُ بشيءٍ لأنَّهُ ليسَ بِحِلْيَةٍ ولا قَرَابةٍ ، ولا مُبْهَمٍ ، ولكنْ يَجْرِي على الاسمِ عطفَ بيانٍ كما أُجْرِيَ الوَصْفُ عليهِ » .

---

(٣٩) سقطت « بما أضيف » في ب و ج .

(٤٠ – ٤٠) ط : مكرر في الأصل سهوا .

(٤١) سقطت « النكرة » في ج .

(٤٢) ج : كأنه . تحريف .

(٤٣) عرض سيبويه مسألة وصف ما فيه الألف واللام بالمبهم في ١/٢٢١ فقال : وانما مَنَعَ هَذَا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئا ويشير اليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء .. فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا لأنه صار أخص من الطويل ، حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الاعلامَ لا يُوصَفُ بِهَا لأنَّهَا ليست بحليةٍ كالطَّويلِ والأحمرِ ولا فعلٍ كالقائمِ والقاعدِ ، ولا قرابةٍ ولا نَسَبٍ كالهاشميِّ والبَصْريِّ ، ولا مبهمٍ بهَذَا وانَّما يدلُّ كلُّ واحدٍ منهما على رجلٍ بعينِهِ ، فاذَا قلتَ : زيدٌ ، دَلَّ على رجلٍ معلومٍ حَتّى كأنَّكَ قلتَ : هذا اسمٌ للرجلِ الذي عَرَفْتَهُ بالفَصَاحَةِ وحُسْنِ الوَجْهِ وما أشْبَهَ ذلكَ فلمّا قلتَ : زيدٌ [عَرَفْتَهُ][٤٤] بجميعِ أوْصَافِهِ ولا يَصِحُّ أنْ تَصِفَ بما يدلُّ على الشَّيءِ المخصوصِ ، ألا تَرَى أنَّكَ لو قلتَ : مَرَرتُ بأخيكَ الرَّجلِ الذي تَعْلَمُ ، فَجَعَلْتَ الاسمَ صِفَةً لَمْ يَجُزْ .

---

(٤٤) من ج و ب . الصواب . وفي الأصل : « عرفه » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

بَابُ عَطْفِ البَيان :

« وعَطْفُ البَيانِ أَنْ يَجْرِيَ الاسمُ الذي لَيْسَ بحليةٍ ولا فِعْلٍ ولا نَسَبٍ على الاسمِ الذي قَبْلَهُ فَيُبَيِّنُهُ كَمَا تُبَيِّنُ هذهِ الأشياءُ التي هي صفاتٌ ما يَجْرِي عليهِ وذلكَ نَحْوَ رأيتُ أَبَا عبدِ اللهِ زيداً ، وضَرَبْتُ صَاحِبَكَ بَكْراً ، فزيدٌ وبَكْرٌ قد بَيَّنَا الأوّلَ وفَصَلا الاسْمَيْنِ من نَمِيرِهِمَا كَمَا يَفْعَلُ الوَصْفُ ذلك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ عَطْفَ البَيانِ مَا كانَ اسماً مَحْضاً كزيدٍ وعمرٍو وأبي عَبْدِ اللهِ فاذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ أبي عَبْدِ اللهِ ، كانَ في الكُنْيَةِ بيانٌ . أَلا تَرَى أنَّ المُخَاطَبَ يَعْلَمُ أنَّ الذي يعينهِ ممن وُسِمَ بهذهِ اللَّفظةِ هو الذي يُكْنَى أبا عَبْدِ اللهِ وكَذَا اذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بأبي عَبْدِ اللهِ زيدٍ ، عُلِمَ أَنَّكَ تُريدُ من جُمْلَةِ مَنْ يُكْنَى أبا عَبْدِ اللهِ الرَّجلَ الذي يُعْرَفُ بزيدٍ . ويكونُ هذا البَيَانُ اذا زَادَ أحدُ الاسْمَيْنِ على الآخَرِ في كونِ الرَّجُلِ مَعْرُوفاً بهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

ولأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الصِّفةِ في البَيانِ يُنَزَّلُ[1] في النِّداءِ منزلَتَهُمَا[2] في التّنوينِ ، والحَمْلِ على اللَّفْظِ مَرَّةً وعلى المَوْضعِ // أُخْرَى وذلكَ نَحْوُ : يا أبا عبدِ اللهِ زَيْداً .

---

(١) ظ : « فلذلك » ينزل .

(٢) ب ، ج ، ط : منزلته .

/٢٤٥/ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً .(٣)

فَرَفَعْتَهُ رَفْعاً صحيحاً كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ بالعاقِلِ من قولِكَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ في بابِ النِّداءِ أنَّ الصِّفَةَ نحوَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ ، انّما لَمْ تُنَوَّنْ لامتناعِ التّنوينِ من أنْ يَجْتَمِعَ مع الألِفِ واللامِ ، وأنَّ عَطْفَ البَيَانِ لمّا كانَ اسْماً نحوَ زيدٍ وعمرٍو ، أمْكَنَ تنوينُهُ فَنُوِّنَ ، وقِيلَ : يا زَيْدُ زَيْدٌ لَمّا كانَ رَفْعُهُ صَحِيحاً ، ولَمْ يَكُنْ مضموماً كالمُنَادَى واسْتَدَّلَ على اجرائِهِمْ عطفَ البيانِ مَجْرَى الصِّفَةِ بأنّهُمْ حَمَلُوهُ على اللفْظِ مرّةً وعلى المَوْضعِ أُخْرَى ، كَمَا يُفْعَلُ ذلكَ في الصِّفَةِ نحوَ : يا زَيْدُ العَاقِلُ والعَاقِلَ .

---

(٣) هذا جزء من بيتين من الرجز رواهما سيبويه (وتابعه الشنتمري) في ٣٠٤/١ ، ونسبهما لرؤبة وهما :
اني واسطـــــــــــارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لقـــائـــلٌ : يـــا نصرُ نَصْراً نَصْراً .
والبيانُ في ديوان رؤبة (القسم الثاني : أبيات مفردات منسوبة اليه) ق ٥/٣٣ و ٦ ص ١٧٤ .
والرجز منسوب لرؤبة في مجاز القرآن ٢٣٠/٢ (أولها) و ٢٦٤/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١ « وتوجيه اعراب أبيات ١٢٧ ، وابن يعيش ٣/٢ و ٣٢/٣ ، وشواهد الايضاح لابن بري ق ٣٤ ، ومواد (سطر) من اللسان ٢٨/٦ ، والتاج ٢٦٧/٣ و (نصر) من اللسان ٦٧/٧ والتاج ٥٦٨/٣ ، و (باب الألف اللينة) من التاج : ٤٥٩/١٠ ، ومغنى اللبيب ش ٦٣٧ ج ٣٨٨/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ١١٦/٤ ، والأشباه والنظائر ٢٠٨/٢ (بالجزء الذي في المقتصد) ، والخزانة ٣٢٥/١ والدرر اللوامع ٢٠٥/١ .
وغير منسوب في المقتضب ٢٠٩/٤ ، والايضاح ٢٨١ (بالجزء الذي في المقتصد) ، ومقاييس اللغة (نصر) ٤٣٦/٥ .
والشاهد فيه كون نصر الأول منادى والثاني ان لم ينونه كان بدلاً مضموماً وان نونه كان عطف بيان ، وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع ، لأنه يجري مجرى الصفة . وعلى هذا يكون الثاني هو الأول .
وبعضهم جعل الثاني غير الأول فنصبه على المصدر ثم كرر تأكيدا .
وذكر أبو عبيد . ان الأول هو نصر بن سيار أحد ولاه الأمويين على خراسان والثاني حاجبه ونصبه على الاغراء اي عليك نصرا .

وذكر العيني انه يووى « يا نضر نضرا نضرا » بالضاد المعجمه وهو صاحب نصر بن سيار . وورد مثل هذا الكلام في شرح الشواهد للعالمي والدرر اللوامع .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« بَابُ البَدَلِ :

والبَدَلُ يُعْرَبُ باعرابِ المُبْدَلِ منهُ . وهو أمّا أنْ يكونَ الأوّلَ في المَعْنَى أو بَعْضَهُ ، أو مُشْتَمِلاً عليهِ ، أو يكونَ على وَجْهِ الغَلَطِ . فالأوّلُ نَحْوَ : رَأَيْتَ أخاكَ عَمْراً ، وتُبْدِلُ من المُضْمَرِ مُظْهَراً فتقولُ : رَأَيْتُهُ زيداً ، وكَذَلِكَ ضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ زيداً ، واذَا أبْدَلْتَ زيداً منَ الهَاءِ التي في ضَرَبْتُهُ . ومثلُ ذلكَ قولُهُ تَعالَى - (أهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) -(١)-

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ البدلَ في حُكْمِ (٢) تكريرِ العَاملِ كَمَا تَقَدَّمَ . فاذَا قُلْتَ : مررتُ بقومِكَ ثُلْثَيْهِمْ ، كانَ ثُلْثَيْهِمْ مجروراً بحرفِ جرٍّ آخَرَ ، حَتّى كأنَّكَ قلتَ : مررتُ بقومِكَ بِثُلْثَيْهِمْ ، وكَذَا اذا قُلْتَ : جَاءَنِي قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ ، كانَ التّقديرُ : جَاءني بَعْضٌ مِنْهُمْ ، وكَذَا البَابُ ويُعَادُ العَامِلُ لَفْظاً نحوَ قولِهِ تَعَالَى - (قَالَ المَلأُ الّذِينَ اسْتَكْبَرُوا منَ قومِهِ لِلّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) -(٣) لأنَّ مَنْ آمَنَ بدلٌ من الذينَ اسْتُضْعِفُوا ، وقَد عَادَ العَامِلُ الذي هُوَ اللامُ . ونَحْوُ ذَا(٤) كثيرٌ ، وانّما تَقلُّ الاعادةُ في الفِعْلِ [نحوَ قَوْلِهِمْ](٥) :

---

(١) آية ٦ و ٧/ الفاتحة ١ .

(٢) سقطت « حكم » في ب و ج .

(٣) آية ٧٥/ الأعراف ٧ .

(٤) ج : ونحو هذا .

(٥) من ب و ج . الصواب . وبدله في الأصل عبارة مرتبكة نصها « فلا يقال في قولهم » .

جَعَلْتُ متاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضٍ[٦] . لأنَّ لفظَ الحَرْفِ مُخْتَصَرٌ فلا يُسْتَنْكَرُ أنْ يَتكَرَّرَ ، وليسَ كذلكَ الفِعْلُ ، وانّما كانَ البَدَلُ في حُكْمِ تكريرِ العَامِلِ لأجْلِ أنَّ البَدَلَ [يُتْرَكُ][٧]اليهِ المُبْدَلُ منهُ . فاذَا قُلْتَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضٍ ، كانَ المَعْنَى جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ على بَعْضٍ ، واذَا كانَ كذلكَ وَجَبَ أنْ يكونَ لَهُ عَامِلٌ غيرُ العَامِلِ في المُبْدَلِ منهُ . وليْسَ كذلكَ الصِّفَةُ لأنَّكَ اذَا قلتَ : جَاءَنِي زيدٌ الظَّرِيفُ ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ في حُكْمِ المَتْرُوكِ بل كَانَا جاريَيْنِ مَجْرَى اسمٍ واحدٍ فيعملُ فيهِما عاملٌ واحِدٌ .

وَبَعْدَ هذهِ المُقَدِّمةِ ، فالبَدَلُ على أرْبَعَةِ أضْرُبٍ ، [٨ قَالَ الشَّيْخُ الامامُ٨] :

[٩ الأوّلُ أنْ يقالَ بَدَلُ الكُلِّ منَ الكُلِّ٩] نحوَ : رَأَيْتُ أخَاكَ عَمْراً ، ورَأَيْتُ الظَّرِيفَ زَيْداً ، ورَأَيْتُ رَجُلاً زَيْداً ، لأجْلِ أنَّ الأخَ هُوَ عَمْرٌو والظَّرِيفَ زيدٌ والرجلَ زَيْدٌ ، وكذلكَ اذَا أبْدَلْتَ المُظْهَرَ منَ المُضْمَرِ فَقُلْتَ : رَأَيْتُهُ زيداً ، وضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ زَيْداً ، اذَا أبْدَلْتَ من الهَاءِ في ضَرَبْتُهُ لأجْلِ أنَّهُ كنايةٌ عن زيدٍ في الحَقِيقَةِ . وَلَوْ أبْدَلْتَ مِنَ الذي رَفَعْتَ فقلتَ : ضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ ، لأنَّ الذي // في موضعِ رفعٍ بأنَّهُ فَاعِلُ ضَرَبَنِي .

ويَجُوزُ البَدَلُ من المُضْمَرَاتِ كُلِّها الا اثْنَيْنِ . أحَدُهُمَا : ضميرُ المُخَاطَبِ والثّاني ضميرُ المتكلِّمِ ، لا يجوزُ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بِكَ زيدٍ ، ولا مَرَرْتُ بي زَيْدٍ ولَمْ يَجُزْ بي المِسْكِينِ كانَ الأمْرُ ، على أنْ تُبْدِلَ المسكينَ من يَاءِ المُتكلِّمِ ، ولا بِكَ المسكينِ كانَ الأمْرُ ، وذَاكَ أنَّ البَدَلَ يأتي للبيانِ ، فاذا قلتَ : مَرَرْتُ بِهِ زيدٍ ، جَازَ لأجْلِ أنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ : مَرَرْتُ بأخِيكَ زيدٍ ، من حيثُ أنَّ ضميرَ الغَيْبَةِ يَصْلُحُ لغيرِ واحدٍ[١٠] ، كَمَا أنَّ

---

(٦) ب : فوق بعض .

(٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يتكرر » . تحريف .

(٨-٨) ساقط في ب و ج .

(٩-٩) بدله في ب و ج : « الأول التكرير » والأرجح أنه سهو . فبدل الكل من الكل ليس فيه تكرير في اللفظ .

(١٠) ب ، ج : يصلح لكل أحد .

اللّفظة التي هيَ أخيكَ كذلكَ . فقولُكَ : مَرَرْتُ بهِ زيدٍ ، يُبَيِّنُ فيه الاتيانُ بالبدلِ أنَّ الضّميرَ لمن اسْمُهُ زيدٌ ويَرْفَعُ لَبْساً . ولَيْسَ كذلكَ ضميرُ المُتكلّمِ ، لأنَّهُ لا يصلحُ الا لَهُ . فاذا قلتَ بِي ، لَمْ تكُنِ الياءُ لِغَيْرِكَ أيُها المتكلّمُ ، واذَا كانَ كذلكَ ثم أبْدَلْتَ منهُ زَيْداً وما أشْبَهَهُ فقلتَ : مَرَرْتُ بي زيدٍ ، كُنْتَ كأنَّكَ وَضَعْتَ العَامَّ مَوضِعَ الخاصِّ ، وقَصَدْتَ تَبيينَ الشّيءِ بما هو دُونَهُ في الاخْتِصَاصِ .

وكَذَا ضميرُ المُخَاطَبِ (١١ لأجْلِ أنّه لا يكونُ لِغَيْرِهِ ، فَاذَا قُلْتَ لزيدٍ : مَرَرْتُ بِكَ(١١) ، لَمْ يَكُنِ الكَافُ لِغَيْرِهِ اذْ لَسْتَ(١٢) تُخَاطِبُ اثْنَيْنِ خِطاباً وَاحِداً ، واذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ منْ جِهَةِ الضّرورةِ مقصوراً على زَيْدٍ دونَ عمرو ، اذ يَصِحُّ أنْ يكونَ نَقَدَّمَ ذكرُ جماعةٍ نحوَ أنْ تقولَ : ضَرَبَنِي عَمْرٌو وضَرَبْتُ زَيْداً ، فَاذَا أضْمَرْتَ فقلتَ : ضَرَبْتُهُ ، كانَ البَدَلُ منهُ نَحْوَ ضَرَبْتُهُ عَمْراً ، مفيداً بَياناً .

ويَقْطَعُ بِهَذَا ما ذَكَرْنَا في فَصْلِ رُبَّ من أنّهُمْ لا يقولونَ : رُبَّكَ رَجُلاً ، ولا رُبّى رَجُلاً ، كما يقولونَ : رُبَّهُ رَجُلاً ، لأنَّ هَذَا موضِعُ الابهامِ والشّياعِ اذ هُوَ جارٍ مَجْرَى قولِكَ : رُبَّ شيءٍ مَثَلاً ، وهَذانِ الضّميرانِ لا يحتملانِ العُمُومَ والشّياعَ من حيثُ أنّكَ اذا قلتَ : بِكَ وبِي ، لَمْ يَكُنِ الكافُ والياءُ الا لواحدٍ في حالٍ واحدٍ فاعْرِفْهُ ، ولِهَذَا قَالَ :

/٢٤٦/ بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ(١٣)

فَنَصَبَ على المَدْحِ والاخْتِصَاصِ ، ولَمْ يُبْدِلْ فيقولُ : بِنَا تَمِيمٍ . ويُبْدَلُ

(١١ - ١١) مكرر في ب .

(١٢) ب ، ج : اذ ليس .

(١٣) أنشد سيبويه (وتابعه الشنتمري) هذا الرجز في ١/٢٥٥ و ٣٢٧ ونسبه في الموضع الثاني لرؤبة . وهو في ديوانه (أبيات مفرداتٍ منسوبة له) رقم ٥ ص ١٦٩ .

وكما نسب لرؤبة أيضاً في الشواهد الكبرى للعيني ٤/٣٠٢ - ٣٠٣ ، - وهو غير منسوب في توجيه اعراب أبيات ص ٨٥ .

والشاهد في قوله « بنا تميما » حيث نصب « تميما » على الاختصاص والتقدير أخص تميما .

المُضْمَرُ مِنَ المُظْهَرِ نحوَ : رَأَيْتُ زيداً ايّاهُ ، (٢ ويَجْرِي مَجْرَى رَأَيْتُ زَيْداً أخاكَ ، وضَرَبْتَ أخاكَ عَمْراً لأنّ ايّاهُ ٢) هُوَ زَيْدٌ كَمَا أنَّ أخاكَ هُوَ(٣) عَمْرٌو ، وانّما الأخْتِلافُ في اللفْظِ في المَوْضِعَيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ويُبْدَلُ(٤) بَعْضُ الشيء من جَمِيعه نَحوَ ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ .

اعْلَمْ أنَّ الضَّرْبَ الأوّلَ الذي هُوَ بَدَلُ الكُلِّ نحوَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أخاكَ بَدَلٌ لَفْظِيٌّ لا مَعْنَوِيٌّ من حيث ذَكَرْنَا أنَّ الأخَ هو زَيْدٌ . وهَذَا الضَّرْبُ الثّاني الذي هُوَ بَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ نحوَ : ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ بَدَلٌ [لَفْظاً](١٧) ومَعْنَىً ، وذَاكَ أنَّ رَأْسَهُ مُخَالِفٌ لزيدٍ لَفْظاً ومَعْنَىً ، وهَذَا هُوَ الحَقِيقَةُ في الابدالِ ، لأنَّ من سَبِيلِكَ أنْ تترك الشّيءَ الى ما يكونُ مُخَالِفاً لَهُ لتحصلَ الفائدةُ ، واذَا تَرَكْتَهُ الى مَا هُوَ مِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ فيهِ الفَائِدَةُ العُظْمَى ، ولم يَكُنْ ذلكَ تَرْكاً // على الاطْلاقِ (١٨ بَلْ ذِكْراً للشّيءِ بِلَفْظٍ غير الذي ذَكَرْتَهُ بِهِ في الأوّلِ١٨) ، وانّما يكونُ فيهِ ضَرْبٌ في البَيانِ(١٩) نحوَ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ أخَاكَ زَيْداً ، فَيَعْلَمُ أنَّ الأخَ المضروبَ هو الذي اسْمُهُ زَيْدٌ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ زَيْداً أخَاكَ(٢٠) ، أفَدْتَ أنَّ الذي رَأَيْتَهُ من جُمْلَةِ مَنْ يُسَمَّى(٢١) زَيْداً هُوَ الذي عُرِفَ [باخوتِهِ](٢٢) ، والتّحقيقُ في البَدَلِ أنْ يكونَ الأوّلُ في حكمِ السّاقِطِ مَعْنَىً ، وذلكَ يَأْتِي(٢٣) في قَوْلكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، لأجْلِ أنَّ المَعْنَى ضُرِبَ رَأْسُ زَيْدٍ . ولَيْسَ

(١٤ - ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٥) سقطت « هو » في ب و ج .

(١٦) ط : وبدل .

(١٧) ب ، ج : بدل لفظا ومعنى .

(١٨ - ١٨) ساقط في ب و ج .

(١٩) ب ، ج : من البيان .

(٢٠) ب ، ج : رأيت أخاك زيدا .

(٢١) ب ، ج : ما يسمى . سهو .

(٢٢) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « اخوته » . تحريف .

(٢٣) ب ، ج : يتأتى .

الضَّرْبُ بِمُشْتَمِلٍ على جَميعِ أجزاءِ زَيْدٍ كَمَا يَكُونُ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أخاكَ ، لأنَّ الضَّرْبَ قَدْ وَقعَ عَلَى جَميعِ أجْزَاءِ زَيْدٍ ، وأخاكَ هُوَ هُوَ فلا يُمْكِنُكَ أنْ تقولَ : أنَّ المَعْنَى يُوجِبُ اسقاطَ زيدٍ من حَيْثُ أنّه قد سَاوَى أخاكَ في المَعْنَى فاعْرِفْهُ .

وَمِنْ هَذَا قولُهُمْ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، لأنَّ المَعْنَى جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ فَوْقَ بَعْضٍ ، وكَذَا قَوْلُكَ : عَجِبْتُ من دَفْعِ النّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ، المَعْنَى عَجِبْتُ (٢٤ من دَفْعِ بَعْضِ النّاسِ بِبَعْضٍ ٢٤) ، فالنّاسُ مُبْدَلٌ منهُ ، وبَعْضَهُمْ بَدَلٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فأمّا ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ والرِّجْلُ ، فَمِثْلُ ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، وقَدْ يَكُونُ مِثْلَ الأوّلِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ اليدَ والرِّجْلَ انّما جَرَتَا مَجْرَى بَدَلِ الكُلِّ منَ الكُلِّ ، من حَيْثُ أنّهما طَرَفا الشّيءِ وطَرَفَا الشّيءِ مُعْظَمُهُ ، والمُعْظَمُ مُتَنَزِّلٌ منزلةَ الجَميعِ . ويُوضِّحُهُ انَّ ما يَبْقَى من الأجزاءِ لا يَكُونُ لها غَنَاءٌ بوجهٍ ، فَلَمّا كَانَ اسْتِقَامَةُ الجَميعِ باليَدِ والرِّجْلِ جَرَتَا مَجْرَى الكُلِّ . ولهذَا قَالوا للطّليعةِ عَيْنٌ ، فَجَعَلُوهُ كأنَّ جميعَ أجْزَائِهِ لَيْسَ الا العَيْنُ ، وذَلِكَ(٢٥) أنَّ شيئاً من الجَوارِحِ ، لا يُنْتَفَعُ بِهِ في ذلكَ المَوْضِعِ . فَلَمّا كانتِ العينُ العُمْدَةَ صَارَ الرَّجلُ كأنَّهُ لَيْسَ أكثرَ من العَيْنِ ، وَنَحْوُ ذَا كثيرٌ في كلامِهِم . فَلِهَذَا مِنَ الشَّأْنِ ، قَالَ النّحويونَ : ان هَذَا بِمَنْزِلَةِ بَدَلِ الجَميعِ [مِنَ الجَميعِ](٢٦) فاعْرِفْهُ ، فانّهُ قولُ شيخنا رَحِمَهُ اللهُ وقِيلَ لي مرةً كيفَ لَمْ يَفْعَلُوا(٢٧) هَذَا في قَوْلِهِمْ : (٢٨) ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، والرَّأْسُ هُوَ الرأسُ وبِعَدَمِهِ يَبْطُلُ الكُلُّ بُطْلاناً لا غايةَ فَوْقَهُ ، فَقُلْتُ : انَّ الأمْرَ لَيْسَ على

(٢٤ – ٢٤) بدله في ج : من دفع الناس بعض ببعض .

(٢٥) ب ، ج : وذاك .

(٢٦) من ب و ج الصواب . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٢٧) ب ، ج : لم يقولوا .

(٢٨) ب ، في قولهم « في » . سهو .

ما ظَنَنْتَ ، وذلكَ[٢٩] أنَّ الرَّأْسَ انّما كانَ عَدَمُهُ يُبْطِلُ الجَمِيعَ من حيثُ كانَ عَدَمُ الرّوحِ يَتَعَلّقُ بهِ ، وكَلامُنَا والحَياةُ بَاقِيَةٌ فيهِ ، وذَلِكَ أنَّ اليدَ والرّجْلَ لَوْ لَمْ تَكُونَا بمنزلةِ الجَمِيعِ لَوَجَبَ أنْ يكونَ للباقي غَنَاءٌ مع وُجُودِ الحَيَاةِ كَمَا يَكُونُ ذلكَ مع عَدَمِ بَعْضِ الأعْضَاءِ كالأُذُنِ مَثَلاً . وَلا فَصْلَ بَيْنَ قَطْعِ الرَّأْسِ وبَيْنَ القَتْلِ بغيرِ قَطْعٍ في أنَّ المُبْطِلَ للجَمِيعِ هو ذَهَابُ الرُّوحِ . واذَا كَانَ – كَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ أنْ يكونَ ضَرْبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، بمنزلةِ ضُرِبَ زَيْدٌ يَدُهُ ورِجْلُهُ في كَوْنِهِ جَارِياً مَجْرَى بَدَلِ الجَمِيعِ [مِنَ الجَمِيعِ][٣٠] ولو رَقَيْتَ وَهْمَكَ الى صِحَّةِ وجودِ الغَنَاءِ مع عدمِ الرَّأْسِ لوكانَ الرُّوحُ يَبْقَى ، لم تَجِدْهُ مُسْتَحِيلاً ، فاعْرِفْهُ :

قَالَ الشَّيْخُ // أبو عَلِيٍّ :

« وَمِنْ ذَلِكَ[٣١] صَرَفْتُ وُجُوهَهَا أوّلِهَا أبْدَلَ[٣٢] أوّلَها مِنَ الضّميرِ المَجرورِ الذي أُضِيفَ الوجوهُ اليهِ[٣٣] ، والأوّلُ بَعْضُ الابِلِ كَمَا كَانَ رَأْسُ زَيْدٍ بَعْضَهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الضّميرَ في قولِكَ : صَرَفْتُ وُجُوهَهَا للابِلِ ، وأوّلها بَدَلٌ مِنْهُ فكأنَّكَ قُلْتَ : صَرَفْتُ وُجُوهَ الابِلِ أوّلِهَا ، فأوّلُهَا بَعْضُهَا ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ .

قَالَ الشَّيْخُ [أبُو عَلِيٍّ][٣٤]

وبَدَلُ الاشْتِمَالِ كقولِكَ : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : – (قُتِلَ أصْحَابُ الأُخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ) –[٣٥] والأُخْدُودُ[٣٦] مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّارِ .

---

(٢٩) ب ، ج : وذاك .
(٣٠) من ب و ج . الصواب . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .
(٣١) ط : ومثل ذلك .
(٣٢) ط : ابدل « قوله » .
(٣٣) ط : أضيفت الوجوه اليه .
(٣٤) من ب و ج . أبين .
(٣٥) آية ٤ و ٥/ البروج ٨٥ .
(٣٦) ط : فالأخدود .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ عَبْدُ القَاهِرِ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، كَانَ الثَّوْبُ بَدَلاً من زَيْدٍ ، من حَيْثُ أنَّ الثَّوبَ لمّا اتَّصَلَ بِهِ ، واشْتَمَلَ عليهِ ، صَارَ بمنزلةِ مَا هُوَ جُزءٌ منه كَقولِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ ، وقَوْلُهُ تَعَالَى – (قُتِلَ أصْحَابُ الأُخدُودِ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ) – . فانَّ الأُخْدُودَ اشْتَمَلَ على النَّارِ فَصَارَ بمنزلةِ المُتَّصلِ بِهَا فأُبْدِلَتْ مِنْهُ ، فَهَذَا بَدَلُ الشَّيءِ من مَكَانِهِ . وقَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ : – (يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ ، قِتَالٍ فيهِ) –(٣٧) بَدَلُ الشَّيءِ مِنْ زَمَانِهِ ، لأنَّ القِتَالَ واقِعٌ في الشَّهْرِ كَمَا كَانَ النَّارُ كائنةً(٣٨) في الأُخْدُودِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

وبَدَلُ الغَلَطِ نَحْوُ : مَرَرْتُ برجلٍ حِمَارٍ ، أَرَادَ مَرَرْتُ بِحِمَارٍ ، فَغَلَطَ بقولِهِ : بِرَجُلٍ ، فَوَضَعَ حِماراً مَوْضِعَهُ . وحَقُّ هَذَا أنْ يُسْتَعْمَلَ فيهِ بَلْ فيقالُ : (٣٩) مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حِمَارٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ البدلَ يَجِبُ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بالمُبْدَلِ مِنْهُ ، فالأصْلُ فيهِ بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ نحوَ : ضُرِبَ زَيْدٌ رأسُهُ ، كَمَا ذَكَرْتُ لكَ ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ بِتِلْكَ المنزلةِ ، وأمّا حِمَارٌ فلا ملابسةَ لَهُ بِرَجُلٍ ، وانّما يَأْتِي ذلكَ عِنْدَ الغَلَطِ ولا يَكُونُ في كلامٍ فَصيحٍ .

---

(٣٧) آية ٢١٧/ البقرة ٢ .

(٣٨) ج : واقعه .

(٣٩) ط : فتقول .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

بَابُ حُروفِ العَطْفِ :

وصِفَةُ حَرْفِ العَطْفِ[1] أنْ يُشْرِكَ الاسمَ أو الفِعْلَ في اعرابِ ما قَبْلَهُ وهي تِسْعَةُ أحْرُفٍ[2] مِنْهَا الوَاوُ في قولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً وعَمْراً ، ومَعْنَاهَا الجَمْعُ بينَ الشَّيْئَيْنِ وقَدْ يكونُ المبدوءُ بهِ في اللَّفْظِ مؤخّراً في المَعْنَى تَقولُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، واشْتَرَكَ بِشْرٌ وبَكْرٌ ، ولا يَجُوزُ بِغَيْرِهَا من حُروفِ العَطْفِ ، وكَذَلِكَ المالُ بَيْنَ زيدٍ وعَمْرٍو ، لأنَّهَا تَدُلُّ على الجَمْعِ والمَعْنَى فيهِ لا يَصِحُّ الا بِهَا ، ولو قُلْتَهُ بالفَاءِ أوْ بِثُمَّ لَجَعَلْتَ الاختصامَ والاشتراكَ من واحدٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ :

اعْلَمْ أنَّ الواوَ أوّلَ حروفِ العَطْفِ ومَعْنَاهَا الجَمْعُ بينَ الشَّيْئَيْنِ ، لأنَّها في الأسْمَيْنِ المُختلفَيْنِ بازاءِ التّثنيةِ في المُتّفقَيْنِ فاذَا قلتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وعمروٌ ، لَمْ[3] يَجبْ أنْ يكونَ المبدوُّ بهِ في اللّفْظِ سَابقاً ، بَلْ كَانَ كلُّ واحدٍ منهما بمنزلةِ صَاحِبِهِ في جَوَازِ تَقَدّمِهِ ، اذْ كانَ المقصودُ أنّهُمَا // مُجْتَمِعَانِ في ذلكَ ، كما أنَّكَ اذا قلتَ : جَاءَنِي الزّيدانِ ، لَمْ يَكُنْ اللّفْظُ مقتضياً تقدّمَ أحَدِهِمَا بَلْ كانَ مقتضاهُ اجْتِمَاعَهُمَا [4] في وجودِ الفِعْلِ [4] فَقَطْ

---

(١) ب ، ج : وصف حرف العطف ، ط : وصفه حروف العطف .

(٢) سقطت « أحرف » في ط .

(٣) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولم » . سهو .

(٤ - ٤) ساقط في ب و ج .

ويَدُلُّكَ على أنَّ الواوَ لا أصلَ لَهُ في التّرتيبِ شَيْئَانِ.

أحَدُهُمَا : أنَّهُمْ وَضَعُوهَا حيثُ لا يُتَصوَّرُ التّرتيبُ كقولِهم[٥] : اشْتَرَكَ زيدٌ وعمروٌ ، واخْتَصَمَ بَكرٌ وخالدٌ ، وذاكَ أنَّ الاشتراكَ والاختصامَ مما يَقْتَضِي فاعِلَيْنِ ، فلو قُلْتَ في قولِكَ اشترَكَ زيدٌ وعمروٌ : انَّ زيداً قبلَ عَمْرٍو في الرُّتبةِ ، كَانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : اشترَكَ زيدٌ ، وتسكتُ ، لأنَّ أحَدَهُمَا اذا تَقَدَّمَ على صاحبِهِ لم يكنْ مُسَاوياً لَهُ ومجتمعاً مَعَهُ ، كما أنَّكَ اذا قلتَ : جَاءني زيدٌ قبلَ عمرو ، لم يكن[٦] لزيدٍ اجتماعٌ مع عمرٍو في المجيءِ ، فمنِ ادّعَى أنَّ الواوَ دليلٌ على التّرتيبِ لَزِمَهُ أن يقولَ : اختصمَ زيدٌ ، واشترَكَ عمروٌ ، ويسكتُ ، كما أنَّ الفاءَ لِمَا كَانَ يَقْتَضِي الترتيبَ لم يقع في مَوْضِعٍ مِنَ العَطْفِ الا وجَازَ السكوتُ على المَعْطُوفِ عليهِ ، نحوَ أن تقولَ : جَاءني زيدٌ فعمروٌ ، فيصحُّ أنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ ، ولا تَأْتِي بالمعطوفِ . ولِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : « ولو قُلْتَهُ بالفاءِ او بِثُمَّ لَجَعَلْتَ الاختصامَ والاشتراكَ من واحدٍ يعني أنَّكَ لو قلتَ : اختصمَ زيدٌ فعمروٌ ، واشترَكَ زيدٌ ثم خالدٌ ، كانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : جَاءني زيدٌ فعمروٌ ، في جَعْلِكَ الاختصامَ والاشتراكَ ممّا يُسْنَدُ الى فاعلٍ واحدٍ ، حَتّى كأنَّكَ قلتَ : اخْتَصَمَ زيدٌ ، وسَكَتَ[٧] ، لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الترتيبَ يُزيلُ الاجتماعَ .

والثّاني مما يدلُّ على أنَّ الواوَ لَمْ يُوضَعْ للترتيبِ أنَّكَ تقولُ : جَاءني عمروٌ اليومَ وزيدٌ أمْسِ ، فيكونُ مَا بَعْدَ الواوِ مُقَدّماً في المَعْنَى ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (واسْجُدِي وأرْكَعِي معَ الرّاكِعِينَ) –[٨] ، لأنَّ السّجودَ بعدَ الرّكوعِ وهو مُقَدَّمٌ[٩] في الذّكْرِ . فهو كقولِكَ : اجْمَعِي بينَ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ ، ولوكانَ موضوعاً للتّرتيبِ لامْتَنَعَ كَمَا يَمْتَنِعُ الفَاءُ ، ألا تَرَى أنَّ نحوَ اسجُدْ فاركَعْ لا [يكون][١٠] بوجه ولا أسْجُدْ ثُمَ أرْكَعْ .

---

(٥) ب ، ج : كقولك .

(٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولم يكن » . سهو .

(٧) ب ، ج : وتسكت .

(٨) آية ٤٣ / آل عمران ٣ .

(٩) ب ، ج : متقدم .

(١٠) ب ، ج : الصواب .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« وكَذَلِكَ سِيَّانِ زيدٌ وعَمْرٌو ، وسواءٌ عَبْدُ اللهِ وبِشْرٌ . فأمّا قولُ(١١) الشَّاعِرِ : /٢٤٧/ وكَانَ سِيَّانِ أنْ لا يُسْرِحُوا نَعَماً

أوْ يَسْرحوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ(١٢)

(١٣ فانّما آنَسَهُ بذلكَ١٣) أنّكَ تقولُ جَالِسِ الحسنَ(١٤) او ابنَ سِيرينَ(١٥) فيستقيمُ لَهُ أنْ يجالِسَهُمَا جَمِيعاً » .

---

(١١) ط : وأما .

هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي . وذكر البغدادي في الخزانة ٣٤٢/٢ ان أبا علي قال في كتابه أيضاح الشعر (أني رأيته ملفقا من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهما :

وقال راعيهم سيان سيرتكم وان تقيموا بها واغبرت السوح

وكانوا مثلين ان لا يسرحوا نعما حتى استرادت مواشيهم وتسريح

وعلى روايته هذه لا شاهد فيه .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ٦/١٠ ص ١٢٢ وديوان الهذليين ١٠٧/١ . وروايته فيهما :

وقال ما شيهم : سيان سيركم أو أن يقيموا بها واغبرت السوح

(في ديوان الهذليين : وأن تقيموا به . ولا شاهد فيه على هذه الرواية) وورد برواية شرح أشعار الهذليين غير منسوب في الاتباع لأبي الطيب اللغوي ص ١١ ، وورد برواية المقتصد منسوبا لأبي ذؤيب في ابن يعيش ٨٦/٢ ومادة (سوا) من اللسان ١٣٨/١٩ والتاج ١٨٨/١٠ . وروى في ماده (سرح) ٣٠٧/٣ من اللسان منسوبا له برواية .

وكانا مثلين ان لا يسرحوا نعما حيث استراحت مواشيهم وتسريح

وبرواية المقتصد ورد غير منسوب في الايضاح ٢٨٥ ، والخصائص ٣٤٨/١ و ٤٦٥/٢ ، والأمالي الشجرية ٦١/١ و ٣١٥/٢ .

ذكر عبد القاهر وجه الاستشهاد في البيت وقد علل ابن جني في الخصائص هذه المسألة بقوله : انه لما رأى « أو » في بعض المواضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك على غيره فأجراه مجرى الواو في موضع عار من القرينة التي سوغت استعمال « أو » في معنى الواو ألا تراه قال وكان سيان .. البيت . وسواء وسيان لا يستعمل الا بالواو .

(١٣ - ١٣) بدله في ب و ج و ط : فانما يشبه بذلك .

(١٤) الحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري التابعي أحد الفقهاء والنساك ولد بالمدينة وكان أبوه مولى لزيد ابن ثابت الأنصاري ، انتقل الى البصرة . وصار أمام أهلها وفقيه الأمه كلها . أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد : ١٥٦/٧ - ١٧٨ وميزان الاعتدال : ٢٥٤/١ وأمالي المرتضى : ١٠٦/١ وحليه الأولياء ١٣١/٢ وصفوه الصفوه ١٥٥/٣ - ١٥٩ - ١٥٩ ووفيات الأعيان : ٣٥٤/١ ٣٥٥ والأعلام ٢٤٢/٣ ، وأنظر أيضا كتاب احسان عباس الحسن البصري ، سيرته ، شخصيته ، تعاليمه وآراؤه ، نشر دار الفكر العربي . مطبعة الاعتماد بمصر .

(١٥) ابن سيرين (٢٣ - ١١٠ هـ) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري التابعي الأنصاري بالولاء ، مولده ووفاته

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قَوْلَهُ :(١) سِيَّانِ زيدٌ وعمروٌ ، وسواءٌ عَبْدُ اللهِ وبِشْرٌ بمنزلةِ قولكَ : أسْتَوَى زيدٌ وعمروٌ ، والاستواءُ عينُ الاجماعِ والاشتراكِ وقولُهُ :

وكَانَ سِيَّانِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً او يسرحوه بها

فبمنزلةِ قولكَ : سِيَّان تركُ السَّرْحِ او السَّرْحُ ، وهَذَا غيرُ صحيحٍ لأجْلِ أنَّكَ(٢) اذا قُلْتَ : جَاءَنِي زيدٌ أو عمروٌ ، كانَ الفِعْلُ مُثْبَتاً لأحَدِهِمَا وسِيَّانِ لا يصلحُ لواحدٍ ، الا أنَّ هذا الشّاعِرَ أجْرَى أوْ مَجْرى الواو ، وقولُ الشَّيْخِ // أبي علي : فانّما آنَسَهُ(٣) بذلكَ أنَّكَ تقولُ : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ ، فانّما أرادَ أنَسَ الشّاعِرَ باجراءِ(٤) أوْ مَجْرَى الواو قولُكَ : جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ ، وذَاكَ أنَّ أو هَا هُنَا بِمَعْنَى الأبَاحةِ ، تقولُ : جَالِسْ هَذَا أو هَذَا ، تُريدُ أبْحَثُ لكَ هذا النّوعَ ، فهذا بمنزلةِ الواو من وجهٍ ومُفَارِقٌ لَهُ من وجهٍ آخَرَ . أمّا كونُهُ بمنزلةِ الواو فمن حَيْثُ أنَّ مُجَالَسَتَهُمَا جميعاً ممّا لا يكونُ فيهِ عِصْيانٌ ، كما أنّك اذا قلتَ : جَالِسِ الحَسَنَ [و](٥) ابنَ سيرينَ كانَ كذلكَ ، وأما مُفَارَقَتُهُ الواوَ فهو أنّهُ لو جالسَ واحداً منهما ولَمْ يُجَالِسِ الاخَرَ كانَ جائزاً ، ولو قلتَ : جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرينَ ، لم يَجُزْ الا أنْ يُجَالِسَ كلَّ واحدٍ منهما فأوْ تفيدُ اباحةَ الجَمْعِ والواوُ تُوجِبُهُ ، فَلَمّا كَانَ فيهِ مَعْنَى الجمعِ اسْتَعْمَلَهُ في هَذَا المَوْضِعِ استعمالَ الوَاوِ .

= البصرة كان مولى لانس بن مالك ، أمام زمانه في علوم الدين . مع تفقه ورواية للحديث . وله كتاب مطبوع بمباي سنة ١٣٠٢ هـ واسمه تعبير الرؤيا .

أنظر ترجمته في طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ - ٢٠٦ ، وصفه الصفوه ١٦٤/٣ - ١٧٣ ووفيات الأعيان ٣٢١/٣ - ٣٢٢ والأعلام ٢٥/٧ .

(١٦) ب ، ج : قولك .

(١٧) ج : لأنك .

(١٨) ب ، ج : فانما يشبه . تحريف .

(١٩) ب ، ج : باجرائه .

(٢٠) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « أو » سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومِنْهَا الفَاءُ في قولِكَ : دَخَلْتُ البَصْرَةَ فالكوفةُ ، وهيَ تُوجِبُ(٢١) أنَّ الثّاني مِنْهُمَا(٢٢) بَعْدَ الأوّلِ ومن ثُمّ وَقَعَتْ في جَوابِ الشَّرْطِ نَحْوَ : انْ دَخَلْتِ الدَّارَ فأنْتِ طَالِقٌ ، وثُمَّ مثلُ الفَاءِ في هَذَا . ألا أنّها تُؤذِنُ بتراخٍ أزيدَ مِمّا في الفَاءِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفاءَ وثُمَّ يوجبانِ التّرتيبَ ، فاذا قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، وأعْطَيْتُ بَكْراً ثُمَ خَالِداً ، كانَ مَا بَعْدَ الفاءِ مُؤخّراً في المَعْنَى ، ولَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : اضْرِبْ زَيْداً فَعَمْراً ، وأنْتَ تأمُرُهُ بتقديمِ عَمْرٍو ، ولو قَدّمَهُ لَمْ يَكُنْ مُمْتَثِلاً مُقْتَضَى الأمْرِ . والفَصْلُ بَيْنَ ثُمّ والفَاءِ أنَّ في ثُمّ تَراخِياً ولَيْسَ في الفاءِ ، فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ثُمَ عمراً ، كَانَ المَعْنَى أنّه وقَعَ بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً فَعَمْراً كانَ المَعْنَى أنَّ ضَرْبَ عمرٍو وَقَعَ عُقَيْبَ ضربِ زيدٍ ، ولَمْ [تَتطاوَلْ](٢٣) المدةُ بَيْنَهُمَا ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجُمُعَةِ ، فَعَمْراً بَعْدَ شهر ، وقد تقولُ ذَاكَ(٢٤) في ثُمَ ولتعرّي الفاءِ من التّراخي وقعَ في جوابِ الشّرْطِ نحوَ أنْ تأتِني فأنَا أُكْرِمُكَ ولَمْ يَقَعْ ثُمَّ نَحْوَ أنْ تَأتيَ ثم أنَا أُكْرِمُكَ ، لأجْلِ أنَّ الجَوابَ من حَقِّهِ أنْ يلحقَ بالشّرْطِ سريعاً ، وثُمَّ اذا كانَ يَقْتَضِي التّراخي لَمْ يَكُنْ لائِقاً بِهِ ، كَمَا يُليقُ الفاءُ ، ويَنْبَغِي أنْ تعلمَ أنَّ أصلَ الفَاءِ الاتباعُ ، والعَطْفُ فَرْعٌ على ذلكَ ألا تَرَى أنّهُ لا يُعَرّى من الاتباعِ بوجهٍ لأجْلِ أنّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً فَعَمْراً ، (٢٥كنتَ قد أتْبَعْتَ٢٥) عَمْراً زيداً (٢٦ مع عَطْفِكَ لَهُ عَلَى ما قَبْلَهُ٢٦) لَفْظاً وقَدْ يكونُ للاتباعِ مُتجرِّداً من العَطْفِ ، وهو ما ذَكَرْنَا من جَوابِ الشَّرْطِ نحوَ

---

(٢١) ط : وهي توذن .

(٢٢) ط : منها . تحريف .

(٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تتطوال » . سهو .

(٢٤) ب ، ج : ذلك .

(٢٥ - ٢٥) بدله في ب و ج : كان قد اتبع .

(٢٦ - ٢٦) بدله في ب عبارة مرتبكة ونصها : مع عطفك كنت قد اتبعت على ما قبله .

أنْ تأتِيَ فأنَا أُكْرِمُكَ ، يَدلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أنَّ ما قبلَ الفَاءِ فِعْلٌ مجزومٌ ومَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ منَ الاسمِ ، والمعطوفُ يكونُ من جِنْسِ المَعْطُوفِ عليهِ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أنَّ أعْرَقَ المَعْنِيَيْنِ هو الاتباعُ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« ومِنْهَا أوْ هيَ // لأحَدِ الشَّيْئَيْنِ أو الأشْياءِ في الخَبَرِ وغَيْرِهِ تَقُولُ : كُلِ السَّمكَ او اشربِ اللَّبَنَ ، أي افْعَلْ أحَدَهُمَا ، ولا تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، ومِنْ ثُمَّ قلتَ : زَيْدٌ أو عَمْرٌو قَامَ ، كَمَا تقولُ : أحَدُهُمَا قَامَ ، ولا تقولُ : قَامَا . فاذا قُلْتَ : كُلْ خُبْزاً أو تَمْراً ولَحْماً[٢٧] ، فأرَدْتَ الاباحَةَ فكأنَّكَ قلتَ : كُلْ هَذَا الضَّرْبَ . فما ذَكَرْتَهُ[٢٨] من كونهِ أحدَ الأشياءِ قائمٌ فيهِ ، لأنَّهُ لو أكَلَ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ الأشياءِ كَانَ مُؤْتَمِراً ، ولو كَانَتْ كالواوِ لَمْ يَكُنْ قد ائْتَمِرَ حتّى يجمع بَيْنَهُمَا كلَّها .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أو لَهُ ثلاثةُ أوْجُهٍ :

أوّلُهَا : الشَّكُ نحوَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أوْ عَمْراً ، أرَدْتَ أن تُخْبِرَ بضَرْبِكَ زَيْداً ، فاعْتَرَضَكَ شَكٌّ جَوّزْتَ لَهُ أن تكونَ ضَرَبْتَ عَمْراً ، فأتيتَ بأوْ وعَطَفْتَ عَمْراً على زَيْدٍ فَصَارَ كَلامُكَ مفيداً أنَّكَ ضَرَبْتَ وَاحِداً من زَيْدٍ وعَمْرٍو بغَيْرِ عَيْنِهِ ، وكَذَا لو أتَيْتَ بأشياءَ فقلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً أوْ خَالِداً فالمَعْنَى أنَّكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعاً او ضَرَبْتَ الثّالِثَ على انْفِرَادِهِ .

والوَجْهُ الثّاني : التَّخييرُ كقولكَ : اضْرِبْ زَيْداً أوْ عَمْراً ، فَقَدْ أمَرْتَهُ بضربِ أحَدِهِمَا بغيرِ عَيْنِهِ ، ولم تَجُزْ أن يَضْرِبَهُمَا مَعاً ، فَلَيْسَ في هذا شَكٌّ ، وانّما هُوَ تَخْيِيرٌ ، أَلا تَرَى أنَّ الأمْرَ اذَا قَالَ : اضْرِبْ زَيْداً أو عَمْراً ، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيءٌ موجودٌ قد شَكَّ في كَوْنِهِ ، كَمَا يكونُ في الخَبَرِ نَحوَ ضَرَبْتُ زَيْداً أو عَمْراً .

---

(٢٧) ب ، ج : خبزا أو لَحْماً أو تَمْراً .

(٢٨) ج : مما ذكرته . تحريف .

والوَجْهُ الثّالِثُ : الاباحةُ نحوَ ما ذَكَرْنَا من قولِهم : جَالِس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ ، وهَذَا[٢٩] مُشْبِهٌ للتّخيير من وَجْهٍ وهو أنَّهُ[٣٠] انْ جَالَسَ أحَدَهُمَا كانَ مُطِيعاً ومُفَارِقٌ لَهُ من آخَرَ ، وهو أنَّهُ انْ جَالَسَهُمَا مَعاً كانَ جَائِزاً ، ولو قلتَ : اضْرِبْ زَيْداً أو عَمْراً ، فَضَرَبَهُمَا جَمِيعاً لَمْ يَجُزْ ويَجْرِي هَذَا المَجْرَى كُلْ خُبْزاً أو لَحْماً أو تَمْراً ، لأنَّكَ أبَحْتَ لَهُ أكْلَ جَمِيعِ ذَلِكَ[٣١] وأكْلَ وَاحدٍ مِنْهُ دونَ البَاقِي ، ولو أتَيْتَ بالواوِ فَقُلْتَ : كُلْ خُبْزاً ولَحْماً وتَمْراً ، كُنْتَ قد أوْجَبْتَ عليهِ أكلَ الجَمِيعِ ، فالواوُ لايجابِ الجَمْعِ وأوْ[٣٢] لِتَجْوِيزِهِ ، ولَمّا كانَ [أوْ][٣٣] لأحدِ الشَّيْئَيْنِ أو الأشياءِ في جميعِ ما ذَكَرْنَا ، قَالوا : زَيْدٌ أو عَمْرٌو قَامَ ، ولَمْ تَقُلْ [قَامَا][٣٣] لأجْلِ أنَّ المَعْنَى أحَدُهُمَا قَامَ . وأما قَوْلُهُ تَعالَى - (انْ يَكُنْ غَنِيّاً أوْ فَقِيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا) -[٣٤] فانّما جَاءَ على المَعْنَى كأنَّهُ انْ يَكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً فاللهُ أوْلَى بِهَذَيْنِ النّوعَيْنِ ، واذَا كَانَ أوْلَى بالنَّوعَيْنِ كَانَ هَذَا المَقْصُودُ دَاخِلاً تَحْتَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

وأمّا بِمَنْزِلَتِهَا في أنَّها تكونُ لأحَدِ الأمْرَيْنِ أو الأُمورِ ، الا أنَّها تُؤْذِنُ بأنَّ مَبْنَى الكَلامِ كَانَ على الشَّكِ وأوْ قَدْ[٣٥] يَجُوزُ فِيهَا أنْ يكونَ المَبْنَى وَقَعَ على اليَقينِ ثم أدْرَكَهُ[٣٦] الشَّكُ بَعْدُ . ولَيْسَتْ امّا بحرفِ عَطْفٍ ، لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يَخْلُو مِنْ أنْ يَعْطِفَ مُفْرَداً على مُفْرَدٍ أو جُمْلَةً على جُمْلَةٍ وأنْتَ تقولُ : ضَرَبْتُ إمّا زيداً وأما عَمْراً ، فَتَجِدُهَا عاريةً من هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ ، وتقولُ : وأما عَمْراً فَتُدْخِلُ عليهِ الوَاوَ ، ولا يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ لِمَعْنًى .

---

(٢٩) ب ، ج : فهذا .
(٣٠) سقطت « أنه » في ب و ج .
(٣١) ج : الجميع ذلك . تحريف .
(٣٢) سقطت واو العطف قبل قوله « أو » في ب .
(٣٣) من ب و ج الصواب .
(٣٤) آية ١٣٥/النساء ٤ .
(٣٥) سقطت « قد » في ب و ج .
(٣٦) ط : ادرك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفَصْلَ بينَ إمّا // وأوْ من وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا من طريقِ المَعْنَى والثّاني : من طَريقِ الحُكْمِ .

فالفَصْلُ(٣٧) من جهةِ المَعْنَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ إمّا زَيْداً وإمّا عَمْراً اعْلَمْتَ المُخَاطَبَ أنَّ الشَّكَ اعْتَرَضَكَ في أوّلِ كلامِكَ حَتَّى كأنَّكَ قَصَدْتَ أنْ تقولَ :- ضَرَبْتُ أحَدَهُمَا . واذَا قُلْتَ زَيْدٌ أو عَمْراً ، كَانَ المَعْنَى أنَّكَ أرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ بِضَرْبِ زَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو ، ثُمَّ اعْتَرَضَكَ الشَّكُّ فأدْخَلْتَ عَمْراً في البَيْنِ ، فقد انْتَقَلْتَ من تَقْدِيرِ اليَقينِ والعِلْمِ الى الشَّكِ ولم يَكُنْ في قولِكَ : ضَرَبْتُ أمّا زَيْداً وأمّا عَمْراً يقينٌ بِوَجْهٍ .

والوَجْهُ الثّاني :(٣٨) وهُوَ مُفَارَقَةُ إمّا لأومَنْ طَرِيقَ الحُكْمِ ، وذَاكَ أنَّ إمّا لَيْسَ بحرفِ عَطْفٍ لما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبو علي مِنَ الوَجْهَيْنِ أحَدُهُمَا : أنَّكَ تقولُ : ضَرَبْتُ إمّا زَيْداً ، فَتَذْكُرُهُ قبلَ مَعْمولِ الفِعْلِ ، ومَا يَكونُ مَعْمُولاً للْفِعْلِ لا يُعْطَفُ عليهِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ وزَيْداً(٣٩) من قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً ، لأجْلِ أنَّ العَطْفَ يحتاجُ اليهِ فيما يَفْصِلُ(٤٠) عن الفِعْلِ نَحْوَ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ زيداً وعمراً لأجْلِ أنَّ ضَرَبْتُ اذا استوفَى مفعولَهُ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً (٤١كانَ مُمْتَنِعاً من أنْ يَعْمَلَ في عمرٍو ، فتأتي بِحَرْفِ العَطْفِ لِيُدْخِلَهُ في عَمَلِهِ فتقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ٤١) وعَمْراً ، واذَا(٤٢)كَانَ كذلكَ اسْتَحَالَ أنْ تَعْطِفَ معمولَ الفِعْلِ عليهِ نحوَ ضَرَبْتُ وزَيْداً ، تُريدُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فلوكَانَ امّا حرفَ عَطْفٍ لما جَازَ أنْ يقعَ بينَ الفِعْلِ ومَعْمُولِهِ نَحْوَ ضَرَبْتُ امّا زيداً وامّا عَمْراً وكَذَا تقولُ : جَاءني امّا زَيْدٌ وامّا عَمْرٌو ، فيقعُ بينَ الفِعْلِ والفَاعلِ ،

---

(٣٧) ج : والفصل .

(٣٨) ب ، ج : وأما الوجه الثاني .

(٣٩) ب ، ج : ضربت زيدا . تحريف .

(٤٠) ج : يفضل . تصحيف .

(٤١-٤١) ساقط في ب و ج . بسبب انتقال النظر .

(٤٢) ب ، ج : اذا .

فَهَذَا أَبْلَغُ الرَّدِّ ، لأنَّ الفاعِلَ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ ، ولا يَصِحُّ تَعَرِّيهِ منْهُ وكُلَّما كَانَ اقْتِضَاءُ الفِعْلِ للاسمِ أشَدَّ ، كانَ مِنَ العَطْفِ أبْعَدَ ، ولوكَانَ هَذَا من المواضِعِ التي يَصِحُّ العَطْفُ فِيهَا لكانَ مُمْتَنِعاً أيْضاً من أجْلِ أنَّ ما قَبْلَ إمّا في قولِكَ : ضَرَبْتُ إمّا زَيْداً ، فِعْلٌ وما بَعْدَهُ اسْمٌ ، والفِعْلُ لا يُعْطَفُ عليهِ الاسمُ ، كيفَ والجُمْلَةُ في مثلِ هَذَا المَوْضِعِ لا اعرابَ لَهَا بِوَجْهٍ ، لأنَّهَا انّما تكونُ في تَقْديرِ الأعرابِ اذا وَقَعَتْ موقعَ المُفْرَدِ ، نحوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَرَجَ غُلامُهُ ، تُقَدِّرُ في مَوْضِعِ خَرَجَ غُلامُهُ ، الجَرَّ لوقوعِهِ صِفَةً للمجرورِ بمنزلةِ خَارِجٍ (٤٣ اذا قلتَ : برجلٍ خارجٍ ٤٣) ، ولَيْسَ في مَسألَتِنَا ما يُتَصَوَّرُ وقوعُ الجُمْلَةِ مَوْقعَهُ .

والوَجْهُ الثّاني : ما ذُكِرَ من أنَّكَ تقولُ : وإمّا عَمْراً فَتُدْخِلُ الواوَ عليهِ ولوكَانَ حَرْفُ العَطْفِ ، لم يَدْخُلْ عليهِ حَرْفُ عَطْفٍ آخَرَ . ويُوضِّحُهُ أنَّكَ لا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً وأَوْ عَمْراً ، فَلَوْكَانَ إمّا بمنزلةِ أوْ لامتَنَعَ مِنَ الوَاوِ كَمَا يَمْتَنِعُ أوْ ، وهَذَا هُوَ الدّليلُ القَاطِعُ .

وقَدْ اسْتَمَرَّ النّحويونَ على جَعْلِ إمّا من حروفِ العَطْفِ ولَمْ يَعْرِفْ تَحْقِيقَهُ غيرُ الشَّيْخِ أبي علي ولهَذَا قَالَ في أوّلِ البَابِ : انَّ حُروفَ العَطْفِ تِسْعَةٌ ، وهُمْ يقولونَ : (٤٤) أنّها عَشَرَةٌ ، لِعَدِّهِمْ إمّا في جُمْلَتِهَا ، وذَلِكَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومِنْهَا لا ، وذلكَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، ولَوْقُلْتَ : ما ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، ولَمْ(٤٥) اشْتُمْ بَكْراً لا خَالِداً ، لم يَجُزْ لأنَّكَ لَمْ تُوجِبْ للأوّلِ – شَيْئاً فَتَنْفِيَهُ // بِلا ، وأنْتَ انّما تَنْفِي بِلا ما أوْجَبْتَهُ للأوّلِ .

(٤٣ – ٤٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٤٤) ب ، ج : وهؤلاء يقولون .

(٤٥) ب ، ج : أولم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ لا بمنزلةِ سائرِ حروفِ العَطْفِ في ادْخَالِ الثّاني في حُكْمِ الأوّلِ لَفْظاً وأمّا مَعْنَاهَا فالنّفْيُ فاذَا قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً ، كنتَ نَفَيْتَ عن عمرو ، ما أثْبَتَّ لزيدٍ ، ألا تَرَى أنَّ زَيْداً قد وَقَعَ عليهِ الضَّرْبُ ، ولم يَقَعْ على عمرو ، ولمّا كَانَتْ تَنْفِي عَمّا يقعُ بَعْدَهَا ما وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا لَمْ يَجُزْ أنْ يُقَالَ(٤٦) : ما ضَرَبْتُ زيداً لا عَمْراً لأجْلِ أنَّ الضَّرْبَ اذَا كَانَ مَنْفِيّاً عن زيدٍ كانَ نَفْيُهُ عن عمرٍو مُحَالاً ، اذِ النّفْيُ لا يُنْفَى وانّما يُنْفَى المُثْبَتُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِنْهَا بَلْ وهيَ تُسْتَعْمَلُ بعدَ النّفي والايجابِ كقولكَ : رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً ، ومَا جَاءنِي عَمْرٌو بَلْ بَكْرٌ ، وهيَ(٤٧) أعَمُّ في الاسْتِدْرَاكِ بِهَا من لكنَّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ بَلْ مَعْنَاهَا الاضرابُ عَنِ الأوّلِ والاثباتُ للثّاني . فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً بَلْ عَمْراً كنتَ قَاصِداً الأخبارَ(٤٨) بضربِ زيدٍ ، ثُمّ يَتَبَيّنُ لكَ(٤٩) أنّكَ غَلَطْتَ في ذلكَ فَتَضْرِبُ عنهُ الى عَمْرٍو ، فتقولُ : بَلْ عَمْراً فَبَلْ نقيضُ لا ، لأنَّ لا تَنْفِي عَنِ الثّاني ما وَجَبَ للأوّلِ ، وبَلْ تُثْبِتُ للثّاني ما وَجَبَ للأوّلِ وتَنْفِيهِ عَنْهُ ، فالضّرْبُ في قولكَ : ضَرَبْتُ زيداً لا عمراً ، منفيٌّ عن عمرو ، ومُثْبَتٌ لزيدٍ وفي قولكَ : ضَرَبْتُ زيداً بَلْ عَمْراً منفيٌّ عن زيدٍ ، ومثبتٌ لعمرو فاعْرِفْهُ . - ويُسْتَدْرَكُ بِبَلْ بَعْدَ الايجابِ والنفي فالايجابُ ما ذَكَرْنَا من قولكَ : ضَرَبْتُ زيداً بَلْ عَمْراً . والنّفيُ كقولكَ : ما جَاءني زيدٌ بَلْ عَمْرٌو . قال شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : انَّ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

---

(٤٦) ب ، ج : ان تقول .
(٤٧) ب ، ج ، ط : فهي .
(٤٨) ب ، ج : قاصدا « الى » الأخبار .
(٤٩) ج : تبيّن لك .

أحَدَهُمَا : انْ يكونَ التّقديرُ ما جَاءني زَيْدٌ بَلْ [مَا][50] جَاءَنِي عَمْرٌو ، فكأنَّكَ قصدتَ أنْ تُثْبِتَ نفيَ المَجِيءِ لزيدٍ ثم استَدْرَكْتَ فأثْبَتَّهُ لِعَمْرٍو ، واذَا[51] كانَ كذلكَ كانَ المَعْنَى في قولِكَ : ما جَاءني زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو : انَّ عَمْراً ما جَاءكَ ، وانّ الذي تُخْبِرُ عَنْهُ بتركِ المَجِيءِ هُوَ عَمْرٌو دونَ زيدٍ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يكونَ المَعْنَى ما جَاءني زَيْدٌ بَلْ جَاءني عَمْرٌو فيكونُ نفيُ المَجِيءِ ثَابِتاً لزيدٍ ويكونُ[52] اثباتُهُ لَعَمْرٍو ، ويكونُ الاسْتِدْرَاكُ في الفعلِ وَحْدَهُ دونَ الفِعْلِ وحرفِ النّفيِ معاً فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومِنْهَا لَكِنْ وهيَ للاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النّفي نحوَ : ما رَأَيْتُ زيداً لكنْ عمراً ، فهيَ بَعْدَ النّفي بمنزلةِ بَلْ ، فأمّا[53] بَعْدَ الايجابِ فانّها تَدْخُلُ لترْكِ قصةٍ[54] الى قصةٍ تامةٍ مخالفةٍ للأولى ، نَحوَ : جَاءني[55] زَيْدٌ لكنْ عمروٌ لَمْ يَأْتِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ لكنْ أخُصُّ من بَلْ في الاسْتِدْرَاكِ ، لأنَّكَ تستدركُ ببَلْ بَعْدَ الايجابِ كقولِكَ : [56] ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً وبَعْدَ النَفْيِ كقولِكَ : [56] مَا جَاءني زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ، ولَكِنْ مخالفةٌ لِبَلْ في الايجابِ ، لا تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً لكنْ عَمْراً ، ولا جَاءني زَيْدٌ لَكنَ عَمْرٌو ، وانّما تقولُ : [57] ما جَاءني زَيْدٌ [57] لكنْ عَمْرٌو ، فتستدركُ بِهِ بَعْدَ النّفيِ كَمَا تَسْتَدْرِكُ بِبَلْ ، فانْ كانَ في الكلامِ قِصّتانِ مُخْتَلِفَتانِ ، جَازَ الاستدراكُ بلكِنْ

---

(٥٠) من ب . الصواب .
(٥١) ب ، ج : فاذا .
(٥٢) سقطت « ويكون » في ب و ج .
(٥٣) ط : وأما .
(٥٤) ب : قصة « تامة » .
(٥٥) ط : جاء .
(٥٦ - ٥٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٥٧ - ٥٧) بدله في ب . ما جاءني « من أحمد » زيد »

في الايجابِ ، وذلكَ قَولُكَ : جَاءني زَيْدٌ لكنْ عَمروٌ لم يَأتِ ، فقولُكَ : عَمْرٌو لم يأتِ ، جُمْلَةٌ منفيةٌ ، وما قَبْلَ لَكِنْ وهو قَوْلُكَ : جَاءني زَيْدٌ ، جُمْلَةٌ مُوجَبَةٌ ، فقدْ حَصَلَ الاختلافُ // وعمروٌ في قولِكَ : لَكِنْ عمروٌ لَمْ يأتِ ، مَرْفُوعٌ بالابتداءِ ، وَلَمْ يَأْتِ ، خَبَرُه ، وكَذَا قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً لَكِنْ لم أضْرِبْ عَمْراً ، فعمروٌ منصوبٌ بِلَمْ أضْرِبْ ، ولَيْسَ لحرفِ العَطْفِ فيهِ حَظٌّ كَمَا يَكونُ في قولِكَ : مَا ضَرَبَ زيداً لكنْ عَمْراً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فأمّا أمْ فانّها لا تكونُ الا في الاستفهامِ وهي تكونُ(٥٨) على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ تكونَ متصلةً ، والآخر أنْ تكونَ منفصلة(٥٩) فأمّا المُتّصِلَةَ فانّهُ(٦٠) لا يُسْتَفْهَمُ بِهَا حَتّى يحصلَ عند السائلِ العلمُ بِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ بأوْ يقولُ المُسْتَفْهِمُ : أزيدٌ عِنْدَكَ أوْ عَمْرٌو ، فيقولُ(٦١) المُخْبِرُ نَعَمْ فاذا قَالَ لَهُ(٦٢) نعمْ ، عُلِمَ(٦٣) كونُ أحَدِهِمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ(٦٤) عِنْدَهُ ، لأنَّ مَعْنَى أزيدٌ عِنْدَكَ أوْ عمروٌ ، أأحَدُهُمَا عِنْدَكَ فاذَا قال(٦٥) لَهُ في جوابِ هَذَا : نَعَمْ ، عُلِمَ بِهِ ذلكَ ، فانْ أرَادَ المُسْتَفْهِمُ أنْ يُعَيِّنَ لَهُ المسؤولُ ما عَلِمَهُ بسؤالِهِ(٦٦) بأوْ ويُخَصِّصُهُ لَهُ ، سَأَلَهُ بأمْ فقالَ لَهُ(٦٧) : أزَيْدٌ عندَكَ أم عَمْرٌو ، فأجَابَهُ المخبرُ فقالَ : زَيْدٌ أو عمروٌ ، فَتَعَيَّنَ بخبرِ المُخْبِرِ إيّاهُ ما كانَ قَدْ عَلِمَهُ مُبْهَماً . ولو قالَ لَهُ في جوابِ أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ : لا ، أو نَعَمْ لكانَ قَدْ أخْطَأَ ولَمْ يُجِبْهُ على ما يقتضيهِ سُؤالُهُ ، كَمَا أنّهُ لو قالَ لَهُ : أيُّهُما عِنْدَكَ : فقالَ لَهُ : لا ، أو نَعَمْ ، لم يَكُنْ جواباً لما سَأَلَهُ عَنْهُ .

---

(٥٨) ب ، ج ، ط : تكون « فيه » .
(٥٩) ب ، ج ، ط : منقطعة .
(٦٠) ب ، ج ، ط : فانها .
(٦١) ط : فيقول « له » .
(٦٢) سقطت « له » في ط .
(٦٣) ط : علم « به » .
(٦٤) ب : بغير تعيينه .
(٦٥) ب ، ج ، ط ، فاذا قيل .
(٦٦) ط : بسؤاله (اياه)
(٦٧) سقطت « له » في ط .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الشَّيْخَ أبا عَلِيٍّ قد أوْضَحَ المقصودَ . والنُّكْتَةَ الفَصْلُ بَيْنَ أو وأمْ ، فالفرقُ بَيْنَهُمَا أنَّ أوْ تفيدُ الشَّكَّ ، كَمَا تَقَدَّمَ من أنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أو عَمْراً ، كانَ الضَّرْبُ واقعاً على أحَدِهِمَا ، فاذَا(٦٨) أتَيْتَ بأوْ بَعْدَ هَمْزَةِ الاستفهامِ فقلتَ :(٦٩) أزَيْدٌ عندكَ أوْ عَمْرٌو ، دلَّ على أنَّكَ تَسْتَفْهِمُ المُكَلِّمَ(٧٠) عن أحَدِهِمَا ، كَمَا دَلَّ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً أوْ عمراً ، عَلَى أنَّ الضَّرْبَ أصابَ – أحَدَهُمَا كأنَّكَ قَصَدْتَ أنْ تقولَ : أزَيْدٌ عندكَ ، ثُمَّ ظَنَنْتَ أنَّهُ يَجوزُ أنْ – يكونَ عمروٌ عندَهُ ، فأتيتَ بأوْ فَقُلْتَ أوْ عمروٌ . وكما(٧١) أنَّكَ لما قُلْتَ ضَرَبْتُ زيداً ، توهمتَ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ الضَّرْبُ وقعَ عَلَى عَمْرٍو دونَ زيدٍ فَقُلْتَ أو عَمْراً ، واذَا كانَ قولُكَ : أزيدٌ أو عمروٌ ، بمنزلةِ(٧٢) أأحَدُهُما عِنْدَكَ كانَ الواجبُ على المسؤولِ أنْ يقولَ لا ، ان لَمْ يَكُنْ واحدٌ منهما عِنْدَهُ أو يقولَ : نَعَمْ ، انْ كانَ أحَدُهُمَا عِنْدَهُ ، لأنَّكَ انَّما سألتَ عَنْ كونِ أحَدِهِمَا فَقَطْ ، فَهُوَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : أضَرَبْتَ واحِداً مِنَ القَوْمِ ، في أنَّكَ تَسْتَفْهِمُهُ عَنْ ضَرْبِ واحدٍ مُبْهَمٍ لا عَنْ عَيْنِ المَضْرُوبِ ، فليسَ الجوابُ الا أنْ يقولَ : لا أو نَعَمْ .

وأمّا أمْ فَمَعْنَاهَا عن التّعيين ، وذلكَ أنْ تقولَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، وقَدْ عَرَفْتَ أنَّ أحَدَهُمَا بغيرِ عينِهِ عِنْدَهُ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قولِكَ : أيُّهُما عِنْدَكَ ؟ وأيُّهُما يفيدُ السؤالَ عن عينِ الذي هُوَ عِنْدَهُ وتُسَمّى أمْ هذهِ المُتّصلةَ . ومَعْنَى الاتّصالِ أنّها تكونُ معادلةً للهمزةِ وقرينةً لَهَا حتّى يكونا جَمِيعاً بِمَعْنَى أيْ . فاذَا كَانَ قولُكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أمْ عمروٌ بمنزلةِ أيُّهما عِنْدَكَ ؟ وَجَبَ أنْ يقولَ في جوابِهِ : زَيْدٌ ، أو يقولَ : عَمْرٌو ، ولا يقولُ نَعَمْ ، لأجْلِ أنّ نَعَمْ جَوَابُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كونَ أحدِهِمَا على الاطْلاقِ عِنْدَهُ ، ومَنْ سَأَلَكَ بأيِّهُما ، فهو // يَطْلُبُ التّعيينَ . فانْ قالَ لَكَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، وليسَ أحَدُهُمَا عِنْدَكَ ، كَانَ

---

(٦٨) ب : واذا .

(٦٩) سقطت « فقلت » في ب و ج .

(٧٠) ج : المتكلم . تحريف .

(٧١) ب ، ج : كما .

(٧٢) سقطت « بمنزلة » في ب و ج .

مُخْطِئاً في السُّؤالِ فتقولُ لَهُ : لَيْسَ عندي زَيْدٌ وَلا عَمْرٌو ، فَتُخْبِرُهُ بأنّه(٧٣) غلطَ ولَمْ يَعْلَمْ أنَّ أحَدَهُمَا عندكَ عِلْماً حَقِيقِيّاً . فأوْ اذاً اسْتِثْبَاتٌ فَقَطْ وأمْ اثْباتٌ ، واستثباتٌ جَمِيعاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وتقولُ حَسَنٌ(٧٤) أو الحُسَيْنِ أفْضَلُ أمْ ابنُ الحَنَفِيّةِ(٧٥) فيكونُ الجَوابُ أحَدُهُمَا بهذا اللفظِ ولا يجوزُ أنْ تقولَ(٧٦) الحَسَنُ ولا الحُسَيْنُ لأنَّ المَعْنَى أأحَدُهُمَا(٧٧) أفْضَلُ أمْ ابنُ الحَنَفِيّةِ ؟ فالجَوابُ يكونُ(٧٨) عَلَى مَا يَنْتَظِمُهُ السُّؤالُ .

قَالَ الشَّيْخُ الاماءُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أوْ اذَا كَانَ لأحدِ الشَّيْئَيْنِ ، كَانَ قَوْلُكَ : الحَسَنُ أو الحُسَيْنُ بمنزلةِ قولِكَ : أأحَدُ هَذَيْنِ ، كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أزَيْدٌ أوْ عَمْرٌو عِنْدَكَ ، كَانَ المَعْنَى أأحَدُهُمَا عِنْدَكَ ، واذَا كانَ(٧٩) قَوْلُهُ الحَسَنُ أو الحُسَيْنُ أفْضَلُ بمنزلةِ أأحَدُهُمَا [عِنْدَكَ](٨٠) ثُمَ

---

(٧٣) ب ، ج : انه .

(٧٤) ب ، ج ، ط : الحسن .

(٧٥) والحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد على أبن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا غير أن ام الأولين فاطمة الزهراء عليها السلام وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية واليها ينسب تمييزا عنهما . وكان محمد يقول : الحسن والحسين أفضل مني وأنا أعلم منهما . وقد دعا المختار الثقفي الى أمامه ابن الحنفية : كما كانت الكيسيانية وهي فرقة من فرق الشيعة ، ترى أنه لم يمت وانه مقيم برضوى . مولده ووفاته في المدينة وقيل أن وفاته في الطائف . وكانت وفاة الحسن سنة ٥٠ هـ والحسين سنة ٦١ هـ وابن الحنفية سنة ٨١ هـ أنظر في ترجمتهم عليهم السلام : الحسن : صفوه الصفوة ٣١٩/١ - ٣٢١ ، والكامل لابن الأثير ١٧٤/٣ - ١٧٥ و ١٩٧ ، والاصابة في تميز الصحابة ١١/٢ - ١٣ والأعلام ٢١٤/٢ - ٢١٥ الحسين : صفوه الصفوة ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، والكامل لابن الأثير ٨/٢ - ٤٠) والاصابة ١٤/٢ - ١٧ ، والأعلام ٢٦٣/٢ - ٢٦٤ .

ابن الحنفية : طبقات ابن سعد ٩١/٥ - ١١٦ ، وصفوه الصفوه ٤٤/٢ - ٤٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٠/٣ - ٣١٤ ، والأعلام ١٥٢/٧ - ١٥٣ .

(٧٦) ب ، ج : أن يقال .

(٧٧) ج : أحدهما .

(٧٨) ب ، ج : فالجواب « حقه أن » يكون .

(٧٩) سقطت « واذا كان » في ب و ج .

(٨٠) من ب و ج . أبين .

قالَ : أمْ ابنُ الحَنَفيّةِ : كَانَ قَدْ سَأَلَهُ عنِ الأفْضَل من بَيْنِ واحدٍ مُبْهَمٍ مِنَ الحَسَنِ أو الحُسَيْنِ(٨١) وبَيْنَ ابنِ الحَنَفيّةِ (٨٢ فتقولُ : أحَدُهُمَا أو واحدٌ٨٢) منَ الحَسَنِ أو الحُسَيْنِ » . واذا قالَ ذلكَ كانَ قَدْ فَضَّلَ كلَّ واحدٍ منهما على ابنِ الحَنَفيّةِ ، ولا يَجُوزُ أنْ يقولَ : الحَسَنُ أفْضَلُ ، أو يقولَ : الحسَيْنُ ، لأجْلِ أنَّهُ لَمْ يُرِدْ أنْ يقولَ لكَ أشْتَبَهَ عليّ الأفْضَلُ مِنَ الحَسَنِ وابنِ الحَنَفيّةِ ولا مِنَ الحُسَيْنِ وابنِ الحَنَفيّةِ فيكونُ جَوَابُكَ : الحَسَنُ ، وانّما جَعلَ واحِداً مِنْهُمَا بغيرِ عَيْنِهِ قَريناً لابْنِ الحَنَفيّةِ وقَالَ : أواحِدٌ من هَذَيْنِ أفْضَلُ أمْ هَذَا الآخَرُ . ومن أرادَ تَفْضيلَ ابنِ الحَنَفيّةِ كما تَزْعُمُ الكَيْسَانية ،(٨٣) قَالَ في قولِكَ الحَسَنُ أو الحُسَيْنُ أفْضَلُ ام ابنُ الحَنَفيّةِ : ابنُ الحَنَفيّةِ (٨٤ وقَالَ الشّيْخُ أبو عَليٍّ٨٤) : تقولُ أحَدُهُمَا بهذا اللّفْظِ عَلَى موجب المَذْهَبِ لا أنَّ حكمَ الاعرابِ يَقْتَضِي أنْ يقالَ : أحَدُهُمَا (٨٥ وأنَّهُ لا يَجُوزُ٨٥) أنْ يقالَ : ابنُ الحَنَفيّةِ اذَا أُريدَ تَفْضِيلُهُ عَلَيْهُمَا .

ولو قلتَ : أألحَسَنُ أمِ الحُسَيْنُ أفْضَلُ أمْ ابنُ الحَنَفيّةِ ، كُنْتَ قَدْ سوَّيْتَ بينَ الثّلاثَةِ ، وصِرْتَ تسألُ عن الأفْضَلِ مِنْ جَميعِهِمْ ، حتّى كأنَّكَ قلتَ : أيُّهم أفْضَلُ ، فيكونُ الجَوَابُ أنْ يقالَ : الحَسَنُ ، أو يُقَالُ : الحسين أو يقال : ابنُ الحَنَفيّةِ ، كلٌّ يَقُولُ عَلَى مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ ، وَنَحْنُ في حُكْمِ الاعرابِ لا في حديثِ الفَصْلِ بينَ السّديدِ والفَاسِدِ مِنَ المَذَاهِبِ في ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ في جَوَابِ ذَا : أحَدُهُمَا أفْضَلُ ، لَمْ يَجُزْ لأنَّهُ

---

(٨١) ب ، ج : والحسين . تحريف .

(٨٢) مكرر في ب .

(٨٣) الكيسانية : اتباع كيسان وهو مولى للامام علي بن أبي طالب عليه السلام وقيل هو تلميذ لمحمد بن الحنفية رضي الله عنه وزعم بعضهم ان كيسان هذا هو المختار بن عبيد الثقفي .
والكيسانية تعتقد بأن الدين طاعه رجل وهذا الرجل هو محمد بن الحنفية . وذهب بهم اعتقادهم هذا الى تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج على رجال وظن بعضهم أنه يمكن ترك الأمور الشرعية بعد الوصول الى طاعة الرجل ومن معتقدات بعضهم أن هذا الرجل لا يموت ، او لا يجوز ان يموت حتى يرجع ، او أن الامامه مقتصره عليه أو متنقلة الى غيره الى غير ذلك من الخلافات المذهبية بينهم أنظر الملل والنحل للشهرستاني ١٤٧/١ .

(٨٤ - ٨٤) ساقط في ب و ج .

(٨٥ - ٨٥) بدله في ب و ج : ولا يجوز .

بمنزلةِ : أيُّ هؤلاءِ أفْضَلُ واذَا قالَ : أيّ هؤلاءِ أفْضَلُ ، لَمْ يَكُنْ سَأَلَكَ عن مُبْهَمٍ ، وانّما سَأَلَ(٨٦) عن واحدٍ معيّنٍ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« وأما المنقطعة(٨٧) فانّها تستعملُ بَعْدَ الخبَرِ والاستفهامِ جميعاً . فمثالُ استعمالِها بَعْدَ الخبَرِ قَوْلُهُمْ : انّها لا بلْ أم شَاءٌ ، كأَنَّهُ رَأى أَشْخَاصاً فَسَبَقَ الى نَفْسِهِ(٨٨) أنّها ابلٌ [وأخْبَرَ عَنْ ذلكَ](٨٩) ثُمَ شَكَّ فقالَ : أمْ شَاءٌ ، فَصَارَ بسؤالِهِ بأمْ مُضْرباً عمّا كانَ أخْبَرَ بِهِ ومستأنِفاً السؤالَ(٩٠) فكأَنَّهُ في التّمثيلِ بَلْ أهِيَ شَاءٌ ، لأنَّ أمْ فيها دلالةٌ على الاضرابِ كَمَا في بَلْ ، وفيها دلالةٌ على الاستفهامِ كما في الهمزةِ ، فَتَرجَمُوا أمْ(٩١) هذِهِ بِبَلْ والهمزةِ(٩٢) لاشْتِمَالِهَا على مَعْنَييهِمَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ مَعْنَى المُنْقَطِعَةِ // أنْ لا تكونَ متصلةً بما قَبْلَهَا ويَكون ما بَعْدَهَا كلاماً مُسْتأْنَفاً . ولا يكونُ الاستئنافُ في المُتّصلةِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قلتَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، بمَعْنَى أيُّهُمَا عندكَ ؟ لم يَكُنْ ما بَعْدَ أم منقطعاً ، لأجْلِ أنَّ عمراً قرينُ زيدٍ ، وكَفَى دليلاً على ذلكَ أنَّكَ تُعَبِّرُ عن ذلك باسمٍ مفردٍ ، فتقولُ [أيهما](٩٣) عِنْدَكَ .

[واذ](٩٤) قد عرفتَ هذهِ المقدمة ، فهذهِ المُنْقَطِعَةُ تجيءُ بعدَ الخبَرِ والاستفهامِ ، فما ذَكَرَهُ من قولهم : أنّها لابلٌ أمْ شَاءٌ قد جاءت فيهِ بَعْدَ الخبَرِ . وذلكَ أنَّ

---

(٨٦) ج : سألك .
(٨٧) ط : وأما « أم » المنقطعة .
(٨٨) ط : الى نفسه « برؤيتها »
(٨٩) من ب و ج . أبين . والعبارة أيضا في ط مع ابدال « على » « ب » عن » .
(٩٠) ط : السؤال « عنه » .
(٩١) سقطت « ام » في ض .
(٩٢) ب ، ج ، ط : والهمزة « التي للاستفهام » .
(٩٣) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « أنهما » تحريف
(٩٤) من ب و ج من الصواب وفي الأصل « ماذا » تحريف .

قولَهُ : أنّها لابلٌ ، أخْبَارٌ مَحْضٌ ، ثُمَ جَاء[٩٥] بَعْدَهُ الاستفهامُ الذي هو أمْ كأنَّ قائلَ هذا الكلام سَبَقَ بَصَرُهُ الى أشخاصٍ ، فقدّرَ أنّها ابلٌ فاخبرَ على مُقْتَضَى ظَنِّهِ[٩٦] ، وقَالَ : إنّهـا لابل ، أي أنّ تلكَ الأشخاصَ لإبلٌ ، ثم اعترضَهُ الشَّكُ ، فأرادَ أنْ يَسْتَفْهِمَ ويضربُ عن الأخبارِ السّابقِ منه فقالَ : أمْ شَاءٌ ، على تقديرِ أم هي شَاءٌ ، دالاً على أنّهُ قد تركَ ذلكَ الخبرَ ، وأنّه قد صارَ محتاجاً الى الاستفهام ، فَقَدْ أغْنَى أمْ غَنَاءَ بَلْ والهمزةِ اذا قلتَ : انها لإبلٌ بل أهيَ شَاءٌ ، لأنَّ بَلْ يدلُّ على أنّهُ أضْربَ عن الأخبارِ الذي شَعَ فيهِ . والهَمْزَةُ تدلُّ على أنّهُ قد صَارَ يستفهمُ صَاحِبَهُ الذي كانَ يُخبرهُ ، أولاً عن تلكَ الأشخاص فيقولُ : أهيَ شَاءٌ[٩٧] بَعْدَ بَلْ كَلامٌ مُسْتَأْنَفٌ غيرُ مُتّصلٍ بقوله : انّها لابلٌ ، كيفَ وذلكَ قد وقعَ الاضرابُ عَنْهُ ، قَدْ أضْرَبْتُ عن أخبارِكَ [بأنَّ][٩٨] تلكَ الأشخاصَ ابلٌ وبدأت تستفهمُ بقولِكَ : أهِيَ شَاءٌ فكذلكَ يكونُ هِيَ شَاءٌ في قولِكَ : أمْ هِيَ شَاءٌ ، كلاماً مُسْتَأنَفاً لأنَّ أمْ بمنزلة للهَمْزَةِ وبَلْ جَمِيعاً فيفيدُ الاضرابَ عنِ الأوّلِ والأخذِ في الاستفهامِ مَعاً .

ومن ذا قَوْلُهُ عزَّ وجلَّ – (ألم تنزيلُ الكِتَابِ لا ريبَ فيهِ من رَبِّ – العالمينَ ، أمْ يقولونَ افْتَراهُ) –[٩٩] كأنَّهُ واللهُ أعْلَمُ بَلْ أيقولونَ افْتَرَاهُ فدل [على][١٠٠] الاضرابِ عنِ الأوّلِ والاستفهامِ جَميعاً على طريقةِ التّنزيلِ اعني أنَّ الغَرَضَ التوبيخُ فقولُه تقولونَ : كلامٌ مستأنَفٌ بَعْدَ أم ، فهيَ منقطعةٌ اذ ليسَ في الكَلامِ مَعْنَى أي كَما كَانَ في قولِكَ : أزيدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ومن لا يحقّقُ من المُفَسّرينَ يقولُ : انّ أمْ هُنَا بمنزلةِ الهمزةِ ، وذلكَ غَيْرُ صحيحٍ لما ذَكَرْنَا من أنَّ أمْ يتضمّنُ مَعْنَى بَلْ .

ويَدُلُّكَ على أنَّ أمْ لَيْسَ كالهمزةِ على الاطلاقِ أنَّكَ لو قلتَ : أنَّهَا لابلٌ أهيَ شَاءٌ ، لَمْ تَكُنْ قد علّقتْ قولَكَ : أهِيَ شَاءٌ بالجُمْلَةِ التي قَبْلَهَا واذا قلتَ : أنّها لابلٌ أمْ

---

(٩٥) سقطت « جاء » في ج .

(٩٦) ب ، ج : « عن مقتضى ظنه » .

(٩٧) ب ، ج : هي شاء .

(٩٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فان » تحريف .

(٩٩) آية ١ – ٣/السجدة ٣٢ .

(١٠٠) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « عن » تحريف .

هِيَ شَاءٌ ، كنتَ قد عَطَفْتَ هذهِ عَلَى الأُولَى كَمَا يكونُ اذا افصحتَ بِبَلْ فقلتَ : انّها لابِلٌ [بَلْ][101] هِيَ شَاءٌ ، فلوكَانَ أمْ كالهمزةِ سَواءً لَمْ يَكُنْ فيها مَعْنَى الاضرابِ ، ولا كَانَتْ عاطفةً كَبَلْ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومثالُ استعمالِها بَعْدَ الاستفهامِ قَولُكَ : اعندكَ زيدٌ أم عندكَ عمروٌ أضْرَبَ عن استفهامِهِ عن زيدٍ ، واستأنفَ الاستفهامَ عن عمروٍ ، كما أضْرَبَ عن الخبرِ في الوجهِ الأوّلِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذا قلتَ : اعِنْدَكَ زَيْدٌ أمْ عِنْدَكَ عمروٌ ، لم تَكُنْ مستفهماً عن أنْ يُعيّنَ لكَ واحِداً من هَذَيْنِ وانما يكونُ مُسْتَفْهماً عن واحدٍ بعينهِ بعدَ عدولِكَ عن آخرَ واضرابكَ // عَنْهُ ، كأنّكَ قلتَ : اعِنْدَكَ زَيْدٌ ظَانّاً أنّهُ عندَهُ ليوقفك على الحقيقةِ فيقولُ : لا أو نَعَمْ ، ثم بَدَا لَكَ وأخَذْتَ تَظنُّ[102] أنَّ الذي عِنْدَهُ هُوَ عَمْرٌو ، أو أرَدْتَ أن تتركَ الاستفهامَ عن زيدٍ الى الاستفهامِ عن عمروٍ ، قلتَ : أم عِنْدَكَ عَمْرٌو ، فهذَا [كقولكَ بَلْ أعِنْدَكَ][103] عمرو ولذلكَ قلتَ : أعندكَ زيدٌ أمْ عندكَ عَمْرٌو ، فذكرتَ لكلّ واحدٍ منهما خَبَرَهُ . وهو أنّكَ كَرّرْتَ عِنْدَكَ ، ولم تقتصرْ على ذِكْرِهِ مَرَّةً واحدةً ، كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ في قولِكَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، وحيثُ كانَ المَعْنَى أيّهما عِنْدَكَ ، لأجْلِ أنّكَ اذا أضْرَبْتَ عن الاستفهامِ عن زيدٍ في قولِكَ : أعِنْدَكَ زَيْدٌ ، بقولِكَ : أمْ عِنْدَكَ عمروٌ ، وَجَبَ أنْ يكونَ خَبَرُ عمروٍ ، مذكوراً لأنَّ هَذَا شَيءٌ مُسْتَأْنَفٌ لا يَتَعَلَّقُ بما قَبْلَهُ ، وليس بشريكٍ لزيدٍ كَمَا في قولِكَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، اذْ كانَ[104] بِمَعْنَى أيّهُمَا عِنْدَكَ .

---

(١٠١) من ب و ج . الصواب .

(١٠٢) ب ، ج : وصرت تظن .

(١٠٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب وبدله في الأصل : قولك بل عندك ، تحريف .

(١٠٤) كذا في ب ، ج . الصواب وفي الأصل : « اذا كان » تحريف .

وتقولُ : أَزَيْدٌ منطلقٌ أمْ عَمْرٌو ، اذَا أَرَدْتَ المُتّصلةَ كما تقولُ : أيُّهُمَا منطلقٌ ولا تقولُ : مُنْطَلِقَانِ ،(١٠٥) لأنَّ السؤالَ عن أحَدِهِمَا ، واذَا أَرَدْتَ المُنْقَطِعَةَ قلتَ : أزيدٌ مُنْطَلِقٌ أم عمروٌ منطلقٌ ، لأنَّ ما بَعْدَ أمْ مُسْتَأنَفٌ فيجبُ أنْ يكونَ كلاماً تاماً .

قَالَ أبو عَلِيٍّ :(١٠٦)

« ومِمّا لا تكونُ أمْ فيه الا المنقطعةَ قولُهُمْ : هَلْ عِنْدَكَ زَيْدٌ أمْ عَمْرٌو(١٠٧) ، فهذهِ التي(١٠٨) لا تكونُ بمنزلةِ أيْ ، لأنّكَ في أي تُثْبِتُ أحَدَ الشّيْئَيْنِ أو الأشياءَ وتدعّى [أحَدَهَا](١٠٩) وهَذَا المَعْنَى انّما يكونُ في الهَمْزَةِ بدلالةِ أنّكَ قد تَسْتَفْهِمُ بِهَا وأنْتَ مُثْبِتٌ كقولِهِ :

/٢٤٩/ أطَرَباً وأنْتَ قِنّسْرِيُّ(١١٠)

وَلا [يجوزُ](١١١) أنْ تُثْبِتَ بِهَلْ ، لوْ قُلْتَ : هَلْ طَرَباً ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ معْ هَلْ الا المُنْقَطِعَة .

---

(١٠٥) ج : منطلقاً . تحريف .

(١٠٦) ب ، ج : قال « الشيخ » أبو علي .

(١٠٧) ط : أم (عندك) عمرو .

(١٠٨) سقطت « التي » في ط .

(١٠٩) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « احدهما » . تحريف .

(١١٠) هذا الرجز للعجاج وبعده قوله :

والدهر بالانسان دواري .

وهو منسوب للعجاج في ديوانه ق ٣/٢٥ ص ٣١٠ ، وسيبويه والشنتمري ١/١٧٠ و ٤٨٥ (لم ينسبه ولم ينشده الشنتمري) ، والأضداد لابن بشار الأنباري ١٦٦ (الشنقيطي) و ١٩٢ – ١٩٣ ، (أبو الفضل) ، واعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/١٨١٨ ، والمخصص ١/٤٥ ، والاقتضاب ٣٧٤ و ٣٩٤ ، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٤/١٦٧٠ ، والمسلسل في غريب لغه العرب ١٣٤ – ١٣٥ ، ومعجم البلدان ٧/١٦٨ .

وغير منسوب في المقتضب ٣/٢٢٨ ، ٢٦٤ ، والايضاح ٢٩٢ ، وتهذيب اصلاح المنطق ١/٧٧ .

وروايته في جمهرة اللغة « قَنسري » بالفتح قال ويروى « قِنسري » بالكسر ، وروايته في مادة (قسر) من اللسان والتاج « وأنت قيسري » والقنسري « المسن الكبير القديم .

والشاهد فيه انه أراد بهمزة الاستفهام معنى التوبيخ ، وهو حكم يختص بالهمزة ، اذ لو أدخل في هذا الموضع هل فقال : هل طربا ، لم يحسن المعنى .

(١١١) من ب و ج و ض . أولى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أمْ لا تُعَادِلُ غيرَ الهَمْزَةِ(١١٢) لأنَّ مَعْنَى المُعَادَلَةِ أنْ تَتَّصلَ بها ويَجْرِيا معاً مَجْرَى أيْ ، وأيْ لاثباتِ واحدٍ من شَيْئَيْنِ أو أكْثَرَ فاذا قُلْتَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ، بِمَعْنَى أيُّهُمَا عِنْدَكَ كنتَ قَدْ أثْبَتَّ واحِداً من هَذَيْنِ بغير عَيْنِهِ . والهمزةُ لَهَا أصْلٌ في الاثْبَاتِ بدلالةِ ما ذَكَرَهُ مِنْ أنّها تَجِيءُ للاثْبَاتِ كقولِهِ : أطَرَباً لأنَّهُ لَمْ يُرِدْ أنْ يَسْتَفْهِمَهُ عن طَرَبِهِ ، وانّما أثْبَتَ لَهُ ذلكَ فَوَبَّخَهُ عليهِ ، ولا يَكُونُ هَذَا الاثْبَاتُ في هَلْ لو قُلْتَ : هَلْ تَخْرُجُ ؟ كَانَ اسْتِفْهَاماً صَرِيحاً ، ولم تَكُنْ عَالِماً بِخُرُوجِهِ . واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ؟ بِمَعْنَى أيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ كَمَا قُلْتَ : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو ؟ فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِنْهَا حَتَّى ، وذلكَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ القومَ حَتّى زيداً ، وقَدْ رَواهُ سِيبَوَيْهِ(١١٣) وأبو زَيْدٍ وغَيْرُهُمَا عن العَرَبِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ حَتّى تكونُ على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ : جَارّةً ، وعَاطِفَةً ومُبْتَدَأً مَا بَعْدَهَا . والذي يُفْتَقَرُ اليهِ أنَّ حَتَّى تفارقُ سائرَ حروفِ العَطْفِ في أنَّ ما بَعْدَهَا يَكُونُ مُجَانِساً لِمَا قَبْلَهَا . فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ القومَ حَتّى حِمَاراً ، كما تقولُ : ضَرَبْتُ القومَ وحِمَاراً ، أو ثُمَّ حِماراً وذاكَ(١١٤) أنَّ حَتّى تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الغَايةِ ، فَلا تَعْرَى مِنْهَا في العَطْفِ أيْضاً . والغَرَضُ فيها أنْ تَدُلَّ على أنَّ المذكورَ بَعْدَهَا انْتَهَى اليهِ الفِعْلُ أيْضاً //

---

(١١٢) ج : عن الهمزة . تحريف .

(١١٣) في سيبويه ١/٤٩ - ٥٠ : « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فانما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم . كما كان رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه . »

(١١٤) ج : وذلك .

وأنّه لَمْ يَخرُجْ من جُمْلَةِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، واذَا قُلْتَ : (١١٥) جاءني القَوْمُ حَتّى حِمارٌ ، كنتَ قد ذَكَرْتَ ما لَمْ يَدْخُلْ في جُمْلَةِ القَوْمِ اذْ لَفْظُ القَوْمِ لا يَقَعُ عَلَى الحِمارِ ، ولا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كَمَا يَشْتَمِلُ على زَيْدٍ فتقولُ : – ضَرَبْتُ القَوْمَ حتّى زيداً ، لِيُعْلَمَ أنَّهُ داخِلٌ في الضَّرْبِ الذي وَقَعَ عَلَى (١١٦) القَوْمِ ولَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ ، والحِمارُ مَعْلُومٌ خُرُوجُهُ منَ القَوْمِ وغيرُ مَظْنُونٍ دُخُولُهُ فيهم بوَجْهٍ ، وانّما ذَكَرَ الشَّيْخُ أبو عليٍ : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زيداً ، فقط لِيُبصرّكَ أنَّ زيداً معطوفٌ على القَوْمِ اذ لو قالَ : (١١٧) ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيداً ضَرَبْتُهُ ، جَازَ أنْ يقالَ : انَّ زيداً منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ نَحْوَ حَتّى ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ . وقَالَ حَكاهُ سِيبَوَيهِ وأبو زيدٍ وغيرُهُما عن العَرَبِ ، (١١٨) لأنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : انَّ حتّى لا تكونُ عَاطِفَةً .

واعْلَمْ أنَّ العَطْفَ يكونُ على المُضْمَرِ كَمَا يكونُ على المُظْهَرِ . والمُضْمَرُ على ضَرْبَيْنِ : مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ ، فالمُتَّصِلُ يكونُ مَرْفوعٌ ومَنْصُوباً ومَجْروراً ، فالمرفوعُ المُتَّصِلُ نحوُ التّاءِ في ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْنَ والمُسْتَكِنُّ في نَحْوِ زَيْدٌ ضَرَبَ ، وأنَا أضْرِبُ وتَضْرِبُ ، والمَنْصُوبُ نَحْوُ الكافِ في ضَرَبَكَ ، والهَاءِ في ضَرَبَهُ ، والمجْرُورُ في غُلامَكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ وبِهِ ، وغُلامِهِ ، فالمَرْفُوعُ اذَا أُرِيدَ العَطْفُ عليهِ وَجَبَ الاتيانُ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ نَحوَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتَ أنْتَ وزَيْدٌ (١١٩)وَضَرَبْتُ(١٢٠) أنَا وَزَيْدٌ(١١٩) وفي المُسْتَكَنّ : اذْهَبْ أنْتَ وَزَيْدٌ ، كَقَوْلِهِ تعالَى – (اسْكُنْ أنْتَ وَزَوْجُكَ) –(١٢١) و – (أنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) –(١٢٢) ، فانْ قُلْتَ : اذْهَبْ وَزَيْدٌ ، وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ ، كَانَ قَبيحاً ، وَهُوَ شَيْءٌ لا يكادُ في غيرِ الشِّعْرِ(١٢٣) ، وانّما يَجِيءُ في

---

(١١٥) ب ، ج : فاذا قلت .

(١١٦) سقطت « على » في ب ، ج .

(١١٧) ب ، ج : اذ لو قلت .

(١١٨) نَصَّ سيبويه على كونها عاطفة في ٤٩/١ بقوله : « فحتى تجري مجرى الواو وثم ، وليست بمنزلة أمّا لأنها انما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدأ .

(١١٩ - ١١٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٢٠) كذا في ب . الصواب . وفي الأصل « ضربت » . سهو .

(١٢١) آية ٣٥/البقرة ٢ وآية ١٩/ الأعراف ٧ .

(١٢٢) آية ٢٧/الأعراف ٧ .

(١٢٣) ب : في غير الشيء . تحريف .

الكلام اذَا حَصَلَ فَصْلٌ كقولِهِ عَزَّ وَجَلَّ :- (مَا اشْرَكْنَا ولاَ آباؤُنَا)-(١٢٤) ، وذَاكَ(١٢٥) أنَّ لا فَصْلَ بَيْنَ حَرْفِ العَطْفِ وبَيْنَ المَعْطُوفِ ، وانَّما قَبُحَ العَطْفُ على المُضْمَرِ المرفوعِ غيرِ المُنْفَصِلِ ، لأنَّهُ أمّا أنْ يكونَ مُسْتَكِنّاً في الفِعْلِ نَحْوَ : زَيْدٌ ضَرَبَ واضْرِبْ ، أوْ مُتَّصِلاً بِهِ اتّصالَ الجُزْءِ كالألفِ في قَامَا ، والواو في قَامُوا والتّاءِ في ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ ، والنّونِ في ضَرَبْنَ والألفِ والنّونِ في ضَرَبْنَا . فَلَمّا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ العَطْفُ عليهِ في الظّاهِرِ بمَنْزِلَةِ العَطْفِ عَلَى الفِعْلِ فَلَمّا لَمْ يَصِحَّ عَطْفُ الاسمِ على الفِعْلِ ، لَمْ يُجَوّزوا أيْضاً نحوَ : اذْهَبْ وزَيْدٌ ، وَذَهَبْتُ وَزَيْدٌ .

وقَالوا أنْتَ وزَيْدٌ ، فأتُوا بالمُنْفَصِلِ ليكونَ (١٢٦ عَطْفُ الاسمِ على الاسمِ ١٢٦) ، فانْ قُلْتَ : فانَّ هَذَا يَنْكَسِرُ بِقَولِكَ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً ، لأنَّ الكافَ لا يَنْفَصِلُ ممّا قَبْلَهُ كَمَا أنَّ التّاءَ في ضَرَبْتُ كَذَلِكَ ، فالجَوابُ أنَّ بَيْنَ المَوضُوعَيْنِ فَرْقاً واضِحاً ، وهُوَ أنَّ الضّميرَ المَرْفُوعَ يتّصِلُ بالفِعْلِ لَفْظاً وتَقْدِيراً ، لأنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ ، ولذلكَ يُبْنَى لَهُ في نَحْوِ ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ ، وضَرَبْنَا وضَرَبْنَ ، وكَفَى اتّصالاً بأنَّهُ يَسْتَتِرُ فيهِ نحو : ضَرَبَ واضْرِبْ يا زَيْدُ وضميرُ المفعولِ يَتّصِلُ لَفْظاً لا تَقْدِيراً ، لأنَّ المفعولَ فَضْلَةٌ في الكَلامِ ولذلكَ لا يُغَيِّرُ لَهُ الفِعْلُ ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : ضَرَبَكَ وضَرَبَكُمَا (١٢٧ فتكونُ البَاء على حَالِهَا١٢٧) ، ولا يَكُونُ ضميرُ المَفْعُولِ مُسْتَكِنّاً بوجهٍ ، فَلَمّا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ العَطْفُ على الضّميرِ المَنْصُوبِ // لأنَّهُ جُزْءٌ منَ الفِعْلِ لَفْظاً ، ولَمْ يَجُزْ العَطْفُ على المَرْفُوعِ الا في حَالِ اسْتِنكَارٍ ، لأنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ مَعْنَىً ولَفْظاً(١٢٨) فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ واضِحٌ .

واذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ وزَيْدٌ في شِعْرٍ ، كَانَ أحْسَنَ منْ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ضَرَبَ وعَمْرٌو(١٢٩) ، واذْهَبْ وزَيْدٌ ، لأنَّ الضميرَ في ضَرَبْتُ لَهُ لَفْظٌ والضّميرَ في ضَرَبَ لا

---

(١٢٤) آية ١٤٨/ الأنعام ٦ .

(١٢٥) ج : وذلك .

(١٢٦ - ١٢٦) بدله في ب و ج : عطف اسم على اسم .

(١٢٧ - ١٢٧) بدله في ب و ج : فيكون الباء على حاله .

(١٢٨) ب ، ج : حرفا ، وعطفا . سهو .

(١٢٩) كذا في ب و ج : الصواب . وفي الأصل : زيد ضرب عمرو سهو .

لَفْظَ لَهُ . وكُلَّمَا كَانَ اذْهَبْ في الاتّصالِ كَانَ أبْعَدَ مِنَ العَطْفِ ، وذلكَ جَائِزٌ في الشّعْرِ أنْشَدَ :

٢٤٩/ قُلْتُ اذْ أقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا(١٣٠)

فَزُهْرٌ مَعْطُوفٌ على الضَّميرِ المُسْتَكِنِ في أقْبَلَتْ . واذَا جَاءَ في حَالِ الاخْتِيَارِ وَجَبَ أنْ يُقَالَ : أقْبَلَتْ هِيَ وزُهْرٌ .

فأمّا الضّميرُ المجرورُ فَلا يَجُوزُ العَطْفُ عليهِ لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، أو به وزيدٍ لَمْ يَجُزْ ، ويَجبُ أن تُعِيدَ الجَارَّ فتقولُ : بِكَ وبِزَيْدٍ ، وهَذَا غُلامُكَ وغلامُ زيدٍ ، وذَاكَ أنَّهُ بمنزلةِ التّنوينِ من وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا أنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ وعَاقَبَهُ : تقولُ : غُلامٌ ، فَتَجِدُ فيهِ التّنوينَ ، فاذَا أضَفْتَهُ قلتَ : غُلامُكَ ، فقامَ المُضَافُ اليهِ مَقَامَهُ .

والوَجْهُ الثّاني : انّهُ لا يَجُوزُ فَصْلُهُ ممّا قَبْلَهُ ولا يُلْفَظُ بِهِ الا مُتّصِلاً ، كَمَا أنَّ التّنوينَ كذلكَ فَقَدْ شَابَهَهُ مَعْنىً ولَفْظاً . واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ الضّميرُ في قولِكَ : غُلامُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، كالجُزْءِ مِمّا قَبْلَهُ . فكَمَا لا يَجُوزُ العَطْفُ على بَعْضِ الاسمِ نحوَ أنْ تقولَ : انّي أعْطِفُ عَلَى الدّالِ [منْ زَيْدٍ](١٣١) دونَ بَاقِي حُرُوفِهِ ، أوْ عَلَى التّنوينِ

---

(١٣٠) لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٦٢ ، وسيبويه والشنتمري ١/٣٩٠ ، والكامل للمبرد ١٨٢ و ٤٥١ ، والمفصل ١٢٤ (صدره) ، وشرحه لابن يعيش ٣/٧٦ ، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/٦٠٩ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/١٦١ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٧٥ ، وشرح الشواهد للعاملي ٢٣٦ ، والدرر اللوامع ٢/١٩١ .

البيت غير منسوب في الخصائص ٢/٣٨٦ ، وتوجيه اعراب ابيات ٢٥١ ، والأنصاف ٢/٤٧٥ و ٤٧٧ وشرح الأشموني ٤/٥٣٢

وروى « كنعاج الفلا » في شواهد ابن عقيل للجرجاوي ، وشرح الشواهد للعاملي ، والدرر اللوامع . والملا : الفلاة الواسعة وزهر جمع زهراء اي بيضاء مشرقة .

والشاهد في قوله « وزهر » حيث عطفه على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل بالضمير المنفصل . والوجه أن يقال : أقبلتْ هي وزهر ، بتأكيد الضمير المستتر .

(١٣١) من ب و ج . أبين .

مِنْهُ فَقَطْ ، كذَلِكَ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : أعْطِفُ عَلَى المُضْمَرِ المَجْرُور . وكَفَاكَ دليلاً على فَرْطِ اتّصالِ المَجرور بمَا قَبْلَهُ أنَّهُ ليسَ هُنَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مجرورٌ بازاءِ أنْتَ في المَرْفُوعِ ، فاتّصالُ المَجْرورِ اذاً أشَدُّ من اتصالِ المرفوعِ ، ولذلكَ كَثُرَ العَطْفُ على المَرْفُوعِ في الشِّعْرِ ولَمْ يَكْثُرْ ذلكَ في المَجْرُورِ ، وانّما جَاءَ في بَيْتَيْنِ أو ثَلاثةٍ . أنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٢٥٠/ فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ(١٣٢)

ولَمْ يُوجَدْ شَيءٌ مِنْهُ في كلام فصيح ، وأمّا قِراءَةُ حَمْزَةَ(١٣٣) – (تَسَاَلُونَ بِهِ والأرْحَامِ) –(١٣٤) فَقَدْ رُدَّتْ ، وأجْمَعُوا عَلَى أنّهَا غيرُ مُتَوَجّهةٍ وانّما الصّحيحُ النَّصْبُ على حَذْفِ المُضَافِ كأنَّهُ : واتّقوا اللهَ الذي تَسْأَلُونَ بِهِ وقَطْعَ الأرْحَامِ . وأمّا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ) –(١٣٥) فانَّ الجَرَّ في المَسْجِدِ الحَرَامِ بالعَطْفِ على قولِهِ تَعَالَى – (عَنْ سَبِيلِ اللهِ) – لا عَلَى الضّميرِ في بِهِ وجَازَ العَطْفُ على المَجْرُورِ نحوَ قَوْلِكَ : غُلامُ زَيْدٍ وعمرٍو ، ومَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرٍو لأجْلِ(١٣٦) أنَّ هَذَا بمنزلةِ التّنوينِ مَعْنًى لا لَفْظاً ، وهو أنَّهُ عَاقِبَهُ والا فَهُوَ(١٣٧) اسمٌ مُنْفَصِلٌ يمكنُ اللّفْظُ

---

(١٣٢) من شواهد سيبويه التي لم يعلم قائلوها . أنظر : سيبويه والشنتمري ٣٩٢/١ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٩٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٥٣/١ (العجز) ، وتوجيه اعراب أبيات ٦٤ ، والأنصاف ٤٦٤/٢ ، وابن يعيش ٧٨/٣ و ٧٩ ، – والشواهد الكبرى للعيني ١٦٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٠/١ ، والشاهد فيه عطف الأيام على الضمير في « بك » بدون اعادة حرف الجر .

(١٣٣) حمزة : ابو عماره حمزة بن حبيب الكوفي ولد سنة ٨٠ وأدرك – الصحابة بالسن . أخذ القراءة عن سليمان الأعشى وحمران بن أعين وغيرهما وقرأ عليه وروى القراءة عنه ابراهيم بن أدهم وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله وآخرون . وقد صارت اليه الإمامه في القراءة بعد عاصم والأعمش قال عنه شيخه الأعش : هذا حِبْرُ القرآن ، وقال عنه تلميذه سفيان الثوري « ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله الا بأثر » أنظر ترجمته طبقات القراء ٣٤٨/١ .

(١٣٤) آية ١/النساء ٤ . وفي التيسير للداني ص ٩٣ ان قراءة الخفض لحمزة والباقون بنصبها أنظر أيضا كتاب الشواذ لابن خالويه ٢٤ والحجة في القراءات السبع ٩٤ – ٩٥ وتفسير أبي السعود بهامش تفسير الفخر الرازي ١٨١/٣ ، وكتاب القراءات واللهجات ١٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣ ، واملاً ما من به الرحمن ٩٢/١ .

(١٣٥) آية ٢١٧/البقرة ٢ .

(١٣٦) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولأجل » تحريف .

(١٣٧) في ب ، ج : فانه .

بهِ غيْرَ مُتَّصِلٍ بِمَا قَبْلَهُ ، ولا يُمْكِنُ اللَّفْظُ بالضّميرِ(١٣٨) في غُلامِكَ مُنْفَصِلاً ممّا قَبْلَهُ . فَلمّا فَارَقَ التّنوينَ من أحَدِ الوَجْهَيْنِ لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ ، والضّميرُ لَمّا شَابَهَهُ من وَجْهَيْنِ جَرَى مَجْرَاهُ ، كَمَا أنَّ سُعَادَ لما شَابَهَ الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ : التّعريفُ // والتّأنيثُ مُنِعَ التّنْوينَ(١٣٩) الذي لا يكونُ في الفِعْلِ ، وزَيْدٌ لَمّا أشْبَهَ من وَجْهٍ واحدٍ وهوَ التّعريفُ لم يُعْدَلْ بهِ عن أصْلِهِ ، ولَمْ يَكُنْ لتلكَ المُشَابَهَةِ تَأْثِيرٌ ، وعَلَى ذَا يَجْرِي كثيرٌ من كَلامِهِمْ ، يُجْرونَ الشَّيءَ مَجْرَى الشَّيءِ اذَا شَابَهَهُ من وَجْهَيْنِ . وأمّا الضّميرُ المَنْصُوبُ في ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ فالعَطْفُ عليهِ جَائِزٌ لِمَا تَقَدّمَ مِنْ أنَّهُ منفصلٌ في التّقديرِ ، وانْ كَانَ مُتّصِلاً في اللّفْظِ . فاذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُكَ وزَيْداً ، فكأنّكَ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ايّاكَ وزَيْداً وأمّا الضّميرُ المُنْفَصِلُ فَبِمَنْزِلَةِ الأسْمَاءِ الظّاهرةِ كزيدٍ ، فَلا فَصْلَ بَيْنَ قولكَ أنْتَ وايّاكَ وبَيْنَ زَيْدٍ وعمرٍو في العَطْفِ فأعْرِفْهُ .

---

(١٣٨) ج : « به » بالضمير . سهو .

(١٣٩) ج : مع التنوين . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ مَالا يَنْصَرِفُ :

وَصْفُ الاسمِ الذي لا يَنْصَرِفُ مما تَقَدَّمَ[1] في أوَّلِ هَذَا الكِتَابِ ، وَهُوَ أنْ يكونَ ثانياً من جِهَتَيْنِ[2] . ومَعْنَى ذلكَ أنْ يَجْتَمِعَ فيهِ سَبَبَانِ مِنْ أسبابٍ تِسْعَةٍ ، أو يَتكَرَّرُ واحِدٌ مِنْهَا فيهِ ، وتِلْكَ الأسْبَابُ[3] التِّسْعَةُ : وَزْنُ الفِعْلِ الذي يَخُصُّ الفِعْلَ أوْ يَغْلِبُ عليهِ ، والصِّفَةُ ، والتَّأنِيثُ الذي يَلْزَمُ ولا يُفَارِقُ ، والألِفُ والنّونُ المُشَابِهَتَانِ لألِفَيْ التَّأنيثِ ، والتّعريفُ ، والعَدْلُ ، والجَمْعُ الذي لا يكونُ على بِنَاءِ الوَاحِدِ ، والعُجْمَةُ ، وأنْ يُجْعَلَ الاسمانِ[4] اسماً واحداً .

وجَميعَ مالا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ الا أربعةَ أشياءَ : مَا كَانَ[5] آخِرُهُ ألفَ تأنيثٍ مقصورةً أو ممدودةً[6] وأفعلُ صِفَةً ، وفَعْلانُ الذي لَهُ فَعْلَى ، والجَمْعُ الذي بَعْدَ ألِفِهِ حَرْفَانِ أو ثَلاثةٌ أوْسَطُهَا سَاكِنٌ » .[7] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّا ذَكَرْنَا قَوْلَهُ : ثَانياً من جِهَتَيْنِ ، في صَدْرِ الكِتَابِ[8] وقُلْنَا انّ الغَرَضَ أنّ

---

(١) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل بما تقدم . تحريف . وفي ط : قد تقدم .

(٢) ج : من وجهين .

(٣) ط : تلك الأشياء .

(٤) ب ، ج ، ط : الشيئان .

(٥) ط : « وهي » ما كان .

(٦) ب ، ج ، ط : « كانت » أو ممدودة .

(٧) ط : أوسطها ساكن « والمفعول من النكرة مثل مثنى وثلاث ورباع » .

(٨) ب ، ج : « هذا » الكتاب .

سُعَادَ اذَا دَخَلَهُ التّعريفُ خَرَجَ من حكمِ شَيءِ الذي هُوَ أوّلُ الأسماءِ من وجهٍ ، ودَخَلَ في مُشَابَهَةِ الفِعْلِ من وَجْهٍ[٩] ، وذَاك أنَّ التّعريفَ فَرْعٌ على التّنكيرِ ، كَمَا أنَّ الفِعْلَ فَرْعٌ على الاسمِ ، وكائنٌ بَعْدَهُ في الرُّتْبَةِ . فاذَا دَخَلَ الاسمُ شَابَه الفِعْلَ من وَجْهٍ لكونهِ ثَانياً لأصْلٍ وهُوَ النّكرةُ . كما أنَّ الفِعْلَ ثانٍ للاسمِ ، واذَا دَخَلَ التّأنيثُ صَارَ ثَانياً لأصلٍ آخَرَ وهُوَ المُذكّرُ ، فَصَارَ ثَانياً من جِهَتَيْنِ ، أيْ حَصَلَ فيهِ أنَّهُ ثانٍ لأصْلٍ مَرّتَيْنِ . واذَا كانَ كذلكَ حَصَلَ مشبهاً للفِعْلِ من وَجْهَيْنِ[١١] من حيثُ أنَّ كونَ الشّيءِ ثانياً من حقيقةِ الفِعْلِ دونَ الاسمِ لأنَّ الاسمَ أوّلُ . ولذلكَ[١٢] يُقَالُ لأسماءِ الأجْنَاسِ الأَوَلُ لأنّها لم تَتَضمّنْ شيئاً من المَعَانِي التي هي ثَوَانٍ لا وائلَ هي [أصولٌ][١٣] ، وهَكَذَا [١٤ اذَا قُلْتَ : ثَانٍ ، كانَ الاسمُ بنَفْسِهِ ثانياً وهُوَ الحَقِيقَةُ . واذَا قُلْتَ : فيهِ الفرعيةُ ، جَعَلْتَ الفَرعيةَ مَعْنَىً فيهِ ولَمْ تَجْعَلْ الاسمَ ثانياً بنَفْسِهِ . وهَكَذَا ١٤] حُكْمُ الأسبابِ كلِّهَا ، لأنَّ جميعَهَا فروعٌ وثَوانٍ ، والتّعريفُ[١٥] والتأنيثُ فرعانِ للتّنكيرِ والتّذكيرِ كَمَا ذَكَرْنَا ، والثّالِثُ وَزْنُ الفِعْلِ وَهُوَ فَرْعٌ – لأجْلِ أنَّ الأسماءَ امثلتها مُخَالِفَةٌ لأمْثِلَةِ الأفْعَالِ ، فَاذَا وُجِدَ فيها مُوَازنةُ الفِعْلِ كانَ ذلكَ فرعيةً كالتأنيثِ .

والرّابعُ : الوَصْفُ وهُوَ فَرْعٌ ، لأنَّ الشّيءَ يُعْلَمُ أوّلاً // نَفْسَهُ ثُمَّ أحوالَهُ ، فَمَا لَمْ يُوضَعْ للصورةِ المعروفةِ على الأطلاقِ رَجُلٌ لا يوضَعُ لَهُ ما يدلُّ على صِفَاتِهِ ، والضّرورةُ تدلُّ على أنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ المَوْصُوفِ في الرُّتْبَةِ ، لأنَّ الصِّفَةَ أصْلُهَا على أنّها تُخَصِّصُ اسماً عاماً والعمُومُ سابقٌ للخُصُوصِ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ الوَصْفُ فرعاً كالتَّعْرِيفِ [١٦ اذ لا يكونُ منكورا١٦]

---

(٩) سقطت «من وجه» في : ب

(١٠) ج : وذلك .

(١١) سقطت «من وجهين» في ب و ج .

(١٢) ج : وكذلك . تحريف .

(١٣) مسن ب و ج . الصواب . وفي الأصل : «أطول» تحريف .

(١٤ – ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٥) ب ، ج : فالتعريف .

(١٦ – ١٦) ساقط في ب و ج .

اذِ الشَّيءُ انّما يُعْرَفُ بَعْدَ أنْ يكونَ مَجْهُولاً .

والخَامِسُ : العَدْلُ في نَحْوِ عمر ولا شُبْهَةَ في كونِهِ فَرْعاً اذِ الأصْلُ أن لا يذكرَ لَفْظٌ ويُرادُ غَيْرُهُ كما يُذْكَرُ عُمَرُ ويرادُ عَامِرُ . واذَا كانَ كذلكَ تَقَرَّرَ أنَّهُ فَرْعٌ لخروجهِ مِنَ السَّنَنِ المُتَعَارَفِ .

والسَّادِسُ : الجَمْعُ ، ولا شُبْهَةَ في كونهِ فَرْعاً اذِ الشَّيءُ يكونُ مُفْرَداً أوّلاً ، كما يكونُ مَنْكوراً أوّلاً . وفي شَرائطِ الجَمْعِ كَلامٌ يَأْتي بَعْدُ . وكَذَا جميعُ الأسبابِ لكلٍّ واحدٍ منها بَابٌ على انْفِرَادِهِ ، وانّما نَذْكُر في هذهِ المقدمةِ جُمَلاً .

والسَّابعُ : جَعْلُ الشّيئينِ شَيْئاً واحِداً ، وذلكَ فَرْعٌ بلا شُبْهَةٍ ، اذِ الأصْلُ الأفرادُ ثم ضُمَّ الاسمُ الثّاني الى الأوّلِ نحوَ أنْ يُضَمَّ كَرِبُ الى مَعْدِي ، كما يُضمُّ تاءُ التأنيثِ الى ضَارِبٍ فيقالُ : ضَارِبَةٌ .

والثّامِنُ : العُجْمَةُ ، وكَوْنُها فَرْعاً واضِحٌ ، لأجْلِ أنَّ لُغَةَ العَرَبِ مُقَدَّمَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى ما يَأْخُذُونَهُ من غَيْرِهِمْ [بلا][17] شُبْهَةٍ ، كَمَا أنَّ ما يَنْعَقِدُ مُلْكُكَ عليهِ ، وتَدَّخِرَهُ لِنَفْسِكَ يكونُ مُقَدّماً عِنْدَكَ على المُسْتَعَارِ المخصوصِ بغيرِكَ ، ولَيْسَ الدَّخِيلُ في القَوْمِ كالنَّسيبِ فيهِمْ .

والتّاسِعُ : الألِفُ والنُّونُ في نَحْوِ سكرانَ ، وكَوْنُهُمَا سَبَباً من حَيْثُ أنَّهُمَا يُشْبِهَانِ ألِفَيِ التّأنيثِ في حَمْرَاءَ على مَا سَتَرَاهُ في بَابِهِ . فَهَذَا لَيْسَ بسببٍ على انْفِرَادِهِ في الحقيقةِ ، وانّما هُوَ فرعٌ على التّأنيثِ متابعٌ لهُ من حيثُ يُضَارِعُ عَلامَتَهُ . فالأسبَابُ على الحَقِيقَةِ ثَمانيةٌ ، وانّما جَعَلُوهَا تسعةً رغبةً في التَّقريبِ ، وذلكَ مَذْهَبٌ مستقيمٌ . فاذَا حَصَلَ في الاسمِ سَبَبَانِ من هذهِ الأسبابِ التي بَيّنَا كَوْنَهَا فروعاً [شابَه][18] الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ ،

---

(١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فلا » . تحريف .

(١٨) من ب و ج أولى . وفي الأصل شابهه . تحريف .

فَمُنِعَ بعضُ مالا يكونُ في الفِعْلِ وهُوَ الجرُّ معَ التّنوينِ فقيلَ : مَرَرْتُ بأحمدَ وسُعَادَ ، وكَانَ في مَوْضِعِ الجرِّ مفتوحاً .

وَقَدْ مَضَى في صَدْرِ الكِتَابِ أَنَّهُمْ قَالُوا : انّ صَاحِبَ الكِتَابِ(١٩) اسْتَعْمَلَ الفَتْحَ في هَذَا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ ، والتّوسعِ في العِبَارَةِ ، اذْ كَانَ قَدْ فَسّرَ المَجَارِي الثّمانيةَ في صَدْرِ الكِتَابِ ، وتَابَعَهُ النّحويونَ عَلَى ذلكَ ، والغَرَضُ النَّصْبُ ، لأنَّ البِنَاءَ انّما يكونُ في الاسمِ لِمُشَابَهَةِ الحُروفِ نحوَكَمْ ومَنْ . ولَيْسَ في هَذَا البَابِ ما يُشْبِهُ الحروفَ ، وَيَتَضَمّنُ مَعَانِيَهَا ، واذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ لاعتقادِ البِنَاءِ وَجْهٌ ، وذَكَرْتُ انّ استعمالَ الفَتْحِ يُتَصَوّرُ أنْ يكونَ حقيقةً مع امتناعِ البِنَاءِ ، وانّما جُعِلَ لَفْظُ الجرّ كَلَفْظِ النَّصْبِ ، لأجْلِ أنّهُمْ قَصَدُوا أنْ يمنعوهُ التّنوينَ الذي هُوَ عَلَمُ التّمكُنِ ، اذْ كانَ ضَعْفُ تَمكّنِهِ لخُروجِهِ مِنَ الأسماءِ الأصُولِ ، واكتسابِهِ شَبَهَ الفِعْلِ ، فَمَنَعُوا الجَرَّ أيضاً اذْ كانَ الجرُّ لا يكونُ الا معَ التّنوينِ أو مَا يقومُ مَقَامَهُ وَهُوَ الاضَافَةُ . وكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ يقولُ : انَّ الجرَّ مُنِعَ بِشَفَاعَةِ التّنوينِ ، ولَمّا مُنِعَ الجرُّ كانَ أوْلَى الحَرَكَاتِ بأنْ يَقُومَ مقامَ // الكَسْرَةِ الفتحةَ لِتَسَاوِي النّصْبِ والجرّ في مَعْنَى المفعوليةِ . فَهَذَا كقولِهِمْ : رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ ، ومَرَرتُ بمُسْلِمِينَ في جَعْلِ لَفْظِ الجرّ كَلَفْظِ النّصْبِ . ولَمّا كَانَ الجرُّ مُنِعَ لأجْلِ مَنْعِ التّنوينِ ، أُعِيدَ حَيْثُ أُمِنَ الحاقُ(٢١) التّنوينِ فَقِيلَ : مَرَرْتُ بأحْمَدِكُمْ ، ومَرَرْتُ بالأحْمَرِ والحَمْرَاءِ إذْ كَانَ الاضَافَةُ والألِفُ واللامُ يُحَصّنَانِ الاسمَ من دُخُولِ التّنوينِ لِمُعَاقَبَتِهِمَا لَهُ وقِيَامِهِمَا مَقَامَهُ . وانّما كَانَ القَصْدُ أنْ يُمْنَعَ التّنوينُ الذي هُوَ عَلَمُ التّمكُّنِ والأوليّةِ . وانّما مُنِعَ الجرُّ لأنَّ بَيْنَهُ وبَيْنَ التّنوينِ مُنَاسَبَةً وأخوّةً ، وذَلِكَ(٢٢) أنَّ المَجْرورَ يقومُ مَقَامَ التّنوينِ أبداً ، ولَيْسَ تُوجَدُ هذهِ الأُخُوّةُ بينَ واحدٍ من الرّفْعِ والنّصْبِ ، اذ لا يقومُ المَنْصُوبُ ولا

---

(١٩) أنظر المقتصد ٣٧/١ وأنظر الهامش رقم ٥ من الصفحة نفسها .

(٢٠ - ٢٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢١) ب ، ج : لحاق . وفي اللسان (لحق) ٢٠٣/١٢ : الالحاق :- الادراك ، لَحَقَ الشيءَ وألحقه . وكذلكَ لَحِقَ بِهِ والحقَ لَحاقا بالفتح اي ادركه . واللحاق مصدر لَحِقَ يَلْحَقُ لَحَاقاً .

(٢٢) ب ، ج : وذاك .

المرفوعُ في حَالٍ ، والاسمُ اذَا دَخَلَهُ الألِفُ واللامُ أو الأضافَةُ خَرَجَ من أنْ يكونَ[٢٣] مُسْتَحقّاً للتَّنْوين ، واذا لَمْ يَسْتَحِقّهُ استحالَ تقديرُ سقوطِهِ ، لأجْلِ مُشَابَهَةِ الفِعْلِ ، واذَا كَانَ الأمْرُ على هذا الوجهِ اقْتَضَى القياسُ أنْ لا يزولَ الجَرُّ في حَالِ الإضَافَةِ والألفِ واللام ، لأجْلِ أنَّهُ تَابِعٌ للتّنوين في زوالِهِ عن الاسم واذَا لَمْ يُتَصوَّرْ سُقُوطُ المتبوعِ مِنْ حَيْثُ يكونُ أعني المتبوعَ خَارجاً عن حَيّز الوجودِ لَمْ يَصِحَّ سقوطُ التّابعِ ، فلا يُتَصوَّرُ العلاوةُ بغَيْر حملٍ ولا يُطَالَب بالوقايةِ بَعْدَ سقوط [الخَارجِ][٢٤] وانتفاءِ استحقاقِهِ[٢٥] ، فهذهِ طريقةٌ واضِحَةٌ مُقَارِبَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ .

وقَدْ تُنْطِقُ بعضُ العباراتِ بِطَرِيقَةٍ ثانيةٍ[٢٦] تُشيرُ الى أنْ يَكُونَ الْجَرُّ مقصوداً بالمَنْعِ على حَدّهِ . وتَمْهِيدُهَا أنَّ الجَرَّ ركنٌ من أَرْكَانِ الاعرابِ ، والاعرابُ تَمَكّنٌ بلا شُبْهَةٍ ، أَلا تَرَى أنَّ غيرَ المُتَمكّنِ لا يَقَعُ ال عَلَى الأسماءِ المَبْنِيّةِ فيجوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ[٢٧] هَذَا البَابَ لَمّا شَابَهَ الفِعْلَ مُنِعَ التّنوينَ الذي هُوَ عَلَمُ التّمكّنِ ومُنِعَ بَعْضُ وجوهِ[٢٨] الاعرابِ أيْضاً . وقد ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ الله في دَرْسِ الكِتَابِ هَذِهِ الطّريقةَ مع الأُولَى وقَالَ : انْ قِيلَ عَلَى هذهِ الطّريقةِ : لِمَ أُعِيدَ الجَرُّ في حَالِ الإضَافَةِ والألِفِ واللامِ ؟ فالجَوابُ من وَجْهَيْنِ :

أحَدُهُمَا : أنَّ القَصْدَ أنْ يَمْنَعَ بعضَ مَالا يكونُ في الفِعْلِ لا كُلَّهُ . فَلَمّا كَانَ كذَلِكَ مُنِعَ الجَرَّ في بَعْضِ الأحوالِ دونَ جَمِيعِهَا لئلا يَجْرِيَ اعرابُ الاسمِ المفردِ مَجْرَى اعرابِ الفِعْلِ في تَعريّهِ من الجرّ في كلِّ حَالٍ .

والوَجْهُ الثّاني : أنّ الاسمَ اذَا دُخَلَتْهُ الاضَافَةُ أو الألِفُ واللامُ خَرَجَ من شَبَهِ الفِعْلِ

---

(٢٣) ج : عن أن يكون .
(٢٤) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « الخارج » تحريف .
(٢٥) ب ، ج : وانتقال استحقاقه . تحريف .
(٢٦) ب ، ج : بطريقة ثالثة . تحريف .
(٢٧) سقطت « ان » في ج .
(٢٨) ج : وجوده . تحريف .

لدخولِ مالا يكونُ في الفِعْلِ البَتَّةَ عَلَيْهِ(٢٩) واذَا(٣٠) خَرَجَ من شَبَهِهِ(٣١) أُعِيدَ اليهِ ما أُخِذَ مِنْهُ لأجْلِ مُشَابَهَتِهِ . قَالَ الشَّيْخُ أبو الحُسَيْنِ(٣٢) رَحِمَهُ اللهُ : ويلزمُ على هَذَا (٣٣ أنْ لا تَدْخُلَ حروفُ الجرِّ الأفْعَال٣٣) ، فَكَانَ يَجبُ أنْ يُعَادَ مَعَهَا الجرُّ والتَّنوينُ ، لأنَّ الاسمَ يَخْرُجُ بِهَا عن شَبَهِ الفِعْلِ ، قَالَ : وأُجيبُ عنهُ بجَوابَيْنِ : أحَدُهُمَا أنَّ اللامَ والاضَافَةَ أشَدُّ تغييراً للاسمِ من حروفِ الجَرِّ ، أَلا تَرَى أنَّهُمَا يَجْعَلانِ النَّكِرَةَ مَعْرِفَةً ، وحروفُ الجرِّ لا تُحْدِثُ في مَعَانِي الأسْمَاءِ شَيْئاً من هَذَا النّحوِ ، فَلَمَّا كَانَ كذلكَ لَمْ يُعْتَدَّ // بِدُخُولِهَا .

والجَوَابُ الثّاني أنَّ حروفَ الجرِّ جاءتْ لتوصلَ الأفْعَالَ الى الأسْمَاءِ . فَقَوْلُكَ : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، بمنزلةِ أذْهَبْتُ زَيْداً ، لأنَّ البَاءَ يُعَدِّي الفِعْلَ الى زَيْدٍ ويُوقِعُهُ عَلَيْهِ كَمَا تَفْعَلُ الهَمْزَةُ . واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ البَاءُ مَعْدُوداً في جُمْلَةِ الفِعْلَ من جهةِ المَعْنَى فَيَصِيرُ كأنَّهُ لَمْ يتَّصِلْ بالاسمِ . وأمّا اللامُ فبخلافِ هَذَا ، لأنَّهُ من جُمْلَةِ الاسمِ و [أحَدِ](٣٤) حُرُوفِهِ . فَهَذَا ظَاهِرٌ كما ذَكَرَهُ ، وأقولُ : انَّ هَذَا مَوْضِعٌ يُحْتَاجُ الى [تلخيصٍ](٣٥) فتأمَلْ ما أذكره لكَ .

اعْلَمْ انّا اذا قُلْنَا : جَاءنِي أحْمَرُ ، وَرَأَيْتُ أحْمَرَ(٣٦) ، لَمْ يَجُزْ أنْ يُقَالَ : انّ أحْمَرَ قد خَرَجَ من شَبَهِ الفِعْلِ بأنْ دَخَلَهُ الفَاعليّةُ والمَفْعُوليّةُ لا [يَكُونَانِ](٣٧) في الفِعْلِ ، لأجْلِ أنّهُ بمنزلةِ أنْ تقولَ : أنَّ أحمرَ قد خَرَجَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ اذْ لم يدلَّ على زَمَانٍ ، وهَذَا مُحَالٌ مُبْطَلٌ بحكمِ التّشبيهِ(٣٨) من حيث أنَّ احمرَ اسمٌ يُشَبَّهُ بالفعلِ بأنْ يحصلَ فيهِ بَعْضُ أوصافِهِ . ولو حَصَلَ فيه أحكامُ الفِعْلِ ومَعَانيهِ كُلُّهَا كانَ فِعْلاً لا اسماً مُشبهاً للفعلِ .

---

(٢٩) سقطت « عليه » في ب و ج .

(٣٠) ج : فاذا .

(٣١) ب ، ج : من شبه . تحريف .

(٣٢) سقط قوله « أبو الحسين » في ب و ج .

(٣٣ - ٣٣) بدله في ب و ج : ان حروف الجر لا تدخل على الأفعال .

(٣٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أخر » . تحريف .

(٣٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تخليص » . تحريف .

(٣٦) ب ، ج : وضربت أحمر .

(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « يكونا » . تحريف .

(٣٨) ب : لحكم التشبيه .

فانّما يُقَالُ : أنّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ اذَا اكْتَسَى بَعْضَ أوْصَافِهِ مَعْ كَوْنِهِ على الحَقيقةِ . وذَلِكَ قَوْلُكَ في أحْمَدَ : أنّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ في التّعريفِ والوَزْنِ ، فاذَا نكَّرْتَ فقلتَ : رُبَّ أحْمَدَ قُلْتُ : أنّهُ عُرِيَ من أحَدِ وَجْهَيْ المُشَابَهَةِ ، ولو صَغّرْتَ تَصْغِيرَ التّرخيمِ مع التّنكيرِ فقلتَ : رُبَّ حُمَيْدٍ ، قُلْتَ : أنّهُ عَرَى مَنْ شَبَهِ الفِعْلِ [39] بكُلِّ حَالٍ والمَعْنَى في قَوْلِنَا عَرِيَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ [39] أنْ تُخْبِرَ بزوالِ الصِّفَةِ التي كَانَ يُشَبَّهُ الفِعْلُ بِهَا . ولم يُشْبِهْ هَذَا البَابُ الفِعْلَ بالتَّعَرّي من حروفِ الجَرِّ ولا ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ الأسْبابِ فيكونُ دُخُولُهَا فيهِ مُخْرِجاً عن شَبَهِ الفِعْلِ كَمَا أنّهُ لَمْ يُشْبِهْهُ[40] بالتّجرّدِ من الفَاعليّةِ والمفعوليّةِ فيكونَ [وُجُودُهُمَا][41] فيهِ مُزيلاً للمُشَابَهَةِ ، وإنّما يُشَابِهُ الاسمُ الفِعْلَ بوجودِ سَبَبَيْنِ مِنَ الأسْبَابِ التي عَرَفْتَ فاذا تَعَرّى مِنْهَا كَانَ خَارِجاً عن شَبَهِهِ فهذا قَاطِعٌ كَمَا تَرَى .

وبهَذَا الأصْلِ يُنْعَى على[42] قِصّةِ اللامِ والاضافةِ فَيُقَالُ : انّ هَذا البابَ لم يُشْبِهِ الفعلَ بالتَّعرّي من الألفِ واللامِ والاضَافَةِ فيكونُ وجُودُهُمَا فيهِ مخرجاً لَهُ عَنْ شَبَهِ الفِعْلِ فالتّعلّقُ بقولِنَا : انّ الاسمَ خَرَجَ عن شَبَهِ الفِعْلِ لدخولِ مالا يكونُ في الفِعْلِ فيهِ غيرُ صَحِيحٍ ولَوْ جَازَ أنْ يكونَ دخولُ اللامِ مُخْرِجاً لَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ لأجْلِ أنّه شيءٌ لا يَدْخُلُ الفِعْلَ لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ : انّ مَنْ بفتحِ الميمِ مَثَلاً يَخْرُجُ من شَبَهِ الحرْفِ اذَا دَخَلَهُ الحروفُ الجَارّةُ كقولِكَ : بِمَنْ مَرَرْتُ ، لأنّ ذلكَ لا يكونُ في الحروفِ ، وهَذَا لا يَقُولُهُ عَاقِلٌ ، لأجْلِ أنّ مَنْ يُشْبِهُ الحَرْفَ من حيثُ إنّهُ يَتَضَمَّنُ[43] مَعْنَى الاستفهامِ لا مِنْ جِهَةِ تَعَرّيهِ من حروفِ الجَرِّ ، وهَذَا أوْضَحُ من أنْ يَفْتَقِرَ الى أكثرَ[44] من هَذَا البَيَانِ ، وانّما كانَ يَجُوزُ أنْ يقالَ : انّ اللامَ يَخْرُجُ بِهِ الاسمُ [45] مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ لو أنّهُ عَرِي الاسمُ[45] الذي يدْخُلُه مِنَ الأسْبَابِ كَمِا يُقَالُ مَثَلاً : انّ رُبَّ اذَا دَخَلَ على أحْمَدَ أخْرَجَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ لأجْلِ أنّهُ يُنكِرُهُ فيعريهِ مِنَ التّعريفِ الذي هُوَ أحَدُ سَبَبَيْهِ //

(٣٩ - ٣٩) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(٤٠) ب ، ج : لم يشبه .

(٤١) كذا الصواب . وفي الأصل « جودها » . تحريف .

(٤٢) ب : ينحى عن . تحريف وفي اللسان (نحى) ٢٠/١٨١ : وانحى عليه وانتحى عليه اذا اعتمد عليه » .

(٤٣) ب : تضمن .

(٤٤) ج : أكبر .

(٤٥ - ٤٥) ساقط من ب و ج بسبب انتقال النظر.

ونَحْنُ نَرَى اللامَ تَدْخُلُ ولا تُوجِبُ تعرّيَ الاسمِ ممّا يَمْنَعُ صَرْفَهُ أَلا تَرَى أنَّ حمراءَ لا يَنْصَرِفُ ، لأنَّ فيهِ ألفي التّأنيثِ ، وأنْتَ تَقولُ الحمراءُ والحمراءَ وبالحمراءِ ، فَتجرُّ مَعَ وجودِ مَا كانَ يَمْنَعُ الجرَّ قَبْلَ دُخُولِ اللامِ ، واذَا كانَ الأمْرُ ما اتّضحَ لكَ ، عَرَفْتَ أنَّ عودَ الجرّ مع الألفِ واللامِ ليسَ يجوزُ أن يُعَلَّلَ بأنَّ الاسمَ خرجَ بهِ عن شَبَهِ الفِعْلِ فَهَذَا هَذَا .

وأمّا ما تَقَدّمَ ذِكْرُهُ من أنَّ اللامَ يُغيّرُ مَعْنَى الاسمِ فَجَازَ لذلكَ أنْ يُخرِجَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ ، فَلَيْسَ يَصِحُّ التعلُّقُ بِهِ ، وذَاكَ أنَّ حَمْرَاءَ اذَا كانَ شَبَهُهـا بالفعلِ بوجودِ ألفي التّأنيثِ فيهِ ، لم يُخْرِجْهَا عن شَبَهِهِ الا ما يُزيلُ سببَ المُشَابَهَةِ عَنْهَا . وتَغْيِيرُ مَعْنَى الحَمْرَاءِ بالتَّعْرِيفِ لا يُزيلُ عن لَفْظِهِ ألفَيْ التّأنيثِ ويُبَيّنُ ذلكَ أنّكَ لو سَمّيْتَ رَجُلاً بِبُشْرَى ، لَمْ يَخْرُجْ الاسمَ تَغيّرُ معناهُ(٤٦) بانْتِقَالِهِ من مَصْدَرٍ الى شَخْصٍ مخصوصٍ ، عن شَبَهِ الفِعْلِ ولم يَجُزْ صَرْفُهُ ، لأنَّ المُشَابَهَةَ لم تَكُنْ من جهةِ المَعْنَى فيزولُ حُكْمُهَا بتَغيّرِهِ ، وانّما المُشَابَهَةُ من جهةِ ألفِ التّأنيثِ فَلا يزولُ الا عندَ زَوَالِهِ ، فَلَوْ حَذَفْتَ الألفَ زالَتْ أعْنِي المُشَابَهَةَ - وارْتَفَعَ حُكْمُهَا الذي هُوَ مَنْعُ الصّرْفِ ، وَهُوَ أنْ تُسَمّى رَجُلاً بِبِشْرٍ مَثَلاً . ولَيْسَ تَغيُّرُ مَعْنَى الحَمْرَاءِ بانْتِقَالِهِ منَ النَّكِرَةِ الى المَعْرِفَةِ(٤٧) بأَشَدَّ مِنْ تَغيُّرِ(٤٨) مَعْنَى بُشْرَى اذَا سَمّيْتَ بِهَا . بَلْ هَذَا أشَدُّ تَغييراً من حَيْثُ أنَّ الحَمْرَاءَ يَدلُّ على واحدٍ مِنَ الجِنْسِ على كلِّ حَالٍ ، وانّما تَغَيّرَ حُكْمُهُ بأنَّهُ واحِدٌ بِعَيْنِهِ بَعْدَ أنْ كَانَ واحِداً لا بِعَيْنِهِ .

وأمّا نَحْوُ بُشْرَى اذَا سَمّيْتَ بِهِ رَجُلاً فليسَ يَبْقَى مَعَهُ شَيءٌ من مَعْنَاهُ الأوّلِ ، لأنَّ الرجلَ لا يكونُ من جِنْسِ البُشَارَةِ ولا يكونُ مُسْتَفَاداً من بُشْرَى في حَالِ تَنكيرِهَا ما هُوَ مِنْ جِنْسِ [الرّجلِ كَمَا كَانَ يُسْتَفَادُ مِنْ حَمْرَاءَ نكرةً ما هُوَ من جِنْسِ](٤٩) المُسْتَفَادِ عِنْدَ التّعريفِ . وهَذَا قَاطِعٌ فانّما يُمْكِنُ أنْ يَتَعَلّقَ بحديثِ اللامِ والاضافةِ في عودِ الجرِّ عَلَى

---

(٤٦) ج : بغير معناه . تصحيف .

(٤٧) ب ، ج : الى التعريف .

(٤٨) ج : تغيره . تحريف .

(٤٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

ضَرْبٍ من التَّمَحُّلِ ، وذلكَ بَعْدَ أنْ يُمْزَجَ بالجوابِ الأوّلِ فَيُقَالُ : انَّ الجرَّ أُعِيدَ في حَالِ الألفِ واللامِ والاضَافَةِ من حيثُ كَانَ القَصْدُ أنْ لا يُمْنَعَ في كلِ حالٍ لئلا يَجْرِيَ الاسمُ مَجْرَى الفِعْلِ في اعرابِهِ . وكَانَ حَالُ اللامِ والاضافةِ أولَى من حيثُ كَانَا يَغيّرانِ الاسمَ فَيَجْعَلانِهِ شَيْئاً آخَرَ غيرَ الذي كَانَ . فأمّا أنْ يُقَالَ : أنَّ اللامَ أخْرَجَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ فَوَجَبَ صَرْفُهُ لذلكَ ، فَلا يَصحُّ بِمَا شَرَحْتُهُ من الأدِلَّةِ .

وكَلامُ صَاحِبِ الكِتَابِ(٥٠) يدلُّ عَلَى هَذَا النّحْوِ بعينِهِ ، لأنَّهُ قالَ : انَّ هَذَا البابَ مُضَارَعٌ بِهِ الفِعْلُ فَلا يَجْرِي مَجْرَاهُ . فأشَارَ الى أنَّ القَصْدَ أنْ يُمْنَعَ الجرَّ في حَالٍ دونَ حَال ، فاعرفه ، فانَّهُ(٥١) قَدْ تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يقولونَ : انَّ اللامَ أخْرَجَهُ من شَبَهِ الفِعْلِ [فيُحِيلونَ](٥٢) الى نُفُوسِهِمْ شَيْئاً لا يَتَحَصّلُ . على انَّ الذي يَغْلِبُ على الكتابِ وكلامِ مُحَقّقِي اصْحَابِنَا هُوَ الطريقةُ الأُولَى ، لأنّهُمْ يقولونَ أبَداً : أعادُوا الجرّ حيثُ أمِنُوا لَحَاقَ التّنوينِ .

والطّريقةُ الثّانيةُ التي ذَكَرْتُهَا كالمُسْتَنْبَطِ مِنْهَا . وقَدْ يتأتّى // طريقةٌ ثَالِثَةٌ(٥٣) وهيَ أنْ يُقَالَ : أنّهُمْ قَصَدُوا مَنْعَ الجرِّ والتّنوينِ ، ولكنّهُمْ أعَادُوا الجرَّ معَ اللامِ والاضَافَةِ ، اذْ كانَ كلُّ واحدٍ مِنْهَا يقومُ مَقَامَ التّنوينِ . واذا كانا قَائِمَيْنِ مَقَامَهُ صَارَ التّنوينُ كأنَّهُ عَادَ ، واذَا عَادَ التّنوينُ عَادَ الجرُّ لأنّهما سَقَطا مَعاً وهَذَا سَدِيدٌ واضِحٌ .

وبَعْدُ . فانّكَ تَفْتَقِرُ الى مَعْرِفَةِ أصْلٍ آخَرَ ، يُزِيلَ عَنْكَ الشُّبْهَةَ في العِبَارَةِ ، وذلكَ(٥٤) أنَّ أصْحَابَنَا كثيراً ما يقولونَ : انَّ هَذَا البابَ شُبِّهَ بالفِعْلِ فَمُنِعَ بعضُ ما يكونُ

---

(٥٠) في سيبويه ١/٧ : « فجميع ما يُتْرَكُ صَرْفُهُ مُضَارِعٌ بِهِ الفعل ، لأنه انما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس تمكّن غيره ، كَمَا أن الفعل ليس له تمكّن الاسم » .

(٥١) ب ، ج : فانك .

(٥٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فيخيلون » . تصحيف .

(٥٣) ب ، ج : رابعه . سهو .

(٥٤) ب : وذاك .

فيهِ(٥٥) منَ الجرّ مَعَ التّنوينِ ولم يُمْنَعْ جميعَ مالا يكونُ فيهِ حَتّى قَدْ يُقَالُ : انّه لَمْ يُمْنَعِ الألِفَ واللامَ والاضافَةَ ولَيْسَ المقصودُ في ذلكَ أنَّ الاسمَ لَمّا شَابَهَ الفِعْلَ كانَ المُشَابَهَةُ مِمّا يكونُ(٥٦) انْ يَقْتَضِيَ تَعريَهِ منَ الألفَ واللامِ والاضافةِ ، الا أنّهُ تُرِكَ لئلا يَجْرِيَ مَجْرَاهُ في كُلِّ حالٍ . وذَاكَ أنَّ مُشَابَهَةَ أحْمَرَ للفِعْلِ انّما هِيَ من جهةِ الفَرْعِيّةِ ، والفرعيةُ(٥٧) تَقْتَضِي أنْ يُمْنَعَ ما يَكُونُ دَليلاً على التَّمَكُّنِ وذلكَ(٥٨) هُوَ التّنوينُ ، ولا يَقْتَضِيَ أنْ يُمْنَعَ أشياءَ تُفِيدُ في الاسمِ مَعَانِيَ ، لأنَّ الألِفَ واللامَ وُضِعَ للدّلالةِ عَلَى التّعريفِ ، وحروفُ الجرّ لَتَدُلُّ على مَعَانِيها وتُوقِعُ الأفْعَالَ على الأسْمَاءِ ، ولَمْ تُوضَعْ للتّمكُّنِ خُصُوصاً كَمَا يُوضَعُ التّنوينُ . فانّما يصاحبُ مَعْنَى التّمكُّنِ هذهِ الأشياءَ من حيث أنّها تَخْتَصُ بالأسماءِ ، والأسْمَاءُ أمْكَنُ مِنَ الأفْعَالِ والحروفِ . واذَا صَارَ اللامُ يدُلُّ على الاسميَّةِ حَصَلَ بالاتّفَاقِ منهُ دلالةٌ على التَّمكُّنِ . ولَوْ جَازَ أنْ يكونَ اللامُ موضوعاً للتّمكُّنِ لَجَازَ أن تكونَ حروفُ الجرّ موضوعةً للتّمكُّنِ ، وذلكَ مُحَالٌ . كَيْفَ ونَحْنُ نَرَاهَا تَدْخُلُ عَلَى المَبْنِيّاتِ نَحْوَ : بِمَنْ مَرَرْتَ ، وكَذَا اللامُ دَخَلَتْ مزيدةً في نحو الذي والتي وغيرَ مزيدةٍ في نحوِ الخَمْسَةَ عَشَرَ والحَادِي عَشَرَ ، ولو جَازَ أن تكونَ الفَرعيّةُ من جنسِ ما يَقْتَضِي منعَ الألفِ واللامِ لوجبَ أنْ يكونَ ممّا يَقْتَضِيَ منعَ الفاعليةِ والمفعوليّةِ وجميعِ المَعَانيَ التي لا يَحْتَمِلُهَا الفِعْلُ . وذلكَ ظَاهِرُ الاستحالةِ فانّمَا مقصودُهُمْ اذا قَالُوا : أنّهُ مُنِعَ بعضَ مالا يكونُ في الفِعْلِ أنَّ الفرعيّةَ اقتَضَتْ أنْ يُمْنَعَ عَلَمَ التَّمَكُّنِ ودليلَ الاصليةِ ولم يقتضِ أنْ يُمْنَعَ اللامَ لأنها لم تُعرِّهِ من استحقاقِ التّعريفِ واحتمالِهِ ، وانّما عَرّتهُ من احتمالِ التّمكُّنِ فاعْرِفْهُ .

وأصلٌ آخرُ وهو أنّهُ لا يجبُ أنْ يُظَنَّ أنَّ مُشَابَهَةَ هذا البابِ للفعلِ من حيثُ أنّ هذهِ الأسبابَ التي دَخَلَتْهُ تدخلُ على الفِعْلِ ، كيفَ وأكثرُ ذلكَ لا يُوجَدُ فيهِ ، ألا تَرَى أنَّ التّعريفَ والعَدْلَ والجَمْعَ والعُجْمَةَ والتّأنيثَ لا يكونُ شيءٌ منها في الفِعْلِ ، ولا(٥٩) تَجِدُ

---

(٥٥) ب ، ج : مما لايكون . سهو .
(٥٦) ب ، ج : مما يجوز .
(٥٧) سقطت « والفرعية » في ج .
(٥٨) ب ، ج : وذاك .
(٥٩) ب ، ج : فلا .

فيهِ التّعريفَ اذِ الفعْلُ لا يكونُ الا نكرةً ولا يكونُ فيهِ نحوَ عُمَرَ وهو جنسٌ ، فَلا[٦٠] يكونُ فيهِ الجَمْعُ . ولِهَذَا كَانَ قولُ من يقولُ في يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ : واذا ثَنّيْتَ الفعلَ أو جَمَعْتَهُ اتّساعاً . وقَالَ صَاحِبَ الكِتَابِ[٦١] : لَيْسَ هُنَا يَفْعَلُ ويَفْعَلُ ، فتجمعُ بَيْنَهُمَا وقَدْ تَقَدَّمَ ذلكَ في صَدْرِ الكِتَابِ .

ولا يكونُ أعْجَمِيّاً علَماً نحوَ ابراهيمَ // واسماعيلَ[٦٢] ، ولا يكونُ فيه التأنيثُ المُشْتَرَطُ[٦٣] في هذا البابِ ، لأنَّهُ يَجبُ أنْ يكونَ علمُ التأنيثِ لازماً كَتَاءِ حَمْزَةَ ، ولا يَلْزَمُ التّأنيثُ الفِعْلَ لأنَّهُ انّما يُؤَنَّثُ لِيُتابعَ الفَاعِلَ نَحْوَ ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، وليسَ يكونُ الفِعْلُ مُخْتَصاً بالمؤنّثِ فَيَلْزَمُهُ علامةُ التّأنيثِ ، ونحوُ حاضَ لا يلزمُهُ ذلكَ أيْضاً ، واذَا اخْتَصَّ بالمؤنّثِ لأنَّهُ يجوزُ أنْ تقولَ : اذَا أَتَيْتَ الى الجَمْعِ حَاضَ النسّوةُ كقولِهِ تَعالَى – (وقَالَ نِسْوَةٌ في المَدِينَةِ) –[٦٤] ، ولَيْسَ في نَفْسِ الفِعْلِ تَأنِيثٌ معنويٌّ كَمَا كَانَ ذلكَ في نحوِ هندٍ ، واذَا كانَ الأمْرُ على ما ذَكَرْنَا لم يكنِ التّأنيثُ المُعْتَبَرُ في هَذَا البَابِ بموجودٍ في الفِعْلِ ، فقد عَلِمْتَ أنَّ هذهِ الأسْبابَ انّما جَذَبَتِ الاسمَ الى مشابهةِ الفِعْلِ من جهةِ الفرَعيّةِ لا مِنْ حيثُ أنّها تُوجَدُ في الفِعْلِ .

وأمّا قولُهُ وجميعُ مالا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ يَنْصَرِفُ في النّكِرَةِ الا أربعةَ أشياءَ ، الى آخرِ الفَصْلِ ، فانّما خَالَفَ هذهِ الأربعةُ البابَ ، لأنّهَا تَضَمَّنَتْ ما يَقْتَضِي مَنْعَ الصَّرْفِ في حالِ التّنكيرِ ، وبَيانُ ذلكَ يَأْتِي بَعْدُ ، وانّما صَرَفْتَ المَعْرِفَةَ بالتّنكيرِ فقلتَ : كَمْ مِنْ أحْمَدٍ لَقِيتَهُ لأجْلِ أنَّ التّعريفَ كَانَ أَحَدَ سَبَبَيْهِ ولما نكّرْتَهُ زالَ وبَقِيَ سَبَبٌ واحِدٌ وهو وَزْنُ الفِعْلِ ، والسَّبَبُ الواحِدُ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ .

---

(٦٠) ب ، ج : ولا .

(٦١) في سيبويه ١/٥ : « واعلم أنّ التثنية اذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها الف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنكَ لم ترد ان تثنى يَفْعَلَ هذا البناء فتضم اليه يَفْعَلا آخر » .

(٦٢) ب ، ج : اسماعيل وابراهيم .

(٦٣) ج : المشروط .

(٦٤) آية ٣٠/يوسف ١٢ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ ما كَانَ على وَزْنِ الفِعْلِ :

لو سَمَّيْتَ رَجُلا ضُرِبَ أو ضُورِبَ أوْ ضُرِّبَ أو ضَرَّبَ[1] لَمْ تَصْرِفْ لانضمامِ التَّعريفِ الى وزنِ الفِعْلِ . فان نكَّرْتَ صَرَفْتَ لزوالِ أحَدِ السَّبَبَيْنِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ اذَا سُمِّيَ بهِ لَمْ يَخْلُ منْ أمْرَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يُسْلَكَ بِهِ سبيلَ الحِكَايةِ ويكونُ مَعَهُ الفَاعِلُ أمّا لَفْظاً وامّا تَقْديراً . والثّاني أنْ يكونَ عَارِياً مِنَ الفَاعلِ .

فانْ قُصِدَ الحكايةُ لَمْ يَكُنْ للاعرابِ اليهِ سبيلٌ وكانَ باقياً على صُورتِهِ وذلكَ نَحْوَ ، تَأَبَّطَ شَرّاً ، فِي تَأَبَّطَ ضميرٌ للرجلِ المعروفِ وذلكَ الضّميرُ بمنزلةِ الاسمِ المُظْهَرِ في قَوْلِهِمْ : بَرَقَ نَحرُهُ ، لأنَّ بَرَقَ فِعْلٌ ونَحْرُهُ فَاعِلٌ . وجَميعُ ما كانَ من هَذَا النّحوِ لا يَتَغَيَّرُ ، لأنَّ الأصْلَ فيهِ أنْ يُقَالَ : جَاءني من قِيلَ لَهُ تَأَبَّطَ شَرّاً فَحُكْمُ الفِعْلِ الذي هُوَ البِنَاءُ باقٍ فيهِ .

فانْ سَمَّيْتَ بالفعلِ مُجَرّداً مِنَ الضّميرِ كانَ ذلكَ من جُمْلَةِ الأسماءِ كزيدٍ وعَمْرٍو ، فاذَا كَانَ المِثَالُ مُخْتَصاً بالفِعْلِ أوْ جَارياً مَجْرَى المُخْتَصِ كانَ سَبَباً مانِعاً مِنَ الصَّرْفِ . فَمِنَ الأمْثِلَةِ المُخْتَصةِ ما ذَكَرَهُ من ضُورِبَ وضُرِبَ وضَرِّبَ وضَرَّبَ لأنَّ مِثالَ فُعِلَ نَحْوَ عُدِلَ لا يكونُ في الأسماءِ وكَذَا فُعِّلَ بالتَّضعيفِ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ نحوَ : قُطِّعَ ضُرِّبَ ، وكَذَا

---

(١) سقطت « أو ضرب » في غير الأصل .

فُوعِلَ نَحو ضُورِبَ وقُوتِلَ ، أما[٢] فَعَّلَ كَضَرَّبَ فمختصٌّ أيْضاً لأنَّ بَقَّمَ[٣] وشَلَّمَ[٤] لاسمِ موضعِ أعْجَميّانِ . فَاذَا سَمّيْتَ رَجُلاً بِضَرَّبَ لَمْ تَصْرِفْهُ فقلتَ : هَذَا ضَرَّبَ ، ورَأَيْتُ ضَرَّبَ ، ومَرَرْتُ بضَرَّبَ ، لاجتماعِ سَبَبَيْنِ : أحَدُهُمَا وَزْنُ الفِعْلِ ، والآخَرُ التَّعْرِيفُ . وهَكَذَا حُكْمُ الأَمْثِلَةِ // الأُخَرِ[٥] تَقُولُ : هَذَا ضُورِبَ وَرَأَيْتُ ضُورِبَ ، ومَرَرْتُ بِضُورِبَ ، فانْ نَكَرْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا ضَرَّبٌ ، ومَرَرْتُ بِضَرَّبٍ آخَرَ ، لأجْلِ أنَّ التّعريفَ قد زَالَ فَبَقِيَ وَزْنُ الفِعْلِ والسَّبَبُ الوَاحِدُ لا يمنعُ الصَّرْفَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ولو سَمّيْتَهُ أحْمَدَ[٦] ويَشْكُرَ ويَعْمُرَ ويَزِيدَ وأفْكَلَ[٧] وأيْدَعَ[٨] كَانَ كذلكَ أيْضاً :

---

(٢) ب : وأما .

(٣) قال الجوهري في الصحاح (بقم) ١٨٧٣/٥ – ١٨٧٤ : « البَقَّمُ صِبْغٌ معروف وهو العَنْدَمُ ، وقلت لأبي على اللغوي أعربي هو . فقال معرّب ولَيْسَ في كلامهم اسم علي فَعَّلَ الا خمسة : خَضَّمَ اسم العنبر بن عمرو بن تميم وبالفعل سمى ، وبقَّم هذا الصّبْغ ، وشَلّم : موضع بالشام وهما اعجميان وبَذَّرَ اسم ماء من مياه العرب ، وعَثَّر : اسم موضع ويحتمل ان يكونا سميا بالفعل . فثبت ان فَعَّل ليس في أصول أسمائهم وانما يختص بالفعلِ ، فاذا سميّت به رجلا لم ينصرف في المعرفة للتعريف ، ووزن الفعل وانصرفَ في الفكرة . أنظر أيضا نفس المادة من اللسان ٣١٨/١٤ – ٣١٩ وسيبويه ٧/٢ – ٨ .

(٤) في معجم ما استعجم للبكري : شَلَّم على وزن فَعلَّ اسم لبيت المقدس وقد تعرّبها العربُ فتقولُ شَلِم . قَالَ الأعشى :

وقـــد طُفْتُ للمالِ أفَـــاقَـــهُ عُمانَ فَحِمْصَ فـــأُوري شَلِمْ

ديوانه ق ٥٦/٤ ص ٤١) .

وفي مادة (شلم) من الصحاح ١٩٦١/٥ واللسان ٢١٧/١٥ – ٢١٨ : هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية ، وهو لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل .

(٥) ج : والآخر . تحريف .

(٦) ط : بأحمد .

(٧) في الصحاح (فكل) ١٧٩٢/٥ : « الأفْكَل ، على أفْعَلَ : الرّعدَةُ ، ولا يبنى منه فِعْلٌ . يقال : أخَذَهُ أفْكَلٌ ، اذا ارتعد من برد أو خوف . ولا يبنى منه فعْلٌ . وهو ينصرف فان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة .

أنظر أيضا المادة نفسها من اللسان ٤٥/١٤ .

(٨) في الصحاح (يدع) ١٣١٠/٣ : « الأيدع : الزعفران . وهذا ينصرف ، فان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وصرفته في النكرة مثل أفكل .

أنظر المادة نفسها من اللسان ٢٩٤/١٠ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا سَمَّيْتَ بيزيدَ وفيه ضميرٌ حَكَيْتَهُ ، فقلتَ : هَذَا يزيدُ ورَأَيْتُ يَزِيدُ ، ومَرَرْتُ بيزيدُ ، فتتركهُ على حُكْمِ الفِعْلِ ، لأَنَّهُ بمنزلةِ قولكَ : يزيدُ عمروٌ ، اذِ الضّميرُ المستكّنُ فيهِ فَاعِلُهُ ، وعَلَى هَذَا جَاءَ :

/٢٥١/ نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ(٩)

فانْ سَمَّيْتَ بِهِ مُتَجرِّداً عن الضّميرِ(١٠) أَعْرَبْتَهُ اعرابَ الأَسْمَاءِ ولَمْ تَصْرِفْهُ للتّعريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ ، وهَذَا حُكْمُ يَشْكُرُ ويَعْمُرُ .

وأما أَفْعَلُ نحوَ أَفْكَلُ ، اذا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً ، فَأَنَّكَ لا تَصْرِفُهُ لأَنَّ مِثالَ أَفْعَلَ وانْ جَاءَ في الأَسْمَاءِ نحوَ أَزْمَلٍ وأَجْدَلٍ(١١) ، فانَّهُ في الأَفْعَالِ أَكْثَرُ . واذَا كَانَ غَالِباً على الفِعْلِ كَانَ بمنزلةِ المُخْتَصِّ بِهِ ، فلا فَضْلَ بَيْنَ أَنْ تُسَمِّيَ رَجُلاً بأفكلٍ وبينَ أَنْ تُسَمِّيَهُ بِضُرِبَ ، في أَنَّ وَزْنَ الفِعْلِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، تقولُ : هَذَا أفكلُ ، ورأيتَ أَفْكَلَ ، ومَرَرْتُ بأَفْكَلَ ، وكَذَا أَيْدَعُ لأَنَّ الهمزةَ فيه زائدةٌ . والدّليلُ على ذلكَ يَأْتِي في التّصريفِ فانْ كَانَ المِثَالُ غيرَ مُخْتَصٍّ بالفِعْلِ ، ولا غالباً عليهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْثِيرٌ في مَنْعِ الصَّرْفِ ، وذلكَ مِثَالُ فَعَلَ . لَو سَمَّيْتَ رَجُلاً يَضَرَبَ صَرَفْتَهُ فقلتَ : هَذَا ضَرَبٌ الظَّرِيفُ ، ورأيت ضَرَباً ، ومررت بضَرَبٍ ، لأَنَّ هَذَا المِثَالَ كثيرٌ في الأَسْمَاءِ كَجَبَلٍ وزَمَنٍ وغيرِ ذَلِكَ ممّا لا يُحْصَى ، وكَذَلِكَ لو سَمَّيْتَ بِدَحْرَجَ صَرَفْتَ فقلتَ : هَذَا دَحْرَجٌ ، وَرَأَيْتُ

---

(٩) نسب العيني في الشواهد الكبرى ٣٨٨/١هذا الرجز لرؤبة ابن العجاج وأعاد روايته في ٣٧٠/٤ ، وعنه نقل صاحب الخزانة في ١٣٠/١ هذه النسبة . والبيتان في ديوان رؤبة (القسم الثاني . أبيات مفردات) رقم ١٧٢/٢٣ . وهما غير منسوبين في مقاييس اللغة (فد) ٤٣٨/٤ ، والمفصل ص ٦ ، وشروح سقط الزند للخوارزمي ١٧٥/١ (أولها) ، وابن يعيش ٢٨/١ ، واللسان مواد (بقر) ١٤١/٥ و (زيد) ١٨٣/٤ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ .

ورواية الأول في الديوان « أنبات » ورواية الثاني : فيه قديد « بالقاف ورواية الثاني في اللسان (بقر) « ظلما علينا » والشاهد فيه مجيء « يزيد » علما محكيا لكونه قد سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك المال يزيد . ولوكان من قولك يزيد المال لوجب منعه من الصرف فكان يأتي مجرورا بالفتحة . وهؤلاء هم تجار كانوا بمكة وقيل هم بني تزيد أي بالفوقية – وهو تزيد بن حلوان من بني قضاعة .

(١٠) ب ، ج : من الضمير .

(١١) ب ، ج : أرمل وأجدل .

دَحْرَجاً ، ومَرَرْتُ بدحرجٍ . لأنَّ فَعْلَلاً لا يَخْتَصُّ بالفعلِ ولا يَغْلِبُ ، بَلْ هُوَ في الأسْمَاءِ أكْثَرُ نحوَ جَعْفَرَ وسَلْهَبٍ وما أشْبَهَهُمَا .

واعْلَمْ أنَّ موازنةَ الاسمِ الفعلَ يُرَاعَى فيها طَرَفَانِ : طَرَفُ اللَّفْظِ وهُوَ أنْ يكونَ أحمدُ(١٢) عَلَى وَزْنِ أذْهَبُ ، وطَرَفُ المَعْنَى : وهو أنْ يكونَ في المَعْنَى أفْعَلُ ، ولا تكونُ الهمزةُ أصْلاً ، فانْ زَالَ أحَدُ الطَرَفَيْنِ بَطَلَ حُكْمُ الموازنةِ . فَمِنْ ذلِكَ أنَّ رجلاً لو سُمِّي بأوْلَقَ (١٣ على قَوْلِ مَنْ يَجْعَلُهُ١٣) فَوْعَلاً مَن وَلَقَ(١٤) أوْ بفَوْعَلٍ من أمَرَ نحوَ أوْمَرَ صُرِفَ وانْ كانَ أولقٌ وأوْمَرٌ في اللَّفْظِ مثل أوجلَ من قولِكَ : وَجِلْتُ أوْجَلُ ، لأجلِ أنَّهُ مُخَالِفٌ لَهُ في المَعْنَى من حيثُ أنَّ وَزْنَهُ فَوْعَلُ وانَّما اتَّفَقَ اللفْظَانِ في الظَّاهِرِ ، اذ لا يكونُ فَصْلٌ في اللَّفْظِ بينَ حرفٍ مزيد وحَرْفٍ أصْلٍ ، فَهَذَا هُوَ زَوالُ طرفِ المَعْنَى ، وأمَّا زَوَالُ طَرَفِ اللفظِ فما نَصَّ عليهِ صَاحِبُ الكتابِ(١٥) أنَّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلاً (١٦ بقِيلَ منَ القول صَرَفْتَهُ١٦) ، لأنَّهُ وانْ كَانَ فُعِلَ في التَّقْدِيرِ ، فانَّهُ في اللَّفْظِ مُوَازِنٌ لفعلٍ نحوَ قيلٍ وديكٍ ، وفِعْلٌ مثالٌ لا يكونُ سَبَباً من حيثُ أنَّهُ لا يختصُّ بالفعلِ ولا يغلبُ عليهِ ، فقد اعتبروا الطَّرَفَيْنِ ، لأنَّ الموازنةَ اذا بَطَلَتْ // من أحَدِهِمَا كانَتْ ناقصةً ، كما أنَّ المُشَابَهَةَ اذا لَمْ تَكُنْ بِسَبَبَيْنِ كانَتْ كَذَلِكَ .

---

(١٢) ب : أحمر .

(١٣ - ١٣) مكرر في ب .

(١٤) في اللسان (ولق) ٢٨٣/١١ : الألقُ والأُلاق والأوْلَقُ الجنون ، وهو فوعل . وقد ألَقَهُ الله يألِقُهُ ألْقاً ورجلاً مألوق . قال الجوهري وان شئت جعلت الأولق افْعَلْ لأنه يقال أُلِقَ الرجل فهو مألوق على مفعول . قال ابن بري : قول الجوهري هذا وهم منه وصوابه ان يقول ولق الرجل يَلِق وأما أُلِق فهو يشهد بكون الهمزة أصلاً لا زائدة ، وأنما يكون أولقَ أفعل فيمن جعله من وَلِقَ يَلِقُ اذا أسرعَ . فأما اذا كان من أُلِقَ اذا جُنَّ ، فهو فوعل لا غير .

أنظر المادة نفسها من الصحاح ١٥٦٨/٤ .

(١٥) نص عبارة سيبويه في ٥٧/٢ هي : « ولو سميت رجلا بِقِيل فيمن ضم القاف كسرتها اسما حتى تكون كبيض » .

(١٦ - ١٦) بدله في ب و ج : بقيل « فُعْل » من القول صرفته .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ولو سَمَّيْتَ رجلاً بأجمع ثم نَكَّرْتَهُ(١٧) صَرَفْتَهُ ، ولو سَمَّيْتَهُ بأحمرَ ثُمَّ نكَّرْتَهُ لَمْ يَنْصَرِفْ » .(١٨)

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ بينَ صَاحِبِ الكِتَابِ وأبي الحَسَنِ خِلافاً في أحْمَرَ اذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ نكَّرْتَهُ ، فَصَاحِبُ الكِتَابِ يقولُ : لا أصْرِفُهُ بَعْدَ التَّنكيرِ وأبو الحَسَنِ يقولُ : أصْرِفُهُ(١٩) فَحجَّةُ صَاحِبِ الكِتَابِ أنَّ أحمرَ لَمْ يَنْصَرِفْ في أوّلِ(٢٠) أحْوالِهِ للصفةِ ووزنِ الفِعْلِ ، فلمّا سُمِّيَ بِهِ زَالَ الصِّفَةُ وَدَخَلَهُ التّعريفُ فَصَارَ كأحمدَ في أنْ مُنِعَ الصَّرْفَ لوزنِ الفِعْلِ والتّعريفِ ، فَلَمَّا نكّره اعادَهُ الى أصْلِهِ الذي ثَبتَ لَهُ من منع الصَّرْفِ وانْ كانتِ(٢١) الوصفيّةُ زائلةً عنه ليجريَ على الحُكْمِ الأصليّ بَعْدَ أنْ دَخَلَهُ التّنكيرُ الذي هُوَ الأصْلُ .

وأما أبو الحَسَنِ فيقولُ : إنّي أصْرِفُهُ لأجْلِ أنَّ الذي منعَ من صرفِهِ قبلَ التّسميةِ بِهِ الصفّةُ ووزنُ الفِعْلِ ، فلمّا سُمّيَ بِهِ زالَ الوصفيّةُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ للأبيضِ جَاءني أحمرُ الأبيضُ ، لأنَّهُ اسمٌ بمنزلةِ زيدٍ ، وانّما امتنعَ من الانصرافِ بَعْدَ التّسميةِ للتّعريفِ ووزنِ الفِعْلِ.

وسياق العبارة يقتضيه فاذَا نكّرْتَهُ لم يبقَ فيهِ الا وَزْنُ الفِعْلِ فأصْرِفُهُ ، فأقولُ(٢٢) كَمْ من أحْمَرٍ أبيضَ لَقِيْتُهُ ، كما قُلْتَ كَمْ من أحمدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وحَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ أنَّ أبَا

---

(١٧) ب ، ط : فنكرته .

(١٨) ب ، ج ، ط : لم تصرفه .

(١٩) بيّنَ أبواسحق الزجاج في كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف هذا الخلاف واراء النحاة فيه بقوله : زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة (أي نحو أحمر وأسود) اذا سميت بها لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، اذا سميت رجلا أحْمَرَ ، قلت : « جاءني احمرُ يا هذا و – واحمرُ أخر » جميعا غير منونين . وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة اذا سميت بها رجلا نحو « أحمر » لم ينصرف في – المعرفة . وانصرف في النكرة . قالوا تقول : مررت بأحمرَ يا هذا وأحمر آخر « اذا كان أسما . قالوا : لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة « أحمدَ » اذا سميتا به ، فنصرفه في النكرة كما نصرف « أحمد » . وقال الخليل وسيبويه : اذا نكرناه قد رددناه الى حال قد كان فيها لا ينصرف .

(٢٠) سقطت « في » في ج .

(٢١) ب : وان كان .

(٢٢) ب : وأقول .

عثمانَ قالَ : قُلْتُ لأبي الحَسَنِ كَيْفَ قلتَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أربعٍ فَصَرَفْتَ مَعَ وجودِ الصِّفَةِ وَوَزْنِ الفِعْلِ ، فقال : لأنَّ أصْلَهُ الأسميَّةُ فكذلكَ لا تصرف أحمر اسم رجل اذا نكرته لأن أصله الوصفية ، واعْتَبِرْ(٢٣) حُكْمَ الأصْلِ في مَنْعِ الصَّرْفِ معَ زَوَالِ أحدِ السَّبَبَيْنِ كَمَا اعْتَبَرْتَهُ في أَرْبَعٍ فَلَمْ تَمْنَعِ الصَّرْفَ مع وجودِ سَبَبَيْنِ فَلَمْ يأتِ بمقنعٍ فاعْرِفْهُ . فانَّ قولَ صَاحِبِ الكِتَابِ مَتِينٌ وقولَ ابي الحَسَنِ واضِحٌ وما اعترضَ بهِ أبو عثمانَ رَائِقٌ . ولأبي الحَسَنِ أنْ يُفَرِّقَ بينَ المَوْضِعَيْنِ بأنْ يقولَ : انّا اذَا سَمَّيْنَا بأحمرَ فقد أخْرَجْنَاهُ عن موضوعِهِ وجَعَلْنَاهُ بمنزلةِ اسمٍ مُرْتَجلٍ كَقَطَفَانَ مَثَلاً في أنَّهُ لا يَتَضَمَّنُ شيئاً ممّا كانَ وَقَعَ لَهُ في أصْلِ الوَضْعِ . ألا تَرَى أنَّ أصْلَهُ أن يَدُلَّ على كُلِّ مذكّرٍ وُجِدَ فيهِ الحُمْرَةُ واذَا جَعَلْتَهُ علماً دلَّ على واحدٍ بجميعِ صِفَاتِهِ وَزَالَ عنهُ مَعْنَاهُ الأوّل رَأْساً كَمَا أنّا اذا سَمَّيْنا بأحمدَ أخْرَجْنَاهُ من مَعْنَى الفِعْلِ رأساً حَتّى كأنَّهُ لَمْ يُفِدْ زَمَاناً وحَدَثاً قَطّ من حيثُ أنَّهُ بَعْدَ التّسميةِ لا يدلُّ على شيءٍ ممّا يُنَاسِبُ الفِعْلَ ، فأمّا(٢٤) أرْبَعٌ فبخلافِ هَذَا لأنَّهُ اذا نُقِلَ من الاسميّةِ الى الوَصْفِيّةِ لَمْ يخرجْ بذلكَ عن معناهُ ، ألا تَرَى أنَّهُ موضوعٌ في الأصْلِ لافادةِ العَدَدِ – المَخْصُوصِ وأنْتَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أرْبَعٍ ، فُهِمَ منهُ العَدَدُ ، كَمَا يُفْهَمُ اذَا كَانَ بَاقياً على اسْمِيّتِهِ // كقولِكَ : جَاءني أرْبَعُ نِسْوَةٍ ، وانّمَا يَعْتَرِضُ عليهِ حُكْمٌ زائِدٌ ليسَ في الأصْلِ ، وهو أنَّهُ يَجرّى صفةً على شيءٍ من حيثُ أنَّهُ بمعنى : معدودٌ هَذَا الضَّرْبُ منَ العَدَدِ (٢٥ اوكائنٌ بهذهِ العِدَّةِ ٢٥) ولوكَانَ أرْبَعٌ يُجْعَلُ بمنزلةِ مَعْدُودٍ على الأطْلاقِ لَوَجَبَ أنْ لا يدلَ في حَالِ – الوَصْفِيّةِ على العَدَدِ المَخْصُوصِ الذي وُضِعَ لَهُ كَما لا يَدُلُّ معدودٌ عليهِ وهَكَذَا حُكْمُ الأسماءِ اذَا جُعِلَتْ أوْصَافاً لَمَا يُشَمَّ من روائحِ الوَصْفِيّةِ كقولِهِمْ : مَرَرْتُ بِخَاتَمِ فِضّةٍ ، وجُبّةِ خَزٍّ ، انّما يَتَغَيَّرُ الحُكْمُ فِيهَا بأنْ تَجْرِيَ : صفاتٍ على ما قَبْلَهَا ، و[ذاكَ](٢٦) أنَّ المصوغَ من الفِضَّةِ فِضَّةٌ . فَجَازَ لذلكَ أنْ يُوصَفَ بِهَا . فاذَا قِيلَ : بخَاتِمِ فِضَّةٍ ، فكأنَّهُ قِيلَ : بِخَاتِمٍ

---

(٢٣) ج : واعتبرته .

(٢٤) ب : وأما .

(٢٥ – ٢٥) ساقط في ب و ج .

(٢٦) من ب و ج . الصواب . والعبارة في الأصل : « على ما قبلها اذا أن ... » سهو .

مصوغٍ مِن هَذَا النوعِ، الا أنَّ ذلكَ أبْلَغُ وأوْجَزُ، فالفِضَّةُ بالوصفيّةِ لَمْ يَزُلْ عَنْهَا مَعْنَاهَا الذي وُضِعَتْ عليهِ كما أنَّ أربعاً كذلكَ. واذَا كانَ أحمرُ في حَالِ العَلَميّةِ زائلاً عن أصْلِهِ ومَعْنَاهُ وكَانَ أربعٌ باقياً على مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ أحَدُهُمَا مُشْبِهاً للآخَرِ. فيقولُ أبو الحَسَنِ لأبي عُثْمَانَ: انّي اذَا صَرَفْتُ أرْبَعاً في حالِ الوَصْفِيَّةِ كنتُ مُعْتَبِراً لأصْلِهِ معَ وجودِهِ فيهِ من جهةِ المَعْنَى وانْ كانَ قد زالَ عنهُ من جهةِ الحُكْمِ، وأنْتَ اذَا لَمْ تَصْرِفْ أحْمَرَ في حَالِ كونِهِ اسْماً منكّراً من العَلميّةِ جارياً مَجْرَى أزْمَلٍ وأفْكَلٍ في أنّهُ اسمٌ كنتَ قد اعتبَرْتَ أصْلاً زالَ عَنْهُ مَعْنىً وحكما. أما زَوَالُهُ من جهةِ المَعْنَى فَهُوَ أنَّ أحْمَرَ اذا سَمّيْتَ بهِ رَجُلاً ثُمَ نكّرتَهُ لَمْ يَعُدْ بالتّنكيرِ الى مَعْنَاهُ الذي هُوَ الدّلالةُ على الحُمْرَةِ في الشّيءِ المُذكّرِ. وأمّا زَوالُهُ من جهةِ الحُكْمِ فَهُوَ أنّهُ اذَا كانَ اسماً لَمْ يَجْرِ صِفَةً على شيءٍ، كَمَا أنَّ أحْمَدَ اذَا مَكّرتَهُ كانَ بمنزلتهِ اذا كَانَ مَعْرِفَةً في أنّه لا يَجْرِي صِفَةً على شيءٍ. واذَا تَقَرّر أنَّ المُعْتَبَرَ في أرْبَعٍ أصْلٌ موجودٌ، والمُعْتَبَرُ في أحْمَرَ مَعْدُومٌ سَقَطَ الألتزامُ وتَبَايَنَ الطّرفَانِ. ولو كَانَ يَجُوزُ اعتبارُ مَعْنَى معدومٍ أصْلاً لجازَ أن لا يُصْرَفَ ضَرَبَ اسمَ رَجُلٍ فانّه كَانَ مَرَّةً فِعْلاً.

فانْ قَالَ قَائِلٌ فما بالُكُمْ تزعمونَ في عَوَرٍ حَوِلَ أنّهُمْ لَمْ يَقُولُوا ما أعْوَرَهُ لأنّ عَوِراً أصْلُهُ أعْوَرَ، فَتُرِكَ على حُكْمِ أصْلِهِ فاعتبرتُمْ حُكْمَ الصّيغَةِ التي هي أفْعَلُ وانْ كانَتْ منتفيةً مَعْدُومَةً؟ فالجوابُ أنَّ هَذَا بمَعْزِلٍ عَمَّا نَحْنُ بصدَدِهِ، وذلكَ أنّ بَابَ الألوانِ والعُيوبِ لِمَا كَانَ مَوْضُوعاً على مثالِ أفْعَلَّ وأفْعَالَّ ثُمَّ جَاءَ عَوِرَ منقوصاً[٢٨] من أعْوَرَ أجروهُ على أصْلِهِ، وقَدّروا أنَّ الزّيادةَ كأنّهَا ثَابِتَةٌ ولا يَسْتَحِيلَ أنْ يُحْذَفَ شَيءٌ منَ اللفظِ ويُرادَ اثباتُهُ[٢٩] في النيّةِ فَيَبْقَى لذلكَ حُكْمُهُ، أَلا تَرَى أنّكَ تَحْذِفُ الأفْعَالَ والحُروفَ من اللّفْظِ وتُريدُهَا وتُبْقِي أحكامَهَا لذلكَ، هذا مما لا شُبْهَةَ فيهِ، ولا تَقْدِرُ على أنْ تقولَ: انّي أُسَمّي رَجُلاً بأحمرَ ثم أُقَدّرُ أنّهُ لَيْسَ باسمٍ، وأنّهُ باقٍ على أصْلِهِ كَمَا لا يَصِحُّ أنْ

---

(٢٧) ب، ج: بمنزلةِ.

(٢٨) ج: منقوضا. بأحمد. تصحيف.

(٢٩) ب، ج: ثباته.

نُسَمّي واحِداً بأحْمَرَ(٣٠) من غيرِ حكايةٍ كتأبَّطَ شَرّاً ثُمَ تَزعمُ أنَّهُ باقٍ على حالهِ في الدلالةِ على وقوعِ الحَدَثِ من // المُتكلّم في زمانٍ . واذَا كَانَ الأمرُ على هذهِ الصِّفَةِ لم يَدْخُلْ علينا مَا كَانَ نحوَ عَوِرَ ، فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ قَوِيٌّ لأبي الحَسَنِ في التّخلُّصِ مما ألْزمَهُ أبو عثمانَ .

وأمّا أجْمَعُ فانّهُ اسمٌ وليسَ بصفةٍ فاذَا سَمّيْتَ بهِ كَانَ مثلَ أفكَلَ ، اسمِ رَجُلٍ ، لا تَصْرِفُهُ للتّعريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ . واذا نكّرْتَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا أجْمَعُ ، ورُبَّ أجْمَعَ لَقِيتُهُ . والدّليلُ على أنّهُ اسْمٌ قولُهُمْ أجْمعونَ ، ألا تَرَى أنَّ أفْعَلَ صِفَةً تُجْمَعُ على فُعْلٍ كَأحْمَرَ وحُمْرٍ ، ولا يُقَالَ : أحْمَرُونَ .

---

(٣٠) ب ، ج : بأحمد . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« بَابُ الصِّفَةِ التي لا تَنْصَرِفُ

من ذَلِكَ أَفْعَلُ الذي لَهُ فَعْلاءُ نحوَ أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ . وأَحْمَرُ(١) لا يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ (٢ لقيامِ سَبَبَيْنِ في التَّنْكيرِ٢) وهو الوَزْنُ الذي يَغْلِبُ عَلَى الفِعْلِ والوَصْفُ . وحَمْرَاءُ لا ينصرفُ أيضاً لاجتماعِ الوَصْفِ والتَّأنيثِ ، (٣ ولو كَانَتْ فيهِ مَدَّةُ التَّأنيثِ وَحْدَهَا٣) لَمْ يَنْصَرِفْ أيضاً(٤) ، أَلا تَرَى أنَّ صَحْرَاءَ وطَرْفَاءَ ونَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الأسْمَاءِ لا تَنْصَرِفُ وأُحَادُ وثُنَاءَ(٥) وثُلاثُ وَرُبَاعُ (٦ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ٦) لاجتماعِ العَدْلِ والوَصْفِ [فيهِ](٧) فانْ(٨) حَقَّرْتَ ثُنَاءَ وأُحَادَ صَرَفْتَ لزوالِ العَدْلِ بالتَّحْقيرِ ، فانْ حَقَّرْتَ أَحْمَرَ لَمْ يَنْصَرِفْ ، لأنَّ التَّحْقيرَ لَمْ يُزِلْ بناءَ الفِعْلِ كَمَا أزالَ العَدْلَ وذلكَ أنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : ما أُمَيْلِحَهُ . فأُمَيْلِحُهُ . فأُمَيْلِحُ بِناءُ فِعْلٍ مُحَقَّرٍ .(٩)

---

(١) ب ، ج ، ط : فأحمر .

(٢ - ٢) بدله في ط : لقيام سببين فيه في (حال) التنكير .

(٣ - ٣) بدله في ب . فكل اسم كانت فيه همزة التأنيث ، وفي ج وط : وكل اسم ...

(٤) سقطت « أيضا » في ب و ط .

(٥) ط : ومثنى .

(٦ - ٦) بدله في ط : ورباع وثناء لا ينصرف .

(٧) من ب و ج ، ط . أولى .

(٨) ب ، ج : وان .

(٩) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله : « بناء فعل محقر » نصها (فان سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وان نكرته لم تصرفه أيضا) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أفْعَلَ لا يَنْصَرِفُ للوَصْفِ ووزنِ الفِعْلِ تقولُ : هَذَا رَجُلٌ أحْمَرُ . ورَأَيْتُ رَجُلاً أحْمَرَ ، ومَرَرْتُ برجلٍ أحْمَرَ . وأمّا فَعْلاءَ فلا يَنْصَرِفُ اسْماً كانَ أوْ صِفَةً تقولُ : هذهِ امرأةٌ حمراءُ ، ورَأَيْتُ امْرَأَةً حَمْرَاءَ ، ومَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَمْرَاءَ ، فهذهِ صِفَةٌ . وتقولُ : صَحْرَاءُ وطَرْفَاءُ وحَلْفَاءُ ، فَلا تَصْرِفُهُ وإنْ كَانَ اسْماً . وذلكَ أنَّ كُلَّ ما كَانَ في آخِرِهِ أَلِفُ التّأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً لا يُصْرَفُ البَتَّةَ ، لِقِيَامِ ما هُوَ جَارٍ مَجْرَى السَّبَبَيْنِ فيهِ . وكَذَا أفْعِلاءُ كأقْوِيَاءَ وأشِدَّاءَ وأشْقِيَاءَ ، وجميعُ ما كانَ فيهِ التّأنيثِ مِنَ الأمْثِلَةِ فكَوْنُ الوَصْفِ في حَمْرَاءَ يُؤَكِّدُ مَنْعَ الصَّرْفِ (١٠ ولَوْ لَمْ يَكُنْ كَانَ مَنْعُ الصَّرْفِ ١٠) قَائِماً فيهِ .

وأمّا أُحَادُ وثُنَاءُ فلم يُصْرَفْ ما كَانَ من هَذَا النَّحْوِ وانْ كانَ نَكِرَةً ، لأنَّ فيه العَدْلَ والصِّفَةَ ، ألا تَرَى الى قَوْلِهِ تَعالَى - (أُولي أجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ) - فَمَثْنَى وما بَعْدَهُ صِفَةٌ لأجْنِحَةٍ ، فَهُوَ بمنزلةِ أحْمَرَ في أنَّ الوَصْفَ لمّا ضُمَّ اليهِ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَنْصَرِفْ . فانْ صَغَّرْتَ أُحَادَ صَرَفْتَ لأنَّكَ تَقُولُ : أُحَيْدٌ ، كَما تَقُولُ في غلام : غُلَيِّمٌ ، فتزولُ صِيغَةُ العَدْلِ ، وتَقُولُ في ثُنَاءٍ : ثُنَيٌّ ، كما تقولُ في عَطاءٍ : عُطَيٌّ . واذَا زَالَ العَدْلُ بَقِيَ سَبَبٌ فَيَنْصَرِفُ ، وأمّا أفْعَلُ اذَا صَغَّرْتَهُ فلا يَنْصَرِفُ تقولُ : هَذَا أُحَيْمِرُ ، ومَرَرْتُ بأُحَيْمِرَ ، لأنَّ مِثَالَ أُفَيْعِلَ مَوْجُودٌ في الأفْعَالِ نحوَ ما أُمِلحَهُ // واذَا كانَ كذلكَ لَمْ يَكُنْ بالتّحقيرِ خَارِجاً من شَبَهِ الفِعْلِ وَوَزْنِهِ كَمَا خَرَجَ أُحَادُ من صِيغَةِ العَدْلِ فيهِ حيثُ قُلْتَ : أُحَيْدٌ .

(١٠ - ١٠) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١١) آية ١/فاطر ٣٥ . وفي الأصل « ثالث » بدل ثلاث . وهو سهو من الناسخ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

بَابُ التَّأنيثِ :

التَّأنيثُ[1] عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ فيهِ عَلامَةُ التَّأنيثِ ، وضربٌ لا عَلامةَ فيهِ ، وعَلامَةُ التَّأنيثِ عَلامَتَانِ : الألِفُ ، والتَّاءُ التي تُبْدَلُ مِنْهَا في الوَقْفِ الهَاءُ ، فَمَا كان في آخِرِهِ ألِفُ التَّأنيثِ مقصورةً أوْ مَمْدُودةً ، فأنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ للزوم الحَرْفِ وبنَاءِ الكَلِمَةِ عليهِ ، واذَا لَمْ يَنْصَرِفْ في النَّكِرَةِ كَانَ انْصِرَافُهُ في المَعْرِفَةِ أبْعَدَ وذلكَ نَحْوُ[2] بُشْرَى وسَعْدَى ولَيْلَى وطَرْفَاءَ وحَمْرَاءَ وصَحْرَاءَ ، [3] لا يَنْصَرِفُ شَيءٌ مِنْهُ في نَكِرَةٍ ولا مَعْرِفَةٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الِفَ التَّأنيثِ في نَحْوِ حُبْلَى وبُشْرَى قَائِمٌ مَقَامَ سَبَبَيْنِ ، وذلكَ أنَّ الألِفَ للتأنيثِ كالتَّاءِ في طَلْحَةَ ، والكَلِمَةُ تُصَاغُ عليها اذ لا يكونُ في الكَلامِ نَحْوُ حُبْلٍ وبُشْرٍ تُضَمُّ اليهِ الألِفُ ، فتقولُ : بُشْرَى وحُبْلَى[4] كَمَا يكونُ نحوُ ضَارِبٍ تُضَمُّ اليهِ التَّاءُ فيقالُ : ضَارِبَةٌ ، فَفي حُبْلَى وبُشْرَى عَلَمُ تَأنيثٍ بأزَاءِ التَّاءِ في طَلْحَةَ ولُزومُ التَّأنيثِ . واذَا كانَ كذَلِكَ جَرَى مَجْرَى تَأنِيثَيْنِ أحَدُهُمَا لَفْظِيٌّ وهو نَفْسُ الألِفِ ، والثَّاني مَعْنَويٌّ وهو لُزومُ التأنيثِ للكلمةِ[5] من حيثُ أنَّهُ صِيغَ على الألِفِ وهَذَا[6] يَعْنِي بِقَوْلِهِ في أوَّلِ

---

(١) ط : المؤنث .

(٢) سقطت « وذلك نحو » في ط .

(٣) سقطت « وصحراء » في ب و ج . وفي ط : « وصحراء وحمراء » .

(٤) ب ، ج : حبل وبشرى .

(٥) ج : من الكلمة .

(٦) ب ، ج : فهذا .

البَابِ : متى اجْتَمَعَ سَبَبَانِ أو تكرّرَ سَبَبٌ ، لأنَّ هَذَا اذَا كَانَ فيه تَأْنِيثَانِ كَانَ سَبَباً مُتَكَرِّراً .

وَلَسْنَا نَعْني بِلُزومِ التَّأنيثِ أنَّ كلمةً واحدةً لا [يُسْقُطُ](٧) مِنْهَا عَلَمُ التَّأنيثِ في بَعْضِ الأحوالِ . فلا يَصِحُّ أنْ يُقَالَ : أنَّ التَّاءَ في حَمْزَةَ(٨) اسمُ امرأةٍ ، وطلحةَ اسْمُ رَجُلٍ لازمٌ ، لأنَّا نَعْني بلزوم التَّأنيثِ أنَّ هذهِ العلامةَ قد وُضِعَتْ على أنْ تُصَاغَ عليها الأسْمَاءُ فلا يكونُ اسمٌ مستقرٌّ في الكَلامِ لمذكَّرٍ ثُمَ يَدْخُلُهُ الألِفُ دخولَ التَّاءِ في ضَارِبٍ وضاربةٍ . ولِكَوْنِها متصلةً بالاسْمِ وصادرةً معهُ في أوّلِ أحوالِهِ كانَ صِيغَةُ المؤَنَّثِ في الصِّفَاتِ غيرَ صِيغَةِ المُذَكَّرِ نحوَ سَكْرَانُ وسَكْرَى ، ولَمْ يَقُلْ : سَكْرَانُ وسَكْرَانَةٌ ، كما يُقَالُ : ضَارِبٌ وضَارِبَةٌ فلا تُغَيَّرُ صِيغَةُ التَّذكيرِ لأجْلِ التَّاءِ وكذلكَ أيْضاً لَمْ يَكُنِ التَّأنيثُ في الفِعْلِ بالألِفِ كَمَا كَانَ بالتَّاءِ نحوَ ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ تَابِعٌ فَلا يَلْزَمُهُ عَلامَةُ التَّأنيثِ لأمْتِنَاعِهِ مِنْ أنْ يَخْتَصَّ بالمؤنّثِ دونَ المُذَكّرِ ، ولَيْسَ كذلكَ الاسمُ لأنَّهُ اذَا وُضِعَ على التَّأنيثِ مجَازاً كانَ أوْ حقيقةً ثبتَ على ذلكَ ، واذَا كَانَ الألِفُ مُفَارِقاً للتَّاءِ في أنَّ الكلمةَ تُصَاغُ عليها لَمْ يَكُنْ حُكْمُهَا حُكْمَ التَّاءِ وكانَ(٩) لُزُومُهَا سَبَباً آخَرَ على ما ذَكَرْنَا .

واذَا تَقَرَّرَ أنَّ ما فيهِ ألِفُ التَّأنيثِ لا يَنْصَرِفُ في التّنكيرِ ، فانَّكَ اذَا – سَمَّيْتَ بِهِ كَانَ أبْعَدَ من الصَّرْفِ ، لأنَّهُ يَزْدَادُ بانْضِمَامِ التَّعريفِ اليهِ ثِقَلاً ويَصيرُ كأنَّهُ دَخَلَهُ ثَلاثَةُ أسْبَابٍ .

// ولا فَصْلَ بَيْنَ أنْ تُسَمّى بنحوِ بُشْرَى وحُبْلَى رَجُلاً وبَيْنَ أنْ تُسمّى امرأةً ، الا أنَّهُ اذَا كَانَ اسْمَ امرأةٍ كانَ أذْهَبَ في مَنْعِ الصَّرْفِ ، لأنَّهُ يَجْتَمِعُ فيهِ ألِفُ التَّأنيثِ ، والتّعريفُ ، والتَّأنيثُ المَعْنَويُّ فاعرفه .

---

(٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل لا « سقط » تحريف .
(٨) ب ، ج : حمدة .
(٩) ب ، ج : فكان .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« والهَمْزَةُ في حَمْرَاءَ منقلبةٌ عن ألفِ التّأنيثِ المفردةِ ، وانّما أُبْدِلَتْ همزةً لوقوعِهَا طَرَفاً بَعْدَ ألفٍ زَائِدَةٍ ، يدلُّكَ على ذَلِكَ أنَّ هذهِ الصُّورةَ اذَا زَالَتْ زَالَتِ الهَمْزَةُ وذَلِكَ قَوْلُكَ[10] في جَمْعِ صَحْرَاءَ : صَحَارٍ ، فَزَالَتِ الهَمْزَةُ وعادَ حَرْفُ اللّينِ [11] الذي كَانَ في الوَاحِدِ[11] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أصْلَ الهَمْزَةِ في حَمْرَاءَ الألِفُ التي تَرَاهَا في سَكْرَى وعَطْشَى الا أنَّهُمْ لما زَادُوا قَبْلَهَا ألِفاً للبناءِ لَمْ يَقْدِروا على الجَمْعِ بَيْنَ الفَيْنِ لامتناعِهِ مِنَ الامْكَانِ فَحرّكوا الثّانيةَ[12] كما يُحَرَّكُ أحَدُ السّاكِنَيْنِ اذَا الْتَقَيَا ، والألِفُ اذَا مَسَّتْهَا الحَرَكَةُ صَارَتْ هَمْزَةً ، ولو حَذَفُوا واحِدَةً من الألِفَيْنِ لَكَانَ نَقْضاً لِلْغَرَضِ ، اذ لو كانوا يُجَوِّزونَ حَذْفَ الأُولَى لَكَانَ الأحْزَمُ أنْ لا يَأْتُوا بِهَا . اذْ حَذْفُ الشّيءِ بَعْدَ اثْبَاتِهِ في مَوْضِعٍ واحدٍ صُنْعٌ كُلا صُنْعٍ ، ولو حَذَفَ الثّانيةَ لَكانَ أذْهَبَ في نَقِيضِ الحِكْمَةِ ، لأجْلِ أنَّهَا جَاءَتْ لِمَعْنًى ، فَسقوطُهَا يُخِلُ بالمَعْنَى ، ويُبْطِلُ الغَرَضَ . فانْ قُلْتَ : ما الذي دَعَاكَ الى هَذَا التّكليفِ[13] وهَلا جَرَيْتَ على الظّاهِرِ فَقُلْتَ : انّ الهَمْزَةَ عَلَمُ التّأنيثِ ولَيْسَتْ بمنقلبةٍ عَنِ الألِفَ ، فالجَوَابُ أنَّ ذلكَ لا يُطَاوِعُني الاعْتِبَارُ عليهِ ، وذَلِكَ أنَّهُمْ قَالُوا في جَمْعِ صَحْرَاء : صَحَارَى ، فلما صَارَ الألِفُ الأُولى الى الياءِ لانكسارِ ما قَبْلَهَا وهُوَ الرَّاءُ عادتِ الهَمْزَةُ الى الألِفِ وقُلِبَتِ الألِفُ الى الياءِ لوقوعِ [اليَاءِ][14] الأُولَى قَبْلَهُ وأُدْغِمَ[15] الأُولَى في الثّانيةِ ولَوْ كَانَ[16] اليَاءُ الثّانِيَةُ في صَحَارَى منقلبةً عن الهَمْزَةِ كَمَا كَانَ يَاءُ

---

(١٠) ط : « في » قولك .

(١١ - ١١) ساقط في ط .

(١٢) ب ، ج : فحرك الثانية .

(١٣) ب ، ج : هذا التكلف ، وفي اللسان (كلف) ٢١٨/١١ ، وكلفه تكليفا أي أمره بما يشق عليه ، « فيه أيضا » والتكلف : كثرة السؤال والبحث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها .

(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « التاء » . تحريف .

(١٥) ب ، ج : فأدغم .

(١٦) ب ، ج : ولو كانت .

[خَطِيَّةٍ][17] الثَّانيةُ كذلكَ ، لوجَبَ أنْ يَظْهَرَ الهَمْزُ في شَيءٍ من هَذَا النَّحْوِ فيُقَالُ : صَحَارِيٌّ على مثلِ صَحَارِيعٍ ، كَمَا اثباتَ الهَمْزَةِ [في نَحْوِ خَطِيئَةٍ شَائِعٌ كثيرٌ . واذَا كَانَ كذَلِكَ عَلِمْتَ أنَّ الهمزةَ][18] لا أصْلَ لَها في التَّانيثِ ، وأنَّها[19] مُنْقَلِبَةٌ عن الألِفِ كَمَا ذَكَرْنَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ومَا كَانَ[20] في آخِرِهِ التَّاءُ فنحوُ حَمْزَةٍ وطَلْحَةٍ[21] انْ سَمَّيْتَ[22] رَجُلاً أو امرأةً بشيءٍ من ذلكَ لَمْ تصرفْ[23] فانْ نكَّرْتَ صَرَفْتَ فقلتَ : مررتُ بِطَلْحَةَ وطَلْحَةٍ آخَرَ ، ومَرَرْتُ بِحَمْدَةَ وحَمْدَةٍ أُخْرَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ تاءَ التَّانيثِ انَّما تَمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا كَانَ الاسمُ مَنْقُولاً من الجنْسِيَّةِ الى العَلَميَّةِ ، وذلكَ أنَّ التَّسميةَ تَمْنَعُ الحَذْفَ وتُوجبُ لزومَ التَّاءِ ألا تَرَى أنَّكَ اذا سَمَّيْتَ رَجُلاً بقائمةٍ لَمْ يَجُزْ أنْ تُغيِّرَهُ الى مِثَالٍ آخَرَ ، والتَّانيثُ انَّما يُعْتَدُّ بِهِ اذَا كانَ لازماً ، فَطَلْحَةُ اسمُ رجلٍ لا يَنْصَرِفُ للتَّعْريفِ والتَّانيثِ ، لأنَّ التَّاءَ لازمٌ لَهُ . وأمَّا حَمْدَةُ ، اسْمُ امْرَأةٍ ، فأوْلَى بمنعِ الصَّرْفِ ، لأنَّ فيهِ التَّعْريفَ والتَّانيثَ اللازمَ لَفْظاً ومَعْنَىً . وَلَمْ يَكُنْ في طَلْحَةَ // تَانيثٌ معنويٌّ من حيثُ كَانَ المُسَمَّى مُذَكَّراً ، ولأجْلِ اعتبارِ لُزُومِ التَّاءِ صُرِفَ الصِّفَاتُ نحوَ ضَارِبَةٍ وقَائِمَةٍ[24] وحَسَنَةٍ وكَرِيمَةٍ ، وذَاكَ[25] أنَّ هذهِ الأمْثِلَةَ وانْ كَانَتْ قَدْ تَضَمَّنَتْ سَبَبَيْنِ الوصفَ والتَّانيثَ كَمَا تَضَمَّنَ أحْمَرُ الوصفَ ووزنَ الفِعْلِ فانَّ التَّاءَ

---

(١٧) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « خطيئة » تحريف .

(١٨) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وهو ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١٩) ج : وانما .

(٢٠) ب ، ج ، ط : و « اما » ما كان .

(٢١) ب ، ج ، ط : فنحو حمدة وطلحة .

(٢٢) ط : « فانك » ان سميت .

(٢٣) ط : لم تصرفه .

(٢٤) ب ، ج : قائمة وضاربة .

(٢٥) ج : وذلك .

[لَمّا][٢٦] لَمْ تَلْزَمْ ، اذ كنتَ تقولُ : ضَارِبٌ وقائمٌ وحَسَنٌ وكريمٌ ، لم يُعْتَدّ بهِ ، فَصَارَ الاسمُ مُتَضَمّناً لسببٍ واحدٍ وهو الوصفُ ، فانصرفَ . فَلَمّا سَمَّيْتَ نحوَ[٢٧] ضَارِبةٍ فَحَجَزَتِ التَّسميةُ أنْ تَحْذِفَ التَّاءَ لَمْ يَجُزْ الصَّرْفُ . فانْ نَكَّرْتَ طلحةَ قُلْتَ : رُبَّ طَلْحَةٍ جَاءني فصرفتَ لزوالِ أحدِ السَّبَبَيْنِ وهوَ التّعريفُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

فأمّا التّأنيثُ الذي بغيرِ علامةٍ فلا يَخْلُو الاسمُ فيه منْ أن يَكُونَ زَائِداً على ثلاثةِ أحْرُفٍ أوْ عَلَى[٢٨] ثَلاثةِ أحْرُفٍ .

فَمَا كَانَ زائداً على ثلاثةِ أحْرُفٍ ، فَأنّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ وذلكَ نحوُ زينَبَ وسُعَادَ وحُبْلَى[٢٩] ، ونحوُ امرأةٍ أوْ رَجُلٍ تَسمّيهِ[٣٠] بِعَنَاقٍ[٣١] أو أتَانٍ . وهَذِهِ الأشياءُ لا تَنْصَرِفُ لِغَلَبَةِ التّأنيثِ عَلَيْهَا ، وأنَّ الحَرْفَ الزّائدَ على الثّلاثةِ يُنَزّلُ مَنْزِلَةَ العَلامَةِ [الثّابتَةِ][٣٢] فيهِ بدلالةِ أنَّ علامةَ التّأنيثِ لَمْ تَلْحَقْهُ [في التّصغيرِ][٣٣] الا فيما لا اعتدادَ بهِ من قولهم : دُرَيْهِمَةٌ وقُدَيديمَةٌ ، فَصَارَ من أجْلِ ذلكَ بمنزلةِ ما فيهِ التّعريفُ وثَبَتَ فيهِ عَلامَةُ التّأنيثِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ التّأنيثَ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يكون [٣٤ بعلامةٍ والثاني أن يكون٣٤] بغيرِ عَلامةٍ . فالأوّلُ مَا كَانَ فيهِ التّاءُ أو الألِفُ[٣٥] عَلَى ما فَسّرْنَا . والثّاني وهُوَ الذي

---

(٢٦) من ب . الصواب .

(٢٧) ب : ينحو .

(٢٨) ط : أو « يكون » على .

(٢٩) ط : نحو زينب وجيأل وسعاد ، ب : نحو زينب وسعاد وجيأل .

(٣٠) ط : يسمى .

(٣١) العَنَاق : الأنثى من المعز جمعة أعْنَق وعُنوق

(٣٢) من ط . الصواب . وفي الأصل « الثانية » . تصحيف .

(٣٣) من ب و ج . أبين . وفي ط : « في التحقير » .

(٣٤ - ٣٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٥) ب ، ج : التاء والألف . والذي في الأصل أولى .

ليس[٣٦] لَهُ عَلامَةٌ خُصَّتْ بِهِ ، وذَلِكَ لا يَخْلُو امّا أنْ يكونَ الاسمُ عَلَى ثَلاثَةِ أحْرُفٍ أو أكْثَرَ . فالذي نَضَعُ الفَصْلَ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَى أكْثَرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ كزينبَ وسُعَادَ وعَنَاقَ اسم رجلٍ أو امرأةٍ ، فزينبُ اسمُ امرأةٍ[٣٧] لا يَنْصَرِفُ للتّعريفِ والتأنيثِ وأما اذا سَمّيْتَ بِهِ رَجُلاً فَسَبَبُ مَنْعِ الصّرْفِ أنّهُمْ قَدْ نَزّلوا الحَرْفَ الرّابعَ في نحوِ هَذَا منزلةَ تَاءِ التّأنيثِ في حَالِ الجِنْسِيَّةِ بدلالةِ أنّهُمْ يقولونَ في عَقْرَبٍ : عُقَيْرِبٌ ، وفي عَنَاقٍ : عُنَيْقٌ ، وكذلكَ[٣٨] كُلُّ مُؤنّثٍ جَاوَزَتْ عِدَّةُ حُروفِهِ ثَلاثَةً الا ما ذَكَرَهُ من وُرَيِّئَةٍ على وُرَيِّعِهِ وقُدَيْدِيمَةٍ فَوُرَيِّئَةٌ تصغيرُ وراءٍ ، وقُدَيْمَةٌ تصغيرُ قُدّامٍ ، وكُلُّ واحِدٍ[٣٩] من وَرَاءٍ وقُدّامٍ على أكْثَرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ ، فهذا شَاذٌّ ، ونظيرُهُ عُرَيْبٌ تَصْغِيرُ عَرَبٍ مَعَ قَوْلِهِمْ . العَرَبُ العَارِبَةُ ، وعُرَيْسٌ في عُرْسٍ .[٤٠]

واذَا كَانَ الأسمُ الكائنُ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ يَطَّرِدُ فيه اعادةُ التّاءِ في التّصْغيرِ نحوَ أُرَيْضَةٍ ويُدَيَّةٍ ، وقُدَيرةٍ ، حَتّى لم يَأْتِ تَرْكُهُ الا في اليَسيرِ والطَّرْدُ منعُ التّاءِ فيما زَادَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ نحوَ عُتَيقٍ وعُقَيربٍ ، حَتّى لَمْ يَنْكَسِرْ الا في الشّاذِ ، عَلِمْتَ أنَّ الحَرْفَ الرّابعَ مُنَزَّلٌ منزلةَ تَاءِ التّأنيثِ ، فَصَارَ عَنَاقٌ بمنزلةِ طَلْحَةٍ ، فكَما أنّكَ اذَا سَمّيْتَ رَجُلاً بطلحةَ لم تَصْرِفْ للتّعريفِ // والتّأنيثِ كذلكَ لا تصرفُ عَنَاقاً اذَا سَمَّيْتَ بِهِ ، وكَذَا كلُّ اسمٍ مُؤَنَّثٍ زَادَ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ ، فانَّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ ، تَقولُ جَاءنِي عَنَاقٌ ورُبَّ عناقٍ أكْرَمْتُهُ كما قُلْتَ : جَاءنِي طَلْحَةُ ، ومَرَرْتُ بِطَلْحَةٍ آخَرَ ، وأمّا اذا كَانَ عَنَاقٌ ومَا أشْبَهَهُ اسمَ امرأةٍ ، فانّهُ أبْعَدُ مِنَ الصَّرْفِ كَما كَانَ حَمْدَةُ أذْهَبَ في الامتناعِ مِنَ الصَّرْفِ ، لوجودِ التّأنيثِ مَعْنىً كَمَا وُجِدَ عَلامَتُهُ لَفْظاً .

---

(٣٦) ج : ليست .

(٣٧) سقط « اسم امرأة » في ج .

(٣٨) ب ، ج : وكذا .

(٣٩) ج : فكل واحد .

(٤٠) في اللسان (عرس) : « والعُرْسُ والعِرْسُ مهنة الإملاك والبناء ، انثى تؤنثها العرب . وقد تذكر . وتصغيرها بغيرهاء وهو نادر لأنه حقه الهاء اذ هو مؤنث على ثلاثة أحرف » .

فانْ سَمّيْتَ رَجُلاً باسمِ مذكرٍ كائنٍ على أكثرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ صَرَفْتَ وذلكَ نَحْوُ حمارٍ ، اسمِ رَجُلٍ ، لأجْلِ أنَّ الحَرْفَ الزّائِدَ[41] عَلَى الثّلاثَةِ ليسَ بِعَلَمٍ للتّأنيثِ ، وانّما جَرَى مَجْرَى التّاءِ[42] وحيثُ كَانَ الاسمُ مُؤَنّثاً فَقَامَ مَقَامَ التّاءِ[42] الذي يَسْتَحِقُّهُ ، وعَاقَبَةُ في التّحْقِيرِ فَلَمْ يَقُلْ : عُنَيْقَةٌ كَمَا قِيلَ : أُرَيْضَةٌ ، ولَيْسَ في حمارٍ تأْنِيثٌ فَيُقَالُ : انَّ الحَرْفَ الزّائِدَ عَلَى الثّلاثَةِ قَامَ مَقَامَ التّاءِ الذي كَانَ يَجِبُ أنْ تثبتَ فيهِ ، لأجْلِ التّأنيثِ واذَا كانَ كذلكَ كانَ حِمَارٌ وكتابٌ ومَا أشْبَهَهُ ، اذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً بمنزلةِ زيدٍ وعمرٍو ، لأنَّهُ لا يكونُ فيه الا التّعريفُ . فان سَمّيْتَ بِنَحْوِ كتابٍ امْرَأَةً لَمْ تَصْرِفْ ، لأجْلِ أنَّ التّأنيثَ يَدْخُلُهُ فيتنزَّلَ الحرفُ الرّابعُ منزلةَ التّاءِ فلا تصرفُ كَمَا لا تَصْرِفُ حَمْدَةَ . وعَلَى هَذَا يَجْرِي سُعَادُ ، أَلا تَرَى أنَّهُ لَيْسَ باسمِ جنسٍ كانَ ثَبَتَ لَهُ التّأنيثُ كعقربٍ وعَنَاقٍ ، وانّما هُوَ لَفْظٌ وُضِعَ عَلَى المُؤَنّثِ . فهو قَرِيبٌ من كِتَابٍ اذَا سَمّيْتَ بِهِ مؤنّثاً ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشّيْخُ أبو عليٍ :

« ومَا كَانَ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ فَلا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ الأوْسَطُ مِنْهُ مُتَحرِّكاً أوْ سَاكِناً ، فانْ كانَ مُتَحرِّكاً لم يَنْصَرِفْ كَمَا لا يَنْصَرِفُ[43] سُعَادُ وجَيْأَلُ لأنّ الحركةَ تُنَزَّلُ[44] منزلةَ الحَرْفِ الزّائِدِ[45] على الثّلاثَةِ كَمَا نُزِّلَتْ مَنْزِلَتَهُ[45] في جَمَزَى في الاضَافَةِ حَيْثُ حَذَفُوا مَعَهَا الألِفَ كَمَا حَذَفُوا مِنْ [حُبَارَى][46] فقالوا : جَمَزِيٌّ ، كَمَا قَالُوا حُبَارِيٌّ ، ولَمْ يُثْبِتْهَا أَحَدٌ ، كما تُثْبَتُ في نَحْوِ حُبْلَى ، وذَلِكَ نَحْوُ امرأةٍ سَمّيْتَها بِقَدَمٍ ومَا أشْبَهَ هَذَا[47] الاسْمَ » .

---

(٤١) ب : لأن الحرف الزائد .

(٤٢ - ٤٢) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٤٣) ط : كما لم ينصرف .

(٤٤) ب ، ج : تنزلت .

(٤٥ - ٤٥) ساقط في ب و ج وبدله في ط : على ثلاثة (أحرف) كما تنزلت منزلته .

(٤٦) من ب وج و ط . الصواب . وفي الأصل « حَبَارَ » . تحريف . ففي اللسان (حبر) ٥/٢٣٢ : « الحُبَارَى طائر يقع على الذكر والأُنثى . واحدها وجمعها سواء ، وألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق وانما بني الاسم عليه فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة اي لا تنون » .

(٤٧) ج : « ذلك » هذا . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّهُمْ ينزلون(٤٨) الحركةَ منزلَةَ الحرْفِ ، أَلا تَرَاهُمْ قَالُوا حُبْلِيٌّ وحُبْلَويٌّ ، فَحَذَفُوا الأَلِفَ من حُبْلَى(٤٩) مَرَّةً وأَثْبَتُوهَا أُخرَى ، أَلا تَرَاهُمْ قَلَبُوهَا الى الواو وقَالوا فيما كَانَ الأَلِفُ فيه خامسةً نحوَ حُبَارَى : حُبَارِيٌّ ، بحَذْفِ الألفِ . ولَمْ يَقُولوا : حُبَارَوِيٌّ ، كَحُبْلَوِيّ . ثُمَ قَالُوا في نَحْوِ جَمْزَى : جَمْزِيٌّ بحَذْفِ الألفِ البَتَّةَ . وذلكَ(٥٠) أنَّ جَمَزِي لما فَصُلَتْ بالحركةِ التي في عَيْنِ فِعْلِهَا قَرُبَتْ مِنْ حُبَارَى ، لأنَّ الحركةَ كأَنَّها جزءٌ مِنَ الحَرْفِ فَتَجْرِي مَجْرَاهُ فَصَارَ جَمَزِيَ بمنزلةِ ما أَلِفُهُ خَامِسَةٌ كَحُبَارَى ، حَتَّى كأَنَّهُمْ قَالُوا : جَمَازِيَ ولَمْ يَقُلْ : جَمْزَوِيٌّ ، كما قَالُوا : حُبْلَوِيٌّ .

وكَذَلِكَ نُزِّلَتِ الحَرَكَةُ في دَالِ قَدَمٍ مَنْزِلَةَ الحَرْفِ فَصَارَ بمنزلةِ عَنَاقٍ ، فَلَمْ // يُصْرَفْ اسمَ امرأةٍ كما لا يُصْرَفُ عَنَاقُ ، يُقَالُ : جَاءَتْ قَدَمُ ، ورأيتُ قدمَ ومَرَرْتُ بِقَدَمَ ، كما يُقَالُ : جَاءَتْنِي عَنَاقُ ، وَرَأَيْتَ عَنَاقَ ، ومررتُ بعَنَاقَ فانْ نكَّرْتَ صَرَفْتَ . تقولُ : كَمْ مِنْ قَدَمٍ رأَتْنِي ، لزوالِ التّعريفِ ، فهو كَحَمْدَةَ اذَا نَكَّرْتَهَا من حيثُ كَانَتِ الحَرَكَةُ قَدْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ الحَرْفِ الرّابعِ في عَنَاقٍ الجَاري مَجْرَى تاءِ التّأنيثِ في حَمْدَةَ ، ومِنْ هَذَا قَوْلُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ – (ومَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ) –(٥١) لَمْ يَنْصَرِفْ سَقَرُ لأَنَّهُ اسمٌ مُؤَنَّثٌ معرفةٌ والأَوْسَطُ مُتَحرِّكٌ ، فانْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بقَدَمٍ صَرَفْتَ ، لأَجْلِ أَنَّ الحَرَكَةَ وإِنْ نُزِّلَتْ منزلةَ الحَرْفِ فانّها لا تَقْوَى قُوَّتَهُ فاذَا لَمْ يَكُنْ في المُسَمَّى تَأْنِيثٌ لَمْ يُمْنَعِ الصَّرْفَ كَمَا يُمْنَعُ عَنَاقُ ، لأَجْلِ أَنَّ التَّأْنِيثَ المَعْنَوِيَّ اذَا قَارنته الحَرَكَةُ جَرَتِ الحَرَكَةُ مَعَهُ مَجْرَى التّاءِ في طَلْحَةَ حَتَّى كأَنَّ ما في المَعْنَى مِنَ التّأنيثِ بأزاءِ ما للحرفِ الرَّابعِ في عَنَاقٍ من القُوَّةِ التي لَيْسَتْ للحركةِ فاذَا لَمْ يَكُنْ في الاسمِ تَأْنِيثٌ معنى قَصُرَتِ الحَرَكَةُ عَنْ مَنْعِ الصَّرْفِ ولَيْسَ كَذَلِكَ الحَرْفُ الرَّابعُ في عَنَاقٍ لأَنَّهُ حَرْفٌ مِثْلُ تاءِ التّأنيثِ ، وقَدْ تَنَزَّلَ

---

(٤٨) كذا في ب و ج . الصواب وفي الأصل « أنهم » مما ينزلون . سهو .

(٤٩) ب ، ج : فحذفوا ألف حبلى .

(٥٠) ب ، ج : وذاك .

(٥١) آية ٢٧/المدثر ٧٤ .

منزلتَهُ في التَّصْغيرِ ولم تنزِّلِ الحركَةُ منزلةَ التَّاءِ . أَلا تَرَاكَ تقولُ : قُدَيدِيمةٌ(٥٢) كَمَا تقولُ : أُرَيْضَةٌ . فَلِهَذَا لَمْ تُصْرَفْ عَنَاقٌ اسمُ رَجُلٍ وصُرِفَتْ قَدَمُ . فَهَذَا على ثَلاثَةِ مَرَاتِبَ :

المَرْتَبَةُ الأُولَى للتّاءِ لأَنَّهُ يمنع الصّرْفَ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً او امرأةً لأَنَّهُ عَلَمُ التَّأنيثِ .

والمَرْتَبَةُ الثّانيةُ : لِمَا زَادَ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، لأنَّ الحَرْفَ الرّابعَ لا يمنعُ الصَّرْفَ في التّذكيرِ الا بَعْدَ أنْ يكونَ الاسمُ قد جَرَى لَهُ التّأنيثُ قَبْلَ تسميةِ المُذَكّرِ بِهِ ، وذَلِكَ عَنَاقُ ، اسمُ رَجُلٍ ، فَلَيْسَ كُلُّ حَرْفٍ رابعٍ يمنع الصَّرْفَ لِمَا ذَكَرْنَا من أَنَّ كتاباً اسمَ رجلٍ يُصْرَفُ(٥٣) لأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمِ التَّأنيثِ وانّما هُوَ محمولٌ على التّاءِ ، فَلا يَجْرِي مَجْرَاهُ الا بَعْدَ أنْ تقعَ في مَوْضِعِ التَّأنيثِ .

والمَرْتَبَةُ الثّالِثَةُ لِلْحَرَكَةِ في [قَدَمَ](٥٤) لأنّها تُمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا كانَتْ اسمَ امرأةٍ ، ولا يَكُونُ لَهَا تأثيرٌ في المُذَكَّرِ ، لأجْلِ أنَّها محمولَةٌ عَلَى الحَرْفِ الرّابعِ في عَنَاقٍ فهي فَرْعُ الفَرْعِ فَيَنْقُصُ عن التّاءِ بِدَرَجَتَيْنِ . فاعْرِفْهُ ، فانّهُ من أسرارِ الصِّنَاعَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ كانَ الاسمُ الثُّلاثي سَاكِنَ الأَوْسَطِ صُرِفَ ولَمْ يُصْرَفْ فَتْرُكُ الصَّرْفِ لاجتماعِ التّأنيثِ والتّعريفِ . والصَّرْفُ ، لأنَّ الاسمَ عَلَى غَايَةِ الخِفَّةِ ، فَقَاوَمَتِ الخِفَّةُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ .

ومَنْ زَعَمَ أنَّ القِيَاسَ في دَعْدٍ أنْ لا يُصْرَفَ(٥٦) دَخَلَ عليهِ في قولِهِ هَذَا صَرْفُهُمْ

---

(٥٢) ب ، ج : قديمة . تحريف .
(٥٣) سقطت « يصرف » في ج .
(٥٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « قدره » تحريف .
(٥٥) ب : لا يكون . سهو .
(٥٦) ب : « كان » ان لا يصرف .

لِنُوحٍ ولُوطٍ وهُمَا أعْجَمِيّانِ ومَعْرِفَتَانِ ، والْزَامُهُمُ[٥٧] الصَّرْفَ لَهُمَا[٥٨] [لِخِفَّتِهِمَا][٥٩] يُقَوِيّ من صَرَفَ هِنْداً ودَعْداً في المعرفةِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كُلَّ اسمٍ ثُلاثِيٍّ ساكنِ الأَوْسَطِ خُصَّ بالمؤَنَّثِ ، فانَّهُ لا يُصْرَفُ ويُصْرَفُ . أمّا مَنْعُ الصَّرْفِ كَقَوْلِهِ :

/٢٥٢/ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ بِالعُلَبِ[٦٠]

// فَعَلَى الظَّاهِرِ لأنَّ فيهِ التَّأنيثَ المعنوي والتَّعريفَ . وأمّا الصَّرْفُ فلأجْلِ انَّ الاسمَ لما خَفَّ صَارَتْ[٦١] خِفَّةُ لَفْظِهِ مُعَادِلَةً لِثِقَلِ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ فَتَنَزَّلَ منزلةَ ما لَيْسَ فيهِ الا سَبَبٌ واحِدٌ ، وقد غَلَبَ الصَّرْفُ على هَذَا النَّحْوِ . وامّا قولُ الشَّيْخِ أبو علي : ومَنْ زَعَمَ أنَّ القِيَاسَ في دَعْدٍ أنْ لا يُصْرَفَ فانَّ المقصودَ بهِ أبُو العَبّاسِ[٦٢] ، لأنَّهُ قَالَ فيما حَكَى عَنْهُ

---

(٥٧) ب ، ج ، ط : فالزامهم .

(٥٨) سقطت « لهما » في ج .

(٥٩) من ب . الصواب . وفي الأصل و ج : لخفتها » . تحريف .

(٦٠) هذا البيت لجرير ، وذكر البطليوسي في الاقتضاب ٣٦٧ ان البيت يروي أيضا لعبد الله بن قيس الرقيات والبيت لجرير في ديوانه / ٨٢ ، وسيبويه والشنتمري (نسبه الشنتمري) ٢٣/٢ ، والمفصل ص ١٧ ، وشرحه لابن يعيش ٧١/١ ، ومواد (لفع) من اللسان ١٩٦/١٠ ومن التاج ٥٠١/١٥ ومن الأخير فقط مواد : (علب) ٣٩٨/١ و (دعد) ٣٤٧/٢ » .

وهو غير منسوب في الكامل ١٧٧ ، والجمل للزجاجي ٢٢٧ ، والموشح للمرزباني ٩٢ ، والخصائص ٦١/٣ و ٣١٦ والمنصف ٧٧/٢ .

ورواية صدره في الكامل « لم تتقنع » . ورواية عجزه في الجمل والخصائص (الموضع الثاني) والاقتضاب والمفصل وشرحه والتاج « لم تَسْقَ » .

وروى فيما عدا المقتصد واللسان « في العلب » .

والشاهد فيه صرف دعد وتركه لأنه علم ثلاثي ساكن الأوسط فهو يحتمل الصرف في المعرفة لخفته وان اجتمع فيه علتان التعريف والتأنيث ، وهناك من يقول ان الصرف فيه في الشاهد ضرورة ، لكن العرب تصرف العلم الثلاثي المذكر الساكن الأوسط كما في نوح ولوط طلبا للخفة ولذلك فهم يقيسون العلم المؤنث عليه ولا يعيدون ذلك ضرورة .

(٦١) ج : صار .

(٦٢) رأى أبي العباس المبرد في صرف هند ودعد للضرورة لا ينطبق عليهما فقط وانما يدخل فيه كل الأسماء التي لا

شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : انَّ الصَّرْفَ في نَحْوِ هِنْدٍ ودَعْدٍ لِضَرورةِ الشَّعْرِ ولَيْسَ ذلكَ بسديدٍ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الخِفَّةَ تُقاومُ أحدَ السَّبَبَيْنِ ، وكَفَى الْزاماً بما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍ من أنَّهُمْ صَرَفُوا نُوحاً ولُوطاً معَ وُجودِ سَبَبَيْنِ : العُجْمَةُ والتَّعريفُ(٦٣) وذلكَ كثيرٌ في التَّنزيلِ كقولِهِ – (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ المُرْسَلِينَ) –(٦٤) و – (لَمّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً) –(٦٥) ، ولَمْ يَقْرَأْ بمنعِ الصَّرْفِ في هَذَا النَّحْوِ أَحَدٌ من القُرّاءِ . فكَما جَوّزتِ الخِفَّةُ الصَّرفَ في هَذَا كذلكَ يُجَوِّزُ في هندٍ ودَعْدٍ لِتَساويهما في تَضَمُّنِ السَّبَبَيْنِ . وَصَرْفُهُم هَذَا النَّحْوِ بِسُكُونِ أَوْ سَطِهِ(٦٦) يَدُلُّ على مَا ذَكَرْنَا في قَدَمَ اذ لو كانتِ الحَرَكَةِ في قَدَمَ غيرَ منزلةٍ مَنْزِلَةَ الحَرْفِ لَوَجَبَ أن يَجُوزَ في شيءٍ من جِنْسِهِ الصَّرْفُ(٦٧) كما جَازَ في هِنْدٍ ، فانْ نَكَّرْتَ نحوَ هِنْدٍ ودَعْدٍ لم يَكُنْ الا الصَّرْفُ لزوالِ التَّعْريفِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« ولَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بقَدَمٍ صَرَفْتَهُ ولو صَغَّرْتَهُ لَقُلْتَ : قُدَيمٌ [ولم تُؤَنِّثْ](٦٨) لزوالِ

= تنصرف فالضرورة الشعرية بصرفها : قال في الكامل ١٤٥ : « وكل شيء لا ينصرف وصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصَّرْفَ فلما احتيج اليه رُدَّ الى أصله فهذا قول البصريين . وزعم قوم أنَّ كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز الا أفعل الذي معه منك نحو أفضل منك وأكرم منك » .

(٦٣) قال سيبويه في ١٩/٢ : « وأما هودٌ ونوحٌ ولوطٌ فتنصرف على كل حال لخفتها . وقال المبرد في المقتضب ٣٥٣/٣ : والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرِّف فيه . الا ترى ان نوحاً ولوطاً اسمان اعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عزّ وجلّ . وقال أيضا في كتاب المذكر والمؤنث . واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند او دعد او قدر او لوط او نوح او سقر كل ذلك ينصرف الا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبه أو يكون من باب فُعَلَ المعدولِ ، نحو عُمَرَ وقُثَمَ أو يكون على مثالِ مالم يُسَمَّ فاعلُه ، نحو ضُرِبَ وقُتِلَ أو يكون في أوله زيادة نحوَ يَضَعُ ويَزِنُ فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة وينصرف في النكرة » .

أنظر المقتضب ٣٢٢/٣ .

(٦٤) آية ١٠٥/الشعراء ٢٦ .

(٦٥) آية ٧٧/ هود ١١ .

(٦٦) ج : لسكون وسطه .

(٦٧) ج : الطرف . تحريف .

(٦٨) من ب و ج و ط . واثباته أبين .

التَّأنيثِ عَنْهُ بالنَّقْلِ الى المُذَكَّرِ . فأمّا قَوْلُهُمْ :(٦٩) أُذَيْنَةُ في الاسمِ العَلَمِ فانّما سُمِّيَ بهِ مُصَغَّراً » .(٧٠)

قَالَ الشَّيْخُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ قَدَمَ اسمٌ مذكَّرٌ [مصروفٌ](٧١) لأجْلِ أنَّ الحَرَكَةَ لا تَقْوَى قُوَّةَ الحَرْفِ ، فانّها يَمْتَنِعُ الصَّرْفُ بَعْدَ مُنَاصَرَةِ التَّأنيثِ [المُتَعلِّقِ](٧٢) بالمَعْنَى لَهَا . واذَا كَانَ مُذَكَّراً لَفْظاً ومَعْنَىً لَمْ يَكُنْ في تَصْغيرِهِ تاءٌ تَقُولُ : قُدَيمٌ ، كما تَقُولُ في سَلْمٍ : سُلَيْمٌ . وأمّا أُذَيْنَةٌ فانّما سُمِّيَ بهِ بَعْدَ أن صُغِّرَ وأُثْبِتَ التَّاءُ ، ولَمْ يُسَمَّ الرَّجُلُ بأُذُنٍ ثم صُغِّرَ أُذَينة ، ألا تَرَى أنَّ من سُمِّيَ أُذَيْنَةَ لا يُسَمَّى أُذناً فأُذَيْنَةَ كَطَلْحَةَ ، لأنَّ فيهِ التَّعريفَ ، والتَّاءُ لازِمٌ .

---

(٦٩) ط : فأما قولهم (في)

(٧٠) زيادة في ب و ج و ط بعد قوله « مصغرا » نصها : « وكذلك عينه سمي به مصغرا » ولم أثبتها في المتن لأن عبد القاهر لم يشر اليها في كلامه .

(٧١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « معروف » . تحريف .

(٧٢) من ب و ج . وفي الأصل « المعلق » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« بَابُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مُضَارِعَتَانِ لأَلِفَي التَّأنيثِ :

الأَلِفُ والنُّونُ في آخرِ سَكْرَانَ يُشْبِهَانِ أَلِفَي التَّأنيثِ لامتناعِ عَلامَةِ التَّأنيثِ من الدُّخُولِ عليهِ كامتناعِهَا من الدُّخولِ على حَمْرَاءَ وطَرْفَاءَ[1] وهُمَا زيدَتَا مَعاً ، كَمَا أَنَّ أَلِفَي التَّأنيثِ كَذَلِكَ تقولُ في مُؤَنَّثِ سَكْرَانَ : سَكْرَى فَلا تُلْحِقُ سَكْرَانَ التَّاءَ[2] كَما لا تُلْحِقُهَا حَمْرَاءَ » .

قَالَ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ لا أَصْلَ لَهُمَا في مَنْعِ الصَّرْفِ ، وانَّمَا مُنِعَاهُ لِمُشَابَهَتِهِمَا أَلِفَي التَّأنيثِ وذلكَ من وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ زائِدَتَانِ زِيدَتَا مَعاً ، كَمَا أَنَّ أَلِفَي التَّأنيثِ كذلكَ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ ليسَ في الكلامِ سَكْرٌ للمُؤَنَّثِ // ثُمَ يُضَمُّ اليهِ الأَلِفُ والنُّونُ للمُذَكَّرِ كَمَا أَنَّهَ لَيْسَ هُنَا حَمْرٌ للمُذَكَّرِ ثُمَ يُضَمُّ اليهِ الأَلِفَانِ للمؤَنَّثِ . ولا يَجُوزُ أَنْ تكونَ[3] الأَلِفُ في سَكْرَانَ للتَّأنيثِ ضُمَّ اليهِ النُّونُ لأَجْلِ أَنَّ الصِّفةَ اذَا كانَتْ للمُذَكَّرِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تكونَ فيها عَلامَةُ المُؤَنَّثِ فَانْ قُلْتَ : يَكُونُ سَكْرَى ثُمَّ تُلْحَقُ النُّونَ فيصيرُ بالنُّونِ مُخْتَصّاً بالمُذَكَّرِ ، فالجَوابُ أَنَّ كَلامَنَا في أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الأَلِفَ في سَكْرَانَ عَلامَةُ تَأْنِيثٍ بَقِيَ[4]

---

(١) ب ، ج ، ط : على حمراء « وخضراء » وطرفاء » .

(٢) ط : الهاء .

(٣) سقطت « تكون » في ب و ج .

(٤) ب ، ج : تبقي . تصحيف .

حُكْمُهَا مع كَوْنِ الصِّفَةِ للمُذَكَّر . واذَا لم تَعْقِدْ فِيهَا حُكْمَ التَّأنيثِ كُنْتَ بمَنْزِلَةِ مَنْ يقولُ : انَّ سَكْرَانَ أَلِفُهُ أَلِفُ بناءٍ كَسَعْدَانَ ، فأيُّ فَائِدَةٍ لَكَ في [تَقْدِيرِكَ](٥) لَحاقَ النُّونِ وَحْدَهُ بسَكْرَى ، وامْتِنَاعِكَ مِنْ أنْ – تَجْعَلَ سَكْرَانَ بناءً برأسِهِ . هَذَا وَلا يَجُوزُ أنْ يُنْقَلَ الاسْمُ بالزِّيادةِ مِنَ التَّأنيثِ الى التَّذكيرِ ، وانَّما الكَلامُ موضوعٌ على نَقْلِ الاسمِ من التَّذكيرِ الى التَّأنيثِ بالزِّيادةِ نَحْوَ ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ . ولا يَجُوزُ التَّعَلُّقُ بالأعْدَادِ ، لأنَّ التَّاءَ في ثَلاثَةٍ لَمْ تُلْحَقْ للتَّذكيرِ ، وانَّما لَحِقَ للتَّأنيثِ بمَعْنَى الجَمَاعَةِ لكَنَّهُ لما أوْجَبَتْ(٦) الضَّرورةُ اسقَاطَهُ في المُؤَنَّثِ ، لأجْلِ اللبْسِ صَارَ ثَبَاتُهُ عَلَماً للتَّذْكيرِ وسُقُوطُهُ للتَّأنيثِ ، ولو كَانَ الألِفُ والنُّونُ في سَكْرَانَ غَيْرَ مُتَصَاحِبَتَيْنِ في الزِّيادَةِ لَوَجَبَ أنْ لا يَجِيءَ ذلكَ في نَحْوِ سَعْدَانَ وعُرْيانٍ . أَلا تَرَى أنَّهُ لَيْسَ هُنَا سَعْداً يُضَمُّ اليهِ النُّونُ كَمَا كَانَ في الكَلامِ سَكْراً ، هَذَا معَ فَسَادِ ذلكَ من حَيْثُ ذَكَرْنَا .

والوَجْهُ الثَّاني : أنَّ مُؤَنَّثَ سَكْرَانَ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَمَا أنَّ مُذَكَّرَ حَمْرَاءَ كذلكَ ، أَلا تَرَى أنَّكَ تَقولُ : سَكْرَى ، فَتُغَيِّرُ الصِّيغَةَ ، كَمَا تقولُ في أحْمَرَ : حَمْرَاءُ ، ولا تَقُولُ : سَكْرَانَةٌ ، كَمَا لا تَقُولُ : أحْمَرَةٌ .

والوَجْهُ الثَّالِثُ : مُتَفَرِّعٌ عن هَذَا الثَّاني ، وهُوَ أنَّ التَّاءَ لا تَدْخُلُ على سَكْرَانَ وعَطْشَانَ كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى حَمْرَاءَ ، فَلا تَقُولُ : عَطْشَانَةٌ ، كَمَا لا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ وصَفْرَاءَةٌ . وأمّا مَا يَحْكِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَكْرَانَةٌ فَشَاذٌّ لا يُعْمَلُ عَلَيْهِ(٧) . ولَمَّا حَصَلَ بَيْنَ الألفِ والنُّونِ وأَلِفَيْ التَّأنيثِ هَذِهِ المُضَارَعَةُ لَمْ يَنْصَرِفْ نَحْوُ عَطْشَانَ وسَكْرَانَ كما لا يَنْصَرِفُ حَمْرَاءُ .

ومَا لَمْ يَكُنْ فَعْلانُ فَعْلَى فانَّهُ يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ وذلكَ نَحْوُ سَعْدَانٍ وسَعْدَانَةٍ للنَّبْتِ ، وفي الصِّفَةِ عُرْيَانٌ وعُرْيَانَةٌ ونَدْمَانٌ ونَدْمَانَةٌ ، لأنَّ هَذَا قَدْ خَرَجَ مِنْ مُشَابَهَةِ ألِفَيْ

(٥) من ب و ج . الصواب . . وبدله في الأصل « تقدير في » . تحريف .
(٦) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل « أوجب » .
(٧) سبب الشذوذ لأنَّ مؤنث سكران : سَكْرَى وسَكِرَة ، وذكر الجوهري في الصحاح (سكر) ٦٨٧/٢ ان سكرانة لغة في بني أسد . وفي نفس المادة من اللسان ٣٨/٦ : أن مؤنث سكران : سَكْرَى وسَكِرَة وسَكْرَانَة . والأخيرة عن أبي علي في التذكرة . قال ومن قال هذا وجب عليه ان يصرف سكران في النكرة .

التَّأنيثِ من وَجْهَيْنِ : أحدُهُمَا أنَّ مُؤنَّثَهَ مِنْ لَفْظِهِ لأنَّكَ لا تَقُولُ : عُرْيَا وسَعْدَا ، كَمَا قُلْتَ : سَكْرَى وعَطْشَى .

والوَجْهُ الثَّاني أنَّهُ دَخَلَهُ التَّاءُ على الاطْلاقِ ، وانَّما بَقِيَ وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنَ الوُجُوهِ الثَّلاثَةِ وَهُوَ أنَّهُمَا زَائِدَتَانِ زِيدَتَا مَعاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَلِهَذِهِ المُشَابَهَةِ لَمْ تَصْرِفْ رَجُلاً يُسَمَّى سَعْدَانُ أو عُثْمَانَ لأنَّ التَّعريفَ يَمْنَعُ دُخُولَ عَلامَةِ التَّأنيثِ عليهِ فَيُشْبِهُ سَكْرَانَ كَمَا يُشْبِهُ الأَلِفَ من [أرْطَى](٨) وتَتْرَى(٩) فِيمَنْ نَوَّنَ اذا سَمَّيْتَ بِهِ الفَ بُشْرَى ، لأنَّكَ لا تقولُ في التَسمِيَةِ بِهِ : //

// [أرْطَاةٌ](١٠) كَمَا كُنْتَ تقولُ قَبْلَ النَّقْلِ للتَّسميةِ(١١) فأَشْبَهَتْ أَلِفَ سَكْرَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ سَعْدَانَ(١٢) اذَا سَمَّيْتَ بِهِ امتنعَ من تَاءِ التَّأنيثِ لأجْلِ أنَّ التَّسميةَ تَحظر الزِّيادةَ كما تَحْظرُ الحَذْفَ ، فاذَا سَمَّيْتَ بِسَعْدَانَ رَجُلاً لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : سَعْدَانَةٌ ، كَمَا أنَّكَ اذَا سَمَّيتَهُ بِطَلْحَةَ لم يَجُزْ أنْ تقولَ : طَلْحٌ لأنَّ العَلَمَ مَوضوعٌ على مراعاةِ اللَّفْظِ

---

(٨) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « أوطى » . تحريف . وفي اللسان (رطى) ١٩/٤٠ : « الأرْطَى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفَعْلَى من وجه آخر لأنهم يقولون : أديم مأروط اذا دبغ بورقة ، وأديم مرطى . والواحدة أرطأة ولُحوق تاء التأنيث فيه يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث وانما هي للالحاق او بني الاسم عليها » أنظر أيضا سيبويه ٩/٢ و ٣٢٠ و ٣٤٤ ، والمقتضب ١٠٧/٢ و ٢٥٩ و ٤٥/٣ و ٨٨ و ٣٣٨ وأبنية الصرف في كتاب - سيبويه ١٥٩ - ١٦٠ .

(٩) في اللسان (وتر) ٧/١٣٨ : جاءت الخيل تترى اذا جاءت منقطعه متفاوتة . وفي الكلمة لغتان : تنوّن ولا تنوّن ، فمن ترك صرفها في المعرفة جعل الفها ألف تأنيث وهو أجود ، وأصلها وترى من الوتر وهو الفرد وتترى اي واحد بعد واحد . ومن نونها جعلها ملحقة .

(١٠) من ب ، ج : الصواب . وفي الأصل « أوطاه » . تحريف .

(١١) ب ، ط : الى التسمية .

(١٢) ب ، ج : السعدان . وفي اللسان . (سعد) ٤/٢٠٠ : « السَّعْدَانُ شوك النخل ، والسَّعْدَان نبت ذو شوك ترعاهُ الأبل » .

والامتناعِ من تَغْييرِه ، واذَا كانَ سَعْدَانُ اسْمُ رَجُلٍ مُمْتنِعاً [مِنَ][13] التّاءِ أشْبَهَ الألِفُ والنُّونُ فيهِ ألِفَيْ التّأنيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :.

أحَدُهُمَا : امتناعُهُ منَ التّاءِ نَحْوَ أنْ تقولَ : سَعْدَانَةٌ ومَرْوانَةٌ ، كَمَا امْتَنَعَ حَمْرَاءةٌ ، والثّاني أنَّهُمَا زائدتانِ زيدَتَا مَعاً . واذَا أشْبَهَ ما فيهِ علامةُ التّأنيثِ لم يَنْصَرِفْ[14] اذَا انضمَّ اليهِ التّعريفُ فَجَرى مَجْرَى ما حَصَلَ فيهِ تـاءُ طَلْحَةَ . فانْ نَكَّرْتَ صرفتَ فَقُلْتَ : هَذَا عثمانُ ، ومَرَرْتُ بِعُثْمانٍ آخَرَ ، لأنَّ الألفَ والنّونَ في هَذَا النّوعِ أشْبَهَ ألِفَي التّأنيثِ في بَعْضِ الأحْوالِ وهُوَ حَالُ التّسميةِ ولا يَجْرِيانِ مَجْرَاهُمَا في مَنْعِ الصَّرْفِ في النَّكِرَةِ والمَعْرِفَةِ كَمَا جَرَى الألِفُ والنُّونُ في سَكْرَانَ حَيْثُ كَانَا يُشْبِهانِ ألِفَي التّأنيثِ [في جَميعِ الأحوالِ][15] فَصَارَ الألِفُ والنُّونُ في سَعْدَانَ بمنزلةِ سَبَبٍ واحِدٍ فَيُمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا انْضَمَّ اليهِ التَّعريفُ ، ولا يُمْنَعُهُ اذَا كانَ مفرداً[16] ، كَمَا أنَّ تَاءَ طَلْحَةَ كذلكَ وشَبَّهَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍّ بأرْطَى اذَا سَمَّيْتَ بهِ ، وذَاكَ أنَّ أرْطَى فَعَلَى عِنْدَ صَاحِبِ الكِتَابِ[17] . وألِفُهُ للألْحَاقِ دونَ التَّأنيثِ ويُقَالُ : أرْطَاةٌ ، غيرَ أنَّكَ اذَا نَقَلْتَهُ الى العَلَميّةِ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : أرْطَاةٌ ، كما يَجُوزُ ذلكَ في حَالِ التّنكيرِ الأولَى لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ التّسميةَ تَحْجزُ الحَذْفَ والزّيادَةَ ، واذَا[18] امْتَنَعَ ألِفُ أرْطَى من أنْ يقعَ بَعْدَهُ التَّاءُ أشْبَهَ في اللّفْظِ ألِفَ سَكْرَى من حَيْثُ أنَّهُ ألِفٌ مَزِيدةٌ لا تَدْخُلُ عليهِ التَّاءُ ، فلا يُصْرَفُ ، ويَجْري مَجْرَى مَا فيهِ التّأنيثُ والتّعْريفُ . فانْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ لأجْلِ أنَّهُ فَرْعٌ على الألِفِ فَلا يَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ يَجْري بِهَا مَجْرَى سَبَبَيْنِ ، وانَّما أجْمَلُ أحوالِهِ أنْ يَجْرِيَ مَجْرَى التّاءِ في طَلْحَةَ فلا يُمْنَعُ الصَّرْفُ على انْفِرَادِهِ ، وأبو الحسَنِ[19] يَجْعَلُ أرْطَى أفْعَلَ ويَجْعَلَ الألِفَ

---

(١٣) من ب و ج. الصواب .

(١٤) ب ، ج : لم يصرف .

(١٥) من ب و ج . أبين .

(١٦) ب : منفردا .

(١٧) أنظر هامش ٨ ص ١٠٠٣

(١٨) سقط واو العطف قبل اذا «في ب و ج .

(١٩) في سيبويه /٩ : « وكذلك الأرطي كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير . وفي التكملة لأبي علي ١٢٠ - ١٢١ : فما جاء الفه للالحاق ولم يؤنث قولهم الأرطي فانصرف في النكرة لأن ألفه لغير التأنيث ولذلك قالوا : أرطاة .

منقلبةً عن لامِ الفِعْلِ فاذَا سَمَّيْتَ بِهِ عَلَى قولِهِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، لوزنِ الفِعْلِ والتّعريفِ كأحمدَ سَوَاءٌ . ولَمْ يَكُنْ منعُ الصَّرْفِ لكونِهِ مِثْلَ سَكْرَى كيفَ – والألِفُ لامُ الفِعْلِ[٢٠] فهو لا يُشْبِهُ التّأنيثَ بكونِهِ مَزيدةً وقَالَ – (تَتْرىً) –[٢١] فيمن نَوَّنَ لأجْلِ أنَّ الأكْثَرَ فيهِ تَرْكُ التّنوينِ عَلَى أنْ يكونَ الألِفُ فيهِ للتّأنيثِ ويكونُ فَعْلَى من المُواتَرَةِ ، لأنَّ التّاءَ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ والأصْلُ وَتْرَى ، واذَا كَانَ [الألِفُ][٢٢] للتّأنيثِ كَانَ بمنزلةِ بُشْرَى في كلِّ حَالٍ وانّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا البَابِ اذَا نُوِّنَ وَجُعِلَ الألِفُ فيهِ لغَيْرِ التّأنيثِ كألفِ أرْطَى .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الخَليلَ يَجْعَلُ الألِفَ والنُّونَ في رُمّانٍ زائدةً و [يَحْمِلُ][٢٣] ذَلِكَ على الأكْثَرِ ، لأنَّ فَعْلانَ أكْثَرُ من فُعَالٍ . وكَذَا جَميعُ الأمثلةِ التي تكونُ قريبةً من هذهِ الزِّنَةِ . ويُقوّى قولَهُ أنَّ الألفَ والنُّونَ قد تَجيءُ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ أنْ تكونَ النُّونُ أصْلاً فيهِ من الأمْثِلَةِ // نحوَ فَعْلانَ ، أَلا تَرَى أنّكَ لَوْ جَعَلْتَ النُّونَ أصْلاً احْتَجْتَ الى أن تُثْبِتَ فَعْلا لاً وذلكَ لَيْسَ يَثْبُتُ ، وانْ كانَ[٢٤] الغَالِبُ عَلَى الأَلِفِ والنُّونِ الزِّيادَةَ كَانَ الحَمْلُ عَلَيْهَا هُوَ القِيَاسُ[٢٥] ، فَرُمّانُ اسْمُ رجلٍ بمنزلةِ سَعْدَانَ لأنَّهُ يمتنعُ بالتَّسْمِيَةِ مِنَ التَّاءِ فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ : رُمَّانَةٌ ، كَمَا تَقُولُ ذَلِكَ قَبْلَ النَّقْلِ فَلا يَنْصَرِفُ كَمَا لا يَنْصَرِفُ سَعْدانُ ومَرْوَانُ . وأبو الحَسَنِ يقولُ : انَّ فُعَّالاً قَدْ غَلَبَ عَلَى بَابِ الشَّجَرِ والنَّبَاتِ نحوَ حُمَّاضٍ وكُرَّاثٍ

---

(٢٠) ب : لام الفعل . تحريف .

(٢١) ورد هذا في التنزيل في قوله تعالى – (ثم أرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرا كلما جاء أمّةً رسولُهَا كذبوهُ فاتبعناه بعضَهُمْ بعضا وجعلناهم أحاديثَ فَبُعْداً لقوم لا يؤمنون (آية ٤٤/ المؤمنون ٢٣) .

وفي اتحاف فضلاء البشر/٣١٩ : « واختلف في (تترى) فابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بالتنوين منصرفا والباقون بـ الألف بلا تنوين لأنه مصدر مؤنث كدعوى » . أنظر أيضا : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٣٢ والكشاف ٦٥/٢ والنشر ٣٢٨/٢ كما تحدث عن (تترى) سيبويه في ٨/٢ – ٩ والمبرد في المقتضب ٣٣٨/٣ و ٣٨٥ وأبو علي الفارسي في التكملة ١٢١ .

(٢٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ألف » . تحريف .

(٢٣) من ب و ج . أولى . وفي الأصل « يجعل » وما أثبته أقرب الى عبارة سيبويه حيث قال في ١١/٢ : « وسألته – يعني الخليل – عن رمان فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر اذ لم يكن له معنىً يعرف » .

(٢٤) ب ، ج : اذا كان .

(٢٥) قال سيبويه في ١١/٢ : وسألته – يعني الخليل – عن سَعْدَانَ والمَرْجَانِ فقال : لأ أشك في أن هذه النون زائدة ، لأنه ليس في الكلام مثلَ سَرْدَاح ولا فَعْلالَ مُضَعَّفاً » .

وقُلام وقُثّاءٍ ، فيمن ضَمَّ فاحْمِلْهُ عَلَى ما شَاعَ في بَابِهِ ، واذَا كَانَ فُعَّالاً(٢٦) لم يُشْبِهِ الأَلِفُ والنُّونِ فيهِ أَلِفَيْ التأنيثِ اذْ لا تَكُونَانِ زَائِدَتَيْنِ ، لأَجْلِ أَنَّ النُّونَ يكونُ لاماً كالضَّادِ في حُمَّاضٍ ، والهَمْزَةُ في قُثّاءٍ أَصْلٌ لِقَوْلِهِمْ : مَقْثَأَةٌ .(٢٧)

ومِثْلُ هَذَا في احْتِمَالِ الوَجْهَيْنِ المُرَّانِ للقَنَا ،(٢٨) إنْ أَخَذْتَهُ من مَرَنَ كقولهم المَارِنُ ، كانَ فُعَّالاً(٢٩) ، فاذَا سَمَّيْتَ بِهِ صَرَفْتَهُ لأَنَّ النُّونَ لامٌ . وانْ أَخَذْتَهُ من مَرَّ يَمُرُّ من حَيْثُ إنّها تَطَّرِدُ فُعْلاناً(٣٠) ، ويُلائِمُهُ قَوْلُ الأَصْمَعِيّ : انَّ الزَّاعِيَّ من قَوْلِهِمْ : ذَهَبَ يَزْعَبُ بِحَمْلِهِ اذا مَرّ بِهِ مَرّاً سهلاً . قَالَ : وَهُوَ الذي اذَا هُزَّ اطّرَدَ فكأَنَّ كُعُوبَهُ يَجْرِي بَعْضُهَا في بَعْضٍ لِلينِهِ وتَثْنِيهِ(٣١) فَالياءُ في الزّاعِيِّ على هَذَا مزيدةٌ مِثْلُهَا في أَحْمَرِيّ ودَوَارِيّ ، فاذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً بِمُرّانٍ على هذا القَوْلِ لم تَصْرِفْهُ لأَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ زَائِدَتَانِ زِيدَتَا مَعاً ، ويَمْتَنِعَانِ بالتَّسمِيةِ منَ التّاءِ فلا تقولُ : مُرّانَةٌ فتشبهانِ الأَلِفَ والنُّونَ في سَكْرانَ . والقَوْلُ الأَوّلُ أَقْوَى من جِهَةِ المَعْنَى ، لأَجْلِ أَنَّهُمْ قد اسْتَعْمَلُوا اسْماً آخَرَ من هذا التّركيبِ وهُوَ قَوْلُهُمْ المارِنُ ، ومَعْنَى اللّيْنِ مَوْجُودٌ في تركيبِ مَرَنَ وُجوداً – أَوْضَحَ مِنْهُ في مَرَّ .

ومِثْلُهُ حَسَّانٌ يُصْرَفُ ولا يُصْرَفُ ، مَنْ صَرَفَ أَخَذَهُ من الحُسْنِ فَيَكُونُ فُعَّالاً ومَنْ لَمْ يَصْرِفْ أَخَذَهُ من الحِينِ فكان فَعْلانَ ، فاعْرِفْهُ .

---

(٢٦) فعلاء . تحريف .

(٢٧) في اللسان (قثأ) ١/١٢٣ : « القِثّاء والقُثّاءُ ، بكسرِ القَافِ وضَمِّهَا معروف مدتها همزة . وأرضٌ مَقْثَأَةٌ ومُقْثِوةٌ كثير القثاء » .

(٢٨) ب ، ج : المران للقثاء . تحريف . وفي اللسان (مرن) ١٧/٢٩٠ « والمُرّان بالضم وهو فُعّال الرماح الصلبة اللدنة واحدتها مُرّانَة وقال ابو عبيدة المران بنات الرماح . ابن الاعرابي : سُمِّيَ جَماعة القنا المُرّان اللينة ولذلك يقال : قناة لدنة .

(٢٩) ج : فعلا . سهو .

(٣٠) قال سيبويه في ٢/١١ : « سألت الخليل عن رجل يسمى مُرّان فقال : – أَصْرِفُهُ ، لأَنَّ المرّان انما سمي للينه فهو فُعّال كما يسمى الحُمّاض لحموضته وانّما المرانة اللين » .

(٣١) في اللسان (زعب) ١/٤٣٢ : الزّاعيّ من الرّماح الذي اذا اهتز تدافع كله كأن آخره يجري في مقدمه . وقال الأصمعي : الزاعي الذي اذا هُزّ كأن كعوبُه يجري بعضها في بعض للينه وهو من قولك : مر يَزْعَبُ بحمله اذا مر مرا سهلا .

أنظر أيضا المادة نفسها من الصحاح ١/١٤٣ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

بَابُ التَّعْرِيفِ

مَتَى[1] اجْتَمَعَ مَعْ التَّعْرِيفِ الأَسْبَابِ المَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرِفِ الاسمُ ، وذَلِكَ [2] نَحْوُ التَّأنيثِ في حَمْزَةَ[2] والأَلِفُ والنُّونُ في سَعْدَانَ وعُرْيَانَ ، والعَدْلُ نَحْوُ عُمَرَ ،[3] وَوَزْنُ الفِعْلِ نَحْوُ ضُرِبَ ومَا يَغْلِبُ عليهِ نَحْوُ أَحْمَدَ ويَشْكُرُ ويَعْمُرُ ،[4] والعُجْمَةُ نَحْوُ اسحقَ واسْمَاعِيلَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ التَّعْرِيفَ بمنزلةِ سَائِرِ الأَسْبَابِ في أَنَّهُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا صَاحَبَهُ سَبَبٌ آخَرُ فلا يُصْرَفُ طَلْحَةُ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ ، ولا يُصْرَفُ سَعْدَانُ للتَّعريفِ والأَلفِ والنُّونِ الجَارِيَتَيْنِ مَجْرَى التَّاءِ [لِمُشَابَهَةِ][5] أَلِفَي التَّأنيثِ كَمَا تَقَدَّمَ [6] ولا يُصْرَفُ ضُرِبَ اسْمُ رَجُلٍ[6] لوزنِ الفِعْلِ المُخْتَصِّ بهِ ، لأنَّ فُعِلَ لا يَكُونُ في الأسماءِ والتَّعريفِ ، ويَزِيدُ ويَشْكُرُ وأَحْمَدُ لوزنِ الفِعْلِ الذي يَغْلِبُ عليهِ ، لأنَّ أَفْعَلَ يكونُ في الأسماءِ نحوَ ما ذَكَرْنَا

---

(١) ط : ومتى .
(٢) بدله في ط : نحو (علامة) التأنيث في حمدة .
(٣) ب : نحو عمر « وزفر » ط : « في » نحو عمر .
(٤) ط : يشكر ويعمر .
(٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بمشابهة » تحريف .
(٦ - ٦) بدله في ب و ج : ولا يصرف رجل يسمى ضُرب .

من أفْكلٍ وأجْدَلٍ . وكَذَا يَفْعَلُ وهُوَ اليَعْمَلَةُ للنّاقَةِ(٧) ، ولكنّهُما يقّلانِ [فِيهَا](٨) ويستمران في الأفعالِ ، وَلا يُصْرَفُ عُمَرُ للعَدْلِ والتّعريفِ // واسحقُ واسماعيلُ وابراهيمُ وما أشْبَهَ ذلكَ للتّعريفِ والعُجْمَةِ . وأمّا نحوُ نوحٍ ولُوطٍ فَصُرِفَ للخِفَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا قُبَيْلُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

(٩ ولَوْ سَمّيْتَ رَجُلاً بِسَراويلَ٩) لَمْ تَصْرِفْهُ ، والقِيَاسُ عندي أنْ لا يُصْرَفُ في النَّكرةِ أيْضاً قبلَ التّسميةِ بِهَا » .

قَامَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّكَ اذَا سَمَّيْتَ رَجُلاً بسراويلَ لم تَصْرِفْهُ(١٠) لأنّهُ اسمٌ مؤنَّثٌ على أكْثَرَ من ثَلاثةِ أحْرُفٍ فَحُكْمُهُ حكمُ عَنَاقٍ(١١) اذا سَمّيْتَ بِهِ رَجُلاً ، لأنَّ الزَّائدَ على الثَّلاثةِ يُعَاقِبُ تاءَ التّأنيثِ في التَّصْغيرِ فَلا تَقُولُ : سُرَيّيلَةٌ وعُنيقَةٌ ، واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ قَدْ اجْتَمَعَ في سَرَاويلَ اسمِ رَجُلٍ التَّعريفُ والتّأنيثُ . وأمّا قَوْلُ الشَّيْخِ أبي علي : « والقِياسُ عِنْدِي أنْ يُصْرَفَ في النَّكرةِ أيْضاً قَبْلَ التَّسميةِ بِهَا » فَقَدْ حَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ أنّهُ كَانَ يقولُ : قَدْ اجْتَمَعَ فيه العُجْمَةُ والتّأنيثُ والطُّولُ ، فَيَجُوزُ أنْ يَجْرِيَ جميعُ ذلكَ مَجْرَى سَبَبَيْنِ ، ولم يَكُنْ يَرَاهُ بذلكَ المَتينِ ، لأجْلِ أنَّ التّأنيثَ في النّكرةِ لا يُعْتَدُّ بِهِ ، أَلا تَرَى أنّكَ صَرَفْتَ ضَاربةً معَ حُصُولِ الوَصْفِيَّةِ فِيهَا لأجْلِ أنَّ التّأنيثَ لا يلزمُ . و [الحَرْفُ](١٢) الزّائِدُ على الثّلاثةِ في(١٣) نَحْوَ عَنَاقٍ انّما مَنَعَ الصَّرْفَ لكونهِ فَرْعاً على

---

(٧) في اللسان (عمل) ١٣/٥٠٤ : « واليَعْمَلَةُ من الأبلِ النَجيبةُ المُعْتَمَلَةُ المطبوعة على العمل ولا يقال ذلك الا للأنثى . واليَعْمَلُ عند سيبويه اسم ، لأنه لا يقال : جمل يَعْمَلُ ولا ناقة يَعْمَلة انما يقال : يَعْمَل ويَعْمَله فيعلم انه يعنى بهما البعير والناقة ، ولذلك قال : لا نعلم يَفْعَلا جاء وصفا . وبعضهم يرد هذا ويَجْعَلُ اليَعْمَلَ

(٨) من ج الصواب وفي ب فيه وفي الأصل فيهما تحريف .

(٩ - ٩) بدله في ط : وان سميت رجلا سراويل .

(١٠) ب ، ج : لم ينصرف .

(١١) ب ، ج : حكم « نحو » عناق .

(١٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الحذف » . تحريف .

(١٣) سقطت « في » في ب .

التّاءِ ، حَيْثُ عَاقَبَهُ في التَّصغيرِ فَاذَا كَانَ التّاءُ لا يُؤثّرُ (١٤ في مَنْعِ الصَّرْفِ في التّنكيرِ فأنْ لا يؤثّرَ١٤) مَا هُوَ فَرْعٌ عليهِ(١٥) أوْلَى ، وكَذَا العُجْمَةُ النّكريّةُ لا تأثيرَ لَهَا ، أَلا تَرَى أنَّهُمْ قد أجْمَعُوا عَلَى أنَّكَ لو سَمّيْتَ رَجُلاً [بِلِجَام](١٦) صَرَفْتَهُ . واذَا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ في سَرَاويلَ تَأنِيثٌ وعُجْمَةٌ ، فانْ كانَ يَمْنَعُ صَرْفَها فَلا وَجْهَ يُعْتَدُّ بِهِ غَيْرُ مُشَابَهَةِ الجَمْعِ نحوَ قَنَادِيلَ ، وكَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ يقولُ : انْ كَانَ(١٧) صَحَّ أنَّهُ مُنِعَ الصَّرْفُ فَلأجْلِ أنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ من قَوْلِهِ :

/٢٥٣/ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤمِ سِرْوَالَةٌ(١٨)

وأنْشَدَ :

/٢٥١/ يَمْشِي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأنَّهُ فَتىً فارِسيٌّ في سَرَاوِيلَ رَامِحُ(١٩)

(١٤ - ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر.

(١٥) ب ، ج : مفرع عليه .

(١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بلحام » . تصحيف . وفي اللسان (لجم) ١٦/ص ٦ : « لجام الدابة معروف . وقال سيبويه هو فارس معرب ، والجمع ألجمةٌ ولُجْم ولُجُم » .

(١٧) سقطت « كان » في ب .

(١٨) صدر بيت لم يدر قائله وقيل أنه مصنوع . والبيت بتمامه :

عليـــــه من اللؤم سِرْوَالَـــــةٌ فليسَ يَرِقُّ لمستعطفِ

أنظر : الفائق للزَمَخْشَري ١/٣٤٠ (الصدر) ، وشرح الشافية ١/٦٤ (الصدر أيضا) ، ومادة (سرل) من اللسان ١٣/٣٥٥ والتاج ٧/٣٧٥ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣٥٤ ، وشرح التصريح ٢/٢١٢ ، وهمع الهوامع ١/٢٥ ، وشواهد الشافية ٤/١٠٠ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧٥ ، والدرر اللوامع ١/٧ .

والشاهد فيه مجيء « سروالة » فقد اختلف في سماعها عن العرب فأبو العباس قال : أنها مسموعة . وذكر الأخفش أنه سمعها أيضا من العرب . وقال أبو حاتم : أن العرب تقول سِرْوال وجمعه سراويل كشمائيل جمع شِمْلال .

(١٩) لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه في ٣/٥ ص ٤١ ، وجمهرة اللغة (بذذ) ١/٢٧ ، وأمالي القالي ٢/١٦٤ ، ومقاييس اللغة (ذب) ٢/٣٤٩ ، وابن يعيش ١/٦٤ ، ومواد : (ذبب) من اللسان ١/٣٦٧ والتاج ١/٢٥٠ و (رود) من اللسان ٤/١٧٠ و (سرل) من الصحاح ٥/١٧٢٩ (العجز) واللسان ١٣/٣٥٦ والتاج ٧/٣٧٥ ، والخزانة ١/١١١ .

رَامِحُ ، مرفوعٌ ، لأنَّهُ صِفَةٌ فتىً كقولِكَ : كأنَّهُ فتىً رَامِحُ في سَرَاويلَ ولَيْسَ سراويلُ مضافةً الى رامحٍ .

= والبيت غير منسوب في المخصص ٣٩/٨ و ١٢/١٢ و ١٧٠/١٥ ، والفائق للزمخشري ٣٤٠/١ .
وورد في الأصل « وامح » . تحريف وكذا في المواضع التي سترد فيه .
وروايته في اللسان (سرل — والخزانة « أتى دونها ذب الرياد وأُشيرَ فيها الى رواية المقتصد ورواية ثالثة هي « يرود بها » أي يذهب ويجيء .
والشاهد فيه مجيء « سراويل » ممنوعة من الصرف . فهي غير مضافة الى رامح اذ أنه صفة لفتى .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« بَابُ العَدْلُ

مَعْنَى العَدْلِ أنْ تُرِيدَ لَفْظاً فَتَعْدِلُ عن اللَّفْظِ الذي تُرِيدُ الى آخَرَ ، ومَوْضِعُ [النَّقْلِ](١) فيهِ أنَّ المسموعَ يُلْفَظُ(٢) بِهِ والمُرَادُ بِهِ غَيْرُهُ ويَسْتَوِي العَدْلُ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ(٣) لاستوائِهَا فيما ذَكَرْتُ ، ولا يَكُونُ العَدْلُ في المَعْنَى فأمّا المَعْدُولُ(٤) عنِ النَّكِرَةِ فنحوُ(٥) مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ ، فالمانِعُ لَهُ(٦) منَ الصَّرْفِ العَدْلُ والصِّفَةُ . والمَعْدُولُ عنِ المَعْرِفَةِ نَحْوُ عَمَرَ وزُفَرَ عُدِلَ(٧) عَنْ عَامِرٍ وزَافِرٍ(٨) المَعْرِفَتَيْنِ ، أَلا تَرَى أنَّ ذَلِكَ لَيْسَ في أصولِ النَّكِرَاتِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ العَدْلَ ان تَذْكُرَ لَفْظاً وتُرِيدُ غَيْرَهُ نحوَ أنْ تقولَ : عُمَرُ ، والمَقْصُودُ عَامِرٌ وهَذَا هُوَ الفَرعيَّةُ ، *[لأجْلِ أنَّكَ اذَا لَفَظْتَ بِعُمَرَ(٩) وأنْتَ تَقْصدُ عامراً كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ

---

(١) من ب و ج و ط . الصواب وسوف يرد في كلام عبد القاهر . وفي الأصل « الثقل » . تحريف .
(٢) ط : لفظ به .
(٣) ط : من المعرفة والنكرة .
(٤) ط : فالمعدول .
(٥) ط : نحو .
(٦) سقطت « له » في ط .
(٧) ط : عدلا .
(٨) ب ، ج ، ط : عن زافر وعامر .
(*) هنا بداية زيادة من ب مقارنة بنسخة ج . واثباتها يقتضيه السياق و سأشير الى نهايتها .
(٩) ج : بعمرو . تحريف .

اللّفظَ دليلاً عَلَى معنىً واسمٍ وهُوَ عَامِرٌ وهَذَا هُوَ عَيْنُ الدّلالةِ(١٠) على شَيْئَيْنِ ولَيْسَ للأسماءِ أصْلٌ في الدلالةِ على أكثرَ من شيءٍ واحدٍ ، وانّما ذلكَ للفِعْلِ لأنّه يدلُّ على مَعْنىً ، وزَمَانٍ ، فَاذَا قلتَ : ضُرِبَ زيدٌ ، دَلَّ على ضَرْبٍ وزَمانٍ ماضٍ كَمَا دَلَّ عُمَرُ على المُسَمّى وعَلَى عامرٍ الذي هُوَ(١١) الأصْلُ ، واذَا كانَ كذلكَ كَانَ خُروجاً عن حُكْمِ الأصُولِ ، واذَا خَرَجَ مِنْ حُكْمِهَا بالعَدْلِ عَلِمْتَ أنَّهُ فَرْعِيَّةٌ . ولَيْسَ يَعْنِي الشَّيْخُ أبو عليٍ بقولِهِ النقلُ ، نقلَ لَفْظٍ ، وانّما يقصدُ بالنّقْلِ في هَذَا البابِ العدُولَ عن الأصْلِ والخروجَ عن الأوليّة]* فاذَا حَصَلَ في الاسمِ العدلُ وسببٌ آخَرُ امتنعَ مِنَ الصَّرْفِ .

وبَعْدُ فَالعَدْلُ يكونُ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ . فالنَّكرةُ كقولِهِ // تَعالَى - (أُولِي أجْنِحَةٍ مَثْنى وثلاثَ ورُبَاعَ) -(١٢) ، فَمَثْنى معدولٌ عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثُلاثُ ورُباعُ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ(١٣) ، وأربعةٍ أربعةٍ . فكأنّهُ اذَا قِيلَ : جَاءني القومُ مَثْنى وثُلاثَ ، فقد قِيلَ : جاءني القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثَلاثةً ثَلاثةً ، فَمَثْنى لم يَنْصَرِفْ للصِّفَةِ والعَدْلِ وكذلكَ ثُلاثُ ورُباعُ لم ينصرفا لذلكَ . ومَوْحَدُ بأزاءِ مَثْنى كَقَوْلِهِ :

/٢٥٥/ ولكِنّما أهْلِي بوادٍ أنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغّى النّاسَ مَثْنى ومَوْحَدُ(١٤)

---

(١٠) ج : عن الدلالة . تحريف .

(١١) سقطت « هو » في ج .

(*) هنا تنتهي الزيادة من ب و ج .

(١٢) آية ١/ فاطر ٣٥ .

(١٣) ج : من ثلاثة ثلاثة .

(١٤) لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ٢٣٧/١ ، وسيبويه والشنتمري ١٥/٢ ، والاقتضاب للبطليوسي ٤٦٧ ، واللسان (بغى) ٨١/١٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٥٠/٤ ، وشواهد المغنى ش ٨٣٤ ج ٩٤٢/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٧٤ .

والبيت غير منسوب في مجاز القرآن ١١٥/١ والمقتضب ٣٨١/٣ ، والمخصص ١٢١/١٧ ، وابن يعيش ٦٢/١ ، و ٥٧/٨ ، ومغنى اللبيب ش ٩١١ ج ٦٥٤/٢ .

وورد في الأصل « مثنى موحد » . تحريف .

وروايته في ديوان الهذليين والمخصص « سباع تبغّى الناس » وفي مجاز القرآن واللسان ومغنى اللبيب « وموحدا » على الحال .

والشاهد فيه منع الصرف في مثنى وموحد لكونهما صفتين معدولتين عن اثنين اثنين وواحد واحد .

والألِفُ في مَثْنَى مُنْقَلِبَةٌ عن لامِ الفِعْلِ فاذَا صُغِّرَ[١٥] قُلْتَ : [مُثَيِنٍ][١٦] كما تَقُولُ في مَلْهَى ، مُلَيْهٍ ، كأنَّهُ قالَ : ذِئَابٌ تَبَغّى النّاسَ اثنانِ اثنانِ وواحِدٌ واحِدٌ . ولو كانَ مَثْنَى وثُلاثُ ورُبَاعُ مَعَارِفَ لَمْ يُوصَفْ بِهَا النَّكِرَةُ التي هي الأجْنِحَةُ في قولِهِ تَعالَى - (أُولِي أجْنِحَةٍ) .

والضَّرْبُ الثّاني : وَهُوَ [المَعْدُولُ][١٧] عَنِ المَعْرِفَةِ نحوَ ما تَقَدَّمَ من زُفَرَ وعُمَرَ ، أَلا تَرَى أنَّ زُفَرَ وعُمَرَ لو كانَا مَعْدُولَيْنِ عن نَكِرَتَيْنِ لَوَجَبَ أنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ منهما مُسْتَعْمَلاً اسْماً لنكرةٍ ، ولَيْسَ هُنَا شَيءٌ في النَّكِرَةِ يُسْمّى عُمَرَ بازاءِ رَجُلٍ وفَرَسٍ . وأمّا زُفَرَ في قولِهِ :

/٢٥٦/ يَأْبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوفَلُ الزُّفَرُ[١٨]

فانّهُ صفةٌ كَزَافِرٍ ولَيْسَ بمَعْدُولٍ كَمَا لا يكونُ حُطَمُ مَعْدُولاً عن حَاطِمٍ عَلَى ما تَرَى بَيَانَهُ بَعْدُ . فلو سَمَّيْتَ الآنَ رجلاً بِزُفَرٍ هَذَا صَرَفْتَهُ .

---

(١٥) ب : صغرت .

(١٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « متين » . تصحيف .

(١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « العدول » . تحريف .

(١٨) هذا عجز بيت لأعشى باهلة - جاهلي واسمه عامر بن الحارث أنظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٤ ، قاله في رثاء المنتشر ابن وهب الباهلي . والبيت بتمامه برواية الأصمعي :

أنحو رغـــائبَ يُعطيهـــا ويُسْأَلها يَـــأْبَى الظّلامـــةَ منـــه النّوفـــلُ الزُفَرُ

والبيت منسوب لأعشى باهلة في الأصمعيات ق ١٧/٢٤ ص ٩٠ ، وجمهرة أشعار العرب ١٣٦ ١٣٦ والكامل للمبرد ٣٦ ، وجمهرة اللغة (زفف) ٣٢٢/٢ ، و ٢٥٩/٣ ، والمخصص ٢٣٠/١٢ (العجز) ومواد (زفر) من اللسان ٤١٤/٥ والتاج ٢٣٩/٣ و (قفز) من اللسان ٤٣٣/٦ ، و (نفل) منه ١٩٦/١٤ ، والخزانة ٨٩/١ .

وغير منسوب في الأضداد لابن بشار الأنباري ٢١٩ (الشنقيطي) و ٢٥٢ (أبو الفضل) ، وورد في الأصل « ظلامة » . تحريف .

وعجزه في مقاييس اللغة (زفر) ١٥/٣ ، وأسرار البلاغة ٣١٠ .

وورد في الأصل « ظلامة » . تحريف . والزفر بمعنى السيد ، والظلامة المظلمة وهو ما تطلبه عند الظالم ، والنوفل البحر الكثير العطاء .

والشاهد فيه مجيء « زفر » وصفا مصروفا بمعنى السيد ولذلك فهو لا يأتي علما معدولا وان سمي به .

وعُمَرُ أذْهَبُ فِيمَا ذَكَرْنَا ، لأنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ في غيرِ الاعلامِ بِوَجْهٍ واذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ في النَّكِرَةِ عَلِمْتَ أنَّهُ [عُدِلَ](١٩) عن عامرٍ معرفةً ، ولِهَذَا قَالَ أبو عثمانَ : أنَّ القياسَ أنْ يُقَالَ في التّثنيةِ والجَمْعِ : كلاهُمَا عُمَرٌ ، وكُلُّهُمْ عُمَرٌ ، ولا يُنكَّرُ فيقالُ : العُمَرانِ والعُمَرونَ ، لأنَّهُ صِيغَةٌ خُصَّتْ بالعَلَميّةِ .

وأمّا قولُ الشّيْخِ أبي علي : ولا يَكُونُ العَدْلُ في المَعْنَى ، فَردٌّ على أبي بَكْرٍ لأنَّهُ ذَهَبَ الى أنَّ نحوَ مَثْنَى وثُلاثَ معدولٌ في المَعْنَى(٢٠) . وكَانَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ يقولُ : انَّ هذا لا يتَحَصَّلُ . وكَانَ الذي دَعَا أبَا بَكْرٍ الى هَذَا القَوْلِ أن ثُلاثَ وأربعةً في جملةِ الأسْمَاءِ(٢١) ، واذَا(٢٢) عُدِلَ الى ثُلاثَ ، ورُبَاعَ لَزِمَ الوصفيةَ ، اذْ لا يُقَالُ : جَاءني ثُلاثُ ورُباعُ ، وانّما يُقَالُ : جَاءني رِجَالٌ ثُلاثُ ورُبَاعُ ، كما قَالَ : ذِئابٌ مَثْنَى ومَوْحَدُ ، ولَيْسَ هذا بِمُسْتَقيمٍ لأجْلِ أنَّ هذهِ الأسْمَاءَ يُوصَفُ بِهَا كثيراً ، ألا تَرَاكَ تقولُ : مَرَرْتُ برجالٍ ثَلاثَةٍ وبنسوةٍ أرْبَعٍ ، فاذَا عَدَلْتَ عن ثُلاثَ ورُبَاعَ كانَ صِفَةً فليسَ العَدْلُ بمغيّرٍ معنىً وانّما يُغيّرُ اللفْظَ . وأمّا امتناعُهُمْ من أنْ يقولوا : جَاءني ثُلاثُ ، فلأجْلِ أن ثُلاثَ مَعْدُولٌ عن [ذلكَ](٢٣) ، ثَلاثَةٌ ثلاثَةٌ بمعنى ثَلاثَةٍ بَعْدَ ثَلاثَةٍ ، فكَما لا يجوزُ(٢٤) : جَاءني ثَلاثَةٌ ثَلاثَةٌ ، وانّما تَقولُ : جَاءني القومُ ثلاثةً ثلاثةً ، فتجعلَهُ تَابعاً لشيءٍ ، فكَذَلِكَ يَجبُ أنْ لا يجوزَ : جَاءني ثَلاثُ ، وانّما يَجبُ أنْ تقولَ : جَاءني القَوْمُ ثَلاثَ وَرُبَاعَ . ولَوْ كَانَ ثُلاثُ مَعْدُولاً عن ثلاثةٍ من غيرِ تكريرٍ لكانَ لما يَذْكُرُهُ من تغييرِ المَعْنَى وَجْهٌ . اذ كَانَ يُقَالُ : أنّهم يَمْتَنِعُونَ من أنْ يَقُولوا : جَاءني ثُلاثُ ، كما يقولونَ : جاءني(٢٥) ثَلاثَةٌ ، وأظُنُّه نَظَرَ الى هَذَا . وقد ذَكَرْنَا أنَّ المقصودَ هو(٢٦) التَّكريرُ . ألا تَرَى أنَّ قَوْلَهُ :

---

(١٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل عدول » . تحريف .

(٢٠) عرض أبو بكر ابن السراج في الأصول ٧٣/١ رأيه هذا فذكر ان العدل يأتي لازالة معنى الى معنى فأحاد فيه عدل في لفظه ومعناه فاللفظ من واحد الى أحاد والمعنى من واحد الى واحد واحد . وكذا امثنى وثلاث ورباع .

(٢١) ب ، ج : من جملة الأسماء .

(٢٢) ج : اذا .

(٢٣) من ب و ج . أولى .

(٢٤) ب ، ج : فكما لا يجوز « أن تقول » .

(٢٥) « جاءني » مكررة في الأصل .

(٢٦) سقطت « هو » في ب .

تَبَغّى النّاسَ مَثْنَى وموحد /٢٥٥/

لا يُفِيدُ مَعْنَى قولِكَ : تَبَغّى النّاسَ وَوَاحِدٌ // اذْ لَوكَانَ كذلكَ لَكَانَ أجْمَلُ أحوالِهِ أنْ يكونَ كقولكَ : ذِئَابٌ ثَلاثَةٌ ، ومِنَ البَيِّنِ أنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ ، لأنَّ القَصْدَ ذئابُ اثْنَانِ اثْنَانِ ، وَوَاحِدٌ واحدٌ . ولو كَانَ هذا البَابُ يُعْدَلُ بغيرِ مَعْنى تكريرٍ لوجَبَ أنْ يكونَ قولُكَ : خَرَجَ القَوْمُ أُحَادَ بمنزلةِ خَرَجَ القَوْمَ واحِداً ، وذلِكَ مُحَالٌ فالقومُ لا يكونُ وَاحِداً .

وأمّا تكريرُهُمْ لِهَذَا المَعْدُولِ نحوَ أُحادَ أُحَادَ ومَثْنَى مَثْنَى كَمَا جَاءَ في الخَبَرِ صَلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى(٢٧) ، فلا يَدُلُّ على أنَّ مَثْنَى معدولٌ عن اثنين – وحده وانْ كنتَ تستفيدُ منهُ معنى قولِكَ : صَلاةُ اللّيْلِ اثْنَانِ اثْنَانِ(٢٨) ، لأنَّكَ تقولُ : صَلاةُ الليلِ مَثْنَى فَتَسْتَفيدُ من مَثْنَى غير مكررٍ تكريرَ اثْنَيْنِ . فَانّما تكْريرُ مَثْنَى للمبالغةِ في التّوكيدِ ، فكَأنَّهُ قِيلَ : صَلاةُ الليلِ اثنتانِ اثنتانِ اثنتانِ اثنتانِ ، فكَرّرَ أربعَ مرات لأنَّ مَثْنَى بمنزلةِ مَرَّتَيْنِ اثنين ، وهَذَا التّكريرُ بمنزلتهِ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً زَيْداً ، وضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُ في أنَّهُ تكريرٌ لفظيٌّ لا مَعْنَويٌّ . وأمّا اذا كَرَّرْتَ ثلاثةً مَرَّتَيْنِ فالتّكريرُ مَعْنَويٌّ لقصدِكَ ثلاثة بعدَ ثلاثةٍ ، ولَوْكَانَ لَفْظِيّاً(٢٩) لَوَجَبَ أنْ يكونَ سقوطُهُ وثُبُوتُهُ(٣٠) واحدا . ولا شُبْهَةَ في أنَّ المَعْنَى يتفاوتُ ، وأنَّ قولَكَ : جَاءَنِي القومُ ثلاثةً ثلاثة لا يكونُ كقولِكَ : جاءني

---

(٢٧) في المسند لابن حنبل :
رقم ٤٤٩٢/٦٥/٢٢٩ : حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر قال رجل : يا رسول الله ، كيف تأمرنا ان نصلي من الليل ؟ قال : يصلي أحدكم مَثْنَى مَثْنَى ، فاذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترتْ له ماقد صلي من الليل .
وفي الحديث رقم ١٧٩٩ جـ ١/٢٢٩ – ٢٣٠
حدثنا على بن اسحق أنبأنا عبد الله بن مبارك أنبأنا ليث بن سعد حدثنا عبد ربه بن سعيد عن عمر ان بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : الصلاة مَثْنَى مَثْنَى ، تَشَهَّدُ في كل ركعتين وتَضَرَّعُ وتَخَشَّعُ وتَمْسِكَنُ ، ثُمَ تُقنِعُ يديك ، يقول : ترفعهما الى ربك ، مستقبلا ببطونهما وجْهَك ، تقولَ : يا رابُّ ، يارَبُّ ، فن لم يفعل ذلك فقال فيه قولا شديدا .

(٢٨) ب ، ج : اثنتان اثنتان .

(٢٩) ج : لفظا . تحريف .

(٣٠) ج : وثبوت . تحريف .

القَوْم ثلاثةً ، في المَعْنَى إذِ الأوّلُ يُفيدُ ثلاثةً بَعْدَ ثَلاثةٍ ، وهَذَا يُفيدُ أنّهُمْ جَاؤكَ وعَدَدَهُمْ ثلاثةٌ . فَمَعْنَى الثّاني في قولِهِ : صَلاةُ اللّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، بمنزلةِ زيدٍ الثّاني في قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً في أنَّ المقصودَ لا يَخْتَلُّ بسقوطِهِ غيرَ أنَّ تكريرَ مَثْنَى يَحْسُنُ وانْ كانَ لا يَحْسُنُ تكريرُ اثنينِ(٣١) أربعَ مرّاتٍ ، لأنَّ مَثْنَى مختصرٌ مفردُ اللفْظِ فلا يُسْتَنْكَرُ أنْ يتكرّرَ اثنانِ(٣٢) غيرَ مفردٍ فيطولُ فاعْرِفْهُ .

واعْلَمْ أنَّ بابَ ثلاث لمّا عَرِيَ منَ الاسميّةِ وكانتِ الوصفيةُ لازمةً لهُ لأنَّ قَصْدَهُمْ عَدْلُهُ عن المُكَرَّر [الزُموهُ](٣٣) أنْ يكونَ تَابعاً لشيءٍ فَلَمْ يَكُنْ الا وَصْفاً كقولِهِ – (اوْلَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى) –(٣٤) أو جَارِياً مَجْرَى الوَصْفِ بأَنْ يكونَ تَابعاً لشيءٍ كقَوْلِكَ : خرجَ القومُ مَثْنَى ، اعتُدَّ بالوصفيةِ فيهِ فصارتْ سَبَباً مانِعاً مِنَ الصّرْفِ ، ولَمْ يُعْتَدَّ بها في اربعٍ اذا قُلْتَ : نِسوةٌ(٣٥) أرْبَعٌ ، اذْ كانتْ(٣٦) عارضةً تزولُ في قَوْلِكَ : جَاءني أربعُ نِسْوَةٍ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« ولو سُمِّيَ رَجُلٌ نُغْراً(٣٧) أو جُعْلاً(٣٨) أو حُطَماً(٣٩) لانصَرَفَ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ(٤٠) لأنَّ فيها التَّعْريفَ فَقَطْ دونَ العَدْلِ .

---

(٣١) ب ، ج : اثنين .

(٣٢) كذا في ب و ج . وفي الأصل « اثنان اثنان » سهو .

(٣٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الزمة » . تحريف .

(٣٤) آية ١/فاطر ٣٥ . وفي الأصل « الأجنحة » . سهو من الناسخ .

(٣٥) ب ، ج : بنسوة .

(٣٦) ب ، ج : اذا كانت . تحريف .

(٣٧) في اللسان (نغر) ٨١/٧ : « النغر طائر يشبه العصفور وتصغيره نُغَيّر ويجمع نغرانا مثل صُرَد وصِرْدَانٍ .

(٣٨) في اللسان (جعل) ١١٨/١٣ : « الجُعَل دابة سوداء من دواب الأرض – قيل هو أبو جَعْران وجمعه جعْلانٍ .

(٣٩) في اللسان (حطم) ٢٨/١٥ : « ورحل حَطَمٌ وحُطَمَةٌ اذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض وقيل هو العنيف برعاية الابل في السوق والايراد والاصدار .

(٤٠) ط : والنكرة « جميعا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ نُغَرَ ليسَ بمعدولٍ كيفَ واذا ذَكَرْتَ لَمْ تُرِدْ نَاغِراً ، ولا نَاغِرٌ باسمٍ لمُسَمًّى نُغَرٍ واذَا لَمْ يَكُنْ نُغَرُ معدولاً كانتِ التَّسْمِيَةُ بهِ غيرَ موجبةٍ منعَ صَرْفِهِ ، اذ لا يكونُ فيه أكثرُ من سَبَبٍ واحدٍ ، وكَذَا[41] كُلُّ فِعْلٍ وُجِدَ في غيرِ الاعلامِ كانَ غيرَ معدولٍ الا ما كانَ في بابِ النِّداءِ نَحْوَيا فُسَقُ ، وذلكَ[42] أيْضاً مناسِبٌ للعَلَمِ من حيثُ أنَّكَ اذا قُلْتَ : يا فَاسِقُ كانَ فاسِقٌ معرفةً بالنداءِ حَتَّى كأنَّهُ عَلَمٌ للذي تُقْبِلُ عليهِ ، كَمَا أنَّ عامِراً معرفةٌ من حيثُ الوَضْعُ . واذَا كانَ كذلكَ كانَ فُسَقُ مقارِناً لِعُمَرُ ومُشَابِهاً لَهُ في كَوْنِهِ // مَعْدُولاً عن معرفةٍ في الجُمْلَةِ ، وفُسَقُ أخَصُّ في التَّعريفِ[43] من عُمَرَ ، لأنَّ عُمَرَ[44] يَجُوزُ أنْ يُنكَّرَ فيقالُ : رُبَّ عُمَرٍ . وفُسَقُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيرِ النِّداءِ فلا يُقَالُ : جَاءَنِي رَجُلٌ فُسَقَ ، ولا يَقَعُ عَلَيْهِ النِّدَاءُ الشَّائِعُ[45] فَلا يَجُوزُ أنْ تَقولَ : يا فُسَقُ ويا فُسَقاً ، على أن لا تريدَ واحِداً بعَيْنِهِ كَمَا يَقُولُ الأعْمَى : يا رجلا خذ بيدي ، وإنما يقال : يا فُسَقُ ، بالضم على أن تقصد قصدَ واحدٍ بعينهِ . فلا يجوز أن يقال : أنه معدول عن الحاطم . وكذا عمل[46] لا يقدر فيه العدل عن عامل ، وذلك أن حطم صيغة وضعت لتدل على معنى وهو زيادة الفعل [كضرب][47] ألا تَرى ان قصده في قوله :

/٢٥٧/ قد لَفَّها اللَّيْلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ[48]

---

(٤١) ج : وكذلك .

(٤٢) ب ، ج : وذاك .

(٤٣) ب ، ج : بالتعريف .

(٤٤) سقطت «لأن عمر» في ب و ج .

(٤٥) ج : السابع . تحريف .

(٤٦) ب : وكذا «يشبه» عمل .

(٤٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل «كضروب» . تحريف .

(٤٨) نسب سيبويه في ٢٠/١٤ هذا الرجز للحطم القيس وتابعه الشنتمري في ذلك . وفي الخزاج لقدامة بن جعفر (ورقة ١١٣) الحطم هو شريح ابن ضبيعة بن عمرو بن مرثد أحد بني قيس بن ثعلبة . وانما سمي الحطم لقوله قد لفها .. البيت . على أن غير قدامة قال عن الحطم هو رشيد أو رويشد) ابنُ رُميض أو رُبَيْض (العنبري (أو الغنوي) .

أنْ يُبَالِغَ في وَصْفِهِ بالحُطَمِ ، وكَذَلِكَ عُمَلٌ يُقَالُ للكثيرِ العَمَلِ ، ولَيْسَ يُقْصَرُ حُطَمُ على بَابٍ من أبوابِ الكَلامِ دونَ بَابٍ [كَمَا](٤٩) خُصَّ فُسَقٌ ببابِ النِّداءِ ، وعُمَرَ بالعَلَمِيّةِ بَلْ يَقَعُ في كلِّ موضعٍ يَقَعُ فيهِ حَاطِمٌ . فَمِنَ المُحَالِ أنْ تقولَ : أنَّ حُطَمَ مَعْدُولٌ عن حَاطِمٍ ، ولو جَازَ ذلكَ لَجازَ أنْ تقولَ : [ضُرَباً مَعْدولٌ عن ضَارِبٍ و](٥٠) حُفَرَ معدولٌ عن حُفْرَةٍ(٥١) وذلكَ مُحَالٌ لأجْلِ أنّا انّما(٥٢) قُلْنَا في قَوْلِهِمْ يا فُسَقُ : أنّه معدولٌ عن فَاسِقٍ ، لأنّا لَمْ نَجِدْهُمْ وُضَعُوا فُسَقَ وَضْعاً أوّلياً شَائِعاً وانّما رَأَيْنَا فَاسِقَ هُوَ المُستمرُّ وَوَجَدْنَاهُمْ قَالُوا في هَذَا الموضعِ خُصوصاً : يا فُسَقُ ، والمَعْنَى يا فَاسِقُ فَحَكَمْنَا(٥٣) بأنَّهُمْ عَدَلُوا لَفْظَ فاسقٍ الى فُسَقَ اذ لوكَانَ فسقُ صيغةً قُصِدَ وَضْعُهَا أصْلاً بِنَفْسِهَا كفاسِقٍ لوجبَ أنْ يُسْتَعْمِلَ في كلِ مَوْضعٍ يستعملُ فيه فَاسِقٌ ، كَمَا استُعْمِلَ حُطَمُ في كلِّ موضعٍ استُعْمِلَ فيه حَاطِمٌ ، وحُفَرُ في كلِّ موضعٍ صَلُحَ لِحُفْرَةٍ ، ولَسْتُ أَعْنِي أنَّ حُفَرَ استُعْمِلَ بِمَعْنَى حُفرَةٍ ، وانّما عنيتُ أنَّهُ يَقَعُ في كلّ بابٍ ، ولا يَخْتَصُّ بموضعٍ على حَدِّ اخْتِصَاصِ فُسَقَ ببابِ النّداءِ . فلا يكونُ موضعٌ يصحُّ أنْ يرادَ ذِكْرُ جَمْعِ الحُفْرَةِ فيهِ الا ويصح(٥٤) أنْ يَقَعَ حُفَرٌ هُنَاكَ . وليس كلُّ موضعٍ يَصِحُّ أنْ يُرادَ فيهِ مَعْنَى فُسَقَ يمكن ذِكْرُهُ فيهِ . وهَذَا بَيّنٌ .

فَحَدُّ العَدْلِ ما تَقَدَّمَ من أنَّكَ تذكرُ لَفْظاً والمُرادُ غَيْرُه ومن ذَكَرَ حُطَماً لَمْ يُرِدْ حَاطِماً حتى يَجُوزُ أن يُقَدِّرَ أنَّ حَاطِماً لَمْ يوجَدْ . وكَذَا مَنْ يقولُ حُفَرَ ، لَمْ يُرِدْ حُفْرَةً ،

= والرجز منسوب لرشيد في الكامل للمبرد ٢١٥ و ٢١٦ وديوان الحماسة ٩٨/١ ، وجمهرة اللغة (زمي) ٢١/٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ١١٩/٤ ج ٣٥٥/١ ، وشرح درة الغواص ٢٥٠ (ذكر نسبته لشريح) . وذكر صاحب اللسان في (حطم) ٢٨/١٥ ، انه يروى أيضا لأبي زغبة الخزرجي وهو غير منسوب في مقاييس اللغة (حطم) ٧٨/٢ والسمط ٥٩/١

والشاهد فيه مجيء « حطم » نكرة ووضعا لسواق . وليس بمعدول عن حاطم لأنّ فُعَل لا يعدل عن فاعل في غير باب المعرفة كَعُمَرَ .

(٤٩) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ما » . تحريف .

(٥٠) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين .

(٥١) ج : حافرة . تحريف

(٥٢) سقطت « انما » في ب و ج .

(٥٣) ج : فحكمها .

(٥٤) ب ، ج : والا يصح .

كَيْفَ وحَفْرُ جَمْعٌ وحفرةٌ مفردٌ ، فلو قُدِّرَ أنَّهُ قالَ : حُفَرٌ من غيرِ أن كان حُفْرةٌ ، كما قِيلَ نِسوةٌ من غيرِ أنَّ كانَ لَهُ واحِدٌ من لَفْظِهِ كَانَ تَقْدِيرُهُ غيرَ باطلٍ ، والعَدْلُ بخلافِ هَذَا لأنَّهُ اذَا قالَ : عُمَرُ ، قدَّرَ أنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَامِرٌ لَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ قَطْ . وكَذَا اذ قالَ : ثُلاثُ ، قُدِّر أنَّهُ لو لم يَكُنْ ثلاثةٌ ثَلاثَةٌ لَمْ يَقُلْ ثُلاثَ ، لأنَّ العَدْلَ أن يُعْدَلَ باللَّفْظِ عَنْ وَجْهِهِ مع قَصْدِهِ لَهُ فيقولُ : ثُلاثُ وهو يُريدُ ثلاثةٌ ثلاثةٌ[٥٥] ، وبذلكَ تَحْصُلُ الفرعيّةُ والثِّقَلُ من حيثُ أنَّ الأصْلَ أنْ يَدُلَّ الاسمُ على المُسَمَّى المقصودِ كدلالةِ رَجُلٍ على الشَّخْصِ المَعْلُومِ . فاذَا قُصِدَ بِوَضْعِ اللَّفْظِ أن يدلَّ على اسمٍ بِمُسَمّاهُ كدلالةِ ثُلاثَ على العَدَدِ المُسْتَفَادِ من ثلاثةٍ // ثَلاثَةٍ وعَلَى لَفْظِهِ[٥٦] ثلاثةٍ ثلاثةٍ كانَ ذلكَ فَرْعِيَّةً من حيثُ أنَّكَ تَذْكُرُ اللَّفْظَ [٥٧ وأنْتَ تُريدُ لَفْظاً آخَرَ٥٧] . وطَرِيقَةٌ أُخْرَى في تَقْدِيرِهِ على الفرعيّةِ أنْ يُقَالَ : أنَّ ثُلاثَ يَدُلُّ على المُسَمّى بواسطةٍ[٥٨] وهو أنَّ القَائِلَ اذا قَالَ : ثُلاثُ ، قَصَدَ أنْ يُنَبِّهَ المُخَاطَبَ على أنَّهُ أرادَ ذِكْرَ ثلاثةٍ ثلاثةٍ وكَنَّى بهذهِ[٥٩] اللَّفْظَةِ عن ذلكَ فاذا عَرَفَ أنَّ قصدَهُ ذكرُ ثلاثةٍ ثلاثةٍ فَهِمَ المَعْنَى ، وأصْلُ الاسمِ أن يدلَّ على المَعْنَى بِغَيْرِ واسطةٍ .

ومِمّا يكونُ تَقْرِيباً لِهَذَا المَعْنَى ، وانْ لَمْ يَكُنْ منَ العَدْلِ في شَيءٍ أنّا نقولُ في نَحْوِ قولِهِ عزَّ وَجَلَّ - (فَضَرْبَ الرِّقابِ) -[٦٠] بأنَّ[٦٤] المَصْدَرَ بمَعْنَى الأمْرِ كقولِكَ : فاضْرِبِ الرِّقابَ[٦٢] ، ولا نَعْني بذلكَ أنَّ [لفظَ الضَّرْبِ][٦٣] صيغةٌ قُصِدَ أنْ تُجْعَلَ علماً للأمرِ كما قُصِدَ ذلكَ في اضْرِبْ مثلاً ، ولكنّا نَعْني أنَّ ذِكْرَ المَصْدَرِ مَنْصُوباً يدلُّ على تَقْدِيرِ الفِعْلِ وثُبَاتِهِ في نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ فَاذَا قَالَ : فَضَرْبَ الرِّقابِ ، فُهِمَ مِنْهُ أنَّهُ قَدْ ذُكِرَ

---

(٥٥) سقطت « ثلاثة » في ب .

(٥٦) ب ، ج : لفظ .

(٥٧ - ٥٧) بدله في ب و ج : « ولك فيه مقصودان كما يكون ذلك في الفعل » .

(٥٨) ب ، ج : بوساطة .

(٥٩) ج : هذه . تحريف .

(٦٠) آية ٤/ محمد ٤٧ ، وفي ج « فاضرب » وهو سهو من الناسخ .

(٦١ - ٦١) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٦٢) ب : ان .

(٦٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اللفظ » للضرب . تحريف .

اضْرِبْ حُكْماً وانْ لم يَبْرُزْ الى اللّفْظِ . واذَا فُهِمَ ذِكْرُ اضْرِبْ فُهِمَ الأمْرُ ، فاذاً يدُلُّ على المَقْصُودِ بواسطةٍ وهَكَذَا العَادة في الاضمارِ أبَداً ، ألا تَرَى أنَّ الرَّجُلَ اذَا قَالَ لكَ في جَوابِ قَولِكَ ، اليسَ زَيْدٌ بخَارِجٍ ، بَلَى ، فَهِمْتَ من بَلَى ما تَفْهَمُهُ من قَوْلِهِ : بَلَى زَيْدٌ خَارِجٌ لأجْلِ أنَّ كونَ بَلَى جَوَاباً لِمَا تَقَدَّمَ دَلَّ على قَصْدِهِ لِذِكْرِ هَذَا الكلامِ فَصَارَ كأنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ . واذَا عَرَفْتَ ذِكْرَ الكلامِ عَرَفْتَ مَعْنَاهُ ، فأنْتَ اذا تَعْرِفُ ذَلِكَ من بَلَى بتقريرِ واسطةٍ . فكَما لا يكونُ بَلَى موضوعاً على ذلكَ الكَلامِ ، وانّما يكونُ مَوْضُوعاً للجَوابِ فَقَطْ ، كذلكَ لا يكونُ ثُلاثُ موضوعاً بَلْ يَكُونُ القَصْدُ فيهِ أنْ يَدُلَّ على لَفْظَةٍ ثلاثةٍ ثلاثةٍ ، واذَا دَلَّ على اللّفْظِ دَلَّ على المَعْنَى . كَمَا أنَّ بَلَى اذَا دَلَّ على الجَوابِ دَلَّ عَلَى مَعْنَى قولِكَ : زيد خارج .

ومِثْلُهُ الضَّمائِرُ تَقولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، لأنَّ الهاءَ تَدُلُّ عَلَى أنَّكَ قَصَدْتَ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ(٦٤) زيداً ، ثُمَّ جَعَلْتَ الهاءَ نَائباً مَنَابَ لَفْظَةِ زيدٍ . واذَا دَلَّ على تَقديرِكَ زيداً دَلَّ على مَعْنَاهُ ، ولِكَوْنِهِ دالّاً على المَقْصُودِ بواسطةٍ ، صَارَ يَقَعُ على كلّ مَنْ يَجْرِي ذِكْرُهُ . ولا شُبْهَةَ في أنَّ هذهِ الصِّفَةَ فَرْعِيَّةٌ ، وأنّها لا تكونُ في الأسماءِ الأصُولِ لأنَّ الأصْلَ أنْ تَدُلَّ العَلامةُ على ما وُضِعَتْ لَهُ بغَيْرِ واسِطَةٍ . وانّما هذه الصِّفَةُ للأفْعالِ وذَلِكَ أنَّ أبا الحَسَنِ قَالَ : انَّ الأفعالَ كُلَّها أدِلَّةٌ ، والأسْمَاءَ بخِلافِ ذلكَ لأنَّ الاسمَ هو المدلولُ عليهِ . ومَقصودُهُ أنَّ زيداً يكونُ نَفْسَ الشيءِ المقصودِ ألا تَراكَ تقولُ : زَيْدٌ هو الشَّخْصُ الذي منْ شَأْنِهِ كَذَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ضَرَبَ ، لأنَّهُ لَيْسَ بالضَّرْبِ على الحَقِيقةِ ولا بالزَّمانِ ، وانّما هو دليلٌ على قَصْدِ المُتكلّمِ اثباتَ الضَّرْبِ [في](٦٥) الزّمانِ [المَاضِي . فَاذَا عَرَفْتَ منْ ضَرَبَ قَصْدَهُ اثباتَ الضَّرْبِ في الزّمانِ](٦٦) وَقَعَ في نَفْسِكَ الضَّرْبُ والزَّمَانُ ، وذَلِكَ(٦٧) دلالةٌ بوَاسِطَةٍ . وهَذَا مَوْضِعٌ يصعبُ الأمرُ فيهِ الا مَعَ المُحَقّقِ الصَّادِقِ الحَدْسِ ، والمَقْصُودُ فيه كالخَلْسِ(٦٨) يَكَادُ يَنْفَلِتُ عَنِ الفَهْمِ(٦٩) كُلَّ ساعةٍ

---

(٦٤) ج : ضربته . تحريف .

(٦٥) من ب ، و ج . الصواب وفي الأصل « و » الزمان . تحريف .

(٦٦) ما بين العاضدتين من ب و ج . والسياق يقتضي اثباته . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٦٧) ب ، ج : وذاك .

(٦٨) في اللسان (خلس) ٣٦٦/٧ : « الخَلْسُ : الأخذ في نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ خَلَسَهُ يَخْلِسُهُ خَلْساً وخَلَسَهُ ايّاهُ » .

(٦٩) ب ، ج : ينقلب الفهم . تحريف .

// الا اذَا ضُبِطَ ضِبْطاً قَوِيّاً . ولَو كَانَ ثُلاثُ اسْماً يُوضَعُ على مَعْنَى ثَلاثَةٍ ثَلاثَةٍ حَتّى [كَانَّ][70] ثَلاثَةً ثَلاثَةً لَمْ يَكُنْ قَطْ ، لَكانَ بمنزلةِ ثلاثةٍ في كونِهِ اسماً يُعَلَّقُ على مُسَمَّى تعليقَ رَجُلٍ على الشَّخْصِ ، وذلكَ عَارٍ مِنَ الفَرعيّةِ ، فلم يَكُنْ هَذَا سَبَباً مَانِعاً مِنَ الصَّرْفِ ، ولِهَذَا المَعْنَى لَمْ يَجُزْ أنْ يُقَالَ في نَحْوِ عُمَرَ وقُثَمَ[71] : أنَّهُ مُرْتَجَلٌ على الأطلاقِ كَغَطَفَانَ ، لأنَّ غَطَفَانَ لَيْسَ من حُكْمِ العَدْلِ في شَيءٍ اذْ لا يُرادُ لَفْظُ غَيْرِهِ اذا ذُكِرَ كَمَا يُرَادُ عَامِرٌ اذَا ذُكِرَ عُمَرُ .

ومَعْنَى المُرْتَجَلِ في الأعلامِ أنْ لا يكونَ لَهُ أصْلٌ في النَّكراتِ لأنَّ غَطَفَانَ لَيْسَ باسمِ [شَيءٍ][72] نُقِلَ الى العَلَميّةِ ، كَمَا كَانَ عَامِرٌ اسماً لفاعلِ عُمَرَ ثُمَّ نُقِلَ فَعُمَرُ يُشْبِهُ المُرْتَجَلَ من حيثُ أنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ مِنَ النَّكِرَةِ اذْ لَيْسَ يُوجَدُ في غيرِ العَلَميّةِ ، فأمّا على الاطلاقِ فَلا ، لأنَّهُ اذَا [ذُكِرَ][73] قُصِدَ بِهِ عَامِرٌ ، وعَامِرٌ منقولٌ ، فَهُوَ إذاً مُرْتَجَلٌ من حيثُ الظَّاهِرِ ، منقولٌ من حَيْثُ النِّيةِ ، وقد يُطْلِقُ بَعْضُ أصْحَابِنَا عليهِ الارتجالَ ، والتّحقيقُ ما عَرَّفْتُكَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ومَا عُدِلَ للمؤنّثِ عَلَى فَعَالِ فَهُوَ على ضُرُوبٍ . أحَدُهَا : ما كانَ اسمَ الفِعْلِ[74] نحوَ نَزَالِ وتَرَاكِ .[75] والآخَرُ مَا كانَ وَصْفاً يَخْتَصُّ النّداءَ في حَالِ السَّعَةِ ، وذَلِكَ نحوُ

---

(٧٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « كان » . تحريف .

(٧١) في اللسان (قثم) ١٥/٣٥٩ - ٣٦٠ : « القُثَم والقَثوم الجموع للخير . وقُثَم اسم رجل مشتق منه وهو معدول عن قاثم وهو المُعْطي » .

(٧٢) من ب و ج : أبين .

(٧٣) من ب ، ج الصواب .

(٧٤) ط : « من » اسم الفعل .

(٧٥) ط : وتراك « ودراك » .

يالكَاعِ ويا خبَاثِ ، وقَدْ يَكُونُ في غيرِ النِّداءِ نَحوَ جَعَارٍ(٧٦) وقَطَامِ (٧٧) يُرَادُ بهِ الضَّبُعُ ، وجَاءَ أَيْضاً اسْماً للمَصْدَرِ نحوَ فَجَارِ وجَمَادِ عُدِلَتا عَنِ الفَجَرَةِ والجُمُودَةِ » .(٧٨)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ نَزَالِ مَبنيٌّ على الكَسْرِ ، وهُوَ اسمٌ للفِعْلِ ، وفَعَال لا يُعْدَلُ الا عن مُؤَنَّثٍ نحوَ حَذَامِ ، لأنَّهُ مَعْدُولٌ عن حَاذِمَةٍ وقَطَامِ عَنْ قَاطِمَةٍ . ولَيْسَ في الظَّاهرِ شَيءٌ مؤنَّثٌ يُقَالَ : انَّ نَزَالِ مَعْدُولٌ عَنْهُ . وقَدْ أنَّثُوها كقولِهِ :

/٢٥٨/ ولأنْتَ أشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ اذ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الـذُّعْرِ(٧٩)

---

(٧٦) في اللسان (جعر) ٢١٠/٥ : « وجَعَارِ اسم للضَّبُع لكثرة جَعْرِها وانما بنيت على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة . ومعنى قولنا : غالبة ، انها غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها كما يعرف باسمه . وهي معدولة عن جاعرة فاذا منع من الصرف بعلتين وجب البناء بثلاث ، لأنه ليس بعد منع الصرف الا منع الاعراب » . أنظر أيضا سيبويه ٢٦٣/١ و ٣٨/٢ والمقتضب ٣٧٥/٣ .

(٧٧) وفيه أيضا (قثم) ٣٦٠/١٥ : « وقَطَام من أسماء الضَّبُع سميت به لانتطاخها بالجحر قال سيبويه : سميت به ، لأنها تَقْثِم اي تقطع . وقُثْم الذكر من الضباع . وكلاهما معدول عنه فاعل وفاعله والأنثى قَطَام مثل حَذَام . أنظر أيضا سيبويه ٢٦٣/١ والمقتضب ٤٨/٤ .

(٧٨) ب ، ج ، ط : الجمود وفي اللسان (جمد) ١٠٤/٤ : « ورجلٌ جَمَادِ الكفِ أي بخيل ، وقد جَمَد يَجْمِدُ بخل ، وهو جامد اذا بخل بما يلزمه من الحق . ويقال للبخيل جَمَادِ له أي لا زال جامد الحال ، وانما بني على الكسر لأنه معدول عن المصدر اي الجمود كقولهم فجارِ أي الفجرة وهنو نقيض قولهم : حَمَادِ ، بالحاء في المدح » .

(٧٩) هذا البيت لزهير بن ابي سلمى . وروايته في ديوانه ص ٨٩ :

ولنعم حشوُ الـــــــدّرع أنت اذا دُعِيتَ نزالِ ولُجَّ في الـــــــذُّعْرِ

وقد لفق صدره من بيت آخرَ في مقطوعَة من ستة أبيات للمسيب بنَ علس (خال الأعشى وروايته . جاهلي لم يدرك الاسلام) رواها الجاحظ في البيان والتبيين ١٨٩/١ - ١٩٠ . والبيت بتمامه :

ولأنْتَ أشجـــــعُ من أُسَامـــــةَ اذ تَقَـــــعَ الصُّراخُ ولُجَّ في الـــــذُّعْرِ

وورد البيت برواية الديوان منسوبا لزهير في مختار الشعر الجاهلي ق ٧/١٠ ص ٢٦٤ ، وسيبويه والشنتمري ٣٧/٢ ، ومجاز القرآن ٢٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٣٣ ، وتوجيه اعراب أبيات ٨٥ ، والأمالي الشجرية ١١١/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٤ و ٥٠ ، واللسان (نزل) ١٨١/١٤ ، وشرح التصريح ٥٠/١ ، وشواهد المغني ٧٥١/٢ ، والخزانة ٦١/٣ (أشار الى الرواية الأخرى) ، والدرر اللوامع ١٣٨/٢ . وقد أُشِيرَ في الديوان الى الرواية التي في المقتصد ، وعلى هذه الرواية ورد البيت منسوبا في اصلاح المنطق

قَالَ شيخُنا رَحِمَهُ اللهُ :

فَالتّقديرُ فيهِ أنّهُ عُدِلَ عن انْزلي وأُنّثَ الفَاعِلُ لقصدِ تأنيثِ الفِعْلِ ، وذلكَ(٨٠) أنَّ الفَاعِلَ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ فَيَدْخُلُ أحَدَهُمَا ما يَدْخُلُ الآخرَ ، فكَما قِيلَ : ضَرَبَتْ هِنْدٌ ، فأُنّثَ ضَرَبَتْ والتّأنيثُ لِهِنْدٍ ، كذلكَ قَالُوا : انزلي ، فأنّثُوا وانْ لَمْ يَكُنْ [الخِطابُ](٨١) الى مُؤنّثٍ لِقَصْدِهِمْ تَأنيثَ الفِعْلِ . وشَبَّهَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ بقولِ أبي عثمانَ في قولِهِ تَعالَى : – (ألْقِيَا في جَهَنَّمَ) – إنَّ المعنى ألْقِ ألْقِ فَثُنِّي الفَاعِلُ والقَصْدُ الدّلالةُ على تكريرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، ومِثْلُهُ ما يُحْكَى عَنِ الحَجّاجِ (٨٣) من قولِهِ : يَا حَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ(٨٤) ، المَعْنَى أضْرِبْ اضْرِبْ ، وعَلَى ذَا حَمَلَ أبو العَبّاسِ ما يجيءُ في الشِّعْرِ من نحوِ قَولِهِ :

= ٢٣٦ (أجرأ بدل أشجع) ، والأنصاف ٥٣٥/٢ ، ومادة (اسم) من اللسان ٢٨٣/١٤ والتاج ١٨٦/٨ ، وشواهد الشافية ٢٣٠/٤ – ٢٣١ (أشار الى رواية : ولنعم حشو الدرع) .

وورد بهذه الرواية غير منسوب في مفتاح العلوم ٢٨٥ .

وورد عجز البيت منسوبا في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٢/١ – ٦٣ والشاهد فيه تأنيث « فَعَالِ » الدال على الأمر اذ جاءت « نَزَالِ » نائب فاعل لدعيت . ولولا أنها مؤنثة ما الحق علامة التأنيث للفعل المسند اليها . وقد أشار صاحب الخزانة في ٦١/٣ الى رأي عبد القاهر هذا وقال : وعبد القاهر مسبوق بما قاله سيبويه في باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث (أنظر سيبويه ٣٥/٢ – ٣٦) .

(٨٠) ب ، ج : وذاك .

(٨١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الخاطب » . تحريف .

(٨٢) آية ٢٤/ ق ٥٠ .

(٨٣) الحجاج : أبو محمد الحجاج بن يوسف بن عقيل بن مسعود الثقفي عامل عبد الملك بن مروان وابنه والوليد على العراق وخراسان .

انه بنى مدينة واسط بين البصرة والكوفة . وبها توفي سنة ٩٥ هـ .

أنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٤١/١ – ٣٤٨ والكامل لابن الأثير ٢٣٩/٤ – ٢٤٠ والأعلام ١٧٥/٢ .

(٨٤) أورد المبرد في الكامل ١٧٣ – ١٧٤ قول الحجاج هذا في خبر هو : جلس الحجاج يأكل ومعه جماعة على المائدة منهم محمد بن عُمَيْر بن مطارد بن حاجب بن زرارة وحجّار بن أبجر بن بُجَير العِجْلي فأقبل في وسط من الطعام على محمد بن عُمَيْر بن عطارد فقال يا محمد : أيدعوك قتيبة بن مسلم الى نصرتي يوم رُسْتقباذ فتقول : هذا أمر لا ناقة لي فيه ولا جمل ، لأجعل الله لك فيه ناقةً ولا جملا ، يا حَرَسِيُّ خذ بيده ، – وجرد سيفك فاضرب عُنُقَه فنظر الى حجّار بن ابجر وهو يتَبَسَّم فدخلته العصبية ، وكان مكان حجار كمكان محمد بن عمير من مضرواتي الخبّاز بفُزَيْنَةٍ . فقال أجعلها ممّا يلي محمدا فان اللبن يعجبه يا حرسي شِمْ سيفك وانصرف » .

وقوله شِمْ سيفك اي اغمده . ويقال شمتُ السيف فاذا سَلَلْتَهُ وهو من الأضداد .

/٢٥٩/ قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ(٨٥)

كأنَّهُ قَالَ : قِفْ قِفْ . فكما دلَّ الألِفُ في اضْرِبَا وألْقِيَا ، الذي هُوَ موضوعٌ للدّلالةِ على اسْمَيْنِ مُضْمَرَيْنِ على قَصْدِ تكريرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، كذلكَ المَعْدُولُ عنهُ نَزَالِ الذي هو انزِلي ، يَدلُّ الياءُ فيهِ على قَصْدِ تأنيثِ الفِعْلِ وانْ كانَ اليَاءُ موضوعاً للدّلالةِ على فَاعِلٍ مؤنَّثٍ .

فانْ قَالَ قَائِلٌ : هَبْ أنَّكَ تُشَبِّهُ // نَزَالِ الذي هُوَ في تَقْدِيرِ انْزِلْ ، بِمَا ذَكَرْتَ على أنْ تجعلَ تأنيثَ ضميرِ الفَاعِلِ دليلاً على تأْنيثِ الفِعْلِ كَمَا كَانَ تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ دَالاً(٨٦) على تكْرِيرِ لَفْظِ الفِعْلِ ، فأخْبِرْنَا عَنِ الفَائِدَةِ في تَأنيثِ الفِعْلِ هُنَا ، فأنَّا قد عَرَفْنَا الفائدةَ في قَصْدِ تَثْنِيةِ لَفْظِ الفِعْلِ في نَحْوِ ألْقِيَا وهو التّأكيدُ والمُبَالَغَةُ . فالجَوَابُ أنَّ الأمْرَ كَمَا زَعَمْتَ لكنّا نُبَيِّنُ وَجْهَ الفَائِدَةِ تَبْيِيناً يُسَوّى بَيْنَهُ وبَيْنَ ألْقِيَا ، وذَاكَ أنَّ القَصْدَ هُنَا المُبَالَغَةُ أيْضاً فَقُدِّرَ انزِلي على مَعْنَى انزِلْ ثلاثَ مَرّاتٍ ، واذَا حَصَلَ انزل ثَلاث مرّاتٍ جُعِلَ اليَاءُ الذي يَكُونُ ضميرَ الجَمَاعَةِ في قولِكَ : افْعَلِي يا جَمَاعَةُ كَذَا دَلِيلاً عَلَى قَصْدِ تكريرِ الفِعْلِ وجَمْعِهِ مرّاتٍ كَمَا جُعِلَ الألِفُ في ألْقِيَا دليلاً على تكريرِ لَفْظِ الفِعْلِ مَرّتَيْنِ .

---

(٨٥) الشطر الأول من مطلع معلقة امريء القيس المشهورة :

قِفَا نَبْكِ من ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللّوى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت منسوب له في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١ ص ٨ و ٢٣ على الترتيب ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته) / ١ ص ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب ص ١٩ و ٣٥ ، وسيبويه والشنتمري ٢٩٨/٢ (الصدر) ، ودلائل الاعجاز ٢٦٦ و ٢٧٣ (الصدر) ، وتوجيه اعراب أبيات ٢٧٢ ، وسمط اللالي ٩٤٢/٢ ، وشروح سقط الزند (التبريزي ٨٠٩/٢ (الصدر) والبطليوسي ١٥٨٧/٤ و ١٦٤٩ ،

وورد دون نسبة : (صدره) في المنصف ٢٢٤/١ والعمدة لابن رشيق ١٠٢/١ والأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، (تمامه) في العمدة أيضا ١١٤/١ . والأنصاف ٦٥٦/٢ ، « وقوله : » « بين الدخول فحومل » في الأشموني ٤١٩/٤ .

(٨٦) ب ، ج : دالة .

ويَزيدُ في وُضُوحِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّاءَ علامةً للتّكثيرِ في [راويةٍ][87] وما أشْبَهَ ذَلِكَ من حيثُ كَانَ التّكثيرُ ضَرْباً منَ الجَمْعِ ، وكَانَ الجَمْعُ يُصاحِبُهُ التّاءُ فكذلك اذا قُصِدَ كثرةُ لفظ الفعل جازَ أنْ يدلَّ التأنيثُ عليه ، فاعرفه . هذا هو الضربُ الأوّلُ .

والضرب الثاني : مَا كان علما كحذام وهي[88] معدولة عن حاذِمةٍ ، وانما يبنى هذا النَّحْوُ لأجْلِ أنَّ[89] حَاذِمَةً كانَ اسْتَوْجَبَ مَنْعَ الصَّرْفِ للتّعريفِ والتّأنيثِ فَلَمّا عُدِلَ الى مِثَالِ فَعَالِ حَصَلَ فيهِ سَبَبٌ ثَالِثٌ وهُوَ العَدْلُ . ولَيْسَ بَعْدَ مَنْعِ الصَّرْفِ دَرَجَةٌ الا البِنَاءُ ، لأنَّ الأسْمَاءَ على [ثَلاثَةٍ][90] مراتِبَ : اسْمٌ يُسَمّى الأمْكَنُ[91] وهو ما اسْتوفى الوُجوهَ الثّلاثةَ مِنَ الاعرابِ ودَخَلَهُ التّنوينُ وذلكَ نحوُ رجلٍ وفَرَسٍ وزَيْدٍ وعَمْرٍو ، والثّاني : بَابُ مالا يَنْصَرِفُ لأنَّهُ لا يُنَوَّنُ ولا يُجَرُّ في كلِّ حالٍ ، فَهُوَ بَعْدَ الأوّلِ بدرجةٍ ، والثّالِثُ : المَبْنِيُّ نحوَ أيْنَ وكَيْفَ لأنَّكَ لما منعتَ التّنوينَ مع الجرِّ بابَ مالا يَنْصَرِفُ ثم انْحَطَّ هذا درجةً لم يَبْقَ الا مَنْعُ الاعرابِ فكذلكَ حَذَامِ لمّا زادَ على حَاذِمَةٍ بسببٍ ، وأُريدُ حَطُّهُ درجةً لَمْ يَكُنْ الا البِنَاءُ . وبُنِيَ على الكَسْرِ ، لأجْلِ أنَّهُ من عَلامَاتِ التّأنيثِ ، ألا تَرَى الى فَعَلْتِ وضَرَبْتُكِ .

والضَّرْبُ الثّالِثُ فَعَالِ ما ذَكَرَهُ مِنْ فَجَارِ وجَمَادِ . قَالَ :

/٢٦٠/ إنّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلَتَ فَجَارِ[92]

ففَجَارُ مَعْدُولٌ عن الفَجْرَةِ ، فِعْلَةٌ من فَجَرَ ، ففيهِ التّعريفُ والتّأنيثُ والعَدْلُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ في حَذَامِ ولو قِيلَ : إنَّهُ جَعَلَهُ مَعْدُولاً عن فَجْرةٍ عَلَماً للخُطَّةِ بإزاءِ بَرّة كَانَ

---

(٨٧) كذا الصواب . وفي الأصل « رواية » . تحريف . وفي اللسان (روى) ١٩/٦٦ – ٦٧ « ورجل راوٍ وراوية كذلك اذا كثرت روايته والهاء للمبالغة في صفته بالرواية » .

(٨٨) كذا في ب و ج . أولى وفي الأصل « هي » .

(٨٩) ب ، ج : ان « نحو » .

(٩٠) من ب و ج أولى . وفي الأصل « ثلاثة » .

(٩١) سقطت « الأمكن » في ج .

(٩٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٢/١٢ ص ٩٨ (في هجاء زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري) ، ومختار الشعر الجاهلي ق ٥/٤ ص ١٢٩ وسيبويه والشنتمري ٣/٣٨ ، واصلاح المنطق ٣٣٦ ، والكامل للمبرد ٢٦٩ ،

حَسَناً ، وجَمَادِ مَعْدُولَةٌ عن الجُمودةِ على قولِهِ ، وانّما ذَكَرَ الألِفَ واللامَ ولَمْ يَقُلْ : فَجَارِ وجَمَادِ عُدِلَتا عن فَجَرَةٍ وجُمُودةٍ ، لأجْلِ أنَّ البِنَاءَ لا يكونُ الا بَعْدَ حصولِ ثَلاثةِ أسْبَابٍ ، واذَا قَالَ : أنّهُ مَعْدُولٌ عن جُمودَةٍ لَمْ يَكُنْ فيهِ الا التّأنيثُ والعَدْلُ .

ونُظِيرُ هَذَا في أنّهُ عُدِلَ عن الدّاخلِ عليهِ الألِفُ واللامُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في بَابِ الظّروفِ من قَوْلِهِمْ : سِرْتُ سَحَرَ ، بِغَيْرِ تَنْوينٍ ، ومِنْ هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٦١/ فَقُلْتُ أمْكُثِي حَتّى يَسارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعاً ، قَالَتْ : أعَاماً وقَابِلُهْ(٩٣)

فَيَسارِ مَعْدُولٌ عنِ المَيْسَرَةِ .

والضّرْبُ الرّابعُ شَيءٌ مُخْتَصٌّ بالنِّداءِ في حَالِ الاخْتِيَارِ ، وذَلِكَ نَحْوُ يالَكَاعِ ، ويَا خَبَاثِ ويا فَسَاقِ ، عُدِلَ عَنْ قَوْلِكَ : يالَكَعْاءُ ويا خَبِيثَةُ ويَا فَاسِقَةُ فَهَذَا فيهِ التَّعْرِيفُ ، لأجْلِ أنَّ المُنَادَى المُضْمومَ مَعْرِفَةٌ بالنِّدَاءِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذَا قُلْتَ : يا رَجُلُ ، كَانَ الخِطابُ مَقْصُوراً على وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، واذَا انْضَمَّ الى التّأنيثِ والتّعريفِ العَدْلُ صَارَ ثَلاثةَ

= وجمهرة اللغة (جرف) ٨٢/٢ ، ومقاييس اللغة (بر) ١٧٨/١ ، والمخصص ٦٤/١٧ و ٦٥ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١٢٦٤/٣ و (البطليوسي) ١٤٥٥/٤ ، والأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ و ٥٣/٤ ،

والبيت غير منسوب في مجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، والخصائص ١٩٨/١ و ٢٦١/٣ و ٢٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٤٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٢/١ .

والشاهد في قوله « فجار » وهو اسم للفجور ومعدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي به الفجور . قال ابن جني : « فَجَارِ معدولة عن فَجْرَةٍ وفَجَرَةٌ علم غير معروف كما أن بَرّة كذلك » .

(٩٣) من شَوَاهِدِ سِيبويْهِ التي لم يُعْلَمْ قَائِلُوهَا .

أنظر : سيبويه والشنتمري ٣٩/٢ والكَنز اللغوي (القلب والابدال لابن السكيت) ٣٣ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٣٤ ، والمخصص ٦٤/١٧ والأمالي الشجرية ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٥٥/٣ ، ومادة (يسر) من اللسان ١٦٠/٧ والتاج ٦٢٩/٣ ، وشرح التصريح ١٣٥/١ ، والدرر اللوامع ٩/١ .

وروايته في سيبويه والشنتمري والمخصص « فقال : امكثي » ، وفي القلب والابدال لابن السكيت « يسار لو اننا نحج فقالت لي : اعامٌ وقَابِلُهْ » . وفي شرح التصريح والدرر اللوامع : « وعاما وقابله » .

والشاهد في قوله « يَسَارِ » وهو اسم لليسر بمعنى الغنى . وقد عدل « يسار » عن المصدر وهو الميسرة .

أسْبَابٍ فَيُبْنَى على الكَسْرِ كخدامِ ، ومِمّا يُؤنِسُ بأنّ البِناءَ في هَذَا لأجْلِ احتمالِ[٩٤] ثلاثَةِ أسبابٍ أنّهُمْ قَالُوا : يا غُدَرُ ، فَلَمْ يَبْنُوهُ على الكَسْرِ وأجْرَوهُ مَجْرَى يا أحْمَدُ ، اذْ[٩٥] لَمْ يَكُنْ فيهِ الا التَّعْرِيفُ والعَدْلُ ، وقد يأْتي هَذَا في غَيْرِ النِّداءِ للضّرورةِ كَقَوْلِ الحُطَيْئَةِ :

/٢٦٢/ أَطَوّفُ ما أُطَوّفُ ثم آوِي الى بَيْتٍ قَعِيدَتُــهُ لَكَــاعِ[٩٦]

وَلا يَجُوزُ أنْ تقولَ في الكَلامِ : جَاءَنِي لَكَاعِ ، الا أنْ تَجْعَلَ لَكْعَاءَ عَلَماً لامرأةٍ ، ثم تَعْدِلُ عَنْهُ . هَذَا : وانّما اخْتَصَّ بالنِّدَاءِ لأجْلِ أنَّ التَّعْرِيفَ لا يكونُ الا فيهِ ، أَلا تَرَى أنَّ نَحْوَ خَبِيثَةٍ وفَاسِقَةٍ لَيْسَ بعلمٍ كَفَاطِمَةٍ ، وانّما يَتَعَرَّفُ بالنِّداءِ أشْبَاهُ هَذَا كَمَا يَتَعَرَّفُ رَجُلٌ اذَا قُلْتَ : يا رَجُلُ . ولِهَذَا[٩٧] قَالَ : يَخْتَصُّ النِّداء في حَالِ السَّعَة ، لأنَّ السَّعَةَ يُقْصَدُ بهَا ضِدّ الاضْطِرَارِ . ويَجُوزُ أنْ يُقَالَ في بَيْتِ الحُطَيْئَةِ : أنّه لو قَالَ : قصيدُتُه لِكَعْاءُ ، جَازَ أنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ يَعْرِفُ المَقْصُودَ[٩٨] بذَلِكَ ، لأنَّ كَثِيراً مِنَ النَّكِرَةِ قَدْ يُشَارُ بهِ الى المَعْرِفَةِ ، فَلَمّا رَأَى فيهِ مَعْنَى التَّعريفِ بَنَاهُ عَلَى الكَسْرِ لاجتماعِ ثَلاثَةِ أسْبَابِ .

---

(٩٤) ب : لأجل اجتماع .

(٩٥) كذا الصواب وفي الأصل والنسخ « اذا » . تحريف .

(٩٦) للحطيئة واسعة جرول بن أوس - في ديوانه ق ١/٦٧ ص ٢٨٠ والكامل للمبرد ١٤٧ و ٦٢١ ، وجمهرة اللغة (دعق) ٢٧٩/٢ وكتاب الجمل للزجاجي ١٧٦ ، وابن يعيش ٥٧/٤ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤٧٣/١ و ٢٢٩/٤ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ والخزانة ٤٠٨/١ ،

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٣٨/٤ ، والأمالي الشجرية ١٠٧/٢ وقد وقع صدر البيت في شعر لشعراء آخرين قال قيس بن زهير :

أطوّفُ مــــــا أطوّفُ ثم آوى الى جَــــــارٍ كَجَــــــارِ أبي دُوَادِ

(أنظر الخزانة ٤٠٨/١ - ٤١٢ والعيني ٤٧٣/١ - ٤٧٥) .

وأنشد الآمدي في المؤتلف ١٩٥ لنقيع بن جرموز العبشمي (وهو جاهلي ذكره ابن الأعرابي في نوادره) قوله :

أطوّفُ مــــــا أطوّف ثم آوي الى أمّــــــا ويرويني النقيــــــع

قال اراد « أميّ » فقال « أمّا » .

وروايته في المقتضب والكامل (الموضع الثاني) « أجوّلُ ما أجوّلُ » وذكر أيضا أنه يروى « أطوّدُ ما أطوّدُ . » والتّطوادُ والتّطوافُ بمعنى

والشاهد في قوله « لكاعِ » اذا استعمل « فَعَالِ » في غير النداء ، وهذا نادر أو على الضرورة كما يرى عبد القاهر .

(٩٧) ب ، ج : فلهذا .

(٩٨) ب ، ج : المقصودة .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

بَابُ الجَمْعِ الذي لا يَنْصَرِفُ

هَذَا الجَمْعُ هُوَ الذي يَكُونُ ثَالِثَهُ أَلِفاً وبَعْدَهَا حَرْفَانِ أو ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ ، وذَلِكَ نَحْوُ مَسَاجِدَ ومَنَابِرَ وذَوَابٌّ ومَدَاقٌّ ،(١) ودَنَانِيرَ ومَفَاتِيحَ ، وإنَّمَا لَمْ يَنْصَرِفْ(٢) لأَنَّهُ جَمْعٌ ولَيْسَ في الآحَادِ الأُوَلِ لَهُ مِثَالٌ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا البَابَ أَصْلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَكَالِبَ وأَرَاهِطَ ، لأَنَّهُ قد جُمِعَ مَرَّتَيْنِ فَقِيلَ : كَلْبٌ وأَكَالِبُ ، فَحَصَلَ فيهِ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ في حُبْلَى (٣ بَلْ هُوَ هَا هُنَا أَقْوَى ، لأَجْلِ أنَّ حُبْلَى٣) لم يُؤَنَّثْ في اللَّفْظِ مَرَّتَيْنِ ، كَمَا جُمِعَ هَذَا مَرَّتَيْنِ . ونَحْوُ مَسَاجِدَ ومَنَابِرَ مَحْمولٌ على أَكَالِبَ ، لأَنَّهُ قد – شَابَهَهُ في الوَزْنِ وهو جَمْعٌ مِثْلُهُ . ومُمْتَنِعٌ مِنْ أَنْ يُجْمَعَ مَرَّةً أُخْرَى ، كَمَا أنَّ أَكَالِبَ كذلكَ . وكَذَا مِثَالُ مَفَاعِيلَ ، الأَصْلُ فيهِ نَحْوُ أَنْعَامَ وأَنَاعِيمَ ، وأَعْرَابٍ وأَعَارِيبَ لأَنَّهُ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ ، وَنَحْوُ مَفَاتِيحَ ومَصَابِيحَ ودَنَانِيرَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ لما ذَكَرْنَا مِنَ الوُجُوهِ الثَّلاثَةِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ جَمْعٌ مِثْلُهُ . والثَّانِي : أَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ ، والثَّالِثُ : أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ مِنَ الجَمْعِ مَرَّةً // أُخْرَى . واذَا جَازَ أَنْ يُجْرَى فَعْلان فَعْلَى

---

(١) ط : مداق (وشواب) . والمَدَاقّ جمع دَقّ او مُدُقّ . وهو ما دَقّت به الشّيءَ ولم اعثر على « شواب » في المعاجم . وورد فيها الشُّوْبُ والشِّيابُ بمعنى الخَلْط . وأنظر مثلا مادة (شوب) من اللسان ٤٩٢/١ والتاج ٣٢٥/١ .

(٢) ط : لم يصرف .

(٣-٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

مجرى فعلاءَ لِمُشَابَهَةٍ عَارِضَةٍ بَيْنَ الألِفِ والنُّونِ وألِفَي التَّأنيثِ مَعَ أنَّهُ مُذكَّرٌ ، كَانَ اجْرَاءُ هَذَا مَجْرَى ما هُوَ بِمَعْنَاهُ ومُوَافِقٌ لَهُ في الجَمْعِ أوْلَى وأجْوَزُ .(٤)

وأمّا قَوْلُ الشَّيْخِ أبي عَلِيٍّ لأنَّهُ جَمْعٌ ولَيْسَ في الآحادِ الأوَلِ لَهُ مِثَالٌ عِبَارَةٌ قَدْ جَرَتْ العَادَةُ باسْتِعْمَالِها ، وهِيَ كالتَّنبيهِ عَلَى ما ذَكَرْنَا من أنَّهُ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ ، لأنَّ الجَمْعَ المُكَسَّرَ لا يَكُونُ الا على وَزْنِ [مفاعلَ](٥) ومَفَاعيلَ . ويَعْنِي بالوَزْنِ هَا هُنَا وزنَ اللَّفْظِ لا وَزْنَ التَّصْرِيفِ . ولَوْ كَانَ كَوْنُ الاسْمِ جَمْعاً عَلَى مِثَالٍ لا يَكُونُ في الآحادِ النَّكِرَاتِ يُوجِبُ مَنْعَ الصَّرْفِ لَوَجَبَ أنْ لا يُصْرَفَ أكْلُبٌ لأنَّ أفْعَلَ لَيْسَ في الآحَادِ (٦ وذَلِكَ مصروفٌ البَتَّةَ ، والطَّرِيفُ أنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : انَّ أفْعُلاً قَدْ جَاءَ في الآحادِ٦) كقولهم : أنْمُلَةٌ ، وهَذَا يَنْقُضُ رُكْناً مِنْ هَذَا البَابِ ، لأجْلِ أنَّهُ لَوْ كَانَ المِثَالُ الوَاحِدُ والاثْنَانِ والثَّلاثَةُ مِمّا يُعتَـدُّ بِهِ لَوَجَبَ أنْ لا يُمْنَعَ الصَّرْفَ أفْعَلُ نحو أحْمَرَ وأحْمَدَ ، لأجْلِ أنَّ هَذَا المِثَالَ موجودٌ في الأسْمَاءِ . نحوَ أفكلٍ وأزْمَلٍ وأجْدَلٍ . وذَلِكَ مِمّا لا يَسْتَمِرُّ عَلَى الأصُولِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ :

« فَانْ لَحِقَ شَيْئاً مِنْهُ التَّاءُ الذي للتأنيثِ(٧) انْصَرَفَ في النَّكِرَةِ نحوَ صَيَاقِلَةٍ(٨) ومَوَازِجَةٍ(٩) ، لأنَّهُ بدُخُولِ التَّاءِ عليهِ قَدْ أشْبَهَ الآحَادَ ، أَلا تَرَى أنَّ فيها نحوَ الكَرَاهِيَةِ والحَزَابِيَةِ(١٠) فَصَرَفْتَهُ كَمَا تَصْرِفُهُ اذا دَخَلَهُ(١١) يَاءُ النَّسَبِ نَحْوَ مَدَائِنِيٍّ » .

---

(٤) ب ، ج : وأجدر .

(٥) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « فعامل » تحريف .

(٦ - ٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٧) ب ، ج ، ط : التي للتأنيث .

(٨) في اللسان (صقل) ٤٠٣/١٣ : « والصيقل شَحّاذ السيوف وجَلاؤها ، والجمع صياقل وصياقلة ، دخلت فيه الهاء لغير علة ، وانما على حد دخولها في الملائكة » .

(٩) في اللسان (مزج) ١٩٠/٣ : « الموزج الخُفُّ ، فارسي مُعَرّب ، والجمع موازجة الحقوا الهاء للعجمة وأصله بالفارسية مُوزَه ، مثل الجَوْرب والجوارية وان شئت حذفت الهاء (أنظر أيضا سيبويه ٢٠١/٢ والمُعَرّب ومن الكلام الأعجمي ٣١١ .

(١٠) في اللسان (حزب) ٣٠٠/١ : « والخرابي والحَزَابِيَةُ من الرجال والحمير الغليظ الى القصر . والياء للالحاق كالفهامية العلانية من الفهم والعلي .

(١١) ط : اذا دخلته .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الصَّياقِل(١٢) لَمّا دَخَلَهُ التَّاءُ فَقِيلَ : صَيَاقِلَةٌ ، صُرِفَ لأنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ مِثَالِ(١٣) [أَقْصَى](١٤) الجَمْعِ ، وأشْبَهَ الوَاحِدَ نحوَ الكَرَاهِيَةِ والطَّواعِيَةِ في الوَزْنِ ، فمن حَيْثُ شَبَّه سَكْرَانُ بِحَمْرَاءَ فَمُنِعَ الصَّرْفَ شَبَّهَ هَذَا النَّحْوُ بالوَاحِدِ فَصُرِفَ مَنْ زَعَمَ أنَّ التَّاءَ في أنْمُلَةٍ في حُكْمِ السَّاقِطِ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَاءَ التأنيثِ ، وأنَّهُ اذَا كَانَ كذلكَ أفْعَلُ ثَابِتاً في الوَاحِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ أنْ لا يَصْرِفَ صَيَاقِلَةً ، لأنَّ التَّاءَ سَاقِطٌ وهو(١٥) غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ مِثَالِ أقْصَى الجَمْعِ هَذَا سَاقِطٌ جِدّاً . وشَبَّهَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ صَيَاقِلَةً بمدائنيّ من حَيْثُ أنَّ مَدَائِنَ لما دَخَلَهُ يَاءُ النَّسَبِ أخْرَجَهُ من مُشَابَهَةِ أقْصَى الجَمْعِ لأنَّ ذَلِكَ لا يكونُ فيهِ يَاءُ النَّسَبِ وشَبَّهَهُ بالوَاحِدِ العَرَبيّ نحوَ بُخْتِيٍّ(١٦) وكُرْسِيٍّ . ومَدَائِنُ(١٧) اسْمُ مَوْضِعٍ بِعَيْنِهِ ولا يَنْصَرِفُ للتَّعريفِ وطُولِ الاسْمِ الذي يَجْذِبُهُ الى شبهِ الأعجميّ نحوَ اسحقَ واسماعيلَ ، وأمّا مَدَائِنُ جَمْعُ مدينةٍ فالنِّسبُ اليها مَدَنيٌّ ، كَمَا أنَّ النَّسَبَ الى الفَرَائِضِ فَرَضِيٌّ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ولَوْ سَمَّيْتَ بِمَسَاجِدَ رَجُلاً لَمْ تَصْرِفْ(١٨) لأنَّهُ شَابَهَ الأعْجَمِيَّ المعرفةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ في الآحَادِ نَظِيرٌ فانْ نَكَّرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْ أيْضاً في قَوْلِ أبِي الحَسَنِ ، كَمَا تَصْرِفُ أحْمَرَ في قَوْلِهِ اذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسمِيَةِ .

---

(١٢) ج : العسياقلة .

(١٣) ج : على مثال .

(١٤) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « اقصر » تحريف . وكذا في بقية المواضع التي ستَرد .

(١٥) ب ، ج : فهو .

(١٦) في اللسان (بخت) ٣١٣/٢ : « البُخْتُ والبُخْتِيّة دخيل في العربية أعجمي معرّب وهي الابل الخراسانية وبعضهم يقول : ان البخت عربية الواحد بختي وبختية . وفي المعرب من الكلام الأعجمي ص ٥٧ ووردت كلمة البَخْتُ . قال فارسي معرب وقد تكلمت به العرب وهو الجَدُّ .

(١٧) مدينة بالعراق وكان قد بناها انوشروان بن قُباذ من أشهر ملوك فارس وأقام بها ومن كان بعده من ملوك بني ساسان الى أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
(أنظر معجم البلدان ٤٦٣/٧ - ٤١٤)

(١٨) ط : لم تعرفه .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّهُ لا يَخْلُو قَصْدُهُ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ : امّا // أن يَقُولَ انَّ مَسَاجِدَ اسمَ رجلٍ لا يَنْصَرِفُ لأَنَّهُ شَابَه الأَعْجميَّ المعرفةَ على الاطلاقِ . أو يَجْعَلُ مُشَابَهَةَ الأعجميِّ سَبَباً والتّعريفَ سَبَباً ثَانِياً . فانْ كَانَ يَذْهَبُ الى أنَّ المُشَابهةَ سَبَبٌ واحِدٌ . فانّهُ يَجبُ أنْ يُصْرَفَ ، عَلَى مَذْهَبِ أبي الحَسَنِ ، بَعْدَ التّنكيرِ ، لأَنَّهُ قَالَ في أَحْمَرَ : انّي أَصْرِفُهُ ، لأَنَّهُ قَدْ زَالَ الوَصْفيّةُ بالتّسميةِ ، والتّعريفُ بالتّنكيرِ فلم يَبْقَ الا وَزْنُ الفِعْلِ . فكَذَلِكَ يقولُ : انّي أَصْرِفُ مَسَاجِدَ بَعْدَ التّنكيرِ ، لأنَّ الجَمعيَّةَ قد زَالَتْ عَنْهُ بالتّسميةِ والتّصريفَ بالتّنكيرِ فَلَمْ يَبْقَ الا مشابهةَ الأعْجميّ . وانْ كَانَ يَذْهَبُ المَذْهَبَ الأوّلَ وهُوَ أنْ لا يَصْرِفَهُ لِمُشَابَهَةِ][19] الأعْجَميّ على الاطْلاقِ ، ويَجْعَلُ ذلكَ بمنزلةِ سَبَبَيْنِ كَانَ الأمْرُ على ما ذَكَرَ من أنَّهُ لا يَجبُ أنْ يُصْرَفَ على مَذْهَبِ أبي الحَسَنِ ، لأنَّ التّنكيرَ لا يُزيلُ مُشَابَهَةَ الأعْجَميّ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« فانْ كَانَ آخِرُ شيءٍ من ذلكَ ياءً نَحْوَ جَوَاري وغَواشي ، حُذِفَتِ اليَاءُ حَذْفاً فَلَحِقَ التّنوينُ في الرَّفْعِ والجَرِّ ، فاذا[20] نَصَبْتَ فقلتَ : رَأَيْتُ جَوارِيَ - أتَمَمْتَ فَلَمْ تُلْحِقْ التّنوينَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ مِثَالَ فَوَاعِلَ مِنَ المُعْتَلِّ اللامِ يُحْذَفُ منهُ اليَاءُ لأجْلِ أنَّهُ جَمْعٌ وبِنَاءٌ مُنْتَدٌّ[21] واليَاءُ تُحْذَفُ كثيراً في المُفْرَدِ ويُكْتَفَى بالكَسْرَةِ نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى - (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) -[22] ، وقَوْلِ الشَّاعِرِ :

/٢٥٩/ لا صُلْحَ بَيْنِي فاعْلموهُ وَلا بَيْنَكُمْ ومَـــا حَمَلَتْ عَـــانِقِي

---

(١٩) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « للمشابهة » . تحريف .

(٢٠) ط : فان .

(٢١) ب ، ج : وبناؤه ممتد .

(٢٢) آية ٦/ القمر ٥٤ .

رُمْحِي ومَـا كُنَّـا بِنَجْـدٍ ومَـا قَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بـــالشَّاهِقِ(٢٣)

وقَوْلِهِمْ : يا غُلامِ ، وقَوْلِهِ تَعَالَى : – (واللَّيْلِ اذَا يَسْرِ) –(٢٤) و – (الكَبِيرِ المُتَعَالِ) –(٢٥) ، فَلمّا كَانَ يَجُوزُ ذلكَ في المَفْرَدِ التُزِمَ في الجَمْعِ ، لأنَّهُ أثْقَلُ منهُ كَمَا أنَّ بابَ سَيِّدٍ وهَيِّنٍ يَجُوزُ فيهِ التَّخفيفُ والتَّثقيلُ ، فاذا جِئْتَ الى بَابِ كَينُونَةٍ الذي هو أثْقَلُ منهُ لَمْ يَجُزْ الا التَّخفِيفُ ، واذَا حُذِفَ اليَاءُ في نحو غَواشِي وجَوَارِي نَقُصَ الاسمُ عن مِثَالِ أقْصَى الجُمُوعِ ، وأشْبَهَ في الوَزْنِ فَعَالِ فَتَصْرِفُهُ فَتُدْخِلُ عليهِ التَّنوينَ . فانْ نَصَبْتَ قُلْتَ : (٢٦) رَأَيْتُ جَوَارِيَ ، لم يَجُزْ الا مَنْعُ الصَّرْفِ لأنَّ اليَاءَ اذَا تَحَرَّكَ جَرَى مَجْرَى الحَرْفِ الصَّحيحِ فَلَمْ يُحْذَفْ أَلا تَرَى أنَّ أحَداً لا يَقُولُ : نَزَلْتُ الوَادِ يا هَذا ، لأنَّ اليَاءَ تَسْتَحِقُّ الحَرَكَةَ في حَالِ النَّصْبِ فَتَجْرِي مَجْرَى التَّاءِ مِنْ ضَارِبٍ ، واذَا كَانَ جَوَاري كَضَوارِبَ لَمْ يَكُنْ للتَّنوينِ اليهِ سَبِيلٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ في حَالِ الجَرِّ والرَّفْعِ ، فالتَّنوينُ في جَوَارٍ بمنزلةِ التَّنوينِ في زَيْدٍ وعَمْرٍو . ويَشْهَدُ بِصِحَّةِ هَذَا المَذْهَبِ أنَّ الحَذْفَ قَدْ جَاءَ في نَحْوِ هَذَا على الاطْلاقِ . وذلكَ ما أنْشَدَهُ أحْمَدُ ابنُ يَحْيَى :

---

(٢٣) ينسب هذان البيتان لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي وينسبان أيضا لأبي الربيس التغلبي . وقبلهما قوله :

لانَسَبَ اليومَ ولا خُلَّـــــــــــــــةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِـــــــــــــــــع

وهما منسوبان لأبي عامر في ذيل اللاليء ٣٧ ، ومواد (قمر) من الصحاح ٧٩٩/٢ واللسان ٤٢٨/٦ والتاج ٥٠٥/٣ و (ودي) من اللسان ٢٦٢/٢٠ – ٢٦٣ والتاج ٣٨٦/١٠ (وأشير في هذه المادة الى نسبة البيتين لأبي الربيس التغلبي) و (يدي) من اللسان ٣٠٣/٢٠ . وغير منسوبين في اصلاح المنطق ٣٦٢ ، والخصائص (استشهد بقوله :.. وما قرقر قمر الواو بالشاهق) ، ومقاييس اللغة (عتق) ٢٢٢/٤ ، والمخصص ١٥٩/١ (أولها) و ١٣/١٧ والأمالي الشجرية ٧٢/٢ .

ورواية الثاني في غير المقتصد والأمالي الشجرية « سيفي وماكنا » ز

وقرقر : صوت ، والقُمْر : ضرب من الطيور . والشاهد فيه حذف الياء في قوله « الواد » وهذا يستدعي حذف الحركة . قال ابن جنى في الخصائص ٢٩٢/٢ : « واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اختزامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احرى وأحجى ، وذلك نحو قوله تعالى (والليلِ اذا يسرِ) و (ذلك ماكنا نبغِ) آية ٦٤/ الكهف ١٨ و (الكبير المتعال » .

(٢٤) آية ٤ / الفجر ٨٤ .

(٢٥) آية ٩ / الرعد ١٣ .

(٢٦) كذا في ب و ج . أولى . وفي الأصل « قلت » .

/٢٦٤/ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[٢٧]

فَحَذَفَ الياءَ حَذْفًا واسْتَأنَفَ الاسمَ ولولا قُوَّةُ هَذَا المَذْهَبِ في نَفْسِهِ لَعَدَلَ الى الإقْوَاءِ الذي هُوَ مُسْتَمِرٌّ في أشْعَارِهِمْ وانْ كَانَ عَيْبًا كقولِهِ :

أمن آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ .

مَعَ قولِهِ : وبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسْوَدُ /٢٠/

وقَدْ قُرِىءَ - (وَلَهُ الجَوَارِ المُنْشَآتُ) -[٢٨] واذَا كَانَ يَجِيءُ هَذَا الحَذْفُ في مَوَاضِعَ مِنَ الكَلامِ[٢٩] عَلِمْتَ أَنَّ ما ذَهَبَ اليهِ الخَلِيلُ وصَاحِبُ الكِتَابِ من أَنَّهُ حُذِفَ الياءُ حَذْفاً // وجُعِلَ الكَسْرَةُ دليلاً عليهِ مَذْهَبٌ مستقيمٌ . وقَدْ خَالَفَهُمَا أبو اسحق ومَنْ تَابَعَهُ ، وتَرَكْنَا ذِكْرَ الكَلامِ عَلَيهِم هُنَا كَرَاهِيَةَ الاطالةِ .

---

(٢٧) لم ينسب هذا البيت في المراجع التي ورد فيها لأحد ونقلت روايته عن ثعلب . أنظر : شروح سقط الزند (البطليوسي) ١٢١٩/٣ والكشاف ٣٦٩/٢ ومواد (ثغر) من اللسان ١٧١/٥ والتاج ٧٥/٣ و (ثمن) من اللسان ٢٣١/١٦ والتاج ١٥٧/٩ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ . والشاهد فيه حذف الياء من « ثماني » وجعل الاعراب على النون .

(٢٨) آية ٢٤ / الرحمن ٥٥ . وأنظر في قراءتها الكشاف ٣٦٩/٢

(٢٩) ب ، ج : من كلامهم .

قَالَ الشَّيْخُ، أبو علي :

« بَابُ الأسماءِ الأعْجَمِيَّةِ

الأسْمَاءُ الأعجميَّةُ على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا : ما أعْرِبَ وهو اسمُ جِنْسٍ . والثّاني(١) ما أُعْرِبَ وهو اسمُ عَلَمٍ مَخْصُوصٍ . فَمَا كَانَ مِنَ الأوّلِ فَمَصْرُوفٌ(٢) في المَعْرِفَةِ والنّكرةِ لا يمنعهُ من الصَّرْفِ(٣) الا مَا يَمْنَعُ العَرَبيَّ وذلكَ نحوُ الأجُرِّ(٤) والشَّاهينِ(٥) والنّيروزِ(٦) والفِرِنْدِ(٧) والا بريسمِ(٨) واللِّجَامِ(٩) ، وما أشْبَهَ ذلكَ .(١٠)

---

(١) ط : والآخر .

(٢) فمضروب . تحريف .

(٣) ط : من الانصراف .

(٤) في المعرب للجواليقي ص ٢١ : والآجُرُّ ، فارسٌ معرّب . وفيه لغات : « أجُرٌّ بالتشديد و « آجُرٌّ » بالتّخفيف و « آجورٌ » و « يا جُورٌ » و « آجُرُون » و « آجِرون » وفي اللسان (أجر) ٦٧/٥ : « الأجُرُّ والآجُرُّ والآجر : طبيخُ الطين . – والواحدة بالهاء : وهو الذي يبنى به فارس معرب . قال الكسائي : العرب تقول : آجُرَّةٌ وآجُرٌ للجمع » . وقال سيبويه في جـ ١٩/٢ في باب الأسماء الأعجمية : فان قلت أدَعُ صرف الآجُرِّ لأنه لا يشبه شيئا من كلام العرب » – فانّه قد اعرب وتمكن في الكلام وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب لأنه لا يشبه الفعل وليس في آخره زيادة وليس من نحو عمر وليس بمؤنّث وانما هو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب نحوابل » .

(٥) في المعرّب للجواليقي ص ٢٠٨ : « والشاهين ليس بعَربيّ . وجمعه « شواهين » و « شياهين » ، وقد تكلمت به العرب .

(٦) في المعرب للجواليقي ص ٣٤٠ : « والنّيروز والنّوروز » فارسيٌّ معرّب . وقد تكلمت بهِ العرب . قال جرير يهجو الفرزدق :

عجبتُ لفَخْرِ التَّغلبيّ وتَغلِبٌ تؤدّى جزَى النّيروزِ خُضَعاً رِقَابُهَا

وفي اللسان (نزر) ٢٨٤/٧ : « النّيروز اصله بالفارسية نيو روز » – وتفسيره جديد يوم . كما ذكر سيبويه في ١٩/٢ هذه الكلمة على أنها أعجمية .

(٧) في المعرب للجواليقي ص ٢٤٣ : « والفِرْنِدُ : فارسي معرب . وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه . وقد حُكيَ بالفاء والبَاءَ . والفِرِنْدُ : الحرير » . وفي اللسان (فرند) ٢٣١/٤ : « الفِرَنْدُ وشى السيف ، وهُوَ دخيل» ، وقيل هو السيف نفسه . وقيل الفِرَنْدُ : الوَرَدَ الأحمر » وجمعه الفراند « انظر أيضا سيبويه ١٩/٢ .=

وأمّا مَا[11] أُعْرِبَ وهُوَ اسمٌ عَلَمٌ منقولٌ في حَالِ التّعريفِ فانَّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ، ويَنْصَرِفُ في النَّكرةِ . وذلكَ نحو يعقوبَ واسماعيلَ وجبْرِيلَ وسَرَافِيلَ[12] تقولُ : مَرَرْتُ باسْمَاعِيلَ واسْمَاعِيلٍ اخرَ » .[13]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ العُجْمَةَ على ضَرْبَيْنِ : عُجْمةٌ مَعْرِفيّةٌ وأُخرَى نكريّةٌ . فالعُجْمَةُ التي يُعْتَدُّ بِهَا ما كَانَ في الأعْلامِ نحوَ اسماعيلَ واسحقَ ويعقوبَ ، لأنَّ هَذِهِ أسماءٌ لَحِقَها التّعريفُ في حَالِ العَلميّةِ ، فكأنَّ[14] ذَلِكَ فَرْعِيّةٌ اذ لم يَكُنِ الاسمُ مُتَمَحِضاً لهم ، فَلَمْ يُصْرَفْ اسْمَاعِيلُ للتّعريفِ والعُجْمَةِ . فَانْ نكّرْتَ فَقُلْتَ : رُبَّ اسماعيلٍ لَقِيتَ ، صَرَفْتَ لأنَّ التّعريفَ قد زَالَ ولَمْ يَبْقَ الا سَبَبٌ واحِدٌ ، والسَّبَبُ الوَاحِدُ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ . فَاذَا أَرَدْتَ بيعقوبَ القَبحَ لَمْ يَكُنْ الا الصَّرْفُ ، لأنَّ هَذَا من أبْنِيَتِهِمْ وهُوَ اسْمُ جِنْسٍ كَرَجُلٍ وفَرَسٍ ولَيْسَ بمنقولٍ من لُغَةِ غَيْرِهِمْ فيكونَ ذَلِكَ فَرْعِيَّةً . ولَوْ كَانَ منقولاً لَوَجَبَ أنْ يَكُونَ في [كلامِ][15] العَجَمِ ما يُسَمّى يَعْقُوباً مِنْ هَذَا النّوعِ . ولَوْ كانَ اتّفَاقُ التّركيبَيْنِ يُوجِبُ

---

(٨) في المعرّب للجَواليقي ص ٢٧ : « والأبْرَيْسَمُ: أعجمي معرّب ، بفتح الألف والراء ، وقال بعضهم إبْرَيْسَم ، بكسر الألف وفتح الراء . وترجمته بالعربية : الذي يذهب صُعُدا » ، وفي اللسان « برسم » ١٤/٣١٢ – ٣١٣ : الا برسم معرب . وفيه ثلاث لغات . والعرب تخلط فيما ليس من كلامها – الابريسم وأبْرَيْسَمَ بفتح الهمزة والراء ، ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح الراء .

(٩) في المعرب للجواليقي ص ٣٠٠ : « واللِّجام معروف . وذكر قوم أنه عربي . وقال آخرون : بل هو معرّب . ويقال أنه بالفارسية « لِغَام » وفي اللسان (لجم) ١٦/٦ أنه فارسي معرب ويجمع على ألجمة ولُجُم ولُجْم . أنظر أيضا سيبويه ٢/١٩ » .

(١٠) ط : وما أشبهها .

(١١) سقطت « ما » في ب و ص .

(١٢) ب ، ج ، ط : واسرائيل . وفي اللسان (سرفل) ١٣/٣٥٧ : « واسرافيل واسرافين . ويقال : سَرَافيل وسرافين واسرائيل واسرائين . وزعم يعقوب انه بدل اسم مَلَك . وقال وقد تكون همزة اسرافيل أصلا . فهو على هذا خماسي » .

(١٣) ط : واسماعيل آخر « فتصرفه في النكرة » .

(١٤) ب ، ج : فكان .

(١٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الكلام » تحريف .

التسوية بَيْنَهُمَا لَوَجَبَ أنْ يُصْرَفَ اسحقُ ، لأنَّهُ عَلَى مِثَالِ إفْعَالٍ من السَّحْقِ ، ولَوَجَبَ أنْ يُسوَّى بَيْنَ أنَّ من قولِكَ : عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً مِنطَلِقٌ ، وبَيْنَ أنَّ في قَوْلِكَ : أَنَّ يَثِنُّ أنِيناً ، لِتَساوِي التَّركيبَيْنِ وهَذَا مِنْ نَتائِجِ(١٦) أهْلِ السَّلامَةِ .

وأمَّا العُجْمَةُ في غَيْرِ الأعْلامِ فلا اعْتَدادَ بِهَا ، لأنَّهُمْ(١٧) أجْرَوا [أسْمَاءَ](١٨) الأجْنَاسِ مَجْرَى ما صَاغُوهُ فأدْخَلُوا عَلَيْهِ الألِفَ واللامَ وتَصَرَّفُوا فيهِ تَصَرُّفَهُمْ في سَائِرِ الأجْنَاسِ(١٩) نَحْوَ رَجُلٍ وفَرَسٍ ، وذَلِكَ(٢٠) أنَّها لم تَكُنْ أسْمَاءَ قومٍ بأعْيانِهِم وأشْيَاءَ مَخْصُوصَةً ، فَلَمّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمَتِهَا . فَنَحْوُ اللِّجَامِ والنَّيروزِ والفِرِنْدِ لا يَمْنَعُ الصَّرْفَ اذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ ، لأنَّهُ اذَا لَمْ يُعْتَدَّ بِعُجْمَتِهِ لَمْ يَكُنْ(٢١) فيهِ الا التَّعْرِيفُ فَيَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وعَمْرٍو . ولَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بآجُرٍّ صَرَفْتَهُ ، لأنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ للتَّضْعيفِ الذي فيهِ ، فانْ – أتَيْتَ بِهِ علَى لُغَةِ مَنْ يُخَفِّفُ فَيقولُ : آجُرُ ، لَمْ تَصْرِفْهُ ، لأنَّهُ عَلَى وَزْنِ أقْتُلُ ، فَقَدْ حَصَلَ وَزْنُ الفِعْلِ والتَّعْرِيفُ . فَانْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ .

---

(١٦) ج : انتاج .
(١٧) ب ، ج : لأجْلِ أنَّهم .
(١٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الأسماء » تحريف .
(١٩) ب ، ج : الأسماء .
(٢٠) ب ، ج : وذاك .
(٢١) ب ، ج : ولم يكن .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« بَابُ الاسْمَيْنِ اللذين يُجْعَلانِ اسْماً واحِداً .

حُكْمُ هَذَا البَابِ أنْ لا يُصْرَفَ[1] في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ ، لأنَّ الثّاني مِنْهُمَا بمنزلةِ تَاءِ التّأنيثِ // في نَحْوِ حَمْزَةَ[2] ، فَكَمَا أنَّ حَمْزَةَ[3] ، لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ ويَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ فكَذَلِكَ هَذَا الضَّرْبُ ، وذَلِكَ نَحْوُ حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ وقَالِيَ قَلا ومَعْدِي كَرِبَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأصْلَ أنْ يَكُونَ الاسْمُ مُفْرَداً ، وأنْ لا يُجْعَلَ الأسْمَانِ اسْماً واحِداً ، فرتبةُ الأفرادِ قبلَ مرتبةِ جعلِ الأسمين اسماً واحداً كَمَا أنَّ مَرْتَبَةَ التَّذْكيرِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ التَّأنيثِ . واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ هَذَا فَرْعِيَّةً كالتّأنيثِ ، فَاذَا انْضَمَّ اليهِ التَّعْرِيفُ امْتَنَعَ الاسْمُ مِنَ الانْصِرَافِ كَمَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ انْضِمَامِ التَّعْرِيفِ الى التّأنيثِ ، فَلا تَصْرِفُ حَضْرَموتُ كَمَا لا تَصْرِفُ حَمْدَةُ تَقُولُ : هَذَا حَضْرَمَوْتُ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمُوتَ ، ومَرَرْتُ بحَضْرَمَوْتَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ حَمْدَةُ ، وَرَأَيْتُ حَمْدَةَ ، ومَرَرْتُ بحَمْدَةَ ، فانْ نَكَّرْتَ صَرَفْتَ فَقُلْتَ : مَرَرْتُ بحَضْرَمَوتَ وحضرموتٍ اخَرَ ، وهَذَا بَعْلَبَكُّ ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكٍّ آخَرَ . والأوّلُ مِنَ الاسْمَيْنِ مفتوحُ البَتَّةَ ، لأجْلِ [أنَّ][3] الثّانِيَ بمنزلةِ تَاءِ التّأنيثِ فَتَفْتَحَ مَا قَبْلَهُ

---

(١) ب ، ج ، ط : ان لا ينصرف .

(٢) ب ، ج ، ض : حمدة .

(٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أنه » . تحريف .

كَمَا تَفْتَحَ مَا قَبْلَ التَّاءِ . فالرَّاءُ مِنْ حَضْرَمَوْتَ بِمَنْزِلَةِ الميم مِنْ قَائِمَةٍ ، ومَوْتُ بمنزلةِ التّاءِ . فَحَرْفُ الاعرابِ هو آخِرُ الاسْمِ الثّاني (٤كَمَا أَنَّهُ التَّاءُ في قَائِمَةٍ ٤) ولَوْ جَعَلْتَ الاعرابَ في الأَوّلِ لَمْ تَكُنْ قَدْ جَعَلْتَ الاسْمَيْنِ اسْماً وَاحِداً ، لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ في حَشْوِ الكَلِمَةِ ، فَإِنْ سَمَّيْتَ امرأةً بِنَحْوِ حَضْرَمَوْتَ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الصَّرْفِ ، لأجْلِ أَنَّهُ اذَا كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الانْصِرَافِ وهُوَ اسمُ مُذَكَّرٍ للتّعريفِ . وجَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً وَاحِداً ، فَاذَا انْضَمَّ اليهِ التّأنيثُ المَعْنَويُّ كَانَ أَقْعَدَ في ذَلِكَ فهوَ بمنزلةِ ما تَقَدَّمَ من أنَّ(٥) نحوَ طَلْحَةَ اسْمَ رَجُلٍ لا يَنْصَرِفُ للتّعْرِيفِ وعَلَمِ التّأنيثِ اللازمِ ، واذَا كانَ(٦) اسمَ امْرَأَةٍ كَانَ من الصّرْفِ أبْعَدَ مِنْ حَيْثُ [أنَّ](٧) تَأنيثَ المَعْنَى يُطَابِقُ تَأْنِيثَ اللّفْظِ ويُقَارِنُهُ ، فَاذَا نَكّرْتَ صَرَفْتَ تقولُ : هَذِهِ حَضْرَمَوتُ ومَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتٍ أُخْرَى فَكَلَّمْتَهَا ، كَمَا قُلْتَ : هَذِهِ حَمْدَةُ ، ورُبَّ حَمْدَةٍ مِثْلِها كَانَ من شأْنِهَا كَذَا وكَذَا ، لأَنَّهُ قَدْ زَالَ التَّعْرِيفُ فَبَقِيَ في حَضْرَموت سَبَبٌ واحِدٌ وهُوَ جَعْلُ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، ولا يُعْتَدُّ بالتّأنيثِ بَعْدَ أنْ يُؤولَ الاسمُ الى التّنكيرِ لأجْلِ أنَّ الثّاني مِنَ الاسْمَيْنِ قَدْ جَرَى مَجْرَى تَاءِ التّأنيثِ فكَمَا تُصْرَفُ مَرْأَةٌ معَ التّأنيثِ الحَقِيقيِّ ووجودِ التّاءِ في اللّفْظِ ، كَذَلِكَ يُصْرَفُ حَضْرَمَوْتُ اسْمُ امرأةٍ في النّكرةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عليٍّ :

فَأَمّا مَعْدِي كَرِبَ فمنهم مَنْ يَفْتَحُ الآخَرَ [من كَرِبَ](٨) فَيَجْعَلُ مَعْدِي مُضَافاً اليهِ الا أنهُ [فَتَحَهُ](١٠) لما لم يصرفهُ ، ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَعْدِي كَرِبَ مثلَ بَعْلَبَكَّ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذه الأسْماء تجيء في بَعْضِها الاضَافَةُ ، كَما يجيءُ جَعْلُ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، فَمَعدِي كَرِبَ على ثَلاثةِ أَوْجُهٍ :

(٤ ٤) بدله في ب و ج : « كما أن التاء في قائمة كذلك » .

(٥) سقطت « نحو » في ج .

(٦) ب ، ج : فاذا كان .

(٧) من ب و ج . الصواب .

(٨) من ب و ج و ط . أبين .

(٩) ج ، ط : أن . تحريف .

(١٠) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « قبحه » . تصحيف .

أحَدُهَا : أنْ تَقولَ : هَذَا مَعْدِي كربُ ، ورأيت مَعْدِي كَرِبَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ ، فتجعلُ حَرْفَ الاعرابِ البَاءَ ، ولا تَصْرِفُ الاسمَ للتّعْريفِ وجَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، فَانْ نكّرْتَ صَرَفْتَ ، تَقُولُ : هَذَا مَعْدِي كَرِبُ وَرَأَيْتُ مَعْدِي كَرِباً آخرَ ، ورُبَّ معدي كربٍ // رَأَيْتُ .

والوَجْهُ الثّانِي : أنْ تُضِيفَ مَعْدِي الى كَرِبَ فتقولُ : هَذَا مَعْدِي كَرِبَ ، ورَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ ، فَلا تَصْرِفُ كَرِبَ ، لأنَّكَ جَعَلْتَهُ مؤَنَّثاً فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : هَذَا مَعْدِي سُعَادَ ورَأَيْتُ مَعْدِي سُعَادَ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدَى سُعَادَ ، وكَانَ كَرِبُ اسمَ قَبيلةٍ(١١) في الأصْلِ . والوَجْهُ الثّالِثُ : أن تقولَ : هَذَا مَعْدِي كَرِبٍ ، ورأيت معدي كربٍ ، ومررت بمعدى كربٍ ، فتصرفه لأنه مضاف اليه كقولك معدي زيدٍ ، فحرفُ الاعراب في هذين الوجهين هو الياء من معدِي ، لأن الثاني اسم مضاف اليه ، والمُضَافُ اليهِ لا يكونُ آخِرَهُ حَرْفُ اعرابِ المُضَافِ . فلا تَقُولُ : جَاءنِي غُلامُ زَيْدٌ وإنّما يكونُ مَجْروراً البَتَّةَ . وأما بَعْلَبَكُّ [فَيُجعلُ الاسْمَانِ اسْماً واحِداً فَيُقَالُ : هَذَا بَعْلَبَكُّ وَرَأَيْتُ بِعْلَبَكَّ](١٢) ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ، يكونُ حَرْفُ الاعرابِ آخرَ الاسمِ الثّاني والأوّلُ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ ويُضَافُ الأوّلُ الى الثّانِي فَيُقَالُ هَذَا بَعْلَبِكٌّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبِكٌّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبِكٌّ ، فَيُجْعَلُ اللامُ حَرْفَ الاعرابِ والاسمُ الثّاني مَجْروراً لأنَّهُ مُضَافٌ اليهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو علي :

« ومَنْ أضَافَ لَمْ يَفْتَحِ اليَاءَ من مَعْدِي كَرِبَ(١٣) ، ولا مِنْ بَادي ، ولا مِنْ

---

(١١) لم أعثر على « كَرِبَ » اسما لقبيلة فيما اطلعت عليه غير أنه ورد في (كرب) من اللسان ٢/٢١٠ والتاج ١/٤٥٤ قوله : « وأبو كَرِبَ اليماني بكسر الراء ملك من ملوك حمير واسمه أسعد بن مالك الحِمْيَري ، وهو أحد التبابعة) .

(١٢) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق ، وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(١٣) سقطت « كرب » في ب .

قَالِي(١٤) في بَادِي بَدَا(١٥) ، قَالِي قَلا(١٦) ، جَعَلَ اليَاءَ(١٧) في هَذَا المَوْضِعِ (١٨) مِثْلَ أَلِفِ مُثَنّى ، فَأَمّا خَمْسَةَ عَشَرَ [ونَحوَهُ](١٩) فَمَبْنِيٌّ الآخِرُ عَلَى الفَتْحِ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ اليَاءَ تَتَحَرَّكُ في مَوضِعِ النَّصْبِ كقولكَ : رأيتَ قَاضِيكَ ، الا أَنَّهُمْ ألزموا اليَاءَ السُّكونَ في هذهِ الأسماءِ تَشْبيهاً لَها(٢٠) بالأَلِفِ فَقَالُوا : هَذَا مَعْدِي كَرِبٍ ، وَرَأَيْتُ مَعْدِيْ كَرِبٍ ، ومَرَرْتُ بِمَعْدَى كَرِبٍ كَمَا يُقَالُ : هَذَا مُثَنَّاكَ ، وَرَأَيْتُ مُثَنَّاكَ ، ومَرَرْتُ بِمُثَنَّاكَ ، فَيكونُ اللَّفْظُ وَاحِداً في الوُجوهِ الثَّلاثَةِ ، وذَاكَ أَنَّ اليَاءَ قريبٌ من الأَلفِ ، والحَرَكَةُ تُسْتَثْقَلُ في حُروفِ اللِّينِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، والفَتْحَةُ وانْ كَانَتْ خَفِيفَةً ، فالسُّكونُ أَخَفُّ مِنْهَا . ويَجِيءُ إِسْكَانُ اليَاءِ في الشِّعْرِ كَثِيراً نَحْوَ قَوْلِهِ :

/٢٦٥/ كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرَقْ أَيْـدِي نِسَاءٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرَقْ(٢١)

---

(١٤) ج : ولا من قالي ولا من بادي .

(١٥) في سيبويه ٥٤/٢ : « وأما أيادي سَبَا وقالي قلا وبادي بَدَا فانما هي بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ تقول : جاءوا أيادي سبا ، ومن العرب من يجعله مضافا فينون سبا . وأما قوله كان ذلك بادي بدا ، فانهم جعلوها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ ، ولا نعلمهم اضافوا ولا يستنكر ان تضيفها ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بَادِي بديّ » وقولهم : افعل هذا بَادِي بـديّ وبدأةَ ذي بديّ . وبادي بدا بمعنى أفعل أول شيء . — أنظر اللسان (بدأ) ١٩/١ و (بدا) ٧١/١٨ .

(١٦) في معجم البلدان ١٧/٧ : « فاليقلا : بأرمينية العظمى ، بنتها امرأة اسمها قالي حكمت ارمينيا وسمتها قالى قاله ومعناه احسان قالي . ثم عربتها العرب فقالت قاليقلا . قال النحويون : حكم قاليقلا حكم معدي كرب الا أن قاليقلا غير منون على كل حال الا أن — تجعل قالي مضافا الى قلا ، وتجعل قلا اسم موضع ذكر فتنونه فتقول : هذا قاليقلاً فاعلم . والأكثر ترك التنوين . أنظر أيضا سيبويه ٥٤/٢ .

(١٧) ب ، ج : فجعل الياء ، ط : جعلوا الياء .

(١٨) ط : في هذه المواضع .

(١٩) من ب و ج و ط . أبين .
سقطت « لها » في ب و ج .

(٢١) نسب المبرد في الكامل ٤٤٠ هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ونسبه له كذلك البغدادي في الخزانة ٥٢٩/٣ وشواهد الشافية ٤٠٥/٤ وما بعدها نقلا عن ابن رشيق في العمدة . قال البغدادي في الخزانة : ولم أرها في ديوانه . وقد ذكرا في القسم الثاني من الديوان (أبيات مفردات) رقم ٩٩/ ص ١٧٩ ١ و ٢ أولها فقط منسوب لرؤبة في العمدة ١٩٣/٢ .

وقَوْلِ الآخَرِ :

/٢٦٦/ وَلَوْ أنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا(٢٢)

وغيرِ ذلكَ مِمّا يَقِفُكَ الاسْتِقْرَاءُ عليهِ ، وَقدْ اسْتَحْسَنَهُ أبو العَبّاسِ(٢٣) . وقَدْ كَانَ الظَّاهِرُ في اليَاءِ من مَعْدِي [كَرِبَ](٢٤) اذَا جُعِلَ [الاسمان](٢٥) اسْماً وَاحِداً أنْ تُفْتَحَ ، لأنَّ الصَّدْرَ من الاسْمَيْنِ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ أبَداً نَحْوَ حَضْرَمَوْتَ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الاسمَ الثّاني بمنزلةِ تَاءِ التّأنيثِ الا أنَّهُمْ قَدْ ألْزَمُوا هَذَا الاسْكَانَ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ الحركةَ لا تَخِفُّ

= والبيتان منسوبان لرؤبة أيضا في التاج (قرق) ٥٧/٧ والدرر اللوامع ٢٩/١ . وغير منسوبين في اصلاح المنطق / ٤١٩ ، ومادة (قرق) من معجم مقاييس اللغة ٧٥/٥ واللسان ١٩٧/١٢ ، و (ثمن) من اللسان ٢٣١/١٦ (أولها) وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ و ٩٧٠/٢ و ١٠٣٢/٣ (الأول في جميعها) ، وأمالي المرتضى ٢٣/٣ وتوجيه اعراب أبيات ٢٧٢ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ، /٥٢٤ ، وشرح الشافية ١٨٤/٣ ، والأشباه والنظائر ١١١/١ (أولها) .

وروايته في توجيه اعراب « أيدي عذارى » واللسان « أيدي نساء » وفيها سوى ذلك « أيدي جوار » . والشاهد في أولها وهو تسكين الياء من « أيديهن » ضرورة ، والصَواب يقتضي فتحها . والرجز في وصف ابل مسرعة . والقَرَق المكان المستوى الذي لا حجارة فيه ، والوَرَق هنا الدراهم .

(٢٢) هذا البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح العامري . وفي ديوان قيس لبنى ١٥٨ عن مؤلف الحماسة البصرية : ان القصيدة (التي فيها البيت) لقيس بن الملوح وفيها أبيات تنسب الى قيس بن ذريح والى جميل بن معمر العذري والبيت منسوب لقيس بن الملوح في ديوانه ص ٢٩٤ ، وشواهد المغنى ش ٤٦١ ج ٦٩٨/٢ والخزانة ٣٩٥/٤ وشواهد الشافية ٧١/٤ و ٤٠٥ وغير منسوب في شروح سقط الزند (التبريزي) ١٢٥/١ ، وابن يعيش ٥١/٦ ، ومغنى اللبيب ش ٤٨٢ ج ٢٨٩/١ وشرح الأشموني ٧٤/١ وشرح الشافية ١٧٧/١ (صدره) و ١٨٣/٣ ، والدرر اللوامع ٢٩/١ .

والشاهد فيه تسكين الياء في « واش » تخفيفا . وكان الاعراب يقتضيه أن يقول « واشيا » الا انه عمد الى السكون لكونه أخفُّ من حركة الفتحة . وهذا كثير في الشعر .

(٢٣) قال أبو العباس المبرد في الكامل ٤٤٠ « وانما جاز ذلك ، يعني تسكين الياء المفتوحة ضرورة – لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض ، فاذا احتاج الشاعر الى اسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة والساقطتين فشبهها بهما فجعلها كالألف التي في مثنى التي هي على هيئة واحدة في جميع الاعراب » .

(٢٤) من ب و ج . أولى .

(٢٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اسمان » . تحريف .

كُلَّ الخِفَّةِ في حُروف اللينِ فَيُسْتَحَبُّ السُّكونُ في بَعْضِ المَوَاضِعِ ، ولأنَّ اليَاءَ قَرِيبُ الشَّبَهِ بالألفِ ومَعْدِي أصْلُهُ مَعْدِيٌّ ، ثُمَّ خُفِّفَ كَمَا أنَّ أصْلَ حَيَرِي دَهْرٍ حَيَرِيٌّ دهر .(٢٦) وأنشد شيخنا رحمه الله :

/٢٦٧/ بَكَى بِعَينِكَ وأكفُ القَطْرِ ابْنَ الحَوارِي العَالِيَ الذِّكْرِ(٢٧)

أرَادَ الحَوارِيَّ فَخَفَّفَ التَّضْعِيفَ ، ولا يَجُوزُ حَمْلُ مَعْدِي عَلَى الظَّاهِرِ لأنَّهُ يَقْتَضِي وَزْنَيْنِ : مَفْعِل او فَعْلِي ، ولَيْسَ // في الكَلامِ فَعْلِي ولا مَفْعَلٌ في المعْتَلِّ اللام الا مَعَ التَّاءِ نحوَ مَعْصِيَةٍ ، وقَالِي قَلا ، ويَادِي بَدَا بِمَنْزِلَةِ مَعْدِي كَرِب في أنَّهُ يُضَافُ مَرَّةً ويُجْعَلُ الاسْمَانِ اسْماً وَاحِداً ، فَاذَا جُعِلا شَيْئاً وَاحِداً لَمْ يُصْرَفْ نَحْوَ أنْ يُقَالَ : قَالِي قَلا ، وبَادِي بَدَا . ويَكُونُ الاعرابُ في الاسمِ الأخيرِ ، واليَاءُ من الاسمِ الأوّلِ عَارِياً مِنَ الاعرابِ بمنزلةِ الرّاءِ من حَضْرَمَوْتَ(٢٨) ، وانْ أضَفْتَ قلتَ : بَادِي بَدَا ، وقَالِي قَلا فَنَوَّنْتَ الثّانِي وكَانَ في مَوْضِعِ جَرٍّ ، وكانَ الاعرابُ في الاسمِ الأوّلِ ، ولا يُفْتَحُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ كَمَا لَمْ يُفْعَلْ ذلكَ في مَعْدِي ، ويَنْبَغِي أنْ تعلمَ أنَّ الاضَافَةَ في هَذَا لَيْسَ حُكْمُهَا حكمَ الاضافةِ في غُلامِ زَيْدٍ ، لأنَّ زَيْداً غَيْرُ الغُلامِ وفيهِ مَعْنَى اللامِ كَقَوْلِكَ :

---

(٢٦) في اللسان (حير) ٥/٣٠٦ - ٣٠٧ : « لا أفعل ذلك حَيْرِي دَهْرٍ وحَيْرِيَّ دهر أي أمد الدهر ، وحَيْرِي دهر مخففة من حيري . قال سيبويه : العرب تقول : لأ أفعل ذلك حَيْرَى دَهْرٍ أي أبداً وزعموا أن بعضهم ينصب الياء في حَيْرِي دَهْرٍ وقال أبو الحسن سمعت من يقول : لا أفعل ذلك حِيرِيَّ دهر ، مثقّلةً . قال والحِيرِيُّ : الدهر كله » .

(٢٧) لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (الزيادات) رقم ١٢ ص ١٨٣ ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والبيت غير منسوب في اللسان مواد : (حور) ٥/٣٠٠ و (أيا) ١٨/٥٩ و (دوا) ١٨/٣٠٢ والمقصود بابن الحواري مصعب بن الزبير وقيل : أخوه عبد الله . والحواريون حلفاء الأنبياء وصفوتهم . ومن ذلك قول النبي ﷺ : « انَّ لكل نبي حوارياً وحواريّ الزبير . وفي المسند للامام أبي حنبل في الحديث رقم ٦٨٠ جـ ٢/٧٨ ٧٩ حينما استأذن ابن جرموز - قاتل الزبير في المثول بين يدي الامام فقال الامام « ليدخل قاتلَ الزبير النار ، أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان لكل نبي حوارَيّاً ، وحواريّ الزبير أنظر أيضا من المصدر ذاته الأحاديث ٦٨١ جـ ٢/٧٩ و ٧٩٩ جـ ٢/١٣١ و ٨١٣ ، جـ ٢/١٣٨ .

(٢٨) ج : في حضرموت .

غُلامٌ لِزَيْدٍ ، واذَا قُلْتَ : بَعْلَبكِّ ، فَلَيْسَ بَكٌّ [اسْماً][29] لِشَيءٍ أضَفْتَ[30] اليهِ بَعْلاً وانّما بَكٌّ مِنْ بَعْلٍ بِمَنْزِلَةِ الرّاءِ[31] مِنْ جعْفَرٍ من بَاقِي حُروفِهِ . وكَذَا قَلا لَيْسَ باسمٍ لِشَيْءٍ يُنْسَبُ اليهِ قَالِي وانَّمَا الجَمِيعُ اسْمُ مَوْضِعٍ فَلا فَصْلَ في المَعْنَى بَيْنَ الاضافةِ وجَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً واحِداً ، فهذهِ اضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ لا مَعْنَوِيَّةٌ .

وقُلْنَا في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ أنَّهُمْ قَصَدُوا بِهَذِهِ الاضَافَةِ التَّنْبِيهَ على شِدَّةِ اتِّصَالِ المُضَافِ اليهِ بالمُضَافِ ، لِتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ التّنوينِ في قولِكَ : غُلامُ زَيْدٍ فَجَعَلُوا المُضَافَ اليهِ اسْماً لا يَدُلُّ الا عَلَى ما يَدُلُّ عليهِ الأَوّلُ من حيثُ أنَّهُ مَجْعُولٌ شَيْئاً بمنزلةِ قَوْلِكَ : حَضْرَمَوْتُ . فكَما أنَّ بَكّاً اذَا قُلْتَ : هَذَا بَعْلَبَكٌّ ، وجَعَلْتَ في الاسمِ الأخيرِ حَرْفَ الاعرابِ ، بمنزلةِ جُزءٍ من الأوّلِ كالرّاءِ مِنْ جَعْفَرٍ لَفْظاً ومَعْنَى . أمّا اللّفْظُ فَظَاهِرٌ ، وأمّا المَعْنَى فَهُوَ أنَّهُ لا يَدُلُّ على شَيءٍ آخَرَ ، كَمَا يَدُلُّ زَيْدٌ على غَيْرِ مَا يَدُلُّ الغُلامُ في قَوْلِكَ : غُلامُ زيدٍ ، كَذَلِكَ اذَا أضَفْتَ فَقُلْتَ : هَذَا بَعْلَبَكٍّ . وعَلَى هَذَا اقولُهُمْ ابْنُ عُرْسٍ ، أَلا تَرَى أنَّ عُرْساً ليس باسمٍ لشيءٍ غَيرِ الابْنِ وانّما الاسْمَانِ عَلَمٌ للجِنْسِ المَعْرُوفِ ، فالإضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ[32] ، وحُكْمُهَا حُكْمُ جَعْلِ الاسْمَيْنِ اسْماً وَاحِداً ، ولِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ ، وأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ فقد تَقَدَّمَ الكَلامُ فيهِ في بَابِ الأعْدادِ .

---

(٢٩) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « اسم » . سهو.

(٣٠) ج : واضفت .

(٣١) سقط قوله « الرّاء » في ج .

(٣٢) ب ، ج : لفظية « لا معنوية » .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍ :

« بَابُ اعرابِ الأفْعَالِ[1] »

الفِعْلُ على ضَرْبَيْنِ : مَبْنِيٌّ ومُعْرَبٌ ، فَالمَبْنِيُّ مِنْهُ أمْثِلَةُ الأمْرِ اذَا كَانَ للوَاحِدِ ولَمْ يَكُنْ في أوّلِهِ حَرْفُ مُضَارعَةٍ وذَلِكَ نَحْوُ : اذْهَبْ وقُمْ ، وما وَافَقَهُ في اللّفْظِ جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ في اللّفْظِ ، وانْ لَمْ يُوَافِقْهُ في المَعْنَى وذَلِكَ قَوْلُكَ[2] في التَّعَجُبِ : أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، وأسْمِعْ وأبْصِرْ . ومِنَ المَبْنِيِّ أمْثِلَةُ المَاضِي نَحْوُ خَرَجَ وعَلِمَ وضَرَبَ[3] ، وهَذَا[4] مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ ، كَمَا كَانَ الأوّلُ مَبْنِيّاً على السُّكونِ . ومِنْ ذَلِكَ الفِعْلُ المُضَارِعُ اذَا دَخَلَ عليهِ النُّونُ الخَفِيفةُ أو الشَّدِيدةُ نَحْوَ هَلْ تَضْرِبَنَّ[5] يا هَذَا ؟ وهَلْ تَضْرِبَنْ ؟[6] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ أصْلُهُ البِنَاءُ ، وانَّما يُعْرَبُ مِنْهُ مَا كَانَ مُضَارعاً للاسْمِ وَهُوَ نَفْعَلُ وتَفْعَلُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذلكَ في صَدْرِ الكِتَابِ فالمبنِيُّ مِنْهُ ثَلاثَةُ أضْرُبٍ :

أحَدُهَا أمْثِلَةُ الأمْرِ التي لا يَكُونُ في أوّلِهَا حَرْفُ المُضَارعَةِ كالتّاءِ في تَفْعَلُ والياءِ في يَفْعَلُ ، والنُّونِ في تَفْعَلُ ، كَقَوْلِكَ : اذهَبْ // . واجلِسْ وقُلْ وبِعْ .

---

(١) ب ، ج ، ط : الأفعال « وبنائها » .
(٢) ط : « وذلك » نحو قولك .
(٣) ب ، ج : وعلم « وذهب « وضرب . ط : « وذهب » وضرب « وظرف » .
(٤) ب ، ج ، ط : فهذا .
(٤) ط : هل تضربن « زيدا » يا هذا » .
(٦) ب ، ج ، ط : هل تضربن « يا فتى » .

قَالَ[٧] الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

« فالمَبْنِيُّ مِنْهُ[٨] أَمْثِلَةُ الأمْرِ اذَا كَانَ للواحدِ ولَمْ يَكُنْ في أوّلِهِ حَرْفُ مُضَارِعَةٍ ، لأنَّ مَا كَانَ فيهِ أحَدُ حُروفِ المُضَارِعَةِ مِنْ أمْثِلَةِ الأمْرِ فَانَّهُ يَكُونُ مَجْزوماً باللامِ كَقَوْلِكَ : لِيَخْرُجْ زَيْدٌ ، هُوَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : لا يَخْرُجْ زَيْدٌ في أنَّهُ مَجْزومٌ ، وكَذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : - (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) -[٩] وأوْضَحُ مِنْ هَذِهِ العِبَارَةِ مـا ذَكَرَهُ في صَدْرِ الكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ : والبِنَاءُ على السُّكونِ في الفِعْلِ جَمِيعُ أمْثِلَةِ الأمْرِ للمُخَاطَبِ اذَا لَمْ يَلْحَقْ أوّلَهُ حروفُ المُضَارِعَةِ لأجْلِ أنَّهُ مَبْنِيٌّ سَوَاءٌ كَانَ لِوَاحِدٍ أوْ أكْثَرَ ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : اضْرِبَا واضْرِبُوا ، فلا يَكُونُ فِيهِ النُّونُ الذي هُوَ اعْرَابٌ بِوَجْهٍ . الا أنَّ في ذِكْرِ [الواحِدِ][١٠] هُنَا فَائِدَةً أخْرَى هُوَ أنَّهُ أخْبَرَكَ بأنَّ قَوْلَكَ : اذْهَبَا واذْهَبُوا ، مَبْنِيٌّ عَلَى اذْهَبْ . فاذَا ثَبَتَ البِنَاءُ في فِعْلِ الوَاحِدِ ثَبَتَ في فِعْلِ الاثْنَيْنِ والجَمِيعِ ، أَلا تَرَى أنَّ النُّونَ في يَفْعَلانِ انّما جَاءَ نَائِباً عَنِ الرَّفْعَةِ [١١ في يَفْعَلُ][١١] فَلَو لَمْ يَثْبُتِ الاعرابُ في فِعْلِ الوَاحِدِ لَمْ يَثْبُتْ في فِعْلِ الاثْنَيْنِ ومَا زَادَ عليهِ . وقَدْ يَكُونُ الشَّيءُ مُلْحَقاً بِهَذَا المَبْنِيِّ لَفْظاً ، وذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أكْرِمْ بِزَيْدٍ هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أكْرِمْ زَيْداً ، في اللَّفْظِ ومُخَالِفٌ لَهُ في المَعْنَى ، لأنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : أكْرِمْ بِزَيدٍ أكْرِمَ زَيْدٌ ، أيْ صَارَ ذَا كَرَمَ ولَيْسَ بِأَمْرٍ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : يَا رَجُلانِ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، ويا رِجَالُ أكْرِمْ بِزَيْدٍ ، فَلا تُغَيِّرُ لأجْلِ أنَّهُ لَيْسَ بأَمْرٍ كَقَوْلِكَ : أكْرِمَا زَيْداً وأكْرِمُوا ، وانّما هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أكْرِمَ زَيْدٌ ، ومَا أكْرَمَ زَيْداً ، فَاذَا لَمْ يَكُنْ أمْراً كَانَ تَثْنِيَةُ المُخَاطَبِ وجَمْعُهُ لا يُؤثِّرانِ فيهِ كَمَا أنَّكَ اذَا أخْبَرْتَ فَقُلْتَ : خَرَجَ زَيْدٌ ، فاللَّفْظُ وَاحِدٌ ، كيفَ تَصَّرفُ أمْرَ المُخَاطَبِ . فَتَقولُ : يَا رَجُلانِ خَرَجَ زَيْدٌ ، ويَا رِجَالُ خَرَجَ زَيْدٌ ، لأنَّهُ لَيْسَ لِلْمُخَاطَبِ حَظٌّ في الفِعْلِ . ومِثْلُ هَذَا في المُعْرَبِ قَوْلُهُ تَعالَى - (قُلْ مَنْ كَانَ في الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ) -[٣] ، المَعْنَى فَيَمُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّا ، فاللَّفْظُ

---

(٧) ط : وقال .

(٨) سقطت « منه » في ب و ج .

(٩) آية ٥٨/ يونس ١٠ . أنظر ص ٦٩ هامش ٦ .

(١٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الواحة » . تحريف .

(١١ ١١) بدله في ب عبارة مرتبكة نصها : « في فعل في مفعول » كما كررت « يفعل » في ج سهوا .

(١٢) آية ٧٥ / مريم ١٩ .

لَفْظُ الأمْرِ والمَعْنَى مَعْنَى الخَبَرِ، كَمَا أنَّ قَوْلَهُ تَعالَى - (لا تُضَارَّ والِدَةٌ [بِوَلَدِهَا]) -(١٣) في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بالرَّفْعِ لَفْظُهُ لَفْظُ الخَبَرِ، والمَعْنَى مَعْنَى الأمْرِ.

والضَّرْبُ الثّاني مِنَ المَبْنِيِّ مِثالُ المَاضِي نحوَ ذهب وظَرُفَ واسْتَخْرَجَ ودَحْرَجَ وقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ بِنائِهِ على الحَرَكَةِ دُونَ السُّكُونِ الذي بُنِيَ عَلَيْهِ مِثالُ الأمْرِ.

والثّالِثُ ما ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: (١٤) هَلْ (١٥ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ١٥) ، وهَلْ تَضْرِبَنْ ، فَهَذَا أصْلُهُ الاعرَابُ ، الا أنَّهُ بُنِيَ مَعَ النُّونِ الشّديدةِ أو الخَفِيفَةِ كَمَا بُنِيَ الاسمُ مَعَ لا في قَوْلِهم : لا رَجُلَ ، ومع الصّوتِ نحوَ عَمْرَوَيْهِ وحَمْرَوَيْهِ الأصل حَمْدٌ وعَمْرٌو ، ثُمَّ ضُمَّ اليهما الصَّوتُ الذي هُوَوَيْهِ ، فكُلُّ مَوْضِعٍ سَقَطَ فيهِ الاعْرَابُ في فِعْلِ الوَاحِدِ سَقَطَ في الاثْنَيْنِ والجَمِيعِ .(١٦) تَقُولُ : اضْرِبَا واضْرِبُوا وَضَرَبَا وضَرَبُوا وهَلْ تَضْرِبَانِ ؟ فلا يكونُ في شَيءٍ من ذلكَ اعرابٌ ، لأنَّ فِعْلَ الوَحِدِ مَبْنِيٌّ ، ولا يَتَغَيَّرُ لتثنيةِ فَاعِلِهِ وجَمْعِهِ حُكْمٌ في الاعرابِ والبِنَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« بَابُ الأفْعَالِ المَرْفُوعَةِ //

الأفعالُ المُضَارِعَةُ تَرْتَفِعُ بِوُقُوعِهَا(١٧) مَوْقِعَ الأسْمَاءِ ، فَلا يَكُونُ فِعْلٌ مُرْتَفِعٌ الا بِهذَا الوَصْفِ مِثالُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ ، وهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ وَرَأَيْتُ رَجُلاً يَقُومُ ، فَيَرْتَفِعُ يَقُومُ في هَذِهِ المَوَاضِعِ كُلِّها بِوُقُوعِهَا(١٨) مَوْقِعَ الاسمِ (١٩) المُفْرَدِ في قَوْلِكَ : هَذَا

---

(١٣) آية ٢٣٣ / البقرة ، وتكملتها من ب . وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٧٣ : « يقرأ بالرفع والنصب . فالحجة لمن جعله مرفوعا انه اخبر « بلا » فردّه على قوله : « لا تكلّف نفس الا وسعها لا تضار » والحجة لمن نصب أنّه عنده مجزوم بحرف النهي ، والأصل فيه لا تُضَارَرْ . فأدغم الراء في الراء وفتح لالتقاء الساكنين . ومثله (ولا يضار كاتب ولا شهيد) آية ٢٨٢ / البقرة ٢ . أنظر أيضا معاني القرآن ١٤٩/١ - ١٥٠ .

(١٤) ب ، ج : من قولك (١٥ - ١٥) مكررة في ب و ج .

(١٦) ب ، ج : والجمع .

(١٧) ب ، ج : لوقوعه . تحريف . ط : لوقوعها .

(١٨) ج : بوقوعه . ط : لوقوعه .

(١٩) زيادة في ط بعد قوله « موقع الاسم » نصها : « ألا ترى أنَّ يقوم في هذه المواضع واقع موقع الاسم » .

رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً قَائِماً ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ .

قَالَ الشَّيْخُ الأمَامُ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ لَهُ ثَلاثَةُ أوْجُهٍ مِنَ الاخْتِلافِ : الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ وجَمِيعُ ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ بِمُضَارِعَةِ الاسمِ كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ أنَّ كُلَّ وَجْهٍ مِنْهَا يَفْتَقِرُ الى سَبَبٍ ، كَمَا أنَّ الأسْمَاءَ نَحْوَ زَيْدٍ وعَمْرٍو استوجَبَتِ الاعْرَابَ الذي هُوَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ ، لِمَا يَكُونُ فيهَا مِنَ الفَاعليةِ والمَفْعُولِيةِ والاضَافَةِ ، ثُمَّ كانَ لكلِّ وَاحدٍ من ذلكَ عَامِلٌ كقَولِكَ : جَاءنِي زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً ، وهَذَا غُلامُ زَيْدٍ ، فَرَفَعْتَهُ بجَاءنِي ونَصَبْتَهُ برَأَيْتُ ، وجَرَرْتَهُ بغُلامٍ في قَوْلِكَ : غُلامُ زَيْدٍ ، والبَاءِ في مَرَرْتُ بزَيْدٍ فَكَمَا لَمْ يَكُنْ وجودُ المَعَانِي التي تَقْتَضِي الاعرابَ الذي هُوَ الاخْتِلافُ على الاطلاقِ بعاملِ الرَّفْعَ والنَّصْبَ والجَرَّ في الأسماءِ كذلكَ لا تَكُونُ مُضَارَعةُ الفِعْلِ الاسمَ بعاملةٍ كُلَّ وَاحِدٍ من الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَزْمِ في الأفْعَالِ بَلْ يَكُونُ لكلِّ نَحْوِ عَامِلٌ يَحْصُلُ عِنْدَ وُجُودِهِ ، فالرَّفْعُ بوقوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ نَحْوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ برجلٍ يَقُومُ ، فَيَصْلُحُ الموضعُ للاسمِ نَحْوَ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، والنَّصْبُ نَحْوَ لَنْ تَضْرِبَ وكَذَلِكَ(٢٠) الجَزْمُ نَحْوَ لَمْ تَضْرِبْ وفي **هَذَا الفصلِ كَلامٌ ، وقد ذَكَرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ قَدْرَ ما يَكْفِيهِ .**

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وكَذَلِكَ كَادَ(٢١) زَيْدٌ يَقُومُ (٢٢يُرْفَعُ لأنَّهُ ٢٢) فِي مَوْضِعِ اسمٍ مَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ » .(٢٣)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ في قَوْلِكَ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، مَرْفُوعٌ ، وانْ كَانَ لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ

---

(٢٠) ب : وكذا .
(٢١) ط : كان .
(٢٢ - ٢٢) بدله في ط : فيرتفع يقوم لأنه .
(٢٣) ط : قائما .

الاسْمُ ، وقَدْ شَبَّهَهُ بقولِكَ : كَانَ[٢٤] زَيْدٌ يَقُومُ ، وقَصْدُهُ أنَّ الأصْلَ انْ[٢٥] يَجُوزَ كَادَ زَيْدٌ قَائِماً ، كَمَا تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً . واذا كَانَ كذلكَ كَانَ - الفِعْلُ وَاقِعاً موقعَ الاسْمِ في التقديرِ ، وانْ كَانَ لا يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ ، وانّما تُرِكَ استعمالُ اسمِ الفَاعِلِ هُنَا ، فَلَمْ يُقَلْ : كَادَ زَيْدٌ قَائِماً لأجْلِ أنَّ كَادَ مَوْضُوعٌ للتّقريبِ مِنَ الحَالِ واسم الفاعل لا تَخْتَصُّ صِيغَتُهُ بالحَالِ دُونَ المَاضِي ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائمٍ أمْسِ ، وزَيْدٌ ضَارِبٌ الآنَ وغَداً . فَلَمّا كَانَ اسْمُ الفَاعِلِ غَيْرَ مَوْضُوعٍ للحَالِ كَمَا وُضِعَ يَفْعَلُ ، وكَانَ كَادَ للتّقريبِ مِنَ الحَالِ التَزَمُوا بَعْدَهُ مِثَالَ يَفْعَلُ ، ليكونَ أدَلَّ عَلَى مُقْتَضَى كَادَ اذْ لو قِيلَ : كَادَ زَيْدٌ قَائِماً ، جَازَ أنْ يُظَنَّ انه في المُسْتَقْبَلِ المُتَرَاخِي والماضي ، واذَا كَانَ الأمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُ الفِعْلِ في قَوْلِكَ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ الا بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسمِ نَحْوَ كَادَ زَيْدٌ قَائِماً ككَانَ[٢٦] زَيْدٌ قَائِماً وَلَوْ كَانَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ اسْتِعْمَالِ الاسمِ هُنَا يَمْنَعُ من تَقْدِيرِهِ لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ في قَوْلِكَ ايّاكَ // أنْ تَفْعَلَ كذا : انَّ ايّاكَ مَنْصُوبٌ بِغَيْرِ فِعْلٍ البَتَّةَ لأنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ في اللَّفْظِ فِعْلٌ يَنْصِبُهُ ، وذَلِكَ لا يَقُولُهُ أحَدٌ ، لأنَّ النَّصْبَ لا بُدَّ لَهُ من عَامِلٍ . فاذا رَأَيْتَ الكَلامَ مُسْتَمِرّاً على أنْ يكونَ لَهُ عَامِلٌ نحوَ قولِكَ : رَأَيْتُ زَيْداً ، ثُمَّ وَجَدْتَهُ في مَوْضعٍ من غَيْرِ عَامِلٍ يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ ، وَجَبَ عليكَ تَقْدِيرُهُ نحوَ أنْ تقولَ : ايّاكَ بَا عِدْ ، او ايّاكَ نَحِّ ، كما تَقُولُ : نَفْسَكَ بَاعِدْ ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ فيهِ هَذَا الفِعْلُ لَمْ يَقُولُوا : ايّاكَ أنْتَ وزَيْدٌ [٢٧]كَمَا تَقُولُ : بَاعِدْ أنْتَ وزَيْدٌ[٢٧] كَبَيْتِ الكِتَابِ :

/٢٦٨/ ايّاكَ أنْتَ وعَبْدَ المَسِيـ ـحِ أنْ تَقْرَبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[٢٨]

فَكَذَلِكَ لما وَجَدْتَ الكَلامَ مُطَّرِداً على رَفْعِ الفِعْلِ في كُلِّ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ للاسمِ وَجَبَ عَلَيْكَ تَقْدِيرُ الاسمِ حَيْثُ لا يَظْهَرُ الى اللَّفْظِ نَحْوَ أنْ تَقُولَ في كَادَ زَيْدٌ يقومُ : كَادَ زَيْدٌ قَائِماً . وَقَدْ جَاءَ ذلكَ في الشِّعْرِ :

---

(٢٤) ج : كاد .

(٢٥) سقطت «أن» في ج .

(٢٦) ج : لكاد . تحريف .

(٢٧ - ٢٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٢٨) هذا البيت لجرير . وفي ديوانه ص ١٢٧ - ١٣٢ والنقائض ص ٧٩٨ - قصيدة في هجاء الفرزدق بنفس الوزن والقافية وليس فيها البيت وبدله فيها قوله :

/٢٦٩/ فَأُبْتُ الى فَهْمٍ وما كُدْتُ آيباً وكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ(٢٩)

هَكَذَا رَوَاه بَعْضُ أصْحَابِنَا وذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَهُ بالخَطِّ القَدِيمِ والمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ(٣٠) ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : تَكَلَّمْتُ وما كِدْتُ أتكَلَّمُ وَرَجَعْتُ وما كِدْتُ أَرْجِعُ .

نَفَــــاكَ الأغَرُّ بنُ عبــــدِ العَزِيزِ وحَقُّكَ تُنْفَى مِنَ المَسْجِــــدِ

والبيت منسوب لجرير في سيبويه والشنتمري ١٤٠/١ وغير منسوب في المقتضب ٢١٣/٣ .

والمقصود بعبد المسيح الأخطل . وقد عطف عبد المسيح على اياك . وهو موضع الاستشهاد .

(٢٩) لتأبط شرا (واسمه ثابت بن جابر بن سفيان . أنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣١٢/١)

والبيت منسوب له في ديوان الحماسة ٦/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ق ٩/١١ ج ٨٣/١ ، واللسان (كيد) ٣٨٧/٤ ، - والشواهد الكبرى للعيني ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، وشرح التصريح ٢٠٣/١ والخزانة ٥٤٠/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٥ .

وغير منسوب في المفصل ٢٤٥ (صدره) و ٢٧٠ ، والأنصاف ٥٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح الأشموني ١٦/١ (صدره) و ٤٣٣ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ - ١٠٨ ، وفَهْم أبو قبيلة وهو فهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان (أنظر معجم قبائل العرب ٩٣٩/٣) ، والشاهد في قوله « وما كدت آيبا » حيث استعمل الاسم في خبر كاد وهو أصل موضع الفعل الذي هو فرع لأن قولك : كدت أقوم : أصله كدت قائما .

وقد ارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم فأجراه على أصله المرفوض .

وقيل في البيت : انه يروي « وما كنت آئبا » و « ولم أك أئبا » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين ، كما أن المعنى لا يستقيم عليهما .

والضمير في مثلها يعود الى هذيل .

(٣٠) ج : عن ذلك . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

بَابُ الأفْعَالِ المَنْصُوبَةِ :

النَّصْبُ في الأفْعَالِ المُضَارِعَةِ لا يَكُونُ الا بِحُروفٍ وتِلْكَ الحُرُوفُ أنْ ولَنْ وكَي واذَاً . فَهَذِهِ(١) الحُرُوفُ التي يُنْصَبُ بِهَا(٢) على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ حَرْفٌ يُظْهَرُ ولا يَجُوزُ أنْ يُضْمَرَ نَحْوَ [لَنْ](٣) وكَيْ واذَا .(٤)

وحَرْفٌ يُضْمَرُ(٥) في مَوْضِعٍ لا يَظْهَرُ في (٦ ذَلِكَ المَوْضِعِ ٦) ، وحَرْفٌ يُضْمَرُ في مَوْضِعٍ ويَظْهَرُ في ذَلِكَ المَوْضِعِ . فَمَا يَنْتَصِبُ بِحَرْفٍ ظَاهِرٍ لا يَجُوزُ أنْ يُضْمَرَ مَا انْتَصَبَ بِلَنْ ، ولَنْ انَّما(٧) تَنْفِي الأفْعَالَ المُسْتَقْبَلَةَ ، يَقُولُ القَائِلُ : سَيَقُومُ زَيْدٌ ، وسَوْفَ(٨) يَقُومُ زَيْدٌ ، فتقولُ : لَنْ يَقُومَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الحُروفَ النَّاصِبَةَ لا تَتَجاوزُ أرْبَعَةً في كُلِّ مَذْهَبٍ وهِيَ : أنْ ولَنْ وكَيْ واذَاً ، ومَا عَدَا ذَلِكَ يَكُونُ مَنْصُوباً باضمارِ أنْ(٩) عَلَى ما سَتَرَاهُ بَعْدُ .

---

(١) ج : ط : وهذه .
(٢) ط : تنصبها . تحريف .
(٣) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « أن » . تحريف .
(٤) ط : واذا وكى .
(٥) ب ، ج ، ط : يظهر . تحريف .
(٦-٦) بدله في ب و ج و ط : في موضع آخر .
(٧) ج : وانما . سهو .
(٨) ط : او سوف .
(٩) سقطت « أن » في ج .

فالأوَّلُ لَنْ في قَوْلِكَ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، ولَنْ يَذْهَبَ عَمْرٌو ، وهُوَ نقيضُ السِّيْنِ وسَوْفَ حَيْثُ أنَّ سَوْفَ للايجابِ في المُسْتَقْبَلِ ولَنْ للنَّفْيِ فيهِ فَلا يَجُوزُ(١٠) أنْ تَقُولَ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ أمْسِ ، كَمَا لا تَقُولُ : سَيَقُومُ زَيْدٌ أمْسِ ، وكَذَا لا تَقُولُ : لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ الآنَ ، (١١ كما لا تَقُولُ سَيَقومُ زَيْدٌ الآنَ١١) ، تُريدُ أنَّهُ في حَالِ الفِعْلِ ، وقَدْ ذَهَبَ الخَلِيلُ الى أنَّ أصْلَ لَنْ لا أنْ ، فَحُذِفَ الهَمْزَةُ وسَقَطَ الألِفُ لالتقائِهِ مع النُّونِ السّاكِنَةِ . وصَاحِبُ الكِتَابِ(١٢) لا يَرَى ذَلِكَ وَيَجْعَلُهُ حَرْفاً على انْفِرَادِهِ وضَعَّفَهُ بأنَّهُمْ يقولونَ : أمَّا زَيْداً فَلَنْ أضْرِبَ ، فَيُقَدِّمونَ ما انْتَصَبَ بالفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ الأصْلُ فيهِ أنْ ، لَمْ يَجُزْ ذلكَ . أَلا تَرَى أنَّهُمْ لا يقولونَ : زَيْداً أنْ أضْرِبَ خَيْرٌ لَكَ ، تُريدَ أنْ تَضْرِبَ زَيْداً خَيْرٌ لَكَ [لأنَّ تَضْرِبُ من صِلَةِ أنْ ، ومَا فِي الصِّلَةِ لا يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَ المَوْصُولِ] .(١٣) وقَالَ أبو عُثْمَانَ : أنَّ ذَلِكَ لا يُلْزِمُ الخليلَ ، لأجْلِ أنَّ الحُروفَ تَتَغَيَّرُ أحْكَامُهَا ومَعَانِيهَا بالتّركيبِ ، أَلا تَرَى // أنَّ لَوْ مَعْنَاهُ امتناعُ الشّيءِ لامتناعِ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِكَ : لو جِئْتَنِي أعْطِيكَ ، تُريدُ أنَّ الأعْطاءَ امْتَنَعَ لامتناعِ المَجيءِ ، ولا يَقَعُ بَعْدَهُ الاسْمُ ، لا تقولُ : لَوْ زَيْدٌ خَارِجٌ أعْطَيْتُكَ ، فَاذَا رُكِّبَ معَ لا صَارَ مَعْنَاهُ امْتِنَاعُ الشّيءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِكَ : لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وكَذَا ، وَوَقَعَ بَعْدَهُ المُبْتَدَأُ فَقَدْ تَغيّر الحُكْمُ والمَعْنَى ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ أصْلُ لَنْ : لا أنْ ، ثُمَّ أنَّ الحُكْمَ تَغَيَّرَ بتركيبِ لا مَعَهُ فَجَازَ أنْ تَقُولَ : أمّا زَيْداً فَلَنْ أضْرِبَ ، فَتُقَدِّمُ مَا انْتَصَبَ بالفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ لَنْ(١٤) عَلَيْهِ ، وانْ كَانَ لا يَجُوزُ ذلكَ في أنْ نحوَ ما ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْداً أنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ لَكَ . هَذَا هُوَ بَيانُ مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أبي عثمانَ ، وذَهَبَ بَعْضُ أصْحَابِنَا عن قَوْلِ أبي عثمانَ ، فَألْزَمَ الخَلِيلَ ، شيئاً آخَرَ وهو أنَّكَ تقولُ : لَنْ يَخْرُجَ زيدٌ ، فيكونُ

---

(١٠) ب ، ج : ولا يجوز .

(١١ - ١١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٢) نقل سيبويه في ١/٤٠٧ في « باب الأفعال المضارعة » وهو يتحدث عن الحروف الناصبة لها رأي الخليل في لَن فقال : .. « ولن فاما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم .. وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً .

(١٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين للمعنى .

(١٤) ب ، ج : « بعد أن » . تحريف .

كلاماً تاماً ، واذَا قُلْتَ : أن[١٥] يَخْرجَ زَيْدٌ ، لم يَكُنْ تاماً وَوَجَبَ الاتْيانُ بجُزء آخَرَ نحوَ أنْ تقولَ : أنْ – يَخْرجَ زَيْدٌ أحبُّ اليَّ ، وهَذَا حَسَنٌ في الظَّاهر ، الا أنَّهُ عَلَى مَا قَالَ أبو عثمان يَسْقُطُ عن الخَليلِ ، لأجْلِ أنَّ الحُكْمَ اذَا تَغَيَّرَ بالتّركيبِ فَجَازَ تَقْديمُ ما انْتَصَبَ بالفِعْلِ الواقعِ بَعْدَ لَنْ[١٦] عليهِ نحوَ أما زَيْداً فَلَنْ أضْربَ ، كَانَ تَغَيُّرُ المَعْنَى غيرَ مُسْتَنْكَرٍ ، كَمَا أنَّ لَوْ لَمّا تَغَيَّرَ حُكْمُهُ بتركيبِ لا مَعَهُ فَوَقَعَ بَعْدَهُ الاسمُ البَتَّةَ بَعْدَ أنْ كانَ مُخْتَصاً بالفِعْلِ تَغَيَّرَ مَعْنَاهُ أيْضاً ، وهو أنَّهُ صَارَ يُفيدُ امْتِنَاعَ الشّيءِ لوجودِ غَيْرِهِ بَعْدَ أنْ كَانَ يُفيدُ امتناعَ الشّيءِ لامتناعِ غَيْرِهِ ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ تَغَيُّرُ مَعْنَى أنْ فَصَارَ الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَنَزِّلٍ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ كَمَا كَانَ ذلكَ قَبْلَ التّركيبِ . والغَالِبُ في الحُرُوفِ المُرَكَّبَةِ أنْ تَخْتَلِفَ أحكامُهَا ومَعَانِيهَا ، وذَاكَ أنَّ الأصْلَ تَغْييرُ المَعْنَى لِتَغْيير اللّفْظِ نَحْوَ : ذَهَبَ وقَعَدَ ، وهَذَا في الاحْتِجَاجِ عَنِ الخَليلِ وَاضِحٌ ، ومَذْهَبُ صَاحِبُ الكِتَابِ أوْضَحُ وأجْرَى على السَّنَنِ المُنْقَادِ ، ونَذْكُرُ حَديثَ الاضْمَارِ والاظْهَارِ بَعْدَ الفَراغِ من ذِكْرِ هذِهِ الحُروفِ ليكونَ أوْضَحَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وأمَّا كَيْ فتكونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أنْ تَنْصِبَ الفِعْلَ بِنَفْسِهَا ، والآخَرُ أنْ تَنْصِبَهُ باضمار أنْ . [فَقِيَاسُ][١٧] مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ تعالَى – (لِكَي لا تَأْسَوا) –[١٨] أنْ تكونَ نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا ، بدلالةِ أنَّها لا تَخلو مِنْ أنْ تكونَ هِيَ النّاصبةَ بِنَفْسِهَا أوْ تكونَ بمنزلةِ اللامِ [يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهَا باضْمَارأنْ][١٩] [٢٠ فَلا تَكُونُ بمنزلةِ اللامِ ٢٠] لدخولِ اللامِ عَلَيْهَا ولا يَدْخُلُ حَرْفُ جَرٍّ على مِثْلِهِ ، فَاذَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ثَبَتَ أنَّ انْتِصَابَ الفِعْلِ بَعْدَهَا[٢١] بِهَا نَفْسِهَا . وأمَّا مَنْ قَالَ : كَيْمَهْ ، فقد جَعَلَهَا بمنزلةِ اللامِ لدخولِهَا على

---

(١٥) ب ، ج : فاذا .

(١٦) ج : « لن » . تحريف .

(١٧) من ب و ج و ط . وفي الأصل « فمن قياس » . تحريف .

(١٨) آية ٢٣/الحديد ٥٧ .

(١٩) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . أبين .

(٢٠ – ٢٠) بدله في ب و ج و ط : فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام .

(٢١) ج : بعدما . تحريف .

الاسم وهيَ ما التي للاستِفْهَامِ ، والفِعْلُ عَلَى هَذَا القولِ يَنْتَصِبُ بِعْدَهَا باضمارِ أنْ كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللامِ بِذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ كَي عَلَى ضَرْبَيْنِ أحَدُهُمَا أنْ يكونَ حَرْفَ جرّ [بِمَنْزِلَةِ اللامِ . والثّاني أنْ يكونَ حَرْفاً نَاصِباً . فاذَا كَانَ حَرْفَ جرّ][٢٢] كَانَ الفِعْلُ مُنْتَصِباً بَعْدَهَا باضمارِ أنْ ، لأنَّ الجَارَّ لا يَعْمَلُ النَّصْبَ . وانّما عُلِمَ كَوْنُهُ حَرْفاً جَارّاً بقولهم :[٢٣] كَيْمَهْ ، كَمَا تَقولُ : لِمَهْ ، فالأصْلُ[٢٤] كَيْمَا // عَلَى أنْ يَكُونَ دَخَلَ كَيْ عَلَى ما الّذِي هُوَ للاسْتِفْهَامِ[٢٥] ثُمَّ حُذِفَ الألِفُ كَمَا حُذِفَ منْ قَوْلِهِمْ فِيمَ وَعَمَّ وَلِمَ ، ودَخَلَهُ هَاءُ الوَقْفِ ، أوْ يَكونُ أُبْدِلَ الهَاءُ منَ ألِفَ مَا كَمَا قَالُوا : أنَهْ في أنَا . فَلَمّا ثَبَتَ في قَوْلِهِم : لِمَهْ أنَّهُ بمنزلةِ قَوْلِكَ : لأيّ شَيءٍ ، وأنّ اللامَ حَرْفُ جَرٍّ ثُمَّ وُجِدَ كَيْمَهْ بِمَعْنَاهُ[٢٦] عُلِمَ أنَّ كَيْ يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ كاللامِ . فَاذَا قُلْتَ[٢٧] : جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي كَانَ المَعْنَى كَيْ أنْ تُعْطِيَنِي بمنزلةِ قولِكَ لِتُعطِيَنِي ، تُريدُ لأنْ تُعْطِيَنِي غَيْرَ أنَّهُ يَجُوزُ اظْهَارُ أنْ بَعْدَ اللامِ واضْمَارُهُ ، تَقُولُ : جِئْتُكَ لأنْ تُعْطِيَنِي ولِئلا تُعْطِيَنِي ، فَتُظْهِرُ معَ لا البَتَّةَ ، ولا يَكُونُ ذَلِكَ في كَيْ ، فَكَيْ بِمَنْزِلَةِ حَتّى في قَوْلِكَ : سِرْتُ حَتّى أدْخُلَهَا في أنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ الْتُزِمَ اضْمَارُ أنْ بَعْدَهُ فَلا يُقَالُ : جِئْتُكَ كَيْ أنْ تُعْطِيَنِي ، ولا كَيْ أنْ لا تُعْطِيَنِي ، كَمَا [لا][٢٨] يُقَالُ سِرْتُ حَتّى أنْ أدْخُلَهَا . واذَا لَمْ يَكُنْ حرفَ جرّ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أنْ في نَصْبِهَا[٢٩] الفِعْلَ بنَفْسِهَا من غَيْرِ اضْمَارٍ ، وذَلِكَ اذَا دَخَلَ عليهِ اللامُ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى - (لِكَيلا تَأسَوا عَلَى ما فَاتَكُمْ) -[٣٠] ، أَلا تَرَى أنَّ الفِعْلَ لوكَانَ منصوباً بَعْدَهَا باضمارِ أنْ لَوَجَبَ أنْ لا يَدْخُلَ

---

(٢٢) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته يقتضيه السياق . وقد سقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٢٣) ب : بقوله .

(٢٤) ب ، ج : والأصل .

(٢٥) ج : هو الاستفهام . تحريف .

(٢٦) ب : بمعنى . تحريف .

(٢٧) ب ، ج : واذا قلت .

(٢٨) من ب و ج . الصواب .

(٢٩) ب ، ج : في نصبه .

(٣٠) آية ٢٣/ الحديد ٥٧ .

عليها اللامُ لأنَّ اضمارَ أنْ انّما يَكُونُ عِنْدَ تَنَزِّلِهَا منزلةَ اللامِ فكَما لا يجوزُ أنْ يُجْمَعَ بَيْنَ لا مَيْنِ كذلكَ لا يَجُوزُ أنْ تكونَ كَيْ في قَوْلِهِ تعالَى - (لِكَيلا تَأْسَوا) - ، حَرْفَ جَرٍّ ، واذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ ثَبَتَ أنَّها بمنزلةِ أنْ في نَصْبِ الفِعْلِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ واللهُ أعْلَمُ لأنْ لا تَأسوا .

وكَذَا اذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ لِكَي تُعْطِيَنِي (٣١ انّما هُوَ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لأنْ تُعْطِيَنِي ٣١) ولَوْ جَعَلْتَ نَصْبَ الفِعْلِ باضمارِ أنْ لكانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ : لِلأنْ تُعْطِيَنِي ، وذَلِكَ لَمْ يَأْتِ الا في بَيْتٍ لا يُعْتَدُّ بِهِ جَاءَ مِنْ جِهَةِ البَغْدَادِيينَ : (٣٢)

/٢٧٠/ ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدا دَوَاءُ(٣٣)

فَجَمَعَ بَيْنَ اللامَيْنِ ، ولا يَجُوزُ مِثْلُهُ البَتَّةَ ، وَلا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ كَيْ لا يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ بحَالٍ ، وأنَّكَ اذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي ، لَمْ يَكُنْ بمَعْنَى كَيْ أنْ تُعْطِيَنِي بمنزلةِ قَوْلِكَ : لأنْ تُعْطِيَنِي ، وأنَّهُ بمنزلةِ أنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ . اذْ لَوْ كَانَ كذلكَ لَوَجَبَ أنْ لا يدخلَ على الاسمِ الذي هُوَ مَا دَخُولَ اللامِ فيقالُ : كَيْمَهْ ، كَمَا يُقَالُ : لِمَهْ ، وأيْضاً فانَّكَ تَقُولُ : جِئْتُ كَيْ تُعْطِيَنِي ، فيكونُ المَعْنَى لِتُعْطِيَنِي ، ولا مَعْنَى لِتَرْكِ الظَّاهِرِ اذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ شَيءٌ ، ولم يَقُمْ دَلِيلٌ على خِلافِهِ .

(٣١ - ٣١) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٣٢) ج : البغداديين .

(٣٣) هذا عجز بيت ينسب لمسلم بن معبد الوالبي (شاعر اسلامي في الدولة الأمُوية ، ووالبة الذي تنسب اليه هو والبه ابن الحارث بن عوف بن خزيمة بن مدركه أنظر معجم قبائل العرب ١٢٤٣/٣) ، والبيت بتمامه :

فَلا واللهِ لا يُلْقِي لِما بِي ... وَلا لِلِمَا بِهِم أبَداً دَوَاءُ

وقد نسب له في الخزانة ٣٦٤/١ و ٣٥٢/٢ و ٢٧٣/٤ (العجز) ، والدرر اللوامع ٩٥/٢ و ١٦١ و ٢٢١ .

ونسب في شواهد المغني ش ٢٩٠ ج ٥٠٥/١ و ٧٧٣/٢ (العجز) الى مسلم بن معبد الأسدي .

ونسب لرجل من بني أسد (دون ذكر اسمه) في الشواهد الكبرى للعيني ١٠٢/٤ ، وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣١٤ . والبيت غير منسوب في الأنصاف ٥٧١/٢ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، ومغني اللبيب ش ٣٠٢ ج ١٨١/١ ، وشرح الأشموني ٣٩٠/٤ وروايته في الخزانة (الموضع الأول) فلا وأبيك . وأشير الى أنَّ ابن الاعرابي روى البيت « وما بهم من البلوى دواء » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والشاهد في قوله « ولا لِلِمَا » حيث أدخل حرف الجر « اللام » على مثله . وذلك غير جائز .

قالَ الشيخ ابو علي :

ومِمّا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهُ مِنَ الحُروفِ التي لا تُضْمَرُ اذاً ، وانّمَا تَعْمَلُ في الفِعْلِ اذا كَانَتْ جَوَاباً ، وكَانَتْ مُبْتَدَأَةً ، ولَمْ يَكُنْ الفِعْلُ الذي بَعْدَهَا مُعْتَمِداً على مَا قَبْلَها ، وكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً ، وذَلِكَ ٣٤ أن يَقُولَ القَائِلُ[٣٤] : أَنا أُكْرِمُكَ ، فتقول : اذاً أجيئَكَ ، فانْ اعْتَمَدْتَ بالفِعْلِ عَلَى شيءٍ قَبْلَهَا رَفَعْتَ ، وذَلِكَ كَقَوْلِكَ : انَا اذاً أُكْرِمُكَ ، تَرْفَعُ لأنَّ الفِعْلَ مُعْتَمِدٌ على الابتداءِ الذي هُوَ أنَا ، وكَذَلِكَ أنْ تُكْرِمَنِي اذاً أُكْرِمُكَ ، واذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ الحَالِ أُلْغِيَتْ أيْضاً ، لأنَّ أخَواتِهَا لا يَعْمَلْنَ في فِعْلِ الحَالِ وذَلِكَ أنْ يُتَحدَّثَ بِحَدَثٍ فتقولُ : اذاً أظُنُّكَ كَاذِباً ، وأنْتَ تُخْبِرُ أنَّكَ في حَالِ الظَّنِّ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ اذاً لا تَعْمَلُ الا بَعْدَ شَرَائِطَ أوّلُها : أنْ تكونَ // جَوَاباً والثّانِيَةُ أنْ يكونَ الفِعْلُ بَعْدَهَا غيرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى ما قَبْلَها . والثّالِثَةُ أنْ يكونَ الفِعْلُ مُسْتَقبلاً وذَلِكَ قَوْلُكَ لِمَنْ [يقولُ][٣٥] أنا آتِيكَ : اذاً أكْرِمَكَ ، فَهَذَا جَوَابٌ لقولِهِ : آتيكَ ، والفِعْلُ بَعْدَهَا غيرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَها ، أَلا تَرَى أنَّ أكْرِمَكَ كَلامٌ مُسْتأنَفٌ وهو مُسْتَقْبلٌ . فانْ قُلْتَ لِمَنْ يَقُولُ أَنَا آتِيكَ : أنَا أكْرِمُكَ ، لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ ، لأنَّهُ قَدْ اعْتَمَدَ الفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَها ، وهُوَ أنَّ قَوْلَكَ : أَنَا ، مُبْتَدأٌ وأُكْرِمُكَ خَبَرُهُ ، فَهُوَ أوْلَى بِهِ لِكَوْنِهِ خَبَراً عَنْهُ ، فَيُبْطِلُ عَمَلَ اذاً ، لأنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ اسمٌ والاسْمُ اذَا وَقَعَ [مَوْقِعَهُ][٣٦] الفِعْلُ كَانَ مَرْفُوعاً . فَهُوَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : أَنَا اذا مُكْرِمُكَ ، ولَيْسَ اذاً بحَرْفٍ وُضِعَ عَلَى العَمَلِ في الفِعْلِ البَتَّةَ حَتَّى لا يَجُوزُ أبْطالُ عَمَلِهِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ في [لَنْ][٣٧] لأنّها تَقَعُ حيثُ لا

(٣٤ - ٣٤) بدله في ط : أن تقول للرجل .

(٣٥) من ب الصواب .

(٣٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « موقع » . تحريف .

(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لذ » . تحريف .

يَكُونُ عَمَلٌ كقولِكَ : أنا اذاً(٣٨) فَاعِلٌ كَذَا . واذَا كَانَ اذاً مما يُلْغَى ثُمَّ وقعَ المُبْتَدَأُ بالفِعْلِ أوْلَى من اذاً . وكَذَا اذَا قُلْتَ : انْ تُكْرِمْنِي اذاً أُكْرِمْكَ ، لَمْ يَجُزْ النَّصْبُ وَوَجَبَ الجَزْمُ ، لأجْلِ أنَّ – قَوْلَكَ : إنْ تُكْرِمْنِي يَقْتَضِي الجَوَابَ وهُوَ قَبْلَ اذاً ، فاسْتِحْقَاقُهُ للفِعْلِ أقوى(٣٩) من اسْتِحْقَاقِ اذاً ، واذَا اقْتَضَى الفِعْلَ الشَّرْطُ جَزَمَهُ واذا جُزِمَ لَمْ يَكُنْ لاذاً فيهِ حَظٌّ اذِ المجزومُ لا يُنْصَبُ(٤٠) فَلَو قُلْتَ : انْ تُكْرِمْنِي اذاً أَكْرِمَكَ فَنَصَبْتَ الفِعْلَ باذاً أبْطَلْتَ حُكْمَ الشَّرْطِ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ مِنْ حَيْثُ أنَّ اذاً يَصِحُّ لَهُ مَعْنًى من غَيْرِ نَصْبٍ ولا يَصِحُّ لِلشَّرْطِ مَعْنًى من غَيْرِ الجَزَاءِ ، فَاذَا قُلْتَ انْ تُكْرِمْنِي لَمْ يَتَحَصَّلِ الغَرَضُ مَا لَمْ تَأْتِ بالجَزَاءِ فَتَقُولُ : أُكْرِمْكَ . واذَا كَانَ الأمْرُ عَلَى هَذَا وَجَبَ أبْطَالُ عمل اذاً ، وجَعْلُ الفِعْلِ مَجْزُوماً بالجَزَاءِ ، لأنَّ ذلكَ لا يَنْقُضُ مَعْنَى اذاً ، واعمالُ اذاً يَنْقُضُ مَعْنَى الشَّرْطِ . وتَقُولُ : واللهِ اذاً لا أفْعَلُ ، فَتُلْغِي اذاً لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ لا أفعلُ مُعْتَمِدٌ عَلَى اليَمِينِ ، فَلَوْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ : إذاً لا أفْعَلَ ، أَبْطَلْتَ حُكْمَ اليَمينِ ولَمْ تَأتِ لَهَا بجوابٍ فَجَرَى في الفَسَادِ مَجْرَى قَوْلِكَ : انْ تُكْرِمْنِي اذاً أكرمكَ بالنصب ، وعلى ذلك بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٧١/ لَئِنْ عَادَ لِيَ عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأمْكَنَنِي مِنْهَا اذاً لا أُقِيلُهَا(٤١)

لأنَّ قَوْلَهُ : لا أُقِيلُهَا ، مِعْتَمِدٌ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ : لَئِنْ عَادَ لِي ، مِنْ تَقْدِيرِ القَسَمِ كَأَنَّهُ : واللهِ لَئِنْ عَادَ لِي بِمِثْلِهَا لا أُقِيلُهَا ، واذَا كَانَ الفِعْلُ بَعْدَ اذاً مُعْتَمِداً على مَا قَبْلَهَا لَمْ

---

(٣٨) ب ، ج : اذا أنا .

(٣٩) ب ، ج : « أولى » وأقوى .

(٤٠) ب ، ج : لا ينتصب .

(٤١) لكثير عزة في ديوانه ق ٦/٤٨ ص ٣٠٥ وسيبويه والشنتمري ١/٤١٢ . – والمفصل ٣٢٣ . وشرحه لأبن يعيش ٩/١٣ و ٢٢ ، وشرح التصريح ٢/٢٣٥ ، وشواهد المغنى ش ١٦ ، ج ١/٦٣ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٢ .

والبيت غير منسوب في مغنى اللبيب ش ١٩ ج ١/٢١ ، وهمع الهوامع ٢/٧ ، والمقصود بعبد العزيز هو عبد العزيز بن مروان ، ولا أقيلها أي العثرة وقيل يروي « لأ أقيلها » بالفاء أي لا أقيل رايه فيها في التأخير عن أخذ ما وعدني به . والفيلولة ضعف الرأي .

والشاهد فيه : الغاء اذا ورفع أقيلها لاعتماده على القسم المقدّر في أول الكلام . والتقدير : والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها اذا .

تَكُنْ مُبْتَدأَةً أيضاً ، وهذِهِ[٤٢] الأحْوَالُ التي ذَكَرْنَا نَحْوَ انْ تُكْرِمني اذاً أُكْرِمْكَ ، قَدْ حَصَلَ فِيهَا سَبَبانِ أحَدُهُمَا الجَوابُ أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : أُكْرِمْكَ جَوابٌ ، والثّاني : الاسْتِقْبَالُ لأنَّ الجَزَاءَ لا يَكُونُ بالحَالِ البَتَّةَ[٤٣] ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : انْ تَأْتِني آتِكَ[٤٤] ، لَمْ يُتَصَوَّرْ حُضُورُ الفِعْلِ ولَو جَازَ ذلكَ لَجَازَ أنْ تَقولَ : انْ تَأتِني آتِكَ[٤٤] ، وأنْتَ في حَالِ الاتيانِ ، والسَّبَبُ الثّالِثُ لَمْ يَحْصُلْ وهُوَ أنْ يكونَ الفِعْلُ مُنْقَطِعاً مِمّا قَبْلَ اذاً ، كَمَا كَانَ في قولِكَ لِمَنْ يَقُولُ أنَا آتِيكَ : اذا أُكْرِمُكَ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا عَمَلٌ ، وكَذَا مَا ذَكَرَهُ من أنَّ الرَّجُلَ يَتَحَدَّثُ بحَديثٍ فَتَقُولُ : اذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً ، تُرِيدُ أنَّكَ في حَالِ الظَّنِّ ، لا يَكُونُ لاذاً عَمَلٌ // لأجْلِ أنَّهُ ولَوْ كَانَ جَواباً ، وكَانَ الفِعْلُ مُنْقَطِعاً مِمّا قَبْلَهَا اذْ لَيْسَ قَبْلَهُ مُبْتَدأٌ يكونُ أظُنُّكَ[٤٥] خَبَراً لَهُ ، ولا شَرْطٌ يَكُونُ جَزَاءً لَهُ ، فانَّهُ لَمّا كَانَ فِعْلَ حَالٍ لَمْ يَعْمَلْ فيهِ اذاً ، لأنَّ هَذَا البَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الاستقبالِ ، أَلا تَرَى أنَّ لَنْ وكَيْ وأنْ لاحَظَّ لَهُنَّ في الحَالِ فَلا تَقُولُ : يُعْجِبُنِي أنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، ولا لَنْ يَخْرجَ زَيْدٌ وأنْتَ تُرِيدُ الحَالَ ، وكَذَا لا تَقولُ : جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي وأنْتَ تُرِيدُ أنَّهُ في حَالِ الأعْطاءِ فَاذاً بِمَنْزِلَةِ بابِ ظَنَنْتُ في أنَّها تُلْغَى وتُعْمَلُ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، الا أنَّ اذاً لا يجوزُ أعْمَالُهَا في مَوْضعِ الالغَاءِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : انْ تُكْرِمْنِي اذاً أُكْرِمَكَ بالنَّصْبِ كَمَا تقولُ : زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، وزَيْداً مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، وذَاكَ أنَّ اذاً اعْمَالُهَا في مَوْضعِ الالغَاءِ يُفْسِدُ الكَلام اذْ لَوْ قُلْتَ : انْ تُكْرِمني اذا أُكْرِمَكَ بَطَلُ الجَزْمُ الذي هُوَ دَلِيلُ الجَزَاءِ . وَلَوْ قُلْتَ : اذاً أظُنُّكَ كَاذِباً ، صَرَفْتَ الحَالَ الى المُسْتَقْبَلِ . وأعْمَالُ ظَنَنْتُ بمَنْزِلَةِ الالغَاءِ في المَعْنَى ، لأنَّهُ لا فَصْلَ بَيْنَ أنْ تقولَ : زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً ، وزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، في صِحَّةِ المَعْنَى وبَقَاءِ الكَلامِ على السَّدَادِ .

---

(٤٢) ب ، ج : فهذه .
(٤٣) سقطت « البتة » في ب و ج .
(٤٤) ج : أنك . تصحيف .
(٤٥) ب ، ج : أظنكم . تحريف .

فَجُمْلَةُ القَوْلِ أنَّ اذاً تُشْبِهُ بَابَ ظَنَنْتُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تُلْغَى عَلَى الاطْلاقِ . والثّاني أَنَّهُ(٤٦) يَلْزَمُ أعمالُهَا في بَعْضِ المَواضِعِ ، وذَلِكَ اذَا حصَلَ الشَّرائِطُ الّتي هِيَ كَوْنُهَا جَوَاباً وكَوْنُ الفِعْلِ بَعْدَهَا مُنْقَطِعاً مِمّا قَبْلَهَا ، وكَوْنُهُ مُسْتَقْبلاً كَقَوْلِكَ : اذاً أُكْرِمَكَ لِمَنْ يَقُولُ : أَنَا آتِيكَ . وعَلَى ذَلِكَ بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٧٢/ فَارْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا اذاً يُرَدَّ وقَيْـدُ العَيْرِ مَكْروبُ(٤٧)

لأنَّ يُرَدَّ غيرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيءٍ ، ومَعْنى الجَوابِ حَاصِلٌ والفِعْلُ مُسْتَقْبَلٌ فَلا يَجُوزُ هُنَا الالْغَاءُ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قَدَّمْتَ ظَنَنْتُ على الجُزْئَيْنِ لَمْ يَجُزْ الغاؤهَا وذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ، لا يَجُوزُ ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ويُفَارِقُهُ مِنْ وَجْهٍ وهو مَا ذَكَرْنَا أَنَّها تُلْغَى الغاءً وَاجِباً كَقَوْلِكَ : أنْ تَأْتِنِي اذاً أُكْرِمْكَ ، لا يَجُوزُ الأعمالُ كَمَا يَجُوزُ في بَابِ(٤٨) ظَنَنْتُ وان جَازَ الأعْمالُ والالْغَاءُ في مَوْضعٍ كَانَ التَّقديرُ مُخْتَلِفاً ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : أنْ تَأْتِنِي آتِكَ(٤٩) ، واذاً أُكْرِمَكَ ، انْ جَعَلْتَ أُكْرِمَكَ كَلاماً مُسْتَأنَفاً أعْلَمْتَ اذاً ، لأنَّها جَوابٌ والفِعْلُ بَعْدَهَا غَيْرُ مُعْتَمَدٍ عَلَى مَا قَبْلَها وانْ جَعَلْتَهُ دَاخِلاً فِيما قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ لاذاً عَمَلٌ ، لِكَوْنِ الفِعْلِ بَعْدَهَا مُعْتَمِداً عَلَى مَا قَبْلَها فَتجْزِمُهُ فتقولُ : واذاً أُكْرِمْكَ كَمَا تَقُولُ : آتِكَ(٤٩) وأكرِمْكَ .

---

(٤٦) ب ، ج : انها .

(٤٧) ينسب هذا البيت لعبد الله بن عضمة الضبي (شاعر اسلامي مخضرم ، وهو صحابي شهد القادسية ، أنظر الاصابة في تمييز الصحابة ٤٨٥٩ جـ ٤/١١٥ ، وفي اللسان (اذن) ١٥٢/١٦ : البيت لسلمى بن عونه الضبي قال (ابن بري) وقيل هو لعبد الله بن عنمة الضبي . وفي (سوا) ١٤٣/١٩ : « والصحيح لسلام بن عوية الضبي » .

والبيت منسوب لعبد الله بن عنمة في المفضليات ق ٤/١١٥ ص ٣٨٢ - ٣٨٣ ، والأصمعيات ق ٤/٨٦ ص ٢٢٨ ، وسيبويه والشنتمري ٤١١/١ ، وديوان الحماسة ١٦٥/١ ، والمقتضب ١٠/٢ ، وجمهرة اللغة (برك) ٢٧٥/١

والشاهد فيه نصب ما بعد اذاً على أعمالها والرفع جائز على الغائهالأنَّ معنى الفعل على الحال وحروف النصب لا تعمل الا فيما خلص للأستقبال .

(٤٨) سقطت « باب » في ب .

(٤٩) أنك . تصحيف .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَمِمَّا انْتَصَبَ(٥٠) بِحَرْفٍ يَجُوزُ أنْ يُضْمَرَ في مَوْضعٍ يُظْهَرَ في ذَلِكَ المَوْضِعِ قَوْلُكَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُرِيدُ وأنْ يَغْضَبَ . ومِثْلُ ذلكَ (٥١ قَوْلُ مَنْ قَالَ(٥١) :

/٢٧٣/ لَلُبْسَ عَبَـاةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ اليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٥٢)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بكرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، كَانَ النَّصْبُ في يَغْضَبَ باضمار أنْ وذَلِكَ(٥٣) أنَّ قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ ، أسْمٌ . فَلَو لَمْ تُضْمِرْ أنْ وقُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبُ ، تُرِيدُ : ضَرْبُ زَيْدٍ وغَضَبُهُ // عَطَفْتَ الفِعْلَ الذي هُوَ يَغْضَبُ على الاسمِ الذي هو ضَرْبٌ ، والفِعْلُ لا يُعْطَفُ عَلَى الاسمِ ، فَيَجِبُ أنْ تُضْمِرَ أنْ لأنَّه يَكُونُ معَ صِلَتِهِ في تَأْوِيلِ المَصْدَرِ . فَاذَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ عَلَى تَقْدِيرِ وأنْ يَغْضَبَ كَانَ كَقَوْلِكَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ (٥٤ وغَضَبُهُ ، ولَوْ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ٥٤) ويَغْضَبُ ، كَانَ يَغْضَبُ مَعْطُوفاً عَلَى يُعْجِبُنِي ، ولَمْ يَكُنْ دَاخِلاً تَحْتَ الاعجابِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أتَعَجَبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وهوَ يَغْضَبُ ، ولَمْ تُرِدْ أنَّكَ تَتَعَجَّبُ مِنْ غَضَبِهِ ، ولَيْسَ هَذَا هُوَ المَقْصُودُ في هَذَا المَوْضعِ ، وكَذَا بَيْتُ الكتاب :

للبس عباءة وتقر عيني

---

(٥٠) ط : ومما ينتصب .

(٥١ - ٥١) بدله في ط : قول : (الشاعر)

(٥٢) لميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد والبيت منسوب لها في درة الغواص ٣٨ والأمالي الشجرية ٢٨٠/١ ، وشواهد الايضاح لابن بري ق ٣٥ ، وشرح التصريح ٢٤٥/٢ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٦ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٤ .
وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٩٩ ، والاقتضاب للبطليوسي ١١٦ وابن يعيش ٢٥/٧ والشاهد فيه نصب « تقر » باضمار أن ليعطف على اللبس لأنه اسم وتقر فعل حتى يكون عطف اسم على اسم . والخبر عنهما واحد وهو أحب .

(٥٣) ب ، ج : وذاك .

(٥٤ - ٥٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

تَقْدِيرُ لَلُبْسُ عَبَاةٍ وأن تقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ ، لأنَّ الغَرَضَ أنْ يَجْمَعَ بَيْنَ لُبْسِ العَبَاءَةِ وقُرَّةِ العَيْنِ فَيُقَالُ : انَّهُمَا جَمِيعاً أَحَبُّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ ولَيْسَ المَقْصُودُ أنَّ لُبْسَ العَبَاءَةِ أَحَبُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [مُقَرباً](٥٥) من قُرَّةِ العينِ . فَلَوْ رَفَعْتَ لكانَ التَّقديرُ : لُلُبْسُ عَبَاءةٍ أَحَبُّ اليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ ثُمَ تَقُولُ : وتَقَرُّ عَنْنِي ، ولَيْسَ هَذَا دَليلٌ على أنَّ المَحَبَّةَ تَحْصُلُ مِنْ لُبْسِ العَبَاءَةِ مُقْتَرِناً بِقُرَّةِ العَيْنِ .

وَيَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَ أنَّ الواوَ هُنَا لَيْسَ للعَطْفِ فَقَطْ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ وعَمْرٌو خَيْرٌ مِنْ بَكْرٍ ، تُريدُ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَيْرٌ مِنْ بَكْرٍ ، وانَّما الوَاوُ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى مَعَ فكأنَّهُ قَالَ : لُلُبْسُ عَبَاءَةٍ مَعَ قُرَّةِ العَيْنِ أَحَبُّ اليّ ، كَمَا تَقُولُ : الشَّرْحُ والمَشْرُوحِ خيرٌ من المشروح ، تُريدُ أنَّهُمَا جَمِيعاً خَيْرٌ مِنْ هَذَا - الواحدِ(٥٦)،ولا تُريدُ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْحِ والمَشْرُوحِ خَيْرٌ ، كَيْفَ وفي ذَلِكَ(٥٧) اسْتِحَالَةٌ لأنَّهُ بمنزلةِ أنْ تقولَ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ زَيْدٍ وعَمْرٍو خَيْرٌ مِن زَيْدٍ ، وهَذَا كقولِكَ : زَيْدٌ خَيْرٌ من زَيْدٍ ، وذَا مُحَالٌ . فالوَاوُ في قَوْلِكَ : لُلُبْسُ عَبَاءَةٍ وقَرَّهُ عَيْنِي بِمَنْزِلَتِهِ في قَوْلِهِ :

/٢٧٤/ يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ(٥٨)

والمَعْنى مَعَ الفَخْرِ كَأَنَّهُ قالَ : أيُّ شَيءٍ أَنْتَ مَعَ الفَخْرِ . واعْلَمْ أنَّه لا يَجُوزُ الرَّفْعُ هُنا نَحْوَ أنْ تقولَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبُ ، مَعَ اضْمَارِ أنْ كَمَا قَالَ :

أَلا أَيُّهـذا اللائِمي احْضُرُ الوَغى وأنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

---

(٥٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « مفردا » . تحريف .

(٥٦) ب : الوجه . تحريف .

(٥٧) ج : كيف وذلك .

(٥٨) للمخبل السعدي - واسمه ربيع بن ربيعة من بني عوف بن كعب ، وقيل اسمه جعفر بن قريع من زيد مناة بن تميم (الخزانة ٢/٥٣٥ - ٥٣٦) والبيت منسوب له في سيبويه ١/١٥١ (لم ينسبه الشنتمري) ، وابن يعيش ١/١٢١ و ٢/٥١ ، واللسان (بلل) ١٤/٢٦٧ ، والخزانة ٢/٥٣٥ ، والدرر اللوامع ٢/١٩٦ .
وغير منسوب في المخصص ١٢/١٨٦ والمفصل ٥٨ .
وروى في الدرر اللوامع « أخا بني ثعل » . وذكر الرواية الأخرى . =

وفي قَوْلِهِمْ[٥٩] : مُرْهُ يَحْفِرُهَا ، لأجْلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبُ ، التبس ولَمْ يُعْلَمِ المَقْصُودُ ، ولَيْسَ كَذَا مُرْهُ يَحْفِرُهَا ، لأنَّ الحَالَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنى أنْ فيَجُوزُ أنْ لا يَبْقَى في اللَّفْظِ عَمَلُهَا ، فاعْرِفْهُ .

وهَذِهِ الحُروفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا : مَالا يَجُوزُ اضْمَارُهُ البَتَّةَ ، وذَلِكَ لَنْ وكَيْ واذاً ، فلا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ : يَقُومُ زَيْدٌ الا اذَا خَرَجَ عَمْرٌو ، تُرِيدُ لَنْ[٦٠] يَقُومَ زَيْدٌ ، ولا جِئْتُكَ تُعْطِنِي ، تُرِيدُ كَيْ تُعْطِيَنِي ، وَلا أُكْرِمَكَ ، تُرِيدُ اذاً أُكْرِمَكَ .

والضَّرْبُ الثّانِي : مَا يَجُوزُ اضْمَارُهُ واظْهَارُهُ مَعاً[٦١] . وهَذَا[٦٢] عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أنْ يَجُوزَ اضْمَارُهُ واظْهَارُهُ مَعاً ، وذَلِكَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ من قَوْلِكَ : ويُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَب ، تُرِيدُ وأنْ يَغْضَبَ . فالاظْهَارُ جَائِزٌ بلا شُبْهَةٍ . وكَذَا قَوْلُكَ : جِئْتُكَ لتعطِيَنِي ، ولأنْ تُعْطِيَنِي ، قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ – (لِئلا يَعْلَمَ أهْلُ الكِتَابِ) –[٦٣] المَعْنى لأنْ يَعْلَمَ ، وَلا مَزيدةٌ .

والقِسْمُ الثّانِي : أن يَكُونَ مُضْمَراً في مَوْضعٍ لا يَجُوزُ اظْهَارُهُ فيهِ وهُوَ ما يَذْكُرُهُ الآنَ . //

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِمّا انْتَصَبَ بحَرْفٍ لا يَجُوزُ اظْهَارُهُ[٦٤] وانْ كَانَ قَدْ أُظْهِرَ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ الفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ[٦٥] اذَا كَانَ[٦٦] جَواباً لِستَّةِ أشْيَاءَ[٦٧] : النَّفْيُ والأمْرُ ، والنَّهْيُ ،

= ووبب أبيك تحقير له . ووبب كلمة مثل « ويل » . وقد روى « ويل ابيك في ابن يعيش والمخصص . والشاهد فيه مجيء قوله « والفخر » بالرفع عطفا على قوله « أنت » مع أن الواو معنى « مع » كما لا يجوز النصب لانتفاء عامله .

(٥٩) ب ، ج : وقولهم .

(٦٠) ب ، ج : أن يقوم . تحريف .

(٦١) سقطت « معا » في ب و ج .

(٦٢) ب ، ج : وهو .

(٦٣) آية ٢٩/ الحديد ٥٧ .

(٦٤) ط : اظهاره « فيه » .

(٦٥) ط : الفعل « الواقع » بعد الفاء .

(٦٦) ط : كانت .

(٦٧) ط : لستة أشياء (وهي) .

والاسْتِفْهَامُ ، والعَرْضُ ، والتَّمَنِّي ، ويَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فالوَاجِبُ[٦٨] الخبرُ المُثْبَتُ دونَ المَنْفِيِّ .[٦٩]

فَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُكَ[٧٠] : مَا تَأْتِنِي فَأُعْطِيَكَ ، [٧١ وكقَوْلِهِ تَعالَى[٧١] : — (ما عَليكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيءٍ ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ من شيءٍ فَتَطْرُدَهُمْ)—[٧٢] ومِثَالُ الأَمْرِ : ائْتِنِي فاعْرِفَ لكَ[٧٣] .

وَمِثَالُ النَّهْيِ لا تَنْقَطِعْ منّا فَنَجْفُوكَ ، و — (لا تَطغَوا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)—[٧٤] .

والاسْتِفْهَام[٧٥] : أَتَأْتِينَا فَنُحَدِّثَكَ .
ومِثَالُ الغَرَضِ : أَلا تَنْزِلُ[٧٦] فَتُصِيبَ خَيْراً .
وَمِثَالُ التَّمنِّي : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثَنَا

فهَذَا الذي يَنْتَصِبُ بَعْدَ الفَاءِ انْتِصَابَهُ باضْمَارِ أَنْ كأَنَّه لمّا قَالَ لا تَأْتِينا[٧٧] ، وكانَ[٧٨] هَذَا الكَلامُ بِمَنْزِلَةِ لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ[٧٩] ، قَدَّرَ اضْمَارَ أَنْ بَعْدَ الفَاءِ فعَطَفَها عَلَى مَصْدَرِ الفِعْلِ المُتَقَدِّمِ فصَارَ التَّقديرُ لا [٨٠ يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ فاعْطاءٌ . وكَذَا لا تَنْقَطِعُ عَنّا كأَنَّهُ لا٨٠] يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فأَنْ نَجْفُوكَ أَيْ فَجَفَاءٌ .

---

(٦٨) ط : والواجب .
(٦٩) ط : دون النفي .
(٧٠) ط : ومثال النفي قوله .
(٧١—٧١) غير مثبت في ب .
(٧٢) آية ٥٢ / الأنعام ٦ . وقوله (وما من حسابك ... الآية) غير مثبت في ب و ط .
(٧٣) ط : لك (فلك) .
(٧٤) آية ٨١ / طه ٢٠ .
(٧٥) ط : ومثال الاستفهام .
(٧٦) ط : الا تنزل (عندنا) .
(٧٧) ط : لا تنقطع .
(٧٨) ط : فكان .
(٧٩) ط : لا يكن منك انقطاع .
(٨٠—٨٠) ساقط في ط بسبب انتقال النظر .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ الواقعَ بَعْدَ الفَاءِ في جَوَابِ الأشْيَاءِ السِّتَّةِ مَنْصُوبٌ باضْمَارِ أنْ ، وذَلِكَ أنَّهُمْ لَمّا قَالُوا : لا تَنْقَطِعْ عَنّا ، ولَمْ يُمْكِنْهُمْ عَطْفُ الفِعْلِ الذي هُوَ نَجْفُوكَ عَلَيْهِ ، اذْ كَانَ يَجبُ دُخُولُهِ فِيمَا دَخَلَ فيهِ(٨١) الأوّلُ نَحْوَ أنْ يُقَالَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا [فَنَجْفُكَ](٨٢) ، بِمَعْنَى لا تَنْقَطِعْ عَنّا ولا [نجفاك](٨٢) ، قَصَدُوا الى صَنِيعٍ يُبَيِّنُ قَصْدَهُمْ أنْ يَجْعَلُوا الانْقِطَاعَ سَبَبَ الجَفَاءِ ، فنزّلُوا قَوْلَهم : لا تَنْقَطِعْ عَنّا منزلة(٨٣) المَصْدَرِ كقَولِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ . ولما تَنَزَّلَ منزلةَ المَصْدَرِ وَجَبَ اضْمَارُ أنْ بَعْدَ الفَاءِ ليكون عَطْفُ اسمٍ على اسمٍ فقيلَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجْفُوكَ بِمَنْزِلَةِ لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فَأنْ نَجْفُوكَ ، كَمَا قُلْتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ويَغْضَبَ ، تُرِيدُ وأنْ يَغْضَبَ ، كَأنَّهُ قِيلَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فجَفَاءٌ مِنّا ، كَمَا كَانَ التَّقْدِيرُ ثَمَّةَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وغَضَبُهُ ، واذَا قُلْتَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فَجَفَاءٌ مِنّا ، كُنْتَ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ ولا يَكُنْ مِنّا جَفَاءٌ ، وهَذَا يَدُلُّ على أنَّ الانْقِطاعَ سَبَبُ الجَفَاءِ وأنّه لا يكونُ حَتّى يكونَ ففي اضْمارِ(٨٤) أنْ هَا هُنا(٨٥) هَذِهِ الحِكْمَةُ التي تَرَاهَا .

وكذلِكَ البَاقِي تَقُولُ : ما تَأتِينا فَنُعْطِيَكَ ، فَيَكونُ التَّقديرُ لا يكونُ مِنْكَ اتيانٌ فَأنْ نُعْطِيَكَ ، وَلَوْ لم تُنَزِّلْ قَوْلَكَ : تَأْتِينا ، مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ نَحْوَ لا يَكُونُ مِنْكَ اتْيَانٌ ، لتعطفَ عليهِ المَصْدَرَ الذي هُوَ أنْ مَعَ الفِعْلِ نَحْوَ أنْ نُعْطِيَكَ ، وَجَبَ دُخُولُ الفِعْلِ الوَاقِعِ بَعْدَ الفَاءِ في حُكْمِ مَا قَبْلَهُ نَحْوَ أنْ تَقُولَ : لا تَأتِينا فَنُعْطِيكَ ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : لا تَأْتِينا فأنّا لا نُعْطِيكَ ، ولَيْسَ الغَرَضُ نَفْيَ الاعطاءِ (٨٦ عَلَى الاطْلاقِ وانّما المَقْصُودُ أنْ تَجْعَلَ الاتيانَ سَبَباً للاعْطاءِ(٨٦) ، وذَلِكَ لا يَحصلُ الا بعد ان تقول : لا يكون منك اتيان

---

(٨١) ب : دخل عليه .

(٨٢) ب ، ج . « فنجفوك . سهو .

(٨٣) ج ز : بمنزلة .

(٨٤) ج : في ضمير . تحريف .

(٨٥) ب : هنا وهي ساقطة في ج .

(٨٦ - ٨٦) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

فاعطاء لأن الاعطاء اذا عطف بالفاء على الاتيان علم ان نفيه بعد نفي الاتيان كما أنكَ اذا قُلْتَ : ما يأتِيني زَيْدٌ فَعَمْرٌو ، كُنْتَ نَفَيْت اتيان عمرٍو بَعْدَ[٨٣] نَفْيَ اتيانِ زَيْدٍ . واذَا عُلِمَ أنَّ نَفْيَ الاعطاءِ بَعْدَ نفيِ الاتيانِ [٨٨ عُلِمَ أنّ الاتيانَ٨٨] سَبَبُ الاعْطَاءِ // فكَما لا يَنْتَفِي[٨٩] المُسَبَّبُ الا بانتفاءِ السَّبَبِ كذلكَ لا يَنْتَفِي[٨٩] الاعطاءُ الا بانتفاء الاتيانِ ، فَكَأنَّهُ قِيلَ : لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ وبَعْدَ ذَلِكَ لا يكونُ مِنّا اعْطاءٌ أي أنَّ اعْطاءَنَا يَنْقَطِعُ - بَعْدَ انْقِطَاعِ اتيانِكَ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أنْ تَقُولَ : لا تَأْتِينا فَنُعْطِيَكَ ، بالنَّصْبِ ، لِيُعْلَمَ أنَّكَ قَاصِدٌ هَذَا المَعْنَى ، وفي تَنْزِيلِ الفِعْلِ منزلةَ المَصْدَرِ وضوحٌ لَيْسَ في المَصْدَرِ نَفْسِهِ ، وذَاكَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : لا يَكُونُ مِنْكَ اتْيَانٌ فَاعْطاءٌ مِنّا[٩٠] جَازَ أنْ يُظَنَّ أنَّكَ تَنْفِي كُلَّ واحِدٍ مِنَ الاتيانِ والاعْطاءِ ، واذَا قُلْتَ لا تَأْتِينَا فَنُعْطِيَكَ ، فَعَدَلْتَ بالفِعْلِ الواقعِ بَعْدَ الفَاءِ عن اعرابِ ما قَبْلَهُ فَنَصَبْتَهُ[٩١] ومَا قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ في قَوْلِكَ : ما تَأْتِينَا[٩٢] فَنُعْطِيَكَ ، ومِجْزُومٌ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى - (ولا تَطْغَوا فيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) -[٩٣] ، عُلِمَ ضَرورَةً أنَّهُ غَيْرُ داخلٍ فِيمَا قَبْلَهُ : اذْ لَوْ شَارَكَهُ لما عُدِلَ بِهِ عَنْ اعرابِهِ . وقيلَ : لا تَأتِينَا فَنُعْطِيكَ ، بسكونِ الياءِ من نُعْطِيكَ على أنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً ، ولا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَنَجْفُكَ ، واذَا عُلِمَ أنَّ ما بَعْدَ الفَاءِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيمَا قَبْلَهُ ، اتَّضَحَ الدّلالةُ على الغَرَضِ من جِهَةِ اللفْظِ ، ولَمْ يَحْتَمِلْ غيرَ ذَلِكَ . فَهَذَا كَقَولِهِم : جِئْتُكَ يومَ يقومُ زَيْدٌ ، لأنَّهُمْ نَزَّلُوا الفِعْلَ منزلةَ المَصْدَرِ فَصَارَ قَوْلُكَ يومَ يَقُومُ زَيْدٌ ، بمنزلةِ يومِ قيامِ زَيْدٍ ، الا أنَّ لَفْظَ الفِعْلِ كَانَ أذْهَبَ في الوضوحِ ، اذْ كَانَ يَدُلُّ على الزَّمانِ . فَاذَا قِيلَ : آتِيكَ يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، عُلِمَ من صِيغَةِ اللّفْظِ الزَّمَانَ . ولو قِيلَ : آتِيكَ يَوْمَ قِيامِ زَيْدٍ ، لَمْ يُعْلَمْ من صِيغَةِ المَصْدَرِ الزّمانُ ، لأنَّهُ لا يَدُلُّ على زَمانٍ دُونَ زَمَانٍ ، فانّما يُعْلَمُ الاسْتِقْبَالُ من قَوْلِكَ :

---

(٨٧) ب : وبعد . تحريف .

(٨٨ - ٨٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٨٩) ج : لا ينبغي . تحريف .

(٩٠) ب ، ج : منك . سهو .

(٩١) ج : فنصبه . تحريف .

(٩٢) ب ، ج : وما تأتينا .

(٩٣) آية ٨١/ طه ٢٠ .

آتِيكَ يَوْمَ قِيامِ زَيْدٍ من جهةِ المَعْنَى . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : لا يَكُونُ مِنْكَ اتيانٌ فاعطاءٌ مِنَّا ، لَم يَكُنِ اللفظُ بِقَاطِعٍ أنَّ الاعْطاءَ سَبَبُهُ الاتيانُ ، واحْتُمِلَ أنْ يُرَادَ نَفْيُ الاتيانِ والاعطاءِ فقط ، فَفِي تَنْزِيلِ الفِعْلَ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ في كلِّ وَاحِدٍ مِنَ المَوْضِعَيْنِ بَيانٌ لَيْسَ في نَفْسِ المَصْدَرِ . فَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُ النَّهْيِ والنَّفْيِ .

فأمّا الأمْرُ فَكَقَوْلِكَ : ائتِني فأعْرِفَ لَكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لِيَكُنْ مِنْكَ إتْيَانٌ فَعِرْفَانٌ مِنّي ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتْيانٌ ثُمَّ لِيَكُنْ مِنّي بَعْدَ ذَلِكَ عِرْفَانٌ .

والتَّمَنِّي كَقَوْلِكَ : (٩٤) لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثَهُ ، كَأَنَّهُ قالَ : لَيْتَ اتْيَاناً مِنْهُ فَحَدِيثاً .

والعَرْضُ قَرِيبٌ مِنَ التَّمَنِّي وذَلِكَ قَوْلُكَ : أَلا تَنْزِلُ فَتُصيبَ خَيْراً ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَلا يَكُونُ مِنْكَ نُزُولٌ فَأَصَابَةُ خَيْرٍ ، ومُقَارَبَةُ العَرْضِ للتَّمَنِّي مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ اذَا عَرَضْتَ عَلَيهِ النُّزولَ فَقَدْ حَثَثْتَهُ عليهِ ولا تَحُثُّ على ما تَوَدُّهُ وتَتَمَنّاهُ . ولَيْسَ هَذَا باستفهام ، لأَنَّكَ لا تَقْصِدُ بِقَوْلِكَ : ألا تُنْزِلُ أنْ تَسْتَفْهِمَهُ عن تَرْكِ النُّزولِ ، وانّما القَصْدُ أنْ تُذَكِّرَهُ ذلكَ وتَعرِضَهُ عَلَيْهِ فَقَطْ .

والاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ : أتَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا كَأَنَّكَ قُلْتَ : أيَكُونُ مِنْكَ إتْيَانٌ فَحَدِيثٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : أيكونُ مِنْكَ أنْ تَأْتِينَا فَأنْ تُحَدِّثَنَا بِمَنْزِلَةِ ثُمَّ أنْ تُحَدِّثَنَا ، فانَّ مَعَ الفِعْلِ المَنْصُوبِ بِهِ بَعْدَ الفَاءِ لَهُ اعْرابٌ ، ولا يَخْلُو مِنَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ .

ثُمَّ انَّ جميعَ ذلكَ على ثَلاثَةِ أقْسَامٍ : قِسْمٌ لا يَجُوزُ فيهِ غيرُ الرَّفْعِ وقِسْمٌ يَجُوزُ فيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، وقِسْمٌ لا يجوزُ فيهِ الا النَّصْبُ .

فالقِسْمُ الأوَّلُ الذي لا يَجُوزُ // فيهِ الا الرَّفْعُ كَقَوْلِكَ : ائْتِني فاعرفُ لكَ ، بِمَنْزِلَةِ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتيانٌ فَعِرْفَانٌ مِنّي ، فَكَمَا أنَّ اتيانٌ مرفوعٌ ، كذلكَ يَجبُ أنْ يَكُونَ عِرْفَانٌ كذلكَ . واذَا اسْتَقَرَّ الرَّفْعُ لِعِرْفَانٍ حُكِمَ بِهِ لِقَوْلِكَ : اعرفُ لَكَ ، بَعْدَ الفاءِ في

---

(٩٤) سقطت «كقولك» في ج .

قولكَ : ائتني فاعرفُ لكَ . ولا يَجوزُ أنْ يُقَالَ : انَّ التّقديرَ : افْعَلْ اتْيَاناً فَعِرْفاناً ، لأنَّ ذلكَ يُبْطِلُ الغَرَضَ(٩٥) ، أَلا تَرَى أَنَّهُ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَفْعَلْ اتْيَاناً ثُمَّ افْعَلْ عِرْفَاناً ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ العِرْفَانَ للمُخَاطَبِ فَلا يُمْكِنُ أنْ يُقَالَ(٩٦) اتْيَاناً فَعِرْفَاناً مِنّي ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أنَّ التَّقْديرَ ما ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِكَ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتْيانٌ فَعِرْفانٌ مِنّي ، لأنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَقُولَ ثُمَّ لِيَكُنْ [عِرْفَانٌ](٩٧) أيْ أنَا آمُرُ نَفْسِي بَعْدَ أنْ آمُرَكَ . ولا تَقْدِرُ عَلَى أنْ - تَقُولَ ثُمَّ أفْعَلُ عِرْفَاناً مِنّي . فانْ قُلْتَ فانّهُ يَجوزُ أنْ تَقُولَ : افْعَلْ عِرْفَاناً مِنّي ، لأجْلِ أنَّهُ اذَا فَعَلَ الاتيانَ الذي هو سَبَبُهُ فكَأنَّهُ فعَلَهُ ، فالجَوابُ أنَّ ذلكَ بَعِيدٌ ، لأجْلِ أنَّهُ يَكُونُ بمنزلة قَوْلِكَ : افْعَلْ اتْياناً ثُمَّ أمرُكَ بَعْدَ ذَلِكَ أنْ تَفْعَلَ عِرْفَاناً . وذَا لا يَدُلُّ عَلَى أنَّ العِرْفَانَ سَبَبُهُ الاتيانُ(٩٨) ، وانَّمَا يَدُلُّ عَلَى أنَّكَ تَقُولُ . ائتني ثم عَرِّفْني حَقَّكَ [واذَا قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتْيَانٌ ثُمَّ لِيَكُنْ مِنّي عِرْفانٌ ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : آمرك باتيانٍ أوّلاً ثُمَّ آمُرُ - نَفْسِي بِعِرْفَانِ حَقِّكَ](٩٩) ، فَيَكُونُ بِنَاءُ الكَلامِ عَلَى أنَّ هَذَا سَبَبُ ذَلِكَ .(١٠٠) وكذلكَ كُلُّ ما كَانَ مَا بَعْدَ الفَاءِ فيهِ فِعْلاً(١٠١) لِغَيْرِ مَنْ لَهُ الفِعْلُ الذي قَبْلَهُ ، فلا فَصْلَ بَيْنَ الأمْرِ وغَيرِهِ مِنَ الأشْيَاءِ الا التَّمَنّي عَلَى مَا [اذكُرُهُ](١٠٢) . فَاذَا قُلْتَ أتَأْتِينا فَنُحَدِّثَكَ ، كَانَ نُحَدِّثُكَ مَعَ أنْ المُضْمَرَةَ قَبْلَهُ في مَوْضعِ رَفْعٍ ، لأنَّ التَّقْديرَ : أيكونُ مِنْكَ أتيانٌ فحَديثٌ(١٠٣) ، ولا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذلكَ فَعَلَى ذَا فاعْتَبِرْ .

والقِسْمُ الثّاني : وهُوَ الذي يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ نحوَ اذْهَبْ فَتُدْرِكَ زَيْداً . وائتني فَتُحَدِّثَني اذَا قَصَدْتَ الرَّفْعَ كَانَ التّقديرُ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتْيَانٌ فَحَدِيثٌ ، بمنزلةِ قَوْلِكَ :

---

(٩٥) ج : الغرض . تحريف .

(٩٦) ب ، ج : ان تقول .

(٩٧) من ب و ج . أبين .

(٩٨) ب ، ج : سبب الاتيان .

(٩٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . والسياق يقتضي اثباته . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر . وفيه في ج تحريفان : أولها في قوله « مني عرفانا » والثاني في قوله « ثم امرك نفسي » .

(١٠٠) ب ، ج : ذاك .

(١٠١) ب : فعلا « ما فعلا » سهو .

(١٠٢) من ب و ج الصواب وفي الأصل « ذكره » تحريف .

(١٠٣) ج : فحدث . تحريف .

لِيَكُنْ اتْيَانٌ منكَ ثُمَّ لِيَكُنْ حديثٌ ، وانْ أَرَدْتَ النَّصْبَ كَانَ التّقديرُ : افْعَلْ اتياناً فَحَدِيثاً ، كأنّه افْعَلْ اتياناً ثُمَّ افْعَلْ حَدِيثاً . واذاً وانْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلاً صَرِيحاً عَلَى أنَّ الاتْيَانَ سَبَبُ الحَدِيثِ ، فانَّ المَعْنَى يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ أنَّكَ اذَا أَمَرْتَهُ بالحَدِيثِ بَعْدَ فِعْلِ الاتْيَانِ عُلِمَ أنَّ طَلَبَ الاتْيانِ لِطَلَبِ الحَدِيثِ . ثُمَّ اذَا عُدْتَ الى لَفْظِ الفِعْلِ فَقُلْتَ : أَتَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا ، عُلِمَ ضَرُورةً أنَّ طَلَبَ الاتيانِ لِطَلَبِ الحَدِيثِ ، وأنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ .

والقِسْمُ الثّالِثُ : وَهُوَ مالا يَحْسُنُ فيهِ الا النَّصْبُ البَتَّةَ ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحدِّثَنَا ، كأنَّهُ قَالَ : ليت اتْياناً مِنْهُ فَحَدِيثاً ، بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَيْتَ أنْ يَأْتِينا فانْ يُحَدِّثَنا . وكَذَا اذَا قُلْتَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثَهُ ، لأنَّكَ تقولُ : لَيْتَ اسْتِقْرَاراً منهُ فَحَدِيثٌ مِنّا . فانّما لَزِمَ النَّصْبَ في ذَا لأجْلِ ليت . فانْ قُلْتَ : فَقُلْ : (١٠٤) انَّ التّقْديرَ : لَيْتَهُ كَان منهُ اتيانٌ فَحَدِيثٌ . فانَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ مُتَجاوَزَةٌ للحَدِّ ، وانّما يَجبُ أنْ يَقَعَ لَيْتَ عَلَى نَفْسِ المَصْدَرِ الذي يُنَزَّلُ الفِعْلُ مَنْزِلَتَهُ . ولو أخَذْتَ تَعْدِلُ عن الظّاهِرِ أمْكَنَ أنْ يُقَالَ في قَوْلِكَ ائتني فاعرفَ لكَ : لِيَكُنْ الذي يَقَعُ اتياناً مِنْكَ فَعِرْفَاناً مِنّي ، وهَذَا تَعَسُّفٌ بَارِدٌ ، وتَعَرُّضٌ لِمَا لا يَقْتَضِيهِ الكَلامُ ، واذَا(١٠٥) جَاوَزْتَ التّمنّي فليسَ الا الرَّفْعُ اذَا كَانَ الفِعْلانِ لِفَاعِلَيْنِ نَحْوَ ائْتِني فاعْرِفَ لكَ ، لأنَّ الاتيانَ للمُخاطبِ - والعِرفانَ // للمُتَكَلِّم . والرَّفْعُ والنَّصْبُ اذَا كَانَ الفِعْلانِ لِفَاعِلٍ واحِدٍ نَحْوَ ائْتِنَا فَتُحَدِّثَنا ، انْ قَصَدْتَ الرَّفْعَ قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ اتيانٌ فحَدِيثٌ ، وانْ قَصَدْتَ النَّصْبَ قُلْتَ : أفْعَلْ اتْياناً فَحَدِيثاً(١٠٦) وعَلَى ذَا فاجْرِ البَابَ واتْقِنْ هَذَا الفَصْلَ فانَّهُ مِنَ المَواضعِ الّتي يَقِلُّ فِيها(١٠٧) الكَلامُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عليٍّ :

« فَمَا بَعْدَ الفَاءِ بِحَرْفِ العَطْفِ بالجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ ، وانّمَا سَمّاهُ النّحويونَ جوابا

---

(١٠٤) سقطت « فقل » في ب .
(١٠٥) ب ، ج : فاذا .
(١٠٦) ب : فحدثنا . تحريف .
(١٠٧) ب : قل منها .

(١٠٨ وانْ كَانَ جُمْلَةً واحدةً١٠٨) ولَمْ يَكُنْ كالجَزَاءِ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ في أنَّ الثّانِيَ سَبَبُهُ الأَوَّلُ(١٠٩) . أَلا تَرَى أنَّ المَعْنَى أنْ انْقَطَعَتْ(١١٠) جَفْوَتُكَ » .

قَالَ الشّيْخ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولَكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنجفوكَ ، اذَا كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فَجَفَاءٌ مِنّا ، فانَّ الكلامَ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ ، لأجْلِ أنَّ المَعْطُوفَ من جملةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَاذَا قُلْتَ : لا يَكُنْ مِنْكَ خُروجٌ وُقُعُودٌ ، ولا يَخْرُج زَيْدٌ وعَمْرٌو ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ خُروجٌ ، في أنَّ المعطوفَ لم يُزِدْ على الجُمْلَةِ شَيْئاً ، ولم يُصَيِّرْ الكَلامَ جُمْلَتَيْنِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ : فَنَجْفُوكَ ، بَعْدَ قَوْلِكَ : لا تنقَطِعْ عنّا ، جملةً مستأنفةً كَمَا يَكُونُ ذلكَ في الجَزَاءِ ، كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي فأنْتَ مُكْرَمٌ ، أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ : أنْتَ مُكْرَمٌ ، لَيْسَ بمعمولٍ للفِعْلِ الذي هو تَأْتِنِي ، كَمَا كَانَ نَجفُوكَ معمولاً لِمَا عَمِلَ في المَصْدَرِ الذي تَنَزَّلَ الفِعْلُ مَنْزِلَتَهُ في قَوْلِكَ : لا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطاعٌ فَجَفَاءٌ ، أَلا تَرَى أنَّ جَفَاءً مرفوعٌ بِيَكُنْ كَمَا أنَّ الانْقِطاعَ كَذَلِكَ ، فَنَجْفُوكَ الذي هُوَ في تَقْدِيرِ أن نَجْفُوكَ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ ، وقولُكَ أنْتَ مُكْرَمٌ ، جُمْلَةٌ ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أنَّ نَحْوَ لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجْفُوكَ ، لَيْسَ بمنزلةِ الشَّرْطِ والجَزَاءِ على الحَقِيقَةِ ، وانما سَمّاهُ النّحويونَ جَوَاباً من جهةِ المَعْنَى ، اذْ كَانَ قَوْلُكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجْفُوكَ يُفِيدُ أنَّ الجَفَاءَ يَحْصُلُ بالانْقِطاعِ ، كَمَا أنَّكَ اذَا [أَتَيْتَ](١١١) بصَرِيحِ الجَزَاءِ فَقُلْتَ : انْ انْقَطَعَتْ جَفْوَتُكَ ، كَانَ كَذَلِكَ .

وكَذَا اذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا كانَ المَعْنَى انْ أَتَيْتَ حَدَّثْتَنَا ، وَقَدْ يُرَادُ بقَوْلِكَ : ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا ، أنَّكَ تَأْتِينَا الا أنَّ الحَدِيثَ لا يُوجَدُ مِنْكَ . وذَلِكَ يَتَقَرَّرُ على أنْ تُنَزِّلَ الاتيانَ(١١٢) الذي لا يكونُ للحديثِ بمَنْزِلَةِ المَعْدُومِ كقولِهِم : تَكَلَّمْتَ ولم

(١٠٨ - ١٠٨) بدله في ب و ج : وان كانت من جملة واحدة ، ط : وان كانت جملة واحدة .

(١٠٩) ج : سبب الأول . تحريف .

(١١٠) ب : اذا انقطعت .

(١١١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أثبت » . تصحيف .

(١١٢) ب : أن ينتزل الاتيان .

تَتكلّمْ . فكأنّهُ يُقَالُ : ما تَأتِينا حقيقةً فَتُحدِّثَنا اي أنَّ اتيانَكَ (١١٣ مُخْتَزَلٌ غيرُ حقيقيٍ١١٣) كَمَا أنّ المقصودَ في قَوْلِهم : تَكلّمْتَ ولم تَتكلَّمْ ، أنَّ كلامكَ لَمْ يَنْفُذْ فِيمَا يُحْمَدْ ، فَصَارَ بمَنْزِلَةِ المَفْقُودِ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَلا يَكُونُ هَذَا في المُوجَبِ لَوْ قُلْتَ : يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبَ(١١٤) لَمْ يَجُزْ ذلكَ الا في الضّرورةِ كَقَوْلِهِ :

/٢٧٥/ سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ والْحَقْ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا(١١٥)

فالمَعْنَى : انْ ألْحَق اسْترِحْ [والتّقديرُ على مَا تقدَّمَ](١١٦)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ النَّصْبَ باضْمَارِ أنْ انّما يَأْتِي اذَا كَانَ الأوّلُ غَيْرَ مُثْبَتٍ نحوَ لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنجْفُوَكَ ، ومَا تَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا ، لأجْلِ أنَّ ادخالَ الثّاني في الأوّلِ ينقضُ الغَرَضَ ، ألا تَرَى أنَّكَ لو قُلْتَ : ما تَأتِينا فَتُحَدِّثَنا ، ولا تَنْقَطِعْ عَنّا فنجفُوَكَ ، لم يَكُنْ فيهِ دَليلٌ على أنَّ الانْقِطاعَ سَبَب الجَفَاءِ ، وأمَّا // اذَا كَانَ الكَلامُ مُوجباً نحوَ يَقُومُ زَيْدٌ فيغضبُ ، لَمْ

(١١٣ - ١١٣) بدله في ب و ج . محترك حقيقي .

(١١٤) ط : فيغضب « عمرو » .

(١١٥) للمغيرة بن حبناء بن ربيعة الحنظلي التميمي (شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاسلامية . وحبناء لقب على أمه واسمها ليلى غلب على أبيه واسمه حُبَيْن انظر ترجمته في المؤتلف ١٠٥ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٦٩ والخزانة ٣/٦٠٠) .

والبيت منسوب له في شواهد الايضاح للقيسي ق ٦٩ ، والشواهد الكبري للعيني ٤/٣٩٠ وشواهد المغنى ش ٢٨١ ج ١/٤٩٧ ، - والخزانة ٣/٦٠٠ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٦ ، والدرر اللوامع ١/٥١ و ٢/٨ و ١٠ و ٩٠ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١/٤٢٣ و ٤٤٨ (عجزه) والمقتضب ٢/٢٤ ، والايضاح ٣١٣ وتوجيه اعراب أبيات ١١٠ ، والأمالي الشجرية ١/٢٧٩ ، ومغنى اللبيب ش ٢٩٤ ج ١/١٧٥ ، وهمع الهوامع ١/٧٧ ، ٢/١٠ و ١٦ .

وروايته في المقتضب « والحق بالعراق » . وذكر الشنتمري انه يروى « الأسترحا » ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، اذ الشاهد في البيت نصب « استرحا » بعد الفاء باضمار أن ضرورة . لأن الفعل لم يسبق بنفي او طلب .

(١١٦) من ب و ج و ط . أبين .

يُحْتَجْ فيه الى اضمار أنْ لأجْلِ أنَّ دخولَ الثّاني في اعرابِ الأول لا يُغَيِّرُ مَعْنَىً ، أَلا تَرَى أنَّ قَوْلَكَ يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبُ ، يُفِيدُ مَعْنَى قَوْلِكَ : (١١٧ يَكونُ قيامٌ لزيدٍ فَغَضَبٌ١١٧) واذَا حَصَلَ الغَرَضُ بالعَطْفِ(١١٨) على ظَاهِرِ الكَلامِ لَمْ يَكُنْ للعَدول عَنْهُ واضمارِ أنْ وَجْهٌ ، وانّما جَازَ ذلكَ في ضَرورةِ الشِّعْرِ نحوَ مَا أَنْشَدَهُ من قولِهِ :

وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحا .

لَمّا شَاكَلَ غَيْرَ المُوجَبِ أتَأتِينَا فَتُحَدِّثَنا في أنَّ المَعْنَى أنْ أَلْحق استرحْ ، — اضمر أنْ فكأنَّه قالَ : ويَكُونُ مِنّي لحاقٌ فاستراحةٌ . والجَيِّدُ المستعملُ في الاختيارِ قَوْلُهُ :

/٢٧٦/ يا نَاقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحاً الى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا(١١٩)

لأنَّهُ لو عَطَفَ على الظَّاهرِ لَمْ يَجُزْ فَوَجَبَ اضْمَارُ أنْ نَحْوَ(١٢٠) لِيَكُنْ مِنْكَ سَيْرٌ فاسْتِرَاحَةٌ ، بمَعْنَى لِيَكُنْ سَيْرٌ ثُمَّ لِيَكُنْ اسْتِرَاحَةٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وانّما يَكونُ النَّصْبُ في هَذِهِ الأشْيَاءِ اذَا خَالَفَ الثّاني الأوّلَ في المَعْنَى ، فانْ وَافَقَهُ في المَعْنَى وافَقَهُ في الاعْرابِ وذَلِكَ نحوَ مَا أَقُومُ فأُحَدِّثُكَ ، تَرفعُ اذا نَفَيْتَ فأحَدِّثُكَ(١٢١) كما نَفَيْتَ أَقُومُ » .

(١١٧—١١٧) بدله في ب عبارة مرتكبة نصها : يكون قيام لزيد قيام فيغضب .

(١١٨) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « العطف » تحريف .

(١١٩) هذا الرجز لأبي النَّجم العجلي . واسمه الفضل بن قدامة — في سيبويه والشنتمري ٤٢١/١ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٢ ، واللسان مواد : (نفخ) ٣٠/٤ و (عنق) ١٤٧/٢ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٨٧/٤ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٥ ، والدرر اللوامع ١٥٩/١ و ٧/٢ — ٨ . والرجز غير منسوب في معاني القرآن ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٧ . والعَنَقَ ضرب من السير ، كما قصد بالبيت سليمان بن عبد الملك والشاهد في قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا لوقوعه في جواب الأمر مقترنا بالفاء .

(١٢٠) سقطت « نحو » في ج .

(١٢١) ب ، ط : فأحدثك .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ما أقومُ فأحَدِّثُكَ ، فأَرَدْتَ أنْ تَنْفِي الحديث كَمَا نَفَيْتَ القِيَامَ لَمْ يَكُنْ فِيمَا بَعْدَ الفَاءِ الا الرَّفْعُ ، لأجْلِ أنَّ الذي دَعَاهُمْ الى أنْ قالُوا : ما تَأتينا فتُحَدِّثَنا ، قَصْدُهُمْ أنْ يجْعَلُوا الاتيانَ سَبَباً للحديثِ ، فأضْمَرُوا أنْ لِيُعْلَم أنَّ الحديث غيرُ دَاخلٍ في حُكْمِ الاتيانِ من جهةِ النَّفْيِ ، فاذا(١٢٢) لَمْ تُرِدْ مخالفةَ الثّاني للأوّلِ ، وقُصِدَ أنْ يُنْفَى كَمَا نُفِيَ الأوّلُ لَمْ يَكُنْ لتغيير اللفْظِ وَجْهٌ . فاذا قُلْتَ : ما أقومُ فأُحَدِّثُكَ رَفَعْتَ حَتّى كأنَّكَ قُلْتَ : ما أقومُ فَمَا أُحَدِّثُكَ ، فنَفَيْتَ الحَدِيث بَعْدَ نَفْيِ القِيامِ ، ولم تُرِدْ أنْ تقولَ : انْ قُمْتَ حَدَّثْتُكَ ، كَمَا يَكُونُ ذلِكَ اذا قُلْتَ : ما أقومُ فأُحَدِّثَكَ ، بالنَّصْبِ ، ولم تَنْفِ الحديث كما نَفَيْتَ القِيَامَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِنْ ذلِكَ الواوَ واذا أَرَدْتَ بِهَا [نفْيَ](١٢٣) الاجْتِمَاعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وذلكَ قَوْلُكَ : لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبَ اللبن ، ولا يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزَ عَنْكَ - (ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصّابرينَ) -(١٢٤) ويُمْكِنُ أنْ يكونَ قَوْلُهُ تعالَى - (ولا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ) -(١٢٥) مِنْ هَذَا البَابِ . ويُمْكِنُ أنْ يكونَ وتَكْتُموا(١٢٦) جَزْماً للاشتراكِ في النَّهْيِ ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ :

/٢٧٢/ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ اذا فعَلْتَ عَظِيمُ(١٢٧)

---

(١٢٢) ج : فاذا . تحريف .

(١٢٣) من ط . الصواب . وفي الأصل «ومعنى »

(١٢٤) آية ١٤٢ / آل عمران ٣ . وقبلها في ط قوله : وقال الله عز وجل .

(١٢٥) آية ٤٢ / البقرة ٢ .

(١٢٦) ط : تكتموا .

(١٢٧) نُسِبَ هذا البيت لشعراء عديدين . فقد نسبه سيبويه ٤٢٤/١ للأخطل وقال الشنتمري : « ويروى أيضا لأبي الأسود الدؤلي » . وفي ديوان الأخطل ص ٣٣٨ صححت نسبة البيت للمتوكل بن عبد الله الليثي (كان على عهد معاوية ونزل الكوفة) . ونسب للأخطل أيضا في كتاب الرد على النحاة ١٤٧ . ونسب صاحب الخزانة ٦١٧/٣ لأبي الأسود وذكر نسبة سيبويه للبيت للأخطل ونسبه غيره له للطرماح . قال : والصحيح أنه لأبي الأسود . كما ذكر أسم سابق البربري في نسبة البيت . =

قَالَ الشَّيْخ الامامُ أبو بكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ قولكَ : لا تَأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبنَ ، النَّصْبُ فيهِ باضمارِ أنْ ، والذي أوجَبَ ذلكَ أنَّهُمْ لو أدْخلُوا مَا بَعْدَ الواوِ في اعرابِ ما قَبْلَهُ لاشتملَ النهيُ على كُلٍّ واحدٍ منَ الفِعْلَيْنِ ، ولَيْسَ الغَرَضُ ذلكَ ، وانّما المقصودُ النَّهْيُ عَنِ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا [فَلَمّا](١٢٨) لَمْ يَكُنْ ادخالُ تَشْرَبَ في اعرابِ تَأْكُلُ وَجَبَ أنْ تُضْمِرَ أنْ وتُنزِّل قولَكَ : لا تَأكلِ السَّمكَ ، منزلةَ لا يَكُنْ مِنْكَ أكْلٌ للسَّمَكِ ليكون شربٌ الذي هُوَ في تقديرِ أنْ مَصْدَراً مَعْطُوفاً على مِثْلِهِ ، نَحْوَ لا يَكُنْ مِنْكَ أكلٌ للسَّمكِ وشِرْبٌ للَّبَنِ // فَحَصَلَ بِهَذَا الاضمارِ مَعْنَى النَّهيِ عنِ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وأنَّ أحَدَهُمَا مُبَاحٌ لَهُ ، لما حَصَلَ بِهِ في قولكَ : ما تأتينا فتُحَدِّثَنَا أنَّكَ جَعَلْتَ الاتيانَ سببَ الحديثِ . ولَمْ تَقْصدْ أنْ تنفى كُلَّ واحدٍ مِنْهمَا على الاطْلاقِ ، وفِي الظَّاهِرِ بَيانٌ ليسَ في التّقديرِ الذي هُوَ قَوْلُكَ لا يَكُنْ مِنْكَ أكلٌ للسَّمَكِ وشُرْبٌ للبنِ ، لأجْلِ أنَّكَ اذَا عَدلْتَ بِمَا بَعْدَ الواوِ مِنْ اعرابِ مَا قَبْلَهُ نحوَ أنْ تقولَ : لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، فَنَصَبْتَ الثّاني والأوّلُ مجزومٌ ، عِلْمَ ضَرورةً أنّها لم يَشْتَرِكا في الحُكْمِ ، اذْ لو كانَ الاشتراكُ مقصوداً لجزْمَتَهُ كَمَا كانَ الأوّلُ مَجْزوماً .

وكَذَا لا يَسَعُنِي(١٢٩) شَيءٌ ويَعْجَزَ عَنْكَ ، كأنَّكَ قُلْتَ : لا يَكُونَ لشيءٍ سَعَةٌ لِي وعَجْزٌ عَنْكَ . (١٣٠ ولَوْ قُلْتَ : لا يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجزُ عَنْكَ١٣٠) ، بالرَّفْعِ لَكُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ السَّعةَ والعَجْزَ جَمِيعاً ، حَتَّى(١٣١) كأنَّكَ قُلْتَ : لا يَسَعُنِي شيء ولا يَعْجَزَ عَنْكَ

= والبيت منسوب - على اختلاف في نسبته بين المذكورين - في شواهد الايضاح للقيسي ق ٧٠ ، ومواد (عظظ) من اللسان ٣٢٧/٩ والتاج ٢٥٤/٥ ، و (وا) من اللسان ٣٨٠/٢٠ والتاج ٤٥٢/١٠ والشواهد الكبرى للعيني ٣٩٣/٤ وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٨ ، والدرر اللوامع ٩/٢ ١٠ ونسب البيت لأبي الأسود فقط في شرح التصريح ٢٣٩/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٥ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٦/٢ ، وكتاب الجمل للزجاجي ١٩٨ ، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١ وابن يعيش ٢٤/٧ ، والأشباه والنظائر ٢٦٢/٣ والشاهد فيه نصب وتأتيَ باضمار ان لأنه أراد : لا تجمع بين النهي والاتيان . والمعنى لا يكن منك نهي وتأتي ، ولو جزم الفعل الآخر على النهي لفسد المعنى لأنه عندئذ أمر بأن لا ينهى البتة عن شيء ولا يأتيه ، وانما أراد اذا نهيت عن قبيح فلا تأته .

(١٢٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لما » « تحريف » .

(١٢٩) ج : لا يستغنىْ . تحريف .

(١٣٠ - ١٣٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(١٣١) سقطت « حتى » في ج .

بمنزلةِ قَولِكَ : لا يَسَعُنِي شَيءٌ ولَكنّهُ يَسَعُكَ أوْ لا(١٣٢) يكفيني شَيءٌ ولكنَّهُ يَكْفِيكَ ، لأنَّكَ اذَا نَفَيْتَ العَجْزَ عَنْهُ فَقَدْ أثْبَتَّ السَّعَةَ لَهُ ، وَلَيْسَ المَقْصُودُ هَذَا وانّما الغَرَضُ أنْ تقولَ : أنَّ السَّعَةَ والعَجْزَ لا يَجْتَمِعَانِ . ولَوْ قُلْتَ : لا يَسَعَنِي شَيءٌ فَيَعْجَزُ عنكَ ، صِرْتَ الى مَعْنًى آخَرَ ، وهُوَ أنْ تقولَ : انْ وسِعَنِي شَيءٌ لم يَعْجُزْ عنكَ ، مِثْلَ مَا تَأتينا فَتُحدِّثَنا ، وأنْتَ تُرِيدُ مَا أتيتنا الا لم تُحْدِثَنا . ويَحْتَمِلُ(١٣٣) مَعْنًى آخَرَ لا يَحْتَمِلُهُ الواوَ أيضاً . وهُوَ أنْ تريدَ لا يَسِعُنِي شَيءٌ حتّى تقولَ : أنَّهُ يَعْجَزُ عني كأنَّهُ قِيلَ : يَسَعُكَ شَيءٌ وبِسَبَبِكَ يَعْجَزُ عَنِّي ، فَقَالَ : ما يَسَعُنِي فكيفَ يَعْجَزُ عَنْكَ ، وهَذَا لا يُتَصوَّرُ في الواو لأنَّ المَعْنَى فيهِ لا يَجْتَمِعُ أنْ يَسَعُنِي شَيءٌ ويَعْجَزُ عَنْكَ ، ولَوْ قُلْتَ : لا تأكُلِ السَّمكَ فتشربَ اللَّبَنَ ، كَانَ مُحَالاً لأنَّ الغَرَضَ هُنا الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، ولا يُرَادُ أنْ يُجْعَلَ الأكْلُ سَبَباً للشُّرْبِ نحوَ أنْ تقولَ : انْ أكَلْتَ السَّمَكَ شَرِبْتَ اللَّبَنَ كَمَا يكونُ ذلكَ في قَوْلِكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجْفُوَكَ . واذَا كَانَ المُرَادُ الجَمْعُ وَجَبَ الثَّباتُ على الوَاوِ دُونَ الفَاءِ ، لأنَّ الوَاوَ يَدُلُّ عَلَى الجَمْعِ والفاءَ يَدُلُّ على أنَّ الثّانيَ بَعْدَ الأوَّلِ .

ومِمّا انْتَصَبَ فيهِ مَا بَعْدَ الوَاوِ باضمارِ أنْ لاعتبارِ الجَمْعِ بَيْنَ الأمْرَيْنِ بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٧٨/ فَقَلْتُ بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوَاباً فَلَمْ أفْخَرْ بِذَاكَ وأجْزَعَا(١٣٤)

فَكَأنَّهُ قَالَ : فَلَمْ يَكُنْ فَخْرٌ وأنْ أجْزَعَ . بِمَعْنَى فَلَمْ يَجْتَمِعْ هَذَانِ أي أنَّهُ اذَا فَخَرَ بِقَتْلِهِ لَمْ يَجْزَعْ ولَمْ يَجْمَعْ بينَ الفَخْرِ والجَزَعِ . ولَوْ قَالَ : فَلَمْ أفْخَرْ بِذَاكَ وأجْزَعْ ، كَانَ

---

(١٣٢) ب : اي لا .

(١٣٣) زيادة غير مستقيمة المعنى في ج بعد قوله « ويحتمل » نصبها : « كان صحيحا ، لأنك تريد أن تقول : انْ حصل لي من شيء سعة لم يعجز عنك ، فهو كقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، غير أنَّ الفاء يحتمل الى « معنى آخر » .

(١٣٤) لدريد بن الصمة في سيبويه والشنتمري ١/٤٢٥ ، والكامل للمبرد ٧٣٥ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٨ . والبيت غير منسوب في اللسان (قتل) ١٤/٦٤ ، وشرح درة الغواص ١٩ .
والمقصود بعبد الله هو أخو الشاعر ، وبخير لداته ذؤاب الأسدي أو أحد قومه .
وقد سماه الشاعر في بيت آخَر يشترك مع الشاهد في الصدر وهو :
فَقلتُ بعبدِ اللهِ خيرَ لِداتِهِ ذُؤابَ بنَ أسماءَ بنَ زيدِ بنِ قاربِ =

اللَّفْظُ يَدُلُّ على أَنَّهُ نفىَ الفَخْرَ والجَزْعَ جَمِيعاً وأخْبَرَ بعَدَمِ كُلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا ، ولَمْ يَنْطِقْ ظَاهِرُهُ بأنَّ قَصْدَهُ أنْ يَنْفَى اجتماعَ الفَخْرِ والجَزَعِ لا أنْ يَنْفِيَ كُلَّ واحدٍ على انْفِرَادِهِ حَتَّى كأنَّهُ يقولُ لا هَذَا كَانَ(١٣٥) ولا ذَاكَ ، كَمَا أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فَلَمْ تَنْصِبْ كانَ النَّهْيُ قَدْ تَنَاوَلَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا على انْفِرَادِهِ(١٣٦) ولم يَجُزْ لَهُ وَاحِدٌ من الأكْلِ والشُّرْبِ وكَذَا قَوْلُ الآخَرِ :

/٢٧٩/ أَلَمْ أكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ(١٣٧)

كَأَنَّهُ قَالَ : ألَم تَكُ مُجَاورَةٌ وكَوْنُ مَوَدَّةٍ بمنزلةِ قَوْلِكَ : أَلَمْ يَجْتَمِعْ أنْ أجَاوركُمْ وأنْ يَكُونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ // المَوَدَّةُ . (١٣٨ وَلَوْ قَالَ : أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُنْ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدَةُ١٣٨) لَمْ يَكُنْ في اللفْظِ دَليلٌ على الاجْتِمَاعِ وكَانَ بمنزلةِ أنْ تقولَ (١٣٨ أَلَمْ أكُ جَارَكُم ، وأَلَمْ يَكُنْ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ ، فَكَانَ يَجُوزُ أنْ تقولَ :١٣٨) أَلَمْ تَكُنِ المُجَاوَرَةُ في حَالٍ والمَوَدَّةُ في أخْرَى ولما نَصَبَ دَلَّ على أنَّ المَقصودَ أَلَمْ يَجْتَمِعِ الجَوَارُ والمَوَدَّةُ جَمِيعاً في حَالٍ وَاحِدَةٍ . وكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (أَمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ) –(١٣٩) على قَوْلِكَ : ولَمْ يُظْهِرْ مِنْكُمْ جِهَادٌ ، وكَذَا يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ، حَقِيقَتُهُ ظُهُورُ الصَّبْرِ ، لأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ عَالِماً بالأمورِ فكأَنَّهُ قَالَ : ولمّا تُجَاهِدُوا ويَظْهَرَ صَبْرُكُمْ بمنزلةِ قولِكَ : ولَمّا يَكُنْ جِهَادٌ وأنْ تَصْبِرُوا أو ولمّا

= (أنظر الأصمعيات ق ١٩/٣ ص ١١) .
والشاهد في قوله « وأجزعا » حيث نصبه باضمار أنْ ، يريد أنه لم يجمع بين الفخر والجزع .

(١٣٥) ب ، ج : لا كان هذا .

(١٣٦) ب ، ج : على حدة .

(١٣٧) للحطيئة – واسمه جرول بن اوس – يخاطب بني عوف بن كعب بن سعد وهو قوم الزبرقان بن بدر . والبيت للحطيئة في ديوانه ق ٣٤/٩ ص ٩٨ ، وسيبويه والشنتمري ٤٢٥/١ ، وكتاب الرد على النحاة ١٤٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٤١٧/٤ ، وشواهد المغنى ٩٥٠ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩٦ وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٩ والدرر اللوامع ١٠/٢ وغير منسوب في المقتضب ٢٧/٢ ، ومغنى اللبيب ش ٩٢٠ ج ٦٦٩/٢

(١٣٨ – ١٣٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٣٩) آية ١٤٢ / آل عمران ٣ .

يَجْتَمِعْ جِهَادٌ وأنْ تَصْبِرُوا . وقَدْ قُوِيءَ - (ولَمّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدوا مِنْكُمْ ويَعْلَمِ الصّابِرينَ) - بالكَسْرِ(١٤٠) وهَذَا لا يَكونُ فيهِ دَليلٌ على الجَمْعِ ويَجْري مَجْرَى قَوْلِكَ : أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولَمّا تُجاهِدُوا ولَمّا تَصْبِرُوا . فَيَجُوزُ أنْ يُرَادَ أنَّ واحداً من الجِهَادِ والصَّبْرِ على انفرادِهِ يَكْفِي ، حَتّى كأنَّهُ لو قِيلَ : ولَمّا يَكُنْ واحِدٌ من هَذَيْنِ ، جَازَ . واذَا نَصَبْتَ لَمْ يَحْتَمِلْ هَذَا وكَانَ بِمَعْنَى الجَمْعِ البَتَّةَ نحوَ ولمّا يَجْتَمِعْ أنْ تُجَاهِدُوا وأنْ تَصْبِروا حتى يجوزَ أنْ يقالَ : أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلوا الجَنَّةَ وجَاهَدْتُمْ فقط ولَمّا تَصْبِرُوا فَلا يُعْتَدُّ بالجِهَادِ لأنَّهُ لم يقترن بالصَّبْرِ فَهُوَ مِثْلُ لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، في أنَّكَ لمّا نَصَبْتَ دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : لا يَجْتَمِعُ أكلُ السَّمَكِ وشُرْبُ اللَّبَنِ .

وتَقُولُ : أتَظُنُّ أنّي أُكْرِمُكَ ولم تَأْتِ زَيْداً وتَخْدمَ أخَاهُ ، تُرِيدَ : ولَمْ يَجْتَمِعْ أنْ تَأتِيَ زَيْداً وأنْ تَخْدِمَ أخَاهُ حَتّى يَجُوزَ أنْ يَكُونَ حَصَلَ اتيانُ زَيْدٍ ولَمْ يَحْصُلْ خِدْمَةُ أخيهِ ، وأنْتَ معَ ذَلِكَ تَرُدُّهُ وتَقُولُ : أتَظُنُّ أنّي أُكْرِمُكَ وَلَمْ تَجْمَعْ(١٤١) بَيْنَ الأمْرَيْنِ ، واذَا قُلْتَ : أتَظُنُّ أنّي أُكْرِمُكَ ولَمْ تَأْتِ زَيْداً وتَخْدِمْ أخَاهُ بالجَزْمِ لَمْ يَكُنِ اللفْظُ مُوجِباً للجَمْعِ وجَازَ أنْ تُرِيدَ : ولَمْ يَفْعَلْ وَاحِداً مِنَ الاتْيانِ والخِدْمَةِ ، حَتّى لو فَعَلَ الاتيانَ وَحْدَهُ لَمَا أنْكَرْتَ اسْتِحْقَاقَهُ الاكرامَ ، ولم تَقُلْ : أتَظُنُّ أنّي أُكْرِمُكَ . فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا النَّحْوُ ولأجْلِ هَذَا المَقْصُودِ أُضْمِرَ أنْ فَاعْرِفْهُ فَأنَّهُ مِنْ مَوَاضِعِ الاشْتِبَاهِ .

وأمّا قَوْلُ البَغْدَادِيينَ أنَّهُ منصوبٌ عَلَى الصَّرْفِ ، فالّذِي يَصِحُّ مِنْهُ أنْ يُرَادَ صَرْفُ الثّاني عن اعْرابِ الأوّلِ فَكَأنَّهُمْ لمّا قَصَدُوا أنْ يكونَ الثّاني غَيْرَ دَاخِلٍ في حُكْمِ الأوّلِ فَنَصَبُوهُ صَارَ العُدُولُ بِهِ عَنْ مَعْنى الأوّلِ ، كَأنَّهُ نَصَبَهُ اذَا كَانَ سَبَباً لاضْمَارِ أنْ . فأمّا أنْ يُرَادَ أنَّ النَّصْبَ بنفسِ مُخَالَفَتِهِ للأوّلِ حَتّى كَأنَّ(١٤٢) عامِلَه ذلكَ المَعْنَى فَلا ، ولو جَازَ

---

(١٤٠) في املاء ما من به الرحمن ٨٤/١ ، : « ويعلم الصابرين » يقرأ بكسر الميم عطفا على الأولى وبضمّها على تقدير وهو يعلم ، والأكثر في القراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما أنه مجزوم أيضا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح اتباعا للفتحة قبلها . والوجه الثاني أنه منصوب على اضمار أن والواو هاهنا بمعنى الجمع كالتي في قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن والتقدير أتظنتم ان تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الصابرين ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو بمع صح المعنى والاعراب » . كما وردت الآية في سيبويه ٤٢٦/٢ .

(١٤١) ج : ولم نجتمع . تحريف .

(١٤٢) ج : حتى كان .

ذَلِكَ جَازَ(١٤٣) أنْ تَقُولَ : انَّ زَيْداً في قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، لَمْ يَنْتَصِبْ بالفِعْلِ وانَّمَا عملَ النَّصْبَ فيهِ كَوْنُهُ مَفْعُولاً وذَلِكَ غيرُ سَديدٍ ، لأنَّ كَوْنَهُ مَفْعُولاً أوْجَبَ أنْ يكونَ ضربتُ عاملاً فيهِ النَّصْبَ ، وَلَوْ كَانَ تَصَوُّرُ مَعْنَى المَفْعُولِيَّةِ فيهِ يُوجِبُ نَصْبَهُ بِمَعْنَى أنَّهُ يُعْمِلُهُ دونَ أنْ يكونَ سبباً لِعَمَلِ ضَرَبْتُ من حَيْثُ أنَّهُ لَوْ لَمْ يَصْلُحْ لِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الفِعْلُ لَوَجَبَ أنْ لا يُقَالَ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، وزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ من حَيْثُ مَعْنى المَفْعُولِيَّةِ // مُتَصَوَّرٌ فيهِ فالصَّحيحُ ما ذَكَرَهُ أصْحَابُنَا مِنْ أنَّهُ مَنْصُوبٌ باضمار أنْ ، والذي يُجَوِّزُ أنْ يَنْصُبَهُ أنْ هُوَ امتناعُهُ مِنْ أنْ يَدْخُلَ في اعرابِ الأوَّلِ نحوَ لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ بالكَسْرِ لالتقاء السّاكِنَيْنِ . كمَا أنَّ الذي يَجَوِّزُ(١٤٤) نَصْبَ زَيْدٍ بضَرَبْتُ وقوعُ الفِعْلِ في المَعْنَى عَلَيْهِ ، والعَامِلُ اذا كَانَ مَعْنَوِيّاً لم يَكُنْ مَعَهُ لَفْظٌ ، أَلا تَرَى أنَّ يَفْعَلُ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ يَضْرِبُ ، لَمّا ارْتَفَعَ بالمَعْنَى الذي هُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الأسْمَاءِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عاملٌ كَضَرَبْتُ والباء في مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، وأمّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (ولا تُلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحَقَّ)-(١٤٥) فالأظْهَرُ فِيهِ أنْ يكونَ تَكْتُموا مَجْزُوماً بالنَّهْيِ كأنَّهُ لا تُلْبِسُوا الحَقَّ ولا تَكْتُمُوا الحقَّ لأنَّ المَعْنى عَلَى النَّهْيِ عن كُلِّ واحدٍ من اللَّبْسِ والكِتمَانِ . وأمّا تَجْويزُهُمْ أنْ يكونَ مَنْصُوباً باضْمَارِ أنْ فَوَجْهُهُ أنَّ بَعْدَهُ (وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(١٤٥) كأنَّهُ ولا يَجْتَمِعُ مِنْكُمْ لَبْسٌ وكِتْمَانٌ مع عِلْمٍ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ جَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ : ولا يَجْتَمِعُ لَبْسٌ وعِلْمٌ لوجهِ الرَّشَادِ فهو كَقَوْلِكَ : لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ لأنَّ النَّهْيَ حَصَلَ عن اللبْسِ المُقْتَرِنِ بالعِلْمِ كَمَا كَانَ النَّهْيُ عن الأكْلِ المُجْتَمِعِ مَعَ الشُّرْبِ لأنَّ اللَّبْسَ الذي لا يُعْلَمُ صَاحِبُهُ لا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ منْ حَيْثُ أنَّهُ لا يَقْدِرُ على التَّعرّي مِنْهُ كَمَا لَمْ يتناول النَّهْيُ الأكْلَ من حَيْثُ أنَّهُ لا يَضرُّ اذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بالشُّرْبِ .

وأمّا البَيْتُ فَتَقْدِيرُهُ لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ عن خُلُقٍ واتْيَانٌ بِمِثْلِهِ أوْلا تَجْمَعْ(١٤٦) بَيْنَ هَذَيْنِ فالنَّهْيُ عن خُلُقٍ(١٤٧) مُبَاحٌ لَهُ ، اذَا لَمْ يَقْتَرِنْ باتيانٍ مِثْلِهِ . قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ :

---

(١٤٣) سقطت « جاز » في ج .
(١٤٤) ب ، ج : جَوَّزَ .
(١٤٥) آية ٤٢ / البقرة ٢ .
(١٤٦) ب ، ج : اي لا تجمع .
(١٤٧) سقطت « عن خلق » في ب و ج .

حُكِيَ عن الأصْمَعِيّ أنَّهُ قَالَ : [لا](١٤٨) أُنْشِدُ الا باسْكَانِ الياءِ نَحْوَ وتَأتِيْ مِثْلَهُ ، وذَكَرَ أنَّ سَمَاعَهُ كَذَلِكَ . قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ : فَهَذَا لا يَخْلُو مِنْ أحَدِ أمْرَيْنِ : أمّا أنْ يكونَ الياءُ في تَقْدِيرِ النّصْبِ كَقَوْلِهِ :

كأنَّ أيْديهِنَّ بالقاعِ القَرَقْ /٢٦٥/

أو يكونَ على الابْتِدَاءِ نَحْوَ قولِهِ :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وأنْتَ تَأْتِي مِثْلَهُ /٢٧٧/

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« وكَذَلِكَ زُرْنِي فَأزُورَكَ(١٤٩) ، ولا يَجُوزُ الجَزْمُ في قَوْلِكَ : وأُزورَكَ ، لأنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ ما تَحْمِلَهُ عَلَيْهِ . ولَوْ جَازَ ذلكَ لَجَازَ أنْ تقولَ مُبْتَدِئاً : تُحَدِّثْنِي ، تُرِيدُ الأمْرَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَ قَوْلَكَ : زُرْنِي ، مَوقوفٌ مَبنيٌّ ، وأزُورُكَ مِنَ المُضَارِعِ المُعْرَبِ ، فَلا يَجُوزُ أنْ تُشْرِكَ بَيْنَهُمَا بالواوِ ، لأنَّ(١٥٠) المَبْنِيَّ لا يُعْطَفُ عليهِ المُعْرَبُ ، أَلا تَرَاكَ لا تَقولُ : اذْهَبْ وتُعْطِ زَيْداً ، ولا أكرمْ وتُحْسِنْ الى أخيكَ ، فَتَجْزِمُ – الثّاني لِقَصْدِ الأمْرِ لأجْلِ أنَّ السُّكونَ(١٥١) في الجَزْمِ ليسَ بعَامِلٍ . وإنّما هو بمنزلةِ السُّكون في قَدَدْ وَبلْ . فَلا يَجُوزُ أنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ مُعْرباً وتَجْعَلَ لَفْظَهُ كَلَفْظِهِ في غَيْرِ عَامِلٍ كَمَا لا يَجُوزُ أنْ تقولَ : زَيْدٌ ذَهَبَ ويَضْرِبُ عَمْرٌو فَتَجْعَلَ آخرَ يَضْرِبُ كآخرَ ذَهَبَ زَعْماً(١٥٢) أنَّكَ عَطَفْتَهُ عَلَيْهِ . ولَو جَازَ ذلكَ لَجَازَ جَاءنِي هؤلاءِ وزيدٍ فتجُرُّ زيداً لأنه معطوفٌ على هؤلاء . ولَفْظُهُ لَفْظُ الجَرِّ . وهَذَا ظَاهِرُ الفَسَادِ . واذَا لَمْ يَكُنْ الثّاني في الأوّلِ في قَوْلِكَ : زُرْنِي وأُزورَكَ ، لَمْ

(١٤٨) من ب و ج . الصواب .
(١٤٩) ب ، ج ، ط : وأزورك .
(١٥٠) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « ولان » . تحريف .
(١٥١) ب : لأن السكون .
(١٥٢) ب ، ج : زاعما .
(١٥٣) ج : فتجرد . تحريف .

يَكُنْ الا النَّصْبُ ، على أنْ يكونَ بمنزلةِ لِيَكُنْ [مِنْكَ](١٥٤) زيارَةٌ وزيارةٌ مِنّي ، بمَعْنَى ولِيَكُنْ مِنّي زيارةٌ . وأمّا قَوْلُهُ // لو جَازَ هَذَا لَجَازَ أنْ تقولَ : تُحَدِّثْنِي ، تُريدُ الأمْرَ » . فمقصودُه أنّكَ اذَا قُلْتَ : زُرْنِي وأزُرْكَ ، كُنْتَ قد أضْمَرْتَ الجَازمَ نحوَ أنْ تقولَ : زرني ولأَزُرْكَ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ ، اذْ لو جَازَ هَذَا لجازَ أنْ تقولَ : تُحَدّثْنِي ، تُريدُ لِتُحَدّثْنِي ، ويَجُوزُ أنْ يُريدَ أنّه لو جَازَ الاسكانُ في أزورك نحو زُرْنِي وأزُرْكَ ، عَلَى أنْ تَجْعَلَ المُضَارعَ مُسَكَّناً لأجْلِ الأمْرِ وتُجْرِيهِ مَجْرَى زُرْ لجازَ أنْ تقولَ : تُحَدِّثْنِي ، فَتَبْنِيهِ كَمَا تَبْنِي حَدِّثْنِي .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِنْ ذلكَ أوْفى نَحْوِ قَوْلِكَ : لأَلْزِمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي(١٥٥) و [لأَشْكُرَنَّكَ](١٥٦) أوْ تَنْصِفَنِي ، وانّمَا تَنْصُبَ(١٥٧) الفِعْلَ لأنَّ المَعْنَى لألْزِمَنَّكَ الى(١٥٨) أن تُعْطِيَنِي ، وزَعَمُوا أنَّ في بَعْضِ المَصَاحِفِ - (تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسْلِمُوا) -(١٥٩) وَقَالَ :

/٢٨٠/ وكُنْتُ اذَا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهـــا أو تَسْتَقِيما(١٦٠)

---

(١٥٤) من ب . أولى .

(١٥٥) ط : أو تعطيني (حتى) .

(١٥٦) من ب . الصواب . وفي الأصل « لأشكرنك » . تحريف .

(١٥٧) ط : وانما انتصب .

(١٥٨) ط : الا .

(١٥٩) آية ١٦ / الفتح ٤٨ . وتمام الآية (قل للمُخَلَّفِينَ من الاعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ الى قوم أولى بأسٍ شديدٍ تُقَاتِلونَهُمْ أو يُسْلِمونَ فانْ تُطِيعُوا يُؤتِكُمْ اللهُ أجْرَاً حَسَناً وان تَتَوَلَّوا كَمَا توليتُمْ من قَبْلُ يُعَذِبكم عَذَاباً أليماً) .
وفي املاء ما مَنَّ به الرحمن جـ ٢ / ١٢٥ : « (أو يسلمونَ) معطوف على يقاتلونهم . وفي بعض القراءات (أو يسلموا) وموضعه نصب ، وأو بمعنى الى أن أو حتى » وقد وردت الآية في سيبويه ٤٢٧/١ .

(١٦٠) لزياد الأعجم في سيبويه والشنتمري ٤٢٨/١ والمقتضب ٢٩/٢ ، والأمالي الشجرية ٣١٩/٢ ، ومواد (غمز) من اللسان ٢٥٦/٧ والتاج ٦٥/٤ ، و (أوى) من التاج ٢٨/١٠ ، والشواهد الكبرى للعيني ٣٧٥/٤ ، وشرح التصريح ٢٣٧/٢ ، وشواهد المغني ٢٠٥/١ ، وشرح - الشواهد للعاملي ٣٨٧ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩١ ، — والبيت غير منسوب في الايضاح ٣١٥ ، ومغني اللبيب ش ٩٨ ج ٦٦/١ ، والشاهد فيه نصب تستقيم على معنى الا أن تستقم .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ أوْ مِثْلَ الواو في كَوْنِهِ حَرْفَ عَطْفٍ . الا أنَّ أو للشَّكِ والوَاوَ للجَمْعِ . فَاذَا قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي ، كَانَ [نَصْبُ][161] .. مَا بَعْدَ أوْ باضْمَار أنْ ، كَأنَّكَ قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أوْ أنْ تُعْطِيَنِي ، وذَاكَ أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لأَلْزِمَنَّكَ أوْ تُعْطِينِي ، فَرَفَعْتَ عَطْفاً عَلَى الأوّلِ لَكُنْتَ قَدْ أثْبَتَّ الإعْطاءَ كَمَا أثْبَتَّ اللزومَ ، وَلَمْ تُفِدْ أنَّ اللزومَ لأجْلِ الإعْطاءِ حَتَّى كَأنَّهُ قِيلَ : لأَلْزِمَنَّكَ لِتُعْطِيَنِي ، وتُنَزِّلُ قَوْلَكَ : لأَلْزِمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي مَنْزِلَةَ قَوْلِكَ : واللهِ لأَلْزِمَنَّكَ أوْ تَخْرجُ ، تُريدُ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ أحدَ هَذَيْنِ يَكُونُ ، كَمَا تَقولُ : تَضْربُ أحَدَهُمَا ولا يَكُونَ عَمْرٌو سَبَبَ زيدٍ ، فَلَمّا كَانَ القَصْدُ أنَّ اللزومَ لأجْلِ الاعْطاءِ أضْمِرَ أنْ لِيُعْلَمَ أنَّ الثّاني لَمْ يَدْخُلْ في حُكْمِ الأوّلِ ، وقُدِّرَ مَا قَبْلَ أوْ تَقْدِيرَ المَصْدَرِ كَأنَّهُ [لِيكونَنَّ][162] لزومٌ منّي أوْ اعْطاءٌ مِنْكَ ، وتَنَزَّلَ الكَلامُ منزلةَ قَوْلِكَ : لأَلْزِمَنَّكَ الى أنْ تُعْطِيَنِي ، وحَتّى تُعْطِيَنِي .

وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى - (تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسْلِمُوا) - في قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ النُّونَ مَعْنَاهُ واللهُ أعْلَمُ حَتّى يُسْلِمُوا والى أنْ يُسْلِمُوا . وأمّا القِرَاءَةُ المَعْرُوفَةُ - (تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يُسْلِمونَ) - فَلا يُعْلَمُ مِنْهَا أنَّ كَوْنَ القِتَالِ لأجْلِ الاسْلامِ مِنْ جِهَةِ اللّفْظِ وانّما يُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى ، وهُوَ أنَّ الحقيقةَ قَوْلُكَ : يَكُونُ قِتَالٌ او اسْلامٌ واذَا عُلِمَ أنَّهُمَا لا يَجْتَمِعَانِ فَقَدْ عُلِمَ أنَّ القِتَالَ يَنْقَطِعُ بانقطاعِ الامْتِنَاعِ مِنَ الاسلامِ ، واذَا[163] عُلِمَ أنَّهُ يَنْقَطِعُ بِحُصُولِ الاسلامِ تَقَرَّرَ أنَّهُ كَانَ لأجْلِهِ . وَلَوْ قُلْتَ : يَجِيءُ زيدٍ أو يَذْهَبُ عَمْرٌو ، لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ فِي اللّفْظِ [164] أنَّ سَبَبَ ذهابِ عَمْرٍو ومَجِيءَ زَيْدٍ[164] . وكَذَا البَيْتَ لأنَّ قَوْلَهُ :

وكُنْتُ اذَا غَمَزْتُ قَنَـــاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَـــا أو تَسْتَقِيمَـــا

---

(١٦١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الطلب » تحريف .

(١٦٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لا يكونن » تحريف .

(١٦٣) ب ، ج : فاذا .

(١٦٤ - ١٦٤) بدله في ب و ج : « على أن ذهاب زيد سببه مجيء عمرو » .

قَدْ صَارَ كَسَرْتُ فيهِ بِمَعْنَى المُسْتَقْبَلِ لِكَوْنِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قَالَ(١٦٥) : وكُنْتُ اذَا غَمَزْتُ اكْسِرُ كُعُوبَهَا الا أنْ تَسْتَقِيمَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« ومِمَّا انْتَصَبَ(٢٦٦) الفِعْلُ بَعْدَهُ حَتَّى ، وذَلِكَ قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها فَالفِعْلُ بَعْدَ حَتَّى يَنْتَصِبُ باضْمَارِ أنْ كَمَا يَنْتَصِبُ (١٦٧ باضْمَارِ أنْ١٦٧) بَعْدَ اللامِ في قَوْلِكَ : مَا كَانَ زَيْدٌ (١٦٨ لِيَفْعَلَ كَذَا١٦٨) // (١٦٩ وحَتَّى هذهِ الجَارَّةُ الاسم١٦٩) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - (حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) -(١٧٠) ، كَمَا أنَّ اللامَ كَذَلِكَ واذَا أَثْبَتَ أَنَّهَا الجَارَّةُ للاسمِ لَمْ تَعْمَلْ في الفِعْلِ [شَيْئاً](١٧١) فاذَا (١٧٢ لَمْ تَعْمَلْ١٧٢) والنَّصْبُ يَقْتَضِي عَامِلاً لَهُ ، ثَبَتَ أَنَّهُ باضْمَارِ أنْ ، اذِ المَعْنَى سِرْتُ الى دُخُولِهَا . فأنْ المُضْمَرَةُ بَعْدَ حَتَّى والفِعْلُ والفَاعِلُ جَمِيعاً في مَوْضِعِ جَرٍّ بحَتَّى ، وحَتَّى وأنْ المُضْمَرَةُ [ومَا عَلِمَتْ فِيهِ](١٧٣) في مَوْضِعِ نَصْبٍ (١٧٤ بأَنَّهُ مَعْمُولُ سِرْتَ١٧٤) ، (١٧٥ كَمَا أنَّ الى مَعَ المَجْرُورِ بِهَا١٧٥) في قَوْلِكَ : ذَهَبَ الى زَيْدٍ ، كَذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ حَتَّى حَرْفُ جَرٍّ بمنزلةِ إلى [كَقَولِهِ](١٧٦) عَزَّ وَجَلَّ - (سَلام هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) - ، وقَوْلِهِمْ : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ فاذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ وصَادَفْتَ

---

(١٦٥) سقطت « قال » في ج .
(١٦٦) ط : ومما ينصب .
(١٦٧ - ١٦٧) ساقط في ط .
(١٦٨ - ١٦٨) بدله في ب و ج : « ليفعل » باضمار أن » وفي ط : « ليفعل » .
(١٦٩ - ١٦٩) بدله في ب و ج و ط : وذلك أن حتى هذه هي الجارة للاسم .
(١٧٠) آية ٥ / القدر ٩٧ ، وفي ط : (سلام هي ... الآية) .
(١٧١) من ب و ج . أبين .
(١٧٢ - ١٢) بدله في ط : واذا لم تعمل « فيه »
(١٧٣) من ب و ج و ط . الصواب .
(١٧٤ - ١٧٤) ساقط في ب و ج .
(١٧٥ - ١٧٥) بدله في ط : كما أن
(١٧٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « كقولك » . تحريف .

الفِعْلَ بَعْدَهَا مَنْصُوباً وَجَبَ تَقْدِيرُ أَنْ نَحْوَ سِرْتُ حَتّى أَنّ أَدْخُلَها ، لا سيّما اذاً أَدّى مَعْنَى قَوْلِكَ : سِرْتُ الى دُخُولِهَا ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يكونَ النَّصْبُ بغير اضمار أَنْ لأَجْلِ أَنَّ حَتّى اذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ اقْتَضَى الاسمَ ، اذِ الجَارُّ لا يدخلُ عَلَى الفِعْلِ(١٧٧) ، وأَنْ مَعَ ما بَعْدَهَا تَكُونُ بمنزلةِ الاسم . واذَا قُلْتَ : أَنْ أَدْخُلَهَا ، كَانَ بمنزلةِ قَولِكَ : دَخُولها . واذَا كانَ اسْماً صَحَّ أَنْ يَدْخُلَهُ حَرْفُ الجَرِّ كَقَوْلِكَ : [سِرْتُ](١٧٨) إلى دُخُولِهَا و [سِرْتُ](١٧٨) حَتّى دُخُولِهَا ، فالفِعْلُ الواقعُ بَعْدَ (١٧٩ حَتّى مَعَ أَنْ المُضْمَرَةِ١٧٩) في مَوْضعِ جَرٍّ بحَتّى ، ثُمَّ حَتّى مَعَ أَنْ وصِلَته في موضعِ نَصْبٍ ، كَمَا يَكُونُ الجَارُّ معَ المَجْرُورِ في نَحْوِ ذَهَبْتُ الى زَيْدٍ ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ ، كَذَلِكَ فَكَأَنَّكَ اذَا قُلْتَ : سِرْتُ حَتّى أَدْخُلَها فَقَدْ قُلْتَ : طَلَبْتُ أَنْ أَدْخُلَهَا ، كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، كانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : جِزْتُ زَيْداً ، فالجَارُّ مَعَ المَجْرُورِ في مَوْضعِ نَصْبٍ [أَبَداً](١٨٠)

ويَقْطَعُ بأَنَّ الأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ النَّصْبِ باضمارِ أَنْ مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ عن أَبي الفَضْلِ الرِّياشِي(١٨١) مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

/٢٧٩/ دَاوَيْتُ غَبْنَ أَبي الدّهيقِ بِمَطْلِهِ حَتّى المَصِيفِ وتَغْلُوَ القِعْدَانُ(١٨٢)

---

(١٧٧) ب : على الأفعال .

(١٧٨) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « شرت » تصحيف .

(١٧٩ - ١٧٩) بدله في ب : بعد حتى وان المضمرة .

(١٨٠) من ب و ج . أولى .

(١٨١) أبو الفضل الرياشي : هو العباس بن الفرج ، من أهل البصرة ، كان عالما باللغة والشعر ، وكان كثير الرواية عن الأصمعي ، كما قرأ على أبي عثمان المازني كتاب سيبويه توفي بالبصرة مقتولا سنة ٢٥٧ هـ في ثورة الزنج فيها .

ومن مصنفاته كتاب « الخيل » ، وكتاب « الابل » ، ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب » . أنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٨ - ٧٥ ومراتب النحويين ٧٥ - ٧٧ وطبقات الزبيدي ١٠٣ - ١٠٦ ، والفهرست لابن النديم ٨٦ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢ - ٤٦ ، ووفيات الأعيان ٢٣٣/٢ - ٢٣٤ ،

(١٨٢) روى هذا البيت في الأنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٩/٢ ، دون نسبة وبرواية « عبن أبي الدهيق » . وهو تصحيف . والصحيح رواية المقتصد ، ففي اللسان و (غبن) ١٨٥/١٧ « الغَبْنُ بالتسكين في البيع الغبن بالتحريك بالرأي ، وعليه تتوجه رواية المقتصد . والشاهد فيه وجوب توجه حتى لعمل الجر ، ونصب يغلو بأن المضمرة مع عطفها على ما قبلها . ويمتنع ان تكون حتى ناصبة ليغلو لأنها لا يجوز أنْ تأتي ناصبة وجارة في موضع واحد . فلما لم يكن يغلو معطوفا على فعل منصوب وجب نصبه باضمار أن لأن لن مع الفعل بمنزلة الاسم .

فالمَصْيفُ مجرورٌ بحتّى وقَوْلُهُ تَغْلو ، مَعْطُوفٌ عليهِ . ومَعْلُومٌ أنَّ النَّصْبَ في ذَا لا يَحْتَمِلُ الا اضمارَ أنْ لأنَّهُ بمنزلةِ قَوْلِكَ : حَتّى المَصيفِ وغَلاءِ القِعْدَانِ . ولَوْكَانَ حَتّى في قَوْلِكَ : سِرْتُ حَتّى أدخلَها هِيَ النّاصِبَةَ بنفْسِهَا لوجبَ أنْ لا يجيءَ الفِعْلُ هُنا مَنْصُوباً بَعْدَ الجرِّ لأنَّهُ لا يكونُ في مَوْضِعِ واحدٍ جَاراً ونَاصِباً ، والمَعْطُوفُ يَجبُ أنْ يكونَ عَلَى اعرابِ المَعْطُوفِ عَلَيهِ فاذَا لَمْ يَكُنْ قبلَ تَغْلو فِعْلٌ منصوبٌ ، وكانَ قَبْلَهُ اسمٌ مجرورٌ عَلِمْتَ أنَّ مَا بَعْدَ الوَاوِ يَجبُ أنْ يكونَ مَجْروراً ، واذَا تَقَرَّرَ الجَرُّ لِمَا بَعْدَ الواوِ وثَبَتَ أنَّ تَغْلوَ مَنْصُوبٌ باضمارِ أنْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أنَّ [أنْ][183] مَعَ مَا بَعْدَهُ بمنزلةِ اسمٍ ، وفي افْسَادِ مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ حَتّى هِيَ الناصبةَ غَيْرُ هَذَا الا أنَّهُ كافٍ هُنَا .

ومِمّا يُشَاكِلُ هَذَا في الفَسَادِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : انَّ النَّصْبَ في قَوْلِكَ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا فَنَجفُوكَ ، بنَفْسِ الفَاءِ ، وكَذَا الوَاوُ وأوْ دُونَ اضْمَارِ أنْ ، وذَاكَ - أنَّ الأمْرَ لَوْكَانَ عَلَى ما ذَكَرَهُ لوجبَ أنْ يَدْخُلَ حَرْفُ العَطْفِ عَلَيْهَا // فَيُقَالُ : لا تَنْقَطِعْ عَنّا وفَنَجْفُوكَ[184] ، وفَنَضْرِبَكَ ، ولا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، لأجْلِ أنَّ الواوَ والفَاءَ اذَا تَولّيَنَا أمرَ النَّصْبِ [لَمْ][185] يَكُونَا حَرْفَي عَطْفٍ ، وجَرَيَا مَجْرَى أنْ ، فكَمَا تَقُولُ : يُعْجِبُنِي أنْ تقومَ وأنْ تَقْعُدَ ، فَتُكَرِّرُ أنْ بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ ، كَذَلِكَ يَجبُ أنْ يُقَالَ على هَذَا المَذْهَبِ : لا تَنْقَطِعْ وَفَنَجْفُوكَ[184] وفَنَضْرِبَكَ .

فأنْ قَالَ أنَّهُمْ اسْتَنْكَرُوا الجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْ عَطْفٍ في اللَّفْظِ ، وانْ لم تَكُنِ الفَاءُ عَاطِفَةً في المَعْنَى ، دَخَلَ [عليهِ][186] قَوْلُهُمْ ، ووَاللهِ لا يقومُ زَيْدٌ ، - وذَاكَ أنَّ الواوَ من حروفِ العَطْفِ ، الا أنَّها لمّا كَانَتْ في القَسَمِ بمَنْزِلَةِ البَاءِ وعَارِيَةً مِنْ مَعْنى العَطْفِ لَمْ يُسْتَنْكَرِ الجَمْعُ بينها وبَيْنَ الوَاوِ العَاطِفَةِ ، فَقِيلَ : واللهِ لا يَخْرُجَ[187] زَيْدٌ ، ووَاللهِ لا يَقُومُ زَيْدٌ ، والاسْتِنْكَارُ انّما يَقَعُ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنًى دونَ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في

---

(١٨٣) من ب و ج . الصواب .

(١٨٤) سقطت الواو قبل « فنجفوك » . سهو .

(١٨٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لا » . تحريف .

(١٨٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « عليهم » . تحريف .

(١٨٧) ب ، ج : لخرج . تحريف .

المَعْنى مُتَّفِقَيْ اللَّفْظِ ، ولَوْ جَازَ هَذَا لجاز أنْ يُقَالَ : أنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ أَخَاكَ وَوَلَدَكَ ، لأنَّ هَذَا مُشْبِهٌ لِقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وَوَعَمْراً ، في اجتماعِ الواوَيْنِ ، وذَلِكَ مُحَالٌ فقَدْ صَحَّ أنَّ المَذْهَبَ السَّديدَ ما ذَكَرْنَاهُ من أنَّ النَّصْبَ باضمارِ أنْ وظَهَرَ سَقُوطُ مَا يُخَالِفُهُ فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ مُقْتَضَى قَوْلِ الشَّيْخ رَحِمَهُ اللهُ .

ويَنْبَغِي أنْ تَعْلَمَ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : سِرْتُ حَتَّى ادخلها عَلَى تَقْدِير حَتَّى أنْ أدْخلَهَا كَان في الكَلامِ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ : سِرْتُ حَتَّى وَقْتِ أنْ أدْخُلَهَا ، بمنزلةِ قَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى وقتِ دُخُولِهَا ، كَمَا أنَّ قَوْلَهُ : و [تَغْلُو](١٨٨) القِعْدَانُ ، بمنزلةِ قَوْلِكَ : حَتَّى المصيفِ ووقتِ غَلاءِ القِعْدَانِ . وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى - (حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) -(١٨٩) ، بمَعْنَى حَتَّى وقتِ طُلوعِ الفَجْرِ . فهَذَا كَقَوْلِهِمْ : جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، في أنَّ المَصْدَرَ كَان قد أُضِيفَ اليهِ الزَّمانُ في الأصْلِ ثُمَ حُذِفَ المُضَافُ وصَارَ المَصْدَرُ نَائِباً مَنَابَهُ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : سِرْتُ الى دُخُولِهَا (١٩٠كان المَعْنَى : سِرْتُ الى وَقْتِ دُخُولِهَا١٩٠) لأنَّ(١٩١) السَّيرَ يَنْقَطِعُ عندَ حضورِ وَقْتِ الدُّخُولِ ، فهوَ كقولِكَ : سِرْتُ حَتَّى صلاةِ العَصْرِ ، مَثَلاً فَاعْرِفْهُ فَانَّهُ قد يُمَثِّلُ الواحدُ هَذَا بِقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى دُخُولِهَا ، فَيَظُنُّ مَنْ لا يُحَقِّقُ أنَّهُ غيرُ مُتَحصِّلٍ .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

والفِعْلُ الوَاقِعُ(١٩٢) بَعْدَ حَتَّى على ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يَكُونَ بِمَعْنى الى أنْ(١٩٣) ، والثَّانِي(١٩٤) أنْ يكونَ بِمَعْنَى كَيْ ، فالأوَّلُ(١٩٥) كَقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى

---

(١٨٨) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « تعلو » . تصحيف وقد سقطت واو - العطف في ب .
(١٨٩) آية ٥ / القدر ٩٧ .
(١٩٠ - ١٩٠) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .
(١٩١) ب : الا أن .
(١٩٢) ب ، ط : والفعل المنصوب الواقع .
(١٩٣) سقطت « أن » في ج .
(١٩٤) ط : والآخره .
(١٩٥) ط : والأول .

أدْخُلَهَا ، فالدُّخُولُ غايةٌ لِسَيْرِكَ ، والسَّيْرُ هُوَ الذي أدَّى الى الدُّخُولِ . والثّاني كَقَوْلِكَ : كَلَّمْتُهُ حَتّى يَأْمُرَ لِي بِشَيءٍ ، فالمَعْنَى كَلَّمْتُهُ كَيْ يَأْمُرَ لِي بِشَيءٍ . وكَذَا(١٩٦) أسْلَمْتُ حَتَّى أدْخُلَ الجَنَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ حَتّى المُنْتَصَبَ بَعْدَهَا الفِعْلُ على وَجْهَيْنِ : أحَدُهُمَا أنَّ تَقْصدَ أنَّ السَّبَبَ والمُسَبَّبَ قَدْ مَضَيا ، وذلكَ قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا ، هُوَ كَقَوْلِكَ : حَتّى وَصَلْتُ الى دُخُولِهَا ، وحَتَّى دَخَلْتُهَا ، فالسَّيْرُ هُوَ السَّبَبُ [المُفْضِي](١٩٧) بكَ الى الدُّخُولِ ، والدُّخُولُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ ، ومَعْنَى المُسَبَّبِ أن يكون حَاصِلاً مِنْهُ ومَوْجُوداً بِسَبَبِهِ ، وكُلُّ واحِدٍ(١٩٨) مِنَ السَّيْرِ والدُّخُولِ قَدْ تَقَضَّى // أَلا تَرَى أنَّكَ تقولُ : سِرْتُ أمْسِ حَتّى أدْخُلَهَا ، وخَرَجْتُ مِنْهَا اليومَ ، فَتَجِدُ الكَلامَ صَحِيحاً . ولَوْ كُنْتَ تُرِيدُ أنَّ الدُّخُولَ لَمْ يَمْضِ لَكَانَ قَوْلُكَ : وخَرَجْتُ مِنْهَا اليومَ ، مُحَالاً ، فأنَّمَا جَاءَ لَفْظُ المُسْتَقْبَلِ في قَوْلِكَ : سِرْتُ حَتّى أدْخُلَهَا ، لأجْلِ أنَّكَ ذَكَرْتَ الحَالَ الَّتي مَرَّتْ بكَ وكَانَ الدُّخُولُ فيهَا مُسْتَقْبَلاً . فأتْيَانُكَ بالدُّخُولِ مُسْتَقْبَلُ اللفْظِ ، بمنزلةِ أنْ تقولَ : كُنْتُ أسِيرُ ، فَتَفْعَلَ السَّيْرَ في صُورةِ الحَالِ لاتْيَانِكَ بمَا يَدُلُّ عَلَى المُضِيِّ ، وهُوَ كُنْتُ ، فَكَمَا أنَّ وُجُودَ لَفْظِ الحَالِ هنا مَعَ كَوْنِهِ مَاضِياً ، لأجْلِ أنَّهُ كَانَ حَالاً اذْ ذَاكَ . كَذَلِكَ لَفْظُ المُسْتَقْبَلِ الذي هُوَ أنْ مَعَ الفِعْلِ بَعْدَ حَتَّى في قَوْلِكَ : حَتّى أدْخُلَهَا لأجْلِ أنَّهُ كَان اسْتِقْبَالاً حِينَ كُنْتَ تَسيرُ فَأتَيْتَ بِهِ على فلكَ النَّهْجِ . وتَقُولُ : سِرْتُ الى أنْ دَخَلْتُهَا ، وسِرْتُ الى أنْ أدْخُلَهَا كَبَيْتِ الكِتَابِ :

/٢٨٦/ دَأَبْتُ الى أنْ يَنْهَتَ الظِّلَ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتّى كَادَ في الالِ يَمْصَحُ(١٩٩)

---

(١٩٦) ط : وكذلك .

(١٩٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « المفى » تحريف .

(١٩٨) ب : فكل واحد .

(١٩٩) للراعي النميري . وليس في ديوانه . ونسب له في سيبويه والشنتمري ١٩١/١ و ١٩٢ ، والكامل للمبرد ٢١٢ ، والأنصاف في مسائل الخلاف ٢٣١/١ ، وورد في ب و ج « أن يثبت » . تصحيف .
ويَمْصَحُ من مُصُوحاً مَصُوحاً الكِتَابُ اذا دَرَسَ أو قَارَبَ ذلك .

والوَجْهُ الثاني : أنْ يَكونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى والمُسَبَّبُ لم يَمْضِ ويَكُونَ مُنْتَظَراً وذَلِكَ قَوْلُكَ : كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لي بشَيءٍ . أَلا تَرَى أنَّ التَّكْلِيمَ سَبَبُ الأمْرِ ، ولأجْلِهِ تَعاطَيْتَهُ . وقَدْ حَصَلَ ولَمْ يَحْصُلِ الأمْرُ بَعْدُ . وانّمَا أنْتَ تَرْتَقِبُهُ . فَهَذَا بمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : كَلَّمْتُهُ كَيْ يَأْمُرَ لي بشَيءٍ وقَدْ تَقَدَّمَ أنْ كَيْ يَكُونُ(٢٠٠) حَرْفَ جَرٍّ يُضْمَرُ أنْ بَعْدَهُ ، فَيَنْصِبُ الفِعْلَ في مِثْلِ هَذَا المَوْضِعِ ، فَحَتَّى ككَى سَواءٌ في المَعْنى والفِعْلِ . فانْ قُلْتَ : كَلَّمْتُهُ لِكَيْ يَأْمُرَ ، كَانَ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : كَلَّمْتُهُ لأنْ يَأْمُرَ . فَلَمْ يَكُنْ كَيْ حَرْفَ جَرٍّ لدُخُولِ اللامِ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ في أوّلِ البَابِ ، وَلا يَكُونُ كَيْ الا في الاسْتِقْبَالِ ، لا تَقُولُ : كَلَّمْتُهُ كَيْ أمَرَ لي بشَيءٍ ، كَمَا تَقولُ : كَلَّمْتُهُ حَتَّى أمَرَ لِيَ بشَيءٍ . والقَاطِعُ في الاسْتِقْبَالِ قَوْلُهُمْ : أسْلَمْتُ حَتَّى أدخلَ الجَنَةَ ، لأنَّ ذلكَ لا شُبْهَةَ في كَوْنِهِ مُنْتَظَراً غيرَ حَاصِلٍ ، فَاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَيَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَ حَتَّى فاذَا ارْتَفَعَ بَعْدَهَا كَانَ عَلَى ضَرْبَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أنْ يَكُونَ السَّبَبُ والمُسَبَّبُ [جَمِيعاً قَدْ مَضَيَا . والآخَرُ : أنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى والمُسَبَّبُ](٢٠١) الآنَ ، ويَشْتَمِلُ على النَّوعَيْنِ(٢٠٢) جَمِيعاً أنَّ الفِعْلَ فِيهِمَا فِعْلُ حَالٍ ولَيْسَ حَتَّى هُنَا الجَارَةَ(٢٠٣) للاسمِ كَمَا كَانَتْ اياها في البَابِ الأوّلِ ، ولَكِنَّها التي يَقَعُ بَعْدَهَا المُبْتَدَأُ كإذَا . وأمّا كَقَوْلِهِ :

وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأرْسَانِ /٢٢٢/

فَمِثَالُ الأوّلِ كَقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتّى أدْخُلُها ، أخْبَرْتَ أنَّ السَّيْرَ قَدْ كَانَ – والدّخُولُ(٢٠٤) كذلكَ . ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى – (وزُلْزِلُوا حَتّى يَقُولُ الرَّسُولُ) –(٢٠٥)

---

(٢٠٠) سقطت « يكون » في ج .

(٢٠١) ما بين العاضدتين من ب و ط . والسياق يقتضي اثباته . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٢٠٢) ط : على الضربين .

(٢٠٣) ط : هنا « هي » الجارة .

(٢٠٤) ط : « وان » الدخول .

(٢٠٥) آية ٢١٤/البقرة ٢ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٣٢ : « ان القراء قرأوا هذه الآية بالنصب الا مجاهداً وبعض أهل المدينة فانهما رفعاها . أنظر أيضا الحجة لابن خالوية ٧٢ .

في قَوْلِ مَنْ رَفَعَ . فانْ قُلْتَ : فَقَدْ ذَكَرْتَ (٢٠٦ أنَّ الفِعْلَ للحَالِ٢٠٦) وكَيْفَ(٢٠٧) يَكُونُ في هَذَا الوَجْهِ [للحَالِ](٢٠٨) وَقَدْ مَضَى ، فَالقَوْلُ أنَّهُ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ ، والآيَةُ التي تَلَوْنَاهَا تَدُلُّ(٢٠٩) عَلَى ذَلِكَ . ومِثَالُ الثّاني وَهُوَ أنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَدْ مَضَى ومَا يُؤَدِّيهِ الآنَ ، قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتّى أدخُلَهَا ، اذَا أَرَدْتَ أنّ سَيْرَكَ كَانَ فيما مَضَى وقَدْ انْقَطَعَ ، ودُخُولَكَ الآنَ ومِنْ ذَلِكَ : لَقَدْ رَأَى مِنّي عَاماً أوَّلَ شَيْئاً حَتّى لا أَسْتَطِعَ أنْ أُكَلِّمَهُ العَامَ بِشَيءٍ // وكَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرِض حَتّى لا يَرْجُونَهُ ، وشَرِبْتُ حَتّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بُطْنَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ حَتّى تكونَ حَرْفاً مبتدأً ما بَعْدَهُ نحوَ ما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وحَتّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأَرْسَانٍ .

واذَا كَانَ كَذَلِكَ رُفِعَ الفِعْلُ بَعْدَهُ فَيُقَالُ : سِرْتُ حَتّى أدْخُلُهَا ، ولا يَكُونُ الفِعْلُ الا حَالاً كأنَّكَ قُلْتَ : سِرْتُ حَتّى أنَا أدْخُلُهَا الآن بمنزلةِ قَوْلِكَ : سِرْتُ وأَنَا أَدْخُلُهَا الآنَ ، وكَذَا قَوْلُهُمْ : مَرِض حَتّى لا يَرْجُونَهُ ، لأنَّ لا(٢١) يَرْجُونَهُ حَالٌ ، كأنَّكَ قُلْتَ : مَرِض حَتّى الحَالُ هَذِهِ . فَالمَرَضُ حَاصِلٌ(٢١١) فِيمَا مَضَى ، وانْقِطَاعُ الرَّجَاءِ الآن ، كأنَّهُ قِيلَ : مَرِض حَتّى يَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُمْ فالمَرَضُ سَبَبُ انْقِطَاعِ الرَّجَاءِ ، كَمَا كَانَ السَّيْرُ سَبَبَ الدُّخُولِ ، فانْ كَانَ ما بَعْدَ حَتّى شَيْئاً مَاضِياً كانَ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ كَقَوْلِهِ تَعالَى - (وزُلْزِلُوا حَتّى يَقُولُ الرَّسُولُ) - لأن المَعْنَى وزُلْزِلُوا حَتّى الحالُ هَذِهِ كَنحْوِ ما تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى - (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) -(٢١٢) ، فهُوَ كَقَوْلِكَ سِرْتُ حَتّى

(٢٠٦ - ٢٠٦) بدله في ط : ان الفعل « في الوجهين » للحال . تحريف .

(٢٠٧) ط : فكيف .

(٢٠٨) من ب و ج و ط . الصواب . ووفي الأصل « الحال » .

(٢٠٩) ب ، ج ، ط : تدلك .

(٢١٠) سقطت « لا » في ب .

(٢١١) ج : الحاصل . سهو .

(٢١٢) آية ١٥ / القصص ٢٨ .

أدْخُلُهَا ، تُريدُ أنَّكَ في حَالِ الدُّخُولِ لأنَّ الحَالَ المَحْكِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ الحَاضِرَةِ ، ألا تَرَاكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وأنْتَ تَفْعَلُ كَذَا كما تقول : أنت تفعل كذا لأن (٢١٣٤ وقالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ٢١٣٣) : انَّ الفِعْلَ بَعْدَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أحَدُهُمَا أنْ يَكُونَ السَّبَبُ والمُسَبَّبُ جَمِيعاً قَدْ مَضَيا تَقْرِيباً وجَرَيَا عَلَى ظَاهِرِ المَعْنَى ، ثُمَ اسْتَدْرَكَ فقال : ويَشْتَمِلُ على النَّوْعَيْنِ أنَّ الفِعْلَ بَعْدَهُمَا فِعْلُ حَالٍ : والوَاضِحُ أنْ يُقَالَ : أنَّهُ لا يَقَعُ بَعْدَهُ الا فِعْلُ الحَالِ أمَّا حَاضِراً وأمَّا رَاجِعاً اليهِ عَلَى طَرِيقِ الحِكَايَةِ ، ولا يَقَعُ بَعْدَ حَتَّى هَذِهِ (٢١٤ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ٢١٤) فَلا تَقولُ : سِرْتُ حَتَّى أدْخُلُهَا غداً ، وانَّما يَجبُ أنْ تقولَ : سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا فَتَنْصَبَ باضْمَارِ أنْ ، لأنَّ أنْ مِنْ عَلَمِ الاسْتِقْبَالِ ويَكُونُ حَتَّى حَرْفَ جَرٍّ دَخَلَ على أنْ معَ الفِعْلِ وانَّما حُكْمُ حَتَّى اذَا رَفعَ مَا بَعْدَهُ حُكْمُ واو الحَالِ ، فاذَا قُلْتَ : سِرْتُ حَتَّى - أدْخُلُهَا ، فَكَأنَّكَ قُلْتَ : وأنَا أدْخُلُهَا ، تُرِيدُ أنَّكَ في حَالِ الفِعْلِ ، ومِنْ هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٨٣/ يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُمْ لا يَسألُون عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ(٢١٥)

فَلا يَجُوزُ هِنَا الا الرَّفْعُ على الحالِ ، كأنَّهُ قَالَ : يُغْشَوْنَ حَتَّى الحَالُ هَذِهِ ، ويُغْشَوْنَ وكِلابُهُمْ ما تَهِرُّ . وانَّمَا امْتَنَعَ النَّصْبُ لأجْلِ أنَّهُ لا يَكُونُ الا باضْمَارِ أنْ ، ومَا تَمْنَعُ مِن(٢١٦) أنْ ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ : يُعْجِبُنِي أنْ مَا يَخْرُجُ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : أنْ لا يَخْرُجْ زَيْدٌ وذَاكَ أنَّ مَا مَوْضُوعٌ [لنَفْيِ](٢١٧) الحَالِ في الأصْلِ ، وأنْ مِنْ أعْلامِ

(٢١٣ - ٢١٣) ساقط في ب و ج .

(٢١٤ - ٢١٤) بدله في ب : الفعل الماضي ولا المستقبل .

(٢١٥) لحسان بن ثابت يمدح آل جفنة ملوك الشام .

والبيت له في ديوانه (نشر المكي) ص ٨٠ ، وسيبويه والشنتمري ٤١٣/١ ، ودلائل الاعجاز ٣١٦ ومغني اللبيب ش ١٩٩ ج ١٢٩/١ وش ٩٤٩ ج ٦٩١/٢ ، وشواهده ش ١٨٧ ج ٣٧٨/١ و ٩٦٤/٢ (صدره) ، والمزهر للسيوطي ٩٥/١ - ٩٦ ، وشرح درة الغواص ١٥٩ ، والخزانة ٢٤١/٢ ، والتاج (حنت) ٥٣٧/١ ، والدرر اللوامع ٢/ ص ٧ .

وغير منسوب في أمالي المرتضى ٢٧/٤ .

وروى في المزهر « لاتهر كلابهم » . والشاهد فيه مجي حتى غير عاملة للنصب لأنها دالة على الحال فيرتفع الفعل بعدها .

(٢١٦) سقطت « من » في ب و ج .

(٢١٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « للنفي » . تحريف .

الاسْتِقْبَالِ ، فَلا يَجْتَمِعَانِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ لا ، لأَنَّهُ يُوضَعُ لِنَفْيِ الحَالِ خَاصةً ، فَيجوزُ أنْ يَجْتَمِعَ مَعَ أنْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

فَلَوْ(٢١٨) قُلْتَ : أسِرْتَ حَتَى تَدْخُلَهَا(٢١٩) ، لَمْ يَجُزْ الا النَّصْبُ لأَنَّكَ لَمْ تُثْبِتْ سَيْراً . فانْ قُلْتَ أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ، جَازَ الرَّفْعُ ، لأنَّ السَّيْرَ هَا هُنَا مُثْبَتٌ ، وانَّما الاسْتِفْهَامُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ لا عَنِ السَّيْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ(٢٢٠) في جَوَابِ ذَلِكَ : زَيْدٌ أوْ عَمْرٌو ، ولا يُقَالُ لَكَ :(٢٢١) سَارَ ، ولا لَمْ يَسِرْ .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذَا الفَصْلَ // مُشْتَمِلٌ عَلَى مسأَلَتَيْنِ : أحْدَاهُمَا : قَوْلُهُ أسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ، لا يَجُوزُ الرَّفْعُ لأجْلِ أنَّ الرفع يَكُونُ في فِعْلِ الحَالِ ، واذا لَمْ تُثْبِتِ السَّيْرَ من حَيْثُ كُنْتَ مُسْتَفْهِماً عَنْهُ لَمْ يَكُنِ الدُّخُولُ ثَابِتاً اذِ المُسَبَّبُ لا يَثْبُتُ من غَيْرِ ثَبَاتِ السَّبَبِ فَلا يَكُونُ دُخُولٌ مَا لَمْ يَكُنْ سَيْرٌ ، ويَدُلُّكَ عَلَى امْتِنَاعِ ذلكَ أَنَّكَ لو قُلْتَ : أسِرْتَ وأنْتَ تَدْخُلُهَا الآنَ ، كَانَ مُحَالاً .

والمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : قَوْلُهُمْ : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ، الرَّفْعُ جَائِزٌ ، لأَنَّكَ قَدْ أثْبَتَ السَّيْرَ وعَرَفْتَهُ ، وانَّما تَسْتَفْهِمُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَخْبُرُ مِنْ عِلْمِكَ بالسَّيْرِ عَلَى وَجْهٍ فتقولُ : أَحَدُهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها الآنَ ، وانّما الذي لا تَعْرِفُهُ تَعْيينُ صَاحِبِ السَّيْرِ [مِنْهُمْ](٢٢٢) . ولَوْ كَانَ الاسْتِفْهَامُ في قَوْلِهِمْ : أَيُّهُمْ سَارَ ، عن السَّيْرِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ في الجَوَابِ سَارَ [أو](٢٢٣) لَمْ يَسِرْ ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ في قَوْلِكَ : أَسِرْتَ حَتَّى

---

(٢١٨) ط : ولو .
(٢١٩) ط : حتى ادخلها .
(٢٢٠) ب : قال « لك » ، ط : يقال « لك » .
(٢٢١) سقطت « لك » في ج .
(٢٢٢) من ب و ج . أبين .
(٢٢٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « و » لم يسر . تحريف .

تَدْخُلُهَا وذَلِكَ لا يقولُهُ أحَدٌ الا حُكِمَ عليهِ بالخَطَإِ ، وانّما يُقَالُ : زَيْدٌ أوْ عَمْرٌو واذَا كَانَ السَّيْرُ الذي هُوَ السَّبَبُ ثَابتاً جَازَ أنْ تُثبتَ الدُّخولَ الذي هو – المُسَبَّبُ وتَجْعَلَهُ حَاضِراً فتقولَ : أيُهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا الآنَ .

فَأمّا النَّصْبُ فَلا شُبْهَةَ فيهِ بمَعْنَىً أيُّهُمْ سَارَ حَتَّى أنْ يَدْخُلَهَا بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أيُّهُمْ سَارَ الى دُخُولِهَا ، وَيَكُونُ مَاضِياً كَمَا تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ في قَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ :

« وتَقُولُ(٢٢٤) : كَانَ سَيْرِي أمْسِ حَتَّى أدْخُلَهَا ، انْ جَعَلْتَ كَانَ التي بمَعْنَى وَقَعَ جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ في أدْخُلَهَا ، وانْ جَعَلْتَ كَانَ المُفْتَقِرَةَ الى الخَبَرِ وَجَعَلْتَ أمْسِ مِنْ صِلَةِ السَّيْرِ لَمْ يَجُزْ الا النَّصْبُ ، لأنَّكَ انْ رَفَعْتَ بَقِيَتْ(٢٢٥) كانَ بلا خَبَرٍ . واذَا(٢٢٦) نَصَبْتَ كَانَ قَوْلُكَ : حَتَّى أدْخُلَهَا ، في موضع الخَبَرِ ، وانْ جَعَلْتَ أمْسِ ، مُتَعلِّقاً بمحذوفٍ ولم تَجْعَلْهُ من صِلَةِ المَصْدَرِ جَازَ (٢٢٧ أنْ تَنْصبَ مَا بَعْدَ حَتَّى٢٢٧) وأنْ تَرْفَعَ ، لأنَّ كانَ قد اسْتَوْفَتْ خَبَرَهَا ، كَمَا جَازَ لَكَ بَعْدَ كَأنَ المُسْتَغْنِيَةِ عَنِ الخَبَرِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ كَقَوْلِكَ(٢٢٨) : حَتَّى أدْخُلَهَا » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ المسألةَ على وُجوهٍ : أحَدُهَا أنْ تَجْعَلَ كَانَ تامةً وهِيَ التي لا تَفْتَقِرُ الى الخَبَرِ وتَكُونُ بمَعْنَى وَقَعَ وحَدَثَ . وتَقُولَ : كانَ سَيْرِي أمسِ حَتَّى أدْخُلَهَا فَيَجُوزُ الرَّفْعُ ، لأنَّ [قَوْلَهُ](٢٢٩) وَقَعَ أوْ حَدَثَ(٢٣٠) سِيري أمْسِ ، بمنزلةِ أنْ تَقُولَ : سِرْتُ أمْسِ ،

---

(٢٢٤) ج : تقول .

(٢٢٥) ج : نفيت . تصحيف .

(٢٢٦) ب ، ج ، ط : فاذا .

(٢٢٧ – ٢٢٧) بدله في ب و ط : أن تنصب الفعل بعد حتى .

(٢٢٨) ط : في قولك .

(٢٢٩) من ب و ج . الصواب ، وفي الأصل « قوله » . تحريف .

(٢٣٠) سقطت « أو حدث » في ب و ج .

(٢٣١ واذا أثْبَتَ السَّيْرَ٢٣١) جَازَ أنْ يكونَ مَا بَعْدَ حَتّى فِعْلَ حالٍ مَرْفُوعاً . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : وَقَعَ سَيْرِي أمْسِ حَتّى أنَا أدْخُلُهَا الآنَ .

الوَجْهُ الثّاني(٢٣٢) : أنْ تَجْعَلَ كَانَ المُفْتَقِرَةَ الى الخَبَرِ في قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ أخاكَ ، فَتَجْعَلَ أمْسِ مُتَعلّقاً بالمَصْدَرِ الذي هُوَ سَيْرِي ، حَتّى كَأنَّكَ قُلْتَ : كانَ سَيْرٌ أمْسِ . واذَا كَانَ كذلكَ أحْتَجْتَ الى النَّصْبِ لِتَكُونَ حَتَّى حَرْفَ جَرٍّ بمنزلةِ قَوْلِكَ : كَانَ سَيْرٌ أمْسِ الى دُخُولِهَا ، لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ يَكُونُ خَبَراً لِتَعَلُّقِهِ بفعلٍ . أَلا تَرى أنَّكَ تَقُولُ : كَانَ سَيْرِي الى زَيْدٍ فَيكونُ [الى خَبَرَ](٢٣٣) كانَ كَمَا يَكُونُ خبرَ المُبْتَدَأ في قَوْلِكَ : سَيْرِي الى زَيْدٍ ، ولا يَجُوزُ الرَّفْعُ مع هَذَا ، لأنَّ الرَّفْعَ انّما يَكُونُ بَعْدَ أنْ تَجْعَلَ حَتّى حَرْفاً يُبْتَدأُ ما بَعْدَهُ بمنزلةِ أمّا ، ولا يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ ، واذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقاً بمحذوفٍ فَلا يَكُونُ خَبَراً ، أَلا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ : سَيْرِي أمّا [أنا](٢٣٤) فَأدْخُلُهَا ، لأنَّ قَوْلَكَ : أمَّا أنَا // كَلامٌ مُسْتَأنَفٌ ولَيْسَ امّا مُتَعلِّقاً بفعلٍ يكونُ خَبَراً لِسَيْرِي . واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ في هَذَا الوَجْهِ النَّصْبُ باضمار أنْ ليكونَ حَتَّى حَرْفَ جَرٍّ مُتَعَلِّقاً بِفِعْلٍ يَكُونُ خَبَراً لِكَانَ(٢٣٥) ، لأنَّهُ يَكُونُ بمنزلةِ قَوْلِكَ : كَانَ سَيْرٌ أمْسِ يَقَعَ الى دُخُولِهَا .

والوَجْهُ الثّالِثُ أنْ يَكُونَ أمْسِ مُتَعلِّقاً بَمَحْذُوفٍ دونَ المَصْدَرِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : كَانَ سَيْرِي يَقَعُ أمْسِ فيكونُ كَلاماً تامّاً ، واذَا تَمَّ الكَلامُ جَازَ أنْ يَكُونَ – حَتّى حَرْفاً مُبْتَدأً ما بَعْدَهُ كَمَا كَانَ في قَوْلِكَ : كان سيري أمس حتى أدْخُلُهَا اذْ جَعَلْتَ كَانَ بِمَعْنَى وَقَعَ فَلَمْ تَفْتَقِرْ الى خَبَرٍ .

(٢٣١ – ٢٣١) بدله في ج : واذا ثبت السير .
(٢٣٢) ب : والوجه الثاني .
(٢٣٣) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « الخبر » . تحريف .
(٢٣٤) من ب و ج . الصواب .
(٢٣٥) ب ، ج : عن كان .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

الحُرُوفُ الجَازِمَةُ

والحُرُوفُ الَّتي تَجْزِمُ لَمْ ، ولا في النَّهْيِ واللامُ في الأَمْرِ ، وأنْ التي في الجَزَاءِ . أمّا لَمْ فانَّها تَدْخُلُ على لَفْظِ المُضَارِعِ والمَعْنَى مَعْنَى المَاضِي أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقولُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ ، وَلَوْ(١) كَانَ المَعْنَى كاللفظ لَمْ يَجُزْ هَذَا كَمَا لا يَجُوزُ يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ لَمْ يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ المُضَارِعِ (٢) فَيَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى مَعْنَى المُضِيِّ ، فَاذَا(٣) قلتَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، كَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ [لا](٤) يُصَاحِبَهُ زَمَانُ المُضِيِّ ، كَمَا لَمْ يُصَاحِبْ يَقُومُ حَيْثُ كَانَ بَاقِياً على أَصْلِهِ ، فَلَمْ يَقُلْ : يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ ، وقَلْبُ مَعْنَى المُضَارِعِ الى المَاضِي لازِمٌ فلا يُقَالُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ غَداً ، كَمَا لا يُقَالُ : مَا قَامَ زَيْدٌ غَداً .

قالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

« وأمّا لَمّا فَمِثْلُ لَمْ [فِي الجَزْمِ](٥) قَالَ تَعالَى - (ولَمّا يَعْلَمِ اللهُ الذين

---

(١) ط : فلو .
(٢) ب ، ج : على فعل المضارع .
(٣) ب ، ج : واذا .
(٤) من ب و ج الصواب .
(٥) من ب و ج و ط . أبين .

جَاهَدُوا) -(٦) ، فجزَمْتَ(٧) كَمَا جَزَمْتَ لَمْ ، وانّها هيَ لَمْ دَخَلَتْ عَلَيْهـا مَا فتَغيّرَتْ بِدُخُولِ ما عنْ حَالٍ لَمْ . فوَقَعَ بَعْدَهَا مِثَالُ المَاضِي فِي قَوْلِكَ : لَمّا جئْتَ جئْتُ ، فصَارَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفٍ منَ الزَّمَانِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : حِينَ جئْتَ جئْتُ ، فمِنْ ثَمَّ جَازَ أنْ تقولَ : جئْتُكَ ولَمّا ، فلا تُتْبِعُهَا شَيْئاً . ولا يَجُوزُ ذلكَ في لَمْ . ولَوْلا دُخُولُ مَا عَلَيْهَا لَمْ يَجُزْ ذلِكَ فِيهَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ لَمّا تَدْخُلُ عَلَى المُضَارِعِ فتَجْزِمُهُ كَمَا تَجْزِمُ لَمْ وتَقْلِبُ المَعْنى الى المُضِيِّ تَقُولُ : لَمّا يَخْرُجْ زَيْدٌ (٨ أمْسِ ، وَلا تَقُولُ : لَمّا يَخْرُجْ زَيْدٌ٨) غداً كَمَا لَمْ تَقُلْ ذلكَ في لَمْ ، وَقَدْ يكونُ لِلَمّا حَالٌ لا يَكُونُ لِلَمْ ، وذَلِكَ أنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى الظُّروفِ الّتي يَقَعُ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ المُجَازَاةِ ، ويَقَعُ بَعْدَهَا المَاضِي الحَقِيقِيّ كَقَوْلِكَ(٩) : لما جئْتَ جئْتُ ، بِمَنْزِلَةِ حِينَ جئْتَ جئْتُ ، فلمّا هَا هُنا قَدْ جُعِلَتْ اسْماً ، أَلا تَرَى أنَّكَ تَضَعُ مَوْضِعَهُ الاسمَ ويكونُ بِمَعْنَاهُ وَهُوَ قَوْلُكَ : حِينَ جئْتَ جئْتُ ، وَلَوْ كَانَ بَقَاءُ صِيغَةِ الحَرْفِيَّةِ يَمْنَعُ مِنَ القَضَاءِ بالاسْمِيَّةِ لوجَبَ أنْ يُقَالَ : أنَّ عَلَى وعَنْ في قَوْلِهِمْ : مِنْ عَلَيهِ ومَنْ عَنْ يَمِينِي لا يَكُونَانِ اسْمَيْنِ لأجْلِ أنَّ صُورةَ الحَرْفِ بَاقِيَةٌ ، وذَلِكَ لا يَقُولُهُ أحَدٌ لأنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الأسْمَاءِ غير المُتَمكِّنَة والحروفِ مِنْ جهَةِ المَعْنَى دُونَ اللفْظِ فكُلُّ لَفْظٍ وَقَعَ مَوْقِعاً يَقْتَضِي الاسمَ حُكِمَ عليهِ بالاسْمِيَّةِ ، فَلَمّا قَالُوا : مِنْ عَلَيْهِ فَأدْخَلُوا حَرْفَ الجَرِّ كما يَدْخُلُ في قَوْلِكَ : مِنْ فَوْقِهِ ، وكَانَ بمَعْنَاهُ // وَجَبَ أنْ يُعتقدَ كَوْنُهُ اسْماً ، وكَذَلِكَ في قَوْلِكَ : لَمّا جِئْتَ جئْتُ ويَجِبُ أنْ يُقْضَى(١٠) بأنّها اسْمٌ لوجودِ مَعْنَاهُ فِيهَا نَحْوَ حِينَ جئْتَ جئْتُ ، فَدِلالَةُ الاسميّةِ وانتفاءُ الحرفيةِ أنْ تكونَ الكلمةُ واقعةً في موضعٍ يُسْتَحَقُّ الاعْرَابُ فيهِ ، فهيَ مَنْصُوبَةُ المَوْضِعِ على الظَّرْفِ بمنزلةِ قَوْلِكَ : حِينَ جِئْتَ جِئْتُ ، وَقَدْ(١١)

---

(٦) آية ١٤٢ / آل عمران ٣ ، وآية ١٦ / التوبة ٩ . وفي ط : (الذين جاهدوا « منكم ») .

(٧) ط : فجزمت (لما) .

(٨-٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٩) ب ، ج : كقوله .

(١٠) ج : أن يقتضي . تحريف .

(١١) ج : قد « سهو .

صَرَّحَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ أَنَّها بمنزلةِ ظَرْفٍ منَ الزَّمَانِ ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الحَرْفِيَّةِ باقياً[١٢] بحَالِهِ لَوَجَبَ أنْ لا يقعَ مَوْقعَهَا الاسمُ كَمَا لَمْ يَقَعْ في نَحْوِ قَوْلِهِ تعالَى – (ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ) –[١٣] ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : حِينَ يَعْلَمُ الله ، أَوْ حِينَ عَلِمَ الله ، كان مُحَالاً ، كَمَا أَنَّكَ لو قُلْتَ في قَوْلِكَ أخذْتُ عَنْهُ ، أَخَذْتُ جَانِبَهُ ، كَانَ كَذَلِكَ ، لأنَّ الحَرْفَ لا يَقَعُ مَوْقِعَهُ الاسْمُ .

فَأمَّا قَوْلُهُمْ جِئْتُكَ ولَمَّا فانّمَا المَعْنَى ولَمَّا تَجِيءْ ، ولَمّا فِيهِ حَرْفٌ الا أَنَّهُمْ كَمَا غَيَّروا حُكْمَها بالتّركيبِ حَيْثُ نَقَلُوهَا مِنَ الحَرْفِيَّةِ الى الاسْمِيَّةِ كَذَلِكَ جَازَ أنْ تُغَيَّرَ عَنْ مِنْهَاجِ لَمْ في الحَرفيّةِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ جِئْتُكَ وَلَمّا ، وانْ لَمْ يَجُزْ جِئْتُكَ وَلَمْ ، ولوكَانَ لَمّا هَا هُنَا اسْماً لَوَجَبَ أنْ يَقَعَ مَوْقِعَهَا الاسمُ ، وأنْتَ لَوْ قُلْتَ : جِئْتُكَ وحِينَ جِئْتَ ، كَانَ مُحَالاً .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَلا فِي النَّهْيِ كَقَوْلِكَ : لا تَأْكُلْ ولا تَقْعُدْ ، واللامُ في الأمْرِ كَقَوْلِكَ لِيَذْهَبْ عَمْرٌو ، وفي التّنزيلِ – (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) –[١٤] وربما دَخَلَتِ اللامُ عَلَى فِعْلِ المُخَاطَبِ نحوَ[١٥] لِتَقُمْ يَا زَيْدُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنّ لا في النَّهْيِ تكونُ للمُخَاطَبِ والغَائبِ ، تَقُولُ : لا تَخْرُجْ يا زَيْدُ ، ولا تَخْرُجَا ولا تَخْرُجُوا ، وَلا يَخْرُجْ زَيْدُ ، ولا يَخْرُجَا ، ولا يَخْرُجُوا . وأمّا اللامُ فَتَخْتَصُّ بالغَائِبِ في الأكْثَرِ نحوَ لِيُضْرَبْ زَيْدٌ ، ولْيَمْتَثِلِ الأمْرَ ، وقَدْ تَكُونُ للمُخَاطَبِ نحو

---

(١٢) ج : ثانيا . تحريف .
(١٣) ب ، ج : الله « الذين » .
(١٤) آية ٢٩ / الحج ٢٢ .
(١٥) ط : كقولك .

قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ - (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) -[16] وهَذَا مَوْضِعُ لَبْسٍ ، وذَلِكَ أنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ[17] زَعَمَ أنَّ الأصْلَ أمْرُ المُخَاطَبِ باللامِ نَحْوَ لِتَضْرِبْ يَا زَيْدُ . قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ : وانَّما ذَلِكَ[18] لأجْلِ أنَّ الأصْلَ أنْ يكونَ الأمْرُ بحرفٍ كَمَا كَانَ النَّهْيُ كَذَلِكَ فتقولُ : لِتَقُمْ ولْيَقُمْ زَيْدٌ ، كَمَا قُلْتَ : لا تَقُمْ ، ولا يَقُمْ زَيْدٌ ، فكأنَّ حالَ[19] الخِطابِ كَحَالِ الغَيْبَةِ .

وأقُولُ : لا يَنْبَغِي أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ أشَارَ الى مَا يُحْكَى عن الفَرَّاءِ مِنْ أنَّ الأصْلَ لِتَضْرِبْ ثُمَّ حُذِفَ اللامُ والتَّاءُ ، وأُدْخِلَ هَمْزَةُ الوَصْلِ عَلَى الكَلِمَةِ لِيَتَوَصَّلَ الى اللفْظِ بالسَّاكِنِ لأجْلِ أنَّهُ قَدْ نَصَّ على أنَّ مِثالَ الأمْرِ مَبْنِيٌّ بمنزلةِ هَلْ وَقَدْ ولَوْ كَانَتِ اللامُ مضمرةً لم يَكُنْ مَبْنِيّاً .

والذي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا المَذْهَبِ أنَّكَ تقولُ : أكْرِمْ زَيْداً وأعْطِ زَيْداً ، ولَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ في قَوْلِكَ اضرب : لِتَضْرِبْ ، ثُمَّ حُذِفَ اللامُ والتَّاءُ لَوَجَبَ أنْ يُقَالَ : يَا زَيْدُ أكْرِمْ ، اذْكَانَ[20] يكونُ الأصْلُ لِتُكْرِمْ ثُمَّ تَحْذِفُ[21] اللامَ فَيَبْقَى تَكْرِمْ مثل تَضْرِبْ ، فَتَحْذِفُ التّاءَ وتُدْخِلُ عليهِ حَرْفَ الوَصْلِ كَمَا كَان ذَلِكَ في أضْرِبْ .

وكَذَا كَان يَجِبُ أنْ يُقَالَ : يَا زَيْدُ أعْطِ مَنْقُولاً من لِتُعْطِ ، فلَمّا لَمْ يَقُلْ ذلكَ عَلِمْتَ أنَّ أمْثِلَةَ الأمْرِ للمُخاطبِ صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ للأمْرِ خاصةً مَبْنِيَّةٌ على الوَقْفِ كمَا فسَّرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ وأنّ قَوْلَ هَؤلاء سَاقِطٌ وفي افْسَادِهِ غيرُ هذا ممّا تَرَكْنا ذِكْرَهُ . //

---

(١٦) آية ٥٨ / يونس ١٠ . أنظر ص ٦٩ هامش ٦ .
نص سيبويه على ذلك في ٣١٠/١ فقال : « . كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضربْ » أنظر أيضا معاني القرآن ٤٦٩/١ - ٤٧٠ والمقتضب ٤٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٦/٢

(١٨) ج : وانما ذاك .

(١٩) سقطت « حال » في ب .

(٢٠) ب ، ج : اذا كان . سهو .

(٢١) ج ثم حذف .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

بَابُ المُجَازَاةِ :(١)

حَرْفُ المُجَازَاةِ ان المَكْسُورَةُ الهَمْزَةِ المُخفَّفَةُ تَقولُ : انْ تَأْتِنِي آتِكَ ، وانْ تَذْهَبْ أذْهَبْ ، وبِمَنْ تَمُرُّ أمُرُّ بِهِ ، فقَوْلُكَ : تَذْهَبْ ومَا أشْبَهَهُ من الفعلِ الذي يلي أنْ شَرْطٌ ، والجزاءُ قَوْلُكَ : أذْهَبْ وما أشْبَهَهُ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ إن حَرْفُ جَزْمٍ ومَعْناهُ المُجَازاةُ ، كَقَوْلِكَ : أنْ تَضْرِبْ ، أضرِبْ مَجْزومٌ بأنْ على أنَّهُ شَرْطٌ ، واضْرِبْ مَجْزُومٌ بأنَّهُ جَزَاءٌ وتَرْتِيبُهُ على مَا ذَكَرْنَا في صَدْرِ الكِتَابِ مِنْ أنَّ أنْ تَعْمَلُ في فِعْلِ الشَّرْطِ ثُمّ أنَّهُمَا جَمِيعاً يَعْمَلانِ في الجَزَاءِ ، لأجْلِ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا لا يَنْفَصِلُ مِنْ صَاحِبِهِ . فاذا احْتِيجَ الى الجَزَاءِ كَانا [بمَجْمُوعِهِمَا](٢) بِقْتَضِيَانِهِ فكَذَلِكَ يَشْتَرِكَانِ في عَمَلِ الجَزْمِ الذي هُوَ عَلامَةُ كَوْنِهِ جَزَاءً ، وقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا في بَابِ الابتداءِ ، وانْ تَدْخُلُ عَلَى المَاضِي فتَقْلِبُ مَعْنَاهُ الى الاستقبالِ كمَا قلَبَتْ لَمْ مَعْنى يَفْعَلُ الى فعَلَ تقولُ : انْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، والمَعْنى انْ تَخْرُجْ أخْرُجْ ، كمَا أنَّ(٣) المَعْنَى في قَوْلِكَ لَمْ تَقُمْ : ما قُمْتُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ قُلْتَ : انْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ امْسِ كَانَ مُحَالاً . ولو قُلْتَ : لم يَقُمْ غداً ، كَذَلِكَ . وهَذَا القَلْبُ في أنْ أوْجَبَ منهُ في

---

(١) ج : المجازات . تحريف .

(٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بمجموعها » . تحريف .

(٣) ب ، ج : كما كان .

لَمْ لأجْلِ أنَّ لَمْ مَعْنَاهُ النَّفيُ ، وذَلِكَ لا يَقْتَضِي المَاضِي دُونَ الحَالِ والاستقبالِ ولَيْسَ كذلكَ انْ لأنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ(٤) ، فلا يَكونُ الا في المستقبلِ(٥) وَقَدْ يَأتِي في الجَزَاءِ مَا هُوَ مَاضٍ في ظَاهِرِ الحَالِ حَمْلاً عَلَى المَعْنى كقولِهِ :

/٢٩٠/ اذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ولَمْ تَجِدِي مِنْ أنْ تُقِرّي بِهِ بُدًّا(٦)

(٧ فالولادَةُ أمْرٌ مَاضٍ٧) الا أنّه لَمّا كَانَ المَقْصُودُ وَجَدْتِنِي شَرِيفَ الأمِ جَازَ وُقُوعُهُ في الجَزَاءِ لِجَرْيِ مَعْنى الاستقبالِ فِيهِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قلت اذَا ما انْتَسَبْنَا وَجَدْتَنِي كَذَا ، كَانَ وَجَدْتَنِي مُسْتَقْبَلاً ، فَهَذَا قَوْلُ أصْحَابِنَا . ومِمّا يَصْرِفُهُ عِنْدِي الى التَّحْقِيقِ أنَّهُ جَعَلَ هذهِ الولادَةَ شَيْئاً لَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ لوقوعِ الخِلافِ فِيهَا ، حَتّى كأنَّها قَالَتْ : تَلِدُكَ غَداً لَئِيمَةٌ ، وقَالَ : [هُوَ : لا](٨) بَلْ تَلِدُنِي شَرِيفَةٌ ، بِمَعْنَى أنَّ الشَّكَّ لِمَا وَقَعَ ، ولَم يُعْلَمْ أَلَئِيمةٌ ولَدَتْنِي أمْ شَرِيفَةٌ ، صَارتِ الشَّرِيفَةُ التي يَظْهَرُ أمْرُهَا غَداً كأنَّها تَلِدُنِي فِيهِ حَتّى كأنّي لَمْ أوْجِدْ .(٩) ومِثْلُ ذَا قَوْلُ الآخَرِ :

/٢٨٥/ انْ كَانَ ما بُلِّغْتِ عَنّي فَلا مِنِي صَدِيقِي وسُلَّتْ من يَدَيَّ الأنَامِلُ(١٠)

فَكانَ تَامَّةٌ بمنزلةِ وَقَعَ وَوُجِدَ ، ومَعْلُومٌ أنَّ الشَّيءَ الذي بُلِّغَ انْ كَانَ صَادِقاً مُبَلِّغَهُ فقد

---

(٤) ب ، ج : على الشرط والتعليل .

(٥) ج : في الاستقبال .

(٦) هذا البيت كما في حاشية شرح شواهد المغنى منسوب لزائدة ابن صعصعة الفقعسي يعرض فيه بزوجته . وهو غير منسوب في مغنى اللبيب ش ٣٠ ج ١/٢٦ ، وشواهده ش ٢٧ ج ١/٨٩ ، والشاهد في قوله « لم تلدني » فهو محمول على معنى المضي وان كان مضارعا حملا على ظاهر الحال . والتقدير فيه عند النحاة تبين أنى لم تلدني .

(٧-٧) بدله في ب و ج : فلم تلدني فعل ماض .

(٨) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « هؤلاء » . تحريف .

(٩) ب ، ج : لم يوجد . تحريف .

(١٠) نسب أبو تمام هذا البيت في ديوان الحماسة ١/٣٥ لمعدان بن جواس الكندي - مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام - وتابعه في هذه النسبة المرزباني في معجم الشعراء ٤٠٧ ، والمرزوقي في شرح - الحماسة ق ١/٩ ج ١/١٥٢ ، كما نسبه المرزوقي أيضا لمعدان ابن مضرب ق ١/٥٢٥ ج ٣/١٣٢٣ .
ونسبه الآمدي في المؤتلف ص ٨٥ ، لحجية بن المضرب السكوني - يكنى أبا حوط شاعر جاهلي فارسي - .

وجد ، وهو يقولُ معَ ذلكَ : انْ يَكُنْ [وانْ يَقَعْ](١١) ما بُلِّغْتَ ، فَيُجْرِيهِ عَلَى طَرِيقِ الاستقبالِ ، لأجْلِ أنَّهُ لَمّا أدّعَى فيه الكذبَ صَارَ كأنَّ الذي أخْبَرَ بِهِ زَعَمَ أنَّهُ يَكُونُ بَعْدُ ، حَتّى يَقُولَ : انْ يَقَعْ مَا بُلِّغْتِ ، وذَاكَ أنَّهُ يَصِيرُ واقعاً عِنْدَهُ على الحَقِيقةِ اذَا صَحَّ أنَّهُ صِدْقٌ خَالِصٌ ، وصِحَّةُ الصِّدْقِ ممّا لَمْ يَدْخُلْ في المُضِيِّ بوجهٍ فكأنَّهُ قَالَ : // [انْ](١٢) يصحَّ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَعَنَهُ اللهِ عَلَيْهِ ، فَكَذَا ولادَةُ الشَّرِيفَةِ لما تنوزعَ فِيهَا صَارَتْ كأنَّهَا لم تُوْجَدْ بَعْدُ لأنَّ وُجُودَهَا يَتَقَرَّرُ بِصِحَّةِ الدَّعْوَى ، وصِحَّةُ الدَّعْوَى مِنَ المُنْتَظَرِ فَجَازَ أنْ تَقُولَ : اذَا انْتَسَبْنَا(١٣) وَلَدَتْنِي شَرِيفَةٌ (١٤ أو مَتَى تَنْتَسِبْ تَلِدْنِي شَرِيفَةٌ . واذَا صَحَّ وَلَدَتْنِي شَرِيفَةٌ١٤) ، صَحَّ لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ، لأنَّ نَفْيَ وِلادَةِ اللئيمةِ اثباتٌ(١٥) لولادةِ الشَّرِيفَةِ ، فاعْرِفْهُ .

وأمّا قَوْلُكَ : انْ كُنْتَ خَرَجْتَ أمْسِ فانّي أُعْطِيكَ (١٦ فانَّ كَانَ فيهِ مَاضٍ في اللَّفْظِ١٦) ومُسْتَقْبَلٌ في المَعْنَى فكأنَّكَ قُلْتَ : انْ تَكُنْ خَرَجْتَ أمْسِ .
وهَذَا النَّحْوَ شَائِعٌ كَقَوْلِهِ :

/٢٨٦/ وانْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ(١٧)

فَقَوْلُهُ قد ساءَتْكِ ، مَاضٍ وَقَعَ في خَبرِتَكُ وهو مُسْتَقْبَلٌ ، وذَاكَ أنَّ المَعْنَى عَلَى

---

(١١) من ب و ج . أولى .
(١٢) من ب . الصواب وفي ج « ان صح » وفي الأصل « أيصح » . تحريف .
(١٣) ب ، ج : اذا ما انتسبنا .
(١٤ - ١٤) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(١٥) ب ، ج : اثبات « في اللفظة » .
(١٦ - ١٦) بدله في ب و ج : فان كان في اللفظ ماض .
(١٧) لامرىء القيس في ديوانه (تحقيق السندوبي) ق ٥٣/٢٧ ص ١٢٨ ، وشرح المعلقات للزوزني (معلقته) ٢١ ص ٢٣ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١٩/١ ص ٢٥ ، وشرح ديوان الحجاج للأصمعي ١٩٢ (العجز) ، وديوان الهذليين ١٤١/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤١/١ - (العجز) . وروايته في ديوان الهذليين « وان كنت » .
والشاهد فيه مجيء البيت على معنى الزمن الماضي المستقبل وهو ما كان ماضيا في اللفظ مستقبلا في المعنى .

قَوْلِكَ : انْ يَصِحَّ خُروجُكَ أمْسِ وانْ يَكُنْ خُرُوجُكَ أمْسِ مَوْجُوداً[١٨] اليومَ ، بمَعْنَى أنْ يَكُنْ صَحِيحاً ، لأنَّكَ تقولُ ذَلِكَ مُجَوّزا أنْ لا يكونَ خرجَ . وذَا كَلامٌ على وَجْهِهِ ، وَقَدْ ذُكِرَ في هَذَا النَّحْوِ[١٩] اختلافٌ على قَوْلٍ لا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ غيرُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

والجُمْلَةُ أنَّ الجَزَاءَ يَسْتَحِيلُ أنْ يكونَ بالمَاضِي ، فَكُلُّ ماضٍ وقعَ فيهِ وَجَبَ أنْ يُنَاسِبَ المُسْتَقْبَلَ ويَعُودَ اليهِ[٢٠] من وجهٍ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وجَزَاءُ الشَّرْطِ ثَلاثَةُ أشْيَاءَ : أحَدُهَا الفِعْلُ وقَدْ ذَكَرْنَاهُ . والآخَرُ الفَاءُ في نَحْوِ أنْ تَأتِنِي فَأنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوٌّ ، وانْ تُخْرِجِ الدَّلْوَ فَلَكَ دِرْهَمٌ . وفي التّنزيلِ (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً) -[٢١] والثّالِثُ اذا في قَوْلِهِ تَعالَى - (وانْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيدِيهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) -[٢٢] ، فَمَوضِعُ الفَاءِ معَ ما بَعْدَهُ جَزْمٌ ، وكَذَلِكَ مَوْضِعُ اذَا ومَا بَعْدَهَا بدلالةِ أنَّهُ لو وقَعَ [٢٣] في مَوْضِعِ ذلكَ فِعْلٌ لظهرَ الجَزْمُ فيهِ ، وعَلَى هَذَا قِراءَةُ بَعْضِ القُرّاءِ - (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ) -[٢٤] [فَجَزَمَ يَذَرَ مَعَ جَعْلِهِ إيّاهُ على مَوْضِعِ فَلا هَادِيَ][٢٥] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

---

(١٨) ج : موجود . سهو .

(١٩) ب : في ذا النحو .

(٢٠) ب ، ج : عليه .

(٢١) آية ١٣ / الجن ٧٢ . وقوله (ولا رَهَقاً) غير مثبتة في ط .

(٢٢) آية ٣٦ / الروم ٣٠ .

(٢٣) سقطت في « في ط .

(٢٤) آية ١٨٦/الأعراف ٧ .

وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٤٣ : « ونَذَرُهُمْ » - بالنون والرفع ، والياء والجزم ، فالحجة لمن قرأ بالنون والرفع أنه استأنف الكلام ، لأنه ليس قبله ما يرده بالواو عليه . والحجة لمن قرأه بالياء والجزم انه عطفه على موضع الفاء في الجواب من قوله « فلا هادي له » .

(٢٥) ما بين العاضدتين من ب : واثباته أبين .

اعْلَمْ أنَّ الضَّرْبَ الأوّلَ من جَوابِ الشَّرْطِ هُوَ الفِعْلُ نَحوَ أنْ تَذْهَبْ أذْهَبْ ، وانّما جَاءَ الجَوَابُ بالفاءِ حَيْثُ لَمْ يُقْدَرْ عَلَى الجَزْمِ فَقِيلَ : انْ تَأتِني فَأنْتَ مُكْرَمٌ لأنَّ قَوْلَكَ : أنْتَ مُكْرَمٌ ، ليسَ مِمّا يَنْجَزِمُ اذ هُوَ جملةٌ مِنَ الاسمِ ، والأسْمَاءُ لا تُجْزَمُ . فَلَمّا أُريدَ أنْ تُجْعَلَ هَذِهِ الجُمْلَةُ جَزَاءً أُتِيَ بالفَاءِ فَقِيلَ : انْ تَأتِني فَأنْتَ مُكْرَمٌ ، لِيَدُلَّ الفَاءُ عَلَى تَعَلُّقِ هَذِهِ الجُمْلَةِ بالشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ ان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ، ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت إنْ تَأْتِني فأنتَ مُكْرَمٌ ، عُلِمَ أنَّ قَوْلَكَ : أنْتَ مُكْرَمٌ ، جَوابٌ لقولكَ : ان تأتني ، اذ لو كان كلاما منقطعا لما دخله الفاءُ وقيل : انْ تَأْتِني أنْتَ مُكْرَمٌ ، او إنْ تَأتِني وأنْتَ مُكْرَمٌ ، ولا يَقَعُ بَعْدَ الفَاءِ فِعْلٌ يمكنُ جَزْمُهُ الا على اضْمارٍ يَصْرِفُهُ عَنِ الجَزْمِ ، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى – (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً ولا رُهَقاً) – التّقديرُ فهوَ لا يَخَافُ ، لأجْلِ أنَّكَ لَوْ لَمْ تُقَدِّرْ ذلكَ لَمْ يَكُنْ للفَاءِ وَجْهٌ من حَيْثُ أنّها تَأتِي عِنْدَ امتناعِ الجَزْمِ وأنْتَ لو قَدَّرْتَ في قَوْلِهِ تَعالَى – (فَلا يَخَافُ) – أنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَذْفِ // المُبْتَدَأِ نَحوَ فَهُوَ لا يَخَافُ لَكُنْتَ قَدْ أدْخَلْتَ الفَاءَ عَلَى مَا يَصِحُّ جَزْمُهُ نَحوَ أنْ تَقُولَ : فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ لا يخف بَخْساً ، واذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أن يكونَ لا يَخَافُ خبرَ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ ، نَحوَ فَهُوَ لا يَخَافُ [ليكون][٢٦] مُمْتَنِعاً مِنَ الجَزْمِ . ولَوْ لَمْ يَكُنِ الأصْلُ في الجَوَابِ أنْ يكونَ فِعْلاً مَجْزُوماً نَحوَ انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، وكَانَ الفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهُ غَيْرَ وَاقِعٍ مَوْقِعَ الفِعْلِ المَجْزُومِ وفَرْعاً عليهِ لِمَا جَاءَ نَحْوُ قَوْلِكَ : انْ تَأتِني فَأنَا أكْرِمُكَ وأعُظِّمْ أمْرَكَ [٢٧ بالجَزْمِ حَمْلاً عَلَى مَوْضِعِ فَأنَا أكْرِمُكَ ٢٧] كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ويَذَرْهُمْ في طُغْيَانِهِمْ [يَعْمَهُونَ]) –[٢٨] فَجُزِمَ يَذَرْهُمْ[٢٩] لأنَّ قَوْلَهُ تَعالَى – (لا هَادِيَ لَهُ) – جُمْلَةٌ قَامَت مَقَامَ فِعْلٍ مَجْزوم ، وعَلَّقَها[٣٠] الفَاءُ بِمَا قَبْلَهَا كَمَا يُعَلَّقُ الجَزْمُ في قَوْلِكَ : انْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، اذْ بِهِ يُعْلَمُ أنَّهُ جَزَاءٌ . فَالأصْلُ : مَنْ يُضْلِلِ اللهُ لا يَهْدِ ويَذَرْهُمْ ، وَلَوكَانَ فَلا هَادِيَ لَهُ ، غَيْرَ فَرْعٍ عَلَى هَذَا الفِعْلِ المجزوم لَوَجَبَ أنْ لا يُجْزَمَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ الذي هُوَ يَذَرْهُمْ ، وَلا يُقَدَّرُ في الشَّيءِ إعْرَابٌ الا بَعْدَ أنْ يَكُونَ

---

(٢٦) كذا في ب و ج . الصواب وفي الأصل « ليكن » . سهو .

(٢٧ – ٢٧) مكرر في ب سهوا .

(٢٨) الزيادة في الآية من ب و ج .

(٢٩) ب ، ج : ويذرهم .

(٣٠) ج : وعقلها . تحريف .

وَاقِعاً مَوْقِعَ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الاعراب[٣١] ونَائِباً عَنْهُ ، فَلا يُقَالُ : انَّ الجُمْلَةَ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَهَبَ أخُوهُ[٣٢] ، في مَوْضِعِ جَرّ الا لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ المَجْرُورِ ، نَحْوَ بِرَجُلٍ ذَاهِبٍ أو ذَاهِبٍ أخُوهُ ، وعَلَى ذَا يَجْرِي الكَلامُ .

فَيَنْبَغِي أنْ يُعْلَمَ أنَّ الفَاءَ يَدْخُلُ حَيْثُ لا يُقْدَرُ فيهِ عَلَى الجَزْمِ فِعْلاً كَانَ مَا بَعْدَهُ او اسماً . فالاسْمُ [نَحْوُ][٣٣] مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِكَ : انْ تَأتِني فَأنْتَ مُكْرَمٌ ، والفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : انْ تَلْقَ زَيْداً فَأكْرِمْهُ ، وذَاكَ[٣٤] أنَّ أكْرِمْهُ أمْرٌ مَوْقُوفٌ فَلا يُمْكِنُ جَزْمُهُ اذِ السَّاكِنُ لا يَقْدَرُ على اسْكَانِهِ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : انْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْراً فَلْيُكْرِمْهُ ، لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ قَدْ انْجَزَمَ بِلامِ الأمْرِ ، فَلا تَقْدِرُ عَلَى جَزْمِهِ بِأنْ ، اذْ لا يَجْتَمِعُ عَامِلانِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ في حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَلا يَكُونُ التَّقْدِيرُ في ذَا النَّحْوِ حَذْفَ المُبْتَدَأ فَلا تَقُلْ انَّ المَعْنَى انْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْراً فَهُوَ لِيُكْرِمْهُ ، كَمَا قُلْتَ في قَوْلِهِ تَعالَى - (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ) - : [٣٥] انَّ التَّقْدِيرَ فَهُوَ لا يَخَافُ[٣٥] لأجْلِ أنَّ الذي دَعَانَا الى تَقْدِيرِ ذَلِكَ هُوَ أنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الفَاءِ عَلَى هَيْئَةٍ يَمْتَنِعُ الجَزْمُ اللَّفْظِيُّ مَعَهَا . وَقَدْ حَصَلَ هَذَا المَقْصُودُ في قَوْلِكَ : انْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْراً فَلْيُكْرِمْهُ ، وانْ تَلْقَ زَيْداً فأكْرِمْهُ لأنَّ الواقِعَ بَعْدَ الفَاءِ وانْ كَانَ فِعْلاً فانَّهُ بِمَنْزِلَةِ الاسمِ في امْتِنَاعِهِ مِنَ الجَزْمِ . فلا تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَجْعَلَ لأنَّ عَمَلاً في قَوْلِكَ : لِيُكْرِمْهُ وأكْرِمْهُ ، كَمَا لا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ في قَوْلِكَ : أنْتَ مُكْرَمٌ ، فاعْرِفْهُ فانَّهُ مَوْضِعٌ كَثُرَ فيهِ التَّخْلِيطُ .

الضَّرْبُ الثَّالِثُ[٣٦] : مِمَّا يُجَابُ بِهِ[٣٧] الشَّرْطُ اذَا في نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ : - (وانْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيديهِمْ اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) -[٣٨] فَهُمْ مُبْتَدَأٌ ويَقْنَطُونَ

---

(٣١) سقط قوله « الاعراب » في ب و ج .
(٣٢) ج : أبوه .
(٣٣) من ب . أولى .
(٣٤) ب ، ج : وذلك .
(٣٥ - ٣٥) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٣٦) ب ، ج : والضرب الثالث .
(٣٧) سقطت « به » في ب .
(٣٨) آية ٣٦ / الروم ٣٠ .

خَبَرُهُ ، واذَا بِمَنْزِلَةِ الفَاءِ فِي تَعْلِيقِهِ الجُمْلَةَ بالشَّرْطِ ، وذَاكَ أنَّ اذا هَذِهِ ظَرْفُ المُفَاجَأَةِ فِي قَوْلِهِ :

/٢٨٧/ وكُنْتُ أرى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً اذَا أنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ (٣٩)

// وهِيَ دَالَّةٌ عَلَى التَّعْقِيبِ الذي يَدُلُّ عَلَيْهِ الفَاءُ فَاذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ اذَا هُوَ عَبْدٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ فَبحَضْرَتِي هُوَ عَبْدٌ . فَاذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : فَبحَضْرَتِي ، لأَنَّهُ ظَرْفُ مَكَانٍ كَحَضْرَتِي ومُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى التَّعْقِيبِ الَّذِي هُوَ الفَاءُ ، واذَا كَانَ كذلكَ كَانَ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ – (اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) – بمنزلةِ قَوْلِكَ : وانْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ فَهُمْ يَقْنَطُونَ ، وجُمْلَةُ اذَاهُمْ يَقْنَطُونَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ يَقْنَطُوا اذَا قُلْتَ : وانْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقْنَطُوا . ومَنْ قَالَ : انَّ قَوْلَهُ عَزَّ وجَلَّ – (اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) – فِي تَقْدِيرِ الفَاءِ دَخَلَ عَلَيْهِ أنْ يَقُولَ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ المَجْزُومِ ، نَحْوَ أنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، وذلكَ(٤٠) أن اذَا بمنزلة الفَاءِ فِي تَضَمُّنِ مَعْنَى التَّعْقِيبِ والاتِّبَاعِ . واذَا حَصَلَ مِنْهُ المَطْلُوبُ مِنَ الفَاءِ كَانَ التَّقْدِيرُ(٤١) ثَانِياً مُحَالاً(٤٢) ، لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الجَمْعِ بَيْنَ فَائِيْنِ . كَمَا أنَّ الجَوَابَ اذَا وُجِدَ مَجْزوماً عُلِمَ أنَّهُ تَابِعٌ للشَّرْطِ ، وغَيْرُ مُنْقَطِعٍ عَنْهُ فَلَمْ يَفْتَقِرْ الى الفَاءِ . فَلَوْ جَازَ أنْ يُقَالَ انَّ التَّقديرَ فاذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، جَازَ أنْ يُقَالَ : انَّ التَّقْدِيرَ : أنْ تَضْرِبْ فاضْرِبْ ، بِالجَزْمِ وذَلِكَ لا يَجُوزُ بِوَجْهٍ .

وبَعْدُ فَلَوْ كَانَ على اضْمَارِ الفَاءِ لَوَجَبَ أنْ لا يَجِيءَ الا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ :

---

(٣٩) من شواهد سيبويه التي لم يعلم قائلوها .
أنظر سيبويه والشنتمري ٤٧٢/١ ، والمقتضب ٣٥١/٢ والخصائص ٣٩٩/٢ ، والمفصل ١٧١ ، وشرحه لابن يعيش ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ، والشواهد الكبرى للعيني ٢٢٤/٢ ، وشرح التصريح ٢١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٣٨/١ ، وشرح الأشموني ٤٨٠/١ ، والخزانة ٣٠٣/٤ وشرح الشواهد للعاملي ١٠٤ ، والدرر اللوامع ١١٥/١ .
واللهزمة موضع اللكز . وهو في أصل الحنك الأسفل .
والشاهد فيه مجيء اذا ظرفا يفيد المفاجأة .

(٤٠) ب ، ج : وذاك .

(٤١) ب ، ج : كان تقديره .

(٤٢) ج : محلا . تحريف .

/٢٨٨/ مَنْ يَفْعَلْ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ(٤٣)

أَرَادَ : فاللهُ فَلمَّا ساغَ في حَالِ الاخْتِبَارِ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى اضْمَارِ الفَاءِ .

ومِمَّا يَكُونُ في مَوْضِعِ الجَزْمِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَجْزُومِ مِثَالُ المَاضِي اذَا وَقَعَ في المُجَازَاةِ ، فَاذَا قُلْتَ : انْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ ، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْزومُ المَوْضِعِ ، لأنَّ الأصْلَ المُسْتَقْبَلُ نَحْوَ أنْ تَضْربْ اضْرِبْ ، وكَفَى دَليلاً على أنَّه الأصْلُ أنَّ المَاضِي قَدْ انْقَلَبَ مَعْنَاهُ حَتَّى قُلْتَ : انْ ضَرَبْتَ زَيْداً غَداً ضَرَبْتُكَ بَعْدَ غَدٍ .

واعْلَمْ أنَّ الجَزَاءَ اذَا كَانَ فِعْلاً لَمْ يَدْخُلْ من ثَلاثَةِ أوْجُهٍ : أحَدُهَا أنْ يَكُونَ الأوَّلُ مُضَارِعاً لَفْظاً ، والثَّانِي مَاضِياً نَحْوَ قَوْلِكَ : أنْ تَضْربْ زَيْداً ضَرَبْتُكَ ، فَلَيْسَ في ذَا الا جَزْمُ الأوَّلِ الذي هُوَ الشَّرْطُ ، وابْقَاءُ الثَّانِي عَلَى سَمْتِ المَاضِي .

والوَجْهُ الثَّانِي : أنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ مُضَارِعاً نَحْوَ أنْ تَضْربْ أضْرِبْ ، فَلا يَجُوزُ في هَذَا الا جَزْمُهُمَا جَمِيعاً لا تَقُولُ : انْ تَضْرِبْ أضْرِبُ . فانْ(٤٤)

---

(٤٣) نسب سيبويه هذا البيت في ١/٤٣٥ لحسان بن ثابت الأنصاري وليس في ديوانه (نشر المكي) وورد بهذه النسبة في الدرر اللوامع ٢/٧٦ ، ونسبته بعض المراجع نقلا عن سيبويه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت (ولعل مرد هذا اختلاف أصول الكتاب) كما نسب البيت لكعب بن مالك الأنصاري (أنظر ديوانه ق ٦٧ / ١ ص ٢٨٨ .

والبيت منسوب لعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد ٣١ ، والمقتضب ٢/٧٢ ، والأمالي الشجرية ١/٢٩٠ (روى صدره في ١/٨٤) ، واللسان (بجل) ١٣/٤٩ ، ومغني اللبيب ش ٨١ ج ١/٥٦ ، وشرح التصريح ٢/٢٥١ ، وشواهد المغني ش ٧٧ ج ١/١٧٨ (ذكر نسبة البيت لكعب بن مالك) و ٢٨٦ (صدره) والأشباه والنظائر ٤/٣٦ (صدره) و ١٣٥ وشرح الشواهد للعاملي ٣٩٥ .

وغير منسوب في الخصائص ٢/٢٨١ ، والمفصل ٣٢١ (ضدره) والروض الأنف ١/٢٨٦ (الصدر) والشواهد الكبرى للعيني ١/٥٧٨ (صدره) وشرح الكافية ٢/١٨٣ .

وروايته في سيبويه والشنتمري « عند الله سيان » وذكر أبو زيد أن الأصمعي روى صدر البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال أبو زيد : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها وقد أشار الى رواية الأصمعي أيضا ابن يعيش .

وبهذه الرواية ورد في الروض الأنف .

والشاهد في البيت حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة . التقدير فالله يشكرها .

(٤٤) وان .

جَاءَ ذلكَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ فَعَلَى التَّقْدِيمِ والتَّأْخير عِنْدَ صَاحِبِ الكِتَابِ نَحْوَ أَضْرِبُ أَنْ تَضْرِبْ ، وأَنْشَدَ :

/٢٨٩/ يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ انَّكَ انْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ(٤٥)

لَمْ يَجْعَلْ تُصْرَعُ جَوَاباً ولكنَّهُ نَوى بِهِ التَّقْدِيمَ عَلَى أَنْ يكونَ خَبَرَ أَنَّ - كأَنَّهُ قَالَ : أَنَّكَ تُصْرَعُ أَنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ ، كَمَا تَقُولُ : آتيكَ انْ تَأْتِنِي ، فَتَجْعَلُ آتيكَ كَلاماً مُبْتَدَأً ويكونُ تَقْدِيرُكَ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ ، الا أَنَّكَ حَذَفْتَ لِدَلِيلِ قولِكَ : آتِيكَ ، قَبْلَ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَ [لا](٤٦) يجوزُ في الكَلام أَنْ تقولَ : انْ تَضْرِبْ أَضْرِبُكَ ، فَترفَعَ على نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، لأَجْلِ أَنَّكَ اذَا نَوَيْتَ بِهِ التَّقْدِيمَ أَحْتَجْتَ الى أَنْ تُضْمِرَ جَوَاباً نَحْوَ أَضْرِبُكَ أَنْ تَضْرِبْنِي اضْرِبْكَ ، واذَا أَمْكَنَكَ // جَزْمُ هَذَا الذي وَقَعَ بَعْدَ الجَزاءِ كانَ تَقْدِيرُكَ فيهِ التَّقديمَ واضْمَارَ جَوابٍ اخَرَ خُروجاً مِنَ الحِكْمَةِ ، فَلا يَجوزُ حَيْثُ لا يَضْطَرُّ اليهِ تَصْحِيحُ وَزْنٍ أو اقامةُ قَافِيَةٍ .

والوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ الشَّرْطُ مَاضِياً والجَوَابُ مُضَارِعاً كَقَوْلِكَ انْ أَتَيْتَنِي [آتِيكَ](٤٧) فَيَجُوزُ(٤٨) فيهِ الرَّفْعُ والجَزْمُ ، أَمَّا الرَّفْعُ فلأَجْلِ أَنَّ الجَزَاءَ تَابِعٌ للشَّرْطِ فَلَمَّا

---

(٤٥) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجلي - من بني بجير (جاهلي) وكان نافر رجلا من اليمن الى الأقرع بن حابس التميمي حَكَمَ العرب فجعل نفسه أخا لحابس لأنه مَعَدّي . وقيل انما البيت لعمرو بن خثام البجلي (أو المحاشعي) خاطب به حابسا المذكور بشأن المنافرة المشار اليها (أنظر الخزانة ٣/٣٩٦ - ٤٠٠) (يجل) ١٣/٤٨ - ٤٩ ، وشواهد ابن عقيل الحرجاوي ٢٠٥ .
ولعمرو بن خثارم في الشواهد الكبرى للعيني ٤/٤٣٠ والخزانة ٣/٣٩٦ و ٦٤٣ والدرر اللوامع ١/٤٧ و ٢/٧٧ . وهما منسوبان لكليهما في شواهد المغنى ش ٧٧٠ ج ٢/٨٩٧ - ٨٩٨ وشرح الشواهد ٣٩٤ . وغير منسوبين في المقتضب ٢/٧٢ ، والكامل للمبرد ٧٨ ، والأمالي الشجرية ١/٨٤ والأنصاف ٢/٦٢٣ و ٦٢٧ (الثاني منهما) والروض الأنف ١/٢٨٦ (الثاني) وابن يعيش ٨/١٥٨ ، وهمع الهوامع ٢/٦١ ، والأشباه والنظائر ٤/٣٨ . وقد سقط قوله « يا أقرع » الثاني في ج . وورد بين البيتين في الشواهد الكبرى والخزانة بيت آخر هو : « أني أخوك فانظُرَنْ ما تصنع » والشاهد في قوله : ان يصرع أخوك تصرع ، اذ كان جواب الشرط مضارعا مرفوعا وفعله مضارعا مجزوما . وهذا من ضرورة الشعر لأنه ما دام حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه ان يجزم الثاني . وعبد القاهر يفسره بنية التقديم . التقدير أنك تصرع أن يصرع أخوك ، ورأى المبرد على نية حذف الفاء في جواب الشرط التقدير فأنت تصرع أو شيء من ذلك .

(٤٦) من ب و ج . الصواب .
(٤٧) من ب . الصواب . وفي الأصل « أتيتك » تحريف وهي غير مقروءة في ب .
(٤٨) ب ، ج : يجوز .

لَمْ يَظْهَرِ الجَزْمُ في الشَّرْطِ حَيْثُ كَانَ مَاضِياً حُمِلَ الجَوَابُ عليهِ فَلَمْ يُجْزَمْ ، وتُرِكَ على أوّلِ أحْوَالِهِ ، وهُوَ الرَّفْعُ فَهُوَ مَرْفُوعٌ في اللَّفْظِ ومُجْزومٌ في المَعْنَى . كَمَا أنَّ يَغْفِرِ اللهُ لِزَيْدٍ ، في اللَّفْظِ خَبَرٌ وفِي المَعْنَى دُعَاءٌ مَجْزُومٌ نَحْوَ لِيَغْفِرِ اللهُ [لكَ][٤٩] .

وأمّا الجَزْمُ نَحْوَ أنْ أتَيْتَنِي آتِكَ ، فَعَلَى الظَّاهِرِ لأجْلِ أنَّ الأصْلَ أنْ تَجْزِمَ وإنَّما لَمْ يُجْزَمِ الشَّرْطُ لامتناعِ الجَزْمِ في المَاضِي فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لِيَغْفِرِ اللهُ لزيدٍ ، لأنَّ أصْلَ الدُّعَاءِ أنْ يكونَ مَجْزُوماً باللامِ ، وكُلٌّ واحدٍ مِنَ الوَجْهَيْنِ كَثِيرٌ حَسَنٌ ، وعَلَى الرَّفْعِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

/٢١٠/ وانْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ[٥٠]

يُرِيدُ الحَرَامَ . أيْ غَيْرُ ممنوعٍ * [وهُوَ تَأْكِيدٌ[٥١] في المُضِيِّ ، وتَقَدَّمَ فِيهِ . فَلِهَذِهِ النُّكْتَةِ كَانَ بَيْنَ الحَالِ والاسْتِقْبَالِ هَذِهِ المُشَارَكَةُ ، أَلا تَرَى الى قَوْلِهِ : كُلُّ ما هو آتٍ

---

(٤٩) من ب و ج . أولى .

(٥٠) لزهير بن أبي سلمى (في مدح هرم بن سنان) في ديوانه ١٥٤ ، ومختار الشعر الجاهلي ق ١٤/٩ ص ٢٦٠ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والكامل ٧٨ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ٤٧ ، وجمهرة اللغة (خلل) ٦٩/١ ، – وأمالي القالي ١٦٣/١ ، وسمط اللالي ٤٦٦/١ ، وتهذيب اصلاح المنطق ٢٨/٢ ، وشروح سقط الزند (التبريزي) ٣٢٨/١ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ٦٣ ، ١١٠ ، والمفصل ٣٢١ ، والأنصاف ٦٢٥/٢ و ٦٢٨ (الصدر) ، ومعجم البلدان ٢٥٥/٣ (العجز) ، وابن يعيش ١٥٦/٨ – ١٥٧ ،

والبيت غير منسوب في همع الهوامع ٦٠/٢ . وروى « يو مسغبة في مادة (خلل) من جمهرة اللغة ، واللسان ، وسمط اللالي ، وشروح سقط الزند ، والمسلسل في غريب اللغة (الموضع الأول) .

والشاهد فيه وقوع جواب الشرط فعلا مضارعا مرفوعا غير مجزوم ، وقد جاء فعل الشرط ماضيا . وهو أمر يقبله النحاة لكن الجزم عندهم أحسن . وكما تقدم فالمبرد يؤوله على حذف الفاء في الجواب .

(*) هنا تبدأ زيادة من ب مقارنة في ج ، وسقطت في غير نسخة الأصل العباره التي وردت بعد الشاهد ونصها : « يريد الحرام أي غير ممنوع وقد أثبت هذه الزيادة لأنها متعلقة بمقتضى السياق ، كما أن فيها توضيحا لرأي عبد القاهر في العلاقة بين جملتي الشرط والجواب من ناحية الزمن والمعنى والحكم . والأرجح في هذه الزيادة أنها ورقة سقطت من الأصل .

(٥١) من ج . وفي ب « تأكيد » . تحريف .

آتٍ[٥٢] ، فَلَمّا كَانَ كذلكَ كانَ للمستقبل حَظٌّ في تَقْدِيرِ الثُّبوتِ وصِحّتِهِ فيهِ وتَصَوّرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ للمَاضِي [الا][٥٣] الانْتِفَاءُ المَحْضُ الذي لا يَشُوبُهُ الثُّبوتَ ولا يُلاحَظُ الوجودُ بوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ فإنْ قِيلَ : انَّ الحَالَ يَصِيرُ مَاضِياً كَمَا يَصِيرُ المُسْتَقْبَلُ حَالاً ، وكَانَ يَنْبَغِي أنْ يَجِبَ لذلكَ اشتراكٌ بَيْنَهُ وبَيْنَ الحَالِ كَمَا وَجَبَ بَيْنَهُمَا وبَيْنَ الاسْتِقْبَالِ

لمصيرِهِ اليْهَا فالجَوَابُ أنَّ هذا الاشْتِرَاكَ غَيْرُ مُتَحصّلٍ على الحقيقةِ من حيثُ أنّه اشتراكٌ في الانْتِفَاءِ والعَدَمِ . وأمّا الأوّلُ فَهُوَ اشْتِرَاكٌ في الوُجودِ وضِدُّ الانْتِفَاء ، ولَيْسَ الاشْتِرَاكُ في المَعْنَى كالاشتراكِ في غير مَعْنىً .

ويُوَضِحُ الفَصْلَ بَيْنَهُمَا أنَّكَ تَجدُ الانْتِفَاءَ بالماضِي أخَصَّ مِنْهُ بالمُسْتَقْبَلِ من حَيْثُ أنّا نَعْلَمُ أنَّ النَّفْيَ وأردٌ على الاثْبَاتِ ، والاثباتُ الأصْلُ والسّابِقُ لا محالةَ والمَاضِي ثَبَتَ ثُمَّ انْتَفَى ، فالنّفْيُ واقعٌ فيهِ على حَقِيقَتِهِ وَحْدَهُ .

وأمّا المُسْتَقبلُ فانْ وُصِفَ بالانْتِفَاءِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ منَ التّشْبيهِ بالمَاضِي على الاخْبَارِ أنَّهُ خِلافُ الحَالِ ، فَاذَا كَانَ الثُّبوتُ حقيقةً في الحَالِ اسْتَحَقَّ الاستقبالُ في مُقَابَلَتِهَا الوصفَ بأنّهُ مُنتَفٍ . فَأمّا على الاطْلاقِ . الانْتِفَاءُ حَيْثُ يَكُونُ انْتِفَاءٌ عن اثباتٍ ، يَدُلُّكَ على ذَلِكَ[٥٤] أنّا إنْ لَمْ نَجْعَلِ الأنْتِفَاءَ مَبْنِيّاً على الاثْبَاتِ ومُسْتَنِداً اليهِ لَزِمَنَا أنْ نِجْعَلَهُمَا في مرتبةٍ وَاحِدَةٍ وذَلِكَ مُمْتَنِعٌ بدَلالةِ أنَّ النَّفْيَ لَهُ عَلامَةٌ كَمَا ولا ، والاثباتَ لا علامَةَ لَهُ ، بَلْ عَلامَتُهُ انْ لا تَدْخُلَ الحُرُوفُ النّافِيَةُ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أنَّ النَّفْيَ بَعْدَهُ في الرُّتْبَةِ ومُسْتَنِداً اليهِ وهُوَ أصْلٌ لَهُ ، ولِهَذَا المَعْنَى كَانَ دُخُولُ النَّفْيَ عَلَى النَّفْيِ مُتَصَوَّراً فَيَنْقَضُ نَفْيٌ بِنَفْيٍ نحوَ مَا زالَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، وكَذَا ما زَيْدٌ الا مُنْطَلِقٌ ولَمْ يَجُزْ أنْ تَنْقَضَ الاثباتَ بالاثباتِ[٥٥] وتَرْفَعَهُ ، لأنَّ اثْبَاتَ الشّيءِ نَفْسُهُ . ومَحَالٌ ان يَنْقُضَ الشَّيءُ نَفْسَهُ

---

(٥٢) من خطبة بن ساعدة الأيادي . أنظر الخطبة في جمهرة خطب العرب رقم ٣٠ جـ ١/٣٥ - ٣٦ والبيان والتبيين ١/٣٠٨ - ٣٠٩ وصبح الأعشى ١/٢١٢ .

(٥٣) كذا الصواب . وفي ب و ج . « أولى » تحريف .

(٥٤) سقطت « على ذلك » في ج .

(٥٥) كذا في ج . الصواب . وفي ب : « الاثبات » . تحريف .

ويَرْفَعَهَا ، وأنْ يَدْخُلَ الشَّيءُ عَلَى نَفْسِهِ فَالنَّفْيُ اذَا دَخَلَ الكَلِمَةَ أوّلاً أخْرَجَهَا عَنِ الاثْبَاتِ ، فَاذَا دَخَلَ نَفْيٌ ثَانٍ رَفَعَ النَّفْيَ الأوَّلَ ، واذَا رَفَعَهُ عَادَ الكَلامُ الى أصْلِهِ وصَارَ ثَابتاً كَمَا كَانَ .

وتَمَامُ البَيَانِ أنَّ الاثْبَاتَ لَيْسَ يُتَصَوَّرُ عَارِضاً في المَنْفِيِّ كَمَا يَكُونُ النَّفْيُ عَارِضاً في المُثْبَتِ . فانْ قِيلَ : الجَزَاءُ كالشَّرْطِ في أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ امراً ثَابتاً ، بَلْ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرْتَ مسَاوٍ لصاحبِهِ في اقْتِضَاءِ مَوْضُوعِهِ أنْ يكونَ مِمّا (٥٧ يترجح بَيْنَ أنْ يُوجَدَ وأنْ لا يُوجَدَ ٥٦) ثُمَّ جَازَ أنْ يقعَ في الجَزَاءِ الجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ على التَّأويلِ ، نَحْوَ أنْ تَفْعَلْ فَأنْتَ جَلِدٌ ، عَلَى مَعْنَى تَثْبُتُ جَلادَتُكَ وتَصِحُّ . وكَذَا انْ تَأتِنِي فَأنْتَ مُكْرَمٌ ، أيْ يَجب لَكَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أنْ يَجُوزَ وَقُوعَها شَرْطاً عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّأويلِ . وكَانَ يُقَالُ : انْ أنْتَ كَرِيمٌ فَقُلْتَ (٥٧) كَذَا عَلَى مَعْنَى انْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَمَا قُلْتَ : انْ فَعَلْتَ كَذَا فَأنْتَ كَرِيمٌ (٥٨) ، عَلَى مَعْنَى يَثْبُتُ ذَلِكَ ويَصِحُّ لَكَ دَعْوَاهُ فَمَا المَانِعُ من استعمالِ الجُمْلَةِ مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ في الشَّرْطِ كَمَا اسْتُعْمِلَتْ في الجَزَاءِ مَعَ اسْتِوائِهِمَا في أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي مَعْنىً غَيْرَ وَاجِبِ الوُجُودِ ، وامْكَانِ التَّأوُلِ في المَوْضِعَيْنِ فَالجَوَابُ أنَّ الشَّرْطَ هُوَ أوّلُ الكَلامِ وابْتِدَاءُ هَذَا المَعْنَى الذي هُوَ ارْتِبَاطُ أحَدِ الأمْرَيْنِ بالآخَرِ ، فَلَو وُضِعَ عَلَى المَجَازِ والتَّأوُّلِ لَمْ يَسْتَنِدْ الى حَقِيقَةٍ تُوَضِّحُ أمْرَهُ ، وأمّا الجَزَاءُ فَيَتْلُو الشَّرْطَ فَاذَا وُضِعَ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ ، وقُصِدَ فِيهِ ضَرْبٌ من التَّأوُّلِ كَانَ ذِكْرُ الشَّرْطِ قَبْلَهُ عَلَى حَقِيقَةٍ ، يَكْشِفُ عنِ الغَرَضِ ويُبَيِّنُ أنَّ الأمْرَ لَيْسَ عَلَى الظَّاهِرِ . ويَسْبِقُ الى قَلْبِ السَّامِعِ ما فَسَّرْنَا من انْتِزَاعِ مَعْنىً مُتَأوَّلٍ مِنَ الجُمْلَةِ فوزانُهُ وزَانُ الشَّيءِ يُضْمَرُ بَعْدَ أنْ يَجْرِي ذِكْرُهُ أو يَنْطَلِقُ الحَالُ بِهِ في أنَّهُ يَجْرِي عَلَى القِيَاسِ ، ومَا سَأَلْنا (٥٩) السَّائِلَ بِمَنْزِلَةِ أنْ يُضْمِرَ الشَّيْءُ ابتداءً من غَيْرِ أنْ يكونَ هُنَاكَ ذِكْرٌ أوْ دَلِيلٌ سَابِقٌ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ المُسْتَتِرَةِ ويَكْشِفُ عَنْهَا ، وذَلِكَ مالا يَقْبَلُهُ القِيَاسُ فاعْرِفْهُ .

(٥٦ - ٥٦) بدله في ج : « يترجح وبين ان لا يوجد » . تحريف .

(٥٧) ج : ونلت . تحريف .

(٥٨) ج : مكرم .

(٥٩) ج : ما سامنا . تحريف .

مَسْأَلَةٌ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الفَصْلِ : ان قِيلَ ذَكَرْتَ أَنَّ الفَاءَ تَدْخُلُ اذَا كَانَ الجَزَاءُ جُمْلَةً مِنَ المُبْتَدَأِ والخَبَرِ نَحْوَ أَنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ ، وأَنَّ الجَزَاءَ على الحَقِيقَةِ ، هُوَ مَعْنًى مُنْتَزَعٌ مِنَ الجُمْلَةِ لا هِيَ نَفْسُهَا واحْتَجَجْتَ بِأَنَّ الاسْمَ لِثُبُوتِ المَعْنَى وَصْفاً للشيءِ والمُجَازَاةَ تُنَافِي الثُّبوتَ ، فَمَا تَقُولُ في قَوْلِهِ تَعَالَى – (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) – (٦٠) أَلَيْسَ لا يَخَافُ فِعْلٌ ، وتَقْدِيرُكَ أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأٍ نَحْوَ(٦١) فَهُوَ لا يَخَافُ ، لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ فِعْلاً ، واذَا كَانَ فِعْلاً لم يَكُنْ فيهِ مَعْنَى ثُبوتِ الشّيءِ وَصْفاً فَمَا وَجْهُ دُخُولِ الفَاءِ في هَذَا النَّحْوِ ، وأيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ : ومَنْ يُؤْمِنْ لا يَخَفْ ، فَيُجْزَمَ على الجَوَابِ ، وبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الفَاءُ ؟ فَالجَوَابُ أَنَّ هَذَا الذي تَوَهَّمْتَهُ من اسْتِواءِ الحَالَيْنِ انَّما يُتَصَوَّرُ اذَا لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مَحْمُولاً عَلَى مُبْتَدأٍ . فأمّا اذَا حُمِلَ على مُبْتَدأٍ نَحْوَ فَهُوَ لا يَخَافُ بأن الفِعْلَ يزولُ عن حَدِّهِ وَيَكْتَسِبُ طَرَفاً مِمّا للاسمِ لوقوعِهِ مَوْقِعَهُ . فَاذَا قُلْتَ : زَيْدٌ يَقُومُ ، فَيَقُومُ بلا خِلافٍ في مَوْضِعِ قَائِمٍ ، وللجُمْلَةِ(٦٢) اعرابٌ في المَوْضِعِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ المُفْرَدِ ، وأمَّا اذَا قُلْتَ : يَقُومُ من غَيْرِ أَنْ يُتَنَبَّهَ عَلَى مُبْتَدأٍ فَلَيْسَ هُوَ بواقعٍ مَوْضِعَ(٦٣) قَائِمٍ وَلا لِلْجُمْلَةِ اعْرَابٌ . ولَوْ كَانَتِ الجُمْلَةُ اذَا وَقَعَتْ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأِ عَلَى حَدِّهَا غيرَ مَبْنِيَّةٍ عَلَى شَيءٍ لِمَا كَانَ لِتَقْدِيرِهِمْ الاعرابَ في مَوْضِعِهَا مَعْنًى ، ولِمَا مَثّلوا أبداً الجُمَلَ اذَا كَانَتْ في نَحْوِ هذِهِ المَوَاضِعِ بِمُفْرَدٍ يُبَيِّنُ ذَلِكَ الاعرابَ المُقَدَّرَ فيهِ كَقَوْلِهِمْ في نَحْوِ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ : أَنَّهُ في تَقْدِيرِ : زَيْدٍ مَضْرُوبٍ وفي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ : أَنَّهُ في تَقْدِيرِ رَجُلٍ مَوْصُوفٍ بِكَذَا . ولَوْلا أَنَّ الجُمْلَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ بِهَا الحَالُ واكْتَسَبَتْ شَيْئاً مِنْ مَعْنَى المُفْرَدِ لِمَا كَانَ تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَتَهُ وتَقْدِيرُ اعرابِهِ في مَوْضِعِهَا بِبَعْضِ الأَحْوَالِ أَوْلَى مِنْهُ بِبَعْضٍ . واذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ الفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ : مَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ لا يَخَفْ ، وبَيْنَ أَنْ يُقَالَ : فَهُوَ لا يَخَافُ ، وظَهَرَ أَنَّ الأَوَّلَ لا يُوجِبُ مِنْ ثُبوتِ انْتِفَاءِ المَخَافَةِ(٦٤) مَا يُوجِبُهُ

---

(٦٠) آية ١٣ / الجن ٧٢ .

(٦١) سقطت « نحو » في ج .

(٦٢) سقطت « الواو » قبل قوله « للجملة » .

(٦٣) ج : موقع .

(٦٤) زيادة لا معنى لها في ج وقعت بين قوله « انتفاء » و قوله « المخافة » ونصها . للمخاطب ما يكون اذا قلت : ان تأتني فأنت مكرم ، وكذا اذا قلت ان لقيت » . وقد أشير في بداية الزيادة بلفظة « زيد » والى نهايتها بلفظة « الى » .

الثّاني ، كَمَا أنَّ قَوْلَكَ : انْ تَأتِني أُكْرِمْكَ ، لَيْسَ للإكْرَامِ فيهِ مِنْ مَعْنَى ثُبوتِهِ وَصْفاً للمُخَاطَبِ ما يَكُونُ اذَا قُلْتَ : انْ تَأْتِني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ . وكَذَا اذَا قُلْتَ : انْ لَقِيتَ الأبطالِ شَجُعْتَ ، لَمْ تَكُنِ الشَّجَاعَةُ مِنَ الثُّبوتِ بِمَنْزِلَتِهَا اذَا قُلْتَ : فَأَنْتَ شُجَاعٌ]* .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وقَدْ تَقَعُ أسْمَاءٌ مَواقِعَ إنْ(٦٥) وتِلْكَ الأسْمَاءُ مِنْهَا (٦٦ ما هِيَ ظُروفٌ ومِنْهَا مَا هِيَ غَيْرَ ظُرُوفٍ٦٦) فَمَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ(٦٧) فَنَحْوَ مَا ومَنْ وأيُّهُمْ . تَقُولُ : مَنْ تُكْرِمْ أكْرِمْ ، وأيُّهُمْ أعْطِ ، ومَا تَرْكَبْ أرْكَبْ ، وفي التَّنْزِيلِ – (مَا يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا) –(٦٨) وقَالَ تَعالَى – (أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْمَاءُ الحُسْنَى) –(٦٩) ، فَعَلامَةُ الجَزْمِ في الفِعْلِ بَعْدَ أيْ حَذْفُ النُّونِ التي تَثْبُتُ عَلامةً [للرَّفْعِ](٧٠) في يَفْعَلُونَ ، وقَالَ تَعَالَى – (مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) –(٧١) .

قَالَ الشَّيْخَ الأمَامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذِهِ الأسْمَاءَ نَابَتْ مَنَابَ إنْ لِضَرْبٍ مِنَ الاخْتِصَارِ والتَّقْرِيبِ وذَلِكَ أنَّهُ كَانَ يَجِبُ أنْ يُقَالَ : انْ تَضْرِبْ زَيْداً اضْرِبْ وانْ تَضْرِبْ عَمْراً اضْرِبْ ، وانْ تَضْرِبْ خَالِداً اضْرِبْ ، الى مَالا يُقْدَرُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ويَمْتَنِعُ الغَرَضُ(٧٢) مِنْهُ فَأُتِيَ باسمٍ عَامٍّ يَشْتَمِلُ عَلَى الجَمِيعِ ، وتُرِكَ اسْتِعْمَالُ إنْ مَعَهُ فَقِيلَ : مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، فَدَلَّ عَلَى كُلِّ انْسَانٍ وقامَ مَقَامَ انْ كَمَا دَلَّ كَمْ عَلَى العَدَدِ والاسْتِفْهَامِ . وكَذَا مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ ، لأنَّ

(*) هنا تنتهي الزيادة من ب و ج المشار اليها في هامش (*) ص ١١٠٨

(٦٥) ج ، ط : موقع أن .

(٦٦ – ٦٦) بدله في ط : ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف .

(٦٧) ب ، ج : غير ظروف .

(٦٨) آية ٢ / فاطر ٣٥ .

(٦٩) آية ١١٠ / الاسراء ١٧ .

(٧٠) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « الرفع » . تحريف .

(٧١) آية ١٣٢ / الأعراف ٧ .

(٧٢) ج : ويمنع الغرض .

مَا مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ فَلَمَّا قُصِدَ الشَّيَاعُ أُتِيَ بِهِ وجُعِلَ نَائِباً عن حَرْفِ الشَّرْطِ ، فَجُزِمَ مَا بَعْدَهُ كَمَا تَجْزِمُ اذَا قُلْتَ : انْ تَصْنَعْ شَيْئاً أَصْنَعْ ، وهَذَا حُكْمُ أيْ لأَنَّهُ مُبْهَمٌ مثلُ مَا ومَنْ ، فَاذَا قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَنْ تَضْرِبْ مِنْهُمْ أَضْرِبْ ، وانْ تَضْرِبْ انْسَاناً مِنْهُمْ أَضْرِبْ ، وقَوْلُهُ تَعَالَى – (أيّا مَا تَدْعُوا) – التَّقْدِيرُ فيهِ أيًّا تَدْعُوا ، ومَا مَزِيدَةٌ وتَدْعُوا خِطابٌ للجَمَاعَةِ دُونَ الوَاحِدِ ، فالأَصْلُ تدعون وسَقَطَ النُّونُ للجَزْمِ .

وهَذِهِ الأَسْمَاءُ لا يَعْمَلُ فِيهَا ما قَبْلَهَا لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لَيْتَ[٧٣] من يَأْتِيكَ تَضْرِبْهُ ، ولا لَيْتَ أَيُّهُمْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ . وتُلْزِمُهَا صَدْرَ الكَلامِ فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً في المَعْنَى واللفْظِ ، وإمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً في اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى . فَالمُبْتَدَأُ في المَعْنَى واللَّفْظِ قَوْلُكَ : مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ ومَنْ يُخْرِجْ أُخْرِجْ // مَعَهُ ، ومَا يُعْجِبْنِي آخُذْهُ ، فَهَذِهِ الأَسْمَاءُ مَرْفُوعَةٌ بالابْتِدَاءِ ، لأَجْلِ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفِعْلِ ، فَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ انَّ أَيُّهُمْ في قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ : مَرْفُوعٌ بالفِعْلِ ، فَانَّمَا يَجِبُ أَنْ تَرْفَعَهُ بالابْتِدَاءِ ، وتَجْعَلَ في يُكْرِمْنِي ضَميراً لَهُ مَرْفُوعاً بأَنَّهُ فَاعِلٌ وتَجْعَلُ الجُمْلَةَ في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ ، وهَذَا حُكْمُ الجَمِيعِ .

وأَمَّا المُبْتَدَأُ في اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى فَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ – (مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ) – لأَنَّ مَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ [بِيَفْتَحْ][٧٤] والمَفْعُولُ مَرتبتُهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الفَاعِلِ ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ في التَّمْثِيلِ : انْ يَفْتَحَ اللهُ شَيْئاً مِنْ رَحْمَةٍ ، وكَذَا اذَا قُلْتَ : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، ومَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ[٧٥] أَضْرِبْ وأَيُّهُمْ يَضْرِبُ زَيْدٌ أَضْرِبْ ، لأَجْلِ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَفْعُولَةٌ ، وانَّمَا لَزِمَهَا التَّقْدِيمُ لِنِيَابَتِهَا عَنْ حَرْفِ الشَّرْطِ الذي لَهُ صَدْرُ الكَلامِ ، فَان جَاءتْ واقِعَةً غَيْرَ مبتدأةٍ فَلِضَرُورةِ شِعْرٍ كَبَيْتِ الكِتَابِ :

---

(٧٣) سقطت « ليت » في ج .

(٧٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فيفتح » تحريف .

(٧٥) ج : زيدا . سهو .

/٢٩١/ عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثْ شُرْبُهُ اذْ فِي المَقَامِ تَدَاثُرُ(٧٦)

وهَذَا لا يَحْسُنُ لأجْلِ أنَّ حِينَ مُضَافٌ الى الجُمْلَةِ فَلا يَكُونُ مِمَنْ صَدْراً ، لكنَّ الذي حَسَّنَهُ أنَّ حِينَ اذَا أُضِيفَ كَانَ مَا بَعْدَهُ في اللَّفْظِ مُبْتَدأً وخَبراً كَقَوْلِكَ : حِينَ زَيْدٌ أميرٌ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيءٌ . وَلا يَجُوزُ نحوُ لَيْتَ أيُّهُمْ يَضْرِبْكَ تَضْرِبْهُ ، لأنَّ ذلكَ لا يَكُونُ مبتدأً بِوَجْهٍ ، ويَكُونُ بمنزلةِ أنْ تَقُولَ : خَرَجَ أيُّهُمْ تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ ، فَتَرْفَعَهُ(٧٧) بِفِعْلٍ . وأمّا – (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) –(٧٨) فَبِمَنْزِلَةِ قوله تعالَى – (مَا يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ) –(٧٩) لأنَّ التَّقْدِيرَ في مَهْمَا عَلَى وَجْهَيْنِ(٨٠) أحَدُهُمَا : أنْ يكونَ الأصْلُ مَا مَا ، عَلَى أنَّ – أحَدَهُمَا زِيَادَةٌ كَقَوْلِهِ تعالَى – (أيًّا مَا تَدْعُوا) –(٨١) ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الألفِ الهاءُ لِتَحْسِينِ اللفْظِ فَيَجْرِي قَوْلُكَ : مَهْمَا تَفْعَلْ أفْعَلْ ، مَجْرَى أنْ [تَقُولُ](٨٢) : مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ .

والوَجْهُ الثّاني : أنْ يَكُونَ مَهْ وَاقِعاً قَبْلَ مَا كأنَّ قائِلاً قالَ : انَّ مِنَ الأمْرِ كذَا وكَذَا ، وأنّي أفْعَلُ مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فقِيلَ لَهُ : أكْفِفْ مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ ، ثُمَ جَرَى ذَلِك

---

(٧٦) للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ق ٦/٢٩ ص ٢١٧ ، وسيبويه والشنتمري ٤٤١/١ واصلاح المنطق ٣٦١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/٢ - ٢٥٩ ، والخزانة ٦٤٩/٣ ، والدرر اللوامع ٧٧/٢ – ٧٨ .

والبيت غير منسوب في المخصص ١٨/١٧ ، والأنصاف ٢٩١/١ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ . ورواية عجزه في الديوان « يجد فقدها » ، وفي الذناب تداثر ، وفي اصلاح المنطق والخزانة « يجد فقدها اذ في المقام تدابر » والمخصص والأنصاف « وفي المقام تدابر » ورواية البيت في همع الهوامع والدرر اللوامع « من تثبت .. يرث سرية اذ في المقام تدابر » . وفي شرح الكافية « يجد فقدها . تدابر » .

والشاهد فيه وقوع من الشرطية مضافة اليها حين . وهذا غير جائز في سعة الكلام لأن لها الصدارة في الكلام . وقد عد النحاة ذلك من باب الضرورة الشعرية .

(٧٧) ب : لترفعه .

(٧٨) آية ١٣٢/الأعراف ٧ .

(٧٩) آية ٢ / فاطر ٣٥ .

(٨٠) ذكر الرضى الاستربادي في شرح الكافية ٢٥٣/٢ أقوال النحاة المختلفة في « مهما » كالخليل وسيبويه والزجاج وأبي زيد .

(٨١) آية ١١٠/الأسراء ١٧ .

(٨٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « تفعل » .

مَجْرَى كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ، وصَارَ[٨٣] يُجْزَمُ بِهِ كَمَا يُجْزَمُ مَا بَعْدَمَا ومَنْ ، وأَنْشَدَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ فِي كَوْنِ مَا فِي مَهْمَا اسْمَاً :

/٢٩٢/ مَتَى سِدْتَهُ سدْت مِطْواعَةً ومَهْمَـا وكَلْتَ اليـهِ كفَـاهُ[٨٤]

وَوَجْهُ الدلالةِ أَنَّهُ اعَادَ الضّميرَ اليهِ فِي قَوْلِهِ : كَفَاهُ ، كَمَا تَقُولُ مَا تَصْنَعْ أَصْنعْهُ ، فَلَوْلا أَنَّهُ اسْمٌ[٨٥] لَمَا عَادَ اليهِ ضميرٌ لأَنَّ الحُرُوفَ لا حَظَّ لَهَا فِي اعادةِ الذِّكْرِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : انْ تَأْتِنِي آتِكَ ، لَمْ يَكُنْ فِي الكَلامِ شَيْءٌ يَعُودُ الى حَرْفِ الشَّرْطِ لا لَفْظاً وَلا تَقْدِيراً . فَمَا فِي قَوْلِهِ مَهْمَا وكَلْتَ اليهِ[٨٦] مَنْصُوبُ بوكَلْتَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَّ فُلاناً يُقَصِّرُ ، فَقَالَ لَهُ القَائِلُ : مَهْ وَدَعْ مَا تَقُولُ ، أَيَّ شَيءٍ وكَلْتَ اليهِ كَفَاهُ . ومِنْ ذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ – (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا) – لأَنَّ الضَّميرَ [فِي بِهِ][٨٧] يَعُودُ الى مَا كَأَنَّهُ [أَيُّ][٨٨] شيءٍ تَأْتِنا بِهِ كما تقول : ما تأت به من آيةٍ . هَذَا هُوَ مُوجِب [الحَالِ ، فاعْرِفْهُ] .[٨٩] //

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« والظُّروفُ التي يُجَازَى بِهَا مَتَى و [أَيْنَ][٩٠] وأَنَّى و [أَيّ][٩١] حينٍ وحَيْثُمَا

---

(٨٣) سقطت واو العطف قبل قوله « صار » .

(٨٤) للمنخل الهذلي (جاهلي) واسمه مالك بن عويمر يرثي أباه عويمرا . (أنظر ترجمة المتنخل في المؤتلف ١٧٨ ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٨٧ والشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٥٩/٢ .

والبيت منسوب له في ديوان الهذليين ٣٠/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٥٩ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٦٠/٢ ، ومادة (طوع) من اللسان ١١٠/١٠ والتاج ٤٤٥/٥ .

وغير منسوب في ابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح الكافية ٢٥٣/٢ (عجزه) .

والشاهد فيه وقوع « مهما » اسما بدليل رجوع الضمير اليه وهو الهاء في قوله « كفاه » والضمائر لا تعود الا على الأسماء .

(٨٥) سقطت « اسم » في ب .

(٨٦) ب : اليه « كفاه » .

(٨٧) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « فيه » . تحريف .

(٨٨) من ب . الصواب .

(٨٩) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وبدله في الأصل : موجب « الخطأ » . تحريف .

(٩٠) من ب و ط . الصواب . وفي الأصل « لثن » . تحريف . وقد سقط من ج .

(٩١) من ب و ج و ط . الصواب . وفي الأصل « اني » حين . تحريف .

وإذْمَا . وَلا يُجَازَى بِحَيْثُ ، ولا بِأَذْ حتَّى يَلْزَم كُلُّ واحدةٍ(٩٢) مِنْهُمَا مَا . تَقُولُ : مَتَى يَأْتِنِي آتِهِ [ومَتَى تَأْتِنِي آتِكَ ، وأيْنَ تُقِمْ أُقِمْ ، وأَنَّى تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، وأيَّ حينٍ تَرْكَبْ أَرْكَبْ](٩٣) وهَذِهِ(٩٤) الأسماءُ التي جُوزِيَ بِهَا اذَا نُصِبَتْ انْتَصَبَتْ بالفِعْلِ الذي هُوَ شَرْطٌ .

قَالَ الشَّيْخ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هذهِ الظُّروفَ بمَنْزِلَةِ الأسْمَاءِ الَّتي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا في أنَّ القَصْدَ فِي المُجَازَاةِ بها الاخْتِصَارُ والايجَازُ ، فاذَا قُلْتَ : أيْنَ تُقِمْ أقِمْ ، اشْتَمَلَ(٩٥) عَلَى سَائِرِ الأمْكِنَةِ ، وَلَوْلاهُ لَطَالَ ذِكْرُ الأمَاكِنِ [وأعْيَا](٩٦) الغَرَضُ اذْ كُنْتَ تقولُ : أنْ تَكُنْ في المَسْجِدِ أَكُنْ ، وانْ تَكُنْ في الدَّارِ أكُنْ فَلا يَحْصُلُ المَقْصُودُ ويَكُونُ مِنَ الأطَالَةِ مَا شِئْتَ . وكَذَا قَوْلُكَ : مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، لأنَّ مَتَى تَسْتَغْرِقُ(٩٧) الأزْمِنَةَ ، كَمَا أنَّ أيْنَ تَسْتَغْرِقُ الأمْكِنَةَ وأمَّا أنَّى في قَوْلِكَ : أنَّى تَكُنْ أَكُنْ فَبِمَنْزِلَةِ أيْنَ ، كَبيتِ الكِتَابِ :

/٢٩٣/ فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ(٩٨)

---

(٩٢) ط : كل واحد .

(٩٣) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق . وبدله في الأصل عبارة غير مستقيمة نصها « ومتى ما تركب اركب » .

(٩٤) ب ، ج : فهذه .

(٩٥) ب ، ج : واشتمل . سهو .

(٩٦) من ب . الصواب . وفي الأصل و « أعى » وفي ج « واعيا » . وكلاهما تحريف . وفي اللسان (عيا) ١٩/٣٤٧ : أعياش هذا الأمر أنْ اضبطه وعَيِيتُ عنه .

(٩٧) ج : استغرق .

(٩٨) للبيد في ديوانه ق ٢٩/١٧ ص ٢٢٠ ، وسيبويه والشنتمري ١/٤٣٢ ، وكتاب الفاخر ٢٠٥ ، والمفصل ١٧٥ (العجز) وشرحه لابن يعيش ٤/١١٠ ، ٧/٤٥ واللسان (فجر) ٦/٣٥٣ ، و الخزانة ٤/٢١٠ . والبيت غير منسوب في المقتضب ٢/٤٨ ، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٢٣ .

وروى صدره برواية « تبتئس بها » في الديوان والفاخر واللسان والخزانة ، وبرواية « تشتجريها » في ابن يعيش (الموضع الأول) .

وروى عجزه « بين رجليك » في الفاخر « وتحت رجليك » في ابن يعيش والبيت في مخاطبة عم الشاعر ابي

ويَجُوزُ أنْ تَرْفَعَ(٩٩) مَا بَعْدَ مَتَى وأَيْنَ كَقَوْلِكَ : مَتَى [مَا](١٠٠) تَأْتِنِي آتِكَ ، وآينَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَلا يَجِبُ . وأَمَّا حَيْثُ واذْ فَيَلْزَمُهُمَا مَا كَقَوْلِكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، قَالَ :

/٢٩٤/ وحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ تَكُنِ(١٠١)

ومِنَ المُجَازَاةِ باذْمَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٢٩٥/إذ ما أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْكَ اذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ(١٠٢)

الدّليلُ عَلَى أَنَّهُ جَزَاءٌ إتْيَانُهُ(١٠٣) بالفَاءِ في قَوْلِهِ : فَقُلْ لَهُ ، وانَّمَا وَجَبَ الْزَامُ مَا حَيْثُ واذْ لأَجْلِ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضَافُ الى الجُمَلِ . أَلا تَرَاكَ تَقولُ : اجْلِسْ حَيْثُ جَالِسٌ ، وخَرَجْتَ اذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، تُرِيدُ اجْلِسْ . في مَكَانِ جُلوسِ زَيْدٍ ، وخَرَجْتُ زَمَنَ خُروجِ زَيْدٍ ، فَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَفُّوهُمَا كَمَا كُفَّ بَعْدَ في نَحْوِ قَوْلِهِ :

= مالك ، والضمير الظاهر يعود على - الداهية ، وشاجر مضطرب .

والشاهد في البيت مجيء أنى للمجازاة بمنزلة « أيْنَ » وجزم بها تأتها على أنه فعل الشرط وتلتبس على أنه جوابه .

(٩٩) ب ، ج : ان يقع .

(١٠٠) من ب و ج . الصواب .

(١٠١) هذا عجز بيت ، وقد روى الفراء في معاني القرآن ١٠٣/٢ البيت بتمامه دون نسبة وهو :

حَـازَ لَكَ اللهُ مـا أَتَـاكَ مِنْ حَسَنٍ وحَيْثُمَـا يَقْضِ أَمْراً صَالِحـاً تَكُمَنِ

وورد في ب و ج « وحيثه ما يكن » . تحريف .

ووجه الشاهد فيه مجيء حيث للمجازاة متصلة بما ، وقد عملت الجزم بفِعْلَيْ الشرط والجزاء .

(١٠٢) للعباس بن مرداس السلمي الصحابي قاله في غزوة حنين يخاطب النبي ﷺ .

والبيت منسوب للعباس في ديوانه ق ٢١/٢ ص ٧٢ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٢/١ ، والكامل للمبرد ١٦٤ والروض الأنف ٢٩٨/٢ ، ومادة (اذذ) من الصحاح ٥٦٠/٢ واللسان ٧/٥ ، والمفصل ١٧١ ، وشرحه لابن يعيش ٩٧/٢ و ٤٦/٧ والخزانة ٦٣٦/٣ . وغير منسوب في المقتضب ٤٧/٢ ، والجمل ٢٢٢ ، والخصائص ١٣١/١ (الصدر) . وروايته في الديوان « إمَّا اتيتَ على النّبي » ولا شاهد فيه على هذه الرواية لأن البيت شاهد على مجيء اذما للمجازاة . ودليل عملها اتصال حوابها بالفاء وروايته في الصحاح « على الأمير » وفي المفصل وشرحه لابن يعيش والخزانة « اذ ما دخلت » .

(١٠٣) ج : اثباته . تصحيف .

بعدما أفْنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ /٩٩/

لِتَكُونَ المُجَازَاةُ آخِذَةً صَدْرَ الكَلامِ . فاذَا قُلْتَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، كَانَ تَكُنْ عَارِياً مِنَ الاعرابِ ، وكَائِناً جُمْلَةً غَيْرَ [مُضَافٍ](١٠٤) اليْهَا ، وَلا مُتَّصِلَةً بِشَيءٍ اتِّصالاً يُزِيلُهَا عَنْ صَدْرِ الكَلامِ ، كَمَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : انْ تَكُنْ فِي مَكَانٍ أَكُنْ و [لَوْ](١٠٤) لَمْ تُكَفَّ فَقِيلَ حَيْثُ تَكُنْ أَكُنْ ، لَكَانَ قَدْ جُعِلَ تَكُنْ مُضَافاً اليهِ حَيْثُ ، وذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ لأَنَّ مَرْتَبَةَ المُضَافِ اليهِ مِنَ المُضَافِ مَرْتَبَةُ الجُزْءِ(١٠٥) مِنَ الاسْمِ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ بَعْدَ حَيْثُ فِي قَوْلِكَ : حَيْثُ تَكُنْ ، بِمَنزِلَتِهِ فِي قَوْلِكَ : انْ تَكُنْ فِي مَكَانٍ . واذَا كَانَ هذهِ الأَسْمَاءُ محمولةً عَلَى أَنَّ فِي المُجَازَاةِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ بَعْدَ أَنْ . فَكَمَا لا يَكُونُ الفِعْلُ بَعْدَ إِنْ فِي قَوْلِكَ : انْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، مُضَافاً اليهِ شَيءٌ ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُكَفَّ حيثُ عَنِ الاضَافَةِ لِيكونَ الفِعْلُ المَجْزُومُ بِأَنَّهُ شَرْطٌ غيرَ مُضَافٍ اليهِ . فَقَوْلُكَ : حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، بِمَنْزِلَةِ أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ الى الفِعْلِ .

وَمِمَّا يَزِيدُ فِي فَسَادِ ذَلِكَ أَنَّ حَيْثُ اذَا أُضِيفَ الى الجُمْلَةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ ظُروفِ الزَّمَانِ اذَا [أُضِيفَت](١٠٦) الى الجُمَلِ فِي أَنَّ الفِعْلَ يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ المَصْدَرِ . فاذَا قُلْتَ : أَخْرُجُ حِيْنَ يَخْرُجُ زَيْدٌ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : حِينَ خُروجِ زَيْدٍ . وكَذَا أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ // زَيْدٌ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : فِي مَكَانِ جُلوسِ زَيْدٍ ، يَدُلُّكَ عَلى ذَالِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ ، لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِكَ(١٠٧) الأَخْبَارُ بِجُلُوسِ زَيْدٍ ، كَمَا أَنَّكَ اذَا لَفَظْتَ بالمَصْدَرِ فَقُلْتَ : أَجْلِسُ فِي مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ ، كَانَ كَذَلِكَ . والفِعْلُ اذَا لَمْ يَكُنْ فِي تَأْوِيلِ الاسمِ اسْتَحَالَ أَنْ يَعْرَى مِنَ الخَبَرِيَّةِ ، وانَّمَا يَتَعَرَّى مِنْهَا اذَا كَانَ بِمَعْنَى الاسمِ كَقَوْلِكَ : انْ تَأْتِنِي خَيْرٌ لَكَ ، ويُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ . فَيَخْرُج فِي

---

(١٠٤) من ب و ج . الصواب .

(١٠٥) ج : الجزاء . تحريف .

(١٠٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أضيف » . تحريف .

(١٠٧) ج : من قصد . تحريف .

اللَّفْظِ فِعْلٌ كَمَا[108] يَكُونُ فِي قَوْلِكَ : يَخْرُجُ زَيْدٌ يا هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا صَيَّرَتْهُ أَنْ مَصْدَراً انْخَلَعَ مِنْهُ مَعْنَى الخَبَرِ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَو كانَ مُتَضَمِّناً خَبَراً كَانَ اسْنَادُ الخَبَرِ اليهِ نَحْوَ يُعْجِبُنِي مُحَالاً نَاقِضاً لِقَضِيَّةِ الحِسِّ .

وَيَزِيدُ فِي وُضُوحِ ذَلِكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ وَقْتَ يَجْلِسُ زَيْدٌ كُنْتَ[109] قَاصِداً أَنْ تُخَصِّصَ الوَقْتَ بِجُلُوسِ زَيْدٍ ، واذَا كُنْتَ مُخْبِراً بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَعْلُوماً عِنْدَ السَّامِعِ ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقْصِدَ تَعْرِيفَ الشَّيءِ بِمَا تَدَّعِي أَنَّ المُخَاطَبَ يَحْتَاجُ الى أَنْ تُخْبِرَهُ بِهِ . وهَذَا فَاسِدٌ . وَهُوَ مِمَّا[110] اذَا - صَدَقَ النَّظَرُ عِلمَ ضَرورةً . فالجَزَاءُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً كَقَوْلِكَ أَنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، [111 ومَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ[111] ، والاضَافَةُ الى الفِعْلِ تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ عَارِياً مِنَ الخَبَرِيَّةِ ومُنَزَّلاً منزلةَ الاسْمِ ، واذَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا كَانَ طَلَبَ المُجَازَاةِ فِي حَيْثُ والاضَافَةُ فِي طَرَفِي نَقِيضٍ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ حَيْثُ يَجِبُ أَنْ لا يكونَ مُضَافاً [كَأَيْنَ][112] فِي قَوْلِكَ : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، فاعْرِفْهُ .

وحُكْمُ اذْ ما حُكْمُ حَيْثُمَا لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ اذ تُضَافُ الى الجُمَلِ كَمَا يُضَافُ حَيْثُ فَيُكَفُّ بِمَا اذَا قُصِدَ المُجَازَاةُ بِهِ[113] ، لِيكونَ فِعْلَ الشَّرْطِ وَاقِعاً فِي حُكْمِ الابْتِدَاءِ وصَدْرِ الكَلامِ .

والتَّغْيِيرُ فِي اذْ أَغْلَظُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يُصْرَفُ عنِ المُضِيِّ الى الاسْتِقْبَالِ أَلا تَرَى أَنَّ الجَزَاءَ لا يكونُ بالمَاضِي[114] وقَوْلُهُ : اذْ ما أَتَيْتَ ، بمنزلةِ قَوْلِكَ اذْ مَا تَأْتِ ، وتَغْيِيرُ المَعْنَى يَقْتَضِي تَغْيِيرَ اللَّفْظِ ، فالزامُهُ يَدُلُّ عَلى تَغْيِيرِ مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرِ المَعْنَى مِنْ حَيْثُ ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَصُرِفَ عَنْهَا الى غَيْرِهِ كَمَا صُرِفَ اذْ

---

(١٠٨) ج : فكما . تحريف .

(١٠٩) ج : واذا كنت . سهو .

(١١٠) سقطت « مما » في ج .

(١١١ - ١١١) ساقط في ب و ج .

(١١٢) من ب و ج الصواب وفي الأصل « كائن » تحريف .

(١١٣) سقطت به في ج .

(١١٤) ج : الماضي . تحريف .

مِنَ المَاضِي الى المستقبل ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ ذَهَبُوا الى أَنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ(١١٥) جَعَلَ اذْ هُنَا ظَرْفَ مَكَانٍ بِمَنْزِلَةِ حَيْثُ ، حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ في أَيِّ مَكَانٍ أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ . والَّذِي دَعَاهُمْ الى ذَاكَ(١١٦) أَنَّ اذْ لِلْمَاضِي ، فَلَمَّا وَجَدُوا الفِعْلَ هُنَا للاسْتِقْبَالِ حَمَلُوهُ عَلَى المَكَانِ لِئلا يكونَ قَدْ قَلَبَ مَعْنَى الاسمِ .

وأَمَّا أَيُّ حِينِ تَرْكَبْ أَرْكَبْ ، فانَّ أَيّاً مِنْ جِنْسِ مَا يُضَافُ اليهِ ، فانْ كَانَ ظَرْفاً كَانَ مِثْلَهُ ، وانْ كانَ مُذَكَّراً أو مُؤَنَّثاً كَانَ كَذَلِكَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كَانَ أَيُّ رَجُلاً ، فَكَذَلِكَ ، اذَا قُلْتَ : أَيَّ حِينٍ تَرْكَبْ أَرْكَبْ ، كَانَ أَيُّ ظَرْفَ زَمَانٍ ، والعاملُ في هَذِهِ الأسماء والظُّروفِ هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ ، فَاذَا قُلْتَ : أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كَانَ النَّصْبُ في أَيَّ رَجُلٍ بِتَضْرِبْ ، وَيَكُونُ أَضْرِبْ عَامِلاً في ضَمِيرِهِ نَحْوَ : // أَضْرِبْهُ . أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْ(١١٧) ، فَيَكُونُ زَيْداً مَنْصُوباً بِتَضْرِبْ دُونَ أَضْرِبْ ، وكَذَا اذَا قُلْتَ : أَيْنَ تُقِم أَقِمْ ، كَانَ العَامِلُ في أَيْنَ ، تُقِمْ . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : إنْ تُقِمْ خَلْفَ زَيْدٍ أَقِمْ ، كَانَ العَامِلُ في خَلْفَ زَيْدٍ ، تُقِمْ ، والتَّقْدِيرُ : أَيْنَ تُقِمْ أَقِمْ فيهِ . ويَغْلَبُ عَلَيْهِ الحَذْفُ لِدَلِيلِ الحَالِ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عَامِلاً فيهِ(١١٨) ، لأَنَّ اسْماً واحِداً لا يَكُونُ مَعْمُولاً لِفِعْلَيْنِ في حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ في قَوْلِكَ ضَرَبْتُ وأَعْطَيْتُ زَيْداً : أَنَّ زَيْداً مَنْصُوبٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ **ضَرَبْتُ** زَيْداً ، وأَعْطَيْتُ زَيْداً ، وذَلِكَ لا يَقُولُهُ عَاقِلٌ ، وهَذَا حُكْمُ سَائِرِ الظُّروفِ والأَسْمَاءِ المَنْصُوبَةِ نَحْوَ مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، ومَا جَرَى مَجْرَاها . فَانْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَلا مَفْعُولاً نَحْوَ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، كَانَ مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ قَبْلُ . ومِمَّا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ فِعْلَ الشَّرْطِ عَامِلٌ في(١١٩) الاسمِ أَنَّكَ تَقُولُ :

---

(١١٥) نص عبارة سيبويه ٤٣٢/١ : «ولا يكون الجزاء في حيث ولا إذ حتى يُضم الى كل منهما .

(١١٦) ب : ذلك .

(١١٧) ب : اضربه .

(١١٨) سقطت «فيه» في ب و ج .

(١١٩) «في» مكررة في الأصل سهوا .

بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ ، وبأيِّهِمْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، فَتَرَى حَرْفَ الجَرِّ دَاخِلاً على الاسْمِ وَهُوَ لا مَحَالَةَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ .

وأمّا اذا فَلا يُجَازَي بِهَا الا في ضَرُورةِ الشِّعْرِ(١٢٠) كَبَيْتِ الكِتَابِ :

/٢٩٦/ تَرْفَعُ لي خِنْدَفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي نَاراً اذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ(١٢١)

والاخْتِيارُ أنْ لا يُجْزَمَ بِهَا كالبَيْتِ الآخَرِ :

/٢٩٧/ واذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ ناشِطاً مَذْعُورا(١٢٢)

والذي رَغَّبَهُمْ عَنِ المُجَازَاةِ بِهَا أَنَّهُمْ وَضَعُوهَا عَلَى مَا يُنَاسِبُ التَّخْصِيصَ ، — **ويُبْعِدُ مِنَ الابْهَامِ الذي بِمُقْتَضِيهِ إنْ أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ(١٢٣) آتِيكَ(١٢٤) اذَا احْمَرَّ البُسْرُ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : آتِيكَ الوَقْتَ الذي يَحْمَرُّ فيهِ البُسْرُ وَلَوْ قُلْتَ : آتِيكَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ لَمْ يَسْتَقِمْ ، لأنَّ احْمِرَارَ البُسْرِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ للاتْيَانِ .(١٢٥) وكَذَا تَقُولُ : آتِيكَ اذَا طَلَعَ الفَجْرُ ، فَهُوَ في الاسْتِقْبَالِ بِمَنْزِلَةِ اذْ في المُضِيِّ . أَلا تَرَاكَ تَقولُ : قُمْتُ اذْ قُمْتَ ، تُشِيرُ الى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ كَقَوْلِكَ : قُمْتُ وَقْتَ قِيَامِكَ . واذَا قُلْتَ : أَخْرُجُ اذَا خَرَجْتَ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ**

---

(١٢٠) ب ، ج : في ضرورة شعر .

(١٢١) للفرزدق في ديوانه (الصاوي ط ١) ج ٢١٦/١ ، وسيبويه والشنتمري ٤٣٤/١ ، والأزمنة والأمكنة ٢٤١/١ ، والخزانة ١٦٢/٣ (وذكر أنه نسب في الأصمعيات لعبيد بن الأبرص ، لكن البيت ليس موجودا في المطبوع منها ولا هو في ديوانه) .
والبيت غير منسوب في المقتضب ٥٦/٢ ، والأمالي الشجرية ٣٣٣/١ ، وابن يعيش ٤٧/٧ .
ورواية البيت في المقتضب « اذا ما خَبَتْ » وفي الأزمنة والأمكنة « والله يرفعنا .. اذا ما جبت » .
والشاهد فيه مجيء اذا للمجازاة بدليل قوله تقِدِ أن جواب لها .

(١٢٢) لكعب بن زهير في ديوانه ١٦١ ، وسيبويه والشنتمري ١/ ٤٣٤ والمقتضب ٥٧/٢ ، والاعراب ثلاثين سورة ٢١٦ ، وابن يعيش ١٣٤/٨ . والناشط : الثور يخرج من بلد الى بلد . ورواية الديوان : واذ ما أشاء أبعث منها » والشاهد فيه مجيء اذا دون ان يجازى بها بدليل رفع الفعلين بعدها .

(١٢٣) ب ، ج : ألا تراك تقول .

(١٢٤) سقطت « آتيك » في ج .

(١٢٥) ب : صلة للاتيان ، ج : بعلة الأتيان .

قَوْلِكَ : أخْرُجُ حِينَ خُروجِكَ ، وأخْرُجُ الوَقْتَ الذي تَخْرُجُ فيهِ ولا تكونُ مَوْضُوعةً عَلَى تَعْليقِ خُروجِ هَذَا بِخُرُوجِ ذَاكَ ، وجَعْلِ أحَدِهِمَا سَبَباً لِصَاحِبِهِ كَمَا يَكُونُ في قَوْلِكَ : أخْرُجُ إنْ خَرَجْتَ ، وانَّمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : أخْرُجُ يومَ الجُمُعَةِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أنَّ المُخَاطَبَ خَارِجٌ فيهِ بِدَلالَةِ أنَّ اذَا لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ إنْ لَمَا جَازَ نَحْوُ آتِيكَ احْمَرَّ البُسْرُ ، كَمَا لا يَجُوزُ [أنْ](١٢٦) احْمَرَّ . ومَنْ جَازَى بِهَا فَالحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِ الحَالِ وَهُوَ أنَّ خُرُوجَكَ لَمَّا تَعَلَّقَ بوقتِ خروجِ الآخَرِ [صَارَ](١٢٧) كَأَنَّ هَذَا سَبَبٌ لَهُ ، فَدَخَلَهُ مَعْنَى الجَزَاءِ وَوَقَعَ المَاضِي بَعْدَهُ بِمَعْنَى المُسْتَقْبَلِ نَحْوَ اذَا خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وأخْرُجُ اذَا خَرَجْتَ . فَقَالَ :

اذَا خميدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ
بِمَنْزِلَةِ ، أنْ تَخْمِدْ تَقِدْ .

ونَظِيرُ اذَا في أنَّ مَعْنَى المُجَازَاةِ دَخَلَهُ ولا يُجْزَمُ بِهِ ، الَّذِي . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : الَّذِي(١٢٨) يَفْعَلُ كَذَا فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَيَكُونُ بِمَعْنى أنْ يَفْعَلَ انْسَانٌ كَذَا فَلَهُ دِرْهَمٌ ، ثُمَّ لا يُجْزَمُ بِهِ فَيُقَالُ : الَّذِي // يَأْتِنِي آتِهِ ، لأجْلِ أنَّهُ لَمْ يُوضعْ عَلَى الجَزَاءِ في الأصْلِ ، وانَّمَا سَرَى ذَلِكَ فيهِ بِما تَضَمَّنَهُ مِنَ الشِّيَاعِ . وكَذَا تقولُ : كُلُّ رَجُلٍ أتَانِي فلهُ دِرْهَمٌ ، فَيَكُونُ جَزَاءً في المَعْنى ، ولا يَجُوزُ كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِنِي فلَهُ دِرْهَمٌ ، بالجَزْمِ ، لأنَّهُ لَمْ يُوضعْ عَلى مَعْنَى حَرْفِ الجَزَاءِ كَمَا وُضِعَ مَنْ ومَا ومَتَى وأيْنَ(١٢٩) وَ [مَا](١٣٠) أشْبَهَ ذَلِكَ . ولَيْسَ لأحَدٍ أنْ يَقُولَ كَيْفَ لَمْ يَبْنُوا كُلَّ ظَرْفٍ عَلَى مَعْنَى حَرْفِ الجَزَاءِ ، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ كَيْفَ لَمْ يَصُوغُوا الذي عَلى مَعْنى الاسْتِفْهَامِ كَمَا صَاغُوا مَنْ وما .(١٣١)

---

(١٢٦) من ب و ج . الصواب .
(١٢٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « سار » . تحريف .
(١٢٨) سقطت « الذي » في ب و ج .
(١٢٩) ب ، ج : ومتى وأنى .
(١٣٠) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل و « أما » . تحريف .
(١٣١) سقطت « وما » في ب و ج .

وبَعْدُ فَانَّ اذَا اذَا جُزِمَ بِهَا كَانَ الفِعْلُ بَعْدَهَا عَارِي المَوْضِعِ مِنَ الجَرِّ بالاضَافَةِ . وَلَمْ يَكُنْ في تأويلِ المَصْدَرِ فَقَوْلُهُ : اذَا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ ، اذَا فيهِ مَنْصُوبٌ بخمدَتْ بمنزلةِ قَوْلِكَ : أيَّ وقتٍ خَمَدَتْ نِيرانُهُمْ . فكَمَا لا يَجُوزُ أنْ يُقَالَ في قَوْلِكَ أيَّ وَقْتٍ : أنَّهُ مُضَافٌ الى خَمَدَتْ ، كَذَلِكَ لا يَجُوزُ ذَلِكَ في اذَا ، واذا لم يَجْزِمْ باذَا كَانَتْ مُضَافَةً الى مَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ آتِيكَ اذَا احْمَرَّ البُسْرُ . أَلا تَرَاكَ تَقْدِرُ أنْ تَقُولَ : وَقْتَ احْمِرَارِ البُسْرِ ، واذَا قُلْتَ : اذَا تَخْرُجْ أخْرُجْ ، بالجَزْمِ لم يُمْكِنْكَ أنْ تَقُولَ وَقْتَ خُرُوجِكَ أخْرُجْ ، لما ذَكَرْنَا من أنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ لا يكونُ الا مُنْقَطِعاً مِمَّا قَبْلَهُ فاعْرِفْهُ .

والقَوْلُ الجَامِعُ لِهَذِهِ المَسَائِلِ : انَّ الجَزْمَ يَكُونُ في المَعَانِي التي لَيْسَتْ بِوَاجِبَةِ الوجودِ لِمَا تَقَدَّمَ من أنَّ موضوعَ المُجَازَاةِ بأنْ التي هي أمُّ البَابِ وأصْلُهُ عَلَى أنْ يَكُونَ الفِعْلُ المُجَازَى بِهِ مِمَّا يَتَرَجَّحُ بَيْنَ أنْ يُوجَدَ وأن لا يوجدَ . فَأَمَّا مَا كَانَ وَاجِبَ الوُجودِ (١٣٢ فلا يَجُوزُ انْ ولا الأسْمَاءَ الجَازِمَةُ فيهِ١٣٢) . بَيَانُهُ أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : انْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، ومَتَى تَطْلُعِ الشَّمْسُ أخْرُجْ ، تُرِيدُ طُلُوعَهَا من الأفُقِ لَمْ يَجُزْ لأنَّها طَالِعَةٌ خَرَجْتَ أوْ لَمْ تَخْرُجْ . والجَزَاءُ بأنْ موضوعٌ على أنَّ أحَدَ الأمْرَيْنِ مُفْتَقِرٌ الى الآخَرِ في كَوْنِهِ . اذَا قُلْتَ : انْ تُكْرِمْنِي أشْكُرْكَ ، فكلُّ واحدٍ من الشُّكْرِ والاكرامِ مُفْتَقِرٌ الى صَاحِبِهِ في وُجُودِهِ ــ وانتفاءُ أحَدِهِمَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الآخَرِ . فانْ كُنْتَ مَثَلاً في يومٍ مَطِيرٍ فقلت : انْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، جَازَ لأنَّ طُلُوعَهَا ذاكَ بمَعْنَى (١٣٣ تَقَشُّعِ الغيمِ ، وذلكَ أمْرٌ لَيْسَ بواجبِ الوُجُودِ في وَقْتِكَ الذي تَقْصِدُهُ . وأمَّا اذَا فَيُجَازَى بِهَا الوَاجِبِ١٣٤) الوجودِ كَقَوْلِكَ : اذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجْتُ ، (١٣٥ وفِيمَا عُلِمَ عَلَى الجُمْلَةِ أنَّهُ كَائِنٌ١٣٥) .

(١٣٢ - ١٣٢) بدله في ب : فلا يجوز فيه ان ولا الأسماء الجازمة .
(١٣٣) ب ، ج : بما . تحريف .
(١٣٤) ب ، ج : في الواجبة .
(١٣٥ - ١٣٥) ساقط في ب و ج .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« ولا يَجُوزُ زَيْداً أنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، لا يَجُوزُ أنْ تَنْصِبَهُ في قَوْلِ البَصرِيّينَ بِالشَّرْطِ وَلا بالجَزَاءِ » .(١٣٦)

قَالَ الشَّيْخ الامَامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ مَا يَعْمَلُ فيهِ فِعْلُ الشَّرْطِ كائِنٌ منْ جُمْلَتِهِ ، فَلا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ على حَرْفِ الشَّرْطِ كَمَا لا يَجُوزُ تقديمُ مَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ ، لا تَقُولُ : زَيْداً أنْ اضْرِبْ ، كمَا لا يَجُوزُ : زَيْداً أَضَرَبْتَ ، لأنَّ الجَزَاءَ بمَنْزِلَةِ الاستفهامِ في أنَّ لَهُ صَدْرَ الكَلامِ وبَيْنَهُمَا منَ المُناسَبَةِ مَالا يَخْفَى ، أَلا تَرَى - أنَّكَ اذا قُلْتَ : أضَرَبْتَ زَيْداً ؟ // (١٣٧ كُنْتَ طَالِباً مَا لَمْ يَسْتَقِرَّ عِنْدَكَ ، كمَا أنَّكَ اذا قُلْتَ : انْ تَضْرِبْ زَيْداً١٣٧) أضْرِبْ ، كَانَ كَلاماً مَعْقُوداً عَلَى الشَّكِّ مِنْ حَيْثُ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ عِلَّةٌ لِصَاحِبِهِ ، ولَيْسَ قَصْدُكَ انْ تُثْبِتَ الضَّرْبَ عَلى الاطلاقِ ، كَمَا يَكُونُ ذلِكَ اذا قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْداً واذَا لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بفعلِ الشَّرْطِ عليهِ كانَ تَقْدِيمُ مَا يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ الجَزَاءِ أبْعَدَ ، لأنَّ مرتبةَ الجَزَاء بَعْدَ مَرْتَبَةِ الشَّرْطِ . أَلا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ : أنْ أشْكُرْكَ تَعْطِنِي ، تُرِيدُ أنْ تُعْطِنِي أشْكُرْكَ ، لاسْتِحَالَةِ أنْ يَتَقَدَّمَ المُسَبَّبُ عَلى المُسَبِّبِ ، واذَا كَانَ مَرْتَبَةُ الجَزَاءِ أنَّهُ يَقَعُ(١٣٨) بَعْدَ الشَّرْطِ كَان مَرْتَبَةُ معمولِهِ كذَلِكَ لأنَّ المَعْمُولَ تَابِعٌ للعامِلِ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَليٍّ :

« فانْ قُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْ أضْرِبْ ، كانَ زَيْدٌ مَنْصُوباً(١٣٩) بالفِعْلِ الذي هُوَ شَرْطٌ فانْ شَغَلْتَ الشَّرْطَ بالضَّمير فقلتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْهُ أضْرِبْ عَمْرَاً ، كَان زَيْدٌ مُنْتَصِباً بِفِعْلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ ، كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ : أزيداً ضَرَبْتَهُ ؟ كانَ كَذَلِكَ » .

---

(١٣٦) ج : بالشرط والجزاء .

(١٣٧ - ١٣٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(١٣٨) ب ، ج : ان يقع .

(١٣٩) ط : منتصبا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْ أَضْرِبْ عَمْراً ، كانَ زَيْدٌ مَفْعُولاً مُقَدَّماً عَلَى الفِعْلِ ، وجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ لأَجْلِ أَنَّك لَمْ تُوقِعْهُ الا حَيْثُ يَقَعُ عَامِلُهُ ، واذَا قَدَّمْتَ فَقُلْتَ : زَيْداً انْ تَضْرِبْ ، كُنْتَ قَدْ قَدَّمْتَ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ مَا عَمِلَ فيهِ فِعْلُهُ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَا مَضَى ، فانْ شَغَلْتَ الفِعْلَ فَقُلْتَ : انْ زَيْداً تَضْرِبْهُ أَضْرِبْ ، كَانَ النصْبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ نحوَ إنْ تَضْرِبْ زيْداً تَضْرِبْ زَيْداً تَضْرِبْهُ ، وعَلَى ذلكَ بَيْتُ الكِتَابِ .

لا تَجْزَعِي انْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُـــهُ واذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلِكَ فَاجْزَعِي /٥٥/

فَمُنْفِساً مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ . ولَوْ قُلْتَ : انْ زَيْدٌ(١٤٠) تَضْرِبْهُ ، لَمْ يَجُزْ لأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ اذَا رَفَعْتَهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ اضْمَارُ فِعْلٍ ، وكُنْتَ قَدْ ابتدأت الاسمَ بَعْدَ إنْ ، وإنْ لا يَقَعُ بَعْدَهُ الا الفِعْلُ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً . والثَّاني : أَنَّكَ اذا رَفَعْتَ زَيْداً بالابتداءِ كانَ جَزْمُ تَضْرِبْهُ مُحَالاً ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ الوَاقِعَ فِي مَوْضِعِ خبرِ المُبْتَدَأِ لا يكونُ الا مَرْفُوعاً من حيثُ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الاسمِ .

فانْ قُلْتَ(١٤١) : انْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، لَمْ يَجُزْ لوجهٍ واحدٍ وهُوَ أَنَّكَ تَبْتَدِيءُ الاسمَ بَعْدَ أنْ . ولِهَذَا قَالَ أبو عُثْمَان : انَّ روايةَ من رَوى : انْ مِنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ، بالرَّفْعِ خطأٌ . وذَاكَ أَنَّكَ اذا رَفَعْتَ كَانَ الظَّاهِرُ الابتداءَ وذلكَ لا يَجُوزُ . ومِمَّا يَقْطَعُ بِهِ أَنَّ أحداً لا يقولُ : انْ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، بِرَفْعِ زَيْدٍ والفِعْلِ ، ولو كان الاسمُ يُبْتَدَأُ بَعْدَ أَنْ كَمَا قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَ همزةِ الاستفهام لَوَجَبَ أَنْ يَجُوزَ هَذَا كَمَا يَجُوزُ أَزَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، واذَا كَانَ كذلكَ عَلِمْتَ أَنَّ الاسمَ المُبْتَدَأَ لا يَقَعُ بَعْدَ إنْ ، واذا تَقَرَّرَ هَذَا كَانَ قَوْلُهُمْ : إنْ زَيْدٌ خَرَجَ ، عَلَى تَقْدِيرِ : إنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ . وكَذَا قَوْلُهُمْ : انِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ ، كَمَا ذَكَرْنَا

---

(١٤٠) ج : ان زيدا . سهو .

(١٤١) ب : وان قلت ، ج : ولو قلت .

في صَدْرِ الكِتَابِ ، وَلا يَجُوزُ في حَالِ الاخْتِيارِ أنْ يَقَعَ الاسْمُ بَعْدَ الأسْمَاءِ التي يُجَازَى بهَا فَلا // تَقُولُ : مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أضْرِبْهُ ، وَلا مَتَى رَجُلٌ يَخْرُجْ أخْرُجْ ، ويَجُوزُ في ضرورةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ :

/٢٩٦/ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا(١٤٢)

فَنحْنُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ هَذا الظّاهِرُ ، الا أنَّ هَذا الفِعْلَ اذا ظَهَرَ الى اللفْظِ أسْتَكنَّ فيهِ الضّميرُ كقوْلِه :(١٤٣) نُؤْمِنْهُ ، واذا لَمْ يَظْهَرْ أُتِيَ بالضّميرِ المُنْفَصِلِ وهُوَ نحْنُ . ولَوْ كان نحْنُ مُبْتَدأً لَوَجبَ أنْ يَكُونَ نُؤْمِنْهُ مَرْفُوعاً . اذِ المُبْتَدأُ لا يَقعُ بَعْدَهُ الفِعْلُ المجزومُ فقد عَلِمْتَ أنّ نُؤْمِنْهُ لأنَّهُ تَفْسيرُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ مَجْزُومٍ بِأنَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ حَتّى كأنَّهُ قِيلَ : فمَنْ زَيْدٌ يُؤْمِنْهُ ، على تَقْدِيرِ فَمَنْ يُؤْمِنْهُ زَيْدٌ يُؤْمِنْهُ في أنَّ نَحْنُ في حُكْمِ اسمٍ ظَاهِرٍ ارْتَفَعَ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ .

ومِمّا جَاءَ في الظّروفِ مِنْ هَذا قَوْلُهُ .

/٢٩٩/ فمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليهِ كأسُ السَّاقِي(١٤٤)

---

(١٤٢) ينسب هذا البيت لهشام المري - شاعر جاهلي ينتسب الى مرة بن كعب بن لؤي القرشي (أنظر الخزانة ٦٤٠/٣) .

والبيت له في سيبويه والشنتمري ٤٥٨/١ ، والخزانة (الموضع السابق) : والدرر اللوامع ٧٥/٢ .

وهو غير منسوب في المقتضب ٧٥/٢ ، والأنصاف ٦١٩/٢ ، ومغنى اللبيب ص ٦٥٢ ج ٤٠٣/٢ ، وشواهده ش ٦٣٩ ج ٨٢٩/٢ .

ورواه سيبويه « يُمْسَ منا مروعا » .

والشاهد فيه مجيء نحن وهو اسم بعد اسم للمجازاة وهو مَنْ . وهذا لا يجوز في حال الاختيار وانما جاء ذلك للضرورة .

(١٤٣) ب ، ج : كقولك .

(١٤٤) لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ج ١/٩٩ ص ١٥٦ وسيبويه والشنتمري ٤٥٨/١ ، والأنصاف ٦١٧/٢ ، والخزانة ٣٥٦/١ و ٦٣٩/٣ ، والدرر اللوامع ٧٥/٢ - ٧٦ .

والبيت غير منسوب في المقتضب ٧٦/٢ ، والأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، ومادة (وغل) من اللسان ٢٥٩/١٤ والتاج ١٥٨/٨ . =

فَواغِلٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كأَنَّهُ فَمتى يَنُبْهُمْ وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ واغِلٌ مرفوعاً بالابْتِدَاءِ لِجَزْمِ يَنُبْهُمْ وَلا أنْ يَكُون مَرْفُوعاً بِهَذَا الفِعْلِ الظَّاهِرِ لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ لا يَتَأَخَّرُ عنِ الفَاعِلِ ، أَلا تَرَى أنَّ أحَداً لا يَقُولُ : [إنْ](١٤٥) قَوْمَكَ يَضْرِبْ زَيْداً ، فانَّما(١٤٦) يُقَالُ : انْ قَوْمُكَ يَضْرِبُوا ، ففي يَنُبْهُمْ ضميرٌ مرفوعٌ بازاءِ الواوِ في يَضْرِبُوا . وانَّما لَمْ يَجُزْ أنْ يَقَعَ الاسمُ بَعْدَ هَذِهِ الأسْمَاءِ والظُّروفِ الا في حَالِ الاضْطِرارِ ، وجَازَ(١٤٧) وُقُوعُهُ بَعْدَ إنْ نَحْوَ : انْ زَيْدٌ يَخْرُجُ ، وانْ زَيْداً تَضْرِبْهُ ، في كُلِّ حَالٍ لأجْلِ أنَّ انْ امُّ البَابِ والأصْلُ في الجَزْمِ ، وهَذِهِ الأسْمَاءُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا وَفَرْعٌ لَهَا ، والأصْلُ يَتَصَرَّفُ مَالا يَتَصَرَّفُ الفَرْعُ . أَلا تَرَى أنَّ مَا لَمّا كَانَ فَرْعاً عَلَى لَيْسَ لَمْ يَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَهُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : مَنْ زَيْداً يَضْرِبْهُ أضْرِبْهُ ، ومَتَى زَيْداً تَضْرِبْهُ أضْرِبْهُ(١٤٨) وأيْنَ زَيْدٌ يَكُنْ أكُنْ ، الا ضَرورةً ، وجَازَ ذَلِكَ في انْ مِن غَيْرِ اضْطِرارٍ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وَقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ مِنْ مَوَاضِعَ(١٤٩) فَلا يُؤْتَى بِهِ لِدَلالَةِ ما ذُكِرَ عليهِ ، وتِلْكَ المَوَاضِعُ الأمْرُ ، والنَّهْيُ ، والاسْتِفْهَامُ ، والتَّمَنِّي والعَرْضُ ، تَقُولُ : أكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ ، والتَّأْويلُ : أكْرِمْنِي فانَّكَ انْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ . والنَّهْيُ لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ . والاسْتِفْهَامُ نَحْوَ(١٥٠) أَلا تَأْتِنِي أُحَدِّثْكَ ، وأيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، والتَّمَنِّي أَلا ماءَ أشْرَبْهُ ، والعَرْضُ أَلا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً . فَمَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ انْ تَفْعَلْ أفْعَلْ .

= والشاهد فيه مجيء متى للمجازاة مع تقديمها على الاسم « وأغل » وقد رفع الاسم باضمار فعل يفسره الظّاهر لأن الشّرط يستوجب ان يتصل الفعل بالاداة .

(١٤٥) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « أمن » . تحريف .

(١٤٦) ب ، ج : وانما .

(١٤٧) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « جاز » . سهو .

(١٤٨) ب ، ج : اضرب .

(١٤٩) ط : في مواضع .

(١٥٠) سقطت « نحو » في ط .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ يُضْمَرُ بَعْدَ هذهِ الأشياء الخمْسَةِ لِدَليلِهَا عَلَيْهِ :
فالأوّلُ الأمْرُ كَقَوْلِكَ : ائْتِنِي أُكْرِمْكَ ، والتَّقديرُ ائْتِنِي فانَّكَ انْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ ، (١٥١ وَلَوْ حَمَلْتَ بالكَلامِ ١٥١) عَلَى ظَاهِرِهِ أَحَلْتَ ، لأجْلِ أنَّ الأمْرَ بالاتْيَانِ لا يكونُ مُوجباً الاكرامَ ، وانَّما يُوجبُ ذلكَ الاتيانُ ، ولَوْ كَانَ جَزْمُ أُكْرِمْكَ بِنَفْسِ ائْتِنِي علَى مَا يَظُنُّهُ منْ لا خِبْرَةَ لَهُ بِهَذَا العِلْمِ ، لَوَجبَ أنْ يُقَالَ : انَّ المَعْنَى في قَوْلِكَ : ائْتِنِي أُكْرِمْكَ : انْ آمرْكَ بالاتيانِ أُكْرِمْكَ .

والثّاني النَّهْيُ كَقَوْلِكَ : لا تَفْعَلْ يَكُنْ // خَيْراً لَكَ ، التَّقْدِيرُ لا تَفْعَلْ فانَّكَ انْ لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لكَ ، ولو كَانَ الجَزْمُ بالنَّهْيِ لَوَجبَ أنْ يَكُونَ المَعْنَى انْ انْهَكَ يَكُنْ خَيْراً لَكَ .

والثّالِثُ الاسْتِفْهَامُ نَحوَ ألا تَأتِيني أُحَدِّثْكَ ، التَّقديرُ فانَّكَ انْ تَأتِني أُحَدِّثْكَ ، وكَذَا أيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، التَّقديرُ فانَّكَ انْ تُعَرِّفْنِي أَيْنَ(١٥٢) بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، أو انْ أعرِفْ بَيْتَكَ أَزُرْكَ .

والرّابعُ التّمني نَحوَ ألا مَاءَ أشْرَبْهُ . التَّقْدِيرُ فانْ يَكُنْ مَاءٌ أشْرَبْهُ .

والخَامِسُ العَرْضُ كَقَوْلِكَ [ألا](١٥٣) تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً ، التَّقْدِيرُ فَانَّكَ انْ تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً . والمُضْمَرُ يَجبُ أنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ المُظْهَرِ ، فَلَوْ قُلْتَ : لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكُلْكَ ، لم يَجُزْ لأجْلِ أنَّ قَوْلَكَ : لا تَدْنُ يَدُلُّ عَلَى أنَّ الشَّرْطَ مَوْضُوعٌ لِنَفْيِ الدُّنُوِّ نحو انْ لا تَدْنُ يَأكُلْكَ ، وهَذَا مُحَالٌ وَلَوْ قُلْتَ التَّقْدِيرُ(١٥٤) لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأكُلْكَ(١٥٥) ،

(١٥١ - ١٥١) بدله في ب : ولو حملت الكلام .
(١٥٢) سقطت « أين » في ب .
(١٥٣) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « لا » . تحريف .
(١٥٤) ب ، ج : « ان » التقدير .
(١٥٥) سقطت « يأكلك » في ب و ج .

بمَعْنَى فانَّكَ انْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ ، وَجَبَ اظْهَارُ الشَّرْطِ ، لأجْلِ أنَّهُ انَّما يُضْمَرُ اذَا كَانَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَيْسَ النَّهْيُ مِنْ جِنْسِ الاثْبَاتِ(١٥٦) . وَلِهَذَا لَمْ يُدْخِلِ النَّفْيَ في هَذِهِ الخَمْسَةِ ، فلم يَقُلْ : مَا تَأتِينَا نُحَدِّثْكَ ، ومَا تُعْطِينَا [نَشْكُرْكَ](١٥٧) ، اذْ كَانَ يُؤَدِّى الى قَوْلِكَ : انْ لا تُعْطِنَا نَشْكُرْكَ وانْ لا تَأتِنَا نُحَدِّثْكَ ، وهَذَا مُحَالٌ .

واذَا لَمْ يُضْمَرِ الشَّرْطُ في هَذِهِ المَوَاضِعِ لَمْ يُجْزَم الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَ الأمْرِ ومَا أشْبَهَهُ . وكَانَ على وجُوهٍ : أحَدُهَا أنْ يَكُونَ صِفَةً كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (خُذْ مِنْ أموالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وتُزَكِّيهِمْ بِهَا) –(١٥٨) وكَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ويَرِثُ) –(١٥٩) . كَأنَّهُ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وارِثاً .

والوَجْهُ الثَّاني : أنْ يَكُونَ حَالاً كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (١٦٠ وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) –(١٦١) هُوَ بمنزلةِ قَوْلِكَ . وَلا تَمْنُنْ مُسْتَكْثِراً فَمُسْتَكْثِراً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في تَمْنُنْ (١٦٠) وانَّما لَمْ يَقُلْ في قَوْلِهِ تَعالَى – (وَلِيًّا يَرِثُنِي) –(١٥٩)انَّ يَرِثُنِي حَالٌ لأجْلِ أنَّ النَّكِرَةَ لا تُنْصَبُ عَنْهَا الحَالُ في حَالِ الاخْتِيَارِ . ولَوكَانَ هَذَا في شِعْرٍ أيْضاً لكانَ حَمْلُهُ علىَ الحَالِ دُونَ الصِّفَةِ خَطأً للاسْتِغْنَاءِ عَنْ ذَلِكَ . أَلا تَرَى أنَّهُ لا فَرْقَ في اللَّفْظِ بين أنْ تَقُولَ : انَّ يَرِثُنِي بِمَعْنَى الحَالِ وَبَيْنَ أنْ تَقُولَ : انَّهُ عَلَى الصِّفَةِ . ولَوْ رَجَعْتَ الى الاسمِ كَانَ كَذَلِكَ ، لأنَّ وليًّا منصوبٌ فَصِفَتُهُ مِثْلُهُ تَقُولُ : وَلِيّاً وارِثاً ، واذَا قُلْتَ في قَوْلِكَ ، ولِيّاً وارِثاً ، انَّ نَصْبَ وَارِثاً عَلَى الحَالِ ، كُنْتَ بمنزلةِ مَنْ يَقَعُ في العَمْيَاءِ مَعَ وُضُوحِ الطَّرِيقِ

---

(١٥٦) ج : « الاتيان » . تحريف .

(١٥٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصْلِ « نشركك » . تحريف .

(١٥٨) آية ١٠٣ / التوبة ٩ .

(١٥٩) آية ٥ و ٦ / مريم ١٩ .

(١٦٠ – ١٦٠) بدله في ب و ج : (فذرهم في طغيانهم يعمهون) هو بمنزلة قولك : في طغيانهم عامهين ، فعامهين حال من الضمير المنصوب في قوله – تعالى : « فذرهم » (والآية هي ١١٠ / الأنعام ٦) .

(١٦١) آية ٦ / المدثر ٧٤ .

المَهيعِ (١٦٢). وكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ - (أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً) -(١٦٣) لأنَّ تَكُونُ صِفَةٌ لِلْمَائِدَةِ(١٦٤) كَأَنَّهُ : مَائِدَةٌ كَائِنَةٌ ، وَلا تَكُونُ حَالاً لأنَّ مَائِدَةً نَكِرَةٌ ، ولا يُنْصَبُ الحَالُ عَنِ النَّكِرَةِ مَا وُجِدَ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ .

ويَجُوزُ أنْ تَقُولَ : أدْخُلْ دَاري أُكْرِمُكَ ، بالرَّفْعِ عَلَى الحَالِ ، لأنَّ الاكرامَ وانْ لَمْ يَحْضُرْ فانَّهُ في التَّقديرِ حَاضِرٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : ادْخُلْ دَاري مُقَدَّراً لكَ الاكْرَامُ . وعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) -(١٦٥) لأنَّ المَعْنَى مُقَدَّرين الخلودَ ، أَلا تَرَى أنَّ الخُلودَ غَيْرُ حَاضِرٍ في حَالِ الدُّخُولِ ، وانَّما يَتَعلَّقُ بالتَّقدير فقط . والمثالُ الذي يُرْجَعُ اليهِ في هَذَا // مَسْأَلَةُ الكِتَابِ(١٦٦) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً ، عَلَى مَعْنَى مُقَدَّراً الصَّيْدُ بِهِ غَدَا ، فَصَائِداً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في مَعَهُ .

والوَجْهُ الثَّالِثُ : أنْ تَجْعلَ الفِعْلَ مَقْطُوعاً ممّا قَبْلَهُ فتقولَ : لا تَدْنُ مِن الأسَدِ يَأْكُلْكَ ، كأنَّكَ قُلْتَ : هُوَ يَأْكُلُكَ ، وعَلَى هَذَا بَيْتُ الكِتَابِ :

/٣٠٠/ فَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امريءٍ يَجْري بمِقْدَار(١٦٧)

---

(١٦٢) في اللسان (هيع) ١٠/٢٥٨ : «وطريق مَهيعٌ واضح واسع بيّن ، وجمعه مهايع» .

(١٦٣) آية ١١٤ / المائدة ٥ وفي ب : عيدا «لأولنا وآخرنا» .

(١٦٤) ب : صفة المائدة .

(١٦٥) آية ٧٣ / الزمر ٣٩ .

(١٦٦) قال سيبويه في ١/٢٤١ : «واما ما استويا فيه اي الصفة وموصوفها - فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به ، ان جعلته وصفا . وان لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به كانه قال معه بازٌ صائداً به . حين لم يُرَدْ ان يحمله على الأول .

(١٦٧) نسب سيبويه والشنتمري هذا البيت في ١/٤٥٠ للأخطل ، وليس في ديوانه .
والبيت منسوب له أيضا في الخزانة ٣/٦٥٩ .
وغير منسوب في المفصل ٢٥٣ (صدره) وشرحه لابن يعيش ٧/٥١ وروايته في غير المقتصد «وقال رائدهم» ، وفي سيبويه والشنتمري «يمضى لمقدار» ، وفي ابن يعيش «يقضى بمقدار» .
والشاهد فيه رفع «نزاولها» على القطع والاستئناف ويجوز جزم الفعل على أنه جواب الطلب .

كَأَنَّهُ قَالَ : انّا نُزَاوِلُهَا ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَحْمُولاً على اضْمار شَرْطٍ[١٦٨] وعَلَى هَذَا يَجْرِي البَابُ ، فَلَيْسَ الجَزْمُ بِوَاجِبٍ بَعْدَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ . وقَدْ يَكُونُ تَرْكُهُ وَاجِباً نَحْوَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ قَوْلِكَ : لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، وأَنَّهُ انّما يَجُوزُ على اظْهَارِ الشَّرْطِ ، نَحْوَ أَنْ تَقولَ : فَانَّكَ انْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ ويُوَضِّحُهُ قَوْلُهُ تَعالَى : - (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيّاراً ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلوا عِبَادَكَ)-[١٦٩] ، وذَاكَ أَنَّهُ لو قِيلَ : لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيّارا يُضِلوا ، لَكَانَ الشَّرْطُ قَدْ أُضْمِرَ من غَيْرِ أَنْ يَدُلَّ عليهِ مَا يُجَانِسُهُ ، وذَاكَ أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وجَلَّ - (لا تَذَرْ) لايُجَانِسُ انْ تَذَرْ ، وانّما يُجَانِسُ إن لا تَذَرْ ، فَلَمَّا كانَ هَذَا الشَّرْطُ غَيْرَ مُجَانِسٍ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الكَلامِ وَجَبَ اظْهَارُهُ لِيَنْتَفِيَ اللَّبْسُ ، ومَنْ ظَنَّ أَنَّ هذهِ الأشياءَ تُوجِبُ الجَزْمَ لَزِمَهُ أَنْ يَجْزِمَ هَذَا النَّحْوَ البَتَّةَ ، وذَلِكَ لا يَفعلُهُ عَاقِلٌ .

---

(١٦٨) سقطت « شرط » في ج .

(١٦٩) آية ٢٦ و ٢٧ / نوح ٧١ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

بَابُ النُّونِ الثَّقِيلةِ والخَفِيفَةِ :

« والنُّونُ الشّديدةُ [تَلْحَقُ] الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ فَمِنْ مَواضِعِهَا أنْ تُلْحَقَ معَ اللامِ التي تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ لِتَلَقِي القَسَمَ نحو : واللهِ لَتَفْعَلَنَّ ، وقَدْ يَجُوزُ أنْ لا تَلْحَقَ النُّونُ هَذَا الفِعْلَ ، ولَحاقُ النُّونِ مَعَهَا أكْثَرُ ، ومِنْ مَواضِعِهَا الأمْرُ والنَّهْيُ نَحْوَ : اضْرِبَنَّ زَيْداً وَلا تَشْتُمَنَّ(٢) بَكْراً ، وَلا تَلْحَقُ هَذِهِ النُّونَ المَاضِي كَمَا لَحِقَتِ المُسْتَقْبَلَ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ النُّونَ الثّقيلةَ عَلَمُ التّوكيدِ ، فلا تكُونُ الا في مِثَالِ المُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِكَ : واللهِ لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ غَداً ، [ووالله لا يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، فَالنُّونُ تُؤَكِّدُ الخروجَ اذَا كَانَتْ معَ اللامِ ، ونَفْيَ الخُروجِ اذَا كَانَتْ مَعَ لا في قَوْلِكَ : والله لا يَقُومُنَّ زَيْدٌ](٣) والذي يَقْتَضِيهِ القَسَمُ هُوَ(٤) اللامُ في قَوْلِكَ : واللهِ لأفْعَلَنَّ ، والنُّونُ جَاءتْ للتّأكيدِ فيَجوزُ سُقُوطُهَا نَحْوَ واللهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ والأكْثَرُ ثَباتُهَا ، لأنَّ القَسَمَ مِنْ مَواضِعِ التّأكيدِ ، وَلا تَلْحَقُ فِعْلَ الحالِ وَلا المَاضِي ، لا تَقُولُ : لِيَأْكُلَنَّ زَيْدٌ ، وهُوَ في حَالِ الأكْلِ ، وَلا لأكَلَنَّ زَيْدٌ ، وذَلِكَ(٥) أنَّ الماضي والحَالَ ثَابِتَانِ ، والثَّابِتُ لا يَفْتَقِرُ الى التَّأكِيدِ كَمَا يَفْتَقِرُ اليهِ مَا لَمْ يَثْبُتْ ، وَهُوَ

---

(١) من ب و ج و ط . وفي الأصل « تحلق » . تحريف .

(٢) ج : ولا تشمن . تحريف .

(٣) ما بين العاضدتين من ب و ج . واثباته أبين .

(٤) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وهو » . سهو .

(٥) ب ، ج : وذاك .

المَسْتَقْبَلُ ، ولِهَذَا دَخَلَ في الأمْرِ والنَّهْيِ نَحْوَ لا يَخْرُجَنَّ زَيْدٌ ، واضْرِبَنَّ عَمْراً ، لأنَّ ذلكَ مما لم يَثْبُتْ ، اذِ الأمْرُ والنَّهْيُ لا يَصحّانِ الا فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ حَيْثُ إنَّ [الحَاصِلَ][٦] لا يَحْصُلُ .

وكَذَا الشَّرْطُ والجَزَاءُ نَحْوَ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ - (فإمَّا تَرَينَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدَا) -[٧] لأنَّ المُجَازَاةَ بالمُسْتَقْبَلْ فَلا تَقُولُ[٨] : انْ ضَرَبَنَّ زَيْدٌ ضَرَبْتُكَ ، لأنَّ المَاضِي وانْ كَانَ المَاضي وانْ كَانَ بِمَعْنَى المُسْتَقْبَلِ فانَّ اللَّفْظَ بَاقٍ .

وكَذَا الاسْتِفْهَامُ نَحْوُ : هَلْ يَخْرُجَنَّ زَيْدٌ ؟ وَلا يَدْخُلُ عَلَى الخَبَرِ المُثْبَتِ المَحْضِ ، لا تَقُولُ : يَخْرُجَنَّ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّ هَذَا لَيْسَ كالشَّرْطِ والجَزَاءِ مِنْ حَيْثُ أنَّهُ مُسْتقرٌّ // ثابتٌ[٩] ، اذْ لَمْ تُعَلِّقْهُ بِشَيءٍ كَمَا يَكُونُ الشَّرْطُ في قَوْلِكَ : امّا تَضْرِبَنَّ ضَرَبْتُكَ ، أَلا تَرَى أنَّ ضرْبَ المُخَاطَبِ قَدْ يَمْتَنِعُ لأجْلِ مَا اشْتَرَطْتَهُ مِنْ ضَرْبِهِ ، وأنْتَ لَمْ تَجْعَلْ في قَوْلِكَ : يَخْرُجُ زَيْدٌ غَداً ، مَا يَكُونُ مَانِعاً مِنَ الخروجِ ، بَلْ قَطَعْتَ بِذَلِكَ ، واذَا كَانَ ثَابِتاً لَمْ يَفْتَقِرْ الى التَّأكيدِ ، وانَّما جَاءَ[١٠] ذَلِكَ في القَسَمِ وَحْدَهُ ، نَحْوَ واللهِ ليقومَنَّ ، لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ القسَمَ مِنْ مَواضعِ التَّأكيدِ ، فَيُصَاحِبُهُ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَجُمْلَةُ مَواضِعِهِ القَسَمُ و [الأمْرُ][١١] والنَّهْيُ والاسْتِفْهَامُ والشَّرْطُ . وانْ جَاءَ في غَيْرِ ففِي الشِّعْرِ . وجَاءَ في النَّفْيِ بِلَمْ نَحْوَ قَوْلِهِ :

/٣٠١/ يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[١٢]

---

(٦) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل : « الأصل » . تحريف .

(٧) آية ٢٦ / مريم ١٩ .

(٨) ب ، ج : ولا تقول .

(٩) سقطت « ثابت » في ب و ج .

(١٠) ج : جاز .

(١١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بالأمر » تحريف .

(١٢) اختُلِفَ في نسبة هذا الرجز وفي تفسيره ، فقد نُسِبَ الى شعراء عديدين منهم العجاج (وليس في ديوانه) وعبد بني عبس والدبيري وماسور بن هند العبسي ، على أن الأكثر في نسبته أنه لأبي حيان الفقعسي . وقيل في =

وَهَذَا أَضْعَفُ مِنْ قَوْلِكَ : مَا يَخْرُجَنَّ[13] زَيْدٌ ، لأَنَّ المُضَارِعَ مَعَ لَمْ بِمَعْنَى المَاضِي ، والمَاضِي[14] لا تَدْخُلُهُ النُّونُ البَتَّةَ .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

وتَلْحَقُ فِعْلَ الاثْنَيْنِ فِي قَوْلِكَ : هَلْ تَفْعَلانِّ ذَلِكَ وفِي القُرْآنِ – (ولا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ) –[15]

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ النُّونَ تُوجِبُ بِنَاءَ الفِعْلِ ، أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : هَلْ يَخْرُجَنَّ زَيْدٌ ؟ فَلا تَجِدُ هُنَاكَ الرَّفْعَ ، وَيَلْزَمُهُ الفَتْحُ . وَإِذَا كَانَ نُونُ يَفْعَلانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعِ كَمَا عَرَفْتَ وَجَبَ سُقُوطُهُ لِدخولِ نُونِ التَّأْكِيدِ ، كَمَا سَقَطَ الرَّفْعُ تَقُولُ : هَلْ يَفْعَلانِّ ذَلِكَ فيكُونُ بِمَنْزِلَةِ فَعَلا مِنْ جِهَةِ تَعَرِّي الفِعْلِ مِنَ الاعْرابِ .

= تفسيره انه في وصف جبل عمه الخصب وحفه النبات . لكن الصواب انه في وصف لبن في اناء تعلوه الرغوة حين يمتلىء لأنَّ قبله .

وفعا يكسى ثُهالا قشعما .

والثُّهال – بضم الثاء المثلثة : – الرغوة ، والقشعم الغليظ .

والرجز منسوب الى المتقدمين – على اختلاف – في الشواهد الكبرى للعيني ٣٢٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٠٥/٢ والخزانة ٥٦٩/٤ ، وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٩ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦٨ ، والدرر اللوامع ٩٨/٢ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١٥٢/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٣ / ، ومجالس ثعلب ٦٢٠/٢ – ٦٢١ ، والاقتضاب للبطليوسي ٣٤٥ ، والأمالي الشجرية ٣٨٤/١ ، والأنصاف ٦٥٣/٢ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، ومواد (خشى) من اللسان ٢٥٠/١٨ والتاج ١١٤/١٠ (وعمى) من اللسان ٣٣٣/١٩ والتاج ٢٥٦/١٠ و (حرف الألف اللينة) من اللسان ٣١١/٢٠ والتاج ٤٢٢/١٠ وشواهد الشافية ٥٩/٤ و ٣٥٥ (الأول منهما) .

والشاهد فيه دخول نون التوكيد في قوله « لم يعلمن » ضرورة لأن نون التوكيد ليس من مواضعها الدخول على المنفى بلم .

(١٣) ب : لا يخرجن .

(١٤) سقطت « والماضي » في ب و ج .

(١٥) آية ٨٩ / يونس ١٠ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وتَلْحَقُ فِعْلَ الجَمْعِ أَيْضاً نَحْوَ هَلْ[16] تَفْعَلُنَّ ذَلِكَ وفِعْلَ المُؤَنَّثِ في نَحْوِ : هَلْ تَفْعَلِنَّ يا هَذِهِ فَتُحْذَفُ النُّونُ في هَذِهِ المَواضِعَ الثلاثَةِ [لأَنَّها عَلامَةُ الرَّفْعِ][17] كَمَا تُحْذَفُ الضَّمَّةُ في قَوْلِكَ : هَلْ [يَفْعَلَنَّ ذَلِكَ][18]

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ النُّونَ اذَا سَقَطَتْ مِنْ فِعْلِ الجَمْعِ وفِعْلِ المُؤَنَّثِ المُخَاطَبِ بَقِيَ اليَاء والوَاوُ[19] [نَحْوَ][20] هَلْ تَفْعَلُونَ وَهَلْ تَفْعَلِينَ والنُّونَ الأُولَى من النُّونَيْنِ سَاكِنَةٌ فَتَحْذِفُ الوَاوَ واليَاءَ وتَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ والكَسْرَةِ [لِتَسْلَمَ][21] من ثِقَلِ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ فَتَقُولُ :[22] : هَلْ تَفْعَلُنَّ[23] وهَلْ تَفْعَلِنَّ بامْرأَةٌ ؟ ولم تَحْذِفِ الأَلِفَ في تَفْعَلانِّ ، لأَجْلِ أَنَّ الأَلِفَ خَفِيفَةٌ . فَانْ قُلْتَ فَهلا زَعَمْتَ أَنَّ الحَذْفَ تَرْكٌ لِلبَسِ[24] ، أَلا تَرَى أَنَّ فِعْلَ الوَاحِدِ مَفْتُوحٌ ، ومَا قَبْلَ الأَلِفِ كَذَلِكَ ، فَلَوْ قُلْتَ : هَلْ تَفْعَلَنَّ لالتَبَسَ ، فالجَوابُ أَنَّ هَذَا لا يَقْطَعُ لأَجْلِ أَنَّ النُّونَ مكسورةٌ في الاثْنَيْنِ ومَفْتُوحَةٌ في الوَاحِدِ الا أَنَّ اثْبَاتَهُ أَذْهَبُ في الاحْتِيَاطِ بِكُلِّ حَالٍ .

قَالَ الشَّيْخِ أَبُو عَلِيٍّ :

« وتَلْحَقُ فِعْلَ[25] جَمَاعَةِ النِّسَاءِ في نَحْوَ هَلْ تَفْعَلْنَانِ ذَلِكَ فَتُدْخِلُ هَذِهِ الأَلِفَ

---

(١٦) سقطت « هل » في ب و ج .
(١٧) من ب و ج و ط . أبين .
(١٨) من ب و ج . الصواب . وفي ط : « تفعلن ذاك » وبدله في الأصل « تفعل » تحريف .
(١٩) ب : الواو والياء .
(٢٠) من ب و ج . أولى .
(٢١) من ب و ج : الصواب . وفي الأصل « لتعلم » تحريف .
(٢٢) ب ، ج : فيقال .
(٢٣) ب : تفعلون ك تحريف .
(٢٤) ب ، ج : ترك اللبس .
(٢٥) ب ، ج : وتلحق « في » فعل .

لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ ، كَمَا أَدْخَلْتَهَا[٢٦] فِي نَحْوِ [أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً][٢٧] لِتَفْصِلَ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ ، وتَكْسِرُ النُّونَ لوقوعِهَا بَعْدَ الأَلِفِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّ النُّونَ فِي تَفْعَلْنَ ضَمِيرٌ فَلا يُمْكِن حَذْفُهُ كَمَا حُذِفَ نُونُ الاعْرابِ واذَا ضَمَمْتَ[٢٨] اليهِ نُونَ التَّأكيدِ اجْتَمَعَ ثَلاثُ نُوناتٍ ، فَتَفْصِلُ بَيْنَ نُونَيْ التَّأكيدِ ونُونِ الضَّميرِ بالألفِ ليزولَ اجتماعَ الأمْثَالِ ، ويَخفَّ بَعْضُ مَا فيهِ مِنَ الثِّقَلِ وفرطِ الكُلْفَةِ على اللِّسَانِ . وشَبَّهَهُ // بأأَنْتُمْ من حَيْثُ إنَّ الألِفَ في المَوْضُوعَيْنِ جَاءَتْ لِتَزِيلَ تَوَالِي الأمْثَالِ ، والنُّونُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الأَلِفِ لِكَوْنِهَا مِثْلَ يَفْعَلانِ في اللفظِ . والكَسْرُ في هَذَا على اجْرَاءِ هَذَا النُّونِ مَجْرَى نونِ الاعْرَابِ في يَفْعَلانِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وكُلُّ مَوْضعٍ تَدْخُلُ فيهِ الثَّقِيلَةُ فَالخَفِيفَةُ[٢٩] تَدْخُلُهُ الا فِعْلَ الاثْنَيْنِ[٣٠] وفِعْلَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ ، فانَّها لا تَدْخُلُ في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ في قَوْلِ عامّةِ النّحويينَ لِمَا يَلْزَمُ مِن التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ في أكْثَرِ كَلامِهِمْ ، فَمِثَالُ دُخُولِ الخَفِيفَةِ عَلَى الفِعْلِ : أَضْرِبَنْ زَيْداً ، ولِلْجَمْعِ :[٣١] اضْرُبُنْ زَيْداً وللمُؤَنَّثِ : اضْرِبَنْ زَيْداً » .

قَالَ الشَّيْخُ الامَامُ :

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الاثْنَيْنِ اذَا أَسْقَطْتَ مِنْهُ النُّونَ الاعرابيةَ بَقِيَ الأَلِفُ ولَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا لأَنَّها ضَمِيرٌ . فَلَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا الخَفِيفَةَ لَمْ تَخْلُ مِنْ ثَلاثَةِ أُمورٍ . أَحَدُهَا أَنْ تَكْسِرَها

---

(٢٦) ط : كما دخلتها .

(٢٧) آية ٢٧ / النازعات ٧٩ . وفي الأصل « أأنتا » سهو من الناسخ ، وفي ب وخلقا « أم السماء بناها » .

(٢٨) ب ، ج : ولو .

(٢٩) ج : والخفيفة . تحريف .

(٣٠) ط : ألا « في » فعل الاثنين .

(٣١) ب ، ج : وللجميع .

لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَلا يَجُوزُ هَذَا لأَنَّهُ لا يُعْلَمُ حِينَئذٍ أَنونُ اعرابٍ هِيَ أَمْ نُونُ تأْكِيدٍ .

والثَّاني(٣٢) أنْ تُحْذَفَ الألِفُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ لالتباسِ فِعْلِ الاثْنَيْنِ بِفِعْلِ الواحِدِ .

والثَّالِثُ : أَنْ تُقِرَّ(٣٣) النُّونَ السَّاكِنَةَ معَ الألِفِ فتقولَ : تَفْعَلانِ(٣٤) يَاهَذَانِ . وَهَذَا لا يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ ، لأجْلِ أنهم لا يَجْمَعُونَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ مُظْهَرَيْنِ في الادْرَاجِ ، وانّما يَكُونُ ذَلِكَ اذَا كَانَ الثّاني مِنْهُمَا مُدَّغَماً نَحوَ دَابَّةٍ وأُصَيِّم ومُدَيِّق ، وَقَدْ أَجَازَهُ يُونُسُ(٣٥) وحَكَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الشَّيْخَ أَبَا عَلِيٍّ كَانَ يَحْتَجُّ لَهُ بِقِوَاءَةِ مَنْ قَرَأَ – (مَحْيَايْ ومَمَاتِيْ) –(٣٦) بِسُكُونِ [يَاءِ](٣٧) الاضافَةِ ، والقَوْلُ عِنْدِي أنَّ هَذَا لا يَقْبُحُ كُلَّ القُبْحِ لأجْلِ أنَّ في الألِفِ فَرْطَ مَدٍّ والمَدُّ يقومُ مَقَامَ الحَرَكَةِ واذَا حَسُنَ اللَّفْظُ جَازَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ ، وانّما امتنعَ منهُ النَّحويونَ لِقلَّتِهِ في كلامِهِم وأنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يخف كُلَّ الخِفَّةِ .

وأمّا فِعْلُ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ نَحوَ يَفْعَلْنَ ، فانَّكَ اذَا ألْحَقْتَهُ النُّونَ الخفيفَةَ لَمْ تَخْلُ من أُمُورٍ أحدُهَا : انْ تُثْبِتَ النُّونَيْنِ مُظْهَرَيْنِ فَتَقولُ : هَلْ تَضْرِبنَنْ وَهَذَا لا يَجُوزُ لاجتماعِ المِثْلَيْنِ .

والثّاني أنْ تُدْغِمَ أَحَدَهُمَا في الآخَرِ . وهَذَا لا يَجُوزُ أَيْضاً لأجْلِ أنَّ لامَ الفِعْلِ سَاكِنٌ ، والمُدْغَمُ كذلكَ واذَا التَقَى سَاكِنَانِ احْتَجْتَ الى تَحْرِيكِ اللامِ ، وذَلِكَ تَغْيِيرٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ويَجْلِبُ اللَّبْسَ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَرَّكْتَ بِالفَتْحِ التَبَسَ بِفِعْلِ الوَاحِدِ اذَا

---

(٣٢) ب : والثاني .

(٣٣) ج : أن تقرن .

(٣٤) ب ، ج : « هل » تفعلان .

(٣٥) في سيبويه : ١٥٧/٢ : وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا ، واضربنان زيدا . فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها فلا يقع بعد الألف ساكن الا ان يدغم .

(٣٦) آية ١٦٢ / الأنعام ٦ .

(٣٧) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بهاء » . تحريف .

لَحِقَهُ النُّونُ الشَّديدَةُ نَحْوَ : هَلْ تَضْرِبَنَّ ، وانْ ضَمَمْتَ التَبَسَ بِفِعْلِ (٣٨ الجَمْعِ نَحْوَ : هَلْ تَضْرِبُنَّ ، وانْ كَسَرْتَ التَبَسَ بِفِعْلِ٣٨) المَرْأَةِ المُخَاطَبَةِ نَحْوَ : هَلْ تَفْعَلِنَّ هَذَا ، والقَصْدُ أنْ يَكُونَ النُّونُ سَاكِنَةً ولَوْ كَانَتْ تُحَرَّكُ لأدْخَلُوهَا عَلَى فِعْلِ الاثْنَيْنِ مُحَرَّكَةً

والثَّالِثُ أنْ تُلْحَقَ الألِفُ فتقولُ : هَلْ تَفْعَلَانِ ، فَتُكْسَرُ النُّون لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وهَذَا لا يَجُوزُ لأنَّكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى الاعْرَابِ في الظَّاهِرِ مِنْ حَيْثُ تُحَرِّكُهُ وَهُوَ مَوضوعٌ عَلَى السُّكُونِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : الخَفِيفَةُ .

والرَّابِعُ : أنْ تَتْرُكَهَا على السُّكونِ وذَلِكَ على مَا ذَكَرْنَا(٣٩) مِن الخَلافِ ، فاعْرِفْهُ .

وأمَّا فِعْلُ الجَمِيعِ نَحْوَ اضْرِبُنْ ، وفِعْلُ المَرْأَةِ نَحْوَ اضْرِبِنْ ، فَلَيْسَ في ذلكَ شَيءٌ لأنَّكَ تَحْذِفُ الوَاوَ // والياءَ كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ في الثَّقِيلَةِ حَيْثُ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبِنَّ يا امْرَأَةُ ، وهَلْ تَضْرِبُنَّ يَا رِجَالُ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

(٤٠ فانْ وَقَفْتَ عَلَى هَذِهِ النُّونِ٤٠) في مَوْضِعٍ فَكَانَ مَا قبلَها مَفْتُوحاً أبْدَلْتَ مِنْهَا الألِفَ وذَلِكَ نَحْوُ اضْرِبَنْ زَيْداً ، تَقُولُ : اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ : اضْرِبَا وكَذَلِكَ اذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ في قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ - (لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ) -(٤١) قُلْتَ : لَنَسْفَعَا .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ هَذِهِ النُّونَ سَاكِنَةٌ مفتوحٌ ما قَبْلَهَا ، واذَا(٤٢) وَقَفْتَ عَلَيْهَا أبْدَلْتَ مِنْهَا الألِفَ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بالتَّنوينِ في حَالِ النَّصْبِ نَحْوَ رَأَيْتُ زَيْداً .

(٣٨ - ٣٨) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٣٩) ج : وعلى ما ذكرنا .
(٤٠ - ٤٠) بدله في ط : فان وقعت هذه النون .
(٤١) آية ١٥ / العلق ٩٦ .
(٤٢) ج : فاذا .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« وانْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً أو مَضْمُوماً حَذَفْتَها ، تَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُنْ يا قَوْمُ ، فَانْ وَقَفْتَ قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبُونَ(٤٢) ورَدَدْتَ(٤٤) نُونَ الرَّفْعِ التي كُنْتَ حَذَفْتَهَا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَ النُّونَ مِنْ أَجْلِهِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ النُّونَ الخَفِيفَةَ(٤٥) اذَا كَانَ مَا قَبْلَها مَكْسُوراً نَحْوَ هَلْ تَضْرِبنْ يَا امرأة ؟ أوْ مَضْمُوماً(٤٦) نَحْوَ : هَلْ تَضْرِبُنْ يا قَوْمُ حَذَفْتَها ، اذَا وَقَفْتَ كَمَا تَحْذِفُ التَّنوينَ في حَالِ الجَرِّ والرَّفْعِ ، نحوَ هَذَا زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، واذَا حَذَفْتَ النُّونَ عاد الواوُ الذي هُوَ ضَمِيرُ الجَمِيعِ ، والياءُ الذي هُوَ ضَمِيرُ المَرْأَةِ لأجْلِ أنَّهُمَا سَقَطا لالْتِقَائِهِمَا مَعَ النُّونِ ، وتُعِيدُ نُونَ الرَّفْعِ أيْضاً ، لأجْلِ أنَّهُ انَّما وَجَبَ حَذْفُهُ لاقتضاءِ نونِ التَّأكيدِ بِنَاءَ الكَلِمَةِ ، فَاذَا زالَ النُّونُ وَجَبَ عَوْدُ النُّونِ الاعرابيِّ لزوالِ مَا أوْجَبَ البِنَاءَ فتقول : هل تَضربون ، وهل تضربين ، وَلَيْسَ النُّونُ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعَةِ في اللَّفْظِ ، لأنَّهُ حَرْفٌ قَدْ أخَذَ حَرَكَةً فَاذَا وَقَفْتَ لَمْ يَجِبْ حَذْفُ النُّونِ للوقْفِ ، كَمَا يَجِبُ حَذْفُ الرَّفْعَةِ في قَوْلِكَ : يَفْعَلُ زَيْدٌ ، اذَا وَقَفْتَ ، لأجْلِ أنَّ الوقْفَ انَّما يَقْتَضِي سُكُوناً ، وأنْتَ اذَا أسْقَطْتَ الحَرَكَةَ التي جَاءَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ كَفَى .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فانْ لَقِيَ هَذِهِ النُّون [ساكن](٤٧) حَذَفْتَها فَقُلْتَ في اضْرِبَنْ يا فتى اذَا

---

(٤٣) ب : هل تضربن يا قوم . تحريف . ط : هل تضربون يا قوم .
(٤٤) ط : فرددت .
(٤٥) ج : نون الخفيفة . تحريف .
(٤٦) ب : « أم » أو مضموما . سهو ، ج : أم مضموما .
(٤٧) ب ، ج : ساكنة . تحريف .

وَصَلْتَهَا : اضْرِبَا[٤٨] القَوْمَ ، ولا تُحَرِّكُهُ لالتقاءِ السَّكِنَيْنِ كَمَا حَرَّكْتَ التَّنوينَ في نحْو - (أحَدُنِ اللهُ) -[٤٩] وزَيْدُنِ العَاقِلُ ، ولَكِنْ تَحْذِفُهَا جَعَلُوا لِمَا يَدْخُلُ الاسمَ [٥٠ فضِيلَةً عَلَى مَا يَدْخُلُ الفِعْلَ »٥٠] .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ بَعْدَ الاسمِ في المرتَبَةِ كَمَا عَرَفْتَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ كان ما يَدْخُلُ الاسمَ أقْوَى مِمَّا يَدْخُلُ الفِعْلَ فَيَفْضُلُ التَّنوينُ عَلَى النُّونِ التَّأكيديّ فَتَحْذَفُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ نحوَ اضْرِبَا القَوْمَ يا زَيْدُ ، ويُحَرَّكُ التَّنوينُ فيُقَالُ : زَيْدُنِ العَاقِلُ ، وَلا يُقَالُ زَيْدُ العَاقِلُ ، لِيَحْصُلَ تَفْضِيلُ الاسمِ عَلَى الفِعْلِ .

فَصْلٌ من دُخُولِ النُّونِ في المُعْتَلِّ : وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أضْرُبٍ : مُعْتَلُّ الفَاءِ ، ومُعْتَلُّ العَيْنِ [٥١ ومُعْتَلُّ اللامِ ٥١] .

فَالمُعْتَلُّ الفَاءِ نَحْوُ وَعَدَ وَوَجِلَ وَوَرِعَ ، تَقُولُ : عِدَنَّ ، وعِدَانِّ ، في الاثْنَيْنِ ، وعِدُنَّ في الجَمِيعِ ، وعِدِنَّ في المُؤَنَّثِ ، وعِدْنانِّ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ وفي وجل يَا زَيْدُ : [٥٢ ايْجلَنَّ وأيجَلانِّ وأيْجَلُنَّ وأيْجِلِنَّ٥٢] يا مرأةُ[٥٣] ، ويَا زَيْدُ أو رُعَنّ أو رُعَانِّ وأَوْرُعُنَّ وأورُعِنَّ // يا مرأة[٥٣] .

والمُعْتَلُّ العَيْنِ نَحْوُ قَالَ : يقولُ ، وبَاعَ يَبِيعُ ، وخَافَ يخافُ تَقُولُ في قَالَ : قُولَنَّ

---

(٤٨) ط : أضرب . تحريف .

(٤٩) آخر الآية ١ وأول الآية ٢ / الاخلاص ١١٢ . ونصها (قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ اللهُ الصَّمَدُ) وفي الكشاف للزمخشري ٢/٤٩٣ « ويريء (أحَدُ الله) بغير تنوين اسقط لملاقاته لام التعريف ونحوه و (لا ذاكر الله الا قليلا) والجيد هو التنوين وكسره لالتقاء الساكنين .

(٥٠ - ٥٠) بدله في ط : على ما يدخل الفعل فضيلة .

(٥١ - ٥١) ساقط في ج .

(٥٢ - ٥٢) في ب و ج : « او ايجلنّ وأوايجلانّ واوايجلُنّ » تحريف » .

(٥٣) سقطت « يا مرأة » في ب و ج . وما أثبته رسم الأصل . وترسمها ب ، ج : حيثما وُجِدَتْ : (يا امرأة) .

يا زَيْدُ، وقُولانِ يا رَجُلانِ ، وقُولُنَّ يا رِجَالُ ، وقُولِنَّ يا امرأةُ . وكَذَلِكَ(٥٤) تَقُولُ في بَاعَ : بِيعَنَّ بفتح العَيْنِ ، وبيعَانِّ يارَجُلانِ ، وبيعُنَّ - يا رِجَالُ ، وبِيعِنَّ يا امرأةُ ، وفي خَافَ : خَافَنَّ وخَافَانِّ وخَافُنَّ وخَافِنَّ يامرأةُ .

والمُعْتَلُّ اللامِ نَحْوُ غَزَا : يَغْزُو ورَمَى يَرْمِي ، تَقولُ : يا زَيْدُ اغْزُوَنَّ ، باثباتِ الوَاوِ لأجْلِ أنَّ هَذَا المَوْضِعَ يَقْتَضِي فَتْحَ لامِ الفِعْلِ كالباءِ في اضْرِبَنَّ . والوَاوُ والياءُ اذَا كَانَتَا(٥٥) في مَوْضِعِ فَتْحٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا الا التَّحريكُ . ويَا رَجُلانِ اغْزُوَانِّ ، ويَا رِجَالُ اغْزُونَّ بِضَمِّ الزّاي ، لأجْلِ أنَّكَ تَقُولُ : اغْزُوَا ، فَاذَا أدْخَلْتَ النُّونَ اسْقَطْتَ الوَاوَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وبَقِيتِ الضَّمَّةُ لِتَدُلَّ عَلَيْهِ . وتَقُولُ : اغْزِنَّ يا امْرأةُ ، بكسرِ الزَّاء ، لأجْلِ أنَّ الأصْلَ اغْزِي ، غَيْرَ أنَّ الكَسْرَةَ في هَذَا تُشَابُ(٥٦) بِشَطْرٍ مِنَ الضَّمَّةِ ، وتَقُولُ : ارمِيَنَّ يَا رَجُلُ وَيَا رَجُلانِ ارْمِيَانِّ ، ويَا رِجَالُ ارْمُنَّ ، تَضُمُّ المِيمَ(٥٧) لأنَّ الأصْلَ ارمُوا وارْمِنَّ يا امْرَأةُ ، بكسرِ الميمِ البَتَّةَ ، اذِ الأصْلُ ارْمِي .

وكَذَا فَعِلَ مِنَ الوَاوِ والياءِ ، تقولُ في خَشِيتُ : اخْشَيَنَّ وأخْشَيَانِّ واخْشُونَّ باثباتِ الوَاوِ وضَمِّهِ ، وذَلِكَ أنَّكَ تقولُ : اخْشَوا ، فيكونُ ما قَبْلَ الوَاوِ مَفْتُوحاً . والواوُ الضَّميرِيُّ اذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَهُ فَلَقِيَهُ(٥٨) سَاكِنٌ تَحَرَّكَ بالضَّمِّ . أَلا تَرَاكَ تَقولُ : اخْشَوُا القَوْمَ ، ولا تقول : اضْرِبُوا القوم ، فَتَضمُّ الواوَ مع انضمامِ ما قَبْلَهَا . وتَقُولُ : اخْشَيَنَّ يا امرأةُ ، فَتُحَرِّكُ الياءَ بالكَسْرِ(٥٩) كَمَا تَقُولُ : اخْشَي القَوْمَ ، ولا تَفْتَحُ لأجْلِ أنَّ أصْلَ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ الكَسْرُ وَهُوَ أيْضاً مِنْ أعْلامِ المُؤَنَّثِ ، ولأنَّهُ يَلْتَبِسُ بالمُذَكَّرِ المُفْرَدِ ، لأنَّكَ تَقُولُ : يَا رَجُلُ اخْشَيَنَّ . ولَمْ تَقُلْ : ارْمِيَنَّ ، بِكَسْرِ المِيمِ وفَتْحِ الياءِ ، لأجْلِ أنَّ يَاءَ الضَّميرِ لَيْسَ بِحَرْفٍ أصْلِيٍّ فَيُبْنَى عَلَى الفَتْحِ لدخولِ النُّونِ ، وانَّما يُحَرَّكُ [حروف](٦٠)

---

(٥٤) ب ، ج : وكذا .
(٥٥) ب ، ج : اذا كانا .
(٥٦) ج : نشأت . تحريف .
(٥٧) ب ، ج : بضم الميم .
(٥٨) ب ، ج : ولقيه .
(٥٩) ب ، ج : بالكسرة .
(٦٠) من ب و ج . أبين .

الضَّمير لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ بالكَسْرِ نَحوَ أخْشَي القَوْمَ ، وذَلِكَ لا يكونُ اذَا كَانَ مَا قَبْلَ اليَاءِ مَكْسُوراً ، لاجتماعِ الكَسْرَتَيْنِ فَلَيْسَ الا الحَذْفُ وجَعْلُ الكَسْرَةِ في المِيمِ قَبْلَهَا دَلِيلاً عليها كاضْرِبَنَّ سَوَاء. وتَقولُ في رَضِيَ وَهُوَ مِنْ(٦١) فَعِلَ مِنَ الوَاوِ ارْضِيَنَّ يا رَجُلُ، بِفَتْحِ الضَّادِ واليَاء. وأنْشَدَ صَاحِبُ الكِتَابِ :

/٣٠٢/ اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ اذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ(٦٢)

وتَقولُ : ارْضَيَانِّ يا رَجُلانِ ، وارْضَوُنَّ يا رِجَالُ ، كاخْشَوُنَّ . فالوَاوُ للضَّمير وتَقولُ : يا امْرأةُ ارْضَينَّ بِكَسْرِ اليَاءِ كَمَا قُلْتَ : اخْشَينَّ ، فاليَاءُ اذَا كُسِرتْ ضَميرٌ ، واذا فُتِحَتْ كَانَتْ لامَ الفِعْلِ وانَّما قُلْتَ : ارْضيانِّ ، وارْضَيَنَّ ، ولَمْ تَقُلْ : ارْضَوَانِّ ، كمَا قُلْتَ : اغْزُوانِّ ، لأجْلِ أنَّ القَلْبَ قدْ حَصَلَ في مِثالِ المَاضِي وَهُوَ رَضِيَ . وعِلَّةُ ذلكَ تَأْتِي في التَّصْريفِ وتَقُولُ في فعَلَ : يَفْعَلُ منَ المُعْتَل اللامِ بالوَاوِ واليَاءِ نَحْوَ شَأَوْتَ تَشْأَى ، ورَعَيْتَ تَرْعَى ؛ اشْأَيَنَّ يا رَجُلُ ، بِفَتْحِ الهَمْزَةِ واليَاءِ لما ذَكَرْتُ من أنَّ لامَ // الفِعْلِ يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ وصَارَ الوَاوُ الى اليَاءِ كَمَا صَارَ في تَشَايَانِّ وارْعَيَنَّ بِفَتْحِ العَيْنِ واليَاءِ ، وللرجلين : اشْأَيَانِّ وارْعَيَانِّ [كأرضيانِ](٦٣) وللجَمَاعَةِ اشْأَوُنَّ وارْعَوُنَّ . تَقُولُ : أشْأَوْا وأرْعَوْا فيكونُ مَا قَبْلَ واوِ الضَّميرِ مفتوحاً كَمَا كَان في فَعِلَ يَفْعَلُ نحوَ اخْشَوا وأرْضَوْا .

---

(٦١) سقطت « من » في : ب .

(٦٢) نُسِب هذا البيت في كتاب المعمرين ص ٤٠ لحريث بن جبلة ونسب في مادة (دهر) من اللسان ٥/٣٨٠ والتاج ٣/٢١٩ لرجل من أهل نجد . وقال ابن بري هو لعثير بن لبيد العذري ، وقيل : هو لحريث بن حبلة وينسب أيضا لابن عينه المهلبي (ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ٢٦٧) . أنظر أيضا مادة (قدر) من اللسان ٦/٣٨٤ والتاج ٣/٤٨٢ .

والبيت منسوب لكل من حريث بن جبلة وعثير العذري في شواهد المغنى ش ١١٨ ج / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والدرر اللوامع ١/١٧٧ .

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢/١٥٨ ، ومجالس ثعلب ١/٢٦٥ ، وأمالي القالي ٢/١٨١ ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣١١ ،

والشاهد قوله « أرْضَيَنَّ » فقد جاء الفعل بسلامة الياء وانفتاحها مع اتصال الفعل بنون التوكيد .

(٦٣) كذا الصواب ، وفي ج : « كارميان . تحريف . وهي في موضع غير مقروء من الأصل ب .

وقد عَرَفْتَ أنَّ الوَاوَ الضَّمِيريَّ إذا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ(٦٤) لَمْ يَسْقُطْ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ . وتَقُولُ للمرأةِ : اشْأَيْنَّ وارْعَيْنَّ ، فَتَكْسِرُ في المَوْضِعَيْنِ اليَاءَ ، لأنَّكَ تقولُ : اشْأَيْ وارْعَيْ بياءٍ مفتوحٍ مَا قَبْلَهَا ، وَلا تَقُولُ : اشْإِيْ ، كمَا تَقُولُ : أرْمِيْ . وَلَيْسَ اليَاءُ في ارْعَيْنَّ يا امرأةُ بلامِ فِعْلٍ وانَّما هُوَ ضَميرٌ ، أَلا تَرَاكَ قُلْتَ : ارْعَيْ وَلَمْ تَقُلْ ارعَيِ لاجتماعِ اليَاءَيْنِ . فَارْعَيْنَّ كاخْشَيْنَّ سَوَاءٌ وعَلَى أصْلِ رَأَى ، لأنَّكَ تَقُولُ : رَأَى [يَرْأَى](٦٥) كَرَعَى يَرْعَى سَوَاءٌ ، والأمْرُ عَلَى الأصْلِ أرْأَ مثل أرْعَ وارْأَيَا وارْأَوا مثل ارْعَيا وارْعَوا ، فهَذَا تَمْثِيلٌ ولا يُسْتَعْمَلُ لأنَّ التَّخفيفَ لازمٌ ، فتقولُ في الأمْرِ من رَأَى رَ يَازَيْدُ ، وذاكَ(٦٦) أنَّكَ خَفَّفْتَ الهمزةَ فَنَقَلْتَ حَرَكَتَها الى الرَّاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا وحَذَفْتَهَا ، كَمَا تَقُولُ في مَنْ أبُوكَ : مَنْ أبُوكَ(٦٧) وَوَجَبَ اسْقَاطُ هَمْزَةِ الوَصْلِ لِتَحرُّكِ مَا بَعْدَهَا والاستغناءِ بِذَلِكَ عَنْهَا ، واذَا سَقَطَ الهَمْزَةُ التي هِيَ عَيْنُ الفِعْلِ وهَمْزَةُ الوَصْلِ لَمْ يَبْقَ الا الرَّاءُ مَفْتُوحَةً لأخْذِهَا حَرَكَةَ الهَمْزَةِ ، وتقولُ في الاثْنَيْنِ : رَيا ، لأنَّكَ تقولُ : ارْأَيَا ، فَتُسْقِطُ الهَمْزَتَيْنِ فَيَبْقَى رَيَا ، وللجَميع ، رَوْا ، والأصْلُ رَيُوا [بَعْدَ حَذْفِ الهَمْزَتَيْنِ](٦٨) [لأنَّ](٦٩) اليَاءَ تَسْقُطُ مَعَ الوَاوِ كَمَا تَسْقُطُ في ارْعَوا والأصْلُ ارْعَيُوا . وتَقولُ للمرأةِ : رَيْ(٧٠) ، والأصْلُ رَيِي بَعْدَ حَذْفِ الهَمْزَتَيْنِ ، كَمَا أنَّ أصْلَ ارْعَيْ ارْعَى ، بيائَيْنِ ، وللْجَمَاعَةِ : رَيْنَ كَارْعَيْنَ . فالياءُ في رَيْنَ لامُ الفِعْلِ وَوَزْنُهُ فَلَنْ ، كَمَا أنَّ وَزْنَ رَيا زَيْدُ : فَ ، وَوَزْنَ رَيَايَا رَجُلانِ : فَلا ، وَوزْن رَوْايا رجَالُ ؛ فَوْا ، وَوَزْنَ رَيْ يَا امْرأةُ : فِيْ ، لأنَّ العَيْنَ هَمْزَةٌ ، وقد سَقَطَتْ للتَّخْفِيفِ ولامُ الفِعْلِ قَدْ سَقَطَ لاجتماعِ اليَاءَيْنِ لو قُلْتَ رَيِي . وتَسْقُطُ اللامُ في رَ يَازَيْدُ ، للأمْرِ . فاذَا أرَدْتَ أنْ تُلْحِقَ نُونَ التَّأكيدِ هَذَا قُلْتَ : رَيَنَّ يَا رَجُلُ ، فَأعَدْتَ لامَ الفِعْلِ ، لأجْلِ أنَّ السُّكونَ قد زَالَ مِنْ حَيْثُ أنَّكَ تقولُ : اضْرِبَنَّ ، فيكونُ الآخِرُ مَفْتُوحاً

---

(٦٤) ب ، ج : ما قبلها .

(٦٥) من ب و ج . الصواب .

(٦٦) ب ، ج : وذلك .

(٦٧) رسمها ج : « مَنْ بُوكَ » .

(٦٨) من ب و ج أبين .

(٦٩) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « الا أنَّ » تحريف .

(٧٠) ب : رئى ، ج : راى ، وكلاهما تحريف .

فَرَيْنَّ[71] كَٱرْعَيْنَّ ، اذِ الأَصْلُ ٱرْأَيْنَّ كَارْعَيْنَّ ، ورَيَانٍّ يا رَجُلانِ كَارْعَيَانٍّ و [رَوُنَّ][72] كَٱرْعُوُنَّ ورَينَّ يا امرأةُ ، كارْعَينَّ فتكسرُ الياءَ وهيَ ضَميرٌ ، ورَيْنَانٍّ يا نِسْوَةُ مثل ارعَيْنانٍّ . فَوَزْنُ أمْرِ المُذَكَّرِ المفردِ نَحْوَ رَينَّ : فَلَنَّ ، لأنَّ الرّاءَ فاءٌ ، والياءَ لامٌ ، والعَيْنَ سَاقِطٌ . وَوَزْنُ رَينَّ يا امرأةُ : فَينَّ لأنَّ الياءَ ضَميرٌ ولَيْسَ بلامِ الفِعْلِ . وتَقُولُ في نَحْوِ ٱرْتَعَى : ٱرْتَعِيَنَّ يَا رَجُلُ ، وٱرْتَعَيَانِّ يا رَجُلانِ وٱرْتَعُنَّ بضَمِّ العَيْنِ ، لأنَّكَ تقولُ : ٱرْتَعُوا ، فيكونُ كاٱضْرِبُوا في كَوْنِ مَا قَبْلَ الوَاوِ مَضْمُوماً فتحذفُ الواوَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، كَمَا تَفْعَلُ ذلكَ في ٱضْرِبُنَّ ، وذَلِكَ[73] أنَّ الأصْلَ ارْتَعِيُوا ، فتنقلُ الضَّمَّةَ مِنَ الياءِ الى ما قَبْلَهَا وتحذفُ الياءَ لالتقائِهِ معَ الواوِ وتَقُولُ[74] للمرأةِ : ٱرْتَعِنَّ بِكَسْرِ العَيْنِ لأنَّكَ تقولُ : ٱرْتَعِي ، الأصْلُ ٱرْتَعِي بوَزْنِ احتفِري ، ثم تَنْقلُ //كَسْرَةَ الياءِ الى مَا قَبْلَهَا وتَحْذِفُها ، وللجماعةِ مِنَ النّساءِ : ارتَعِينَانِّ . [فَوَزْنُ][75] ٱرْتَعَيَنَّ للرجُلِ : ٱفْتَعَلَنَّ لأنَّهُ لَمْ يسقُطْ مِنْهُ شَيءٌ ، وَوَزْنُ ٱرْتَعُنَّ للرّجالِ افْتَعُنَّ ، لأنَّ اللامَ قَدْ سَقَطَتْ[76] ، وَوَزْنُ ٱرْتَعِنَّ للمَرْأَةِ : افْتَعِنَّ ، وَوَزْنُ ٱرْتَعِيانِّ ٱفْتَعْلِنَانِّ وعَلَى ذا يَجْري مَا كَانَ من هَذَا كاسْتَفْعَلَ وانْفَعَلَ ، فقِسْ عَلَيْهِ فِيهَا .[77]

وأمّا النُّونُ الخَفِيفَةُ في المُعْتَلِّ الفاءِ والعَيْنِ ، فَمَنْزِلَتُهَا في الصَّحيح تقولُ : عِدْنَ يَا رَجُلُ[78] وعِدُنَّ يَا رِجَالُ ، وعِدِنَّ يا ٱمْرَأةُ ولا تَقُولُ : عِدَانِّ ولا عِدْنَانِّ الا على قَوْلِ يُونُسَ[79] ، وفي المُعْتَلِّ العَيْنِ عَلَى مَا مَضَى في الثَّقِيلَةِ تقولُ : قُولَنْ يَا زَيْدُ ، والبَابُ عَلَى مَا عَرَفْتَ .

---

(71) ب ، ج : ورين .

(72) من ب و ج : الصواب . وفي الأصل « ردن » . تحريف .

(73) ب ، ج : وذاك .

(74) ب : تقول .

(75) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « بوزن » . تحريف .

(76) ب ، ج : قد سقط .

(77) سقطت « فيها » في ب .

(78) سقطت « يا رجل » في ب و ج .

(79) مذهب يونس جواز توكيد الفعل المضارع الذي فاعله ألف المثنى أو نون النسوة . قال سيبويه في ١٥٧/٢ . « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون :ـــ اضربان زيدا واضربنان زيدا . »

وأمّا في المُعْتَلِّ اللامِ فَيَتَغَيَّرُ مِنْهَاجُهُ من منهاجِ الصَّحيح ، وذَلِكَ(٨٠) أَنَّهُ قد يَلْتَقِي سَاكِنَانِ في المُفْرَدِ نَحْوَ أنْ تَقُولَ في ارْضَ وآخْشَى : ارْضَيْنْ وآخْشَيْنْ يا امرأةُ ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ من غيرِ ادغامٍ فتحركُ الياءُ بالكَسْرِ لأنَّ مَا قَبْلَها مُنْفَتِحٌ كَمَا فَعَلْتَ ذلكَ في الثَّقيلَةِ حَيْثُ قُلْتَ : ارْضَيِنَّ [يا امرأةُ](٨١) وقولُهُ عَزَّ وجَلَّ – (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً) –(٨٢) فَلا يَجُوزُ الاسكانُ البَتَّةَ ، ومِنْ حَقِّ يونسَ أنْ لا يُجَوِّزَ هَذَا (٨٣ لأجْلِ أَنَّهُ اذَا كَانَ يُحْذَفُ اليَاءُ والوَاوُ(٨٤) في اضْرِبُنَّ واضْرِبِنَّ معَ كَوْنِ(٨٥) المَدِّ فيهما كَانَ أن لا يجوزَ هَذَا(٨٣) مَعَ تَعَرِّي الحَرْفِ من المَدِّ بانفتاحِ مَا قَبْلَهَا أولَى ، وَلَيْسَ كَذَا(٨٦) اضْرِبَانْ لأجْلِ أنَّ الألِفَ فيها زِيَادَةُ مَدٍّ وَلا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا من حيثُ أنَّ الألِفَ اذَا مَسَّتْهَا الحَرَكَةُ صارتْ هَمْزَةً ، واذَا كانَ كذلكَ لم يَكُنْ ليونس عُذْرٌ في الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ في هذَا فلا يَنْبَغِي أنْ يُقَالَ : انَّ مُقْتَضَى مَذْهَبِهِ ذَلِكَ ، فَاعْرِفْهُ .

وأَمّا المُذَكَّرُ فتقولُ فيهِ : ارْضَيَنْ واخْشَيَنْ ، فتحرّكُ اليَاءَ بالفتح وَجاز أنْ تُصْبِحَ اليَاءُ مُتَحَرِّكَةً مع انفتاحِ مَا قَبْلَها ، لأنَّ سبيلَ اللام هَا هُنا سَبِيلُهَا في غزَوا ورَمَيَا في أنَّها صَحَّتْ لوقوعِ السَّاكِنِ بَعْدَهَا . و [تَقُولُ](٨٧) في الجَمِيعِ (٨٨) ارْضُوُنْ تَضُمُّ واوَ الضَّمير لأجْلِ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فعلْتَ ذَلِكَ في الثَّقيلَة ولا تَحْذِفُ فتقولُ : ارْضَنْ ، كَمَا تقولُ : اضْرِبُنْ يا رِجَالُ لَمَا ذكَرْنا أنَّ الواوَ المفتوحَ مَا قَبْلَهَا لا يستثقلُ الضَّمَّةُ فِيهَا ، وتَقُولُ في الاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ : ارضَيانْ وارْضَيَانْ عَلى مَذْهَبِ يُونس ، ولا تقولُهُ عَلى

---

(٨٠) ب ، ج : وذاك .

(٨١) من ب . أبين .

(٨٢) آية ٢٦/ مريم ١٩ .

(٨٣ – ٨٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

(٨٤) ب : الواو والياء .

(٨٥) سقطت « كون » في ب .

(٨٦) ب ، ج : كذلك .

(٨٧) من ب ، ج : الصواب . وفي الأصل : و « أقول » . تحريف .

(٨٨) وردت عبارة مرتبكة في ب بعد قوله في الجميع تصها « لأن حركة التقاء الساكنين عارضة لا تلزم فلا يقع بعده الانتفاء وتقول في الجميع » .

مَذْهَبِ غيْرِهِ ، كمَا كَان في الصّحيح . وهَذَا حُكْمُ رَأى ، تَقولُ : رُيَنْ يَا رَجُلُ وَرَوُنْ يا رِجَالُ ، ورِينْ يا امْرأةُ و [رِيَانْ][89] ورِينانْ على المَذْهَبِ الآخر . وتَقُولُ ارْتَعِيَنْ يا رَجُلُ وارْتَعِنْ يا امرأةُ ، وارْتَعُنْ يا رِجَالُ ، فتحذفُ الياءَ والواوَ[90] لالتقاء السَّاكِنيْنِ كمَا حَذَفْتهُمَا[91] في الصَّحِيح . وعَلى ذَلِك[92] يَجْري البَابُ فأتْقِنْ الأمثلةَ وقِسْ عَلَيها تُصِبِ الصَّوابَ بتوفيقِ اللهِ .

---

(٨٩) من ب . الصواب .

(٩٠) ج : الواو والياء .

(٩١) ب ، ج : كما حذفتها .

(٩٢) ب : وعلى ذا ، ج : وعلى هذا

قَالَ الشَّيْخُ أبو عليٍّ :

بابٌ من الأَلِفِ واللام [1]

« اعْلَمْ أنَّ قولَ النَّحويين في نَحْوِ قامَ زَيْدٌ ، وعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ ، أخبرَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ : قامَ زَيْدٌ وأخْبَرَ عَنْ [عَمْرٍو من قَوْلِهِمْ : عَمْرٌو][2] مُنْطَلِقٌ ، وانّما[3] يريدون : ألحِق الكلامَ الذي أو الأَلِفَ واللامَ ، وصِغْ مِنْ قَامَ زَيْدٌ ، كلاماً يَكُونُ زَيْدٌ فيهِ خبرَ مُبْتَدأٍ ، وكذلكَ في قَولِهم : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، والإخْبَارُ بالّذي أعَمُّ من الأخبارِ بالألفِ واللام ، لأنَّكَ تُخْبِرُ بالّذي عمّا // كَانَ أوّلُهُ فِعْلاً مُتَصَرّفاً [أو غيْرَ مُتَصَرّفٍ][5] أو اسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ . وَلا تُخْبِرُ بالأَلِفِ واللامِ الا عمّا كانَ أوّلُهُ فِعْلاً [مُتَصرِّفاً][5] فانْ كان مبتدأً لم تُخْبِرْ عَنْهُ بالأَلِفَ واللامِ ، وانّما تُخْبِرُ بالّذي (٦ اذَا قِيلَ لك . اخْبِرْ عن زَيْدٍ [بالذي] مِنْ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتَ٦) : الذِي قَامَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، و بالألف واللام : القائمُ زَيْدٌ ، فَالّذِي اسمٌ موصولٌ وَقَامَ صِلَتُهُ وفيه ذِكْرٌ مَرْفوعٌ يعودُ الى الّذي فَقَدْ[7] تَمَّ الذي بِصِلَتِهِ ، وزَيْدٌ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ الذي وكَانَ قَبْلَ الاخبارِ فاعِلاً .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ في الأخبارِ هُوَ الّذِي لأَنَّهُ يَدْخُلُ على الجُمْلَتَيْنِ تَقُولُ : الذي هُوَ

---

(١) ورد هذا الباب في ط في الثلث الأول من الكتاب ص ٥٧ - ٦٢ تحت عنوان « باب الأخبار بالذي وبالألف واللام » .

(٢) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

(٣) ب ، ج : فانما .

(ط : متصرفا .

(٥) من ب و ج . الصواب .

(٦ - ٦) بدله في ب و ج : « تقول اذا قيل لك أخبر عن زيد بالذي من قولك قام زيد . »

(٧) ط : وقد .

زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، والذي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فَقَدْ وَقَعَ في [صِلَتِهِ][٨] الاسمُ والفِعْلُ . والألِفُ واللامُ فَرْعٌ على الذي وقائِمٌ مَقَامَهُ ، فلا تُخْبِرُ بِهِ الا اذا كَانَ الجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً نحوَ أنْ تَقُولَ في قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ : القَائِمُ زَيْدٌ وذَاكَ أنَّ الألِفَ واللامَ يَقْتَضِي اسمَ فَاعِلٍ نَحْوَ القَائِمِ ، واسمُ الفَاعِلِ لا يُشْتَقُّ الا مِنَ الفِعْلِ نَحْوَ قَامَ ويَقُومُ ، فلا يَكُونُ الألِفُ واللامُ في الجُمْلَةِ الاسمِيَّةِ نَحْوَ زَيْدٌ أخُوكَ ، وانَّمَا يَخْتَصُّ بهذا الذي : نَحْوَ؛ الذي هُوَ زَيْدٌ أخُوكَ [لما][٩] ذَكَرْتُ من أنَّ الألِفَ واللامَ فَرْعٌ عَلَى الذي فَلا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ ، لا تَقُولُ مَثَلاً : أَلْهُوَ[١٠] زَيْدٌ أخُوكَ ، ولِكَوْنِ اللامِ أجْنَبِيّاً في هَذَا البَابِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى صِيغَةِ الفِعْلِ نَحْوَ اليَقُومُ[١١] زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : الذي يَقُومُ زَيْدٌ ، وذَاكَ الألِفَ واللامَ لمّا لَمْ يَسْتَقِمْ دُخُولُهُ عَلَى الفِعْلِ للتَّعْرِيفِ الذي هُوَ فيهِ ، اذ كانَ الفِعْلُ لا يُلائِمُهُ التَّخْصِيصُ لم يَدْخُلْ عَلَى لَفْظِهِ في حَالِ كَوْنِهِ بِمَعْنَى الذي لِيَتْبَعَ حَالُ الفَرْعِ حَالَ الأصْلِ فَجُعِلَ اسمُ الفَاعِلِ نائِباً مناب الفِعْلِ لِتَحْصُلَ المُحَافَظَةُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ المَعْنَى الأصْلِيُّ في الألِفِ واللامِ مِنَ الاخْتِصَاصِ بالاسمِ [١٢] مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ . فَاذَا قُلْتَ : القَائِمُ زَيْدٌ فانَّ اسمَ الفَاعِلِ جُمْلَةٌ ولَيْسَ بِمُفْرَدٍ ، مِثْلُهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، لأجْلِ ما تَقَدَّمَ في صَدْرِ الكِتَابِ من أنَّ الصِّلَةَ لا تَكونُ الا جُمْلَةً فلا تَقُولُ : الذي أخُوكَ ، والذِي قَامَ ، [١٣] وانَّمَا الصَّحِيحُ : الذي هُوَ أخُوكَ ، والذي أخُوكَ صَاحِبُهُ [١٣] وَمَا أشْبَهَ ذَلِكَ ، مِمّا يَجْعَلُ الكلامَ جُمْلَةً فَلولا أنَّ [اسمَ][١٤] الفَاعِلِ في قَوْلِكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، فِعْلٌ في المَعْنَى حتى كأنَّهُ قِيلَ : اليَقُومُ زَيْدٌ ، لما حَصَلَ الاسْتِقَامَةُ كمَا لا تَحْصُلُ اذَا قُلْتَ : الذي قَائِمٌ زَيْدٌ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ اسمُ الفَاعِلِ جُمْلَةً في صِلَةِ الذي لأجْلِ أنَّ الذي لا يَقْتَضِي[١٥] الاسمَ دُونَ الفِعْلِ

---

(٨) من ب و ج . الصواب وفي الأصل « صلة » تحريف .
(٩) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « كما » . تحريف .
(١٠) ج : لهو . تحريف .
(١١) ج : ليقدم . تحريف .
(١٢) ج : الاسم . تحريف .
(١٣ - ١٣) بدله في ج : « الصحيح هو أخوك أخوك صاحبه » . سهو .
(١٤) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الاسم » . تحريف .
(١٥) ب ، ج : ليس يقتضي .

كَمَا كَانَ الأَلِفُ واللامُ فلا عُذْرَ في العُدُولِ عَنْ لَفْظِ الفِعْلِ وجَعْلِ اسمِ الفَاعِلِ جُمْلَةً ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : الذي قَامَ زَيْدٌ .

وبَعْدُ ، فانَّ حَقِيقَةَ الاخْبَارِ أَنْ تتنزعَ الاسمَ من الكلامِ وَضَعَ مَوْضِعَهُ ضميراً يَعُودُ الى الذي فتقولَ اذَا قِيلَ لَكَ أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْداً : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ خبَرٌ ، والذي مُبْتَدأٌ ، وَضَرَبْتُهُ صِلَةٌ لَهُ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ المَوْصُولَ مَعَ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحِدٍ فَتَحْتَاجُ الى جُزْءٍ آخَرَ لَوْ قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، وسَكَتَ لَمْ يَكُنْ كَلاماً . وهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ اسْمٍ أَخْبَرْتَ عَنْهُ ، تَقُولُ : اذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ : الذي قَامَ زَيْدٌ ، // فَتَجْعَلُ الذي مُبْتَدَأً وَقَامَ صِلَتُهُ وتُضْمِرُ في قَامَ ضميراً للذي مَرْفُوعاً بِأَنَّهُ فَاعِلُهُ ، وتَجْعَلُ زَيْداً خبَرَ المُبْتَدَأ ، وكَانَ في الأَصْلِ فَاعِلاً . وتقولُ في قَوْلِكَ ، قَامَ غُلامُ زَيْدٍ : الذي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فالضَّمِيرُ في غُلامِهِ قَامَ مَقَامَ زَيْدٍ ، وزَيْدٌ مرفوعٌ بِأَنَّهُ خبَرُ المُبْتَدَأ . فَعَلَى هَذَا فَاجْرِ البَابَ واعْتَبِرْ صِحَّةَ الكَلامِ بِأَنْ تَضَعَ الاسمَ المُخْبَرَ عَنْهُ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ القَائِمِ مَقَامَهُ ، فَانْ صَحَّ(١٦) والا فَهُوَ خَطأٌ(١٧) تَقُولُ : الذي خَرَجَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فَيَصِحُّ لأَنَّكَ تَقُولُ : خَرَجَ غُلامُ زَيْدٍ . وَلَوْ قُلْتَ : الذي خَرَجْتَ زَيْدٌ(١٨) ، لَمْ يَجُزْ لأَجْلِ أَنَّ التَّاءَ(١٩) في خَرَجْتُ لا تَكُونُ زَيْداً . ولكن إنْ قُلْتَ : الذي يَخْرُجُ(٢٠) أَنْتَ ، اسْتَقَامَ .

وأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ أبي عَلِيٍّ : والأَخْبَارُ بالذي أَعَمُّ مِنَ الأَخْبَارِ بالأَلِفِ واللامِ ، لأَنَّكَ تُخْبِرُ بالذي عَمَّا كَانَ أَوَّلُهُ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً او اسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ فانَّمَا يَعْنِي بالمُتَصَرِّفِ هُنَا مَا كَانَ مُتَصَرِّفاً في الأَخْبَارِ لا مَا كَانَ فيهِ يَفْعَلُ وفَاعِلَ(٢١) أَلا تَرَى أَنَّ لَيْسَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَهُوَ يَدْخُلُ في صِلَةِ الذي كَقَوْلِهِ :

---

(١٦) ب : فان يصح .
(١٧) « على » خطا .
(١٨) ب : زيدا . سهو .
(١٩) ب ، ج : لأنَّ التاء .
(٢٠) ب ، ج : خرج .
(٢١) ب : فِعْلٌ وفَاعِلٌ سهو

/٣٠٣/ ولَكِنْ أخُو الحَزْمِ الذي لَيْسَ نَازِلاً
بِهِ الخَطْبُ الا وَهُوَ للقَصْدِ مُبْصِرُ(٢٢)

الا أنَّ لَيْسَ مُتَصَرِّفٌ في الأخبار من حَيْثُ أنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النَّفْي ، والنَّفْيُ خَبَرٌ مَحْضٌ ، ولا يَدْخُلُ في صِلَةِ الذي مَا لَمْ يَكُنْ مُتَصَرِّفاً في الأخبار كالأمْرِ والنَّهْي والاسْتِفْهَام ، لا تقولُ : الذي أيقُومُ زَيْدٌ ، والذي لا تَقُمْ زَيْدٌ . وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ في صَدْرِ الكِتَابِ ، وهَذَا يَقْطَعُ بأنَّهُ يُرِيدُ بالمُتَصَرِّفِ مَا يَكُونُ خَبَراً لأجْلِ أنَّ الاسْتِفْهَامَ يَتَصَرَّفُ مَعَهُ الفِعْلُ فيكونُ فِيهِ(٢٣) يَفْعَلُ وفَعَلَ وسَيَفْعَلُ ، وهُوَ مَعَ ذَلِكَ لا يَدْخُلُ في صِلَةِ الذي .

وأمَّا قَوْلُهُ : « واسما مُحَدَّثاً عنه » فانَّما يَعْنِي بقَوْلِهِ مُحَدَّثاً عَنْهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وعَمْرٌو ذَاهِبٌ ، فَإذَا أخْبَرْتَ عنِ المُبْتَدَأ مِنْ هَذِهِ الجُمْلَةِ قُلْتَ : الذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَليٍّ :

« وَتَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، (٢٤ فَإنْ أخْبَرْتَ عن اسْمِكَ(٢٥) قُلْتَ : الضَّارِبُ زَيْداً أنَا ، وبالذي : الذي ضَرَبَ زَيْداً أنَا ٢٤) فَفِي كُلِّ واحدٍ مِنْ ضَرَبَ وضارِبٍ(٢٦) ذِكْرٌ مرفوعٌ يَعُودُ الى المَوْصُولِ(٢٧) ، فانْ أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ بالألِفِ واللام قُلْتَ : الضَّارِبَهُ

---

(٢٢) لتأبط شرا (واسمه ثابت بن عمسل (او جابر) من قبيلة فَهْم . (الشعر والشعراء ٣١٢/١) . والبيت منسوب له في ديوان الحماسة ١٤/١ ، وكتاب الأغاني ١٤١/٢١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١١ ج ٧٦/١ ، والشواهد الكبرى للعيني ١٦٥/٢ - ١٦٦ وغير منسوب في ابن يعيش ١٣/٧ .
والشاهد في قوله : لست نازلا ، حيث جاء صلة الذي فعلا غير متصرف من جهة البنية اللفظية لكنه متصرف - في رأي عبد القاهر من جهة المعنى لغأنه يدل على النفي ، والنفي أخبار .

(٢٣) ب : فيكون معه .

(٢٤ - ٢٤) بدله في ب و ج : فان أخبرت عن اسمك قلت : الذي ضرب زيدا أنا ، فان اخبرت بالألف واللام قلت : الضارب زيدا أنا .

(٢٥) ط : عن اسمك ، بالألف واللام ، .

(٢٦) ط : والضارب .

(٢٧) ط : الى الذي .

أنا زَيْدٌ ، فالهَاءُ في ضَارِبُهُ(٢٨) يَرْجِعُ عَلَى ما(٢٩) دَلَّ عَلَيْهِ الأَلِفُ واللامُ مِنَ الذي(٣٠) وأَنَا يَرْتَفِعُ بِضَارِبٍ، وأَظْهَرْتَ الضَّميرَ الذي هو أنا لأن ضاربا لك قَدْ جَرَى عَلَى الأَلِفِ واللامِ الذي هُوَ زَيْدٌ في المَعْنَى ؛ فَقَدْ جَرَى اسمُ الفَاعِلِ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ فلذلكَ أَبْرَزْتَ [الفَاعِلَ . ولو أخبرتَ بالذي لَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَلَمْ تَذْكُرْ أَنَا لظهور الضَّمير في الفِعْلِ، وانْ شِئْتَ حَذَفْتَ الهاءَ(٣١) فَقُلْتَ : الذي ضَرَبْتُ زَيْدٌ ، تُرِيدُ ضَرَبْتُهُ ، فَتَحْذِفُ العائدَ الذي هُوَ الهَاءُ الرّاجعُ الى الذي](٣٢) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، كَانَ لَكَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الفَاعِلِ الذي هُوَ المُتَكَلِّم من المَفْعُولِ الذي هُوَ زَيْدٌ ، فانْ أَخْبَرْتَ عَنِ الفَاعِلِ قُلْتَ الذي ضَرَبَ زَيْداً أَنَا . فالذي مُبْتَدَأٌ ، وضَرَبَ صِلَتُهُ ، وفيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى الذي ، وزَيْدٌ مَنْصُوبٌ كَمَا كَانَ في أَصْلِ المَسْأَلَةِ ، وأَنَا خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ الذي . وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الاسمَ اذا أُخْبِرَ عَنْهُ // جُعِلَ خَبَراً وَوُضِعَ(٣٣) مَوْضِعَهُ ضَمِيرٌ ، وذَلِكَ الضَّمِيرُ هُوَ المُسْتَكِنُّ في ضَرَبَ ، وأَتِيَ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ وَهُوَ أَنَا لأَنَّ التَّاءَ في ضَرَبْتُ لا يُمْكِنُ فَصْلُهُ عَنِ الفِعْلِ ، فَلا يُقَالُ : الذي ضَرَبَ زَيْداً(٣٤) مَثَلاً . فانْ(٣٥) أَخْبَرْتَ بالأَلِفِ واللامِ عَنِ التَّاءِ في ضَرَبْتُ زَيْداً قُلْتَ : الضَّاربُ زَيْداً أَنَا ، فالضَّاربُ مُبْتَدَأٌ وفيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ الى الأَلفِ واللام المُتَنَزِّلِ مَنْزِلَةَ الذي ، وَزَيْدٌ مَنْصُوبٌ بأَنَّهُ مفعولٌ ، وأَنَا خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ الضَّاربُ فانْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، قُلْتَ الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، .فالذي مُبْتَدَأٌ وَضَرَبْتُهُ صِلَتُهُ ، والهَاءُ عَائِدٌ اليهِ وزَيْدٌ خَبَرٌ ، ويَجُوزُ حَذْفُ الهَاءِ نَحْوَ الذي ضَرَبْتَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى

---

(٢٨) ط : في الضاربه .

(٢٩) ط : الى ما .

(٣٠) ب ، ط : من « معنى » الذي .

(٣١) كذا في ط . الصواب ، وفي ب و ج : الياء . تحريف .

(٣٢) ما بين العاضدتين من ب و ج و ط . واثباته يقتضيه السياق .

(٣٣) ب : ويقع .

(٣٤) ب ، ج : زيدان . تحريف .

(٣٥) ب ، ج : وان .

- (أهَذَا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) -(٣٦) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في صَدْرِ الكِتَابِ ، والحَذْفُ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَتّى أنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ في التّنزيلِ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (٣٧ الا في مَواضِعَ مَعْدُودَةٍ من ذلكَ قَوْلُهُ٣٧) عَزَّ وجَلَّ - (الّذي يَتَخبَطُّهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ) -(٣٨) ، وقوله(٣٩) - (واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الّذي آتَيْنَاهُ آياتِنَا) -(٤٠) ، فَإنْ أخْبَرْتَ بالألفِ واللامِ قُلْتَ : (٤١) الضَّارِبُهُ أنا زَيْدٌ ، فالهَاءُ عائدٌ الى الألفِ واللامِ . وقال الشيخ (٤٢ابو علي ٤٢) .

« فَالهَاءُ يَعُودُ الى مَا دَلَّ عليهِ الألِفُ واللامُ من الذي « لِمَا تَقَدَّمَ في أوّلِ البَابِ من أنَّ الألِفَ واللامَ فَرْعٌ على الذي ، وقَائِمٌ مَقَامَهُ ، وأنَا مَرْفُوعٌ بالضَّارِبَةُ ولَيْسَ فيهِ ضَمِيرٌ ، كَمَا يَكُونُ اذا قُلْتَ : الضَّارِبُ وزَيْداً أنَا لأجْلِ أنَّ ضَمِيرَ المُتكلّمِ أمَّا أنْ يكونَ لَفْظِيّاً كالتّاءِ في ضَرَبْتُ ، وذَلِكَ لا يكونُ الا في الفِعْلِ أوْ يكونَ مشوراً نَحْوَ قَوْلِكَ : أنَا ضَارِبٌ ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ في الضَّارِبُهُ ضَمِيرٌ على هَذَا السَّنَنِ ، لأجْلِ أنَّ اسمَ الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لَمْ يَحْتَمِلِ الضَّمِيرَ . أَلا تَرَاكَ تَقُولُ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضاربَتُهُ هِيَ ، مِنْ ضَارَبَتُهُ لجَرْيِهَا خَبَراً عَلَى زَيْدٍ مَعَ كَوْنِهَا فِعْلاً لِهِنْدٍ فكذلكَ تَقُولُ : الضَارِبُهُ أنَا زَيْدٌ ، فَتَأْتِي بأنَا ، لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ لَكَ أيُّها المُتَكَلِّمُ ، وَقَدْ جَرَى اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى الألفِ واللامِ وَهُوَ كنايةٌ عَنْ زَيْدٍ لا عَنْكَ فَهُوَ بمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أنَا ، فَتُبْرِزَ الضَّمِيرَ لأجْلِ أنَّ الفِعْلَ لكَ ، وَقَدْ جَرَى خَبَراً عَلَى زَيْدٍ .(٤٣)

وَلَمْ تَحْتَجْ الى هَذَا الصَّنيع في قَوْلِكَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَلَمْ يَجبْ أنْ تَقُولَ : الذي ضَرَبْتُهُ أنَا ، لأَجْلِ أَنَّ الفِعْلَ قد اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ اللّفْظِيُّ . فَدَلَّ عَلَى أنَّ الفِعْلَ للمُتكلِّمِ ، ولَوْ قُلْتَ : الضّارِبُهُ زَيْدٌ ، وَلَمْ تَأْتِ بأنَا لَمْ يُعْلَمْ أنَّكَ الفَاعِلُ ، وكَانَ

---

(٣٦) آية ٤١ / الفرقان ٢٥ .
(٣٧-٣٧) بدله في ب و ج : الا في موضعين احدهما قوله .
(٣٨) آية ٢٧٥ / البقرة ٢ .
(٣٩) ب ، ج : والثاني .
(٤٠) آية ١٧٥ / الأعراف ٧ .
(٤١) ب ، ج : فقلت .
(٤٢-٤٢) ساقط في ب و ج .
(٤٣) ب : عن زيد .

مُقْتَضَى اللَّفْظِ أنَّ الفِعْلَ لِزَيْدٍ وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبُوا زَيْداً ، فَأَضْمَرْتَ جَمَاعَةً قَدْ جَرَى(٤٤) ذِكْرُهُمْ ثُمَّ أَرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ عن الواو في ضَرَبُوا قُلْتَ : الضَّاربونَ زَيْداً هُمُ ، وَلَوْ أخْبَرْتَ عن زَيْدٍ قُلْتَ : الضَّاربَهُ هُمْ زَيْدٌ ، فَيَكُونُ هُمْ ضَمِيراً قَدْ أَبْرَزْتَهُ ، وَلَوْ(٤٥) وَلَوْ لَمْ تُبْرِزْهُ لَقُلْتَ : الضَّارِبُوهُ(٤٦) فَجِئْتَ بواو الجَمْعِ الدّالِّ عَلَى أنَّ في اسم الفَاعِلِ ضَمِيرَ جَمَاعَةٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ في باب // الابتداء أنَّكَ تَقُولُ : الهِنْدَانِ الزَّيدانِ ضَارِبتُهُمَا ، هُمَا فَتُفْرِدُ اسمَ الفَاعِلِ اذَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ [منه لأنَّ الضَّمِيرَ](٤٧) المُنْفَصِلَ كالأسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ فَكَذَلِكَ(٤٨) قُلْتَ: هَذَا(٤٩) الضَّارِبُهُ هُمْ زَيْدٌ ، فَلَمْ تَجْمَعْ اسْمَ الفَاعِلِ لأنَّهُ مِنَ الضَّمِيرِ، وانَّما يُثَنَّى و يُجْمَعُ اذَا تَضَمَّنَ ضَمِيرَ اثْنَيْنِ وجَمِيعٍ ، فَهُمْ(٥٠) اسْمٌ مُنْفَصِلٌ قَدْ ارْتَفَعَ بالضَّارِبُهُ كَغِلْمَانِهِمْ مَثَلاً لَوْقُلْتَ : الضَّارِبُهُ غُلْمَانُهُمْ زَيْدٌ .

فَانْ أَتَيْتَ بالمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : أكَلُوني البَرَاغِيثُ ، قُلْتَ : الضَّارِبُوهُ هُمْ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّ [اسْمَ](٥١) الفَاعِلَ قَدْ جَرَى عَلَى الأَلِفِ واللام وَهُوَ لِغَيْرِهِ ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : الضَّارِبُوهُ زَيْدٌ ، وأَنْ كَانَ يُعْلَمُ أنَّ الفِعْلَ لا يَكُونُ لزيدٍ مِنْ حَيْثُ أنَّ اسمَ الفَاعِلِ مَجْمُوعٌ ، وزَيْدٌ مُفْرَدٌ ، لأنَّ الضَّمِيرَ لا يَسْتَكِنُّ في اسم الفَاعِلِ اذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِ الفِعْلِ ، حَصَلَ اللَّبْسُ أوْ لَمْ يَحْصُلْ . أَلا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ فتُبْرِزُ الضَّمِيرَ ، وانْ كَانَ التَّاءُ يَدُلُّ عَلَى أنَّ الفِعْلَ لَيْسَ لِزَيْدٍ ، وأنَّهُ لِهِنْدٍ كَمَا تُبْرِزُهُ حَيْثُ يَحْصُلُ اللَّبْسُ نَحْوَ، يَا رَجُلُ زَيْدٌ ضَارِبُهُ أنْتَ ، لأنَّكَ لَوْ لَمْ تَأْتِ [بأَنْتَ](٥٢) لَمْ يُعْلَمْ أَلِزَيْدٍ الفِعْلُ أمْ للمُخَاطَبِ ، بَلْ كَانَ الظَّاهِرُ أنَّهُ لِزَيْدٍ ، فَعَلَى هَذَا فاجْرِ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِنَ المَسَائِلِ .

---

(٤٤) ب ، ج : وقد جرى .

(٤٥) سقطت واو العطف قبل قوله « لو » في ب ، ج .

(٤٦) ب ، ج : الضاربون . تحريف .

(٤٧) ما بين العاضدتين من ب و ج . الصواب . وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .

(٤٨) ب : وكذلك .

(٤٩) هنا . تحريف .

(٥٠) ب ، ج : فهو . تحريف .

(٥١) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « الاسم » تحريف .

(٥٢) من ب و ج . الصواب . وفي الأصل « فأنت » . تحريف .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

«تَقُولُ : يَطِيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زَيْدٌ ، فإنْ أخْبَرْت عنِ الذُّبَابِ بالذي قُلْتَ : الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، وإنْ(٥٣) أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ : الذي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، ففي يَغْضَبُ ذِكْرٌ مرفوعٌ يَعُودُ عَلى الّذي(٥٤) و[زَيْدٌ](٥٥) خَبَرُ المُبْتَدَأ الّذِي هُوَ الّذِي» .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

إعْلَمْ أنَّكَ اذَا أخْبَرْتَ عَنِ الذُّبَابِ مِنْ قَوْلِكَ : يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، قُلْتَ : الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، فالذي مُبْتَدَأٌ ويَطيرُ صِلَتُهُ ، وفيهِ ضَميرٌ يعودُ عَلَيْهِ ، ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، مَعطوفٌ على يَطِيرُ ، والذُّبابُ خَبَرُ المُبْتَدَأ ، وكانَ مَرْفُوعاً بِيَطِيرُ ، فَلَمّا أخْبَرْتَ عَنْهُ وَضَعْتَ مَوْضِعَهُ ضَمِيرَ المَوْصُولِ . وانْ أخْبَرْتَ عن زَيْدٍ قُلْتَ : الّذي يَطِيرُ الذُّبابُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فالّذي مُبْتَدأٌ ، وفي يَغْضَبُ ضَميرٌ يعودُ اليهِ ، وزَيْدٌ خَبَرُ المُبْتَدَأ ولَيْسَ بمرفوعٍ بيَغْضَبُ لأجْلِ أنَّ المُخْبَرَ عَنْهُ يُحِلُّ في مَوْضِعِهِ الضَّميرَ العَائِدُ الى المَوْصُولِ و يَرْتَفِعُ هُوَ بأنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ. وانْ قُلْتَ : الذي يَطِيرُ الذُّبَابُ فيغضَبُ زَيْدٌ ، عَلَى أنْ تَرْفَعَ زَيْداً بِيَغْضَبُ كَانَ خطأ لأنَّكَ تُعَرّي الصِّلَةَ مِنْ ذِكْرٍ يَعُودُ المَوْصولِ وتَجْعَلُ المُبْتَدأ بِلا خَبَرٍ، وانّما كَانَ رَفْعُ زَيْدٍ(٥٦) بِيَغْضَبُ ، لَوْ قُلْتَ : الّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ فِي دَارِهِ عَمْروٌ، فتجعَلُ الهاءَ عَائِداً إلى الّذِي ، وعَمْراً خَبَرَ المُبْتَدأ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

(٥٧ وبالألفِ واللامِ : الطائِرُ ٥٧) فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، فَفِي الطّائِرِ ذِكْرٌ يعودُ

---

(٥٣) ط : فان .

(٥٤) ط : الى الذي .

(٥٥) من ب و ج و ط . الصواب . وبدله في الأصل « وقد يكون » تحريف .

(٥٦) ب ، ج : كان « صح » رفع زيد .

(٥٧ – ٥٧) بدله في ط : فان اخبرت عن الذباب بالألف واللام قلت : الطائر .

على الأَلِفِ واللام ، والذُّبَابُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ ، فَإِنْ(٥٨) أخبَرت عَنْ زَيْدٍ بالأَلِفِ واللامِ قُلْتَ : الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فالرَّاجعُ الى الأَلِفِ واللامِ الذِّكر الذي في يَغْضَبُ(٥٩) وعَطَفْتَ يَفْعَلُ الذي هُوَ يَغْضَبُ عَلَى فَاعِلٍ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى ، (٦٠ لأنَّ مَعْنَى الطَّائِرِ : // الَّذِي يَطِيرُ ٦٠) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

(٦١ اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ ٦١) : الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، الطَّائِرُ فيهِ مُبْتَدَأٌ ، ويَغْضَبُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِيَغْضَبُ والذُّبَابُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ ، وجَازَ أَنْ يُعطَفَ يَغْضَبُ وَهُوَ فِعْلٌ على الطَّائِرِ(٦٢) وَهُوَ اسْمٌ وَلا يَجُوزُ عَطْفُ الفِعْلِ عَلَى الاسمِ لأَجْلِ أَنَّ الطَّائِرَ في المَعْنَى فِعْل ، اذِ التَّقْدِيرُ الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - (انَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ (٦٣ وأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً)(٦٤) وذَلِكَ أَنَّ أَقْرَضُوا مَعطُوفٌ على المُصَدِّقَاتِ(٦٣) وهُوَ فِعْلٌ ، لأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ الى الفِعْلِ فِي المَعْنَى . فكَأَنَّهُ انَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا واللاتي تَصَدَّقْنَ وأَقْرَضُوا اللهَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَأَخْبَرْت عنِ الذُّبَابِ لَمْ يَجُزْ : الَّذِي يَطِيرُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ، وَلا الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، اذَا أَرَدْتَ الأَخْبَارَ عَنْ

---

(٥٨) ب ، ج : وان .

(٥٩) ط : فيغضب . تحريف .

(٦٠ - ٦٠) بدله في ب : لأن معنى الطائر الذباب الذي يطير فيغضب زيد وفي ط زيدت كلمة (الذباب) بين عاضدتين بعد قوله « الذي يطير »

(٦١ - ٦١) بدله في ب و ج : اعلم أن قولك .

(٦٢) ج : على الظاهر . تحريف .

(٦٣ - ٦٣) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .

(٦٤) آية ١٨ / الحديد ٥٧ .

زَيْدٍ ، كَمَا جَازَ مَعَ الفَاءِ لأنَّ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ(٦٥) أجْنَبِيَّةٌ(٦٦) مِنَ الصِّلَةِ(٦٧) اذا أُخْبِرَ(٦٨) عَنْ زَيْدٍ »(٦٧) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَأَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ ، كان الجُمْلَةُ التي هِيَ يَطِيرُ الذُّبَابُ أجْنَبِيَّةً مِنَ الصِّلَةِ ، لأجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيها ذِكْرٌ يَعُودُ الى المَوْصُولِ . وانَّما الذِّكْرُ في الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ يَغْضَبُ ، ويَجِبُ أنْ لا يكونَ في الصِّلَةِ مَا هُوَ غريبٌ مِنَ الصِّلَةِ . وانَّما جَازَ هَذَا معَ الفَاءِ ، لأجْلِ أنَّ في الكلامِ مَعْنَى المُجَازَاةِ أَلا تَرَى أنَّ التقديرَ : انْ طَارَ الذُّبَابُ غَضِبَ زَيْدٌ ، والجُمْلَةُ مِنَ الجَزَاءِ ، وانْ كانَتْ في اللَّفْظِ جُمْلَتَيْنِ ، تَجْرِي مَجْرَى جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لاقْتِضَاءِ الشَّرْطِ الجَزَاءَ كَمَا يَقْتَضِي المُبْتَدأُ الخَبَرَ . واذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمَا الا ذِكْرٌ وَاحِدٌ . فاذا قُلْتَ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، وكَانَ الضَّمِيرُ فِي يَغْضَبُ فَقَطْ جَرَى مَجْرَى قَوْلِكَ : [جَاءَنِي](٦٩) الَّذِي انْ تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ عَمْرٌو ، في أنَّ العَائِدَ الى المَوْصُولِ مِنْ إحدى الجُمْلَتَيْنِ هُوَ(٧٠) الهَاءُ فِي تَضْرِبْهُ ، وَلا يَكُونُ في كُلِّ واحِدٍ مِنْ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ ذِكْرٌ . كَمَا أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : الَّذي أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ(٧١) ، (٧٢لَمْ يَكُنْ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الجُزْئَيْنِ ٧٢) ذِكْرٌ يَعُودُ الى المَوْصُولِ ، وانَّمَا يَكُونُ في أحَدِهِمَا وَهُوَ الهاءُ في أخوه . وإذا قلتَ : الذي يَطِيرُ الذبابُ ويغضبُ زَيْدٌ فَجئْت بالواو لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنَّ الواوَ يُبْطِلُ معنى المجازاةِ فلا يَكُونُ المَعْنَى في قَوْلِكَ الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ : الَّذِي أنْ طَارَ

---

(٦٥) ب : أحد الجملتين . سهو .
(٦٦) ب ، ج ، ط : حينئذ « أجنبية » .
(٦٧ - ٦٧) ساقط في ط .
(٦٨) ب ، ج : اذا أردْت الأخبار .
(٦٩) من ب و ج الصواب . وفي الأصل « جاءتني » تحريف
(٧٠) ب ، ج : وهو . سهو .
(٧١) سقطت « زيد » في ب و ج .
(٧٢ - ٧٢) بدله في ب : لم يكن في الجزئين .

الذُّبَابُ غَضِبَ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّ الفاءَ مِنْ عِلْمِ المُجَازَاةِ ، أَلا تَرَاكَ تقولُ : انْ تأْتِنِي فأنْتَ مُكْرَمٌ ، ولا يَجُوزُ «أنْتَ مُكْرَمٌ بالواو ، واذا لَمْ يَكُنْ في الكلامِ مَعْنَى الجَزَاءِ لَمْ يَجُزْ أنْ تَكُونَ احْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَارِيَةً مِنْ ذِكْرٍ يَعُودُ الى المَوْصُولِ ، لِخُرُوجِ ذَلِكَ مِنَ الحِكْمَةِ ، وَهُوَ أنَّكَ تأْتِي بِمَالا يَقْتَضِيهِ الكلامُ ، أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي الذي خَرَجَ عَمْرٌو قامَ أبُوهُ(٧٣) ، فَمِنَ المُحَالِ اتْيَانُك // بِمَالا يُلابِسُهُ . وكَذَا انْ قُلْتَ : الَّذِي يَطِيرُ ويَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ لَمْ يَجُزْ لأجْلِ أنَّ العَائِدَ الى الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ في يَطِيرُ ، ولَيْسَ في يَغْضَبُ زَيْدٌ ضَمِيرٌ فَهُوَ أجْنَبِيٌّ لا فَائِدَةَ في ذِكْرِهِ ، فاعْرِفْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ :

« وَلَوْ قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فأضْمَرْتَ القِصَّةَ والحَدِيثَ لَمْ يَجُزْ : الكائِنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ ، ولا الذي كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . وهَذَا(٧٤) ونَحْوُهُ مِمَّا لا يَجُوزُ فيهِ(٧٥) الاخبَارُ بالَّذِي وبالألفِ واللامِ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ ضَمِيرَ القِصَّةِ لا يَقَعُ الا في الابتداءِ الخَالِصِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ من قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ - (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ) -(٧٦) وقَوْلُكَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أوْ مَا كانَ في حُكْمِ الابْتِدَاءِ نَحْوَ بَابِ كانَ لأنَّهُ يدخُلُ عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَرِ كَمَا عَرَّفْتُكَ فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، واذا كانَ مَوْضِعُهُ الابْتِدَاءَ لَمْ يَجُزْ أنْ تُخْبِرَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ عَرَّفْتُكَ أنَّ الأخْبَارَ عَنِ الاسْمِ يُوجِبُ انْتِزَاعَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ وجَعْلَهُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذا أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ : قامَ زَيْدٍ ، قُلْتَ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، فَيَكُونُ الذي مُبْتَدَأً وَزَيْدٌ خَبَرُهُ ، ولو أخبرت عَنِ الضَّمِيرِ في كَانَ في قَوْلِكَ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ ، فَتُوقِعَهُ في آخِرِ الكَلامِ

---

(٧٣) ج : هو قائم أبوه .
(٧٤) ط : فهذا .
(٧٥) ط : فيما يجوز فيه . سهو .
(٧٦) آية ١/الاخلاص ١١٢ . وقوله تعالى « هو » غير مثبتة في الأصل . وهو سهو من الناسخ .

وتُخْرِجَهُ عَنْ أَصْلِهِ الذي وُضِعَ عَلَيْهِ . وانّما وَجَبَ أنْ يَقَعَ ضَمِيرُ الأمْرِ في الابتداءِ ومَا كَانَ في حُكْمِهِ لأجْلِ أنَّهُ يُفَسَّرُ بالجُمَلِ ، أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كَانَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ تَفْسِيراً لَهُ ودَلِيلاً على مَعْنَاهُ . وكذَا اذا قُلْتَ : كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، كانَ الجُمْلَةُ تَفْسِيراً للضَّمِيرِ المُسْتَتَرِ في كانَ ، وأنْتَ اذا قُلْتَ : الَّذِي كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ كُنْتَ قَدْ عَرَّيْتُهُ عَنِ تَفْسِيرِهِ الذي هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ والضَّميرُ اذا لَمْ يَكُنْ مُصَاحِباً للتَّفْسِيرِ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَعْنىً فَلا يَجُوزُ لِمَا فيهِ مِنْ نَقْصِ العَرْضِ ، وكَذَا حُكْمُ الألفِ واللامِ في الفَسَادِ ، فَلا تَقُولُ : الكائِنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وَأَمَّا(٧٧) مَا يَجُوزُ فيهِ الاخْبَارُ بالَّذِي ولا يَجُوزُ(٧٨) بالألِفِ واللامِ فَالمُبْتَدَأُ وخَبَرُهُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، تَقُولُ اذَا أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وانْ أخْبَرْتَ عَنْ مُنْطَلِقٍ قُلْتَ : الذي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّكَ عَرَفْتَ أنَّ الاخْبَارَ بالألِفِ واللامِ لا يَكُونُ الا عن جُمْلَةٍ أوَّلُها فِعْلٌ يُشْتَقُّ مِنْهُ نَحْوَ زَيْدٌ ، تَقولُ : القَائِمُ زَيْدٌ ، وأنَّ الجُمْلَةَ اذَا كَانَتْ اسْمِيَّةً لَمْ يَكُنْ فيها الأخْتِبَارُ الا بالَّذِي تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَاذَا أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذِينَ هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، فالَّذِي مُبْتَدَأٌ وقَوْلُكَ : هُوَ مُنْطَلِقٌ ، جُمْلَةٌ في صِلَتِهِ والعائِدُ اليهِ هُوَ هُوَ الواقعُ قبلَ مُنْطَلِقٍ وزَيْدٌ خَبَرُ المُبْتَدَأِ والضَّميرُ في مُنْطَلِقٍ عَائِدٌ الى هُوَ وكَانَ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، عَائِداً الى زَيْدٍ .

---

(٧٧) ط : فأما .

(٧٨) ط : ولا يجوز (فيه) .

ويَتَّضِحُ الفَصْلُ في هَذَا اذا أخْبَرْتَ عن أنْتَ في قَوْلِكَ : أنْتَ مُنْطَلِقٌ وذاكَ أنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ أنْتَ ، فَيكونُ الضَّمِيرُ في مُنْطَلِقٍ على سَبيلِ الغَيْبَةِ مِنْ حَيْثُ أنَّ مُنْطَلِقاً // خَبَرٌ عَنْ هُوَ ، وهُوَ اسْمٌ غائِبٌ . وكَانَ الضَّمِيرُ في مُنْطَلِقٌ في قَوْلِكَ : أنْتَ مُنْطَلِقٌ عَلَى سَبيلِ الخِطابِ اذْ كَانَ خَبَراً عن أنْتَ ، وأنْتَ ضَمِيرُ المُخاطَبِ ، فَاعْرِفْهُ . أمّا(٧٩) اذَا أخْبَرْتَ عن مُنْطَلِقٍ فانَّكَ تَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، فيكونُ الَّذِي مُبْتَدَأً وَزَيْدٌ مُبْتَدَأً ثَانِياً وهُوَ خَبَرُهُ ، والجُمْلَةُ صِلَةٌ لِلَّذِي ، والعَائِدُ اليهِ هُوَ هُوَ الوَاقِعُ بَعْدَ زَيْدٍ ، ومُنْطَلِقٌ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هو الذي . وهَذِهِ المَسْأَلَةُ تَفْتَقِرُ الى مِثالٍ أوّلاً .

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، كَانَ الضَّمِيرُ في غُلامَاهُ عَائِداً الى زَيْدٍ ، ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ : هِنْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهَا(٨٠) ، فَتُؤَنِّث لكونِ المُبْتَدَأِ مُؤَنَّثاً فاذا أرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ عَنْ قَوْلِكَ : مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وقُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، لَمْ يَخْلُ الضَّمِيرُ في غُلامَاهُ ، من ثَلاثَةِ أوْجُهٍ .

أحَدُهَا : أنْ يَعودَ الى زَيْدٍ كَمَا كانَ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ لأجْلِ أنَّهُ خَبَرٌ عَنِ المَوْصُولِ ولَيْسَ بِخَبَرٍ عَنْ زَيْدٍ فَيَجِبُ أنْ يَكُونَ فيهِ ضَمِيرُهُ ، ولَوْ جَازَ أنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ الى زَيْدٍ مَعْ كَوْنِهِ خَبَراً عَنِ الَّذِي لَجَازَ أنْ تقولَ : الَّذِي(٨١) زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلاما زَيْدٍ ، وذَلِكَ فَاسِدٌ لأنَّ مُنْطَلِقٌ اذا كانَ يَرْفَعُ الاسمَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ في قَوْلِكَ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ ، وَلا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الفِعْلُ خَبَراً عَنْ شَيءٍ مِنْ غَيْرِ أنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ ضَمِيرٌ كالهَاءِ في قَوْلِكَ : يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ ، اذ لا يَصِحُّ أنْ يكونَ هُوَ هُوَ فَيَصِحَّ أنْ لا يَحْتَمِلَ الضَّمِيرَ كَقَوْلِكَ : أخُوكَ بَكْرٌ ، والَّذِي أخُوكَ هُوَ بَكْرٌ ، فَتَجْعَلَ بَكْرٌ خَبَراً عن الَّذِي .

---

(٧٩) ب ، ج : فأما .

(٨٠) ج : غلاماه . تحريف .

(٨١) سقطت « الذي » في ج .

والوَجْهُ الثَّاني : أنْ يكونَ الضَّميرُ في قَوْلِكَ : الذي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، عَائِداً الى الَّذِي حَتّى كأنَّهُ قِيلَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ فَهَذَا في المَعْنَى صَحِيحٌ وجارٍ مَجْرَى قَوْلِكَ : يَنْطَلِقُ غُلاماً الَّذِي زَيْدٌ هُوَ . غَيْرَ أنَّه لا يكونُ مُنْطَلِقٌ غُلاماهُ مُخْبَراً عَنْهُ بالَّذِي كَزَيْدٍ في قَوْلِكَ : الَّذِي قامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّكَ اذا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وأعَدْتَ الضَّميرَ الى الذي رَفَعْتَ غُلامَاهُ بمُنْطَلِقٍ ، فَكَانَ بمنزلَةِ الفِعْلِ في قَوْلِكَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ ، ولا يَكُونُ الفِعْلُ مُخْبَراً عَنْهُ بوَجْهٍ ، لأنَّهُ لا يَتَعَرَّى مِنَ الخَبَرِيَّةِ . أَلا تَرَى أنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ جاءَني ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : أخْبِرْ عَنْ جاءَني فَقُلْ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ جاءَني ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، لأجْلِ أنَّكَ إذا قُلْتَ : الَّذِي قامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، كُنْتَ قَدْ أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ في المَعْنَى بقِيامِ غُلامِهِ . يَدُلُّكَ(٨٢) عَلَى ذَلِكَ أنَّكَ تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَجْعَلَهُ مُخْبَراً عَنْهُ لَفْظاً فتقولَ : زَيْدٌ هُوَ الذي قَامَ غُلامُهُ ، وَلا يُمْكِنُكَ أنْ تَقُولَ في قَوْلِكَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ جاءَنِي ؛ انَّ جاءَنِي مُخْبَرٌ عَنْهُ في المَعْنَى لأنَّهُ لَيْسَ باسمٍ فَيَصِحَّ الاخبَارُ عَنْهُ نَحْوَ أنْ تَقُولَ : انَّ جاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ هُوَ . المَقْصُودُ أنْ يكونَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ في قَوْلِكَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، مُخْبَرا عَنْهُ ، وذَلِكَ غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ في هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ .

واذا بَطلا بَقِيَ الوَجْهُ الثَّالِثُ وَهُوَ أنْ تَجْعَلَ الضَميرَ في مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ عَائِداً الى مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ كأنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، ثُمَّ أخْبَرْتَ عَنِ الرَّجُلِ فَقُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، وهَذَا(٨٣) صَحِيحٌ // لأنَّ رَجُلاً مُخْبَرٌ عَنْهُ في المَعْنَى من حَيْثُ أنَّهُ اسْمٌ مَحْضٌ وَهُوَ زَيْدٌ وَلَيْسَ بفِعْلٍ في المَعْنَى كَمَا كانَ مُنْطَلِقٌ ، فَيَصِحُّ أنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، فَتَضَعَ هُوَ مَوْضِعَ رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، لأنَّكَ تَقْدِرُ(٨٤) عَلَى أنْ تَقُولَ : هَذَا ذاكَ ، واذا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غُلامَاهُ ، فَجَعَلْتَ الضَّميرَ عَائِداً الى زَيْدٍ كانَ بمَنْزِلَةِ : زَيْدٌ يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ . وَلا يُمْكِنُكَ أنْ تَقُولَ في ذا هُوَ هُوَ ، لأنَّ الاسمَ لا يكونُ الفِعْلَ كَمَا يَكُونُ الاسمُ الاسمَ .

---

(٨٢) ب ، ج : ويدلك .

(٨٣) ب ، ج : فهذا .

(٨٤) ج : تقتدر .

ويَزيدُ في وُضُوحِهِ أنَّكَ تَقُولُ : الرَّجُلُ المُنْطَلِقُ غُلامَاهُ هُوَ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، ولا يُمْكِنُكَ أنْ تَقُولَ : يَنْطَلِقُ غُلامَاهُ هُوَ(٨٥) الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، لأنَّ الفِعْلَ لا يُتَصَوَّرُ فيهِ الأخبارُ عَنْهُ .

وبَعْدَ هَذَا الأصْلِ نَعُودُ الى ما ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أبُو عَلِيٍّ من أنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فأخْبَرْتَ عَنْ مُنْطَلِقٍ وَجَبَ أنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ فَتَقُولَ : انَّ مُنْطَلِقٌ يَجبُ أنْ يكونَ فيهِ ضَميرٌ عَائِدٌ الى مَحْذُوفٍ كأنَّهُ الذي زَيْدٌ هُوَ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ ، لِيَصِحَّ الأخْبَارُ عَنْهُ ، ويَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ في قَوْلِكَ : الَّذِي قامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، في كَوْنِهِ مُخْبَراً عَنْهُ في المَعْنَى وكَذَا كُلُّ اسم أخْبَرْتَ عَنْهُ بالمَوْصُولِ ، فأنَّهُ يَجبُ أنْ يَكُونَ هُوَ المَوْصُولَ ، ولا يَكُونُ مُتَضَمِّناً ضَمِيرَ النَّفْسِ المَوْصُولِ ، لأنَّهُ اذَا تَضَمَّنَ الضَّمِيرَ صَارَ خَبَراً مَحْضاً فَلا يُتَصَوَّرُ فيهِ مَعْنَى الأخْبَارِ عَنْهُ . فَاذَا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وجَعَلْتَ في مُنْطَلِقٍ ضميراً لِلمَوْصُولِ ، كانَ بمَنْزِلَةِ أنْ تَقُولَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ(٨٦) وذا كَقَوْلِكَ : يَنْطَلِقُ – الَّذِي زَيْدٌ هُوَ ، أي يَنْطَلِقُ الَّذِي عُرِفَ بأنَّ زَيْداً هُوَ . واذَا قُلْتَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ ، كانَ بمَنْزِلَةِ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ أخُوكَ ، في كَوْنِهِ اسْماً هُوَ المَوْصُولُ عارياً من الضَّمِيرِ ومَعْنَى الفِعْلِ ، كَمَا يَكُونُ في مُنْطَلِقٍ .

ومِمّا يَزِيدُ في بَيَانِهِ أنَّ قَائِلاً لَوْ قَالَ لَكَ : مَنْ الَّذِي زَيْدٌ هُوَ؟ قُلْتَ : رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ ، ولَوْ قُلْتَ : مُنْطَلِقٌ ، لَمْ يَقَعِ التَّعيُّنُ(٨٧) ، كَمَا أنَّكَ اذَا قُلْتَ : جَاءنِي مُنْطَلِقٌ ، كَانَ كَذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ في جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ مَنْ الذي زَيْدٌ هُوَ يَنْطَلِقُ(٨٨) كَانَ مُحَالاً لأنَّكَ لا تَقْدِرُ عَلَى أنْ تَقُولَ : زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، ويَنْطَلِقُ(٨٨) هُوَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ ، وذَلِكَ الرَّجُلُ المُنْطَلِقُ هُوَ زَيْدٌ ، واذَا كَانَ كذلِكَ كَانَ الاخْبَارُ في قَوْلِكَ : الَّذِي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، عَنْ مَوْصُوفٍ(٨٩) مُنْطَلِقٍ في الحَقِيقَةِ لا عَنْهُ ، ولَكِنَّ النَّحويّين يُطْلِقُون

---

(٨٥) ب ، ج : وهو . سهو .
(٨٦) ج : ينطلق .
(٨٧) ب : لم يكن التعين .
(٨٨) ب : منطلق .
(٨٩) ب : غير موصوف . تحريف .

هَذَا جَرْياً على الظَّاهِرِ ، كَمَا تَقُولُ في نَحْوِ جَاءَنِي حَسَنٌ ولَقِيتُ ظَرِيفاً ، انَّ هَذَا فَاعِلٌ أوْ مَفْعُولٌ(٩٠) ، وانْ كَانَ كُلُّ واحدٍ من ذَلِكَ صِفَةً لمحذوفٍ نَحْوَ جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ ، وَرَجُلٌ فَاعِلٌ في الحَقِيقَةِ ، فاعْرِفْهُ ، فانَّهُ كَانَ يَجُولُ في صدري مُذْ نَظَرْتُ في ذا المَوضِعِ ، وَلَمْ يَتَّضِحْ الا الآن والله المُوَفِّقُ للصَّوَابِ .

قالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانْ أخبَرْتَ عَنِ الذِّكْرِ الذي في مُنْطَلِقٍ لَمْ يَجُزْ »(٩١)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَجَعَلْتَ فِي مُنْطَلِقٌ ضَمِيراً لِزَيْدٍ ثُمَّ طَلَبْتَ الأخْبَارَ عَنْهُ لَمْ يَسْتَقِمْ لأَنَّهُ يَجبُ أنْ تَقُولَ : الذي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ ، عَلَى أنْ تَجْعَلَ في مُنْطَلِقٌ ضَمِيراً رَاجِعاً // الى المَوْصُولِ لأنَّ حُكْمَ الأخْبَارِ أنْ تَنْتَزِعَ الاسْمَ مِنَ الكَلامِ وتَضَعَ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً عَائِداً الى المَوْصُولِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ في قَوْلِكَ قَامَ غُلامُ زَيْدٍ : الَّذِي قامَ غُلامُهُ زَيْدٌ فَتَضَعُ الهَاءَ في غُلامُهُ مَوْضِعَ زَيْدٍ وتُعِيدُهُ الى الَّذِي ، فَكَذَلِكَ اذَا قَصَدْتَ أنْ تُخْبِرَ عَنِ الضَّمِيرِ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَجَبَ أنْ تَنْتَزِعَهُ مِنْهُ(٩٢) وتَضَعَ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً للمَوْصُولِ فتقولَ : الَّذِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ . واذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ زَيْداً بلا خَبَرٍ ، لأجْلِ أنَّ مُنْطَلِقٌ اذَا تَضَمَّنَ ضَمِيرَ الَّذِي لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَمِيرَ زَيْدٍ ، وَلا يَكُونُ اسْمُ الفَاعِلِ خَبَراً الا بَعْدَ أنْ يَكُونَ فيهِ ضَمِيرُ المُبْتَدَأ ، ولَوْ جَعَلْتَ في مُنْطَلِقٌ ضميراً لزيدٍ صَحَّ الابْتِدَاءُ والخَبَرُ وبَطَلَ الصِّلَةُ لأنَّ الموصُولَ يَجبُ أنْ يَرْجِعَ اليهِ عَائِدٌ مِنْ صِلَتِهِ ، فَلَوْ قُلْتَ : الَّذِي قَامَ غُلاماً عمرو وزَيْدٌ(٩٣) لَمْ يَجُزْ لأَنَّهُ لَيْسَ في قَوْلِكَ : قَامَ غُلاما عَمْرٍو ، ما يَعُودُ الى الَّذِي ، فاعْرِفْهُ .

---

(٩٠) ب ، ج : ومفعول .

(٩١) ط : لم يجز (فاعلم) .

(٩٢) ج : أن نتزعه منه .

(٩٣) كذا في ب و ج . الصواب . وفي الأصل « وزيد » . سهو .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وتَقُولُ السَّمْنَ مَنوان بدَرْهَمٍ ، فانْ أخْبَرْت عَنِ السَّمْنِ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ منوانِ بدَرْهَمٍ السَّمْنُ(٩٤) . وانْ أخْبَرْتَ عن المَنَوَيْنِ قُلْتَ : اللّذانِ السَّمْنُ(٩٥) هُمَا بدَرْهَمٍ مَنَوانِ . وانْ أخْبَرْتَ عن الدِّرْهَمِ قُلْتَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ بِهِ دِرْهَمٌ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ الأصْلَ ما عَرَّفْتُكَ غيرَ مَرَّةٍ مِنْ أنَّكَ تَعْمدُ الى الاسمِ الَّذِي تُرِيدُ الاخْبَارَ عَنْهُ فَتَنْزَعُهُ(٩٦) مِنْ مَوْضِعِهِ ، وتَضَعُ فيهِ ضَمِيراً فَتَقُولُ اذَا أخْبَرْتَ عَنِ السَّمْنِ مِنْ قَوْلِكَ السَّمْنُ مَنَوَانِ بدَرْهَمٍ : (٩٧ الذي هُوَ مَنَوَانِ بدَرْهَمٍ ٩٧) السَّمْنُ ، فالَّذِي مُبْتَدَأٌ ، وقَوْلُكَ [هُوَ](٩٨) مَنَوَانِ بدرهمٍ جُمْلَةٌ من صِلَتِهِ ، والعَائِدُ اليهِ هُوَ . فَهُوَ مُبْتَدأٌ كَمَا كَانَ السَّمْنُ كَذَلِكَ في الأصْلِ ، والسَّمْنُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ الَّذِي ، وكَذَا اذَا أخْبَرْتَ(٩٩) عن المَنَوَيْنِ قُلْتَ : اللَّذَانِ السَّمْنُ هُمَا بدَرْهَمٍ مَنَوَانِ ، فاللَّذَانِ مُبْتَدَأٌ وثَنَّيْتَ الَّذِي ، لأنَّ المُخْبَرَ عَنْهُ اثْنَانِ والسَّمْنُ هُمَا بدَرْهَمٍ صِلَتُهُ ، ومَنَوَانِ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ اللَّذَانِ ، ووَقَعَ هُمَا بَعْدَ السَّمْنِ كَمَا كَانَ مَنَوَانِ في أصْلِ المَسْأَلَةِ كَذَلِكَ . وانْ أخْبَرْتَ عنِ الدِّرْهَمِ قُلْتَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ بِهِ دِرْهَمٍ ، فَالضَّمِيرُ في بِهِ عَائِدٌ الى الَّذِي ، وَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ وهُوَ مَجْرُورٌ بالبَاءِ كَمَا كَانَ الدِّرْهَمُ كذلكَ .

قالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فانْ(١٠٠) رَدَدْتَ اليهِ(١٠١) المَحْذُوفَ(١٠٢) من أصْلِ المَسْأَلَةِ قَبْلَ الأخبار

---

(٩٤) سقطت « السمن » في ج .
(٩٥) ب ، ج : « هو » السمن .
(٩٦) ج : فتنزعه .
(٩٧ - ٩٧) ساقط في ب و ج بسبب انتقال النظر .
(٩٨) من ب و ج . العواب .
(٩٩) ب : ان أخبرت .
(١٠٠) ط : وان .
(١٠١) ب ، ج ، ط : منه .
(١٠٢) ط : المحذوفة .

قُلْتَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ منه بِهِ دِرْهَمٌ ، والحَذْفُ [في الحُسْنِ][103] في الأخْبَارِ مِثْلُهُ قَبْلَ الأخبارِ بِهِ .[104]

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبو بَكْرٍ :

قَدْ عَرَفْتَ في صَدْرِ الكِتَابِ أنَّ الأصْلَ في قَوْلِكَ : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ بِمَنَوَانِ مِنْهُ بدرهم ، لتكُونَ الهَاءُ في مِنْهُ عَائِداً الى المُبْتَدَأ الذي هُوَ السَّمْنُ . فانْ حَذَفْتَهُ في صلةِ الَّذِي كانَ حَسَناً فتقولُ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ بِهِ دِرْهَمٌ ، وَلا تَقُولُ : مِنْهُ ، وإنْ قُلْتَهُ[105] كان // حَسَناً ، ولَيْسَ يَعُودُ الهاءُ في مِنْهُ الى الَّذِي بِوَجْهٍ ، وانّما يَعُودُ الى السَّمْنِ [او الى ضميرِهِ اذا قُلْتَ الَّذي هُوَ مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ السَمْنُ][106] .

قَالَ الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ :

« فانْ[107] أخْبَرْتَ عن الضَّميرِ الَّذِي في مِنْهُ لَمْ يَجُزْ [108]كَمَا لَمْ يَجُزْ [108] الأخْبَارُ عَنِ الضَّميرِ الَّذِي في مُنْطَلِقٍ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

قالَ الشَّيْخُ الامامُ أبُو بَكْرٍ:

اعْلَمْ أنَّكَ اذَا التَمَسْتَ الاخبارَ عن الهَاءِ في مِنْهُ في قَوْلِكَ : السَّمْنُ مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، وَجَبَ أنْ تَجْعَلَ في مَوْضِعِهِ ضَميراً للمَوْصُولِ فَتَقُولَ : الَّذِي السَّمْنُ مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ هُوَ . واذَا أعَدْتَ الضَّميرَ في مِنْهُ الى الَّذِي لَمْ يَعُدْ الى السَّمْنِ شَيْءٌ ، فَيَبْقَى الخَبَرُ

---

(١٠٣) من ب ، ج و ط . أولى .
(١٠٤) سقطت « به » في ط .
(١٠٥) ب ، ج : وان قلت .
(١٠٦) ما بين العاضدتين من ب ، وكذا في ج مع خلافين : الأول والى . والثاني فاذا قلت . تحريف . والسياق يقتضي ما أثبته وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر .
(١٠٧) ط : وان .
(١٠٨ - ١٠٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر .

بلا عَائِدٍ الى المُبْتَدَأ . وَلَوْ أعَدْتَهُ الى السَّمْنِ بَقِيَ الصِلَّةُ بِلا عائِدٍ الى المَوْصُولِ فلا يَجُوزُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فانْ أخْبَرْت عنْ زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَغَيَّرْتَ مَافِي ضَرَبْتُهُ مِنَ الضَّمِيرِ » .(١٠٩)

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا أخبَرْتَ عن زَيْدٍ وَجَبَ أنْ تَضَعَ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً عَائِداً الى الَّذِي فتقولَ : الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وهُوَ رَاجِعٌ(١١٠) الى الَّذِي وَضَرَبْتُهُ في مَوْضِعِ خبَرِ هُوَ . وعَنَى بِقَوْلِهِ فَغَيَّرْتَ مَا في ضَرَبْتُهُ مِنَ الضَّمِيرِ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ مَكَانَ الهَاءِ لِزَيْدٍ ، واذَا(١١١) قُلْتَ : الَّذِي هُوَ ضَرَبْتَهُ كانَ عَائِداً الى هُوَ فانْ قُلْتَ : فَلِمَ لَمْ تَقُلِ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، ومَا حَاجَتُكَ الى هُوَ فالجَوَابُ أَنَّكَ اذا قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، كَانَ زَيْدٌ مُخْبَراً عَنْهُ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فَتَضَعُ مَوْضِعَهُ ضَمِيرَ مَنْصُوبٍ ، وأمّا اذَا أخْبَرْتَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَأَنَّهُ يَجِبُ أنْ تَضَعَ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً مَرْفُوعاً بالابْتِدَاءِ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ ليعلمَ أَنَّهُ كانَ مُبْتَدَأً في أَصْلِ الكَلامِ . وبَيْنَ ضَرَبْتُهُ اذا قُلْتَ : الذي هُوَ ضَرَبْتُهُ ، وبَيْنَ ضَرَبْتُهُ في قَوْلِكَ : الذي ضَرَبْتُهُ ، فَرْقٌ وذَاكَ أَنَّكَ اذَا قُلْتَ : الذي هُوَ ضَرَبْتُهُ ، كَانَ ضَرَبْتُهُ جُمْلَةً في مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَأ مَنْزِلَةَ المُفْرِدِ حَتَّى كأنَّكَ قُلْتَ : الذي هُوَمَضْروبٌ زيْدٌ ، وتكُونُ الجُمْلَةُ مرفوعةَ المَوْضِعِ كَمَا تكُونُ سائِرُ الجُمَلِ الواقِعَةِ في خَبَرِ المُبْتَدَأ ، واذَا قُلْتَ : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ ضَرَبْتُهُ بِمَعْنى مَضْرُوبٌ ، وكَانَتْ عَارِيَةَ المَوْضِعِ مِنَ الاعْرَابِ فَاعْرِفْهُ .

---

(١٠٩) هذه الفقرة من كلام أبي علي متصلة في ب و ج مع التي بعدها مع بعض الاختلاف عما في الأصل . ونص الفقرتين كما في ب و ج :

« وتقول : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فان أخبرت عن زيد قلت : الذي هو ضربته زيد ، فلم تظهر مافي ضربته من الضمير ، فان أخبرت عن التاء من ضربته قلت : الذي زيد ضربه أنا ، فعيرت مافي ضربته من الضمير » . وقد أثبت ترتيب الأصل .

(١١٠) ج : الراجع . تحريف .

(١١١) ب : فاذا .

(١١٢ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانْ أخبَرْتَ عَنِ التَّاء قُلْتَ : الَّذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أَنَا ١١٢) .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أَنَّكَ اذَا قَصَدْتَ الاخبارَ عن التَّاءِ في ضَرَبْتُهُ في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وضَعْتَ مَوْضِعَهُ ضَميرَ الذي فَقُلْتَ : الذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أنا فَفِي ضَرَبَهُ ضَميرٌ رَاجعٌ الى الذي الا أَنَّهُ لا يَكُونُ لَهُ لَفْظٌ لأَنَّهُ غَائِبٌ ولَيْسَ بِضَميرِ المُتَكَلِّمِ كالتَّاءِ في ضَرَبْتُهُ ، فالذي زَيْدٌ ضَرَبَهُ مُبْتَدأٌ وأنا خَبَرُهُ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ :

« وانْ أخبَرْتَ (١١٣ عَنِ الهَاءِ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، ١١٣) لَمْ يَجُزْ قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبُو بَكْرٍ :

اعْلَمْ أنَّ حُكْمَ ذا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وذَاكَ(١١٤) أَنَّكَ لَوْ أخبَرْتَ عَنِ الهَاءِ في ضَرَبْتُهُ فَقُلْتَ // الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ ، فَجَعَلْتَ هَاءَ ضَرَبْتُهُ عَائِداً الى الَّذِي لَمْ يَعُدْ الى المُبْتَدأِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ شَيءٌ . وانْ أعَدْتَهُ الى المُبْتَدأِ لَمْ يَعُدْ الى الَّذِي منَ الصِّلَةِ شَيْءٌ فَلا يَجُوزُ ، ولا يَكُونُ هَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ – (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) –(١١٥) ، لأجْلِ أنَّ العَائِدَ مُقَدَّرٌ هُنَاكَ . أَلا تَرَى أنَّ بَعَثَ لَمْ يَتَعَدَّ الى شيء ، فالتَّقْدِيرُ بَعَثَهُ اللهُ ، وضَرَبْتُ في قَوْلِكَ : الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، قَدْ تَعَدَّى الى ضَمِيرٍ وَاحِدٍ ، فلا يَتَعَدَّى مَرَّةً أُخْرَى ، واذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المُبْتَدأِ والمَوْصُولِ يَطْلُبُ ضَمِيراً وَلَمْ يَكُنْ هُنَا الا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ كانت المَسْأَلَةُ مُسْتَحِيلَةً .

(١١٢ – ١١٢) غير موجود في ب و ج وهو متصل مع الفقرة السابقة من كلام أبي علي .

(١١٣ – ١١٣) بدله في ب و ج : عن الهاء في ضربته .

(١١٤) ب : وذلك .

(١١٥) آية ٤١ / الفرقان ٢٥ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبو عَلِيٍّ :

« وتَقُولُ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، فانْ أخْبَرْتَ عَن زَيْدٍ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ(١١٦) قَائِماً زَيْدٌ ، وانْ شِئْتَ : الَّذِي ضَرْبِي اياهُ زَيْدٌ(١١٧) فَتَفْصِلُ الضَّمِيرَ العَائِدَ الى الَّذِي ، فأنْ(١١٨) أخْبَرْت عَنْ ضَرْبِي لَمْ يَجُزْ ، وكَذَلِكَ أنْ أخْبَرْتَ عَنْ قَائِمٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ الامامُ أَبو بَكْرٍ :

قَدْ تَقَدَّمَ أنَّ قَوْلَكَ : ضَرْبِي زَيْداً كَلامٌ تَامٌّ ، وأنَّ الحَالَ فيهِ سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدَأ ، والأصْلُ ضَرْبِي زَيْداً اذَا كَانَ قَائِماً ، فَزَيْداً منصوب بِضَرْبِي ، وقَائِماً نَصْبٌ على الحَالِ حَتَّى كأنَّهُ قَالَ(١١٩) . اذَا وُجِدَ قَائِماً ، فَاذَا(١٢٠) أخْبَرْت عن زَيْدٍ وَضَعْتَ الضَّمِيرَ مَوْضِعَهُ فَقُلْتَ : الَّذِي ضَرْبِيهِ قَائِماً زَيْدٌ ،(١٢١) أو الَّذِي ضربِي اياهُ ، فَتَفْصِلُ الضَّمِيرَ لأنَّ الاسمَ يَجُوزُ فيهِ وَصْلُ الضَّمِيرِ ، وَفَصْلُهُ . تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ وَضَرْبِي(١٢٢) اياكَ ، وَلا يَجُوزُ في الفِعْلِ فَصْلُ الضَّميرِ مع القُدْرَةِ عَلَى وَصْلِهِ ، لَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ اياكَ ، لَمْ يَجُزْ الا في ضَرورةٍ وانَّما قُلْتَ : اياكَ ضَرَبْتُ ، لأنَّكَ لا تَقْدِرُ هُنَا على الوَصْلِ فَلا يُمْكِنُ أنْ يُقَالَ : ضَرَبْتُ(١٢٣) وانَّما انْفَصَلَ الفِعْلُ مِنَ الاسْمِ لما عَرَّفْتُكَ من أنَّ الفِعْلَ هُوَ الأصْلُ في الضَّمائِرِ بدلالةِ أنَّهُ يُبْنَى مَعَ كَثِيرٍ مِنْهَا كَفَعَلْتُ وفَعَلْنَ ، وَلا يَجُوزُ(١٢٤) ذلكَ في الأسْمَاءِ ، فان أرَدْتَ الأخْبَارَ عَنْ ضَرْبِي لَمْ يَجُزْ لأنَّ الاسمَ اذَا أُخْبِرَ عَنْهُ أُضْمِرَ ، ألا تَرَى أنَّكَ اذَا أخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَأقَمْتَ الضَّمِيرَ مَقَامَهُ فَكَانَ يَجِبُ أنْ تَقُولَ : الَّذِي هُوَ زَيْداً قَائِماً

---

(١١٦) ب ، ج ، ط : ضربته . تحريف .
(١١٧) سقطت « زيد » في ط .
(١١٨) ب ، ج ، ط : وان .
(١١٩) ب ، ج : كانه قيل .
(١٢٠) ب ، ج : واذا .
(١٢١) ب ، ج : والذي .
(١٢٢) ب : او ضربى .
(١٢٣) ب : كضربت ، ج : اضربت تحريف .
(١٢٤) ب ، ج : ولا يكون .

ضَرْبي ، وَهَذَا لا يَجُوزُ لِمَا عَرَفْتَ في بَابِ الحَالِ من أنَّ ضَمِيرَ المَصْدَرِ(١٢٥) لا يَعْمَلُ عَلَى الفِعْلِ ، فَلا يَجُوزُ ضَرْبي زَيْداً وهُوَ عَمْراً قبيحٌ كَمَا يَجُوزُ وضَرْبي عَمْراً قَبيحٌ ، فكَذَلِكَ لا يَعْمَلُ هُوَ النَّصْب في زَيْدٍ في قَوْلِكَ : الَّذِي هُوَ زَيْداً قَائِماً ضَربي ، فلا تجوزُ المَسْأَلَةُ .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ الأخْبَار عَنْ قَائمٍ ، فلأجْلِ أنَّهُ حَالٌ ، والحَالُ لا تَكُونُ الا نَكِرَةً والمُخْبَرُ عَنْهُ يُضْمَرُ ، والاضْمَارُ يَصِحُّ فيما يَكُونُ تَعْرِيفُهُ شَائِعاً(١٢٦) فَلا تَقُلْ : الَّذِي ضَرْبيّ زَيْداً أيَّاهُ قَائِمٌ ، يَدُلُّكَ عَلَى فَسَادِ اضْمَار الحَالِ أنَّ أحَداً لا يَقُولُ : خَرَجَ عَمْرٌو مُسْرِعاً ، وخَرَجَ بَكْرٌ أيَّاهُ(١٢٧) ، أو خَرَجَهُ بَكْرٌ ، فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ عَائِداً الى الحَالِ الذي هُوَ قَوْلُكَ : مُسْرِعاً كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فيمَا يَكُونُ مَعْرِفَةً مِنَ الأسْمَاءِ نَحْوَ أنْ تَقُولَ : أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً وأعْطانِيهِ عَمْرٌو ،(١٢٨) تُعِيدُ الهَاءَ الى الدِّرْهَم لأنَّ تَعْرِيفَهُ جَائِزٌ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ : وأعْطاني ذَلِكَ الدِّرْهَمَ أوْ هَذَا القَدْرَ عَمْرٌو ، كَانَ هُوَ الكَلامَ ، وَلَوْ قُلْتَ : خَرَجَ عَمْرٌو المُسْرِعَ ، عَلَى الحَالِ لَمْ يَجُزْ البَتَّةَ .

نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في أول المجلدة الثانية قال الشيخ أبو علي : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وخمس مائة .

والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على محمد وعلى آله الطاهرين ، وسلم تسليما ، وكتبه أحمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصي الأشبيلي الفقير الى رحمة الله تعالى .

---

(١٢٥) سقطت «لا» في ب و ج .

(١٢٦) ب ، ج : سائغا .

(١٢٧) كتب في جانب الأصل توضيحا لأياه قوله : يعني مسرعا .

(١٢٨) ج : وتعيد .

الفهـــارس

(فهـــرس الآيـــات)

ملاحظات :

(١) هذا الفهرس مرتب حسب ورود السور في المصحف .

(٢) أكملت الآيات الواردة في الكتاب ووضعت ما ورد منها فيه بين قوسين .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(١) الفاتحة
٢	(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ)
٦ و ٧	(اهدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ . صراط الذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غيْرِ المغضوبِ عَلَيْهِمْ) ولا الضَّالِينَ
	(٢) سورة البقرة
١٧	مَثَلُهُمْ (كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً فلمّا أضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذهَبَ اللهُ بنورهم وتَرَكَهُمْ في ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرونَ)
٢٦	(انَّ اللهَ لا يَسْتَحِي أنْ يَضربَ مَثلاً ما بَعُوضَةً) فمَا فَوْقَهَا ، فأمّا الذينَ آمَنُوا فيعلمونَ أنَّهُ الحَقُّ من رَبِّهِمْ وأمّا الذينَ كَفَرُوا فيقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وما يُضِلُّ بِهِ الا الفَاسِقِينَ
٣٥	(وقُلْنا يا آدَمُ اسكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ وكُلا مِنْهَا رَغداً) حيث شِئْتُمَا ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فتكونَا من الظالِمينَ

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٤٢	(ولا تُلْبسوا الحقَّ بالبَاطِلِ وتكتُموا الحَقَّ) (وأنْتُمْ تَعْلمونَ)
٤٥	واسْتَعِينوا بالصَّبْرِ والصَّلاةِ (وانَّها لكبيرةٌ الا عَلَى
٤٦	الخَاشِعِينَ الذينَ يَظُنُّونَ أنَّهُمْ ملاقوا رَبِّهِمْ) وأنَّهُمْ اليهِ راجعُونَ
٤٩	واذْ نجّيناكُمْ من آلِ فِرْعَوْنَ (يَسُومُونكُمْ سُوءَ العَذَابِ يُذَبِّحونَ أبناءَكُمْ وَيَسْتَحْيونَ نِساءَكُمْ) وفي ذَلِكُمْ بلاءٌ من ربِّكُمْ عظيمٌ
٩١	واذا قيلَ لَهُمْ آمِنوا بِمَا أنْزَلَ اللهُ ، قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنا (ويكفرونَ بما وراءَهُ وهو الحقُّ مُصَدِّقاً لما مَعَهُمْ) قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أنبياءَ اللهِ من قبلُ إنْ كُنْتُمْ مؤمنينَ .
٩٤	(قُلْ انْ كانتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ) عِنْدَ اللهِ خالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فتَمَنَّوا الموت انْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .
٩٦	(ولَتَجِدنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاسِ على حَياةٍ) ومِنَ الذينَ أشركوا يَوَدُّ أحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ ألفَ سنةٍ وما هو بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أنْ يُعَمَّرَ واللهُ بصيرٌ بما يَعْمَلونَ .
١٠٠	أو كُلَّما عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فريقٌ مِنْهُمْ بَلْ (أكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنون)
١٠٢	واتَّبعُوا ما تَتْلوا الشَّياطينُ على مُلْكِ سُلَيْمانَ ومَّا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ولكِنَّ الشَّياطينَ كفروا يُعَلِّمونَ النَّاسَ السِّحْرَ وما أُنْزِلَ عَلَى المَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هاروتَ ومَاروتَ وما يُعَلِّمانِ من أحَدٍ حَتَّى يَقُولا انَّما نَحْنُ فِتنةٌ فلا تكْفُرْ فيتعلمونَ مِنْهُمَا ما يُفَرِّقونَ بِهِ

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا

بينَ المرء وزَوْجِهِ وما هُمْ بضَاريـنَ بهِ من أحدٍ الا باذْنِ اللهِ وَيَتعلّمونَ ما يضرُّهُمْ ولا يَنْفَعُهُمْ (ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشتراهُ مَالَهُ في الآخِرَةِ من خَلاقٍ) ولَبِئْسَ ما شَرَوْا بهِ أنْفُسَهُمْ لو كَانُوا يَعْلَمُونَ .

١١٢ (بَلَى من أسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ . ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)

١٢٤ (واذَا ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّهُ بكَلِمَاتٍ فَأَتَمَهُنَّ) قَالَ : انّي جَاعِلُكَ للنّاسِ اماماً قالَ ومِنْ ذُرِّيتي قالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظّالمينَ .

١٤٣ وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أمّةً وَسَطاً لتكونُوا شهداءَ على النّاسِ ويكون الرسول عليكم شَهيداً ، وما جَعَلْنَا القِبْلَةَ التي كُنْتَ عَلَيْهَا الا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتبعُ الرسُولَ مِمّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ (وانْ كانَتْ لكبيرةً) الا على الذينَ هدَى اللهُ وما كَانَ اللهُ لِيُضَيعَ ايمانَكُمْ انّ اللهَ بالنّاسِ لرؤوفٌ رحيمٌ

١٧٧ (لَيْسَ البِرَّ أن تُولّوا وجوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ) والمَغْرِبِ ولَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ واليوم الآخِرِ والملائكةِ والكِتَابِ والنَّبيينَ وآتى المالَ على حُبِّهِ ذَوَى القُرْبَى واليَتَامَى والمَساكِينَ وابْنَ السَّبيلِ والسَّائِلينَ وفي الرِّقَابِ وأقَامَ الصلاةَ وآتى الزّكاةَ والمُوفونَ بعَهْدِهِمْ اذَا عَاهَدُوا الصّابرينَ في البَأْسَاءِ والضّراء وحينَ البأسِ . أولئكَ الذينَ صَدَقُوا وأولئكَ هُمْ المُتّقُونَ .

رقم الآية	الآية بتمامها
١٨٣	يا أيُّها الذين آمَنُوا (كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيامَ كَمَا كُتِبَ على الذينَ من قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقونَ .
١٩٥	وأنفِقُوا في سَبيلِ اللهِ (ولا تُلْقُوا بأيدِكُمْ الى التَهْلُكةِ) وأحْسِنُوا انّ اللهَ يُحِبُّ المُحْسِنينَ
١٩٧	الحَجُّ أشْهُرٌ معلوماتٌ فمَنْ فَرَض فِيهِنَّ الحَجَّ (فلا رَفثَ ولا فُسُوقَ) ولا جدالَ في الحَجِّ وما تَفْعَلُوا من خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ وتَزَوَّدُوا فانَّ خَيْرَ الزّادِ التَّقوَى واتَّقونِ يا أولى الألبابِ
١٩٨	لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أن تَبْتغُوا فَضْلاً من رَبِّكُمْ (فاذَا أفَضتُمْ من عرفاتٍ) فاذْكُروا اللهَ عند المَشْعَرِ الحرامِ واذكروهُ كما هَدَاكُمْ أن كُنْتُمْ من قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ .
٢٠١	وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ (رَبَّنا آتِنَا في الدُّنْيَا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً وقِنَا عَذَابَ النّارِ)
٢١٤	أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولما يأْتِكُمْ مَثَلُ الذينَ خَلَوا من قبلكم مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ (وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسولُ) والذينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ ألا أنَّ نَصْرَ اللهِ قَريبٌ .
٢١٦	كُتِبَ عَلَيْكُمْ القِتَالُ وهو كُرْهٌ لَكُمْ و (عَسَى أنْ تكْرَهُوا شَيْئاً وهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) وعَسَى أنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ واللهَ يَعْلَمُ وأنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ .
٢١٧	(يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتالٍ فيهِ) قُلْ قِتَالٌ فيهِ كَبيرٌ (وَصَدٌّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ) واخراجُ أهْلِهِ مِنْهُ أكْبَرُ عِنْدَ اللهِ والفِتْنَةُ أكْبَرُ مِنَ القَتْلِ ولا يزالونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ أنِ اسْتَطاعُوا ومَنْ

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	يرتَدِدْ مِنْكُمْ عن دِينِهِ فيمُتْ وهُوَ كافِرٌ فأولئكَ حَبِطَتْ أعْمَالُهُمْ في الدُّنيا والآخِرَةِ ، وأولئكَ أصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .
٢٣٣	والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ وَعلَى المولودِ له رِزْقُهُنَّ وكِسْوَتُهُنَّ بالمعروفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ الا وُسْعَهَا (لا تُضَارَّ والِدَةٌ) بِوَلَدِهَا ولا مَوْلودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ . وعَلَى الوارثِ مِثْلُ ذَلِكَ فانْ أرادَ فِصَالاً عَنْ تَراضٍ مِنْهُمَا وتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عليهما وانْ أرَدْتُمْ أن تَسْتَرْضِعُوا أولادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ اذا سَلَّمْتُمْ ما آتَيْتُمْ بالمعروفِ واتَّقُوا اللهَ واعْلموا أنَّ اللهَ بما تعملونَ بَصِيرٌ .
٢٥١	فَهَزَمُوهُمْ بإذْنِ اللهِ وقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وآتَاهُ اللهُ المُلْكَ والحِكْمَةَ وعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ (ولَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) لَفَسَدَتِ الأرْضُ ولَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى العَالَمِين .(١)
٢٥٤	يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا أنْفِقُوا مما رَزَقْنَاكُمْ من قَبْلِ أنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ (لا بَيْعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ) ولا شَفَاعَةٌ والكافِرونَ هُمُ الظَّالِمُونَ .
٢٧١	(إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (وان تُخْفُوهَا وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ويُكَفِّرُ عَنْكُمْ منْ سَيِّئَاتِكُمْ واللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ .

---

(١) أنظر أيضا آية ٤٠ / الحج ٢٢ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٢٧٤	(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ولا هُمْ يَحْزَنُونَ .
٢٧٥	الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ الا كَمَا يَقُومُ (الذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ من المَسِّ) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : انَّما البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وأَمْرُهُ الى اللهِ ومَنْ عَادَ فأولئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون .
٢٨٠	(وانْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ الى مَيْسَرَةٍ) وأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
	(٣) سورة آل عمران
٤٣	يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ (واسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)
٤٥	(اذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ) بِكَلِمَةٍ : منه اسمهُ المَسِيحَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ وَجِيها في الدُّنيا والآخِرَةِ منَ المُقَرَّبينَ .
١١٠	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ تَأْمُرُونَ بالمَعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وتُؤْمِنُونَ باللهِ ولو آمَنَ أَهْلُ الكِتَابِ لكانَ خَيْراً لَهُمْ منهم المومِنُونَ (وأَكْثَرُهُمْ الفَاسِقُونَ)
١٤٢	(أَمْ حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ و يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ[1] .
١٥٤	ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أمنهُ نُعَاساً (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ، وطَائِفَةٌ قد اهَمَّتهُم أَنْفُسُهُمْ) يَظُنُّونَ باللهِ غيرَ

(١) أنظر أيضا آية ١٦ / التوبة ٩ .

رقم الآية	الآية بتمامها
	الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا من الأمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ (ان الأمْرَ كُلَّهُ للهِ) يُخْفُونَ في أنْفُسِهِمْ مالا يُبْدُونَ لكَ يقولونَ لَوْ كَانَ لَنَا من الأمْرِ شَيءٌ ما قُتِلْنَا هَا هُنَا قُلْ: لو كُنْتُمْ في بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الذينَ كُتِبَ عَلَيْهِمْ القَتْلُ الى مَضَاجِعِهِمْ ولِيَبْتَلِي اللهُ مافي صُدُورِكُمْ ولِيُمَحِّصَ مافي قُلُوبِكُمْ واللهُ عليمٌ بذاتِ الصُّدور.
١٥٩	(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) لِنْتَ لَهُمْ ولو كُنْتَ فَظاً غليظَ القَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فاعفُ عَنْهُمْ واسْتَغْفِرْ لَهُمْ وشَاوِرْهُمْ في الأمْرِ فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ على اللهِ انَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلِينَ.
١٨٥	(كل نفس ذائقة الموت) وإنما توفون أجوركم يومَ القيامةِ فمن زحزح عن النار وأدخل الجنةَ فقد فاز وما الحياةُ الدُنيا الا متاعُ الغرور(٢)
١٩٦	(لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الذينَ كَفَرُوا في البلادِ.
١٩٧	مَتَاعٌ قَلِيلٌ) ثم مَأْواهُمْ جَهَنَّمُ وبِئْسَ المِهَادِ.
	(٤) سورة النساء
١	يَا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وبَثَّ مِنْهُمَا رجَالاً كثيراً ونِسَاءً واتَّقُوا اللهَ الذي (تَساءلونَ بِهِ والأرْحَامَ) انَّ اللهَ كانَ عليكُمْ رَقِيباً.
٤	وآتُوا النِّساءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، (فانْ طِبْنَ لَكُمْ عن شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً) فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً.

(٢) أنظر أيضا آية ٥٧ / العنكبوت ٢٩.

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٦	وابْتَلُوا اليَتَامَى حَتَّى اذَا بَلَغُوا النِّكاحَ فانْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا اليْهِمْ أمْوَالَهُمْ ولا تأكُلُوهَا اسْرَافاً وبِدَاراً أنْ يَكْبروا وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً فَلْيَسْتَعْفِفْ ومَنْ كَانَ فَقِيراً فليأكُلْ بالمعروفِ فَاذَا دَفَعْتُمْ اليْهِمْ أمْوَالَهُمْ فَأشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَ (كَفَى باللهِ حَسِيباً)
٢٣	(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمَّهَاتُكُمْ) وبَنَاتُكُمْ وأخَوَاتُكُمْ وعَمّاتُكُمْ وخَالاتُكُمْ وبَنَاتُ الأخِ وبنَاتُ الأُخْتِ وأمّهاتُكُمْ اللاتي أرْضَعْنَكُمْ وأخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وأمَّهاتُ نِسَائِكُمْ ورَبائِبُكُمْ اللاتي في حُجُورِكُمْ من نِسَائِكُمْ اللاتي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، فانْ لم تكُونوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وحلائِلُ أبْنَائِكُمْ الذينَ من أصْلابِكُمْ وأنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ الا مَا قَدْ سَلَفَ أنَّ اللهَ كانَ غفوراً رَحِيماً.
٢٤	والمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ الا مَا مَلَكَتْ أيمانُكُمْ (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) وأُحِلَّ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكُمْ ان يبتغوا بأمْوالِكُمْ مُحْصِنينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فما اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فريضةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ من بَعْدِ الفَرِيضَةِ انَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً.
٣٤	(الرِّجالُ قَوّامونَ على النِّساءِ) بمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وبمَا أنْفَقُوا من أمْوالِهم فالصّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ للغَيْبِ بمَا حَفِظَ اللهُ واللاتي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فعِظُوهُن واهجروهن في المضاجع واضْرِبُوهُنَّ فانْ أطَعْنَكُمْ فَلا تَبْتَغُوا عَلَيْهِنَّ سَبيلاً انَّ اللهَ كانَ عَلِيّاً كَبيراً.

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٧٥	ومَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ في سَبيل اللهِ والمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ والنِّساءِ والوِلْدَانِ الذينَ يقولونَ رَبَّنا أخْرِجْنَا من هذِهِ (القريَةِ الظَّالم أهْلُهَا) واجْعَلْ لَنَا من لَدُنْكَ وليّاً واجْعَلْ لَنَا من لَدُنْكَ نَصِيراً .
٨٦	واذَا حييتم بتَحيّةٍ (فَحيّوا بأحْسَنَ مِنْهَا) أو رُدّوهَا انَّ اللهَ كَانَ عَلَى كلّ شيءٍ حَسِيباً .
٩٠	الا الذينَ يَصِلُونَ الى قومٍ بَيْنَكُمْ وبَيْنَهُمْ ميثاقٌ (أوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (أنْ يُقَاتِلُوكُمْ أو يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ) ولَوْ شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلوكُمْ فانْ اعْتَزَلوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ **وألْقَوا** اليكم السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبيلا .
٩٥	(لا يَسْتَوي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غير أُولى الضَّرَرِ) والمُجَاهِدونَ في سَبيلِ اللهِ بأموالِهم وأنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ بأمْوَالِهِمْ وأنْفُسِهِمْ على القَاعِدينَ درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما .
١٣٥	يَا أيُّها الذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوّامين بالقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ ولَوْ عَلَى أنْفُسِكُمْ أو الوَالِدَيْنِ والأقْرَبينَ (انْ يَكُنْ غَنِيّاً أو فَقِيراً فاللهُ أوْلَى بِهِما) فلا تَتّبِعُوا الهَوَى أنْ تَعْدِلوا وأنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضُوا فانَّ اللهَ كانَ بِمَا تَعْمَلون خَبيراً .
١٧٦	يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يفتيكم في الكَلالَةِ انِ امْرؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ ما تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا انْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(فانْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمّا تَرَكَ) وانْ كَانُوا اخْوَةً رِجَالاً ونِساءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّن اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلّوا واللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ .
	(٥) سورة المائدة .
٥٢	فَتَرَى الذِينَ في قُلُوبِهِم مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نخْشَى أنْ تُصِيبَنا دَائِرَةٌ (فَعَسَى اللهُ أنْ يَأْتِي بالفَتْحِ) أو أمرٍ من عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا على ما أسَرّوا في أنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ .
٧١	(وحَسِبُوا ألا تكونَ فتنةٌ) فَعَموا وصَمّوا ثُمَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وصَمّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ واللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ .
١١٤	قَالَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ اللّهُمَ رَبّنا (أنْزِلْ عَلَيْنَا مائِدةً مِنَ السَّمَاءِ تكونُ لَنا عيداً) لأوّلِنا وآخِرِنَا وآيةً مِنْكَ وارْزُقْنَا وأنْتَ خَيْرُ الرّازِقِينَ .
١١٦	وإذْ قَالَ اللهُ يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (أأنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ : اتّخِذُونِي) وأُمّيَ الهَيْنِ من دونِ اللهِ . قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أنْ أقولَ ما لَيْسَ لي بحقٍ ، ان كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ ما فِي نَفْسِي ولا أعْلَمُ مافِي نَفْسِكَ أنَّكَ أنْتَ عَلامُ الغُيُوبِ .
	(٦) الأنعام .
١	الحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرْضِ (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ) ثم الذينَ كَفَرُوا بِرَبّهِمْ يَعْدِلُونَ .
٥٢	ولا تطرُدِ الذينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ

رقم الآية	الآية بتمامها
	(مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ من شيءٍ ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيءٍ فَتَطْرُدُهُمْ) فتكونَ من الظّالمِينَ .
	(وَهَذَا كِتَابٌ أنْزلناهُ مُبَارَكٌ) مُصَدِّقُ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ ولِتُنْذِرَ أُمَّ القُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا والذينَ يُؤْمِنونَ بالآخرةُ يُؤْمِنُونَ بِهِ وهُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ يُحَافِظُونَ .(١)
٩٦	(فَالِقُ الإصْبَاح وجعل الليل سَكَناً والشّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً)
	ذَلِكَ تَقْدِيرُ العزيز العَليم .
١٤٨	سَيَقُولُ الذينَ أشْرَكُوا لو شَاءَ اللهُ (ما أشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنَا) حَرَّمْنَا من شَيءٍ . كذلكَ كَذَبَ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ من عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إنْ تَتَّبِعُونَ الا الظَّنَّ وانْ أنْتُمْ الا تَخْرُصُونَ .
١٥٤	ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ (تَمَاماً على الذي أحْسَنَ) وتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيءٍ وهُدَى ورَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بلقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ .
١٦٢	قُلْ انَّ صَلاتِي ونُسُكِي و (مَحْيَايَ ومَمَاتِي) لله رَبِّ العَالَمِينَ
	(٧) سورة الأعراف :
٤	(وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاهَا) فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً (أوْ هُمْ قَائِلُونَ) .

(١) أنظر أيضا آية ١٥٥ من السورة نفسها .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
١٩	ويَا آدَمُ (أَسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ) الجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ .
٢٧	يَا بَنِي آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا (أَنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وقَبِيلُهُ) مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَولِياءَ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ .
٧٣	والى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ من اله غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ من رَبِّكُمْ (هَذِهِ ناقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللهِ ولا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .
٧٥	(قَالَ المَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحاً مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا : انَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنون .
١٣٢	وَقَالُوا (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ .
١٥٥	(وأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لو شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ من قَبْلُ وايّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنّا انْ هِيَ الا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنا فَاغْفِرْ لَنَا وارْحَمْنَا وأَنْتَ خَيْرُ الغَافِرِينَ .
١٧٥	(واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الذي آتَيْنَاهُ آياتِنَا) فانْسَلَخَ مِنْهَا فأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الغَاوِينَ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
١٧٧	(سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنا) (وأنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُون) .
١٨٠	(ولله الأسْمَاءُ الحُسْنى فادْعُوهُ بها) وَذَروا الذينَ يُلْحِدُون في أسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .
١٨٦	(مَنْ يضلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ ويَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ ، يَعْمَهُون .
١٩٣	وانْ تَدْعُوهُمْ إلى الهُدَى لا يَتَّبِعُوكُمْ (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أدَعَوتُمُوهُمْ أمْ أنْتُمْ صَامِتُونَ) .
	(٨) سورة الأنفال
٦	يُجَادِلُونَكَ في الحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ (كأنَّما يسَاقُونَ الى المَوْتِ) وَهُمْ يَنْظُرُونَ .
	(٩) سورة التوبة
٢	فَسِيحُوا في الأرْضِ أرْبَعَةَ أشْهُرٍ واعْلَمُوا أنَّكُمْ (غَيْرُ مُعْجزي اللهِ) وانَّ اللهَ مُجْزِي الكَافِرِينَ .(١)
١٠٣	(خُذْ مِنْ أمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وتُزَكِّيهِمْ بِهَا) وَصَلِّ عَلَيْهِمْ انَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ واللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .
١٠٨	لا تَقُمْ فيهِ أبَداً لَمَسْجِدٌ أُسِسَ عَلَى التَقْوَى (مَنْ أوَّلَ يَوْمٍ أحَقُّ أنْ تَقُومَ فيهِ) فيهِ رِجَالٌ يُحِبُّون أنْ يَتَطَهَّرُوا واللهُ يُحِبُّ المُطَّهِرِينَ .
	(١٠) سورت يونس
٢	(أكَانَ للنَّاسِ عَجَباً أنْ أوْحَيْنَا الى رَجُلٍ مِنْهُمْ أن أنْذِرِ

(١) أنظر أيضا الآية ٣ من السورة نفسها .

رقم الآية	الآيــة بتمامهــا
	النَّاس) وبَشِّر الذينَ آمَنوا أنَّ لَهُمْ قدْم صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الكَافِرُونَ انَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبينٌ .
٢٢	هُوَ الَّذي يُسَيِّرُكُمْ في البَرِّ والبَحْر (حَتَّى اذَا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ) بريحٍ طَيِّبَةٍ وفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمْ المَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وظَنّوا أنّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدّينَ لَئِنْ أنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنكونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ .
٥٨	قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبرحمتِهِ (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) هُوَ خيرٌ مِمّا
٦٧	يَجْمَعُونَ هُوَ الذي جَعَلَ لَكُمْ الليلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ (والنَّهَارَ مُبْصِراً) انَّ في ذَلِكَ لآياتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ .(٢)
٧١	واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ اذْ قَالَ لقومِهِ يَا قَوْمِي انْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وتذكيري بآياتِ اللهِ فعَلَى اللهِ توكلت (فَأَجْمِعُوا أمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُم) ثم لا يَكُنْ أمْرُكُمْ عليكُم غُمّةً ثم اقْضُوا اليَّ ولا تُنْظِرُونَ .
٨٩	قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما فاسْتَقِيما (ولا تَتّبِعَانِ سَبيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ) .
	(١١) سورة هود
٢٧	فقَالَ المَلأُ الذينَ كَفَروا من قَوْمِهِ ما نراكَ الاّ بَشَراً مِثْلَنا وما نَرَاكَ اتَّبعَكَ (الا الذينَ هُمْ أراذِلنا) بَادِيَ الرَّأيِ ومَا نَرَى لَكُم عَلَيْنَا من فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُم كَاذِبينَ .
٢٨	قَالَ يا قَوْمِي أَرَأَيْتُمْ انْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ من رَبّي وآتاني رَحْمَةً

(٢) أنظر أيضا الآيتين ٨٦/ النمل ٢٧ و ٦١/ غافر ٤٠ .

رقم الآية	الآية بتمامها

مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِيَتْ عَلَيْكُمْ (أَنُلْزِمُكُموهَا) وأَنْتُمْ لَها كَارِهُونَ .

٤٣ قالَ سَآوِي الى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي من الماءِ قَالَ (لا عَاصِمَ اليومَ من أمرِ اللهِ الا من رحم) وحَالَ بَيْنَهُمَا المَوْجُ فَكَانَ مِنَ المُغْرَقِين .

٦٤ ويَا قَوْمِي (هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) فَذَرُوهَا تَأْكُلُ في أَرْضِ اللهِ ولا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ .

٧٧ (ولَمّا جَاءَتْ رُسُلَنا لوطاً) سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ .

٨١ قَالُوا يا لُوطُ انّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلوا اليكَ فَاَسْرِ بأَهْلِكَ بِقِطْعٍ من اللّيلِ (ولا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ الا امْرأَتَكَ) انّه مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُم انَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أليسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ .

٩٠ (وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا اليهِ) انَّ رَبّي رَحِيمٌ وَدُودٌ

(١٢) سورة يوسف

٤ اذْ قَالَ يُوسُفُ لأبيهِ يا أَبَتِ انّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمَرَ (رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) .

١٨ وَجَاءوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) واللهُ المُسْتَعَانُ على ما تَصِفُونَ .

٢٩ (يُوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) واَسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ انّكِ كُنْتِ مِنَ الخَاطِئِينَ) .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـا
٣٠	(وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَةِ) امرأةُ العَزيز تُرَاودُ فَتَاهَا عن نَفْسِهِ ، قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً انّا لَنَرَاهَا في ضَلالٍ مُبِينٍ .
٣١	فَلَمّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أرْسَلَتْ اليهِنَّ وأعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتكئاً وآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكّيناً وقَالت أخْرُجْ عليْهِنَ فَلمّا رَأَيْنَهُ أكْبَرْنَهُ وقَطّعْنَ أيْدِيهُنَّ وقُلْنَ حَاشَى للهِ (مَا هَذَا بَشَراً) انْ هَذَا الا مَلَكٌ كَرِيمٌ .
٣٦	وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتيانِ قَالَ أحَدُهُمَا (انّي أرَانِي أعْصِرُ خمْراً) وقالَ الآخرُ انّي أَرانِي أحْمِلُ فَوْقَ رَأسِي خُبْزاً تأكُلُ
٤٣	الطّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بتأْوِيلِهِ انّا نَرَاكَ مِنَ المُحْسِنينَ .وَقَالَ المَلِكُ اني أرَى سَبْعَ بَقَراتٍ سِمَانٍ يأكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وأُخرَ يَابِسَاتٍ . يَا أيُّهَا الملأُ أفْتوني في رُؤْيايَ (انْ كُنْتُمْ للرؤيا تَعْبُرون) .
٨٢	(واسْألِ القَرْيَةَ) التي كُنّا فِيهَا والعِيرَ التي أقْبَلْنَا فِيها وانّا لَصَادِقون .
٨٣	قَالَ بَلْ سَوّلَتْ لَكُمْ أنْفُسُكُمْ أمْراً (فصَبْرٌ جَمِيلٌ) عَسَى اللهُ أنْ يَأتِيَنِي بهِمْ جَمِيعاً انّهُ هُوَ العَلِيمُ الحَكِيمُ .
٨٥	قَالُوا (تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) حَتّى تكونَ حَرَضاً أو تَكُونَ مِنَ الهَالِكِينَ .
٩٠	قَالُوا أإنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أنَا يُوسُفُ وهَذَا أخي قَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا (أنّهُ مَنْ يَتَقِّ ويَصْبِرْ فانَّ اللهَ لا يُضِيعُ أجْرَ المُحْسِنينَ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٩٢	قَالَ (لا تَثْريبَ عَلَيْكُمْ اليومَ) يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرّاحِمِينَ .
١٠٩	وَمَا أَرْسَلْنَا من قَبْلِكَ الا رِجَالاً نُوحِي اَلَيْهِمْ من أَهْلِ القُرَى أَفَلَمْ يَسِيروا في الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (ولَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ) للذينَ اتَّقُوا أَفَلا تَعْقِلونَ .
	(١٣) سورة الرعد
٧	وَيَقُولُ الذينَ كَفَرُوا لولا أُنْزِلَ عليهِ آيةٌ من ربِّهِ (انّما أَنْتَ مُنْذِرٌ) ولكلِّ قوم هاد .
٩	عالِمِ الغيبِ والشهادة (الكبيرِ المتعالِ) .
٢٣	جَنّاتُ عدْنٍ يدخلونَها ومَنْ صَلَحَ من آبائِهِمْ وأَزْوَاجِهِمْ وذُرِّياتِهِمْ
	(والمَلائِكَةُ يَدْخُلُون عَلَيْهِمْ من كلِّ بابٍ .
٢٤	سَلامٌ عَلَيْكُمْ) بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ .
	(١٤) سورة ابراهيم
٦	واذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُروا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ اذْ أَنْجَاكُمْ من آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومونكُمْ سوءَ العَذَابِ و (يُذَبِّحونَ أَبْنَاءَكُمْ ويَسْتَحْيُونَ نِسَاءكم) وفي ذَلِكُمْ بلاءٌ من ربِّكِم عَظِيمٌ .
	(١٥) سورة الحجر :
٢	(رُبَّما يَوَدُّ الذينَ كَفَروا) لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ .
٤٩	(نَبِّيء عبادي أني أنَا الغَفُورُ الرَّحِيمُ) .
٩٤	(فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) واعْرِضْ عنِ المُشْرِكِينَ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(١٦) سورة النحل
٥٣	(ومَا بِكمْ مِنْ نِعْمَةٍ فمنَ اللهِ) ثُمَ اذَا مَسَّكُمْ الضَّرُّ فاليهِ تَجْأَرُونَ .
٧٣	(ويَعْبُدُونَ مِنْ دونِ اللهِ مَالا يَمْلِكُ لهم رِزْقاً من السّماواتِ والأرْضِ شَيْئاً) ولا يَسْتَطِيعُونَ .
١٢٤	وإنّما جُعِلَ السَّبْتُ على الذينَ اختَلَفُوا فيهِ (وانَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) يَوْمَ القيامةِ فيما كَانُوا يَخْتَلِفون .
١٢٥	ادْعُ الى سبيلِ رَبِّكَ بالحكمةِ والموعِظَةِ الحَسَنَةِ وجَادِلْهُمْ بالّتي هِيَ أحْسَنُ (انَّ رَبَّكَ هُوَ أعلمُ بِمَنْ ضَلَّ عن سبيلهِ) وهو أعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ .
	(١٧) سورة الاسراء
٧٠	(وَلَقَدْ كرّمَنا بَنِي آدم وحَمَلْنَاهُمْ في البَرِّ والبَحْرِ ورَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطّيِبَاتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثيرٍ مِمَنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) .
١٠٠	(قُلْ لَوْ أنْتُمْ تَمْلِكُونَ) خَزَائِنَ رحمةِ ربّي اذاً لأمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الانْفَاقِ وكانَ الانْسَانُ قَتُورا .
١١٠	قُلْ ادعوا اللهَ او ادعوا الرّحمنَ (أيّاً ما تدعوا فلَه الأسماءُ الحُسْنى) ولا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ ولا تُخَافِتْ لَها وابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً .
	(١٨) سورة الكهف :
١٢	ثُمَّ بَعَثْناهُمْ (لِنعْلمَ أيَّ الحِزْبَيْن أحْصَى) لِمَا لَبِثُوا أمَدا
١٨	وتَحْسَبُهُمْ أيْقاظاً وهم رُقُودٌ ونُقَلِّبُهُمْ ذات اليمن وذات

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	الشِّمالِ (وكلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصيدِ) لو اطّلَعْتَ عليهم لَوَلّيتَ مِنْهُمْ فِراراً ولَمُلِئْتَ منهم رُعْباً .
٣٣	(كِلْتَا الجنتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ولم تَظْلِمْ مِنْهُ شيئاً وفجّرْنَا خِلالَهُمَا نَهْراً .
٣٨	(لكنّا) هُوَ اللهُ رَبّي ولا أُشرِكُ بِرَبّي أحَداً .
٩٦	أتوني زُبَرَ الحديدِ حتّى اذا سَاوَى بين الصَّدَفَيْنِ قالَ انْفُخوا حَتّى اذا جعَلَهُ نَاراً قالَ (آتوني أُفْرِغْ عليهِ قطراً) .
١٠٣	قُلْ هَلْ نُنَبّئُكُم (بالأخْسرين أعْمالاً) .
	(١٩) سورة مريم
٥	وانّي خِفتُ المَوالِيَ من وَرَاءي وكانتْ امْرَأتي عَاقِراً (فهَبْ لِي من لَّدُنْكَ وليّاً .
٦	يَرِثُني ويَرِثُ) مِنْ آلِ يَعْقُوبَ واجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً .
٢٦	فكُلِي واشْرَبِي وقَرّي عَيْناً (فامّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَداً) فقُولي انّي نذَرْتُ للرّحمنِ صَوماً فلَنْ أُكلِمَ اليومَ إنْسِيّاً .
٧٥	(قُلْ مَنْ كانَ في الضّلالةِ فلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ) مَدّاً حَتّى اذا رَأوا ما يُوعَدُون إمّا العَذَابُ وإمّا السّاعَةُ فسَيَعْلمُون مَنْ هُوَ شرٌّ مَكَاناً وأضْعَفُ جُنْداً .
٩٣	إن كُلُّ مَنْ في السّماواتِ والأرْضِ (الا آتِي الرّحْمَنِ عَبْداً) .
٩٥	(وكُلُّهُمْ آتيهِ يَوْمَ القيامةِ فرْداً) .
	(٢٠) سورة طه :
٧٤	(إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فانَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا ولا يَحْيَا) .

رقم الآية	الآية بتمامها
٧٥	وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قدْ عَمِلَ الصّالِحَاتِ (فأُلَئِك لَهُمُ الدَّرَجاتُ العُلى) .
٨١	كُلُوا من طيّباتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ (ولا تَطْغَوا فيهِ فيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غضَبي) ومَنْ يَحْلِلْ عليهِ غضَبي فقدْ هَوَى .
٨٩	(أفلا يَرَوْن ألا يَرْجعُ اليهم قَوْلاً) ولا يَمْلِكُ لَهُمْ ضرّا ولا نَفعا .
	(٢١) سورة الأنبياء :
٢	مَا يَأتِيهِمْ مِنْ ذِكْر من رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ اسْتَمعُوهُ (وَهُمْ يَلعَبُون .
٣	لاهِيَةً قُلوبُهُمْ) وأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظلمُوا هَلْ هذا الا بَشرٌ مِثْلُكُمْ أفتأتون السِّحْرَ وأنْتُمْ تُبْصِرُون .
٢٢	(لَوْ كان فيهمَا آلهةٌ الا الله لَفَسَدَتا) فسُبْحَان الله رَبِّ العَرْشِ عَمّا يَصِفُون .
٣٣	وَهُوَ الّذي خلق الليلَ والنَّهَارَ والشّمْسَ والقمَرَ كُلٌّ في فلكٍ يَسْبَحُون .
٥٧	(وتَالله لأكِيدَنَّ أصْنامَكُمْ) بَعْدَ أنْ تُولُوا مُدبرين .
٦٤	(فرَجَعُوا الى أنْفُسِهِم فقَالُوا : انّكُمْ أنْتُمْ الظّالِمُونَ) .
	(٢٢) سورة الحج :
٢٩	(ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ولْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) وَلْيَطَّوَّفوا بالبَيْتِ
٣٠	العَتِيق . ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّم حُرُماتِ الله فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وأُحِلَّتْ لَكُمُ الأنْعَامُ الا ما يُتْلى عليكُمْ (فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من الأوْثانِ) واجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّور .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٣٥	الّذِينَ اذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلتْ قُلُوبُهُمْ والصّابِرِينَ عَلى مَا أَصَابَهُمْ (والمُقِيمِي الصَّلاةِ) ومِمّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ .
٤٠	الّذِينَ أُخْرِجُوا من دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقّ الا أنْ يَقُولُوا رَبُّنا اللهُ (وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وبِيَعٌ وصَلَوَاتٌ ومَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسمُ اللهِ كثِيراً ولَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ انَّ اللهَ لقوِيٌّ عزِيزٌ .
٤٦	أَفَلَمْ يَسِيرُوا في الأَرْضِ فتكونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أو آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا (فانّها لا تَعْمَى الأبصارُ) ولكنْ تَعْمَى القُلُوبُ التي في الصُّدورِ .
٧٢	وإذا تُتلى آياتُنا بيِّناتٍ تَعْرِفُ في وُجوهِ الذينَ كَفَرُوا المنكرَ يَكادُون يَسْطُونَ بالذينَ يَتْلُونَ عليْهِمْ آياتِنا قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ (بِشَرٍّ من ذلِكُمْ النّارُ) وعَدَهَا اللهُ الذينَ كفَرُوا وبِئْسَ المَصِيرُ .
	(٢٣) سورة المؤمنون :
٤٤	ثُمَّ أَرْسَلْنا رُسُلَنا (تَتْرَا) كُلَّ مَا جَاءَ أمةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَاتْبَعْنا بَعْضَهُمْ وجَعَلْنَاهُمْ أحَادِيثَ فَبُعْداً لقوم لا يُؤْمِنُونَ .
	(٢٤) سورة النور :
٢٥	يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللهُ دِينَهُمْ الحَقَّ (ويَعْلَمُونَ أنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المبِينُ) .
٣٦	في بُيوتٍ أذِنَ اللهُ أنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فِيها اسْمُهُ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بالغُدُوّ والآصالِ .

رقم الآية	الآية بتمامها
٣٧	رِجَالٌ) لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ولا بَيْعٌ عن ذِكْرِ اللهِ وأقَامِ الصَلاةِ وايتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فيهِ القُلُوبُ والأبْصَارُ .
٤٣	أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ يُزْجِي سَحاباً ثم يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ ويُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ من جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ ويَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبْصَارِ) .
٤٥	واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي علَى بَطْنِهِ) ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ (ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي علَى أرْبَعٍ) يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ انَّ اللهَ على كلِّ شَيءٍ قدير .
٦٣	لا تَجْعَلُوا دُعَاء الرسولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بعضكم بَعْضاً قد يَعْلَمُ اللهُ الذينَ يَتَسللونَ مِنْكُمْ لِواذاً (فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أمْرِهِ) أنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أو يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيم .
	(٢٥) سورة الفرقان
٤١	واذَا رَأَوْكَ إنْ يَتَّخِذُونَكَ الا هُزُواً (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) .
	(٢٦) سورة الشعراء
٧٢	قَالَ (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إذْ تَدْعُونَ) .
٨٢	(والذِي أطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) يَوْمَ الدِّين)
١٠٥	(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ المُرْسَلِينَ)

رقم الآية	الآيـــة بتمامها
١١٩	فأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ (في الفُلْكِ المَشْحُونِ) .
١٩٧	(أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أن يَعْلَمَهُ علماءُ بَنِي اسْرائِيلَ) .
	(٢٧) سورة النمل :
٨	(فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ومَنْ حَوْلَهَا) وسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ العَالَمِينَ .
١٢	(وأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ في تِسعِ آياتٍ الى فِرْعَونَ) وَقَوْمِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ .
٥٦	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ الا أَنْ قَالُوا) أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ أَنَّهُمْ أناس يَتَطَهَّرُونَ[1] .
٧٢	قُلْ عَسَى أَنْ يكونَ (رِدْفَ لَكُمْ بَعْضُ الذي تَسْتَعْجِلُونَ .
٨٧	ويَوْمَ يُنْفَخُ في الصّورِ فَفَزِعَ مَنْ في السّماواتِ ومَنْ في الأَرْضِ الا مَنْ شَاءَ اللهُ (وكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) .
	(٢٨) سورة القصص :
١٥	ودَخَلَ المدينةَ على حينِ غَفْلَةٍ من أَهْلِهَا (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا من شِيعَتِهِ وهَذَا مِنْ عَدوِّهِ) ، فاسْتَغَاثَهُ الذي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الذي مِنْ عَدوّه ، فَوكزهُ موسى فَقَضَى عليهِ قالَ هَذَا من عملِ الشّيطانِ انه عدوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ .
٤٤	(ومَا كُنْتَ بجَانبِ الغربيّ اذْ قَضَيْنَا) الى مُوسَى الأَمْرَ ومَا كُنْتَ مِنَ الشّاهِدِينَ .
٧٦	ان قَارونَ كانَ من قَومِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ (وآتَيْنَاهُ منَ الكُنوزِ ما إنْ مفَاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ أولى القوةِ) اذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لا تَفْرَحْ انَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفَرِحِينَ .

(١) أنظر أيضا الآيات ٢٤ و ٢٩ / العنكبوت ٢٩ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(٢٩) سورة العنكبوت :
٢٤	(فَمَا كَانَ جوابَ قومهِ الا أنْ قالوا) اقتُلُوهُ أو احْرِقُوهُ . فانْجَاهُ اللهُ مِنَ النّارِ انّ في ذلكَ لآياتٍ لقومٍ يُؤْمِنُونَ .
٢٩	أَأَنَّكُمْ لَتأتونَ الرِّجَالَ وتَقْطَعونَ السّبيلَ وتأْتُونَ في نَادِيكُمْ المُنْكَرَ
	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ الا أنْ قَالوا) ائْتِنَا بِعَذَابِ اللهِ انْ كُنْتَ من الصّادقين .
	(٣٠) سورة الروم
٣٦	واذَا أذَقْنَا النّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا (وانْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدّمَتْ أيديهم اذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .
٤٧	ولَقَدْ أرْسَلْنَا من قَبْلِكَ رُسلاً الى قومهمْ فَجَاؤُهُمْ بالبَيِّنَاتِ فانْتَقَمْنَا من الذينَ أجْرَمُوا (وكَانَ حَقّا عَلَيْنَا نَصْرُ المؤمنينَ) .
	(٣٢) سورة السجدة :
١ – ٣	(الم . تنزيلُ الكتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ ربِّ العَالَمِينَ . أمْ يَقولونَ افْتَرَاهُ) بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أتَاهُمْ من نذيرٍ من قَبْلِكَ لَعَلّهُمْ يَهْتَدُونَ .
	(٣٣) سورة الأحزاب :
٦	النّبيُّ أولَى بالمؤمنينَ مِنْ أنْفُسِهِمْ (وأزْوَاجُهُ أمّهاتُهُمْ) وأولُو الأرحامِ بَعْضُهُمْ أوْلَى ببَعْضٍ في كتابِ اللهِ من المؤمنينَ والمُهَاجِرينَ الا أنْ تَفْعَلُوا الى أوليائِكُمْ مَعْرُوفاً كانَ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ مسطورا .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
١٠	اذَا جَاءوكُمْ مِنْ فَوقِكُمْ ومِنْ أسْفَلَ مِنْكُمْ واذْ زَاغَتْ الأبْصَارُ وبَلَغتِ القُلُوبَ الحَنَاجِرَ (وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنونَا) .
٣١	(ومَنْ يَقْنُتُ منكنَّ للهِ ورسولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤتِهَا أجْرَهَا) مَرَّتَيْنِ واعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كريماً .
٤٥	(يا أيُّها النَّبِيُّ انا أرسلناكَ شَاهِداً ومُبَشِّراً) ونَذِيراً .
	(٣٤) سور سبأ :
٣٣	وقَالَ الذينَ اسْتَضعِفُوا للذينَ استكبَرُوا (بَلْ مَكْرُ الليلِ والنَّهارِ اذْ تَأمُرونَنَا أنْ نَكْفُرَ باللهِ) ونَجْعَلَ لَهُ أنداداً وأسَرُّوا النَّدامَةَ لما رَأوا العَذَابَ وجَعَلْنَا الأغلالَ في أعنَاقِ الذينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ الا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .
	(٣٥) سورة فَاطِر :
١	الحَمْدُ للهِ فَاطِرِ السَّماواتِ والأرْضِ جَاعِلِ الملائكَةِ رُسُلاً (أُولي أجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ) يزيد في الخَلْقِ ما يَشَاءُ انَّ اللهَ على كلِ شَيءٍ قَدِيرٌ .
٢	(مَا يَفْتَحُ اللهُ للناسِ من رَحْمَةٍ) فلا مُمْسِكَ لَها ومَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ العزيزُ الحَكِيمُ .
١٤	(انْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ) ولو سَمِعُوا ما اسْتَجَابُوا لَكُمْ ويَوْمَ القِيَامَةِ يكفرونَ بشِرْكِكم ولا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خبيرٍ .
٢٧	(أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فأَخْرَجْنَا بهِ ثَمَراتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا ومِنَ الجبَالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُها) وغرابيبُ سُودٌ .

رقم الآية	الآية بتمامها
٢٨	ومِنَ النّاسِ والدَّوابِّ والأنْعَامِ مُخْتَلِفٌ ألوانُهُ كَذَلِكَ (انّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) انّ اللهَ عزيزٌ غفورٌ .
٤٥	ولَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النّاسَ بِمَا كَسَبُوا (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ) ولَكِنْ يُؤَخّرُهُمْ الى أجَلٍ مُسَمّى فاذَا جَاءَ أجَلَهُمْ فانَّ اللهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيراً .
	(٣٦) سورة يس :
٣٢	(وانَّ كُلٌّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرُونَ) .
٣٩	(والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ) حَتّى عَادَ كالعُرْجُونِ القَدِيمِ .
٤٠	لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أنْ تُدْرِكَ القَمَرَ ولا الليلُ سَابِقُ النَّهار و (كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) .
	(٣٧) سورة الصافات
٣٨	(انّكُمْ لذائِقُو العَذَابَ الأليمَ) .
٤٧	(لا فِيهَا غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُون) .
١٠٢	فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يا بُنَيِّ انّي أرَى في المَنَامِ أنّي أذْبَحُكَ فانْظُرْ ماذَا تَرَى قَالَ (يا أبَتِ افْعَلْ ما تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي انْ شَاءَ اللهُ من الصّابرينَ) .
	(٣٨) سورة ص
٦	(وانْطَلَقَ المَلأُ منْهُمْ أنْ امْشُوا واصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ) انَّ هَذَا لَشيءٌ يُرَادُ .
٢٣	انَّ هَذَا أخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُون نَعْجَةً ولِي نَعْجَةٌ واحِدَةٌ فقالَ اكْفِلْنِيها (وعَزّنِي في الخِطَابِ) .

رقم الآية	الآيـــة بنامهـــا
٢٤	(قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بسؤالِ نَعْجَتِكَ الى نِعَاجِهِ) وانَّ كثيراً مِنَ الخُلَطَاءِ لَيَبْغي بَعْضُهُمْ على بَعْضٍ الا الذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وقليلٌ ما هُمْ وظَنَّ داودُ انّما فَتنَّاهُ فاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وخَرَّ رَاكِعاً وأنَابَ .
٤٤	وخُذْ بيدِكَ ضِغْثاً فاضربْ بهِ ولا تَحْنَثْ انّا وَجَدْنَاهُ صَابراً (نِعْمَ العَبْدُ انّه أوابٌ) .(١)
٤٩	هَذَا ذِكْرٌ (وانَّ للمُتّقِينَ لَحُسْنَ مآبٍ) .
٥٠	(جَنَاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمْ الأبوابُ) .
	(٣٩) سورة الزمر :
٧٣	وَسِيقَ الذينَ اتّقوا رَبَّهُمْ الى الجَنَّةِ زُمَراً حَتّى اذَا جَاءُوهَا وفُتِحَتْ أبْوَابُهَا وقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سلامٌ عليكُمْ طِبْتُمْ (فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) .
	(٤٠) سورة غافر :
٧٠	الذِينَ كَذَّبُوا بالكتابِ ومِمَا أرْسَلْنَا بهِ رُسُلَنا (فسَوْفَ
٧١	يَعْلَمُونَ اذِ الأغْلالُ في أعْنَاقِهم) والسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ .
	(٤١) سورة فصلت :
١١	ثُمَّ اسْتَوَى الى السَّمَاءِ وهِيَ دُخَانٌ فقالَ لَهَا وللأرْضِ أْتِيَا طَوْعاً أو كُرْهاً (قَالَتا اتينا طَائِعِينَ) .
٤٨	وظَلَّ عَنْهُمْ ما كَانُوا يَدْعُون من قَبْلُ (وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) .
٤٩	(لا يَسْأَمُ الانْسَانُ من دُعاءِ الخَيْرِ) وانْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيئُوسٌ قَنُوطٌ .

(١) أنظر أيضا آية ٣٠ / سورة ص .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(٤٢) سورة الشورى :
١١	فاطِرُ السّماواتِ والأرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنْفُسِكُمْ أزْوَاجاً ومنَ الأنْعَامِ أزْوَاجاً يَذرُؤُكُمْ فِيهِ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ) وهو السَّمِيعُ البَصِيرُ .
٤٣	(ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ انَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمور) .
	(٤٣) سورة الزخرف :
٧١	يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ من ذهَبٍ وأكْوَابٍ (وفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأنْفُسُ) وتَلَذُّ الأعْيُنُ وأنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .
٧٦	(ومَا ظَلَمْنَاهُمْ ولكِنْ كَانُوا هُمُ الظّالِمِينَ) .
	(٤٥) سورة الجاثية :
٢٥	واذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آياتُنَا بَيِّنَاتٍ (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ الا أنْ قالُوا) ائْتُوا بآياتِنا انْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .
	(٤٦) سورة الأحقاف :
٢٠	وَيَوْمَ يُعْرَضُ الذينَ كَفَرُوا على النّار (اذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ) في حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا واسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فاليومَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الهُوْنِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فى الأرْضِ بغَيْرِ الحَقّ وبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُون .
٢٤	(فلمّا رَأَوهُ عَارِضاً مُسْتَقْبَلَ أَوْدِيَتِهِمْ قالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) بَلْ هُوَ ما اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ ريحٌ فِيهَا عَذَابٌ أليمٌ .
٣١	يَا قَوْمَنَا أجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وآمِنُوا بِهِ (يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ)[1] ويُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أليمٍ .[1]

(١) أنظر أيضا الآية ٤ / نوح ٧١ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	(٤٧) سورة محمد :
٤	فاذَا لَقِيتُمْ الذين كَفَرُوا (فضَرْبَ الرِّقابِ) حَتّى اذا اثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدّوا الوَثاقَ فإمّا مَنّاً بَعْدُ وإمّا فِداءً حَتّى تَضَعَ الحَرْبُ أوْزارَهَا ذَلِكَ لَوْ يَشاءُ اللهُ لانْتَصَرَ مِنْهُمْ ولَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ والذينَ قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ فَلَنْ يُضِلَ أعْمَالَهُمْ .
٢١	(طَاعَةٌ وقولٌ معروفٌ) فَاذَا عَزَمَ الأمْرُ فَلَو صَدَقُوا اللهَ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ .
	(٤٨) سور الفتح :
١٣	(بَلْ ظَنَنْتُمْ أنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرسولُ والمؤمنونَ الى أهْلِيهِمْ) أبَداً وزُيِّنَ ذلكَ في قُلُوبِكُمْ (وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوء وكُنْتُمْ قَوْماً بُوراً) .
١٦	قُلْ للمُخَلَّفِينَ مِنَ الاعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ الى قومٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ (تُقَاتِلُونَهُمْ أوْ يَسْلِمونَ) فانْ تُطِيعُوا يؤتِكُمُ اللهُ أجْراً حَسَناً وانْ تَتَولّوا كَمَا تَوَلّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أليماً .
	(٥٠) سور ق :
٢٤	(أَلْقِيا في جَهَنَّمَ) كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ .
	(٥١) سورة الذاريات :
٤٧	(والسَّمَاءِ بَنَيْنَاهَا بأيدٍ وانَّا لَمُوسِعونَ .
٤٨	(الأرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ المَاهِدُونَ) .
	(٥٣) سورة النجم :
٢٦	(وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السّماواتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ) شَيْئاً الا

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	مِنْ بَعْدِ أنْ يأذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ ويَرْضَى .
٣٩	(وأنْ لَيْسَ للانْسَانِ الا مَا سَعَى) .
	(٥٤) سورة القمر :
٦	فَتَوَلَّ عَنْهُمْ (يومَ يَدْعُ الدّاعِ) الى شَيءٍ نُكُرٍ .
٢٤	فَقَالُوا (أبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ) انّا اذاً لَفِي ضَلالٍ وسُعُرٍ .
٤٩	(انّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقَدَرٍ) .
٥٠	(وما أمْرُنَا الا وَاحِدَةٌ) كَلَمْحٍ بالبَصَرِ .
	(٥٥) سورة الرحمن :
٢٤	(وَلَهُ الجَوَارِ المُنْشَئَاتُ) في البَحْرِ كالأعْلامِ .
٧٠	(فيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) .
	(٥٦) سورة الواقعة :
١٧	(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ ولدانٌ مُخَلّدون) .
٢٢	(وحُورٌ عِينٌ) .
٧٦	(وانَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلمُونَ عَظِيمٌ) .
	(٥٧) سورة الحديد :
١٨	(انَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ وأقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً) يُضَاعَفُ لَهُمْ ولهم أجْرٌ كَرِيمٌ .
٢٣	(لِكَيْلا تَأسَوا على ما فاتكُمْ) ولا تَفْرَحُوا بمَا آتاكُمْ واللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مختالٍ فخورٍ .
٢٧	ثم قَفَّيْنا عَلَى آثارِهِمْ بِرُسُلِنا وقَفَّيْنا بِعِيسَى ابنِ مَرْيَمَ وآتَيْناهُ الأنجيلَ (وجَعَلْنَا في قُلوبِ الذينَ اتَّبعوهُ رأفةً ورَحْمَةً ورَهْبَانِيَةً ابْتَدَعُوهَا) ما كَتَبْنَاها عَلَيْهِمْ الا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	فمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فآتَيْنَا الذينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أجْرَهُمْ وكَثِيرٌ مِنْهُمْ فاسِقُونَ .
٢٩	(لِئلا يَعْلَمَ أهْلُ الكِتَابِ) ألا يَقْدِرُون عَلَى شَيءٍ مِنْ فضْلِ اللهِ وأنَّ الفَضْلَ بيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ واللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ .
	(٥٨) سورة المجادلة :
٢	الذينَ يُظَاهِرُون مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ (مَا هُنَّ أمَّهاتُهُمْ) (إنْ أُمَّهَاتِهِمْ الا اللائِي وَلَدْنَهُمْ) وانهم لَيَقُولُون مُنْكَراً مِنَ القولِ وَزُوراً وانَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ .
	(٦٢) سورة الجمعة :
٥	مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا (كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أسْفَاراً) (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِ اللهِ) واللهُ لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِين .
	(٦٣) سورة المنافقون :
٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ (أسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ) انَّ اللهَ لا يَهْدِي القومَ الفَاسِقِينَ .
	(٦٥) سورة الطلاق :
٤	(واللائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ انْ ارْتَبْتُمْ فعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشْهُرٍ واللائِي لَمْ يَحِضْنَ) وأُولاتُ الأحْمَالِ أجَلُهُنَّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ومن يَتَّقِ اللهَ يجْعَلْ لَهُ مِنْ أمْرِهِ يُسْراً .
٨	(وكَأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أمْرِ رَبِّهَا) ورُسُلِهِ فحَاسَبْنَاهَا

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
	حِسَاباً شَدِيداً وعَذَّبْنَاهَا عَذَاباً نُكْراً .
١٠	أعَدَّ اللهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فاتَّقُوا اللهَ يا أُولِي الأَلْبَابَ الذينَ آمَنُوا (قَد أَنْزَلَ اللهُ اليكُمْ ذِكْراً .
١١	رَسُولاً) يَتْلو عَلَيْكُمْ آياتِ اللهِ مُبَيِّناتٍ لِيُخْرِجَ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ من الظُّلُمَاتِ الى النُّورِ ومَنْ يُؤْمِنْ باللهِ ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خالِدِينَ فِيهَا أبداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً .
	(٦٦) سورة التحريم :
٣	واذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ الى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فلما نَبَّأت بِهِ وأَظْهَرَهُ اللهُ عليهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) قَالَ نَبَّأَنِي العَلِيمُ الخبيرُ .
٤	إنْ تَتُوبَا الى اللهِ (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) وان تَظاهَرَا عَلَيْهِ فانَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وجبْرِيلَ وصَالِحُ المُؤْمِنِينَ والملائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ .
	(٦٧) سورة الملك
٢٠	أَمْ مَنْ هَذَا الذي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ (انِ الكافِرُون الا في غُرورٍ) .
	(٦٨) سورة القلم :
٥	(فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرُونَ
٦	بأيّكم المفتون)
	(٦٩) سورة الحاقة
١٣	(فَاذا نُفِخَ في الصُّورِ نفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) .
١٩	فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ (هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ) .

رقم الآية	الآية بتمامها
	(٧٠) سورة المعارج :
٣٧	(عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ) .
	(٧١) سورة نوح :
١٧	(واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) .
٢٦	وقَالَ نُوحٌ (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّاراً .
٢٧	إِنَّكَ انْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ) ولا يَلِدُوا الا فاجِراً كَفَّاراً .
	(٧٢) سورة الجن :
١٣	وأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الهُدَى آمَنَّا بِهِ (فمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) :
١٨	(وَأَنَّ المَسَاجِدَ للهِ) فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً .
	(٧٣) سورة المزمل :
٢٠	إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ونِصْفَهُ وثُلُثَهُ وطائِفَةٌ مِنَ الذينَ مَعَكَ واللهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فاقْرأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرْآنِ (علم أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) وآخَرُونَ يَضْرِبُونَ في الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وآخَرُون يُقَاتِلُونَ في سَبِيلِ اللهِ فاقْرأُوا ما تَيَسَّرَ مِنْهُ وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ وأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً ومَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هو خَيْراً وأَعْظَمَ
٦	أَجْراً واسْتَغْفِرُوا اللهَ أَنَّ اللهَ غَفُورٌ رحيم .
٢٧	(٧٤) سورة المدثر :
	(وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) .
	(وما أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ)

رقم الآية	الآيــة بتمامهــا
	(٧٥) سورة القيامة :
٣١	(فلا صَدَّقَ وَلا صَلّى) .
	(٧٦) سورة الانسان :
٣١	(وَيُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أليماً) .
	(٧٨) سورة النبأ :
١٩	(وفُتِحَتِ السَّمَاءُ فكانَتْ أبْوَاباً) .
	(٧٩) سورة النازعات :
٢٧	(أأنْتُمْ أشَدُّ خلْقاً) أمِ السَّمَاءُ بَنَاها .
٢٩	(وأغْطَشَ لَيْلَهَا وأخْرَجَ ضُحَاهَا) .
٣٠	(والأرْض بَعْدَ ذلِكَ دَحَاهَا) .
٣١	(أخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا ومَرْعَاهَا .
٣٢	والجِبَالَ أرْسَاهَا) .
	(انَّمَا أنْتَ مُنْذِرُ) مَنْ يَخْشَاهَا .
	(٨٠) سورة التكوير :
٢٤	(ومَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضنِينٍ) .
	(٨٣) سورة المطففين :
٣	(واذا كَالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يَخْسِرُون) .
	(٨٤) سورة الانشقاق :
١	(إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) .
	(٨٥) سورة البروج :
٤	(قُتِلَ أصْحَابُ الأُخْدُودِ .

رقم الآية	الآيـــة بتمامهـــا
٥	النَّار ذاتِ الوُقُودِ)
	(٨٩) سورة الفجر :
٤	(واللَّيْلِ اذا يَسْرِ) .
٦	(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فعَلَ رَبُّكَ بعَادٍ .
٧	أرَمَ ذاتِ العِمَادِ) .
	(٩٠) سورة البلد :
٧	(أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .
١٤	(أو إطْعَامٌ في يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ .
١٥	يَتِيماً) ذا مَقْرَبَةٍ .
	(٩١) سورة الشمس :
٥	(والسَّمَاء ومَا بَناهَا) .
	(٩٦) سورة العلق :
١٤	(أَلَمْ يَعْلَمْ بِأنَّ اللهَ يَرَى)
١٥	كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ (لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ) .
	(٩٧) سورة القدر :
٥	(سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) .
	(١٠٠) سورة العاديات :
١١	(انَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخبيرٌ) .
	(١١٢) سورة الاخلاص :
١	(قُلْ هُوَ اللهُ : أَحَدٌ
٢	اللهُ) الصَّمَدُ .

فهرس الشعر والرجز

ملاحظـات :

(١) رتبت هذا الفهرس بموجب النسق المعروف لدى العروضيين مع ملاحظة أن البحور المستخدمة حسب الترتيب العروضي هي :

الطويل - المديد - البسيط - الوافر - الكامل - الرمل - الهزج - السريع - المنسرح - الخفيف - المتقارب .

(٢) أخرت الأرجاز في كل قافية ورتبتها وفق حركتها .

(٣) ترتيب القوافي بموجب حركة الروى مبتدئا بالرفع فالفتح فالكسر ثم المقيد .

(٤) وضعت اشارة * أمام كل بيت لم يرد في الكتاب تاما ووضعت ما ورد منه بين قوسين .

(٥) سقط الرقم ١٥٠ من تسلسل أرقام الشواهد .

رقم الشاهد	البيت		قائله
	قافية الهمزة		
	(ء)		
	الوافر :		
٧٨	كأنَّ سبيئة من بيت رأس	يكون مزاجها عسل وماء	حسان بن ثابت
١٨٧	اذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب المسرة والفتاء	الربيع بن ضبع
٢٧٠	فلا والله لا بلغي لما بي	(ولا للما بهم أبداً دواء)	مسلم بن معبد
٢٧٩	ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والاخاء	الحطيئة
	الرجز :		
٢٣٦	وبلد عامية أعماؤه		رؤبة
	الطويل :		
٤٩	وتربية المعروف شرط تمامه	وهل تم شرط دون ذكر جزاء	ابو الحسين محمد بن الحسين

رقم الشاهد	البيت		قائله
	قافية الباء		
	(ب)		
	الطويل:		
١١	وجدنا لكم في أل حم آية	تأولها منا تقى ومعرب	الكميت بن زيد
٢١	حسانك قلب في الحسان طروب	بعيد المشيب عصر حان مشيبُ	علقمة بن عبدة
٣٠	تمززتها والديك يدعو صباحه	اذا ما بنونعش دنوا فتصوبوا	النابغة الجعدي
١٥٦	اليكم ذوي آل النبي تطلعت	نوازع من قلبي ظماء وألببُ	الكميت بن زيد
١٧٤	أتهجر سلمى للفراق حبيبها	وما كاد نفسا بالفراق تطيب	المخبل السعدي
٢٣٤	أفعنك لا برق كأن وميضه	غاب تسنمه ضرام مثقبُ	ساعدة بن جؤية
	البسيط:		
٢٣٨	حتى اذا ما جار عن وجهه فلق	(هاديه في أخريات الليل منتصبُ)	ذو الرمة
٢٧٢	فاردد حمارك لا يرتع بروضتنا	اذاً يرد وقيد العير مكروبُ	عبد الله بن عنمة

رقم الشاهد	البيت		قائله
	الوافر :		
٦٣	عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريبُ	هدبة بن خشرم
	الكامل :		
١٥٨	لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلبُ	ساعدة بن جؤية
٢١٠	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لي ان كان ذاك ولا أبُ	رجل من مذحج ، أو همام بن مرة أو خمرة او ابن أحمر.
	الرجز :		
٢٤٦	بنا تميما يكشف الضباب		رؤبة
	(بَ)		
	الطويل :		
١٠٨	سأغسل عني العار بالسيف جالبا	على قضاء الله ما كان جالبا	سعيد بن ناشب

رقم الشاهد	البيت		قائله
	الوافر :		
٦	أقلي اللوم عـــاذل والعتـــابن	وقولي ان أصبت لقـــد أصابن	جرير
٤٤	يسر المرء مـــا ذهب الليـــالي	وكـــان ذهـــابهن لـــه ذهـــابـا	
١٩٢	وكـأين بـالأبـاطح من صديق	يراني لو أصبت هو المصابـــا	جرير
	الرجز :		
١٥	لأنكحن بَبَّـــــــــــــــة		أم الحارث بن عبد الله
	جـــاريـــة خـــدبـــة		
	مكرمـــــــه محجـــــــة		
	تجب أهـــــل الكعبـــــة		

رقم الشاهد	البيت	قائله
	(بِ)	
	الطويل :	
٨	فلما دخلنـاه أضفـا ظهورنـا	الى كـل حاري حديد مشطبِ امرؤ القيس
٦٧	فـامـا القتـال لا قتـال لـديكم	ولكـن سيرا في عراض المواكبِ الحارث بن خالد المخزومي
١٣٨	ديار التي كانت ونحن على منى	تحل بنـا لـولا نجاء الركـائبِ قيس بن الخطيم
١٣٩	(خليلي مرابي على أم جنـدب)	نقضي لبـانـات الفؤاد المعـذبِ امرؤ القيس
١٩٦	معـاذ الالـه أن تكـون كظبيـة	ولا دميـة ولا عقليـة ربربِ البعيث بن حريث
	البسيط :	
١٣	كلاهمـا حين جـد الجري بينهما	قـد أقلعـا وكلا أنفيهما رابِ الفرزدق
٢٠٣	يبكيك نـاء بعيـد الـدار مغترب	(يا للكهول وللشبان للعجبِ) أبو الأسود أو أبو زبيد
٢٥٠	فـاليوم قربت تهجونـا وتشتمنـا	فاذهب فما بك والأيام من عجبِ الطائي

رقم الشاهد	البيت	قائله
	الوافر :	
٧٦	جيـــاد بني أبي بكر تساموا على كـــان المسمومـــة العرابِ	
	الكامل :	
٣٦	مـا أن رأيت ولا سمعت بمثلـه كـــاليوم طـــالي أينق جربِ	دريد بن الصمة
٢٣١	بالله ربك ان دخلت فقل له : هـذا ابن هرمة واقفا بالبابِ	ابراهيم بن هرمة
	المنسرح :	
٢٥٢	لم تتلفـــع بفضل مئزرهـــا دعـــد ولم تغـذ دعـد بـالعلبِ	جرير
	الخفيف :	
٩٥	ان من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه بـــالخطوبِ	الأعشى

رقم الشاهد	البيت	قائله
	المتقارب :	
٦٨	وكيف تواصل من أصبحت خلالتـــه كـــأبى مرحبِ	النابغة الجعدي
	الرجز :	
٢٣	وقـــد تطويت انطواء الحِضْبِ	رؤبة
	المديد :	
٢٢٠	ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالاتُ	جذيمة الأبرش
	الرجـز :	
١١٨	كوم الـــذرا وادقـــه سراتها	عمر بن لجأ التيمي

رقم الشاهد	البيت	قائله
	(تِ)	
	الوافر :	
٢٣	فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفراتِ	عبد الله بن يعرب
	الرجز :	
٨٩	عل مصروف الدهر أو دولاتِها يدلننا اللمة من لماتِها	
	قافية الجيم	
	(ج)	
	البسيط :	
٩١	كان أصواب من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج	ذو الرمة

رقم الشاهد	البيت	قائلـــه
	الرجز :	
١٤٠	قـد عقرت بالقوم أم الخزرجِ اذا مشت سالت ولم تـــدحرجِ	أبو النجم
	(جْ)	
٢٢٥	جرت عليـه كـل ريح سيهوجْ من عن يمين الخط أو سماهيج	رجل من بني سعد
	قافية الحاء (حُ)	
	الطويل :	
٦٠	ليبك يريـــد ضارع لخصومـــة ومختبط مما تطيح الطوائحُ	الحارث بن نهيك ، او لبيد ، او مزرد ، او نهشل بن حرى
٢٨٢	دأبت الى أن ينبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الال يمصحُ	الراعي

رقم الشاهد	البيت		قائله
	البسيط :		
٢٠٨	ورد جازرهم حرفا مصرمة	ولا كريم من الولدان مصبوحُ	رجل من بني النبيت
٢٤٧	وكان سيان أن لا يسرحوا نعما	أو يسرحوه بها واغبرت السوحُ	أبو ذؤيب
	الوافر :		
٥	نهيتك عن طلابك ام عمرو	بعاقبة وأنت اذٍ صحيحُ	أبو ذؤيب
	الكامل :		
٢١١	من صد عن نيرانها	فانا ابن قيس لا يراحُ	سعد بن مالك
٢٥٤	يمشي بهاذب الرياد كأنه	فتى فارسيٌّ في سراويلَ رامحُ	ابن مقبل
	الوافر : (حُ)		
٢٧٥	ساترك منزلي لبني تميم	والحق بالحجاز فاستريحا	المغيرة بن حبناء
	الكامل :		
١٧٠	يا ليت زوجك قد غدا	متقلدا سيفا ورمحا	عبد الله بن الزبعرى

رقم الشاهد	البيت	قائلة
	الرجز :	
٢٧٦	يـــانـــاق سيري عنقـا فسيحـا الى سليمان فنستريحا	أبو النجم
٦٤	قد كاد من طول البلى ان يمصحا ..	رؤبة
	(ح)	
	الطويل :	
٤٥	وبعد غد يالهف نفسي على غد اذا راح أصحابي ولست برائح	أبو الطمحان القيني
٦١	عسى طيّ من طيّءٍ بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح	قسام بن واحة
٢٣٥	ألا ربّ من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانح	ذو الرمة
	الوافر :	
٢١٧	ألستم خير من ركب المطـايـا وأنـــدى العـــالمين بطون راحِ	جرير

رقم الشاهد	البيت	قائله
	قافية الخاء (خْ)	
	الكامل :	
٢٠٦	ويرى البريء مع السقيم فيلطخْ	
	الرجز :	
٢١٣	تـــالله لولا أن يُحشّى الطُّبَّخُ لي الجحيم حين لا مستسرخْ	العجاج
	الطويل :	
٧١	أمـا الملوك فـأنت اليوم آلامهم لؤمـا وأبيضهم سربـال طبـاخ طرفة	
	قافية الدال (دُ)	
	الطويل :	
٢١٦	فـان تُمسي مهجور الفناء فانما أقام بـه بعـد الوفود وفودُ	أبو عطاء السندي
٢٥٥	ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدُ	ساعدة بن جوية

رقم الشاهد	البيت		قائله
	البسيط :		
٢٣٣	تـالله يبقى على الأيـام مبتقـل	جون السراة رباع سنه غَرِدُ	أبو ذؤيب
	الرجز :		
٢٥٣	نُبِّئت اخوالي بني يزيـــــدُ	ظلما علينـــا لهم قـــديـــدُ	رؤبة
	(دَ)		
	الطويل :		
٩٨	اعـد نظرا يـا عبـد قيس لعلما	أضاءت لك النـار الحمار المقيـدا	الفرزدق
٢٨٤	اذا مـا انتسبنا لم تلـدني لئيمـة	ولم تجدى من أن تقري به بدا	زائدة بن صعصعة الفقعسي
	الوافر :		
٦٩	تزود مثـــل زاد أبيك فينـــا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	جرير
٢٠٠	فما كعب بن مامة وابن سعدي	بـــافضل منك يـا عمر الجوادا	جرير

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــه
		(دِ)	
	الطويل :		
٩	الا ابهذا اللائمي احضرَ الوغى	وان أشهدَ اللذات هل أنت مخلدي	طرفة
١٢١	فلولا رجاء النصر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنا كالموارِدِ	
١٦٩	فآليت لا أنفك احذو قصيدة	تكون وإياها بها مثلا بعدي	أبو ذؤيب
	البسيط :		
٣٧	قالت امامة لما جئت زائرها	هلا رميت ببعض الأسهم السودِ	الجموح الظفرى
	لا در درك اني قد رميتهم	لولا حددت ولا عذري لمحدودِ	
٩٢	كأنه خارجا من جنب صفحته	سفود شرب نسوه عند مفتأدِ	النابغة
١٠٠	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	الى حمامتنا أو نصفه فقدِ	النابغة
* ١٧٧	ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه	(وما أحاش من الأقوام من أحدِ)	النابغة
* ١٧٩	وقفت فيها اصيلا لا أسائلها	عيت جوابا (وما بالربع من أحدِ	النابغة

رقم الشاهد	البيت		قائله
	الا أوارى) لأيـامـا أبينهـا	والنوى كالحوض ، بالمظلومة الجلدِ	
٢٩٦	ترفع لي خندف والله يرفع لي	فـأرا اذا خمـدت نيرانهم تقـدِ	الفرزدق
	الكامل :		
٥٦	لمن الصبي يجانب الصحـ	ـراء ملقى غير ذي مهـد	حسان
* ٢٠	(أمن آل مية رائح أو مُغتدى)	عجلان ذا زاد وغير مزود	النابغة
	زعم البوارح أن رحلتنا غـدا	(وبذاك خبرنا الغُدَاف الأسود)	
١٥٩	فلأبقينكم قنـا وعوارضا	ولأقبلن الخيـل لابـة ضرغـد	عامر بن الطفيل
	المتقارب :		
٢٦٨	ايـاك أنت وعبـد المسيـ	ـح ان تقربـا قبلـة المسجـد	جرير
	الرجز :		
٣٣	قدني من نصر الخبيين قدى		ابو نخيلة ، أحمد حميد الأرقط

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــه
		(ذ)	
	الرجز :		
٢٩	يا حكم بن المنذر بن الجارود		رجل من بني الحرماز
		قافية الراء (رُ)	
	الطويل :		
٤٧	وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله	ولكن لشعري فيك من نفسه شعرُ	المتنبي
٦٦	فـأمـا الصدور لا صدور لجعفر	ولكنّ اعجـازا شديـدا ضريرُهَـا	توبة بن الحمير
١٠١	أفي الحق اني مغرم بك هـائم	وانك لا خـل هـواك ولا خمرُ	عابدين المنذر
١٦٨	فظلت بملقى واحفٍ جرعَ المعا	قيـامـا تغالـي مصلخماً أميرُهَـا	ذو الرمة
١٩٣	فنظرت نصراً والسماكين أيهما	عليّ من الغيث استهلت مواطرُهْ	الفرزدق
٢٦٩	فـأبت الى فهم وما كدت آيبا	وكم مثلهـا فـارقتها وهي تصفرُ	تأبط شرا
٢٩١	على حين من يلبث عليّ ذنوبه	يرث شربه اذ في المقام تـدائرُ	لبيد

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢٩٣	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركبيها تحت رجلك شاجرُ	لبيد
٣٠٣	ولكن أخو الخزم الذي لست نازلا	به الخطب الا وهو للقصد مبصر	تأبط شرا
	البسيط :		
٤٦	ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت	(فانما هي اقبال وادبارَ	الخنساء
٨٧	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشرُ	الفرزدق
١٠٦	أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورُ	اللعين المنقري
٢٥٦	أخو دغائب يعطيها ويسألها	(يأبى الظلامة منه النوفل الزفر)	أعشى باهلة
٣٠٢	استقدر الله خيرا وارضين به	فبينما العسر اذ دارت مياسير	عثير بن لبيد العذري
	الكامل :		
٢٧٤	يا زبرقان أخابني خلف	ما أنت ويب أبيك والفخرُ	المخبل السعدي
	المتقارب :		
١٨٨	تؤم سنانا وكم دونها	من الأرض محدوداً غارُهَا	زهير

رقم الشاهد	البيت		قائله
		(رَ)	
	الطويل :		
* ١٨١	لقد عيل الأيتام طعنة ناشرَهْ	(أناشر لا زالت بمينك أشرهْ)	نائحة همام بن مرة
٢٠٩	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	اذا هو بالمجد آرتدى وتأزرا	الكميت بن معروف أو الكميت الأسدي ، أو رجل من بني عبد مناة ابن كنانة
٢١٤	ألا هل أتاها والحوادث جمة	بان امرء القيس بن تملك بيقرا	امرؤ القيس
	الوافر :		
٢٠٥	أحار أريك برقا هب وهنا	كنار مجوس تستعر استعارا	امرؤ القيس
٢٤١	وقرب جانب الغَربيّ يأذوا	مدبَّ السيل واجتنب الشعارا	الراعي
	الكامل :		
٢٢	الاعلالة أو بدا	هة سابح نهد الجزارَهْ	الاعشى

رقم الشاهد	البيت		قائله
* ١٨٢	(يا جارتا ما كنت حاره)	بانت لتحزننا عفارَهْ	الأعشى
	المنسرح :		
٤٣	أصبحت لا أملك السلاح ولا	أمسك رأس البعيرانْ نفَرا	الربيع بن ضبع
	والذئب أخشاه ان مررت به	وحدي وأخشى الرياح والمطرا	
	الخفيف :		
٢٩٧	واذا ما تشاء تبعث منها	مغرب الشمس ناشطا مذعورا	كعب بن زهير
	المتقارب :		
١٣١	فكيف أنا وانتحالي القوافي	بعد المشيب كفى ذاك عارا	الأعشى
	الرجز :		
* ٢٤٥	اني واسطار سطرن سطرا	لقائل (يا نصر نصرا نصرا)	رؤبة
٤١	يذهبن في نجد وغوراً غائرا		العجاج

رقم الشاهد	البيت		قائله
		(ر)	
	الطويل :		
	ألستم أقل الناس عند لوائهم	وأكثرهم عند الذبيحة والقدرِ	
	البسيط :		
٩٤	ان امرءا خصني عمدا مودته	على الثناء لعندي غير مكفورِ	أبو زبيد الطائي
* ١٤٢	تلك الحرائر لا ربات أخمرة	(سود المحاجر لا يقرأن بالسورِ)	الراعي
٣٠٠	فقال رائدهم : أرسوا نزوالها	فكل حتف امرىء يجري بمقدارِ	الأخطل
	الوافر :		
١٠	وقالوا ما تشاء؟ فقلت الهو	الى الصباح أثر ذي أثير	عروة بن الورد
٨٠	اذا ما المرء كان أبوه عبس	فحسبك ما يريد من الفخار	رجل من عبس
١٦٢	ألا أبلغ أبا حفص رسولا	فدىً لك في أخى ثقة ازاري	أبو المنهال الأشجعي
	الكامل :		
* ٢٣٠	لمن الديار بقنة الحجر	(أقوين من حجج ومن دهرِ)	زهير

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢٥٨	ولأنت أشجع من أسامة اذ	دعيت نزال ولج في الذَعر	زهير
٢٦٠	انا اقتسمنا خطيتنا بيننا	فحملت برة واحتملت فجارِ	النابغة
٢٦٧	بكّى بعينك واكف القطر	ابن الحواري العالي الذكرِ	ابن قيس الرقيات
	السريع :		
١٣٣	شتان ما يومى على كورها	ويوم حيان أخي جابرِ	الأعشى
	الرجز :		
٣	باعدَ أمّ العَمْر من أسيرها	حراس ابواب على قصورِها	أبو النجم
٥٣	أنا أبو النجم وشعري شعري		أبو النجم
٣٧١	يركب كل عاقر جمهور		العجاج
	مخافة وزعل المحبورِ		
	والهول من تهول المهبورِ		

رقم الشاهد	البيت	قائله
	(زْ)	
	المتقارب :	
١٩٨	وقد رابني قولها باهنا ه ويحك ألحقتَ شَرا بِشَرّ	امرؤ القيس
	الرجز :	
١٦٠	قد كان منا حيث تعكر الأُزُرْ	حصين بن بكير الربعي
	قافية السين	
	البسيط :	
٢٤	ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقتين له أجرٍ وأعراسُ	أبو ذؤيب
	الكامل :	
٢٩٥	اذا ما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلسُ	العباس بن مرداس
	الرجز :	
٨٥	كأنهن الفتيات اللمس كأنَّ في اظلالهن الشمسُ	عمارة بن عقيل

رقم الشاهد	البيت	قائلة
١٨٠	وبلـــــــدةٍ ليس بها أنيس الا اليعافيـــرُ والا العيسُ	العجاج أو جران العود

(سَ)

الطويل :

١٤٣	فلم أرَ مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنـــا يوم التقينـــا فوارسا اكرَّ وأحمى للحقيقـــــــة منهم وأضرب منـــا بـالسيوف القوانسا	العباس مرداس

(سِ)

البسيط :

١٣٥	هل من حلوم لأقوام فتنذرهم ما جرب الناس من عضى وتغريسي	جرير

الكامل :

٩٩	أعلاقة أم الوليـــد بعـــدمـــا أفنـان رأسك كـالثغـام المخلسِ	المرار الأسدي

رقم الشاهد	البيت		قائله
١٠٩	سل الهموم بكل معطى رأسه	نـاج مخالط صهبـة متعيسِ	المرار الأسدي
	مغتـال أحبلـة مبين عنقـه	في منكب زين المطي عرنـدسِ	
		قافية الصاد (صُ)	
	الوافر :		
١٢ *	أكـاشرهُ واعلم أنْ كلانـا	(على ما ساء صاحبه حريصُ)	عمرو بن أبي النمم
١٧٦	كلوا في بعض بطنكم تعفوا	فـان زمنكم زمن خميص	
		قافية الضاد (ض)	
	الطويل :		
٧٧	بتيهـاء قفر والمطى كـأنها	قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها	ابن أحمر
٢٤٣	قولا لهذا المرء ذو جـاء ساعيا	هلم فـان المشرفي الفرائض	قوال الطائي
	أظنك دون المال ذو جئت تبتغي	ستلقـاك بيض للنفوس قوائِض	

رقم الشاهد	البيت	قائله
	(ضِ)	
	الطويل :	
٨٢	على أنها تعفو الكلوم وانما توكل بالأدنى وان جل ما يمضى	أبو خراش
	قافية الطاء (طْ)	
	الرجز :	
٢٤٤	حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط	العجاج
	قافية العين (عُ)	
	الطويل :	
٢	يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدعُ ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيمة اليتقصعُ	ذو الخرق الطهوي

رقم الشاهد	البيت		قائله
٣٢	أخـذنـا بـآفـاق السماء عليكم	لنـا قمراهـا والنجوم الطوالـعُ	الفرزدق
٥٠	أأكرم من ليلى على فتبتغي	به الجاه أم كنت امرءا لا أطيعُهَا	قيس بن الملوح
٨١	اذا مت كان الناس صنفان : شامت	وآخر مثن بـالـذي كنت أصنعُ	العجير السلولي
١٢٣	فلا تكثرا لومي فـإنّ أخـاكما	بـذكراه ليلى العـامريـة مولـعُ	
١٥٤	تناذرها الراقبون من سوء سمها	تطلّقـهُ حينـا وحينـا تراجـع	النابغة
١٥٥	فبت كـأنى ساورتني ضئيلـة	من الرقش في أنيابها السم ناقع	النابغة
١٦٧	كـأن مجر الرامسات ذيولها	عليـه قضيم نمقتـه الصوانـع	النابغة
* ١٩٩	طوى النَّحْز والأجزاز مافي غروضها	(فما بقيت الا الضلوع الجراشع)	ذو الرمة
	الرجز :		
* ٢٢٧	(أرمي عليها وهي فرع أجمع)	وهي ثلاث أذرع وأصبـع	حميد الأرقط

رقم الشاهد	البيت	قائله
٢٨٩	يـا أقرع بن حـابسٍ يـا أقرع انك ان يصرع أخوك تصرع	جرير بن عبد الله البجلي ، أو عمر بن خثارم البجلي

(عَ)

الطويل :

٣٥	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بنى ضوطرا لولا الكمى المقنعا	جرير
٩٦	فلو أن حق اليوم منكم اقامة	وان كان سرح قد مضى فتسرعا	الراعي
١٢٧	لقـــد علمت أولى المغيرة أنني	كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	المرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي
٢٧٨	قتلت بعبـد الله خير لـداتـه	ذؤابـا أفلم أفخر بـذاك وأجزعا	دريد بن الصمة

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢٩٨	فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن	ومن لا نجره يمسي منا مفزعا	هشام المري

(ع)

الطويل :

٤	نزلنا فقلنا : ايه عن أم سالم	وما بال تكليم الديار البلاقعِ	ذو الرمة

الوافر :

٢٦٢	أطوّف ما أطوف ثم أوى	الى بيت قصيدته لكاعِ	الحطيئة

الكامل :

٥٥	لا تجزعي ان منفس أهلكته	واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	النمر بن تولب

الرجز :

٤١	قد أصبحت أم الخيار تدعى	على ذنبا كله لم أصنعِ	أبو النجم

رقم الشاهد	البيت	قائله
	(غْ)	
	السريع :	
٥٧	رب من أنضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يُطَعْ	سويد بن أبي كاهل اليشكري
١٨٣	يا سيدا ما أنت من سيّدٍ موطأ الأكناف رحب الذراعْ	السفاح بن بكير اليربوعي
	قافية الفاء (فُ)	
	الطويل :	
٧٣	وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي أعرف	الفرزدق
١٢٢	أمن رسم دار مربع ومصفُ لعينيك من ماء الشؤون وكيفُ	
١٣٦	لعمري لقد أحببتك الحب كله وزدتك حبا لم يكن قط يعرف	الحطيئة

رقم الشاهد	البيت	قائله
	المنسرح :	
١١٦	الحافظو عورة العشيرة لا يـــأتيهم من ورائهم نطف	قيس بن الخطيم ، أو عمرو بن امرىء القيس ، أو الحارث بن ظالم المري أو شريح بن عمران أو مالك بن عجلان الخزرجي
	(فِ)	
	الوافر :	
٢٧٣	للبس عبـــــاءة وتقرعيني أحب الى من لبس الشفوفِ	ميسون بنت بحدل الكلبية
٢٥٣	(عليـــه من اللؤم سروالـــة) فليس يرق لمستعطفِ	

رقم الشاهد	البيت		قائله
		قافية القاف (قُ)	
	الطويل :		
١٥٣	وعيرني تلك الجلال ولم يكن ولكنما أجدى وأمتع جده	ليجعلها لابن الخبيثة خالقهْ بفرق يخشيه بهجهج ناعقهْ	الراعي
		(قِ)	
	البسيط :		
١١٣	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد رب أخا عون بن محراق	جابرين رألان ، أو مجهول
	الكامل :		
١٣٧	يارب مثلك في النساء عزيزة	بيضاء متعتها بطلاق	(ابو محجن الثقفي)
	السريع :		
٢٦٣	لا صلح بيني فاعلموه ولا	بينكم ما حملت عاتقي	أو عامر جد العباس بن مرداس أو أبو الربسي التغلبي

رقم الشاهد	البيت	قائله
	ربحي وما كنا بنجد وما قرقر قمرُ الواد بالشاهق	
	الخفيف :	
٢٩٩	فتى واغل ينبهم يحيو هُ ويعطف عليه كأس الساقي	عدي بن زيد
	(قْ)	
	الرجز :	
٧	وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الأعلام لماع الخفق	رؤبة
٢٦٥	كأن أيديهن بالقاع الفرق أيدي نساء يتعاطين الورق	رؤبة
	قافية الكاف (كَ)	
	الرجز :	
٩٠	يا أبتاعلك أو عساك	رؤبة أو العجاج

رقم الشاهد	البيت		قائله
	(كِ)		
٢٨	كأن بين فكها والفكِ	فارة مسك ذبحت في سك	منظور بن مرثد الأسدي وقيل : أبو نخله
	قافية اللام (لُ)		
	الطويل :		
١	ألام على لو ولو كنت عالماً	بأذناب لو لم تفتني أوائلهْ	
٤٨	وقلن تروح لا تكن لك ضيعة	وقلبك مشغول وهن شواغله	جرير
٧٤	فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها	وحب بها مقتولة حين تقتل	الأخطل
٧٥	وان لم يكن الا تعلل ساعة	قليلا فاني نافع لي قليلُها	ذو الرمة
٩٣	فلا تلحني فيها فان بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابِلهْ	
١١٤	وكرار خلف المحجرين جواده	اذا لم يحامِ دون انثى حليلُهَا	الأخطل
١٣٢	فهيهات هيهات العقيق وأهله	وهيهات خل بالعقيق نواصِلهْ	جرير
١٩٤	وكائن ترى من يلمعي محظرب	وليس له عند العزائم جولُ	طرفة

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢٢٦	فلك بالليط الذي تحت قشرها	كغرقى بيض كنه القيض من علو	أوس بن حجر
٢٦١	فقلت : امكثي حتى يسار لعلنا	نجح معا قالت : أعاما وقابلُهْ	
٢٧١	لئى عادلي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها أبي إذاً لأ أقيلُهَا	كثير
٢٨٥	وان كان ما بلغت عني فلامني	صديقي فشلت من يدي الأنامل	معدان بن حواس (أو مضرب) أو حجيه بن مضرب
	البسيط :		
١٠٢	في فتية كسيوف الهند قد علموا	أنْ هالك كل من يحفى وينتعل	الأعشى
١٢٨	كأنه واضح الأقراب في لقح	أسمى بهن وعزته أناصيل	الأخطل
١٤٩	استغفر الله ذنبا لست محصيه	رب العباد اليه الوجه والعمل	
١٨٤	وأنت ما أنت في غبراء مظلمة	اذا دعت أليها الكاعب الفضل	الكميت
١٨٩	كم نالني منهم فضلا علَى عدم	اذ لا أكاد من الاقتار أحتمل	القطامي
٢٢٨	اتنهون ولن ينهى ذوي شطط	كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل	الأعشى
٢٣٧	أماويّ اني رب واحد أمه	قتلت فلا غرْمٌ على ولا خذل	حاتم الطائي

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــة
	الكامل :		
١٥٢	وهم على ابن مزيقيـاء تنـازلوا	والخيـل بين عجـاجتيها القسطلُ	الفرزدق
	(لَ)		
	الطويل :		
٧٠	مـا شتتـا خرقـاء واهيتا الكلى	سقى بهما ساق فلم تتبلـلا	ذو الرمة
	باضيعَ من عينيك للدمع كلما	توهمت ربعـا أو تـذكرت منزلا	
١١٨	ألكني الى قومي السلام رسالـة	بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا	عمرو بن شأس
	ولا سيء زي اذا مـــا تلبسوا	الى حـاجـة يومـا مخيسة بزلا	
	الوافر :		
٢٣٩	وميـــة أحـسن الثقلين جيـــدا	وسالفـــة وأحسنـــه قـــذالا	ذو الرمة
	الكامل :		
٧٩	من كـان مرعى عزمـه وهمومه	روض الأماني لم يزل مهزولا	أبو تمام

رقم الشاهد	البيت		قائله
١١٧	يوم الفراق لقد خلقت طويلا	لم تبق لي صبرا ولا معقولا	الأخطل
	لو جار سلطان القنوع وحكمه	في الخلق ما كان القليل قليلا	
	أبني كليب ان عمى اللذا	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	
	المنسرح :		
١١٢	يوما تراها كشبه أردية الـ	ـخمس ويوما أديمها نغلا	الأعشى
	الخفيف :		
٢٤٩	قلت اذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الملا تعسفن رملا	عمر بن أبي ربيعة
	المقارب :		
٢٦	رأى الأمر يفضي الى آخر	فصيّر أخره أولا	
١٩١	على أنني بعدما قد مضى	ثلاثون للهجر حولا كميلا	العباس بن مرداس
	يذكرنيك حنين العجو	ل ونوح الحمامة تدعو هديلا	

رقم الشاهد	البيت		قائله
	الرجز :		
٣٨	وأي امر سيء لأفْعَلَـــــــهْ		ابن العفيف العبدي
		(لِ)	أو المسيح بن عسلة
	الطويل :		
١٦	حلفت لها بـالله حلفـة فـاجر	لناموا فما ان من حديث ولا صالِ	امرؤ القيس
٥٩	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المالِ	امرؤ القيس
	ولكنما أسعى لمجد مؤثـــــل	وقـد يـدرك المجد المؤثـل أمثالي	
٨٤	فليت دفعت الهم عني ساعـــة	فبتنا على ما خيلت ناعمي بالِ	عدي بن زيد
٨٦	فقـد ادركتني والحوادث جمـة	أسنة قوم لا ضعافٍ ولا عزلِ	جوبرة بن زيد الدارمي
١٠٥	فان تزعميني كنت أجهل فيكم	فاني شربت الحلم بعدك بالجهلِ	أبو ذؤيب
١٢٩	أعيـاش قـد ذاق القيـون مرارتي	وأوقدت ناري فادن دوناك فاصطل	جرير
١٤٤	وتعطو برخص غير شثنٍ كـأنـه	أساريع ظبي أو مساويك أسحلِ	امرؤ القيس

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــه
٢٠	أحـــار ترى برقـــا أريك وميضه	كلمـع اليـدين في حبي مكلّـلِ	امرؤ القيس
٢١٥	الا رب يوم لك منهن صالح	ولا سيما يوم بـــدارةٍ جلجـــلِ	امرؤ القيس
٢٢٤	غدت من عليه بعدما تم ظمؤها	تصل وعن قيض ببيـداء مجهلِ	مزاحم العقيلي
٢٥٩	(قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)	بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ	امرؤ القيس
٢٨٦	وان تك قد ساءتك مني خليقة	فسلي ثيـابي من ثيـابك تنسلِ	امرؤ القيس
	الوافر :		
١٧٣	فـــأرسلهـــا العراك ولم يـــذدهـــا	ولم يشفق على نغص الـدخـال	لبيد
	الكامل :		
١٣٤	ما ان يمس الأرض الا جانب	منـه وحرف الساق طي المحمل	أبو كبير الهذلي
٢٨٣	يغشون حتى مـــــا تهر كلابهم	لا يسألون عن السواد المقبـــل	حسان
	الخفيف :		
١٩	ربما تكره النفوس من الأمـ	ـر لـه فَرجـة كحـلّ العقـالِ	أمية بن أبي الصلت

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢١٨	رب رفد هرقته ذلك اليو	م وأسرى من معشر أقتالِ	الأعشى
	الرجز :		
١٦٣	تروحي أجدر أن تقيلي	غدا يجني بارد ظليلِ	أحيحه بن الجلاح
* ١٨٥	كأن خصيبة من التدلدل	(ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلِ)	خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو دكين ، أو شماء الهذلية
	(لْ)		
	المتقارب :		
١٢٦	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجلْ	
	الرجز :		
١٤٨	ظمىء النسا من تحت ريا من عال		دكين بن رجاء

رقم الشاهد	البيت		قائله
١٦٤	رب ابن عم لسليمى مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	جبار ابن أخي الشماخ ، أو أبو النجم ، أو ابن المعتز
		قافية الميم (مُ)	
	الطويل :		
٥٨	قضى كل ذي دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمُهـــا	كثير
٨٣	ولا نبـــأنّ أن وجهك شأنـــه	هموش وان كـــان الحميم حميمُ	عبد قيس بن خفاف البرجمي
١٠٧	فعـاديت شيئـا والدربس كـأنما	يقلبـــــه ورد من الموم مردم	أبو خراش
	البسيط :		
٢٩٠	وان أتـــاه خليـــل يوم مسألـــة	يقول : لا غائب مالي ولا حرم	زهير

رقم الشاهد	البيت		قائله
	الوافر :		
٣٤	وكسرى اذ تقسمه بنوه	بأسياف كما اقتسم اللحام	عمرو بن حسان
* ٨٨	(لعزة موحشا طلل قديم)	عفاه كلُّ أسحم مستديمُ	كثير
	الكامل :		
١٢٥	حتى تهجر في الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم	لبيد
١٤٥	وقد علمت لتأتين منيتي	ان المنايا لا تطيش سهامها	لبيد
١٦٥	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامها	لبيد
٢٧٧	لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك اذا فعلت عظيم	أبو الأسود الدؤلي ، أو الأخطل ، أو المتوكل ابن عبد الله ، أو سابق البربري ، أو الطرماح ابن حكيم

رقم الشاهد	البيت			قائله
	المتقارب :			
٢٧	يلومونني في اشتراء النخيـ	ـل اهلي	فكلهم ألوم	أمية بن أبي الصلت ، أو أحيحة بن الجلاح
	الرجز :			
٢٢١	بل بلد ملء الفجاج قتمُهْ		لا يشترى كتانه وجهرمُهْ	رؤبة
	(مَ)			
	الطويل :			
٦٢	وما كان قيس هلكه هلك واحد		ولكنه بنيان قوم تهدما	عبدة بن الطيب
١١٩	أمن دمنتين عرس الركب فيهما		بحقل الرخامي قد عفا اللاها	الشماخ
	أقامت على ربيعها جارتا صفا		كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما	
	الوافر :			
٢٢٢	رأى برقا فأوضع فوق بكر		فلابك ما أسال ولا أغاما	عمرو بن يربوع

رقم الشاهد	البيت			قائله
٢٨٠	وكنت اذا غمزتُ قنـــاة قوم	كسرت كعوبها	أو تستقيما	زياد الأعجم
	الرجز :			
٣٠١	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمما		أبو حيان الفقعسي
	(م)			
	الطويل :			
١١٠	ظللنا بمستن الحرور كأننا	لدى فرس مستقبل الريح صائمِ		جرير
١١١	اغر من البلق الجياد يشفه	أذى البق الا ما احتمى بالقوائمِ		جرير
١٤١	وقفنا كأنا كل وجد قلوبنا	تمكن من أذوادنا في القوائمِ		المتنبي
١٥٧	بكرن بكورا واسْتَحَرْنَ بسحرة	فهن ووادي الرس كاليد في الفمِ		زهير
٢٠٧	(تنكرت منا بعد معرفة لمىّ)	وبعد التصابي والشباب المكرمِ		اوس بن حجر
١٨٦	ثلاث مئين للملوك وفي بها	ردائى وجلت عن وجوه الأهاتمِ		الفرزدق

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــه
٢٠١	أزيد أخا ورقاء ان كنت ثائرا	فقد عرضت أفناء سعد فخاصمِ	
٢٨٧	وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا	اذا أنّـه عبـد القفـا واللهـازمِ	
	البسيط :		
١٤٧	قد أوبيت كل ماءٍ فهي صاوية	مهما تصب أفقا من بارق تشمِ	ساعده بن جؤيه
	الوافر :		
٢٠٢	اذا قـالت حَـذامِ فصدقوهـا	فـان القول مـا قـالت حـذام	لجيم بن مصعب ، أو زهير بن خباب الكلبي ، او ديسم بن طارق
٢٢٩	وأن الحمر من شر المطايـــا	كما الحبطـــات شر بني تميم	زياد الأعجم
	الكامل :		
١١٥	الفـــارجي بـــاب الأمير المبهم		العجاج ، أو رجل من ضبة

رقم الشاهد	البيت		قائله
	السريع :		
٢١٩	مأوى يـاريتا غـارة	شعواء كـاللـذعـة بـالميسم	ضرة بن ضرة النهشلي
	الرجز :		
١٧	يضحكن عن كـالبردِ المنهمّ		العجاج
١٩٠	قواطنا مكة من ورق الحَمِي		العجاج
	المتقارب :		
١٧٢	أبانا فلا رمت من عندنا	فأنا بخير اذا لم ترمْ	الأعشى
	أرانا اذا اضمرتك البلا	نجفى ويقطع منا الرحمْ	
	الرجز :		
٢٥٧	قد لفها الليل لسواق حطمْ		الحطم القيس أو رُويشيد بن رُميض العنبري
	الطويل :	قافية النون (نُ)	
٤٠	فقلت لهم : لا تعذلوني وانظروا	الى النازع المقصور كيف يكون	جميل

رقم الشاهد	البيـــت		قائلـــه
١٣٠	رويـد عليـا جـدمـا ثـدى أمهم	الينـــــا ولكـن بغضهم متباين	مالك بن خالد أو المعطل الهذلي
١٧٨	يقول الذي أمس الى الحزن أهله	بأي الحشا أمسى الخليط المباين	مالك بن خالد أو المعطى الهذلي
	الكامل :		
٢٨١	داويت غبن أبي الـدهيق بمطله	حتى المصيف وتغلو القعـــدانُ	
	الرجز :		
٢٦٤	لها ثـــانيـــا أربـــع حسان	وأربـــــع فثغرهـــــا ثمانُ	
	(ن)		
	البسيط :		
٦٥	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمانُ بن عفانا	حسان أو كثيرين عبد الله النهشلي أو أوس بن معزاء

رقم الشاهد	البيت		قائله
٧٢	(بيض مفارقنا) تغلى مراجلنا	نأسوا بأموالنا آثار أيدينا	
١٧٥	يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به	وهن أضعف خلق الله أركانا	جرير
	الوافر:		
٣١	وقلنا للسيوف هلمنا		
١٠٣	فما أن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا	فروة بن مسيك المرادي أو الكميت
١٦٦	صددت الكاس عنا أم عمرو	(وكان الكأس مجراها اليمينا)	عمرو بن كلثوم
	الكامل:		
١٨	وكفى بنا فضلا على من غيرنا	حب النبي محمد آيانا	كعب من مالك أو حسان او عبد الله بن رواحة أو بشر بن عبد الرحمن
١٠٤	ويقلن شيب قد علا	ك وقد كبرت فقلت: إنّهْ	ابن قيس الرقيات

رقم الشاهد	البيت	قائله
١٤٦	ولقد ظننت بك الظنو ن لأنه من ضَنَّ ظنا	أبو فراس
١٩٧	ان المنايا يطلعـ ـن على الاناس الآمنينا	ذو جدن الحميري
	الرجز :	
١٢٤	قد كنت داينتُ بها حسانا مخافة الأفلاس والليانا يحسن بيع الأصلِ والقيانا	زياد العنبري ، أو رؤبة
	(نِ)	
	الطويل :	
١٩٥	علا زيدُنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتينِ يماني	رجل من طي
* ٢٢٣	مطوت بهم حتى تكل مطيّهم (وحتى الجياد ما يقدن بارسانِ)	امرؤ القيس
	البسيط :	
١٤	وأنتم معشر زيدٌ على مائة فاجمعوا أمركم طرا فكيدوني	ذو الاصبع العدواني

رقم الشاهد	البيت		قائله
٢٨٨	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	حسان أبو عبد الرحمن بن حسان او كعب بن مالك
* ٢٩٤	حازلك الله ما أتاء من حسنٍ	(وحيث يُقْضَى أمر صالح تكنِ)	
	الوافر :		
٥٢	كلا يومي طوالة وصل أروى	ظنون أن مطرح الظنونِ	الشماخ
٢١٢	أبا الموت الذي لابد أني	ملاقٍ لا أباك تخوفيني	أبو حية النميري
	قافية الهاء (هُ)		
	السريع :		
٢٤٢	انما يعرف ذا الفضـ	ـلِ من النـاس ذووهُ	اعرابي من تميم
	أحسنُ المعروفِ مالم	تبتذلْ فيه الوجوهُ	

رقم الشاهد	البيت		قائله
	المتقارب :		
٢٩٢	متى سدتــه سدت مطواعــةً	ومهما وكلت اليــــه كفــــاهُ	المتنخل الهذلي
	(هَ)		
	الوافر :		
٢٣٢	بـدينك هـل ضممت اليك نعما	وهــل قبلت بعـد النوم فـاهـا	قيس بن الملوح
	قافية الواو (وِ)		
	الطويل :		
٩٧	فليت كفـافـا كـان خيرك كلـه	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	يزيد بن الحكم
	قافية اليــاء (يُ)		
	المتقارب :		
١٥١	أدان وأنبــــــــأهُ الأولون	بـــــــأنَّ المدان مليٌّ وفيٌّ	أبو ذؤيب
	الرجز :		
٢٤٨	أطربـــــــا وأنت قنسرى ؟		العجاج

رقم الشاهد	البيت		قائله
		(ىَ)	
	الطويل :		
٣٩	دعوا الفخر الا أن تسوقوا كزومكم	وقينا عراقيا وقينا ششاميا	
٥٤	وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	
٢٦٦	ولو أنَّ واش باليمامة داره	وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	قيس بن الملوح
	الرجز :		
١٦١	كانا مكان الثوب من حقويَّهْ		أبو جندب الهذلي
	باب الألف اللينة		
	الرجز :		
٥١	يشكو الى جملى طول السرى	صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى	

مراجع التحقيق

١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي منشورات مكتبة النهضة بغداد ، ١٩٦٥ م – ١٣٨٥ هـ .

٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، تأليف الدكتور احمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

٣) الاتباع ، تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ . تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .

٤) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، تأليف احمد بن محمد بن احمد البناء . المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣١٧ .

٥) احياء النحو ، تأليف ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ م .

٦) أخبار النحويين البصريين ، تأليف ابي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ . تحقيق طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجة ، مطبعة البابي الحلبي ط ١ القاهرة – ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م .

٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .

٨) الأزمنة والأمكنة ، تأليف الشيخ أبي علي المرزوقي الاصفهاني ط ١ مطبعة دائرة المعارف بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٣٢ هـ .

٩) أسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتر ، استانبول ، مطبعة وزارة المعارف سنة ١٩٥٤ م .

١٠) الأشباه والنظائر في النحو ، تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ طبع دائرة المعارف العثمانية ط ٢ حيدر أباد الدكن ١٣٦٠ هـ .

١١) الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تحقيق عبد السلام هارون مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

١٢) الاصابة في تمييز اخبار الصحابة تأليف شهاب الدين أبي الفضل احمد ابن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني المعروف بابن حجر المولود ٧٧٣ والمتوفى سنة ٨٥٢ هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .

١٣) اصلاح المنطق لابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ ، تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دائرة المعارف بمصر ١٩٤٩ م .

١٤) الأصمعيات ، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٢ - ٢١٦) تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

١٥) الأصول لابن السراج تحقيق عبد الحسن الفتلي (رسالة دكتوراه في آداب القاهرة) ١٩٧٠ م .

١٦) الأضداد في اللغة تأليف محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، النحوي المتوفى سنة ٣٠٤ هـ تصحيح الشيخ احمد الشنقيطي المطبعة الحسينية بكفر الطماعين بمصر ١٣٢٥ هـ .

١٧) الأضداد (ثلاثة كتب) للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت نشر الدكتور اونست هنفر ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢ م .

١٨) الاعجاز والايجاز لأبي منصور الثعالبي نشر اسكندر أصاف ط ١ بالمطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٧ م .

١٩) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف أبي عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .

٢) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق جماعة باشراف محمد أبو الفضل ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢١) اقامة الدليل ، على صحة التمثيل وفساد التأويل لابن هشام تحقيق هاشم طه شلاش ، مستل من مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد .

٢٢) الاقتراح في علم أصول النحو تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي جـ ١ مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر أباد الدكن ١٣١٠ هـ .

٢٣) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي ، مراجعة عبد الله أفندي البستاني ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م .

٢٤) الأمالي تأليف أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .

٢٥) أمالي السيد المرتضى الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦ هـ في التفسير والحديث والأدب تصحيح الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م .

٢٦) الأمالي الشجرية ، تأليف ابن الشجري طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩ هـ .

٢٧) أمثال العرب للمفضل الضبي مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٣٠٠ هـ .

٢٨) أنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف جمال الدين علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ - ١٣٧٤ هـ .

٢٩) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ط ٣ / ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٣٠) أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء تصحيح وضبط الأب لويس شيخو اليسوعي المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٨٩٦ م .

٣١) الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور حسن شاذلي . مزهود الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م ، – مطبعة دار التأليف بمصر .

٣٢) ايضاح شواهد الايضاح لابي علي حسن بن عبد الله القيسي مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد رقم ٤٥ .

٣٣) البحر المحيط تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ القاهرة .

٣٤) بغية الوعاة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ م .

٣٥) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباري ٥١٣ هـ – ٥٧٧ هـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .

٣٦) البيان والتبيين تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٣٧) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هجرية .

٣٨) تاريخ الأدب العربي تأليف كارول بروكلمان ط ٢ ليدن ١٩٤٧ م .

٣٩) تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٢٤ – ٣١٠ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .

٤٠) التصريف لأبي عثمان المازني (مع شرحه بكتاب المنصف لأبن جني) تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة البابي الحلبي القاهرة .

٤١) تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن .

٤٢) التفسير الكبير للامام فخر الدين محمد الرازي وبهامشه تفسير العلامة أبي السعود ، ط ١ المطبعة الشرفية ١٣٠٨ هـ .

٤٣) تقريب النشر في القراءات العشر لأبن الجزري تحقيق ابراهيم عطوة عوض مطبعة البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

٤٤) التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق كاظم بحر المرجان ، رسالة ماجستير في آداب القاهرة ١٩٧٢ م .

٤٥) التنبيه ، لأبي عبيد البكري مع كتاب أمالي القالي مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .

٤٦) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبن جني ، تحقيق يسرى قاسم القواسمي (رسالة ماجستير في آداب القاهرة ١٩٧٠ م) .

٤٧) تهذيب اصلاح المنطق للشيخ ابي زكريا يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي المتوفي سنة ٥٠٢ ، الطبعة الأولى ، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني القاهرة ١٩٠٧ م - ١٣٢٥ هـ طبع بمطبعة السعادة مصر .

٤٨) تهذيب اللغة ، لابن منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢٨٢ - ٣٧٠ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبع الدار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ م - ١٩٦٤ م .

٤٩) توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب لأبي الحسن على بن عيسى الرماني تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م .

٥٠) التيسير في القراءات السبع ، تأليف ابي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تصحيح اتوتوبرتزل مطبعة الدولة ، استانبول ١٩٣٠ م .

٥١) جامع البيان في تفسر القرآن تأليف محمد بن جرير الطبري ، طبع المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .

٥٢) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م . الطبعة الثانية .

٥٣) الجمل تأليف أبي القاسم عبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي ، عني بنشره وتحقيقه وشرحه ابن ابي شنب الطبعة الثانية ١٩٥٧ - ١٣٧٦ مطبعة كلنسكيك باريس .

٥٤) جمهرة أشعار العرب تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي مطبعة بولاق الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهورة بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .

٥٥) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ - ١٣٧٦ هـ .

٥٦) الخليل بن احمد الفراهيدي - اعماله ومنهجه - تأليف الدكتور مهدي المخزومي مطبعة الزهراء بغداد ١٩٦٠ م .

٥٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف أحمد ابن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت (طبع بالأفست ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .)

٥٨) درة الغواص في أوهام الخواص ، للامام الحريري ، تصحيح على المخللاتي ، مطبعة مصر الحميدة ١٢٧٣ .

٥٩) دلائل الاعجاز في علم المعاني ، تأليف الامام عبد القاهر الجرجاني تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

٦٠) ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن مطبعة الترقي دمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

٦١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .

٦٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

٦٣) ديوان أبي فراس الحمداني ، تحقيق سامي الدهان ، نشر المعهد الأفرنسي بدمشق ، ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م .

٦٤) ديوان أبي محجن الثقفي ، صنعة أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري . تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

٦٥) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور م . محمد حسين المطبعة النموذجية ١٩٥٠ م .

٦٦) ديوان امرىء القيس تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م .

٦٧) ديوان اوس بن حجر تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم دار صادر دار بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م . ط ٢ / ١٩٦٧ م

٦٨) ديوان توبة بن الحمير الخفاجي (صاحب ليلى الأخيلية) تحقيق خليل ابراهيم العطية مطبعة الارشاد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

٦٩) ديوان جران العود النميري رواية أبي سعيد السكري دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .

٧٠) ديوان جرير ، تحقيق محمد اسماعيل عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ .

٧١) ديوان جميل شاعر الحب العذري جمع وتحقيق وشرح دكتور حسين نصار دار مصر للطباعة .

٧٢) ديوان حاتم الطائي وأخباره ، طبع في لندن بمطبعة ال سام ١٨٧٢ م .

٧٣) ديوان حاتم الطائي ، تحقيق كرم البستاني ، نشر دار صادر دار بيروت ، بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

٧٤) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تصحيح محمد أفندي شكري المكي مطبعة الامام بمصر ١٣٢١ هـ .

٧٥) ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني تحقيق نعمان أمين طه . مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

٧٦) ديوان الحماسة (وهو ما اختاره ابو تمام حبيب بن اوس الطائي من أشعار العرب ، نشر الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي مطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ .

٧٧) ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ليبسك سنة ١٩٠٣ برلين .

٧٨) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق صلاح الدين الهادي دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .

٧٩) ديوان شعر ذي الرمة وهو غيلان بن عقبة العدوى ، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هيس مكارتني مطبعة كمبريج ١٩١٩م ١٣٣٧ هـ .

٨٠) ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري تصحيح مكس سلفسون . مطبعة برطرند سنة ١٩٠٠ م .

٨١) ديوان طرفة بن العبد دار صادر – بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .

٨٢) ديوان عامر بن الطفيل رواية ابي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس احمد بن يحيى ثعلب دار صادر – دار بيروت بيروت ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

٨٣) ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

٨٤) ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق وشرح دكتور حسين نصار ، ط ١ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧ – ١٩٥٧ م .

٨٥) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم دار صادر وبيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .

٨٦) ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عزة حسن طبع مكتبه دار الشرق بيروت ١٩٧١ م .

٨٧) ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد ١٩٦٥ م .

٨٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٣٠ هـ .

٨٩) ديوان الفرزدق ، دار صادر ، دار بيروت ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م

٩٠) ديوان القطامي تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب ، دار الثقافة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ م .

٩١) ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب ، مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م

٩٢) ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره ، حققه وعلق عليه الدكتور ناصر الدين الأسد ، مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ .

٩٣) ديوان كعب بن مالك الأنصاري تحقيق سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة بغداد مطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٦٦ م - ١٣٨٦ هـ .

٩٤) ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة

٩٥) ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت وهو الامام ابو يوسف يعقوب بن اسحق ١٨٦ - ٢٤٤ هـ تحقيق الدكتور شكري فيصل دار الفكر دمشق ١٢٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

٩٦) ديوان الهذليين طبعة دار الكتب نشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

٩٧) ذيل الأمالي تأليف ابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية ط ٢ - ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .

٩٨) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق الدكتور شوقي ضيف مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م ، ط ١ .

٩٩) الروض الأنف ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبوية لابن هشام ، تأليف ابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

١٠٠) زهر الآداب وثمرة الألباب لأبي اسحق الحصري القيرواني (توفي سنة ٤٨٨ هـ) تحقيق الدكتور زكي مبارك المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٥ م .

١٠١) سر صناعة الاعراب صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي تحقيق مصطفى السقا وجماعة ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر القاهرة .

١٠٢) سمط اللالى في شرح أمالي القالي تأليف أبي عبيد البكري الاوبني ومعه ذيل اللالى على شرح ذيل أمالي القالي ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ ١٩٣٦ م .

١٠٣) سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى محمد .

١٠٤) سيبويه امام النحاة تأليف علي النجدي ناصف مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

١٠٥) شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة صنعة الامام أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي المتوفى سنة ٣٥١ هـ ، تحقيق محمد عبد الجواد دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .

١٠٦) شرح اشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد ابن محمد الحلواني عن السكري تحقيق عبد الستار احمد فراج راجعه محمود محمد شاكر مطبعة المدني .

شرح الاشموني = منهج السالك .

١٠٧) شرح التصريح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على التوضيح لالفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، بمطبعة محمد أفندي مصطفى القاهرة .

١٠٨) شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تأليف أحمد شهاب الدين الخفاجي ، الطبعة الأولى مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩ هـ .

١٠٩) شرح ديوان امريء القيس ، تحقيق حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

١١٠) شرح ديوان الحماسة لأبي علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفي سنة ٤٢١ نشر احمد امين وعبد السلام هارون الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م الى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

١١١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه الامام ابي العباس احمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٤ ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١١٢) شرح ديوان عروة بن الورد العبسي لأبي يوسف يعقوب بن اسحق السكيت تصحيح الشيخ ابن أبي شنب باريس ١٩٢٦ م .

١١٣) شرح ديوان علقمة بن عبدة التيمي المشهور بعلقمة الفحل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المدروف بالأعلم الشنتمري تصحيح الشيخ ابن أبي شنب رايس ١٩٢٥ م .

١١٤) شرح ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي جمع هنري بيبرس باريس ١٩٣٠ م .

١١٥) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق الدكتور احسان عباس الكويت ١٩٦٢ م .

١١٦) شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف الامام رضى الدين الاستربادي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣ ، حققها محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

١١٧) شرح شواهد ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تأليف عبد المنعم الجرجاوي المطبعة الميمنية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ .

١١٨) شرح شواهد الايضاح للقيسي ، مخطوط في مكتبة الاسكوريال .

١١٩) شرح شواهد الايضاح ، تأليف ابن بري ، مخطوط في دار الكتب المصرية .

١٢٠) شرح شواهد الشافية تأليف عبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .

١٢١) شرح شواهد كتاب سيبويه ، تأليف يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (بذيل كتاب سيبويه) مطبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .

١٢٢) شواهد المغنى تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفي سنة ٩١١ هـ ، نشر احمد ظافر كوجان طبع لجنة التراث العربي دمشق .

١٢٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ تحقيق عبد السلام هارون مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦٣ م .

١٢٤) شرح الكافية لرضى الدين الاستربادي ، القسطنطينية سنة ١٩٠٥ م .

١٢٥) شرح المفصل تأليف الشيخ يعيش بن علي ابن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تصحيح لجنة مشيخة الأزهر ، المطبعة المنيرية القاهرة .

١٢٦) شرح المعلقات السبع للزوزني ، مكتبة المعارف بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .

١٢٧) شرح الهاشميات للكميت بن زيد الأسدي المتوفى سنة ١٢٦ هـ ويليه شرح مختارات أشعار العرب مطبعة التمدن الصناعية بمصر ١٣٣٠ هـ .

١٢٨) شروح سقط الزند لجنة احياء اثار أبي العلاء المعري ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م .

١٢٩) شعراء النصرانية بعد الاسلام (الشعراء المخضرمون) تأليف الأب لويس شيخو اليسوعي طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت ١٩٢٤ م .

١٣٠) شعر ابراهيم بن هرمة القرشي (٩٠ - ١٧٦ هـ) تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٣١) شعر ابي زبيد الطائي حرملة بن المنذر المتوفى سنة ٤١ هـ ، تحقيق نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م .

١٣٢) شعر الأخطل ، رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن أبي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الاعرابي عني بطبعه الأب انطوان صالحان اليسوعي ، بيروت المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين سنة ١٨٩١ م .

١٣٣) شعر الحارث بن خالد المخزومي تحقيق الدكتور يحيى الجبوري مطبعة النعمان النجف الأشرف ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٣٤) شعر الراعي النميري وأخباره (المتوفى سنة ٩٠ هـ) جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني مراجعة عز الدين التنوخي ، دمشق ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .

١٣٥) شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني مطبعة المعارف بغداد ١٩٧١ م .

١٣٦) شعر عمرو بن احمر الباهلي جمعة وحققه الدكتور حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٣٧) شعر الكميت بن زيد الأسدي جمع وتقديم الدكتور داود سلوم مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٩ م ،

١٣٨) شعر النابغة الجعدي ، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق تحقيق عبد العزيز رباح ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٣٩) شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩ م .

١٤٠) الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف ١٩٥٨ / ١٣٥٧ ، والطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٧ م .

١٤١) الشواهد على شرح الفية ابن مالك تأليف السيد محمد آل السيد على الموسوي العاملي ، المطبعة العلوية . النجف الأشرف ١٣٤٣ هـ .

الشواهد الكبرى للعيني = المقاصد النحوية

١٤٢) صبح الأعشى تأليف الشيخ أبي العباس أحمد القلقشندي ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٢٣١ هـ – ١٩١٣ م .

١٤٣) الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق احمد عبد الغفور عطار ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦ م ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

١٤٤) صحيح الترمذي ، شرح الامام ابن عربي المالكي ، ط ١ ، المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣١ م .

١٤٥) صفوة الصفوة ، تألف الشيخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي ، الطبعة الأولى ، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة حيدر أباد الدكن الهند سنة ١٣٥٥ هـ .

١٤٦) طبقات ابن سلام للجمحي تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م .

١٤٧) طبقات الشعراء لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار احمد فراج دار المعارف بمصر ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٦ م .

١٤٨) الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد (١٦٨ – ٢٣٠ هـ) دار بيروت وصادر ، بيروت ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م .

١٤٩) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .

١٥٠) العمدة في صناعة الشعر ونقده ، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني المتوفى سنه ٤٦٣ هـ الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م ، مطبعة السعادة بمصر .

١٥١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، نشر برجستراسر مطبعة السعادة بمصر .

١٥٢) الفائق في غريب الحديث تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

١٥٣) الفاخر تأليف أبي طالب المفضل بن سلمه بن عاصم الكوفي تحقيق شالس انبروس استوري الانكليزي معلم اللغة العربية في المدرسة الاسلامية بعليكره ، طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩١٥ م .

١٥٤) فوائد اللال في مجمع الأمثال تأليف السيد الشيخ ابراهيم بن السيد علي الأحدب الطرابلسي الحنفي ، طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٣١٢ هـ .

١٥٥) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري - المتوفى سنة ٤٨٧ هـ . تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور احسان عباس الطبعة الأولى ١٩٥٨ م .

١٥٦) فصيح ثعلب والشروح التي عليه نشر محمد عبد المنعم خفاجي ط ١ المطبعة النموذجية القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

١٥٧) فعلت وافعلت تأليف أبي اسحق ابراهيم بن محمد السري بن سهل النحوي الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي (مع كتاب فصيح ثعلب المتقدم) المطبعة النموذجية القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

١٥٨) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق مصطفى السقا وجماة ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

١٥٩) الفهرست لابن النديم ، المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ .

١٦٠) قيس ولبنى شعر ودراسة ، جمع وتحقيق دكتور حسين نصار دار مصر للطباعة ١٩٦٠ م .

١٦١) الكامل لأبي الحسن علي بن أبي أكرم محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري ، مطبعة بولاق ١٢٩٠ هـ .

١٦٢) الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه مطبعة بولاق ١٣١٦ هـ .

١٦٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل تأليف الامام أبي القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ مطبعة بولاق ١٢٨١ هـ .

١٦٤) الكنز اللغوي في اللسن العربي ، نشر وتعليق الدكتور اوغست هفنر ، طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣ م .

١٦٥) الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق رايت ليبزك ١٨٦٤ م .

١٦٦) لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة ٧١١ هـ مطبعة بولاق القاهرة .

١٦٧) ما ينصرف ومالا ينصرف ، تأليف أبي اسحق الزجاج (٢٣٠ – ٣١١) تحقيق هدى محمود قراعة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية القاهرة ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

١٦٨) المؤتلف والمختلف : أنظر معجم الشعراء في أسماء الشعراء وكناهم والقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم) للامام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة سبعين وثلثمائة تصحيح وتعليق الاستاذ الدكتور ف . كرنكو نشر مكتبة القدس سنة ١٣٥٤ هـ

١٦٩) مجاز القرآن ، صنعة أبي عبد الله معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠ . تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين مطبعة أمين الخانجي القاهرة ١٩٥٤ و ١٩٦٢ م .

١٧٠) مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٤٨ م .

١٧١) مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني المتوفى سنة ٥١٨ المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠ هـ .
وبهامشه : كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال حسن بن عبد الله العسكري النحوي المتوفى سنة ٣٩٥ .

١٧٢) مختار الشعر الجاهلي تحقيق مصطفى السقا مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .

١٧٣) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه نشر ج . براجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م .

١٧٤) المخصص لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة المتوفي سنة ٤٥٨ هـ مطبعة بولاق ، ط ١ القاهرة ١٣١٧ هـ - ١٣٢١ هـ .

١٧٥) المذكر والمؤنث تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٠ م .

١٧٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها تأليف جلال الدين السيوطي ، نشر محمد سعيد الرافعي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ .

١٧٧) مراتب النحويين تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

١٧٨) المسلسل في غريب لغة العرب ، تأليف أبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى بقرطبة سنة ٥٣٨ هـ ، تحقيق محمد عبد الجواد ، وزارة الثقافة والارشاد القومي (الاقليم الجنوبي) ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

١٧٩) المسند للامام أحمد محمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر بمصر ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .

١٨٠) معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زيدا الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب معاني القرآن (جـ ٣) تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ١٩٧٣ م (الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

١٨١) معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ دار المأمون الطبعة الأخيرة القاهرة ١٩٣٦ م .

١٨٢) معجم البلدان تأليف الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ تصحيح الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٢٣ / ١٩٠٦ م .

١٨٣) معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلثمائة ، ومعه المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكنا هم والقابهم وانسابهم وبعض شعرهم للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي المتوفى سنة ٣٧٠ تصحيح وتعليق الاستاذ الدكتور ف . كرنكو . نشرتهما مكتبة القديس القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ .

١٨٤) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، تأليف عمر رضا كحالة المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٤٩ م - ١٣٦٨ هـ .

١٨٥) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٧ تحقيق مصطفى السقا ط ١ ١٣٦٤ - ١٩٤٥ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١٨٦) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث د . ونسنك .
رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، مكتبة بريل ليدن ١٩٣٦ م .

١٨٧) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا .... ٣٩٥ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ - ١٣٧١ هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٨٨) معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

١٨٩) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م .

١٩٠) كتاب (المعمرين) من العرب وطرف من أخبارهم وما قالوه في منتهى أعمارهم ، تأليف الامام أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني البصري المتوفى سنة ٢٣٥ هـ . رواية أبي روق الهمداني عنه تصحيح الشيخ احمد ابن الأمين الشنقيطي ، مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م .

١٩١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن حمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

١٩٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، تأليف احمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب ابو النور ، مطبعة الاستقلال الكبرى .

١٩٣) مفتاح العلوم تأليف أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٧٢٦ هـ الطبعة الأولى في المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٧ هـ .

١٩٤) المفصل في علم العربية لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ مطبعة حجازي القاهرة .

١٩٥) المفضليات (اختيار المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفي اللغوي (١٧٨ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

١٩٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيه للامام العيني محمود (بهامش خزانة الأدب) مطبعة بولاق القاهرة .

١٩٧) المقتصد لعبد القاهر الجرجاني (شرح كتاب التكملة لأبي علي الفارسي) مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد .

١٩٨) المقتضب صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ تحقيق عبد الخالق عضيمه طبع دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٣٨٨ .

١٩٩) المقصور والممدود تأليف أبي العباس احمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي المتوفى سنة ٣٣٢ تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ١٩٠٨ م ، مطبعة السعاد بمصر .

٢٠٠) الملل والنحل تأليف الامام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ هـ .
تحقيق محمد بن فتح الله بدران ، الطبعة الأولى - مطبعة الأزهر ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٢٠١) الملل والنحل تأليف أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر احمد الشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

٢٠٢) المنتخب من كنايات الأدباء واشارات البلغاء تأليف احمد بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٨٢ هـ مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٨ م القاهرة .

٢٠٣) المنصف ، شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ - ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٢٠٤) نهج السالك الى الفية ابن مالك تأليف أبي الحسن على نور الدين بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٣٦٥ هـ .

٢٠٥) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ المطبعة السلفية ١٣٤٣ القاهرة .

٢٠٦) الموطأ لمالك بن أنس ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر دار أحياء الكتب المصرية ١٩٥١ م .

٢٠٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تألف جمال الدين يوسف بن ثغري بردى الاتابكي المتوفى سنة ٨٧٤ طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٣ هـ .

٢٠٨) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري القاهرة ١٢٩٤ هـ .

٢٠٩) النوادر تأليف أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢ ، ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .

٢١٠) النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ١٨٩٤ م .

٢١١) نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تحقيق رودلف زلهايم نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤ م - ١٣٨٤ هـ

٢١٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين السيوطي مطبعة السعادة ط ١ القاهرة ١٣٢٧ هـ .

٢١٣) الوحوش تأليف أبي سعيد الأصمعي نشر الدكتور رودولف كايبر واين ١٨٨٨ م .

٢١٤) وفيات الأعيان ، وانباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان المولود سنة ٦٠٨ والمتوفى سنة ٦٨١ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م

ابن يعيش = شرح المفصل

٢١٥) يونس بن حبيب ، تأليف الدكتور حسين نصار طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م .

الفهـرس

الصفحة

١) فهرس الآيات ١١٦٩

٢) فهرس الشعر والرجز ١٢٠٥

٣) مراجع التحقيق ١٢٥٧